

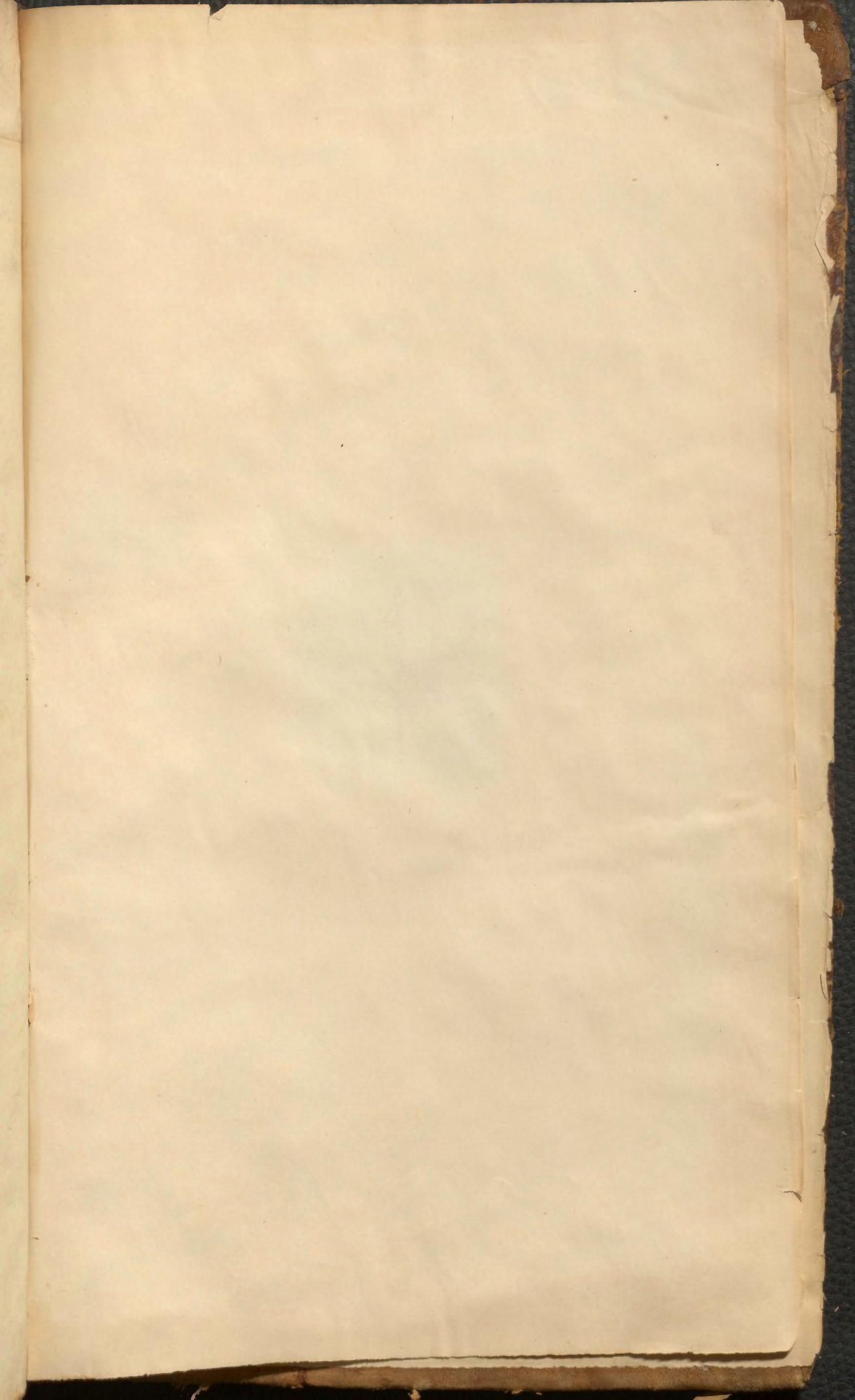


C821 .A516⁴mas

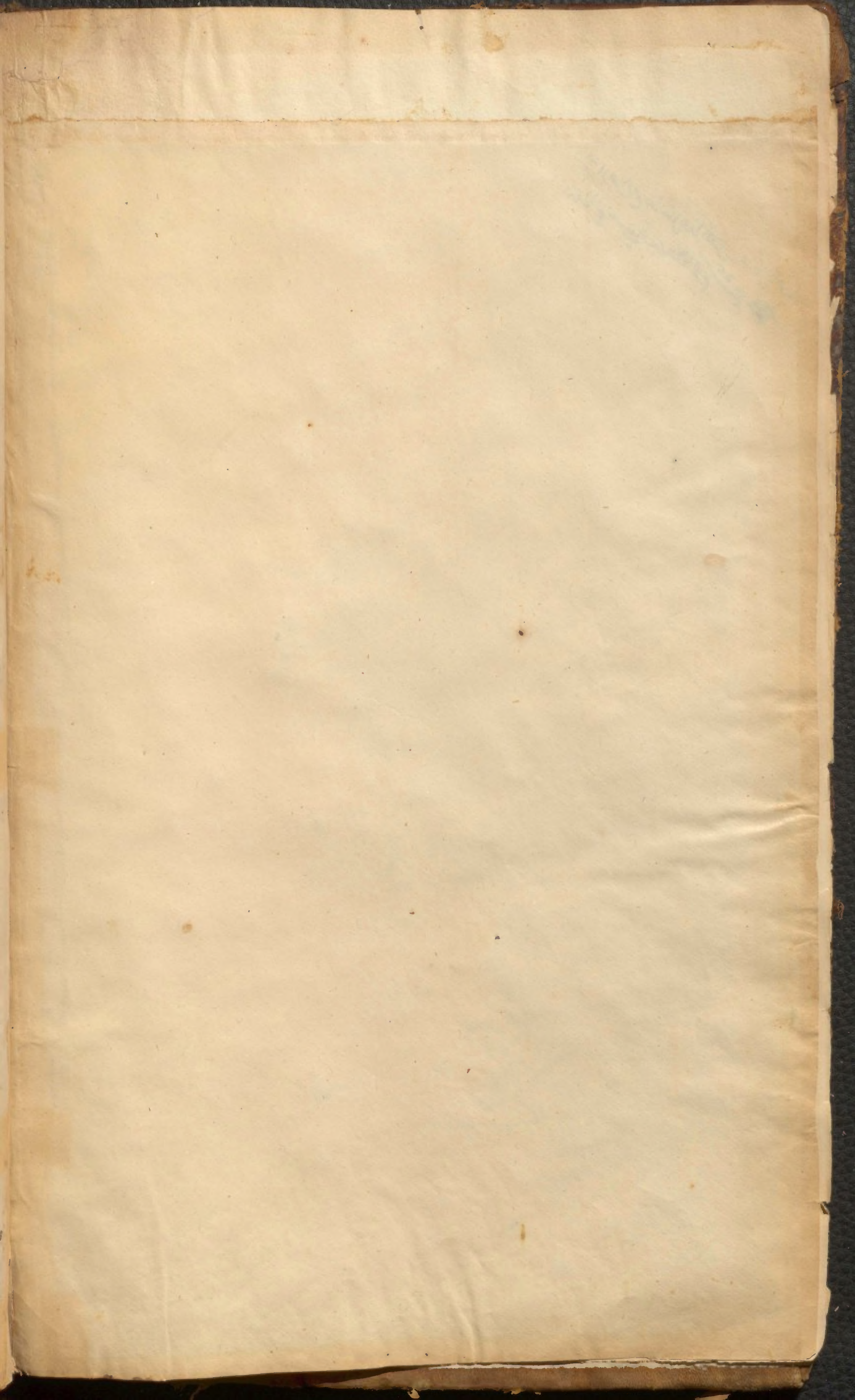
INSTITUTE
OF
ISLAMIC
STUDIES

12848* v.1

McGILL
UNIVERSITY



بسم الله الرحمن الرحيم قد انقل هذا الكتاب من المطبع
المستطاع في سنة ١٢٠٥ هـ



۸۵

هو

مصدق بن عدا و متعلق بن و سهر



و لا ارجع الى غور

و کما در دفتر و کتاب بن مله لا قل مضروب بن ۸۵
صفت کتاب ۱۲۱۵

A 5164 m

21.

و سیدھا سلاک الا قوام الی منبع سراج الاسلام

[illegible]

الف

المقبر والاحودا شرا الكثرة وهو قول الأكثر وعلى هذا يشاوي الحمام وغيره قوله ولما تحققت المراد به ما ليس يتابع وان جرى على وجهه لا يسن طلاق عليه فليعلم
كقوله الجادى على المذابغ قوله الا ان تغير الخواص احد واصناف المراد بها الثلاثة المشهورة اعنى اللون والطعم والرائحة لا يمتنع الاضافات كالتحريك والبرودة
وغیرها ويخرج بتغير الخواص لو كان التغير بالمختص كالدم ليس مثله فان انفعال طعم الماء به لا يجنبه ما لم يمتد التغير الى الخواص والمقتضى التغير الى الخواص
قوله ويظهر بالقاء كونه عليه فلو المشهور انه يتغير في القاء الكون بدفعة واحدة عرفت بحيث يكون ذلك في زمان قصير ولو زال تغير ما دون الكون ثم انقلب
كواكبي لو بقي منه كونه فضا على حال عنه التغير طرأ التغير منه بموجبه ايضا وكذا يظهر بوقوع ماء الغيث عليه مضافا قوله او ما كان كل واحد من طوله
وعرضه وعمقه ثلثة وبضاها مع شأوى بعباده ومع اختلافها بغير بؤع الحاصل من جنس بعضها في بعض الحاصل من جنس بالمشابهة كذلك وهو اثنان
واربعون شبر وسبعة اثنان شبر من اشياء مستوى الخافق وهو الغالب في الناس قوله واما ماء البئر عزى الشهد رحمه الله بان يجمع ما تابع من الاشياء
غالبها لا يخرج عن سماءها عن المراجع في العرف ما كان في زمانه او زمان احدا لا يمتنع فاحكم عليه ح بان يترتب حكمه وما لم يعلم حاله في ذلك الزمان يرجع
فيه الى العرف لان فلحق الحكم بتعاللاسم دون غيره وان شاك في النوع ولا بعد في ذلك بعد ورود النص قوله ان وقع فيها مسكو المراد به المذابغ الاثنا
تدخل الخمر ان عرض له الخمر ويخرج الحشيشة ونحوها كما اصله الخمر وان عرض له المشاوي في الماء كبرين قليله وكثيره قوله او ما كان فيها تغير هو
بمنزلة الانسان يشتمل الذكر والانثى والكبير والصغير كالمخرج للجمع لو انشأ وهو ذكر البقر قوله تزوج عليها اربعة الخمر هو متعا على من الواحدة كل سنة ومنها
بريجان الاخرين وليكن احدهما فوق البئر يخرج بالذلول والآخر فيها عليها ولا يجزى القويان وان فاما بعل الاربع للنقص بجري الاربع والحكم بخصر بالرجل
بجري النساء والخنثى ولا الصبيان واليوم من طوع الخمر الى الغروب ويجب داخل الجربين من الليل ولا يخرجوا لافق بين الطويل والقصير ولا يجزى
الليل ولا المافوق وان زاد عن المطلوب يجوز لهم الصاوة جماعة لا يجعلا بدونها ويجب تقديم الناهب للنزح وبخسب الالة ونحوها قبل الفجر وقوله وتزوج
ان ما فيها اربعة اوجار وبقرة الا في اخصاص الحكم بالعدل والحمار والحاق الدابة والبقر بما لا نص فيه وهو خمر المص في المعبر لان ما عداها خال عن الضر
وهو طلق الماشية غير كاف في الحكم فان البقر مثل الثور ولست بحكمه قوله ويخرج سبعين ان ما فيها انسان لا فرق فيه بين الصغير والكبير والذكر والانثى
وكذا لو وقع ميتا وبشر كونه نجسا بغضه الموت ولو كان ظاهرا كمن كمل غسله لم يجب النزع والحكم بنقص المسلم ووقوع الكافر بطق بما لا نص فيه سواء
ما فيه اثم او وقع ميتا فكا مسلم قوله عذرة فذا تبقي فضله الانسان ولا فرق بين فضله المسلم والكافر والمراد بالذبول نقص الاجزاء وشيوعها
في الماء وانما حكم فيها بالنجس مع ترددها لانه لا اكثر طوبى البقير قوله كذا في الشاة المرجع في كثرة الدم وفائه الى نفسه عن اذبالنسبة الى البئر
يجب اقراره والبراءة قوله ان ما فيها ثقل او ربيب او سوراخ او خنزير او كلب وشبهه المراد بشبه الكلب الغزال وما في جمعه ولا فرق في السن بين اهله
روحه وشبهه ولا في الكلب الخنزير بين البشري والجرى قوله ولبول الرجل لا فرق بين بول المسلم والكافر ولا يلتحق به بول المرأة بولها لا نص فيه ولا وجود
في بول الخنثى كالأمرين من الاربعين وموجب ما لا نص فيه قوله ويخرج عشرة العذرة الحامض المراد بها غير الدابة قوله ويخرج سبع لوث الطير
الحامض والنعامة وما بينهما قوله والقارة اذا قضيت وانفتحت المراد بنقصها نقط اجزاءها ونفثها والحاق الانفاخ هو المشهور ولا نص فيه قوله و
لبول الصبي الذي لم يبلغ وهو الذي لا يدرى ناسه على الخولن الى ان يبلغ وليس ذكر الصبي كافيا عن التقيد بكونه لم يبلغ للاختلاف في حد في جانبنا الكبير
لا يلتحق به الصبي لعدم النص قوله ولا يغتسل الجنين الصغير لا يغتسل بالذلول لان ما من غيره ويخرج بول في الماء عذرة النزع نجاسة للماء ولا
بعد فيه بعد ورود النص في البئر بما لا يفعل به غيره ثم ان كان الفضل بارئاسة واحدة طهر بدنه من الحدث ونجس الخبث وان كان مرثدا صح
على الجزء المقارن للثنية من الراس في بوقف نجاسة الماء على اكمال الغسل لاحتال وجهه ولا يخفى انه يشترط خلوه بدنه من نجاسة عينية كالمخروج غيره والا
وجب لها مقدرها ان كان قوله لوث الجننة علمه المص في المصير مع الجنين لها نفسا سايلة فيكون ميتها نجسة قوله لوث العصفور وشبهه
في شبهه كل ما دون الحمام في الحمام ولا فرق بين ما كوال الخمر وغيره ولا يلتحقه الطير في حال صغره خلا فالبيض الاضباب فيها قوله وبول الصبي الذي لم يقعد
بالطعام المراد به الرضيع في الخولن والمراد بالاعتدال او المساوي للثني فلا يصح القليل والمراد بالطعام نحو الخمر والفاكهة اما السكر ويحوى فليس بطعام ولا
يلتص به الوضوء قوله وفي قاء المطر فيه البول والعذرة وجزء الكلاب مستند ذلك رواية كرويه الدليل ولا يقدر في ذلك كون بعنه باو كلب
من ثلاثين صفر الجواز اشياء التحقيق مضاحبة قاء المطر من نظرا الى ما يفعل عنه البئر وما تظهر به وشاهاها على جمع المشايبان كالبئر الخنزير ونفريق
الغنائل كالكلب الكافر والثور والبقر بول عن استنجا اختلاف حكم هذه النجاسات صفة عن قاء المطر من ما جنبه له ولا فرق في ذلك بين
كون عنها النجاسات المذكورة في الماء موجودة ام لا لاختلاف النص وحكم بعض ما ذكره الجراح كان بوجبه من قاء عن الماء هذا الاعتدال او ما زاد ولو كان
بوجبه قل كقول الرضيع الصبي والعذرة الحامض لا يحوط كذلك والقول ان الافتضا على عذرة رها متفرقة عن الماء كاف بطريق اولي قوله والذلول الذي
يخرج بها ما جرت العادة باستعمالها في تلك البئر ولو قد دث في ذلك مع الشاوي في غير الاضطرار لكان الاكبر فان لم يكن لثنا البئر ولو معتادا في جميع
الاعتدال في بلاء ومع حكمه لو لم يكن في بلاء ولو اعتبر قرب البئر الى البه فان لم يكن في بلاء ولو اعتبر قرب البئر الى البه فان لم يكن في بلاء ولو اعتبر قرب البئر الى البه فان لم يكن في بلاء
بعضا من جملة لها مقدر فكل بول يحكم انما هذا اذا لم يحصل من اجزاءها ما يوجب انتقال الحكم كما لو وقع قليل من شيء اخر منه بحيث يطلق
على الجميع اسم الكبريتان الواجب من رشح الدم الكبريتا البول فلا يوجب قلة وقوعه باده على اصله مع اتحاد النصف من قوله واذا تغير احد اوصاف
الخ الاصح ان النجاسة المتغير ان كانت منصوطة جبرج اكثر الامر من من المقلد ما لم يزل المتغير ان كانت غير منصوطة جبرج الخ جميع مع الغد والذلول
قوله ويجب ان يكون بين البئر والبلاء نوع خمسة اذرع الخ المراد بالبلاء النوع ما جرى فيها ماء النزع او غيره من النجاسات المائعة والاكفاء في البلاء عند نجس

اشياء

لان
الماء المسكوب

الحج هذا هو المشهور وورد فيه الرواية وقد اختلفت وفيها الاول بان يدا بالكتاب عن جوي العسل من البول من بين فمقبرج الفصل بين العسل والخمير
الثانية قولهم واذا تعد الحج المراد بالحج وشي الذي ذكره كمالا وها منقود وان لم يبلغ الالبته قولهم بين الماء والاحجار وفي حكم الاحجار والخمير
والخشب نحوهما ما يرسل النجاسة عما يشق قولهم وانما العسل دون الاثقال هو اللون لانه عن لا يقوم بنفسه على ان لا يمل من محل جوهري يقوم به هو
فاسلان اللون معقود وان غسل المحل بالماء ولا ينفق بالزجاج فالحق بضع عرض قبل هو الاجزاء الطيفية العالمة بالمحل التي لا تخلد الا بالماء وهو
التيان كان تحقها الا يخرج عن قولهم لا يستعمل الحجر المستعمل اعلان المحكوم عليه بعد استعمال المستعمل اما استعماله بنيتا الصبغة الاولى للعلوم وفيما
هو عر يلينا اليهم وان كان الاول يجب فبقيد يكون من الحدث الذي استعمل فيه بناء على منعه من عدم اجزاء الواحد في الجاهات وما في حكمه كالواحد
بعد غسله فيحتاج الى قبيد الكليتين وان كان الثاني فالكثرة مستعمل الحجر في غير بقيد يكون الحجر عسلا والام يمنع من استعماله وان كان قد استعمل
غيره لصدق العسل مع عدم استعماله وان لم يخلد اذا لم يخلد في اجزاءه اجاز صحيح وان كان كل واحد يمسح بجمعة من الحجر عسلا الاخرى
مع نظرها ومع عدم نجاستها كما للملك للثلاثة بعد ان زالت العين قبل استعماله ومن ذلك يظهر ان اطلاق العسل في غير جدي قولهم ولو استعمل ذلك لم
يظهر هذا في الاول وهو النجس الاخر هو الفصل واضح ومثل الرخو والمنقذ بالاعتماد على النجس الذي يمكن الاعناد عليه على وجه يقلع النجاسة
اما الثلاثة الوسطى فالاصح انهم وانما افعال عدم المناقاة بين الامم وحصول الطهارة كالماء والحج المضويين قولهم وهو مندوبان ولكنهما
ادخال المكرهات في اقسام سنن الخوف بمعنى استحباب تركها والا فالكفر مناف للسننة قولهم تطهارة الرأس ان كان مكشوف للناسي وحكمه وضو
الرائح الى الدعاء وروى استحباب النقع بضع ويمكن ان يربط بتطهارة الرأس في ذلك بضع قولهم في الشوارع والمشاريع الشوارع جمع شارع وهو الطريق الاعظم
قاله الجوهري والاراد هنا الطريق ومكروا المشارع مع مشهورة وهي موارد المياه كسطوط الانهار ورويس الابار وما فيه من اذى الوارد من قولهم وتحت الشما
التمتع في القر من شأنها التمر وان لم يكن التمر خلاصا بالفعل او بقي النجاسة الى وانه للعلوم ولعدم اشتراط بقاء المعنى المشتوم في سدى الاستنطاق ولا
يخفى ان الكراهية مشروطة بعدم استعمال الضمن في مال الغير كالشجرة المملوكة او ما في حكمه او كانت الارض للغير لم تصح وكذا لو كانت الشجرة للغير وخيف افساد
شي منها بسببه قولهم مواضع اللعن عن ابن العابد بن عمه هي ابواب الدرد قولهم واستقبال الشمس والقمر في جنات القبيد بالفجر هنا اشارة الى ان الكراهية
مختصة بوجوبه في حال العورة من غير جائل فلو كان هناك جائل ولو توارى بالركاكة وان استقبل الجنه قولهم الصلوة هي ضم الصاد وسكون اللانلا
بمن عليه وفي الحديث من فطر الرجل ان يرتاد بوليه وكان النبي عمة فوافم الاذي قولهم وفيها خاتمة عليه من الله سبحانه وكذا اسم النبي وامام مفضو
بالكتاب وهذا مع عدم اصابته بالنجاسة والاحرم قولهم واما جازية في قوتها والمراد بها لا يحصل الا بالكلام فلو دعت الحاجب بالتحقيق فمؤثر
كراهة الكلام ويطبق بذلك بضع والاسلام ورحم الله عند العطاس من جملة الذكر وكذا احكامه الاذاني في غير الجماعات قولهم في رادته بفعل بالقلب
احترق بفعل القلب عن رادته الله ثم اواد به بيان الماهية كطائر يطير بجناحه اذ اذارة العيا لا تفعل الابه قولهم الاظهر انه لا يجب الا بوجوبه احد
مع ما ذكر قولهم ولا يثبت النية في طهارة الثياب ولا غيره ذلك بمعنى والى النجاسة بدو لكن يتوقف عليها حصول الثواب قولهم كانت طهارة ثيابي في الا
الظلال بذلك ويدخل في ذلك اذارة النظيف والنجس بالماء والتخاد وغيرها قولهم ووقت النية عند غسل الكفين المراد به النية للوضوء وهو
ما كان محدث النوم والبول والغاية او نحو الامن الربع ونحوه واخرى بالمستعمل عن الولد كإزالة النجاسة والاستحباب لا تقبيل الطعام واشترط طهارة
فيه كون الوضوء من ماء فليقل في اناه منقول واسع الرأس بغير منه فلا يقع النية عن يدون ذلك وهو واجب ويجوز فعله عند المضمضة والاستنشاق
مقارنة لدخول الماء الفم والالاف ومقتضى النية عند احدها لم يخرج الباقي من السن المتقدمة الى ينزل السابق عليها ان كان واخرها الى غسل الوجه
ولا يلازم التقدم من غيره قولهم وقيل اذا نوى غسل الجنابة لم يجرى غيره ولو نوى غيره لم يجز غيره وليس بشي الاصح ان داخل اسباب الغسل والجرى غسل الوجه
عنه ما ظهر ثم ان كان مع احدا لاسبا الجنابة لم يجز مع الغسل وضوء الاوجب للوضوء قولهم مقدم الرأس هو بضم الهم وفخ الفاف ثم الدال المشدود
ففيض الموتر يشهد بالخاء المفتوحة والذوق بالذال المعجمة المنشوخة وفخ الفاف يجمع الحبيبين بفتح اللام وهما العظام اللذان ثبتت فيهما الأست
السفلى لحدوها الى بضع اللام بضم والهم بكسر الهمزة الاصح العاظلة للشرط والجمع الا باهيم ويستفاد من تحديد الوجه بنائب شعر الرأس وجوب غسل
مواضع الخذف بالذال المعجمة وهي ما بين الصدغ والوتر من حيث الشعر الخفيف الذي يدخل في شعر الرأس عفا سوسب بذلك لحذف الشعر والمنزف
الشعر عنها اما الصدغ بضم الصاد ويقال بالسين بضم وهو ما حاذى العذار فوقع بين العين والاذن والزعمان بالفتح وبما البيضاء المكشوفة
للنابضة من الجانبين فلا يجب غسلها كما لا يجب غسل النابضة قولهم وما خرج عن ذلك فليس من الوجه فلا يجب غسلها الا ان لم يكن يجب غسل غير موضع
حدود الوجه من ايام المقدمة قولهم لا يمنع تجاوز ذن صابرة العذار العذارى الاذن ينصل اسفله بالعارض ثاعلاه بالصدغ ويليه وبين
الاذن بياض العارضه المخط على مخاذاة الاذن من الشعر او سنايته ونظر من العبادرة وجوب غسل العذار وهو حصر كما يجب غسل العارض بغير خلات
اما البيضاء الذي يلبسه وبين الاذن فلا يجب غسله قطعا قوله ولا تخلطها لتصل الظلم يستفاد من اطلاق العبادرة عدم الفرق بين الجهة المنخفضة والكثيرة
فلا يجب تغليظها وهو اوضح القولين والمراد بالتحفيف من الشعر ما يرى البشر من خلافه في مجلس الخاطبة الكثيف بقاءه والمراد بالتحليل المحكوم بعد
وجوب غسل منابت الشعر مما لا يقع عليه اص من البشر اما الذي منها خلل الشعر الخفيف فيجب غسله لعدم انتقال اسم الوجه عنه وقد يعلم ذلك من
قوله بل يغسل الشعر فان المراد به الظاهر من البشر وما ذكره داخل فيه وقيل للاختلاف بين القولين بوجوب تغليظ الشعر الخفيف وعده ولا فرق في ذلك بين
الرجل والمرأه قولهم في الوضوء بل يظهر على ان المرفقين يجب غسلهما الصا الا انهما بابا لمقتضى عدم جزمهما في غسلهما والا فمير ذلك في ظاهر

فقال ويحيى استأذنه
حكمها الى الفراع الماردا
التي الاولى وثناني بعض
الشيء في اذن من عدها
في القضاء على كماله والى
مقتضاها كما لا يخفى عليه
امور غير ان العلي عليه السلام

فوق
فوق لو قطع من المرفق سقط فرض غسلها لان المرفق بالمراد بالمراد بقطعها من المرفق قطع جميع المرفق
ويجوز بقطع راس العضد وعدم وجوب غسل الباقي فقط اما لو قطع من المفصل وجب غسل راس العضد بناء على وجوب غسل المرفق صانداً على
القول بان وجوبه من باب المصلحة ليقط غسل فقط دون المرفق الصانداً ان كل ما دون المرفق اودنه من الزيادة يجب غسله سواء قبل ام لا وما كان
قوة لا يجب غسله فقط الا اليد فانها تغسل مع عدم تيممها عن الاصليته ومعها يغسل الاصليته لانه مفضى اطلاق العبارة وجوب غسلها
وان شئت وهو مذهب جماعة من الاصحاب وتعلم الزيادة بفصلها وضعف قوتها ونقص اصنافها ونحو ذلك فقط مقدار ثلث اصابع عرضاً
ونزع الخاطة حال من الاصابع والمراد من الماسح على الراس بهذا المقدار وان كان باصبع لا يكون الماسح ثلث اصابع مع مرفقها اقل من مقدار ثلث ومغنى
استصحاب مسح هذا المقدار كونه فضل الفرض وان كان ذلك نادراً ولو كان على المذهب يخرج كل هو الغالب فانما ان الزايد عن
المستحق موصوف بالاسهاب فقط اخذ من كونه واشفاه عليه لا يشترط في جواز اخذ من هذا الموضع جفاف اليد بل يجوز مسحها من بلل
الوضوء لا يخص اخذها من الموضع بل يجوز من جميع محال الوضوء وجميع شعرا الوجه ويخص الشعر لكونه مظنة الرطوبة فقط ويجوز المسح على
الشعر المختص بالمقدم المراد به التابث عليه بحيث يخرج منه عن المقدام فلوزاد اختص الجواز به المقدار الزايد فقط وليس بين الرجلين بل
بل الاصح وجوب تقليمه لا يجزى العكس في المعينة فقط ويجب المسح على بشرة القدم يعلم من قوله بشرة القدم مع قوله في الراس مسح الشعر
البشرية عدم اجزاء المسح على المختص بالقدم اذا قطع الخط الذي يحصل به سمي المسح وهذا هو الحق والفرض لا يشترط في خط المسح المتصل الا
فلو حصل مع المسح على الشعر اتصال ولو بالاعوجاج كفى فقط لا ثقبه فيجوز المسح على الخلق لا على غيره لعدم فرض الثقب فيه فيجوز المسح
عليه عدم تادى الثقب بغسل الرجلين فقط قدم على المسح عليه لان الغسل اقل بالواجب لو عدل الى مسح بشرة الرجلين موضع الثقب باحدكما
بطل الوضوء لانه يفسد للعبادة فقط لم يذكر او لم يذكر او لم يذكر او لم يذكر او لم يذكر او لم يذكر او لم يذكر او لم يذكر او لم يذكر او لم يذكر
فقط قبل ان يحجب ما قبله المعنى الخفاف المسح لا القدم يرى فلا فرق في الوضوء كون مفرط الرطوبة او الجفاف ولا يقدّر ان معتدل بين المعينين
جميع ما تقدم فقط والثالثة بدعيه يفتقر باحتمال غسل العضو من بين بحيث يفيق منه شيء وان قل ولا يطل بها الوضوء وان كانت محض مع امكان المسح
ببطل احد الضلعين الاولين فقط ولا تكرار في المسح اي شئ عابث يكون جزءا من العبادة فلو فعله غير معتقد رجحانه فلا اثم وان كان مكرهاً
لو اعتقد مشركاً عنه اثم وقيل هو محرم وعلى كل حال لا يؤثر في صحة الوضوء لغيره عنه فقط ما يتقي به غسلا اقل ما يحصل به مساهة ان يجزى جزء
من الماء على جزءين من البقرة ولو لم يعلمه والتشبهه بالدهن مما يغتفر في الاجزاء لا يجزى ان القليل على وجه الجواز لا الحقيقة فقط لم يغلبه ايصال الماء
الى ما تحته لا يفتقر الى الاتصال بل لا بد من شئ يفتقر الى الاتصال هو الجواز ان المذكور فقط لم يكن على بعض جبار وان امكنه نزعها او تكرار
الماء حتى يصل الى البقرة وجب تمام ذلك اذا كانت في محل الغسل لا اقل ما يصل الماء الى ما تحتها لوجوب اصال الماء مع المسح وكذا لا يكتفى بوصول الماء
الى ما تحتها مع نجاسة باطنها بل لا بد من ذلك من جريان تحتها على وجه الظاهر والغسل المتعبر بالوضوء بل حكمها انما ان كانت في محل الغسل وان
ادخل الماء تحتها على وجه الغسل وكان ما تحتها طاهر فجزى نزعها وغسل العضو تحتها وان كان نجسا اشترط مع ذلك امكان تطهيره وان لم يمكن نزعها
يجب ايضا الماء الى البقرة على وجه الغسل وان امكن ولا مسح على ظاهرها ان كان طاهراً وعلى شئ موضوع جليها ان لم يمكن وان كانت في محل المسح
نزعها مع الامكان فقط ومع نفعه مسح عليها كما تقدم والواجب الامر من ما كان يجب قبله من استيقا الحل على الكفاية بالمسح لا فرق في اجزاء المسح
عليها بين ان يمكن اجزاء الماء عليها او لا لعدم التفتيد بغسلها مع نفعه وصول الماء الى اصلها ولا بين ان يشوبها نجاسة عضوها ام لا ولا ولو لم يكن على
الكسر والجرح لصوت فان امكن غسله او مسحاً اذا كان في موضع المسح وجب كونه فقط ولا غسل ما حوله والا حوط مسح ان امكن ووضع شئ عليه والمسح فوقه
فقط لا يجوز ان يتولى وضوءه مع الاحتياط ويومع الاضطرار يحقق التولية بما شأه الغسل العضو ولو يصب عليه لا يصير في اليد لغسل
فانه استغفارة ونسباً لغيره الى المتولى مع ان اسناده الى المتوضي اظهر لمساعدته له على التحريم ولا الفرق الا في مع الاضطرار يجوز التولية بل يجب غسل
المعين ولو باجره مقدّم وهو يتولى المكلف الشك في الاجرة مع بقاء التكليف ولو تولى كان افضل ويتولى المتولى ما يوافق فعله وهو واضع ولو امكن
تقديم ما يغسل العبد ورضيه العضو يجزى التولية ولا يشترط العجز عن الكل بل يجوز ان يذيق فقط من كانه اقران لا يختص المسح بباطن الكف بل
يجزى جميع البدن من الظاهر اليه قبل كذا اليد والشك بد لا تهاجر ونواظرة مقامها وهو حوط فقط ليس بوضئ لكل صاوة ويجب عليه المبادر الى الصلوة
بعده ويصير عن الحدث الواقع قبلها وفيها هذا اذا لم تكن له فترة لشع الظهارة والصلوة والواجب تحريمها فقط وقيل من بد البطن الخ البطن بالخبر كذا البطن
بغير الحدث من يصب او غايط على وجهه لا يمكنه دفعه والمشهد وان حكمه السيل فقط وضع الاناء على اليدين لا غرض بهما هذا اذا كان الاناء في راس
يخبر من منه والوضع على اليدين ليجب منه في اليدين لغسلهما اولاداً كذا في قولهم والنسبة وهي ليم الله وبالله لا يعقل من التوايدين لاجل
من المنظرين لا النسبة المعهودة وان كان فعلها في الاضطرار غسل اليدين من الزبد من فوق والمضمضة والاستنشاق من تحت ثلث غزاة شمع
اعوان الماء فلكل واحدة فقط والمراد بالاعتكاف في الوضوءين فقط بعد قوله عليه السلام الوضوء بعد الفل بضاع وسباً افواه بعد استيقا
ذلك فاولئك على خلاف سنتي والثابت على سنتي معي في طهارة القدس بنادى بالمدسقين الوضوء وفرضه والظاهر ان ما الاستحباب منه فقط وبكره
ان يستعين في طهارته بتحقيق الاستغفارة بصب الماء في اليد لغسله المتوضي الظاهر ان يصدق بطلان اختصاص الماء بغيره لانه لا يخلو بالاشترار
في العبادة وكذا القول في استغفارة نحوه كل ذلك بعد لزوم غسل الوضوء اما لو استغفارة لانه ثم غرضه اذ الوضوء فلا بأس بالمراد بالاستغفارة هنا وهو

كان

عليها

الاغنة وان كان لاغنى في باب الاستفعال كونه طلب الفعل من هذا الباب ستوفد نارا فقولنا وان بسج على الوضوء عن أعضاء القربة بالجمع يشمل خصوصية
وعبره للعلل بان قبل ذلك اثر العباد وهو يقتضي تعميم الكراهة لغير المندبل بل يتحققه بالنار ونحوها والمضادة من ذلك كقولنا او يمسها من تلك المنزلة
نظر هذا مع بل تجال قبلها او علمه بكونه من جامع علمه بتعقب الحديث لظهوره والظاهرة للحديث وهو المعبر عنه ببقية ما مفيد من منعها من واجباتها
هنا باعتبار اصله قبل الشروع ومظهر اعم اعتباره بالتجدد واحتماله اما لو لم يعلم التعاقب لا احتمل التجدد بل كان التمسك به حيث يظهر بها في دفع الحديث
فانه لا يخلو ضد ما علمه من قبلها ان كان محدثا لثبته وقوع الظاهرة على الوجه المعبر مع كونه محدثا فاشبهها وشك في ثبوت الحديث فيها لاعتناء التعقب للحديث
السابق فلا يرفع بغير الظاهر احتمال الخوف لحديثه اذا فرض عدم التعاقب بسبب خطئه لوعلم انه كان مظهر التمسك بتفاسد الظاهرة بالحديث وانه لا يطرأ له العلم
سبقها عليه ولا يتم الا مع التجدد والتقدير عدم الجواز وجوب الوضوء مالم يقفن حصول الوضوء كما في مسئلة الاتحاد والتعاقب سبق الظاهر قولي
ومع على حاله بانك منه على حاله التي هو عليه وهي كونه مشغولا بالظاهرة لم يقع منها قولي بعدا من غير ان يرضى ان يرضى عن افعال الوضوء وان لم ينفذ بحكمه
قولي عام كان وناسبا او جاهلا المراد بالجاهل هنا جاهل بالحكم لا بالعلم بالاصل في الامم من عدم صحة حكمه باعادة مظهر بل امان
الوقت خاصا ولا اعاده عليه مظهر كما سباني من هب المص واطرافه فاما ظهوره لثبته لعدم الغايل باعادة جاهل بالاصل مظهر او استغناء من خروج
الحديث بالحق عنه من غير شعور به قولي ولو جدد وضوءه بنية التمسك بغيره بتعبد التجدد بنية التمسك عما لو نذر التجدد بدنه فانه يرفع الحديث عن
المتم لا شرط بنية الوجوب الاستباحة بخلاف ما لو فعله مندوبا فانه لا يرفع عند المص قولي فان اقتصرنا على بنية القربة فالظاهرة والصلوة صحيحة
لصحة الظاهر منها وهي ارفع على ذلك القول قولي وان وجب بنية الاستباحة عادتها لا احتمال كون الاخلال من الظاهرة الاولى فلا يرفع الثانية لعدم
فيها وكذا الواشترط بنية الوجوب لا غير كما ذهب اليه المص في هذا الكتاب كان ينبغي ان يرفع على من هب قولي ولو وصل كل واحد منها بصلوة اعاد الاولى
بناء على الاول الاحتمال كون الاخلال من الظاهرة الاولى ففسد الصلوة الاولى والثانية فتعقب الظاهرة صحيحة منها وعلى الثاني بعد الصلوة من عادا على من
قولي ولو احدث شعيرة بنية من هب قولي لم يعلم بغيرها انما الصلواتين ان اختلفتا عددا او اختلفتا في احوالهما فاحد هذا التمسك على الاول كما في نظائره وعلى القول
الاخير بعد الجمع كما في الاخلال والفرق بين الاخلال والحديث في الاخلال انما يبطل الظاهرة التي حصل الاخلال فيها فاسلم الاخرى الحديث بطل ما قبله
من الظاهران فالوضع بعد الثانية بطلها معا فقولنا وكذا لو صلى بنية واحدة ثم احدث وجده الظاهرة المراد بالتجدد هنا معناها التمسك به هو فصل الظاهرة
ثانية لا الشرع الذي هو اعاده الظاهرة قبل الحكم بقضا الاول اذا فرض تحلل الحديث بين الظاهرتين والحكم هنا باعادة الصلوة مع الاخلال
الاكتفاء بواحدة مطاوعة الاتفاق ثابت على جميع الاقوال كون الظاهرتين مستحبتين قولي اعاد ذلك فاقول ان المرجع الى سناد واحدة من الحسنين
بعضها فيكون بنية واحدة اخلالا لا تباينها ووجهه وقيل بغيره فيقدمها باشاء ويخرج الرابعية بين الجهر الاختلاف ويرد فيها بين الاداء والقضا فقولنا
وقيل بعد خساو الاول اشبه قولي قولي لو كان دافعا بقا رتبة الشهوة وفور الجسد ظاهر العبارة توفيق الحكم بكون الحاجز متبا على اجتماع الاوصاف
الثالثة وليس ذلك شرط بل انما ذكرها لبيانها فلو افلحوا فتفكك بعضها عن بعضها كفي احدها كما في المريض فان توشه لما كان يضعفه لم يخرج منه
المضي بغيره فاكفي بنية بالوصفين وبما كان بدنه فاقبل المخرج فتفكك الشهوة وحدها وقد عجز به بعض الاختلاف الحاصل ان احدها كان متى اتفق
والمراد بالدفوع وغيره برفع وتصاب بفنوا والجسد انكس الشهوة بعد رخصه قولي ولو تجرد عن الشهوة والدفع مع اشتباه لم يجب فديهم منه بعض
الخواص الثلاثة غير كافي في الحكم بكونه متساوانا المختلف عما ذكرهنا هو فور الجسد وانما كان كذلك بعد تفكك الخاصيتين الاخيرتين معا فلهذا
متم قال مع اشتباهه فان التفصيل بالاشتباه يدل على انه يمكن كون الحاجز متبا على اختلافها بغير قولي وجب غسل الدائم بشركه في التوب غير بنية واحدة
بان يلبيها في او يما عليه لا لا التواب بل بحكمه لذي التوبة ما يعلم انتفاءه فيبذل عنها وانما بحكمه بالتفصيل التوب اذا امكن كونه منه كالتفاد
ممكن البلوغ وحده اثنا عشر مضاعفا كما ذكره العلامة في المشهور الا ان في غير هذا لا يحكم به من الاخر متى ثبت كونه من احد حكم عليه بالجنابة من احواله
امكانها وبما هو يوم ونحوها الا ان عدم التقدم في جميع كل صلوة وعبادة مشروطة بالغسل لا يحتمل سيقا وقبله بعد كل ما لا يعلم سيقا به واهوط ويحتمل
كونه متبا على التوب البدن بالراية فان المتبني شيئا من الطلوع والجنين وطبارا بياض البصر فاقوم مع تحق الاشارة بقطع بجنس حلالا بكمال المستحسن عند
الجمعة لخلل صلوة واحد في نفس الامر قطعاً ولو اتم احد ما بالآخر بطلت صلوة المعلوم لا غير لقطع بجنس واحد ما به يجوز له ما يجوز للمساجد
قوة القول دفعه قولي ولو وطأ غلاما وقية قال المصنف في حيا السنه مولا على الاجماع المركب لم يثبت المراد بالابقا الغسل المحقق في المصنفين
ما وجب الغسل والمراد بالاجماع المركب ما ذكره من قولين بحيث يلزم من مخالفة ما معانها الفقه الاجماع بان ينحصر قول من يثبت قوله في الاجماع بهما في
عنه في الاصول باحداث قول ثالث وحاصله هنا ان المريض من ادعى ان كل من قال بوجوب الوضوء في الملة قال بوجوب في الغسل من الغسل في
في الاول فانه في الثاني فالقول بوجوبه في اقباب الملة دون الغسل باحداث قول ثالث يقتضي رفع ما اجتمع عليه لكن لما قام الدليل على صعوبة تباين
الملة لم اقول في الغسل وفيه المصنفان ما ادعاهما في الاجماع لم يثبت في المعبر اعطى المالان فادعاهما في الاول انتمك فيه بالاصل وجواب
الاجماع المنقول بغير الواحد جهة فكيف يمثل السيد فلا يفتح فيه عدم تحققه فاما تحقق الفرج بظهور عدم صحته ولم يتحقق قولي ولا يجب الغسل
بوجوبه في الملة لم يثبت عند المصنفين صالة الملة والاصح الوجوب نكاد على في على الاضطرار لاجبار التحذرون الغسل وفي حديث اخر عنه ما اوجب
الحدا وجب الغسل لظهوره وان كان من صنع العيون الا انها موصوفة بما لا يجمع على عدم اجبار الغسل من الملة وادعاهما او اجبا لحد من الوطأ قولي
فاذا سلم وجب قولي قوله وجب مسند السبق ذكره وقتنا حكم بغيره فلا فائدة في اعادته بعد سلا وجواب بان اعادته لم يقع توفيقه بغيره بالاشهاد

بيان

ان
وقد
في وقتنا

وهو

استقبلوا واهل اليمن ينطاسموا. قولهم فلان يمكن ان يكون حيضاً وحيض المراد بالامكان هنا منه الغام وهو سلب الضرر عنه عن الجانب الخالف
الحكم فيه فله ما حقق كونها لا يتطوع شرائطه وارتفاع موافقه كونه ما زاد على الثلثة في زمن العادة الواحدة عنها بصفة الحيض في نقطاعه عليه ما
ما احتل كونه بعد انقطاعه على العادة ومضى اقل الطهر منقضاء ما على العادة فانه يحكم بكونه حيضاً لا يمكنه ويحقق عدم الامكان بقصو السن عن
وذا بقية على الحسينين السنين وليس حيضاً علة قوله فيخلل بينهما اقل الطهر او تقاس كذلك وكونها حاملاً على هذا هي المص وغير ذلك قولهم وتطهر
ذات عادة بان ترى الدم دفعة ثم ينقطع اقل الطهر مضاعفاً ثم تراه ثانياً بمثل تلك العادة ما حوذة من العادة وهي هنا رؤيتها الدم مرة
بعد اخرى يتحقق فيها وقت حصول الدم كاول كل شهر هلالاً مثلاً وعدده كالسبع او احد هذا خاصة فالعادة بحسب تلك ثلثة اقسام الاولى ان ينقطع
وقتا وعدداً كما لو ان اول الشهر سبعة وانقطع الى ان دخل الثاني فثابت اوله سبعة فقد تكون هنا وقتاً وهو اول كل شهر عدده وهو السبعة وهذه
اقوى الثلثة وانقطع فاذا رأت اول الثلثة تحضت برقبته ولو تجاوز العشرة رجعت الى ما استقر عليها من العدد فجعلته حيضاً والباقي استخاضه ولو رأت
هذا الدم الثالث في اخر الثاني تحضت بالعدد ايضا مع الجواز لكن ان يكون منقضاء العادة وسبب حكمها وقد علم من ذلك ان لا يشترط في تحقق العادة استمر
الطهر الثاني ان ينقطع عدداً لا غير كما لو ان السبع الاول من الشهر ثم واث سبعة اخرى في الشهر بعد مضي اقل الطهر فقد استقرت العادة بالعدد والمدة
لكنها بحسب الوقت كما مضت فاذ رأت الدم الثالث بعد مضي اقل الطهر مضاعفاً وتجاوز العشرة رجعت الى التسعة ويكون حكمها في العادة الى مضي ثلثة
من اوله كما مضت به وهذا ان العادة اخلان في تعريف المص الثالث ان يتحقق وقتاً لا غير كما لو ان سبعة من اول الشهر ثم ثمانية من اول الاخر وهذا يتحقق
برقبته بعينه تلك في وقته لكن هل يحكم لها بتكرار اقل العدد من او يكون مضطرباً في العدد مظن الظن الثاني لعدم صدق الاشياء والاستقفاً في قولهم
ذا العادة تترك الصلوة والصوم برقبته لدم الجاهل هذا التمام في القسم الاول من اقسام العادة بالسنين لما يدخل في تعريف المص في القسم الثاني
بشرط ان تراه فيها في ايام العادة كما لا يخفى اما القسم الوسط وما تراه مثلاً عنها فهو كونه المبتداه والمضطربة ولو رأتها من آخر الحمل كونه كذلك
استطفاً او لا لاختلاف الحاجة برقبته في العادة لان ما خرج من ربه انبعثا فقولهم وفي المبتداه خرج ذلك ربه ان لا يخرج من العادة اولي لكن لو طهرت الجحش
جاءها من العادة قبل حيضها وكذا ما تقدم من اقسام المعتادة التي يقع فيها الزيادة في قولهم والثاني يمكن ان يكون حيضاً فيحكم بكونه حيضاً لما تقدم
ان كل دم يمكن ان يكون حيضاً وحيض قولهم لو انقطع لرون عشره فقلنا الاستسقاء بالقطنة فان خرجت بقبته اغتسلت الاستسقاء لعلبته ان خرج من الدم
وكيفيته على ما ورد في بعض الاخبار عن المص سئل الطامث كيف تعرف طهرها قال تعمد برجلها البشري على الحائط وشهد دخل الكرسف سبيلها الى
فان كان مثل اس للباب خرج على الكرسف والاشبه واجعلها كما صرح به في غير هذا الكتاب في التعبير بجلها هنا اشاراً اليه قولهم وذا في العادة
تغسل بعد يوم او يومين وطهر الصلوة تمام العشر مع استمرار الدم وهذا الصبر على طريق الاستسقاء فلو اغتسلت من العادة صح وبغيره من تحصيل الحكم بذلك
العادة عدم استطفاً والمبتداه والمضطربة بالكلية ولو طهر قولهم وان تجاوز كان ما ائت به بغير الطهر وكونها طاهر في وقته وكذا في ايام الاستسقاء او رأت
مقبض صوم وصلاته اما الصوم فمظن لوجوب قضاءه على التقديرين واما الصلوة فليست بكونها طاهر وقيل لا يقضيها لانها بالتركيب فلا يفتنع
وهو ضعيف قولهم اذا دخل وقت الصلوة فما ضاقت وقته مضى مقدار الطهارة والصلوة المعبر عن وجوب الصلوة في اول الوقت مضى مقدار الصلوة
تامة الا فعل ومقدار ما يفعل فيه الشرائط المقفوزة طاهر فان كانت مظنة قبل الوقت وانضت بعده لم يعبر مضى مقدارها ولو كانت لا بشئ فهو
بحسب الوعبر مما لا يصح فيه الصلوة فلا بد من مضى مقدار ما يتكبر فيه من ليس ما يصح فيه الصلوة وكذا القول في اخر الوقت الا انه يكفي بعد ذلك ادراكه
ركعة من الصلوة لعموم من ادرك من الوقت كعنه فقد ادرك الصلوة قولهم لا يصح منها الصوم انما غير اسلوب العبادة وحكم في الصلوة بالغير وفي الصوم
بعد الصلوة للنبية على اختلاف هذه الغايات بالنسبة الى الحائض فان غابته تجوز الصلوة والطهارة وكذا ما اشبهها من الطوان ومس كانه الفزان
ودخول المساجد وفراغ العزائم وغابته تجوز الطلاق انقطاع الدم وان لم يغسل واختلفت في غابته تجوز الصوم فبقينا بما بينه الاولى وقيل الثانية ولذا
غاب عنها قولهم لا يجوز لها الجلوس في المسجد بكونه الجواز فيه المراد به السجدة وقد تقدم ان المراد بالبيت وان كانت واقفة او ماشية وكروية
الجواز مشروطاً بالجلوس قولهم ويكره لها ما عدا ذلك مقتضاه كراهة السجدة للنبية المحض هو حسن لا نقلاً النص المقتضى للتخصيص قولهم
وكذا ان اسمعت على الاظهر المراد بالاشناع الاصغاء الى الفارسي هو جازيها وان اوجب السجود وكذا لا يجزى لو سمعت من غير اصغاء لعموم النص
قولهم ويجزى وطهرها تحرم وطع الحاضر قبل ثابت باجماع المسلمين فستحل كافراً كان قد ولد على الفطر فهو من ذمها وان كان اسلم من
كفر فارتد عنه من كل ذلك اذ الم بدع شبهة محتملة في حقه كقرب عهد من الاسلام في المشقة في بادية بعيدة عن العلم بالشرايع ولو كان غير محتمل عز
بما يله الحكم عليه بالغير والمخض فيقبل منها لو اخرجت به قولهم وجبت عليه الكفارة ولا يجب على المرأة ان عزت بل يجرى كالرجل قولهم
في اوله وبنا الحكم المراد بالدين او هذا المتقال من الذي هو المصوب وقد كانت قيمته في صدر الاسلام عشرة دراهم ولا اعتبار بقيمتها الا قبل
فذلك بالغام المبلغ وقيل يجزى الاقتصار على ما قبلته ذلك وعلى كل حال فلا يجزى في القيمة ولا التبر وهو غير المصوب منه والمراد بالول المحض وسطه و
اخره اقل الثلثة ويختلف ذلك باختلاف العادة فالثاني وسط لثلاث الثلثة وهكذا قولهم ولو تكرره منه الوطئ في وقت لا يختلف فيه الكفارة
لم يتكرر وقيل يتكرر بل لا يجزى الا بالوجوب العسل لانه مناط الوطئ شرعاً ومثله القول في تكرار الاغتسال في رمضان مظن قولهم ومن وجب
كان في وقت واحد ويتحقق الاغتسال بالوجوب العسل لانه مناط الوطئ شرعاً ومثله القول في تكرار الاغتسال في رمضان مظن قولهم ومن وجب
خاصة منها او في حكم الحاضر وهو الغائب ونفذ المسوعة للخلل كما ان الحاضر الذي يمكنه العلم بجائزها كالجوس في حكم الغائب قولهم وقضا

عليه

اول لثلاث
السنين
تكررها

الصوم دون الصلوة المستند للصوم في بعض الأحيان يصح بعدم التعديل بان ذلك مما يدل على بطلان القياس في روى الحسن بن راشد عن ابي عبد الله عليه السلام
 عن الوجه في ذلك فقال ان اول من ناس ايلس في المعنى لتحمل الفرق بعد ذلك قولهم يستحب ان يوضوا ويؤموا في الصلاة لا في غيرها لوصافته بالعبادة
 الكون المذكور في الخبر والاختلاف بينه وبين المكان وفي بعضها جالس في موضع ظاهر ولكن مستقبلة للقبلة في حال الذكر والوجه في ذلك مع النص على
 القرب على العبادة فان الخراج في قولهم في الاغلب التقيد بالاعلية لا بدخال ما يوجد في هذا الصفة بعد الغادة من اجزاء العشرة ونحوه في الاستحباب
 ولا يخرج ما يوجد في هذه الصفة في ايام الغادة وشبهها مما يحكم بكونه حضا وان لم يكن بصفتها كانية عليه بقوله الصفة والكدر في الحج والماء يخرج من
 خمره لثقله وهو يقابل خروج دم الحيض بخبره قولهم في ايام الحيض جنى المراءى بالحيض مما يحكم على الدم الواقع فيها بانه حيض سواء كان ايام
 الغادة ام غيرها فيدخل المبتدأة ومن يعقب غادتها دم بعد اقل الطهر ضابطه فاما كون حيضها دم بما ضرب بابام الغادة قولهم وان يكون مع الحمل
 على الاظهر الاصح ان الحيض يمكن بمخاطبة الحمل الضعيف في وقتها الذي لا بد له من الحيض فاما ما ذكره في كسر الدال اسم فاعل هو التي ابتدأت الحيض
 ويؤثر فيها البصر اسم مفعول بمعنى التي ابتدأت بها الحيض والمراد بها هنا من لم يسبق لها غادة وان تكررها الحيض والمراد بذلك الغادة المستقرة الحرة
 المتقنة وبالمضطره ان الغادة المنتهية لاحد الوجوه لا بد منه ويظهر من المضطره المقرب المبتدأة هي التي انزل الدم اول مرة والمضطره من لم يسبق لها غادة
 والشهور الاول ويظهر القابلة في عدم رجوع المضطره بالمعنى الذي يعبر به الى غادة نساء فمن لم يسبق لها غادة كذا في الثاني يرجع الى نساءها على
 الاول دون الثاني قولهم جعلت الى اعتبار الدم هذا هو المعنى المستعمل في الخبر وهو مصلد قولهم غيرت الشئ ايمره غيرت غادته وعرضته والمراد هنا ان
 يوجد الدم المخاوذ العشرة على نوعين او انواع بعضها اقوى من بعض واشبهه بكم الحيض فيحمل المراءى في غادتها والباقي في سائر ايامها كونه في الغادة
 والاضافة وتعتبر المشابهة بثلث الله تعالى لا سودا شبيهة من الاحمر والاحمر شبيهة من الاسود والاشقر شبيهة من الاصفر من الاكدر والواحدة قد والواحدة كونه اشبه
 تما لا راجع لونهما انقص فيهما عنه والقوام والجنس شبيهة من الرقبة ولا يشرط في الالتحاق بل جنس الثالث بل ان اجتمع في واحد منو اشبه من ذي الاشتر
 كما ان ذي الاثنين اشبه من ذي الواحدة ولو اسوى العد وان كان مخففا لافلا يميز قولهم لم يحصل فيه شريطة التميز في عدم نقصان المشاهدة في ثلثه
 وعدم زيادته عن عشرة لان جعل حضا بوجوب ذلك يشترط ان يكون الضعيف ينقص عن اقل الطهر فيصير ايام النساء ان تنقو لان جعل القوي حضا
 بوجوب جعل الضعيف حضا قولهم في غادتها المراءى من ايامها من الطهرين واجد لها كالاختلاف في العدة والاختلاف في بيانها ولا فرق بين الاحكام في
 الاموات ولا بين المسافر والساكن في السن والبلد الخالفات للعدوم فيخرج وضع العدة حيث شاء من ايام الدم وان كان جعله في وقت اولي قولهم
 قبل او غادته ذوات استأنها المراد به مع هذا لا فاربوا واختلافهم على احدى القولين والمراد باستأنها المسافر في ايام السن عرفا وان تنقوا اخذوا به
 لا يشافيه هذا اذا كان من اهل بلدها وهذا هو المشهور بين الاصحاب لا يصح عليه ظاهره من ثم استند هذا الى قائله وذكره في المضطره بالبال لعل فاذن
 بينهم وبين اهل بمساكله الاقل لها في الطباع والحسنة والاصل بخلاف الاثران والعمل على المشق قولهم فان كان مختلفا في العدة فيعود الى التمسك باحكامها
 مذهبه واليهن والى الاستسقاء على القول الآخر والوجود رجوعها مع الاختلاف في الاكثر انفق قولهم في حصة في كل شهر ليس لها ان يتخصس في
 كذلك والجنس في الروايات وان كان لا فضل احد ما يوافقها فخذ ذلك المخرج الحاشي السبعة في الوسط العشرة والثلث في البارد السبعة في الحار
 ما اخذت حيث شاءت من ايام الدم وان كره الزوجه كان تقدم متى اخذت في وقتها استمرت عليها قولهم فان اجتمع مع الغادة بمسرة الى المراءى اجتماعا على
 وجه لا يمكن الجمع بينهما فلو امكن كما لو حمل بينهما من الدم الضعيف اقل الطهر فضا عدا حكم بالحيض فيها معا لا يمكنه والمشارن التزجيم مع الفارض لعل
 مظ قولهم ان ذلك العدة منقذ الى اخره لكن الاولى لها في صورته التقدم العادة الى اقربا لان في بعض ثلثة اوصول الغادة وقد تقدم الكلام
 في ذلك قولهم في المضطره العادة يرجع الى التميز بطلق المضطره على ناسبة وقت الحيض وعدد وناسبة لحدتها خاصة ويتحقق وجوبها الى التميز في ناسبتها
 وناسبة الوقت ما ذكره الوقت وناسبة العدة فانما ترجع الى التميز مع عدم معاضتها يمكن فرضه حضا في الوقت الذي علمته كما اوردت ولذا في
 معين وصحت فيه تيمنا اما لو وجدت التميز على وجه لا يمكن الجمع بينهما فشكل الرجوع الى التميز عند من قدم الغادة عليه كما لا يخفى لان تحضها في
 الوقت المذكور كتحض في ان الغادة فيها قولهم ولا تترك هذه الصلوة الا بعد مضي ثلثة ايام الى صبر هذه يعود على المضطره وهي شاملة لانها
 الثلثة ولا يتم اشتراط صبرها بالعبادة ثلثة في الجمع فان بعض ذكره الوقت وهو ذكره اوله تترك العبادة برتبة فقط وما ذكره من الصبر في غير هذا المزمع
 هو الاحوط ولو كانت التحض لها البناء عليه ابتداء قولهم قبل يعمل في الزمان كله الى هذا قول التيمز وهو احوط غير ان الاصح جواز انصافها على
 العدة وتحضها بما شاءت من الوقت قولهم تغسل المحض في كل وقت يحتمل انقطاع الدم فيه ذكره العدة ان حفظت قد والدر وابتداء كما لو
 قالت حضي بغير كل شهر هلال فدل العدة من اوله لا يحتمل الانقطاع بل يحتمل الحيض في الطهر ويحتمل الحيض في الطهر لا لانقطاع فغسل منها
 قبل صلوة الى اخر الشهر ان لم يقم من سلافة بعضه كالعشرة الاخر من الشهر مثلا وان لم يعرف قديم العدة وابتداء كما لو كانت حضي سبعة لكن لا
 اعلم في كم اضللها فاحتمال الانقطاع فاجتمع في كل وقت فغسل في جميع الاوقات كك والطلاق لا غش في كل وقت فاحتمال ان الواجب الغسل هو لكل
 صلوة وعبادة مشرطة به لا مظ قولهم ويقضى صوم غادتها وهو العدة الذي يحفظان علمت عدم الكسر الاثر في الزيادة في الغضا عنه يوم
 قولهم فان ذكرت واحدة اكلته ثلثة التي لم يقم كونها حضا وبقي الزيادة عنها الى تمام العدة مشكوكا فيه بين الحيض في الطهر وفي القول الاول
 بحال فيه بالجمع بين النكاح في العدة وعلى المختار ترجع الى الروايات كما سبقت الوقت والعدة غير انها يتخصص بها بما يطابق الوقت قبله وبعده
 وانما انما في المعنى المضطره غير ان العدة لا تنقطع على ثلثة والتعبد في الشهر اخذ ما لم يقم قولهم علمت في بقية الزمان فاعلم في السخاضة الى

وهو سبعة بعد الثالثة في الاول وسبعة قبلها في الثاني فيجمع فيها بين تكليفها في الحائض والمستحاضة وتغسل للحيض في الاول لكل صلوته لاحتفال انقطاع قتها
بغير فصل بين عليا لكل يوم خمسة الغسل وفي السبعة المتقدمة يقتصر على غسل المستحاضة لعدم امكان انقطاع الحيض قبل الوقت ولو علمت سطر الحيض وهو ما
بين الطرفين فان ذكرت يوما واحدا حقه بيومين حيثما مضت فان ذكرت يومين حقه ما باخرين وهكذا ولو ذكرت وقتا في الجملة فهو الحيض المتفضل فعلى
الاختصاص لكل ما علمته عشرة فيجمع فيها كما تقدم وعلى المختار كمال الحد والروايات ان نضر عنها قبله اربعة او بالقرين حسب تصوره وان تساوى حدها وزاد
انقضت عليه قوله ويقضى صوم عشرة ايام احبنا طاهرا اذا علمت عدم الكسرة الاضحية عشرة احوال للفقهاء في الحيض واليوم ان قوله ما لم يقض الو
الذي عرفته كما لو يفتن ان حضاها تكون في كل شهر في الاولى السبعة منه لا غير فانه لا يجزئها الاضحية في العاشر او في الثمانية فلا احتياط في النسخ هكذا
لفظه بعد الزيادة على ما علمت من الوقت واتما الشك في استيعابه بالاحتياط فقول لم يستبها جميعا فانه هذه هي المشهورة بين الفقهاء بالبرهان
ايضا وكما لا يخفى ان اكثر ذلك لغيرها ويحتمل فيه حكمها وانما تقدم من القول بالاحتياط هنا في جميع الاوقات وجوعها الى الروايات هو المعروف في ذلك
وتعلل فيها زاد عليها من اوقات الدم ما نقله المستحاضة قوله ان ما ان لا يقبل الكسرة للمد بقوله الكسرة عشرة لظاهرها باطنها في بعض مشهور خارج
وان قلنا لا استحاضة قبله وبالسبيل ان خرج من الفطنة الى غير ما يقبضه عند عدم المانع قوله يلزم بالشرع الفطنة والوضوء وكذا يلزم غسلها بغيره من
الفرج وهو ما يبد منه عند الجلوس على القدمين ان اصابه الدم ولا فرق في الصلوة بين النافذة والفرصة قوله ولا يجمع بين صلواتين بوضوء واحد
بل ذلك على المقتضى بحيث يكفي بوضوء واحد للظهور في وضوء الغسل وهو الكسرة لقوله ويجزئها بوضوء واحد كل صلاة وكان عادته ان ياتيه
التنبه على الوجوب ولدفع توهم ان يقوم لكل صلوته اعم من جواز الصلوة بدون الوضوء فان طلق اللزوم لا يقتضي الشريطة واشتراط ارادة الشرط في الجملة
الواجبة لا بد من الاحتفال وقوله الفصل لصلوة العدة بعد طلوع الفجر لم تكن جائزة والا فدرسته على الفجر بمقدار فعله بيمينه او طمأن ان كان الفجر
سابقا على ذلك كذا نقله من رواية الشافعي ليدل على الصلوة وتحت يده الفجر قوله لا يجمع بينهما الاضحية كون الجمع في وقتا الفضيلة بان يؤخر الاولى الى اخر
فضلتها وتقدم الثانية في اول وقت فضيلتها ويجزئها المبادرة الى الثانية محبة الى المكان فلو اختلفت بها اي بالمبادرة اعادة الفسل فقول لم يرد
فقلت ذلك كذا في حكم الظاهر استباحته انما يتوقف على الظاهر من الصلوة والوضوء والوقت ويجزئها وانما لم يكن طاهرا بحكمه لان حدثها مستمرا فلا تكون طاهرة
حقيقة بل بحكم الظاهر احتياطا ما استيقظ وان اختلفت الغسل لم يصح صومها المأذون الاغتناء به اربعة او موطر بالنسبة الى الصوم المستقبل اما الماضي فلا يتوقف
على غسل العشاء بل سبق الحكم بصحة فعل الحكم بوجوده يعلم من ذلك عدم توقف الصوم على الوضوء وهو ظاهر الا ان الحدوث لا يضر في الصوم وربما
يجب ان يشترط بقاءه على كون الوضوء والفصل معا لانه في دفع الحدث الاكبر قوله دم الولادة المأذون دم الولادة الخارج مع خروج جزء مما بعد
او مبداء اشوار حتى ان كان مضطرا مع اليقين وبعد الى اتمام عشرة ايام قوله فحان ان يكون لحظة تقدر الفلح بالخط لا ينافي الحكم بعدم تحديق جانب
الفلة لعدم اضطرارها وانما واحد وجانب المنقح الفلة هو المنقسط شرعا على وجه مخصوص والخطا انما ذكرت مبالغة في الفلة لقوله عم قصد فوا لو تفرغ
ولو شق غم فان ذلك ليس بقدر الصدقة المندوبة ولا بقدر طاهر عاوا تمامه مبالغة في قبول الكثير والقليل قوله ولو ان كان قبل الولادة كان
بناء على عدم حيض الحامل او على اصاله بالولادة وانقضاه بدون عشرة ايام او على عدم جمعه لشروط الحيض وعلى القول بامكان حيض الحمل يمكن كون
المستقدم حيضا مع اجتماع شرائطه وتحلل اقل الطهر بلبنه وبين النكاح قوله واكثر عشرة ايام مع انقطاع عيها ولو تجارها وجعت ذات العادة
المستقبلة في الحيض اليها وعيها الى العشرة وحكمها في الاستظهار مع وثيق بعد العادة كالحائض قوله ولو كانت حاملا باثنتين الى قوله كان ابتدا
فما ساء من الاول وعدا بايامها من الاخير هذا مبني على الغالب من عدم ترجيح كونه احدى هاتين الاخرى اكثر من عشرة ايام فلو انفق ذلك كان الزايد طهرا
والتحقق ان لكل واحد نفاسا مستقلا فان وضعت الثاني لدون عشرة امكن اصال النكاحين ولو تراخى لاذة الثاني بحيث يمكن فرض استحاضة
بين النكاحين حكمه بل يمكن فرض حيض ايضا وان بعد قوله ثم ان العاشر كان ذلك نفاسا اي كان العاشر لا غير نفاسا وهذا مع انقطاعه على
العاشر او كان اتحادها في الحيض عشرة ايام او مبداء او مضطربة والاول نفاسا فقول لم ولو اراءت عقيب الولادة الى قوله ومما يلزمها نفاسا هذا
ايضا مع انقطاعه على العاشر او كانت عاشرها او مبداء او مضطربة والاول نفاسا الاول لا غير لان يضاف الدم الثاني جزء من العادة فيجمع هذه
نفاسا فيجب عليها عند انقطاع الدم الاول الاستبراء بالفطنة ثم الاغتسال مع النقاء كما تقدم في الحيض وان ثبت بطلان ما فعلت مع عودها على
وجبلد كور قوله ويجرم على النفساء ما يجرم على الحائض الخ عدل المصنف عن قول الاصحاب ان حكم النفساء حكم الحائض الى ما ذكره في مخالفة النكاح
للحيض في امور كثيرة كالاقبال والاكثر على وجه وانقضاء العدة بالحيض دون النفاس غالب وجوع الحائض الى عادتها في الحيض وعدم رجوع النفساء
الى عادتها فيه وجوع الحائض الى هلهلها وقرانها على وجه دون النفساء وعدم اشتراط اقل الطهر بين النفاسين كما في النواهي بخلاف الحيض
غير ذلك ولما ذكره المصنف من مساوئها في المحرمات والمكروهات فحار على اطلاق قوله ولا يصح طلاقها على الوجه المتقدم في الحيض لا مطلقا لو كان
غائبا او في حكمه بالشرط المعتمد فيها حتى قوله وهو فرض كفارة على جميع المكافين فيجب على من علم باحضارة واستوى منه الفلح ويغفر من حضرم
وغيره من علم بحاله ولا فرق في الميث بين الصبر والكبر وغيرهما من اصناف المسلمين والاولى بقاء الاستحباب على الحالة الاولى الى ان ينقل للضداد
بسقط الاستقبال مع اشتباه القبلة فقول لم نأخذ الشهادتين الا بعد التلغين الفهم يقال غلام لقن اي سرج الفهم ولا يكره ذلك حتى يفتن
منه الكلام كما ورد في الاختيار ولينابيع المريض بلسانه وقيل ان احسن بالاعتقاد بذلك عليه قوله وتقبل الى صلاه وهو الموضع الذي على عده وبله
للصلوة والذى كان بكثرة الصلوة فيه او عليه هذا ان يفسر عليه الموضع واشتد به الترخ لا مطلق وان كانت العبادته عظيمة فقول لم يكون عند مصيبي ان ما

فانما يعلم من هذا
الما ذكر

فيكون كونه الشيطان وعلته في باب بانه لما قبض الباقون امر ابو عبد الله عم بالاسراج في البيت الذي كان يسكنه حتى قبض ابو عبد الله عم وامر ابو الحسن موسى بن جعفر
 ذلك في بيت ابو عبد الله عم حتى خرج به الى العراق فدخل في ذلك الدار عثان كان معار له بوجه فان البحر ليل موت بالليل النهار ويقضي ديام الاسراج
 وامر موسى خاؤه لك قولي وقبول القرآن للتيقن والاسند فاع عنه فلم يرد في الخبر ان الصادقات لم يقرأ عند مكرب من موت خط الاعمال الله راحته ونحو
 اقواله عند موت اكبر قال في الذكرى يستحقه القرآن بعد من وجع كما يستحقه الاستدعاء عنه قولي لم يجعل بجهته فانه من كراهة الميت كما ورد في
 الخبر قد ورد استحقاقه ان اخوان الميت بموته وان كان موافق قولي بوجه كما فعل الصحابة في ائمة قولي له سنة ويبلغ مراعاة الجمع بين السنين فيكون
 من المؤمنين والفري من لا يباقي حضوره التجهيل عن قولي لم يفسد ليل فان الموت مثل الخساف صد عنه وميل افه وامرنا دجلة والخلاص كنه من
 واستحقاقه قد منة فاص تليق ما في خوف مع تدلي الجلفة قولي وبكره ان يطرح على طينه حد يتركه جماعة من الاخطا في باب معاشا مذكرة وكذا
 بكونه طريح غير الجلب بد خلافا لابن الجبجد قولي والى الناس به والام ببرائه لمانا فان بين الاولوية وجوبه على الكفاية فان توفقت فعل غير الو
 الى ادته لا يباقي اصل الوجوب عليه والاراد بالاولوية كونه ان الوان اولى من غيرهم وتبرهون في الوان من غيرهم في الارث واما فحصل الوارث
 في انفسهم فسبق قولي واذا كان لا يباقي رجاء وثناء فالرجاء اولى فبما شرع الميت ما دون ان كان الميت مما تلا في الذكورة والافاقية الاولى
 فوضنا لفعل على انفسهم وان لم يكن لهم المباشرة وما امنع الولي وغاب سقط اعتبارا واذنه فبما ان الحاكم ان يمكن والام يتوقف على انفق في الوان
 اولى بالمرأة من كل احد لا فرق في الوان بين الحرة والامينة ولا بين الدخول بها وغيرها ولا بين الدائمة وغيرها والمطرفة رجعية ووجه بخلاف الثاني ان
 ان يعتدل كل واحد من الزوجين صاحب من راء الثياب قولي لم يفسد ليل محار من راء الثياب المار بالمحرم من محرم نكاحه وموتها بلسان
 وضاع او مضاعف فاخذ الزوجية ويثبت غير المدخول بها ليست من المحارم قولي لا الاوطادون تلك ستن الظن ان منه في الحد بغير من بعضهم
 ان غايته التفسير كما يجوز بغيرها بحرية لا يجوز العود لانقاء الشهوة في جانبها غائبا وكذا العكس بطرأ على ظاهر المعنى فخصاص الجواز بالخير
 لا غير فاولد من هنا حكمه كان اولى قولي عد الجوارح والغلة وكذا النواصب المحترمة وكل من تكلم ما علم بثبوت من الدين حروقه وان كان على طاهر
 الايمان لا يدرى ندمه بحكم الكافر فلا بد من الاحتراز قولي لم يفسد ليل الذي قتل بين بدلي الامام لا يثبت طوق الشهادة المسقطه لفعل حصول الامام المعركة
 كما يقضي ظاهر العبارة بل يكفي ان يرد بغيره في الاسلام او حكمه واخر يقوله عما لومات في المعركة خفا فانه ليس كسبي في هذه الاحكام وكذا
 لواصل بالمعركة ثم قتل منها وبرمق مائة ولو كان الجنايا في حال الغيبة والخضوع عدم الامانة ومن ياتيه الخاص كالوديم على المشي من
 منه على الاسلام فاضطر الى الجهاد بدونه الامام او نائبه فان القول لا بعد شهيد بالقبلة الى الاحكام وان شاك في الشهيد في الفضيلة
 وكذا المشرك دون ماله واهله قولي لم يفسد ليل ما قبل اغتسال قبل قتل لم لا يغسل بعد ذلك الغسل المأمور به هنا هو غسل الآدمي
 وان كان حيا فيخرج الماء بالخلطين كذا ابو بكر الخليلي والنكح والنفقة وانما لا يغسل بعد ذلك مع قتل بالقتل الذي اغسل له فلو سبق موته قتل او قتل
 غسل قولي واذا وجد بعض الميت فان كان فيه الصد والصدور وحده غسل الخ بالخلطين ويكفي بثلث لقائض يجب غطه ما فيه من مواضع غير
 وحكم القدر حكمه وكذا غطام الميت باجمها دون الرأس باضائها لعدم النفس قولي وكذا سقط اذا كان له اربعة اشهر حكمه حكمه ما فيه الصد فيجب
 ثلثا وتكفيه وتغبطه لكن لا يشرع الصلوة عليه لان شرطها كون المولود حيا حتى يعينه النباش في الحكم والعطف قولي وان لم يكن فيه عظم لفه في
 خر قتل الخ لا فرق في القطع بغيره بين المباشرة من الميت الحي على شهر القولين قطع المص في المقم بدفن المباشرة من الحي غير غسل وان فيها عظم الاول اولى
 قولي وكذا سقط اذا لم يلجأ الوتر المراد به من قترسته عن اربعة اشهر كما صرح به الاحكام قولي ويجوز في النجاسة عن بدنه كذا المراد بها النجاسة
 الجنية المراد بها النجاسة المستند الى الموت لا نزل بدونه الغسل قولي بماء الشد المراد به الماء المطروح فيه شيء من الهدر وان قل تجب
 يصدق منه ولا يخرج الماء منه عن الاطلاق ولا بد من تحقق النجاسة فلا يكفي مطلق الوضع ولا فرق بين الوان الاخر والباقي من الماء فالا
 طعن قولي لم يفسد ليل الكافور على الصفه وهي كون الغسل كرها كما ذكر كون الموضوع من الكافور ما يصدق عليه الاسم ولا يخرج الماء بكثرته عن
 الاطلاق قولي وبماء الفراج اخيرا الفراج يفتح الفان لغة هو الماء الذي لا يثوبه شيء المراد به هنا هو الخالي من الشد والكافور لا يركل شيء
 بل يقترنه مع خلوه عنها الاطلاق اسم الماء عليه وقد روي عن الصادق في خبر سليمان بن خالد الغسل بماء شدر ثم بماء كافور ثم بماء علق الامر في
 الغسل الثالثة على الماء المطلق وهو صادق مما ذكرنا من الاجتهاد عن اسم من الزايع غير اطلاق اسم الفراج عليه باعينا قصه خبثه فيها
 الفراج دون وجه احتيا على المطلق دفع توهم خروج الماء في شبيهه عن الاطلاق بمرجه بالسد وكذا كافر ونباه على ان قسم النبي خارج وما يور
 وديا يوم بعضهم من اسم الفراج عدم جواز يغسل الميت بالماء المشوب بالطين كما تسبل ونحوه اعتبار بالمقهور لا يصلح هو من دفع ما قلناه فانه
 يطهر باقي النجاسات ويبرئ الاحداث التي هي اقوى حد بغيره من الميت فيجزي فيه بطريق اولى قولي كما يغسل من النجاسة فيجب كل غسل من تلك
 الزايع بين الاعضاء لا يباقي النية لكل غسل ولا يجري منه واحدة لها وبسط الزايع بعينه في الكثرة على ما يباينه من وجوب ثبات تلك تحصل القاء
 بين الاعضاء الثلاثة وعلى القول باجزاء ثبته واحدة لا يكتفى من غير الغسلان بوضع الخلط منها بالتحقق عند الزايع قولي في خلو الميت
 من الماء استحياء ومحل قبل الشروع في غسل الاول وبعد مقد مات الغسل لا ينية ولا مضمضة فيه المستساق قولي ولا يجوز الاضحية
 على طر من الغسلان لا عند الضرر فيجب منها ما المكره عند ما الاول فالاول وبسط الماخرو فلو وجد ماء عند احداهما مع وجود الخلط قد مر
 فان جد لاشين فالكا فورو في الذكرى فاما الفراج في الواحدة وفي بالسد في الثانية واخذل مقدم الكافور على القولين فيجب ان يتم على الغسل

[illegible]

مر طرف العامة مع انكارهم لها والاصل في شرعية ما مع ذلك ان ادم علمها من الجنة فخلق الله بقدر فضل طينته الخلة كان يافس بها في جبانته وادعى بغيره
بان يفتقروا منها اجزا بضعين ووضعه معه في كفايته وقيل لا يلبث بعد الى ان درس في الجاهلية فاجابا بنينا صلى الله عليه واله في جناح العامة حين
الفتنة المعديين وانهم اخبروا بشفها بضعين غيرة كل قبل احدها وقال يخفف عنها العذاب ما لم يلبسوا وقال المصنف في العامة منها الكعب المشرك
من الطوائف التي تقبل الحجر الى غير ذلك من الاحكام المحيطة بالعلل قولهم من الخلف هو بكسر الخاء وتخفيف اللام فان عند من الرمان ومع تقدمه ينقل
الى الشجر الرطب لم يمتد طول كل واحد من رماح الميت ولو ردت الى ذراع او نقصت الى اربع اصابع فلا بأس من مقتضى الخشعة ولو لم يبق فلا بأس
استحبنا الاصحاب جعلها في قطن محاذة على الرطوبة ولو غدت وضعتا مع على الوجه المعين للقبلة وبغيرها وضعت حيث يمكن من القبر لا فرق في الميت البصير
والكبير فانه يلتفت قولهم وان لم يمتد الكافر بعد بل صوته من الضياء قال المصنف في المقام بعد ان اسند الى الشيخ في الحق سنده قولهم على صفة
لا تمسها جلد بجلد الشكر قولهم بكرة تكفيه بالكان هو بفتح الكاف قال المصنف في الكان كان ليني اسير ابل يكفون برة والفظن لا يمتد قولهم وان تم
تلك الكان المبتدئة اكلام اخر بالمبتدئة كما لو كفن في قميصه فانه لا يقطع منه الا ذراعا خاصة قولهم او يكفون عليها بالسواد وكذا بغيره من الاولان غير الا بغير
قولهم ان كان يكون بعد طرحة القبر فانه يفيض من مدامع عدم فاحش الفجاسة بحيث يثوي العرض الى الاضداد الكفر وهناك الميت ومعه فان في الذكرى الظن
وجوب الفصل بغير استبقاء للكفن امتناع ان لا يرفع على هذا الوجه ومع النقذ وبسقط الخرج انه في ثوبه ومقتى وامكن جمع جوانبه الكفن بالجناس ووجب
الامداح الثوبين على الاخر ليس المقطوع ان امكن قولهم كفن المراء على وجهها وان كانت ذات مال لا فرق في الزوجين والدم والمستمع بها ولا يبر
المخيط والناسخ ولا يبر الحرة والامة والمطرفة بغيره ووجه بخلاف الثاني التعليل بوجوب النفاق لم يثبت بحج عليه ايض مؤنة البصير من الخسوف
غير هذا كله مع بشارة بان يملك الكفن زيادة عن قوف يوم لئلا يله ولعلنا له وما يثبت في الدين ولو اعرض عن البعض سقفا خاصة لو اوصت به سقط
عنه مع نفوذ الوصية ولو ما ماعا لم يجب عليه كفتها بخلاف مالومات بعد فاعلم قولهم يخلف من المال الا كفا واحدا او ثمنه اخضع به ولا يلحق بالثمن
بالزوج ويلحق بها المملوك وان كان مديرا ام ولد او مكنيا مشروطا او مطلقا لم يبر منه شيء ولو خرج بعضه فبالنسبة ولو كان ما لا يزوج او المولى وهو
سقط قولهم وكفن الرجل من اصل تركته المراء الكفن الواجب كذا مؤنة البصير وسقط دكا فورد بها قولهم من عاريا ولو كان للمسلمين بغيره
لخذ منه وجوبا وكذا باقي المؤنة ويجوز تحصيله من الزكاة او من الخبز مع استيفاء لثاها قولهم بغيره من طرحة معه في كفته وليكن بعد غسله ان لم يكن غسل
معه وقبل الطهين كاصله قولهم وان تربع الجنائز فوجها من جوانبها الاربع باربعة رجال وافضلها التراب فحمل كل واحد من الجنائز الاربع
لشتر كافي الا في روى عن الصادق من حمل جنازة من اربع جوانبها غفر الله له ونوبار بعين كبره وافضل هيات الاربع ما ذكره المصنف وهو الامة
بفظام السرى الايمن ثم يرفع من خلفه الى الاخر حده يرجع الى المقدم كذا في روى عنه الصادق من سبها عن الصادق وفي الخلف بها
بالجانب الايسر من السرى فحمله بكفته الايمن ثم يرفع الى الجانب الرابع والمثل الاول والكل يرفع قولهم وان بقى الشاهد الجنائز الحرة
الذي لم يجعل من السواد والخصم من السواد الشخص من الناس عامتهم وكل منها عمل من افعلى الاول باربعه الجسد الحرام بالحاجة المعجزة الرأه الملهه المالكه
والعنى الحمد لله الذي لم يجعل من الهالكين ولا منافاة بين هذا وبين ما روى عنه محمد بن ابي لقا الله احب الله لقاءه ومن كرم الله لقاءه ومن جسد
ان الحمد لا يكون الا على الجيوب المستلزم بحب البقاء الموجب للكرامة اللقاء لان المراد بحب اللقاء وكرامته عند حضور الموت ومعاينة المحضر ما يجب كما
روى انه قيل له عقيب قوله ذلك انك الموت فقال ليس كذلك ولكن المؤمن اذا حضر الموت بشره من الله وكرامته فليس شيء احب اليه مما
اهل به فاحب لقاء الله ولحب الله لقاءه عكس الكافر وكيف يكون حبا لقاءه مكر وهذا اذا كان موجبا لزيادة الثواب عظيم الفرج الزلفى وبغيره غير المؤمن
ثم لما كان قد عظم معان في الحمد على ما هو الواقع رضي بقضاء الله ثم كيف كان ونفوسه بحسب الامكان قولهم وان ينقل في ثلث دفعات فلا
ان النقل ثلثا بعد وصوله الى القبر فيقتضى ان يكون انزاله اليه في ثلث دفعات وبه صرح في الفواعل الذي كره جماعة من الاصحاب منهم المصنف في المقام
انه وضع قريبا من القبر وينقل اليه في ثلث دفعات وروى عن المصنف في موضع دون القبر فيثمة ثم روى ابي بصير عن زرارة عن ابي بصير عن
عنه ياخذ احدهما من القبر ويضعه على رءوسه ويضع في المقام بعد ما ذكره عليه الاصحاب فصار اما ان عليه الجمر قولهم وبكره ان
يقول فلندا لا فرق في ذلك بين الولد والوالد وان كان نزل الولد اخذ كراهية قولهم الامة فانه لا يكره نزول ارم معها بل يستحب ان
عمره وروى السكوني عن الصادق عن ابي بصير عن رسول الله ان المرأة لا يدخل قبرها الا من كان يراها في حياتها ولا يكره ذلك
للاصل ضعيف الجرح بالسكوني في روى اوله بذلك من المحرم كما في غيره من الاحكام ولو نعتد بالتم فاما الاصل فتم اجنبى صالح وان كان شجاعا وولى
لما في الذكره قولهم مواد في الارض مع القدره ولا يجوز جعله في نابوث من صخر وغيره وان كان مغطى وكذا لا يجوز البناء عليه على وجه الارض
ان حصل العرض المطويرة من فنه وهو من اسنيد بغير التباع وكذا روى عن الصادق عن ابي بصير عن ابي بصير عن زرارة عن ابي بصير عن زرارة
الشيخ ويخوذ ذلك فانه في احد الامور الشائعة وبغيرها جلت مكانه وبغيره ما غاها يحصل الفرض من الذين يجمع الوصفين ان امكن والاسقط قولهم
في كعب الجرح لئلا يبر بالجر بايم الا انها العضة كالنبل وشبهه وبشرط في التاخر كونه نقيا لا ينجس بغيره في عو الماء فيحصل مناسبة اللين فلا يكره
اسنيد فتم من الجسد الذي ينفخ على وجه الماء ويحب استقبال به من القارة على حدة ما يصفى الذين المصروف المراء بعد ان يمشي معه الوضوء عاده
في ذلك انهم قولهم فيسند بها التماسد بين البصير الولد استقبال الما قبل ان يكره الولد في ظهر امه المصروف بالذات انما هو منه قولهم فيسند
له بعد ما يلى القبل المراء بالجلد ان ينفخ في حائط القبر الذي في القبة بعد الوصول الى منه في القبر مكانا مستظلا بحيث يمكن وضع الميت فيه على الوجه المستحب

يسبح سبعة بقدر ما يمكن الجوارس فيه هذا كذا في الصلاة ما في الخوف والشوق الفصل فخرنا من هذا المراد بالشوق بحرف في غير القس شعا في القس في موضع
 فيه ولحق عليه شيء ولو علمه شيء الشوق من بناء ناذت به الفضيلة خصوصاً مع رخاوة الأرض عن الحما الشفيف واخيراً المقام في المفسر مع قول
 ويجعل معه شيء من ثمر الحسن ثم تحت خلد اوى وجهه وتلقاه اوى كفه ذكر كل واحد من بعض الاستحباب العظمى **قولهم** ثم يشج المنيق
 لنضيد وشوبه ولو بالطين بحيث يدخل اليه التراب **قولهم** يميل الخاضعون للاب يطمون الكهف ولكن باليدن خبيثاً وافله ثلث حشبات لفعال البه
 فقد روى عن النبي من شاع على ميت وقال يا اباك وضد بقا بنبك هذا ما وعد الله ورسوله اعطاه الله بكل ذرة حسنة **قولهم** يرفع مقدار ربع
 مفرجك ولا بأس فيه شبرا وبكرة الزايد **قولهم** يلقته الولي ومن يابره ولكن مستقبل القبلة والميت قبر يمان الى اس **قولهم** والقبرة منسجحة
 فغسل عن الغر وهو الصبر يقال عزبه فغزا الحية تفر فصر المراهب التسليع عن الصاب الصبر عن الخزن والاكتساب نذكر المنيق ان الارض مستند الى
 عدل الله محكمته وما وعد الله على المصاب من انواع الثواب قد ورد عن النبي من عزى صابا فله مثل اجره **قولهم** ويكره فرش القبر الساج كذا بعض
 انواع الفرش الذي لا يعدل الارض والآخر لا يذلل الارض فيكون فيه ومن الضرورة البغية لغيره نذرة الارض **قولهم** يخصص القبور لكون بين
 فضل تلك البنية بعد حين من وفاته كما صرح به النبي المزمع في الاختصاص الكراهة بفعله لك بعد الانذار من في الانذار على ما روى من ان الكاظم
 بقربائه له واخرا بعض الاصحاب لما فيه من حفظ القبر والحدود لعلها تاديه ويمكن الجمع بين الاخبار بحمل الجواز من غير كراهة على قبر راحل الشرق والفضل
 الذين يؤخرون القلوب الى بوابهم ويؤمنون الدواعي على صلواتهم والتركيب كدال عليه الخبر **قولهم** يتجدد بها الجحيم بعد اندراسها امارته من غير ان يفسد
 بالمراد انما اتروعه لارض واشاره عليه لانها اس عظامه فان تجد بدا القبر في الارض المسيلة تحرق لسقوط حطه من المكان واستلزام منع القبر
 الدين وقد فضل الصدوق عن علي بن محمد قرا او مثله الا انه خرج من الاسلام وروى الحاء المهمل وهو تسبها واما الحاء المعجمة وهو الشوق والمراد شوق
 القبر ليدفن فيه **قولهم** دفن ميتين وقبر اذا دفنا استدا وكان معدا الدين جماعة ابتدكا الارض والآخر **قولهم** وان يبقل الميت من بلد الى اخر
 الا الى احد المشاهد والخوف في الذكر في قبره فما قوم صالحون او شهداء التراب يركبهم وهذا في غير الشهيد واما هو فبدن من حيث قتل واما بكرة الفضل قبل الدفن
 اما بعد فخر الى في المشاهد اذ غاها اليها على الميت **قولهم** ولا يجوز ينش القبروا استثنى من ذلك مواضع لا بد اذا صار الميت بها ويجتاز ذلك باختلاف
 الرتبة الا هو يترفع مع الشك يرجع فيه الى اهل الخبرة ولا فرق بين نبشه لدفن غيره او لغيره ولا بين الارض المسيلة وغيره فانهم يحرم صبوره بعد ذلك
 بصوره المقابر في الارض المسيلة لاستلزام وضع القبر من الانقاع به في الدفن با اذا دفن في ارض مقصورة ولو يكونا مشركين غير اذن الشريك فان المالك
 قلعه وان ادعى له هناك الميت ج لو دفن في مقصود كان نبشه لاحد المصوب لا يجوز ما لك اخرا القبر وان استخرج لو وقع في القبر ما لقيه غداه جاز
 لاحد لا نبشه لاجل الشهادة على عينه فلا فرق المنة على موته من عند اذ رغبته وقته تركته وحلول دينه الموجب هذا اذا كان النش يحصل للغير ولو
 علم بغيره وزنه بحيث لا يعلم حرم في جواز نبشه لئلا يترك الاستقبال بدو القفل او الكفن او الصلوة عليه او نزع الحجر عنه يبع الارض التي دفن فيها وجها
 وعدمه ولو في غير الاخير والعزم يندوى **قولهم** ولا شوق الثوب على غير الاريا لا يخ ظاهر عدم الفرق بين المراد والرجل في ذلك خلافا للعلماء في التباينة
 جوازها الشوق على جميع الاقارب **قولهم** وينزع عنه الخفان الحذاء وكذا سائر الجوارح لا يركب من ذلك في قتل احد لعدم دخولها في سمي الثياب ذهب بعض الاصحاب
 الى دفنهما لثابتة مع الدفن بها استناد الى ما يترتب من ضعفها من العمل بها ومن الثياب العانة والفلنسوة والسر اوى على الميت **قولهم** اذا مات ولد الخامل الحر هذا
 اذا دفن واخر اسير بدو القطع والاحرم بحسب ما عاها الاروق فالاروق في اخراجه كالعلاج ويجوز وشبه العلم بموت الولد ولو شك وجب الصبر بثبوت
 ذلك التماس اولى الرجح ثم لا يجنب مباح هناك مباح للطبيب **قولهم** وان ماتت امي شوجوها وليكن ذلك من الجانب الايسر نبشه في كوة
 الى علمائها واخبارا عنه ولا يشترط في ذلك كون الولد ميت بعينه وعادة النساء والرجح من هناك اسبق **قولهم** ثمانية وعشرون غسلوا في التي
 افضى الحال ذكرها هنا والاهل ذكر الشهيد في القفلة انما يحون **قولهم** لو مات غور الماء لا يخصص استحباب الغدوم بخوف غور الماء يوم الجمعة
 بسوغ مع خوف فواته مطر وانما تحصى الماء بالماء كورود النضر في اصل الشربة وجوامع الكاظم امارته في البادية في غير ما بعد ادعلا لنقل الماء
 يوم الجمعة وليكن الغدوم ليمتثل الاداء والفضاء **قولهم** فضاء يوم السبت مفضاه لا يفضو بعد وقال الجمعة الى دخول السبت والاصح شربة فضاه
 بفوات وقت الاداء الى اخر السبت ولينوصيه اذا دفن في قفلة والفضاء بعد ولو لم يضر **قولهم** وسبع عشرة روي محمد بن علي عن ابي عبد الله نعم الصلوة
 ليل سبع عشرة روي محمد بن علي عن ابي عبد الله نعم الصلوة ليل سبع عشرة روي محمد بن علي عن ابي عبد الله نعم الصلوة ليل سبع عشرة روي محمد بن علي عن ابي عبد الله نعم الصلوة
 من يوم وقض موسى وثلاث وعشرين في ليلة القدر **قولهم** وعسل الثوب سواء كان عن سن او كراهة الثوب انما يكون عن ذنب والذنب قد يوجب القس
 او الكفر وقد لا يوجبها كالصغير الذي يصعب عليها ومقتضى العبارة عدم الاستحباب للثوب عن ذنب لا يوجب فسقا والنقض في ثوبها انما يقتضي العبارة لا يمكن
 للثوب على خلاف بعض العامة حيث وجب غسل الثوب عن كراهة ولو قال من كراهة غير حصل المراد **قولهم** وصلوة الحاج للمراة الصلوة المحضو التي ورد في
 استحباب الغسل قبلها لا مطلو صلوة الحاج لو روي في ثوبها ما يوجب الغسل ومنها ما لم يرد فيه وكون القول في صلوة الاستخارة **قولهم** في الاستخارة
 للفقير المكان يقدم عليها فينبغي من ذلك غسل الثوب لوجوب المباداة بها والسعي للثوب المصلوب فان الرقية مع السعي سبب الاستحباب فخرنا عنها الغسل
 واما غسل المرقط في صلوة الكوفة فانه من غير جزي السبب بها المفروض والفضاء لا يصدق عليه انه فخرنا عن الغسل فاستثناها ايضا عن جزيه لان
 ما بعد ما شبه **قولهم** اذا جففت اسنانك من الخ الاصح نكاحها مع انضمام الواجب اليها او بانه زان **قولهم** ليراه عاذا ليس بحرم السعي
 كافي او جوبوا الاستحباب كما يقتضي خلاف العبارة مع الرقية بل السعي في السعي استحباب الغسل والفرق بين مصلوب السعي وغيره **قولهم** غلوة من بين الغلوة

[illegible]

[illegible]

الحمد لله

قوله
قتل
يبيد في القوم
هذا هو الجود
جوابين - خيار وجا
حكم الحاسة والافاناس
نفساني عند الامم

۲
م. ر. م.

لا يبرحم الفريضة شيئا منه بحتمه لا يفتقر الفريضة من آخره ابتداء الفصل الواجب خروجها من خارجها عند احتسابها لان الخطيئة النافذة
اسهل قولها فان خرج وقد تلبس ولو ركعتا راحمها الفريضة تحققة بخلق الركعة باكمال سجودها وان لم يرفع راسه منه المار بتحقيقها الاقتصار على قولها
بها كقراءة الحمد وحدها وبسجدة واحدة للركوع والتسليم ولو تداخلت في الركعة بالصلوة خالفنا في ابتداءه على القيام نظرا من خلاف الامر بالتحقيق وعدم النظر
كما ان الفضيلة وزيادة الافعال فضلا عن الطهارة ومن اجل على المعصية وكون الجلو من اجتنابها على خلاف الاصل قولهم لا يجوز تقديمها على الزوال الى
الجمعة ويخرج في نافلتها اربع ركعات فبعضها نافلة الجمعة عشر من والافضل فربها سدا شمسنا نلتها الشمس هو انشاؤها على وجه الارض كما علموها
في وقت عند ارتفاعها وسعدت قيامها قبل الزوال وركعتان بعد ودونها في الساعات وجعلنا بين الفريضة وبين سجودها ما يسوغها على الزوال خارجا
عنه ففعلنا على الفريضة من مؤخره عنها او متوسطه وبالفريضة بنوي في الجمع نوافل يوم الجمعة ولا يخص باده الاربع بنا اذا صلينا الجمعة بناء على ان
التساقط ركعتان فيسجدان بعد ما والنافلة ضعف الفريضة لاطلاق الاصحاب الاخبار قولهم لم يكن على النافلة الجمع بل بالفريضة هذا اذا
كان المخرج قبل الشروع بان لا يكون قد صلى منها شيئا او صلى ركعتين لم يشتر في الاخيرين اما لو خرج ابتداء ركعتين ثم ساء في ذلك الاوليان الاخيران
للمخرج عن ابطال العمل قولهم لا يجوز تقديمها على الانضاف الى المسافر فيصلي ركعة او ثلثا بمنته طوبى راسه وقيل ما خاف المرح والحجاء من هذا حيث
يشق الفصل غيرهم من ذوي الاعذار المار بنا فلة التلبس هنا الاحد عشر بقصد في بنية العمل ولو نوى الاذاعة مع اول وقت بعد صلوة العشاء قولهم
ولم يكن تلبس منها بربع يتحقق الاربع باكمال السجدة الاخرى من الرابعة قولهم وان كان تلبس بربع منها تحققة بالجمع لها مقصدا على الاقل في الاذكار
فان في الاثام بان يكون النافلة ركعة واحدة وغيرهما من جعلها الشفع والركعة قولهم ويجوز ان يصلها بمائة لك بعد صلوة التلبس في ذلك
بالدسائس لدمها في صلوة الليل قولهم يصلي النوافل ما لا يدخل في فريضة بناء على عدم جواز النافلة لمن عليه فريضة والاصح المخرج انما انقض
بالفريضة ويستلحقها حكمه المصناف النافلة قبل الفريضة كنافلة الظهر قولهم لا ينافل في الطهارة واذاء الفريضة وجب عليها فضاؤها هذا مذهب
الغالب من وجود ما في الشرايط غير الطهارة كالسجود وتحصيل القبلة وغيرها والا فالشرايط ادراك قد الصلوة وشرايطها المفقودة بعد خول الوقت ولو
لم يكن مشتملا على ما يصح معه الصلوة فلا بد من مضى قد راجعته مضى الى ما ذكرنا انه لو كان مشتملا لم يعتبر مضى مقدار الطهارة والمعتبر اداء الفريضة فعل
اخف صلوة يمكن الاخرى في ادايتها الواجب ذلك الوقت فلو كان في مواضع التجرب بين الفريضة والاثام ففي الوجوب مقدار الصلوة قصر فلو طوى
على ذلك ففرض المانع من الاكمال وجب القضاء وحكم وسط الوقت حكم اوله وكان عليه ان يذكره لصلاة الاثام نشأة قولهم بان ادرك الطهارة وكبره
من الفريضة لوقتها اذها الحكم هنا كما تقدم من المجتهد فلو كان بعد فضل الشرايط المفقودة سواء في ذلك الطهارة وغيرها وبشرط ان يستدانه الوجوب
تجاوز ما يصح باقي الصلوة من المانع فلو خرج من الجنون مثلا بعد مضى مقدار ركعة من آخر الوقت بحيث لا يمكن اكمالها لم يجب قبل القضاء كما في غيره من فروع
الوقت كاستحالة التكليف بعد ادايته وقت بقصر عنها وهذا يحصل لفرق بين اول الوقت واخره قولهم ويكون مؤدبا في الجميع على الاظهر لقوله
من ادرك ركعة من الوقت فقد ادرك الجميع ولا شك ان مدرك الجميع مؤدبا فكذا ما هو بحكمه وقيل يكون فاصلا للجمع ما اذا زاد عن الركعة الاولى فظاهر
لو وقع في غير الوقت واما الركعة الاولى فلو وقعها في آخر الوقت وهو وقت الركعة الاخرى فقد وقع في غير وقتها ايتم وقيل بالنزوع اعطاء
وقع في الوقت وبعد حكمه والخرجه عليه ما قولهم ولو ادرك خمس ركعات قبل الغروب لزمه الفريضة وان وصلها ما ادرك فلهما قبل الانضاف اذا ادرك
فد اربع وان كان ينفي المشاهدة ركعة لاخصاصا لغيره بقدرها قولهم الصبي المتطوع بوظيفة الوقت الى قوله اسانف بناء على ان عبادة غيره
لا شرعية فلا يوصف بالصح والفساد ولا فرق في ذلك بين الطهارة والصلوة ولا بد من ادراك قدر الطهارة وركعة والاشي على نافلة استسحابا ولا يخرج
عن اهلية الثمن بالبلوغ فيشكل كراهها لانقضاء التمتع لا ينافي في هذا الوقت في حكم الصبي للتمتع عن قطع العمل الذي اقبله استسحابا عليه
قولهم فان فصل العلم اجتهد في تحصيل الوقت بالامارات المبنية له ولو ظان لا اذ كان في الضيقة والتمتع من غير ما ذكرنا ذلك بين الاعمال الممنوعة
من العلم بحسب وغيره او غير ما يجوز لمن تعل عليه العلم الرجوع الى العدا العارف المخرج عن علم الى المؤذن العدل ولا يتجمع امكان العلم على المشقة قولهم
ولو قبل التسليم لم يعد على الاظهر خلاف ذلك لجماعه من الاخبار بحيث شطوا في صحة الصلوة مع الاجتهاد وقوع جميعها في الوقت وانما الاختلاف المص
وجب تهيئتها بالقول بوجوب التسليم والانلابد من تهيئتها بدخول الوقت قبل كمال الشهاد قولهم عدل بنبه ما دام العدل ممكنا يخفف الامكان
بعد الركوع لركعة واحدة على عدل المدرك لانهما لم تكن المنقذة من عدل اليها ما لم يكن في الرابعة ولو كانتا منسبا وبين عدلها العدل ممكن ما لم يتم
الصلوة ومعنى العدل وان بنوي بقلبه ان هذه الصلوة تجوزها ما مضى منها وما بقي هي السابقة المعينة مؤداة او مقضية الى اخر ما يفتقر اليه واخر
بالهوية عن غيرها من الصلوات الواحدة خاضرة كانتا واثباتها بالفرق كالعبد الايات والحجارة قائما لا يثبت بعضها على بعض بالاحمال والوكالات
لا يربط بينهما وبين اليومية على المشقة قولهم والاسانف لمرتبة اى العاقبة بعد اكمال ما هو فيها ان لم يكن اكملها ويغفر الترتيب للثبات والسمعة
سابقة يتحقق قولهم لنافلة المنداء المار بالمنداء ما يجزى الانسان من النوافل التي لا سبب لها مفقودة ما لا مفاد لها هذه الاوقات ومعنى كراهة العمل
في هذه المواضع ونظائرهما كونهما خلاف الاولى فيبقى بواعي فعلها في هذه الاوقات لا الكراهة المتعارفة واعلم ان الكراهة عند المطلاع عند الى ان
يتفرق بين هذه وسبب شغاعها والمرد في غيرها الى القرب بواصفها وعنده الكرامة الى هاب الحجة المشقة والمرد فيهما انها اقل رقا
ووسلوا الى اثاره نصف النهار المعلوم بانتهاء نقصا الظل هذه الثلاثة تعلق انتهى بها الوقت قولهم وبعد صلوة الصبح والعصر عند الكراهة
بعد صلوة الصبح الى طلوع الشمس عند الغروب فيحصل الكراهة من الفعل الى الوقت قولهم ولو زاد اربع الليل بل يجنب النافلة ولو صلا تلك الليل

القول

الثالثة او غيرها
ما

وكذا يؤيد الصبي
محمدا في ما

اصحح محمد بن مسلم لا تصل المغرب حتى تاتي جبالا وذهب ثانيا لليل جمع ففتح الجبل سكان لم يمسحوا فقولهم حتى يفسط الشفق وكذا يصح تأخير العصر حتى يصح
 فحل كل شيء مثل قولهم حتى تاتي بنا فلما نزلنا وكذا يؤيد الصبي حتى تاتي بنا فلما نزلنا وكذا يؤيد الصبي حتى تاتي بنا فلما نزلنا وكذا يؤيد الصبي حتى تاتي بنا فلما نزلنا
 وتقدم العصر العشاء في اول وقت فضيلته فحصل الجمع بين الصلوتين في وقت الفضيلة بفعل واحد وذلك حيث يحجبها الفضيلة فقولهم فان ذكر يوم
 فيها عدل بيده لا فرق في جواز العدول بين وقوع الثانية في الوقت المختص بالاول وفي المشرك ومن ثم اطلق هنا فضل بعد ذلك فقولهم فان كان على
 في اول وقت الظهر الحرام ثانيا بالظهر لان العشاء لا ياتي فيها ذلك لاجل الاشتراك وهو فيها غير فرض وهو غير بعض الاوقات التي لا ياتي فيها حيث يشاء ويحكم
 فان زاد امكن وقوعها في المختص مساواتها للظهر ولو فرض طول العصر عن المقادير بالاذكار المتدبر والظمانينة الزائدة عن الواجب امكن جعلها وان وقعت
 اولا لوقت واعلم ان فرض وقوع العصر في اول وقت الظهر مع ثلثه صلى الظهر مستبعدا لان الصلوة تقتضيضي زمان بعد الظهر فيمكن فرض ذلك فيما
 كان مستبعدا بحصول الوقت الظن اقيم ونحوه فان يمكن خلاف ما قلناه ولو فرض انه صلى العصر ناسيا في المختص بالظهر كان الفرض سهلا وبه بالاشبه على خلافه
 بابويه القابل باسناد الصلوات في الوقت باجعه وخلاف بعض الاصحاب حيث شرط في الصلوة وقوع الشك في مجموع الثانية في المشرك فقولهم هي الكعبة
 لمن كان في المسجد لهذا قول كثير الاصحاب مستند الخياط فنفقه السند او سره والذين اختاروا المناهضة ان الفضيلة هي غير الكعبة من امكنه مشاهدتها ولو
 بمشقة يمكن تحملها فاذ كان في بيوت مكة او بالاحكام وما نارب مع عدم المانع ومع البعد او بعد المشاهدة او شقها بحيث يمكن ان كان مضيا في بيوت مكة
 او بمكة سافرا لفضيلة هي جهة الكعبة والملا بد بالجهة الفدح الذي يجوز على كل جزء منه كون الكعبة فيه بقطع بعد خروجها عن مكة فانه يجوز التقبل عليها وخبر
 بالبعد لا يجوز عن فاعل الاما ان حيث يكون فرض الصلوة الى اربع جهات فانه يجوز على كل جزء من الجهات الاربع كون الكعبة فيه بقطع بعد خروجها عن مكة
 لا مارة شرعية وكذا حال الكعبة في جهتين او ازيد وهذا الوجه المذكور يختلف سعة وضيقا بحسب البعد عن الكعبة والقرابة لغيرها فقولهم انما اوردوا
 الشك بعد اعلا شفعته محاذ له ومن ثم يشك اهل الجهة الواحدة كالشام والفرق في سعة واحدة ولا بد من جهة ذلك موضعين من الاصحاب فان العلام
 المنصوبة لاهل الجهات كلها مستفادة من الحقيقة الا بغير علاما ان العلام كادوكه الاصحاب غيرهم فقولهم وجه الكعبة هي الفضيلة لا اليه المار وان الفضيلة
 تمتد عازلة للكعبة علوا وسفلا من عنان السماء الى عمود الارض ولا غيره بالاشبه فلو صلى على مرتفع عنها كجبل او قيسر او شربا لم يستقبل هذا المقادير
 الساعية لحرم الكعبة وكذا القول فيما لو زالت اليه من العباد بالله فقولهم على كراهية في الفرضية ناكروها الصلوة في جوف الكعبة مع ان العترة الصلوة
 اليها الصلوة الى جوف من اجل انها موصولة للخرج من خلاف القابل بالمنع استنادا الى ان الصلوة فيها البسالة الى المامور به الصلوة اليها فذكره فان المار
 بالصلوة اليها الصلوة الى جوف من اجل انها موصولة للخرج من خلاف القابل بالمنع استنادا الى ان الصلوة فيها البسالة الى المامور به الصلوة اليها فذكره فان المار
 ظهر القابل اليه في الخلاف وفيه لا بناء للركوع والتجويد كالمريض المستلقي وهو صنف فقولهم لو استقبلوا نصف المامور به حتى خرج بعضهم عن
 الكعبة بطلت صلوة ذلك البعض لو جاز الاستقبال بالعين للتقرب بخلاف البعد فان لجهته مشقة كما مر فقولهم فاعلم ان العلام الى العلام هذا على
 القريب والافا اهل العلام استقبلوا الباب ما قاربوا للشام فينبغي ان ما بين المار والركن ومع ذلك فالصغير عند المصطفى في البعد استقبلوا الشام عند
 الجهة وهي وسع لك فقولهم اهل العراق ومن الامم يجعلون القبر على المنكب الايسر المار بين الامم من كان في جهتهم بحيث يقاربهم في طول بلدهم ويتردد
 خراسا ومن ناسهم كادوكه جماعة من الاصحاب ان كان الحجر النام يقتضي احتياجا لهم الى اذنه انحراف يمين نحو المغرب يعني ان يراود بالوجه والمغرب ما بين الاصحاب
 يمكن موافقته لما في العلامات بحمل العموم على بعض الافراد الخاصة فان حمل مغربا لا اعتدالا او شربا كان وجوبا استقبالا نقطة الجنوب مستندا بنقطة
 الشمال وذلك لا بطريق جعل الجبل طالعا خافا المنكب الايمن بل بوجوب كونه بين الكفتين ويجوز حمل ان اعلاما ما التفت لجهة العراق ليست على يمين واحد
 فان الاولى ان اجازت غاير ممكن طالبا فيها نقطة الجنوب ما مال عنها الى المشرق والمغرب فاختلاف مطالع الفجر هذا غير مؤثر فضعف ان حمل على الاعتدال
 وافقتا الثانية لان الشمس عند الزوال يكون على دائرة نصف النهار والمصلحة بنقطتي الجنوب الشمال يكون ح مستقبلا نقطة الجنوب بين العينين فاذ كان ذلك
 مالت الى طرف الحاجب لا يتردد ما جعل الجبل محاذي المنكب الايمن فانه يقتضي انحرافا يمين نحو المغرب كما يقتضي جعله خلف المنكب الايسر لا انحرافا يمين نحو الشرق وذلك
 لان الجبل محاذي طلوعه وهو غاير ارتفاعه يكون على دائرة نصف النهار كما ان كل كوكب يكون عليها اعتدالا ارتفاعه هو نصفه بنقطتي الجنوب الشمال كما مر فكل
 جعل المحاذي بين الكفتين باليقين موجبا لاستقبال الجنوب جعله على احد المنكبين موجبا للمشرق والمغرب كلاهما لا يقتضي في هذا المقام المستند الى
 مقدما اخر ان طراد العرب الغربية كما الموصلة ما لا افا قبلتهم نقطة الجنوب تقربها وعلامتهم جعل المشرق والمغرب على اليمين واليسار كما ذكرنا وساطة
 العراق كعادوا والمسلمين يميلون الى الغرب فليلا وعلامتهم جعل المحاذي خلف المنكب الايمن واطراف المشرق كالبصر وما والاها يحتاج فيها الى
 انحراف نحو المشرق لعل ان كان كوكبا صحيح في المثل ويحتاج تحقيقاتها حتى النظر فقولهم والجدي محاذي المنكب الايمن المحاذي كوكب ويا صافير بين
 عن اليرج وهو يومه حتى يدوم مع الفزدين حول قطب العالم الثاني والمرد بالقطب نقطة مخصوصة يقابلها مثالا من الجنوب تحفظا في الارض
 بقدر ارتفاع الشام عنها واقرى من كوكب اليها خفي لا يدرى الا احديا البصر يدور حولها كل يوم وبسلة ودرة لطيفة لا يكاد يدرك ويطول على هذا
 الفجر والقطب محاذي الجدي وارتفاعه اقل من ارتفاع المصل خلف منكب الايمن ويخلفه الجدي في العلامة اذا كان في غاية الارتفاع
 او لا انخفاض فاما اشتراط ذلك لكونه في لنا الحاح على دائرة نصف النهار وهي مارة بالقطبين ونقطتي الجنوب كما كان متاهة من المصطفى
 كان الجدي متاهة لكونه على دائرة واحدة بخلاف ما لو كان مغربا نحو المشرق والمغرب فقولهم ويستحب لهم التمسك باليسار الى اليسار المصطفى فانه يراود بناء على
 طلبا يراود على ان يوجه الى المشرق واليمين واليسار كادوكه وان كانا في الجدي محاذي المنكب الايمن فانه يقتضي ان يراود باليسار الى اليسار المصطفى فانه يراود بناء على

نقطة

يكاد

الحرم واليه محصلة على التقديرين فان التباين بينهما مستند الحكم اخبار ضعيفة ومبنى على قول لا عمل عليه والقول بالاستصحابا ضعيف **قول** مع العلم بجهة القبلة
فان جهتها معلوم على الامارات المصدا للظن ليس المراد بالامارات مناما هو من كور في كسب الفقه لتعصيل الحكم كالحج ونحوه فان تلك حقيقة العلم بالجهة اذا حركت
على وجهها بل المراد بالامارات المصدا للظن الرياح الاربع ومنازل الفجر ونحوها مما لا ينضب غالبا فانهم جوزوا القبول عليها عند تقدير جهتها من الامارات
للعلم بالجهة كالكوكب ما اذ كانا يكون علامة عند تحفظها ولا يكاد ينفصل الفجر الماهر في معرفة طياتهم ومثلها الا ان العلم بالجهتان الاربع ومعه يستغنى
عن الاستدلال بها وما الفرق انه يكون لجهة سبع من الشهور قبله الفجر او في بياضها ولبنة الرابع عشر منه نصف الليل لجهة الحادي عشر من العشر عند الفجر الا ان ذلك
كله تقريب لا يشترط على جهة احد لا خلاف في ذلك الفجر لانه لا يشترط القبول عليها بقصد الامارات الثانية كالحج **قول** وقيل اجتهاده يعمل على يقين
عند الخمر المراد بالجهة هنا الغارف بادل القبلة المذكورة في كتب الفقه وعجزها ووجه الفجر رجان خرافة في نفسه فيكون المصدا لجهة او من الظاهر المجرى
ويضعف بان الرجوع الى الفجر قبله لا يجوز المصدا لجهة مع امكان الاجتهاد لو كان الجرح على وجهه علم بجهة بطلانها على اجتهاده **قول** فاجزه كاقبل القبلة
يقوى كقول الاصح وجوب الصلوة الى اربع لفقد شرط التقليد وجوب التيقن عند خبر الفاسق فضلا عن الكافر **قول** ويعول على قبل القبلة ان العلم
انها ثبتت على الحظا قبل القبلة يشتمل المصدا في المساجد الفجور والطرف وعجزها ولا فرق بين القبلة الكبرى والصغرى اللام فيه تعليمها الذي هو بل للمسلمين ولو
وجد غير باقي بل لا يعلم اهل بل بجهة القبلة عليه كالايجوز القبول على القبلة المجرىة والحارس بالمصدا في طرق التادير من المسلمين عليها ونحو الفجر والقبلة
للمسلمين وبغير المصدا مع وجود قبلة البلد بين تقليد والجهتها فان اجتهاده الى خطا القبلة في البناء والبناء وجب المصدا لجهة لا مكان الخط
اليسير على الخلق الكثير كما وقع في كثير من ادهام الخطا فجهة كاملة لم يجر المصدا لجهة هذا كله في غير اصله في مذهب معصوم كسيد البشر ومسيح الكون في مسجد
البحر وان كان ناصب غير من المؤمنين لان صلواته فيه كافية فلا اجتهاد في هذا المساجد نظرا لانه لا يجوز الخطا على المعصوم **قول** ومن لم يثبت
من الاجتهاد كالا على يعول على غيره مقتضى الاطلاق عدم الفرق بين من كان عالما بالامارات لكنه ممنوع منها لعارض كمن وجوه واجهها مع عدم القدرة
على التعلل كالعالم عند جنون الوقت ولا يقدر عليه اصلا كالا على فيجوز التقليد للجميع مع نفي الاجتهاد والحكم في الاعوجاج في حلة وفي غير ذلك من الاجتهاد
ذهب اليه الاكثر وجوب صلوة الاول الى اربع جهات والمثل في الجاهل غير العاد وعلى العلم جواز التقليد كما ذكره حيث سأل عن التقليد بجهة القبلة العاد
بادلة القبلة الجرح عن يقين واجتهاد سواء كان الجرح جلا او مفر حراما عند ان ذلك من باب الاخبار لا الشهادة ولو امكن بحصول القبلة بجهة في خوفه على
التقليد كذا الوقت وعلى الجرح يكون الحدس على الموضع المقصود على التقليد في اصل القبلة **قول** ومن فقد العلم والظن ان يدخل في ذلك الاعوجاج الجرح
من يسوع له تقليد والمراد بالصلوة الواحدة فلو اجتمع وضمان وقت كالظن بين من يجر الشروع في الثانية حتى يصلي الاولى الى اربع يحصل يقين بانها من
الاول عند الشروع في الثانية كالصلوة في التوبين احدهما مستحب فيصير الى اربع جهات فمعرفة لغيرها من عند انضاح القبلة ويجوز الاربع كونها على جهتين يقين
وقوع احد منها على الاخر بحيث يحد عنها زوايا قائمة لانه المفهوم منها مع احتمال الاجتهاد ما هو اوسع من ذلك ويظهر الصلوة الى اربع في جميع الصلوات حتى الجاهل
وكذا تفصيل الميت دون احضاره ودفنه وكذا الذبح والتفلي **قول** على الواحدا لا عند الضرورة كالصلاة المطردة والمراد من المانع من الزلزال او
الخوف وغيرهما من الاعذار ويجب تحري الاضرب الى القبلة فالأمر عند غدرها ومراعاة باقي التشرائط والاركان يجب الامكان والاختلاف بالذات في القبلة
في جهة منزلة الاختلاف عنها الغير فيقبل مع التمسك مع الاستدبار كاستياني تقصيده لان كان الجاهل وان كان الاختلاف مع غدر واستقباله ولو بالاركان
مقبول ولو نادر الركن المسمى قدم اكثرهما استيقا للتشرائط والاركان فان شارب ارجح المسمى **قول** وكذا المصدا في الصلوة ماشيا ويجب علب
الانضاح على ان ينادى بالتحاجة كما يجب ذلك الركن المسمى من غير عمل فانه الجاحش غير المعقولة التوبة ويدبره كالمكان **قول** هل يجوز الفريضة على الرحلة
يقول نعم وقيل لا وهو الاشبه هذا هو الاجود لصحة الجرح عن الصلوة لا يصلي على الدابة الفريضة الامر بوضوح لا فرق بين المعقولة والمطرفة وحكمها
التفصيل المخرج كرفع التمكن من مكان مشفر في غيرها ولو اضطر الى الصلوة فيها فكذلك في وجوب صلاة الاستيقا واستيقا الافعال المحال كالمكان **قول**
ولما اوافقنا افضل استقبال القبلة في ظاهر جواز فعلها الى غير القبلة اخذنا بعلمنا والاصح انه مقصور على الماشي والركب لا غير ولا فرق بينهما في الخارج
والسافر ويقع على الركوع والتجوير انهما متباينان مع عدم امكان ما هو المسمى **قول** فان عول على بآية لمان وجدها والافعلية الاعادة لا فرق
في وجوب عادته بين كون الصلوة واقعة الى القبلة او الى غيرها لدخوله فيها خوفا منها عند والمراد بالامارة بقول على ما نظره محراب مسجد او على شئ
له المصدا فبين خلافه **قول** فان كان غير فاشير فالصلوة فاضنه والاعادة في الوقت وقيل ان بان انه استند برأى الممراد بالاستدبار ما قابل
جهة القبلة بمعنى ان كل خط يمكن فرض احد طرفيه جهة لها فالظن الاخر استند بالوقوف من وقع خط مستقيم على هذا الخط بحيث يحد عنها اربع زوايا فانه
فالخط الثاني خط الميزان واليسان فوفض خط اخر على الخط الاول بحيث يحد عنها اربع زوايا فانه خط واحد فاما كان منه بين خط الميزان واليسان وخط القبلة
فهو الاختلاف المعقود ما كان منه بين الخط الاستدبار وخط الميزان واليسان ويحكم الميزان واليسان بالاستدبار وانما كان كذلك لان الجرح الدال على اعاد المصدا
مطمع بجهة لفظه في القبلة ولا يجوز في الايمان كما ذكره المصدا في اعاده خاص في الوقت مطمع هو الاجود لصحة الركوع والاداء على التفصيل **قول**
فاما ان تبين الخلل هو في الصلوة فانه يشترط على كل حال لوجوب الاعادة في الوقت ومطمع وينبغي ان يتبدل ذلك بكون الاستدبار وجب ادراكه
فما عدا ذلك الاستدبار مستند الاستدبار القطع القضاء والمفروض عدم وجوبه **قول** اذا اجتهد لصلوة ثم دخل وقت اخرى فان تجدد عند شئ منها
رد ذلك على شئ من اجتهاد فانه يعلم بقاء الامارات والقول ان الثاني في المصدا عند خصوص صلوات اخرى سواء كان وقت الثانية قد دخل
الاجتهاد الا ان كان كالمصدا في الثاني فلو كان لا يبعد والاجتهاد بعد الصلوة كما صنع غيره كان اشمل

[illegible]

[illegible]

وابطلها
المخصوصة

حدثنا

هو كونه
ظاهر ايجابية
مؤداة الى غير ذلك
فاجمع بين استحضار النية
والاعتناء بالامور الاخرى
تأخي وان امكنه
الصلوة
حج

المراد وقع ذلك في صفة الصلوة من غيرها كما كانا نأخذ ان بعض الاحتياطات لا يجب جدياً لان الاستحضار المذكور ليس هو حقيقة النية
وانما هو مجرد التوجه نحو تلك النية وجوبه بعد ما بينه من الحجج والمنطق بل لا يكاد يقدّر عليه الا احاد قولهم وقتها عند اوج من التكبير الى الاولى
استحضارها الى اخر التكبير مع الامكان قولهم لو نوى الخروج من الصلوة لم يخل على كماله بل الاصح البطلان لمناواة الاستدانة المحققة ولا راد
الاعتناء بنواذان وكذا القول فيما لو نوى فعل المناقاة لم يكن في الخاف قولهم كذا لو نوى شيء من افعال الصلوة الربا او غير الصلوة قولهم يجوز
فعل النية في موارد اعلم ان كلاً من الصلوة المنفصلة منها والربا اما ان تكون واجبة او مندوبة مؤداة او مقبضية فالصور سنن عشر حاصله من غير ما بينه
في بعض منها النقل من النقل الى الفرض لا يجوز مطوياً بالعكس يجوز في الاذان والاقامة وفيه خشق قول الامام شيه من الفرض الى الفرض فمن نوى
حاضر ذلك فافهمه ونحو ذلك قولهم ان يخرج عن النطق صلا عقده قلبه بمعناها مع الاشارة ليس المراد بمعناها الموضوع لها الفرض لان تصور ذلك غير
واجب على غير الاخر بل يكفي قصد كونه تكبيراً لله وتثباته عليه في الجملة والمراد بالاشارة بالاصبع يجمع مع ذلك تحريك اللسان لوجوبه مع الفهم على النطق
فلا يفسد المبدأ بالاعتناء وحكم الاخر من تعدد عليه النطق لما عولج عن البعض الى بالمكن وعوض عن الثالث قولهم لو كبر ونوى الانفتاح
ثم كبر ونوى الانفتاح الى انما قيد التكبير بنية الانفتاح ليصير كفايا للتكبير ذكره لا يفسد في الصلوة الاعلى بقدر كونه نية وانما يثبت بالنية وبكيفية البطلان
الايمان بصوت الوركين مع نية فلا يشترط مقارنة النية للثاني انما يخل بالثاني مع عدم نية الخروج من الصلوة قبله لا يصح مع استحضار النية ولا بد
من تبين الصلوة بالتكبير الثالث بمقارنة النية والصلوة مع عدم نية الخروج بغيره كل فرد يبطل في الشغل لاشمال الشغل على زيادة الوركين وورق
الوتر على صلوة باطله ومع نية الخروج بغيره ما بعد ما قولهم ويجوز تكبيراً عاماً فلو كبر الحركا بشرها القيام وغيره من الشرط في التكبير كما بشر في النية
كبراً وراوا في القيام فعلاً يتقارب على ذلك الى انما قدم الانقضاء مستنداً الى كل منها ما لا يضر ذلك لان علل الشرح معقولة لا على حقيقة فلا يثبت بها
وانما خص التكبير بالذكر على الشيخ حيث جاز الايمان ببعض التكبير بغيره يعلم ما خذ قولهم ان ياتي بلفظ الجلالة من غير مدبرين حروفها الماديه مد لا لفظ
الذي بين اللام والهاء وبأداء على القدر والطبع منه فان لم يمدح طبعها والزيادة عليه مكرهه امامد هـ من الجلالة بحيث يتصرف بغيره والاستفهام فانه يظل
وان لم يقصد الاستفهام على اصح الوجهين قولهم بل يلفظ الكبر على قدر ما قبل من قولهم من وزن وهو حق ان يصل مد الماء الى ان يكثر
كبروا لا يخل وان لم يقصد كماله قطع التصديق المستند مع عدم القصد قولهم ان يرفع المصلي يديه الى اذنيه وليكونا مبسوطين مضمومي الاصابع
مفرد في الايمان بين وبينه على كماله البنية التامة ابتداء الرفع وبنيته عند انتهاء قولهم القيام انما اخبر عن النية والتكبير بغيره من الصلوة
ويحقق وجوبه لا قبله لا يشترط بعضه لا يجوز تركه بعد الشروع فيه الا اذا وقع من تقدمه نظراً الى اشتراطها بالشرط مقدم على الشرط وتبالمع بعضهم عن الفرية
وهنا الجود في قولهم جواز كبر مع القدر اعلم ان القيام ليس بمجموعة من اجزائه هو مجموع كفايا ناسي الفرائض وايضاها صلواته بحيث معقولة بعض القيام المستلزم
افوت المحقق من حيث هو كماله ولا كبر من غير انما يثبت فاذكر الوركين من القيام هو الفهم المتصل عنه بالركوع سواء انقضى فيه الفرية لم لا لا ينفق
في اذنيه ونقصانه الا بزيادة الركوع ونقصانه لا يضر استناد البطلان اليها لان علل الشرح معقولة ولو انقضى بآداءه على ستمه كالقيام في حال الفرية كان لا يركع
منه من كفايا يبادى بكل واحد من رجليه واليا في وصفه بالوجوب في ناسي الفرائض وايضاها لا يثبت في الوركين من القيام قولهم ان ياد
امكانه القيام مستقلاً وجب له بالانفصال هذا الاطلاق لا يخله كما هو الثالث باب الاستفصال والمراد بالاطلاق ان يكون غير مستنداً الى شيء بحيث لا يزل
الحدار سقط قولهم لا وجبان يعتمد على ما يمكن معه من القيام ولو نوى تحت تحصيل ما يعتمد عليه على عوضه فيكون كماله في الامكان ولا فرق بينه وبين
كبره وان كثر مع الامكان ولا فرق بينه وبين كونه او ما قد يخرج قولهم ويجوز ان لا يعتد على الخاطيء القدره في وانه على من يعجز عن اجتهاد موسى قال
ساذن عن الرجل هل يثبت له الرجاء على ما يقع به على الخاطيء ويقع في غير موضع لا على ما لا يارس على ظاهرها ابوالصلاح قلنا نعم
ما يجاوز المصلحة من الانية مكرهها او انه يجوز على استناد ما عدا ما بينه وبين ما دل على وجوب القيام مستقلاً قولهم قبله ان لا يركع
من الشئ بقدره ان صلواته على خدامه لعلوا على الشئ بقدر صلواته واستند ما رواه سليمان بن ابي ابي عن الفقيه ثم المرحون انما جعل
قاعداً اذا صلا الى الخالة التي لا يقدر عليها على الشئ بقدر صلواته وحلت على من يتمكن من القيام اذا قد على الشئ للثلاثين بانه ما عدا ما لا يقدر على القيام
لا على الشئ الاولى ان يركع الى الركعة على ان الجلوس فيما يجوز مع غيره القيام قولهم الاولى ان يركع الى الركعة على ان الجلوس فيما يجوز مع غيره القيام قولهم
مستفراً كمن يقدر على الشئ ولا يقدر على الاستمرار في القيام ما شابه على الجلالة افاق ذلك واولاهم الفرية وايضاها ان القيام ما شابه ايقون معقولة
من اوصاف القيام ومن الاستفراق والجلوس بنيت معقولة القيام وقد عرفت ما فيه قولهم لا يركع جالساً ويجب فيه من اعادة التنبه بين انصاف القيام وقوله
ضحي الخالي ان كان بحيث يجعل المائل من يديه عند المقود بقدر المائل منه عند الركوع قائماً واكمل ان يخطى بخطاه جهته ووضع يديه واولاهم ان يخطى
ما يتخاضى جهته ما فادام كمنه من الارض ليرفع يديه وقوله في قولهم لا يركع جالساً عن الفهم صلياً على جانبته كالمحيط فيستقبل وجهه
القبلة فان غدا لا يركع الا على الارض قولهم والارجان يومئذ كوعها وسبح بها الى ان لم يكن الايمان بعينه ولو لم يكن رجع ما يبعد عليه لصورة
التجاهل جبان فقدر وضع على جهته ما يصح السجود عليه وكذا يجب تمكن بالي المساعدة مع الامكان قولهم انما نقل الى ما دونها من استحضار النية
من غير استيفاء وان كان الوقت واسعاً وكران يربد بالاستمرار على الافعال التي يمكن وقوعها في حالة الاشغال كما افترق فلا يترك الفرية في حال الاشغال
لاشغال الى الادنى لا لشغاله الى ما هو ادنى وهو اصح القولين بخلاف من جحد حقاً في حالة ما فانه يتركها في حالها انما كان الفرية في حالها
المنطوق على حال وقامت الى قوله وحال الشغل المراد بالجمع ههنا ان منصبه في سائر اوقات حياته ان يفسد شياً من نفسه ويجعل على صدره ما يفسد

يبطل

فوات
الوصف وف
من يوات الاصل الكلية
وهو اعتبارها لافضلها
الشهادة ترجح الجلوس
لان الاستقلال
ركن القبا

انشاء وبالنظر لان مجلس على ركة الاية يخرج قدامه من تحت كفا سباني في الشهد قولهم كذا انما المراد بالاعراب عندنا انما كان في الرفع والنصب والجر
 والجرم وفي حكمها صفات البناء وهي الضم والفتح والكسرة استكون وكان المعنى اطلق الاعراب على ما يشتملها انقلبوا وتوسعا لا فرق في البطلان بين الاعراب والبناء
 بين كونه بقدر المعنى او قولهم حتى الشد يدنا عما عطف الشد يد على حرف بجي التثنية على حرف بل هو بالغ منه فانه يستعمل على حرف من غير وادغام وكلها اذا
 في القراءة حتى لو كان الادغام الصغير تلك القراءة وان في بالحرف وفي حكم الشد يد هذا الفصل اما المفضل فانه صحيح وكذا اوصاف القراءة من الحسن والجرم
 الاستعلاء والاطباق والفتحة وغيرهما كما ينبغي عليه الشهد في بعض مصنفاته قولهم ان كان ناسبا اسنانها القراءة اسنانها انما القراءة انما القراءة اذا لم يحصل
 منها ما يمكن البناء عليه او امكن مع الاخلال بالموالاة اما الواو انما الاسرار كما لو قرأوا الحمد ثم قرأوا لها ثم ذكرى على ما قرأه اخر اوصاف ما قبله نحو قوله
 والموالاة قولهم فان صان الوقت فاما يستر منها فان تغدرا فاما يستر من غيرها انما يستر منها فاما لا يستر منها الا ان يستر منها فاما لا يستر منها فاما لا يستر منها فاما لا يستر منها
 عن القاسم من غير فاما مع الامكان ويجب كونه بقدر الباقي منها في الثاني الحرف لافي الايات ومن غاها التثنية بين ما علم وبين البدل فان علم الاو والآخر البدل
 او الآخر بدلا والآخر بين وسطه ولو لم يعلم شيئا من غيرها كما علم منها قولهم وسبح الله وهلمكم وكبر بقدر القراءة ويجب منه ما يجري في الخبرين وقاما لكبر
 وكبره بقدر القاطعة وينبغي ان ينوي بدلا بدله عن القراءة وكذا ما تقدم من الابدال ولو تغدرا ذلك وجب الضام بقدر القاطعة ولو لم يكن الانشاء وجب
 على البدل كما انزله لو امكنه قولهم القاطعة من المحقق قد علم عليه ولو امكن من غيرها فاند على الذكر ولا يكره القراءة منه مع امكان الخط قولهم فيعقد بها قلبه اي
 اي بالقراءة بان ينوي قلبه ويجوز كذا فيكونها بالاجابة بالاصح ومثله القول في باقي الاذكار وما يوجد في عبارات الاصناف من عقد
 قلبه بمعناها من على ما ذكرناه لعدم وجوب فهم المعنى على الصحيح فضلا عن الاخرين قولهم ولو قدم السورة على الحمد اعادها او غيرها بعد الحمد مع عدم
 التقيد والابطال الصلوة والحامل عامدا واعاد السورة بعد الحمد يحتل كونها مع اعاده الحمد كذا ذكره جماعة والوجود الكفاية بالحمد لان وقوعها بعد السورة لا
 يبطلها فاحدها لاعدائها بل يباد السورة لا غير قولهم ولا يجوز ان يقرأ في القراءة بعض شيئا من سور العرايم فيبطل الصلوة يحرم الشرع مع العهد والناسي رجوع الى
 غيرها منى ذكر وان تجاوز النصف ولو لم يذكر حتى في السجدة او قاطعها ثم نساها بعد الصلوة واخرى بالقرينة عن النافذة فيجوز قراءة الحمد فيها ولو لم يذكرها
 نلاها كما سباني قولهم لا يقرأ في وقت يقرأ فيه فيبطل مع العلم يحرم الشرع وان لم يخرج الوقت نعم لو كان السعة فبين الصلوة بعد الشروع عدل وان تجاوز
 النصف قولهم قبل بركه هذا اذا لم يتعدا المشقة والاحرم قطعها فيحقق القرآن بقراءة زيدان من سورة وان يكمل الثانية بل يتكرر السورة الواحدة
 او بعضها ومثله تكرار الحمد قولهم واقل الجهر ان يسمع الصبح القريب لا بد من ذلك من اشغال الصلوة على جهته واظم لا يتحقق الفرق بينه وبين السرعة فيجب
 لا يتحقق ما زادها كما ذكر جماعة من الاحتجاب حقيقة امتضاء وان الحوالة فيها على العرب قولهم ليس على السجدة اي لا يجب ذلك على من يجنبها بل يجب
 بين الجهر والاختفاء في مواضع الجهر ما لم يسمع من الاجبي الا في بعض الاوقات والاول الخشوع الجهر وتحري موضع الاجبي فيه وهذا كله في القراءة اما غيرها
 من الاذكار لا يجب الجهر بل الامام والاسرار كما هو في غير الفوت ويجوز به مط قولهم الجهر بالبسملة في موضع الاختفاء لا فرق في ذلك بين الاولين
 الاخيرين لان الاطلاق النص يقتضي ان يدرى الاستحباب بالاولين ضعيف كما ضعف قول ابن البراج بوجوب الجهر بها في الاختفاء ومط واعلم ان الجهر في الاختفاء
 كيفيات القراءة الواجبة تحتها يمكن ناديا بالاهما وكيفية الواجبة يكون الاجابة وان كان تغدرا بها بحفظها بالواجب الجهر فمعنى سجدتها الجهر ما لم يسمع منه افضل
 الواجب على الجهر فلا منافاة بين استحبابه عينا ووجوبه تحريما لعدم اتخاذ الموضوع قولهم وتزيل القراءة للترتيب لتسبيل احد هاما ذكره المصنف في المنفردة
 تليين الحروف من غير ما قلناه ونقل عن الشيخ ابي المراد به الزيادة على الواجب الذي يتحقق به النطق بالحرف ومن تخارجها اليه الاستحباب الثاني ان بيان الحروف و
 اظهارها ولا يمدد ما يجب في السيرة القناء وهو نفس الفاضل في قوله ولو ادوج ولم يزل وان بالحرف بكما لها صلوته وهو قريب من الاول وبها معا
 موافقان الكلام اهل اللغة قال في الصلوة ان يزل في القراءة الترتيب في التثنية حفظ الوفوف واداء الحروف ذكره في الذكرى هو المشو
 عن ابن عباس على ما لا انفصال وبين الحروف والاول ان نسب بعناؤه الكتاب للاستعانة بالقبس الثالث عن قولهم والوفوف على مواضع قولهم وان يقرأ
 قل يا ايها الذين آمنوا في الموضع السبعة هي قل وكفى الوال واول نوافل المغرب واول نوافل الليل واول ركعتي الفجر واول صلوته الصبح اذا صبحها
 حتى تشرق الشمس وطلعت النجوم واول سنة الاحرام واول ركعتي الطواف وبها في ثواني هذه السبعة بالوحيد وروى العكرم لدا قال ولو بدلا بالتوحيد قولهم
 وبها في اول صلوته الليل قل هو الله احد ثلثين مرة قد تقدم استحباب ان يقرأ فيها بالتحديد لا يقرأ فيها بالجمع اما ان يكون قراءة كل واحد من السورة
 سنة فيجوز المصلح او بالجمع بينهما يجوز القرآن في النافذة او يحل ولى صلوته الليل على الركعتين المتفردتين على الثمان كما ورد في بعض الاخبار وعلى ما روى
 كون الجهر في الركعة الثانية لا اشكال فان في الركعة الاولى ثلثين مرة يحصل القراءة بالوحيد فيها في الجملة قولهم لا يجوز قول من اخر الحمد هذا هو
 بل كما ان يكون اجاعا وقتئذ النص عن الجهر الجهر على ذلك بان لا يقرأ في الدعاء وانما هو اسم للدعاء اعني اللهم استجب الاسم غير المسمى فلو
 بدله اللهم استجب لي في البطلان به بين وقوعه في الحمد غير من جالات الصلوة كالصوت كل ذلك مع عدم التثنية واللام ضمير ما وجب قولهم
 نلو قرا خلاها اسنانها القراءة هذا مع القياس ومع العهد يبطل الصلوة ويتحقق الجهر بقراءة ما لا يحل لقرا في تلك الحال وان كان من السورة ولا
 ينبغي ان ذلك في غير الدعاء بالمباح سواء الى الرحمة والاستعاذة من النعمة عند ما يها وروى السلام وشمس الغاظم الحمد عند العطشة ونحو ذلك مما هو
 قولهم وكذا لو نوى قطع القراءة وسكت هذا اذا خرج بالسكون عن كونه نارا ولم يخرج عن كونه مصليا بالام بعد القراءة في الاول واعاد الصلوة في الثاني
 ولا فرق هنا بين السكون عند او سبانا فقولهم اما لو سكت في خلال القراءة لا يبيته الصلوة او يوى الفطحة لم يقطع مضي صلوته ثم انما يقطع في صلوته مع السكون
 لا يبيته الفطحة للصلوة او القراءة مع عدم طولها يخرج عن كونه نارا او مصليا ولا اعاد القراءة في الاول والصلوة في الثاني والمراد بتثنية الفطحة في المسئلة

التكبير فيه ولا اختار
الزائد على
ص

ان الترتيب كان محال ما به ينسب الى الخاص الصلوة ووضعا كما سجد وتقبل بطال الفعل الكثير للصلوة واما بعد اطلال مع الترتيب كقولهم
الصلوة فيه منقوى ح الطلح قولهم والصلوة على من اورد الدنيا كذا كرمته وهاهنا ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم ان البكاء لا يترك في الصلاة والارادة من ينزل
الاعمال بل في البكاء وهو تكلف البكاء على يقيد وعليه وهل يشترط في ابطال البكاء لا مورا لغيره فلهذا على صوت ما يلقى خروج الدعاء من غير من الترتيب كون
البكاء في الغنى مقصودا او من كان مقصودا فالمراد به خروج الدعاء لا يخرج ان كان محدودا فالمراد به الصوت الذي يكون مع البكاء كما هو عليه
اللفظ ولو اشتمل البكاء للآخره على حين مضاعفا غير قرآن ولا دعاء ابطال كما من خوف الله قولهم والاكل والشرب على قولنا لا يملك ابطال بها الى القول
لوقفة فيه اعدا الوقتين على فعل وظاهره يقتضيه فيكون من الافعال الخارجة عن الصلوة فيغير في ابطالها بالكثر ومما لا يه في المقابلة والخياره الشهيد في ذكره
وجاء وهو من استثنى من ذلك الشرب والوتر والصلوة وهو عكس وانما في غير قولهم بل من الدعاء في غير الصلاة من الاستدراك الفعل
الكثير غير الشرب لاجل خاصة لا يفتقرها من المناسبات ولا فرق في الوتر والصلوة بين الواجب والمندرجين في الاطلاق قولهم وفي بعض الشرح لاجل
نحو واشبهه الكراهية تقتضي لاجل وجعه في وسط الراس شدة والبول بالكرهية هو الاجتناب والتفكير في غير موضعين بل في الصلوة خروج عن المسئلة
قولهم وبكسر الالفين مبنيا وشما لا لا بالوجه لئلا يملك الاطلاق فلو كان بالبدن بطل مع العمد وقبل بطل الصلوة لالفاظ وان كان بالوجه لقوله
لا صلوة لمن شرب من ضعف قولهم والساقب الغشى وحى الجلى عن الضرر في المثل في المفاك في الصلوة من الشيطان فان في الفعل الغشى في غير البدن
المشترط اصل المذهب قولهم والشتم والتجديس ان لا يظهر منه حرمان والابطال الصلوة وقد روى داود بن قيس ان كان باخذ الفداء بشويرة والصلوة بطلت لانه ان
بالعلم ايضا او بآذنه بحرف او بان بدلا في قوله عند التويع والشكارة والوجه المارد هنا النطق على وجه لا يظهر منه حرمان والابتن مثله على هذا قوله
اللفظ وقد تضمنه بين بالمريض قولهم او يدافع البول والغائط والريح لاستزالة الخشوع والقول الثاني لا صلوة لمخافه وقوله لا يصل فانت بعد انما من الخشوع
ومثله مدافعة الخوف وقد ورد انه للمار الشكر في قوله لا يفرق الصلوة وانما يحكي هذا اذا عارضه المدافعة قبل الصلوة والوقت منع ما هو عكس في سائر
الصلوة لم يكن الاثام وكذا مع ضيق الوقت بل في شغلها ويحتمل قطعها انما يخرج عن المدافعة وخشي ضرر الحار قال في البيان ولا يحجبه عن هذا المكن ما يفسد
الاثام وسنن الشعة وفي نفي الكراهية ما يحتاج الى التعمير قولهم وكذا ان عطر غيره عنده يستحب تقبيله في الصحاح فتنبيهه الفاظ ان يقول لم يحرك
الله بالبين والبين جميعا قال تعالى لا تخافوا الذين كذبوا بآياتهم ولا تمشوا في هوىهم وهم يعلمون قال ابو عبد الله السبكي على كلامهم واكثر الظاهر بخور العاقل على
المستحب لكن بلفظ الدعاء والستام المشرع فيها او مثل قوله مع فساد الدعاء به لا يقصد بغير الرد وكما يشهد لفاظ الجهد عنده والصلوة على النبي والرسول
ايضا قولهم اذا سلم جازان به عليه مثل قوله سلام عليكم ولا يقول وعليك السلام على وانما المراد بالجواز هنا معناه الاعمال فلا ينافي في الوجوب انما عي لان
المقتضى بها المشرع عنه عند داخل في الجموع بمعنى الوجوب معلوم خارج وان كان من قال بالجواز قال بالوجوب مع فلا ينافي الجواز بالمعنى الا ان حصل خلاف
قول ثالث مخالف لما اجمع عليه وانما يعين الرد بقوله سلام عليكم اذا قال السلام ذلك لو قال سلام عليكم لكان الجواز والرد عكسا وبالجملة ولو سلم غير ذلك كما
لو عكس او غير السلام وغير ذلك لم ينعين الرد بقوله سلام وهو محذور واجبه قبل الا ان يقصد الدعاء ويكون مستحقا والاجواز رد عليه بالدعاء والاداء
المعروف لكونه تحبته عرفا كتحبته الصالح المساء ويجب على المحبته بناء على تحقيقها او تغديرا ولا يكفي الاشارة عن الرد عندنا ولو رد غير الذي يرد كان مكافا
ولو رد بعد قيام غيره بالصلوة لم يضر ولا فرق في المسلم بين الكثير والتباعد كان يمتنع ولو لم يرد في موضع الوجوب حتى يطلان الصلوة وعدمه وتباعد
العدم ولا يكره السلام على المصلي عندنا ويجب تحبته الصالح المساء كتحبته الدعاء والسلام واعلم مع قصد الدعاء به لا يحرم الرد قولهم ولا يجوز
يطلب شيئا حرمها ولو فصل بطلت صلوة وجهل التبرع او كون الحزم مبطل للصلوة ليس عندنا وكذا الكلام في جميع مضايقات الصلوة لا يخرجها الجمل بالمحرم
عن المنافات قولهم يجوز للمصلي ان يقطع صلوة اذا خاف الخ المراد بالجواز هنا معناه الاعمال المستشرى بين ما عدا الحرام وقد استعمل المشرك هنا
معانيه اما حقيقة او مجازا على الخلاف فان قطعها بالمحافظة الصلوة المندرجة اذا كان محرمها واجب كالحفظ لما في المصروفه من الجاهل وقطعها لاجل المال بالبرهان
لا يضر فونه شيئا لاجل ان المال ليس كذلك ينافي بقاءه كالجنة والجنة من المحافظة مكره وهذه الانقسام الثلاثة داخل في العباد من جهة الاطلاق وقد يحجبه
قطعها لاجل تقديم بعضها كالحسن الايمان والافاقه تقطع الصلوة منقسم الى الاحكام الخمسة قولهم ويخرج وقها اذا ضاقت كل شيء مثله هذا هو المشرك
ومستند من لا يخرج الذي كرمه نفق لهم على جمل الا ان النبي صلى الله عليه وسلم هذا الوقت ولا ذنبه وهو نائب عندها العامة الفاظ ان يقول الظاهر
من ذلك والذي يناسب اصولنا وذهيل الحجة خارجة عن اصحابنا امتداد وقتها بامتداد وقت الظن تحقيقا في وقت الظن تحقيقا للبدنية ولا صالة الاثما
والعمل على المشرك قولهم وتخرج الوقت ويؤتيها اتم جعة فقتضا ان وجوبها كما هو موقوف على التلبس بها في الوقت ولو بالتكبير هو من جملة
والاصح اشتراط ذلك دكة كايومية ولا فرق في ذلك بين من شرع فيها عالما بان الوقت لا يجمع الا ركعة وبين غيره قولهم ثم لا يقضي جعة بل يقضي
فكل المراد بالقطر العمل معناه القوي بولسفل كقوله نعم فاذا ضمت الصلوة فانتشره لا الفة الاصطلاح هو فعل الفاشق غير منه لا اجماع على ان
الجعة لا يقضي وان القضاء يجب موافقة الرداء في الكم وليس الظاهر كالجعة منه جنة وضيق يقضي على ابدل فيضيلة الوقت يوم الجمعة المحدث عنها وهي
الجمعة مع اجتماع الترتيب والظاهر معها قولهم ولا اعاظ الظن ولم يشرب بالاول لقسا ان لم يكن مخالفا به وهذا مع المعنى ظاهر اما مع السبب فيقتضي
اطلاقه انما كان في اجتماعه ضعيفا فيكونه ولا فرق وجوب الاثارة مع الظن وادراك الجمعة بين ان يظهر منه خطا وكونه متعبدا في ذلك بطنه ولو لم
يكن شرط الجمعة محتملة لكن به جوازا عما قبل وجهه فيل يجوز له التجهيل الظاهر والاجزاء به وان تمت الجمعة بعد ذلك انما يحجب البصر الى ان يظهر الحال خلاف
ولا مهربا لنا جوازها وان كان جواز التجهيل لا يخرج عن قوة قولهم وان يفسد ان وقت لا يلبس لذلك فقد تانت الجمعة ويصل ظهره بل يجب ان يكون

متى علم انه يدرك ركعة بعد الخطبة من المومنين
 على قول هذا هو المشهور يدل عليه قول الصادق ع
 في ذلك بين ان يكون الامام مداني بواجب الذكر وعده
 الامام في الرفع مع عدم تجاوزه حد المالك كمن نظر
 بنية الفدوة بعد الغالب الامامين ويقرب الناس من حيث
 كان القطع في اثناء كلام غيره تام ابتداء من اوله
 لم يصح صلواتهم فقولنا ثم شك هل كان الامام راكعا
 عدم الادراك وعدم الرفع فيساقطان ويبقى المكلف في جهده
 قبل التمسك بالصلوة سقط الوجوب انما يفسد سقوطا من غير
 طال الفصل لعدم ثبوت الموالاة في حكم انقضاء الجميع
 لم يبق الا واحد وانما اعتبر بقاء واحد لتحقيق شرط الجماعة
 والجماعة انما يقرب ابتداء الاستدانة كالأعداد وكذا لا يقرب وجوب الامام
 في الصلوة هو الامام وجب عليهم الاتمام ايضاً وتقدم امامتهم
 الحمد لله والصلوة بلفظها ولا يخص الوعظ في لفظ لا يجزى كل ما اشتمل على الوجبة فتقوى الله والحث على الطاعات
 بالدين وما شاكل ذلك لا يجزى الجمع بين ما ذكر ولا تطويل الوعظ بل لو قال طيعوا الله واتقوه كفي ويجب الترتيب بين هذه الاجزاء
 ثم الوعظ ثم الفرائض فالواحد على ما يجزى على الترتيب كونها بالعبادة للناس فلا يجزى الترجمة اخيراً لانهم لم يفهم العدد العربي
 بغيرها لتعسير الفرض الثاني منها وهو الادغام ويجب على الخطيب السامع تعلم الابهام في الخطبة من العربية لوقوع الواجب المطلق عليه
 وقيل يجزى ولو اورد واحدة ثم بها فائدة الزاد بالابهام النافذة فانما هو ما اشتملت بافاذه فيه يعتد به بالنسبة الى مقصود الخطبة من عدل وعبد
 حكم او قصص كانه الله يامر بالعدل والاحسان وقوله ثم مد هامتان وقوله ثم قال في التسمية ساجدين فقولنا وفي رواية سماعة بن
 الحر هذه الرواية ضعيفة في سماعه وغيره ومشتبهة على ما قطع بعد من اختصاص الفرائض والوعظ بالاولى والصلوة على النسيء والله بالثانية ثم ينبغي
 اضافتها اشتملت عليه الثانية من الصلوة على التمسك بالصلوة والاسنفاء للوهمين زيادة على ما ذكر في الخطبة من سابقا فقولنا وقبل ان يصح
 الابدال والروايات هذا هو المشهور والعمام لحوط والاول وضعه ولا لزوم عليه العمل فقولنا ويجب ان يكون الخطيب قائماً او قاعاً مع الفدوة فلا يصح
 الخطبة بدونه ويطلب بذلك صلوة الخطيب صلوة من علم خالده من المامومين دون من لم يعلم واخيراً بالاختيار الوقوف عليه القيام او امكن
 بمسقة لا يتجمل عادة فليست الوجوب في فعلها على حسب الامكان بالنسبة الى باقي المراتب ولو دعي في السكول يعلم كونه خائراً ارجا البناء على ظاهر
 حال المسلم في الصلوة وان علم بقدرته على القيام بعد الصلوة ويجب القيام الظاهر بنية للناس ولا يهتدون من الالكهين فقولنا وهل الظاهرة
 شرط في قوله الاشياء غير شرط بل الاصح اشتراطها من الحدث والنجس وظن اصحابها انها مختصة بالخطيب يجب على المامومين وان كان افضل
 فقولنا الجماعة فلا يصح فردى يتحقق الجماعة بنية المامومين الاتداء بالامام فلو اخطاوا بها واحدهم لم يصح صلوته المخلد بقية انعقاد
 الجماعة بنية العبد المعتبر هل يجب على الامام بنية الامانة نظراً في وجوب تبعة الواجب حصول الامانة اذا فتدى به وان لم يثبت عليها بنية والنية
 ولا ريب انها الحوط وعلى القولين لا يؤثر عدمها في الصلوة وانما شرط الجماعة في ابتداء الصلوة لاقى سندا منها الماشهد من وجوب الاتمام ولو فتر
 العدد في الاشياء فقولنا ولو لم يتحقق السابقة اعاد ظهر اعدم تحقيق السابقة يشتمل ما لو علم حصول تبعة سابقة معينة واشتبهت بعد ذلك
 وما لو علم سابقة في الجملة ولم يتبين وما لو اشتبه السبق والافتران اما مشموله للاولين فظن والمثلثة فان السالبة لا يشترط فيها وجود
 الموضوع فيصدق عدم تحقيق السابقة وان لم يكن سابقة وجوب الظاهر في الاولين ايضاً واضح للعلم بوقوع الجمعة صحيحة فلا يعاد الجمعة بل الظاهر
 لا يتأخر من لم يتحقق ان جمعة مع بعد زهوا خالف في ذلك الشيخة فوجب على الجميع اغادة الجمعة مع بقاء وقتها لان مع الحكم بوجوب
 الاغادة كان البطلان فصل فيه جمعة ويضعف بالقطع بوجودها صحيحة فكيف يعاد واما مع اشتباه السبق والافتران فلا يتغير فيها اغادة الظاهر لا غير
 لعدم العلم بصحة الجمعة او يمكن الاقرار فيبطلان بل الوجبة عادة الجمعة لا يغير لثبوت اشتغال الذمة بها مع الشك في الخروج عن عهدها واختار العلامة
 هنا وجوب الجمع بين الجمعة والظن لو ثبت بغير البرائة عليها لان الواقع في نفس الامر ان كان هو السابق فالظن وان كان الاقرار فالظن
 الجمعة ويجب ان يثبت بحد ما لم يثبت بين الاثنتين من وجوبها فوجب على جمعة او بطلان عدون ولا ريب ان لحوط الا ان الاول اصح والاولى حمل
 العبارة على الصوابين الاولين لا يفرق ان كان ترتبها بالاشياء عليها واعلم ان الاطلاق لا يغادره على الظاهر في العبارة عجزاً لعدم سبقها فيها
 حتى يصح في الاغادة لانه عاينها في واقع خلل في الاول وكان منظر الى ان يفرق لرفق قد فعلت او لا وما روي فيها ثانياً اطلق عليه الاغادة و
 ان اختلف شخص الوعظ فقولنا والحضر المار به فخص هنا بما قبل السفر الشرحي هو الوجوب للفصل من غير مغل فيه المقيم وكثير السفر والغائبة
 وناوياً فانه عشرة ومن لا يتجمل عليه الفصل كالحاصل في احد المواضع الا بغيره فيعلم الجمعة ولو قال الحضر او حكمه كان اوضح فقولنا والسلامة

متى علم انه يدرك ركعة بعد الخطبة من المومنين
 على قول هذا هو المشهور يدل عليه قول الصادق ع
 في ذلك بين ان يكون الامام مداني بواجب الذكر وعده
 الامام في الرفع مع عدم تجاوزه حد المالك كمن نظر
 بنية الفدوة بعد الغالب الامامين ويقرب الناس من حيث
 كان القطع في اثناء كلام غيره تام ابتداء من اوله
 لم يصح صلواتهم فقولنا ثم شك هل كان الامام راكعا
 عدم الادراك وعدم الرفع فيساقطان ويبقى المكلف في جهده
 قبل التمسك بالصلوة سقط الوجوب انما يفسد سقوطا من غير
 طال الفصل لعدم ثبوت الموالاة في حكم انقضاء الجميع انقضاء من ينقص به العدد فقولنا وان دخلوا في الصلوة ولو بالتركيب حجب الامام لو اشتراطه
 لم يبق الا واحد وانما اعتبر بقاء واحد لتحقيق شرط الجماعة والجماعة انما يقرب ابتداء الاستدانة كالأعداد وكذا لا يقرب وجوب الامام
 في الصلوة هو الامام وجب عليهم الاتمام ايضاً وتقدم امامتهم الحمد لله والصلوة بلفظها ولا يخص الوعظ في لفظ لا يجزى كل ما اشتمل على الوجبة فتقوى الله والحث على الطاعات
 بالدين وما شاكل ذلك لا يجزى الجمع بين ما ذكر ولا تطويل الوعظ بل لو قال طيعوا الله واتقوه كفي ويجب الترتيب بين هذه الاجزاء ففقد المحدث في الصلوة
 ثم الوعظ ثم الفرائض فالواحد على ما يجزى على الترتيب كونها بالعبادة للناس فلا يجزى الترجمة اخيراً لانهم لم يفهم العدد العربي بغيرها لتعسير الفرض الثاني منها وهو الادغام ويجب على الخطيب السامع تعلم الابهام في الخطبة من العربية لوقوع الواجب المطلق عليه
 وقيل يجزى ولو اورد واحدة ثم بها فائدة الزاد بالابهام النافذة فانما هو ما اشتملت بافاذه فيه يعتد به بالنسبة الى مقصود الخطبة من عدل وعبد
 حكم او قصص كانه الله يامر بالعدل والاحسان وقوله ثم مد هامتان وقوله ثم قال في التسمية ساجدين فقولنا وفي رواية سماعة بن الحر هذه الرواية ضعيفة في سماعه وغيره ومشتبهة على ما قطع بعد من اختصاص الفرائض والوعظ بالاولى والصلوة على النسيء والله بالثانية ثم ينبغي
 اضافتها اشتملت عليه الثانية من الصلوة على التمسك بالصلوة والاسنفاء للوهمين زيادة على ما ذكر في الخطبة من سابقا فقولنا وقبل ان يصح الابدال والروايات هذا هو المشهور والعمام لحوط والاول وضعه ولا لزوم عليه العمل فقولنا ويجب ان يكون الخطيب قائماً او قاعاً مع الفدوة فلا يصح الخطبة بدونه ويطلب بذلك صلوة الخطيب صلوة من علم خالده من المامومين دون من لم يعلم واخيراً بالاختيار الوقوف عليه القيام او امكن بمسقة لا يتجمل عادة فليست الوجوب في فعلها على حسب الامكان بالنسبة الى باقي المراتب ولو دعي في السكول يعلم كونه خائراً ارجا البناء على ظاهر حال المسلم في الصلوة وان علم بقدرته على القيام بعد الصلوة ويجب القيام الظاهر بنية للناس ولا يهتدون من الالكهين فقولنا وهل الظاهرة شرط في قوله الاشياء غير شرط بل الاصح اشتراطها من الحدث والنجس وظن اصحابها انها مختصة بالخطيب يجب على المامومين وان كان افضل فقولنا الجماعة فلا يصح فردى يتحقق الجماعة بنية المامومين الاتداء بالامام فلو اخطاوا بها واحدهم لم يصح صلوته المخلد بقية انعقاد الجماعة بنية العبد المعتبر هل يجب على الامام بنية الامانة نظراً في وجوب تبعة الواجب حصول الامانة اذا فتدى به وان لم يثبت عليها بنية والنية ولا ريب انها الحوط وعلى القولين لا يؤثر عدمها في الصلوة وانما شرط الجماعة في ابتداء الصلوة لاقى سندا منها الماشهد من وجوب الاتمام ولو فتر العدد في الاشياء فقولنا ولو لم يتحقق السابقة اعاد ظهر اعدم تحقيق السابقة يشتمل ما لو علم حصول تبعة سابقة معينة واشتبهت بعد ذلك وما لو علم سابقة في الجملة ولم يتبين وما لو اشتبه السبق والافتران اما مشموله للاولين فظن والمثلثة فان السالبة لا يشترط فيها وجود الموضوع فيصدق عدم تحقيق السابقة وان لم يكن سابقة وجوب الظاهر في الاولين ايضاً واضح للعلم بوقوع الجمعة صحيحة فلا يعاد الجمعة بل الظاهر لا يتأخر من لم يتحقق ان جمعة مع بعد زهوا خالف في ذلك الشيخة فوجب على الجميع اغادة الجمعة مع بقاء وقتها لان مع الحكم بوجوب الاغادة كان البطلان فصل فيه جمعة ويضعف بالقطع بوجودها صحيحة فكيف يعاد واما مع اشتباه السبق والافتران فلا يتغير فيها اغادة الظاهر لا غير لعدم العلم بصحة الجمعة او يمكن الاقرار فيبطلان بل الوجبة عادة الجمعة لا يغير لثبوت اشتغال الذمة بها مع الشك في الخروج عن عهدها واختار العلامة هنا وجوب الجمع بين الجمعة والظن لو ثبت بغير البرائة عليها لان الواقع في نفس الامر ان كان هو السابق فالظن وان كان الاقرار فالظن الجمعة ويجب ان يثبت بحد ما لم يثبت بين الاثنتين من وجوبها فوجب على جمعة او بطلان عدون ولا ريب ان لحوط الا ان الاول اصح والاولى حمل العبارة على الصوابين الاولين لا يفرق ان كان ترتبها بالاشياء عليها واعلم ان الاطلاق لا يغادره على الظاهر في العبارة عجزاً لعدم سبقها فيها حتى يصح في الاغادة لانه عاينها في واقع خلل في الاول وكان منظر الى ان يفرق لرفق قد فعلت او لا وما روي فيها ثانياً اطلق عليه الاغادة وان اختلف شخص الوعظ فقولنا والحضر المار به فخص هنا بما قبل السفر الشرحي هو الوجوب للفصل من غير مغل فيه المقيم وكثير السفر والغائبة وناوياً فانه عشرة ومن لا يتجمل عليه الفصل كالحاصل في احد المواضع الا بغيره فيعلم الجمعة ولو قال الحضر او حكمه كان اوضح فقولنا والسلامة

من العجيب على غير المصرون وجدنا ما لو كان قريبا من المسجد فقولهم والمرضى الذي يتعدن معه المحضوا ويشعرون بالجل عاذره او بوجوب هذه المصروف
خاف بطويرة فاعلم انه كك وحكمه مع المصرون ان لم يكن قريبا من المسجد فقولهم بالخطاب بالصلوة والواجب كفاية وبجمله لم يثبت كك قولهم والعج
البايع حد الاقاراد وشقة في السعي اليها بحيث لا يتعدن عادة ومثله القول في الدم بكسر الطاء وهو الشيخ الفاني وفي حكم هذه الاعذار المظن والوجل والحر والبرد
الشديد ان اذ منعت وخاف الضرر بها وكذا خاف خرق الخرافة والطعام ونحوها ولو طرأ حينها الوقت قبل الاشتغال بها لم يحرم ولا يسقط ما ذكره
الحكم والمحبوس باطلا ويخرج عن اثاره وارجى المعفو عن الدم الموجب للقصاص او الصلح بغيره وخاف الظالم على نفسه او بغيره وشتم او على ما اذن
قل دون حد القذف وغيره من الحدود بعد ثبوتها فقولهم وفي العبد من ذلك الاقوى وجوبه عليه وانقادها به مع اذن المولى والاشكال ايضا ان
في المسافر الوجوب عليه معه قوت في المسئلة اشكال وهو ان الشهيد في كونه بعد الزد في وجوبه على المسافر مع الحضور ونقل الخلاف في ادعى النفا
على انقضاء الجماعة المسافرين واجرائها عن الظاهر لاشكال ان اجرائها عنها لا يمتنع الا مع نيته الوجوب وان النذر ويجزى عن الواجب بنية الوجوب
حصوله لعدم جواز نيته غير الواجب جواز في الخلاف في الوجوب لان يقال ان وجوبه تجزى والمنفى هو الوجوب ايضاً وهو عن جاسم
لما ذه الاشكال لبقائه في حال الغيبة فان الوجوب فيها تجزى على جميع مخاطبينها وادى ما قبل ذلك في العبد ايضا بل في المرأة والاشكال واحد
من سقط عنه الجمعة في قوله ولو حضر بعد ذلك لم يجب عليه يستثنى من ذلك الصبي اذ بلغ بعد ان صلى الظهر فانه لا يسقط عنه الجمعة مع مكانه اذ كان
بل يجب عليه الحضور لان ما فعله لا يسقط الواجب كما لو كان الغرض من الجمعة فانه لا يسقط عنه بفعله قبل البلوغ مع بقاء الوقت او ما يقوم مقامه
كادراكه بعد الشرائط المفقودة فقولهم اذ انزلت الشمس لم يجز السفر ليعين الجماعة انما يحرم السفر الاختباري غير الواجب لمضطر اليه بحيث يؤول
نكره الى وقت غير مقرر بحاله او تخلف رفقة لا يستغنى عنها ونسب الحج ونحوه الذي يفوت الغرض منه مع الناحية لا تجزى فيها ولا في غير من ان
يكون بين بلده جمعة اخرى يمكنه اذراكها وعدمه لا يطلق النهي لانها اذا كانت في محل الترخيص يسقط وجوب الحضور والمعلم على المسافر فيؤدي
جواز السفر الى سقوطها كالاو في منى ساور على الوجه المتقدم كان عاصيا ولا يترخص حتى يفوت الجمعة فيبتدئ السفر من موضع شقوف الفوات
فقولهم الاصل الى الخطبة هل هو واجب فيه كذا في الزاد الاصفاء الاستماع وهو وجوبه التمتع نحو الخطبة سواء كان المصلي مع ذلك متكلما
ام لا وفي جميع بنيه وبين تحريم الكلام لعدم الملازمة بينهما بهذا المعنى وهو الذي يقتضيه تعريف صاحب الصالح للاصفاء فانه قال فيه اصعبنا في ذلك
اذما لم يسمعك نحوه وفي القاموس الاصفاء هو الاستماع مع ترك الكلام وعلى هذا التعريف يكفي الحكم بوجوب الاصفاء عن الغرض لتحريم الكلام لان تركه
حرام والامر في ذلك سهل فان الجمع بينهما اوضح وان تلازموا الاصح وجوب الاصفاء وتحريم الكلام وظاهر العبارة كون الخلاف في وجوب اصفاء جميع المصلين
تحريم الكلام وهو كذا لان اصفاء العدد المتشرع شرط في التحريم وما زاد بل يحصل تركه الاثم اما الكلام فلا يظلمه ما لم يل بوجوبه وانما يجب
الاصفاء وتحريم الكلام على من كان في حقه السماع فالبعد الذي لا يسمع والاصح لا يجزى عنها وكذا لا فرق في تحريم الكلام بين الخطبة وغيره وان كان في
غيره حق الخطبة قوى لتحصيل بعض الاصلح الغير المعتبر والظاهر تحريم الكلام بين الخطيبين ايضا ويستثنى منه الكلام الضمري كقوله لا يسمع من الغرض
فيمنعه ونحوه والواجب كذا السلام والستحبة منه العاطس فقولهم والاذان الثاني يوم الجمعة بدعة الاذان الثاني هو ما وقع ثانيا بالزمان بعد اذان
اخر وبقا في الوقت من مؤذن واحد او فاصد كونه ثانيا سواء كان بين يدي الخطيب على المناداة ام غيرها وانما كان بدعة لم يفعل في عهد النبي و
في عهد الاولين باقرت الخصم وانما احده عثمان ومعه تولى عليها اللعنة على اختلاف بين غلبة العامة ولا يجوز كونه ذكر الله تعالى لم يسمع من جميع المصلين
او ما هو ذكره لا يقتضيه الذكر المطلق بل الموقوف على الوجه المحض فقولهم يحرم اليوم يوم الجمعة بعد الاذان الاصح تحريمه بعد الزوال وان لم
يحصل الاذان ويلحق بالبيع ما اشبهه من العقود والايقاعات فقولهم كان البيع سائعا بالظن اليه بل الاصح تحريمه عليه ايضا لمعانته على الحرم المنهي
عنه في قوله نعم ولا تفاوتا على الاثم والعدوان فقولهم قبل الشروع في الصلاة بالجمعة هنا كونه افضل للزمن الواجب في التحريم وانما
الجمعة والظهر وعلى هذا بنويها الوجوب يجزى عن الظهر وليس المراد استحبابها بالمعنى المتعارف لانها متى شرعت اجازت عن الظهر والمندوب يجزى
الواجب هذا القول هو اصح القولين بشرطه ما ذكره المصنف من امكان اجتماع العدة وباقي الشرائط غير الامام ومن نصبه فقولهم وبنويها الاذان
ولو اطلق فاعلم الصحة واصلها انما الى الاداء للاحاطة على ما في منته فانه لا يوجب لكل فعل من افعال الصلوة بنية وان كان المصلي مسوقا
بطل كالنواها للثانية فقولهم والنفل بعشرين كفة اختصا للجمعة باستحباب العشرين كفة باختيار المجموع من حيث هو مجموع والافان نافلة الظهر
بين سائر الايام منها وانما يربطها بالجمعة عن غيرها بارج كفات واذا قلنا على الزوال في شمس عشرة منها بين ان بنويها نافلة للجمعة وبين نافلة الظهر في
في الاربع الزائدة بنية نافلة للجمعة وكذا يجزى ان اخرها بطريق اولي والمراد بانها تشرع انشاؤها على وجه الارض كما في ظهورها وبقيتها الزوال في
الشمس اجزى ان يكون الشمس على اثره نصف النهار بحيث يفزع منها قبل ان يزل فاذا انشأ الركنين فقولهم وان صلى بين الركنين ترك من
التاخر جاز المراد بالجواز انه معناه الاثم والملائمة دون النقص الاول في الاستحباب فان اخذ هذا القسم صلى السنة الاولى عند ارتفاع الشمس من المشرق
بقدر ارتفاعها وقتا العصر والسنة الثانية عند علوها وقتا زوالها على ذلك والركنين بعد الزوال ثم الست لباقيته بين الركنين وروي ذلك عن الصادق فقولهم
وان ساء الى المسجد المراد بالمباكرة الخروج بعد الفجر واخذها ليقاع صلوة الفجر به والاستمرار الى ان يصلي الجمعة وكلما اخرج عن ذلك كان دون فضلا
مما قلناه وقد روى عبد الله بن سنان عن الصادق ان الجنان لم يخوف وزين يوم الجمعة انما هو انك لتساقطون الى الجنة على ذلك وستحكم الى الجنة وعلم
ان العمل مقدم على الخرج الى المسجد وقد يقدم فضيلة من الزوال على بعده عنه وقد ظهر منه المناقاة لقدره على المباكرة وطريق الجمع حل استحبنا

الشاخص على عدم معارضة طاعة عظم منه والمباكرة الى المسير ومثله على ذلك طاعة المناوغة الى الجرح والموت في السيرة وما ينشأ عنه من القوائد كالذكر
 الدعاء والندوة والصلوة وسائر موعظة وغيرهما في اكرام المصلي فالأفضل له تقبله لذلك ولتحصيل الغاية التي شرع الغسل الاجباري وهي التزلف والالتفات
 الى الله والوقوف على حاله والاجتماع بالناس ان لم يكرهه او اقره اذ لا فضل لاجل الغسل قولهم وان يكون على سبيلته وبقائه في السبيل في الاحتيا
 بمعنى عند الحركات والوقار في النفس بمعنى طائفتها وانما على وجه وجوب الخشوع والاقبال على طاعة قولهم وان يكون الخطيب طاعة بمعنى جديدين
 الفصاحة التي يجازيها عن خلوص الكلام من جهة التاليف وتنافر الكلمات والتعقيد وكونها غريبة وحشية وبين البلاغة وهي الغلبة على الباطل الكلام
 المطابق لغرض الحال من التوقيف والانداز والاعلام بفضل الوقت الحاضر الاعمال المؤكدة فيه وغيرها بحيث يبلغ به كنهه المطابق لالاشخاص السنية
 على وجه لا يبلغ النظم بل يلزم عدم التفسير الخجل قولهم وبكره له الكلام في ثناء الخطبة قد تقدم ان لا يجزى الكلام عليه كغير قولهم وان يعلم
 اولي يجب الرد عليه كناية لغيره من افراد السلام لعموم الامر في الخطة قولهم الا في سورة الحمد التوحيد فلا يعبد غير الله ولا يشركوا له شيئا
 الى السورتين لغيرهما ما يبلغ ضعفها الصحيح محمد بن مسلم عن احمد بن حنبل في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في الغرض قولهم ولينجلي الجهر بالظن
 يوم الجمعة الاولى علم الجهر بالظن وهو الخشوع المصغر في الغرض قولهم في صلوة العبد بن العبد ملخوف من العود ما لكثرة عوائد الله تعالى
 عباده فيه ورجعته واما العود السري والنجوة بعباده وبارئ من قبله عن آفة جوعه على عبادته غير قائل ان حق المجدد في الشيء على اصله قبل ان ينافوا ذلك
 للزم الياء في قوله اول لفظة بنية وبين جمع عود الخشب قولهم واذا اخذت الشرايط السنية التي تليها لا فرق هنا بين حضور الغيبة عنه حال الغيبة
 ظاهر كلام الاصحاب بخلاف الخطة وان كان ما هناك من الدليل بتمامها ولا يشرط البناء بين فعلها بغيره ولا بين فعلها بغيرها قولهم بقر الا على
 مثل الفضل والشمس لصحة جيل بن دريج وكلاهما حسن قولهم والافضل ان يقال الغاشية وقبل الشمس قبل في الاولى الغاشية وفي الثانية الاعلى
 والكلام في رايه واصح الروايات اسنادا ما تضمنه كون الشمس في الاولى الغاشية وفي الثانية قولهم ويقف بين اربعائه نحو ولا اذا كانت النكبات اربعاً
 لم يتحقق كون الضموت بينهما اربعاً بل ثلثاً والاسنادان يقال ويقف بعد كل تكبير قولهم غير تكبيرها الاحرام وتكبيرها الركوع عند الخفج ليس بذكرها
 فالوجه خارجاً عنه وما ذكره للوضع مع ان تركه وضع قولهم الاحرام بها الجملة فيصلي في مسجد ما فعلوا الصلوة على اهل الامضاء ان يبين في الامضاء
 في العبد ان اهل مكة فانهم يصلون في المسجد الحرام ولو جوب التوجه اليه من سائر الجهات فلا يناسب الخرج منه وانما يسحب في الامضاء
 عدم المشقة الشديدة في الخرج كما هو الموضع في المساجد قولهم والوجود على الارض دون غيرها مما يصح التوجه عليه ويشترط مباشر
 الارض بما يمكن من عصاة المصلي في الارض فثبت الخرج قولهم خافوا لان الرواية في المخرج البهاج خافوا في عهد المأمون روى عن النبي
 انه قال من اعين قد مر في سبيل الله فقلعه لله على النار قولهم وان يطعم قبل خروجه فبقية الباء وسكون الطاء وفتح العين مصارع طعم بكسر الطاء
 يعلم اي باكل مستند لفرق ما روى عن النبي انه كان لا يخرج في الفطر حتى يقطر ولا يطعم يوم الاضحى حتى يصلي وعلم مع ذلك بوجوب الفطر يوم الفطر
 بعد خروجه في المبادئ اليه بعث للنفس على باقي الايام المضادة وبقية الالف الى امثال امر الشرح بخلاف الاضحى واستحباب الاكل من الاضحية ولا ينسب الا
 بعد الفلوة قولهم وان يلبس ثياباً او يلبسها الا بغيره النبي صلى الله عليه وسلم بالمدنية فانه يصل ويكفن قبل خروجه من كان بالمدنية فيسجد ان يفيض
 المسجد قبل خروجه فيصلي فيه ركعتين ثم يخرج الى المصلي المستند قولهم الصلوة ركعتان من السنة ليس يصليان في موضع الا بالمدنية فيصلي في مسجد
 في العبد قبل ان يخرج الى المصلي ليس ذلك الا بالمدنية لان رسول الله صلى الله عليه وسلم فعله قولهم التكبير الزائد في الاضحية جوب التكبير والغفوت وعدم
 الخشوع في لفظ المصل واخذوا في الروايات في تعديله ووجب الصلوة في ظاهر كلامه في اهل الكبرياء والعظمة الخ ويكره جمل على الوجوب
 لانه بعض افراد الدعاء المنقول بل هو افضلها فلا يتعين قولاً بالغيث قولهم فمن حضر العيد كان بالخيار في حضور الجمعة المشهورة وعلم الخبر الصحيح
 الحجلي انه سأل ابا عبد الله عن ذلك فقال اجتمع في زمان على غير فقال من شاء ان ياتي الجمعة فليأت ومن فقد فلا يضرك ويجب على الامام اعلامهم
 بذلك في خطبة العيد وكذا يجزى على خصوص الصلوة بالجمعة فان اجتمع مع تمام العدة صلوا او اختلفا قولهم الخطيبان بعد الصلوة اخلفا الاصحاح
 في جوب الخطيبين هناك هذا من جهة الوجود تاسيساً بالنبي والائمة والاكثراً على الاستحباب اذ على الصلوة في المعنى عليه الاجتماع والعمل بالوجوه
 وحملها بعد الصلوة باجماع المسلمين وتقدمها بعد عثمان بن عفان روى محمد بن مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم انما احدهما حدثه كان اذا فرغ من الصلوة قام الناس
 فلما راى ذلك قدم الخطيبين احدهما الناس للصلوة ثم تبعه بنو ابي ذر بن الزبير فعقد اجماع المسلمين على اخبرها وروى العامة ان من قدم الخطبة نقلاً
 له رجلاً فالت السنة فقال له ترك ذلك فقال للابو سعيد الخدري ما هذا فقد فتى ما عليه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من راي منكم منكراً فليذكره
 من لم يسطع فليسا من لم يسطع فليذكره بقلبه وذلك اضعاف الايمان قولهم بل يعمل شبه المنبر من رايه ولو عمل من غيره تادى السنة وان كان
 المنقول افضل قولهم الفصل الثالث في صلوة الكسوف في ليلة هذه الصلوة الى الكسوف مع كونه بعض اسبابها يجوز ولو جازها بصلوة الاباء
 كما صنع الشهيد كان اجود واعلم ان اغلب ليلة الكسوف الى الشمس والخسوف الى القمر قد يطلق الكسوف عليه بما عاود كذا الخسوف والفعل منها
 يتعدى فيقص يقال كسفت الشمس تبع الكاف تاسين وكسفا الله ككسفت القمر يعني فم فيها وجعل في الصحاح انكسفت الشمس من كلام العامة و
 جوزه اطهرى والاشباهة على الغني قال النبي صلى الله عليه وسلم ان الشمس والقمر آياتان يخوف الله بهما عبداً ولا يكفان بهما احد الا بحوته واذا رايتم ذلك
 مضوا وقالوا ان كسفت الشمس على محمد ورسول الله صلى الله عليه وسلم وركع خمس ركعات ويحرم من يجرى بين الحدوث وهذا ان الحدوثان جاز على من لم يجز
 عينا من العامة واختلف في كيفيةها قولهم وهل يجب لما عدا ذلك الخ الاصح وجوبها لكل يخوف سماوي لا يخوف زواجره ومحمد بن مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم

في التفسير
 في التفسير

وبالافتراء لا علم بجهالة الفرائض لفظا ومعنى بالاسنخ الاسلام لا مطوب ولا يصح وجه الدلالة على عبادته ثم اذكر ارباب الناس لقول علي انما يسئل على
الصالحين بما يجري لله لهم على الشكر عبادته واعلم ان المنكر في باب الجماعة تقديم الاقدم حجرا على الاصح ولا يصح هنا على هذه المرجحان على الخصوص ينبغي
ملاحظة ما ذكر في البوذية ولو شاع في الاوليات في الصفحة المرجحة فحق له اذ اقدمه الولي بسفاد من يقيد بالويزة الهاشمية فيقدم الولي والظاهر
اولوية الامام ثم عدم توقف تقديمه على اذن الولي هو كقولهم والدعاية من عيسى ثم الاصح وجوب الدعاء وتعيين الشهادتين والصلوة بما هما
ويخرج عن الدعاء للؤمنين والمسلمين وان كان المنقول افضل فقولهم ولو كان منافقا الى الماد بالناصب يشهد له بعض الروايات ويجعل ان يرد
به مطلقا لما لم يلحق الثمن اياه لم يقف على ما هو موجود ومقتضى قوله وانصرف بالواضع عدم وجوب الدعاء عليه وهو على من هب من
عدم وجوبه مطلقا لدعاء ظاهر واختلفا لما تولى بالوجوب هنا قال في كرى الظن ان الدعاء على هذا القسم غير واجب في التكسية اربع وهو يخرج من
قوله ويجب فيها النية الواجب فيها الفضل الى الصلوة على الميت المعين لوجوبه وانما يرد به تقربا الى الله تعالى ولا يوجب التعرض للدعاء والفضل آفة معونة
الميت فيجب الفضل الى معين مع تعدد ما يكفي في الذكرى بنية منوى الامام ولو عين فاخطا بطلت مع ضم الاشارة الى النيتين فيغيب الاشارة في
وجعل ليس الجنازة الى غير المصلح المقترن ذلك كون المصلح ذاك ما يجب يكون واسما الى يمينه ورجلها الى يساره ويغفر ذلك في المأموم وانما يخرج ذلك
مع الامكان فيسقط ولو قدر ان المصلوب الذي يقدر ان يتراله فقد صلى الصلوة في غير وجهه فقولهم وليس الطهارة من شرطها سواء في ذلك
الحديث والنية الا ان عدم اشترط الاول موضع وفاء في الثانية اشكال من عدم النص كقولها اضعف من الحديث فقولهم ولا يجوز التمسك
من الجنازة في هذا في الامام والمنكر واما المأموم فيغفر فيه ذلك مع افعال الصفوة فقولهم لا يصح عليه الا بعد تقبيله وتكفينه امد مع ما
ولو قدر العسل قام التهم منامة في اعتبار ترتيب الصلوة عليه فان تعدد سقط فقولهم فان لم يكن له كفارة هذا اذا لم يكن شره بشيء فخرج
الغير الا وجب مقدما على القبر ان منع الغير الرقبة والاخر فيكون في ذلك بين وجودناظر عدمه فقولهم ولو كان طفلا جعل وراء المرأة ان لم يجب
الصلوة عليه والا قدم عليها كما يقدم على الخنثى كما تقدم الخنثى على المرأة وهذا الترتيب غايب مع ارادة الصلوة عليهم دفعة واحدة فيجب على الخنثى
والناصب في الدعاء ولو ذكر في الموت مؤلا لم يلزم مع ولو اختلفوا في الدعاء كما لو كان بينهم طفل وكبر غير ماد عاكس بيت بما هو وطيفه يشرك بينهم فيما
لا اختلاف فيه بالنسبة اليهم وبخبر الخنثى فيقول في الانثى اللهم امثل ابنة امك الخ ومع وجوب الصلوة على الجميع لا اشكال في النية اما مع اختلافهم
في الوجوب والتدبير فيشكل الجميع لاختلاف الوجوه واختلاف في الذكر الخ بين الوجوه لعدم التماثل باعتبار التوزيع وليس كل بانه فعل واحد من
مكلف واحد فكيف يقع عليها والمخبر الاخر بنية الوجوب تغلبا للجانب الاقوى كما يدخل مندوبان الصلوة والوضوء وغيرهما في الواجب في
ويرفع عليه بحيث يصح جفايا وعن الصادق لا يباس الحنف وفيه دلالة على عدم كراهة لاعلى حصول الاستيقاظ المطلق فقولهم ويرفع يده في اول تكبير الخ
المرى استحقاقا للرفع في الجميع لم يرد نص خاص على استحبابها حال الدعاء ويمكن استفادته من فعل الحسين وصالوته على المنافق فاستخرج الناس به لعدم
الخصوصية ومن عموم الامر رفع اليدين حال الدعاء وانه اقرب الى الاجابة واما الخصص دعاء الميت بانه يتوضوء من الدعاء بالذات بخلاف المؤمنين فانهم
مقصودون بالدعاء على وجه التبع فناسب ذلك الاهتمام بالرفع فيه خاصة فقولهم وعليه ان كان منافقا كان مع ذلك ناصبا قال في دعائه
ما قال الحسين ثم وصالوته اللهم العن عبدك الف لعنة مؤتلفة غير غنائة اللهم اخر عبدك في عبادك وبلائك واصلح من تارك واذهب اشد عنا
فانه كان يقول عداءك وعبادتي ولما نك وبغض اهل بيتك وان لم يكن ناصبا قال ما ورد في عهد من مسلم عن احمد فاما ان كان جاحدا لقتل الله املا
جوهه نار وقرمه نار واسط عليه الحب والعقارب لودعيه على الناجي ايجر نادا لوطيفه لعله في الجاحد فقولهم وبدعاء المستضعفين ان كان منهم
المراد بالمستضعف من لا يقف الحق ولا يعاند اهل ولا يوالي احد من الامم ولا من غيرهم ودعا المستضعفين ما رواه الفضل بن يسار عن ابي جعفر ان كان منافقا
مستضعفا وقل اللهم اغفر للمؤمنين نابوا وتتوا سبيلك وقم عذاب الجحيم ليس من قسم المستضعف من يقف الحق ولا يعرف دليله التفصيل فان ذلك من جملة المؤمنين
ولعدم كونه منافقا كاد عليه الحديث فقولهم وان جعل سال الله ان يحشرهم مع هؤلاء الجحيم ولا يعرف من هب ولا يله على وجهه نداء الفرائض على ايمان كل
التي لا يعلم بها حاله ونحوه ودعا الجحيم فاداه ابو المقدام قال سمعت ابا جعفر يقول على جنازة رجل من جيرانه اللهم انك خلقت هذه النفوس وانت
مبتهلها وانت تجيها وانت اعلم بسر امرها وعلاقتها بما نواسته وما مستودعها اللهم وهذا عبدك ولا اعلم منه شيئا وانت اعلم بوقد جنتك شافعين له بعد
فان كان مستوجبا شفاعته واحشره مع مكان نبوة وروى الجلي عن الصادق اللهم ان كان يجلس طاهر فاعف له وارحمه وتجاوز عنه فقولهم وان كان
طفلا سال الله ان يجعله مصلحا الى حال ابيه شافعا بنية الظن ان المارد بالفضل هنا هو من دون البلوغ وان وجب الصلوة عليه وانما يدعو الابه بذلك
مع علمه بايمانه وجعله محال اما لو علم بكفره كالسبي اذا قلنا بدينه في الاسلام لم يصح الدعاء به ذلك لو كان احدا بوجه مسلم خاصه دعاءه والجرى على الدعاء
لا بوجه مع الا كما افترضه العبادة من الدعاء الابه والنصوص من الدعاء هنا اللهم اجعله لا بوجه لنا سلع او فرطا واجرا والفرط بالخراب الاخر المقدم فقولهم
وقته وقته حتى ترع الجنازة لا فرق في ذلك بين الامام وغيره وان كان الاستحباب للامام اكد لخصيصته المذكورى به بغيره ورض الصلوة جميع الخاص المستحق
منهم اقل ما يحصل برفع الجنازة فقولهم والصلوة في الواضع العبادة للصلوة على الجنازة اما بتكبيرها بالكثر من صلى فيها واما لان السماع بموته يفصل
للصلوة عليه فاسهل الامر بكثر المصون وهو مطوب لرجاء عباد الدعاء فيهم فقولهم ما يبنى عليه ولا اى من غير دعاء وانما يجوز الولهان لم
بوجوب الدعاء كما اختاره القصر الاوجب تقبيله بخون الجنازة من جعل يجوز الصلوة عليه اخذنا اربابا من شدد بن اوبينا عدا ويجوز للميت ان لا
فولم يحصل احد هاد وجب الدعاء ولو خان مع كراهة اقصر منه على الا يحصل معه الفوات فقولهم اذ سبق المأموم بتكبيره ما زاد ما زاد من عداها مع الامام

ان سبقه بها او طرأ ان يكبرها الوقت قد اشهر منها باحتياجها للجمعة الامام وبان في الاخر فقولهم لا يصلي بعد ذلك بل الاصح عدم تحدد بزمان للصلاة على ما لم يصلي
 وهو جنة العلامة في وقت والشهادة في الدنيا الانه على ما لم يصلي ان كان قد صلى قولهم كان يحتمل ان شاء استأنف الصلاة عليها الاجود الاسهل على الذكر
 ثم الصلاة على الاخرى بعد الفراغ لله من قطع العمل عدم دليل على صحة هذا القول في خوف فشا الثانية ونوى الصلاة عليها بقلبه عند الفراغ من
 الذكر وكبرها بآياتها ثم يحض كل بعد ذلك كما في النكاح في تحادها ويخبر في تقديمها ما شاء في الدعاء ثم ينعين بل يجوز تقديم الاخر في زعمنا
 فاذا فرغ من الاولى اكمل الصلوة على الثانية ومن الاحتياط من خص جواز القطع الصلوة عليها بخوف فشا الثانية عند ركن من الركن من القطع في غير
 موضع الضم هذه وتعرف ان لا يصح منها ايضا لامكان الصلوة على الثانية من غير قطع ولو تعدد في الجنازة الخاصة بالحكم كان وقيل بين المناظر في الكبر
 الذكر والدعاء الامع اخلافا فيه فيدعي لكل واحد بما هو فيه كما لو اجتمع عند ابتداء اولاد دخل الثانية على الوجه المذكور من غير خوف فشا الثانية
 في الصلوات المعتبرة اي المعتبرة من الشارع وانما لم يذكر في الخبر الذي يتقدم به الفعل هو في نفسه من الفضل الى الفضل فاستغنى عن ذكرها
 يتقدم به ومن ثم جمع الائم وجعل اللام للتعريف وكان حظه الاثر وجعله من صلاحيات الائم في الاستفتاء وهو طلب السقام من الله تعالى عند الحاجة اليها
 كما يقول اسعطني ان اطلب العطا ويقال سفاء الله وسفاهه وقال الله نعم وسعته ربه ثم ياتي بولوا قال لا سقينا ماء عندنا على هذا يجوز في قولهم في الدعاء
 اللهم اسقنا بقطع الزم وصله قولهم مثل كيفية صلوة العبد وقتها يصليها حقها ما ليس له من الادعية والافضل ما نقله اخيرا اهل البيت الا
 هنا في الركبة من ان الشبهة في النافذة وحمل الشرع في المعنى ان لم يفسر من الادعية فليقل ما ورد عنهم وهذا التركيب من باب صفة القلب وهو نوع
 خاص من كلام العرب بوجوبه ملاحة لطفها ومنه قولهم عرضنا الشاذ على الوضوء عرضنا الحوض على النافذة وقول الشاعر كاطنت الفدا السباع والماء بالقد
 الفص وبالسباع الطين وما جعل منه قوله وقدم من فخر اهلكاها فاجابها باسنا وقوله فاب قوسين وهو باب غشيع وما ذكره هنا اما مبنى على السبك
 من جواز ما رواه في السنة منه بيا جواز الدعاء بما ليس من امكن المخصوص فلو عكس ان قدم المخصوص في هذا التركيب لكان يعلم منه ذلك هذا العقد كاف
 في جواز القلب ثم طنا منه ان اريد ان امكن التعبد بما يورث من الماد من غير قلب قولهم وشيخنا يكون الاشئ فان لم يتيسر فاجتمعنا فاندفع الاشئ على الوجهين
 ان الجمعة فضل فغير هذا الاغتيا لان الاشئ هو المخصوص في المصالح والمفاسد بالخرج منه لمحمد بخالد وجعل مكانه الجمعة عند بعض العلماء لان الاشئ
 الخالصة في حق الاجابة في يوم الجمعة من الاحتياط من خبر بين اليمين ابتداء قولهم حقا ولكن يقال ما يديهم ويخرجون في شباب البنية ان نكح الباء وهي ما بين
 من الثابت طرقة رؤسهم ذكروا الله مستغفرين من نوبهم وكما يصلون في المساجد مع الاحتياط اما لو حصل مانع من الصلوة لم يحن وشبهه صلواتي المساجد
 يستحق من ذلك المبدأ الحرام فيصلي بغيره فاقولهم فاذا فرغ الامام حوله واداه بان جعل على المنكب اليمن منه على الايسر وعلى الايسر على اليمين اسبا
 باليمين ونفالا في ان يقلب الله الجذب خصبا ولا يشترط تحويل الظاهر باطنه بالعكس لا الاستسلا على بالعكس وان كان جائزا وما ذكره من اختصاص القلب
 بالامام غير طبع الدلالة لوجود العليين وغيره فالاولى عموما لا يستحب الجميع الصلابة قولهم وهم يتابعونه في كل ذلك اني جميع الاذكار وزعم الصلوة لا يوجب
 الى الجحان قولهم ثم يحط بجعل الخطبة بعد الصلوة هو الذي اشار اليه في وجاعه ودل عليه بقوله الصادق ثم لمحمد بخالد وكونها مشابة لصلوة العبد
 الكيفية وجعل في الذكرى تقديمها على الصلوة هو المشهور ويخفى ان يحط خطبتين بشئ بينهما بين العبد قولهم تذكر والخرج بالبناء على الصوم الاول كان
 الخرج في الثالث وكذا لو كان بعد الصلوة مع الصوم والا فلا فضل اسبينا لوجوده ليدب المقتضي فيجوز البناء على الاول يجوز عند بعض ميا العيون قولهم
 كذا يجوز عند كثير الغوث واجتمع الضربين والصلوة الاستسما وهي نوع من صلوة الجاهل كذا لو غرت ميا العيون والاضراب فيجب فيها الصلوة
 صلواتها على بل هي من الصلوات قولهم والاشهر الى ايات استحباب الفريضة اشارت الى ان قد روي غير ذلك فينبغي ان يكتفى من الشئ وليس في ذلك
 وانه رواه محمد بن مسلم وعبد الله بن شاذل وحنان الصدوق وعليه طرقت النقص لما ذكره الشيخ في بيان ان الفريضة في كل يوم وليلة وان الاقل
 في جميع الشئ للصحة وروي في جميع الشئ بانه ما لم يلبس بصفته ما ذكره المصنف هو الاشئ بل ادعى بعض الاحباب عليه الاجماع وهو غير مانع
 لمثبت ان باده قولهم وان في عشرة بعد العشاء على الاظهر اشارت الى خلاف الشيخ في وجه حيث خبر بين جعل الثاني المغرب الاثني عشرة بعد العشاء
 كما ذكره المصنف وبين عكسه جمعا بين خبره سماعه وسعد بن زيد في الاول اشهر ان كان الاخر جائزا او يتخير بين تقديم ما يفعله بعد العشاء على ما قلناه او
 تأخير عنها وان كان الناجز فضلا لولا انه محمد بن مسلم عن ابن جهم في الذكرى جعل الشئ تقديم قولهم على الترتيب المذكور بان يصلي ثانيا بعد المغرب
 والباقي بعد العشاء وروي جعل اثني عشرة قبل العشاء والباقي بعد العشاء عليه جماعة من الاحتياط وكلها حسن قولهم في كل ليلة ماء ركعة طلاق
 الاخبار والقول يقتضي كون عملها الليل من غير تنبيه بخصوص الظاهر ان تأخيرها الى ان يصلي العشاء افضل فانه قد ورد عن النبي ثم فيها ذلك حيث يقتضيها
 قولهم يصلي كل جمعة عشرة ركعات لفظ الحديث يصلي في كل يوم جمعة في المتيقن من اليوم الفهار ودخول الليل معه في بعض الموارد تغليب قولهم
 في اخر جمعة عشرة لفظ لفظ الليل الى ان يصلي ثم قوله للنهار اقوى الذي روي في الحديث ليلة الجمعة فينبغي العمل به قولهم في عشرة تلك الجمعة
 وهي ليلة السبت كما ورد في الحديث وانما يصلي في عشرين اذ كانت من الشهر فلو كانت ليلة العيد صليبت العشرين في ليلة اخر سبت من الشهر اعلم ان هذا
 ذكره من الصلوة في كل جمعة عشرة ركعات مائة على الغالب من اشكال كل شهر على اربعة ايام جمع فلو انشؤ في الشهر خمسة ايام ففي كيفية ضبط الثاني من اشكال
 لعدم ذكره في النصوص الفنا والعمد ويحتلج صلوة عشر فيها اربعة وسط الثلثين الباقية على ليلة وعشرين ايام لجمعة عشرة ايام وعشرين ايام
 او بالعكس فيتمثل سقوط العشرة لجمعة الاخرى وبقاء التوزيع بحاله واسقاط احدى جمعة شاء والظاهر نادى الوطبة بجميع الاحتمالات قال في الذكرى
 ولو فات شئ من هذه النوافل ليلنا الظاهر ان لا يصح قضاءه في نهاره ونقله عن ابن الجهم وكفر في استحباب هذه النوافل بين الصائم وغيره المعوق في صلوة

الشيخ

قال مسلم ركنه

[illegible]

انفق في الخيل في الصلوة

من شك بين الاثنين والثالث اعلم ان كل شك يغلق بالثانية وما بعدها انما يكون الصلوة معه مجتهدا فوضع بعد اكمال السجدة وتحقيق كمال الذكر ^{السجدة} ^{الذكر}
 الثانية وان لم يرفع منها فان الرفع واجب لا مداخل في تحقيق سعي السجدة ان ركعتين من قيام ركعتين من جالس عطف الركعتين من جالس على ما قبله بالاول ^{قوله}
 الدال على الجمع المطلق يقتضيه الخبرين بتقديم ركعتي القيام على الجالس والعكس هو مدرك لكثير الروايات التي هي مستند الحكم بدل على جوب تقديم الركعتين ^{ركعتي}
 قائما ووجوده ولو صلى بدل الركعتين جالسا ركعتا فاما لا فوي الاجزاء فقول له لو غلب على ظنه احد طرفي ما شك فيه بنى على الظن الغير بغلبة الظن تدايد
 على عدم الاكتفاء بطلان الظن للحق الاكتفاء به ولا فوي وجوب العمل بالظن بين الركعات والافعال ولا بين الواجبة وغيرها ولا بين ايسرهما واولها
 ومعنى بناء على ما ظنه تقديم الصلوة كما ناهى وقد وقع على ذلك الوجه سواء اقتضى التحتم الفساووشك بين الاربع والخمس غلب على ظنه كونها اربع
 عليها ولا يجب عليه السجدة ولو غلب على الظن ان قد زاد ركعتان لم يكن قد جلس عقبها اربعة فقدم الشك بطلان الصلوة وهذا القول فاما بوجوب ^{الاختصاص}
 فلو شك بين الاثنين والثالث مثالا لظن احد الطرفين بنى عليه من غير احتياط بما ذكره معنى غلبة الظن احد الطرفين مع كون الغرض حصول الشك الموصوفا ^{الاستقراء}
 الطرفين المتناهي للرجح الذي هو ان الظن ان المصلح في اعم من الشك ابتداء في شيء من جوب وان ظن احد الطرفين بمعنى انه رجح في نفسه فوعى الطرف الاخر
 على عليه وان بقي على الشك كما كان من غير مرجح من حكم الشك فالظن لا يجمع مع الشك في ذاته واحدة لضعافها بل ما بين من غير مرجح من الاحتياط في المسئلة بقوله
 لوجه الشك في غلبه الظن اراد المعنى المجازية لتقارب الزمانين وعيانه المصداق انه عن هذا التكلف فقول له ولو فعل ما يبطل الصلوة قبل الاخطاء الاصح عد
 بطلان الصلوة قبل المظلمة وليس المراد بوجوب الاحتياط في الاحتياط ونقل المتناهي لاختيار الاجماع الاصحاب على جوب القوتية ومن كرا لاجماع على ذلك السهماني
 الذكي بل المراد بوجوب الاحتياط في حصول المتناهي وهو اعم وانما فعله بطل الصلوة ام لا فعلى هذا يجب المبادأة اليه بعد الشك وقبل الاشتغال بالتعقيب قولا
 واحدا فان اخل بذلك اخبرنا ان لم يبطل الصلوة فقول له من سعى سهوا لم يلفظ اعلان كل واحد من السهم والشك فلا يستعمل في معنى الاخر على وجه الجمل
 لتقارب معناه وكونه هو سببا في الشك غالبا فطلق ذلك اسم السبب على السبب بالعكس في هذه العبارة يمكن ان يراد بكل واحد من السهمين المتناهي ^{والشك}
 والشك لا يدين بغيره بخلاف السهم الثاني على بعض التقديرات وينبغي ذلك بتم اربع صور لا وحي ان يستعمل كل منهما في معناه في التام الثاني لا في
 بخلاف وهو ان يراد بوجوب السهم ومن اراد خلاف اسم السبب على السبب ذلك بان السهم في معنى السهم وعن ذكر او طائفة من اوجه التام لا ينافي لو كان في الصلوة
 ووجوب السهم في التام فانه لا يوجب هنا ومثله ما لو ساهى شيء من اجبا السجدة بالنسبة كالسجدة والسجدة على بعض الاعضاء اليه فانه لا يوجب سجدة
 السهم الثاني ان يمينه في شك في فعل ما اوجبه الشك وهو صلوة الاحتياط بما يوجب سجدة السهم في الغرض كالفرازة والذكر فلا يجب عليه السجدة فلو كان
 السهمين مما يندرك في محل فلا يدين بغيره ولا يوجب دية عن الزيادة ان كانت ولو كان مما يندرك بعد الفراغ كالسجدة والشك فلهذا لا يوجب الشك
 ان يشك في سهم فان اراد بالسهم ومعناه الحقيقي فالمراد انه شك هل حصل منه سهم ام لا فلا شيء عليه ومثله ما لو تحقق وقوع السهم وشك في كون الواقع له
 حكم ام لا لكونه في حقيقته نعم لو انحصر فيما يتبادر له السجدة والشهادة فيهما جميعا لاستغفال التيقن وعدم تحقق البرائة بغيره ولو انحصر فيما يبطل
 لا يبطل فالظن عدم البطلان وان ارد به معناه المجازي هو موجب السهم في الجيم كما لو شك في عدد سجدة السهم وفي فعله ما قبله بخلاف المحل بنى على وقوع
 المشكوك فيه الا ان يستلزم الزيادة كما لو شك هل سجدة اثنين او ثلث فانه يبنى على الصحيح ^{التي} اربع ان يشك في شك وان ارد بالثاني المعنى الحقيقي فغنا
 ان يشك هل حصل له شك في الصلوة ام لا فاليفت لا صلا لضعافه وان ارد به معناه المجازي فغناه انه شك فيما اوجبه الشك كما لو شك في ركعتي الاجزاء ^ط
 في عدد او قل فانه يبنى على وقوعه الا ان يستلزم الزيادة كالشك في الركعتين بين الاثنين والثالث فينبغي على الصحيح فقول له ولا شك على الامام اذا حفظ
 عليه من خلفه لم يرد شك في فعل او عدد ويكفي في رجوعه اليه بلبس وخوفا من بين كون المأموم عدلا او فاسقا ولا بين كونه رجلا او امرأة
 واما الصبي فلا يرجع اليه مع احتمال الرجوع الى الجنب ولا يفتد الى غير المأموم وان كان عدلا لم يوافد قوله الظن باحد الطرفين عول عليه وكذا يرجع المأموم
 الى الامام ثم ان كان الحافظ المراجع اليه الاخر وان كانا ظاهرا بخلافه وان كان الحافظ بانبا على ظن رجوع الاخر اليه مع الشك خاصة ومقتضى العبارة سارا
 حفظ جميع من خلفه لا يتعين المصدا للعلوم وهو غير شرط مع عدم الاختلاف كما لو حفظ بعض المأمومين وشك الباقيون شك الامام فانه يرجع الى الحافظ و
 يرجع الشاك منهم اليه ولو اشترى الشك بين الامام والمأمومين وانفق من هم موجه وان اختلف جمعهم رابطة رجعوا اليها كما لو شك احدهما بين الاثنين
 والثالث الاخر بين الثالث الاربع رجعوا جميعا الى الثالث لو كانت الرابطة شكا رجعوا اليها كما لو شك بعضهم بين الاثنين والثالث والاربع والباقيون
 بين الثالث الاربع ولزمهم حكم ولو لم يجمعهم رابطة تعين الانفراد ولزم كل واحد حكم شكه فقول له ولا حكم للشهم مع كثرة المراد بالسهم هنا ما يشتمل الشك كما
 من مفسد عدم الحكم مع كثرة عدم وجوب سجدة السهم ولو فعل ما يقتضيه ما لا اله الا هو عدم الالتفات لو شك في فعل وان كان في محل بل يبنى على وقوعه ^{الصلوة}
 وانما شك فيه بطلان صلوة البناء على الاكثر لو شك في عدد الركعات الا ان يستلزم الزيادة فينبغي على الاقل ولو ساهى عن فعل يلا في بعد ^{الصلوة}
 وفان محله كالتجدي تلافاه ولم يجعل له المرجع في الكثرة الى العرف كما اخبرنا المصنف في ثبت اسمها الى ان يخام من السهم والشك فاقض يتحقق في الو
 الذي ثبتت به فغلق به حكم السهم بعد ذلك وهكذا والظاهر انه يقتضي من الشك والصلوة التي يحصل مع الكثرة كون كل منهما ما يوجب شيئا لتحقيق المشقة التي
 منها الخفيف فلو غلب على ظنه احد الطرفين في العدد وبعضه او كان الشك بعد الانتقال لم يؤثر فقول له وهل يغير فيهما لفظ الاستيماء بل الاصح تقدير
 ما ورد في رواية الجاهلي هو بسم الله وبالله والسؤال بها النبي وخبر الله وبركاته اذ لم يسم الله وبالله صلى الله عليه وسلم والحمد لله وحده والصلوة
 من السلام عليك وابدال اللهم صل بقوله صلى الله عليه وسلم لا يجزى فيها هذه الاربع فقول له والحيض النفس الظاهر انه لا فرق بين عرضها بسبب
 من الله والميت لو تناولت دواء للحيض ولا سقطا الولد بخلاف الاعماء والفرقان سقوطا لضعافها عن الارضه وتحقق بخلاف سقوطه عن

وان اعتدل الوهم احتياط

معنى انه يرجع الى حفظ من خلفه

رجعوا جميعا الى الثالث بين الثالث والاربع مع

عليك

السجود بعد قبل اكل ذكره ولا يخبره هنا بذكر الامام قوله ولا يجوز ان يفقد الماموم قدام الامام مع وجوب المساواة وهو المشاغل الغيبات تساوى الافدام
 حال القيام والظاهر عتبار الغيب الاصابع معا فلو قدام مع تساوى الاصابع فظاهرها معا المنع منه كذا لو خرب اصابع الماموم
 ففقد من عتبه بان كانت قد صغر من قدام الامام ولو قبل هنا بجواز امكن واما في حال الركوع فظاهرهم ان ذلك لا اعتبار بتقدم راس الماموم وكذا حال
 السجود والشبه بجو وتقدم راس الماموم على راسه لكن ليس في منه ما لو كانت الصلوة متعولة الكعبة فانه لا يجوز ان يكون مسجد الماموم اقرب اليها فقولهم ولا بد من
 تنبيه الامام مع وجوبه عدم اعتبار رتبة الامام وهو كمال بالنسبة الى صحة الصلوة لكن لا يتأثر بالامام عليها بدون النية ويستثنى من ذلك ما لو وجبت الجماعة فان الاول
 وجوب تنبيه الامام ايضا وكذا لو اعد الامام صلوة جماعة اذ لو اهلها لما شرعت له قولا ولو صلى اثنان فقال كل منهما المستند في ذلك ما روى عن علي بن ابي طالب
 وعلى مع ذلك انما في صورته الامام اثنان بالواجب من الفرائض بخلاف صورته الامام لا يتركها معا فبطلان ذلك بان بطلان صلوة كل منهما مستند
 الى اخبار اخرى فيسببان الاحتياط فيكون فيها هو اعظم من الفرائض كما لو اخبر بالجدد ويحقق كونه محمداً ويندفع بالنسبة الى بطلان هناك لو وقع هناك على الصلوة ثم
 طوي هذه الرواية ضعف فلا يفي الاحتياط بغيرها وهو جابر لضعفها على ما يثبت قولا وكذا لو شك في اتمه لان كان الشك في اثناء الصلوة لم يكن
 المنع على الافراد ولا على الاجتماع وان كان بعد لم يحصل منها اليقين بالاثبات بافعال الصلوة وفيه نظر لان الشك بعد الصلوة في شيء من الافعال لا يوجب
 وفي اثناء الصلوة ان كان قبل الفرائض يمكن الصلوة مع الانفراد لان المنفرد ان كان اماما فالقراءة عليه واجبة وان كان ماموماً يجوز له الانفراد وان كان بعد
 الفرائض فان كان في اثناء الصلوة وجوباً وشكاً في النية لم يوجب بطلان الصلوة بل يوجب ان لا يتركها الا اذا كان في حال الجهر والمجدد ومعلقاً
 المنفرد وهو يجوز في صلح الشبهة في الصور الاربع وكان جوازاً فنداء الفرض من الفرضان المتفقان في الكيفية كالقراءة ببعض المجموع والطواف ان
 حصل الاختلاف في العدد ولو اختلفا في الكيفية الكسوف ان عزم على المفارقة عند وجوب الاختلاف مكان فنداء المنفرد بالمفارقة في الفرضين بالبالغ والمعيد
 لم يحصل عكس كقراءة مبدئي الصلوة خلف المعيد والبالغ خلف المعيد عند الشك وانما كان المنفرد بالمنفرد بالمعيد خلف المعيد والافنداء في صلاوة العيد
 المندوب والاشفاق والغدير على قولهم ويستحب ان يفقد الماموم عن ميم الامام ان كان رجلاً وكذا لو كان امرأة وامامها امرأة ولا يعني عند قولهم
 كان امرأته وقت النساء الجاهل بها يقتضي قوف الواحد بطريق اولي اذ ليس فيه بيان موطن الواحد هل هو الميم او غيره والخشية هنا كالماء فيمنع عن الرجل
 وان كان رجلاً بجواز نوبته قولا وخلفه ان كانوا جماعة المراد بالجماعة هنا ما نواف الواحد ويشك في نفي سطر الصلوة الاضطره قولا وامرأة اذا
 اقتدت برجل فيخشى الاقرب من بين الامام كما روى في اصال المار بالمرأة حين جلسوا مع عدم من الطلع فلو كانوا في ظلمة ما غلب من الرؤية او فاقه
 البصر او اقلع غيرهم صلواتهم واماماً للركوع والسجود كما في اللباس قولا ويستحب بعد المنفرد بصلوة الركعة ان يجلس على جبهة اذ كان وحيداً
 جماعة اخرى ان لم يكن اكل من الاولى اما ما كان المعيد او ماموماً بنوى التذبح فخرج جهر عن عهد الفرض لو نوى الوجوب جاز ايضا وقد روى في
 تعاطفها راجع اليه والظاهر استمرارية الاستحباب واما المذكور قولا وان يسج اذا اكل الفرائض فبطلت في موضع يسجد في الفرائض وكذا لو صلى خلف من يقف
 به وخرج من الفرائض قبل قولا وان يكون في الصف الاول اهل الفضل المادهم اهل المزية الفاضلة من علم وعمل وعقل ويقدم الاجمع منهم للاضطلاع
 قال بالافترق لكن الذين يكون الامام اولي الاحلام منهم والتميز في الامام او تعاقب قومه ولو لم يكملوا الصف اكل من دونهم وليكونوا عن ميم الصف كذا
 يختص الميم بان فاضل الصف ويثبت باقي الصفوف كذلك الا فضل فالفضل من دون الاول وقد روى ان الرجعة ينقل من الامام الى ميم الصف الاول
 ثم الى باره ثم الى الثاني ولو لم يبق صفاء متعديته وفيما اخر من كل صف امام المعيد من الرجال امام الصبيان ثم الخناث ثم النساء وقيل يقدم الخناث
 على الصبيان وهو حسن قولا ويكره تمكين الصبيان منه بل يكره لغيره اهل مع وجودهم وكذا يكره لهم الشاخر وكذا حكم باقي الصفوف قولا وان يفقد الماموم
 وعده اليه الذكر فلا يكره للثاني ان لم تكن سناء وانما يتقدم بالامانة الصفوف لانه لو وجد رخصة في صف تقدم اليها وان اختلفت الى اخرتها لم يمتد بغيرها
 حيث تركوا الفرض وقال بن الجعيد من امكنه الدخول في الصف من غير ان يتركه لم يجز له ان يجزى به وحده قولا والعدالة وطبقها للمعاشرة بالباطنة او شأه
 عدلين واشتهر اها والظاهر انها لا تثبت خلف من غير تلفظها بالركبة الا ان يعلم اقتداؤها قولا وطها اذ المولد فلا يجوز اقامته من ثبت شرعاً
 انه ولد زنا مرتبة وان تحققت عدلته من شاله الا ان يثبت ذلك ولد الشبهة قولا وان لا يكون فاعداً بقيام وكذا كل ذي مرتبة ديناً من هو لفرض
 اعلى منه قولا ولا سيما من ليس كل الماد بالاي هنا من مجموع الفاضلة وسوءه والماد من ليس كل الفاري وهو الذي يحسنه انا لو كان كل منها ما يشمل
 لا يحسن شيئاً او يحسن بعض الفرائض وانفق في ذلك البعض جاز ان يؤم احدها صاحب مع الخبر عن العلم وفقد الاكل ولو احسن احدها ان يرد من الاخر جاز
 ان يام الناقص بواجبه دون العكس ولو اختلف محفوظها في الفرائض لم يؤم احدها الاخر ولو كان الاختلاف يحفظ احدها الفاضلة وبعضها والاخر السوء
 او بعضها جازاً فنداء اهل الفاضلة بواجبه دون العكس قولا اذا كان الماموم ذكرانا او خنثى قولا وكذا الخنثى في جوار ان يؤم النساء دون
 الخنثى لاختلال كون الامام انثى الماموم ذكر اقول ولو كان الامام بلخي في فرائض لم يجز امامته بمنع ولا بلخي اخر مع اختلاف مواضع الخنثى ومع ثباته في
 على قدره ونقص الماموم عند اتمامه قدامه جاز ولا يجزى ان يجوز مشروط ببقاء العلم والامير ولا فرق بين الخنثى المعنى وغيره قولا
 وكذا من تبدل الخنثى الى ابيح او ماموم من ليس كل الماد بالامانة الذي لا يحسن ان يؤدى النساء كما قسمه بريق ليكون اماماً معتمداً لو قسمه بريق
 ان يلفظ بالنساء الا بعد تدبيره من فاضل كما قسمه بريق الذي كره بين لينا وبلا ان هذه زيادة غير جازة عن صحة الصلوة
 والمراد بشبه الفاء وهو الذي لا يحسن تاديد الفاء والاشارة بالمثلثة وهو الذي يبدل حرفه وبالباء المنقطة من تحت نقطتين وهو الذي لا يحسن الكلام
 فلا يصح امامته بالمثلث وعلى التفسير الثاني للامانة نفسه الفاء الذي يكره الفاء عند ناديتها وحكمه كالامانة ومقتضى العطف على الخنثى الحكم بالمشابهة

اختاره
 القائل قال
 لنا وبالعقبات
 وفقد منها صاحب الماموم
 اربع وحجها الشهيد ربيع
 المعنى هو ما لو نشأ
 الاصابع في الصلاة
 كذا مشهورة صحيح

[illegible]

[illegible]

اللاية

والملازمة

جمع نزل

انقائه

الارواح والاكرام من غير كونهم نفسا قولهم ويبع الناهع عدم الحاجة الى بيعها للمعان وعدم المصلحة في الخوف عليها الملقا كانت لا ينفعها فيه
قولهم ولا يجوز ادخال النجاسة اليها انما يحرم ادخال ما يجتنب منه تلوين السجدة والاثر وغيره بكونه ويجوز اخراج النجاسة منه كقائه وان كان الوجود على
الداخل كقولهم ولا ازالة النجاسة فيها مع استلزامها التمسك لوانها في اية او في الايقاع كما لا يخلو على عدم تحريم غير الملوثة وبما قبل
يخرج من ازلها فيها مطلقا من الامتثال للمنافق للفقير المأمور به وهو حوط قولهم ولا يخرج المصنوع مع كونها جزءا من السجدة او من الاية الملوثة للفقير
فلو كانت فانه استخرجها وجعلها التراب قولهم ويكره تعلقه ابل يدي وسطا وروى ان سجد النبي كان فانه يقول له وان جعل لها شرف بضم الشين
وفتح الراء جمع شرف ليكون الراء وهي ما يجعل على الجدران على ان السجدة لا تشرى بل يكره ان يجرى او يحارب في حلقها في حلقها على حوله كذا يكره
الداخل في السجدة بل هذا هو الذي جدد النصوص ان عليا كان يكره الحارب في السجدة فيقول له انما لا يجزى اليهود ولا بد من تقبيل الكعبة المكة بالسجدة
لسبقها على سجدة عليها والاحرف قولهم وان جعل طريقا انما يكره اذا استغرق على سجدة لا يلزم منه تغيره من السجدة بحيث يصير طريقا لا يسجد الا على
كامل وهذا هو الذي يكره في جعلها طريقا وجعلها في طريق قولهم وتكره الحارب في السجدة وكذا الصلوة لوجودهم معهم في النور لا يجوز اسجد كما صلبناكم كما ينكم
وبعكم وشرككم يعني ان يرد ما يصيب من بونوق منهم في ازالة النجاسة اما من وثق في الشرف عن النجاسة وان شاء الصلوة فانه يكره سجدة على الصلوة في السجدة
من على ما من العبادات قولهم وانما الاحكام لما في السجدة والصلوة والصلوة في السجدة المستلزمة للعصية في السجدة المستلزمة بسببها من حيث ان
الاصح الى عدم الكراهة لان عليا كان يفتي في مسجد الكوفة ذلك انما مشهورة الى ان كان الحكم طاعة والسجدة موضوع لها ويجعل النهي على تقدير محقق على المجلس
والمحقق للزينة عليها او يخصها بغير ذلك منصوصه او يكون المكره الدائم لاما انفق احيانا ويحسن قولهم وتعرف احوال وكذا السؤال عنها وجبت كان
على التعريف المجامع فليكن في جواب السجدة داخلها في قولهم واشاد الشعر لقول النبي من يعمى في السجدة في السجدة فلو ان الله قال انما يصنع
الساجد للفران وقد روى في الاسرار وضع يده في الذكرى محل المباح على ما يقوله من يكره من يكره كيد حكمة كراهة على غيره في كتاب الله تعالى وسنة نبينا
وشبهه فيكون بعض الاحتجاب ما كان منه موعظة او مذكرا للناس والامر من امر الحسن لان ذلك كله عبادة فلا ينافي في العرض من الغصن من السجدة قولهم
ورفع الصوت لوقوله القرآن انما تجاور المعتاد قولهم والسجدة يصل او قوم وكذا كل ذي أثر كونه قال على من كل شي من المؤثرات في السجدة قولهم
سترها لغيرها في السجدة لوجودها في كل واحد من الثلاثة الى الفصل حله قال على البراق خطبة وكذا روى عن الصادق من سجد في السجدة ودهان في وجهه في السجدة
الاية في قولهم وكشف العورة مع من الطلع المحترم وكذا يكره كشف الشرة والركبة وابلها في قولهم والرى بالحصل يكره في السجدة فاما صنع غيره وورد به
البحر عن النبي انما يصير جلاص بخن وحض في المسجد فقال ما زالت تلغنه حتى وقفت في السجدة التي في باواعة العبيد الا ان لان الخريف يطلو على فيها بالا
كفنا نطق وان لم يكن على الوجه المذكور في الجوار قال في الصحيح الذي يكره في السجدة قولهم جاز استماعها في السجدة في غير هذا في السجدة
الاهلية منه في محقق السجدة كالحارب قولهم صلوة الحزن مقصورة سفر في الحضر اذا صليت جماعة فان صليت فرادى قبل يقص من غير ذكره الحلال
في حالة الحضر ان حاله السفر لا خلاف في كون الصلوة معها مقصورة وان صليت فرادى هو كذلك بل نقل الشيخ عن بعض الاححاب انها لا تنقص الا في السفر
على ظاهر الاية وقضا على موضع الوقوف والاصح جواز الصلوة سفر وحضر جماعة وفي رواية عليه العظم قولهم كما صلى رسول الله بدار الفاع ذات
الرفاع موضع قريب من المدينة على ثلثة اياما عند بئر ارماء وقبل السجدة وهي بعض عطفان واختلف في السجدة بدار ذلك فيقول ان المكان فيه جدي
وصغر كالفاء وقبل كانت السجدة حرة فلهذا على ارجح الجلود والحرف للسجدة في قولهم بل يقبض رجلهم من الشئ فلهذا عليها وقبل الفاع كانت
الويلهم وغير ذلك قولهم ان يكون الحضم في غير جهة القبلة بحسب مكانهم مقابلته وهم يصلون الا بالانحراف عن القبلة فلو انفق العد في القبلة صلى عليهم صلوة
عسفا وليس فيها حاشا لثبوتها في الصلوات من انفراد المؤمن مع بقائه حكم ايتا ايتام القائم بالبقاء بغيره ذلك بما في الفاع ويجعل مؤبدا لصلوة الفاع
هنا ايضا وان كانت صلوة النبي وقفت مع كونه في خلاف جهة القبلة لان ما منع منها قولهم وان يكون في المسلمين كثر يمكن ان يفتي قوا طائفتين لا يجب
التوبة بين الطائفتين في العدا صلات الطائفة على الواحدة فيكون ان يكون واحدا مع حصول العزم به وهو مقادير العدة قولهم وان لا يحتاج الى اداء
الى تقريتهم اكثر من فرقتين هذا في غير صلوة المغرب اما في غيرها فثبت في وتخصيص كل فرقة بركعة ولو شربنا في الحوافر جاز شربهم في الرباعية
او ربع فرقة مع الحاجة قولهم فينوي من خلفه لا نفراد واجبا لما تقدم من عدم جواز مفارقة المأموم بدون البشارة ولا واجب فيجب عليه وقوى في الذكرى
عدم الوجوب لان قصبة الانعام انما هو اكثر الاية في ثبوتها بوجوب الاول خبره وهو حوط قولهم فيشبههم ويسلمهم ويجوز له السلام في ايام
الى الثانية من غير انظار لصحة عبد الرحمن عن النبي وان كان المشرك الاول قولهم وان شاء ما لعكس الاشكال في التخيير بينها لو ورد النص بالكره لكانت في انما
افضل والمث الاول بل لم يذكر الاكثر خبره وهو المروي من فعل على وفيه فوز الثانية بالغة للفقير وتقارب الفرقين في ادراك الاركان مع الامام
واختار في عدل الثاني قولهم كل سم ويحق المصلين وحاله ما بعدهم لا حكر له في حال الانفراد ما تقدم في باب التمهيد ما مضى على قول الشيخ من ثلث الاية
او هام من خلفه والمص لا يقول به ولا خصوصية لصلوة الخوف بحيث يفرق الحكم بينهما وبين غيرها ويكره حل التمهيد على الشك بمعنى انه لا حكم في التمهيد
حال متابع امامه اذا حفظ عليه الامام وقد تقدم ان السجدة يطلو على المشرك مجازا فيتم الحكم على من هب قولهم اخذ السلاح واجب للمسلم في الاية
للو جوب لو لم يخذلح اثم ولم يطل الصلوة لوجوب النهي في وصف خارج قولهم وان كان قبلا يمنع شيئا من واجبات الصلوة لم يجز الامع الضرر فيجب
بصلي في المكان ولو بالاجزاء ولو كان مما ينادى في غيره كما لم يجز جاز ان لم يمكن الانتقال الى جاسنة الصفوف الامع الضرر قولهم اذا سمى الامام
سما وجوب السجدة بين الى قوله لم يجز اتباعه هذا مبنى على مذهب الشيخ ايضا ولزم الطائفة الاولى السجود فيسبهم السجدة وابعدهم عنهم وعلى التمسك

المص لا يجزئ عليه احدى ما قولهم واما صلوة المطاردة جعل صلوة المطاردة شبه لصلوة الخوف منها من جمل انما ابناء على ملائمة كونها صلوة
شدة الخوف صلوة مطاردة الخوف كما اشار اليه المص و يكون عطفها على ما في قوله صلوة الخوف المطاردة من باب عطف عظم الاثر وادخلها على اسم الجنس لم يبد
الا انها لم تطفح جبريل على الملك كذا والنقل والتمسك على العاكفة وهذا اوله ان شدة الخوف قسم من مطلق الخوف قوله بل يؤول الحال الى المعافاة والمسايرة
الضابطة في شوبها ان لا يمكن فعل الصلوة على الوجوه المفترضة في انواع صلوة الخوف بل يقتصر كل منهم الى القنات ولا يامن الحاجة اليه في حالة الصلوة فيصلون
وجلا وركبانا على حسب المكان وقد جاز الاصحاب بالجماعة فيها وان اختلفت الجهة بشرط ان لا يقدم المأموم على الامام صوب مقصده والعرف بينهم وبين
المختلف في الجملة ان كل جبهة منها قبل في حق المصطر اليها بخلاف الجبهة من من ثم يجزئ عادة لو تبين الخطأ على بعض الوجوه بخلافه هنا وهل يجزئ الامام السبع
فيها الظاهر لعدم لانه يركب من اركان لا يتجزأ فقولهم على قربة من جبهة هو بفتح القاف والراء وبشرط في جواز السجود عليه فبعد النزول ولو لم يجزئ
ثم ان كونه يقتصر الفعل الكثير هنا كما يقتصر في باقي الاحوال ولو كان القربوس مما لا يصح السجود عليه فان امكن وضع شيء منه عليه وجب لا سقط قولي واما
ايامه براسه فان تعدد رقبته كالمريض فقولهم فان خشي صلى بالتبع الغد بالمجوز للتبعية فغير الائمة وان امكن فعل غيره من الافعال كالقراءة ويجزئ
التبعية التنية والتكبير بعد فعله من بين الشهد والسليم وفي المغرب ثلث تسبيحا يتخللها الشهد ولو شك في عدده بطلت الصلوة قوله فان اتم صلوة فلو
كان بعد التبعية ثم سقطت عنه كغيره اتم صلوة الامن ولو انكسر سج الباقى فقولهم ولا يقتصر لحد منها على صلوة لاخصا قصر الكنية بالسفر والخوف بخلاف
الكيفية فالذي في الذكرى لم لو خاف من اتمام الصلوة استبلا العرف وجازع عند نفس العدد سلا مشروضا الوقت فالظاهر ان بعض العدا يصرح ويحسن ان
له التمسك بقصر العدا والى لكن في سقوط القضاء بذلك نظر لعدم النص على جواز القصر هنا فوجب القضاء لوجود قوله مسير يوم يقتصر فيه الاعتذار
كذا في الارض في الجاهلية فيكون مالا بل قوله اربعة وعشرين سجعا مع شرب ثبوتا بالاصابع المضمومة للمفردة عن الابهام من مستوى الخافه قوله
او ما لبس من اللبس المتوسط بحيث يخرج من الرجل من الفارس قوله وادار الرجوع ليوم فقد كل مسير يوم وكذا لو اراد الرجوع لليلة والليلتين ويومهم
اضال السفر صح في الذكرى لو كان الخروج في بعض النهار واداناه في اليوم الثاني بحيث يخرج من الجميع يوم وليلة مع اضال السفر في حصة نظر
من المساواة في العلة وخبر جرحه من ورد النص ظاهر الايجاب عدم التخصيص بذلك قوله ولو تردد في يومين في ثلثة من اسح لم يجز القصر لفرق في ذلك
بين ان يتي في عودة الاول الى محل يشاهد منه حد بل ان يله او يسمع ذاته ولا خلاف في التمسك بحكم بالقصر في الثاني فقولهم ولو كان للبلد طريقا لا
بعدهما مسافة مسافات لا بعد قصر في هاب والبلد والرجوع ولو سلك لا قصر ثم ان لا يقصد العود بالاجد فيتم في هاب والبلد بقصر في
خاصة وان كان ضد العود بالاجد في ابتداء السفر لانه يقصد الا مسافة والقصد الثاني لا حكم له قبل التمسك منه ومن هذا الباب ما لو سلك مسافة
مستدبر فان له هاب فيها لانه يقصد ان لم يما مشط الدائرة بالنسبة الى محل المسافر العود هو الباقي سواء زاد أم نقص هذا مع اتحاد المقصد لو
فقد كان مشط الدائرة من المقاصد ان لم يتحقق قبل صور الرجوع الى بلد عرفا والا فالتسابق عليه وهكذا ويجزئ كون اخر المقاصد مظهره ونبيه بقوله
وان كان ينال الى الرخصة على خلاف بعض الاصحاب حيث ذهب على عدم التخصيص لانه كذا لو كان الغرض من السفر مجرد التخصيص لا من غير
مط لوجود القصر قوله ضد المسافة فيكون في اغتيا المقصد بين التابع والمتبوع في العبد والرجوع والولدان عرفوا مقصد المتبوع وقصد
قصر او الا فلا يفتق مع تحقق المقصد بتجوز العتق والطلاق فانما يرجح ان يحصل ذلك الى ما ذكره وضد الاستدلال في المشركين و
المأخوذ ظاهرا مع ظاهرا الاستبلاء قوله ولو خرج بغيره فقل قوله قصر في سفر وموضع توقفه منظر الوقفة ان كان على اس المسافة قصر على
يقصر الى ثلثين يوما سواء علم بحجته ام لا سواء جزم بالسفر من دون ان كان على ما دون المسافة وكان في محل التخصيص فان علم بحجته او جزم بالسفر
من دون ان على تقدير عدم حجته ام لا سواء جزم بالسفر من دون ان كان على ما دون المسافة وكان في محل التخصيص فان علم بحجته او جزم بالسفر
في طريقه ملك فلا يكتفى المنفعة بقاءه فلو خرج عن ملكه زال حكمه والمراد بحكم المحل ما كان يقرب موضع الاستيطان بحيث يبلغ محل التخصيص بالنسبة الى مكان
وفيه حكم الملك البلد المختار لتمام على الدوام وكذا لو اتخذ بلدة انا على التناوب بشرط في كل واحد الاستيطان كالمالك قوله قصر في طريقه خاصة لا
ربك جواز المقصود في الطريق لوجود المقصود في موضع المسافة لكن هل جيز موضع الإقامة كبله في سفره بمشاهدة جداره او سماع اذنه ام في غير
جداره ظاهر العيان والاثان لان مجموع جملة الطريق اليه وبصره العلامة والاول وجهه فان ذلك في حكم البلد شرعا وكذا القول في الخروج منه
قوله ولو كان له علم موطن اخر كما يعتبر المسافة بين كل موطنين كذا يعتبر بين اخر المواطن وغاية مقصده فان كان مسافة قصر عند خروجه من الاخير
الى مقصده والا فلا ولا فرق في ذلك ان يعزم على العود الى وطنه الاول على تلك الطريق او غيرها مما لا وطن فيه ولا ما في حكمه فار بعضهما بين اخر وطنه
وبها ينفصل مع ضرورة عن المسافة وان كان يقصر رجعا بل لكل من الذهاب الا باجركم براسه يضم احدهما الى الاخر وكذا القول فيما يؤول فيه الاقامة
سواء كانت في ابتداء السفر ام بعد الوصول الى موضع الاقامة ومثله لو بلغ طاعة الايقون المسافة من غير قصد ثم قصد ان يهاذه الى دون المسافة
قبل العتق قوله والوطن الذي يتم فيه هو كل موضع له فيه ملك فلا شوطنه شتره شتره ضاعدا متواتية او مشقة بشرط كونها فيها شتره
في تلك الدمة تمامها فلا يكفي مطلق الاقامة ولا مطلق التمام ولو تعددت المواطن كفي استيطان الاول منها ما دام على ملكه فلو خرج اعتبر استيطان غيره
ويظهر من الذكرى الاكتفاء بالاول وان خرج قوله كون شتره ساقا اي جائزا بالمعنى الا غير محل فيه ما عدا الحرم قوله ولو كان معصيته لم يتحقق
المعصية في السفر بغيره معصيته كسر القاد من الرخت الا بق من سببه والناس من وجهها والظن بين غيره مع قدرته على قاء الخوف الخارج بعد

جاء

بين

والزمان يوم الجمعة من غير عمل ما يجزئ عليه أو شبه ذلك ويكون غايته ومقصده كجامع الجاهل وقاطع الطريق والمجاهر والمخبر والساعي في ضرر على المسلمين
ومخوذة ذلك ولا يقدح المعصية فيه إذا كان جلتها كسب الخمر والناذر المكن مقصوده بالسفر وغيره من المقصود ولو كان السفر معيشة ثم قصد الطاعة غير
المسافر فبما بقي من الذهاب ولو انكر زال الخوض عند نيته المعصية فلا قصد الطاعة حتى يتم ما بقي من السبيل المسافر إلى ما مضى منها في زمن الطاعة
وجهاً ويرجع في الذكرى الضم قولها كاتبع الجاهل في جوف لا اتباعه كرها في جرد الطريق ولا يعمل له عملاً ويخوذة ذلك قولها أن لا يكون سفره أكثر
من حضر هكذا عكس أكثر الاحتياط لم يرتضها المص في المعصية لا يقتضي من أقام في بلد عشرة أيام ثم سافر عشرة فيجب عليه الانعام قال الأول أن يقال لا يكون
من بلد إلى الانعام في سفره ولو لم يجر هذه العبارة على عبارة الاحتياط في السفر لأن الغاصي يسفر بدخول فيما ذكره مع أنه غير المأموك والمأموك لا يكون نحو ما بل
الوجه أن أكثر السفر قد اشتهر في السفر الجامع للشرائط الأربعة بحيث لا يلبث في الانعام غير يوم واحد ثم المحقق بخلاف ما ذكره فانه مشترك شرعاً بين
كثير السفر والغاصي من لم يقصد المسافر من غير حج وبقول أن هذا عنوان للشرط والمقربة في أن يقصد قولها والملاح الملاح هو صاحب السفينة
بما في جده سعيها والبريد الرسول إلى المقعد نفسه للسائر في قوله وضابطه أن لا يقسم في بلد عشرة أيام هذا غير ضابطه فان فائدة العشرة كانت في بلد لم يقسم
إلى غيره في غير يقدر بها فالاختيار غير مقيد وكذا إذا سافر ثانياً من غير فائدة العشرة يصح في بلد عشرة في الكفاية به بحيث يتم في الثانية قول من غلب
الضابطان فيسافر في مسافة ثلث مائة تجل بها حكم الانعام بعد الأولى الثانية ولا يقسم بينهما عشرة في بلد مطا في غير مع التبعة وعشرة بعد الزد ثلثين ثم
تحصل الكثير في الثالثة فيلزم الانعام فيها وفي غير عليه أن يتحقق أحد الثلثة المتطرفة مادام السائر في المسافة وفي تحقيق أحد الثلثة انقطع الكثير
انقضى في ثلث سفره كذلك وهكذا ويكون في العشرة كونها ملققة بشرط أن لا يتجاوزها مسافة وما لا يبلغ حد الخوض من جرد البلد بحكمه فيضيق على من جرد
من العشرة قولها وقبل ذلك يخضع للمكاري فيدخل في جملته الملاح والاجر الملاح به بد فائدة العشرة بمعنى أن فائدة العشرة لا تقطع كثرة سفر المكاري على ما عرفت
فيبقى على التمام وإن أقام عشرة ووجه اختصاص المكاري أن يكون في العشرة آثاره في بلد وفيه والملاح والاجر خلاص في بلد أن سافر في بلد على الاحتياط على الأول
قولها حتى توارى جدران البلد إلى الأصغر غلبت فقامت معادها وعودا فيزل الخوض في العود إذا كان أحد جهات المعصية من الجدران لا تجزئ لا يشرط في
الاذن غير ضوئها وبكفي إذا كان أحد جهات من آخر البلدان لم ينع خطنه جداراً ولا آخر حائطه فيخرج في الصوت والبصر إلى المتوسط وفي البلد لم ينع والمحقق
والأعمى عند فقد الأذن وعرض مانع من السمع والبصر إلى المقدر الصوت لعل إلى الخوض في مناسبه الأذن من التقدير عند عدم فخرج إليه ولا اعتبار
بإعلام البلد كالمناجزة نحوها قولها وكذا في عود يقصر حتى يبلغ سماع الأذن خاصة عما تسمع سماع الأذن خاصة وكفي بأحد جهات في ذلك هو ورود
خفاء الجدار في صحته في بلد وخفاء الأذن في صحته عبد الله بن سنان كان لها في الذهاب إلى القوم فلم يقسم في الأولى في العشرة في الثانية مثل الأولى
فلما لم يجد المص على التمدد في بلد الجدار في العود ليل أنقض على الأذن أما الاعتناء عنه بالانذار بين الأيمن فهو في غير المنهج والخلاف مشهور في اعتبار
أحد جهات ما عاين وهو مصرح بعدم الثلاث وان كانا مفارقين قولها وإذا نوى الإقامة في غير بلد عشرة بقية كون العشرة كاملاً ولو لم يقسم بها
في بوي الدخول والخروج قولها ولو صلى صلوته وحده بنية الإمام الخراساني صلى باجتماعه بنية الإقامة واختره غير عال صلاها ما بنية شهره في السفر
تماماً ما سافراً في بؤثر وأحوط ما عرفت من الاحتياط بالصلاة الصوم الواجب من أحكام الإقامة كالصلاة تماماً ما خصوصاً بعد الزوال ولو خرج الوقت ولم يصل
عند الوصل بنية الإقامة في الاجترار به وجهان من عدم صدق الصلوة واستقرار التمام في الذكر ومعنى عدم الرجوع بعد الصلوة تماماً الصلوة على التمام
إلى أن يخرج إلى مسافة جديدة ولو بالعود إلى وطنه كان مثلاً لا يضم إليه ما بقي من السفر لو قص عن المسافر لكل من الذهاب إلى الجاهل بفسخ قولها
مسافة بعد الصلوة تماماً وقبل تمام العشرة كانت سفره ثمانية فلو حصل ثلث سفره على هذا الوجه ضاكت السفر وإن كان ذلك في نية من ابتداء السفر في المكان
الموطن المتعد فإذ كان بين كل واحد ما بعد مسافة مع غيره ابتداء على الوطن الثالث نظر ما مع جرد السفر على السفر بعد الوصول إلى ما قبله فكان الأول قولها
في أحد المواطن الأربعة مكة والمدينة وسجدة الجامع بالكوفة والخائز الأولى اختصاص الحكم بمكة والمدينة دون باقيها والملاذ بالجامع ثم إذا ركب
المحضر المحيطة دون سور البلد التي فيها يخص بالصلوة أما الصوم فبغيره في السفر قولها وإن كان جاهلاً بالانقضاء فلا إعادة وكذا لو كان جاهلاً
بالمسافة قائم ثم تبين كون المقصد مسافة فلا إعادة مع وبفس بعد العلم وإن قص عن المسافة قولها ولو قصر المسافر شيئاً في وجهه قبل أن يركب
أن يقصر أصل المسافة غير عال بوجوب القصر وجهه لإعادة مع مطافه يقصر في السفر على صلوته بغيره فسادها في جرد ما قصر في الدعاء وقضاء الشان في العلم
وجوب القصر لكن جعل بلوغ المقصد مسافة قصص ثم علم بكونه مثلاً فيبعد في الوقت قصر الان فرضه كان حال الصلوة التمام ولو خرج الوقت في القضاء
تماماً أو قصر وجهان من أن الصلوة فانه حاله كون فرضه التمام فليقتضها كك ومن أنه مسافر في الحقيقة وإنما منع من الانعام جعل المسافة وقد علمها وحده
الشاهد في القضاء تماماً والوجهان أيان فيما لو ترك المسافر الصلوة أو شيئاً قبل علمه بالمسافة ثم علم بما بعد خروج الوقت الثالث أن يعلم وجوب
القصر وبلوغ المسافة ولكن نوى الصلوة تماماً ناسياً ثم سلم على الركعتين ناسياً ثم ذكر أنه بعد قصر المسافة فبغيره من ترك نية التمام واستقر في الشك
في هذا الاجترار ويلغونه في الإتيان وهذه التفسيرات الثالث ذكرها في الذكرى قولها وإذا دخل الوقت وهو حاضر في الأصح وجوب الانعام في الموضعين لأن
يشترط في الأول أن يدرك قبل بلوغ محل الخوض قد والصلاة تماماً على حالته التي كان عليها ذلك الوقت وقد فعل شرطاً في المقفولة عنه وبكفي في آخر
أودك فذكر الشرط المقفولة ويركع في بين الأداء والقضاء ولو أدرك من آخر التمام مقدار أربع ركعات وثالثاً لا يوجد وجوب قصر الظهر وانعام
العصر ما لو أدركه حاسوباً أو ولو انفق المسافر بعد وصوله إلى البلد في إنشاء الوقت رجع إليه فيه كان حكمه حكم ما خرج إلى السفر بعد دخول
الوقت فتقبل المدة من حين وصوله في العود إلى محل واحد والبلد إلى حين وصوله إليه في الذهاب فإن كان يقدر الصلاة تماماً مع شرطاً في المقفولة

عنه انما والاضيق قولها ان يقول عقبه بكل فرضه الاستحسان مقصور على المقصود بالحق في كل وجه به جاعله وورد في الخبر عن العسك في قولها فان كان
بحسب يحق عليه الاذان قصر الى اثنين يوم كما مر في قولها فان بلغ سماع الاذان انما والا قصر المار بالاذان هذا اذن بله وما في حكمه اما غير منبهي على القصر
وان كان قد نوى المقام بغير عشر صلى تماما او مضى عليه فيه ثلثون يوما كلك لانه بالخروج عنه بنية السفر او غيره في قولها اذا علم على الاقامة في غير بلد
عشر في قوله ذاهبا وعاد في البلد المار اذ خرج بعد الصلوة تماما او ما هو في حكمه والارجح الى القصر بحسب الرجوع عن البنية المار بالاذان بعد الصلوة
اقامة عشره مسانقة لا مطلق الاقامة ووجه البقاء على تمام ظاهر في نطاق سفره بالصلوة تماما بعد بنية الاقامة في وقت القصر على السفر الى مسافة ولم
يحصل له هذه المسئلة جوارحها اما ذكر حكمه كلك ولا فرق فيه بين ان ينوي اقامة العشرة الثانية في بلد الاقامة الاولى غيرهما مادون المسافة ولا يفتقر
اقامة على وصوله الى محل يربط الاقامة فيه وبعد ذلك الى غيره وما يقصر عن المسافة او مراد الاشتراك في جميع المقضى الثانية ان يعزم على العود من
اقامة عشره مسانقة وقد اختلف المتأخرون هنا في بعضهم الى القصر في غير وجه اخر الى القصر في عودته خاصة لكون الخروج الى اماكن المسافة وهو
اجود لكونه يجب تشبيهه بما استلزم العود قصد المسافة لكان المحل الذي خرج اليه مقابله في بلد ويكون منهى السفر بحيث يكون الرجوع منه عوا الى
بلده او نحو ذلك ولا يفي على تمام المقام من الصلوة تماما بعد بنية الاقامة ووجه البقاء على تمام الى ان يقصد مسافة وان المسافة لا يتحقق من الذهاب
والعود والثالث ان يعزم على مفارقة موضع الاقامة وحكمه كالأول في عدم القصر لان يقصد مسافة ولو بالعود الى بلد لان المفارقة كون الخروج الى ما
دون المسافة في حكمه ما لو نذر في العود الى موضع الاقامة وهذا من القصر لان المقضى للقصر قصد المسافة ولم يحصل وكلام الاحكام في هذه المسئلة
الى يتبع واعلم انه لا فرق في جميع ذلك بين كون الخروج مع الصلوة تماما في اثناء العشرة وبعد ها ولو كان بعد سنتين فان الخروج منها يلحقها بغيرها في قولها
يرجع الى القصر فيه ترد من ان الصلوة على ما اتفق عليه فلا تمتنع على تمام فيجوز ان تمام من غير تحقق الصلوة على تمام في اثناءها والاجود العوا الى القصر
ما لم يركب في الثالثة في هذه الركعة ويسلم ويجب الاتمام ان كان قد ركع وبقي على تمام قولها الاعتبار في القضاء بحال فوات الصلوة امر الاحكام القضاء
للاداء في الموضعين فيكون الاعتبار بحال الوجوب الاول وبحال الفوات في الثاني قولها ولم يصل مسافر استعمل في المار بالاضاء هنا الفعل فان كان قتها
باقيا صلاها اداء والاضاء **كتاب الزكاة** في اللغة الظارة وهو سبعة من ذلك الصدقة المقصود لكونها مطهرة للمال من الاذى في الدنيا والآخرة
المتعلقة بسبب غلق حق الله تعالى وللنفوس من وساخ الاختلاف في الزكاة وسواها المحتاج غيرها وما كان المطهر من ثمانية من زيل الاوساخ وبسببها
كالماء للجاسة كانت الزكاة محبة على من يشاءها لم فلذا قاله انما هذا المال من الصدقة وساخ الناس في وانه غشا لا يبدى الناس وجهه فنهى
الايدى في هذا الخبر الاموال للعطاة في الاكثر انما يكون بها فخر عليها واما اخذها من غير النوازلها من غير زكاة وكان زكاة المال وان ظنة الجاهل فلا يقض
لذلك ان الصدقة تترك في المال وعن الصادق ان الصدقة تقضى الدين في تحلف بالبركة وقد عرفها المتق في القم من باب اناسم نحو يجب المال بغير وجوبه
القضاء يقض في طهره بالجنس نحو الكثر والنفوس في عكسه بالاند ويزيد في كونه الفطرة واجب بيان المعنى الواجبة واللام في القضاء للعهد وهو نصاب الزكاة و
القضاء في الفطرة مقبلة ما قوت السنة ونصاب الزكاة في الجواز تكلف ظاهر الاول في بغيرها ان صدقة مقبلة باصل الشرع ابتداء فخرج بالصدقة المحرم
بالفطرة البر المبرج به وبالاضافة المندوة وبالابتداء الكفاية واندر حجب الواجب والمندوب ولا يحتاج الى خصمه الزكاة لان الصدقة لا يكون الا كلك
ولا يرد في المندوب وما هو مقدر ليس بركوة كالفطرة بكثرة وفرضه مضاعف ونحو كما ورد في الخبر ان المقصود من ذلك ليس هو التقدير بل الاشارة الى ان
الله تق يقبل القليل والكثير يؤيد اختلاف الفقهاء في هذا نظر قول الفقهاء اقل الناس تحطه مع حكمه بانه لاحد اقله قولها وان ضمنه وانما يقصر
المار بضمانه لغيره الى ملكه بوجه شرعي كما فرض في جلائه ان يكون له مال بقدر مال الطفل المضمون فاضلا عن المستثنى في الدين عن قوت يومه بله
له ولغيره الواجب التقية وانما يغيب هذا المولى اذ لم يكن با او جلد اماها فلها الاقتصار مع العسر اليسر كذا ما اشتهر القرض قولها اما لو لم يكن عليها او كان
ولها كان ضامنا وليستيم التي في زكوة هنا انما ثبت الضمان مع انتفاء الملاءمة في المولى اذ لم يكن با او جلد الكامر المار بالاضان هنا غرامة الشغل والقيمة
مع التعلق الضمان بالمعنى الاول وانما يكون النسخ للدين مع الشراء بالعين وكون المشتري بالاداء مع جازية وخصو غبطة للطفل في بقاءه في ملك الطفل
حج عدم نيل الشراء بعين ماله يصرف اليه مع العينة والولاية والاجازة ولو لم يكن ولها او لم يكن له فيه غبطة بطل البيع ولا زكوة هنا على احد وحكم
المصير لعدم الزكوة على تقدير بقاء الطفل بناء على عدم قصد الطفل عند الشراء قصد الاكساب للطفل طار على الشراء وسبب ان شرطه المفاضلة
في ثبوت كونه الجارة لا باس بذلك هنا صبا ان مال الطفل عن الذهاب فيما عاينه الاستحسان وان كان في اشتراط ذلك منع ومن ثم حكم بعض الاحكام باستحسان
اخراجها من مال الطفل في كل موضع يقع الشراء له وخصر سقوطها بصور بطلان البيع لو كان الشراء في الدين وقع الشراء والزكوة المستحقة عليه واعلم
ان جملة الاقسام في ذلك ان يقال المصروف في مال الطفل اما ان يتجر لنفسه والطفل على التقديرين اما ان يكون ولها مملو او لا او لغيره مملو وبالعكس
فالصورتان ثمان ثمان ان بشرى بالعين وفي الدين فاصور ستة عشر وعلى تقدير الشراء بالعين عدم كونه ولها مملو اما ان يكون للطفل في ذلك غبطة ولا
فالصورة يرد على عشر من صورته وحكمها اجمع على تمام ذكرناه قولها ويجب الزكوة في غلات الطفل المار بالطفل هنا المتفضل فلا وجوب ولا استحقاق
الحمل بل ادعى عليه بعض الاحكام الاجماع وفي البيا الحمل استحبنا الحكم فيه مراعى بعضا لغيره قولها وفي حكم المجنون حكم الطفل اى في وجوبها غلا
وهو اشبه واستحبنا بها والاضمان المجنون لا زكوة عليه مطلق لعدم التكليف والنسب بخلاف الطفل قولها الا في الضامن المار بالصان من المال الذي هو
القصر ويقابل له النافق وهو المواتي فيكونها نص عليه في الصحاح قولها سواء قلنا بملك او قلنا ذلك لانه على تقدير الملك خروج من المصروف في ماله
والسبب المانع ليس عاكس وسلطه عليه فانه على انما لا يوجب الملك فتنفى الزكوة عنها قولها لم يخرج الحق الا بعد القبض سواء جمعنا القبض فلا

تلقف

كتاب الزكاة

كتاب الزكاة

وشق

المانع

نصف الباقي في غير ذلك نصف المخرج للفقير الزكاة بالعين بل هذا لا يحمل النسب بالفرع على غلق الزكاة بالعين فلهذا يخرج من العين نصف
الباقي وبين ان يعطيه نصفه ويضمن نصفه الفقراء ولما ان يتم المال بينه ما ضيق من الزكاة كك لكونه قد والاخذ منها لا تأسر او غير جاز
الرجوع على الزوج ويرجع هو عليه بالقيمة وهذا أقوى لا فرق في وجوب الزكاة عليها بين ان يكون الطلاق قبل تمكينا من الاخراج او بعده ولا يلحق الاول بنصف
بعض الضاب بغير تفرط الرجوع عوضه عليه وهو الضع بخلاف ما ينفق قوله فلو كان عند من عشرة من الابل ومضى عليه حولان وجب عليه نصف
مخاض الى قوله ولنع شاة انما يتم ذلك لو كان الضاب نبات مخاض ومثله على بنت المخاض وعلى ما قدمته بنت مخاض حتى يسلم الحول الثاني من عشرة من
من غن باده اما لو فرض كونها زائدة على السن والقيمة امكن ان يفرض خراج بنت المخاض عن الحول الاول من غير واحد من النساء ويبقى من المخرج منه قيمة
حسن شاة فيخرج الحول الثالث من اخرى بل يكون ما يوازي عشرة شاة وازيد منه بعد الحول ايضا ولو فرض كون الضاب باجعة ناقصا عن بنت المخاض كما لو كانوا
فكرنا في نقص قيمته كل واحد عن بنت المخاض فنقص من الحول الاول عن خمس عشر فيخرج الحول الثاني اربع شاة لا يرد ذلك كله مستثنى مما اطلقه قوله المراد
والغنائم العرب بكسر العين والبيان فيفتح بالجمع محقق بفتحها الابل المخاض سبعة قوله والمالك بالجنابا مع شاة وما قدمته زيدا وما قدمته زيدا وما قدمته زيدا
القبض والخراج قيمته ما اقتضاه قوله ولو شهد عليه شاهدان قبل اما في حول الحول نظم وامامته ما بعد الاخراج فانما تقبل اذا انحصر على جهة
اذ شهدا به على النفي المحض غير مسموته وضبطه بان تدعى اخراج شاة معينة في وقت معين فليشهدا الشاهدان بموتها قبل ذلك الوقت واخرجها عن ملكه قوله
او اخرج دينه على فلان فليشهدا ان يبرأ منه قبل ذلك ونحو قوله واذا كان للمالك اموال منفردة كان له اخراج الزكاة من اياها شاء هذا مع ما
في القيمة او دفعه للاجود والواجب القسطة والاخراج بالقيمة كما هو قوله ولو كان السن الواجبة مربعة لا فرق في ذلك بين كونها خاصة بمربعة كس عشرة بين
الابل فيها بنت مخاض واحدة مربعة وبعضها صبا وان كان المراد بغير غلب الضابط انما يعني ان في الضاب محقق لم يجز الزكاة بل امان تطوع بصحة او يخرج قيمته
موزعة على الجميع فلو كان السن وعشرين مربعة وبعضها صبا او قيمة الصحيح من بنت المخاض شاة وعشرين من المربعة عشرة اخرج خمسة عشر ولو فرض تمام الضاب جميعا
وفيه شقوق من جليل الى الصالح لا يبرأ الشق على غيره قوله ولو كان كذا مالا بكلف شاة فيخرج من النقص المربع فيخرج في الاخراج والواجب القسطة والخراج
وسط يقتضيه واخراج القيمة كك قوله ولا يؤخذ الربح الذي يجم الزكاة وتشد بدلالة هي الغنائم والدين من غيرهم اواب بالقيمة قال وسر العربية يقال امرؤ
ونافق غائب في غير غوث وعرف في ربما اطلق الربح على المشاة والنافة ايضا فنقص عليه الجوهر في مراد المصنف ما هو معناه وهو مطلق النعم والولد مقتضى جعلها
نظرة النساء المنافع من اخراجها المرض من الفساء مربعة ومن لم يقيم عليها الحد فلا يجزى اخرجها وان رضى المالك بمقتضى كون المنافع الاصل لا يولد لها فلو رضى
باجزائها جاز والاجود الاول نعم لو كانت الجميع ولم يكلف الاخراج من غيرها كالمريض قوله ولا الاكولة فيخرج المرفوع ولو دفعها المالك جاقوله ولا يخل الضراب للملك
بذلك المنافع لانه لضاب الماشية عادة فلو زاد عن ذلك كان يحكم بغيره ولو اراد المالك دفعه لم يجز الا بالقيمة واختلف في عدم المنافع اليه والاولى عدمه ولو كانت كلها
تحت ولا يخل الجميع واخرج منها قوله ويجوز ان يخرج من غير غنم البلد هذا مع الشاوية القيمة او كونه زكاة الابل والام بجزء الابل بالقيمة فحق حتى يبلغ عشرة دينارا
المراد بالدينار هنا المقيال وهو درهم وثلاثة اسباع درهم وكذا في العشر من كان في العشر بينا عشرة قارب لا تأخذ نصف المقيال ويجوز اخراج
القيمة كغيرها قوله وقبل الزكاة في العين الماد بالعين هذا الذي يربطه بغير القول لان ما يربطه قوله يكون مقدار العشر سبعة وثلاثين اراد
بل ذلك بيان قدر المقيال اذ لم يتولد ذكر الاشياء الى ما يحصل من فريسة الدرهم من الدراهم وقد استبعد منه ان الدينار درهم وثلاثة اسباع درهم وان الدرهم
نصف الدينار وحسنه فيكون حلة النصف الاول من الذهب ثمانية وعشرين درهما واربعة اسباع درهم ومن الفضة مائة واربعة مثقالا قوله وليس فيها نفق
لا فرق بين النقص الكثير والقليل حتى لا يجهل اذا نقصت في جميع الموازين اما لو نقصت بعضها او كل بعضها في بعض وجب اخفاها مثل ذلك في المعاملة قوله بغير حليته وحسنه
الماد بالحسن هنا الحقيقة النوعية كما لو بدل الذهب بالذهب بغير الجنس الفضة بالذهب بالفضة قوله سواء كان المنع شرعا كالوقف هذا الشرط في
عند كونه في الزكاة في الاشياء العامة وبقية فان ذلك مبني على جواز وقت الدرهم والدينار فائدة الزكاة بها ونحوه وسيا في الوضوء ان المص لا ينجس ذلك
فقط لا زكاة في السبائك والنفار والبر السبائك بشمل الذهب الفضة قال الجوهري يقال سبك الفضة وغيره سبكا اذا ذبها والفضة سبكها والجمع السبائك
ويمكن ان يريد بالسبائك هنا الفضة لا غير ذلك عليه اخرج كلام الجوهري خصها ببعض الاصحاب بالذهب هو لا يوافق ما ذكره وما انفار بكسر النون جمع نقر حتمها
ففيها سبكها وقبل قطع الفضة ويحصل الفرق بينهما وبين السبائك على الفضة الاجرة ولما انفار في الصحاح هو ما كان من الذي يغير مضمنا فذا ضرب نائير فهو
عين ولا يقال بقر الا للذهب بعينه بقوله لفضة انهم وعلى هذا من التفسيرين البئر لا يعرف بين البئر الاخيرين ويدا حلا احدهما فلا وجه للجمع بينهما او بما في
الذهب قبل ضبطه وهو المناسب لجمعها قوله الدرهم المستوشة لا زكاة فيها حتى يبلغ خالصها ماضيا بالماد بالفضة هنا ما كان من غير الجنس كما يدل عليه حكمه
بعد الزكاة اما لو كان الفضة من الجنس كشونة الجوهر وحيد يبلغ المجموع مضابا وكان له الاخراج بالقسطن لم يتيسر بالاجود قوله فان عرف قدر الفضة اخرج الزكاة
عنها فضاخرة وعن حلة الواو هنا بمعنى ان يخرج من الاخراج عن الخاص خاصة منه وعن حلة منها لان المفروض كون الخاص معلوما فلو كان معه
تأخذه درهم والعش ثلثا يخرج من اخرج خمسة دراهم خالصه واخراج سبعة دراهم ونصف من الجملة مع شاة والعش في كل درهم اما لو علم قدر الفضة في الجملة لا
في الاخراج خاصة فلا بد من الاخراج عن الجملة جاز او ما يتحقق بعد البرائة قوله وان جعل ذلك واخرج عن حله من الجملة جاز ايضا وان ما كس الرم بالمأكنة المراد
المشاهدة في اخراج ما يعلم مبرائة الذمة وانما يلزم بالضميمة مع العلم بوجود الضاب في المال والشك في الزكاة لا مع الشك في بلوغ الضاب بالجمع صا
عده والشك في الشرط والعش بين الصورتين بقاء الوجوب بالمال في الاولى فلا يفيض البرائة الا بالضميمة واخراج الخاص عن الجميع لان المفروض كون الفضة
مجموعا ومثله اخرج ما ينقص كونه الواجب ان كان اقل من ربع عشر الجميع بخلاف الثانية لاصالة البرائة وشكل الفرق ان اخرج ما يتحقق وجوده في المال بل في

الدينار

الدينار

وهو ضعف

الدينار

[illegible]

ولما فرغوا من
 الصلاة والوقوف
 على ما في الكتاب
 من فضلها للآيات
 والبركات
 ما يبلغ الضحك
 والدموع بين
 بقول ما يقال في
 الشركة

بالوجوب ان لم يقض كما في جيب حاصل بمآزاة المعان مع سبق الموت على بلوغ النمرة لا يجب الزكاة على الواو ث قبل قضاء الدين وط ولو فرض انه قضاء لم يجز عليه
لبقاء التركة على حكم مال الميت فثابت ذلك بان حكم المسئلة على من هبته الائمة الى الفريدين قولهم وقيل تقدم الزكاة لغناها بالعين هذا هو
الاجور لان العلق بالعين بوجوب خرج قدر الواجب من المال عن ملك الدين وان جاز له المعاوضة عند لو كان حيا فلا يكون ذلك من التركة التي هي معلقة
الدين قولهم وكذا لو اشترى ثمره على الوجه الذي يبيع مع التمر اذا بيع قبل بدو الصلح وهو موقوف وهاهنا الضمة اليها او كون البيع
من عام او من القطع ان قلنا باسقاط ذلك وسياتي الكلام فيه انشاء الله ثم قولهم فان ملك التمر بعد ذلك فالزكاة على المالك الذي انقلبت عنه لظن
الزكاة بها قبل الانتقال ولا بد من تعيين ذلك بضمه ان الزكاة والابطال في ذلك قولهم فهو المال الذي ملك بعقد معاوضة هذا الغرض مال التجار
من حيث يتعلق بالزكاة والاشياء ان التجارة اعم مما ذكرهنا فالما لم ينزل في بعض ما يدخل فيه ما صلح لظن الزكاة المالا لينة وجوبا واستحبابا وغيره كالخمس
ويدخل فيه اية العين والمنفعة وان كان في مستحقه المنفعة ما لا يخاف فلو استاجر عقارا للتسكن تحتها التجار وخرج بالوصول وصلته فامالك
عقد كالارثا ويغير معاوضة كالحبنة والمال بالمعاوضة ما يقوم طرفاها بالمال كالبيع الصلح ويعبر عنها بالمعاوضة المحضه وهذا يطلق على ما هو اعم من ذلك
وهو ما اشمل على طرفين مظن فيه المظن عوض الخلع فان الصلح عن الدم وفي صدق التجارة على هذا القسم قصد ما نظر فطع في كبد يخرج بقصد
الاكتساب عند التملك بقصد معاوضة عدم قصد اتمام عدم قصد اتمام مع الدخول ومع قصد القسمة والصدقة ونحوها وان تجدد قصد الاكتساب
لا يوجب اعتبار هذه القبول الا لغيره ان اعتبارها هو المثل وخالف فيه جماعة من المتأخرين منهم المصريح بالحق لاطلاق المصروف ان المصنف الاعداد للقاء
وهو حاصل هو حسن قولهم وكذا لو اشترى التجار ثم نوى القسمة عطف هذا القسم على ما قبله فحيث لم يتقدم في القبول ما يدل على خبره بل
على خوله وانما لو قال وقصد به الاكتساب طول الحول ونحو ذلك كان عطفه عليه لاشراكه بانه في عدم الزكاة قولهم النصاب المغض من النصاب هو
احد النصفين دون غيره وان كان مال التجارة من جنس اخر فواشترى اربعين من الغنم للتجارة بلو غ قيمتها النصاب الاول من احد النصفين ويغير ذلك
عن النصاب الاول بلو غ النصاب الثاني كان الخراج هنا ربع العشر اما من العين والقيمة كالنقدين قولهم ولو وضع عليه مدة يتطلب فيها من المال ثم
فاد كان حول الاصل من جبر الاصل وحول الزيادة من جبر ظهورها يتطلب بنجم البناء مبنيا للحي والمال النصاب يظهر فيه ربح سواء طلب لم يطلب
ظهر الربح في انشاء حول الاصل فلكل من الاصل التي بانه حول بانزاده مع بلوغ الزيادة النصاب الثاني وكان في الاول فضل عن النصاب الاول يكمل نصابا
ثانيا بالزيادة وفي حكم الربح هو المال للاول كسناج الدابة وثمره البخر قولهم فطلب بقصد توجبه لم يسقط الماله بالجمعة المعروفة شرعا وهو الذي يقدر
بها اليه ويكون من الذهب ما يخرجه الفلانة فلا اعتداد بها لعدم تمولها والمرد يقبض الاستحباب بالنسبة الى الحول الاول فلو غا الى الاصل او زاد استوفى
الحول قولهم ولو كان يبدى ضارب حول الى قوله ولا يشترط استيفان الحول على الخللان ما لو كان النصاب الاول من احد النصفين فانه يلحق في
التجارة على حوله عند الشيخ لا تخاد قدر الزكاة ومعلقة الرجوع التجارة التي فيها المناع وهو من جنس النقد فثابت ابدال اللقيح بجنسه وهو موجب للبناء
في العينة عند ايقم ويثبت ان الاصل منوعا فكذا المخرج اما لو كان النصاب الاول للمالينه من غير النقدين فلا خلاف في عدم بناء التجارة عليه وان
العبارة مطلقة قد توهم التعظيم العرض بفتح العين سكوت الرء المناع قولهم زكاة التجارة معلقة بفتح المناع لا بعينه فلو باع العين مع البيع جميعها
وان لم يضمن خصه المستحق بخلاف الزكاة الواجبه ومن ثم يسمي العينة لعلق الحق فيها بالعين فلا يصح في خصه الفقراء قبل ضمانها كما هو حال المص في الم
والاعلان في اليه انما بالعين هناكها والمثما في الكتاب يظهر الفائدة ايضا لو زادت القيمة بعد الحول فعلى المخرج ربع عشر القيمة الاولى
على الثاني ربع عشر الزيادة ايضا وفي الناح من عدم لو صرفت التركة قولهم ويقوم بالدينار الذي اتم هذا اذا كان راس المال ما لو كان احد النصفين
يعين تقويمه فان بلغ به النصاب استحق الا فلا ولو كان منها ما عاقوم بها قوم على التقسط ولو كان نقدا وعرف فضاظ ايضا على القيمة وقوم
ما يخص النقدية الاخر بالنقد الغالب عنها فان تناوب وتجوز وكذا القول بما لو كان جميعه ضارنا قولهم اذا كانت لسعة تبلغ النصاب باحد النصفين
دون الاخر فعلق بها الزكاة ان اشترت بعضا او باع بعضا من النقد الا فلا قولهم سقطت زكاة التجارة وحيث كونه المال ولا يجتمع الزكاة ان
انما يمنع اجتماع الزكوتين في العين مع اتحاد وقتها لقوله لا يكتفى في حد من الخال في هذه المسئلة تلك وانما مدت زكاة المال لانها اقوى لعلقها بالبناء
والانفاق على وجوبها ويحتمل تقديم زكاة التجارة لانها انفع للفقراء لقومها بالنقدين وعدم اختصاصها بعين دون عين فقد ذكر جماعة من الاجتاه
ان لا قال بثبوتها معا وحلو قول المص وقيل يجمع وتكون هذه وجوبا وهذه استحبابا ويشكل ذلك على القول بوجوب التجارة على ان الاشكال
في التحقيق لا في اجتماع الزكوتين فيحتاج تقديم المالبة لقوم الفرض فتمت التجارة لما لم يستوفى العينة وتظهر الفائدة في العينة وفي علقها بالعين
الضرر وما قبل بالتحقيق لتساويها في الوجوب استنادا الى ربح ومنع المخرج وعدم اجتماع الخبز قولهم لو عارض اربعين سائمة بأربعين سائمة
للتجارة الى قوله واستأنف الحول فيها التجارة معلق بمحذ في حقه فلا ريبين في الموصفين اما الثانية فظاهر اما الاولى فللقوله سقط وجوب
المالينه والتجارة اذا لو كانت الاولى للقيمة لم يكن له كسقوط الخال وجه فان السقوط فرع البثوث وبشكل الحكم بسقوط التجارة بل يندل المالبة
لا ببناء التجارة على سبيل الاعيان ونقل الاموال فلا يؤثر فيها المعارضة وقد ادعى الامام فخر الدين ان الاتفاق على بقاء التجار وانما الخلاف
في استيفان حول المالا والقول ببناء حول المالاينه دون التجارة للشيخ بن بناء على اتحاد الجنس العوض بالمعوض قد تقدم ان ذلك لا يندج
في البناء عند قبيلة المالاينه ويقتض التجاره حد راس النصابا لكن انما يسقط زكاة التجارة عنده بعد تمام الحول لان حين الشروع قد ندر عليه
المص بقوله بل يثبت كونه المالا مع تمام الحول دون التجارة وتظهر الفائدة فيما لو اخل احد شرط العينة في انشاء الحول فان الاخر في ثبته في

توبة
الزكاة

المقصود

البناء
على الزكاة

عرجا

المع وجوب الما لمع الجواز واستاناف المحول فيها استأناف الى انشاؤه وحولها ايضا كما قلناه وان قدما الما لانه عند ثبوتها هو واقع بعد ثبوت الاستبانافا ما
قبله فقلنا عرفنا الاشكال في ربا وجه سقوط الجواز بان حول الما لانه يثبت من حين دخول الثانية في ملكه فيمنع لغيره ان يصير في حول الجواز لان الحق
الواحد لا يمكن اعتباره لثبوتين فكذا بعضه يصف عامر من الاجماع فان قبل ذلك ليس لنا في تقديم زكوة الجواز وان كانت مستحقة على الما لانه يستويها
حوطها والام يكن لبقائها اثر فلنا لوجوبها فيه فانما كما هو الظاهر من عبارة الكتاب يمكن بعدا والتبا غير محققة لاختلاف وقت الوجوب محل الزكوة اما
الاول فلان استباناف الما لانه بوجوبها المحل من ان ضا دقا في بعض الوقت واما الثاني فلان محل الوجوب الما لانه العين وفي الجواز الزكوة فلان ثباتها في
محل واحد وقد وقع نظير ذلك في العبد المشرى الجواز اذا حال عليه الحول واهل شوال فانه يجزئها فكونها القطر وثبتت كوة الجواز في مواضع اخرى وان لم يتحقق
الفاعل بذلك كانت الفاعلة في جوازها في الحول من اول وقت الانتفال وتوقع اختلال شرط الما لانه يثبت الجواز فان اتفق تحقق الما لانه سقطت الجواز وان
سقطت في الثبوت لما هو هذا هو الاجود ويحتمل تقديم زكوة الجواز هنا لسببها او كما لو حوطها خالبا عن الزام وسقوط المناظر وان كل حوطها الامتناع الثاني
اختلاف العال في بركه وفي علم ما يقرب منه ويقوى هذا الاحتمال على القول بوجوب كوة مال الجواز بل لا يكاد يعدل عنه واعلم انه يمكن حمل كلام المص على
ما يراد معه هذا الاشكال بحل الاربعين الاولى على الفينة وطاق الجواز الثانية خاضعة وحل سقوط الجواز على الارزاق الاصلي وهو انشاؤه واهوا غايته
ان يكون مجازا وهو اولى من اختلال المعنى مع الحقيقة او بقاء وجوب الجواز عامل بخلاف غير السقوط وهو الانتفاء ونحوه وفي عطف المص الجواز على الما لانه
المقتضى بحمل الوجوب مضافا اليه ما يجوز ان يحل عند المص حيث لم يوجب كوة الجواز وجهه لغير استعمال لفظ الوجوب حقيقة ومجازا فانه لغير الثبوت هو
شامل للمندرج الله الموقوف قوله وزكوة الربح بينهما بضم حصة المالك الى مال وخرج منه الزكوة فلا يثبت في حصة الساعي الزكوة الا ان يكون مضافا بغير حصة
المالك باوفاق الثاني لوجود الاول عند وفي حصة العامل بلوغ الضاب الاول ليس له سواء ان لم يفر من ان يفر من مال المصاير بما لا يصح وان كان مضافا
كانت حصته من الربح كحصة المالك لو قصر المالك الاول عن الضايغ اليه الربح فيها قوله وهل يخرج قبل ان ينض المال قبل الا الى قوله وهو الاشياء المراد
باضا المالك لغيره بغيره بعد ان كان متاعا فان في الصحاح اهل الجواز ليس هو الذي له الما لانه الناصر الما لانه به هنا الغنى وان كان عروضا
وسما هذا بل في الجواز اولى به حقيقة مع الفسخ فان العامل يملك حصته ملكا مستقرا باحد الامر من وصفي ما ذكره المص على ان العامل يملك الحصة بالقطر
ولا يتوقف على الانضاض في حق فغيري حول ذلك العامل من حين ظهوره وهل يعجز الخراج الزكوة بعد الحول قبل استقرار ملكه باحد الامر من قبل الا ان يتم
حق وقاية اس المال لما لم يكن من الحضانة فعلق حق المالك به لوقاية منع استقلال العامل بالاجراج اختان المص الجواز لان استحقاقا الفقرة في حصة
ذلك الفقرة المستحق عن الوقاية وجع العلم بان القولين يجوز ويحتمل الاجراج قبل ذلك مع بقاء الوقاية فيضمن العامل الزكوة ولو اخرج الى ان تمام المال كما كان
المال ولو خرجت كوة المص لم تعلق قبل الدخول ودد بجواز اعطاء العامل فلا يتحقق الوقاية واجبة بل ان كان لا يحسن او بقوة بالوقاية لا يثبت الحق الاجراج
الثاني بالفعل ولو قبل عدم ثبوت الزكوة قبل الانضاض او ما في حكمه لعدم تمامه الملك كان وجهه ولو قلنا بالثبوت لم يجز بحمل الاجراج قبل ذلك
قوله العقار الممتنع للماء المفقود الممتنع للماء كالدكان والحان والحمام ملحق بالجواز غير ان مال الجواز معد للاشتغال والتبديل وان لم يتبدل و
فان في الحافز في اعتبار الحول للضاب قوله وعدم اشتراطها مشوجه وهو خرمه قوله المجل ان كانت انا سائمة التي يطر مع ذلك ان لا يكون
عواملا وان يحل للمالك الواحد من كل ماله وان كانت بالشركة كضمانتين قوله وفي العتاق عن كل من دينه ان الما لانه الما لانه الما لانه الذي ابواه
عشائرهم وباله دون بغيره بالناء خلافه سواء كان ابوا عبيد وهو البر من بالمعنى الاخص ام ابوه خاصة فيخرج من الما لانه ام خاصة ويضرب باسم الجاهل في الصحاح
البر من الدابة فعلى هذا يجوز ان يرد بالبر اذ يربح كرام المص بغيرها قوله ايضا المستحقين الزكوة سبق جعلهم سبعة بناء على اتحاد الفقر والمساكين والاش
كونه ثمانية لغيره معنى الاسمين تظهر الفاعلة فيما اراد الخراج بيط الزكوة على الاصناف استبانافا بانه يرضيها ثمانية اقسام وكذا لو ندر بسببها عليهم وفي الجمع
عن هذا القول في هذا الكتاب عدم ثمانية قوله ومنهم من فرق بينه الى الانواع علم ان الفقراء والمساكين في ذكرا واحدا خاصة ودخل فيه الاخر في غير
ض على ذلك جماعة منهم الشيخ والعلامة كما في ابناء الفقراء والخصم بالمساكين في بذل الفقراء عما الخلاف فيما اوجعا كما في الزكوة لا يفر الا بغير الاصناف مع مضاف ان
لغير اهل اللغة وصححه ابو جعفر بن عبد الله ثم قال الفقير الذي لا يسال الناس المسكين اجماعه منه ولا ثمرة في تحقيق ذلك للافتقار على استحقاقها من الزكوة
حيث ذكر ودخل احدهما تحت الاخر حيث يذكر احدهما وانما نظير الفاعلة نادوا في الما لانه نادوا وقتا واحدا لا فان الاخر لا يدخل فيه بخلاف العكس
فقال ومن يند على اكتساب ما يعمون في بغيره الكسب كونه لا يباعا له عادة بحسب الله وضعه فلا يكفل الرقيق بيع المحبب الحرث والكنس شيئا
ذلك ان صعب بيع الخادم وهو غير واجب واشتغل عن الكسب بطلب علم في جاز له الزكوة وان قدر عليه لو ترك نعم لوقته مع طلب العلم على غير ذلك
ينافيه تعين قوله ولو كان له دار يسكنها او خادم يجازها اذا كان لا غناء به عنها فيحقق عدم الغناء في الخادم يكون الخدم من عا دة ذلك وان كان
قادرا على خدمة نفسه وحاجته اليه لزمانه ونحوها اذا لم يكن من عا دة ولو احتاج الى اريد من احد كذا لو احدث في الدار يكونها لا يفتقر بخلافه من غير قاذف
الوصف والفقر فلو زادت عن حاله في احدهما تعين عليه بيع الزاد والاعتماد على ما يليق بحاله وفي حكم الدار الخادم شباب الخيل من هو اهلها ووق
الركوب كنب العلم كانت ثمة اتفاقا من جلة ائمة قوله جاز فيها اليه عا دة الصلة وينوي عند وصولها اليه او الى كمل وبعد بيع ثمنها
على ملكه قوله او تجت مع التمكن الما لانه يربحها ما يربح العين والمثل او القيمة مع تقدر ما وحكم القيمة هنا كالعصبة لو وجدها معيبة اخذها مع
او ش العيب كل مع تصريح الدافع يكون زكوة ما لو دفعها اليه ولا يعلم فلا ضمان قوله وان تعذر ذلك كانت ثابته في ذمة الاخذ ولا يان ضمانها
هذا مع اجتهاد الدافع والاضمن وهل المراد بالاجتهاد البحث عن حاله على وجه يجوز دفعها اليه فيدخل في مال لوقته ونحوه اية بل من الاستثناء

[illegible]

على السنة

فانما المال كمن
عنها

الامام

لا يورث

قولهم ويجال له زكوة مثل في النسب المراد بالمثل مطلق الماشي وان لم يماثل في الاب الخاص كالعلوي غير ويخبر مع وجود الحسن زكوة مثله اخذنا من اشارة
والافضل اخذ الحسن لان الزكوة اوساخ في الجملة وقيل لا يجاوز قدر الضرر من المراد بالضرر زكوة ثوبه ليلته لا موقنة السنة لانه لا يملك من الحسن ما زاد عن
حقه فكيف المشرط بالضرر وهذا هو الاجود نعم لو لم يندفع الضرر بغير قوت اليوم بان لا يوجد في اليوم الثاني ما يدفع به الضرر عادة حاله خذنا
يندفع به فلو وجد الحسن قبل ثباته نفق وجوبه من غير قوت اليوم بان لا يوجد في اليوم الثاني ما يدفع به الضرر عادة حاله خذنا
الصدقة عليه مطلقا وكذا الاثر في حكم المندوب في غيرهم المندوب والموصي بها في الكفاية وجها اصحها اجازها فخص الحسن بالزكوة من قوت من ولد
هاشم على الاظهر من ذلك على العبد بن الجنب حيث ذهب الى حرم الصدقة وحل الحرام من ان ينسب المطلب اليه وهو خاهاشم اشعري الى رواية لا تنهض بالحج
مع معارضتها بانها قوتها قوتها قولهم وهم الاخرى لان عن من البني فقد كانوا اكثر من ذلك مثل حرم ثم انهم ضاوا بل يؤول الى المذكورين قولهم
والاولى حل ذلك الى الامام ثم عاقل في ذلك جماعة من الاجماع لا يوجب دفعها اليه ابتداء لقوله نعم خذ من اموالهم فان الايجاب عليه يسلم من الايجاب عليهم وادب
ايضا دفعها الى ساجدة مع تعدد وجهها الى الفقه المأمون والمثل الاستحسان لانه اجازها في الواقع واخرها في الواقع والقول الصريح ان لو كان رجلا حمل زكوة ففهمه غلا
كان ذلك حسنا جليلا قد قبل في قوله نعم وان تخفوها وثبوتها الفقهاء بانها شاملة للزكوة الواجبة قبل على المشرق قولهم ولو فرضها المالك والحال
هنا قبل لا يجزى قبل يجزى الاول اشبه لا خلاف في حصوله الا في سؤا قلنا بالاجزاء ام لا للمالك الفقه وجه الاجزاء معه حصول الضرر وهو وصو
الى المستحق كالدين اذا دفعه الى المستحق وهو خيرة وما اخذنا المص اجود لانها عباد قد خولف فيها مقتضى الامر والامر بالشيء يقتضي النهي عن
ضده وهو يسلم من فساد العادة قولهم ويجب فيها اليه عند المطالب ولو اخذها بنفسه فالوجهان واولى بالخير والوجه الثاني انما يقتضي ما نقد
ولما لنا سعادة العين مع بقائها في الموضعين وتلفها او علم الفاضل بالحال وفي سبوعه مع التلف في حمله احتمال قولهم دفعت الى الفقيه المأمون
المراد بالفقيه حيث يطلق على وجه الولاية الجامع لشروط الفتوى بالمأمون من ان يوصل الى اخذ الحقوق مع غناة الجليل الشرعية فان ذلك وان كان
جائزا الا ان فيه نقصا في منه وحط المرئيه فانه مخصوص بالمصالح العامة وفي غير ذلك اضار بالمستحقين كذا القول في باب الحقوق والقائل بوجوبها
ابتداء اوجب فيها مع غيبته الى الفقيه المأمون قولهم والافضل قمتها على الاصناف اختصارا حجة هذا هو المذهب للاصحاب بناء على ان الامم في الاثر
ليس للمالك لبيان المصروف واشتباها عليها عليهم للتصريح من الخلاف واعطاء جماعة من كل صنف لوردهم بصيغة الجمع وافاد ثلثة ولا يوجب التوبة
الافضل التفصيل لمرج من عقل ووقفه وركه سوال وشدة حاجته وقراية قولهم ولا يجوز ان يعيد بها الى غير الموجود ولا الى غير اهل البلد مع وجود المستحق
الاصح جوار نقلها مع وجود المستحق بشرط الضمان خصوصا للافضل والشعب لصحة هشام بن الحكم عن الصم عن قولهم وان لا يؤخر دفعها بل الاصح جواز
التأخير شهر وشهرين ليختار معوية بن عمار عن الصم عن خصوص اذا اخرها للبسطا ولدي ليرة قولهم نقلها الى بلد اخر ولا ضمان عليه واجزة النقل
على المالك وعلى ما اختار الفقهاء لاقتضار على اقرب البلدان الى بلد المال لا لا قرب لان يختص بالبعد بالامن قولهم ولو نقل الواجب في بلد ضمننا
يتحقق نقل الواجب مع غلبة اليقينة والا فالذهب من ماله لعدم يقينه للواجب مع ذلك فان كان المستحق موجودا في بلد المال ففي تحقق النقل قبل
قبضه اشكال فان الدين لا ينعين بدون قبضه الكرم مع الامكان واستقرب من صحة النقل مع وجود المستحق فيمكن بناء السئلة عليه والام يتحقق الكرم
بالضمان وعدمه ويمكن ان يربط بالواجب كذا في القدر والوصف ومعنى ضمانه ذهابه من ماله وبقاء الحق في ماله او في ضمانه ذاهبا مع وجود المستحق
في البلد لا الاضمين قولهم ولو عين القطر من مال غائب عنه فمن ينقل عنه ذلك البلد انما يتحقق يقينه في مال خاص باليقينة مع عدم المستحق عند
الحجج وان وجد في بلد المال لا يمكن التوصل اليه في الوقت وح لا يجوز اخراجه عن بلد المال لانه يصير كذا زكوة المال وعلى ما اخبرناه بكونه النقل
مع وجود المستحق بشرط الضمان وانما يتحقق الكراهة او الخير فاذ لم يمكن نقله عن ملك المستحق فلو قبضه في بلد المال بنفسه وبوكيله ونقله عن الغير فله الكراهة
قولهم اذا قبض الامام والساعي رثت ذمة المالك ولو تلفت بعد ذلك وكذا تلفت بعد ذلك وكذا لو قبضها الفقيه لشرعي بخلاف ما لو قبضه
الان ينافي في بلا غير يربط مع عدم المستحق وعطها باليقينة قولهم اذا لم يجد المالك مستحقا فالافضل اعطاه ويكون بعد ذلك في بلد امانة قال بعضهم
لو تلفت بدون تعدد وتقرير وليس له ابدائها بعد ذلك انماؤها المصل تابع لها اما المفصل فقال الشهيد ان المالك لا يتحقق النقل مع وجود
المستحق على الاصح قولهم المملوك الذي يشتري من الزكوة اذا مات ولا وارث له وورثه ارباب الزكوة وقبل بل يورثه الامام المراد بالوارث المستحق وهو الحال
من عدم الامام وارباب الزكوة للجماع على ان احدهما وارث فلا يتحقق عدم الوارث العام لما كان عدم الاضامن من عدم الامم صدق في نفي الاضامن مع وجود
الاعم ويصح ذلك قرينة المقام وجه القول بان الوارث له هو الامام ظاهره لان قول شاذ بل قال في المباهة انه لا يعلم به قائل ولا يعلمه ارباب من الفقهاء
فانه خيرة العامة في كثير من كنهه والاصح الاول لما ذكرناه ولو اثاره عبيد بن زرارة عن الصم ثم رثه الفقهاء المومنون الذين يستحقون الزكوة لانه انما اشترى بما
لهم وخصوصا لو لم يجر بانه لا قائل بالفرق واما الفصل بان ان اشترى من سهم الزكوة فبانه لا مال ولا الاقل ارباب الزكوة فلا اصل في الذهب قولهم
كانت الاجرة على المالك كاد دفع المال واجبة عليه ولا يتم الا بذلك فيجب عليه من ثاب المقدرة ووجه كونه من الزكوة مناسبه لما دخل في المال من الحساب والكتابة
والفقه والاصح الاول والفقه ان عمل العامل في مال الزكوة بعد القبض بخلاف الكيل والوزن لا ينعين بدونهما ويعلم من الفقه ان المراد بالمال او الفقه ونحوها
ليس هو الواقع بين العامل والمالك بل ضبطه في الحق وقيمه على المستحقين ان فرض اليه ذلك الاشكال الفرق بين الامرين قولهم اذا اجتمع الفقه شيئا
او ائله الفقه على تقدير البسط ظاهره وعلى عدمه يظهر فيها وانما دفع الحجة المعبر في احد الوجوه فانه يجوز ان لا يسبب الاخر او اعطى ما يقضي به
كان عاملا يجوز ان يعطى لرب العمل هكذا ولو كان فقيرا او دفعه لم يخصصه العطاء في القدر قولهم انما يعطى الفقه ما يوجب المشورة هذا التقيد

على سبيل الاستنباط دون الوجوب بل ادعى عليه في الاجتماع مع انه فعل الوجوب في غير ما عدا ذلك واكثر الاختيار على ان اقل ما يفي بالغرض في النسخة
الاول لا الثاني وهذا الحكم اعلم حيث يمكن ان مثاله فلو كان عند المالك نصيبان اول وثان جازان يعطى ما في الاول لو اريد وما في الثاني لآخر من غير كونه
والمعنى على القولين ويحتمل اعطاء الجميع لواحد ان لم يتكلم من النسخة المتأخرة بقدر النسخة الاول للفائدة على الامتثال والتقدير بخمسة دراهم ونصف دينار
يؤخذ بان ذلك مختص بكونه التقدير فلا يتعد الحكم الى غيرهما وان فرض فيه نصيبا اول وثان والارز وجوب خارج القيد واستصحابه لا يقولون قبل
بقدر فلا بد من التفسير في ما في النسخة الاول والثاني على حده ويحتمل تقدير اقل ما يعطى كونه التقدير على اظهر النسخة في غير النسخة ان لم يكن من التقدير جازا
وهذا هو الاجود ولو فرض ان ما عندنا يقتصر على ذلك كما لو وجب عليه شاة واحدة لا تارى خسة دراهم الكفى بدفعها الى الفقير من غير كراهة ولا تخم ولو لم يكن
لما لا الانصاف احد الكفالات ففي اعتبار المخرج بقدر التقدير كما لو وجب له ولو فرض ان التقدير على التقدير الكفى به ولو لم يكن ما لا يبلغ قد اخرج كما في قول
اذ قبض الامام الزكوة دعا صاحبها المخرج وجوب الداء هو الاجود على نظام الامر في قوله نعم وصل عليهم بعد قوله من اموالهم صدقة فان حمل الامر على الوجوب
منع ان ان يعامل بل على غير ما احتجنا المصنف في غير النسخة المتأخرة عن ذلك كما يحتمل ما بينه وبينه خصوصا وعموما كالساعي والفقير دون الفقير بل يتجوز في غير
الدعاء بلفظ الصلوة قبل ذلك مما يحتمل الاية وناسبا بالنتيجة فان قال اللهم صل على النبي وآله في غيبته وكنهم والوجه لا يخرج عن إطلاق الدعاء لا معنى للصلاة
لغيره الاصل هنا عدم النقل فيجوز ان يقول جرك الله فيما اعطيت يارك لك فيما ابقيت نحوه واعلم انه قد استفيد من الاية والرواية جواز الصلوة على غير النبي
كما ذهب اليه الاصحاب القامروا فاعلى ذلك لا روى في الاول لوجه غريب فقولهم عيسى وما شابهه من المشايخ شرعا لو وكل وقد فعله من بين
مع موافقته في الجنس الوصف قولهم ويكتب في الميسر هو بكسر الميم وفيه السبب الكوا بكسر الميم ايضاً ويشترط ان يضيف الى ما ذكره اسم الله تعالى في غايته الوصف
تميزها بشيئ ومعه فهو كما بها التلا فيفضل اليه باختصاصه قولهم وان كان ذلك اخرج في الاصل الكلام المرحل وسؤال الشيء من غير ان يقول
هنا انما ذكره في سبب مجزى وقد تقدم الكلام في ذلك قولهم ولا يجوز تقديرها قبل وفاء الوجوب المراد تقديرها كونه بالنية فان ذلك غير جائز
عبارة مؤمنة فلا يتقدم وقد روى عن الصادق في حين سئل عن تقديرها فقال لا اتمه لا يحد ان يصلي صلوته الا لو فها فكذا لك الصلوة وكل فريضة انما
تؤدى لحلت وجوز بعض النسخة تقديرها او يتبع زكوة مجزى ويترتب عليها بعض الاحكام الاية ومعنى قول المصنف لا يجوز تقديرها انما لا يجزى بل يقع الدفع
فاسد فلا يثبت لغيره لفظ الصلوة مع علمه بالحال ويجزى ان يرد به الخبر كما هو ظاهر فينبوذه ذلك مع اعتقاده شرعية الفعل فان ذلك لا يترتب محرم عند المصنف
قولهم ولو كان التثنية بالقرض لم يجز لكونه سؤالا كانت عنه باقية او فافقه على الاستدلال على الشيخ حيث ذهب الى ان المصنف لا يملك العمل بالقرض
بالضرف نعم بقاء عنها يكون باقية على ملك المقرض فلا يتم التصاب لتمامه بما عدا ذلك ان يملك بالقبض مع العقد لان الضرف في ملك المالك فلو كان شرطا
به دار وسبق الكلام فيه انشاء الله فيقال المصنف مع تمامه بقرقولهم ولو خرج المصنف عن الوصف استبعد جواز الاستعانة لا ينفذ على خروج
القابض عن وصف الاستحقاق بل ان يستعدها منه كما سباني وان كان باثنا على الاستحقاق ويعطيه غيره او يعطى غيره غيرها مع خروجه
عن الوصف لا ينعين على المالك استعاده بل عليه ان يخرج الزكوة منها او من غيرها وكذا الحكم في حق القابض فان مع طلب المالك بحجبه الوفاء مع
الامكان وان كان مستحقا في العبارة يجوز الامر بهل فقولهم ولان يتبع من اعاده العين بيد القيد عند القبض كالقرض هذا اذا كان
قيمة والاوجب قبلها وعلى التقديرين له الامتناع من اعاده العين بناء على ما تقدم من ان المقرض يملك العين بالقبض فيجوز عليه قبضه ان كان
قيمة لا انزل وفان دخوله في ملكه والامتناع منه بينه وبين ذلك ايضاً على خلاف الشيخ والمراد بالقرض المشبه به في قوله كالقرض المهيبة الكلية الشاملة
لجميع افراد المشبه هو الفرد الخاص منها وهو الحيوان عنه وبه اعتبار يجوز تشبيهه به والتقدير كما ان جميع افراد القرض كك فلا يردح ان تشبه الشيء
بنفسه فقولهم لو دفع اليه شاة فزاد في اذنه منصلة كالعين الخ فقد تقدم ان المختار عند المصنف ان المقرض يملك العين بالقبض فيجوز عليه
مثلا او يفتيمه بل سباني معه المثل الى لزوم المثل مطر وان لم يشترط الخ وان بقي القابض على صفة الاستحقاق في العبارة لنا حان الا ان حكمه بعد
جواز استعاده العين مع الزيادة المنصلة ومن المعلوم ان المالك بوجوب تجزى المقرض عند الوفاء في قبضه الا ان المطابقة للخبير من المال الموجود في
بلد غيره فلا وجه للحكم بعدم جواز استعاده المقرض العين مع الزيادة على من هبها ما على من هبها فالحجوع باق على ملك المقرض ذلك ما قلناه من سوء
كانت الزيادة منصلة ام منفصلة والاعتذار بانها اذ بدلت تلك النسخة على بثوث الحكم عند الجميع حتى من يرى ان الواجب في الشيء المثل فان المماثلة منفصلة هنا
بسبب الزيادة لا بد من وجوب المثل لا يخصص في هذا الفرع الثاني في قبض المنع بارتفاع الفقر لا وجه له ايضاً فان القرض على كونه فرضاً لا زكوة محالة
بوجوب التسوية في جواز الاستعانة ببقاء الفقر وانما غير يمكن دفع الاولى بل بناء على ان الواجب المثل في الشيء كجميعه باقية تظهر القائلان
فيما لم يوجد من امثال الشاة المدفوعة شيء فانه لا يجب دفعها كان الزيادة والثابت بان دفع الاستحقاق لا يترتب منه في الاستعانة فلذا لم يدخل في
ذلك الحالة في القرض لا يخصص ان امثال هذه الاعتذارات لا تخل بالمسألة فقولهم وللفقير بدل القيد بناء على ان الواجب المثل مطر والا لم يظهر الحكم
فانما قد تقدم في قوله ببدل القيد عند القبض ما يدل على اختيار القيد والعذر عنه باننا ولو قلنا بالمثل فالحكم كك ان لم يوجد غيره ما قولهم لكن لو
دفع الشاة ليجب عليه دفع الولد بناء على ان المدفوع المثل مع بقاء الام على الوصف وبه بعدم دفع الولد على خلاف ايش كما نرى في بين الزيادة
المصلحة والمنفعة فقولهم لو نقصت قبل جرها ولا شيء على الفقير الخ القول للشيخ بناء على ما تقدم وما استوجبه المصنف وجه بناء على لزوم القيد او
المثل مع تقدير غير هاجر احتمال جواز دفعها مع الارش فقولهم لو استغنى بغير المال الى قوله استعدها بما جاز احسانه مع استغناؤه بعينه لا يردوا حن
منه صافين او قبل ذلك مثله وقيمتها في ذمته فهو في قوة التقدير بخلاف ما لو استغنى بغيره وفي حكم غناؤه يومها لو كان علة ناهضة في الغناء بان يجمع منه

وجوباً وقبل حتماً

على قضاها

بشأن

من غيره

ومن غير وفي حكم غناه بغير غناؤه بنائه لان الواجب عليه المثل والقيمة والنماء مستغرق في ملكه خارج عنها قولهم والمرعى بنية الدفع ان كان مال الكائن
لكن الدفع اعلم ان البنية معتبرة في الزكوة عند الدفع قد يكون الى المستحق وقد يكون الى من يدفعه اليه وهو ما وكل المال لا يغزو وكل المستحق وهو الامام عليه
والعقبة مع نفعها والدافع الى المستحق ما المال واحد الاربعه فان دفع المالك الزكوة الى المستحق ابتداء ونوى عند اخذها ان يقطع وان دفعها الى احد
ونوى عند الدفع اليه ونوى الدفع اليه عند الدفع الى المستحق اياها بل هو الافضل ان يقصر على بنية احدى فان كان الناصر هو المالك عند الدفع
الى احد من فني الاجزاء برقون اجود مما ذلك في غير كماله المحض بل لا بد من فنيه عند الدفع اليه كنيته وهي فيه وان كان الناصر هو الدافع المستحق
ففي الاجزاء برقون اياها ايضا والاصح الاجزاء برقون وكذا لو لم ينو الدافع الى المستحق ولكن نوى المالك عند دفعه الى المستحق عند الدفع الى الامانة المستحق
عند الدفع اليه اذا نذر ذلك فعول المص والمراعي بنية الدافع ان كان مالكا فمثل كل واحد من الدفعين الا انه ظهر في الدلالة على ان المراد بالدفع الى المستحق اليه
يقضي ان بنية المالك عند الدفع الى اوكل كافيته وهو من غير ان يرد بقوله جاز ان ينو البنية كل واحد من المالك والدافع ان المالك تجري بنية عند دفع
الى البقية احد الثلثة فيرل الاشكال بالقسمة الى فرضين بنية عند الدفع الى اوكل يبقى فرض بنية عند الدفع الى احد من مسكونا عنه مع ان المص في المعسر من
اجزاء بنية كل واحد من اوكل للمو كافيته فضلا عن الاجزاء بنية الموك عند الدفع الى اوكل قولهم وينبغي عند الدفع المراد بالدفع هنا الدفع الى
المستحق وجه التعيين ان اجزاء فان محل البنية فان كان المراد بالدفع في الاول اعم فالتعيين هنا ظاهر وان كان المراد به الدفع الى المستحق فالمراد هنا بنية
وجوب المص في ليس بها تقدم اشارة برقون له ولو نوى بعد الدفع لاستبعد جواز دفعه الى الغير او تلفا او علم القابض بالحال وهو انها زكوة غير
منوبة فانه لا يملكها او يضمنها مع انصرف فيصير حلتا ما ثبت في ذمته من عوضها عليه فقوله ولا يفتقر الى بنية الجلس الذي يخرج منه لافرق في ذلك
بين ان يكون محل الوجوه عند متعدد او متعددا لا بين ان يكون الحق مقتدا النوع كما لو كان عند اربعين من الغنم وخمس من الابل او مختلفة كضارب الناقة
واخر من الغنم ولا بين ان يكون الدفع من جيب واحد او من غير جيبها فانه اذا خرجها عا في ذمته مع وبقي عليه ما زاد عن غنمه وقيمته وهل يبقى له
ذلك من غير ان يما شاء منها ام يوزع صرح في الاول واخذنا الشهيد الثاني هو الاجود وظهر الفائدة في وجوبه شائنا في المثال الاول فخرج
ثم نال احد الضاربين قبل التمكن من اخراج الثانية فعلى الاول صرف الخرج الى ما شاء فان صرفها الى الباقي برقت منه وعلى الثاني لم يفتقر عند
شاء ولو تلف النصف سقط ربع وهكذا يمكن فرض عدم التمكن من دفع الثانية مع القدرة على دفع الواحدة بان لا يجد من يشتري الواحدة كالبسبيل
يتوقف تكملة ثوب سنة على شاة لا غير قولهم لو قال ان كان مالي الغائب باقيا فهذه زكوة الى القرن بين المسئلة ان البنية حاصلة في المسئلة الاولى وعجز
بها وانما التزم بد في النوى لا نه خازم بالوجوب على تقدير سلامة المال وبالفعل على تقدير تلفه وار كتاب مثل ذلك الجائر الحاخة لا وثوق باحد الامر
تجاوز تلفه ولو اطلق الوجوب لم يكن زكوة ولا صدقة وقد وقع مثله في قضاء الصلوة للجملة العين ولو فرض عدم الحاجة اليه لم يصح كما لو كان خازما
لسلانه بخلاف الثانية فان التزم بد فيها في نفس البنية لان التقدير ان كان مالي باقيا فهذه زكوة وانما فخره على تقدير واحد وهو كون المالك
معلوم الوجود و زكوة معلوم الوجوب و الزكوة معلومة الوجوب بنية وبين التدبير اعلم ان الشيخ ادعى الاجماع على صحة البنية في المسئلة الاولى وتوقع
لذلك مع تقرير الوجوب قولهم ولو كان له مالان متساويان حاضر غائب لم يقدم الكا في ذلك وانه لا فرق بين المالكين المتساويين والمختلفين
بين الحاضرين والغائبين والمفترقين ولعله يريد المتساوي في اصل الوجوب اما في ذلك الواجب لا اربعين من الغنم والخمس من الابل فلا تكنه في زكوة
جواز الاطلاق في المختلفين عجب قولهم وكذا ان قال ان كان مالي الغائب سالما يحتمل ان يكون ثمة للمسئلة السابقة بمعنى جواز اخراج بعض الحق عن
مالكين غائبين حاضر وان ضم الى ذلك قبيل الغائب كونه سالما ووجه الجواز مع ما تقدم ان القيد بسلامة الغائب غير ان لم يكن كذلك او يتوقع سلامة
فلا يصح التفتيد لانه الواقع ويحتمل ان يكون مستقلة واسها والمراد نوى اخراج عرق الغائب ان كان سالما ووجه التعيين ما مر هذا الاحتمال الصق
بالمقام ووجه الاحتال ان يرد به معنى ثالثا وهو ان يكون المراد انه لو كان له مالان متساويان حاضر غائب فزوى بالخروج عن الغائب ان كان سالما والافقر
الحاضر ووجه الاجزاء الخرم بالبنية على كلا التقديرين هذا الحكم جعل لان حل الغبارة عليه يحتاج الى تكلف ويؤخر ارجاه من النوى قولهم ولو خرج
عن مال الغائب لوجه الجواز في قبيل الاخراج على وجه معين وقد ظهر خلافه فينبغي علمه في قبيل ما شاء ووجه العدم فوات محل البنية وهو حادثة
الدفع والاصح التفصيل هو ان شرط المذكور ان كان فاصح به بحيث علم القابض جاز فقل الى ما شاء لتبين عدم انتقاله عن ملكه بئلاف المال سواء
كانت عين المدفوع باقية ام نالفة ومحل البنية باق لما تقدم من جوازها بعد الدفع على التفصيل وان نواه من غير اعلام القابض جاز النقل مع العين بقاء
خاصة والفرق بين هذا المسئلة وما قبلها على الاحتمال الثاني وهو كونها مستقلة عن الاول ليس فيها الا بيان صحة البنية وفي هذه التفرع على القيمة
يجوز النقل قولهم زكوة العطر العطرة لغة الخلفه وقد عطفوا على خلفه ويقال على الابتداء والاختراع قال ابن عباس ملكنا دري فاطر
التموت حتى اناني عرابان يخضمان في قبر فقال احدهما انا عطرته اى انا ابتداء انها ويقال ايضا على العطرة الاسلامية قال الله نعم عطره الله النبي
عطر الناس عليها والعطر بالكر فطر الصائم ويكون اخذ زكوة العطر من كل واحد من الغنم الثلاثة والمغنى على الاول زكوة الخلفه اى البدن من ثم ثوبا
الزكوة الى ما لئله وبدنية وعلى الثاني زكوة الدين الاسلام ومن ثم ثوبه وجوب الزكوة على من اسلم قبل الطلاد ولو لم يخطه وعلى الثالث زكوة الاطباء
ورل الصوم كانه قد تدر عن كبره وتقدم صدقة عوضا عنه وقد نوى المستحق على عن الصم ثم انه قال لبعض اصحابه اذهب عني عن مالنا العطره وعن
واجمعهم وقد نذر عن احد فانك ان تركت منهم انسا فاعفوك عليه الفوت قال قلت له وما الفوت قال الموت وهذه الرواية تؤيد كون المراد بالعطره
الخلفه والبدن فان زكوة العطره تحفظ البدن وتيسره وروى زاذن وابو بصير عنه ان تمام الصلوة اعطاء العطره ومن صام لم يؤد الزكوة فلا مسؤولية

او من يشاءها

من البنية ان كان سالما
بان ناقضا
نقلها الى غيره
على الاشبه

فمنها ما قبل الصلوة فقال قد اطلع من مكة وذكر اسم به فضل هذه الرواية تناسلها زكوة الدين انه المراد بالقطعة والعلم
لتنسبها زكوة القطعة المشركة بين اذكر لصلح النبي قولي ولا المكاتب المشرك وهل يحظر في قوله قبل الا انقطاع ضمنه عند المثل والوجوب
اعا لزم اكل من كسبها ما لم يعل عليه قولي ولا المطلق الذي لم يجر منه شيء بل يجب على مولا الامع عيول وغيره له وقبل يقطعها معا قولي ولا يجوز
وحديث عليه بالنسبة والباقي على المولى قبل لا يجب القطع عليها لانقطاع الحر من المملوك قولي وصاحبته من اهلك ثوب سنة له ولعليه وهو
الاشبه الصابط من الحق اخذ الزكوة لفقير فيخرج منه القادر على ثوب السنة فلا وقوة كالحسن والغايم ملكه ثوب سنة ولا يشترط ان يفتقر
سنة اصوات العبد من يخرج عنه مع احدا من اول السنة العبد قولي وليس للعتق لغير احدا واول ذلك ان يدر صاعا على عياله ثم يفتقر
معنى الاداة ان يخذ صاعا ويلتزمه الى حد عياله المكلفين بالبايع عن نفسه الى الاخر هكذا ثم يفتقر الاخر الى المستحق الاخير لو دفعه الى
جائز صاعا هو الظاهر من الاذن ولو كانوا غير مكلفين بعضهم ثوب ذلك لو كونه ولا يشترط اخراج ما صار ملكه عنه بعد الضرر ثوب مثله في الزكوة
المالية قولي من جهة ولد وما شاكله لا يشرط في الزكوة وجوب الفقرة فلا يجب الزكوة عن الماشركم والعتق من الاذن او لا يشترط الدخول
والخلفه وجبة وجبة قولي وصفت وما شابهه الصنف من قبل الانسان وان لم يكن قد ادى له ذلك هو المعلوم منه لغة وعرفا لا يشترط ان يفتقر
عنه مجموع الشهر لاضفة الثاني لا الفطر الاخير ولا يفتقر من الزكوة ولا يشترط على الاصح بل يكفي قوله عليه قبل دخول سوال وبقائه عنده الى ان يدخل
ولو بعد المصنف يجب عليهم بالنسبة وفيه من اظهر عنك منهم وغيره كما بينا من ماله ليلة العبد والمراد بمشابهته من يعول الانسان من عاقل هلال
سوال كما وليس منه الاخير وان عاقله شرط الفقرة او فلما بناها على المساجد لا ان يحكم الصنف وانما يجب على المصنف مع بيان كونه عليه بقوله ومع الشرط
يجوز ما عدا ان يجب على الصنف المورث لو شرع الميراث اخراجه عنه فحق الاخرى كونه من التمسيد بعد موته مع عدم اذن الصنف والاخرى الحسن
والفقر موضع الاشكال ما لو كان الاخرى يفرق منه ولو شرع الصنف باخر اجما على الوصية فحق الاخرى على ذلك القول في الوجبة غير ما قولي ما لم يصل
العبد المراد بالوصية هي الوصية في الاصل في الاصل حصول الشرط قبل الزوال قولي وان لم يكونا في عياله اذا اصابا عياله هذا اذا كان الميراث حيا
بالزكوة بان كان مورثا لا فان كان على المولى فيخرج قولي وفيه من يفتقر فيكون السبب هو الميراث والزكوة والميراث في ظاهر النصوص
يجوزها وان لم يعلم ان كان من حيث زكوة على غير سقطت عن نفسه لا فرق في ذلك بين علمه باخر اج من حيث عليه وعدمه مع احتمال الوجوب عليه
لو علم بعدم اخراج المكلف بها قولي اذا كان له مملوك غائب يعرف بوجوبه لا فرق في ذلك بين المملوك وغيره من يجب ثقفه كالزكوة والولد وانما ذكر المملوك
على وجه التمثيل اول دفع ثوبه ان زكوة من مملوكه من ثوبه كالزكوة العينية فاذا لم يكن الموصل اليها لا يجب اخراجهما فخر فانه لا يوجب فيه ذلك وبغيره من
العائدين لو لم يجر جهته لم يجب كونه وهو موضع خلاف والوجوب وضع لاصالة البقاء الى ان يحكم بموته شرعا وكفى العلة ببقاء الميراث وهو نتيجة
قولي اذا كان العبد بين شيئين فالزكوة عليه ما فان عاقله ما فالزكوة على العاقل المشهور وجوب كونه الشك على الشك بالخصص في ان يفتقر ثوبهم
فالاولى ان يفتقر في جهته المخرج ليعيد من اخراج الصاع ولو خرج كل واحد من جهته فالزكوة الصالح وفانما للشهد ولو اختلفا فثوبهم جاز لاختلافهم في المخرج لا فرق
في وجوبها عليهم بين تفتقر فيه وانفاق الوقت وثوب واحد من عدمه وان كان صاحب الزكوة يفتقر عليه مع الا ان يفتقر منه البيع بالبقعة والمراد بقوله
ان غايله احدا وجب على الغايله ان لا يكون في ثوبه قولي وحيث كونه مملوك في مال وكذا ان يكون غيره من عياله فطره وتخصيص المملوك بالذكر ما
على وجه المثال اول دفع ثوبه مملوك العبد بقرنه فقدم على الدين كالعينة او لا يفتقر عليه حكم ما بعد وهو ما لو ان قبل الهلال فان ذلك يخص العبد
على القول بعدم انتقال الزكوة التي من عياله العبد الى الوارث على تقدير وجود الدين العبد وان قولي ولو مات قبل الهلال لم يجب على احد الا ببقاء الدين
بناء على ان الزكوة قبل وفاء الدين على حكم مال الميت سواء كان مستقرا له ام لا ومن اختلف الدين او فلما بان انتقالها الى الوارث وان منع من الضرب فيها قبل
وفاء الدين كما هو الاجود كانت الزكوة على الوارث قولي وان قبل بعد سقطت وقبل يجب على الوارث ثوبه ثم دفن الزكوة والشك يكون قبول الوارث
ناقل للمالك الى الموصي من حيث هو او كاشفا عن سبق ملكه من مولا الموصي على الاول لا يقطع عن الوارث بناء على ما اختلف المصنف ان الزكوة مع الوصية
والدين باقية على حكم مال الميت لا ينتقل الى الوارث وعن الموصي لعدم انتقالها اليه قبل تحقق السبب انتقاله هو القول ويجعل على القول بانها نقل
وجوبها على الوارث بناء على ان مال الميت ان لم يكن قد اختلف الزكوة على مال الميت فهو وصاؤه ببقاء المالك بل مالك وعلى الثاني فيجب وجوبها على الوارث
له لئلا يملك من الوجوب عدمه مستحقة التكليف الفاعل وجوبها على الوارث ان فلما بان انتقال الزكوة اليه فلما كان المالك من الميراث من ثوبه
برو الموصي له الوصية فمن ثم رد الصاع وجوبها على الموصي لا انتقاله الله تعالى من ان يقول كاشف وعدمه على من الوجوب لا يفتقر
وله بخاطره المثل كما لو ولد له لم يعلم به حتى دخل سوال ولورد الوصية وجبت على الوارث بناء على انتقال الزكوة اليه قولي وقبل الوارث ثوبه فيصير
الوارث قبل الهلال وجب عليهم وفيه من رد من ان يرضى الوصية بل هو شرط في صحة طيبا وفي زكوة الميراث الاول قبل الهلال فهو ميراثه وجب القطر و
والصابط في ذلك ما كان قوتا غالبا خاف في ذلك جماعة وقصر على الفارق الرابع والاصح ما هنا القول القوم من اختلفوا ان يورث من ذلك
الثوب ويحل الزكاة المقصورة على الرابع على الاصل فيخرج من الزكوة والدين اصلها اذا غلبا في قول واحد قولي ومن غير ذلك يخرج بالفتنة
السوقية الشارعية بذلك هو ما كان قوتا غالبا لا الاجناس المراد من الاجناس المقادير بخلاف اصلها وان لم يكن غالبه في قول
المخرج وما عداها يقتضي كونه غالبا والاخرى يفتقر قولي والاصح اخراج التمسيد الزكوة انما كان التمسيد افضل لانه اسرع منفعة واقل كلفة
لا شئنا على الفوت والادام ومثله الزكوة لا يخرجها فانه يحتاج في الانتفاع به الى ضرب من العمل او يصلح لاحد الامور خاصة كاللبن فان ثوبه

عن ذلك لا تنافي

قولي على الوارث

فعله

كتاب الصوم

القول في جعل الاضحاب قولنا لا يجوز النحر في ذلك بغيره ندرنا ذلك الى الانفال المذكور ومنها ما رث من عندنا وظاهر الغاية في قوله
النحر في ذلك حاله حضوره ونجاسته لا ما يشبهه وهو المناء وقبيحة والاصح باخذ الانفال حاله الغيبة واخصاص المنع بالحيض عدم الاستيقظ في وقت
اباظة المناء والمساكن والمناجزة حال الغيبة الى المراتب المناء في حال النحر في حال الغيبة فانه مناجز لها وطوها وان كانت باجمها
الامام على ما من بعضها على القول الآخر وما نشره بالزجرات والسراري التي يشي بها من كسب الذي يجب فيه المنع فارجح لا يجوز النحر في وقت الحيض
النفس لرجوع الى المؤنة المستبناة وقد تقدم الكلام فيها وان شرطه بحدوث الحيض في وقت الحيض في عام الحج وكون ذلك بقاها حاله والمراد بالمساكن وما يتخذ منها في
الارض المنخفضة بغير ما لها موكة بغير قنار ودون الجبال وهو مبني على عدم باخه مطلق الانفال حاله الغيبة ومن شرطه ما يشي بها من المساكن بما لا يجوز النحر
كالنكسب هو باجم ايش الى المؤنة كما مر بالمناجزة ما يشي بها من الغنائم الماخوذة من اهل الحرب حاله الغيبة وان كانت ماسرها او بعضها الامام على ما نشره في
لا يقبل النحر في حاله الف مع وجوب الحيض فيها وقد علم باخه هذه الثلثة في الاخبار بطيها لولادته وصحة الصلوة وحال المال قولنا من اليه الحكم بحق النبوة
المراد به الغيبة بعد الامام في شرائط الجامع الفتوى كما مر تأشيرا لامام ومنصوبه فيقول عن الامام لما في الاضحاب مع اعوان بعضهم كما يجب عليه في ذلك مع
حضوره وان كان شار بقوله كما يقول اداء ما يجب على الغائب لو نزل في ذلك غير كان صامنا عند كل من اوجب في الاضحاب كما في الصحيح
وهو الكف عن المفطر انزع النبوة الصوم لغة مطلق الاشياء او الامساك عن الطعام على خلاف بين اهل اللغة وقد عرفت في المنع عما ذكره وهو مخصوص بالكف
الفتوى على الاول ومن وجهه على الثاني اما لعدم ثبوت الحقائق الشرعية او لان النقل المناسب في الكف من النحر في حاله الكف عن الطعام والطعام
وغيرها وعن المفطر كما الفصل يخرج به بعض افراد الصوم للفتوى على الاول وينحل فيه غير الطعام من المفطر على الثاني ومع نيته فضل الخراج جعلنا هذا
شظا لا شرط وينفص في طرده بالكف عن المفطر ليل او بعض النهار مع نيته وعكسا بمناء المفطر ان سوا فانه صام مع عدم الكف حمل النبوة على
الشعيرة وهي لا تصلح لغير مجموع النماز واذا كان العالم مفطر من كذا غير ان الكف امر عدي يستعمل التكليف بغيره في كل ان التكليف به متعلق بالتحليل لصد
او بكونه هذه الاشياء هو امر متعلق الارادة بالمعذور وانه دور في المراد بالمفطر مفطر الصوم فهو فطر من كل واحد منها على الآخر وقد كانت على
المفطر بما طاربا على اشياء مخصوصة فيصير الغريب في قوة الامساك عن الاكل والشراب واذا كان ذلك اشارة الى الاختصاص وقد علم بعضهم عنه الى ان شرطه في
على ذلك الاشياء مخصوصة وفيه التام بالنقل مع عدم المناسبة لكنه اولى كون النوطان امر وجودي وهو حمل النفس على ذلك فيكون من افعال الفتوى في
مستغن عن اغتصاب النبوة لاستلزام النوطان لما يقع بغيره لعدام استلزام النوطان لعدام استلزام النبوة لعدام استلزام النبوة لعدام استلزام النبوة
احسن الشبهة في من حيث عرفت بان شرطه في النفس ليس على ترك الثمانية الاكل والشراب بل هو في الفجر الثاني الى الغروب من المكلف والمبني المسلم الخالف عن
السفر وغيره من الموانع التي عدها وان استلزام الطول في كاد يميل من الكلام بغيره والله المحيط بقوله وهي بالشرع اشبهه قد تقدم الكلام في ذلك في الثاني
ومع ذلك فشبها بنبوة الصوم بالشرع اقوى من شبهة نبوة الصلوة به لكونها تقربها على الفجر الذي هو اول مهيبة والركن لستلزام التحول في المهيبة في ذلك
في رمضان من يهيى به يوم مقبلا فقتضاه عدم وجوب نبوة الوجوب مع الفطر وهو متوجه لعدم امكان وقوعه فيضايقة النبوة بالنكسب للمكلف بغيره
يجتاز الى التمسك عنه وهو منسب جازما من الاحكام لان يقول بوجوب يقع الفعل لوجبه من وجوب وان كان كذا المستلزم فيجب ذلك ان لم يكن
ممن الكفر بوجوبه بغيره لا يضافه الوجوب الى الفطر لحوط وضع الغيبين اليها افضل والنحر في الارادة مع ذلك اكل قولنا وهل يكفي ذلك في النذر
الله بن من لم يمت وجوب الغيبين في النذر الغيبين في حواط وان كان القول الاول مقبلا وهو منسب لغيره فيكون على القائل بوجوب الغيبين هنا القول
بوجوب النحر في وجوبه بغيره لا فضاء دليله وهو ان زمان باصل الشرع غير معين بالندب وانما يتعين بالعارض وما بالاصل في نذرنا بالعارض فلا
يلزم من نبوة الغيبين في النبوة مقبلا في الوعد مقبلا في كلام المقص الاكتفاء في النذر الغيبين بالفطر والغيبين فينبه سؤال الفرق بين الايمان بالله لان
يجل نبوة الفطر على ما اوجبه كما استبان نقله عن جماعة قولنا او نبينا مستقرا على حكمها لا نرفع مع ثبوتها بين ان يجزى ذلك قبل الفجر يمنع الصوم كالاكل والجناس
وعده مع زوال اثره قبل الفجر وان كان افضل عادة مع عرض ما يجب غسل او ليعلم الاعادة لوقع ذلك في النهار قولنا ولو نبينا بالاجزاء
نمازها بنبوة بين الزوال ما هنا خربة زمانية والضمير يعود الى الليل المنقضي والتقدير ان ناسي النبوة لا يجد هذا في المدة التي بين الليل وبين الزوال
من النهار في مطلقه والمراد انه يجد هذا حاله الذكر على القولين لا يخلو من النهار من بقاء اخيارا فلو رآه في حاله بطل الصوم ان جازها قبل الزوال
سباقا من غير هذا الحكم في الواجب من القولين وانه في قولنا بل كاد يكون اجازا ويستثنى منه قضاء الواجب صافا فانه يجزى بطل النبوة قبل
الزوال وان اصبحت نبوة الانظار ما لم يطر بالفعل كما وردت في الصوم وما صوم النافلة فامسك ان كان كما اشار اليه المصنف وروايات ذلك لا تلازم عليه
بعضها تصحح بامداد وقتها الى الغروب الاجود الفضل الجامع بين الروايات المختلفة الذي هو حديث جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو ان الصوم
يجع على المفدي بن لكان ان اوقع لنبوة قبل الزوال بطل الصوم لجميع الروايات وان نوى بعد حيله من الوقت الذي نوى فيه الى اخر النهار ولا يفي صحة الصوم
اذا وقع لنبوة بعد الزوال من قبله فينبغي معه بعد النبوة فينبغي القضاء اليه والاصح قولنا وقيل يخص ضمان يجوز تقديم نبوة عليه هذا قول
الجمهور وخاصل ان نذرنا بنبوة بغيره في وقتها وبومين وثلاثة لا يمنع الاكتفاء بما عرفت من النبوة في اوله من قبل ظهر قائدة التقديم فينبغي في وقتها
اول قبله وانما اوجبه عليه فانه لا فضاء في حاله ما لو لم يقدمه فانه يجب عليه القضاء من هنا بطله ضعف هذا القول فانها ان وقعت في وقتها بغيره في وقتها
من النبوة واعلم انكم تجد وقت التقديم في كل مرة صام لكنه صح يجوز تقديمها ثلثة ايام ولم يكن ذلك على وجه الاختصاص لكن الثلثة هي التي هي في وقتها
وهذا القول مع شدة وده لا شاهد له وانما استخراج من الاعتبار وهو قولنا وكذا قيل فينبغي بنبوة واحدة لقيام الشك في هذا وهو منسب بنبوة التقديم

في وقتها

متجه

في الاخبار

حتى ان عليه السلام والمضي الاجماع واختلاف العلماء في ذلك وفي المع والاعمال ما بين اليقين لكل يوم اولي كذا في التمسيد في الشرح ولو قلنا بعدم اجزاء البنية
 الواحد للشهر ففعلنا اجزاء الاول يوم لدخوله جنمنا واعلم انه لا فرق على القولين بين ناسي البنية لكل اجزاء وبين التذكار بل الاجماع واقع على ان ناسي البنية
 القولين فيما اشهر من بعض القبول القاسم من الاجزاء بالبنية الواحد لناسي البنية الخاصة بلبسهم دون التذكار كما قول ثالث ومشاورة على انهم من عدم
 حاصل القول الاول حيثما جاز بالمستند من الناس في العالم نظر ان التذكار من الاول الشهر كذا وهو غلط اتفاقا فبقي هنا بحث بان القائل بالاكفاء قد
 واحد للشهر يجعل عبادته واحدا كما صح في قوله من شأن امثله الواحد المشتمل على البنية الواحد ان يجوز بغيره البنية على اجزائها كما هو المعلوم من طائفة
 وح يشكك اولونه بقدر البنية بعد الايام لاستلزام تفرق البنية على اجزاء العبادته الواحد التي تفرق في البنية الواحد اللهم الا ان يفرق بين العبادته الحقة
 التي في صورتها الغد شرعا كافتلاؤه وبين ما يتصوره الصوم ويؤيدكم بعض الاحتجاجات التي تفرق البنية على اجزاء الوضوء بان ينوي رفع
 الحدث عند كل وضوء وان كان في ذلك خلاف الا انه لا يفرق بين وجوبه وان امتنع في مثل الصلوة بكل وجه وظاهر جازع من غناري هذا القول كون البنية
 لكل يوم اولي فضلا عن جواز ومثل الصوم في الاشكال فليسيل الميسر عند من كفى بالبنية الواحد للاعتناء الثلاثة والطريق الخرج من الاشكال الجمع بين
 لكل يوم فقل له ولو نوى غيره واجبا كان ونذرا اجزا عن مضاد دون ما زاد وجبه تقدم من المتعبد بنية الصوم الفريضة دون الوجوب القبيح
 حاصل في الفرض فيجب الصوم ويلحق الصلوة الزايدة لعدم وقوع صوغ غير ما جازع ويشك بان ما زاد على الفريضة من التميز وان لم تجز بنية لعدم امكان
 وقوع غير المطلوب في رمضان شرعا الا ان يجز بنية البنية عن ذلك للمنافاة فيصير الامر الكل الى الفريضة المطلوبة في اقلها بنية بخلاف ما لو نوى غيره فانه لا
 يصح بنية لان قبولها في الكل منافية وازاد احد الحديثين في شلنهم عدم اراذه الاخر كما يلزم من عدم وجوب بنية الفريضة الخاصة مع كونها الصوم جوارزا
 غيره والحاصل ان المظهر شرعا من هذا الصوم ما هيته من حيث كونها صوم شهر رمضان وان لم يجز في ذلك في البنية لان ما هيته من حيث هي لا يشترط
 شيء حتى يصح مجامعة الاشياء والحقان التفرق بالصوم على هذا الوجه لا يتحقق للافتقار على ان ما نواه لم يحصل له وانما حصل ما يراه الشارع الداخلا فيها
 وهو صوم رمضان وذلك من نوي لا مقتضوان الدلالة الضمنية هنا غير اراذه وقد قال في انما لكل امرئ ما نوى فانواه لا يحكم ما يراه الشارع
 ينوي بغيره فيقع باطلاق هذا مع العلم بانته من شهر رمضان اما مع التحمل به كصوم يوم الشك بنية التمسيد في الشرح ما ذكر لان حكم الخطأ يرتفع عنها
 دون العامة ان كان الدليل قاطعا لانها ايضا لا تآكل فيصير الصوم مطلقا لا تشكيل وجه قولهم ولا يجوز ان يرد بنية بين الواجبين هذا
 على القول بالاكفاء بالفريضة والحكم بالقاء الزائد لودع كاسلف شكل حصول البنية المعتر بدون الفريضة والذات لا يؤثر في المنافي فالفريضة وبينه وبين الموافق
 اولي ان يؤثر ويكن بناء ذلك على اعتبار بنية الوجود منضما الى الفريضة كما يظهر من قوله بل لا بد من تضاد وان كان ظاهر كلامه فيها استيقض خلاف
 ذلك وانه يكفي مجرد الفريضة وقول البنية الفريضة لا يتحقق الامع ضم الوجوب اليها فيكون اطلاق الاكفاء ما مقتضيا للوجوب بنية وهذا المعنى ان
 كان بعيدا في الظاهر لكونه صحيح بجماعهم العلامة في ذلك فانه قال في بيان الفريضة والواجب بنية الفريضة ان ينوي الصوم منقرا الى الله لوجوبه والظاهر
 ان بنية الفريضة لا تؤثر في الوجوب كما صح به في قوله وانما الفريضة المذكور مطبق وان كان الاطلاق يجز باوقد علم وجهه مما سبق فقل له ولو صام
 ان كان من مقتضى الزوجه الاجز القسطنطين حصول وهو بنية الفريضة فاما ان ياعز الزائد ويكون بنية للواقع فيكون مجزيا ولا نه لوجوبه بالنداء
 عن مقتضا اجزاء ما قاله في المنزلة فيها اما مجزيا او ادخل في المقامها وجه عدم اشتراط الجزم في البنية حيث يمكن وهو هنا ممكن بان ينوي التمسيد
 فلا يجوز التزديد فيجمع كون بنية الوجوب دخل في صوم رمضان عند عدم العلم من ثم لم يجز لوجوبه بالوجوب ثم ظهر كونه منه بل ردالة في غنائه في
 النصوص هو يقتضي البطلان في العبادته وكيف كان فعلم الاجزاء واجبه وان كان الاجزاء متوجهها وقا اختلاف العلماء في ذلك والشهد في سن
 واعلم ان موضوع هذه المسئلة اخضع من موضوع المسئلة السابقة لاختصاص هذه بיום الشك وتفضل هذه واخلاق تلك الخلاف واقع في
 المسئلة ان كان في الثانية اشترط ما قبلها اتحادها وان المسئلة فيكون في ليس يجز بنية قولهم فان كان في الزوال اسك عليه القضاء لا
 هنا على سبيل الوجوب بنية البنية ولو اضطرر وجب عليه الكفاية او متنافاة بين وجوبها وعدم صحة الصوم بمعنى اسقاطه القضاء ولو كان
 فلهما نذرا جاز بنية الوجوب اجزا على التقديرين فقل له ولو نوى الاضمار في يوم من مقتضى الى قوله ان كان اشبه هذا على القول بان اجزاء
 واحدا مع تقدمها او على القول بجوزها في البنية اعلم ان الزوال اخيرا من وجه حصول البنية المعتر والحاصل منه انما ينافي الاستدانة الكنية
 لانفس البنية وشرط الاستدانة انما توقف صحة الصوم على ما علم معلوم وان ثبت ذلك في الصلوة واماعلى القول بوجوب ايقاع البنية اياها فاخلها
 ثم جدد ما قبل الزوال ففي الصحة نظر لان القائل هنا نفس البنية في جزء من النهار وهي شرط في صحة الصوم فيفسد ذلك الجزم والصلوة لا يلغى
 فيبقى عدم الاعتقاد قولهم لو عقد بنية الصوم ثم نوى الاضمار لزم اجزما بهرهما من الصحة فيبقى على ما سلف من ان القائل انما هو الاستدانة الكنية
 لا البنية والشرط هو الثاني الاول والفرق بين المسئلة في ظاهره ان بنية الاضمار في الثانية مسبوقة بنية التمسيد في الاولى الاولى في الثانية
 في الصورتين وان كان القول بعدم القسافي الثانية لا ينافي في قوة قولهم بنية الصبي المجز صحة صوم شرعا اما مقتضى بنية وهو مرفلا
 اشكال فيه لانهما من اجزاء بالوضع وهو في قوة مقتضى على التكليف اما كون صومه شرعا فبنيته نظر لاختصاص خطاب الشرع بالكلية والامر
 ان يفرق لا شرعي قولهم وفي المرأة على الاظهر هذا هو الامر ببناء على ايجاب الفصل فلو تقدم قولهم وبقيت صوم المرأة الواطئة في الفصل
 ليكون موضع الجزم ما الموطوءة في الذبح ففي ضا صومها فلو كان في الواطئة يمكن ان يربطها الموطوءة فقط ببناء على اخذها في الواطئة يكون
 في الواطئة ذلك الخلف فيها الحالة عليه او لا شئ له على مسئلة ان حكيها اجابته واعلم انتم بتقديم ما يدل على نداء صوم الواطئة حتى يتبعه

كتاب الصوم

نفسا صوم المرأة وانما تقدم وجوبه من ان يثبت به العتق وعدمه فكان الاولى بالخبر كما في مسأله الموطوءة الى الفصل الثاني
قولهم وفي مسأله الصوم بوطي الغلام والدايه تردده في تقديمه في الطهارة ان الاصح ايجابه بالغسل فيصوم الصوم قولهم وعن الكذب على الله رسول الله لا خلا
في تحريم الكذب على الله ورسوله وانما في الصوم وغيره وان كان في الصوم الكذب والافتراء فيه هذا الخلاف فيما يترتب عليه مع استحقاقه
العقاب فيجب القضاء والكفارة وقبل ايجاب القضاء خاصته والاصح انه غير مفيد وان ضاعف العقاب قولهم وعن الارتباس بالمرء بالارتباس في الراس
الماء دسعة واحدة عرفت ان يبقى المذنب وفي حكم الماء مطلق المائع وان كان مصفا كما ينسب عليه بعض اهل اللغة والقضاء واضح الاقوال بغيره دون ان
يفسد الصوم بظنه فانما في الخبر فيما لو اقرت غسل مشروع فانه يقع فاسدا للمني عن بعض اجزاء الله تعالى في العبادات ولو كان ناسيا ارفع حاشه لعدم
الذهاب اليه والجاهل عامدا سائق قولهم وفي ابطال العبادات الى الخلاف لم يفيدها العبادات يكونه عذرا كما فعل جماعة ورد في بعض الاخبار والظاهر ان عذر
القياس لا يوجب العبادات المتعدية الى الحاق نوع من المشاكلة وان كان غير معناد فيجزم ويفسد الصوم ويجب به الكفارة سواء في ذلك الغليظ والرفيع بل الحكم
فيما عاظم من تناول المأكول اذا كان غير ما يحرم تناول وجب تغيب الغليظ فالمرجع فيه الى العرف وسبب في العبادات ان ذلك واشباهه مفيد بالعبادات
فلا شيء على الناس في الاعمال بل يمكن من الاخر ان يمتنع بحال والحق بغير بعض الاحكام لاجل الغليظ ونحوه وهو حسن ان يتحقق مع ما يحرم قولهم وعن القضا
على الجنان عامدا حتى يطبع الفجر هذا هو الصحيح والاحتياط في نظافة وخلو الفم من ما يوجب الغسل في الفم بين هذه وبين تقديم
البقاء على الجنان في ما بين العام والخاص فان فسد البقاء عزم على عدم الغسل وعدم بنية الغسل اعلم من العزم على عدمه والحاصل ان النومة الاولى بعد الجنان
تصح مع بنية الغسل بل لا ارجح النوم لا بد مع ذلك من اعادة الانتباه والا كان كمنه البقاء بشرط بعض الاحكام مع ذلك اعتباره الانتباه والا كان كمنه
البقاء على الجنان ولا بأس به قولهم ولو انتبه ثم نام واما فاصح نائما ان تقدم ان النومة الاولى انما تصح مع العزم على الغسل وامكان الانتباه واعتباره
نام بالشرط ثم انتبه ليلالحم عليه النوم تابا وان عزم على الغسل واعتاد الانتباه لكن لو خالف وانما فاصح نائما ان تقدم ان النومة الاولى انما تصح مع العزم على الغسل وامكان الانتباه واعتباره
بعد الانتباه الاولى انهم لم يعدوا بعد وسيلكم النومة الثالثة قولهم ولو اشتهى في سائر ما فسد الصوم وفي حكم المس طواف الملائكة ولا فرق في ذلك
بين المرأة الحائض والحقة ولا بين مفتا الامناء بذلك وغيره ولا بين القصد اليه وعدمه لا طلاق النص والتمثيل نوع من المنس بان حكمه قولهم ولو احتل بعد
بنية الصوم نهرا لم يفسد صومه ولا يوفى حصة الصوم على الغسل بل انما يجزئ المصلي او الصوم اليوم القليل قال العلامة في المنهاج لا يعلم في ذلك خلافا وفي
انما جازي قولهم وكذا لو نظر المرأة ما مضى على الاضطرار في ذلك بين الحائض والحرة فيم وضد الامناء او كان معنادا بذلك عند وان كان على حال
وجبت الكفارة وخالف في ذلك ائمة فوجب القضاء مع النظر الى الحرم والامناء من غير تفصيل قولهم والحقيقة بالجامد جازي في المرء بالجامد نحو الفتاة
وان كان لا يطلق عليه الحقة عرفا والاصح تجزئ الحقة بالمائع من دون فساد الصوم قولهم انما يفسد اذا وقع عدا سوء كان عالما او جاهلا بالحال والجامد
بالعام في وجوب القضاء لا اشكال فيه واما في الكفارة فالأحوط ان ذلك كما جزم به المصنف واخذه العلامة والاصح انه الكفارة عليه ولو اذنت في ذلك ولو اذنت في ذلك ولو اذنت في ذلك
قولهم وكذا لو اكل على الاضطرار وجب حلقه لا خلاف في عدم وجوب القضاء على من وجب حلقه تخفيفا لجهل بغيره فانيان لا بد من تناول المقطر واما
الاكره فان بلغ حد ما يقع منه او اذنت في ذلك ولو اذنت في ذلك ولو اذنت في ذلك ولو اذنت في ذلك ولو اذنت في ذلك ولو اذنت في ذلك ولو اذنت في ذلك ولو اذنت في ذلك ولو اذنت في ذلك
وان لم يبلغ ذلك الحد بان نومه بفعل لا يلقى له ويجوز في المثل من ضربا وشتم ونحوهما وشهدا القران باقاعا ان لم يفعل لان اخذت ان لم يذهب
فصد له يرتفع ففيه قد صرح قولنا احدهما الحائض بالاول لقوله رفع عن ابي الخطاب والنسب وما استكر هو عليه والمراد رفع حكمه من جملته القضاء
ولسقوط الكفارة عنه وهي من جملة احكامها وجوب القضاء وان ساء له الفعل لصدن تناول المقطر عليه باختیار وقد تقرر في الاصول ان المرء يرفع
الخطا وفيه في الحديث نص المولى عليها لارفع جميع احكامها ومثله الاضطرار في يوم يجب صومه للثقة او تناول قبل الغزب لها وبعد الشهاد في سرجو
الاضطرار ما يجوز ان ينافى وكان نظره في ظاهر الخبر عن التمس مع التسامح حيث اضطرر مع اول يوم من رمضان قال لا يصح له ان اضطر يوما من رمضان الحب من يقين
عقوبة بعد الله والظاهر ان القضاء بطلان الخبر وكما في غيره من موارد ما تجوز هذا القيد من بعض الروايات وفي بعضها ان اضطر يوما من شهر رمضان او اضطر
ضطر على القضاء فيكون كافي في الاكره كما اخبره وحيث ساء الاضطرار ولا اكرهه الثقة بجواز قضاء على ما يندفع به الحاجة فلو زاد عليه كفره مثله ما لو تأخر
بالاكل فشر به او بالعكس قولهم لا بأس بعص الخاتم وموضع الطعام للصبي الضابط في ذلك جواز كل ما لا يتعدى الى الحلق ولا في بين المضغ للصبي عن
خصه ما لم يتعد الى غيره حيث كرهها الصبي ان فاته كما كانت مضغ الحسنين وهي ضامة ولو سبق منه الى الحلق شيء بغيره يبان فهل يفسد الصوم وجبها الجوهرا
عدم الامتناع الاذن فيه وعدم الاحتياط في الدخول قولهم فيجب الوالد للصلاة بالطريق البائنة لا فرق في ذلك بين اول النهار وآخره عندنا وبينه بالطريق
على خلاف البنية والحيث ذهبنا الى كراهته به ولا يخفى ان ذلك مقيد بما اذا لم يتعد الى الحلق شيء من اجزاء المخلل والاحرم قولهم والامتناع هو طواف الامناء
والمراد به حصول الامناء لا مطلق عليه وان كان الطلب مما لا يوجب الكفارة بدون حصوله قولهم وايضا العبادات لا فرق في ذلك بين عبادات الحلال
وغيرها كالحسن والتراب لا يترتب كونه غليظا كره من انما خلق قولهم ومن اكل ناسيا فسد فساد الصوم لهذا من اكل الجاهل بالحكم وقد تقدم ان الاجود
الكفارة عنه وان كان ما اخبره المصنف لا يوجب ذلك وقيل بل هي على النسيان لا يصح ما يمتنع وعليه الاكثر قولهم وقيل لا يوجب الاضطرار بالحكم ذلك
كفارة هذا قول الصادق عليه السلام انما رواها باسنا الى الرجاء ذلك على التفضل وانما رواها في العمل بها لان في سندها عبد الواحد بن عبد
المنصور وهو صحيح الحال مع انه شيخ ابن بابويه وهو قد عمل بها فهو في قوة الشهادة له بالثقة ومن البعدان من يصدق في غير الثقة بل لا يصدق
واعلم ان العلامة في باب الكفارات شهد بطلانها وهو صحيح في المركزية لعبد الواحد وان كان قد اخرج من الكفارة لا يخصص حاله وكيف كان

اعلمته

لذيق مكنته

بها

قوله

مطلقة اطلاقا في جيل ولا يشك الفرق فيما تراه في الحكم فانه لا يضبط على وجه معين اذا ما من ظن الاروقه ما هو اقوى منه وقد مراد في اختلاف الاراء
الموجبه له والوقوف على اوله من من لانه لا يكاد يتحقق وقد عرفت ان الحكم في الصوم معاقا لظن والظن ان المصير به يغلبه الظن في ذلك وقيد الغلبة
بما لا يكون لا يكون الا كان فانه رخصا احد الطرفين على الآخر وقد مر مثله في الصلوة في باب الشك وفي الشك في بعض تحقيقاته على هذا المحل بين الوهم والظن
مع حكمه باشر اكمه في الرخصان بان الوهم ما كان لا مانع من غير شدة وعنه وهذا الفيسر مع غايته لا يتجوز في هذا المقام معني فان الاماره المرجحه للغرض عند بعد
العلم كجمله كيف كانت والذي يظهر في المسألة حيث كثر فيها الاقضية والظن على ما بينه ان المناول مع الوهم بالمعنى الاصطلاحي ومع الشك بمعية الفضأ
سواء انكشفت بعد ذلك بقاء العلم او اشتهر الاشبهه لاصالة بقاء العلم ان علم ان مثل ذلك لا يجوز الاظهار وجبت عليه الكفارة بامره وان جهل الحكم على
حكم الجاهل وقد تقدم ولو ظهر بعد ذلك ان الليل كان قد دخل وقت المناول ففي سقوط الفضأ والكفارة احتمالا من مطابقة الواقع في نفس الامر واما
على الخالفه المحترمة وانما حكمه حرمة الصوم ويظهر من العلم انه في مناه عدم الفضأ ومثلهما لو ظهر الدخول وله طريق الى العلم ويظهر من المناول ان الكفارة في
الصوم قد عرفت ما جازت والوجهان بان فيمن فطر يوما بغيره من شهر رمضان بنين ان العبدوا فطر الساقين فيحقق بلوغ الغرض ثم ظهر انه في محل الرخص
ان سفره بعد الزوال فافترق بين انما لم يزل وعدم الكفارة في الجميع منوجه وان حصل الاثم ولو ظهر الدخول ولا طريق الى العلم عانلة الاظهار ان ثلثين
المطابقة او اشتهر الاشبهه فلا فضأ وان ظهر في المسألة فقولان احودهما انكرك وانما خرجنا عن اصولنا الحاشية لان هذه المسألة من المباحات قولهم
تعدا القبيح لو دعه لم يضر في غير البقي اي سبقه بغير اختيار انما يثبت في الاظهار به اذا لم يبلغ شيئا مما يخرج منه وصافي فضأ الغنا واما ان لم يبلغه كل واحد فضأ
والكفارة وكذا في الكفارة في صورته المتعددة شرط بذلك والا كرهه هل هي كفارة واحدة ام ثلث بناء على ان كل واحد من الطرفين يمكن الفرق بين التحليل عن
اسم الطعام وغيره قولهم والحقه بالمائع قد سبق ان الاصح فيهما من ان يوجب الفضأ في وجوب الماء الحق للغير اي يوجب الفضأ دون الكفارة و
المادع عدم نقصه في الحفظ والاوجب الكفارة قولهم دون التفحص لظن ان اطلق المصير كافي للاختصاص لاصالة من غير فرق بين صلوة الغرض والظن
وعلى هذا الاطلاق ذلك مؤثقة سماعا لكن في صحيح الجليل وحسنه الفرق بينهما واجبا الفضأ في وضوء صلاته والنافله وهو حسن لا يجزى ان ذلك كله مقيد بما
اذ لم يثبت التيقن في تحفظه والاضحى كره لم يذكر المصير في الاستثنا في لندون وعدم الضرر عليه وفي الحاشية بالضمضة اذ المتوجه في مثلها
فيكون الفعل عبادا ومن انما يفسر بقول به ونوفت العادة في التمسك بالظن عدم الفضأ به لالاختصاص بالضمضة بل الاذن في الفعل وعدم الاختيار في التمسك
ولا يرد مثله في غرض النافله لاعتراضه فيكون في حاشية القول بالحاد بالضمضة مظهر منوجه ويبلغ في الحاشية بالضمضة لانه لا ينافي بالاصالة والوجه
وبه قطع الشبهة في س قولهم ومن نظر الى من يحرم عليه نظر هاتين وهما وكذا لو كانت محله في غير قد تقدم ان الاصح عدم الوجوب مع الاصل الامانة والاشياء
ولا فرق في ذلك بين المحل في الحرمة قولهم لو غفص متداوبا الى مقتضى الموضع والوجه وجوب الفضأ هنا طريقا الى ولا بأس به قولهم فان ابتلعه عدا
عليه الفضأ اذ ينبغي ان يكون محل الخلاف ما لو ابتلعه جاهلا بغيره والواجب الكفارة فطهر الكفارة في التناول اطلاق الفضأ فكان قوله وان غفص
وفي التمسك عليه اطلاق العبارة وهو غير ما يقتضي عدم الفرق بين من جهر في التحليل وغيره وقبل ان المصير في التحليل والابتلاع شيئا من الباقى ناسيا فيضطر لغيره
وقر بغيره لاظهار ولا بأس به قولهم وقبل صلبه في التحليل المرحشا التردد من وصول المظهر الى الجوف ومن عدم صدق الاكل والشرب فيهما اثباته
كونه مظهر لاصالة البراءة والاصح عدم اقتضائه ذلك مثله ما لو طعن بفسه برح او داوى جرحه كك تحوها والاحليل يخرج البول وهو ثبته الذكر قولهم
لا يفسد الصوم بابتلاع الغائض هي بضم النون الفخاعة بالضم اي لا يفسد الصوم بابتلاعها فانما يخرج من الصدر فان ما يخرج من الدماغ ياتي ذكره ويفهم من كلام المص ان ذلك
بشيء خارجا لم يقسمها اليها عطفها عليها باسم يخرج فلا يدخل في الض الدال على جواز ابتلاع الغائض واظهار جازة من الاحتياط عليها اسم الغائض وهو الظن والاختلاف
كلام الاحكام الغائض من جواز المص ابتلاع الاول ما لم يخرج عن فضأ المصير في دفع من ارد او الشائبة وان لم يصل الى المص والشهيد في سواي بلبنة في جوار الاذن
ما لم يصل الى فضأ المص ومنعه اذا صار ثابته محجبا بالرواية عن الصادق في لا بأس بان يزود الصائم بخامنه والعلامة الحقيقية في التمسك بالرواية في زود رادها
من فضأ المص محجبا بالرواية اي في طهرها ضعف كلام الشهيد اعدل اذا نزل ذلك فان ابتلع الغائض حيث جرم فان كان من خارج المص وجبت الكفارة انما لم يخرج
شاهدا على غير الصائم وكذا لو تناول في حقه غيره او رقبته وان كان احد الزوجين ما ورد الامتناع الا لئلا يزداد ولو كان تناول من المص حيث جرم ففي وجوب
الثلث والواحدة نظر منشأ الشك في جرم ذلك على غير الصائم والمتمسك هو وجوب الواحدة ماله طعم كالك فيفسد الصوم في المص من ماله طعم اذا لم يمسك في المص
لم يفسد منه لغيره فان ابتلع الصائم الريق المغبر بطعمه ففي الصوم به قولان احدهما الاشارة الى ان الطعم عرض يتسجل عليه الاشغال عن محله في وجوده في الريق قد
على تحليل الاخر ومعه وجوبه منع الكبرى وكيفية انما الريق يفعل بكيفية ذي الطعم بالجوار كما يفعل الهواء والماء بلحاظ ان تحت ونقل العلامة في التمسك
ان من اظن باطنه بغيره لا يحفظ وجده مع انه لا يضر اجماعا قولهم المنقذ بغيره لالهلال اذا فطر عليه الفضأ والكفارة وجهه ظاهر لثبوت الشهر في حقه
فلا يفسد تكليفه بسقوطه عن غيره وهو اجماع انما يثبت على خلاف بعض العامة حيث لم يجز عليه الصوم بذلك يثبت شرعا قولهم وان كان مع المراجعة لم يكره
شأنه في كونه المبادر الى نزع بلبنة الخاص فلو استدام او نزع بلبنة الجماع كره قولهم يتكرر الكفارة بتكرار الوجوب لا يثبت تكررها مع اختلاف الأيام
مط واما في اليوم الواحد فالاصح تكررها بتكرار الجماع مع تحلل التكفير مع اختلاف النوع الموجب امامه اتفاقا فقال في س لا يتكرر فطرك في الجماع اجماعا واطل
المحقق الشيخ على تكررها مط وهو الاصح ان لم يكن قد سبق اجماع على خلافه الاكل والشرب يختلفان وسعيدان بعدد الاذن واداد الجماع بالتقوى بعد النزع
قولهم من فعل ما يجزى الكفارة ثم سقط فرض الصوم قيل سقط الكفارة وقبل لا وهو الاشبهه الاصح عدم سقوط الكفارة مطم لتحقيق فعل ما يوجبها
صوم يوجب ذلك في تلك الحالة ولا تنها حرمة الصوم وجه السقوط ان الصوم يوجب عليه في علم الله سبحانه وتعالى ولا تنكف تلك بفقد العذر فلا يجب

الظن
على إطلاقه

الاحكام الفقهية

قيل
فيما الفضأ
وقيل لا يجب هو
الاشبه

تجوز
قولهم

الكفارة لو انكشف منه من شوال باليقظة والفريق بين الامرين واقع وفي بعضهم بين ما لو كان المسقط باختياره كالشهر في الصوم والغير اختياره كالجمعة في
الصوم وفي ساقط الكفارة بالثاني دون الاول ومبنى المسئلة على قاعدة اصولية وهي ان المكلف اذا علم فوات شرط الفعل هل يجوز ان يكلفه يوم يمتنع فيه فعله
فعل الاول تجب الكفارة وعلى الثاني سقط قولهم فان عاد قبل الاول فمضى في الرابعة وانما يقتل مع تحلل التعزير كك وان تكره منه الاطار قولهم من وطأ
زوجته مكرها لم يكن عليه كفارة لان في الزوجية بين الدائم والمنقطع والحقائق منه بوجه والاصح الاتصاف على مورد الضر فلا يستلزم عليه كفارة ولا
الى الجنينة ولا الى الزوجة المذكورة ولا الى الجنينة ولا الى الزوجة المذكورة ولا الى الجنينة المذكورة لها ولا الى الزوجة النائمة وجبت بحمل عنها الكفارة بحمل التعزير
وبغير تحيين سوطا وقد يجمع في الحالة الواحدة الاكراه والمطالبة كما لو اكرهها ابتداء ثم طوع عنه بعد ذلك فيلزم حكم الاكراه ويلزم بها حكم المطالبة ولا فرق
في الاكراه بين المجبور ومن مضى بامضائها حتى كفت من نفسها وقد تقدم خلافا للشيخ حيث فرق بينهما فوجب على المضى كفارة القضاء كما مضى قولهم
وكذا لو كان الاكراه لاجنبية وقبل لا يحل هنا وهو الاشبه منعلق النص هو ان المكلف قبل بطلانها الاجنبية من نايه فمضى الوافقة فان حمل الكفارة على الشرع
فعل في الحكم والعقوبة وهما في المحرك أولى وبضعف بان الكفارة مسقطه للذنب بخلافه غالباً ومنه سميت كفارة فجاز اخضاعها بالام لا الاختف ويكون الا
فعل بما يندفع الله به كما في قتل الصيد عمداً مع جوب الكفارة في الخطأ ومن هنا يعلم ان الكفارة عن العبادات لا تدل على عظم شأنها على غيرها فان اختلفوا فاضل من الصوم
مع ان الكفارة في افسادها قولهم كل من يجب عليه شهران مثلاً فان كان صام ثمانية عشر يوماً هذا مع الخصا الوجوب في الشهرين اما لو كان صام يوماً واحداً
بين غيرها الكفارة ومضاه كان وجوب الثمانية عشر يوماً طاراً على الجوع في حال الثلثة على ان النص الاصح ان يخرج من صوم الثمانية عشر يوماً ان يقصد في استطاع
جوابين خبره وان لا يصبر عن الصوم وعدم اشتراط الثمانية عشر يوماً كان أولى ولو عجز عن الثمانية عشر يوماً بالتمكن من الصيام والاطعام بل قبل في
الانسان بالتمكن من الشهرين ولو امكنه صومها من غير تحيين حث هو في ولو عجز عنها اصلاً استغفر الله تعالى وبالله الكفارة فيسقط عنه بعد ذلك ان استطاع فيهم
من قوله عجز عن الصوم اصلاً بعد ايجاب الثمانية عشر يوماً بالانسان بالتمكن كان كافياً وقبل لا يقتل بعد العجز عن الثمانية عشر يوماً الاستغفار ويمكن حل العبادات عليه ايضاً
بان يرد بالمجوز عنه اصلاً ما تقدم من الشهرين والثمانية عشر يوماً لو تخرج متبعاً بالنكاح وجواز النكاح عن الميت هو اصح القولين من غير فرق بين خالفها
واما التي قيلت هو كذا وان كان العلة في ذلك لان كونه الدين على القول بالمتنع هناك يمنع هنا بطريق أولى وجهه انها علة ومن شأنها ان لا يقبل الثمانية عشر يوماً
ثم والاول المنع من النزع بالصوم مطم وثوقه عجز على اذن من وجب عليه لان الوجوب مغاير له فلا يشترط الا بفعله وبفعله ثابته قولهم النساء قبلوا
وعلا عنه يستثنى من ذلك الشيخ الكبير المالك ربه فان ذلك غير مكره ولا مانع من ذلك شهرة روى ذلك عن القم قولهم والا كمال ما فيه صريح الصادق
عن الباب ولا يمكن الا في شدة الحر والدماء في المخصوص قولهم والسقوط عما لا يتعدى الى المخلوق فيضيق الصدر من ذلك عن القم قولهم والاكمال ما فيه صريح الصادق
الرباحين وثبنا كذا في النجس الكراهة خصوصاً بالباحين فلا يكره الطيب بل يحاسبه للصائم وانه تحفته والنجس فيضيق النون وفيه الجوع فهو معروف عليك كراهته
في الاخبار بانه رجحان الاغرام وذلك انهم كانوا يشبهون اذا صاموا بالانتمسك بالجوع قولهم وبالله الشوب على الجسد ولا يكره للرجل الاستغفار في الماء وان كان فوقه
شبهه وبالله الشوب على الجسد والنجس فيضيق النون وفيه الجوع فهو معروف عليك كراهته في الاخبار بانه رجحان الاغرام وذلك انهم كانوا يشبهون اذا صاموا بالانتمسك بالجوع قولهم وبالله الشوب على الجسد ولا يكره للرجل الاستغفار في الماء وان كان فوقه
ابن ابي عمير ان اول من فاس بل يفسد ثلث الصائم فيسقط في الماء قال نعم قلت فيل ثوباً على جسد قال لا فلت من بن جلاء قال من ذلك قولهم ولو نذر يوماً ما معناه
فانفق احد الصيدين لم يصح صومه الاصح عدم وجوب قصائه وان سب قولهم وكذا البحث في ايام التشريق ان كان معنى لا فرق في ذلك بين الناس وغيرهم
علماً باطلاق النص قولهم وقبل ان يسبق من المعنى انما الختان المص هو الابد قولهم وبصح الصوم من الصبي المبني فتقدم ان الصحة لا يشترط كون صوم
شرعياً فيمكن وضعه بمادة شرعية من بعض الاصحاب كما منع الشرع قد عرفنا ان الصحة من خطاب الوضع وهو لا يتوقف على التكليف قولهم والثاني ان
سبق منه اليه الاعمال ان الصوم غير من باب العقل اجماعاً وانما يفتى الجواس الطم ويرى في التشريع هو ما يطبع به في الزمان فالاصح المكلف به عن اهلية فاذا
وقع في عبادته لا يشترط فيها الطهارة الشرعية لم يطلها كما الصوم والاعتكاف والاحرام والسعي والوقوفين وغيرهما من الامور التي لا يمتنع في الصوم انما هو الامتناع
عن الامور المحصورة كما تحققت في مثل الاضام وهذا بخلاف الجنون والسكر لانهما يبدان في العقل فيخرجان عن اهلية التكليف فيبطلان الصوم وغيره من العبادات
واما الاعمال التي يمتنع فيها لا يمتنع في العقل ولا يمتنع في دفعه اختياراً فيبطل الصوم كذهاب بعض الاصحاب الى انه لا يفسد بل يقع معه صحته مع اليقظة متى كان في
والفرق بينهما واضح فان الصوم جيلة وعادة لا يربط العقل اجماعاً فيمتنع به ثلثه بخلاف الانماء فان فيه زيادة فيشبه الجنون فكان حكمه هنا حكمه اذا اقر ذلك
فلا ينعاد اقامته بعد ذلك من العادة والخاصة في ان الصوم غير من باب العقل ولا مانع منه لانه لو ابطال لحرم الصوم على الصائم اجتناباً واحتمالاً في المضى فيه
هو خلاف الاجماع والنصوص الدالة على اباحته بل المجازاة عليه في الاخر كما روي ان تقوم الصائم عبادته وصحته فيسقط عن ابن ابي اوديس ان النائم
غير مكلف بالصوم وليس صومه شرعياً وقد عرفت فساد ما قاله النائم قبل النائم غير مكلف لانه غافل ولقولهم رفع العلم عن ثلثة وعندهم النائم حتى يسقط وقد
اطبق المحققون الاصول على استحالة التكليفه وذلك يقتضي عدم وقوع الجزاء الحاصل وقت الصوم شرعياً لانه غير مكلف به وبلفظه با في النهار لان الصوم
لا يقبل الجزاء في اليوم الواحد واول منه ما لو نوى ليلاً ثم نام مجموع النهار وهذا يؤيد ما ذكره ابن ابي اوديس بل يقتضي عدم جواز الصوم اجتناباً على الوجوه المذكورة
فلما تكلف النائم والغافل وغيرهما ممن يفقد شرط التكليف في نظر فيه مرجحنا ابتداء به بمعنى توجه الخطاب الى المكلف بالفعل ولم يبق
على توجه المأمور به بعد الخطاب فلهذا نظر فيه من حيث الاستدانة بمعنى انه لو شاع في الفعل بل النوم والعقل وغيرهما ثم عرض له ذلك في الانشاء
والقسم الاول لا اشكال في خضاع التكليف به عند المانع من تكليفه ما لا يطاق من غير فرق فيه بين انواع العفة وهذا هو المعنى الذي اختلفوا في اكثر
من الاصولية في غيرهم امتناعه كما يشهد الى ذلك دليلهم عليه وان اختلفوا الكلام فيه لانهم اختلفوا عليه بان الايمان بالفعل المعين لغرض امتثال الا

بعضه

كتاب النجوم

[illegible]

وهل يشترط في تحمله بلوغه حين موثابه فلو كان صغيرا لم يجز عليه وان بلغ ام ارى الوجوب ببلوغه فيتعلم به في قولنا والقسمان عند الاشراك بالبلوغ عند
اما لو اخص احداهما بذكر السن والاخر بالبلوغ بالانسان والاشراك ففي تقديمهما نظر اذ من تقدمه البالغ ولو لم يكن هناك ولو لم يجز القضاء على باقي
الوارث وان كانوا اولاد اقضاء في وجوب ما خالفنا الاصل على موضع الوفاق ولا في مقابلته الجوهرة وذهب جماعة من القدماء واخترنا الشهيد في سن وبعض من المتأخرين
الى وجوب القضاء عند عدم الولد المذكور على كل من شئ في كل دار حتى تصوم صام الحجرة والزوج والرجعة ونقدم الاكبر فالاكبر من الذكور والانات كل واحد
احوط قولنا وان كان الاكبر في سقط القضاء بناء على ما اخبرنا اولي من اخصنا باكثر اولاده الذكور وعلى القول الاخر يجب عليها القضاء **قولنا** ولو كان
له ولدان او اولاد متساوون في السن تساوى في القضاء وفيه تردد من انقضائه الاكبر صورة الفرض لا تساوى في السن ومن صدق على الجميع فان كل واحد او
انقر بعلق به الوجوب فلا يفيظ ذلك بانضمام غيره اليه وهو الاقوى فعلى هذا لا يفيظ عليهم الفاش بالسوية فان نكس منه شيء وجب عليه كما ينبغي وبصريحنا
عدم قيام احدهما ولو كان الفاش من قضاء رمضان فضاياه معا فافترقه بعد الزوال ففي وجوب الكفارة عليها او وجوب احدها بالسوية او كونهما فرضا كذا
لاصل اوجهما وجهها عدم الكفارة ولو افترقا احدهما فلا شيء عليه اذ قلنا بقائه الاخر والا ثم ولو شرع احدهما بالجميع واستلحقا ثالثا واحدهما الاخر فالأقرب
الجواز **قولنا** ولو شرع بالقضاء بعض سقط يمكن ان يرد به شرع بعض الاولياء المتساوين في السن بناء على الوجوب عليهم جميعا ونسج اجنبى عن الولي وطنا
هو امر وجهه سقوط حصول المضي وهو ان يرد من الميت من الصوم ويجعل عدم الاجزاء لان المكلف به هو الولي فلا يجزى عقل غيره عنه على نظر الاية ولو قلنا
الاجنبى اذن الولي واحد الوليين باذن الاخر فانه بالجواز **قولنا** وهل يقضى عن المرأة فانها فيه تردد من انقضائه من اشراك الذكور والانات في الاحكام
غالبا وظاهرا وانما ان يصير من اصالته البراءة وانقضاء النص الصريح والاول والى الثاني اقوى **قولنا** وحيت لم يجب على الوارث القضاء لو اوصى به الميت
انفاذ وصيته وقضائه عنه ولو لم يوص به فاشم عدم الوجوب خلافا لابي الصلاح حيث جعله كالحج **قولنا** اذا لم يكن له ولي الاكبر انى الزهراء
على اخصها الولي بالولد الذكر كما مر وجه سقوط القضاء اصالته عدم الوجوب ما الصدقة فارجعها الشيخ وخاتمة كذا ذكر وثوق بها المص وجعلها قولا
لعدم النص الصريح بها على هذا الوجه فان الموجب في ذلك وانما ان يصير من اصالته البراءة وانقضاء النص الصريح والاول والى الثاني اقوى **قولنا** وحيت لم يجب على الوارث القضاء لو اوصى به الميت
يقولون بترتيبها واعلم انه متى كان الاكبر انى وكان الذكر وفيه السن فالقضاء متعلق به مع بلوغه فقطم ومع عدمه غنم بلوغه كما مر انما يفيظ القضاء
مع كون الاكبر انى لا يمكن الا اناء ولم يكن له غيره فاعلى ما ضربناه الاكبر من ان المراد بانه ليس هناك اكبر سواء وهذه الصور كلها داخله في عار المص
ومقتضى سقوط القضاء في الجميع وليس كذلك فكان عليه ان يشترط الاولين والاولى اللهم الا ان يذهب المص الى ان المراد بالولي هو الاكبر ان كان ذكرا
والانثى انما يظهر من كلامه هنا فلا يجب على تقدير كون الاكبر انى عليها وعلى الذكر الصبي وان كان بالانثى فمطلقة ههنا ان الاجزاء الاول **قولنا** ولو كان
عليه شهران متتابعان صام الولي شهرين لا فرق في الشهرين من الذين على الميت بين كونها اجنبين عليه على القيسين كالمتندين وبين كنهان القهار مع ذلك
عليه في حال الحيوة وعجز عن القنوا على الجنب ككفارة ومضا على تقدير اختيار الولي الصوم فان الجنب ينقل اليه كما كان الميت ولم ينخار الا على من
الاصل هذا الحكم يخفف على الولي بالصدقة عن احد الشهرين من مال الميت مع ان العتوص يقضي بوجوب قضاء الجميع عليه ومستند هذا الحكم المستثنى من
صوم القضاء رواية الوشاء عن الرضا قال سمعته يقول اذا مات رجل عليه صيام شهرين متتابعين من علة عليه ان يصدقه عن الشهر الاول وبعض
الثاني وفيه فمضى تتم الصدقة عن الشهر الاول فلا يجزى به صوم الشهرين لو اراده ولا الصدقة عن الثاني وذهب بعض الاصحاب الى الجنبين الولي من القنوا
والصدقة كذا ذكر وهو ظاهر المص في النافع لكن في سند الرواية ضعف فالقول ببعض صوم الجميع على الولي اقوى على القول بها يقتصر على موارد
فلا يبعد الى غير الشهرين **قولنا** القاضي يشهر رمضان لا يحرم عليه الاضطرار قبل الزوال هذا اذا كان الوقت اما لو قضى بوجوب قضاء الشهرين
حرم عليه الاضطرار لكونه لا يجزى الكفارة وكذا لو طرأ قبل فعله به ذلك والاضطرار من كل من خلته صوم واجبه من متعين قضاء ومضا حيث لا ينطبق
والدين المطلق وشبهه والكفارة فانه يجوز له الخرج منه اخذنا الا في قضاء رمضان بعد الزوال ولو لو كان واجبا متعينا لم يجز له الخرج منه
وخاتما بصلاح في الاول فوجب المضي في كل صوم واجبه شرعا وفيه وعزم شعله مظهر **قولنا** ويجزى بعد ويجزى الكفارة لا خلاف في جواز
الافطار بعد الزوال في قضاء رمضان والصوم فارد به والمخير بعض الاصحاب في قضاء كل صوم واجبا كذا عند المعين لصحة عبد الله بن مسعود عن الصادق
حيث جعل مناط الحكم قضاء الفريضة والاول وجب مجزى الاضطرار يجزى عنه وان فعل المفطر كرمضا والمظن ان الكفارة تنكر بالسكك وما
ذكره من الكفارة هو المص والاصح وقبل انها كفارة بين قبل مضا **قولنا** اذا قضى غسل الجنابة ومضى عليه ما دام الى القول بوجوب قضاءها هو الاكبر
والاشهر لصحة الحلبي عن الصم وغيرهما لا فرق في ذلك بين اليوم والايام وجميع الشهر وفي حكم الجنابة المحض القاس في حكم رمضان والندوة المعين
اختاره المص بقا لابن ادریس ثم على اصل ابن ادریس من المنع عن العمل بخبر الواحد وكون الطهارة الكبر لم يشترط في اقنوا الامير لعلا على اصول المص
فكان قوله به من لو ترك الغسل كان مجزى بوجوبه للصوم وجب قضاءه بطريق اولي وجوب الكفارة الوجهان وفيه في المسئلة اشكال وهو انه قد
تقدم ان من نام جنبا اول مرة فاصح لا يجزى عليه القضاء ولا المباداة الى الغسل ذلك اليوم لا جل الصوم فلو ترك الغسل مجزى عنها صوم فكيف يتم
بصحة الصوم ذلك اليوم مع تقدم ذلك الغسل وجوب قضاءه مع شيان ذلك اليوم مع فرض ذكره بل لا يتم شيان الى انقضائه النهار حتى لو فرض ان نام النومة
الاولى واصبح ناسيا الجنابة ففرضها هنا وجوب قضاء ذلك اليه ثم هو متا الاول واجب مجزى ما هنا على الناسي لا بعد الانشاء او على ما عدا النوم الاول
على تقدير النسيان بعد قول محل الغسل مجزى بين الصوم لعل مخالفة المص في الحكم هنا الاجل ذلك حيث لم يجد ثوبا بالفضل ولم يمكن القول بالقضاء
مظم لنا فانه ما مر والله **قولنا** والقول بذلك من اضطر على حرم لم تقدم الكلام في ذلك وان العمل بالرواية اقوى وانما جعله الحاقا لا لا يقول به الا

ولول

القول

الرواية

فلا

مظم

كتاب الصوم

العلل باستداده الى النبي ان اكل من الشجر اسود لون فلما اراد النبي عليه ما دله من السماء صم لبك نصاب هذه الايام الثلاثة فابصر منه في كل يوم منها
ثلاث ذهب واده في اخرها فسميت ايام البيض لله تعالى بياضه في حديث طويل قال الصدوق في اخره وانما ذكرت الحديث لما فيه من كمال العز ولا يعلم
السبب ذلك ولا الناس اكثرهم يقولون انها اسميت بياض الاريا لها مقرة وعلى هذا التفسير يجوز ان يقال الايام البيض بالوصف خلا لما لم يسم منه من اهل
اللغة بناء على التفسير الاول قولهم وصوم يوم العيد يوم مولد النبي وودعوا الارض يوم العيد هو ثامن عشر ذي الحجة وروى ان صومه بعد العباد من
ابتداء الدنيا الى انقضائها وعولد النبي سابع عشر شهر ربيع الاول ومبعثه سابع عشر شهر رجب ودعوا الارض يوم الخامس عشر من ذي القعدة وضعوه
الارض طيبا من تحت الكعبة قولهم وصوم عرفة لم يضعف عن الدعاء وتحقق الهلال اشار بذلك الى ان سببنا صوم عرفة طيبا من تحت الكعبة لا يضعف
عن الدعاء بمعنى انه يقص عما هو غارم عليه منه في الكعبة والكعبة كمنافاة الخشوع بسبب الخشوع والعبادة في هذا
دلالة على ان الدعاء في ذلك اليوم افضل من الصوم والثاني ان يتحقق الهلال بمعنى ان يرجع الى اول الشهر وقيل لا يحصل فيها الناس واحتمال كونه ليلة النسيان
حد من صوم العيد ويبلغ في ان يتحقق بفتح الفاء المضغفة وفتح الجيم لم يكون مغلا مضاميا معطوفا على قوله لم يضعف عن ان يجمع له الامر ان يكون
المستكن في الفعل غائبا الى الموصول قولهم وصوم عاشوراء على وجه التحسين اشار بقوله على وجه التحسين الى ان صومه ليس صوما مغفلا بل هو مساك بدو
بينة الصوة ان صومه من ذلك كاد ورتبه الرواية بدينه على ذلك قول الصادق صومه من غير تيبث واضطر من غير تيبث ولكن قبله بعد العصر فهو عباد
عن ذلك المظن اننا شغلا لاعتنا بالجن والصبية ويبلغ ان يكون الامساك المذكور بالنية لان عبادته قولهم ويوم الباهلة هو اربع والعشرون من ذي الحجة
وهو يوم صدقة امير المؤمنين بخاتم مصلينا حتى نزلت فيه الاية وقبل الباهلة هو الخامس والعشرون قولهم واول ذي الحجة هو مولد ابراهيم روى ان
صومه يعدل ثمانين شهرا وصوم الشقة الى العيد يعدل صوم الدهر قولهم وتمسك الحائض والنفساء اذا طهرتا وكذا الطاهرة اذا طهرت ونفسها
ولا يجزى صوم النافلة بالدخول فيه وكذا القول بجميع النوافل على هذا الوجه والعرف فانه ما يجزى بالدخول فيه ينافي في فعلها بعد الاكل الوجوب الاعمال
تفصيل بان قولهم ويكر بعد الزوال الى افطاره اقتران كذا والافتداء لا يكون بل يجرى كالمعول والطعام ونسب قولهم وصوم الضيف نافلة من غير ان يضعف
والاظهر انه لا يضعف مع التهيؤ كذا يكون صوم الولد من غير ان والده قد اختلف كلام الاصحاب في الضيف والولد فذهب الصمالي الى انه صومه ما يدون الاذن
غير تجزئ وخلفه في صومه بالضيف مع التهيؤ في النافع اشترط الاذن في صومه ما وكذا الطلق جماعة في من اشترط الاذن في الولد خاصة في غير شهر ربيع
الحكم المصنوع بعقوبة من دون الاذن وبغيره الزهري عن ابن العلاء بن ميم مطلقه في اشراط الاذن في الجميع لكن في طريقه تضعف كونه شهر ربيع
حج الكراهة بدون الاذن فانه كذا يكون صوم المضيف بدون اذن الضيف كذا في قوله وفي الصوم نذرا ليدعى له طعام لا في ربيع من عاتق في اول شهر
واخره ولا بين مهدي الطعام له ولغيره وبين من يشق عليه مخالفة وعرفه لا طلاقا في الضيف لم يشرط كونه مؤمنا والحكم في الضيف لا انظار على الضيف اجازة
في ظنية المؤمن وادخال السرور عليه وعدم رد قوله لا يجزى كونه كذا روى داود الرقي عن ابي عبد الله ع انه قال لا طلاق في منزل اهلك المسلم افضل
صيامك سبعين ضعفا او تسعين ضعفا وروى جليل برنج عنه ع انه دخل على ابنه وهو صائم فاطمعه عندا ولم يعلم بصومه فبصره فبصره كبت الله لسانه
سنة قولهم صوم العيد من ايام التشريق وان كان منه على الاشهر يمكن كون الخلاف اشارته الى ما تقدم من الخلاف في ان النافلة في شهر الحج يجزى
صوم العيد من ايام التشريق في كفارة كما رواه زاذق فيكون المسئلة مكرمة وروى اسحق بن عمار عن الصادق ع صيام ايام التشريق بدلا من الهدى
يظهر من بعض الاخبار انما في فتيحه الاشارة بالاشهر في خلافه ويمكن ان يعود الى ما دل عليه اطلاق الحكم لمن كان بمعنى فيكون اشارته الى خلافه من شرط
في حق ايام التشريق كونه ناسكا فلا يجزى صومه على غير وان كان معنى في تقدم الكلام ايضا بنية يظهر من النص في النافع ان الخلاف اشان الى الاول لانه
عقبه بقوله وقبل النافلة الخ قولهم وصوم نذر العيشة كان يند في الصوم عند فعله المحرم مشكلا للزوم الطاعة في كل وقت وفي الاول من الزجر
وفي الاخير من الشكر كان النذر طاعة والفارق بين الطاعة والعيشة في جميع النية ويثبت لم ينفذ النذر في واقع الصوم مع حصول الشرط على كل
الوجه كان محرم قولهم وصوم الضيف هو ان ينوي الصوم سائحا فانه محرم في شرعنا وان كان ترك الكلام في جميع النها صائحا فانه محرم مع عدم
ضمة الى الصوم في النية قولهم وصوم لوصال وهو ان ينوي الى التهمود عند نامن النية هو الاول والاجود تخففه بالتفسير في ما يجزى
بنية ذلك ما لو اخر الصائم عشاءه ولم يكن قد نوى ذلك في الابتداء لم يجزى وكذا لو نذر الاطاريلا قولهم وصوم المرأة نذرا وكذا المملوك ما اختار
المهم هنا هو الاجود ولا فرق في الزوجين كون الزوج خاضعا او غائبا ولا في المملوك بين ان يضعفه عن صومه قولهم وصوم الواجب بغير اعدا
استثنى المستثنى سنة المند ورسف وحضره والثلاثة في بدل الهدى والثمانية عشر بدلا للبدن وصوم كثير السفر وناوى الاقامة عشره والعاصي
وفي كفارة الصيد قولهم المرض الذي يجزى فيه الاطاريلا بخلافه الزيادة بالصوم تصدق الزيادة المرض في زيادة مدة بقائه وهو يطو
بره والامر بها كك وبكفي في العارف الذي يجوز الرجوع اليه عواء ذلك مع ظن صدق وان كان كافرا قولهم ولو صام عالما بوجوبه قضاءه
ولو كان جاهلا لم يقص لا اشكال في القضاء على العالم بالوجوب جازا الصوم وعده على الجاهل باصل وجوب الاطاريلا وانما الكلام في الناس فان
الاكثر لم يشعر به هناك وفي الملة الحقة بالغامد وهو اول في تقدم ذكره ولو علم في اثناء النهار اطر او فضا فطعا قولهم ويكره على
ذلك تبييت النية اي بنية السفر لظهور ان نهارا وسائرا لم يطر في ذلك اليوم مظن القول الاوسط اعدل فيجاء الى انظار مع خوجه قبل الزوال
بحيث يتجاوز حد ود البلاء هو موضع خفاء الجذر والاذان قبله ولا اعتبار باول الخروج وقد اورد على القول باعتبار تبييت بنية السفر ان بنية
الصوم لبل او اجبته ليتحقق كونه صائما بحكم ملكه بوجوب الاطاريلا بعد التخرج في السفر بنية السفر لا مضادة له فلو اعترض بنية السفر فيمنع

اعتبارية الصوم عليه لا نه حاضر مكلف به فانه مع النول باعتبار تبيين نية السفر ويجاب منع كون نية السفر بلا على هذا الوجه وهو كونه مخرجها
مناوية لنية الصوم لان نية السفر غير كافية في جواز الاطعام بل لابد منها من المخرج الى السفر بل من مجاوزة الحد ودفعه فقبل حصول الشرط واجتماع
شرائط الوجوب الصوم عن التكليف ونحوه تجب نية الصوم الى ان يتحقق البطلان فان من الممكن عدم السفر وان نواه ليلاما انما اقلها اطلاق فعل هذا يجب
على سبب السفرية الصوم جازعا عملا بالاستصحاب لعدم الغارض الان وان كان يصح جازعا بالسفر في الحالتين فاذ سافر بالفعل لم يضر حكمه في كل سفر
يجوز الصلوة فيه بجوابه فصل الصوم الى ثلثي من الكيلة الثانية نية السفر في مواضع الخيرة لا ريبه فان قصر الصلوة فيها غير متعين بخلاف الصوم يكن
تكلفه انقضاء عن الاستثناء بالانكسار كون قصر الصلوة في هذه الاربعه واجبا بخبره وبين التام لان الواجب هو الصلوة لا ينادى الا باحد ما يكون
كل واحد منهما موصوفا بالوجوب كالحج والاحداث في جملة التام والوجوب الاختياري وقد تقدم الكلام فيها مرارا ولا يجوز ان يحمل العكس المذكور على
الاصطلاح هو العكس المشوي لكون الفدية فيه من ثمة لان المكوس مؤبقة كنية فلا ينافي مخرج بعض الافراد لان الاستثناء الذي بعد بل على
كيفية العكس لانه استثناء منه والاستثناء اخراج ما لو لادخل في شين ارادة العكس النفي القول المذكور وهو قصر الصوم ونحو الصلوة في سفر الختان هو
الوجود الفص فيهما فقول لم لما يحصل لاحدهم مقام عشرة الخدم في ذلك من وقت في قصر الصلوة ولنه لا فرق بين المكاري وغيره وانما فانه العشر
في البسطة لا بد منها من البنية والام تقبل قولهم لا يفسر المسافر حتى يوارى عنه جدران بله الخ فانه تقدم ان الاقوى اعتبار خفاء ما معاني الصالحات الو
وجوب البسطة الذي لم يضر فيه الا انما حكم بله في ذلك قول لم فلو اظهر قبل ذلك كان عليه مع انقضاء الختان لا اشكال في وجوب الكفارة بالانقضاء قبل
الخفاء لانه صومه واجبا من شهر رمضان ولا يفسد في هذا الوجوب ما بعد من السفر لعدم وقوعه حاله الاضمار وانما هو محذور من الممكن ان يرجع عن السفر
قبل الخفاء وبعد الاضمار ففسد الكفارة وانما الكلام في ثبوتها بعد الخفاء وجوب الاطعام وقد تقدم الكلام في ذلك وان الاقوى عدم سقوطه بذلك
هو واقف لما هنا وفي بعض النسخ كان عليه مع انقضاء الختان يحكمه فانه مشعر بزيادة حكمه وهو خفاءه لما تقدم فكان تركه اولى لينفق كل ماها ويجوز ان يكون
رجوع عن ذلك التزجج والتحقيق هذا القيل هنا بعد الغرض لان موضوع المسئلة الاكابر قبل الخفاء وهذا الاشكال في الجواب الكفارة كما تسقوطها بغيره
الخفاء وعدمه غير من كونهما وقد تقدم الكلام فيه فتكون المسئلة من غير ان يكون موضوعا ولا يفتي ان ذلك كله مع العلم بغير الاطعام فلو كان باسباب
بكر عليه شي في الجاهل الوجها قول لم اطم والكبر ودوا العطاش يعطون الخ العطاش ضم اوله ولا يفي ضاحيه ولا يفتن من ترك شرب الماء طويلا و
الاقوى في حكمه التحريم والكبر انهم ان يخرجوا عن الصوم اصلا بحيث يخرجوا عن هذا العقد عليه ولو يمشقه شد بده سقط عنهم اداءه وقضاءه ولا كفارة فان
اطافوه بمسئلة شديدة لا يخل مثله عادة فعليه الكفارة لا اطار عن كل يوم يذو وهل يجزئ في العطاش الاقتصار الشرب على ما يسهل به التوام بجولة
من الشرب غير رتبة رتبة عار مصرعه بالاول والختان بعض الاحتيا ولا يخل لو طوى في اخفاء الثاني جعله هنا كله مما لا يفتي هذا كله اذا كان العطاش ما
لا يرجع رتبة والادوية القضاء مع التمكن الاول وجوب الفدية وقوله في الحامل المرفق الموضع القليلة اللبن الخ هذا اذا خافنا على الولد اما لو خافنا
على انفسها فامسأ انها يظفران ويقضيان ولا كفارة كل من خاف على نفسه والنصوص مطلقة في الحكم الاول ولا فرق في ذلك بين خوف مجموع وخوف
ولا بين كون الولد من النساء والابن المشاجر والبسطة في الوام غير هاقما بحيث يحصل الطفل من فالاجود عدم جواز الاطعام لعدم تحقق الخوف على
الولد هادع نبي القام او اخذه ما خافه الام وقد جازها الاطعام وجب له نافع الضرر والفدية من مالها وان كان لها زوج والمراد بالطعام في جميع هذه
المسائل هي الواجب الكفارات ويصير مصر فيها ولا يجب منه الفدية فقول لم وسواء سبقته منها البنية او لم يسبق الى قوله على الاشبه منه بذلك على خلاف
في طحيث وجب القضاء بالاحلال البنية للصوم من الجنون والمغنى عليه وبمعناها بالخطا في الخلق وخلاف المص وانه انقضاء التكليف عنها وبثبوت
الفرق بينهما وبين النائم وقد تقدم وانقضاء احتيا رها في المعالجة بالمعطر بل ما في ذلك من وجوه حاشية الطعام فلا يجب القضاء لو فرض وجوبه عليها بدنه
من يسوع له الاطعام بكنه الخ لا يخل فمن يسوع له الاطعام بالشر والبخس والحامل والمرضع ودوا العطاش ولا خلاف في غرضي العطاش في جميع ذلك عند
قد قيل بوجوه الاصح لعدم وضوحه في القول المحل يعود الى الجماع لا الى الجماع ما سبقته ومن المثل في خلاف في جواز غير الجماع كما قلناه والله الموفق
هذا كتاب الاعتكاف وهو البسطة المظاول للعبادة هذا الترتيب ليس بجيد لانه يدخل فيه مطلق البسطة الطويل لاجلها سواء كان في
في غير صائم او غير صائم بل بنية الاعتكاف عدمها وليس كل ذلك اعتكافا وقد عرفت العلامة بان ثبت محض العبادة وهو تفرغ بغيره لان المحصول يخرج منه ليس
بما وان كان موجبا للاجمال وعرفه الشهيد ان البسطة في صحيح جمعة ثلثة ايام فصاعدا صائما للعبادة وقد ازال الابهام ورفع الاجمال لان ذكر شرائطه
في المحمديين لما وجدنا الحقيقة غائبة عن كفايتها اذها كما يعرف بالامور العرضية اذا كانت كاشفة عن الحقيقة وانه جعل الصوم حالا من اللبث الاول
عليه انما يقتضي تحصيل البسطة في حال الصوم لان ذلك هو مقتضى الحال فانه وصف لصاحبه لان التقدير هو البسطة ثلثة ايام وفي حاله كونه صائما فلو لم يكن
فلا يدخل الليالي في الاعتكاف ولا يعني عنه ثلثة ايام لان اليوم يطلق على النهار خاصة خصوصا فانه لا يوجب خول البسطة الاولى فيه كاستئذان بقبض
طرفة ايضا بالبسطة في المسجد ثلثة ايام صائما لاجل طلب العلم او قراءة القرآن او غيرها من العبادات غير ان يقصد الاعتكاف فان رصديق عليه السفر
ليس باعتكاف فلا بد من هذا اللبث المحض ونحوه وقد ذكره في معنى عن بنية التقدير في تعريف الاوسط فقول لم ولا يصح من مكلف مسلم اما اشتراط
الاسلام فظ لا يعبادة بوقوف على الصوم والبسطة في المساجد والقرى وكلها مستندة من الكثرة والاشترط التكليف فبقي ان افعال الصبي التي ليست شرعية
فلا توصف بالصحة وقد تقدم في كل اهران صوم صحيح شرعي فليكن الاعتكاف كان والاجود صحته من المجهز تفرغها على العبادة بغيره فقول لم واذا مضى
بوما وجب الثالث ما الختان المص هو الاجود وهو القول الوسط وله طرفان احدهما وجوبه بالشرع فيه كالحج وهو قول في ط والثاني عدم الوجوب

قيل

علم

هذا كتاب الاعتكاف

[illegible]

وشرطي في عين ذلك عليه فلا يجوز الخروج بدون وضوء مطلق في صحته الجلي لا يخرج الجنان او يعود مرصا وجوانا فياديه بوجوب احكام الشريعة
او في ان العباد ليس جبه بوجه مضافا الى احوال استثناء الجنان في قولهم وعو للوضوء في شيع المؤمنين بعد المرض بالامان كما وضع في الشيع تبعا
للنصوص الدالة عليه وكذا وردت في قضاء الحاجة في وقتها في بعض السبل ويمكن حمل المطلق على الصلوات بخلاف الرضوخ فان لم يوجد فيه عقيد بوجوب
حمل ما اطلت عليه قولهم وانما الشهادة لا فرق في الجواز بين ان يشع عليه وعدمه ولا بين كون قد تحللها متبعا عليه وغيره لان ادائها عند الحائض
في الجملة لكن بشرط عدم امكان اقامتها بدون الخروج والامح في حكم الاقامة الفحل لوجوبه بوجوبه على الاقوى في نجس قضاء حاجته ومن قولهم فاذا خرج شي
من ذلك الى اطلق المص وجامعه في المخرج في الظلال والموجود في الضوضاء والجوس تحت الظلال واما الشئ فاما فلا تعرض له ولا يرب ان ما ذكره الجماعة لعل
وان كان الوقت مع الفس اقوى وهو غير لفت هذا كله مع الاضطرار الى ما اضطر اليه بان لا يكون له طر يسوؤه وان بعد جاز وكذا القول في الجوس في قولهم
ولا الصلوة خارج النجس الا في هذا الموضع في الوقت عن غلغلة في النجس بالاصلا لها حيث يمكن ولا يطل اعتكافه بذلك لانه قد اضطرر وبما يكون بعد
فيه كما يضي الى صلواته لوقت لوقت بغيره وان كان في ابتداء الخروج هذا يمكن الصلوات في جازلة قولهم ولو خرج من النجس ساهبا لم يطل اعتكافه هذا
اذا اطل الوقتان بحيث يخرج عن كون وقتها والاطل وان سقى الاثم وجبنا لا يطل عليه الميثاق حين الذكر ولو اخر لخطا لخطا واطل في اذان واعتكاف
شهرين ولم يطل النجاس الى قوله استأفاد اذ ان لم يطل النجاس لفظا كما يدل عليه قوله في قيمته ولو لم يطل فانه بالنجاس والافتد والشهرين بوجوب
اشراط النجاس معتكافا مراد بقتضائها اكله لان ما قد سبق من الشهر المنكرو بقبوله ولا يكون فعلا فقتضاء اضطرار لاجب النجاس فيما ينبغي فيه
انقضاء الشهر المنكرو وان كانت المشاهدة واجبة في الاكراه والماضي ما فعل اذا كان ثلثة فضاغدا والاضطرار في جميع ثم ان كان خلاه بالباقي عدا وجب المنكرو
الكفان والامح ان الحكم في مشروط النجاس لفظا كك في هذا لانه ما بقي من الشهر ويقتضي ما حكم بطلان وان لم يكن مشافعا كما مر قولهم ولم يطل حتى خرج قضاء
لا اشكال في قضاائه مع العلم بوجوبه لكن لو لم يعلم هل فاضا لا سيما انه ارغما شرب على المحجوس فعمل يكون الحكم فيه كرمضا في الشهر والفصل الفم ذلك واختار
في من قولهم فاعلم يوم قضاء اكن الحكم في اليومين كما مر في جواز تقديمها عليه وانما هو ما وجب في الثاني والنجس عليه وبين ذلك في الاول ولو
كان المنكرو ختمه وجب ان يضم اليه سادس او سابع او يوجب ام ضمها الى الثلثة ولو اعتكف منها ربعه او ثلثه او يومين بوجوبه من كما مر قولهم اذ انكر
اعتكاف يوم لا يزيد لم يفتقد المراد ان جعل في الزيادة فتد في اعتكاف اليوم اي ملاظفة عدم الزيادة اما لو جعل قيدا في المنكرو خاصة بغيره فان ذلك لا يغير
قان ذلك جائز يضم اليه اخرين وقد بينه على حكم الثاني بقوله بعد فلو ان اعتكاف ثلثي قدوم زيد مع ويضطر اليه اخرين قولهم ولو شرط في حال نذر
الرجوع اذا شاء الى قوله اذا قلعه اعلم ان الاشتراط في الاعتكاف بان يحل حمله عليه جائز كالحج وفائدة شئ في الخروج منه عند العذر الطاري بغير اختيار
كالمخرج من الخوف ونحوها فافهم في جواز اشتراط الخروج بالاعتكاف او ابطاع النجاس في كونه محله في اعتكافه ولو اطلت منه من الاشتراط لم يصح عند ايقاع الاعتكاف في
الاعتكاف المنكرو في بقتضائها اعتبارا بشرط عدم ثمانية الاقسام لان ما ان يكون متبعا زمانا ولا على التقديرين اما ان يشترط فيه النجاس لفظا ولا على التقديرين
الاربعة اما ان يشترط على وجه الرجوع ان عرض له عارض اخر الاقسام ثمانية وقد عرف حكم الاربعة التي لم يشترط فيها اماع الشرط فله الرجوع مع العارض ثم ان
كان الزمان متبعا لم يجب قضاء ما فات في زمن العارض وانه اشتراط النجاس ام لا وان كان مطلقا لم يشترط النجاس في وجوب قضاء ما فات والجميع ان يفصل بقله
عن ثلثة قولنا بوجوبها القضاء ونافا للمص في المص ولو شرط النجاس فالوجه ان اذا انقض ذلك فقول المص كان له ذلك اي وقت شاء اراد به مع حصول العذر
لا في الحكم السلف او بغيره ما اذا شرط في المنكرو فان الخروج جاز فانه وان لم يشترط ولو اراد به على وجه الاطلاق كما هو الظاهر فان الشرط باطل والاصح
التكليف وقوله ولا قضاء يتم ايضا في المنكرو في الوجهين اما المطلق فانه من الخاف وقد قطع في اعتبار وجوب قضاء منكره من غير ضمان القضاء
مطلق وقوله ولو لم يشترط وجوبا سنياف ما نذر اذا قطعته في المطلق المشروط النجاس اما المعين والمطلق بعد مضى ثلثة فقد تقدم ما فيه من الغضاضة
لما وقع في جازا لا خلاف في جزم الجماع وقضاء الاعتكاف بزمانا من المطلق المشروط النجاس اما المعين والمطلق بعد مضى ثلثة فقد تقدم ما فيه من الغضاضة
لم يجرى معها ما يرام للذي عن عباس بن عيسى في الشامل لمحل للناس ولكن لا يقصد به الاعتكاف لعدم الدليل على صح القولين فيها قولهم وشتم الطيب على الظاهر
هذا هو الاصح وفي حكمه الزايج على الاقوى لورده في الخبر قولهم والبيع والشرايعضها بالذکر لانها مورد الضم في تقديره الى ما يشا ويما في الخبر من
انواع الجنان كالصغار والجان قولنا فتشاورها المشاورة في الحكم الصالحا عليه الحكم وهو الاشتغال عن العبادة المطلوبة من الاعتكاف وبطلان الفتا
وبالغ العلاقة فقد انجز من جميع الجارات والصنائع المشغلة عن العبادة كالحياطة والسياسة وما هو اولي بشتن من ذلك كل ما منعه اليه النجس
كشأنه ما يضطر اليه من الماكول والملبوس ويبيع ما يشترى ذلك وشرطي في نذر المغاطاة في جواز شرا ما يضطر اليه وبالغابن ادر يس تمنع من كل ما لا
يحتاج اليه ويظهر منه في الاعتكاف به وهو قولهم والمماواة المراء لغة الجدال والمماواة المراء به هنا المجادلة على امر ديني وادنيي
اثبات الغلبة او الغضبية كما ينفق اكثر من المشبهين العلم وهذا النوع محرم غير الاعتكاف في النجاسة فيجوز في النجس وادخاله في محرمات الاعتكاف اما
لسبب عموم منعه ولا زيادة تجزئه في هذه العبادة كما ورد في خبره الكذب على الله وسو له في الصيام وعلى القول بقضاء الاعتكاف بكل ما حرم منه بقتضائه
ولو كان العذر من الجدال في المسئلة العلمية جرحا لظاهره والخوض في الخصم عن الخطا كان من افضل الطاعات فالما بين ما حرم منه وما لم يحرم منه فيجب اليه
فلا يترك المكلف من غير بل الشئ من كونه واجبا الى جعله من كبار القبايح قولهم ومن لم يحرم عليه ما حرم على المحرم لم يثبت له هذا القول بالشئ في الجملة ولم
يعلم مستند في طبعه وانه قال انها محض ما ذكر من المحرمات وظاهر هذا القول بوجوبه كل ما حرم على المحرم من ما من صنع النبي وبنيته عليه
نعم عدم مجزئه المحظور ما يقدر بالقضاء في ما علم عدم ثبوته اذ مقتضاه لو ثبت من هذه الاشياء وفي ان هذا القول ليس على وجه العموم لا يثبت

لو شرط
لو شرط
لو شرط
لو شرط

في

عليه ليس الخيط اجماعا ولا ازالة الشعر ولا اكل الصبي ولا عقد النكاح فيبقى هذا المختص من نفع المص بعد اطلاق القول نذرا فاع وما حكمناه عن طمسه بغير
العلامة وكيف كان فالقول ضعيف وهذا المستثناء جازم له قوله ويجوز له النظر في معاشه والنحو في المباح اما النظر فيما يضطر اليه من المعاش
فلا ريب في جوازها واما لا يحتاج اليه والنحو في المباح بغير تأمل فلهذا فنبغي للمختص تحمله بل قبل بخرجه عليه ونجفقه ان يستعمل بالعبادة من عاد
ذكره في التزويج وذلك واما الاشتغال بالدر من مطاوعة العلم الذي من افضل الاحمال قوله ومما كان قبل انقضاء اعتكافه الواجب الى اطلاق الشيخ
وجوب قضاء الويل في كونه لغوم ما روي من ان وعليه صوم واجب على من له وليه قضاءه ويجب تقيد بما اذا كان قد استقر في ذمته قبل
ذلك وتمكن من قضاءه فلم يفعل كما هو المقدر في الصوم والام بخرجه الوجوب على الولي ان ليس للاعتكاف خصوص في بقائه المستلزم في خوفه
النبه عليه وهو ان نذر الاعتكاف لا يطلق الاعتكاف الواجب الا بسلام على الصوم وان قضى بعد ما يسلم منه فيجب ابقاءه في صوم شهر رمضان
غيره ورح اليه القول بالوجوب على الولي هنا بخرجه وجوب الاعتكاف اذ ليس هنا صوم واجب يدخل في عموم الاخبار المنشئة وانما فيه اذا كان قد نذر
الصوم معتكفا في بيعة رمضان الصوم من وقت الاعتكاف فيجب على الولي قضاء الصوم مع تمكنه من فعله قبل الموت وبلوغه الاعتكاف من باب المقدرة
وجب على الولي القضاء هنا كحكم ما سبق من جواز الاستئذان وجوبه على الاولياء المتعذرين وكون المنكسر كهر من الكفاية الى غيره من ذلك من
الاحكام قوله في انظر في اليوم الاول والثاني لم يجز كفاية الى قوله وهو شبهه ولا خلاف في فساد الاعتكاف بما يقصد به الصوم لانه شرطه
الشرط يقتضي ساد المشروط ولا في جوب الكفاية اذا كان الاضداد بالجماع في اعتكاف واجب سواء كان متعينا ام لا واما الخلاف في وجوب ما يقصد به
وهو قبل دخول الثالث وما في حكمه وبافساده مطاوعة الجماع ومنشأ اطلاق النصوص بوجوب الكفاية بالجماع من غير تقيد بالوحي عند ذكره
من المستندات والوجه في ذلك التفضل هو افساد المندوب بوجوبه بالجماع وغيره لوجوه افساد الكفاية بوجوبه بالجماع من غير تقيد بالوحي عند ذكره
منها بما في في حجة وجبه بالشرع وان كان واجبا واضحا بالجماع وجب الكفاية لاطلاق النصوص بذلك وان كان افساده بغير من المصداق
الصوم فان كان متعينا بنذر وشبهه وجب الكفاية بسبب الوجوب من نذر وعهدا وبين فالكفاية ليست من جهة كونها اعتكافا بل من جهة انها
السبب الواجب في تقيد وجب قضاءه خاصة قوله وتجب الكفاية واحده ان جامع لبيان الخرد تقدم ان الجماع المندوب بوجوبه في الواجب فيها
يجب في تقيد قوله وكذا ان جامع نهارا في غير رمضان اذ لم يكن الصوم متعينا بالنذر وشبهه كالثالث المندوب في النذر المطلق والاربع عليه كفاية
كوفضان احد بهما للاعتكاف والاخرى للصوم الواجب لكن كفاية الصوم بوجوبه سلبا حتى لو كان قضاءه بعد الزوال والاعتكاف واجبا
عليه كفاية الاعتكاف كفاية من افساده قضاءه ومما كان في تقيد قوله ولو كان فيه لزمه كفاية انما اذا كان الاعتكاف منه واجبا بالنذر وشبهه
كونه ثالثا والاعتكاف واحده لاجل الصوم خاصة وجلة الامر بالجماع ان كان نهارا في اعتكاف طبعه شهر رمضان وما يقين صومه فكيف ان لا خلاف
الاسباب المقتضية لتعدد المسببات والنذر اخل على خلاف الاصل وان كان الجماع ليلا فكفاية واحده للاعتكاف ولو كان الاضداد بينا في اشتراط الصوم
وجب نهارا كفاية واحده لا شيء ليلا ولو فعل غير ذلك من الخرد على العكف كالطيط الممازاة ثم لا كفاية ولو كان بالخرجه في واجبه بغير النذر
وشبهه وجب كفاية ولو كان بالخرجه في ثالث المندوب فالامر والقضاء لا يخرج كذا الواضحة بغير الجماع واعلم ان كفاية الاعتكاف قولين من بين
احدهما كفاية ومضاهي الاخر كفاية طهارا والثاني اصح روايته والاول اشبه بقوى قوله الانداد موجب للخروج من المسجد وبطل الاعتكاف في
الابطال اذ لم يكن قد اعتكف ثلثة ايام من الكاف ولا يخرج بالجماع من المسجد وهو مناف للاعتكاف فيبطل الاشتغال اجماع المتأخرين في
ثلثة بغير عليها بعد الاسلام ان كان بغيره من الواجب قوله قبل اذ اكره الامر على الجماع وهو معتكفان الخرد تقدم في الصومان المكون لوجبه قبل
عنها الكفاية وهما لا نص على الخصوص ورح تقيد كفاية الصوم هنا واضح واما الاعتكاف فالاصل يقتضي عدم التخل من من هو اليه المص وكان حقيقة
ان بوجبه عليه ثلث كفارة اثنتان عنه لو صان والاعتكاف والاخرى لعل كفاية الصوم نعم هذا توجه على القول بعدم بطل كفاية الصوم
ايضا فان فيه خلافا لان المص لا يقول به وتلاطفي الكفاية بين بقى في المعنى المص هذا ايضا بل قال العلامة في لقان القول بذلك لا يفي
لرمخالف وفي س لا يفي به مخالفه سوى المعنى وكان اذ صاحب المعنى والافتقار صرح هنا ايضا بالخلاف وحكاة قوله سابقا لكن لم يفرق في ذلك
كفكان فالعمل على ما ذكره الاصحاب متعين وان كان عدم اقوى ليلا ولو كان الجماع ليلا فكفاية وان كان ايضا معتكفا كان في واجبه بغيره
رمضان واما حصة هنا بالذكري فباعا على السلفه من عدم تعدد الكفاية الا في نهاره قوله اذا طلق المعتكف وجب اخراجه الى من لها التقين
الاخذاد عليه باجته لا يتم الا بالخروج فيجب هذا مع كون الاعتكاف مندوبا واجبا غير متعين ومع شرطها التحل عند الغارض ولو كان متعينا
من غير شرط فالاقوى عند ادها في المسجد من الاعتكاف فان دبر الله اخوان يقتضيه وعلى تقدير الخرج يقتضي ما فان مع وجوبه بعد انقضاء العدة
ان لم يكن قد اشترطت والام يجب القضاء وعلى ما اخذنا المص في المع يقتضي الواجب المطلق وهو هنا يعلم ان اطلاق المص القضاء على التقيد
ثم المقتضى هو جميع من الاعتكاف ان كان واجبا ولم يضر منه ثلثا والا فالمنزلة خاصة ولو كان ثالثا المتأدوب قضائه مضانا الى بوبين كما
من قوله اذا باع او اشترى بطل اعتكافه الاصح عدم البطلان وكذا لا يبطل العقد ايضا على الاقوى لان النهي في المعاملات لا يدل على البطلان
وعلى البيع من العقود والابقا غاف حكمه وعدم البطلان والابطال حكم البيع بطريق اولي قوله اذا اعتكف ثلثة منقذة قبل بيع الخ القدر فبطل
بمعين وكل منهما مختلف فيه احدهما ان يعتكف لهما واخاذه في الثلثة وبذلك الليل فان لم يتجرع مع الاطلاق وان كان المص قد حكاة عن مع شمل
وقد تقدم تحقيقه والثاني ان يعتكف يوما عن نذر مثلا وبوما عن عهد ثم الثالث عن النذر وهكذا وهذا يصح في عليه انقضى بغيره بخلاف

فيمن

والندب

من ان

فيما

لعله

ان

فيمن

فيمن

بسم الله الرحمن الرحيم

باعتبار اختلاف الأنواع وقد تقدم الخلاف في جوانب أيضاً وإن كانت الصفة أقوى في اللغة الأولى دخل في هذا العيان وأوفق للقول بعدم الصحة
كتاب الحج الحج وإن كان في اللغة القصد فقد صار في الشرع اسم المجموع المناسك المؤداة في الشارع المخصوص أشار بقوله فقد صار إلى آخره إلى اعتبار
شأن المصطفى الشرعية وإن قلل الحج ونظائر من العبادات عن معناه اللغوي قد صار على وجه الحقيقة لا خلاف في تحقق الفعل في الجملة وتحقق المسئلة في الأصول
ثم على تقدير الفعل خلفاً لأصحاب في تعريف الحج فمضمونهم عن قربان القصد إلى دين الله تعالى لأداء مناسك مخصوصة لأن الفعل المناسك أو منه لا مناسك ولا من
النيابذة من قوله تعالى والله على الناس حج البيت ومن قولهم في الاستعمال الشائع حج بيت الله وفي هذا التعريف مع جملة بحث ولنا عليه ما يرد أن كثيراً يطول الكلام
فيها وقد حققنا ما في موضع آخر والمصنف عنه بأنه اسم لمجموع المناسك التي على النيابذة إلى الله تعالى عند أهل الشرع أن الحج عبادة مركبة من جملة عبادات كالصلوة
المؤلفة من الأفعال والأدراك والمخصوصة وبما تضمنه أن المعقود الأول بوجوب تخصيص المعنى اللغوي بهذا بوجوب الفعل والمخصص خبره لأن ذلك حيث
لا يثبت الفعل والحج يتوهم والمراد بالمناسك العبادات المخصوصة وبما تضمنه أن المعقود الأول بوجوب تخصيص المعنى اللغوي بهذا بوجوب الفعل والمخصص خبره لأن ذلك حيث
يجوز باقي العبادات وبما عليه هو الأول أنه إذا كان اسماً للمجموع يلزم من قوالب بعضه أن يكون المجموع يعزب بقوله بعض خبره ومن المعلوم أن من أجل
بعضه باسمه لا يمكن أن يعزب عن اسم الحج جمعاً من المائتين بل ليس بمجموع المناسك واجب بان الكلام في المبهة المرفوعة لا الخيرية لأن الجاهل بما جاء موضع الشارع استغنى
بالبعض عن البعض وهذا اسم الحج على البعض مجاز ومنه أن التعريف بلحج الشرعي لا معقوله إلا ما شاء الشارع عجا سؤله كان أجل الأثر إذا لم لا غاية ما هذا أن يكون
الأثر إذا كان من بعض يمكن أن يكون المجموع في العبارة إشارة إلى نوع توهم كون كل واحد من تلك المناسك يسمى حجاً وإنما هو مجموع من المناسك فأنه لو حذف
المجموع يصير اسم المناسك هي عبارة لا واداه المجموع وكل واحد من الأجزاء ولا شك أن الحج الصحيح يقتضي مجموع مناسك كيف كان وقم فكل مجموع منها صحيح
معه الحج يدخل في التعريف وينبغي حل اللزم على وجه الجبر والضرورة مما لا يوجب الاستغناء وإن أريد العهد بمجموع المناسك على مجموع منها فإن ذلك في
مثل هذا التركيب من الشياء أن أراد بالمناسك اسماً للمجموع لم يوجب في قوله المؤداة في الشارع المخصوصة لأنها لا يكون إلا كل وان أراد أن يدخل الفاسد وهو غير
شرعي في التعريف إنما هو الحج الشرعي أفعاله لا يكون المؤداة في الشارع المخصوصة وبما تضمنه أن المعقود الأول بوجوب تخصيص المعنى اللغوي بهذا بوجوب الفعل والمخصص خبره لأن ذلك حيث
فلا بد من فصل بينهما لا يستغنى عن باقي التعريف من هذه الجهة الثالث انتفاء شرطه ما عرفت فانه اسم للمجموع الذي كور وجوبها من حيث الشارع
المخصوصة فان شاء الحج وهو موضع شك عن شاعر غيره وإن كانت شاعرها الضميمة فإن المعاني في الجملة حاصلها أن الحج يقع انطباقه على كل عبادة من عبادة
يمكن للماعز من أن المناسك هي العبادات والشاعر مكانها وجوبها يخرج غير الحج بالمخصوصة بغيره فان هذا القيد لا يستعمل في التعريف إلا إذا كان استلزام الإجماع
ويجوز أن يكون اللزم في قوله الشارع المخصوص للعهد الذي هو معنى شاعر معقوله هذه فان هذا الاسم قد علق عليها بحيث لا يندرج تحتها غالباً وأعلم أن قوله في ال
التعريف ساء لا على كون التعريف لفظاً الاصناعياً وح فلا يشترط فيه الاطراد والاعتكاس من حصوله كان من كماله وان عدنا لم نزل على خلافه قوله ولا
باصول الشرع الاثر إذا راد باصل الشرع ما وجب من قبل المكلف كالتعريف الاثر فان الشرع واجباً لكل ما أصله قوله والتاخير مع الشرط لا يبرهن بغير
لا خلاف في ذلك عندنا ولا دلالة عليه من الكتاب السنة كثيراً والموقف على المسئلة وهي كماله عن شدة عذابها في الآخرة والمراخنة لها في الدنيا فيصير مؤخر الحج
الحال كقولها بالنذر وما في معناه والعهد والبهن ولو لم يعط عليه الاثبات والاسباب وكذا في معناه اي قوله وبما لا ينافي ذلك في وجوب الحج
ثانياً باضافه من كونه واجباً أو مندوباً فان المندوب يجب بالشرع فيه قوله كمن عدم الزاد والراحلة اذا تسكع لتسكع لغير الزاد والمراد به هنا تسكع
الحج مع تحمل المشقة فيه لعدم اجتماع اسبابه كانه يصير سبباً في كماله عن شدة عذابها في الآخرة والمراخنة لها في الدنيا فيصير مؤخر الحج
أي قوله على تردد منشأ الزهد من توقع بعض الأفعال ببيت المقدس قبل الحاخنة بالوجوب فلا يجري عن الواجب خصوصاً اذا قلنا ان أفعال الصبي غير مبنية
لا شرعية ومن بقاء معظم الأفعال والجنة وما مضى ببيت المقدس لا يجري عن الواجب فلا يجري عن الواجب خصوصاً اذا قلنا ان أفعال الصبي غير مبنية
معظم الأفعال واقعة للمؤمن ليس بغيره على الحاخ الباقى به من أن لا يتم في جميع الأنواع كاستياد لغيره بعض المندوبات عن الواجب بعض المواضع لا بد
لا يقتضي الحاخ غير به والخالف لا ينافي هنا على شيء وإنما وقع الضم فيها لعدم ما حصل منها من الحج عن حجة الإسلام لكن الصواب بالاجزاء مشهور
بل ادعى العلامة عليه في الإجماع وفي عتق من به وفيه نوع في حكمه وفي نظر المعتدلة الاجزاء تعويلاً على الإجماع المنقول وعدم العلم بالحاخ في
وجه يفتح فيه وقول المصنف أن ذلك الشعر لا يزال من كل قبل الوصول إلى المشروعية اذا بقي منه جزء لا يدرى كيف يبرك استياداً ولو كان الكمال
مفارقة لكن يمكن الرجوع إليه وادراك اضطراره ببيت المقدس الوجوب يمكن الاجزاء بغيره مع فعله في المسئلة أمور الأول لا يرب على تقدير الاجزاء في وجوبه
الوجوب ببقاء الأفعال بعد الكمال لوجود مقتضى له وكون ما مضى من الأجزاء والتقليد والوقوف بغيره لو كان الكمال بعد مفارقة ما يجزى عن الواجب في
بيت المقدس لكن كونه من جهة التمسك في سائر ما يجد أن بنية الوجوب يمكن أن يربط ببيت المقدس الوجوب ببقاء الأفعال كما ذكرناه أو للوقوف الذي حصل
الكمال في شأنه الأمر في ما وجد أن يربط ببيت المقدس الوجوب يمكن أن يربط ببيت المقدس الوجوب ببقاء الأفعال كما ذكرناه أو للوقوف الذي حصل
كما لو كان في شأنه الوقوف وان يربط ببيت المقدس الوجوب يمكن أن يربط ببيت المقدس الوجوب ببقاء الأفعال كما ذكرناه أو للوقوف الذي حصل
في وجوب التمسك ببيت المقدس بغيره من المعنيين نظر وان كان الوجه الوجوب في الأول والعدم في الثاني الثاني أطلق الفاضلون بالاجزاء عن حجة الإسلام ذلك
من غير نظر من كونه مشطراً فبذلك يلزم من حيث الزاد والراحلة وغيرهما أن يشرط في أن أراد ذلك الاطلاق فهو مشكل لأن البلوغ والفعل أحد الشرائط
الموجبة كما ان الاستطاعة كل فوجود أحد مادون الآخر كانه الوجوب صرح جماعة من المتأخرين بأشراطها سابقاً لا حقاً وهو ثم اخباراً من هو
ولعل المراد المطلق ذلك بمعنى أن حصول ذلك الشرط في الاشياء كاف بالنسبة إليه الثالث هذا الحكم بوجهه والفان والمقر حيث ان عمرها مؤخر يقع

أنه

الحلل

ذلك بينه الوجوب ما في المتعقبات لا شك في كون جميع العرف مندوبه مضافا الى بعض الحجج بعد اجزاءها عن الواجب مع عدم الغرض عليه خصوصا على
التعليق بان معظم الافعال بعد افعاله بديته الوجوب في المقدم منها خصوصا الاركان اعظم واكثر القوي مطلقه وكان لا جماع المنقول فيلحق استحسانها في جميع
ومال اليه في حيث قال ويعد بالعرف المتقدرا لو كان الحجج متعاقبا في ظاهر القوي قوي شارح ترددات الكتاب قوله و يصح احرام الميم من حيث هو عليه
لا اشكال في تحريم الميم من حيث هو عليه وان كانت الصفة متوقفة على امر اخر كان الا بوجوب الحجج المتدوب متوقفة على اذنها على الامور في حكمه بوجوب
على اذن الابطال في عدم توقفه عليها وان كان مستحبا ولا فرق في ذلك بين الصغير والكبير ويختص الصغر باشتراط اذن الولي وان لم يكن ابا او اما الميم
وعين الميم فيحرر عنها الولي لا بمعنى كونه تابعيا عنها بل بان يجعلها محرمين سواء كان محراما محرمها فهو في الحقيقة محرم بها لا باعتبار ما يقول الله ان في ذلك
هذا الى اخر البنية ولو نوى احرام به الوضوء ويكون الولي عليه خاضعا عنه ويا من بالنسبة ان احسنا والاله عنه وبليسه التوحيب ويحبه ترك الاحرام
اراد الطواف فعمل به صون الوضوء ثم طاف به ولو في حال كونه ان لم يكن له الشئ كما يامر بايقاع صوته الصلوة ان امكن والا صل عنه وهكذا القول في جميع
الافعال قوله كالاب والوصي المجد ولو وكالواحد صاحبه ان يتولى ذلك فان ذلك فعل يدخله التباينة قوله وقبل الام ولا ينافي الاحرام بالطفل هذا هو الاصح
لصحة عبد الله بن سنان الصم وفيها ان لها اخره قوله ونقشه الزائدة بلزم الولي دون الطفل المراه بما يفرضه زائدا على ما يفرض لو كان خاضعا في
بلده كالان سفر المراكب غيرهما ما كان مستغنيا عنه في حصره وانما يلزمه ذلك مع بقاء نفقته ما كلفه ونحوه على ما كان اما لو نصبت في السفر فضايا فضايا
الزبانه من وجه اخر وبعضه فقي غرامة المقابل نظر اظهروه مقابلته المجموع بالجموع لا الافراد الخاصة فلا يعزم المقابل مطلقا وكذا ايعز الولي كفارة الاحرام اللز
للحبيب اللز في عهدا وسواها لصيد وهو منصوب صاما اللز في عهدا لاسهوا كالطبيب للدين فان فعله ناسيا فلا شيء عليه وعامدا وجهان متباينان على ان
الصبي عهدا وخطا فعلى الاول يحل على الولي الاشئ على الثاني وقد مضى على ان عدمه في الجناية على الاداري خطا وقوى في قول الثاني وتبرير عليه امانا ولو طاع
حيث يفرضه الحج على الثاني لا يحل القضاء بعد البلوغ وعلى الاول لا يجتهد لانه من احكام الغامد ويضعف بان اجابا ان قضاء ما ينوبه الى المكلف هو
قوله ولو اذن له مولا فمعه وجوب تلبسه به مع اذنه لكن لو لم يكن يجب كغيره من اذنه المندوب منه ومنه فليس له الرجوع في اذنه قبل التلبس به
ولو لم يعلم العهد برجوعه قبل التلبس به فله فالتزام وجوب الاستمرار قوله فان ادرك الوفوف بالشعر معناه اجزاءه انما خرج بالاجزاء هناك ثم ردت
الصبر والمجنون لوجود التصرف به دونها والكلام في وجوب تجديد بدنة الوجوب غيره من الاحكام السابقة فان هناك ان اشتراط الاستطاعة السابقة
هنا اقوى اشكالا لخصوصا على القول باحالة ملكه وبما قبل عدم اشتراطها سابقا هنا بخلافها نعم بشرط وجودها للباني قطع لما ذكره له في الحكم
وقطع في سببها في غير مقتضى ولا حقيقة لم يفرض الاكثر لشيء قوله ولو اشد حجة ثم انفق مضمي في الفاسد وعليه بدنه وضاقه واخر من
حجة الاسلام فان اتفق بعد فوات الوفوفين وجب القضاء ولم يخرج من حجة الاسلام لما كان الحج المادون صحيحا واحرا من تبدل بدنه بغيره احكامه من
وجوب المضي فيه مع استناده وقضاؤه كالحجر ويصعب منه القضاء في حال رقبه وليس للسيد منعه من القضاء لان اذنه في الحج اذن في مقتضاه ومن حمله القضاء
لما اشد ولو عتقه بعد التلبس به فان كان قبل الوفوف بالشعر مضمي منه وقضاؤه واجرا من حجة الاسلام سواء جعلنا اكمال الاول عقوبة والثانية حجة
الاسلام عكسنا اما الاول فمطلوب وقوع حجة الاسلام في حال الحجة الثانية واما الثاني فلان الحج لو خرج من حجة الاسلام فكل اذا اشدت فاكملت وقضيت
لان الفعلين قائمان مقامهما ولو كان العتق بعد فوات الوفوفين كان عليه اتمام الحج وبلن من القضاء وحجة الاسلام ويجعل عليه البداء بحجة الاسلام فلو طم القضاء
قبل بغير حجة الاسلام لانها اكد وكان القضاء في منه والوجه عدم الاجزاء عن احدها وانما يجز عليه حجة الاسلام مع حصول الاستطاعة الشرعية ولو لم يكن
حاصلا فم القضاء اذ يكفي فيه الاستطاعة العادية قوله وهما غيران بمن يقتصر في قطع المسافة اخرين بالمقتضى في قطع المسافة عن اهل مكة وما فان بها
من يمكنه الشئ من غير حلة بحيث يشق عليه عادة فان الى حلة غير شرط ولو لم يتمكن من المشي الى مثل عرفة اخره في حقه وجود ما يندفع به حاشية كلبه
ولو امكن البعد المشي من غير مشقة لم يجب في تجديد القرب الموجب لذلك خفاء اما الزاد فيقتصر الجميع من لم يجد لم يلزم الحج ولا بشرط في الواحدة والا لاذ
ملك العبيد بل التمكن منها تملكها واستتجارا قوله ولا يباع ثياب مهنته المهنة بالخدمة ونقل الجوهر عن الكسائي الكسيرة الاضحية يقال
اقه الشئ ايندله والمراد ثيابا بالمهنة ما يلبس لخدمته غالبا يخرج بها ثياب الخدم فيقتضاه عدم استثناء ما واستثنى الاكثر الثياب مظهر والمراد بها ما يلبس
بقاؤه بحيث مانه ومكانه وشرفه فالمراد عن ذلك ولو في صفة يباع والناقص ليشق قد رتبته وحلي المرأة المعنأ لها بالحججها واما ما وعكاتها في
حكم الثياب قوله ولا خادم ولا دارسكاه هذا اذا كان من اهل الخدمة وكان الخادم صالحا لامثاله فلو زاد في الوصف عن عادته وجب عيشا عنه
دونان غصلت من ذلك الاستطاعة وكذا القول في دار السكنى وكذا في السكنى له فخر من الكوبان كان من اهلها ولا خلاف في استثناء هذه الا ربع
كما ذكره العلامة في وان كانت النصوص غير مصرح بها والحج الاصحاب بما كتب عليهم عدم الغناء عنها فلو كان له بكاء شحان بيع الوالد ولو لم يكن له
هذه المستثنيات استثنى لغيره وفي استثناء الان الصنائع التي يضطر اليها وامنع المنزل نظر اقرب العدم في الاول والثبوت فيما يضطر اليه من الثا
كالقراش ونحوه ولا يشق لغيره ذلك من العقار وغيره وان كان متخذ للنفقة قوله والمراد بالزائد قدر الكفاية من القوت والمشرية فما
وعود البغرض بها ما يلزم بالمشا له بحجته من دفعه وغيرها ولا بشرط فله في عين الزاد مع وجود الباذل في الطريق بل يكفي القدر عليه وعلى
ثمنه ولو لم يوجد في الطريق اضطر القدر على عبته وحمله في حكم القوت والمشرية والكسوة والاث السفرة واعتبر المحتاج اليها ولا فرق في احكام القوت
بين من اهل في البلد وغيره عندنا ولا فرق في الزاد ما يحتاج اليه لنفسه وداشده ويظهر من التذكرة انه لا يحجب الماء والعلف من البلد ولا
من اقرى البلدان الى مكة كاطراف الشام لما فيه من عظم المشقة وعدم جريان العادة وعدم امكان حمل الماء للذواب جميعا فيكون اذ لم يوجد الماء

الزبانه

الحج

ع

جازه فضلا لثبات في حجة الاسلام واجاز نفسه المعونة بعد وجوب الحج عليه وغيرهما من الامور الحاضرة لم يناف الواجب اجتماعا والفريقين وجوب الحج
الحج وبين نذر الحج في السنة المعينة واضمحلت الواجب لسلام انما هو الحج وهو الافعال المختصة بالانسان المحمدي في انما ان المحمديين بايقاعه لاجل حجة الاسلام والنذر من ان
يخلف السفر لغيره ثم ايقاع الافعال لاجله فان العرض من السفر انما هو مجرد انتقال البدن الى تلك الامكنة لتحقيق الفعل فكيف ما حصل الانتقال اجزاء خيوط
تحقق الاستطاعة فاستقل اهنا وجنونا بخود ذلك ثم افاد وذكر عند الشروع في الافعال حج الحج ونظر ذلك ما لو وجب على المكلف الطهارة والماء في من
بعد فشي اليه بقصد اخر او بقصد ما ثم ظهر فانه يمثل الامر قد ظهر من ذلك انه ينفذ الحج عند الشروع في السفر بشرط كماله وحصول الثواب والاخذ
بحسب يتوقف عليها الصحة او يحصل الاثم بظهور من ذلك قوله انما هو في بعضه انشاء الله تعالى فقول ان يكون له ما يؤمن عينا له انما المقصود منه
واجب لفظة في افعال خاصة وبعبارة اخرى انما هو في بعضه انشاء الله تعالى فقول ان يكون له ما يؤمن عينا له انما المقصود منه
لم يخلع في لا يقرب وجوده فافقه قبل السفر بل او حصلت ادراك من عقار وغيره كمن فوله وكذا لو تكلف الحج مع عدم الاستطاعة لافترق بين حجه كل مشا
او اذا كان الحج على هذه الحالة غير واجب ما احصل شرط الوجوب الذي هو كالموقف له وجب عليه الحج نائبا بخلاف ما لو تكلفه من وجب عليه بالشيء
بجبره فوله ولا يجزى الولد بذل ما لو ولد في الحج بنيه بذلك على الشئ جسد العجب على فاقه الاستطاعة ان باخذ من مال ولده قبل ما يجزى على الا
وافقه في بيه وجعله في وقت من موثنا صاحبنا وادعى لاجتماعهم عليها والسند صحيح سعيد بن يسار عن الصرم وحمل على الاقل اض منه من وجب
عليه الحج كما يقرب من منه للنفقة او على اشتداد بذل الولد ما له للاب الحج به كما يستحب لغيره عقاب فوله تخلفه السرب هو بغير السبب المتميز والركب المشته
الظهور المانع من سلوك الطريق من لصوص عدو وغيرهما والمرجع في ذلك الى ما بعلمه ويغلب على ذلك نفاش الاحوال فوله او مقصود بالاستقامة
على الرحلة المقصود بالضعف سواء بلغ في الضعف الى ان لا يستمسك على الرحلة ام لا ووجه فوصف الاستمسك على الرحلة في العبادات فحصل في موضع واحد
يفتقر عنه الحج مع عجز عن الاستمسك عليها وعجز عن الحمل بخلافه فلو امكن وجب لو امسكه الاستمسك لكن مشقة عظمته لا يتحمل عادة لم يجب مثله فقط
اليدين والرجلين والشيخ الكبير فوله وهل يجب الاستمسك مع المانع من من من الفائل بذلك ابن اديس فوله في لف والاصح الوجوب بغيره
مسلم وهاهنا موضع الخلاف ما اذا عرض المانع قبل استنفاذ الوجوب ما لو استنفر ثم عجز المانع وجب الاستمسك فوله واحدا ولا فرق في ذلك كله
الظاهر لعدم من خلفه وانما يجب استنفاذ مع الياس من البر ومعه فالوجوب فوله كما حصل الحج ولو لم يحصل الياس لم يجب ان سقيت بغيره من وجب
الاستمسك على التقديرين ان لم يجب له لو يتبع عدم الياس فوله فان حج نائبا واستنفاذ المانع فلا قضاء وان زال المانع حصل العذر المانع من الحج
نفسه فاما ان يكون قد سبق استنفاذ الحج في ذمته او لا وعلى التقديرين فاما ان يياس من البر او لا وعلى التقديرين فاما ان يياس من البر او لا
وعلى التقديرين فاما ان يحصل له البر قبل الموت بحيث يمكنه الحج بنفسه وان كان على خلاف الغالب لا فالصوم سنة عشر وحكمها بجملة سنة
ليس من البر وجب استنفاذ سواء سبق الاستنفاذ او لا وقد تقدم وان لم يحصل الياس جاز ان الاستمسك ان برئ وامكنه الحج بنفسه وجب ان استنفاذ المانع
اجزاء مع الياس فوجب الاستمسك نائبا لا معه لعدم الوجوب سابقا ولو لم يستنفاذ حتى مات وجب القضاء عنه سواء اتقبر في ام لا وهو المانع من قوله
لو مات بعد الاستنفاذ لم يمكن ان يريد ما هو عليه منه ومن استنفاذ برئ ويمكن من الحج بنفسه فان الوجوب يستقر على التقديرين فوله ولو كان
لا يستمسك خلفه قبل سقوط العرض الى الكلام في هذه المسئلة كما سبق بل يمكن ردها الى قوله لو كان معصوبا لا يستمسك على الرحلة فانه قبل الخلق في غيره
انما اعادها ليدبر على حكمها بالخصوص فان ظاهر النصوص ان على حكم من عرض في الحج لانه فرض في شيخ كبير وفرض من عرض في الحج لانه فرض في شيخ كبير وفرض من عرض في الحج لانه فرض في شيخ كبير
لا يمكن حمل النصوص على ما لو سبق الوجوب بخلاف الغالب الاصل فانه لا يتصور فيه سبق الاستنفاذ والاصح وجوب الاستمسك في الوضوء بعد المانع
بالفائل بالفريقين في بعض الروايات سالته عن رجل مسلم حال بينه وبين الحج امر بعذره الله نعم فيه قال عليه ان حج عنه من ناله فوله ولو اخرج
في سفره الى مكة بعثته الى اخلافه في السقوط على تقدير الضعف على الحركة بل لا مع العذر عليه مشقة لا يتحمل مشا اعادته لفقد شرط الوجوب هو
امكان المسير مقتضى ذلك انه لو تكلف وتحمل المشقة فادرك الحج لم يجز عن حجة الاسلام مع العذر وكذا المبرض بالمعصوب المنوع بالعدوان فقد
يستلزم عدم المشروط كما لو تكلف الفجر ففرق في من بين هؤلاء وبين الفجر فاجزى بالحج منهم على تقدير المكلف ووجه فقال وعندك لو تكلف المبرض
والمعصوب المنوع بالعدوان فيضيق الوقت لان ذلك من باب يحصل الشرط فانه لا يجب ولو حصل وجب انما لو ادعى ذلك الى اضرار بالنفس
انزاله ولو فادى بعض الناسك احتمل عدم الاجزاء انما هي اشار بقوله عتيق الى ان الاصحاب لم يفرقوا بين الشرط بل حكموا بان من حج مع عدم استسكا لها
لا يجزى بغيره فله من تكلف مكان المسير بقوله لان ذلك من باب يحصل الشرط الى وجه اخر هذا الشرط وهو مكان المسير عن باقي الشرط بان في
الزاد والى احوال الوقت الوجوب عليها ولا يجب حصولها ولو حصلها وجب الحج وحمل كلام الاصحاب الى احد الامرين اما انه لا يجب بحصول هذا الشرط واطاع
ما يؤدى بحصولها الى ارتكابه فيمنعه مضا لما مؤد به كما اشار اليه بقوله وفان بعض الناسك وانما جعل الثاني احدا لا لامكان ان يقال بال
مع ذلك انما بناء على ان الذي هنا عريضة خارج عن الشك فام ينفذ مغلق الامر الذي فوله في بعض تحقيقه فوله ولو كان له طريقان فمنع من
احدهما سلك الاخر الى انما يجب سلوكه لا بعد مع وقاء استطاعته بموتها اما لو في الاضرب وثقت الوجوب على مكانها فوله ولو كان في الطريق
عدو لا ينفذ في احوال قبل حمل الخلاف ما اذا لم يكن فلان من الاضرب ليدل قطع وجهه نظر لان الخلاف ان فيهما وبقا افضل المص للآخر في بالصد
وجهه السقوط هنا فنفذ الشرط وهو تخلف السرب شرط الوجوب لا يجب بحصوله ولا ينفذ الاغنية عليه ولا ينفذ الاخذ من اذن المانع فله
سقط وان قل المال عند الجميع وهذا في معناه والاولى الوجوب مع الامكان لتحقيق الاستطاعة وبما يقرب بين بدل المال بالاختيار واخذ

فرضا
حلا

فما كان الثواب يفتقر في الاول والعوض في الثاني وقيد جاء بعد الامتحان قولهم نعم لو قال لا قبل وادفع انت لم يجز المداومة لم يكن ما لكما يحتاج اليه
مع هذا المال ويجوز شراؤه على القول بعدم وجوب البيع للقاء وعلى دفع المال والعرف بين قولهم وبين قوله لا قبل لا يحصل الاستطاعة اذ لا يملك الا بالقبول
وهو غير واجب بخلاف المبدول عنه قولهم وطريقا لغير كبرى في البيع في غير طريقا لغير المسلمين من العدد ويحتمل كالتبرع بان لا يحتاج من الغير من الجحان و
عنو لبيد العرف ان الدالة عليه ولو اشبه الحال وجب كبره انما يفسد البيع اذا كان الحيوان ابتداء الشراء والاشارة والجوع ليس بجحتمام الوساو واما مع المتاع
المحتمل فيجب انما يحصل المخرج فيه بالبيع وسقوط البيع كما لو حصل ابتداء لفقد الشرط ويقهر من قوله فان غلب على السلامة والاستطاعة والوجوب
ظن السلامة بل يظن ان البيع مع استثناء الحال والا فلو عدم اشتراط ذلك بل الشرط عدم ترجيح العطف هذا هو الذي يقتضيه ظاهر النص فتوى الاضاح
قولهم ومن ثمة بعد الاكرام ودخول الحرم الى اذ انما الحاج قبل اكمال حجته فاما ان يكون خروجه في عام الاستطاعة وبعد استقرار الحج في ذمته فان كان
الاول برئت ذمته من الحج ولم يجب القضاء سواء مات قبل التمسك بغيره وسواء كان يمكنه قبل ذلك الاكرام ودخول الحرم فلم يفعل ام لا وان كان الثاني
فان مات قبل الاكرام ودخول الحرم لم يجزه ويجب قضاء عنه من موضع الموت وان قلنا بوجوب القضاء من البلد في غير هذه الصورة لم يحصل المقدرة
وضع الخلاف في فعلها مضافا الى الحج ولو كان بعد الاكرام وقبل دخول الحرم لم يجزه ايضا لكن شيا من القضاء لان موضع الموت الا ان يقتل العرف حتى
يمكن فان كان موته بعد الاكرام ودخول الحرم اجزاء ولا يجزى بغيره لا يجزى استثناء في اكمال سواء كان الموت في اكرام العزم الحج وسواء مات في الحرم في الحل
عمرها ام حلا كما لو مات بين الاكرامين ولا يكفي من الاكرام على الاقوى قولهم ويشتر الحج في ذمته اذا استكمل الشرائط واهل لابد من مقتيد الاكراه
بكونه واقعا في جميع المدة التي يمكن فيها استيفاء جميع افعال الحج باقل الواجب فلم يفعل واخر في جميع الافعال من مضي زمان يمكن فيه البعض كالاكرام و
دخول الحرم فانه غير كاف وان كان مع ادراكه بجري فظم الاكثر اعتبار مضي جميع الافعال وان لم يكن ركنا كالبيت بمعنى الوجوب يمكن اعتبار زمان يمكن فيه نداء
الاركان وهو مضي من يوم الفجر يمكن فيه الطواف والسعي واخنان في المذهب ولو قلنا باستحسان افعال المعنى المتأخرة لم يفسد قطعا اذا انقضى ذلك
فمقول اذا اهل من وجب عليه الحج الى ان يمضي ذلك الى ان مات فانما استغفر ذمته وقضى عنه وجوبا ولو مات قبل ذلك لم يجز كذا يشتر لو بقي جازما
للشرائط الى الجوع القافلة ولو ذهب ماله قبل اكمال الجوع فمضى استغفر عليه نظرا من ثمة شرط الاستطاعة التي هي الزاد والراحلة ذهابا وعودا ومن
امكان بقاء المال لو سافر ولا فرق على التقديرين بين كون ذهابه قبل مضي زمان افعال الحج وبقائه وقطع في عدم الاستغفر وصح بان نفقة الزوج
لا بد منها في الشرائط ويمكن ان يتخرج على القولين ما لو ذهب الى ذلك لانه لثبوت شرط الوجوب من كونه باختيارا لا رتبة حصول الاثم بالآخر من المضي
هذا التقدير باننا الكلام في الاستغفر ولكن ظاهرهم هنا عدم سقوط بخلاف ما لو ذهب قبل اوان الخروج والوجوب باننا ايضا لما لو مضى من هذا الاستغفر
معه على الاحكام او سبق السقم مشقة لا يتحمل عادة ولو احضر الرب الذي كان يمكنه الخروج معه فخلل لم يشتر لغيره عليه ولو سكاوطها اخر بعد ذلك
استغفر عليه قولهم والكافر يجزى عليه الحج ولا يصح ذلك منه بده ذلك على خلافه في حنفية حيث علم ان الكافر غير مخاطب بفروع الاسلام فلا بد عليه
يوم القيمة بل يجب على الكافر خاصة لما قوله نعم والله على الناس حج البيت والكفر لا يصح لما يقينه كما لا يمنع من الخطاب بالاسلام وهو مفقود وله وقد حكى
الله نعم عن الكافر من يقلل عدايتهم بشرط فروع الاسلام حيث قالوا انك من المسلمين وقد ظهر من جملة الكلام ان الشرائط على المبدأ اعطاء ما هو شرط في الوجوب
وهو ما عدا الاسلام وما هو شرط في الصحة خاصة وهو الاسلام وما هو شرط في المباشرة وهو الاسلام والتمييز ما هو شرط في الاجزاء وهو ما عدا الحائرين
الشرائط السابقة عند الشهداء كما هي حقيقة وهذا القسم ساقط عند باقي الاصحاب لان كل ما هو شرط في الوجوب الصحة شرط في الاجزاء عند فاعلمه ثلاثية
فقولهم ولو احرى بالبيع وانما الوقوف بالمشقة يخرج الاستثناء من احرى لان اكرام الكافر لا يصح كباقي عباداته فلا بد من تجديده وبغيره ما مضى من الافعال
قولهم وان صانق الوقت احرى ولو عرفنا احرى بالبيع ثم ان كان حجة قرأها او اقراد افلا اشكال ويعتبر بعد وان كان فرضه التمتع وقد قدم عمره نوى حج
الافراد ويكون هذا من مواضع الضرر الموعود للعدول من التمتع الى قسيمة وكان حق العباد ان يقول احرى ولو بالشرط لا بعد ما يمكن فرض الاكرام
فيحتمل دخول عليه بخلاف غيره وان كان الاكرام منها جائزا ابيهم بل ادبر قولهم ولو حج المسلم اراد لم يعد على الاصحى لم يجز عليه عادة الحج على اصر
القولين وان كان الاول له الاعادة وبه ذلك على خلافه في حجة وجب على الاعادة بحجة اية الاحباط لم يكن بعد الايمان وبان المسلم لا يكره جواره
اذا احباط مشروط بالمواثقة على الكفر كما ان الثواب على الايمان مشروط بالمواثقة عليه وقد قال الله نعم ان الذين امنوا ثم كفروا ثم امنوا ثم كفروا فانقلبهم
كفرا بعد ايمان وردى عن الباقر عن من كان مؤمنا في ثم اصابه فتنه فكفر ثم تاب لم يجز كل عمل صالح عليه ولا يبطل منه شيء قولهم ولو احرى مسلم اراد
ثم تاب لم يبطل احرى على الاصح الخلاف في هذه المسئلة كسابقة فان منع كفر المسلم بغير الايمان الاكرام هذا الذين وقوع في خالة الكفر والاصح عند
طلانه بل ينبغي على ما مضى منه لعدم الدليل المنقضي للابطال وايضا لوقوم ما ذكر لم عدم اعادة المزمع ما وقع من العبادات حال رد ردا الاسلام لانه يبين ردا
انه كافر اصلي وهو خلاف الاجماع وقد استبعد من ذلك ان الاستدانة المحكية ليست مغفرة في حجة الاكرام قولهم والمخالف اذا استبعد لا يبعد الحج هذا هو
المشتر بين الاصحاب والوقايات به منظاره وهي حجة على من خالف كما بين الجعيد وابن البراج حيث وجبا عليه الاعادة وان لم يخل شيء بناء على ان الايمان شرط
العبادة ولم يحصل وباجبار غيري نيل على الاعادة ويمكن حل اخبارهم على الاستحباب جمعا واطلاق المخالف يقتضي عدم العرف بين مرجع كلفهم كالتسا
وغيره وقد ورد في بعض الاخبار النص ببالنا صحت بطريق من الحنابلة الكافر منهم يجزى عليه الاعادة لا تجعل الحنابلة على الناصب فقيدهم بعد
الاطلاق بركن ليس هو وجود في الموضوع بانما هو من كلام الجماعة وفسره بعض المتأخرين بما هو ركن عندنا لا عندهم واطلقوا اكثر ومضى ذلك على ان عدم
وجوب الاعادة عليه هل هو لكونه صحيحا في نفس الامر بحصول الشرط وهو الاسلام والايمان ليس بشرط وعدم الاعادة وخضرة وتحقق عنه بالايمان كما في حنفية

ملاشية

عن الكافر قضاء العبادات التي فيها حال الكفر ظاهر الشهيد في من العلامة في لفه الاول على هذا فيحسن بقصد الركن بما هو عندنا والمخالفة يكون في كونه كافر
بالصحة في الواقع وظاهر الموضع اكثر الصاوي لا يدل الاعلى عدم الاعادة وهي اعم من الصحة وفي بعض الاخبار يرضى بان ذلك تخفيف واستيفاء للايمان
الحالة التي كان عليها اعظم مما فعله على وجهه وقد قبل منه الايمان وعقوله عامسلفه فلا بد من ان الايمان ليس بشرط وهذا هو الظاهر لان الايمان مظا
الثواب عندنا وتوقع العبادات بحيث يستلزم الثواب فلا يمكن الجمع بين حصوله وعدم استحقاق الجنة وكون العبادات بعد الفراغ منها والاعمال المحال موقوفة على
اخرهم هو في غير الاحكام الكفر هو غير المفروض بل فيه عليه حكمهم بعدم اعادته الصلوة ايضا وغيرهما من العبادات غير الزكوة مع ابقائها حتى عند
عندنا فيمن العيدين بخالف وبدل على حجة هذا الاعتبار دون ما ذكره هنا الصلوة عندنا لا يكاد يتم حتى عندنا بوجوبه لا خلافا للحكم جده في الشرط
والافعال وايضا فان ذلك هو المناسب للعقوبات الكافران الكافر لا يفتقد الجرايم على الشرط ولكل المسلم اذا فعل ما هو موصى به عندنا اما اذا فعل ما هو
صحيح عندنا خاصة فيحمل الخاف به لما يقبضه للواقع وعده لا كونه العبادات بغيره فيجوز ان يكون كذلك في المسئلة ثلث وجه شرطية الايمان في
العبادة وجوب الاعادة وعدمها او شرطية مع عدم وجوب الاعادة مع عدم الاخلال وان اوقع فعله للشرع الواجب عليه عندنا كالتفريط وتبطل فظاهر ان
خالفه كما لو ج من جهة التفريط في الاعادة ايضا لعدم الاخلال بالركن وايضا ما يجزى صحيح عندنا مع ختم الاعادة لان النوع اقوى من الركن
الحج لان الركن لا يبطل الحج بتركه سحوا غالبا ولو ج قرا على ما سطره به فكذلك واما على تفسيرهم من ان الماردين يقرن بين الحج والعمرة في احرام واحد في الاعادة
لا خلا للركن بل باننا نرى باطل عندنا مع احتمال الصحة على ما سبق من اعتبار الصحيح عندهم خاصة كذا ذكر في الصلوة قوله وهل الرجوع الى الكفاية
صناعة الحرام اعلم ان الاستطاعة فيمن يقدر على قطع المسافة تنقسم الى ثلاثة اقسام الاول الاستطاعة الى الذهاب الى الكفاية مستمرة الى ان يرجع من فعله وهي شرط
باجتماع السبلين الثاني استمرارها الى ان يرجع الى وطنه وهي شرط باجماع الامامية وللغاية في ذلك اختلاف الثالث الرجوع مع ذلك الى الكفاية وهو
المجرب عنه هنا فذكره اكثر المتقدمين ادعى عليه الشيخ الاجماع ونقل المرنج عن اكثر الى اعتبار الرجوع الى الكفاية على ما صلا في البرزخ وبرهانه في اعم
الشاي عن الصادق والاصح عدم اعتبارها وهو المسمى بين المتأخرين بتحقيق الاستطاعة التي هي الترتيب في الايمان والاعتبار والبرهان لا بد منها على مطلق بل طارها
اعتبار المؤنة ذاهبا وغائبا ومؤنة عبالا كذا ذكر ذلك فقوله الماردين بالكفاية عندنا فان قيل ليس كل من يقدر على فعلها فيكون مؤنسا فيكون مؤنة السنة
قوله او فعلا لانها الكفاية والغاية الشرعية ويمكن اعتبارها ما فيه الكفاية عادة بمجرده بوجهه من المال في الحج الى سائر الناس كالبشرى ورواية في الهم
بالصناعة في قول المص من صناعة اخرى في الملكة التي يقدر عليها افعال التحصيل بدون التمرن عليها واستعدادها من رتد غالبا كالجملات وما جزمها
مكتسبة لا يفتقر الى ذلك كالحج والعمرة والكسب قوله ومن وجب عليه الحج فانه لا يفضل من الركوب في ذلك خلافا لاعتبار غيره في فضيلة المشي
على الركوب الحج وعكسه فذكره اكثر الى ان المشي افضل لما روي من ان الحسن ع حج عشرين حجة ماشيا على قدميه وهو اعلم بسنة حجة وتوعدوا القول الصريح ما عدا
شيء اشد من المشي في الفضل واخرج من ذلك فضيلة الركوب حج النبي واما وقد روي عن الصادق ع ايضا ان الركوب افضل من المشي لان النبي و
والاخرى والتفضل الجماع بين القوم من هو ان المشي افضل لمن لم يضعفه عن أداء الفرائض كما ملز والوثائق الشرعية من الدعاء والقرآن والحج
فان ضعف عن شيء من ذلك افضل ويؤيد ما روي عنه حين سئل ان قال اي شيء احب اليك عشي وركب فقال ركوبك احب اليك فان ذلك اقوى على
الدعاء والعبادة وتفضل بعض الافاضل من وجه آخر فقال ان كان الحامل على المشي كسر الكسر مستقاة العبادات فهو افضل وان كان الحامل عليه توفير
فالركوب افضل لان دفع الشئ عن النفس من افضل الطاعات وقد قال في آية اخرى انما جاء مع المساوي العيوب قد فعلوا من العبادات بالمشي وهو حرام
واراد المص بقرينه قوله لا يضعف عن العبادات الفضل الاول وان كان مطلقا للضعف اعم ولا فرق في فضيلة المشي بين حجة الاسلام وغيرها وان
كانت العبادات تتم باختصاص الحكم بها قوله اذا استمر الحج في منته ثم مات قضى عنه الا لا فرق في وجوب قضاء من اصل تركه بين ان يوصى به
او لا عندنا فاجرة المثل بمنزلة الدين مع اجتماعهما وقصور التركة عنها بوضع عليها ثم ان قامت حصته الحج من التوزيع ارجع جميع التركة على بقية عدم
الدين باجماع الحج ولو باقل مما يمكن تحصيلها فواضح ولو قصر عن الحج والعمرة من ارضها لمواظبة وسعت احداهما فالظن وجوبه بخلاف ما لو
لباقى الاضطرار ولو تقارضا احتمل تقديم الحج ولو قصر عن جميع ذلك صرحت حصته الحج في الدين ان كان معه الاعاد من انا قوله يقتضي الحج من ارض
الاماكن قبل استباح من بلد الميت الى الاصح مضائق من ارضها لا ما كن مطم والماد من المقتان ان يمكن الاستيلاء منه والاقارب ما يمكن منه البه قد
تقدم ما يدل عليه هذا اذا بوصيه من البلد او بقدر ربيعه من البلد وتدل الفرائض والمقارنة على ادا تركة القول فيما لو وصي
بج اوجه الاسلام بحيث يجزى اذاه على المضاف فصح منه اجر لكن بائتم الوارث لومنع الزائد قال في من وعملك المال الفاضل ولا يجزى منه
في شركا وبعضه وفي وجوه الماعلم ان المشي في كتب الاصحاب حتى في كتب المص غير هذا الكتابان في المسئلة فقولن احدهما الوجوب من المقتان
والثاني من بلد ومن اوصاه هذا القول ذلك مع سعة المال والاخر حيث يمكن وهن جعل الاقوال ثلاثة ولا يتحقق الفرق بين القولين
الا على تقدير القول بسقوط الحج مع عدم سعة المال من البلد عند الفائل بالثاني ولم يقل براحه قوله ومن وجب عليه حجة الاسلام لا يجزى
ولا تطوعا الى اما التطوع فظ لان قدرته عليه يستلزم تدمرته على الواجب فيقدم النفس واما جزمه عن غيره فكذلك مع قدرته على الحج عن نفسه ولو شققت
اما مع غيره وصنوا الوقت بحيث لا يمكنه تحصيل المقدمات عادة فيجوز له ايجار نفسه للحج عن غيره لعدم التاكيد بالنجاسة بل قد يجزى ذلك اذا ادعى
النكس للحج عن نفسه قوله لا يشترط وجود الحرم في النساء الى بل المقترع عدم الخوف على البضع او العرص من ربه ومعه شرا سعة معناه في الحق
عليها ولا يجب عليه اجابها اليه تبرعا ولا باجرا ولو طلب الاجرة والثقة فتكونان حرج من استطاعتها ولو ادعى الزوج الخوف عليها او كونه

وعلى تقدير عدم الاعادة

فان كونه

بأنه

غيره

يشترط

مؤنه على البينة ثم يشاهد الحال فان استقام قدم قولها وهل يعتبر اليقين نظر من انما لو اختلفت نفعه وقرب في من عدم اليقين عليها والظن ان لم يمتنعها
بالحكمة لان الحق عند نفسه والمعاد المحرم الزوج ومن حرم عليه نكاحها مؤثرا بسبب ارضاع او مصاهرة فبعد ما ورجح الاخت ورجح الام التي لم يدخلها
ليسوا بمحرمين وفي اشراط اسلامه نظر من عدم ان لم يستحل نكاح المحرم كالجوئى فقولهم ولما ذلك في الواجب كيف كان ان كان حج الاسلام او المنه
المستند اليه معينة اما المستند ومطغى جواز نفعه منه الى وقت الضيق قولان وقضى العبادت عدمه وهو اظهر قولهم فلا يصح نذر العبد الا بادن
موتة وكذا الحكم في ذات العبد كذا الحكم في الولد والغلبين الولي قبل النذر فلا يحرم باجازه له بعده ولو نذر ان لا يذبحه بغيره قبل الاجل على الاقوى وكذا
القول في العهد واليمين ولا فرق في الزوجين الدائم والمستمتع بها فقولهم اذا نذر الحج فمعه مانع الى خلافه جواز نذر المطلق الا ان يظن الوفاء سواء
حصل مانع ام لا لم يستحب المبادىء مع عدم المانع فمقتضى المانع ما في مقابلته استحباب المبادىء اولدفع توبه بطلان النذر مع المانع لكون
المندور عيوقه وعلية حج وذلك لان العترة بطلان سلب القدر في جميع الاوقات التي يدخل تحت الاطلاق فقولهم ولو تمكن من اداء ثم مات الحاضر
في استقراج النذر ما يقتضيه حجة الاسلام من نفي مقدار ما يمكنه منه فعليه جميع واجباته فاذا اهل كل مات وجب ان يقضى عنه ولا يفتق فيه عدم
وجوب التوبة ولو فرض حصول مانع عن المطلق اعترض الاستقراء القدر عليه كذا بعد نذر ان المانع يعتبر الاجرة من اصل النذر في الاسلام لا من واجباته
وان كان مشوبا بالبدنية والكلام في قضاء عنه من البلد والميثاق كما مر به بل انما لو بقدر النذر من البلدتين قول واحد فقولهم فان كان غير الوقت
تأخر مع القدر فمعه وبجميع القضاء كفارة خلفا لنذر فخرج من اصل ما لا يوجب اجرة الحج فقولهم ولو منع عارض كمرض او عتق الخ يجوز عود
منه على كل واحد من عن الوقت واخبره فمعه قباله ومن نذر الحج مطر وتكمن من اداء فان الحكم فيه واحد وهو انه متى نذر الحج لم يتمكن من فعله ما في
الزمان الذي يفي به او في جميع عمره مع الاطلاق لم يجب قضاءه عنه وبطلان النذر لان شرطه كونه مفقودا والناذر وفلا يستفيد من هذا المسائل ان ما دام
بالقدر في الزمان الذي يصح وقوع المندور فيه وان لم يكن خالصا حاله النذر هو في المطلق العرف في العهد لوقت المعين في غير المندور الذي يصح
هو الذي يستحل النذر عليه فطعا كنذر الطهران ويحرم او وقوعا كنذر فعل صلح للناذر والقدر عليه بحسبه فان النذر يصح ويراعى فيه تحقيق
القدر في جزء من الزمان يمكن وقوعه فيه فاذا مضى مجموع الزمان الصالح له ولم يقدر عليه بطل النذر في نفسه عدم حصر نذر هذا القسم انه مما يقع
الحكم بالبطالان اليه وان لم يكن حالة النذر في مثله ما لو نذر النذر في مال كثير لا يملكه ولا شيئا منه فان النذر يقع مراعى بالنظر منه في جميع عمره وفي
الزمان المعين له فاذا مضى لم يقدر عليه تبين بطلان النذر هكذا واما القسم الاول وهو ما يمنع القدر عليه غاذه فطعا فان البطلان يتوجه
اليه ابتداء فضايله ذلك فانه مما ينبغي تحريمه من كلامهم فقولهم ولو نذر الحج او نذر غيره هذا مبني على وجوب الاستئذان بحجة الاسلام فان لم يوجبه
ثم لم يوجب عتقا وان وجبها فاحتمل الحاقها بها لثبوتها في الوجوه وهو الوجوب عدمه قصر الامر بالخالف للاصل على ما ورد في الاصل في الاشطاف
ان تكون بالبدن والمال معا والقول بالوجوب بالشيخ وهو يتوجه في المعصية لا مكان ان يعرض له المانع بعد الشرع في الحج فيفسد فحج الاستئذان
نحوه على القول بان ثبوت حجة الاسلام واما النذر في سبب انقضاءه على الغضب كان فعلة فخره غضب حجب الاستئذان ولو عرض الغضب قبل مكان
الفعل بطل كما وان كان النذر في حال الغضب وموضع الخلاف هذا قوله وهو معصية بطلانها من النادر والمفسد اشكال انقضاءه فضلا عن
لان شرطه الا لا شغل كما تقدم في وقوعه مع الامكان وبطلان النذر مع الباس نعم لو لاحظ في نذر الاستئذان فلا اشكال في وجوب الاستئذان قولهم ان النذر
الحج فان موى حجة الاسلام تدخلا في نذر انقضاءه لواجب الواجب في الواجب في الاستئذان فاداه الابعات على الفعل وجوب الكفارة
مع الاطلاق والناظر في السنة المعينة في النذر هذا اذا كان عليه حجة الاسلام حال النذر اما لو لم يكن فانه يفتقر ايضا انقضاء امر على الاستطاعة فان
حصلت حجتك بالنذر ايضا ولا يجب تحصيل الاستطاعة هنا على الاقوى لو قيد النذر بسنة معينة او مدة مخصوصة غير انقضاء وجود الاستطاعة
فانك اذا فلو نذر في غير ما لم يشر قولهم ولو نوى غير ما لم يشر حاله ان كان مستطاعا حال النذر وكانت حجة الاسلام النذر مطعنة او مفقودة بزمان
مناخر عن السنة الاولى فلم حجة الاسلام ثم حج للنذر بعده هاء وابد السنة الاستطاعة لم يفتقر النذر بسبب استيفاء الزمان لغيره فلم يكن مائة فتقدم
شرعا في الزمان المعين لكن اعي بقاء الاستطاعة الى خروج الفاعل فانما نذر انقضاء النذر في حج له ولو نذر قبل حلول الاستطاعة ثم حصلت قبل الفعل قد
حج الاسلام مع الاطلاق واليقين بل ان يرد عن سنة بحيث يمكن فعله بعد ذلك وسنة مناخر عن عام الاستطاعة ومعينة تعينه بذلك السنة يقدم
النذر لعدم تحقق الاستطاعة تلك السنة المعينة حج فراعى وجوب حج الاسلام بقاء الاستطاعة الى العام الثاني وهذا مبني على ان استطاعة حج النذر
لا يشترط كماله وظاهر النص لا يفتوى فيه وفي نظائره من العبادات ولو قلنا انها شرعية كما اخذنا في من فدين حج النذر مع حصول الاستطاعة بعد قبل
الفعل وان كان مطر وروى في وجوب حجة الاسلام الاستطاعة في العام الثاني كما في المعينة ولو اهل حجة النذر في العام الاول الى القابل قال في من فدين على
من هبة حجت حجة الاسلام ايضا وبشكل بان المعنى في الاستطاعة كون المال فاضلا عما يحتاج اليه مما قد يفتقر في الزمان من الدين ونحوه بما يقوم بالحج واداه
كم يفتقر النذر واعتبار الاستطاعة فيه فوئنه حجة النذر في قولهم وان طلق قبل ان يفتوى النذر في القول بالتفصيل لا في وجباة استئذان
الى وان نذر عن الصرع والاصح عدم التدخلا لانها وضمان مختلفان تخلفا السبب فلا يحرم احدهما عن الآخر وحملت الواويرة على نذر حجة الاسلام قولهم
ان نذر الحج ما يشا وجب الاشكال في انقضاء نذر المشي في الحج لانه طاعة وعبادة مندوب اليها مع الامكان هذا اذا لم يفتقر عن العبادة او يحصل مانع
اخر كما سبق تفصيله قلنا ان المشي افضل مطر ولو قلنا ان الركوب افضل مطر او افضل ما لم يحصل مانع اخر كما سبق تفصيله وقلنا ان المشي افضل مطر ولو قلنا
ان الركوب افضل مطر او افضل ما لم يحصل موجب الجحان في المشي في انقضاءه نظر من ان يكون المندور طاعة وهي منقبة على هذا القدر فلا يفتقر به

حج 2

جزم العباد ومرا ان الحج في نفسه عبادة وهو تبادي الشيء الركوب غيرهما من انواع الاكوان الموجبة لانفعالها الى المشاعر المحسوسة فلهذا على احد الكيفيات
 نذر عبادة في الجملة وان كان غير هاراج منها اذ لا يشرط في انعقاد نذره شيء كونه على مرتبة من جميع اقراره وهذا هو الاقوى نظرا لنذر الصلوة في الزمان والمكان
 الخالين عن المرتبة والمشتغلين على مرتبة نافضة عن غيرها ولو نذر الحج وكما فان قلنا بافضليته مطاوفي جازاته وانقضت فلا اشكال في الانعقاد ايضا والابن على
 القولين ايضا وكيف كان فنذر اصل الحج منعقد اجماعا واما الكلام في الوصف فان نذر ذلك ففعله في حكم بانعقاد نذر الشيء ففيه شبهة فلو كان حذرها
 بلدا لكان نذره هو الذي خلت المص في كتاب المذنب جازعا لان ذلك هو المتعارف من الحج ما شيئا والثاني من الميثاق لان ما شيئا حال من الحاج فهو وصف له
 واما بصدق حقيقة حال تلبسه كقولك حركت زيدا ما شيئا فانما يصدق حقيقة حال العقل لا قبله ولا بعده وربما يلحق على ان الحج هل هو العقد الى
 المشاعر والافعال المحسوسة فعلى الاول يلزم من البلوغ على الثاني من الميثاق وقريب منه الخلاف في الاستبعاد عن الميثاق من البلوغ ومن الميثاق والميثاق
 والاصح اثناع فلهذا في ذلك فان اشقي فالعرف وهو لان دال على انه من البلوغ فان اشقي فالثاني وجبه وبسقط الوصف بعد طواف المشاعر والاصح اربعة
 فوالجواز لان نذر فعل الواجبة ويقوم في موضع العبوة اي يفقد في السقطة لوضوح العبوة بالرواية السكونية عن المص ثم لان الواجب على الماسي القضا
 وعوكة الرجلين فاذا انعقد احد هاتين الاخر وقد دمجنا في ذلك على وجه الوجوب لذلك والاصح الاستحسان وجها من خلافهم لصحة المسند وعلى القول
 بالوجوب لو اخل به هل يقدر في صحة الحج بمقتضى كمال الركبة من نذر وهو الذي اخذنا بعض الوجوبين لخرجه عن حقيقة الحج وبضعف بان المشية كل لا يقوى
 بة ولو تقارض في النهر العبوة على طم وسقطة فالظن تقديم ما يحصل معه الشيء لنذره على فعل الواجب قولا وان ركب بعضا قبل معنى فيقتضي موافقة
 ركوبه في القول الاول لئلا يوجب له ما لا يبلغ حد العمل به والاصح ان نذر مع تعين السقطة بغير ما شيئا وبكفره خلا له بالنذر وهو وجه عدم صحة الحج اصل لان ما
 نواه لم يقع غير متو وان كان مطاغا ما شيئا واحتمل المص في المعجزات مع التعيين وجبت الكفارة بناء على النذر وهذا في قول شين احدهما الحج والاخر
 الشيء فاذا انى باحد هاتين فلهذا منه وبقي الاخر والحج هنا ما في حقيقة ولا طم في قضاء المشية بحجها فان نذر ليس بعبادة فيلزم الكفارة وهذا
 انما يتجه اذا نذر الحج والشيء غير مقتدا حد هاتين الاخر وان اجتمعا والمسئلة من ذلك قولا ولو عجز قبل ركب وليكون نذره وقبل ركب لا يسوف الحج
 الركوب الجملة قد ورد في النصوص الصحيحة والاصح استحبابه لوقوعه لانه يشرط الجمع بين الاخبار والقول الثالث هو الاقوى في صورة الاطلاق ثم ان
 اسم الحج واجب الحج وكما كاد ورده النص وامام العقبين فوجب الحج وكما اقوى هذا كله مع الاطلاق نذر الحج ما شيئا او نذر هاتين الاقوى على معنى جعل الشيء
 في الحج والاسقط الحج ايضا مع العجز عن الشيء قولا وان لا يكون عليه حج واجبه مع نذره على اذنه والاحراز نيابته وقد قلتم وبشرط ايضا في نيابة
 الواجب مؤثرا لمنوبا وعجزه عدالة الاجل بمعنى ان الفاسق لا يصح حجه بل لا يقبل احبانه بغيره فلا يحصل البرائة بفعله وكذا القول في الصلوة والصوم
 والزكاة وغيرهما من العبادات المتوقفة على اليقظة ونظيرها فانما لا يوجب الفاسق عجزه بتر عافان حجه عجزه بتره المتوابعه وكذا الواشون لظهور
 عدالته مع شقته في نفس الامر فان عبادة صحته ويستحق تمام الاجرة بالفعل ويجعلهم علماء بافعال الحج اجمالا واخذها من دلالتها او بالتقليد اهله وكذا
 يجزئ لك على كل حاج كثر من العبادات قولا فلا يصح نيابة الكافر لغيره عن نيابة القريب لغيره عن مادام كافر لان الفرض كون الحاج كاذرا وذلك
 لا ينافي قدرته عليها بتقديم الاسلام فان خرج عن محل الفرض في العبادات فانه كافر بغيره بناء على انه قاد على الاسلام فمستاع الحبر قولا
 ولا المسلم الكافر للحال لان يكون انساب الاطلاق العبادات يقتضي عدم الفرق بين الناصب وغيره في حجته الحج عنه اذ لم يكن ابا وابعه اذ كان ابا و
 بهما على اكثر والذى له عليه رواية وهب بن عبد الله عن الصادق ع المنع من الحج عن الناصب لان يكون ابا وبعه منها عمل الشهيد في من يجوز الحج
 عن كل مخالف لادام يكن ناصبا وعنه اذ كان ابا خاضه ولا لانه في الحديث على جواز الحج عن المخالف بل على المنع من الناصب عن الابن علل في عجز
 المنع من الحج عن غير الابن من المخالفين بان الذي يستحق به الثواب الدائم هو الايمان بغير المؤمن لا يستحق ثوابا وعنه بذلك ان صحة العبادة يقتضي
 حصول الثواب لمن وقعت له لان ذلك هو ما لا يوافق له لا يدخلها فلا يقع عنه الحج وهذا يقتضي المنع من اقباع جميع العبادات
 عنه واهذا الطاغان اليه وعنه اذ ليس من جميع المنع حتى الابن هو حسن ان لم يصح الحج بجواز نيابته عن الابن الا في العمل بالمسلم من المنع
 من غيره مطا ذكره من الدليل والحق من جواز الحج عن غير الناصب ان المخالف مخاطب بالواجب يتعاقب على تركه وبغله صحيح لنفسه اذ لم يخل شيء
 من اذنه فصح نيابته عنه كذا لفائدة سقوط العقاب الشبهة ان ذلك يتوقف على تحقير معنى التحقير في العبادة فعلى المشرك من انها موافقة لادام
 وحصول ما يستلزم الثواب لا يتصور الصحة عن المخالفات فطعام لمكان الثواب حصول له وبني الجواز عن الحج على ان عبادة هل هي صحيحة
 صحيحة مراعاة بموت على الايمان او باطل لكن يعنى عنهما ما بان ان كان قد فعلها فعلى الاول يجوز نيابته عنه ونظيرها الفائدة مع استصحابا وعلى الثاني
 لا يصح لانقاء الفائدة وقد تقدم الكلام في الوجهين وعلى ما اخذنا المرتضى من ان الصحة في العبادة بوجوب سقوط العقاب لا يستلزم الثواب
 واما يستلزم قبول وهو امر لا يملك على الاجزاء والصحة يمكن القول بجواز نيابته عنه لفائدة اسقاط العقاب عنه بسببها الا ان هذا لو تم انقض جوارها
 عن كل مخالف بل عن الكافر تحقير الفائدة الا ان يقال خرج الكافر بالاجماع فيبقى الباقي والاصح المنع من غير الابن المخالف جمع بين النص والدليل
 العقلي هذا في الحج واما في غيره من العبادات فتقتضي دليل الجواز ايضا والظن المنع مطلق وهل يلحق الجواز بالابن بمقتضى لادام ولما يثبت له
 كالأب بقطع في من باحقيقه لاستلزام الاشراك والمجاز بغيره ولعدم مباداة العفو الى الذين عند الاطلاق ولان الحكم على خلاف الاصل
 فيقتصر فيه على موضع اليقين اما الجواز فلا اشكال في عدم دخوله والظن ان الامم كعدم النص هذا كله يؤيد ما استقناه قولا وهل يصح
 نيابة الميم قبل الحج الاقوى الاول لان عمله ليس شرعا فلا يثبت عليه اثره ومطلق الاستقلال اعم من المظن فلا يلزم لان التبرير لا يقوم مقام الشرع

شريطة

الفنون

وبشرطه

وعلى من يشرط

ولا فرق في ذلك بين الواجب الشرعي والمعتز عنه قولا ولا بد من بنية النية الى المبدأ بنية قصد كون الحج بنية لا اضافة وذلك
اعم من كونه عن شخص معين فمن اجماع اليقين المتوهم ذلك فينوي في كل فعل من افعاله المقتضية الى البنية كونه بنية عن فلان ولو اضمح على يقين ان
ينوي انه عن فلان فالظن الاجراء لان ذلك يستلزم البنية عنه ولا ان الغرض من حجته الاسلام وهو حاصل وان كان المتعارف اولى ولا يقتضي اليقين
اجماعا وجوبا ولا استحبابا وانما السجدة كالتوب عن لفظا في المواضع عند الافعال بلفظ خاص كما استبان وهو امر اخر غير البنية فنقول بعضهم ههنا ان بنية لفظا
من غير واضح قولا ولا تصح بنية من وجب عليه الحج الا ان تقدم ان من استقر الحج عليه لا يعتبر حقه الاستطاعة الشرعية فيجب عليه تكلفه ولو اضمح منع
الغرض بكل وجه يجوز بنية لكنه راعى الجواز منقولا الوقت بحيث لا يخل بحد الاستطاعة عادة فلا يستخرج فانفق الاستطاعة على خلاف العادة لم
ينفع وكذا لو جردت الاستطاعة للحج الاسلام بعد ما تقدم حج البنية على التقديرين ويراعى في وجوب حج الاسلام في الثاني بقاؤها الى القابل ولو نفي
فيليقع عن حج الاسلام وهو تحكم القول للشيء في وجهه اشتراكا في اصل الرجاء وحصول بنية الغرض فيصرف الى ما في نفسه ولم يزل خروفت وموت
يقع طوعا وبغير حج الاسلام في نفسه والاصح عدم وقوعه عنها اما عن حج الاسلام فلعلم بنية وانما لكل امرئ ما نوى واما عن النطوع فلو وجب حج الاسلام
على الفور المقتضى للموت عن غير الواجب للفتاى العباد فلو لم يصح لمن حج ان يعتمر عن غيره لم يجز عليه العزم هذا الاطلاق نظير ما تقدم مرارا من عدم جواز
النية في الحج لم عليه حج واجبه التحية البنية في العزم كك وقدرت الحكم ليس على خلافه وبزبد ههنا من انفق بنية الجواز عن فعل ما استوجبه عليه بان
ذلك ليس بشرط في صحة البنية وان كان الحكم كالحكم كالحكم او بذلك على العلامة في كثير من كونه والحاصل في تحرير حكم المشتل من من عليه في رقت معين
وجوبا مضيقا لم يجز استيجار له وكذا العزم سواء كان قد فعل ما استوجبه عليه او لم يكن فعله يتجوز وجب عليه العزم الغرض قبل ان الحج ان يني
نفسه لم يجز بعد ما سواء كان قبل فعله ام لا لعدم المناقاة وكذا لم يجز عليه حج الافراد بوجبه نفسه للعزم بعد كذا لم يكن واجبا عليه ولا يتحقق ذلك لانه
وشبهه الاستيجار ولو وجب عليه احد النسب لم يكن فورا بخلاف بوجبه نفسه له ايضا قبل فعله وقد تبين بذلك مناقاة العباد قولا وتصح بنية من لم
يستكمل شرائطه وان كان صرنا اى من لم يستكمل شرائط وجوب الحج عليه مع استكمال شرائط البنية والصرف في دفع الصدا الذي لم يحج بقاها حصره وانما
صروا والمراد ان عدم الحج ليس مانعا من جواز البنية شبهة انه لم يتحقق توافر افعال ومحال المحركات فكان استيجار عليه كاستيجار على العمل المحقق
ودفعها بان المعتبر العلم الاجمالي بان يعلم ان محل الاحرام مثلا الموضع المخصوص واجبا كذا والفعل منه بفعل كذا والطواف حول البيت سبعة اشواط
على الوجه المعتز هكذا ثم يتوقف صحة فعله في محله على الاعتماد على مرشد عدل او ما يقوم مقامه وجواز بنية الصرنا اذا كان ذكرا موضع وفاق وانما
بنه به على خلاف بعض العامة حيث منع منه واما اذا كان انا في المصلحة قول منع بنية عن الرجل نحو منعهما مطم والتم الجواز قولا ويجوز ان يحل
عن الرجل وعن المرأة تحقير المرأة بالذكر بعد ما في الحكم السابق فانه عام باعتمادهما من ادا ولا يغير موضع النزاع عندنا باعتبار خلافه
المقدم وفي الحقيقة لم يغير من فانه محل المرأة الصرنا ولعله بنية بمصداق المرأة على قول بعض المخالفين حيث منع من بنية ما مطم واطلق الكل على خلافه
قولا ومن استوجبات في الطر فاحرم ودخل الحرم الى قوله الاول اظهر علم الحج عباد عن الافعال المخصوصة الواقعة في الشارع المعينة
كان له تعالى وان واجبا فهو من باب المقدرة وليس جزء من الحج اجاعا والرجوع الى الوطن بعد الفراغ من الحج لا مدخل له لانه لا وجه للذات ولا للشيء
المقتضى ما كلف الجماعة لكن قد اعتبر كل واحد من الذهاب والعودة في الحج بوجه من الوجوه كما اعتد الذهاب بمكة عند من وجب استيجار عن البيت من البلد
واجتر العود بمكة باعتبار اشتراط الاستطاعة له كما يعتبر الذهاب والافعال والالتحاق بحقوق هذه الاحكام لا بوجوب التحاق جميع احكامها بان
من استوجر على عمل مخصوص فالجزة موزعة على جميع اجزاء الذائبة ولا يوزع على مقدارة وما يتوقف عليه كمن استوجر على عمل سبب فخر باختيار جميعها
وهذا استباب العمل ونقل الاله الى موضع العمل ويخوف ذلك كله لا مدخل له في استحقاق الاجرة ولا يوزع عليه وان توقف العمل عليه وان من فعل بعض العمل
الذي استوجر عليه ثم عرض له غرض منعه من اكمله موث نحو ما استحق من الاجرة بنية ما عمل بالجميع الا ان بدل الدليل على خلافه وهذه المقدما
كلها واضحة مسلمة لا نزاع فيها واذا نفرت فنقول من جاز الاحكام اللازمه ان من استوجر على فعل الحج عن غيره فمضى اليه ومات في الطر فقبل الشروع
فيه لا يثبت شيئا لان الحج عباد عن الافعال المخصوصة ولم يفعل منها شيئا وانما اخذ في المقدما التي لا يمكن الفعل بل لو لم يكون بمنزلة من استوجر على عمل
سبب في مكان بعيد عن بيت الاجر فاخذت الاله فخرج اليه فمات في الطر فانه لا يثبت شيئا فطاعا ولو مات في اثناء الفعل فان كان قد احرى ودخل
الحرم فمقتضى الاصل ان لا يثبت الا بالنسبة لكن قد وردت النصوص باجزاء الحج عن المتوب وبزائدة الاجبر وانفق الاحتياط على استحقاق جميع الاجرة
فهذا الحكم ثبت على خلاف الاصل فالاجال للظن فيه بعد الاثبات عليه وان كان بعد الاحرام وقبل دخول الحرم فقدم استحقاق الجميع ثابت بطريق اخر
ولا دليل هنا صالح لاثبات ما خالف الاصل المتقدم فيعمل بالقواعد السابقة ولبينه بحساب العمل خاصة على اصح القولين وقبل حكم ما لو دخل
وهو ضعيف المص قد حكم فمات قبل الاحرام ودخل الحرم اعم من ان يكون قد احرى ولا انه يستحق بنية ما عمل من الافعال ان كان ومن الحركة من البلد
حيث مات ان يقيم كونه بنية ما بقي من الذهاب جميع العود وهذا كما نرى مشكلا لما قد علمه من المقدما فان العود لا مدخل له في الحج اصل الذهاب
وان كان مفادته لكن لا يدخل في حقيقة ما استوجر عليه ومن يجب استيجار الميت تمام افعال الحج من غير ان ينفق منه شيء والذي يوافق الاصول
التي في احد قوليه والعلانية وجماعة الاجبر ان كان قد استوجر للحج خاصة ولم يقوله مطلق ولم يزل الفرائس السابقة على دخول الذهاب لم ينجح
موت قبل الاحرام شيئا وبعد بنية ما فعل من الافعال الى المحلة ولا يوزع للعود شي وان كان قد استوجر لقطع المسافة ذهابا وعودا ولا ينعى الاجرة

الاجرة على الجميع ولو استوجر لقطع المسألة ذاهبا والحج وزرع عليها خاصة وهذا توجبه واضح والعمل لا فرق في الاجرة بين ان يكون من اهل الحرم وغيره وبين ان يكون
 ناويا بعد الحج للامانة بمكة وغيره وعلى قول المتكلمين الحكم في جميع ما ذكر خصوصاً في توزيع الاجرة على الجميع لولا بطلان القول في اجبر الزيادة فان التفصيل كل
 ان فيه وهمنا بحثنا وهو انه مع موت قبل ان يحج او ما يقوم مقامه هل يحكم بطلان الاجارة وجوع الحال الى ما كان عليه فان كانت الجدة من حيث تعلقت بالزوجة
 كلفها الوصية او وراثتها وان كانت عن حي غير تعلق الوجب به وان كانت عن متبرع وجعنا الى اصلها ونحوه في الاستبانة ثانياً ان يتبع لزمه الميت وانما يكلفها
 وصية او وراثتها لغيرها في الاول لحكمهم باعادة الاجرة او ما قابل الخلف ولو كانت الاجارة صحيحة لمحوها وما لو لم يكن كذلك فانه الذي يقتضيه
 ان الاجارة لا ينفذ بموت الاجر بل بشرط عليه العمل بنفسه وحج فالواجب على الميت ان يحج عن المشاجر وهذا في موثاق الصلوة والزنا فريض
 لكن هذا غير مناف لما ذكره الاصل هنا الامم ذكر المسألة فمن استوجر لي عن غيره وهذا يقتضي المباشرة بنفسه لان معنى قوله اسناجر لك بلح والجرمك نفسي لا يقتل
 الحج ولا فعله وهو صحيح في المباشرة ولا يحتاج الى ان يضم اليه قوله بنفسك ونفسى ان ذكر كان تأكيداً وكذا القول في الصلوة ففعل هذا تطل الاجارة بموته
 مرجع الحكم الى ما كان اولاً فان كانت الاستبانة غير مثبتة فلاها ثانياً وصية ان كان والا الحاكم ومع تغلها فاحاد المؤمنين كما سئل في انشاء الله في الوضوء
قوله وروى ذا المرن يحج مفترق او قارنا في مقتع عاجز لعدوله الى الافضل وهذا صحيح اذا كان الحج مندوباً او قصد المشاجر الايمان بالا فضل لا مع تعلق
 الغرض من جلة شرط العبادت بتعين نوع الحج واختلاف انواعه واختلاف الاعراض بها فاذا عين التمتع لم يحج العدول عنه لقيمه مطعماً بمقتضى الغيب لا ينفذ
 افضل منها فلا يقوم مقامه ولا يشترط الاجرة لوعده وان عني القران لم يحج العدول الى افراد لعين ما ذكر ولو عين الافراد فقد دوى بوضوح الصحيح عند
 جواز العدول الى التمتع لانه خالف الى الافضل بالحق في القران لشاركة في العلة وهذا يتم مع نجر المشاجر بين الانواع كالمنقطع وذى المثلين المشايين في الامانة
 بمكة ذناً وذا الحج مطعماً ولا يحج كما لو كان فحده احداهما وعليه نزل الرواية بل هي صحيحة لان التمتع لا يكون افضل الا في الصورة الاولى اما مع الغيب فلا
 يجزى اخيراً افضل عن ان يكون افضل ولو عدل من الافراد الى القران فقد استغرب في الجواز ايضاً لانه افضل وهو حسن عملاً بمقتضى العلة بناء على تقدير مقتضى
 العلة بقي هنا بحث فهو ان جماعة من الصحابة منهم المتكلم قد وجوز العدول الى افضل المشاجر الا فضل الا ان يحج العدول وعليه نزل الرواية وفي التفسير ان
 نظر ان موجب القول بجواز الخطي عن العين انما هو الرواية وقد عدل فيها الجواز لانه خالف الى افضل كما حكاه سابقاً وهو لفظ الرواية وهي انما هي انما هي انما هي
 الى افضل خاتمة وان لم يحظر ذلك بالمشاجر فكيف ينزل على ما هو اخص من ذلك اما التفسير فانه يتبع للرواية والاولى ان يقال بجواز العدول وفيه كان المعدول
 اليه افضل ولا يكون افضل الا مع تجبر المشاجر بين المعدول عنه واليه كما في الغرض المتقدمة ولا فرق في ذلك بين ان يقصد المشاجر الا فضل ولا عملاً بالفضل
 المذكور وبقي في عبارة المتكلمين من وجوه اخرى وهو ان قد جاز العدول يكون الحج مندوباً او قصد المشاجر افضل فمقتضاه ان شرط احد الاعراض فيع كان افضل
 جاز العدول وان لم يقصد الا فضل وان كان اجاباً اتمير قصد الافضل هذا مع مشاركة الغرض في المناقشة في الشرط الثاني وجه فضل المندبة عن نظائر
 بل الحكم فيها واحد اما كون المعدول اليه افضل وقصد مع ذلك فانظر ان نزلهم ما حررناه وان قصرنا العبارة ومضى جاز العدول استحق الاجرة تمام الاجرة قولي
 ولو شرط الحج ما لم يترتب عين لم يحج العدول ان تعلق بذلك عرض وقيل يجوز من شرط مسند الجواز روايته في الصادق ع الصحيح عن التفصيل في الرواية
 لا ثمانية ولا فرق في الغرض بين كونها ديناً كصفة الطريق وبعد ما فيها من وجوب زيادة الثواب بسبب المشقة وبعد الاخرام ومردن على مشاهد مشرفة كالكعبة
 اذا شرط عليه فبارتها كلها وردت بخود ذلك او ديناً كجائز وبرجع في ذلك الى قرآن الاحوال وعلى تقدير العدول فالاولى صحة الحج مطعماً لانه داخل على كل
 حال فهو بعض ما استوجر عليه ثم انظر بين الطرفين تفاوت رد من الاجرة ما قاله ان كان نقصان زاده استحق الجميع وطريق معرفته ان ينظر اخص المثل
 لكلاً منها وبسبب التفاوت الى اجرة المشروط ويؤخذ من المسمى بذلك النية كذا في صراحة واستغرب في مع حج الفدية في تعلق به الغرض الرجوع الى اخص المثل
 وفما المسمى في شكل كل واحد من الطرفين اما الاول فلان الطريق التي استوجر لساوها وجعل لها حصته من الاجرة لم يفعل منه شيئاً والذي فعله من سلوك
 غير مشاجر عليه فادخله في التقدير فيسقط الاجرة غير واضح واما الثاني فلان الحج مشاجر عليه على التقديرين لانه بعض الحجة المعينة بل هو الركن الاعظم
 والغرض الاقصى منه وقد فعله ذلك بقضائه بشيخ حصته من السعي لاجرة المثل له سواء تعلق الغرض مع ذلك بالطريق او لا فانه يقول بثلث ما مضى
 من المسمى خاصة وجهه ان لم يقع الاجماع على خلافه والافضل لجماعة علماء مال وانه الصحيح في الامكان وينفع على ذلك ما لو احصر الاجرة قبل الاجرة
 مع مخالفة في الطريق المشروط فانه لا يثبت شي على الاخيرين اما على ما بيناه فظاهر لانه لم يفعل شيئاً مما استوجر عليه واما على القول بثلث اجرة المثل
 فانه لا يثبت الا بفعل المقتضود ولم يحصل وقد صرح في ايضاً بعدم ثبوت شيء من سواه تعلق به عرض ام لا وهو ظاهر على ما بيناه وعلى ما بيناه
 بشكل الحكم بثلث اجرة المثل على الطريق مع فعل الحج وعدم ثبوت شيء لامعه وقد مضى فيها لو بان لنا ان قبل الاخرام ما يشره اليه وعلى قول الجماعة
 ينبغي ان يثبت مع عدم الغرض حصته ما قطع الطريق وهذا كله مع تعيين السند وبيان احكام ما لو احصر قولي له ولو استوجر لغيره لم يحز ان
 بوجوه اذا استوجر الاجرة لغيره فاما ان يعين له السنة التي يحج فيها او لا فيعين لايضاح بوجوه نفسه بلح عن اخر تلك السنة فظما لا يثبت الاول
 مناهضة في تلك السنة لاجل الحج اذا لم يكن ان يفعل عن اثنين فيقع الثاني باطلاً ويجوز استنباط سنة غيرها على الاقوى لعدم المناقاة لكن بشرط
 كون المشاجر متبرعاً او كون ما عليه واجباً موسعاً كالنذر المطلق حيث يشيخ الاستبانة عنه وان لم يصح لوجوب الفورية ومع عدم تعيين الزمان
 في الاخيرين الاولى يحج على الاجر المبادى الى الفعل من اول السنة على المشي بين الاضطرار فرعوا عليه عدم جواز اجارة نفسه بمحج اخرى حتى ياتي
 بالاولى لثاني الواجبين في السنة الاولى كما في المعينة واحتمل المتكلم جواز الثانية ان كان الاستبانة في السنة الاولى وهو حسن وفي جواز المطلقين
 وحل الاول على السنة الاولى والثانية على السنة الثانية عملاً باحالة الجواز ودفع ما اقتضاه التجمل في الثانية سبق استحقاق الاول فيجب

عبي

على

زيادة

تقديمه بما تقدم في المعينه ولو اسماجه الاول السنة الثانية جازا سبيل الثاني لم يقصد ايضا وقد ادعى الشهيد في بعض تحقيقاته ان الاطلاق في
كل الاجازات يقتضي التبعيل فوجب المبادى الى الفعل وان كان محرم عن الذم وهو مؤيد لما ذكره هنا لكن دليله غير واضح ويخرج على ذلك عدم جواز الاجازة
من استوجبه على بان اوصافه ونحوها الثانية من حق بان لا ارادى لاشترائه الجميع في المقصود ولو اخر الاجز المطلقه عن السنة الاولى اختيارا ثم حج بقوله
اجز عن المنوب محرم وعمل يستحق اجز فقطع في من بعده وفيه نظر خصوصا مع علم المساجر بالمال ولم يفتحه ولو انعكس العرض بان قدم الحج عن السنة المعينة
ففي الحق وجها من انه زاد جزا ومن مخالفة الشروط وامكان تعاقب العرض بالناجز فان مرابطا لا يرضى بغيره في الاجز وهو حسن ان علم انفاذ العرض
فقط ولو صدق قبل الاحرام ودخول الحرم استبعد من الاجز بعينه المختلف بناء على ان الاجز مؤدعة على الطريق وافعال الحج اوقع دخاله صريحا وعلى ما سبق من حيث
المص يعتبر جميع المختلف عن الافعال ونسبة الذهاب والعود وبهم من قوله قبل الاحرام ودخول الحرم انه لو كان بعد ما لم يستعد شي كالبيت وليس كذلك ما نقل
من ان الاصل يقتضي توريثها على الجميع المساجر عليه وانه لا يتحقق الابنية ما قبل بل لا يخرج لا يقتضي الحاق غيره به ولا يفتح باب صدق
الشروع وبعبارة قبل الاكل لم يزل فائلا بما اخبره كلام المص لكن انقضى العيان كان ويمكن ان يكون قائما فيقصد الاخر عما لو كان بعد الاحرام فانه لا يتحقق
استقله الاجز مطلق بل يوجب على الاحرام الان ياف ببقية المناسك مع الامكان لان قد يقول الجرم لا يدخل في ذلك بل حجر الاحرام كان فيه قوله
استبعد من الاجز بسببه المختلف فاجابته مع كون الاجازة مقيدة بذلك السنة لاقتضاء الاجازة بالصد المانع من الحج الى اسبق في اياه ولا يلزم احتياط
لوضوح الحج في السنة المستقبلة اما لو كانت مطلقة لم يفتح بالصد بل يثبت لكل منهما الفسخ كما لو منع من السفر اذ انما هو قول قولهم ولا يجوز النيابة في الطواف
للخاضع لامر العذر كالانغاء والطرف ما شابهها البطن بالترك على البطن بالاسكان والمراية الذي لا يمكن التخطو والطواف بنفسه ذلك يدخلها شائها
المرض الذي يمكن ان يطوف بنفسه ولا يطاف به يدخل في عموم العيان الحائض ان عذرهما مانع شرعي من دخول المسجد وانما يصور نحو ما مع ضيق الوقت
بالج بالتمسك الى طواف العرة وخرج الفاعلة بالنسبة الى طواف الحج وفي جواز استنباطها نظر لاشقاء النص الدال على ان ذلك بل قد حكم الاكثر بعد ذلك ان
حج الافراد عند ضيق الوقت عن الطواف وانما غير المتع ورواها جليل في الحج الصحيح وهو يقتضي عدم جواز النيابة ولو قبل جواز الاستنباط مع الضرر ان
الارادة بانقطاعها عن اهلها في البلاد البعيدة كان قويا قولهم ولو حمل حامل خطا به كنهذا اذا كان الحامل تبرا او حاملا بجفالة او مساجر المحل في طواف
اما لو اسماجه المحل لم يحسب الحامل لان الحركة المحصورة قد صارت مشقة عليه لغيره فلا يجوز قصرها الى نفسه وفي المسئلة ان قال هذا الجودها
قولهم ولو تبرع انسان بالحج عن غيره لاف في المنبر بين كونه وليا وغيره ولا بين كونه عدا وفاضلا وان كان الفاسد لا يجوز استنباطه ابتداء فان المانع
عدم قبول جزه بالفعل لعدم صحة فعله في نفسه فعلى هذا لو كان الواجب وقع من مؤثره وبرئت منه من استنباط غيره ما لم يكن البيت فداوصى الى غيره
بدل ذلك قولهم ولو ائتمره حج من قابل هل تعاد الاجز عليه يبنى على القولين لعدم العلم بالذم في هو المش بين الفقهاء في هذه المسئلة ونظائرهما من ان
المفسد يلج اذا قصاه هل تكون الاولى فرضه قضاء وعاقوبته وبالعكس فان قلنا بالاول لم تعاد الاجز لانه فعل ما استوجبه عليه وقنه فاستحق الاجز
ان قلنا بالثاني لم يستحق هذا اذا كانت السنة معينة ولو كانت مطلقة وثقلنا بان الاولى فرضه ذلك وان قلنا هو الثانية فبني استحقاق الاجز انصحا
ان التاخير عن السنة الاولى في المطلق مع عدم الفسخ وفعله بعد ذلك لا يعد هل يوجب استحقاق الاجز ام لا فعل الاول يستحق هنا وعلى الثاني لا وقد تقدم
ان الشهيد حكم بعدم استحقاق المؤخر لعدم اجز فيكون هنا عذرك والاصح ان الاولى فرض المفسد والثانية عقوبة فبني الاجز على كل بقدره واعلم ان
المص لم يفرق بين المعينة والمطلقة في ظاهر كلامه بل بني استحقاق الاجز على القولين وهو في المعينة واضح وفي المطلقة اياهم عدم استحقاق الاجز ولو قلنا
ان الثانية فرضه على كونهما شهيد فلعلمه بذلك قد اعربا العلانية في عدا فوجب المطلقة قضاء الفاسد في السنة الثانية والحج عن النيابة بعد ذلك
وهو غير واضح لانه على تقدير كونه الفاسد عقوبة تكون الثانية هي الفرض لا يقتضي وجوب حج اخر ولو قلنا بان الاولى فرضه فقد عجب انجاب الثانية ولي قولهم
ومن وجب عليه حجان مختلفان انما جاز الاستنجاء لها في عام واحد مع المنوب لم يكن له ابقاها في عام بل يجب عليه تقديم حجة الاسلام اماما مطلقا اوقع
سبقا لاسطاعة تقديم حجة الله مع سبق سببها عليها لان المقترن بتقديم المقدم من ذلك ان لا يتقدم غيره عليه وهو هنا حاصل ولكن لما كان ذلك غير ممكن
من التوب افاقا وامكن من التاخير المتعدد مع وقد ذكر هذا الحكم جماعة من الاصحاب كانه من المص والعلانية في كنهه جاز من يحكمه وفيه شبه الجواز البنا
ثم حكى عن الشافعي فيه وجهين وينفذ في هذا الحكم اشكال لان الترتيب كان واجبا بين الحجين لم يتحقق بدون تقديم المتقدم منها بكمال لا يقدم ناخرهما
ذكر سابقا شهد اليه ما سلف في الموضوع فانهم لم يجوزوا غسل الاعضاء ولا مسحها دفعة واحدة مع تحقق المعنى المذكور وهو عدم تقديم المؤخر بحج على ذلك
بان الغرض تقديم المقدم لا عدم ناخره وكذا حكموا في التاخير عن البيت في الصلوة اليومية انه لا يجوز ايقاعها الفسد ففعله لا بد من التعاقب لان بدعي
في هذا الترتيب فغلب عليه فاعلم ان ذلك وهو غير متحقق لاشترائه الجميع وجوب تقديم بعضها على بعض من لفاعله ولا يمكنه الترتيب في ذلك ونظر من الدرس ان في
جواز التاخير بين هاتين عام واحد خلا لا نه قال فيه ما لا قرب الاجزاء ويؤيد على الخلاف ثم قال ولو قلنا بوجوب تقديم حجة الاسلام اما سبق وجوبها
ففي وجوب تقديمها من التاخير نظروا على ذلك وجوب تقديم احرام نائب المتقدم على احرام الاخر فبطل ما من لانه وجوبه لك مع اقرارها في بابيه غير
لان المعيار كان وقوع الاولى كما قبل الثانية لم يتحقق هنا وان كان عدم تقديمها كك فهو متحقق على المتقدمين ويمكن الجواب عن اصل الاشكال بان هذا
ليس من باب الواجب الترتيب بل من باب تعارض الواجبين ورفق بين الاخيرين وبين ان ذلك ان حج الاسلام واجب مضبوط ولا وجوبه فوري في التاخير المطلق
عالمه مثلا وجوبه موسع فان الاولى بالتسوية الى الواجبين فبطل لك انها من ثم لو اقررت بكل واحد من الاخر امكن فعله فيها فاد اجتمعوا لم يمكن الجمع بينهما فقدمت الاولى
المضيق فالحق الواجبين بحسب مكانهما شهد الى ذلك انه لو اجمع على المكلف واجبا كك وامكن الجمع بينهما كصوم يوم مطلقا صلاوة مائة ركعة مثلا في يوم

الايام في القولين

الاستحباب

معين كهذا اليوم فانه يجوز الجمع بينهما مع الامكان ولو لم يمكن فدم المصنوع هو الصلوة وهذا بخلاف الواجب الميت فانه لا يجوز الجمع فيه ان امكن كما هو في الصلوة
ومن ثم لم يخرج غسل الاعضاء دفعة واحدة ولا سيما كان ولا يمكن الجمع في المصنوع من المباشرة الواحدة ولم يقتضها اذا امكن بفعل الناس جاز للجمع بينهما في عام واحد
ظهر بذلك قوله ما ذكره الاصحاب قوله ولا يصح ان يوجب عن اثنين في عام هذا اذا كان المشابك فيه والجب او اريد فعل الجمع عن كل واحد منهما اما لو كان متصلا
واربعا يقع الفعل عنهما معا لشركان في ثوابه وقد يفتي في ذلك في الواجب بان يتدرج جماعة الاشياء في جمع ليس يكون فيه كذا ثم على تقدير بطلان الايقاع عن
اشين لو توى عنها لم يقع عنها وفي وقوعه وجه صحيح لعدم اليقين في ذلك ولو كان العقدان زمانا لا يقع بطلان الايقاع بطلان او اختلف زمان الايقاع بطلان
الامع فوجب وجوب الجمع المتأخر ولما كان سببا من تعذر في ذلك العام فبطل العقد المتأخر ولو اختلف العقدان اطلاق زمان الايقاع احتمل بطلان الايقاع
كل واحد في نفسه يقع الثاني كما لو عينا الزمان والفعل لعدم الثاني بحسب المذهب والاشارة الى ان كان وهو هنا غير ممكن ومن ثم لو تعاقب العقدان عما كان
وبدأ بالاول فالاول وعلى تقدير الصحة هنا يحمل في الجملة في المدة بانها شاء لاسيما في الجمع من غير مرجح وانما لا يملك اكل من مشكل وقد استشهد في ذلك
كل من صور المسئلة سئل ان العقد بين امان يتدار زمانا او يتعاقبا وعلى التقديرين فاما ان يتدار زمانا او يتعاقبا او يتعاقبا في المطلقان بطلان فطال
على الاحتمال وكذا العقدان والمتحدان عقد الايقاع او بالعكس بطل الثاني وكذا بطل المتحدان بينهما قوله وانما الخصم بطل بالهدوء والضوء عليه
وجوب القضاء انما يتم على ظاهره في الحقيقة لانفساخ الاجازة وما في المظنة فان قلنا بعدم جواز النسخ بالناجس مع المانع لها او لمعه المتأخر في
القضاء لبقاء الاجازة كما لو ينادى في السنة الاولى وان قلنا بجواز النسخ على وجه ممكن حال القضاء المتعدي على القضاء المعين المحقق في ذلك
كما اذا لم ينسخ في ذلك الجواز انما يقع في السنة الاولى وان قلنا بجواز النسخ على وجه ممكن حال القضاء المتعدي على القضاء المعين المحقق في ذلك
وبما قد مضى في حق القضاء على الوجه الذي يليه او يحمل على المصلحة والتمس قولنا بانفساخ العقد من غير دفع في دفعه عليه وجوب القضاء بكل وجه ويتم الكلام
معها انهم في قوله وشأنه ان يذكر الناشئ من يوجب باسمه كماله في حق كرم لفظا والافان ذكره في دفعه عليه وجوب القضاء بكل وجه ويتم الكلام
الكنية وغيره عن عبد الله انه يقول اللهم ما اصابني من سفرى هذا من بقاء شدة او بقاء او شدة فاجعلها في رجلي واخرى في قلبي وفي رجلي من نصيبك
تعد عمل هذا القول بعد نيته الاحرام وكل فعل قوله وان يصعد الخائف من حجة اذا استحسن ان كانت بمنزلة الايمان بقوله بان الوصلية تقتضي استيفاء
الاغادة ولو كانت بمنزلة غير ذلك لم يطرأ في ذلك في قوله اجعل ان كنت خافلا وقد يكون ذلك بان شرط اجراءه بالجملة السابقة وقوله اجراءه كما في المصنفين
كانت الاغادة واجبة لا مستحبة ويمكن عليه طر بان يربط بالاجراء هنا التنبه على ما يستحق الخلاف فيه من ان عدم الاغادة هو صحة الجملة في نفسها او لا
واسقاط تكليفه في الكافرا اسلم على القول بالفساد وسقوط القضاء تحقفا نظرا في انما استجدا اغادتها وعلى القول بانها بمنزلة جملتها فبطلت
باستيفاء الاغادة من بين مطلق الحاج لاشراك الجميع في الاجراء فيه بقوله وان كانت بمنزلة غير ذلك في المصنفين من شق المسئلة على تقدير استيفاء الاغادة او لا
ان لا يستجدا على تقدير الاجراء الحق منه على تقدير عدمه قوله وان كان يوجب المارة اذا كانت صرورة منه بذلك على خلاف القول بان الاجراء في نفسها
من يباينها صرورة ويبرر بانها على الكمال في الجمع بينهما بان يكون ذلك للرجل عندنا وان كان بعض العامة قد منع منه قوله اذا كان
ان يحج عنه ولم يعين المارة بالاجراء المثل ما سئل في الغالب للفعل وهو الجمع هنا من استجدة شرائط التباينة في دفعه منها وانما ينصرف الى الاجراء المثل اذا
لم يوجد من باخذ انما في انفا والاقتضى عليه والظن انما لا يجب تكلف محتمل لك وبغير الجمع من اقرى الامكان على ما اخبرناه الامع او اذ خلا من غير
او قربة قوله ويخرج من الاصل ان كانت واجبة ضابط كل في هذا الباب هو ان كل واجب متعلق بالمال في حال الحيوة سواء كان ماليا محصا كالنكاح
والجنس والكفارة او ماليا مشوبا بالبدن كالحج فان خرج من اصل التركة سواء اوصى به الميت او لم يوص به ما لم يكن ماليا كالصلوة والصوم فانما يخرج من الثلث
مع وصيته الميت بدونه بوصف لم يخرج عنه بل يخرج عنه في عهده وكذا المندوب يخرج من الثلث مع الوصية به والذي يخرج من الاصل في القسم الاول هو
اجرة مثله فلو اوصى الميت با زيدا من اجرة المثل كان قدر الاجرة يحسب من الاصل والرايد وصيته بحسب الثلث قوله وبما فيها الاجرة بالعتق
عليها حق لو كانت عينا فزادت بعد العتق او عتقها لاجلها لكن لا يجب عليها الا بعد العمل كما سئل انشاء الله تعالى هذا لا يجوز لوصي بثلث الاجرة قل
العمل فلو سلم كان ضامنا الامع الاذن صريحا او يشاهد الحال ولو توقف على الاجرة على دفع الاجرة اليه لم يدفع اليه احكاما جواز دفعه وهو الذي تقرر
وجوبه انظار وقت الامكان قوله فان خالف ما شرط كان له اجرة المثل والوجه ان الاجرة الوجبة له من غير ما شرطه في الاجرة الوجبة له من غير ما شرطه في الاجرة
والقول وعلم ان موضوع هذه المسئلة انما هو ما استولى لها شامل لمن استولى على الوجهين المتقدمين فخالها وعلى الحج فاعترضوا بالعكس وغيرها والقائل
ببطلان الاجرة في جميع الموارد غير معلوم خصوص في القسمين الآخرين فان الخلاف بينهما انما وقع في حق ما عتق من حيث انما يتخلف ما امر به فهو منهي
وهو يقتضي بطلان الاغادة ومن حيث ان النبي اصابه وجهه الى الضد انعام لا الحرام لما الاجرة فظاهر ان الاجماع على سقوطها هنا نعم يمكن صحتها في المخالفة
في وقت خارج عن حقيقة ما استوى عليه كالشيء الاحرام من صفات محسوس الطواف على وجه مخصوص في محذور ذلك فان القول ببطلان اجرة المثل لا يحمل
من حيث انه بعض المأمور به كما لو خالف في الطريق مع الفرض فقد زال العلم ببطلان الاجرة في بعض موارد كما لو كان في الحكم باجرة المثل ثم نظر في ان
المجتهد استحقاقه من الشيء بنية ما عمل ما عمن له وقد تقدم قوله وان علمه ارادة التكرار في حق من يوجب الثلث من كونه هذا العلم منه
ارادة تكرر الايقاع على حد اربع الثلث فضاء كما لو علمه تكرر ان يقص عنه الثلث اقصر عليه مع انه داخل في العبارة وكذا لو كان في الجمع الوصى به في
بالنداء الاسلام لم يجب من الثلث بل يخرج من الاصل ولا يتم بكونه في بقية الثلث والقصير في الجمع الوصى به بالندوب خاضعة بقية اخرجها من الثلث
ثم اختلف وجهه من الثلث قوله اذا اوصى ان يحج عنه كل سنة بقدر ماله الصا بطر في ذلك ان يجمع بين ازيد على السنة ما يكمل بجزء المثل لسنه

وجه

مع

حج

ما

قبل

بعض الزمان ما بعد وهكذا ولا يفد بجمع سنين لا يذكروا لو كانت السنون معينة ففضل منها افضله لا يفي بالجمع اصلا فخرج من في وجوه البراءة
الى الورثة الوجها والقول في اعتبار الحج من الجهاد ومن المقاتل كما مر ثم ان كان ذلك القدر المعين للحج غلظت ثلثان مثلا ثلثون نفقا على الواو لان الاصل ملكه
الا ان يصح بخلافه او ثلثا لفراس عليه ويحتل اخرها من الغلة مقدرة على الوصية لثقتها عليها ولو كان الموصي به جميع المال الذي له الغلة فلا اشكال في
تقديم مؤننه على الوصية وكذا لو امتنع الوارث من الاتفاق عليه ولم يكن هناك من يحرم عليه قوله ولو كان عند انسان ودبعة وما شابهها
الاصل في هذه المسئلة ما رواه مريد العجلي عن ابي عبد الله ع قال سئل عن رجل استودعني مالا فلهك وليس لولده شيء ولم يحج حجة الاسلام قال حج عنه وما
فضل فاعظمه وقد شغل الزمان على كون المال ودبعة كما حكاه الاطحاب وعلى كون الحجة حجة الاسلام وعلى كون المستودع ميا شرا للحج وانقطاع الاجرة في كل
وفد قيدا ما لا يصح باعالم المستودع ان الورثة لا يؤدون والا جبر سينداهم لان الاصل يقتضي ذلك حصص من الضرب في مال الاجرة غير ان يخرج منه ولو
علم عدم ادائهم فيبقى الباقي في طرد الحكم في غير الودعة من الحقوق المالية كالفقهاء الذين لا يمانون الشرعية لاشراك الجميع في كونه مال الميسر الذي يجب اخراجه
فقبل الارث والظطره في حجة الاسلام كاندروا الغرم وضاء الدين وكل حق مالي يجبر اخراجه عن الميت وان لم يوص به كالركوة والتمس خرج بعضهم جوة
استبدان الحاكم امكانه وهو يحسن مع القدره على اثبات الحق عند ان كان له اخراجه لك ثم على الوارث وغيره بالبر لو لم يمكن القدر احسن حذرا من بطلان الحق
الذي يعلم من بينه المال بثوبه واظهار الفصل ان له والظطره جواز استنباطه فيه كما يجوز مباشرة القول في كون الحج ههنا من المقاتل ومن البلد كما مر ولو لم
الودعي علم بعضهم ببعض ثودعو الاجرة واخرجهما بعضهم باذن الباقيين فالظطره الاجرة لاشراك الجميع في كونه مال الميسر الذي يفد خارج ذلك منه على الام
ولو لم يعلم بعضهم ببعض اخر جوا جوبا وجب فلا ضمان مع الاجتهاد على الاقوى ولا معه ضمو ما زاد على الواحد ولو على في الاشياء سقط من ودعة كل منهم ما
تخصه من الاجرة ويحلو ما عدا واحد بالفرقة ان كان بعد الاجرام ولو حج كل منهم عالميا بالاجرة السابق خاصة ولو لم يودع سقط من ودعة كل واحد منهم
ما يخصه من الاجرة الموزعة وعزم الباقي ولو علم ان بعض الورثة يؤدى ون بعض فان كان بضديه بغير باخره الحج والحق يحسن يعلم حصول الفرض وجب الدفع اليه
والا فلا ولو امكن استبدان من يؤدى من غير صرف اليه ومباشرة اخراجه جاز والمراد بالعلم هنا الظن الغالب المستند الى قرائن الاحوال ولو دفع اليه الجاهل
هذه صحت لم ينفع منها الاداء فان المراد بالجواز ههنا معناه الاعمال منه الواجب كونه من باب الحسنة والمعاونة على البر الفوقى الامر في رواية دال عليه
اذا عقد الاحرام عن مساجر عنه ثم نقل اليه الاول للثبوت وتبعه عليه المصنف في المعنى هو مية على ان يثبته الاحرام كايه عن ينة باقى الافعال وان لا
يشترط الباقي وان النقل فاسد لكان انتهى فيبقى على الحرام به وفي رواية اخرى لو حج التائب عن نفسه وقع عي الموب هو بالغ من قول التائب والاصح ما اختاره
المصنف ههنا من عدم وقوعها عن احد ما عدا عن المساجر فلعلم بنبه بعد النقل واما عريضة فلعلم جواز العدول وعدم وقوع الاحرام عنه ولما انتهى عن
ايقاع باقى الافعال عن نفسه المقتضى كالمسافر لا يشترط اخر قوله وان كان ند باج عنه من بلد الوقت تقدم من المصنف اختيار ان الحج الواجب يقتضي من المقاتل
وهنا اوجب قضاء المندوبين من البلد مع اذناع الثلثة والاختلاف واقع فيهما وانما في المصنف يثبته في الحكم جميعا من الدليل الدال على ان الظن هو الجواب في الحج
وقد تقدم وبين رواية الزبني عن الرضا في الرجل يموت فبوصى بالحج من ابنه حج عنه قال على قدر ثلثه ان وسعه ما ذكره في قوله وان لم يسعه له من ثلثه الكوفة
فان لم يسعه من الكوفة من المدينة فعل هذا ليس في حكم المصنف ههنا وجوع عما تقدم والاصح لنا في الواجب لند في ذلك وفي قوله حج عنه من بعض الطريق
اشارة الى انه لا يتعين المقاتل عند نقد البلد بل يجب بحسب المعنى وعلى ان لا يضمن مقاتل بلد الميت بل لو امكن اخراجه الحج من مقاتل قريب الى مكة لقصد المقاتل
وجب قوله وان تضمن اجره المثل لوجه الاول خرجه عن ملك الوارث بالوصية لان الارث بعد الوصية فاذا نقد المصنف الخاص بقول العام الخ
ضمنا وهو مطلق ما يتقرب به فيصرف في وجوه البر وجه الثاني كون العام غير مقصودا ما خرجه عن الورثة بشرط صرف في الوجه المعين فاذا نقد العام
ميراثا بل كلف عن سبق الميراث له من حين الموت وانما عاد ظاهرا وفصل بعضهم جيلا فقال ان كان قصور حصل ابتداء بحسب ما يمكن صرف في الحج وفي قوله
فاذا نقد ميراثا اقوى لما ذكر ان كان ممكنا فطر القصور بعد ذلك لظرف زيادة الاجرة ونحوه فانه لا يتوهم انما تحت الوصية ابتداء فخرج بالموث عن الوارث
فلا يعود اليه الا بدليل فاذا نقد المصنف المعين صرف في البر ولو امكن استبدان بالفتحان وصرف في الحج بقدره فالظطره وجوبه وكذا لو جاز اخراجه
وقتا اخر وانما يصرف في البر مع الباس من صرف في الحج وهذه المسئلة نظائر كثيرة في تضاعيف الفقه قوله فان كان لكل واجبا وقصر التركة
قسمت على الجميع بالخصص هذا اذا كان الواجبات كلها ما يثبه كالدن والكفارات والحج فلو كان بعض الواجبات سائلا كالصاوة قدم المالى على غيرهم
من سواهم المندوبين وحجة الاسلام الخوجه الاول رواية صري عن الباقر ع التي نقلها بعد ذلك فالعبارة في قوله المكون وانما تضع ذلك لان الزمان
وردت في ما ذه عضوضه فيخرج المصنف من جعلها عامة وان كان القول عاما وجهه التسوية اشراك المحتجبين بكونها حقا ما لا يفرقها من الاصل يتجاسا كما
مع القصور وهو اقوى حملت الرواية على انه لا يرد في الواقع في المرض ولو قصر الخاص عن اخراج كل واحد منها من اقرابا لا ما كن وسع الحج صنفه
او الغرم صرت فيه فان قصر عنها احتمل تركها معا وتقديم حجة الاسلام ان وسع لاحد ههنا والفرقة قوله تمنع المنع لغة الانتفاع والثلثة من
ياكون بنة تقون سمي هذا النوع بذلك لما يخلل بين عمرته وحج من الخلل المؤبى لحوار الانتفاع والثلثة بما كان فاحصر من الاحرام قبله والخصص اسم
مع اشراك الجميع فيه لثبوت اوتبطين حجة وعمرته فكانا لذلك كالشيء الواحد فاذا حصل بينهما تمنع فكان قد حصل انتشاء الحج وقد روى العجلي عن
ابي عبد الله ع انه قال دخلت الغرم في الحج الى يوم القيمة وعني ضمير المنع وحج قوله بالفرقة المنع بها او معنى بها المنع بها الى الحج الانتفاع بثوابها وقدر
بها الى الساع قبل الانتفاع بالحج الى وقت الحج فيجتمع ح الفرائد والمنع بها اذ فرغ منها باسماها ما كان محررا الى وقت التلبس بالحج فالتبأ
سلبية والمنع بذكرها في الكفاف قوله يوم الربيع هو اليوم الثامن من ذي الحجة سمي بذلك لان الناس كانوا يزدون منه الماء ويحسونه الى

ثم

الغرض وراه الصدوق في الفصل عن الجلي على أبي عبد الله قال سألته كم سمي يوم الزينة، لك قال لا نعلم، لكن يعرفون ماء وكانوا يفسفون من مكث في
الماء، ويهم وكان يقول بعضهم لبعض فريتم سمي يوم الزينة، لك قولهم، وإن أقام إلى الفل الثاني جازاً بقية جواز الإقامة يعني أيام التشريق قبل العيد
والسعي للتعظيم وغيره مواضع القولين وبه اخبار صحيحة وما ورد منها مما ظاهره الذي عن الناظر يحول على الكراهة جمعاً بينهما وعلى هذا القول يجوز تأخيرها
طول ذي الحجة ورواها قبل جواز تأخير التمتع عن يوم النحر إلى العدة خاصة وجمع الشبه بين الاخبار بحال جواز التأخير على التمتع واخبار التي عليه وما لاند منه أجود
واعلم انه سباني في كلام المص من اختيار المنع عن الغد من غير انما إلى خلافه وهذا اختيار الجواز لك وكان يرجع عن الفتوى وبالحال الجواز هنا على معنى الاخبار
فان الفعل مع التأخير قول من حصل الاثم وهو قائم في الحلال وهو محل عبء قولهم وهذا الغم من من كان بين منزله ومكانه شيء عشرتها زاد إلى القول الثاني
هو الاقوى لصحة زمان عن الباقر وغيرهما واختار الله هذا ذهب إليه جماعة من الاصحاب منهم الطبري في التفسير ولا نعلم مستنداً ورواها في الثانية
والاربعة المذكورة في الرواية مؤخر على الاربع فيما يخص كل واحد اثني عشر وعلى هذا القول ينبغي قائده قولهم في القارن والمفرد انها بحرمان من دون
اهلها ان كانت أو من بين الميقات فان منع ذلك انها لو كانت بعد كان احرازها من الميقات وهذا لا ينفول ان فرضها الوقت إلى مكة يذهب على اثني عشر قولهم فان
عدل هو إلى انظر إلى الاول لم يجوز ويجوز مع الاضطراب نحو الحيض المتقدم على طواف العمرة ما خفي حتى قنا الوضوء الاختياري بعزها وجعلها للخذ
عن الزيادة المعرفة حيث يحتاج إليها وان كان الوقت مستعاضاً من الاضطراب خوفاً من الحرم بالعمرة من دخول مكة قبل الوضوء لا يبعد ومنه جنوا الوضوء على الابتداء
بأفعال العمرة قبل الوضوء ونحو ذلك قولهم ويشترط لينة قد تكرر ذكره في الكيفية هنا في كلامهم وظاهرهم ان المراد بهيئته التي تجلجته في وجوبها كان نظراً
ويمكن ان يهرب وإيهايته الاحرام وهو حسن الا انه كما استغنى عنه فانه من جهة الافعال وكما تجب لينة له يجبره ولم يفرغها في عمرة على الخصوص ولعل لا
منه على غير ما سئلنا وكثيراً احكام وشدة التكليف به وقد صرح في بيان المراد بهيئة الاحرام ويظهر من سلا في الوسائل ان المراد بهيئة الحرم قوله
وتوقع في شهر الحج وهو شوال وهذا الفتوة وذو الحجة إلى قوله الناسك المروي الاقوى هو القول الاول لقوله نعم الحج أشهر معلومان والشهر صبيحة الحج
حقبة بلان الثلثة وروي عتبة بن رباح في الصحيح عن الصم قال الحج أشهر معلومة ما شوال ودر بعضه وذو الحجة وبأبي الاقوال بطلان عدم إنشاء الحج بعد
النية المذكورة فيها اما اختياراً او اضطراراً وقد حقق الناظر ان التمتع لا يفي في محل التمتع والخلاف والاشكال فان من افعال الحج ما يقع في جوار
ذي الحجة كطوافين والسعي في ربه أشهر الحج هذا المعنى فلا اشكال في انها الثلثة ولكن لا يمكن انشاءه في جميع ذي الحجة بل لا يمكن انشاءه من اذالك الوقتين
واحد في اختياره او اضطراره في الشهر على وجهه شيئاً تحققة ومع فان اريد بأشهر الحج ما يمكن انشاءه فيها فلا اشكال في قوله بطلوع الشمس من يوم النحر او
بالا لاعتبار ان التي قد رتب عليها هذه الاول لا مشاعره بها حج فما اختار المص من ان أشهر الحج هي الثلثة ووقتها انشاء ما يمكن اذالك الناسك اجزأ
في الصحة هو الاقوى وقد ظهر تأييد الخلاف فيما لو نذر الصداقة او غيرها من العبادات في الاشهر المعلومة او في أشهر الحج فان جواز تأخيرها إلى ما بعد التمتع
على الخلاف قولهم وان يرمي الحج من يطن مكة واضل السبيل واضل المقام المراد بطن مكة ما دخل عن شيء من بطنها وأهل سورها يجوز الاحرام من
داخل سورها ما لم يكن الاضطرار كونه من مقام ابراهيم ثم من داخل الحجر لانه معوقه عن رمي الصم ويظهر من المتن ان المقام اضل وهو اختياره وس يلحق
احرام بالحج ان يكون تحت الميقات قولهم ولو لم يمتنع به في أشهر الحج لم يجز له التمتع ظاهر العيان بشرطه كما يقع صحته لكن لا يمتنع به الفقد الشرط
هو وقوعها في أشهر وهو الذي صرح به العلامة في وجوبها بانها تنفذ ميتة لوجه تحقيق الغرض بالاحرام المبين فاذا انقضت السنين لمعارض بقى الظل بالاختيار
هو عظم من ذلك وهو ان لو ان الحج في أشهر يمتنع عن ميتة وفيها ما نظر لبقاء لينة التي هي شرط العبادة وما نواه من العيى لم يحل وانطلق بمقتضى
واستدل بالعلامة بانه بعد من ذلك لا زماناً قولهم وكذا اوضح بعضنا في أشهر الحج بانه بذلك على خلاف جماعة من العامة حيث اختلفوا في اشهر
الحج وبعضهم اكثر الافعال وعندنا بالاعتناء بالاهل اليها قولهم ولم يلبس لم يدرك ان لو فرض من توبع وقوع التمتع فيحتل لم يقع لم يلزم وعند العامة بلان الحد
وتفرعاً على وقوعه المانواه قولهم والاحرام من الميقات مع الاختيار وهذا شرط ان عم من اربع فانه مخصوص ببيان حج التمتع وهذا يشمل غير اربعة ويمكن
ان يكون مخصوصاً بغير التمتع بمعنى ان شرطها وقوعها في زمانها وهو أشهر الحج كما مر قولهم ومكانها وهو ميقاتها الخاص بها فلا يجوز الاحرام من غير الميقات
ويجوز مع الاضطراب على بعض الوجوه ويشان فيقبضه قولهم ولو احرى حج التمتع من غيره كذا لا يوجب عدم جواز الاحرام من غير عمله الا في موضعين بان ذكرهما لا يثبت في
ذلك بيان ان بعد ذلك على الميقات وعنده هذه المسئلة لم يذكر في غير هذا الكتاب فيها خلافه وانما ذكرنا في كتاب الخلاف بقية ونقل عن شيخنا ان المص
قد يشير في كتابه إلى خلاف الجمهور وإلى ما اختلفنا من غير ان يكون خلافه فيما لا يحد من الاختيار فيطن ان فيه خلافاً والخالف هنا من العامة المتأخري فان جواز
الاحرام من احد شواقيت كما يجوز له الاحرام من مكة قولهم وجب استيذانهم في ذلك قبل مجزئهم والتميز بين شافعي ومالك ولو لم يفرق ان لم يبعد ذلك
القول المحكي لشمس وما اختار المص هو الاقوى مع الجليل والذليل والمعتبر في عليه القول في مكة فان منعنا فلا حج قولهم وهل يخط الدم والحال هذه فيه
منه بتحقيق الخلاف في هذه المسئلة رتباً الزند رتبون على غير مقتضى هي ان دم هدي التمتع هل وجب إلى التمتع نسكاً من الناسك اعني عبادة خاصة كالطواف
والسعي وغيرهما من الناسك الواجبة بالاضطرار ولا يجوز ان لا الاحرام حيث يقع من احد المواقف الستة الخارجة عن مكة خلاف تأييد ابن احنبالا الاول
ادعى في خلافه عليه الاجماع واخبره بقوله نعم والبدن، ملنا هاكم من سائر البلاد قوله فكلوا منها والاحتياج بالانزاع من وجهين احدهما جعلها من
الشعائر من العبادات التي يعبد الله فيها فيكون عبادة كغيرها والثاني ان لا ياكل منها ولو كانت جبراً للمجاز ذلك كما يجوز الاكل من كاهنات الصيكة
وجبر الاحرام بما وقع فيها لفسد بطنه من طمأنتها وانما جاز حيث قال فيه ما لا احرام التمتع من مكة ومضى إلى الميقات ومنه إلى عرفات ومع وعندنا بالاحرام
الميقات لا يلزم دم قال في س بعد حكاية قولهم وهو يشعر بان لو انشاء الاحرام من الميقات لادم عليه بطلان الاول وهذا بناء على ان دم التمتع جاز لا نسك وقد قطع

في ما بينه وبينك ان شئ ما ذكره في طرد هب الشافعي في شرط في وجوب هذا المنع شرط ما ان لا يعود الى الميقان كما ان الحرم من جوف مكة واستعمله فان عاد الى ميقان
الذي انشأ الحرم منه واخرج فلا دم عليه وكذا لو دعي الى مثل ما ذكره في الميقان فاحرم منه ولم يجزها من الحرم من مكة عاد الى الميقان حرم مكة كسائر الميقان
التي اذا تفرقت ذلك فنقول ان الحرم من مكة وخرج الى عرفه من غير ان يمر بميقان فلا اشكال في وجوب الطهر ولا خلاف فيه عند الجميع على التقديرين وكذا لو تفرقت
الحرم من مكة ناسيا او جاهلا كك وتقدم عليه العود بل وجوبه هنا ولو ان دخل في الجبل حيث كانت مسافة الاحرام اقصر من مكة وفوق الميقان طاهرا
فيما وانما ظهر في هذه الخلاف فيما لو خرج الى الميقان محرما من مكة او طاهرا ثم استقل الى عرفات فعلى القول الاول بالجبل لا يقطع لهذا هنا التحقق الاحرام من الميقان
او دخول مسافة في ضمن تلك المسافة وعلى القول بان مكة من مسلك المنع لا يقطع وحيث كان القول بالجبل ضعفا عندنا او باطلا بما تقدم من الادلة
كان القول بعدم سقوط الدم مطاوى ثم عاد الى عتبات مكة واعلم ان حكمة الخلاف فيمن خرج الى عرفته فخرج الحرم فيها او في بعض الطريق لا يجوز بعد
الاخطاء بما فرناه وانما هو من مواضع القطع بعدم سقوط الدم وانما يمكن توجيهه بالعناية بان يكون الخلاف في ذلك من حيث الاطلاق المتناول لكل
من افراد الحرم كان اذن من جلته ما لو خرج الميقان في فيه ما ذكره ان كان الفرقة من العتبات لا اشكال فيه وكيف كان فالقول بالسقوط ضعيف ليس
مؤتمرا من رد قولهم ولا يجوز للمتنع الخروج من مكة حتى ياتي بالمحج لانه صادر من نطاق الاعلى وجه لا يقتصر في تحريمه هذا من جملة الوجوه الدالة على دخول
عمره المنع في الحج حتى ياتي الذي يبينها تمثعا كما بيناه سابقا والمراد بالوجه الذي لا يقتصر في تحريمه ان يخرج منها محرما او يرجع منها شرا فقولهم ولو وجد
تمتع بالاجرة يفسد ان يخرج الى وجه مضيق الى الجبل بدجد صار ثلثه غير المنع لانه لا يربط بينها وتصل الى مكة فلهذا يفتقر الاول الى استدلال
طواف النساء نظرا من ان مقتضى اداء هذا ذلك ومن الخروج منها سابقا وصل النساء منها بالفتنة لا يعود الفريضة وانما صار من حكم الفريضة قولهم ولو دخل بعمر
الى مكة وخشي من الوقوف ان تقدم الكلام في ذلك وهذا القول هو الذي بين الاصحاب في حله لا يخرج من حله من الاجتهاد من الاجتهاد الى ان الخاص نفي
ثم يحرم بالحج ويقتضي طواف الفريضة مع طواف الحج واكثر الاخبار شاهدة به وبهم من قوله نقل البنية انه لا يفتقر الى الافراد بمجرد العذر بل بالبدن بنية العدول
وهو ظاهر الفتاوى ح فبنوى العدول من احرام عمره المنع عمر الاسلام مثلا الى الحج الاسلام لوجوبه فريضة الى الله ولا يجز عليه تحريمه الاحرام فلهذا
بل يبنى على احرامه الاول قولهم ولو تجدد العدول وقد طاف اربع ايام انما حصر الخاص بالذكر كما هو في سائر الفتاوى في عدم جواز الاعذار
والمراد بنية النساء التمسك بالفتنة لو عبر به كان اضطرار المرد بقضاء ما بقي الايمان به من باب فافاضت من ماسككم اذا الطواف ليس من العبادات الموقفة بحيث
يفتقر الى الايمان والقضاء ويجب تقديم ما بقي من طواف الفريضة على طواف الحج عند زوال العذر وكذا تقدم صلوة الطواف قبله قولهم واذا صح المنع سقطت
الفريضة من هذه السقوط لا ياتي عندنا حقيقة الا في ذي الموطئين مكة وانا لا نأخذ بالحق ما من فريضة المنع ابتداء فان سقوط الفريضة في حقه مجاز
لم يجز حتى يقطع ثم يتوجه ذلك على من هب العامة ليخبرهم بين انواع الثلاثة مط قولهم ان يحرم من الميقان ومن حيث يشوع له الاحرام المراد بالموطن
الذي يشوع منه الاحرام المجموع في الميقان هو وبه اهل الفريضة كما صرح به المصنف في مسائل وغيره في الحقيقة وبه اهل احد المواقف الستة
بالضيق القوي ولا وجه لجعلها اربعة لها وكان يخرج عنها الاشياء هاهنا الحسنه ويمكن ان يبرر بالوضع ما يمكن الاحرام منه غير المواقف الستة كما
في ناسي الاحرام وجاهل بيقين الميقان ونحوها فانما يحرم مع تعدد العود اليه من حيث يمكن قولهم بان بها من ادق الحل المراد بادن الحل افر الى الحرم
والصقبة والمغيرة ما فادوب الحرم عرفا وفي كثير من كتب الفتاوى ميقانها خارج الحرم وهو يشمل البعيد من الحل والقريب في غير بين الاحرام من الحل
الحل وبين الاحرام من احد المواقف ومثله في س وكذا القول في كل فريضة وفي اجزاء ما خرج من الحل عند الفريضة عن احد المواقف نظرا قولهم
ومن يذهبها ويثبتها في عشر ميل من كل جانب فلا تقدم ان الاصح اثبات ثمانية واربعين من كل جانب والتقدير على التقديرين من منتهى عيان مكة الى فريضة
قولهم فان عدل هو كذا الى المنع اضطرارا جازا يكون الحيض الماخرا من الفريضة خوف فوف الرقعة قبل ان ينظر كذا لو خان عدوا بعد الحج او خوف
الصبيحة بحيث يعجز عنه عن الاعتناء بعد ان فانه يجوز في ذلك واشباهه العدول ابتداء الى المنع قولهم وهل يجوز اخذنا قبل الفريضة وقبله وهو اثر
طالما انه هل يجوز هل مكة ومن حكمه ان يؤدوا فرضهم مرجع الاسلام بالتمتع لا يجزئهم الا احد الايمن قولهم فمقتضاها اختلاف الروايات ظاهر
فلهذا كثر الى المنع كما يظهر من الاثبات حيث لا يمتنع عليها على اختصاص المنع بمن لم يكن اهله خاضري المسجد الحرام ويؤضع الخلاف حجة الاسلام
اما التذنب والمندور المطلق فيجوز بين الناشئة قولهم ولو قيل بالجواز لم يلزم هدي بل الاصح وجوب الهدى على المنع مط ومقتضا الخلاف من
احتمال عود الاشياء في قوله نعم ذلك لمن لم يكن اهله الى الهدى او الى النوع فعلى الاول لا يلزم الهدى بل ياتي على الثاني بلزم المنع مط و
هو الاقوى قولهم ان كان منزله دون الميقان المقيما يكون المنزله دون الميقان يقتضي انه لو كان مجازيا لم يجز عليه الاحرام من الميقان و
هو كك والنصوص الدالة عليه قولهم وابلح صفته بدمري صفته سنام من جانب الشق لاصفة الهدى قولهم وان كان معه بدمري دخل
بدينا واسرها يمينها وشمالها يمينها في يمينها وهذا في شاطئها من غير ان يرتد بها بوجبة الشفاء في اليمن للجميع وهذا في قوة الاستثناء بما
تله كانه قال شعرها في الايمن لان يكون ندبا وذلك نوع خفيف قولهم ان يتعلق في رتبة فعلا الفعل وهو صلى مبني للعلوم وضمير المستتر
يعود الى السابق كما يشهد به الرواية فيعتبر في الفعل كون السابق قد صلى فيه ولا يكف صلوة غيره عملا كما لو لم يصلي في التمتع ويعتبر في الصلوة مساهمة
الواحدة ولو نافذ قولهم ولو اراد الطواف جازي طواف الحج بان يقرب ما على الوقوف وكذا يجوز انما تقديم صلوة والسعي دون طواف النساء
الاعم الصريح وكذا يجوز انما الطواف ندبا وهو داخل في طواف قولهم ولكن يجزئ ان التلبية عند كل طواف كذا في الجمل الى الاقوى فوف
انقضاء الاحرام على من يجزئ بها التلبية بعد الطواف المنصوص الكثير والدالة عليه وبديهي الفورية بها عقبته وبدونها خلاف من غير فريضة بينه وبينه

الحج

دو

ان

يقتضي الى عادة نيته الاحرام قبلها بناء على ان التلبية لكثير الاحاد لا يعتبر بدلا منها لما سبقت من ذلك بل هذا الحكم دل على نسيان التلبية عليه ولو اخل بالالتبية
جها عنه وانقلب تعا كما صرح به جماعة ولا يخرج من فرضه لانه عدل خيرا في نعم لو نسي التلبية امكن القول بالاخلال والعدول الاضطراب في تحتل عند
ولا فرق في الطواف بين الواجب والندب من ثم عم المصالح في قوله بعد كل طواف ان المتقدم من فرضه انما هو طواف الحج لا غير وهذا الحكم وهو جواز تفقد
الطواف مخصوص بالتسعين المذكورين اختيارا اما الممتع فلا يجوز له تفقد طوافه مع الاحتياط في جوارحه مع الاحتياط في جوارحه مع الاحتياط في جوارحه مع الاحتياط في جوارحه
وهل يجوز له الطواف ندبا قبل الوقوف المشهور والمنع وفي بطلان الاحرام بفعله عما وجدنا وضحاها لعدم لكن يجدد التلبية كما مر قولها ويجوز للمفرد
اذا دخل مكة ان يعدل الى التمتع ولا يجوز ذلك للقاء هكذا وردت الضوض المنظار في بيان التلبية حين حج ويعني هو على احرامه معللا بان ساق الهدى هذا
هي المتعة التي انكرها الثاني كما هو المشهور وقد يشكل الحكم بجواز العدول هنا اختيارا مع عدم جوازه ابتداء لعدم الفرق بل هذا زال على جواز الاول وقد خصه من
في الموضوعين بما اذا لم يتبعن عليه الا فراد وقيمة كالمندوب المتندر المطلق وهو بعد عن طاهر النص ان كان الوقوف معه اولى قولها والمكان ابعد
عن اهل مكة حج حجة الاسلام على ميقان احرام منه وجوبا بمعنى انه يحرم بفرضه منه وان كان ميقانه في الاصل ومنه اهل مكة لا يجوز لاحد مجاوزة الميقان
اختيارا الاخر ما وقد يضاه هذا ميقانه من حيث عليه كغيره اذا تم بميقانه قولها ولو اقام من فرضه التمتع بمكة سنة او سنتين لم يفتل فرضه وكان الحد
ارادة حجة الاسلام لا يتبعن عليه الخرج الى ميقان بل بل يجوز له الخروج الى اي ميقان شاء مع الامكان ومع عدمه والمراد به حصول الشقة التي لا يجزى عادة
من خارج الحرم فان تقدم جميع ذلك احرام للغير من مكة وهل يجزى ان باقى بالمكن ما بين المواضع الثلاثة نظر من عموم فاقوامه ما استطاع واصالة البرائة
مع انتفاء الفاتحة في تحصيل المحلين قولها وان دخل في الثانية مقبلا وهذا هو المشهور بين الاصحاب عليه ذلك الضوض بلك قول باعتبار اقامته ثلثا
وهو ضعيف ولا فرق في اقامة الوجبة لانتقال الفرض بين كونها بنية او المفارقة لابتداء عملا باطلاق الضوض فان الحكم معلق في بعضها على الجواز
وفي بعضها على القطر وهي خاصة على التقادير هل يفتل حكم الاستطاعة من البلد مكان وحدها قربها ذلك خصوص كون الاقامة بنية الدوام وديان
ان الحكم من اصل مخصوص بالجواز وبغيره الاقامة لو كان بنية انقل حكمه من اول السنة الى اخرها الضوض بدفعه اما توهم وهو ان الحكم مخصوص بنوع
الاقامة على الدوام فمن لم ينهاه بقي على فرضه ان طالت اقامته فهو بطلان الفرض لا لاجتماع نعم لو قيل ان الاستطاعة يفتل مع بنية الدوام لم يبد
الاقامة امكن لفتل الضوض الثاني فان قيل ففرض انتقال الفرض بعد مضي سنتين مع عدم الاستطاعة فان استطاعة مكنه هل عاليا لا يوقف على
زمان طويل لكن الفرض ممكن وهذا كله اذا تجددت الاستطاعة فمن الاقامة فلو كانت ساقته في الثاني لم يفتل الفرض وان طالت الاقامة لاستقرار
الاول ولو انعكس الفرض بان اقام المكي في الاقامة حمل كونه كمال اتحاد العلة وبشكل ما ينعقد في الضوض قابل ويقوى هنا الفرق بين كون الاقامة بنية
الدوام وعدمه فينتقل في الاول باول سنة ولا يفتل في الثاني وان طال عملا بالغة والفرق حيث انتهى الفرض هذا اذا لم يسبق الاستطاعة في مكة كمال
من القول في انتقال الاستطاعة وعدمه كما سبق لو فرض انتقال الثاني من مكة الى اخرى فغير استطاعة من الثانية بنية الاقامة بها على الدوام والاقالة
بالاولى والظن عدم الفرق بين الاقامة في من التكليف وعدمه وبين الاحتياطية والاضطرارية عملا باطلاق الضوض هذه الفروع غير مخترعة في كلام الاصحاب
امما النظر فيها واعلم ان حكم المص بان اقامة سنتين لا يوجب انتقال الفرض بوجوب الدوام في الثالثة ليقضى الحكم عليه حال كون السنتين كاملة متعقبة
وهو ينافي ظاهر قوله بعد فان دخل في الثالثة انتقل فرضه ودفعه بان الحكم لا يوقف على حصول الفيد في المحكوم بالفتل عليه بل يكفي التمتع به وهو محقق
هنا بمعنى ان من اقام دون السنتين يحكم عليه بان تمام السنتين لا يكفي في انتقال فرضه بحيث لو حكم بعد انتهائها لم يفتل فرضه وانما يفتل لو
تحقق الزيادة في الاقامة عن السنتين قبل الاقامة فتم الكلام من غير احتياج الى الجواز ليجل السنتين على الصفة الثانية من دون ان يكملها نعم يبقى في الزيادة
اشكال من حيث الحكم فان اشترط حصول جزء من الثالثة مقبلا مضاعفا الى السنتين لا دليل عليه والذين زعموا في الصحيح عن الباقر قال من اقام بمكة سنتين
فهو من اهل مكة لا منعه له وهذا كما ترى حتى في الاكتفاء بالسنتين يكفي وقوعه بعد اهلها بامتناع وكان المص رحمه الله تعالى ان الله المذكون لا يفتل طاهرا
الا بدخول جزء من الثالثة قبل الاحرام اعني في العدة بالاقامة لخطئة بعد الفرض الثالث بتحقيق العدة قولها ولو كان له من مكة وعبرها الى الماردين
مكة ما كان تأنيبا بحيث يحلها بوجوب حكمها في نوع الحج وهو الجهد عنها بالاقامة للمدة وان كانت العدة اعم من ذلك والحال انه يقيم في كل منها مدة
فان غلبت اقامته احد هما اي كانت ازيد من اقامته في الآخر لم يحكم في نوع الحج وان تساوى في الاقامة فخير بين النوعين الثلثة ومشتد ذلك فيجوز في نوع
المنفعة فانه قال في اخرها قلنا ان كان له اهل بالفرق واهل بمكة قال فليظن انها الغالب فهو اهل وهذا يتم اذا لم تكن اقامته في مكة سنتين فتوق
وحصلنا الاستطاعة فيها فانه يخرج يلزم حكم اهل مكة وان كانت اقامته في الثاني اكثر لما تقدم من ان اقامة السنتين بوجوب انتقال حكم الثاني الذي ليس له
بمكة مشكرا اضطراره لم يسكن اولى هذا وان كان موجبا لفحص هذا الحكم في بعض موارد الا ان فيه جمعا بين الضوض وموافقة للاصول وانعكس الحكم
بان كانت اقامته في مكة اغلبا لكن استطاع وهو في الثاني لم يحكم الا عليه لعدم حصول ما ينافي في هذا الحكم هنا وكذا القول في حالة الشاوي فانه متى كانت
الاستطاعة بمكة حال اقامتها بالثلاثة سنتين يلزم حكمها في النوع من غير تخيير وانما يفتل في ذلك والظن انه لا فرق في الاقامة بين ما وقع منه حال التكليف وغيره
عملا باطلاق ولا يفتل في الاقامة تمام الصلح لعدم يقين ذلك في الرواية بل علق الحكم على مطلق العتلة وان كان ظاهر العتلة يقتضي غيبا الاقامة التي لا
يصدق شرعا الا بالانعام ومسافة السفر من كل مائة الى الاخر لا يحسب منها بل هو كالاقامة والسفر في غيرهما ولا فرق في الاقامة بين الاختيارية والاضطرارية
ولا بين المنزل المملوك والمعتوب لا يشترط ان يكون بين المنزلين مسافة الفرض بل يكفي اختلافهما في المسافة بالنسبة الى نوع الحج ومفهوم الحكم بالحق باحد المنزلين
اختيارا الاستطاعة منه ولو تشبه الحال فلم يلزم اهلها اغلبا سواء تحقق الغيبة في الجملة ام احتمل لذوى فالظن الجوازية ويجعل في تقديم التمتع ثا

هذا هو المشهور بين الاصحاب

الفرق
قوله

نقدم من القول بجواز لاهل مكة ان ينداء فكيف مع الاشياء وفي حكم الاستطاعة اشكال من اصله من ان الله من الوجوب حيث لا ينفق ان الله ومن ان
النوع الخاص بقضي الحكم باستلزامه وجهه على تقدير الجبر ان يكون الجواب بالوجوب استلزامه من وجهه قوله وبسقط الحكم
عن القادر والمفرد وجوب المراء لا يجليها هذا لاختصاصه بالتمتع لان كان واجبا فبسطه بطلان القيد بالوجوب يخرج هدي القادر فانه مشي القادر
واما الاختصاص فانها وان كانت مستحبة لاهل مكة لا يدخل في معنى الهدى لا يحتاج الى الاختصاص بها ولا يفيق الاختصاص استحبابا اي لا يفيق عن القادر والمفرد
كما يفيق عنها الهدى بخلاف التمتع فان هديهم يخرج عن معناها في الحقيقة ولا يفيق عنه ايض بل يستحب الجمع بينهما كما سببان الا انه لا يملك استحبابا اليه كغيره
لذلك افرقه ما عنه ويمكن على بعد ان يكون قوله ولا يفيق عنه مطلقا بطلان الحاجة فيم التمتع فان اخراجه عن معناه فكن الشكاف ياباه قوله ولا يجوز والمفرد
بين الحج والعمرة بنية واحدة بنية واحدة على خلافه ان يرضى حيث جاز وبطلان الهدى مع شيئا الهدى وهو من هبة العامة لجمع وعلى المشي فوجهه بنية فرائنا
كونه بقران اخره شيئا الهدى على المشي لو قرن بنية واحدة واحدا بطلان الهدى البنية كما لو قرن بنية واحدة بنية واحدة حيث قال ينفق الحج خاصة
ونظير القاية فيما لو اوفد فلا شيء عليه على المشي وعلى الخلاف بقضي الحج وعلى قول الحسن بفضلهما قوله ولا ادخال احدهما على الاخر ان ينوي الاحرام
بالحج قبل الخل من العمرة او بالعمرة قبل الفراغ من افعال الحج وان تخلل فان ذلك لا يجوز اجماعا فيقع الثاني باطلا للهوى وعدم صلاحية الزمان له نعم لو تقدم
الحج والعمرة فانه يفيق الثاني في افعال الحج او يقدن على الحاج انما فانه يقدن الى العمرة وقد تقدم لكن ذلك في الحقيقة ليس ادخالا بل هو عدل فلا يحتاج الى استئذان
ويستثنى من الحكم ههنا الثاني في افعال الحج بعد الشئ قبل التمتع فيها فانه يصح في المشي وبسقطه فمفردة وسببا بتحقيقه قوله ولا يفيق جبرين ولا يفيق
لو فعل قبل يفتد واحدة وفيه خبر القول للثمة ومقتضى الخبر من استئذان التنية على الامر من معناه فاذ بطل احد ما وقع الاخر صحيحا وهذا ما اذا
كانا مختلفين كان ترجيح احدهما على الاخر باطلا ومنه انهما في التنية والطلان بطلان احدهما دون الاخر ترجيح من غير حج كالحجاء من والاخرى بطلان
معاقوله في المواقيت واحدها ميقات يطلق لغيره على الوقت المضرب للفعل والموضع المعين له وان كان الاول هو المواقف للفتاوى والمراد هنا الثاني وهو
السنن شرعا قوله والمواقيت ستة حصص المواقيت في السنة هو المشي وعبارا في الاصحاب بعضهم جعلها خمسة باسقاط دوزخ الاهل وفي الحقيقة
هي ستة بناء على ما ذكرناه من تعريفها لغير السنة التي ذكرها المشي ومكة في التمتع ونجاء في الميقات لمن لم يركب عليه في وقت الاحرام الصليان وان خصها بالسنة
لانها هي المشي في النصوص مكية وان ساءت في ذلك لكن كفي بعد ذلك ما ذكرناه اما اذا ذهبت الميقات فيها خلل فلا يملكها وكذا في فقهنا بطلان على جبرين
خاصة وسببا قوله لاهل العراق قال الجوهري كل ميل شقة ماء السبل فوسعه فهو عتيق وقد ذكر في الاختصار والوادي طر فان ووسطا قوله
من جهة العراق السبل وليس في ضبطه شئ يعتد في التمتع انما بالسبل والجماع الميقات هو واحد المسال وهو المواقف العالية كما ما اخذ من المسال وهو
شهر من الزمان والحرب وبما ضبطه بعضهم بالجماع الجبري وكان من السبل وهو التمتع لانه يترجم به اليثاب للأحكام لكن هذا الميقات لو كان الاسم طاربا على حصة
مبقا نا ووسطه غير طاربا لضبطه معتد في التمتع يثبت بذلك لانه الناس فيها والكلام على ذلك كما قلناه في المسال بالجمعة والخم وهو اقرب الى
مكة ذات عرق هي قرية فضل العلامة في هي كرم عن محمد بن جبرئيل راي جلاله بلان يجر من دان عرف فاختار بينه حتى اخرجه من البيت ووسطه به الوادي
فان به المقابر يقال هذه ذات عرق الاولى وحشاشا خطا مشبهه فينبغي الاحتياط في الاخر ام منها وهذه المواضع الثلاثة وما بينها كلها ميقات
فيجوز الاحرام من جميع الوادي كلما بعدت مسافة الاخر ام فيه كان افضل قوله ولا اهل المدينة مسجد الشجر اختلف كلام الاصحاب في ميقات
الهدية بسبب اختلاف الروايات ظاهر يجعله بعضهم في الحليقة بضم الحاء ونحو اللام وبالطاء بعد الفاء بغير فصل وهو ماء على ستة اميال
من المدينة قبل سمي بذلك لانه جمع فيه قوم من العرب فحالفوا والمراد بالموضع الذي فيه الماء ومسجد الشجر من قبله وفي ان مسجد الشجر
على جبل من المدينة وخصه بعضهم ومنهم من الميقات وهو الاخرى ورواية الحلي عن القم جامع بين الاخبار لانه يفسر هذا الحليقة بمسجد الشجر
فعلى هذا يجب الاحرام من داخل الجبل الحاضر في زمان منته اخبارا فان تقدم احراما خارجا عنه قوله وعند الضرورة يحلف من الاضطرار والامر
الذي يشق منه الاحرام من المسجد بحيث يكون نارا كجميع الزوائد من اللبس كقناراس وغيره ما شقة عاده ونحوه فيجوز بين الناجز الى الحلف والاحرام
من المسجد مع فعل ما يضطر اليه والعداء عنه وانما توقفنا على الضرورة مع ضرورة على الميقات الاول فلو عدل لبدء عن طريقه كما كان
الاحرام وكان الاحرام من الحلف اختيارا فان عدل عنها فمن العتيق ولو عدل على بقائه لخر الاحرام منه عذرا ثم احرام من الاجر كالحلقة ثم وانزل على
الاخرى لان كل واحد من الميقات لاهله ومن يريه في بعض الاخبار والاحرام من سجد الشجر الى الحليقة من غير فتيق بالضررة وهو محمول
عليها جعلا او على منته الاخبار الذي ذكرناه قوله ولا اهل الشام الحليقة هي مدينة قد خرجت في الجبل احرام من عليها ان سجدوا والافند مجازا بها كما هو
قبل يثبت بذلك لاجل السبل بها وفي اخبارنا انها تسمى الميقات بفتح الميم وسكون الميم وفتح الباء ومعناه المكان الواسع قوله ولا اهل اليمن بلان
هو جبل ويقال له ايضا الميم وهو على مرتلين فاصدق من ذكره ذلك من المنازل هو بفتح الفاء وسكون الراء جبل صغير في الصحاح ان الراء
مفتوحة وان ويا مفتوحة وفيه خطأ القاض الصنعيا وغيره ذكر ان ويا بمعنى مشويا في قرن بطن من راد في الاخبار ولا نعلم قوله وميقات
من قبله اذ ياب الى المراد انه اقرب الى مكة من المواقيت كما نطق به الاخبار من غير فرق بين الحج والعمرة ولو امكن ذلك اخذنا الفريضة العمرة بمكة في الحج بغير
اذ يجب المراء على مكة في احرام الحج من المواقيت قوله ولو ج على طريقه في بعض الميقات قيل بغير هذا اغلب على انه محاذة اقرب المواقيت الى
مكة وكذا من حج الى الحرم موضع الخلاف ما لو لم يجد ميقاتا فانه يرمي عند محاذاته على او طنا ليعتق عبد الله بن سنان عن القم ومعنى غلبة الظن بجواز
اقرب المواقيت في الحج محاذية وبنيته كمن يفتد فابن مكة فاقرب المواقيت اليها وهو محلان علما اولنا وجهه هذا القول ان هذه المسافة لا يجوز

بطلان
الضيق
قال

ثم

لا يخل

قوله

لا حد لها الاخرها من اى جهة دخل وانما الاختلاف يقع فيما زاد عليها في قدره من غير ان يكون له حد من اى جهة الا ان كان
اقوى في دفعه عليه ان لو احرى كك ما لظن ثم ظهر له التقدم اعاد ولو ظن النسخ وان لم يكن محرم عند محاذاته لا تولى عدم وجوب الرجوع لانه مستبعد بظنه وانما
يقوله وكذا من حج في البحر الى خلاف ابن ادريس في ذلك حيث علم ان من سلك في البحر محرم من جهة بضم البحر ونفع الدال المشددة وهي اهدية المعرفه وكذا جعلها
مبقاة اهل مصر ولا تعلم مستندك بل انما يصح ان كانت محاذية لغيرها لما ثبت لذلك لا خصوصيتها ولما اهل مصر ومن يقر بقرينة فيبقاها المحقة بالنص
فلا يجمع خلافه ثم طرقهم الان مخففة عنها نحو الجواب فحرمون عند محاذاتها كما مر في محرمون قبلها من اربع بالثان ركا سياتي ولو جمع بين الامر بين كان
خروجها من الخلاف ولو اخرج الاحرام الى العتق اخرج ايضا في جواز اختياره وانظر بعلم مما تقدم قوله ويجوز الصبيان من دفعه هو بشر على نحو دفعه من مكة
وظاهر العباد ان ان يخرج بهم منه من المخطوط احرارهم من المبقاة كغيرهم فيكون ذلك رخصة لهم ووجه عموم الامر بالاحرام من المبقاة فلا يتجاوز احد الاحرام
وما يصح من الاخبار تاخير خبرهم الى البحر لاني اياه لان الخبر يدل على احرارهم وذهب جماعة منهم الى ان المقتضى في سائر جواز احرارهم اليهم
اليه وجعلوا الخبر الواقع في الاخبار ركاية عنه وهذا اقوى ان كان الاول اولى وبذلك عليه قول الصريح في خبره عتقته عن احرارهم وان كان معكم من الصبيان
الى الحنفية والى بطن ثم يصنع بهم ما يصنع بالحرم ويضاف بهم ويشفي بهم وح فاورد من الخبر في دفعه يحمل عليه وانما يتم حمل الخبر على حقيقة خاصة ولو لم يكن
غيره في دفعه نهاية الناحية فلو قدمه من غير صحة بل كان افضل كما ذكر في الخبر خصوصاً من مبقاة كالحجفة والعتق وهذا الحكم مخصوص بمن حج على تلك الطريق
والا كما هو كغيرهم ممن لم يحج من احرارهم فلهذا المواقف لم ينفذ احرامه وهذا هو المشهور بين الاصحاب مستنداً اختياراً او صريحاً لا له صحة التحليل عن الصريح ثم قال
سأله عن رجل جعل الله عليه شكر ان يحرم من الكوفة قال فيلحرم من الكوفة وليف لله بما قال وفتح منه جماعة منهم ابن ادريس والعلامة في وقت وعذر ابن
ادريس في دفعه على اصله واما العلامة فنقل على الجواز حديثين ثم ضعف سندهما ولم يذكر صحة التحليل به مستنداً واضح والعبارة في هي ذكره ان في الجواز
مستنداً لا يلو لم يكن غيره في الجواز اقوى القم عدم الفرق في ذلك بين النذر واخوه وان كان النذر وهو المشع عليه لانه لا خصوص شامله لهما فانها
مفروضة فمن جعل ذلك عليه الله ولا يجوز تجديداً للاحرام عند ما وقع المبقاة وما في حكمه على الاحرام ثم يشرح خروجها من خلاف بعض الاصحاب وانما شرط وجوب
الحج في اشهره ولم يسوغ تغايره عليها بالنذر الا في الاصل والذليل يقتضي مع تقديم الاحرام على المبقاة الزماني والمكاني خرج من ذلك تغايره على الكا
بالنذر للنص الذي كورنه في الباقى على المنع وفي حكم الحج عمر المنع لانها موقوفة بحسب الشرائع ايضا بخلاف العزم المفروض وبما تكلمه بالفرق بين المبقاة الزماني
المكاني حيث جاز احدهما بالنذر دون الاخر ان مبقاة الزمان مستفاد من قوله نعم الحج اشهر معلوما وقد نفرد في الأصول والمطالع ان المبتدأ من غير الجواز
العكس كما في قوله ثم يقر بها التكبير في تحليلها التسليم فان الخبر والتحليل مختص فيما من غير عكس في زمان الحج مختص في الاشهر فلا يجوز دفعها واما المبقاة المكانية
فلان من قوله ما بين المبقاة من لحن ولحن ان عليه من غير اهل من وضعت من اربع الى المواقف وهو المبتدأ ورض الى اهل من وهو البحر فيخص المواقف فيهم من غير
عكس وهذا الفرق انما يتم على مذهب العامة فانما لا يجوز تقديم الاحرام على المبقاة المكانية مطلقاً لانه مقتضى الدليل انما عند انظر خصوصاً ما يمنع منه وجوب
اصح من ذلك ان زمان وجب فالوجه في الفرق انما اسلفنا مع ان في دعوى اختصاص المبتدأ في خبر منع بل المنع بل الجواز وسأله وعوضه تخفيفه في محل اخر قوله
اول من اراد العزم المفروض فيجب حسي يقتضيه ويؤيد ان العزم الرجعية بل الحج في الفضل وانها فيه افضل من غيره وان الاعتناء به يحصل بالاهل ان فيه وان تمت
في غيره فاذا خرج لها انصافا الوقت عن اذالة المبقاة فيه اخر في اخر حيث كان واخر وهو موضع نص ووافق ولا يشترط ابقاء الاحرام في اخر من منه بل العزم
فيه علاما لا في النص وان كان اخر اولى قوله ولو اخرج عن المبقاة مانع ثم زال المانع عاد الى المبقاة فان تعدد جده الاحرام حيث زال انما يرجع الى ان
في طريقه مبقاة اخر والا لم يجب كما مر في خبر من الاخر وكذا لا يجب الاحرام حيث زال المانع والحال هذه بل لا يجوز اخرج الى المبقاة وجب العود فتدفع في وجوب العود
الى ما امكن من الطريق وجب وجوب قطع تلك المسافة محرماً فلا يقطع المسافة الموقوفة على العزم والظاهر انما هو عدم وجوب العود بل لا يتحقق من فضل المبقاة ويؤكد وجوب
الخروج الى الذي لم يخل من عند تعدد الاحرام والاف من موضعته وانما يجوز تاخير عن المبقاة لعذر اذا لم يتمكن من بله اصل وان كان العزم بعد اذ لم يتمكن
منها وانما تعدد عليه توابعه من حج المحيط ونحوه وجب عليه الاحرام وفي ما يتعدى خاصته اذ لا يدخل في حقيقته الاحرام ولا يفسد الممكن بالمعتمد قوله وكذا
لو تزل الاحرام ناسياً وفي حكم الجاهل بوجوب الاحرام وهو مري كالتاسي قوله او لم يرد الشك هذا مع عدم وجوب الاحرام عليه كالتكرار ومن دخل مكة
بقبال ولم يكن قاصداً للمكة عند مروره على المبقاة ثم تجدد له قصد لها والواجب عليه الاحرام وان لم يرد الشك اذ لا يجوز كاحد دخول مكة الا حراماً ما حج وعمره
عدا ما استثنى فان اخرج اثم جاز ان الناس في ظاهرهم ان حكمه بعد ذلك بصير كالتاسي في احرارهم من حيث يمكن من جعل الحاجة بالعامد وفي حكم من يرد الشك عند
الكلف بالحج كالصبي والعبد والكافر اذا اسلم بعد جاوز المبقاة او بلغ الصبي والعبد واداد الاحرام فانه يرجع المبقاة مع الاسكان والاخر من وجبه
ومروره العذر حتى الوقت بالحق قوله اما لو اخرج عامداً لم يصح احرامه الا اذا بناخره عما مع اذالة الشك لجعل مبقاة السابوقانح بجعل العود الى
المبقاة وفي بعض الاخبار انه يرجع الى المبقاة في جميع هذه الصور والظاهر انه غير متعين بل يرجع في وجوه الى اي مبقاة شاء لانها موقوفة لمن مر بها وهو عند
وصوله كك وحش يتعدى رجوعه مع التردد بطل الشك ويجعل عليه قضاءه وان لم يكن مستطيعاً للشك بل كان وجوبه بسبب اذالة دخول الحرم فان ذلك
موجب للاحرام فاذا لم يأت به وجب قضاءه كالمندور ثم لو رجع بعد تجاوز المبقاة ولما باطل الحرام فلا قضاء عليه وان اثم بناخر الاحرام وادعى العذر
في الاجماع عليه ولو كان منزله دون المبقاة في حكمه في جاز وانه الى ما يلبس الحرام في الجواز والمبقاة في الأحوال السابقة لان موضع مبقاة من غير
حكمه كاحد المواقف المحسة في حق الاتفاق قوله لو تزل الاحرام ولم يذكر في حكمه كاحد المواقف المحسة في حق الاتفاق قوله لو تزل الاحرام ولم يذكر في حكمه كاحد المواقف
الاثبات به من باب فاذا قضيت مناسككم والقول بوجوب القضاء لابن ادريس في حجتها عليه بان تعدد الاحرام يجعل باقى الافعال في حكم المعذور

احوط

تمت روايته

المواقف

مدخل

باعتبار

[illegible]

في المتحد وان كان زاحلا رفع بها صوت حيث يحرم فليس له تلبسه يقع سرا وكذا من حج على طريق المدينة برفع صوته موضع حرمة اكله وان كان ام واحدا في
الاختيار يؤخرها حتى يمشي خطوات واخذان في جرد هو حسن **قولهم** ويستحب التلفظ بما يقرم عليه اي التلفظ به في التلبس بان يقول من جملة التلبس المتحجب
لبك بالعمرة المتع بها الى الحج لبك ولو كان غير ذلك بلغة اذ كان مستحبا بالواجب لفتد البنية **قولهم** والاشراط ان يجل حيث حبس ان لم
يكن حجة فمضى اي يستحب الاشراط كل وحله قبل البنية متصلا به او ذكر في خلال البنية حيث لا يجل بواجبها صح ايضا كالاغتكاك والمندوب لفظ المندوب
الهم ان اراد التمتع بالعمرة الى الحج على كتابك وسنة نبيك فان عرضت شيئا بلبنة فخلت حيث حبست لفتد الذي فلتد على اللهم ان لم يكن حجة فمضى احر
شعري ولبنتي في دمي عظامي ودمي عصبتي من النساء والنبات الطيب انفي بذلك وجهك والدار الآخرة ثم فامس هندية ثم لبس وهذا لانه على ما تقدم
من عدم وجوب مقارنته للبنية للتلبس لكن الاولى المفارقة واعادها بعد ذلك على ما تقدم تفصيله **قولهم** واذا احرمت بالحج من مكة رفع صوته وظاهره
هنا عدم الفرق بين الالكب الماشي كما يعرف بلبنه في احرمت العمرة من غير مسجد البنية وحسنه معونة غير ذلك باطلا على ذلك وبما قبل ان ذلك لا يحسن
بالركب الكلام في التلبس الذي يعقد بها الاحرام كما يلبس بعد البنية ويؤخر الحج الى الابطح **قولهم** مصيد البرصيطا او اكله جعله على الفجر لم يصيد
بصفة اسم المفعول وضع من يعبر عنه بالصيد الذي هو المصدر فان يخرج المصيد اعني الحيوان المخصوص بمحل حيث هو معلق على العين كان بربا لكل
او غير من الافعال ففسر ما بعد ذلك بما ذكره من خلاف جعل المصيد الذي هو الصيد فانه لا يقتضي ادخال غيره من الدلالة والاشارة والاكل وغيرها
معدلا لثابتة العذر عنه بربا المصيد اسم المفعول اعني الصيد كما في قولهم درهم ضرب الامير وثوب ثيغ البعز اعني مضروبه ومنسوجة الاسم الذي
منه تلك الاشياء **قولهم** واشارة ودلالة الدلالة اعم من الاشارة ما تحفظها بالاشارة والكتابة والقول وغيرها واختصاص الاشارة باجر اء البدن كما
ليد العين والراس و ذكر العام بعد الخاص غير متاخر في كون الدلالة على الحرمية كون المذلول محرما او محلا لكن متى كانا محرمين فمناه معا ولو فخر
الفرق بان كان الدال محلا فان كان المذلول ايضا محلا فلا شيء وان كان محرما فانه خاصته لم يوفد المحل ذلك لانه لا يما معاونة على الاثم والعذر وان لا وفي
في الدلالة بين الخفية والواضحة وانما يؤثر جملة المذلول بالصيد ولو كان عالميا به ولم يقدّر زيادة فلا حكم لها **قولهم** والجواز في معنى الصيد اخل
في ذلك عندنا وانما انبى على خلافه الشافعي حيث ذهب الى انه من صيد الحرم لا ينفذ من روس السمك **قولهم** ولا يحرم صيد الحرم وهو ما يلبس ويقتر في ثيابه
المراكون الماء على الفرج والبعض فما يلبس ويقتر في ثيابه صيد البر ان لم الماء كالبط على البض هو الميعاد لمن يبره داله ما واختلف جفس الحيوان
كالتسماء فان منها بيرة ومنها بيرة فكل حبس حكم نفسه والمتولد بين الصيد وغيره بلع الاسم فان نفى عنه الانسان وكان متمتعاً فهو صيدان لم يحسن الحرم
في الحرم بالسنة المشهورة والاعتراف بذلك كونه ملحقا باحدتها **قولهم** واقامة ولو تخلفا محلا اي اقامة للشهادة على النكاح وان كان في عقد
بين محلين وسواء تعلما محلا او محرما خلافا للشافعي حيث قيد الحرم بما اذا تعلما وهو محرم وانما يحرم عليه اقامتها اذ لم يثبت على تركها محرما ولو كان بيرة فو
الزنا الحرم وجعل عليه شبهة الحكم على ان عندنا شهادة يوقف الحكم الى احلاله فان لم يندفع الا بالثبوت جازت **قولهم** ونظر البنية لادنى في ذلك
بين الزوجين والاختصاص به لتسببه الى النظر الاولى ان جوزناها والنظر الى الخطوبة والافعال حكم مخصوص بالزوجة **قولهم** اذا اختلف الزوجان في العقد في
احدهما وتوقع في الاحرام وانكر الاخر فالقول قول من يدعي الاحلال ترجحا لحاجب الصحة اي القول قول من يدعي وقوعه حالة الاحلال لان الاصل
العقد الواقع كونه فديعي الفساد يحتاج الى البينة لانها مختلفة في وصف زائد او كان العقد المتفق على حصولها يقضى الفساد وهو وقوع العقد
حالة الاحرام فالقول قول منكره فيحلف ويحكم بالصحة **قولهم** لكن ان كان المنكر المرأة كان لها نصف المهر لما كان الحكم بتقديم قول من يدعي الصحة بقض
بقاء حكم النكاح الذي من جلته هو الاستمتاع واستحقاق جميع المهر وكان الحكم بما عاينتم على الاطلاق اسند ذلك الحكم السابق بقوله لكن والتحقيق ان
مدعى وقوع العقد في الاحرام لو كان هو الزوج وانكرت المرأة لزمه حكم الطلاق فيما يخص حكمه بغيرها عليه لعدم قوله انفراد العتلة على انفسهم
جائز ولا الزوج بملك الفرقة فاذا اعترف بانفسهم اقبل ولا يقبل قوله في حقها فلها المطالبة بنحو الاستمتاع والنفقة فيما يمكن فعله منه كاداء النفقة كماله
به وما لا يمكن فعله كالوطى فانه من غير محرم يتعارض فيه الحقان فلا يكلف به بل ينبغي التمسك من ذلك بافشاء صيغة الطلاق ولو معلقة على
مثال ان كانت زوجة في طلق وظاهر الشيخ انفسا العقد من غير احتياج الى فسخ من طلاق وغيره ويستحق عليه نصف المهر ان كان قبل
المسيرة وان وجب جمعه بالعقد الذي قد حكم بصحته لان الفرقة الحاصلة باق والزوج الذي تضمنه عوام حيث كانت قبل الدخول
او حيث نصف المهر بالطلاق وهذا قول الشيخ ايضا وبآؤه على الحكم بالافشاء قبل الدخول والافوى ما حسنه المص من لزوم جميع المهر
لشوته بالعقد وكون نصفه بالطلاق على خلاف الاصل فيقتصر فيه على موضع الوفاق والضرب لا يلحق به ما اشبهه من الفرق لبطان في
القياس المراد بالجميع المسمى ولو كان بعد الدخول وجب المسمى باجمعه قوله واحدا وما يختص بها من الاحكام المترتبة على دعواها بل فيها قبل الطلاق
فلا يجل لها الزوج بغيره ولا الافعال المتوقعة على اذنه بغيره ويحول له الزوج باخذها وخاشية بخود ذلك من لوازم التساهل بالحيثية واما فيما
بينها وبين الله نعم قبل ما حكم ما هو الواقع في نفس الامر ولو انعكش التعميم بان كان هو المدعى الوقوع في الاحلال اي يدعى وقوعه
في الاحرام وحالف استقر النكاح له ظاهره عليه النفقة والمبيت عندها وحرم عليه الزوج بالخامسة الاخيرة وليس لها المطالبة بحقوق
الزوجية من النفقة والمبيت وعليها القيام بحقوق الزوجية ظاهرا ويحب عليها ان يديها وبين الله نعم ان تعذر ما تعلم انه الحق لا يمكن
لواطرها واسند عاء الفرقة واما المخ فان كان ذلك قبل الدخول فليس لها المطالبة به لا عتلا فمعدم استحقاقه وبعده مطالب باقتل
الامر من المستحق وهو المثل مع جهلها ان لم يكن بقبضه ومع علمها بالتحال لاشيها ظاهرا ويحب عليها التوصل الى ائتمانه منه بحالها كان و

عجبا

وليس المرأة الحلي للزينة وما لم يعتد لبسه منه فحرم على المرأة لبس الحلي للزينة مطا كالحاتم وكذا غير العباد لها وان لم يكن للزينة واما العباد لها فلهذا ليس لبس
الزينة فلا بأس به لكن يحرم عليها الحلي والجمال وتخصيص الحلي بغيره من المحارم وفي الرواية من غير ان يظهر للرجال في
عام قول المصنف في العباد على الاولى بشرع بعد حرمه بغيره وكجعله عدم دلالة التصريح عليه صريحا بل في بعض النسخ لا يفتقد به الزينة
انما كان اولى لا لغيره بين الاصحاب وكيف كان فلا شيء في لبس الحلي والحاتم المحرمين سوى الاستغفار **قوله** واستعمال دهن فيه طيب يحرم بعد الاحرام
وقبله اذا كان دسج يفي الى الاحرام المراد بعد طيبه الاحرام هنا ما بعد ثلثه قبل الاحلال منه وهو معنى مجازي قد سبق نظيره في لبس الاحرام ووجه تحريمه
قبله انه وسيله الى المحرم وهو المستدام منه بعد الثنية والوسيلة الى المحرم وانما يتحقق التحريم مع وجوب الاحرام على الفور اما لو لم يكن واجبا او كان غير فوري
ففي تحريم الطيب قبله نظر من فاته العزم عليه مقام وجوب الفور كما ان الاحرام يحرم هذا الاشياء وان كان مندوبا ومن فعله لم يكن متعسلا لم يكن متعسلا
الطيب المتقدم **قوله** وكذا ما ليس بطيب اختيارا وكذا يحرم الادهان بدهن غير طيب استغفار مطا فان كل ما كان اجازيا ويجوز له الادهان بعد الاحرام ثانيا
بالمطهر غير ما قبله اذ لم يكن مطهرا فالادهان في الفرض في الفرض بين الملقين اثر بعد الاحرام وما يفي طيبه نظره فان استعمال الدهن الباقي اثر حاصله كان
استعماله الطيب فيه كمال والابتداء منفى فيها لكن النص هنا مطلق وقد ادعى العلانية عليه الاجماع في فلا بد من القول بجواز ان يبقى اثره بخلاف الطيب
فقد ورد النهي عن المتكبر منه اذا كان يبقى اليه فغيره بالجلد لا يذهب حين تدهن بدهن غيره من غير من اجل بقاء الرائحة واختار ابن خزيمة هنا
الكراهة في المتقدم وهو ظاهر في يكون الحكم في المطيب كغيره والاعتماد على الفرض وينبغي ان يقرأ بطيب في قوله وكذا ما ليس بطيب بنشد بدا البناء عطا على قوله
دهن فيه طيب فانه مع الخفيف يقتضي اختصاص التحريم بدهن فيه ما ليس بطيب مع ان مصلحته شيء لدهن غير شرط في التحريم **قوله** ويجوز مع الضرر لا اشك
في جواز مع الضرر كمداد الحرج به انما الكلام في وجوب الكفان حج فانها قد تخالف الضرر كما يجامع الاخير والحي ان الدهن ان كان مطهرا ولا فلا الاصل
البرائة **قوله** واذ لا الشعر قبل وكثير ومع الضرر لا اثم الغيبة بالاذن فيتم الحلف والتلف واذ ان الله بالنون واللام بالثنية وغيرها واخرى بالضرر عما
لو ثبت في عينه شعرا لم يجوز ان الله ولا شيء عليه ولو كان الناذي بغيره لكانت الحجة اكثر الفل فيه جازا وبشر لكن يجب الفداء هنا لانه ليس بفرض المودعي
لو قطع اليد او كقطعت عليه شعرا لا شيء في الشعرات الشعر غير مقتضود بالابانة **قوله** وتقطيعه الراس في الغيبة الراس ان يكون بتوب او فلتنه
او غيرهما مما لا يعاد الغيبة به كالزنبيل وفي حكم خضبة الراس بالحناء وشعره بالطين يحل منع بخره وبعضه ويشترى من ذلك وضع عصا الفريه عليها
فقد ورد به الاذن وكذا العضا للصلح ولا فرق بين شعر جميع الراس وبعضه ويجوز له التوسد بوساده وان كانت نحو العمامة لعدم صدق الغيبة بذلك
ولا نه موضع ضرر في الجملة ولا يفيد بها بل يجوز اختيارا والمفهوم من العطاء ما كان ملاصقا لورقه عن الراس بالان يجنب بخره عنه التمسك بخره
فالظن بجواز ولو تم بعض راسه بغيره في التحريم اشكاله ومن ادعى اسم الغيبة ومن ان الشعر بمنصل لا يثبت له حكم ومن ثم لا يكفي وضع بخره على عودته
في الضلوة وان حصل بها الشعر وقطع العلانية بجواز في موضع من وتوقف في اخرتها بغيره حرك راسه بغيره وذلك وهو مخرج الظن ان الراس هنا
اسم لبس الشعر حقيقة او حكما فالاذنان ليسا منه خلافا للتحريم **قوله** وفي معناه الارناس المراد بالدخول تحت الماء بحيث يستر راسه وفي معناه ستره
خاصة بالماء دفعة وان بقي البدن ويجوز له غسل راسه بغير الارناس واقاضه الماء عليه اجازيا وروي عن ابن الصبح في الغسل المحرم من الجنابة
على راسه الماء يستر الشعر بانامل بعضه من بعض **قوله** ولو غطي راسه الفتي العطاء واجبا اما وجوب الفاء العطاء على الفور عند الذكر فلا استناد
الغفظة كالابتداء بل التي اقوى اما استحبابا ثلثيته فليحجب عن الصادق في التحريم يغطي راسه ناسيا او نائما قال يلى اذ ذكره ولا ان الغفظة ينشأ
الاحرام واستحب تحديدها ببعضه وهو النسيئة ولا يفتقر تحديدها الى التجديد بدين الاحرام لاطلاق النص **قوله** ويجوز ذلك للمرأة لكن عليها ان
تستر عن وجهها الا لفرق في وجهها بين جمعة وبعضه كراس الرجل في جواز وضع اليد بين عليه ما في الراس في جواز توبها على وجهها نظر من عدم
لغيره ستر عا كراس من استثناء الراس في وقت النوم الطبيعي بخلاف الوجه وقد اجتمع في المرأة صلاتان واجبان متتابعان في الحد وودها الو
فانه يجب كشفه والراس فانه يجب ستره ولا فصل محسوس بينهما ومقدمة الواجب شعرا وضربها والظن ان حق الراس مقدم لان الشعر احوط من كشف
ولان حق الصلوة استواء انظر هذا فيجوز لها ان تشد ثوبا على وجهها فوق راسها الى طرفيها وهو موضع وفاء ورواه حريز في الصحيح عن الصادق
علا في بن ان يفعل ذلك ليحجب وجهه من غير ستر غير سترها ولا يجب عليها ان تغطي وجهها فانه عن وجهها تحشبه وشبهها قبل التحريم الشعر وانما
النسوة في ذلك فتستريح كطيل المحرم نازلا والنس مطلق والطلاق الاذن فيه الذي يكاد يسلم من اصابته البشعر مع وجوب البيان في وقت
الحاجة يؤذن بعدم وجوبه ثم على تقدير وجوبه فانه عن البشعر لا وجهه كاختصاصه بالوصول الى الافئ لعدم تحقق الشعر بذلك والختام المشكل
بغيره هذا الوصف في ستر الراس والوجه لوجوب بينهما كمن **قوله** ونظليل المحرم عليه سائر ما يتحقق الظن يكون ما يوجب الظن فون
راسه كالحمل فلا يفدح فيه المشي في ظل الحمل ونحوه عند بل الشمس احد جانبيه وان كان قد طاف عليه الظليل اعنه وانما يحرم حاله الرق
فلو مشي تحت الظل كما مشي تحت الحمل جاز واداه المحرم الذكر فلا يحرم على المرأة ويدخل في البيان الصبي ولا بد من اخرجها فانه هنا كالمراة وراه
حريز عن الصادق قال لا بأس بالفتنة على النساء والصبيا وهم محرمون وكما يقال انه خارج من حيث الكلام على المحرمات وهو لا يفتنى في حقه لعدم
التكليف لان ذلك يوجب خروجه من جميع ما تقدم وليس كذلك فان هذه التردد مبني في حقه ابضا تمينا وانما خرج عنها النص الخاص وانما
الطلاق مع الاختيار فلواضطر اليه لم من ونحوه جاز ووجب الفداء ويتحقق الضرر في حصول مشقة في تركه لا يتحمل عادة **قوله** ولو زاد
علينا او امرأة الزام لا يراى عادله على البعير وكان اللازم الخاف علامة التائب للعامل لان المؤنت حقت في غير منفصل عنه كانه استسمل الخط

وجبت

بالاذن

مركب

بمشاهدة العليل فيه واختصاص العليل والماء بالليل دون الصبح والماء في بعض الأحيان يجوز ترك العليل ولو زاد من الماء في قولهم **ولخرج الدم لا**
عند الضرر ونيل بكم وكذا قيل في حكم الجسد المقتضى له ادمائه وكذا في السؤال والكره اظهر الاصح بخرج الدم متى كان جك الجسد والتواء وهل
يجوز كفاؤه فنقل في بعض الاحكام جوبه ومسنده غير واضح واصالة البرائة يقتضي عدم الوجوب لا اشكال في جواز عند الضرر في كفاه الجرح وشو الذيل
والجراحة عند الحاجة اليها ولا بد من جاعا غفلة في قولهم **وقصر الاغفار قصر الاغفار قطعها بالمقص كسليم** وفيه الغاف وهو الممرض والحكم هنا ليس مقصودا
على قطعها به بل على اطلاق الادلة حتى لا يكون في ذلك بين الجزء والكل كما اشترطوا في بعض الظاهر بطلان ما يتعلق بجرحه ولو انكسرت فقل يجوز ان لا يضر
الاصحاب لان فعل اطم سكتا وفي ادعى الاجماع على جواز ازالته وثبتت في القديسة من اصالة البرائة وشبهه للصبي الصائل ومن الرواية الصحيحة عن الصادق
حين ساله معوية بن عمار عن الجرح بطول اظفار الى ان ينكسر بعضها فتؤذي به فيلحقها ولطم مكان كل ظفر من اظفارها والعلل والرواية مشيئة وهي لافعة لاصالة البرائة
والقياس على الصبي هذا كله اذا ازال ان ينكسر خاضعة فلو اصاب اليه شيئا من الباقي تبعه واستفاد الاصح في قولهم **وطع الشجر والجيش الا ان يثبت في ملكه**
يجوز قطع العواكر الى ان يجرم طع الاضفر فيها وان الباس وان كان متصلا بالاضفر في الاضفر بغيره والحق الجرح في الجرح والحق الجرح في الجرح والحق الجرح في الجرح
كثيرا البكر العظم وعودها اللذان يجعل عليهما وليست فيهما والرواية المذكورة وفاتها الشئ باسناده الى ابن ابي عمير انه قال رخص رسول الله في قطع
الحالة وهي البكر التي يلقى بها من شجر الجرح ويجوز للجرح ان ينكسر اظفاره في الجرح وان حرم عليه قطعه **قولهم** ونفسيل الجرح لومان بالكا فورا لا يجوز ذلك
لان الكافر وطيب كذا لا يجوز تخيظه به بل يغسله بالسدر ومنه بين بالفراخ حذره في موضع ماء الكافر وهل يجب بمسحه غسل بجملة المقصود كما لو فقد
الكافر والا فوى القدم لان هذا غسل اختيارى تام بالغسل في الجرح **قولهم** وليس السلاح لغير الضرر وفيه المشيئة لفسه والنول بالكره فادركه بل
الشيء غير واضح **قولهم** وفي الثياب الوسخة اذا كان الوسخ ابتداء ما لو عرس في اثناء الاخر فيها يغسلها اذا لم يظفر **قولهم** وليس الثياب العلة التوثيل
التشمل على علم وهو لو لم يخالف لونه ليعرف به يقال علم الفضا الشوب فهو علم البناء للفاعل والثوب معلم يسكن العين فيجوز الام والفرق في ذلك بين كونه
معولا بعد علمه وقيل كالشوب المحو من ثوبين **قولهم** واستعمال الحناء للزينة كراهة الحناء للزينة هو المشيئة بين الاصحاب فيمنعه عبد الله سنان يدل عليه
ذهب جاعة الى الجرح لانه زينة وجماع الرواية على غير الزينة وهو ادنى لو اتخذت للزينة فلا تجزى وكراهة الفارسي القصد والفرق في ذلك كله بين الرجل و
المرأة ولا بين الواقع بعد نية الاحرام وبين السابق عليه اذا كان يهني بغيره وهو الذي عبر عنه المصنف بالمقارنة والمراد انه يبقى معه ثاذا وانتهى فارتد باجبا
اغادته الى الزينة التي على الحناء ولو ذكره كان اولى **قولهم** والنفاب للمراة على زينة ومشاهدة اصالة الجواز وما فانه لكسفا الوجه والا فوى الجرح **قولهم**
وذلك الجسد فيه وكذا في غيره ولو في الظهارة **قولهم** وثلبينه من يناديه بان يقول له ليك لانه في مقام التلبينه لله فلا يترك غيره فيها قال الصادق
ليس للجرح ان يلبى من عاه حتى ينقض احرامه قلت وكيف يقول قال يقول باسعد **قولهم** واستعمال الزنا بين القول بغيرها اقوى عند الشيخ والخبر في
الاخر والقبضوم جمع بين صحيح جز ومعتوبين عمار والمصنوع جاعة جوابا ليهما بجملة التثنية الاولى على الكراهة وهذا لا ينافي في الثاني وهو منقضي **قولهم**
كل من دخل مكة وجبان يكون محراما استثنى من ذلك العبد فان احرامه يورث على اذن سيده ثم على قتله بوجوب الاحرام لو تركه ثم ولا يجب فضا **قولهم**
الان يكون دخوله بعد المراء بالشهر المحلالي كما هو المتعارف عند اطلاقه ولو وقع الاحرام في اثناء الشهر اعتبر بالعد وهل الغبر كون الشهر من جبان الاهل
ام من جبان الاحلال اشكال فمشاؤه اطلاق النصوص في احكامها الامر من معا و اعتبار الثاني اقوى **قولهم** وقيل من دخلها هذا القول هو المشيئة واكثر
الاصحاب يذكروا من اختلفا **قولهم** واحرام المرأة كاحرام الرجل استثنى من ذلك جزا ليس المحظوظ والجرح على احد القولين وسن الراس والقدم والتظليل
وجوب كسفا الوجه وسقوط استحياء دفع الضو بالتلبينة **قولهم** الوقوف بعرفات هو الكون بها كاستيائها اتما غير بالوقوف كغير
تبعها للفران العزير والاطلاق لا يشترط انفراد الكون وافضلها هناك وهو الوقوف **قولهم** فبشيء للفتيح ان يخرج الى عرفات في حصى المنع بالذكر لان اختيار
احرام يوم الزينة موضع وفاء من المسلمين واما الفاروق والمفرد فليس به تفرع من الاكثر فندد بكون بعض الاصحاب بان كك وهو ظاهر اطلاق بعضهم
نقل الحكم في المنع عن التجمع ثم نقل خلاف العامة في وقت احرام الباقي هل هو كذا في اول ذي الحجة وصححه معوية بن عمار مشفر بان ذلك للمنع كما ذكره
هنا ويوم الزينة وهو ثامن ذي الحجة وكما يشيخ الخرج فيه فيجب اتباع الاحرام فيه كك ولعل اطلاقه يخرج كانه عنه وذهب بعض الاصحاب الى وجوب
ابقاعه فيه وكونه بعد الظهر بغير الامام اما هو فبشيء بقله بل يصل الظهر بغيره ويجمع بين ما اطلق من الاخبار في الجنا بينه وبين اعتبار اطلاقها
المفرد والمريض في صلوئه الظهر فيحج لطلق الحاج واخرون الى خروج الجميع بعد الظهر فيفضل طرقي الجمع واما المضطر كالمريض والمرضى والمرأة وخاتمة
فانه يجوز له الخروج من مكة قبل الظهر يوم او يومين او ثلثه **قولهم** ويبقى بها ليلة الى طلوع الفجر من يوم عرفة الى اي سبب المبيت بها ليلة التاسع
ذلك لانه عبادته وقيامته من قول العلامة في انه لا يستلحقه في عدائه للثقة عدم كونه على حد الشجاعة الدينية وهو فاسد لا منافاة بين الامرين وكون
المبيت على وجه الاستحباب هو المصنوع وقد ذهب بعض الاصحاب الى وجوب الكون بمنى الى طلوع الشمس لخرون الى طلوع الفجر **قولهم** لكن لا يجوز وادي بحمر الابد
طلوع الشمس استحياءا بكمه قبل جرم وعسركا ليس من الملة موضع من ذكره الجوهري **قولهم** ويكره الخروج قبل الفجر بكمه الخروج من قبل الفجر
فيلج **قولهم** وان يغسل اللقوف وقت الغسل بعد ذلك الشمس على هذا تكون بنية الوقوف قبل **قولهم** فالواجب لنية ويجب كونها بعد الزوال
في اول اوقات تحققة ليقع الوقوف الواجب هو ما بين الزوال والقرب باسم بعد النية ولو تأخرت عن ذلك ثم واخرى وبغير فيها قصد الغفل وبغير
نوع الحج والوجه والقرينة والاستدانة الحكيمه هذا هو المشيئة وفي اعتبار نية الوجه هنا بحث **قولهم** فلو وقف بتمرة وعرفة وثوبه هذه الاماكن الخمسة
حدود عرفة وهي لاجعة الى اربعة كما هو المعروف من الحد ولان عرفة بطن عرفة كورد في الحديث عن معوية بن عمار عن الصادق في ذلك كون

[illegible]

بعضها او عدم اصابته فلا بأس قوله لكن من الحرم عند المساجد الاصح تجزئها من جميع المساجد لثوابها في تجزئها اخرج المحقق من القول بانها
بالسجدة من مسند الى وابنه حنان عن الصادق ولعل تحصيلها لاثباتها الفرض المعروف الكامل من المساجد في الحرم لاثباتها الاختصاص مع ان تحصيلها لا ينبغي
عاما فلما قوله ان يكون مما يسمي حجرا احترق باشرط ثبوتها حجرا عن نحو الجواهر والكحل والزنج والعقود فانها لا تجزئ خلافا للتحالف ويدخل فيه الحجر الكبير
الذي لا يسمي حصاة او من اخذ الرمي به الشهيد في سب وشكك بان الامر الوارد في هذه المادة على المحط ولعل المقصود ان بيان جنس الحصاة لا الاجزاء بطلاق
الجنس في مثل القول في الصغر جدا بحيث يقع عليها اسم الحصاة فانها تجزئ بغير ان كانت من جنس الحجر قوله انك اذا رمي بها قبل ذلك وبها جميعا
فلو رمي بها بغير نية او لم تصح الحجرة ونحو ذلك جاز الرمي بها ثانيا ولم يخرج عن كونها كالحجر قوله ومن الحرم ذكره ثانيا بعد ان استفيد حكمه من قوله لكن من
الحرم للنية على الشرطية بخصوصها اذا اولاها مع منها في الثاني ناكدا في الوجوب لا يستفاد من الاول قوله وبشكل ان يكون برشاخه كحليته ملاحظة
قال الجوهري البرش في القوس نكت صغار تجالسها لو تها فلي هذا يكون المراد بالبرش في الحصى اختلاف الالف والهمزة بين البرش والمفظة مع شئ كما
في اختلاف الالف ان الاختلاف في الاول فيجعله الحصى والثاني في الحصى فلهذا العكس وروى هشام بن الحكم عن الصادق في حصي الجار قال كره الصم
منها وقال اخذ البرش واد بالسم اللون الواحد وربما اشكل ذلك بقوله بعده كحليته اي يكون بيضا وسودا واحدا كما ورد في حديث النبي عن الرضا
فاختلفت الالفان مع كونها كحليته بعد الا ان يمكن اختلاف الالف كحليته والمراد بقوله ملاحظة اي يكون كل واحد منها مأخوذة على حدة من الارض
اختر بفاعن المكسر بان ياخذ حجرا واحدا ويكره حصى الوابن في جبر عن الصادق في النقط الحصى لا تكسر منه شيئا قوله وبكره ان يكون صليبا
مكسر الصلابة مقابل للرخوخ والمكسر للملينة قوله ولكن لا يجوز رادي حصره اي لا يقطع ولا يعضه او يطوعها لان رادي حصره ليس من الشجر فلا يجوز
دخوله قبل طلوع الشمس بناء على وجوب استيعاب الوقت الذي بين طلوع الفجر والشمس ان يكون في الشجر فان اخرج القولين ولو جاز في قبل طلوع اثم ولا كفا
قوله والسعي يورى حصى الهول في الشجر الى الركبتين وروى في ثمرها ما تدرى وروى ما تخطوه قوله ولو ترك السعي فيه رجع
الطلاق الرجوع للناسي فيناول من وصل الى مكره وهو كك فقد امر الصادق في رجله شيع يورى حصى بعد ان مضى الى مكانه ان يرجع اليه فيسعي
قوله متى هو كبر الحصى والقصر اسم منصرف من هذا كبر الحصى في سمي المكان المخصوص بذلك لان جبره بل قال هناك لا يبرهيم ثم عن علي بن بك ما شئت
رواه معوية بن عمار عن الصادق في ومثل من الرضا في ربه في نفسه ان يجعل الله مكان ابنه ما لم يعب كذا بامر بان يحرقه فداء له فاعطى مناه
قوله والواجب فيه البينة يغتفر ثلثا على تعين الفعل وجهه وكونه في الاسلام وغيره والبرية المقارنة لاول الرمي والاستدانة حكما والاولى
الغرض للاداء فانه ما يقع على وجهي الاداء والفضاء وهذا لو تدارك بعد فواته يورى الفضاء وهل يجب الغرض للحكم كحليته لان الرمي في الجملة يقع باعدا
ملاحظة كفاي ناسي الاحكام ووجه العلم انه لا يقع على وجهين الا اذا اجتمعوا ولا ريب ان اول كاداء قوله الطهارة القول باسحاب الطهارة هو المشهور
بين المتأخرين وذهب جماعة من المتقدمين منهم القيد والمرضى وجوبها للصحة كحليته مسلم على الباقي لا نرم الحجار الا وان كانت على ظهر رجله على
الاضلته حكما بل يابها وبين واد في غشاع الصم يجوز على غير ظهره عند في ذلك نظر لان في سند هذه الرواية ما يجهل فلا ينفق المعاصرة
قوله وان برهيم احذنا الشتم استغيا برهيم وضع الحصى على بطن ابيهم ايلدا لم يورى دفعا بنظر السبابة ووجب جماعة منهم ان يرد ريش هذا
الحصى والمرضى لكن جعل الدفع بنظره الوسطى مدعى الاجماع والعمل على المنة وقد روى كيفية اخذ من الرضا والموحون معنى في اللغة
اع من الشبه برفق في الصلاح الخذف بالحصى الرمي به الاصابه قوله وفي حجره العقبة يستقبلها الى الغرض هنا بيان كيفية رمي حجره العقبة وما فيها
فذكره استطراد اذ ليس البحث عنه لان الكلام في استقبال القيلة واسند باوها واضع واما استقبال الحجر فالمراد ان يكون مقابلا لها لا عاليا
عليها ونحوه مما لا يعيد استقباله اذ ليس لها وجه خاص يتحقق به الاستقبال لا بما فرضناه قوله ولو منع الكي وجب عليه الحكم فذلكم الكلام
فيه وان بنية قوله بعدم الوجوب عليه وهو صنف قوله والنية شرط في الذبح ويجوز ان يتوهمها عنه الذاب ويقبره فيها تعين الحج الذاب
بذبح فيه والوجه والبرية المقارنة لاول الذبح والاستدانة حكما الى القول ولو كان ثانيا يورى فيه النية عن المنيب المعين ويجوز الاستدانة في
النية والذبح اخبارا قوله ولا يجزئ الواحد في الواجب الى قوله والاول شبه الخوان بكسر الخاء المتخفة كتاب ذكره الجوهري وزاد في القاموس
ايضا كغراب ما يؤكل عليه الطعام والمراد بكونهم اهل حوان واحد ان يكونوا رقيقة مختلطين في الماكل واعتبر بعضهم ان يكونوا اهل بيت يجعل الخوان
كأنه عنه الاصح عدم اجزاء الواحد عن غير الواحد في الواجب نعم لو كان مندوبا كالاصحنة والمبعوث من الافاق والمنسج به في السبا فان لم يتعين
بالاشعار والتقليد اجزاء الخوان كحليته يحصل التعبد به للجماعة ومثال الامر هذا هو المراد بقوله ويجوز ذلك في الذبح وليس المراد به الهدى
الحج المندوب كما لا ينبغي بالشرع فيه كما يكون الهيك واجبا كما يجب الواجب باصل الشرع فلا يجزئ الا عن واحد بل المراد في الذبح ما تقدمنا قوله ويجب
بيع ثياب الخلف في الهدى بل يقتصر على الصوم ليس الصوم عليه واجبا عينا بل يتجزئ بلبنه وبين الهدى بان يلبس الثياب فيه وان لم يجزئ عليه ذلك لا
يجزئ عدم الوجوب عن الاجزاء ويتعين الصوم وهذا الوجه منبرع بالهدى عنه اجزاء قوله ولو ضل الهدى فقد يجزئ في صاحبه لم يجزئ عنه لانه لم
يتعين بالشرع للذبح فلا يقع من غير المالك او كيلة سواء كان ذلك في الحل والحرم وسواء بلغ محله ام لا وهذا هو المثل والاصح الاجزاء اذا جبر عنه حصة
لصحة محمد بن مسلم ورواه منصور بن حازم عن الصادق في الاولى انه يفرق ثلثة ايام يوم النحر ويومان بعد ولم يصح احدا بالوجوب في سب ان يمتنع
ولعل عدم الوجوب اجزاء عنه لانه فلا يحصل بترك الغرض في ذلك وبشكل بوجوبه بوجوه عليه ما لم يعلم بل يجزئ يمكن ان يقال بعدم الوجوب في
الذبح لكن يجب بعد تعلم المالك في ترك الذبح ثانيا اخذ بالجهنم ثم على تقدير الاجزاء لا اشكال في وجوب الصدقة والاهتمام اما الاكل فلهذا

عليه ايضا وقد تقدم ان الملة بالوجوه من وجهين حتى يقفوا قولهم قبل تجلعه عند من يشترط طول ذي الحجة وقبل ينقل فرضه الى
الصوم وهو شبه بل الاول شبه لو انجزت عن اية عبادة لا توجد ان يتحقق ذلك فلا ينقل الى الصوم ما دام الوقت بانها وهود والنجى واذا
فقد ما الى الحد وثمنه ويتحقق النحر عن الشهر بان لا يقدر على تحصيل ولو بكسب بل هو ما يبلغ ما اراد على المستثنى من الدين الغير القدر في موضع
بله نعم لو تمكن من الحج ما في بلد ولو بدون من المشا ومن الاستدانة عليه فلا قوى الوجوب قولهم ولو لم يتفق اقصر على الترابية وعرف المراد ان
جعل الثلثة بوى الترابية وعرفه باليوم الذى قبلها افضل فان اخل بها قبلها جازله لاقتضاه على صحتها وانما الثالث ولا فرق بين من علم ان الثالث
العيد ابتداء وغيره لاظهار النص قولهم ويجوز نقلا بهما من اول ذي الحجة بعد ان تلبسوا بالثياب يتحقق الثالث بها بالشرع في الغزو قبل الحج
بناء على ان الحج للندوب بل يجب في الغرام لا فعل الاول يكفي الشرع في الغزو دون الثالث قولهم ويجوز صومها طول ذي
الحجة لاظهار لانه وهو قوله تعالى الحج فان الظاهر بصدق مجموع الشهر لانه وقت الحج وفي بعض الاحبار عن الصادق ثم نصير قوله الحج بى الحج
قولهم ولو خرج ذو الحجة ولم يصحها تعين الهدى اى استغفره من مثل حين التمكن منه سواء كان ناسرا الصوم عن ذي الحجة لعذر او غيره والاصح
يؤدى الى الثلثة قولهم ولو صامها ثم وجد الهدى الى الاقرب في عدم وجوب الهدى ان يحكم في منه او لا على اصح القولين لتحقيق الامتثال للحقيقة
للاجزاء ولان التكليف لا يتحقق بالبدل والمبدل هو ما يوجب عتق عن الصادق وكما لا فرق بين ان يكون قد تلبس السبغ ولا الا ان الوجوه الى
الهدى حصل على جميع الاحوال والمزاد ان افضل الواجب منه ومن الصوم فان اخذ نوى الوجوب لا وجوبه اكمال الصوم قولهم ولا يشترط
بها الموااة على الاصح هذا هو الاقوى لانه وان كانت الموااة افضل قولهم فان اقام بمكة انظر قد وصل الى اهله ما لم يزد على شهر
فان زاد قد وصل الى اهله عن شهر كفى معنى الشهر والماد بقدر وصوله اليهم مضى من يكون فيها وصوله اليهم غاذه وانما يكفي الشهر اذا كانت فاقصة
والا تعين الاشارة وهذا الوصول الى اهله كيف كان اقتضاه على مورد النحر فمما يكافؤ له وسبغه اذا وجع خلا للوجوع على ما يكون حقيقة
او حكما ومبدأ الشهر من قضاء ايام الشرف قولهم ومثل بوجوب قضاء الجميع وهو لا شبه الاشبه اشبه لكن لا يجب قضاء الاما يمكن فعله
فلا يصح تحقيق التمكن بوصول الى اهله او مضى المدة المشطرة ان اقام بغير مكان ومضى قد عكسه بانه الصوم ولو تمكن من البعض وجب قضاءه خاصة
قولهم وموجب عليه بله في نداء او كانا انما هو هكذا وردت الرواية عن النبي وعن الصادق وفيها فان لم يقدر صام ثمانية عشر يوما كذا
في منزله ولا يفتى ان ذلك في غير ما يملك منصوص كالبديهة في كفاية الغاية فانه مع الحج عنها ينقل الى ابدانها المذكورة هناك ومع الحج عن سبع شاي
صوم ثمانية عشر يوما للرواية ويتحقق الحج عنها بالجميع فلو قلنا على البعض خاصة انقل الى الصوم على ظاهر الرواية واخر هذه الابدان انما
هو بالنظر فلا يقدر على الحج عنها كالموت وجب عليه بقره وان كانت السبع شيا بغير ما عظم منها فاقرب في اجزاء البديهة عن النحر في غير النذر
اكثر مما وافق به يشين ما نذر ولو وجب عليه سبع شيا لم يجز البديهة وان كان السبع بلكلها وافق في ذلك ربنا الزجر او ما لا ياقو
باعتبار كونها املا قولهم ولو تعين الهدى فان من وجب عليه ما خرج من اصل تركه لانه من مالي فخرج من الاصل كالدن ويقدم على الوضوء
ولو قصر التركه عنه وعن الدين والحفظ والمائة الواجبة وزعت للتركة على الجميع بالخصص فان لم تقصصه باقل هذا وجب اخرج جزء من هذا
مع الامكان لعدم قوله انما تركتم بامرنا منه ما استطعتم ولو لم يكن اخرج جزء ففي الصدقة بمرور عوده من ثاويها وقد تقدم نظره في اول الحج قولهم
لا يخرج هذا الفران عن ملك سائفة اء ان هذا الفران لا يخرج عن ملك ما لك بشرائه او عاده وسوقه لاجل ذلك قبل عقد اخر لم يبرأ من اء اما
اذا عقد اخر لم يبرأ ان اشعر او قلنا تعين عليه ذبحه ونحره ولم يجز له ابداله على ما يظهر من جماعة الاحكام بدل عليه ايضاً حتى يحل عن الصادق ان كان
اشعر ما حيا ولو لم يذبح بجزء لوفى فانما يخرج من وجه قبل ذبح الاجزاء والظن مع ذلك لا يخرج عن ملكه وان تعين الذبح لاصالة قضاء الملك
الذبح والحق لا ينافيه وتظهر الفائدة في جواز كونه وشرب لبنه وانما يمنع ابداله وانما لا يوجب حفظه حتى يفعل به ما يجزى في ذلك فغلب
المسألة لا يظاهر من المناقح حيث ذكره لانه لا يخرج عن ملك سائفة وان له ابداله والنصرف فيه ثم قال لكن متى سائفة فلا بد منه فانه يقصر
هو اذ الابدال والنصرف بعد الشبابة وتعه على هذه العبادات العلة في اكثر كنهه وعبادات الاولين خالته من ذلك ويمكن نحره العبادات على
ما يوافق الحكم الذي قلناه بان يحل قوله انه لا يخرج عن ملك سائفة على انه لا يخرج عن ملكه بمرور عاده للسوق وشراؤه لذلك تحقق
وان نوى عليه كونه هدي سائفة فتمينه سائفا اما بما اذا باعها ما يؤا اليه او حقيقة لغو تهرج له ابداله والنصرف فيه وقوله وان
اشعر او قلنا وصلى لقوله لا يخرج عن ملكه لا لقوله وله ابداله والنصرف فيه وما بينهما مفسر في النذر لانه لا يخرج عن ملكه وان اشعر او قلنا
تعين ذبحه كالفناء او لا ونظر الفائدة في جواز كونه ونحره والوجه لغيره كماله في محاولة الحج بين الحكيم المختلفين اعني جواز النصرف فيه قبل الاشعار
وعند الخروج عن ملكه بعد فانه في تعقيد العبادات ولو قدم قوله وان اشعر على قوله وله ابداله لخرج من هذه اللجنة لانه بعد قوله وله ابداله
لا يهاجم ان له ذلك بعد الاشعار بخلاف ما لو قدم جواز الابدال وغاية الامر ان يفسر باق الاجمال وقوله لكونه متى سائفة اى عينه للشيء
بالاشعار والتقليد المذكورين فلا بد من نحره اى تعين له ذلك وان لم يخرج عن ملكه كما مر العبادات في قوله لكونه متى سائفة اى بان اشعر
او قلنا تعين نحره ولم يجز له ابداله والنصرف فيه وهو يزيل احتمال كون قوله وان اشعر وصليما لجواز ابداله حد من المناقح اذ لا يفسر شيئا
شرعا الا اعتد الاحرام بالاشعار والتقليد على غير الوجه المعتبر وهو الذي يعقده الاحرام بناء على انه يتعين ذبحه لا يجوز ابداله ولو
كانا مغيبين قوله لكونه متى سائفة اشعر او قلنا عاذا به عن امر وهذا المعنى مع العبادات لكنه خلاف الظاهر وخلاف مقتضى الاشعار والتقليد

في

عنه

تعين

عليه

فان

اشعر

او قلنا

تعين

عليه

ذبحه

او قلنا

تعين

نحره

او قلنا

اعم من كونه بعد رعيته فان الالهة هي كونه من الشريعة والنايفة والقاء هي الماخلة على خوار الشريعة ورجحنا كما يمكن تقديره وان لا يمكن العسل
 في هذه المواضع غسل في المنزل يمكن ان يقدر ان لا يغسل وان كان الاول هو المشر في نظرها قولها وان يدخل مكة من اعلاها انما سببا بالنبوة ولا يفرق
 في ذلك بين الهدى والشامخ غيرهما خلافا للفاضل ان يكون خافيا وشيئا ان يكون من غير سبب لا يبعد عنه ولا في حله قولها ويدخل في باب شئ
 هو الان داخل في المسجد باذابة باب التلاوة وليس له علمه محضه فليدخل من باب السلام على الاستفانة الى ان يجاوز الاساطين فان توسعة المسجد من
 قوتها وقد علم اسباب الدخول ومنه ان هبل يضم الطاء هو اعظم الاصنام مذنون تحت عتبة فاذا ادخل منه وخطه برجله قولها بعد ان يقف عند
 اي عند الباب المذكور وهو باب شئ وثابت الباب غير مشعور قولها الميتة بحجة فيها قصد الطواف بالبيت الحج المعين من كونه سلبا او غير سلبا
 اخذت منه وكذا القول في طواف العزم والوجه والقرينة والمقارنة للحركة في الحجر الاول من الشوط قولها والبداء بالحج بان يكون اول جزء منه محاذ
 لاول جزء من مقدم بدنه بحيث يمر عليه بعد الميتة جميع بدنه علماء اوطان والافضل ان يستقبل حال الميتة بوجه ثم ياخذ في الحركة بحسب الميتة بغير فصل جاعلا
 له على يده ولو جعله على يده ان ابتداء جاز وقد صرح بافضليته الاستقبال جماعة من الاصحاب منهم الشهيد في من وحكاة في لفت عن جماعة ساكنا عليه لو
 لم يكن منه من الفضل الاملاظة الميتة لكفى فيه بل وجوبه كيف وفداختان اجزاء الخياط على غيره وهو ظاهر الاخبار فان الميتة لا يذكر فيها من
 كثر من الاعمال على الخصوص ما لا يذكر ان يكون استقبال الحجر عند اذنه الطواف وهو كاف والى هذا المعنى اشار الشيخ والعلامة في لفت اعني في ترتيب الاخذ
 على ذلك قولها والختم به بان يحاذيه في غير شوط كما ابتداء اوله ليكمل الشوط من غير زيادة ولا نقصا ولا فرق في الختم بين كونه على المحل ابتداءه ام على
 غيره ما شارك في المعنى فلا يفرق بين ان ما زاد على الشوط لا يكون جزء منه على وجه الاحمال هذا هو الذي يقصده كلام الجماعة وان كان الاكفا
 بذلك محتملا قولها وان يدخل الحجر في الطواف مستند ذلك الاخبار الصحيحة والناسي بالاولى انما صلوات الله عليهم وليس عندنا ما عملوا به من
 بل ما قلناه وفي بعض اخبارنا تسليلا ذلك يكون ام اسمعيل ممدون في ربه وفيه قبول انما روى الصدوق في تبه والعلل انه ليس في الحجر شئ
 من البيت ولا فاعلمه روه وانه عن الصادق وروى العامة عن عائشة ان النبي قال لها ان من الحج سنة اذ رجعت من مكة بالبيت منه شعوا
 من سلوك ذلك واختلفوا فيما زاد وعلى كل حال فالاجماع وافق من المسلمين على انه ليس خارج الحجر شئ اخر يجزئ الحج عنه فيجوز الخواف خلقه مسلما
 بجأظه ومن جميع الجهات وانما ينهض على ذلك لانه قد اشهر بين العامة هناك اجتناب محل الاصل في الدين وان يكون بين البيت والمقام بمكة كون
 الطواف في المحل الخارج عن جميع البيت والدخل عن جميع المقام ومجربا عما هذه السنة من جميع الجهات فلو خرج عنها ولو قبله لا يقبل ومن جهة
 الحجر بحسب الشافعي بان ينزل من البيت وان قلنا بحجة عنه مع احتمال احتسابه منها على القول بحججه وان لم يحسب سلوكه واعلم ان المقام حقيقة
 هو العمود الذي كان ابراهيم يصعد عليه عند بناء البيت ولكن اليوم عليه بناء يطوق على جميعه مع بناء في داخل المقام عننا وقد يستعمله القوم
 في بعض عباراتهم واطلقوا هناك كون الطواف بين البيت والمقام وكذا الخصوص فهل المعبر عنه بين البيت حائط البناء الذي على المقام الاصل ام
 بينه وبين العمود المحصور كون الطواف كل محمل وان كان الاستعمال الشيعي الثاني اقوى قولها ولو مشى على اساس الحائط او حائط الحجر لم يجز
 المراد به القدر الباقي من الحائط خارجا بعد غارته اخيرا يسمي الشاذر وان ظاهر الحائط انما يحيط بالبيت من جميع الجهات ولكن ذكر العلامة في انه
 من الركن الغربي الى الشامي من عبارته في باقي كتيبه لانه جعل المنوع منه من الحائط عند موازاة الشاذر وان وذلك بقصده ظاهر ان
 له محلا اخر لا يوازيه فيه قولها ومن لوازم كفا الطواف في من لوازم شرعا في الواجب كما هو ظاهر البحث ندب في المندب لا يختلف جوهرا او
 ندبا عنه ان تختلف فعلها وتغير فيها الميتة كما في الصلوات المشتملة على تعين الصلوة والطواف المستوفى الحج المحصور او العزم وكون الطواف للبناء
 المعين او للنساء والوجه والعزيمة وفي اشتراط بيته الاداء وجهها احكامها لعدم وقوعها على وجهين فان اطلاق القضاء عليها عند ختم
 عن السعي مجاز لا حقيقة اذ ليس لها وقت مضروب شرعا ولا ريب ان اول قولها ولو سبها وجعلت به الرجوع ولو شق الرجوع في الشقة الى
 الغرب ولا يطر القدر كاذب اليك بعض اصحابنا منهم الشهيد في من والظاهر انما لا يطر في جواز فعلها عند شقة العزم في من يجزئ العزم
 الحج سند سند والى العالي المقام والجماع في ذلك كالناسي اما العامد فلم يفرقوا الذكر والذي يقصده الاصل ان يجزئها بالعود مع الامكان في
 مع المقام بصلبها حيث امكن واجب العزيمة الاسنان في فعلها بيته عند تقديم العود وجعلها على سبيل من الصلوة الواجبة من عدم جواز البناء
 فيها حال الحيق وفي بعض الاخبار دلالة عليه وان كان فعلها مباشره حيث امكن اقوى ما سندا وهل يجب فعلها في كونها في شهر الحج الظاهر ذلك
 والنصوص القنوى مطلقة ولا فرق في هذه الاحكام بين كفة طواف الحج والنساء والعزم قولها ولو مات فضاها الولي هو الولي الذي يقصده
 الصوم والصائق وقد تقدم بيانه في الصو هذا ان تركها الميت خاصة ولو تركه معها الطواف ففي وجوبها عليه وسبيل الطواف ام يستحب
 عليها معافاة له وجنابا ونيل وجوبها عليه مطلقا اقوى لقوم قضاء ما فات من الصلوات الواجبة اما الطواف فلا يجب عليه فضاة عنده ان
 كان بحكم الصلوات والكلام في فضاة في المكان والزمان كما في فعله بنفسه قولها الزيادة على السعي في الطواف الواجب في هذا هو الذي
 ويحقق ان ياذر ولو يخطى ويطلب بها الطواف ان يفت عدا ولو كان سهوا لم يبطل وسبيل حكمه والظاهر ان الجاهل هنا كالفامد قولها
 انظر ان شرط في الواجب دون التدب هذا هو الاقوى وقد تقدم الكلام فيه اما صلوات الطواف فليس شرط فيها ومنه في اشتراط الطهارة
 قولها يجب ان يصل في الطواف في المقام وهو الاصل في المقام انه العود من الصلوة الذي كان ابراهيم يقف عليه حين بيته
 البيت اثر قدميه منه الى الان وقد كان في زمن ابراهيم ملاءمة في البيت بملاءمة الموضع الذي هو بيته اليوم ثم نقله الناس بعده الى

قوله

الانبياء

مس

عنه

كتاب
البناء

[illegible]

در حججنا علیه

الاسم

الاسراع والبطء والقول باستحبابا القصد فيه مظهر هو المشي بين الاصحاب لقول الصادق عليه السلام المشي بين المشيئين افضل من المشي بين المشيئين الاول
المشي في الامر بعد الباقية قول الله في طوافه القدر خاصته وهو اول طواف ياتي به القادم الى مكة واجبا كان او مندوبا والماء والتمتع
عن جابر بن النضر ومثل ثلثا ومشي برجا والسبب فيه قول النبي صلى الله عليه وسلم رسول الله مكة فقال للمشركون انتم تقدم عليكم قوم سلكوا منى فلو سلكوا
فامرهم رسول الله ان يرموا الاشواط الثلاثة فلما راوهم قال المشركون ما نراهم الا كالعزق الرمل فبلغ اليهم هو الاسراع في المشي مع تقاضى الخطى
دون الوثوق بالعدو وسمي الحبيب على القوي للرجل الصبي دون المرأة والخشوع والبرص بشرط ان لا يؤذى غيره ولا ينادى وهو لو كان راكبا حر كفايته
ولا فرق بين الركبتين اليدين وغيرهما عندنا وعند بعض العامة عشي بين الركبتين في الاشواط الثلاثة ولو ترك في الاشواط وبعضها لم يقضه بل ياتي
بنا لوقتي من الثلاثة ولو دار الامر بين الرمل من بعد اعز البيت تركه منذ انما فني في حجب حدها فانظر لكونها مندوبين تعارضا ويمكن تركه في
قطع في لانه متعلق بنفس العبادة فهو ذاتي والفرض متعلق بموضعها فهو عرضي وفيه ترجيح الثاني ان استحباب الثلاثة منفق عليه بخلاف الرمل فكان اوليته
قوله وان المشي احر من جأط الكعبة بخلاف الباب والركن الباني قبله يستحب ليطالب يدين عليه والصفاء البطن والحذبة والافاء لله بالذوق
مفصلة فانه ليس من عبادة مؤمن بقره بل بدويرة في هذا المكان الاغفر الله له ما تشاء الله رواد معونة من عبادي عن الصادق مقي اسلم او النعم حفظ الموضع
الله انتم اليه طوافه بان ثبت جليلة فيه ولا يتقدم بها حالها ولا يثاخر ليجب البكر عند الله عند الزيادة في الطواف والنقصان
قوله ولو استلام الركن في الطواف فهو غير جائز وبطل مرجع مستحبا لم يبلغ الركن الباني يستحب على من يقبل عن ابى الحسن موق قوله وان يستلم الركن
كلها هذا هو المشي بين الاصحاب برجا مستحب وذهبنا الجهد الى استحباب استلام الركبتين المذكورين والمنع من استلام الشاخي والفرجوا
سلا استلام الباني والعمل على المشي وانما كان استلام الركبتين كذا في الاطراف البنية على استلامها وفي صحيح جميل في صالح عن ابي عبد الله قال كنت
اطوف بالبيت فاذا رجلا يقول ما بال هذين الركبتين يستلمان ولا يستلم هذان فقلت ان رسول الله استلم هذين ولم يعرض لهما فقلت انما
اذ لم يعرض لهما رسول الله قال جميل وايشا باعبد الله يستلم الاركان كلها ومثله ما على قواعدهم وهو يشعر بكون البيت مختصرا
جانب الحجر وقد تقدم الكلام فيه وروى الصدوق في العلل عن الصادق قال لما انتهى رسول الله الى الركن الفري قال له الركن يا رسول الله استقبل
من قواعد البيت تلك فالي استلم فلما منه البنية فقال له اسكن عليها السلام غير مهجو وفي هذه الاخبار اشعارنا اسلفناه في الحج ولذا ذكرناها
واعلم ان الباني يتخفف الباء لان الالف فيه عوض عن بقاء التسمية على اللغة المشهورة ولو قبل البنية تشددت على الاصل قوله فان لم يقدر
ثلاثة وسنتين شوطا وبلغ الزيادة بالطواف الاخر فيقف الركن ههنا بهذا الاعتبار وهذا هو المشي وقوافع ظاهر النص فيكون الاخر عشرة
اشواط ويكون مستثنى من ركعتي الفرائض في النافلة باعتبار استحباب ثلثه وسنتين شوطا عدا ايام السنة وذا برن في ثمانية اشواط البصر
طوافا كاملا من الركعتين ولو وافق عدا ايام السنة التسمية وفي بعض الاخبار اشارة الى ان الركن في جامعته عن الصادق انه اذا نزل في
طوافا وكل الامر جازر لانه لا تغفل عليه قوله ومن انما يكملها السبعين اذ لم يذكر ختم بلحج بانه كل شوطا فضاء فلو ذكر قبل ذلك
قطع وجوبا ولو زاد في صورة الاكمال يغيب البنية للسبعين الثاني من الان ويكون البنية الى امامه كنية العدة في الصلوة بالنسبة الى اركانها
فيما سبق ويحتمل ضعيفا الاكفاء بالنسبة للباقي خاصته واضعف منه الاكفاء بالنسبة الاول بطريقه ما ورد من ان من زاد في صلواته ركعة وقد فقد
عقيب الرابعة بقدر التسمية اياها اخرى فيقيم ويكون صلواته منفردة وفي المشي به منع قوله وصلى الفريضا الى ان الظن ان ذلك على سبيل
الافضل لانه لا يجزى البداية بالسعي على الفريضة بل وقدم ركعتي النافلة على السعي جازا بصل بل لو قدمها على الفريضة صح بناء على جواز النافلة
لم عليه فريضة ما لم يضر وقتها قوله وان في الحج من الكاظم ان الطائفة بكل خطوة سبعين الف حسنة الحديث والبناء على البيت
بوجبه زيادة الخطى فيعارض هنا امران كما سبق في نظائر ولكن الثاني من البيت افضلها والى بعض النظم لا يبعد في كون المحصول مشي
بين الخطا وان اخص بعضنا بزيادة غير مقدم كما يشترك المساجد في قدر معين من مضاعفة الصلوة مع القطع بافضلية بعضها على بعض
وذلك يشترك الثواب فيه لكن لا تقدر له ونظائر كثيرة قوله الطواف ركن من تركه عامدا بطل حججه الى الماد بغير طواف النساء فانه ليس من
اجماع الماد بالركعتين ما بطل الحج بتركه عمدا خاصة وفي وقت تحقق البطلان بتركه خفاء فان وقضه قوله وفيه تركه ناسيا فضاء ولو بعد المناسك
العامد بطل حججه ففعل المناسك بعد وفادرك جماعة من الاصحاب ان لو قدم السعي على الطواف عمدا بطل السعي وجب عليه الطواف ثم السعي فذكر
على عدم بطلان الحج بخلاف الطواف عمدا ويقوى توقف البطلان على خروج وقت الحج وهو في وقت لانه وقت لوقوع الافعال في الجملة خصوصا
الطواف والسعي فانه لو اخرجها طول ذي الحج صح وغاية ما يقال انه ياتم وقد تقدم وفي حكم خروج الشهر ينقل الحج الى محل بعده عليه القوي في الشهر
فانه يحقق البطلان وان لم يخرج هذا في الحج وانما العمرة فان كان عمرة التمتع كان بطلانها بفوتها عمدا محققا بمحصول الوضوء محبت يضيق
الوقت الا عن التلبس بالحج ولما يفعله ولا يفعله ان كانت مفردة فيخرج السنن ان كانت الجماعه في الافراد والفرائض ولو كانت مفردة في اشكال
اذا لم يلح طلائها بغير وجه عن كذا ولا يفعله ولا يفعله ان يتحقق في الجميع تركه بنية الاخر عن ان يرجع منه الى ابعده كما عرفنا والمسألة موضع
والمد بالفضاء والناس الى ان بان بالفعل لا القضاء بالمعنى المعروف شرعا وهو فعل الشيء خارجا عنه لا يثبت هنا حقيقة الجاهل هناك العام
الاصحاق قال في من وجوب هذه البنية على العالم نظرا من الاولوية والاحبار الدالة على حكم العالم خالصة عنها ويمكن اختصاص الجاهل الجاهل

استحباب المشي بين المشيئين

استحباب المشي بين المشيئين

استحباب المشي بين المشيئين

من البيت
من البيت
من البيت

ينطبق الزائد ولا يثبت عليه ولا يفرق بين زباده سبعة واطل وكثير فقولهم
ينطبق عليه الزائد ايتم فبقوله بظهور ذلك على استصحابه في المكان المذكور بان يشبهه من رادى عشرة فاستحقاقه بالظهور كما ينبغي فخطي
رادى عشرة او هذا الحكم يثبت بالرجل في حكمه فيكون رادى عشرة فقولهم ولو رادى عشرة فاستحقاقه بالظهور كما ينبغي فخطي
نلت من غير القاب بالوجه الرجوع على هذا الوجه الذي ذكره الاصحاب كك وظاهرهم وجوبه بالظهور فيكون رادى عشرة فاستحقاقه بالظهور كما ينبغي فخطي
قال في هذا لا يضر بوجهه فادرك من رادى عشرة فقولهم ولو رادى عشرة فاستحقاقه بالظهور كما ينبغي فخطي
استصحاب العود بمحض من ذكره في ذلك الشوطام جمع الى الشوط الذي يشبهه وان تجاوز الظاهر الاول وكلام الجماعة مطابق والرواية قد يرد على
الثاني قولهم ولا بأس ان تجلس خلال التي لم يمتد هذه الاشياء ويخرج الجواب من تجربته وذهب بعض الاصحاب الى التجزئة في غير الضعاف والرق
وان عينا وجود الوقوف كك لرواية فاضل الدلالة وكذا يجوز قطع الصلوة وقضاء خطاها له ولا يفرق ويكره لبعضهم ان لا يفرق بين الجماع فانه
الاولى في مع انه قد قل عن جماعة وجوبها كالطواف فقولهم السعي كمن تركه عامدا بطل محال كك في تحقيره ككينة هنا كما سبق في الطواف بطلنا
هناك قولهم ولو كان ناسيا وجب عليه الايمان به وفي الحاق الجماعة بالعامد او بالناسي وجهاً في جوده الاول فقولهم فان غلب عليه اشتباه
فيه المراءى بالقدرة المشقة بالناسية كالفعل في الطواف مع احتمال اراذه العذر والتحقيق اعرف عدم الامكان فقولهم ولو زاد عامدا بطل تحقيق البطلان
بزيادة خطئه وادخل منه قولهم ولا يطل بالزبادة وهو المكان نك كقول كمال الشوط الثامن وجب الفسخ ح فان لم يقطع بطل سعيه وان لم يذكر
في الحال الثامن يخرج بين القطع وهذا ما لا يوافق بين كمال السبوعين ويكون الثاني سعيًا وليس سعيًا سعي الاصحاب السعي الاضواء لا يشرع ابتداء سعيه واطلق
الاكثر جواز كمال السبوعين من رادى عشرة او غير تقيد باكمل شوط فقولهم ومن يقف بعد الاشواط وشك في بقاءه هذا اذا لم يكن شكاً في
ابتداء الام والاعتدال يكون عدده وقدر هو على الصفا تحقيق البداة به فلا يكون من الشك في شيء الا بالاعتناء الذي ذكرناه ومثله ما لو يقف في المكان
والحدث متعاقبين وشك في الشاوية منها مع علمه ببقائها فقولهم وبغير الحكم كك انعكاس الفرض المراءى بانعكاس الفرض الحكم ان كان في الفرض
على الصفا العاد وان كان على المرفع سعيه لانه يكون قد بدأ بالمرفع في الاول وبالصفا في الثاني وقبل المراءى بانعكاس الفرض ان يقف في بابه بدا وشك
في المراءى بانعكاس الحكم البطلان ان كان على المرفع وهذا يتم بما لو تحقق كمال العدد وشك في الزبادة وعلمه بان كان على المرفع بطل ولا شيء عليه
لان لا يسل عدم الزبادة وان كان الصفا لم يحقق البرائة ولا يجوز الاكمال حذر من الزبادة فيجوز العادة ولكن الفرض اعلم من ذلك فان الشك في العدد يشك
الوشك هل قد شوطوا اثنين وثلاثه في هذه الصور كلها بطل السعي كالطواف فقولهم من لم يحصل عدد سعيه عاد المراءى ان شك في عدد
السعي فانه لا يبعد تحقيق الاكمال واصالة عدم الزبادة كالطواف ولو كان على الصفا عاد فقولهم ومن يقف في البنية في سعيه عاد المراءى ان شك في عدد
فانه يقصر على عادتها وان كانت اكثر من سعيه لعدم اشتراط المواءمة كما مر فينبى ولو على شوطا شهر الفولن فقولهم ولو كان متمتعاً بالقرن وحل ان
الم فاحل واقع النساء ثم ذكر ما نقص كان عليه دم بقره على رادى ربة الفقصان وكذا قبل وقلم ان اقص شعره مستند ذلك ورواية عبد الله مسك
عن الصادق في رجل كان بين الصفا والمرفع سنة شوط وهو يقف انما سعيه فادخل في سعيه شوطا فقال عليه بقره
بذبحها ويصوف شوطا من مستند القول ورواية سعيد بن شاذان عن عمه قال قلت لرجل متبع سعي بين الصفا والمرفع سنة شوطا ثم رجع الى المرفع ولم يمش
يهرى انه قد فرغ منه فقال انفق واحل ثم ذكر ان سعي سنة شوطا فقال ان كان يحفظ انه سعي سنة شوطا فليعد ولستم شوطا وليرتد ما قلناه وماذا
قال بقره وفي معناها ورواية مؤيد بن عمار عن عده وزاد في المراءى بالتسبيح سعي عمر الفصح الذي لا يثبت فيه من الحاق ليله به قبل السعي ثم ياتي بالجماع
لغيره قبل طواف النساء وفي هذه الروايات مخالفة للاصول من وجوب الاول وجوب الكفان على الناسي هو في غير الصيد مخالفة لغيرها
من المصنفين انتهى الثاني وجوب البقر في تقليم الاظفار والواجب شاة في مجموعها ويمكن اراذه ذلك من الرواية لان اظفار جمع مضاعف فينبى
الثالث وجوب البقر بالجماع مع ان الواجب به مع العمد بل لا يشي مع الشبان الرابع مساواة الجماع في الكفان تقليم الاظفار والحال انها مقفان
في الحكم في غير هذه المسئلة ولذا احل بعض الاصحاب الاخبار على الاستحباب او يقفهم وفي بين والناسي فاسقط الكفان عن الناسي جعل مؤد هذه
المسئلة الظن كما صرح به في الرواية الاولى جماعة المناظرين تلحقها بالقبول مطوعا ويمكن توجيه هذه الاخبار بان الناسي ان كان معددا
لكن هنا قد قصر حيث لم يخط الفقصان من قطع السعي على سنة شوطا يكون قد ختم بالصفا وهو اخص الصفا فليعد ويجوز ان الناسي غير معددا
لكن يبقى ان المصنف في المسئلة يقف على هذا لك قبل تمام السعي من غير تقيد بالسنة فليشك ما لو قطع في المرفع على ختمه وهو محل العدد المسئلة
موضع اشكال وان كان ما افقنا المصنف من العمل بظاهر الرواية الاولى فقولهم لو دخل وقت فريضة وهو في السعي قطعته وصل فرائضه وكذا لو قطعته
لغيره وجبوا فطعمه له لا هو المصنف بين الاصحاب ذهب بعضهم الى انه كالطواف في اعتبار كاذن النصف والنقص والاول ولا فرق في جواز
قطعه للصلاة بين سعة وقتها فيصير قبل الكلام والنقص انما وردت مع السعة فاما مع النقص فمقتضى قطعه للصلاة بين سعة وقتها وصحة بطل
لان الوقت لها بالاضافة فقولهم ولو ذكر في أثناء السعي نقصا انما ياتى الطواف مع تجاوزه فريضة بان يكون قد طاف او بعد شوطا في بصرهم بغيره على
ناتمي من السعي وان كان شوطا بل بعض شوط على التمام ولو لم يبلغ في الطواف الاربعة اعاده من راس ثم استأنف السعي وان كان قد بقي منه القليل
بل وان كان اكمله فقولهم ويجوز عليه ان يثبت بها السعة الحادية عشر والثاني عشر فبه وجب اليه مقدار لا لا يثبت في تحقيق الغريب وفصل

الرواية الاولى

فلم

وهو المبدأ تلك التلية وتعيين الحج والوجه والفرقة والاشهاد الحكيمه ولو ترك التيه فمضى كونه من لم يثبت وياثم خاصه نظرنا
ليس بجهد قوله فلو بان يفهم ان كان عليه لكل الاله شاة هذا مع الاختيار اما الواضطر الى الخروج منها مانع عام او خاص فحاشا وحفظ
ولغيره او تمريضه من يضر ويحذر ذلك سقط وجوب المبدأ في سقوط الفدية نظر من اطلاق الله بوجودها على من لم يثبت ومروءة والعدن لكونها
عن ذلك الواجب هو منصف يمكن كونها فدية فغيب ان انتهى الاثم اما الرعاة واهل بيعة العباس فلهذا خصهم في ترك المبدأ لا فدية عليهم
قوله الان يثبتك مشغلا بالعبادة لا فرق في العبادة بين الواجبة والمندوبة بحسب استيعاب التلية بها الا يضطر اليه من كل وشرب قضاء
حاجته ويوم يغلب عليه ويحمل كون الفدية الواجبة ما كان يجب على من كان ينجار ويضعف لميل من اثم العبادة الاستغفار بالتوفير
والسعي لكن لو فرغ منها قبل الفدية وجب عليه الاكمل باشاء من العبادة وفي جواز رجوعه به الى ما لم ينظر بشأن من استلزمه فوات جزء من الليل
باحدا الوصفين من لم يأت بالواجب هو الخروج الى فدية المبدأ يظهر من سحر جواره وان علم انه يدرك الا بعد انقضاء الليل بل بعد الفجر فخرج
او يخرج من غير انقضاء الليل وقبل الى القول بلك مع تجوز الخروج من غير انقضاء المبدأ بغير مكر ولم يعلم ما خذ فان الروايات
مطلقة في جواز الخروج بعد نصف الليل لعل مكة او غيرها فاعلم المش قوله وقيل لو بان التلية في الثلث بغير فدية ثلث شاة
الوجه ان اطلق الله وما حمل عليه المص حرمه مع عدم وجوب المبدأ اختيار الا فدية له ولا كفارة والمراد بغير الشمس هنا هو العزبة
المعيرة حل الصلوة وانظر الصائم ولا فرق على تقدير الغروب بين من تأهب للخروج قبل الغروب عليه قبل ان يخرج غيره ولا بين من خرج
ولم ينجار وحده ومنه في غيره على الظن لصديق الغروب عليه يعني ان اجزائها متساوية في وجوب المبدأ بانهم لو خرج منها قبله ثم رجع بعد
لاخذ شاة شبيهة بغير الشمس عليه ثم يجب المبدأ وكذا لو عاد لنداءه واجب عليه بها ولو رجع قبل الغروب فغرت عليه بها فخرج
الا فدية وجهان قرب العلامة الوجوب او كونهان اثنان في وجوب الرمي بعد والمراد بانقاء الصيد عدم قتله وانقاء النساء عدم جماعهن
في حال الاحرام وفي الحائض باقى المحرمات المتعلقة بها كالفيل واللس وشهوة والعقد شهادة وكل الصيد نظر من صيد عدل الانشاء لغة
في جميع ذلك من دلالة ظاهر النص على ارادة المغير الاول به صرح بعض الصحابة هل يعرف بين العامد والناسي الجاهل في ذلك نظر من
العمى وعدم وجوب الكفارة على الناسي غير الصيد عند ما خذ منه ويمكن الفرق بين الصيد وغيره فيثبت الحكم فيه ومط بخلاف غيره اما الجاهل
فالظن انه كالعامد مع خيال خروجيه بغير عدم وجوب الكفارة عليه في غير الصيد وفي بعض الاخبار دلالة على اعتبار انقضاء جميع المحرمات
واختان ان يردس الانقاء مع غير احد المحرمات قطع في اعتبار وقوعه في غير التمتع بجمعه وقوى دنيا طاهر بالجموع ودخولها فيه كادل عليه
وكلام الجاهل في هذه الفروع غير محرم قوله ووقت الرمي بين طلوع الشمس الى غروبها هذا هو المش وعليه العمل في بعض الاحكام
الى ان ياول وقتها والشمس تنقضي الجميع على افضليته ما بعد الزوال فالناظر اليها افضل واحوط قوله ثم حصل هذا مع التحمل والاشتيان
امام مع العمد فيجوز عاده ما بعد التي لم يكمل الخرج لا انتقال عن المحرم قبل كماله ما يفسد ما بعدها والضايق على التقدير الاول ان من في حد
امر بها وانقل منها الى الاخرى كفاه اكمال النافضة وان كان اقل استأنفا لثالثه وفي النافضة وجهها الجود هما استينافها اليهم وكذا لو
رمى الاخر دون اربع ثم قطع قوله ولو نسي في يوم فضا من الغدا لا يربى وجوب قضاء الفوائت ما دام وقت الرمي وهو ايام التشريق
باقيا وجوب تقديمه على الاداء بمعا حقه لو فات روى بعض قدم الاول على الثاني فخذ بالاداء ولكن هل يجب كون القضاء في وقت ادائه
مبدا الرمي هو ما بين طلوع الشمس الى غروبها بل نعم لوجوب الرمي ومط وهو وجوده في بعض الاخبار دلالة عليه ويجوز ان يترك قبل طلوع
وموجب الفائت يترك القضاء وهل يجب الحاضرية الاداء بمقتضى وقوعه على وجهين كالصلوة وعدمه فلا يمكن القضاء حال الاداء
لواجبها في وقتها وجوب تقديمه القضاء بوجوب عدم امكان الاداء وقتها وعدم امكان القضاء عند فعل الاداء ولا ريب ان النص
بالاداء والعدد اولى قوله ولينظر المراد بالعد هنا بعد طلوع الشمس بعبدة الزوال بعده وفي بعض الاخبار يحمل بينهما فدر ساعته
واقبا وجوب تقديمه السابق مط قوله فان خرج المدا من زمان الرمي ايام التشريق ومقتضى قوله يمكن عليه شيء اذا انقضى زمانه عدم وجوب قضاءه
قوله فان عاد في الغالب روى جوبه على وجهه فقوله وان استأنف جاز وجوبه بغيره على اجمال فدية الا فدية وجوب القضاء في الغالب في ايامه لكن ان
انقضى حضوره وجبت عليه المباشرة والاجازة الاستئنافة وان امكن العود والظن ان مراد المص ذلك لكن العبارة مجملة ونفي الشيء بقوله
يحمل ارادة غير القضاء قوله وشيئا به محبة لانه لا يرد في الرمي فان وهو من جملة الايام فاستحبنا الا فدية في الايام اما محمول على ما زاد على ذلك
يتقديره كان في المضاف يقية ايام التشريق والظاهر في ذلك انما هو على الكل فان الا فدية في باقي الاجزاء مستحبة او يكون الاستئناف منعلا بغيره
موجب هو مجموع ذلك بنا في وجوب اجزاء المجموع فانها مغايرة له من تلك المحبة يمكن ارجاع الليالي من اسبوع الى ايام على التمار فان شئها
قد عجز الليالي بحيث يلزم الله عنه قوله وان اعيى من الرمي يمكن على ما في بطر المسئلة كما ورد في النص والمراد ببيانها جانبها اليها بالاضافة
الى التوجه القبل فيعيد ما عزمه فيكون ببطر المسئلة انه غير يسارها في فدية كذا القول في روى الثانية وفي بعض نسخ الكتاب عزمها هو
على عبادة العلامة في عزمه عن غيرها في ايامه الى ايامه فيكون عن غيره المستقبل القبل والاصح ما تقدم وهو توافق الرواية وعبارة المص
الان في انا في العلامة في غير عزمها في الاصح قوله والتكبر القول تاسيحا اقوى منه واجب في الاحتياط عملنا في قوله تعالى وتكبروا لله على
ما هذكم قوله من احداث ما بوجوب هذا او تقديره او تصاصا في تفسيره في ما بان يعلم وشيئا لا لا يحتمله مثله عادة وما يسند

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

على ذلك

الوقت وكلها مناسبتين للضيق والمراعاة يمنع ما زاد بان يباع ان اراد الشراء ولا يمكن فيما ان كان له ما زاد على ذلك ولا يلزم عليه به وقت محض
معوته بن عمار عن الصادق لا يطعم ولا يشقى لا يبيع ولا يؤدى حتى يخرج واخذت بعض الاضحية هو حرس ولحق بعضهم بالحرم مسجد النبي ومنا هذه
نجبا باطلا فاسم الحرم عليها في بعض الاخبار وهو نادر فقولهم بكونه من بيع احل من سكره ودمكة الى الكراهة اقوى الاختيار ظاهر فيها والاية الدالة على
استواء العاكف فيه والباد مخصوصة بالمسجد او محولة على الاستحباب جعلا قولهم يحرم ان يرفع احد بناء فوق البنية الكراهة اقوى في الخبر الصحيح
عن الباقر ظاهر فيها قولهم لا يحل لقطعة الحرم قبله كانت وكثرة او اختلفت الاحزاب في لقطعة الحرم على اقول فانما في هذا الكتاب حرم قبلها وكبرها
وفي النافع كرمها مظهره فيهم الجواز لقطعة ما نقص عن الدهر ونحوه والواحد ثم على تقدير الجواز لا يجوز ذلك ما زاد على الدهر اجاعا بل يجب ترفيعه
حول ما يرفع ان لم يجد ما لا يكون بقاء في ذلك اما من دون الصدقة وفي الضمان مع لو ظهر المال كونه قولان في لقطعة الحرم على الاجماع على الحرم تلك
لقطة الحرم مع انه نقل بعد ذلك عن جماعة جواز تلك ما نقص عن الدهر والقول بالكراهة عطف اقوى معكف منسك الحرم والقول بجواز تلك ما نقص عن
الدهر من البابا به وهو خيوس وكذا القول بانه ما زاد لو وضعت به فكم المالك كبرها قولهم اذا نزل الناس نزلان اليتيم اجبر اعيانها لما نقص
من الجفاء الحرم اشار بالعليل الى ما ورد عنه من ان قال من حج ولم يرفق في فقه جفائي ولا شك ان جفاه محرم فيكون تركه زيارته وان كانت في الاصل حجة
مؤد بها بالخبر بسبب استلزامه الجفاء هكذا ذكر الشيخ في تتبعه عليه اكثر المناخير وانكر من ادعى ان الاخبار هنا حجة بان الزمان مندوب ولا شيء من
المنذور بيجز على فعله وكيفية الكبرى ممنوعة فان المنذور اذا تركه بالاسم انما يجرى على فعل وقد انفق على اخبار اهل البلد على الاذان بل على قائلهم
اذا اطمعوا على تركه نعم ينبغي استنكاح الجماعة بحيث من حيث ان تركه زيارته اذا كان يتضمن الجفاء يقتضي الجهر فيجب بانه من حيث انها دفعه للجفاء فيتحقق
الاخبار على تركها بغير اشكال الا ان ذلك لا يترتب القول بوجودها ولا يقولون به فاللزم من احد الامرين اما القول بوجودها او ترك النفل الجفاء
وايضاً فالعمل بظاهر الحديث يقتضي اجبا كل خارج تركه زيارته لكونه من صنع العموم فيستلزم كل فرد من افراد الحاج ومدايم هو اجبا للجميع ولو
تركوا هالا اجبا مطلق النارك مع قيام غيره بها وعلى تقدير خروج بعض الافراد بل يلزم ان يجرى من تركه عليه زيارته بمعنى العام حجة على الباقي ولهذا
يبدع ما ذكره بعضهم من ان قوله من حج ليس كقائل هو مملو في قوة الجزئية فلا يصح تركه زيارته فقد جفاه فان خرج بعض الافراد لغاوص
فمنع الكيفية كغيرها من صنع العموم الواردة في الاحكام الشرعية فانه كلمة ثم يها من عام الا وحض الاما استثنى مع ذلك لا يمنع عموم ذلك لانه على
الباقي والاول الجواب ما تقدم من استلزام تركه للجميع زيارته النماز باعظم التنوع واختلف في جرحه انما لان يقولوا بان ذلك والجزء ان كان
عقابا لا يدل على الوجوب بل يرد بغيره انما ينبغي ترك الواجب العقاب الاخرى على وجه قولهم وتخييلهم ذلك من ان كانت كفاح الجفاء وكذا استلزام
عند المناقاة التوفيق وسطا فوقها التهمة العتلة فيقولون ذراعا وعن يمينها وشارها كان هذا الموضع المؤكدة من المسجد وهو اذ حول المنان من
جميع الجهات فيقولون في راعا كان مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقولون فيه مائة امانة الحاج يجرى فيها او نقلا او ما يقتضيه محال من ستة كفاح وقيد بعضهم
بما اذا اراد الفرد وانه انما يجرى عن الصادق خالفه عنه لكن قيد فيها بكونه في اصل الصلوة عنه وفي حقه معونه بن عمار عنه ثم اطلاق الامر
بالصلوة عنه وفيها تجد بدهم مسجد النبي بما قدم وانه قد صلى فيه الف مرة واما ما سمي فيها لانه من نفع عن الوادي ما نفع عن الوادي حتى خفا والمجمع
بين مدلولي الخبر فاخذ من الاول صلوة ستة كفاح ومن الثاني كون الصلوة في مسجد النبي المحذور وما ذكره نظر الى ان الست من جلة الصلوات التي ينبغي
فعلها فيه وقد روى انه من صلى في مسجد منى مائة ركعة عدت عبادته سبعين عاما ومن حج الله فيه مائة تسبيح كتب الله له اجر عشرين سنة ومن صلى الله
فيه مائة ركعة احياء شهره ومن حج الله عز وجل فيه مائة ركعة احيى شهره من الحج العرافين بنفوسه سبيل الله قولهم وفيه التخصيص لمن نفع الاجناس الى
المراد به انزل مسجد الحجاب الى الطح تاسيا بالنبي وذكر جماعة من الفضلاء ان هذا المسجد ليس له في زمانهم اثر فينادى الشريعة لنزول في المحصل الى الطح
قبل وهو ما بين العقبة ومكة وقبل ما بين الجبل الذي عند مكاره اهل مكة والجبل الذي يقابله مصداق الشق الايمن فاصد مكة ولكن المقبرة
منه واشتقاق من التخصيص هو المحصول بالاسيل واما ما سمي التخصيص فانه الخبر فلون نفع الاول لم يستحق وفي ذلك ابو بكر عن العم قولهم وفيه
خرقصة من باب الحناطين هو باب من قبله من قبلين بازاء الركن الشامي حتى يدلك لبيع الحنطة عند وقبل الحنوط وقد تقدم ان المسجد لما يدينه
دخلت هذه الابواب في داخل المسجد فليكن ان يكون الخرج من الباب الشامي على الاستفانة قبل رجاء ان يظفر قولهم ونحوه ساجدا اعني عند باب
الذكر ويستلزم الله والعماء فيه قولهم فيستحب للمسلم ان يركب من المسجد ويخرج من المسجد ويكبر اذ دعا الله في انقلاب على الله الا الله قولهم
ولشئى بدهم ثم يصدق به الراي عند اراذه الخرج سواء كان قبل ما تقدم من ذراع البين او بعد والمرا بالدمهم السرخي بفتح السين يصدق بالخرق
فتضه فضنه لوانه يصير عن اي عبد الله ثم وعلى فيها وفي حصة مغيرة على ركونه كفا لما لعله دخل عليه في حقه من حرك او فله سقطت او نحو
ذلك وهذا يتم مع استمرار الاشياء اما لو ظهر له من حيث يتبادى بالصدقة في اخره من انظر من اطلاق الخبر واختلفا في الذي يسيبه يختلفان في وقت
في من الاجزاء وهو جرس قولهم ويستحب من حج ان يرمي على العود لانه من الطاعات العظيمة فانهم عليه مطاعة وروى انه من المشايخ في العمري محمد
اي حرمه وفعه قال من خرج الى مكة وهو لا يريد العود اليها فقد فيها جله ودعاؤه ويستحب ان يرمي الى القوس سؤال الله نعم ذلك عند اضطراره وروى
الله العود الى ذلك المقام وشفعه بن ابي النبي والائمة قولهم والطواف افضل للحجا ومن الصلوة الى ان يكون الطواف افضل للحجا وروى في السنة
الاولى فيلتا وابان في الفضل فيلزم من ذلك ومن فاقى الثالثة بغيره فيلزم من ذلك ومن فاقى الثالثة بغيره فيلزم من ذلك ومن فاقى الثالثة بغيره فيلزم من ذلك ومن فاقى الثالثة بغيره فيلزم من ذلك
الحجا ومن يمكنه معنى الاثارة بعد قضاء المناسك وان لم يكن سنة ويمكن ان يرد به سنة وكلها مروي في الصحيح مع الثاني من المقارن وقد عدل ذلك

في الحنطة

والله اعلم

بوجود كلهما في هذا الأول ان المقام يقضي القلب والصدوق في العمل عن عبد الله تعالى اذا ضيق احدكم كركه فليكن حلقه ولبقى باهل لان المقام
 بكه يقضي القلب **الخ** مضاعفة العذاب بسبب ملازمة الذنب فيها فندري ان يقسم به باسناده الى ان الصباح الكمان قال سالت ابا عبد الله ع
 عن قول الله عز وجل ومن به بالحداد بظلم نذ من عذابا ليم فقال كل ظلم من الرجل نفسه عكس من ستر او ظلم احد او شئ من الظالم فان اراد الحداد حتى
 الحاد ولم ذلك كان يهوى ان يكون **الحرم الثالث** خروج النعم منها فندري ان عكسها الا لئلا نكسر واسناده الخرج منها حين نادر في ذلك ان يقسم
 عنه عكسها المقام بكه وذلك ان رسول الله خرج عنها والمقيم به يقسم قلبه حتى ما ياتي فيها ما ياتي في غيرها وروي محمد بن مسلم عن الباقر ع قال لا ينبغي
 للرجل ان يقسم بكه سنة قلت كيف يصنع قال يقول عنها الى غيرها وعلى ايضا يجوز للملازمة وقلة الاحترام ويبدو من شؤنها وهو مفوض بالهدية فان
 بها استحباب مع وجود العلل فيها الا ان يقال ان ذلك في مكة او بلدي ياذر المشتري الا في غيرها وروي الصدوق عن الباقر ع ان من جاور مكة سنة
 عا الله عن ذنبه ولا هل يلبس وكل من استغفر له وعشرته ويجزئه ذنوب سبع سنين قد مضت وعصموا من كل سوء اربعين ومائة سنة وروي ان الظاهر
 بكه كالتصام في سواها وصيام يوم بكه بعد صيام سنة منها سواها ومن ختم القرآن بكه من جنة الى جنة واذا اكثر كتب الله له من الاجر والحسنات من اول
 جنة كانت في الدنيا الى اخر جنة يكون وكذا في منائر الايام وهذه الاخبار تدل على استحباب الاقامة فيها من الاخبار ظاهر ارجح التمسك بها وبما عكسها
 بحمل الذكر اقل على من يات من موقع هذا الحد وذلك منه لا سيما في التواتر من نفسه بعد ما يشك بان بعضها غير اخباري كالناسي البتة وكونه خارج
 كرها وجع اخرون بحمل الاخبار الاجتناب على الجوارح لاجل العبادة والاولى على الجوارح لاجل الجوارح وهو حسن مع الوثوق بعدم الملل والاحترام وملازمة
 الذنب وتوقه وان كان المالك الكراهية مظن **قولهم** ويشبه الزنل بالمعسر على طريق التهنئة هو بضم الميم وفتح العين وتشديد الراء المعنوية اسم قول
 من التعريض هو ان يزل آخر الليل للاستراخاء كان سائر الليل يقال بفتح الميم وسكون العين وتخفيف الراء والمعسر بك الحيلة مسكدة بفتح السين
 بازانة ما على القبلة فيسحب الزنل به والاضطجاع ناسيا بالنبي ولا في بين الزنل فيلدا او يمارا **قولهم** المدينة تسمى وحده من عاتل
 ويحيى يعصم شجر ولا باس يصيد الامام سيد بن الحسين عاثر وعبر جيلان بكشفان المدينة من المشرق والمغرب ويجزئ الراء ويشبهها مع فتح العين
 المهمة والحرفان موضعان دخل منهما نحو المدينة وهما حرة ليل حرة ونام بكسر القاف وهو الحرس وهو مشؤنة اليه واصل الحرة بفتح الحاء المهمة وتشديد
 الراء الارض التي فيها جازن سود وهذا الحرم يربط في مبادئ عشر ميل وفي جرة شجرة وصيدها بين الحرمين منه فلو ان احدا من النعم وهو اخبار الشيخ
 لعلمنا في المنتهى اسنادا الى اخبار كثيرة ناطقة بالنعم منها صحيحة وزان عن الباقر ع والثاني هو الميم بين الاصحاب كبر منهم لم يكن رايه خلاف الكراهية
 على باصالة الحلي ولذا لا اخبار اخر على عدم تجزئ الصبي فجميع بينهما بالكرهية وبه ان اخبارهم ليست سلمة فالصحيح من تلك الاماخر له وبعض الاصحاب
 قطع تجزئ قطع الشيخ بحمل الخلاف في الصبي وظاهر الاخبار يدل عليه وانه لم تجزئ بخلاف الشيخ واما انما عارضنا الاخبار في الصبي لان الاصحاب
 نقلوا الكراهية في الجميع واخبارها وعلى تقدير التجزئ لا كفاية في فعل شئ من ذلك من مثل صيد وفتح شجر كما في عزم مكة **قولهم** يشبه الحاج بآية
 البقرة استنبأ باموك البس ذكر هذه المسئلة تكرر في الماسنحة في السابق انما يدل على اخبار الناس على انما روي لو روي كرها وليس به النصح بالاجر
 مظن ذلك كمنه كما يشبه الحاج يشبه لعين وان كان الحكم به الكسب روي في الاخبار كثيرا ونوعه بالحفا **قولهم** يشبه بزارا فاطمة من عند
 الروضة الروضة جزء من مسجد وهي ما بين قبر الشريف وقبر المطرف الظلال وقد روي ان قبرها بالروضة فلذلك استحب لهم بزارا من عند
 وظهر من تخصيصها انهم ان في ذلك وقد روي ان قبرها بينهما خلفا بينهما وهو الان في اهل المسجد وهو الذي اعتمد عليه الصدوق في جماعة
 روي في الجميع بسبب حفاة وض على لها ليل من غير ان يشبهها احد فيدعي بارتها في المواضع المشقة واقتضاها بآية وابعاد الاحتمالات كونها
 في الروضة **قولهم** يشبه الجوارح بها للاخبار الواردة بذلك وفي بعضها قول ابي عبد الله ع لبعض اصحابه حين اخبره بارادة المقام بها انهم
 المقام في بلد رسول الله ع والتلف في مسجد واعمال الاخرين وكثر الاضغاث ان الرجل قد يكون كسبا يقال ما ليس فلا نا واما الكسب ليس من
قولهم وان يصوم الانسان بالهدية ثلثة ايام للحاجة وهي الاربعاء والخميس الجمعة **قولهم** وان يصلي ليلة الاربعاء عند اسطوانة
 في ليلته وكذا يوم الاربعاء والاسطوانة ما بين العنبر والمنبر في راس رسول الله ع ولي ليلة اسطوانة التوبة **قولهم** وفي ليلة الخميس عند الاسطوانة
 التي تسمى رسول الله ع وكذا يصلي عند ها يوم الخميس ليلة الجمعة ويدعو يوم الجمعة للحاجة بهذا الدعاء اللهم اني استاك بفرتك وقد ترك
 وجع ما احاط به علمك ان تصلي على محمد وال محمد وان تغفر لي ذنوبي **قولهم** كسجد الاخر في مسجد الفصح في صحنه مغفرة ومغفرة عن
 الصادق ع ان مسجد الاخراب هو مسجد الفصح وكان ذكر الشهداء في من والملائكة في هي وروي عن مسجد الاخراب بذلك لان النبي ع دعا
 يوم الاخراب فاستجاب الله وفتح الله عليه فقتل عمر بن عبدود وانتهى الامم الاخر **قولهم** ومسيد الفصح هو بالصاد والحاء المعجزة في يد
 فحل لبيح الفصح روي ذلك ليس المراد من الصادق ع وقيل لانه كان يقصون به التمسك بالاسلام اي يشد خوفه قال الجوهري ففتح راسه شدة
 وكان ففتح البصر الفصح فزار بجزء من جنة من غير ان يسمه النار وقد روي عمار عن الصادق ع ابي عبد الله ع ان في هذا المسجد ردت الشمس
 على من صلى الفصح حين فاته العصر العت ببيت يوم النوى في حجة فلما فرغ من الصلوة انفضت انفضاض الكواكب **قولهم** في الاحصاء
 والصد الصد بالعد والاحصاء بالمرض احصاء المرض الذي يستتر عليه راي اصحابنا وروى بمرصوهم وهو مطابق في
 لفظة قال في الصحاح احصى الرجل على ام يسم فاعله قال ابن السكيت احصى المرض اذا مكنه من السفر او مرضا جنة به فله ها قال الله تعالى ان
 احصى ثم قال وقد احصى العبد ويحصره نداء الحق واعلمه واطاوبه وخارصه محاشره وعساوا وعند الغاية المحص والصد واحد من جنة

في الدنيا

في الدنيا

العدول وانما مع ما تقدم اصاله عدم الترادف واعلم ان المحصر الصدائش كافي بثبوت اصل الخلل عند المنع من اكمال النكاح في الجملة وانما في مواضع يكون
في فضاء الباب وجعلها مأمورا والاول محوم الخلل وعدمه فان المصدور يعمل به بالخلل كل شيء من الاخرام والمحصن ما عدا النكاح بل يتوقف حلها على
طوائف في اشهر المتوعد فان المحصر يحل على ما عدا ما عدا وهو منصوص الا في المصدور وتقولان وان كان الاقوى مساوية له في ذلك الثالث في
مكان نزع الحد فان المصدور يدعى بالخلل في محله وحيث وجد المانع ولا يتصور مكانه والمحصر يتصور كانه يمكن ان كان في اخرام العرف ويحيى ان كان في اخرام
الحج الرابع في الخلل فان المحصر لا يحل الا بالحد في المحل او النكاح في الاثر وفي افعال المصدور في احدى قولان وان كان الاقوى لا ينفذ في
ان تحلل المصدور بنفسه لا بفعل الخلل فانما يفعله في مكانه والمحصر يحل له بالمواعظ الممكنة غلظها السادس فان ذلك الاشتراط فانما في المحصر تحصيل الخلل
وفي المصدور ما تقدم من الخلاف في انه هل يفتقد سقوط الحد او كون القتل غير مخصص لا يخصصه او يحجب التقيد في ذلك من القواعد وهذه الاحكام
تختلف مع وقوع كل واحد من السببين منفردا عن الاخر فلا وجه لاجتماعهما على المكافاة بان مخرج صدق الحد وقول جرح ايهما والفتنة بينهما فيلحق حكم ما عدا
او الاخذ بالاختصاص من احكامها اوجه ما جودها الاخر لحد في اسم كل واحد عند الاستدلال ولا فرق في ذلك بين عروضا او مضافا او مضافا الى اركان مثل
الشرع في حكم السابق ولو عرض الصدق بعد المحصر او الاصل بعد المحصر في المصدور وما اوقعه احتمال ترجيح السابق وهو خير من بقاء الخبر لحد
الاسم قبل الخلل قوله والمصدور اذا تلبس ثم صدق انما قدم البحث عن الصدق مع ان حكمه غير مصرح به في الاثر الشرعي وما ذكره في المحصر انه اخف
احكاما لان المحصر البذل كور في الاثر ما يعيد الصدق بل هو في الصدق لو وقع لتبين وانما يبر في الحد بينه بالعدول وانما جاء العرف بانه باعندا
من قبل المنع من ثمة خصه العاشر بالعدول وبسبب اوافقه اذا تقرر ذلك فاذا عرض الصدق بعد التلبس بالاحرام فان كان الاحرام بغير النكاح وبالحج مطم
ولم يكن له طريق غير المنوع منها او كان وقصر النكاح عن سلوكه ولم يجرع ذلك المانع قبل خروج الوقت جاز له تحصيل الخلل بالحد اجماعا وله الصلح
الى ان يتحقق الفوات فان اودى تحصيل الخلل لزم الحد وان اخرج الى ان يتحقق الفوات سقط الخلل بالحد ويجب ان يتحقق الفوات ان استمر المانع تحلل منها
بالحد ولو كان اخر امه بغير الافراد لم يتحقق خوف الفوات بل يتحلل منها عند غدر اكمالها بالافراد المقتدر ولو اخرج الخلل كان جازا فان بئس من زال
العدول تحلل بالحد في حق له ولو خشي الفوات لم يتحلل الا بالمراد ان لو امكن سلوك طريق غير بعيد لم يجر ان يتحلل بالحد في حق فوات الحج بل لو
لفقد الصدق لم يحل عليه سلوكه لان يتحقق الفوات لم يتحلل بغيره كما هو شأن من يقوون الحج بل هذا الحكم ثابت وان يتحقق الفوات قبل ذلك قال المصنف
لان من افراد من فاته الحج لامن افراد المصدور لا نشأ في ذلك التلويح ثم لو قصر بقتله لكان له الخلل لانه مصدور ولا يبر له سوى موضع المنع
لغيره عن غيره فيخلل بغير الحج الى بلد ان شاء قوله ثم يقصر في القابل واجباته كان واجبا التي يجب بقتله الواجب بكونه مسفرا قبل عام الفوات او
يقصر في السفر بحيث لو اتمها فانه الحج كان تركه السمع مع القافله الاولى ولم يصدر له حق وجوب القضاء اذ لو انتهى الامر لم يجب القضاء وان كان
الحج واجبا قوله ولا يتحلل الا بعد الحد وشية الخلل بانه ذلك على خلافه ان ادرى حيث كفى المصدور بقتله الخلل ولم يوجب عليه هديا
غلا باصالة البئر فان الاثر الذي عليه وجوبه انما وردت في المحصر وبالفقه فغيره غير ان النبي حين صدق المشركون يوم الحديبية
غير اهل وعلى خلاف المرتضى حيث اسقط مع الاشتراط وقد تقدم الكلام فيه والمراد بعبادة الحد والنية ان لا يتحقق الا ان يذبح الحد
او يجره وناو بانه الخلل متفككة عن الاقوى وجوب الحلق او التقصير بعد ذلك فلا يحل بدونه وموضع الذبح والحرمان المصدور وحل ذلك من كل ما عدا
منه حتى التمس من غير توقف على طوائف من خلاف المحصر قوله وكذا البحث في العذر اذ منع عن الوصول الذي يجب ما استوانا هو في المصدور من كل
الحج على الوجه الاخر وان لم يكن صرح به ومثله البحث في العذر اذ منع عن الوصول الى مكة وقد تقدم في حكمه من فصل الطواف والسوق
منها من الافعال والافعال في ذلك بين العذر المبررة وغيره قوله ولو كان سائر قبل بقتله الحد النكاح والحد بقتله ما ساقه وهو شبه
الانكاح بالخلل بالحد هو المشرك لانه في مستند خبري الاقوى عدم التداخل ان كان السابق واجبا بقتله وشية او بالاشعار ومما في
حكمه لافضاء الاختلاف الاستبانة ذلك ولو كان مندوبا بمعنى انه لم يتعين بقتله لم يشترط بقتله ولا وحده منه ما افضى وجوبه بقتله بانه بقتله بانه
هكذا كفى قوله ولا يدل عليه الخلل فلو جرحه هذا هو المص ووجه انشاء النص عليه الوجوب للبقاء على ما كان وهذا المنع منصوص عليه
فلا يصح القياس عليه فيبقى على احرامه وان قوى الخلل فان عجز البتة عن كافي تحصيل ما احرامه اذ لم يجر به حكم الشرع في ذهاب بعض الاحكام
انه يحل عند عدم الحد لانه لم يثبت له هدي انما اوجبه الله على المتكبر وروى انه لم يذبح الا عشرة يومين لكن لم يعلم على وجهه فيسوغ العمل
به ورجا قبل بانه عشرة هدى المنع لكن لا يجب فيها المناقصة وكذا في الحج او غيره لانشاء المقتضى حيث قلنا ببقائه على الاحرام لئلا يثبت عليه ان يتحقق
الفوات فيخلل بغيره ان امكن والافعال على احرامه الى ان يحد الحد او يحد على العزم قوله ويتحقق الصدق بالمنع من الموقفين وكذا بالمنع من الوصول
الى مكة ولا يتحقق بالمنع من العزم الى معنى اولى الجاهل الثالث والبيت بها بل يحكم بصدقه الحج وبسبب في الرمي المصدور واما ان يكون حاجا او معتمرا فيحرم
اما ان يكون معتمرا او معتمرا فان كان حاجا تحققت صدق بالمنع من الموقفين معا اجماعا والمنع من احدى هاتين فوات الاخر والمنع مع ادراك اضطرار
عزض خاصه دون العكس بالجملة يتحقق بالمنع ما يفوت بسببه الحج وقد تقدم بجره انشاء الثانية ومن هذا الباب ما لو وقف العاشر بالموقفين قبل وقته
ليثبت له الا عندئذ لا عندئذ لم يكن النكاح عندهم مخوف للعد ومنهم من عجزهم فان القصة هنا لا تثبت واما اذا ادرك الموقفين او احدهما على الوجه
المقدم ثم صدق ان كان عزمه دخول منى لزم حجها العتقة والذبح والحاق فان امكن الاستئذان في الرمي الذي لم يتحقق الصدق بل يثبت به انما يتحقق الخلل
ويتم باقي الافعال بمكة ولو لم يكن الاستئذان فيها اقدم الحاق عليها في الخلل ويجوز تقديمه مثله في المصدور ولو صدق عزمه دخول مكة ومضى في

الخلل
الحد

فلا
يكفي بقتله
الخلل

تخلية الجدي على بقائه على الارض الى ان يقد عليه من جهة الجودها ومصدود بلحظه حكم العموم الا انه والاحبار يحتمل ان يجلو ويسبب في الرعي الذي ان
امكن ويحتمل ان يجلو على الجدي الفناء والصدق حتى ياتي بالناسك وكذا الاشكال لو كان صدق عن كذا خاصة بعد الخل في معنى كذا هنا اختاروا فيه من التمسك
في سبب تحقق الصدق فيبقى على احرارهم بالنسبة الى التمسك الى ان ياتي بصفة الافعال وينبغي تقدير ذلك بعدم مضي ذي الحجة والا فالحتم للخل ولا يتحقق
الصدق بانفسه من افعال من بعد الحزم من المبدأ والرياء كما على سبب في الرعي ان يمكن في وقته والافناء في القابل وان كان المتنوع معتمداً على التمسك
تحقق صدق بنبه من دخول مكة ويمنعه بعد الدخول من الايمان بالافعال وفي تحقيقه بالمنع من السعي بعد الطواف خاصة وجهاً من طواف الضرع
عدم مدخله الطواف في الخل وعدم الضرع بذلك في المقصود من القوى في وجهاً ايمان في غير الارواح مع زيادة الاشكال في الوعد بعد التمسك
عن طواف النساء فيمكن ان لا يتحقق الصدق بل يبقى على احرارهم بالنسبة اليهن ولكن هذا الفرع لم يغير لها الجماعة فيبقى كالاتيان فينبغي تحقيق الحانها
فقولهم اذا جلس يدين فان كان قادراً عليه الإحصاء سبب الخل في عنوان الباب في الحزم الصدق يقتضي جوع هذا الى احد جهات النظر ان ترجع
الى الصدق لان المنع من السعي والعدوان كان لاجل المال لكن هذا يتم في المحسوس ظاهراً لان خاصية في نوع العدوان والمحبوب نحو غيره ففي دخول نظر
لان طالب الحق لا يتحقق عدوانه ويمكن الجواب بان العاقل عن اداء الحق لا يجوز حمله فيكون الحائز ظاهراً كالاول ومن ثم عد المحسوس في جازله الخل مع
الحكم فينادي في موضع النظر فقد عرفت اسباب فناء النفقة وفوات الوقت فيتعذر الفصل عن الطر فروع الشرط فظاهراً لا معه في وجهه وان
جران عن الصادق في خبر سأل عن الذي يقول خلق جنت جنتي فقال هو جنت حبس الله عز وجل قال لم يقل وفي الحان احكام هؤلاء الخ
او بالمحبس واستقلالهم بنظر من شابه كل مناهر الشك فيخص السبب فيها وعدم الفرض كغيرها يمكن ترجيح جانب المحسوس لانه اشق ويره ينقض
البرائة اذا فتر ذلك فقولهم المحسوس ظاهراً يمكن كون الشبهة المشار اليه بما مجموع حكم المحسوس يدين بنبه لم يفتي بان المحسوس ظاهراً على ما ان
كان قادراً عليه لم يتخل وان كان عاجزاً للخل لم يكن كونه الخرج الاخير من حكم المديون وهو قوله للخل والمراجع جواز للخل المحسوس ظاهراً سواء قدر على
دفع المطلوب منه ام لا وسواء كان تلبساً ام لا وكذا المسئلة موضع خلاف بسببه بقية في العيان الاحتمال ان قد تقدم من المضي في اول الكتاب فقل ان
فيما لو كان في الطر فتر ذلك لا يندفع الالبال في سقوط الحج وجوب الخل مع المكثه ولغز الشان وسباني في هذا الباب مثله بعد التمسك في جمع
اختيار وجوب بدل ما يتحقق ففواه في المذكور من عبارته ولا يناسب الاحتمال الاول والثاني يناسب القول الاخر بوجهه وكيف كان فالقوى في جوب
دفعه مع الامكان مظاهراً لا محسوساً فيكون الحكم منه كالحق في كل المصير بحث اخر وهو ما في هذه المسئلة في ثلاثة مواضع وهي مقدار التمسك
وبينه اختلاف ليس في الاولى فيما لو طلب منه المال في الطر قبل الشروع في الحج والاخران بعد الايمان هذه الا ان هذه مفرضة في كونها ليس
بالفضل والثانية في كونها متوفاة ليس الى ان يؤدى اليهم ما لا يفي الايمان الاول من تفرق هذه العيان لا اختلاف في الحكم بل التمسك مشكك في
وجوب دفعه مع الامكان لان في الاخير يفتقد بعدم الاجاف في الاولين التقيد بالامكان مظاهراً فيحتاج الى وجبه الفرق بين ذكر البند عند
ان كان اورد عوى يفتقر الحكم وعلى الاحتمال الثاني من احتمال هذه المسئلة المتقضى لعدم وجوب دفع المال الى الظاهر مظاهراً للخل يحصل الاختلاف
بين المواضع الثلاثة في الحكم والنظم من عبارة جماعة خصوصاً العارفين الماده هو هذا المعنى فانهم صرحوا بان المحسوس على المال ظاهراً للخل المحسوس على
حق يجر عنه وقد يكلف للفرق بين هاتين العبارتين المتفادتين على هذا التقدير بابداء الفرق بين المؤنيتين فان الاولى منها وهي هذه المسئلة
مفرضه كونه محسوساً على مال ظاهراً للمحسوس المنع عن الحج بل بسبب المال خاصة حتى لو عرض عن الحج راساً لم يندفع عنه المال بخلاف منع العدو
في الثانية فانه محسوسه على حق لو عرض عن الحج حلى سبيله وحج فيجب بذل المال في الثاني لانه سبب الحج دون الاول وفي اختلاف الاحكام
بسبب هذا الفرق مع تسليمه مع واضح كيف وهو ظاهر من الكلام ولا يدل عليه المقام وبقي الكلام على الفروع في العيان السابقة والاخرى فينبغي
في الاولى بالاجاف وتبدي في الثانية ولو قبل بان كان يذبح العكس ام كن فانه بعد التمسك بالحج يجب كماله مع الامكان لان في قوله نعم وانما الحج
الغمر لله ولا يتطلوا اعالم يجب تحصيل ما يتوقف عليه ومط بخلاف ما لو لم يتلبس فان الوجوب مشروط بتلبس ان رب وهو منفصل وشرط الوجوب
لا يجب تحصيله الى اخر ما سبق في توجيهه فوجوب البذل هناك مظاهراً وهناك عدم الاجاف غير واضح فقولهم اذا صار وفاء الحج لم يجره
باطل لا فرق في ذلك بين رجاء وزال على قبل زوال خروج الوقت مع المصافى وعدمه بل يجوز الصبر الى ان يفوت الوقت مظاهراً للخل
يغير لاجل الفوات مع الامكان لان فناء الصدق وبسبب عتبه دم الخل ولو اشتهر المنع عن كذا بعد الفوات للخل بالهدى من الغمر كالاول
يستحب الصبر مع رجاء زوال العذر فقولهم وعليه انقضاء ان كان واجبا اي وجوباً اصلها مستقر كما تقدم في نظره او مع الفرض في التمسك
لو اورد لم يحصل المنع فلا يجب قضاء المندوب بالاصل ان كان يجب بالشروع فيه ولا ما وجب عامه ولم يتحقق التمسك فقولهم اذا غلب على
قلبه انكشاف العدو وتبنا الفوات الوجه يجوز تحقق الصدق فيلحقه حكم وان كان الافضل الصريح مع الرجاء فضلاً عن غلبه الظن على ظاهر الامر
بالانعام فقولهم لو اشتهر صدق كان عليه بدنه الاشكال في وجوب الحج عليه من قابل لان الانشاء موجب لذلك سواء ظن ان الامر
فيه والثانية عقوبة كادلت عليه وثانيه وان ام بالعكس كما يقتضيه التمسك ان لم يعمل بالرواية وانما الكلام في وجوب حجة اخرى بعد التمسك
ويجوز الحال اما ان قلنا ان الاولى فرضه والثانية عقوبة لم يكن الحال الواحد بل يجب تجمعا لان حج الاسلام اذا خلل منه بسبب الصدق وجب الايمان
به بعد ذلك ان كان وجوبه مستقراً كما ترجح العقوبة بعد ذلك بسبب الانشاء السابق وان لم يكن مستقراً لم يجب سواء العقوبة وان قلنا ان
الاولى عقوبة والحال انه قد خلل فيها فينبغي على ان حج العقوبة اذا خلل منه بالصدق يجب قضاءه ام لا قبل بالاول بناء على ان حج واجب بالصدق

يقع

و

ا

عند كل شيء واجب صد عنه وجب قضاء وقيل بالثاني لان الصد والخلل مسقط لوجوب الاولى والفضاء اما يجب ما بهما بدوان وقيل بالاصل فكذا وانما
انما المشرع فيها كالمندوب واجب بالشرع خاصه لا يجب قضاء مع الصد فان قلنا بوجوب قضاء وجب عليه تجان اخر ان ايضا احدهما حج الاسلام و
الاخر قضاء العقوبة ويجب تقديم حج الاسلام على العقوبة وان قلنا بعدم قضاء كفاهه فواجب وهو حج الاسلام ولعل الثاني اقوى فعلى هذا لو لم يكن الوجوب
مسقطا لم يكن عليه قضاء اصل فقولهم ولو انكشفت العدة في وقت يمتنع لاستيفاء القضاء الامن منه المسئلة السابقة وحاصله انه لو انكشف حجه من خلل
للصد فانكشفت العدة في وقت سعة بحيث يمكن ان ياتي بافعال الحج المعبر في حجهه وجب عليه ذلك ثم قلنا ان كمال الاولى التي قد مضت
عقوبة استئناف عند ذلك العدة حجة الاسلام وان قلنا بعد وجوب قضاء حجة العقوبة فهو حج يعفى عنه بحجة لا يجب عليه حج اخر غيره وليس
معه حج يعفى عنه لانه اذا قلنا ان الفاسد حجة الاسلام او قلنا ان حج العقوبة يعفى اذا استند وجب عليه حج الاسلام في الوقت الذي تبين
وبني حج العقوبة واجبا عليه في القابل ولم يكن حج يعفى عنه لسنه بالمعنى الذي قد مرنا ان ذلك فقول المصنف وعلى ما قلناه حجة العقوبة باقية بقضاء
سبوا شأن منه الى ان ياتي ما يدل عليه ان يكون قد اختار ان الاولى حجة الاسلام وان العقوبة تقضى بان قلنا ان الاولى عقوبة تكون العقوبة لانه
في ذمته والفتنة عند ذلك العدة حجة الاسلام وهذا لم يظهر من هذه حجة فيما سبق وكان جعل ذلك شائنا الى ما يختاره في المسئلة واعلم ان قوله وعلى ما
قلناه الخ وجعله وقابل لقوله وهو حج يعفى عنه يدل على ان المراد من الذي يعفى عنه ما تقدم من سقوط الوجوب في تلك السنة اصل والمراد بالقضاء
هنا الاثبات بالفعل فان الحج ليس من العبادات الموقوفة بحيث ينوب الاداء في وقت والفضاء في غيره فكان المراد ان الحج الواجب عليه يؤدي في تلك
السنة ويسقط عنه فيها الوجوب وقد فسر الامام فخر الدين في هذا المجل من شرح عذطر بقاخرى غيرهم ووجه ان المراد بقضاء في سنه فعل ما
مستد لا في تلك السنة ثانيا بمعنى اننا ان قلنا يكون الاولى حجة الاسلام ونعفى من فعلها ثانيا فهو حج يعفى عنه لانه لان هذا الحج المأتي به قضاء عن تلك
الفاسد وان قلنا ان الاولى عقوبة فهذا حجة الاسلام فلا يكون قضاء لتلك الفاسد فلا يكون هذا حج يعفى عنه لانه وان قلنا ان العقوبة يعفى
لان حجة الاسلام مقفلة على قضاء العقوبة لاجتماع ففقد الفاسد العقوبة في سنة اخرى وهذا التفسير له وجه لكنه لا يوافق اقدم بذلك فقولهم ولو
يندفع العدة ولا بالفتن الخ اطلاق الحكم في ذلك يقضى عدم الفرق في ذلك بين كون العدة وسما او كذا وهو كذا بالنسبة الى نفي الوجوب لكن هل يجوز
قبل لان الفتنة المشروط باذن الامام وهو اختيار الشيخ لكنه جزم بالتحريم في الكافر وجعله المسلم او في الظاهر اذ اورد به التحريم لانه لو لم يفسد بالاداء
ايضا يدل عليه وجوب اجتماعهم العلامة والشهادة مع طعن الفخر لانه يهي عن تركه لا يثبت على اذن الامام ويشكل يمنع عدم توقفه انتهى المؤيد
الى الفتنة والحج على اذن الامام وهما فلا غرابة في بابه وان ذلك لو تم لم يثبت الجواز على طعن الفخر بل متى جاز كما هو الشرط فيه وايضا الحاف بنية
التمنى عن المنكر بقضى له وجوبه لا الجواز بالمعنى الاخر فمقدار نفقوا على عدم الوجوب وطول العطب اذ شاعى الاحتمال لان ظاهرهم الاثنان
على نفي الجواز بغيرهم بل ابا الفتنة ويجب فاعهم مع الكثرة في الموضوع لان ذلك من المواضع التي يوقع فيها التجماع عدم اذن الامام فان لم يجز
للفتنان سائر الناس كما جوشن وخط فاعله القديس كما لو لم يمس الخ والبرء ولو قتل فقتل فقتل ما لا يضمن ولو قتل صيدا للكفار كان عليه الجزاء لله
ولا يضمن للكفار اذ لا يمسهم ولو قتل ما لا يجب بذله الخ فمقدار الكلام في دفع المال في اول الكتاب وان الاقوى وجوبه مع الامكان وان كان قبل ذلك
بالجزم عند اولى والمصنف قد تقدم اوجبه مع المكنة مع عدم الاحتمال وكان حصة التسوية بينهما او عكس الحكم لوجوب الحج والعمرة لله فيجب ان كان
وسيلة اليه بخلاف ما سبق على التلبس في كم يوجب بذل المال مع كثره وطول وجعل بذله مكرها للعدو والكفار لما فيه من الصغار وثقوبة الكفار
الشيخ منع من الوجوب مع هذا كله مع الوثوق بالوقوع مع بذله والام بوجوبه عاكما لا يجب التمسير وبذل الطريق وكان معروفا بالعدو وجاز الخلل والرجوع
فقولهم والمحصن هو الذي يبعده المرض المحصن ثم مفعول من احصا اذا منع المرض من الضرب ويقال للمحصن حصن بغيره من فهو محصون وقال الفراء
يجوز ان يقوم كل واحد منهما مقام الآخر والعدو العباس المرد والخراج قال المبرد نظره حصة بجعل في الحبس واحبسه عنه الحبس واقتله عنه حبسه
وكذلك حصه حاسبه واحصه عنه الحبس والفتنة يستعملون للفتن اغنى المحصن المحصن منها وهو جائر على راي الفراء وان كان ما عر به المصنف اضعف الكلام
في المنع عن مكة والموقفين ما تقدم في الصد باضماره واخبره فقولهم فهذا يبعث سائر الكلام في الاكتفاء بالحق السقوط او عدمه وطول الفخر
الاقوى يكون الحكم المسوق واجبا ولو بالسبب بان اشهره وقلنا او بندر وشبهه فلا يجزى او مندوب لا يجزى ان هنا فقولهم ولا يجزى حتى يبلغ الحكم
وهو متى ان كان حاجا ومكانه كان معتبرا غير ذكره لانه كل موضع يذبح فيها الهك او يجزى فهو محل سواء كان احد الموضوعين المذكورين او هذا محل
محل الصد في الصد وكما يقتضيه خبره الا انه عندنا فانما كانت شاملة للصدود والمحصن وان عبر فيها بلغة المحصر من رايها محل بالاعم فليس ذكره في بيته وبين
المحل ما يبعد الاختصاص بالموضوعين بل هو حكم مشترك بين الصدود والمحصن انما يميز ان يمكن الذبح وهو احد الموضوعين في المحصر وموضع الصد كان الاولى
في الصدود فقولهم فاذا بلغ فصر واحد الى المارد ببلوغه محل حصن الوقت الذي وافق اصحابه للذبح او الفخر في المكان المعين فاذا حضر ذلك ان يقصر على قوله
الوقت محل الضمير على ما ورد في اكثر العبادات وبعاد بالخلق على الظن في غير عمر التمتع عملا بالاصل وتوقف تحريم النساء على طوافهن بتم مع وجوب طوافه يبلغ المدة فلو كان
النساء في النسك فلو كان عمر التمتع فاذي يبنى الاحلال من النساء بتم اذ لم يشر فيها احلال طواف النساء واغتسان في س ولكن الاخبار مطلقة بعدم حل حاجا ومكانه ان كان
النساء الا بطوافهن من غير تفصيل والمراد بالواجب هنا المستقر وجوبه كما مر في نظامه فوجب القول في القابل بطواف النساء بسبب حضوره وان كان
شان طواف النساء جوازا لاستثنايته من غيرها في كل وان امكنه العود فانا قيدنا ذلك فيما تقدم عن لم ينفق حضوره وجوب قضاء الحج يحصل
فعلى هذا لو لم يكن الوجوب مستقرا لم يجب المعنى الى تجاوزه الاستثنا في الطواف كما لو لم يكن الحج واجبا وفي حكمه ما لو غدر عليه العتوى الواجب للشرقات

الاعتفاء

فان

هذا محل

الافق جاز الاستئانة منه ليحل في تركه من الضر العظيم مع كون من الافعال انقالبه للبيان في المجلة وبيدهم في عدم وفيل يعني على احرار الى ان يطوف من كمال
انفس قولهم ولو بان هديهم يذبح الا خلاف في عدم طلاق تحلل عند عدمه وعدمه في عدمه في كماله في القابل هل يجب عليه ان يترك
عامة الحرم الى ان يبلغ الهدى محل المشور ذلك الصحيح معوية عن عار عن الصادق في بيعت من القابل فيمك ان يترك في ان كان بناء على المشر
بحكم فكيف يحرم عليه شيء وتوقف في ذلك جماعة نظر الى النص الصحيح وتوجه كلام ابن ادرس وبعضهم حل الرواية على الاستئانة بها وبين ما ذكره ابن
ادرس لان بيان العمل بمقتضى الرواية وان لم يكن مقتضى ذلك بعدد رد القدر سببا مثله فيجب من بيعت هديا من الافاق بغير ما يجنبه
الحرم قولهم ولا تحلل غيره لارث وجوب التحلل بغيره مع عدم التمكن من القدر امامه فلا عدم التلبس وهو جواز من يحل عدم الاحتياج الى العرف لمحقق في هذا
هدية فيتحل قولهم لا يكون ذلك لان هذا ما يحل به مع عدم التمكن من القدر امامه فلا عدم التلبس وهو جواز من يحل عدم الاحتياج الى العرف لمحقق في هذا
المقتضى لتحلل قولهم والمعتزلة تحلل يقتضي عدمه في هذا الخلاف يرجع الى الخلاف في الزمان الذي يمكنه بين العزم وبينه في نية الاقوال
عدم تحديده وانما يقتضي ما مع استفاد وجوبها قبل ذلك او مع الفرق كما لم يرجع ولو لم يكن كذلك استحب عيان النص فيها قولهم والقارن اذا حضر
تحلل لم يرجع في القابل الى ما احتل المص من قبل ما خرج منه هو مذهب الاكثر لصحة مقتضى من لم يرد عنه الصادق من عيان القارن يدخل بمثل ما خرج منه
هذا القول انه لا فرق في ذلك بين الواجب والندب ان لم يجب قضاء الندب بعقوبة ان قضاء فعل كك والافق في القضاء في اولى الاداء فان كان مقتضاه نوع
فعله وان كان يخرج من كذا المندوب لو ارد قضاءه ويحل الاخبار على المصنفين بذكره وشبهه قولهم وان كان الايمان بمثل ما خرج منه فضل ما خرج منه
القول الحكمي مقتضى ان يخرج وان كان يخرج في الواجب على وجه في المندوب ومثل الا ان الايمان بمثل ما خرج منه فضل ما خرج منه وقواعد ظاهر النص في وجوبه
الاكثر قولهم وروى ان باع ثوبا في تطوعا بواحدة اصحابه وقتا في هذه الكيفية وردت بهار واما ان يخرج من طوافه فبعضها من الصادق في ما يخرج
احدكم ان يخرج كل سنة فيقبله لا يبلغه او النافق ان لا يقدر احدكم اذا خرج اخوه ان يبعث بهم في اخية وبارهم ان يطوف عنه مسبوغا بالبيت ويذبح
عنه فاذا كان يوم عرفة ليس ثابره وبقا الى المسجد فلا يزال في الدعاء حتى يغرب الشمس واصل هذه العبادات على ما اجمع من الاخبار بان من اذاد ذلك
وهو في انق من الافاق يبعث هديا او ثمنه مع بعض اصحابه وبواحدة يوما لا شقان او تقبله فاذا حضر ذلك الوقت اجنب باجنبه الحرم فيكون ذلك
بمثلة لارثه لكان باع في ايامه فاذا كان يوم عرفة استغنى بالدعاء من الزوال الى العرف باستحبابا كما يفعله من حضره فابوي على احرار الى يوم النحر من المواضع لندب
ويكون ذلك بغيره الى وجهه هنا امور الاول اكثر الاخبار وردت ببعث الهدى وبقية المص وغيره من اصحاب الفتاوى لا شك انه افضل لكنه يميز
فيجوز بعث الثمن خصوصا فيمن لا يقدر على بعث بدنه فان باي نعم لا يصلح للبعث الا من قرب قد وردت الشمس في الخبر الذي ذكرناه وذكره الصدوق في
الشيء المراد باطدى هنا المخرج في الحج فيخير بين نعم التلثة وبشرطه شرطا منها السابق من السن والسلامة من العيوب والسنن وغيرها واضل
البعد من وقاصح بها في بعض الاخبار فيبعث البعيد منه عليه ايضا التلثة لافق في يوم المواضع باستحبابه او تقبله بين كونه وقت احرارهم وغيره
الفضل واليمن كونه بعد تلبسهم بالحج وقبله ولا بين كون الزمان الذي بينه وبين يوم الفطر طويلا او قصيرا لافق في ذلك كله وبقية ان يكون قبل زواله
ليتمها للغير بغير محرم ولو كان بعد ما فطر الاجزاء ويمكن استغادة من قوله في الخبر السابق فاذا كان يوم عرفة وليس ثابره فان الثياب عن فاشاملة لندب
ويمكن ان يهديها ببيان الاحرام وهو الاول في الراجح لو اقتص على مواعدهم لندبهم ونحوه من غير اشعار ولا تقبله حتى تاذي انه ينفذ به وجبه
ذكره في الخبر السابق وان ذكر في غيره من الاخبار وعيان المص هنيئا يد عليه فانه انصرف على كذا المواضع للندب وعلى هذا يمكن سقوط احكام الاحرام من
الخروج من المحيط وغيره ويمكن الاجزاء بالخروج من شاة قبل وقت المواضع للندب ولو تحفظه والوجود في الفتاوى الاحرام عند المواضع بالنقل الى محل
يفضل اجنبها لما يجنبه الحرم الى التلبس بغيره من العبادات فينبوي اجنبها وكذا من ترك الاحرام او ما يجنبه الحرم لندبه فربما الى الله وشبه ذلك
وليس ثوب الاحرام الى وقت المواضع بالندب ويمكن الاجزاء باجنبه ترك الاحرام من غير ان يلبس ثوبه لان ذلك هو مدلول النصوص ونظير الفتاوى
بما لو اقتص على ستر العورة او جلس بلبنه غاربا ونحو ذلك اما الثياب المحظورة المحظورة فلا بد من نزعها وكذا كشف الرأس ونحو ذلك لوقفل
في وقت الاجتناب بالحرم على الحرم مستحبا لما يلزم الحرم في رواية هرون عن عارضة عن الصادق في ذبح بقرة عن لبس الثياب بان اضطر اليها للفتنة
السابع بكونه بعد النية ملائمة ترك الحرم كراهة شديدة وفي رواية في الصباح عن الصادق في يحرم عليه ما يحرم على الحرم في اليوم الذي
واعدهم حتى يبلغ الهدى محل والظاهر انه اذا راد به ناكدا كراهة استسأ وقت ذبح هذا الهدى يوم الفطر على وروى في رواية معوية عن عار وباقى الاخبار
نظافته وانما فيها ان يحل في اليوم الذي اعدمه ويمكن حل المطلق على المقيد والنجس مع فضله يوم الفطر التلثة مكانة على الاول لان الذبح
يوم الفطر يكون بها وعلى الثاني فيجوز بينه وبين مكة لا شرا كنه في المحل في لندب الهدى في المجلة وان كان احدهما محل ذبح الحج والآخر العرفه والاول الى
العشر مصره الفقهاء والمساكن بذلك البقعة ويشق اعتبار الاكل قطعاً ويمكن اعتبار الهداء والصدقة لا مكانة او الاكتفاء بالذبح صالحة
لهدي القران غير الواجب بذكره وشبهه لاصالة البرائة بما زاد على الذبح والاخبار والفتاوى مخالفة من بيان مصره فانه مكانة الحائض
لو اختلفوا في تعاوتين ان هديهم لم يذبح وقت تحلل فلا شيء عليه لامتثال المأمور به ولذا في رواية في الصباح عن الصادق في وبها قلت فان اختلفوا في
في مقامهم باطوا في السبر عليه جناح في ذلك اليوم الذي اعدمه قال لا وجل في اليوم الذي اعدمه وقد تقدم مثله في المحصر مع كونه واجبا عليه
اشياء في عشر اكثر الاخبار اقتصروا على هذه المواضع والاجتناب لكن زاد في الرواية انه يارها ثابره ان يطوف عنه اسبوعا وان يذبح في الدعاء يوم
عرفة الى العرفه هو حسن والزيادة غير المنافية بمقتضى ولو لم يكن ذلك ممكن نادى الوظيفة كل ذلك التفسير الذي تضمنه تلك الروايات في

المقتضى

والظاهر ان لا يثبت بين الفنج والطواف لاطلاق المضربان كان الفنج معطوفا على الطواف بالوافانها لا بقيد الربط بل علم ان هذه العبادات قد وردت في
النصوص الصحيحة المتكثرة وذكرها اكثر الاصحاب في كتبهم واقوا بعضهم بانها وثبات الاحكام الشرعية يحصل بدون ذلك وحيث فلا يلتزم ان انكار ابن ادريس
واعماله مستند ما اخبارا واحدا لا يكفي في تأسيس مثل ذلك فان ذلك منه في خبر المنع قوله الصيد وهو الحيوان المنع اي الصيد الجوف عنه
في هذا المقام المحرم على الحرم وهذا المذهب غير جامع ولا مانع له قوله نوحش من الاهل والمنع كالابل والبقره مع ان قتله جائز اجزاء وخرج ما استثنى
من الحيوان البري كالصيد مع دخوله اجزاء فلا بد من قبل الاصل انه يدخل فيه ايضا نحو الذئب والقر والهد من الحيوانات المنفعة مع ان قتله لا يجرم انما
قتله في وطئه وبما نقل عن ابي الصلاح غير متل جميع الحيوان لم يحذف منه لو كان حننه او عقرها او فاته او غرابا ومع هذا فلا يفسر بطا بوط هذا المذهب
وكلامه بل الظاهر من مذهبه انه لا يجرم من غير المأكول غير العنكب لا الربب الضبي البري بوع والفتقد والزنور ولو اراد ما هو ازيد من ذلك فما
دخل في المذهب ليس جعده من اهل قوله وقبله بشرط ان يكون حلالا لا بشرط مع ما ذكره وهو الحيوان المنع ان يكون حلالا لا يخرج هذه الاشياء
التي قلنا من التسابع وغيره فان البريدان الصيد هو الحلال مطلقا لا يدخل فيه الا بالمنع منه كالتم ومع ذلك فالمرتب غير سهل بل لا بد من دخول فيه
عدونه اجزاء من العنكب لا الربب بقية الحننه فانها حرة فطم منصوصه الفداء فلا بد من ادخالها في المذهب وهذا الذي حكاه هنا فلو اخذنا في رفع
ولم يذكر غير الاسراج ان يقال ان الحيوان المحلل المنع بالاصالة من الحرم العنكب لا الربب الضبي البري بوع والفتقد والفمل ويبقى منه الزنور والاسد
والعظاية فهذه خلاف ياتي في ترك منها البري غوث قوله لا لا يعلق به كتمان كصيد البحر عدم نقل الكتمان برام من جواز قتله فان الحرم فلا يجرم
كفاته كغيره من جملة الاحرام والمراذع جوار صيد المسلم من الكفان فيه لا يجرم في الكفان لان صيد البحر جائز للمهر اجزاء فكان لا بد من
بالجواز لا ينفى الكفان قوله وهو بالبيض يفرخ في الماء يفرخ بضم حرف المضارعة فكسر العين مضارع افخ ويجوز فتح الباء وتشد بالراء
يقال افخ الظاهر في فتح بالشد بدل الجاء يتعلق بكل واحد من بلبيض يفرخ بمعنى ان الماء بمغنى ان الماء محل بيضه وانراخه معا كاستك فبا لا
الماء ولا يبيض منه كالبط فليس يجرم قد تقدم الكلام بجر ذلك في ترك الاحرام قوله ومثله الدجاج الحبشي اي مثل صيد البحر في عدم بجر
صيد كما ورد به النص عندنا خلافا لبعض العامة والدجاج الحبشي قبل ان يطأ غير اللون في ذلك الدجاج الاهل اصله من البحر قوله ولا كفاته في
مثل التسابع ما شئنا كانتا وطائفة المراد من عدم الكفان في صيد البحر كما تقدم في صيد الحيوان كان اللفظ اعلم والاقوى انه لا يثبت في قتل الشيا
مط لضعف الرواية الدالة على الوجوب ربما حلت على الاشياء فان ذلك لا يستلزم ان يسلخ فيها قوله وكذا الكفان فيما تولد بين وحشي والنبوي
القول الاول للشيخ ومما حسنه المصنف ان الضرب قد ورد على اشياء متماثلة في كل ما صدر في عليه الاسم ولو انشئ عنه الاستان لم يكن بمنعافان
شي وان كان بمنعافان لم يجرم فيه نظرا لانه ليس بمحل فلا يكفي وصف الامتناع منه فان الجزم بشرط ما منناع المحلل والحرمان لا يكون وليس بالقول
وبما في الحداء والغراب مما مضاه عدم جواز قتلها وهو ظاهر الاخبار وبطريق الاجماع على جواز قتلها وعلى الاول لو انفق من ركبها فقتلها بغير قصد
فلا يثبت عليه وهل يجب القصاص على ما ينادى به ينقض ما نظره من طلاق الضوم جواز ربه ما كفت انفق ومن الذي عن ثلها فاضطر في الجمع محار لم ينقضها
خاصة والعمل بالرواية المقتضية لا باحتمال في بعض اختصاصه بما لو كانت الحداء على ظهر البعير فلا يجوز عن غيره اما الغراب فجاء مطلقا وبما في الغراب
الذي يجوز ربه بالحرمة فيها يجوز اكله منه كالزبيح لا يجوز ربه مطلقا ولا يصح جوار ربه جميع والحداء بكسر الخاء وفتح الدال مع الهمزة الحرك مثال عبدة طائر
مخصوص واحد جوعه حلال كغيره وجوب عبدة وعقبان الجوهر لا ينفى احدا بالبيع والعامه يقولون حلالا بالبيع غير فهو وما الغراب فهو ربه اضلال
سباني بيانها في باب الاطعمة انشاء الله وفي بعض كتاب اللغة ان الحداء اسود ومنها اورد قوله ولا بأس بقتل البرغوث هذا هو الاقوى للائصال
ولما ورد في عن الصادق عليه السلام من الشئ في بيب والعلامة التي يجرم قتله وهو اولى وعلى تقدير التجريم لا بد له من الاصل قوله وفي الزنور مردود
الوجه المنع اخذت الاصحاب الزنور فاطلوا جاعة باخه قتله لعل الصادق عليه السلام اذا سلم على نفسه فليقتله ولا صالة البرية واطلوا بعضهم وجوز
كف من طعام وبعضهم نحره ومقتضى النحر دما احتج به المصنف ومن قول الصادق عليه السلام في صفة مؤثر غير ارجح من سائرهم فقتل ذنوبه ان كان خطا
فلا يثبت عليه ثلث بل عدا قال بطعم شئ من الطعام وطعم الزنور على المصنف وهو الاقوى فيجوز قتله شئ من الطعام وان قل كما كتب منه بل ما دونه
ويجوز قتل المصنف ان احدهما اختار المنع من قتله مطلقا كيد ذلك وجوب الكفان مع العلم خاصته وهو يؤذن بجره في الخابن لكنه مع الخطا
لا كفاته ويشكل بان الخاطي لا يتوجه عليه بجره في الخطا والسنان عن هذه الامور وجوب ان حكم بالمنع انما يتوجه الى العامد وادخال الخطا في النفس
للنية على استثنائه من اقسام الصيد فان العامد والناسخ في الخاطي مشركون به بالنسبة الى وجوب الكفان وان انشئ الائم عن غير العامد ولما كان
قتل الزنور في حالة الخطا مستثنى من ذلك لرواية الصحيح اخرج به قوله ولا كفاته في قتله خطا لئلا يدخل في عموم حكم الصيد وثابتها جعل كتمان صيد
مطلقة ولو كتمان طعام بل على الاجتزاء بمطلق الصفة وان لم يكن طعاما والرواية كما قد علمت ذلك على وجوب شئ من الطعام وان قل على وجوب شئ
من الصفة فلا يجرى غير الطعام واطلاق الشهيد في سائر الزنور كتمان طعاما وتمره يؤمن ما دون الكف لا يجرى كتمان عبادان المص والوضر
ما قلناه فانه مذكور النص الصحيح واعلم الزنور ربه وله ذياب الشاع وهو نوعان اخر اضمر ان كان قد يطلق على الاصغر الصغير اسم اخر قوله ويجوز
سرا الفمادى والباسى الفمادى يجمع الفمادى هو طائر معروف مطوق مستحب الى طير فمادى بالاسم جمع ديبى فمادى بالاسم مستحب الى طير
ديبى فمادى قبل الى ديبى الوطى بكسر هاء وهو ما يسئل منه وانما صنف الدالة كسرها في المستويات على الثاني لانهم يغيرون في التثنية فمادى التثنية

وهذا

وهذان مستثنان من الصيد باعتماد جواز شراها حاله الاخرام واخراجها من الحرم بخلاف غيرها مما يحرم وليست مستثناة من فلا يجوز انلاذها ولا اكلها اللحم ولما
المحل فخر عليه نالذها في الحرم فطعا وكذا اكلها وله اخرجها منه فاذا خرج بها فاطم جواز اكلها وحالاذا نالذها لانهما بعد الاخراج يصيران كباقي الحيوانات التي حرم
لها اخرجها ويجعل اسمها لا يخرج من الحرم ما يخرج من الحرم لا يخرج منه الاخراج فيبقى الباقي قولهم وهو كل ما لم يمتل من اللحم المأذون به المأذون به ما اخرجها
الصورة فان النعامة تشابه المدن ونزولها الوحيية تشابه البقرة الالهية والظبي تشابه الشاة وهذا المعنى يتم في هذه الثلاثة في غيرهما من ذوات الامثال فان البهي
التي عند هامة ذوات الامثال ليست مماثلة لغيرها صوم ولا يمتل في الحرم في المشل باضر الشاة على مثله سواء وافق في الصوم تفرجا كالثلاثة
الاولى لا كالبيضة المذكورة وانما عبر بالمثل لا عينا الله تعالى في قوله فخر ما مثل من النعم ولذا لا يخرج بعض العامة المأذون به مطم وبعضهم
في الفقه قولهم العامة في قولها بدنة البدنة من الابل الناقة والحمير هي ما كل لها خمس سنين في السادسة فالمراد منها الاثني فلا يخرج في ذلك
قال ابو عبد الله الناقة من الابل بمنزلة المرأة والحمل بمنزلة الرجل كما ان البكر والبكرة بمنزلة الفحل والنعامة في قول النعامة في صحيحه حزين
عندهم عن الصادق ثم وعنه ما روى ابو الصباح الكاظم في ان فيها حرم في فعل هذه الرواية يخرج الذكر والافوى البدنة لانها في الصحيح لا وفي ذلك بين كبر النعامة
وصورها لا بين ذكرها وانما اهلها وبما قبل باعتماد المأذون به بين الصيد وفداثة ففي الصغير لم في سنة وفي الاثني وفي الذكر ذكر واخنان العدة في
موضع من قولهم ومع الفخر تقوم البدنة ويقتضى على الابل الناقة والحمل وجاعة باطعام الابل اطول جماعة وكثير من الاخذ بالثلاثة وهو افوى وجوب
مدن لكاسين هو المشايخ بين الاحكام هو في موثوق في عبيد عن الصادق في الذي في صحيحه في موثوق في من اصحابنا انذروا بدنة من الابل فان لم يجزها
في سنة في بدنة فاراد ان يصدق في طم سنين مسكنا لكل مسكين مدا وعلى هذا بين ابو بوبه وابو الصلاح وهذا القول افوى لبل والاول والى اشهر
الافوى لانها لا يربط على طعام سنين فالراي له ولا يخرج عليه اكلها لو نقصت من السنين في حجة ذوات وتعد من الصادق في قولهم ولو جرح صام
عن كل مد من يوم ما ظهر العيان يقتضي وجوب صوم سنين يوما الا ان ينقص الفقه عن السنين فيقتضي على صيام فدا ما وسعت من المساكين في ظاهر الاجتهاد
تقتضي ذهب جماعة من الاحكام الى وجوب صوم سنين مطم ولا شاهد له وان كان هو الاوطى ان فلما يجوز الاقتصار على صوما قابل الاطعام فوفقت
الفقه عدله عينا كالحسين فظاهر وان فضل عن مسكين فضل الابل من المدين وجب فيه الى مسكين اخر وان قل لكن هل يجزى صوم يوم في مقابلته
الاجود ذلك لان ذلنا الفقدان نقص عن المد والمدين لكن يصدق عليه انه طعام في الجملة وقد قال الباقر في صحيحه محمد في مسكين فان لم يكن عند
فليس بمقدار بل لكل طعام مسكين يوما ويقتل عدم وضوم في مقابلته خلا للطعام على المعنى المأمور وهو المد والذان ويؤيد رواية عبيد
في الموثوق عن الصادق في فان لم يقدر على طعام صام لكل نصف صاع يوما وفي الاصل خلا في وجوب صوم يوم كامل هنا لان صبا اليوم لا يلبس
والسقوط غير ممكن لسفل الله فيجب كالاليوم قولهم فان جرح صام ثمانية عشر يوما هذا هو المشايخ بين الاخبار في ذلك بعضها على صوم
ابتداء عند الفخر عن الصادق وبعضها على الجمع بين الاثر من صوم الثمانية عشر بعد الفخر عن السنين وذهب بعض الاحكام الى الاكتفاء بالثانية عشر بعد
الفخر عن الصادق في الحجة وادبها والعمل بالمشافى لوطوط النظر في الفخر عن مجموع صوم السنين وفي حكمها ينقل الى الثمانية عشر وان نذر على صوم
ارادها لان ذلك هو مدلول الضوم في حتم وجوب صوم الممكن زائد على الثانية عشر لوجوب الايمان بما استطاع من المأمور ولا ينافي لاسقط
بالصور ولو شاع في صوم السنين قاروا عليها ثم نجد في حرم عن الاكمال بعد بخلاف الثانية عشر اقتضى عليها ويجعل الاقتصار على صوم سبعة وكذا
الفخر بعد صوم شهر والسقوط ولو عجز عن الثمانية عشر من هي فنه وجب صوم المقد ولعدم المعارض هنا لبل الوجوب مع احتمال السقوط قولهم
وفي اخرج النعامة وادبان انما اكلها من اللحم هو الافوى اعطاء وادبانه بالمأذون به من الاية والشاة وغيرهما ولو عجز عن المماثل فبدله كبدا
الكبيرة في الشاة في الفخر ويذكر ان يقدم البكر او وجه على الاطعام خرجا من الخلاف ولا نه مقدم عليه فيما هو افوى في صحيحه بطريق واحد مع احتمال عدم
الاجزاء على هذا المقدار لا غير الفخر قولهم وفي كل واحد منها بقدر اهليته الى الكلام هنا في البدل كما تقدم في النعامة بمعنى فض الفقه على الابل
فان زاد على الثلثين لم يجز الزائد وان نقص لم يجز الاكل واذ انتقل الى الصوم ثلثين صام ان لم تنقص الفقه عنها ولا اقتصر على قابليتها والظاهر ان المراد
بالبقرة المستنة فضا عدا ولو كان المقبول فضا من فضا من فضا في سنة كما روى قولهم في مثل الضية شاة الكلام هنا كما تقدم بالبقرة المتان
قولهم وفي الثعلب الاربع شاة وهو الذي قبل منه ما في الظبي القائل بالخافه بالظبي الشيخ وجماعة ومسندهم غير صحيح واخبارها على
المصنوعان ذلك على وجوب الشاة ولم ينص الى الابدال فعلى الاول وهو الافوى يجيب مع الفخر عن الشاة اطعام عشرة مساكين فان لم يجد صام ثلثة
ايام لصحة معونه غير بخلاف وجوبه لك في كل شاة لا يصح بدله او هل يجزى لكل مسكين مدا ومدان الاصل يقتضي الاول ومناسبه فاستوفى يقتضي
وبكل واحد فاقبل ولا ريب ان الثاني احوط وذهب بعض الاحكام في القول الاول الى ان مع الفخر عن الشاة فيسقط الله ولا شيء عليه والرياسة
العامة تدفع والفقر بين مدلول الرواية وبين الخافه بالظبي يظهر فيما لو نقصت فيما الشاة عن اطعام عشرة مساكين فعلى الاطلاق يقتضي الفقه
وعلى الرواية يجب اطعام العشرة قولهم والابدال في الاضام الثلثة على الفخر في موضع الخلاف من الثلثة الثلثة الاول اعني الفخر من النعم
فرضه على المساكين وصبا فدهم اياما اما الصوم الاخير في الثلثة وهو الثمانية عشر والسبعة والثلثة فلا خلاف في انها مرتبة على المقد
وقد تقدم الكلام في باب الصوم ان الافوى كونها على الترتيب ان كان الفخر لا يخرج عن عمل بظاهر الاية والرواية الصحيحة الدالة على ان في
الفران المتخير حيث يقع قولهم في كسب بعض النعام فاحترق فيها الفخر الى البكان بالكسحج بكونه بالفتح والمدا به الفقه من الابل ولا

الغذاء وقد اختلف في تفسير هذا الكلام فمنه وهو الذي يفسر ان ادريس ان المراد ان يجيب عن كل بيضة شاة فان يخرجها اطعم عشرة مساكن فان عجز
ثلاثة ايام وهكذا الحكم حتى يصح الشيخ المعتمد قبل ذكر الشيخ هذه العيان المجلة ومستند هذا الحكم ظاهر الرواية الاجتزالية التي رواها سليمان بن خالد في المسئلة
السابقة من ان في كتاب علي في بعض النفاكاته مثل ما في بعض النفاكاته حيث لم يمكن جعلها مثلاً مطعماً جاعاً بين الاخوان السابقة وحل كل جوع على حاله حل هذا
على هذه الحالة وهو ما لو بعد الارسال وفيه ما ان احدهما منع لانه يخرج على ذلك بل يقتضاه ثبوت اصل الكفان في بعض النفاكاته كما ان الكفان ثابتة
في بعض النفاكاته فهو يشبه اصل الكفان لاشبهه الكيفية بالكيفية فان المشابهة لا يقتضي تساوية من كل وجه وبذلك اراده هذا النفاكاته قوله في الخبر الاخر يصنع
فيه من الغنم كما يصنع في بعض النفاكاته من الابل وح فلا دالة للخبر على كيفية كفان بعض النفاكاته فيرجع الى الاخبار والاخر وقد دل على الحكم السابق مع مكان ذلك
الافراد ما يصنع بعد رهاقها فلا الثاني انه قد علم ان مع مكان الارسال وهي الحالة الاختيارية لا يجب البيضة شاة بل نأجها حين تولد ان تقوى ولا شك انه قد دل
من الشاة وبكفي في العلم بقضائها ان في البيضة بعد ترك الفرج من جوار الغنم كما مر قبل الخبر اضعف كما يفهم الا رسا الذي غابته امر ان يبلغ صغير الغنم فيه
ما لا يبلغ كما ان البيض الذي هو كفارة فيه ما يفرج وفيه ما لا يفرج ومثله القول في بعض النفاكاته فانه في بعض النفاكاته في الابل ومع عدم الارسال الذي غابته
ان يبلغ صغير الابل فضلاً عن غيره او كان الارسال اضعف مؤنة على المالك اذا ثمن وكذا في ما مر من الابل في بعض النفاكاته فان كان حكم الارسال
اضعف وح فالشاة اذا كانت في الحالة الاختيارية وهي الفدية على الارسال كيف تجب في الحالة الاضطرارية التوعبية لضعف الحكم واعند ابن ادریس عن
هذا بان مثله لا يمتنع اذا قام الدليل عليه وعنى به الخبر دلالة منوعة والذي في المأخوذ كالعلامة والشهد وغيرهما ان المراد به ان يخرج عليه الطعام عشرة
مساكن فان عجز ضام ثلاثة ايام وهذا الشرط ليس لودل عليه دليل لا يوجب الجواب لعدم الدليل على ذلك ذهب بخبرنا الى ان مع نفاق الارسال يصح
عن كل بيضة قطاة بدهم وهو يحتاج الى النقل بصا وحيت لم يصح النقل هنا حتى يثبت في كل بيضة شاة فخرج شاة عوض كل بيضة
مبل بخبر الفرج هل يجري مع الفدية على الارسال ام لا يحتمل الاول لانها على اقوى بسبب خبرها في الحالة القوية فيخرج ان يجري بطريق اولي ويحتمل الثاني
لان فدية الارسال وهو كغيره مغايرة للشاة وقد يمنع من كون الارسال سهل مطلق وان كان اقل غرامة فان في الحقيقة تكلف شاة وربما كان على بعض الناس
اشق من اخراج الشاة بكثير لا يتوقف على تحصيل الفدية المذكورة وانظار الشاة حتى يلد صروف نأجها في مصالح الكسبة الى غير ذلك من الاحكام التي تفسر على
كثير من الناس بخلاف ذلك شاة بقرتها على فدية الحرم فانه في الاغلب تكلف سهل بالاضافة الى الارسال في اكثر الحاج كما لا يخفى وبهذا القدر لا يخرج
ما قبل من ان الارسال سهل من الشاة فيما سبق هنا فنقول ان فلنا بالثاني وهو عدم اخراج الشاة ابتداء عن الارسال مع امكانه فبدل الارسال بما لا يصح
فيه يمكن وجوب الفدية كما لو قيد للبيض فداء ابتداء وان فلنا بالاول ونجده قول المتأخرين بوجوب اطعام عشرة مساكن ثم ضمنا ثلثة ايام لما ذكرنا
بل ان الشاة في حال الاضطرار الواجب لاجل بيده في الجملة فاذا تعدت ثبوت الفدية الى بدلها الطعام حيث لا يصح طها على بدل وهو الاطعام المذكور ثم الصبي الكسبي
تقيد وجوب البهائم المذكور بتعد الارسال والشاة معا وظاهر القول ان البدل معلق على تعد الارسال خاصته وعنه لانه لا يتم الحكم بشيء على هذا
الكلام في بدل صغير الغنم في الشاة الاخر لو تعد وتعد على هذا يجري بدل طعام عشرة مساكن ثم الصبي لان الشاة هناك مجزئة قطعاً فيجب له ان يعطى فدية
بالوجه العام وان لم يصح على بدل الواجب هنا على الخصوص وعلى القول بوجوب المحاضر من الغنم لا اشكال لانها شاة حقيقة بل صرح بعض الاصحاب بان
كفان البيضة مع ترك الفرج شاة من غير تقيد بالمحاضر والكان والامر فيه واضح واعلم انهم لم يذكر فدية الطعام لكل مسكين هنا والظاهر ان كل مسكين
ولو جعلنا الاطعام من الباب العام فلا اشكال في كونه هذا قولهم ما لا بد له على الخصوص المراد بالبدل على المحذور ما ورد والنظر في بيده في المادة المجزئة
كما وقع في خمسة السابقة على ما ادعوه ولا فائدة في تحلفه في بعض الموارد لقصور دلالة النص عليه وبه ما يخصص على ان هذه المذكورات قد يكون
لها بدل كما في الشاة في الحمام فان لها بدل عند تعد رهاقها هو اطعام عشرة مساكن فان تعدت ضيماً ثلثة كما ورد في صحيحه فغوية بقرها لانه بدل على
العمول لا يخفى به فقولهم الحمام وهو اسم لكل طائر بهد والتمتع بهد وبوالصوت ومغنى يعي الماء بالعين المماثلة لشيء من غير مصرع كعب الدواب
ولا يأخذ بمقتضى قطرة قطرة كالتجاجة والعصافير واختلف الفقهاء في التعريف على القولين فتشأن اختلاف اهل اللغة في تعريفه واقرنا التعريفين
الثاني وهو الذي قطع به الشهيد في سن ولم يذكر غير ذلك الجوز في الحمام عند العرب ذوات الاطواف من نحو الفواخت والفارسي ساوق حشر والفظاوي
الوراشين اشياء ذلك يقع على الذكر والانثى لان الهاء اذا دخلت على انة واحد من جنس الثابت قال وعند العامة انها الذواجن فقط والذواجن في الشاة
في البيوت وعلى كل حال فلا بد من اخراج الفظاوي والحمل من التعريف لان لها كفان معينة غير كفان الحمام مع مشاركتها في التعريف وفي اخبار التعريف
الاول وادخل فيها الفواخت والوراشين الفارسي والفظاوي فلا يظهر بين اصناف التعريفين فقولهم وفي مثلها شاة على الحرم في الحمل
بقرته تميمه لا مطلق الحرم فانه لو كان في الحرم اجمع عليه الامران كما سبوا وهو الموجب لترك القيد فقولهم وعلى الحمل في الحرم درهم هذا هو المسمى
وفي بعضها ان عليه قيمته او من ثم احاطت العلامة في والمنتهى بوجوب اكثر الاثر من الدرهم والقيمة وفرب في وجوب القيمة لو زادت وربما اشكل
اجزاء الدرهم فان من قبل حصيداً محمولاً في غير الحرم يلزم القيمة التوقفية لما ذكرنا ما بلغ تكلف يجري الانقض في الحرم وهذا الاشكال يوجب على
القول بان فداء المحمول كما مضى ان الحق كون فداء الله ثمرة ذلك القيمة التوقفية ولا يبعد ان يجزئ نعم اقل من القيمة مع وجوب المالك
نعم هذا ورد على المصحب اطلق هذا الدرهم فيما بان ان هذا المالك ان كان قولهم وفي فدية الحمل على الحمل بالتحريك من اولاد الصان بانه
او بغضته فضا عدل في رفاة وحيد وهو من اولاد الممراسنة كك واعلم ان الام في قوله لحم والحمل فيما ياتي في بعض النفاكاته في اللغة بل قد

في بعض النفاكاته

ايام

القيمة

[illegible]

الذي يفر ما منه وقلنا بايجاب الجزاء ففي جواب غايتها الى الاول نظر من تجرئ لنفسه الموجب بخر وجها من مخالفا حجب دها اليه وسنقتضيه القائل
مع ان العيب خصوصاً لو كان المحل الاول ليس هو موضع اقامته والثاني مساو بالواو وبابه وبالجملة فهذه الفرع كلها لا يخلو من اشكال حيث لا اصل
لها يرجع اليه **المشكلة** لوشك في العدة بنى على الاصل وهو العدم او تحقق الفداء وشك في حر وجها من الحرم فالاصل عدم الخروج ان قلنا
بقبول الحكم بخر وجها منه ويتحقق العود بالمساواة واختيار عدلين وفي الاكفئة بالعدل الواحد وجه جعله من باب الخبر وان كان عدمه وجه
قولهم اذا دعى اثنان فاصاب احدهما الى الاشكال في الحكم مع تحقق الاغاثة من الراعي الاخر لا يصير بخر بمنزلة السبب بغلبل المص بابه عليه
وانما الكلام مع عدم الاغاثة فان اطلاق الفرض يقتضي الوجه بخر وهو مفروض في رابطين محرمين وفي تعديته ح الى الرافعة نظر من الاشكال في التمسك
وكون الحكم على خلاف الاصل فيقتصر فيه على مورد وكذا القول في تعديته الى المحل اذ امر الصيد في الحرم بالنسبة الى القيمة وذهب البعض
الى اختصاص الحكم بما يحصل من الخطي اغاثة وجهل الرواية عليه وعلى هذا يتعدى الحكم الى الجميع **قولهم** اذ اوفد جماعة نارا فوقع فيها صيد الى اطلاق المص
وجاءه ذلك بحيث يشمل الحرم من المحلين اذ افعول في الحرم والمحرمين في المحل الذي ثبت عليه رواية في كذا الذي هو مستند الحكم ان الموقدين كانوا يخرجون
في غير الحرم بل ينفى على هذا تضاعف الواجب لو كانوا محرمين في الحرم وفي علق الحكم بالمحلين في الحرم نظر من اقامة ذلك مقام المباشرة ومن عدم الفرض لو
اختلفوا في القضاء وعدمه بان قصد بعض دون بعض فعد الجزاء على من قصد وعلى من لم يقصد فداء واحد ان تعدد ولو اختلفوا في اشكال من المقتصر
ومن استثنى مساواة الفاصلة لغيره مع انه اخف حكماً منه ولو قيل بان مرع عدم التقصد لبعض يجب على غير الفاصلة ما كان يجب عليه لو لم يقصد الجميع كان
وجهاً ولو كان الموقد واحداً وقصد فعليه الجزاء ولو لم يقصد فالاشكال **قولهم** اذ امر صيداً فاضطر فقتل ذواتاً مما لا يشترط فيه فواتح لئله المقتر
ليسه واما المقر فلا يحكم بضائه بخر الذي كما اطلق المص بل مع تلفه ايضا بالوحي وانما يشر بما يوجب الضمان هذا هو المراد وان كانت العيان مطلقة
ولواشبهه حاله ضمنه ايضا لوجود سبب الضمان والشك في المسقط ولو اضطر بالاداء ففرا فاصابا خر ضمن الثالث ايضا وهكذا في قوله في ذلك
بين المحل في الحرم والمحرم في المحل ومن جمع الوصفين فيضمن كل واحد بحسبه **قولهم** السابق بضمن ما يتجبهه دابته وكذا الرابك الى هذا الحكم مخبر
بالصيد بل ضمان جنباً الى ذلك ثابت على كل حال واطلاق ضمان جنباً الى الدابة في السوق والوقوف بها اكد فيضل بدنها وجعلها وسما
والامرينه كل مثله ما لو وقف بها غير سابق ولا اكبا ما القائل والواكب سائر اقاتها ببعض جانبا بينها بيديها وراسها دون رجلها لانها لا يمكنها
حفظها ولو شرب الدابة بغيرها اذ اكلها فقتل فيضمن جنباً الى الدابة في السبق لا في بقية ابتداء لانه لا يملكه عليه باج وقد قال النبي الجماء جنباً بينكم
اي هذا **قولهم** اذ امسك صيداً لطفل فلف باسناك فمن اكل الواسك المحل صيداً لطفل في الحرم مفعول ضمن هو الطفل لانه لم يقصد فاعنه
بالسبب منه اما المسك فان تلفه ضمن ايضا والا فلا في المقتصر كون المسك محرماً سواء كان في الحرم والمضمون بحسب حاله واما اسناك المحل صيداً في المحل
له طفل في الحرم فان الطفل مضمون عليه خاصة مع تلفه لانه السبق لانا المسك ولو امسك المحل في الحرم فقتلها كالحرم واطلاق المص الحكم بضمان الحرم
الولد الصيد الذي امسك في المحل بالواسك في الحرم فاعنه الصيد في المحل والافقوى ان الحكم فيه كل واما قبل منها بعد الضمان **قولهم** اذا اغرم
كله بصيد فقتل ضمن التمسك الاغرم بالصيد يخرج ما لو اغرم غائباً من غير معانية صيد فاقضى خروج الصيد فقتل فان مفهوم العيان في
عدم الضمان لانه لم يوجد منه قصد الصيد ويحتمل الضمان لحصول التلف لسيبه كما يصدق جملته لان الصيد بخر من كل وفي حكم الاعراء ما لو اهل
الكلب المربوط عند معانية الصيد وان لم يعرف لان الكلب بصيد عند المعانية مقتضى بخره فيكون المحل سبباً في التلف ومثله ما لو اهل الكلب بخر
في الربط ولو اهل مع عدم وجود الصيد فاقضى فهو كما لو اغرمه **قولهم** لو غريمه انك قتلته بضره شئ الى اخر الاشكال في ضمانه مع الهلاك لانه
مضمون عليه بتفريقه الى ان يعود الى السكون لكن لو غريمه واشبهه حاله ففي ضمانه نظر من وجود سبب الضمان وهو التمسك ومن اصاله السلافة
النفس انما تحقق كونه سبباً في الضمان مع الهلاك او ما في حكمه لا مطر وقد تقدم الكلام فيه في نفس الحمام ولو كان تلفه حالة الفداء باقياً في نفسه
وبيان من كون دوام الفداء كايده الضامنة ومن ان لم يهلك بسبب من جهة الحرم لا يثبت بخره ويوقف في اذ اذ وقع الصيد في شبكة فادخله
الى لا يثبت الضمان مع التمسك او لغيره ما مع عدمها وقصد الاحسا المقتصر في الضمان نظر من ان يحسن فعلى المحسن من سبيل ومن هنا الصيد
لسببه بضمن على كل حال ووقوف في وجهه ما لو اخلصه من فم فراه سبع او من شجره اذ اخله ليد اوبو وبغته فمات في ذلك **قولهم** من دل
على صيد فقتل ضمنه المراد بالهنا الحرم سواء كان في المحل في الحرم في الحرم او كان محلاً في المحل فدل على الحرم فانما في
تجره لانه المحل نظر من ابقاء الفعل فحقه ما هو افقوى منه ومن امانه على الحرم وقد انتهى عنه والافقوى في الحرم ومثله ما لو كان الجزاء
احد المنه بعين بعد النداء غير مخاطب بالجمعة وحسب حكم بضمان الدال فهو كالفان في العدة او الغلط **قولهم** يجرم من الصيد على المحل في الحرم الى
استثنى من ذلك الفعل والبر اجمعتان قلنا يجرم على الحرم في المحل ولا يجرم على المحل في الحرم لقول الصادق ع لا بأس بقتل الفعل والبؤ في الحرم وقد تقدم
جواز قتل البر اغتصاب الحرم ايضاً على خلاف **قولهم** من قتل صيداً في الحرم كان عليه فداء المراد بالهنا المحل بخرية العام وان كانت من من
القوم والمراد بالفداء هنا القيمة لانها هي الواجبة على المحل فصيد الحرم وان كان الغالب اطلاقه على غيرها بل كثر ما يستعمل المتأخرين فيها انها
نعم ساوى بعض الاصحاب بين الحرم في المحل والمحل في الحرم في الفداء لكن ذلك ليس مذهبنا اللهم ففي اطلاقه يجوز **قولهم** ولو اشرى جماعة في قتله على
كل واحد المراد بالفداء هنا القيمة ايضاً ومنه الشئ ومن ان مقتول واحد فموجب فداء واحد على الجميع واصالة البر ان من الى اخرج منها فقتل الجماعة

ثانياً من بعد ان ينفذ الله منه ولم يكن عليه الكائن واظهار من كلامه ان الكلام في الصيد المنكر في احرام واحد ولو وقع في احرامين في وقت
تكررت قطعاً وكذا لو كان في عام واحد ولم يكن احدهما من جنس الآخر وعمرهما معاً في القمع وعمرهما معاً في القمع وعمرهما معاً في القمع وعمرهما معاً في القمع
وعمرهما معاً في القمع وعمرهما معاً في القمع وعمرهما معاً في القمع وعمرهما معاً في القمع وعمرهما معاً في القمع وعمرهما معاً في القمع وعمرهما معاً في القمع
وغير ذلك من احرام واحد في كثير من الاحكام ولعدم الدليل الدال على اشتراط كون في احرام واحد الا الانفاق عليه في بعض الموارد فيبقى
الباقى في هذا القوي القوي الشهيد في حجة قصدي في التكرار مع تفاوت ما ان الفعلين بان قصد في آخر المنلو واول وفان الثاني مع قصص زمان الخلل
ولم يفرق في ذلك بين المرتبطين وغيرهما وبشكل منع كون قرب الزمان له مدخل في ذلك مطبوع اما ان يعتبر الاحرام الواحد والمطلق والمرتبط مع
ان ما ذكره باق في احرامين في عامين مع تغلقه بغيره عدم الخلاف فيه منشأ الخلاف في التكرار عما من ظاهر الآية العامة على الانقسام الثاني لوجوب
التكرار السطلي للصيد المحقق لولا ان الفصل فيها يقطع الشك في انقسام في الاول لا الهان في الثاني وقد مر الصادق في الآية بذلك في حجة ابن ابي عمير
السابق ومن عوم قوله نعم فمن قبله منكم معاً في حجة عدم صلاحه ومن عوم عدم تخصيص لعدم الثاني بين الجزاء والانقسام وعوم اخبار اخرى الاقوى
الاول لان دليله في النص صريح في خلاف الثاني وبه يجمع بينه وتخصيص العامة بالثاني وان كان القول بالتكرار مطبوعاً وعوم ان ظاهر الآية لا يوجب
والفناوى كون الحكم في الحرم مطبوعاً والحال في الحرم فانه وان ساواه في ضمان الصيد لكونه في حرم هذا الحكم بنظر الاقوى لعدم بتركه عليه الكائن مطبوعاً
فوقه ولو اشترى محل بعض النعام لحرم هذا الحكم كصفى عليه بين الاخبار مستنداً وبأنه في عيبك عن الباقي وهو مخالف للقواعد الساقفة من
عدم صفاً المحل في الحرم على الحرم وان غاب عنه بل وان شاركه في الصيد ولو لم يقم القيمة لكان ذلك محققاً بغير هذه الصوة ثم ان كان المشتري في المحل
وجب عليه الدوم للنقص المذكور ولو كان في الحرم احتمال كون ذلك كما يقتضيه طراف النص الاخبار بمكة هنا وجوب اكثر الامر من القيمة والدوم
فان حكم البض المذكور يقتضي تقليطاً فلو اقتصر على الدوم مع وجوب القيمة في غير موضع فانه باذنه عليه لكان نقص منه والواقع خلافه واما الاكل
فان كان في المحل فالحكم كما ذكر وان كان في الحرم ففيه تنافع في الجملة فيجب شئ عليه الشاة والدوم نظراً في طراف القاعدة الساقفة الدالة على الاجماع
ومن خلاف في الضرر هنا على وجوب الشاة ويمكن قويا ان يجمع بين النصين المطبقين بالمضايف لعدم المناقاة الا ان الاحتكام بغيرها هنا شئاً ويتبقى
السئلة امور الاول قد عرفت فيما تقدم ان كسر بعض النعام قبل الخلط موجب للارساء فلا يثبت اطلاق وجوب الشاة هنا بل ان كسره ثم اكله وجب الجمع
بين الارساء بسبب الكسر الشاة بسبب اكله بغير التخصيص انما يثبت وجوب الشاة خاصة اذا اشتراه المحل كسراً وكسره هو لو اشتراه مطبوخاً ثم كسره المحل
احتمل قويا وجوب الشاة خاصة لكونه متغصناً بالبض البشري الذي هو حكم الارساء ومثله ما لو ظهر للبض بعد الكسر فساداً ويمكن الجمع لصدي
الكسر الثاني لو طبخه المحل ثم كسره واكله فهل يجب عليه الارساء مع الشاة كما يجزى كسره هنا في الفرج فيجوز لساواة الطبخ للكسر في منع الاستعداد
للفرج ولصدان الكسر بعد ذلك فلا يقص الامران عن الكسر ابتداءً وجبه لعدم ان الضرر بالارساء انما ورد في الكسر مخصص بكسر الطبخ وهو الطبخ
منه وبليس الطبخ كسراً بحتة وان شاركه في والى الفاء فيلزم القيمة خاصة والاول اقوى الثالث لو طبخه ثم كسره ففي وجوب الارساء الوجه الاول
بالعدم هنا لو يثبت ثم كسره لم يحل بعد ذلك اكله المحل وجب الشاة بالاكل وفي الارساء نظراً فيجب على المحل ان كسره شئاً لا صالة البراءة وعدم النص
ولو كان كسره محققاً ففي وجوب الشاة والقيمة والدوم نظر الرابع لو كان المشتري المحل محرم الاحتكام قويا وجوب الله هم خاصة لانه وان لم يكن مضمواً
لكن الدوم يجب عليه بطريق اول الزيادة عليه لا دليل عليها فيقتصر عليه وجوب الشاة لشاركونه المحل كما لو باشر احدهما القتل بدل الآخر ويقتو
الاشكال لو اشتراه محققاً كسره الاخرى كما جرت مجازاً لا دليل على المشتري بكاسر لا اكل ولكنه سبب فيه **الحال** لو اشتراه المحل نفسه من محل
وباشراً لاكل ومقتضى اجتماع الدوم والشاة والارساء معاً نظراً في وجوب الاخرى عليه بدون الشاة وجوب الدوم على المحل فعلى المحل اولاً
من جهة اخرى عن ضرورة الضرر الاول اقوى لان حكم الاجتناب منصوص الاول يدخل بمضمون الموافقة **الحال** لو انقل الى المحل او المحل بغير الشاة ففي نحو
الاحكام نظراً من المشاركة في الغاية عدم الضرر مع مخالفة في المحل لقواعد الدالة على عدم وجوب شئ عليه في غير هذه الصوة من مسائل الصيد
يمكن ان يجزى الحرم ما كان يجب بالشرع ولا يجب على المحل وجوبه بغير البض على الحرم بسبب الاكل والارساء مع الكسر فيجوز اخذ من القواعد الساقفة
خاصة السابعة لو كان المشتري غير البض المذكور ففي وجوب الدوم على المحل خصوصاً لو كان اعظم من البض كفض الغنمة او على قيمته كالطبي نظر وكذا لو
في وجوب الشاة على الحرم باكل ولو كانت القيمة فلا تفاوتاً في وجوب قويا هنا عدم وجوب شئ على المحل وجوب القيمة والمنصوص على الحرم ولكن يفوى عدمه
الخوف في كل ما خالف هذا النص من هذه الاحكام لانه يباس متوع فوقه ولو كان في بلد فيه شره والجمش الزد من وجوب الاحرام المانع
من المالك من البعد الموجب لعدم خروج الصيد منه عن كسره فيقبل دخوله فيه وهذا هو الاقوى فوقه ولو اضطر الحرم الى اكل الصيد الى قوله
الا اكل الميتة ما ذكر من التفصيل من مجازاً عنه وكان جمع بين الاخبار الواردة باكل الصيد مطبوعاً واكل الميتة مطبوعاً والفقهاء اثنان نص في النافع وجعله
اشهر الزاين هو من هب الصيد والاعلان في اكل الصيد مطبوعاً فان قلتم على القدر هذا موالاتنا الى الدلائل ان كان وهذا هو الاقوى وهو
بعض الاخبار الى اكل الميتة مطبوعاً وانما تقدم الصيد على الميتة اذا كان مذنباً وامكن تذكيره بان يذبحه محل في المحل والافين اكل الميتة لانه نافع اخف
حكماً لساوئه في كونه ميتة ان ذبحه المحل باذنه يكون صيداً واحتمل في س استثناء ذبح الحرم هنا في ذل السع لعدم النهي عن ذبحه الذي هو مناط عدم
الذكاة وبضعف بان الحرم لا يشترط عدم الذكاة كما في ذكابه فيكون الحرم باذنه وانما العلم بعدم قبول الحيوان للذكاة ولو على وجه فلا يثبت في الحال
بين الانقسام والاضطرار ويجب على البائع للصيد والميتة الاقتصار من ناوله على ما يندفع به الضرر في سفره باعتماده حفظ نفسه وحاجته الى التردد

في الكلام

في الحرم النص
فيكون ذلك

خبر

من

في هاته قولي واذا كان الصيد مملوكا فقد اذ صاحبه هكذا أطلق الاكثر والمهم من الفداء ما يلزم المحرم بسبب الجناية على الصيد من مال وصولا رينا
وهو شامل ايضا اذا وقع فيه الصيد المملوك او نضر ولما اذا كان الجناية غير موجبة لضمان الاموال كاللذلة على الصيد مع المباشرة ولما كان للمالك فيه
نفع وغيره كالارسل اذا لم يبلغ شيا والصوم ولما اذا كانت الجناية من المحرم في المحل في الحرم ولو من المحل في الحرم فبما يجمع فيه بين الفقه والخبر ومضا
انه لا يبرر لهم سوما يجب للمالك مع ان القواعد المستقرة يقضي ضمان الاموال بالمثل والقيمة كيف كان وكما قد يقضي الحال في هذه المسئلة ضمان ما هو
او يدور ذلك كما اذا زاول الجراة على القيمة او اجمع عليه الامران وقد يقضي ضمان ما هو اقل بل ما لا يشفع به المالك فلا يكون الاحرام موجبا للتغليظ عليه
وذا ذه على الاحلال فيحصل في هذه المسئلة الخالف في امور الاول لزوم البدنة عوضا عن النفاذ مع انها قيمته والواجب على غاصبها المتلف ضمان قيمتها وهي قد
يكون ازيد من البدنة وقد يكون اقل مع ذلك فيه خروج عن الواجب فانه مقدرة القيمة بالدرهم والدنانير الثاني يرض عنها على البراءة عطاء المالك و
الفريق كما امر الثالث الصيام الفجر عنه يقضي ضمان حق المالك المالى مع ان الصوم من جملة الفداء الشرعي لا يحاسبه الله ثم بقاء زمان الصيد للمالك خروج
عن القاعدة المذكورة التي لا كفارة بالعداء لو نضر عن الفقه فان فيه ضمانا للمالك وهو باطل لا يثبت القيمة بالاثلاث في غير حال الاحرام ففيه
اولي الخاص لو كان المتلف بضمنا موجبا للادسا فاسل الجاني ويبلغ شيئا يلزمه ضمانه حق المالك وان وجبنا القيمة هنا ونقينا الارسل ان لم يخرج عن النضر
المعلوم السادس لو عجز عن الارسل فالكلام في الصوم بدل ما هو الفقه كما ذكر الشافعي وانفاه بالذكاة وكان مما يقع عليه فالواجب على الفاعل الارسل
خاصة بالنسبة الى المالك وهذا قد يوجب عليه ضمانا لارسله هو خروج عن القاعدة الثامنة لو كان المحرم دالا او شتمه مع وجود المباشرة الضامن كان الجاني
الضامن على المباشرة خروج عن الاصل المذكور التاسع ايجاب الضمان على كل من المباشرة والتب بحيث يجمع المالك خروج عن ايضا وعطاء زبانه عما
يجلبه العاشر لو اشترك في قتل جماعة فقد تقدم انه يلزم كل واحد فداء فاجتمع الجميع للمالك خروج عليه ايضا الحادي عشر لو كان المملوك حاملا في الحرم
كالعمارة فمروءة عاد الى هذا المالك والاضمان بالنسبة الى الحق المالى وهذا يلزم الشاة وفيه خروج عنها الثاني عشر لو لم يعد ولكن فضله كذا خارج الحرم
زال الضمان بالنسبة الى الاموال وهذا يبقى لكل واحد شاة الى غير ذلك من الخالفات الفصل الثامن في ضمان المصير اليه وقد هتجنا عن
المحققين منهم العلامة في بر والشهد في من والمحقق الشافعي الى ان فداء المملوك لله تعالى عليه القيمة المالك وهذا هو الاقوى لانه قد اجمع
الصيد المملوك حقان لله ثم باعنا بالاحرام والحرم وللا دى باعنا بالملك والاصل عدم التدخل في غير الجاني فمثلة الغاصب الفاضل بالصوم فقول
موضع بلزمه الضمان بلزمه هنا كقيمة وكيفية فضمن الفقه بقيمة والمثلي بمثله والارسل في موضع بوجبه للمالك وبجعله ما نضر الشارع عليه هنا
لله ثم لو كان دالا ونحوه ضمن الفداء لله ثم خاصة قولهم ولو لم يكن مملوكا ضمنه بان لم يكن يربوا انما لو كان لواجب الاشرار القيمة او كلف طعام
ولو كان حيوانا كالبقرة والفرس وجب نجده لا يبيته الكفارة ثم يصدق به على الفقهاء والمساكين بالحرم ولا يجب للفداء يجب الصدقة بجميع اجزاء مع العلم
والنية عند الصدقة فليطرح ولا يجوز الاكل منه فلو اكل منه ضمن قيمته ما اكل على الاقوى قولهم وروى ان كل من وجب عليه شاة في كفارة
وعجز عنها كان عليه اطعام عشرة مساكين فان عجز ضام ثلثة ايام هذه الرواية رواها معوية بن عيسى في الصحيح عن الصادق وعلى بن ابي بصير لكن لا يقيد
فيها بالصيد كما يفيد المص والعلامة وانما صلا ذلك انها مسوقة بصددها لاحكام الصيد وعلى اطلاقها يدخل الشاة الواجبة بعزم من المحظورات فقولهم
ضمن جامع زوجته في الفرج قبل او بعد الحائض وبالعالم عن الناسي وبالعالم عن الجاهل وناسي الحكم ملحق بها ايضا فلا يجب عليها شيء ولا فرق في الرخصة بين
الدائمة والمستترة على الاقوى ولا بين الحرم والاضحى الزنا بالاجنبية وطؤها بشبهة ووطئ الفلانة على اصح القولين وفي البيهقي قولان اشهرهما عدم
النحو ونفسا الحج يحصل لوقوع الفعل قبل الشعر وان وقف بعزفه على الاصح وانما اطافه المص لما سبأ من النسيه عليه فقولهم وعليه ان يقف
اذا بلغ ذلك المكان الى اراد بالمكان الذي وقع فيه الخطيئة واشاد اليه مع عدم سبق ذكره بناء على انه معهود وهذا المراد بالافتراف في حج الفداء
هكذا اعمل الاكثر وهو من كوفي بعض الاخبار وفي بعض الاخبار في بعض اخر منها ان عليها الاقرار في ذلك الحج الفاسد ايضا ان عليها الاقرار في ذلك
الحج الفاسد ايضا الى قضاء مناسبه واخذنا في من ونيته عليه في وهو حسن لان المقبر في ذلك الض وهو حاصل وبغيره من قوله اذا اجماع على تلك الطريق
انما الوجها على غيرها فلا فرق وان وصلا الى موضع يتقرب به الطريقان كقربة ويجتمل وجوب الفرج في المشقة لان سقوط ما نضر لعدم مروءة عليه
لا يقتضيه سقوط ما وجب يقتضي الثالث ان يكون عنهما فلا يكفي الطفل الذي لا يتبين ونحوه ولو توفقت صحته على اخره او بفقته وجب عليها فقولهم
ولو اكرها كان حجها ما ضاها كان عليه كفارتان اي بدلتان احدهما عن نفسه والاخرى عنها وفي ثلثها لو اكرهته ونحوه لا يجنبه لو اكرهها نظر اثره
العدم للاصل وهل يجب الفرج حيث يقبل الحج في غير المنقذ من نظر الوجه لعدم قولهم وان جامع بعد الوقوف بالمسعى ولو قبل ان يطوف طواف
النساء الى العبر بل الوصل به يقتضي ان لو طاف طواف النساء يجزئ عليه البدنة وليس كذلك بل انما يجب لو وقع قبل الطواف النساء فانهم يجزئون به
فكان الاولى تركه ولو لم يقيد بتخصيص محل البدنة والمراد بالجامع في غير الفرج نحو التقيد وانزل معه الماء والحكم بعدم البطلان به قبل الوقوف بقيد
عدمه بقرينة قولهم لان الجامع الحقيقي بعد لا يشهد فغيره اولى فيكون تخصيص ما قبل الوقوف في قوة التعميم فقولهم اذا حج في القابل يجب
الافساد لزمها انما ولا سوء جعلنا الثانية فمضد عفوئنا لان حج صحيح على التقيد به فيقبل النساء والكفارة وهكذا لو افسد قضاء القضاء ولم
جرا ولا كذا لو تكرر الجماع في الحج الواحد فانه وجب تكرر الكفارة دون القضاء ولا فرق في وجوب الكفارة بالذكر وبين ان يكون كمن عن الاول ولا
فقولهم وفي الاستمناة بدنة المراد بالاستمناة اسنداء المني بالعبث وبيد او بملامحته زوجته وغير ذلك والفريق بدينه وبين الاستمناة

ضمان

له

فقيه

شيء وهل يقبل قوله بالادعاء في حق المقتضى فرب في قولهم **قوله** المحظور على المحرم والظاهر ما الحق من الدرع المنسج ومنع بحكم وكذا القبا
 اذ البسه المضطر غير يقبل في الطهارة اذ اذره **قوله** لكل مسكن مد وقبل سنة لكل منهم مدان الاول هو المش والثاني مروي في الصحيح ولا بعد القول بالخير
 وفي حكم خلق الشعرا والذئبة ينفون ويوجب الكهان يسمى الخلق وان قل **قوله** ولو نزل ذلك في ضوء الصلوة لم يلهي شيء والحق في حق الصلوة يلحق
 ان يكون اليتم ازالة الجاسه كك ولا فرق في الطهارة بين الواجبة والسنة **قوله** ولو نزل ذلك في ضوء الصلوة لم يلهي شيء والحق في حق الصلوة يلحق
 بل يحتمل الحاق مطلق الازالة في وجوب الفدية بلفظ بعض الايطال من غير ازالة الشعر بفتا سب الفدية ومن اصابته المني في غير وقت الفدية **قوله** وفي
 الظليل سائر اشياء الارباب في وجوب الشاة بالظليل ونقطة الرأس بعد غيره انما الكلام في بعد دها عند بعد الفعل فقد اختلف الاصحاب في ذلك
 فبعض كفا في الظليل شاة مطلقا في السنة الواحد وقيل لكل يوم مد وقبل لكل يوم شاة ان كان غنارا وجملة الزمان ان كان مضطرا ولم ينفك احد
 على قول يتعدى لها بعد الفعل مع اختلاف الزمان كما هو في اللبس والقول بوجوب شاة مطلقا من قول وهو اجتناب رجاعة وامان فطنة الرأس ان اخذ الفعل
 فشاء واحدا وان اختلف بان كفى واحدة ثم عطا وهكذا فان كان مضطرا فواحدة بغيره وهكذا ان كان غنارا واختلف المجلس ولو اخذ فاعلم الفدية
 ايضا ولو ضاع عفا عطا لم يتعد **قوله** الجذال في الكذب منه ثم شاة الى انما يجب الفدية عن الاثنين كذا اذا لم يقبوا بالكثرة عن الواحد والاوجب
 الشاة للثانية ايضا وكذا البدنة انما يجب للشاة اذ لا يثبت بالنكاح عن الاولى فيجب للاخير من بقره وعن الثانية بالخير فيجوز في الثالثة شاة والثالث
 ان يضر عند اداء النكاح في العدد السابق الذي لم يضر عند ان كان واحدا فشاء واثنين فبقره او ثلثة فبدنة فان كثر عن كل ثم فاشاة لكل لا ادر عن
 كل من ثلثة فالبقرة او عن كل ثلثة فالبقرة وكذا الكفر على ازيد من ثلثة فالبقرة خاصة عن الجميع وكذا القول في البقر صادف بعد ان كثر على كل ثلثة
 بعد ثلثة الشاة وان زاد عنها فشاء واحدا **قوله** فلع شجر الحرم وفي الكبر بقره الى قوله مردد من ثلثة الشاة من قصص المسند فانه رواية من سلسلة منكم
 الكبر بوجوب الفدية خاصة واصالة البرائة تدفعها ومن اعضاده بالشرع بين الاحتياط حتى ادعى عليه في الخلاف الاجماع مع الاجماع على تحريم فاعلم المناقشة
 والعمل على المشافقة في ذلك بين المحل والحرم ويكفي في تحريم الشجر كون شيء منها في الحرم سواء كان حيا ام لم يكن فانه مفعول والمراد بقطع الشجر
 جرحه من اصله وهو في مفعولها الذي هو مورد للنظر بغير المعظم من الاصحاب ويشتمل منها شجر التخل والفوك وما اخذ من الحل واكثر في الحرم والشجر
 اليابس ومن الابعاض عودى الحيا والعض اليابس المكسر الذي هو في حكم اليابس **قوله** ولو قطع شجر منه غادقا ولو عرفت لظاهر العبادان عاد
 الى مفرسها الذي نزع منه وفي سبب عاداتها الى مفرسها او غيره ويمكن ان يربط به هذا ذلك بان يربط باعادتها الى ارض الحرم وهذا هو الاجود
 ارض الحرم فبما وتيرة في الاحترام نعم لو كان محلها الاول اجودها احتل بعينها او ما لا يربط القول المحكي يرجع الى الخلاف السابق فان حركتها بالفتح صحت
 هناع الجفاف بسبب القطع ومع عدمه بول الثمان والحاصل ان عادتها وجفافها لا يوجبها بغير القطع وانما يكون استغفار الصمان مع الاعادة
 مراعي الجفاف وان كانت العبادان تؤم خلفه **قوله** ولا كفان في قطع الجحش الى خلاف في تحريم الجحش غير الاذخر وما انبته لادميون لكن لا كفان
 فيه سوى الاستغفار على المش بين الاصحاب اوجب العلم فيه القيمة كاعراض الشجر حيث لم يرد النص على شيء مخصوص في حق القيمة السوية وهو ولي
 لا فرق في ذلك بين الاضر واليابس نعم يجوز قطع اليابس مع بقاء اصله في الارض ليدل ثابها **قوله** ومن استعمل دها طبيا في حرمه ولو في حال الضر
 كان عليه شاة على قول مما نسب الى القول لعدم النص على كفارة على الخصوص ولا في ان كفارة الطبيب في استعماله المطلوب ما الذي لا يثبت ولا
 كفان له للأصل **قوله** وكذا قيل فيمن قلع ضره وفي الجميع مردد وجه الرد في النظر الى اصالة البرائة ونقص الدليل فانه في الضر سر وبه مفعول
 ومن اشبه الحكم بين الاصحاب ولا ريب ان الوجوب اولي وان كان عليه اقوى هذا كله مع عدم الحاجة لما عفا فلا كفان وفي الحاق السن بالضر من قول
 الوجوب جبر بعد **قوله** اذا تكرر الوطئ لونه بكل مرة كفان يتحقق تكرر الوطئ بفاوذه الادخال بعد التراجع وقد تقدم خبر في حق الصوم **قوله** ولو
 كرر الخلق فان كان في وقت واحد لم يتكرر الكفان الى المجمع في اختلاف الوقتين الى العرف والا فالوقت الحقيقي لكل جزء معار لوقت الاخر والعرف هو الحكم
 في امثال ذلك قبل الفقه **قوله** وان تكرر منه اللبس والطيب فان اتحاد المجلس لم يتكرر الكفان لخلق الاحتياط ظاهره انه لا فرق فيهما بين ان يحد
 الملبوس والطيب بغيره للعلمه قول بان مع تعاقب صنف الملبوس كاللبس قبضه عامه وسراويل بعد الفدية وان اتحاد المجلس في رواية محمد بن مسلم
 ان لكل صنف من الثياب فداء وهو قبيح منه فعلى هذا انما يعتبر اتحاد الوقت مع اتحاد الصنف هذا كما اذا لم يفر عن السابق والاوجب للمناخ وان اتحاد
 الوقت والمصنوع اعتبر المجلس لاكثر اعتبر الوقت وهو جود فعلى هذا لو طال زمان المجلس بحيث يحصل منه بعدد الوقت عادة تكررت والذي يقتضيه
 الدليل ان كان لابس المغلدا وطيب به دفع واحدة بان جمع من الثياب جملة ووضعها على يده لم يتعد الكفان وان اختلف اصنافها وان لبسها مرتين
 لغدت وان اتحاد المجلس والوقت العادي لان كل واحد منهما سبب الكفارة بانفراده فانه يربط الاجتماع في الوقت ما يثبت لها من السببية فان اضر
 عدم تدخل المستببات مع تعدد الاسباب الابعاض وهو مخار العلانية في فعله اقوى مشكلا يبدى القول في شعر ثمن القدم ولم يفرقها بين المضطر
 وغيره كما في نقطة الرأس فيمكن الفرق بينها كما هنا **قوله** كل من اكل لبس ما لا يحل له اكل ولبسه كان عليه دم شاة المراد به في الاض في ثوبه
 كل من الخف واكل لحم البطنة والاذن والاوجب **قوله** يقطع الكهان عن الجاهل والناسي الوجوب الكفان على التام في الصبيد هو
 بين الاصحاب عليه العمل وذهب بعض الاصحاب الى ان الناسي فيه لاشي عليه اية وهو نادرك **العصم** **قوله** فاما لا عند لغة الزبارة وقد
 يطلق القوم عليها ايضا والاجود كونها اسما للصد ش غار بان البس مع اداء مناسك مخصوصه عنده اسم للمناسك المحصو الواقعة في المقتضى

الجاهل
 والناسي

لا فرق في ذلك بين الاضر واليابس

شاة

وممكنة وهي واجبة على المكلف المستطيع لها ما لا يشترط المقدرة في الحج **قوله** وصورتها ان يحرم من المباحات التي لا يسوغ له الا حرام منه وهو واحد الموانع الخمسة
 اقام بها او من ان كان اقرب او ادنى في محل المقدرة ان كان في مكانها وصورتها ان عاد الى مطلق العزم الشامل للمفرد والمنع بها كما يشترط
 قوله بعد ذلك وينقسم الى متمنع بها ومفرد لم يصح لاختلاف صورته وان اشتركا في اكثر الافعال وان عاد الى المنع بها كما يظهر من قوله ثم يدخل مكانه الى
 الافعال التي عدوها ولم يدرك طواف النساء وصلوته فانها ممتنعون بالمقدرة لم يكن للمتمنع مرجع صالح ثم ينافيه قوله بعد ذلك وانما لها ثمانية وعدها
 طواف النساء وصلوته وان عاد الى المقدرة حصل الثبات في بعض العبادات بين المعدودين والافعال لكن الاولى ارادة المقدرة حصل الثبات في بعض العبادات
 المعدودين والافعال لكن الاولى ارادة المقدرة يكون لاقتضار في العبادات الاولى على ما عدا طواف النساء للملاحظة لافعال المشتركة بين العبادتين ثم اكمل
 المقصود من المقدرة بعد ذلك معيد للضيق بها ولا يحتاج المقام الى ذكرها على الخصوص فانها هي الوجهة باصل الشرع والافعال منزل عليها حيث وقع ولا يترك
 بالمنع بها الامع والضيق والتمتع بها مقامها من الشرع وبان في اخر كلامه لا يوجب المنع بها طواف النساء وبها تحل كالحاها
 كيف كان فالعباد لا يسبب بذلك **قوله** وشروط وجوبها اشراط وجوب الحج بمعنى التمكن من افعالها بالحاج اليه من الزاد والراحلة والمقدرة على
 الفعل بدنا وما لا الى غير ذلك فيجب في العزم على الفور كما في وجوبها الا استطاع الحج معها بل واستطاع لها خاصة وجوب
 وكذا الحج بطريق اول وهو وجوبه الاول في المسئلة والافعال الا ان كان من الاجب الامع الاستطاعة للآخر وفضل ثالث فواجب الحج مجرد عنها وشرط في
 وجوبها الاستطاعة للحج وهو بخلاف **قوله** فله يجب التذرع وهو معنى الاستطاعة والاشارة والفوات ارادة عبادة العزم واليتم عند كان يمكن
 ادراج الاستنجار ونحوه في ذلك كما في كون سببها من المكلف باصل الشرع والمراد بالاستناد هو الاستناد العزم فانما يوجب انما او فضاها كما في
 وبالافعال فوات الحج فان حج عليه ثم ان يتحل من احرامه بغيره فانه بان يغلب احرامه الى احرام العزم بالنية ثم بان يبقية افعالها او يتحلل **قوله** والدخول
 الى مكة مع اشقاء العذر من العذر ودخولها لقتال مباح او خوف وان يكن للدخول عبادة ما ذكره السيد في التمسك وجوب العزم بالدخول من باب
 الوجوب الجبري فان الواجب عليه ان لا يدخلها الا محرما ولما كان الاحرام لا يستقل بعبادة بنفسه بل امان يكون محرم وعمره بمنزلة الداخل بدينها فان اخذ الحج
 اجزا وصفت احرامه بالوجوب من حيث كونه حادرا والواجب الجبري ان اخذ العزم فكذلك فلا وجه لافعالها بالذکر الا كون البابا لم يكن بغيرها بحث
 وهو ان الدخول الى مكة اذا كان لا يصح الا بالاحرام والاحرام لا يقع اختار الخارج عن الواجب الا من احدها والاحرام لا يستقل بنفسه بل في ضمن احد التمسك
 الحج والعزم وكان كل واحد منهما واجبا على الداخل فخير من شأن الواجب المبرك من مودان بوصف كل واحد منهما بالوجوب كان الاحرام مطموضا
 بالوجوب بالنسبة الى فاصدة مكة الاما استثنى حج لا يتصور الحج المندوب لا العزم للخارج عن مكة الفاصدة اليها تمام يستثنى مع الاحتياط كروان
 الحج المندوب بوجوب الشرع فيه وان اول افعالها هو الاحرام خاصة بنوى به التمسك على هذا الهمم ذلك في الثاني الخارج عن مكة بل لا في المقام فيها اذا اقتصر
 الى الخروج الى الميقات لاجل الاحرام فانه يصح خارجا عنها فيحقق دخوله الى الاحرام فيبقى ثابتا بذلك ويمكن الجواب عن اصل الاشكال فيمنع كون الدخول
 الى مكة اذا كان مشوقا على احدها مقتضيا لوجوبه وانما في ذلك ان لو وجب له الدخول ما يدونه فلا يملك ان يكون احدهما شرط في جواز الدخول ويدونه
 يحرم فلا يلزم من ذلك وجوب احدهما بل يكون غايته ذلك ان اراد الدخول احرم باحدهما وان لم يبرأ استغنى عنها فيكون حكمه في ذلك حكم الظاهر بالنية
 الى الصلوة المندوبة فانها لا تقع بدونها ولا يلزم من ذلك وجوب الظاهر لها ولو اطلق على هذا المعنى الوجوب الشرطي صح كما عبرت في الاذان بوجوب الترتيب
 بين صلوة مع كونه مندوبا وما يشبه هذا الفرض من خط الصحف وآية العزم الجبرية فانها محرم بدون الظاهر ولا يلزم من ذلك وجوب الظاهر له بل
 انما يوجب وجوبها ولا كانت شرط الجواز لا غير ولهذا عبرت في اول الكتاب بان الظاهر يجب احدهما ان وجب حج فنقول هنا ان وجب حوله مكة على
 المكلف بنذر وشبهه جبرية احدهما من نوى من اول التمسك الوجوب الا نوى التمسك بالاحرام واكمل بنية الوجوب كما قرره في الاشكال بيقين
 قوله ان العزم واحد التمسك يجب لدخوله مكة بقول مطلق فان اطلاق الوجوب يصح على ما ذكرناه الا ان يحمل على الوجوب الشرطي اي بشرط في جواز الدخول
 احدهما من يحمل على ما لو وجب الدخول والتمتع علم **قوله** وعدم تكرار الدخول عطف على انقضاء العزم ان من يتكرر دخوله اليها كالحطاب في الحشا
 وناقض الميرة ومن كانت له صفة يتكرر دخوله وخبرجه لاجلها لا يجب عليهم الاحرام لدخول مكة بغيره ولا يجب لما في ذلك مع التكرار وهو الحج والشفقة بكونه محرما
 في اكثره فانه يتحقق التكرار بالدخول في المرة الثانية فيسقط عنه الحكم في الثالثة مع تقارب الوقوف غاذه ولم افق على شيء يقتضي تحريمه فالحكم
 ذلك العزم الدال على كونه مكررا **قوله** وينقسم المنع بها ومفردة لا يوجب ثبات العبادات سابقا ولا حقا من التفاهات كما اشترنا اليه فيما سلف فانه
 ذكر ولا في صورتها افعال عزم المنع خاصة ثم ذكر في بيان افعالها افعال عزم الافراد ثم قسمها معيد للضيق الى العزم التي قد عدا افعالها الى مقدرة
 متمنع بها وكان حق العبادات تقديم هذا القسم وذكر افعال كل واحد على حدة **قوله** فالاول يجب على من ليس بخاضري المسجد الحرام وهو من بعد
 عنه ثمانية واربعين ميلا كما في الحج **قوله** ويسقط معها المقدرة بغيره من لفظ السقوط ان المقدرة واجبة باصل الشرع على كل مكلف كان الحج
 يجب عليه وانما يسقط عن المنع اذا اعتمر عزمه تخفقا ومن قوله والمقدرة تلزم خاضري المسجد الحرام عدم وجوبها على الثاني من بين المقربين
 نذاف ظاهرا كان الموجب لذلك كون عزم المنع اخف من المقدرة لسبب ذلك اكل وهي الشرع بالاصالة المفردة قبل من قبل به المنع فكانت عزم المنع
 قائمة مقام الاصلية من حيث انها غير كراهية الرخص من العزم ويكون قوله والمقدرة يلزم خاضري المسجد الحرام شأن الى ما استقر عليه الحال وضبا
 هو الحكم الثابت لان باصل الشرع في الاول شأن الى ابتدا والثاني استقرار **قوله** واضلها ما دفع في حرمها ورد من ان العزم الوجبة في الحج

حكمها

يصح

وكانت المقدرة

المفردة
كتاب الجهاد

الفضل ويحصل بالاحرام فيه ان اكملها في يوم وروي ايضا افضلها في شهر رمضان وانها تعدل حجة قولهم ومن احرم بالمفردة ودخل مكة جاز لان يتو
التمتع ويتنهدم لما يجوز ذلك اذا لم يكن المفردة معينة عليه بسبب من اسباب الغنى والاربع قولهم لم يجز له الخروج حتى ياتي بالزكاة لان عمر الفصح دخل
في حجة وكافرة منه كما ورد في الخبر قولهم نعم لو خرج بحجة محتاج الى قوله استيفاء احرام جاز بان يرجع قبل شهر من حين احرامه ومن حين احرامه قد تقدم
البحث في ذلك في اول الحج قولهم ولو خرج فاستأنف عمر غنم بالاجرة وتبطل الاطعمة مفردة وفي انقارها الى طوان النساء وكثير خرج وكثير انقار
تقدم الكلام في ذلك قولهم وشبه المفردة في كل شهر بالثلاثة اشهر ايام ويكون ان ياتي بعشرين يديها اقل من شهر الا ان خلف الاخبار وافعال الاصحاب في اقل
ثلاثين ايام يكون بين العامين قبل لا يكون في السنة الاغرة واحدة ومثل في الشهر في ذلك ربيع القربان وقبل اقله عشرة ايام ولم يجعل المفردة بين العامين حدا
واختلاف المص وجماعة وهو في الاخبار معتدلة على الاشياء الثلاثة في الافضل الفضل بينها عشرة ايام واكمل عشرة أشهر بالثلاثة يديها ان يكون بينها السنة
قولهم فاذا انقضى طوان النساء حل للنساء هذا اذا كان العنبر جلا فلو كان امرأة فالظن ان حكمها ان لا يربط تحتها الرجال عليها بالاحرام فليست صحيحة
ان يرفع منه والظن ان العنبر لم يجز للرجل بمقتضى ان النساء يحرم عليه بالاحرام الى ان يطوف طوافه وظهور الفاشدة في بعض من غير ما قبل البلوغ وغيرهما
بعد لوانه به وانفق بلوغه قبله قولهم وهو يجب بعد التسبيح على كل منعه من امرأة وحصة وصبي دخل الصبي في الحكم وعطفه على من يحكم عليه بالوجوب
الذي هو من باب خطاب الشرع المختص بالمكلفين على وجه التجوز من حيث منعه من كماله يمنع البالغ وان لم يخاطب بالغير ويمكن ان يهدى بالوجوب معناه
اللفظي هو البتة فانه من الوجوب بالمعنى الشرعي يصح تعلفه بالصبي فانه ثابت عليه بالمعنى المذكور قولهم ووجوب الغنم على الفور هذا في
الغنم المتنع بها ظاهر كالحج معه وجوب المباداة اليها عند الاستطاعة وضروفا وما يتوقف عليه كالسفر من حيث هو وقتها واما في المفردة فيمنع
وجوب المباداة اليها بعد الفراغ من الحج وفي رواية مفردة ابرع او بعد ايام التشريق وراى في جواز تأخيرها في استقبال الحرم قال وليس هذا المفردة في
الفور وفيه يشكل بوجوب ايقاع الحج والعنبر في عام الان يهدى بالعام اثني عشر شهرا او ميذاها زمانا الثلثين بالحج وبقا قبل تأخيرها عن بكره ولو
من الناس هذا كله في العنبر الواجب باصل الشرع اما الواجب بالسبب فوقها عند حصوله **كتاب الجهاد** هو فقال من الجهاد
يقع الجهد وهو لغة المشقة يقال جهدا الرجل في كذا اي جده فيه وبالعنبر في الدعاة الاستغاثة من جهاد البلاد او من الجهد بالضم والفتح معا وهو
التوسع والطاق يقولون انفق على جهاد كذا اي على طائفته شرعا بل التوسع بالنفس وما يتوقف عليه من المال في غزاهة المشركين والباقي من على وجه
وعنه الشهادة بان هذا النفس والمال والتوسع في علاه كلمة الاسلام واقامة شعار الانبياء واراد بالاول اذ دخل حيا المشركين وبالثاني حيا النبي
وهو غير مانع فان اعز الدين اعز ان يكون بالجهاد المحض كما لا يخفى فقولهم وهو فرض على كل مكلف حر ذكر غيرهم فلا يبيح على الصبي ولا على الجنون
لا على المرأة ولا على الشيخ الهرم ولا على المملوك اعلم ان الجهاد على اقسام احدها ان يكون ابتداء من المسلمين للدعاة الى الاسلام وهذا هو الشرط بالبلوغ
ونحو العقل والحرية والذكورية ونحوها واذن الامام ومن نصبه وجوبه على الكفاية اجماعا والثاني ان يلداه المسلمين عدو ومن الكفار يريد الاستيلاء على
وفعه بلادهم واسرهم واخذوا قلوبهم وما اشبههم من الجرم والذكورية وجهاد هذا القسم واجب على الحر والعبد والذكر والانثى ان اخرج اليها لا يتوقف على اذن
الامام ولا حضور ولا يتصور قصد من المسلمين بالاجابة على من علم بالمال الهوى في العلم قد تم المقصود من على المقاتلة وبناك الوجوب على الأقران
فالاقران ويجوز من قصد بخصوصه لاداعته بحسب الكثرة سواء في ذلك الذكر والانثى والسليم والاعمى والمرضى والاعمى والعبد وغيرهم فان علم انه يقتل
لم يقتل في الناحية بوجه وان لم يعلم القتل بل جواز السلامة والامر ورجاء السلامة مع المدافعة وكذلك وان علم انه يقتل مع عدم الاستسلام وجب عليه
الاستسلام فان الاسر يحتمل معه الخاضع والثالث ان يكون بين المشركين اسيرا او غيرهم وبغضام عدو ويختص المسلم على نفسه فذكر في عنها بحسب الامكان
بدفعه الضرر عن نفسه وهذا ايضا لا يتوقف على الشروط المتقدمة ومقصود المص من الباب المعقوله الشرط هو الاول من ثم اطلق الاستشراط
قولهم وهو فرض على الكفاية مقتضى وجوبه على الكفاية ان الخطاب به عام على جميع الناس فاذا قام به من يحصل الكفاية بجهاد سقط عن الباقي سقوطا
مراعى باسمه في القيام به الى ان يحصل الفرض المظن به شرعا كل ذلك مع عدم استنفاد الامام شيئا على المحض في عليه الهوى وان حصلت الكفاية في
وفرض الكفاية كثر فلهذا ذكر جملتها في الكتاب صابطا كلهم دبق في غرض الشارع بمصولة حتم لا يقصد به غير من يتولاها وعن اهل الجهاد
ليشترط واقفان في العلية والجوهر الشبهات الواقعة على الدين والثقفة وحفظ ما يتوقف عليه من المقادير العلمية والسياسية والرجال فيجب
لنفي كونه وتصحها بضبطا على الكفاية وان كان المكلف بذلك عاجزا عن بلوغ درجة الثقفة قطعاً فان ذلك واجب آخر ومنها رواياتها عن المقادير
ورواية الثقفة لا يحفظ الطريق ويصل الى من ينفذ به فيبني الفطن في ذلك كله فانه قد ضلوق زمانا منها منسبها ومن فرض الكفاية بان
القيام بالصناعات والحرف التي يتوقف عليها نظام النوع وان كانت وصغيرة فانها موصوفة بالوجوب عند عدم قيام احد بها ولا بعد في ذلك
درجات الواجب شرعا كما في الصاوة وغيرهما من الواجبات ومنها دفع الضرر عن المسلمين واغاثة المستغيثين في النوائب المشتمل على اطعام الجائع
وكسوة المحتاجين وازالة فائزهم انفاذ الفرض ونحوه للفاد وعليه واقراده غير مضبطة ومنها رد السلام وتحمل الشهادة واقامتها والفضاء و
تجنيب الموت **قولهم** يشترط وجود الامام اذ بوجوده كونه ظاهر امكسوط اليد من متمكنا من الشرط **قولهم** او من نصبه للجهاد فيقتضيه ذلك
نصبه له بصورة او بشيخ لا يشترط عليه وجه يدخل فيه الجهاد فالفرض في حال الغيبة وان كان منصوبا للمصالح العامة لا يجوز له ما شرع الجهاد
بالمعنى الاول **قولهم** ولا يشترط الا ان يتبعه الامام لاقتضاء المصلحة واعلم ان فرض الكفاية قد توافق فرض العين في وجوبه على الجميع

وذلك ويطلق فرض الكفاية داخل كل واحد عدم من فيه الكفاية فيجب على الجميع القيام بمقتضى ذلك عن كونه كفاية لسقوطه عن البعض عند قيام بعض
منه الكفاية وهذا هو مقتضى ما في حكمه من مقتضى ذلك ان قوله لا يشترط الا ان يعينه الخ ليس استثناء من كونه كفاية بل ان كونه بعض احكامه
هو كون الشخص المعين لا يجب عليه القيام به حتما الا باسباب ثلثها احدها تعيين الامام له وان كان غير محتاج اليه للقيام لسبب قيام من قبله
فان الامام قد يرضى في موضع مع مصلحته من غير اخرى كجوده وابدية تدبيره واشهاد ذلك وثابته اقصوا لها ممن عن فرض الكفاية بحيث يتوقف على قيام
فيجب عليه بضم ذلك عينا والافلا يلزم من مقتضى الثابتين الوجوب على من ثم نعم بمقتضى جواز تعدده بحيث لما علوا بقصور الثابتين بقصور مع زيادتهم عن الكفاية
فيجب القيام عليهم كفاية بضم وثابته تعينه الجماع على نفسه بضمه في نفسه بحيث يتعدى التذرع فيجب عليه القيام عينا وان استغنى عنه لانه خارج في الجمل اذا
فرض ذلك فلا يخفى ما في عينا من الثبات والقصور عن جعل المراتب فان الظاهر كون قوله القصور الثابتين مع كونه لا نقضا للمصلحة المجموعه عليه
لتعيين الامام فيكون العلة في ذلك مركبة من قصور الثابتين تعيين الامام مع ان القصور على الوجوب الثابتين مستفلا كما ان تعيين الامام على ذلك انما
ايضا وان لم يكن هناك قصور وكذا مع التذرع في نفسه ولو جعل قوله والقصور معطوفا على المشتق هو قوله ان يعينه الامام ليكون فيه الثابتين الامام
مقابرا لاجزاء الا ان خلاف الظاهر وفيه ابطع على الاسية على الفعلية وليس بالقصور المنع مع ان قوله ان يعينه الامام في قوة الاسم لثوابها بما
هو الثابتين وفي العنا ان اجتمع على التقدير الاول ان الثابتين لقصور الثابتين تعيين الامام في قوة الاسم لثوابها بما هو الثابتين الامام
بان عطف بعض افراد الامام عليه لم يوجب خاصه به حسن وانع في القصور وهو هناك فان قصول الثابتين بل في افراد الصلوات والهاهنا حسن ذكره وهذا لا يندفع
ايضا بطف على الاول ولما عطف قوله ولتعيينه بضمه في نفسه على تقديره الاول في قوله لا اشكال في قوله وبما عد وبتحقيقه منه على نفسه
اي يجب عليه قصد المانع فلا يكتفي بما لم يدور وان لم يقصد الجهاد لان الفعل الواحد الواقع على وجه مختلفه بعضها سائق وبعضها معارضا
يتميز بالنية فيكون من حيث المانع في القصد كان ما هو مضافا لما يخرج من النفوس والاموال وهل يترتب في العدو والهاهنا كونه كافرا ام يجوز دفعه
ان كان مسلما قبل الاول وفيه صريح الشيخ في انه لم يوجب قتل المسلم وظاهر الاكثر عدم الاشتراط لانه اذا اقرضه عن نفسه والمسلم يجوز دفعه
المسلم يقول ولا يكون جهاد الى ان حكم الشهادتين من عدم تقبله وتكليفه لا يوجب القتل هناك وكذا حكم الجهاد من غير الفرض وقسمه الغنيمة نعم هو بمنزلة
الشهادتين في الاجر والاطلاق الاحتمال كونه شهادتين على ذلك في قوله وكما اكل من خشى على نفسه وطا وما لا اكل السلافة اشار بالاطلاق الى
ان الخائف على نفسه من القتل يجبر عليه الدفاع سواء غلب السلافة او لا لان غايته على تقدير تركه الى العطب بخلاف المال فانما يجب المداخلة عنه
مع ظن السلافة في قوله اذا غلب السلافة شرط للمال خاصة وغلب السلافة بدو يندفع عن ثمنه من احد الطرفين وجوب المداخلة عن المال بالشرط
كما يقتضيه العيان هو الاول سواء نضر بقوائمه لان في تركه شين غير خارج وقيل لا يجب المداخلة عن المال المانع اضطرار اليه غلبه عن الطرفين
وبه قطع في نس وهو اقوى في قطع العادة لعدم الوجوب مع التحريم كالنفس وجوب الدفاع عنه مع الامكان ولو عجز وامكن له فيها وجب في
والعجز ان وجد الاعتراف انما يتحقق المعنى بانها البصر من الثابتين معا فيجب على الاعور والاعمى وغيرهما قوله والذين كفروا وان وجدوا
ومعينا ولا يلتزم به الاعرج الذي يمكنه المشي لان مشقة قوله المرض المانع من الركوب العدو الى المانع من مجموعها من حيث هو مجموع
فيستطع عنه وان قدر على احدهما كما يستطع من تقدم مع امكان الركوب خاصة والعدو خاصة فان الركوب يحتاج الى العدو وان يصير شيئا يقتل
دانيه ويحتمل من يقدر على العدو يحتاج الى الركوب قوله ويختلف ذلك بالاحتمال الى بحسب احوال الشخص النسبة الى ما يحتاج اليه من النفقة
لوالديه وما يحتاج اليه من السلاح من سيف وقوس وسهام ورمح وغير ذلك فان ذلك من بحسب الرعي بالسهل خاصة فيغيره حقه ومنه من بحسب الفقر
بالسهل فيغيره حقه ومنه من يقياد النفقة الواسعة وهو من اهلها فيغيره حقه وهكذا وان كان الفقر يختلف الحال فيه بحسب اختلاف الاشخاص فقد
يطاق المقيس على شخص مع ملكه المال كثير وغيره بخلاف ذلك المال ويجوز اعتباران في المرض ايضا فان الارض يختلف في اغنتها وهاهنا النسبة الى
احوال الجهاد وانواعه فان بعض افراد الجهاد لا يحتاج الى ركوب ولا عدو فلا يترتب في المرض قوله اذا كان عليه دين مؤجل فليس له عليه منعه الى
اطلاق المؤجل بشرط ان لو كان يحمل قبل جوعه من الجهاد في الجاهلية وعنده ما لو كان به رهن او ربا لافلا في يده مقابل الدين وعنده ما لم يركب
لعدم استحقاق المطالبة في ذلك الجمل اقبل جوعه عاذه جواز منعه استثناء من تعطل حقه عند استحقاقه واما المصنف الاقوى انه ليس منعه
والقول بجواز منعه مخصوص بمعلوم الفاعل انما ذكر الشيخ في كلامه ما يدخل فيه المصنف بخصوصه قوله لا يوجب منعه من الفرض والابوين عليه
المراد بالابوين الابن الاسلامي العاقل فان كان كافرا فيجبونين لم يعتبره نهما وفي الحالف الاجداد بهما قول قوي ولو كانا مع الابوين ففي اعتبار
اذن الجميع واستقوط الاجداد وجهاان اجدوها الاول في اشهر المصنفين في ذلك المصنف قوله ان فيهما العدم ولما ادتبعه عليه ان بامره الامام يرد
يكون في المسلمين عطف بحيث يتوقف الامر عليه فيستطع اعتبارها مع الوجوب عليه عينا كما في اعتبارها اذ نهما في الواجبين العينة كالصلاة
كما يعتبر اذ نهما في الجهاد فيغيره سائر الاسفار المباحة والمندوبة والواجبة الكفاية مع تمام من فيه الكفاية فالسفر الى طلب العلم ان كان لغرض العلم فيه
كاثبات المسامحة وما يجلب ويمنع عليه والنبوة والامانة والمعاد لم يفتقر الى اذنه وان كان لتخصيص الزمان منه على الفرض العينة كرفع الشهادتين
البراهين المرجحة للدين زيادته على الواجبين فرضه كفاية فحكمه وعكم السفر الى اشد من العلوم الكفاية كطلب النفقة ان كان هناك فام يرض
الكفاية اشترط اذنهما وهذا في زماننا فرض يعيد فان فرض الكفاية في النفقة لا يكاد يهبط مع وجوده فانه فيه مجتهدي العالم وان كان السفر

المصدق يكون
المعترف بحجبه
مع يقين الأمام
له الناشئ من إقصاء
الصلح يقينه له ومن
مضور المؤمن

من الناس

اعتبار

غيره من العلوم الادبية مع عدم وجوبها توقف على انه ما هذا كذا في المجد في بلد من بلد ما يحتاج اليه بحيث لا يجد في السفر باذنه بعد الفراغ
او جوده اسناد بحيث يثبت في بؤج الترجمة التي يحجبها سبقها من قبله والاعتبار في هذا ايضا قوله لو تجد العذر بعد الختام الحرب لم يسط
فرضه على تردد الامع العجز عن القيام به اذا تجد العذر بعد الختام الحرب فان كان خارجيا كرجوع الابوين وصاحب الدين لم يقبر وجوعه لعموم الاوص
العالة على البشاش وان كان ذاتيا كالمريض والعمى الا فادفع السقوط قوله ان فيها ذلك لعدم القدرة التي شرط الوجوب وقال المجتهد بحج البشاش
هنا ايضا وهو ضعيف ان لم يوف من رجوعه بخلاف في المسلمين انكسار الجحيم عدم السقوط واعلم ان ظاهر العيان كون الخلاف في القسم الاول خاصة
والموجود في كنف الخلاف كونه في الثاني قوله واذا بدل المعنى ما يحتاج اليه وجب لو كان على سبيل الاجرة لم يجب الفرق بين الامر بان الاجرة لا
ثم الا بالقبول وهو نوع الكفاية بحيث يتصل للواجب المشروط بخلاف البذل فانه يتحقق بالاجابة خاصة وهو من فعل البذل ووجوب البذل
على البذل له هو المتبذل لم يتقبلوا فيه خلافا وقد تقدم في الحج مثله وذهب بعض الاصحاب الى اشتراط كونه بوجه كمال كذا في قوله البذل والامر
بحج الاول اقوى قوله ومن عجز عنه بنفسه وكان موسرا وجب فانه غير مقبل بغيره هو شبه الاقوى وجوب الاستنجاء مع الحاجة اليه او امر
الامام له بان ذلك والا فلا اصل له الا ان يكون الاستنجاء واجبا على الكفاية كما يجب النهوض على القادر قوله ولو كان قادرا على غيره سقط
عنه ما لم يتعين يتحقق الغيبين يتوقف الامر عليه لقوله واذا بدل المعنى ما يحتاج اليه وجب لو كان على سبيل الاجرة لم يجب الفرق بين الامر بان الاجرة لا
عمن زاد فيه الكفاية يحصل من فيه الكفاية بحيث يتصل على المكلف بالواجب بنفسه وبغيره قوله ويجوز الفئال في الحرم وقد كان محرما فليح
لنحو قوله نعم اقلوا المشركين حيث يجدتهم وكذا فيل لنحو قوله الفئال في الاشهر الحرم ومطرحا قوله في لاجر لهما حرمة ومن يد بالقتل فيها قوله
وجب المهاجرة من بلد الشرك على من يصف عن اظهار شعائر الاسلام مع المكنة المار بشعائر الاسلام الامور التي يختص بشركه كالاذان والاقامة وشو
شهر رمضان ويجوز ذلك قبل واصل الشعائر التي الملاصق للبدن استغفر للاحكام الا لا تقص الا لادنة للدين الخاص وفي الصحاح شعائر القوم في الحرب فم
يعرف عن ذي القوة او العشرة بحيث يمنع ذلك من اذى المشركين ويقدر على اقامة الشعائر فلا يجبر عليه الجهر ومع ذلك يستحب الجهر فلا يكسر به مواد
سواد المشركين ولو نفذت على من يجبر عليه من اذى عدم نفقة فلا حرج لقوله نعم الاستضعفين اليه واسار المص بقوله مع المكنة والنحو
الشهادتين فيما نقل عنه ببلد الشرك بلاد الخلاف التي لا يمكن فيه الوضوء من اقامة شعائر الايمان فوجب عليه الجهر منها مع امكان انتقاله الى بلد يحصل
فيه اقامة الشعائر قوله في الجهر باقته مادام الكفر باقته بل ذلك على خلاف بعض العامة حيث يزعم انقطاعها باقته لقوله لا تجزى بعد الفتح
وهو معارض بقوله لا يقطع الجهر حتى يقطع التوبة ولا يقطع التوبة حتى يقطع الشمس من غيرها وح فليح الخبر الاول على الجهر من مكة لانها حاصلة
دار الاسلام فلا يلزم نفي الجهر من غيرها ولا يرد ان الاصل عدم الاضمار واجراء العام على عموم لان ذلك حيث يلزم ثنائي الاختيار والواجب الجهر
ما امكن ولو ما هو بعد من الاضمار والتخصيص وهو موضع وفاق واجبة بان الجهر المقتضى هي الفاضلة كفضل اقل الفتح لقوله نعم لا يسويكم
من اقل الفتح قوله وهي الارض المحفوظة لغيرنا هذا الموضع الذي يكون باطن بلاد الاسلام وكل موضع يخاف منه يقال له نزع
قوله ان يربط نفسه هناك لينفع بها من يربط بغيره من نفسه بغيره باخرا لا تنفع بها على هذا الوجه قوله وكذا لو نذر ان يصير
شيا في المربطين على الاصح وقيل يحرم القول بثلثه وخاصل ان من نذر شيئا للمربطين حال الغيبة بل حال عدم تمكن الامام وبسط يده وان كان
مخاضا كما اتفق في مورد النص وجب في المستدور وفي وجوب البراءة لم يكن سماع نذره أحد الخافين واشتمل بغيره انه نذر ذلك بحيث يخاف بترك
فمن المستدور في المربطين من تشبههم عليه لعدم الوفاء بالنذر او بانه لا يرى صحة النذر للمربطين منهم ونحو ذلك فان حصل له خوف من ذلك
وجب عليه صرفه في المربطين ومشتد التفضيل وفائده بدل ظاهر عليه وحلها على البذل للمربط لا يسوغ صرف النذر اليه لا مطلقا للمربط
الاولى والا فاقوى صحة النذر وجوب الوفاء به كما عين مع قوله ولو اجر نفسه وجب عليه القيام بها ولو كان الامام مسنورا وقيل ان وجب
في القول للشيخ استنادا الى الرواية ومخار المص اقوى لانه طاعة فضلا عن كونه مباحا يصح الاستنجاء عليه قوله وكل من يجب جهاده قالوا
على المسلمين النذور اليهم اما لكهم او لنقلهم الى الاسلام غايه الكف يتحقق في البغاة لانهم مسلمون فيطلب مجاهدتهم عن اهل الحق ورجوعهم عن البغي
وفي باقي الكفار اذا لم يقدر على نقلهم الى الاسلام بان كان فيهم قوة وقد قصدوا المسلمين بحيث لا يرجع نقلهم واما اذا كان في المسلمين قوة فليس
اسباب الكفار رجاء نقلهم الى الاسلام تحققت الغاية الاخرى فلا يتحقق بلحها غايته ثلثه وهي التزامهم بشرائط الذمة وما ذكرناه يعلم ان قوله اما
لكهم واما لنقلهم الى الاسلام ليس نقاشا مرثيا على ان يكون لكهم القسم الاول ممن يجاهدون لنقلهم بالفتنة الاخيرين بناء على ان البغاة مسلمون
وانما يطلب كهم عن الخرج عن طاعة الامام وفي الحقيقة كل واحد من الغايتين يمكن طلبها لكل واحد من الامم اما الفتنة الاخيرين فظاهرها
بليانها واما البغاة فانه عندنا كفار مرندون فقد يطلب نقلهم الى الاسلام مع الامكان فان قيل اذا كانوا امرئيين فاندادهم فكيف يطلب
نقلهم مع انهم لا يقبل توبة هذا القسم من المرندين عندنا فلنا قد قبل على عم توبته من ثاب من الخوارج وهو اكثرهم قد قال بخارجي لم يرجع لكم
علينا ثلث ان لا تمنعكم مساجد الله ان تذكروا فيها اسم الله ولا تمنعكم الفضة ما دام ما يدركو معنا ولا تبدأ بقضاكم وهذا يدل على ان لهذا النذر
من المرتدين حكما خاصا وجاز ان يكون السبب مع النص يمكن الشبهة من قولهم فيكون ذلك عندنا في قبول توبتهم قبل فنعلم ان احكام المرتدين
ليست بنارية عليهم مع عدم التوبة قوله فان بدأوا فالواجب ان يربطهم لانك ان وجوب محاربتهم مع بدائهم بزمانا يجب اجتماع المكنة فاعلم

عن
عن

من

نظر

الوجوب فيه وتبين ما ابتدأ قالهم بالمكنة يوم وجوب الاول مطهر ليس كذلك وانما يتقدم الثاني للملاحظة في القيد وهو وجوبه في كل علم من علمه
المكنة وان كانت مغيرة في الامر لكن الاول لا يتقدم بقيد اخر فيجب مع المكنة عظم والثاني انما يجب مع المكنة في علم كل مرة لقوله نعم فانه السطح الاسفل
الحرم فاقبلوا المشركين وجب بعد استلزامها الجهاد الاصل عدم الوجوب عن المرفق بناء على ان الامر لا يقتضي التكرار كما احتجوا له وغيره نظر واضمحلال المكنة
مختلفة في الموضعين فان المراد منها في الاول القدر على ما فهمهم وردهم عن بلاد الاسلام وكذا في الثاني القدر على مقاومتهم وقهرهم بحجبت قتلوا
او سلبوا او بلبسوا البشائر ان كانوا من قبيل ما يتحقق الوجوب كل عام من ليس مط في الوجود والعدم بل يجب ان يبادر عليها مع الحاجة اليه كخوف
قوة العدو مع الاقتصار عليها واذا في ضعف المسلمين عنهم ونحو ذلك يجوز تكرار السنة والسنين اصلا مع العدو ومثل ان يكون المسلمين ضعفاء عند
اوقوفه وبحصول مانع في الطريق من عدم الماء ونحو اوجاعه وبعثه العدو في الاسلام زيادة في حاله قتالهم ونحو ذلك مما يراه الامام مع المصلحة فيجوز
تكرارها من غير ما كان في البني قريشا عشرة سنين واخر قتالهم حتى يقصوا عندهم واخر قتال قبايل من العرب بغير هدمه واما الدابة والعدو والقتال
وجب جهادهم مع الامكان مط قولهم والاولى ان يبادر قتالهم من بلية هذا الحكم على وجه الوجوب لقوله نعم قاتلوا الذين يولونكم الكفار والامم
للو جوب يشترط من ذلك ما لو كان لا بعد استلزامه ليدفع ح الاشتغال اليه كما فعل النبي في حربه بن ارضه لما بلغه انه يحج له وكان يلبسه ويلبسه
اقرب منه وبخالد بن سفيان كانه مثله في جواز الانتقال الى الاعداء اذا كان الاقرب مهادنا الاضرب منه وكما يجب قتال الاقرب قبل من يلبسه كذا يجب
قتال الاقرب قبل من يلبسه ايضا وهكذا قولهم ولا يبدون الاعداء بناء على ان الجاساس الاسلام جاساس الاسلام هي الشهادة انان التوحيد والعدل واليقين
والامانة وجميع شرائط الاسلام قولهم وليسقط اغنيما الدعوى فمن عرفها سوا كانت المعرفة لشأن من الدعوى اليه او من يلوغ ومعه من الغرض من
القتال ومع ذلك يستحب الدعوى قبل القتال كما فعل علي بن ابي طالب مع علمه بالخال قولهم الالتحيز هو انشاء المشقة من فوق والمراد به الانتقال من حال
التي هو عليها الى حال اخرى فيمكن من القتال كذا ذكر من الامثلة قولهم او لو تولى لانه بالهزيمة الدرع ويجوز على ان يقع اللام وسكون الحرف
وشبهه خرج شيئا اوليه ونحو ذلك قولهم اولم يجرى الى قتله قتلنا وكثيرا المراد بالهزيمة في القتال مع صلاحه اليه فيقتل
ان لا يكون بعيدا جدا بحيث يخرج بالهزيمة الجاهل كونه وقتلا عاده ولو وصل اليه في زمان لا يخرج عن الوصف لكن بدل الح الانتقال الى اخرى جاز في نظر
ان لا يخرج مجموع الجحش عن الوصف بكل واحد على انفراد مع اتصال الاشتغال ما لو طرأ القتال مع الغلبة على حدة اعلم ان هذا الاستثناء في الجحش
انما هو للخصا اما المضطر من عرض له مرض او فقد سلاحه فانه يجوز له الاضرب حيث شاء قولهم ولو غلب عند الهلاك لم يجز له القتل وقبل مجوز
الوضوح هذه المسئلة فما اذا كان العدو على الضعف او اقل من جلة فانه اما لو كان المسلم وحده فسيب التحارب فيه ومثلا القولين من دلالته الاطلاق
على المراد والافوى وجوب الثبات وطريق الجمع منع كون الثبات على هذا الوجه القاء باليد الى انه لا يمكن الجمع بين المقتضى والتحليل فلا تغاوض بين الاطلاقين
قولهم وان كان المسلمون اقل من ذلك الى قوله وهو الاشبه بوجه الوجوب اشبه بالهزيمة على حفظ النفس والبدن اما وجه الاستصحاب ذلك لان عدم المنع
من القبض لما يقتضيه تحصيل الشهادة على قدرها وهو لم يوطئ قوله نعم كمن فقه فليكن غلبت فانه كثيرة فان فقه غلبت في الثبات وليس ببعيد قوله
ولو انما ثبات بواحد من المسلمين لم يجب الثبات فبطل يجب هو الذي هو وانه الجحش من حاله عن ابي عبد الله قال كان يقول من فر من رجلين في
القتال من الرجف فانه من فر من ثلثة فلم يفر في الواجب ضعفه وجوب الثبات قوي مع عدم ظن القطب قولهم ويجوز القاء السم الى الجحش
قول النبي في رواه ابن ادريس استناد الى رواية السكون ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مع ضعفها يمكن تحللها على الكراهة بجواز قتالهم باقواع العداء
نعم لو ادعى الى قتل نفس تحريم ذلك كما ان لو توفى الفقه عليه وجب العيب ذلك من ابن ادريس المانع من العمل بخبر الواحد الصحيح قولهم ولم يولون سوا
بالنساء والفتيات انهم كف عنهم الافعال الحرام الحرب بيجب توفى النفس ما لم يكن له محرم ولو توفى الوصول اليه لم يقتل جاز كما يجوز قتل النفس المسلم
كذلك قولهم ولا يازم القاتل دية الا في الاشكال في وجوب الكفارة لانهما يجب مع الخطا في نحو هذا الباب كما دل عليه قوله تعالى فان كان من قوم عدو
لكم وهو مؤمن فقتلوه بدية مؤمنة وانما الكفارة في كونها فان الخطا على ظاهره لا يترتب الا في الاصل غير صد المسلم وانما مطلوبه قتل الكفار
فلم يجعل عامدا وان هذا القتل لما كان ماذونا فيه شرعا وما هو رايهم بكون عمدا او كفارة العهد نظر الى صوة الواقع فانه متعمد القتل وان الية انما وردت
فيمن قتل المسلم خطأ ولعله وجب بدني ان يكون من يلبس المال لانه من المصالح بل من اهلها لان في ايجابها على المسلم تحاذل المسلمين عن حرب المشركين خذ
من الغزوة قولهم ولا يجوز قتل الجنان ولا الصبيان ولا النساء منهم ولو عافهم المؤمنين عاون مشددة ضمير جمع المؤمنين ارجع الى التسوية ويجوز
كونها محظفة والفاعل ضمير مستتر عائد الى المذكور وفي بعض النسخ عاون يوم وهو اسم وجوبه وفي حكم من ذكر الحنفية المشركين الذين الثاني لان الجاهل
برايه وقاتل قولهم ولا يجوز القتل بلهم اي الكفار حين قتلهم كجاء عن ائمتهم واذانهم وان فعلوا ذلك بالمسلمين قولهم ولا القدر اي قتالهم بقتل بعد
الامان وكذا فيمن القتل منهم لقول النبي لا تغلوا ولا تمشوا ولا تقدر واقتله ويشترط ان يكون القتال بعد الزوال لان ابواب السماء تنفتح عنده ونزول المضر
وقبل الرجعة وهو ارفى الى الليل فيقتل القتل ويبلغ ان يكون بعد صلوة الظهر حين رامن الاشتغال عنها قولهم وان يترتب الدابة اي يترتب المسلم
دابة اذا وقف به واشرف على القتل وضمير به يعود اليه بدلالة المقام ولو راي ذلك صلاحا لث الكراهية كما فعل جعفر بن ابى طالب بمجوسه ولو راي
كان جوده واما دابة الكفر فانه يجوز ان يترتب على اضعافهم وانما فيهم بالذكاة اولي مط قولهم والمبارزة بغير اذن الامام وقيل يحرم
مستند التجرؤ واثار الكراهة افوى جعابن الاخبار قولهم وليس في المبارزة الى نديها الامام ويجب اذا لم اعلم يحجب ويحجب ندي الزم

الزيادة

من

المراد

المراد

المراد

بما رتبة شخصاً بعينه ولو فعل ذلك من غير تعيين استحب أو وجب كفايته مع الوجوب الكافي يستحب لمن لم يجلبه قوله ولو لم يلبه لم يجز الحاربه الموعده
الجواز قوى فاء بمقتضى الشرط فانه لا يفرق بين تلك الحالة ويعود الى قوله ولو اذم المراقون المجنون لم يتبعوا هذا اذا ادعى الحر في نفسه
الامان ما لو علم ضاده ثم دخل لم ينعده وهو ما دل على الاول قوله اي يصح فقهه فيهما اما انما يتوهم الصحة المداول عليها ما لم فعل ضمنيا
ويكفي في مثل ذلك دعواه قوله ويجوز ان يلزم الواحد من المسلمين الخ المداول بالاحاد العدا ليس هو يطلق على الشتر فمادون ويدم بضم وكذا
مضارع اذم اي اجافق وهل يدم لغيره او حصن فيلزم في الاقوى لعدم كمال الخشاع المص وقد استثنى جماعة من الاصل الحصن الصغير والبلد الصغير
والخوف بالاحاد وفي حقه على الاطلاق نظر قوله وكذا كناية كل الكاية بالثبوت والمداول بها اللفظ الدال على الزمان بخلافه دون صريح بحيث يعلم
بالفراغ اذ اذم الامان به من بعد الفاء ويجوز كونها بالناء المشتهة من فوق فانها كناية ايضا والصابط كل ادل على اذم الامان من لفظ وكاية واشارة
وعبرها قوله ولو قال لا بأس عليك ولا تخف لم يكن زماما ما لم ينضم اليه ما يدل على الامان لاف في المنضم اليه بين كونه مفعلا لياحاليا كما لو
منه الامان او طلبه هو منهم ويخوذ ذلك مما يدل بانضمام الى اللفظ الفاص عليه قوله ولو اقر المسلم ان اذم الشتر فان كان في وقت يصح منه الشتر
الامان قبل اخره بغيره عما وقع الاقرار بعد الاسر فانه لا يعقل وان اسند الى ما قبله من الحال التي يصح فيها الامان لانه اقرار في حق الغير فلا يجمع وكذا لو
اقر بذلك ما فوق الواحد من المسلمين وان كانوا ثلثه على الاقوى قوله ولو ادعى الحر على المسلم الامان فانكره فالقول قوله من غير بين كما صح
برجاءه وعلل بان الاسر والفصل حكمان ثابتان على الحر ويجوز دعواه للاسقاط وانكار المسلم الابان على حق ينزب عليه بل على ما يقتضيه سقوطا
قد علم بثبوت وفي التعليل نظر لان كان في حالة يمكن المسلم بها انشاء الامان بنفسه ففران لم يندفع على الفاعله المستمرة بوثا اليقين وان كان في وقت
لا ينعقد كما لو كان اسير الم يثبت عليه بين لان اقرار في تلك الحال لا ينعقد بل انشاءه كذلك ويجوز الجواز عن الاول بان الخوف في الامان ليس مقصورا في المسلم
بل يغلط به ويغير من يستحق المال والنفق فيكون في ذلك كالموكل الذي يقبل اقرار ولا يتوجه عليه بين قوله وفي الخاليه الى ما منه الحر في
حالة انكار المسلم والمجاوله بانيه وبين الجواب فيه الكافر في ما منه الشتر ولو اقام بانيه سمعت قوله واذا عقد الحر في نفسه الامان ليس في دار
الاسلام الى قوله ويخص به الامان به بقوله يتبعه على ان لفظ الامان لنفسه لم يناول ما له ايضا فان احدهما غير الاخر ولكن يدخل في العادة بناء على ان
انلاف ما له من عليه الامان يقتضي عدم الضرر وفيه دخل تبعا صا بحكم ما اوضح بان ما قد ارجع الكافر على الامان بنفسه بقي ما له على اصل ذلك
الى ان يرد اليه فيصير بحكمه وانما دخل في الامان يتعامل به يدخل في الحرب تبعا لان الاصل يقتضي عدم التبعية فيما خرج منه التبعية في الاحرام وله انه
الفراس على اذم فبقي الباقي وقدر بعضهم يكون الامان لم يطر فلو كان معقدا لكونه في دار الاسلام انتقض امان المال ايضا ويشك بان الامان
يكون الا في دار الاسلام ومن ثم يبطل امانه وان نقل الى دار الحرب بانيه الا فانما ما لو دخل بانيه بالعود لم ينتقض امانه في نفسه ولا ما له قطعاً وعلى
الاول لو بحث بطلبه بحث به اليه تحققت الامان فيه وصح نصره فيه بانيه بليغ وهنوعها فان ما هو على ملكه انتقل الى وارثه فان كان مسلماً
ملكه ملكاً مستقراً وان كان حربياً انتقل اليه وانتقض فيه الامان وصار للمام ثم يمتلئ من ماله فان قوله ولو اسره المسلمون ملك ماله يتبعان
هذا من ثمة المسئلة السابقة بحيث زال امانه في نفسه جاز اسره اذا تمكوا منه فان قتلوه كان يحكموا لو مات فان اسير فمؤ زال ملكه من ماله بناء على
انه لا يملك شيئاً ويكون قتلاً للمام ثم كما هو قول المص ملك ماله يتبع اذم التبعية في الملك في الكائن فلا يستحقه مستقره لانه قال لم يوجب عليه لو
اعتق بعد ذلك لم يعد اليه اما لو من عليه عاد اليه قوله ولو دخل المسلم دار الحرب مستلماً من ماله عادت له من ماله شيئاً واليه يعود
صغيره عادت وانما له لانه لا يترتب عليه فانما مقتضيه اسره وانما حرم عليه مخيانتهم مع ان لفظ الامان وقع لنفسه لان لا يترتب له الجحان من
الجحانين وان لم يصحح به كما لو دخل مال الكافر يتبعه ليدخل المال عاوم من حيث المعنى قوله ولو اسلم الحر في نفسه لم يكن للزوجة الحر
انما لم يكن لها المطالبة بالمهر مع اسلامه قبلها او جوبتها ولو اوثقها بعد ذلك لانها من اهل الحر لا امان لها على المهر فيجوز للزوج منعها منه كما يجوز
له اخذ ماله الذي يدها لکن لو مات قبل اسلامه وطاوارث من انتقل اليه ما يخص من المهر فاذا اسلم الزوج بعد ذلك بقي في دنفه المسلم ولو
كان وارثها حينها كان يحكمها فليس للمطالبة به وكذا لو اسلم قبل اسلامه اسلم المهر لها في دنفه ولم ينفذ باسلامه لمضاد فمالها كالحق
بفقه المسئلة من الاول ان اطلاق قوله ولا وارثها يشمل الوارث المسلم والحر والخنثى والحكم فيها من حيث ان اسلام الزوج قبلها او جوبها
استبلا لانه على ما امكن من مالها الذي من جلته المهر وكل ما اسند اليه عليه منه يملكه كغيره من اموال اهل الحرب كونه في دنفه بمنزلة المفقوض في
به قبله ان يملكه باسلامه مع بقاءها على الحرب وح فلا يترتب له ما يتردد من اسلامها ولا مؤنما مع كون وارثها مسلماً فهذا الاطلاق في محل وكذا
اطلاق العلة في كبره من كبره لكن ذكر في وهران طرثها اذا كان مسلماً يجوز له مطالبة دنفه وظاهر ان الحكم فيها الاسلام فيها وينبغي على هذا انه لو
اسلمت ايضا جاز له المطالبة بطريق اول لان حق المطالبة من الوارث المسلم انما جاء من قبل موته مستحقة للمال كغيره لم يكن لها المطالبة لكونها
حريه بل ثبت لوارثها المسلم لروا المانع فاذا زال المانع عفا في جوبتها باسلامها ثبت لها ذلك فيشكل ذلك بامر من احد ما اسلمها من ان بابها
فيها صامرت بل على ما لها وهو غير ما لها تحوم فينبغي ان يحكم له بملكه وكيف يمنع من المطالبة به وينبغي على ملكها والثاني انه لم يرد وهو لا غير هنا
جواز مطالبتها بالاسلم بعد ذلك مع ان اللازم من مطالبتها وارثها واستحقاقه لمطالبةها واستحقاقها كما مر في ذلك العلة الشبهة المستفاد
من مداولها حكماً عند باب النكاح فحكم في الامر باسلامه بان السلام الزوج الحر بوجوب الحرية عليه نصف المهر ان كان قبل الدخول وجميعه ان كان

[illegible]

فيه
بما
يحتاج
إليه

سالم عن مفارضة يقين الظهارة ودليل الحج ليس يصلح لنا سبيل الحكم لتخلف في موارد اعظم حواضر وامنه مع بقاء الخجاسة كما لو اسماجر المسلم
ولما لم يمتد صفة بل طاق الكفار في هذه الطوبى ولم يفل احد بالحكم بالظن ان حجب الحج واما الافتقار بالرضه على موضع اليقين فهو
جيد في موضعين لم يكن هناك قائل بعدم البعية فانه لا يجوز المصير اليه ويتبعين اتباع احدا القولين ويكون الافتقار على الظهارة موضع اليقين
لكن الحكم بالظهارة ايض من دون الاسلام انك لا تعرف معروضا الا انه مع عدم القائل بالخجاسة غير ضار لاشاء الله فلا بأس في العمل بهذا القول ولو تقرر
ان الظن ليس مع احدهما خاصة بتعدي الكفر على ما صح به الشيخ مع احوال عدم على مذهبه لما تقدم من ان الحكم بكفره في الحج معلق على شيئين فلا يثبت
لكن دلالة المفهوم ضعيفة ولو فرض انها ما تابعد سببها فمقتضى دليل الشيخ بتعيينه لان للتأويل كونه واقفا هنا على عدم الحكم باسلام محتج بان مولود
من كافرين فانه ما تاوفا ما احدثا بهما لم يحكم باسلامه كما لو كانا في دار الحرب بانه كافر اصل فليحكم باسلامه بكونه كافر بالبيع وهذا المحجة يعينها فانه في ما
افترق عنها والخبر على الوجه الذي كرهه يثنا ولما قلنا في غير ما مضى ثم يفرع على القولين امور الاول لو ان في هذا المسلم قبل البلوغ فعلى قول الشيخ يجب
تأكيده وتقبله والصلوة عليه ان بلغ الست وشيخ قبلها وعلى القول الآخر لا يصح ذلك لان يحكم الكافر كما لو ان صاحبها لا يوجب وان كان ملكا للمسلم
وحكم بظهاره **الثاني** لو بلغ اسم مسلم عند الشيخ وان لم يسمع منه الاعتراف بما يوجب الاسلام كما في هذا المسلم وعلى القول الآخر لا يحكم بظهاره بعد
البلوغ الا ان يظهر الاسلام بكفره من اولاد الكفار فينبغي لمن ابلى بان ذلك ان يعلم ما يقتضيه الاسر من قبل البلوغ وليستظهر به عند تحقق البلوغ
ليحقق الحكم بالظهار لو اشتهر سنة وبلوغه بنى على احواله عدم فيسحب الظهار على القول الثاني الى ان يعلم ببلوغه من غير ان عند ظهور الامارات
المقتضى للظن بالاختيار لعائنه ونكر الاقرار بالاشهاد بين في مختلف الاوقات **ثالث** عدم بيعه لغير المسلم على قول الشيخ وعلى القول الآخر يجوز
مع احوال عدم لشبهة الاسلام وانشافه معه ببعض الاحكام بخلاف الكافر المحض من هو بحكمه وهذا بظهار القول ببلوغه في الظهار خاصة
ليس هو احوط القولين بل الحكم باسلامه احوط في الامر الاول والاخير **الخامس** لو مات قريبا للمسلم ولم يورث مسلم فعلى قول الشيخ يشاركون كان في
ويختص ان كان اقرب وعلى القول الآخر الارث للآخر خاصة ولو فرض انه بلغ قبل القتل مع تعدد الورث واسلم شاولا واخص على الثاني ولو لم يكن
لقربه المسلم وارث سواء اشترى من الزكاة وورث على الاول وكان الميراث للامام على الثاني الى غير ذلك من الاحكام **فصل** واداس الزوج
لم ينفخ النكاح هذا الحكم عندنا موضع وفاق وانما ينفذ به على خلاف ما ذهبنا اليه حيث حكم بالانفساخ بناء على طر والمالك ومنع ظاهره ان الملك لا
يحصل في الكيال بالاسر قاق لا يحجز الاسر والمال بالزوج هذا الباع بل يملك ما ياتي من قوله ولو كان الاسر لغيره او امرأه ان ينفذ والفرق تحقق الرق
بحجز الاسر في يده **فصل** ولو كان الزوجان مملوكين لم ينفذ لان ينفذون ولو قبل بغير الغانم في الفسخ كان حسمهما حسم المملوكين كالمملوكين
ملكهما بالبيع والحق به في كره ما لو سبهما واحد وملكهما بالبيع والحق فلا ينفذ النكاح لا ينفذ وكان ادبه ما لو سبها في حال الفسخ من يدخل باذن
الامام ثم فانه يملكها مدفعه ويخبر في نكاحها والا كانت هي الاولى لان مجرد اليه لا يدخل في الحكم بالنسبة الى الغانمين **فصل** لو سببت امرأة فسخ
اهلها على اطلاق سبتي بذهل الشرف فاطلق لم يجز اذ المرافعة الصلح يكون احد عوضه حرا ومن ثم لو كان ما لا جاز وجب غايتها ما لم يكن
قد استولها مسلم كما ينفذ بقوله ولو اعتقت اى اطلق ثم انما عبر بالعتق للحكم بملكها بالاسر ثم هالي الكفار اطلاقا لما من الملك فكان كالعتق
فصل وكذا لو كانت الحربية خاملة من مسلم بوطيها كالموطاها بشبهة وبنيكاح متعذر ان كانت ككاتبه **فصل** ولو اعتق عبد ادنيا
بالندد فلعق بدار الحرب جازا ستر فاقه وقبل لعتاق لواء المسلم به قيدا العتق يكون بالندد ثم ينفذها على عدم جواز عتق العبد الكافر ثم عا ويصح بالندد
وهو احد الاقوال في المسئلة والشيخ قول بجواز مطلق عليه يشترع الولاء فان شرط كون العتق ترة عا والمصير بين العتق بالندد وبين الولاء
وهما متباينان كما سياتي ويمكن حمله على الولاء ضمن الجزية بان تبعا للمولى والعتق بعد العتق على ضمانها فيصير قتيلا ولا وهما وان كان العمل بغير
وان كان العمل بغيره اوضح القولين **فصل** ان يشترط للعموم وعلق الولاء لا ينعى فان مات سائبة ثبت الولاء والا فلا **فصل** اذا اسلم عبد الحرب في
دار الحرب قبل مولاه ملك نفسه بشرط ان يخرج قبله ومنهم من لم يشترط خروجه والا فلا يصح اسشرط خروجه العبد قبل مولاه الى دار الاسلام في ملكه
هو الاقوى ليجزى ان اسلم العبد ينافي ملك الكافر لانه غايته ان يجبر على بيعه وانما يملك نفسه بالفهر ليس له ولا ينفذ الا بالخروج اليها قبله ولو اسلم
عبد لم يملك نفسه وان خرج اليها قبله مع احتمال اطلاق الخبر ومعنى ملك نفسه لم يكن بعد ذلك ان يشترط مولاه اذا فهم والامر في ذلك كالعبد
فصل الغنم هي القاندة المكشنة سواء اكتشبت اس المال كادناح الجازان او غيره او كسبت من دار الحرب اسطر الجح عرفت ثم ما الغنم بالندد
الغانم مع ان الغنم هنا هو الغنم الثاني للثبته على ان مفهومها الغانم باق عندنا على اصله ومنه كسبتا وجوب الجح في ارباح الجازان وبحكمها
لعموم قوله ثم ما غنم من شئ فان الله حمله خلافا للغانم حيث يعضوها بالمعنى الثاني ونقلوها عن موضوعها المعنوي الى غنم دار الحرب خاصة
او حضوها به **فصل** وبطل يجوز لهم تناول ما لا بد منه كعلش الدابة واكل الطعام وحكاينه فولا يشترط وقت ولا اصح جواز وفادى عليه العلامة الاجت
منا ومن الغنم الامر شدة بهم وعم قوله تعالى فكلوا مما غنم بئنا وله والاحتيا ناطفة ولا يشترط تناول الطعام كونه ما كولا بالافضل بل كلما يصلح
كالغنم فيجوز لهم ذبح ما يجنبون اليه لكن يجب دجلوهما الى الغنم لانها ليست كولو وان احتلها بها للسقا والخذاء ولو فضل من الماكول فضلة
وجب ردوها وجب الافتقار على الاكل في دار الحرب والمفارقة في الطر من اعمار دار الاسلام التي يمكن فيها تناول الادوية ونحوها في حكم
الطعام دون غسل الثوب ايضا وان احتج اليه **فصل** او يجوز ذلابة وابقاء الخيل كالحمل من الغنم لا يجوز ابقاؤها حيا ذلابة الخيل

ليس لها الا بفعل ففجور فادانه ويعلم من ذلك ان النجاسة تثبت بالقرائن الخالصة ما لم يحصل العلم بها والام بطريق غيرهم بالتجديد قولها اذا باع احد
الغائبين غاما شيئا او هبة مبيع وممكن ان يقال يصح هذا الاحتمال بينه على ان الغائب يملك حصته من الغيبة بالاستيلاء لا بالقبضه ويضعف على تقدير
ان حصته محمولة فلا يصح بيعها او ايقاعها فلا يعلو غيبته بعين المبيع بخلاف ان يبيع الغائب من الغائبين او يبيع في الحاضر والمجاء تل فاعلمك على تقديره من
لا يقيد بجواز نقله وقول المصوب يكون الثاني الحق بالبدن يقطوف على قوله لم يصح لعل الاحتمال والمغيب ان المبيع ونحوه وان لم يصح لكن يكون المدفوع اليه
اخرى بما وصل اليه من الدافع لو كان مما يجوز الانقاع به للتمام كالطعام والعلف فلا يجوز للدافع اخذ منه بناء على ضايق البيع لانهما في الاصل متساويان
فيه وقد يبيع القابض بالبدن كما يبيع الاول حيث كان في يده بما وهذا القول قوي حتى لو كان المبيع طعاما بطعام كان كل واحد اولى من الاخر بما
وصل اليه وان كان روبا ومثلهما في ذلك كالتصديق بينهما وان كان له بقية عند عدم قوته في الخصم فان ذلك يفيدها باخرة الفرض فيما وصل اليه كل منهما
ولا يفيدها ملكا حقيقة فلا يبرهان في غير ما ذكرنا من انه يبيع في سنة القول الثاني للشيخ واما ما يفرق سنة فلا يفرق
ما لا يتبع فيكون بحكم اللقطة في وجوب التعريف واما ما يعلو بعد ذلك غيبته فبناء على الظن من انه لو كان له مالك فيكون حجه بماله اهل الحرب هو
ضعفه كما في وجوب التعريف واما ما يعلو بعد ذلك غيبته فبناء على الظاهر من انه لو كان له مالك فيكون حجه بماله اهل الحرب لفظه حقيقة فيكون
له حكمها وانما يبيع بغير سنة لذلك فكيف يرجع غيبته بعد التعريف الموجب بواز الملك غيره من احكام اللقطة فتجوز المصطفى فقولها اذا كان
في الغيبة من يتحقق على بعض الغائبين قبل يتحقق ضيقه اليه في القولين على ان العام هل حصته بالاستيلاء او بملكه من ملكه وانما يحصل الملك
الحقيقي بالقبضه قبل الاول لان الاستيلاء على ما ليس بمعصوم من الاموال سبب الملك ولو زال ملك الكفاية ولو لم يملكها المسلمون لكان ملكا
مالك وعلى هذا يكون الغيبة بمنزلة المقتضى كمالا للملك وقيل كاشقة عن سبب الملك بالاستيلاء اذ يمكن زواله قبلها بالانقراض والتلف وقيل
بالتحليل لان الامام يقسم الغيبة بين الغائبين شتمته في واجبا لاشتمه من ارضهم واختياره ولو لم يملكوا حقيقة لم يحد ذلك لابرصاهم ولا يحقهم بترك
الابرصاء ولا شيء من الاموال ملك ولعدم وجوب ان يكون على احد منهم ان يتحقق الغيبة فيخرج في حوزها او لدخول المولود بعد الجمان والمدمر وهو
يناز الملك وفي هذه الادلة نظر الاول لا يفرق من قوه وعليها يفرق هذه المسئلة ونظائرهما في الاول يتحقق بغيره منها ولا يفرق عليه لان الملك
وهو غيبته الشيخ والعارضة قولها كل ارض تحت عتق تعقب العتق وسكون النون الخضوع والذيل يقال غيبته عن ارض خضع وذل ومنه قوله
نعالى عنها الوجوه للمعقوبين ولما ذكرنا غيبته بالافق والمغلبة فقولها وان كان غيبته في السنين فاطمة والغائبون في الجملة المراد يكون غيبته
كونها كوقت الفتح وبقيت كونها معقوبة عن غيبته من يوثق بقوله واشتهاره بين المؤرخين وقد عدوا من ذلك مكة المشرفة وسواد العراق واد
خراسان والشام وجعل بعض الاصحاب من الادلة على ذلك ضمن الخراج من الخايم وان كان جارا واخذت القاسم من ارتفاعها عملا بان الاصل في ضمها بان
السلبين انصرفت كونها عازمة وقت الفتح بالقرائن المصيدة للظن المشاخر للعلم كقادم عهد البلد واشتهار تقدمها على الفتح وكون الارض مما يقبضه الفتح
الذي يكون يكونها مستعملة في ذلك الوقت لغيرها من البلد عدم المانع من استيلائها عازمة ونحو ذلك مما لا يضيئه الا الامارات المصيدة للعلم او ما
يقاربها فقولها والظن بها الى الامام هذا مع فلو ان وسطه امع غيبته هكذا الزمان فكل ارض يدعى احد ملكا بشيء وارث ونحوهما ولا
يعلم ضايقه في ذلك بل يجوز صدقه وحال الفتح فان الارض الذي يكون يمكن غيبته بوجوه منها احبائها ومما يقبضه ومنها بيعها
بشع الا ان الغيبة في جهتها من بناء وعرض ونحوها خاسبا واما ما لا بد عليه لاحد فلكل مسلمين فاطمة كما لا ان ما يتوله الخايم من قضايتها
خر اجها يجوز لنا ان ناوله منه بالشر وغيره من الاستيلاء الملكة بانها متمتعة ثانيا ذلك وقد ذكرنا الاستيلاء بانها لا يجوز احدا من المسلمين ولا يصنعها ولا
انصرفت منها الا باذنه بل ادعى بعضهم الاتفاق عليه وهو يوقوف المصروف في هذا القسم منها على اذن الحاكم الشرعي ان كان موقفا من جهتها في
بناء على كونها تابعة المستحق وموقفا اليه ما هو اعظم من ذلك انظر ذلك في فقهنا عليه صرحت خالصها في مصالح المسلمين كما سبنا ومع عدم التمكن
امرها الى الخايم واما ما جاز انصرفت فيها كذا اشق لكل احد من المسلمين فيجعلها بدل لم يفت على قائل بمران المسلمين بين قائل باولوية الخايم ونوقف
النصرت على اذنه وبين عقوض الامم الامام العادل ثم منع غيبته بجمع الامر الى نائبه فالنصرت بدونها لا دليل عليه وليس هذا من باب
الاضال التي ادناها اشبهتهم من المصروف في حال الغيبة لان ذلك قسم فلم اذن في حوزة الخايم الارض المصروفة عنهم فانها للمسلمين فاطمة وله
ينقل عنهم في الاذن في هذا النوع كيف كان عاها الاصل ان الخراج والمقاسمة لانهما جرت بطريقه وتوقف على اذنه فقولها ولا يجوز بيعها
ولا وضعا ولا هبتها ولا يصح شيء من ذلك في غيبته مستقرا فاعلم ذلك بما يتبعه لان المصروف من بناء وعرض ونحوها على الاقوى فاذا باعها
تابع مع شيء من هذه الآثار دخلت في البيع على سبيل التبع وكذا الوقف غيره ويشتم كل ما دام شيء من الآثار باقيا فاذا ذهبت اجمع انقطع الحق في البيع
والموقوف عليه ونحوها على ما ذكرنا من المناخرين وعليه العمل فقولها ويصرف الامام خالصها في مصالح المسلمين كما سبنا ومع عدم التمكن
مثل الضايق والمساجد ومثلها اسم الصلوات والوديعين الضايق والمجند ونحو ذلك فقولها وما كان من الآثار وقت الفتح فهو للامام خاضعة ولا
يجوز احبائها الا باذنه ان كان موجودا في هذه الارض يلحق بالانقراض لا يجوز احبائها في غيبته الا باذن الامام مع ظهوره وفي حال الغيبة بملكه
المحيي يعلم الموات بوجوده لان مواته مع عدم سبق اثر الغائب القلبية عليه وعدم القرائن الدالة على كونه عازمة قبل ذلك كسائر العرائن فان كان
كان معورا وقت الفتح وبسببه سبب ارض السواد وما يوجد فيها عالم الان يرجع منه الى قرائن ادخال كاسر قبل ومما خص به الخراج واخذ

ها في الغيبة

وافق فلا بد من كونهما كذا لو قلنا ان الشراب الهادئ من جاش واحد فان كل منهما اشارة الى الآخر ومثله الرسول المنفذ من الجيش لصلحه والدليل
والطبع والجاهل من مجموع قولهم وبكره ناخير منه الغنية الى الاشكال في جوار الفهم حيث شاءت اياها الخلاف في الاولوية فالحق ان الغنية في ارض العدو
هي الاولى ان ناخير من العدو كالحق من المشركين واولية العلف ونحوها ما كرهه ابن الجند عكر الحكم فاخترنا ان يقسم الابداح المخرج من داورهم و
الخيار الاول ومستند فعل البصر فانه كان يفعل راءه عنه الخاص والعامة قولهم وكذا بكره فامة الحد وفيها علة ذلك بالبحر من ان يحمل
الحدود العرفية على اثار الحرب واستلوا من ذلك ما لو قتل مسلما عدا فانه يقتصر منه في الحرب لا لبقاء المانع وعلى هذا يلحق استثناء جميع الحدود
الموجبة للقتل كالرجم قولهم فان قتل وقتل العطاء ثم مات كان لوارثه المطالبة قبل الموت فيكون لوارثه ذلك كحق الشفعة وغيره ومن ان لا يملكه الا
بقبضه وهو منصف وله بئس منافاة استحقاق المظالم وعدم الملك بل عدم استحقاق الوارث ذلك ايضا كما في استحقاق الزكاة وغيرها من الحقوق لو ان بعد
المظالمية بها وقبل القبض بهذا ظهر ضعف القول الاول قولهم قبل ليس للارباب من الغنية شيء الى هذا هو المشرب بين الصحابة به رواية حسنة
وان النبي صلى الله عليه وسلم على الارباب على ان يدعواهم في ديارهم ولا يهاجر وعلى ان دهم عدوان يستفروهم ويقال لهم وليس لهم في الغنية نصيب انما انكره ائمة
بناء على اصله حكاية المصنف في قوله لا يهاجر وفيه المراد بالارباب هنا من اهل البادية وقد اظهر الشاهدان على وجه حكم باسلامه ظاهره لا يعرف
من مكنه الاسلام ومقاصده واحكامه سوى الشاهدان قولهم ولا يستحق احد سلبا ولا نقلا في بداهة الحق تقدم تعقيب السلب الى الخبر ان اما النقل
بالفتح ايضا فهو ما يجعل الامام لبعض المجاهدين من الغنية بشرط مثل ان يقول من قتل فلانا المشرك او عمل الزانية او عمل كذا فله ان يحبس ثلث ايام من المصلحة
والبداهة بفعل البناء وسكون الدائم المصلحة المشوكة السيرة الاولى عند دخول الجيش الى دار الحرب الرجعة الثانية او عند رجوعه قولهم ولو عرفت بعد
الغنية فلا ريب ان الغنية من يلب المال وفي رواية يبا على رايها الخ ما ذكر المصنف من الوجه هو الوجه لكن بشرط نفوذ الغنائم والادخلة العين بنصف
الغنية والظمان الحكم مع تفرغهم وانحصارهم بحيث لا يفسد جميعهم كك ولو كان التوقيع بالسوية كالمال المتخرج فمساوي الاجر اعلم بمحتاجي نقضا بل رجوع على
كل واحد بالتسوية والمراد برجوعه على الامام رجوعه على الغنية على يلب المال بل فقهه اليه الامام الامن خاصه قولهم ومن لهم كتاب سيرة وهم الجوسنة
بقوله شبهت كتاب علي ما يابدي الجوسنة غير معلوم كونه كتابهم لما ورد من انهم قتلوا بنين واخواتا بهم وكان بائع عشر الف جلد ثور وفي ايديهم نصف
برعمون انهم من ذلك الكتاب فافروا على بنهم هذه الشهادة وقول النبي صلى الله عليه وسلم سنة اهل الكتاب خالف ذلك اخرج عيسى فالتحقهم بباقي المشركين
قولهم سواء كانوا عابدا او عجمانية يد على خلاف بعض العامة حيث زعم ان الجزية لا يؤخذ من العرب وهو مردود بالاجماع منادون من فريقه وفعل النبي
فانه اخذها منهم وزعم جماعة من العامة ان نصارى تغلب من العرب لا يؤخذ منهم من الجزية بل يؤخذ منهم الصدقة فمضاعفوه ذهب ابي الجند عكره
عدم اخذها منهم ايضا لذلك بل انهم لا يقرون على بنهم لا خلاصهم بالشرط الذي شرط عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم من انهم لا ينفقوا اولادهم واستقروا في
عقباتهم انتقلوا الى النظرانية بعد الفتح فلا يكون مقبولا قولهم ولو ادعى اهل جربانهم منهم وبنوا الجزية لم يكفوا البيعة الخ انما لم يكفوا
البيعة لان الدين امر فليح شعار انظر الظاهر يستجرون منه فربما تعدوا فامة البيعة ولقبول قولهم في دينهم الذين يدعونون به وينتسبون بشو خلافتها
ما جئنا شاهد بن عدلين باطلا علم عليهم بخلاف ما يدعون وان كان العدلان منهم بان اسلموا وعدنا ثم اخبر بذلك باقرار الواحد منهم بالنسبة اليهم
وان قيل فحقه حيث يثبت خلاف مدعاهم وينقص العهد بجوار غيتا لهم ولا يجب دهم الظاهر والغرب بينهم وبين من تقدم من اهل الحرب
الذين يتوهمون الامان فيوجب لهم الجزية علم هؤلاء بفساد السبب الموجب للامان لتعليقه على شيء يعلمون عدمه فيكون نفي الامان عنهم معلوما
قولهم وهل يسقط عن اهلهم قبل الفتح وقيل لا وهو المراد في الرواية بالسقوط ضعفه ومثله الاعمى الى اهت فصل بعضهم بان ان كان داراى
وقال اخذت منه والا فلا الاقوى الوجوب على العرف قولهم وفصل يسقط عن المالك هذا هو الاجود بناء على انه لا يفيد على شيء وروى انها
يؤخذ منه قولهم ولو قتل الرجال قبل عقد الجزية الحما اختار المصنف الاقوى لان النساء لا يجزى عليهم نعم لو كن في حصن ولم يكن فتح خان
عقد الامان لهم كالموطن ذلك من دار الحرب الجزية في الموضوعين قولهم ولو كان بعد عقد الجزية الى المراد بالاستحقاق هنا استصحاب العقل الذي
وقع مع الرجال وابناك الجزية على النساء وما حسنة المصنف غير واضح فانه كان يمنع افرازهن بالجزية ايندك هكذا استدانه للعقد السابق فانه في
اقوى قال شاذج الرد ان من بعد الاستحقاق استدانه الامان للنساء من غير جزية يجزى عليهم حيث قد ثبت لهم الامان مع الرجال فمما انفسى
الوفاء وهذا التوجيه غير فان السبب انما هو في الجزية في الامان خاصه قولهم فان كان يفتق تفاقيل يعمل بالاعلى الاقوى في الجزية
جزية عليهم وهم الى ان يفتق تفاقيل لا خلاف انفس قولهم وما نشره على مجموع على اقتضاء المصلحة الى هذا جزاى عن حجة بعض الاصحاب
حكم بانها مقدرة بما قدره على وهو على العقر اثنتي عشرة شهرا وعلى الموسط اربعة وعشرين وعلى العفة ثمانية واربعون في كل سنة وتقدر الجزاى ان ذلك
محمول على اقتضاء المصلحة في ذلك الوقت هذا التقدير فلا يجزى العمل به لو انفس المصلحة خلافة وما يؤيد ذلك ان عليا ع زاد في الوضع مما ذكره النبي صلى الله عليه وسلم
وامن المصلحة وكذا القول في غيره وهذا هو الاقوى بخلاف الاكثر قولهم ومع انتقال ما يقتضيه التقدير يكون الاول هو ايجبت ببيان ان تقدير عليا
لا يقتضيه الاستمرار وانما يقتضيه التقدير الاول اطرحة عدم اعلام الذي يقدر ما عليه بل يؤخذ منه الى ان يذهب الى التقدير الذي اقتضته المصلحة
تجسفا لغير الصفا المكون في الابنة فان المصنف في الجزية الزام الجزية على ابيكم به الامام من غير ان يكون مقدرة والنظام احكاما عليه وانفس بعضهم في
الوصف الثاني وقدر بعضهم بانه يؤخذ الجزية من الذين فاءوا المسلم الجالس وقيل غير ذلك وزاد في ان الذي يخرج من حبيبه ويحس ظهوره ويطا طارده

تفتحق

فصل اول

من الأحداث والعمل على التمسك بفتح القحطبة كقولهم من البلاد عنهم ولم يبدوا شيئا من الكاين صل الجاع على ذلك فانها موجودة في بلاد الاسلام من غير نكير
وغيره في التذكرة حيث نقل المنع عن الشيخ ساكنا عليه قولهم واذا اهدمت كنيسته تالم استدامتها جاز اعادةها وقبل لا وجوز ان اترام على انفاها
يقضي الاعادة فانما تنجز على نظاير الاوقات ولا أعاده مساوية للاستدامة ولا الغايبه من ضرر ذات الادب ان فاذا اتراموا من اتحاد القبطه خرج منه
الاعادة وفي هذه الوجوه نظر وجب المنع قولهم لا يكتفى في الاسلام قولهم ويجوز مساواة على الاشبه المراد ان لا يعول على بناء جدران دون غيرهم من المسكن
والمنع من العلوم موضع وفان بين المسلمين واما المساواة فغلبا الشيخ وجاعا بقوله من الاسلام يعول ولا يعلى عليه باس ولا فرق بين كون بناء الجار معنك او
في غايته الانخفاض نعم لو كان نحو الشراب لم يكلف الذي يعلو لعدم صدق البناء وهل يعتبر في العلو وعدمه نفس البناء او مجرد الطول ونظره الفناء فاما
كان بلبث الذي على ارض مرتفعة ودار المسلم منخفضة فعلى الاول يجوز للذي ان يرتفع عنه بحيث لا يبلغ طول حائط المسلم على الثاني يعتبر ارتفاع الارض عن
المسلم من جهة البناء ويطع في س بالاول وجوزع الانعكاس الحكم ان يرتفع الذي الى ان يقارب دار المسلم وان ادى الى الاضرار في الارتفاع وليس بعد
ثم المنع من ذلك نحو الدين للحض حق الجار فلا يقيح في المنع من الجار قولهم ولو انهم لم يجز ان يعولوا على البناء على جواز المساواة ابتداء والوجود المنع
فيقتصر على الادون قولهم ولا يغير من المساجد عندنا ولو اذن لهم ان يصعدوا على البناء المحرم والمراد بالاذن المسلم ان لا يجوز دخوله الذي في المسجد
باجماع الامامية ولا اذن له المسلم في الدخول وبسببه على خلاف اكثر العامة حيث جوزوا دخوله باذن المسلم قولهم ولا امتياز او افعال من الميراث وهو
او حله قولهم ولا يجوز لهم استيطان الجار على قولهم وشبهه الى الشبهة لعدم الظفر بصرفه من ثلث الكنا دعوى في التذكرة عليه الاجماع فالعمل به
منع من القول بغيره وطلق الجار اقوى على ازالة العرف واللغة فيدخل بانه البلدان مع الطائفت وما بينهما واما سميح الجار فيجوز بين جند وتماه بكسر
الناء بلد واما مكة وقد يطلق على مكة فتاه قولهم وفي الاجتيان به والامتيان منه زدد ومن اجاز صد ثلثة ايام فمشت الزدد ومن اطلق الايام
منه ومن ان البناء ديمته منع السكينة والقول بالجواز اشهر بشرطه اذن الامام وجوز الشيخ باذن غيره اما الحرم فلا يجوز لهم دخوله وقولهم
ولا جزيه العرب قبل المار بها مكة والمدينة واليمن والقول الثاني هو الاشهر بين اهلنا فاعه وعليه العمل واما سميح جزيه العرب فكان بحرطه
وهو بحر الحبشة بحر فارس والفرات حائطها واما نسب الى العرب فاما من لم يمسكهم ومعدنهم وعدن بفتح الدال باليمن والوجه في الارض التي فيها
زرع وقصب الحجج ارباب وعبادان بفتح العين وتشديد الباء الموحدة جزيه محيط بها شعبان من جهة الفرات والمحاليق الكور واحدا بخلاف
قولهم وهي الحافله على ترك الحرجة معينة اطلاق المعافاة على ما ذكره شبل كونها بعوض وغير عوض وكلها جاز وبه صح في قوله
في التعريف قوله بعوض غير عوض وفي عدل بدل ذلك قوله بغير عوض فاذ على التعريف واراد بذلك ان العوض ليس شرط فيها لان ترك
العوض فيها لازم بحيث ينالها بل يجوز ان شرط العوض فيها وان لم يكن مبنية عليه لان شرط سائغ لا ينافي موضعها قولهم وهي جازة اذا
تضمنت مصلحة يمكن ان يرد بالجواز معناها الاعم وهو ما عدا الحرام ليدخل فيه الوجوب فيجوز للامام الهدنة مع المصلحة لكن مع حاجة المسلمين
اليها الضعفاء ورجاء ناليف الكفار ودخولهم في الاسلام يجب بهذا صرح في عدل ويمكن ان يرد به معناه الاضرب فلا يجب قبولها مطر وان كانت جازة
مع المصلحة وبهذا المعنى قطع في لقوله تعالى وان جنحو للمسلم فاجع لها فيخير المسلم في فعل ذلك برضاه قوله ولا تلغو ابدا يدكم الى التهلكة وما تقدم
ان شاء فانما حتى يلقى الله شهيد القولة نعم وفانوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم قال وكل فعل مولا فالحسين نعم والنفر الذين يجهنهم رسول الله
كانوا عثم نقالوا حتى قتلوا قولهم او لما يحصل به الاستظهار اى لوجاه حصول ذلك كزيادة القوة قولهم ومضى ارتفع ذلك وكان في المسكن
قوة الى اشار بقوله ذلك الى المذكور سابقا وهو اعتبار المصلحة اى فخره وقفت المصلحة في الهدنة لم يجز لوجوب قتال المشركين في كل عام الى ان يسلموا
يدخلوا في الذمة ان كانوا من اهلها وذلك لا يمتنع من الهدنة والمنفعة ما اذت مدمتها عن اربعة اشهر لان الهدنة اربعة اشهر جازة مع المصلحة
بدونها لان الله تعالى سوغ ترك الحرب في هذه المدة في اربعة اشهر واما ترك الهدنة انكالا على ما ذكره عن قرب الحاصل ان ترك الهدنة اربعة اشهر سائغ بالناس
وغيرها فاذا طلبوا الهدنة ذلك القدر كان سائغا وقبولا جوازا اكثر من ذلك خلاف ياتي قولهم ولا يجوز اكثر من سنة على قوله شهر وخمسة اشهر
وترك الهدنة مع المكث اكثر من سنة مما لا خلاف فيه وقد صرح في التذكرة بالاجماع على عدم جوازها اكثر من سنة اربعة اشهر فادون اجماع ايش واما
الخلاف فبما بين المديتين فنبه الله الحكم الاول الى الشبهة ليس بمجيد وكان الباعث له على ذلك استضعاف دليل مع عدم تحقق الاجماع عنده وان العمل
بالخالف فاذ ذلك لا يكون اجاعا كآبته عليه المص في اوابل المقبر وجها ضعفا لذلك لان الشيخ والجماعة اختلفوا على ذلك بقوله تعالى فاذا نالني الاشهر
الحرم فاقوا المشركين حيث جددتهم فانه واجب الفناء عند الانسلاخ وهو متحقق في كل سنة مرة وبه ان الامر يقتضي التكرار قولهم وهل يجوز
اكثر من اربعة قبل لقوله نعم فاقوا المشركين حيث جددتهم وقبل لهم لقوله وان جنحو للمسلم فاجع لها والوجه مراعاة الاصل الوجه هو الوجه
الجواب الجواب عن الآية الاولى ان الامر يقتضي الفور عند المحققين والسلم في الآية الثانية بفتح السين وكسر ها التثنية يذكر ويوث ومن ثم اعاد صبر
لها البه مؤنثا فان التانيث فيه اضعف واللام يجوز ان يكون بمعنى الى لان جنح بمعنى الى يكون اللام هي المعدية للفعل يجوز ان يكون معب في الفعل
بفعله وان يكون معدية للفعل بنفسها وان يكون تغليظا بمعنى من اجلها قولهم ولا يصح الى مدح مجزولة ولا مطر الا اشطر الامام لنفسه الجوارح
فمن شاء يمكن عود الاستثناء الى كل من الجمل بن علف المصنعة لذلك المحو والنص في الاطلاق لاشتركا في الحكم وهو المنع اما في المطلق فاستثناء التانيث
وهو غير جائز واما في المحو والذمة فانه عقد يشمل على اجل في شرطه العلم بغيره فعلا للضرر وجب الجواز مع شرط الخبر اذ ارتفاع الجها انزع فان ذلك

واقع بمشبه الجميع قولي لكن بعد ان وجهنا ما سلم اليها من هو خاصه بالآخره بخاصه عن التقدير وغيرها مما عرّف عليها فان لا يعاد عليه وكذا لا يعاد
 المهر الا اذا طلبه الزوج او وكل من الامام او نائبه فيدفعه اليه من بين المال وان كانت عينه باقية وكيفية من قوله سلم اليها ان لم يكن قد سلم اليها
 المهر او يعصم لم يدفع اليه شيء ولا امر به كذا عند بظاهر الاية وشرط بعض الاصحاب ذلك كون الطلب في العدة ولا رجوعه بعد العدة فلا ينفذ حتى يعود
 عند ما بهر قولي ولو ما نكح قبل المطلق لم يدفع اليه وفيه رد من شرطه وان لم يخلو لم يحصل بالموت فلا ينفذ وهو من سنن الاسلام عليه الموجب
 للمخلو ولا ينفذ فيشكل بان الاستحقاق مشروط بالمطالبة لا بمجرد المخلو ولم يتحقق الا بعد الموت فلم يشر ان يدفع من غير موت ولا ينفذ الا في امره
 له قولي ولو شرط في الهدنة عاذه الرجال لم يطل الصلح الى الظاهر من الاطلاق انه لم ينفذ في شرط عاذه الرجال بعينه بل اطلاق الا عاذه ووجه
 الاطلاق شاول الاطلاق من يكون من اثنائه وهو غير كافر ومن كان محل المطلق على الصلح والاقوى الاطلاق ولو اريد بالاطلاق اشارة عاذه من يوم
 اثنائه ومن يوم من مصر جاز ذلك كانا شرط فاسدا فطعا ويلتزم على الصلح على الاقوى ويمكن ان يراد بهذا النقص ويكون فسخ الاطلاق الى الفصل بناء
 على النزول في فسخ العقد على شرط فاسد وسبق في البيع ما يشترط بوقت المص في ذلك كما هنا قولي ولا ينفذ الهدنة على العموم ولا اهل البلد
 والنقص الا الامام او من يقوم مقامه اخره بالعموم عن هذين عنهما الاخذ المشركين واهل القرية الصغار فانهما كالحاكمين في جوار انهم ينفذون الهدنة
 على ذلك الوجه في النقص بضم الصاد والناحية قولي اما وان قيل ان من يقر اهل قبل ينفذ لان الكفر من راحة وقيل لا لانه عدم القول اقوى لانه
 الاية ولا يلزم من كون الكفر من راحة واحدة اقراره مع معاضة الاية والخوكة كالملة الواحد لا ينفذ لانه لا يقطع بانها ملل متعده فبما يناسب قولي وان عاد الى
 دينه قبل ينفذ وقيل لا وهو الاصح عدم القول اقوى لعموم الاية وقيل لا يلزم من جوار اسنادا منه جوار اسنادا لغيره لانه لا ينفذ الا في دول الاول و
 طفا لان الاسناد اقوى من الابتداء فلا يلزم من ثبات القوي في الاقرار ثبات الضعيف به قولي ولو ايسر قبل اهل بلدنا قبل الاستصحاب بانها
 الاولى عدم تمكيد اقوى لا ينفذ بغيرهم ما يوجب ذلك وجعل المليك تبعينهم في الاحكام والعموم متوجع قولي وان شاء الحاكم دفعه الى اهل
 مملكه ليعقوب الحد بينه وبين نفسه نعم هذا اذا كان له مع غيره عدل عقوبة الا لا يلزم من مجزئته ذلك في حق فيجوز دفعه اليهم سواء وافقوا في العقوبة
 كما وكفا ام لا وان لم يكن له عدل عقوبة رخص حد لئلا يعطل وهذا التقيد هو الظاهر من بيان المص في تعليقه قولي اذا اشترى الكافر موصيا
 لم يصح البيع وقيل يصح ويرفع به والاول انبسط نظام الكتاب العربي انما قال ان رخص لعدله وقوله على اهل بلده صحيح صريح في بطلان العقد وغاياته ما فيه
 وهو لا يقتضي الشاظم في العقود فيصح البيع ويجوز عليه بيعه لم يكن مناسبا للفظ الكتاب والله تعالى الحق انهم يكرهون ما لا يثبت النبوة ولا ريب انما يثبت
 واول قولي لو اوصى الذي يملكه او يبيع لم يجز له بيعه في بيعه الموصية الموصية من البيعة والكسبة كونهما بينا العبادتهم عن ثلثي بيع الوصية لا يثبت
 موصيته ما لو جعلها المالك منهم او ما بيع المسلم جاز لان محذورهم ليس بموصية لان في ذلك من وجاعهم مضموم الكسبة والبيعة ولو شرط في وصيته
 بين الزول والصلوة في بطلان الوصية في الصلوة خاصة فيبقى بغيره الثلث لغيره المالك او يبيع من الثلث ويمنعون من الصلوة فيها وجهها ولم
 ان الشبهة في بطلان بيعه وصيته في موضع لا يجوز له استعماله فانه لو كان في ارضهم صحت الوصية والظاهر ان هذا التقيد ليس بشيء بل
 الكلام انما هو مع جواز اخذهم لان المنع ههنا من جهة الوصية اشكك على محرم فليس لان تنفيذها لو اقرقوا اليها لان المراد من صحتها ان يثبتها
 عليها وتنفذها ولو لم ينفذوا اليها لم تعرض لهم وكذا القول في نظام قولي ولو اوصى للمسلم القس جاز كما يجوز الصدقة عليهم اي يجوز
 وصيته الذي لا يثبت صيته في محرم فان الصدقة عليهم وعلى غيرهم من اهل الذمة جائز والوصية في معناها وضيم عليهم يمكن عوده الى اهل
 الذمة وان لم ينفذ لهم ذلك لانه المقام وسبق في الكلام ويمكن عوده الى القس والراهب بخلاف ابناء على ان اقل الجمع اثنان او الخافا لها بالمقتد
 ليدلهم من ان كان ذلك لا ينفذ من تكلف الاول لجود قولي في حال اهل البقي لغيره بطلان على عاونه والحد وعلى الظلم وعلى الاستعانة و
 الاستعانة وعلى طلب الشيء يقال في الشيء اذا طلبه ونشره انما هو عطاء الامام على الوجه الذي يمكن اشتقاق الباغي من كل واحد من
 المعاني السابقة لجواز الحد المرسوم له ولا يظلم بذلك ولا يستعانة واستظانته على الامام وطلبه ذلك قولي يجب قتال من خرج على
 امام عادل اذا نكح اليه الامام اطلاق العيان يقتضي عدم العرفى الخارج بين القليل والكثير حتى الواحد من ملج لغيره الله وبذلك صرح العلامة
 في كونه وهي وقواه وهو حسن واعلم الشيخ كثر منهم ومنعتهم فلو كانوا افرجيسا كانوا اشد والاشد والعشر فليسوا اهل البقي بل قطع طريقه
 مع ذلك في جميع عن قضا الامام منهم من عنده في بلاد ابادية فلو كانوا معه فليسوا اهل البقي وان يكون لهم ناو بل ما نفع عندهم والاخر قطع طريق
 حكمهم بالخارج قولي واذا قام بدور من غنى سقط عن الباقي الى الغنا بفتح العين المجمع النفع واجراء الكلام في هذه الاحكام كما تقدم في حق
 المشركين قولي لا يجوز ذلك شيء من اموالهم التي لم يجهزها العسكر هذه وضع وفان وقد ادعى الاجماع على ذلك جماعة من الاصحاب حتى الشهيد
 في سنن وسنه يستفاد بغير اموال سائر من الاسلام وان حكم بغيرهم لان هذا الوصف ثابت في الفاه ويزاد مضافا الى ما دل عليه من الكتاب
 السنه وكما يجوز بيعه فشاءهم وتملك ذلبيهم على ما قولي وهل يؤخذ ما حواه العسكر بما ينفذ فيحول بطلان الماذكرناه من العلة وقيل نعم
 القول بالجواز لانهم من المص والعلانية في الحق ومنهم من ينفذهم على ما في اهل الجمل فانه قسمه بين المقاتلين ثم رده على رايه والقول بالمنع المانع
 وابن ادريس وقواه في من محتاجا عليه ليس على ايضا في المص من اموالهم فاخذت حتى العدة كفها صاحبنا لما عرفناه لم يصح على رايها
 والظاهر من الاحتياط ان ذلك بطريق المثل الاستحقاق قولي ومن سب الامام العادل وجب قتاله لانه كافر ويجب قتله على كل سامع مع الاذن

طفا

مستم

بقي

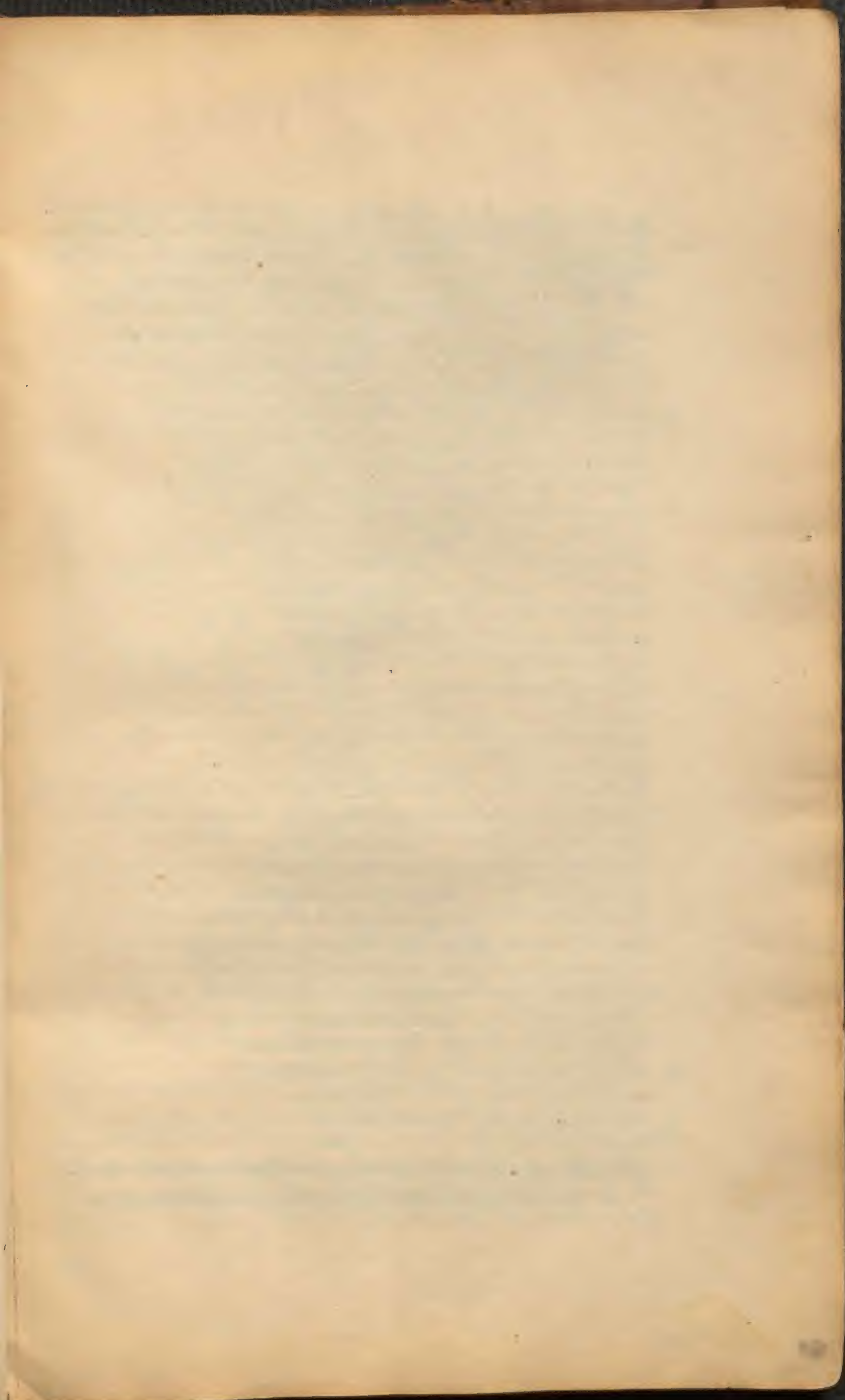
وقد تقدم قولنا ولو انما الباعث على العادل مالا او نقسا فقال الحكمي فيمنعه المباد بالعدل من كان منابعا للامام ثم وان كان دفعا قولنا ومن
 منهم ما يوجب جدا واعتصم به لا يخرج من الظاهر بقاء عليه لحد نية بل على خلاف بعض العامة حيث ذهب الى عدم وجوب شيء من تلك الخصال لهم باهل
 الحرب هو ممنوع لانه متعلق بالاسلام ومعتقد وجوب العبادات الاسلامية والحد والشريعة فيقام عليه كغيره من المسلمين **قوله لا يبر**
بالعرف والتمسك انما هو كقولنا من الجحش من اخضع بوصف زائد على حسنة اذا عرف فاعله ذلك اذ دل عليه المباد بالعدل
 الحسن هنا الجائر بالمعنى الاعمال المل الواجب المندوب المباح والمكروه وقد عرف بانها للعدل عليه المتكبر من العلم بحاله او عالم يكن على صفته
 في استحقاق الذم ويقابل القبح وخرج بقوله اخضع بوصف زائد على حسنة المباح فانه لا يختص بوصف زائد ولا بد من اخراج المكروه ايضا لانه ليس بمكروه
 مع دخوله في تعريف الجحش بل قد صرحوا بدخوله فيه وان يقابل القبح خاصته والمادة المحرام وفي خروج المكروه بالوصف الزائد نظر لانه لم يشترط
 بالوصف كونه واجبا ولا شك ان الوصف المخرج يطلق عليه الوصف الزائد على الجحش كانه المخرج المباح من المعروف فاقضه خروج المكروه بطريق
 اولي لكن هذا القدر لا يكفي في صحة التعريف وقوله اذا عرف فاعله ذلك اذ دل عليه قيد المعرفة من حيث يؤمر به لانه في حد ذاته لان العلم به غير شرط
 في كونه حسنا ومعرفة فاقطع بطلان الجحش على ما لم يدخل في استحقاق المنع فيقتلوا الواجب المستدربا صفة وكان اذ ذه هذا المعنى هنا اولى بالتحقق
 خروج المكروه ولا يجوز ان يربط بالمعنى هذا المعنى ولا الاستغناء عن زيادة القيد في التعريف **قوله** والمنكر كل فعل يشيع عرف فاعله فاعله ذلك عليه
 المراد بالشيء المحرم كما مر تعريفه ليس العالم بحاله العادل عليه ان يفعل والذى على صفته يؤثر في استحقاق الذم وعلى هذا فالمكروه خارج من القسمة
 فلا يفتقر الى تعريفه ولا الامر وكان ينبغي ادراج التعريف انما هو عن معصية الامر بالمعصية كما وضع بعض الاصحاب الظاهر ان سببها عدم دخوله
 في اللفظين اعني المعروف والمنكر اشتمالا على العنوان بهذين اللفظين فيكون قوله في المنكر باعتبار استحبابه كذا فاذا كان كذا منه ويدا
 تغلق الامر به وهذا هو الاول **قوله** وجوبها على الكفاية شيئا ببيان من فيه كفاية وفيل على الاعيان وهو شبه ما اختاره المصنف من وجوبه على
 الاعيان مذهب الشيعي وتبعه عليه جماعة من المناخرين على ابيهم الابان والاخذ في افعول القولين الاول لقوله نعم وليكن منك امر يدعوى الى
 الجحش بامر من بالعرف وينهون عن المنكر ولا ان الغرض الشرعي قوع المعروف لارتفاع المنكر لا يظهر تغلق الغرض عما يشيعه من الوجوب اعني ما فيه
 لذلك لان الواجب الكفاية يحتاج الى جميع المكلفين كواجب العينة وما يما يقط بقيام بعضهم به عن الباقيين حتى لو لم يكن حصوله لا بقيام الكل وجب
 القيام فمما شاع في الحكم من هذا الوجه وفي سقوط الوجوب بعد حصول المطلوب من ترك المنكر وفعل المعروف لفقد شرط الوجوب الذي هو اصل
 الغاصي انما يظهر فانه القولين في وجوب قيام الكل به حصول الغرض من ان قام به من فيه الكفاية من الغائبين على الاقل بل بتمام قيام من فيه الكفاية
 على ما هو المشهور بينهم وان كان هذا القسم موضع النظر **قوله** ولا يجب النهي عن المنكر على كل شرط اربعة لا في في الاشراط بالامور لا في
 بين الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فيصير النهي يظهر وجهه فبنا في اعتبار الشرط الاول نظر الى ان عدم العلم بالمعروف والمنكر لا ينافي بفعل الوجوب
 بمن لم يعلم وانما ينافيه نفس الامر الذي هو من الوقوع في الامر بالمنكر والنهي عن المعروف فيجب على كل من علم بوقوع المنكر او ترك المعروف من شخص معين
 في الجملة نحو شهادته عدلين ان يتعمد ايصاع معاملة الامر الذي يامر به من كفاية كاي يتعلق بالحدث وجوب الصلوة ويجعل عليه محصل شرطها في فلا منافاة
 بين عدم جواز شرعها المباحل في حاله كماله وبين وجوبها عليه كاي يتعلق بالحدث والكافة لا يصح منها على ذلك الحالة **قوله** وان
 يجوز تأخير ان كان فلو غلب على ظنه او علم انه لا يؤثر ايجاب المباد بالتحسين في هذا المحل ان يكون الناشر عنه ممنوعا بل يكون ممكنا بطلان امره
 وهذا يقتضي الوجوب لم يعلم عدم الناشر وان ظن عدمه لان التجويز قائم مع الظن وهذا هو الذي يقتضيه طرد الادلة لكن المص والعلامة اسقطا الوجوب
 بظن عدمه مع فرضه في اول كلامهما التجويز في الوجوب في جعل شرط الوجوب امكان الناشر هو وجوده في نفسه ذلك في الشرح الرابع كما ذكره لا الضم
 السمع للشرع منه يكفي فيه ظنه في نظامه من الموارد والشرعية بخلاف الاول لان غايته ان يظهر عدم الناشر ولا ضرر فيه ومن ثم قلنا هنا ان الوجوب
 عند عدم تجويز الناشر يندفع دون التجويز بل الاستحسان بخلافه مع ظن الضر فان التجويز يرفع بغيره مع الوجوب **قوله** وان يكون الفاعل له مصرا
 على الاستمرار فلو لاح منه امان الامتناع سقط الانكار لا اشكال في الوجوب مع الاصر او انما الكلام في سقوطه بمجرد ظهور امان الامتناع فان الامتناع
 علامة ضعيفة في كل معصية اسقطا الواجب المعلوم في الشرع من انه مع ظهور الامتناع يسقط قطعاً ويجوز يعلم الاصر او استثناء الحال فيجوز الانكار وان لم يتحقق
 الشرط الذي هو الاصر او مثله القول في الامر بالمعروف وينبغي عند هذا الشرط مع سقوط الوجوب بثبوت تحريمه وكذا القول في الشرط الرابع
قوله وما انكار ثلثة القليل هو يجب جوابا مطلقا ان الانكار القليل يطلق في كلامهم على معنيين احدهما اتحاد كراهة المنكر في القلب لا يفتقد
 وجوب المنكر وتجرى المعقول مع كراهة الواقع والثاني الاعراض عن فاعل المنكر وظهور الكراهة ليدل على تكاثره والمعنى الاول وهو يجب عليه مكلفا من
 مقتضى الايمان واحكامه سواء كان هناك منكر واقع ام لا وسواء جوبه الناشر ام لا ان هذا المعنى لا يبيد دخل في معناه الامر بالمعروف ولا النهي عن المنكر
 لاقتضاءهما طلب الفعل والترك ولا يثبت هذا المعنى فلا بعد معتقده امره لانها بخلاف المعنى الثاني فان الانكار والطلب يتحققان في معنهما وجوبه
 مشروط بالشرط الذي يكون لانه يظهر على فاعله حتما ويجوز فيه وجوبه من غير علمه من هذا العلم ان المعنى الاول لا يطلق بل دخل في خلاف قوله ولا يجب
 ما لم يستكمل شرطه اربعة اذ تعرف ذلك فقول المص وما يشا الانكار ثلثة القليل يجب جوابا مطلقا ان اراد به المعنى الاول كما هو الظاهر من الاطلاق اشكل دخوله
 في مراتب الانكار والنهي بان هذا القسم لا يقتضي بالشرط الذي يكون مع دخوله في مطلق النهي ولا اخر الان يقال في هذا الاطلاق هنا في قوة الاستثناء

في قوله
 لا يبر
 بالعرف
 والتمسك

القول

يتوقف على ما ذكره ولا يفتقر على ان كل من كان منصفاً بذلك فهو منصوب من قبله على وجه كل من هذا شأنه لا يتغير بموت الامام الناصب وان كان
 في بيت المنسوب على الخصوص خلافاً لا يفتقر ذلك فيجب على من عرف الاحكام على الوجه المذكور الحكم والافتاء كفاية كما يجب عليه تحصيل تلك المراتب على
 على الشئ وقبل ان وجوب تحصيلها عينيه وهو ضعف ولكن قد يصير الواجب الكفاية عينياً كما اذا لم يكن ثم قائم به فانه يجب على الجميع النهوض اليه الى ان
 يوجد من بين الكفاية ولا يكفي ظن وصول الناهض الى المطافان على كل خير مانعاً وانما يجب عليه الافتاء والحكم اذا لم يحض على نفسه او على احد المؤمنين
 والام يجب الغرض اليه بحال **قوله** ولو امتنع وامتنع الى فضاء الجور كان تركه المنكر الضمير المستتر يعود الى الخصم الذي غانصه
 الى فاضي الحق فانه باختياره المضي الى فاضي الجور يكون تركه المنكر فاسقاً لان ذلك كبره عندنا وكذا القول في المدعى اذا قدم غيره
 ابتداء اليهم مع امكان تحصيل حقه بذوقه وقد روى الشيخ في الصحيح عن عبد الله بن سنان عن الصادق ع قال ايتهم من
 قدم مؤمناً في خصوصه الى فاض او سلطان جائر ففضه اليه بغير حكم الله فقد شرك في الائم وعنه ابي بصير قال قلت
 لا عبد الله ع قال الله عز وجل ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها الى الحكام فقال يا ابا
 بصير ان الله عز وجل قد علم ان في الائم حكماً ما يجوز وما انه لم يعم حكماً العدل ولكنه
 عن حكماً الجور يا ابا محمد انه لو كان لك على رجل حق فدعوتك الى حاكم العدل فاق
 عليك الا ان يراضك الى حكماً اهل الجور لم يرضوا عليك كان ممن حاكم
 الى الطاعون وهو قول الله عز وجل امروا بما امر الله وما ينهى عن الله والذين يرمونهم
 امنوا بما امر الله وما ينهى عن الله من قبلك يريدون ان يتكلموا
 الى الطاعون والاعيان الى ذلك كثيرة اذا تفرق
 ذلك فيجب كفاية السعي على نفع ذلك وان
 كان الحكم بالمتخاصمين **قوله**
 ولو نصب الجائر قاضياً
 مكرهاً لجاز له
 حوله
 دفعاً
 نصرة لكن
 عليه اعتد الحق و
 العمل به ما استطاع انما
 يتوقف الجواز على الاكراه مع عدم
 اضافة الحاكم بشرائط الفتوى متمكنه من
 اجراء الاحكام على وجهها الشرعي الامر بالمعروف
 النهي عن المنكر والاجاز قبول الولاية بل لا يجب بدون
 ذلك يجوز الامع الاكراه ويحقق الجواز على نفسه او غيره
 او عرضة ويختلف ذلك بحسب اختلاف احوال الناس في احتمال الاحزان وعقد
قوله وان اضطر الى العمل بهذا اهل الخلاف جاز اذا لم يكن المتخاص من
 ذلك ما لم يكن قنلاً لغير مستحق لا من ذلك بين الفقهاء الشرعي
 غيره ويجوز عليه مع الغلو من هذا اهل بالاقرب
 الى الحق والاقرب اذا امكنه فقد ورد عن زين
 العابدين ع على الحسن ع اذا كنتم في امة
 جور فامضوا في احكامهم
 ولا تشهروا انفسكم
 في ذلك
 فتقنوا

لو حكم من هذا اهل الخلاف مع امكان انفاذه بالجور كان انما صامنا وقد تقدم الكلام في استثناء القتل والحج من الاكراه فانه لا يقية فيه والله
 الموفق والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطاهرين الطاهرين وسلم كما يشاء



بسم الله الرحمن الرحيم ونسب

الحمد لله رب العالمين والصلاة على سيدنا محمد وآله الطاهرين في العقود وفي خمسة عشر كتاباً باقولة قد سبق في كلام المصنف في زكوة التجارة
غير ما يدرك على أن المراد بالتجارة عقد المنة أو عقد الفصد لاكتساب عند تلك ما عتبر فيها قصد الاكتساب فإن أرادوا أنها هذا المعنى ففي
كثير من أفرادها المذكورة في هذا الكتاب يستطرد فان هذه الأقسام المذكورة لها أعم من كونها بقصد الاكتساب والقوة والأدوار وأن
أرادوا بها هنا ما هو أعم مما سبق في سابق جميع الأفراد المذكورة كانت التجارة في اصطلاحهم من الألفاظ المشتركة وهو خلاف الظاهر بل المعروف
كون التجارة ما خرد في مفهومها إرادة الاسترباح والنكتب كما سبق فلا يستطرد بها خارج عن ذلك أولى ويقتضيه العبارة أمر آخر وهو أن المصنف
قد جعلها في صدر الكتاب شاملة للبيع والصلح والإجارة وغيرها من عقود المعاوضات كما يعلم ذلك من تضاعف الأقسام ثم عقد بها بعد ذلك
لبيع خاصة الآخر الكتاب ولا يخفى ما فيه من الجزو وكان الأئمة كفضل الشيخ والشهيد في الدروس أن يعنون الفصل الأول من الكتاب
بكتاب الكاسيات الأقسام المذكورة كلها أفراد الكاسيات من البيع وغيره ثم يذكر بعد ذلك كتاب البيع الذي هو بعض من الكاسيات على بعض
الوجوه وهو ما لو قصد به النكتب فلو قصد به القينة أو الفوت لم يكن داخل في الكاسيات بل في المقدم وح في البيع والكاسيات عوم و
خصوص من وجهين أحدهما في بيع الأعيان المكتسبة بها ويفرد البيع بقصد القينة ونحوها ويفرد الكاسيات بتجصيلها بالمانع والصلح ونحو
قولهم قد جعل القسم الأقسام الثلاثة كثرى وذكر جماعة انفساً ما إلى الأحكام الخمسة إضافة الوجوب الذم وعدل من الواجب ما يضطر
اليقونة ومؤثره عليه ومن المندوب ما يقصد به التوسعة عليهم بحيث يدفع الحاجة بغيره وكل من القئين حسن وإن كان ما هنا الحسن إن
لاخل في الثلاثة ولا تدخل في الخمسة فإن مورد القسم في الثلاثة ما يكسبه وهو العين والمنفعة وظاهر أن الوجوب الذم لا يدخل عليها
من حيث أنها عين خاصة ومنفعة بل بسبب امر عارض وهو فعل المكلف ومورد الخمسة الاكتساب الذي هو فعل المكلف ومن شأنه أن يقبل القينة
إلى الخمسة فيما يمكن فيه تساوى الطرفين باعتبار العوارض لا حقيقة وأعلم أن عرض القينة بالذات من حيث العقود حكمها من حيث نفع و
تقدراً وأما من حيث تجديدها ليرتب عليها الثواب فهو من وظائف العبادة أو من حيث تحريمه فيرتب عليها العقاب فهو بالعبادة أشبه
من حيث وجوب تركها لكن لا يحد في ذلك هذا المستطرد باعتبار اختلاف جهة الكاسيات فمما قد يكون عبادة من جهة ومعاملة من
أخرى وكذا باقي العقود كالصلح والإجارة ومثله التكاليف قوله جمع بقيد وهو الشرط المخصوص المسكر المبرور من التمتع جميعه بالعبادة بعد
ذمة أفراد أو غلب على باقي المسكرات المعولة من الأدلة وذمة غيرها اسم البئذ وإن أخضعت باسم آخر وضابط المحرم هنا كل مسكر مانع بالامانة
وفي حكمه الجامدان كالحيشة إن لم يفرض لها نفع آخر وقصد ببيعها المنفعة المحللة قوله بناء على أن المايغات الخمسة لا تقبل النظر بالامانة
فإنه أصح القولين ولو قلنا بقبولها الطهارة جاز بيعها مع الإعلام بما لها ولا فرق في عدم جواز بيعها على القول بعدم قبولها الطهارة بين
صلاحيتها للاشباع على بعض الوجوه وعدم صلاحيتها للإعلام بما لها وعدم صلاحيتها على أصحاب غيرهم وأما الأدهان الخمسة بخاسنة
عارضه كالزيت يقع فيه الفارزة فهو زبيحها لقائده الاستصباح بها وإنما أخرج هذا الفرع بالضرر لا فكان ينبغي من شأنها الغيبة من
المايعات الخمسة التي يمكن الاشباع بها في بعض الوجوه وقد أخرج بعض أصحاب بيعها للاستصباح ببيعها الغلصا بونا وليد من بها الإجماع
ومع ذلك ويشكل بأنه خرج عن مورد النص المخالف للأصل فإن جاز تحقق المنفعة فيبقى مثله في المايغات الخمسة التي ينبغي لها كالأدوية
تقتضي للنحل ونحوه والشهور بين أصحاب قبيح جواز الاستصباح بها بكونه تحت السماء بل ادعى عليه ابن إدريس الإجماع وفي الحكم بالخصيص
نظر وفي دعوى الإجماع منع والأخبار الصحيحة مطلقاً والمقتضى لها بحيث يحسب الجمع بينهما غير معلوم فالقول بالجواز مطلقاً مقبولة والبيد
الشيخ في ط والعلاقة في الخ وموضع الخلاف ما إن كان الذهن متبهماً بالعرض فلو كان نفسه نجاسة كاليات المينة والمبانة من الخ لم يصح
الاشباع به مطامناً لاطلاق الخ عن استعمال المينة ونقل الشهيد عن العلامة جواز الاستصباح ببيع تحت السماء كغيره وهو ضعيف وأعلم أنه

على القول باختصاص جواز الاستصحاب بالذهن النفس بغير الشهادة فهو معتد بحضرة الخامسة دخان الإيمان الخمسة عندنا ظاهر
لاستحالة كرمه وفي الحق استبعاد استحالته وجوز تصادمه من اجزاء الذهب قبل حاله النار له بسبب الحيوة المكتسبة من النار لان
يلقى الظلال فيناثر بخائفة وجعله وجه المنع من الاستصحاب به تحت الظلال ثم افق بالجواز لم يعلّم ما لم يعلم او يفتقر بقائه شي من اعيان الذهب
وحيث جاز استعماله على بعض الوجوه جاز بيعه للعالم بحاله ولو باع من دون الاعلام قيل صح البيع وفصل جاز ما وتخيّر المشتري لو علم
يشكل الجواز بناء على تعليله بالاستصحاب فتن مقتضا الاعلام بالحال والبيع لذلك الغاية قوله مجموعها من حيث هو مجموع وفي حله
اجزائها التي تحللها الحيوة وهي التي تصدق عليها الوت حقيقة اما ما لا تحللها الحيوة منها فيجوز بيعه اذا كانت طاهرة ويمكن ان يرد
بالتيه مسلوب الحيوة مما تحللها منها فيمثل الجملة والاجزاء المبين من الحي قوله لا اشكال في عدم جواز بيع بول وروث ما لا يؤكل لحمه
لخائفة وحشيه وان فخره لا يقع لندوة واما روث و بول ما لا يؤكل لحمه فقد ذهب ائمة الجواز مطلقا نظرا الى انه عين طاهر
ينفع بها واخر من المنع من بيع العذرات والابوال كلها استحياءا بالابول لا بل لا يستحقها منها والنصر عليها والاولى قوى
خصوصا في العذرات للاستغناء بها في الزرع وغيره فغايها مع طهارتها واما الالبه الا فكذلك ان فخرها ما يقع مقتضوا الاولاد
قول المصنف والاولا شبهه برب بالاول ماول عليه القول الاول بمفهومه او منطوقه المنع من بيع ارواث و ابوال ما لا يؤكل لحمه وهذا
قوله لا شبهة فيه انما الكلام في اختصاص الحكم به حق يجوز بيع ذلك بغيره كور في القولين معا لكه مفهوم من القول الاول فان
مفهوم الوصف جاز بيع ذلك ما يؤكل لحمه فيجوز الاشهاد بالبيع باعتبار ذلك لا لغيره فباعتبار منطوقه وهو تحريم ذلك ما لا يؤكل
لحمه فانه موضع وفاق وغيره من القول الثاني قوله ان يثبت تخصيص جملة الكلب ما يكون منه بعد اتم الحكم في التحريم وجميع اجزاء
على ان جملة الكلب يجوز بيعها على وجه من الوجوه بخلاف اجزائه منفردة كجلده فانه لا يجوز بيعها كالحزب وضمير ما يكون منه يمكن نحوه
الى الجملد بمعنى تحريم بيع ما يتخذ من جلده من الزرع وغيرها لعدم وقوع الذكاة عليه فيستوي في الحكم جميع الالات والى الكلب بمعنى
تحريم بيع ما يكون عنده من الكلب بمعنى اشارة الى المنع من بيع الاجزاء دون الجملة بخلاف التحريم في كلا العيين صحيح قوله الا ان
الذبح ونحوها ان لم يمكن الاستغناء بها في غير الوجه المحرم ولم يكن لمكسور هاقية فلا شبهة في عدم جواز بيعها الا بغيرها منقطعها في
الحرم وان امكن الاستغناء بها في وجه المحرم على تلك الحالة فمقتضى مقتضوه واشبهها لذلك المنفعة لم يبعد جواز بيعها الا ان هذا
المرض نادرات الظاهر ان ذلك الوضع المخصوص لا ينفع به الا في المحرم عاليا وانما لا يفتح ومن ثم اطلقوا المنع من بيعها
ولو كان مكسور هاقية وباعها جميعا ليكره كان المشتري من يوثق بدليته فحق جواز بيعها مع وجها وقوى في المذكورة
جوازها مع زوال الصفة وهو حسن والاكثر اطلقوا المنع وهل الحكم في وان الذكاة لفتنة كانت بجملة بناء على تحريم علمها
والاشفاق بها في الاكل والشرب وعدمه لجواز اقتنائها للاضاحا وترتيب المجلس والاشفاق بها في غير الاكل والشرب هي منافع
مقصودة وفي تحريم علمها مطلقا نظر قوله الاصل في السكك انه يثبت للصتم كاضر عليه الجوهري وغيره واما اطلاقه على
نفس الصتم فلعلمه من باب الجاز اطلاقا لاسم المحل على الحال قوله لا فرق في اعدا الذين بين كونهم مسلمين او كفارا كما ستر اكرم
الوصف وهو الاعانة على الحرم الذي عنها ومنهم قطاع الطريق ونحوهم وانما يحرم مع قصد المساعدة او في حال الحرب والتهب
له اما بدونها فلا ولو باعهم ليستعينوا به على قتال الكفار لم يحرم كادك عليه الزاوية وهذا كله فيما بعد سراحا كالسيف و
الرجح اما ما يبعد جنة كالبيضة والدرع ولباس الفرس المستحي بالتحفاف بكسر الشاء فلا يحرم وعلى تقدير النهي عن البيع ولو باع هل
يصح بملك الثمن ام يبطل قولان اظهرهما الثاني لرجوع النهي الى نفس المعوض قوله المراد ببيعه لاجل الغاية المحترمة سواء
اشترطها في نفس المعقد حاصل الاتفاق عليها فلو باعها لمن يعلمها بدون الشرط فان لم يعلم انه يعملها كك لم يحرم على الاقوى
وان كرم وان علم انه يعملها ففي تحريمه وجها ان اجوده ذلك والظاهر ان غلبة الظن كانت وعليه تنزل الاحكام للختلف ظاهرا
قوله بناء على عدم وقوع الذكاة عليها اما الوجوه ما جار بيعها لمن يقصد منفعتها بذكاة وكذا لو اشبهه القصد جلا
المسلم على الصحيح ولو علم منه قصد منفعة محترمة كلب الذب الفردي لوصح ولو قصد منه حفظ المنافع امكن جواز ذلك وذلك لعدم
لانه منفعة فادته وغيره يوثق بها وبه قطع العلامة قوله وجه الزرع من عدم وقوع الذكاة عليه كباقي المسوخ بناء على
ذلك ومن عظم الاشفاق بغيره ورود النص به وان الصادق كان له منه مشط والاقوى جواز بيعه قوله هو كسائر
وتشديد الرأى مكسونه سلك طويل لمن لا فلس له ولغيره من المسوخ بحرية غير وغيره لا يعموص فقوله والصلح معطوف على
المسوخ وهو مغاير لها والتقدير لا يجوز بيع ما لا يندفع كالمسوخ والصلح معطوف على قوله من السكك المحلل امامات في
الماء وصف بذلك لانه اذا مات فيه طفا على وجهه قوله ان هذا القول هو الاقوى لوقوع الذكاة عليها وكونها طاهرة مستغنى
بها وقول المصنف الا اله والجوارح الخ استثناء من القول بالمنع من بيع السباع ويفهم منه انها مستغناء على القولين وليس بمجد
بالهوق قبل بجام جواز بيع شيء من السباع للبيبة ومنهم من استثنى الهند خاصة ومنهم من استثنى الهند وسباع الطير خاصة فها

في قوله لا شبهة فيه انما الكلام في اختصاص الحكم به حق يجوز بيع ذلك بغيره كور في القولين معا لكه مفهوم من القول الاول فان مفهوم الوصف جاز بيع ذلك ما يؤكل لحمه فيجوز الاشهاد بالبيع باعتبار ذلك لا لغيره فباعتبار منطوقه وهو تحريم ذلك ما لا يؤكل لحمه فانه موضع وفاق وغيره من القول الثاني قوله ان يثبت تخصيص جملة الكلب ما يكون منه بعد اتم الحكم في التحريم وجميع اجزاء على ان جملة الكلب يجوز بيعها على وجه من الوجوه بخلاف اجزائه منفردة كجلده فانه لا يجوز بيعها كالحزب وضمير ما يكون منه يمكن نحوه الى الجملد بمعنى تحريم بيع ما يتخذ من جلده من الزرع وغيرها لعدم وقوع الذكاة عليه فيستوي في الحكم جميع الالات والى الكلب بمعنى تحريم بيع ما يكون عنده من الكلب بمعنى اشارة الى المنع من بيع الاجزاء دون الجملة بخلاف التحريم في كلا العيين صحيح قوله الا ان الذبح ونحوها ان لم يمكن الاستغناء بها في غير الوجه المحرم ولم يكن لمكسور هاقية فلا شبهة في عدم جواز بيعها الا بغيرها منقطعها في الحرم وان امكن الاستغناء بها في وجه المحرم على تلك الحالة فمقتضى مقتضوه واشبهها لذلك المنفعة لم يبعد جواز بيعها الا ان هذا المرض نادرات الظاهر ان ذلك الوضع المخصوص لا ينفع به الا في المحرم عاليا وانما لا يفتح ومن ثم اطلقوا المنع من بيعها ولو كان مكسور هاقية وباعها جميعا ليكره كان المشتري من يوثق بدليته فحق جواز بيعها مع وجها وقوى في المذكورة جوازها مع زوال الصفة وهو حسن والاكثر اطلقوا المنع وهل الحكم في وان الذكاة لفتنة كانت بجملة بناء على تحريم علمها والاشفاق بها في الاكل والشرب وعدمه لجواز اقتنائها للاضاحا وترتيب المجلس والاشفاق بها في غير الاكل والشرب هي منافع مقصودة وفي تحريم علمها مطلقا نظر قوله الاصل في السكك انه يثبت للصتم كاضر عليه الجوهري وغيره واما اطلاقه على نفس الصتم فلعلمه من باب الجاز اطلاقا لاسم المحل على الحال قوله لا فرق في اعدا الذين بين كونهم مسلمين او كفارا كما ستر اكرم الوصف وهو الاعانة على الحرم الذي عنها ومنهم قطاع الطريق ونحوهم وانما يحرم مع قصد المساعدة او في حال الحرب والتهب له اما بدونها فلا ولو باعهم ليستعينوا به على قتال الكفار لم يحرم كادك عليه الزاوية وهذا كله فيما بعد سراحا كالسيف والرجح اما ما يبعد جنة كالبيضة والدرع ولباس الفرس المستحي بالتحفاف بكسر الشاء فلا يحرم وعلى تقدير النهي عن البيع ولو باع هل يصح بملك الثمن ام يبطل قولان اظهرهما الثاني لرجوع النهي الى نفس المعوض قوله المراد ببيعه لاجل الغاية المحترمة سواء اشترطها في نفس المعقد حاصل الاتفاق عليها فلو باعها لمن يعلمها بدون الشرط فان لم يعلم انه يعملها كك لم يحرم على الاقوى وان كرم وان علم انه يعملها ففي تحريمه وجها ان اجوده ذلك والظاهر ان غلبة الظن كانت وعليه تنزل الاحكام للختلف ظاهرا قوله بناء على عدم وقوع الذكاة عليها اما الوجوه ما جار بيعها لمن يقصد منفعتها بذكاة وكذا لو اشبهه القصد جلا المسلم على الصحيح ولو علم منه قصد منفعة محترمة كلب الذب الفردي لوصح ولو قصد منه حفظ المنافع امكن جواز ذلك وذلك لعدم لانه منفعة فادته وغيره يوثق بها وبه قطع العلامة قوله وجه الزرع من عدم وقوع الذكاة عليه كباقي المسوخ بناء على ذلك ومن عظم الاشفاق بغيره ورود النص به وان الصادق كان له منه مشط والاقوى جواز بيعه قوله هو كسائر وتشديد الرأى مكسونه سلك طويل لمن لا فلس له ولغيره من المسوخ بحرية غير وغيره لا يعموص فقوله والصلح معطوف على المسوخ وهو مغاير لها والتقدير لا يجوز بيع ما لا يندفع كالمسوخ والصلح معطوف على قوله من السكك المحلل امامات في الماء وصف بذلك لانه اذا مات فيه طفا على وجهه قوله ان هذا القول هو الاقوى لوقوع الذكاة عليها وكونها طاهرة مستغنى بها وقول المصنف الا اله والجوارح الخ استثناء من القول بالمنع من بيع السباع ويفهم منه انها مستغناء على القولين وليس بمجد بالهوق قبل بجام جواز بيع شيء من السباع للبيبة ومنهم من استثنى الهند خاصة ومنهم من استثنى الهند وسباع الطير خاصة فها

قوله

فول وحط كتب الضلال ونسختها الدنيا لنفسه ق والتفت بها حتى كتب اللين

بالماء ق ما يجب على الانسان فعله كتسليم الموت و

تكفينهم وندفنهم

حكاه المم امة من المنع والاستثناء هو احد الاقوال في المسئلة ولعل مخصوصة من بين الاقوال لقوله حيث مع النص للقيح على جوارح
الهند وسباع الطير فان ضعف حكاه بخلافه خصوصاً مع ضعف مسئلة واما المرفس جواز بعض في التذكرة الى علمائنا وهو
على لا تقاوم على ما استثناه هنا حين يؤيد ذلك قول الصادق لا باس من لم يترك قول كمال الصور المجنة طلاق الصور بشمل و
الارواح وغيرها كصور التبريد والتجديد بالجنة يخرج صور المنوشة على نحو البساط والورق وما يصح جماعه من الاصحاب بحرم التماثيل
المجنة وغيرها وخلصه من بلذوان الارواح المجنة الذي رواه الصدوق في كتاب عقاب الاعمال في الصحيح عن ابي عبد الله
قال لئن لم يذنبون يوم القيمة وعلمنا من صورته من الحيوان فلهي ينجيها وليس ينجيها هذا بل لا طلاق على محرم نحو
ذوات الارواح مطلقاً ولا دليل على تحريم غيرها وهذا هو الاقوى قوله والقضاء القضا بالمدعى الصوت المشمل على التبريد الطير
ما يجوز من الوصفين اعني التبريد مع الاطراف ان وجد احدهما كذا عرف جماعة من الاصحاب رده بعضهم الى العرف في سمي في غنا
بحر من لم يطير هو حسن ولا فرق في ذلك بين كونه في شعرة قرن وغيرها واستغنى من الحزاء بالمد وهو سوف الاكل بالقضاء
وفعل المرأة في الاعراض اذا لم يتكلم بالباطل ولم يعمل بالملاهي لم يسمع صحتها الاجانب من الرجال وذهب جماعة من الاصحاب منهم
العلماء في التذكرة الى تحريم القضاء مطلقاً استناداً الى اخبار مطلقة وجوب الجمع بينها وبين ما دل على الجواز هنا من الاخبار الصحيحة
من غير جزم من اطراح القيد قوله ومعه في الظاهر بما جزم اخر زرع من مساعده بالاعمال المحللة كالتجاطة وغيرها فانما نجازوا
كان اخذ الاجرة منه كرها من حيث مقامه الظاهر قوله وفتح التاييد بالباطل بتحقيقها بالباطل بوضفها للبيت بالبيت
ويجوز بلح اذا لم يسمعها الاجانب في كره حفظ المرأة حفظها من التلف وعلى ظهر القلب كراهها محرم لغیر نقص والتحريم على اهلها بلح
اهلها بالاطفاقا خوفا على ضعفه البصير من الشبهة ومثله فيحتمل وكذا يجوز ان للفتنة بدورها في التلذذ ان لا يمكن افراد مواضع الغفلة
والا فصر عليها حذر من خلافه ايدها الامن بالجلد والورق اذ كان مسلم او محرراً لما في قوله وفتح القوم من هو كره الحياء والملا
ذكر الغايب لا يشرع في خروج بالقرنين غيرهم يجوز حياؤه كاجوز لغيرة ولا فرق في المؤمن هنا بين الفاسق وغيره اللهم الا ان يدخل في
الفاسق في مراتب الذين عن المنكر بحث بوقف ودع عليه يمكن جوارحه ان فرض قوله وفعل الشكر هو كرام او كتابه او ربه او افا
او عرايم ونحوها مجرث لبيها من ر على الغير من عقد الرجل عن زوجة بحيث يقد على طهارة الماء الغضا بينها ومنه استخدام
الملاكلة والجحش استل التباطي في كشف الثياب في علاج المصاب استخارهم ولبسهم بدين صبي وامرأة وكشف الثياب على لسانه
فقل ذلك واشتاءه عمله وتعليه كراهه والتكسب سحت بقتل مسخلة وله فعله لبق في براءه بدع به المنقبة بالشرعاً لظواهر جازمه
وربما وجب على الكفاية كاخاره الشهادة في دروسه ويجوز حله بالقران والافنام كما ورد في رواية العلماء اهل الجعفة وهو
شبه الاكثر على الثاني وبشكل وجد ان اثره في كثير من الناس على الحقيقة من الاثر الاولهم انما هم لو سبق الفاعل على وقوعه ونحوه بخلافه
لا يشترط اصله في بغيره ولو حمل تجب عليه على ما يظهر في اثره في حرمان الجفاف والظفر ونحوها امكن لانه مطلق النازية واحضار الجان في
ذلك انه موعود ولا يوجب دفع قوله والكفاية هي كسر الكاف على بوجها طاعة بعض الجان له وانما علة تجبها به بالاخيار والقابض وهو
من الشرع كره والقفاية هي استناد الى علامات مفاد يرتب عليها الحاق بعض الناس ببعض نحوه وانما يجوز اذا جزم به او ربه عليه
محرما والشبهة عن غيرها ما لها الحركات السريعة التي يرتب عليها الافعال الجيدة بحيث يلبس على الحسن العرف بين الشيء وبينه سرعة استفا
منه الى شبهه قوله والقفاية هو اللبس بالالاف المعدة له كالتمرد والسطر ونحوه اللبس بالانتماء والجوز ونحوها وما يرتب على ذلك
من التكسب حرام يجب على ربه ما كره ولو فعله الصبيان ما كلفهم به الولي ولو حمل ما كره صلاته في عهده ولو اخرج في قوم معينين
وجب حالهم ولو بالاصل قوله والتفت بها اخر زرع عمال لا يحق كبح الحنطة بالبراب حيدها بربها ونحو ذلك فانه لا يجوز وان كره ثم
على تقدير الحفا بالبيع صحيح وحكمه ما لو ظهر في المبيع عيب من غير الجنس وبما احمل البطلان بناء على ان المقصود بالبيع هو اللين
والجاري عليه العقد هو الشوب يكون كالواحد هذا القصر فظهر حراما وقد ذكر في هذا المثال اشكالا من حيث تغليب اشارة او
الاسم والقرف بينه وبين ما هو فيه واضح قوله وقد ايسر الماشية اي تدليها المرأة باظهارها من لبسها فها من ثمر وجها وصل شعر
ونحوه وهو محرمان اذا ابدى التلبس كما رت عليه تعباره ومثله ما لو فعلت المرأة بنفسها من غير ما شتهر ولو استغنى التلبس كما لو كانت مزجة
تدعى ثوبها وشرط جماعة في ذلك اذن الزوج قوله وتزين الرجل بالجمرة عليه المحرم عليه من الزينة هو الحفص باللباس كلبس الجوارح والخطا
والثياب المحضة فما احب التباده ويختلف لك باختلاف الازمان والاصناف ومنه تزينته بالذهب ان قل بالحرير زبادها استغنى
له وكذا يجوز على المرأة التزين بزينه الرجل او على حيلة المحضنة بكليس المتطرفة والعامه والتلذذ بالسيف في القرنين من التزين
الفاعل لذلك بفسه وتزين غيره له ان المناسب للبيان هنا فضل الغيرة المكسبة اما علمها ما يفسد نافذ بعد تكسب الاعمال بخلاف
ضمة ما يجوز هذا هو المشهور من الاصحاب عليه القسوى ذهبت المرقى الى جواز اخذ الاجرة على ذلك لغیر الولي بناء على اخذ خاص
الوجوب وهو ممنوع فان الوجوب الكفاية لا يخصص به وانما ما بالاولية بوقف لفصل على اذنه فيبطل منه ما وقع بغيره مما يوجب على

قوله اخذ الاجرة على الاذن حرام ولا باس بالزرق من بيت المال ق والفضاء على تفصيل باق ق ولا باس باخذ الاجرة
على عقد النكاح ق ما بكرة لانه يقتضي له محرما ومكروه غالبا كالصرف في بيع الاكفان والطعام والرفق واتخاذ الذبح
التي صنف ق لا يجوز بيع شئ من الكلاب الا كلب الصيد وفي كلب الماشية والزرع والحيا يطرد والاشبه المنع متن

التي خرج بما يجب عليه من ذلك ما يثبت كغسله بالفساد المشهور من ثلث الفضل وغسل يديه وفرجه ووضع يده على القول بنبذ
وتكفيه بالقطع المتدوية وحفر قبره فانه مع اقتران بدوها ونفادها ما يثبت فيه مع امكان دفعه الذي في اخذ الاجرة على ذلك كما
جاء للاصل وعدم المنع خلافا لبعض اصحابنا بطلان الذي قوله اخذ الاجرة هذا هو المشهور بين الاصحاب في حلية العمل وذهب
المرضى الى جواز اخذ الاجرة عليه فثبتنا وبين الارزاق وهو مذكور والفرق بينهما ان الاجرة تقتضي في تقدير العمل والموضع
المدى والصفة الخاصة واما الارزاق فيسقط نظر الحاكم لا يقدّر بقدر ومحل من بيت المال ما اعد للمصالح وتزليج الارض وما سنها
ونحوها ولا فرق في تحريم اخذ الاجرة بين كونها من معين ومن اهل البلد والمحلة وبين المال وهل يوصف اذ ان اخذ الاجرة بالبيع فلا
يصد بام يكون اخذ الاجرة خاصة محرما في بعض الاصحاب على الاول وجه العلامة في القح بان الاذن على هذا الوجه لا يكون محرما
فيكون محرما وهو متبرك لكن بشكل بان التبرع غير معتبر فيه المحرم هو اخذ المال لنفس الاذن فانه جارية او شارة واما اخذ ما بعد التزويج
من ارفاق مصالح المساجد ونحوها فليس جارية وان كان مقدرا وكان هو المباحث على الاذن نعم لانها باعلا عليه الامع لمحض رادة القدر
الى الله تعالى قوله والفضاء التفصيل الموعود به هو انه ان يبيع من بيت الامام او يهدم قيام احدهم غيره حرم عليه اخذ الاجرة عليه
لان بيع يكون واجبا والواجب لا يصح اخذ الاجرة عليه وان لم يبيع عليه فان كان له غنا عنه لم يجز بيعه والاشياء وقيل يجوز بيعه عند
التمسك مطلقا ومن الاصحاب من جواز اخذ الاجرة عليه مطلقا والاصح المنع مطلقا الا من بيت المال على جهة الارزاق فيقتيد بنظر
الامام ولا فرق في ذلك بين اخذ الاجرة من السلطان ومن اهل البلد والمتحسين بل الاخير هو الرتبة الاولى في التخيير كما كثر ما به وبرسوله
قوله ولا باس اي على ما شره الصنف من احد الجانبين او من امان ذلك غير واجب ما قبل الصنف والفاضا على المتعاقدين فيقولون بان
عليهم الواجب فلا يجوز اخذ الاجرة عليه وكذا غيره من العقود واما الخطبة التي يقيمها في حقه تعالى والقبول على رسوله وذكر ما يثبت
مقام العقد عنده وبالكسر يعني طلب التزويج من نفسها او لغيرها او افاؤها ومحاوالتهم في ذلك فيجوز اخذ الاجرة عليه ايضا لانه ليس
بواجب في كماله بكرة فاعلم ان الاختيار افضاء هذه المذكورات الى المحرم والمكروه فعلم الصنف بان لا يسلّم فاعلم من الزنا وبيع الكفا
بغنى الوبا والطعام يمتنع الفلاد زرق في بيع الرقيق بان شرط الناس من باع الناس وان الجزار يسلب الرخمة من ثلبوا المتعاقدين من الاختيار بان
المكروه اتخاذه هذه الامور محرمة ومنعها كالمواضع الى مصرفه بنار او ذبح شاة ونحو ذلك والتعاقب في حقه يمتنع في غير
بيع الرقيق ويظهر من العبارة ان كراهته ما عدا الذبح والتحريم ما لم يمتنع من استعد وغيره بقرينة تقييدها باتخاذها صنعة ومقتضى الدليل
عدم الفرق واعلم ان هذه العواقب يقتضي انها بعضها محرم وهو الزنا وبيع الوبا وشمي الفلاد وبعضها مكروه ككافة بيع الرقيق فالمراد
من قوله شرط الناس من باعهم اقلهم خبرا وبركلا ان فيه شيئا يبرئ عليه عزم هذا هو العلم وان اريد بهذا المعنى ان يبيعهم يقتضي في فعل المحرم
المستلزم للشهر وانما من قبل المحرم واما عاقبة الجواره وهي شقة القلب فاعلم ان محرم وهو لا يبرئ وقد ورد ان ناسي القلب بعد
منع الله تعالى في بعض الاخبار فيعلل بيع الطعام بان لا يسلّم من الاحتكاك ورجح فيبقى على ان الاحتكاك وهل هو مكروه او محرم فليكن جازلا
وقد ظهر من ذلك معنى قول المصنف ان هذه الامور تقتضي له محرما ومكروه وان كثرها محرم او مكروها وهو لا يبرئ وقد ذكره قوله
وما اراد بالتاخير هنا ما يعم الجواز وكلاهما في كونه في الاخبار حتى ورد في بعضها عن الصادق ع ان ولد الحائل لا يجوز له سبعة طون وهل
اللفظان منزلة فان كانت غير افضاء المص على احد هما او يمتنع التاخير ببعض الاجناس كالزرق والحياء كغيره او يكون التاخير عزم
من الجواز مطلقا احكاما لان في الفتحاح فيجوز التزويج حاكم واحد قوله والجواز اذا اشترط اي اشترط الاجرة على فلهذا سؤا عزمها
ام اطلق فلا يبرئ لو عمل بغير شرط وان بدلت لم يعد ذلك كما دل عليه الاخبار وهذا في طرف الحاكم اما المحرم على الصنف بكرة لان يستعمل
من غير شرط ولا يبرئ معه فذكر انه كتب الجحام مخصوصه بشرط قوله وعزّاب الفحل اي بكرة التكتيب بان يواجره لذلك ومنع بيعه
العام والخاص من مضرته بجواره ولا يدين ضبطه بالبره والمراد بالمدى ولودع اليه صاحب الدابة على جهة الهدية او الكرامة فلا
قوله كلب التباين اي الكلب المجهول صفة فانه بكرة لو لم يمتنع في بيعه على الوجه السابق وكذا بكرة لغنه وشراره من الولي لما بد خله
من التباين لانه من اجزاء الصنف على ما لا يمتنع له او لعله باو نفاع العلم عنه ولو علم يقينا ان كلبه من المباح فلا كراهة كما انه لو علم
تحصيله او بعضه حيث لا يمتنع من حرام كالفار وجب اجتنابه وفي حكم الصنفان من لا يورع عن الحرام كالاماء في بعض البلاد وقوله
لا يجوز الاختلاف في جواز بيع كلب الصيد في الجملة لكن خصة الشيخ وحده لا يتلوق كالاختلاف في عدم بيع كلب الحرام وهو يخرج
عن الكلاب الا بغيره ولا يبرئ من جواره الا في جواز بيع الكلاب الثلاثة كما كلف الصنف في الحق المصوغ لغيره ولعل المنع صنف التباين
فاصر الدلالة في حكمها الجواز والاعمال للعلم ولا يبرئ في جواز اقتضاها وجود ما اضيق اليه فلو ملكك الماشية او ابعثها وحصل الزرق
واشتغل الحياط لم يزل ملكك عنها وكل القاذورات وكل الحياط واعلم ان العلامة في تباين شكل جواز بيع كلب الصيد مطلقا وفي القول
ما يؤذن بالخلاف في كنه ادعى جماعة عن الاصحاب الاجتماع عليه كاعتناءه ولا يعلم خلافا لاحد منهم في غير السلوق فان كان فيه خلاف
ضممت جداول العلم عدمه ويمكن كون الاشكال والخلاف غايبا اليه بالنظر في مجموع افرادها وان حصل الاتفاق على بعضها واما اجازتها

نادي

فان

فان

فان

فان

فان

فان

فان

فان

فان

فان

فان

فان

فان

فان

فان

فان

فان

فان

فان

فان

فان

فان

فان

فان

فان

فان

فان

فان

فان

فان

قوله ولكل واحد من هذه الأربعة دية ولو فعلها غير المالك في الرضا حرام سواء حكم لنا ذله أو عليه أو أطلق إذا دفع
 الإنسان ما لا يخبره بغيره في ميله كان المدفوع البية بصفته فان عمل بمقتضى بيبته وان أطلق جازان بأية
 ولو امن ذلك فدل على الامر بالمعروف واستجبت جازلة الدعوى فما للضرورة البس على كراهة ونزول الكراهة

إذا ذكره الحاجب على اليمين
 النقول والعمل بما ليس مع
 القدر على أقصى
 الخفي

فلا اشكال في جوازها لانها منافع محالة مقصودة وهو القاد في البيع والجاره نظر الى الحاجة اعياها قوتها ولكل واحد واحد
 بعضهم من ثوب بها جوازها نظر الى انها لو لم يجر كافي الجوانب فغير منع ظاهر ان ثوب الثبات لها ريداد على عدم جواز بيعها
 النفاذ الى ان ذلك في مقابلته فانه لا بد له من كراهة في الحرمة لا بد له من كراهة في الجوانب المملوكة غير الادوية قوله الرضا في
 اوله وكسره مقصود راجع دسوة بها وهو اخذ الحكم الا لا بد له من كراهة في الجوانب المملوكة غير الادوية قوله الرضا في
 على المرتبة في على المعطى لا غائبة على الاثم والعدان الا ان يوفى عليه فيحصل حصة فيجوز على المرتبة في خاصة قوله اذا دفع الانسان قد اختلف
 في هذه المسئلة كلام المعجوز هذا للوكيل الاخذ ومنه في اثناع عشر كذا اختلف فيها كلام الشيخ ثم ايراد ريب من العلم في بعض
 رحمه الله وجه هذا الاضطراب من اصل الجواز وكونه لو كبل منه فاعا على ريب من اوصاف المدفوع اليه لانه المرفوض ويدر على الجواز
 ما رواه الحسين بن عثمان عن الكاظم في رجل اعطى بالاف في رجل لم يملك الا ان باخذ منه شيئا لنفسه ولم يملك له قال باخذ منه لنفسه مثل
 ما يعطى غيره ومثله رواه عبد الرحمن بن الحجاج عن الكاظم في رجل اعطى بالاف في رجل لم يملك الا ان باخذ منه شيئا لنفسه ولم يملك له قال باخذ منه لنفسه مثل
 ذكرها الشيخ في كتاب التوبة وفيه من تعرض لها في الاحتجاج مع كونه معتبر في الاستناد ومن رواه عبد الرحمن بن الحجاج في
 على المنع وهي صحة السند غير انها مقطوعة لم يصح فيها ما سئل الامام عنه قال في رجل اعطى بالاف في رجل لم يملك الا ان باخذ منه شيئا لنفسه ولم يملك له قال باخذ منه لنفسه مثل
 ساكن وهو محتاج باخذ منه لنفسه ولا يملك له قال باخذ منه شيئا لنفسه ولم يملك له قال باخذ منه لنفسه مثل
 عبد الرحمن بن الحجاج روى عن ابي عبد الله في رجل اعطى بالاف في رجل لم يملك الا ان باخذ منه شيئا لنفسه ولم يملك له قال باخذ منه لنفسه مثل
 في نظر الاحوال فام الاشكال في ذلك من كون الاحتجاب وجه احتجابها كونه مقطوعة وانما يعترفون بصحة ما ساكنين عنها واعلم ان
 العلامة في الخبر عند ذكر الرضا في كتابه صحيح عبد الرحمن بن الحجاج عن الصادق وهو شهادة بالانصاف واصله وجه الله اطلع على التسوية
 من محل اخر غير المشهور ومكتب الحديث الشيخ رحمه الله في جميع بين الروايات في رجل اعطى بالاف في رجل لم يملك الا ان باخذ منه شيئا لنفسه ولم يملك له قال باخذ منه لنفسه مثل
 على نوع اخذ في قول الجواز في باخذها كراهة لا بد من كراهة في كل من سوغ له الاخذ وصح في الروايات بين الجوزين وفي هذا
 الشرط ان لا يجوز له فضل بعضهم على بعض لانه من جملتهم ويخبر ذلك اذا كان الحرس للفقير محصورا اما لو كان محصورين كالغني والجو
 الفاضل مع عدم فريته خلا فوضع خصوصا اذا كان المال من المحو في الواجبة كالكوة فان الشبهة فيها ليست بلازمة والمسئلة معقولة
 قيا هو لم من الواجبة التذنب يجوز له ان يدفع الى غناه او قارية كما يدفع الى غيرهم على القولين فاضل في موضع المنع على مدلول التولية
 وهو نفسه ولا فرق في القولين بين ان يقول له الامر اقمه او امضه او اضعه فيهم او غيره لا يشترك الجميع عرفا في المعنى فيهم
 من فوجز له الاخذ ان كانت التقيض ضعيف فيهم او ما ادى معناه ومنه ان كانت تليظ اذ صرحوا في نحوها وليس في قول
 ولو امن ذلك فلهذا المسئلة قد سبق شرطها في كتاب الامر بالمعروف ولا يجوز اقامته الحدود على الوجه الذي تضمنه وقد اطلقوا هذا
 جواز التولية واستجباها في الفرض المذكور مع الامن من غمها والحدود على الامر بالمعروف ومقتضى هذا الشرط وجوب
 التولية لان القادر على الامر بالمعروف يجب عليه وان لم يولد الظاهر ولعل عدم الوجوب كونه ضرورة التاب على الظاهر وعموم
 التقيض عن التحويل معهم ونسبوا الاسم في جوانبهم فاذا لم يبلغ حد المنع فلا اقل من الحكم بعدم الوجوب ولا يخفى ما في هذا التوجيه قوله
 جاز قد تقدم في باب الامر بالمعروف ان ضابط الاكراه المسموع للولاية الخوف على النفس والمال والعرض عليه وعلى بعض المؤمنين على
 لا ينبغي لمعاداة بحسب حال المكروه في الرضا والصفة بالنسبة الى الالهة او ما ذكره هان من الضرر والبس والكثرة في الحكم بالكره او عدمه
 فيمكن الرجوع فيه الى العرف فاما عدسبيل في ينبغي لمعاداة بحسب حال المكروه في الرضا والصفة بالنسبة الى الالهة او ما ذكره هان من الضرر والبس والكثرة في الحكم بالكره او عدمه
 في الحر والاكراه وان لم يكن بل يجوز التدخل مع الاكراه وان علم التدخل في الحر كما سبق في قوله اذا اكراه فقد ذكر المنع في هذه المسئلة
 شرطين احدهما الاكراه والثاني عدم قدرة المأمور على التقضي هما متعاربان فان الاكراه يجوز ان يجامع القدرة كما عرف من ضرورة الظاهر
 انصر من الاول والظن ان مشروطها بخلاف الاول شرط الاصل قول الولاية والثاني شرط العمل بما امره من المظالم وهما متعاربان ايضا
 لان التولية لا بد من الامر بالمظالم بل يجوز ان يولد شيئا من الاحوال ويروا امره الى اية كما قد علم في المسئلة الثانية من جواز قبول التولية
 بل استجباها اذا تمكن من اقامته الحق وقام امره بشئ من المحرمات ضد يكون مع الولاية وقد قبل عنها كما اذا اقر الظاهر شخصيا باخذ
 من الاموال المحرمة او الاعمال كذلك اذا اقر ذلك ان اخذت الولاية من مقلد عن الامر بما امره من المظالم او وقف على الاكراه مطلقا كما ذكره
 بل قد يجوز وقد يكون وقد يسحب بل قد يحجب ضد فيجوز الاكراه شرطا في قبول الولاية مطلقا غير جدي واما العمل بما امر به من الامور
 المحرمة فانه مشروط بالاكراه خاصة كما سلف في باب الامر بالمعروف فالمرسل في الدماء لا يشترط فيه الا انما الله محجب بقدره على خلافه
 وقد منع الاضطراب بذلك في كتبهم فاشترط عدم القدرة على التقضي غير واضح الا ان يرد به اصل الاكراه فيكون التعيين عند ذلك
 حسن من ان كل واحد من الشرطين غير جدي مشروط ان جعلنا المشروط مستندا وان جعلنا مقتدا مركبا من الامرين بمعنى جواز التولية
 والعلل بما امره مع الاكراه وعدم القدرة على التقضي حسن في الاكراه وغاير ما سبق لكن يبقى الكلام في الشرط الثاني فان الاكراه

مقول

قوله جواز الظاهر ان علمته ما بعينه فهو حرام وان جهله او غدر الوصول اليه تصدق بمقتضى الجواز اعادتها على
غيرها الكما مع الامكان ما يأخذه السلطان الجابر من الغنائم باسم المقتاتة والاموال باسم الخراج عن حقوق الارض ولا ينفك
باسم الزكوة يجوز ابتداء الخراج على نقل الملك من مال الى آخر بغير عوض ومقتضى

لامثال الاموال قدر على الخالفه مع خوف الضرر المتقدّم ويبقى ايضا مسئلة ما لو اكرم على الفعل ان لم يكن متوليا ولا ينفك
للاكتفاء بقية العباد امر اخر وهو نقل الفعل بما امره مطلقا على شرط طوع ظهور امره فلا يكون محرما الذي هو مناط الاشارة لكن لا
هنا سهل الظاهر والمراد مقتضى مسئلة الدماء انه لا فرق فيها بين ان يكون بطريق الفعل والجمع به صرح الشيخ رحمه الله في الخلاف وربما
قبل بقصره على الفعل فلا تقدم الكلام فيه شمل قوله والعلم بما امره الا انه لا فرق بين المباشرة للفعل مثلا والتسديد كالا
فيها والامر بها وهذا حصلت الغايه بين هذه المسئلة والمتقدّمه في كتاب الامر بالمعروف فان تلك مخصوصة بالحكم لا بغيره في الفضا
قوله جواز الظاهر ان مقتضى ما بعينه انما هو مقتضى حال الظاهر ولا يكون حكم المال
المختلط في وجوب اجتناب الجميع للتصريح على ذلك نعم يكره اخذها في قوله وان المراد بالمالك ما لم يملكه من غير وارثه لا بصير بعد
موتها والكا والامر بوجوب الصدقة عنه بهما مع الياس من معرفة الوصول اليه ولو ظهر بعد ذلك لم يرض بالصدقة ضمن القيمة والمثل
يجوز دفعها الى الحاكم او ابقاها امانة في يده ولا ضمان فيها ولو اشبه المالك في قوم محصورين فعين عليه التخصص منهم ولو بطريق الصلح
قوله ولا يجوز اخذها اخر به عاقلها الظاهر المذكور او غيره منه فها فانه لا يجوز عليه لعدم الاختيار وهل يصح قبل نعم لقوله
على اليد ما اخذت حتى تؤدّه والا فولى الفضل وهو ان كان قد قبضها من الظاهر عالمها لم يكن مضمونا من استمر الضمان وان اخذت
منه قهر وان لم يعلم حالها حتى قبضها ثم شق كونهما معصوما ولم يقصر ايضا الى مالها ولا في حفظها الرضوخ بالفرق بين الحائسين
واضح فان يد في الاول عاقلها في قبضها من الضمان كما لو تلفت غير تقييد وفي الثاني يد امانة في قبضها ولو تلفت غير تقييد والفرق في
الاخذ قهرا وعبارة المصنف في الامرين وتدل بمقتضى جواز دفعها مع عدم الامكان ولا كلام فيه انما الكلام في الضمان وصرح
بعض الاصحاب بالضمان في الصون في التفصيل جواز دفعها ما يأخذه المقتاتة حصص من حاصل الارض يؤخذ عوضا عن زراعتها والخراج
مقتدا من مال يضرب على الارض والخراج حسيما يراه الحاكم ومنه بقوله باسم المقتاتة واسم الخراج على انهما لا يتحققان الا بتسليم الامام
العادل الا ان ما يأخذه الجابر من الغنيمة فدا ذن ائمنائه في ثبوتها منه واطبق عليه علماء الاخذ فيه مخالفا وان كان ظاهرا
في اخذه ولا سبيل لتركه والقول بتجريمه الضرر العظيم والخراج العظيم على هذه الطائفة ولا يشترط رضى المالك ولا يفتح فيه ظلمه ما لم
يتحقق الظلم بالزيادة عن المعتاد اخذ من عامته الناس في ذلك الزمان واعتبر بعض الاصحاب في تحقّقها اتفاق السلطان والقول على القول
وهو بعيد الوقوع والوجه كما يجوز ابتداء عواصينها بغير جوازها بالموافاة ولا يجوز ثبوتها بغير اذن الجابر ولا يشترط قبض الجابر له
وان اتمه قوله ما يأخذه الجابر فلو اخذ به او وكله في قبضه او باعه هو في مال المالك ومنه حيث يصح البيع كفي وجوبه على المالك الاتح
وكذا القول فيما يأخذه باسم الزكوة ولا يختص ذلك الانعام كما افادته العبارة بل حكم ذكره الغنائم والاموال كذلك لكن يشترط ههنا ان لا
ياخذ الجابر زيادة عن الواجب شرعا في مذهبه ان يكون صرّ لها على وجهها المعتبر عندهم بحيث لا يعد عندهم عاصيا اذ يمنع الاخذ منه
عندهم ايضا ويحمل الجواز مطلقا نظر الى اطلاق النص والقوى في مقتضى المقتاتة والخراج لان مصرفها بيت المال وله ارباب مخصوصون
عندهم ايضا وهل يبرأ من المالك من اخراج الزكوة من غير جوازها في الخراج المقتاتة من حق الارض واجب لشيخ محضو والتقليد
يكون دفع ذلك حقا واجبا عليه وعدمه لان الجابر ليس ببايع المستحقين فيعذر رتبته ولا يصح اخراجه بدونهما وعلى الاول
تعتبر الرتبة عند الدفع اليه كما يعتبر في سائر الزكوات والا فولى عدم الاختيار لعل ذلك على ثمانية سقوط الزكوة عما يأخذه اذا لم يرض فيه
وجوبه فصر اليه اعم من كون على وجه الزكوة او المضي معهم في احكامهم والشرع عن الضرر بمباينتهم ولو اقطع الجابر ارضهم
يشترط وتخرج او غاوض عليها فهو سلبا من عليها فيجوز لقطع او المناوض اخذها من الزرع والمالك كما يجوز احواله عليه والظاهر ان
الحكم محض الجابر والخالف للحق نظر الى معتقده من استحقاق ذلك عندهم فلو كان مؤمنا لم يحل اخذها ما اخذ منها الا عظمى يكون
ظالمه وانما المرجح الى راي حاكمهم الشرعي مع خيال الجواز مطلقا نظر الى اطلاق النص والقوى ووجه التقييد ما لا يمنع الا
ما اخرج الدليل وثناؤه للخالف محقق المسؤول عنه لا اتمه انما كان مخالفا للحق فيبقى الباقي وان وجد مطلقا فالمراد بالمرحلة
ارادة الخالف من التنازع الى الواقع او الخالف قوله العطف اذ خلة عبارات الا مطابقة حقيقة البيع فمجرد جباة منهم المصنعة المتافع
والشهيد نفس الاجاب لا يقبل التنازع في تلك الاعيان استحيى عليه بان ذلك هو المبادر وعرضا من معنى البيع فيكون حقيقة فيه
ذهب اخرون الى ان اثر العطف هو انتقال المعين الخ وورده الشهيد رحمه الله في بعض محققاته في الاول نظر الى ان القيمة المخصوصة
سبب الانتقال فاطلق اسم السبب على السبب عرف الغنيمة بالغاية وفيه نظر لان الاطلاق المذكور مجازي يجب الاخر زعمه في الغنيمة
الكاشفة للاهمية الا مع قيامه في نفسه وهو منقطع اما التعريف بالغاية بهذا المعنى فغير جائز لانه حملها على الغنيمة حمل الواطاف اعني حمل
هو والغاية ما لا يصح حملها عليه كذلك انما يدخل الغنيمة في التعريفان على معنى اخذ لفظه يمكن حمله على المعنى في الغنيمة وغيرها
من الملل التي لا يصح حمل الواطاف وهو هنا منقطع فانظر ذلك في عبارة المصنف قوله العطف هو اللفظ الدال الخ بحسب
ظاهر تعريفه بعد البيع لا يبيع نفسه فلا يكون احدا التعريف بل تعريف لغيره في بيعه يكون البيع ليس هو العطف فيكون اختيارا

قوله ولا يكتفى المتعاقبين من غير لفظ وان حصل من الامارات ما يدل على اذائه البيع

لفظ اخر وهو الانتقال وما في وجهه نظر في الكاين كما اختلف نظر العلماء فيه في كثير من كتبه بالمعنى الاول واختاره الخ الثاني
ويكن محل عبارة المص على ما يوافق النافع بحيل الاضافه في قوله عقد البيع بانيته واللام في قوله العقد العهد المذكور فيكون العقد عينا
عن البيع هو اللفظ الدال الخ ثم اللفظ في التعريف بمنزلة الجنس البعيد البيع اذ جنسه الضرب على هذا التقدير ينزل الاجاب القبول القيد
بما يخرج من المفعول وبان التعريف بمنزلة الخاصه المركبه يخرج بها غيره من العقود الدال لفظها على انا منفعه او سلبا على
مصرفه ونقل الملك بغير عوض كالهبة والوديعة والعاريه والمضاربة والوكالة والوصيه وغيرها من العقود التي لا يجمع ما ذكر
من الخيارات دخل في اطلاق الملك ما كان ملكا للعائد ونحوه فدخل في الوكيل والولي وخرج بقيد المعلوم الهبة المشترطه فيها مطلقا
الثواب هذه الاذ في الاذ على قول من وجب الموضع مطلقا الهبة على قول الشيخ في المبطر دخل في بيع الكرم حيث يقع صحيحا فان
لم يصبر التراضي فعل غيره وبقي فيه امور الاول يرد على طرده اللفظ الدال على ما ذكره بلفظ الاخبار فان لم يصبر بيع لا يرد في الاذ
وليس في التعريف ما يخرج الثاني ان الملك يشمل الاعيان والمنافع فينتقص طرده ايضا بالاجارة فان عقد هذا ايضا لفظا دال على نقل
الملك هو لتقترن بعوض معلوم الثالث ينقص ايضا بالهبة المشروطه فيها عوض معين فان التعريف يشملها وليس في الرابع يدخل فيه ايضا
الضلع المشتمل على نقل الملك بعوض معين فانه ليس بها عند المصالح الخامس ينقص في عكسه باثارة الاخر من ونحوه المفيدة للبيع فانها
ليست لفظا مع مخرجه لبيع اجماعا فلا بد من ادخاله في التعريف ان يقول اللفظ او ما قام مقامه ونحوه السادس ان كان الموضع البيع الصحيح
اريد ذكره بشرط محتمل في التعريف بحسن الاضمار على معلومية العوض فان الموضع كذلك غير ما من الشرط وقد يستثنى عن الجميع بقوله
اللفظ الدال على النقل فان البيع الذي لا يجمع شرائطه لا يدل صيغته على نقل الملك وان اريد الاثم من الضميمة والمفاسد استثنى عن التعريف
لمعومية الموضع والتحقيق في استثنائه مطلقا لان شرط الشيء غير داخل في حقيقته فلا يكون له دخل في تعريفه ههنا ويمكن ان يقال
ان ذكر معلومية العوض ليس على وجه الاضمار بل تخصيص او رد المص في العرف لئلا ينقص اللفظ الدال على نقل العين بعوض محمول فانه
ليس بها صحيحا المقصود تعريف بيع الصحيح لكن ينبغي فيه الاحتفال بمعومية العوض في كل المتعاقبين فان ذكره في تحقيق مخرجه البيع يمنع
من دخول غيره المقصود فيه رد وجوب تخصيص معلومية العوض ببقى الكلام في دلاله اللفظ الدال على النقل على ذلك كله فانه يرد
الامور المستثناة في صحة البيع لا يدل على النقل المذكور لان الفرض الدال على صحة بيعه مع النقل والافتقار لهما والنقل مع
عده وقوعه شرعا غير ان في تحقق العرف قوله ولا يكتفى هذا هو المشهور من الاصل بل كما يكون اجماعا غير ان ظاهر كلامه في العقد
وجده يدل على الاكتفاء في تحقق البيع فالدال على الرضا من المتعاقبين في اذاعته وتقباضه وقد كان بعض مشايخنا المتأخرين
يذهب الى ذلك ايضا لكن يشترط في الدال كونه لفظا او ظاهرا كلام المفيد اعم منه والتصور المطلق من الكتاب المشتمل على نقل
البيع وانما قامه من غير تقييد بصيغته خاصه يدل على ذلك فانه لم يفت على دليل صحيح في اعتبار لفظ معين غير ان الوفاء مع الشهوة هو
مع اعتقاده باصالة الرضاء ملك كل واحد بعوضه ان يعلم الناقل وقوع الاتفاق بينه وبين البيع عرف كل منهما ورضاء الاخر بما يصح
اليمن العوض المعين الجامع لشرائط البيع غير اللفظ المخصوص لم يقيد الزوم لكن هل يقيد باخره في كل منهما فانما صار اليمن من العوض نظر
اذن كل منهما الدال في التصرف له يكون بيعا فاسدا من حيث اختلاف شرطه وهو بيعه خاصة المشهور الاول فعلى هذا يباح لكل منهما
التصرف بجزءه في الوفاء في المعاوضة ما دامت العين باقية فاذا ذهبت نهت ما جاوز التصرف فلما من استعمل كل منهما الاخر على
ما دفع اليه ولا يملكه ولا يملكه الا بالتصرف في ذلك فاما الزوم مع التلف فلهما ان يكون ما اخذه كل منهما عوضا عما دفعه
فاذا لم يدره كان مضمونا عليه الا انه قد رضى يكون عوضه هو ما سابه فان كان ما دفعه قد مضى به وان كان زائدا فقد رضى به
الذائع فيكون بمنزلة ما دفعه المدين عوضا عما في ذمته ورضى به صاحب الدين وفيه نظر فاذا تعذر ذلك فينتج الحل في البيع الاول
هل المراد بالاباح الحاصلة للمعاطاة قبل فناء العين فانه ملك منقول كالبيع من الخيار والتصرف يتحقق لزوم ارباب الحصة
التي هي معنى الاذن في التصرف فيتحقق يحصل الملك للعين الاخرى بحيل الاول بناء على ان المقصود للماندن انما هو الملك فاذا لم يحصل
كانت فاسدة ولو لم يجر التصرف فالحال ان الاباح اذ الرضا للماندن الذي وجب حصوله بعد فناء العين الاخرى وعبارة العلامة
في التحرير كما لا يخفى في فائدة هذا المعنى لان في الاقوى عندي ان المعاطاة غير لازمة بل لكل منهما فاعطى العارضة ما دامت العين باقية
ومقتضى تحوير التصرف ثبوت الملك في الجملة وكذا التضمنها معاوضته والحكم بالزوم بعد الفناء لا يوجب التمسك بالاتفاق الى ان
الملك لو حصل به الكاين معا ومداهم نفى ذلك واحتجوا بجهل بان لناقل الملك لا بد ان يكون من الاقوال الصريحة في
الاشياء المنصوبة من قبل الشارع وانما حصلت باخرها مصلحا او اعطاء كل منهما الاخر مصلحا لعلها الاذن في التصرف
بها بوجوه التصرف فاذا حصل كان الاخر عوضا عما قبله لزم عليه ان يملكه يكون كل واحد من العوضين باقيا على ملك
والكيفية لدا الرجوع فيه ولو كانت معا فاما عن فائدة الملك المترتب عليه لوجب كونها بيعا فاسدا اذ لم يجمع شرائطه في ما خا
من قبل الشارع ان البيع على قمين فما حصل فيه الايجاب القبول على وجهها لازم وما حصل فيه القرضي بل ومنه ما يرون ثم ذهب العلماء

فإنه سواء في ذلك الحقيق والخطيئة ولا ينفقد الابل فظ الماضي فلو قال اشترى او اشبع او اشبع لم يصح من

في ان يكونها بيها فاسدا وان لا يجوز لاحد ان ينفق في ما صلا في وجهه في دفع الثمن فان قلنا بالاول كان ثانيا للثمن الاثنا
وعلم وان قلنا بالثاني ان يكونها بيها فاسدا وان لا يجوز لاحد ان ينفق في ما صلا في وجهه في دفع الثمن فان قلنا بالاول كان ثانيا للثمن الاثنا
المنقضي الاول يكون جائزا لان ملكه وعلى الثاني في وجهه لا ينفق في ما صلا في وجهه في دفع الثمن فان قلنا بالاول كان ثانيا للثمن الاثنا
المنقضي الثاني لو تلف ثمنه ما ينفق في ما صلا في وجهه لا ينفق في ما صلا في وجهه في دفع الثمن فان قلنا بالاول كان ثانيا للثمن الاثنا
الى ما قلنا من جعل الباقي موضع الثمن في ما صلا في وجهه لا ينفق في ما صلا في وجهه في دفع الثمن فان قلنا بالاول كان ثانيا للثمن الاثنا
مسلطون على ماله والاول في ما صلا في وجهه لا ينفق في ما صلا في وجهه في دفع الثمن فان قلنا بالاول كان ثانيا للثمن الاثنا
على ذلك الثاني لو تلف ثمنه ما ينفق في ما صلا في وجهه لا ينفق في ما صلا في وجهه في دفع الثمن فان قلنا بالاول كان ثانيا للثمن الاثنا
ولكن لان المطلوب هو كون احد ثمنه مقابل الاخر في وجهه نظرا فان تبطل الصفقة لا يجوز بطلان اصل المعاوضة بل غايته جواز دفع
الاخر في وجهه الى المثل او القيمة في وجهه نظره واما الضرر الحاصل من التبعض في الصفقة لا ينفق في ما صلا في وجهه في دفع الثمن فان قلنا بالاول كان ثانيا للثمن الاثنا
الى تبعضها في الصفقة لا ينفق في ما صلا في وجهه لا ينفق في ما صلا في وجهه في دفع الثمن فان قلنا بالاول كان ثانيا للثمن الاثنا
بالاول ما قلناه الرابع لو تلف احد الثمنين عن ملكه فان كان لا ينفق في ما صلا في وجهه لا ينفق في ما صلا في وجهه في دفع الثمن فان قلنا بالاول كان ثانيا للثمن الاثنا
كالبيع في زمن الخيار فانما هو كذا في انتقال الملك عنه فيكون كالثمن في وجهه لا ينفق في ما صلا في وجهه في دفع الثمن فان قلنا بالاول كان ثانيا للثمن الاثنا
تلك الصفقة وان كان هناك خيارا اما التبعض قبل الصفقة فانما هو كذا في انتقال الملك عنه فيكون كالثمن في وجهه لا ينفق في ما صلا في وجهه في دفع الثمن فان قلنا بالاول كان ثانيا للثمن الاثنا
وإذا طلق جازع كونها تلك الصفقة كما لو تلف في وجهه نظره فانما هو كذا في انتقال الملك عنه فيكون كالثمن في وجهه لا ينفق في ما صلا في وجهه في دفع الثمن فان قلنا بالاول كان ثانيا للثمن الاثنا
بالاول وليس التوبة فلا اثر له في الزم وان وجب تبعضه الى حاله الذي كان في وجهه نظره فانما هو كذا في انتقال الملك عنه فيكون كالثمن في وجهه لا ينفق في ما صلا في وجهه في دفع الثمن فان قلنا بالاول كان ثانيا للثمن الاثنا
ولو لم ينفق في وجهه نظره فانما هو كذا في انتقال الملك عنه فيكون كالثمن في وجهه لا ينفق في ما صلا في وجهه في دفع الثمن فان قلنا بالاول كان ثانيا للثمن الاثنا
او ان ينفق في وجهه نظره فانما هو كذا في انتقال الملك عنه فيكون كالثمن في وجهه لا ينفق في ما صلا في وجهه في دفع الثمن فان قلنا بالاول كان ثانيا للثمن الاثنا
جماعه ويجعل المدة في البيع لا ينفق في ما صلا في وجهه لا ينفق في ما صلا في وجهه في دفع الثمن فان قلنا بالاول كان ثانيا للثمن الاثنا
فدفعه فان كان بائنا رجع به وان كان فاعا فلا تسلط على التبعض فيه فيبعض الثمن على تقديره ولو كان بائنا رجع به فانما هو كذا في انتقال الملك عنه فيكون كالثمن في وجهه لا ينفق في ما صلا في وجهه في دفع الثمن فان قلنا بالاول كان ثانيا للثمن الاثنا
فصل في بيعها او معاوضتها بها الى دليل ويجعل الثاني لا ينفق في ما صلا في وجهه لا ينفق في ما صلا في وجهه في دفع الثمن فان قلنا بالاول كان ثانيا للثمن الاثنا
ويظهر انما في رتبة الاحكام المختصة بالبيع عليها كخيار الحيوان او كانت الثمن او تبعضه على تبعضه في وجهه نظره فانما هو كذا في انتقال الملك عنه فيكون كالثمن في وجهه لا ينفق في ما صلا في وجهه في دفع الثمن فان قلنا بالاول كان ثانيا للثمن الاثنا
المعاوضة المحققين الزم وكل يحمل ويشكل الاول بقوله انما تبعض بها وانما تبعض بها فان التبعض ليس معاوضته بغيره الا ان يجعل
المعاوضة جزءا للثمن لا ينفق في ما صلا في وجهه لا ينفق في ما صلا في وجهه في دفع الثمن فان قلنا بالاول كان ثانيا للثمن الاثنا
خيارا لا ينفق في وجهه نظره فانما هو كذا في انتقال الملك عنه فيكون كالثمن في وجهه لا ينفق في ما صلا في وجهه في دفع الثمن فان قلنا بالاول كان ثانيا للثمن الاثنا
ساعة تبضعه عليه اورد في ثمنه عن موصوفه بصفات المسلم فثمنه الموصوفه في وجهه نظره فانما هو كذا في انتقال الملك عنه فيكون كالثمن في وجهه لا ينفق في ما صلا في وجهه في دفع الثمن فان قلنا بالاول كان ثانيا للثمن الاثنا
المنقضي والمثل لو تبعض من موصوفه بصفات المسلم فثمنه الموصوفه في وجهه نظره فانما هو كذا في انتقال الملك عنه فيكون كالثمن في وجهه لا ينفق في ما صلا في وجهه في دفع الثمن فان قلنا بالاول كان ثانيا للثمن الاثنا
على موقعه فيقول ان كان من صدق التراضي على المعاوضة وتلف العين المذمومة كونه كافيا في التراضي من الجاهلين والظاهر ان الحكم
وذلك كذا في اختياره في وجهه نظره فانما هو كذا في انتقال الملك عنه فيكون كالثمن في وجهه لا ينفق في ما صلا في وجهه في دفع الثمن فان قلنا بالاول كان ثانيا للثمن الاثنا
بعل مبيع يبيع له عوضا فيقول ان كان من صدق التراضي على المعاوضة وتلف العين المذمومة كونه كافيا في التراضي من الجاهلين والظاهر ان الحكم
مع المباحين على جواز ذلك استعمالا في الامور الكسبية في وجهه نظره فانما هو كذا في انتقال الملك عنه فيكون كالثمن في وجهه لا ينفق في ما صلا في وجهه في دفع الثمن فان قلنا بالاول كان ثانيا للثمن الاثنا
اكثر من ذلك ولو كانت هبة فاسدة لم ينفق في ما صلا في وجهه لا ينفق في ما صلا في وجهه في دفع الثمن فان قلنا بالاول كان ثانيا للثمن الاثنا
بغير عوض كاف فيها كما ذكره في باب جواز التبعض في المثال المذكور موقوف على وجوده لفظا يدل عليها فيكون كافيا في الايجاب بالهبة
ان تبعض القبول القولي في ذلك لا يحصل في المثال فيقول ما لا ينفق في ما صلا في وجهه لا ينفق في ما صلا في وجهه في دفع الثمن فان قلنا بالاول كان ثانيا للثمن الاثنا
مقام البيع واختلفوا في تحديد ما يقال بعضهم ما يبلغ نصاب التبرع واخاها اخرين على العرف كقول خنزير غير مما يشاء فيه ه
المعاوضة وهو محذور الذي اختاره متأخرو الشافعية وجميع المالكية انما ينفق في ما صلا في وجهه لا ينفق في ما صلا في وجهه في دفع الثمن فان قلنا بالاول كان ثانيا للثمن الاثنا
من قول الغنيدي وشيخه المنقذ وما احسنه وامتنع ليلان لا ينفق في ما صلا في وجهه لا ينفق في ما صلا في وجهه في دفع الثمن فان قلنا بالاول كان ثانيا للثمن الاثنا
كافي الاخر من ميسرانة فانه يكفي في انعقاد بيعه قوله لا يشاء في وجهه نظره فانما هو كذا في انتقال الملك عنه فيكون كالثمن في وجهه لا ينفق في ما صلا في وجهه في دفع الثمن فان قلنا بالاول كان ثانيا للثمن الاثنا
واعبر الى ان من في الكتاب انما ينفق في ما صلا في وجهه لا ينفق في ما صلا في وجهه في دفع الثمن فان قلنا بالاول كان ثانيا للثمن الاثنا
في الاموال الوعد المستعمل بعد انقضاء الامر انشاء البيع من جانب الامر وانما انشاء طلبه اما الماضي فان كان له الاموال والاخرين
الى الانشاء يدل على وقوعه ولو لم ينفق في ما صلا في وجهه لا ينفق في ما صلا في وجهه في دفع الثمن فان قلنا بالاول كان ثانيا للثمن الاثنا

قوله وكذا في طرف القبول مثل ان يقول بغيره ولو فعل المشتري ما اشباع العقد الفاسد لم يملكه وكان مضمونا عليه فلا
يصح بيع الصبي لا شراره ولو اذن له الولي وكذا لو بلغ عشرة اعلا الاظهر
ق ولو رضى كل منهم بما فعل بعد زوال عذرهما المكره الوثوق بعبارة من

من العقود ليس هو الاجبار وانما هذه الصيغة منقولة شرعا من الاخبار الى الاشياء والمأخوذ الصواب مجناه قوله وكذا انه يترك
خلاف ابن التراج حيث جوزه بهما والمشتري خلاف قوله وهل بشرط نقد الايجاع على القبول فيردد والاشبه عدم الاشراط
العدم من صالة الجواز وان عقد صحيح الوفاة ولو اشترى ما في كون كل منهما ينقل ملكه الى الاخر فاذا جاز للبائع المتقدم جاز للمشتري
ولان التناقل للملك هو الرضا المدلول عليه بالالفاظ الصريحة ولا مدخل للزيت في ذلك ويجوز نقد مير في النكاح بغير إشكال فيمكن
في غيره كذلك فان النكاح مبني على الاحتياط زياده على غيره وهذا مما عجز عن الاصطلاح الى اعتبار العقد بل ادعى عليه الشيخ في الخلاف الاجماع للثقل
في تركه الحكم مع فاقه مع ان الاصل خلافه فان القبول مبني على الايجاب في رضا بغيره من غيره ويجوز النقد في النكاح لصحة السخيا الم
والاخرى لاول وموضع الخلاف ما لو كان القبول بخلاف بلفظ اشترى وتملك مثل كذا بكذا بحيث يشمل على ما كان يشتمل
عليه الايجاب ما لو اقرض على القبول وقال قبلت ان اضاف اليه بائنه الاركان لم يكف بغير إشكال وحيث فلا فرق بين الايجاب والقول وانما
كل منهما احد شئ العقد في الحقيقة هذه الالفاظ المتقدمة المعدة قبولاً في مقامه لانفسه وانما القبول على الحقيقة فيكون هو
لا يصح الاستدانة بغيره ولو اذ لا اشكال في زمانه اذا كان جاهلا بالفساد لا يتردد على ان يكون مضمونا عليه فيحكم عليه بمراد تلف
بغير تقييد وقوله في اليد ما اخذت حتى تؤدى من القواعد المفردة في هذا الباب ان كل عقد يضمن بصحة يضمن بفاسد وما
لا يضمن بصحة لا يضمن بفاسد ولا فرق مع جملة من كون المبيع عالما بالفساد وجاهلا مع احتمال عدم القمان لو علم لتسليط على انك
مع علمه كونه باقيا على ملكه وكذا لو كان عالما بالفساد ولو كان البائع جاهلا به والاشياء عالما بالقمان اولى والاخرى ثبوت
في جميع الصور فلو ان الصبي مع بقاء ما وبذلها مع تلفها ويرجع صاحبها منافع المستوفاه بها ولو فاقه بغير استيفاء فوجهان
ولو زادت العين فللمالك لان يكون الزيادة بفعل الاخر جاهلا في نفسه ان كان التصديق اوصفه كالصبي قوله فلا لا افرق
في التبيين التمييز وغيره ولا بين كون المال له والولي لغيره اذ مال الكرم لا يصرح بالبائع للقرض في اصابه الى ان كان مال الكرم
فذا ان لا يبيع فاسد فيلزم الحكم السابق في الرجوع على القابض نعم ليس له على الصبي رجوع بعوض ما له لو تلف او تلف لغيره فيه
تسليط عليه مع عدم اهليته ولو اصرم وليه في دفعه فان كان مال الولي برئ من ضمانه وكان هو المظروا ان كان مال الصبي
لم يبرأ ولو كان عوض ما اشباع من الصبي وباعه مال المانع وهو الصبي فلا عبرة باذن الولي في ضمانه ولا ضمان الصبي قوله وكذا
اه هذا هو الاخرى في قول الجواز مع بالوصفين وهو ضعيف المراد بالعقل هنا الرشيد غير الرشيد لا يصح بيعه ان كان غافلا انقضا
قوله ولو رضى الفرق بينهما وبين الكرم واضح لا تصدق العقد الا اهليته لم يفقد شرطه وهو العقل مجلات الكرم فانه بائع غير
وليس ثمة مانع الا عدم القصد في العقد حين ايقاعه وهو مجبور بلجونه بالاجازة فيكون كعقد القرض حيث انتهى القصد اليه من مال الكرم
الذي يعتبر قصد حين العقد فلما لم يفسد بالاجازة صحح فلا مانع من الضمير لا تخيل اشراط مقارنة القصد للعقد لا دليل
عليه وبغيره على عدم اعتباره عقد القرض وعموم الامر بالوفاء بالعقد لثبوتها فيصحب فيه اختصاصا بعقد القرض في هذا
بظهر ضعف ما قيل هنا من استغناء القصد اصلا واسماع عدم الرضا وان انقضاء من كون العقود بالقصد انقضاء لها بالقصد
دون المناشر ويمكن ان يقال ان القصد من الكرم حاصل دون من سبوان غير العاقل لا يقصد الى اللفظ ولا الى المدلول بخلاف
الكرم فانه باعتبار كونه غافلا فاصدا الى ما ينقل ظبه وبفعله وبشعوره لكنه بالاكراه غير فاسد الى مدلوله وذلك في
صلاحيته وقوله للصبي الحق في العقد لا للمالك لا يتحقق منه لو فسد مدلوله عن نقل الملك لتسليط على الفرق غيرها
من احكام العقد لان ذلك من وظائف المالك اذا جاز للمالك قصد ذلك مع تنفع عليه ما وعقد القرض في خاله لا يكون فيها اهلا
للقصد الى اللفظ كالقيام والتسكرا والصبي المجنون فان الاجازة لا تحضر من المالك ثم حكوا بان الولي لو اجاز عقد الصبي لم يصح
هذا واضح بين وذهب الشهداء في الدروس على ما يوافق ذلك وان كان في نفسه لا يخلو من مشافاة في بيع القرض اذ الحكم الرضا
والاخرى في بؤره من الرضا كائنا في قصد اللفظ دون مدلوله فلو اكره حتى ارتفع قصد له اثر الرضا كالتسكرا وهو نبيه حسن ان في
تحقق الكرم بحيث ينفذ بالعقد غير فاسد الى لفظه كالتسكرا نظر فان الاكره على اللفظ بحيث يكون حركة اللسان الكرم غير محقق الا
مقدور الكرم وانما يتحقق الاكره بحمل الكرم للكرم على الفعل باختياره خوفا من الكرم على نفسه او ما في حكمها مع حضور عقله
وبغير بخلاف المجنون والتسكرا وبخلاف غير ان ما ادعاه رحمه الله فاذ بلغ الاجل اليه وتحقق وقوعه فالامر فيه كماله لكرهه في هذا كله
اشكال في رجلا وهو ان الهادول مدحكوا بفاسد عقد ولم يكرهوا الزومه لو حكمه الرضا بظاهر حاله فاصدا الى اللفظ دون
مدلوله لانه بائع غافلا لان ح اما الحاقه بالكرم في لزوم عقده مع حقوق الرضا اذ ابداء الفرق يكون غير فاسد اللفظ وفيه ما مل
واعلم ان بيع الكرم انما يوجب البطلان اذا كان بغير حق فلو اكره بغيره بان توجه عليه بيع ما له لو فاء دين عليه او شره مال اسلم
فيه فاكراه الحاكم عليه صح بغير شره فانه كراه محقق ومثله نفوذ البطلان على معنى نصيبه منه ونفوذ في كونه من الرضا ليس

فولم ولو باع ملك غيره ونفق على اجازة المالك وولده على الاخرى فان لم يجز كان له ان يتردد من المشتري
 المشتري على البايع بما دفع اليه وما اغتره من نفقة او عوض او اجرة او ثمن اذا لم يكن غايما الخ وان لم يكن كذلك
 لم يرجع بما اغتره وقيل لا يرجع بالثمن مع العلم بالنصب من

منع
 منع من البيع
 منع من البيع
 منع من البيع

والثمن وان كانت
 المسئلة والرواية
 مفقودة البيع

لان ملك المثل المتوسط
 يتوقف على صحة العفو
 السابق

واكرهه على البيع لتفقدته ونفقته وجنحه امتناعه وبيع الجوز اذا اشترى من الاثافي عليه العبد اذا اسلم عند الكافر والعبد
 المسلم والمصحف اذا اشترى الكافر وسوغناه فانما يبايعان عليه فلو اطلقا عند الخليفة بشره خاف الخليفة المحكم مع عد
 وجود غيره واحتياجه الثاني اليه فكل هذه الصور مستثناة من قولهم ان بيع الكره غير صحيح وضابطها الاكراه الخ كما قد مره فلو كان
 وجعل اعتبار الثاني بين المتعاقدين وعبارة العبد كعبارة سبده او اشتراط اذن المولى في تصرف العبد ولو سبق له من اذن و
 يتدفع الاول بان المتعاقبة الاعيان وبكافية ومن ثم اخبرنا ان يكون الواحد الخ في موجبنا بلا هذا اولى والثاني ان مخاطبة التبدل
 بالبيع في معنى التوكيل لانه في القول وببطله جواب ما قيل من ان قوله من مولا مستدرك لانه لا يشترى نفسه الا منه فانه رجا
 من بيعه ثم ان نفسه من وكيل مولا فانه لا يصح نظرا الى وقوعه بغير اذن المولى بخلاف ما لو وقع من المولى فانه ينعى الاذن والا فوى
 الجواز قوله ولو باع آه هذا قول الاكثر وبطل عليه وجود الغنص للصحة وهو العبد الخ جامع للشرائط وليس ثم مانع الا اذن المالك و
 بخصوصه بغير اذن المانع ويجمع للشرائط واشتراط المالك في البيع اعم من كونه شرطا للزوم او للتصحر وبوبده حديث عروة الثاني
 حيث امره النبي صلى الله عليه وسلم ببيع ما بين يديه من ثمنه باع احدهما بغير اذنه مع الاخرى فاجازته النبي صلى الله عليه وسلم في صفقة بينه وبين
 المتعاقدين وهي من ثمنه من ثمنه الان ما هنا اشهر واول على المتعاقدين ولا فرق في ذلك بين البيع ثم على قدر الاجازة ولو زور
 العبد قبل ما فاته ذلك من بيده المالك من حيثها ام كاشفة عن حصوله من حين عفا البيع الا فوى الثاني ونظر القابلية في تمام التخلل
 بينهما من احكام اخرى ان شاء الله ثم ان اخذ العبد بالحكم فافهم وان ركبنا العفو على الفسخ والمثلن اوها واجازا جميع مع ايضا وان
 اجازا حادها فان كان هو المثلن صح في الجواز وما بعد من العفو وان كان هو المثلن صح وما قبله كذا اطلقه جماعة من الاصحاب الفرق بين
 بين المتعاقبين ان اجازة البيع بوجوب تنقذه من ملك المالك الخ في العفو المتأخر عنه المثلن على فعل المشتري وبطل المتأخر لعدم
 الاجازة واجازة الثمن بوجوب تنقذه الى ملك المالك الخ في العفو المتأخر عنه فيه حيث لم يجزها وبطل المتأخر والا لم يكن ملك ذلك
 الثمن مثله لو كان العفو في مديون ما لى المالك بكتاب مثله باع الكتاب بسيف ثم باع السيف بثوب ثم باع الثوب بغيره فاجاز المالك
 بيع الثوب بغيره فان ملكه المثلن يتوقف على ثبوت ثوب وانما يملك الثوب اذا ملك العوض الذي اشترى به وهو السيف فاما
 بملك السيف اذا ملك العوض الذي اشترى به وهو الكتاب فظهر ان اجازة العبد المتأخر سببا لاجازة العفو المتأخر والا
 لزم فيحكم بغيره ذلك كله مما فعل المسلم على الوجه المعتمد شرعا وهذا الحكم صحيح في هذا المثال ونظائره الا ان مثله في العفو
 على الثمن اعم منه فان من صورته ما لو بيع الثمن وهو الكتاب في هذا المثال مرارا كما لو باع ذلك العفو في ثمنه ثم باع المشتري
 الثاني بثلثه فاجاز المالك العفو الاخر فانه لا يفتقر لاجازة ما سبق بل لا يصح سواء مع انه يصدق عليه ان العفو قد ثبت على الثمن
 ولم يتم الحكم بغيره فاقبل الجواز واما مسئلة سلسلة العفو على الثمن فصحة العفو والاضحى للحا زمينة على ان الاجازة كاشفة لتمام
 كل باع متاخر من بعده وان كان في نافي الحال اما لوجعلناهما معا فلهذا الملك من حين الاجازة فالبايع لم يكن مالكا حين بيعه وانما ملك
 بعده فالاجازة كانت لان البيع لم يحصل وعند اجازة العفو المتأخر عن الاخر عن ملكه فلم يمكن الاجازة فينبغي صحة البيع
 ح على من باع فصولا ثم اشغل اليه المالك فان لم يرد المبيع ح او توقفت على اجازة ثانيا وجها وفد ظهري ذلك ان اطلاق الحكم في التسلسل بين
 يحتاج الى تنقيح فلو كان لم يجز ان يجرى المالك البيع يرجع عن ماله ونما فاما مفصلا ومفصلا وعوض متافها المشوفاة و
 غير متافهة فلهذا من ذلك ومثله والعبرة بالقيمة يوم التملك على الاقوى ان كانت التفاوت بسبب التسوف والاعلى ان كان
 بسبب الزيادة العينية كالشئ والوصفة كالعلم بصفته نسبها ثم المشتري يرجع بذلك كله على البايع مع احد الوصفين هنا
 الجهل كونه البايع وادعاء البايع الاذن في البيع ولو رجع عليه المالك بالقيمة مع التلغ بجمعها على البايع وان زادت عن الثمن
 المدفوع اليه ولا فرق في ذلك بين ان يكون ما حصل للمشتري في مقابلته مانعا او لا على الاقوى لغرضه وودخله على ان يكون
 له بغير عوض فلو كان لم يكن له لان ما غاصب عقره فلا يرجع في بيعه للمالك مطلقا فلو قبله هذا هو المشهور بين الاصحاب
 مطلقين الحكم فيه لتمام كون الثمن بائنا والفا ووجهه يكون المشتري قد دفع اليه وساطة عليه مع علمه بعدم استحقاته له فيكون
 بمنزلة الاباحه وهذا يتم مع تلفه اعم بقاءه لانه ما له وهو متسلط عليه بمقتضى البيع ولم يحصل منه ما يوجب بطلان بيعه لانه لما
 دفعه عوضا عن شئ لا يسلم له لا يحاط مانع لتفقد يكون اذا فية اعم بقاءه فلهذا لعموم النصوص الدالة على ذلك بل يحل الرجوع بالثمن
 مطلقا وهو الذي اختاره القم في بعض تحقيقاته فحرم البايع في حيث انه اكل مال البايع فيكون مضمونا عليه ولو اذناه العلانية
 في التذكرة الاجماع على عدم الرجوع مع التعلق كان في غاية القوة وحيث اجتمع عليه مع بقاء العين فليكن القول بغيره فان قيل
 كيف يجمع تحريم تصرف البايع في الثمن عدم رجوع المشتري في حال فانه لا يحاط مانع من كل مال البايع لانه لا يملكه الا بالبيع
 او جواز الرجوع اليه مطلقا فلنا هذا الاثر اعم من محله ومن ثم قلنا ان القول بالرجوع مطلقا مشعر بكونه باطلا على من مع التعلق
 هو المحرج فنقول ان تحقق الاجماع فالامر واضح والافق الجاز ان يكون عدم جواز رجوع المشتري الثمن لغرضه في حاله وما مضى

نصفه

قوله وكان فيما لا يملك من خوفه ولو اراد المشتري والبيع كان له ذلك لبعض الصفص عليه وكذا الوانع ما يملكه وما لا يملكه
المسلم ويجوز له ان يولي اطنه الفدي الخ في هذا يجوز ان يولي طرنه الفديا نعم وفيه لا وفيه لا اعلم الوكيل جاز وفيه شبه

[illegible]

قول ولا يمنع خباية العبد من بيعه ولا من عقده كما كانت الجنازة خطأ على تردد في فلا يصح بيع الابن منفردا ويصح منضمًا
 ما يصح بيعه ولو لم يظفر به لم يكن له رجوع على البائع وكان الثمن مقابل للقيمة ويصح بيع ما جرت العادة بعوده كالخام
 الطابوق والتمول المملوك المشاهدة في المياه المحصورة ولو باع ما يعتد به لينة الابدعة فيه ورد ولو قيل بالخروج من

فان ائتمن اسنادا والحكم فان عدته جاز له ح البيع بنفسه على الاقوى وكيف كان فلا يجوز له بيع الزهر طلقا بل على بعض الوجوه
 اذا لم يجر مطلقا كما اذا لم يجر مطلقا منهم المقتضى بانه لا يجوز بيعه من حيث هو ومنه وجع فلا ينافي جواز بيعه اذا كان في كماله لان الجواز
 من حيث كونه وكذا لا يمنع قوله ولا يمنع التردد في العقد فقد بطل الشئ بغيره لغيره المقتضى عليه بين استرقاقه وقوله وهو غير مانع من
 البيع لعدم افضاءه من غيره من ملكه نعم يصير لزوم البيع من ابا برضا المقتضى عليه بعد ائتمن المال فان قبله فبطل المولى لانه لا يبيع
 وان قبله واسترققه بطل لو كان المشتري جاهلا بالجنازة فبطل البيع والامضاء قبل استرقاقه لانه عتق الجاهل وفي مخرج من
 ولو كانت الجنازة خطأ كان التجبر المولى بين يده وقد ائتمن باقل الامور من قيمته وارش الجنازة فان ارش الجنازة ان كان اقل من قيمته
 فهو الاذن بمقتضاها وان كانت القيمة اقل للجاني لا يبيح على اكثر من نفسه فيصح البيع ويكون الثمن ابا ائتمن على اصح القولين ثم ان
 فداءه والانجاز للمقتضى عليه استرقاقه فيفسخ البيع لان حقه سبق للشئ الجاهل ايضا اذا لم يعلم ببقاء المولى في رقبته فان فسخ رجوع بالثمن
 وكذا ان لم يفسخ وكانت الجنازة مسنوعة لرقبه فاخذها فان المشتري يرجع بالثمن ايضا وان كانت غير مسنوعة لرقبه ففسخ بغيره
 ارشه ولو كان عالما بعيبه واضحا بطلان الحق لم يرجع بشئ لانه اشترى عيبا عالما بعيبه ثم ان فداء السيد والمشتري فالبطلان
 والامضاء مع الاستبعاد فداء المشتري له كقضاء دين غيره فيمنع رجوعه عليه ذنبه قوله فلا اى الى ما يصح بيعه منفردا فيخرج منه
 الى ابا خروما لا يفسد ما يبيع لقلته ونحوها ويصير كوخا من مالك السيد ليس يبيح جميع الثمن ولو كانت من غيره لم يبيح شيئا فيفسخ بغيره
 بغيره في صحيحه فاعرض عن الكاظم دلل عليه كما يجوز بيع الواحد من ثمنه فكذا الاكثر ولو كان مع الثمن المثل ولو اخرج منه ايضا لوجود
 المقتضى في البيع وانما يبيع الابن مع تعدد شمله فلو امكن صح وان سمي ابقا ولو امكن للمشتري خاصة فلا اقوى الجواز ولا يلحق به
 غيره مما في معناه كالبيع للشارد والفرس الطائر على الاقوى فاضا رايها خالف الاصل على المنصوص من بطلان البيع للفرس ومحمدا
 القدر من اعطاء تسليم قوله ولو لم يبيع منه لا يوزع عليها وعلى الابن ويرجع بحقه منه بل ينزل الابن بالنسبة الى الثمن من ثمن المدة
 ولعل المراد ان لا يفرج عن كونه مبيعا لغيره في الثمن في العتق فان عتقه بغيره فبطلان البيع بل ظاهرا عبارة الجمع بان
 الابن جزء من الثمن والبيع قد وقع عليه ما ائتمن على تسليمه ليشترط في صحة البيع ومقتضى البيع نوزع الثمن على جميع الثمن فلو ائتمن
 من ذلك لبيع الشئ بشئ عندئذ ففسخه بها عليه فلو لم ان الثمن في مقابلته القيمة والمراد من مقتضى بانه اراء ما دفع من القيمة
 وبطلان القابلية في دخول الابن في ملك المشتري وان لم يقد على تحصيله فيفسخ له عقده عن الكفارة وغيرها مما يترتب على الملك فيشترط
 في الابن ما يشترط في ابا المبيع غير القدر على القبض بل يحكم الحكم المبيع كذلك يعتبر كونه معلوما عند المشتري بالمشاهدة او الوصف لان
 للجهالة وجوده عند العقد ولو ظهر القابل او مسخضا الغير البائع او مخالفا لوصف البائع او مبيعا لغيره ففسخه فلا يوثق في صحته
 البيع ولا يبيح ارضا ولا يرد او يلحق كل واحد حكمه فيقول في الاول ما ابا بطلان وتجوز في الاخير نظر قوله وصححه نزل للعاد من ثمنه
 الواقع فيكون يبيح البيع السيد المقتضى في الاشغال والذابة الرسالة في المرد ورد العلامة في بيع الفسخ بسبب نقاء العقد في الحال
 على تسليمه وان عود غير موثوق به اذ ليس له عقل باعث وهو احتمال وجوب ان كان الاول اقوى قوله والتمول المملوك المشاهدة
 ما يوزل بالفرق فلا يفسد على في المال ان ذلك غير شرط في صحة البيع التملك في الماء صريح به العلامة في الذكرة واشترط مع ما ذكره في شرط
 اخر وهو امكن من ماله في بركة محصورة لكنها كبيرة جدا وفيها ما يمنع من ماله عادة لم يجر وهو حسن قوله ولو باع
 من ثمن التردد من الجاهل الى ابا مكن التسليم في الجاهل غايته مع نقص وصفه هو فوات المقتضى قبل الامكان والاقوى الجواز ثم ان كان
 المشتري عالما بالحال فلا جنازة ولا ائتمن لغيره فلو كان قد تقدم ان المقبوض بالبيع الفاسد مضمون على الفايض لكن لم يدر كيفيه
 الضمان فلذا عاده ووجه اخباره من زمانه بغيره يوم القبض فمضمون عليه من ذلك لو لم يبيح فساد البيع المضمون به كما يضمن
 بغيره ووجه الثاني ان زيادة العيب مضمونه مع بقاء ما كان فاعلمنا ولا نمنع كل وف محاطا بائنا العيب فالانتقال الى العيبة انما هو عند
 تعدد فيها ضعف القول بها فاما العيب عند القبض فظهر ان الثاني اقوى لكن بشرط ان يكون التفاوت بسبب نقص العيب وزيادة فلو كان
 باخلاص التسوق لم يضمن واعتبر فيها يوم التلف لا يفتن ان هذا كله في القبيح اما في الشئ فيضمن بمثل فان تعدد فيه يوم التسوق
 على الاقوى قوله وان هذا مع جملة ما مع على بطلان الزيادة العيبة التي يمكن فصلها فالوصف كالتسليم لا يبيح لبيها شيئا وبالجملة
 فكيف الحكم القاضي هذا هو اصح الاقوال في التسليم والمقتضى لانه في الجاهل فاما استضعافها مع انذاره في محضر قوله فلا
 يجوز هذا هو المشهور وعليه الفتوى وذهب بعض الاصحاب الى جوازه مع المشاهدة وهو ضعيف قوله ولو كان ما هذا كل فقير
 جواز ابن الجنيح مع المشاهدة دون غيرها فلذا اخفها الله بالذكر وهو ضعيف قوله ولا يبيح زاه او شيء مفقود غير مبيع
 منه ما لو عتبه في جهلكا لو قال من هذا الطرف الى حيث ينبغي ففسخه فلو ان ابيدها القصة لانتفاء القيد بذلك ولو صدق بالمعنى
 وكان المجموع معلوما القدر كذا من ثوب عشرة اذ رجع ايضا وكان شريكا بالنسبة ولو اختلف في القصد قدم قوله في الاشاعة
 نوح الجنازة القصة قوله والجرب من الارض والطعام مقدار معلوم فاله الجوهري وقيل ان مقداره من الارض عشرة اذ رجع قوله

الحكم بالتمول المملوك المشاهدة في المياه المحصورة ولو باع ما يعتد به لينة الابدعة فيه ورد ولو قيل بالخروج من
 فانه لا يبيح مطلقا كما اذا لم يجر مطلقا منهم المقتضى بانه لا يجوز بيعه من حيث هو ومنه وجع فلا ينافي جواز بيعه اذا كان في كماله لان الجواز
 من حيث كونه وكذا لا يمنع قوله ولا يمنع التردد في العقد فقد بطل الشئ بغيره لغيره المقتضى عليه بين استرقاقه وقوله وهو غير مانع من
 البيع لعدم افضاءه من غيره من ملكه نعم يصير لزوم البيع من ابا برضا المقتضى عليه بعد ائتمن المال فان قبله فبطل المولى لانه لا يبيع
 وان قبله واسترققه بطل لو كان المشتري جاهلا بالجنازة فبطل البيع والامضاء قبل استرقاقه لانه عتق الجاهل وفي مخرج من
 ولو كانت الجنازة خطأ كان التجبر المولى بين يده وقد ائتمن باقل الامور من قيمته وارش الجنازة فان ارش الجنازة ان كان اقل من قيمته
 فهو الاذن بمقتضاها وان كانت القيمة اقل للجاني لا يبيح على اكثر من نفسه فيصح البيع ويكون الثمن ابا ائتمن على اصح القولين ثم ان
 فداءه والانجاز للمقتضى عليه استرقاقه فيفسخ البيع لان حقه سبق للشئ الجاهل ايضا اذا لم يعلم ببقاء المولى في رقبته فان فسخ رجوع بالثمن
 وكذا ان لم يفسخ وكانت الجنازة مسنوعة لرقبه فاخذها فان المشتري يرجع بالثمن ايضا وان كانت غير مسنوعة لرقبه ففسخ بغيره
 ارشه ولو كان عالما بعيبه واضحا بطلان الحق لم يرجع بشئ لانه اشترى عيبا عالما بعيبه ثم ان فداء السيد والمشتري فالبطلان
 والامضاء مع الاستبعاد فداء المشتري له كقضاء دين غيره فيمنع رجوعه عليه ذنبه قوله فلا اى الى ما يصح بيعه منفردا فيخرج منه
 الى ابا خروما لا يفسد ما يبيع لقلته ونحوها ويصير كوخا من مالك السيد ليس يبيح جميع الثمن ولو كانت من غيره لم يبيح شيئا فيفسخ بغيره
 بغيره في صحيحه فاعرض عن الكاظم دلل عليه كما يجوز بيع الواحد من ثمنه فكذا الاكثر ولو كان مع الثمن المثل ولو اخرج منه ايضا لوجود
 المقتضى في البيع وانما يبيع الابن مع تعدد شمله فلو امكن صح وان سمي ابقا ولو امكن للمشتري خاصة فلا اقوى الجواز ولا يلحق به
 غيره مما في معناه كالبيع للشارد والفرس الطائر على الاقوى فاضا رايها خالف الاصل على المنصوص من بطلان البيع للفرس ومحمدا
 القدر من اعطاء تسليم قوله ولو لم يبيع منه لا يوزع عليها وعلى الابن ويرجع بحقه منه بل ينزل الابن بالنسبة الى الثمن من ثمن المدة
 ولعل المراد ان لا يفرج عن كونه مبيعا لغيره في الثمن في العتق فان عتقه بغيره فبطلان البيع بل ظاهرا عبارة الجمع بان
 الابن جزء من الثمن والبيع قد وقع عليه ما ائتمن على تسليمه ليشترط في صحة البيع ومقتضى البيع نوزع الثمن على جميع الثمن فلو ائتمن
 من ذلك لبيع الشئ بشئ عندئذ ففسخه بها عليه فلو لم ان الثمن في مقابلته القيمة والمراد من مقتضى بانه اراء ما دفع من القيمة
 وبطلان القابلية في دخول الابن في ملك المشتري وان لم يقد على تحصيله فيفسخ له عقده عن الكفارة وغيرها مما يترتب على الملك فيشترط
 في الابن ما يشترط في ابا المبيع غير القدر على القبض بل يحكم الحكم المبيع كذلك يعتبر كونه معلوما عند المشتري بالمشاهدة او الوصف لان
 للجهالة وجوده عند العقد ولو ظهر القابل او مسخضا الغير البائع او مخالفا لوصف البائع او مبيعا لغيره ففسخه فلا يوثق في صحته
 البيع ولا يبيح ارضا ولا يرد او يلحق كل واحد حكمه فيقول في الاول ما ابا بطلان وتجوز في الاخير نظر قوله وصححه نزل للعاد من ثمنه
 الواقع فيكون يبيح البيع السيد المقتضى في الاشغال والذابة الرسالة في المرد ورد العلامة في بيع الفسخ بسبب نقاء العقد في الحال
 على تسليمه وان عود غير موثوق به اذ ليس له عقل باعث وهو احتمال وجوب ان كان الاول اقوى قوله والتمول المملوك المشاهدة
 ما يوزل بالفرق فلا يفسد على في المال ان ذلك غير شرط في صحة البيع التملك في الماء صريح به العلامة في الذكرة واشترط مع ما ذكره في شرط
 اخر وهو امكن من ماله في بركة محصورة لكنها كبيرة جدا وفيها ما يمنع من ماله عادة لم يجر وهو حسن قوله ولو باع
 من ثمن التردد من الجاهل الى ابا مكن التسليم في الجاهل غايته مع نقص وصفه هو فوات المقتضى قبل الامكان والاقوى الجواز ثم ان كان
 المشتري عالما بالحال فلا جنازة ولا ائتمن لغيره فلو كان قد تقدم ان المقبوض بالبيع الفاسد مضمون على الفايض لكن لم يدر كيفيه
 الضمان فلذا عاده ووجه اخباره من زمانه بغيره يوم القبض فمضمون عليه من ذلك لو لم يبيح فساد البيع المضمون به كما يضمن
 بغيره ووجه الثاني ان زيادة العيب مضمونه مع بقاء ما كان فاعلمنا ولا نمنع كل وف محاطا بائنا العيب فالانتقال الى العيبة انما هو عند
 تعدد فيها ضعف القول بها فاما العيب عند القبض فظهر ان الثاني اقوى لكن بشرط ان يكون التفاوت بسبب نقص العيب وزيادة فلو كان
 باخلاص التسوق لم يضمن واعتبر فيها يوم التلف لا يفتن ان هذا كله في القبيح اما في الشئ فيضمن بمثل فان تعدد فيه يوم التسوق
 على الاقوى قوله وان هذا مع جملة ما مع على بطلان الزيادة العيبة التي يمكن فصلها فالوصف كالتسليم لا يبيح لبيها شيئا وبالجملة
 فكيف الحكم القاضي هذا هو اصح الاقوال في التسليم والمقتضى لانه في الجاهل فاما استضعافها مع انذاره في محضر قوله فلا
 يجوز هذا هو المشهور وعليه الفتوى وذهب بعض الاصحاب الى جوازه مع المشاهدة وهو ضعيف قوله ولو كان ما هذا كل فقير
 جواز ابن الجنيح مع المشاهدة دون غيرها فلذا اخفها الله بالذكر وهو ضعيف قوله ولا يبيح زاه او شيء مفقود غير مبيع
 منه ما لو عتبه في جهلكا لو قال من هذا الطرف الى حيث ينبغي ففسخه فلو ان ابيدها القصة لانتفاء القيد بذلك ولو صدق بالمعنى
 وكان المجموع معلوما القدر كذا من ثوب عشرة اذ رجع ايضا وكان شريكا بالنسبة ولو اختلف في القصد قدم قوله في الاشاعة
 نوح الجنازة القصة قوله والجرب من الارض والطعام مقدار معلوم فاله الجوهري وقيل ان مقداره من الارض عشرة اذ رجع قوله

استوفى فاما على الاقوى
 ولا يبيح مطلقا

قولنا وانما قد وجدنا ما يجب على جازان من غير كمال وبوجوده كما يشاهد المبيع ولو غاب في البيع لان بعض
مدعى جازان العادة بنوع المبيع فيها فان شرط جازان مع جهالة ما في بطونه وبثبث المشتري الارش بالاختيار مع البيع وان لم

يكن المكسورة فيه تباع بالثمن كذا
ولا يجوز بيع الثمن بالثمن كذا
كان مملوكا لم يملكه الا بتمامه
القبض وغيره وان كان مملوكا
اللبس في الفرض وان كان مملوكا
منه من غير

وكذا يجوز ان يملك كماله من غير كماله انما علم انما علم على المبيع والاملا وهل ينزل على الاشياء او يكون المبيع مملوكا
في الجملد وجمان افرها الثاني وتظهر القابلية فيما لو تلف بعضها فاعلى الاشياء يلف من المبيع بالنسبة وعلى الثاني يبقى المبيع ما بقي قدر المبيع
قوله وانما قد ينبغي ان يراد بالتقدير هنا الشقة والتسعة على وجه التجوز لا حقيقة التقدير وقد عبرا بالشقة بالتسعة وهو اوجود وانما
عبر القصة وغيره بالتقدير شيئا الحديث عن الصادق في حين مثل عن الجوز لا يستطعن ان يبدى مكال بمكال ثم بعد ما فهم بمكال ما ينبغي
حسابه لك من العدد فقال لا بأس به وفي حكمه الموزون والمكبل حيث يشق وزنه وكما في مثل الصادق في ما يشق ما يشق ما يشق ما يشق
فاخرج من رايه ورايهم فافهم انما أخذنا به على قدر ذلك فقال لا بأس به ليس في هذا الزيادة في البيع بالتقدير بنوع القول
بجوازه مطلقا للزوايا ولزوال العذر بذلك وحصول العلم والتفاوت ليس بغيره كما في اختلاف الكاكيل والموازين ولا ما بالفرق
بين التلخيص بنوع القول بالزوايا في الموزون خاصة للزوايا ولان العدد وادخل في الجملة الزوايا فاعلى انما قد وجدنا المبيع في التلخيص

نقل في نسخة الخراج على
جواز بيعه ما بالشهادة

مع المشاهدة وان لم يخطأ ولو صح كان احوط التفاوت الفرض في ذلك وقد مراد زكاة بالمشاهدة والظاهر ان اراد به من اهل العلم
كافه فذكر في المنع من الاحتياط ليس على جهة الخلاف بل لتأكيد الوضوح ونقل في القدر من عن ظاهر الخلاف المنع فذكرنا انما بالاحتياط
الشر والشراد بشهادة الثوب لكان فيه في حق بيعه مشاهدة مشورا فلو كان موطوبا لم يكف الا مع تقليده على وجه وجوبه في حق كذا
غيره تفاوت ولا منقوش في شيا مختلف في حق في مطاويه ومثله القول في البسط والزلزالي ونحوها قوله وكفى به تباين ذلك على خلاف
بعض الامم حيث اشترط مقارنة الترتيب للمبيع فلو تقدمت بطل عند واجتماعنا واكثر اهل العلم على خلاف ذلك فبشرط ان لا يكون ما ينبغي

قوله لا يصح
على وجه إطلاق القول
الجواز للمبيع وأما
عدم الفرض في لزوم
العدم فيكون القول
المعبر

في ذلك المدة عادة والابطال المبيع لا يمتنع محمول قوله وانما خلافنا في القول قول المتابع مع عينية على ضرورة وجه الترتيب من ان المتابع
يبدى عليه الاطلاع على المبيع على الصفة الموجودة والرتابة والمشتري يكره فيكون القول قول المتابع والاول اقوى لما ذكره ولان
الاهل عدم وصول حصة المبيع في معنى المنكر وان كان بصورة المدعى فيجوز على ان المبيع ليس بالصفة التي اشترط عليها والمعتبر
من التغير الموجب للتجسس فانما اختلف بسببه التمس اختلاف لا يمتنع بمثله غالبا او بوجه اختلاف الوعيات وبالجملد لروية في
الشرط للصفات الكائنة عند الترتيب فكما كانت منها كان كالتوقيت بالخلف بالشرط فلو اتفقا على تغييره لكن اختلفا في نقله
على البيع وناخه فان شهدنا القدرين باحد ما حكم به من غير عيب وان اختلف الامر انما لو جازان من اصله عدم وصوله في المشتري

في الجملد وجمان افرها الثاني وتظهر القابلية فيما لو تلف بعضها فاعلى الاشياء يلف من المبيع بالنسبة وعلى الثاني يبقى المبيع ما بقي قدر المبيع

واصاله عدم تقدم التغير في كل حال من غير اعتبار ولا وصف على ان الاصل الفرض فيه ورد في الاول الجواز موضع
الخلاف ما لو كان المبيع مشاهدا بحيث يرتفع الجملد فيمنه من جهة القوام واللون وغيرها وانما تختلف عنه القوام والرتابة فالأقوى
صحة البيع حاله على مقتضى طبعه فان ظهر بخلاف المعروف منه تغير المشتري فان علم التسليم والدين وبيع المسك ونحوها امر
مضبوط عرفا فيجوز الاعتماد على مقتضى طبعه اذ ليس المراد باصل شرط العلم بالمبيع ان يرتفع الجملد في كل وجه فان روي بظاهر
الصحة ونحوها كاف من احتمال الخلفه وكذلك البيع الوصف قوله وبشأنه في ذلك لا يعي والبصر منه بد على خلاف

وكذا اطلقه الجماعة في شكل فيما لو
فهم كالمعيار

مسألة حيث في حقه في البيع من الزد والارض وان تصرف في ذلك في العبارة اشارة الى قوله وبغير الارض مع احداث حدث
فيه المثل بل قوله انما شرطه مقتضى طلاق العبارة جواز شرطه مطلقا من غير اشتراط الفسخ ويكون الاطلاق منزها عليه وفي بعض
عبارات الاصحاب جواز شرطه بشرط الصحة والبراءة من العيوب عبادة المتأجرو ثم ان اطلقوا في الفسخ وبيع ما درى البيع
مع ظهوره بعد الكسور لاد للتعريف وان شرط البائع البراءة من العيوب صح والخيار لو ظهر ميبا ولم يكن المكسورة فبشرط ان
مقتضى شرط سلامة المشتري كله للمتابع وهو مناف لمقتضى العقد لا شيء في مقابلة التمتع فيكون كل ما كان الباطل فيخرج بطلان
الشرط وفلانه على هذا في الذر وس قوله وان لم يكره بمعنى بطلان البيع لعدم وجود عوض في مقابلة التمتع لكن هل يحكم بطلان
البيع من اصله نظر الى عدم يقوم التمتع في نفس الامر من حين العقد ظهورا من حين ظهور العتاد لانه كان حاله منقوما ظاهرا
وتظهر القابلية فيما لو تباين البائع من عيبه وفيما لو اقر في مؤنة نقله وكسره والذي يظهر ان المؤنة على المشتري مطلقا لعدم مقتضى
لوجوبها وان كان الفصل في ملك غيره وقد عرف حكم التبري من العيب في ذلك فيمنه في عبادة الخلاف قوله ولا يجوز المراد به
الذي ليس بمشاهد ولا محصور كما يظهر من اضافته الى الاجام والاجام جمع اجزاء بالتحريك هي غاية القصب القول بالجواز مع الصحة
مذهب الشيخ وجماعة استنادا الى الاخبار ضعيفة والذي اختاره المتأخرون ان المقصود بالبيع ان كان هو القصب جعل التملك
قابلا لفتح البيع وان انعكس وانما مقصود به في بيع وهو الاقوى وكذا القول في كل محمول ضم الى معلوم كالمثل واللبس الذي في الفسخ
وغيرها قوله وكذا اللبس جواز الشيخ مع الصحة ولو الى ما يوجد في مدة معلومة استنادا الى ما في رتبة ضيقة والوجه المنع الاعلى في فصل
التأنيق نعم لو صالح على ما في الفسخ او على ما سبوح مدة معلومة فلا يجوز الفسخ قوله وكذا الجلود والاصواف والاولا في قوله
اي لا يبيع مع جميع ذلك ولا كل احد منها منفرد ولا مع ضم شي الى شيء الجملد ولان بيع اعداء الجلود من المذكورات موزون
فلا يباع جزا فالاقوى جواز بيع ما عدا الجملد منفردا ومنضمما مع مشاهدته وان جملد لا يباع غير موزون كالثمرة على الشجرة

قولنا المسك ظاهر ويجوز بيقينه فادارة وان لم يقف وقفه احوط ان يجوز ان يسد للظرف ما يحمل الزيادة والتقصير ولا
يجوز وضع ما يزيد الا بالامانة الخ والتوم ما بين طلوع الشمس الى طلوع الشمس والزيادة في السلم وقت الثاني ودخول
المؤمن في سوم اخير على الاظهر وان يتوكل حاضر لئلا يباد وقيل يحرم والا ولما شبهه من

مضلع

قوله نلفي الركبان مكره وحده او بغيره فانه اذا قصد ولا يكره ان ينفق في ذلك حكمه النجس وهو ان يزيد لزيادة التحق الاحتكاك

مكره وقبل حرام والاول اشبه ممن

المتعارفون انما يبيع ذلك كون مسارا او فردا او التهي عنده ايضا قال لا يبيع حاضرا بل يدعى الناس برزق الله بعضهم من
والكل في دلالته على التحريم في سنة كالفرد وقد شرطوا في تحريمه او كراهيته شرطان الاول ان يكون الحاضر عالما بورود التهي
وهو شرط يجمع بين الناهي الثاني ان يظهر من ذلك الشك في البلد فلو لم يظهر ما يكره البلد او لم يوجد وجوده وخص التهي بالتحريم ولا كراهية
لان المقضي التهي نفوذا لوجوبه وضد الرق على الناس ولم يوجد هنا الثالث ان يكون المتاع المطلوب ما يبيع الحاجه اليه قال لا يبيع اليه
الا نادرا والابدخل تحت التهي الرابع ان يضر الشخص ذلك على البدوي ويدعوه اليه فان التهي الغريب في ذلك لو كان يبيع ما يبيع الناس فيكون
الغريب جاهلا بسعر البلد فلو علم به لم يكره بل يكون مساعداً في شخص الخبز في شرط ما عدا الاخير نظر لاطلاق النص وعدم منافاة
التعليق له اما الاخير في التعليق شعريه وعلى القول بالتحريم لو اوقع البيع صح وان ثم ولا بأس بشراء البلد له للاصل وعدم تناوله
التهي لو كان تعلق الركبان اه اطلاق النص القول بالكره هنا والخلاف فيه والكلام كما سبق فذهب جماعة الى تحريمه على ظاهر
التهي الوارد في الاخبار روى منها ان الفضاب عن الصادق انه قال لا تعلق ولا تشتر من التعلق ولا تاكل منه والاصل في التحريم فله
على الكراهية لغيره يمكن بانه يحتمل بعض منده ومنه يظهر وجه ما اخاره المعصومين من الكراهية عملا بالاصل ويكنى في اشياء
الكرهية امثال ذلك المراد بالتعلق الخروج اربعة فراسخ فنادون الى الركب لقاصدا الى بلد البيع عليهم او الشراء منهم فهاضوا
الاول كون الخروج بقصد ذلك فلو خرج لا لذلك فافق الركب لم يكره ولم يحرم الثاني تحقيق معنى الخروج من البلد فلو نلفي الركبان اول
وصوله الى البلد لو ثبت الحكم وان لم يكن فاعرف التهي ولو دخل بعض الركب فلفي بعض الخارج فيل يفسد التهي ايضا وبشكل يصدر
التعلق الخارج منه الا ان يقال لا يصدر على بعض اسم الركب الثالث ان لا يتجاوز اربعة فراسخ فلو زاد كان سفر التجاره لا بأس في الركبان
جمل الركبان بغير البلد فيما يبيع فيه ويشتره فلو علم بهما او باحدهما لم يثبت الحكم فيه كما يشعره التعليق في قوله لا ينفق احدكم تجارا
خارجا من المصر والمسلمون برزق الله بعضهم من بعض والظاهر ان الاعتبار بعلم من يبيع ما يبيع خاصة الخاف من ان يكون التعلق للبيع عليه
او للشراء منه فلو خرج لغيره من القاصد لونه بعض الحاملا من كراهية التهي الحكم في الحاق الضلع ونحوه من عقود الغائبين
بجمله للعلماء وعلى اقتضائهما خالفه اصل على الشك في الضلع هنا اقوى ويجوز قصر الحكم على الشراء منهم خاصة نظر الى
ظاهر قوله لا ينفق احدكم تجاره ولو قلنا بالتعميم في بيعه على ما فيه خطر غير فلو خرج لبيع عليهم المأكول ونحوه فلا بأس
اذا تقرر ذلك فغول الخروج واشترى منهم او باع عليهم انصرف البيع وان قلنا بالتحريم لان التهي عن امر خارج عن حقيقة البيع خلافا
لأن الجدي ثم ان ظهر فيه عن تجر الركب بين فسخ البيع وامضائه والا فاقوى انه على الفور امضاه في محالة فعموم لزوم البيع والوفاء بالعقد
موضع البقن ووجه الترخي ان ثبوت اصل التجاره اجاعا فيفسد البيع ان يثبت المنزل واخاره المعصومين وهو وجهه قوله وكذا
اه يحتمل كون التشبه المشار اليه بالاجمع الحكم السابق وهو الكراهية مع صحة البيع وثبوت التجاره وكونه على الترخي على الخلاف في هذه
المجمله احدا لا في المسئلة ويمكن كونه لا بغيره وهو كون التجاره ريفية على الترخي وهو يستلزم صحة البيع ولا يكون منعضا الحكم من حيث التهي
او الكراهية ولا اقوى تحريمه لا بغيره وثبوت في الاحكام السابقة وما عارضه المعصومين لان الزيادة في الزيادة من اطاها التبايع يكون
من المشتري المندفع وهو لا يعلق تحريمه ولا كراهية اجاعا وانما الحريم نفس تلك الزيادة من الخارج التي وجبت اختراع المشتري فالاجو
في نفيها الزيادة في السلمة لا يرد شرها فيصنع عليه وان لم يكن بمواطاة التبايع فاذا انفق ذلك فالبيع صحيح ويصح المشتري طه
الفن كما تقدم وقبل الاخبار هنا وقيل بثبوته مع مواطاة التبايع لا غير الاول اقوى وفي حكمه ما لو قال التبايع اعطيتني هذه
السلمة وكذا وصدة المشتري فانه يخرق لو ظهر لعين وان كان التبايع صادقا ولو كان كاذبا فكا ليجوز التحريم ويرد عنه بالكذب لا
يلحق به فرك الزيادة في السلمة ليشبهها بالتمن لقليل للاصل قوله الاحتكاك الاحتكاك بالتمن من الكراهية بالضم وهو جمع الطعام
بزيصير الفلا والاقوى تحريمه ليعمل بن زبادة عن الصادق قال قال رسول الله لا يبيعكم الطعام الا حلالا والمراد به
فاعل الذنب وقال في الجاهلية عرفت في المحكم لمعون والقول بالكرهية للشبهة الباطنة وجماعة لقول الصادق في كراهية بيع الطعام
وجواب القول بالوجوب ان الكراهية احد معاني الحرام فاذا دلل ذلك الاخبار على التحريم نفي حمل الكراهية عليه فلو كانا اياه هذا القول
قوى في زبادة الزيادة في السلمة وهو حسن بخلاف بغيرها الزيادة في السلمة اطلاق كلامه مع شرطه يقتضي عدم الفرق بين كون هذه
الاشياء من غلته او غيرها لذلك فلو خرج العلم من ان الاحتكاك لا ينفق لاشترائها وجبها في حصة الجلي لا لغيره والاقوى في
التحريم مع استغناء عنه وحاجة الناس اليها فاع حاجتها اليها ولو في المال لمؤنة وفادينه ونحوها او وجوده باذنه لا بغيره لا يحرر نعم يفسد
مساقاة الناس حاله الفلا ولو يبيع ما يبيع من حاجته وما عداه من الجدي اذ لم يكن عند الناس الا الردي واستعمال ما ياكلون كما
روى في ذلك من فعل القصة قوله شرط اخرون ان يسبقها اي شرطوا ذلك مضافا الى ما تقدمه والاقوى فيفسد الحاجة لا بالبدن فلو كان
ويجوز الحكم على البيع ولا يفسد عليه وقبل بيعه الاول فلو كان لا يفسد كالمع الاجحاف فهو من التهي عن التعلق في بيعه لا في الاحتكاك
فائدة الاجبار ان يجوز ان يطلعي ماله لا لا يقد على يده او يضر بحال الناس والضرر وضع الضرر الفصل الثالث في التجاره

العامل في

وانما يكون الخطأ في التعلق
قوله وقيل في البيع

قوله

فولكل من المتبايعين خيار الفسخ مادام في المجلس ولو ضرب بينهما ما حابل لم يطل الخيار وكذا لو اكرها على التفرق
ولم يمتكنا من الخيار وبسقط بشرط سقوطه بالعقد الخ ولو خير مكن فخير الشاكن بان وكذا الاخر وقيل الخ
ولو كان الواحد عاقد عن اثنين كالاب والجد كان الخيار تابنا الى قوله على قول من

فولكل خيار المجلس فانه هذا الخيار الى المجلس فانه الى بعض امكنه فان المجلس موضع الجلس وليس بمنزلة تحق هذا الخيار بل المنزلة
مكان العقد مطلقا او ما في معناه والاصل في قول النبي البين بالخيار ما لم يضره وهو اوضح دلالة من عبارة الفقهاء الا انه قد
يتم في الحقيقة العرفية وان كان التسمية فيه خصوص في نظري في التجوز ما قلناه في شرط الفصل لان يكون سفره اكثر من حضوره وقد
حرره في محله فولكل من المتبايعين اطلاق المتبايعين بشمل المالكين والوكيلين والتفرق لان المتبايعين من فعلا بالبيع وهو
ان كان عبادة عن الإيجاب القبول فظاهر اطلاقه على من وقع التصرف سواء كان مالكا ام وكيل وان كان عبادة عن نفس انتقال
المعنيان الخ فاعمل الانتقال ومحدثه هو المتعاقدان ايضا لكن الحكم في المالكين واضح واما الوكيلان فان لم يصر لهما الموكل على الخيار
لم يكن لهما الفسخ فينتهي الحكم عنهما وان وكلها فيه فان كان قبل العقد في على التوكيل في المالك الموكل هل يصح بوجه ام لا وبشأن في اية
النشاء الله فان لم يجوز له لم يكن لهما ذلك ايضا وان جوزناه او كان التوكيل فيه بعد العقد في المجلس كان لهما الخيار ما لم يضره عملا باطلا
الخبر وهل يثبت مع ذلك للوكيلين اذا حضر المجلس قبل ان الخيار لهما بالاضافة لانهما بيان عرفا اذ يصدق على البايع ان يبيع متاعه
اذا كان قد وكله ببيع متاعه الوكيل وكذا المشتري ويحمل العقد لهما لسا بايعين بمعنى موطن الصيغة لا فاعلين للمالك فاما اوضاعه وقله
الوكيلان ويحمل ان يكون الخيار لهما لانهما المالكان حقيقة المستحقان للخيار اذا اطلق في الوكيلين ان لا يفسخا خيارا ولا ابتداء خيارا
الخبر على تقدير ثبوت الخيار للجميع ولما كان في محل التصرف في الوكيل ام المالك ام الجميع كل يحمل وبشكل يثبت فيهم بغيره في بعض
الموارد ومن ثم قيل بان المراد بهما المالكان والضمير لهما ودخول الوكيل في الحكم بام خارج والوجه ثبوت لكل واحد منهما واعتبار
تفرق كل منهما في خيار نفسه لا في خيار الاخر والمستند من المشكلات قوله ولو ضرب لفرق في الحابل بين الرقيق والعتق كذا
والمانع من الاجتماع كالتفرع العظيم وغيره لانه صدق الاخر في ذلك فان المفهوم منه نداء عن المالك الذي كانا عليه منه بدل على
خلاف بعض العامة حيث بطله به قوله وكذا المراد بالخيار اختيار العقد والبقاء عليه بان يقول لا خيارنا او اخرنا امضاء العقد
او امضيته او التزمنا به وما ادى هذا المعنى ويحقق ذلك معناه من الكلام بان يصدق لهما او يصدق على التزمنا به لا يفسط خيارها
بالفرق بل لهما الفسخ عند ذلك المانع لكن هل يبيع مجلس الزوال ويكون الخيار على الفور وجهان وتخرج احدهما كرها ومنع الحكم
فيه ما ذكره اعلم ان هذا الخيار كذا يعين الفسخ لان التزام العقد واختياره لا يتوقف على الكلام بل لوقوعه فانه كذا في رعا
بوقوف عليه الفسخ فيكون التمتع مضربا في لاد الخيار قوله وبسقطاه مسقطات هذا الخيار اربعة ذكر المتضمنها لثلاثة الاولى ان
سقوطه من العقد فانه يسقط كغيره لانه شرط مانع يتعلق بغيره في صحيح فصح لقوله ثم المؤسسون عند شرطهم ولو شرط احدهما
خاصة سقوطه سقطا بالنسبة اليه دون صاحبه الثاني مفاد كل منهما صاحبه ويتحقق بانقال احدهما من مكانه فيجب بعد عن صاحبه
فلو انتقلا واحدهما لا كذلك بان ناسبا مصطحيين او يقرب كل واحد الى صاحبه لم يضر الثالث ايجابهما العقد واختيارهما له بان
يقول اخرنا العقد والتمناه او اسقطنا الخيار ولو اوجبه احدهما خاصة سقط اختياره وبقي خيار الاخر ولو رضى اخذاه
صاحبه فهو في حكم الاختيار اذ لا يخص بلفظ بل كل ما دل على الرضا كاف في التبع التصرف فان كان المشتري كان التزمنا بالبيع بطل
خياره وبقي خيار البايع وان كان من البايع كان فسخا للبيع وبطل خيارها ولا فرق بين التصرف لتأمل المالك وغيره لكن لو وقع التناقل
من المشتري مع بقاء خيار البايع ففي صحة اشكال قوله ولو خير مكن فخير الشاكن فظاهر واما القابل لا لاؤى انه كذلك
لعدم حصول احد الامور المسقطين فانه صاحبه لا يدل على اختياره الامساك باحدى الدلائل وحدث ما لم يضره امثاله
له والقول بسقوط خياره للشيخ رحمه الله مستندا الى ما روي عنه بعد قوله ما لم يضره او يقل احدهما لصاحبه اخره في هذه الروايات
نظر قوله ولو كان عقد الواحد عن اثنين بشمل مالوكا فخير مكن فخير الشاكن فظاهر واما القابل لا لاؤى انه كذلك
للتصديق على ما لا وبالعكس وكذا لو كان احد المتبايعين وكيل عن الاخر فانه يصدق ايضا ان الواحد عاقد عن اثنين في مقامهما وان
كان هو احدهما والخيار للحكوم بثبوتهم من كونه لذلك العاقد ولو بالولاة كذا لو كان با او جدا يبيع من نفسه فان الخيار له والطفل
وله مرأته الجانبين لكن في الطفل برأى مصلحة كونه كغيره كذا لو كان وكيل في العقد خا من فان الخيار للمتبايعين لانه ان قلنا
به وقوله ما لم يضره سقوطا ويترتب عنه ما انما يتم فيه الاشرط والالتزام كالأب والجد الذي مثل لهما ولو كان وكيل في ايقاع
لم يكن ذلك فيلزم بالعموم كان المراد ما لم يضره حيث يكون له ذلك ايضا فالالتزام عنها لا يدخل فيه ما لو كان هو احدهما
الاستكلف في البتة فصوره ناديه الحكم المظن من المسئلة اذا تقرر ذلك ففي حكم خيار المجلس هنا ثلثة اخلا لا في الاولى ما حكاه المصنف
من ثبوتها لم يحصل احد الامرين او نقاد في العاقد المجلس الذي عقد فيه وجهان المشتري سقوط خيار المتعاقد من مفاد قوله
مجلس العقد ولما كان ذلك معتبرا هنا لان الواحد لا ينفرد في نفسه عن غيره فيمكن وهو مفاد قوله مجلس العقد لانه مشتري لم ينفرد
احدا المتعاقدين وهذا القول نقله الشيخ في المبطل ولم يرد كذا بله وبضمم في الوافع في الحديث هو الاخرين لا مفاد مجلس
العقد فلو خرجا منه مصطحيين لم يطل خيارهما وان بقيا مدة طويلة فلا يتم ما وجه الثاني ثبوتها ما لم يضره او يضر

والاشي خاصه دون البائع على الظاهر وبمعنى فيه سواء كان بضرا لا زما كالباع او لم يكن كالمبتاع قبل القبض او
في لكن يجب ان يكون مده مضبوطة في ولو شرط كذلك بطل البيع ويجوز ان شرط المواترة واشترط مده بردها للبائع
التمن اذا شاء وبمنع البيع في من اشترى شيئا ولم يكن من اهل الخبرة وظهر فيه غيب لم يجز العادة بالتعاقب بكان له ففتح
منقوطه ووجهه علم من السابق فان المسقط هو الغاء فلو لم يتحقق المفهوم من قوله ما لم ينفذ ارادة التسليل عدم الملكة
الاخرى في علم من شأنه الاخرى او يحمل لها فثبت الخيار بمقتضى صدر الحديث يحصل التملك في المسقط فيسقط البيع ان ثبت التملك في هذا
الاختلاف قطع به العلامة في التذكرة وهو ظاهر اختيار الدرس فان حكم بثبوت الخيار وبطله بما يطل به خيار المتعاقدين ومن جملة
التفريق لم يتحقق هنا مع احتمال على هذا القول الاول الثالث عدم ثبوت اعلان بطلان الحديث من اعتبار المتعاقدين بين المتعاقدين
لن ينفذ في علمه ما هو الا احتمال له يدكر في التذكرة ولا اشار اليه الدرس بل جزم بثبوت الخيار وكذلك عبارة الكتاب ليس فيها
اشعار بان قوله على قول بشي من المواترة فانهم بمن نقل القول الذي ذكره في البطلان وهو شرط الخيار بمقتضى العاقل المجتنب في
قوله او بفارق المجلس مع ان ظاهر الحديث يدل عليه من الاخرين والمسئلة لا يمنع من اشكال بان كان القول الاوسطا وسطا فلو كرهنا شرط
فيه كثر ثلثة ايام اراد به الشرط هنا الخيار في ثلثه مجازا واخذ ذلك من لفظ الحديث الصحيح الضاد في الشرط في الجوان كله ثلثة ايام
للشري نية بقوله كله على خلاف في الصالح حيث ذهب الى ان الخيار في الامة مدة الاستبراء والحديث صحيح عليه قوله في التذكرة نية لا ظهر
على خلاف المقتضى في حيث ذهب الى ان الخيار في المواترة صحيح محمد بن مسلم عن الصادق قال الجاهل بالخيار ثلثة ايام في الجوان من التذكرة
على ما يبيحه وما تقدم في صحيح الحلبي من ثبات خياره للشري غير مناف لثبوت البائع الامر حيث المفهوم الخالف وهو ضعف القول به
في غاية القوة ان لم يثبت الاجماع على خلافه وحديث المواترة على ما لو باع جوا ناسا جوا ناسا وهو مخصص بغير مخصص وعلى ان الخيار للشري
البائع فهو التسمية لانه مدة ثلثة ايام وبضعف بان مقتضى الخبر كونهما كما في قوله من البهتان بالخيار ما لم ينفذ وعلى ان ثبات الخيار
للجوع من حيث هو مجموع فلا يدل على ثبوت لا فساد فيه ما مر في الدرس في الشهر من الاجماع على خلافه وهو يؤذن بدعوى الاجماع
فان ثبت فهو الخيار والا فلا ينبغي الكلام في ما لو باع جوا ناسا جوا ناسا فثبت ثبوتها كما تنظر الى تحقق الحكم من الجانبين فان اختلف
الجوان بالخيار لاستثناؤه على امور باطنة لا يطلع عليها غالب الاباء في الاختيار مدة وفي جمع بين الاخبار والمختلفة ظاهر في
بعدد وان الخيار للشري مطلقا اتفاقا الى الحديث السابق والشهر من الاجماع والاول اقوى ولو كان التمن خاصه جوا ناسا
للبيع خاصه على الاقوى قوله وبصرفه لا خلاف في سقوطه بالتقريف ولا تدل على الرضا والقول في التمن فان اختلف
فيما اشترى حدا قبل ثلثة ايام فذلك رضاء منه فلا شرط له قيل وما الحديث قال ان لا يفسر وقيل انظر منها الى ما جزم عليه فثبت
الشري واطلاق التقريف والحديث يشمل الثافل وغيره بل مطلق الشفاعة كركوب الدابة وتحميلها وحمل ما يوجب تحذرك ولو قصد
بلا استحضار ففي منعه من الرد قول لا يفسر بيان استثناءه اعبر منه ما يفسر به الحال بان يركب الدابة ويحملها ويحملها ويحملها
الشاة بحيث يعلم حالها ويحذرك فلو زاد عنه منع ولو ساق الدابة الى منزله فان كان فيها بحيث بعد تصرفه فلا اثر له بعيدا كثيرا
احتمل قويا منه وبالحمل فكل ما بعد تصرفه وحدها يمنع والا فلا فلو لم يكن لا فرق في المدة الشري من كونها متصلة بالعقد
عنه مع ضبطها فلو شرط ما من آخره صار العقد لازما بعد المجلس وجاز جعلها منفردة كذلك في جحان ايجادها
ورجوع بقوله مدة مضبوطة ما لو جعلها محملة للزيادة والتقصان فانه لا يصح على الاقوى خلافنا للشري رحمه الله حيث جعله مطلقا
ثلثة ايام مدعا فيه التقصير في الاجماع وهما ممنوعان اما الاجماع فواضح واما التقصير فله توقف عليه كذلك لان خيار الجوان قوله
ولو شرط بناء على بطلانها بالشرط الفاسد وهو الاقوى وقيل مع فساد الشرط بطل العقد بغيره وهو ضعف قوله ويجوز ان يكون مفاعلة
من الامر بمعنى اشترط البائع والمشتري اوها استثناء من ممتناه في العقد والرجوع الى امره ولا بد من تعيين مدة لذلك مضبوطة فلو
العقد من جهة ما وبوقوع امره فليس للشارط ان يفسخ حتى يسأله وبأمره بالرد لان جعل الخيار له ومنه خلافا للخبر والتقريف
بين المواترة وجعل الخيار للاجنبي ان الفرض من المواترة الانتهاء الى امره لا جعل الخيار له فلو اخذ المواترة الفسخ او الامضاء ليرد
مخلوفا من جعل الخيار قوله في اشترطه هذا راجع الى اشترط الخيار للبائع مدة مضبوطة لكن مع قيد زائد وهو رد التمن والامر
في جوازه قبل الاجماع الاخبار عن اهل البيت ومح فاذا رد البائع التمن او مثله مع الاطلاق ففتح البيع ولا يفتي بغير الرد ولو شرط ان
بعض بعض التمن او الخيار في البعض ففي صحة نظر من مخالفة المضمون وعدم المؤمنين عند شرطهم وهو وجه ولو شرط الشري ان
التمن اذا رد البيع صحيح ايضا ويكون الفسخ مشروطا بوجه ولا يبعد في مثله خلاف التمن قوله من اشترى به المشهورين والامتناب
خصوصا المتأخرين منهم ثبوت خياره القبر وكثير من المتقدمين لم يذكره ونقل عن التمن في الدرس من القول بعدمه والخيار مخصوص
خاله منه ومنه ورد في نفي الركبان تخبرهم اذا غلبوا واستدوا عليه ايضا بخبر القدر ويظهر من التذكرة عدم الخلاف بين علمنا
فيه وكيف كان فالأجود ثبوتها اذا شرط ذلك بثبوت شرطها من ذكرها المتأخرين احدها لانه المغبون بالقيمة والمداها وقت العقد
فلو عرف القيمة ثم زاد او نقص مع علمه او بعد ذلك الزيادة او التقيص بعد فلا عين ولا خيار له اجماعا ولا فرقة في الجاهل بها
بين من يمكنه معرفتها ولو بالتوقف غيرهما فانها الزيادة او التقيص الفاحشة التي لا يفسخ الناس بها عاده بان يبيعه
ما يباي ما لم يجس من نحوها فلو بين التفاوت البسيط الذي يفسخ بغير العادة كاللهم في المائة بل الخمسة وراهم منها فلا

فان ثبت فهو الخيار والا فلا ينبغي الكلام في ما لو باع جوا ناسا جوا ناسا فثبت ثبوتها كما تنظر الى تحقق الحكم من الجانبين فان اختلف

قولا واحدا وما
لو اطلقا فانه لا يصح

فولر كان له الفصح فولد له ابنا فذلك المختار بالانصاف الذي يخرج عن الملك اذا شاء من

او بمنع مانع من رد كالأستينلاوة

الأمنه والعنق

وبالحكمة فلا يفتقر لذلك شرعا وما هذا شأنه يرجع فيه إلى العادة وطريق معرفة الثاني ظاهر لا يمكن إقامة البينة فيها تأجلا وإما
الأول فإن لم يكن إقامة البينة عليه فواضح ولكن هل يقبل قول مدعيه في الجحالة حيث يمكن في حقه الظاهر ذلك لاصالة عدم العلم ولا
العلم والجمل من الأمور التي تخفى غالبا فلا يصلح عليها الامس قبل من يحس به ويحمل عدم قبول قوله لاصالة لزوم العقد وجوب الوفاء
بمقتضى نصه إلى أن ثبت المزيل وبشكل ياتر بما أخذ من إقامة البينة ولم يمكن معرفة الخصم بالحال فلا يمكن الحلف على عدمه فيسقط
الدعوى غير مبينة ولا يبرهن لو علم بما ادّعى ذلك النوع في ذلك الزمان والمكان بحيث لا يخفى عليه قبله بل يفتق في قوله قوله كان له
قد يسقط من إطلاق المشتبه الجحالة أن لا يخفى كما هو أحد القولين في المسئلة وجهه بثبوت أصل الجحالة نصيبه إلى أن ثبت المزيل
لاستقاء الدليل على خصوص الفورية والأقوى أنه على الفور لما تقدم في نظيره من عود الأمر بالوفاء بالعقد وان الأصل بناء العقود على
الزوم مقتضى ما خاله على موضع البين وهو المندر الذي يمكن حصوله فيه ولا يقتضاء الترخي إلى الأثر بالمردود عليه فيختلف
الزمان ويؤدي إلى اعتبار السبع نعم لوجهل أصل الجحالة أو الفورية عند المحققين العلم بها قوله ولا يسقط ما إطلاق العبارة يشتمل ما لو كان
المصرف السابق ما وصل إليه من العوض والمقبول في العين المبنيون فيها ومقتضى قوله إذا خرج عن الملك أخرج الخرج بسقط الجحالة
وهو ثم إذا كان الصرف الخارج من ذي الجحالة فإنه لا يمكنه وفاء العين المستقلة عنه وما الآخر فيمكنه التصريح والرجوع بالمثل أو القيمة على
من قبل العين بهذا صرح جمع من الأصحاب وغيرهم أيضا في المسئلة أن الصرف ما إن يكون في البيع خاصة أو في الشيء خاصة وفيها
وعلى القادر الثلاثة فالقولون أما البائع أو المشتري أو ما على القادر بالصفة فالقولون ما إن يخرج عن الملك أو ما في حقه وهو المانع
من الرد أو لا ثم يخرج وما في حقه أما إن يزول بحيث يعود الملك إلى الناقل بغير مانع أو يستمر ثم الصرف المانع من الرد أما إن يرد على
العين أو المنفعة كالأجرة ورواها المانع من الرد أما إن يكون قبل العلم بالعين أو بعد فاقسام المسئلة خمسة وأربعون قسمها وتخصيص الحكم
فيها خمسة من القولون أن كان هو البائع لم يسقط خياره بصرف المشتري سواء أخرج السبع عن ملكه أم لا لاصالة بقاء العقد الجحالة وعدم
الدليل الدال على سقوطه فان ضار البائع لا يسقط اختياره بصرف من لا يضره عليه فان فسخ وجد عين باقية على ملك المشتري
ولم يضره فسخه قيل بجوابه بقاء القيمة ولا مانع من ردّها أخذها وان رجحها من غير أن وجد الثوب مقصورا أو مقبوعا أو
الخطأ مطعون أو البسائط عردة أو نحو ذلك فان كان العمل منعه محض أخذ العين في استحقاق المشتري بغيره فله عده وجه فوى وإن كان
غنيا كالصنع كان شركا بنفسه ولو وجد العين أو فسخه كان يمكن التصرف بفعل المشتري أخذها أو ساء ولا يفتقر إلى أن كان بفعله
فالظاهر كذلك لا تصرف في ملكه ما ذناه فيه فلا يفسقه ضمان ولو وجدها من غير بيعها فان كان يساوي أو اودى منها وشركا
ولو كان باجود ففي سقوط خياره أو كونه شركا بالنسبة والرجوع إلى الأصل ونحوه أو خالها لا والثالث لا يخلو من قوة لبقاء ماله
واسالة بقاء خياره ولو تم جحالة في البيع بحيث لا يثبت فكالمعدود وان وجدها من قبله بفسخ لا يفسخ ولا مانع من الرجوع إلى المثل أو القيمة وكذا لو وجدها على ملكه مع عدم إمكان ردّها كما لو وجدها من قبله لا يفسخ ولا مانع من الرد قبل الحكم بالبيع
فان رجح إلى ملكه أو مات أو ولد أو حصل أخذ العين أو عدم بطلان حقه بالرجوع فلا يفسخ ولا يخلو من الرجوع إلى المثل أو القيمة ونحوه ومانع
الامتناع لا يفسخ في الأول دون الثاني لزال المانع في الأول لا يفسخ في الثاني للرجوع في العين بخلاف الثاني فان لم يكن باقية أو ماتا
منع من الرد مانع وقد زال وهذا الوجه لا يخلو من قوة ولو كان العود بعد الحكم بالعوض سواء فسخه أم لا لم يرجع إلى العين مع أنها
لو كان قبل أخذ العوض لو كان العقد لتنازل ما يمكن إبطاله كالبيع بخلاف المشتري الجحالة قبل القبض أجل فوب الزمان بالفسخ فأنشع
فمنع الحكم فان عقد قبل فسخ العيون بل قبل أن له الفسخ مطلقا وهو بعيد أن وجد المانع حكم الرد نقل المانع على وجه الزموم كالأجرة
والجحالة جازلة الفسخ وانظار انقضاء المدّة وضرب ملكه من حيث وفاء الغاية في ملك لا لا يدخل في تلك المنفعة المقولة من حمل شيء
واستخدامه وعقود ونحوها وهل يرد العوض عاجلا بحمله لعود الملك إليه بالفسخ ودخوله على تحمل الضرب عدمه نقل إلى المانع من
الانقضاء التام والأول أقوى مثله ما في في التسليم إذا أخذها أو وجد العين مشعولة بنظر ذلك ولو كان الثقل لا زما كالأجرة
طلبون الفسخ عادة العين هذا كله إذا أمكن قد نصرت في الشئ تصرفا يمنع مودته فلو تصرف كذلك لفسخ فوب سقوط خياره كالأ
تصرف المشتري العيون في العين وأطلق جاء من الأصحاب الحكم بطلان رجوع العيون مع ضرورة المانع وتعليقهم بشبهه وإن كان
المسؤول المشتري لم يسقط خياره بصرف البائع في الشئ مطلقا يرجع إلى العين أو المثل أو القيمة وما تقدم من التفصيل إن هنا وأما نص
فما عني لم قبل علمه بالعين فان كان نافلا للملك لا زما ما فاضا من الرد كما لا سنيلا وسقط خياره اللهم إلا أن يعود إلى ملكه بحج
لأنه في الفورية أو يوت الولد كذلك لم يحصل نسيجه العين أو يفسق ماله الأجارة كذلك يحصل فوب اجاز الرد وعاقبة من خيار
أن هنا ولو كان غير لازم فسخ العقد ردّها ولو نقصت العين أو ضربت قبل العلم بالعين أو قبل هو يفسق ماله من الرد واختاروا فإذا
يملك ماله كالأمة مقبوعين وما لو تصرفا معا بوجود التصرفات وأعلم أن هذه المسئلة من الممان وفرضها من أكثر والأحكام الجحالة
على وجهها في كثير من مودتها أشكال كالأش من عدم التصرف القوي فوكلا ولا يشبه لاراش بمعنى أن لازم من العين الجحالة لا القادر

فوك من باع ولم يقبض الثمن ولا سلم البيع ولا اشترط التأخير الثمن فالباع لا يملك ثلثه ايام التم في ولو تلف كان من مال البائع في الثلثه
وبعد ما على الاشبه في خيار البيع في خيار المجلس يثبت شيء من العقود عدا البيع في التصرف بسقط خيار الشرط
كما بسط حنا والثلثه متن

بين الثمن والفئة الموجب للغير سواء بذله الثمن ام لا وهذا مستشكل في التذكرة في ثبوت الخيار للغير لو تبدل الثمن بالتفاوت مع
دعواه الاجماع على عدم ثبوت الارش بروجه التزم من انقضاء موجب الثمن وهو المنقص مع بذله ومن ثبوت الخيار فلا يبرز ولا يملك
ولم يثبت ان ذل التصرف يقضي وانه لا يصح بقاء الخيار نعم لو تراضيا على كون التفاوت في مقابلته الفسخ صح وكان معارضة لغير
فوك من باع اه هذا النوع من الخيار مما اطبق الجمهور على عدمه كما اطبق اصحابنا على ثبوته واخبارهم به منظارا في خبر التصرف بربطه
وهو مشروط بثلاث شروط الاول عدم قبض الثمن الثاني عدم قبض البيع الثالث عدم اشتراط التأجيل في الثمن والثمن وبعضه
واحد منها ولو ساعده افضا ارفها خالف الاصل على مورد وقبض بعض كل واحد منها كما لا يخفى مجتمعا ومنفردا الصدق بعدم قبض
الثمن واقبال الثمن فيئذ لا التصرف ولو قبض الجميع فلا خيار وان عاد بعد ذلك لثبوت شرط القبض المانع من الخيار كونه باذن مالكه ولو
بدونه فلا اثر له وكذا لو ظهر مسخا الغير المشتري وبعضه ولا يسقط هذا الخيار بمطالبة البائع بالثمن بعد الثلثه وان كان قرينة
الرضا بالعقد عملا بالاسصحاب ولو بهذا المشتري الثمن بعد ما قبل الفسخ حمل سقوط الخيار وهو الذي قطع به العلماء في كتبه
مختار من ذل المتقضي لثبوته وهو التصرف بالتأخير ويحمل بقاءه عملا بالاسصحاب ذل مقضي بعد ثبوته في نظيره وعلم
ان للشيخ رحمه الله تعالى لا يجوز الفسخ متى بعد الثمن وفوات الشبهة في الدروس وكان مسنده خبر التصرف اذ لا يصح فيه خصوص
وليس بجيد الا ان الثمن لم يبرز والعقد وجوب لو فاقه قوي واخذ مفاصير رفع الثمن ان يمكن من اخذ العين الا فلا يدفع بالفسخ
قولا ولو تلفه الخلاف في ثلثه قبل التلافة فقد قال المصنف رحمه الله من يبرأ من المشتري لان البيع انتقل اليه والتأخير لم يلحقه
وهو الأكثر لان من ضمان البائع لعموم الدليل الدال على ان كل مبيع تلف قبل قبضه فهو من مال باعه وهو الأقوى قولا ولو
ما يفسد من يومه فان جاء بالثمن قبل الليل الا لم يبع له مسنده ذلك ما روى عن الصادق ع او الكاظم ع فيمن اشترى ما يفسد
من يومه وترك حتى ثابته بالثمن قال ان جاء فيما بينه وبين الليل والافرايع له وعبارته المص اجمود عبارات الاخطا قبل الشهد
رحم الله وانسب بمدلول الرواية واكثرهم عمر عن ذلك بعبارته لا تؤدي المطلوب بل صده فقال والخيار فيما يفسد ليومه
الدليل والعرض كما علم من الرواية ان البيع لازم الى الليل ثم يثبت البائع الخيار ويبقى في المسئلة اشكال غام وهو ان العرض من اثبات
هذا الخيار لا ينافي من البائع قبل تلف المبيع بان يفسخ البيع ويبيع لغيره قبل تلفه وهذا المعنى يقتضي ان الفسخ يكون قبل التلف
واذا كان مبدل الخيار دخول الليل فليس البيع مما يفسد ليومه الذي هو بائض فاما البيع فانه يفسد بيبث الخيار والحال ان المسئلة
مفروضة فيما يفسد ليومه والرواية ايضا والاعليح في ثبوت الخيار بعد فساد له لا وجه له وانما ينبغي ثبوته اذا خفف فساد به
يلا في امره قبله واجود ما اتفق هنا عبارة الدروس فانه فرض المسئلة فيما يفسد المبدل فثبت الخيار عند انقضاء النهار ثم
استقر بعد منه الى كل ما يتنازع اليه الفساد عند خوف ذلك فانه لا ينفك بالليل والكنفي في الفساد ينقص الوصف فوث الرغبة
كافي للخبرات والهم والضمير كثير من القواكر واستشكل فيما لو استلزم التأخير فوات السوق وهذا التفريق كله حسن لان فيجوز
عن موضع التصرف يمكن استيفاءه من اياهم ومن خبر التصرف والمفني ان السند مرسل لكنه لا راد له وعلى هذا لو كان ما يفسد في يوم
ناخر الخيار عن الليل المحين خوف الفساد واحتمل في التذكرة ثبوته من الليل وهو بعيد قولا وخيار العيب اما في باب عناق
انواع الخيار اكثر من اشارة وشعب مساهله فحسن حله فضلا براسه بخلاف غيره فان مباحثه متقاربة قول خيار المجلس هذا مما
لا خلاف فيه بين علماءنا وبذل عليه قوله في الحديث السابق البيان بالخيار وما لم يقضها والاصل في غيره الزوم وجوب الوفاء
وبذل ذلك على خلاف الشافعي حيث اثبت له ما ساهل البيع من عقود المعاوضات كصلح المعاوضة والاجارة والمرارة والمساواة
على خلافه في ذلك عندهم واما الشيخ ع فانه يثبت في المبطى عقود جارية مثل الكالة والمضاربة والوديع وهو غير جيد لان
الخيار به يصح فخص في المجلس بعده فلا معنى لاثبات خيار المجلس فيها قوله وخيار الشرط يثبت في كل عقد عدا النكاح والوقف وكذا
الابراء والطلاق والحق الاعل روائه شاذة اما جواز الشرط في العقود فلهي الخيار والذلة على جواز الاشرط ونية بذلك على
جواز الاشرط وغيره بذلك على خلاف الشافعي حيث نفاه في كثير من العقود ويستثنى من البيع ما ينعقد بالعقود كسائر الفريضة لا يثبت
في خيار الشرط ولا المجلس وكذا شراء العبد فسدان جوز فاه لانه مناف لمقتضاه واما استثناء ما ذكره لان النكاح لا يقصد
المعاوضة والوقف اذ الله ملك على وجه التبرع ومثله العنق وقريبه البراء وهذه المواضع محل وفان وهو الحج واما التعليل
فلا يصلح تخصيص النص العام وكذا القول في الطلاق في معنى النكاح والمباذات وفي معنى النكاح يبرأ كان جاز في حال الجوق
والكاتبه المطلقة اما الشرطه فمخو جاعلها خيار الشرط للمولى وللعبد عند الشيخ واستثنى الشيخ رحمه الله ايضا من العقود
التصرف مدعي الاجماع واطبق المتأخرون على ثبوته فيه ومنع الاجماع وهو حسن لعموم الخبر واعلم ان استثناء المص الطلاق والحق
من العقود اما منقطع لانها من باب لا يقع او محمول على اطلاق العقد على ما يعم الا يقع فيجوز وكذا القول في البراء ان لم يثبت
فيه القبول قوله التصرف اه قد تقدم الكلام في التصرف وما قبله فاعرف ما كلبس الثوب الانتفاع وركوب الدابة له

فالتلف من الشئ وان كان
 للشئ فالتلف من الذاب
 من

تقار ولو كان الخيار لم ينفذ احداهما سقط خياره في ولو اذن احداهما ونقص الآخر سقط خياره في اذ امان من له
 الخيار انتقل الى الوارث من اى انواع الخيار كان في ولو جزم وليه مقامه في البيع بملك بالعقد وقيل به وبانقضاء الخيار
 والاول اظهر في اذ تلف البيع قبل قبضه فهو من مال باعه في وان كان في زمن الخيار من غير قبضه وكان الخيار للبايع

البيد وحلب لثاء ونقد عن الملك وان لم يكن لا دفعا فلا يستثنى من ذلك كوجه الدفء الجرح اذ عسر قودها وموتها في طريق الوارث
 وعلف الذاب وسقيها وقبل التمكن من الرد واستعمال البيع للاختيار فدر يظهر حاله فلو زاد ولو حطه منع ولو وضع على الذاب
 سراجا ونحوه وكما للاختيار نادرو بعد تحصيل الفرض الى فزعان ابقاء منع لانه انتفاع واستعمال ونقد في ترك العذار والقيام
 لنفسها والحاجة اليها في قودها وكذا اعلمنا مع حاجتها اليه بحيث يترتب على المالك بغير فعل والا كان تصرفا ولو وقع التصرف في زمان
 فقي من زمن الرد فظهر منه عدم قصد قوله ولو كان هذا في طرف المشتري واضح فان تصرفه بوجوب البيع له وسقط خياره واماني في
 البايع فهو في البيع فان انقضى ان كان اجازة من المشتري كان في زمان البايع واطلاق سقوط الخيار متكفلا فيمكن بثبوت الحكم في طرف
 البايع اذ تصرف في الشئ فانه بسقط خياره في البيع ومعه بيع الحكم قوله ولو اذن له واذا خيار المصنف فواضح واما الاذن فوجه
 سقوط خياره دلالة الاذن على الرضا بالتصرف فيكون الرضا من البايع بالبيع واما من المشتري فلان تصرف البايع بطل البيع فلا
 يبقى لخيار المشتري ولو لم يتصرف المأذون لم يطل خياره ونه بطلان خياره الاذن نظر من دلالة الرضا على الرضا المزيل عنه ومن عدم
 منافاة الرضا بالتصرف في الخيار لان غايته قبل فوجده ان يكون لازما لبيد وهي لا يقضي الرضا لفعل واطلاق جائع كونه مبطلا
 وعدم البطلان اوضح ولو كان التصرف غير نافذ للملك ففي ابقاء الخيار الاذن ايضا نظر من ما ذكر في اذ امانه لانه لا شبهة في كون
 الخيار مطلقا مورا لا من حق من المحموق كالشفعة والعصا من زمان كان الخيار خيارا شرط ثبوت الوارث في بقية المدة المصنف فلو كان
 غائبا او حاضرا ولم يسلخ الخيار فنقض المدة بسقط خياره باقتضاها كما لو رثان كان خيارا مجلس كان الوارث حاضرا في مجلس
 البيع قام مقامه الخيار وهل يقو في اعتبار التصرف في بيع الحكم معلقا بمقارفة الميت والآخر وجهان اجماعا الثاني على ان خياره
 فان ضمير تصرفا عابدا الى المتبايعين والتصرف هنا يصدق بالتقال الحي وينقل الميت مع عدم التصاحبه ومعنا يبقى الى ان يتصرفا ومن
 اخبر هنا سقوط الخيار بالموت لان مقارفة الدنيا بعد من مقارفة المجلس في الاول ويمنع فان المتبادر من التصرف المتبايع بالمكان كما
 سبق وانما هو ظاهر الجرم في الوتر مع ان الوتر لا يعلم مقارفة المجلس فيصير الحكم ولو كان الوارث غائبا عن المجلس ففي ثبوته
 حين بلوغه الخبر يورث او امتداده بامتداد مجلس الخيار وسقوط الخيار بالنسبة الى الميت اوجه ولو قيل بثبوت الخيار للوارث في
 الجرم امتداده الى ان يتصرف الميت مبايعا كان وجه هذا كله مع اتحاد الوارث فلو صدق ذلك الا ان ثبوت الخيار لكل واحد من حمله
 افا كان غائبا بعد ولو اختلفا في الفسخ والاجازة فلم يفتا في وفي انفساخ الجميع اوجه حصة خاصة ثم في الخيار لبعض الفقهاء
 اجماعا الاول ولو اذن خيار الوارث والآخر فوارث احد الوتر لم يورث لغيره صدق الاقرار بين المتبايعين نظر الى قيام الجميع
 الوتر في هذا الموضع كلها اشكال فلو لم يورث الكلام هنا كالموت انظر الى حضور الوالي وعينه لو كان المجلس ومثله فلو
 خرب لم يمكن الاشارة الفهمه والا اعتبرنا شاورنا للفظ قوله البيع ما اختاره الفهم هو مذهب اكثر علماء العمل المشهورين
 القول المحكي للشيخ رحمه الله الامر صريح بانه ذلك مع كون الخيار للبايع وظهر ان كان للمشتري ملك من حين العقد في فلا يصح
 نسب اطلاق القول بوقف الملك على انقضاء الخيار انه يظهر من ابن الجوزي اطلاق القول بذلك لفعل القول المحكي اشارة اليه ثم
 على القول به مطلقا او مقيدا فكل خياره مع عدم الفسخ كما شفع من ملك المشتري من حين العقد فاما لا لكل يحمل في
 من الشيخ لغنا الاول وتظهر الفهم في التام المتفصل كاللبن والخل والتمر المتخذة من الخيار على المشهور للشيخ وكذا على
 الكسب في الرقيق وعلى الآخر للبايع وبالاخذ في الشفعة منه ومنه جزم في حوله الزكوة وكان زكوا وبها الوارث في زكواته
 بطل اشكال على القول بالانتقال وعلى الآخر لا يطل في حق نقض الخيار ان كان الخيار له جاز له وطوقها وبطل خياره وكان التنازع
 الذي يحمق به التصرف واذا بالزوج على الثاني وبالملك على الاخيرين وتظهر الفهم في قولنا في حقنا على احد الحكم من الاحكام ولو كان
 الخيار لهما او للبايع ففي جاز وطبق وجهان وعلى الوجهين يترتب عليه اثره من حكم الاستيلاء وغيره ولو طلقها في زمن الخيار وقبل الوارث
 وضع على القول بعد الملك فكون انقضاء الخياره فلا من حينه وعلى القولين الاخيرين لا يقع لعدم منافاة الزوج في قولنا اذ انقضاء
 المراد منه بفسخ العقد بلفظ من حينه ويرجع الثمن الى ملك المشتري فلو كان قد تجدد له بناء بعد العقد وقبل التلف فهو للمشتري في
 للمشتري مطالبه البايع بالمثل والقيمة وان كان الحكم يكون من مال البايع يوم ذلك وانما عبروا بذلك بقيل للتقوى والمراد منه ذكرناه
 وح فقد دخل في ملك البايع قبل التلف فلو لم يكن التلف كاشفا عنه ومثله دخول الدين في ملك الميت بعد الموت بعد بطلان
 في ملك المتقوى عنه وحكي في التذكرة وجهان بان الفسخ هنا يكون من اصله وعليه فلا يحتاج الى التقدير وهذا كله اذا كان التلف من الله
 فلو كان من الجنين او من البايع ثم المشتري بين الرجوع الى الثمن في مطالبته بالتلف بالمثل والقيمة ولو كان التلف من المشتري ولو
 سخر منه فهو بمنزلة الفسخ يكون التلف منه قوله وان كان اذ تلف البيع بعد الفسخ في زمن الخيار سواء كان خيارا الجوز أو الجمل
 اما ان كان لا يحل ان يكون التلف من المشتري ومن البايع ومن الاجنبي وعلى التقدير الثلاثة فاما ان يكون الخيار للبايع خاصة
 او لثلاث خاصة والاجنبي والثلاثة او للبايعين او للبايع والاجنبي فمصلحة اقسام المسئلة احد وعشرون وضابط حكمها ان التلف

فولم خيار الشرط يثبت من حين التفريق وفيل من حين العقد وهو شبه في وشرط الخيار في احدهما على التعيين صحيح
والحدارة والتفريق ويجب ان يذكر كل وصف يثبت الجملة في ذلك المبيع عند التفريق والا كان الشرط بالخيار ولو لم يكن
داياه كان الخيار لكل واحد منهما ولو اشترى مبيعاً ورأى بعضها ووصفها ما يبرها في ثبت له الخيار واجمع في العقد والتشبه

ان كان المشرع فلا ضمان على البائع مطلقا لكن اذا كان له خيار او لاجنبى خيار الفسخ رجع على المشتري بالمثل والقيمة وان كان
التلف من البائع او من اجنبى غير المشتري بين الفسخ والرجوع بالمثل وبين مطالبته بالتلف بالمثل والقيمة ان كان له خيار وان كان الخيار
للبيع والتلف اجنبى تجزأ من رجع على المشتري والاجنبى وان كان التلف من عند الله تعالى فان كان الخيار للمشتري والتلف من عند الله
فالتلف لا يثبت على المشتري قوله خيار الشرط اه الفول الاول للمشتري رحمه الله ومن بعده نظر الى ان اجتماع الخيار بين بوجي كيد الحكم
التي هي مناط الخيار وهي الارضا والفاصل بين خيري واجتماع المثلين وان كان الخيار بعد ثبوت العقد ولا يثبت الا بعد التفريق
الا فولى الثاني لانه قضيت للفظ ولعدم العلم بناية المجلس فحصل الشك في مبدأ خيار الشرط واحتمال الزيادة والتقصان وهو بوجه
الفرز واجب عن تجزئ الشك بان خيار امر واحد غايته المجلس ان كان له ضمان ولا بعد في كانه قد يجمع خيار المجلس والبيع عند البيع
ومثله القول في مبدأ خيار الخيار ولو كان شرط للمشتري في حيوان فلازم دليل ان مبدأ خيار الشرط انقضاء التمسك بعد التمسك
ولكن لا يصح حوايه والا فولى ان مبدأ الجميع العقد ضد يجمع الخيار وجماع كثيره حسب نية الخيار فعلى ما اخبرناه لو شرط كونه
حين التفريق لم يرضع الشرط لانه مجهول وبطل مع العقد ولو شرطه بعد التمسك في الحيوان صحيح لانه معلوم وعلى قول الشيخ لو شرط في
العقد صحيح لعموم المؤمن عند شرطه وهو شرط مضبوط ويحمل البطلان نظر الى ما ذكره في بعض ادلة من اجمل المسلمين
توقفه على ثبوت العقد قوله لو شرطه فثبت الخيار فيه دون الاخر فان فسخ البيع فيه لم يكن للاخر الفسخ لشك في صحة العقد فانه قد علم
ذلك خياره مشروط بالجملة لانه قوله ويريد به ان يقول له هنا على ان الحمل المصطلح عليه عند الفسخ ليس هو المجلس لتطابق اللفظ الا
على الحقيقة لتوجيه اللفظ الدال على اقسام ذلك النوع والاشارة في الاصطلاح قوله كما انظر في الخطبة الضاربة فيها خلوهما من
الخطا المتبركا لشعبنا ما بعبر مصداقا كان النوعان موجودين متعارفين بين المتبايعين فلو لم يتعارف بينهما غير كماله يتفق بعض
البلاد لم يفتقر الى ذكر قوله والحدارة او الحدارة يقال للذم وانما بعبره او بعبرها لمن علم بعناها فلو جملناه واحدا فما كيف
بل لو وقع في فعل العقد بطله الجملة لزم قوله ويجوز المراد جملة توضح خلاف امان تلك الاقسام المشتركة كجملتنا فيناح عادة بذلك
التفاوت لا مطلق الجملة والاضايف في ذلك الاوصاف المتبركة في السلم سيما في مقصدا انشاء الله تعالى قوله واللاه كان المشتري بالخيار
اي اذا ظهر نقصا عن تلك الاوصاف لا لانه لم يكن له خيار وكذا القول في البائع لو ظهر المبيع زائدا قوله او اذا ظهر زائدا من وجود
ناقصا من غير كماله لو وصفه الثوبان طوله عشرين ذراعا وعرضه ذراع ونصف مثلا او وصفه العبد بان كان كذا في خاصه فظهر
خينا طاهرا في غير انما لو ظهر زائدا خاصة او ناقصا كذلك تجزئ البائع او المشتري خاصة وانما نزل الله التمسك بالزيادة والتقصا
في الاقسام الثلاثة لانه لا يخلو ظاهرها قوله ولو اشترى ما اراد بياها فبها هو الذي لم يكن راء والطلاق فقط ما بر على التبا
هو الموافق للوضع اللغوي واما الاطلاق على الجميع فقد نسبته ردة القواص الى اوهاام القواص ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم
عشر نفوس اخر ربا منهم وفارق سايرهن اي من بقي بعد الاربع التي تجزأ رهن ومن شواهد كتاب سبويه في التوفيق ما دخل
الظل باسمه وسائره ما دار الى التمسك اجمع وعلى تقدير اطلاقه على الجميع ايضا كما انقاه بعضهم فالمراد هنا الاول والقيمة العقد والفسخ
فاله الجوهري قوله ثبت اي الذي راء والذي وصف له وليس له الفسخ فيما ظهر من الفاخاضه وهو الذي لم يره لانه مبيع واحد
الخيار اعني خيار الرضا على الفور في اجود القولين وثبوت لدفع الضرر فلو شرط استقامه رجع الفسخ في اربع في احكام
العقد قوله في العقد والتشبه العقد مأخوذ من قولك فخذ من الدار وفقدت لداي اعطيت فاشقها اي قضها والمراد
البيع بشرط حال فكان مقبوض بالفعل والقوة والتسليم مأخوذة من الشئ وهو ما خيل اليه قال الهري بمعن الا هري يقول انشاء
ان شاء ونسب اسم وضع المصدر الحقيقي المراد بها البيع مع تاجيل الثمن وتأخيره واعلم ان البيع بالنسيئة يعجل الثمن والمثل
وتأخيرها والفرق اربعة اقسام فالاول بيع النقد والثاني بين الكالي والكالي مع حلول الثمن وتاجيل الثمن هو التشبه وبالعكس السلف
وكما ما صحح عند الثاني فقد ورد التمسك عنه الاخبار وهو بالبيع النسيئة التشبه على ما صرح جماعة من اهل اللغة اسم فاعل من التمسك
كان كل واحد من المتبايعين يملك صاحبه اي يراقبه لاجل ما له الذي في ذممه وفيه حاضرا اي بيع مال الكالي بمالي الكالي او اسم مفعول
كالذوق فلا ضمان من المتبايع مطلقا فوله من انباء مطامه اشراط التجمل مطلقا بغير تأكيد محمول بدو من نعم لوعين زمانه وا
بر المشتري ولو يمكن اجباره عليه انا تسلط البائع على الفسخ فاما للدروس ويحمل قوله باجوازه مع الاطلاق كغيره من الشرط واعلم
ان اشراط التجمل في الثمن من المشتري كما يقتضيه العبارة خال عن التأكيد في الأغلب فكان نسيئة البائع او الاطلاق اولى قوله
لا فرق في المدة العينة بين الطويلة والقصيرة فلو شرطها الفسخ منه ونحوها صرح وان علم انها لا يبعثان لهما عادة للعموم ولان التوا
يقوم مقامها لكن يحمل ثبوت المشتري في ثبوت الخيار لو ادرته نظر الى ان الاجل فسط من الثمن وفدت نظر لا فرق في ذلك بين
تسليم البائع المبيع في المدة وعدمه فلو منع منه ظاهرا حق انقضت المدة جاز له اخذ الثمن وانقطع الاجل قوله ولو لم يبعه الزيادة
المدكورة عن على ان سندها الجملة الاوضاع فاعملها جماعة من الاقطاب عدوها الى ما لو باع الى اثنين من اخرين وانه

من انباء مطامه اشراط التجمل
اشراط التجمل كان الثمن حالاً وان
بدان يكون مدة الاجل
قوله ولو لم يبعه الزيادة
منه الى اخذ الثمن ولو لم يبعه الزيادة
ان يكون البائع اقل الثمنين
بعد الاجلين من

من انباء مطامه اشراط التجمل
اشراط التجمل كان الثمن حالاً وان
بدان يكون مدة الاجل
قوله ولو لم يبعه الزيادة
منه الى اخذ الثمن ولو لم يبعه الزيادة
ان يكون البائع اقل الثمنين
بعد الاجلين من

[illegible]

32

قوله وان استثنى ثلثه من البهاج الخرج مدعى جريد فاما الارض فمدعى باع امرها فانها اشجار شجرها حكم كذلك قوله وان اشجار
فدايرتها هو للبائع وان يحج على المشتري بمقتضى خط الى العرفق فلو باع الثقل لم يكن مؤبرا هو المشتري على ما افترق الاصحاب
ولو انتقل الثقل بغير البيع فالثمة للثالث الخ لا يفتقر في حال النقل ولا في غير النقل فلو باع شجرة الثمرة للبائع على كل حال الى قوله اذا

كانت ثمة فظهر ان اذا باع الثمرة
وغيرها كان او البهاج او البهاج
للمشتري قوله بمقتضى الخط الى
العرفق فان كان المشتري في حوزة
مضى الثمرة لاصول فان كان
المشتري بغير احد هاتين المصطلحات
المبياع من

ولو ذكر الشجر بحيث يطلق عليه اسم البستان ونحوه فالأولى بعدم التدخل مع الاطلاق قوله وان استثنى اذ استثنى شجرة من
البستان ونحوه او اشترها من مالكها خاصة لم يدخل الارض في البيع لكن يستثنى من منقعتها ما يتوقف عليه الانتفاع بالشجرة
وغيرها من التدخل اليها وسبقها وخرجتها وجميع ثمرتها ووضعها المكان المتبادل لم يفتقر ايضا مدعى جريدها في المفاوضة وعرضها
في الارض فليس لما لك الارض عطف ثمة منها ولا قطع ولا العمل في الارض بغير العرفق ولا الانتفاع بما استغنى عن بقائها بالزرع
ونحوه وان افترها ولو لم يضر بغير حوزة احتمال وجبه لا يملك للارض وانما استثنى مالك الشجرة ما يحتاج اليه بغيره في الانتفاع بقوة
الانتفاع عليه لا المالك فيصرفه على موضع البقي كذا لا يجوز ان لا الشجرة الانتفاع بما يخرج عن منقعتها من الزرع تحتها
والا فانه عند هازياده على المتبادر في امثالها مع اخلاصها قوله ولو باع امر اي لا يدخل في بيع الارض مع الاطلاق كما لا بد من
بيع الدار وان قال بمقتضى الاعلى قوله الشجر وجمعه الله ولو قال وما دار عليه خايطها او ما اشتملت عليه او ما اخلق عليه باجها ونحوه
والفهم ان لا يفتقر البهاج كون الارض ذات خايط او باب بل هذه الالفاظ ذات العمل دخول ما اشتملت عليه بغيره في الحقيقة ان كان لها ذلك
والا فمطرق الكفاية وقد ذكر ذلك جماعة من الاصحاب والابن به قوله ولو باع النابير تسقي طلع الاماث وفي مطلع الذكور
ليجربها اجد ما لم يورث العادة الا كفايتها بين البعض والبائع يتسقي بنفسه ونهتج الذكور والبدولة بورتوي ويتسقي لكل
وبناير بايراج خصوصا اذا كانت الذكور في ناحية القباية صبا وقت القباير ومستند الحكم النص عن النبي والامة واجماع السليمة
عليه الامن شدة من العادة قوله وبجملته ظاهر العادة ان النظر في العرفق ليل على وجوب التفتة على المشتري وليس سبب فان الثمرة
المقطوعة قبل وانها لا تفتة في اغلب خصوصاً ثمة الثقل فعادة بقضى ابقائه للبائع اذ باع الشجر يمكن ان يربطه وجوب
بما دل العرفق عليه بحسب تلك الشجرة في ذلك الحال فان كانت عادية ان يؤخذ بشرائقي ان يتناهي حلاونه وما يؤخذ رطبا اذا اشتد
توطيه وما يؤخذ ترمادا انتهى فاشترى هذا المعنى هو المقصود اكثر العيارات الا ان تفضيله باق في عبارة الفقه عن قريب فلو ما
تفضل بعد الاجمال وانما سبب الخراج اذ اريد الاول قوله فلو باع اه انما نسب القول الى فوى الاصحاب لقصور المسند الثقلي على
الحكم المذكور فانه اتماد على النخل المؤثر ثمة للشجر الامن حيث المفهوم القضيقة الاصل بقضى بقاء الملك للبائع وعد انتقاله
الى المشتري اذا العقد فافوض على الاصول وهي مقابلة للثمة والنص الوارد في ذلك من طريق العامة قول النبي من باع نخلا فله
الايرت فتمرها للبائع الا ان بشرط المبياع ومن طريق الخاصة قول الصادق من باع نخلا فله ثمة البهاج الا ان بشرط المبياع
في نصي رسول الله بذلك وعنده قال قال امير المؤمنين من باع نخلا فله ثمة البهاج الا ان بشرط المبياع وعنده
في نصي رسول الله ان ثمة النخل الذي باع الا ان بشرط المبياع وهذه الاخذات كلها كما نرى انما تدل على ان الثمة قبل النخل
للمشتري من حيث المفهوم ودلالة ضعيفة فمن اسند هذا المصداق الى فوى الاصحاب هو يؤذن بدعوى الاجماع عليه في الخ فالعهد
اعرفه بضعف دالة الاخبار لكن الاجماع بغيرها مع انه نقل عن ابن حزم ان الاعتياد في دخول الثمرة وعدمه بدو الصلاح على
قوله باعها بعد فالثمة للبائع وقبله للشجر الامن شرط مكانتها لا يغير اختلاف قوله ولو انتقله لاختلاف ذلك عندنا
ولان هذا الحكم وهو كون الثمرة بعد ظهورها للمشتري على خلاف الاصل فيصرفه على موضع النص وهو البيع وبشرطه خلاف الشافعي
حيث ان البائع ما شابهه من عقود المتفاوضات فاما عليه قوله ولاه لما تقدم من ان الحكم على النابير ولا يتحقق في الذكور
لان على ما عرفت من طلع النخل في تمام الاثني بعد شقوا العكس وان كان ممكنا الا ان القالب بل منزله عليه فعلى هذا معنى فظهر ان
النخل في البهاج وان لم يتحقق قوله ولاه هذا شرط لكونها للبائع والمراد ان ثمة غير النخل في فله ثمة وجد عند العقد سواء
كانت بارزة كالنابير او مستترة في كام كالحوزة ووردك التفاح قبل ثنائير ثور ووردك جميع ذلك لا يدخل في بيع الاصل منه كانت الثمرة
موجودة وكذا القول فيما يكون المقصود من الورود والورق ولو كان وجوده على التام فاما الوجود منه حال البيع للبائع والمبتدئ للمشتري
فعلى الانتفاع يرجع الى الصلح قوله اذا اطلاق الحكم بشمل ما لو كان المورث بعض البستان كسجرات معينة غير المورث الباقي وما لو كان النعير
في الشجرة الواحد بان يورث بعض النخل وبشرط الباقي فيكون المورث فيها للبائع والاخر للمشتري على ان يظاهر النص فان غلب الحكم على الو
بشرط العلية فيكون النابير هو العلة في بعد ترتيبه عليه حكمه ويختلف عن الباقي وهذا الاطلاق في التمسيد وجمعه الله في الذكر ومن
فرق في التذكرة بين نابير بعض النخل ونابير بعض النخل في حكم في الاول يكون الجميع للبائع محض عليه باع يصدق عليه بانه قد باع
نخلا وقد اريد بغيره ان للبائع وبما في ثمة ثمة الحكم من الصغر عدم الضبط وفي الثاني بغير الحكم كذا ذكرنا وجعلنا
ثالث وهو دخول الجميع في البيع لصد عدم التام في الجميع الذي هو مورد النص والافوى الاول قوله بمقتضى الاخر اجتنابا
ومنه سقى فصل الخريف لان الثمرة في غير هذا الحكم مع اتفاق العادة واضمح فلوا اضطرب عمل الاعتب مع التناوي بجمل النخل على
افضا راما خالف الاصل عليه فان الاصل في لاط المشتري على ملكه ومنع غيره من الانتفاع به والاكثر لثبوت اصل الحق فيصحب الى
ان ثبت المنزلة وجوب التمسيد للاختلاف المؤدى الى الجهالة فيطل العقد بدونه فيكون يجوز انما يجب مصلحة لان البائع هو

خلاصة الاطلاق في
علا القالب

قوله وكذا ان نقص ثمنه بحد ثمنه المستورد وانه الارش يزود في اذ حصل البيع ثا كالتأجير او ثمنه المثل او النقصان
 للشئ الخ واذ الخلط البيع بغيره في بدل البيع قبل بفتح البيع لغرض التسليم وعند المشتري الخيار الخ فيجب تسليم البيع مفرقا فلو كان
 فيه منع وجب نقله او زرع قبل اصداد اذ ان في ولو كان للزراع عروق في حوله وجب على البايع ازالته ونسوية الارض وكذا
 في موضع يفتقر فيه من مكان الى اخر اذ ذكره كذا وان كان يفتقر في نقل الثمن خاصة كما مر ولو اشترى المحل كمنه
 التخليه في البعده وفيه وجان اصحاب الاقطار الى النقل كما لو افترق بالبيع ولو اخبر البايع فقال له المشتري ففعل ثم القبل
 البايع كالموكل فيه وان لم نقل شيئا او قال لا اريد ففوعه بذلك وجان وينبغي الاكفائية في نقل الثمن كما لو وضع المصنوع
 بين يديه المالك دون غيره الشايع لو كان البيع مكيلا او موزونا فلا يخلو ما ان يكون فذلك قبل البيع ووزن ولا بان اخبر البايع
 بكيله او وزنه اذ باعده من زمانه من غير مشيئة عليه فان كان لا يفي فلا بد من تحقيق قبضه من كيله او وزنه للنقل المتقدم وان
 الاول ففي الاقطار الى اعتبار ثانيا لاجل الفضل والاكفائية باعتبار الشايع وجان من اطلاقه فنف الحكم على الكيل والوزن وقد
 حصل او قوله لا يستعمل في تكيله او ثمنه لا بد على ازيد من حصوله الشامل لما كان قبل البيع ومن كون الظاهر ان ذلك لاجل
 لاجل صحة البيع فلا بد من اعتبار بعد العقد وبعده من العلامة والشهد وجامعه هو الاقوى وبذلك عليه قوله في
 الشايع الا ان توليه فان الكيل الشايع شرط لصحة البيع ومقامه فلا بد منه في التولية وغيرها ومقتضى قوله ان الا ان توليه
 انتمها لا يوقف على كيل او وزن فذلك على هذا لاجل الفضل لاجل صحة البيع واما الثاني فان اكفائية الاعتبار الاول
 في الاول كفي الاختار فيه واختارها في التذكير وان لم يكتف في الاختيار في الثاني بطريق واحد وقد مر محمد بن حمران قال في ذلك
 عبد الله ما شرى ناطعا ما قرع من اجبانه كذا فصدقه وادناه بكيله فقال لا بأس بفلسه ان يبيعها كاشترىه بغير كيل
 لا اما ان فلا يبيع حتى يكيله الثامن الخ في الدروس المعد وديا الكيل والموزون فاعتبره قبضه عده بعد البيع ولم يكتف
 الشايع وفيه نظر لعدم النص في حق القبض فيه عرفا مع نقل المشتري كغيره من المتقولات الخافيه مما نظر الى اشتراط اعتباره في صحة
 بغيره لاجل جبهه لك عندنا واكثر في اعتبار الكيل والموزون والمعد وبنقله والخبر الصحيح عليه وفيه من مختار
 العلامة في الخ فانه اكفي فيما باعها موثقة النقل والقبض باليد والاعتبار بالكيل والوزن وفي النقل ما مر في القبض
 باليد ما دل عليه خبر عقبة بن خالد من اعتبار النقل ما دل في الدروس ايضا الى ان التخليه كافيه عطفها في نقل الثمن كما في قوله
 الخ من او الكراهة عن البيع قبل القبض وخبر عقبة بن علي بن ابيه والتحقيق هنا ان الخبر الصحيح دل على النهي عن بيع المكيل والموزون
 قبل اعتباره بهما على ان القبض لا يتحقق بدونها وكون السؤال في وقع عن بيع قبل القبض في ذلك لان الاعتبار بهما
 وزيادة وح فلو قيل بالاكفائية نقل الثمن فيها ما نقل على مقتضى الخبر والخبر الاخر ويوقف البيع ثانيا على الكيل والوزن
 ان لو كان احداث قول هذه المسئلة من الماتات وما تم بها البلوى في كثير من ابواب الفقه كالزمن والخبر والومنة وغيره ما دل
 خرجا منها عن موضع التعليل وبقى فيما مباحا حاشا رخصة قوله وكذا اه موضع الرد وما لو كان القيب من قبل الله تعالى ومقتضى
 على ملك المشتري لا من قبل احد من انهم ومن على البايع باجمعه ضمان اجرا ثانيا في الاقوى ان لا الارش ان لم يفسخ ولو كان القيب
 اجنبي ومن البايع فخر المشتري من المثل في الارش ومن فسخ العقد فان فسخ البايع على الاجنبي بالارش قوله اذا
 لان التألف انما يبطل البيع من حينه فيكون التألف السابق في حكم كلفه العبد التي يمكن بملكها ولو بعد التعريف للشئ ويكون هذا
 التألف بدل البايع امانا اقطارا في الاصل وهو ضمان مال الغير مع عده العبد وان على ما دل عليه الدليل قوله اذا الخلط اه
 اختاره المص هو الاقوى لان التسليم يمكن كانه بيع الخبز المشاع وثبوت الخيار يجزى عيب الشكر ولا يفرق بين ان يخلط بمشله واجود
 باختيار البايع وبغير اختياره وثبوت الخيار له ايضا لانه مع اختيار المشتري الشكر وحيث يفتقر الفسخ الى مؤثر في علم البايع
 هذا العيب ضمنون عليه والتقليد واجب عليه وجوب تسليم البيع الى المشتري بيمينه لا بسقط الخيار ببذل البايع لهما امتنع به قوله
 جملة فلف بعضه فان كان التألف فسط من الثمن كان للمشتري فسخ العقد ولا الرضا بيمينه من الثمن وان لم يكن له فسط كان للمشتري الرد
 اخذ بجملة الثمن بطل الاول لما يمكن افراده بالبيع العبد من الثمنين والثاني لما يمكن افراده بكيد العبد والفرق بينهما في كون
 الحكم الاول لا يقي مع فواته اصل البيع بل بعضه والارش جزء من الثمن موقع على اراء البيع والثاني يقي بمصلحة البيع
 التألف بغير الوصف كيد العبد بخلافه من عتاة التي فواتها لا يخل ببقاء العبد فاذا فوات لم يكن له فسط من الثمن فلا ارش له لان الارش
 هو مقدار حصته من الثمن وهذا اختاره القم والاقوى ثبوت الارش فيه كالاول لان القيد يزيد بوجوده وينقص بغيره وفواته
 من اظهر الوجوب ولا ان البيع هو المجموع وقد بان بعضه فخر المشتري من الرد لبعضه ففسخه في الموضعين والارش كذا اذا كانت القفازة
 من البيع اما لو كان وصفا محضا كما لو كان العبد كما بانا ففسخ الكتاب قبل القبض للمشتري الرد خاصة والامساك بجميع الثمن لان امانه ليس
 جزءا من البيع ومن ثم لو شرط كونه نائبا ففسخه لم يفسخ موى الرد فلو لم يجز المراد وجوب كل واحد من التسليم والتفريق ولكن في
 صحة التسليم عليه فلو شرط ففسخه حصل الفضل عندنا وجب التفريق مع ذلك وحزق قوله فداه مدعا او لم يكن قد بلغ ذلك فانه
 يجب الصبر عليه او ان حصاده ان اختار البايع ابقا وثم ان كان المشتري عالما بالحال والاختيار في الفسخ والصبر انما يحتاج الى قسور
 بقوت في شئ من المقتض معناه قوله ولو كان له لا يبي وجوب الاختار والتفريق توقف التسليم عليه فوان اسلمه نقصا في البيع

لو كان فيها اذ لا يفرق في قول باع فضيل
 من بدل البايع فان لم يكن بمقتضى
 الزمن البسر لم يكن للمشتري الفسخ
 كان له ذلك

تفسير
المعنى

قوله وكذا لو دفع اليه ما لا ذوقا لشره طعاما فان قال بقضه في ثم اقبضه لنفسه فصح الشراء والقبض لانه لا يجوز ان يتوسط
القبض فيه رد وقوله ولو قال ان شره لنفسه لم يصب الشر ولا يثبت له بالقبض اذ اقبض المشتري المبيع ثم ادعى بفسادانه فان لم يحضر
كله او وزنه فالقول قوله وان كان خضر فالقول قول البايع اذا اسلفه في طعام بالقران ثم طالبه بالمدينة لم يرج عليه دفعه ولو قال
قال وهذا من لطائف الفقه هذا التحقيق غاية ما يقال هنا في توجيه كلام الشيخ ومن بعد الا انه مع ذلك لا يخرج من مورد الشك
من الحقوق القائمة بالذمة لما كان امر اكليا كان البيع المتيقن به هو الامر الكلي وما يثبت لذلك من الاعيان الشخصية بالحواله وغيرها ليس هو
نفس البيع وان كان الامر الكلي انما يتحقق في ضمن الايراد الخاصة فاما البيع عينه ومن ثم لو ظهر المدفوع مستحقا او معيبا رجع الحق اليه
الذمة والبيع المعين ليس كذلك ونظير ذلك ما حققه الامولون من ان الامر بالكل ليس المراد به من جنه بل هو الحاصف وان كان لا يتحقق
بما خرج فانصاب العقد على ما مضى وكونه بيعا غير واضح فالقول بالتحريم عند القابل بانه غير مباح في بيعه لا بأس به بالكره
من وجوه خلاف الشيخ والجمهور وانما هو مظنة التحريم قوله وكذلك استثناء الرد من منع الشيخ قوله الواحد طر في القبض
عليه بانه لا يجوز ان يكون وكذا الغرض في قبضه من نفسه وبغيره عليه من البيع ومن امارة الجواز لانه وكذا الامانة في
الاعتبارية فانما قبضه من غيره كافيته ومثله ثبوت طر في العقد وهو الاقوى قوله ولو قال له لان مال الغير منع شره في
ما دام على ذلك فهو هذا هو الفارق بين هذه والتا بغيره واستقر في الجواز ذلك وجعله في الطعام بحسب الذمة او قرضا
للذمة او الاقوى ما هنا العدم وجوبه وما دل على مدعاه نعم لو علم من الدافع او اذ احد الامرين وقبل القابض ذلك صح وكذا
لو علم منه ارادة معنى غير ما يصبغ كالوكان التبرير يكون الشره لكونه ما لا الى ذلك والفسد استيفاء بعد الشره وقضه ونحو ذلك
قوله وانما كان المالا قرضا او المالا الحال به قرضا صح ذلك قطعا لانقضاء الشرطين معا في الاول والثاني في الثاني لا وجه
القرض في الحال بل متى كان احدهما قرضا صح لغيره ما ذكر قوله اذ انقضاء انما كان القول قول البايع الثانيه مع ان الاصل عدمه وهو
حق المشتري التبرير في صورته من علا بالظاهر من منطوق الحق اذ احضر استيفاء حقه بما انفسه بغيره فكون هذا الظاهر حقا
لقول البايع ومقوله الجاني ومعارضا للاصل في قوله بيمينه وهذه تخرج فيها الظاهر على الاصل وهو قليل ولكن توجيهه بوجه
لا يحصل به التقاض ان يقال ان عند قبضه الحق وقبل دعواه الاختيار المؤدى الى التقاض كان يعرف بوصول حقه اليه وقضه
له كذا فاذا ادعى بعد ذلك التقاض كان مدعيا لما يخالف الاصل اذ الاصل براءة ذمة البايع من حقه بعد قبضه بخلاف الظاهر انما
تلقاه بقبض الاصل والظاهر على خلاف دعواه فان قيل هذا استثناء لقول البايع مطلقا غير ما ذكرتم من التعليل فلنا اذ لم يحضر المشتري
الاعتبار لا يكون معناه بوصول حقه اليه لعدم اطلاع عليه حتى لو فرض حصول ما يقتضى الاعتراف بكونه مقيما على ظاهر الحال ومعتدا
على قوله غير الذي يمكن نظري التحليل الكثير بخلاف ما لو حضر ايضا فان البناء على ظاهر الحال لا يقتضي اقرار بوصول حقه اليه ولو حصر
بان الله وصل اليه تسليمه على انه مجموع المبيع بناء على الظاهر وكذا الى قول الغير لم يكن اقرارا بوصول جميع حقه اليه بخلاف ما لو اقر
بقبض الجميع بناء على حضوره الاعتناء فانه يكون اقرارا صحيحا بتحقيق الحق ولو انه مع فرض حضوره ادعى حقه فجميع حقه يحول اليه
عن دعوى التنازل قبل قوله ايضا لانه عدمه وقضه الجميع وما ذكر من الاصل الاخر والتمسك هنا اذ لا يلزم من حضور المشتري انما يقبض
بجميع حقه وهو واضح وهذا من اجل التبرير عليها الحكم الشيخ فانه مبني على القواعد الظاهرة المستنبطه قوله اذا اسلفه انما لا يكون
دفعه بغير اية لان مال السلم يمينه دفعه بل عند الاطلاق في موضع التبرير ان فرضه على ما بان من التفصيل وعلى كل حال
في غير ذلك يثبت دفعه غير واجب واذ كانت قبضه بل المطالبة بخاتمة القيمة في بلد او مائة وهذا الاشبهه فيه انما الكافي في
لو طالبه بقبضه في البلد التي يبيع عليه وفرضها فان البحث فيها في موضعين احدهما ان فرض السلم اليه بدفعها في جواز قوله انما
العدم نظر الى ان القيمة عوض مال السلم قبل قبضه وبغيره وهو غير جائز لان المشتري كونه طعاما والثاني وهو الاقوى الجواز
لانه كون ذلك بيعا بل استيفاء الحق بانه غير حبه ومثل هذا لا يبيح جازا فلا يجوز نعم بما قيل بكونه غير جاز من خلاف الشيخ وتخلصا
من عهده التبرير هو الثاني ان يطلب القيمة ولا يرضى السلم اليه بدفعها فاعلم على الجواز في الاول الاخر على عدمه لان الواجب
دفعه هو الطعام لا القيمة وما ذكره لا يوجب حقه في البلد المذكور فانه لا يوجب حقه ما لم يرج عليه الطعام وقبضه عند السلم ومنه
بعض الاصحاب منهم العلامة في التذكرة الى وجوب حقه القيمة في الطعام الذي يلزمه دفعه ومرو كان كالوعده الطعام
في بلد يلزمه السلم فيه وفي موضع ظاهره ليس طعام بل من دفعه حتى ينتقل الى القيمة على ايضا بان منع المالك من المطالبة بحق حاله
منه فاعلم الوصول الى بلد السلم من ظاهره فانه لا يمكن له عرفة العود الى بلد اصله وان الوصول اليه يحتاج الى اضافة
السلم فيه من الموقن وان السلم اليه فلا يظفر به بعد ذلك فهو حقه بالكتابة وما يقتضيه العقد من ارفاق السلم اليه بالسلم في
العين قد يجعل السلم اليه فلا الانتقال الى القيمة لصاع حقه وليس للمطالبة بالعين فلو لم يجعل المطالبة بالقيمة على الوجه الذي ينبغي
بمقر السلم الا في حقها حقه واسا وانما خبر بان مدعى العلق لا يوجب انتقال القيمة متى طلبها السلم بل مع خوف ضايع
بدونه السلم بانه يتخلف القرض في موارد كثيرة غير ما ذكرنا لو كان السلم اليه صا حقه في الطريق الى البلد المعين للتسليم ويحتمل في تسليمه
ونحو ذلك ان ذلك هو الذي اقتضاه الامر الشرعي لعدم عهده القيمة مطلقا غير جاز نعم لو فرض من القرض في بعض موارد كماله
بالقران ان المدعيون لا يرجح الى ذلك البلد ولا يوجب حقه الا في اقله فوكلا لا يوجب حقه بل هو ان الحق يثبت بالتأخير تخرج رفع الامر الى

في كذا الممن وسباني وقاير مع عدم رغبتي في حاضرة وظاهر من حديثه ضعيف ومنها انه ما ينقلان مطلقا لان كل منهما مدع
ومكرر وذلك لان العقد الذي تضمن الاقل يشخص بمكره البائع والعقد الذي تضمن اكثر يشخص بمكره المشتري فيكون هذا
التراع في قوة ادخال كل منهما عقدا بمكره الآخر فينقلان وبطل البيع وفيه منع المتأخره الموجبه لما ذكرناه على عقد واحد وعلى التنا
البيع الى المشتري وشو ث الثمن الاقل في ذمته وانما ينقلان في الزائد واحدا بالبيع والآخر بمكره فلا وجه للتخالف في هذا القول
احصله العلم انه كثير من كنهه وصححه في الايضاح ونسبته الى التردد ومع اقر اخذاره في قواعد ومنها ان القول قول المشتري
مطلقا لا تقامه على نوع البيع وانما نقل البيع الى المشتري وانما الخلاف بينهما فيما ينسخ في ذمته فيكون القول قوله في نفي الزائد مطلقا

قد تمكّن الاصطغاليون

فلو قال بغير هذا القول
فقال بغير هذا القول
دعوى ان الحق

فولما اختلفا في تأخير الثمن ونجسه في البيع فقال البائع بغيرك فلو قال بل ثوبين فالقول بغيرك فلو اختلف

ورثة البائع وورثة المشتري كان القول قول ورثة البائع في البيع وورثة المشتري في الثمن فاذا قال بغيرك فلو قال بغيرك فلو اختلف

المشتري وانكر الآخر فالقول قول من يدعي القصد في حق وضابطه ما لم يكن مؤديا الى جهالة البيع والثمن ولا مخالفا للكتاب ولا السنة

فالذي يقتضيه اصول المذهب قول قول منكر الزاد مع بغيره حتى انضبت فيه قول آخر بقدم قول المالك فدا غريب لعلنا

نحكم بالرجوع الى غير مثله موصوفا بصفة واحدة وهو باصول العامة التي تقرر ان الوصف بقيد اهل الخبرة ظن القيد فيكون مناسبا في الرجوع

في الظاهر ان القيد بطل بغيره في التالف ان لم يقتضه فاسخ وبطل في المذكور محجة انما اسلفنا عنه من ان يمين كل منهما لا يقطع دعوى آخر

فيكون المالك فبا على حاله ولم يحكم بثبوت عقد حتى يحكم بانفساخ وهذا على القول بطلان من اصله واما على القول بطلان من غير

الظاهر انه كذلك لا تعاد دعوى كل منهما يمين محجة فيفسخ ولا ان مضاه على وفي الثمن معدد وعلى وفي احدهما محكم وهو ظاهر في

القواعد وحكي في التذكرة على ان في المفاضل بالتخالف وجهين في انفساخ به او توقف على الفسخ وتوقف في الذر ومن الوجهين ضل

الثاني فيمنع المفاضل من احدهما او يرضى احدهما بدعوى الآخر او يفسخ الحكم اذا بش من ثوابه فاما منع من فسخ فلا يطل النزاع

ان توافقا على الفسخ وفسخ الحكم انفسخ ظاهر او باطنا وان بدر احدهما فان كان الحق كذلك لا انفسخ ظاهر فلو كانا اياه او قدر

الاجل او شرطا وهل وفيه من القول قول البائع مع بغيره لا في هذا الموضع كلها منكر وذلك لان اتفاقا على صدر العقد

وحصول الملك الثمن المعين واما اختلفا في قدر زائد والبائع ينكره ففله قوله في نفسه وبما قيل بالتخالف هنا بناء على القول في

السابقة لا في التمسك في الوجه الذي افقاه وهو دعوى امتناع العمل بالتقيد عليه اذ ليس هناك متفق عليه لان احدهما يستند للمالك

الى سبب مخصوص والاخر فيغيره يستند الى سبب اخر في الحقيقة الملك بقول احدهما غير الملك بقول الآخر فكل منهما مدع ومدعى عليه

فيما كان وليس بواضح لان السبب لتاقل الملك هو العقد لا نزاع بينهما في العقد واما الخلاف فيما صاحب الامور المذكورة

وهو امر خارج عن السبب فم هو مفيد بما ذكره فيها فاشتب منها كان قيدا ولا يلزم من ذلك اختلافنا في غير ذلك الى وجود ذلك

القبول وعدمه ففله التمسك وهذا بغيره ان في المسئلة السابقة قول آخر في اختلاف هذه النزاع نظير النزاع في قدر الثمن ووجه تفكيك

قول البائع فيه من حيث انه منكر ليس الا بالبيع اتفاقا ما على امر مشترك وهو بيع الثوب الواحد واحتمال التالف هنا بنوعيه السابق

وجوابه ولا يخفى ان ذلك كله حيث لا يكون التنازع معناه كذا الثوب بقول المشتري بل هذا لغير المذكور فانح بيع الثوب بالثمن الفسخ

ولو كان الاول احدهما فالقول قول البائع كالاول وحيث لا يكون ذلك مسئلة لا للاختلاف في الثمن كينك ثوبا بالقول المشتري

بل ثوبين بالقبول فانه يقول بالتخالف ايضا اذ لا مشقة هنا يمكن الاخذ به فلو قال له الحكم هنا واضح بعد الاطاحة بما اسلفنا ذا

حلف البائع على نفسه ما يدعي المشتري على ملكه فان كان الثوب المذكور في يده والا انزع من يد المشتري واذا حلف المشتري على نفق

ما يدعي البائع وكان الثوب في يده لم يكن للبائع مطالبة بل لا بدعيه وان كان في يد البائع لم يكن له التمسك فيه لا من غير بل من المشتري

ولم يمتنع في نفسه فان كان البائع فله قبض الثمن وده على المشتري واخذ الثوب فصاصا ايضا بذلك الثمن ولو زاد وهو مال لا بدعيه احد

كذا فصل في التذكرة وعلى ما تقدم من التفصيل في الفسخ ظاهر او باطنا على بعض الوجوه ينفرد ذلك واعلم ان ضابطا للتخالف المقطوع

براد غا كل منهما على صاحبه ما يقتضيه الاخر بحيث يتفقان على امر كما هنا ومثله في التمسك في الثمن المعين او فيهما معا ومثله ما لو ادعى

احدهما البيع والاخر الضلع ولو اتفقا على امر اختلفا في وصفه لم يرد بغيره كذا في الدعوى من طرف واحد حلف المتكسر بغيره

ذلك في غير البيع من العقود لا من الضلع والابادة فلو اختلفا في اي او اختلفا في قدر الثمن والمشتري فالقول قول ورثة

البائع في قدر البيع كان القول فيه قول مورثهم وقول ورثة المشتري الثمن وان لم يفل بغيره مورثهم لانهم منكرين والتخالف

فيما خالف الاصل على مورد وذهب جماعة من الاصحاب الى ان حكمهم حكم المورد في جميع الاحكام وهو حسن ولو قلنا بالتخالف في

المورثين ثبت بين الورثة قطعا واختلف الورثة في غير البيع او عين الثمن حيث ثبت التالف الحكم فيهم كذلك لا ظاهرا ان المقدم

قول ورثة البائع في البيع وورثة المشتري الثمن مثل على ما ذكرناه قوله اذا قال له بغيره فالقول قول مدعي الفسخ على علم الحكم وهو

اصالة الفسخ في العقود فان اظهر من العقود الجارية بين المسلمين الفسخ فيكون قول مدعي الفسخ موافقا للاصل وهذا في المسئلة

الاولى واما الثانية فمدعي الفسخ لا ينكر صحة العقد بل ينفرد بغيره وعيد على امر اخر لكن لما كان الاصل عدم طر والمطل الموجب مستمرا

الفسخ طر عليه الفسخ فلو اذ ارد بغيره فلو اذ ارد بها استشكل الحكم في الاول مع التعيين كعند هذا السيد فيقول بل هذا الحق ان ينكر

نقل السيد ان كان هو المشتري فهو ينفق بثوب الثمن في نفسه وان كان هو البائع فهو ينفق انتقالا بعد عنه فالاصل منهما في الموضوعين لانه

يرجع الى انكار البيع فيقدر قول منكره ثم لو لم يمتنع في الصور بين توجب ما ذكره في وضابطه فم غير باطل يعود الى الشرط المدلول عليه

بالشرط تضمنها والمراد منه ما هو اخص من ذلك وهو شرط الشارع وحج بالعبارة لايج من تكلف فان شرط المعقود هذا الباب اتم

من الصحيح والباطل والضابط محقق الصحيح والمراد ان ضابطا ما يصح شرطه فلو كان مؤديا الى جهالة البيع والثمن وذلك شرط ناجل

احدهما ملة مجهولة فان الاجل نظام من الثمن وهو مجهول فيجهل العوضان وقوله ولا مخالفا للكتاب السنة كان معناه عن ذكر المؤدية

الى جهالة العوضين لا سئل امة الثمن المدة في السنة المظهرة ومثال ما خالف الكتاب السنة ما ذكر شرط ان لا يبيع ولا يعقد ولا

باطل ولا يجب ضابطا ما يثبت مقتضى العقد بان يفتحو عدم ترتيب الاثر الذي جعل الشارع العقد من حيث هو هو بغيره ورثة

دعوى ان الحق

فولده يجوز ان يشترط ما هو سابق داخل تحتها من كتمان الثوب خياطته في ولا يجوز ان يشترط ما لا يدخل في كتمان
كعب الذرع على ان يجعله سبلا في ق ولا باس ان يشترط بثبته في ويجوز ان يشترط ان يعقده في ولو شرط ان
ان لا يعقدها وان لا يبطا فيل يبيع ويبطل الشرط اذا شرط العتق في بيع المملوك فان اخفاه فعد له البيع وان امتنع كان
عليه كذا حقه جماعة وبشكل ان يشترط عدم الاشفاق زمانا معينا فان مضى العقد اطلاق العتق في كل وقت باس شرط اسقاط خيا
المجلس والجوان وما شاكل ذلك اجمع على صحته بشرطه وعبارة المصنف في ذلك ان كل ما صح شرطه فليس منافي للكتاب والشرع
ويجوز ان يشترط ذلك على البائع فان اطلاق العقد وان لم يقضيه الا ان يشترط ما يفسد العقد فدخل تحت عموم
الامر بان لا يشترط ما يفسد العقد البائع على المشتري فصار له ثوب معين او خياطه او المراء من شرط المذكور وتحصيل تلك العقد بنفسه
ليصح اطلاق كونه مفقودا ولو شرط فله بنفسه اعني في صحته فله ان يبيعه بان يكون غالبا بالضم فله ان يعقدها فان عتقها فانا لا يمكن فيه
تحصيل الشرط فهو باطل غير مفقود وقوله ولاه فان ذلك غير مفقود للبائع بل له فله ولا فرق في البطلان بين ان يشترط عليه ان يجعله
هو والله تعالى لا يشترط ان يبيعه المفقود في بيعه بعض حوائج المشركين من الله ان المراد به ان يشترط ان يجعل الله البيع سبلا لا اشترط
يجعله البائع سبلا فان ذلك وان كان باطلا ايضا الا انه غير مرد هنا لانهم انما يفسدوا ما يجوز ان يبيعه عاقل لا ما يمنعوه وهذا
اذا ارادوا ان اشركوا الامران في البطلان قوله ولاه لان ذلك مفقود وله وهل يشترط تعيين المدة ام يحال على التعاريف من المبلغ
لان مضبوط عرفا الظاهر الاكتفاء بالثاني واطلافا به بدل عليه قوله ويجوز ان اطلاق الحكم يشمل ما لو شرط عتقه من المشتري واطلافا
وشرطه عن البائع وعن كفارة وشبهة ويغيب والحكم في الاولين اجازي فاما الثاني فقال في التذكرة انه يجوز ايضا عندنا ان يشترط
لا يشترط في الكتاب والشرع في الفواعل يجوز ان يشترط مطلقا او عن المشتري ومفهومه عدم الجواز عن البائع وبه قطع في الذرور وبه
قوله لا يعق الا في ملك البائع ليس ما لك او اتماعه عن الكفارة فان كانت عن المشتري وشرط البائع عتقه عنها صح وقا به الشرع
التخصيص لهذا العبد بالاعتاق وان لم يشترط بغيره ان العتق هل هو حق لله تعالى او للبائع والعبد او للجميع فان من حيث ان يفسد
القربة والعبادة به ربح الاول ومن حيث لا يشترط من البائع وتعلق غرضه به وان الشرط من جملة العوضين يدل على الثاني استدلوا
زوال الحجر عن العبد ومخرجه يكون حقا له والتخصيص لا منافاة بين هذا المحذور فيجوز ان يبيعه عتقه فيه ويخرج على ذلك المطالبة
من كان له الحق له فله المطالبة به واما عتقه عن الكفارة فان قلنا الحق فيه لله لا يجوز ان يبيعه عتقه وان قلنا ان البائع فكذلك
يسقط حذره وان اسقطه جاز لسقوط وجوب العتق وكذا ان قلنا ان العبد وعلى ما اخبرناه لا يصح مطلقا وشرط العتق مستوفى
من الشروط القابلة لاسقاط مسقطها او اولى بالبيع لو كانت على البائع او غيره واما عتقه بغيره فلا شبهة في جوازه بشرط ان
يكون سببا في بيعه ولو بكل ما يفتقر له بان لا يشترط ويكون بمنزلة الثالث ظاهر الشرط يقضي ابقاءه مياشرة اختيارا او مجازا فلو
عليه عوضا من ماله او غيرها لم يأت به وجب يفتقر الشرط فيجوز البائع بين فسخ البيع والامضاء كما في الشرط لكن لو فسخ هنا رجع في الفسخ
كالثالث ايضا البناء العتق على التقلب مع احتمال فساد ما توقعه على خلاف ما وجب يحمل ضعيفا سقوط الشرط هنا وفقد العتق
في بشرط وقوعه من المشتري او كفي وقوعه مطلقا وجمعا فيظهر لهما بقاءه فيما لو باع بشرط العتق على الاول يحمل بطلان البيع لان شرط العتق
لا يفسخ عليه فلا يجوز نقله في غيره وصح مع تخرجه البائع ثم ان عتق المشتري الثاني قبل فسخه بعد وفاد كالثالث الا اخذ وعلى الثاني
يصح كما لو عتقه بوكيله والذي يدل عليه الاطلاق والحكم به باقي الشرط ان لا يقضي ما يشترطه بنفسه الا مع التبيين هذا الشرط
لا يفسخ على غيره قوله لا يبيعه فان شرطه بغيره مطلقا او معينا فعين وان اطلق تخرجه بين المطلق والمعين ان اخذ الثاني في تخليقه بغيره
في هذه التسمية لم يفتقر الشرط وجب عليه التمييز ثانيا لان الغرض من شرط العتق لم يحصل مع احتمال العتق فليام بالشرط المطلق وهل يجوز
للشتر المتوجع في هذا التمييز يحمل نظر الى اصله وعدمه الثاني وجوب لو فاما بشرطه وعد حصول غرض البائع والرجوع به
ابطال له وهو باق في حق الشرط ولو اخل المشتري بالتدبير تخرجه البائع بين فسخ البيع والامضاء فخرج بالتفاوت كما سياتي في شرط العتق
قوله ان يبيعه المشتري مع الاطلاق بين الكتاب والمطالع والمشرط ومع التبيين فعين ما شرطه وكذا القول في الاجل والحد ولو نشأ
المشتري والعبد فيه رجع الى القيد التوقيف فلا يجوز على المشتري نقصان عنها ولو طلب الزيادة انجبر على القيد ان امكن والا فخر البائع
الفسخ والامضاء في جواز رجوعه في الشرط عند عجزه وجمعا في نظر الى الاصل ولو فاما بشرطه مع احتمال بقاء المشتري من المطلق فاما
به والفسخ طارعا في شرع قوله ولو شرطه اي شرطه الاختصاص على المشتري لو باع المبيع محتمل يكون على البائع فان هذا الشرط باطل
لنا فان مقتضى العقد وثبوت الملك كذا القول في شرط البائع عدم عتق المشتري ووطئه وهل يبطل البيع ايضا ام يحل البطلان بالشرط
قولان اجمعا الاول لان الرضا في بيعه الاعلى المجموع من حيث هو مجموع فاذا بطل بعضه وامنع نفوذه شرعا انقضى معلق الرضا
فيكون الباقي تجارة لا عن رضاء وجه صحة البيع ان الرضا في فسخه بطلانها فاذا امتنع احد ما بقي الاخر وهو مذهب الشيخ رحمه الله
والقولان الثاني في كل بيع تضمن شرطا فاسد ومثله ما شابههم من العقود اللازمة قوله ولو شرط في البيع ان يضمن لسان بعض الثمن
او كله صح البيع والشرط لان ذلك ان لم يقضيه العقد لكنه شرط يعود على المتعاقد في فيه صلحا كالاجل فيصح اشترطه للعموم ومثله
اشترط ضمن البائع على بعض المبيع او كله لو كان سلبا بل عن جواز مطلقا بشرط تعيين النقصان من الماشاهد او وصفه بجملة ثم ثبته
ونحو ذلك وبغيره بنسبة فلو اطلق بطل على الاخرى ويحمل الجواز يحمل ما دل عليه او وصفه مثله ما لو شرط ان يضمن احد ما ولو

في البيع خياطة

قوله وان مات العبد قبل عقد كان للبائع الخيار والضيق وكذا الوفاة بعين كل قفيز منها بدينهم او بعتكها كل قفيز بدينهم
وقد بيع ما يكتفي به المشاهدة جاز كان نقول بعينه هذا الا ان كان يبيع بدينهم لم يمتنع الا مع العلم بدينها
ولو قال بعينه عشر اذرع منها وعين الموضع ولو باع على الخارج بان مائة فكانت اقل فالمشترى بالخيار بين فتح البيع بقدر معين

في البيع بالدين
فان كان الدين
مما لا يقدر
بالدين
فان كان الدين
مما لا يقدر
بالدين

هناك المعنى ان ما او مات فان كان بعد الرهن والضمان لم يؤثر ولو كان قبله ثبت الفسخ من شرط الوفاة ان شرط قوله اذا ظاهر ثبوت
الخيار ويجوز امتناع الشرط عليه وان نفذ الشرط على اجاره على الوفاة وهو واحد القولين في المسئلة وهو انما الزعم وجوب الوفاة
والشرط لم يمتنع الى التخصيص الفسخ ففائدة الشرط جعل البيع للارز من عضة الزوال عند فسخ الشرط ومن عند الايمان بالقول
الاخر وجوب الوفاة بالشرط وعدم فسخ الشرط الا مع تعدد تحليله لعموم الامر بالوفاة بالعقد والمؤمنون عند شرطهم لا يمتنعون
وهذا هو الاجود فلي هذا الواضع من الوفاة لم يمكن اجاره رفع امره الى الحاكم ليجوز ان كان مذهبه ذلك فان نفذ مرفوعه ونسخه المنه
وجعله في بعض مضافاته بفصل ثالث هو ان الشرط الواقع في العقد للارز ان كان العقد كافيا في تحفظه ولا يحتاج بعد الى مضافات
للاجواز الاخلال به كشرط الوكالة في عقد الرهن ونحوه وان لم يكن كافيا في تحققة امره وراى ذكره العقد فليس بالارز بل بعينه العقد
الارز المشروط فيه جاز اكثر من ثبوت على الثمن لا بصيرته هنا بغير الشرط بل وجعله هنا لم يمتنع لعدم لزوم الثمن بل في المشرع الذي
هو شرط الرهن بل لا بد من صيغة اخرى بعد البيع وجعل الشفيعان شرطهما العقد كانت تحفظه كجزء من الاجابات القبول هو انما
في الجواز والضرورة واشترط ما سيجد من منفصل عن العقد وفد على عليه العقد والمعلق على الممكن يمكن بعد العقد من ان شرط
الجارز انما واشترط الارز في الارز بمحل الارز جاز وهذا التفصيل حسن وهو احول من القول بجواز مطلقا لكن القول بالارز
مطلقا احول لما اسلفناه واعلم ان الخيار والمدكور حيث ثبت فله هو على الفور والارز وجازان تقدم مثلهما او وجههما واصلا للعقد
الفوري بعد ثبوت اصل الخيار برجح الثاني قوله وان مات فان الاشكال في ثبوت الخيار مع موته فان اخذنا الفسخ بجمع القيمة ورد
الثمن ان كان فسخا الكلام فينا لو اخذنا لا مضاهيل يرجع الى المشتري بما يقتضيه شرط العقوب من القيمة فانه يقتضي فسخا فان الثمن لم يرد
مع الاجادة ما عتبر من الثمن خاصة ذهب لعلنا وجاعا الى الاول ففسخا الشرط ففسخا فان لم يحصل بظهر من الدين الثاني فجاء
عليه بان الشرط لا يوقع عليها الثمن وروى بان الثمن لم يوقع على الشرط بحيث يجعل بعضه عقا بالدين وانما الشرط محصور مع الثمن فلا يحصل
باختاره ففسخا في القيمة فلي هذا كما ذكره وطريقه معروف ما يقتضيه الشطآن يقوم العبد بالشرط ويقوم معه نظير التقاويين
القيمة في يمين القيمة التي مع شرط العقوب يؤخذ من المشتري مضافا الى الثمن بمقدار ان الثمن من الثمن فلو كان فسخه بدون الشرط
ماؤه ومع ثلثين فالتفاوت بثلثين نسبتها الى الثمنين الربع فؤخذ من المشتري مقدار ربع الثمن مضافا اليه وذلك هو الذي يتنازع
به البائع مقابل شرط العقوب ان اخذنا الفسخ الرجوع بالقيمة ففي اعتبار ردها او وجودها او التلف في نفي ان نقول ان القيمة
اذ قبلها كان الحكم معلوما لعين ولان ضمان العين لا يقتضي ضمان القيمة مع وجودها فلا ينقل الى القيمة الا في وقت القيمة وثانيها يوم
الفسخ لا نقول دخول في ضمان المشتري وثالثا اعلى القيمة من حين الفسخ الى الثالث في جميع ذلك فمضمون عليه فله من وجه الاول وجوا
الاخيرين قوله فكذلك وجه البطلان في الاول واضح لعدم العلم بقدر البيع مطلقا لان مرجع هذا العقد في تخير المشتري في اخذها ناشا
منها بحيث يكون ضابطا سعرها باخذ ان كل قفيز بدينهم فان اخذ قفيز الرهن بدينهم وان اخذ قفيزين بدينهم وان اخذوا لافرق
في البطلان بهذا الوجه من كون البصرة معلومة ومجهولة وانما الثاني فوجب بطلان منع الجحالة بعينه فانه لا يصلح انما لا يصلح فله ما يشتمل عليه
من التقدير المذكورة فيكون غرضنا حال البيع وان علم بعد ذلك للمشتري وجه الله قوله بجواز البيع لان العقد بالمدكور بدينه الفري والتمس
خلاته نعم لو باع عدها مقينا من المكيل عشرة اقفة منها مع علمها باشتائها عليه صح ولا فرق بين المعلومات والعقد والمجهولة ولو كانت
معلومات العقد ورواها كل قفيز بدينهم صح ايضا والحاصل ان المعلومات يصح بيعها بجملة وجزء منها مضافا ومعها كل قفيز بدينهم والمجهولة
لا يصح بيع شئ من ذلك سوى الجزء المعين الذي علم اشتائها عليه وان بيع كل قفيز من البصرة بكذا باطل مطلقا قوله وبيع سبعة بالمال اعلى ان
الارض بغير فيها المشاهدة وان لم يبيع وهو شرط القولين واقرها ومثلها الثوب يظهر من الخلاف المتعقبات وان نقل بعض الملامه المتعقبات
ان الشاخر في البصرة بالجملة لا يجوز بالحالة الملهمة قوله ولو لم يكن الكف في الارض للمشاهدة امكن كونها مجهولة الارز حال البيع
فاذا باعها كل ذراع بدينهم ولا يعلم قدر ذراعها لم يمتنع من حيث الجمل كية الثمن وان كانت معلومة على وجه بيع البيع وهذا هو الحق
بينها وبين البصرة المعلومات حيث صح بيعها كل قفيز بدينهم لان معلوميتها انما يكون من جهة المكيل فليس من العلم بقدر الثمن ولو اكتفينا بالاشا
فيها كما ذهب اليه من الجحالة شرط في بيعها كل قفيز بدينهم معرفة ما يشتمل عليه من قوله ولو قال له يمكن ان يريد ببيعين الموضع ببيعين
والمنهي والجواز في موضع وفاء ويمكن ان يريد ببيعين مبدل البيع مضافا اليه ببيعين المنهي لا ارتفاع الجحالة في الجملة لبيع البصرة
المذكور وضبط الارز في صحته خلافا لاجود الفسخ ومثله القول في الثوب فله تقدم ويجب فسخ البصرة بدينها والارض بقا رها
والا فالبطلان احول قوله ولو باعها القول الاول مذهبه اكثر وجهان البيع مفقود لقوات بعض البيع وهو لا يقتصر عن قواف وصفه
وبشكل التقسيط بان الفاي لا يعلم فطر من الثمن ان البيع مختلف لجزء فلا يكون مضمنا على الجحالة وانما الثاني في البيع الذي تناوذا
شانه هو الارض المعينة لا غير ان رضوخها اخذها بوضع عليه عقد ما من الثمن ان العقد وضع عليه وعلى الاول لو لم يعلم البائع بالفضان
هل عتبه الخيار ايضا بجملة لا نه ليرض الا ببيعها بالثمن اجمع ولم يسلم له وعلى تقدير الثوب هل يفسط بدين الشتر جميع الثمن بجملة محمول

في البيع بالدين
فان كان الدين
مما لا يقدر
بالدين

في البيع بالدين
فان كان الدين
مما لا يقدر
بالدين

قول ولو زاد ثمن الخيار للبائع بين الفسخ والجاره بالفسخ ولو نقص ما يتساوى جزؤه من الخيار والفسخ من الرد
بحسنه من الثمن ولو جمع بين شئين مختلفين عقد واحد بين واحد كبيع وسلف واجاره وبيع وكرايم واجاره صح وبسقط
على قيمه البيع واجره الثمن والمثل وكذا يجوز بيع الثمن بغيره ولو قال بعثك هذا الثمن بغيره كل رجل منهم كان خيارا

من اشترى شيئا مطلقا او بشرط
الفسخ انقص منه المبيع من المبيع
في بسقط الرد بالثمن من المبيع
في الباقي لم يلج في البيع من المبيع
باسقاط البيع قبل العقد
بأحد ثم بعد العقد وبسقط
الثوب سواء كان قبل العلم
بالبطلان او بعده من

ما رضى به وبه قطع في الفسخ وعدمه لثبوت الخيار فلا يزول بذلك الفسخ لثبوت الخيار بالتفاوت في الشئ قول ثالث بان البايع كان له
لغيره بالتفاوت في البيع عليه الاكراه انما هو الاختيار المشتري بجميع الثمن ورفع واستند في ذلك في البيع بغيره ذلك قول ثالث
وجاز البائع هو العين المتخفية بوصفها مقدارها محصورا بالثمن المتين فثبت الوصف بالجميع عن كونه مبيعا ثم خيار البايع
الوصف بمحل كون الزيادة في الثمن بين الفسخ والرضا في البايع بالجميع واستند في الفسخ خيار البايع بين تسليم العقد والشرط فثبت الخيار
خيارا للمشتري لانه زاد خيرا وانما الثاني خيارا للمشتري بين الفسخ والاختيار بالجميع الثمن المتين فان رضى بالاختيار البايع شريك لم يخل
تخيره لفسخه بالشرط وعدمه لانه رضى ببيع الجميع بهذا الثمن فاذا وصل اليه الثمن بعضه كان له وان الفسخ حصل بغيره ويجوز بطلان
البيع من اسرار البايع لم يقصد بيع الزائد والمشتري لم يقصد شراء البعض هذه ائنه في متساوي الاجز كما حفظ قوله ولو نقص
وجاز ذلك علم ما سبق في مختلف الاجز فثبت ان التقييد ممكن بسبب تساوي الاجز او يشكل بما مر ايضا من ان مجموع الثمن المقابل للمجموع
هو ذلك الموجود في الباب انه لم يعلم الثمن وانما العلم ان في الوعد تساوي المسئله في ثمن الزيادة والنقصان الحكم
بتخيار البايع والمشتري بين الفسخ والامتناع بالجميع هو تخير قوله ولو جمع لاختلاف عندنا في صحة ذلك كله لان الجميع تخير له عقد واحد وهو
فيه معلوم بالاضافه الى الجملة وهو كاف في انتفاء الغرر والجهالة وان كان عوض كل منها بمحصوله غير معلوم حال العقد وكون كل
واحد بمحصوله في المعنى وبعض اجاره او غيرها الموجه لموضع معلوم لا يقدح لان هذا العقد جنتين فحسب الصورة هو عقد واحد
فيكون له المبالغة فيه ثم ان التقييد سقط على ما ذكرنا لان العوض المبدى في مقابلته المتعدد انما يد له في مقابلته كل واحد كما لو كان
امتنع منه في عقد واحد بمخر واحد واعتبارا من المثل واجره ثم وضع وفان اما هو المثل في الاستشكال في تساوي اشياء الله تعالى
من ان المقوضه ترجع الى المثل المتعدد لو زاد من المثل عندنا لانه يمتنع منه مقدار ابتدأ اشبهه المقوضه فثبت كونه كذلك لان المثل اطلق
مما هو المثل لا اعتبارا به مطلقا لانها ليست مقوضه بل هي ما امر بما يعلم العلم بقدر ما يخصه ابتداء وعلى تقدير المقوضه الرجوع الى
مما هو المثل على تقدير زيادة ماله المثل في موضع التمتع قوله وكذا لا يثبت المسئله من معرفة وزن المظروف جملة وانما يثبت ان
تقسيم الثمن عليه في الاول على ثمن مثلهما في الثاني عليه ما باعتبار الوزن ونظرا لقائده لو كان كل واحد منهما لو احدا وظهر احداهما
مستحقا او يد معرفة ما يخص كل واحد منهما فعلى الاول يسقط الثمن على ثمن مثلهما بان يقال في المظروف مثلا درهم وقبض الثمن بغيره فثبت
عشر المثل كان وعلى الثاني بوزن المظروف منصرفا وينسب الى الجملة وبوجهه من الثمن بثلث النسبة الفصل الخامس في احكام العيوب
من اشترى او اشترى بغيره فثبت ان الاطلاق يقتضي السلامة لا كما في الاسم في الاعيان فاذا ظهر عيب فثبت خيار الرد وانما قيل
فاذا اشترط الفسخ وانما الفسخ وان تصرف لظاهر عيب فثبت فائدة زائدة على الاطلاق كاشتراط الحلول قوله وبسقطه لانه في ذلك
علم البايع والمشتري بالعيوب جهاتهما والفرق بين العيوب الباطنة والظاهرة عندنا ولا يثبت الرجوع من الوجود خالفا للعقد
والمنجدة التي يوجب رد او اوارشا لا يقدح في الثاني كون البزارة فالمرجع بعد لان المشتري انما هو من الخيار والثابت بينهما بمقتضى العقد
بالعيب هل يدخل المخرجه بعد العقد وقبل القبض في زمن خيار المشتري في البزارة السابقة المطلقه وجهان من المهور ومن ان مفهومه
البزارة من الموجود حال العقد قوله وباعلم انه في علم المشتري بقبوله فان قدره عليه ح رضاه بالعيب لم يفسد اسقاطا لثمن
خيارا للعيب لا يتخصص بلفظ كل ما دل عليه من الاطلاق كاف في بسقط الرد والارشاد لانه ما يتعلق بالخيار ولا يفسد اسقاطا للملك
نفسه الا ان رد ولو قيد اسقاطا باحدا من الخصم بغيره قوله وكذا الارشاد عطف على قوله وبسقط الرد الشامل للمواضع الثلاثة والحكم الذي
مطلقا اما الاخير فاما ينفصلان مع الاطلاق او لا يصحح بالتعميم لما لو خص هذا الحكم كما قلناه قوله وبسقطه نية المثل
على انه لا فرق في الحديث بين التاقل عن الملك وغيره وقد تقدم تفصيله في باب الخيار ومنه وكوب لذاته ولو في طريق الرد وحلها ورضاها
الى بلده المبيد دون سببها وعلمها ولو توفرت دها على ركوها لاجلها بحيث يفسد قودها وسوقها لم يقدح ركوها وبغيره قوله
كان قبل العلم او بعده حلان ابن حزم جعل التصرّف بعد العلم ما قام من الارشاد يمنع من الرد وهو ضعيف لا دلالة له في
على اسقاطه والاصل يقتضي بقاءه بعد العلم على الالتزام بالعقد بسقط الرد قوله ويجوز عيب بعد القبض فانما منع من الرد بالعيب
التاثير دون الارشاد لا فرق في السبب لانه بين كون من جهة المشتري وغيره ويستثنى منه ما لو كان المبيع حيوانا او احد من المبيد
الثالث من غير جهة المشتري طاعة لمنع من الرد ولا الارشاد منع من البايع والظاهر ان كل خيار منحصر بشئ هكذا في قوله وبغيره
الارشاد في الصورتين وبثب ايضا في صورتيه من احدهما اذا اشترى من ينفق عليه فانه ينفق بنفس الملك ينفق الارشاد ولو ظهر مبيعا في
رده الى صورة التصرّف مكلف في الثانية ما قلناه من اسقاط الرد دون الارشاد وقد انكسر الحكم في بعض الموارد فثبت الرد دون
الارشاد ولو زاد ثمن المبيع عن القيمة فيكون له الخيار في رد البايع او لا يفسد اسقاطا للملك يفسد الارشاد ولو ظهر مبيعا في
كيد وحبس بغيره فثبت الاكراه معا ويشكل في التصرّف على البايع في رد البايع او لا يفسد اسقاطا للملك يفسد الارشاد ولو ظهر مبيعا في
وكما لو اشترى ربوا بجنسه وظهر عيب من الجنس فلا رد دون الارشاد من الزيادة مع التصرّف بسقطه كما مر على الاشكال قوله

قوله والظاهر ان كل ما كان في أصل الخلقة فردا في نفس فروعها والتاسع ان كل ما كان في الأصل فردا في نفس فروعها والتاسع ان كل ما كان في الأصل فردا في نفس فروعها

على اختيار الرضا بالعيب ان ثمان المنفعة قد وجدت في المصراع المرددة على ما مضى وكفى في التخصيص يكون المردود نصف القيمة
لأنه لا كثر من كون الحامل لا يكون بكرة أو جملته فاعلم ذلك عن طواهر هذه النصوص الكثيرة مع كل أكثر الاختلاف في التأسيس الأصول
غير واضح وعلى هذا فيكون الرد على وجه الجواز لا لزوم ان لم يكن الجمل من الوحي بخلاف الوطى وهل يلحق مقدما من اللبس فيضله
والنظر فيه وجهان من الأول وهو ان يستلزم أمضاها بالاداء من المضاهاة لا اصل على مورد النص وتوقف في الردوس له
وجهان كان وقوع تلك الاشياء على وجه الجمع بينهما وبين الوطى ولو انحصر التقرب بها فالأختان به من باب مفهوم الموافقة وجهان كان استنادها
مطلقا من وجه الملازمة وهل يختص الحكم بالوطى المتعارفة في الضل أم يقع في وجهان وجودها الاختلاف لا منوط في الجملة فيلزم له
النص هل الواجب فيه الضم ونصفه وجهان ايضا من صدق في البكر الموجب للشر من ان لفظ التباد في اللفظ بعليلة ما ذكره في كتابه وهو الفارق
بينها وبين البتة في الأجود الثاني على إطلاق الامر بالتصفي في النص معلقا على الوطى في شأنه صورة التراجع ولو كان السبب في الجواز
ردع الوطى لمضار على موضع البغض كما انه لو تصرف في غير فلا رد وان كان العيب الجمل قوله والظاهر ان المردود باصل الخلقة الموجود
في خلقة كثر النوع الذي يعتبر فيه ذلك لا نظر في الذات الصفات لا يضر مع ذلك كون الزايدا والتاخر موجبا لفصلان المالة على
النص والافتقار على ان الخصائص مع انجاء بزيادة المالة وكذا عدم الشر على الزكوة هو واقعا ان في الجمل مع محمد بن مسلم وذا العلاء
على الضابط قد يكون موجبا مع موافقته على ما ذكرناه مما لا يوجب فعده العبد اوجود قوله وعارضا ولو كفى يوم المعروف
من جمعي يوم اتها التي ما في يوم من الياوم ونذهب فيه ثم لا يعود فلو عادت كل يوم لم يجرى يوم بل حجة الورد او يوم ما بعد يوم
القبلة في اخر الاسبوع وح فثوب العبد في اليوم يتحقق بان بشيرة فيجد مجموعا او يوم قبل القبض فانه يجوز له الفسخ وان ذهب في الحجة
في ذلك اليوم وليس المراد بهما ما يقفون يوما معينا من الاسبوع كما فسره بعضهم فان ذلك لا يجرى ولا ما يأتي كل يوم كما مر قوله في شأنه
في الفسخ ناسير الانسان تحتها وما تحديدا طرفها والخرج في دائرة الخاضعين وحول وجه الملة حاجتها ففعله وطولته واطلاق
اشترط ذلك بقضى كونه خلفيا لا متكلفا نعم لو شرط ما يشمل التكليف في وجهه في اختياره ولو حده على الخلاف قوله في التفسير في البكر
التفسير في مصدر قولك صرنا ذاجعتنا الضري هو الجمع يقول من في المأوى الحوض ونحوه اي جمع ومصرث الشاة بقرينة اذا لم يحلها
اياما حتى يجمع للذين في صرنا والاشاة مصرة وبقي المصرة محفلة ايضا وهو من المحل هو الجمع ومن قبل الجمع محفل والمراد ههنا ان في
اختلاف الشاة ونحوه ولا يلحق من او اكثر فيجمع الذين يضرعها ويطول الجاهل ما لها كثر ما يحلها كل يوم فيخرج في شأنه بزيادة والا
في يخرج مع الاجماع النص عن النبي وهو من طرف العامة وليس في اخبارنا نص في بركة في الجمل موضع وفان والفتن فيفعل من الذين
مكرها وهو الظاهر ان المداين في الفسخ والمراد به اخفاء عيب التلذذ قوله وبرهانه في الردود بضميمة فما التلذذ في البنية
اي برهانه للذين مع فسخه لانه مثلي فان فسخه فسخه وقت الفسخ ومكانه فانه وقت الفسخ في الفسخ في التلذذ والمراد بالذين الموجود
البيع لانه من من البيع فاذا فسخ البيع رد كما برهانه المصرة اما المتجدد بعد العقد في وجوب رد وجهان من اطلاق الرد في الاختيار
ومن انهاء البيع الذي هو ملكه والعقد انما يفسخ من جينه وهو الاكوى على هذا الواسع في الوجود حاله بالمتجدد صار شريكا
وجعل في الصلح والمراد بفسخه رد اللبن عدم اصله انما لو فسخه فانه امره بفسخه بان يفسخه او يحضر ونحو ذلك في الاستدلال في
بدله او رد مع الاكثر ان وجب بفسخ وجهان اوجودها الثاني ولو عمل فيه عملا قبل العلم بالعيبة شريكا بفسخه فالقول برد التلذذ
القيمة مع الفسخ هو مقصود ثمان الاموال حيلة دليل على ما يحتاجه القول برد ثلثة امداد من طعام للشيخ رحمه الله سئل اني اتيته
وله قول آخر برد صاع من تمر وصاع من بر لأن ذلك هو المنصوص عن النبي في حكم المصرة الا انه ليس من طهرتنا فالرجوع الى الأصول
المثوق عليها اولى قوله وتخير ثلثة ايام برهانه كونه اذا لم يعلم كونه مصرة ففسخ ثلثة ايام فان انقضى فيها الخلفات ثقافا ففسخه بدينا
لا يخرج عن القاعدة بحسب حالها في فسخها ومكانها فليس مصرة وان اختلفت الخلفات في الثلثة كان كالمصرة اعدا الاولى قبل في مصرة
وكذا لو كان بعضها ناقصا والاخر زائدا عن الاولى ومساويا هذا كله اذا لم يثبت كونه مصرة بغير الاختيار فلو ثبت ان المصرة بالبيع او
البيع جازا ففسخ قبل الثلثة لكن بشرط التقضان فلو شأنا وزاد منه من الله تعالى فالاشهر من الاختيار لردان الموجب مع احتمال
بقائه ومثله ما لو لم يعلم بالبيع زال او لم يعلم الا انه بالشق حتمات الزوج وطلق وجب بفسخ بغير الاختيار فالحيار بعد الثلثة
بالافضل على الفور وبالافضل او البينة يمتد بالثلاثة بشرط عدم التصرف بغير الاختيار وفي كلام الاختلاف في هذا المقام
اختلاف كثير والمحصل ما ذكرناه قوله ويشك في كثرة من عدم النص عندنا ظاهر على هذا الحكم لكن الشاة محفل وفان في الجمل الثاني
والثلاثة بها المساواة في العلة الموجبة للحيار وهي كون اللبن مفصودا مع التدليس والتدليس في الاجماع على الحاقها بها فان ثبت
في الجمل والافضل اثبات الحكم الخالف للاصل بغير ضرورة الاجماع اشكال وطرد ابن الجند الحكم في سائر الجمل فان خفي الادعي في بعض
الاخبار من طرق العامة ما يدل عليه وهو مناسا لظاهرة التدليس في الردوس ان لم يبرهن ذلك البعد قوله ولو صرنا منه لم يثبت
الحيار مع اطلاق العقد لعدم النص فيكون التصرف في عامته نعم مع الشوط بغير الحيار وان لم يفسخ ولو بالحلب لا بالادش وفيهم

من العبارة

قولنا وزالت النجاسة وعما ذلك عادة قبل انقضاء تلك الايام سقط الخيار ولو زال بعد ذلك لم يسقط فيه
لواشط البكاره فكانت ثيبا كان له الردان ثبت انها كانت ثيبا وان جمل ذلك لم يكن له الرد لان ذلك يذهب بالخطوه الخ وانما
اشترى منه لا يخفى سته اشهر ومثلها محض كان ذلك عبدا لانه لا يكون الا لعارض غيبتي من اشترى زينا او يذموا

من العبارة ثبوت وان ضربه كما في المصداق قوله وكذا الوصفي السابق انا هي بفتح الحرف الحارة ولا يقال فيها انا والحكم فيها
كالامنة من حيث علم النص كون زيادة التبر غير مقصوده غالبا الامع الشرط فيلزم حكمه قوله ولو هذا يؤخر اذا كان ثبوت
التصريح بغير الاختيار اما بعد فقد تقدم انما لا يعلم الا بمضي الثلثة واذا زال التصريح بعد الثلثة فيمكن فيه فرضها بالاخذ بالاختيار ايضا
بان ينقص المثلث الثلثة ثم يزيد بعدها على الحد الذي كان ولا فائدة لا يفسد الخيار السابق لسبق منظره وقد تقدم ان الاختيار
يكون بعد اتمامه بلا فصل على الفور فيجب ان يحمل بقاءه في هذا الضورة على وجه لا ينافي الفور فيه بان يصح التصريح الفورى بعدها وان
يحتق الزوال بعد ذلك بمعنى ان الزيادة التجدد لا يكون كاشف عن بطلان الاختيار ولا مبطل له بل يمكن بمصاحبة لزمانها في حال
الفور وفيه الخيار قوله لا يتوهم لبس عبا هذا اطلاق الاصحاب الاكثر من غيرهم نظر الى ان اكثر الاما لا يوجد ان لا يتبين بطلان
التبوية بمنزلة الخلقة الاصلية وان كانت غارضة وبشكل ذلك الصغيرة التي ليست محل الوطى فان اصل الخلقة والمال في مثالها
البكارة فينبغي ان تكون التوبة عبا ونقل مثل ذلك في التذكرة عن بعض الشافعية نفى عنه الباس وهو كذلك بل يمكن القول بكونها
عبا مطلقا نظر الى الاصل وهو ظاهر من الجرح قوله نعم لا ريب ان البكارة وصف مقصود للعقد فبطلان شرطه وبطلان
بطلان التوبة في الرد والامساك لقول الشرط ان ثبت انها كانت شيئا حال البيع بالتيه واقرار السابق او عرق ما كان الاختيار الزمان
البيع بحيث يمكن تجديد التوبة فيه وهل يثبت الارش مع اختيار الامساك الا في رد ذلك ان فوائده ما يؤثر في بطلان العقد فاما
بطلان العقد لان الارش جزء من الثمن وهو لا يوقع على الشروط وذهب بعض الاصحاب الى عدم التجهيز في البكارة مطلقا
والشهور الاول فلو انعكس لفرض ان شرط التوبة فظهرت بغيرها لا في رد البكارة ايضا في الرد والامساك لكن بغير شرط جواز تعليق
بذلك كجرحه عن الجرح في رد هذا الزيادة فيه البكر قوله لا بان الحادث عند المشتري لا يرد به البكارة ما لو اوقع عند السابق كان للشرع
وذه ظاهر العبارة الاكتفاء في عب الاما في وقوعه عند السابق وبصرح في التذكرة وشرط بعض الاصحاب اعتبار ذلك هو وقوع
واظنه لا يتحقق من غير ولا بشرط في جواز الرد به باق عند المشتري بل في تحقق ذلك عند السابق جواز الرد ولو تجدد الا ما وقع عند المشتري
في الثلثة من غير تصرف فهو كما لو وقع عند السابق قوله اذا دام الحكم يكون ذلك عبا مذهب الاكثر وهو موافق للاصل من كون ذلك مصفا
مطلوبا ليرتب عليه قول الجرح من المزاج واسند واعليه يصحح داود بن فرقد عن الصادق ع قال لا يملك باعده الله عن رجل اشترى
جارية مكرهة فله مخير عند متى مضى لها سنة شهر وليس بها حمل فانه ان كان مثلهما لم يكن ذلك من كبر هذا عيب تدبره في ذلك
على اعتبار السنة شهر بظرفه انما علق الحكم على جرح مثلهما وادبره نفى الصغر والباس وان كان ذلك مستقفا من اعتبار ذلك
ونفي كونه مكره فان من ماله ما كان مثلهما فخص تلك المدة واقل منها والسؤال وقع عن فخر المحض سنة شهر والجواب لا يقيده بمرح فلو
قبل بثبوت الخيار في الجرح فانه عادة امثالها في تلك البلاد كان حسنا وظهر من ابن ادريس في الحكم راسا والخلاف قوله
من اشترى الجارية بكسر الياء ففخا ريت الكتمان واصلة محذوف المضاف له دهر اليد والفل بالضم والتاقل ما استقر على الثمن من
والحكم باستثناء ما جرت له عادة لا كثر فيه لان مثل ذلك ليس عبا لا قضاء طمعة الدهر كون ذلك في غالبه واما اشكها الحكم
لو كان كثيرا وعلم به باعنا والجرح بقصد القصد وبالثبات التوجيه لغزو المشاهدة في مثل ذلك غير كاف في رد ما اندفع بان معرفة
مقدار الجميع كافية في معرفة مقدار التبر بظرفه بجملة من دون العلم بالتفصيل قوله نعم تجزأ القول بعد الحارة في ذلك شبهه الشيخ
في الخلاف بمجمله عليه بوجوب لو ما بالعقد فيحتاج الخيار الى دليل لا يثبت كون هذه الاشياء عبا والاكثر على ثبوت الخيار بذلك
لا يتدبر لان الغرض مختلف في ذلك فتمار عبا بشري فاشاء هذا اوله ولا يعلم له وهو لا يوجد في شرط احده فظهر
بالخلاف بخبرين الرد والامساك اجزاء وكيف كان فلا اثر له في البس عبا قوله اذا دام الحكم عدم التبر ومنه ما لو ادعى عليه
العلم بالعب ثار في التذكرة وعواه عليه بالتفصيل الرد وهو في حيزه في خياره فوري لا في خياره ليعب قوله اذا قال اي قول اليك
لاصالة عدم التقدم والمرد يشاهد الحال نحو زيادة الاصح وانما في الجرح مع فرضه ان البيع بحيث لا يحمل لآخر عادة ويعبر
كونه مفيد للقطع بقصد قول المشتري بغيره ولو شهد الحال للبايع كذلك كطراوة الجرح مع نظاير زمان البيع فلا يبين
ايضا ان يثبت في السابق الى التبرين يحلف على القطع بعدم البيع على عدم العلم ان كان اختيار البيع قبل البيع واطلع على خفايا امره
كما يشهد بالقطع على الاعسار والعذر في غيرهما اما بكنى فيه بالاخبار والظاهر ولو لم يكن اختياره نفى جواز حلفه على القطع علما
باصالة عدمه واعتماد اعلى ظاهر اسلامه نظر واستقر في التذكرة هذا الاكتفاء بالحلف على نفي العلم وهو حسن لاعتقاده لثبات
عدم التقدم فيجاء المشتري الى ثباته قوله بقوله اشارة بذلك لا يقتضيه معناه الارش حيث ثبت هو ثار يكون للمشتري بان يجلد
وارة يكون للبايع بان يبيع بخياره بعد ثبوتيه في رد المشتري عبا مضمونا وقوله وهو خذ من الثمن فيسبها بئنه الاول دون الثاني
لان الثاني ما خذ من الثمن بل اخذ نقاوت ما بين التهمين قوله ونظر في نسبة التفضيصة قوله بسببها حدث نقدي الى قيمته
صحح او في قيمة الصحيح فان النسبة ممكنة في التهمين معا والمعتبر هو قيمة الصحيح وانما الحيز في هذه النسبة لجواز اختلاف الثمن في

[illegible]

قوله فلو احدث ما يغير عينه او صفته ثبت الشرع ولا بد ان يكون من ماله معلوما وقد الرج معلوما ولا بد من كونه
 الصفة الوزن في الواسع بين مرجع بان شرطه سطر قدر الارش واخير بالمباقي في ولو جنى عليه فاذا ارش الجاني لم
 يضمن من الثمن في وبكره نسبة السبع الى المال في وقبل قبضه ان كان ما يكال او يوزن على الاظهر في ولو كان شرط في حال البيع

ان البيع الموقوف وان كان له من صفته
 ولو شرط ان يكون في فلهما على
 اشراجه من باب ما لا يملكه الجاني
 في الواسع بين مرجع بان شرطه سطر قدر الارش
 بالجاني من ثمنه ونحوه في البيع
 باسقاط الزيادة من

فكره الزينة التسلل ان خيار البيع على الفور والجاره قد نزل على خلاف ذلك المشهور بثبوت الحكم لا بد منه ولكن ينبغي حكم
 الجواز ان كان ثمة وجب البيع على المال فخر كما سباني في ح فان كان حذوثة التمسك ليدل على نفاذه على البيع مع ما قيل في
 الرد هذه الاحداث ان وجودها في السنة دليل على حد وبها قبل البيع كما يكون في البدن سنة ثم يخرج فيكون عقدة على المبيع
 فكشف ظهوره عن بطلان البيع فلا يجر الخيار وان عمل على الظاهر كان حذوثة في ملك المشتري موحيا لعقده قبل ان يجر الخيار فيليس
 له الخيار حتى يتصفه في تحققة حكم بعينه في شرائه على الفسخ فيشكل جوازه بعد العقد وقد تقدم نظيره ويمكن حمله بان الحكم بعينه
 بالجواز مشروط بظهوره بالفعل كما هو ظاهر التصديقه فيكون في وجوده في نفس الامر فلا يصدق على المبيع قبل بيعه اذ لا يظهور
 ولا بعد قبل الفسخ لعدم ملكه وعقد على المشتري موقوف ايضا على ظهوره وهو ما خرج عن سبب الخيار فيكون الشاوب في هذا ما يقتضيه
 ما في حق عقدة المبيع بعد وان اخذنا ان المضااع على المشتري بعد فلهما في ذلك قوله فلو انما الاجود ان انضاق الشرط مانع
 من الرد في غيرهما من العيوب ان لم يوجب خيار الفسخ في الشاوب في المراجعة والمواضعة والاولى المراجعة مفاعله من الرجوع
 يقتضي ضلوع الجاني من وجهه ان العقد الموقوف على انفسه من الجاني ان كان كل منهما ماعلا للرجوع وان احضر ملك
 احدهما ومثله القول في المواضعة واعلم ان العقد باعتبار الاختيار براس المال وعدمه اذ يعدل فاما انما ان يجره او لا والى
 المساومة وهي افضل من الما في بيع مع براس المال او زيادة عليه ونقصان عنه والاولى والى الثاني المراجعة والثالث
 المواضعة قد يجمع عقد واحد الاقسام الاربعة ان يكون البيع ملكا لا بد منه اشتراجه احدهم وبعضا بعشرين والآخر خمسة عشر والآخر
 بشرة واخره بذلك الرابع لم يثبت الحال في غيرهما فيكون ان انفسه على انفسه لا على ثمنها فالباع بالتسليم الاول والمواضعة
 الثاني وثالثه والى الثالث المراجعة والاربع مساومة وقد تقدم في ماله في معلوما للمعاقد من معاخلة البيع ولا يمكن علم احدهما ولا اخذ
 ثمنه بعد العقد وان انقضاه الحساب المضبوط كما لو علم بالقرن في ماله في كل عشرة درهما ولا يعلم ما يحصل من الرجوع حال العقد
 قوله ولا بد ان هذا اذا تعددت العقود واختلفت صيغها وزمنها وان كان من غير بعض الثمانية عشر درهم وبعضها اكثر وكذا القول
 اما لو احدث العقد في بعض العقد واحد فلهما قوله ولو اشترى لال لا يخرج من العقد فلا بد من بيان وان كان قوله اشتريه بكذا وهو الثمن
 الاصل في حال العقد ان الذي هو بمنزلة الموقوف له ولو ادها في بين الجاني والبيع ارش العيب باصل العقد في زمن الخيار كان
 مستقيا من ثمن الجاني في الظارية فانها خرجت كساج الذاب ولا بد من ثمة العيب الحادث بعد العقد وقبل القبض وبعد في
 الخيار ان ذلك كله مستحق باصل العقد ومقتضاه مكان كما لو جرح حاله لم يوفى بالثمن بالجانية وجب عليه الاختيار بالتقصير قوله وبكره
 ان لا تصير صورة الزيادة لا يجره الاصل خلافا للشيخ في احد قوله استنادا الى رواية لا دلالة لها عليه مع امكان حملها على ان
 قوله وبكره ان قد تعدل ان من يوفى قوله ولو كان قد تعدل الكلام في ذلك في علمه وانما كله مدخوله وفيه غير من غير
 الى البيع ليعتق باطلا كما هو الواقع في الشارح ان عدل جوا فلا يبطل العقد وانما يبطل لو كان الشرطان في بيع العقد لا
 فصل فلو شرط بيعه بعد اداء او اقله في بيعه جاز في قوله وان كان اى الشرط في نفس العقد فلا يجره بشرطه لانه لو شرط
 ذلك في بيعه في بيعه مع ذكره قبل ان يجره الفسخ كما لو شرط فيه قبل علمه في حالة اللفظ يقتضي بطلان العقد لان العقود تلغى
 فكيف يصح العقد مع مخالفة اللفظ للفصل في جيبان الفسخ وان كان معبره في العقد فلا يغير في البطلان فوقف البطلان على اللفظ
 والفسخ وكذلك التمسك ولو لم يوجد في الفسخ في بيع ظاهر ان اعتبارهما معا في الفسخ يقتضي كون خلاف احدهما كافيا في البطلان
 يرشد الى عبارة الشارح والفاظ والمكره وغيرهما فان المختلف لوجه بطلان هو لفسخ ثمانية اولا فاللفظ موجود الذي في
 فلهما لا بد من تصددها الى البيع المرتبة عليه والمالك المشتري على وجه لا يبرمه وانهما يفرق تصددها لانه بعد ذلك بطريق الاختيار
 الى وقوعه المبيع بالمشيئة لا يمنع من رده اليه بعد جدد بغير اختياره ومردته بقوله فلو باع المالك بقاء من المثل فيصير في بيعه
 ومع عدم ذلك بشكل الجواز مع قصد زيادة الثمن في البيع في غير حيث انه قد ليس غرو ومنه في راسه في البيع في حله
 وهو حسن في قوله ولو شرط في بيعه لانه في بيعه في غير حيث انه قد ليس غرو ومنه في راسه في البيع في حله
 على نقد بغير علم شرطها لا يجره الخيار مع اتفاقهما عليها بل ينبغي فرض التمسك في صورة عدم شرط الزيادة لان التمسك لا يحقق الا مع
 البيع فيكون فرض الزيادة ومع شرط الزيادة يقع البيع باطلا كما سلف عن من يفرق لا يحقق التمسك ولا التمسك ويمكن ان يقال ان التمسك
 وان قلنا ايضا العقد نظر الى قصد الضرر والتسليم على تحصيل الضرر كما يقال في الفسخ والتمسك انما يجره ويهدد البيع ضابط التمسك
 قصد التحمل في ذلك على الزيادة فلو اشترى منه ابتداء من غير موافاة جاز وحسب تحقيق التمسك باع بالاختيار والتمسك في رده
 بالتمسك كاستيائه لا فرق في تحريم التحمل من كون غير علامه ولله واجتنب قوله فلو باع المالك بقاء من المثل فيصير في بيعه
 وقع عليه العقد فلا يفسد غيره وثبوت الكذب في الاخبار بغير الحق في الخيار والافوى ان بقاء على ملك المشتري غير شرط في الخيار وله
 الفسخ مع تلفه ورجوعه عن ملكه رده في فسخه ضالة بقاء الخيار وعلى القول باسقاط الزيادة بسقوط بعضها ايضا واختياره

قوله وبكره نسبة السبع الى المال لا يضر بضرورة الزيادة ولا يجره الاصل خلافا
 للشيخ اذ قد ساد الى رد الزيادة لا دلالة لها عليه مع امكان حملها على الزيادة

قوله ولو قال اشترى بدينار قبل منه ولو اقام بينه ولا يوجب على المبتاع مبيع الا ان يلقى عليه العلم في لوجها الباع
بعض الثمن جاز للشراي ان يجزى بالاصل وقيل ان كان قبل لزوم العقد صحيح النج من اشترى اصفى لم يجز بيع بعضها من الجز الى
قوله الا ان يجزى بذلك وكذا لو اشترى حاملا فولدت واراد بيعها منصرفه عن الولد قوله اذا قوم على الدلال مناعا وله

يواجه البيع في غير الدلال
من الجدة لا بعد الاختار والصفة
بل الوجه له وللدلال الجدة والصفة
سواء كان التاجر عاد او اذلة
ابداه فيقول وليك او
صنعت لوما شاكرك فاذا
قال بعتك بانه ذو صفة وهم
عن كل عشرة فالتمس لشؤونهم
وكذا لو قال مواسعة لشرف
معتق

لا يندفع الا اكثر فلو ان برضى بالاقبل ويحمل ثبوت الجواز ايضا لقوله وكذا به وقد يكون له عرض في الشراء بذلك المبلغ لا يبرأ منهم
او انقاد وصية قوله ولو قال انا لم يقبل منه لان قوله الثاني منافي للدلال فيلغى لا يقبل بدينه على ذلك لا تركه بها بافاره الا
ويشكل بجواز النكاح والاستعداد الى امر كاجار الوكيل ثم يظهر خلافه فيمنع القبول ان ظهر لا نكاحه فلو بلا محتملا بمعنى سماع بغيره
لا فوجبه المصير عليه بغيره لثبوت مقتضاها ولو اذنى على الشراي العلم يكون لشراي ابدان فوجبه عليه المصير بنفسه سواء اذنى
الطعام له وهو مقتضى طلاق العارية وبما قبله المبيع دعواه مطلقا نظر الى امكان العاطف ولا بأس بقوله لوجها الدلال
بذلك الشيخ نظر الى ان الملك لما كان عنده لا يحصل الا بانفساء الجواز في الاخرى قبله بحكمه ويضعف بفتح المزود فان الثمن
رفع عليه العقد ولا اثر لوفاء النكاح في ذلك قوله من اشترى المستند مع الثمن المبيع المقابل للثمن هو المجموع لا الافراد
وان يقوم بها وقط الثمن عليها في بعض المواز وكما في بعض مواضعها وظهر مستحفا وهذا التعليل شامل للمالك والخلقة ورد بالتقو
عليه بن الجيدة حيث حوز في المالك كقضية من جهة وهو ضعيف معقوف في استثنائه لو اخرج الجواز بغيره من الجواز وليس كذلك
الاستحسان كونه بصورة المراجحة استثنائه الجواز قوله وكذا لو اشترى اء لان الثمن مع وجود الحمل جاز المبيع يقابل المجموع وليس له
ثمن بخلاف ما لو جازد الحمل فانه يكون الثمن في مقابلة الام خاصة كاشترى المجردة قوله اذا قوم له الكلام في هذا الاستثناء كما مر فان
مضمونه جواز المبيع من الجواز وليس كذلك لعدم تحقق المبيع بالثمن بل هو بصورة المراجحة ومن ثم لا يجزى على الجواز ولو اذنى
بل المراجحة انما كان في الاجرة في الوضعية لا نقاء المبيع فيها مع كونه مامورا به بل لاجرة في العادة فاذا كانت الشراي مع الجدة المشتراة
ما لم يشتر من الامور على خلاف الشيخ رحمه الله حيث فرق بينهما حكمه يكون التزاد للدلال ان كان التاجر ابتداء بذلك وان لم يزد
شيئا لم يزد ولو ان كان الدلال ابتداء التاجر بذلك فالزيادة التاجر ولا شيء للدلال استنادا الى اخبار صحيحة ويمكن تعويلها على
كون الواضع من التاجر على تقدير ابتداءه جازا في نفسه ولا يقيح فيها الجواز كما اعترض من ادعى ان الجواز لا يملك الجواز
انما هو قوله في التراج غير فادح كما سيأتي في التاجر صحيح محمد بن مسلم وزاد به ومنه ما لو قال من ردي عبيدي فله ثمنها
ولو حصل زيادة فلا شيء له كما لو لم يوجد على العبد ثياب انا اذا كان المقتد هو الدلال فيحمل عدمه وجوب شيء عليه على انه لا شرط له
شيئا والا فلو عتق كلام الدلال بلفظ يدل على الرضا بما عتق كان له ابتداءه كما لو قال من ردي عبيدي اريد عبيدي على ان يصفه
او ثيابا به ابتداءه فقال موالي العبد نعم لك ذلك فانه يفسخ ما عين له فعلى هذا يتم كلام الشيخ في الزيادة من غير ما كان لك كلامه
فيمضي في البيع كون جازا له عوض الجواز على هذا الوجه هل هو فادح لا ثم على تقدير فادح بجزائه المثل في الموضوعين قوله
فبقوله ان دفع بلفظ بعتك نحوه من الالفاظ المعبر في مطلق المبيع كالمذكر الثمن او بانام علمه ونحوه وان وقع بلفظ وليست على
مقتضى العقد وانصرف عليه وقوله بعتك لتدل على الجواز فاذ ان كان الوضع من نفس الشراي بفتوى لك حمل الثمن على الطام
من التبعيض وذكر جماعة من الاصحاب انما يكون الثمن احدى اضعاف الثمن من احدى عشر جزءا من درهم حمل الثمن على ابتداءه الثاني يكون
الثمن من كل عشرة على اصله ما لو قال لكل عشرة درهم لان الوضع للثمن غير عشرة فهو يمتد ما لو قال من كل احدى عشر جزءا
وكذا حمل الامانة على معنى من من عشرة ويحمل لونها بمعنى الامانة لكل عشرة فيكون الثمن احدى اضعاف الثمن من احدى عشر جزءا
منه وما قبله بطلان العقد لتساوي الثمن في الموضعين الموجب جازا الثمن ورياءه الاول بان وضيفه عشرة لا يكون الامور نفس عشرة
ما صلا لطلال الموضوع من جنس الموضوع منه فيكون الاضواء جسي من وانما بان المواضع على هذا المراجحة للتقابل بينهما كما انقضى
المراجحة المعنى الثاني فكذلك المواضع ويضعف اول بان اللفظ لا ينفذ منه تقدير وكلما التقدير من محمل والثاني يمنع الملازمة في
الاختلال ان يردد لثمنه على احدى اضعافه ما فزوه في المسئلة وفيه جاز ان المراد من الجنس الذي يكون الاضافة المعنوية في
من ان يكون المضاف جزيا من جزئيات المضاف اليه بحيث يصح اطلاقه على المضاف وعلى غيره ايضا والاختيار به عنه كما تم فانه باب تاج
لا يرا من كل حيث يصح اطلاقه عليه كعوض الثمن ويبد فانه لا يرد بالقوم الكل والكل لا يطلو على بعضه كذا القول في بد زيد و
ان من التبعيض ثمانية الاضافة هي التبعيضية لا التبعيضية كما في خاتم فانه لا يرد بالقوم الكل والكل لا يطلو على بعضه كذا القول في بد زيد و
على المصير كما في قوله فاجتباوا الرجس الاول وان قد طرح هذا التعليل في شيخنا في ابن هشام وانه يملك ما وقع فبقوله لوجها
الاضافة في المسئلة على معنى من راسا لان الموضوع المضاف جعل للشراي ولا يصفى الاخبار به عنه فبعض كونها بمعنى الامانة نعم يكون
مع ذلك كون الموضوع من نفس الشراي كما سبق فاذ لزم من اضافة الثمن وكذا انظاره من المراجحة وغيرها واعلم ان التبعيضية
هنا اول من الواضحة لتمام مقالة لا يدخل في الباب انما الغرض وضع الدرهم من عشرة اوقيا والوضعية تودي هذا المعنى محل الفعيل
على المفعول الفصل الثاني في الزيادة في الثمن في الزيادة قال الله تعالى لا يبرأ منكم حتى ياتيكم من الله ثمنكم من الثمنين المقتدرين الكيل
الوزن في عهد صاحب الشراي ثم اورد العادة بالآخر مع زيادة في احدى ما حقيقة وحكا اذ قرأ من احدى ما مع الزيادة وان لم يكن ما فذكر
بها اذا لم يكن اذ الزيادة من ثمنها والمفاد ان والناصح ولله ولا فرق جامع وزجده على القول بقبول كل مواضع بذلك

وكانت خلفه الوردان كان لكل واحدكم
نفسه وقيل تملك حان القذرو
بيت القهر غوما من

إذا كان في حكم الجسر الواحد وحده
 هما ولاخر موزون كالخفة والذ
 فيبع احدهما بالاخر وزاجا وزو
 الكيل يزدق مع الضياء والريب
 جازي الخ وكذا الأخاذ والكلو
 وان جعل مقدار ما كل واحد
 الرطوبة لأريابن او للدودة
 لكل منهما اخذ الفضل لا يبدو
 وعلوك ولا يبين الرجل وزوجه
 ق فله من السلم واهل الحرب
 وبني السلم والذخ على الامه
 ق لا يجوز بيع ثم يحجوان من حبه
 كالم الغنم بالشاء ويجوز بيع حبه
 ق يجوز بيع الذباجه فيها بضعه
 قوي بضعه كير وشاة في مرغها لوان
 ق اولين وان كان من لبن حبسها
 القسه بسبع اضعافه
 الزبا ولو اخذ احدهما الفضل
 احدهما اكثر من رطوبة
 الاخر

قوله ولو جمعنا في صفته خيرا بالذخيرة
والقصة معا من

والنقصه وان كان فيه يسير نقصه
ذهب الخلق ويخرجوا خراج الذر
المشوش مع جهالة الفلز ذك
معلومه الصنفين الناس وانما
محموده الفلز غير انما لها
بعد لانها خالطت الذرهم وانما
تسببان الخلق والذرهم وقد
بمثالها مقيمة فوجدنا ما واليه
غير حسب الذرهم كان ابيع باطلا
الخلق ولو كان البعض غير الخو
نقل فيه حسده ورد الكمال في
الصنفه اخذ الجيد بحسن من
المن من

بسم

فوله لو كان الجنس محذوفاً بغير عيب كخشوة الجوهر واضطراب السكر كان له رد الجميع وامساكه وليس له رد المبيع وحده
ولا بد له ان العقد له فينا وله قاذ اشترى درهمين الذممة بثلاثها ووجد ما صار اليه غير نفسه قبل الفرق كان له المطالبة
بالبدل وان كان بعد الفرق بطل الصراحتان وان لم يخرج بالصعب من الجنس كان مختاراً بين الرد وامساك البعض من غير
توله لو كان البعض بطل فيه وضح الثاني

بشأنه ما قل وكان العيبا بخفى على مثل ذلك الجوار كما ان الشئ لو اخلع عليه فلا خيار له ولو كان اذا كان العيبا بحسب مثله
المع ومنه ظهور التمسك بخالفه بسبب السلطان حيث يكون هي الخائبة العامة والمقصود منها ونحو ذلك فان كان العيبا مالا للمع
نظر المشتري بين رده وبيعها وما ذكره وليس له رد البعض لضعف الصفقة على ما جرد لا الابدال للتعين وان كان مخضبا البعض فمخرجه
بين رد الجميع وما ذكره وهل رد العيب حدا قيل لا لانفاؤه لا ينقص الصفقة على ما فرغ من مكانا لو كان باجمعه ميبا فان كل جزء
منه موجب للخيار وبطل المع وجماعه وقبل لا الاقضاء على رد العيبا فقال الصحيح البيع وشوب الخيار في المبالة لما روى العيبا بوجوب
فمنع البيع فيه ورجعه المذكورة واما الارش فهو من غير جميع هذه الصورة لانهما مفرضة في بيع الفضة والفضة وهما متجانسان متساويان
في القدر فلو اخذ من العيب ثوبا فاداه من العيب عن الصحيح لا يجره غير العيب لما عرفت من ان جلد الجوهرد ويحبس في احداهما لو كانا مختلفين
كالذراهم بالذنا نيجاز له الخيار لا الارش ايضا ما دام في الخيار فان اداه لم يجز ان يأخذ من الاثمان لئلا يحد من ردها بعد التفرق ويجوز
من غيرهما ولو كانا اذا اتاها كان له البديل هنا لان العوض في الذمة وهو امر كلي لا يرفع لما لم يكن من الجنس اشترط كونه احد العوضين مطالب
بجدة استقاء المانع حيث يحصل التفرق قبل القبض وجرا ابطاله مع التفرق فواف شرط صحة التفرق وهو التقاض قبل قبضه ولو كان
العوض بطل فيه ووقع في الباقي اى ظهر كونه لبعض من غير الجنس وكان يفتيه بعد التفرق فانه بطل فيه لما مر ولو كان قبله طالبا لبديل وهو
غيره اخل في العبارة ولو قال ولو كان البعض غير الحكم لكان له ان يصرق ولو اداه اما التحصيل لمعيبا ما عدا الارش لا استلزاما
الزواج ويكفي في ما في الذمة اى كليتا محمول على الصحيح كان له البديل قبل التفرق ضلعا لان القبض لا يقصر عن عدمه واما بعد فظهر بطل
من حيث ان الابدال يقتضيه عدم الرضا بالقبض قبل التفرق وانما الامر لكل المتأخر في الذمة فلو وجد من ضمن البديل الحاصل بعد التفرق
فيؤدي الى فساد التفرق فلا يصح البديل ومن تحقق التقاض في العوضين قبل التفرق لان القبض وان كان معيبا فذلك محسوبا
عوضا لان العيب العيب الجنس فلا يخرج عن حقيقة عوض المعيبا منه كونه العيب الجنس فهو البعض لوصاف اسندا كما يمكن بالخيار وروى
لوروى به استقر ملكه عليه فاداه له على القدر بين فاذا اضغ رجع الحق في الذمة فحينئذ هو حواصلي وفد ظهر بذلك ان التفرق قبل
العوض الصحيح لا يقدح في المعاوضة وكذا لا يقدح الضم القاري هذا هو الاقوى لكن هل يجوز ان يبدل في محل الرد بناء على ان الضم
العوض من غير عوض التفرق غير مقبوض فاذا لم يقدح في صحة التنازل بغير القبض في صحة القبض لا يقدح في صحة القبض لا يقدح في صحة القبض لا يقدح في صحة القبض
في العوضين الذي هو شرط الصحة والاصل برأى الذمة من وجوب قبض كل واحد من العوضين فلو كان حكم بغيره بالقبض السابق فيجب صحة ان يثبت
وجما وجودهما الثاني فانه ظاهر فلهذا وجب الترجيح قوله اذا اذ المراد انه اشترط بان يرد في الذمة بديلا كذلك ان كان قوله ودفعه فلو كان
المقبض اذ لو كانا معيبين لعل التفرق من حيث اشتغال احد العوضين على زيادة عينية وكذا لو كان الزايد عينا والمطلوب محسوبا بقدر
ينقص عن المعين بحسب عدم الحكم بكون الزايد ما منه وجوده والاولى لاصالة البرائة من الضمان ولانه لم يقبضها بسبب مضمون من مؤخر
عوضه لا يبيع فاسد وانما افضاها باذن مالكها فيكون كالودعي والاول الاخر انما يكون مقبوضا على ان احد العوضين الذي هو على
عقد المعاوضة فيكون مضمونا نظرا الى مقتضى العقد لا اثره في الضمان من المقبوض بالثبوت لظهوره على البطلان عند الخلف حتى يؤدي في ذمة
قبضه على ذمة العوض غير مدح مع ظهور عدمه ومقتضى العقد بطل على ضمان غير العوضين وكذا في غير المقبوض بالثبوت مضمونا وهو
على التراجع وعموم الخبر بحيث يخل عمل التراجع في غير المتابع فان التراجع على الاخذ بمقتضى الخبر يجب ان يكون الواجب على اليد الحفظ ونحو ذلك
ان يؤدي ويرشد اليه الا انما انقبض المقبوض لا يد مع عدم الحكم بقبضنا وانما الصدور المتفق عليه وجوب حفظها وتبني قوله لا يكون لا غلط او
على التوجيه من الامر في الزايد وهو في صورة التمسك على فاق لا تترك له ما يوجب الحفظ ثم الامانة في الصورة تبني على تقدير ما علة
صله بقدر التمسك في امانه ما لكي لا يجزي هذا الامر طلب المال وان وجب حفظها وعلى هذا من الغلط هو شرعي وان كانت مدونة من
المالك لغيره علم بها فيكون كالوفاة منه فواجب فيه ما عا فانه يكون امانه شرعية مع اشتداد ضرر المالك نظر الى جملته ويحتمل
كونها ما اكثر نظر الى اشتداد فعلها اليوم في المشهور بينهم صادف على عمل التراجع لانهم جعلوا امانا ما كونه مستندة الى المالك
نظر الى جملته ويحتمل كونهما ما اكثر او مزج حكمه ونظمه الفائدة في وجوب هذا على الصدور او اعلام المالك بها فان ذلك من الحكم
التشعيرية على هذا من الغلط اما ان يبين الحال قبل التفرق وبعد فان كان قبله فكل منهما استلزام الزايد وبطلان العيب لا يفرقا
مخرقا من التمسك وان كان بعد التفرق فان جرد الابدال للعيب من التمسك من قبله لان التمسك لكل واحد منهما العيب التمسك ولو كانت
الزيادة كبيرة بسبب اختلاف الموازين في القابض فو كدوى جواز هذه الزايدة واما ابو الغضائير فكل من كان في الضاد فاق
صالحه عن الزجل يقول الضائع صنع في هذا الخاتم وابدل لك درهما فان جاز بدله غلظ قال ما روى عن خلفوا في ثوبه هذه الزايدة
والعمل بعضهم فاشتمع على بيعها في البيع المذكور في الكتاب عداها الى اشراط غير صياغة الخاتم نظر الى مقتضى الزايدة جواز الضائع
البيع وعده الفرق بينهما وبين غيرها من الشرط وكذلك ابن ادرين لا انظر من جهة اخرى وهي ان الضائع ليس له زيادة عليه المبيع
في الزايدة خاصة دون الحكم والمهر وجماعه فلو كان بلفظ روى من جهة اخرى فيما والحق ما لا دلالة له على عدم جواز

ق الاواني المصنوعة من الذهب والفضة كان كل واحد منهما معلوما جازيما بحسب خبر زيادة وبغير الجنس وان زاد وان لم يعلم
وامكن تخليصها مما ليس بالذهب والفضة وبغيرها وان لم يكن وكان احدهما اغلب بحيث لا يقل وان شأوا فاعلمنا انهما
ق المركب المحلاة ان علم ما فيها يثبت بحسب الحجة بشرط ان يزيدا لئلا يغيبا او يوجب الزيادة من غير شرط ويعلم جنسهما مطلقا وان

درهم مطلقا بدرهم مع شرط الفينا غير انما فتمت جعل ابدال الدرهم المذكور فيها بالدرهم شرط في الضمان لا البيع بشرط الضمان
الله لان يقال ان ابدال يرجع الى الفرق انه لا فرق بين الزيادة اذا جعلت شرط فيها مع حصولها في الحالين واجود ما يترك عليه الزيادة
انما فتمت ابدال درهم طازج بدرهم غلة مع شرط الضمان غير من جانب الغلة ومع ذلك لا يخفى الزيادة لان الطازج على ما ذكره
اللفظ ولفظه جماعة من الفقهاء ان الدرهم الخاص والغلة غير وهو المشوش وقد تطلق الغلة على المكسرة ولكن هنا يتيم مع النفس لئلا
الزيادة الحكيمة مشروطة على المشوش هي تقابل بما زاد في الخاص عن جنس المشوش وهذا الوجه مانع من شرط البيع وغيره وفي شرط
الا صياغة خاتم وغيره من الضمان والاعيان فعلى هذا يصح الحكم ويعدى واقاما اطلقوه فالمنع اليه متوجه سواء في شرط الضمان
وغيرها لا لاجتماع على المنع من الزيادة الغنية وكذا الحكيمة على الذهن لا لئلا يباين ذلك على ما عرف من الرواية قوله وانما
اه فاعرف من القواعد الشافعية ان الجمع من جنس يوجب بيع جنسهما مطلقا وبما معا سواء علم قدر كل واحد من الجمع لا اذا عرف قدر
الجملة وسواء امكن تخليصها ام لا ويكفي واحد منهما اذا علم زيادة عن جنس يوجب بطلان الاخر وان قل سواء امكن التخليص لا وسواء
علم قدر كل واحد لا وهذه المسئلة جري من جريئات القاعدة وما ذكره فيها من الحكم كلام الشيخ رحمه الله وبغير عليه جماعة وهو مخا
الى الشيخ في جميع اقسامها لا يخفى وليتبه منه على امورا الاول قوله ان كان احدهما معلوما جازيما بحسب خبر زيادة وبغير الجنس خاصة
فهذا لا وجه له لان المبيع انما هو المركب منها لا المخرجه لا معنى لافراجه بالمبيع وان كان المراد بالجموع اشترطه ببيع جنس احدهما زيادة
النسبة على جنسه لتقابل الاجزاء وان اراد بيع الجموع بحسب اى بالجنسين معا فلا وجه لاشترط عدم زيادة ايضا لان ضمان كل جنس في
مخالفة يجوز زيادة ونقصا ولا فرق في هذين القسمين بين ان يعلم قدر كل واحد منهما او يجهل كما مر فلا وجه للتفريق بينهما الثاني
قوله وان لم يعلم وامكن تخليصها مما ليس بالذهب والفضة ويوجب ابدال او بغيرها فان بيعه بوزن ذهب او فضة جازيما مطلقا وكذا مع
زيادة النسبة على قدر المركب فيكون جازيما مع نقصا انما اذا علم زيادة النسبة على حصة ما يقول من يبيع باحد هما على قدر امكان التخليص
لا وجه له بل يجوز بيعه بهما باحدهما وبغيرهما سواء امكن التخليص ام لا الثالث قوله وان لم يكن وكان احدهما اغلب بحيث لا يقل فانه
يجوز بيعه بهما وبغيرهما بالاكل والاكثر اذا علم زيادة النسبة على جنسهما كما مر في التفسير بالاكل عارضا عن التكنة واعتذر الشهيد رحمه الله
لم عن ذلك ان ذكر الاقل يحافظ على طلب الزيادة المعبره في النسبة عن جنسهما يمكن تحقها مع الاقل والاكثر ومع ذلك فلا ارشاد الى الزيادة
عبر كانه التخصيص الموجب لثبوت المنع الرابع قوله وان شأوا فاعلمنا انهما جازيما بحسب خبر زيادة وبغير الجنس مطلقا و
بغيرها فلا وجه للتخصيص من الاول لا في ذلك ايضا بين امكان التخليص وعدمه ولا بين العلم بقدر كل واحد منهما وعدمه بل المعتبر العلم بالجملة
ويكفي من العلم بقسما وبما مع جملة قدر كل واحد منهما بان يكون معهما ثالث من تخاسم غيره بحيث يوجب الجمل بقدرهما مع العلم بقسما وبما
فلا ريب في قوله وان شأوا فاعلمنا انهما جازيما بالتفصيل يكون الامع زيادة احدهما الامع شأويهما قوله المركب الكلام في هذه المسئلة
نحو ما نقله فان مع العلم بقدر الخليج يجوز بيعها بغير جنسها مطلقا وبحسب خبر زيادة وكذا يجوز ذلك مع الجهل بقدرها اذا علم زيادة
النسبة على الخليج فانه يمكن تصورا العلم بالزيادة وان جهل القدر ولا فرق في ذلك بين امكان نزعهما وعدمه وقوله من غير شرط اى من غير
شرط الا انها يثبت عقد البيع لا سئل امر الزيادة في احد الجنسين لان الشرط زيادة حكيمة كما عرف في اشترط صياغة الخاتم وانما يصح مع
شرط هبة الزيادة اذا وقع البيع بالنسبة على الخليج خاصة اذا فرضت قدره او زيادة على قدره كما لا يخفى ولو وهبه لزم ايد قبل البيع مع ايضا ويجوز
تجربته عن شرط البيع الباقي بمثل كالأثر في الخبر قوله وان اه فاعرف فاسلف ان مع الجهل بقدرها يجوز بيعها بغير جنس جليتها مطلقا
وبحسب ما مع العلم بزيادة النسبة عليها فان قدره بغيره سواء جعل معها شئ او لا ومع عدم العلم بزيادة النسبة عليها اذا ضم اليه شئ بغيره النسبة على الخليج
والضميمة لهما وانما قوله فيل يجعل معها شئ فاشار به الى قول الشيخ فانه ذكر ذلك لجعل الضميمة مع شأوها وظاهره ان الضميمة يكون مع الخليج
مع ضميمة القول من ثم ذكره بصيغة قبل لان ضميمة شئ المركب يوجب الفرق حيث يحتاج الى مقابلة القدر بما مع اليه وانما يحتاج الى الضميمة
النسبة والشيخ منع في ذلك وانما وردت بهذا الصيغة نسبت الى وهم الزاوى وان الصواب مع ما عند ذلك الشهيد رحمه الله بان اذا اراد
بيعها منفردة لا ضمها اليها المحلا او ضمها الى غيرها ومضممة اليها الى المحل فكثيرا للنسبة من الجنس فاعرف ان ذلك كله مستغرق عند بيعها
منفردة ولو كانت مجهولة بالجنس يمكن مع العلم بزيادة النسبة عليها سواء ضمها اليها شئ ام لا وكان الاول في حود الضميمة التي بناه على الاصل
ولو ضرب من النجوز فانه يحتاج الى الضميمة اذا لم يعلم بزيادة النسبة على الخليج لكن على تقدير ارادة النسبة بناه على الاصل وانما لا يستقيم مع قوله بعد
ذلك بناء على زيادة شأوها نظريا لان مع الضميمة الى النسبة الى المحل فيضم الى الخليج فيستثنى عن زيادة النسبة لا يفرق كل من جنس النسبة
الاخا لفرق قوله لو باع فاعلمنا انهما جازيما بحسب خبر زيادة وبغير الجنس مطلقا وحيث في العامة مائة منها وان وجد في العامة مائة منها وان وجد في العامة مائة منها
حق قال لو كان نقدا ليدصرف عشرين بدينا ولم يرض ايضا لان التفرقة لا يختص ذلك بنقد البلد وبشكل بان المانع من التفرقة
هو مجهولية الدراهم وهي على هذا التقدير معلومة والاطلاق منقول على هذا البلد والثالث ان نقدا في مكان نقدا البلد معناه لذلك
الضرب والغالب ان نقدا في مكان نقدا البلد معناه لذلك وعين نوعا بذلك مع والاطلاق في قوله لو باع فاعلمنا انهما جازيما بحسب خبر زيادة وبغير الجنس مطلقا وحيث في العامة مائة منها وان وجد في العامة مائة منها وان وجد في العامة مائة منها

بجملتهم في زعمنا الامع القدر فيستثنى
عن جنسها وان يبيع بحسب خبر زيادة وبغير الجنس مطلقا
ق لو باع بوزن بغير جنس درهم او وزن
العشرين بالدينار لم يرض بجملة
ق لو باع ما نذر درهم بدينا او لا
درهما لم يرض للجملة من

وان زاد ان اراد بيعه
ذلك الجنس

فولد وان أدرك بعض ثمرة البستان جاز بيع ثمرة راجع ولو أدركت ثمرة بستان لم يخرج البستان الاخر ولو ضم اليه وفيه ثردق وحده ان ينفع المحرق لا بشرط زيادة عن ذلك على الاشياء هل يجوز بيعها سنين فصاعدا قبل ظهورها قيل نعم والاولى المنع وكذا الوضوء بها شيئا قبل انعقادها وان يجوز بعد انعقادها لفظه ولفظان في كل طهره بفتح

وسكون هذا القصر في هذا القصب
ق والتوف هو ما بين الشتاين من
نوف فان في الصخر ولا يقان ثوث
القاء المثلث الزاد بالخرطة هذا لور
خرطة ولوانع بقول حرف لور
لثمة لم يدخل في البعق ووجه على
لثمة بقاها لوان بلوغها ق
وزان يستقر في ثور الوحلان
ان يستقر حصص ثور الوحلان
ولو حاست الثور مقصودا رطبا
كذالوا لثمة الباعق ولو كان بعد
لقبض وهو التحليل سبع على الباعق
على الاشبه وان لثمة لثمة في بل
نابع استقر لثمة كان لا لثمة
كالقبض من ١٧

الميثاق
 الثاني من قول
 في الصلوة ولا تقول النوت
 الطاء المشددة والمرد بالجر
 الحاء اخذ
 الورد وركب الاعضاء بقول
 خضت الورق اخره

خلف

قوله ويجوز النظر في وجه الملوكة ونحوها اذا اراد مشرقا ونحوه وطعن ولد من الزنا بالملك العقد على الاظهر في
وجه الملوكة في الميراث قال عبد الملك في قوله كان حسنا من اشترى عبدا ما كان له لولاه الا ان بشرطه المشترط
وقيل ان لم يعلم البايع قوله وان علم فهو للشركة والاول مشرق ولو قال للشركة اشترى ولك على كذا لم يلزم وان اشترى وقيل

ان كان له قوله وهو المروي
يجوز ان يشترى الامنة في بيعها
كان وجهها المالك قوله وكذا يجوز
على الشركة اذا جهل حالها من

تابعين لاس المال وهو الاقوى والرواية مع كونها واردة في بيع خاص يمكن باويلها بما يوافق الاصل قوله ويجوز ان المراد بحسنتها
موانع الحسن الرقبة كالكتفين والرجلين والشعر لا يشترط في ذلك اذن المولى ولا يجوز الزيادة على ذلك الا اذا لم يكون تحليله
يتبع منه ما دل عليه اللفظ حتى العورة وكذا يجوز له النظر اليه مع الحاجة وجوز في المذكرة النظر في ما عدا العورة بدون اذن
للمشترى قوله ويشترط ان يكون مملوكا ان يغيبه وان يطعمه شيئا من الحلاوة وان يصدق عنه بشئ للنظر في ذلك كله وقد ورد
الصنف فيه بارتقده وامه قوله ونحوه وطعن ولد من الزنا بالملك العقد على الاظهر هذا هو الاجود وحمل الله على الكثرة
وعلم بان ولد الزنا لا يفتح بالعار وحرم ابن ادرس بناء على ان ولد الزنا كافران وطعن الكافر محرم والمقدمان ممنوعتان
قوله وان يجره علمه في النص بانذاره لا يفتح وظاهر النص ان الكراهة معلقة على بيعه في غير ذلك وفي غيره وبما قيل بان يجره على
المعارف من وضع الثمن فيه فلوراه في غيره كره ايضا وفيه نظر قوله البعده القول بالملك في الجملة للاكثر وصنفته الاخبار في
جامعته عدم ملكه مطلقا واستدلوا عليه بادل كراهته مدخوله والمسئلة وضع اشكال لعل القول بعد الملك مطلقا منوجه
ويمكن حمل الاخبار على ما تصرف في ما ذكره من ملك قبل المالك فيكون وجه الجمع قوله من اشترى ما اختاره المصراع بناء على انه
لا يملك شيئا فاذا باع لم يدخل ما لم يملك مع الشراء لان الجمع مال المولى في الحقيقة وانما ليس بالمالية وقوته انه صحيح فحين
مسل عن احد ما مال البايع انما يقع نفسه الا ان يكون شرط عليه ان يملك من مال او متاع هو قوله والقول بالتفصيل بالعلم
وعلمه ان يجره على بيعه بحسنه من ابي عبد الله فيضعف بان الملك لا ينتقل الى المشتري بمجرد العلم من دون صيغة تدل عليه
ويمكن حمل الرواية على شرط البايع للشركة ذلك في بقية المسئلة امورا الاول ان هذه المسئلة ذكرها من قال يملك العبد
احاله ونسب المالك الى العبد على الاول واخره على الثاني يراد به ما سطر عليه المولى واباح له ونسب اليه من كونه وفراش وغيرها
فان لا خلاف في صدق بائنه ملائمة الثاني ان الخلاف في دخول المالك المذكور على القول بان لا يملك يتجوز فيه لانه مملوك للبايع يمكن
دخوله في البيع ونقله واذا حكم بكونه له يكون اسقطا بالملك السابق اما اذا قلنا بملك العبد فيشكل الحكم بكونه للبايع ويجوز البيع
للمشترى فان ملك ما لا ينتقل عن الارضاء والحال ان العبد لا يدخل في هذا النقل وقد ذكر هذه المسئلة من ملكه وماله
ولا يندفع الاشكال الا اذا قلنا بان المراد بملك العبد تسلطه على الانتفاع بما قيل يملك له لملك الرقبة كافتقاره في الذروس
عن بعض القائلين بان ذلك يكون للملك على هذا الوجه غير ان ملك البايع له في نفسه على وجه يوجب به نقله الى المشتري وبقاؤه على
ملكه الثالث ان قوله حكم هنا بان العبد يملك ان كان محجورا عليه ثم حكم بان ماله اذا بيع لولاه والحكم فيه اقوى اشكاله الا ان مقتضى
المالك على هذا الوجه ملك الرقبة بطريق الحقيقة وان جرح عليه الانتفاع به فلا يملك تسلطه في الذروس ولا يملك الحكم بكون ماله للبايع
المشترى بمجرد بيعه لله انما يحمل على ظاهره ان ذلك على هذا الحكم في وجه بان جرح على عدم ملك العبد لانه لا يملك لملك المشتري عليه
من عدم ملكه شخص من غير الارضاء والناسب للقول بملكه قبل المالك ان يبيع العبدان كان ولا يكون للبايع ولا للمشتري والاقوى
نقله على القول بان لا يملك ان ماله المنسوب ليه للبايع مطلقا الا ان بشرطه المشترط فيكون له بشرطه عليه ما يقدره او يكونه باعوا
سلما منه من الزنا بان يكون الشخص خالفا لجنس الرقبة او زابدا عليه مع قبض مقابل الرقبة في المجلس في قوله ما اختاره المصراع هو
الاقوى بناء على ان لا يملك على القول بملكه فهو محجور عليه بوقفه جلاله على جازة المولى والقول المذكور للشركة واستند فيه
الى رواية الفضل عن الصادق ومعه قوله ان جعل ذلك لولاه لبيعه لا لولاه فيها على ما دعاه الشيخ للفرق بين الاجنبي والمولى فان
حكم الاجنبي والمولى ما ذكرناه واما المولى فان قلنا ان العبد يملك ماله لولاه والاخره زابيل رضا المولى فيمكن العمل بالرواية في
القول ولا يلزم من ابراد ريس من ان الزنا لا يجوز العمل بها وان الشيخ اورد ما ابراد الاعتقاد في قوله انما انتاعه ماله في هذا
اذا قلنا انه لا يملك او قلنا به بمعنى جواز تصرفه خاصة اما لو قلنا بملكه حقيقة لم يشترط في الشر ما ذكره الشيخ من البيع فلا يفتا
بالثمن قوله يجوز الاستبراء من البقرة والمراد هنا طلب البقرة من الحمل فانما اذا صبر عليها هذه المدة بين حملها ورجوعها منه
لئلا يخلط الانساب هذا هو الحكم في وجوب الاستبراء ومن ثم انقضى الحكم عن بائنه لانقضاء الحكم في حكم البيع غير من الوجوه الثاني
للمالك كذا القول في الشر فيجب لكل مالك ان يبرأ من حادثة خلاف الابن ادرس حيث خصه بالبيع ولو لم يبرأ لثاقل ثم وقع البيع وغيره من الثمن
وان لم يرجع الثمن الى امر خارج ويضمن حقه تسليمه الى المشتري ومن ثم حكمه اذا اطلبه المالك فانه صار ملكا وحقا مع احتمال ثبوت
وجوب الاستبراء قبله ولو لم يوضع على يده قبل البيع فليس له ان يبرأ منه عند البايع فلا يجوز قطعا لانه صار ملكا
اجنبية منه قوله وكذا انه انما يجوز على البايع ومن ثم حكمه الاستبراء اذا كان قد وطئها سواء عزل ام لا واما المشتري ومن ثم حكمه فانما
عليه الاستبراء في علمه على السابق وجعل الحال فلو علم الانتقال بحجة نقاء القابض والنقص عليه وانما خص الحكم بحمله الحال لدخوله
الغنم الاخر فيه بغير روى ولو قال وان جعلها في مثل القصبين بابلغ نظر لانما ذكر الحكم في السكون عنه بذلك والمعتبر من الاستبراء
ترك الوطئ في القبل والتبريدون بان الاستبراء لصحيحة محمد بن بزيح خلافا للبطون حيث حرر الجميع ولو وطئ في زمن الاستبراء وعزم

سقطت عنها المالك في الأول
موت من

قوله ويسقط استبرأها اذا انقضت استبرأها فان لم لا يجوز وطى الحامل قبل قبل ان يمضي حملها اربعة اشهر وعشرة ايام
بعد هان ولو لم يزل كره له مع ولد فليدا واستبرأ ان يغزل الخ في الثفر بين الاطفال وامانتهم قبل استغنائهم عنهم من غير وقيل
مكروه وهو الاظهر والاستغناء يحصل ببلوغ سبع وقيل يكفي استغناؤه عن الرضاع والاول اظهر من اولد جارية ثم ظهر لها

العلم بالتحريم ويلحق به الولد لا نه فراس وهل يسقط الاستبراح نظر من انفا فأيده وحكمته حيث دخلها المائين ولحق به الولد الذي يمكن
تجده ومن اطلاق الامر بالجنابة المدة وهي باقية قوله ويسقط انما عبر بالثقة لوروده في التصور المذكورة في هذا الباب
واردة في اخبار البائع انه لم يطأها في حكمه اخباره انه استبرأها وهو الذي فرضه الله والظاهر ان المراد بالثقة العدل لانه الثقة شرعا وبه
منج في النافع مع احتمال الاكتفاء من يتكفل القليل به ويتقبحه وفي صحيحه بصير انفسه فيها وواجب ان ادرك استبرأها وان اخرج
بها وشعر الاثم في الدين في الشرح قوله وكذا لو كانت امرأة هذا هو المشهور بين الاطحاب خالف فيه ابن ادريس كما مر في صحيحه
وجمنا مع الشهرة الاخبار والمطافره وهل يلحق بها امه العينية المحبوبة القليلة الذي لا يمكن حفره وطى نظار من الماشا كره فاما ان علة
الحكم وهو الامن من الوطى من ان يقاس بالناس للصول الشريعة عند الحان وليس من مواضع الاشكال لما لو اطمأنت المرأة لوجله المحل
مبايعها بل لا يجب استبرأها قطعاً للعلم بعد وطى البائع وقد محال اسقاط الاستبرأ ببعضها الامر بالثقة لها منها لانها حائض
المرأة نظر الى اطلاق النص من غير تعديل كذا لو اطمأنت الرجل لاشترها من قبل وطى لها حيث يجوز ذلك قوله ثم انه قد اختلف كلام الاصحاب
في تحريم وطى الامه الحامل او كراهة تسبيلها في الاخبار في ذلك فان في بعضها اطلاق التحريم وطىها وفي بعضها حتى يضع ولدها وفي
بعضها اذا جاء حملها اربعة اشهر وعشرة ايام فلا بأس من تكاثرها من الاطحاب من جمع بينهما جعل التحريم المبدأ بالوضع على الحامل من حمل
او شبهة او مجموعها والعيا بالاربعة اشهر وعشرة ايام من فائز منهم من الحق المحمول بالزمان في هذه الغاية ومنهم من اسقط اعتبار
الزمان وجعل التحريم بالناس من غيره والمهر حرم الله اطلاق الحكم بالتحريم قبل الاربع اشهر والكره بعد ما هو موضع وجوه الجمع
الاطلاق بحيث يشمل الجميع فلا اطلاق التحريم لتمامها واما الحكم بالتحريم قبل المدة المذكورة فلا اتفاق في الاخبار اجمع عليه الاصل في التحريم
القرن واما بعدهما وقد اختلفت الاخبار فيجب الجمع بينهما وحل التحريم على الكراهة فيخرج بعضها بنقلها من طريق واحدة في ذلك نظايرة ما
به مطلقون انما يقتضي الحل من الزمان اليهود من الشارع الظاهر من العدة والاستبراء في غير عمل التزويج ولو قيل بالتحريم نحو زفير مطلقا
كان حسنا وتخصيص الحكم لوطى بالقبول هو الظاهر من المصنوع فان التحريم فيها معلق على الفرج والظن من زاده القبل وفي رواية في بصير
عن ابائهم منها ما دون الفرج وروايات الحاق الذي فيه بدعي صدق اسم الفرج عليه ما واثق بعض الاخبار لا يفرقها حتى تضع الحمل
للدبر وغيرها خارج بدليل اخر وهو ان قوله كذا ورد في الاخبار وفيه لتقليل بقية الولد بقطعة الواط وانه شاركت في اثم الله
وليس في الاخبار بشيء من القسط مقدرون رواية اخرى عن الكاظم انه يعتقد ويجعل له شبهة بعين لانه عده بقطعة قوله التحريم
اه القول المنع اجود للظن في الاخبار بالتحريم عنها قول النبي في حديثه عن النبي الماسع بكاء الامه يسوعها جميعا او امسكوها جميعا ثم
بشر بها فانها من الامر للوجوب المقتضى للتحريم عن التفرق وروى ابو جعفر عن النبي من فرج بين والده ولد لها فزاد الله بينه وبين
وفي صحيح ابن سنان عن النبي في الرجل يشترى الجارية والغلام وله اخ او اخت اب وام بمصر من الاضمار فقال لا يخرج من مصر الى مصر اخر
كان مخير ولا يشتره وان كان له امر فطابت نفسه فاشتره ان شئت هذه هي العدة في ذلك غير ما شاهده ومقتضى اطلاق
الحكم بالتحريم في كلام المصنف الفرق بين رضاها وعدمه في خبر ابن سنان ما يدل على اختصاص التحريم بغير رضاها وهو وجود
والظاهر عدم الفرق بين البيع وغيره وان كان في بعض الاخبار ذكر البيع لا يأمها الى العلة الموجودة في غيره فيعدي الى كل نازل العترة
القسمة والاحارة الوجبة للفرقة حيث كانت علة المنع الفرقة فلو لم يسئل منها العقد كما لو باع احدها وشتره استخدم مدة المنع او
من لا يحصل منه التفرق بينهما لم يحرم مع احتمال في الثاني ذاك يمكن الاجتماع لازماله شرعا وحيث حكم بالتحريم فهل يقع البيع ونحوه صحيحا
نظر الى ان التحريم في غير العادة لا يفضي الى الفساد ولو رجوع الى وصف خارج عن ذات البيع كالبيع وقت التدا او اطلاقا المتعلق الى الامانة
الدالة على الرد من غير اعتبار رضى المتابعين لان تحريم التفرق في جميعها من صلاته المعاوضة فلو ان اجماعها الثاني وهل يخص في التفرق
بالولد مع الامه او يحتمل غيرها من الارحام المشار لها في الامتياز من الشفقة استقر في التذكرة الاول وصحيح ابن سنان والاعلى
الثاني وهو اجماع وموضع الخلاف بعد منى المالك ما قبله فلا يجوز قطعاً ما فيه من القسبة اهلاك الولد فانه لا يعين بدونه
صريح به جماعة ولا يعدي حكمه الى البهيمه فضا بالمنع على موضع النص فجوز التفرق بينهما وبين ولدها بعد استغنائهم عن اللبن فله
ان كان فما يقع عليه لولا كان له ما يؤمنه من غير ان امر قوله الاستغناء هذا الخلاف لم ينف على مستند بخصوصه ولا ادعاء
من الاطحاب وانما نقلوا الخلاف هنا مفصلا على ذكر جملة من المناظرين انه من رتب على الخلاف في الحضارة لانه في باب النكاح هو
الظاهر وقد اختلفت الروايات في تقدير المدة ففي بعضها سبع مطلقا وفي بعضها مدة الرضاع ولكل منها ما بال وجميع جماعة بين
الروايات يحمل التسع على الاثني والحواس على التذكرة المناسبة للحكمة في احتياج الامن الى زيادة على الذكر لا نراة من اطراف بعضها
اذا عمل بعض هذا هو الوجود وحيث كان ذلك حكم الحرة فليكن في الامنة كذلك لان حقها لا يزيد على الحرة ولان ذلك هو الحق المعبر للام
في كون الولد معها نظر الشارع قوله من اولد المراهنة ولدا ما جازا هلا يكونها مستغنى بغيره عليه قوله ثم ظهر لها من صحيحه القول بوجوب
العشر ونصفه هو الاثني المشهور ولو كان عالما بالاسطخاف فالولد في المالك والواطى ان يلمز له العسر ولا يرجع به ولا ينفقها

ثم

قوله اذا وطى احد الشركيين مملوكا بينهما ما سقط الحد مع الشبهة وبقي مع اشتغالها لكن بسقط منه بفقد الرضيب الواطى ولا يثبت
عليه نقص الوطى على الاصح ولو جعلت غومت عليه حصل الشرك وانفقد الولد او على ابيه فيه حصصهم يوم ولدوا المملوك ان المأد
لها اذا ابتاع كل واحد منهما صاحبه من مولاة حكم بفقد السابق فان انفقائه وقت احد بطل العقدان وفي رواية يفرع بينهما وانه

اعني يابن الطريق
 ويحكم للافرب
 الاور اظهر من
 الشجر جارية من
 من فضله كان
 ردها على الكاين
 استفادة من
 قوله لو قيل ليل
 الحاكم لا يستحق
 اسمه من

من ظاهر الرواية السابقة ولا يلتزم على ذلك من غير علمه فلهذا نسبنا هذه إلى الوهم وحملنا هذه في الخ على تساوي الصديقين
كل وجه وهو استبعاد بيع أحدهما لا يبعد عن كمالها من تساوي الأجر لبعضه وبشكل الجبر والأقوى المنع مطلقا فلو كان ظاهر
التصديق والتساوي أن الواجب من الحد الجدل خاصة وأن كان محصنا لا يحد الذي يقبل لبعض وكان الوجه فيه أن ليس بأعضا
ملكه بعضهما ومن هنا نوجب الحكم أيضا لموافق الولد برهان كان عالما بالتحريم مع أن الركن الثاني لا يلحق به الولد ولا يخفى أنه يستثنى
الحد بسبب نصيب الشريك ولو كان له الوطى فإنه لا حد على الأب بسبب نصيبه كما لا حد عليه لو كانت باعتهما الولد كما سيأتي قوله
ولا آية واجب الشيخ نفوذها بنفس الوطى سندنا إلى ظاهر رواية عبد الله بن سنان والأقوى ما اختاره الله لأن الأجل نصيبه هو
نفوذ عليه مع لا بد منه قوله ولو أنه إذا حملت الأم ولد كونه تعلقها بها حكم اتقانا الأولاد فيقوم عليه لأن الأم لا بد من تعلقها
لغيره بينها وأنها ما يكون سيدا فكان عليه غير أمه من هل المتبقي منها هذا الوطى والقوم أو الأكثر الأم لا بد من تعلقها
في ملكه بحجج الحمل والنفوذ ودفع الغيرة والقمان مع رضاء الشريك فكيفها قبل ذلك الجميع كذا حق الاستحسان ولو سخط الولد
قبل النفوذ استغنى عن الشك أو ما يلزم إياه فيه حصصهم يوم ولد إذا لم يكن فثبت عليه حاملة ولا أدخل فيه معها ونسبها بقوله
أنفذا الولد لغيره على فكره بالغيرة ليس على حد ذلك الوارث الرقيل هو محكوم بحرية من حين الانقطاع وإن لم يسد قيمة تعلقه
الغاية فينا أو وصى له جده فان الوصية صحيحة ولو قيل بأعقاده رفاة ونفقه بحرية على دفع قيمته وإقام مقامها لم يصح فينا أو
لغيره بجائز ما كان يلزم من غير خبره على الأب عشر سنة وعليه الشك في دينه من الأثرة عشر فيها إلا أن نصيبه يحجب على الأب مضافا
ذلك العشر بسبب الوطى سواء كانت بكر أو ثيبا وهو العشر ونصفه مضافا إلى ذلك العشر البكر مستثنى منه قد نصيبه على ما
الفولين قوله الملوكان ما اختاره الله هو الأقوى وجب تقديم السابق واضح لأن عقده صدر من أهله في علمه بخلاف
الناظر لظلاله إذ من يتنقل عن ملكه فلا يعض عقده ثم كان شريك منها نفسه وقلنا بملكه فظلاله الثاني واضح لأشياء
الصديقين وان أحلنا الملك وكان شركاءه استبدت مع السابق وكان الثاني فضوليا لظلاله إذ من يفعله إجازة من شره له ولو كان
وكيلا له فقلنا ما كان كذا الصديقين بطل بيع مولاه لرجع الثاني أيضا والأفكار المادون والفريق بين الأذن والوكالة أن الأذن ما جلت
تأثير الملك أو كذا إنما باخره القرف المحبب مطلقا والمرجع فيها إلى ما دل عليه كلام المولى ولو افترق العقدان بطلان أي في مضايل
يكونان موضوع على إجازة الاستحسان التي ترجح إذا لم يكونا وكيلين كما هو يتحقق الأكثرن بالاتفاق في القبول بأن يكمله معالان به
ثم التثبت يحصل الأمتال عن الملك الموجب لظلاله أن ذلك لا يخلو في العقد لعدم دلالة قصد إخراج الصديق عن الملك على
القصد في منعه من القرف أحدا ذلك لأن حق الوصية في العقد حصل مانع من تمامه بقيت الأذن وإنما المزيل لها خرج عن ملكه
علما بالاستصحاب تمسك بقاء المقتضى الرواية بالفرع ذكرها الشيخ في وفرة في صورة تساوي المسافر واشتباؤه الحال وهو
لا يستلزم الأقران وان احتلوا القول بتمامه ليس بعيدا من التصديق في اشتباؤه الحال في التيقن الأكثرن وقد روي أن الفرع لكل امرئ
مشكل واختاره العلماء في التذكرة والخ مع الاشتباؤه كقلنا لا مع الأكثرن وبشكل ما ينع مع احتمال الأكثرن والتسوية الخارج لفرع
بجمل الأكثرن البطل للعقد وليس الفرع ما يخرج به من ظاهر قوله من هنا إخراجا على السابق منها وخرج فلا يجوز الجمع اشتباؤه الثاني
ثم لو قيل مع اشتباؤه التيقن والأقران كما هو ظاهر فرض المسئلة أنه يمكن ذلك فراجع أحداهما الأكثرن فيحكم بالظلال أن ظهر كان
حسنا إلا أنهم لم يثبتوا عليه لا موطأ من القول في المسئلة على ربع الطريق وهاها الشيخ في عن أبيه بخبر عن الصادق فينا
أن ذلك مع اشتباؤه الحال فلو علم السابق قد وان كان بعد طريقا وظاهرها أن كل منهما أشترى الآخر لقبضه على الصديق والاحتياط
ما قلناه بقية العبارة تبقى هو أنه بعد حكمه بتقديم السابق والظلال مع الأكثرن وروي الفرع وصح الطريق ثم رجع الأول وهو
يشعر بكونه في مقابلته بخلاف الحال إنما وروى في صورة الاشتباؤه والله لم يذكر حكم هذا الفرض فلا يكون في مقابلته حكمه
بل في الثانية خرج بتقديم السابق والأقران في الحال في التيقن الأكثرن والظاهر أن المصالحات في مقابلته الأكثرن معا للشيء فافهم
في الثانية بالفرع عند الأكثرن بخلاف الرواية وهي لا بد على مطلوب لا تفرقها في كتاب الحديث ما إذا كان المسافر متساوية واشتباؤه الثاني
زاعل الأكثرن والله أعلم فوكم من استقرأ القول الأول للشيخ وتابعه ومسنده وروى فيمكن التماس عن الصادق في القول الثاني لأمر
أدريس نظر إلى رواية في بناء على أصله ولما فيها الأصول العقب من جهة ما على باعتهما وليس بالكار ولا وكلا ولا وسعى بها
في تمامه أن كتبها لولا ما والتمس لرصل إليه فكيف يؤخذ من غير هذه هذا مع جهل الحال مسكين الموجه في العلم والاشتباه والتيقن في
في الذم من سبغها لعل الرواية واحدة عن الأشكالين بأن ردها على التتابع مكلف بركة ما إلى أهلها أم لا أكثر سارق ولا أكثر
به عليه زاد في شرح الأثر ما بان به اندم ومخاطبة بالزاد والفرع هو ما بعد دار الكفران في استعانتها بجمعها بين حق الشك وحق
صاحبها الأصل في زمان مال العرب في في الحقيقة وبالصنيع ما عثره الصرا مع ضيقها لا يارض في مقابلته محرم في الحقيقة وهذا التعليل
تقديم بعضه من حيث يكون النص هو الجبر والأمر لا يخفى أن جبر ما ذكره لا يصلح للادلة لأن تكليف التتابع بالزاد لا يقتضي جواز التعليل

قوله السلم وهو ابتداء مال مضمون الجاهل معلوم بال حاضر في حكمه ويصدق بلفظ اسلمت سلفك وهل يفيد اللفظ
 السلم يقول سلمت اليك هذا الدين في هذا الكا في شبعم اعتبارا بقصد المتعاقدين ويجوز اسلاف الاعراض في الاعراض
 والاضابطان كل ما يختلف لجله الشر فذكره لانه لا يطلع في الوصف الغاية بل يقتصر على ما بيننا وله الاسم ولو شرط الاجود

لغته وكنى ولو شرط الازدي ولو
 قيل في هذا الجواز كما رحسنا
 القاصر من

في كل غاصب قلم يده لا اثر له في هذا الحكم ايضا والاكتان الغاصب الغاصب عليه الرد على الغاصب هو باطل لاجتماع ولا
 البائع ان كان سارفا لم يكن له اطلاقا لما نحتاجه وان لم يكن صادقا فليس كذلك لا سيما في الجواز الذي كان كل بيع
 اسقطا فاما الفرق بين الجواز والاصل فلا مدخل له شرعا في الحكم بل لا تفاوت في نظر الشارع بينهما بل كل منهما مضمون على
 المتلفع ان المتلفع المال المحرم حقيقة ليس هو مولى الجارير بل البائع الذي غير ان كان عالما او من غير فلا يرجع على غيره ولا ترد
 وزاد في قوله ذلك لانه من جواز اخذ ما ذهب من الاموال المحرمة بالاصل من مال المحرم بالعرض كهل الذمة وهو واضح المتعلقان
 والوجه ما قلناه من ان ذلك شذوذ في النص يقتضي في العقل لا يخلل بعلمه واما الاعتماد على الرواية لصحة طهارة في غير مسكن
 الشيخ رجاء عن الاعيان بها والاخرى جوب لتوصل الى ما لكها او كذا او اراد كذلك مع التفتيد يرفع الى الحاكم وهذا هو
 الصما اختاره اخيرا واما تركه ذكر المالك ليعذر الوصول اليه غالبا واما التمسك بلب البائع مع بقاء غيره مطلقا ومع قلنا ان كان
 جازلا بغيره وكذا القول في الوارث لا يستلزم جازية مطلقا وان ضاع الثمن لفصل العاشر في السلم قوله السلم اراد بالثا
 المين ثمن القبوض في المجلس بانه حكم القبوض في المجلس مع كونه موضوعا غير معين وان كان القبوض حاضرا عند ما لان الثمن اذا كان موصوفا
 غير مضمون القبوض بل هو امر كلي لا يخلو لاجل الضرورة لكن بغيره في المجلس قبضه يصير حكم الحاكم بغيره على ان المراد بالثا حاضر المعين اتمرا
 بالباقي ان الحاضر عندهما اذا قبض في المجلس لم يكن معينا في العقد ليس هو معلقا بالباقي وان كان بعض افراد لان الامر كلي ظاهر لا كراه
 وان لم يوجد بدونهما قوله ويعقد السلم والسلف يعني انهما المتعلقان في السلم في السلم ويقال اسلمت سلفك
 يتعدى بالجزء والضعيف في السلم بالجزء في التذكرة ويجوز ان الفقهاء لم يستعملوه وينبغي القول بجوازه لانه لا يضر بحال
 المقصود ووروده لغرضه هذا اذا كان لا يجاب من السلم ولو كان من السلم اليه الذي هو البائع في الحقيقة بلفظ السلم والتمثيل على
 قوله باسلمت منك كذا او اسلمت في السلم على ما قلناه في الضعيف والقبول هنا من السلم فليست شبهة وهذا الحكم من خواص السلم
 الى انواع البيع ومثله في الاجاب عن كل من المتعاقدين السلم قوله وهل اى قال ذلك الشرعي فيكون ذلك على فسخ السلم من كون السلم
 هو السلم في السلم وهو البيع ومثله ما لو قال البائع اسلمت اليك هذا الثوب في هذا الدين كما فرض في الفواعل وجه الامتنان في البيع
 بكل ما اذني ذلك المعنى المحض من السلم نوع من البيع اعني الشارع في فعل المالك تجازا استعانة في المجلس تجازا انما بالقبض ولا يتر
 اذا جازا استعانة المالك في السلم لاجل الحمل للقبول كان مع المشاهدة ادخل لانه بعد من الغرض مع المشاهدة يحصل العلم اكثر من الوصف
 المحلول بيقين مع امكان التسليم والاشفاق بخلاف الاجل فكان اولى بالقبض ولان البيع ينعقد بملكك كذا بكذا على ما ذكره بعض الاصحاب
 ولا يرب ان السلم اتم في حقيقة البيع من التملك المنعول شرعا استعانة الاشياء الهبة فاذا انعقد لا بعد ثلثا بينه المعنى المراد فلا يرب
 اذا اذاعه اولي وهذا هو اختيار اكثر وجه العدد ان لفظ السلم موضوع حقيقة للنوع الخاص من البيع فاستعانة في غير ذلك النوع
 تجازا المقود لان لا يثبت بالجوازات ولان ذلك انما ينفصل بما وضع الشارع ناهل ولا يثبت جعل الشارع هذا ناهل في موضع
 التماس الحان ان قلنا باخصاص من البيع بان يثبت شرعا من الالفاظ لم يصح هنا وان جوزه بكل لفظ دل في بيع في السلم وكلام الاصحاب
 في تحقيق لفظ البيع مختلف القول بعد اضعاف البيع بلفظ السلم لا يرب من قوة وعلى القول بالقبض فما ذكره المصنف لو جعل متعلقا
 عين موصوفة بصفات السلم حال كان في القبض لا يرب في السلم واما بما قلناه لاجل وعلى المنع يحصل القبض هنا والاخرى في القبض
 في الموضوعين قوله ويجوز اسلاف الاعراض في الاعراض في اختلاف في الاتمان واسلاف الاتمان في الاعراض في الجواز اسلاف
 الاتمان في الاتمان ولو اختلفا ثبت الاول على خلاف بر الجنب حيث منع من اسلاف عرض اذا كانا ميكيلين وموزين او معدودين في السلم
 في المرتبة والثاني على خلاف ارباب عقيل حيث منع من اسلاف غير القدين وهما نادوان واما الثالث هو اسلاف الاتمان في الاتمان
 فوضع وثاني كان المنع من ارباب موضع وثان من ارباب قبض عوض القرض في المجلس فيمنع ثا لان الثمن يقتضي اجل السلم فيه
 هو بيان في قبض المجلس فيمنع ثا من المعوضين مانع اخر وهو الزيادة في الحكم في السلم الوحل باعتبار الاجل فان لم يخطا من الثمن فوج
 الزيادة يشكل على القول بجواز ما لا كما سبقنا وبما كان الجمع بين الاجل والقبض في المجلس على تقدير اسلمه فان الاجل لا ينفذ في
 جانب التقاض اللهم الا ان يقال ان مع الحلول يكون بيعا بلفظ السلم لا سلفا وسيأتي تحفيده واجيب الثاني بان الجمع بين الاجل والتقاض
 وان كان ممكنا الا ان الاجل مانع من التقاض مده يكون العقد معرنا لبطالان في كل وقت من اوقات الاجل وعدم حصول التقض
 قبل التقاض لا يرب في منعه من ذلك يشكل بان شرطه هو التقاض في المجلس فاحصل تم العقد والتمثيل لذكره لم يثبت شرعا
 كونه اذاعة في القبض وجوب قوله والاضابطان كل المراتب اختلاف الثمن بسبب اختلافه لا ينفصل به فلا يفسد اختلاف ليس الشارع
 عرفا المرجع في هذه الاوصاف في الممنوعين بانها كانا في اعراضهما من العقبة وخطا الفقيه هنا البيان لا يجالي قوله ولا يطلع ان
 يجب بغيره انما الوصف بغير الجواز الاضمار منه على ما بينا ولم اسم الموصوف بالوصف الذي يقتضيه بغير اختلاف انما في الاضمار لا في
 في المين فان استقصا كذلك وجد الموصوف في السلم وان عزم وجوه بطل فعلى هذا التمهيد الامر او انما في العبارة قد يكونا

هذا الفاعل مع فصل البيع
 في هذا الموضع

في عرض

قوله ولا بد ان تكون العبارة الدالة على الوصف معلومة من المتفادين ظاهرة في اللغة حتى يمكن استعمالها عند اختلافها في الوجود
الجلود نرد وقيل يجوز مع الشاهدة وخروج عن السلف ويجوز في عيدا فاقبل بحق ولا في الجواهر واللا في العند ضبطها واما
الايمان مع اختلافها فاقول في البصر الورق والجوز لا سلف في شاة لكون ولا يلزم تسليم ما فيه بل من شأنها ذلك

قوله لا بد ان تكون العبارة الدالة على الوصف معلومة من المتفادين ظاهرة في اللغة حتى يمكن استعمالها عند اختلافها في الوجود
قوله لا بد ان تكون العبارة الدالة على الوصف معلومة من المتفادين ظاهرة في اللغة حتى يمكن استعمالها عند اختلافها في الوجود
قوله لا بد ان تكون العبارة الدالة على الوصف معلومة من المتفادين ظاهرة في اللغة حتى يمكن استعمالها عند اختلافها في الوجود

وجوه المنع والزموم كما اذا استلزم الاستقصاء في الوجود وقد يكونان على وجه اللزوم والجواز كما اذا استلزم ذلك في معنى عبارة صحيح
وقد يجوز في القواعد جمع بين الفرد بين المختلفين في القدر وعدمها حيث قال ولا يجزئ الاوصاف الاستقصاء في الوجود فان قيل
ببعض الوجود لحد الجواز لا لحد الوجوب كما قد عرفته قوله ولو شطاه اما عدم صحة القسط بالاجود فظاهر من قوله جود الاثر
يكون فوجه ما يمكن هو اجماع فلا يتحقق كون المدفوع من افراد الجواز اما شرط الاردي في المشهور المنع من ان يذكره في الوجود واما
في المنع بقوله لا مكان التخاص في الجواب عن ذلك بان الاردي ان لم يكن الوصف عليه لكن يمكن التخاص من الجود ونزوطيقان بان
قد فرما من الافراد فان كان هو الاردي فهو الجواز ان لم يكن كان مدفع الجود عن الردى وهو جاز فيحصل التخاص بخلاف ما لو شرط
الاجود وبشكل ان مكان التخاص هذا الوجه لا يكفي في صحة العقد بل يجمع ذلك مع السلف في القسط بحيث يمكن الرجوع اليه في كل
ويكون تسليمه ولو باقصره ان يدعى الجواز كمن مال المسلم اليه عند نقد تسليمه وظاهر من هذين الامرين منفقان عن الاردي في غير
ولا يمكن الحكم بتسليمه الجود غير مستحق عليه فلا يجوز لغيره دفعه ولا يجزئ عليه الماكسة فيعذر التخاص في فالأقوى عدم صحة قوله ولا
اه المراد بظهورها في اللغة كونها على وجه يمكن الرجوع اليها عند اختلافها كما قد بينا في ذلك اذا كان مستقفا او ليس له عند
في حكم اللغة العرفية في كانت المعنى متعارفا فان كانت الحوالة عليه كذلك لا بد مع ذلك من علم المتفادين بالمعنى المراد كما ينبغي عليه
في العبارة باسرها الاثرين معا عليها وظهر المراد في اللغة فلو جملا او احدا مما بطل العقد وان كان معناه معروفا في اللغة فها
قوله وفي الجوداه المشهور المنع من المسلم في الجود البهالة واختلاف الخلفه ونقد القسط حتى بالوزن لان القيمة لا ترتبط به
والقول بالجواز مع المشاهدة للشيخ رحمه الله لا ارتفاع الجواز بها ورده الصم بانه المشاهدة يخرج عن وضع السلم ويمكن الجواز
انما يخرج مع تعيين السمع وكلام الشيخ اعلم من يمكن جملة على شاهدة جملة كثيرة يكون المسلم فيها داخل في ضمنها وهذا القدر لا يخرج
عن السلم كما لو شرط الثمرة من بلد معين والتملة من قرية معينة لا يجزئ عادة والاجود المنع مطلقا للاختلاف وعدم الاكتسابا

قوله ويجوز ان لا مكان ضبطها في العدد بالوزن وما بقي من الاختلاف لا يقدح في عدم اختلاف الثمن بسبب اختلاف الموزن
قوله ولا في الجواهر لم يفرق بين الذي الى الصغيرة والكبيرة لا شراهما في علمه المنع وهو نقد القسط الموجب لرفع اختلاف الثمن
وفرق بينا بينهما في الجوز في القضا ولا في المبيع وزنا ولا يميز بينهما صفات كثيرة فيما وفيما بينهما تفاوتا في الجواهر والكتايب
وهو اجماع في الفرق بين التخذ للثمن والى وغيره قوله وفي البطل في شرط الشيخ في جواز السلف في القسط في الجود ضبط بالوزن
والأقوى الاكتفاء بالعدد مع ذكر النوع الذي قيل للاختلاف فيه بحيث يختلف بسبب الثمن لان الفرض العلم بالعدد وهو حاصل
بذلك حيث يرد من الشارع ليس الا اعتبارا والفرق بين عليه قوله والا في بيعها ومركبها ما لم يشبهه مقدار عقاقيرها
بان لا يكون لها ما يماثلها في مقدار كل واحد من اجزائها فلو امكن ضبطها بالعدد رخص وان لم يكن ذلك لان ما فيها وعقاقيرها
اجزاء التي يترك منها ويعلم من اسطر العلم بمقدار عقاقيرها العلم بها بنفسها بطريقا في لرفع الجواز في اعتبار ذلك في
المشاهدة نظرا من يوقف العلم عليه ومن مشاهدة الجواز وهو اجماع قوله ويجوز ان لا يميز بينا في خلاف الشافعي حيث منع في التخذ
من السلف في شاة لكون محججا بحولية الدين المعين وليس يجزئ لان الواجب ما من شأنها ان يكون لها البيع لا يجزئ تسليمه
ان يجلها ويسلمها ولو سلمه وجود الدين بالفضل فهو الجواز في بيعها لكونها من شأنها ان يكون لها البيع لا يجزئ تسليمه
التسليم فلا يكفي الحاصل وان ضربا بان ولادتها قوله ويجوز ان القول بالمنع للشيخ في محججا على الاول بمرق الوجود وعلى الثاني
يجزئ الحمل وعدم امكان مصف المشهور والاجود الاول لا مكان وصف الاول بالصفات الصغيرة في المسلم من غير ان يميز
اعتقدا للجواز في الحمل لا في نابع وواقفه الملام في الجارية الحسنة مع ولدها الفرة وجودها كذلك في الفرق نظرا صابط المنع
عن الوجود وعدم قوله وفيه منع الشيخ في الاسلام في جواز الفرض اما في جودها وليس مقصودا ولا في بيعها فانه
اذ ترك فيه فسد لانه عقره فيخرج منه وان مات فيه لم يخرج من حيث انه ميتة والا في الجواز لان المقصود بالبيع حال من هذا المانع
والدود ليس مقصود وهو في حكم التوى الذي لا فائدة فيه ومفشا نورد المصفا ذكرناه في الوجهين قوله في قبض راس المال قبل
الفرق شرطه في صحة العقد هو المشهور بل الجماع وظاهر من الجواز ان خيرة القبض ثلث ايام وهو مذكور قوله ولو لم يكن ثمن
عده الاجل بغيره في السلم اليه فلا خيار له ولا في بعض الصفقة قوله ولو شطاه القول بالبطالان للشيخ والاكثر لما ذكرناه في السلف
في اطلاق اسم الدين عليه وجعل الكراهة في مائة التي تعتبر في المقصود في المسئلة بقى قسم اخر وهو ما لا يعينه من الدين ثم نقضنا في الجود
مع اتفاق الجفس والوصف في حساب مع الاختلاف في الاجود هنا الفهم لان ذلك استيفاء محض قبل الفرق مع عدم ورود العقد
على ما في التمه وقيل بالبطالان هنا ايضا لان الثمن قد يخصص بانه الذي يكون بيع من بين اولى وان هذه معا وضرة على من التسليم قبل
قبضه فيكون فاسدا وهما ضمة لان الثمن هنا امر مكره في بيعه في شخص يقتضي كونه هو الثمن الذي جري عليه العقد ومثل هذا التقا
والحساب مستفاد لا معا وضرة حيث يكون الجفس والوصف احدا فالتقا في قهره والا فيوقف على التراضي قوله في ثمانية لاف في ذلك

قوله ولا يجوز الاسلاف في الفصل طنا ولا في الخطب من الخلق ولا يجوز الاقتصار على شاهد نفي ولو اشترط في الاصل
 بطلان قيل يصح وهو المردى لكن بشرط ان يكون الخلق ان يكون وجوده غالبا ولف حلوله ولا بد ان يكون الاجل معلوما
 للمنافدين وقد اذاع الى جادى حمل على ابي ماتي وحمل الشهادة الاطلاق على عدة بين هلالين او ثلثين يوما ولو قال
 بين ما يعتاد كبله ووزنه ما يعتاد معجزا فالان الشاهد تدفع العز بخلاف السلم الموقوف على غائب ومعدوم وشيئا
 السلم في الخطب الفصل يثبت عليه قوله ويجوز السلم في الثوب ذرعا هذا الحكم ثابت ايضا وان قلنا يجوز بيع مع الشاهد بطلان
 اللذع لا شفاء الضر كما مر قوله وهل يجوز الاسلاف في المعدوم عددا الوجه لا وجه عدم انضباط المعدوم فلا يحصل
 بقدره بدون الوزن وهذا يتم في بعض المعدومات كالزمان اما النوع الخاص من البعض في الجوز فالاجوز جواز بالعدد والوزن
 وفي الوزن نظير من عدم انضباط نوعه الخاص غالبا والاولى اعتباره بالكيل والوزن وانضباط الاصل في الرافع لا اختلاف
 القس قوله ولا يجوز اه الوجه في ذلك كله اختلاف المذاهب في الوجوب الغرض في عقد السلم خلاف ما لو بيع شاهدا فان اشترط
 بوضع العز عنه قوله ولا اه هذا اذا كان ما يكيل او يوزن او يعيد فلو كان ما يباع جزافا جاز الاقتصار على شاهد بطلان ولو كان
 مذكروا كالثوب ففي الاكفا بمشاهدة عن ذرعه نظير جواز لو بيع كثر فكذا اذا كان ثوبا من الجاهل وقطع الثوب بانضباط
 ذرعه ونوقف لفاضل في الخ والاولى بناءه على جواز بيعه فان قلناه ثم اجزاه هنا وخالف المصنف في ذلك كله فاكفى بالمشاهدة
 في الثمن مطلقا والعمل على المشهور قوله ولو اشتراه موضع الخلاف ما اذا قصد المحلول سواء صرح به ام لم يصح فانه يكون بيعا
 بلفظ السلم لان بعض جزئياته قد قل جواز في المعين الخاصرة ففي الكثرة وفي وجوب المنع ان وضع السلم على التاجيل حتى يذهب
 الشئ عليه الاجماع وعن النبي صلى الله عليه وسلم من سلف فيسلف في كيل او وزن معلوم واجل معلوم واجاب في الخ بالقول بموجبه هذه الاكراه
 فانه مع قصد السلم يحل كرا الاجل وليس صورة التزاع بل البيع لثبوتها حال لا بلفظ السلم ومقتضى ذلك ان موضع الخلاف ما اذا امر
 بقصد السلم وظاهر القواعد ان الخلاف في السلم ايضا لان ضمير قوله ناسك في السلم فيه وظاهر التدريس ايضا وهذا هو الاجود
 قوله ان يكون اى يكون لا يخلو بوجه عند الاجل عادة فلا يكفي وجوده فيلزم دونه في القواعد جعل الشرط امكان وجوده في
 في التاد والاعمال ككافة بعيد وما هنا الجود والحاصل ان الشرط تحقق وجوده عادة عند الاجل بحيث يقدر على تسليمه بقبول الغاية
 ينفع تحيل كون ما هو معدوم الان مستحبا لغيره فلا يحصل بوجه في ثبوت الحال الا الظن فان هذا الظن القائل في الشئ في
 الاحوال المستمرة بغير العلم الغائبة وان لم يبد العلم الحقيقي ومن هنا اطلق في الدروس ان الشرط هو القدرة على التسليم عند الاجل
 واعلم ان وجوده عند الاجل اى معناه اعتباره من كونه متجدا في نفسه كونه الان معدوم مما من كونه موجودا من الان في ذلك الوقت
 فاعتبر به في التدريس وجوده وادل على الفسود قوله ولا بد ان يكون وهذا ما بعده من فرع الاجل المعين فكان ذكره في باب الجوز
 وكان اخص عن الشرط السادس وهو ان الشرط وشرع في تكميل ما حاشا الشرط السابق والمراعاة لا بد من كون الاجل مضبوطا
 في نفسه لا بجمل الزيادة والنقصان من كونه معلوما لها على ذلك الوجه فلا يكفي تعيينه في نفسه بحث برهان في معرفة غيرهما كالتعريف
 والمهجران والقصص ونحو ذلك من الاوقات المضبوطة التي لا يرفعها كثير من الناس لان الاجل كجزء من العوضين وتعيينه حال الاجل
 وان تجدد العلم به كتحصيل احد ما حاله وان تجدد العلم به ومثله ما لو قال العارف للعاقل في الاجل في السلم الفلاني او غيره نحو
 ذلك الذي لم يكونا غادين في بيعه قوله واذا انا حمل على اوها مع كونه مستحبا لتعليقه لاجل الخ الاسم المعين هو بطلان الاول
 علمها بذلك قبل العقد لئلا يتوجه قصد ما الى اجل مضبوط فلا يكتفى بوثوقه لك شرعا مع جهلها او احداهما بما ترو مثله التاجيل
 يوم معين من ايام الاسبوع كالتعريف والجمع مع عدم التعيين لا يشترط والشك حله على الاول وفرقه في ذلك
 بين الاول والثاني محتمل في الثاني هو اليوم محله على الاول لانه لا يعرف عليه وترو في الاول والعقد التوقيضي في الثاني محله على الاول
 فان ثبت شرطه في العقد علمها بذلك قصد ما اليوم مع ذلك فيتم احتمال البطلان لانها اذا قصدت الى الاول والثاني واقفا
 عليه فتح قطعاً لعدم الاشياء والاختلاف مع عدم الفصل في معين لا مجال للصحة فكيف يتوجه الوجهان على نحو واحد قل مستأ
 الاحتمالين من الشك لانه اللفظ الشرطي على معنيين من معانيه لا من حمل على الاول نعم ان اطلاق اللفظ قد ان عليه ما عرنا او
 نظر الى تعليق على اسم ففى دخل الاول صدق الاسم فلا يعجز عنه واذا كان الاطلاق والاعلى الاول حمل عليه اللفظ لا من مدلوله ومن
 حكم البطلان نظر الى اشتراك اللفظ واحتماله لاسر من على التوافق لا يمكن حمل الاطلاق على احدهما واذا تقرر ذلك في كان اعتقاد
 للمنافدين ونهجهما انظر الى الاول كان اطلاقا من قوة اداة الاول وان لم يكن لها اعتقاد ذلك سواء اعتقد انضباطه
 كان ما جعله من الاجل محله الزيادة والنقصان فلا يصح العقد وان كان له محل شرعي عند المصنف فان ذلك غير كاف في
 العقد من دون ان يعلم المتعاقدان هذا هو الذي في بعض القواعد المتقدمة من قبضه الدليل ويحمل ضعيفا الاكفا في القصة
 عدمها بما يقضي الشرع في ذلك قصد ام لم يقصداه نظر الى كون الاجل الذي عيناه مضبوطا في نفسه شرعا واطلاق اللفظ
 متر على الحقائق الشرعية فلا يظهر ما سبق ضعفه قوله ومثل اى يحمل الشهادة على شهر الهلالى ان اشق الاجل في اوله سواء كان
 يوما او اقل او على ثلثين يوما ان كان العقد في سنة شهر فلهذا في اعتبار التفصيل لا يرد في اشكال في اعتبار اياما ويغير في
 في اول الشهر واثنا عشر المدة لا شفاها غالبا او اياما فلا يثبت القارة المحضه لغروب ليلة الهلال على هذا لا يقدح فيه

الى شهر كذا حمل
 ما قل جزء من ليلة
 الهلال نظر الى
 المرفق

من المثلث تعين ان المثلث من شهر
انفق من شهر

هو ما ولو كان في شهر الحرام لم يكن حراما لغيره من ايام الحلال نظر الى العرف قوله ولو كان في اول شهرين وكان في اول شهرين من ايام الحلال
وقيل تمهيد في يوم ما وهو اسبق ولو كان في يوم الخميس حل باول جزء من شهر ولا يشترط ذكر موضع التسليم على الاشهر من
حمله موته ولو كان في

نصف الليل ونحوه حيث كان المرجح الى العرف فهو المتيقن وانما استند الى العرف لان الشهر مع
غايه الاجل والغايه لغيره بدليل في المتأخرات قولك فمات العرف الخ وبعث القبول الى طرفه وقد لا يدخل كما عمو الصيام الى الليل وقد يجملها
كأية غسل اليد الى المرفق لكن هذا دل العرف على خروج الغايه وهو الشهر المعين فيحكم بل انه المرجح حيث يكون للفظ حقيقة شرعية وهذا
بخلاف ما لو كان الشهر مطلقا كما لو جعل الاجل في شهر ما ثم في آخره لانه العرف عليه مضى بغيره لولا ذلك لكان التسليم من الاجل قد
صريحه وقرئ الشهيد به بينهما في بعض تحقيقا من معاشرة الكهانة انتهاء الغايه بان المعين في الميم معني المدة وهو لا يصدق في الا
بالجموع والمعين في المعين في المعين وهو يصدق باول جزء من ضرورة صدق الشهر كغيره من الاجل من غير ضرورة نظر الى المطابق
لما حمل على الشهر المتصل هو هذا الى ان اتفقوا والمتلون يوما كان معني المدة الشهر وهو الجموع المركب من الايام المحصو المتصل بال
فان صدق الغايه بها ثبت الحكم فيها ما انا الفارق العرف الدال على خروج الاول ودخول الثاني كما دل على خروج بعض الايام
ودخول بعض في نظيره ويشكل الحكم في المعين او كان العقد في اوله وجعله الغايه فان الحكم يخرج بوجوب حلول العقد من الاجل
وقد ذكره والحكم بدخوله اجمع بخلاف القاعدة الخاكة يخرج المعين ويمكن التسليم من المحل والاول ان لا يعتبر الاجل في صحة
العقد بان ذكر الاجل على هذا الوجه بغير التصریح بالحلول لانه لا ضرورة ان كان بصورة الاجل فبعضه خالفا كما لو صرح بانها
مع اعتبار ذكر الاجل فبعضه خالفا كما لو صرح بانها مع اعتبار ذكر الاجل فبعضه خالفا كما لو صرح بانها مع اعتبار ذكر الاجل فبعضه خالفا
شرط العقد ومخالفة الظاهر فيحصل حكم شرعي غير لازم لان البطلان حكم شرعي ايضا وهذا هو الوجود بناء على اعتبار الاجل
قوله ولو كان الاصل في الشهر عند الاطلاق لكان في ما لا يصدق من العدد عند تدركه على الحمل في حق كان الاجل به
واحد او كان العقد في اوله اعتبارا لكان في ما لا يصدق من العدد عند تدركه على الحمل في حق كان الاجل به
الشهر ما ثم ثلثه في اقل من الشهر الى اثنين منها احدها اعتبارا للشهرين بالحلال اما الثاني فظاهر لوقوعه باجماع علماء
الاول فلو صدق في العقد والحاصل من عرفه كصفة ثلثه مثله فيمن من الثالث فلهذا فان من حق لو كان فاضا كفي حال ما في الشهر
وعشرين لان التقصير جاء في اخره وهو من جملة الاجل الغايه من الاول لا يختلف الزيادة والنقصان وهذا هو الذي حكاه
اولا وثانيها اعتبار ما عند الاول هلا ليا وشم الاول ثلثين من الاول فلو صدق في الشهر لكان عليه واما الثاني وهو الاول
المتكسر لانه ما عند الثاني لا يصدق عليه انه شهر هلا في يكون عددا ولا يمكن اعتبار الجميع بالحلال الى الا يلزم من المخرج المتكسر
ناخر الاجل من العقد مع الاطلاق وح في كل الاول ثلثين بعد انقضاء المقصود من الحلال في شهر او اكثر وهذا هو قول الاكثر
وثالثها انكسار الجميع بذكر الاول فيعتبر الكل العقد ووجه ان الشهر الثاني لا يعقل دخوله لانه بعد انقضاء الاول فالايام الباقية باجماع
ان لا تحسب من احدها او من الثاني وكلها محال ومن الاول فلا يعقل دخول الثاني حتى يتم الاول بعد ما فان منه من الثاني
فيشكل في ذلك وهذا القول ذهب الشيخ في احد قولي له والوسطا والوسطا لان الشهر الثاني لا يمكن اجراها على حكم
الاصل وهو اعتبارها بالحلال في اثنين ولا يلزم ان كان الشهر الاول من الذي يليه لان الاكمال محذور سواء اكمل من الذي يليه او من غيره
اذ لا يلزم محذور ولو اكمل من غيره بخلاف ما لو اكمل من الذي يليه فانه يلزم من اختلاف الشهر لكان الاجل اذا كان ثلثه شهر مثلا
فيعد في شهرين هلا ليا وثلثين يوما مطلقا من الاول والاربع يصدق في ثلثه شهر عرفت فاجل الاجل والاكمل ان ارد
من الشرط ولا يرد اذ وقع العقد في نصفه شهر مثلا ومضى بعده شهران ونصف في ان كانت الثلثة نافذة وهذا امر ثابت في العرف
حقيقة فيكون كالحال في خمسة عشر يوما مطلقا الثلثة معها واعلم ان المعنى في الاول في الاثنا العرف كالحال في الثلثة فلا يصدق فيه الخطأ
والشاعر مع احتمال قوله ولو جاء الوجه في ما تقدم من الغايه المعينة فانه وان كان مطلقا الا انه قد ثبت شرعا وعرفا باول خيل
كالصين بندا مائة اربعة الاكفاد خوفا الى العرف فيشكل ما اذا كان العقد في اوله فان ما تقدم من الاحتمال والبحاث في قوله
ولا ان اختلاف الخطاب في الشرط ذكر موضع التسليم في العقد مع اعتراهم بانه لا يصدق فيه على المحذور في احوال احدها عدم مطلقا
كما اختاره المصنف والشيخ في النهاية والعلامة في التمهيد والارشاد وجماع الاطراف في الراية من اشتراط واطراف الاوامر بالوفاء بالعفو
وحل البيع والاشجاع على عدم اشتراطه بانه انواع البيع وان كان مؤجلا بل ادعى ابن ادريس الاشجاع عليه هنا ايضا وهو عوف
في محل النزاع وثانيها اشتراط مطلقا اختاره الشيخ في الخلاف في بيعه عليه جماعة من فقهاء الشافعية والشافعية ووجه ان مكان التسليم
فما يختلف باعتباره الثمن والوعاء فانه قد يكون بعيدا عن المشتري فلا يربطه في تكثير الثمن ولا في التمسك على بعض الوجوه وقد
يكون قربها فيعكس الحكم وكذا القول في البائع ولان المطالبة في البيع فرع شؤنه في الذمة واستحقاق المطالبة فيه وذلك في التسليم
غير معلوم لانه انما يكون عند الحلول ولا يعلم في مكان تحقق الحلول على البائع وبهذا يفرق بينه وبين الفرض حيث انصرف في
في العقد كذا البيع ولا يلزم من مثله في بيع النسبة بخلاف الاشجاع على عدم اشتراطه في محلها والاكمل الدليل كما يافى فلا
يكون مختلف فيه في ثلثها التخصيص وان كان في حمله مؤجلا وجب تعيينه في الايام واختاره الشيخ في المبطل ووجهه في ثلثه

فان الامر

قوله ويجوز بعده وان لم يقض على كراهية ولو امتنع قبض الحاكم اذا سأل المسلم اليه ذلك ولو دفع فوق الصفة وجب قوله
ولو دفع اكثر ليحب قول الزيادة ق اذا اشترى كرام طعام بانه درهم وشرطنا جيل خمسين بطل في الجميع على قول ن ولو دفع
وشرط الباقي من دين لم يرضح اليه قوله وفيه رد قوله او شرطنا موصلا للتسليم فراضيا بقضيه غير جاز وان امتنع حله

لو يجزى اذا
قبضه فقد
وبرى المسلم
اليه فان حله
ببر عيانا
زال ملكه عنه
وعاد الحق
الاذنية
سلبا لم يبر
منه

فان لا غرض انما يخلفه على يقين في المؤنة ما غير فلا وربها انما كانا في برية او بلدة غير قصد ما مقادير اشتراط
والا فلا وهو اختيار العلماء في القواعد والحق ووجهه انه متى كان البلد كذلك لم يكن التسليم في مكان العقد وليس احدا
الامكنة في غيره او من الاخر فيقضي في التنازع ليجعل له خلاف ما اذا كان في بلدة مجتمعة في ان اطلاق العقد يقتضي التسليم
في بلدة وخامسها ان كان بجملة موقوفة او لم يكن المحل صالحا كالفيرة بشرط تعيينه والا فلا وهو خيرة العلماء في التذكرة ووجهه
من لقولنا في السابقين لكل من الاقوال وجه الا ان الاخير يقتضي التسليم على ما يبقى الاشكال في ترجيح احدا لثبوت فاصالة التمسك
الاطلاق في نظائره على موضع العقد في حق الاول واختلفوا في الاغراض وعدد الدليل الدال على تعيين موضع العقد في المنازع
الثاني وجه الاخير ظاهر ولا ريب ان التعيين مطلقا والى وانما يرجح احدا من المرددين بقى هنا امور الاكول موضع الخلاف لو كان
التسليم مؤجلا فلو كان حاله لا يعين تعيين المحل فطعا بل كان كغيره من الشيوع يستحق المطالبة به في محل العقد في محل المطالبة فانما
الثاني على القول بعدم اشتراط تعيينه مطلقا او على بعض الوجوه فكان موضع العقد بغيره الا ان يعين موضع اخر فيعين لثبوت
على قولنا باشتراط صحة العقد بتعيين ولو لم يعين بطل ولو لم يشترط تعيينه بغيره ايضا فواء بالشرط ولو اتفقا على التسليم في غير
المعين جاز وكذا القول لو عيننا موضعا غير ما عينه الشارع ولو كانا في مكان من قصد احداهما غيرا دون الاخر الخامس ليس المراد
من البرية وبلد الفيرة حقيقة ما خاضع لها على سبيل المثال وانما التعيين ببلد ما في حكمه في كذا خارج عن عمدنا في حكمه عرفا
تعيين المكان عند من اشتراط لافناء الدليل في ذلك لثبوت المعتبر في شخص المكان ذكر محل لا يختلف المكان في جهاته وجزائرها
البلد المتوسط فما دونها والقطعة من الارض كذلك بحيث يفرق بين اجزائها ولا يحصل كلفة زائدة في جهة منها دون جهة لا مطلقا
ولا الموضوع الشخصي لصغير قوله ويجوز ان هذا اذا كان مما يكال او يوزن اما لو كان بما يبعد في الكرامة فظهر لعدم الدليل وقد تقدم الكلام
في ذلك فان الاقوى التحريم اذا كان ملحا او اذا كان مما يكال او يوزن على ما فصل ويجوز التسليم عليه قبل الحمل وبعد وقبل القبض
وبعد على الاقوى بناء على ان التسليم اصل لا فرع البيع ونحوه قوله ولو امتنع قبض الحاكم اذا سأل المسلم اليه ذلك هذا مع كونه
تعدته على ماله وبينه وبينه وبينه وان تلفه كذا يفعل الحاكم لو قبض ان لم يكن الزام بالقبض قوله ولو ام الفري بين القبض
ان زياده الصفة لا ينافي بين الحق بل يؤكد ان المفروض كونه مساويا للقول في النوع وغيره وتزيد الصفة اما العين فهي خارج عن الحق
زايدة عليه فلا يجب قولها لا تمناعا عتيقديا بل يمكن تحديدها والحق معها غير معين وخالف ابن الجني في الاول وسوى بينهما في
عدم وجوب القول على اطلاقها ورواية سليمان بن خالد قوله اذا اما بطلان في المؤجل فظاهر اما في غيره فلا ان المؤجل يقابل
من البيع قطا اكثر مما يأخذ المؤجل لان للاجل قسطا منه والثنا في غير معلوم وهذا العقد فاذا بطل البيع المؤجل بطل ما قبله الجمل
فيبطل ايضا ووجه القصة امكان العلم بالتقسيم ولو بعد العقد كما لو باع سلعين فظهر احداهما مستحقا فان التقسيم الاخير
كاف وان جهل ما يخص كل واحدة حال العقد واقرب منه فالوابع ما يصح تملكه وغيره وقد تقدم في مجملها توجيه البطلان فيهما
مع علم المشتري بالحال قوله ولو دفع اه فلهذا الخلاف في ذلك ما يعلم به وجه الرد وان لم يختار الصفة على كراهته وهذا رد
في البطلان والاقوى الصفة في الجميع قوله لو شرط اه لاخر في ذلك بين كون ذكر الموضوع شرط في صحة التسليم وعدمه فان العقد اذا
انضبط له اصله جاز التنازع على غير ما عين موضع وغيره قوله اذا اه اذا قبض المشتري المسلم فيه فوجدته عيبا فلا او شرا لا ثم لم يغير الحق
بل يقع عوضا عن الحق اكلي ملوكا له ملكا مثله لا يتغير من الزنا به محظا فاستقر ملكه عليه وبين ان برده فخرج الحق في التسليم
اليه سليما بعد ان كان قد خرج عنها خروجا من لا وبنه بقوله عاد على ذلك حين العود يقضي الخروج بعد ان لم يكن فانه يصير الشيء
الى ما كان عليه بعد خروجه ونظيره لما يدا في التما التفصل المتجدد بين الرد والقبض فانه يكون للقبض لانه ما ملكه كطاهر من العيب
التما التفصل المتجدد بين الرد والقبض فانه يكون للقبض لانه ما ملكه كطاهر من العيب
عيب قبل الرد فانه يمنع من الرد لكونه مضمونا عليه ولم يكن بعد رد العين كما مضى في التذكرة وزاد ان لم يجر اخذ او شرا لغيره
وان لم يكن ثابتا لولا الظاهر فان المنع منه انما كان لعدم اخذ الحق فيه حيث انما ملكه في البيع غير تمام في جملة افراد الحق فلا طر العيب الخارج
من الرد تعين قوله بضرار البيع العين اذا كان معيبا فانه يجوز اخذ او شرا ويضمن عند مانع من رده وبما قيل يجوز رده هنا لعدم
تعيينه ابتداء والعيب الظاهري لم يوجب تعينه غاية ما في الباب ان يترى بارش وفل ظهر فافراه جواب ما قيل على العبارة من ان
زوال الملك عند رده انما يكون بعد شتو والمعييب ليس المسلم فلا ينفصل عن المسلم اليه وان عود الحق انما يكون بعد زواله وهو مستلزم
لاحد المتحد ودين اما الحكم بالشيء مع وجود قبضه واثبات الحقيقة من دون لوازمها وذلك لان الحكم بالبرائة ان كان صادقا لرد
والا لزم الثاني فانما نلزمه ان المقبوض معيبا يصلح اداء عن الحق اذا رضى به المستحق لانه من جنس الحق وعيبه بخير بالخيار فيم الزوال والحق
ومن ثم كان التما كما بيناه وللعبدة تحقق الملك من لا لكان العيب في اذ لم يكن له الصفة وطلب التسليم ولو فرض انه لم يعلم بالعيب
وتصرفه فيه ذهب عنه برى المسلم اليه الحق فيما بينه وبين الله تعالى ما زاد على ارض عيبه في ثبوت مقدار الارش في ذمته وانفقد

وما خالفه

قولنا اذا وجد براس المال عيبا فان كان من غير حنيفة او اذا اختلفا في القبض هل كان قبل التفرق او بعده فالقول قول من يدعي
التفرق ولو قال البايع قبضه ثم ردده اليك قبل التفرق كان القول قوله مع مبيعة مراعاة الجانبين فلو كان اذ اخل الاجل وناخر التسليم
لعارض فطالب بعد انقطاعه كان بالخيار بين الفسخ والصبر ولو قبض البعض كان له الخيار في البناء وله الفسخ في الجميع من ١٢

وما حققناه اجمودهما اجاب به الشهيد عن الايراد في بعض محققاته بان الحكم بالزوال والعود مبني على الظاهر حيث كان المدفع من جنس
الحق وصالحا لان يكون من جملة افراده قبل العلم بالعييب فاعلم بالعييب في ذلك الملك الذي حصل ظاهره وان لم يثبت في نفس الامر فصح
اطلاق الزوال والعود بهذا الاعتبار وانت جبريا بالضرورة الى التزام ذلك بل الملك حصل ظاهرا وباطنا غاية امره التزلزل
غير مانع منه كظاير قولنا اذا بطل العقد وان كان من جنسه رجع بالارش انشاء وان اخار الزوال كان له انما يبطل العقد مع ظهور
العيب غير الجسدي اذا كان ظهوره بعد التفرق وكان الثمن باجعة معيبا من غير الجسدي وكان معيبا اما لو كان في الذمة وتبين العيب
التفرق لم يبطل العقد بل يمكن ابداله وكذا لو كان بعده والعيب غير منسوجيكا هو اظهر من العبارة فان العيب غير الجسدي اذا كان
منسوجا لم يمكن المدفع من اداس مال وان اطلق عليه ذلك يؤم كونه هو واذا كان من الجسدي فانه يرجع بالارش كما ذكره في
امام مع اطلاه فلا بد له ابداله قبل التفرق وبعد علمه على شكل بقائه الكلام على نظيره في باب تصرف حصة اقسام المسئلة ان العيب
ان يكون من الجسدي ومن غيره ثم اما ان يكون في جملة الثمن او في بعضه ثم انما يظهر قبل التفرق وبعد ثم اما ان يكون الثمن معيبا او كليا
فالاقسام ستة عشر حكما فاعلم ما اسلفناه هنا في باب التصرف في زده بطل العقد وان كان بعد التفرق قولنا اذا بطل العقد
مدعي الفسخ مع انها معارضة لاصل عدم القبض قبل التفرق لان هذه الاصل معارضة باصل عدم التفرق قبل القبض المتفق على
فيستألف الاصلان ويحكم باستمرار العقد في الحقيقة لا نزاع بينهما في اصل الفسخ وانما النزاع في طرق الفساد والاصل عدمه
وهذا بخلاف ما اختلفنا في اصل قبض الثمن فان القول قول منكر القبض وان نفرا واستلزم بطلان العقد لا منكر قبض ما لا الذي
هو الثمن الثابت عند المسلم لما قلناه من اتفاقنا على صحة العقد في الحالتين وانما الخلاف في طرق الفساد حيث كان الاصل عدم القبض
المقتضى الفساد فاما هو التفرق قبل القبض فلا يفسد فساد العقد بحيث انه منسوج على ما هو الاصل مع تحقق الفسخ سابقا وليس
من باب الاختلاف في وقوع العقد صحيحا او فاسدا ومثله ما اختلفنا في قبض احد عوضي التصرف قبل التفرق لو اقام كل منهما في المسئلة
الاولى بغيره على تقدير بدله لادخل وهو هنا مدعي الفسخ والخارج والاجود الثاني في هذه العلامة هنا بينة الاول فهو جانبه
اصالة عدم طرق الفساد ويكون دعواه مثبتة والاخر نافية وبينه الاثبات مقدمه قوله ولو قال له المراد انما انفكا الان
كون الثمن في ذمة المشتري وعنده ولكن اختلفنا في كون ذلك على وجه فساد العقد بان لا يكون اتفاقنا اصلا او على وجه صحيح بان يكون
البايع قبضه ثم رده اليه هنا فادعوى البايع رجيح الجانب الفسخ مع ان الاصل عدم القبض ايضا وتحقق فساد العقد سابقا كما ذكرنا
ان يقال لعارض الاصلان يحصل التثنية طرق الفساد والاصل عدمه فيفسد باصل الفسخ لكن لذلك يبقى في المسئلة شيء هو
دعوى البايع الرد غير مقبولة كظايرها اذا دخل في العقد وانما فادعوى البايع في اصل القبض مراعاة الجانبين فادعوى البايع
هل له مطالبة المشتري بالثمن بطلان ما قلناه من عدمه قول قوله في الرد مع عطف بمصوول القبض ويحمل جواز المطالبة لا اتفاقا بيننا
على بقاء الثمن عند المشتري لان ما على دعوى البايع في صحة العقد الرد المشتري بالثمن ويشكل بان المشتري حينئذ لا يميز بين استحقاق الثمن
في ذمته لدعواه فساد الباع فلا يبقى الادعوى البايع وهي مشتملة على الاعتراف بالقبض ودعوى الرد وهي غير مقبولة في الثاني
موضع اشكال لحل عدم قبول قوله في الرد وجوب قولنا اذا اخل اه اخبرنا بالعارض عا لو كان ناخر التسليم باختيارا واشتريه مع بطل
البايع له فانه لا يفسد الاصل له الاستناد الى خصمه ولكن يشتمل العبارة بغيرها ما لو كان انا خيرا من ارجح من البايع خاصة والخروج ان الجانبين
للمشتري كما لو كان ناخرا لعارض الاستناد الى المشتري لا يفسد الاصل له الاستناد اليه ولا يخرج بين ان يطالبه لا اذ او عدمه نعم لو رضى الناخر فخرج
المانع فالتميز سقوط خياره كما روي بخبره بين الامر من خاصه هو المشهور وبخبره بعضها صحيح فلا يلزم في انكار ارجح ادرين الجانبين
وراد بعضها ثانيا وهو ان لا يفسد ولا يصير بل اخذ فيه الان وهو حسن لان الحق هو العين فاذا اشتريه من سبيح في الفسخ حيث يفسد
المشتري بالخيار ليس على الفور لاصالة عدمه ولا يفسد بالناخر بل لو صرح بالامهال الاقوى عدم سقوط خياره وتوقف ذلك
ولو كان الانقطاع ببلده خاصه وامكن تحصيله من غيرها فان قلنا بوجوبه في البلد فلا كلام اذ لا يجب قبوله غير ذلك بل المطالبة
به لا يجب قبولها وان لم يوجب مطلقا او على بعض الوجوه فان قبل البايع باختياره والا لم يجز عليه المشتري ويجزى عدمه فان
حكم انقطاعه بعد الاجل مع العارض موثا المسلم اليه قبل الاجل وجود المسلم فيه في الحاق ما لو تبين العجز قبل الحلول عن الاداء
بعد فسخ الخيار وتوقف على الحلول وجمان اجمودهما الثاني لعدم وجود المقتضى لان اذ لم يستحق شيئا فلو لم يقبل المراد
انه يتخير بين ثلثا شيئا الصبر تا تركه لوضوح الفسخ في الجميع هرما من قبض الفسخ لئلا يفسد في السلم في انا هو المجموع وقد تعدد في
الحق خاصة لان الذي سدد رفته الرجوع الى غنمه لان الصبر لا يلزم به وحسنه عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله فان اخار الناخر
فالاختيار للبايع الفسخ ايضا ليعقبه الضيق عليه ايضا ان لم يكن لناخير يتعطل ولا ملاحية له وما تقدم من التحسين من اخذ الفسخ
الان مع ما ذكرنا هنا قولنا اذا دفع المصالح اليه عن عرضنا على انها فسادا ولم يساعده احتساب قيمتها او القبض لان جعلها فسادا

قولهم يجوز بيع الدين بعد حلوله على الذي هو عليه وعلى غيره فان باعه بغيره هو حاضره صحيح وان باعه بمضمون حال صحيح ايضا الى قولهم
وهو الاشبه ولو اسلم في غم وشرط اصواف فحان مضمون قيل بيع وقيل لا وهو اشبه ولو شرط ان يكون الثوب من غزل امرأة
ميتة والفلان من قراح بعينه لم يضمن شي وهو في حق المتعاقدين وغيرهما لا يجوز الا كانه زيادة عن الشرط لا نقصان بطلان

يقضي كونها من جنس الدين فلما لم يكن عند الدفع الذي هو من جنسها من جنسها فلا بد من احتسابها على وجه يضمن الجنس وذلك انما
قيمة يومئذ سواء كانت قيمته او مثله ولو كان الدين من غير النقدا لقال حسبنا اليوم دفع العرض قضاء وبدخل في ملك المتك
يجوز القبض وان لم يساعده عليه الموضعين فلا يخفى ذلك بيا بالاسم بل ذكر هذه المسئلة في باب الدين اولى وهذا الحكم مع الاتفاق عليه
مرئى في مكانة الصغار قوله يجوز ان اخبر ببيعة الحلول غا قبل فلا يصح بيعه اذ لا استحقاق للبائع في الذم والبيع وشكل بان حق ما
الى اخره لا يبيح البيع فبقي ان يبيح بيعه على حاله التي هو عليها وان لم تجز المطالبة به قبل الاجل وهو خيرة التذكرة وبما اشكل بعد ذلك
قبضه الذي هو شرط صحة البيع ويندفع بغيره اشراط امكان القبض حين العقد بل امكانه وطفا يمكن تحقير بعد الحلول كما لو باع عينا فاما
منفولة لا يمكن قبضها الا بعد مضي زمان يمكن فيه الوصول اليها وبه يقول وعلى غيره على خلاف ابن ادریس حيث منع من بيعه على غير العينة
ضعيف قوله فان اراد بالخاضر المتخصص سواء كان حاضرا حين العقد او لا وبالضمون الحاصل في الذمة ولا اشكال في جواز بيعه
بالضمون الحال فلا يصدق عليه بيع الدين ولا بيع الكال في الكال لان المراد به على ما مضى به اهل الفقه بيع الضموم الموقوف عليه
واما بيعه بغيره فبطلان فبطلان منعه من بيعه على ما مضى به اهل الفقه بيع الضموم الموقوف عليه
وحالنا فظاهر من ذلك لا يعتد به في بيع الدين لا بعد العقد فلم يتحقق بيع الدين بالدين وان ارادوا ان يبيعوا الدين بغيره فبطلان
الحال لا يقولون بطلان وما دعوى اطلاق اسم الدين على الموقوف قبل ثبوته في الذمة ومن الحال ففوقكم والحق ان اسم بيع الدين بالدين
لا يتحقق الا اذا كان الموضوعان معادين قبل التوافقة كما لو باع الدين الذي في ذمته بدين في ذمته او في ذمته ثلثا وتبايعا دينا
في ذمته بغيره لحدما بدين في ذمته بغيره لا في ذمته بغيره لان ذلك لا يقتضي البتة ان يكون الدين نفسه عوضا والمضمون الذي لم يكن تابنا في الذمة قبل
ذلك لا يصدق عليه عوضا بدين واما ما يقال اشبه فلان كان بالدين من دين بدين لثمن في ذمته لم يصدق عليه عوضا بدين وان اشبه
بقوله في ذمته بدين بعد البيع ولا لزم ذلك في الحال الاطلاق فم فيه ذلك نعم الدين المبيع يطلق عليه اسم الدين قبل حلوله وبعد فبطلان
منه من اخر بقوله فظاهر ان ما اختاره المصنف من جواز ذلك على كراهية اوضح وانما كرهه خروج من خلاف من منع من قوله ولو اياه القول بالمنع
لان ادریس وهو مبني على المنع من بيع الضموم على ظهوره فظاهر استقلاله ببناء على انه وزون لم يعلم كسره وقد تقدم الكلام فيكون انما هو
الجواز مع المشاهدة ويمكن بناؤه ايضا على اشراط الاجل في عقد السلم والاصواف المعينة هنا حاله فيكون بعض السلم حال او ابل او رير
صريح بالمنع ايضا والاصل ممنوع ولو سلم فاشراط الاصواف هنا ليس مسلما بل شرط فيه وهو جائز كما تقدم في صدر المسئلة من جواز
شرط المعلوم مع السلم وهو هنا كذلك فالحجوز مع مشاهدة الضموم شرط جرحه حال او الاطلاق قوتى لو شرطنا جرحه في
اجل السلم فلا يبيح اما ان يشترط دخول المجلد او لا في الاول فيجوز الصلح لا شرط مضبوط وقد صرح جماعة من الاصناف بجواز مثل ذلك في
الصلح والبرر استقلاله في سلف شرط فيه كون المجهول تابعا لاشكال ايضا مع الشرط في الثاني مبني على امرين احدهما ان شرط
تأجيل الثمن اذا كان عيناه هو جائز او لا والحجوز به بل ادعى عليه التذكرة الاجماع ومثله الثمن المعين والثاني ان اختلاف مال التكا
بالباع هل هو مانع من صحة البيع ام لا ولا شبهة في عدم منعه وقد تقدم نظيره فيمن اشترى لفظه او جزءه واخر قطعه فاما من شرطنا في الثاني
فطريق التعلق بالتمتع وهذا الوجه كلها منوجه مشعر الى انها غير محررة في كلامهم وانما ذكرنا اصل المسئلة واختلافها فيتم ذكره في
الناظرين هنا ان شرط تأجيل الجزاء امد استلزامه ظل ولا واحد وان كان نظره في ظاهره واقع في الخلاف والاندعوى الاجماع هنا في
التمتع قوله ولو اى لم يصح السلم فلا يضمن المسلم فيه لان الثمن لا يرد للتمتع فالحق في ذلك وادار المذموم ووجه عدم القصد مكان ان يتقو
ذلك لانه بان غرضه هو تمتع به لعل امكانا مساويا للقبض وكذا الفراج يمكن ان يخسر ولا يظهر منه ما يابطق الوصف والاضابط
لاعتباره فلا اختلاف عن المسلم فيه عادة كالبلد الكبير بالنسبة الى الارض والامل المقصد ان يبيع في الاما لتجمل الاما لزم من مقاصد
غير حسن فانها لا يخصص مبل ولا يباب البيع بحجها فانها في سائر العقود المتقومة من الحائنين بالمال كان الا في جعلها فسيما براسيونان
خاص كالتيه لبا حيث نزلت في الاكظم لمعناه بها وابتعد من جعله في عرض ودين الملوك من مقاصد السلف ايضا كما سيأتي ولقد كان الفقه
جعله كما بمنفرد بالام فصول البيع ومقاصد فضلا عن السلف قوله وهو ان يقول فصح على خلاف بعض العامة حيث نعم انها بيع مطلقا
وعلى بعض خريجه نعم انها بيع ان وصف بلفظ الاما لا يرفع ان وقت بلفظ فلفظها احكامه ويقول في حق المتعاقدين وغيرهما على خلاف
بعض اصحاب حيث نعم انها بيع بالنسبة الى الشئ خاصة فيستحق الشئ بها وان كانت في حق المتعاقدين وبطلان ظاهره لا يطلق عليها
اسم البيع جميع الصور وللبيع الفاظ خاصة ليست منها وصيغتها ان يقول كل منها ثاقبا لثا او ثاقبا لثا او يقول احدهما اطلاقا فيقبل
الاخر ولا فرق في ذلك بين التادم وغيره وانما في الناس احدهما عن قوله ولا يبيح فيها سبوا لثا س بل لو ابتدا احدهما بالقبض فيقبل
الاخر مع قوله ولا يجوز ان لا كانا لا فلفظا مقصدا رجوع كل عوض الى صاحبه فاذا شرط فيها زيادة او نقصان في احد الموضوعين
فقد شرط فيها ما يخالف مقصداها فيفسد الشرط ويترتب عليه فسادها كانه كل شرط فاسد لانها لم تشرع في بيعها على الفسخ الاعلى ذلك
الوجه ولم يحصل لافرق في المنع من الزيادة والنقصان بين التكمين فلو انا لعل ان ينظره بالثمن او ياخذ القصاص عوضا للمكسر

بعد ذلك

قوله وما ليس كذلك في القيمة فثبت التسليم ولو قيل يثبت مثله أيضا كان حسنا ويجوز افتراض الجواب في قوله
يجوز افتراض الأولى في قوله وعلى القول بضمان القيمة ينبغي الجواز في الافتراض بملك القرض لا بالقرض نزع الملك فلا يكون مشروطا

من

ان المقصود من هذه الاشارة الى الفرق بين المكان الخارج اليه والاختلاف في اعتبار المثل في التسليم مع وجوده ومع نفيه في نقل القيمة
اعتبارها بوجوب الافتراض والتقدير والمطالبة واجبا وجهها الاخير لا ينفك عن انتقال القيمة اذا ثابت في القيمة ما هو المثل الذي ان
يطالب به وجب الاول سبق علم الله بعد المثل وقت الاداء فيكون الواجب هو القيمة وضعف ظاهره لانما فان بين وجوب المثل في
الافتراض طريقا للقاعدة الاجتماعية والانتقال الى القيمة عند المطالبة لاعتدائه ووجه الثاني انه وقت الانتقال الى البدل الذي هو القيمة
وفيه ان التقدير يجرده لا يوجب انتقال القيمة لعدم وجوب الدفع فيستصحب الواجب ان يجب فعلا بالمطالبة فيجب بوجوبه
بذلك في القيمة قوله وما اء الكلام هنا في موضعين احدهما ان الواجب في عوض القيمة وهو ما يختلف لجرأت في القيمة المنفعة كما يجوز
ما هو ان احدها وهو المشهور بغيره مطلقا لعدم تساوي جريته واختلاف صفاته فاقية في اعدله وهو قول الأكثر وثانيها
ما مال اليه هنا ولعله في غير الاشارة لا يميل من اصحابنا كما يشعر بقوله ولو قيل هو ضامن بالمثل مطلقا لان المثل في الحقيقة
وقد روي في الشيء ما اخذت من امره كسرى في غير شيء في حكم ضمان عايشة انما تحفظه وطعامها ما كسرت وذهب طعام مثلها
والجواب غاميان ومع ذلك في محال في فعل الغير رضى بذلك فورد ما مطلق الضمان وعورضا بحكمه بالقيمة منصوص
الخصص ثلثها ضمان المثل التوري فيما يضبط الوصف هو ما يصح التسليم فيه كالجوهر والثبات ضمان ما ليس كذلك لا بالقيمة الجواهر
والقسي خثارة في التذكرة بخطا على الاول ان الشيء سنفرض بكونه لا ينافي استقراض بكونه فمما رضى فيه على تقدير
صحة السند ان مطلق الدفع اعم من الوجوب لا يشبهه في جواز ذلك مع التراضي كيف قد مره خيرا فادفع وما امر به لوصح لربيع اذ انظر
ذلك فلا يدل على تحقق البراءة بل يجوز كونه مشروطا بالتراضي والافوى المشهور والثاني على تقدير اعتبار القيمة مطلقا او على تقدير
الوجود فالقيمة في وقت التسليم على ما اختاره المعصية لان وقت الملك للمساكنة من ان الافوى تحققت بالقبض فيكون وقت الثبوت
في الذمة وفي وقت الافتراض كره الفاضل في القواعد عدله لشارح ما ذكرناه ما بقاء من ان وقت الثبوت في الذمة وليس يوضح ذلك
انتقال اليها بل القبض عند ولعله يجوز في اطلاق الافتراض على القبض بناء على الغالب من اتصال القبض باللفظ الدال على الافتراض
الذي هو لا يجاب من ان القبض هو القبول بناء على الاكتفاء بالقبول في العادة فيكون الافتراض مستلزما في
عادة او غالبا وفي الاعتبار بالقيمة من التصرف بناء على انتقال الملك وسبائه ولا اعتبار بقيمة يوم المطالبة هنا فولا
واحد الا على القول بضمان المثل فيعتبر فيه يوم المطالبة كما في المثل على اصح الاقوال وقد قلنا في قوله ويجوز ان لا اختلاف في جواز
افتراض الجواب في الاصل والضبط وجوز السلف في غير فرض من كالعبد خالف في ذلك الجواب في الاصل والضبط وجوز السلف
بعض العامة مع المطابق على جواز افتراض العبد والتجارة التي لا تلحق للمقترض وطوها بنسبك وضاع او مضاعفة وحيث جاز ان
يجل وطوها بالقبض كما يباح غيره من المنافع ان قلنا بان انتقال الملك بالقبض ولو افتقاه على التصرف لم يجل لو كانت من يتحقق عليه
عنقت ايضا بناء على ذلك اما انما ارتجأ عنها بعد الوطى بقاء المائنة فيبقى على ما سلف من ضمان القيمة في مثله او بقيمة ولو
العين لان الانتقال الى القيمة انما يلد الاعين العين فاذا امكنت ببدل المقترض كانت في الحق من الحق من القيمة وكذا القول في غيرها قوله
وهل يجوز ان القول بعد الجواز للشيخ المطبق بناء على ان الوصف في يضبط ويتم على القول بوجوب المثل في مثل ذلك اما على القول
بالقيمة او مطلقا فالقول بالجواز وجوده لا يضبطا طر بالقيمة فعلى هذا هل يعتبر في صحة الافتراض العلم بقيمة عنده ليعضبط طر بالقيمة
ان ذلك بمنزلة تقدير ما يتحدد بالكيل والوزن ويمكن في جواز افتراضه مشاهدا على حدة ما يعتبر في جواز بيعه بقي اعتبار القيمة
ذلك لمرورنا الصبر على المقترض حررها من اعاءة لبراة فمنه حتى لو اختلفت القيمة فالقول قوله وجهان واطلاق كلامه لا يخطئ
على الثاني والاول وجوبه بما كان به نابل قوله الافتراض هذا هو المشهور بين اصحاب كثير منهم لم يذكر فيه خلافا وفيه لا يملك الا
ونبه الشهادة في بعض حواشي الشيخ في الدرر من حسب المشهور في الشيخ وحكي الاخر بلفظ قل وجوب الاول ما اشار اليه القيمة
من ان التصرف في ملك المالك تابع له فيمنع كونه مشروطا في الاثر كون الشيء الواحد ما يباع على اخر ولا حقا له وهو دور وقد توجه بوجوب
وهو ان التصرف فيه لا يجوز حتى يصير ملكا له حتى يتصرف فيه فيلزم توقف التصرف على الملك والمالك على التصرف في غير نظر واضح مع تغير
التصرف الملك مطلقا وتوقفه عليه بل يكفي في جواز التصرف ان المالك يملكه في غيره من المادونات ولا يشترط ان يكون المقترض حاصل
من المالك لا لاجاب المقترض بالقبول فيكون ذلك سببا في جواز التصرف فاقصا في افادة الملك بالقبض يحصل تمام سبب الملك
ان كان التصرف غير نازل للملك كقبضنا بمنزلة الامر واضح وان كان نافلا فاد الملك التصرف قبل التصرف لمخطة لسيطرة كالعبد المأمور
عن الاخر غير المالك بل نقل في الدرر ان هذا القائل يجعل التصرف كاشفا عن سبق الملك مطلقا وعلى هذا فلا اشكال من هذا
الوجه ويؤيد هذا القول ما لا يبقا الملك على صله ان يثبت المثل ان هذا العقد ليس برباعا محضا اذ يجب فيه غير المثل ليس
على طريق الماوضات فيكون كالا باخر بشرط العوض فيحقق الملك مع الاستقرار بدله وكما لما طاه ومع ذلك كله فالعمل على
المشهور بل لا يكاد يحقق الخلاف في قوله فائدة القولين في جواز رجوع المقترض في العين ما دام عليه وجوب قبولها لو دفعها

وضع

ن في التصرف في ملك المالك

قول وهل المقترض ارتجاعه قيل نعم ولو كره المقترض قيل لا وهو أشبه لأن فائدة الملك المتناهي لو شرط التأجيل في القرض
متن

المقترض في التأجيل المقترضان فلنا يكون القرض فله الملك حقيقة أو ضمنا فانه المقترض على المشهور والاول على الآخر ولولنا
بالكشف لعل كونه كذلك بمعنى كون القرض كاشفا عن سبق الملك قبله لا بفضل كالمالك الضمني ويمكن بل هو ان يرد كونه كاشفا
عن سبق الملك من حيث القرض فله الملك على القولين يظهر الفأيد ايضا في نفسه لو كان حيا وانا في وقتنا انما لو كان من ينفق
على المقترض في جواز وطى الامانة لم يحصل من اللفظ ما يفيد التحليل ولم يتحقق الملك وطى الامنة من حيثها بخلاف غير من التفرقة
مع احتمال جواز الوطى على القولين كما لو اشترى الامنة معاطاة اذا نفرد ذلك في الماراد بالقرض الموجب للملك على هذا القول فيبقى كلام
احصائنا صحيح شيئا وكان لنا على عدم الاهتمام بشأن القول ليعجز عليه لكن فاعليه يشعربان الماراد بالقرض المتلف لا عين والثالث
للملك يستفاد من جملة الاخرا لا ينفك مضمون ويظهر من التمهيد في بعض محققينا ان الماراد مطلق القرض ان لم يزل الملك الا
علل في دروس القول بما ياتي في ذلك في التذكرة نقل عن الشافعية في القرض لثلاثة اوجه الاول والثاني ما ذكرناه والثالث كل قرض
يسند الى الملك فلا يكفي الزمن على الثالث يكفي هو والاجارة وطى الطعام وتخلل في دفع الشاة على الثاني ويكفي البيع والا
والاثر على الجميع ولو يرجع شيئا منها قولنا هل الحكم هنا مبني على خلاف السابق فلنا ان المقترض لا يملك الا بالقرض ما في
اعتباره فله القرض الرجوع في العين قبله لانها ملكه وان فلنا يملك بالقرض هل يمكن القول بذلك فله القرض لعدله لا نجعل هذا
المسئلة معقولة على تلك بالفاء ويظهر من المظنه ان الخلاف في هذه المسئلة حاز وان فلنا يملك بالقرض وهذا هو الظاهر فيفتح
المسئلة على القول بملكه بالقرض لو طلب المقترض عين ما لمع بقائها هل يلزم جابضا في الشئ نعم محجبا بان عقد يجوز الرجوع فيه
كالهبة في موضع الجواز وهذا التعليل ظاهر في كون منقر على ملك المقترض كالهبة وجواب المنع من المساواة فان ملك المقترض العيز
يقضي لسلطه عليها واللازم له انما هو العوض فخر فيه ولا يلزم مشور في التحريم الهبة بدليل خارج الحاشية فيها وان يمكن تعليلها ايضا
بالاقتناع على ان القرض عقد جائز ومن شأن العقد الجائز ان من اخذ منه فخر رجوع الى عين ما لا لا عوضه كالهبة والبيع بخلافه لو جاز
فتح القرض من دون اخذ العين لادى الى لزومه لان العوض ثابت في الذمة الحقيقية هو احد العوضين في هذه المعاملة من قبل
المقترض العوض الاخر هو العين المتقلة من القرض ومقتضى فتح العقد الجائز بالاصل او بالتاخير ان يرجع كل منهما الى عوضه بقاءه
والى بدل مع تلفه فخرج هذا العقد عن هذا الحكم مع جواز الرجوع له واما رجوعه بالعوض الذي يثبت في ذمة المقترض بالقرض
المطروحة كما ذكرناه واحضار الحق فينا سب لزوم المعاد وعترة الجواز ما وهذا يوجب حسن لم يثبت عليه في التذكرة لما نقل عن
الشافعية لقول الجواز الرجوع في العين محجبا بان المقترض يمكن من اخذ بدل حقه فله يمكن من مطالبة عينه او لا لانها ملك
له كما يرجع الواهب الهبة اجاب بان القرض واجب في نقل الى الذمة كما يملك البائع الثمن بعقد البيع ليس الرجوع في العين في الفرق
بين وبين الهبة ان الواهب ليس له الرجوع على المتهيب بعوض الهبة بخلاف القرض انتهى فانتجى بجواب هذا كله اذا احطت بحركته واستقام
على ذلك البيع محجبان البيع من العقود الا من بخلاف القرض ولو فرض جواز الرجوع محجبا فان القرض يرجع الى عين ما لا كما بينا
وبصيرتنا سببا للقرض لما استشهد به واما فخر بينه وبين الهبة بما ذكره فحق الا لا يفيد المظن لان الهبة عطية مختصة لا يملكها من
الجاب ان عوض لا من بخلاف القرض فان رجوع الواهب في الهبة لا محال له الا في عين ما لو ارجع المتهيب في عينه عليه في العين في عين
بخلاف القرض فان هنا عوضا هو المثل والفقره ومعوذ هو العين فمن فخر رجوع الى حقه وقد نقل ايضا بان الانتقال الى المثل
او القيمة كانا ان تعد العين ولو بالملك اذا امكن الرجوع الى العين فينتفع الملك حيث يمكن لا يعدل عن الحق الى بدل هذا غاية ما يوجب
هذا القول ويمكن الاحتجاج بالمشهور بناء على الملاك بالقرض بان الاصل في ملك الانسان ان لا يسلط عليه غيره الا بمضاه والثالث
بالعقد القرض القرض انما هو البذل فيقضي الحكم ان يثبت المزيل ولا سند له يعتد به الا ان يكون العقد جائزا يوجب فخر ذلك وفيه
منع بثبوت جواز الرجوع الذي يبرعه اذ لا دليل عليه وما اطلقوه من كون جابز الامتعون بذلك لا نه في غير من ينكر هذا المعنى
الاكثر واما يردون جواز تسلط القرض على اخذ البذل طالبا بمرق شاة واذا ارادوا بالجواز هذا المعنى فلا مشاحة في الاصطلاح
وان كان مغايرا لغيره من العقود الجائزة من هذا الوجه فتح فلا اقتناع على جواز بيعه يثبت به المدعى ولا دليل من الحاشية على ثبوت الجواز
له بذلك المعنى المشهور فينبغي للملك ما يثبت في الذمة حكمها الى ان يثبت خلافه وهذا هو الوجه قولنا لو شرط تأجيل في القرض
القرض في عقد ويمكن ان يريدها هو بان يشرط في عقد القرض تأجيل ما كان القرض من غيره والحكم فيها واحدا في عقد
كامل من العقود الجائزة لا يلزم ما يشرط فيها ويجوز على ما فرغاه من لزومه على ذلك الوجه احتمال لزوم هذا الشرط مضانا في العموم
ثم المؤمن عند شرطه وغير ذلك مما دل على لزوم ما شرطه في العقد لا لازم اذ ليس هذا العقد على حد العقود الجائزة ليقطع فيه
لزوم الشرط ولا على حد الادلة التي تلحق بها ويمكن على هذا ان يرجع الى عموم الادلة التي لا تفرق بين الشروط والوفاء بالعقد
ولو شرط تأجيل في غير القرض من العقود الا ان يريدها بغير شرط عليه تأجيل فخره الى شهر مثلا لا في الاخرى ولو شرط الوفاء
بهلا فقام من عموم الامر الوفاء بالعقد والشرط وهو كالحجتها وقيل لا يلزم الوفاء بها بل يقابل العقد لا لازم جابز بمعنى ان الشرط

قوله وكذا لو اجل الحال لم ينابل وفيه رواية مجهولة يحمل على الاستحسان لان من بين ان يكون مهر النكاح قد تم بغيره باسقاط
قوله كان عليه من نكاحه ما غلبه من قطعته من ان هو في الفضا وان يعزل له عند وفاته النكاح ولو لم يعرف احد من طلبة المهر
يتصل به عن علي قول والذين لا يفتن ملكا لصاحبه لا يفتن فلو جعله مضاربه قبل قبضه لم يفتن

عليه لو اخل بالشرط اسقط الاخر على منعه العقد الشرطي فلو اخل بالشرط اسقط الاخر على منعه العقد الشرطي فلو اخل بالشرط اسقط الاخر على منعه العقد الشرطي
شرط اللازم في اللازم واللازم مطلقا اجمود وقد تقدم المحرمه نعم لو امنع من شرط عليه من الوفا بالشرط ولو لم يكن اجاره لشرط
له على الفسخ لان هذا الامر لا يرضى للعقد لانه لو امنع من شرط عليه من الوفا بالشرط ولو لم يكن اجاره لشرط
ان يصير صاحب الدين بشاره تدل عليه من غير ذكره في عقد كما مر ان يقول اجلتك في هذا الدين منذ كذا يوم وجرع عدم الزنى فلا
واضح فليس لك بعقدك الوفا به بل هو وعد يستحق الوفا به والوفاء لا يكون رهاها الحسين بن سعيد ومحمدان ان من مات في
الاجل اجل على وهي شجرة جواز التاجيل وحملها على التذبح كما قلناه او في اشارة بالقضية من الامور التي خلاف بعض العامة في
الوفاء الحاصل في البيع والامارة والصدقة وعوض الخلع دون القرض بدل الشلف في خلاف اخرين منهم في ثبوت البيع في قوله
نعم مع نواضيه ما يدل على كفايته في اسقاط البعض بغيره في بيعه بغير اسقاط لان الاجل ايضا هو على الخلع في كل منهما فان
التجديد لا يرضى به صاحب الحق خصوصا من القرض خوفا ونحوه وبالنسبة الى الاخر ايضا لكن اسقاط الاجل كفي في مجرد الرضا اذ
اسقاط البعض لا يفتن كونه كذا في نفيه ظاهرا فلا فاسد ويكون الرضا بالبعوض في مقام الابراء فانه كما يظهر من نواضيه كلام
في نواضيه مقرة ان لا يفتن بلفظ كتاب الجايات يقع بلفظ العفو ونحوه فيكون هذا منه ويجعل فوا يوفى بالشرط على لفظ يدل عليه
منه كما لا يفتن ولا اسقاط والعفو والصلح لا يفتن الرضا الاصل في بقائه الملك الى ان يتحقق له في شره قوله من كذا وجوب الرضا
ثابت على كل من عليه حق سواء كان ذوا النسخ غايبا حاضرا لان ذلك من احكام الايمان كما قالوا في العزم على الوفاء في الوقت الموعود
بلا عن التجديد وانما ذكر الوجوب مع الغيبة المقطوعة تأكيد وليس المراد انه يجب تجديد العزم السابق لعدم دليل على هذا الوجوب
وجوب العزم عند الوفاة فهو مناسبت في الحديث ابد من نصف الورثة ويرى في دليل وجوب العزم عند الياس من الوصول اليه وان لم
يجز الوفاة وهو احوط واما العزم عند الوفاة فظاهر كلامهم خصوصا على ما يظهر من النسخ لانه لا خلاف فيه واللامكن فظهر في قوله
الوجوب كماله صلا للبر بغيره عند النص قوله ولو اقره المصنف الاجتهاد هنا يدل النسخ في الاماكن التي يمكن كونه اجرة بها في
كذلك على وجه لو كان فلهذا في نصنا في الشئ رحمه الله فيصنفه في غيره وبغيره في غير من الاختلاف فيوقف الصنف والاعلان
في كثير من كتبه بعد النص على الصدقة فمن ثم ذهب ادريس الى عدم جوازها لان نص في حال الغيبة دون غيره عادلا لا يشترط جواز
انما الكلام في غيبته ورجاء الصدقة انها احسان محض بالنسبة الى المالك لان من لم يرض له عوضا ان لم يرض بها والا فالصدق قد انتفع
من بقائها المهر من ثلثها بغير شرط المؤدى في سقوط حقه وفدا لله تعالى ما على المحسنين من تسهيل خصوص وقد ورد الامر
بالصدق في نظركم في شرحنا في هذا القول اجمود خصوصا مع تعدد دفع الحاکم لها اما مع فوا حوط وحيث يمكن من اجتناب
من الصدقة بغير اذنه وان كان جائزا الا ان يصير بموافقتها ومصرفها مصرف الصدقة المندوب وان وجب على المديون اذ ارادته بالان
فانه بمنزلة الوكيل والوصي الذي يجب عليه الصدقة وان كانت اصلها مندوبة وقد عرفت ان تضمين مع ظهور المالك في عزمه رضاء بها
ولو دفعها الى الحاكم فلا ضمان وان تلفت في يده بغير شرط ولم يرض المالك اجمع بقاءها معزولة في يده او يد او ثمنه فيكون
حكمها حكم ما لو كانت في يد الحاكم لان الادن اشترط في غيرها يصيرها اما ان يرضه فلا يفتن الضمان مع احتمال ان لا امانة هنا شرعية
لما لك في الامانة الشرعية قد يفتن الضمان في الامانة الشرعية هذه المسئلة باب المضاربة اليق وانما ذكره هنا للنسبة في الجاهل الضمان
لا يفتن البعوض الضمان فلا يفتن بالدين وان كانت المضاربة للمديون لان ماله في الذمة وان كان مقبوضا او بمنزلة الا ان شرط الضمان
بفرضه كونه مقبوضا على وجه كل من الدين وجب نفع المضاربة به باطلا فان كان العامل هو المديون ثم ميره وانجره فالتزمه كذا
المال لم يفتن للمالك مقبضه اذ لم يجبه وكما في النسخ انما جعل مقبوضا في فاسدة وان كان ثالثا فالراجح للمالك ان لا يفتن
المالك في قبض الدين فيفتن بغير المديون وقبض الوكيل ولا بد ان ضمان المضاربة يسلفه فساد القبض لا يفتن لان الضمان فاسد
فساد المضاربة بغيره فساد الوكيل وان كان من المديون امره ودر المضاربة واحكامها فيكون بمنزلة الوكيل بالنسبة
المال والمضاربة بالنسبة الى العمل فبطلت مضاربة خاصة كما لو اجمع في عقد واحد بين اثنين ففسد احدهما فانه لا يفتن في فساد
الاخر فيكون للعامل الحق في العمل كما هو مقتضى مضاربة الفاسدة مع جملته والراجح للمالك مع اجازة الشرع بالعين ولو كان الشرع في ذلك
فالراجح للعامل ان يفتن في الشرع الفاسد الا اذا علم ان في الفرق بين المديون والثالث حيث صححوا قضاءه ونظر لان الضمان فاسد
ان فسخ كل من نفع القبض خارج عن حقيقته فليكن في المديون كذلك فان الضمان فاسد فاما الضمان فاسد على الدين الذي في الذمة
لا يمكن الاجتناب العمل به ما دام في الذمة لان امر كل واحد في الخارج فافسخ في ذلك الاذن في قبض الدين زعموا كونه كذلك
يقول في المديون فانه لا يمكن العمل بنفسه في المال الذي في ذمته بل لابد من افراده والشرائط كما سيأتي من ان العامل لا يفتن في الشرع
الا بالعين في حق المضاربة الفاسدة ان كانت مجامعة لو كانت في يفتن المال في حق مقبضه الموضع والاملا ايضا فيكون ذلك هو
خارجا عن مقتضى ان المضاربة محل النظر بل الظاهر ان بعض اوزمها ونوابها فيفتن ان يفتن في الفساد قول كماله

قوله واذا هلك المتاع في هذا الدال لم يصفى الحق وهو وثيقه لدين المرهون والاحتجاب بكل لفظ دل على الارتهان كقولهم رهنه
او هذا وثيقه عندك وما ادى هذا المعنى في غير النطق كلفه الاشارة ولو كتب يده والحال هذه وعرف ذلك من قصد جاز
قوله والقبول هو الرضا بذلك الاحتجاب من

طريق العقد والافعه استحقاق الواحد لها اوضح ويجعل على بعد ان يكون القمير بولاهما عابدا الى الاحتجاب والقبول المدلول عليه ما بالفا
او بالبيع والشراء فمتما فيكون ذهابا الى البيع وبعود القمير في الاجر بين بنى على المنع من تولي الطرفين وعلى ذلك الشهيد رحمه الله كلا
الاحتجاب في هذه العبارة لانها عبارة منذ ولزبهم ويضعفان لها وكثير من غير ذلك لا يرى المنع من تولي الواحد الطرفين قيرل
كلامه على الايقاع في مذهب المعروف في غير احتمال زاد مع امكان تزييل على غيره بعيدا وحيث كان تولي الطرفين من الواحد جازا عند
المص لم يمنع استحقاقه لجزء من قيمته ما اعلان من غير ان يحجب الاحتجاب عن البايع والقبول عن المشتري فلو صرح بالبدل لم يمتنع على كل
واحد بحسبه هو راجع عرفا الى اجرة واحدة على البيع موزعة عليها كما اسلفناه قوله واذا اهل الحاصل ان الدال امين فلا يضمن الا مع
التدعي او التفريط وقبل قوله فيهما كما يفصل من كل امين لان الاصل في افعال المسلمين الصحة والسلمة عن الاثم والعدا وعلى
نقد بربوث القمان عليه فلهذا والبقية يقبل قوله في المتاع لان الاصل براه ذمته من الزيادة عما يقرب والقول في كتاب الرهن
قوله وهو الرهن الثبوت الذي اذ قال هذا الشيخ ثابت دام ومنه فلهذا ويطلق على الجنس ما يبيح كان قال الله تعالى كل
تقوى كسب هينة اي مجوسه ما كسبه من خير وشرا واخذ الرهن الشيخ من هذا المعنى است ان فقر الى المناسب من حيث ان الرهن يقتضي
الصبر على ما لا يسهل الدين وعرف المص شعرا به وثيقه لدين المرهون والوثيقه فعله فلهذا يكون بمعنى الفاعل والمفعول والانسب هنا الثاني لان
الرهن وثوق به والام في الدين بغلييلة اي لاجله ويمكن كونهما للتدعية ههنا وفي التعريف نظر من وجوه الاول ان وثيقه القمان
وقعت خبر عن المبدأ وهو التضمين المذكور المتفضل وهو يقتضي عدم المطابقة بين المبدأ والخبر في التذكير والثاني ان هو خلل لفظي التما
تخصيص الوثيقه بالدين بردي على عكس الرهن على الدرك وعلى الاعيان المضمونة كما انقصوا المستعار مع القمان فانهما ليس بينهما الثالث
ان ادخل المرهون في التعريف يقتضي الدرك لان المرهون قبل الرهن من الرهن ونحوه فهو وثيقه في كل منهما على الاخر ويمكن دفع الاول
بجعل الثاني في الوثيقه لفظ من الوصفية الى الامتية لا للتاثير في الحقيفة والاكيدة والتظيم فيحصل المطابقة الثانية بناء على
جواز الرهن على المذكور وان فيه خلافا وليس في كلامه الا في اشعار بحكمه فبما لا يشك انما انما انما بل في تخصيصه الجواز بالدين الثابت شعار بعد
صحة الرهن عليها وعلى تقدير الجواز يمكن تكلف الجواز بان الرهن عليها انما هو لا شفاء الدين على تقدير ظهور الحلال الاستحقاق او بعد
الصين والثالث انما يمكن كشف المرهون بوجه لا يبين ان الرهن في مفهومه بان يقال هو صاحب الدين ومن له الوثيقه نحو ذلك وعرفه
بان وثيقه للدين يستحق منه المال فسلم من بعض ما يرد ههنا ويبدأ بصرح بجواز الرهن على الاعيان المضمونة فذكر المدين ليس بجهد الا بالاثبات
قوله والاحتجاب كما هو ادى المعنى وثبوت هذا من عندك وارفت بزيادة الحرفة فانه غرضه فليست له ليلع شدة وهذا حد المنع بل هو
دلالة من كثير مما عدوه وزاد في الدروس ان لو قال اخذ على مالك وبالك فهو رهن ولو اسكر حتى اعطيت فالك جازا رهن جاز ولو
اراد الوديعة واشتبك ليس برهن فيل سنفيد من ذلك كله ان الرهن لا يخص بلفظ ولا بلفظ الماضي بل كل ما دل على الرضا بالرهن من اللفظ
كأن الوجه في ان الرهن ليس على حد العقود الا انه لا يخرج من طرف المرهون فيخرج جانب اللزوم ووزعه ما يقتضي اللزوم من جهة غير
مخرج خصوصاً مع ما سلف من الكلام على اعتبار ما ذكره في العقد اللزوم واستقر في الشدة كونه عدم اشراط اللفظ العربي وتكفي
في الدروس في التذكير الخلاف في الاكتفاء بالمعاطاة والاستيعاب والاحتجاب عليه المذكورة في البيع مجله ان ههنا وهو حسن وانما يخرج التما
مع ذلك كله وقوة بلفظ الماضي مع نزاجاز ههنا رهن او وثيقه عندك وليس ما اضبط بهل ههنا جملتان امثليان ولو قيل انما بمعناه او اد
من من حيث لا تراه الامتية على الثبوت رد بان شرط لفظ الماضي لا معناه وبان ذلك ليس له جواز البيع بها بان يقول هذا مبيع لك وكذا
وهو لا يقولون به والظاهر اخر في الماضي عن المستقبل خاص كما يشعر بقوله بعد فلا فضل فلو قال رهنك كذا او انا اقبل لم يندبر وقد
نقد لان الشهيد رحمه الله جاز به بلفظ الامر كونه وامسكه قوله ولو عجم بعينه الاشارة كونهما مفهوماً للمقصود ولا يخفى عضو بينهما
قوله بعد الكتاب وعرف ذلك من قصد انه لا يكون الكتاب مجرداً وهو كذلك لعدم العلم بثبوت الفصل في الرهن بها مجردة لا مكان
او ارادة امر اخر ولا يرد مثله في الاشارة لاننا اعتبرنا فيها ايضا افهام المقصود ولا يعتبر في امكان غيره في الواقع لاحتمال اللفظ الصحيح
له ايضا بل لانها لم المقصود عرفاً في التذكير اعني مع الكتاب الاشارة الى الدال على الرضا وهو كما ههنا الان عبارة المص اشمل في الرضا
اه اشار بذلك الى انه لا يخصص اللفظ ايضا لا يمكن استفاضة الرضا بالفعل والاشارة ونحوها وان لم يكن في الاحتجاب لفظي
الرهن لا يرد من قبل الرهن لا ينعى على غيره فيجوز ان يعتبر في حقه ما لا يعتبر في حق المرهون حيث ان من قبله جاز لا ينعى على غيره فيكون
فيما يمكن في العقود الحائزة المص ولكن ظاهر الحجة اعتبار قبول القبول القولي هو احول والكلام في اعتبار الرضا وما يقوم مقامه
الفصل بين الاحتجاب والقبول بما يندبر كما مر ذكره في القول باعتبار ههنا نظر الى اللزوم وبوجه عدم التما الى الجواز من قبل القابل
ويصح لارتهان سطر وحصل فيه بذلك على خلاف بعض الفاعل حيث شرط في شرطه في سطره نظر الى ظاهر قوله تعالى وان كنتم على سفر ولم تجدوا
كاشاف ههنا مقبوضه فطر السطر ومفهومه الشطر وجب على من يني على الاغلب ان عدم الكتاب عدا لا يكون الا في السطر مثل قوله
تعالى وان كنتم مرضى او على سفر لم تجدوا كتاباً فليتيموا ان عدم الكتاب يكون في السطر الباع ان معارضه باشرط بعد الكتاب

قولهم وكذا له وهن منفرد كسكنى النار وخدعة العبد في رهن المدبر وروى الوجه ان رهن في ابطال التديبر في اما لو خرج
خلفه مع بقاء التديبر فيلحق التديبر الى الزاوية المنقصة جواز بيع خدعة وفيل التديبر مع المنفعة منفردة وهو شبيه ولو رهنها
الذي عند سلم له يصح ايضا ولو وضعها على يد ذي على الاشبه ولو رهن رهن الخراج لم يصح لانها لم تنبع من واحد لم يصح الخ ولو
من ايمن مائة رهن

من
ما
فما
في
الما
بعض
لو
مسك
يصح
يد
اول

ولو رهن رهن في رهن رهن
امكان استيفاء الدين منه
اذ لا يجوز بيع رهن رهن
في رهن الخراج سواء كان
للمبيع او للشرا
لان انتقال الملك
من رهن رهن
على
شبه

وبصحة رهن رهن ولو كان
عن فطره في الحاشي خطأ
العهد تردد والاشبه الجواز
ق ولو رهن ما سرقه
الفتا قبل الاحكام
شرط بيعه جاز ولا
بطل رهن رهن
ويجوز على
شبه
من

الحكم على القبض منع اعتبار كون الرهن بما يقبض مثله مجاز لا دليل عليه ولا ينفرد بقدر عدم دلالة التديبر على اعتبار القبض بل لا ريب ان
والعقد رهن الله قد بالغ في تحقيق دلالة التديبر على ذلك منع دلالة التديبر على اعتبار القبض في محل البيع ولو سلم اعتبار رهن الرهن
فالذين صالح لذلك يفتن المدبرون في فريضة ما لا يمنع من رهنه على القول بعد ما شرط القبض غير منجز ولو فرض كون
محملا لما ذكر لا يدفع التعجب عن ضعف المأخذ قوله وكذاه وذلك لان المطم بالرهن هو التوثيق على المال لا يحصل بها الا انما يستوي
شيئا فشيئا وكل ما حصل منها شيء عدم ما قبله والمطلوب من الرهن انه مؤقت استيفاء الدين استحقاق الرهن الا امر على غنا الرهن
من اشترط القبض واضح لان المنازع لا يبيع فباضاها الا بانها لا تمنع ذلك فالمنع من رهنها موضع وفاء قوله وفيه ان منشا التردد من
ان التديبر من الصنع الجائز الذي يصح الرجوع فيها كما لو صنفه فانما يفتقر الرهن بطله كما لو تفتقر غيره من العقود كما يبيع والهبة يكون ذلك جوازا
غير لان العرض من العقود الملزمة ملك من يتنقل اليه ولا يملك الا بالرجوع ومن الرهن استيفاء الدين من تقيده فهو مناف للتديبر هو قوله
الاكثر ومن ان الرهن لا يستلزم بقاء الرهن ويجوز فذلك لا يتحقق الشا في الرهن والتديبر غير الرهن بل الرهن فيه وهو قول الشيخ
محيا عليه بعد الدليل على بطلان كل واحد منهما فيكون التديبر رهن يفتقر فاقا في رهنه الذي يفتقر واستحقاقه في الدور
وربما يفتقر القول ان علان التديبر هو عقد يفتقر او وصية بالعقد في الاول لا يفتقر لان القول لازم وعلى الثاني يفتقر وهذا الشك
عندنا الاجماع على جواز الرجوع في التديبر فيكون وصية وانما بان هذا التديبر اصحاب الشا في ومن قال منهم بان يفتقر بصفة قطع بعد
جواز الرجوع فيه ومن قال منهم انه وصية اخلفوا بعضهم جعله رجوعا لما ذكرناه وبعضهم منع ايضا قوله اما هذه المسئلة من
جن ثبات من المنازع وقد تقدم عدم جواز رهنها واما خصص منافع المدبر بالذكور كما روى من جواز رهن بيع خدعة ففتح رهنها لان
ما جاز بيعه جاز رهنه ولا أقوى عدم الجواز قوله ولو جاز الشك في الخلاف من الذي يجزى السلم اذا وضعها عند ذي لان الحق في
الدين للذي وضع الرهن كما لو باعها ووفاء ثمنها لان الرهن لا يملك للرهن وانما يصح رجوعا عن الرهن والاشك في عدم الجواز لان
بدا الذي اودع كيد السلم ولا يفتقر على البيع الاستيفاء على وجه وهو هنا منع قوله ولو ارض الخراج المعنوية عوفا والحق في
الامام اهلها على ان تكون ملكا للمسلمين ضرب عليهم الخراج وقد تقدم حكمها مرارا والاشك في جواز رهنها شيئا لا ما للمنفذ من بيعه
ونحوها فمفردة قوله ولو ارض هذا على ما اخذاه المص من اشترط القبض واضح ومع ذلك ينبغي تقييد التقييد بالان لا يفتقر بعبود عادة والاشك في
في ماء غير محصور ويجوز بيعه بقبضه عادة والاشك في خدعة في البيع نظيره ولو لم يشرط القبض يمكن القول بالقبض مطلقا لعدم المنع ويجوز
تدبر استيفاء الحق من ثمنه بعد ما يبيع بدينه في مكان الصلح عليه كذا ما نحن بغيره من رهنه ليست منعك كذا عكس القول باو قد تقدم
في الذين قوله وكذاه هذا التاميم لو كان القبض شرط للصحة وقد تقدم انه شرط للرجوع خاصة بغيره من التذكير ويمكن ان يكون المقصود
يجوز هنا في اطلاق عدم الصلح على عدم الرجوع والتمام قوله وكذاه وجه المنع ان رهنه لا يفتقر الى استيفاء عليه على بعض الوجوه ببيع نحو
وان كان في يد غيره وهو سبيل عليه منقولا في الاية وما اخذاه المص من منع تحقيق التيسير بذلك انما ذكره المص في رهنه لم يستحق الاستيفاء من
الابيع المالك من امره بذلك مع التقييد بغير امره الى الحاكم ليدفع بوفيه ومثل هذا لا يعد سبيلا لان من يفتقر وان لم يكن هنا
وهن قوله ولو ارض على ثمنه جواز رهنه على بعض الوجوه يجوز بغيره من رهنه ملكا يكون وقفا فلا يفتقر الاستيفاء منه مطلقا ثم قوله في
وجوب فاقه بطله امكن رهنه الوفت حيث يجوز بيعه قوله وبصحة مفضضة التيسير ان الرهن هو الشرا بقاء على انتقال الملك الى رهن
كان ثم خيار خلافا للشيخ رحمه الله حيث حكم بعدم انتقال الملك لانه لو كان الخيار للبائع ولها ويشكل جواز رهنه في التصورين
فلان ملكه لما فيه من المنع من ابطال حق البائع ومثله بغيره ما اشبهه من الامور والتا فله الملك يخرج المسئلة من الجواز فيكون لو كان الخيار
له خاصة لا اشكال ويكون الرهن مطلقا للخيار وكذا يجوز للبائع رهنه لو كان الخيار له ولها ويكون منحا للبيع قوله وبصحة التعجب غير
الفتوى في الاية واضحة لقول توبه قال توبه ما فيه اما الفتوى في شكل فيه الصحة لانه لا يقبل توبه ويجوز ان لا يفتقر في غير الرهن
وهو التوثيق وجه الجواز جواز بيعه بقاء ما يتبعه الرهن وضوضه الا فلا في الصلح للمنع كره من الرهن المدفوع هو جواز قوله وفيما
اه منشا التردد في عدم من استحقاقه الفل هو حكم التالف كما مر من بقاء المائنة بالفعل ويجوز العفو والاقوى الجواز كما يفتح بغيره
قد تقدم ان فله بطل الرهن وان فلاه مولاه او عطفه ولو لم يفتقر المولى ان خصه فقد رهنه فان استوفى وبعضه بطل الرهن في ذلك ايضا
للازوال بسرقا المحي عليه او مفده الجناية منه ولو لم يفتقر المولى ان خصه فقد رهنه فان استوفى وبعضه بطل الرهن في ذلك ايضا
ويفهم من العبارة ان جواز رهنه الجاني خطأ لا خلاف فيه مع ان الشيخ منع من رهنه ايضا محيا استحقاق الدين في رهنه كون رهنه الجاني
لانه الخطأ التزاما بافتدائه وان يفتقر سلبا في البيع قوله ولو ارض القول بالبطلان مع عدم شرط البيع للشيخ رحمه الله لعدم جواز
بدون ذنب وفوات المائنة بدونه فهو في قوله التالف سمل قوله والابطال ما الوشرط الانباع وما اطلق وجه البطلان في الاول
لنا فانه مقصود الرهن من قبيل اطلاق فيبعد اطلاق الرهن من مال مملوك يمكن بيعه فلا مانع من رهنه فاذا اخفقت
بالملك جعل ثمنه رهنه فان امتنع جبر الحاكم جمعا بين التحسين في صورة شرط عدم البيع ذلك ايضا بقرينة شرط عدم

قوله وهو كل دين ثابت في الدين قبل استنقار الجناين وقد اجمعت قبل الردق وكذا ما لا الكتاب ولو قبل الجواز فيه
كان شبيها ولا يصح على ما يمكن استنباطا من اوهن كالاجازة المتعلقة بعين الموحى وبصح فيها هو ثابت في الدين كالحال الطلاق ولو
على مال رهنائهم اسندان اخر وجعل ذلك الرهن عليه ما جازق ولا ينعقد مع الاكراه في يجوز لولي الطفل من مال الرهن اذا اقتصر

الاستدانة مع مرآة
الصالحين
عقارب وقت

[illegible]

يُعلم الزهري كان
كسيلة طاله حش
يُعلم بعينه
مفتي

قوله ويجوز لولي المذموم اخذ الزهري ولا يجوز ان يسلف في الامع ظهور الغبطة ولا يجوز له فرض ما لا يلا غبطة نعم لو خشي على المال
من خوف او غرق جارا فرضه واخذ الزهري ولو نعتد بفرضه على فرضه من الثقة غلبا بقا واذا سطر المهرن الوكالة في العقد نفسه لغيره
او وضع الزهري على بل بعد لعين لزم ولم يكن للراهن فتح الوكالة على تردق ويطلب مع موثرون الزهري ولو ماث المهرن ولم

يجوز ابد اعنه ولا فرق بين الاولئك ذلك نية عليه التذكرة وهذا الحكم بالاختلاف فيه عندنا واما ما خالف فيه بعض الفقهاء من
ما له طلقا ويجوز ان يمكن ان يراد بالجوامع المعناه الخاص فلا يجوز له ان يسلف في الامع خصوصاً اذا كان الدين في ذمته على او ثقة ويجوز ايضا ان
ولا يفسد فيه الزهري الا في ان يراد به معناه الامع فيشمل الوجوب هو المراد هنا وبقطع في التذكرة فان قال لو كان المستخرج موصلا بنية
الولي به بل لا بد من الارضان بالتميز قال ولو لم يحصل وحسن الظن بهيان واما ان من يمكن البيع فبغيره من كما يجوز ايضا حال الطفل
انتهى حيث يمكن الزهري بغيره من مساو والتميز لا يمكن استيفاء منه كون يبد الولي ويعد له ليم التوثيق والاشهاد عليه
ولو اخل بعض هذه ضمن قوله ولا اه وحيث يجوز يجب كون المذموم ثقة فليسا ويرهن على الحق ما يفي بقيمة كل ذلك مع الامكان فقول
اه المراد فرضه من غيره فان ذلك غير جائز الامع مصلح الطفل خوف تلف المال فيفرضه من الثقة المذموم بهن عليه وبشهاد كما هو الواقع
من نفسه فيحصل كونه كذلك في تصرفه في مال المذموم وهو مشروط بالمصلحة ويجوز ان يفرضه مع عدم الضرر على الطفل فان لم يكن مصلحه
لاطلاق رواية في التبع عن الصادق انه سئل عن رجل في يمين فاستقرض منه فقال ان علي بن الحسين يمدك كان يستقرض من مال السليم
كافوا في حجره فلا بأس بذلك والرواية مع تسليم سندها مطلقه يمكن تفسيدها بالمصلحة وفي التذكرة شرط في جواز فرضه الولي في
الملاءة ومصلحة الطفل واجتج عليه بالرواية المذكورة ومن موقوفات فرضه مال المذموم خوف تلفه بنسبوس الحظ وشبهها فيفرضها من الثقة
الموقع الامكان بالرهن لو من جوده وتعدرا لابقا قوله ولو اه اي فخذ الزهري وظاهره وجوبه بشرط يفتقره فرضه نفسه في
كون الجواز بمعناه الامع ومقتضى العبارة ان مع مكان الرهن لا يعتبر كون المقرض ثقة ولا ممليا لانضباط الدين بالرهن وفي التذكرة
اعتبار الزهري الملاءة والثقة جميعا مع الامكان واسطأ اعتبار الزهري مع عدم مكانه وبقي فيها وفي العبارة ما لو نعتد بالثقة ايضا
نظاها عده جوارا الا في اخرج ويكفي في تركه ان يلف المال فانه لا يزيد على اكل المقرض بل الظاهر المقرض كذلك ولا يمكن
حصوله منه بخلاف ما لو ترك وعلى نقد برحق عده الوفا وتحقق التلف ونه يمكن ولو نعتد بفرضه لثبوته في ذمته فيحصل خلاصه وادشر
منه واخذ منه في الاخره بخلاف التلف من الله لان يثبت الغرض عليه ثمة فحصل بغيره لا كثر والمراد بقوله انه من الثقة غلبا
الثقة في ظاهر الحال بمعنى الاكتفاء بظواهر امره ولا يشترط العلم بذلك في نفسه فغيره عن الظاهر باغالب نظر الى ان الظاهر يحتمل كون القبا
على حاله كونه ثقة لان المراد كونه في اغلب احواله ثقة دون التعديل من احواله فان ذلك غير كاف في الظاهر المراد بالثقة هذا ونظا
العدل لان ذلك هو الغرض من اعم احكام الاكتفاء بالثقة لرفيقا تمام اعم من الترخية على ما يظهر من عرف الناس قوله واذا اه
اطلاق الرهن يقتضي كون الرهن وكيل في البيع لكن يجوز اشراط كونه وكيل في عقد الرهن من الشروط السابقة وكذا يجوز اشراط
لواثره من بعده والوصية لهما بذلك بعد الموت وكذا يجوز اشراطهما لغيره وغيره اشرافا واشراط ذلك فهل للراهن فيها بعد وفاته
احدهما الجواز اما لان الوكالة من العقود الجائزة ومن شأنها اسطأ كل منهما على الفسخ والان اشروط لا يجب الوفا بها وان كانت
عقد لازم بل غاية اسطأ الشرط على فتح العقد مشروط في ان كان كامرا ولا لان لزوم الشرط انما يكون مع ذكره في عقد لازم كما
بيع والرهن ليس كذلك ان يرجع احد طرفيه على الاخر من جهة من غير مرجح ويقع الا وان جواز الوكالة بحسب اصلها لا ينافي لزومها
غرض كشرطها في عقد لازم وهو هنا كذلك في الثاني من غير عدم وجوب الوفا بالشرط في العقود اللازمة وقد تقدم مع ان الوكالة
هنا اما العقد مشروط في كونه مخففا فلا يحتاج بعد الى صيغة اخرى لها لان العرض منها مجرد الاذن باي لفظ الشفوع فلا يفتقر
ايضا ان ما العقد كاف في مخففة كجزء من الاجاب القبول فيجب ان لا يلائم وان قلنا بعد وجوب الوفا بشرط لا يكتف العقد
مخففا والثالث ان عقد الرهن لما كان من طرف الراهن لا يلائم ان ما يلائم من طرف الراهن لا يلائم من قبله عملا بمقتضى لزوم الشرط
وقع من الراهن على نفسه فيلزم ولما كان من طرف المهرن جازا كان ما يلائم من ذلك يجوز له فتح الوكالة وهو واضح لانها لا يجوز
لمن تركه واما فتح العقد مشروط فيه فانه لا يوجب هنا لان فتح المهرن للرهن برعده من رابعه لو كان مشروطا في بيع مثلا توجه
فصله لان المقص هنا شرطه في عقد الرهن خاصة قوله ويطلب اه اي يطل الوكالة المشروط له او لغيره بموت المشروط له لا يكون
الوكالة من العقود الجائزة ومن شأنها ان يطل بالموت بل لان الوكالة اذن في التصرف فيقتصر فيها على من اذن له فاذا مات بطلت
من هذا الوجه كما يطل العقود اللازمة كالاجارة بموت من شرط عليه العمل بنفسه اما الرهن فلا يطل لانه وثيق على الدين فاما الذي
بافيا بغير الرهن ولا يقتضي ما يجزده في التصرف كما ترفع على هذا تنقل الوهانية الى الوارث لو كان حيث المهرن والوكالة لمدون
له الوكالة الامع شرطها للوارث كما شرطه ولو اه المراد ان الرهن لم يعلم كونه موجودا في التذكرة ولا معد وما فتح يكون كسيلة مال
الرهن اي يحكم ما لا يمتنع ان لا يحكم للراهن في التذكرة بشي عملا بظاهرها من كون ما تركه لورثه واصله برأته فمنه من خي الزهري ان
لم يتعلق بدينه لا امانة ولا امانة لاصالة بقاء ما له على ما كان من غير استحقاق احد فيه شيئا هذا بحسب الظاهر وان كان في نفسه
يمكن كونه من جملة التذكرة وقوله حتى يعلم بعينه المراد بيان الحكم المذكور فانه ان يعلم بوجود الرهن في التذكرة فبينا سواء علم مقتضاها
بجملة التذكرة وان كان ظاهرا لعلارة تؤذن بخلاف ذلك وان الرهن اذا لم يعلم في التذكرة مقتضاها من الا انه وكسيلة ماله وليس له

قد ولو طي المرحل الامة
 مكرها كان على عشر
 جنتها الوصف الضيق
 جهنم الحاق ولو طاق
 لم يكن عليه شيء ولو
 فقه الحاكم ولو كانا
 واراد الله له الحاكم
 الى هند الخ من غير
 لم يخر بعض من

[illegible]

قوله في وضعه على يده ليس له ان ينفرد به احدها ولو اذن له الاخر في ولو باع المرهن ثم ظهر فيه عيب مكن المشتري الرجوع على المرهن
 الرهن او القدر وذهب القدر الى الرهن
 اما لو استحق في واذا مات المرهن كان الزامن الامتناع من تسليمه الوارث ولو اخرج احد من المالك فله الحكم له الميراث غير ان اختلف
 المرهن والمالك لا يجوز للراهن التصرف في الرهن استخراجه ولا اجارته وفي صحيح الحجج ان الرهن مع الاجازة ترد ولو

تقدم
 الجواز في عقد مع اجازة
 الرهن والوجه التبع في
 هل باع قبل كماله
 الولد حيا وقيل نعم
 حق المرهن بسبق الاول
 اشبه
 متين

ضرورة كانه دفعه الى المالك كذلك لا ما تقول ان ولا ينفذ الحاكم ليس كونه المالك مطلقا بل هو موقوف بالحاجة والمصلحة ومن القواعد
 وسياتي في بابها ان الوعد ليس له دفع الوعد في الحاكم مع امكان المالك لانه عيبه لا يقع الضرر وهذه من افراد ذلك لو كان الحاكم
 كالمالك تجازى الدفع اليه في الموضوع في هذا الفرع بحث لو نفذ الحاكم واضطر الى الايداع او عدمه لغيره واشهد عليه عدل
 ضمان قوله ولو ان الراهن لم يرض بما تارة احداهما مفضلة فلا يجوز لاحدهما الانفاد وان اذن الاخر ومضى سلمه احداهما صاحبه
 كل منهما في الجملة كمن حمل بضم الجمع بناء على ان كلامها ما يجب عليه حفظه اجمع وهذا أصل من سبيل الثمان للجمع في الجملة في تضمينها
 شاء ام ضمنه التفتت فيهما بمنزلة امين واحد والواجب عوض واحد هما متساويان في ثبوت سبب ائتمان احدهما بالتفرع والآخر بالعد
 فيه وجها ان جودهما الاول لما ذكره ويضعف الثاني عن كونهما بمنزلة امين واحد لكل واحد منهما الميراث على الجميع ان كان قد شرط ائتمانه
 الاخر في اذنيه في ثبوت سبب ائتمان لا يقتضي التضييق كما لو شرط ائتمانه لغير الواحدة وعلى هذا فالاجور واستقر الرضا
 على من يلفظ به مع احتمال استقلره على من ضمنه المالك قوله ولو ان الفرق بين القيد الاستحسان ان القيد بطل البيع وانما يبطل بضم
 المشتري من حين الفسخ وهو مسبوق بفرض الرهن التمنى فلو ان شرطه بغيره سواء كان قد اخذ من دينه امر ابقاه وثيقته بل يغلق الوثيقه
 في الحقيقة حصل مجرد البيع لان وقت نقل الثمن الى الراهن فلا يبطل الفسخ الطارئة من الشئ بل يرجع المشتري على الراهن بعوضه ثم يفرق ظاهرا
 استحسانا الرهن فانه يبطل البيع من اصله فلا يدخل الثمن ملك الراهن لا يصح قبض الرهن له ورجح فطال من هو في يد من العدل والرهن
 ولو وجدنا لافاقان كان لغيره يد العدل والمشتري كما رتبة وكيل الرجوع على الراهن وان لم يعلم رجوع على العدل ان المعاملات فيها
 والثمن ملوك للمشتري فيكون مضمونا على من هو في يده ظاهر ورجح العدل على الراهن وان كان التفتت به المرهن مع عيبه في بعض
 وهل يجوز للمرهن او يرجع على الراهن بغيره فمقتضى قواعد القصد جوع مع حمله وعلم الراهن بالاستحسان الغرور والكل كلام انما هو في
 الرهن في يد المرهن ثم ظهر مستحقا قوله واذا اذاه وضع الرهن في يد المرهن او غيره مشروط بانقضاء ما عليها فان شرط ائتمانه عند الرهن
 والا فلا فعلي حيث شق اعطيه اذا كان في يد المرهن بالاشراط وبالاقاض فان لم يجز على الراهن ابقائه في يده ثم فانه قد يستلزم
 الوارث كذا الوارث لا امتناع من تسليم الوعد ورجح فان انقضا على احد من يجوز تركه وان لم يكن عدلا حازر والاشارة الحاكم او سلمه
 الى العدل ليضطرهما وكذا لو مات الراهن فلو شرط الامتناع من ابقائه في يد المرهن العدل لا يفتقر الى الوكيل بطل كالتسوية
 اليك ان كانت مشروطة عند الراهن الا ان يشترط استمرار الوضع بعد موت فيكون بمنزلة الوصية في الحفاظ قوله ولو ان الرضا
 على من يلفظ به عدل فان انقضا على بقائه في يده او غيره فلا كلام ولا ارضيتم امره الى الحاكم كمن يخرج من يده الى يد عدل غير
 لو وجد للعدل عدل ودية للاحد مما اوضح عن حفظه ولو اختلفا في الثمن لنقل بحث عند الحاكم فان ظهر التفرع والاشارة
 اضره وكذا لو كان في يد المرهن فادعى الراهن بغيره لم يقوله لا يجوز ان كان الرهن شيئا للدين المرهن امكنه حيا وبطل الوثيقه الا
 بالرجوع على الراهن قطع سلطته لغيره الى الادف من منع الراهن من التصرف في الرهن سواء ازال المالك البيع والتمنع كالاجارة او انقضى
 المرهون ونقل الرهن بغيره كالنزع من راح المرهن مقصوده كالرهن بغيره ام اوجب انقضا عاوان لم يضر الرهن كالاخذ في التفتت
 ولا يمنع من تصرفه بغيره على الرهن كالاجارة الموضوعة في الجوارح وتأخير النقل ضمن العبد وخفف الجارية ان لم توجد في النقل في الرهن
 ذلك في تصرف الراهن بالبيع منه فان كان بعد ذلك موقفا على اجازة المرهن فان اجازته صحح ولا يبطل ان كان بائنا مع من سلمه
 عليه بعد ذلك بغيره ويصح فصل محرمات ثمن فلما ان التفتت ببيع الرهن بغيره من ذلك ان كان مما لا رجح عادة وكانت هناك ان نقل
 بالبيع بغيره من شئ واطلق الشئ وجه الله لوجه فالاجور له وجود للرهن الا ان على المالك مطلقا وهو ضعيف في مرضه للتفتت لانه
 انقضاء في الجملة ينافي في الجرح هذا كلامه الذي يمكن العقد والاذن من الراهن للمرهن فلو كان معاربا بجره او سكن وحلله الوطى او باع وشبه ذلك
 صحح لا يحسن الحق فيهما كما لو انقضا على ذلك بغيره قوله وفيه منشا التردد من كون القوا ايقافا لا يكون موقفا لا اعتبارا للشيخ
 ان المانع حق المرهن وقد زال اجازته وهو اقوى وينبغي منافات التوقف المذكور للشيخ بغيره من العفو الذي يشترطه هذا الذي ايقاف
 المانع هو توقف التفتت على شرط لا على زوال مانع وعلى هذا لو لم يبطل المرهن ان انقضاء الرهن لم يقوله وكذا المرهن عطف على اول
 المسئلة والاشارة بغيره عدم جواز تصرف الراهن في الرهن بشئ من الامور المذكورة سابقا لا على مسئلة العفو لانه قوله وفيه وجه التردد
 فربما سبق الا ان المانع هنا اقوى بل كثير من الاصحاب يوقفون حكمه لان المرهن غير مال لا على ملكه ملكه يكون كالقصد لا يفتقر
 الاجازة قوله ما لم يبق الاذن اي اذن الراهن للمرهن في العفو فانه يفتقر الفسخ لو زال المانع وقد يشك في ان المرهن غير مال لا على
 الراهن له لا يفتقر ملكه كما في ما تقدمت به في دفعه بما سببه انشاء الله في العفو من ان الماذن والمأمو يفتقر عموما عن غيره
 عفو يفتقر الى ملك الاذن الماذن لم يفتقر الى ايقاف الصيغة انما يفتقر الى الاشارة والاذن ولو كان الرهن المرهن في عفو
 مطلقا او عن الراهن فلا اشكال لان المرهن صح وكل من مال لا يفتقر الى اشارة على ذلك كما رتبة واسترحا من ذلك اشكال
 انه وقع على زواله وحقيق قوله وهذا اذا وطى الراهن امته المرهونة فاحيلها ما ردت او ولد سواء وطى باذن المرهن او لا

ولو قال بحقوقها دخل وفيه تردد متن

مجلس القضاة
القضاء في مصر

قوله وكذا ما ينبغي في الأرض بعد ردها سوا الله تعالى والزم الحرف وهل يجزئ الرهن على الزنقيل وميل نعم وهو لا ينبغي ولو
رهن لفظه قايما كالحجارة فان كان الحرف محل قبل تجدد الثانية صح وان كان مشاعرا لمز من اخلاط الرهن بحيث لا يميز قبل بطلان الرهن
انه لا يبطل واذا جئنا المهر من عند العلق فالحجارة وبغيره وكان حقا للحرف عليه وفيه على ولا بد من ولا يخرج عن الزهانة ولو

علمه الشارح قوله وكذا أنه منشا الرد من بؤهم كون الشجر من حقن الأرض كما في الشيخ رحمه الله ومن ظهروا عدم ذلك لا يبعد من حقوقها
 لئلا يعرفوا الأصح عدم الدخول وقد سبق من ذلك البيع نعم لو كان يبيع ما اشتمل عليه ونحوه دخل على الظاهر قوله وكذا أنه إنما خسر
 ذلك بعد حكمه بدخول الثمن الخرد للثمن على ما مثل هذا الأصل ما للأرض فلا يجري فيه الخلاف وإنما ما كان من بين الشجر الموهون فلا
 اشكال في بقاءه على ما كان أنه يتجدد له الدخول وهل يوقعه من حرج على أن المرهون لا يفرق في الرهن وانقضاء به فيوقف عامه لا
 مصلحة له وزيادة في قيمة كالتقوى والدواء وقد تقدم نعم لو امتزج بالأرض فلا يربطه بوقفه على أنه وكذا لو كان الرهن من غير الموهون فلو
 وهله وجه ما أخاره المصان بقاءه في المحل الموهون ينصرف فيه وهو ممنوع منه كما لو وضع مناعته الدار ووجه لعدم أصالة الموهون أن
 ذلك بعيد تصرفا وقد يفرق بينه وبين المانع بأن وضع المانع منه فهو سببه بقاءه بخلاف ما ابتدأ الله تعالى به لو كان ذلك بفعل الرهن
 على أنه لا يفرق قوله ولو لا الاشكال في الجواز حيث يحصل الاشتباه لعدم المانع وجوده الفرضي المانع أما ما في الشيخ رحمه الله
 أنه لا يبيع الرهن بعد الاستيفاء سبباً والتبني ولا لا يبيع به عند الاجل لم يملكه فلا يبيع منه ويضعف منع تعدد الاستيفاء لأن
 ما تقدم ولأن المانع اجتماع شرط الفسخ وقت الرهن وهي حاصلة وصحة البيع ولو سلم شرطية ما فالعيب منها ما كان إنشاء الرهن لا يوجب
 الشريطة وهي حاصلة أيضاً فاختاره المصنف من عدم البطلان أصح قوله وإذا أمكن أن كان في المحل عليه أو مع أن سببه من آخر عن حق
 الرهن ومن شأن السابوق التمسك عند التقاض لوجه الأول أن في المحل عليه مضمون في الرهن ومن ثم لو مات الجاني لم يلزم السبب في
 حق الرهن معلق بالرفق وبذمة الرهن فلا يفتقر حصره فيها ومخرج ذلك أن المرهون يملكه ولا يبدل المحل عليه الثاني أن في المحل
 يفتقر المحل حق الرهن ولو الثاني أن تعلق الرهن بالرفق أضعف من تعلق المحل عليه ومن كان المحل عليه الاستيفاء بدون مرارته
 بخلاف الرهن وهذه الوجوه الثلاثة واردة في جناية العمد ولما الخطأ فيخص ما لا يبين إذا تفرق ذلك فنقول جناية العمد الموهون
 كانت نفساً وأوجب قصاصاً فامر إلى المحل عليه فان اقتصر بطل الرهن وكذا أن استقر وان عفى عنه بقي هنا أنه يبطل الرهن المحل
 وإنما تراخى عليه المحل وان عفى على ما كان بذلك السيد بقوله أيضاً والأصح العمد وبطل الرهن فإن عاد إلى ملك الرهن وإن
 أوجب قصاصاً في الطرف نحو مقتضيه وبقي هنا أيضاً وإن أوجب ما لا يوجب بعض صور العمد وأنه الخطأ مطلقاً فالأمر كما فيناه
 فمن أنزلناه السيد بقي هنا وإن استقر ما يبيع فان فضل منه شيء فقد كذلك لا يبطل الرهن لو كان الواجب ونفيه السيد ولو
 بعد بيع البعض وانقصت القيمة ببيع الجميع والفاضل من الرهن عن المحل الجاني يكون وهنا كما لو اضطر إلى بيع الرهن لا يفرق في ذلك
 كله من كون الجاني من العبد ابتداء أو بامر السيد وإن كان مكرهاً له عندنا وإن كان مع الإكراه يجعل الكره حتى يموت نعم لو كان العبد
 غير حر أو عيباً يعقد وجوباً على السيد في جميع أحواله ففقدناه في التذكرة أن الجاني هو السيد عليه القصاص والضمان ولا يتعلق
 السيد بل يبقى هنا وإن كان السيد عسر قوله ولو جناية العمد على سيد أن كانت عداً وأوجب قصاصاً شتمه ولو لا أوليه من
 قصصاً والعفو فان اقتصر بقضائه كما كان على طرف بقى هنا والأقوال وإن رجعت إلى السيد على بعض الوجوه وأنه الخطأ مشتمل على
 شيء لأن العبد ماله ولا يشتم ماله على ماله والآلة يحصل التحصيل بخلاف القصاص في النفس والطرف لا يشرع للجزع والانتقام والعبد
 بما استباح سيده قوله إذا جنى العبد الموهون على من ماله المالك كان في غير الرهن فامر به يعلق بالمحل عليه في ذلك لا الجاني قد
 غدر حكمه في عبارة المصنف لا يجوز أن يجعل الحكم في جميع الأقسام للمالك وإن كانت نفساً وأوجب قصاصاً فله لا يفرق
 من حكم الضمين لتساويين هو واضح وإن اختار الاستساق وإن كان خطأ أو كان المورث قد مات في القسم الأول قبل الاستيفاء يثبت
 المالك ما كان يثبت لمورثه من حكم قصاصاً وما لا يثبت له من الرهن لأجل المال والفرق بين الجناية على المولى وعلى مورثه من الرهن
 الموضوعين الواجب الجناية على المولى لا ابتداء ويشتق من جعله على ماله كما مر الجناية على مورثه فالحق فيها ابتداء المحل عليه
 يقتل الحق الواورث من المورث إن كان ذنبه لا نفاً محوياً من تركه لو في مهادنية ومقتد وصاياهم وكما لا يمنع انتقاله من ماله
 من الرهن لذلك شبه بالفرق على خلاف بعض الشافعية حيث حكم بسقوط المالك بالبقاء إلى السيد وبقي رهنا للوجه الذي انتهى لو كان
 المالك السيد ابتداءً ولو لا الاتفاق مشعر بالمباشرة وهو يفتقر الضمان والحاصل أن نفاً الرهن من كان على وجه وجوب عونه
 فلا يثبت سواء كان المثلث الرهن أم الرهن أم الأجني كان العوض هنا لكن لو كان المرهون وكذا في حفظ الأصل أنه يبيع بطلب
 كالتفريق في الرهن ولو كان مع اشتراكه في التعلق ابتداء بالعين أن الغرض من الرهن الاستيثاق بالعين لا شتم الحق من قيمتها فانه
 لا يخرج عن أصل الرهن بخلاف لو كانا منها اذن منوطاً بما عينة المالك الأغراض تختلف كثيراً في حفظ الأموال وبيعها باختلاف الاستحاض
 بالاسماء على عرض ولا يساوي على قيمة وربما كان عارفاً بجمع مناع بحيث لا يفتقر فيه وليس بجار في غيره قوله ولو أمكن تبطل الرهن
 ذلك بطلاناً عاماً بقاءه كذلك وإن غفر فلو عاد خلا عدا الرهن وإن كانت عبارة المصنف تؤيد بخلاف ذلك من حيث البطلان ومن قوله
 فإذا كان ملك الرهن فانه شتمه بدمه عوده وهنا كما لو ملك الرهن الرهن بعد انتقاله عن الرهن بعد انتقاله عن الرهن بوجوب الرهن
 لو عاد دخل جمع رهنا كان أحضر فإذا الحكيم فان عوده رهنا يسلمه عوده ملك الرهن والحاصل أنه لا يثبت بطلان الرهن هنا

كان يفسحها خائفه
 كانت خطا لم يكن يورث
 عليه شق ولو كان
 الجنازة على من يورثه
 المالك يثب للاله
 ما يثب للورث من
 اقتضا طر انتراعه
 ولو الله الوارث
 الزم فيه وتكون
 وكذا الوارث من
 الحق ولو ورث
 عصف اقتضا اخر
 بطل الزم فلو عاد
 خذوا والملك
 الزم من
 ع

على الملك وولي يقيم

لا يمتنع بؤوت مال النورث المأخوذ بالبيع

من قلمی

مفتی

قولهم ولو هو من سلم خسر الرهن فلو انقلبت يده خلا فله حقه على الرهن وقد كان لو غصب عسيرا
قوا اذا رهن ثلثان عسيرا بينهما عشرين عليه ما كانت خصته كل منهما عسيرا بدنية فاذا اداء صارت حصته طلعها الخ واذا اداها الخ
انقل حقا لو كان ثلثا الوارثان من اسنمائه كان له ذلك الخ وان اذ فرط في الرهن لو منته قهينة يوم فبضه وقيل يومه هلك

وقيل على النقيض

اضحى لاثاره بالكلية بل ارتفاع حكمه ما دام الرهن بغيره باقية وبقي على الرهن بقاءه ولو نزل الى على الخ المثلث التحليل فكان المثلث الرهن
موجودا في هذه القوة الفوتية لان تحلل من موقع الرهن الى المثلث بالطلاق المثلث الرهن بالفعل لوجود الخ في المثلث ونظيره ذلك بان
الكا فذا اسلمت خرجت بذلك من حكم العقد وهو موطنها على ذلك اسلم الزوج قبل انقضاء العدة عاد حكم العقد وكذلك ان
احدا الزوجين كان الرهن مشروطا في عقد كبيع وكان الخ يترقبه بغيره فلا خيار للرهن لمحدوث العتبه يده وان كان قبل انقضاء
لرهنه بل حكمه كذلك لمرور على المطل بعد تمام الرهن وان اسير طنا القبض غير الرهن في العقد المشروط في قوله ولو اده لم يضره والى الرهن
المطل عليه برهنه فانه يفتى في انا وموطنها والمثلث اذا رهنه الخ واقتضاها ماها لم يفتى في الرهن في الخ لا يملك المسلم وان اخذت التحليل
فاذا دفعها الى الرهن وتحلل في يده ملكها الرهن لا سنيلا يده عليها كما يملك سائر المباحات لا ليد لا احد عليه بالملك وجوز
في ذلك ما ذكره من ان يدا الاول لم يزل بالرهن لان الرهن لم يبدل على الرهن في الجمل وهي سبوق يتوي في ذلك او كانت محتملة هي التي
التحليل الرهن التحليل اما غيرهما فالاول اقوى قوله وكذا اى حجة صارت يده خلا فانه يكون له على رد فيه ما ذكرها بقا وبذلك
كونه الاول ضعفا لخرجه ولو يده باراقها فانتفى بغيرها بالكلية فيكون ملكا للثاني واما وجعل ملكا ولان جمع الثاني لها غير
فلا يثبت يده عليها ولا يصح ملكها وهو ممنوع لان محرم الجمع فانه لو يرد التحليل واما لو اده صحت ذلك كما يصح بقاءه وحفظها
ومن ثم يفتى في محرمه عصبها والافها على من يفي يده ولو لا اخرها الا في ذلك الى بعد ما كان التحليل لان الصغير يتقبل في المحرمه
الابن وسط الشدة فالقول بملك الجامع لها اقوى واعلم ان الخرموت مما عي حق القضا او القايده اليها ان يكون مؤثرا وفيه في عبارة الكهني
كذلك لكنه جاز غير صحيح قوله وليس بمعنى انه لو غصب عسيرا رضائه يدا القاصب خسرته عاد خلا فان القاصب يملكه بل يكون ملكا
للقصوب من لانه عصبه وهو ملكه فلم يكن ليد القاصب اثر وان كان قد يفسد احتمال ملكه من حيث وال ملك القاصب ومنه بصير
فيصير العدم فاذا تحلل في يدا القاصب ملكها ليد الطارئة بعد التحليل ولا يؤثر كونه قاصبا قبل ذلك في القاصب بل بالغير حيث
لم يبق الا وهو ممنوع بالقدم من عدم بطلان ليد عليها حيث والتحليل كيف قد كانت من قبل ما لا يحضر او قد كان على المكان
قبل هذه المسئلة حكم من غصب خسر من غيره فخل في يده فان ملك القاصب له خلا فاشتهروا ثم يقول وليس كذلك لو غصب عسيرا
اذلا خلا في هذه وايضا فان الحكم الثاني ليس في حكم عصب الخ فاما في جمع المرفق ورهنه كلاهما لا يملك القاصب حكمه عن غاصب الصغير
وان كان في الحقيقة مسلوبا اذ ليس من شكه وانما يملك القاصب حكمه فاصب الخمر حكمه في ملك القاصب كما اخاره جماعة قوله ولو رهنه
ببضه فاحتها صارت فزنا كان الملك الرهن فاقبيل وكذا لو رهنه جافز ورهنه جافز فان هذه الاشياء في غير ما رهنه وما رهنه اذ لم
تخرج عن ملكه بالبيع والاشياء الا في المصلحة صفات صلتها بها وحصل اسنمائه استعدا ذات مختلفة لتكونا متما في خلفها الله تعالى
فيها ورهنه الرهن الرهن في ذلك شيء في ذلك على خلاف من قال ان هذه التعريفات ليد ملك القاصب من قبل العصب من قبل القاصب
فكان المثلث او القاصب هو عصبه جازا وقد كرهنا هذه المسئلة في باب القاصب خالفنا فيها جماعة من العامة والشيخ من اصحابنا في بعض
قوله ان اده هدي عندنا موضع وفاز وجعلان رهن كل منهما عند الاطلاق انصرف في دينه لا الى دين صاحبه ان ذلك مقتضى الرهن
ان يصير كما يكون كل منهما مقرر من على خصته يدين صاحبه فانه لا يفتى في الاوفاء الدينين وينتبه لذلك على خلاف ابي حنيفة حيث
بان لا خلاف في تصرف جمل كل منهما على الدينين فلا يفتى في ثوبا معا ويكون حصص كل منهما ما القسمة في دين الاخر من قبل السغار والرهن
وانما يقع الاستبراء في المسئلة لوجعنا الاطلاق الرهن موحيا لكونه على كل جزء من الدين ولو قلنا ما فتى كما نجمع عند وفاء الدين
فلا يضره هنا في الافتكالك وقد قلنا الخ في ذلك اذا رهنه مشاعا فتشاح الشريك الرهن في امساكك من غير الحاكم لا فرق بين
اختلافهما في امساكك لاجل القبض واما لاجل الاسنمائه لان جيل الاجل فان الحاكم يفتى في عدا القبض عن الرهن ويكره ان يدا
وللافتاء ان كان في الاجرة او من بغيره من الاجل فلو زاد في بطل الزايد ونحو السنا جوع جملة الا ان يخرج الخ
ثم ان قلنا بدخول الثما المثلث في الرهن يعلق الرهن بخصه الرهن من الاجرة والا فلا فكل اداة قد تفقد ان الرهن به بطل عوف كل منهما
لان لا من جمل الرهن في الرهن ولكن لو كان في حفظه ويغيره بطل لقوان معلقاتها وان كانت مشروطة في عقد لا رهن فان القاصب
يختلف للاسنيان باختلاف الافتصاص وح فان انقضا على امين والارجع امره الى الحاكم لان رهنه في المنع وهذا كله واضح فكل اداة
حكم القاصب باعتبار يومه وقضه من غير ان القاصب يفتى في بطله ومع ذلك ففي اعتبار يوم القبض نظر لانه لم يكن مضمونا فبقي على ذلك
اعتبار المثل يوم الضمان والقول بضمنا يومه هلكه الاكثر ومنهم المصنف في النافع لانه وقت الحكم بضمنا القاصب لان الخوف في ملكه كان محصرا
في المعين وان كانت مضمونة هذا اذا كان الاختلاف في سبب التوفيق او بسبب نقص في المعين غير مضمون ما لو فرط فقضت العين في بطل
ونحوه ثم هلك اعتبر على القيم من حين التصرف الى حين التلفك لخاصة لان ضمان الاجر تابع لضمان العين والقول باعلى القيم محتمل فاذا ذكرناه
وجبه واضح وان يريد بالا على من حين التلفك الحكم عليه باقية فهو قول ابي حنيفة والاعلى من حين القبض في يوم التلفك سواء تلفت
حكما في النافع والشيخ في المبسوط واختلفوا في اعادة كالحق المصروف فيصنف قول ابي حنيفة بان المطالبة لا تدخل لها في ضمان القيم

واجره ان كان له اجرة من
بقضه

والاخير

قولهم ولو اختلفا في القيمة فالقول قول الزاهري قيل قول المرخص وهو الاستنباط ولو اختلفا في القيمة على الزاهري كان القول قول الزاهري
وقيل القول قول المرخص ما لم يستقر دعواه ثم الزاهري والاول اشهر ولو اختلفا في متاع فقال احدهما هو ودعواه قال انس
هو زاهري فالقول قول المالك قيل قول مساك والاول اشهر واذا اذن المرخص للزاهري في البيع ورجع ثم اختلفا فقال رجعت

قال الساجي في التمهيد
قال الساجي في التمهيد
قال الساجي في التمهيد

والاخير انه غير مضمون قبل الشريطة فلا وجه لغيره هذا كله اذا كان قميئا ولو كان مثليا ضمن بمثلان وجد والقيمة لمثل عند
الاخذ على الاقوى لان الواجب قبله انما كان المثل وانما انتقل الى القيمة لعدم المثل بخلاف القيمة فان القيمة مستقر في المثل من حيث المثل
تطاولا ونافع الاستنباط في قدرها في سبيل اعتبارات الشايفه قوله لا قيمة له لان منكر الزايد والاصل عدمه وبرأيه من القول
الاول لا اكثر نظر الى كون المرخص صار حائفا فلا يقبل قوله ويصعب ان لا يقبل قوله من هذه الحجة بل لا ذكره قوله ولو اختلفا في الاول
لا اكثر هو الاقوى لصاله عدم الزيادة وبرأيه من الزاهري ولا ينكر فيكون القول قوله وصحح محمد بن مسلم عن الباقر وموثقه عبيد بن
رزارة عن الصادق في القول الثاني لابن الحنفية اسنادا الى رواية الشكوني عن الصادق ان عليا قال يصدق المرخص في بيعه في كل ما يبيع
لان من يبيع في بيعه مع ضعفها وندورها معارضته للصحح مخالفة للاصل في المسئلة شي وهو ان المص في هذا الكتاب يقول قول ابن الحنفية
بان القول قول المرخص ما لم يستقر دعواه الزاهري ومقتضاه انه مع الاستعراق لا يقدر قوله سواء ادعى ان الزاهري ازيد لخصم الاستعراق
فما دونه النافع نقل الغيل بتقديم قوله ما لا يدع زيادة عن قيمة الزاهري كذا عبر كذا الجماعة ومقتضاه انه لو ادعى غير ذلك من كان القول قوله
الوجه في هذا الاختلاف اختلاف عبارة ابن الحنفية فانه قال المرخص يصدق في دعواه حتى يحيط بالثمن فان زادت دعوى المرخص على القيمة
لا يقبل الا بتيقن في اول العبارة جعل غاية التصديق حاطة بالدعوى التي هي الغاية خارجة عن الغاية فيقتضي عدم التصديق مع الاطاحة
وعقبه بقوله فان زادت دعوى المرخص على القيمة لا يقبل ومفهوم الشريطة مع عدم الزيادة يقبل فقد عارض في كلامه مفهوم الغاية في
اختلاف النقل عن ذلك واما الرواية التي هي مستند الحكم فتدكرها لفظها سائلا بذلك حاصلا جعل الاطاحة غاية القبول والبيع
للزيادة وح فينبغي على ان الغاية هل هي داخلية في الغاية فيقتضي من حتام لا يبين على ذلك لانه لا يبين لكان التماسا والمتمنع
جعل المص في هذا الكتاب بشرط القبول عدم الاستعراق مضافا الى صدر كلام ابن الحنفية والجماعة ومفهوم المص في النافع نظر الى مجرد كلام
ابن الحنفية واعتبر منه مفهوم الشريطة وحلوا الغاية عليه جميعا لانه اقوى انما يظهر اثر هذا الاختلاف لو قلنا بقوله وعلمنا بالرواية حيث
اظهرنا ما سهل الخطب قوله ولو اختلفا في القول الاول لا اكثر وعليه العمل لصاله عدم الزاهري لان المالك منكر فيكون القول قوله وصحح
محمد بن مسلم عن الباقر والقول الثاني للشيخ في الاستنباط وفيه التصديق في بيعه في كل ما يبيع في بيعه في كل ما يبيع في بيعه في كل ما يبيع
مع ضعفها مخالفة للاصل ومعارضته للصحح وفصل ابن حنيفة في قوله المرخص ان اعترف الزاهري ان نكره للفرقة وفيه ايضا جمع بين الاختلاف
لكن قد عرفنا ما فيه واعلم ان المراد بقوله المرخص ان اعترف الزاهري ان نكره للفرقة وفيه ايضا جمع بين الاختلاف
اذا اكد حجة الكتاب ان الزاهري يدعي تقديم البيع على الرجوع والاصل عدمه والمرخص يدعي تقديم الرجوع على البيع والاصل عدم تقديم
ايضا فكما في الاصلان فيسافطان ويقع حكم الزاهري على الصواب فيا وهو يرجع جانب الوثيقه وفيه ان صالة بقاء الزاهري معارض ايضا
اصالة صحة البيع لان وقوعه معلوم كان وقوع الزاهري معلوم فيعارضان ايضا ويسافطان ويقع حكم الزاهري معارض ايضا
نصره فيه فان الناس مساطون على اموالهم فان قيل اصالة منعه العقد متينة على سبيل الاذن فاذا حكم بعدمه لم يكن صحيحا العقد فلما
واصالة استمرار الوثيقه متينة على سبيل الرجوع للبيع فاذا حكم بعدمه لم يكن الحكم بغير حجة ان لم يكن فيه بوجوه وهو ان العقد غير
معلومة بقيام الاحتمال المذكور وصحة الزاهري معلومة لوقوعها سابقا حاصلا للشريطة واما حصول الشك في طريق المطلب فخرج لانها
اقوى من هذا الوجه فان قيل ان الاصل ان كان عدم صدور البيع على الوجه الذي يدعي الزاهري لان التماسا على حصوله بعد وبيع
مستحبا للشريطة وليس مما يحل بطلان الرجوع في بيعه في عدم العلم بوقوعه كذلك الاستناد الى صالة بقاء الاذن السابق
لان المانع لا يشترط العلم بانقضاء بل يكفي عدم العلم بوقوعه والامر يمكن التمسك به من القليل الشريعة لا قطع بانقضاء الواقع وح فينتج حكم
كل من الاصلين السابقين فلما لا يتم وقوع البيع جامعا للشريطة الشريعة لان من جملة شريطة ان المرخص وحصوله غير معلوم ومتيقن ذلك ان
الزاهري المانع للزاهري من التصرف لما كان متحققا لم يكن الحكم بغير البيع الواقع من الزاهري الا باذن معلوم من المرخص حاله البيع ولما حصل
وحصولها حاله وقع الشك في حصول الشريطة في وجود المانع ومعلوم ان الشريعة لا يكفي في عدم العلم بانقضاء بل لا بد من العلم بحصول
يقتضي عليه الشريطة وطريق الاستدحكا كالفساد مع بقاء الظاهر سابقا والشك في بقاءها الا ان الامر هنا كذلك فان الزاهري
من صحة البيع واقع بغيرها مستحق الا ان الشريعة تقتضي صحة البيع وان كان معلوم الوقوع لكن لا في زمان البيع لا في الزمان لا بالاستصحاب
مخرج جانب الوثيقه كذا ذكره بطر اطلاق الحكم بذلك بحث اخر وهو ان ذلك كله انما يتم حيث يطالبان الدعوى من غير اتفاق منها على ذلك
صحيح للبيع والرجوع ومع اتفاقها على ذلك واحد لا يخفى بقاها على الاصول المذكورة اما الاتفاق على زمان احدهما واختلفا في بقاء
الآخر فان الاصل مع مدعي النسخ ليس الا وجه ذلك انما لو اتفقا مثلا على وقوع البيع يوم الجمعة وادعى المرخص الرجوع قبله من غير نصيب
زمان فالاصل يقتضي اخرا لان ذلك حكم كاجازة ان يعلم وجوده وانما علم وجوده بعد البيع فيقدم قول الزاهري ولو انكسر بان اتفاقا
على وقوع الرجوع يوم الجمعة وادعى الزاهري وقوع البيع قبله من غير اتفاق على وقوع الاصل يقتضي اخرا لان يعلم وجوده وانما علم
زمان الرجوع فيقدم قول المرخص هذا التفصيل هو الاقوى هو خيرة الدروس وفيما عداه تقديم قول المرخص ذكره الاصحاب

القول
بتمت

تولما اذا اختلفا فيما يباع بالرهن يبيع بالقلد العالي في البلد ويجوز المنع ولو كان للبلد فدان غالبان يبيع بأشبههما للمعنى اذا
ادعى هانثوفا انكر الرهن وذكر ان الرهن غير وليس هناك بينه وبينه ما ناله في قوله ومن جاعل الرهن ولو كان له دينان احدهما
برهن فدفع اليه ما لا واختلفا فالقول قول الدافع لانما برهنية ولو اختلفا في رد الرهن فالقول قول الرهن من

[illegible]

فولما كان يكون مواله فاصغر من ديونته ويحسب من حمله مواله موصولات الدين فان يملك من ماله او بعضه المحرر عليه في كونه
لوسا هو المحرر عليه وينبغي من التصرف احتياطا للفرمان فان تصرف كان باطلا في سواء كان بعوضا او ليس بعوضا او غير عوض كالموت
والهبة اما لو اقرت بين سابق وصح وشا راء المقر له المرفوع

معنى

وعلى هذا فبالعقود التي هي عموم من وجهيها فان عين الدين ولا مال له وينفذ الموقوف في ماله وليس عليه من وينفذ الشر
بمن له ما ان كثير ولكن عليه من يري عين ماله وعلى ما يظهر من تعريف الموقوف فاما ماله فان يكون له فلو كان ماله او زائدا
في محله عليه عند علمنا اجمع بل يطالب الدين فان فضاها والا فالحال مع طلب ما بها بين حبله الى ان يقضى المال وبين ان يبيع ماله
ويقتضى به الدين ولا فرق في ذلك بين من ظهر من عليه امارات القس مثل ان يكون نفسه من راس ماله او يكون ماله بازاء دينه ولا وجه
الايمان به ومن يظهر كونه كسوبا ينفق من كسبه خلافا للشافعي حيث جوز المحرر على المساوي في احد احواله وعلى من ظهر من عليه امارات في
واقفائه ثالث قوله ويحسب هي الاموال التي ملكها بعوض ثابت في ذمته كالاعيان التي اشترها واستدانها وانما احسب من حمله المرفوع
لانها ملكه الآن وان كان اربابها بالخيار بين ان يرجعوا فيها وبين ان لا يرجعوا ويطالبوا بالعوض وكما يحسب من ماله المحسب امواله بحسب اعراضها
ديونه وينبغي ذلك على خلاف بعض العامة حيث علم انها لا يعود لان اربابها الرجوع فيها فلا يحسب من ماله ولا عوضها عليه من دينه واعلم
ان ضمير ماله يعود الى المفسر المحيث عنوان كان هذا الحساب بل المحرر لما قد يتحقق الوصف قبل المحرر وعلى ما ذكره المصنف يرجع اليه بطريق
التجوز والى الدين الذي يراد تعلق المحرر به لانه لا يقع المقام عليه وان لم يحجر له ذكره فان يكون حاله فلو كان ماله محله في محله وان لم يقض له
بها اذ ليس له المطالبة في الحال وبما يجدها الوفا عند توجه المطالبة ولو كان بعضها حال لا اعتبر بقدر ماله من العدة خاصة فلو وفيه لم يحجر عليه
وان لم يبق للموكل شيء وان قصر عن الحال محرر عليه لها وفيه عليها ولا بد من الوصل شيء قوله ان يملك لان المحرر فلا يبيع الحاكم عليه
لو كانت الدين من ماله عليه لا يتركه لطفل المستقيم المحيث والتفكير كان له المحرر وكذا لو كان بعضها كذلك مع الناس الباقين ولو كانت الدين
لغاية بل يمكن الحاكم المحرر على الحاكم لا يستحق ما للغاية الذي لم يحفظ اعيان ماله وانما المحرر عليه من الناس البعض في كونه بغير
بجواز المحرر عليه في جميع المحرر لثبوت الدين كلها واستحقاق اربابها المطالبة بها بخلاف الموصوف واستغنى في التذكرة جواز المحرر بالاسر
بعض ارباب الدين في الحال وان لم يكن دين المفسر بل اعين ماله قوله وكذا انه هذا هو المشهور ولا المحرر عفوته والرشد والمحرر مائة فافلا
يصار اليه لا بدليل صالح وانما يتحقق مع الناس لغيره واستغنى في التذكرة جواز جانب محجبا بان في المحرر مصلحة للمفسر كافي لمصلحة للمحرر
محجبا لغيره المصلحة حفظ الحقوق فكذلك المفسر ليس من حق الغرماء من الامم بل من وقاء الدين وقد دعي ان التبعي حرج على معاذ القائل
خاصة قوله ونعني انما يمنع من التصرف المستدانة المال لا من مطلق المرفوع فلا يمنع من التصرف بالخيار والعيب لا يثبت انصرف في باقيه
عليه كلام المصنف ولا من التصرف في غير المال كالتكاح والطلاق واستيفاء الفضاض والعفو عنه ونحوها ولعل المصنف على ذلك بقوله
احتياطا للغرماء اذ لا ضرر على الغرماء في ذلك وكذا لا يمنع مما يقيد بمصلحة الماله لا ينفق في ثروته كالاخطاء في الاكفائي في قول الوصية
في ذلك بل ان منع من التصرف فيه بعد وكان على المصنف ان يبين علمه ذلك قوله فلو ادى تصرفه فيما يمنع من التصرف فيه والبطال الذي حكم به
ان يريد به حقيقة معنى بطلان التصرف من راسه من غير مخرجه فيكون عبارة مصلوته كعبارة التصرف فلا يبيع وان محله الاجارة وهذا هو
المحرج فان معنى قول الحاكم محرج عليه من التصرفات معناه بعدد وقوعها منه هو واحد او جميعه المستند ويمكن ان يريد به عدم
نفوذه بحيث لا يوقف على شيء على وجه الاجازة فلا ينافي في صحة الاجازة او فضل عن الدين بعد ماله عليهم وهو الوجه الثاني في المسئلة
فانه لا يضر من التصرف في مال الغير فيكون كالتصرف في حق فلا ينافي من غير التصرف لان المراد من التصرف الثاني في حق الغير الاجازة فلا
دليل على اذنه غيره ولا ينافي في تصرفه عن عبارة السفيه المحيث وعليه مع صحة تصرف الموقوف باجارة الوكيل لعل هذا أقوى على هذا
ان اجازة الغرماء نقد والاخر ان يتسم ماله لا ينافي ولا ينافي في الغرماء فان لم يقض من ماله شيء بطل وان فضل ما يصح ويصوب
الفضل مع تصوره وفي المحرر بارتفاع قيمته ماله وبارب الفضل الغرماء ونحو ذلك قوله سواء كان المراد بالتصرف الذي يغير عوض ما صادف الماله
كما ينفى عليه التمثل بالعموم والمهر والا فالنصف الذي لا يضاف الى الماله كغيره عوض مع كونه صحيحا كما بيناه سابقا قوله اما اه لا اشكال
في صحة الاقرار في الجملة لعموم افراد العقل على انفسهم جائز وليس الاقرار كالاشياء حيث قيل بطلانه واسا فلا ينفذ بعد المحرر لان الغرض من ابطال
التصرف انهاء الموجب حدث الملك اما الاقرار فانه اخبار عن سابق لم يطل به المحرر فاذا انقلب عرض المفسر اذ منه بالافراد وجب
قبوله من امواله الكلام في ان المرفوع هل يشارك الغرماء ام لا فان فيه خلافا فالمصنف رحمه الله قطع بمشاركته واستقر في العلم انه في التذكرة والقرين
وقبله ما الشيخ في المبسوط لانه عاقل فينفذ تصرف المحرر وعموم المحرر في ماله من غرمائه والمقر له احدهم لان الاقرار كالدينه ومع قياحنا
لا اشكال في المشاركون لانقاء التهم على الغرماء لان مزار الاقرار في حق اكثر من حق الغرماء لان الظاهر من حال الانسان انه لا يقر بدين
مع عدمه ويشكل منع دالة المحرر على المدعي انما قبلنا على نفسه من ثم الزمناه بالمال بعد زوال المحرر ولم يدل على ان جاز على غيره ولو شارك
المقر له الغرماء لنفذ عليهم لعلوا حقهم جميع ماله ولا معنى لتصرفه من التصرف لا عدم نفوذه في ما لا يوجد والمشاركه تستلزم ذلك ومنع مشار
الاقرار بالدينه في جميع الاحكام وظهر انه في لا يقبل افراد اذ اتم على الدينه واذا لم تكن القاعدة كلية لم تصلح كرى للشكل ولا ينفذ العلم التهم
وجوده في حق الغرماء لانهم يوافقون سقاط حقهم باقراره وتحقق التصرف عليه لا يمنع من ايجاب التصرف عليهم ولا يمكن امواله بين وبين المقر له في ذلك
ما يتحقق التصرف الاعليه وعلى كل حال لا يمكن الحكم بنفي التهم على الاطلاق بل غاية نفوذ يكون منها وقد لا يكون فلا يباح جعله على التهم

الدين

الاشياء

قولهم وكذا لو انهم صبر في المقلوب وفيه ترد وتعلقوا حق الفرض باعيان ما لزم في هذا الموضع انما مضى انما مضى في الجمل
قوله مع صبره ويقتر به قوله واشترى بخياره ونفسه والخيار بان كان له اجازة البيع ونفسه لا تملك بابتداء الصبر وان كان له حق
نقصه ونه كان للفرض انصرافا ولو انصرافا كان ما لا بعد الحرج وبعده من جهة منتهى لشارك الفرض وكان ثابتا في ذمته ولو

ما لا بعد الحرج ضمنه
صاحب المال مع الفرض
من

فجاء للتقو في طلبها ولا قوى عدم المشاركة واخرها الذين انشاها في عا لوانسند الذين انشاها بعد الحرج فانه لا يقدح في حق الفرض وان كان الاثر
في نفسه كما ان المال لا يملك الا بعد الحرج فيعلق بامواله كما ان ثبوتها لا يملك الا بعد الحرج فانه لا يقدح في حق الفرض وان كان الاثر
ليحصل القطع بعد المشاركة كما لو اسند الى ان يلمز منه كذا قال وجب ان يفسر الوجهان السابقان والقرينان الجائزان والافراد
بين خيار المال والخيار عليه فلا يستند في نفسه في محل المعاملة لصدورها عن الرضا والاختيار من الجانبين قوله وكذا اجماع سب
في تحقيق الوجهين انهما وزيد ما هنا اشكالان اما اشارة الى انهما من غلق حق الفرض باعيان امواله وهذا الاشكال بعينه واراد في الذين
على القول بالمشاركة اذ لا فرق بين اخذ بعض الاعيان بموجب التفسير مساواة لهم وبين اخذه ذلك البعض فلهذا علمهم مع تعلقهم به
فالقول بعدم التقو في محل فيها القوي وما يفرد به العين لو اننا نفوذ الافراد لمجمل تسليمها الى المقلوب وان نصرا في مال المفسر عن يد
الفرض لان الفرض ما هو بالدين وصاحب العين يخصصها واعلم ان جملة الافراد في المسئلة تنقسم على قدر الاحتمال لان الممكنة وهي التي
في موضعها فيما اختار العلم في الارشاد والشهد وجامعا وشا من فاما وهو خيرة في التذكرة وشوثة في العينين والذين ذهب اليه
ابن ادريس والعكس هو ظاهر المصنف في الكتاب ان كان بعد ذلك ترد قوله ولو ان القول للشيخ في المبسوط وهو منفرع على قول اخر
بالعين وجاز فانه بالذکر ان الافراد بالعين كان العين في اخذها عنده وههنا الافراد الغائب يدل عليه قوله بعد ذلك ان كان
وصدق دفع اليه وان كان يرفع بين الفرض والحكم في ذلك قد سبق في توجيه القولين ويقتضي حكم الشيخ هنا اشكال من وجهين احدهما ان
العين على المصنف ان لا يثبت مال الفرض والثاني ان قراره في يده مع انه مسلوب اهلية ليدان الحرج عليه رفع يده عن السلطنة للمال والى
ان هذا هو منشأ افراد الممسئلة بالذکر والافتد علم حكمها ما تقدم في غير هذين الحكمين يمكن ان يدفع الاشكال الثاني بان المقتضى في
يد عونها لتعلق حق الفرض بما مال الغير الذي هو وكيل فيه فلا وجب رفع يده عنه لانه مكلف بخيار رشيد ويده ليست بيد عدوان قوله
ولو ان ينفذ من المصنف ما يدل على ان النصف المنوع منه هو المبدأ احيى يعمل بذلك كما قد عرف فاما هنا ان يريد بالسابق المبدأ والشيخ
فان المناسب لا الاشارة على الاخذ من العكس وحاصل المسئلة ان لو كان قد اشترى بخيار قبل الحرج عليه يقتضي ان يملك بعد الحرج
البيع لان هذا الفرق اثر سابق على الحرج فلا يمنع منه ولا فرق بين ان يكون له عطف في الفرض وعندهما كذا في الرد بالعين سابقا
وشروط العلم هنا اعتبار العطف ومرتبة الشهيد بين الرد بالبيع والخيار ان الخيار يثبت بصل العطف لا على طريق المصلحة فلا يفسد بها اختلاف
الرد بالعين ان يثبت على طريق المصلحة فيقتضيها وفي نظر لان كل من الخيارين ثابت بصل العطف وانما اقر بان احدهما يثبت بالشرط والاخر
بمقتضى العطف ولم يقل احد بقتضي فخرج العين غير المقتضى بصل العطف فاعنيها مع كونها ليس من التصرفات المبتدأة ليس بمقتضى
فيل ان الحكم الباعث على اثبات خيار البيع هو العطف نظر الى انفس العين قبلنا مسئلة الخيار فان حكمه الخيار مع ان الاصل في البيع للزوجة
لموضع الاقرب كل من المتراضين مال الاخر انما هي مكان ان يجتهد الذي الخيار ما هو حرج اذ في الفسخ فلا يجد السبيل اليه شرع الخيار
لذلك من ثمة في الحيوان ثلث ايام من غير شرط لان الحيوان مما يشتمل على امور خفية لا يطلع عليها ابتداء غالبا بخلاف غيره ولما امكن
في غير ذلك شرع اشراط الخيار وما قد يختلف من افراد البيت لا يخطئ في رده بل العطف في قوله غالبا خطأ البيع فان عيب مع استلزامه
زيادة الفرض ومثله الفسخ بخيار عجزه التمسك في الحكم فاما واحد والجملة فالقواعد الكلية في الاحكام الشرعية خرجت في امور الحكمية عن بعض
ضوابطها الجزئية في التذكرة من بين الخيار والتعيين العطف في زمن الخيار ومثول لاثباته فلا يعلق حق الفرض بالمال ويضعف
به بخلاف ما اذا خرج مصيبا او اضعف التعلق جازا ان لا يفسد شرط العطف وفيه نظر فان القول في شره فاما الفرض في حكمه فاعنيها بعض
الشائعات اعتبار العطف فيها ما لا يوجب اعدا اعتبار العطف فيها وهو الوجه قوله ولو كان يمكن ان يريد بالامتناع على قبض البعض
اسقاط البائع وشوثة منهم لعمري ان ذلك ظاهر لا يترتب منه ان يكون قبض البعض كناية عن الامتناع عليهم مع اسقاط البائع
وشوثة منهم لعمري ان ذلك ظاهر ويمكن ان يريد به قبض البعض في ذلك المجلس ناخرا الى ما في وقت اخر لا ينفذ فيه فخرج الفرض وانما يكون لهم
منه حرج حيث يلزم قبض البعض اذا لم يكن قبض البعض في البيع فلو كان الحق عوضا عن دين وانما مال كان له قبض البعض وقد تقدم في قبض
ذلك البيع واعلم ان القبض اليه على طريق الخيار فانه لا يمكن من قبض المال لا فضاة الحرج في ذلك وانما المراد اثبات سلطة على الحكم المذكور
كان الفاضل غير قوله ولو ان هذا في العالم محال لموضع فاق لا فضاة على دينه حيث علم اعداؤه وتعلق حق الفرض بامواله او كما يراه
فقد جرت العادة بان ذلك تعلق حق الفرض بالدين وان كانت متجدة بناء على تعلق الحرج بالدين ومن ما لا ينفذ فيه الفرض
معهم لا اخذ عين ما لزم فيه وجهان احدهما جواز فسخه واخصا صبره ما لا يعم قوله صاحب المتاع الحق ببالا ووجه بعينه
والثاني ان الفرض مع الفرض لان له حقا ثابتا في الذمة فهو غير فيض به كذا بالفرض ولا فضاة دخل في مقابل الفرض ما لا يفيض به الفرض في
اخصا على الفرض او ينعطف الوجهان بما تقدم من تعلق حق الفرض بالدين وان كان متجدة فاميل هذا الفرض مع ان الوجهان متساويان لان
ان كان غريبا اخص بعين ما لزم وان لم يكن غريبا لم يضر ما اختاره المصنف لا يخلو من قوة واخر يكون الفرض في ذمته كما لو اشترى سيرة
من اعيان ما لزم ان لا يرفع باطلا على ما سلف او وقفا على اجازة الفرض او على ذلك الحرج وسلفه ذلك العين قوله ولو انما يفسر

نفسه

نسبة

صاحب

بوجه ولو اقر بالطلب او عمل التمس في شارة المصلحة انما لا يستحق التمس في ذلك ولو عمل الذي هو الوجه بالبحر وعمل
 بالهون في وجه واحد من وجهين فانه كان له اخذها ولو لم يكن سواها ولو ان يضر بدينه سواء كان وفاء ام لم يكن على الاخرى وفي
 ذلك على الفور قيل نعم ولو قيل بالشرخ جازق ولو وجد بعض البيع سليما اخذ الموجود بمحضه من الثمن ومن البتة مع الغنى وكذا لو

میرزا محمد علی

[illegible]

فان قيل

قوله واذا شهد الفلاس ما عدل فان خلفه مستحق ان يمنع من خلفه الغنى فيلاد وهو الوجه وبما قيل الجواز في قولنا وانما الفلاس حرام في وينظر المسألة الجواز للامر ولا مواجزة فيه واخرى مطرقة ليخرجها من كل منع في صورة الحق في منصوص الغنى انما الزيادة في وان يبدي شيئا يخص للفرد وبعده بالزعم في نظر المرقن في وان يكون على ما يدبر تضييع الغنى والفلاس في اللهمة فان تقاسم طبع الحكيم

عدمه وضمير ما جرحها المستبعد الى المال لا لانه لا يساوي لكن يحجب نفسه باذن الحاكم ويمكن ان يعود اليقوله واذا شهد الفلاس ما عدل في الاكثر وهو الاقوى لان المال للفلاس لان يقضيه الغنى وان خلفه من مال الغير منع والقول بالجواز لان العبد بناء على عود القع اليهم وليست المطالبة وهو ضعيف فيخرج بذلك عن كونه مال الفلاس في حلقهم اشكال من يخرج من كل واحد منهم ان حلقه على مجموع المال كان حلقا لاثبات مال الغير وهو بائع الغنى وهو منع ايضا زيادة على ما تقدم وان حلقه على بعضه وهو الفلاس الذي يصيبه بالتشريط لم يشبه له اجمع بل بعضه لان مال الفلاس فلا يلزم ثبوت جميع المال لهذا الحلق الا اعتدنا عن حلقه على مجموع ما نأمنه في استحالة الاية ما ذكرناه لانه يضمن ثبات مال الغير ايضا قوله واذا اماناه ولا يحمل ما له وفي رواية اخرى في حلقه اما الاول فوضع وقاف واقاما الثاني المشهور بقا بحالة الاصل البقاء وانقضاء الدليل والفرق يحق الضمنية الاول على المال لان تصرف الوارث وعلى الوارث ان يمنع منه الى ان يحل بخلاف موت من الدين والزوايا المذكورة بخلاف رواها ابو بصير الصادق قال اذا مات الميت حل ما له وما عليه من الدين وعلى ما الشيخ في التمهيد في نسخة والزوايا من سائر الاصل الاول قوله ويظهر هذا المشهور وعليه العمل به في علة ظاهر قوله فان كان ذو عسر فظرة الى ميسرة واطلاق عتق من محتاجنا ان لا يحجب عليه لاكتساب ايضا ولا قبول الهبة ولا الصدقة ولا الوصية ونحوها ولو قيل بوجوب ما يليق بحاله كان حسنا والزوايا في مواجزة رواها السكوني عن الصادق عن اميرائه ان كان مجبى الذي ثم ينظر ان كان له مال اعطى الغنى وان لم يكن له مال دفعه الغنى فيقول لم يسم اصعابا ما ستم واصروه وان ستم استعملوه وعلى ما اخرج في رواية اخرى في حلقه الشهد به الله قوله لا يستحق الاضطرار في انقضاء الزيادة لو بيع غير موقر والا لا اولي الوجوب في بيعه اكثر لظلاله وابطى لقيمه ولكن اطلق الجماعة الاستحبابا قوله وحضوره استحبابا هذا القسم مناسبا لخصوصية لهم في الشرايين وجوبه مع رجاء الزيادة بحضورهم وكذا استحقاق حضوره والفلاس وكيفية فانه لا يقبضه بمشاورته فيجده من غيره فينكحهم عليه فيجربهم ويعرف الحسنة غيره وبما كان اكثر للرغبة فيه وابتعد عن التهم والطيب ليقول الفلاس قوله وان جعل هذا من المستحب ليس بواضح بل الاجود وجوبه لانه يضيح على الفلاس على الغنى لوجوب احياط على الامناء والوكلاء في امور استأنا فها اولي لان ولاية الحاكم قهره في اعيان من ماله في حلقه فبما يتخاف عليه الفساد عاجلا كما فاكه ثم يباين المعقولات ثم بالفتايات هذا هو القالب فديع من بعض ما يستحق الاخر الفلاس بوجوب قوله وبعد آه لانه ينافي ما زاد في حلقه من الدين فيضم البائس الى المال الفلاس بما نقض فيضربا لمضربا في دينه مع الغنى في حكم الزعم العبد الحاكم في حلقه في الحق عليه برغبة وخصاصة وربما حصل منه فضل كما لو هن ويضافه بايز لو فرض انما لم يستحق الحق عليه الزيادة لان حلقه لم يعلق بالدين بل بالعين بخلاف الزعم فانه متعلق بها وهذا التقدير يناسب استحباب لان الغرض منه معرفة الزيادة والتأخر وهو يحصل قبل الفسدة في التذكرة فلهذا على بيع الحرف ما هنا اولى قوله وان يقول آه هذا الحكم ينبغي ان يكون على سبيل الوجوب في الحق في ذلك لم يكون مال الفلاس مصر في الغنى وبكم مع ذلك الاستحباب لان الحاكم يحجب على الفلاس سطحا اعتبارا وكان كوكيله وحق الغنى الاستيفاء من الفسدة وهي حاصلة بنظر الحاكم والحاصل انه يفرض اليهم التقدير في التقاضي عليه الاعين وهو هذا اذا كان معين كل واحد منطوقا او اجرة متحدة والافلام المتبرع وتقليد الاجرة مع صلاحية لذلك هذه هي الحقيقة لا يخرج عن نصيب الحاكم قوله واذا مقتضى العبارة جواز بدلا من بيت المال وبصرح العلامة في التذكرة لانه بعد المصالح وهذا من جهلها ومع قوله ولا بد من بيت المال انما لم يكن بيت المال معاقبا لعدم الحاجة الى صرفه الى ما هو اهم من ذلك جاز اخذها من مال الفلاس لان البيع حقه عليه في الضوابط والمال الاجرة على الفلاس ما هنا اجود قوله ولا يجوز هذا الحكم واضح فان مال الغير يحجب الاحتياط فيه كذلك هل الحق في ذلك من حلقه الفلاس والغنى فيجوز مع رضاهم بحلقه لان الحق لا ان يختص بهم وعدم جواز ظهور غيرهم آخر متعلق بدينه بالمال وهو اوجود قوله ولوا انما كان ذلك احتياطا لان الغرض من حصول الفلاس في حلقه لوديعه فانها امانة لا يؤمن تلفها واعتبر في التذكرة في الغرض مع الملاء الامانة وهو حسن قوله ولا اي وان لم يوجد مقتضى في جعله وديعه فيكون السئوع عدلا وينبغي مراعاة من بر نصية الغنى والفلاس مع الاختلاف بين الحاكم ونسبة الحكم الى الفلاس ليعبر بوقفه وجه التوقف من ان فرض الحاكم في الاموال التي يملكها انما هو الاستيلاء كما في اموال البناي وغيره من امره احوط من مال الفلاس فينبغي ان يجوز الامتناع على الوديع وان امكن الغرض وبه قطع في التذكرة وهو حسن ان كان الاول احوط قوله ولا ينبغي ان يفتقر الدار كونها لا يفتقر بحاله كما وكيفا فلوزاد في احد ما وجب الاستبدال بما يبيع به الفاضل ان امكن افراده بالبيع في الامنة الحاجة الى حلقه منها والاهلية لها بحسب حاله ومصلحة العبد في حكمها وان يكون له ولو احتاج الى المصلحة استثنى كالحق في ذلك استثنى له وسببه يابون بحاله شفا وصفا في التذكرة والاولى اعتبارا ما يليق بحاله في افلا في حال ثروته وبذلك لم يبال من القيام بالامر في حاله ولا يترك له الفرض البسط بل يباح بالبدن الحقيق القليل القليل لا فرق في المستثنى بين كونها عين مال بعض الغنى وعدمه عندنا قوله ولو باع الحاكم مال الفلاس في طلب باده لم يرضخ العقد ولو انفس من المستثنى الفلاس لم يوجب عليه الاحتياط لكن يستحب ان يبيع استحبابا الاجابة في كل فانه في هذا ولكن لا يوجب ان صار حقه هذا ان لم يكن البيع بخيار البائع والاجاز الفسدة في وجوبه نظر افر من ذلك وان كان يبيع من المثل للفلاس في حلقه الزيادة ما يفتخ فيكون كالمطلوب باده عن المثل قبل البيع قوله ويجوز انما المراد باده امثاله من هو في مثل شرفه ورضاه في اوصافه بحسب ما هو عليه لان ولومات بعض من يبيع عليه انما هي في بيعه بغيره فبغيره نظير من ان القيمة تملكه وطلوبه في بيعه واستحبابا

واذا شهد الفلاس ما عدل فان خلفه مستحق ان يمنع من خلفه الغنى فيلاد وهو الوجه وبما قيل الجواز في قولنا وانما الفلاس حرام في وينظر المسألة الجواز للامر ولا مواجزة فيه واخرى مطرقة ليخرجها من كل منع في صورة الحق في منصوص الغنى انما الزيادة في وان يبدي شيئا يخص للفرد وبعده بالزعم في نظر المرقن في وان يكون على ما يدبر تضييع الغنى والفلاس في اللهمة فان تقاسم طبع الحكيم

فان قيل

فان قيل

قولهم ان لم يعلم الاصل والادعي الاعتقاد قبلت عوا ولا يكلف اليقين والفرع ما لم يثبت اليقين ق واذا فهم المال بنظر الفاعل

متن

بان يقول انه معسك على ان يكون يومه وثباته لا يتخذ ذلك في العلم على الوجه المذكور جاز ان يستند في اعتباره الى ظاهر ما
ومع ذلك فلو علمنا ما حملنا ان ذكره المصنف الجماعة لان الاحتمال لا يزول مع ما راسا ولا من احقرها بل ينفك الا موال فيجب باليمين بخلاف يمينه
الاثبات فان لا تكلف باليمين قطع المصنف عليه العلامة في غير المذكورة اما في ما فاعكس الحكم وان ثبت عليه اليقين في يمينه فاعكس
مخبا بان اليقين اذا شهد بالتلف كان يثبت له اصل الخبر في غير يمينه ادعي ما لا غير فانه يمينه في موضع اخر منها بان يمينه
في الموضوعين بخبا بان فيه تكذيبا للشهود ولقوله اليقين على المتدي في اليقين على التكرار التفصيل فاطع للشكر هذا خلاصة ذكره من الحكم
وغاية ما نقر من الفرق بين الموضوعين وانقول ان الخصال الحكيمة في ذلك لا يوجب من اشكال والفرق لا يوجب من نظره وذلك لان شهوده ينفك ما لم يثبت ان
يكون شهادتهم على نفس المال الظاهر من غير مقررهم بخال باطن امره بحيث يحمل ان يكون له مال اخر لم ينفك هو الظاهر من قول الجماعة في تعليم
المسئلة ونصريحهم بعد اعتباره كونهم من اهل الخبرة فيشكل مع هذا ثبوت اعتباره لان حاله بالنسبة الى المال باطنا مجهول مطلقا حتى
لو فرضنا ان هذا المال لا يملكه غير يمينه ثبوت ما له باطنا والحال ان لم يخبروا ان ادوا وبعده اعتباره اطلاقا مع مقررهم نفس الامر كما لا يخفى
عدا اليقين وان العدل لا يجاز في شهادته كما صرح بهذا المعنى بعض اصحاب شكل الفرق بين الامرين لان ذلك في الشهادة على مطلق الاعضا
وتحويها نحو الاثبات لئلا يتحقق للفرق غير موقوف على هذا الشرط فان مرجع الخبر في شهادته انما الى علمنا باخبارهم وحكم اليقين منفرج على
ما فرماه فان كفيته في يمينه بالتلف لا اطلاع على ظاهره فلا بد من القول باليمين لا يغير هذا اليقين من اهل العلم بالاصل مع احتمال وقوعه
عدم الافتقار الى اليقين بين الاعضاء والمطلع على الحال لان ذلك انما في ما يمكن اعتباره شرعا في التفصيل لا يكلف مع اليقين من اهل العلم بالاصل
ولظاهر الخبر ان اعتباره اطلاقا يمينه بالتلف على باطن امره كما ذكره بعضهم بوجه عدم اعتباره اليقين مع ما لا ذكره وان يمكن بوجه كلام الجماعة
على عدم اعتباره والخبر الباطن في شهادته بالتلف لا بالنظر في الحاكم ولا بالنظر في الشهود بان هذا المذهب انما كان بصرفه لاصل ولو يكون له
كذلك فلا بد من هذا المال الثابت ظاهر من امره بغيره فاشهد بان ينفك ماله الذي يطلعون عليها فلهذا علم الانتقال عن ذلك الاصل الباقي في العلم
وان امكن بقاء بعضه الا انه غير معلوم والتكليف انما هو بالظاهر بخلاف اذا شهدوا باعترافه فان المرد انهم لم يطلعوا على ماله وهذا لا يوجب
ذلك الاصل الذي هو بقاء المال السابق بوجه فلا بد من ذلك من الخبرة الباطنة والعشرة المتأكدة لفصل الظن ينفك ذلك المال وانما يحصل بذلك
نظم الفرق بين الحالين ونوجه به ايضا ما احتجوا به من ثبوت اليقين الاول دون الثاني لا الاول لا يوجب المال الباطن يمينه ولا ثبوت احد الاكلام
عليه بخلاف الثاني لان كثر ملائمة ومجاورة في الاطلاع على الصبر على ما يصبر عليه من يكون يمينه مال مائة فبيد الظن الغالب بعد الاطلاع
يجمع ذلك انضمام اليقين الى اليقين نعم لو ادعي المصنف وجود مال مخصوص للمدعيون واعترف بغيره فشهد الشهود بغيره لم يجب اليقين الاول
ايضا في صبر اطلاق الشهود على باطن امره الا ان هذا مائة خاصة والمسئلة اتم منها والظاهر من عبارة الاصحاب غيرهم في هذه المسئلة
هو بيان جهته اخيرا ان شهود التالف لا يوجب اطلاقهم على حالته انفسهم ولا عند الحاكم بخلاف شهود الاعضاء وهو ما يثبتاه لكن المحقق
الشيخ على وجهه انه لم يرد كلامهم على ما نقلناه من الوجه هو ان المرد عدم علم الحاكم باطلاعهم مع اشتراطه في نفس الامر فحصل الاثبات في الفرق
على فقره وفي اليقين الاول والثاني في الثاني على نفسهم فان الاطلاع على باطن امره ان كان معتبرا فيها فانما يقال باسقاط علم الحاكم
بماضاهما او يمينه انما لا يوجب اطلاق الشهود فان يمينه يمينه وان لم يطلعوا على باطن امره في التالف على ما ذكره يكون اثبات اليقين فيه بوجه
الامر كما ذكره في التذكير دون العكس لان الخبر الباطن اذا ثبت غلطا فلو مضاهما اليقين بعد المال وعنده التذكير في اثبات اليقين الاول في
الثاني احوذوا علم ان الخبر الصبر في شهود الاعضاء ان اطلع الحاكم عليها فلا كلام ولا اقل في كفاية بقوله لم يطلعوا هذه الصفة وجوب قوي
قطع به في التذكير وقد عرفت انه يمينه كونهما على الاثبات المنصفي للفرق لان الشهادة على المتقي الصبر غير موقوفة على خصوص وهو ان
جميع الشهادات التي على هذا التبع وقد تقدم منها الشهادة على عدم لئس في المال الزكوة ومنها الشهادة على نفي البيع والفرق ونحوهما من
النفوذ فانه لا يكتفى بولاه ما ناعدا كما انما افرضه ونحو ذلك بل لا بد من حصره على وجه مضبوط بان يدعي الخصم انه باع يوم كذا عند الزوال في
موضع كذا فيشهد ان شاء الله ان ما ناعدا في ذلك الوقت ان كان في ذلك الوقت في مكان اخر في كلام اخر ونحو ذلك وكما لو ادعي عليه قسرا
في وقت معين فشهد ان شاء الله ان في ذلك الوقت كان ساكن الاعضاء وفي مكان اخر بعيد عن الموقول ونحو ذلك كما لو ادعي الموقول عليه
بعدمه في الاول في الزمان الوالي على غير المصلحة فلا يكتفى بها في هذه المسئلة الحضر هذا التقى بل لا بد من بيان على وجه محصور وان يدعي
الولي حاجته الى الصفقة فيشهد ان شاء الله ان يمينه بغيره بسبب كونه يمينه في التالف عليه من وجه فيشهد ان شاء الله ان يمينه في ذلك الوجه
بوجه مضبوط ونحو ذلك مما لا يحصر المرجع فيه الى اعتبار واضبطا في التقي وحصره بالاعتبارات التي توجب في ذلك وان مره المراد هنا باصل
المال ما يشمل كون الدعوى ما لا يتم الحكم بقبول قوله فلا يكون بمعنى الاصل السابق في فسيم بل اتم من هذا حاصل انه متى لم يعرف له مال فله
ولا كان اصل الدعوى الا ان كان ما لها اجر عمل وعوض فلا بد من اقراره ونحو ذلك قبل قول المدعي في عدمه المال بغيره فلا بد
من كونه الاصل عدمه خلا فالبعض العام حيث منع من قبوله الا باليمين كما لا يخفى بناء على ان الظاهر من حال الحاكم ان يملك شيئا من امواله
واذا فهم آي اطلاقه من المجلس كان محسوسا ولا يتحقق ذلك بغيره كما ذكره الامام سابقه واما اطلاق المحجور من الحجر بمعنى ان حجره شيئا

اعلان انما يطلع على باطن امره انما يطلع على باطن امره انما يطلع على باطن امره

فولد الحجر والنوع والمجموع هو المتنوع من النصف في مائة وبقية يعلم بلوغه بالكتاب والشعر الحسن على العائد في آخر وجع الذي قد يكون
منه الولد الموضع العتاد كيف كان متن

الكلام فيه قولهم وهما يزولان بحجتهن بمجرد الأداء وينفصل حكم الحاكم الأول في نزول بالأداة لزوال سببه ثم يغتفر بعد ذلك بالنفس المحو
وفيه تشوُّش لأنهما يزولان بمجرد القضاء الأول لا بمجرد القضاء المحرر ثم ساقى إلى النفس المدلول عليه بأنقام المصروف له الباب فان دخل
غيره بالعرض وما رجح المصروف هو الأقوى لأن المحرر عليه أنما كان نحو الضمان فيستو امواله الموجودة وقد حصل وجه توقفه على حكم الحاكم
لأنه ثبت له بانه فلا يرفع الأمر فصار كالتفريق ولا نهج حرجنا في النظر واجتهاد كحجراته والملازم من نوعه لما ابتداء من زوال المعنى المقتضى
تجلف التفريق فانه لا يملك زواله إلا بالاختصاص المسند إلى الحاكم هذا كله مع اعتراف الضمان بان لا مال له سواء اوعده تعزيفاً أم لا وبعضه لا يعزف
فلو ادعوا او بعضهم عليه إلا انهم فيه التفصيل السابق والله الموفق **كتاب المحرر قولهم المحرر ذكر المص رحمه الله المحرر بغير**
وشرعي في اللغة هو المنع والتضييق منه معي المحرر الممايز من المنع قال الله تعالى ويقولون عجر المحرور اي حرما محرما ومعنى العمل بحر الامتناع
صاحبه من ارتكاب التصريح ما يضره ما قبله قال الله تعالى في ذلك من الذي عجز عن شرعاً بانه المنوع من التصرف في ماله والملازم مطلق التصرف نعم
ممكن في جميع المال وبعضه غير المحرر على التصريح نحوه من يمنع من الجميع المحرر على المهر الذي يمنع من التصرف في بعض المال فلا يرد ما قيل ان
التصرف في الجميع رد كذا اورد في البعض ود كذا فان التصرف في العبارة جفس يصلح للجميع لبعض مثله القول في ماله ما لا يضره مضافاً لا يدل على
العمى ولو يصلح ان لا يرد يشمل من منع من التصرف في جميعه كالتضييق في بعضه كما في المهر ومذهب المتأخر ان السيد يملك ان كان محجوراً عليه كما
سلف في البيع ونحوه فيدخل في التعريف ما يرد التصرف به على من لا يقول بملكه وما يرد فيه سقط ما اورد عليه ايضاً من ان اذ جميع المال خرج
المهر من ان اخرج التصريح المحجور وان العبد خارج لا يملك شيئاً وكذلك ظهر جواب ما قيل من ان احداً لا يمنع من التصرف في ماله
بالاكل والشرب نحوها من الأمور الضرورية فانه لا يفسد التعريف ما يدل على التقييد والتخصيص بل من صدق عليه المنع من التصرف في ماله
على ما كان فهو محجور عليه نعم ما ينفذ في طرده بالمنوع من التصرف فيه فالتصريح نحوه فانه لا يمتنع محجوراً عليه شرعاً ولو اضاف اليه ما يدل على
المنع الشرعي كان حسناً واعلم ان عرفنا الفلاس هذا التصريح مع انما حصل منه فقد يجوز في شربه كما في قوله من جاز له وهي من حصره شيئاً
في السنة المذكورة جلى استغنى لئلا مساواة وفجر من عادة الفقهاء بالتحريم هذه السنة وعقد الباب على ما سبق في مقام كثير مما
يقنا ولما التصرف لا يذكر هنا كالحجر على الزامن وعلى الشريعة انما قبل دفع المهر على النابح الثمن المبيع على الكائن في كثير
الأداء والتفكر وعلى هذا الذي يسوغ عوده وغير ذلك ما هو مذكور في فضيلة الفقه ومرجع القول في تعيين من يحجر عليه نحو نصرة المحرر
عليه نحو غيره فالأول الضمير المحجور والتفريق والثاني الباقي من المحرر ما عام في ما يرد التصرفات وخاص ببعضها والأول ما ان يكون ذا غاية
يزول سببه فيها أو لا الأول الضمير الثاني المحجور والخاص ما ان يكون محجوراً مقصوراً على مصلحة المحجور أو لا الأول التفريق والثاني
امان يكون موقوفاً على حكم الحاكم الأول أو لا الأول الفلاس الثاني المرض بانه الأسباب في الغاية قوله ويعلم انه اخبر بالحشر عن الشر
الضعيف الذي يثبت قبل الحسن في نزول ويعبر عنه بالزعم في شعره العائنه عن غيره كشر الأبطال والشارب الحية فلا عبرة بهما عندنا وان كان
الأغلب آخر ما عاين البلوغ اذ لم يثبت كون ذلك ليل شرعاً خلافاً لبعض العامة واستقر في التبركون بناب الحية دليلاً دون غيره من الشعيرة
والعادة فانه بهر ولا ينبغي كون شعره العائنه على البانغ في الكلام في كونه نفسه بلوغاً أو لا دليلاً على سبق البلوغ والشعر والشعر
شعيرة الاحكام في الكتاب السنة على المحل والاحتمال فلو كان الانبات بلوغاً بنفسه لم يحضر غير بذلك لان البلوغ غير مكسب ولا يات
فذلك يكتسب بالذوق ويحصل على التدبير والبلوغ لا يكون كذلك وجه الأول ترتيب احكام البلوغ عليه هو اعظم من الذي يكتسب بالذوق
عليه خلاف بعض العامة حيث خصه بالكفر نظر الى انه لا يمكن الرجوع اليهم في الاختيار بالنسبة الاحتمال ومخالفة السلب وما نسب هذا القول
الى الشيخ قوله اورد وجه انما اشتملت هذه المحل على ثلاثة احكام تخصيص للمهر واجب البلوغ وتعيين احدها كونه ما يكون سنه الولد والآخر
ان التي ينقسم قسمين ما يكون منه ولد وما لا يكون وان البلوغ لا يتحقق إلا بالاول وقد فاهم هذا المعنى خارجاً في حاشية الشهيد رحمه الله
على الفوا عد نقلاً عن بعض العلماء على الذي من الولد ما ليس منه بان يوضع في الماء فان طفلاً ليس منه وان سبعة الولد والظان
هذا المعنى اسد بل المعنى البلوغ خروج المني مطلقاً سواء صلح لخلق الولد بحسب شخصه لا لاطلاق النصوص التي لا على ذلك المشاهدة
لمحل النزاع والوجه في هذه الصفة انما كاشفة لا معيقة والمراد ان الذي هو الذي من شأنه يخلق منه الولد وان تخلق في بعض الأفراد لما رزق
وه بعض العامة ان في هذا التذكرة خروج الماء الذي من الولد وهو جيد والصفة فريدة فان الماء شامل لفضل المص وتبعه لعلامة
الى المني وصف بذلك لا بما يضاف من زيادة المعنى الذي في كراهه من كون المراء ما من شأنه ذلك لثلاثهم من شرط كونهم في موضع العناد وانما
اعترض ذلك مع اطلاق الآية لوجوب حمل كلام الشارع على ما هو المعهود المتعارف خصوصاً في بعضها بلوغ النكاح وانما يكون من المراء ولو
خرج مخرج ونحوه لم يعد له ومنه ما لو خرج من احد فرج الخشني فاما لهما ان لا يخص بخلاف كيف خرج لبلدا وانما ايقظ ونوماً كما
وغيره وسكهم بقوله تعالى واذا بلغ الاطفال منكم الحلم فليزعموا ما هم منكم من قبل المراء مطلقاً ولا يخص بالاحتمال ثم لا بد من
في من يحمل البلوغ فيه فلا عبرة بما يفسد قبل ذلك حده عندنا في جانب لثلاثة التي تقع سنين وما في جانب الذكور فافقته
على حد عند بعضهم فقل في التذكرة عن القاضي ان حله سبع سنين الذكور والكتي ولغيره وجمان اخوان احدهما مضى سنة اشهر من السنة

أفضل شائها كزهر

قوله وكذا لو حصل الرشد ولو طعن في الشك ويعلم رده باختياره بما لا يلهو من التصرفات الى قوله وكذا انما يشترط فيه
 ودشد هذا ان يحفظ من التبذير الخ ويثبت بهادة الرجال في الرجال وبهاده الرجال والقاضي الشاهد في الشاهد الا ان
 قوما التفتير في الذي يعرف موافق في غير الاعراض الصحيحة فلو باع والحال هذا لم يضر به وكذا لو وهب اقربا ل ق نعم يحفظ
 جماعة من العامة منهم الشاخي واجتنبوا على ذلك بقوله تعالى ولا تؤنوا السفهاء امواكم وفلتران شار بالخمر في غير الخمر
 فاما الفصل في روي عن ابن عباس في قوله تعالى فان انتم منهم وشدها وان يبلغ ذواتهم وعقل واكثر اهل العلم على ما اختلفوا
 والاكفاء باصلاح المال على الوجه الذي ذكرناه لان المنة من الرشد عرفا ذلك هو العبر حيث لم يجد شرعا ولا ان الرشد كونه
 فلا تصدق له المنة كل ما يصلح له بل يصدق في صورة ما ولا بد من ثبوته لمصلحة ماله وان كان فاسدا ولا ان الكافر لا يحجز عليه كغيره
 فاسا ولا في وانا نعتبر على القول بما في الابدان في الاسناد من فلو عرض الفسق بعد العدل الزوال الشيخ رحمه الله الا حوط ان يحجز عليه
 ولم يجعله لازما وعلى هذا يجوز انها لو كانت شرطا في الابدان لا تعبر به بعد ذلك لوجوه المتفق على علم انه لو اعبر به العدل
 في الرشد لم يتم السليم سوق ولم ينظم للمال حال لان التام في التاد من غير انما فاسد ومجهول الحال والمجهول بالشرط يقتضي الجعل الشرط
 قوله وكذا ان هدا عندنا موضع وفاء وفيه بذلك على خلاف بعض العامة حيث نعم انه من بلغ خسا وعشرين سنة فله من المهر ودفع له
 ماله وان كان سفيا قوله ويعلم انما كان الرشد ملكه يقتضيه اصله المال على الوجه المتقدم فلا بد من اختيار البالغ قبل الرشد كما
 كان وانما يعلم انما هو الملك المذكور وانما يتحقق ذلك بكون الفعل من غير عجز ومصلحة وكيفية الاختيار وان ينظر في ما لا يميز بين الرشد
 والاعمال ان كان من اولاد النجار فوض اليه البيع والشرا لا بمعنى ان يبيع ويشترى بل يملك الاموال على هذا الوجه ويبلغ اليه المانع لمصلحة
 ان يتم المساومة ثم يولد الولي ونحو ذلك مما في الكلام فيه فاذا ذكر من ذلك سلم من الغبن والتضييع الثلاث شي من المال وصره غير
 جمهور رشد وان كان من اولاد الاكابر الذين يصانون عن مباحات البيع والشرا اختياره بايناس حال اهله ما بان يسلم اليه فقه
 لمدة معينة لتفقه في مصالحه او في مواضعها او في بشتها الحساب على معاملتهم ونحو ذلك ان كان اتى له خبر بهذه الامور لان وضعها
 لم يكن لذلك انما تخبر بالامر عادة امثالها من الاعمال كالنقل والحياطة وشرا الاموال المعادة لامثالها بغيره ونحو هذا مما يحفظه
 من ذلك يحفظ ما يملك من الالبس والبيت والسيارة ووضعه على وجهه وصون اطعم البيت الخ تحت يد فاعين مثل الخمر والفارة ونحو ذلك اذا
 تكرر في هذه الاعمال من التبذير على وجهه فاما الملك في الرشد والافلا قوله ويثبت المراد ان يثبت شهاده رجلين فيما وبشهاده اربع
 في الشا ان رشد المرأة لا يطالع عليه الرجال غالبا فلو افترض في ثبوت رشد من على شهاده الرجال لزم الحجج والشك واليه انما يؤول
 دفعا لشدة الافتضاء وكذا يثبت رشد ما يشهد به رجل وامرأتين بطريق اول وبشهاده اربع خناتى حق كد اقامه الشهادة بقاء الرشد
 فلما عرف الرشد بان لا يصلح لما عرفه لتفقه في الذي يعرف ما لا يميز في غير الاعراض الصحيحة وقد عرف ان الرشد لا يكتفى فيه ذلك بل
 من ملاحظة اصله الموجود ومحصل العدل والوجه السابق فيكون التفكر في ذلك فيتحقق بقرينة الاشتغال بالاعمال التي يتقرب بها
 من اقامه ولا بد من تقييد صرف المال في غير الرشد فيكون ذلك ملكه بان يكون ذلك من ثمانية فلا يفتح القسط والاختراع ناد والوجه
 من كثير من المتضيق بالرشد والمراد بغير الاعراض الصحيحة ما لا يملكه من تصرفات لعل غالبا كالتضييع المال واحمال الغبن لقائض في العامة لان لا
 في الحرمان صرف المال في الاعمال النفيسة التي لا يملك بها المحجب قدره وملكه وشرفه وضعه ومصلحة شرا الامنة الفاضل والمالبس كذلك
 نحوه واقامه في وجوه الحركات الصافات من بناء المساكن والدار من افراء القسطن كان لا يباع عادة لم يكن سفيها قطعوا وان زاد على
 ذلك فاشتهر ان ملك ذلك لا يفسد في الخير كالخمر في الشر في التذكرة وان ما زاد منه على ما يملكه من رذائل في المال قال نعم ولا
 يدك مغلول الى عطفك ولا يقطعها كل القسط وهو مطلق فيناول محل التزاع لكنه لا يدل على مطلوب بل ان الحكم بكونه يقتضي فساد التصرفات
 هنا لا يقتضي من السفيه خروج سماع من كابر القضاة وبعض الامم كالحسن من موافق الخ لاله الام ان منع من ذلك لا يملك به والكلام
 انما في ذلك كما لو صرف الملبس او المال في غير الساجد وقت الرقاب نحو ذلك كما مشى المانع منه قوله فلو باع او الضابط التزاع في
 التصرفات المالية سواء في ذلك ما ذكره وغيره ولا فرق في ذلك بين ما فاسد في العقل وغيره ولا بين الذكر والانتى قوله نعم يصح وهذا
 الامور لا مال يضيع عليه فيها اما الطلاق والظهار وقطاعه وليس فيها الاقوات الاستمتاع ولو قام المظاهر كغيره بالصورة واما الخلع ففيه
 كتب المال فانه بعد التزاع والفرق بين كونه من المثل ودونه نحو اطلاقه بغير ثبوتها كان من العوض الى ويجعل المنع بدونه من المهر
 العاوض كما لا بد من ثبوت المثل والفرق واضح واما الاقرار بالنسبة لم يوجب التفتير بقوله واضح وان ارجعنا لعل من حيث سئل انما لو
 فيبقى لا ينفذ لا تصرف في المال ويصدق بان الاقرار بغيره يشترط احدهما الخالق النسبة هو ليس مال فيجوز يثبت الثاني لا ينفذ عليه
 وهو شرط على فلا يثبت ان كان احدهما لا ينفذ من الاخر غالبا الا ان ملازمها غير معلوم ومصلحة الاقرار بغيره من غيرها لا يثبت
 احدهما دون الاخر الاقرار بالنسبة من واحد من الحرز فانه يثبت المال دون القطع وبالعكس لو اقر هذا السفيه بالشر فانه يقبل في
 القطع دون المال وحقق على من سئل عن مال لا يملكه المصالح السليم هذا منها والشهيد رحمه الله قول بانه ينفذ عليه من مال
 نوع على ثبوت النسبة لان في الاتفاق عليه من بيت المال اقرار بالسليم كما يجمع من الاقرار بما لا يملك له منع غيره ويحفظ من الاقرار
 اتانفة بالاعتناء بالمال كانه ماله ويثبت المال على السليم كما يثبت ان مثل ذلك يضره اذ ذلك ان كل من اخذ من حرا
 ولا يثبت له النسبة لا يمكن جعله ومصلحة المال في ذلك من مقتضى الشريعة وانما اقره بما يوجب القضاة فان لم يثبت

وغيره وخلفه واقره بالشرع
 بوجوب القضاة في القضاة
 المال من

تدبر
 كون

فإنه ولو فلت جرم ثم عاد مبدأ جرم عليه ولو زال ذلك جرم وهكذا دائما في الولاية وفي مال الطفل والمجنون ثلاث الجمل قد كان لم
يكونا فلو صحت فإن لم يكن فلما كرم في أما السيرة والمفسر فالولاية في مالها الحاكم لا غير في إذا الحرم بحج واجبة لم يمنع مما يحتاج إليه
الأيان بالفرض وإن أكرم تطوعا فإن استوت نفقته سفر وحضر لم يمنع وكذا المراكمة كسب يحتاج إليه كل الحق له حلاله ولو في

إذا حلف
أنه لا يفعل
شيئا من
الصلوات
وغيرها

يقض مضمونا كالباع والمضرم والغصب ثلاث المال بغير اختيار المالك كالحكم السيرة ما الوديعه والعارية إذا تلفت بغير طمها أو تلفا
فجعتا قولان أجودهما ذلك في الثاني دون الأول أما الأول فيمن الضمان بآثار الأهل إنما يثبت حيث يجب الحفظ والوجوب من باب خطأ
الشرع المتعلق بأفعال المكلفين فلا يتعلق بالصب والمجنون فلا بد من المعارضة بقوله على اليد ما أخذت حتى تؤدي فإن مفهومه على الوجوب
التكليف بالرد وهو منفي عنها وأما الثاني فإن آثار مال الغير مع عدم الأدن فيه سبب ضمانه والاستبان من باب خطاب الوضع لا يثبت
على التكليف منه يعلم وجه ضمان ما ينفقانه من مال الغير بغير إذنه قوله ولو لما كان السيرة على الحكم بالحج ما ينفقه أو يحكم الحاكم على ما أمر
كان وجود العلة تقضي وجود المعلول ورفعها فقه من غير فرق بين المرفق والمرن وهذا ما لا خلاف فيه نعم في خصوصية ذكره فائدة أخرى
وهي أن علة الحج أو لا ما قبلها من كرم من السيرة الفسق فلا يزول الحج إلا بفسادها بالشرع والعدالة على ذلك القول وأما بعد ارتقاءها
فلا يثبت العلة للحج إلا بالسيرة خاصة فعده بعيدا عن الحج وارتقاءه من غير اعتبار العلة هنا على القولين كاحقضاء سابقا فلذلك أطلق
المع أن مجرد البذل بوجوب الحج ومجرد دفعه بفساده وهكذا قوله الولاية لا خلاف في كون الولاية عليها ثلاث الجمل وإن علا وإنما الكلام
أنها إذا تضرعا أو وقع لها علة فقه فقه باطلا لا يحالها الرجوع أو يقدم عقد الحج أو عقد الأب الذي اختاره في التذكرة وهذا
الباب هو الثاني والكلام في المال في التزويج فسما في كتاب الوصايا من التذكرة قال أن ولاية الأب مقدمة على ولاية الجد
وولاية الجد مقدمة على ولاية الوصي للأب والجد والوصي من الحاكم ومقتضى قول المع أنها إن لم يكونا فلو وصي أن وصي الأب لا حكم
له مع الجد كما في التذكرة وهو كذا وإن علا الجد ويأتي في ترتيب الأجداد للأب وأشرأكم مع وجود الأعلى والأدنى ما مر في الأب
الجد من الخلاف ولوجعل الأب والجد للوصي أن يوصي أو جواز الوصية ذلك وإن لم ينص له فحكم وصيته حكمه فقه وصي الوص
وإن تقدم على الحاكم والمدرك الحاكم حيث يطلق في أبواب الفقه الفقيه الجامع لشرائط الفتوى إجماعا قوله ما أما المفسر فظاهر
وأما السيرة فاطلاق المعنى يشمل من مجرد سفيره بعد الرشد ومن بلغ سفيرها وهو أشهر القولين في المسئلة وجهه على ما اختاره
سابقا من توقف الحج بالسيرة على حكم الحاكم ودفعه عليه ظاهر لكون الظرف اليد وقيل إن بلغ سفيرها فالولاية للأب والجد وصي
أحد هاتم الحاكم كالصبي وإن بلغ رشيدا ثم مجرد سفيره فامرأه إلى الحاكم دونها وهو وجود استصحب بالحكم ولايتها في الأول و
ارتقاءها في الثاني فيحتاج عودها إلى دليل والحاكم ولي عام لا يحتاج إلى دليل نعم يخلف إذا قدم عليه غيره وقد اشترى هنا قوله
إذا السيرة حكمه في العبادات الدينية والمالية الواجبة حكم الرشيد إلا أنه لا يمكن من صرف المال ولا تقبيل الحق فإذا كان
الحج واجبا فلا اعتدال للولاية عليه سواء زاد نفقته سفر أو حضر أم لا لغيره عليه ولكن يتولى النفقة عليه الوصي أو وكيله
ولا فرق في ذلك بين الواجب بالأصل وبالذكر كما إذا تقدم سببه على الحج وأما إذا كان الحج مندوبا فنكح مع عدم زيادة نفقته على
الحضر لعدم الضرر وأما إذا احتاج إلى زيادة فإن كان يكتبها في السفر فكل قضاء الضرر عن مال الحج عليه فيه وربما اشكل بات
يصح كتابها من جملته ما له فحج الحج عليه فيه فيكون كالتأجيل واجبا بانه قبل لم يكن ما لا يوجد صار محتاجا للنفقة ويان الأكتفاء
غير واجب على السيرة وليس للولي حق عليه فلا يلزم من صرف ما يحصل به آثارا لشي من المال الذي يتعلق به والجل الأول إنما يثبت له
يمكنه العود وأمكنه نفقته مساوية بنفقة الأكمال والام ينفقه احتياجه إلى النفقة وفي الثاني إن الأكتفاء عليه وإن كان غير
الأنة إذا اكتسب اختيارا تحقق المال ولم الحج فيه فعاد الحذر ونحوه لو كان ذلك الكسب الواقع في السفر لا يحصل في الحضرة كالتلبيح الحج أو
قبل ولم يمكن العود إلا بصرف المال الأشكال ويقيم من قوله وإن لم يكن كل حلاله الولى أن أكرامه بنفقة على كل حال وبذلك مع الإقلال بالثاني
للزوجه عن المقتضى للنفقة في العبادات ويمكن دفعه بان الزوجه ليس غرضات العبادات ولا غيرها لانه لا يشترط فيه المال
وأما الزوجه عن ثلاث المال الزايد فغير مستند أنه تحليل الولى بالصولة لأنه كالحضر حيث جرم عليه ذلك لا كمال وإن كان لا م
خارج كحجره عن النفقة هذا ان جعلنا الدم الاضرار به ولا يبقى على إكراهه إلى زيمان الفلك وعلى القول بالبدل فهو عشر أيام كأم
في الحج ودوى ثمانية عشر يوما وأما بخصوص هذه المسئلة فلا نص فيها عندنا قوله إذا ما كان السيرة بما يمنع من الضرر المالية فإذا حلف
على فعل شيء أو تركه حيث يكون البين منعتة في غيره بنفقة مبنية لأنه لا يتعلق بالمال ومثله نذكر ذلك وعندها لو كان متعلق
التذكرة نفس المال بان نذر إن يتصدق بمال مثلا فإن كان معينا بطل النذر وإن كان في الذمة صح ودفع في الكفارة الرشد إذا تضر
ذلك فإذا حلف مثلا على شيء وحث وجبت عليه الكفارة قطعا لأنه بالغ عاقل وهل يكفر بالصوم بالمال تردد الم وجه الزهد من
منوع من الضرر للمالي فيكفر بالصوم كالعتد والفقير ومنان الكفارة صريح واجبة عليه وهو مال لا يخرج من المال كالحج
من الواجبات من الزكاة والحرم وقوة الحج الواجب الكفارة التي قد سبق وجوبها الحج وضعفان هذه الواجبات عليه بغير اختيار
فلا يضر له في المال وإنما الحاكم به الله ثم بخلاف الكفارة في المشايخ فإن سببها مستند إلى اختياره في مخالفة مقتضى البين فلو
أخرج من المال يمكن جعل ذلك سبيلا في ذهابه لا مقتضى السيرة توجب صرفه على ما لا ينبغي والأقوى أنه يكفر بالصوم
قطع العلة في كنهه في التذكرة من غير نقل للزهد ولا خلاف وقريب من هذا البحث الكلام في الإنفاق على من استند

فولم لو وجب له القضاء اجاز ان يعفو ولو وجب له ذمة لم يخرج من حيز الصبي قبل بلوغه وهل يصح بيع الاشياء لصبي في القصد
المال قد يكون ممن عليه المضمون عنه مال وقد لا يكون فهم ثلثة اقسام فاما ان المال من ليس عليه المضمون مال وهو المضمون
بالضمان يقول مطلقا ولو ضمن الملوكة لم يصح الا باذن مولاه ويثبت ايضا في ذمته لانه كسبه الا ان يشترط في الضمان اذن مولاه

من الاثار باطراره قوله لو وجب له هذا عندنا واضح لان موجب العقد قضاء خاص وهو ليس مال وانما يثبت المال بالصلح والرضا بخلاف
ما هو عليه لا يثبت بغيره مالي فصح منه ونهه بذلك على خلاف بعض العامة حيث جعل الواجب العقد احد الامرين القضاء والمال فلا
يصح عفو ولو طلب في العقد القضاء فله ذلك في موضوع التفتي والانتقام وهو صالح له فاذا اجاز له العفو عنه مطلقا فعفو عنه
على مال ولو ثبت بصلح لا يثبت له الا بالولي قوله بخلافه قد تقدم ان الوعد لا ينفذ باختياره بما لا يضر من الضرر والاعتبار
وبين هذا العمل هذا الاختيار قبل البلوغ لقوله تعالى وابلو النياح حتى اذا بلغوا النكاح فان اسكنتم منهم فاشهدوا بقضاءهم والموعود لهم
ووجه لانه الآية على ذلك من وجهين احدهما جعل معلقا بالبلوغ الثاني بالنيكاح باليمين لغة ومعناها ان لا يزوجها الا باليمين
او بغيره بطريق الحقيقة واطلاق اللفظ محمول على الحقيقة فاذا لم ينع من ممانع وهو منفذ هذا الثاني قوله حتى اذا بلغوا النكاح جعل
اختيارهم ببلوغه فدل على ان الاختيار قبله وان نأخذ الاختيار في البلوغ فبذلك لا يضر به بسبب الحجر عليه ومنه ما له مع جواز
كونه بالفارسي لان النكاح يمتد الى ان يختبر ويعلم رشده واما ان طال زمانه بسبب العلم بالملك الشافعية فاذا امكن دفع هذا الضرر بقصد
الاختيار كان ولي وهذا ما اختلف فيه عندنا وانما اختلف فيه بعض العامة وجعله بعد نفي سائر القواعد جلا عما فيها على ان الاختيار
بعد البلوغ وجعل الخلاف في صحة البيع الواقع بالاختيار منفردا على ذلك لا ضرورة داعية اليه اذا انفرد ذلك فيقول ذلك الاختيار
بمثل البيع هو من اهله فما كس الصبي فيه وظهر رشده وادفعه لكون صحيحا ام لا وجها احدهما الوقوع لامره تعالى بالابتداء وهو يقتضيه
كون الفعل الصادر من الصبي معبراً عما على القول بان اقاله شرعية ومع ذلك فلا يضمن الى اذن الولي لان اعطاه المال وامره بآذنه

فحين يكون صحيحاً أم لا فهو خارج عن مقتضاه وهذا هو الأقوى وعلى هذا فكيفية اختياره ان يامر الولي بالمساومة في التمتع ويمنحه
بالممارسة والمساومة وتغير الثمن فاذا اذن الامر الى العقد عفاه الولي فاذا رآه قد استقر رايه على الشرع يثبت المثل باذنه البيع به من بعد
اخرى علم رشده وقرين من ذلك ان يشترط لولي سلفه وتيركها في بدل المبيع او يعطيه متاعاً من ارضه ويوطئه على بيعه من الصبي فان
اشتر منه وفعل ما فيه الصلاح كذلك على الرشدة واعلم ان العلامة في الترخيص صحة البيع مع اذن الولي كما هو المفروض في الدعوى
والا رشاد قطع بعدمه في القواعد ورد **كتاب الضمان** وهو عقد شرع للتمهيد بالانفس اعلم ان الضمان معني

احدهما اعم من الآخر وهذا التعريف للضمان بالمعنى الاخص والمحذور والكفاية فيكون هذه الثلاثة اقساماً للضمان بالمعنى الاخص سيما
للاخرين الكلام كون الضمان هو العقد الذي اذن على التمهيد ان نفس التمهيد قد تقدم البحث على نظيره في البيع وان التحقيق ان التمسك واطلاقه
على العقد بطريق المجاز اذ امة للتبنيح المستتب شرعية المذكور للتمهيد اعم من كون اثره يحصل معه عدم فسخ العقد والقضاء ولو
ادعى ان المقصود حصول التمهيد وان اللفظ اذ اذ عليه كان تعريفاً للتمهيد واعلم ان الضمان عندنا مشتق من الضم لا من يحمل ما كان في ذمة
من المال في ضمن ذمة اخرى لان ذمة الضمان تتضمن الحق في التوفيق فيه لانه لا يملكه الا ذمة في ذمة من الذمة وعندنا ان التمسك اعم
نافل وانما يفيد شرط الذمة من التمسك فاشق من الضم والتوفيق فيه زائدة لانه لا يملكه الا ذمة في ذمة من الذمة في ذمة من الذمة وعندنا ان التمسك اعم
الاشياء التمهيد بالنفس هو الكفاية والتمهيد بالمال من ليس له عليه مال هو الضمان بالمعنى الاخص ومن عليه هو محذور وفيه انه مشتق
من مذهبه ان الحق له لا ينع فيه شغل ذمة الحال عليه لتحيل على هذا الضم في الضمان الاخص ويحمل التمسك بالذمة داخل ولا يندفعه
ما يقوله ثم ان هذا الضم بالضمان اسبق لاشبهية لا يخرج عن معنى محوالة الضمان ويمكن دفع الاشكال بان التمسك خارج عن محوالة الوفاة و

باعتبار الضم الاخر المحوالة وهو عقد مشغول الذمة لتحيل لكونه واحداً لاسم الثلاثة خاصة كون الضم المشترك ذا جنتين بحيث يثبت
ضماناً خاصاً وحالة تسهل مع الخطب قوله ضماً اما ان كان الضمان بالمعنى الاعم منقسم الى الاسماء الثلاثة لاسم الكفاية لاسم التمسك لاسم التمسك
على كل واحد منها بطريق الحقيقة فيصير إطلاق الضمان على المحوالة والكفاية حقيقة الا ان المعنى المتبادر من الضمان شرعاً عند اطلاق لفظه
قيد هو الضمان من ليس عليه مال للمضمون وهو المعنى الاخص واما الاخران وهما المحوالة والكفاية فاما يبين منهما معنى الضمان مع انضمام
لفظ الاخص وهو الضمان بالنفس وضمان مشغول الذمة للمضمون ونحو ذلك لكن يبقى فيه اشكال وهو ان ذلك يقتضي كون اطلاق الضمان
عليه ليس على وجه الحقيقة لان من علاماتها صحة الاطلاق من غير قيد كما ان توقف المعنى المراد من اللفظ على قيد ينافي مع كونه قيد
المجاز فكيف يجمع كونها من افراد الكلي بطريق الحقيقة واقفاً رها مع ذلك في صحة الاطلاق في التمسك وجواب ان المنقسم اليها محذور
نرى ان لم يطبق الحقيقة هو مطلق الضمان وذلك لا ينافي كونها خارجين بالنظر الى الضمان المطلق الذي هو مشتملها وانما اصل انه
فرق بين المطلق ومطلق الشيء ومثل هذا البحث في ان الماء مطلقاً مطلقاً الى الماء المطلق والمضاف مع ان اطلاق الماء المطلق
المضاف بطريق المجاز لا يقتضيه الى القيد لانه في حقيقة من مطلق الماء ومنشأ الاختلاف باختلاف الوجهين ولكن المشهور المعنى
المطلق وحقي مطلق المعنى لو حفظ الحقيقة والمجاز باعتبار المشهور خاصة وفي بحث قوله واما الكلام هنا يقع في مواضع احد
ضمان القيد بغير اذن سيد وفي صحة قوله ان احدهما وبه قطع المصنف غير فضل خلاف عدم الصحة لان القيد لا يقدر على شيء كما وصفت
تأثيره في ماله ولو لم يملك ثبات شيء فيها الا باذن مولاه لان الضمان يستلزم ثبات مال في الذمة فيمنع منه بل واذن الولي كما يقع

والثاني علمه من ذلك
بالمعنى الاخص المتناول
للضمان
وهو ايضا صحيح
في قوله ان الضمان مشتق من الضم

و كذلك الوشطان يكون الضمان من مال معين متن

من التكاح كذلك يرد على الاول ضمانه لما اتفقه او غصبه وجنبا في ذمته بغير اذن المولى ولو توقف شغل ذمته مطلقا على اذن المولى لم يلزمه
هنا شيء الا ان يقال ان ذلك لا يعد التزاما بل هو حكم شرعي مبني على الظاهر بسبب قوعه بغير اختيار مستحق ومن ثم لم يرد ذلك الضمان الجبري
مع عدم صحته انما اجزاء على الثاني منع كون مطلقا ثبات المالك في ذمته منع حمل هو العمل التراج والتشيل التكاح لا يتم بطلان القضا
ومنع كون المانع فيه الاستلزامه لا ثبات المالك في الذمة ومن ثم امتنع وان عرعا العقد عن المهر بل ان هذا الجبري وانما المانع الجبري واستلزام
مقتضى ترتيب ثبوت ذمته للمالك لا يمنع من ان يثبت على المولى ان استحقال المطالبة له ناسية قتره ذمته
بعد العقد الاخر فيه عليه كما لو استلزم بغير اذن سيده وان قتره يكون صاحب الذين لو وجد عين ماله كان له ان يترعا منه
يصور ذلك الضمان ليعاقب حقها بالذمة لا يقال ان السيد يستحق ان يترعا بعد العقد بالاولا وثبوت الضمان يمنع الارث فانقول حكم الا
المذكور لا يمنع الضمان فان الارث متأخر عن الذين فحقما قيل ان ذمته يقدم عليه ولهذا لا يمنع الارث اقرا به مال مع ان الملك
يمنع منها فدل على ان الارث ليس في حكم الارث الملك مطلقا كما ان الجبر لا يمنع الضمان الجبري وروثه ومنع ما هو ملكهم فعلى هذا يتبع به
بعد العقد لان كسبه ملوكه للمولى ولا يملك التفرقة في مال مولاه وهذا القول قربة العار في المذكورة والافوى الاول الثاني على تقدير
ضمانه باذن المولى لا يخلو من شرط الاداء من الكسب الصبر ان يعق فضل يخلق بذمته او يكسبه قولان احدهما وهو الذي انشأ
المصنفه بغيره فيقع به بعد المولى لان اطلاق الضمان اعم من كل منهما والعام لا يدل على الخاص فلم يقع من المولى ما يدل على التزم به
وكسبه ملكه لان اذن في الكلي ليس اذنا في الجزئي المعين وان كان لا يوجد الا في ذمته كما حقت في الاصول والثاني ان يتعلق بكسبه
اطلاق الضمان انما يحتمل على الضمان الذي يستعمل في اذنا من المهور والاداء من غير مال السيد يمنع وكذا من مال غير الكسب لا كما
فقال الضمان لا العبد وهو خلاف التقدير فيكون في كسبه والحيث في كسبه فترعا لو اذن في لا استلزامه فيقضي قول ثالث هو
الضمان يتعلق بالمولى لا يمتنع بكسبه العبد ولعله في الثالث على تقدير ثبوته ذمته لو اذن له مولاه في الضمان في كسبه ففقد المصنف
بصحة وجهه ان كسبه مال مخصوص من اموال السيد فيكون بمنزلة ما لوضعه في مال بعينه وح فان في كسبه الضمان ففقد المصنف
لحقه الا يبيع عليه ما اضربوا على العبد بل يجد وثبي من الكسب بل بقي المعلق به او يطل الضمان لفوات المحل المعين لاداء المال ففقد
الاطلاق انما الكسب الذي هو ملك المولى ففقد انما الظاهر من كلامهم الاول فان ذلك هو معنى الكسب فاذا اغتصنا كسبه في يد سوا
فيه ذلك لا يمتنع في اصطلاح الشارع كسبا وان اطلق عليه لعله لئلا يشك على هذا صحتها بشرط في كسبه خال عبوديته لان السيد لا يخلو
فيه فلا يمد له اذ ذمته فيه والسيد لم يكن حين الضمان يقد على شيء لان يقال بغير ضمانه بغير اذن سيده كما مر فضا اولى وينفع على ذلك
ما لو مات السيد قبل امكان الاداء فهل يلزم المولى الاداء لا يفرح بمجمله لان ذمته في الضمان في كسبه كاذمة في الضمان في مال بعينه من اموالها
تلف الماله بغير الضمان الى ذمته لصاحب المال على الخلاف لو قلنا بعدم عوده اليه فلا اشكال ومجمل عدم لزوم المولى وان قلنا به لم يلزم لان
الكسب ليس كمال السيد بل هو له وحده فلهذا قيل لو اعتنق بقية معلقا بكسب الموقوف على ان يترعا فيقول المولى محض وليس كلام الاضمان
ما يدل على شيء وان كان الاجابة ان على مسئلة بغير اذن من مال بعينه فلو لم يرد ذلك اذ اى شرط الضمان كون ضمانه من مال معين او
فانه يقع الضمان ويختص وجوب الاداء له فيقول الموقوف عند شرطهم وح فينعلق بحق المضمون له وهل هو متعلق به كغلق الذي
بالرهن او كغلق الارض بالبناء ومجان ما اخذها ان الضمان نافل الذين في فقرة الضمان من موضعها هو الذمة وتخصيص هذا المال فانه
احصا والمطالب ان لا يرد فيخرج المهر لان مقتضى الضمان ابتداء التعلق بها وهذا وجه تعلق الرهن من ان الضمان لم يبدل
حسبا وانما حصر الاستحقاق في المال المعين جعله متعلق بحق المضمون فيحقه في ابتداء من غير تعلق بالذمة او اموالها الاول ونظيرها
فيما لو تلف بغيره ففقد المولى الاول ينقل الى ذمة الضمان على الثاني في ذمة المضمون او في الاول فظاهر لان تلف الرهن لا يفسد الحق وانما
الثاني فلا ينفذ الضمان العبد الجاني انما يفسد الحق من مال كذا في مال هذا هو الضمان فيسقط عنه وانما المضمون عن فاسق المالك عن
ليس تنفلا تاما لان الرهن يفسد ما يتعلق بما لعلفا ضعيفا فاذا فاد عاد له ما كان مع احتمال التسقوط عنها في الوضعية على التقدير
انما على الضمان فلا يترفع على الضمان الا في ذلك الما ولزم بغير الاطلا الامتعة بالشرط وقد فاد فبطل الضمان فيعود الى المضمون
عنه وانما احتمال سقوطه عن المضمون عنه على تقدير تلفه كالجاني فلا يترفع الضمان لما كان نافلا برؤس ذمة المضمون عنه بالضمان كيف كان
فلم يبق للمضمون عليه حق ولا الضمان الا انما اذى لم يحصل الا ان المبني عليه ضعيف لان الضمان نافل اقام ذمة له ذمة عندنا
او ضام ذمة الى اخره عند غيرنا فعدم تلفه بذمته ما صلا خارج عن القولين فيكون المبني عليه اولى بالسقوط واختاره في المذكورة
الرجوع على الضمان مع التلف مطلقا بناء على الوجه الاول والشهيد رحمه الله في بعض اوجه واختار بطلان الضمان مع تلف المال من غير
بناء له على وجوه ومجرب يمكن دفع المناقاة بين التعلق بالذمة والمال المعين مع الحكم بالبطلان على تقدير تلفه بان يجعل التعلق بالذمة
مشرط اداء الما لعلفا مطلقا بشرط او يجعل هذا التعلق براسه خارجا عن التعلق به فلا دليل على الاستحالة فيها وانما هو
من مناسبات الشافعي في جعل التعلق بمخصوصا بالعين بناء بالشرط فان التزام المال من غير المعين لم يتعلق به قصد الضمان ولا دل

الحق

عليه

فولم ولا يشترط عليه المضمون ولا المضمون عنه وفيل يشترط والاول اشبه لكن في قوله الضمان منق و يشترط رضا المضمون له في
ولا عبرة برضا المضمون عنه لان الضمان كالمضيق ولو انكر بعد الضمان لم يسقط على الاصح ومع تحقق الضمان ينقل المال في فقهنا
وبيرى المضمون عنه ويسقط المطالبة عنه ولو ابر المضمون المضمون عنه لم يبر الضمان على قول مشهور لنا في يشترطه الملاءة او

الشرط

عليه لفظا فما سبق على الوجهين ما لو كان المال المعين اقل من الدين فعلى الاول يلزم الضمان الاكمال كما لو بقض الرهن عنه بئنا على المثل
بذمة لم يحصل فيها عتبه وفاؤه الذي في التذكرة ويشكل ما جاز في المثل في ذمته شيئا وغاية التبر ان يكون الرهن بغير المال
فثبت الرهن في ذمته بعيد وعلى الوجه الثاني لا اشكال في عدم رضاه وانما يبنى على الوجهين رضامن يطالب به المال وتحويله الى غيره
الحق المضمون على الاول يطالب الضمان قطعا كما لو رهن على رجل حيازا سبعا المضمون له بكتاب في خصوص ان لم يكره الضمان بمحمل
عليه توقف التصرف على الضمان ايضا لان هذا التعلق لا يساوي تعلق الجناية بالجاني بكل وجه لان الجناية تعلقها بعبداء بئنا ولم
يتعلق بذمة اصلا بخلاف من المضمون له هنا فانه كان متعلقا بذمة وفي متعلقا بذمة الضمان بانها ما من البعث فلم يقد هذا التعلق بخاصة
الحق فيه بكل وجه قوله ولا اله القول بالشرط علم الضمان بهما معا للشيخ رحمه الله في البطلان في الحق المضمون له والمضمون عنه لا المضمون له وفي
الاشتراط فيها في غيره وهو الاقوى لعدم اعتبار العلم بالمضمون عنه بلان الضمان واء دين عنه وهو جاز عن كل مدق واما المضمون له فانه
اعتبر بقوله لفظا كما هو مقتضى العقد لان مقتضى التثنية ولا يصح ان يرد من ذلك ان لم يغيره كما يدل عليه واقعة البيت المذكور
الذي امتنع الشيخ من الصلوة عليه حتى ضمه على لم يغيره بوجه وهذا هو لفظ من عبارة القس حيث عبر ضا ولا يصح في عقد ولا
في ولا يصح ولا امتياز هنا مع عبارة امتياز المضمون عنه وبقي الكلام في اعتبار ضم المضمون عنه كما ذكره المص ووجه ان الضمان يتوقف على
القصد هو المضمون عنه الحق من غيره بوجه من وجه الجاهل لا يمكن القصد اليه واما الحق فيضائي الكلام فيه ويشكل منع توقف القصد
على ذلك فان المثل القصد الى الزمان وهو التزام المال الذي يذكروا المضمون له مثلا وذلك غير متوقف على معرفته من عليه الدين الذي
اتماد على اعتبار القصد في العقد فيمكن ان يكون عليه الدين لو قال شخص مثلا اني استحق في ذمة شخص ما مائة درهم فقال له اخر ضمه اليك
كان صادقا الى عقد الضمان من كان عليه الدين ولا دليل على اعتبار ما زاد عن ذلك والى ذلك ان في التذكرة حيث قال وهل يشرع
ما يميز عن غيره الاقرب لعدم بل لو قال فثبت لك الدين الذي لك على من كان من الناس جاز في المثل من معرفته المضمون عنه بوضيعة
عند الضمان بما يكره القصد مع الضمان الى الضمان لو لم يقصد الضمان عن من كان قوله ويشترطه المشهور ورضا المضمون له في عقد الضمان
لان حق يجوز من ذمة غيره الى ذمة الضمان والناس يختلفون في حسن المعاملة وسهولة القضاة بما كان المضمون له يرضى به او لا يعزمية
لنفسه عنه فلو لم يغير من ضا الزم الضرر والغرب وللشيخ رحمه الله قول بعد اشترطه محجبا على ان ياتوا باذنه ضمه الدين عن الميت
وله بسبب النبي عن رضي المضمون له واجيب بانها واقعة لا يجوزها وان ذلك انما يدل على عدم بطلان الضمان قبل عده ووجه
بقول بوجه لانه صحيح ولكن لا يلزم الا برضا المضمون له والاقوى اشترط رضا لصحيحة عبد الله بن سنان عن الصادق وعلى هذا القول
فصل المتبرع بوضاه كيف اتفق ولوع الترخي لا يلزم كونه بصيغة القبول اللفظي لان وجودها الثاني لانه عقد فلا بد فيه من القبول
لاضال بقاء ما كان متعلقا به المضمون عنه وسلا من ذمة الضمان عند انتقال حق المضمون له الى تحقيق الميرل في غير غيره ما يعجز سائر
العقود من التواصل الميرل من الايجاز في القبول وكونه بلفظ الماضي اللفظ العبر لان من العقول لا يفر وجه عدم الضمان على واصلها
عدم الاشتراط ومخالفة لغيره من العقود المملكة لان الضمان لا يثبت ملكا جديدا وانما يوثق به الدين الذي كان مملوكا وفيه ان استحق المضمون
له عند الضمان ضرب من التملك فيلحق بالرهان فاما في التوثيق مع اشترطه فيه قوله ولا اله هذا موضع وفاء ولان ذاء الذي كجوز
بغيره في الترفيع الذم والى لصحة الضمان على ما ذكره واقعة الصلوة عليه ولا يصور رضا قوله ولو انه انكر المضمون عنه الضمان فانه لا اثر
له لان ذاء الرهن بوضاه ابدا لا عبرة بانكاره بعد وبما سطر انكار بعد بوضاه بالضمان وعلى التقدير لا عبرة بوضاه الا على خلاف
الشيخ رحمه الله وجاه حيث حكموا بطلان انكاره وهو ضعيف جدا قوله ومع هذا عندنا موضع فان هذا قد ثبت ان اشارة اليه
في التعريف خالف فيه كما في الجمهور ونظير لما قلنا في مواضع في بعضها معنى براءة المضمون عنه من حق المضمون له لا مطلق البراءة فان الضمان
عليه بما اذاه اذا ضمه ذمة كاستجابا لفتك الحكم ببراءة معنيا عن قوله ويسقط المطالبة عنه لان لازم البراءة قوله ولو اذاه هذا من فروع
المسئلة الشافعية فان الضمان ان كان نافلا موحيا لبراءة المضمون عنه عن حق المضمون له فلا يلزم الا ببقاء شيئا لعدم اشتغال ذمته عندنا
نم لو ابر الضمان بربا معا اما الضمان فلان الحق عليه واما المضمون عنه فلان الضمان لا يرجع عليه الا بما اذاه ولا اذاه هنا وعند الجمهور
ان كل واحد منهما مادمه مفعول فاذ ابر المضمون عنه بربا الضمان لسقوط الحق كما لو ادعى المال ولو ابر الضمان لم يبر المضمون عنه لان الضمان
عندهم كالوثقة فلا يلزم من سقوطها سقوط الدين كقول الرهن ذاه فذلك يقول المص على قول مشهورنا بغيره يتوفاك لكان
عليه في التذكرة ادعى اجماع علما فاعلم ان ذلك لعل زاد بذلك انه لم يحقق الاجماع وان لم نجد مخالفا فان عدم الاطلاق على الخالف
لا يوجب الاجماع وان كان المتقوم ما كان عليه المص في المعنى شيئا في اخر الكتاب بغيره بخلاف الشيخ ذلك قوله ويشترطه امتا
بشرط ذلك في لزوم الضمان لا في صحته كما منه عليه بعد قوله كان للمضمون له فصح والمعاد براءة الضمان من الحق هي شرط الزوم ان يكون
مالا لما يوفي به الدين فاضلا عن المستحق في البيع للدين ومن جعلها فوث يوم وابله واما انشراح الملاءة ابدا لا استدامة فلو وجد
اعساره بعد الضمان لم يكن له الفسخ لمحق الشرط حين الضمان فلا يفسخ خلفه بعد ذلك كغيره من الشرط وكما لا يفسخ بمجد واعساره المانع

فلا بد

في الذمة

اشترط

حقا

ان الذي ذكره في الجمل في الفاضل
ما شرطه في التسليم في الزمان
على ان يكون في وقت

قوله ولو كان الذي هو محل الى اجل فتمت اذ بد من ذلك الاجل جاز في وبيع الثمن من على المضموع بما اداه ان ضمن في ذمه ولو اذ
غير انه ذمه ولا يرجع ان ضمن بغير ان ذمه ولو اذ في وبيع الثمن من على المضموع بما اداه ان ضمن في ذمه ولو اذ
سواء كان مستقرا كالبيع بعينه المضموع او انفقنا الخيا او معضا البطل الى قوله لم يصح فانه عن البائع في وكذا ما ليس له ان لم يكن

كان قبله من ذمه المضموع
كان قبله من ذمه المضموع

المشترى على ما عليه من الدين المؤجل عموما من هذا من جهة انما اذا ضمن المثل او قبل الاجل حل ما عليه من مال الدين
من توكيد وجازح للوشرط لانه المضموع عنه لان الدين عليه حال لم يحصل ما يقتضي ابعاله عليه لان المؤجل هو الدين الذي
ذمه الضامن لا الذي ذمه لان الضامن لما لم يستحق الرجوع الى الاصل او كان مؤثما فمضيا لم يحل حينه فاذا اخذ من توكيد ان المانع من مطالبة
المضموع عنه ومثله ما لو دفع الضامن الى المضموع المحل قبل الاجل اختياره فان له مطالبة المضموع عنه لما ذكره هذا بخلاف لو كان الدين
مؤجلا على المضموع عنه فتمت فتمت الضامن كذلك فانه لم يحل عليه بموثره لا يحل على المضموع عنه لان الحلول عليه لا يستلزم الحلول على الآخر الا ان
عليه المؤجل لو ضمنه الضامن حال الا اذا ذمه على ما سبق قوله ولو اذ من جهة ان ذمه المثل الساقية الاجماعية لا الاجل والدين
فيه الارفاق المطلوب من الضمان والكلام فيه في قوله قبل الاجل او ما ذكره من غير ان اذ في قبل حلول اجل الاصيل حال الا اذا ضمنه
وامسقط حق نفسه من الاجل الزائد وكذا القول لو ما اذ في وانه قد ورد في احكام وجوب الضامن وعده بالقبض الى كون الضمان
والا اذا ما اذ في المدبوا واحدا او عدما او عدما انما اشبهت بالمتطوع واشبهت بالمتطوع او الوصية وثبت الحكم في
المسكون عنه بطريق اول وحكم الا في بيعه عند علمنا اجمع انما تباها على خلاف بعض العامة بعضا بما بناء على ما سبق من ان
فان لا اذ في المدبوا او على بعض الوجوه لم ينفذ انما ينفذ بالكتاب مع فقد النطق لا مطلقا كما صرح به غيره ولا يبيع ذلك
من انما ما بدل على تجدد من اشارة ونحوها الامكان كونها عابثا ولا فرق في ذلك بين الضامن المضموع له على اعتبار قوله لفظا
انما خص المضموع لعدم اعتباره القول لفظي الا كما سبق ولو عجز عن النطق والكاتبه وشار بما بدل عليه صح ايضا كما هو في
الاكتفاء وان قد عدل الكتاب لان المتعيق رضاه بالقرين والكتاب منها في قوله قد ينفذ ان عقد البيع ينفذ تلك البايع للثمن
والشري للبيع ان كان هناك خيار البيع موجب لذلك وان لم يكن مستقرا فيض من الثمن للبائع عن المشتري والمشتري عن البائع اذ قضه
بحوزن ظهور البيع مستحقا وهو المتعيق بضم الثمن العبد فيقول المصداك لثمن في مدة الخيار بعد قبض الثمن مراده ان يبيع ضمما الثمن في مده
بعد قبضه وهذا الضمان يكون للبائع لفافض له بان يضمن له عهدته على تقدير ظهوره مستحقا على وجه لا يفسد بطلان البيع
لو كان غير معتبر في العقد او على تقدير ظهوره عيبه ليرجع ربه وقد يكون ضمما للمشتري على تقدير ظهور البيع مستحقا ليرجع به وعلى
التقديرين فالضمان انما هو له لا لنفسه فقولنا كالمثل لشبهه للمثل الثابت الشرط لا المضموع اذ المضموع عهدته لا هو نفسه والقرين
في اللفظ والمعنى اما اللفظ فالعبارة عن ضمما الثمن ضمن ذلك الثمن الذي ذمه في مده وبذلك لا يخو وضمان العهده ضمن ذلك عهدته
او ذكره ونحو ذلك واما المعنى فظاهر من ضمما نفسه بعيدا متفالا في ذمه الضامن براءة المضموع عنه وضمان العهده ليس كذلك
انما يفيد ضمما ذكره على بعض التقدير او قوله ولو كان قبله لم يصح ضمما من البايع الى يبيع ضمما الثمن عن البائع قبل قبضه على تقدير
فهو البيع مستحقا واذ قبض البايع لثمن فانه ضمما اليه ليجب له ان يدخل تحت البايع حال الضمان يضمن عهدته فيكون كالمثل في مده
وهو ايضا ضمما عهدته واخر بقوله عن البايع عن ضمما الثمن للبائع فانه جازي سواء كان الضمان نفسه بحيث يقتل في ذمه الضامن
كالو لم يكن مقيانا في العقد له عهدته كان يضمن للبائع عن المشتري عهدته الثمن لو ظهر مستحقا وهذا انما في اكل الثمن غير معتبر لا يبط
البيع مستحقا بل يرجع الى ثمن اخر واما اذا كان مقيانا وظهر مستحقا فانه بطل البيع لا معنى لضمما عهدته للبائع انما يحتاج البايع الى
ضمما عهدته البيع لثمن لو كان له تجوز فيكون مقيانا مع على التقدير وقد ظهر ان المراد في العبارة بضمما الثمن ضمما عهدته في اكثر الصور
وربما اراد ضمما نفسه بعض مضمونا فاقبعت بجملة يحتاج الى التفصيل سيما فاذا ضمما العهده قوله وكذا في المشبهات
اليه بل يمكن كونه الحكم بالفتح السابق وهو ضمما الثمن في مده الخيار المناسب من الجملة والتسليم في الشرط وكون ما لهما في الشرط
ولان المقصود بالذات في السابق هو ذلك اما قوله ولو كان قبله لم يصح فانه كالمثل والرد في السابق ويمكن كونه هو هذا الفير
وهو عدم الفير في كل ما جاء به الخلاف في السائلين المشبهين كما قوله على رد يمكن بلفظه بالسائلين ميان بالخير وحكم كمال
السبق والزماء في الاول منها اوضح والتحقيق الحكم ان عقد الجملة من المعقودات الجاهزة يبيع لكل من الجاعل والقامل فمقتضى العمل بعقد
احكام ان القامل لا يستحق المال الجملة الا بتمام العمل فلو بقي منه شيء وان غلظ ليس شيء بخلاف الاجارة حيث ان اجرة ما موزعة على العمل بالشيء
ضمما لما لان كان بعد تمام العمل فلا يثبت حصة الزوجه الجاعل وان كان قبله فمقتضى العمل بالحكم بالفتح على الاول والاعمال على الثاني وقد
القطر انه وان كان بعد اجازة المال في ليس بالزوجه الا انه يؤول الى الزوجه بتمام العمل وقد وجد سبب الزوجه وهو العقد فيكون كالمثل
في مده الخيار وفيه نظر في وجود السبب في العقد والعمل مع الا العقد وحده واما العقد من السبب لم يحصل به ثبوت
ولا لزوم فان بقي من العمل ومجموعه على تقدير عدل الشرع فيه لم يستحق تحميمه شيء وما مضى منه كذلك كما لو ترك الباقي في شيء
شيئا فيكون الباقي في الشرط في استحقاق الجميع الفير بينه وبين لثمن في مده الخيار واذ في الثمن ثابت في ذمه المشتري لمولك للبائع
غاية ما في الباقي من ثمنه لول وما لو ابقى على حاله من غير فعل اصله في الزوجه بخلاف حال الجملة فانه لا ثبوت له اصله الى ان يحل
الفعل لا يخرج عدم الجواز نعم في قوله فاما لم يجر بغيره واما بغيره عيم لا على جواز ضمما مال الجملة لثمن قبل العمل فانه ضمنه قبله

ذكر
بناء

فولده وهل يقع ضامنا للكتاب قبل الامتناع بل لا يلزم ولا يؤول الى التزم ولو قيل بالجواز كان حسنا الى ان لو ضمن ما هو اما ان كان
 المضارب والوديع لم يصح بها البتة فهو من في الاصل ولو ضمن ضامه عن غير هكذا الى عدة ضامه كما جاز ان لا يستر
 بكية الى ان لو ضمن ما في ذمته صح على الاشبهه من

وفد استدلال الفقه بما هذه الاية على سائر الجفالة والضمنا فليكن هذا منها الا ان للبحث في ذلك مما لا يرد في التذكرة فليكن بعد
 الجواز قبل الشروع العمل لان ضامنا ما لم يجب استغنى الجواز لو كان بعد الشروع واما مال السبق والتميز فلا شبهة في جواز
 ضامه بعد العمل كما مر وما قبله فبني على انه هل هو جفالة او اجارة وفيه خلاف فانه انشاء الله والا فولى ان يضمنه لا يضمن كيف كان
 فيلزم المال فيه العقد ويصح ضامه وقول المص وكال السبق والتميز انما هو ايراد من قبل كمال العمل لا يضمن من امثله ما يؤول الى التزم ولو قيل
 ان التزم يجوز كونه فالامر من معاوان عطفها على الحكم بالضم والى نظر المفسر لكونه يؤول الى التزم وان فيه انما الى وجب الضم وقول
 وهل يقع القول بعدم الضم للشيخ رحمه الله بناء على ان الكتاب المشروط غير لازم من قبل العبد فلا يكون لازما له ولا يؤول
 الى التزم لان لو لم يرد في نفسه رجوعه وبطلت الكتاب والضام من فرع الضم وعنده الاصح انما لا يرد مطلقا فصح ضامنا لما لو لم يرد
 الجواز الضم متجيزا لان المال ثابت في ذمته الكتاب للعقد غايته ان غير مستفكر لثبوت مدة الحيا وعلى هذا فيض منه ضام من
 انضوا لانه حكم اذا بنا على انه فاعل وامتنع التبرع لو ادعى المال بنفسه وبهذا يحصل الفرق بينه وبين التبرع في ذمته الجواز
 او ان التبرع لا يمنع الجواز وغاية الضم ان يرضى فلا يمنع بطريق اولي ومن هنا اشكل الجواز على بقدر الجواز لا يؤول الى التزم قبل
 على المكاتب بناء على عدم اشتراط رضاه المضموع عنه في ضم الضم فبما في الفرض من بناء الكتاب على الجواز من طرف المكاتب اعلم ان
 الخلاف لكتاب المشروط كما بيناه اذ لا خلاف في لزوم الظاهر ما ظاهرا من ان الضم غير جدي في حق ضامه انما كانت نفقة الزوج
 في الذم فبما انها لا ينعوض عن التبرع من كل يوم حاضر بطلان الضم في حق ضامه في حالين مختلفين المستفاد من كنفقة التبرع المستفاد
 فاما غير واجبه لا يشرط بالتمكين وهو ليس بمماثل في ذمته لانه لا يرضى ضامه ولا يرضى له ولا يرضى له في ذمته الزوج في الماضية
 فطحا واما الحاضرة فلا اشكال في وجوبها وشوئها في الذم مع التمكن اما استغنى عنها فبما في نفسه نظره في حقها او شرب في انشاء
 التبرع هل يشرط نفقة ذلك اليوم او لا وفي خلاف بان انشاء الله الكلام فيه اما لو كانت طلقا استغنى واخرى نفقة الزوج
 عن نفقة الاقارب في حقها فانها لا يشرط في الذم فلا يصح ضمها والفرق بينهما وبين نفقة الزوج ان الفرض منها البر والصلة
 والمواثيق فبما ان نفقة الزوج فانها معاوضة فبما سبيل الدين وضام المستقبل منها اولى بعدم الضم
 اما الحاضرة فالأقوى صح ضامها لوجوبها بطول العجز كالزوج وان عرض لها بعد ذلك الزوال لو ترك التمكن قوله وفيها
 الاعيان الضم كالنصف المضموع بالبيع الفاسد وروى في سائر الجواز ضامه الاعيان اما ان يكون على معنى تكليف الضم
 برداعها الى مالكها او بمعنى ان قيمتها لو تلفت عند الغائب والمشتا وبخلافها والاعم منها ما في صحة الكل بزدومنا
 وجود سبيل الضم للعين والقيمة وهو لفيض المضموع من فسخ اما الاول فلا يرد ضامه مال مضموع على المضموع واما الثاني فليس هو
 ذم الغائب نحو لو تلفت من ان الثاني الاول هو ويجوز الزم وهو ليس مال والثاني ليس بواقع فهو ضامه ما لم يجد وان وجد
 لان القيمة لا يلحق بالثلف لم يحصل الاقوى عدم الجواز في ضامه العدم الاول فضا من وجار وهو ان خواص الضم كما عرفت
 المثل في ذمته الضام من براءة المضموع عنه وهذا ليس كذلك لان الضام على طرية الزم ومكلفه اجماعا واما بقيد هذا الضام في ذمته
 وليس من اصولنا قوله ولو ضمن ما اشار بالتعليل للفرق بينهما وبين ما سبق حيث جواز ضامه على تقدير ثلثه مع انه ليس بواقع
 الفرق سبيل العمل حاصل في ذلك لا يرد العادة بخلاف هذا لانها ليست مضمونة وان فرض ضامه لها على تقدير التمسك لان السبيل
 ليس بواقع ثم قد تمكينا فحكمنا حكم السابق بل من جملة افرادها لان البحث فيها عن ضمان الاعيان المضمونة اعم من كونها مضمونة بالاصل
 والعارض فبما قول المص لست مضمون في الاصل اشارة بعدم دخول التمسك في السابق لانه ليس مضمون في الاصل كما لا يخفى من جواز
 ان يرد بالاصل ما يقيم حاله الضام بمغنى ما ليس مضمونا في اصل عقد الضام اي في ذمته لا يضمن ولا يضمن التكليف قوله ولو
 اه لا شبهة في جواز فري الضام مع عدم امكان تيقن شرط وهو ثبوت مال في ذمته المضموع وهو هنا كذلك فيبقى حكم رجوع كل ضام
 بما اراه على مضمونه لا على الاصيل اذ من باذنه الى اخر ما يتحقق بعينه يرجع الضام من الاول على الاصيل بالشرط وهكذا ولا عبرة بال
 الاصيل الثاني وما بعد في الضام فلا يرجع عليه به اذ لا يخفى عليه الا ان يقول له اضمن عليك ذلك الرجوع على هذه المسئلة من
 فروع القول بالانقضاء والضم وينفرد على القول في فرع حليد كما يصح في الضام بصحة ووه بان بعض الاصيل ضامه وضامه
 وان تعدد لعدم المانع فيسقط بذلك الضام ويرجع الحق كما كان ثم يبرئ عليه احكامه كما لو وجد المضمون الاصيل الذي صار
 ضامنا معسروا بخود لكان له الضم والرجوع الى الضام من السابق وقد يختلفان بعض الحال وجلالوا بالعكس خالف ذلك
 الشيخ رحمه الله بحججه باسئل ام صبر في فرع اصلا والاصل فرع ما بعد القابضة وضعفه ظاهر فان الاختلاف في الاصل
 والفرع لا يصلح للامتناع والقابضة موجودة كما ذكرناه قوله ولا اه لا صحة في ضامه الجواز الذي يمكن استعماله بعد ذلك في
 اشهرها الجواز للاصل لا خلاف في قوله في الزم غارم وظاهر قوله في جازم يبرئ عليه احكامه كما لو وجد المضمون الاصيل الذي صار
 الضام عقد لا ينافيه الفرض لانه ليس معاوضا بجوازه من المنبر وضام العهد والقول الاخر بالبيع لان اشتراط ما في ذمته لا يرد

بعد

لو كان

[illegible]

قولها ما لو طالب بالارث رجع على الضامن لان استحقاقا صاعدا عند العقد وفيه رد وقاما لو خرج بعضه رجع على الباقي
بما قبل المستحق وكان في الباقي بالخيار فان فسخ رجع على الباقي باقيا بغير خاصه فاذا ضمن ضامن للمشتري برك ما يجوز من الباقي
لم يصب لانه ضامن ما لم يوجب وقيل كذا لو ضمن الباقي الوجه الجواز لانه لا يلزم بنفس العقد اذا كان جدي من مال ففسخ كل واحد منهما

ما على ضامن الجواز ما على
كل واحد منهما الى ان يفسخ
في رد ورضي المضمون من
بعض المال او ابراء من بعض
لم يرجع على المضمون من الباقي
بما اذا

التبعية

الاستيفاء

يجوز وما قيل بدخول هذا الفرع في الاطلاق ويحتمل ان تقدم سبب الفسخ وهو العيب الموجود حال البيع دعاء الحاكم عليه وهذا
على تقدير صحة سبب تبعية سبب الفسخ لا يوجب رجع على المضمون قبل الفسخ في الثلثه كاسبق وهذا لا يكون موجبا
حالة الفسخ الواقع عند البيع فيكون كالمجدد من الاستبدال بغيره من قول واحد والاصح عدم دخوله في الفسخ مطلقا كما اختاره القضاة
وجعله قولها ما اذا اشار بالتفصيل الى الفرع بين الارش والتمن حيث يدخل الارش في ضمان العقد دون التمن على تقدير الفسخ بالعيب
فان التمن انما يوجب الفسخ للثمن لا للقيمة كما تقدم اما الارش فانه جزء من الثمن ثابت في ضمان العقد رجع ضامنا العقد لكنه يجوز ان يفسخ
ح فينبغي بناؤه على صحة ضمان المجهول الذي يمكن استعلامه الا ان يخص ضمان العقد بحكم زائد كما خرج من حكم ضمان الاستيفاء المضمون
لو ظهر نقصا للثمن الذي وزن بها الثمن حيث ضمن العقد او بغيره بدخوله في العقد لانه لا يفسخ في نفس الامر
التردد في الارش ما ذكره من ان الاستحقاق لا انما حصل بعد العلم بالعيب اختيارا لارث الموجود حال العقد من المالك
لانه غير الارش بل التبعية وبين الرد فله تبعية الارش في الموضع حاله الا بالاختيار ولو قيل انه احد الفرع من التمسك
التحقيق كون كافر او واجب المخرج حيث صفا لوجوه قبل اختيارا في وصف هذا بالشئ قبل اختيارا لم يشك في انفسه ذلك الحق
شئ لا يفسخ فيه فان التمن ما وجب بالفسخ واما الارش فانه كان واجبا بالاصل لانه عوض عن ما لم يفسخ من مال المعاوضة وبكيفية
شئ ببقاء المشتري على الشئ وانما ينقل الى التمن بارتفاعه حيث لم يسلم له المبيع فاما ومحصل الاشكال يرجع الى ان الارش هل
ثابت العقد واما يزول بالفسخ والرجوع الى التمن وان سبب ان كان حاصلا لا يثبت الا باختيارا وتظهر الفائدة فيما لو لم يعلم بالعيب
او علم ولم يطل قبل بيعه فممن انتقل عنه العيب مشغولة بالارث ام لا وقد تقدم في بابا المسلم هذه المسئلة من حيث هو
اقامه اذا ظهر بعض المبيع مستحقا فذلك البعض كان ثمة فبانه في ذمة البايع حاله الفسخ صح ضمانا لطلب القضاة من محضين التمن
بغيره لانه ان فسخ المشتري في الباقي لبعض الصفقة طالع ثمة للبايع لعدم تناول الفسخ له وخالف ذلك الشيخ رحمه الله فجوز الرجوع
على الضامن بالجميع لوجوب سبب استحقاق حال العقد كالعيب بخلاف ما اطلنا الحكم في السبب هنا او في نعم من مال بغيره فيما الفرع
بين الامر من فان بعض الصفقة الذي هو سبب الفسخ كما تخلفا وقت البيع والعلامة وانه بان سبب استحقاقه هو الفسخ لا الاستحقاق
الذي كافي بعضه وفيه نظر قولنا انه المراد ان ضمن المشتري ضامن عن البايع برك ما يجوز في الارض التي اشترى بها من باو عرس
لو ظهر في الارض مستحقه وطلع المالك بناءه وغرسه المراد برك ذلك تفاوت فابن فيه ثابنا ومطلوعا فان هذا الزمان
لا يصح فلا يستحق الرجوع عليه لو ظهر المستحق وطلع لانه ضامن ما لم يوجب من حين الفسخ لم يكن مستحقا للارث على البايع انما استحقاقه
الطلع ولكن سببه كان موجودا وقت الفسخ وهو كون الارض مستحقا للغير فيجب ان الاحتمال الشاق فيها ومن ثم ذهب بعض القضاة
الى جواز الفسخ هنا بناء على اصله السابق قوله وقيل اه اذا فسخ المشتري من المشتري وبناؤه في الصورة المذكورة فله الرجوع على
البايع بالارث ضمن ام لم يضمن فعلى هذا لو ضمن البايع ذلك فهل يصح ضمانا قال المصنف الجواز لانه لا يلزم بنفس العقد وكان اذا
اراد ان يفسخ كان لا يفسخ وان لم يضمن كضمانه فاكيد وفيه نظر لانه لا يلزم من ضمانه كونه بايعا مسلطا له على الانتفاع بخلافه
بعقد الضمان مع عدم اجتماع شرائط التي من جملتها كونه ثابنا حال الفسخ لعدم التمسك القوي وح في الخلاف ليس في ثبوت ذلك على
البايع ام لا فانه ثابت بغير اشكال بل في ثبوت سبب الضمان وتظهر الفائدة فيما لو اسقط المشتري الرجوع بسبب الرجوع لطلب الرجوع
عليه بسبب الضمان لو لم يفسخ كما لو كان له خيارا فان اسقط احدهما فانه يفسخ بالآخر ان شاء وفيما لو كان قد شرط على البايع عقد
البيع ضمانا بوجه صحيح فان صح هذا كفي الوفاء بالشرط وان لم يحصل للمشتري نفع جديد فقد ظهر ان هذا الضمان قد بقيد
فانما في غير التاكيد لو لم يفسخ به يظهر ضعف تعليل جوازه بكونه ثابنا ضمن ام لم يضمن لا هذه القواعد الاخرى فترك
ثابته لو لم يضمن قوله في ذاك الاشكال في صحة هذا الضمان لان كل واحد جامع للشرط الضمان انما يشار الى المالك وكذا صا كل
واحد يسوا لآخر ولو يفسخ وصف الدين بالحل والناجيل ففائدة هذا الضمان فاكيد ما في الاصل والفسخ من غيره عليه
ما لو ابرأ المضمون له احدهما فانه يبرأ الآخر وقول المصنف واحد ما يبرئ فانه يفسخ بركه بركه لا بركه لا بركه
ضمنه لكن يبرئ مما كان عليه لا فسخ الضمان ذلك يظهر لفائدة ايضا في انعكاسه لانه كان على التمن وعلى احدهما
لان الضمان لهما الا اذا وان اختلفا ما حد الوجه المذكورة ظهرت فوايد اخرى قد يضمن المؤجل حاله لا بالعكس ويكون احدهما
ويضمن الاكثر او يكون احدهما من غير ان يفسخ فاما انما يجوز ما كان على كل واحد الى صاحبه ضمانا فانه رضاء المضمون له
فلو رد احدهما ارجع على الآخر المحققا كذا لو تمنا على العاقبة اجماعا على الاخرى على قول من جعل ضم ذمة الى ذمة بشرط ان لا يفسخ
لكل واحد منهما حق كذا رضى من تقدم ان الضامن انما يبرئ من الرجوع عن الحق والارجع بالحق والضمان الرجوع باقيا
ما اذا ومن الحق في كل موضع الرجوع ولا فرق عند فانه رجوعا ببعض الذي داه بين كون الزايد مسقط عنه بركه المضمون
لغيره خلافا لبعض لما في حيث يجوز الرجوع بالجميع لوبرى منه ومن بعضه لانه هبة ضامن من رتب الدين للضامن خاصة نعم

لوقص

مونی

ف

قولنا اذا كان الدين موجلا فمضاه حاله المصير وان كانا في غير فمضاه الى شهودان المصير لا يرجح على الاصل فيه وقد قيل
 عقد شرع لنحو بل المان من ذمة في ذمة مشغولة بمثلها ولا يشترط فيه ما رضاء المحيل والمحال عليه والمحال في وقوعه فيقول
 المان الى المحال عليه ويبرر المحيل وان لم يبرره المحال على الاظهر ويصح ان يحيل على من ليس عليه دين لكن يكون ذلك بالرضا اشبه
 فانه يخرج من الاصل كالشروع لومات بعده لك هذا كعدمه عند اجازة الورثة والافضل من الاصل قولنا انه قد تقدم الكلام في ذلك
 وان لا أقوى صحة فيها وهو محال المصير ولكنه رجع من الجهر الى النحر وادى الى الحكم بخلافه القصر الثاني في الحق الذي لم يوافق
 الكلام في كون الحق الذي عقد او بمنزلة العقد كما سبق منه بقوله فيقول الى انهما نالوا للمال من ذمة المحيل الى ذمة المحال عليه ومنه
 حواله في قول مشغولة بمثلها صفة للدين المحال لهما وهو ذمة المحال عليه وخرج به الحواله على البري من حق المحيل مع ان يشاع من سبب
 القطع بخلافها على البري لا يفسد حكمه بكونها بالرضا اشبه رجحان الشبهة يخرجها عن كونها حواله في الجمل ولا يفسد حواله المحال
 على صحة ما اذا الحواله على البري يختلف فيها والعلامة سقط في غيرهما فيدخل ذلك في ذمة المحيل لئلا ينفذ الغرض في عكسه
 فوضع فيها هو ضعف من يشترط في القضا المعنى الا يحل المان يحول في ذمة المضمون عنه الى ذمة الضامن فانقص طرده قوله ويشترط
 اما اعتبار رضا المحيل بالمحال فوضع فاذ لا من عليه الحق بخبره حقا القضاء فلا ينعين عليه بعض الجهات فمهر والمحال حقا بانه
 ذمة المحيل فلا يلزم نقله الى ذمة اخرى الا برضاء واما المحال عليه فاشترط رضاه هو المشهور بين اصحابنا بل ادعى عليه الشيخ رحمه الله
 الاجماع ولا يتردد من يبرر الحواله فكان كالآخرين ولا خلاف لنا في الاقتضاء والاسبقا فهو له وصعوبة ولان نقل المال من ذمة
 المحيل الى ذمة يتوقف على رضاه ولا صلا في قضاء الحق في ذمة المحال عليه للمحيل فيستصحب فيه نظر لان المحيل اذا قام المحال مقامه في القرض
 بالحواله فلا راجح للاقتضاء من عليه الحق كما لو وكلته القبض من محلات الاخرين لما ذكرناه واختلف الناس في الاقتضاء
 لا ينع من مطالبه المستحق ومن يرضيه والتوقف على رضاه محل الشروع فلا يحيل دليله مع انما منع من اقتضاء الحواله النقل بل هو بقاء
 لما في ذمة الغير فلا يضر من بيعه لا يشترط في رضاه والاصل المذكور معارض باصالة عدم الاشرط والاستصحاب القطع بما ذكرناه
 خصوصا مع اتفاق الحقين جنسا ووصفا نعم لو كانا مختلفين كان الفرض سيقا مثل حق المحال توجه اعتبار رضاه المحال عليه
 لان ذلك بمنزلة المعاوضة الجديدة فلا بد من رضاه المتأخرين مع ذلك لو رضى المحال باخذ جنس ما على المحال عليه زال الحدور
 وح قال قول بعدم اشرط رضاه مع الموافقة قوي والاجماع على خلافه ممنوع ثم على تقدير اعتبار رضاه المحال عليه ليس على حد
 الاخرين لان الحواله عقد لازم من جملة العقود اللازمة فلا يلزم الا بالاجاب قول فالاجاب من المحيل والقبول من المحال ويصيرها
 ما يصير غيرها من اللفظ والمفاد في غيرهما واما رضاه المحال عليه فيكفي كيف نفق مقارنا من اخيار وربما اكتفى به منقذاه انما يخص
 الغرض المطلوب منه بذلك كله واعلم انه يستثنى من القول بعدم اعتبار رضاه ما لو كان برقا من حق المحيل فان رضاه معتبرا جماعا
 من اعتبار رضاه المحيل ما لو تبرع المحال عليه بالوفاء فانه لا يعتبر رضاه المحيل قطعا لان وفاء ذمة وضمانه بغير ذمة والعبارة عنش ان يقول
 المحال عليه للمحال احلني الذي لك على فلان على نفسي فيقبل فيشترط هنا رضاه المحال والمحال عليه ويقوم ما برك العقد بخلاف
 المحال عليه فيا تقدم لقيام العقد بغيره فان قلنا وقوله مع هنا حكما احدهما ان الحواله تفيد نقل المال وتحول من ذمة المحيل الى ذمة المحال
 عليه وهو موضع فاني من انما من الامم شذمتهم فانه جعلها كالضمان فسادا ظاهر لان الحواله مشتقة من القول بخلاف الضمان
 قد يشق من الضمان كما دعوه فيلزم لكل واحد ما يقتضيه لفظه وثانيهما ان المحيل يبرر المحال بمجر الحواله سواء ابراه المحال ام لا
 لدلالة الحق عليه وهو المشهور وخالفه الشيخ وجماعة استنادا الى حسنة زارة عن الباقرين في الرجل يحيل الرجل بال كان له
 على رجل فيقول له الذي احلني عليك قال اذ ابراه فليس ان يرجع عليه وان لم يبره فلان يرجع على الذي احاله وحلت الزمان
 على ما اذا ظهر على المحال عليه حال الحواله مع جعل المحال بماله فان الرجوع على المحيل اذا لم يبره وعلى ما اذا شرط المحيل للبر انما
 يستفيد بذلك عدم الرجوع ولو ظهر فلا رجع المحال عليه وهو محل بعيد وعلى ان الاثر لا يكتفى عن قول المحال الحواله بمعنى قوله
 من مالي عليك اية رضيت الحواله الموجبة لتحويل فبرئت منك عن الملزوم باللازم وهكذا القول في قوله ولو لم يبره فلان يرجع
 قوله ويصح هذا هو الاقوى صلا في الضمان وعدم الاشرط والشيخ قول بالمنع واخره في معنى القولين على ان الحواله هل هي
 او اعتبار من فعل الاول يصح في الثاني لانه لا يفسد على المحال شي بمحل عوضا عن حق المحال وانما كان اشبه بالرضا لاقتضاء نقل المال
 من ذمة مشغولة الى ذمة مبررة وكان المحال عليه يقبله رضاه من لدن المحال على المحيل ولكن هذا الشبهة يخرج عن الحواله قطعا فيحكمها
 قوله واذا لان الواجب ذمة الدين والمحال ليس ذمة وانما هي نقل الدين من ذمة الى اخرى فلا يجب قبولها ونسب ذلك على خلاف بعض
 اصحابنا حيث وجب القبول لقول النبي اذا حيل بحق على علي فليحل بالخبر على نقل وصحة محول على الاستحباب او الايراد لقول قبل
 لزم وليس له الرجوع ولو اقر لان الحواله توجب البر من الحواله بعبود الاسباب وجبه ولو ابره بعبود جعفر عن الكاظم ع وخالف
 في ذلك جماعة من العامة وكما لا رجوع لو اقر فكان لا يقدرا لاسبقا منه بوجه اخر قوله اما لا فرق في ذلك بين اشرط طرده من العقد
 ليعاره وعلمه ولو ابره مضموه بن حازم عن الصادق ع ولما فيه من القرض والغرض بمراد بالفسق هنا الاعسار وان كان اعم منه والافق
 كونه ففسد بالمعنى المتعارف في موصل بالمعنى المعنى الذين والمعتبر بهما ذمة واعساره وفن الحواله ولو كان ح ملينا ثم يجد له الاعسار فلا
 خيار ولو انعكس بان كان معسرا ثم يجد له اليسار قبل ان يفسخ الحواله فيلزم برون خيار وحجما من زوال الضمان وثبوت الخيار قبله

وادعاه على من يبرر
 القبول في ذمة المحال
 حواله المحال عليه
 وادعاه على من يبرر
 القبول في ذمة المحال
 حواله المحال عليه

قولها ما لو لم ينفذ في غير هذا القول بل حلف في القول قول المحيل فطاعه ولو انكسب الفرض فالقول قول المحال

تصل الحوالة

فالقول قول المحيل كما اختاره الأصم وجماعه وان فادنا الظاهر فالقول قول المحال كما لو جعلنا محالاً في الوكاله ونفقوا لوجهها بعد ذلك كله فالقول بقوله قول المحال فوى اما مراعاة الحقيقة والقوة هذا الظاهر حتى يكاد المحيل بها قد جرد الظاهر في مواز ذلك هذا عن اولنا في الأمرين فيحكم له بذلك ما نحن بده لان الأصل في اليد الملك بهذا ظهوراً في ثبوت التنازع المذكور بكونه بعد القول بعضهم ان الاختلاف قبل القبض وبعد لا يجدي فيه فزنا ليس بجهد واما بغير علم الفرق لو سلم ان الحوالة تجاز في الوكاله فاذا اطلق وحلف على الحقيقة في غير الاداء الى المحال لا يضره ملكه سواء قبض او لم يقبض في الوكاله الكلام هنا منقطع على ما سبق قال فلنا ان لفظ الحوالة تجاز في الوكاله لعدم الفرق واضح والقطع بمنع بل الوجهان اثنان فيه وتقديم قول المحال اوضح لا نقادها على نوع اللفظ التنازل للملك فلا يباح دعوى الجاز والالتفات في كل عقد يدعي لفظاً زاد غير معناه الحقيق وهو ما طرأ على حقيقته في الوكاله ايضا فانرض الأصل والظاهر ولا ينجح من جهة القبض كما تقدم فيمكن ان يكون قطع المص من جهة جميع الأصل ثم انما معضداً ما سبق باصالة عدم الملك المحال له بخلاف ما في يده واما توجيه الفرق بان الحوالة استيفاء والاستيفاء انما يترتب للملك القبض فضله لا يتحقق الملك فيكون الاختلاف قبل القبض استحقاقاً ما هو ملوك المحيل حين الاختلاف فليس يسد يد الحوالة وان جعلنا استيفاء نقول انما يترتب له واقعاً لا يترتب له التوكيل فيه لان الحوالة تقييد للنقل والملك ان لم يحصل القبض طاعاً حتى لو اذاد المحيل بعد الحوالة وقبل القبض فمع البذل لم يملك ذلك بدور رضا المحال اذا نفي ذلك فنقول ان قدما قول المحال فالحكم واضح فان كان قبض برئت من المدعى من مقدار المال اخذه من غيره منه فمراعاة مفسدة معذارة وضمنه الحال عليه ان كانت مشغولة بثبوت الحوالة ظاهر وان لم يقبض له المطالبة هذا اذا حلف ان نكل حلف المدعى وبطلت الحوالة وان قدما قول المحيل ولم يكن المحال فالحكم واضح فان كان قبضه وكالته بانكاره وحوالته محلف المدعى ولو ان بطل المدعى بحقه لبقائه في عدم المدعى في منعه مع احتمال عدمه من غير ان لا حوالة المدعى بالحوالة وان حلف على المحال عليه وان كان قد قبض وكان القبض باقياً فعليه تسليم المحيل ولم مطالبه المحيل بحجة لان كان وكالته فخصاً بان على المدعى وان كان محالاً لا فقد استرجع المحيل ما لم ينفذ عليه الرجوع عليه ببدله وهذا بخلاف ما لو لم يقبض فوجه احتمال عدم مطالبته المدعى لا غير ان يبرأ منه واما هنا وان كان قد برئ من الحوالة بغيره الا ان ضمنه استغلت بطله ثانياً ولو كان القبض من القاطن كان لغيره بغيره عليه بطله للمحيل ورجع عليه كما مروان كان بغيره بغيره فبقي ضمانه له وجهاً احدها عدم الضمان اما وكيل بزم المحيل فلا يضمن المال اذا لم يفرط او محال فهو مال له والثاني الضمان لان كان وكالته ظاهر لان قبض المال لنفسه والتوكيل يضمن به ذلك لا يخفى ان على الاول ليس له مطالبته المحيل بحقه وان كان المحيل بزم بقاؤه للمحال في الحال بالتمتع بغيره قوله ولو ان بان قال المدعى بعد ثبوتها على جبراً لفظ الحوالة قال المحال بل وكنتي فقدم هنا قول مدعى الوكاله وهو المحال بيمينه الاضالة بقاء الحقيقين التباين المحيل يدعي خلافها وانما عليها ليقته ونظمه في هذه الاختلاف عندنا قال المحال عليه ونحوه ووجه هذا الحكم كما سبق اعترضوا وجواباً في في الوجه الرجوع الى دعوى خلاف الظاهر وخلاف الحقيقة وقول هنا ان قدما قول المحال وحلف ان لم يكن قبض المال فليس قبضه لان انكار المحيل الوكاله بغيره لوكاله وكالته لم مطالبته المحيل بحقه وهل للمحيل الرجوع على المحال عليه ويحتمل من غير ان يتحول ما كان عليه الى المحال ومن ان المحال ان كان وكالته فاذا لم يفرط المحيل وان كان محالاً لا فقد ظلم المحيل باخذ المال منه وما على المحال عليه حصة للمحيل ان باخذ عوضاً ظلم به وان كان قد قبض المال فقد برئت من المحال عليه على التقديرين ثم ان كان القبض باقياً فحق جواز ملكه له وجوب دعه على المحيل وجهاً ما اخذها ان قبض حقه وصاحب بزمه ان ملكه واعترف بان ملك المحيل وانما المحيل حصة الاداء او الاول جود فان كان القاطن كان بغيره فخصه للمحال عليه بحقه وقد يمكن التنازع بان لم يكن بغيره بغيره ضمانه وجهاً ما اخذها بثبوت كونه وكالته ظاهر فبده يد مائة وانما لا يلزم من قبضه بغيره نفي الحوالة بغيره في ثبات الوكاله ليقطع عنه الضمان لان يمينه انما كانت على نفي ما يدعيه المحيل لا على اثبات ما يدعيه وان قدما قول مدعى الحوالة فحلف برئ من دين المحال بطلت مطالبته المحال عليه اما بالحوالة او بالوكاله ويملك ما اخذه اما قصاصاً على غيره لان يمينه حصة القضا الظاهر اعلم ان هذا الوجه كله اذا لم يضمن لفظ الحوالة ما لا يحمل الوكاله كما لو فاد احلله على ما لا يملك على ما لا يملك على يد فان هذا لا يحمل الاختصاص بالحوالة فالقول قول مدعيها فطاعاً لا منشاء او اذاد المحال في القول الرجوع ولو لم ينفذ على جبراً لفظ الحوالة بل قال احللت فقال بل وكنتي او بالتمسك في القول قول منكر الحوالة فطاعاً لا الضالة عد من غير معارض قوله اذا كان له دين على اثنين وكل منهما كغيب لصاحبه عليه الاخر مثل ان كان له عليه اربعة وان حصل الرقيق في المطالبة لا بد قبل تحقيق الحكم في هذه المسئلة من تقرير مقدمتين على ما هي ان الضمان ناقل للمال من ذمة المضمون الى ذمة الضامن لا تمام لذمة الى ذمة وتحتلفوا جعلوه بمعنى الضمان كما قد سمعنا غير مرة وج فقول اذا كان شخص على اثنين دين ونفرضه كافر مشرك وجه الله القاطن على واحد منهما فاذا اقبل كل واحد منهما صاحباً اي ضمن ما عليه فلا ينجح ما يقترنا او يتلاحقا وعلى التقديرين ان يجر المضمون له الضامين واحدهما ولا يجبرها ثم ان نقول يكون القضا ناقل اوصافه فان اجاز الضامين وكما مثلاً حقيقين اجتماع

امریکی لکھا
اجنبی یا تو

القبض

ولو قلنا بعدم بطلان الحق
وكان قد قبض الخصال عليه

قوله ويعتبر ضاء الكفيل والمكفول له وهو المكفول ق ويصح حاله كذا في قوله وجعل على الامم ان لم يلبها ما فقدت وان امتنع
 له حبه حتى يحضر او يؤد ما عليه ق واذا اشترط الاجل فلا بد ان يكون معلوما

قوله ولو قال ان لو احضر كان
 على كذا لم يلزمه الا احضار
 دون المال ولو قال على كذا
 كذا ان لو احضر وجب عليه ما في
 من المال مع

للمشترط الرجوع على المحال عليه بعد التضييق لصدور بانه الفهم الثالث في الكفالة قوله ويعتبر ما كان الكفالة من جهة العقول والآثار
 فلا بد من وقوعها بين اثنين ولو حكما ورضاها بذلك سدا والكفالة على ثلاثة كفيل وهو من افعال وان كان يصلح للمفوض اليه ككتمان
 اصطلاحا على وضعه للفاعل وتخصيص المكفول باسم المفعول ومكفول له وهو صاحب الحق ولو بالتدبير ومكفول وهو من عليه الحق او الدعوى
 فلا بد من ضا اثنى منهم لئلا يقع الكفيل والمكفول لم يعين ضاهما اما الاول فوضيحه ان الاشتراط لا يقع ان يلزم الحق لا يرضا اما الثاني
 فلا بد من صاحب الحق فلا يجوز الزامه بشاغير وضاهما اية العقد واما المكفول فلا يعتبر ضاه لو توجو المحضو عليه من طلبه صاحب الحق بنفسه
 او وكيله والكفيل بمنزلة الوكيل حيث يهر باضاه وغاية الكفالة ان يرضو المكفول حيث يطلبه هذا هو المشهور بين علماءنا وغيرهم للشيخ
 قول باشرط رضا لان اذا لم يرض في ارضه او يرضه لم يلزمه المحضو مع الكفيل فلم يتمكن من احضاره فلا يصح كفالته لانها كفالته بتغير العقد وعليه
 وهذا بخلاف الضمان كما وفادينه من مال غير يغير ارضه ولا يتوكل عليه المحضو وتعتبر ارضه في التخيير وهو ضعيف فلهذا
 على عدم وجوب المحضو مع عدم رضاه وهو ممنوع لان المستحق عليه المحضو وان لم يكن مكفولا اجبا او فاديا الكفالة الرجوع
 الى الزام الكفيل بالاحضار حيث يطلبه المكفول فان طلبه لم يقصر عن وكيله وان لم يطلبه منه لم يجز عليه المحضو مع ان كان رضاه اذا تقرر
 ذلك فعلى القول باعتبار رضاه ليس هو على حد رضاه الاخرين لان رضاهما لا بد من اقراره بالانحياز والقبول الصادقين على وجههما
 اما المكفول فيكفي رضاه بذلك كيف اتفق منفلا ما او مائرا او مقارنا كانه رضاه المحضو قوله ويصح هذا هو الاصح للاصل لان المحضو
 حق شرعي فلا يمنع الحول واشترط الشيخ رحمه الله وجبا عنها الاجل كالمضمان وهو ضعيف قوله اذا اه هذا موضع فاقول لان الاجل الجوهري
 بوجوب الغرض ليس له وفيه شقوق مطلبة فيه كغيره من الاجال ونسب ذلك على خلاف بعض العامة حيث اقتصروا بالاجل الجوهري لا اشتراطها
 على التبرع فيستلزم فيها كالعارية وفاديه ظاهر لان العارية غير لازمة فلا يقدح فيها الاجل الجوهري لمجوز المطالبة بالمستطاع الاجل في
 كان معلوما قوله وان اريد التسليم التام ان يكون في الوفاء والمكافاة المعين ان عينها في العقد وانه بلد العقد مع الاطلاق ولا يكون
 للمكفول له مانع من تسليمه الا يكون في يد ظالم ولا متغلبين من غير رضاه ولا في حبه ولا في موضع لا يتمكن من وضع يده عليه لقوله المكفول ولو
 المكفول له ويجوز ذلك فاذا سلمه كذلك فقد تقرر من عهده ان لم يسلمه منه وامكن تسليمه الى الحاكم سلمه اليه ويرى ايضا ولو لم يكن له شاهد عند
 باحضاره الى المكفول له وامتناعه من قبضه الاقوى الا كفايا لا اشتها وان قدر على الحاكم لان مع وجوب صاحب الحق لا يلزمه دفعه الى من يتو
 عنه من حاكم وغير هذا ما يتعلق بالكفيل اذا بدل اما اذا امتنع من التسليم التام الزم الحاكم به فان لم يحضره ولم يعفو عنه عليه
 كما في كل منعت من اداء الحق فانه مسلم بعد ذلك فلا كلام وان لم يبدل ما عليه فظاهر ان الكفالة في برائه وعليه الشيخ وجبا عن المحضو
 من الكفالة وهذا على تقدير تمامه انما يقع فيما يمكن اخذه من الكفيل كالمال فلو لم يمكن كالمضمان من وجبة المرأة والدعوى بعقوبة توجب حدا
 او تعزيرا فلا بد من الزام باحضاره مع الامكان لو لم يكن له بدل اما ما لا بدل كالدين في الفحل وان كان عاذا ومهر مثل الزجر وجب عليه البدل
 وذهب جماعة من الاصحاب منهم العلامة في التذكرة الى انه لا يعين على المكفول له قول الحق بل الزامه بالاحضار مطلقا لعدم انحصار الاعراض
 في اداء الحق فقد يكون له عرض لا يتعلق بالاداء او بالاداء من الغرض لا من غير خصوصية لبدل فانه بدل اضطراري لا عين الحق الذي يتعلق
 الغرض غالبا بمحض وهذا هو الاقوى اذا تقرر ذلك فان رضى المكفول له بالمال واداه الكفيل فان كان ككفيل اذ ان الغرض وادى اذ
 كان ككفيل بخلافه فلو الرجوع عليه وان اتقى الامر ان قامك باحضاره فلم يحضره لم يرجع عليه كذا ان كفل اذ وادى بعينه نزع تمكنه
 من رجوعه لان الكفالة له رقتا والمال اختيارا فيكون كالشروع وان تعدد عليه احضاره وجع عليه مع ادن في الكفالة وفي رجوع
 مع عدمها نظره ظاهرهم انه يرجع عليه ايضا والفرق بين الكفالة والضماني رجوع من ادى بالاذن هنا وان كفل بعينه لاذن بخلاف الضمان
 ان الكفالة له رقتا بالمال بالذات فيكون حكم الكفيل بالنسبة اليه حكم الاجنبي فاذا اذاه باذن من عليه فله الرجوع بخلاف الضمان من يتق
 المال الى من يتعجز والضماني لا ينفذ بعد ذلك الاذن في الاداء كاذن كاذن الاجنبي للدينونة اذاه دينه واما اذا اذن له في الكفالة ولم
 ياذن له في الاداء مع تعدد الاحضار فان ذلك من لوازم الكفالة فالاذن في الكفالة اذن في لوان محققا ولو اذاه هذه المسئلة ذكرها
 الشيخ رحمه الله في يرويه عليه المصنوع من الاحتيا ومسنده في ذلك ولا يردود بن الحصين عن ابي العباس عن الصادق قال سئل عن
 الرجل يكفل بنفس الرجل الاجل فان لم يرض عليه كذا فاداه فان جاء به الى اجل فليس عليه مال وهو كفيل بنفسه اذا كان يبدل
 بالاداء فمعه ضامن ان لم يأت به الى الاجل الذي اجله في رواية اخرى في طريقها بان بن عثمان عن ابي القاسم عن ابي عبد الله
 رجل كفل رجلا فقال ان حبس به ولا فعل جساما نرددهم فقال عليه نفسه لا شيء عليه من لزام فان قال علي حسانا نرددهم ان لم ارضه
 فقال يلزمه لزامهم ان لم يرض عليه واما ذكرها الروايتين في كتب عليهما الكلام في حكم المسئلة في الفرق بينهما او قد عرف منهما ان
 قول الصادق في الثاني لزام المال ليس بجيد بل يجب تبينه بما في الروايتين قوله ان لم يحضره ونحوه لكن الشيخ رحمه الله مع ذكره للروايتين في
 التمهيد في كرام المسئلة كما ذكرها في المان في الثانية من غير قيد ومعه لزامه من القواعد والامور وقد قيل
 لذلك في النافع فقال كان ضامنا للمال ان لم يحضره في الاجل وكذلك العلامة في التحريم والتذكرة في هذا ما يتعلق بحكم المسئلة والتقصير

فان قيل ان
 من يدين بالدين
 بنفسه رجل

فان قيل ان
 من يدين بها
 فلا بد

في ادائها تبقى الاشكال في الفرق بين المسلمين بحجج تقديم الحج على الشرط واخيره فان ذلك لا مدخل له في اختلاف الحكم لان الشرط وان اقر
 فهو في حكم المتقدم لان الجماع عندنا على النص مع ذلك لم يوافقوا بقوله كما عرفت في الكلام في المسند فان في مسند الزوايين ضعفا وحقا
 في بعض رجالها فالاكتفاء اليها في هذا الحكم المخالف للقواعد الشرعية والعربية لا ينج من اشكال ثمران جماعة من الاصحاب في الاعتذار عن ذلك
 وجوه منها الجواز على النص من غير تعليل ولا ثقاف الى مخالف هو طريقة الشيخ ومنا بعض مع ذلك لا يتماشى مع عدم صحة المسند كما
 قد علم ذلك من طريقة الشيخ رحمه الله سيما في التمهيد التي قد ذكر فيها هذه المسئلة فانها قد كرهها ما وردت به النص مع ضعف كثير منها ولا
 يخفى في هذه الطريقة من الخطر خصوصا في مثل هذا الحكم المخالف للقواعد مع ضعف المسند ومنها ان الحكم في المسلمين اجماعي ومع ذلك
 فلا يمكن العدول عنه بحجج التباس الفرق بين الصيغتين وهذا ذكره ابن فهد في المهذب وبعيد المحقق الشيخ على في الشرح فيه نظري يمنع الاجماع في مو
 التزم فان احدا من الاصحاب لم يدعه والموجود كلامهم في المسئلة جماعة بسيرة والباون لا يعرف حكمهم فيها ومع ذلك فقد ذكره العلامة في الحج
 وحكي في كلام الشيخ ومن بعده شوقل وعندي في هذه المسئلة نظر نفيل فيها عن ابن الجبجد حكما مخالفا لذكره الشيخ والجماعة وقال ان كل
 ابن الجبجد اسبب قد عرفت ان للمم وعده فيها قولين هنا وفي الثاني والعلاء وحدها فيها اربعة مذاهب كل سنيته قد عوى لاجماع بمثل
 عجيب منها ما فر به ابن ادريس فقال انه يلزم من صحة النفس حيث بدا بصماها ويلزم من صحة المال حيث بدا بصماها وهو في نفس الدعوى لا يتصل
 له فائدة قال المص رحمه الله في ذلك التمهيد في رده ان الشرط متقدم على الشرط طبعيا فلا عبرة بناخه وضعا ومنها ما ذكره الشيخ على في
 من ان الشرط لزوم المال فانه مراد من المضموع عن فنيح الكفا لانه اذا قدم الكفا لكان الكفا المتعلقا لكونه معلقا على شرط باطلا ولما
 الصما صحت الكفا في هذه السئلة الذي اظهره فاش من ظاهر كلام الفواعل ما اشبهها كعبارة المص في الكفا حيث طلبوا لزوم المال في المسئلة الثانية
 وقد عرفت ان في الزوايين مشروط بعدم احضاره فتكون الكفا ايضا صحيحا وان اختلف عن ذكر المال هذا مع انه مع تقديم المال قد جعله
 ضما مشروطا بعدم احضاره فكيف يقال براءة ذمة المضموع عن حتى يمنع كفا لانه وما هذا الا رجوع الى فرق ابن ادريس الذي لم يجد نقعا ومع
 تقديم الكفا لانه قد ذكر في الزوايين ان بناء على الاجل فليس يقال ومفهوم الشرط ان ان لم يجز به لزمه المال فدل بمفهومه على خلاف ما ذكره
 الجماعة وابتداء من الفرق الا ان يقولوا بغيره الشرط وايضا فان المسئلة اعم من كون المكفول على مال وغيره من قبل وزوجيه وغيرها مما لا
 الصما وعلى تقديم المال فما جعله الصما من عليهم كذا في الاولى وخمسائه في الثانية ومطلقا في كلام الجماعة اعم من كونه مسارا والمخ الذي على
 المكفول وزايد او ناقصا ومثلا في الجنس مخالفا للصما الذي ادعوه في تميا الفرق لايم الا في قليل من هذه الاقنات لا لا يخفى ايضا البصر
 في العبارة التي ذكرها في المسلمين لفظا بدل على كفا لانه صحيح شرعا وانما الموجود فيها صما معلق على شرط تقدم او اخر واما الكفا لانه في مجموع
 شرطا ومجرد ذلك لا يكفي في عقد الكفا ولو قيل ان في قبل ذلك لفظا بدل عليها فنقد بر مثل ذلك خارج عن مدلول المسئلة من مبطل الشر
 اذ ادعوه في الفرق فيها واما لفظ الزوايين فيمكن ان يكون بضمها من كونه كفا لانه صحيح قبل ذكر الشرط وجب ان كاستقام من قوله فكفل
 الرجل الى اجل فان رايته الى اخره فانه حمل الشرط منعقبا لكفا لانه قد مضى فلا بد من كونه كفا لانه على ما ذكر في المسئلة في هذا تفصيل اخر في عب
 الجماعة فبقا في دعوى الاجماع على هذا الحكم مع تعليله بالسئلة المذكورة ان كفا على الحكم الذي اظهره سر ومن جملته لزوم المال
 خاصة في الثانية فقد عرفت ان لفظا بل قد خالف نفسه واشتبه غير الكتاب حكما مخالفا لهذا الحكم وهو ان اللزم هو لكفا الزوايا والمالك
 يضمن الا اذا لم يحضره وهو في الحقيقة من لوازم الكفا لانه تقدم على بعض الوجوه لا دليل على صحة الصما فكيف يتحقق الاجماع على مسئلة قد
 فيها مثل العلامة والمحقق ابن الجبجد والشهد ايضا فانه في لزوم المال بعدم احضاره في المضموع وبعض ما حقه على المسئلة وان كان
 الاجماع وقع على الحكم مع التمسك بطل السئلة المذكورة ومع ذلك يصبر ما خلى عن من العبارة ان في كفا لانه في الحكم وهو قول اخر في المسئلة ومنها ما نقله
 فخر الدين عن والده انه حمل الزوايين على انه التزم في الصورة الاولى باليس عليه كما لو كانا عدينا فقال ان لرا حضره فلي عشرة فانه يشبهها فها
 لا يلزمه المال اجماعا لانه التزم باليس عليه في الثانية فانه التزم بما عليه وهو لانه يشاركه في كفا لانه على الذي عاين ان لرا حضره
 ولا يخفى بعد هذا الحمل عن ملاك المال في الصورتين المتفارتين بل يقول مقتضى القواعد العربية ان المالين في صورتين واحدا لانه في
 في الزوايين ضل عليه كذا وكذا وهو قول الا ان يبداه بالذاهم في بها معرفة ومن القواعد المشروعة ان للفظ اذا تكرر وكان الثاني معر فابو
 هو الاول حلا للام على التمسك به سواء كان على الاول منكر او قوله نعم فان سلمنا الى فرغور سوا لا نعصى فرغور الرسول ام معر فابو لرا
 مع العيشة ومن هنا قيل ان يغلب سر سهر واما الرواية الثانية فالمال في الصورةين متحد القدر وهو خمسائة فلا يصح هذا الحمل على
 الزوايين ومع ذلك فبدر على الجيب لبا في دعواه الاجماع على ان المراه هو ما اطلقوه والحال ان هذا قول اخر في المسئلة غير سابق في
 صادر للعلامة وحده في هذه المسئلة اربعة قول هذا احدها والثاني قول في القواعد بل لزوم المال في الثانية مطلقا والثالث في التمسك بالذاهم
 بل لزوم المال ان لم يحضره والاربع في المختلف بهذه بين الجبجد وهو قول يحتاج تفريه الى تطويل فاعرضنا عنه هنا ومنها ما ذكره المقد
 رحمه الله وقال ان حسن لم يذكر احد من الاصحاب ملاحظة المراد من الاولى الاثنا في بيغ الكفا لانه يتقيد بالذاهم بالمال ان لم ياتي به وذلك
 يقتضي صحة الكفا لانه في شرعية بها وما بعد هاهن المال امر لا من الكفا لانه تقدم من ان مقتضىها لزوم المال للكفيل ان لم ياتي به واما الثانية فها

وما تلاه

ثم ان مع العيشة

قوله اذا تكفل رجل برجل فسلم ق ولو تكفل رجلين برجل ثم سلم الى احدهما لم يبرأ من الاخر اذا مات المكفول برئ التكفل وكذا
لو جاء المكفول وسلم نفسه ق ولو قال التكفل برأى المكفول فأنكر المكفول لم كان القول قوله مع عينية فالمراد باليمين الى التكفل
برأى المكفول ولو سلم المكفول من المال ق ولو تكفل التكفل اخر وثالث الكفالة لجاز ق لا يصح كفالة المكاتب على برد ممن

ان قيل وفي الكفالة لو يريد برقية الا ان يكون نداه في ابراه المستحق فان كان الاول هو المراد هنا فالنداء هو الجهر في صحة الكفالة وفسادها فان شرط
صحها بثبوت حق للمكفول عند المكفول والتكفل بدعي فسادها فلا يلحقه قوله لان القاعدة بتقديم مدعى التهمة لكن مع عينية لا يكون
في صحة ما جرد الدعوى ان لم يكن الحق ثابتا وانكار التكفل الحق لا يرفع الدعوى فلا يفتى بطلان الكفالة لا فانكروا له لنفسه الذي
اعترافه بالدعوى لا يؤثر في سقوط حق الاحتضار عنه فلا معنى لنكاره لان غرضه بطلان الكفالة ليسقط عنه نفسه وجوب الاحتضار واغترافه
بجرحه بالدعوى كاف في وجوب الغرض من المسئلة نكاره حقا يجوز الكفالة فيكفي فيه احد الامرين الدعوى وما تضمنه الحق المنفي في العيب
نكره فنيدهم الحق فيشمل الدعوى وعلى هذا فاذا حلف المكفول لم ينفذ على التكفل احتضا الغريم فهل يجب عليه اداء المال من غير عينة
اخذال والا فرب عدم الوجوب في الكفالة انما يستدعي ثبوت الحق لا المال نعم لو افاد المدعى البينة بالحق واغرم التكفل لم يرجع على المكفول
برأه منه وانما هو مظلوم وان كان المراد الثاني وهو نفى الحق عن المكفول لان وان مرجع قوله الى سقوط الكفالة عنه لان كان قد نذر فسادها
فالقول قول المكفول له ايضا لاصالة بقاء الحق وشيئا بيا بغيره حكم قوله اذا اياه احدهما لم يبرأ الاخر ولو قيل بالبراءة كاحسانا حسن المص
لان المصطفى سلم له ولم يحصل حتى لو سلم نفسه ولم اجنبى التكفل بحصول الغرض فاذا سلمه احد التكفلين اولى وهل يشترط في تسليمه
وعن شريكه ام يكفي الاطلاق بل تسليمه عن نفسه تجزأ في مثله انما لو سلم نفسه سلمه اجنبى مثله ان في وجوب قول المكفول له قبضه عن تسليم
اذا لا يجزأ عليه قول الحق من ليس عليه لو سلمه ومن حصل الغرض هو التسليم وظاهر اطلاق المص وجماعة الاجراء به مطلقا وهو مقرر والقول بعدم
البراءة للشيخ رحمه الله تعالى بغير التحقيق لانه لا دليل عليه وهو ضعيف تظهر الفائدة لو هرب بعد تسليم الاول قوله ولو اياه الذي يدين
السايق واضح فان العقد مع الاثنين بمنزلة عقد بين فهو كما لو تكفل لكل واحد منهما على انفراده وكما لو ضمن بين شخصين فادى من احدهما
فانه لا يبرأ من دين الاخر بخلاف لسايق فان الغرض من كفالةهما معا احتضاره وقد حصل قوله اذا اياه اما برأيه فهو نذر من منع الكفالة
وقد ثابت بالوثق لان الشاهد من الكفالة انما هو الاحتضار في حال الحيوة فيل الاطلاق عليه ويمكن الغرض بين ان يكون قد قال في عقد الكفالة
كذلك الاحتضار وبدونه حضور نفسه وحضور غيره في الاول احتضاره مينا ان طلب منه والا فلا يبرأ من الثاني على الاتساق ما هو فان كان الهيكل
المحمول فكذلك والا فلا ان هذا ضعيفا تنقأ الفائدة في احتضار الميث هذا كله اذا لم يكن الغرض الشهادة على صورته والا فاحتضاره مينا
مطلقا حيث تكن الشهادة على عينه لا يكون قد تغير بحيث لا يعرف لا فرق في ذلك بين كونه نذرا من وعده لان ذلك مستثنى من تحرير نفسه قوله
وكذا اى سلم نفسه للمكفول لم يسلمها انما فان التكفل يبرأ من الاحتضار وهو رده الى المكفول له ولا فرق بين حصوله الى يده بالتكفل او
وفيه في التذكرة بما اذا سلم نفسه عن غيره التكفل لم يسلم نفسه عن غيره لم يبرأ من تسليمه اليه ولا احد من جهة واطلاق موضع اخر منها
البراءة كما هنا وهو وجود ولو سلمه اجنبى عن التكفل فكذلك لو لم يكن عنه فالتجاء الا انه في التذكرة جزء منها بالتفصيل وزاد انه لا يجزأ
المكفول له قوله لان يكون التسليم صادرا عن اذن التكفل محجا بعد وجوب قبض الحق لا من عليه لكن لو قيل برئ التكفل في كل هذه التكفل
الفرع نظر اطلاق المص وجماعة يقتضي عدم الغرض ولعله وجب وكلام التذكرة مختلف ومينا في يقتضي التقييد عند الشافعية لا يبرأ من تسليمه
ان عبا ونروفت مختلف قوله ولو اياه انما كان القول قول المكفول له لاسمائه بقاء الحق مع اغتراف التكفل بثبوت بقاء الاحتضار دعوى البراءة
مع عدم البينة للتكفل على البراءة اما ان يحلف المكفول له على بقاء الحق او يرد اليه على التكفل فان حلف برئ من دعوى التكفل وثبتت الكفالة
ثم اذا جاء بالمكفول فادى البراءة ايضا لم يكتف بها اليه بل يحلفها المكفول له للتكفل بل عليه لزمين اخرى لان هذه الدعوى مستقلة بغيره لانه
فان دعوى التكفل انما كانت لبراءة نفسه من الاحتضار دعوى براءة المكفول وان لم يحلف رد اليه على التكفل هو القسم الذي ذكره له
فحلف التكفل برئ من الكفالة لا يبرأ من المكفول من المال ماد كراه من اختلاف الدعوى بين لان ادسا لا يبرأ من الحق يمين غيره نعم اذا حلف
المكفول ليمين له رده برأيه وان كان قد حلف المستحق ولا للتكفل على البراءة لسقوط الحق بين المكفول فسقطت الكفالة كما لو ادى الحق وكذا
لو تكفل المكفول عن يمين المكفول فحلف هو برأيه فلو اياه انما كان ضابط جواز الكفالة بثبوت حق على المكفول وان لم يكن مما لا يصح كفالة التكفل
من كفيل ان لان التكفل الاول عليه حق للمكفول له وهو احتضا المكفول الاول وهذا القول في كفالة التكفل التكفل وهكذا وهو معنى التام
ثم يختلف حكم الاحتضار فيهم فانه متى حضر التكفل الاخير مكفول برئ من الكفالة خاصة وفي على مكفول احتضا من كفله وهكذا ولو حضر التكفل
الاول مكفول برئ الجميع لانهم فرقة ان حضر التكفل الثاني التكفل الاول برئ هو ويرى من بعد من الكفالة وهكذا ولو ابرأ المكفول الاول
غريم المكفول الاول وهو الاصيل برئ واجمع لزوال الكفالة بسقوط الحق ولو ابرأه من كفالة المدعى اسقط عنه حق الكفالة برئ من بعد دق
من قبله ومعنى مات واحد منهم برئ من كان فرعاً لثبوت من عليه الحق يبرأ جميعا ويبرأ التكفل الاول برأى من بعد ويموت الثاني يبرأ الثالث
بعد دق وهكذا موثقا لثالث برئ من بعده ولا يبرأ الاو ولا وقد تقدم في الضمان والحوالة ورود التام والذو فيها اما الكفالة فلا يصح
دورها وان صح تراها لان احتضا المكفول الاول بوجوبه من كفله وان فقد فاعني لطلبه باحتضا من كفله قوله لا يطع القابل بعد
صحة كفالة احد المكاتب الشيخ رحمه الله بناء على اصله المنكر من جواز الكتابة بشرط من قبله فلا ينعين عاياه فاما مال الكفالة فلا يصح كفالة
الغرض منها حضوره لاداء ما عليه فمقتضى ما يدل على الصحة وينبغي هنا انما عاياه ومديون وكلاهما جرح للكفالة وموجب للاحتضا

من قبله

قوله ولو بوجه واحد لا يوجب صحة كونه قد عبر بذلك عن الجملة عرفا ولو تكفل ببدن او بوجه واحد وانضم له بيع اذ لا يمكن احصاء ما شرط به
ولا يشرى بالجملة وهو عقد شرع لقطع التباديل وليس فرعاً على غيره ولو افاق فابده وق يفتح مع الاكثار والاكثار من ١٢

وقد عرفنا ان الخلاف في المشروط خاص وان اطلق في جميع المواضع قوله ولو افاق الاصل في الكفاية ان يتعلق بذات الكفول بان يقول كفلت
ان كان من نفسه ببدن لا يوجب احد في العرف فقام وان اختلف في الحقيقة فحفظا واما الوجه والراس فالمراد منها ان يحسب الوضوح الجزء المخصوص
منه الا انها قد يطلق عرفا على الجملة فيقال بقي راس وجهه ونحو ذلك بمراد ذاته ووجهه وقد اطلق المالك الحكم ببيع الكفاية لثبوتها على ما
حلا على التوافق الخي بها الصلابة الكبد والقلب كل عضو في الجوف وبه والجزء الثاني فيه كفايته وبعده لا يمكن احصاء الكفول الا
باحصاءه كله وفي الكل نظر اما الاول فما العوض المذكورين وان كانا قد يطلق على الجملة لان اطلاقها على انفسها خاصة ايضا شائع معناه
ان لم يكن شرط حمل اللفظ الحمل للمعين على الوجه المصحح مع الشك حصوله الشوط واما قوله من لوازم العقد غير واضح نعم لو صرح باعادة الجملة من
الجزءين لم يوجب صحة كفايته احد معنى الشك كما انه لو قصد الجزء بغيره لم يكن الحكم كالجمله قطعا بل كالجزء الذي لا يمكن الحيثية وبه والجملة في الكلام
عند الاطلاق وعدم فريته يدل على احدهما فصدق ذلك لا يوجب ثبوت العقد بانه قد عبر بذلك عن الجملة واما الثاني فهو الاجزاء التي لا يثبت بها
وما في حكمها فلا يحضره وان كان غير ممكن بدونها الا ان ذلك يقتضي صحة العقد لا المطلوب من الكفاية هو المجموع او ما يطلق عليه كافي الشا
على تقديره ولو ما اذا اطلق بمعنى فلا دليل على صحته ان يوصف احصاء الجزء الكفول على الباقي لان الكلام ليس مجرد احصاء بل في احصاء على وجه الكفاية
الصحيح فوجب احصاء ما لا يتعلق به الكفاية لم يثبت على صحة كفاية الجزء الذي يخالف به وذلك الجزء ليس هو المطلوب شرعا بل الجملة فلا يتم التعليل ولا
اثبات الاشكام الشرعية المتكفاه من الشرع بمثل هذه التباسا ولو جاز اطلاق هذه الاجزاء على الجملة جاز ان يكون ذلك كافي او غير كاف فاف
في المتعارف ما قد مضى في القول بعدم الصحة اوضح واما الجزء الذي يوجب الجوف بعد ذلك ولا يطلق عليه الجملة كالكفاية والوجه لعدم الصحة
اشد وضوحا كجزمه بالضم واستشكل في الفواعل قد ذكر من عدم امكان احصاء على حالته بدو الجملة فكما كالمالك والقلب لا بعد القول بالصحة
فيكون يقول بها فمن سبق وان كان الحكم فيه ضعف كذا الصلح قوله وهو الاصل في عقد الصلح انه موضوع لقطع التباديل والتنازع
بين المتخاصمين لانه تعالى وان امراه خافت من بعلها اشوزا او اعراضا فلا يجزا عليه ما ان يصلحها بغيره ما صلحها وقال الله تعالى وان طلقنا
من المؤمنين ائتوا فاصلموا ايديها لانه تعالى فانما عقد مسقلا بنفسه يوقف على سبق حصوله ولو وقع ببدن او وجه واحد على غير بعضه ولو
كان كالمبيع في اعادة نقل الملك على منفعة كما لا يجازى الى غير ذلك من احكامه لا يطلق في خصوص جواز من غير نفسه المخصوص كقول النبي
الصلح جائز بين المسلمين لا صلح احل امر او حرم حلالا او قول الصادق الصلح جائز بين الناس الاصل في العقود الصلح والامر بالوفاء بها
هذا من الجملة فان قيل مقتضى قول المصنف انه شرع لقطع التباديل مشروط بغيره خصوص ما يقوله بعض العامة لان القطع للتباديل مسبق لمثلنا لا يلزم
من كون اصل شرعيه لذل كونه في كل فرد من افراده كما اشار اليه سابقا من ان الفواعل الحكيم لا يجزى طرده في كل فرد كالفرض السرفان
الاصل في وجوده المشفرد وبه فيثبت مع عدمه في كثير من افراده خصوص وجوه النصو المتشاوره باطلاقها او عمومها لما لا يقع فيه فان قيل
ان المسألة من نظرية الشك والفساد في الصلح فانه يتعلق به هو مظنة التباديل اجريه في الاطلاق له بالمتنازع اذ اطلاقها موجب لثبات
الصلح وشرعيه امر كما قد عرفت سابقا احدهما يدل على انه موضوع لقطع التنازع من غير ان يدل على احصاءه فيه والاخر يدل باطلاقه على
جوازه مطلقا فيخرج ان يكون اصل شرعيه لقطع التنازع مع عدم احصاءه فيه لما دل عليه باقي الأدلة فيرجع الامر الى ان الاصل في ذلك
الحكم كذا تفيد الى غير ما لا دليل على ان الاصل في الفسخ كالفسخ والخوف معا تخفيفا على المكلف كما دل عليه الاية في العقد الى ما لا يخفى ولا
مشغول الى ما لا يخفى ايضا على بعض الوجوه كالوخل والفرق ونحوها وكالفسخ باليد الذي هو نقص في الحلقة لا من مظنة نقصان القيمة
شرعيه الى ما لا يخفى معا بل الى ما فيه زيادة كالتخصي في غير ذلك من الاحكام والجملة فالمرجع اثبات الحكم الشرعي الى الدليل الدال عليه الى
الحكمة التي شرع لاحلها وهو اعلم من موضع الشارع قوله وليس به بدو ذلك لان الشك في الموقوف على منزعه على عقود خمسة وهو من
الشك في جعله فرع السبل اذا اذ نقل الملك بعوض معلوم وفرع الاثارة اذا وقع على منفعة مقدرة بمدة معلومة فهو معلوم وفرع
اذا وقع على منفعة مقدرة بمدة معلومة بعوض معلوم وفرع المنفعة انفس ملك العين بغير عوض وفرع الفاء زيادة انفس ما بغيره بغير
عوض وفرع الابرا اذا انفس سقاط دين او بعضه منه بقوله وان افاق فابده على ان افاق فابده عقد فابده عقد اخر لا يقتضي كونه من افراده
مع دلالة الدليل على استقلاله بنفسه كغيره من العقود فعلى المحتل وهو عقد لازم لا يجوز في عموم الامر وعلى قول الشيخ يلحق حكمه بما هو
من العقود في ذلك الفرض الذي لا يخفى فيه قوله ويصح هذا عندنا موضع فاق ولا يطلق النصو الدالة عليه منه بذلك على خلاف الشك
حيث منه مع الاكثار نظر الى انه عارض على ما لم يثبت له فلم يصح المناوصة كما لو باع مال غيره وممن يمنع بطلان المناوصة على ما لم يثبت له
فانه عين المتنازع والفرق بينه وبين البيع ظاهر فان ذلك تصرف في مال الغير ينهيه من محلا فلهذا لان مبنى شرعيه عندنا وعندنا على
قطع التنازع وهو شامل لما ليس صورة الصلح مع الاكثار بل واما مع الاكثار فبما يدعي شخص على غيره دين او عينا فبما كره المدعي عليه فيصالحه على
مال اخر او على بعض المديني هو او على غيره من منفعة وغيرها والمراد بصلح الصلح مع الاكثار صحة محسب الحكم واما محسب نفس الامر فلا يثبت في كل
منها ما وصل اليه بالصلح وهو غير محقق فاذا انكر المدعي عليه المديني بظاهره وصح على من قدر بعض ما عليه الوافع او بعض المدينين وبما لا يخفى
لم يثبت التكرار حتى من مال المديني عينا او مينا حتى لو كان قد صالح عن المدينين بال اخر في اجمعها في يد معصومة ولا يستثنى منها

قوله اما احل حراما او حر حلالا لان وكذا يصح مع علم المصطلحين واو قد الشارح في مع جملة ما به ديننا وعينا في وهو لا
من الطرفين مع إمكان شرط طرق الا ان يتفقا على فخر واذا المصطلح الشرعي على ان يكون ارجح والخبر على احدهما والاخر ولو كان
قولا وكما هو مذهبنا فادعاهما احدهما وادعى الاخر احدهما كما لم يعمدوا درهم ونصف والاخر ما بقي من

قوله اما احل حراما او حر حلالا لان وكذا يصح مع علم المصطلحين واو قد الشارح في مع جملة ما به ديننا وعينا في وهو لا
من الطرفين مع إمكان شرط طرق الا ان يتفقا على فخر واذا المصطلح الشرعي على ان يكون ارجح والخبر على احدهما والاخر ولو كان
قولا وكما هو مذهبنا فادعاهما احدهما وادعى الاخر احدهما كما لم يعمدوا درهم ونصف والاخر ما بقي من

بضع

فاسد

مقدار ما دفع لعدم صحة العاوضة في نفس الامر وكذا لو انعكس وكان المذموم مبطلا في نفس الامر لم يسلخ ما صرح به من عين دين وانما
حكمهم بالصحة بحسب ظاهر الشرع لاشتباه الحق من البطل لان هذا كله اكل مال بالباطل وانما صالح الحق البطل فعدا دعواه الكاذبة وقد يكون
استدفع بالصالح ضار عن نفسه او ماله ومثل هذا لا يرد اراض بغير اكل مال الغير نعم لو كانت الدعوى مستندة الى فريضة تجوزها كما لو
بخطأ مورثان لرجوع احداهما وشهد لمن لا يثبت بشهادته الحق ولو كان المذموم عالما بالباطل ونوجهت اليه بين على المتكبر فضا الحرج على اسقاطها
بمال او على قطع المنازعة فالجواب في الصلح في نفس الامر لان البين حتى يصح الصلح على اسقاطها ومثلهما لو توجهت الدعوى بالتمسك بغيره
البين على المتكبر ولا يمكن رد ما قوله الا ان هذا القدر الحديث القوي في تحليل الحرام بالصالح على استيفاء حوائج البين بضعه لا يسلخ
لا يستغنى ولا يشترط او احدهما الخ ونحو ذلك في تحريم الحلال بان لا يطاق احدهما حليله ولا يتفقا بالذم ونحو ذلك الاستدلال على هذا
لان الصلح على مثل هذا باطل ظاهر او باطنا وفيه بطلان في بعض الدعوى او منفعة ويبدل مع كون احدهما مابطلا في الدعوى كما سبق في
والاستدلال عليه يكون منقطعا الحكم بغيره ظاهر وانما هو نفس الامر والحكم بالتحريم لا يطاق على ما هو ظاهر ويمكن كونه منقطعا نظر الى
بطلانه في نفس الامر وهذا المثال يصلح للأمرين معان فان جعل الحرام بالنسبة الى الكاذب في غير الحلال بالنسبة الى الحق قوله وكذا الحكم مع
ببراهين من حيث صحة العقد لا ارتفاع الجملة والرفع في البطلان بما زعمه ما سلف مما جعله بمقداره بحيث يبعد رعيه ما علمه فعدا انما جاز
ايضا وهو مروي في الصحيح عن الصادق ع انه قال لا تبيع رجلين كل واحد منهما اطعم عند صاحبه يد وكل واحد منهما اقصا حبه
فقال كل واحد منهما لصاحبه لك ما عندك ولي ما عندك فقال لا بأس بذلك لان الخارج من كل شخص من الجمل لا وجه الا
الصلح ولو كان احدهما عالما بالباطل والاخران كالحال المسمى لم يصح الصلح في نفس الامر لان يعلمه بالقدرا ويكون لمصالحه بغيره
مع كون غير متعين مع ذلك فالجواب بوصول الحق لا بالصلح وقد روي ابو حمزة عن ابي الحسن ع في يهودي او نصراني كان له عند النسيان
الدين درهم وثقاصا وشرا ولا اعلم كم كان قال لا يجوز حتى يخرجهم نعم لو وضع صاحب الحق باطنا بالصلح بذلك القدر ولو علم ذلك
في بيع الصلح الحصول الرضا الباطني قطع بطلان التذكرة ولو انعكس الفرض بان كان المسمى عالما بالقدور والغير جاهلا وبطلان التخصيص منه
لم يصح الصلح بزيادة الحق بل بقدره فادع عكس الاول واعلم ان تقييد الاقسام يكون لمصالح عليه منازعة غير لازم بل الحكم ان في
الصلح وان لم يكن بمنازعة من علمه انما يصح عليه جملة ما يكره ثبوت فعدا رعيه بمقدار حصته شرعا لا يخرج ما لم يبال الاخر بحيث
ولا يعلم القدر وما لكل منهما ونحو ذلك ولو علم احدهما وجب اعلام الاخر ايضا لغيره اليه كما قررناه ولو كان جملة ما بقدره فعدا
المكالمات التي لم يستلج في نقل الملك فالجواب وهو خير الذم وهو قوله وهو ما سلف من كونه صلا فيكون
لا فاعلم الامر بالبقاء بالعقد المقتضى لذلك اما الخرج ليل خارجي ويحيى على قول الشيخان خارجي في بعض مواضع كما اذا كان في القفا
او الجبهة على بعض الوجوه والسكنى كذلك كما اذا لم يقيد بوقت بالجملة فانه عند يده حكمه ما افاد ما بدت من تلك العقود قوله الا
بمعنى دخول الامانة فيه كما يدخل في البيع فاذا انقضا على التقابل او قاصصة الصلح فاطلاق استثناء انقضا على منعه من رد موعول على
ذكرناه لانها اذا انقضا عليه صارا العقد جائزا بل في قوله حيث امره بيمينها ان البيع لا يطلو عليه اسم الجواز انقضا على التقابل
قوله وانما هذا اذا كان عند انتهاء الشكر واردة فتعطل لكون الزيادة مع منعه من رد الجواز على من هو عليه غير لاي الامانة فلا
لنا فان وضع الشكر شرعا والسند صحيح في الضمان عن الصادق ع في رجلين شرا في مال فربحاه رجلا وكان من المال دين وعين وقال
احدهما لصاحبه اعطني اس المال والرجل لك ما نوى عليك فقال لا بأس فاشترط وهذا الخبر مشعر بان شرطه من كون الشرط عند الانتهاء لا كما
اطلق المصنف قوله ولو اياه المراد بكونها معا كونها تخليها لئلا ياتي في الدعوى اذ لو كانا في يد مدعي الدين لقدم قوله فيما يمينه
ولو كانا في يد مدعي الدين لقدم فيه يمينه وانما اذا كانتا بيد يمينه فانه يقضي لمدعيهما بدوهم لعدم منازعة الاخر بيمينه وانما
في الدين الاخر لان كل واحد منهما صاحب يد ودعوى جميعه فيقسم بينهما والسند مع ذلك هو ان عبد الله بن الغيرة عن غير واحد عن
قال في الدرر في شكل اذا ادعى الثاني النصف مشاعا فانه يقضى النصفين بخلاف الثاني الاول وكذا في كل مشاع قال ولم يذكر الاختصاص
هنا عينا وذكرها في المسئلة باب الصلح فجاز ان يكون ذلك الصلح فريدا وجزا ان يكون اختياريا فان منعنا البين مع ان القلاء قال
في التذكرة والافرب انه لا بد من البين فيخلف كل منهما على استحقاق نصف الآخر الذي يضا ومن دعواه فيه وهو ما يدينه من كل منهما فاضي
للاخر ولو كان معا او حلقا معا فم بينهما نصفين ما فرجه حسن لعموم البين على من انكر قوله وكذا اى تلف بغير شرط يخصر ما في ذلك
الباب من الجاهل بالثابت وهو المشهور بين الاصحاب ومسنود واثبت السكوني عن الصادق ع ويشكل الحكم مع ضعف السند بان الثاني لا يخل
كونه ما بل من احدهما خاصة لا مشاع الاشارة عنها والموافق للعوائد الشرعية هنا القول بالفرع وما لانه الذي ذكرناه الا انه تعالى عن مخالفة
الاختصاص ومقتضى الرواية انه يقسم كذلك ان لم يتضاد دعواهما في التميز وانه لا يمين كما لم يذكر الاختصاص هنا عينا بناء على كون الحكم المذكور
غيره كما ذكرنا في التذكرة المسئلة لثابت بغيره ما استفت البين هنا اكل منها يمين فعدا لو كان بدل الدين ما لم يمتنع اخراجه بحيث يمين
وهو مشاعا كالمخطوطة والشرع كان لاحدهما فغيره مثلا والاخر فغيره تلف فغيره بعدا من جها بغير اختياره فالتلف على نسبة المائتين وكذا الثاني

لم يعمل

قوله ويجوز للداخل ان يقدم باجمالى الخارج وكذا الخارج ولا يجوز للخارج ان يدخل بانه كذا الداخل ق ولو اخرج بعض أهل الذمة
 التافد وشنالى قوله عرض الذمة ولو سطر ذلك لروى من سبقوا به الى عمل وشي يمكن الاول منعه مما فيه شرع ق اذا لم
 وضع جذوعه على حائط جاره لم يحجب على الجار لاجابه ولو كان في ولادته جاز الرجوع قبل الوضع بعد الوضع لا يجوز لان المراد به التنا
 الطريقه فاذا انضم الى ذلك انهم جميعا في النقص في الفضله حكم بانهم لا يرد مشقة في المسالك بين البانيين حيث يجوز للخارج
 بذلك لان الداخل لم عليه بد بالسؤال المستعمل الذي لا يتم الانتفاع بداره الا بمختلف الفضله فان يلزم فيها سواء اذ انصرف لهم فيها الا
 بالارتفاق وهو مشكل ولو قلنا بانهم جميعا في الطريق كما اختاره الشهيد فالحكم في الفضله اولى قولا ويجوز ان ذلك كله ما تقدم
 من اختصاص كل داخل عن الخارج بما دخل عنده ومساكنه فيما خرج فيجوز للداخل اخرج بانه يشوب حق الاستطراف في جميع الطريق الى ما تقدم
 ما خرج عنه لزمه حق الحق في حائط جداره بوضع جميعه فبعضه ولى ولا فرق في ذلك بين ان يسد الاول كما يقضيه ظاهر العبارة وبقيته
 ولا يمنع بكونه لا يوجب عدم تفاوت الحال وبما قيل في شرط سد الاول واما الخارج فلما لم يكن له حق تجاوز مجازة الى داخل لم يكن له ذلك
 الا باذن الداخل الاعلى القول السابق وربما اختلف جواز دخوله وان لم يقل بمساكنه في الداخل نظر الى ان كان له ذلك في اشد اوضاع الدار
 ورفع الحائط اجمع فيستحق ويضعف بان تلك المباح انما يقع على الوجه الذي انفق فيه كان له من غير ما يملكه الى اي جهة شاء اياها ما حوله
 منع من ذلك لسبق حوله بالاحياء في مشقة القول في الجزء الداخل من الطريق فانه يوضع بانه خارج بوضع عند يده واحياء وانصرف بهما
 الداخل يقدم واما رفع جميع الحائط فلا يطر في المشقة بخلاف الباب كما نقله قوله ولو امكن ان حق الطريق التافد غير محض بل والداخل
 للجار المقابل لا غير الاخر على واضع لروى من وان اسنوع الدرب ذالم يكن ضاوا بالمارقة فلو وضع فمى منه على جدار المقابل
 المنع منه قوله ولو امكن التسبق في الفعوى في المسالك لان الاول لم يملك الموضع بوضع الروى من فمى واما الكسب لونه فانزال ذلك الفعوى
 في التسبق والشوحي لوفر من الثاني في الحيز وشي الاول ووضع وشي لم يكن الاول ان يزيل الثاني وان كان الثاني قد ضمن ارض الاول والكسب
 الاثر لو ان الاول لم يملك القول في المشقة قوله اذا هذا عندنا موضع وفاق وقوله لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيب نفس منة ونفسا
 العقل فيجب النصف في مال النعيم يستحق باجمالى المادى عند من كان يوقن بالله واليوم الآخر فلا يمنع جاره من وضع خشب جداره
 وهو على تقدير ثبوته من قبل على الاستصحاب المؤكد وذهب بعض العامة الى جواز تغييره في بناء الجدار وقوله ولو امكن الكلام هنا في مواضع احدها
 في جواز الرجوع بعد الوضع وقد منع من الشئ ومن بعده فمى الاذن في مثل ذلك الدوام كالاذن في دفع الميت في الارض للضرر والحال
 بالنقص حيث يقضى في حق ملك المادون الاقوى الجواز لانه عاونه ولان الاصل جواز تصرف المالك في ملكه كيف شاء والحال بالذن في ما
 القارى في غير نفسه وواجب البناء الثاني على تقدير الجواز هل يقضى بما ناورع الاثر من حتما مبنيا على ان الاذن انما اذات القارى
 لانهما الرجوع متى اراد مع صانه براءه ذمه المالك من ثبوت مال له على تحصيل ملكه من بل صاله البنا من مطلقا ومنه بناء فمى صاله الاذن
 فلا يجوز لعدم الابدع مما نفسه لان فيه جمعا بين الحفين ولا نسبه الى فلا ذمه وبما شريعتنا بالامر الشئ وهو اقوى الثاني
 تقدير ثبوت الاثر هل هو عوض ما نقصت الا الواضع بالحد او تفاوت ما بين الناصر والخراب حتما مبنيا على ان البناء اذا كان محملا فهو
 حتما مبنيا فيكون جبره بفاتوا من كونه عامرا وخر بالاذن ذلك هو نقص المالية ومن ان نقص هذه المالية مستندا الى ملك صاحب الجدار
 فلا يقضى بقضا ما لا غير الذي كاسبه فمى قواثره والاول اقوى لان جميعه مال الواضع غايته كونه موضوعا على ملك الغير ذلك المالك
 اخرجوا ان النقص لا يشارك في المالية ولو انفق على ابناء الجار فلا اشكال في جوازه قوله اما القول الاخر للشئ المطر وهو من انما
 باله الاثر فيمكن من غير من رد الخشب لتقف عليه وان عاده بغيرها كانه منفعه الاقوى الاول لان الماد وفيه وهو الوضع فاحصل لان
 يجوز وضع اخر بذكر الاذن ولا ينافى عاونه في الرجوع فيها وان اسئل من الضرر كما رخصنا اولى غايته ان منع الضرر جبر الاثر وهذا الاثر فلا
 وكثير من الاستصحاب لم يكره اختلفا فامكن ان يكون سببه ان الشئ كذا ذكره الا في الجدار لو انهدم الحائط او هدمه المستعمل لم يكن له الا عاده
 الا باذن مسانف لم يرد ذلك فاطر جوارحه الاخر وهو قول لبعض الشافعية ان القول الاخر لم يجمع الشئ بين الحكيم المختلفين عن قرب وق
 ولو امكن انما اعترض في الطول مع الوزن لا اختلاف في الحائط بانه داخل في الطول وان انفق وزنه والصا بط ذكر ما يرفع الجدار ولا بد مع
 من ذكر المدة المضبوطة ولو كانت الاث شاهد استغنى عن اعتبارها بذلك الكفى بغير المدة واخر بقوله استاء عما لو وقع الصلح بعد
 البناء فانه لا يمنع الاثين المدة لصبره في الثاني معلوما بخلاف ما اذا لم يبين تفاوت الضرر ولاضا بطرج اليه عند الاطلاق وهذا
 في الخشب اما الجبر والضرر الحائط في كفى فيما العاده فمى لو كان الصلح على البناء على حائطه زيادة عليه فنقل ذكر الطول وسلك الذين اختلفوا
 ضربه باختلافها هذا كله في الوضع على حائط مملوك للغير فلو كان موقفا على مصالح عامه بحيث لا يكون له مال على المصالح كالمسجد مثله
 لاحد البناء عليه ولا الوضع بغير اذن الحاكم وطعا وليس له الاذن بغير عوض في جوازه من لا ضرر على الموقوف نظر الى المصلحة بقايدة القو
 وعده لا يضر في الوفاء بغير موضوعه ولا يضر في شئ من على نطاق الاثر ما وجدها الاخير قوا في الذر وس قوله اذا آاه المادى
 لاطلاق هنا ان لا يكون مقيدا بوجوب كونها شرا كما قاله بعضا احداهما وما في حكمه فاسميا ومن حمله القبول كونه في ارض حيا
 فاذا خلا عن جميع ذلك لم يكن لاحد ما عليه بل ويكفي في ان يكون بين المالكين والامرح وحكم ان يستعمل سببه المالكين فام بينه حكمه
 بدران فمى ما حلف كل واحد لصاحبه كان بينهما نصفين كذا لو كانا من اهل البيت لو حلفا احدهما وبكل الاثر ثبت الحائط فهو واضع
 ولو كان اى مضلا بانه مال توصيف هذا داخل الاجار والابن على جبر بعد كونه محلا ومثله ما لو كان لاحد ما عليه فمى بغيره

والجواب احسن من الضمان ما
 لو انهدم الجدار الطرح الا
 باذن مسانف فمى قول
 انفق ولو صا لم على الوضع
 امدا جاز بعد ان يرد كقول
 الحنفية وروى جاز وطولها
 اذا نذر اعمدا جاز امدا
 ولا يثبت من حلف عليه في
 قضيه بينهما ق ولو كان
 بناء احدهما كالموقوف فمى
 من

القطر في نظر الفقيه يزيل الاشتبا بالتمسك بالحكم والأوسط الأوسط وموضع الخلاف في الشك الذي يمكن احداً بعد بئاً البتة
 اما لا يمكن كالانج الذي لا ينفصل احداً بعد بئاً الجدار الأسفل لا حنياً الى اخرج بعض الاجزاء من تحت جدار قبل
 انقلبه لئلا يكون حاملاً للعقد فيحصل به التصرف في الشك في الجدران وهو دخول الاثبات من كل منهما والاخر فان ذلك
 دليل على ان صاحب القطع يقدم قوله فيه بيمينه قوله اذا خرجت اعضاء شجرة الى ملك الجار وجب عطفها ان يمكن والا
 قطع من حد ملكه وان امتنع صاحبها فطعمها الجار ولا يوقف على اذن الحاكم يمكن كون الوجوب بمعناه المتعارف ويكون المحك
 عليه به مال الشجرة ووجه الوجوب عليه ظاهر لان دخول شجرة على ملك الغير يوجب التصرف فيه وشغله بملكه وهو غير جائز في
 التمسك منه وقد صرح العلامة في الخبر بوجوب ذلك عليه وهو حسن لكن ينبغي العبارة اشترط وجوب العطف لا يمكن
 ونزيب القطع على عدم مرجع ان لما لا قطع شجرة بغير هذا السبب في اولى وانما يليق بنزيب الامر من المذكورين بالنسبة الى
 مالك الأرض الا ان الوجوب فيه لا يتم بالمعنى المتعارف منه ويمكن كونه بمعنى الثبوت لا نراه احد معانيه لغز وهذا الحكم ثابت له
 لكن يتأخر قوله بعد ذلك ان امتنع صاحبها فطعمها الجار لا مقتضاه ان الامور بالنسبة هو مال الشجرة مع امكان عطفها
 اطلاق المال وهو منهي عنه وينبغي من جواز قطع المال كيف نقول لا بد من غاية مفصولة بملكه عن اضافة المال بغير وجه ثم
 قوله فطعمها الجار لا بد من تقييده ايضا بعدم امكان عطفها بطريقا وفي العبارة في الجملة ليست بحيدة والحاصل ان الواجب على
 مالك الشجرة بغير ارض الغير وهو ما له كيف امكن فان امتنع منه فمالك الأرض وهو الذي في ذلك مفقدا للعطف على القطع
 مع امكانه وكما يشك الحكم المذكور في الاعضاء كذا في العرف ولا يوقف مالك الأرض على اذن الحاكم حيث يمنع صاحب الشجرة كاله
 اخرج بيمينه فدخل الى ملكه بدون اذنه وبما قيل بجواز ازالة مالك الأرض لها من دون مراجعتها لذلك ان ازالة القدر واعليه امر
 ثابت له ويوقفه على اذن الغير ضرورة يشهد له جواز اخرج البهيمه بدون اذنه ولا يوقف على اذن المالك لسمع امتناعه اذ لا
 يجوز التصرف في مال الغير بغير اذنه وان من يقوم مقامه وظاهر المذكور ان مالك الشجرة لا يحجب عليه اذنها وان جاز ذلك الا
 لان من غير فعله والاول جود ولو قطعها مالك الأرض مع امكان العطف ضمن لكن هل يضمن جميع ما يقطع ام تفاوت ما بينه وبين
 المعطوف جهتان من التعدي بالقطع فيضمنه ومن ان العطف حوله وما يفتقر به في حكم الثالث شرعا ولو مضى مداه طول عليه
 كذلك مع علم المالك به وفرضه ضمن اجرة الأرض وهو ليس بمالك الأرض بقاذا التنازل تحت اعضاء الشجر حيث يجوز القطع لانه
 اشتد ضررا ولو فعل ضمن ما تلف بسبب زيادة على جفوة حكم الشجرة التراب المنقل الى ملك الغير الحايطة المابل كذلك فيجب الجار
 الى تخلص الأرض منه ولو ملكه التراب فبذلك سلم من حفره مع امتناعه من ان شق فقله قوله ولو صاحبه على ابقائه في الهواء يصح
 على نرده اما الوصاية على طرحه على الحايطة جاز مع تقدير الزيادة وانتهائها منع الشجر من الصلح على ابقائها في الهواء بناء على
 اصله السابق من عدم جواز ايراد الهواء الصلح بها ليع هذا هو الفارق بين الصلح على ابقائها في الهواء وعلى الجدار لان منفعة
 الجدار يمكن افرادها بالمعاوضة كالاجارة والاصح جواز الامر من المراد بقوله مع تقدير الزيادة وانتهائها ان الاغصان كانت
 قد انتهت في الزيادة بحسب خلق اهل الحجرة صلح على ابقائها مطلقا وان كانت حدة في الزيادة فلا بد من تقدير الزيادة لئلا يكون
 الصلح مضبوطا ولا يتبع ذلك من تقديره من الاصل في الموضع المؤبد على ما ذكره الجماعة ولو فرض زيادة ما حكم بانتهائه على خلاف
 القاعدة كان حكمه ان يرد الحكم الاصل لما تعدي الملك قبل الصلح قوله اذا كان لاشنان بيوت الحان التعلق والآخر بيوت
 العليا وناديا الدرجة لصاحب الموضع بيمينه لا خضاضة التصرف فيها بالسلوك وان كان موضوعه في الأرض التي هي لصاحب
 التعلق لا يجر ذلك بوجوبه وكما يحكم بها لصاحب العليا فكذلك محلها هذا مع اختلافها في الخبر انما لو انفق على ان يخرج
 لصاحب الأسفل كانت الدرجة كاستيفاء المتوسط بين الاعلى والأسفل فيجري فيها الخلاف السابق وعلى ما اخترناه بفضيها للاعلى
 على التقديرين وانما يختلف الحكم عند التقابل بالاشراك كالشهيد رجلا لله فانه يجعلها ههنا مشتركة بينهما ايضا قوله ولو كان بحسب
 الدرجة خزانة كانا في دعواها سواء لان لكل واحد منهما شاهد بملكها لان الظاهر ان الدرجة لصاحب العلوية فيكون مكانها
 كذلك لان الهواء اقل من الارض وكذلك هو متصل بملك الأسفل بل من جملة البيوت السفلى وح فيفضي بينهما بعد الخلاف والتكول
 فان في الدروس ولا عبرة بوضع الأسفل الا في محلها والخزانة بالكر ككافة فالله في القاموس لو نادى عبا الضمن فضي من عبا
 يسلك فيه الى العلوية بينهما وما خرج عنه صاحب السفلى لان صاحب العلوية لما افترس سلوكه اليه الى الضمن من الضمن في قدر المراك
 له عليه بدون باقي الضمن صاحب السفلى يشارك في التصرف في ذلك فيصرف في البائنة فيكون قدر المسلك بينهما اثنان كما المتع
 في صدر الضمن يشارك في المراكبة وان كان المرتبة في هذين خارجا لمرشادك الأسفل في شيء من العرضة فلا يدل على شيء منها
 الا ان نقول ان نسبة المرتبة باعتبارها بين الجميع لو كان المرتبة في ظهره اخضع صاحب الأسفل بالعرضة والذكر غير اجمع والمراد
 بالفضاء ما ذكره بين ما مع حلف كل لصاحبه وتكليفها معا من المين كما قد علم غير ذلك فاننا نزع واكتب الدائرة وبابض كجائهما

يمكن الاعتراض على الترتيب ان قطع

لوقوف على ذلك الحكم

وكبرائه

عبد

12

کتابخانه

كأن الشريك في الشركة اجتماع حقوق الملاك في الشيء الواحد على سبيل السيلع. الشركة بكسر الشين وإسكان الزاء ونحوها. وكذا ما يطلق على
معنيين أحدهما ما ذكره المصنف من اجتماع الحقوق على الوجه المذكور وهذا المعنى هو المتبادر من الشركة لغة وعربيا إلا أنه لا مدخل في
الحكم الشرعي المترتب على الشركة من كونها من جملة العقود المفقرة إلى الإيجاب والقبول والحكم عليها بالصحة والبطالان فإن هذا الاجتماع
يصل بعقد وغيره بل غيره كقولنا لو عقدت على شيء واحد ما لم يبال بالآخر مما يجب التميزان بتحقيق الشركة بهذا المعنى ومع ذلك لا يرتبط
الشركة به بما قبلها وبعدها لأن هذا معنى من المعاني سنوله في باب الأحكام أولى وإنما ينعقد ثم تجوز التصرف للمالك للشيء الواحد
على سبيل الشباع فيه وهذا هو المعنى الذي تستدج الشركة في جملة العقود وليحقها الحكم بالصحة والبطالان واليه يشير المصنف فيما
يقول لا يطل الشركة على الشرط والصرف وقيل تصح وأقيد كان على المصنفان بقوله تعريفا على ما ذكره لا أنها المقصود بالذات هنا أو
عليها معا على جبريل لا التباس عن حقيقة ما وأحكامها ولكن أقصر على تعريفها بالمعنى الأول فقوله اجتماع حقوق الملاك كالجبريل يدخل فيه
اجتماع حقوقهم على وجه الامتياز كما لو جمعوا ما لهم مع تميز بعضهم عن بعض وضعوا مكان واحد مثلا والمراد بالشيء الواحد لو احدهما الشخص
ذلك هو المتبادر إلى الأذهان لا الواحد بالجنس والتوابع ولا الصنف لا يتحقق الشركة في شيء مع بقائه الشخص المراد بالواحد فيما هو متعلق بالشيء
وان قد لا صدق الاجتماع بالمعنى المذكور في كل فرد من أفراد المتعدد وقوله على سبيل الشباع خرج به اجتماع حقوقهم في الشيء الواحد
من الجزاء متعدد كالبیت مثلا إذا كان خشبه واحد حياطة لآخر وأرضه لثالث فأنه لا شركة هنا إذ لا شباع مع صدق اجتماع حقوقهم
في الشيء الواحد في بعض تحقيقات الشهيد بأن قيد الشباع لا يخرج اجتماع الحقوق في الشيء الواحد بالشخص على تبدل كسحق الزكوة
الجنس المجتمعين على معدن أو مسجد أو سباح ويتعد فيه الاجتماع فإن ذلك اجتماع لأعلى سبيل الشباع ثم ورد على نفسه بأن هذا
بالملاك واجب بأن المراد بالملك الاستحقاق جذرا من الجواز والاشتراك وهو حاصل الكل وفيه نظر لأن الملك يخص من الاستحقاق
معه ولو حل على معناه الخاص المتعارف لم خرجت هذه الأقسام بالقياس المذكور وخرج بقيد السيلع ما ذكرناه سابقا وخرج فلا يجاز ولا اشتراك
ويمكن أن يكون معناه الخاص المتعارف لم خرجت هذه الأقسام بالقياس المذكور وخرج بقيد السيلع ما ذكرناه سابقا وخرج فلا يجاز ولا اشتراك
بذلك فيه وإنما هو محض استحقاق فلو حل الملك على معناه الخاص لم يخرج من تعريفه في عكس ما أراده المعنى الخاص ولو جعل مشتركا بغيره
الاستحقاق والجواز في الاستحقاق الزم الاشتراك والجواز فلهذا على معنى الاستحقاق العام يدخل الاشتراك ويسلم من محذور الجواز والاشتراك
كما ذكرنا لكنه يبقى في هذا المطلق الخاص وأراد العام فما يجب صون التعريف عن استعماله ولا يمكن دعوى شيوعه فيه بل هو معنى خفي يجب
التعريف عن استعماله لا يمكن دعوى شيوعه فيه بل هو معنى خفي يجب التعريف بوقوعه فيما هو منوط به بان إطلاق الملك هنا
على الاستحقاق ليس بجاز بل معناه متبادر من قولك فلان يملك الشقة على فلان ويملك الحق وخوجه أو أنه مجاز ولكن استعماله شائع
وان كان يطلق إطلاق الخاص على العام ليس شائعا والعرف في حصة التعريف ما هو الفرد فتخرج إلى استعماله لا يتوحد ذلك الفرد وهذا
هو الظاهر في معنى هذا المصنف بل لا شك في كونه الاشتراك في الحق المذكور وليس بما قلنا من دخوله في التعريف وخرج فالمستعمل هنا
أما الجواز المنصوب على إرادته فربما اشتراكا معناه ان جعل ذلك الاستحقاق من أفراد الملك حقيقة والاشتراك المعنوي
لا يضر دخوله في التعريف ولو أجل لفظ الملك بالاستحقاق في التعريف يشمل الجميع وخرج الاشتراك في استحقاق الزكوة وخوجه بالشباع كما
ذكره المصنف وأعلم أن المراد بالملاك هنا ما فوق أو أحد طرق الحقيقة والجواز على الخلف لثالث فيعقب بالاشتين وإن هذا التعريف لا
ينطبق على اشتراكات لما لا يلة لأعلى شركة العنان من أخواتها من شركة الأبدان وغيرها فهو تعريف للشركة التي هي عندنا وهي ثم الاشتراك
يكون عينها وقد يكون حواء الاشتراك في العين ظاهر وفي المنفعة يتحقق بالإجازة والجبريل السكنى لا الوقت لأن كان على المصورين
فالاشتراك في العين والأفلا اشتراك في الاشتراك في الحق كما ذكرناه سابقا من الجواز والمنفعة بالتسبب إلى الورثة والقصاص الخ
والزمن في كل سبيل شركة قد يكون زائرا وقد يكون عقدا وقد يكون من جازة الأرض يجري في الأقسام الثلاثة السابقة كما إذا ورثنا في
أوصفقد وأرسلهم ما ورثهم أو عبد موصى بمدة أو حتى شفقة وخيار وورثه وكذلك العقد جازا في العيكة بان يشتر إذا راو في المنفعة
بان يستاجر ما أو في الحق بان يشتر بالجواز فان سبب الشركة العقد وفي هذا الأخير نظر وأما المخرج فيصوّر العين وقد يفرض في المنفعة كما
إذا استأجر أدراهم للترتين بها إذا جازناه وحق كل منهما منفرد ثم من خرج بحيث لا يميز قولهم وقد يكون حيازة والاشتباق في الجواز اختصاصا
كل واحد بل حيازة أو الأجود مع تميز لا في معنى شركة الأبدان أما مع امتزاجه فيكون مشتركا لكن لا من حيث الحيازة بل من جهة المخرج الظاهر
كما لو امتزج ما لا يان وهو خارج عن الفرض وينبغي أن يثبت من ذلك ما لو كان عمل كل منهما بنية الوكالة لصاحبه فملك نصف الجوز
فلنخرج بوجوه الاشتراك لأن ذلك مما قبل التأييد فأنه أقوى أن يكون بينهما وبين ملك مشترك بصفة لم يجعل فاذ عمل كل ذلك على ألا
أنه يباح في اختيار المصنف عدم استثناء ذلك أيضا وان لكل واحد ما حازه مطلقا والاشتباق بالمدكور أما على عدم اشتراط التأييد
يتحقق الشركة أو على خلافه بن الجوز لشركة الأبدان والاولى في مسألتنا البحث فيه قولهم بوجوه اشتراكهم في الجوز أو اشتراكهم في
الشركة في الجملة لكن يكون لكل واحد من الحازين بنية عمله ويختلف ذلك بالفق والضعف ولو اشتبه مقدار كل واحد بطريق التفصيل
أو تملك كل واحد ما يقوله عند الآخر بناء على جواز بنية المجهول قوله في كل ما ليس من جاز أحدهما بالآخر بحيث لا يميز فيحقق فيها الشركة

اختياراً كان المخرج او اتفاقاً فالمراد بالانفاق هنا عدم الاختيار كما لو سقط احد هما على الآخر وغيره وان وردا معاً مالم لا يوجد ذلك فانه في حكم المخرج بالاختيار قوله لا يثبت في المالكين المتماثلين في الجنس والصفة ولما كان ضابط الامتياز عدم التماثل اعتبر الانفاق في الجنس والصفة مختلفاً احداهما تحقق الامتياز فلا يشرك فلا يكون مخرج الحصة بالشيء الذي لا يتسم وان عمل بغيره فلهما في ذلك وكذا لو اتحد الجنس اعني النوع الخاص مع اختلاف الوصف كما لو مخرجت حصة الجاهل من الحصة بغيرها او الكبيرة بالصغيرين ويخوذ ذلك لا مكان التخليص ان عسر قولهم سواء كان غافاً او عروصاً هـ مثلية كالخطة وغيرهما من الجواهر ما غير المثلية فسيأتي الكلام فيها ونسبة التسوية على خلاف بعض العامة حيث شرطوا لشركه الاختيار اعني ما يترتب عليها جواز التصرف والتجارة بالعقدان يكون المالكان من القديين كالمضاربة او الشراكة بمعنى اجتماع الحقوق في المال الواحد فلا خلاف في تحققة كيف اتفق الامتياز قوله اما المثل له كالشوب والحشيش العبد فلا يتحقق فيه المخرج بل قد يحصل بالارث واحداً العقود المتماثلة في عدم تحققة المخرج مطعون بين بل قد يتحقق كاشياء متعددة المتقاربة في الاوصاف والحشيش كذلك فيتحقق الشراكة فيه بل بضابط عدم امتياز ولا خصوصية للمثل في القيمة في ذلك ومن يتحقق في ذلك فان علت قيمة ما لكل واحد منهما ما كان الاشتراك على نسبة القيمة والافضل الحكم بالتساوي لا في الاصل ويرجع الى الصلح وبجهان وبالاول قطع في كونه وعليه يترتب حكمه او اشتبه بمقدار قوتهما في مثل قطع الشجرة فانهما يستويان على اختياره في كونه لصالته عدم زيادة احد هما على الآخر والافضل الصلح قوله ولو اراد الشراكة في المثل له باع كل واحد منهما حصته بما في يده بحصة تمامها لا بناء على ان الشراكة لا يتحقق بالامتياز ومثله المثل مع اختلاف الجنس لو وصف ما ذكره من الحيلة احد الامثلة ومثله ما لو وهب احدهما حصته مصنعة من ماله وهبه لآخر كذلك وابعد حصته شمن معين ثم اشترى ثم اشترى به حصته من الآخر لا غير ذلك من اوجوهنا لنافلة والمراد بالشراكة في جميع هذا الموارد الشراكة المعروفة لا الشراكة بمعنى الخاص وهي الاذن في التصرف والحكم فيها عدا الاخير اخص ولا يحصل من ذلك سوى الامتياز واما الابتاع ويحذف لعدم دلالة على الاذن في التصرف بخلاف البعض العامة حيث سموها به كما لو فالا اشتراكاً ونحو قوله لا تصرف الشراكة بالاعمال كالحياطة والتسليخة لا فرق في ذلك بين ان يتفق عليهما بان يكون كل واحد منهما او يختلف بان يكون احدهما خياطاً والآخر نجاراً او كل واحد منهما في صنعة ولا بين كون الشراكة البدنية في مال مملوك او يحصل مال مباح كالاصطيان والاختطاب في كل واحد منهما به ومنافعه فيقتصر بقوامها كما لو اشتركا في اثنين وهما متميزان ولا خلاف عندنا في بطلان شراكة الاعمال الامن من الجندية حيث اجازها مع تشاركهما الفضل وعمل احدهما وقسمته على الآخر من غير شركة مع الله راجع الى بطلانها لئلا تشاركهما الفضل بعد مخرج الاجرين ونحوها امر خارج عن صفة هذه الشركة وكذا تبيع احدهما على الآخر بمشاركتة في عمله وانما العامة فمنهم من وافقنا على بطلانها ومنهم من اجازها مع اتفاق الصيغتين بل مع اختلافهما ومنهم من اجازها في غير اقسامها لمباح قوله نعم لو عمل مع واحد باجرة ودفع اليها شيئاً واحداً عوضاً عن اجرتها تخففت الشركة وانما يتحقق في الاعمال هذه الجهتين لو اجر نفسهما في عقد واحد تشبه شركة الايدان بحسب الصورة وان كان في المعنى باجعا الى شركة الاموال اما اذا اجر كل واحد نفسه منفرداً واستحق اجرة منفردة ثم ادعى اليهما ما لا مشتركاً فالشراكة في المال خاصة صورة ومعنى لا فرق في جوازها بالمض الاول بين ان يكون عليهما اختلاف في معلومة ويحقيق عليهما على نسبة العمل بطريقة معروفة ان يسلب اجرة مثل عمل احدهما الى اجرة مثل العملين ويؤخذ من المستثنى تلك النسبة هذا مع العلم بالتسوية مع الجمل بحيث لا تقدم من التساوي والصلح والثاني اقوى وكذا القول في كل ما بين امتزاج العمل قدر كل منهما قوله ولا بالوجه لشركة الوجوه قسيرة لشهرها ان يشتركا في شأن وجهان عند الناس لا لهما انعقد لفظي لبيعا في الذم لا لعل على ان يلبس كل واحد منهما يكون بينهما ما يبيعان ويؤدبان لا اثمان وما فضل فهو بينهما وقيل ان يكتسب وجهه الذمة ويقوض عمل كل واحد ليشترط ان يكون المخرج بينهما وقيل ان يبيع الوجوه مال الخامل بزيادة ويجعل كل واحد من الراسخ ليدخل كل واحد من الجند فانهما في المعنى الاول ولا حيفه مط فانا اذن احدهما لآخر في الشراء فاشترى لهما وقع الشراء عنهما وكما فاشترى لهما بزيادة لئلا يشترط مشروط او كذا لو اذ كان المال احدهما وباع الآخر سواء كان خامل ام لا صح البيع ولو كان له المالك للمباشرة اجرة المثل بجملة ولا شيء له في المخرج قوله ولا لشركة المفاوضة هي ان يشترك شخصان ضاعداً على ان يكون بينهما ماضع ادعى ان يكون بينهما ما يكسبان او برجان ويطهران من غير عمل ويجعل لهما من غنم فيلزم كل واحد منهما ما يلزم الآخر من ارض جانية وضمان خصب قيمة متلف وعرامة ضمان وكفا لهما ومقاسمة فيما يحصل لهما من الميراث ويجوز من ركان ولقطعة ويكتب في نجاته مال الخصم ويكتب في من ذلك لا قوت بوجه وشباب بدنه وجارية بغيرها فانه لا يملك الاخر فيها وكذا يستثنى من العزم الجناية على الحر وبدل الخلع والصدقات اذ لم اجد لها وقال صاحب الصلح المنطوق شركة المفاوضة ولو مالهما من كل شيء ويملكانه بينهما وهو مخصوص بما ذكرناه لاستثناء القائل بهاذلك وهي باطلة الاعمال بخيفه ومن شذ قوله انما يقع بالاموال ولا خلاف بين المستثنين في صحة الشركة بالاموال هي العبرة عنها بشركة العنان بكسر العين ككناية في صير الحمام الذي يملك به الدابة وتختلفوا فيما اخذت منه هذه اللفظة فقيل من عنان الدابة ما استواء الشراكين في ولاية العنق والتصرف واستحقاق المخرج على راس المال كاستواء طرفي العنان واستواء الفارسين اذا استويا بين فرسهما وتساوي الشراكين سواء كانا سواهما لان كل واحد منهما يمنع الآخر من التصرف كما يشتهي يريد كجميع العنان للدابة وما لان لاخذ العنان الدابة بحسب احد يد به على العنان وبهذه الشركة وظيفة ليست عليهما كيف شاء كذلك للشريك منع بالشركة ففسخ التصرف في المشترك كما يشتهي وهو مطلق اليد والتصرف في سائر امواله

وقيل من غير ان يظهر ما لا يظهر لكل منهما مال صلح ولا يظهر انواع الشراكة بل اجمع على حقها وقيل من المعانة وهي المعارضة فان كل واحد
منها عارض بالخبر الاخر ان يقر بذلك فالمراد بالشراكة بالاموال بحيث تكون في الشراكة المعنى الاول كما يقتضيه السياق فكونها بالمعنى الآخر
لانه الغرض الذي منها ولد لا يقر فيها عليه قال في كره شركة العنان وهي شركة الاموال هي ان يخرج كل واحد من الاموال في شراكة ويشتري بها ما يدرها
ويبيع عليه ايضا قول المصنف عقيبها ويتساوى الشريكان في الربح والخسارة وهذا هو المعنى الثاني وهو كل لفظ يدل على ان
فيه على وجه التجارة سواء كان قبل الامتياز ام بعده وسواء وقع من كل منهما الاموال ام لا فكل واحد منهما هو المعنى لحيث يفتقر العقول على كل
ايضا ثم ترتب عليها احكامها من كرها المصنف هذا في كره الشركة وان كان في الربح والخسارة مع تساويهما ولو كان لاحدهما زيادة كان
للمرء في الربح بقدر ما كرهه ولو كان في الخسارة لا يشترط ان يكون الربح على المال لانه ماؤه فاذا كان مال احدهما ازيد من مال الآخر فله من الربح
مستحقا له وان علامه ان لا يشترط ان يكون الربح على وجه لا يخالف لشرع حيث جعل الربح ناعا للاصل مخالفة في ذلك بعض العامة فمنع من
الشراكة مع عدم استئصال المال في القدر لا يتفقها في العقد كما لا يجوز ان يمتثل في الربح مع تقاسمها في المال وينفع بان اعتبر في الربح
والعمل تابع فلا يضر لاختلافه كما لا يجوز مع تساويهما في المال عند كل واحد من عمل احدهما اكثر من عمل الآخر ولو شرط لاحدهما زيادة في الربح مع تساوي
المالين والتساوي في الربح والخسارة مع تفاوت المالين قبل صيقل الشراكة المعنى الشرط والوقوف عليه وياخذ كل منهما في الربح فانه
ولكل منهما حصة من الربح وعمله ما قبل عمله في ما لم يقبل بهما الشراكة والشرط الاول ان يظهر في الشرط تساوي الربح مع تفاوت المالين
او تفاوته مع تفاوت المالين او تفاوته مع تساويهما فلا يصح ان يقال احدهما القصة ذهب اليه المصنف مدعيها عليه الاجماع وبتدعيها عليه جماعة منهم
رواية مولد من لعموم او قوا بالعقود لان يكون تجارة عن تراض وقد وقع اشتراطه وقوله المصنفون عند شرطه من لالة الاجماع المنقول
بجمل الوارد كما يقبل نقل غيره من الالة ولا صلة لالة الاجماع وبناء الشركة على الارفاق لكل منهما من جهة موضع النزاع والثاني البطلان في
النية ليشعروا بدين المصنف وجاعلة من لالة لالة لالة على الشركة ولا يملك مال بالباطل من الزيادة وليس في مقابلها عوض لان القدر
انها ليست في مقابل عمل ولا وقع اشتراطها في عقد معاوضة ايضا في احد الموضوعين ولا التصديق فكلها عقد هبة والاستبا للملك كعقد
وليس هذا احد ما فيكون اشتراطها التملك شخصيا لغيره فيجب ان لا يملك كالمودع اليه دابة يملك عليها والحاصل ان ما في بطل العقد
المضمن في ان يقع التراض في الشركة والاذن في التصرف لا على ذلك القدر بوجهين فسادا فلا يندرج في الامر بالايضا ما لعقود ولا في الموضوعين
عند شرطه من وليست الشركة تجارة لان يكون الشرط للعامل جواز ماله مسلم فلا يمتنع له ان يترضى في هذا بوجهين مع عدم زيادة على من شرط
له الزيادة والالكان معاوضة وتجارة ولم يرد عليه ما ذكر فينبغي على هذا فيقيد الجواز بذلك والثالث قول في الصلاح بجهة الشركة دون
الشرط وجعل شرط الزيادة باقية لاجزاء الرجوع فيها مادامت عنهما باقية وهو موقوف على ان الشرط الفاسد لا يفسد العقد قد تقدم ضعفه
اذا قرئ ذلك فمعنى بطلان الشركة على القول به الشركة بالمعنى الثاني هو العقد الذي لا على الاذن في التصرف لا الشركة المعنوية ابتداء لان امتزاج
المالين متحقق والنية اشار المصنف بقوله ان الشرط والتصرف في قال الشهادة في شرح الارشاد ان الموضوع بالصح والاطلاق ليس في الشركة
الغنائية بالمعنى الذي ذكرناه وتخصف بالصح والاطلاق بل ليس الغرض من الشركة في الاموال الا الشرط المذكور عليه بالصح والاطلاق والنية
الان يمنع من كون الشركة بمعنى العقد المذكور هي الغنائية كما يظهر من النكاح التي ذكرها من مخرج المالين والعقد يكون في شكل بانها اذا لم يكن
العنان في احد الاستلام الاخر لا يوافق الفقهاء على ان الشركة الصحيحة في شركة العنان وانما يطلق الشركة المذكورة وغاية ما ينزلها
يقول على العيني من معانها في الثاني ان يظهر وكيف كان فالباطل هو الشركة بمعنى العقد المذكور ثم على القول بالاطلاق انما يطرد على بعض القدر
يثبت لكل واحد حصة من الربح على نية المالين وتيقاضا ولو اطلقا بعد ظهور الربح على ما شرطه او لا او على غير وجه على ما
سلف في الصلح قوله هذا اذا عمل في المال ما لو كان العامل احدهما وشرط الزيادة للعامل صح ويكون القراض شبهة صحة القراض المذكور
لكون الربح في مقابلته عمل فيكون العقد شركة وقراضا ويلزم مثلها في افعالهم معا وشرطت الزيادة لمن زاد في العمل اضعافا مع تساوي المالين وزيادة
عمله اضعافا مع تساويهما في العمل او زيادة بطريق او لا شرا في الجميع في كون الزيادة في الربح في مقابلته عمل فكان العقد عقد معاوضة في الجملة
بالنظر الى ان العمل يقوم بالمال ان كان المصنف اطلق المنع مع عملها كما ان العقد اطلق الجواز مع التصديق حسن قوله واذا اشترى المال لم يخرج احد
الشركاء التصرف فيه الا مع اذن الباقيين او اذن الشركة بالمعنى الاول وتوقف التصرف على اذن الشركاء واضح فمع التصرف في مال الغير بغير اذنه وفي
في ذلك بين كون الشركة بمنع وغيره ولا في الربح بين كونها بفعلها وغيره فان الاذن في التصرف امر زائد على مفهوم الشركة بذلك المعنى قوله فان
اطلق الاذن تصرف كيف شاءه ام كيف شاءه من جوه التجارة والاسترباح ولا في صحة الشركة من البيع والشراء معا ومساومة وتولية
مواضع حيث يقتضيها المصلحة وقض النعم واقتراض المبيع والحواجز والاحتياالات والرد بالعتب بخلاف ذلك كافي في الوكيل المطلق وهل يتناول اطلاق
اللفظ الشريك في شانه لم يمنع مطلقا الا الاذن خاصة وجهان من قوله الاطلاق واشتراكه على طائفة الربح اكثر بآية من كونها مظنة للخطر فيخرج من
الاطلاق بدليل منفصل لا يجوز ان يفرض من مال الامع المصلحة كمال المصلحة ولا الحياطة في البيع ولا المضاربة عليه لان ذلك من انواع الربح
ولا يتناول الاطلاق قوله ولو عين له التصرف في حقه لم يجز له الاخذ في غيره من انواعه من التجارة لم يتعد الى مواهاه لا فرق مع تعيين الجهة في
بين ان يملك غير ما يملك عند قبلة الشريك على اصل المنع ثم لو خالف جهة التصرف من وجه التجارة لان الاذن لم يطل ولو خالف

فمنع
وحيث قال في الربح بالبيع
اشترى كذا في البيع من ضعفه
او في الشركة كذا في البيع من ضعفه
او في الشركة كذا في البيع من ضعفه

انما يمنع من كون الشركة بمعنى العقد المذكور هي الغنائية كما يظهر من النكاح التي ذكرها من مخرج المالين والعقد يكون في شكل بانها اذا لم يكن
الشرط وجعل شرط الزيادة باقية لاجزاء الرجوع فيها مادامت عنهما باقية وهو موقوف على ان الشرط الفاسد لا يفسد العقد قد تقدم ضعفه
اذا قرئ ذلك فمعنى بطلان الشركة على القول به الشركة بالمعنى الثاني هو العقد الذي لا على الاذن في التصرف لا الشركة المعنوية ابتداء لان امتزاج

عليها

نوع التجارة كان ضوابطها فبطل مع رده وكذا تضمن المؤمنين له جهة من الصفه وغايه مقصده فجاز ما في تلك الجملة حتى لم ولو فقد في المنصف فسطحة
 لضمنه ولا فرق في التقيد بين ان يدل على عموم اللفظ وخصوصه فلو سافر اعتمادا على إطلاق الاذن وقلنا انه لا يتناول ضمنه والحد قد يكون
 باعتبار نوع التجارة وبزمانها ومكانها وعلى كل تقدير يتحصل بها لفظة المأذون ولا يبطل الشرط بذلك فقله ولو كمال من الشركاء الرجوع عن
 الاذن والمطالبة بالقيمة لا بها غير لازمة والشركة بمعنيها غير لازمة واشار الى الاولى بقوله والمطالبة بالقيمة والى الثانية بقوله الرجوع
 في الاذن اما الاولى فظان لا يجب على الاثنان فاطة غيره في ما له والاصل ان يتصرف كل منهما في كل منهما كيف شاء ومن جملته ان يقره اما الثاني
 فان رجوعها الى الاذن في التقيد وهو في معنى لو كان لا يتكون جائزة والانسبة قوله غير لازمة ان يكون اشارة الى الثانية لان الموصوف
 بالجواز والرجوع هو العقد قولهم ولو شرط التجايل في الشركة لم يصح ولكل منهما ان يرجع متى شاء المراد بصفة التجايل المنفعة ترتب
 بحيث لا يكون لازمة في الاجل اتمام القيمة لا تعاقدا جاز فلا يؤثر شرط التجايل فيها بل لكل منهما منصفها قبل الاجل نعم ترتب على الشرط عقد
 يجوز قته منها بغيره الا بان مستأنف لعدم تناول الاذن له فشرط الاجل اثر في الجملة فقله ومن ضمن الشركاء ما تلت في ذلك لانه انما لا يقع
 التقيد في ما عرفت نه وكل فيكون امينا قبل المالك قولهم وقيل قوله مع يمينه عوى لتلف سواء ادعى شيئا ظاهرا كالغرق وخيايا كالثب
 والكم ما منه يقتضي قول قوله في التلف لا نولاه لا يمكن صدق في نفس الامر فلو لم يقبل من المطلوب بالعين وادى الى تخليد الجسد بنده بالتسوية
 بين الاربع على خلاف بعض العامة حيث فرق بينهما فقبل ما نحن في ذل الظاهر لا يثبت قولهم ويبطل الاذن بالجنون والموت فلو طلاق الوكا لهما
 وفي معناه الانهاء والحجر المسقف والفلس ثم في صورة الموت يكون القسمة للوراثان لم يكن دين ولا وصية والابن على الانتقال ليس بعد صدق قولهم
 القسمة وهو غير الحق من غيره وليست سبعا سواء كان فيها راد لم يكن ذلك في هذا الكتاب بصفة من احكام القسمة لما استدل مقام والخر باق الاحكام
 الى كتاب القسمة ولوجه هنا لكان استنباطا ان القسمة عندنا بخلاف الشرط عن حق الاخر وليست سبعا وان شملت على يد لانهما يقتضي
 صيغة ويكفي خلاها الاخبار في غير تلك الافراد التي يدخلها الحجر فيبيع بغيره فيقال ان الصبي بين يده الاخر مع تسوية ما والبيع ليس فيه شيء من ذلك
 واختلاف اللوازم والخواص المطلقة يدل على اختلاف المزايا والمقترضا واختلف في ذلك بعض العامة وطرفي قسمة الرد بشبه ان كل من يبيع
 مشتركا بينهما فخصيص كل واحد من معينين وازالة ملك الاخر عنه بعوض وقد وهو ملك في الجزء الاخر على جهة التراضي يقتضي البيع لان ملك
 حده وهذا التاميم على تقدير تسليم كون البيع كذلك ومنعوا وضح بل بصفته خاصة بما باو وقولا بخلاف القسمة لا يلزم من مشاركتي في بعض
 الاحكام الاتحاد ويظهر اقامة في الشفعة وفي طلائها بالترقب قبل القبض فياقتضي فيه التقاض بصفته في البيع وفي قسمة الوصف منطلقا وفيما يخص
 وغير ذلك فقله ولا يبيح اذ بافتقار شرطه اى لا يصح مطا ولا يصح من احد الشركاء بل من جهة الشريك ومن يقوم مقامه والاشياء بغيره
 فصل في بيع المتع على بعض الوجوه مع ان الحجر غير بائض ولقد كان يفتى عن هذا الحكم بعد ما قيل من انهم قولهم وكل ما الاصر في قسمة بغير البيع
 مع الناس الشريك القسمة لا خلاف في اجبا المتع على قسمة الاصر وفيه في الجملة ولكن اختلفوا في معنى القسمة المانع من الاجبا ومنها يعرفه على
 اقوال اربعة فافضلها القيمة نقصانا لا يشترط فيه عادة لان قسمة المال التي مناط القسمة في الاموال لقوله الاصر ولا اضرار وهو عام وتأنيها بعد
 الانتفاع بالتصيب عند القسمة الاضرار والحرج وانما على المال المتفق المتع عنها لانهما عدم الانتفاع به فمقتضاها وان كان ينفع به مع الشركاء
 ان يكون بينهما ارضية او اقسمتا صا كل واحد منهما موضع ضيق لا ينفع به في السكنى كالاول بان يمكن الانتفاع به في ذلك وهذا هو الحق
 بحسب المحل الثاني انما يستقرن والاقوى اعتبار الاول فانقر ذلك فمقتضى الاجزاء كالحج والادهان يسهم على جميع الاقوال فقله
 الشايل للعددية المتحدة في الجنس التي يمكن تقديرها بالقيمة وكذا الحيوان والعتيق على الاقوى والحمام القيقق والرحا اذا اعدت لواءه نحوها لا يجوز قته
 قسمة جبا على الاول والثالث والجوهرة الواحدة الصغيرة لا يقسم كذلك لاجتماع عدم الانتفاع بجزئها نعم لو كانت كبيرة بحيث يعتد بجزئها في بعض
 المكاييل من المعاجين المفرجة والاكل الخرجت من الثاني المراد بالحجر المستع في هذا ونظائره احكام الشراعي مع تقديره فحق جواز استبدال الشريك
 بها وجهه في الاصر واعلم ان ما الاصر في قسمة عم من كونه مشتملا على رخصه وانما بغير المتع مما الاصر فيمنع عدم اشتراكه على الرقعة لا يخرج
 كبيع جزء من المال ولا يبيع عليه احدى ما وادخله في قسمة الاصر غير مصطلح هنا قولهم ويكون تعديل السهام والقرعة اى يكون القسمة لا يباينها
 بذلك معنى حصلت القرعة لزمت سواء كان المتولى لذلك قاسم الامام ام المتقاسمين ولو اشتملت على ذلك وكان القاسم منصوبا لم يمت بها الا
 والاقوى فقله على نصها ما بعد ما اشدنا على المعاضة فلا بد من لفظ يدل عليها اقله ما دل على الرضا قولهم وكل ما فيه ضرر كالجوهرة والسيوف
 والعصا والاضيقه لا يجوز قسمة ولو اتفق الشركاء على القسمة قد عرفت معنى الضرر في مثل ذلك امثلة المشتمل الاقوال فان قسمة الجوهرة بغير
 القيمة غالبها والسيوف ينقصها والعصا لا يفتقر الى القيمة وحكمه هنا بقدر جواز قسمة ما يشتمل على الضرر وان اتفقا على القسمة غير معروف وانما المهور الذي
 لم يبله جدا المنع نعم لو لم يعدم الانتفاع امكن من حيث استلزامها جميع المال بغير عوض لانه اذا لم ينفع بالاجزاء لانها في القسمة بل هو على
 قسمة ولا يقسم الوقت لان الحق ليس بخاصة في التقاسمين وهذا اذا كان الواضع واحدا وانما التقيد في الوقت عليه كالبطون المتعددة
 فان الحق يغير ما يادها ونقصانها فاما استحقاق بعض طون التقاسمين اكثر ما ظهر بالقسمة ولو عرفت وبالعكس كذا لو تعدد الواضع فقله

القبول المجنون فانها لا تصدق لها ولا يعتد باختيارها وجواب منع ذلك فان الصبي المميز يعتبر بصدقه واختياره في كثير من الاحكام الشرعية
 واما المجنون فامر غير منضبط فان المجانين من يقصد الى الاختصاص بالجزء وهو عليه اشدر صام كثير الفقهاء ولا شك في حصول
 لهذا النوع ومنهم من لا يصدق له وهذا لا يصلح لتملك المباح بغير الحيازة بالحكمة فالحكم في ذلك ان يبق على الحكم في نفس الامر فيحصل
 الى الاختصاص بالمباح فالاصل يقضى عدم الملك واستصحاب حكم المباح هذا بالنظر الى المحقق نفسه واما بالنظر الى غيره فاذا راي تحت
 شيئا من ذلك يحكم به بظاهر او لا يجوز له تناوله بغيره لان اليد جعلها الشارع دليلا لظاهره على الملك ومن هذا الباب ما يحتمل في
 الجبال من الحطب والخشب نحوهما من المباحات التي قد حصل عليها اثر اليد فانه يحكم بها لهم على ان لا يلفظ اليد لا يلفظ فيه الى اصله لعدم التبدل
 اليد شرعا بغيره اقوى من هذه الاصل لتوغيرها واذ اراينا اشياء يتهدد القرائن الحالية على ان يخرجها لم ينو التملك كالمقطع الغرض
 من الاعراض كاصلاح طريق واطعام دابة وترك لعدم تعلق الغرض بالباقي الاصل فيه البقاء على الاثر مع احتمال المنع هنا على ان لا يد
 وان كان لفاعل فيما بينه وبين الله لا يحصل الملك وتظهر الفائدة فيما لو راي الفاعل احدا قد حازه بعد ذلك فخرج الشارع بقدم قوله على ان لا يد
 اليد وما بينه وبين الله تعالى لا يجوز اخذه منه لعدم حصول ما يقضى الملك واعلم ان المسئلة موضع تردد لكثير من كبار الفقهاء كالمصنف على ما
 رايت والشيخ والعلماء في كثير من كتبهم وجماعة خزن وجملة الاقوال فيها يرجع الى ثلاثة لاكتفاء بغير الحيازة والافتقار معها الى الميتة والاكتفاء
 بالحيازة مع عدم تسمية المملك فلو نوى قد ما نثر ولم يميز الملك وهذه المسئلة لا تتعلق بكتاب الشركة الا بواسطة مسئلة السقا والصيد
 ونحوها لانها كالمقدمة لها فلو ذكرها قبلها ما ورتب حكمها عليها كان وقوع الوضعية قولهم ولو كان بينه وبين مال السوية فاذن احدهما لصاحبه
 النصف على ان يكون الترخيص بينهما ضيق لم يكن قراضا الى قول بل يكون بضاعة المراد بالضاعة هنا المال المكتسب مع الغير كالتجارية مما قاله الفقهاء
 والضاعة طائفة من مال يجزئ للتجارة يقولون بضاعة واستبضعت جملته بضاعة وانما كان هذا بضاعة لانه لم يشر في الترخيص فلا يكون قراضا ولا
 شركة لانه لم يجعل معاينة الشركة على عمل المشتركين فاذا عمل المشترك حدة كان الترخيص بينهما على نسبة المال وعلمه معه معونة وتبرعا لانه لم يشر
 لنفسه مقابل عوضا قولهم اذا اشترى احدا لشريكين متاعا فادعى الاخر ان اشتراه لهما وانكر الشريك فالقول قول المشتري مع يمينه لا نهض
 الى قوله ايضا قوله لما قلناه اوجه في الاول انه وان كان وكلا الا انه لا يتعين عليه العمل بمقتضى الوكالة لانها ليست بامانة فان ادعى الشركة لنفسه
 فيقبل قوله في دعواه يمينه ذلك مع يمينه لانه يمينه وانما يتوجه دعوى الشريك عليه اذا جعلها على وجه متسع بان يدعي اقراره بذلك ونحوه اما
 لو ادعى الاطلاع على نيته ذلك لم يكن مسموعا لانه حال فلا يمكن معرفته الا من قبله نعم لو جعلها لهما في دعوى الشركة لهما من المورثية
 واما الثانية فانه وكلا الوكيل قوله مقبول في الفعل الموكل فيه كما سمي في قوله لو باع احدا لشريكين سلبت بينهما وهو وكيل في القبض ودعى المشتري
 تسليم الثمن الى البائع الى قوله لا ارتفاع التهمة اما برأيه من حق المقر لا اعتراضه بوصول حقه الى وكيله وهو البائع واقبول شهادته اعني المقر على
 القابض اعني المدعي عليه القبض هو البائع في النصف الاخر وهو ضيق البائع فلعدم التهمة وهذه الشهادة لا تشر لغيره لنفسه بل على شريكه
 والشهادة على الشريك بقبوله هذا اذا كانت شهادته بقبضه المخصص خاصة ما لو كانت لشهادة بقبض الجميع ففي قولها نظر من عدم علمها
 في حصة الشاهد فيقبض الشهادة اذا ردت في بعض المشهود به هل يسمع في الباقي ام لا وجهها واعلم ان ههنا دعوى عين احدهما بين المشتري
 والبائع والثانية بين الشريكين والمصن كحكم الاول والثانية مع ان الثانية بين البائع وبينه وبين المشتري او لا الاول فان نقدت خطالب البائع المشتري
 بنصيبه من الثمن فادعى حصوله اليه فان اقام البينة برى من الحقين ما من حق البائع البينة واما من حق الشريك فيها وبالاقرار يقبل ههنا شهادة
 الشريك المقر على البائع بالاداء لانه ان كان عدلا اذا شهد بحصة البائع خاصة لانقضاء التهمة وفي الشهادة بالجميع ما مرد ان لم يكن للمشتري
 بينة بالاداء فالقول قول البائع مع يمينه فان حلف استحق اخذ نصيبه خاصة لا عترف شريكه برأيه المشتري من حقه بقبض وكيله ولو طرأ عليه
 فعل متعلق الوكالة ولا يشارك الشريك البائع فيما يقبض وان كان المال في حصة مشتركة فاحصل بعض دعوى الباقي لا اعتراضه بان هذا
 ظلم وان الحق في حصة البائع بالقبض الاول لو نكل البائع عن الترخيص من حلف ان يقبض الجميع انقضت عند المطالبة وان نكل لزم
 بنصيب البائع وان لم يقبض التناول لاصل البقاء التمس في ذمته حيث لم يثبت له الحصة البائع وحيث يثبت الاداء الى البائع بالقبض فلا شك
 المطالبة بحصة لان ثبت شهادته بين او باليمين المرودة على المشتري ونكول البائع ان قضينا به لان ذلك بما يؤخر من حق المتأخرين
 لا في حق غيرهما واما الدعوى الثانية بين الشريكين فان اقام الشريك البينة بقبض البائع طالب بحقه كما مر والافاقول قوله في عدم القبض
 فان حلف انقطع الدعوى وان نكل ورد اليمين حلف الشريك المقر اخذ من حصته لا يرجع البائع بذلك على المشتري لا اعتراضه بظلم الشريك
 في فعله ولا انقطاع وكالنه بفعل متعلق الوكالة كما مر ولبرأيه المشتري من بين الادان باقراره فلا يحق ان البائع ادعى من المشتري فيرجع به
 هذا حكم الخصومين اذا نقدت الاول ولو تاخرت عن الثانية فالحكم كما مر الا ان الشريك المقر لا يقبل شهادته على البائع لسبق حصوله
 واما المشتري فلا يقبل شهادته المقر على التقديرون قولهم ولو ادعى الشريك بصدقه البائع لم يبر المشتري من شيء الى قوله فلو
 قوله مع يمينه التراجع في هذه المسئلة مع شريك البائع الاذن في قبض البائع وهو في مقابلة الاول حكمة احكامها ان البائع اذا لم يكن قد
 ان الشريك في قبض حصته ولو ادعى التقديرون فاما ان يكون الشريك المدعي عليه من قبض البائع في القبض الا ان كان الشريك
 في القبض برى المشتري من حصة البائع لا اعتراضه بقبض وكيله ثم يفرغ من اختصاصه كما تقدم احدهما بين البائع والشريك والمصن فالحكم

فلو كان
 شركة
 لنفسه
 الى قوله
 فيقبل

على

ولا يجوز
 ولا يمكن

لا يمكن استنباط ما تقدم وان لم يكن مادونا في القبض لم يبر المشتري من حصة البائع ولم يوجب فيه ما خصه ولا يبر من حصة البائع
وكذلك لا من حصة الشريك لانكاره فقدم قوله بيمينه مع عدم اليقينة ثم اذا اذ البائع بمحضته فلا شريك مشاركة في الانكار والقبض كما
في قبض كل مشترك وله ان لا يشارك ويطلب البائع المشتري جميع حصة فان شارك سلم البائع ربع الثمن خاصة وليس للبائع مطالبة المشتري بعوضه
لاعتراضه بطلب الشريك في المشاركة كونه اذمة المشتري وانزاله عن الوكا له قبض الشريك واما الشريك فليس كل حصة من المشتري على تقدير
الشركة للبائع لان حصة من حصة ما هو لم يقبل شهادة البائع والمنع في المسلمين اشبهه ان يقبل شهادة البائع للمشتري في قبض الشريك
منه لعدم التمسك حيث ان الشريك ليس بالبائع وحق البائع بالمشتري على التقدير من فليست الشهادة بتعصفا لا اولى نعم لو كان
الشريك ما ذكرنا في القبض بتعصفا لا اذمة غير مفرض المص وحده اختاره من المنع ان وان لم يكن له شريك في حصة لا ان الشهادة بحرقها
من حيث انه اذا قبض ضميمه بعد ذلك يستلزم ولا يشارك فيه بناء على استحقاق المشاركة اذا لم يشك في القبض هذا هو الاثر ولو قلنا بان الشريك
ممكن من قبض حصة من المشترك باقراده قبلت شهادته لا لا تمنع وسياتي الكلام في ذلك واشارة بقوله في المسلمين الى شهادة البائع
هذه الشركة السابقة وقد تقدم ما يدل على جملته في الشاكلة وانما يحتاج الى تفصيل قوله بان عاينان عاين كل واحد منهما الواحد منها
باقراده صنفه بيمين واحد مع تفاوت قيمتهما فيل يطل لان الصنفين يجري مجرى عقدين فيكون من كل واحد منهما باقراده بيمينه
بالاطلاق للشيخ لان مع تفاوت قيمتهما فيمين بيمين كل واحد منهما بيمينه لا بالانقسط والقسط لم يكن معلوما حال العقد حيث كان
المالكين فيهما بيمينتين في عقدين وضعف بان الثمن انما وقع في مقابلته المجموع وهو معلوم والقسط الحكي لا يقتضي التقسيط لفظا والبرهان
انما يطرأ بالاعتبار الثاني وان الاول ولهذا كان المبيع عبدا واحدا ولا حصة منه الباقي الاخر وانما يعلم حصة كل واحد منهما بيمينه
واحدة وان اختلف لعوض جهل ما يخص كل واحد منهما وكونها في حكم العقدين لا يقتضي كونها عقدين حقيقة ولهذا لا يفرق في احداهما بيمين عليه
وقال الاخر وليس كذلك لو كانا عقدين فالقول بالتعصا وضع وقد تقدم البحث في نظير ذلك من البيع فيما اذا باع ما يملك ولا يملك في عقد واحد
قوله ما لو كان العبدان هما او كانا واحد جازة في المال المانع المدكور حيث انهما لا يجزأان الى تقسيط الثمن عليه بل يقسمانه على الشخص
وكذا لو كانا واحد مع ان ذلك التقسيط طوارى لا يمكن نظيره هنا لو عرض احداهما لبيع كما لو خرج مستحبا او حرقا في البيع في كل واحد
انما وقع على المملوك ولا يعلم قسطه من الثمن والوجه في الجميع ان المبيع عند العقد معلوم والتوزيع لاحق فلا يقدح قوله وكذا لو كان
لكل واحد منهما من حصة على اقراده لا انقسام الثمن عليه بالتسوية ومثله ما لو كان العبدان متساويي القيمة فان الشيخ وانما مع من يفرق
بسبب جهل من كل واحد منهما وقد بينة عليه المص بقوله مع تفاوت قيمتهما قوله قد بينا ان شركة الايدان باطله فان تميزت بارة عمل
احدهما عن صاحبه فخصمها وان اشتهت خصمها اصلها على قدر حصة مثل علمها لا اشكال في الخصم كمال منها باجرة تبيع بيمينها الجوز
كذا لو تميز بعضها فخصمها وانما الاشكال مع اشتباه الحال قد اختلفت المص هنا فتمت الحاصل على قدر حصة مثل علمها انظر الى ان الغالب العمل
باجرة المشرك ان الاجرة تابع للعمل مثله فتمت بيمينها باجرة مشتركة بينهما على مثل الكل منهما وعلى هذا لو تميز بعض حق كل واحد منهما الواحد
ضم الى الباقي في اعتبارهما للتسوية وان اخصمها ما ذكره في المسئلة وهما انخرن ذكرهما احداهما انما في الحاصل من غير نظر الى العمل فاما
عدم زيادة احد هاهنا على الآخر لان الاصل مع الاشتراك التساوي لصديق العمل على كل واحد منهما والاصل عدم زيادة احد العاملين على
الاخر والحاصل ان باع العمل بضعف مبيع كونه الاصل في المال والعمل التساوي في الاصل هنا يرجع اليه لان زيادة مال شخص او عمل على شخص
ومساواته ليس اصله لا بحسب القارة ولا في نفس الامر وانما يتم ذلك لو اشتركا في سبب ممتلك كالاقرار والوصية والوقف وبشبه الحال فهنا
انما لو وقع في الاصل اشتراكهما في اصل السبب الاصل عدم التفاوت لان اثبات الزيادة لاحدهما يتوقف على انهما في لفظ الاقرار او
الوصية او الوقف ونحو ذلك والاصل عدمه بخلاف ما نحن فيه لان احد العاملين غير الاخر والاحتمال قائم في تفاوتهما وشتاؤهما على حد سواء
واجضا ياد كونه من غلبته وادارهما او اماز لاحدهما اكثر عمله واشتبهه بجمع ما لا يخرفان اصله عدم زيادة احد المالكين على الآخر
وارد في غير ذلك اتحاد الحكم عند اشتباه الجميع واشتباه جزء يسير منه وهو باطل والوجه الثاني الرجوع الى العمل لانه طريق اليقين البراءة كما في
كل ما يشبهه فثبتت في توالي مع القافة ما عليه والا فاختاره المص عند من التسوية قوله انما باع الشريك ان سلعة صنفه ثم استوز احداهما
منه شيئا يشاركه الاخر فيه موضع البحث ما اذا كان بين شريكين ضا عداد بين مشترك بسبب كون سببهما واحدا كبيع سلعة وميراث وان كان
ونحو ذلك والمص فرض في بيع الشريكين سلعة صنفه لينا سببا بالشركة بالمعنى الثاني فانه عقد يقضي الضرف بالبيع ونحوه مما يشبهه
واختر بقوله صنفه عما لو باع كل واحد منهما شيئا كان العقدان لو اشتركا فيهما يقضيه احدهما عن حصة اجماعا ولا فرق في الحقيقة
بين كون المشتري احدا ومتعددا لان الموجب لشركة العقد لو واحد على المال المشترك اذا تفر ذلك فكل من الشريكين في المال المذكور
مطالبة المشتري بحصة من الثمن فاذا استوفاه شارك الاخر فيه على اختاره المص والشيخ واكثر الاصحاب هو مروي من طرقات في عدم جواز
الاتفاق صراحة عن الاستدلال بها الارسلان بعضها وضعف الاخر وعدم صراحة المطلوب علوه مع ذلك بان كل جزء من الثمن مشترك
بينهما فكل ما حصل منه كان بينهما وذهبل من ادرك في ان لكل منهما ان يقبض حصة لا يشارك الاخر فيه عجا بان لكل واحد منهما ان يرى
الغريم من حقوقه ويصالح على شيء منه دون الاخر ومقر من حق حقه وان بقي حق الاخر وكذا اذا صالح عليه فكل لا يشارك من حصة

الشيخ
بأفكاره البليغة
ملك المناهج
ميكائيل بن محمد
في الأثر المتنازع

ولو استاجر لصيد شيء بعينه لم يصح لعدم الثقة بحصوله غالباً كما كان ضابط المستاجر عليه كونه مقدوراً لأجريت بقصد منه شيئاً
فلا يصح الاستيجار لتحصيل صيد معين مالم لا يشر فيه ذلك لا بعد مقدوراً وهو ثوابه عادة بخلاف الصيد المطلق فإن الغاية فيه
بامكانه لا بد من القدرة على شيء منه كيف اتفق غالباً كتاب المضار يترقى فاعلم من الضرب في الأرض لأن العامل يضرب فيها للشيء على
التجارة وابتغاء الربح يطلب صاحب المال فكان الضرب سبباً لها طردياً الباب للمفاعة في طرفي الفاعل ومن ضرب كل منهما في الربح عليه
لما فيه من الضرب بالمال فيقلبه يقال للعامل مضارب بكرة الزمان لأنه الذي يضرب في الأرض قبله لم يشق أهل الغلبة للمال من الضارب
اسماً وهذا لغة أهل العراق وأما أهل الحجاز فيسمونه قراضاً أما من القرض هو القطع ومنه المقرض لا يقرض به فكان صاحب المال يقطع
منه القطع وسلمها للعامل لواقطع له قطعه من الربح ومن المقرض هو المساراة والموازنه يقال تقارض الشاعر إذا وزن كل منهما
بشعره ومنه قيل قارض الناس ما قارضوك فإن تركته لم يتركوك يريد ساوهم فيما يقولون ووجهان المال هنا من جهة ما كدوا العمل من جهة العامل
فقد تساوى في قوام العقدة بما ولا شتر أهما في الربح وتساوى بهما في أصل استحقاقه وإن اختلفا في كسبه ويقال منه للمالك مقارض بالكر والعلو
مقارض الفخر اعلم أن من دفع الخبز ما لا يتجزأ فيه فلا يجزأ أن يشترط أن يكون الربح بينهما أو لأحدهما ولا يشترط شيئاً فإن شرطاه بينهما فهو من
وان شرطاه للعامل فهو قرض من شرطاه للمالك فهو مضاعفان لم يشترط شيئاً فذلك لأن للعامل جرة المثل عقد القراض مركب من عقد
كثير لأن العامل مع صحة العقد وعدم ظهوره يرد على أمين ومع ظهوره شريك مع التقدي غاصب في قصره ويكون مع فساد العقد غير قول
وهو جازم من الطرفين سواء فضل المال أو كان به عرضة لا خلاف في كون القراض من العقود الجارية من الطرفين ولا نزاع في الابتداء ثم يصير شريكاً
وبما جاز أن يضاهوا المراد بضاض المال صيرته دواهم لا يتركها كان ولا يتعلق العرض به بالنظر إلى أصله ولا فالعرض أيضاً ما لم يوافق وكان عرضاً
كان العقد قولهم ولو اشترط في الأجل لم يلزم لكن لو قال أن مرت بك سنة فلا شتر بعد ما بيع صحيح ذلك لأن ذلك من مقتضى العقد الجارية العقد
مدة الأجل بل يصح منه قبل ولو كان العقد الشرط صحيحاً ما الشرط فمما تملكه من التصرف بعد لأن التصرف تابع للأذن ولا إذن بعد وأما
فإن الشرط المذكور لم يناف مقضياً إذ ليس مقضياً بالإطلاق وكذا القول في قوله أن مرت بك سنة فلا شتر لأن أمر المبيع والشتر معنوط بالمبيع
فإنه المانع منها المستثنى من أحدهما أو مثلهما أو عكس إن قال لا شتر واشترى أو لم يذكر لأن البيع هو المقصود وهذا الباب يطلب الربح وتحصيل الأضاضة
قولهم وليس كذلك لو قال على أن لا أمالك منعك لأن ذلك من مقتضى العقد لأن مقتضى أن لكل من المتعاقدين منفعة كما هو شأن العقود
الجارية فإذا شرطاه بانه فسد العقد ففسد الشتر فقولهم ولو شرط أن لا يشترى لأم من زيد ولا يبيع الأعلى عروجه وكذا لو قال على أن لا يشترى
الثوب لفلان سواء كان الخ لا خلاف عندنا في جواز هذه الشرط ولو لم يوافقها وان ضاقت ببيعها التجارة وإطلاق التصرف ال عليه منه به عليه
خلاف بعض العامة حيث منع من اشتراط ما يكون وجوده نادراً وأيضاً فواحيث يقع التعيين على أحد الوجوه فالفالعامل ضمن المال لكن لو
كان الربح بينهما على شرطه سواء في ذلك الخا افتد في النوع وفي السفر وفي جهة لصحح الحلي ومحمد بن مسلم وغيرهما عن الباقر الصادق ولو لا التص
لكن مقتضى لزوم الشرط فساد ما وقع مخالفاً وهو فاعلى الإبقاء قولهم ولو شرط أن يشترى أو لا يشترى كان في ناه كالتجارة والعقد ففسد
مقتضى التصرف في رأس المال وفيه تردد أنه مقتضى عقد المضاربة ومقتضى القراض الذي هو رديها التصرف في رأس المال بالبيع والشتر أو تحصيل
الربح بالتجارة وهذا ليس كذلك لأن فوائد يحصل بغير تصرف بل من عين المال وجه الصفة تنحصر في البيع العال إذ لو شرط له لم يحصل الثمن ولا
من جهة الاسترباح بالتجارة ويضعفان الحاصل بالتجارة وهو زيادة القيمة لما وقع عليه العقد تناو الخا حصل مع بقاء عين المال وإن المضاربة
يقضيها وضعت أحدهما بالشر أو الأخرى بالبيع أو الخا لا يحققان ثم ربما يظهر الربح والأضاضة المضاربة تدل على ملك العامل الخا بالثمن
وعلى كل واحد بالتضمن فبعض من أحدهما خالف مقتضاهما فإن قيل هذا لأن ذلك كسقيد للمالك عليه الشراء المعين ومن مقتضى البيع والشتر
ويخون ذلك تماماً كان يدخل في إطلاقها وبالقياس خرج ولم يناف ذلك مقتضاهما قلنا الفرق بينهما حصول أصل المقضي وهو البيع والشتر
الربح بما ذكرناه من أن مقتضى موضوعها بخلاف المستأجر فإن المقضي لم يتحقق أصلاً كما بينا وعلى القول بالفساد يصح الشراء المذكور بالأذن ويكون
الثمن الحاصل باجتماع المال لا بتمام ملكه وعليه جرة المثل للعامل اعلم أن المانع إنما هو فحصر الربح في الثمن المذكور كما يقتضيه هذا المعنى
والأفلا يمنع كون الثمن بينهما ويحتسب من جهة الربح على بعض الوجوه كما أنا اشتري شيئاً لغيره فظهرت غلبته قبل أن يبيعها فانها إن يكون بينهما
من جهة الربح إلا أن الربح لم يحصره فيها لا مكان تحصيله من أصل المال أيضاً قولهم ولو أذن له في التصرف تولي إطلاق الأذن وما يتولاه المالك
إلى قوله ولو تولي الأخير بنفسه لم يستحق جرة المراد بالأذن في التصرف هنا إطلاق عقد المضاربة لا لغيره للعامل معها في جواز التصرف في
أخرى وكان حقن بقول لو أطلق العقد تولي العامل بالإطلاق أذكر خاصاً لأن المضاربة لما كانت معاملة على المال للاسترباح كان إطلاق
إطلاق العقد مقتضياً لفعل ما يتولاه المالك في التجارة بنفسه من عرض الفاش على المشتري فشره وطبته وأخره وسببه وقبضه ونحو ذلك
ويجوز ذلك وهذا النوع لو استاجر عليه فالجزة عليه خاصة جداً للإطلاق على المتعاقدين ما جرت العادة بالاستيجار عليه كالدلالة والحل وزن
الامتنعة الثبيلة التي لا يجوز عادة التاجر بما يشترطها بحسب حال تلك التجارة من مثلاً لك التاجر فله الاستيجار عليه جراً على العتاد أيضاً ولو عمل
هذا النوع بنفسه لم يستحق جرة لأنه متبرع في ذلك ولو قصد بالعمل الجرة كما يأخذ غيره توقيراً على نفسه توسعاً في الكسب ففي استحقاقها
وجزئتها على القول بأن الموكيل في البيع إن يبيع من نفسه في الشراء إن يشتري بنفسه فيكون الموكيل في الاستيجار وإن استاجر نفسه لم يكن إطلاقاً

وَمَا أَشَاءَ رَبِّيَ غَاثًا وَفَارًا مَعْنَى

عليها العرف ولو استساجر للأوقاض من

المقصود بالجماعة يقتضي عدم كون المال في ذلك فلا إشكال والمراد بقوله واستجار من حيث العادة الاستجار بالمال كما في الاستجار
الذاتية لا يدخل في عموم من غيره كما ذكرناه وإطلاق الاستجار على الكفاية بعيد قولهم وينفق في السفر كمال نفقته من أصل المال على الاستجار
المراد به كمال النفقة نفقة السفر جمع وليس من غيره من التكاليف فان القول الآخر لا ينفق من المال سواء للاجتماع على نفقة السفر
على نفسه فاساواة في السفر بحيث يستب عليه أيضا والرائد على القراض وقيل ان جميع نفقة السفر على نفسه كنفقة المحضر والاقوى الاول لصحة على بن
جعفر عن اخيه موسى قال المصنف انفق في سفره فهو من جميع المال اذا قدم بلد فما انفق من ضيقه والعوم ووجه الثاني ان نفقته حصل السفر
الزيادة لا غير ما فيها فلو كان مسافرا ام حاضرا لا بد منها فلا يكون السفر على نفسه ووجه الثالث ان المبيع مال المالك والاصل ان لا ينفق
الا على نفسه الاذن ولم يدل الا على المحقة التي عينها وهو لم يدخل الاحلية فلا يستحق سواء والاقوى الاول عملا بالنص الدال عليه وهو في ذلك
لشهرين الا انما اذا تردد ذلك فالمراد بالسفر هنا العرف لا الشرع وهو ما يجب فيه التقدير فلو كان تقصيرا او اقام في الطويل اتم الصلوة فنفقة المالك
على المال ثم يجب الاقتصار منه على ما يحتاج اليه للتجارة فلو اقام زيادة عن نفقته عليه خاصة فلا بد ان نفقته ما يحتاج اليه من مأكل وملبس وشتر
ومركوب لا بد ذلك كالفرد والجواز في السفر السكنى ونحو ذلك ويراعى فيها ما يليق بحاله غاية على وجه الاقتصار فان اسرف حسب عليه وان اسرف على غيره
لا ينفق نفقته وانما اذا عاد من السفر فابق من اعيان النفقة ولو من الزاد يجب له الى التجارة واكثر كدقيقه الى ان يكتفي اذا كان من يكثر سفره ولا يمكن
بيده عود على التجارة من تركه ولو شرط فيه عدم النفقة لزم الشرط للعامل في النفقة ولو اذن له بعد ذلك فهو تبرع يخرج عن شرطها فهو ما كلفه على القول
بغيرها ونخرج من الخلاف وهل يشترط فيها وجوه قوي حد من الجمال الذي الشرط الذي هو جزء العقد بخلاف ما ناوله اطلاق العقد بخلاف
خصوصا على القول بعدمه او بغيره على شرط نفقة لا يثبت على المسافر ويحمل على القول بغيره اعدم وجوب ضبطه بالشئ بالذوق
الشرط الذي يربطه بالشرط على الثابت بالاصل لا يثبت في النفقة ثبوت الرجوع بل ينفق ولو من أصل المال لكن لم يكن يرجع وان حضر المال فلو كان يرجع
فهو من مقتضى على حق العامل انما ينفق في سفره ما دون فيه فلو سافر الى غير ما يتجاوله من المادون والى غير جهة فلا نفقة له وان كانت المصاهرة
فمنه من المادون في السفر فمؤثباته على العامل خاصة لا تها لم يتعلقها بالتجارة فهي له ولو كان لنفسه ما لا يحل له الا ان كان له من المال فلو كان له من المال فلو كان له من المال فلو كان له من المال
فوجه القسطة ان السفر لا يلزمها نفقة على عاملها القسطة على نفسه المالكين او على من يتبعه من اهل بيته او لغيره الاول لان استحقاق النفقة
في مال المصنف منوط بالمال ولا ينظر الى العمل ثم ان قلنا بوجوب كمال النفقة على المصنف في القسطة كما ذكرناه وان قلنا انما يجب النفقة الزائدة
فالقسطة كذلك الزيادة خاصة عليها والباقي على المورد كما قبل مناجم ثبوت شئ على مال المصنف وهو وضعيف لوجود مقتضى في الموضوعين
ولكن من غير مقتضى في الموضوعين الاول ان نفقة المصنف عليه ايضا على قدر المال الذي هو العاقل كما في المادون في ذلك ان يكون قد شرط على كل واحد منها
او اطلق في نفقة واحدة عليه ما على التقديرين لان ذلك مندرج في النفقة المحرمة عليه بالعلم فمادام جعل كل واحد منهما بالآخر اما لو علم احداهما ان
الاول الثاني شرط على كمال النفقة فلا نفقة له ولا نفقة له على الثاني قولهم ولو ائتمروا على كمال النفقة فمادام انما استحقاق النفقة تعود من خاصته
لان النفقة سفر انما استحقاق المصنف وقد ارتفعت النفقة ولا نفقة له ولا نفقة له على قدره في كل وقت وبذلك على خلاف مقتضى القسطة
ونفقة الرجوع لانه استحقاق من السفر وهو متبرع قوله وللعامل مبيعات المصنف لرد القسطة لادراك كل ذلك مع القسطة الفرضية بين
الوكيل حيث لا يبيع له شرا المبيع ان الفرض الذي فينا الاستدراج وهو يحصل القسطة والمصنف فلا يقيدها على تقدير شرا المصنف كما لا يجب
تخيير بين الامرين او قوا الامساك بالارث في القسطة بالنظر في التجارة فلو كان لربا غبطة وقد يكون احد الارش في ذلك تخيير بينهما بخلاف
الوكيل من شرا ما كان القسطة والمصنف يناسبها فالحال الاطلاق على الصحيح عملا بالمتعارف قوله ويقضي الاطلاق لاننا نبيع نقدا بمثل
المثل من قبل المثل لما كان الاطلاق مقتضا لثبوت عمولا على المتعارف في التجارة والحصل للارباح وجب قصر تصرف العامل على ما يحصل به الغاية
قله البيع نقدا لانسيه ما فيها من التعريف على المالكين من المثل لا بد من التقييد مع القسطة على تحصيل الزائد لا من غيرها واضعوا ما البيع
يقضي المثل لان الاطلاق في الوكا لا ينصرف الى وهو في معنى الوكا لا من ثم اطلقه وقبله الشيخ ومما لكن قد عرفت ان المصنفه جاز في الوكا لا من
المطابق لان الفرض لا يقتضي التحصيل المبيع وهو قد يكون بغير نقد بل بكذا لغرض والا فاقوى جوازها مع القسطة واخرى مما لو اذن له في
من ذلك خصوصا او عموما كقصره في كسب شئ ومجسباتك نظر في ذلك فانه يجوز له البيع بالعرض قطعا اما التقدير في المثل فلا يجازي
الا بالتصريح بغيره من المثل فمادام انما يتسارع الناس فيه عادة قوله ولو خالف لم يضر الامع اجازة المالك ان خالفه ودل عليه
اللفظ خصوصا واذا قل بقبح التصرف باطلا ما على جواز بيع الفضول لكن يقف على اجازة المالك ان اجاز نقد ثم ان قدر على تحصيل
القسمة الاخرى من المثل بالبيع القسطة لا القيمة والارباح الاستدراج مع امكانه ولو قد تضمن قيمة المبيع او مثله لا الشئ الموقر ان كان له
ولا التفاوت في صورة القسطة لا يمنع عدم اجازة البيع بغيره باطلا فيضمن المالك عين ما له الذي يقدريه وسله من غير ان شرع في
لصلا لا ينفق في قوله ولا يجزى ان يشترى من المال وما في شرا في ذلك من احتمال الضرر وانما يتلاف راس المال فيبقى مدها الشئ
متعلقة بالمالك وقد لا يفكر عليه ولا يكون لغرض ما ذكره لان المقصود من العقدان يكون ربح المال بينهما ولا يكون ذلك الا اذا اشترى
بالعين لان الحاصل بالشرا في الذمة ليس بربح هذا المال قوله ولو اشترى في الذمة لم يضر الا مع الاذن في اي لم يضر لان ما اطلق القسطة
اللزوم بل يقع موقوف على اجازته ويمكن ان يبرده لان ما يشمل الاجازة ويريد ان يصفه بغيره المثل الاول اعرف قوله ولو اشترى في الذمة

القول

لا معلوم يذكر المالك تعلق الثمن بزمانه ظاهره هذا انما يذكر المالك في الشراء لفظا ولا لفظا لعدم ايجاز ولو ذكر مئة خاضعة
 للعامل ظاهره انما يجب عليه التعلق بزمانه من حق البائع وسببا انما الله في الوكالة تحقيق ذلك ولو لم يذكره لفظا ولا لفظا وقع ظاهره او باطنا قولهم
 ولو امر به التفرغ في حقه فصار الى غير ما امره باشتياق شيء معين فابتاع غيره ضمن ولو رجع الى المرات ان المصنعة لا تبطل بهذا الخالفه وان وجب
 الضمان والاثم في التصرف غير المأذون والبيع بينهما على حسب الشروط والنصوص الصحيحة الدالة عليها لا التوجه الاشكال الى صحة الابتاع الخالفه
 بوجهه غير ان في معنى ان يكون ضمويا وكان السبب في ذلك ان الغرض الذي في هذه المعاملة هو التفرغ وباقى التخصيص عرضية لا يؤثر في فساد المعاوضة
 الخالفه حصول المقصود بالذات والمحللة المستند النص الصحيح وعمل الاجتهاد ويجب انما الغرض في حقه التفرغ اذا ابتاع المتاع في تلك الجهة بما وافق مقتضى
 المعينة او غير ذلك وانما لا يتبعان بمثلهم بوجه كما لا بد من مثل اعلم ان العامل لا يجوز له التفرغ مطلقا من ان المالك عند اسواده بالظن
 يخاف او انما لا يفسد من التفرغ في المحلة المتنافية لاكتساب النفع المتعارف له لعل في الاما في الله على هذا وحيث ياذن له فيه فان اطلق في
 الجهات وان عين له حقه تعينت كما ذكره عناية المصنف خالية عن الخوف من التفرغ بغير اذنه فلذلك نبتها عليه قوله وبوت كل منها تبطل المصنعة لا يفسد
 معنى الوكالة كما كان هذا المقدور من عقود الجائز بطل ما يطل به من موت كل منها وجنونه واعثا والحق عليه التفرغ لا يتصرف في حال غير ما ذكره
 كالوكيل لا فرق بين حصوله قبل التصرف وبعده ولا بين ان يكون قد ظهر بيع وعده ثم ان كانت الميتة المالك وكان المال ناصرا لا يبيع فيلحقه
 الوارث وان كان يبيع فاقسمه وبقدم حصة العامل على جميع القروا ملكه لها بالظهور فكان شريكا للمالك ولان حقه متعلق بعين المال دون القيمة
 وان كان المال عرضا لمعامل بيمين ربح والرجوع والا فلا ولو ارث الوارث لزاما بالاضافه ان شاء مطوسيا الكلام في ذلك في مسئلة الفسخ وان كان
 الميت العامل فان كان المال ناصرا لا يبيع فاقسمه المالك ان كان فيه ربح دفع الى الورث تخرجه من ماله ولو كان هذا المتاع لغيره الى البيع والتضييق ان
 اذن المالك للوارث فيه فجاو الاضطرار الحاصل من بيعه فان ظهر فيه ربح فوصل حصة الوارث اليه والاسلم التفرغ الى المالك وحيث حكم بطلان المصنعة
 بالموت واريدها بعد ما عوارثها شرط في الثانية بشرط الاولي من اضافة المالك والقيمة وغيرها قوله ومن شرط ان يكون عينا وان يكون
 دراهم وكذا يبرم اشتراط ذلك في المال وضعه وفاق فقله فذكره وهو العدم وعلل مع ذلك بان في ذلك من لا بد من تحصيله ولا ولا يجوز ضم عمل الى
 التجارة وان المصنعة لم تكن تسمى على ريادة العمل مجهول التفرغ غير يتحقق الحصول انما سوغت هذه المعاملة مع ذلك للحاجة فيضربها ليسهل التجارة
 بغير ربح في كل وقت حاله هو التقدير ولا يخفى ان اثبات الحكم بمثل هذه التعليلات بعيدا القعدة على نقل الاجماع قوله وفي الغرض ان التفرغ
 زوده الفترة ضمها وله القطع للمدانة من الذهب لفضته ومنشأ التردد فيها من عدم كونه دراهم ردنا في التفرغ من موضوع الوفاق
 مساواتها في المعنى حيث انها من التفرغ في تماماتها النفس بخلافها واضطراب قيمتها بها واصالة الجواز وهذا كله مندفع بما ذكرناه من ايقاعهم
 على اشتراط احدها ومع ذلك لا يعلم قائل الجواز بها واتما ذكرها المصنف في حكمها ولم يقل غير فيها خلافا واذا كانت المضاربة حكما شاعرا
 فلا بد من الوقوف على ثابت الاذن فيه شرعا وما اطلقت الفترة على ذلك المصنف من غير سكر فان صح هذا الاسم كان التردد من حيث انها قد
 صارت دراهم ودانيرة وانما اختلفت لتسوية وهي نصف في التقدير بما لا يقدر خصوصا اذا قولهم بها على ذلك لوجوه تقدم من وجوه المنع
 قوله ولا يصح بالفلوس لابلورق المشغوش سواء كان الغش اقل واكثر هذا اذا لم يكن متعاضدا بالمشغوش فلو كان معلوم التصرف بين الناس جاز
 به المعاملة وصح جعلها لا لغيره سواء كان الغش اقل ام اكثر قوله ولا بالعرض العرض يضم الغش جمع عرض بفتحها ساكن الوسط ويحذف الهمزة
 وكل شيء سوى التقدير في كونه في وعلى هذا كان يستغنى عن ذكرها مما تقدم من عدم خولها فيها ولكن حكى الجوهري عن ابن عبيد الله الغرض هو المقصود
 التي لا بد منها لئلا يكون حيا ولا يكون حيا ولا يعقار او لا يشتمل الفلوس لا الفترة الا ان المعنى الاول انسب بالمقام ويمكن ان يكون وجهه
 تلك الافراد فيها من شبهة الجواز وعدم جواز المصنعة بالعرض وموضع وفان وعلل مع ذلك بان لا يتحقق فيها التفرغ لانها لا ترفع قيمتها
 التفرغ في أصل المال وليست غرقه وورما انقضت قيمتها فيصير اسر المال رجاء الاختيار على الاتفاق قوله ولو دفع الى الصياد كاشبكة بمحضه
 كان المصايد عليه جرة الالة كودك لفت المصنعة بمحاجة لغيره مقضاها فان مقضاها صرف العامل في ذمة المالك وهذا ليس كذلك وليس له
 لانه مركب من شركة الابدان وغيره لانه لا يشبه ولا بالاجارة وهو ووجه الحكم بكون الصياد المصايد مبيع على عدم حضور التوكيل في
 تلك المباح الا ان كان الصياد له على حسب نواه الصياد وقد سبق الكلام على نظيره وسعيد بناؤه على ان العامل لم ينو المالك لنفسه لان كماله
 دخوله على الشركة وحيث يكون له على كل منها اجره مثل الصياد في الشبكية بحسب اصنام المالك ولو كان المدفوع اليه بدل الشبكية لانه ليجل
 عليها ويركب بالاجرة والحاصل بينهما فالجواز لانه على جرة مثل العامل لم يصفه المعاملة ايضا العين ما ذكره والفرق بين الشبكية والذئب
 في كون الحاصل لصاحب الذئب دون مسئلة الشبكية ان الاجرة تابعة للعمل العمل في الذئب حاصل منها وفي الصياد الشبكية يتبع العمل كما ان
 السبب بحال الذئب وعملها تابع لغيره فيكون الحاصل للعامل لا مدخل هذا للذئب كما في قوله في وجه الغرض ان المال المشاع لان المشاع معقود في نفسه
 وجامع الباقي لشرائط وقوع الغرض بغيره لا فرق بين ان يكون عقدا وانما مع الترتيب وغيره قوله ولا يكون المشاهدة وقيل يصح مع الجهل والجهل
 القول قول العامل انما القول لان الشبكية في الاول في الثاني في طومثا والخلاف من ذوالعظم الغرض بالمشاهدة وبقاء الجملة لانه لا يصح الا في
 وحكي في المعنى الشبكية القول بوجاهة المصنعة بالجراف من غير تعيين بالمشاهدة وقواه في الخ جحها بالاصل قوله المؤمن عند شروطهم ولا شك
 في ان القول قول العامل مع ميمنه قدره سواء صح المعاملة لهم لا لانه منكر ووجه فقره قوله ويكون على الصحيح مع المشاهدة باعتبار ان المبيع

والحال هذه كان التفرغ بينها
 بموجب الشرط متين

الجوهري

عسيلة

مع التفرغ في فله

لا تدفع البذل الى غالب فلا يقع المنازع لكن لو فرض حكم كذلك وكذا لو اختلفا في هذه الصورة قولهم لو اختلفا في هذا
بما شئت لم ينعقد بذلك فراض لا انتفاء التعيين الذي هو شرط في صحة العقد بين الاقرض في الما بين كونها امتساويين جئنا وقد
ومختلفين خلافا لبعض العامة حيث جوز مع التناوي قولهم واذا اخذ من مال القرض ما يجزئ عنه ضمن وهذا مع جهل المالك بعجزه لانه مع
يكون واضعا يد على المال على غير الوجه المذكور فيلان تسليمه اليه انما كان ليحل فيه فكان ضامنا وهل يكون ضامنا للجميع والقد لا اثن على
مقداره قولان من عدم التميز انتهى عن اخذ على هذا الوجه ومن ان القصور بسبب الزائد فيخص به الاول فوي من يميل ان اخذ الجميع دفعة
فالحكم الاول وان اخذ مقداره ثم اخذ الزائد لم يجره ضمن الزائد خاصة ويشكل بانه بعد وضع يد الجميع عاجز عن المجموع من حيث هو مجموع
ولا يخرج الا ان اخذوا اياه او تولوا الاخذ الزائدة لم يجر ولو كان المالك غالبا بعجزه لم يضمن ما اقتد به على الخطر ولا ان علمه بذلك يقضي
الاذن لمف التوكيل حيث ثبت الصمان لا يبطل العقد به اذ لا منافاة بين الصمان وصحة العقد المراد العجز عن التصرف في المال وتقليبها
وهذا يحصل حال العقد من ثم فرق بين علم المالك بحمله ولو كان قادرا فحمله العجز تحمله الزائد عن مقداره لوجوب خطره وهو عاجز عنه
وامكان التناقص منه بالفسخ فلو لم يفسخ ضمن وبقي العقد كما ترقى له ولو كان له في يد غاصب بطل فراضه عليه صحيح لم يبطل الصمان اكل قوله وفيه
دنبه اذ نة قد تقدم البحث في نظرية هذه المسئلة في باب الوهن وان وجد بقاء الصمان ان كان خاصا قبل لم يحصل ما يزيله لان عقد القرض
لا يلزم عدم الصمان فانه قد يجامع بان يتعدى فلا ينافي لقوله على اليد ما اخذت حتى تؤدي حتى انتهاء الغاية فيبقى الصمان الى الوهن
اما على المالك وعلى من اذن له والدفع الى البايع ما دون فيه فيكون من جملة الغاية واستقر العلامة من ذوال الصمان هنا وتبعه في الشرح
القراض مانه صحة عقد يجب كون المال مانه لان الصحة ترتب لاشترائه انتفاء علة الصمان لزال الغصب لانه اذن في يده وفيه نظر لان
معنى كون القراض مانه من حيث انه قراض ذلك لا ينافي الصمان من حيث استخراي كما لو كان عضبا فان الصمان قد يجامعها اذا تعدى العامل لا يلزم
من انتفاء علة الثبوت ثبوت علة الزوال اما اقتضاء العقد الاذن في القبض فضعفه ظاهر لان مجرد العقد لا يقضي لك واما يحصل الاذن في
لخر ولو حصل سلمنا زوال الصمان كيف العلامة وقد صرح في كونه بان كون المال في يد العامل ليس بشرط في صحة القراض فلو قال المالك ان
ابقى المال في يدي وادفع الثمن كلما اشتريت متاعا صح وتمايل بعدم زوال الصمان وان اذن له في قبضه بعد ما تقدم من الادلة وضعفه بان
محض ان كان لمف القبض مضطحا لانه كالتوكيل يجعل لو اسقط عنه الصمان وقضيه ثم رده فلا اشكال في الزوال كما انه لو دفع ثمنه الى البايع زال عما
قولهم وكذا لو اذن للعامل في قبضه من الغريم لم يجز العقد لانه لا يخرج بالاذن عن كوننا لكن يقع القبض من المالك ولو اشترى به بعد ذلك
كان مضوتا فاشعنا عقد القراض قوله لم يجز العقد بعد القبض فان يقع صحيحا وفيه اشارة الى صحة القبض ان كان مرتب على عقد فاسد
لو قال بع هذه السلعة فاذا انضمتها فهو قراض لم يصح لان المالك ليس يملك عند العقد المراد بالمال الثمن الذي يصح به القراض عدم مملوكة
واضح لا يحصل الا بعقد البيع ولا نهجهوك قد تقدم ان المال المجهول لا يصح به لان العقد معلق على شرط فلا يصح كاي بيع خلافا لبعض العامة
فجوز كذلك قولهم ولو ماتت ذب المان بالمال متاعا فاره وارث لم يصح لان الاول بطل الخ المراد افره بعقد متسايف سواء كان بلفظ القرض
لانه امر غير مخرج والمانع عن التحكون المان عرضا وهذا القرض قرض جديد بطلان الاول بالموت حيث انه من عقود الجائز فوالمالك لان غير العادة
في ولو كان المال قد اضمحلت يد فمطلعا لكن هل يصح بلفظ القرض قبل لا يتوقف باسقاط الاول فامضا لان ظاهره تركك واقررتك على ما كنت عليه
والحال انه قد بطل الاقوى التحكون استفاد من اللفظ معنى الاذن لان عقد القراض لا يخص في لفظه غيره من العقود الجائزة والقرض قد يدل عليه ايضا
في قولهم ولو اختلفا في قدر راس المال فقول قول العامل مع يمينه لانه اختلاف في القرض لا فرق في ذلك بين كون المال باقيا والاعا بتفريط
الجميع في القرض هو اضعاف اراهم براءة ذمة العامل من ايد اياها المصطفى بقوله لانه اختلاف في القرض لان المالك يدعي انه قبضه الزائد
وهو يتكوه الاصل عدمه واولي الحكم ما لو كان العا بتفريطا فان العامل غارم والقول قوله في القرض هكذا كذا اذا لم يكن قد ظهر رجوع الاقوى وقيل
من جريان التعليل المذكور وهو الظاهر من اطلاق النص من اقتضاء انكاره لزيادة راس المال وتوفر الرجوع فيز يد حصة من فيكون ذلك في قوة اختلاف
في قدر حصة منه مع ان القول قول المالك فيه يمينه ولا ينع بقاء المال الاصل يقضي كون جميعه للمالك الى ان يدل دليل على استحقاق الزائد مع
تلفه بتفريطا الصمون قد رال المالك اذا كان الاصل استحقاق المالك ليجز قبل التلف الا ما اقر به للعامل فالصمان تابع للاستحقاق وهذا هو
الاقوى بما قبل ان القول قول المالك لانه التلف بتفريطه طوه هو ضعيف جدا قولهم ولو خلاط العامل مال القراض بغير اذن المالك خلاطا
لا يمتن ضمن لانه تصرف فيه مشرووع لان مال القراض مانه لا مانه لا يجوز خلطها كما لو دعيته ولا يبطل العقد بذلك وان اثم ضمن فبقى الرجوع
منه على نية لما اجدنا مع اطلاق العقد ما لو تخلف لفظا ينافيها كما لو قال اقل ما شئت لو اياك نحو ذلك صحيح مع المضطحة لا بد منها فان الخلط
قد يكون مضطحا في بعض الاحوال قوله ويلزم الحصة بالشرط دون الاجرة على الاصح ومن رجح هذا التراجع الى ان المضطحة هل هي من العقود الصحيحة
المشروعة ام لا او القول بكونها صحيحة ويلزم فيها للعامل ما شرطه من الحصة قول جميع العلماء على اختلاف مذاهبهم الاقل من اقلها وانما
بهذه الطاقة صحيحة ويلزم فيها للعامل ما شرطه من الحصة قول جميع العلماء على اختلاف مذاهبهم الاقل من اقلها وانما
صحيحا من طرق كل البيه من طرق غيرهم وهذا الشيخ في بطله المعتبر متبع لمعنا على ان الرجوع للمالك وللعامل عليه الاجرة لان
للمالك والمعاطة فاسدة كجها لة القرض الجواب المنع من مناسدة المعامل بعد ثبوتها بالتصووص الصحيح وعموم الايات لم يحصل الاجماع

ذلك

ذلك

بالأصول لا يفرق بين من العقول كما لمزاعوا المسافات وتبعها لتمام الأصل مطلقا ولا بد أن يكون الربح مشاعا فلو كان الربح مشاعا
فوله وفيه نزعة المراد بالمشاع أن يكون باجمعه مشتكا بينهما ويخرج بهامورا الأول أن يجعل لأحد هاشيا معينة والباقي الآخر ولم يذكر المقصود
وهو باطل اتفاقا لأنه لا يرجح الأول لذلك فقد قيل من أن يخص بهامورا وهو غير جائز فقد ذكر المصنف فيما يأتي من قريب منه وهو أن يشترط
لأحد هاشيا معينة والباقي بينهما الثاني أن يقول المالك خذ فراضا والربح وجه الفضا لخصاصة الربح المشاع فيقتضي العقدان
الاشتراك في الربح وهل يكون هذا الصيغة بضاعة بمعنى أن العامل لا يستحق على عمله جرة أم يكون فراضا فاسدا كما يقتضيه الآخر لا بد من
مع الضرر به المشهور الثاني فيكون الربح على المالك عليه العامل الجرة ووجه الأول أن النظر إلى المعنى فانه دال على البضاعة وإن كان لفظه القرض
ولأن البضاعة توكيد في الخلو تترعا وهي لا يختص بلفظ وما ذكره دال عليها ولا بد من الحكم بالغاء اللفظ ما أمكن جملة على التيقن وذكر القراض وإن
كان منافيا بحسب الظاهر لا يمكن أن يكون هنا مأخوذا من معنى المساوات التي من أحدها المال من الآخر العمل من غير التفات إلى المراكز
وهو أحد الشبه من المعنى الشرعي كما سبق لوقيل أن ذلك بحسب اللغة والحقيقة الشرعية فاباه أمكن أن يجوز فيه فان الخلق في اللغة يفرق
بجارات شرعية وهو ما في من التمسوا في الاختيار الجرة للعامل لأنه دخل على ذلك فكان مستعرا بال عمل وهذا يحتمل بناء على اعتبار القرض
الافساد أن زاد عليه بعد الجرة نظر إلى دخوله على التبرع به هذا أو غيره وهو قولي الثالث أن يقول خذ فراضا والربح كمالك ووجه فساد
ويحتمل كونه فراضا لأنه عليه معنى كل يدل السابقة على البضاعة لأن القرض لا يختص بلفظ كما تقدم بل دل عليه وهذا دال عليه فلو لم يرد
الربح كمالا للعامل المال مضمون عليه لا شيء على المالك وعليه للعامل الجرة وحمل الاشكال ذام بقصد القرض لا القرض بالان لم يقتض شيئا
أو لم يعلم ما قصد إلا كان قراضا إلا أنه فاضا فاسدا في الثاني غير شك قال قولها ما لو قال خذ فاضا فخرج به الربح وإن كان بضاعة ولو قال الربح
كان قراضا الفرق بين الصيغتين شمال الأول على قيمة منافاة القرض البضاعة وفي القرض هو حقيقة شرعية في العقد المضمون
بجالات الأخيرة هذا إذا أطلق اللفظ وقصد القرض البضاعة فلو قصد القرض قيمة ما سبق لصاحبه اللفظ لعدم وضوحه مع إضمار خذ فاضا
الضرب بالقرض نحوه في العقد ليس بشرط ولو احتل في العقد المفضل احتمل تقدم المالك لأنه عرف به العامل نظرا إلى أن اللفظ لا يوجب
الضم ولو احتل في قيمة اللفظ تقدم قول مدعي مع العقد كإسالة الضحية عدم الضحية قولهم ولو شرط أحدهما شيئا معينة والباقي بينهما
لعدم الوثوق بمحصل الزيادة فلا يتحقق الشرط عدم الوثوق بالزيادة لا يصلح دليلا على هذا بانقاربه كافي عدم الوثوق بأصل الربح وإنما
الفساد فضاء عقد البضاعة لا اشتراك في جميع الربح كما تقدم ولقول الصادق في صحيحه الربح بينهما ومثله رواية إسحق بن عمار عن الكاظم
وهذا الوجه ليس بينهما وإن وثق بالزيادة بل بعضه على تقدير الزيادة وجميعه على تقدير عدم الزيادة فلهذا فاضا العقدان وثق بالزيادة
قولهم ولو قال خذ على التقف صح ووجه الصحيح أن المتبادر من العبارة أن الربح بينهما ضعين وهو تعيين وإن المالك لا يقتضي تعيين حصته
فانه ما لم ينع أو ما يقتضيه العقدان أن يكون المراد بالتقف للعامل لأنه لا يحتاج إلى الاشتراط وفيه نظر لأن اللفظ كما يحتمل أن يكون
النصف للمالك والآخر لا يحتاج إلى ذكره لتبعيته للمالك فيفسد افتقار العقد إلى تعيين حصته للعامل لا يقتضي كون اللفظ المشترك محمولا على القرض
بالتفريق بين الباد والمعنى الصحيح من هذا اللفظ قولهم وكذا أن الربح بينهما يقتضي أن الربح بينهما ضعين ولاستواءهما في السبب لمقتضى الاستحقاق
والأصل عدم التفاضل كما لو قال لهما مال وكما لو قال لقرشي الفلاني بيني وبين زيد وخالف في ذلك بعض السامعة بحكم بطلان العقدان البينة
شدد مع التفاوت حيث يبينها بمجهل استحقاقه بمنع صدقها على غير التساوي مع الإطلاق نعم وانضم إليه قرينة صرح به على غير بواسطتها
قولهم ولو قال على أن النصف صح ولو قال أن النصف واقصر لم يصح لأنه لم يعين للعامل حصته الفرق بين الصيغتين أن الربح لما كان بالمال
والأصل كونه للمالك لم يقتضيه تعيين حصته فان عينها كان تأكيد ما يقتضي حصته للعامل فلا بد من عدم استحقاقه بالبدو نفذ إذا قال النصف لك
كان تعيينا لخصه للعامل بقى الباقي على حكم الأصل ما إذا قال النصف لم يقتض ذلك كون النصف للآخر غيره بل هو باق على حكم الأصل أيضا في بطل
في تمام الضرر على النصف الآخر على أنه للعامل نظر إلى عدم الفرق بين الصيغتين عرفا وعملا بمفهوم التخصيص وضعف بعد استقرار العرف على ذلك
ضعف لالة المفهوم والأجود البطلان قولهم ولو شرط للعامل حصته معها صح عمل العلام أم لم يعمل ولو شرط لأجنبي كان عاملا صح وإن لم يكن عاملا
مستد في جازة الأصل في الربح أن يكون بين العامل والمالك خاصة على ما يشترط فلا يصح جعله لأجنبي ولو فرض كونه عاملا كان بمنزلة العامل المقتدر
فلا يكون لأجنبي أو ما شرط حصته لغيره أحدهما الرق فهو كشرطه لما لا يصح لأن العبد لا يملك شيئا ولو قلنا بملكه كان لأجنبي حيث شرط لأجنبي بشرط
عمل فلا بد من ضبط العمل بأرض الجباة لكونه من أعمال التجارة لا نجاة ومقتضاها وانما وصفا لأجنبيته مع كونه عاملا لأن المراد بالعامل منافع
يكون إليه التصرف في جميع ما يقتضيه العقد هذا الشرط لا يبرك كذلك بل إنما شرط على خصوص ما كان يحل لهم المشاع إلى السوق أو يدله على تصرفه
من الأعمال الجبرئية المطلوبة فلو جعل عاملا في جميع الأعمال كان العامل الذي هو أحد ركائز العقد معتدا وهو غير محل الفرق بين هذا وبين ما
من شرط العمل بأن كونه أجنبيا والوجه الآخر الذي أشار إليه المصنف لأجنبي قبل أن لا بشرط لأجنبي هو اشتراط أن يعمل في يوم المأمون
شرطه ما هو ما لا يجوز أن لا بشرط يكون للمالك حيث لم يعمل جوعا إلى الأصل فلا يخلو الف من مقتضى العقد لعدم العمل على أن
تختص بهذا الوجه لم يذكر غير ما عرفت لذلك اختلاف في الرواية قولهم ولو قال لك نصف من ماله فهو كذا الوفاء للربح حصته المشهور بجهة
القرض في الصورتين وإن اختلف بينهما من حيث المعنى لأن النصف كان مشاعا فخرج من المالك خارج مضمون لهما من النصف المالك

الشرط وخالف في ذلك الشيخ في أحد قوليه فقال الثاني باطلا لما فات مقتضى القراض من أن يرج كل جزء بينهما وهذا قد شرط في النصف والآخر
للمالك لا يشارك فيه العامل الآخر بالعكس فإنما يرج نصفه خاصة فيخص به أحدهما أو يرج أكثر من النصف فلا يكون النصف معاومة وتجب أن
لا يشارك في النصف معين بل بهما فإذا رجع أحدهما النصفين فذلك الذي يرج هو المال الذي يرج لا اعتداد به وحسب النصف فمما
فكل جزء منه يرج نصفه قولهم ولو قال لأشيت لكما نصف الرجح صح وكذا فيه سواء ولو فصل أحدهما أيضا وإن كان عمله سواء ما كان
مع الاطلاق فلا فضايلة الاشتراك الأصل عدم التفضيل لانه المتبنا ومنه عرفا كما سبق في قوله بنبينا وأما مع التفضيل فهو صحيح عندنا وإن
عملها لأن غاية شرط حصته قليلة لأصاحب العمل الكثير من الحصص على اشتراطه مع ضبط مقدارها ولأن عقدا واحدا مع اثنين يعقد فيرجع
كما لو ارض أحدهما في نصف المال بنصف الرجح والآخر في نصفه الآخر بنصف الرجح فانه جائز اتفاقا خلافا للبعض العام حيث اشترط التسوية بينهما
في الرجح مع استوائهما في العمل قياسا على شركة الأبدان ذلك والأصل في الرجح عندنا باطلاق قولهم ولو اختلفا في نصيب العامل فالقول قول
المالك مع يمينه لأنه منكر للزائد لأن الاختلاف في عمله وهو أبصر به ولأن الأصل بتعدي الرجح للمالك فلا يخرج عنه إلا ما أقر المالك بخبر
هذا مع عدم ظهور الرجح مامع نظر الأصل أنه كذلك لعين ما ذكرنا استوجبه بعض المحققين التخالفا لأن كل منهما مدعى على غيره فارتفع
المالك يدعى استحقاق العمل الصغار بالحصص الدنيا والعامل ينكر ذلك فيجوز القول بالتخالف لأن ضابطه كما سلف في البيع أن ينكر كل واحد ما
يدعيه الآخر بحيث لا يجتمعان على أمر ويختلفان فيما زاد عليه وهو ضعيف لأن نفس العمل لا يتناول الدعوى لأنه بعد انقضاء الدعوى للمالك
استحقاقه وكذا قبله لأن العقد الجائز لا يستحق به العمل وإنما المستحق المال الذي عمله للمالك وحقيقة النزاع فيه فيجوز فيه ما تقدم من الأصول
قولهم ولو دفع قراضا في مرض الموت وشرط رجوعه ومالك العامل بالحصص لا فرق في ذلك بين كون الحصص المشروطة للعامل بقدر أجره المثل أو الزائد
تسوية على ذلك على الوارث حتى يعتبر من الثلث فإن التوقف على الجواز تنفذ وهو ما يبرع به المريض من المال الموجود حاله التبرع وهذا ليس كذلك
لأن الرجح أمر معلوم متوقع الحصول ليس بالمرضين على تقدير حصوله فهو أمر مجرد يحصل بسبب العامل حدث على ملكه بعد العقد فلا يمكن للوارث
فيه اعتراض قولهم ولو قال للعامل رجعت كذا ثم رجعت لم يقبل جوعه كذا الوارد على العاطل أو قال ثم خسرته وقال ثم تلف الرجح قبل أن يقبل قوله
الأوليين لأنكاره مكذوب فراه الأول فلا يسلم كافي رجوع كل مقر ولا فرق بين أن يظهر له عواها الكذب ولا وجهها كما لو قال كنت لبيتك المال
أم لا خلافا لبعض العامة حيث قبل قوله في الأول لأن ذلك واقع في المعاملين لأجل هذا الغرض ما قبل قوله خسرته وتلف الرجح فلا تميز بين هذا
كانت دعوى الخسران في موضع يجهل بان عرض في التوقف كذا ولو لم يجهل لم يقبل به عليه كذا قولهم والعامل يملك حصته من الرجح بظهوره ولا
يتوقف على جوده فاضاه هذا هو المشهور بين الأصحاب لا يكاد يتحقق فيه مخالفة لا قبل في كتب الخلاف عن أحد من أصحابنا ما يناهز الفروقة
ذلك إطلاق التصريح بأن العامل يملك ما شرط له من الرجح وهو متحقق قبل الانقضاء وقبل القسمة لأن سبيل استحقاق هو الشرط الواقع في العقد
فيجب أن يثبت مقتضاها متى وجد الرجح كما يملك عامل المساقات حصته من الثمرة بظهورها ولأن الرجح مع ظهوره مملوك فلا بد له من مالك
ورب المال إلى لا يملكه اتفاقا ولا يثبت أحكام الملك في حقه فيلزم أن يكون للعامل ذلك المالك غيرهما اتفاقا ولأن العامل يملك المطالبة بالقسمة
فكان ما كالا لانهما فرع الملك ولا يكفي في استحقاقها مجرد العمل فلا يباح كسبه فتم حقيقة واطلاهم يقتضي أنها حقيقة ولا بد له من مالك
بالظهور يقيق عليه نصيبه من سيده أو اشتراه والثاني باطل محدث خد بن قيس عن الصادق قال قلت له رجل دفع إلى رجل ألف درهم مضارب فاشترى
أباه ولا يعلم قال يقوم فان زاد درهم أو أحد اعترى واستسقى في مال الرجلان المقتضى للاعتان إنما هو بخلاف ملكه ونقل الامام فخر الدين عن والده أن
في هذه المسئلة رجعوا قال لكن لا يذكر القائل أحد منها أحد ما أنه يملك تجرد الظهور وانها لا يملك بالانحصار لا قبله غير موجودا رجلا
مقدوره وهو مملوك لا بد أن يكون محقق الوجود فيكون الظهور موجبا لاستحقاق الملك بعد التحقق ولهذا يؤبرث عنه وبضم حصته من مالها
سوى للمالك والاجنبى قال أنها إنما يملك بالقسمة لأنه لو ملك قبلها لكان القسمة الحادث بعد ذلك شايعا في المال كسائر الأموال المشتركة
والثاني باطل لأخصا في الرجح لأنه لو ملك لأخص به الرجح لأن القراض معاملة جارية والعمل فيها غير مطبوع فلا يستحق العوض فيها إلا بما تم كمال
الجعالة دون غيرها أن القسمة كاشفة عن ملك العامل لأن القسمة ليست من الاستنباط والمقتضى للمالك تمام العمل هو أنه على تمام العمل التوقف
للمالك في كونه كذا في المسئلة عن سائر الفقهاء من العامة والخاصة سوى لقولين الأولين وجعل الشافعي في واحد قوله لا أحد في إحدى الروايات
ووافق في الباقي على الأول فلا بد من أن يثبت هذا الأقوال وهو مع ذلك ضعيف لما خذنا من الأمان الرجح قبل الانقضاء غير موجود لأن الملك
غير مخصص في العقد فإذا ارتفعت قيمة العرض فاسر المال منه ما قبل قيمته من المال والرجح وهو محقق الوجود ولو سلم أنه غير محقق الوجود
لا يقدح في كونه مملوكا فان الدين مملوك وهو غير موجود في الخارج بل هو في الذمة من كل هذا على الثاني وعلى الثالث أنه لا يملك من المال وإنما
الحادث على الشئاع ويجوز أن يكون مملوكا ويكون مملوكا قايما لأسر المال فيكون الملك منزها ولا استقراره مشروط بالتسليم وكذا لا منافاة بين
ملك الحصص عدم ملك ربحها بسبب عدم تولد الملك ولا لولا اختصاص ربح بيمينه لا يستحق من الرجح أكثر مما شرط له ولا يثبت بالشرط ما يخالف
مقتضاها لأن القسمة ليست من العمل في شئ فلا معنى لجعلها تمام السبب للملك فلا وجه لا تخالفها بالجهالة وقد ثبت عليه في جواز الرجوع من ضعف
طسبوت في تناقص الرجح لأنه من يثبت عليه ما لا يقر ذلك فتقول على تقدير ملكه بالظهور فهو يملك تمامه ولا يستحق الرجح ولا يملك الرجح ولا يملك
المال فلا بد لاستقراره من الرجح وهو ما انقضاء جميع المال وانقضاء قدر أسرار المال مع الفسخ والقسمة ولا معنى على قولهم لا يثبت الرجح في

انقضاء

من الثلث

بعض

ملوك

من تلفه وخسران سواء كان الرجح والخسران في مرة واحدة أم مرتين وفي صفقة أم اثنتين وفي سفرات أم سفرة لأن معنى الرجح هو الفضل عن
واس المال في من ذلك العقد فإذا لم يفضل شيء فلا يرجح وهو محل فاق وسبب بعض أحكام ذلك قوله العامل أمين لا يضمن ما يتلفه إلا عن تقريط
أو خيانة المراد بالحيتا ما يتبعه عن نظائره بالتعدي فإن استعمال شيء من أموال القراض وكل من غير وجهه وانفاقه كذلك يقال له خيانة للمالك
وتعدي الحد الذي قرره الشارع والفرق بينه وبين التقريط أن التقريط عدني هو ترك ما يجب فعله وهو وجوده لا اشتراكه في فعله ويجب ترك
قوله في قوله مقول في التلف لا فرق في ذلك بين دعواه تلفه بامر خفي كالسرقة وظاهره كالحرق ولا بين مكان إقامة البقية عليه عدمه عند الكوفاة
مقبول قوله في كفا الأمانة بل يقبل من الغاصب كاستيائه الله فلهذا في قوله وهو يقبل في الرد فيترد بظاهره أنه لا يقبل وجبه عدم القبول
لأصله عدمه ولا أن المالك منكر فيكون القول قوله كما أن العامل في ذلك مدع عليه البينة وشيئ من الخصيص مثل دعوى التلف لأم خارج لا يقتضي
مطوق القول الآخر للشيخ فإن القول قول العامل لأن أمين كاستودع ولاق عدم تقديم قوله من الضرر يجوز كونه صادقة فتكليفه بالرد فإني انكسفت
بالإطلاق ويجب منع كونه قول قول كل أمين وبالفرق بينه وبين المستودع فانه يرضى لنفسه المستودع قبض المالك وهو محض حسن فلا
يناسب التسليم عليه لعدم قبول قوله لما فيه من الضرر واللازم للعامل من عدم قبول قوله مستند الحكم الشرعي فلا يقبله والتكليف
لإطلاق ممنوع ماسية لكن يبقى في المسئلة بحث هو أنه إذا لم يقبل قوله في الرد يلزم تخليد الحبس أو اضرار على انكاره خصوصاً مع إمكان صدق
هم قد تخرجوا من ذلك في الغاصب حيث يدعي التلف فكيف بثبوتها للأمين لأن الحمل على مؤخذته ووطأ البينة به وإن أدت إلى الحبس لا ينسب
به إلى أن يحصل اليأس من ظهور العين ثم يؤخذ منه لبدل الحيولة إلا أن مثل هذا يان في دعوى التلف خصوصاً من الغاصب ليس في كلامه تنقيطاً
الحل فيبقى النظر فيه قوله إذا اشترى من ينعق على رجل مال فإن كان بائناً فحقه وينعق فإن فضل شيء من المال عن ثمنه كان الباقي فاضلاً ولو كان الخ
لما كان مبيعاً القراض على طلب الرجح فكل تصرف ينافيه يكون باطلاً ومن جملة شراءه من ينعق على المالك لأنه تحصيله من فضل من عدم اشتراكه
الغرض المقصود من العقد أن المال في شرائه صحيح كالمواشاة بنفسه وكبكره وعق على المالك وبطلت المضاربة في ثمنه لأنه بمنزلة التلف
وصاهاً من المال أن كان ولا يثبت المضاربة كما لو تلف جميع مالها هذا إذا لم يكن في العقد الرجح في شرائه فإن كان فيه الرجح لم يستحق العامل
حصته في العقد كما يكون له الأجرة في ثمنه ولا يثبتها على وقت ملكه للخصه فإن جعلناه بالاضااض والقسمة فلا إشكال في عدم استحقاقه هنا لأن ثمنها
وان جعلناه بالظهور كما هو المشهور المتصور لاحتل كونه كذلك كما اختاره المصنف لطلان المضاربة الشراء لعدم كونه من متعلق الأذن فإن شراء
المضاربة ما اقتضى التغليب لبيع وطلب الرجح مرة بعد أخرى وهو منفعي منها لكونه مستحقاً للعقود فإذا صرف الثمن فيه بطلت ضمن المالك
أجرة المثل كما لو فسخ المالك بنفسه فثبتت حصته العامل في العقد لتحقيق المالك بالظهور ولا يندرج فيه عقبة القهر في صدوره بادن المالك فكأنه
استرد طائفة من المال بعد ظهور الرجح وانفاد الرجح في كسري على العامل مع ذلك المالك أن قلنا بالتأني في مثل من العقد القهري ومع لخبثا الشر
السبب بغيره مضيق مع لخبثا واللاستسقاء العقد في الأول قوى لأن هذا الشراء ليس من متعلق العقد كما قرأناه فان قيل استحقاق العامل الأجرة
إنما هو في العمل المحسوب للمضاربة فإن قلنا بأن هذا ليس من أعمالها بل خلاف مقتضاها فيجب أن لا يستحق العامل شيئاً قلنا استحقاق الأجرة ليس
مقصوداً على هذا العمل كحل عليه وعلى مقدم من الحركات والسفر وغيره من المقدمات من حين العقد إلى الآن لذلك كله من متعلق العقد
وقد منع باختيار المالك الذي هو قوة فخره فيثبت للعامل عليه الأجرة كما إذا فسخ المالك قبل أن يشتري العامل ويعدن ليكي ويسافر ويعمل
شاكراً من المقدمات وأما هذا العقد فانه وإن لم يكن من مقتضيات العقد لكنه عمل مأثور من المالك من فاعله بعد نفسه للعمل بالعوض فثبت
يثبت له على أجرة مثله مضافاً إلى ما تقدم وعلى تقدير انحصار العمل من حين العقد فيه فخصه الأجرة وإن كان مثله بما يحتمل الأجرة والأفلا وحكم المص
وغيره بالأجرة لا يسع أن يزيد من ذلك بل المراد أن كان العمل تمام الأجرة فإن الأمانة على أجرة المثل يقتضيان المثل الأجرة فطاعوا بهذا يحصل الفرق بين العمل
العامل عمل الوكيل الذي معنى عمله على التبرع والأجرة وليست من مقتضياتها بخلاف القراض فانه منقضي على طلبه عوض على عمله من حصته وأجرة في قوله وإن
كان غير لانه وكان الشراء بعين المال بطل إذا وقع شراء المالك أو غيره من المالك فلا يرجح أما أن يكون الشراء بعين المال وفي ذلك من مقتضى الرجح
أن يكون عاملاً بالثمن بحكم الشراء المذكور جاهلاً بها أو باجداً لها خاصة فالتصور ثمان وعلى تقدير الشراء في ذلك ما أن يذكر المالك للبائع لفظاً أو
الشرائط خاصة وبطلت وشبهه فخرج من هذا المقام والمصرفة لم يفرق في إطلاق كلامه بين العالم بالثمن والجهل به كما في الجاهل بخلافه القول في ذلك
أن يشتري بعين المال بطل إلى لم يقع لأمره لكن يكون مضروباً فيفعل الأجرة مع احتمال أن يريد البطلان حقيقة فظهر إلى أنه من الشراء المذكور
حيث منافاة لغرض القراض واشتراكه على الأمانة المحض بضعف بان غاية التصرف في مال المالك بغيره من ذلك الفضول بعينه والله في ذلك يبلغ
خلافه كالتأثير من عدم علمه بالنسبة الحكم كما مع جملة فحتمل كونه كذلك لأن الأذن في هذا الباب يصرف إلى ما يمكن بيعه وتقليد في التجارة للاسترجاع
ولا يمتثل ولا غير ذلك فلا يكون ماسواً ما ذكرناه في التماس الأمر ظاهر لا يقتضي الأذن غايته غير أنه لم يجهل هذا هو الذي دل عليه ظاهر القول فيحمل
حق الرجح ويحكم بعقده على المالك منه ولا ضمان على العامل لأن العقد المذكور إنما يقتضي شيئاً إذا ذكر بحسب الظاهر لا في غير الأمر لاستحالة توطئة
إلى العامل لاستئذانه بتكليفه بالإطلاق وكما لو اشترى مبيعاً لم يعلم بعينه فتلّف بذلك العيب في الفرق بين المبيع المشتري بجواز شراؤه المبيع
دونه لا يدخل فيما نحن فيه لأن الحكم في حالة الرجح فيها كما عيب الفرق من الذي يلحق على النفس الحال أنه جاهل به وواقعته عن حاله الذي لا دخل
لحق المظهر وكذا القول بأن تكليف العامل بالإطلاق تأنيقضية عدم الأثر لصحة العقد بحكمهم بجهة العقوب التي يطل فيها الرجح وان ظهر على

في قوله مقول في التلف لا فرق في ذلك بين دعواه تلفه بامر خفي كالسرقة وظاهره كالحرق ولا بين مكان إقامة البقية عليه عدمه عند الكوفاة

المقصود

خلافه

خلاف ذلك بل على ما ينبغي ان يكون فالحكم موضع اشكال وبقي الاشكال في جاهل احد ما خصه صاحب الحكم لا من غير معدونه
على التفظان اعلم مقدورنا اما جاهل النسب فقدورنا مقدم وان اشترى في الذمة لم يقع للضمان تقدم من عدم تناول الاذن لها لكن ان كان
ذكر المالك لفظا لغزوضولي وان نواه خاصه وقع للعالم لجل باطننا لا يفتقر ويحب عليه التخصيص منه على حشر عي اذ ليس له ملكا لى نفس الامر
لينة الضارفة عنوان اطلق وقع له مطلقا قولهم اذا كان المال للامراة فاشترى وجهها فان كان باذن لجل النكاح الى قوله وهو شبه لا يشترى في حقته
الشراء اذا كان بلذنها الا ان الضرر جاء من قبلها وبطل النكاح لاستناع اجتماع الملك النكاح على ما هو محقق بانه وان كان غيرا فانه قد نقل
فيه قولين احدهما التخصيص والآخر ان فيه غير معلوم ومنه ان يشترى في ملكه طلب الرجوع فيه ولا يتلف به امر المال في ان كان او اشترى في ليس من روح والثاني ان
الشراء اذا ذكره المصنف من العلوية هو حصول الضرر الى المالك كونه يكون ذلك دليلا على الرضا وبقيد لما اطلقته من الاذن بدليل مفصل عقل
ويبين على هذا ان يكون موقوفا على اجازتها اذا قلنا بتوقف عقد الفضول عليه ويحتمل ان يريد بقوله البطلان مطلقا ما ذكره من القرينة المبنية وح
التي قصير الاقوال ثلثة وقد نقلها مرة وكذلك وان كان لقلها غير محذور الاقوى البطلان مع عدم الاجازة اذا اقررت ذلك فقل القول بالبطلان مطلقا
الحكم واخرج وعلى قوله ان طلبة فكل ذلك اذا جاز تبطل النكاح ولم يضمن العالم ما فاتها من المهر والثقة لان ثوانه مستندا الى اختيارها وعلى
القول بالحقبة من اوقات يسب مع علمها او رجحان لان التفتوت جاء من قبله لكن ضمنا للمهر طالما الثقة فشكلا لا تبا غير مقدرة التبا الى الزمان
ولا يفتقر اجتماع شرطها بل ليست حاصلة لان من جعلها التمكن في الزمان المستقبل هو غير واقع الا ان يقال بانها بغيرها على التدرج
وهو بعيد عن التخصيص انما هو على هذا القول هو الذي ذكره جماعة قولهم اذا اشترى العالم باه فان ظهر فيه ربح افتقر نصيبه من الربح فيجب
المقتضى بان يمسك من اكله العالم بمسراة ان اشترى العالم بال القراض من يتفق عليه كما يخصص المص لا نورد الزاوية فلا يج اما ان يكون فيه
ربح حين الشراء او ان لم يكن فاما ان يتجدد بعد ذلك فيمنع لا ارتفاع السوق ويحذر وان لم يكن فيه ربح سابقا ولا لاحقا فالبيع صحيح اذ الضرر
فيه على احداهما لا يشترى وان كان فيه ربح من حين الشراء فلا يج اما ان نقول بان العالم يملك حصته من الربح من حين ظهوره او يتوقف على احداهما
فيكون فان قلنا باحد الامور قلنا باحد الامور لا يفتقر ضا فلا مانع من شرائه وان قلنا بالاول فيلزم وجب اختيار المص صحتها وهو وجه البيع وانما
ضيب العالم لا يكرى الى نصيب المالك بل يستحق بقية باقي قيمته لما كان كل العالم موصرا اما حصة البيع فالوجود المقتضى هو صدره
من غير الضرر على وجهه وانشاء المانع اذ ليس له حصول الضرر على المالك وهو مستوف ههنا لان العتق انما هو على العالم وان المالك اطاع
ضيب العالم لا اختيارا والتبطل المقتضى انما هو انما هو عدم سران القرض على العالم مع بقاءه فليس يتجدد في غير من محدد قرض عن ابى
عنه بل في رجل من الى رجل ان يفتقر من نصيبه فاشترى باه وهو لا يعاقل يقوم فان زاد رعا عتق واستسعى في مال الرجل اطلق الحكم بالاستسعا
من غير سوال عن حال العالم هو موصر او مفسر وترك الاستسعا في مثل ذلك دليل العموم وليس السؤال عن رجل معين ليحمل كونه عالما
بجمله بل عن مطلق يحمل الامور وان التقوم عليه على خلاف الاصل اذ هو مشغل لذمة ربة فيقتصر فيه على موضع الوفاق والوجه الثاني حكم جالده
الا ان يقر على العالم مع بقاء الاختيار والتبطل هو موجب يستمر لا يتاخر اختيارا والتبطل اختيارا المستحب كما سبنا انما يقع رجلا في الزاوية على اعسا
السامل جباين الادلة او على جهة الترجيح هذه الشراء كما سبنا والثالث بطلان البيع لا ينعاف لمقصود القراض اذ القرض هو السوق للتجارة التي تهتميل
التقليب للاستراج وهذا الشراء يتعقب القوة لينا في ذلك فيكون خالف للتجارة فيكون باطلا لعدم الاذن فيه وهو موقوف على الاجازة والوسط
لا تميز قوة لولا اطلاق الزاوية وان لم يكن فيمنع حال الشراء ثم ظهر بار قاع السوق في علما الاقوال كما مر فان قلنا بملكه بالظهور عتق نصيب المالك
ايضا ضاعا عن المقتضى ان ما لم يبر عليه لو قلنا في السابق وجهها فعدم الحلف بالاختيار والتبطل هو الشراء اذ لو لا له يملك شيئا باقيا
السوق وهو اختيار للتبطل فيمنع لان الشراء ليس هو مجموع السبب بل جزء والتبطل لقرنبا ناهو ارتفاع السوق ولا دخل لاختياره فيمنع لا
يكون مختارا للتبطل فيمنع لان الشراء ليس هو مجموع السبب بل جزء والتبطل لقرنبا ناهو ارتفاع السوق ولا دخل لاختياره فيمنع لا
وقد عرفت الاستسعا ان يضاهيه كما مر والوجه الثاني عدم الشراء لعدم اختياره السبب كما عرفت من طار في السابق والاول في قوله لا يعا
الطلاق الزاوية وهذا هو السوق اطلق المص الحكم بالعتق من غير نظر الى مجدها الربح وجوده وعدم الشراء على العالم مطلقا باطلا في المصنف
كان مناسيا لما سبنا من القواعد في ما به قوله فاضح المالك مع كون العالم اية المثل الى ذلك الموت ولو كان المالك عروصا لم كان الغنية
عند طر القرض فلا يج اما ان يكون من من المالك لو كان العالم او منها او من غيرهما كعرض ما يقتضي الانفساخ من موت وخبر وغيره او على كل تقدير
فاما ان يكون المالك فاضا كما وقع اس المال فيجميعه عرضا وبعضه من ذلك وعلى التقدير الستة عشر اما ان يكون قد ظهر ربح ولو بالقوة فوج
من يشترى في اية من القيمة ولا ينفذ اقل المسئلة وهي اثنان وثلاثون واكثر حكمه يختلف محتاج الى التخصيص المص ذكر حكمه ما لو كان الفسخ من
المالك مع مفسر انما كما يرون جملة احكامها ان المال لو كان ناضا ولا يرجع اخذ المالك ولا شيء للعامل لان يكون الفسخ من قبله فليجبره العا
المالك على ان يقتضيه خلاف المص لان على محرم صدر باذن المالك لا على جباله التبع بلى في مقابلة الحصنة وقد فانت بفتح المالك بقاءه في الربح فينتج
ابرة سبنا ان الفسخ يشك انهم يقدم لا على الحصنة على تقدير وجودها ولو لم توجد فلا شيء له والمالك ساطع على الفسخ حيث شاء ويمكن فيه
باتفاقا المصنة خاصة على تقدير استمراره الى ان يحصل هو يقتضى عدم عز له قبل حصولها فاذا اخالف فقد فتنها عليه فيجب عليه اجرة كما اذا فتن
العمل بعد الشراء وع في العمل فيه فتنه ان وضاهما هذا العقد قد حصل مقتضاها ومنها جوار فتنه في كل وقت والاجرة لا دليلا عليها وهذا الفسخ

فما عجز عني ان يفضي الى الوجه

فما لو منع المالك قبل الاضطرار ان كان قد ظهر ربح والحال انه بعد الاضطرار قد حصل له من اقله ثلثا ما كان قد دفعه قبل
الاضطرار لم يظهر له بعد المالك ان كان قد حصل له من اقله ثلثا ما كان قد دفعه قبل الاضطرار لم يظهر له بعد المالك ان كان قد حصل له من اقله ثلثا ما كان قد دفعه قبل
عدم وقوعه على العمل بوجه اخر الى جود بون يزيد في كل فصل في موضع اخر ظاهر نعم لو كان الزبون المذكور موجودا بالبيع لم يكن
لا في قوة ظهور الربح ولو انعكس الحال بان طلب المالك من اضطرار المالك لا ربح فيه في اجبار العامل عليه فلا من طوقه على اليد انه قد
حتى توثق قد اخذته نقدا محبوسا له اليه ويجوز ان يتغير في المال بغيره فبذلك من حد وثا لغيره بان المالك واصاله البراءة من عمل
عليه بعد ارتفاع العقد لعله اقرى ان كان قد ظهر ربح والحال انه قبل الاضطرار قد حصل له من اقله ثلثا ما كان قد دفعه قبل
وقد ثبت بان الاضطرار طلب المالك اضطرار جليل العامل اجابته لان استحقاق الربح وان كان ثابتا بظهوره الا ان استقراره مشروطا بالاضطرار في
عرضه ليقف سقوطه لان طلب العامل للبيع خاصة في جواب جابته لما الكسب وجها ما اخذها استكان وضو العامل الى حقيقة التمسك بالعروض واسفا
باقى العمل عن تحقيقه لما الكسب حقيقة فلا يكفل الاجابة الى بيعه انه بعد منحه للعامل وان حال العامل لا يزيد على حال الشريك ومعلوم ان
شريكه جابته الى البيع ومن وجوب تمكن العامل من الوصول الى غرضه كالحال بان الزبون لم يوجد اغتبت شره اجتناب العرض او وجد لكن
او جود بون يشترى بزيادة من زيد الربح ولا ريب ان العامل مرتبه على الشريك في حيث ان حقه يظهر بالعمل الربح عوضه ولو قلنا يتوقف ملكه على
الاضطرار وعنده فوجوب جابته بعد موضوع الاشكال اذا طلب العامل للبيع في الحال ما لو طلب تأخير الى وقت متأخر كوسم ستوقف فليس
ذلك فعلا للضرورة لو كان الفسخ في هذه التصور من العامل المحكم كذلك لان استحقاقه الاجرة لو كان ناصلا لا ربح فيه بعد كذا وجوب جابته لما
له ان يبيع في الحال لان المانع من قبله وفي كره اطلو الحكم بشيئ الاجرة منه فوضف العقد واحد هو ان ناصلا ولا ربح ولو كان بضعة ناصلا كان
قد راسل المال في غير عدم اجبا العامل على اضطرار الباقي لرجوع المال الى المالك كما كان ولول منه لو كان اقل وجوه جواز افضاءه على
معه ولو قلنا بخبر على الاضطرار فيما سبق في كره هذه الفروع اشكال من عدم نص على التبيين وقارض الوجود الدالة على الحكم جملتها ما قد
قولهم وان كان سلفا عليه جبايته وقد عرفت ان العامل الكسب الباع بالدين الامع الاذن وكذا الشراء من حيث ان سلفه في عدم ان المالك فيه يكون
الشخص مضمونا على العامل لا كدرا في هذه النوايا انما الكسب فيما اذا ان في قوة اطلاق النص وجبايته على العامل وكذا في غير من الدين للمالك
في الاضطرار والمضاربة ورأس المال على حقيقة الدين لا يجري مجرى المال لان الدين ملك ناقض الذي اخذ منه كان ملكا تاما فليؤد كما اخذ بطل
اليه اخذت حتى توثق بما حصل عدم الوجوب لمنع كون المضاربة تكاد كرو الحال ان الاذانه بان المالك والاضطرار لبراءة الدين من وجوبه
بان ان المالك فيه تامة كانت على طريق الاستيفاء لا مطلقة بل لالة القرائن ولا فضا الجزئ لك لو قلنا فيما سبق بجواز اجبا على بيع العرض
هنا اول قولهم وكذا لو كانت مال هو عوض كان له البيع لان ينفذ الوارث وفيه قول الحكم هنا مبني على سلفه من الفسخ فان المالك
جمله استجاب وجوبه في كل احد من العامل الوارث لو طلب الاخر فيما سلفه من التفضيل القول الاخر هنا انه ليس للعامل للبيع وان لم ينفذ الوارث
لان المالك هو الغير من ان ينفذ ولا يجوز التصرف فيه الا باذن بطلان العقد هو متجه قولهم اذا قارض العامل غيره فان كان باذن وشروط الربح
بين العامل الثاني والمالك صح ولو شرط لنفسه لا يصح لانه لا يعمل له اذن المالك للعامل في المضاربة قد يكون بمعنى عدم العمل هو الثاني
العامل الاول اذا اراد ذلك بمنزلة وكيل المالك قد يكون بمعنى ادخاله من شاء مع وجوبه ما عاين وقد يكون بالاعتماد ما مراد من
الاول من ثم لم يقع ان يجعل له شيئا لا يرضى به املك قد تقدم ان مقتضى عقد القراض كون الربح بين المالك والعامل لا فرق في هذه الصورة
بين جعل الحق للعامل الثاني في حصته الاول دونها فان نقصان هذا وان لم يرضى العامل الاول فليس يعمل من اعمال التجارة التي يستحق
حصته ولو كانت الاذن بالمعنى الثاني لو بالآخر وجعل الثاني شريكا في العمل حصته بينهما اخذ لا ينفذ المانع في الاول وهو عدم العمل قولهم
ولو كان غير ان يرضى عن القراض الثاني فان ربحه كان نصف الربح للمالك النصف الاخر للعامل الاول عليه اجرة الثاني فحق المالك ان
قوله لا فرق حسن اذا عامل العامل غير اذن المالك مسلمة المال فلا يخفى ان يبقى المالك به الثاني موجودا او يتلف على التقديرين فان
يظهر ربح او لا ثم ان يكون الثاني عالما بان الاول غير المالك لا ينفذ لئلا يظن ان المالك لا ينفذ لئلا يظن ان المالك لا ينفذ لئلا يظن ان المالك لا ينفذ
يظهر ربح في المالك وان وجد باقيا ولا ربح فيه وان وجد ما فاجتنب الربح على ايها شاء تعاين بيدها على المالك وان ربح على المالك على
مع علمه لا تقرا التالف في الامع جملة على الاقوى في عدم دخوله على التامة وان ربح على الثاني ليرجع على الاول مع علمه ورجوعه على الاقوى
طون وجد بل غير وقد يحفظ للمالك جيلته كان اما النصف الاخر فيه اقول احد ما اختار النص من انه للعامل الاول فوجبه العقد التبعيه
فيستحق ما شرطه عقد مع الثاني فاسد فلا يبيع شرطه على هذا فلكل الثاني اجرة مثل علمه الاول لانه غيره وهذا انما يتم مع جعل الثاني لأمع علمه
مع ذلك ان الشرا كان بغير المال والحال انه غير ان يكون من المالك فهو مضمون فيبقى ان يقف على اجارته انما اجابة فالحجج لان الاعراض
الاول لم يعمل شيئا والثاني غير اذن وان كان في المالك فذلك والاول مع العلم ان المالك لا ينفذ لئلا يظن ان المالك لا ينفذ لئلا يظن ان المالك لا ينفذ
القول وتانيها ان النصف الاخر للمالك ايضا لان العامل الاول لم يعمل شيئا والثاني عقد فاسد ولا بد من بقيته ما ذكرناه وعلى هذا فاجرة
الثاني على الاول مع جملة الاعلى المالك لعدم امره والثاني ان النصف بين العاملين بالتسوية ابتعا للشرط خرج منه النصف الذي
المالك فكانت الفاتحة انصر الربح في الباقي وعلى هذا فيرجع العامل الثاني على الاول بصفه لانه قد دخل على نصف الربح تمامه واصل

له الاضطرار بمقتضى ما عديم الرجوع لان الشرط محمول على اشتراكها فيما يحصل لم يحصل الا انصف هذا كله مع جعل الثاني ثمة التوجيه
 هذه الاقوال ليست لا محالة ولا نقلا عنها احد من نقل الخلاف ان كان ظاهر العبارة يقبل قبل بشيء وانما هي وجوب الشافعية جهة
 ذكرها المصنف من في كنهه ونقل الشيخ في قريبا منها بطريق اخرى غير متخذة له وجودا في جميع النصف للعامل الثاني عملا بالشرط
 ولا شيء الاول لا لملك له ولا عمل هو التحقيق في هذا المسئلة المرتب على اصولنا ان المالك ان اجاز العقد الرجوع بينهما وبين الثاني على الشرط
 وان لم يجز به بطل ثم الشراء ان كان بالعين وقف على اجازة المالك فان اثاره المالك له خاصة ولا شيء له في الرجوع اما الاول فلعلم العمل
 واما الثاني فلعلم الاذن وعدم وقوع العقد مع الثاني اجرة مثل عمله على الاول مع كنهه لا مع عمله وان كان الشراء في ذلك من نوى صاحب
 المال فملك ان نوى من عامه وقع الشراء له لا لغيره وان لم يوشى او نوى نفسه فالعقد له وضمان المال عليه لتعديده بخلافه مقتضى
 حيث لا يقع العقد للعامل الثاني فله الاجرة على الاول مع كنهه لان مقتضى المضاربة عقد القرض لا انما قال مقتضى ليهما الاخر فافانكر
 فاقام المدعى ثمة ما دعي العامل التالف فحق عليه ايضا وكذا لو ادعى عليه وديعه او غيرها من الامانات لان دعواه التالف مكنة لا كذا
 الاول موجبة الاقرار به وانكاره الاول يقتضي المالك فيكون ضامنا وقوله مقتضى عليه بضمان معناه الحكم عليه بالبدل مثلا وقيمة الاضمان
 فغير اصل الا ان لا يلزم تحصيله الحسنة هذه العبارة ليجوز من قول من لم يقبل عواذ الاستئذان من عدم القول بحسنة الى ان يدفع العين وقد يكون
 ناقضا لان يتكلف نحو مقتضى من حسمه مدة نظرها الياس من وجود العين ولا فرق في هذا الحكم بين مال المضاربة وغيره من الامانات
 كان كذا لو جرد المقتضى في الجمع قولهم لو كان جوابا لا يستحق عندي شيئا واشبهه بعضهم ان ليس في ذلك تكميل للثبوت ولا للعدم فافانكر
 فان المالك اذا تلف بغيره لا يستحق عليه بسبب شيئا فيقبل قوله في التالف بغيره مع مبنية قوله اذا تلف مال القرض او بعضه بعد دور
 في التجارة فاحسب التالف من الرجوع وكذا لو تلف قبل ذلك وفيه ردده ظاهر العبارة ان جميع مال القرض تلفت حجب الرجوع بعد الدور ان لم يكن
 المتبقي فانه يوجب طلاق العقد فلا يمكن جبره الا ان يحمل على ما لو اذن له في الشراء في ذلك متقاضي ثم تلفت المالك فبعد عنه التمس فاق القرض
 يستمر ويمكن جبره بالرجوع المتحد ولو كان التالف بعض المال مكن جبره على التعدي من وجوه الرد في المالك فالتلف قبل الدور ان لم يكن
 وضع الضمانة على الرجوع وقاية لراس المال فلا يستحق العامل بها الا بعد ان يبيع راس المال بكمال له قوله على ذلك وعدم دورانه لا دخل له
 في الحكم بخلافه من ان التالف قبل الشروع في التجارة يخرج التالف عن كونه مال القرض الاقوى عدم الفرق لان المقتضى لكونه مال قرض هو
 لا بد وان في التجارة فحق تصور بقاء العقد بثبوت الرجوع جبره تلف مطر المراد بدوران المالك في التجارة المقتضى بقاء البيع والشراء لا يخرج الشراء
 قبل ذلك اطلاق المص الجبر مع تلفه بعد ذلك ان يشمل ما لو تلف باقعة سارية وبضبط غاصب من فاسد وغير ذلك ووجه الاطلاق ان الرجوع
 وقاية لراس المال فادام المالك لا يكون وجوده كانه فلا يرجع وانما يملك اختصاص الحكم بما لا يتعلق فيه الضمان بدنه التالف لا يخرج بمقتضى
 فافانكر الجبر ولا يفسد فضا لا يتعلق بضميمة الضمان في التجارة بخلاف التصفيا الحاصل بالخصاض التوق وهو المشهور عدم الفرق ولا يخفى
 ان الكلام مع عدم حصوله عوض من التالف والا كان عوض من جلة المالك قد ظهر بذلك الخلاف واقع بعد الدوران ومقتضى الاثر ليس
 بل على بعض الوجوه قوله اذا فاضل ثمان واحد وشرط ان النصف منها وتفاضل في النصف الاخر مع التساوي في المالك كان فاضلا فاضلا التمس
 وغير تردد وجه الفضا ان الرجوع يجب ان يكون تابعا للمال فاذا شرط له النصف كان النصف الاخر بينهما بالتسوية فشرط التفاوت فيه يكون شرطا
 لاستحقاق الرجوع بغيره على الاما والوجه التردد وتما ذكره ومن مرجع ذلك ان اخذ الفاضل يكون من حصة العامل لا من حصة الشراء بل من اصل
 لما افترض التساوي في الرجوع لا يمكن مع التساوي في المالك ان كان شرط التفاوت المذكور منضما الى حصة العامل بمعنى ان شرط الزيادة يكون قد
 حصل للعامل اقل مما جعل له اخذ النصف وهو ما به من مدام اطلاقها بشرط النصف لمن غير تعيين لما يستحق على كل واحد فانه لا يمكن التمس
 حلا على ذكرناه فيمكن البطلان فيرجح جانب الصحة لا مكان العمل عليها وهو ما لو ابا العقود وهذا هو الاقوى ما لو صرح باستحقاقه من نصيب
 كل منهما بخصوصه فانه يقتضي معنى صحة العقد الشرط ما سبق في التمس من اشتراط التفاوت في الرجوع مع تساوي المالكين وبالعكس حيث قيل
 الصحة جعل طائفة الزيادة بطل هذا اذا عمل بها قوله اذا اشترى جدي القرض فلف التمس قيل يلزم صاحب المال ثمة دائما ويكون الجمع في
 ثمة وميل ان كان اذن له في الشراء في ثمة فذلك ما لا كان باطلا ولا يلزم التمس احداهما القول الاول للشيخ في البطلان الثاني لا يلزم ادريس
 وان غاير في شيء ليس في الاقوى هنا ما استلقتا سابقا من التفضيل هو ان كان العمل شرا في ثمة والمالك اذن له في الشراء في ثمة فله
 جمع التمس ثانيا وثالثا دائما والا فان صرح بكون الشراء لموقف على ايجاز ثمان اجاز لزم التمس والاجل البيع وان لم يذكره فظا وقع التمس
 للعامل التمس عليه ويقتضي ثمة لو اذن له في الشراء بغير المال فملك قبل فطل العقد حيث يلزم المالك التمس ثانيا يكون الجمع راس
 ما لا يخرج جميعا الرجوع قوله اذا فاضل ثمان الرجوع فطل احداهما القسمة فان تقاضى وان منع المالك لم يجز فان اقسما الى قوله ولحسب المالك
 قد عرفنا ان ملك العامل للرجوع قبل القسمة غير مستقر يجوز اخذ ثمة تلف لو خسرته وهو وقاية للمالك من ثم لا يلزم المالك على ثمة فان تقاضا على ثمة
 لم يملكها العامل كما مستقر ايضا بل لا يعدم الحاجة اليها الجبر ان كان وفاء في معناه فان اتفق الحسنة بعد القسمة في العامل اقل الامر ثمة
 وصل التمس من الرجوع وتما جبره من الحسنة لان الاطلاق ان كان هو الحسنة فلا يلزم سوى جبر المالك الفاضل وان كان هو الرجوع فلا يلزم الجبر الا بكونه
 بحسب المالك الذي بحسب الرجوع اقل الامر ثمة من راس المال فيكون راس المال الفخذ هو العامل ما بقي واجتبه لهما هذا هو الظاهر عبارة الله

وفي راس المال
 قول الاميريين

وغيره المناسب توجه اليكم والى غيركم على هذا ونظائره من عبارات العلامة توجب خروجه وان يكون المراد قتل الامر من تمام اخذ العامل من
المال الامن الربح فلو كان رأس المال مائة والربح عشرين فاشتد العشرين والعشرون القى الربح مشاعاً في جميع نسبتها الى رأس المال نسبة الستين
فالعشرون الماخوذ سدس الجميع فيكون خمسة اسداسها من رأس المال سدسها من الربح فاذا اقتسمها استقر ملك العامل على خمسة اسداسها
وهو نصف سدس العشرين وذلك درهم وثلاثين بقية مائة وثلاث من رأس المال فاذا اخذها الباقي قاتل الامر من تمام اخذها من ثمانية وثلاث
هذا اخذها بقرينة موافقته على حكمه بان المال اذا اخذ من المال شيئاً وقد ظهر ربحاً بحسب اخذها منها على هذه النسبة وتسمى في الكلام بالثبات
اليوم وهذا الوجه ضيق على ما ذكرنا فساد لان المخوف وان كان مشاعاً الا ان المال والعامل اتما اراد به الربح بحيث كان المال مختصراً
فالتميز منوط به ولو كان يدخل في ذلك من رأس المال شيئاً لم يصح للعامل التصرف فيه لان المال لم ياذن الا في التصرف في الربح ولم يقع التمسك
الاتقان الاعلى ايضا فلا وجه لاستقرار ملك العامل على ما يبيد من الربح مع اتفاقهم على كونه وقاية وان اقتسموا وايضا فوقع ذلك العامل رأس
المال على ظهور الخسران لا وجه له لانه لا يملك شيئاً من رأس المال واتما حقه في الربح واما حمله على اخذ المال فليس يجب دلالة الملك لا يخذل على
القسمة واتما يخذل ما يخذل ملكه فلما كان فيه ربح وهو مشاع دخل فيه جزء من الربح على نسبة المخوذ فيقتسمه من المال بعد ذلك على حصة ما يربح
توزيع المخوذ على الاصل والربح وان هذا من اخذ العامل الذي لا يستحق الا في الربح ولا يقاس له الملك الاعلى قوله لا يصح ان يشتري بثلث المال من
العامل شيئاً من مال القراض لان اخذها منه بالشفقة لان مال العامل لا يؤول لغيره ان يشتري الانسان ماله وهذا يتم مع عدم ظهور الربح فامع
قلنا بملكه بالتجوز بشرط حق العامل ان كان مترز لا فلو ظهر الحاجة اليه لاحتمل صحة البيع لكن يلزم العامل دقمة ما اخذ كما لو كان قد باعها بغير
المالك وانما يثبت بطلان البيع لان الملك غير تام بل لم يرد بعد الحاجة اليه بغيره وقد ظهر ومثله القول في اخذها بالشفقة لانه مع عدم ظهور
الربح لا يعقل اخذ ماله بالشفقة ومع بصيرة شريكه يمكن اخذها على الوجه المذكور وليس كما ذكره من ينقح المحل قوله وان كان لا يشتري من غيره
الكلام في ما تقدم فان ما يبيد للسيد لا فرق بين المادون له في التجارة وغيره نعم حكم الشيخ قولاً بأن المادون اذا ركبته الذين جاز للتسليم
منه وهو قول لبعض الشافعية لانه لا حق للسيد في ما هو حق الغريم وفشاء ظاهر لان حق الغريم ما في يد لا يقضى خروجه عن ملك السيد
كقولهم حق الغريم مال المقتل نعم السيد اخذ ذلك بغيره لانه الحق بما له مع بدل العوض لان ذلك لا يبعد بيعاً كما اخذ العبد الجاني خطأ وبطلان
بغيره وذكره في هذا الباب سطر اربعين كذا ما بعد ما قلنا في ذلك الشرع من المكاتب لان ما في يده ملكه وسلطنة المولى انقطعت عنه
غيره من الملك وهذا لو افترق لم يكن للمولى بما في يده شيء ولا فرق في ذلك بين المطلق والمشرط وان كان الحكم في المشرط طاعة من حيث ملكه
رده في جميع وضعه ما في يده الى ملك السيد ليس كذلك اطلاقاً لان ما يبيد بحسب من مال المكاتب لو اخرج المير في مال اذا دفعه ما لا فراضا بشرط ان
ان يخذله بضاعة تبطل لا يصح لان العامل في القراض لا يعمل الا بسحق عليه جراً وبطلان هذا القرض ان قوله كان حسنة القول لان الاولان الشيخ في
واجب على الاول ما اشار اليه المصنف من ان وضع القراض على ان يكون للعامل في مقابلة عمله جزء من الربح وهذا العمل ليس في مقابلة شيء فيفسد الشرع
ويبطل العقد لان شرط العامل يكون مجهولاً لا فضاء الشرط قط من الربح وقد بطل في بطل ما يقابل فيحصل الحصة ووجه الثاني ان القرض لا يلزم
فلا يفسد بشرط ان يكون لا يفسد انما القرض في العقد لا في القرض من اختيار المصروف من الحكم بحقتها العموم الامور الوفاء بالعقود وقوله المومنون
عند شرطهم وبين من مناهات هذا الشرط لم يقضى العقد فان مقتضاه ان يكون عمله في مال القراض جزء من الربح واما غيره فانه اذا سأل دليله
لزم القول بجواز ذلك بغيره في المسئلة بحث وهو ان البضاعة لا يجب القيام بها لان مبناها على ذلك القراض من العقود الجائزة لا يلزم الوفاء به فلا
يلزم الوفاء بشرط في عقد لان الشرط كالجزم من العقد فلا يرد عليه الخال ان المال لجعل الحصة للمعقود للعامل لا بسبب شرط فان وفيه فلا
بحث ولا اشكال الامر الذي يقتضيه القواعد ان يلزم العامل الوفاء به وبه صرح في يوفى اخل به سلطان المال على منعه العقد ان كان ذلك
بدون الشرط ولا يمكن هنا سوى ذلك فان منعه قبل ظهور الربح للعامل عليه الاجرة كما تروى من منعه بعد ظهوره فيكون جميع الربح للمالك فظهر من
لم يبيد للعامل الا بالشرط وقد فات ومن ملك العامل قبل القبض والاصل بقاء مال المالك قد قدم على ذلك حيث انقصر على شرط ذلك العقد
لا يلزم الوفاء فيه بالشرط وما قيل من ان المال الربح كله وعليه الاجرة لما ذكرناه ولا يخفى من اشكال قوله ان كان مال القراض مائة فخر عشرين
اخذ المالك عشرة ثم عمل بها الساعي في مكان رأس المال ستعده ثمانية لا تستعدها كما كان الربح مما يجبر من رأس المال الذي يحل المطلق الخسران كما
اخذ المالك بعد الخسران شيئاً كان من جمل رأس المال فلا بد ان يجبر من الخسران شيء فيعطى من اصل الخسران ويجبر الربح الباقي فاذا فترس المال كما
مائة فخر عشرين واخذ المالك بعد الخسران عشرة ثم ربح المال الباقي فهذا الربح لا يجبر مجموع ذلك الخسران لان الذي اخذه المالك من جملة المال كما
وقد بطل القراض فيه باخذ فلا بد من اسقاطها بحصة من الخسران ثم يجبر الباقي منه بالربح الجديد بالجملة فاما ما يجبر الربح خسران المال الذي يحل بطريق
معرفة ما يحل الماخوذ من الخسران ان يقسط الخسران وهو عشرة على المائة هو ستون فبغيره كل واحد من مائة فبغيره العشرة المخوذة منها
وسبع فيوضع للمالك الذي استقر العشرة من الخسران مما سبق من اصل رأس المال بعد العشرة وهو ستون لا يربا استقر العشرة
استقر بغيره من الخسران واذا طاب ان ينسب المخوذ الى الباقي ياخذ للماخوذ من الخسران بمثل تلك النسبة قوله لا يجبر الاضطرار ان يشتري بآية
بطلان ان لا للمالك وقيل يجوز مع الاذن ما اوحله باخذ شرهها لا اشكال في تحريمه وطيه بدون الاذن لا تمامه ان الغير فلو فعل كان زانياً
عدم الشبهة كما ملان لم يكن قد ظهر ربح ولا يفقد رضى المالك اما اذا اذن الخسران له جاز به ووطئها فالحق انه كذلك لان الاذن قبل الشر

خاصة

استحقاق

وبطل الشرط ولو قبل بغيره

لان الماخوذ محسوب من ربحه فهو كالموجود

على ما مضى من المدة لم ينفع بالملووع لأن مقتضى الزراعة ضرر المحصول المصنوع لاحتياجها على الزارع لو كان التأخير تفرطاً فيضعفه منفعته
الارض على المالك بتلكه ويتوجه على هذا الاحتمال جواب اكثر الامور من المصنوع لوجوه المثل لو فرض من الملقوع منفعته من المعتاد لا من
النقصان الى تفرطه ايضاً ولا فرق في كون الملقوع بينهما بين كون البذر من المالك لا من الزارع فيوجه الزارع الارض لاستحقاقه فيه المصنوع ولو
كان البذر من المالك لا على قول السابق ثم على القول بثبوت الارش مع قلعه طريق محصيله ان يقوم الزرع قائماً بالاجرة الى ان يضره ومقلوعاً ومجمل
ان يضاف الى الاول كونه مستحق القلع بالارض لان ذلك من جملة اوصاف المدة لهذا القول لا انه لا يخرج من دور كلام الاصحاب في ذلك غير قول
وان اتفقا على التيقن جاز يعرض غير لكن ان شرط عوض انفق في المدة الزائدة متى قلنا يجوز القلع لم يجب على المالك الابقاء الا
برضا باجرة او غيرهما واما اذا قلنا بوجوب الابقاء ففي وجوب الاجرة قولان والقولان للعلامة لم يوافق كونه ثابتاً في غيرهما اتفاقاً على الابقاء
باجرة تكون اجارة للارض حقيقة لا نقضاً للمدة المرافعة فلا يتعد من ضبط المدة كالاجارة وان جاز الاطلاق في المرافعة ولو لم يضبطها او اتفقا على
ابقائها لجره واطلاقاً وجب اجرة المثل قولهم ولو شرط في العقد تأخير ان يبيع المدة المشتري بطل العقد على القول باسقاط تقدير المدة والجره
على القول المذكور ان المدة تبين في الحقيقة هي المجموع من المدة المذكورة وما بعد الى ان يدرك الزرع وهي مجهولة فيبطل العقد بالخلال بشرط وقوعه
صحيحاً في الجملة فلا بد من المشروطة مجهولة بشرطها في من العقد من جملة العوض اذا اتممت جهاتها بطل العقد كما لو كان جميع المدة مجهولة ولا يتحمل على
هذا القول صحة الشرط المذكور لان المدة مضبوطة وانضمته لشرط بمنزلة التابع ذكر احتياطاً لاحتمال الحاجة وجهاً له التابع غير مضبوطة كما تقدم
غيره من الاول اقوى قولهم ولو ترك المرافعة حتى انقضت المدة لم يلزم اجرة المثل لو كان استأجرها لزمه الاجرة لان منفعته اصبحت مستحقة بغيره
يمكن للمالك من استيفائها وقد تفرطت عليه ويلزم له الاجرة كما لو كان قد استأجرها مدة معينة ولم ينفع بها هذا ان تمكن المالك منها وسيله اياها ولو لا
ان يستحق عليه شيئاً لان النفع من قبله حيث يلزم ضمان الاجرة يلزم ضمانها ولو انقضت بترك الزرع كما يتفق في بعض الارضين لاستناد النقصان في شرط
صل غير فيهما بين ما اذا ترك العامل الانقضاء لغيره ظاهر ثم عدمه ولا يبعد الفرق لعدم التقصير في الثاني خصوصاً في الارش ومقتضى
لزم المصنوع خاصاً ولم يحصل منه تقصير وجب الانقضاء الى الا يقضيه العقد ثم يتوجه الحكم في الاجارة لان حق المالك هو الاجارة عوضاً عن
منفعة العين تلك المدة فاذا انقضت المنفعة فامتنع من ان يكون له ما هو المستأجر اما الموجه فلا يتحمل فيها انما حق في الاجرة ولم يفت قولهم ان
تكون الارض يمكن الانقضاء بها بان يكون لها ماء اما من نهر او من عين او مصنع والضابط امكن الانقضاء بها في الزرع عادة بالماء الذي
ذكره واما اشبهه كما والمطر والزيادة كالتي في حصره في المذكور ان ليس بذلك الحسن والحاصل ان من شرط المرافعة على الارض ان يكون لها
ماء معتاد يفيضها السقي الزرع فالباقي لم يكن لها ذلك بطلت المرافعة وان رضي العامل بتركه في زمانها ماء نادراً وهل جاز المرافعة عليها
من عدم تمكن من ايقاع عار وقع عليه العقد انما هو من مكان الوقوع ولو نادراً وعملاً لحظ هذا القاعدة فيشكل الحكم في بعض ايمان كما ستبين في
قلو انقطع في انشاء المدة فللمزارع الحق بعدم الانقضاء هذا اذا زرع عليها واستأجرها للزراعة وعليه اجرة ما سلف في جميع ما قبل المدة المختلفة
قد عرفنا ان مكان الزرع شرط صحة المرافعة فلو وجد الشرط في الابتداء ثم تحدد انقطاع الماء فنقض القاعدة بطلان العقد لغوات الشرط الثاني
المدة ولكن المصنوع من اطلاق القول بعدم البطلان بل كما يستلزمه على الصحيح وكما نأمل الى صحة العقد ابتداء فيستصحى الضرر والاخرى للزراع بطلان
الماء يخرج بسلطه على المصنوع وفيه نظر هذا حكم المرافعة ما الاجارة فان كان قد استأجرها للزراعة فكان لا يشترط انما في المعنى انما لو استأجرها لم
لم يخرج مع امكان الانقضاء بغيره وقوله وعليه اجرة ما سلف من حكم الاجارة على تقدير منقضاء الفسخ الطاري عليه باوجوب ثبوت اجرة ما سلف
من المدة في الزرع بما قبل المختلف اما المرافعة فلا شيء على العامل ان لم يشترط عليه سوى المصنوع فذات قولهم ان اطلق المرافعة زرع ما شاء
الظاهر ان المصنوع يعود الى المزارع العامل انما يتم ذلك لو كان البذر من عنده او لو كان من عنده صاحب الارض في اختيار البذر في ذلك الى
المزارع وانما يخرج مع الاطلاق لمدالة المطلق على المنة من حيث هو وكل فرد من افراد الزرع يصلح ان يوجد المطلق في ضمنه ولو لم يوجد لمدالة المنة
الاولى في كل فرد وقوى كونه وجوباً لتعيين التفاوت لارض اختلاف جبرس المروعات فيلزم تركه الغرض ولا ريب في صحتها لخطوات الات في تعيينه
نظر الدخول للمالك على ارضه لا نوع من حيث دخوله في الاطلاق فلا يخرج كما لو تمهم بفرق بين الاطلاق والتعيين بان الاطلاق انما يقتضي جواز بطلان
المشترك بين الافراد لا يلزم من الرضا بالمشترك الرضا بالاشتراك من غيره اذ ليس في اللفظ اشتراك بذلك لفراده ولا دلالة على الاذن
والرضا بزيادة ضرره ولان الرضا بالمشترك انما يستلزم الرضا بمقدار الضرر المشترك بين الكل لا على الرضا بالزيادة لا يشترط الاذن
لا اشتد بخلاف العام فانه دال على الرضا بكل فرد وفيه نظر لان المطلق انما كان هو الدال على المنة بلا قيد وجوده في ضمن المفرد والمشيء المجموع
وغيرها على ما حقق مع ان لو ازمها بخلافه ولذلك حكموا بان الاطلاق كما انضرب بمثلاً فيحق امتثال الجزئي من جزئياته كما انضرب بالسوط والرضا
ضعيفاً وقوى بمتوسط حتى قيل ان الامر بغيره كل جزئي واذن في كل جزئي وهذا كله يناقض ادعاء الفارق ولو قيل بان المطلق هو المنكره كما نشأ
الاشد من الحالج حيث عرفاه بانها لو حده الشايعوا المنكره في سببان الاثبات ضلوا في كل فرد من افرادها ايضاً ظاهر وان اختلفت بالقوة والضعف
والمدى بالقد المشترك على هذا التقدير ان المعنى المصدي في بعض الحقيقة المشتركة بين الافراد لان تلك اللوانم الاضغاطها وهي مسئلة الزرع
الصالح لكل فرد من افراد المروعات لا تنها مشترك في هذا المعنى فان لم يشترك في الضرر وغيره قوليهم وان عين الزرع لم يجز التعدي لافترق تعيين
بين كون شخصياً لهذا الحب صنفاً كالحظ الفلاني ونوعاً وغيره لاختلاف الاعراض باختلافه فيعين كذا في كلامهم وغيره الا انه قد

فيما
ما يتعلق به العرض المذكور
لتعيين فلا يجوز المرافعة
مطلقاً عما بالشرط وهذا هو
التعيين في

انما ينفذ بعد ذلك فلو كان اقل ضرر الجاز والاعتذار بان الرضا بزرع الاثر بالتبديل الى الارض بقضى الرضا با اقل ضرر بطريق اولي طلاق
عرض مال لا الارض ليس محض انما يتعلق بمصلحة الارض بل القصد الذاتي لما هو الانتفاع بالتررع ومصلحة الارض باقية لا مضمومة بالذات فلا
شك ان الاعراض تختلف في انواع المزروع فربما كان عرضة في الاشتر من حيث تفعلوا الحاجة اليه وان حصل للارض ضرر ولا يتعلق عرضة الارض
وان انتفعت الارض بالارض لو انتفعت بترك الرزع واسلم يمكن ذلك كما في جواز ترك المزارع العمل نظر الى مصلحة الارض فربما لا يكون
عدم التعدي على اعيان مطلقا نعم مثل هذا يخرج اجارة الارض لزرع نوع معين فان عدول المستاجر الى نوع ما هو اخف ضرر منه بترك الارض
العرض في الاجارة للمالك بحصول الاجرة وهي حاصلة على التقديرين وسبق عدم زيادة تخفيف الضرر عن راضته اول من لزم ترك الرزع طول المدة
فان لا اعراض للمالك عليه حيث لا يتوخى ضرر على الارض لمصلحة مطلوبه وهو الاجرة بخلاف المزارعة فان مطلوبه الحصة من الرزع المعين فلا
يدل على الرضا بغيره ولا يتناول وجه قولهم ولو زرع ما هو ضرر والحال هذا ان المالك اجرة المثل ان شاء والمستحق مع الارض هي لو عدل
الارض والحال لا يقدح في غير تمام الخلف ضرر افاق المالك يتخير بين ما ذكر من الامرين ووجه التخيير مقدار المنفعة المعقود عليها قد استوفى ثمنه
في ضمن زرع الاثر فتخير بين اخذ المسمى في مقابلته مقدار المنفعة المعقود عليها في مقابلته التراضي الموجب لاضرر الارض بغيره ان المالك ان
اخذ اجرة المثل لزرع ذلك الاثر من غير نظر الى المسمى والارض لان المزروع تمام واقع بغيره ان المالك لا يقدح في المنفعة المعقود عليها بشكل الحكم الاول من
التخيير بين الحصة المشاة انما وقت في مقابلته زرع المعين ولم يحصل له الرزع لم يتناول القدر الا الاذن فلا وجه لاستحقاق المالك الحصة
لجزء المثل فاختار في قولهم ولو كان اقل ضرر الجاز وقد عرفت ما في الجواز ومن لوازم الجواز لو ثبتت الحصة للمالك تجانا وفيه نظر لا ينعين معقود
عليه ايضا فكيف يستحق فيه شيئا مع انه ما بين العامل الذي لا دليل على انتقاله عن ملكه فخير في كونه ثانيا بين اخذ اجرة المثل المسمى بقريب ما ذكره
الاثر وفيه نظر السابق والاقوى ثبوت اجرة المثل خاصة في قولهم ولو زرع عليها او اجرها للزراعة والماء لها مع علم المزارع لم يتخير مع العلم بالماء
الفسخ قد عرفت في مقدم من كلام المصنف ما حققناه وان من شرط صحة المزارعة على الارض ان يكون لها ماء معتق للزراعة الساكنة يمكن الانتفاع
بالرزع من دون الحاجة العقد القدر الشوطان رضى كل من المالك والعالم لا يضر في حكمه لرد الاذن فيه شرعا وعرفيا في ذلك من جواز المزارعة
على الاما لها مع العلم بغير تخيير ولا معقود مع التخيير لان المزارع من تلك القاعدة بطريق المزارعة هنا سوا علم ام لم يعلم ولا ان الحكم بالتخيير في صحة العقد
وقد شارك العلامة للمصنف في كونه على مثل هذه الدعاية وزاد عليه التصريح بان لو سافاه على الاما لها فالباطل في صحة العقد ترتد في صحة العقد مع ندور
كما حكاه سابقا وربما تنكف الجمع بين الحكمين بمثل هذا التخيير على لو كان للارض ماء يمكن الرزع والسقي به لكنه غير معتق من جهة المالك بل يحتاج معه
تكاليف اجراء سابقة ونحوه والمنع على لو لم يكن لها ماء مظهر هو جدي لو ثبت ان مثل هذا العقد يوجب التخيير وان الاطلاق يقتضي كون الماء معتقيا
بل كلفه لان اطلاق كل منهما باياه فانهم افضوا في الحكم بالجواز على امكان السقي بالماء من غير قبض على عدم الامكان وايضا فان العقد
التم التاخير ونحوها لان المالك سواء كان معتادا ام لا كما سبقت التبيين عليه فلا فرق بين كون معتقا او غير معتق في عدم الكلفة على الرزع والاقوى
عدم التاخير هنا على هذا الاطلاق ومثله لو استأجرها للزراعة في قولهم اما لو استأجرها لمطو لا يشترط الزراعة لم يضر لا مكان لا مكان
بما في الرزع والحكم بعدم الفسخ يقتضيان الحكم بما لو لم يكن المستاجر عالما بما جازها فان العالم لا معنى لثوقه جواز فخير بل انما ان يصح او يطلو انما
لم يكن له الفسخ مع الجهل بما جازها لانه اذا استأجرها لم يطلو لا يقتضي اشتراط امكان زرعها لانه نوع من انواع الانتفاع ولا يشترط في استيجار شيء
ان يمكن الانتفاع به في جميع الوجوه التي يصلح لها بل امكان الانتفاع به مطلق وهو هنا كذلك لا مكان الانتفاع بالارض المذكورة
وضع المتاع وجعلها امر او مسر او غير ذلك وان كان الغالب في الارض الزراعة لان الغلبة لا يقتضي الاطلاق مع احتمال الرجوع الى الغالب في ذلك
الارض فان كان الرزع تسلط على الفسخ جاز على المقتضى في ذلك وكذا لو شرط الزراعة وكانت في بلد سقيها الغوث غالباء هذا في الحقيقة من جهة
الارض التي يعتاد لها ماء سقيها ان لا فرق في العادة بين كون السقي ينفسر من قبل الله او اجراء الماء من قبله تعالى كالهو الرزادة لكن المصنف لما حصر
المذكور سابقا في تلك الاقسام الاربع اعتبرها بذكر الغيث في قولهم ولو استأجر للزراعة لا يجب منه الماء كغيره لعدم الانتفاع به والمراد ان الماء لا
يجوز فله التحصيل الى الرزع والافلو كان مستوليا عليها عند العقد لكن يرتفع وقت الانتفاع عادة معقود العلم بالارض ان كان قد افاها ولا يور
ضا فيها لا يمنع رؤيتها ووجه عدم الفسخ في الاول ما ذكره من عدم الانتفاع بها فيما استأجر عليه من المنفعة وهو يؤيد اسلفناه في المسائل الثمانية
واخرها الاستيجار للزراعة لو استأجرها لغيرها فاما يمكن استيفاءه او وطافان الاجارة صحيحة وينفع بها فيما يشاء ولو باصطفاه التملك ولو
فرض قدر الانتفاع بها لم يصح مطلقا لان شرط الصحة امكان الانتفاع بها في قولهم ولو رضى بذلك المستاجر جاز ولو قيل بالمنع عنها لارض
كان حسنة هذا التعليل لا يدل على اطلاق مطلقا لا مكان العلم بالارض مع وجود الماء سابقا او مع صفاء الماء كما ذكرناه ولو فرض الجهل بها
كل حال فالمنع متوجه كما ذكره قولهم وان كان قديلا يمكن معه بعض الرزع جازا وجعل الجواز امكان الانتفاع في الجملة لكن لو لم يعلم المستاجر ذلك
تسلط على الفسخ للعب هذا اذا كان الرزع متمكنا في جميع الارض على التقضا اما لو امكن في بعضها دون بعض ففي الحان غير لا يجوز عند الجميع في
قولهم ولو كان الماء يجر عنها ندى بجاء من جهة الرزق الانتفاع مقتضى التعليل لانه لا فرق بين رضا المستاجر بذلك وعدمه لان رضاه باهوا
لشرط الصحة غير كاف في الصحة وفي عدم المنع بعدم رضا المستاجر فلورضى صح وهذا اتمام فيما يكون كالغيب المجرب الرضا والخيار لا في الجملة
فغير الحاف به نظر الى امكان الانتفاع في الجملة انما وجهه انما نقصان المنفعة فلا وجه للحكم بعدم التخييل بل ينبغي تخيل المستاجر مع الجهل

هنا

لهذا ايضا والحكم بذلك هو المشهور بين الاحكام مستند غير واضح وحكمه لا يخرج من اشكال ان لم يكن انعقد عليه الاجماع وان لم يبرهنا فهو
شأن ذكره الشيخ في بعض كتبه ويتبعه عليه الباقيون معترفين بعدم النص ظاهر على هذه اللوازم ولو كان النقصان بسبب الخطأ في النص لم ينفذ
من المال شيئا علاه الاصل هو روي من الكاظم مرسل ولو زاد قال اريد ملك الزارع عملا بمقتضى العقد خصوصا ان جعل صلحا ولو جعل
البيع اشترط فيه شرط مع احتمال لعدم وكيف وقع فهو عقد لازم بحسب قوله وان لم ينفذ تلك الحواصير الخارجية عن مقتضى اللزوم وان لم ينفذ
المعاوضة بن ادرين جعلها باطلة لا تها ان كانت بيعا فهي محالة وان كانت صلحا فهو لازم سلم ان كان بيعا فهو مضمون وان كان صلحا
من العقد فهو باطل كالبيع والاقوى الصحة لكن اثبات اللوازم المذكورة يحتاج الى دليل قد تقدم في البيع جملة من حيث المسئلة فهو لما
المسئلة انه معاملة على اصول ثابتة بحسب من ثم فاه المسائل مفاعلة من التسقي وخص الاشتقاق منها دون باقي الاعمال التي يتوقف عليها
المعاملة لانه ظاهرها وانفعها في أصل الشريعة لوقوعها بالحجارة التي ينفذ فيها الفحل من الاريا ولا كثر مؤنة واستدراك من فيه من الاعمال و
عن ما ذكره المصنف في المعاملة فيها بمنزلة الجنس يتناول عقود المعاوضات ويخرج بالاصول المراد عنها الثابتة بالقاء المشقة غير هاهنا من الاصول
التي لا تنفي كالحضرات والودع والمفروض من المفروض الذي لا ينفذ في الارض المغلقة وبحسب من ثم فاه خرجت الاجارة فانها وان كانت على اصول
الثابتة لكن لا بحسب من ثم فاه بل بجهة معلومة معينة ومضمونة والمراد بالثمرة هنا انما هي الثمرة وان لم تكن ثمرة المعهودة بل دخل فيها المسائل
على ما يقصد ورده وورق قوله وانما في حكمها الادخال ذلك ما استغنى عن تلك ادخالها ويمكن ان يربط بالثمرة معناه المعارف خاصة
فيما ياتي في جواز المسافات على ما يقصد ورده وورق قوله وانما في حكمها الادخال ذلك ما استغنى عن تلك ادخالها ويمكن ان يربط بالثمرة معناه المعارف خاصة
وصيغة الايجاب ان يقول سافيتك او عاملتك وسلفت عليك وما الشبهة لما كانت المسافات من العقود الدائمة فلا بد منها من الايجاب مؤول
لنظير في الين على الرضا الباطن في اللفظ الصريح لها سافيتك على مكنها وفي حكم عاملتك وسلفت عليك وعقدت معك عقد المسافة وفي تلك
عملها ونحو ذلك من الاقفاظ الدالة على اكتشاف الواقعة بل في الماص في زوا في كونه غير محلي كذا او عمل كذا ويشكل بما في نظيره من عدم صحة
الامر في الاستأجار ولا وجه لاجراء هذا العقد للزوم من نظائره وقد نوقش بالاكتفاء في المزارعة بلفظ الامر مع الاستناد فيها الى النص وهو
منتق جريان المعاطات فها بعد الاشتمال هذا العقد على الغرض بخلاف البيع والاجارة فينبغي الاكتفاء فيه على موضع اليقين
ترك المصنف ذكر القبول القوي لا بد منه وهو كل العقد على الرضا بذلك لا يوجب قوله وهو لا ينافي الاجارة ولا خلاف عندنا في لزوم هذا
العقد فلا يجوز لاحد ما فيه الا بالراضع على وجه الاكفالة لعدم الادلة التي ادلت على لزوم غيره من العقود وثمة النص بقوله كالاجارة على خلاف
القائمة حيث قال ان جاز كالمصارف لا يشترط ان يكونا معا عقدا بل يجوز من غيرهما المال فقال المصنف بل هو لازم كالاجارة لا يشترط ان يكونا معا
عقد معاوضة ولعمري الامر بالوفاء بالعقد مقتضى اللزوم الا ما خرج الدليل قولا وهو هل يصح بعد ظهورها فيه زود والظاهر الجواز بشرط
ان يكون للعامل على ان يقل بما يستزاد به الثمرة اذ اساقاه على الشجرة والثمرة معدومة قد يمكن وجودها فيها عادة فحاجتها ان كان بعد ظهورها
ولم يبق العمل بها مستزاد لم يتجاءر او ان احتاجت الى عمل كالحجر والحفظ والتقل ونحو ذلك لا يحتاج ان يكون قد ملكها رب الشجرة ولم يحصل بالثبات
زيادة فينتهي الغرض الذي لا يفتقر شرعية وما اذا كانت قد ظهرت ولكن بقي العمل يحصل به زيادة في الثمرة كالسقي والحرق ورفع اغصان الشجرة
الكرم على الخشب بآبار شجرة الفحل في جوارها وحماها من الجور وما التحريم في تلك المسافة ولا ان العقد قد انقضى عن الغرض ولو شق بالثمرة فيكون
اول ما لو كانت معدومة وكبر عدم الجوار ان الثمرة اذا ظهرت فقد حصل المقصود فها بمنزلة القرض بعد ظهوره وان المقصود من المسافة
ظهور الثمرة بعماله فيها منع ظاهر ولو كان العمل بحيث لو لاه لا يخل حال الثمرة لكن لا يحصل به زيادة كحفظها من فساد الوحش ونحوه فمقتضى العقد
عدم الجوار حيث لا يصح المسافة على ذلك يصح الاجارة على بقية الاعمال بخبر من الثمرة والجمالة والفتح قولا ولا يظن عوتك في الامور الغالب
المشبهة بالاشبه ببيع الحكم مؤول كل واحد منهما فقد قال الشيخ في طائفة لومات احدهما او انما انقضت المسافة عندنا كالاجارة والاقوى عدم ذلك
لان ذلك مقتضى لزوم العقد نعم لو كان قد شرط على العامل العمل بنفسه بطلت بكونه ان كان قبل ظهور الثمرة ولو كان بعد فحينئذ ينظر من سبق عليه
فلا يبرأ بكونه ومن سبق عليه مشروط باكمال العمل لم يحصل واطلق جماعة من الاحكام لبطال ان اذا شرط عليه العمل بنفسه لا يسبب ان يكون مشتركة
ح فلا يبطل ملكها بالموث ثم ان كان الميت المالك استمر العامل على عمله فاسهل الوارث وان كان الميت العامل كان المسافة واردة على
عينه لم تظهر الثمرة بطلت ان ظهرت فحينئذ ما تروا ان كانت اودة على منتهى قام وارثه فمقتضى المالك منع منه ولا الجاه عليه لو اتسع من العمل
الوارث لا يلزم حتى ان المورث لا ما امكن دونه من العمل ليس في المورث فلا يجزى الوارث كما لا يورث من المورث من مال نفسه ثم ان خلفه في
تركة تجزى الوارث بين العامل بين الاستجار عليه من التركة فان امتنع منها استجار الحاكم عليه من التركة فان لم يتفق ذلك تجزى المالك بين العتق
الاتفاق من بالبيتة الرجوع كاستباحة فها لو هرب العامل انما يجزى المالك بين التركة الوارثه واخيرها اذا كان امساعا فاما اعمال المساقاة الا
فلا يمنع ويبقى الامر كما سبقت لك قولا وهو كل كصل ثابت لثمرة ينفع بها مع بقائه واخره عن نحو البطح والباذجان والقطن وقصب السكر
فان هذه ليست كذلك ان تعددت القطن نحو القطن زيد من سنة الى اصول هذه لبقاء الربا عاليا واضلاها معاوم عادة فظهر مما تاذر
قوله في المساقاة على الفحل والكرم بغير القوا كذا لا يخفى ان الفحل والكرم من جملة القوا كصنعة عليها صميمة بغير التخصيص هو جاز فيكون لو قد جعلها
من اشياء كان رافعها في الثمرة اذا كان له ودفق فينتفع به كالثوب والحاشية مترددة من ان هذا المعاملة باشتائها على ضرب من الغرض في الغرض

كالاجارة
شروط

فصل ٢

على خلاف الأصل في قصصها على الوفاق وهو شجر الثمر من أن الورق المقصود كالثمرة في المعنى فيكون مقصود المقام حاصله وفي بعض النسخ
ما يقتضي خوله والقول بالحوار لا يخرج من قوة ومثلهما يقتضي زهره كالورود والمراد بالتوت الجوز عند كذا وهو الذي لا يقصد ثمره ما لا ينفي المقصود
المقصود منه الثمرة فجاز لجا عاوا التوت بالثناء المشايخ من فوق وفي لغة نادرة بالثناء المشايخ الجوز في قولهم ولو ساقا على ذي الشجر
غير ثابت لم يقتضيا على وضع الوفاق المودى كسائر الدال له من بعد الواد المقصود والثناء المشايخ الجوز في قولهم ولو ساقا على ذي الشجر
وفي أن صغار الثمر في الأختان في جوار عدم المسافات على غير الغرض من بعض العامة في قولهم ولو ساقا على ذي الشجر في قولهم ولو ساقا على ذي الشجر
فيها على ما هو لولم يحل بها وان قصرت مدة المشروط عن ذلك غالباً على السواء لم يصح أنما صح في الأول أن يحل لأن مرجع المسافة التي تحو
ظهور الثمرة وقتها يجب المقادير والحاصل المقصود صح وان تخلف كالوساها على الشجر الكبير وانفق عدم ثمره في المدة فلاحية على جميع العمل
لقد علم على ذلك والمعتبر في صحة المسافات على ثمره في آخر المدة كالوساها على عشرة سنين وكانت الثمرة لا يتوقع إلا في العاشرة وح فيكون الثمرة
في مقابل جميع العمل لا يقدح خلوتها في السنين فان اعتبر حصول الثمرة طنائ مجموع المدة في جميع أجزائها كما يظهر ذلك في غيره من الشجر حيث
قع باطله للعلم بالقصور عادة واحتمال الأثرين فلا تعامل الجزء المشروط مع جهله بالقاء المانع على الأقل في علم أنه قد استفيد من ذلك أن عدم
الثمره مبرر في صحة المسافة إذا كان حصولها مطلقاً عادة حين العقد صح بحجبه عليه تمام العمل ولو علم بالانقطاع قبله ومثلهما لو تلفت الثمرة
كلها ولو اكملها الجراد وغصبه بالغصب تنفي جميع ذلك يجب على العامل إكمال العمل لا الجزء له وان قصرت كما يجب على عامل القراض فاض المال
وان ظهر الخلل من هذا الحق للزوم العقد وجوب العمل احتمال كرهه انفساخ العقد ولو تلفت الثمرة وأبصرها واستشكل الحكم الأول فابين الغالب
بان الباشر بالمبيع والشراعي القراض العامل فكان عليه اتمام العمل وسند فع بان المسافات عقد لازم فلا يؤثر فيه
العوض بخلاف عامل المسافات وسند فع بان المسافات عقد لازم فلا يؤثر فيه تلف عوض بخلاف القراض فوجب على عامل القراض مع جوارده
غيره للمال ابتداءً لا سيما لو لم يكن يقال أن تلف الثمرة هنا يكون كتلف العوض المعتبر قبل القبض المقصود للبطالة في البيع وكذا في
نظر قولهم القائل المدة وعينها المراد أن يكون مقدراً بما يحتمل الزيادة والنقصان وان يكون مما يحل فيها الثمرة غالباً المشهور في النسخ
اشتراط ضبط المدة لا يحتمل الزيادة والنقصان كذا في الجاه ولا راد أن الثمرة وان كانت هي الغلة المعامل عليها لوقوعها فيما خلف الأصل العمل القرضي
والجها على وضع اليقين في كذا بن الجيد بتقديرها بالثمرة المتعاقبة انظر إلى نسبة إلى ثمرته عادة كالمعلوم ولان المقصود منه هو
العمل الكمال لا أن العقد متى عمل الغرض والجها فلا يقدح فيه ولا يكون له أن كان كلاً لا يخرج من جوارده وان لا اتفاق على اشتراط تقدير
في الجاه كجوارده أما تركها أو ما في بطل العقد فلا واحد ولان عقد المسافات لازم كما تقدم ولا معنى لجوب الوفاء به دائماً ولا إلا في غير موعده
ولاستدواحدة الاستحالة التي خرج من غير مخرج نعم من قال ان الثمرة لها عقد جاز لا يعتبر عند تعيين المدة لانتهاء الحدوث الذي كونه واحداً
في جانب لفظة الإتيان بطلب حصول الثمرة وان كان شهر كما إذا ساقاه في آخر العمل بحيث ما بقي فيه للثمرة مستزاد ليس ولا في جانب الكثرة عند
خلاتها التي تفتت شرطان لا يزيد على الثلث وهو كقولهم وأطلق المسافة يقتضي قيام العامل بزيادة الثمار من الزرع واصلاحها
والصراط الذي يجب على العامل مع الاطلاق كل عمل يكره كل سنة متمايزه واصلاح الثمرة أو زيادتها واصلاح الارض والجرى والحديث يحتاج إلى
يقف عليه من الآلات والمواد الاجاجين جمع اجاجه بالكسر والتشديد المراد بها هنا الحرا التي يقف فيها الماء في اصول الشجر التي يحتاج إلى
قولهم وتهدى الجريده المراد به تهدى يهدى بالهمزة والكسر وتهدى بالهمزة والكسر وتهدى بالهمزة والكسر وتهدى بالهمزة والكسر وتهدى بالهمزة والكسر
والزيت والاصلاح طريق الماء وتهدى بالهمزة والكسر وتهدى بالهمزة والكسر وتهدى بالهمزة والكسر وتهدى بالهمزة والكسر وتهدى بالهمزة والكسر
قولهم وتهدى الجريده المراد به تهدى يهدى بالهمزة والكسر وتهدى بالهمزة والكسر وتهدى بالهمزة والكسر وتهدى بالهمزة والكسر وتهدى بالهمزة والكسر
وضع الحشيش في قوتها لتأخذ صونا الحشيش المضرة بها أرضها عن الأرض حيث يضربها بخود ذلك وقالبه والقاطعة في الأرض وكسرها
لقاطعة الثمرة تجري القادة بحسب نوعها ووقتها فأي أخذ للزبيب يجب قطعه عند جلاء وقت الصلاح وبما يعلم بذلك ما يؤخذ
أما انتهى إلى حاله أخذها وبأخذها بغيره قولهم واصلاح موضع التسمين ونقل الثمرة إلى هذا فيما خفف إلى التسمين كما يجب
موضع التسمين يجب بغير موضع خيل له عادة ونقلها إلى موضعها على الوجه المعتبر ونقلها إلى التسمين حيث يحتاج إلى فعله ووضعها في غير محل
بسبب نقص من قولهم وضغطها أي ضغط الثمرة على أصولها وفي يد ما وفي طريقها إلى الكفا ان لم يكن المالك قد فعل ذلك وهذا نقلها
إلى منزل المالك ويداً ومن يقوم مقامه العامل بحمله لا تمام العمل فهو على اليد ما أخذت حتى تؤدى عنه لانه ليس من أعمال الثمرة وإنما هو
مضاهيها فلا يجب عليه كالتصايط التي يجب عليه العمل في وقت التسمين فلو اخل بشئ مما يجب عليه بالشرط تحيلها لك بين منع العقد الزام
بالجره مثل العمل فان منع قبل عمل شيء فلا شيء له وان كان بعد فعله الاجرة سواء كان قبل ظهور الثمرة أم بعد قصده للشرط ما لا يجب عليه مع ذلك
فالظاهر أن ذلك قبل ظهور الثمرة أما بعد فبغير نظر وليس بهي الجواز ولو حصل على الأصل نقص بسبب التقصير فله الأرض الظاهر أن الثمرة كذلك
قولهم وقيام صاحب الأصل ببناء الجدار ما يجب عليه ما يكره كل سنة فادع وان عجز له في بعض الأحوال ان يكره هذه الأمور التي ذكرها
ولا فرق في بناء الحائط بين جبهته وبطنه وفي حكم وضع الشوك ونحوه على استقامته في كرهه ويشكل لو كان يتمايز كل سنة عادة وطول الفسحة
قولهم وعمل يستحق من ولا بد له البينة الضابط التي يجب عليه من الآلات المستقط لا يكره غالباً في كل سنة كالدواب التي يؤخذ ذلك

على التقديرين كما يقع الاجازة فان قال ان خطته مقياسا فذلك كذا وان خطته فارسية فذلك كذا ومن ذلك يظهر منشا الترتيب والاقوى البطلان و
مسئلة الاجازة ان ثبت في خارجي بدل ليل خارج قولهم ويكره كثير طرد على الارض على العامل شيئا من هب وقضه لكن يجب ان يوفى بالشرط ولو لم يوفى
الثمرة لم يلزمه اما حشر طرد ذلك فلعوم المؤمن عند شروطهم وهو مع ذلك غير متاخذ في مقتضى العقد ان الثمرة مشاعرة بينهما وهذا شرط زائد
اذا كانت بينهما المشاورة بين الاصل والابن فليعلم بينهما خلاف في ذلك النماطة طردوا على من عوا بطول الماشاة واما اذا تلفت الثمرة اجمع ومثلهما
لم يخرج فوج سقوط المشروطات لولا ان كان كل مال بالباطل فان العامل قد عمل لم يحصل له عوض فلا اقل من خروجه واسلوا من لم لو كان الشرط
للعامل على ثبوت الارض ليجر عدم سقوطه لان الغرض من قبل العامل هو العمل وتحصل له المشروطة فوجب له ثبوت الارض لسقوطه وبما قيل مساواة
للاذن هو ضعيف لو كان التالف في الصورة الاولى لبعض خاصه لا تقوى عدم سقوطه شي من المشروط لاصالة العدم لان مقتضى حصول
عوض العمل لا اعتبارا بكثر ثقله ومن ثم لا يقطع من العمل شي يتلف بعض الثمرة او اكثر مما يحتمل ان يقطع عنه بالنسبة بقدر ان يقابلها الا
بالاجزاء حيث قولنا الحجة وضعتنا ههنا فكل موضع يفقد فيه المساواة للعامل اجزاء المشاة الثمرة لاصالة اصل اما كون الثمرة لاصحاب
الاصول فطالما لا يملكه ولم يحصل له ما يوجب قبله اعنوا واما وجوب اجزاء المثل للعامل فلا يمتنع بعبه ولم يحصل له عوض المشروط فيرجع الا الى
وجوب تعيينه بما اذا كان جاهلا بالفساد ولم يكن لفساد بالشرط جميع الثمرة لما لا بد لو كان عالما به لكان متبرعا بالعمل لا يتبدل عليه
مقابله ما يعلم انه لا يحصل ما مع شرط جميع الثمرة فلما لا بد فلو لم يكن على ان لا شيء وان كان جاهلا وقد تقدم مثله لا يقال ان ايقاع العقد
امر لما لا بد بالعمل فليز به الاجرة مطا لانه على اجرة عادة والعامل تاصب بنفسه لاجرة فيشت كما سيجي الا ان نقول امر لما لا بد بالعمل ليس مط
حق يلزمه الاجرة كما هو المفروض في القاعدة واما امره بعوض مخصوص هو الجزء من الثمرة مع علم العامل بعدم حصوله للنسب الفساد فيكون
لوازمه بالعمل غير لاجرة فانه لا يستحقها ومثله لوامره بالعمل مع كون الثمرة باسرها لانه لازم هذه الاذن وحاصلها تبرع العامل بغيره في المسئلة
اخر وهو انه مع حملها بالفساد لو كان ليس من جهته ما يقتضي عدم العوض بقدره على اقرناه ان يثبت للعامل اقل الا من من التحصيل المشروط لاجرة المثل لان
الاقل ان كان هو الاجرة فظاهره لان فساد العقد اسقط الخصم فخرج الى الاجرة وان كان الاقل هو الحصة فالعامل قد عمل على ان لا يكون له سواه
مقابله عمله حتى لو كانت في مقابلة عشر العمل كان سقطا للزاي فيكون تبرعا على ان هذا التقدير كما تبرع به على تقدير اشتراط جميع الثمرة
لما لا بد وعلى تقدير اشتراط جميع الثمرة لما لا بد وعلى تقدير علمه بالفساد ويمكن ان يجاب بالفرق بين المتضمنين فانه على هذا التقدير لم يقدم على التبرع
بعده اصلا بل كما يحتمل ان يكون الحصة قاصرة عن مقابلة العمل كما سواها لانه زاد ما زاد عليه كضعافا مضاعفة وقاد على عمل الزيادة والنقصان
فليس تبرعا مطا لانه لا يتصوره في بعض الاحوال بخلاف العالم بشرط جميع الحصة لما لا بد فانه قادم في ابتداء الامر على التبرع المحض على تقدير
هذا الفرق لا بأس به وان كان ما اقتضاه البحث وتوهمها ايضا واكثر الاصل اطلقوا وجوب اجزاء المثل مع الفساد فيقولون قد علموا الاستحسان ليعمل
بحسنة منها فان كان بعد ذلك وصلا حيا لم يكن ان كان بعد ذلك وصلا حيا لم يكن ان كان بعد ذلك وصلا حيا لم يكن ان كان بعد ذلك وصلا حيا لم يكن
قبل لا يقطع عند التسليم والوجوب الجواز انما استاجر على العمل بجزء من الثمرة فان كان قبل ظهورها لم يجر فلو لا ذلك لان عوض الاجارة يشترط
فيه الوجود والعلوية كعوض البيع وهما متعينان هنا بخلاف عوض المساقاة فانها جازت كذلك وخرجت عن الاصل بالنقص الاجماع والامتنان
الحاكم ان كانت وجودة قبل يتوصل الى ان على جواز نقلها بالبيع مطا ويشترط القطع وقد تقدم ان الاقوى الجواز بقطع فساد ذلك ويشترط
المشقة بشرط القطع على من يبيع وكان عليه ان يضمن اليه الضميمة ايضا فانه يكتفي بها في البيع عن شرط القطع فليكن هذا كذلك لعله اكتفى
بالاشارة الى تساوي الحكم الجواز لا يتفرع على ذلك ما لو كان لا يمتنع بعبه فانه يندفع عدم الجواز لا يحتاج فيه بشرط كذا ولا يمنع بشرط
القطع ويقعد التسليم ليقضه على ان لا يتركه قبل الايجاز الجواز لا يمكن القطع والتسليم بالاذن كما في كل مشترك ولو فرض امتناع الشرط
يمكن لكون الحكم ولو كان لا يستحق جميع الثمرة فلا إشكال لا ينقص المانع مع الاكتفاء بالضميمة عن شرط القطع فيندفع ذلك كله ويثبت لبعض
احد ما لا إشكال في الموضوعين قولنا ان قال ساقبتك على هذا البستان بهذا على ان ساقبتك على الاخرى فليقل بطلان الجواز اشارة القول بالبطلان
للتشقة في البطلان على ما لا ينبغي ان يبيعه فانه ماضى ان يطمع من هذا الحصة الا بان يرضى من الاخر والحصة فذلك في البيع ان قال بعتك عيني
عند االف على ان تبقي عنديك فاجب ان يطل ان قوله على ان تبقي عنديك انما هو وعد لا يلزم الوفاء به بل انما لا يندفع من الاخر فانه لا يلزم
ذلك في كل اتم من انقص منه وهو مجبول فيقول التمن قال بهنذا طرف ما اذا قال ساقبتك على مدين الخاطين بالنصف من هذا المثلث من هذا الاخر
واحدة كما لو قال بعتك كذا وبعثك كذا الاول باثني والثاني باثني من الجيد عكس الحكم فقال لا تخار افعان منشاء صفة واحدة على قطع صفة
اشق عملها من بعض الاخرين يصدق ذلك ويشترط في العقد العقد على الاخرى الاقوى تحريم الجميع ونسخ الجواز التي اقعاها الشيخ بعلوم الامر بالوفاء
وبالتصريح من الشرط كما هو جوب الوفاء بشرط الوفاء لا يقتضي ذلك رد التناص من التمن كما اذ عاهل بشرط المشروطه على الفسخ
كما في الاصل لا يغير من الشرط واما ابن الجيد فلم يذكر على عدله ولا مقتضى الاصل جواز الامر من معاقب لم يملك كانت الاصل اثنين فبالاخذ
ساقبتك على انك من حصة فلان النصف لك من حصة الاخر الثلث صحت بشرط ان يكون عالما بنصيب كل واحد لو كان جاهلا بجلت الجواز ان قد
المالك بخلاف العامل العقد صحت المساقاة مع تساوي التخصيص كالتصديق الثلث سواء علم حصة كل واحد منهما ام لا لان حصة معلومة من الجوع
والجوع معلوم ولا ضرورة الى العلم بقدر حصة كل منهما وان اختلفا فلا بد من معرفة العامل بقدر حصة كل منهما ان الملك لئلا يتجهل حصة من التنا ولا

بعض

الاخر

الجهل

وهو رفع يده - ثم خضعت اليه

متحققة اشارة الى ان العامل جاهل بالاستحقاق فلو كان عالما لم يرجع على المالك شي كما اسلفنا والفرق بين ظهور استحقاق الثمرة وبين هلاكها
لوسر في حيث ثبتت الاجرة للعامل في الاول دون الثاني ان الاستحقاق يوجب فساد العقد حيث لم يجز المالك فساد العقد بوجوب الرجوع الى
الاجرة على فضل بخلاف هلاك الثمرة وسرقتها وما شاكلها فان العقد معه صحيح فلا يستحق العامل سوى الحقنول فانه لان ذلك مقتضى عقد المالك
على تقدير صحته فهو لم يوافقنا الثمرة ولو تلفت كان للمالك الرجوع على الغاصب بذلك الجميع ويرجع الغاصب على العامل لحصوله للعامل على
الغاصب حرمه ويرجع على كل واحد منهما بما حصل له وقيل له الرجوع على العامل بالجميع ان شاء لان بداهة الاول شبه لا يتقدم بان يكون العامل
عالمًا بان ظاهر استحقاق الاصول بعد ظهور الثمرة فلا يجز اما ان يكون باقية وتوافقت عليها اما ان يكون في يد العامل في المساق على وجهين لو كان
مالكا وعاملا او لا معا لثمة وقيل ما عدا ذلك منها يكون مستحقا للغير لا معترضا ادعاء المالك للملك تسليم العامل له ذلك قطعاً او لا معا
خلافه فاسم المسئلة التي يختلف الحكم باختلافها واما حكمها فنقول ان كانت الثمرة باقية ورجعت دها على المالك الذي قد ثبت ظاهر الاتباعين
ومع تلفها فان كان بعد التفتت وتلف كل صنف يد المستولى عليها فخر المالك في الرجوع على كل منها بالجميع او البعض لان كلاهما خاص من الجميع
بوضع يد عليهما فان رجع على الغاصب بالجميع كان للغاصب الرجوع على العامل بنصف الثمرة التي استملكها لانه لم يملكها العامل فساد العقد
وقد اخذ المالك عوضها من الغاصب فكانت حقا له لم يجرها عن ملك المالك باخذ عوضها من الغاصب فلا يرجع بين العوضين المعوض والمعووض
على الغاصب لاجرة هذا اذا يصير الغاصب بكونه مالكا ولا يمكن له الرجوع على العامل بشي للاستئثار بدعواه انه لا حق له على العامل في اخذ
الحصة باستحقاق المسمى عليه باخذ عوض منه فلا يرجع على غرض المنة وكذا يشترط لاجرة المثل للعامل فقيدها اذا ايجز بملكه المساق فانه يستأثر
دعوى كون المسمى مطلا والبيعة غير صادقة وان لا حق له الا الحصة ولو كان اعترضا مبنيا على ان يرد قبل جوعه فان رجع على العامل بالجميع بناء على
قد اثبت يد على جميع الثمرة فاستحق المالك الرجوع عليه جمع العامل على الغاصب بنصف الثمرة التي تلفها واجرته مثله مع جملة مع المالك يرجع باجرته بل
بجمله لخاصة بغير ان الضمان على من تلفت في يد من يرجع على كل منها بما حصل له لا يجز لان قرار ضامنه على من تلفت في يد من يرجع من اول الامر ورجع
العامل على الغاصب لاجرة مثله غير جملة لو كان الجميع قد تلفت في يد العامل ضمانه حصة على الحصة الغاصب فانه عليه يد ما سره المالك لانه
فان ظهر كونه ضمانا يرجع على الغاصب لفرده ولو تلف بالجميع في يد الغاصب فنظر هل كانت يد عليه امانة او ضمان فثبت على كل منهما ما مضى اذا
تقرر ذلك فصار ضمانا للمالك للملك للرجوع على العامل بالجميع بعد حكاية القول بجواز روجه والخلاف ان العامل لا يثبت يد على الثمرة بالعلم او اتم
هو علمه او حافظه او انما لا يثبت الا بالحصول في يد من تلفت الثمرة باشرها بغيره ويقتل الغصة وعصفت له بغيره ان يثبت عليه بل
العلم مستندة حكما والاخرى من جواز الرجوع عليه بالجميع لان يد على جميع الثمرة وان كانتا لثمة واستدانته يد المالك لا ترفع يد المالك لغيره
ان ثمة غير لان المسئلة انما تقع على اصل مملوك للملك في هذه المعاملة ان يقع على الاصول المملوكة للملك او العامل لا يملك منها من الحصة
الثرمة بعد ظهورها كما قد علم من تعريفها وبقية احكامها ومن ثم لم يجز للعامل ان يسأل غيره بخلاف المزارعة فان ميناها في الاصل على المعاملة على ان
بجسمه من حاصلها وبافي اللوازم الاصل فلما ان يكون على العامل ان لا يرضى بغيره للمعاملة على الارض زيدا من ذلك ولما كان المسمى الثالث في
المعاملة هو حاصل الارض مقصودة بالعرض كان العامل المزارع علق تزارع غيره لان البدن الذي يترفع منه الحاصل منه فكان المسمى ذلك كالحصول
في المسئلة فيعامل عليه من يملكه بخلاف المسئلة فان عمل الاصول مقصود بالذات لما لها ايسر كالثمرة فلا يجز ان يعامل غيرها بخلاف المسئلة
في العمل وتكون الاغراض فيه ويعلم من هذا ان البدن لو كان من رتب الارض لم يجز للعامل مزارعة غيره وقد تقدمت الاشارة اليه وما اشكال الحكم
لو ظهر ان الثمرة ترفع فيها عمل يحصل من زيادة فيها فان المسئلة ح جائزة والعامل يصير شريكها فساد العقد كفساد المزارع على الارض
كلها مقصودا بالعرض المقصود بالذات هو الثمرة وهي مملوكة للعامل لانه اذا ساقح لا يملك الحصة لانه لا يملك المزارع في مال المالك و
متعين عليه فان قيل ان المعاملة لا يكون الا على الاصول كما قد علم وهي ليست مملوكة له فلا ينفعه ذلك التمسك قلنا وكذا في المعاملة في المزارعة انما هي على
وهي ليست مملوكة له وتسلط على اليد بكتلة على الثمرة هنا ان لا ينقل منها الا ما هو ملكه ويؤخذ بان ملك الارض ليس بشرط صحة المزارعة بل
فيها اشتركا في باقي المسئلة التي يحصل بها الترفع وهي البدن والعامل والفرق بين هذا الفرق من لان متعلق المسئلة الاصول معتبر من مالها وتعلق
المزارعة بالبدن معتبر من مالها خاصة لا تأخذ بمسئلة سابقا ان ملك الارض معتبر في حقها بل حقيقة ما شرعنا للمعاملة عليها على الوجه المذكور ومع
يقع الاشكال في صورة تكون مالكا للارض لا يجوز ما يحصل من الجواب ان الارض لا ينفق عليها بالذات وانما يقصد الترفع فالعبرة فيها بالبدن
المسئلة يقصد العمل الاصول الثمرة معاملة كلهما بالذات فلا يقع الامر ما كذا ومن يذنبه قول من خرج الارض على المالك لان يشترط على العامل ان
الخرج في الارض الخيرية كما مضت عذوة يكون على الارض مع خلقها من الشجر والبر والسمكة والارض لان حق المسلمين انما هو في الارض
لا في الشجر ولذلك اطلق المسمى بالخرج الى الارض ان كان قد يوضع على الشجر وانما كان على المالك لانه بسبب غرسها الا ان يشترط على العامل ان يزرعها
فيجب حسب ما شرط لكن يشترط علمه بما يقدر عليه من شجرة الارض في العقد للارض لا يملك الشجر بل هو على المالك لا على المزارع
ما شرطه وقد تقدمت في المزارعة قولهم القائل بملك المزارع ووجوب الرجوع على كل واحد منهما اذا بلغ ضميمه ضامه اما كون القائل بملك
لها بظهورها في الاعمال بخلافه في كرامه سند الحكم الى علمائها وهو في الاجماع على ان يجمع مضامينها في عموم والخلاف في بعض الاعمال
جعل ملك العامل موقوف على القسمة فيجعلها مع الاجماع على مقتضى الشرط لو كان الثمرة بينهما وصحة يقتضي ثبوت مقتضا كتمان الشرط والتخفيف والثرمة

او عدل بالظاهر

والمالك

فيمنه

الأختاب

محققا الظهور ويتفرع على ذلك وجوب الزكوة على من بلغ نسيبه من ماله بما ضا بالتحقق شرط وجوب الزكوة وهو ملك الثمرة قبل تحقق الوجوب
في ملكه والحكم بهذا التفرع لازم بعد ثبوت الأصل قد خالف فيه من أصحابنا السيد بن زهره فوجب الزكوة على من كان له ثمره خاصة محتاجة
بان الحصة لاخر كالأجرة وضعف لأن الحصة قد ملكت هنا بعد المعاوضة وقت صلح لتعلق الزكوة بها لا بطريق الأجرة ثم لو سلم كونها كالأجرة
فطلق الأجرة لا يمنع من وجوب الزكوة بل لا يتعلق الملك بها بعد لزوم استجاره بزعمه بل يسلطها او لجرها إلى الأرض الزرع
كذلك لو جبت الزكوة على ملك الأجرة كما لو اشترى الزرع كذلك نعم لو كان يذهب إلى أن الحصة لا يملكها من الأجر بل يملكها بصلح
الثمره ونحوه لم يكن ترتب الحكم لكنه خلاف إجماع ومع ذلك لا يتم بغيره الأجرة بل بتأخر ملكه عن الوجوب بل إن ادريين أن رجعت في هذا الحكم كانت
إلى حجب منه على فناء ما قبله واعتد باعذار غير خاتمة بانها انقل عليه الرد ونرى أن الحق فيقول كذا ما كان وهو على فائه في الحق أن قولهم
ليس بذلك بعيد من الصواب هو خلاف الظاهر لأن الحمل على الكثرة كشيعه ابن ادريين عليه فافترق ذلك فنقول على الصحيح وجوب الزكوة
المالك في ضميمته ما بلغ مضافا كيف نقول أن لا مؤنة عليه في تقدير بل يحصل بالشرط وبغيره يعتبر بعد ما إذا العامل فيعتبر عليه على القول باستثناء
المؤنة بقاء قدر التصاب بعدها او مطمع استثناء ما على تقديم تفضيله الزكوة وعلى قول السيد يجب على المالك البذل الزكوة في ضميمته قطعا
واما حصة الآخر فيجب عليه كونهما يسيحان معنى حكم ذلك بل هو على تأخر الملك عن بدل الصلاح ام لا على يظهر من قوله كذا لأجرة وان قلت ملكه
لها الظهور فعلى الثاني لا يجب كونهما على المالك البذل في جميع ملكه حين تعلق وجوب الزكوة وعلى الأول يكون من جملة المؤن فان لم يستثنها وأخت
عليها انتقالها عن ملكه حصل بعد تعلق الوجوب كما يجب الزكوة على البايع ولو أجاز الثمرة بعد بدل الصلاح وان استثنى المؤنة كانت من جملة المؤن
في علم الصواب بعد حكم المؤنة المتأخرة عن بدل الصلاح والاقوى أنه لا يملك التصايل في الباقي بعد ما وان قل قولهم إذا دفع رضا إلى غيره لم يغير
أن أقروا بينهما كالمالك المقتدر بالغير لصاحب الأصل الأرض والتموله الأجرة وعلى من رشح النقصا بالقطع المفارقة معاملة خاصة على الأرض
ليغيرها العامل على أن يكون الغرض منها هو مفاعله وهو في طاعتها واعتدنا كثر العادة لأن عقود المعاوضات موقوفة على أن الشارع وهو ضمنية
ولافرق بين أن يكون الغرض من ذلك لا يفرق من العامل لا بين أن يشترط ملك العامل جزءا من الأرض مع الغرض من عدمه حيث كانت باطلة فالغرض
لصاحبه فان كان لصاحب الأرض فعليه للعامل أجره مثل عمله لا يتم بغيره كما بانما حصته من ثمنه وان كان للعامل فعليه أجره المثل للأرض عن هذا شغلة
وإذا كان الأرض فله لا غير مستحق للبقاء فيها لكن لا لأرضه بل بالارث لصاحبه به لا لأن فليس يعرف ظاهرا والمردا الأرض هنا تفاوت ما بين قيمته في حاله
على الوضع الذي هو عليه وهو كونهما في البقاء في القيام كذلك يقوم بملك الحالك لا لتفاوت ما بين كونهما قائما بأجرة ومقلوعا لما ذكرنا فان استحقاق
ما بين قيمته قائما مطوعا مقلوعا أو لا تحقيق في القيام كذلك يقوم بملك الحالك لا لتفاوت ما بين كونهما قائما بأجرة ومقلوعا لما ذكرنا فان استحقاق
الأرض من جملة أرضا ولا تفاوت ما بين كونهما قائما مستحقا للقطع ومقلوعا تخلف بعض أرضا فاضا كما بيناه ولا يبين كونهما مستحقا للقطع
بالأرض مقلوعا تخلف صفاء القيام بأجرة وهذا الوجه المقتضى ذهب إلى أنهما بعضا خارا الثاني منهما الشيخ على والأخير فخر الدين بعضا
ينسب إلى الأخير أن ذكرهما لا يعتد بقوله الأول مع سلامة من ذلك لا يخرج من ذلك مفرقة الأرض موقوفة على غيره حيث خفف عند الحاجة
أن القيمة لا يختلف اعتبارا في تقديره وكذلك كقدره مقلوعا قائما بأجرة فلا يضر مثل هذا الدور ولطفا الأرض نظائر كثير تقدم بعضها فيجب على
مع ذلك رشح الأرض لو قصت به وطم الغرض خصوصا لو قلعه بغيره المالك قطع العروق المتخلفة عن المقلوع ويفرق لا احتياقا لطلاق كلامه بين العامل
بالأرض والجاهل بل بغيره مؤن بالقيم ولا يبعد الفرق بينهما وان لأجرة صاحب الأرض مع علمه لا رشح لصاحب الغرض مع علمه اما الأول فلا لأن
في التصرف فيها بالحق مع علمه عدم استحقاقه أو اما الثاني فالظاهر أن الغرض مع علمه عدم استحقاقه ويكره دفن الثاني الأمر ما كان مختصرا في الحصة والأجرة
لا يمكن لأن من المالك بترعافله الأجرة لنفسه المعاملة والغرض ما كان بان المالك ان الحصة مفرقة ليس بها فيكون مستحقا للأرض فخرج لو كان
الغرض من ذلك الأرض لكن الغرض من ذلك في غير التوت ونحوه المركب للغرض ان كان أصله ملكه وكذا ما في مدته بقاءه وعليه مع كونه الأرض
أجرة أصول الغرض أيضا ولما كان ذلك المركب مع الأرض كما في قوله ولو دفع القيمة لكون الغرض لم يجز الغرض من ذلك ولو دفع الغرض من الأجرة لم يجز صاحب
على النتيجة عدم اجتماعها منها واضح لا معاوضة مشروطة بالراضى لأن ذلك غير لازم هنا في الضرب فيها أو في خلاف ذلك بعض الغرض في المالك
بين أن يكلف الغرض القلع وضمن له الأرض بين إقرارها وضمن له القيمة كتاب لو يفتقر الموقف للأول المقدر وهو استثناء في الحفظ عن
المقر عقد الوديعة لم يفرقها نفسها مع أنها أولى ولعل جرح على السلف من هذه المفروقات عبادة عن العقد للمفيد تلك الفائدة كما علم من تقريره
بأنه العقد وكبره بعد فتكون الودعة على هذا التقدير في العقد للمفيد الاستثناء في الحفظ كما عرفت غيره ولو كان العقد من كمال الإيجاب في القيمة
لم يكن العقد والاستثناء خاصة لا تها هنا فأنك الإيجاب لا ينافي من ضميمته يدخل القبول بان يقال هو الاستثناء بضمها ونحوه قيمته العقد فأنه
المودع استثناء في الحفظ ولا يقال المستودع ذلك لأجل معنى ما ج هو بعيدا ويقول أن القبول هنا بالقول ليس بشرط بل يقوم الفعل فأن
فكان الموقوف عليه العقد هو الإيجاب فأنه كان الودعة بغيره إلا أن التعريف هنا العقد ونقول أن تحقق الاستثناء يستلزم قبوله إذا
نوردها بطلت ولم يحصل لها اثر فاطمها عليها لذلك وقد نفى التعريف شرطه بالوكالات فأنه تحقق الاستثناء في حفظه وكله بغيره وغيره
جوابه تحقيق حقيقة الوكالات التي هي الاستثناء في الحفظ بل لا بد من وكله في الحفظ تابع من توابعه لا خلاف الودعة فإن حقيقته الاستثناء
التي هي لا يكون لها اثر في اللوازم ومعارضة واجب أيضا لشمال لو كان له على الودعة من حيث قضيتها الحفظ وذكرا له وجوده لم يفتقر

في النظر

الى الايجاب بالقبول في كل عبارة على ما مضى كونه عقداً وتكون من الايجاب بالقبول القبولين ومقتضى جواز عدم انحصارها في عبارة بل يكون
كل لفظ دل على قبول لا يعتبر فيه التصريح بل يكفي التلويح والاشارة المفهومة لغيرنا اختياراً وتلويحاً ويكفي الفعل الدال على القبول اطلاقاً من جملة ما هنا انه
يكفي القبول الفعلي مع اعتدافهم بكونه عقداً نظر الى ان الثانية منها انما هو الرضا بالاستئذان وبما كان الفعل اوفى من القول باعتبار انه لا يرد
ويخول في ضمانه كوضوحه بخلاف القول القولي فان ذلك مشرعاً الا انه ليس صريحاً في الالتزام من حيث انه عقد جائز فاذ اعتدوا لم يكن مقتضى
لم يظهر اثره. اليد توجب الحفظ الى ان رده على الكهول على اليد ما اخذت حتى تودع في هذا حسن الا ان فيه بعض الخروج عن حقيقة العقد من
ذهب بعض العلماء الى انها اذا نجزت لا يعتد فرع عليه عدم اعتبار القبول القولي بخلاف القول الايجاب لان كان بلفظ او دعيتك وشبهه مما هو على
صريح العقد وجوب القول لفظاً وان قال الحفظ ويحتمل فيقول القبول باللفظ لو كان له وهو كل ما هو موصوفاً علم انه لا يجب بمقارنته القبول هنا
لان الايجاب سواء كان قولياً ام كتيباً بالقبول قولاً ولو طرح الوديعة عند لم يلزم حفظها انما يقبلها اية المراءاة بالقبول هنا القبول الفعلي خاصة
لان القبول باللفظ غير كاف في حصول الوديعة قطعاً بل لا بد من الايجاب ليحصل منها جرح الطرح واما الفعل فقد عرفت انه يجب معه الحفظ ولو
تحقق بما لو دعيه انظر الى ثبوت حكم اليد حيث يحصل القبول الفعلي هنا انما يجب حفظها الا انها تصير بديعة شرعية وعناية المصلا لذلك على
ازيد من ذلك لانه قال لم يلزم حفظها ولم يقل لم يصر بديعة وذلك لان طرح المال لها اقم من اقتراعه بما وجب الايجاب هو الايمان بما يدل على
الاستئذان لكونه ما عرفت ان الايجاب يحصل بالقول التصريح والاشارة والتلويح فيظهر هنا ان حصل مع الطرح ما يقيد ذلك كان القبول في قول المص
اعلم من كونه قولاً او فعلية وان لم يحصل مما يدل على الايجاب بالمعنى وجوب الحفظ القبول الفعلي خاصة لكن قوله طرح الوديعة لا يخرج من ثبوتها
بالطرح الا بداع بواسطة تميمها ووديعة فانها تعرف في المال المودع وشرعاً هي العقد المفيد للاستئذان في حفظه يقول ان القبول يقتضي
ايجاب فيكون بانه استفاد من الطرح الايجاب ما سلمه بالقبول فلا بد من قبوله من دون سبق ايجاباً وجوب حفظها لذلك لا اتمد بتوسع في الطرح
القبول من غير سبق ايجاباً ويحصل من ذلك صواب الاول ان يضع المال عنده ولا يحصل منه ما يدل على الاستئذان في حفظه فيقبل قولاً ولا اثر له في
ولا في وجوب الحفظ الثاني ان يقبله من ايمان يقضي الموضع عنده فيضمة يجب عليه حفظه الى ان رده على المالك الثالث ان يتلفظ المالك مع
بما يدل على الايداع فيقبل قولاً ولا يوجب عليه الحفظ باعتبار الوديعة ولا ضمان الابع التقصيل التي ايج ان يقبله قولاً ولا يوجب الوديعة انما هي
لو طرحها عند تلفها بالوديعة لا يحصل من الموضع عنده ما يدل على الرضا ولا لا ضماناً يجب عليه حفظها حتى لو ذهبت تركه اقله ان
اكن ان كان ذهابها بعد ايجاب المالك لوجوب الحفظ من باب المعارضة على البراءة والحاجة فيكون واجبا على الكفاية ولو انعكس لم يضر ان
الوديعة وانما غاب المستودع وكما هو المال الحاضر عندها فمورد الوديعة ولو كان المال غائباً ضمن كذا في كونه ويشكل تحققه في جرحها
عنها مع حصول المالك لاصا لبقاء العقد كون ذلك اعم منه لم ينضم اليه فرائق تدل عليه وقد ظهر ما قرأناه في ما ذكره بعضهم من ان قول المص
الوديعة عنده لم يلزم حفظها ما يقبلها بالاشارة على جواز كون الايجاب فعلية لان من قبلها لزم الحفظ الدال على الوديعة لم يحصل من
ايجاب قول بل مجرد الطرح وانت قد عرفت ان وجوب الحفظ المرتب على الفرض اعم من كونه بسبب الوديعة لانه قد يكون بسبب التصريح ما لا يغني
ولو اقره على قبضها لم يصر بديعة ولا ضماناً لو اهلك اى اهلك خفيته عليه بسبب الاكراه لكن يجب تقيدها اذا اضع يده عليها بعد ذلك
الاكراه بخلافه فانه يجب عليه الحفظ باليد الجديدة وان لم يجب الاكراه وهل يبيتر بذلك وديعة ام اتمه شرعية يحتمل الاول لان المال قد عرفت
في الحفظ غايتها لم يتحقق مع الوديعة عدم القبول الاختيارى فاحصل الان والمقارن بين الايجاب بالقبول غير لازمة من الغاء الشارع ما وقع سابقاً
فلا يرتب عليه اثر ويشكل ان الغاء بالنظر الى افاضل النظر الى المال الذي يمكن الفرق بين وضع اليد عليها اختياراً وبين الاستيداع وعدمه
على الثاني دون الاول اعطاء لكل واحد حكمه الاصل قولهم وان استودع وجب عليه الحفظ ما قبل الوديعة وان كان الاستيداع اعم منه انما يجب عليه
الحفظ اعم مستودعاً لان ذلك هو مقتضى تعليق الحكم على الوصف الا ان الوديعة من العقود الجائزة وجواز ردها في كل وقت ينافي وجوب الحفظ
لا ينافي وجوب الحفظ اعم من كونه بسبب الوديعة وغاية ما يفرض ان يفيخ فيها في الحال مع ذلك يجب عليه حفظها الى ان يردّها الى المالك فانه قد عرفت
في وجوب الحفظ على كل حال في الجملة لا تانفك وجوب الحفظ الى ان يردّها وان كان واجباً الا انه قد لا يتحقق في الوديعة بان يكون المستودع مقيماً عند المالك
بحيث لا يتوقّف رده على زمان فلا يتم التمسك بالامانة كونه من وجوبه ما دام مستودعاً ونقول ان الوديعة وان كانت جائزاً ولكن لا ينافي وجوب الحفظ
فان الواجب على المستودع اعادة الامن ما الحفظ والرّد على المالك الحفظ واجب غير جرح الطرح وجوب عليه قبوله اعم ان يقول الوديعة
الذي يفرق عليه حكم الحفظ قد يكون واجباً كما اذا كان المودع مضطراً الى الاستيداع فانه يجب كل ما قد عرفت من الحفظ قبولها منه كفاية ولو لم
غير واحد من عليه الوجوب في هذه الفرض وجوب الحفظ واضح وقد يكون مستودعاً قد رده من نفسه بالامانة ولو كان المودع مضطراً
من الممانعة على الممانعة لا ينافي الاستيداع ولا ينافي الحفظ وان كان عاجزاً عن الحفظ وغيره من نفسه بالامانة لا ينافي
من التعرض للفرط في حال الغنى وهو محتمل ما لو ضمن القبول ضرراً على المستودع في نفسه او في بعض المؤمنين ويخول ذلك بهذا التقدير
الحفظ عند تلفه ولا يلزم ردها ولو تلفت من غير قربة او احدثت منه قربة هذا اذا لم يكن سبباً في اخذ القربة فيكون لو كان هو السبب في اخذ القربة
ولم يقدر بعد ذلك على دفعه فانه ضمن لا يفرط في الحفظ بخلاف ما لو كانت مستودعاً من غير علم القام بها من غير غايته ومثلها ولو اخرج القربة باضطرار او
لو اخرجها في الجملة ولكن لم يقدر على دفعه فانه لا يضمن ويشكل مع كونه سبباً في القربة لانه يفرط في علمه لم يقدرها القربة فانتفتت مضارفة

الحفظ

جزم

لها توجبه ذلك وهذا بخلاف الظالم فان عمله حين يطو الفرقان الظالم اذا علم بها اخذها من لولا ان لا يمكن اخذها الا اذا علم موضعها ولا فرق
 في عدم الضمان مع اخذ الظالم لها من ان يتولى اخذها من يد ومكان وبين ان يأمره بدفعها اليه بنفسه فيدفعها اليه كما لا ينشأ والتفرط
 فيرجع المالك على الظالم بالعين او ابدن هذا المالك مطالبته المستودع بذلك بحمله لانه باشر تسليم الغير الى الكره واستغفر به تركه وعلى هذا فانه
 عدم ضمانه انه لا يستقر عليه بل يرجع ما غرم على الظالم والا فلو عدهم كالمستودع لم يلزمه الا كراهية حمله وتنبؤا الى الكره ولا يخرج من
 سبل عليه التسليم بان لا يشارع فلا يستعقب الضمان قولهم لو لم يكن الدفع وجب لو لم يفعل ضمنه انما يمكن من دفع الظالم عنها بالوسيلة
 وغيرها حق الاحتفاء عند الحاجة لغيره على غرضها لا لواجب عليه ما يجب ان يتوقف عليه فلو امكن ذلك مع قدرته عليه ضمنه لانه تفرط ولو
 امكنه دفعه بشئ من المال منها او من غير ما يجب لا يندفع منه عادة والا فربح جواز ويرجع به على المالك ان لم يمكنه تسليمه قبل الدفع
 استندان ولنه عدم نية التبرع ولو ترك الدفع عنها ببعضها مع امكانه ضمنه فربحها يندفع به لا الجميع لان مقدار المدفوع فانه على
 التقديرين قولهم ولا يجب تحمل الضرر الكثير بالدفع كالجرح واخذ المال من المجمع في كثرة الضرر وقتل المالك المكرم فنه من بعد الحكم الكثير
 من الادنى في حق كونه شريفا لا يلبق بحاله ذلك ومنه من لا يعتد بمثل ذلك هكذا القول في الضرر بخلاف المالك فيضمه من قول المصنف
 مطلق اخذ المال ضرر كثير لا يجب تحمله وان كان المطلوب للدفع على يد غيره فانه لا يندفع عنها به تدينه هالم يجوز هذه ضلعا لانقاذ الفائدة لكن لو
 بدله بنية الرجوع به هل يرجع بحمله لان الوعد لا يخلو لانه لا يندفع عنه بل قد يندفع عنه لان التقدير المأذون فيه شرعا ما يندفع عنه
 المالك وهو هنا مستغنى لا يكون شرعا وعلى هذا فانه عدم الرجوع بجميعه لانه كرهه من قبله قصر عنها وتبرع بها فانه ان افترض عدم امكان
 ما ضمنه ويعد كونه يرجع بمقدار ما ينقص عن قدرها بدنه من ذلك يرجع بشئ أصلا مما يساويها فان غير المأذون في المأذون اي غاها هو القدر
 يتبقى الفائدة مع ما لا يرجع المستوفى لم اقف في هذا الحكم على شئ ينبغي تحريه قولهم لو امكنها وطول باليمين فلما جاز ان يحلف مؤثرا ما يخرج عن
 الكذب والجواز هنا بالمعنى الاعتراف بالمراد من الوجوب في حفظ الوعد كما كان واجبا وتوقف على اليمين وجبت من باب المقدمة وما لا يجب التورط به
 اذا عرفها والواجب الحلف ايضا بغير التورية وان كان فيما الا ان ما يتحقق الادنى اشد حقا من قوله تعالى في اليمين الكاذبة بخلاف كتابه الاخرين ولان
 اليمين الكاذبة عند الضرورة ما دون منه شرعا كطلاق الكذب لتألف بخلاف مال الغير فانه لا يباح ان هابه بغيره ان نوع امكان خطفه بوجهه ومضى ترك
 الحلف حيث يتوقف حفظ المال عليه فاخذ الظالم ضمنه للتفرط قولهم وفي عقدنا من طرفه ويحل بموت كل واحد منهما ما يجنبونه فيكون امانه
 فلا خلاف كون الوعد من الوعد الجائز فمبطل بما يجل به من ضمنها وخرج كل منهما عن امانته لتكليف بموت وجوب وانما اذا اتفق ذلك الوعد
 وجب على المستودع رد ما اقره ووليته ولو كان ذلك من المستودع وجب عليه رد ما في صورة الضمض وعلى وليه في صورة الخون والاختام او واردة
 صورة الموت ومعنى كونها جارية لك مانعة امانا شرعية لحصولها في يد حاكمها كما لا يغيره ضمنه على ذلك الشارع في وضع اليد عليها الى ان
 يرد ما على وجهه ومن جملة الامانة التفرع وجوب المانعة رد ما على الفور الى المالك او من يقوم مقامه فان اخرج عن ذلك مع قدرته ضمنه ولو قد رد
 الوصول الى المالك ووجبه اولى له الخاص للمالك لان ذلك انما ثبت لافترق ذلك بين علم المالك بانها عنده وعددها ان اقر ذلك ولو
 كان الميت المستودع وطلبها الوارث ولم يطلبها الغير المستودع الدفع مع امكانه وادعى عليه بالحق في الارث في الوارث الظاهر ان الشك في كونها وارثا
 البحث عن ذلك لم يكن هناك حاكم يرجع عليه فالأقوى عدم الضمان خصوصاً مع الشك في كون المستودع وارثا لاصالة عدمه وانما مع العلم بكونه وارثا
 فالأصل ايضا عدم استحقاقه جميع المالك القدر المعلوم انما هو كونه مستحقا في الجملة وهو لا يقتضي اختصاصا بالحق فيه واصل عدم وارثه من غير معارضة
 بهذا الأصل فيبقى الحكم في القاص وجوب البحث عن المستحقين من الخون ومثله باقي في الفرقان مال الموت زيدا فانه لا يؤم به تسليم جميع المقر
 اليه الا بعد البحث حتى لو ادعى الخصم الوارث في الوجود مع الجهل في جواز تمكنه من دفعه اليه كجهان من اعترافه باخصه الحق فيه فيلزم بالدفع اليه
 ومن انه اقر في حق الغير حيث يمكن مشاركة غيره له وبيد البحث ان شاء الله تعالى فانه هنا عارض في الوارث تسليم الوديعة الى الوارث والبحث عن صحة
 الميت وقراره بدنه ويجوز فالأقرب لضممان لاصالة عدمه بخلاف وارث واعلم ان من جملة احكام الامانة الشرعية مع ما تقدم من وجوب المانعة
 الى يد ما وان لم يطالب به لا يقبل قول من هو في يد يدها الى المالك مع يمينه بخلاف الوديعة والفرق ان المالك لم يسمه عليها فلا يقبل قوله في حق
 مع اصالة عدمه بخلاف الوديعة مع ما انضم اليه من الحسن الموجب لنفي السبيل او له صور كثيرة احدى ما ذكر من الوديعة التي هي بضاعة بطلان وكذا غيرها
 من الامانات كالضمان والشركة والاداء وتبرع منها الواحات والرجوع وما يجوز الى ادره منها ما لو اخرج المعصوب من الغاصب بطريق السند ومنها ما لو اخذ
 الوديعة من صبي أو مجنون عند خوف تلفها ومنها ما يصير يدي الصبي من الاموال التي يكتسبونها بالفار كالجوز والكين علم به الولي فانه يجب
 رده الى المالك او وليه ومنها ما لو استعاضت فادعاه او غيره من الامتعة فوجد فيه شيئا فمكروا ما ندمه فغيره كان المستعاضة منها اوها
 اللقضة في بدل المقتطع ظاهرا المالك وضابطه ما كان وضع اليد عليها بغير ان المالك مع الاذن فيمنعها عما قولهم ويحفظ الوديعة بآثار العادة
 بحفظها كالتوجه الصند والذابة والسطح والشاة في المباح او ما يجري مجرى ذلك لما يكره حفظ الوديعة كيفية مخصوصة من قبل الشارع كان
 المرجع فيه الى عرف فاما عديمه حفظا لمثل ذلك الوديعة كان هو الواجب استعقب ضمان الوارث فانه لا يملكه من الامانة بل عليه العرف انما
 ما جرى مجرى ذلك الى ان ذلك بخصوصه غير متعين بل يقوم مقامه ما شاء في المعنى او زاد عليه كما لو وضع الدابة في بيت السكنى او الشاة في دار النسيئة
 ويجوز ذلك ولا فرق في وجوب حفظ بآثار العادة بين علم المودع بان المستودع قادر على تحصيل الحق المعبر عنه فلو اودعها مع علمه اصطبل

الارث
 لواقعة

هذا هو الخط الذي يدور فيه
منه من غير ان يبين له ان
في الدنيا لا يخرج الضمير

لامع علمه لا يصح له ان يكون ذلك لم يكن عذرا واعلم انه ليس مطلقا في يد الخرى مع كون البيت محرزا بالفضل فخره او كون الضمير محزرا
بالفضل كذلك كون كبر الانبعاث عادة بحيث يمكن من ذلك مقفلا هناك القول في الاصطبل المراح وغيره ما قولهم ويلزم من قولهم انبعاثه ان يكون
بذلك لم يامر به لما كانت الدابة من الاموال المحترمة التي لا يبيعونها الا في بيعها بغير الوجه المأذون فيه شرعا والمستودع عنها وسبقها بالخرق لانه لا يشاء
وينبغي ان يراعى الدابة هناك مطلقا الحيوان المحترم او يكون ذكرها على وجه المثال الحكم في الجميع ذلك او لم يكن له ان يكون اذ ميا كالفعل في داخله لم يكن
يخالفه القدر فيلزم منها ان تلفت نفسها ان نقصت ولو لم يحصل احد منها صانعا متناويعا عن كونها مينا وان عاد الى القيام بذلك
لو بقدر غيره ثم رجع الى الحفظ ويحصل القرب في ذلك مرة واحدة ولو بعضها اذا تقرر ذلك فقولنا ان اودع الحيوان ان المقصود في الحقيقة لا يخرج اما ان
بالانفاق عليه او ينهاه او يطلق فان امره انفق ورجع عليه بما عزموا الامر فيه واضمحوا وان اطلق وتوصل الى ان ذنبا وان وكله فيه فان قدره رفع امره الى الحاكم
ليامره بان شاء او يستدين له عليه او يبيع بعضه للتفقة او يصب مينا عليه فان قدر الحاكم انفق هو واشهد عليه رجع مع نفسه وكذا يرفع امره الى الحاكم
الى اخر ما ذكره من هذا الملك عند ولو قدر الاشياء اقصر على نية الرجوع والكلام في اعتبار الاشياء في جواز الرجوع وعدمه ما تقدم في باب المزارعة
غيرها وفي حكم الحيوان الشجر الذي يفتقر الى السقي غيره من المذمتين في حكم التفقة على الحيوان ما يفتقر اليه من الدواب لم يرض حيث ينفق مع الاشياء اطلاقا
او لعدم اشتراطه لاختلاف قدره فالقول قوله مع يمينه ولو اختلفا في ذلك الا انفاق فالقول قول الموضع عملا بالاصل في الموضعين قولهم ويجوز ان
يسبقها بنفسه لعلها لا تباعا لعلها مقتضى العادة جواز تولي الغلام ذلك سواء كان المستودع حاضرا عنده ام غائبا وسواء كان الغلام مينا ام لا
ولكن كان ذلك جائزا هنا بل لما يجوز تولي الغلام لعلها مع حضور المستودع عند مطلق على قيامها بما يجب مع كونها مينا والامحج لا فرق في ذلك بين
وقوع الفعل في المزارعة خارجة وتوقف سقيها على فعلها لم يكن مينا فلا بد من صلاحية الطريق وانما يظهر الفارق في نفس مباشرة الغلام لذلك
كذا لا فرق في ذلك كبر بين الغلام وغيره من يمينه المستودع وعبارة المصنف لثنا في ما قدناه لانهم يجوزوا الاقوال المتفق هو انهم من كونهم مع ذلك في
المستودع وعدمه والغلام لا يدل على الخاص فيمكن تخصيصه فادل عليه الدليل هو انها موجودا طبقا عليه من عدم جواز ايداع الودعي مع الحيوان
وهنا في معناه وما قيل بان ذلك فيمن يمكن مباشرة ذلك الفعل عادة اما لا يكون كذلك فيجوز له التولية كيف كان وهو ضعيف قولهم ولا يجوز
اخرها من منزلة لعلها لامع الضرورة لعدم التمكن من سقيها او علفها في منزلة وشبه ذلك من الاعذار لا فرق في المنع من اعيان ذلك بين كونها
امنا وعدمه لان النقل ضروري فيها وهو غير جائز مع امكان تركه لا بين كونها مطرة بالخراج لذلك وعدمه لما ذكر ولا بين كونها متوليا لذلك بنفسه
مع محبته وعدمه لان اتحاد العدة في الجميع واستفراجه كونه عدم الضمان لو اخرجها مع من الطريق فان امكن سقيها في موضعها احتجا باطراد العدة بذلك فحين
مع اطراد العدة بذلك لان الحكم على العموم لعدم اطراد العدة بذلك في بعض الاماكن وحيث تجاز الاخراج والحكم في مباشرة الغلام وغيره ما ذكرنا
واعلم ان اطلاق كلامه يقتضي عدم الفرق في جواز اخرجها لذلك مع امكان فعله في موضعها بين كون الطريق مناويعا وعدمه ووجهان ذلك الفعل
ضروري للحيوان لا يعيش بغيره فالتفكر في الاقوال التي يمكن من خطر الطريق الذي يمكن وقوعه عنده ولكن بشكل في بعض الصور كما اذا كان التناهي الوقت
اخر اقل ضررا وخطرا من اخرجها حين الحاجة ويخوذ ذلك فينبغي مع اشتراكها في الضرر ومراعاة اقل الضررين قولهم ولو قال المالك لا تغلقها ولا تستقرها لم
يجز القول بل يجب سقيها وعلفها نعم لو اخل بذلك المالك هذا اثم ولم يضمن لان المالك سقط الضمان بهيئة كالأمره بالقاء ماله في الجرة انما يخرج
ترك العلف السقي مع التمسك بها لا حق الله تعالى كما ان حق المالك فلا يسقط حق الله تعالى باسقاط المالك حقه ولا ان كان المالك منه قسرا ولا ان كان
في جوارها مع التمسك بها الكلام في امر من احدهما الرجوع بعوضها عليه قد تقدم الكلام في هذا الثاني انه لو تركها مع اهل بيته ام لا وقد جزم
بعدم الضمان وان حصل الاثم اما الاثم فله حقه في الله تعالى ويحجب عنه ذلك واما عدم الضمان فلان المالك حق المالك قد سقط عليه الضمان بهيئة كالأمره
كالاذن في اطلاق ماله فلا يتقبل الضمان كما لو امره بالقاء ماله في الجرة ويخوذ من ضرره ولا خلاف في فعله اذ لا يضمن الضمان لو كانت الودعة غير حيوان
يحتاج الى السقي والقارة وتوجب يحتاج الى التشر ونحوه فله المالك عن الشر وهو يجب حفظه هنا كالأول فيحمل المالك في كونه اطلاقا المالك المنه عنه والا
عدم لان حفظ المالك انما يجب على مالكه لا على غيره وانما وجب الحيوان لكونه ذارح وبيانا بالتفصيل في حقه فيجب في المالك كفاية بغير ترك اصله للقيع
المذكور والوجاهان اقول في ما ذكره في قوله ولو عين له موضع الاحتفاظ اقصر عليه ولو نقلها ضمن الا الى اخره او مثله على قول ولا يجوز نقلها الى اذونة
ولو كان حرزا الامع الخوف مع ابقائه فيه اذ عين موضع الاحتفاظ اقصر عليه ولو نقلها ضمن الا الى اخره او مثله على قول ولا يجوز نقلها الى اذونة
مفهوم الموافقة عليه لاختلافها في السقي فيجوز بعضها وهو القول الذي نقله المصنف الى ان يبين ان اذاد الاذن في حفظه في الحيوان في تلك المدة كان يبين
نوع التمسك والركبة الاطاعة فانهم جردوا النقل الى المساء في توافق المساء بين الضرر والتمتع المأذون فيه والاقوى المنع لعدم الدليل على جواز نقلها
والحاق من يقيس به قياس محض بل يحمل قولنا ذلك في النقل الى اخره ايضا اعلاما بمقتضى التعيين ومنع دلالته مفهوم الموافقة هنا فان الاخرى في حملها
الحفظ لاختلافها كثيرا من غير كون التفاوت في كون بعضها احفظ من بعض الاجماع على جوازهم بل طبعها من الاجماع مع الحفظ مطلقا يمكن ان يكون التمسك
الحكمي في العدة منعها بالامر من معاقر يمينها عداة لان شرها المتقدمين من جوارها بان الخلاف في المساء في حاضره وحاشي الشهادة عليها
ما يدل على تناول الخلاف للآخر ايضا وهو بمنزلة ان شرها جواز ما تقرر ذلك فلو نقلها الى اخره او الى المساء في حاضره ضمن على القول بعدم الجواز
عليها فانها لا يجوز نقلها لغير المعين من اعيان الاصل او المساء مع الامكان فان قدره فالاذن وانما المساء في حاضره ضمن على القول بعدم الجواز
فيقتل ما في حكمه وهو المساء في اوقافه وعلى هذا يجب تقييد قول المصنف الامع الخوف مع ابقائه فانها لا يجوز نقلها الا دون مع الخوف المعين وط

الامع الخوف

قد برع عدم الحكم به بل حكم بضمان وديعة قبل الجواز تلفها بغير شرط قبل الموت والافراد بها الاثبات وقيل بعدم الاثبات البقاء والحكم بمقتضى على
الاجمال المذكور هل بعد تقصير ان جيب الضمان كما هو الظاهر من كلامهم لان ما قبله من قطع التفریط وان قلنا بالثاني فلا الاصل انه عدم ضرورة
الذمة وما اصابته فانه لا يقتضي الضمان بل هو اعم منه فلا يدل عليه قد ضمت في الكلام على طين **ثم** لو لم يشهد انكر الوتة كان القول
ولا يمين عليه لان يدعي عليه هذا الحكم واضح لا ضاع عدم الوديعة كما لو انكرها الموت وكل من يدعي عليه وانما لا يجب عليه لم يمين لان التمسك
متعلقة بموت شراهم كما لو ادعى عليه يدعي عليه لم يعلم بذلك فيلزم من الحلف على نفي العلم لا على ايت لان ذلك صابطة الحلف على نفي
خل الغير مثله ما لو اقر الوتة بالوديعة ولكن لم يوجد في التمسك او ادعى المستودع انه ضاع في الاشهاد وقال الورثة لها تلفت قبل ان ينسب اليه القصر
فالقول هو لم يعلم بالوديعة اذ لا يمين ايضا الامع دعواه عليه لم بالتقصير فيمكن ان يرد اليه بيمينه هذا القسم بان يكون المراد بانكار الوتة كما
وجودها في التمسك لا يشهد حملها في الاشهاد على تلفها قبل حصول ما وجب الاشهاد او ادعى اليه الكفاية وتقصير في الاشهاد والحكم في المسئلين
واحد قولهم لا يجب عاقبة الوديعة على المودع مع المطالبة ان اطلب المالك الوديعة وهي باقية وجب على المودع ان يمسكها في اوقات الامكان لا
بمعنى ما يشترطه المودع فيكون كالمضارعة بل بغير يد عنه او التمسك بين المالك وبينها فان كانت في صندوق فقل عليه وان كان في يد غيره
فذلك ملكه والمواد بالامكان ان يمسكها في يد غيره ولو كان في صلوة واجبة ثم وجدته في يد غيره لم يلزم من طرعه ونحوه صبر حتى يرد في الاشهاد
خارجة فان لم يقص على الضم في يد غيره في الاشهاد لم يلزم من طرعه وان كان في يد غيره لم يلزم من طرعه وان كان في يد غيره لم يلزم من طرعه وان كان في يد غيره لم يلزم من طرعه
وانقطاع المطر عن المانع عند اوجها واستقر كرهه عدم مع حكمه في باب الوكالة بانها عند ادعاء العيّن اذا طلبها الموكّل ينبغي ان يكون هنا اولى
وهل التأخير في يد غيره عند ادعاء الموكّل على نفسه لا ينعى على الموكّل ان يمسكها في يد غيره لان قولهم في التمسك في الاشهاد لا ينعى لان الوديعة
مبنية على الاخفاء بالاصل والآخر في يد غيره ان كان المالك وقت التمسك قد اشهد عليه بالادعاء فله مثل يدفع عن نفسه التمسك ان لم يكن اشهد
عنده لم يكن له ذلك وحديث يورث الرقعة يمكن ان يكون ضامنا لانه من استبا القصر ولو كان بعد وجب المبادرة في اوقات زواله قولهم ولو كان كذا
في مثل الطلعة الكافر الحرف وغيره من انواع الكفاية من يجوز اخذها من الخان الوديعة مستثناة من ذلك عملا بوجوب ما نه وقد قال الله تعالى ان الله يامركم
ان تؤدوا الامانات الى أهلها ولو افضل عن الرضا عليه السلام في الاشهاد قال سالته عن رجل استودع رجلا من مواليك له قيمة فمات الرجل الذي
المال اجل من ان يقدر على ان لا يفيده شيئا والمستودع رجل خرج شيطان فله ادع شيئا فقال له بر عليه فانه ائتمنه عليه بانه الله وقال الحسن
الصديق ان رجلا من مواليك يشتمك على ميتة ومات ثم وقع له عند رديعه فقال ادوا الامانات اهلها ان كانوا ليجسوا فان ذلك لا يكون تمامها
فيلزم في معناها الخبايا كقوله في الاشهاد ان كان المودع حريسا وجب على المودع ان يحلها او على سلطان الاسلام والمشرقيين الاصل هو
ولا يعلم فيها فاعا غيره قولهم لان يكون المودع غاصبا لها فيمنع منها ولو مات طلبها وارثه وجب له انكار ويجب عاقبتها على المصوب ان عرف وان
جهل عرف شتمه جاز التصديق بها عن المالك بضمه المتصدق في كره صلاحها وهذا هو المشهور بين الاصحاب ومستنده رواية حفص بن غنيم
عن الصادق والطور ضعيف لكنه عندهم مجبور بالشهر واجيب بن ادريس ردها الى طام المسلمين فان بقاها امانة ثم يوصي بها اليه
عدل الى حين التمسك في قوله في الخ وهو حسن وان كان القول بخوار التصديق بها بعد الياس والتعريف متوخا ايضا كما في كل مال يشتم من
صاحبان فيجب ان يمسكها في الاخرة بالنسبة الى الكفاية فان ظهر عن ان لم يرض بالصدقة فلا ضرر عليه وذهب المفيد الى ان يخرج
لنسخة الباقي تصديق به ولم يذكر التعريف بعد سائر الوجود فيخير بين الصدقة فيها وبقاها امانة وليس له التملك بعد التعريف هنا وان جاز
في اللفظة وربما احتل جوانه بناء على الرواية فانه جعلها كاللفظة وهو ضعيف يمكن ان يرد بانها مثلثة منزلة اللفظة في وجوب التعريف كما
ولم يدرك من عمل الرواية بخوار التملك ويجوز انكارها على الوارث يجب على المودع ايضا الاستوائ في عدم الاستحقاق وتخصيص المص
بالوارث لا وجه له وانما يجب منع الغاصب مع امكانه فلو لم يقدر على ذلك سلمها اليه وفي الضمان نظروا الذي يقتضيه قواعد الضمان للمالك
الرجوع على اتمها شاء وان كان قرار الضمان على الغاصب قولهم ولو كان الغاصب من جهابذة ثم ادعى الجميع فان امكن المستودع تيمم المالكين رده
ما لم يوقع الاخر وان لم يكن يمسكها وجب عاقبتها على الغاصب هكذا اطلق المص وجماعة من الاصحاب وجعل منعها يقتضي منع من ماله لان القصر
عدم التمسك وهو غير جائز ويشكل ان في التمسك على الغاصب ماله غير بغير حق وهو غير جائز ايضا والافقوى دعه على الحاكم ان لم يكن يقسمه رده
على الغاصب لانه فان رده كان مثليا وقد دعى الغاصب معلوما احتل في اجاز نولي الوديعة القسمة جبا بين الحقين والقسمة هنا الجارية للضيق
نزول الوديعة في المالك حيث قد قبل ضمانه ولحمته ولو لم يكن كذلك بان امتنع على وجه لا يعلم القدر ان لا يفسد شكلا يتوجب ما اطلقه
ان لم يكن مدافعا للغاصب وجب عليه من الاطلاع على الحق ويجوز عدم جواز الرد مع امكانه الى ان يقرب الغاصب بقدر معين ويقاسم لاسفان
حقه على خا المصوب منه مع نفي الوديعة في كلام الاصحاب فاشيئ منق قولهم في موجبات الضمان وتضمنها في التفریط والتعدي في
بهما ان التفریط امر عدل هو ترك ما يجب فعله من غلط ونحوه والتعدي امر وجودي هو فعل ما لا يجوز فعله كليس التوب ونحوه قولهم فكان يجوز
فيما ليس محررا في طرهما فيؤيد به عن اهل البيت لم يبعد تفریطه لان العيّن جزا لان يكون الحق غير صالح لوضعه في حياها
هو نوع من التفریط قولهم او ترك التوب الذي يقتضي التمسك كما يجب في الاطلاع في الدابة فلهما وغيره مما ينفرد به كذا يجب في كل وديعة
فلا يقتضي بقاءها ودفع ما وجب فلها كذا التوب طيبة وتقصيرها في كل وقت يقتضي اليه بحسب جنسه عادة حتى لم يبدع ضرره فلو

عليه القصر

اعذار

مالا

حقه

٦
فقد
او. معها العدل فان

۱۱۰

[illegible]

مفتی

لم يتعين ملكا للويع ان لا يحصل الملك الا بقضاء بعض كيلة المستودع ليس وكيلة تعيين العوض وان كان وكلاء في الخط فاذا اخرج طلبة لا
بالباقي حيث لا يتم تقديم الوديعة ماله وقد تقدم في ذلك ما يوجب اتمام ولو بقي تميز الباقي غير مضمون ان يحصل فيه نقد ولو انا
غير المأخوذ لم يزل اتمام عن كاله زول بالرجوع عن كل تقريب وقد لا يتعدى الباقي وان مزجه بحيث لا يتم لان الجميع مال الملك غايتان
بعضه مضمون وبعضه غير مضمون ولا في هذا الاختلاف كان حاصل قبل الاخذ على هذا لو كان الجميع عشرة دراهم واخذ منها درهمين فلهما
ونقلت بقية تقريب لم يزل به الادهر ولو تلف منها خمسة دراهم وهكذا اقول لم يجوز السفر بالوديعة اذا خاف تلفها مع الاقامة ثم لا يضمن
ما يجوز السفر بها مع الخوف عليها مع قدرتها على المال وكيلة الحاكم وايداعها التفتيح لا يكون في ايداعها خطرها فلو قد على ايداعها
لم يكن له السفر بها وان خاف عليها لم يجرى خوف عليها على تقدير ايداعها مسقط وجوبه وجاز السفر بها مع بل يجب اخذها معه لان حفظها واجب فاذا
لم يحصل الا بالسفر وجب من باب المقدرة وقد تقدم الكلام في ذلك المصعب يجوز انظار اذنه او يمتنع الاعمال في الباقي الواجب ان لا يجوز تركها
مع خوف عليها الا ان يتبين ان السفر لا يجب عليها لاجلها وان خاف تلفها بغير ان اختيار السفر وجب عليها استصحابها فلا يكون السفر واجبا
وجب صلاحيتها لغيره فيضيق اطلاق جواز السفر وهذا المعنى صرح بعض الاصحاب والاقوى الاول بل قال في كونه لا يعلم فيه خلافا قولي لم لا يجوز
السفر مع ظهور اماره الخوف فلو سافر والحال هذا ضمنه وهذا من الحكم السابق ومحصله ان السفر بالوديعة بحيث يسوغ الضرر ولو اضطر
انما يجوز مع من الطريق فلو كان مخوفا ولو ظهر اماره عليه مفيدة لظن الخوف لم يجوز ولو سافر والحال هذا ضمنه لان الضرر حتى لو فرض الخوف عليها في الحضر ولو
قد تعرض خطر فيخرج الاقامة لان السفر في خطر فاذا انضم اليه اماره الخوف زاد خطر على الضرر فلهما لا يبرأ من الموضع الا بالوديعة وكيلة
قد هما في الحاكم مع عدم العذر ومع عدم العذر ضمن ولو فقد الحاكم وحشي عليها جاز ايداعها من نقد ولو تلفت لم يضمن لما كانت الوديعة من العقود
في المستودع وتدها في كل وقت لكن مع وجود المال وكيلة فيضام بحيث يتناوب ايداعها بديها على الحاكم لا يملكه ولا يملكه على
الحاضر الرشيد فان قد هما وارادتها على الحاكم وكان به حجة الى ذلك كان يحجز عن حفظها او عرض له خوف فيقتصر على التستر المنافي لرايتها ارضا
عليها من التستر والحر والتمتع بخود ذلك من الضرر ان يتجاذفها الى الحاكم لا يملكه ولا يملكه على الغائب على هذا الوجه فان قدرا ودعها الثقة ولا ضام
فيها كان الحاضر ولو لم يكن له عذر لم يحجز عنها الى الحاكم ولا يملكه ولا يملكه على الغائب على هذا الوجه فان قدرا ودعها الثقة ولا ضام
او وكيلة لان الملك لم يرض بغيره ولا ضرورة له ان تراجم من يدعها فيحفظها الى الجيد لما لا ويجوز له عذر هكذا ذكره الاصحاب لا يضمن خلافا
بينهم وواضح مما عرفت من نعمة واجابته قد منها الى الحاكم عند تقديرها لما لا يملكه ولا يملكه على الجيد لما لا ويجوز له عذر هكذا ذكره الاصحاب لا يضمن خلافا
الحاكم هل يجب عليه القبول كما اذا كان له عذر ولو لم يجد للمالك لا يملكه ولا يملكه على الجيد لما لا ويجوز له عذر هكذا ذكره الاصحاب لا يضمن خلافا
المطلب من ضمنه اصل البراءة والاقوى الاول في هذا اتيان فيما لو حمل اليه المديون الذين مع غيبته المدين والاعصاب المصوب وبديله عند التفتيح
ذلك من الامانات التي عليه الحاكم قولي لو قد على الحاكم قد ضام الى الثقة ضمن حيث يجوز له دفعها الى الحاكم ولا يملكه ولا يملكه على الجيد لما لا ويجوز له عذر هكذا ذكره الاصحاب لا يضمن خلافا
مع العذر لا ارادة السفر اذ في حجب تقديم الدفع الى الحاكم على ايداع الثقة لا يملكه ولا يملكه على الجيد لما لا ويجوز له عذر هكذا ذكره الاصحاب لا يضمن خلافا
يضمن لو دفعها الى الحاكم مع مكان دفعها الى الحاكم وكيلة الحاضر وقد تقدم من اقول لو اراد السفر فدفعها ضمن لان تجش المعاملة في ذلك
ان مع ارادة السفر في حجب دفعها الى الحاكم وكيلة الحاكم ثم يوتونها الثقة على قبضيل فيه فاذا ترك ذلك اقتص على فنها فان كان مع وجود
المالك وكيلة اتمامه لا يملكه ولا يملكه على الحاكم او ودعها الثقة ضمن فاذا دفعها في مكان يحتمل عدها بها واسا بان ينفق مؤنة فلا يضمن للمالك
اليها اول ثان بقا الوصول الى المال امكن الوصول الى الحاكم فذلك فذلك الوعد قد دفعها في غير جواز في جزم بعلمها الثقة واعلمه لم تكن تحت يد
بان يكون في المستودع ولو كان الموضع في يد الامين فهو كما لو اودع مع احتمال عدمه وهو مظهر اطلاق العباءة لا يملكه ولا يملكه على الجيد لما لا ويجوز له عذر هكذا ذكره الاصحاب لا يضمن خلافا
يجوز لاعلام بخلاف ما لو قبل الوديعة فانه يثبت عليه وجوب ملاحظة ايداعها من الموضع عند الخطر ويجوز ذلك من لوازم الامانة وقطع في كونه بالاول
وقد اثنان قوة هذا كله هذا كله اذا لم تجش المعاملة قبل ايداعها الى من ذكر من المال التي يثبت عليه الا لاجل الدفع في موضع امين وقد عرفت
في كلام المصنف الجماعة مطلقا وهي يحتمل من احدهما معاملة الترافيق قبل ذلك هو صحيح لان حفظها لا يكون الا بالدين فيجب عجزه لا يملكه ولا يملكه على الجيد لما لا ويجوز له عذر هكذا ذكره الاصحاب لا يضمن خلافا
لو تجش مع الامكان ولا شبهه في عدم الضمان الثاني معاملة الوديعة اذا اراد السفر وكان ضروريا او اختلف عنها مضرا فانه يدفعها في جزم ولا ضام
عليه يمكن ان لا يجزى قولها اذا عاد الوديعة بعد القرب الى الحر لم يبرر ولو جدد للمالك الاستيذان يرى وكذا لو ابراه من الضمان ان تمامه يبرر بالبر
لا يتعدى ما يبرر له الفاضل بتعدى فيستحب حكم الضمان الى ان يحصل من المال ما يقتضي نوله وتحقيق ذلك بامور منها ان يرد عليه ثم يحدد الوديعة
وهذا لا يتم فيه لانه قد يقدسه سائفة وتب عليه حكمها الذي من جملة الوديعة لا يمكنه بخرية فيقول المصنف للمالك الاستيذان ومنها ان يجزى
لن من غير ان يدفعها اليه بان يقول له اذنت لك في حفظها او اودعها في مكانك فليحفظها او يودعها في مكانك فليحفظها او يودعها في مكانك فليحفظها او يودعها في مكانك فليحفظها
الضمان تمامه ان يحق للمالك ان يدفعه بسفوفه باعدائه باقتضى الامانة ويمكن بناء ذلك على ان الفاضل المستودع هل يزل الضمان عنده فلا
المستودع فما قد صانعه بغيره والمشكلة موضع اشكال لا لاساقاة بين الوديعة والضمان كما في العرض المذكور فلا يزل الضمان الا
تجده ما لا ينافيه مع عموم قوله على اليد اخذت حتى تؤدى من نفعه فقام به مقام يده وجعله وكيلة في حفظها وذل في حفظه فرفع الضمان
وقد سلف البحث في نظائرها في مواضع كالحزن والقراض الا في هذا زال الضمان لان المستودع نائب عن المال في الحفظ فكانت يده وكيلة

وقبضه لصاحبه فكان المالك في يده بمنزلة ما اذا كان في يده المالك بخلاف الرهن ومنها ان يترأى الضمان وقد جزم المصنف ايضا والوجه في تطبيق
من ان الضمان كان على المالك قد اسقطه بالبراءة ويشكل ان معنى الضمان ان العير لو تلفت وجب عليه بدلها الحال انها الآن لم يتلف فيكون البراءة
من الضمان ان البراءة تمام محقق يمكن دفعه بان الضمان المسبب عن التعدي معناه جعله في الردود عن معلقه بالمالك على جرمه ببدل المالك على تقدير
تلفه ولو لم يبدل ثمة الضمان وفائدة ما لا يستلزم الا براءة هو الاول لا الثاني فبدل على ان المراد من الضمان هو المعنى الاول انه يمكن
عليه جرم العير ان يقولون صانعا مناولا وفعل كذا ضمن ويجوز ذلك مع ان لزوم البديل يحصل بذلك وانما حصل بقوله متلف وهذا معنى
زواله بالبراءة قبل موافقة البراءة وما نفس البديل فلا يعجز عنه بالضمان والبراءة اذا تعلقت به فاما ان يكون من نفس المالك لان الضمان انما يثبت
بالعدوان واعلم ان ما ذكره من تعليق الحكم على اعادة المالك الى الخبز بعد التفرط على سبيل المثال الا كما حكى متعلق بكل موضع يثبت فيه الضمان ثم يزيل
ذلك السبب بل ليس التوثيق من غير عينة القاصر او اخذ الداهم ليقفها ثم يردّها او ينظر في الكتاب ثم يطبقه ويرده الى الخبز وغير ذلك من استنساخ
التعدي في التفرط والجور وغيره فلو اكره على دفعها الى غير المالك دفعها ولا ضمان وهذا هو المشهور بين الاكابر لضعف المباشرة وقوة
السبب فيخص به الضمان ولا صلة بالبراءة القديمة ولا ترك التسليم في ضرورة متفق فيها فلا يستعقب الضمان لانه ما دون فيه شرعا وخالف في
ذلك ابو الصلاح فوجب الضمان اذا سلمها ايده وان خاف التلف لان المالك من الخبز بنفسه فحاجا بالتمسك بالتسليم فكان ضمانا ووافقه
مؤيدته وجوابه قد علمنا سابقا ان العير والاذن الشرعي اسقطا الضمان لان الاكره ضربه فله منسوب الى المالك ولا تامة حسن فلا يسيل عليه على
قد رخصنا ضربه على المالك وانما يظهر لفائدة في جواز مطالبة المالك له بالعين او البديل قولا ما اذا انكر الوديعة واعترف راد على التلف او ان
الرد ولا يثبت في القول قوله ولما كان خلافا على الاشبه لا يشبه يمكن ان يرجع الى قول في الاجتزاء هو الراد خاصة لا موضع الاشكال ان حيث
ان الاصل عدم الردوعوم البينة على المدعي من حيث لا تحسن وقا بن الحسن في مصلح المالك وامين والاصل براءة نفسه والمشهدور قبول قوله فيمنعه
اذا ادعى رد ما على غيره من ائتمن كالأثر فبينة البينة لان الاصل عدم الردوعوم بآئنه فلا يكلف تصديقه ودعوى رد ما على الوكيل كدعوى رد
على الموكل لان يدعيه واما انكار الوديعة فلا يشهد بقوله فيمنعه ولا يشهد بالاصل عدمه من غير ما رضى ما دعوى تلفها مع الاضرار بها البذل
فان كان في منعه عينا فالحال للاصل الا ان المشهور قبول قوله فيمنعه بآئنه لا من قبل قوله على من ائتمن ولا فرق في ذلك بين دعواه بآئنه
ظاهر كالحرق والفرق بين كاشف الاشكال في المعنى خلاف البطيخ فرق بقبول قوله الثاني والثالث لان يكون معلوما بالاشهاد والاشهاد
علمنا بحيث يمكن تناوله هذا اذا ذكر السبب لواطق قبل قوله مع يمينه ايضا قال في كره بعد حكايته عن الشافعي لا بأس بهذا القول من يدعي قال في القدر
في المقتض بقبول دعوى التلف الصنيع بلا يمين وعلى هذا فيمكن عود الاشهاد بقوله التلف بيمينه مطبق فيكون رد على القولين والاشهاد في
خاصة والى قبول قوله مطوق الجوع منها ومن قبول قوله الرد قولا ما لو دفعها الى غير المالك ادعى الاذن فانكره فالقول قول المالك مع يمينه
لان منكر الاذن فيقول قوله فيمنعه ولا يملكه ولا في المدعي العلم بآئنه فلا يقبل قوله ان رد اليك كالأثر في الرد الى الوارث وكون المدعي الذي له
ويكفي ان يكون المدعي غير معلق لانكاره الاذن في المدعي الذي له كالأثر في المدعي الذي له كالأثر في المدعي الذي له كالأثر في المدعي الذي له
مقتضى القصد في ائتمنته على المالك وان تعدد ارجاعها من قبلة او غيرها جازم المالك بين الرجوع عليه على الوديعة ان رجع على الوديعة رجح
على المدعي البين كانت العين باقية فاذا استردكها الى المالك اخذ البديل الذي دفعه فان كانت قائم لم يكن له الرجوع عليه لانه لم يظلم المالك
له في اخذ البديل فلا يرجع به على غيره من ظلمه وان كان منكره القبط الذي عاه المستودع فالقول قوله بيمينه مع عدم البينة فيخص الضرر بالمستودع
قوله ولو كسده على الاذن لم ضمن وان ترك الاشهاد على الاشبهه واختلف الاصحاق ان من ارجع به يدفع الوديعة الى غير المالك وبطلان دية
ففعول لم يشهد انه انكر المدعي انه هل ضمن الدافع ام لا فيضمن فيها لان اطلاق الاذن يقتضي دفعها بائنا يمكن الرجوع اليه عند الحاجة فاذا رد
الاشهاد بقصد خصه خصوصا الذين فان الغرض من براءة الدائم ولا يظهر الا بالاشهاد لان الغرض اذا انكره فالقول قوله وقيل لا يجب الاشهاد
فيها ولا ضمان بترك لان المأمور به هو الكف وقد استلزم التوقف عليه امر اخر لا يدل عليه اطلاق الامر وانما هو مطلوب من الامر والاشهاد القوي
ما في الحق وقيل لا يجب الاشهاد في قضاء الدين الرد قولا ما لو دفعها الى غير المالك ادعى الاذن فانكره فالقول قوله بيمينه مع عدم البينة فيخص الضرر بالمستودع
فلا يشهد لان الواجب حقها الا في خلافه في قضاء الدين ولخار هذا القول كره وكثير من كثر واختار المصنف هنا عدم وجوب الاشهاد على المدعي
وفي اوكالة الاختار التفصيل على رد دفعه التفصيل من قولها اذا اقام المالك البينة على الوديعة بعد الانكار فضمة ما ادعى الشافعي قبل الانكار
لم يسمع دعواه لانه تعالى بيمينه بآئنه لا يسمع دعواه من قبل بيمينه كان حسماء وجمع عدم السماع انه انكارا السابق كذب ندعوا ما لا يسمع
فلا يسمع لساقتصر كل البينة لا يوجبها يمين عليه ولا على المدعي عليه وكذا لا يسمع بيمينه بطريقين والى لانه كذب قبلها ووجب حسماء المصنف من سماعها
عموم الخبر وجواز استناد جوده الى التمسك بيمينه وهو خير كره وفي الجمع من قبول بيمينه وسماع دعواه بمعنى قبول قوله بيمينه لان قال ان له
اخلاف الغرض وهو نوع من سماع دعواه وفي عدمه ما معاضا للعلم في المسئلة فلو ان في المسئلة قول رابع وهو ان اظهر لانكارا
ناوبلا كقولك ليس لك عندى فيقول من منى ردّها او ضاها فمجرد ذلك قبلت دعواه وسمعت بيمينه وان اظهر لها فاو بلا لم يقبل لاختاره البينة
وهو حسن هذا كذا ان الجود بانكار اصل الايداع ما لو كانت صورة لا يلزم من شئ ولا يلزم من تسليم شئ عليك او بالانكار تسد دعواه
ليس لك عندى شئ فقامت البينة بها فادعى التلف والرد سمعت دعواه وبينة عدمه لساقتصر بين كلاميه حيث قلنا يقبل بيمينه

دون

بتلفها قبل الجود بغير من الضمان وان شهدت بتلفها بعد ضمن تجاهاه ويجوز ومنع المالك عنها قولها ما اذا عين له حرز اصيل لمع وجبت له الدية
 اليه بجزء القادة فان لم يرد ضمنه لما كان الواجب المستودع وضعه الوديع في حرز مع الاطلاق في المعين منه مع تعيينه ذلك شامل لجميع
 اجزاء الوعاء الذي يكون فيه مستودعا من وجوب المكاراة الى وضعها في الحرز ولو لم يرد ضمنه في البيت كان خارجا عنه وفي الضم والحق كذلك لم يرد
 له ابقاء ما لمعان يصل اليه كيف شاء بل يجيب عليه المكاراة بحسب القادة الى ابدانها وذلك لاجل المعين فان اخرج من المباداة وان قل ضمنه مع التمكن
 منها وينبغي ان يرد بالتكليف هنا ما يقع في الشرع في العقلي ولو كان في وقت فرضه قد ضاع بحيث يستلزم المباداة فواتها ومخوذاً ذلك عند غير ممكن
 الا ان يرد الواجب المضمون او اقتضاء الوط من الاكل الحرام وقضاء الحاجة التي ليست ضرورية فلا تعدد على اسبق مع احتمال اكله في ابقاء
 الضمان مع المباداة وان وضعها بعد ذلك في المعين كما سبق في التقصير يتفرع على ذلك انه لو كان المعين البيت وله بيت متعة فوضعها في هذا
 جاز نقلها الى الاخر ان لم يكن بينهما فاصل بعد خارجا عنها وان كان من قواعب الدار والام بجزء لان المروءة في القدر الخارج عنها خرج عن مقتضى
 الامر من غير ضرورة ولو كان في البيت صناديقها فقلها عن بعض الصناديق او بعض اقسامها لم يخرجها عن البيت المعين ولو كان المعين الضم
 ضمن بجزءها الى غير ما ذكرناه من التعليل في نقلها من بيت الى اخر هذا اذا لم يكن المعين شخصيا او انضم الضمان او وضعه كان ذلك مع الاحتياط
 اذ مع الخوف الحاجة الى النقل فلا ضمان في نقلها ولو سلمها الى زوجته فخرها ضمنه قد تقدم ان المستودع لا يجوز له الا بداع اختياره ولا مشاكرته
 في الاخر اذ لا فرق في ذلك بين الزوج وغيره عندنا بل ضمن مع احرارها عنها وان لم يسلمها اليها اجماعا متناوئة بذلك على خلاف بعض الجاهل
 حيث جوز له ابداع زوجته وخبره حيث جوزوا الاستغناء بها وبالجملة فانما هي حيث جوزوا ابداعها من عليه نفقة قياسا على المروءة فاسد فتعذر
 بالاجبي قولها اذا اعترف بالوديع ثم مات وهلك عينها فيلحق من اصل تركه ولو كان له غرض موصوفات اتركه خاصه المستودع وفيه تردد
 وهذا هو المشهور بين المحققين وهلك اعترافه بالوديع في خيانة او حبس ثبوت بدعيها وان ردها الى الكفا اذا لم يعلو كان ضامنا
 لعدم على البدن اخذت حتى تودى لانه ترك يمينها مقرط فيها فيضمن ولان الاصل بقاؤها في يد المولى وبعد تكون في حلة التركة فان تعدد
 الوصول الى عينها وجب البذل فيكون بمنزلة الذين تهاون الغراء والمصر ترد في هذا الحكم وزدده بحتمل امر من احدهما ان يكون في اصل الضمان
 فان اعترف بها في حياته اتما يقضو وجوب الخطا لاقتضاها من ضمانها فان مات واعلم احملا تلحقها قبل الموت بغير بطا وردها الى المالك
 الاصل له وضمن الضمان لو كان التلف على خلاف الاصل فعارض هذا الاصل واليك مسانفين حتى يثبت ان لا يلزم من نقلها اقلها بال
 والذ ان يكون التركة في حلة الضمان فان اصله بقاءها اقتضى كونها في حلة التركة غايتها ان عينها مجهولة فيكون ما لكها بمنزلة الشريك
 وكون الشريك في التركة لا يقدح في الحكم كمن امتنع ما له بالغير غير اختياره ثم مات احدهما فان الشريك يتحقق ويقدح الشريك بالحقنة على غير
 الغراء والانتقال الى البذل اذا تعددت العين انما يكون مع عدم العلم بوجودها في حلة المالك والانتقال اليها لو اوصاله البقاء قد اوجب
 ذلك والا فلو في ان علم بقاء عينها الى بعد الموت ولم يمتزجهما كما على الغراء وكان بمنزلة الشريك وان علم تلفها بغير بطا وسوسة الغراء والالا
 فلا ضمان اصل الاصل له وانه الذي اوصاله بقاءها الى الان وسلمت لا يقتضي تلفها بالانتماء قد سبق مثل هذا البحث في الارض والقران قولهم
 ان اكان في يد يدي يدي فادعاهما اثنان فان صدق احدهما قبل ان كان بينهما فاذل ان كان الاخرى في يد حتى ثبت لها مال كان اذ دعيا واحدا
 على صحة الدعوى كان عليه اليمين فان ادعى كل من الشخصين على اثنان فاني من المال المخصوص ويعدله عند فاما ان يقول لاحدهما او لها
 معا او يكتفيها على وجه القطع او يقول لا ادري لا يتكاهي مع قطعهما بخصماها فيهما او يقول لا ادري لمن هي فان قول احدهما بيمينه حكم بالقرينة وحلف
 الاخر فان حلفه سقطت دعواه عنه وبقيت مناعته مع صلحها لاجل افضا فان حلف قطعت دعواه ايضا واستقرت العقول على العين ولو نكل
 الودعي عن اليمين احلف المديعي على استحقاقها ان لم يقض بالكل او اعزم الودعي على المثل او القيمة لجعل لونه بينه وبينها باقراره الاول تزييد اليمين
 المرددة من اقرار المنكر او اقرارها ثانيا لا لآخر لغيره فله هكذا ان حصل ما هو حكم الاقرار ولو جعلت كالبينة من المديعي في مساواة الاقرار والاعتراض
 العين من المقر له وهما من سبق استحقاقه باقرار من هي يد فلا يزال يمين الاخر لاصل البقاء الحق وامكان الجمع بغير المقر البذل من افضا
 البينة كونها لمن شهدت له الاول اقوى لانها انما تكون كالبينة بالنسبة الى المدينين لا في حق غيرهما وكونها كالبينة في حق المديعي عليه يقضو غيره
 عوضها كجمل لونه بينه وبينها باقراره اليمين فيها ان لا تلتها ترجع الى الاستحقاق وتفي بواقرتها لها معا على سبيل الاشتراك فلهذا
 كل واحد دعوى الجميع وصدقة في البعض فيقسم بينهما ويكون حكم التصديق والتكذيب في النصف كافي للجميع بالنسبة الى الودعي وبالنسبة اليها
 يبقى التراجع بينهما في النصف فان حلفا او نكلا قسم بينهما ان حلف احدهما خاصة قضى به ولا خصوصية للتكليف المستودع وان كذبا متعاقبا
 دعواهما لان البينة لكل منهما اخلافه على البتة ايضا فان نكل عن اليمين ردت عليه ما وصار في الدعوى سواء لان يدها خارجة فان حلفا او
 نكلا فثبت بينهما وحلف احدهما خاصة خص بها ان قال لا احد كما ولا ادري من هو على التبيين فان صدقاه على عدم العلم فلا خصوصية لها
 مع سبق الخصومة بينهما الحكم كالسابق لكن هنا يحتمل جعلها بمنزلة ذي اليد الخارج بخلاف الاول والمقرقة في الاول لا يلاحدتها ولا اعتبار
 لذى اليد لحدتها ايضا فانها خارجا عنها على المقدور من بخلافها فان الذي يدعي بان اليد لحدتها وظهر فائدة اليد عدمها عند تناقض
 البينات على ما سبقنا ان الله وان كذبا في عدم العلم فادعي كل واحد منهما على ما له من القول قوله مع يمينه ان حلفا على عدم العلم
 كغيره من واحد على الاقوى ان المديعي شيء واحد هو علمه يكون المال للمعين بخلاف السابق لانه ينبغي استحقاق كل واحد منهما حلفه ولو قيل يحلف

لكل
 فليس احدهما اول من حلف
 فلهذا لا يشبهه ويجعل مساوئيه
 لكل احدهما ثبوت اليد لحدتها

لكل منهما ايضا لان كلامهما مدع فيدخل في عموم الحديث السابق فاذا اختلف ما بقيت المسألة بينهما واختلفت هنا فبطلت بينهما من غير وجه
وحلف سلت اليه وقيل يوقف حتى يصطلحوا والقولان الشيخ والاخوى انهما يختلفان ويقسم بينهما التكاثر والتعويين وتساويهما في الحق وهو يقضي
القسمة لكن لا يكون الا كشكلا والايقان حتى يصطلحوا ضرورة الاصطلاح غير لازم ولو نكل عن اليقين وحلفا على علم اعظم القيمة تجعل العين
في اليقين لان بينهما افضل ان يكون عالما بالعين لكن احد بخصوصية بانكار مصطلح الجبلين المستحق وحققه فوجب ان يعرف القيمة ولما كان
سواء في اليقين لم يكن لاحد من جان على الآخر فجعل العين والقيمة معا في ايدهما وهل يقسم بينهما بغيرها كذلك لو وقف حتى يصطلحوا القولان
ويمكن ان يوقف هنا بان القسمة بينهما يتوقف على حلفهما تانيا بالاستحقاق لان اليقين الاول بينهما لا يتساوى ولو انما اشرت غرض القيمة لهما ولو كان حلفهما
على الاستحقاق فثبتت العين بينهما فظن ان لا ادرى هي كما او لا احد كما او غير كما وادعى عليه القول فاقول قوله في حلفه فاذ اختلفت
يكن الى ان يقوم اليقين وليس لاحد منهما خليف الا ثبت لهما ولا واحد منهما عليه ما يدعى الاستحقاق بخلاف الصورة السابقة ولو نكل عن اليقين
ففي تسليمها اليهما مع حلفهما على الاستحقاق وغرضهما القيمة لو حلفا على علم احتمال ان يخطأ الحق فيهما اظهر ان لا مانع لهما الان ويجعل
العدم لعدم حصري اليقين فيهما لم اقتض هذا القسم على شيء يعتد به واعلم ان قول المصنف في يد يثبت القسمة للثنتين على عدم علمه
ما لو حصرا بينهما مع اشتبا القسمة ولو ادخل في الاحتمال مع غيرهما او اقره في يد في الثاني جيل لان يد يد الامانة لا يتعين لهما مال يجب
الدفع اليه ولو ليس مختصا بهما فهو سقوط امانته بطلانها واما اقرار يد في القسم الاول فبطلان ذلك لما ذكرناه من ان يد يد الامانة لا يتعين
المالك قيل انها شريعت من يد الاختصاص الحق فيها ومطالبة اياه ويضيق بان المطالبة المقضية للعر هي التي يجب معها التسليم وهنا ليس كذلك
فاثبت عليه في الامانة والقولان للشيخ وسلكنا اطلاق المصنف استوجب في الحق والامر الى الحاكم وهو في القسم الاول حسن قولهما اذا اختلفا
في القيمة والقول قول المالك مع يمينه وقيل القول قول الغار وهو الاشبه بالقول الاول للشيخ في محققا بانه بالتفريط خرج عن الامانة فلا يكون
مسئولا وقيل ان يد يمينه ويضيق بان لا يقبل قوله من حيث يكون مينا بل حيث لا يذكر الا فيكون القول قوله كما ان المالك مدعى يكون عليه
البينة على ما هو الجوز هذا حكم لا يختص باليمين بل الحق بقضية الى كل من شاركه في المعنى وان كان غاصبا والخبر لم يثبت على وجه يحصل به الاحتجاج
اختاره المصنف في حق هولاء في الاكثر قولهم ان امانات المودع سلت للوديعة الى الوارث فان كانوا اجماعه سلت الى الكل او الى من يقوم مقامهم ولو سلموا
الى البعض من غير ان ضمن حصصا لباقيين المراد من يقوم مقامهم ويكمل اجمع اولى به ووصي مؤثرهم ولو كانوا اطفالا او احمال مع غيبته او
عدم وجودهم في خاصهم وجب المباداة الى التسليم المذكور لانها مودع مصادات ما شرعية ولا فرق في وجوب المباداة بين علم الورثة بالوديعة
عدمه عندنا وقال بعض الشافعية ان مع علمهم باليجب الدفع الى ابدان الطلب نفى عنه ذكره الباس هو وجوبه لانهم يخفون ما قال وما وان كان القول
بعدمه لعدم تحقق الاجماع كتاب العارية هي من تشديد اليد كما كانت مبنوية الى العار لان طلبها عار وعيب كره الجوهري وابنه الاثر في تشديد
مبنوية الى العارة وهي مصدر من قولك عارية غارة كما يقال اجاب بجيبا وطاق اطاق وطاعة وقيل ما خذ من عار بغير ان يلبس به من قبل العار
عيا لثمة في طائفة فثبتت عارية تحتها من يد اليدين اخذت من التعاود والاعتوار وهو ان يتداول الشيء بينهما وقال الخطابي غرة
ان اللغة العارية وقيل تحتها في المأوى وعقد ثمة التبرع بالمنفعة العقد اسم للايجاب والقبول وتعلق الثمرة عليه فيقولان القولان
فيهما مع ان التبرع بالمنفعة يتحقق بالايجاب خاصة لان المتبرع عاريا هو اذن العين لا التمتع بها ويمكن الجواب بان القبول لما كان شرطا في صحة العارية
لم يتحقق الثمرة بدت من يد لها الميزة ثمة لو تبرع بالعين ولو وقع الايجاب ثمة الاخر لم يحصل الثمرة وان حصل التبرع بالمنفعة المنزلة على العقد
التبرع على وجه يثمر وذلك لا يتم القبول في نفسه بل هو ما سكنى والعري الحسب الوضعية بالمنفعة فان هذا كله ما هو مقتضى التبرع بالمنفعة
باعتبار معنى العارية وان كانت لا تترتب رعاية انقسام العارية الى اربعة ولا تترتب الاعارة للزمن فيمنظرون هذه العقود في الاصطلاح متباينة
مختلفة التوازن والصنيع فاذ خال بعضها في بعض فخرجت المشاركة في بعض الخواص اصطلاح مرذود ولو اضيف الى ذلك قيد الجواز فبطلت العارية
بالمقتضى بقاء الجواز فخرجت هذه العقود وبقيت السكنى المطلقة فانه يجوز الرجوع فيها متى شاء السكنى كما سيأتي وقد يلتزم فيها بانها
عارية لتحقق المعنى فيها ما يطول لا يقدح الصيغة لان العارية لا يختص بلفظ بل كما دل على تنوع الانشاع بالعين تبرعا والسكنى المطلقة
ذلك لكن تبقى العارية لا تارة خارجة فيحتاج ادخالها الى قيد اخر الزام جواز الرجوع فيها بالقبول الى المستعير وان لم يورث التبرع الى الزمن
وظهر هنا انه في جوب التسوية على الراعي في تخليصها بما يمكن وجوب المباداة الى ردها عند الفناء على الفور بالمطالبة السابقة ولو قلنا
انه لا اثر لهما الا من طرفه فقط انتفى هذا التوازن والاول ليس يجب من التصواب فلا دليل على لزوم بانهذا المعنى اعلم ان جعلها عقدا
اعتبار الاجابات القبول للفظين لان ذلك هو المعنى من العقد ان لا يختص لفظا كما هو شأن العقود الخارجية وقد يخرج في القبول عيظان على
يكفي فيه القبول الفعل كما ذكره في الوديعة والوكالة ونحوها الكسبي الاجاب لا يتحقق العقد بدون تعلق لفظي وهذا هو الحكم من جهة كثير من الاحصاء
لكن صرح في كونه بانه لا يشترط فيها اللفظ لان الاجابات لا يثبت بل يكفي ما يقوم مقامه من الامور الدالة على الظن بالرضا عتجا بانه عتج
لا يشر باحالة الانشاع فان هو يحصل بغير عقد كما الحسن فنهض بغيره كمنع الانشاع عن العقد كما في الضيف بخلاف العقود الدارة فانها
موقوفة على الفاظ خاصة اعتبرها الشرع فانها في موضع بحث يحصل لالة على الرضا بغير اللفظ كما كانوا الاشارة اما مجرد ان الظن يكفي في العقد
كما ذكره لا مطر يمكن الاكتفاء به فيمن تناولنا لالة الاكل من البيوت حيث يكون المنفعة قل من الاكل الماذون فيه لدخوله بطريق اول حيث ان الاكل

ويمكن الاستدلال على ضمانه هنا باطلاق التصور ان الحرم لو ائلف صيدا مملوكا فعليه فداؤه لما لا كره في دخوله في صورة التزاع وفيه نظر
بالصحيح الدال على ان العارية غير مضمونة فكما يمكن تخصيص الاول بالصيد المأخوذ بغير اذن المالك يمكن تخصيص الثاني بغير الصيد فالنظر في
واضح واذكر ان الحرم اذا قبضه من المالك وجب عليه رساؤه ضمن المالك قيمته وان رده على المالك ضمن الله تعالى فقد سقطت القيمة
للمالك وكما حكم الاول انه صيد حكمه بالنسبة الى الحرم وجوب الارسال لكن في المملوك موضع اشكال لتعارض حق الله ثم في حق الادبي
القاعدة المعروفة في حق الادبي في بيعه في ذلك على ما ذكره وضمان الفداء لله تعالى كما ذكره ثانيا قولا ولو كان الصيد في يد حرم فاستخاره المحل جاز
لان ملك الحرم زال عنه بالاحرام كما ياخذ من الصيد ما ليس ملكه اذا حكم بزوال ملك الحرم عن الصيد صار فيه بمنزلة الاجنبى فاطلاق الجواز على
اعارة يشكك من ثلثه وجوه الاول ان الاعارة شرطها كون المأتمن ملكا للعيون وهو هنا منتف لما ذكره من زوال ملكه عنه الثاني ان تسليم المحل لغيره
على الصيد اثبات ساطنة للغير عليه وهو محرم على الحرم فلا يثبت الجواز الثاني ان تسليمه اذا كان حرم على الحرم يحرم بقوله من المحل لا يملك
له على الاثر العدان انتهى عن القرآن وان كان المحل تناول الصيد لولا ذلك الاقوى الحكم بخرم الاعارة المذكورة اعني اعيانها صورته وان كان
المالك غير متحقق ونحن اخذ المحل اتم من يد الاعانة على الحرم لكن لو ضل ذلك لم يلزم سوى الاثر ولا شيء الحرم عليه زوال ملكه وعلى الحرم الفداء
لو تلفت في يد المحل لغيره بالاعارة فانه كان يجب عليه الارسال ففي العينة تناوله في اللفظ واشكال في الحكم في المملوك ولو استعاضا عن الفداء في
كان الضمان على الفاصب للمالك لزام المستعير باستوفاء من المنفعة ويرجع على الفاصب لانه اذن في استيفائها بغير عوض الوجه الثاني ان الضمان بالفا
صبت كما لو تلفت العين في يد المستعير من الفاصب يد يد ضمان كما في كل من ترتب يد على يد سواء كان عالما بالاصب ام جاهلا به
اي القولين في المسئلة لكن مع جمل المستعير الرجوع بما اغره المالك لدخوله على ان يكون العين والمنفعة غير مضمونة ويستثنى منها اذا كان
العارية مضمونة فانه لا يرجع على الفاصب بالقيمة لو تلفت في يد ويرجع بالجرة المنفعة اذا اخذها منه المالك وكذا لا يرجع بعوض النقص في
التلف لانه غير مضمون عليه وان كانت مضمونة كما سئل وجب اخذها من الفاضل من اخصاص الضمان بالفاصب حيث لا يكون العارية مضمونة ان
المستعير غير مضمون وضعفت بمباشرته فكان السبب للعارى المشهور الاول والحاصل ان المالك مجبر الرجوع على كل منهما فان رجع على المستعير
على الفاصب لم تكن العارية مضمونة ولا يرجع عليه بعين ما تقدم على ضمانه وما احتمل من اضعافا رجوعه مط لان استحقاق العين او ضمانه
العارية فلا يكون مضمونة وهو غير رجع الخسار في رجوع على من غره وجب عليه في غره وفي الفاضل مدخل الضمان لانه ان تضمنه في الفاضل
بل من حيث كونها عارية مضمونة ودخوله على ذلك فاذا تبين فانه لا يجب حكم الفاسد بالتحكيم سلف من القاعدة وان رجع المالك على الفاضل
على المستعير ان لم يكن مضمونة ولا يرجع عليه بما كان ضمنه لو كانت صحيحة ولا فرق في ذلك بين المنفعة والاجزاء والعين والاطلاق المصنوع المستعير
الفاصب اخص الضمان غير جدي بل كان عليه ان يستثنى العارية المضمونة قولا اما لو كان عالما كان ضمانا ويرجع على الفاصب لو اقرم الفاصب
على المستعير اذا كان المستعير من الفاضل لما بالفاصب هو بمنزلة الفاضل في جميع الاحكام ومن حكم ترتب يد الفاضل على المالك
في الرجوع على اعيانها ولو تلفت العين في يد هذا اذا تبين فانه لا يجب حكم الفاسد بالتحكيم سلف من القاعدة وان رجع المالك على الفاضل
زيادة فيها ثم ذهب قبله من المستعير اخص من الفاضل لا يرد الاخصاص في الرجوع بالمالك على المستعير ولا يرجع به الفاضل عليه الرجوع على المالك
عليه بناء على قولهما وهي كما يجب الانتفاع به مع بقاء عينه في هذا الحكم بحسب الاصل والعالم بالافتيان جواز اعارة المنفعة المستوفى منها اعيان
منافعها الصوفى والشعر واللبن قولهم ويقصر المستعير على الفداء المأذون فيه وقيل يجوز ان يستبيع ما ذون في الضرر كان يستعير ارضا للمعسر من رجوع
اشبه هذه المسئلة لم يذكر في كتبنا في اخلافنا في المحكم بذكر ما قطع بجواز الانتفاع بالاذون ضرر او المساعي ما اخذناه المصروف ونافع
الاذن لان الاصل عدم جواز التصرف في مال الغير غير اذنه خرج عنه اذا نفي باقي ركون الاذون والاذن فيدخل من باب مفهوم المصلحة
مما يجوز تعلق عرض المالك بالتمتع المتأخر الاولوية فمعه لو علم انتفاء الغرض في التخصيص وجوزوا التخطي في الاقل كما انه لو نوى عن التخطي في
يجوز له المساعي الا لا قطعاً وكذا لو دل القرائن على تعلق الغرض بالعين فانه قد دل على الاصرار مع التمسك والاطلاق والى المساعي
الاذون مع التمسك والاطلاق على ما اخذناه المصنف بل يلزم الاجرة في جميع او يقطعها مقدار اجرة المأذون فيه ويثبت ان اذنه خاصة وجمان
من اذنه صرف في ملك الغير غير اذنه وهو يستلزم ثبوت الاجرة كما هو من ان قد اجمعت المنفعة المخصوصة فلا يجب لها عوض فان اخطى في غيرها كان قد
منفعة المأذون مما حاله في ضمن الزايد ان كان في هذا لا يحصل في المساعي الا لا قطعاً في الاثام خاصة والاقوى الاول لان المنفعة المأذون
فيها لم يستوفى فاسقط حقها او استوفاه وقع في ملك المالك فيضمن اجرة تملكه لانه عدان محض فالعارية من بين التمسك عن التخطي ومن
الاطلاق فاجب الاجرة في كل ما مع التمسك اسقط التفاوت مع الاطلاق والفروق غير واضحة لان التخطي في الحالين غير مأذون فيه غاية في اذنه كما
على المنع وفي الاخرى ما المنع من اصل الشرع بواسطة عدم الاذن وذلك لا يوجب خلافاً في الحكم المذكور ولو كان المأذون فيه داخل في ضمن
المنع عنه كالاذن له ان يحل له ان يذبحه فاعاين في ركنها بنفسه فارتفع حق استقطاع المأذون قطعاً لان المأذون فيه بعض
المنفعة التي استوفاه فاجاز الاجرة له بخلاف النوع الثاني فلهذا لو وقع المأذون فيه وعينه قولها والمملوك وان كان المستعير جنيهاً لم يملك
عندنا في جواز اعارة الجارية لخدمته سواء كانت حسنة ام فحيرة وسواء كان المستعير اجنبياً ام حراً لكن نكره اعارة الجاني في جبال الكرامة
اذا كانت حسناً بخلاف الفسقة وذلك لما في غارتها الا ان تكون صغيرة لا تستعمل في كبره وكذلك وفيه نظر في الجواز

الحل

لورج

يصلح في
والاول

الزرع

في تحصيل

من الانعام

استغفارها للاستمتاع بغيرها زجاء قولهم ويجوز استنفاة الشاة الخلد في الخلد في العين مضمون قول جلبت الشاة والتأفة عليها احلها
والخفة بالكر الشاة المستنفاة انما هي العظيمة وجواز اعادة الشاة لذلك ثابت بالنص على خلاف الأصل لان اللبن المقصود من الاعارة عين في
منفقود عند الحكم الى ان يشاء انما يتخذ الخلد في غيرها وفي كره يجوز اعادة الغنم للاستنفاة بلينها او صوفها وفي بعض الحكم عن موضع الوفاق ان كان هو
الغنم للبن نظر لعدا الدليل مع وجود المنافع وهو ان الاعارة محصورة في الأصل لا عينا ليستوفي منها المنافع والنص من طرقنا غير واضح ومن طرقنا
لا يدل على غير الشاة قولهم وتصح الاعارة طوفاً ومدة معينة ولما لا الرجوع في الحكم يجوز الرجوع متعلق بما اذا عين المدة وبنية عليه مع دخوله سابقاً
كون الغنم من العقود الجارية من الطرفين على خلاف بن الجند حيث حكم بلزومها من طرف المعير اذا عين له امانة لكنه خص الحكم باعادة الاعارة الى الارض الميراث
والبناء وما يتعلق بالحكم بالنسبة من معنى الاطلاق وتعيين المدة فلا تملك فيه بعد ذكر الجواز وطوفاً وجواز الرجوع مطان ذلك هو مقتضى الغاربه
فلزومها في بعض الافراد يحتاج الى دليل صالح وتعيين المدة لم يخرجها فيه عن كونها عارية جارية ثم بعيد تعيينها عدم جواز نقل المستعير بعد هذا ما اريد
تعيين المدة للفراض لك مع جواز التسخير فيها لكل منها قولهم ولو اذن له في البناء والعرض ثم امره بالاراء وجبت الاجابة وكذا في الزرع ولو قبل اذنا
على الاشبه انما فصل الزرع عنها لان الخلاف في ذلك منها الامع اقرباً منها بقاء وقد قدمت الاشارة من ذلك حكمه والخالف فيه الشيخ حيث اوجب على
المعير الوفاء بالعارية من اذن اذ لا تملكه ولا تملكه في الميراث لغيره من البناء وتعين دريس في ويمكن ان يكون الاشبه بتبينه على قول بن الجند ايضا
ويكون متعلقاً بالحكم القرض والبناء من حيث الاطلاق فانه يشمل الوفاء به امانة معينة لان الاول اقدم النسب بفضل الزرع عنها وعطف عليه امانه
الفرع من حكمه وكيف كان فالقول في اخذ المص من جواز الرجوع مطان لبناء العارية على الجواز الاما خرج الدليل هو متصف هنا وحدث النص في ذلك
مشترط بين المعير والمستعير فيسقط اعتبار المنع من الرجوع الى الأصل مع انه يمكن الجمع بين المصلحتين وان دفاع الضرر بين بدع المعير الارش قولهم وعلى الاذن
الاذن الارش ليس له المطالبة بالاراء من رشا الارش وامر رشا الزرع والفرع من البناء وهو تفاوت عابث كون من من وعام الاذن ثابتاً وهل يعتبر كونه
او بوجه كالم الشيخ في صحيح في الاول وهو الظاهر كلام المصنع الجماع مع احتمال اعتنا الثاني لان الرجوع في العارية يقتضي كون الارض غير مشغولة بل غير
بغيره فلا بد من اعتبار الاجرة في بقائه ويمكن فيه ان وضعه في الارض لما كان صادراً عن اذن المالك بغيره اقتضى ذلك بقاءه ثم كذلك انما يتصور الجواز
القلع بالارشع عابثين الحقين فيقوم ثابتاً بغيره ثم اعاد الحق المستعير ويقلع من ارض المعير فيلزم جواز الرجوع في العارية لا معنى له الا ان يكون منفعة الارض
ملكاً صاحبها الا غير فيه فيها وحق الاستحقاق فيها الارض بالاجرة وحق المستعير في الارش كما ان حق المعير بحرية التسلط على القلع وبأخذ الاجرة
لوانقفا على بقاءها وهذا هو الاقوى في اخذها في كره في غير محله استطراد ولما كان المراد من الارش هو التفاوت بين الحالين بحيث ينبغي التناوت كما ان
كان الرجوع بعد اذنا الارش فلا يضركم المص في الارش فجميع ما تقدم الذي من جمله قوله وكذا التزوي لو قبل اذنا كذا الوصلية يقتضي جواز الرجوع
بعد اذنا كطريق اولي ضمان من جمله الصور المعقبة بثبوت الارش على الاذن والحال ان هذا الارش لعدم الاختلاف اثبات الارش كما يكون في صورته
خالق القلع والبقاء وهو في الصور وشارف قوله وليس له المطالبة بالرجوع الى دفع الارش شرط في جواز المطالبة بالرجوع الى القلع قبل دفعه بل لا يلزم
فقد الرجوع عليه فلا بد من غيبته ونحوها فيصير حق المستعير ويلزم الضرر بخلاف ما لو دفع الاقان غايتان بهر بالمستعير او بعد مباشرة القلع
بوجه فياشره المعير بان الحاكم مع امكانه ولا مع مع تقدمه وتقدرا ان المالك فلا يحصل الضرر لكن هذا الدفع نوع من المعاضدة ومن شأنها
مع الاختلاف يخرج ان على التقاض معام غير ان يسبق احدهما الاخر واما حكم هنا بسبق دفع الارش لان المعية غير ممكنة وفي سبط الدفع على الاجرة
خرج وعسر الضرر عن الدافع من دفع خلاف العكس فلهذا الحكم ببقائه قد علم ان المعير لو بدل قيمة القرض في الزرع والبناء لم يجب اجابة كمال
اجابة المستعير لو بدل قيمة الارض والاجرة لان ملك مال الغير واستحقاق منفعة بالوقوف على رضا خالفاً للشيخ في الاول فانه وجب على
الاجابة بخلاف انقضاء الضرر عليه ولا يخفى ضعفه فان مجرد انقضاء الضرر على المالك غير كاف في جواز ملكه له بغير رضاه قولهم ولو اعارة ارضاً
لغيره لم يكن له اجابة على قلع الميت المراد بالميت هنا المسلم او من حكم كوله الصغير والمجور واللقيط بشرطه لاجرة لغيره واما ارضه لغيره
هنا لما في البش من هتك حرمة الثابتة له بعد الوفاة كالحياة وهو موضع وفاق وغاية المنع من الرجوع انداس عظام الميت وصيرورته ومما والركن
في ذلك الى الظن القالب بحسب ترتيب الاهوية واما اطلاق المص المنع لانه علقه على القلع ولا يخفى الامع بقاء شيء من اجزائه فاذ ابل لم يتحقق القلع
فاوضع المنع قولهم والمستعير ان يدخل الارض فيستغل في شجرها او استنفا الارض للعرض غرسها جاز لكل من المعير والمستعير دخول الارض
المعير فلا تملك الارض ملكه الدخول اليها في كل وقت وله ان يستغل في شجرها وان كان ملكا لغيره لانه جالس في ملكه كما لو جلس في غيره من اماكنه وثيق
لذلك ان الشجر غير اوفى المباح كذلك الضابط انه يجوز له الاستنفاة منها بكل ما لا يستأمن الضرر في العرض ومثله البناء واما المستعير فلا
الشجر ملكه الدخول الاجل بان يستقيح سويهم بغيره ويجوز له ان يدخل في عرض لغيره ما يتعلق به سائر الشجر والتمرك كالتفرج لان الانشغاف
وقعت لمنفعة معينة فلا يتعداها واعلم ان الموجود في عبادة الاكثاب غيرهم في هذه المسئلة ان المعير له الدخول الاستغلال بالشجر على اللبن
بما ذكرناه من انه جالس على ملكه فلا يمنع منه واما المستعير فلم يذكر احد جواز جلوسه للاستغلال انما شرط في دخوله ما ذكرناه من متعلقات الشجر
وعناية المص هنا وقت بناء جداره من الشجر المستعير الدخول الاستغلال حقان للمعير الدخول الاستغلال حقان للمعير الدخول الاستغلال حقان للمعير
ما وجدته في سائر كتب الفقه الذي تعرضوا فيها لهذه المسئلة من كتبنا وكتب غيرنا وكذلك في الاستغلال لا للتبديل المعير فخره كما ذكرناه واما المستعير
فعل قد جواز استغلاله لا تملكه في تخصيصه من بين الوجوه التي يقع بها فانه كره يجوز للمعير دخول الارض في الانتفاع بها والاستغلال بالبناء

لا تنجس على ملكه وليس له الانتفاع بشيء من الشجر بشر ولا غصن ولا ورق ولا غير ذلك ولا ضرب ثمره الحايطة ولا التفريق عليه بل المستعير
 يدخل الارض للمنفعة الا ما دون المعينة تصرف غيره ما دون فيه ثم يجوز له الدخول لسقي الشجر ومروءة الجدران استلزامه عن التلف والضياع وقال في
 الشجر المستعير الدخول الى ارضه الاستقلال بالشجر دون الانتفاع به من شدة دانه وغيره واما المستعير فليس له الدخول لغير حاجة فلو دخلها
 سقى الغرس فحان وفيه يجوز للمستعير دخول الارض للانتفاع بها والاستقلال بالبناء والشجر وكل ما لا يضرب بالبناء والغرس المستعير الدخول
 لسقي الشجر والبناء دون المنفعة واما في عمارة القوم فيمن ذلك فمما ذكره الشهيد في المعجزة استطلاع كل منها بالاشجار وهو جواز الانتفاع
 على المستعير ان يجعل كنهه الافضا عليه ببيان الغرض لا يخفى فليست يعلم من قولهم ان المستعير ليس له الدخول للمنفعة انه لا يجوز لاحد الدخول
 الى ارض غيره للمنفعة بطريق اولي الا بان المال لم يعم لو كان صديقا توجه الجواز مع عدم فدية الكرامة كما تقدم في صدره والاعية قولهم ولو اعاره
 حايطة طرح خشية ظالمه بالثبوت له ذلك لان يكون طرأها الاخرية في بناء المستعير فيؤديه الى خرابه ولجأه على ان لا يخذل عن ملكه
 ترويه هذا الحكم كره الشيخ وتبعه ابن دريس وجهه اشار الى المصنف ان رجوع المعير مستلزم التصرف في ملك الغير وتخريبه بانه الواقع عليه
 جميع من لا يثبت له شرعا انما هو تصرفه بملكه من ملك الغير لا تخريبه بملك الغير وهو مردد المصنف في تارة من ان تارة من ان الجواز الرجوع
 فيها وما ذكر لا يصلح للمنع لان تصرفه في المستعير مع المطالبة والجواز ان توقف على تخريب ملكه من ابل المقتضى التي لا يتم الواجب الا بها يجب من هذا
 والمستعير ادخل الضرر على نفسه ببناء في ملكه ببناء معرض الضرر الى الرجوع في العارية التي هي منية على الجواز الا في الواقع الارض كانه وهو جاز
 لضرر المستعير قولهم ولو اذن له غرس شجرة فاختلعت جنان غرس غير ما استحقا بالاذن الا في الواقع يفتقر الى اذن مستألفه فواشبه به
 الاول لان اذن قائم بالرجوع وصحة بانه قائم فيما دل عليه لا في غير عدم الجواز كما اشار به المصنف لاذن جدي فلو كان في مثل الرجوع والبناء وضع
 الجذع قال في كونه اما لو اطلع القصيل كما في زرعته غير منه لعلنا او سقط الجذع عند الضرر لان جذاذ الاول ان لا يبعد بينه وبين الثاني
 قولهم ولا يجوز اعادة العين المستعارة الا بان المال لا يخالها لان المانع ليست امة للمستعير ان كان الاستيفاء لها في ان شرط المعلن ان يكون
 مالكا للمنفعة والاصل عصمة مال الغير وصيانة عن التصرف في الاعارة اتمامها ولو لم يستعير ثم بوز المستعير ان يستوفي المنفعة بنفسه وكذا لا يبعد
 اعارة لان المنفعة عائدة للمستعير الى الوكيل وهذا موضع وفان خالف فيه بعض افاضة يجوز قياسا على اجارة المستأجر والفرق واضح ويظهر
 المستعير للمالك الرجوع باجرة المثل عن هذه الاعارة الثانية على من شاء منها وبديل العين ولو تلفت فان رجوع على المعير لم يرجع على المستعير الجاهل بالمال
 الا ان يكون العارية مضمونة فيرجع عليه ببدل العين خاصة ولو كان مالما استقر الصانع عليه كالعاصبة فان رجوع على المستعير يرجع على المعير لا يرجع
 عليه لو رجع عليه لغرضه وهذا هو مقتضى القواعد وقد تقدم مثله للمستعير من العاصبة كونه وعدا استشكل رجوع المستعير على المعير لو رجع المالك
 عليه مطوف في رجوع المعير على المستعير الجاهل مع حكمه في المستعير من العاصبة مثل سلفه مثل القول في الاجارة بل اولى لان الاعارة جارية فاذا رجع المستعير
 امكن المستعير الرجوع في اعارة نفسه بغيره جواز ذلك ويجعل المستعير كوكيل مجاز في الاجارة للزمها وعلى تقدير رجوعها فتنا في الاعارة قولهم لما عارية
 امانه لا تضمن الا بالتصرف في المقتضى والتمسك بالاشراط الضمان واجمع الحكم بانها اكثر العارية على ان العارية امانة لا تضمن بالتلف المقتضى الصريح على
 كثير واستثنى من هذه اوضاع الاول التقديري في القربى في المقتضى وقد كان يستثنى عن استثنائه لان معنى عدم ضمانه الا امانة في كل موضع اتمامها ولو تلفت بغير
 له بضمن والامر سهل الثاني العارية غير المال الكلام في استثنائه كما مر فانها تضمنت العارية لا عارية ولكنها بصورة العارية فاجزاعها واللفظ لا
 عارية الصيد للحرم فان امساك حرام فيكون معتدنا وضمانا وهذا ظاهر بالنسبة الى حق الله تعالى اما بالنسبة الى حق المالك فمقتضى شكل الجواز ان يرجع
 الذم على القصة الا ان يشترط سقوطه وسبق الكلام فيه الخامس ان اشتراط ضمانها وهو صحيح بالنسبة الى الجاهل بالمال كونه عارية الجواز فان ابن الجني
 يكون مضمونا استلزام الجواز يتبع ضمانها من العلم بها والافقوى انه كغيره مما لا يضمن الا بالشرط وانضم بذلك انه لا يضمن الا ما استثناه المصنف
 اذا فقر ذلك فالعارية بالنسبة الى ضمان وعدمه مع الشرط وعدمه اربعة اقسام احدها ما يضمن وان شرط عدم الضمان وهو الثلثة الاول القصور
 المشتت والجمل قولنا سقوطه الاول لان في قوة اذن المالك في الاطلاق قال لا يضمن ضمان ما الاخرى ان الامر فيها واضح لان اسقاط
 غير المالك الضمان لما لا يضمن لا يضمن وكذا اسقاط الضمان عن الحرم لانه ثابت عند الله تعالى باعتبار كونه صيدا لا باعتبار كونه مملوكا وبما
 ما لا يكون مضمونا وان اشترط الضمان وهو استنفا الحل الصيد من الحرم وقد تقدم تسمية الصلح استنفاها انما يكون مضمونا الا ان يشترط عدم
 الضمان وهو استنفا الذهب الفضة وراعيها ما لا يكون مضمونا الا ان يشترط الضمان وهو ما في مقام قولهم وضمن اذا كانت ذهبا او فضة
 لم يشترط الا ان يشترط سقوط الضمان وهذه احدى الصور التي يضمن فيها العارية من غير شرط بل هي الفرض الاظهر كما مر ومستند الحكم المقتضى هو
 عن اهل البيت كرواية زرارة في الحسن عن الصادق قال طلع العارية مضمونة فقال جميع ما استعيرت فمولى ملك لا يلزمك قوله الا الذهب والفضة
 الفضة فانها يلزم ان لا يشترط ان يملك في وقت تولى ملكه وانما كذلك جميع ما استعيرت فمولى ملك لا يلزمك الذهب والفضة لان لا يشترط
 وروى ابن مسكان في الصحيح عنه لا يضمن العارية الا ان يكون اشترط فيها ضمانا الا ان يضمنها فانها مضمونة وان لم يشترط فيها ضمانا او في حصة عبد المالك
 الا ان الاستثناء فيها للذم والهم وقد علم من ذلك ان عارية الذم والهم والذم مضمونة ولا خلاف في ضمانها عندنا انما الخلاف في غيرهما من الذهب والفضة
 كالحل المصروف فان مقتضى الجواز الاول ونحوه دخولها ومقتضى تخصيص الباقي بالذم والهم والذم مضمون وجها من الاصح من نظر ان الذهب والفضة
 من عدم الضمان مطول من افاة بينه وبين الذم والهم والذم مضمون لانهما بعض افرادها في شئ الجميع وبشئ الضمان فمطلق الجنتين ومنه من انفق

عليه

الحق

كل من قال
مخصوص لذلك العام

الذهب فضة مطلقا او عامان بحسب جهة الجنس العرفي العموم وعدمه والذهب الذي لا يميز مقيدا او مخصصا بجمع بين المخصوص بحال المطلق على
المقتدر والعام والمخاص والتحقيق في ذلك ان نقول ان هذا مخصصا على لئلا يضرب احدها عام في عدم الضمان من غير تقييد بحيث يخلو عن الضمان ليس
على استيعار رمضان وصاحب الغاية والوديعه مؤمن وقريب منها حتى محمد بن مسلم عن الباقر في الجمل كما لا يستثنى مطلق الذهب فضة
بجملها الا انه استثنى الدنانير والدرهم فلا بد من الجمع فخرج الذهب والدنانير والدرهم على الوجهين الاخيرين فاذا خرجا من العموم على عامهما
بما لا يقدح في تخصيصه بطلان الجنس فلا بد من الجمع بينهما بحال العام على الخاص فان قيل لما كان الدرهم والدنانير خص من الذهب فضة وجب
بهما على القاعدة فلا بد من المخاصة الا بين العام الاول الخاص الاخير فلما لا يشك ان كل منهما مستثنى فليس هنا الا ان اخصخص اعم من الاخر مطرد
غير مانع فيخص العام الاول بكل منهما او يقيده مطلقا لان اخصهما بخصيص الاخر لعدم المناقاة بين اخرج الذهب فضة في لفظ الدرهم والدنانير في
حتى يوجب الجمع بينهما بالتخصيص والقيود ايضا فان العمل بالجنس لا يمكن لان اخصهما بالجنس لا ينافي والباقي على حكم عدم الضمان
كذلك فلا بد انهما فاضرة والعمل بكل منهما قبل واحد بخلاف اخرج مخصص الذهب فضة فان قيل التخصيص انما يعلمنا بهما معا لا بكل واحد
عدم ذلك لاحد منهما على الحكم المطعون فلما هذا ايضا لا يمنع صورة كل واحد من ذلك لان كل واحد مع قطع النظر عن صاحب خاص وقد روي في
خالفين مختلفين فظهر ان ارادة المخصوصين كل منهما غير مقصودة وانما استثنى فيها من عملة الافراد المستثناة على تقدير الجمع بينهما يجعل المستثنى
استبعادها مما لا يخرج من القصور في الدلالة على المطاوع لا يعلم منها الا ان الاستثناء ليس مقصورا على ما ذكر في كل واحد من اخرج الدرهم والذهب
خاصة في اخرج جملة الذهب فضة فلا بد من الجمع بينهما بحال الذهب فضة على الدرهم والدنانير كما يجب الجمع بين عدم الضمان لمطلق الغاية والضمان
لحد من النوعين تحقق المناقاة فلما منع المناقاة بين الاخرين فان استثناء الدرهم والدنانير اخص بقية العموم في حكم عدم الضمان فلما عداها وقد عدا
الاستثناء الاخر فوجب تخصيصها ايضا فلا وجه لتخصيص احد الخصصين بالاخر ايضا فان حمل العام على الخاص استعمالا مجازيا بقاؤه على عموم حقيقة
ولا يجوز الدليل الى الجواز مع امكان الاستعمال على وجه التحقيق وهو هنا ممكن في عموم الذهب فضة فبغير تعيين وانما صرحنا الى التخصيص في الاول
على كل تقدير وان قيل اذا كان التخصيص جبا مجازا وجب تعليله بما يمكن لكل فرد يخرج بوجوب زيادة الجواز في الاستعمال حيث كان يطابق
جميع الافراد وحسب نقول قد عارض هنا مجازا واحدا في تخصيص الذهب فضة بالدنانير والدرهم والثاني في زيادة تخصيص العام الاول لمطلق
الذهب فضة على تقدير عدم تخصيصها بالدنانير والدرهم فتخرج احد الجازين على الاخر من غير مرجح بل يمكن ترجيح تخصيص الذهب فضة
لان فيه مراعاة اثنين المتخاصين به وكثيرا هو اخص من فلما لا يمكن التخاصين بين الاخرين لان استعمال العام الاول على الوجه المجازي حاصل على كل تقدير
لما عدا زيادة الجواز في الاستعمال لا يخاص به اصل الجواز في المعنى الاخر فان ابقاء الذهب فضة على عمومها استحقاقا فيكون كما في خبر
نقائل الجواز مع ثبوت صفة وبذلك يظهر بطلان ترجيح غير مرجح لان المرجح حاصل في جانب الحقيقة وهذا ما يقتضيه الحال من الكلام على حد
الوجهين وبقية موضع يحتاج الى تنقيح والمعتد في الحكم بضمها في الجملة على المخصوص ما تعليل الضمان فيها بان المنفعة فيها ضعيفة لا يقد
بها في نظر الشارع والمقصود منها الاتفاق فكانت مضمومة عملا لغاية الذاتية وان هذا الحكم يقتضي المصوغ كمنفعة مضمومة فانما
فيخص حكم الضمان بالدنانير والدرهم فهو وضعف الحكم التمسك بالشرع فان عايرتها انما تضعف لئلا تنفع بها على تقدير بقائها لا تشترط
الاعارة وضعف المنفعة وقوتها لا يمكن خلل في اختلاف الحكم كما لا يخالف حكم استعانة البعير بقطعة من حصى في امر اذ ارد الغاية الى المالك
او كلبه يري ولوردها الى الحزن لم يبرأ اى ردها الى الحزن للمالك من غير ان يوصلها الى يده او ما في حكمها كالبقرة او الدابة الى اصطبله او ردها الى
اليها وعدم برائتها بذلك واضح لان تسليمها الى المالك وعلى اليد ما اخذت حتى تؤدي الى المالك الغاية مضمومة بذلك المقر بوضعه في
موضع لم ياذن للمالك بالرد اليه كما لو تركه لوديعه في ارض صاحبها او الدابة المودعة في اصطبله فبلغت قبل ان يتسلمها المالك هذا الاصل
في حديثنا وانما شبهة على خلافه في حقيقته حيث ذهب الى ان ردها الى ملك المالك كردها الى الملاك في الخواص في القاعة يكون الى الملاك ايضا
وفدائه واضح واخر القاعة بذلك منه قوي لم يولد استعانة الدابة في مشافهة لوديعها من الاول الى الاول لم يبرأ من الضمان من غير ان يذ
في تجاوز المادون ويستمر الى ان يردّها الى المالك فاحتمال المنفعة وهو الاجرة فيثبت في المشافهة المجاوزة ذهبا او دونا الى الموضوع
فيه خاصة لان فيها غاصب لم تبطل الاعارة بذلك فيكون استعمالها بعد عوده الى المادون فيه الى ان يردّها على الوجه المادون في المادون
كان الاصل مضموم ما بالتقدي السابق لو كانت الغاية مضمومة في اصلها ضمنها من حين اخذها الى ان ياخذ في تجاوز المادون وضمان
الغاية وهو ضمان العيّن دون المنفعة على ما سياتي في المجاوزة ضمان الضمان ان يعود الى المادون ومنه ان يصل الى المالك ضمان الغاية
عندنا هو ان يجوز المستعير بيع غرضه بدين في الارض المستعانة للبعير وغيره على الاشبهه بالخلاف في بيع غير المعير ووجه المنع ان في معرض
الهدم والنفق ان ملكه عليه غير مستقر لان المعير يسبل من ملكه والاقوى الجواز لانه مملوكه فقال بغير غير من التصرف فيه وكونه في
لا يمنع من جواز بيعه كما يجوز بيع الحيوان المشرب على التلطف هو في معرض الهلاك ومستحق القتل فضا صا كذلك على ما مر من ان كان المشرب يهلك
بالحال فلا فسخ لان ذلك عيّن لا ان كان عاملا يترك منزلة المستعير ولو اتفقا على بيع ملكهما معا بغير واحد صح على خلاف ما تقدم في باب
الشر كذا يوزع على ما يوزع على ارض مشغولة بالغرس او البناء على جبال الاعارة مستحق القلع مع الارش الى ابقاء مع الاجرة او المالك
بالقيمة مع ارضه على ما فيها من بناء او غرس مستحق القلع على احد الوجوه الثلاثة فصة الارض للبعير وقيمة ما باليد بغير قيم ارضه

صار مضمومة

المعروف

ففيها يوم التلطف ^ع من التلطف
 حصل فقبل ما دونها ويكون
 له ما لم يلف ^ع وهذا على
 الحال المحبب ^ع فالتلطف ^ع واجب
 في تلك الحال ويمكن الفرق بين لاف
 جلا وجب التلطف ^ع لا يستعمل
 فمضى ^ع

5.

ولو انقضا في الجنبين

حكا

كتاب الجارة

ومن ثم ذهب في الحق والشبهة في بعض حقيقتهما وتبع الجماعة الى انهما بخالفان لان كلاهما مدعى عليه فيجوز للمالك على نفقائه
الراكب هو الاعارة ويجوز ان يكون على نفقائه المالك من الاجارة وجب بغير اقل الامر من الانتفاء الزائد من المستحق بيمين المستعير ونقله
الراي من اجرة المشاء اعترف المالك بهذا هو الاقوى والشيخ قول خامس هو القرعة بناء على انه مشبه بضعفانه لا اشتراك مع القاعدة
المتفق عليها من حكم المتعدي المنكر هذه اذ وقع الاختلاف بعد انقضاء مدة يدعى المالك كونها حق الاجارة او موضوعها لاجرة عادة
اما لو وقع الاختلاف قبل ان ينقضي مدة يدعى المالك مع بقاء العين وتلقاها ان كانت باقعة وهما بعد انقضاء
الى المالك يثبت لافضل من الاجرة من اجرة المشاء فقط المستحق او كان في اثناء المدة وطلت الاجارة في الباقي ان كان ولو اكتفي بالحق
المالك على نفق الاعارة حتى انتزع العين نظر من انكار المستعير الاجارة وان كان المالك على وجه التبرع قد انقضى بانكاره فيبرح من اعترافه
بعد استحقاقه او تجاها الى ان ينقضي المدة التي يدعيها هذا بما يؤيد القول بان المالك ان هذا نزاع لم يخرج من ميم المالك كالنزاع
الراي من المستحق ان كانت العين الفتح حكم الاجرة ما ذكره او اما العين فان كانت مائة كما لو كانت الاجارة التي يدعيها الركب غير مضمونة
شيء على الركب لا فاقاها على كونها في يده امانة اما بالاجارة او الاعارة وان كانت مضمونة فدعى الاعارة يعترف بشيئ القيمة في
ينكره لعدم انقضاء الاجارة الثمن فيتوقف الى ان يتفقا عليه في المالك لو كان الاختلاف عقيب العقد من غير انقضاء كان القول قول الركب لان
المالك يدعي عقدا وهذا ينكره هذا التعليلات باطلا في الاول فلا بد من قترانه بآخر وهو ان المالك لا يدعي على مدعى الاعارة وجب
من عوض المنافع وانما يدعي ثبوت الاجارة وجوب الاجرة في مقتضى ان كان قبل الاستيفاء او الاخرين كما تقدم قوله لاصل انه لا بد من
من ثبوت الاجارة وما يلزمها بانها لا تدعى من ميم المالك فيقدم قول مدعى الاعارة وليست العين قول المالك الاستحسانا ليقنع
بشيء فانقضى به في غيره ضمن وان كان له اجرة لزمته اجرة مثله وكذا الثمن ظاهر لتقديره في العين حيث انقضى بها في غير المادون فيلزم الجرم
ذلك العمل لو وقع بغير ان المالك لا يسقط منه مقدار تفاوت المادون لانه لم يستوف تلك المنفعة فكانت سقطت عنه بما يملكه وانقضى بالملك
ولا فرق بين كون المنفعة التي استوفها اشق من المادون فيها مستأد أو اذا كانت خالفها في الجسر ك انواع الترع فيه ما من الاشكال في قول
اذ اجدا الثاني بطل استيمانه ولو لم يضمن مع ثبوت الاعارة والقول في وجود العينة كالقول في وجود الوديعه وشرائط اعارة ثم وبعد انقضاء المدة
بمنزلة التعدي قول المالك ان الذي تلف القول قوله مع يمينه ولو ادعى الرد فالقول قول المالك مع يمينه اما الاول فلا بد ان كان مدعيها ما خالف
الاصل لا يتمكن صدقه فلم يقبل قوله لم تحل الجسر قد تقدم نظيره وما رد عليه في ابواب الامانات واما الثاني فلا بد ان اصل عدم الرد
فيكون القول قول منكر وهو المالك ولو كان المستعير قبض لصلحه نفسه وبذلك فارق الودعي لانه لما قبض لصلحه المالك فهو محسن محض وما
على الحسين من سبيل اعلم ان هذا لا يخرج من ابواب ياناع المستامين الا انما يقتضي قبول قول الوكيل الرد لو كان غير محمل وهو
لخالفه للاصل كون هذه العلة ليست منصوصة وانما هي مناسبتة قول المالك في العينة كان عليه قيمتها عند التلف اذا لم يكن لها مثل وقيل
اعلى القيم من حين انقضاء حين التلف الاول اشبهه وجه الاول ان اللعب على المستعير مع بقاء العين وتلقاها دون القيمة وانما يقتضيها التلف
وجه فالعبرة بقيمة وقت التلف وهذا هو الاقوى وجه الثاني ان العين لما كانت مضمونة فكل واحدة من القيم المتعددة في وقت كونها مضمونة فهو
ان معنى ثبوت العين كونها تلفت ضمن قيمتها وهو حاصل في جميع الوقت فيضمن على القيمة قول الباقي فيها وموضع الخلاف هو ان كان الاختلاف
السوق ما لو كانت بسبب نقص في العين فلا اشكال في ضمانه لان ضمان العين يقتضي ضمان اجزائها وفي المسئلة قول ثالث هو ان العبرة بقيمة
الضمان لتعلقها بالقيمة على تقدير التلف قد تقدم الكلام في هذه المسئلة غير مرة قوله ولو اختلفا في القيمة كان القول قول المستعير
قول المالك الاول اشبهه اى لتلفا في قيمة المستعير على تقدير تلفه بغير اية او كونه مضمونا بما اخر فالقول قول المستعير لانه منكر لراي المالك
في عموم الجوز قال الشيخ وجماعة قول المالك خروج المستعير عن الامانة خصوصاً على تقدير التلف فليقبل قوله والاقرى الاول لان بقوله
من حيث كونه منكر الامن حيث كونه ميمنا كتاب الاجارة من اللفاظ المنقولة شرعا عن موضوعها العدة لا تها في الشرع عبارة عن تملك
المنفعة خاصة بعوض معلوم لازم لما فيها والعقد الميمن لذلك على ما قرر سابقا وهي في اللغة اسم الاجرة وهي كرى الاجرة لمصدا بالجر وجره فانه
الاجابة لان باقي العقود فانه يعبر عنه بمصدا بالفعل او اسهل المصدا فلا يتغير عن موضوعه الا بشرط ايد و تغييره في المطالبات لغيرها التغير بالاجابة
لكنها قد اشتركت في هذا اللفظ على جملته راجع تحقق النقل فلا بد ان يار غير قولها في العقد ثم تملك المنفعة بعوض معلوم عدل عن تعريف
الاجارة بدركا يعيد فائدة التعريف مع سلامته ما رد على التعريف لوقال هم عقد ثمة تملك المنفعة كما عرف به بعضه لا ينقص في طرف
بالفصل على المنافع بعوض معلوم وبهتبا مع شرط العوض ما جعل المصن لك ثمة هذا العقد فلا بد ان في ثمة عقد اخر لكن ينبغي فيه ان تملك المصن
الملك والتملك يمكن ان ينافي لان الاجابة لان المصن هو المالك المستعير فان التملك مصدر ملك بالشد بدلا طلكا وملك لان مصداها
باخراده بل لا بد من مصلحتة لبقية الشرايط وغيرهما مما يتوقف عليه الصحة قوله والعبارة الصريحة من الاجابة جرك ولا يفي بملك ما لو قال
ملكك سكن هذه الدار ثم مشاهاه ما كانت الاجارة من العقود لان مقتضى وجب انحناء لفظها في اللفاظ المنقولة شرعا المعهود لغز الصريح منها
في الاجابة جرك واكرتلك اما الاول فقد تقدم الكلام فيها واما الثانية فهي من اللفاظ المستعملة ايضا لغز شرعا في الاجابة يقال اكرتلك

كتاب الجارة

في كراهة بيع الكوت واستكرت تكررت بمعنى خذ الكاري لا يكرى وابتدأ بنفسه اما التملك فيفيد هل ما تعلق به فاذا ورد على الاعيان فانه
 فعل ملكها وليس ذلك مورد الاجارة لان العين تبقى على ملك الموردين اذا ارادوا فاصرفهم الاجارة بعين اضافته الى المنافع لان التملك في الاجارة
 لهوض اما هو المنفعة العين ولا يتبع من وقوع الايجاب ابتداء بلفظه كان يقول ملكك منفعة هذه الدار وما كان ملكا اما لو عثر في الايجاب
 بلفظ جرت كرت فانها انما يردان العين فلو وردت على المنفعة بان قال جرتك منفعة هذه الدار مثلاً لم يصح بخلاف حكمك اما القول في
 كل لفظ يدل على الرضا بالايجاب كقبولت واستجرت واستكرت كما سبق ولو تقدم القول على الايجاب صح ما عدا الاول قوله وكذا
 اعترفت بحق الفصل في المنفعة المشبهة ببقاء المصارف اليه هذا هو الحكم بالحق ان قال ملكك سكناً هاستدعى كذا جرح لو قال اعترفت هذه الدار
 سنة بكذا وجه الصحة ما اشار اليه بقوله تحقق الفصل في المنفعة والمراد ان الاعراض لما كانت تليق بغير ملك المستعير العين وانما يقيد بلفظه على
 المنفعة وملكه لاستيفائها كان اطلاقها بمنزلة تملك المنفعة في مقام الاجارة كما يصح ذلك بلفظ الحق ان الفاربية انما تقتضي المنفعة
 لا تملكها والعوض لا يدخل في ماهيتها بخلاف التملك فانه يجامع العوض لا يجزى ان التجو زملك لك خروج عن مقتضى العقود اللازمة قوله
 ولو قال بعثك هذه الدار ونوى الاجارة لم يصح وكذا لو قال بعثك سكناً هاستدعى لخصاص لفظ البيع ونقل الاعيان ووجه المنع ما ذكره
 من ان البيع موضوع لنقل الاعيان والمنافع لا يتبعها فلا يميز الملك ويجوز في نقل المنافع منفردة وان نوى الاجارة وظكره ان ذلك اجماع لا يندسه
 علمائنا ولكن المصنف قد دعى بجعل المنع اقرب وجهه رد المصنف ما ذكره من انه بالنظر في بارادة نقل المنفعة مع ان البيع يفيد نقلها ايضا مع الاعيان
 وان كان بالبيع ما سبب ان يقوم مقام الاجارة اذ قصد ما هو الاصح المنع قوله والاجارة عقد لازم لا يبطل الا بالتقابل واحدا لا سببا مقتضيه
 فيسبب ان الله قوله ولا يبطل البيع لعدم المناقاة فان الاجارة تتعلق بالمنافع والبيع بالعين والمنافع تابعة لكان المشتري عالماً بالاجارة
 عليه الصبر الى انقضاء المدة فان كان جاهلاً بخبره يبرئ من البيع ومضاهجاً ما سلبت المنفعة في آخر المدة لان اطلاق العقد وقع على اعتقاد التسليم والانتفاء
 نظر الى العاكس لو فسخ المستاجر بعد البيع لم يردت عيبه بخبره عادت المنفعة الى المبيع الا لا المشتري لو كان المشتري هو المستاجر صح البيع ولو فسخ
 الاجارة كان اجماعاً بقاءها فاجتمع عليه الثمن والاجارة والافساح لان ملك العين ليس يندى ملك المنافع لانها انما للمالك يصف بان العين انما
 تستبوع المنافع اذ ليس سبق ملكها بفسخ قوله ولا بالعقد فها كان الانتفاع بمكة الى الانتفاع الذي ضمن عقد الاجارة بالعين والاطلاق
 فلا عبرة بما كان الانتفاع بغير العين كما لو استاجر الارض للزراعة فوفت وامكن الانتفاع بها بغيرها فان ذلك كلف العين وعدم منع العقد
 اعم من بقاء جميع المنفعة المشروطة وبعضها وعدم البطلان حاصل على التقديرين لكن مع حصول الانتفاع ناضى بغير المستاجر بين الفسخ والامسك
 تمام الاجارة قوله وهل تبطل الموت المشهور بين الاحتكام وقيل لا تبطل بموت الموردين والموت المستاجر وقال اخرون لا تبطل بموت احداهما وقيل
 القولان الاولان للشيخ والاخرى اختاره المصنف عليه المتأخرون اجمع لان الاجارة من العقود اللازمة ومن شأنها ان لا تبطل بالموت ولعموم الامر والافساح
 بالعقد ولا استصحاب نعم يستثنى منه مواضع يبطل فيها الاجارة بالموت احدها ما لو شرط على المستاجر استيفاء المنفعة بنفسه فانها تبطل بموته
 وثانيها ان يكون الموردين موقوفاً على بيعه فموت قبل انتهاء المدة فانها تبطل بموته ايضا الا ان يكون ناظر الى الوقت آجره لصحة العين بالنسبة الى
 البطلان والى الجمع فلا تبطل بموت لكن الصحيح انك من حيث توقوف عليه بل من حيث انه ناظر الى انهاء الموصلي بالمنفعة مدة جوفته ولو لم يجر مائة
 ومائة اثنان فانها تبطل ايضا لانها استحقاقه قوله وكما وقع اعادة امانته اي فسخ امانته بحسب الاصل المذكور في المنفعة فانها استحقاقها
 لا يصح اجازتها لكن حكمها ليس بتأجيل الاصل الى القاعة المعروفة فانها تقتضي استحقاق الانتفاع به مع بقاء عينه هي ليست كذلك في كل حال
 للاصل وان اذ اكله بحسب الغالب قوله واجارة المشاع جائزة كالمقسومة اذ لا مانع من بيعها لعدم القسمة لا كان تسليماً واستيفاء منفعة واحدة
 ولا فرق بين ان يجره من شريكه وغيره وهو موضع فاق وخالف فيه بعض العامة فمنع من اجازة بيع الشريك قوله والعين المستاجر امانة لا يضرها
 المستاجر لا يبعد وتفريجه لا فرق في ذلك بين مدة الاجارة ويعد ما قبل طلب المالك لها او بعد في اثناء الرد بحيث لم يجرها ما كونه امانة في
 المدة فلا يضرها ما بعد ما بعد فلا يضرها المستاجر في العين في الوجوه ولا مؤنة ذلك انما يجب عليه التحلي بين
 المالك وبينها كالوديعه لا صابرة فمستمن وجوب الرد ولا يضرها امانة قبل انقضاء المدة فيستحق لها الا بعد المطالبة ولو لم يجرها بعد ملكه
 منها كغيرها من الامانات وخالف في ذلك جماعة منهم الشيخ وروى الحيدرة لان ما بعد المدة فيردون فيه فيضها ويجب عليه مؤنة الرد وتروى في
 الخ وجره في غير بعد الضمان وعدم وجوب الرد قوله وفي اشتراط ضمانه من غير ذلك رد ظاهر المنع اي اشتراط ضمانه مع ائتمان من غير رد لا يضر
 في صحة الشرط والعقد رد من عموم المؤمنين عند شرطه ومن مخالفته مقتضى الاجارة فيفتن على تقدير فسخه هل يتبع العقد في الفسخ ولا
 يقدم نظيره في مواضع والا فمقتضى الشرط ولا رضى العقد لانه قوله وفي الاجارة خيار المجلس ولو شرط الخيار لاحدها او لهما جازئاً
 كانت ميعنة لان خيار المجلس مخصص بالبيع عند ما فلا يثبت فيها مع الاطلاق ولو شرط في صحة قوله لان احدهما اختاره في طه المومنون عند
 شرطه ولو شكك في شرطه لم يجر لان المجلس مختلف في زيادة والنقصان وانما يقدح في البيع لانه ثابت فيما لم يرض به ولو شرطه في صحة الاية
 عن وضع خيار المجلس يصح خيار الشرط مقتداً بالمجلس لانه في حوزة عموم الخسوة شرط لها ام لاحدها ام لاجنبي سواء كانت ميعنة
 يستاجر هذه العين ام كان موردها لانه كان يستاجر لعله لطلب غير مقتداً بشخص كباية طه المومنون في الجميع وبني بقوله سواء كانت ميعنة

المالك

٢ بطلانها

الكلامه على خلاف بعض العامة حيث جوز خيار الشرط في المطلق لا العينة وهو محكم قولهم وكذا المميز لان باذن وليه وفيه تردد وقد تقدم الكلام
في غير هذه وان الاقوى بطلان طلاق عبثا بمسكوبه بالاصل فلا يصحها الاذن ولا الاجازة لرفع العلم عنه هو يقتضي عدم الاعتداد بعبثانه شرعا
فحال اذن الولي لا يصح الا بغيره كما لا يخفى في الكامل المحور عليه بسبب عرقه كسفه قولهم ان يكون الاجرة معلومة بالوزن والكيل الى قوله وتدل
بكون المشاهدة وهو حسن وكج الحسن انتفاء معظم الغرض بالمشاهدة واصالة الصحة وهو خيار عينا من الشئ والمرغوب الاقوى المنع لانها معاينة
مبنية على الغائبة والمكاشفة فلا بد فيها من نفى الغرض عن العوضين وقد ثبت من الشارع اعتبار الكيل والوزن في المكيل والموزون بالبيع وعدم
المشاهدة وكذا في الاجارة لا بخلاف طريق المثلين ولهم التي عن الغرض وهو يتناول صورة النزاع ومثله القول في المعدود وقوله ويملك
الاجرة بنفس العقد لان المعاوضة صحت فقتضت نقل الملك في كل من العوضين الى الاخر والاجارة من العقود اللازمة فيحصل انتقال الملك في القوس
يجوز العقد كالباع لكن لا يجب تسليم الاجرة لا بتسليم العين المؤجرة او بالعلم ان كانت الاجارة على عمل حتى لو كان المستاجر وصيا لم يملك المثل
الامع لان صريح او شاهد الحال ولو فرض توقف الفعل على الاجرة كالحج والتمتع المستاجر من التسليم فالظن جواز فسخ الاجرة قولهم ولا يجب تسليم
الاطلاق ومع اشتراط التجديد المراد بتجديدها مع الاطلاق في اول اوقات وجوبها وهو تمام العمل تسليم العين المؤجرة لان تسليم احد العوضين
على المطالبة بالاجرة يقتضي المعاوضة الموجبة للملك واما مع اشتراط التجديد في اول فائدة الشط مع ان الاطلاق يقتضيه مجزا لتأكيد قد تقدم
اخرى هو تسلط المؤجر على الفسخ لو شرط التجديد في مدة مضبوطة داخل به وكذا لو شرط القبض قبل العمل او قبل تسليم العين المؤجرة صح ووجوب
لعموم الخبر قولهم ولو شرط التأجيل صح بشرط ان يكون معلوما وكذا لو شرط في تجزئة ان اشترط المستاجر تأجيل الاجرة الى مدحيت لا يطالب بال
تسليم العين المؤجرة ان ذلك الامداد شرط ذلك على المؤجر وان علمه مع عموم الخبر لكن كونه بشرط الاجل مضبوطا لا لا يحتمل الزيادة والتقصير من الاجل
ولا فرق بين المتكدر والمتعذر بان يجعلها بخوما فيقسطها ويجعل لكل اجل فسطا معلوما منها وكذا لا فرق في ذلك بين الاجارة الواردة على عين شئ
والمطلقة الواردة على الدمة لعدم المانع عندنا خلافا لبعض العامة حيث منع من التأجيل في الثاني قياسا على التسليم الذي يجب فيه قبض العوض
واضح وتعليقنا قولهم واذا وقف المؤجر على عيب الاجرة سابق على القبض كان الفسخ والمطالبة بالعوض ان كان الاجرة مضمونة وان كان مضمونا
له الرتبة الارشء انما يجوز الفسخ في المطلق مع تعذر العوض لان الاطلاق انما يحل على الفسخ وهو امر كلي لا ينحصر في المدفوع اليه فلا يجوز الفسخ ابتداء
لو تعذر العوض وتوجه الفسخ وله الرضا بالمعيب فطالما لا رضى عوض القاش بالمعيب تعين المدفوع اليه لان يكون عوضا بغيره واما
فيتمتع ظهر عيبه كذا ذكره لافضاء الاطلاق للتسليم في عينه ما من البديل كالباع قولهم ولا يجوز ان يورث المسكن ولا الخان ولا الاجرة اكثر مما
استاجر الا ان يورث غير عين الاجرة او يحدث ما يقابل الثبوت وكذا لو سكن بعض الملك لم يجز ان يورث الباقي بزيادة عن الاجرة والجنس واحد
يجوز باكثرها عند قول اكثر الاصحاب استنادا الى ما يان حملها على الكراهة طريق الجمع بينها وبين غيرها وفي بعضها نص في جوازها الاقوى الجواز في الجمع
واما تعليل المنع باستناده الزايد كذا ذكره بعضهم ففساه واخرج قولهم ولو استأجره ليجل لامتعا الى موضع معين اجرة في وقت معين فاحضر
عنه نقص من اجرة شيئا جاز ولو شرط سقوط الاجرة ان يوصي له فيه لم يجز ان يورث الاجرة المثل هذا قول اكثر مستند روايتان صحيحة وثقة بخلاف
مسلم والحلي عن الباقر ويشكل بعدم تعيين الاجرة لاختلافها على التقديرين كما لو باعه بثمنين على تقديرين ومن ثم ذهب جماعة الى بطلان
يمكن حمل الاحتياط على الجملة ومقحم ما بطلان ثبت اجرة المثل لان بشرط اسقاط الجميع فلا شئ مع عدم الايتان به في المعين ولو ان يفيده فغير
ويمكن القول بصحة الاجارة على تقدير الثاني وهو شرط سقوط الاجرة مع الاخلال بالمعين لا يجعله احد شئ المستاجر عليه لحال الاجرة بل بان يفتقر
الاجارة فانها اذا عينت بوقت داخل الاجرة لا يخل في بطلانها فاعلم في غير ما يستحق شيئا فيكون التعرض لذلك سببا لتقصير الاجارة فلا ينافيها وج
فيثبت التسليم ان جابني المعين ولا شئ في غير الاخلال بقضاءها وهذا مما عليه التمسك في المعين قولهم واذا قال اجرتك كل شهر كذا صح
في شهر وله في الزيادة اجرة المثل ان سكن وقيل بطل التجديد الاجرة والاول اشبهه وجه الاشبهية ان كثر معلوم وكذا اجرة فلا مانع من الصحة في غير
يبطل الزايد لعدم انحصاره في وجه معين والاجرة فاعلمه والاقوى بطلان مطالبة المقتضية للعرض او لا يلزم من مقابلته اجرة معلومة من المدح
معلوم من العوض كون مجموع العوضين معلومين فان العوض ههنا المجموع وهو محمول قولهم لو قال ان خطبة فارسياتك درهمان خطبة
فلك درهمان صح ولو قال ان عملت هذا العمل اليوم فلك درهمان في غد درهمين ترددوا ظاهر الجواز بوجه الصحة فيها ان كلا من الفعلين معلوم والجرية
معلومة والواقع لا يخلو منها واصالة الجواز ويشكل بمنع معلومته ان ليس المستاجر عليه المجموع ولا كل واحد الا لو جابا فيكون واحدا غير معين
وذلك غير بطل الاجارة كالباع بثمنين نقدا وسقيتا الى اجلين فالاجود بطلان نعم لو وقع ذلك جعله صح وفاقا لان ادريس في الحج بان الجملة
ايضا يفتقر الى تعيين العمل فيدل بمقابلة الجملة في العمل الجمل كمن ردد عدي فله نصفه ومن ردد عدي فله كذا ومحل غير معلوم وكذا من ردد
عبد من وضع كذا فله كذا مع الجملة فيها وفسر الروي كما بدد زين والقاسي كان بدد زادا حق قولهم وليستحق الاجرة بغير العمل ولو كان
في ملكه او ملك المستاجر ومنهم من قرن ولا يتوقف تسليم احد على الاخر وقد تقدم ان الاجرة بملك الاجرة بال عقد فالمراد باستحقاقها هنا استحقاق
المطالبة بها بعد العمل وجه اختياره المص من عدم توقف استحقاق المطالبة بها على تسليم العين فطان العمل انما هو في ملك المستاجر او ما يجري مجراه
فيكون ذلك كافياعن التسليم وان كان وضع العمل ملكا للاجير فيضيق بان المعاوضة لا يجب على احد العوضين فيها التسليم الامع تسليم الاجرة

يعمل

كتاب الاجارة

توقف المطالبة بها على تسليم العين وان كان العمل في ملك المستاجر وما نقل من الفرق قول ثالث فان كان في ملك المستاجر لم يتوقف على تسليمه
 لانه سداً بغير الملك ولا يغيره تسليم المستاجر في الحقيقة وانما استعان به في شغل كالتعيين بالوكيل ان كان في ملك الاجير توقف هو وسطا وحين
 اطلاق المصطلح الاوسط الذي خففناه اوجبه قولهم وكل موضع يبطل فيه عقد الاجارة يجب فيه اجرة المثل مع استيفاء المنفعة وبعضها سواء رأت
 عن المصطلح انقصت عنه انما كان الثابت مع الفسخ اجرة المثل لان مقتضاه رجوع كل عوض الى ما كان مع استيفاء المنفعة يمنع ردها فيرجع الى
 بدلها وهو اجرة المثل واستثنى المتهيد من ذلك ما لو كان الفسخ باسقاط عدم الاجرة في العقد ومنقضا لكما لم يكن كاجرة فاتح يجرى
 يتوى عدم وجوب الاجرة لدخول العامل على ذلك وهو حسن وقد استشكل الحكم فيما لو كانت الاجارة متعلقة بمنفعة عين كدار مثلاً فاستوفوا
 المثل بنفسه فان اشترط عدم العوض انما كان في العقد لفاسداً الذي لا اثر له ضمنه من التراضي في وجوب اجرة المثل كما لو باع على ان لا يملك عليه
 واما لو كان مورداً لاجارة منفعة الاجير فعل بنفسه مع فسخا فافوجع عدم استيفاءه بشئ من الاجارة فيكون له الاجارة لان المنفعة وينتقل
 الاشكال بانها مع اشتراط عدم الاجرة يكون اللفظ الوارد في ذلك لا على اعادة العين الموجهة فان الاعارة لا تقتضي لفظ مخصوص بل لا
 على لفظ مطلق فقدم ولا شك ان اشتراط عدم الاجرة صريح في الاذن في الانتفاع من غير عوض واللفظ فضل عن القرينة فلا يترتب عليه ثبوت
 اجرة ويرد على القسمة في حق فلا يتحقق التبرع الا مع عمل الاجير من غير سؤال والا فينبغي مع عدم ذكر الاجرة ثبوت اجرة المثل كما هو شأن الامر لعين من
 غير عقد فان قلت ان في تسمية عقد فاسداً مع ثبوت هذه الاحكام وافاقه مقام الثابت فثبت بالتسليم الى الاجارة بمعنى ان تباعها
 اللزامة تصح عقد ما كوجب العمل على الاجير فوجهه لا يطلق الا في حق المالك وان يستعمل الاجير بل ان يقطع على الاجرة لما روي عن الصادق من
 يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يستعمل اجيراً حتى يبله اجرة وفي حديث طويل عن الرضا عليه السلام في بيع الثوب يضمن المتي عن ذلك ما من لم يملك
 لك شيئاً بغير مفاطعة ثم زدته تلك الثمن ثلثه اضيق على الجرة الا ان في مقتضى اجرة فافا طعنه اعطى لجرته بعد على الوفاء فان زدته ثمنه
 ذلك وراى انك قد زدت قوله وان ضمن الامع التهمة فيمنه ثمنه الاول ان يشهد شاهدان في بيعه فانه يكرهه ضمنه العين ان لم يكرهها التامة
 لو لم يملكه يضمنه وتوجه عليه اليه يكرهه خليفه يضمنه كذلك انما لا يشك في كل من المالك كور وضمينه بالنكول كرهه ضمنه كذلك انما لا يشك في كل
 ضمان وان لم يملكه اذا كان ضماناً على ما يكرهه ضمنه مع عدم تهمته بالتقصير الخامن يكرهه ان يشترط عليه الضمان بين القسمة على القسمة
 يجوز ان يشترط السادس اوفام المستاجر شاهد عليه بالتقريب كرهه ان يملك مع ضمانه مع عدم التهمة السابع لو لم يقض بالنكول كرهه ان يملك
 يضمنه كذلك والاربع الاول سديد والحامن منى على صحة الشرط وقد بينا فاشاء وفنا العقد وبوالاخر ان فيها ان المستاجر لا يمكن له ان لا
 مع العلم قولهم وللشئ ان يجر الا ان يشترط عليه استيفاء المنفعة بنفسه وهذا من جهة صور المنفعة وحيث يجوز له الاجارة يتوقف تسليم العين على
 ادن المالك ان لا يلزم من استيفاءه استيفاء المنفعة والاذن في التسليم هو التسليم بالغير فلو سلمها لغيره ضمنه كذا ذكره وجاعه وقوى في
 الجوار من غير ضمان لان القبض من ضرورات الاجارة للعين وقد حكم بجوازها والاذن في الشيء ان في لوانه وقد يمنع كون القبض من لوانها لا
 استيفاء المنفعة من سداً لا قوى عدم الضمان يصح على من جعفر عن اجرة في شأن العادة المستاجرة بالتسليم الى الغير وغيرها اولى ما ذكره المصنف
 من منع اجارة غيره اذا شرط عليه الاستيفاء بنفسه في قيد ما اذا لم يشترط المستاجر الاول على الثاني استيفاء المنفعة بنفسه لجهة الوكالة
 اذا الوكيل لم يقدر في صحة الاجارة لعدم منافاة بشرط الاستيفاء بنفسه فاستيفاءه بنفسه ثم من استيفاءه لنفسه قولهم بشرط ذلك
 فلم العين المستاجرة الى غيره ضمنها فثبت الضمان بتسليم العين لانه لا يضمن من يجرى بها ولا بشرط عليه الاستيفاء بنفسه لعدم التقيد بالعين
 مع ذلك ان يتوفر بانفسه على الوجه الذي كراهه سابقاً ونحو قولهم ولو اجرد ذلك غير المالك تبرعاً قبل بطلت وقبل وقف على اجارة المالك
 حسن الاشارة بذلك الى ما دل عليه الكلام السابق من العين الصالحة للاجارة والمراد ان لوانها عن المالك شيئاً ما يقع للمالك الاجارة وضوابطها
 يقع باطلاً لا يقف على الاجارة قولان ولا خصوصية لها بالاجارة بل الخلاف وارد في جميع عقود الفضيحة لكن قد يقتضى الاجارة عن البيع بقوة
 جانب البطلان من حيث ان مقتضى البنية في شراء الشاة دلت على جواز بيع الفضيحة في شراءه فقد يقال باختصاص الجوار بغيره
 والا قوى توقفه على الاجارة مطلقاً اما بتقدير العمل كخياطة الثوب المعلوم ما يتقيد بالدار والعمل على الدابة متبعة معينه وليس
 الخيطة ذلك كليا بل المراد ان كل منفعة يمكن ضبطها بالعمل وبالنظران يكون تقديرها بانها كان وذلك كاستيجار الادنى الدابة فانه يمكن
 بالزمان كخياطة شهر وركوب شهر والعمل كخياطة هذا الثوب وركوبها الى موضع معين ولا يمكن ضبطه الا بالزمان كالعقارات والارضاع فلو
 من تقديره به وضبطوا الضابط العلم بالمنفعة على احد الوجهين وهذا العلم على ما ضلناه وجعل في برضايط ما يجوزها ما كان العمل كخياطة
 وما يخص بالزمان باليسر عمل كالدابة الارض ينتقض الاول باستيجار الادنى للارضاع فانه على لا يضبط الا بالزمان قولهم ولو قدر
 والعمل مثل ان يستاجر الخيطة هذا الثوب في هذا اليوم قبل بطلان استيفاء العمل في المدة فلا ينفق وفيه ردة المراد من هذا العمل
 ان استيفاء العمل في المدة المعينة على جرة الظاهر حيث تمان معاقلة لا يتفق غالباً لان هذا هو الذي عمل به المالك لا يطلان لا ما يشترطه على
 المص من كون المدة للفعل بحيث يتوفى بها فان هذا يمكن بحله متفقاً اثنافاً غالباً او معلوماً عادة بتأثير المدة وتوفر رجة البطلان على
 المشهور ان الجمع بينهما على وجه المطابقة يستلزم التوفيق فيمكن انتهاء الزمان قبل انتهاء العمل بالعقد فان لم يكن في الاول لزوم العمل في المدة

لله

يعمل

السبب الذي يوجب الضمان في
 البيع لا يكون بنفسه لاختصاص
 فسخه لا يكون بنفسه لاختصاص
 بطلان العقد لا يكون بنفسه لاختصاص

لله

ولو

المشروط والاكافا كان العمل الذي وقع عليه العقدان في الثاني العمل الذي انقضى في الزمان الذي وقع عليه العقدان لم يعمل كان نارا العمل في
 المدة المشروطة واختار في الصحة بخلاف ان الغرض انما يتعلق في ذلك غالبا بغير الغرض لا بغيره في طبعه على الزمان والقرآن غير ممكن
 فيضلي هذا ان فرغ قبل ان يملك الاخر فلهذا الغرض ان خرجت المدة قبل ان يملك الاخر فان فرغ قبل ان يملك الاخر فلهذا الغرض ان خرجت المدة قبل ان يملك الاخر
 مثل ما عمل وان اختار الامضاء الزم الاكمال خارج المدة وليس له الفسخ والحكم ما ذكرنا مما تيمم لو لم يقصد المطابق وهو خلافه ووضع الترخيع
 فلهذا بطل كما قاله ومع ذلك يستلزم اجرة المثل مع زيادة على المستحق ان الاجرة بما يجعل التواني في العمل سبيلة الى التزايد فيكون ان يكون
 اقل الاثر من المستحق ان كان اتم العمل ما يخص منه على تقدير التقسيط لم يهر من اجرة مثله ان العمل الاقوى البطالان لا مع زيادة الظرفية
 المطلقا وما كان وقوع العمل في القبول والاجرة الخاص وهو الذي يستلزم مده معينة لا يجوز له العمل في المستاجر الا باذن الاجرة الخاص للعمل
 مدة معينة او علمه مع تعيين اول زمانه كعمل شيء معين وان كان اليوم بحيث لا يتوانى في فعله فيخرج من ان كان العمل طاقيا اقتضى استجاره على
 هو الذي يستاجر ^{تعيين} ² الوكيل جميع منافعة الوقت الذي جرت العادة بالعمل فيه فليس ان يعمل فيه في هذا الا باذن المستاجر وذلك فيما امر العادة بالعمل فيه فليس
 كالليل ان المدة الى ضعف العمل المستأجر عليه هل يجوز عمله في الوقت المعين عملا لا يتوانى في حق المستاجر كما يقع عقد مخوف في الاشتغال او زود
 في الطريق بحيث لا يتوانى في جهار من شأنه الى ان لا يذوق في مثل ذلك والتمتع عن القصر في ملكه لا يغيره فلهذا في ملكه استجاره عبد القوي
 على هذا الوجه ويستلزم حقيقة الوكيل الاول الجواز فلو ان كان العمل جرتا فذلك مع منافاة العمل في المدة انما في بعض اوصافه مع
 المناقطة العمل كإيقاع العقد في حال الخيانة ويخوفها مع احتمال المنع وتسمى هذا الاجرة خاصة باعتبار ان الخصم المتفعة المخصوصة في شخص معين
 بحيث لا يجوز له العمل لغيره على ذلك الوجه وبقيالة المشترك كاستجاره واطلاق المخصوص عليه بغير من الجواز ولو سمي قيدا كان اول لا في مقابلته لغير
 لا في مقابلته العام والمراد بالمشترك هنا المطلق كما استعملنا في قوله ذلك فنقول ان عمل هذا الاجرة لغير المستاجر علا في الوقت لغيره فلا
 يجزى ان يكون عقد جارية وجعلها او تبرع على تقدير التبرع اما ان يكون كذلك العمل اجرة عادة او لان كان عليه عقد بغير المستاجر في فتح عقد
 لقوات المنافع التي وقع عليها العقد عليه فان كان ذلك قبل ان يعمل الاجرة شيئا فلا شيء عليه وان كان بعد تبعض الاجرة ولو لم يسمي اليه
 وح في لزوم الاجارة او جعله الثانية وجهان بل يفتان الى من باع ملك غيره ثم ملكه فان قلنا الصحة فلا يثبت الاجرة المثل بين ابقائه في
 ح في فتح العقد الطاري على جاريته اذا المنفعة تملكه فلهذا العقد عليه فاضول فان خرج الى اجرة المثل عن القافية لا نهاية العمل المستحق بغيره
 وقدا نلف عليه ويجوز الرجوع بها على الاجرة لا المباشرة لان المستاجر لا يملكه المستوفي وان اجازة ثبت له المستوفي فان كان قبله في الاجرة
 له فالمطالب المستاجر ان الاجرة فلهذا بغيره فاضول باع ملك غيره فاجاز المالك فانه لا يطالب الفضول بالتميز وان كان بعد القرض فان كانت
 الاجرة معينة في العقد فالمطالب بها من هو في يده وان كانت مطلقة فان اجاز القرض ايضا فالمطالب بالاجرة والا فالمطالب المستاجر المستاجر
 على الاجرة باقضى مع جملة او عليه بقاء العين واطلاق القول بغير المستاجر بين مطالبه الاجرة والمستاجر في جميع هذه المواضع وهو غير واضح
 وان عمل بجعله تخير مع عدم الفسخ بين اجازته في اخذ المستحق منه ومن الجاعل بتقريب ما تقدم وعده في جرة المثل وان عمل تبرعا فان كان
 العمل قما لجره في العادة تخير مع عدم فتح عقد بين طالبته من شاء منها باجرة المثل لتحقيق العقد ان فيها او افلا شيء في معنى التبرع عمله
 فلو اجاز شيئا من المباحات فبقي ملكه لنفسه ملكه وكان تمام الزمان للخصم فذلك ما تقدم قوله ولو كان شتر كما جاز وهو الذي يستاجر لغيره عن
 المدة الاجرة المشترك هو الذي يستاجر لغيره عن المباشرة مع تعيين المدة او مع المباشرة مع تعيين المباشرة او مع جرة المباشرة فان كان يستاجر على
 تحصيل الجارية او ما مثله الثاني ان يستاجر لغيره ليطوله فو ما بنفسه من غير تعرض الوقت والثالث ان يستاجر على تحصيل خياطة ثوب جرة
 عن تعيين الزمان وتسمى شتر كما عدم الخصم منفعة في شخص معين اذ ان يعمل لنفسه غيره وصدق الاشتراك عليه حقيقة بسبب استحالة العمل
 المستاجر لا لان منفعة مشتركة بالفعل بين المشتري والخصم لغيره لغيره ولو سمي مطلقا كما صنع الشهيد كان اول لا في مقابلته المقتد وهو
 الخاص هو باعتبار ان التمسك بغيره بالخاص بقوله مطلق اذ الاول مطلق بالتسليم المباشرة والثاني بالتسليم في المدة والثالث فيها معا حكمه جواز العمل
 لغير المستاجر مع عدم مطالبته بالمبادرة مطو وجوب تحصيل العمل بها بنفسه بغيره في الاول والثاني والثالث في الثاني والثالث في الاول والثالث
 وجوب تحصيل العمل على الاول في المدة معينة ان كان عينها او قلنا بجواره او مطو اعلم ان الشهيد حكم في بعض حقيقة فانه بان الاطلاق لكل
 الاجازات يقتضي التخييل او ان يجب المبادرة الى ذلك الفعل فان كان مجرد عن المدة خاصة بنفسه لا بغيره وبين غيره وجه فيقع الثاني بينه وبين
 عمل اخر صورة المباشرة وقوع عليه منع صحة الاجارة الثانية في صورة التفرع عن المدة مع المباشرة كما منع في الاجرة الخاصة ما تقدم في الاجارة بالجملة
 لذلك فانهم حكموا بعدم صحة الاجارة الثانية مع اتحاد زمان الايقاع فضا او حكما كالواطلاق فيها او عين في احدهما بالنسبة الاولى والاطلاق في الاخرى لا
 ان ما ذكره الحوطوان كان وجهه غير ظاهر بل يدل على الفوتور وعدم الامر بالبقاء بالعقد نحوه لا يدل بطلقة على الفور عند غيرهم
 من المحققين سئلنا ان الامر بالشئ انما يقتضي التفرع عن ضد العام وهو الامر الكلي لا افراد الخاصة سئلنا ان الشئ في غير البناء لا يدل على التمسك
 عندهم الاستناد الى ان كفى المحل ليس بغيره من يفرغ على ذلك وجوب مباداة لغيره الصلوة الى القضاء يجب الى مكان وعدم جواز اجارة تنقله
 قبل الانعام واما تحصيل الوجوب بصلوة مخصوصة او بامعينة من الهدايا نابات البادوا فالحكم الفاسد قوله هو ذلك المنفعة بغير العقد كما تملك

الاجرة به قد تقدم الاجرة تلك بالعقد العرص هنا بيان كور المنفعة تلك به ايضا ووجه ما تقدم ان صحة المعاوضة يقتضي ان يقال كل من اوعى الى
الاخرى عوض من جانب لاخير الموح وهو المنفعة فيلزم انتقالها الى المستاجر فيفسر العقد ان كان تمامه توفيرا على المتديج فان معنى ملكه اكونها
من حقوقه فيصاح استيفاء ثمنها او غيرها الى غيره وغيره لكن لو ازم الحقوق المائتوان لم يكن يحسن ولا معنى للمالك لذلك فان كونها مملوكة للموخر قبل الاجارة
معنا ان ان يتصرف فيها كغيره في العين فلما اجرها صار المستاجر مالكها للموخر خالفه لك بعض العامة فزعم ان المستاجر يملك
المنفعة بالعقد انما معدة تمنح له بملكها على التديج شيئا فشيئا بعد جوده ها وحدها على ملك الموخر وملك الاجرة تابع لملك المنفعة فلا يملكها الموخر
الا ندرجيا كذلك وليس بشئ قولهم وهل ينشأ اتصال المنفعة ما العقد قبل نعم لو اطلق قلت قبل الاطلاق يقتضي الاتصال هو شبهة القول بالان
مع الاطلاق ان الضمير بعد الاتصال للشيخوخة والاقوى الجواز مع الاطلاق ان دل العرف على انضائه الاتصال والافلا للمها الزوا القول بان الاطلاق
يقتضي الاتصال مطع فيه انه اعلم فلا يدل على ان الحاضر الاقرب يتوهم بسل الحكم مع وجودها لا مطع قولهم ولو عين شهر امتاخر اعر العقد قبل بطلان الوجه
الجواز القول بالان للشيخوخة معتمدا بان الاطلاق يقتضي استحقاق التسليم له العقد هو مستوفى الفرض بانه لا دليل على التخصيص بخلافه كون مطلق
الاجارة يقتضي التسليم بالعقد بانه عين المتنازع في دليل الصحة عموم الادلة الدالة على الامر بالوفاء بالعقد سوى الجواز الاول مع ان اتصال باقي الاجرة
غير شرط فكذا اتصال الجميع قولهم واذا سلم العين المستاجرة وصفت مدة يمكن فيها استيفاء المنفعة وقت الاجرة وفيه تفضيل المراد بالمدد التي يمكن
استيفاء المنفعة منها ما بقيت شرعا للاستيفاء اما بالتعيين او بالحد كما اذا عينت المنفعة بالعمل فان مدت بها الزمان الذي يجرها عادة وانما عدها
بذلك فيخرج منها لو سلمت اتمل المدة المشروطة متاخرة عن العقد فانها لا تستقر بهذا التسليم ولا فرق في ثبوت الاجرة عليه بالتسليم بين كون الاجارة
صريحة فاسد لان المتنازع اذا كانت صفة بالحق فكذا القاسم المتعسف في ذلك كاسلفه ان الكرم مع القس يلزم اجرة المثل عتافات من المتنازع
يدعي حكم التسليم بالوعد العين فلما اخذها المستاجر حتى انقضت المدة وصفت مدة يمكن الاستيفاء فثبتت الاجرة لكن هنا لا بد من تعيين المدة
واما تفضيل الذي اشار اليه النص فيمكن ان يشير الى ما ذكره الشيخوخة في ضمن ان الاجرة انما يستقر في المعنى لا المطلق كما يفهم الاول من كلامه صرحا
فجوزي بمقدار ان يريد بطلان الحكم انما يكونا: اكملت العين المستاجرة غير فلو كانت الاجارة على عمل المخر فسلمت له او بملكه ولكن على غيره وبين
في المدة لم تستقر لان منافع العمل لا يدخل تحت اليد بخلاف غيره ويمكن ان يكون اشارة الى الفرق بين المعينة بوقت المتعلقة بالمتجر بوقت من الزمان يستقر
في الاول من الثاني لان جميع الارض صالحا لها والحق عدم الفرق في ذلك كله وان الحكم ما قررناه ونحيط بشيئا الشريعة على شرع بعد ان ذكرنا التفضيل
قال الاصل لا تكثر في التفضيل من غير استناد الى تجزئتها في الاستاجر فمقتضى المدة التي يمكن ايقاع ذلك فيها فلو قلنا المستاجر
الاجرة اما لو زال الاصل عقبت العقد سقطت الاجرة المراد ان الاجرة سلمت لنفسه العمل ما منع المستاجر من غير عتد فان الاجرة تلتزم بالتمكين
وتسليمه على ان الاجرة في هذا نظيره بمنزلة العين الموصوفة عن تسليمها سابقا وصدقة على التفضيل المعنى الثاني ما علم ان المستاجر لا يملك
تسليم نفسه بالاستيفاء بل بالامتناع منه شيئا وان استقرت الاجرة اما سقطت الاجرة بالان بطلان الاجارة من حيث تعلقها بالمنفعة لا يجوز
استيفاءها شرعا انما يجوز رفع الضرر من ادخال الام على الغير لغير ضرر وملا يصح الاستيفاء عليه كالمستاجر لقلعه ابتداء من غير الاول قطع به من
غير سبب بوجوبه لو كانت متاخره بخلاف من سريان المرض في الضرر لفساد المرجع في ذلك الى كل اهل الجيرة او الجيرة قولهم ولو استاجر شيئا فلف
قبل فبعض بطلت الاجارة لو تلف عقبت فبعض ما لو انقضت بعض المدة ثم تلفت فبعض الاجارة صح في مضمون بطلان الباقي الخ المراد بالالف
العين في عقد الاجارة استيفاء المنفعة منه كما يرشد اليه قولهم او اوقف في بعد المدة فان المراد منها ما هو اعلم من المعينة بخصوصها في حكمها حيث
في البعض يقتضي المستحق لجميع المدفوعين للماخو ما قبله بها فان كانت مدتها بالارضاء فكلوا لا يطبق التفسير ان يقوم اجرة مشايخ المدة ثم
يقوم الاجراء السابقة على التلف فينسب الى المجموع فيؤخذ من المسمى تلك النسبة ولو توافقت بعض العين خاصة فالحكم في التلف كما هو في تجزئتها
بين الفسخ لبعض الصنفه واسانك الحصة بغيرها من الاجرة ولو لم يتلف شئ لكن نقصت المنفعة بطر وعيبا ان نقصت الارض والارح او عجزت
او مرض الاجير ومخولك ثبت المستاجر الفسخ ولا بد من تعيين احواله الدائمة بالمشاهدة واما بتقديره بالكيل والوزن او ما يرفع الجملة له لما كان
الضابط التوصل في معرفة الجحول الى ارفع الجملة لا بد من مطلق المشاهدة ولا يطلق الاحتساب احد الامور فلا بد من اعتبارها باليد جدينا او كونه
في ظرف لما في الاعيان من الاختلاف في الثقل والخفة مع التفاوت في الحجم واما في الاعتبار جدا الامر من فلا بد من كون النسبة للاختلاف في الثقل والاختلاف
الظن بغير من جهة انتفاخه دخول المرجع فيه فزاد ثقله الهواء والحد يجمع على موضع من الجوان فزاد ثقله وتقبل بعض الاجناس صعب من بعض
الحفظ بعضها كالزجاج اصعب فلا بد من ذكر الجنس مع التقدير واعلم انه متى ذكره ما عينت من جنس كالحطة فظفر خارج عن التقدير لتخصيصه العقد
بكونه من الجنس فانظر خارج مطلق عليه بالانرا ام حيث يفتقر اليه ويجوز على الاطلاق ان الصل الكفاءة بالكيل والوزن من غير اعتبار ذكر الجنس
لو انه بانه اطلق دخل الظرف فيمنع على كونه من الاشتراط لا يتوجه الاطلاق بطلان العقد معه قولهم ولا يكون كذا الحال لا اركب غير
معين لتحقيق الاختلاف الجملي كسليم الاجرة كجاسن احد الحام هو شقان على البعير من اجزاء القديلان واعتناء ما بالمشاهدة او الوزن
مع ذكر الطول ان العرض لاختلاف في الشهولة والصعوبة وان الثقوز من وزنه ولو عدها ثقلان الحام او ثقلان جدينا كذا في ذلك الجنس وكذا في
معرفة مقدار وطأة وعظامة لاختلافها واما الرأب فيعبر به المشاهدة او الوزن مع عدها وفي الكفاءة فيه بالرأف من مجاز وضاحتها

وهذه العامة ايضا فان سائر الاصل
تقتضي عليه لان كل واحد من الارضين
تتمل عليها مدة الادارة من غير
وليس مضارا منها بالعقد مع

عسى ان العيان ويطاوع الاجارة
فلا ميسر في هذا العوض فان
حاج واجبه لا يفسد بطلان البيع
علاقات قبل ان يفسد بطلانها
والاستيفاء منها لا يقتضي
فان مقام التفضيل في البيع كما ان استيفاء
وبعض كقضاء بعضه ولو كان الاجارة
في المدة والمدة باقية والارض تلتزم
فانفتت فوالاجارة باقية والارض تلتزم
عقب البعض وقوع البعض بطلان
بعض وان يمكن استيفاء بعض
كل شي بالبيع

بالقوة واليد والارض
المشاهدة

وقصر

بالحال

[illegible]

على التقدير كان المستاجر عليه خمسة عشر اربعة عشر شهرا وهكذا عملنا بما ذكرناه من الصواب وكذا في طرف الزيادة فلو
 ويجوز استيجار المرأة للرضاع مدة معينة باذن الزوج فان لم ياذن فينتزى ولو تجاوز اشبه بالام بيع الرضاعة ويجوز للزوج اجارة نفسها للرضاع
 وعنه مع اذن الزوج مطلقا لا نهارة ما كملت غيرها فاحرازها صحتها الى غيرها بعوض غيره ولو لم ياذن الزوج فان منع شيئا من حقوقه
 على احرازه قطعاً للمنافاة وقد سبق حقه وان لم يمنع حتى الصحيح ولان احدهما هو الذي اخذ المص الصلصا لها وعموم الامر بالوفاء بالعقد
 ولما ذكرناه من التقليل فانها ما لك للمنافع التي لا تعلق للزوج بها فلها نقلها الى الغير من حق منع شيئا من حقوقه فلا يمنع اطلاقاً لانه يقع اطلاقاً لانه
 يقع باطلاً خلافاً للعامة في حديث حكم بطلان نزع القول الآخر للشيخ وجماعة المنع من دون اذنه مطعناً بانه لا دليل على صحة وقد عرفت بان
 ائجه عليه ان الزوج ملك للمنافع بالبقاء فلا يجوز نقلها الى غيره وهو ضعيف لانه انما يملك منافع الاستمتاع لا مطولاً ولو فرض تقدم الاستمتاع
 على النكاح فلا اعتراض للزوج قطعاً حق المستاجر وله الاستمتاع بها فيما مضى من وقت الارضاع وليس لولي الطفل منع الزوج عن الوطى
 مع عدم تضرر الولد وهو مغلبي المنع لسبق حقه وكذا القول بما لو اجرت الارضاع ثم رجعها وكل موضع يمنع الزوج فيه من الوطى لحق الارضاع
 تسقط فيه النفقة عنه في تلك المدة لعدم التمكين التام في احواله ولا بد من تامة الصبغ لاختلاف الاولاد في هذه النفقة كبراً وصغراً وذكراً
 غيرها والوصف لا يفي بضبطه في حكم الصبي الصغيرة ونحوه بحسب طبيعة فلو ما وهل يشترط ذكر الموضع الذي ترضع فيه قبل اتم فيه تزوجه
 وجه الاشتراط اختلاف محل الارضاع في الشهوة والصعوبة والتعق فان بيت المرضع سهل عليها بيت الولي او ثوبه ومن اصابه عدم الاشتراط
 والاقوى الاشتراط وكذا القول في كل موضع يختلف فيه الفعل اعلم ان حكم الاستيجار والارضاع ثابت على خلاف الأصل لان متعلق الاجارة
 الاعيان ليست في منها المنافع والركن الاعظم في الرضاعة اللبن وهو عين تعلقه بالارضاع فيكون المعاوضة عليه بالاجارة خارجة عن موضوعها
 الاستيجار للصنيع وللمنفعة المستقاة ومن ثم ذهب بعضهم الى ان النفقة المستحقة هنا التي هي متعلق الاجارة المرضع من حيث حملها للولد وضعت
 حجرها ووضع الثمن في منجود ذلك من الاعمال الصادقة عنها لانفس اللبن ويضعف بان المقصود بالذات هو اللبن وهذه الامور كلها تابعة
 او مقدمة والاحكام المتصورة مجموع ما ذكر من المنافع عين اللبن ويجوز مع ان بعض علماء عينا بداهة المنع هو قوله فان ارضع من كذا فاقول
 اجور من وضع اللبن ومن بعده من الامثلة يمكن ان يقال على تقدير كون المراد المجموع ان اللبن يكون تابعا لكثرة قيمة غيره من المنافع وقلة قيمة اللبن
 ان كان اللبن مقصودا من وجاهه ويثبت للتابع من الحكم الخافض لا يثبت للسبوع ويشبه القول في الصبي فلو ولو مات الصبي والمرضع بطل العقد
 ولو مات ابو هل بطل بيع على القولين اما موت الصبي فلا اشكال في بطلان الاجارة لقوات ما تعلق بالعقد باستيفائه النفقة واما موت المرضعة
 فقد اطلق المصطلح في بطلان بيعه فوات النفقة بذلك محالاً في بطلان الاجارة كالموت الدائمة المستجارة وهذا ينع مع كونها بمنزلة الارضاع نفسها
 كما هو الظاهر من قطعها كالموت لو كانت مضمومة في نفسها فالاقوى عدم البطلان لغيرها من الاجارات المتعلقة بالذات لان الارضاع في ذمتها بتمتة
 الدين ينقل الى مالها اذا كانت مضمومة في اجرة المثل لما بقي من المدة من اصل تركها لا بتمتة الواجب الذي يرد في ذمتها ويجوز استحباب
 ولها عليه من تركها لان الواجب في ذمتها هو الارضاع ولم ينعقد ولا لا ينفصل الاجارة واما موتها بغيره فيمنع على القولين في ان موت المستاجر بطل
 من الاجارة ام لا وقد تقدم ان الاقوى عدمه لو كان الولد معسر واستاجر الاب طيلة حياته ومثله في ذمة الاب لم يخلط تركه وجوز فيها لانها
 تبطل بذلك وفي قول المصنف على القولين اشارة لطيفة الى ان الزوج على ان يرد ربحه حيث حكم في مسئلة العقد المتوحد من انما لا يتطاول حكمه هنا انما يتطاول
 بموت المستاجر بطلان الاجارة على ان موت المستاجر بطلان الحال ان المسئلة واحدة وفيها القولان فصلها كما ذكره حكيمه متافض قوله في
 لو استاجر شيئا مدة معينة لم يجب بقسط الاجرة على اخرها سواء كان قصيرا او طويلا ومنه المسئلة لا تخص نوع من الاجارة بل هي مسئلة
 ايتى في جميع موارد خلاف عدنانا حكمها واتمته في خلاف بعض العامة حيث وجب قسط الاجرة في من العقد على اجزاء المدة ان كانت سنتين
 فصاعداً خذ من الاحتياج القسط الاجرة على المدة حتى تقدر بمقدور الامساح بتلف الغير وغيره وذلك مما يشق ويصعب في بطلان الاجارة
 على عدم وجوب القسط في المسئلة الواحدة فنادون مع وزود ما ذكره في ذمة المستاجر والمصنف قوله سواء كانت قصرة او طويلا لا يرد من نوع الزوج
 الطويلة على الوجه المذكور واعلم انه متى قسط الاجرة على اجزاء المدة جاز سواء كانت في القسط ام اقتطعت فلو تلفت المدة في اثنائها المدة
 كانت اجرة ما مضى بحسب ما شرط ولو كان تسلم في اثناء جزء منها بعد مضى اجراء يثبت ستمثل الاجراء وسط المستعمل في ذلك الجزء على الجرائم
 ولو لم يقسط في من العقد قسط المسمى على جميع المدة ورجع حصته قبلها ويجوز استيجار الارض ليعمل مستحارة لانه لا يرد من غرض مقصود ليعمل فضلا
 عن اياها مقدم فيصير الاجارة في لا يثبت حرته المستحارة بذلك لان شرطه ان يكون موقفاً والوقف من شرط التاميد الاجارة يافئها التاميد فلو
 سافى في الحكم منافاة في الخاصة زعم من جهة الاحكام والاطلاق المستحارة على الارض المذكورة تسبب عداها للصلوة اما بحسب الجواز فلهذا التاميد
 او يجعل المستجير مستجيراً بغير مال حرته وعرفها كسجد تحذره الانسان في يسهل صلوة وصلوة اهله وقد تقدم في ما سبقه ويجوز استيجار الارض
 التاميد ان تحققت لها منفعة حكيمه مع بقاء عينها بما كان شرط العين المجرة اما كان الاشتقاع بها مع بقاء عينها او كان الغرض الذي من هذين
 التقديرين لا يرد ما هو من فاضلها منافع اخرى مع بقاء عينها بما كان شرط العين المجرة اما كان الاشتقاع بها مع بقاء عينها او كان الغرض الذي من هذين
 مطلوب شرعا كان الائمة في حقها الاو بظهورها للناس ويدفعها الى اعمال الصلوة مظهرين انها كرامة او الهيم فيظهر بذلك عناهم

جاء الاغراض المقصودة بها ايضا اثرها في الاعراس ونحوها ثم يجمع والضمير على سكنها ونحو ذلك فكان القول بانها قايومها اشعر كلام المص
بنود في ان هذه المنافع هل يعتد بها ويقوم المال على جبر مجزأ الاجارة ام لا لتعليق الجواز على شرط تحقق المنفعة مع انها مشهورة وما ذلك الا لتل
في الاكتفاء بها وقد صرح به الاشكال في ان بعض كتبهم بل الجواز في بعضه او اخرج المنع الذي هو احد شقي الاشكال بانقاء هذه المنافع
شرطا لهذا الاضطرار منفعتهما بالانصب في نظر لان ضمانها بالانصب فرع تقومها وهو موضع التنازع فلا يجعل له اذ لا ينفذ من جواز اجارها
فقد جعل الاجرة في مقابل هذه المنافع وهي مقومة بالمال فتضمن بالانصب حيث جاز استجارها لا يشترط ثمة لان نفعها من الاعمال لان
المعتبر صلاحية العين والمنفعة المقصودة لا ذكرها في العقد كذا يجوز استجار الشئ مع المنفعة به لا الضوء والنفاع للشيء والاشجار والاستغلال في
المعين المنفعة المقصودة والضابط جواز استجار العين المشتملة على منفعة تحسن مقابلتها بالمال قولهم وان استجاره لعل عشرة اشهره من غير ان
ثم جعلها فكانت كثر فان كان المعبر هو المستاجر لزم اجرة المثل عن الزيادة وضمن الثانية ان تلفت لتحقيق اعدان وان اعتبرها المورج يضمن
المستاجر ولو كان المعبر اجنبت الزمة الاجرة اذا شرط في عقد الاجارة حمل الدابة قدر امين فان الحمل الزيد فلا يجزأ ان يكون المتولى للمكيل هو
المورج او المستاجر او اجنبت ثم اما ان يكون الحمل على الدابة المورج او المستاجر او اجنبت على التقدير والتسعة اما ان يكون الزيادة في الكيل عمن
او غلط او على التقدير الثمانية عشر اما ان يكون الحمل غالبا بالزيادة او جاهلا ثم اما ان يكون الزيادة مما يقع التفاوت فيما بين الكيلين او يزد
من ذلك التصور اثنان وصيغون صورة واما حكمها فقول ان كانت الزيادة مما يقع التفاوت فيما بين الكيلين فلا يجزأ بها ولا توجب ضمانا وان كان
اكثر فان كان المستاجر هو الذي كمال الطعام وحمله بنفسه ضمن الدابة لتعديبه وللازيد عن مشروط اجرة المثل وان لم يكن كماله بل سلم الى المورج
حتى حمله هو فان كان جاهلا بالكمال لم يدر لس عليه المستاجر ان يغيره في الدابة فظهر كذبها فلا لا ولا مثلها بالوامر اجنبتا بالتحليل ولو لم يدر لس عليه
بل سكت ولم يغير شي من قول المورج كمالها جاهلا ففي ضمان المستاجر وكونه غار ازيد ذلك نظري يمكن القول بالضمن لان اعداد الحمل في نفسه
بمقتله الامر بالجل كماله في تقديم طعام الغير اليه للاكل فياكل ولو كان المستاجر مع كماله زائدا قد ذهب في بعض المواضع فيضد حمله المورج في غير ذلك
شي على المستاجر لعدم الغرر ولا مكان كونه عرضة التكماع على الزيادة بمحصولها على وجه الوجوه ولو كان المورج عالما بالزيادة فان لم يقل الشا
شيئا وباشر المورج التحليل فلا شيء على المستاجر ولا فرق بين ان يضعه المستاجر على الارض فيحمله المورج على الدابة وبين ان يضعه على ظهرها فيحمله المورج
وان اثم المستاجر في الثاني مع احتمال الفرق وان قال المستاجر احمل هذه الزيادة فاجاب لزمه الاجرة قلها وان كان المتولى للمكيل هو المورج وحمله على الدابة فلا
اجرة عن الزيادة سواء كان المستاجر عالما بالام لا لان سكوته مع علمه ليس اذن والمستاجر هنا مطالب بالزيادة الى الموضع المتقوله من
لكل المورج قد هاب ان يذنب ولو لم يعلم المستاجر حتى احادها المورج الى هذا المتقوله منه فلان يطالبه بوقها الى المتقوله ليه ولو كان المتولى للمكيل هو
فان كان عالما بالزيادة فهو كما لو كان بنفسه حمل الدابة فاعلمها ان عيلن لا يحكمها الا بادن وان كان جاهلا فان مره المورج والحمل فلا ضمان عليه وعلى المورج
رد الزيادة للمورج وان لم يامر به في كون المستاجر مغرورا جعل المورج التردد السابق وقوى كونه عدم الضمان وعدم الاجرة ولو كان المتولى للمكيل هو
غير المورج والمستاجر فان كان اذن من فعل الزيادة فالضمان على علمها مع حمل الاجنبي مع علمه كذا لو كان بامر الآخر جرح المورج غرر وان كان المتولى
للمكيل اجنبتا حمل على الدابة فيغير ان لم يعلمها فهو متعدي عليها فيضمن الدابة وجر الزيادة وعليه ردوها الى الموضع المتقوله من ان يرضى بالمال
ولو قول الحمل بعد كمال الاجنبي احد المتعاقدين فان كان عالما هو كما لو كان بنفسه حملها فان كان جاهلا لم يتعلق به حكم اذ اقر ذلك فقوله على تقدير
المشتا الدابة الذي يضمن منها يحمل النصف لان تلفها مستند الى فعلين احدهما اذن فيه وهو غير مضمون والاخر غير ولا ينظر الى
التفاوت كما لو جرح نفسه جرحا من جرحه غير من جرحه فانه يجب نصف الدابة على كل الجرح الواحد ويجوز الواحد ويجوز التوزيع على كل
والزيادة فيضمن تقسيط الزيادة لان تلف مستند الى الجرح فلا ترجيح ولا استلزام الاول مساواة الزائد للتاثير في التوزيع على الجرح
ممكن بخلاف الجرحات ويجوز ضمان جميع القيمة لا تمتد فيضمن كما لو اقر به باليد ظاهرا حكم المص في تعليقه اختياره وهذا هو الاقوى في هذه المسئلة
افسام المستلزمة قد ظهر منها اقسام العباءة في المظالم ومسكها في غير ذلك او دكا في البيع فيقولوا لا تجزأ او اجبر الحمل لم يسكر ان يستفاد الاجا
وقد اقبل بالجرم وانقاد الاجارة لا يمكن الانقاع في غير الحرم والاول شبه لان ذلك لم يتناول العقد المراد بالجرم من المجرم وهو المخذل للشرب
فلو كان الاتخاذ للتخليد وطرف ضد الاجارة ومثل اجارها لذلك العلم يكون المستاجر يفعل في ذلك لا ينعونه على الاثم والعدوان وقد روي
الشيخ في بستانه الى الصادق في الرجل يبيع في بيعه فيجره فالجرم له ولا اقل من حمله على العالم بذلك ويصلح في مكانه بل ان يذنبه
ليسا له من الرجل يبيع في بيعه فيجره فالجرم له ولا اقل من حمله على العالم بذلك ويصلح في مكانه بل ان يذنبه
والحق ان لو لم يكن للشافعي عارض من الاجناب لكانت الاية مخصوصة بغيرها لم مع كونه مكانة يقصر عن دلالة الاول ان تساوي اسناد واما القول
الحكم في تعليقه يرد عليه لان المفروض ان هذه المنفعة فلا يجوز التعدي لوصفها الاجارة قولهم وهل يجوز استجار الحائط المروق للشرع فيعلم
وفيه زوده القول بالجواز لان اذن ليس محجبا بالثبوت على منفعة متعدي كعليه الصفة المحركة منه كما يجوز استجار كتابه في خطه حيد المتعلم له
في غير ذلك مما سمعنا من الشيخ وما اعتد لان ذلك يمكن استفادته من ان المال كما يجوز الاستغلال بالخطه من زوده في غير يديه وبين
الكتاب هذا الوجه تاييدهم وكان الحائط ظاهر المشترا الى مكان يملك فيه المقام فلو كان داخل في ملك المورج لم يملك التوصل اليه بدون اذنه

يقسط

ال

بالمزج

ذكره ابن ابراهيم حسن مع توقف تحصيل المنفعة على الاستمرار في ابقاء المبيع ولو ضم اليه فبترده ووجه الترتيب عدم القلة
على تسليم المنفعة من جواز بيعه مع الضميمة المتضمنة كذا الجارية بطريق اولي احتمالها من الغرر والاحتمال البيع وكذا ترد في بركة واطلق المنع
في توقيده في عدم عدم الضميمة وهو جوازها مع ما هو الذي اخاره الشهيد في عتقها بالاولوية والاولى الاقضية بالحكم على موضع النص
والوثاق نعم لو كان المستاجر يتمكن من تحصيله جاز من غير ضميمة كما لبيع وكذا القول في المعصوب او لغيره المانع ان يتمكن من قبضه وعلى القول
بالجواز مع الضميمة يعتبر كونها متمولة يمكن افرادها بالمعاوضة وفي اعتبار افرادها بجنس اضم اليه في البيع بغيره وفي الاجارة بالاجارة وفي
يكون كل واحد منهما في كل واحد منهما وجهان من حصول المعقوف من ان الظاهريية كل شيء الى جنس وقوى الشهيد الثاني في قولها ولو منع المورج
الاجرة هل ان يلتزم وبطلان المورج بالتفاوت في تدرج والظاهر نعم ان كان سقوطها مشروطا بالفسخ لعدم حصول العين المطلوبة فاذ لم
فسخ سقط المستحق ان لم يمكن ففسخ الاسترجاع هذا صريح في عدم كونه خيافا كون سقوطها غير متوقف على الفسخ تترتب بالتقيد بغيره
التلف فاما ان منع التلف ليس له غير الاجرة المستأجرة فكذا هنا واختاره هذا الاحتمال فذكره كذا في منع المورج المستاجر من العين من غير ان يتقيد
بالمنازع قرب ثبوت الخيال والاستوى في ما اخاره المصنف من التخيير حسن لان المنفعة صارت حقة وقد عصبها المورج فيجب عليه عوضها كالاخوة في
المستاجر بين الفسخ فيسقط المستحق لا يرجع بالثبوت بين المستحق والارادة البقاء في الاجارة واخذ عوض المنفعة وهو اجرة مثلها
فيرجع بالتفاوت وهو زيادة اجرة المثل عن المستحق ان كان قولها ولو منع ظالم قبل القبض كان بالخيار بين الفسخ والرجوع على الظالم باجرة المثل
وجه التخيير ان العين قبل القبض مضمونة على المورج فلو استاجر الفسخ عند قبضه وهاهنا وبطلان المورج بالمسئولية ففوت المنفعة عليه وله الرجوع بالملك
مطالبة المانع باجرة المثل لانه لا يملك الا ان كان مستأجره فلو لم يكن المستأجر مع عدم الفسخ مطالبة المورج باجرة المثل كونه مضمونة عليه
يحق القبض ويصعب بان الثالث عليه على تقدير ضميمة انما هو المستحق ان كان قبضه ولا يسقط هذا التخيير يعود العين الى المستاجر في ثلث
بالفسخ في الجميع واخذ المستحق لثبات المجموع من حيث هو مجموع ولا يملك البقاء الخيارات السابقة ولا الاضطرار واستيفاء باقي المنفعة ومطالبة المانع
باجرة مثلا فان في هذه من المنافع وليس له الفسخ في الماضي خاصه والرجوع بقسطه من المستحق على المورج واستيفاء الباقي من المنفعة لا قضاء
الصفقة على المورج وهو خلاف مقتضى العقد بل انما ان يفسخ في الجميع او يفسخ مع احتمال لان فوات المنفعة في هذه الحالة يقضي الرجوع الى المستحق وقد
حصل في القبض خاصة فاستحق الفسخ فيه قولها ولو كان بعد القبض لم يتطاول كان له الرجوع على الظالم كان حقان يقول لم يكن له الفسخ لان الظالم
منتهى على التقديرين فليس هو موضع الاستدلال انما لو لم يكن له الفسخ لا يستقر العقد بالقبض براءة المورج فيسحق المستاجر على القاب
اجرة مثل المنفعة الفاتية في يد الاخر لا فرق في الضرب بعد القبض بين كونها ابتداء المدة وفي خلافها بمصروف في الموضعين ولو كان المانع المورج
فالظاهر الفرق قولها وانما انهم المسمى كان المستاجر فسخ الاجارة الا ان يبيد صاحبها بغيره فبترده ووجه مقتضى جواز الفسخ ان العقد لا
ينسخ بنفسه لا بد من قبضه بامكان ازالة المانع او بقاء اصل الانتفاع فلو انقضاء انتفاعها انفسخت الاجارة لعدم المستاجر عليه والارادة باعادة
المالك المنشأة لرفع الخيارات ما كانت له من حيث لا يفوت شيء من المنافع وان قلنا لا يفي الخيارات بغيره تدرج ومثلا التردد على تقدير اعادة تركه لان
زوال المانع من عدم فوات شيء من المنافع ومن ثبوت الخيار بالانقضاء فيستحب ان لا يدل دليل على سقوطه بالاعادة وهو قوي قولها ووجه
بالعين المستاجر عيبا كان له الفسخ والرضا بالاجرة من غير قبض ولو كان العيب مما يفوت ببعض المنفعة ووجه التخيير مع ان العيب هو العين
منها هو المنفعة في مورد الاجارة هو العين ليستوفي منها المنفعة وهي ما جرت في المائدة العين فيمنع من هذا العين بقصر اية المنفعة فيعين العين في قبض
المنفعة له الفسخ وان استوفى بعضها لا يرد انما مع استيفاء البعض يكون مقتضى وهو يفسد خيار العيب لان المراد بالفسخ حقيقة في العوض
صا المقصود وهو هنا المنفعة وما لم يثبت فمهما لم يتصرف فيها تامل في التصرف في السقوط لان التصرف على العيب ضرر منقول قوله من غير قبض
اي من غير ان يشترط هذا صريح جماعة وكان وجه ان العقد ناجز على هذا المجموع وهو بان ما ان يفسخ ويرضى بالجميع ويضعف بان الاطلاق لما كان
مرا على الصحيح كان الاجرة الفاتية والوصف مقصودا للمستاجر ولم يحصل هو بغيره ففوت المنفعة التي هو احد العوضين فثبوت الارش بخبر وطريق
معرفة ان ينظر الاجرة مثلها سليمة ومعيته وسيطر الى التفاوت بينهما ويرجع من المسمى تلك النسبة ولو اخذ الفسخ فان كان قبل ان يمضي المدة
فالمدة فلا شيء عليه وان كان بعد فوات المدة واستيفاء منفعتها اصبحت المسمى بعد ما مضى ثم انشأت المنفعة في المدة فقطت على امر المدة
وان اختلفت كما ارجعها في الشتاء اكثر منها عزيز ودا بترجها في بعض المواسم انما هو الطريق بخلافه رجوع في القوية الى اهل الخبرة وليست
على حسب القيمة المسمى على حسب قيمة المنفعة كسبه لثمن على الاعيان المختلفة في البيع واعلم ان القسم المشكوك عنه المداول عليه والوكيلة
في قوله ولو كان العيب بغير بعض المنفعة هو ما اذا كان العيب لا يفوت بغيره منها لا ما اذا كان يفوت به الجميع لان ذلك يفسد العقد هذا كله
اذ كان الاجارة واردة على العين فلو وردت على المدة ففسخ اليه عنها فظهرت مبيعه لم يكن له الفسخ بل على المورج اذ الهامه لو تعذر
الامدال بغيره فلو امتناعه ولم يمكن اجارته عليه ففسخ المستاجر لعدم طهرت عليه المعوضة فيرجع الى المالك قولها اذ التقدي في العين للملك
حين يمتد وقت العدوان لا بد من صريح بمنزلة العاصم وهو مبني على ان العاصم من قبضه المعصوب يوم الغضب هو الخيار الاكثر قبل
حين اعلى القيم من حين العدوان الى حين التلف الاقوى ضمان قيمتها يوم التلف ثم اقول ولو اختلفا في القيمة كان القول قول المالك

تكرار

ان كانت ذابته وقيل قول المستاجر على كل حال وهو شبه القول بالتفصيل للشيخ والافق في الخسارة المص من تقديم قول المستاجر مطلوبة
 منقول لهم من قبل عمالهم يحل ان يقبله غيره بنقصته على الاشهر لان يحدث فيه ما يستتبع به الفضل وهذا هو المشهور ويستند اخبارها
 على الكراهة اوليها ولا فرق في الجواز على تقدير الحدث بين قبليته وكثير ولا يخفى ان الجواز مشروط بعدم تعيين العامل في العقد الا ان كان
 في المنع والضممان لو سلم العين قولها ولا يجوز تسليمها الى غيره الا باذن المالك ولو سلم من غيره من ضمنه يمكن ان يريد بالتسليم المنع
 على تقدير عدم جواز قبليتها الغير والحكم واضح ويمكن ان يريد به صورة الجواز والاعتقاد الوجه انه مال الغير فلا يصح تسليمه الى غير من استأجر
 عليه وجواز جازية لا ينافي بل يستأنذ المالك فان امتنع وضع امره الى الحاكم فان قدر له العمل بجواز التسليم لم يضر حق العامل الثاني وحق المالك
 فيقدم العامل فاهو بالعقد يحتل سلطة على الفسخ لا غير ان المالك ساط على له يعطيه من شاءه من شاءه والحال انه لم يرض ما استأجره
 قبل جواز التسليم مطح حيث يجوز التقيل كان حسنا الصيغة على بن جعفر عن اخيه موسى في عدم ضمان الدابة المستأجرة بالتسليم الى الغير
 لم يشترط عليه ركوها بنفسه اذا كان الضمان ساطا مع تسليمها الاستيفاء المنفعة لغير المالك فنقطه مع كون المنفعة للمالك والى
 مال في الخ و ابن الجند جواز التسليم من غير ضمان مع كون المستأجر مأمونا ولكن ينبغي تقييدا يكون المدفوع اليه ثقة والا فالتعويض هو الذي يجب
 على المستاجر سقوا الدابة وعلفها ولو اهل ضمنه المراد ان ذلك لازم للثبوت بالدين الشرط من ماله غير ان يرجع به على المالك وهو قد يثبت
 من الاصل والافق وجوبه على المالك الامع الشرط لاصالة عدم وجوبها على غيره ثم ان كان حاضرا معه ولا استئذنه في الاتفاق ورجع عليه
 فان قدر استاذن الحاكم فان قدر اتفاق بينه الرجوع واشهد عليه ورجع به ولو لم يشهد ما لم يقدّر له او مطلقا حكم ما سبق في الرهن والوديعة
 وغيرهما حيث يجب عليه الاتفاق لقيمة المالك لو اهل ضمنه لغيره قولها اذا افسد الصانع ضمنه ولو كان حادفا الى قوله ولو اخطأ جند
 اما لو تلفت في الصانع لا يسبب من غير شرط ولا تقدم ضمنه على الاصح اما الضمان فيما ينفك بيده فهو موضع وفاق لا فرق في ذلك بين الحاد
 وغيره ولا بين المختص والمشترط ولا بين المفطر وغيره ولا ان القصر في مال الغير الا ان كان من غير ان يقتضي الضمان ولا بدفع عدم القصر واما عدم
 الضمان لو تلف من غير شرط بغيره فمقتضى ذلك ان لا يرد عليه المرفوع الاجماع وبما اختاره المصنف في الاصل البراءة ولا يرد عليه فلا يضمنون
 القصر في كثير من الاخبار دلالة عليه الاجماع ممنوع قولها وكذا المراجع والمكاري لا يضمنان الا ما ينفك عن شرط على الاشهر وهذا هو الاقوى لما
 تقدم ولعدم دخولها في اسم الصانع الذي يقع عليه الاجماع والشيخ استند في ضمانها الى رواية ضعيفة السند قوله من استأجر امراة مستند ذلك
 رواية سليمان بن سالم عن الرضا عليه السلام في النجدة والشاء واستحقاق منافعها من ثبوت الثقة واختاره جماعة من الاخبار لا في كثير من النسخ
 نفقة الامع الشرط ويمكن حمل الرواية على تقدير رسالته عليه واستحقاق منافعها لا يمنع من وجوب نفقة في ماله الذي من جملة الاقوى
 حيث يشترط على المستاجر فلا بد من بيان قدرها وصفها بخلاف ما لو قيل بوجوبها عليه ابتداء فانه يجب عليه القيام بعبادة اماله قوله
 اذا اجره مملوكا فافسد كان ذلك لازما لمولا شيعته وكذا الواجب نفسه بان مولا له فاما كان الصانع ضامنا لما يفسد في ماله وكان العبد
 ماله فالتعلق الضمان بكسبه ان كان العقد صادرا عن اذن مولا او الاذن مطلقا ذلك من مقتضى الاجارة فيكون الاذن فيها التزاما بالوفاة
 لكن لو زاد التجاني عن الكسب لم يلزم المولى كما تقدم نظيره في تصرف الماذون هكذا اختاره جماعة وقالوا بالصالح ان ضمان ما يفسد
 على المولى مطو بعبه الشيخ في رواية زرارة في الحسن عن الصادق والاصح ان الانسان كان في المال الذي يعمل فيه بغير شرط فعلق كسبه
 ذكره وان كان بغير شرط فعلق بدمه يتبع به اذا اعتقل ان الاذن في العمل يقتضي الاذن في الاقضاء لو كان باذن المولى فعلق به عليه مثل الرواية
 وان كان تجانيه على نفس طرف فعلق برقبته العبد للمولى فذا باقل الامر من القيمة والارض سواء كان باذن المولى ام لا فعلق له صاحب المملوك
 ما اوقعه وفوط في حفظه وتعدى فيه لانه على تقدير الايداع امين فلا يضمن بدين القصر ومع عدمه فالاصل براءة ذمته من وجوب حفظه
 الغير مع عدم التزامه به حتى لو تزوج المفسد شيئا وقال له لخطها فاقبل لم يجب عليه الحفظ وان سكت لوقال عنها ونحوه مما يدل على
 القبول كفي في تحقق الوديعة قولها اذا اسقط الاجرة بعد تحققها في الذمة وجعلوا اسقطا المنفعة المقتضية ليقط لان البراء لا يشترط ولا اياه في
 الذمة المراد بتحقيق الاجرة في الذمة بعلقها بها وان لم يستحق المطالبة بها ويحقق ذلك بالعقد كما مر والمراد باسقاطها البراءة منها سواء كان
 الاسقاط ام البراءة ام بماء كله من اللفاظ الدالة ولما كان البراءة عن اسقاطها في الذمة لم يصح بعلقها بالاختيار ولا بالمنفعة من منفعة
 بها ومنها الاجرة لو كانت حينا وبقية عما في الذمة سواء كان اجرة ام منفعة كما لو استأجر ليجنطه ثوبا ونحوه فعلقها اذا اجر عبده ثم اعتقد بطلان الاجرة
 وليست في المنفعة التي يتناولها العقد لا يرجع العبد على المولى باجره مثل عمله كالعقود فاما كانت منافع العبد ملكا للمولى كالثمن ونحوها الى غيره
 ومن ملكه نقلا لازما وجبان لا يطل العتق لان العتق لم يصادف الا رقبته دون منافع هذه الاجارة فتزول السلطنة عن رقبته وعن المنافع التي
 لم يتناولها العقد الاجرة ويجب على العبد القيام بايقاف المنافع باقية المدة لا من وجب عليه بمقتضى الاجارة السابقة فليس يصح حيا كانه رقيق
 بالنسبة الى تلك المنافع وهل يرجع على مولا بجره مثل عمله تلك المدة قطع المص بعد ماله ام لا وكذا من الاجارة كالثمن وقد استحق المص
 قبل العتق فلا وجه رجوعه على المولى بها لانه انما زال الرق عنه مكلوب المنافع تلك المدة فلم يضره الا الى الرقبة وقرب منه ما لو اعتق واشترط
 عليه خدعة مدة معينة بل سئله الاجارة او لعدم اعتراض العبد عدم استحفاة شيئا سبق ملك المستاجر اعلى العتق وتجايل في

بدوا
 في قوله كانه نفقة
 على المستاجر ان يملك على
 الاجرة

على السيد باجرة المثل عن تلك المدة لان ازالة الرق يقتضي ملك العبد المضاف فاذا سبق نقل المولى فانت العين فيرجع العبد على المولى بعوضها
وهو اجرة المثل وضعفه يعلم ما سبق ان اقررت ذلك ففقدت تلك المدة اذ لم يكن مشروطا على المستاجر هل يجب على ولاءه او في كسبه او في بيت المال ان
كان وجه من انقضاءها على العبد لا يستغراق فيه في الحدة وعن المستاجر لانقضاء الشرط فلم يبق له اخل لا السيد لانه ملك عوضه ففقدت المدة من
انقضاء المقصود لانقضاء اذ هو الملك وقد انقضى ان التفتة مقدمة على حق المستاجر والاخر لا لال ملك السيد عجز عن نفسه ولطلان النص
وعدم استلزام ملك عوضه ففقدت تلك المدة التفتة وانما تقدم التفتة على حق الغير من مال المكتسب وهو موقوف من بيت المال عند المصالح وهو من
معه بقدره من الوجبات الكفائية على سائر المكلفين هو المولى والواجب الوصف صبيته ما يعلم بلوغه بها بطلت في المتيقن وصحت في المحتمل ولو اقررت البكوة
في موهل البصق الفسخ بعد بلوغه قبل نفي فيه ردة لما كان زمان الولاية على الصبي هو ما قبل البلوغ والرشد فاذا احرقتا يقطع بلوغه فاشترى
كما لو اجر ابن العشرة ست سنين وكان رشيدا فان الاجارة يلزم الوقت الكمال ثم هي موقوفة على اجارة الصبي قيدنا بوجود الرشد لانه لو لم يكن
بل امك يتجده فانه يكون كالواجب ماله ما لم يولد بعد ولان الرشد احد الشرطين في زوال الولاية ويجتبه ممكن في كل وقت وان طعن الرشد
وعلى تقدير القطع بلوغه المدة ولو بلوغه وعدم رشده يصح في الجميع صحت لازمة في اجتماع الشرطين فطعا لانقضاء المانع وهل يوفى بعد
ذلك على اجارة الصبي قبل بلوغه لان زمان الولاية هو ما قبل الكمال فيكون نفوقا تصرف مقصورا عنه ويحتمل عدم لوقوع الاجارة من قبلها بالكلية
في وقت لم يعلم انما كانت فليست صحيحة الاقوى الاول حكم الجنون بعد الافاقه مطحما الصبي انما يبلغ في الوقت المحتمل في مال اذا تسلل اجر ايجاله
صنعة هناك لم يفهمه صغيرا او كبيرا او عبدا هذا الحكم موضع وفاته عنا ومن الغامض لانه قبض العين لاستيفاء منفعة يستحقها منها ولا يستحق
للمنفعة ولا يمكن استيفاءها الا باثبات البد فكذلك ما نزلوا فرق بين هلاكه في مدة الاجارة وبعد هاد لا يجزى المستاجر ردة العين الى الكفا على تقدير
كونها مملوكة بل الواجب عليه الخلية بينه وبينها فاذا كان جر المولى نعم حبسهم مع الطلب بعد انقضاء المدة مضامير المصروف سيما ان الحر الباطل لا يضمن
بذلك وما عليه من الثبات تابع له لا يتأخر يد والحر لا يدخل تحت اليد لو كان صغيرا او عبدا ضمنه قوله ما اذا دفع سلعته الى غيره ليحلل فمما اذا كان
كانه عادة المستاجر لذلك العمل كالمقتضى من عمله وان لم يكن له عادة وكان العمل له اجرة فله المطالبة لانه اصره في نفسه وان لم يكن
تجارة اخرى له لم يلتفت الى مدعيها لما كان الامر بالعمل يقتضي استيفاء منفعة مملوكة للمال مؤتمنة بالمال انجب ثبوت عوضها على الامر كالم
مطاطاة وبعد شرط المص في زوم المرأة احد الامر ان ما كون العاطر من عادة تان يتجمل بمثل ذلك العمل وكون العمل لاجرة في العادة ومن اعتبره زوما
كون العمل لاجرة عادة خاصة وتخرج على كصور اربع الاولى ان يكون العمل تاما لاجرة عادة والعامل متوجع بتجربته لانه كذلك كما لو دفع الى القضاء
ثوبا ليقتره او جلس بين يدي حلاق بعد نفسه لانه خلق له لاجرة على القولين الثانية انقضاءها معا ولا اجرة عليه ما ولا فرق بين كون العمل
لجرة وعدمه اذ لا يمكن له العادة لاجرة ولا اعتد العامل نفسه بها الثالث ان يكون العمل تاما لاجرة في العادة ولكن العامل ليس من عادته الاستيلاء وثبت
على القولين ايضا لوجود الشرط وهو المذكور عند واحد الامر من عند المصل الراسية عكس فيثبت لاجرة عند المصروفين فيكون المصروفين في المصروفين
من ان استيفاء عمل غير ماله امر فلا يخل بين العوض لا با حدة كما لو يتحقق في كل ما يتوقف عليه فنية المنفعة فعل المجر على الخوط في الخياط والمذاق
ما يتوقف عليه الانتفاع على اقسام منه ما يجب على المالك غير خلاف كعمارة الحيطان والسقوف على الابواب تجري الماء ويخون ذلك ومنه ما هو على المستاجر
غير اشكال كالحبل لاستقاء الماء والدوا لسكره ومنه ما ليس على احد منها كالحسين والترقيق ومنها اختلاف فيده وهو الخياط والمذاق والكنانة
والصبيغ للصباغ والكس للتلقيح ومنه ما هو على المصروف على المجر لوقف ابقاء المنفعة الواجبة عليه بالعقد اللازم فيجب عن باب المقدرة ومجمل قول
لان الواجب على المجر انما هو العمل لان ذلك هو المقصود من اجارة العين اما الاعيان فلا يدخل في مفهوم الاجارة على وجه يحجبها بها الاجلها الا ان
شواذ ثبت على خلاف الاصل كالرضاع والاستحمام والاقوى الرجوع الى عرف المطر فان انقضى واضطر على المستاجر قوله لم يدخل المصروف
اجارة الدوا لان الانتفاع يتم بهما التعليل بما فيه الانتفاع لا يتم لما قد عرفت ان بعض ما يتم به الانتفاع ليس لازما للمجر ولا يتم الاستدلال لادخل
الحكم كلياته صامع ما يدعي بان المنقول لا يدخل في اجارة العقار الثابت لاعمم العادة او البعثة والاولى التعليل بان تابع المعلق المثلث بل هو كالجزء
منه وهذا بخلاف مضاف العقل فلا يجب تسليم العقل لانقضاء التبعية ولما ذكر قوله ما اذا تان عاقب اصل الاجارة فانكر المالك القول قول المالك
مع يمينه لان منكره لما يكون القول قوله كان كل منكره كان الاول البعثة بتقديم قول المنكر مطجواز كونه غير المالك لان كان التراجع قبل استيفاء شيء من
المنافع يرجع كل مال المصاحب ان كان بعد استيفاء شيء من المنافع واستيفاء الجميع الذي نزع من يدعي فوقع الاجارة فانه متعلق العقد فلا يخلط ان
يكون المدعي لاجارة المالك والمصرف فان كان المالك حلف للمنفعة انتقلت الاجارة ووجب عليه لاجرة المثل ان كانت زيدا من المستقر نعم المالك ان
له المطالبة بان كان دفعه لا غير انما يستحق المالك وجب عليه فدان لم يكن دفعه وليس للمالك قبضه لا غير انما لا يستحق ان يرد من المسمى لان كذب
في عوام الاولى على قول ان زاد المستقر عن اجرة المثل كان المنكر المطالبة بالترديد ان كان دفعه وسقط عند ان لم يكن والعين ليست مضمونة عليه في هذا الصنف
لاعتراض المالك بكونها اطاعة لاجارة وان كان المدعي لاجارة هو المستاجر فانكر المالك مع ذلك لادن في التصرف والعين فالقول قوله فيها منع
فاذا حلف استحق لاجرة المثل المطالبة بها ان لم يكن قبض قد ردها وان زادت عن المسمى نعم المصروف وان كان المسمى كثر فليس له المطالبة بالترديد ان كان
المصرف يعترف له لان يكتب نفسه قول الحق كان المصروف قد قبض المسمى مع هو ازيد من اجرة المثل فليس له المطالبة بالترديد ان كان المالك

كان

يعرف بعدم استحقاقه لزم التصرف فيه لا حق له في ايراد عينه من الانكار لما لا بد من الاعتراف به فلا بد من قولهم وكذا لو اختلفا في قدر
المستاجر وهو يقع الجبر في قدر العين المستاجر ما قال الجبر في الدار بل جبرها عما شئت فقال بل البتة منها خاصة بالمائة فان القول قول المستاجر لا صالة
عدم وقوع الاجارة على ان اذما عرفت بوزن ما قبلها بالتحالف لان كل ما مده ومنكره الاقوى من اختياره القبول فثابتها على وقوع الاجارة على البتة
وعلى استحقاق الاجرة المعتبرة كان توزيعها مختلفا بحسب الدعوى اما الاختلاف في الزيادة فيقدم قول منكره مضافا للتحالف لان لا ينفصل على شيء
كما لو قال الجبرتك البتة فقال بل القليل او الجبرتك البتة فقال بل الحماض ومثله ما تقدم في البيع اذ اختلفا في قدر البيع وفي تعيينه في القول
بالتحالف هنا دون البيع ليس بجديد قوله وكذا لو اختلفا في قدر الاجرة في قدر القول قول المستاجر لا انكاره الزيادة منها مع ثبوتها على وجه
لصحة نفسه فلا يقبل قوله في التمتع في قدر الاجرة في قدر القول قول المستاجر لا انكاره الزيادة منها مع ثبوتها على وجه
العقد على العين والمدة وقيل بالتحالف هنا ايضا لان كل واحد منهما مده ومنكره وهو ضعيف جدا فلو انما اتى التصانع والملاحة او المكاري ولا
المساع وانكر المالك المكلف البتة ومع فقد ما يطمعهم الضمان وميل القول قولهم مع العين لا تهم اسماء وهو اشهر الروايتين وكذا لو ادعى المالك
التضييع فانكره القول بضمانه مع عدم البتة هو المشهور بل ادعى عليه الاجماع والروايات مختلفة والاقوى ان القول قول من يطالبه من انما له
ان الله عليه ويمكن الجمع بين ما بين ما دل على الضمان بحال تلك على الوقت والآخر المتاع عن الوقت المشتركما دل عليه بعضها هو ما قطع الخطا وما
قباه وقال المالك انما تركه بقطعة فيصافا القول قول المالك مع يسوقه قول الخطا والاول شبيه ولو اراد الخطا بقطعة لم يكن له ذلك اذا كان الخطا
من الثوب من المالك لا لجره لانه عمل لم يكن فيه المالك والقولان الشيخ واو اهما ما اختاره المصنف لا ينكر لما يدعيه الخطا من التصرف في ما له ولا يثبت
يدعي لان في قطعه على الوجه الذي عزمه الاصل عدمه ومن ادعى ايضا المسقط فضا منه بغيره في مال الغير هو اذن المالك ولان القول قول المالك مقدم
في اصل الاذن فكذلك في قطعه لان مرجعها الى الاذن على وجه مخصوص وجب تقديم قول الخطا ان المالك يدعي عليه حقا وهو الارش فهو غار فيقدم قوله
فيه وان لم يثبت له الاجرة فعلى المختار من تقديم قول المالك لاجرة الخطا على غيره على الارش الثوب ما بين كونه مقطوعا نصا ومقطوعا على هذا الارش
لما يصلح له من القطع لكونه من جملة المادون ويحتمل كونه تفاوت ما بين كونه مقطوعا وصحها لان القطع على وجه الذي يدعيه الخطا طاعة وان لم يوافق
القبض لم يرفع القبض من العمل لم يكن له ذلك ان كانت الحياطة المالك سوا كانت من الثوب من غيره او ليس له عين يمكن انزعها ولا يمكن خلعها
لان ليس عينها قد صدر عنها فان كان كما لو نقل ملكه غيره من موضع الى اخره انا فان لم يكن له رد الى محله الاول لا يثبت له المالك ولو كانت الحياطة الخطا
حتى يكتسب من اخذها ويحتمل ان يصحها ذلك لا ينعين ما له وهي نافية فكانت كالقبض في الثوب كالمقبوض وجب ان يستلزم اخذها التصرف في مال الغير
بغيره فثبت زعمها المالك بتمامه ان الحياطة على الحياطة وانما يثبت لاجرة وقد ظلم المالك بانكاره وعلى المختار لو طلبة المالك ان يثبت في كل
خطا خطا اذا سئل الخطا خطا خطا المالك في مكانه لم يجب على الخطا اجابة لانه يقر في مال الغير بغيره فثبت على ان كماله لا يجب عليه القول
لو بدله المالك في الخطا خطا خطا المالك لا يثبت له المالك لو بدله المالك في الثوب في كماله لو كان البتة العقد هو استنباط التصرف في مال
بفتح الواو وكثرها استنباط التصرف في الاستنباط بفتح الجيم لئلا يثبت الامانة المالكية كالودعة والعارية والقراءة وغيرها خرج بغيره التصرف في
مالها استنباطه في الخطا خاصة والوصية خاصة ولا يثبت الاستنباط في غير ذلك من الامور وفي نحو القراض والرأبة والمساكنات مندج في التصرف في
اراد الاستنباط في التصرف بالذات فخرج هذه لان الاستنباط فيها ضمنية او التامة المقصود بالذات غير ما لو صرح بالقبض كان حسنا
في الامانة ولا يثبت تحققه من ايجاب ان على الفصد كقوله وكذا انك واستنباطك واستنباطك ذلك لو قال وكذا في قولهم واشاروا ما يدل على الاجابة
كقوله لا يوجب له ما كان عقدا لو كان من العقود الحائزة صح بكل لفظ يدل على الاستنباط في التصرف وان لم يكن على نهج الالفاظ المعترفة في
العقود وبينه عليه قول الجبر في امره الباري اشرنا شاة وقوله في حكاية فعل الكيف فلما انكر رزق منه ومنه ينع واشترى وعقود اذنت لك وكذا في
عقبة لست فيها الم تقريري كقولك في كذا لانها نافية نافية كقولك كذا الاشارة الدالة على المراد الواضحة اياها وان لم يثبت اياها بغيره في كل
الظن به الا انه يثبت لئلا لا يفيك فيه التوسع في مثل هذا العقد في الامور اما القول فيقع باللفظ كقوله قبلت ورضيت واشابه وقد يكون
بالفعل اذا قال وكذا في البيع مباح ما انما كثر في القول الفعل لهذا المعنى لان المقصود بالقبول من الوكالة الاستنباط والاذن في التصرف في مال
ورفع حرجا شاة باحة الطعام ووضع بين يدي الاكل فانه لا يفتقر الى القول للفظ ما ذكره المقر من كون القول الفعل هو فعل ما تعلقت به الوكالة
الظن كثير من الاحكام منها في غير كذا ما فيها فقال ان القول يلحق على حين احدها الرضا والرغبة فيما فوض اليه وفيه في رد الثاني للفظ الد
عليه على نحو المعنى في البيع وسائر المعاملات ويعبر في الوكالة القول بالقبول بالقبول في الثاني حتى لو رجع قال لا قبل ولا اصل بطلت ولو اراد ان يفعل
او يرجع فلا بد من استنباط اذن مع علم الموكل بالاصل في ذلك ان الذين وكلهم البتة لم ينقل عنهم سواء استحال امرهم قال ان لا يشترط القول للفظ
كقوله الكتاب والرسالة وكان ما ذكرنا في التصرف في هذا يدل على ان القول الفعل بمعنى فعل وكل فيه لا يكفي قط بل مع انشائها الرضا والرغبة في
قبل ان يرد والمراد بقوله كقوله الكتاب والرسالة في الايجاب مائة لا كقوله مائة على عدم اشترط القول للفظ في ثبوتها اشترط كان عقدا محضا فلا يكفي
الكتابة انا انما يعبث في اياها في كل ما دل عليه او ما ذكره المصنف بالجماعة من الاكفاء في الايجاب بالاشارة لاختياره ايقضي الاكفاء بالكتابة
لاشترائها في الدلالة منع من التزوير في قولهم ولو نال القول عن الايجاب لم يقدح في صحة ان الغايب يוכל القول متلخزة ظاهر العمل في قوله ان

ق

ل

ح

الثانية الملاحظة

بغير انشاء في الفسخ
فقد اقول ان

صحيح جامع للشرايط بخلاف السابق فانه معلق وفي حقه ما قد عرفت ومن ثم جزم في عدم بقاء صحته هنا وجعل الصحة هناك احتمالا لا وفي كرهه عكس تنقرا
هناك بقاء الاذن الصمعي جعل بقاءه هنا احتمالا لا وفي كرهه مطلق القول بالبطالان فيها كما هنا فصار العلامة في المسئلة في ثلثة اقوال قولها
ولم يוכל ان يجزله بشرط ان يعلم ما لعزل لم يعلم لم ينقل قيل ان بقدر اعلانه فاشهد انزل بالعزل الاول ظاهره ما اخبره المصنف هو المشهور بين
الاختصاصه صا بين المتأخرين ومستند اخبار عن ائمة الهدى كصحة هشام بن سالم عن الصادق عمن جعل كل خروجك في قضاء امر من الامور
لم يبدلك شاهد من مقام الوكيل فخرج لا مضا الامر هناك اشهد ان قد عرفت فلا داعي الوكا له فقال ان كان الوكيل قد مضى الذي وكل عليه قبل
ان يعزل عن الوكا له فان الامر باض كره الموكل ام رضيت فان الوكيل مضى الامر قبل ان يعلم العزل وبيلغته قد عرفت عن الوكا له فالامر باض على مضا
قال نعم قلت فان بلغ العزل قبل ان يرضي الامر ثم مضى حتى امضا لم يكن ذلك بشئ قال نعم ان الوكيل اذا وكل ثم قام عن الجلس فمروا من ابداء
ثابت حتى بلغه العزل عن الوكا له ولا يستلزم انزاله قبل العلم ضرر اعظم كما اذا وكل في بيع جارية فطاهها المشتري قبله وطعام فياكله ويخرج
وفي رواية العلان سبياعه بخود لك فيها ان لا يغيره بالاشهاد على العزل من دون ان يعلم بالوكيل قبل الفعل والقول بالاكفاء في انزاله بالاشهاد
للشيخ وجامع من الاخبار بخلافه في عدم انزاله بالعزل مطلقا الى ان يعقد جاز ومن ثقلان ينفع في الفسخ على جميع الاحوال الا كان على صحتها
لا زوايا الاختيار التي بعضها صحيح عليها ومقتضى قول المصنف هنا ومن وافقه على قولها كما لعلة في سائر كتب حيث قيد الانعزال بعلم وعدم الكفا
بيلوغها لا يعيد العلم وان كان بعد ذلك لانها عينان ظنا يجوز القول عليه شرعا ولكن لا يعيدان العلم لان مناطه من
جهة الاخبار والتواتر والخروج بالقرائن ان قلنا بافادته العلم وهو منفي فيه فلا ينزل على مقتضى ظاهر كلامهم لا المشاهدة به او يلوغ الخبرين
بغير قوله التواتر والظاهر لا يريد من هذا المعنى قطع الما قد علم من مستند الحكم خصوصا اخبار الشاهدين فانه جزم شرعية فيها هو اقوى من
ذلك الاقوى انزاله بادل عليه الخبر الصحيح من اخبار الثقة وان كان واحدا ولاجرة باخبار غير العدل ان تقدم ما لم يبرأ العلم فيهما ولو تضمن في قول
قبل الاعلام مضى قتر قبل قوله وقع الانقضاء موقفة هذا من فروع عدم انزاله بعزله من دون الاعلام والحكم بظاهره وكان لا يست
عليه باقائه ليفيد التفرع الا ان الفسخ العبري كتفحه شيخنا الشهيد الثاني قايلا بالالفسخ معطيه بالاقوى له ويتبطل الوكا له بالموت
موت كل من الوكيل الموكل تاموت الوكيل فظروا ما موت الموكل فيتبطل به وكاله الوكيل فيكون تصرفه بعد الموت باطلا وان لم يعلم بموته لان
هو الاصل اما خرجت المسئلة العزل بالنقض لا يبطل الا ما نه بطلان الوكا له هنا فلو تلفت العين الموكل فيها في بيع يغير بغيره فبطلان وكاله الوكيل
وكيل وفرض حق قبضه بعد موت الموكل قبل العلم وتلف يده بغيره فبطلان كبح عليه المنة الى اصال العين الى الوارث فان اخرضه كاله الوكيل
والجنون والاختار من كل احد منها هذا موضع وفاق لانه من احكام العقود الجائز ولا فرق عندنا بين طول خان الاعطاء وقصره ولا بين الجنون
المطبق والادوار وكذا لا فرق بين ان يعلم الموكل بعرض البطلان وعدمه ويجوز على احتمال جواز تصرفه معه ومع بطلان الوكا له بتعليقها على شرط
جواز تصرفه هنا بعد حال المانع بالاذن العام قوله ويتبطل كاله الوكيل بالخر على الموكل فيما يمنع الجرح من التصرف فيه لانه اذا منع من مباشرته من
التوكيل فيه ولو ائسله الجرح للغير والفسخ اصيله التصرف في المال فلو في حكم الجرح طرقت الرق على الموكل بان كان حرييا ولو كان هو الوكيل صائغا
توكيل عبد الغير سببا الكلام قوله ويتبطل الوكا له بتمام طاعتها الوكا له كوت العبد الموكل في بيعه موت مرة الموكل بطلانها المراد بعلق
الوكاله بادل على حفظها مطابقة او ضمنها فالاول كما ذكره المصنف من موت العبد الموكل في بيعه المرأة الموكل في طاعتها والثاني كلف لذيها الوكيل
في الشرع فان متعلق الوكا له لشرع او كونه بالدينار المعين فاذا تلف الدينار بطلت الوكا له لفوات متعلقها في الموضعين ولا فرق بين ان
على الشرع وبينه بطلان بان يقول شرع لا فضا نه دفعه ثمانية ايت اول بدله كما لو كان تلفه موحيا لضمانه وفي حكم التلف انتقاله عن ملكه كما لو عثر
العبد الوكا له في بيعه وبيع الموكل في عقده ونقل الدينار عن ملكه كذلك وان كان باقرضه للوكيل اقباضه بانه في كاله الوكيل الموكل باقباض
الوكاله كما لو وكل في بيع عبده باعده بطلان الوكا له ظاهر لا امتناع محصيل الحاصل في حكم فعل الموكل ما ينافي الوكا له وفي كون وطى ازوجا ولو
في طاعتها والشرية الموكل في بيعها منافيا وهما من دلالة على الرغبة ظاهر او هذا دل على الرجوع في الطلاق رجعة فزعه للوكاله في اولى ومن ثبوت
الوكاله ومنافاة الوطى لها غير معلوم وثبوت الفرق بين الطلاق والوكاله فان الطلاق يقتضي قطع علاقة النكاح فيساقط الوطى بخلاف الوكيل
فانه لا ينافي انتفاع المالك بالمال الذي من جملة الوطى بوجه نعم فغلق مقتضى الوكا له فينا فيه والاولوية ثم وهذا اقوى اولى بعدم البطلان
فعل المقدمات في عدم فرق بين الزوج والشرية قطع في الزوجية بالبطلان وفي الشرية بخلافه والفرق من حيث في كره توقف في حكم الوطى
المقدمات معاقبها والعبادة عن العزل ويقول عزلتك هذا بيان للعزل القول بتقديم ما يدل عليه لكونها عن فعل او كره في العزل
قولي ايضا وهو داخل في مجرى قوله واطلاق الوكا له يقتضي ايقاع بئس المثل بقدر البطلان يستثنى من بئس المثل النقصان عند الشئ
اليسير الذي يتساعا لتاسر ثلثة ولا ينافون بمكرهم وودهم في الفسخ يجزئ بغيره جواز البيع بعدم وجود بادل لا يذمونه والالاخر
الافضل عليه حتى لو باع خياله لنفسه فوجد في مدة الخيار بادل في اذنه وجب عليه الفسخ ان كانت وكاله متساوية لذل لا يذم كره ذلك الو
عينه قد تافجد بانه لا يذم فانه لا يجب عليه هنا بيعه بالاذن مع احتماله والفرق في الاول خاطبا العمل بالامر المتعارف هنا العمل
بالعمال واما قد ابدل فان اتحد جعل عليه لانه المعهود عند الاطلاق وان اختلف باع بالاعلان تساوت المعهود في العمل باع باهو انفع

فقد لا تبطل الوكا له بالبيع وان
فقد لا تبطل الوكا له بالتصريح
فقد لا تبطل الوكا له بالتكليف
فقد لا تبطل الوكا له بالتكليف
فقد لا تبطل الوكا له بالتكليف
فقد لا تبطل الوكا له بالتكليف
فقد لا تبطل الوكا له بالتكليف
فقد لا تبطل الوكا له بالتكليف
فقد لا تبطل الوكا له بالتكليف
فقد لا تبطل الوكا له بالتكليف
فقد لا تبطل الوكا له بالتكليف

اما الفسخ

للموكل فان استوت بفعاومعامة فخر قولها وان يبتاع الصحيح دون العيب لا خلافا عندنا في ان الوكالة لا يشترى شيئا صحيحا ولا
ولا في المعنوية عرفا فاما يشترى للقيمة فبها فارقنا الوكالة القراض فانها خالف الوكيل فاشترى العيب علما كان ضواليا وان كان جاهلا ومنع
الموكل لانه مكلف اقل الوكوف على الباطن قد يجر عنه خلاف ما لو اشترى يدين من المثل فانه لا يقع عن الموكل ان كان جاهلا لان نقص القيمة
امر ظاهر مستند الى تقصيره في مخبر القيمة بخلاف العيب فزوجه ويشكل فيها على الاطلاق ان في العيب ما هو اظهر من العيب كما تعودوا العرج و
من العيب ما هو اخفى على كثير من أهل الخبرة في كثير من العيوب كما في الجواهر ومخوها والذي يقضيها الفرق ويوافقنا ان العيب ما هو اظهر
كان مما يخرجه الباطن عن الموكل مع الجهل بها والوقوف على الجارية فينبغي ان لا يكون له ولو باع الوكيل به من فأنكر ما لا
في ذلك لكان القول قوله مع بینه ثم تستعفا العيب ان كانت باقية ومثلها او قيمتها ان كانت تالفة وقيل يلزم الدلالة انما عطف عليه
المالك هو بعيدة هذا الاختلاف لجمع الى صفته الوكالة وكما يقبل قول الموكل في أصلها فكذا في صفته لانه منعه فزوجه عرفنا بحاله ومقاصد
الصادق عنه ولا صلا لانه عدم صدق التوكيل على الوجه الذي يتيه الوكيل بنبه بقوله ولو باع الوكيل على ان فائدة هذه الاختلافات تمامه مع
وقوع النقص لان الوكالة له قبله تندفع بغير الانكار لا يقال ان دعوى الموكل يستلزم جعل الوكيل خائفا لانه تصرفه على غير الوجه المأمور به
فيكون القول قوله لانما بين والاصل عدم الحجة كما استدلنا فانقول ان ذلك ثمانية لو كان تصرفه بالوكالة لولا ان في بعض معلقها كما لو
ادعى الموكل عليه بعد تلك الثمن الذي باع به بمقتضى الوكالة فخره فضعف عن قبض المبيع او التقدي في بوجه وهذا ليس كذلك لان اختلافها
في صفته التوكيل بل الى الاختلاف في أصله لان الموكل منكر لأصل الوكالة على الوجه الذي يتيه الوكيل بالجهل بالوجه الذي يقضي القبول
أصلها يقضي في صفته ما هو القول الذي نقله المصنف في لاسناده قوله فان صادق الوكيل المشتري على الثمن ودفع الوكيل الى المشتري
السعة فقلت في يده كان للموكل الرجوع على اهلها شاء بقيته لكن ان رجع الموكل على المشتري لرجوع المشتري على الوكيل لضعفه فقلت في لاد
وان رجع على الوكيل رجع الوكيل على المشتري فقل الامر من من ثم وما اعترضه اذا حلف الموكل على بغير ادعاء الوكيل بطل البيع بالنسبة الى
الوكيل اما المشتري فان صادق على الوكالة لم يثبت في حقه ذلك والافلا يتكلمه العيب على في العلم ان ادعى عليه فان نكل ردت على الموكل في
ثبوت البطلان بالنسبة اليه على من آخرى اما ان تكون العيب باقية ولو تالفة فان كانت باقية ثبت قول الموكل بالنسبة الى المشتري على ترجعها
رجع المشتري على الثمن ان كان قد صدق الوكيل في دعواه والارجع اقل الامر من الثمن وقيمة المبيع لان الثمن ان كان اقل فليس في يد الوكيل
من مال الموكل الذي هو ظالم للمشتري بزعمة سواء في اخذ مضافا وان كان اكثر لم يرجع بازيد من القيمة لانه المظلم فيها بزعمة ويبقى الزائد
يد الوكيل في يده المالك وان كانت تالفة فحكمه ما ذكره المصنف من تخير الموكل في الرجوع على اهلها شاء اما المشتري فالتلف ماله في يده واما الوكيل
فلمعدا ان ظاهر اعملى المشتري في القيمة وكان مصدقا للوكيل فيما يتيه لم يرجع المشتري على الوكيل لضعفه فقلت في صفته البيع وزعم ان الموكل ظالم
في رجوعه عليه فلا يرجع على غير هذا البعد اذا لم يكن قد قبض الوكيل الثمن من مال المتيه عدم الرجوع عليه لان الوكيل لا يستحق الثمن والموكل لا يملك
لعدم قبضه ثمنه وقد اعزم المشتري عوض المالك فخرج على الوكيل ما دفعه اليه لكن ان كان بقدر القيمة واقل من الرجوع به ظاهر والارجع بقدر
وبقى الباقي في يد الوكيل يجوز للمالك وان لم يكن المشتري مصدقا على الوكالة لرجوع على الوكيل بما عزمه الرجوع ولو كان الثمن قد دفع الى الوكيل
رجع به بقسط البيع ظاهر وان رجع على الوكيل رجع الوكيل على المشتري في الاقل من ثمه وما اعترضه لان الثمن ان كان اقل فهو زعم ان الموكل لا يستحق
وانظرا ما اخذ الزائد عن القيمة فلا يرجع به على المشتري ان كانت القيمة اقل فلم يزم سواء اما لكن يبقى الزائد مجهول للمالك ظاهر ان الموكل لا يستحق
بزعمة مواهقه الفاكه الوكيل خرج عن الوكالة لانكار الموكل فليس له قبضه فزعمة كما يتوصل الى تحصيل المالك واعلم ان مقتضى البيان كون الوكيل
لم يقبض الثمن بعد ان وان كان اول الكلام اقرح فيرجع كل واحد من الوكيل المشتري على الاخر اقل الامر من معضادها ويبقى الزائد مجهول
المالك لو فرض القبض كانت الزيادة في يد الوكيل ايضا مجزولة ان انفتت قوله واطلاق الوكالة في البيع يقضي تسليم المبيع لانه من واجباته
وكذا اطلاق الوكالة في الشراء يقضي لادن في تسليم الثمن لكن مقتضى لادن في البيع قبض الثمن لانه قد لا يؤمن على القبض وانما كان من واجباته
لان البيع يقضي اذ له تلك البايع عن المبيع ودخوله في ملك المشتري فيجب على المالك التسليم لانه من حقوقه لكن لا يسلمه حتى قبض الثمن هو وان
يكون له قبضه رعاية لمصلحة الموكل لوقايضا معا فلو سلم المبيع قبل قبضه اخذ من المشتري من قبضه ياه بالتسليم قبله وجه الثاني مستفاد
ذكره قبض المبيع في قبض الثمن فلا يقضي الوكيل الشراء تسليم الوكيل المبيع لانه قد يستامن على الشراء من لا يستامن على المبيع فعمد ذلك الفرائض
على لادن فيها كما لو كلفه شراء عين من مكان بعيد يخاف من قبض الوكيل اذ اذها بالحق قبضه بل يجب ان لا يأمره بالبيع في موضع يضع الثمن بترك
قبضه كسوق غائب عن الموكل او البيع على غلب على الموكل بحيث تدل القرينة على ان يأمره ببيعها لارجاء قبضه جاز القبض كما مر فلو اجل الوكيل
فخذنا الوصول الى الثمن ضمن لمصلحة قوله ولو كلف ان يرد العيب منه من مصلحة العقد مع حضور الموكل غيبته لان الموكل قد قام مقام نفسه
في هذا العقد الربا العيب من لوازمه لان التوكيل بمنزلة الاعلى شراء الصحيح فاظهر العيب كان له الرد وشراء الصحيح ويشكل الاول باننا افادنا
ففسخ العقد لادن في اللوازم من جملتها القبض الا في التوسعة ما ليس له مباشرتها اجماعا والثاني بان مقتضاها رد العقد على الاجابة كما مر لا يثبت
الرد وعليه ذكره باننا لم نر شراء الصحيح في التوكيل كلفا ما لا يثبت في الباطن لان ذلك لا يمكن الوقوف عليه فلا يجوز تكليفه وبغيره من غير عثر

ضمنه
لا

معيلا يظهر عليه فيقع الشراء للموكل هذا التعليل لا دلالة له على جواز الرد ايضا لا مقار للسرعة والتوكيل انما يقتضي الشراء لا الرد ويمكن استعادة
جواز الرد من القرائن الخارجية لمن نفس الصيغة وبما فرق بين ما اطلق الموكل كما لو قال اشترى عبدا هندية وبين ما لو عينه هذا العبد فيجوز للموكل
الرد بالعيب في الاول لما تردد في الثاني لانه يبينه قد قطع نظر الوكيل لجهده والوجود عدم جواز الرد مطروفا للذكر لان الوكيل في الشراء
انما اقتضت ادخال المبيع في ملكه والرد يقابل وضاده فلا يدخل فيها حتى ولو منع الموكل ان يكون له خالفه لاشك في بطلان رده بالتمني المذكور
لان ابطال للموكل انما يقتضيه عزل له فيه واذا جاز عزله عن الوكيل من بعض مقتضياتها اولى في حكمه اظهار الرضا بالعيب في معنى التمني عن الرد
واراد بذلك الفرق بين الوكيل عامل المضاربة حيث لا يملك له من المالك منع من الرد بالعيب ان رضى به مع كون العامل في معنى الوكيل انما
اخصنا الحق هنا في الموكل باشتراك في العامل في المضاربة متعلق قول الشارع بايقاعه من المكلف مباشرة ثم المرجع في معرفة عرض الشارع
ذلك ان النقل لا ليس له فاعده كمن لا يخبره ان كانت بحسب التقريب مختصة بذكر اداء العبادات فله خصوصيتها في المكلف ما امره بالتقيا
وتدله وذلك لا يحصل الا بالاشارة ولا يفرق الامر في ذلك بين حاله القعدة والخبر غالبا فان العجز عن الصلوة الواجبة لغيره لا الاستثناء فيها
بل بوضعها بنفسه على الحال التي لا تفرق وقريب منها الصوم وقد تعلق الحكم في مواضع اشار المصنف بعضها من غسل الأعضاء الطهارة ومسحها اذا
عجز عنها المكلف فانه يجوز له الاستثناء فيه سواء في ذلك المائنة والترابطة وتبطل هو التنية اذا لا يخبر عنها مع بقائه التكليف ليس هذا توكيلا حقيقة
ومن ثم يقع تبطل من لا يقع كالجحون وما تظير التوبة ليدن وغيرهما بما يجب تظهيره فانه يجوز الاستثناء فيه لكن كما يمكن جعل هذا
التوقع عبادة كذلك يمكن اخراجه اذا التنية ليست شرطا في صحة فان الغرض منه هجران الجاهل وزوالها كيف اتفق وان توقف حصول التوبة عليه
والتحقق بالعبادة على التنية ومنها الصلوة الواجبة وذلك في كفتي الطواف حيث يجوز استثناء الحج في الحج الواجب لشدته كصلو في الزمان والوقت
المذكور حيث ينابذ ما فيه من التوافر مطلق الصوم المذكور وبقي جواز التوكيل فيمنظر واطلاق جماعة من الاصحاب للمنع من الاستثناء
في العبادات يشملها وان بقيت الاطلاق في غيرها والاعتكاف كالصوم لا يشترط به ومنها اداء الزكاة فان الاستثناء فيه جائز بغير شك ان
عقوب العبد عن كفارة وجبت عليه باذنه ومطلقا على تفصيل ياتي ومنها الحج المندب مطر والوجه عند الجرح على ان يقدم تفصيل ومنها تولية الاما
غير في القضاء كذا تولية منصوصا بالخبر مع الاذن في ذلك فتمت هذه التوقع وكما لا يخار استثناءه من هذا الباب لكونه عبادة بل من اكل
الغذاء وان تقدم في الطهارة فانها تولية القضاء بالامام او نائبه لخاصة تقديم امكان تولية منصوصة العام وهو التفتيش وان التنية تعتبر فيه
لان غير ان كان جامع لشرائط التفتيش كان سائيا للاولى كونه نائبا للامام في اضا والامام يصور كونه تولية منصوصة العام وهو التفتيش وان التنية
غيره في لان غير ان كان جامع لشرائط التفتيش كان سائبا للاولى كونه نائبا للامام في اضا والامام يصور كونه تقاضيا لما اتفق عليه الاصحاب من
اشتراط جمع القاصح لشرائط الفتوى نعم يمكن الاستثناء في الحلف بعد توجع اليقين عند قول القسم بين الزوجات لا يترتب من استثناءه
هو يفتح القاصص مدقك فتمت التنية والافرق فيه بين توكيل محرم الزوجة وغيره وان كان يكون نهج حرج الاقامة عند من لانه عليه بقوله لا
يضمن استمناعا اي تلذذوا وانقاعا للزوجة به ولا يترتب من الزوج قوله والافراط والاختطاب بالاحتشاش بناء على كونه متلك بحد
الحجارة فلا يتصور فيه الاستثناء على وجهه ملكية الموكل قد تقدم ان الاقوى جواز التوكيل في موطك الموكل مع نية الوكيل المالك للموكل في
الاعلى جاز الشهادة على الشهادة الاول كون الاستثناء منقطعاً لان الشهادة على الشهادة ليست بطريق الوكيل لانه لا يكون شاهداً
نعم فيها مشابهة للموكل لان من حيث الصورة بسبب استثناء الجواز الى قول الشاهد الاصل بسبب هذه الملائمة يمكن كون الاستثناء منقطعاً بحجها
من افرادها جاز اقول وفي استيفاء الحد ومطه اي هو كانت حد الاديتين كحد السرقة والحد فام حد الله تعالى الحد الزنا والمراد بالحد
بعد ثبوتها عند الحاكم بمعنى مباشرتها او تحصيلها لا فرق في ذلك بين حضور المستحق وغيبته وبه بقوله مط على خلاف بعض العامة المانع من التوكيل
في استيفاء حد الاديتين في غير المستحق لانه لا يفتن بقاء الاستحقاق لجواز العقود لانه تعلق عليه بحضوره بغيره ووضعه في الاصل
البقاء والاحتمال لا اثر له مع حضوره ولا ينعى عننا لان الغرض استحقاقه الان ومطالبة التنية به بانه قوله وفي اثبات حد الاديتين تأخذه
سبحانه فلا يملك اطلاق المصنف العلامة في غير ذلك وجه المنع في حد والله انها مستترة على الخفيف لانه مبادر بها بالشهادات والتوكيل توصل
الى اثباتها والاقوى جواز الاستثناء في الاحكام على العموم يدرج الحد في دفع التخصيص والحد قد روي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
الحكم استيفاء جميعها وقال فان عرفت فارجع او هذا يدل على انه يمكن قد ثبتت الامر باذنها بالشهادة الاين جواز التوكيل لان التوكيل ان
يكرها بالشبهة فهو له ولو وكل على كل قليل وكثير فيل لا يخلو ان يتطرق من الضرر وقيل يجوز وسند في الحيل بالاعتبار المصلحة وهم بعيد عن
موضع الترخيص نعم لو وكل على ايمالك فتح لا يملك المصلحة القولان للشبهة والجواز ذهب الاكثر لانتفاء الضرر وان دفاع الضرر برعاية
المصلحة فضل الوكيل مطر والمصنف رده هذا التقيده بعيد عن موضع الضرر فان الضرر كونه في كل شيء فدخل فيه حتى عيدين وتطبيق نسائه
وهذه الامور ويجوز ذلك مما يوجب الضرر والتقيده يخرج عن الكلية وجواب ان التقيده معتبر وان لم يصح هذا العموم حتى لو خصص بغير واحد قيد
بالمصلحة فكيف يشمل هذا العام المنتشر في المصنف بين هذا القاصصين بالوجه كونه على ايمالك منوه لانه لا يملك
الغرض من المصلحة في الامور المنتشرة في هذا فاذا خصصت بمصلحة واحدة هو غير واضح لان رعاية المصلحة تضبط الامور المنتشرة

انما

فما يجوز كالة العبدان اذن مولاه لان عبارة معتبره والمانع كون منافع مملوكة لولاه فمع اذ نيزول المانع ومقتضى اطلاق توقف كيلة على
اذن المولى فكل المصالح وغيره عدم الفرق بين ان يمنع ماله من شيئا من حقوق سيده المملوكة منه وعده كما لو وكل في ايجاب عقدا وقوله في
حال خلوه من امر السيد بشيئ في حال اشتغاله بامره او مقدره حيث لا منافاة ويدل على حكم الاطلاق كون منافع باجمها مملوكة السيد فلا
فرق بين قليل او كثير وذهب العلامة في كونه الى جواز توكيله بغيره نداء المانع شيئا من حقوقه وهو متجه لثبوت اداة الحال واستقاء الضرر واورد
عليه ان المنافع ان كان هوانا منافع جميعها مملوكة المولى فلا يجوز الانشغال بها بل ان كان منافع لا يعتد بها في نظر الشارع بله نوان كان المانع هوانا
التوكيل لان شفع المولى جليل لا يفرق بين قليل المنافع وكثيرها يجوز ان يستعمل ويستنفذ حيث لا يمنع انشغال المولى كان يفرق في حاج
المولى ذلك باطل جوابه ان اختيار الاول القليل غير المنافي خارج من العموم مستندا الى قرآن الاحوال بل بما استند بعضها الى الضرورة
كالاستظهار الى الجباية الغير والاستناد الى الاستضاء بمصالح حيث لا يتجمل عليه ضرر وقد قرى في الاصول ان الاذن في ذلك اشباهه مستندا
الى العقل ايضا فان ذلك يستلزم تحريم ما يشبهه الغير لجواز ما يستلزم تحريمه فان ذلك من جملة منافع التي يمنع من استنفادها وهو حظ الطلاق
والفرق بين ما حكم بجواز موهين ما اوردته من الاستغناء عن شواهد الاحوال والقرائن التي تلحق الامور المشبهة بالمعلوم قبل تكملة خرج اطلاق
الناس عليه وجريان العادة المطردة به كالشرب من ساقية الغير بغير اذنه نقلها المستند واحد هو القرائن المقررة بعدم المفسدة مع ان ايقاعه يصير
العقد باطلا وقولا اوها من جملة الكلام فخصيص بعضه دون بعض يحكم ولا يجوز ان تكلم ايضا مشروط بعدم منافاته لشيء من حقوق السيد كاطائه
عن غرض مطلوب منه ونحوه والحرمان ايضا قولي لم يجوز ان يوكله ماله في انفاق ففسد الكلام في توكيله في شراء نفسه من مولاه فانه يحتمل المنع من بيع
ان الحق مغاير للعقود والحق الجواز والاكفاء بالمعايرة الاعتبارية قوله ولا يشترط عدالة الوكيل لا الوكيل في عقد الشكاح والجار متعلق بالعقل
هو متاكد الوكيل الوكيل لا يشترط عدالة الوكيل وهو الاصل الجدل في الشكاح فلها ان يزوجه الولد ان كانا فاسقين ولها ان يوكله غيرهما فيكون الوكيل
في عقد الشكاح لا يشترط ان يكون عدلا بل صح توكيل الفاسق فيما يجابا وقولا لقوله لثبانه واصله عدم اشتراط العدالة اذ لا يتضمن ذلك
استيما على امر خفي كمالا خلافا لبعض المشايخ حيث شرط العدالة فيها واما اشتراط عدالة الوكيل في ولاية الما فيه خلافا بين اصحابنا
كروضة بان الفاسق لا ولاية له حتى لو كان عدلا ففسد نزع المال منه ويستشكل في عدله باب الوضاي اقول ولا يترك الذي على المسلم الذي لا
على القول المشهور وهل يتوكل المسلم الذي على المسلم فيرددوا الوكيل الجواز على كونه مدارا الوكا له بالنسبة الى اسلام الوكيل الموكل والموكل عليه
وكفرهم والتقريب ثمانية فان الموكل ما مسلم او كافرو على التقديرين فالوكيل ما مسلم او كافرو على التقديرين لا يربطه الموكل عليه ما مسلم او كافرو فيها
صورتان لا يصح الوكا لغيرها عندنا واما ما نسب الحكم فيها الى المشهور في كونه ادعى الاجماع عليه واما وكا له الكافر على المسلم لكافرا مسلم
السبيل للكافر على المسلم لم يمتنع في الاية باقية الصورة تقع الوكا لغيرها من غير كونه الا في صورة واحدة وهي كالة المسلم الكافر على المسلم فان الشك
فيها الكراهية بل ادعى كراهية الاجماع عليه والمصردد فيها ثم حكم بها ويظهر من الشك في عدم الجواز واعلم ان المصردد الجاهل عير واعلم ان الكافر لا يجوز له
وق من حيث الحكم لا ثابت المنع في ذلك فثبت في غير بطريق اول وكذا الكراهية وصور الجواز مشتركة من غير اولى فثبت ذلك عدلا الى البقية فلما
قوله ويقصر الوكيل من التصرف على اذن له فيه واشهد العادة بالاذن فيه فلو امره ببيع السلعة بدينار فبيعه بدينارين فقد صح كذا
باعها بدينارين والاذن ان يكون هناك غرض صحيح يتعلق بالتأجيل اما اقتضاه على اذن فيه فلا يشبهه فيه واما تجوزه الى ان يشهد العادة بالاذن في جواز
مع اطراها واذ لا الفرقان على ما دلل عليه اذن له في البيع بقدر دينية فباع به بغير اذن او بازيد بطريق اول لا تعدد اذ مخير او مشل ببيع الدينية بقدر
البيع بازيد مما عين له مع المماثلة في النقد والدينية والشرع بانقص يجب تقييد ذلك بعدم الغرض فيما عين والامير القدي ان لم يصرح بالتمني
الاغراض مختلف المصالح فبطل ويمكن كون الغرض في البيع شيئا يخاف على الثمن قبل الاجل او يخاف هابته القيمة مع احتياجه اليه بعد فلا يجوز بعد
امر ما لا مع القطع بعدم الغرض فان الغرض هنا ليس نادرا حتى يحل على الغالب مثله الشرع كاستيصال ما اذن فيه فقد الامكان ان يقتصر ببقاء الثمن
معد وخاف فلفه قبل الاجل وعدم حصوله بعد او صعوبة فلا يجوز التقدي ان جهل الحال الامع تحقق عدم الغرض واما الثمن فيمكن كون الافضا
عليه اذ اذ ما فارق المشتري ان كان معتبرا فلا يجوز بيعه بازيد لو لم يكن معتبرا جاز البيع بالاكتر مع عدم العلم بالغرض عدم التصريح بالتمني عن الزايد
لندور الغرض في الغرض المذكور واغلبية اذ لا يزيد مع امكان ان يري الارقان المطلق وعدم الاضطراب في البيع او سهولة المعاملة فان وجد
اليدشع او عدم زيادته التي تمنع من مقدار معين لغرض شرعي وغير ذلك الا ان هذه الامور نادرة في المطلق فلا يلتفت اليها مع الاشتباه في المملو
امر به ببيعة شوق مخصوصه فباع في غيرها بالتمني الذي عين له ومع الاطلاق يثبت المثل فحق الغرض بتحصيل الثمن والكلام هنا على نحو ما سبق
فان الغالب على ما ذكره المصنف مع امكان تعليق الغرض بالسوق بسبب جودة النقد وكثرة ماله واصله او مودة بين الموكل وبينه والمطلوب
حوار التقدي لا بد من تقييد بعدم العلم بالغرض اشتراط كونه العلم بعدم الغرض فلا يجوز التخلي عن الحمل بل لان ذلك ليس نادرا ولو علم انتفاء الغرض
صح البيع في غير مطلقا لكن لا يجوز نقل البيع الى مملو فقله كان ضامنا واما الفائدة صحة المعاملة لا غير فقله اما لو قال بعد من فلان فباعه من غيره ببيعة
ولو تصاعف الثمن لان الاغراض في القراء متفاوت والغرض في تعيين الاشخاص اكثر من غيرها فالحظي مع الاطلاق فباعه سواء علم الغرض ان جهل
ام علم انتفاء الغرض على ما يظهر من اطلاقه لم تدور الغرض فباع الاذن في قوله وكذا والله وان يشتري عين المال فاشترى في الدمة ثم لا يشتري

في اطلاقه في حق
الملك

والمعنى

سقطا

بالأعين

[illegible]

۲
اضا

عليه

علاقتہ

على امتناع الموكل والمراد بالرجوع ما يفضل الرجوع بالزيادة عن قيمته المبيع لو كانت أقل من الثمن المدفوع والرجوع عايشا على وجه المقاصد على تقدير ظرفه
للموكل وامكنه وضع يده عليه ولا يجوز له التصرف في المبيع قبل اداء الامرين من خرج الملك عنه على كل تقدير ولا بد ان كان صادقا في دعوى الوكيل له فهو
للموكل وان كان كاذبا فهو للبائع ولو دفع الى الحاكم امر من اخبر الوكيل انه لم يبيعه منه برفق وليس له اجاره على ذلك لانقاء المالك عنه ظاهرا ولو با
الحاكم بالقيمة بعد الامتناع صح وان لم يعلم الحال لان الوكيل ان كان صادقا للموكل منع من ايقاع الحق فلما حكم البائع عليه وان كان كاذبا فالمالك له
فيكون الصيغة هي لو ووكلا اثنين فان شرط الاجتماع لم يجز لاحدهما ان ينفرد بشي من التصرف وكذا لو اطلق ولو مات احدهما جلت الوكالة وليس
الحاكم ان يضم اليه لان توكيله اياها على هذا الوجه وذن بعدم رضاه راي احداهما وقصره منصرف او اذا كان الاطلاق موديا للمعنى الاجتماع فشرطه على
لجواز التاكيد المراد اجتماعهما على العقد صدره على ايهما وامرهما معا لا يقع كل منهما الصيغة وان كان ذلك جائزا ايضا فلو وكل احدهما في بيع الصيغة
او وكلاهما في اشترائها فقتل كلاهما جاز الوكيل الاقنين عليها ايقاع الصيغة مباشرة فيوضها لكل احد مرة ويمكن ان يكون هذين موضعين جواز
الوكيل ولو يكون احدهما وكيل الاخر لانه القرائن على انه لا يريد مباشرة الصيغة مرتين غالبا وهذا بخلاف الوصيين على الاجتماع فان وكيل احدهما لا
وتوكيله للشاكت جاز والفرق بين الوصي والوكيل حيث ان موت واحد الوصيين على الاجتماع يجوز للحاكم الضم والفرق بين الوكيلة للحاكم هنا على الوكيل
الموصي لان النظر في الميت ليقوم الموكل اذا احد الوصيين صا الاخر بالتبني والتصرف بمنزلة عدم الوصي اذ لم يرص رايه منصرفا فيشاركه
الحاكم بنصب شريك في الوكيل ولو وكله وجعل وصيه ثم طلق الرجوع واعتق العبد لم يطل الوكالة اذ لا يدخل العبودية والرجوع في صحة الوكالة نعم لو
باعه توقف فعلة على ان المشتري كما لو وكل عبدا فابتدأ حتى لو رد الوكالة بطلت قال كره ولو لم يبدأ ان المشتري فقد تصرف وان تركه ولم يرد
فقال اما لو اذن عبدا في التصرف في ماله ثم اعتقه جلت الاذن لانه ليس على عبده الوكالة بل هو اذن تابع للمالك متصرف في اول الوكالة ان صيغته لا تخفى
في لفظ بل يصح بكل ما دل على الاذن في التصرف في ماله فيشكل الفرق بين توكيل العبد والاذن في التصرف في ماله لا يطل الوكالة بصيغة ويطل الاذن لان
يستفاد ذلك من القرائن الخارجية لانه على ان مراده من الاذن ما دام في ماله من الوكالة لانه كونه ماله مطلقا في ماله فلا فرق بين كون الاذن بصيغة
الوكالة وغيره فاما مع احتمال الفرق فيقول مع الاذن المجرى لاملع التوكيل بلفظها لاملع لكل معنى على لفظه ويضعف ما تم فان الوكالة ليست امرامغاير الاذن
بل يتبادر في كل ما دل عليه فلا فرق بين الصيغتين واحتمل عند طلائعها مع البيع دون العتق لان نقله للمالك اهل الوكالة على جوارحه في الحالة الاولى
بجواز البيع لان نقله من شخص فبيع بقاءه من دون ان يوضعف بانه لا يضر عن توكيل عبدا لغيره انما لا يطل ببيع وان كان للشاكت في نفسه فكذلك
هنا لو صح المالك بالاذن التابع للمالك الوكالة التي لا توقف على بقاءه فلا يضر في شأنها حتى تحقق الفرق بين الاذن والوكالة وجوب الحكم بوجوب
الاذن بالعتق بالبيع معا وبقاء الوكالة في الاول وطرف الثاني موقوف على اجازة المشتري قوله موافق لانا في الحكومة لم يكن ان فاني قبض الحق اذ قد
يوكل من لا يملك من على المال وكذا لو وكله قبض المال فانك الغريم يمكن ان لا يذنا في الحكومة اذ قد لا يرضى للخصم ولما كان اطلاق الاذن مقتضيا لمل
ما دل عليه من غير ان يتجاوز الامع لانه خارجة على التجاوز كما مر كان اطلاق الاذن لكل من الخصومة والاستنفاء غير متناول للاخذ لا يدل الاذن في هذا
على الاخر احدى التلايات المتابعة والتضمن فظاهرها ان الترافع في المص من التعديل فانه لا يلزم من الاذن في الخصومة الاذن في القبض
لجواز ان يكون الماذون غارفا باحكام الخصومة ودعايتها وليس امكن على المال كما هو الواقع في كثير لا بالعكس يجوز ان يكون امينا وليس بجارح باحكام
المنازعات كما هو الغالب في كثير من الصالحين الذين يستأمنون على المال لا يصلحون للحكومة فيقول لو قال كلكتك قبض حتى من فلان فاني اذن
له مطالبة الورثة اما او قال كلكتك قبض حتى الذي فلان كان له ذلك والفرق بين الصيغتين ان من متعلق بفعل الامر وهو قبض مدلولها الملك
فيها ايقين بلما القبض منشاء وهو فلان الذي يكون فلا يتعدى الامر الى دار ثلث قبضه في الوارث ليس قبضا من المديون نعم القبض من الوكيل
المديون لان يده وهو نائب عنه بخلاف الوارث فان الملك لا يتقبل البيح لثباته ومن ثم بحث لو حلف على فعل شي بفعل موكله لا يفعل
واما الذي على فلان فان جملة الموصول والصلة فيه صفة الحق وليس فيه تعيين المقبوض منه بوجه الاذن فعلق قبض الحق الموصوف بكونه في ماله
ينبع الحق حيث ما انتقل فان قبل صف الحق بكونه على فلان يشتر محصر القبض فيملا ان الصفة ازالته بكونه في الحق المتعلق بالوارث موصوفا
بكونه في ماله فلان هو الموكل فيه قلنا الوصف في هذا الاخر ان ينع عن من اخر له في ماله شخص اخر ولا اشعاله فيجب قبضه بتقدير ان لا يكون له
من اخر على غير ما صنفه هنا المجرى التوضيح فيكون كما لو قال بع عبدي ثمانا او الاكراه اشاكلها من الاوصاف ان ابيعه وان ثبت ترك الاكل في قوله
ولو وكله ببيع فاسد لم يملك الصيغة كما لو قال اشترى كذا الى ادراك الغلات ومقدم الحاج او بكذا واشاكله لافتر في ذلك بين ان يكونا عاقلين
بالفقا او جاهلين وبالتفريق انما يملك الصيغة لعدم التكل فيه فيقع ضوليا وورد بذلك في حيف حيث نزع قبضته كما لا يملك الصيغة
الفاسد لان الله تعالى لم ياذن فيه الموكل لم يملكه فالوكيل ولي فلو اشترى بموسم الثمن باع كذا لك سلة المبيع ضمن قوله وكذا لو وكله في
ابتاع عبيت اى يملك به بقبض الصيغة وقفا مع الاذن لكن هنا لان يشتري العبد بغير موافقة موافقة والاعراض يتعلق به كما يتعلق بالصيغة
المعينة لغير النظر في غيره سواء سواه ام قصر زاد عليه وان اطلق صح شراء ما يطلق عليه اسم العيب فهو له واذا كان انسان على غير ما لو كان بيتا
له مناعا عاجزا وبغير التسليم الى البائع فاما وقت التبرأة على التسليم الى البائع لان الدين لا يتعين الا بتعيين مالكه ومن يقوم مقامه كذا
يعتد الاعلى تقدير جملة ثمانية لان البناء يقتضي المقابلة ولا يصير ثمانية كون في الذمة بحيث يتحقق البراءة منه لا يقتضي البائع وتبقي رافرا قبل

ان الوصي ينفذ بالوكالة
خلاف الوكيل فانما ينفذ بالوكالة
مما لو وفده لغيره
بضم الهمزة الفاعل والبناء
والفعل

الشراء وصحة لا يتحقق البراءة منه لا قبض المالك من يقوم مقامه وليس هنا الا قبض البائع الا ان هذا القبض خارج عن مواضع الغرض لما تضمنه
ان مقتضى الشراء ما لا يرد عليه عوضا ولا لا في اللفظ على اقراره فيقتصر على موضع اليقين ولا مانع من جملة على هذا الوجه من البيع في الجملة قوله
ولا يشاهد امرين لا يشاهد يمين على قول مشهور وهذا هو المذهب لا يعلم فيه مخالفا ولا من متعلق الشاهد اليمين والشاهد المراقب الحق
المالية والغرض من الوكالة الولاية على التصرف في المال قدر ترتب عليها الكثرة من قبضه وبقاها من ياتيتها او بشكل الحكم فيها واشتراك الدعوى على
اليمين كما لو ادعى شخص على آخر كونه يجعل اقام شاهدا او امرين وشاهدا وحلف معه والطاح يثبت للمالك لا الوكالة ولا يرد ذلك في قبض
الشهادة ومثله لو اقام بالترقية فانه يثبت للمالك القطع ولان المقصود بالذات من المال لا الولاية نعم لو كان ذلك قبل العمل بغيره لم يثبت
انكار الولاية بطلانها في المثل يثبت بعد يمكن ان يكون نسب المصير القول الى التبرع لا يثبت بغيره في ذلك فيكون التوقف في عموم الحكم لا يثبت
فيها ولو شهد احداهما بالوكالة في تاريخ والاخر في تاريخ اخر قبلت شهادتهما وكذا لو شهدا معا وكل بالجهة والاخر العريضة لان ذلك يكون
الى معنى الواحد ولو اختلفا في لفظ العقد بان يشهدا معا ان الموكل قال كلنا في شهادتهما لانهما استنبطت ان يقبل لهما شهادة على عقدين
او يصنع كل واحد منهما مخالفا للآخر فيمنعوا اذا مرجع على انهما شهدا في قمتين للشهور في عبارات لا يحتاج غيرهما ان الشاهد بالوكالة في خلاف
تاريخ ما شهد به لم يثبت الوكالة لذلك لان كل صيغة واقعة في وقت منها لم يقم بها شاهدان واحد منهما غير الاخرى ما لو شهدا باقرارهما في قمتين
قبلت المصير لم يفرق في اطلاق كلامه بغيره باظهاره في الاول شهادتهما بنفس الوكالة في تاريخين ولكن بتأويله بسبب جمع التهود في الوقت الواحد
يستفاد من ذلك المتأخر وقع على جهة الاقرار لان الصيغة اذا وقعت مرة بقرعة بعد اقرارها وعلى ما ذكره في شهادة احدى ما بالانشاء والاقرار لا
في قمتين كما قبل لو شهدا معا بالافراق في الوقتين ويبقى قوله لو اختلفا في لفظ العقد صريحا في انشاء الوكالة في ذلك الوقت في خلاف ذلك فيكون
عقد الانشاء كما لو عقد الوقت وان اختلفت البتة و مرجع رد في ذلك وتعليقه الجواز في قولنا مرجع ذلك انما يشهد في قمتين يدل على ان ذلك
الوقت في العقد نفسه لا يضر لانه فرض المسئلة في خلافها في نفس العقد انما يضر لو كان في لفظه بان شهدا معا ان العقد واقع متفق
المعنى كان بلفظ وكلنا وشهدا الاخرانه بعينه كان بلفظ استنبطت هنا لا ان كان في عدم الثبوت والذين يفرقون من العبارة او بعبارة
التأخر المتضمن ببيان اختلاف الوقت وهو مشكل لعدم ثبوت كل واحد من الصيغتين وانما الشك في ما لو شهدا بالافراق في وقت مختلف
ان الشهور في قوله الفرق بين الاقرار والانشاء ان الاقرار اخبار وهو يستدعي اقرارا مطابقا له ولا يلزم من تعدد الخبر في الخارج لا مكان
يجز عن الشيء الواحد بخلاف معتد في ان يستدعي عدة في الفاظ مختلفة فيكون الامر خارج عن نسبة الخبر كونه من جهة التعدد والاشارة فيكون
ذلك كاطلاق الشهادة من غير تعيين زمان ومكان فيثبت لكل التوكيد فانها لا تصلح لعدم التعدي في العقد والاسد بخلاف ما لو كان الانشاء
في غير عقد الوكالة فانه لا يشاء الخارج له بقصد مطابقة الوكالة الخاصة في ذلك الحال فقد زانوا مكانه واختلفت صيغته وجعلت في لفظه
على احد ما شاهدان فلا يثبت ان يثبت في كل واحد من الطرفين كذا لا يستلزم اتحادهما بل هو واقع في كل واحد على احد ما هو الخاص
والحال انما لم يتعرضا للانشاء بنفي الاشياء فلا يشاهد اياها الاقرار معتد وكل واحد من افرادها غير ثابت فلنا لما ثبت ان الاقرار يستدعي
الى خارج وكان الاقرار يستلزم من حصول التوكيد في الجملة فحصل المقضي للثبوت ويقتضي انما العقد في الخبر عنه واتحاده وذلك غير خارج
كما لو اطلقا الشهادة على الانشاء فان المانع من ذلك انما هو التعدد وهو غير معلوم فيجب التمسك بالمقتضى لان يثبت خلافه مع مقتضاه
عدم التعدد هنا غاية ما يمكن توجيهه في الفرق الذي دعوه ومع ذلك لا يخرج من نظر فكيف بما اطلقه المصير يمكن ان يرد المصير بلفظ الوكالة
في المستلزمين الاقرار من حيث ان الوكالة لما كانت مثبتة بما يصيغه ذلك عليها فقولنا وكلنا او استنبطت على كذا يمكن جملة اقرار او انشاء
الاعم ضمير واحد ما بان يقول انه قد كلف قبل هذا الوقت فيكون اقرارا ولم يكل فيما مضى فيكون انشاء والكلام فيما لو اخلوا وعلموا ان
في نقل كونه من بعض العامة عدم الثبوت بذلك في القضاء الاختلاف لا يخرج من جهة يمكن الظاهر ان عدم الخلاف عند عدمه في العامة في الثبوت
مع تعدد الاقرار فيكون له لو ادعى الوكالة كونه غايته في قبضه لانه اذا ادعى الوكالة كونه غايته في قبضه لانه اذا ادعى الوكالة كونه غايته في قبضه لانه اذا ادعى
انكر الغرض كونه كذا فيقول قوله بغيره لان اليمين انما يتبع اذ كان المنكر بحيث لو اقره فذلك في بعض هذه المسلمات نظرا
وان صدق الغرض بهد الوكالة فان كان الحق عينه لم يرد ما يثبت له لانه قطع لان اقراره يتعلق بحق المالك فلا يسمع فيه بغيره في حقه فيستلزم ان لا يسمع
غيره الا ان يسمع اليك على جته فاذا حضر وصديق الوكيل يرضى الدافع وان كذبها فقول قوله مع يمينه فان كانت العين موجودة اخذها ولم يمسك
من شاء منها بردها لترتب اليك بها على الدافع مخالفة الوكيل اجصارها وطولب بردها فكذا فان تعدد دوافعها لتلفها وغيره في حقه فيكون
على من شاء منها فان رجع على الوكيل لم يرجع على الغرض لم يطاعا غير الغرض يرضى اليك وان رجع على الغرض لم يرجع على الوكيل ان تلفت في يد
فوقه لا يثبت صدقه له امين عنده والارجع عليه وان كان الحق ينافي في حقه في التسليم اليه مع صدقه رجحان احدهما ساءا لغيره لا يثبت
انما يكون على الوكيل لا يثبت باقرار الغرض عليه باستحقاق غيره لمقتضى حقه ولا التسليم لا يرضى به الا اذا كان يرضى بالذات من شهودان على الحق
الامتناء من تسليمها كحق يشهد عليه وليس هنا كذلك لان الغائب يرضى على حقه ومطالبة الغرض بالحق لو انكر الوكالة لثبوت حقه
الدفع هنا لان هذا التصديق انما اقتضى حقه في التسليم من مال نفسه لانه انما لا يرضى بذلك فلا يسمع من يرضى به لغيره اقرار العقل على قسم

ذلك
الوكالة
انه

فانما لا يسمع
في قوله وكذا لو كان
في قوله وكذا لو كان
في قوله وكذا لو كان

يشمل الحق الواجبة كركوة فالتأخير في دفعها ليس لها تأثير على صحة الوكيل في الايداع انما يترتب على الوكيل
لم يضمن ولو كان وكيل في قضاء الدين فلم يشهد بالقبض من وقته رد في الفرقان الايداع مني على الاخفاء وهو فيها امر مطلوب بخلاف قضاء الدين
هو على الصدق لان الوكيل في الرد والتلف فلا يؤثر الاشهاد في غير مجازات المدعيون ووجه التردد في الحكم تمام كركوة من عدمه لا لظن
الامر على الاشهاد فيحصل الامتثال به من رد المص يمكن كونه مجموع الحكم في المسئلتين وفي المسئلة الثانية وهي مسئلة الذين خاصة فلا ينافي لما
سبق في الوديعه من حكم بعدم الضمان بترك الاشهاد ويمكن كونه في كل واحدة من المسئلتين فيكون وجوبه عن السابق والظاهر الاول ولا بد
بقية الحكم بكون الاداء بغير حضرة الموكل لان انتفى الضمان لان التقريب مستند الى الموكل قوله اذا التقدي لوكيله في مال الموكل ضمنه ولا يطل
وكا لئلا يعدم الثاني في شبهة ذلك على خلاف العامة حيث زعم انها بطل بالتقدي لانها امانة فيرفع زوالها كما لو دعيه بطلانها ظاهر اذ كره المص من عدم
الثاني بين الضمان والاذن ونحوه ان الوكالة تضمنت شيئين الامانة والاذن في التصرف فاذا التقدي في الت امانة وبقي الاذن كما كان الاذن
لا يشمل على شيئين ايضا الامانة والتوثيق لم يطل الثاني بطلان الاول بالتقدي عند الجميع وهذا يحصل الفرق بينهما وبين الوديعه فان الوديعه
لا يشمل الاعلى الامانة فاذا ارتفعت بقيت ضمنه مع انما يمنع بطلان الوديعه مطلقا ولو باع ما يهدي فيرسله الى المشتري عمن من ضمانه لا يستلزم
ما دون فيه فيجري مجرى بعض المالك لا خلاف في زوال الضمان عنه بالتسليم الى المشتري ماد كره المص لان المشتري قد ملكه فاذا وصل اليه ما كان للمالك
زال الضمان وانما الكلام في زواله بمجرد البيع فانه يحتمل ان يخرج من ملك الموكل به ودخوله في ملك المشتري ضمانه وعدمه لا ينافي بطلان العقد
قبل قبض المشتري فيكون التلف على ملك الموكل وهذا اقوى في كركوة ولو قبض منه بوضع الجواز لم يكن الثمن مضمونا عليه وان كان اصله
لقبضه بان الموكل لم يتقدم فيه ومثله لو التقدي في الثمن ثم اشتري به قبض البيع ولو رد عليه بعيب ففي عو الوضمان وجها لوجودها فيقال
المالك الى المشتري بالعقد بطلان البيع من حيث لا من اصله موضع الاشكال على تقدير رجوع اذ رد عليه فلهذا ان الموكل لوكيله في بيع ما كان
مباعا فيه رد وكذا في التكاثر والقول بالجواز لاكثر لوجود التقضي هو ان المالك في البيع المذكور وانقضاء المانع اذ ليس كونه وكلاهما ذلك لا
يصح لما يقتضيه وجه التردد تمام كركوة قول المص وجاؤه بالمع من التمسك ولا يصير موجبا فابا لا عند المانع عند ولا يفي قوة جواز الجواز لمع التمسك مع
الاذن ومراعاة الصلح المتبعة في كل وكيل جواز تولي الواحد الطرفين عندنا ولو اطلق له الاذن ففي جواز بيعه من نفسه القولان واولى المانع هنا
وقد ذهب جماعة من مجوزي الاول الى البيع مع الاطلاق لما تقدم ولان المصوم من الاستثناء في البيع البيع على غيره فلا يتناول الاطلاق وقد ورد
مع ذلك روايات على المانع كثر اراء الوكيل من نفسه منها رواية هشام بن الحكم عن الصادق انه قال انك لا تجوز لرجل ان يشتري من عندك وان كان الذي عندك
خير او في حديث اخر عنه نحوه ولا انا مع ضمان الامانة على السموات لا يرد يمكن الاحتجاج به على منع البيع ايضا لعدم الفرق القاطع وهذا ذهب الخ
الى الجواز للاصل في جوازه في الاب والجد والابن والابن المغايرة الاعتبارية هي الحقيقة للجمع وقد ظهر بذلك ان الخلاف في هذه المسئلة ليس باعتبار بطلان
الواحد في العقدان جماعة فائلا بجوازه مع منعه هنا ولا يمكن المغايرة بتوكيله في القول ان لم يجز في الاجاب نعم زيد الحكم بالجواز بعد انقضاء
منع تولي الطرفين والخلاف في المسئلة في موضعين وفي كل واحد ما ان اوكيل هل يدخل في اطلاق الاذن ام لا الثاني مع التصريح بالاذن هل له
ان يتولاه لنفسه وكل في القول لا الثالث على القول بالجواز مع التوكيل هل يصح تولي الطرفين ام لا الرابع على البيع في الثلاثة والعامة في الخ على الجواز
في الثلاثة وفي غيره في الآخرين والمص يجوز الاخير يمنع الاول وقد رد في الوسط فلهذا اذا اختلف في الوكالة فالقول قول منكر لثلاثة الاصل الاول
في ذلك يكون منكر الوكالة الموكل اوكيل للاصل من ثم اطلق المنكر وتوجه منكرها الموكل ظاهره وانكار الوكيل فيمكن فرضه فيما لو كان التوكيل
في بيع شيء مشروطا في عقد لازم وشروطا يقاها وقت معين وحصل الخلاف بعد انقضاء في حصول التوكيل فادعاء الموكل بالخروج عن العهد
جهل التقدي لا زما وانكره الوكيل فيخول ذلك قوله ولو اختلف في التلف فالقول قول الوكيل لا تامين وقد يتعد امانة البيعة بالتلف غالبا ما منع
بعض الالتزام ما تقدره غالب المراد تلف المال الذي يهد على وجه الامانة ليدخل فيه العين الموكل في بيعه بائنه ونها حيث يجوز له قبضه بعد العين
الموكل في شرها كذلك ووجه القول مع مخالفة الاصل بعد الاجتماع ماد كره المص لافرن بين ان يدعى تلفه بسبب ظاهر الفرق والخرق ونفق
كالشرع عندنا وفي حكم الاب والجد والابن والابن الوصي قد تقدم الخلاف في قول قول بعض الامناء قوله ولو اختلف في التقريطا فالقول قول
منكره لقوله اليهين على انكره يمكن ان يريد بالتقريطا يشمل التقدي اما لا اشتراكهما في الحكم واستعمال احدهما في الاخر كثيرا واما لان التقريطا اذا
عدى في ضمن معنى التقصير اذا عدى بغير ضمن معنى التقدي كما مضى عليه الجوهري في من الثاني قوله اننا خاف ان يفرض علينا وقد كرهه هنا
من جرف التقدي فيجمل الامين قوله اذا اختلفا في دفع المال الى الموكل فان كان يجمل كلف البيعة لانه منع وان كان بغير جعل قيل القول قول كركوة
وهو قول مشهور وقيل القول قول المالك هو الاشبه ووجه عدم قبول قوله مطاوعه لاصالة عدم الرد وعموم البيعة على المدعي اليهين على
انكره بالتفصيل بقطع الاشهاد والقائين بالتفصيل نظر الى انه مع عدم الجعل امين وقد قبض المالك الحضر مصلحه المالك فكان محسنا محسنة
ماد على قول قول المدعي بدل عيبه كقوله ان يردني الى الاعراض عن قبول النيابة في ذلك وهو ضرر منفي فيلزم الامانة لا يستلزم القول
بمن قبض عليه بنفسه مع كونه امينا والضرر منه نعم الاشهاد والتقصير تركه منه والاحسان لا ينافي في عدم قبول قوله في الرد كونه من جملة التسليم
للمنفعة عنه يندفع ان اليهين عليه سبيل ايضا وليس يندفع ويمكن الجواب ان السبيل المنفي كركوة منفية متعلا ما اخرج الدليل واليهين ثابت

بعض

منه

فكان خارجا فيبقى الباقي الحق ان قول قول الودعي ان كان خارجا بالاجماع فهو الفارق والافارقة وفي الاجماع بعد تقدم الكلام على ذلك
قول الودعي الحق قول قول الودعي في الاتفاق والبيينة دون تسليم المال الى الموصى وكذا القول في الاب والجد الحاكم وامنه مع البيينة انما انكر
بعد ما عورضه الخ ظاهره هذا عدم الاتفاق في تقديم قول الموصى والبيينة في عدم القبض وهو يؤيد تقدم قول الموكل فيه للاشتر في العقد
بل بما كان الاحتياط اولى اما الاتفاق فخرج عن ذلك مع ان الاصل عدم ما يدعيه المتفق لعل قامة البيينة عليه كل وقت يحتاج اليه فيستلزم
العسر والمخرج المقتضى بخلاف تسليم المال في هذا اذا ادعى الوكيل التصرف وانكر الموكل مثل ان يقول بعثت لودعيت قبل القول قول الوكيل لانه اقر بما
ان فعله ولو قيل القول قول الموكل لم يكن الا في الاشبهه وجعل الاشبهه اتمين وقادر على الانشاء والتصرف اليه ومخرج الاختلاف الى قوله هو
اعلم به ووجه تقديم قول الموكل ظاهر لاصالة عدم الفعل وقد اختلف كلام العلماء في هذه المسئلة فيخرج في تقديم قول الوكيل من غير خلاف
وقر في عقد جزم في كونه بتقديم قول الموكل ان كان النزاع بعد عزل الوكيل واستقر كون الحكم قبل العزل لانه لا صلة لعدم التصرف واصطفا
على الكد وتوقف في الروايات الاول اعلم انه لا يحتاج الى تقييد التصرف في هذا المسئلة بكون التمن قد تلف في يد الوكيل بان يقول مثله في وقت
التمن قد تلف في يدي كما ذكره بعضهم تبعا لقيده بذلك في التحريم لان الكلام في دعوى الوكيل التلف قد كرس سابقا وهو امر خارج عن هذه المسئلة
حاصل هذا دعوى الموكل عدم التصرف بالبيع ونحوه ليس يجمع العين والوكيل يدعي الفعل سواء ترب عليه مع ذلك دعوى التلف لا يفيدها اذا اشتر
انسان سلعة ودعى الوكيل انكرا فان كان القول قوله مع يمينه ويقضى على المشتري في التمن سواء اشترى بعين او في الذمة لان ان يكون في كونه يتباعه
حالة العقد ان حلف المتكرد في دفع الشراء منه وحكمه لكشري ظاهر او الزم بالتمن ويجب تقييد زيادة على الاستثناء المصنف بعدم اعتراف المتكرد
بكونه وكذا ان يكون العين التي اشترى بها مال المتكرد وقيام البيينة بذلك الاصل ايضا كما لو ظهر استحقاق احد العوضين الميتين فله ولو قال الوكيل
انفق المخرج الوجه في المسئلة ان الاختلاف راجع الى حصة ولا يعرف الا من قبله فيرجع اليه فيه وهل يلزم مع ذلك يمين الطاعة لانه ما يستلزم
سماع دعوى التمن او لا مكان اطلاع الموكل على الحال باقراره قبل ذلك نعم لو صرح بكون حصة ذلك من غير وجه محتمل لاحتل عدم سماع الدعوى
فهي اذ ان وجهه انما فانكر الوكا لانه لا يبيته كان القول قول الموكل مع يمينه ويلزم الوكيل مهر ما روى يصفه مهر ما روى ايجب بطلان العقد في الظاهر
يجب على الموكل ان يطلع بان كان يعلم صدق الوكيل ان يسوق لها حصة المهر وهذا في وجه الاول ان المهر يجب العقد كما لو انما يصفه في الطلاق
ولكن قد فوته الوكيل عليها بتقصيره بترك الاشهاد فيضمنه وهو اختيار الشيخ في رواية الشافعي هو المشهور بين الاصحاب فاختاره الشيخ ايضا في طومستد
ما رواه عمر بن خطلة عن الصادق في رجل قال اخر خطب فلانة فاعطت عن شئ مما قلت من صدق او ضمنت من شئ او شرطت فذلك رضى وهو
لان من شهد على ذلك فذهب فخطب وبذل عند الصادق وغير ذلك مما طابوه وسالوه فلما رجع اليه انكر ذلك كله قال نعم لها حصة الصادق عنه
وذلك انه هو الذي يبيع حرها فلما ان لم يشهد لها عليه بذلك الذي قال له حل لها ان تنزع ولا لجل كذا قول جماعة بين وبين الله لان يطلعها
الله بقوله فامسال معروف ونسرح باحسان فان لم يفعل فانه ما ثوم فيما بينه وبين الله عز وجل وكان الحكم الظاهر الاسلام قد باح لها
ان تنزع ولا يفتح قبل التدخل فيجب معه نصف المهر كما اطلاق في الاخير ومع في سند الحديث ضعف لو صح لم يمكن العدول عنه والقول
الثالث الذي اختاره اقر في وجهه واضح فانه اذا انكر الوكا لانه وحلف على فيها انشئ النكاح ظاهر او من ثم يباح لها ان تنزع وقد صرح به في
الرواية فيفتق المهر ايضا لان ثبوته يتوقف على لزوم العقد لانه على تقدير ثبوته انما يلزم الزوج لانه عوض البضع والوكيل ليس زوج نعم لو ضمن
الوكيل المهر كله او نصفه لم يحسب ما ضمن ويمكن حمل الرواية عليه واما وجوب الطلاق على الزوج مع كذبته فيفسد الامر وجوب نصف المهر عليه
فواضح واعلم ان المرأة انما يجوز لها التزوج مع حلفه اذا تصدق الوكيل بالام بجز التزوج قبل الطلاق لا بها باعترافها زوجة بخلاف ما اذا لم تكن
عالة بالحال فلو امتنع من الطلاق لم يجز عليه لان تمام النكاح ظاهر او حتى تسلطها على الفسخ ودفع الضرر واستطاع الحاكم على الطلاق لان له
ولا يلة الاجبار على المتنع وبقاها كذلك حتى يطلق او يموت او جرح او اذوكله في ابتاع عبدا فاشترى به ما ثم فقال الموكل اشترى به ثمانين قال قول
الوكيل لانه مؤمن ولو قيل الموكل كان شبهه لانه غلامه التقدير ان المبيع يباي ما ثم كذا ذكره في رواية الام يمكن الشراء صحيحا لما تقدم من حمل الطلاق
الاذن على الشراء بمن المثل وجه تقديم قول الوكيل في الاختلاف في صفته هو امين وان الظاهر ان الشئ يشتري بيمينه وهو قوي وجوه تقدمه
قول الموكل صالة لانه عن الزايدة لان في ذلك اشياء حتى المبيع على الموكل فلا يبيع ولا فرق في ذلك بين كون الشراء بالعين وفي الذمة بل يثبت
الغرم على المتقدمين في هذا اذا اشترى لوكله كان المبيع باختيار ان شاء طالب الوكيل ان شاء طالب الموكل الوجه اختصاص المطالبة بالموكل
مع العلم بالوكا لانه اختصاص الوكيل مع الجمل بذلك اما مع الجمل لان العقد يقع معوا التمن لازم له ظاهرا فله مطالبته واما مع العلم بكونه
وكيلا فلا يثبت ثبوت المبيع عليه بل عند الموكل والمراد بالجمل بالوكا لانه كونه مستمرا الى ان حصل القبض فلو كان جاهلا وقت القبض
معه يكون وكيلا ثم يثبت وكا لانه فالتطالب بالموكل محتمل بقاء استحقاق المطالبة للوكيل استصحابا لما كان ولا مكان عدم رضاه بمطالبة
الوكيل لو علم ابتداء ولا يكفي في ثبوت الوكا لانه اعتراف الموكل بها لا مكان توطئهها على اسقاط حق المشتري من مطالبة الوكيل لكن هذا لا يوجب
على من شاء منها ما صرح به في كونه وجه التميز من الحق على الموكل المتقدم مع الوكيل وهو ضعيف المذهب هو الاول اعلم ان الحكم بمطالبة
الموكل مع العلم والوكيل مع الجمل لا يتم ايضا على خلافه لان التمن لو كان معينا لم يكن له مطالبته غير من هو في يد بل الاول ان يقال في المسئلة

عليها لها

القول قول

ان التمس ان يكون معينا او مطوعا على التقديرين فاما ان يسلم الى الوكيل او لا وعلى التقديرين فاما ان يكون البائع عالما بوكالة غيره فاما ان
انه متى كان التمس معينا فالمطالب من هو في يده سواء في ذلك الوكيل او الموكل فان كان في الذمة ودفعه الموكل الى الوكيل فغير البائع في مطالبته
شاه مع علمه بالوكالة اما الوكيل فلان التمس في يده واما الموكل فلان الشراء له وما دفع لم يخصه في التمس بعد ان لم يكن دفعه الى الوكيل فله مطالبته
مع جملة يكونه وكما لو عدم البينة عليها الموكل مع علمه وهذا القسم الاخير يصح مسئلة الكتاب قبل ان يطلب الوكيل فقال الذي عليه الحق لا يفي
المطالبة بل يفت الى قوله لانه لا يثبت البينة الوكالة ولو قال غرضك لم يتوجه على الوكيل ايمن لان يدعي عليه العمل وكذا لو ادعى ان الموكل اراه
وجاء التكنيب ان مقتضى اقامة البينة استحسان المطالبة فغير ذلك رد مقتضاها فلا يلتفت اليه ويشكل بان نفي الاستحقاق اعم من تكذيب
البينة لجواز كون سببه طرق العزل والابرأ عن الحق والاداء الى الموكل والى وكيل اخر فيبقى ان يتبع دعواه ومن ثم استشكل الحكم في عدم يمكن
وضع الاشكال بان نفي الاستحقاق ان كان مشتركا بين ما يبيع وما لا يبيع لم يبيح لانه لا يبعد دعوى شريفة حتى يخرجها قبل ثبوتها الوكيل ولو
في الاولانية فيه لعدم المانع بخلاف ما له فيه ولا يثبت لنفسه حق او شهيد عليه قبل طوقها ولو عزل قبلت في الجميع لم يكن اقامها اثر
في المنازعة لان قضاء المانع من القبول خلاف القبض العام حيث رد هاهنا منظر الى ان محرم عقدا لو كاله واجب الخصومة وبطلان واضح
لو وكل قبض منه من غير علم له فاق الوكيل بالقبض صدقة الغريم وانكر الموكل فاقول قول الموكل فيه ردده منشاء التردد من الاختلاف في فعل
الوكيل فيقدم قوله ولانه من ومن اصابه بقا حتى الموكل عند الغريم والاقوى تقديم قول الوكيل قولها اما او امره ببيع سلعته تسليمه فاقض
وتلف من غير تفریط فاق الوكيل بالقبض صدقة المشتري وانكر الموكل فاقول قول الوكيل لان الدعوى هنا على الوكيل من حيث سلم البيع ولم
لم يستل التمس فكان يدعي ما يوجب الضمان وهناك الدعوى على الغريم وفي الفرق نظرية اوله على الفرق بين المستثنين مع اشتراكهما في وجوب
قول الوكيل الموكل بان الموكل يدعي على الوكيل بما يوجب الجناية وهو تسليم البيع قبل قبض التمس فيكون القول قول الموكل وجه التردد في
الفرق اشرأهما في كون النزاع في تصرف الوكيل قد تقدم ان قوله مقبول فيه فيبقى ان يقدم قوله في التصورين فان المص قد ترد في الحكم
الاول جزم بالثاني فيكون الاستشكال في الفرق بلحاظ الاول الى الثاني الى العكس وان لم يكن من حيث اشتراكهما في اصابة عدم القبض
الجائز في الثانية لاداءها وهي امر زائد على ما توجه في تقديم كل منهما وهذا كله انما يتم مع كون التسليم متوقفا على القبض كما لو وكل في البيع خلا
لم يصح له بالاذن في تسليم البيع قبل قبض التمس المانع الاذن او كون التمس مؤجلا فلا فرق في تقديم قول الموكل بين تسليمه وعدمه الا يشكل
بما فاشاه من ان يرجع ذلك الى دعوى الوكيل التصرف والتلف قوله مقدم فيها وغايتها ان يتوجه دعوى القبض هنا بخلاف ما قيل في الثاني بان
التلف الذي يترتب دعواه فيها كان بعد تحقق وصول المال اليه وهو متصف هنا واما التصرف فكما يكون بعد وصول المال اليه كما يكون قبله
فلا يجامع معا لو كمل في البيع خاصه وقد يكون التصرف هو القبض كما اذا كان وكلا في خاصه واعلم انه متى قدم قول الوكيل في القبض قبل حصول ذلك
برأه المشتري من التمس الظاهر لان الحق واحد فاقبل قول الوكيل قبضه كيف يتوجه بما عليه على المشتري محتمل عدم برائه بذلك لخاصة الاداء
الاداء وانما قبل حق الوكيل استيما به وهذا المعنى مفقود في المشتري فلا يقبل قوله في ذلك لو كان النزاع معبدا له ونفي العبارة عن هذا الاحتياط
الباس في التذكير فقولهم ولو ظهر في البيع عيب دعه على الوكيل والى الموكل لانه لم يثبت حصول التمس اليه ولو قبل في البيع على الموكل كان شبه القول
الاول الشيخ في تعليقه بما ذكره موضع الخلاف ما اذا علم كونه وكلا كما يرشد الى التعليل والاقوى اخذاره المص لان الملك للموكل لا لوكاله
والبائع في الحقيقة هو الموكل ووصول التمس اليه وعدله لا يدخل في هذا الحكم اصله لا يجوز دعه على الوكيل لانه لا يغير البائع ان لم يكن وكلا في
قبض البائع على تقدير رده بالبيع كيف كان فقول الشيخ ضعيف وكذا تقليد له

في
قوله ان كتاب الوقف والصدقات الوقف عقد شرعي تجب فيه الاصل والاطلاق والمنفعة عرفا لوقف بعض خواصه بالحدود الواردة
ان قال جسد الاصل بسبيل التمس والتمس في الاصل المنع من التصرف تصرفا فانا قلنا الملك يتسبيل التمس بالحقها الجهة الموقوف عليها بحيث يتصرف
فيها كيف شاء كغيرها من الاملاك وعدل المص عنه الى اطلاق المنفعة لانه اظهر في المراد من التسبيل مع ذلك فليس تصرفا حقيقة او لا يقتض
بالكسب وقبيلها لا تباقي قضى الخاصتين واراد تجب في الاصل على الدوام فيخرج تلك الثلاثة خروج عن اطلاق معنى التجب فان اعم من الموقوف
ان ارادة ما لا يدل عليه ظاهر لفظ التعريف معيب فيه ولا يقتضاضا بالوقف المنقطع الاخر فانه صحيح وليس مؤثرا لان يقال انما يصح حيا
كما عرفت بعضهم وهو ممنوع وان كان في معناه وقريب من تعريف المص اعم من التمس في الدروس من ان الصدقة الجارية تعالما وادى في الحد
اذا مات المومن انقطع عمله الا من ثلثة ولد صالح يدعوه ولم ينفق به بعد موته وصلة جارية قال العلماء المراد بالصدقة الجارية الوقف هذه
بعض الخواص ايضا لافان صان على نذر الصدقة كذلك والوصية بها فله واللفظ الصريح فينوقف لا غير فما كان الوقف على بقود النافذة
للملك على وجه الزوم والعين والمنفعة اقل من لفظ يدل عليه صريح كغيره من التملكيات لكونه الاعلى القصد القليل الذي هو العدة في
التقليل لا خلاف ان لفظ وقف صريح في لفظ الموضوع لغيره وشراعي في لغة شاذة وقبيل زيادة التمس والظان الصيغة باحتمال

غير ضمنية قولها وامحرمت وصدق فلا يحمل على الوقف الامع القرينة كما لا خلاف في ان الصيغة الاولى صريحة لا خلاف في عدم ضرورة هاتين
الصيغتين ومثلها ابدت وانما هي كناية عن تحقق الدلالة عليه في صدقها واخصام لفظها لئلا يبدل عليه منقضا اليها صريحا كقوله صدق
او محسنة او موقدة او لا يتبع ولا توجب خذ ذلك انما تكون صريحة بدون الضمنية لا شرا كما في الاستعمال بين وبين غيرهما
الحض لخرج الزكاة والصدقات المطلقه والهباء ونحوها هذا كله بالنظر الى لانه ظاهر اللفظ بحيث يحكم عليه به لو سمع منه ظاهر او اياها
وبين الله تعالى ان نوى به الوقف تعين والافلا والفرق بين وبين الصريح مع اشتراكهما في اعتبار الفصل في اللفظ ان الصريح يحل عليه ظاهر
كما قرناه وان لم يكن صدق في بنية بخلاف الكناية فانه لا يحكم عليه به الا باعترافه بكونه قد صدق به وهو معنى كون مدين بنية وهو لفظ
بضم الدال تشديدا لئلا يمسكورة بالبناء للمفعول ومعناه انه يترك كل ما في يده من ادعي غير الصريح الوقف وصدقه في قوله ولو نوى بذلك
دين بنية ثم قوله نعم لو اقر انه صدق حكم عليه في اخره خازنه لان ظاهره ان ادعاء بنية على تقدير البنية وان اقره بقصد حلب من الاداء
ثم استدركه نعم والاولى ان يقول كما اشرفنا اليه ان يدن بنية لو ادعي اداة الوقف وصدقه بقوله في هذا الامر الاول انه فرق في كونه
لفظ الصدقة الى جهة عامة كقوله صدقت بهذا على المساكين واصله الى جهة خاصة كقوله صدقت عليك وعلى كذا وجعل
ملحقا بالصريح ويكون وقفا بخلاف الثاني فانه يرجع فيه الى بنية كما اطلقه غيره والفرق بين واضح الثاني ان ظاهر العبارة وغيرهما صريح
وكذا ان كل واحد من الالفاظ الثلاثة كناية عن الوقف يقع ببيع مائة او انضمام غيرها اليه على ما قرره الامر في ذلك ولكن ذكرنا الشبهة في ان
ظاهر الاصحاب يدل على ان صدقت وحرمت صيغة واحدة فلا تعني الثانية عن الاولى وتنفق الاولى مع القرينة وادعاء من الظاهر غير ظاهر
الثاني الحق فيها بالصريح ما لو قال جعلت وقفا او صدقة موقدة محرمة فاكتمى بها بدون دعوى البنية وهو حسن لصراحة فيه الا ان فيه خروجا عن
صيغة الوقف المنقولة وظاهره عدم المساحة في مثل ذلك ان كان الاقوى لا كفاء بكل لفظ يدل على الطرصر بما قولها ولو قال جعلت
سبيل قيل يصير وقفا وان تجرد لقوله جعلت سبيل الموقرة وقيل لا يكون وقفا الامع القرينة وهذا اشبهه قد استفيد من ذلك
مبلان الصيغ الوقفية فمستوى ما ذكرناه ستة واحدة لا يتوقف على الضمنية اجماعا واشتد ان يتوقفان على خلاف وهما حبست وسبيلت
جماعتهما في كونه والقواعد انهما صريحان كوقفت ومثلها حبست وزيادة الهبة بغير اشكال هنا نظر الى الاستعمال العرفي
لها في غير ما كان في الخبر الذي نقله المصنف انما اطلق عليه تجسس الاصل فيمن لا تجر بالاستعمال اعم من المطا والظهور القرينة في هذا الامر
ومعها الاشكال قد وقع اطلاق الصدقة عليه وقد اثير المؤنثين لانه في بني يزوج رجل على الوقف لا انضمام القرين للفظية بعد ذلك
والاخرى اخذت من انظارها الى القرينة للفظية والنية وهو اختيار من اضافي غيرهما لا شرا كما في الاستعمال بين وبين غيرهما
والموضوع المشترك لا يدل على شيء من الخصوصيات ولا الصلابة الملك ان يحصل الناقل الشرعي وهو غير معلوم واعلم ان ظكلام حيث
اعتبر الامايج لم يتعرض للقول انه غير معتبر في الوقف مظهر وهو ظاهر الاكثر واحد الاقوال في المسئلة وهذا لعدم اشتراطها ليس في
النصوص ما يدل عليه ولا نكالا باختصاص اذا قلنا ان الملك فيه ينتقل الى الله تعالى لانه ملك فيكفي فيه الايجاب كالموقوف باستحقاق
الوقوف عليه المتفق استحقاق المتقون منافع هذه القول الثاني اعتبارها مظهر الاطباء هم على انه عقد فيعتبر فيه الايجاب القبول كسائر العقود
ولان ادخال شيء في ملك الغير بدون رضاه يبيد الاصل البقاء الملك على الكبريد وفضل ثالث فاعتبر ان كان الوقف على جهة خاصة كتحقيق
معين او جماعة معينين لما ذكره الامكان القبول وان كان على جهة عامة كالقصد او المجمل يعتبر لا تنفذ ملك ولان الملك ينتقل فيلحق
تجمل في الاول فانه ينتقل الى الموقوف عليه قد يظهر من المصنف ما ياتي اختياره ولعله اقرى فيعتبر القبول مطا وعلى بعض الوجوه يعتبر فيه اعتبار
في غيره من العقود لانه من اللفظ الصريح العرفي المطابق للايجاب المتعقبة بغير فصل يعتد به الى غير ذلك من الشرط وطوبى لادبي الصالح انما
على القول باعتبارها لتأخر عليها كالحاكم ومضمون ما كينول غير من المصالح وعلى القولين لا يعتبر قبول البطن الثاني لو كان متعديا ولا
رضاه لما ائتمن الوقف قبله فانه قطع ولا يبوله لا يوصل بالاجاب فلو اعتبر لم يقع له كغيره من العقود لانه لا يلزم الا بالاجاب
لا خلاف بين اصحابنا في ان القبض شرط لصحة الوقف فلا ينعقد به من كان لا ينعقد بالاجاب مجردا عن القبول او بالعكس فيكون القبض
جزءا للسبب لتناقل الملك وعبارة المصنف في لزوم قول لا ينعقد ذلك لكنه فيما سيجي صرح بما ذكرناه حيث يقول في القسم الرابع القبض
شرط في صحة وتظهر الفائدة في التمام التخلل بين العقد القبض على تقدير حصوله فانه الموافق على ما حققناه وعلى ظاهره كونه شرط في
اللزوم لا ينافي ان يكون الموقوف عليه ليقض الوقف ان لم يلزم فان اللزوم غير معتبر في ملك التما حيث يتحقق العقد الثاني وان كان جائزا
عند المصنف وغيره من المحققين كناية عليه البيع بخيار ونحوه ولعله حاول ينفي ان يصدق من القبض الرد على بعض احوال حيث جعله لازما في الصيغة
وان لم يقض في عبارة ترو عليه بالصريح ولم يعتبره لانه مفهومها انما صرح بما مراد بعد ذلك قولها واذا تم كان لازما لا يجوز الرجوع ولا خلاف
في لزوم الوقف حيث يتم عند علمائنا الجع وانما يبدل ذلك على خلافه ان ينفذ حيث يتم انما لا يلزم تجرده والواقف الرجوع فيه ولو لم يرد
الا ان رضاه بعد موته فيلزم او يحكم بلزومه كما قلنا وقيل يفيض من اصل الزكاة والاول اشبهه هذا هو الاظهر وقد تقدم الكلام فيه
وسبب في تحقيقه في الوصية اياها ولو جعل المتقدم قبل يقسم على الجميع بالحصص ولو اعترف لك بالقرعة كان حسنا ووجه الاول الصلابة

تدبر

فيه

عدم كل منها على الاخر فيكم بالاقتران لان ذلك قضية كل واحد من اثنين اشبه سبق كل منهما بالآخر وانما وجه القرعة انما الكل امر مشبه
او معلوم عند الله مشبه عندنا وهو هذا كذلك وهذا هو الاقوى لكن ان جعلنا السابق والاقتران في كل منهما افتقار الى نفع أو نفع الحال على
جميع التقادير الممكنة وهو سبق كل واحد من اثنين اشبه سبق كل منهما بالآخر وانما وجه القرعة انما الكل امر مشبه
خرج واحد منهم ثم اخرج على الباقي الى ان يبقى واحد فيكون هو المتأخر وكيفية القرعة على الاول لا يمنع من اشكال لان الغرض استتباع ما يمكن من
القرعة من فهو هذا على تقدير كون الواقع وقتا وعتقا كما يراه كما فرضه المصنف لانه لا يثبت فيهما مع سبق الوقت ثم العتق ثم البيع او مع هذا
على العتق سبق العتق ثم الوقت ثم البيع او مع تقدم البيع وسبق البيع مع الصورتين فهذه ستة مقارنات اثنين منها وهي ست ايضا اقتران
الوقت العتق سابقين والبيع والحق لا يتقارن الوقت والبيع سابقين على الوقت لاحقين له واقتران الثلثة فيقتصر القرعة على البيع او مع هذا
على جميع الاحتمالات وحيث يكتب مع رفاع في احدها الوقت في الثانية العتق في الثالثة البيع وفي الرابعة الوقت العتق وفي الخامسة الوقت
والبيع وفي السادسة العتق والبيع وفي السابعة اجتماع الثلثة ثم يخرج واحد فان ظهر واحد المتقربين قدم واخر اخرج اخرج فان ظهر منفردا فخرج
مع غيره عمل بمقتضى ما استغنى عن الثالث وان ظهر السابق مع غيره او الثلثة اخرجت اخرج غيرهما كما ذكرنا وان ظهر الاخر فله الثلثة فاد الاخير
او قد نشأت من بينهما سابقا وحكم بتأخير الثالث ولو كتب ابتداء ثلثة عشر فقتل بعد الاحتمالات واخرج على الوجه الذي صورناه فانظر
هذا هو الذي يقتضيه تحقيق حال القرعة والافكار لا يتخلل من تحريمه فلو ان اذ وقف شاة كان صوفها ولبنها الموجود اخل في الوقت
ليست ينظر الى العرف كما لو باعها منه بالنظر الى العرف على ان حقها ان لا يدخل في الوقت لانها منافع خارجية عن حقيقة الشاة التي تعلق
صيغة الوقت بها لكن لاد العرف على كونها كالجوهر منها يتناولها العقد كما يتناولها البيع بخلاف الحمل فان كان بمثابة ما في الاضال
الذي هو في قوة الاضال لان العرف لم يجعله كالجوهر الاصل عدم دخوله كغيره لولا دليل خارج كغيره وانما الصوف اللبن موجودان
على الظاهر وفي المصراع فلو احتلب اللبن واخرج الصوف لم يدخل في الاضال لاد ان تناول العقد انما يقتضي كونها من جملة الموجودات على مقتضى
العقد فلا يجوز التصرف فيها كما لا يصلح الا مانع من كون تناول العقد يقتضي ذلك انما يقتضي تجسس اصل اطلاق الثمرة وهما من جملة
الثمره فيلحقها حكمها كما يشهد لها اسم الثمرة اذ اخرجت او اتمت اذ خلا في العقد بجاء لانه العرف كما قررناه ولو كان الموقف شجرة فتماتها الموجود
لواقف والموقوف عليها كالحمل حكم الاضال المعادة للقطع حكم الثمرة بالنسبة الى المنفعة كما لا يدخل في الوقت مطلقا كالتصوف على
الظاهر ولا فرق في الثمرة بين الخل وغيره فلا يدخل الموجودان لم يورثا في ذلك التفضيل حكم يخص البيع كما سلف في ان يكون عينيا مملوكا
يطلق العين على ما يقابل الدين فيقال لما لا ما عين لو دين وعلى ما يقابل المهر وعلى ما يقابل المنفعة فيقال ما عين او منفعة ويجوز الاختيار ما بين
هنا عن كل واحد من الثلثة لعدم جوازها وتماثلها في التفضيل الى الاولين منها وذلك الثالث وما عدا ذلك جواز وقت الدين فيقال ان الوقت
اصلا يجتسب منفعة تطلق وذلك يقتضي امر خارجا يحكم عليه بالتجسس الذي في الدية امر كل لا وجود له في الخارج فوجه قبل التبيين كوقف
المعقد ومن ثم لم يشرع اعد جوارثه التي غير من هو عليه لما ذكرناه ولا يقدح بتجسس من هو عليه لانه لا يخرج ابو الواسع اطلاقا في الدية
يتوقف على عين خاصة بخلاف الوقت فانه يقتضي عينايديهم بشاهاة يقيدها عن التصرف ولكن يشك في ذلك عند اطلاق الجوارثه التي
غير من هو عليه مع توقفه على قبضه فانه يلزم الجواز هنا كذلك وما يقابل الفرق من ان الوقت شرطه التغيير وعدم قبضه يكون تحققه وقفا على
امر اخر بعد العقد هو ينافي في تجسس من دفع بالجهة شرطها التغيير كذلك لم يمنع محتها تاخر القبض فكذلك الوقت لان المتأخر منه حقيقة هو القبض
وهو غير مناف لتغيير القيمة كما لو تأخر مع قبضها خصوصا على ما قد نقله في البيع عن الشهيد في بيع السليم قبل قبضه على غير من هو عليه
ان العقد اذا استلحق ما فيه كونه في عين شخصه اصب العقدة عليها وكانت كاتما العقود عليها ابتداء الا ان اذ كانت متاخره في
هنا ان القيمة الكلية لما لم يكن لها وجود في الخارج لم يكن الموقف موجودا حال العقد كان في معنى وقف المعقد وان وجد بعد ذلك اعلم
لا فرق في الدين بين الحال والمؤجل على المورس والعسر لا يمتزج في الجميع في المعنى البطلان اما عدم جواز وقف المهر سواء استند الى عين كقول
من هذه الافراسام الى غير معين كقولنا ان الدين من ان غير معين باعتبار كونه غير موجود ويزيد الثاني انه غير مملوك وهما مناط الوقت
واقا المنفعة فوقها منافع للغاية المطلوبة من الوقت من الانتفاع مع بقاء عينه لان الانتفاع بها يستلزم استعمالها شيئا فشيئا ولا يكفي
مجرد ما كان الانتفاع مع عدم بقاء العين محتسبه بجواز التصرف في العين فبقية المنافع في وقت الغرضان بغيره ولو قيل ان استحقاق الانتفاع
المؤبد بالعين يمنع من التصرف فيها كما هو في اختيار الثمن ان ذلك عمرى الوقت ان جوازها ما يدل عليها من الاقفاط مطروا الامتعا
الامرين وان شاركه الثمرى في هذا المعنى حيث يصرح بها وبالحمل فتعلق الوقت هو الغير ليستفيع بها لا المنفعة وحدها وان بقى العين
في البيع من التصرف فيها قوله ولكن الوفاة تحت خرسا او ناضحا او باريا يعين ما لم يعينها بالتخصيص ان تجبها بالوقت اذ اخرجها الى بيع
بقائها بالكلية والمراد بالتأخر البعير الذي يستحق عليه المهرى في اتمه ويصح وقت التقار والتباعد لا ثالث ولا آلات لمباخره بها
كلما انتفع به ولو الوجوه في ذلك كونه وجود المنفعة المحض وهو تجسس الاصل اطلاق المنفعة وانتفاء المنافع في وقت وهو محل فاق وشبهه
على خلافه في حيث منع من وقف الجواز وان والكتب وما لا حيث منع من وقف المنقول مطروبا على ما تقدم وقوله اما هذا فانه لا يثبت

وبينا

بجاء

ثم
خص
ايضا

كلمته

اعبد في سبيل الله واقرا به باه عقل حيث وقف فاصح في سبيل الله قولهم وكذا يصح الكلب المملوك والسورة اراد بالملوك احد الكلاب
فانه لا مانع من وقفه متى جوزنا وقفه لحيوان ونسبته لك على خلاف بعض العامة المانع من وقفه بناء على انه لا يملك مطلقا ولا وقف الا ان
لقد راعى القليلم لما حقق ان القبض شرط في صحة الوقف كان الا ان المنفعة تسليما لا يمكن قبضه يصح وقفه مثله الجمل الشارد ونحوه لكن
يشكل ان القبض المعبر في الصحة غير فوري ح فلا مانع من وقوع الصيغة صحيحة وصحة الوقف مراعاة بقصد بعد ذلك وان طال الزمان فان
بطل هذا بخلاف البيع فانه معاوضة مختصة من الجانبين وبشرطه كان تسليم العوضين في الحال بالنظر فلا يتعدى الى غيره الاصل والوقف
الموقوف عليه على خصيصه فاولا يصح لزوال المانع ولا عبرة بالقيمة هنا لان شرط الوقف القبض لا يمكن قبض بعض الوقوف وهو ما
عن الباقي وعلى هذا فبين حكم البيع والوقف بالتسوية الى الا ان عموم وخصوص من وجه قولهم وهل يصح وقف الدنانير والدراهم فيلزم
الظاهر لانه لا يقع لها الا التصرف فيها او قيل يصح لانه قد يفرض لها نفع مع بقاء اودنك النفع هو التحصيل وتزوين المجلس والضرر على سبيل
ذلك وجعل الخلاف مع ذلك لانه لو كان هذا المنفعة مقصودة للمنفعة العامة ام لا فان اظهر من ان النفع هو لانه لا يملكه الا بالذات هار يجنبه الناس
لغاية الوقف والاقوى الجواز لان هذا المانع مقصود ولا يمنع قوة غير ما علمنا نعم لو انشئت المانع عادة في بعض الزمان والامكانة انما هو
بالمعقول ولو وقف ما لا يملكه لم يصح وقفه ولو اجاز المالك قبل لا يصح لانه كالموقف المشا وهو حسن والصحة المنفعة في الاول المعنى الترتب
لذلك بناء على استحسانه بعد ويمكن ان يريد بها مقادير المعارف ويجعل تلك جازيا على مذهب الغير ثم ذكرنا الفناء ووجه الخلاف ان تصرف
الفضولي المحقق بالاجازة قد يقع شرعا في مثل البيع بالنقص وغيره من العقود مثالة المعنى ان الوقف عقد صدق من جهة العتاة ولا مانع فيه
الا وقوعه بغير ان المالك وقد ان المانع باجازه قد دخل تحت الامر العام بالوفاء بالعقد فبصرف الاجازة كالموقف المتنافس في المالك
هذا والله اعلم بحسنه المنع ان عيب الفضولي لا اثر لها من حيث عدم الملك وقبح التصرف في ملك الغير فلا يترتب عليه اثر وما اثر الاجازة
معلوم في غير موضع التصرف في حق الغير بين الوقف والبيع لان بعض اقسامه فكذلك كالتوقف فلا يثبت الفضولي فيمنع من حيث هو مغايرة
للبيع وان واقعه في بعض الافراد لو قيس عليه وتوقف في كونه والتشديد في من ذلك له وجوب وان كان ما اختاره اوجه قولهم ويصح وقف
وقبضه كقبضه في البيع لا خلاف في صحة وقف المشاع كغيره لتحقيق الغاية المقصودة من الوقف فيه ولا مكان قبضه كما يجوز بيعه وغيره من العقود
وبمن ذلك على خلاف بعض العامة حيث منع من وقفه بناء على كونه عدم امكان قبضه الاصل ممنوع فان المشاع يصح قبضه كما يصح قبض الموقوف
لان ان كان هو التامة فامكانه واضح وان كان هو التعلق فيمكن وقوعه بان الوقف الشريك معا وقد تقدم تحقيقه في البيع وان اختلفت وقته
على ان الشريك ان كان منقولا وعدا من ان عقار اقول وفي وقف من بلغ عشرة اردد والروى جواز صدقة والاولى المنع لوقف نفع الجرح
البلوغ والرسد شار بقره والروى جواز صدقة بعد تردده في جواز وقفه لان وقفه يرد به نص مخصوصا بما ورد بجواز صدقة كالموقف
وجاءه عدوه الى الوقف نظر الى انه بعض افراد الصدقة بالمعنى الاعمال والتواضع واهل زارة عن الباقر قال اذا ادى على العباد عشر سنين
فانه يجوز في ما له ما اعتق او صدق او اوصى على حدم معروف وهو جازي وقريب منه رواية مناعة ومثل الخمار الشاذة مخالفة لاصول الفقهاء
باجماع المسلمين لاصلاح الناس من الحكم في قول المصنف الاول المنع راحة الميل الى لان لفظ الاول لا يمنع المقيض واستدلاله بتوقف نفع
الحجر على البلوغ والرسد نوع من الاستدلال بالمتنازع لان الجوز لا يملك الحجر عليه في هذا التصرف الخاص لكن لما كان الحجر عليه في التصرف
والفناء في طبل الاجماع عليه الجمل اقام مقام الدليل على المنع وان كان لا يخفى من شيء قولهم ويجوز اوقات النظر لنفسه لغيره فان لم
يقين الناظر ان النظر الى الموقوف عليهم بناء على القول بالملك الاصل في حق الناظر ان يكون للموقف من اقله ما هو من يقوم باقتضا
وصرفه في اهل فاذا وقف فلا يخرج اما ان يشترط وقف النظر لنفسه لغيره او لها او لا يشترط شيئا فان شرط لنفسه صح ولم يرد
ان شرط لغيره صح بحسب ما عتد بوقف الشرط المشروع وقد شرطت فاطمة النظر في خواطرها السبعة التي وقفها لاهل المؤمنين ثم
الحسن ثم الحسين ثم الاكبر من ولدها وشرطت الكاظم النظر في الارض التي وقفها للرضا عليه السلام والائمة والائمة واهل بيته فان اقرض احد
دخل القاسم مع الباقي ثم هذا كله مما اختلف فيه وان اطلق ولا يشترط النظر في من العقد في الحكم على انتقال الملك فان جعلناه للواقف
او للموقوف عليه مطلقا فنظر له وان جعلناه للموقوف عليه ان كان مقينا والله تعالى ان كان على جهة عامة كما هو الاقوى في النظر في الاول الى الموقوف
عليه والحكم الشرعي في الثاني لانه الناظر العام حيث لا يوجد خاص وبصيرة الواقف في ذلك بعد العقد لا يجنب ثم ان بعد الناظر الثابت
بالخصم صوابا وعموما اشتركا فيه فليس لاحد منهم ان يضيف بدون ان الباقي وان اختلفت به اذا اقر ذلك فقولهم متى قلنا ان النظر الى
الواقف ابتداء او مع شرطه فانظر اليه سواء كان عدلا ام لا فنقل ملكه عن نفسه على هذا الوجه فيبيع شرطه وان كان الى غيره بشرطه اشترطت
عدا عنه فان لم يكن عدلا اخرج منها خرج عن النظر وكان الحكم فيه كالموقوف ولا يشترط فيه مضافا الى ان ذلك لا يفتداه الى كيفية التصرف كما يعتبر
في الوصي لو عادت اليه العدة بعد خروجهما والى ان كان مشروطا من الواقف الا فلا يماند كونه من عدم اشتراط عدلته ان شرطه نفسه
قطع في كونه مع احتمال اشتراطه بغيره جازيا بالوقف عن الملك مساو لغيره فلا بد من اعتبار النية في التولية كما يعتبر في غيره من الناظر لغيره
في نفس العقد لان من جهة الواقف لا يجوز له عزل مطلقا لعموم الامر بالكون مع الشرط ولو كان منصوبا من قبله بعد بالظن المتنازع والاجازة لغيره
من شاء لان مع كماله لا يجب على الشرط ان ينظر القبول الاصل لو قبل لم يجب عليه الاستمرار لانه غير واجب الاصل فيستصحب فان رخصا

الاربع

الاربع

ان يجعل

الاحد

كما لا نأخذ له ابتداء فينوله الحاكم والموقوف عليه ويحمل الحاكم مطمح من الوقوف عليه عن استحقاق النظر بشرط صدوره اليه من قبل
بجلائل الحاكم فان نظر عام وكما يجوز شرط النظر لو اريد متعدد موجود يجوز جعله لمعد متعاكس وقتي بطون وفردية وما شاكل ذلك مما يجوز
الامر بالوفاء بالشرط ثم ان شرط النظر شي من البيع جاز وكان ذلك جرة عمله ليس له ان يدينه وان كان اقل من الجرة وان اطلق فلا جرة مثل عمله
الا فمضى اعلم ان وظيفة الناظر في الوقف العامة لا تؤول الى حصول الزرع وقسمته على المستحق وحفظ الاصل واقله ونحو ذلك من مصالح هذا كله مع
الاطلاق ولو فوض اليه بعضا اخص به ولو شارك معه غيره مما اشتركا على الاجتماع كما لو خسر كل بمصلحة اخص بحسب ما عين وقص من كل منها
الاستقلال على الاجتماع والافضل اتباع ولو اخص احداهما بالعدالة لوجب عليها اليه الحاكم حيث لا يكون منفردا او انضم الى الوقف عليها
انقل اليه النظر كالمقدم وحيث يتحقق الناظر وجوبه لا يجوز التصرف في شيء من الاعمال المذكورة ولا في شيء من الغلة الا باذن وان كان المتصرف
هو المستحق لما والناظر غير مستحق علما بشرط هذا هو الذي يقتضيه اطلاق النص في قوله ان فيه اشكال لمن وجب له احدى الامور او كان الوقف
عليه متحدا اما ابتداء او لاحد في بعض الطبقات ثانيا فانه يختص به الغلة فيوقف تصرفه فيها على اذن الناظر به بعد ان يفتقر نصا
مع تحقق شرطها اليه بان يكون فاضلا عن العامة وغيرهما مما يقدم على نفسه فينظر في الاشكال الحال توقف على ان ينقطع الاحتمال فيرجع
اليها او يخصها في الامور المتقدمة على اختصاص الوقف عليها ثانيا بالارادة العامة على المسلمين ونحوهم التي يريد ان يوقف انتفاع كل من
الموقوف عليه بالثمرة اذا من بها كاشجار الثمار فان مقتضى ان مقتضى القاعد ايضا عدم جواز تصرف واحد منهم في شيء منها الا باذن الحاكم
ولا يخرج من اشكاله تقويت كثير من اغراض الواقف بل بما دلت القرينة على عدم ارادة الواقف النظر على هذا الوجه بل يريد تفويض الانتفاع
الى كل واحد من افراد تلك الجهة العامة فكان في قوة جعل النظر اليه لكن هذا كله لا يدفع الاشكال لما تقدم من ان بعد الوقف حيث لا يشرط
النظر لاحد يصير كاجنوبي ينتقل الحكم الى الحاكم فلا عبرة بقصد خلافه للحيث لا يوافق القواعد الشرعية وجعل مثل هذا الاطلاق نظرا
لكل واحد في حين المنع وبالجمله هذه القواعد الشرعية المتفق عليها لا تدفع بمثل هذا الضمان ينبغي ان يقال ان المتصرف على هذا الوجه يات
خاصة ويملك حيث لا يجب صرف الثمرة في الامور المتقدمة على صرفها الى الوقف عليه كذا القول في تصرف الوقف عليه المتحدا المتعدد
فلا بد ان يفتقر حق كل واحد من الشركاء ويتوقف على تناطرح فيكون كالمتصرف في مال المشترك بغير اذن الشريك فيستقر في مقتضى
الشريك من ذلك ولم اقف في هذه الاحكام للاصحاب على ما ينبغي في النظر فيه في مال المتصرف في مال المشترك بغير اذن الشريك فيستقر في مقتضى
في نفسه مع جود غاية استئثاره وانما يشترك في الحكم لعدم صحة الوقف عليه من جهة اخرى هي اهلية الوقف عليه للمالك فانها شرط من حيث
ان الوقف له اتمليك العين او المنفعة قلنا ان الوقف يملكه الوقف عليه او ما تملكه المنفعة ان نقل به الحمل لا يصح لشيء من هذه ما افرق
بين الوقف عليه والوصية لانه ان الوصية تتعلق بالمستقبل ليس فيها نقل في الحال بخلاف الوقف فانه تسلط على الملك في الحال فيشرط اهلية
المتنقل اليه قبلها اما الوقف معدوم ما يتبعه الوجود فانه يصح ما تملكه المعدوم للوجود اذا امكن وجوده عادة وكان قابلا للوقف كالوقف
على اولاده الموجودين ومن يتجدد من اولادهم ويجوز ذلك ما لو جعل التابع من لا يمكن وجوده كالميت او كالميت
الملك لم يصح مطلقا فيكون مع جعله له انقطاع الاخر وسطا او لا فكله قطع الاول وصحة الى الوجود بطل فيما يخصه
على الاقوى قوله ولو بدأ بالمعدوم ثم بقدره على الوجود قيل يصح وقيل يصح على الوجود الاول الشبهة هذا هو المنقطع الاول وصورة كثيرة
يجمعها عدم صحة الوقف على الطبقة الاولى سواء كانت معدومة كما مثل لم موجود ولكن لا يقبل الملك كما ذكر في المسئلة الاخرى بعد ما
وقد اختلفت الاحكام في حكمه فذهب المتصنفون منه الى بطلان الوقف واسا لانه لو صح لم اما صحة الوقف مع عدم وقوف عليه او
غاية شرط الواقف جريانه على خلاف ما قصدوا الثاني فيسببه اطلاق المقتدم مثله والملازمة ظاهرة لانه لا يصح ان لا يجرأه على من
يقع الوقف عليه المذكور او غيره لزم الاول ان اضرب الى من يقع الوقف عليه ويترك الاخر منزلة غير المذكور لزم الثاني ان يدل على بطلان
الثاني قول المشركي عليه السلام في مكانة محمد بن الحسن القفا والوقوف على حسب ما يوقها الاحكام والاشبهه من ان الواقف لم يصح
ابتداء فلا يصح في اليد بطل يكون كالمعلق على شرط وهو باطل بهند بطل ما قيل في جوابه فانما يلزم ان هناك موقوف عليه ثم ان امكن انقراض
اعتبر انقراضه فيكون انقراض شرط في جواز الانتفاع لا في نفوذ الوقف التام والواقف او ورثة كقطع الوسط او شيء من لا يمكن انقراضه
ويشال فيها انما كان المصدريه بالان كان شرط الواقف كذا شرط فلا يلزم بخالفه حال اتباع شرط الواقف انما يلزم لو كان سائلا
بطلان الوقف انما يلزم لو لم يكن هناك موقوف عليه لكنه موجود قطعا والواسطة غير صاحبة هذا غاية الاجاب وبوفاءه يظهر
قلنا موافق بياننا ان انقراض الاول واجل شرط في انتفاع الثاني وجعل التام للواقف فانه لم يتحقق اخراج الوقف عن نفسه مطلقا
صحوا وقد قطع الاجاب بان لا يجوز الوقف شرط لنفسه بشرط ان الغلة او رفاة دين ونحوه وان كان معا وما يصح مع ان شرطه من شرط
غير من ان لا يجوز الوقف بخلاف المتنازع فيه وبناؤه على منقطع الوسط ودل المتنازع فينا فثبت ان منقطع الاول فيما بعد الانقطاع وان
اراد فيما قبله فالفرق واضح وجعل بالاضطرار انقراض شرط الحال فيكون كل شرط ضعيف لان مرجع الانقراض الشرط الفاسد لا يفسد العقد
فيقتصر على الغاية وهو قول ضعيف فقدم الكلام في ضعفه ان ذلك خلاف المقصود الذي لا يتم العقد بدونه وقولنا ان الوقف عليه موجود

شأن

عامة

الوقف على الخبايا ونحوها بان من جلة مصارف الوقف عمارتها وهي محرر بخلاف عماره المساجد باق صالح اهل الذمة فيمنع من ان من الخبايا
ما يجوز لهم من العمارة نحو الاعراب في بلاد الاسلام وتخصيصه بكنيسة لا يجوز احداثها كالحدثة في ارض الاسلام او ارضهم بعبادة من الاطراف من غير
ضرة في اهلها وكذا الوقف معونة الزنا او قطاع الطرق او سائر الحرة المراد انه وقف عليهم من حيث هو كذلك بان جعل الوقف مناطا للوقف
ووجه عدم القبح ظاهر لانه معصية من حيث الاعانة على فعل المحرم او الوقف على شخصه تصف بذلك لا من حيث كون الوقف مناطا صح
سواء اطلق ام قصد حرة محله في اهلها وكذا الوقف على كسب ما يتقرب الى التوراة والاعمال الصالحة لا ينافي مع قوله فيمنع من ان من الخبايا
الذي لا ينافي الله وان كان منسوخا بحرم الوقف عليه من هذه الجهة والمراد انه محله ليس هو الذي نزل الله وان كان بعضه منقطع بانهم لم ينفوا
جميع الكتاب بل بعضه يحرم الوقف على الخبايا ظاهر للتحريم في النسخ يحرم كتبها او حفظها الغير النقص والتحريم قد روي اعانة ان النبي صلى الله عليه وسلم
فراجه يدع صفة فيها شيء من التوراة فغضب النبي لما راي الصنف في يده وقال اني شك انت يا ابن الخطاب انك يا ايضا وفتية وكان اخوه موسى
حيما لما وسع له الاتباع هذا يدل على ان النظر اليها معصية والامناعض من ذلك وينبغي جواز الوقف عليها على الوجه الذي يجوز اناسا لها
لاجله وهو التقصير في الجحيم لان الجحيم طاعة لان الغرض لما كان نادرا اطلقوا المنع من الوقف عليها قولا ولو وقف الكافر طاعة اي وقف الكافر على احد
الخبايا وفي معناه وقفه على البيع والخبايا لان عودها اليها في العبارة بعد توسط ما ليس من ارض الخبايا وهو الوقف على الغرض المذكورين
ووجه الجواز اعتقادهم شرعية اقرارهم على انهم وهو يتبين ان لا يشترط في الوقف القرينة كما هو ظاهر كلام المصنف حيث لم يشرط في اشتراط او الا
اشكل من حيث ان ذلك معصية في الواقع فلا يتحقق معنى القرينة فيها الا ان يراد قصد هاهنا الجحيم وان لم يحصل قصد هاهنا بغير قصد حصولها وهذا
هو الظاهر لاهل العلم ان الوقف على الفقراء انصرف الى فقراء المسلمين دون غيرهم ولو وقف كافر كذلك انصرف الى فقراء حلة لما كان الفقراء
مقروا فمقتدا الضيقة العموم شامل للمسلمين والكفار كان مدلول الضيقة من هذه الجهة تشمل الوقف على الفقراء للجميع لان ذلك مفهوم لغرض
العرف بما للفقراء في ارضه على رادة المسلم الفقراء المسلمين واردة الكافر فقراء حلة في العرف مقدم وهذا يتم مع تحقق دلالة العرف في
الحال عليه ولو انشقت فلا معارضة للغة الا ان ثبوتها لما كان ظاهرا اطلق كغيره المحل على ما دللت عليه لان ولا فرق بين الوقف على الفقراء
كاقبال فقراء اهلها او بلد مخصوص نعم لو لم يكن في البلد المعتبرين الاضواء الكفار حيث يكون الوقف للمسلم او الكافر وحل الوقف للمسلم بذلك
انصرف الى الموجود وكيف كان عملا بالاضافة من عدمه وان قيل ان الوقف حيث لا يصرف له مع امكان محله على التخصيص لا يشق ولا يشق القرينة ولو لم يكن ذلك
في كون المحل كذلك وجهان من وجود الاضافة للعموم المتناول للموجود من عدم العلم لا توجد القرينة الصارفة عن المتعارف ولعل الحاشية
بالاولى ان الوقف على المسلمين انصرف الى من صلى في القبلة اعم من اعتقاد جوب الصلوة اليها حيث تكون الصلوة واجبة والمراد انصرف
الى من بان بالشهادتين واعتز من الذين باع لهم ضرورة ومنه الصلوة اليها وان لم يصل حيث لا يكفر من ان يلحق طفاله ويجازيه بغيره لا انما
معرفة وشموله لهما تبعهما كما انهم الاثبات في صيغة المذكور ويخرج ما ذكرناه من فرق المسلمين من حكم بكفره من الخواارج والتواصية لقلات
والجستمة وغيرهما واطلاق دخول المصل الى القبلة لا يخرج كونه مراد مع احتمال العموم نظرا الى المفهوم عرفا ولا فرق بين كون الوقف من المسلمين
محققا وغيره عملا بالامور وقيل ان كان الوقف متحققا يخص الوقف بقبيلة لشهادة الحال كما لو وقف على الفقراء وقد بان تخصيص عام لا يقتضي
لغير وشهادة الحال في الفرق بين المسلمين والفقراء قائم فان رادة الوقف على جميع الفقراء على اختلاف رايهم وتبين ما لا نهم ومقتداهم في
تخالف رادة فرق المسلمين من الخلاف فانه امر راجع شرعا لمطلبه فالاقوى المشهور نعم لو كان الوقف من احدى الفرق المحكوم بكفرها اخرج
من وقعه ولا غيره ممن يكفره ايضا حيث لا يشهد حاله بالخارج بمقتضى اختصاص عدم الحمان بقبيلة خاصة قصارا في التخصيص على محل اليقين
هو حسن الاعم شهادة الحال بخلافه في الوقف على المؤمنين انصرف الى الاثنى عشرية وقيل الى مجتبيى الكبار والاول شدة الايمان بخلق
معين عام وخاص العام هو التصديق القلبي بالاجابة النبي والافراد باللسان كاشفة عنه وهو لفظ من الاسلام مطوهر هذا المعنى معتبر عند
اكثر المسلمين والخاص ثمان احدهما ان ذلك مع العمل الصالح بمعنى كون العمل جزءا منه وصاحب الكبر عليه ليس بمؤمن وهذا ذهب لموعدة
وقريب منه قول المعتزلة بان المقاسم من المؤمنين المشركين والثاني اعتقاد امانة الاثنى عشرية ما كان وهذا والمعنى المتعارف بين الامامية فان وقف
وامتنع على المؤمنين واطلق فان كان من الامامية انصرف الى الاثنى عشرية لا للمعروف عندهم من هذا الاطلاق وان كان من غيرهم فله الصلوة
الاكثر كونه كذلك هو مشكل لان ذلك غير معروف عنده ولا ضد متبجالية فكيف يحل عليه وليس الحكم في المسلمين في ان لفظ عام فيصرف
الى اهل عليه اللفظ وان خالف معتقدا لواقف كما تقدم لان الايمان لغة هو مطلق التصديق ليس يراد هنا واصطلاحا كما يختلف بمصطلحين
والمعنى الذي اعتبره اكثر المسلمين هو المعنى العام فلو قيل محله عليه اذا كان الوقف غير اعمى كان سنا اوقافا لانها من اوعيدة على محل معتقدا
من الامامية على معتقدا ومن غير معتقدا على شهادة الحال دلالة العرف الخاص والافراد الحاشية لو كان الوقف امامية او عدية كما اتفق
لكثير من مدعي المعارض العرفان عنده ولعل محله على المعنى المشهور واجتناب الكبار قال الشيخ في غير ذلك لا يجوز للفاسق من الامامية اخذ شيء منه
جماعة ولعل بناء على هذا العمل جزء من الايمان كما هو ما تقرر عن السلف ورد في كثير من الاخبار وانهم تركت من فلتة اشياء اعتقاد بالجمان وافراد
باللسان وعمل الايمان فيكون العمل ثلث الايمان والمشهور وهو الاصح عدم اعتبار اهل الذمة في شيعة في البقية ايضا لما اشترط في الكلام

ع

شأن

وهو لا يخرج افضلا لانه اعز ذرا
فقد ذلك في الشرع مع اختلاف
الذكور في المعنى المشهور

من الامان

والواقف

دوقه و منقوله
الذی تیره / السلسله
عالمه
یطلق علی قلم
عالمه و علی قلم
غیر عالمه و علی قلم
شبهه قلم و علی قلم
آل الخ و علی قلم
منهم

شعاع

الخوارزم

ابن من
أضأ

في ذلك فافترق ذلك فقول ان رجعتا في ذلك الى العرف فالامر واضح فاحكم بدخوله يدخل ما لا فلا وان رجعتا الى الاندلس فالمعتبر بها الشرع وهي
اربعة وعشرون اصباغ ان انتهت الى احد اركانها او بين اركانها فانه في انشائه وارسل يدخل في الحكم لا يبين على دخول الغاية والقياس
ام لا ام لا في الفصل الحسوس فلا يدخل عدده فيدخل الاقوى فربما عليه حرج الدخول لو وصل المقدار الى اربعة خاصة في على ذكره ولو اريد
الدخول هنا وصرح ابن البراج بدخوله في اربعة ودية فوافقه في من لو اعتبر في الدور والعدد رجع اليه ولا فرق بين الدار الصغيرة والكبيرة في الجوانب
كثيرا اعلم ان هذه ولو كان من اهل البادية اعتبر من منزله ولو كان في داره عرا او مستأجرا او عديا بالنسبة الى البيوت المخصوصة بقي في المسكن ولو
الاول لا يثبت في الجارية ملكة الدار ولو كان مستأجرا استعمل على الاقوى في حمل اعتبار الملكية وعليه لا يستحق المالك الا السكن اما الاول فلهذا
المجاورة واما الثاني فلعدم الملك في الحق الفاصل حتى يمتدح من صدق الجوارب عرا ومن المقدار فلا يثبت على مجاورة متفرقة فظهر
لعدم المناقاة وخرج في هذا عدم الاستحقاق ومع توقفه في استحقاق المستأجر والمستعير الثاني لو خرج الجار عن الدار فان في الكا اعتبر في بقا
استحقاقه صدق استأجر عليه عرا وان لم يعتبر عرفا ابتداء فان خرج عنه بان انقل الى دار اخرى ههنا الاول يخرج عن الاستحقاق ولو لم
ان يكن الكا بل مستأجرا تمت مدة ولو مستعيرا او نحوها خرج عن الاستحقاق فان عاد عاد الثالث لو باع صاحب الدار دارا التي يملكها
عن الوقت ودخل المشتري عوضا سكن فان استعارها البائع عاد اليه الاستحقاق وهكذا الرابع لو لم يملك الدار لم يستحق لقاءه الا
عرا وان اعتبر الدار اذا اعتبر عددا الذي رجع صدق اسم الجوارب مع احتمال الاختلاف ما او كانت موطنة لكن غاب عنها بغير يقين العرف لم يخرج
عن الاستحقاق سواء كان الوقت مقبدا على غيره ام انفق في غيبته الخامس لو كان داران تيرتا اليه في السكن في زمان واحد لم يثبت فيهما
لصدق الكس مع وجوده فقد اعتبره السادس لو كان يسكنها على الشاوب رجب الفضول استحق من السكن خاصة التابع بغير حال
الوقت على غيره من الجيران فان اعتبره باقية العرف والادع ويستوي فيه الصغير والكبير والذكر والانثى من العباد عدم اهلية الملك والظن
عدم الفرق بين صاحب الدار ومن يملكه من ولد زوجته وغيره الشاوب الاسم للجميع وان كان شواوله اقر به او اعتبره عددا الذي رجع في
على فوس اهلها او على عدل الدور ورجحان وعلى الثاني قسم على الدور ولا ثم قسم حصص كل دار على راسها فان لم ولو وقف على صلح بطلان
رسمه حاصره في وجوه البرة هذا الحكم ذكره الشيخ في تتبعه عليه لما عرفت ولم اقف فيه على ما قدمه الا انص في التام فانه نسب الى قول شعير وصدق
الحكم المالك خرج عن الوقت الصحيح لا يعود اليه الوقت خاصة قد عرفت في مصر في ان غيرها من القربى لا يثبت في جميع في اهل القربة و
لا يثبت اقرب شئ الى مراد الوقت الا ولو ثبت لها اشبه تلك الصلحة التي يثبت لهم بالاستواء القربى كلها في شواول عند الوقت لها وعدة
الوقت لها بخصوصه او يخرج المشابهة لا دخل في نقلها فيفضل القربة في محل الوقت من حيث القربة هذا غاية ما عرفت وروى وجوبه وفيه نظروا
لا يلزم من عدم القربة الخاصة وادعها اصد القربة المطلقة فان خصوصيات القربى ان مقصودة ولا يلزم بعضها من اربعة بعض الدعوى
الشهيرة من ان المطلق جزء من المقيد فتصدق في كل ما كان العلم به يستلزم العلم به ثم في التحقيق ان المصلحة المذكورة في الوقت على
لايجز ان يكون مما يقرض غالبا او تمامه غالبا او يشبهه كالحائز الاول كالوقت على شئ مخصوص كالتيقن والعقب هذا الوقت في كل قطع
الاجزاء وهو بعض افراده فيرجع بعد قضاءه الى الوقت وورثته على الخلاف حيث لا يجعل بعد المصلحة اخرى فيقبض التأييد على الثاني
كالوقت على مصلحة عين من ماء مخصوص نحو من ماء يقتضي العادة بدوامه فيفق غوره او على قطرة فيفق انقطاعا وانتقالا عن ذلك المكان
حيث لا يكون العادة فاضمة بذلك المتجدي ما ذكره الاصحاب في حرج المالك عن الوقت باق الوقت فهو محتاج الى دليل ان هو منقطع ضرورة
البر النسب به رعاية عرفة الاصل ان لم يجر صرفه فيها او اقره منها كاشكاله كالوقت على مسجد فبقية صغيرة او على مدسة كذلك يجب ان يثبت
مصلحة كما يثبت لولائها في حكمها على التام فينظر من اصاله البقاء فيكون كالموت في الشك في حصول شرط انتقال المالك عن اركانه كالمالك
هو التأييد فيحصل الشك في المشرط فظن الحكم الا بالمتيقن منه وهو ضرورة عن ملكه ذلك المصلحة فيبقى الباقي على اصاله البقاء على ذلك المالك
ويمكن ان يقال هنا ان الوقت على المصالح الخاصة في الحقيقة وقف على المسلمين لانه مختص ببعض مصالحهم كانه عليه الوقت على المساجد
هو المصلحة للوقت على تلك المصالح التي لا قبل للمالك ح فلا يلزم من بطلان المصلحة بطلان الوقت بل يصح ان يسار مصالح المسلمين وتيقن
الا قرب الى تلك المصلحة فالاقرب فيصرف في المسجد الى مسجد اخر والمد سلكه من سلكه اخرى في القنطرة التي عليها وهكذا نظر الى تعلق غرض
الوقت في ذلك المصلحة فان كان الشخص ان اقره اذ انصف قرب الى مراد مولع هذا القرب لا لا يثبت كل المصلحة التي يملك انقطاعا فان الدليل ان
فيها وحكم منقطع الاخر مشاوبها الان في هذا بالاعتناء بمصلحة المسلمين لا يثبت الوقت على اولاده من غير ان يثبت في ابي البطون ويحذف ذلك
وليس بذلك البعيد للوقت في حال اعلم انه على تقدير صرف الوقت في وجوه البر مع صلاح المصلحة الخاصة لو عادت في انقطاعها او جوب عودها
لوجوب اوفاء بالعقد السابق خرج منها اذا عرفت في الباقي على هذا القول ولو وقف في وجوه البر والطرف صرف في الفقر أو المساكين وكل مصلحة يخرج
الى الله والام البر الكسرة تعلق على عان منها الطاعة والاحسان والجزء هذه الثلاثة هي وجوه البر ونحوه الجزاء ونحوه الطاعة ونحوه
فيصرف في الفقرات كلها كنفق الفقراء والمساكين وظلمة العلم وعمارة المساجد والمدارس والقنطرة المشاهدة امانة الحاج والزواجر والكان للوقت في
ذلك في جوارب من مطلق فقهاء المسلمين وان كانوا اغنياء وجملة من وجوه الجزاء وان كان غنم من الوجوه اكل فان المذكورة سابقة متفاضلة ايضا

المعتبر

صلح

على

بها

يجب تحري كل الأصل صد المقتضى عليه قوله ولو وقف على بغيره صح وصرف إلى من يوجد منهم وقيل لا يصح أنهم مجهولون والأول هو
 المذهب القابل لعدم الصحة إن خفف فانه قال لا يصح الوقف على بغيره فلا بد من غير خصوصية في السلوك وهو مذهب الشافعي الجليل بالمصر فحيث أنه
 يتعد واستيعابهم وحصرهم وهو مدفع بالاجماع الدائم على صحة الوقف على الفقراء والمساكين وعلى المسلمين والمؤمنين مع انتشار
 وعدم حصرهم وبنيته بقوله والأول هو المذهب على ندر والمخالف ضعف قوله بحجج لا يكاد يخرج المسئلة بسبب خلافه عن الإجماع وفي ذكره سند
 القول أن علماءنا مشعرا بالاجماع عليه قوله ولو وقف على الذي جائز لأن الوقف تمليك فهو كالأباحة للمقتضى وقيل لا يصح لأنه يشترط فيه بشرط
 أن لا يقوله لأن الوقف تمليك الدليل الجواز وحاصل أن الوقف كسلف تمليك عين ومنفعة والذي قابل التملك في الأباحة وأشار إلى أن
 الصفة في شرط الفرية وقد علم من عدم اشتراطها سابق ومن جعله تمليكاً ومن قوله بقدره اشتراط الفرية والأول أشبه لأن مختاره عدم
 في الوقف وهو الوجه لعدم دليل صالح على اشتراطها وإن توقف عليها حصول الثواب عموم الأدلة على صحة وإن الوقف على حسب ما يقتضيه أو بالجماع
 على عدمه وقد تقدم الكلام في تحقيق هذه الأقوال ولعل إعادة المسئلة لينة على الخلاف فقد ذكر الحكم فيما سبق مجرعة قوله وكذا يصح على المبدأ الذي
 به المبدأ عن ملة والمرة المربعة عن فطرة أما الرجل المند عن فطرة فلا يصح الوقف عليه لأنه لا يقبل التملك وهو شرط صحة الوقف وجه صحة الوقف على
 ما تقدم من وجه الصحة على الكافة لأنه معناه قوله وفي الجرح ترد لشمس المصنف فقد تقدم الكلام في ذلك وما يدل على القول به كأنه لا يثبت على الخلاف
 كان الأولى الاكتفاء بذكره مرة واحدة وكذا الذي قوله ولو وقف لم يذكر بالمصر بطل الوقف هذا هو المشهور بين الأصحاب واقف في مخالفة الأصل
 وضل عنه غير فادح هنا على فاعله الأصحاب به إعلانه أن الوقف تمليك كما مر فلا بد من مال كاسيع والتمتية فانه لو قال بعني لري بكذا أو هبتها ولم
 يذكر بالمصر بطلاناً لأنه لو وقف على مجهول كوقف على جماعة بطل إذا أطلق كان ولو بالطلاق لأن علته البطلان بحالة المصروف وهي متغيرة
 فيها مع زيادة في هذا وقال ابن الجنيح لو قال صدقة لله ولم يذكر من يتصدق عليه جاز ذلك كان في هذا الصدقة الذين سماهم الله تعالى في الوقف
 الوقف الصدقة والفرية وهو متحقق وقد بان الغرض من الوقف ليس مطلق الفرية بل الفرية المخصوصة كما ذكر قوله وكذا الوقف على معين كالحديث
 أو على أحد المشددين أو التيقين فالكل باطل الوجه فيه ما تقدم من أنه تمليك فلا بد من مالك معين ولو ضمن عام أو مطلق لا يقبل تمليكاً
 لغير معين وكان الوقف كشرعي فلا بد له من محل معين يقوم به كما يفتقر مطلق الغرض إلى المحل الموهومي وإحدى الأمور أن لا يكون له جاحل أو
 كل واحد منهما موهوم أو جاحل أو لا وقف على أولاده وأخوته وأزواجهم وقسمة أقطار أشرك المذكورين والأقرب لا بعد التساوي وجه
 في الجميع تناول اسم الفرية والأولاد وبغيرها للجميع على السواء والأناث يدخل تبعاً في اللفظ المحض بالذكر في مثل هذا الأطلاق كما يدخل في الأولاد
 الشريعة المحض بالذكر لاجتماعه بغيره المقتضى للمقتضى بالحكم بالأشراك في الاستحقاق ويقضي التسوية بين الجميع ومخالفة ذلك ابن الجنيح
 جعله مع الإطلاق المذكور مثل حظ الأنثيين حمل على الميراث وهو ضعيف قوله ولو وقف على أحواله وأحواله تساوي جميعاً لا يشركهم في أصل الوقف
 والأصل يقضي التسوية إلا ما أخرجه الدليل الخارجي كالآثار والخاص كالوشرط تخصيص بعضهم على بعض فوج فلا ينصرف في المفضل في الأرض بل
 على حسب ما شرط للمعول الأمر الوفاء به وبغيره من قليل ابن الجنيح في الذكر والأناث كون الأعمام والأخوال متفاضلين كسائر الأقارب في الوصية
 قول بأن إطلاقها للدخول والأعمام يقتضي أن يكون للأعمام الثلثان والأخوال الثلث وهو ضعيف قوله وإذا وقف على أقرب الناس إليهم
 الأبوان والأولاد وان سفلوا إلى الصابطة ينزل على مراتب الأرض فهذا أو لا بالأبواء والأولاد مع هذا الأولاد للصلابة البصر فلا بد
 ويشتركون بأولاد الوافدين إياهم وإن كان العترة قد شيعر بخلافه ثم ينفذ في الأخوة والأجداد ويقدم الأقرب فالأقرب ثم إلى الأعمام
 الأخوال كسائر الأقارب في الاستحقاق في كل مرتبة لأن الأصل هو الأصل لأن بشرط خلد فيتم شرطه لأنه شرطاً لينا في مقتضى الوقف فيجوز الوفاء به
 مقتضى هذه القاعدة أنه لو أجمع الأخوة المتفرقون والأخوال والأعمام كسائر الأقارب في الاستحقاق واستووا فيه والأمر في ذلك ولا يشيخ قوله
 بأن المتفرق للابوين أولى من المتفرق لأجدادهم بالخ لا يكون الأخ للابوين أولى من الأخ للأعمام وهكذا وقوله العلامة في المخ في الأخوة وقطع به
 التحريم من غير فرق بين الأخوة وبغيرهم من يتفرق بالابوين والأقوى المشهور قوله ولو قرنته بمدة بطل وكذا لو علقه بصفة متوقفة وكذا
 لو جعله لمن ينقرض غلباً إلى قرينة وهو الأشبه ههنا ما كان أحدهما أن يقرب الوقف بمدة كسنة مثلاً وقد قطع المصنف بطلانه لأن الوقف
 شرطاً لا يسد فإذ المحل الشرط بطل وقيل أنما يبطل الوقت لكن يصح جيباً كالثانية لوجود مقتضى هو الصيغة الصالحة للمحل بشرط الوقت
 والحبس في المقتضى فممكن فاقتر كل واحد مقام الآخر فإذا فرز الوقف بعدم التناهي كان قرينة إرادة الحبس كالوقر الحبس بالتناهي فانه يكون وقتها
 كما مر هذا هو الأقوى لكن هذا النامية مع هذا الحبس فلو قلنا الوقف الحقيقي وجب الفسخ بالبطلان لفقد الشرط والثانية أن يجعله لمن ينقرض
 غالباً ولم يذكر المصنف بعد كالموقف على أولاده واقض أو على بطون ينقرض غالباً في صحة وقفها أو حبساً أو بطلانه من راس أقوال أشار
 إليه المصنف واختاره وأما يمكن أن يكون اختاراً للثلاث لأن وجوب إرادة ختمه ينقرض المشمول ووجه الأول أن الوقف نوع تمليك صد فبقي
 اختيار المالك في التخصيص وغيره ولا صالة الصفة ولعمري الأمر بالوفاء بالعقد لأن تمليك الأخير لو كان شرطاً في تمليك الأول لم يمتد المعلق على
 العلة ولو أريد أن يصير عاقل أو غير عاقل أو صفة أخرى أو شرطاً في التمسك ثم إلى الحسين ثم إلى الأكبر من ولد هاهنا وما سلك في
 توقيع العترة الوقف على حسب ما يقتضيه أهلها وأوجب الأول باز التملك لم يبق أموقاً وكذا الصدقة وأصلها الصدقة موقوفة على اجتماع شرطها وهو

المشاع لان الخبر يجعلها التابيد الامر بالوفاء بالعقد وقوف على تحقق العقد هو موضع النزاع وكون تملك الاخير شرطاً غير لازم وانما شرط
بيان المصروف الاخير لتحقيق معنى الوفاء فطاعة الخيرة فيه من حيث انها لم يصحح بالوقوف بل بالوصية ولا اشكال فيها ولو سلم ارادتها الوفاء فبان
بناييد لها التصرف على الامانة وانهم باقون ببقاء الدنيا وقوله بجلان متصلاً لم يفتر حاجته راعى الحوض وقول العسكري متوقف على تحقق الوفاء
وهو المشاع وفيه نظر لان تملك الموت فتحقق الحبس واخوته وهذا منه واشترط التابيد مشاعاً مشكوك فيه فيجوز التمسك بالاصل دعوى
الامر بالوفاء بالعقد اذ لا شبهة في كونه عقداً غايته التزاع في بعض شروطه والاستدلال بعدم افتراق الجليلين الى ان يرد الحوض على قضاء الدرية
الى اخر الزمان فيلحق افتراقها لازم بعد الموت الى البعث فعدم الافتراق اكلية عن الاجتماع باعتبار بقاء النفوس الناطقة او على ضرب من المجاز
عنها لا يفيد المطلوب بقول القصة حسن ولكن لا يظهر الفرق بين كونه وقفاً وحساباً بين العقد فالاولى الرجوع اليه وفيه ولا يقدح في الحبس
استعماله في علي الجاز اما لا يشايخ في هذا الاستعمال ولمنع اختصاص كل صيغة خاصه بل بما افاده وهو حاصل القول باستلزام التمسك بنقل
الملك عن الوافد الامر والحبس فيجوز لا يعود عن التزاع وبالحال فالقول بالقصة في الجملة مقبولة فائدة الفرق بين الحبس والوفاء على هذا القول
ناحده واما القول بالبطلان فنقله الشيخ عن بعض الاحكام التي جعله بان الوفاء شرط التابيد فاذا لم يرد الى المأذوم لم يتحقق الشرط ولا يثبت كون
منقطعاً فيصير الوفاء على محمول فيلحق الجمل ان ريد من التابيد فظاهر فانه وان ريد بعد الافتراض فليس هناك موقوف عليه كذا لا
يحكم بالجملة ان بعد انقضاء صيرم ووثاقها مسيئان لا موقوفاً والكلام في اشتراط التابيد قد سمعته قولهم فاذا انقضوا رجع الى رثة الوافد
الى رثة الموقوف عليه لا الاول ظاهر وهذا الخلاف مفرغ على القول بصحته وقضا اذ لا شبهة في كونه منع وقوعه جبا رجع الى الوافد والى رثة التابيد
بطلان لا يخرج عنه ولما الكلام على القول بصحته وقضا وقد اختلف الاحكام في انتقاله بعد انقضاء المسبب عن احوال عدة وهو قول الأكثرين من العلماء
في اكثر كتبه وجوه على رثة الوافد لا يخرج عن ملكه الكلية وانما يثبت اولها اضافة لعدم الغيرة وظل قول العسكري ان الوفاء على حسب ما يقوله
واما وهو هنا على من كذا لا يتعدى بقول الملكتهم كالحبس وهو عينه واستدل له ايضا برواية جعفر بن عثمان عن الصادق وهو مع سليمان بن عبد الله
على المطلوب فلذا اظن الكلام بذلك كراهوا الثاني استقالة الوافد من الموقوف عليه لغيره المقيدين الذين وقواه العلامة من انتقال الملك قبل
لانقضاء شرطه لان عوده الى الوافد بعد خروجه فيقتضي سبب لم يوجد لا تنوع صدق فلا يرجع اليه والثالث انه يصرف في وجه التزويج
ليكن السيد والمكاتب من زهره ونفعه الياس في الخلاف يخرج الملك عن الوافد فلا يعود اليه وعدم بطلان العقد بوثبة الموقوف عليه وعدم انقضاء
لهم فلا يتقل اليهم واقرب شئ الى مقصوده وجوه البرزخية القولين ظاهر واحكامها الاولى العترة وارث من انقضاء الموقوف عليه كالأول والآخر
وارثه عند موته مسترسلاً ان يضاف الى الخواص نظر الفوائد الوافد عن الدين ثم مات احداهما عن ولد قبل الانقضاء على الاول رجع
الولد الباقي فاحتمل وعلى الثاني يترك هو وابن اخيه من ابيه كما لو كان جيا قوماً ولو قال ماتت فاجاز الشتر وارثه وان قدم زيد لم يقع وهذا في
على اشتراط التجيز فيه مشوش ان كان قد ابتداء بتفرقة بين التابيد على انه لا فرق بين تعليق الوفاء من وقوعه في راس الشهر وهو الذي يطلق عليه
الصفه وبين تعليقها على الوقوع وعدمه كقدم زيد وهو المعبر عنه بالشرط واشترط تغييره بموضوع وفارق كاليوم وغيره من العقود ليس
عليه دليل بخصوصه ثم توجه على قول الشيخ بجواز الوفاء لمقطع الابتداء اذ كان الموقوف عليه او لا يمكن انقضاء كفسخه بعد بمعنى ختم العقد
فراض من بطلان ختمه وانما يتعلق على بعض الوجوه وقد تقدم ضعفه في شئ من بطلانه فليعلق على الشرط ما لو كان الشرط افعالاً والوافد غائباً
فقال وقت ان كان اليوم الجمعة فلا يصح فيه قولهم والقبض شرط في ختمه فلو وقت لم يقض ثم مات كان نيأه لا خلاف عندنا في اشتراط القبض في
وقت بحيث يترتب عليه شيء بمعنى كون انتقال الملك مشروطاً بالانحياز لقبول القبض فيكون العقد جزء السبب لتأخر تمامه القبض قبل ان
العقد يحكم في نفسه كذا ليس باقل الملك فيجوز فسخه قبله بطلان الموت قبله والتماء التخلل بين العقد والقبض الوافد بعد انقضاء الوفاء فليس
صحة الوفاء كما عبر به المصنف جماعة ولكن بعضهم يثبت شرط اللزوم ولا يريدون به معنى اخر غير ما ذكرناه وان كان من حيث اللفظ محتمل لكن مقتضاه
انما انقضاء الملك نقلاً لا لازم كالمالك في من الجار للبيع فان التما التخلل على هذا التقدير المستقل اليه وليس كذلك هنا اتفاقاً وانما ارادوا
شرطاً في اللزوم ان العقد لا يتم ولا يلزم بحيث يترتب عليه شيء وان الانتقال لا يلزم ولا يتحقق بل وينتج ذلك يدل على جواز الرجوع فيه قبل
القبض مع الاجماع صحيحه ففان من يرجع عن ربح الحبس قال سألته عن رجل وفتة للبيعة ثم يبدل ولا يثبت في ذلك شيئاً فقال ان كان وقتها الذي
ولغيره ثم جعل لها قوماً لم يكن له ان يرجع عن كذا فاصغاراً وقد شرطوا لغيره ثم يبدل ولا يثبت في ذلك شيئاً فقال ان كان وقتها الذي
لهم ولم يصحوا لغيره ثم يبدل ولا يثبت في ذلك شيئاً فقال ان كان وقتها الذي لهم ولم يصحوا لغيره ثم يبدل ولا يثبت في ذلك شيئاً فقال ان كان وقتها الذي
تم قال في رجل صدق على كذا فمات كذا فقال ان كان وقتها الذي لهم ولم يصحوا لغيره ثم يبدل ولا يثبت في ذلك شيئاً فقال ان كان وقتها الذي
بل ارجع وقد غلبت الاحكام في الحديث ان المراد من الصدقة الوفاء واستدوا به على ما ذكرناه مع احتمال ان يريد بالصدقة معناه الخاص فلا يكون له
ويؤيد قولهم في اخر الحديث وقال لا يرجع في الصدقة اذا صدق بها ابتغاء وجه الله تعالى فان هذا الحكم من خواص الصدقة الخاصة لا الوفاء
ن موت الموقوف عليه قبل القبض كوت الوافد لان ذلك هو شأن العقد الجار خضاعاً عن الذي لم يتم ملكه ولكنه انقضى ربحه على الموقوف فنجعلها
قيام البطلان الثاني مقامه القبض فيقرب بينهما بان موت الوافد قبله الى ان يرد ذلك فيقتضي البطلان كما لو قبله قبله فنجعلها موت الموقوف عليه

وحدہ

یوسف

منه

الواقف

ولو

كله

وعا

فان المال بحاله ولم يتقبل في غيره لعدم تمامية الملك في توقيف صحته اذا قبض البطر الشافعي لم يذكره في غيره ولا غير وفي معنى الموت الجون وانما
 اذا انقر ذلك فالقبض المعتبر هنا هو المعتبر في البيع وقد حققناه ثم لا يشرط فيه القوية للعقد لا لصله انشاء دليل يدل عليه في الزمان
 السابقين ارشاد عليه حيث علق البطلان بعدم القبض لان الموت فان مقتضاه الاكفاء به قبل الموت متى حصل بمقتضى اعتبار القوية لا يمكن
 في العقد غير في غير الموت خصوصاً على القول بعدم اشتراط القبول بهذا يفارق بقض البيع فان الملك المقدم يتم منه فلا يشرط في تحقق حكمه
 قطعاً له ولو وقف على اولاده الاضاع كان قبضه قبضاً عنهم وكذا الجدل لا يثبت في الوقف من اظهره الصحة لما كان المعتبر في القبول ورفع اليد
 ووضع اليد الموقوف عليه كانت بدا لولي بمنزلة يد المولى عليه كان وقف الابن الجاهل بغيره من الولاية على غير الكامل لما في يد المولى عليه حقيقة
 بالاجابة لقول لان القبض حاصل قبل الوقف فيستحب في تصرف المولى عليه بعد اذ كانه والظاهر ان الفرق بين هذا وبين قبضه بعد ذلك القبض
 عن المولى عليه للوقف وعدم تحقق القبض الذي لم يدل الدليل على ازيد من تحققه ومقتضى اعتبار قبضه قبضاً عنهم بعد العقد ان القبض هو القبول
 بين القبض السابق الذي كان قبضه الوقف بينه والفرق في هذا الحكم بين اصناف الاول كالا بن الجاهل والحاكم والوصي على اصح القولين ولكن المصنف
 في الحان الوصي غيره من الاولياء في ذلك كذا المسألة في التخيير نظر الى ضعف يده ولا يثبت بالنسبة الى غيره ولا وجه للمتردد ان اصل الولاية كافية
 في ذلك والمعتبر هو تحقق كون يده تحت يد الواقف مضاعفاً الى الولاية على الوقف عليه فيكون يده كيد ولا يظهر لضعف اليد قوتها اثر في ذلك في
 ما ذكره او كان الموقوف تحت يد الموقوف عليه قبل الوقف حريته وعادته ونحوها اوجدها المقضي للصحة وهو القبض فان استدامت كيداً لم
 لم يكن اقرى لادليل على اعتبار كون واقف قبضه قبضاً عنهم وان كان القبض على المالك كالمقبوض بالقبض والمشتراة القاسم في الاكفاء
 به نظر من صدقة الجمل كما ذكره النهر عن غير واحد من الامة ليس بزيادة خصوصاً ان لا يشرط فيه القبض من ان القبض كمن ركان في القبض
 لا يعتد به شرعاً لهذا لو قبض الموقوف عليه بين اذن لغيره لغيره مطلق القبض كمن وان ثم وقد مضى مثله باب الركن واختلف كلامه في ذكره
 قطع هذا بالاكفاء قبض الغاصب حاله بعد ان يشرط الاذن ومضى ان يمكن فيه قبضه قبضاً عنهم من قبضه قبضاً عنهم لان الاذن في قبضه قبضاً عنهم
 يؤيده بالاكفاء قبض الغاصب حاله الجور حيث لا يعتد بقبضه قبضاً عنهم بل يعتد بقبضه قبضاً عنهم لان الاذن في قبضه قبضاً عنهم
 ومنه من جواز ان يشرط ان يشرط قبضه قبضاً عنهم بل يعتد بقبضه قبضاً عنهم لان الاذن في قبضه قبضاً عنهم
 غير وقتان بطل في حق نفسه بغيره في حق غيره من الاول شبيهة لاختلاف من كان ينفق بطلان وقف الانسان على نفسه لان الوقف انما يملك
 من الواقف اذ خال المالك على الموقوف عليه والمالك هنا متحقق بقبضه قبضاً عنهم ولا يشرط فيه ولا اشتراط قبضه قبضاً عنهم
 ولا يملك من قبضه قبضاً عنهم مع الزينة ولا يملك الانسان نفسه ما لم يشرط في ذلك بعض العامة في حق نفسه بناء على ان استحقاق الشيء وقفا
 غير استحقاقه ملكاً وقد قصد حبسه منع نفسه من التصرف في المثل للملك اذا اقر ذلك فلو وقف على نفسه ثم على غيره فهو منقطع الاول بطلان
 في حق نفسه هل يصح في حق غيره قولان فقد امكن الكلام فيها وان الاقوى بطلان وقفه على غيره من قبضه قبضاً عنهم من قبضه قبضاً عنهم
 الواقف كحمان وقد تقدم ما احتجنا الشك في الاول هو مشكل لا خلاف في مقتضى الواقف قال المستشرقون ان الوقف على حسب ما يقفها الظاهر
 واهلها هنا لم يقصد اذ ذلك الغير ابتداء فكيف يتم تملكه الاقوى في حقها على الصفة اضراره اليه بعد موت الموقوف عليه وبهذا ينبغي قطع
 الاول لو انعكس القرع ان وقف على غيره من قبضه قبضاً عنهم ثم على نفسه فهو منقطع الاخر وقد تقدم ما احتجنا الشك في الاول بطلان
 نفسه بطلان وقفه على غيره من قبضه قبضاً عنهم في اوسط وحكمه فيما بعد نفسه الاول لو عطف لغيره الاول على نفسه بالاول فليس بقطع الاول لبقاء الموقوف
 عليه ابتداء وهو الغير فان الوقف عليه ليس بالجميع من غير من حيث هو مجموع بل كل واحد منها والا قوتى حجة الوقف على غيره من قبضه
 وبطلان النصف في حق عدم المانع من نفوذ الوقف في النصف مع وجود المقضي للصحة وهو الصيغة مع ما يعتبر معها ويجعل ضعيفاً ان يكون
 الكل لغير خصوصاً لو جعلنا النصف السابق كما نظر الى الوقف بالتبنيها هو المجموع من حيث هو المجموع والحكم بالنصف انما
 نشأ عن امتناع كون المجموع وقفاً على كل منهما كقطع الاول فاذا امتنع الوقف على احد ما خاصة اضراره في حق المجموع والاخر وضعف بطلان
 انما وقف عليه بحيث يكون لكل منهما حصته فاذا بطل في احد ما ينصرف الموقوف الى الآخر لان ذلك خلاف مدلول الصيغة وخلاف قولنا
 والعقد ما به القصد في قولنا وكذا الوقف على غيره بشرط قضاء ديونه او اذ راد مؤنسه لم يصح ما كان قاعده مدله لا يحل اضرار اهل الوقف
 عن نفسه بحيث لا يبقى له استحقاق فيه من حيث ان الوقف يقتضي نقل الملك للمنافع عن نفسه فاذا شرط الواقف قضاء ديونه او اذ راد مؤنسه
 او نحو ذلك فقد شرط ما ينافي مقتضاه في بطل الشرط والوقف معاً لا فرق بين ان يشرط قضاء دين معين ولا بين ان يشرط اذ راد مؤنسه
 مدته معينة ومدته غير معينة ومثله شرط الانتفاع به مدة معينة او مدة معلومة وسواء قدما او خذلاً من اطلق لوجود المقضي في الجميع ومن
 جاز الوقف على نفسه وجوز اضرار هذه الاشياء لم يمنع الا اشتراط المدد كونه من نفسه فلو شرط اكل اهلها منه شرطاً والوقف كما
 فعله النبي في صدقة مشروطة فاطمة كذلك كذا الشرطان في كل الناطق منها وطعم غير فان كان وليه الواقف كان له ذلك كما لا يثبت في الشرط
 يكون ذلك شرطاً للمنع على نفسه فاما الوقف على الفقراء وضايفي اهل الفقراء فصار فيها صحة المشاركة في الانتفاع والفقراء
 ليس فيها على نفسه ولا على اهلها وهو من شأن الوقف على مثل ذلك ليس فيها على الاشخاص المصنف بهذا الوصف بل على جهة الخصوصية

ولمذا لا يعتبر قولهم ولا قول بعضهم ولا قولهم وان لم يكن ولا ينتقل الملك اليهم وانما ينتقل الى الله تعالى ولا يجوز بيعه في النكاح في جميعه ومثل
هذا في بيعه وقصا على الميتة لان الواقف ينظر الجهة الفقيرة المسكنة مثلا ويقصد دفع موضوع هذه الصفة لاشخص بعينه ولا فرق في صحة الماشية
بين ان يكون الواقف متصفا بالصفة التي هي مناط الوقف في ذلك الوقت بعدة ومخالفة لاصل الحكم ابن ادریس فمنع من اشغاف الواقف بالوقف
ذلك نظيره في حجة فلا يجوز وقد عرفت جوابه في بعض فتاوى الشهيد انه يشترك ما لم يقصد منع نفسه او اهلها وهو حسن فانه اذا قصد
نفسه فقد تقطعت على نفسه لم يقصد لهبة واذا قصد منع نفسه فقد خصص العام بالنية وهو جائز فيجب اتباع شرط المخرج السابق وانما الكلام عند الاختلاف
قوله ولو شرط عوده اليه عند الحاجة صح الشرط وبطل الوقف صاحبنا وبعو اليه مع الحاجة وبورثه المخرج هنا يقع في موضعين الاول في صحة
هذا الشرط وفيه قولان احدهما واخراجه المصنف بل ادعى المرتضى عليه الاجماع صحة العقد والشرط ولو افادوا العقد والموت عند شرطهم
قول العسك الووقوف على حسب ما يقتضيه والخصم رواية اسمعيل بن الفضل قال سئل ابا عبد الله عن الرجل يتصدق ببعض ماله في حجة وكل وجه
الوجه الخير قال انما حجتك في انك توفى ما اوتيت من غنائه فاني اقول ذلك قد جعله الله وكيف يكون حاله اذ اهلك الرجل ارجع ميراثا او تمضي
صدقة قال يرجع ميراثا على اهلها والمراد بالصدق في الرواية الوقف بقبره الباقي لان الوقف تملك للمنافع فان شرط الخيار في كمالها
وثانية ما بطلان ذهب اليه الشيخ في احد قوليه وابن ادریس والمصنف في النافع لان هذا الشرط خلا بقتضى الوقف لان الوقف اذا تم لم يعد
المالك على حال فيكون فاسدا ويفسد العقد واجابوا عن الاول بان وجوب الوفاء بالعقد الكون مع الشرط بشرط وقوعه على الوجه الشرعي
وهو غير المتنازع فيه وصحة الشرط المذكور ممنوعة فانه عين المتنازع والرواية الخاصة في طريقها امان والظاهر ان ابن عثمان وحاله معلوم
وفيه انه لا شبهة في كون الواقع عقدا صح أم فقد الحاصل فيه شرط فيقتضي ابطالها العوجش لانها على بطلانها وان كان من المتنازع وهذا ان
في كثير من نظائره من مائيل الخلاف اما ابن عثمان فقد انفقت العتبات على صحيح ما يصح عنه فلا يفتح الطعن في مذهبه وقد انصت الى ذلك
انفاذ الاختصاص اكثر من العمل بمضمونه ومن ذلك يظهر بطلان حجة المانع والعجب ان ابن ادریس ادعى الاجماع على البطلان مع تصريح
المرتضى عنه بالاجماع على خلافه وواقفة العتد والشيخ في نه ابن البراج وسلاو وغيرهم ممن سبق في صحة العمل بالشرط ووجوده والمالك
على تقدير الصحة والحاجة يجوز اليه الرجوع ويصير ملكا ويبطل الوقف ان لم يرجع او لم يخرج حقه ما لم يبطل الوقف لصيرورته بالشرط
المدكور حسبا لم يمتد الوقف على حاله قولان اخراجه المصنف هنا والعلامة وجماعة الاول عملا بمقتضى الرواية الخاصة والاشارة الى الوقف والخبر في كثير
من الاحكام ولان الوقف لما كان شرطا تابيد والشرط ينافي في العمل على الخبر لم يخرج عن ملك المالك بورت عند موته وان لم يخرج اليه
فان قيل اذا كان قد جعل نهاية الخبز لخصم الحاجة فاذا مات قبل حصول الرجوع وجب ان يبقى على ما كان عملا بمقتضى الغاية والالزام جعل ما
ليس بغاية غاية ما طنا الحاجة يتحقق بالموت لا بمقال المال فيصير الميت فقيرا وانما يكون له نهاية وجب ان يكون له نهاية
في هذه الصورة جعل موته النهاية لا بد من العمل اشغال الملك الى الورث ولا يعقل بقاء الخبر بعد الموت والرواية بغير ذلك ذهب الى تضي
ومر في الخ الى الثاني لان صحة الشرط يقتضي العمل بمقتضى العقدان رجوع الواقف بمقتضى شرط بطل الوقف عملا بالشرط وان لم
يرجع ومات كان على ماله عملا بمقتضى العقد وهذا حسن ان لم يغيب الرواية والا فالاول احسن بقية هنا امور احدها ان الحاجة التي
شرط عوده عند ان يبين الواقف كمنها عن قصو ماله عن غيره معين او عن قوت السنة وغيره اشيع وان اطلق رجوعه فيها الى العرف لا
شك ان مستحق الزكاة لفقره وعن غيره يحتاج شرعا عرفا فينضم اليه واحتمل في من تفسيرها بقصو ماله عن قوت يومه وليلة وبيوالة
لغيره والاول اشبه والثاني ان قول المصنف يعود اليه مع الحاجة وبورث لا يريد بكونه بورت مع عوده اذ لا شك في ذلك موضع شبهة ولا يه
يصير مستدركا لان عوده الى ملكه يستلزم كونه مورثا ان يقع على ملكه بل المراد انه بورت على تقدير عدم حاجة اليه بناء على صير
حسبا كما ذكرناه ومن شأن الخبر ان يبطل بالموت بورت فيكون ذلك اشارة الى القول الاول من الموضع الثاني الثالث قول صاحب الشرط
وبطل الوقف لا يجوز لان الوقف لم ينفذ حتى يحكم ببطلانه وانما المراد من العقد الواقع بصيغة الوقف يقع حسبا الا انها بطلان الوقف
منزل على ذلك الرابع قوله وبعود اليه مع الحاجة تقتضي انه مع تحققها لا ينفذ عوده اليه على فتح العقد بل ينفذ بمجردها وهذا
هو الظاهر لفظا شرطا لان شرط عوده بها لا اعادته وهذا غير الاكثر ويحتمل عدم عوده بمجردها بل بتوقف على اختياره العود
ذلك بمنزلة شرط الخيار لفتح الرجوع ومن شأن هذه الشروط افادة التسلط على الفسخ لا الانقضاء بنفسه بل بشرط الانقضاء بنفسه
لم يصح لان ذلك غير معهود شرعا وقد يستدل للجواز والانقضاء بنفسه يظهر الشرط فان مقتضاه عوده مع الحاجة ما يفعل ويدخل في
عموم الموت عند شرطهم ويفرق بين ما لو شرط ذلك بهذا اللفظ وبين ما لو شرط شرطه عليه مع الحاجة فينفسخ بنفسه في الاول
دون الثاني ولا بد عليه ان هذا العقد لا يقتضي الخيار فان هذا النوع من الخيار متضمن بالنقض الفوري ومن غير قوله ولو شرط اخراج من يرد
بطل الوقف هذا عندنا موضع وفاق وكان وضع الوقف على الزوم واذا شرط اخراج من يرد من الموقوف عليهم كان مضافا لمقتضى الوقف
او هو بمنزلة اشراط الخيار وهو باطل ومخالفة لذلك بعض العامة فتوقع هذا الشرط كما توقع شرط صرف الرجوع مده الى غير الموقوف عليه
او قصر فها مده اليه ومدة الى اخره بخلاف ذلك الاصل ممنوع قوله ولو في معناه بل انفسه لا يرد فيكون في معناه مده الى غيره وقد يرد

في قوله لا يجوز لان الوقف لم ينفذ حتى يحكم ببطلانه وانما المراد من العقد الواقع بصيغة الوقف يقع حسبا الا انها بطلان الوقف منزل على ذلك الرابع قوله وبعود اليه مع الحاجة تقتضي انه مع تحققها لا ينفذ عوده اليه على فتح العقد بل ينفذ بمجردها وهذا هو الظاهر لفظا شرطا لان شرط عوده بها لا اعادته وهذا غير الاكثر ويحتمل عدم عوده بمجردها بل بتوقف على اختياره العود ذلك بمنزلة شرط الخيار لفتح الرجوع ومن شأن هذه الشروط افادة التسلط على الفسخ لا الانقضاء بنفسه بل بشرط الانقضاء بنفسه لم يصح لان ذلك غير معهود شرعا وقد يستدل للجواز والانقضاء بنفسه يظهر الشرط فان مقتضاه عوده مع الحاجة ما يفعل ويدخل في عموم الموت عند شرطهم ويفرق بين ما لو شرط ذلك بهذا اللفظ وبين ما لو شرط شرطه عليه مع الحاجة فينفسخ بنفسه في الاول دون الثاني ولا بد عليه ان هذا العقد لا يقتضي الخيار فان هذا النوع من الخيار متضمن بالنقض الفوري ومن غير قوله ولو شرط اخراج من يرد بطل الوقف هذا عندنا موضع وفاق وكان وضع الوقف على الزوم واذا شرط اخراج من يرد من الموقوف عليهم كان مضافا لمقتضى الوقف او هو بمنزلة اشراط الخيار وهو باطل ومخالفة لذلك بعض العامة فتوقع هذا الشرط كما توقع شرط صرف الرجوع مده الى غير الموقوف عليه او قصر فها مده اليه ومدة الى اخره بخلاف ذلك الاصل ممنوع قوله ولو في معناه بل انفسه لا يرد فيكون في معناه مده الى غيره وقد يرد

فيقولون ان الوقف على اصله فاذا جاز الاول انفا فاجاز الاخر كذا بطريق واحد ما بقى من ان ادخل من يريد يقضي نقصان حصته الموقوف عليهم فيكون ابطال الوقف في ذلك البعض غير قاطع لان ذلك وارد في شرط ادخال المولود ونحوه فان العقد لما تضمن الشرط لم يكن الموقوف عليه حق الامتياز فلا يعتبر لان الوقف لازم في حق الموقوف عليه في الجملة وانما المختلف في حصته في ذلك غير قاطع كالموقوف على بطون فزادت تارة ونقصت اخرى قوله اما هذا هو المشهور بل ادعى عليه الاجماع الشيخ ولما تقدم من ان بناء الوقف على لزوم فاذا شرط نقله عن الموقوف عليه في غيره فقد شرط خلا متفضاه فيبطل الشرط والعقد وفي عدل استشكل الحكم بالبطلان فما ذكرناه ومن عموه المومنون عند شروطهم وقول العسكري السابق

وانه يجوز الوقف على اولاده سنة ثم على الساكنين وقد ادعى في كره على صحة الاجماع وهو يقتضي منع منافاة الشرط لمقتضى الوقف ولانه يصح الوقف باعتبار صفة الموقوف عليه كالنقل عن غيره ان شرط وهو في معنى النقل بالشرط واستقر في من في مكن الفرق بين ما هنا وبين الوقف باعتبار الصفة فان شرط ليس على الموقوف عليه مطر بل على المصنف بها خاصة فاذا كان في معنى عدم الموقوف عليه لموت ونحوه بخلاف نقله عنه بالاخبار واما الاجماع الذي نقله في التذكرة فقد رجع عنه في عمدة الاشكال كذا المسئلة قوله وقيل القول المذكور للشيخ في بقاءه عليه تلميذ الفاضل لكن بشرط عدم قصره على الموجودين في وقت مقتضى القول صحيح

عبد الرحمن بن الحاج عن الصميم في الرجل يجعل لولده شيئا وم صغار ثم يبدوله ويجعل معهم غيرهم من ولده قال لا بأس وقريب منها رواية محمد بن سهل عن ابيه قال سئل بالاحسن الرضا عن الرجل يتصدق على بعض ولده بطرف من ماله ثم يبدوله بعد ذلك ان يدخل معه غيره من ولده قال لا بأس به ومثلهما صحيح علي بن يقطين عن الحاكم وواحيب يمنع دلالتها على الوقف لان الجمل والصدقة

العم منه فربما كان السبب غير مقتضى للزوم والمشهور عدم الجواز لامع الشرط في عقد الوقف لعموم الادلة السابقة وبؤيد هار واية جميل بن دراج قال قلت لابي عبد الله م رجل يتصدق على ولده بصدقة وهم صغار ان يرجع فيها قال لا الصدقة لله وصحة عليه بن يقطين عن ابي الحسن في الرجل يتصدق ببعض ماله على بعض ولده وبنيه لم ير ان يدخل معهم من ولده غيرهم بعد ان اباهم بصدقة قال ليس له ذلك الا ان يشترط انه من ولده فهو مثل من تصدق عليه فذلك له والخبر الاول كذا له على مطلوبهم لانه سئل عن الرجوع فيها واشترط غيرهم معهم ليس يرجع واما صحيح علي بن يقطين فمعارضة بصحة السابقة ويمكن التوفيق بينهما بطريق آخر

ان يكون في الثاني قد شرط قصره على الاولين كما يشترطه قوله بعد ان اباهم ومثل الاول على ما لو لم يشترط ذلك كما يدل عليه الظاهر فيكون ذلك كقول الفاضل الثاني حمل النفي في الثاني على كراهية جميعا وكلاهما متجه الا ان الاول عن النوايلين او جرحا وما دله الصدقة على الوقف وعدم فسر له الا ان الظاهر في هذا الباب بالقرين قوله والقبض لانهم ينفقون الملك عن الاول وقد تحققوا الوقف ولم يقضه فلو شرط قبض الثاني لانقلب العقد للاداء جازا بغير دليل وهو باطل قوله ولو وقف لما كان القبض معتبرا في صحة الوقف وكان الوقف على مثل الفقهاء والفقهاء وقفوا على الجهة كما سلف لم يكن اعتبار قبض بعض متهم الوقف لانه ليس هو الموقوف عليه في الحقيقة وان كان الوقف على جهة من جهة مصالحه فلا بد من قابض للوقف ولما كان الحاكم هو الذي يرجع اليه حكم هذه المصالح

كان نصب القيم لقبض وقفها اليه وهو المراد من اطلاق نصب القيم واول ما له لو قبض بنفسه ولو نصب اليك بنفسه في القبض لا في غيره خصوص ما نصه الحاكم ومنصوبه ومحل النصب قبل قبضه صيغة ان اعتبارا فوريته والاعتبار اوبعد وهو الاقوى قوله ولو كان الوقف على مصلحة العامة هنا حكاهما ان الوقف على المصالح كالقنطرة والمساجد لا يشترط فيه القبض وجهه لان القول يكون من الموقوف عليه وقد عرفت ان الموقوف عليه في مثل ذلك هو الجهة ولا يعقل اعتبار قبضها بخلاف ما لو كان الوقف على معين فان قبوله يمكن فيمكن القول باعتبارها وبهم من قول المصنف ان القول معتبر في غير الجهة ولم يتقدم منه ما يدل على اعتبارها والثاني قبض الوقف في مثل ذلك ولا ريب في اعتبارها مطر ثم ان كان لتلك المصلحة ناظر شرعي من قبل الوقف تولى القبض من غير اشتراط الجهة الحاكم لا لا ناظر مقدم عليه فان لم يكن لها ناظر خاص فالقبض الحاكم قوله ولو وقف اطلق المصنف في حق قبض الجحد صلوة واحده بعد الوقف وقبض المقبرة دفن واحد منها ويجب تعيين الوقف ذلك باذن الواقف لتحقيق الاقراض الذي هو شرط صحة القبض فبذلك اخذت بايقاع الصلوة والدفن بنية القبض اية فلو وقع ذلك لا يثبت كالموقوف قبل العلم بالوقف وبعد قبل الادن في الصلوة او بعد لا يقصد القبض لان ذلك هو عند اول غير ذلك لم يلزم ومثله الدفن ولما اخص هذا الوقف بنية القبض لم يشترط في مطلقه لان المقصد هنا صرف الى الجهة الموقوف وقبض بعض المستحقين كقبض الأجنحة بالنسبة الى قبض الموقوف عليه فلا بد من بنية صارفة له الى الوقف بخلاف الوقف على معين فان قبضه متحقق لنفسه والمطلوب صرفه اليه وهو حاصل فلا حاجة الى قصد تعيينه ومن الفرق يظهر ان القابض لو كان وكلاهما عن الموقوف عليه اعتبار قصد القبض عن الغير وكذا الوقف لأب أو الجد ما سبدها على المولى عليه اعتبار قبضها عن الغير ولا يكفي استحباب دليلها لان القبض السابق محسوب لنفسه لا لغيره هذا كله اذا لم يقبضه الحاكم الشرعي او منضوبه والا لا أقوى لا كفاءه اذا وقع باذن الواقف لانه نائب المسلمين وهذا في الحقيقة وقف عليهم وان اخص بجهة المسجد المقبرة ولانه ولي المصالح العامة لو سلم عدم كونه وقفا على المسلمين فيعتبر قبضه وربما كان قبضه اقوى من قبض المصلحة والدان لان الصلوة والدفن يصرف في الوقف

وهو فرع صحة الوقف التي هي فرع تحقق القبض بخلاف قبض الحاكم لانه نفس حقيقة وعلم انه لا فرق في الصلوة الواجبة والصلوة المستحبة ولا بين الواقف
من الواقف وغيره ويشترط كونها صحيحة لتحقيق صحتها شرعا وكذا لا فرق في المدحون بين الصغير والكبير ويعتبر كونه واقفا على وجه الشرع كما عرفت
وكون المدحون من جملة الوقف على قدر ما سلم كما سلم فيما يوقف على المسلمين وفي حكمه من بعد من طفل مجنون وفي صغير المستحق جهان في ملكه ولو صرف
التاسع في الصلوة في المسجد في الذن ولم يتلفظ بالوقف لم يخرج عن ملكه وكذا لو تلفظ بالعقد لم يقبضه صرف التشديد بل ان لم ينفذ
ووجه عدم الاكتفاء بعد كون الوقف من العقود اللازمة المتوقفة على صيغة مخصوصة ظاهرة ولا صلة ببقاء الملك على الكمال حيث لم يثبت له ملك
وكذا القول فيما لو تلفظ بالصيغة ولم يقبضه لان القبض حاد وكان محتمل وهذا موضع وفاق وانما يثبت به على خلاف في حقيقة حيث جعل الوقف
محققا بالاذن مع الصلوة وبالذن كذلك بخلاف العرف قياسا على تقديم الطعام للضيف العرف يمنع والفرق ظاهر في الوقف ينتقل
ملك الموقوف عليه لان فائدة الملك موجودة فيمنع من البيع لا ينافيه الكلام هنا يقع في موضعين احدهما ان الموقوف هل ينقل عن ملك
الواقف ام يبقى على ملكه فالمشهور وهو اختيارنا المصنف انه انتقل عنه لان الوقف سبب يزول التصرف في الرقبة والمنفعة فيزول الملك كالعقود ولا
لو كان باقيا على ملك الواقف لكانت القيمة كالمالك المطلق ويظهر من ذلك الصلاح من علمنا اننا هو اختيارنا جماعة من العامة انه لا ينتقل عن ملكه لقول النبي
حبس الاصل سئل الثمرة من حيث الحبس على الادعي لا يخرج عن الملك لجواز ادخاله من يريده مع صغره الاولاد ولو انتقل لم يخرج من ملكه بل انما انتقل
قد تقدم والكبرى ظاهرة واجيب عن الاول بان المراد بحبس الاصل ان يكون محبوسا على ملك الموقوف عليه وما في معناه لا يباع ولا يؤخذ ولا يورث
والملك انما زال على هذا الحد من الشرط ومطلق الحبس لا يدل على عدم الخروج فان من طين عن الملك مع ان هذا الحد ليس هو ذلك لانه غير فلا
يكون فيما منه به هذا حبس اقوى من ادخاله من يريده مع اولاده ان سلم من يد ملك خارج والاقوى الاول والثاني على تقدير القول بانتقاله عن ملكه الى من
ينتقل فذهب الاكثر منهم الى انه ينتقل الى الموقوف عليه لما اشار اليه المصنف من انه مال يملك لوجود فائدة الملك في ضمانه بالمثل او القيمة
وليس الضمان الواجب لا الغير فيكون الموقوف عليه ومنع من بيعه بغير ان الملك كام الاول والثاني مع عدم جواز بيعها قد يجوز بيعه على بعض
الوجوه وسيأتي نقض ذلك ببيان السجدة والامانة فانها ضمن القيمة وملكها لله مع لا التماس وقد بان القبض اتمانه ابعادنا الموقوفين في الوقف على
المعين وقفا ولو بعناه الموقوف عليهم لم يترفع فيه نظر لان جعله الموقوف عليهم طلقا بما يوافق النقص من حيث ان ذلك لا يتحقق الملك بخلاف
وقفا انه يبقى على اصل الشبهة واجبة الامام تحرر الدين على الانتقال اليه رواه الشيخان في التوفيق المضمن للسؤال عن أرض موقوفة على قوم منسوبة
في البلاد فاجاب ابو جعفر الثاني بما تاملنا من حضرة البلد الذي فيه الملك ووجه الاستدلال من اللام المقتضى للملك ان الحكم عليه هو الارض لا القيمة
لانها المذكور سابقا وفيه نظر لان الحكم لو كان على الارض لما استحق من غايه من البلد من شئ ما هو خلاف الاجماع وانما الحكم انما لا يجب تقيده
مع انه لو تعلق بجزء من البلد فخر من البلد فخر من الارض فان الحكم يتعكف وهو ينافي الملك المذكور وكيف كان فالاقوى لانه لا يمكن ان
ان هذا التام في الوقف عليه المعين المخصص لو كان على جهة عامة ولو سجد يبرر فالاقوى ان الملك فيه لله مع كل واحد من الخيرة
الاجتماعية الملك كل واحد واحد معين وغير معين والاجماع واستحالة التفرع ولا الجوع من حيث اختصاص الحاضر به والارض اطلاق الحكم بانتقاله
الى الوقف عليه فيمكن ان يرد به مقتضى الحلفه الشيخ وجماعة نظر الى ما تقدم وجواز كون الموقوف عليه هو الامر الكلي مقتضى ما من حضر والاقوى
في جوازه ان الملك لا يبدل ان يكون وجوذا في الخارج لاستحالة ملك من لا وجود له ولاعتن من المشايخ وجاز ان يكون الموقوف عليه جهة الملك
ومنع من عدم قبولها الملك فانه لا يخرج الوقف عليها بغير ان الملك لا يبدل فالاخرى التمسيل خصوصاً في الوقف على السجدة المقبرة لانه في ملك
ملك كغيره العبد من ثم لا يشترط القبول من الحاكم ولا من غيره ولا يشترط القبض من الحاكم بل كل من يولاه من المسلمين حتى يقبضه بالصلوة كما في
ومثله المقبرة اما الجهات العامة فلا اشترط فيها قبض الحاكم وقيل باشتراطها كانت الشبهة فيها اقوى المراد من ذلك ان الله تعالى
عن ذلك لانه يبين ولخصاصه لا كونه مباحا كغيره مما يملك الله تعالى في مواضع سيخرج المصنف منها في الوقف حصة من عباد الله
اعتقد لم يشرع القصة بخروج عن ملكه وهذا من جملة الفروع على انتقال الملك عن الواقف لا فرق بين كون الوقف حصة من العبد جميعا كاشتركا
في المعنى في تمامه او حصة من بعضه فليس عليه ما سياتي من وقف اشتركا حصة في الوقف عليه بل في الوقف عليه ايضا انما هو حق البطون به وانما
كان الحكم بانتقال الملك الى الموقوف عليه بما اورد وجواز تصرفه في العين والعقود غير الامر ليس كذلك سبغ على هذا ما علة بان يكون
الا ان الحق ليس محض ائتمار بل اشتراك بين ما يبعد من البطون وان لم يكن موجودا بالفعل فتصرفه في العقوق بطل حقه منه فلا يصح وهذا لا
لا يتم مطلقا ليس من شرط الوقف ان يكون بعد على بطون بل قد يكون محض ائتمار تقدم من حكمه بغير الوقف المقطع الاخر وقد يكون بغيره
عامة دائمة ولا يمتنع بطونا فيكون التسليم من الاول يجعل الوقف المنقطع حبا كما هو واحد الاقوال في المسئلة وان لم يكن صريح في الكلام فضا
ليس في الجس في الجهات العامة بعد في حكم البطون وكيف كان فلا يخرج العبارة عن تجوز الاول في قليل عدم محتمل بكون الوقف يقتضي
بحسب الاصل على الوقف عليه مطلقا والعقود ينافيه ووجه القول بملكه لا يقتضي جواز تصرفه في الاصل المضمون كل تصرف فاعل للملك
العقود وغيره فلو انما ولو اعتقد الشريك مضمون العقوق محضه ولم يترفع عليه لان العقوق لا ينفذ فيه مباشرة فالاول ان لا ينفذ مباشرة ولا يترفع
القول بانتقاله الى الموقوف عليه ما انفكاك من الرقبة هذا ايضا من جملة ما يفرع على الخلاف السابق ويحجر القول في ذلك ان يقول العبد

وسباني

مخرج

القبول

نصفه

بعضه وقف وبعضه طلق او اعطى صاحب الطاق حصته هل يسرى عليه فيعتق اجمع ام لا يبقى على ان الملك في الوقف هل يبقى للواقف ام ينقل الى
الله تعالى ام الى الوقف عليه فعلى الاولين لا يسرى لان الله تعالى كان في معنى الخبز الذي لا يقبل التغير فاذا لم ينقل عن الواقف كان في معنى
اعتناؤه وهو ممتنع ايضا لما يستلزم من ابطال حق الوقف عليه وعلى القول بان نقله الى الوقف عليه في التبرية وجها اشار اليها المصنف في
الاكثر بل كاد يكون اجماعا الى عدم السريان لما اشار اليه المصنف من العلة وهو ان العتق لا يفيد في الحصص الوقفية مباشرة كما سبق فالاولى ان لا يفيد
فيها سريان وجوب الاولوية ان العتق مباشرة اقوى من العتق بالشرط لان شرطه في ازالة الرق بلا واسطه هو انما هو فينبوا سطة للمباشرة ولا يمتنع من
عتق المباشرة وتوابعها فاذ لم يؤثر الاقوى التبرع والخاصة فلا ضعف لتابع اول وجوب السريان ما افاده المصنف بقوله ويلزم من القول بان نقل
الى الوقف عليه انما كان من اقل ويفرق بين العتق مباشرة وبينه سريان ان العتق مباشرة يتوقف على انحصار الملك في المباشرة او في غيره
وليس كذلك فانما كان ازالة الرق شرعا وتفرق الفرقان لان من نفوذ العتق فيه مباشرة فقد شرط من شرائط العتق مباشرة وهو انحصار
الملك في المباشرة او في غيره شرعية بخلاف ما في المباشرة لقوات هذا الشرط وليس هذا الشرط معتبرا في عتق التبرية اذ هو ازالة الرق
شرعا بطريق العتق في انفسك كمن نزلت اثار الحصص في قيمتها للوقوف عليه في كفاية بين عدم نفوذ الاقوى في شرطه ونفوذ الاقوى
لاجماع شرعية ويؤيد عموم قول النبي صلى الله عليه وسلم من عبد الله مال قوم عليه الباقي هذا الفرق بيني على ان المانع بحق الوقف عليه انما
هو حق التبرع كما تقدم تقريره ومنه بقوله لتعلق حق البطون به وقد عرفت انه غير جدي لانه ممنوع من التصرف سواء كان معه سريان ام لا
لاقتضاء الوقف تجب احوال طرح فلا فرق بين العتق مباشرة وسريته وانما يترتب الفرق في بعض الفروض هو ما لو كان الوقف على بطون
متعددة او جهات كذلك لا حظ وعموم النص التبرية في غرضه في المانع من التصرف في اصل الوقف فيبقى معنا استصحاب حال الوقف
الى ان يثبت لتناقل الخالي عن المعارض لاقتضاء السريان سلطنة على اقل غير قصر فيها على موضع الوفاق واعلم ان ما بيناه من الحكم على اقل
الثلاثة هو ظنك المصنف لا انما قال ويلزم من القول بان نقله الى الوقف عليه انما كان كونه موقفا اذ انما نقلت بذلك سواء قلنا بان نقله الى الله
تعالى كما قلنا على تلك الاوقات لا ينفك وهذا المفهوم صريح الشريعة في من قال ان الوحيين مبنيان على الملك فان قلنا هو الله تعالى والاولى
فالسريان وجبنا له الوقف عليه فالقرب عدم السريان في شرح الاحوال جعل الاحتمال قائما عليه ما قلنا ان احتمال تقوية بضعف على نقل
القول بان نقل الوقف الى الله تعالى فيبقى على تقدير القول بان نقله الى الوقف عليه هذا الفطر ولم يكن حكمه على القول بان نقله الى ملك
الواقف الخالي ان الاحتمال قائم على الجميع لان عموم خبر التبرية شامل للجميع والتمتع مباشرة لعارض موجود كذلك قد قدرناه سابقا والفرق
بين ملك الوقف الموقوف عليه ضعيف جدا فان كان ممتنع من التصرف لم يلحق الموقوف عليه بطون او باقي البطون ولعموم اقتضاء الوقف
تجسس اصله في هذا التصرف واما القول بان نقله الى الله تعالى فقد عرفت ان المراد منه قطع سلطنة المالكين من اوقات الموقوف عليه وذلك
ايضا لا ينافي مكان تحقيقه حيث يدل عليه دليل ليس هو في الشرع وطولها جازية ببعض الوارد بخلاف الخبر وان كان الحكم على تقدير
ان نقله الى الوقف عليه وضع واعلم ان نقله الى الوقف بالشرية ودفع القيمة يكون بمنزلة اثار الوقف على جبهه مضمون في شرعية حصته من عتق
يكون وقفا او لخصاص البطن الموجود بها فلا ياتي الكلام فيها قولنا ان الوقف مملوكا كانت نفقته كسيرة شرط ذلك او لم يشترط ولو عجز عن دفع
الاكتساب كانت نفقته على الوقف عليه ولو قيل في المسائلين كذلك كان شبه الحكم على الملك الوقف فان جعلناه على الوقف عليه
كالخيار المصنف في نفقته وجها ان نفقته من كسبه لان نفقته من شرطه بقائه كعمارة العقار وهي مقدمة من غلته على حق الوقف عليه
ولان الغرض بالوقف انتفاع الوقف عليه وهو موقوف على اعيانه وانما يبقى بالنفقة فيصير كانه من شرطها من كسبه الثاني هو الاقوى وجوب اعل
الوقف عليه لان ملكه والنفقة تابعة للملك اما ان قلنا بان الملك لله تعالى فيبقى ان نفقته مستحقة للمنافع كالايجان الخاص الموصى به من على منتهى
ام لا فان جعلناه على الوقف عليه ايضا كسبه فان نفقته في بيت المال مطوعا على القول بكون الملك هو الواقف
فالنفقة على الوقف عليه على الاولين على الواقف على الثاني فان تعددت الاعيان او عجزت عن كسبه فان تصرف بيت المال بجعلته في كسبه قد تم
بيت المال اما عمارة العقار بحيث يشترط الاقوى غلته فان تصرف لم يجب على احد بخلاف الجوانب وجوب صيانة ووجوب احوال العبد في نفقته
كنفقته في جنة فهو لم يوصاه بعد العتق عند اقباضه عند خذ متوع من مولاة نفقته انما يقطع عن مولاة نفقته من حيث هو مملوك لا من
صاحبه او لكون نفقته يجب مع عجزه وعدم وجوده اذ لا يباع على المسلمين كفاية كغيره من المضطرين والموقوف عليه من الجمل يجب عليه لكن من هذه
الحقيقة لا من حيث الملوكة قولنا ولو جنى العبد الموقوف عمدا الرمة الفضا لئلا يؤول ادلة بشيئته وان استلزم ابطال الوقف وهو موضوع
ثم ان كانت الجناية دون النفس بقى الباقي وقفا لوجود مقتضى هذا لا يبطال الوقف يتلف بعض الوقوف ان كانت نفقا واخبار المولى العبد
فالامر واضح وان اختلف الاسترقاق الذي هو واحد في الحقيقين المحترق هو ما في الجنى عليه اذ كان الجاني عمدا بعد اقصاء المصنف بانه ليس بالشر
ووجهان الوقف يقتضي التابيد مادامت اعيان باقية وهو في استرقاقه لا يستلزم ابطال الوقف مع بقاء عيونه ووجهه عن الوقف بعض
الموارد بل دليل خارج لا يقتضي التبعيد حيث لا دليل على ازالة الاسترقاق ايضا لان الجنى عليه يستحق ابطال الوقف والخبر اجماع على ان الملك الموقوف عليه
بالقتل ضلعا والعنف عند وطوب شرعا وفي استرقاقه بين حق الجنى عليه ونفقة العتق وبقاء النفس المحترقة بالاصل فيكون ازالة من القتل

جنى العبد الموقوف عمدا الرمة
القتل فان كان كسبه
يقول الباقي وقفا وان كان
اقتضى منه وبطل الوقف ليس
للجنى عليه استرقاقه اذ

والناسد الواجب في الوقف انما هو حيث لا يطرد عليه ما ينافيه وهو موجود هنا فهو اقوى من الاشراق وهذا اقوى قوله وان كانت الحسانية
خطا تعلقت بحال الوقف عليه لعلها استيفاء من رقبته وقيل يتعلق بكسبه لان المولى لا يعقل عبد الى قوله وهو اشبه القول الاول
وجاءه وجهه ما ذكره المصنف من تقدير استيفاءها من رقبته اذ لا يغلق الارش لا يرفق من بيع وقد منع ذلك نحو الوقف عليه فكان عليه ان
يفد به بالارش الاقوى واختاره المصنف لان في جمعا بين الحقيقين نعم لم يكن كسوا باجته تعلقوا بالحسانية برقبته وجواز بيعه كما يقال في العمل والبيع
ادون من القتل بل اجتمعت في الخ الغلق بالرقبة وجواز البيع قطعا لما ذكرناه وهذا كله منسج على اسغال الملك الى الوقف عليه اما لو قلنا بعد
اسغال الملك وانفاله الى الله ثم تعلق بكسبه قطعاً ويحتمل تعلقها بحال الوقف ولم نعمل بانفاله عنه وتعلقها ببذل المال لو قلنا بالانفاله
الى الله ثم قلنا ما لو جنى عليه فان ارجبت الحسانية ارشاً للموجودين من الوقف عليهم وان كانت نفساً توجب القصاص فالبعض ان ارجبت فيه
اخذت من الجاني وهل يقيم بها مقامه قتل نعم وقيل لا وهو اشبه به اما استحفاظهم للارش فلا شبهة فيه لانه عوض عن جرمه فاستوصوا بحالهما
العين التي هي مستحق لهم او مملوكة واما استحفاظهم القصاص على تقدير فوات نفسه فيلزم تفرع على القول بانفاله الملك اليه لم يكونوا له
كما لو كان المقتول عدماً اما لو قلنا بانفاله الى الله ثم احتمل ان يكون حكم القصاص الى الحاكم لانه في هذه المصالح المتعلقة بالله ثم وجهنا
استحفاظ الوقف عليهم من حيث تعلقهم واستحفاظهم منفعته ولا احتمال ان يصلح القائل على ما اخرج نفعه اليهم مطاوعاً فاعلمنا على كل حال
حال فعله الملك متعلق بهم وان لم نقل بملك نفس الرقبة ولو قلنا ببقائه على ملك الوقف نحو القصاص اليه والمراد بكسبه انما هو القصاص
ان يكون القائل عبد امثله ويكونا موجبه للمال ان يكون القتل خطأ والقائل حراً وفيه شيء من الحرية اذ انصرف ذلك فان اخذ الدية على قيد
شوقه او صلحها عليها في العدم فلا يجب انام بعد مقامه او بعضه يكون وقفاً ويختص بها الموجودون من الوقف عليهم في الحسانية قولنا انما
المصالح في وجهها ووجه الاول ان الدية عوض رقبته والرقبة ليست ملكاً تاماً للموجودين بل للبطون للاحققة فيها حق ان لا يكون بالفعل كسبه بالقوة الفرية
من جمل السبل للملك والمعدن للملك لم يخلف منها سوى وجودهم مع فلا يسيل الى ابطال حقهم مع فيجوز ان يشترى به عبد او بعضه يكون
وقفاً انما الوقف بحسب الامكان وصيانة له عن الابطال وتوصل الى الغرض الوقف لان الوقف تابع لبقاء المالكين ولهذا يجب الشراء بغيره حيث
يجوز فيجوز ان يكون وقفاً ووجه الثاني ان الوقف ابتداء منعاً بالعين لان موضوعه العين الشخصية لا غير بطلان باطلا فاشنع ان يكون
سبيحاً من البطون فيه حتى لا يتم حال الحسانية غير مستحقين وقت صيرهم مستحقين قد خرج النافع عنه كونه وقفاً ويضعف بالقيمة
بدل عن العين فيملكها من مملكتها على حد ما يملكها وما يتعلق بها حق من يتعلق حقها والوقف ان لم يتناول القيمة مطابقة لقيمة يتناولها
اقتضاء من حيث انها قائمة مقام العين لان حق الوقف اقوى من حق الرهن هو يتعلق بالقيمة فالوقف في وجهه لا اقوى الاول بقي هنا
مباحث الاول يظهر من البيان ان الخلاف مختص بالدية اما الارش فقد قطع كونه للموجودين والذي يقتضيه الدليل وصريحه وغيره ان
حكمه كالدية والخلاف وقع فينا والصاحب الجليل الحسانية المال الثاني على تقدير شراؤه بدل من يتولى شراؤه ينفى على القاعدة السابقة فان
قلنا الملك للموقوف عليهم حتى الشراء لا يتم المالكون والبطون للاحققة ما نفعه لهم ويحتمل الحاكم نظراً لمشاركة البطون للاحققة وليس السابق
عليهم بخلاف الحاكم وانما قلنا الملك لله ثم فالحاكم ليس الا لولا ببقائه على الوقف فالوجه ما حيث يتعد الحاكم بئوله الوقف عليه قطعاً
فان تعدد او كان منقشاً في بعض المؤمنين حسنة لثالثه لا يصير وقفاً لغيره او يفتقر الى الصيغة كل حمل وان كان الاول اقوى لانه
بالشراء يصير ملكاً عن العين كالموت وعمل الثاني يباشر من يباشر الشراء الرابع لو لم تفت القيمة بعد كامل الشراء شققت امتثال الامر بحسب الحكم
ولو فضل منه فضل عن قيمته عند الشراء مع ولو شققت اخر بالباقي كما هو حال الوقف عليهم العفو عن القصاص وعن الارش والدية ينفى عن البطون
الاحققة هل تشارك في قيمه لا فاعل الاول ليس لهم العفو وعمل الثاني لهم لاخصاً الحق فيهم السادس على تقدير المشاركة لوعلى الاول فللثاني ان
يستوي لوجود سبب الاستحقاق من جهة الحسانية وان لم يثبت بالفعل مع احتمال العدم لغيره واستحقاقه بعد سقوط الحق بالعفو على تقدير جواز استيفاء
هل له القصاص الاول لو كانت الحسانية توجبهم بخض بالدية وجهاً من مساواة الاول في الاستحقاق ومن تغلب جانب العفو فيهم من الاول والاخر
الاول السابع لو كان الجاني عدماً واسترق وبغضه فحق اختصاص الاول به او مشاركة البطون قولنا مبنيان والاقوى المشاركة لما فاعلم قوله اذ
في سبيل النصر لما يكون من صلة التواكب الغزاة والحج والعمرة وبناء القنطرة والمساجد لما كان السبيل الذي يقبض الله كلما كان طريقاً الى
الاثواب ورضوانه لا تحاله الحج عليه كالقرية اليه مع فالوقوف في سبيل الله مصرف كل مصلحة يتصرف بها الله ثم كذا في الامثلة وغيرها
نفع الحاجج وغيرها قال الشيخ بنحو الوقف في سبيل الله الغزاة المطوعة دون العسكر المقاتل على باب السطوط والحج والغرة فيقيم ان لا ناول
ابن حمزة سبيل الجاهدين والاقوى الشهير وان كان اطلاقه على ما ذكره اقوى فان ذلك لا يمنع من تناوله غير ما يدخل في معنى قوله وكذا لو قال في سبيل
الله وسبيل الشرائع وسبيل كذا في حد ولا يجب قننة لفايده اننا ناهي المشهورين الاحكام هذه المفهومة التلخيص الرجوع الى المعنى واحد وهو سبيل
بالمعنى العام المتقدم والغزاة والعرف به بشان اليد وبنيته بقوله ولا يجب قننة لفايده اننا ناهي خلاف النسخ حيث ذهب القسمة ثلثة اقسام ثلثة
الى الغزاة والحج والعمرة وهو سبيل اول ثلثة الى الفقراء والمساكين ويبدأ ما فيه وهو سبيل الثواب ثلثة الى خمسة اصناف الذين ذكرهم الله
في آية الصدقات وهم الفقراء والمساكين وابن السبيل والغارمون وفي الرقاب وهو سبيل الخير وهو هذا التفصيل لا يخرج من النظم والاقوى

ان الشبهة

ان التثنية بمعنى هو قول الشيخ قولها اذا كان له مولى من اعمى ولم يعتقد له مولى من اسفل فهم الذين اعتقدوا موقف على مواله فان علم انه او احد
 انصرف الوقت اليه وان لم يعلم انصرف اليه اسم المولى يطول بالاشارة اللفظية على معنيين على السيد الذي اعتق وانتهى اليه ولا اعتق ويقال له المولى
 من اعلى على المولى الذي اعتقه سيد ويقال له مولى من اسفل بالنسبة الى العتق ومن انقل اليه مولا فانا وقف على مواله فان كان له مولى من احد
 خاصه انصرف الوقت اليه قطعوا واجتمع له الثمنان فان دلت القرينة على ارادة احدهما او كليهما صرف الوقت بحسب القرينة وهذا ايضا لا إشكال
 وان سقت القرائن جميعا الى نفسين لانه علم بما اراد فان اعتذر الرجوع اليه وقال ان لم يقصد شيئا بخصوصه ثم وقف على مواله هذا اللفظ فيقول ان
 اوصرف اليه ما او الى احدهما انما هو تحقيق القول في ما يتوقف على مقتضى من احدهما انه هل يشترط في الجمع اتحاد معنى اذ قد حتى يمنع ثبوت المشترك
 معانية الحقيقة والجماع بينهما ام لا فيه للخلاف في الشهرة كما ان في الارشاد واصحهما على اقتضاه كلام ابن اللطيف التتبع لا يشترط ان
 التثنية في المشي والجمع في المجموع بمثابة الواو العطف فاذا قلت جاء زيد بن كنانة قلت حازم بن زيد بن كنانة عطف المفعول في المعنى بالواو عطف
 التثنية الثانية على المشترك عند مجزؤه عند القرينة لانه على ارادة معانية او بعضها هل يحمل على الجميع او بعضي يحمل الى ان يظهر ارادة احدهما او يحمل
 على الجميع اذا كانت جمعا خاصة في قول الاصوليين في هذه الاشياء في التحقيق في الاصول اذا قرر ذلك فيقول ان اوقف على مواله مولى من الجانبين
 ولم يحصل احدا من الجانبين فان قلنا بجماع المشترك وحمله على معانية مطلقا مع جمعة وقت صرف اليه كما اخبره المصنف وجماعه وكذا ان قلنا بحمل
 المجموع عليه باخا صلا لا يتوقف هنا مجموع وان قلنا بعدم حمله على معانية حقيقة بطل عدم تعيين مصرفه سواء جازم المشترك جميع معانيه ام لا يطول
 الاول فظاهر اما الثاني فلا يخرج بمنزلة العطف المشترك وحكمه كذلك بقية المسئلة وتكون لخران احدهما الصفة لا كمال لان المولى تناول الجميع كالا
 فان اطلاقها يتناول الاخر من الابوين ومن احدهما هو قول الشيخ وظاهر هذا التعليل يقتضي عويان المولى مشترك اشتراكا معنويا كالاخر وبطلانه
 لان الاخره يجمعها معنى وهو ايضا لا يتحقق بالثبوت في ثلث مقصودها وهذا المعنى يشترك فيه كثير من اشراك الانسان بين افراده من حيث اشراكه
 معنى الانسان وهو يكون التاثير في قولنا فان قديمهما المعنى المشترك لاجتماع معنى واحد لهما مباينان واما اشراك في اللفظ خاصة ونقص اهل
 اللغة على اشراكهما في اللفظ الثاني فان جمع اللفظ كان كونهما على المولىين وان اوردوا على الاعلى خاصة وهو قول ابن جرير من واعل قرينة الاستحسان
 الكفاية قيل هو مبنى على ان لفظة المولى مقولة بالشك في مقولتها على الذي اعتق من ولي نفسه وانما يحل لفظ الجمع عليها اما هو احد الاقوال فيقولون
 بالمشكك فيوقف على كون اشتراكه معنويا وقد عرفت فاشاء واما الجمع فلا يبعد ادخال المشترك بخصوصه وان كان هناك وقوع مضافا وهو من صيغ العون
 المستغنى عما يصلح له وهو صالح لكل لان العلم هو اللفظ المستغرق لجميع ما يصلح له بحيث يقع في المشترك والجماع في اللفظ المستغرق من اللفظ
 القوم في جواز استعمال المشترك في كلامه فينبغي ان يكون في الجمع كقوله في قوله اعمام بانه اللفظ المستغرق لجميع ما يصلح له ومنه زاد بوضع واحد في المشترك
 وح فلا فرق بين المفرد والجمع والوحيد والجمع في المسئلة انما يحل على المولى من اسفل خاصة لقرينة كونها جازما غالبا في تسمية النفس في الوقت عليهم لشدادتهم
 بخلاف الاعلى فانه على العكس غالبا وهذا الوجه لا يغل ببقائه من اصحابنا نعم هو قول الشافعية هذا كله اذا وقع بلفظ الجمع ولو وقع بلفظ الافراد بان
 على مواله بعدد في قولنا اوصرف اليه ما او الى احدهما الاوجه ايضا الان بعض المقدمات والتعليلات مختلفة هنا كما لا يخفى في الاصح اطلاق
 قولها اذا وقف على اولاد اولادها مشترك اولاد البنين والبنات كقولهم وانما هم من غير قبيل اما اشتراك الجميع فاصدق الاولاد على المذكورين
 قطعنا صدق على اولادهم مطلقا انهم اولاد اولادهم وان لم يصدق على اولاد الاولاد بانهم اولاد بطريق الحقيقة على اذ قد وقع فيه من الخلاف ما قد افا
 بالتوبة فلا تضاعف الاطلاق ذلك مع اشتراكهم في سبب الاستحقاق واستواء نسبتهم اليه واعلم انه كما يدخل الاناث في الاولاد يدخل الجنات فيقول
 اسم اولادهم سواء حصرناهم في البنين والبنات مجملناهم بصفة ثالثه بخلاف ما لو وقف على البنين خاصة ولو على البنات خاصة واولادهم هو الجمع
 بينهما فيقولون قولنا الملاك منى علة ومفهومها انهم ليسوا بولد اولادهم لانهم لا يخرجون من الضمير في نفس الامر في هذا الاستخراج بالعلم
 ومع فقد هارت نصف التخصيص في حينه نظر ان الكلام فيه مع وجود العلم بولد لانه نصف التخصيص على حصره فيه ابلغ يمكن دلالة على عدم
 كون الطبيعة الثالثة متوسطة التصديق كالتامة متوسطة الحقيقة واما الاستدلال على الاختصاص فيها بمثل قوله تعالى من يشاء انا اولادهم من حيث
 المذكور الاية فيفيد قولها ما لو قال من انتسب الى منهم لم يدخل اولاد البنات وهذا هو الاشهر وقد تقدم خلاف المرصفي في ذلك فانه قد
 يدخلون في الاولاد حقيقة وهو يقتضي انسابهم اليه بطريق اولي قولهم ولو وقف على اولادهم انصرف على اولاده لصلبه ولم يدخل مع الاولاد لانه
 وميل يشترك الجميع والاول ظاهر لان ولد الولد لا يفر من اطلاق الولد وان اوقف على اولادهم او اولاد فلان واطلاق فلا يخرج اما ان يكون هناك قرينة
 ذلك على تناول اولاد الاولاد كالا والاشهر ومقالة فالاعلى او جونا بعد جن او يقف على ولد فلان وهو يعلم انه ليس له ولد من صلبه بخلاف ذلك ولا
 فان وجدت عمل بقضاها ويشمل اولاد الاولاد فان لا يفر لشكالها لا يفر لخصاصه او لاد الصلابة لشمولة الاولادهم قولنا اصحها عند المصنف
 الاول لما اشار المصنف من الدليل فان ولد الولد غير مفهوم من اطلاق لفظ الولد لانه لا يصح صلبه عنه فيقال ليس له ولد من صلبه بل اصل اطلاقه
 عليه اعم من الحقيقة ولا ينعى استعمال المجاز في ما الاستدلال على عدم دخولهم بقوله تعالى وصيناها ابراهيم ويحيى ويعقوب في قوله من نواصب
 عطف على يمينه وهو ابنو العطف يقتضي العارية فذلك على عدم تناولهم فيه انما يقتضي مع شدة هذه القراءة مغايرة الخبر للكل كما جاء في
 فقال من كان عدوا لله وملائكته ورسله جبريل مع ان جبريل من جملة الملائكة وكون المغايرة بالشر لا ينعى جواز اصل العطف كذلك فانه غير شرط

اليه

كقوله لا على

[illegible]

يكون من التركة اما لو كان من الزكوة او من الوقف يرجع الى اصله ولو كان من باذل منبرع رجع اليه هذا كله مع الياس من الميت كما ذكرناه لا كما اطلقه
المصنف يكون عرصته المسجد لا يخرج عن الوقف بخلاف بعض العامة حيث حكم بطلان الوقف قياسا على عود الكفن الى الوارث بجامع نقل
المصرف في الموضوعين وقد عرفت الفرق الموجب لبطالان القياس على اصله وصحة هذا هو الموجب لذكر المصنف مسألة الكفن عقيب مسئلة المسجد
فهو ان لو انهدم الدار لم يخرج عن العرصه عن الوقف وهذا حكم واضح غير اننا فان الخراب لا يصلح لنقص الوقت بطاله ومع بطلان البناء
وعدم جواز بيعه في غير ما استثنى لان العرصه من حمله الموقوف هي اقيمه وهذا في غير الارض الخرابية كما تقدم في المسجد بطلان ذلك على خلاف بعض العامة
حيث جوز بيع الدار الموقوفة اذا انهدمت لم يكن عمارتها كما مسجد قها ولو وقع بين الموقوف عليهم خلف بحيث يمشي من ابيه جاز بيعه ولو لم يقع خلفه لا يمشي
خرايبه بل كان البيع باغلا لم يخل بخروج بيعه والوجه المنع هذه المسئلة تقدم الكلام عليها في البيع والقول بجواز البيع في الجملة لا اكثر مستند صحيح على
مزارع عن ابن جعفر قال عن عبيد موقوفه على قوم بينهم اختلاف شديد ان لا يكره ان يتفاد ذلك بينهم بعد فان كان يرى ان يبيع هذا الوقف
بدفع الكل انسان منهم ما كان وقفه من ذلك فاجابة ان كان قد علم الاختلاف بين الاصحاب لو وقف مثل فانه باجاء في الاختلاف تلف الاموال
التفوق من فاهم هذه الرواية اختلاف احوال الجوزين فاهم من شرط جواز بيعه حصول الامرين وهو الاختلاف بين الارباب وخوف الخراب كما ذكره المصنف
منهم من اكتفى بحد هذا الاقوى العمل بما دللت عليه ظاهر من جواز بيعه لانه حصل بين ارباب خلف شديد ان خوف الخراب مع ذلك ومنه بطريق شرط
دلالة الرواية على ما يجوز بيعه مع كون بيعه باغلا للموقوف عليهم وان لم يكن خلف مستند فيه الى رواية علي بن جعفر بن عثمان قال سالت ابا عبد الله
عن رجل وقف غلته على ابيه من ابيه قرايبه من ابيه فلو ورثه ان يبيعوا الارض اذا احتاجوا لم يكره ان يبيع من اقله قال نعم اذا رضوا كلهم وكان البيع
لهم باعوا وان الى العمل ضمنهم ان الساخرين الشهود في شرح الارشاد والشيخ عليه السلام في طريقه جعفر بن عثمان وحاله يجوز عند الاحتياط لا يذكر
احد من علماء التبع الى حد كغيره فالعمل بخبره فيما خالف الاصل الاجماع في غاية الضعف اما ابن ادريس بن هاشم باب بيعه على الاجماع عليه الاختلاف
وهو مطلقه لوجوبه في بيعه ما يخصها بما ذكرناه جمعا واعلم ان المصنف قد صرح في كلامه بان شرط جواز البيع اجتماع الشرطين وهو وقوع خلف
بين ارباب بحيث يمشي من ابيه ثم عقبة بقوله ولو لم يقع خلفه لا يمشي من ابيه ومعه ما لا يكفي باحد الامرين وكان حق في الركنين كقوله باحد غيرهما ان
ولو لم يقع خلفه لم يمشي من ابيه بخلاف ذلك لكون المصنف هو صاحب كبريى البيع مع عدم تقدم في البيع بخبره ببيعته بل بشرط الشرطين المذكورين مع
كون بيعه باغلا فلو لم يكره بهما وقد تقدم الكلام فيما صنع منه على تقدير بيعه بقوله ولو انقلعت خلفه من الوقف قبل جوزه ببيعها لكانت الاية وقيل لا
يجوز لامكان الانتفاع بالاجارة للشيفت شهر وهو شبه الجوز ليعمل به هو الشيخ في تحريم اجارة المصنف ورده ابن ادريس بان ما كان الانتفاع
المذكور وهو في موضع عجز يمكن والا فكل كلام الشيخ في انما اذاعه العلامة من ان لا نزاع بينهما الا في لفظ حيث ان الشيخ في فرض ملك
كما يقضي ليل ابن ادريس في فرض جوزه غير الشرط من جيف على ابن ادريس كان دليل الشيخ اقضى ان عدم الانتفاع لا على تقدير عدم الانتفاع
فيه صورتين مع فالنقصيل الجوزي ومثلهما لو انكر جوزه من الشجرة او رمت الدابة ويحذر ذلك في جاز البيع وحيث يشتري ثمنه ما يكون ارتفاع
مراعى الا في النقص الاول فالاقرب قها اذا اجر البطن الاول الوقف مدة ثم انقضت وانما فان قلنا الموت يطل الاجارة فلا كلام وان لم نقل
فهذا يطل هنا في رد اظاهر البطلان لا يثبت ان هذه المدقة ليست للجوزين انما اشار بالتعليل الى الفرق بين اجارة المالك للموقوف عليه مع
اشترائه ان يقع عقدا من من الطرفين ومن شأنه ان لا يطل بالموت والفرق بين ذلك الموقوف عليه غير تام فان باقي البطون لهم استحقاق للمالك
الصنف لا بالتلفي من الموقوف عليه بحيث لو تصرف قبل الانتفاع صح فهو الموت المور من البطون يتبين انها حقيقة يكون اجارة بالتبعية في قبلة
تصرف في غير ميتة وقف على اجارة بطلان اجارة المالك فان لم نقل بالصح وانما كيف شاء من غير اجارة الوارث مطا واما تلفي الوارث عندها كان
حين موته وان عرصه على من الوارث فلا يمتنع ان يكون منصرف في حق غيره ويحتمل عدم البطلان لان المصنف ح كالمالك فكان ما ضاير بضعف بانه
يصرف من ارض كغيره فهو لو كان لبطن الموقوف اظطر على الوقف لاجر يصلح الوقف المصلح ليطول كذا لو كان الموقوف هو الناظر ولم يكن موقفا عليه والرد
بالبطالان وقوفه على اجارة البطن الثاني لم يثبت عليه قوله بعد ذلك فيكون لبطن الثاني الخيار لا يخرج انما يرجع المستاجر على تركه الاولين ان كان
قد دفع الاجرة والمراد بمقابل المتخلف ان يشبه اجرة مثله الى اجرة مثل مجموع المدد ويرجع من المستحق مثل تلك النسبة فلو كان قد اجره سنة ثمانية مثلا ما بعد
انقضاء نصفه لو فرض ان اجرة مثل النصف المتخلف دينارين وسقفين واجرة مثل النصف الماضي دينارين رجع ثلثه المائة المشا وهكذا القول في الوارث
على الفقهاء انصرف الى قول البطلان من يحضر هكذا الوقف على العاوين في قوله ويجب تتبع من يحضره لموضع الشقة قد عرفت ان الوقف على الخبر
وقف على الجهة المخصصة لا على اشخاصها ومصرف الجزة من نصف بوصفها من غير فقود غير ما يجب صرف التما الى جميع الاشخاص الداخلين في
الوصف بل يجب صرفه الى من كان موجودا ببلد الوقف عند تفرقه من اهلها غير ما لا يجب تتبع من ثابته من سائرهم من غيرهم ولكن لو تتبع جاز وهاج
استيعاب جميع من ابلد الجوز الا على من عصى طاعة الاول بولاية علي بن ابي طالب ان الوقف على جعفر بن عبد الله كذا في ذلك فاجابة ان الوقف
لمن حضر البطلان الذي هو وفيد وليس ان تتبع من كان غائبا او قتل جرى لاقتصار على ثلثه راحة للجمع مع ما علم من ان الجهة لا يقتضي الاشخاص وقيل لا يخل
باشئين بناء على اقل الجمع ويحتمل جواز الاقتصار على احد نظر الى ان الاشخاص مصرف الوقف لا مستحقه اذ لو عمل على الاستحقاق وعمل بظا لفظ
لوجب الاستيعاب لا تتبع مع مرف مفيد للعموم فيجب التبعة ما امكن وعلى اعتبار الجمع لو لم يوجد في البلد ثلثة وجب ان يجلس من خارج واعلم ان المراد من

الانتفاع

الانتفاع

بقية

الثاني

[illegible]

الثاني منها اصل عدم اللزوم وهو حقيقة ما ذكرنا من الثالث ان هذا العقد من جهة المعوضة والقربة في معناه وكذا ثبت للزوم مطلقا لا حاجة فيه الى اشتراط امر اخر قولها ولو قال ملك سكر هذه الدار ما بقيت او لم يصب جاز او يرجع الى السكن بعد الثاني على الاشياء ما لو قال فاذا امت رجت ان فانها يرجع قطعاً هذا المسئلة لم ينقل اصحابنا فيها خلافا بل ظاهرهم الاتفاق على رجوعها الى السكن مطلقا لكن الشيخ في تعلقها في قولين الصحيح والباطل ان ثم نقل عن القائلين بالصحة انه اختلفوا فذهب قوم منهم الى انها يكون للمعركة بمقتضى قوله وشبهه وقال الآخرون منها انما اذا مات رجعت الى المعركة ولو ان رشتان كان مات قال الشيخ وهذا هو الصحيح على من يذهب الى خلاف ذلك الخالفين كما هي عادة الشيخ في الكتاب اصحابنا يوجبونه في قوله في آخره وهذا هو الصحيح في مذهبا لان عادة اخبارنا يوجبون هذا من قول الخالفين بعد حكايتهما واعلم ان الصبر المستمر في قوله يرجع ويرجع الى السكن لا الى الدار لان السكن هو المنقولة الى ملك الشاكر اما الدار فباقية على ملك مالكها لم ينزل خلاف المنفعة فانها انتقلت ما انما خصوصاً رجعت الى المالك كقولنا ان عمرتك هذا الدار ملك ولقبك كان عمرى لم ينقل ان كان كما لم يذكر العقب على الاشياء كما يجوز تعليق العمر على عمر المعركة يجوز عقبه اليه بحيث يجعل حق المنفعة له مدة عمره ايضا والتصور ان العلية وان لم يجعله لبعض معين من العقب مثله ما لو جعله مدة عمره ولقبه مدة مخصوصة والعقد من ركبت من العمرى في الوقف ثم على تقدير رجوعه لعقبه بعد لا يخرج عن حقيقة العمرى بل يستحق العقب على حسب شرطه ثم يرجع الحق بعد الى المالك المعركة كما لو امر الاول لم يذكر عقبه هذا هو الذي يقتضيه اصول المذهب عموم الاصل وخصوص التصرف في ذلك كرواية ابن الصانع المتقدمه وتبينه الاشياء على ظاهر خلاف الشيخ في طحيث حكم يجوز شرط العمرى للعقب حتى لم يروا جاز ان الشيخ قال انما رجل امر عمرى ولم يقصد فاعلم ان الذي يطأها لا يرجع الى الذي يطأها فانه اعطى عطاء وقع فيه الموارثت ظاهر احتجاجة بالحديث لقنوا عملكم فظنوا ان لو ادرك لكان احتجاجة بالخيار التي ذكره هو في المذهب كرواية ابن الصانع وغيرها او لم يرد احتمال ان يرد الاحتجاجة بالرواية على اصل المشروعية وقوله القدر الذي افترق به خاصة ومن ثم لم يذكر كثير في المسئلة خلافا لبعض نسخ التواريخ خالية من قوله على الاشياء وهذا ما ذكرناه من عدم ضرر خلاف المذهب في المسئلة مع ان الرواية عامية واخبارنا خالية من ذلك بل صرحته بخلافه في الروايات التي استعملت في القبط ولا يجوز الرجوع عنها الا بعد انقضاء وكذا لو جعلها لعمر المالك لم يرجع ولما مات المعركة ولو فرغ من عمرها ماتت لم تكن لو ارثها لكان الاصل في العقود اللزوم وكان هذا العقد غير نافذ لملك الرقبه بل المنفعة على خصوص اللزوم منها لزوم العقد بحسب نقله فان كان مدة معينة لم يرد فيها وان كان عمر احد هما لم يرد كذلك فلا يطل العقد بموت غير من علق على موته فان كانت موقوفة بعمر المالك استحقها المعركة كذلك فان مات المعركة قبل المالك انتقل الحق الى رشتة مدة حياة المالك كغيره من الحقوق والاملاك وهذا مما لا خلاف فيه بين الاصحاب ما لو انعكس بان قرت بعمر المعركة المالك خله فالاحتقان الحكم كذلك فليكن قوله المالك ان عاجل قبل فاته ومطامد كونه من المتقدمين وضلل ابن الجيند هنا فقال ان كانت قيمة الدار يحيط بها ثلث الميت لم يكن لهم اخراجه وان كانت ينقص عنها كان ذلك لهم استنادا الى رواية خالد بن نافع عن الصادق الدالة على ذلك الا ان في سندها جهالة او ضعف او في من اخلل يمنع من الاستناد اليها فالذهب هو المشهور بوقوع العقد في مرض موته المالك اعتبر من المنفعة الخارجة من الثلث لجميع الدار واعلم ان الموجب في عبارة المصنف وغيره ومورد الاخبار ان العمرى محضه بمجمل الغاية عمر المالك وعمر المعركة ايضا فان كان لعقب المعركة كسلف هل يتقدم الحكم الى غير ذلك بان يقربها بعمر غيرهما بحكمه وهو الذي افترقه التمهيد في بعض فوائد الاصل وعموم الامور اوفاء بالعقود وان السلون عند شروطهم وهذا من جملة ما صدق اسم العمرى في الجملة المدلول على شرعيته في بعض الاخبار من غير تعيين بعمر احد هما وهذا لا بأس به ويحتل عدم التقدي الى غير ما نص عليه لا اشتغال هذا العقد على جهالة من حيث عدم العلم بغاية وقت المنفعة المستحقة والاصل يقتضيه المانع من ذلك غير محل الوفاق ويتفرع على الاول حكم ما لو مات احد هما في حياة من علق بعمره فان كان الميت المالك فالحكم كالومات في حياة المعركة وان كان هو المعركة رجعت الى المالك لو مات من علق على عمره عادت الى المالك ايضا مطلقا بشرط قولها ولو اطلق المدة ولم يبينها كان له الرجوع متى شاء وهذا تتم حكم السكنى من حيث اللزوم والحاصل انهما من العقود اللازمة مطلقا في صورة واحدة وهي اطلاق السكنى لم يبين لها وقتا فانه خارج من العقود الجارية مطلقا كما يظهر من العبارة كعبادة الاكثر ويدل عليه ظاهر الاخبار وحسنة الحلبي عن ابن عبد الله وفي اخرها قالت فرجل اسكن داره ولم يوفت قال جاز ونخرج اذا شاء ودلالتها من حيث الجواز ومن حيث المشيئة ودلالة الثاني اظهر في معناها غيرها وقال في كتابه مع الاطلاق يلزم به الاسكان في سمي العقد ولو بوجاهة الضابط ما يستحق اسكانا وبعد المالك الرجوع متى شاء وتبعه على ذلك الحق الشيخ على ما احتج به رواة الحلبي وقد عرفت انها دالة على ضرورة بل يمكن الاحتجاج به بما دل على لزوم غيره من العقود كعموم او فوايا العقود فلا بد من الحكم هنا بالزوم وقتا ماعدا بالدليل ثم يرجع الى الجواز عاين الاية ورواية الحلبي وغيرها وفي نظر لان الرواية مخصوصة للاية لا لغيرها على جواز مطلقا خصوصاً للاية بساير العقود الجارية بل يخرج هذا حكم اطلاق السكنى لم يعرض لحكم الوقف العمرى واطلقها ما يمكن القول بقسنا العمرى مع الاطلاق لاقتضاءها الاقراران بعمرهما الاحد كما هو المشهور ومطامد كونه فانه اذا لم يبين بطلت للجهالة كما لو عين مدة غير موصوفة حيث يعتبر تقديرها والصحة اقامة مقام السكنى لا اشتراكها في كثير من المعاني الاحكام ومناسبتها على الوجه الذي قرناه سابقا فيكون كاستعمال لفظ السلم في مطلق البيع وكذا القول في الوقف في اولى الصحة هنا لان اطلاقها باعتبار مدة الملك وانما المدة التي يرضيها المالك يمكن هنا بطريق الحقيقة واستعمالها في السكنى كاستعمال احد المتراذين في مكان الاخر وان اختلفا من جهة اخرى عند قوت في من قطع بطلان العمرى مع الاطلاق ولم يترفع الرقب في يقطع بانهم اطلاق العمرى في الوقف يصح ويكون المالك لغيره متى شاء كما استعمل في الوقف حسن في من

الى المصنف
انما منه

العمرى احسن ويتفرع على ذلك ما لو اعمد مد معينة على جوار اطلاق العمرى لا يشبهه في الجوار هذا الاضطرار بالمدة منى اول من الاطلاق وعلى المنع
يحتل هذا الاختصاص بالعمرى لم يحصل هذا الجوار هنا وان منع من الاطلاق والفرق انهما مع الاطلاق محولة على عمر احدهما او عمر مطلق ومن
فطلت المجاهلة بخلاف ما لو عين المدة فانه صريح في قامة مقام السكنى او الرقبة فينتصه كما يصح قامة السلم مقام غيره من افراد البيع الحال
مع التصريح بجارادة الحلول فامة للمنع مقام الجوار اقل مراتبه انه جاز مشهور وليس يجيد لان المعبر في العقود والآراء الالفاظ الحقيقية الصريحة
هو منفي هنا وفي برقع بجوار العمرى كذلك هو مناسب صله السابق قوله وكلما يصح وقعه ضم اعماره من دار او مملوكات واثاث وما كانت
العمرى فيشارك السكنى في كثير من الاحكام ويقوم مقامها في العقد على جريه اخصاصها بدار السكنى نبي على كفون مورد العمرى اعم
من مورد السكنى وضابطها ما يصح وقعه وهو العين المملوكة التي يمكن اقتضاها وينتفع بها مع بقاء عينها فيدخل في ذلك الدار والاثاث و
المكيان وان كان جازية لكن انما يتبع منفعتها واستخدامها دون وطبها لان استباحة البضع منوطة بلفظين الا اذ واخره التحليل والواقع هنا لا
يدل عليها والحاصل ان العمرى نوع من الصفة مخصصة بالمنافع المباحة في جميع ما ذكر في معناه الرقبة كان عليه ان يذكرها في العقد ولا يخلو البيع
بل يجبان في العمرى شرطه الصفة المستتر في بطل يرجع الى العمرى بقدره في السياق وقوله بل يجبان بوزن العمرى شرطه وانما اخصها بالذكر لان
جواز البيع فيها يقتضي جواز في اختيار طريق او كما سحره ولا تها مورد النص الذي هو مستند جوار البيع وهو حسن الحسين بن عيسى عن الكاظم
قال سألته عن رجل اشترى لرجل ايام جيرة وجعلها له ولعقبه من بعده هل هي له ولعقبه كاشترط ان لا يبيعها قال نعم قلت فان احتاج ببيعها قال نعم قلت فيقص
بيعه الدار السكنى قال لا ينقص البيع السكنى كذلك سمعت ابا عبد الله قال لو جعفر لا ينقص البيع الاجارة لا السكنى لكن ينبغي على ان الذي
لا يملك ما اشترى حتى ينقص السكنى على شرط وكذا الاجارة الحديث في حق البيع في العمرى مع جهالة وقت الانتفاع المشتري صح في الرقبة المشتري
مقتضى لارتفاع الجها لغيرها بطريق او لو كانت السكنى مطلقا والعمرى الرقبة حيث يجوزها كذلك صح البيع ايضا وبطلت السكنى في ما في معناها كما
في شأن العقد الجاز اذا طرأ عليه لازم ينافيه والخيار المص من الحكم صحة البيع في العمرى من هب جماعة من الصحابة منهم ابن الجيرة قاطعة بالحق
والشهادتين في من اذله في الخلاف كلام منفي الارشاد قطع بجوار البيع كما هنا وفي راس تقرب عدم الجها لوقت انتفاع المشتري في عدم في الحق
وقد استشكل الحكم بعد ان افنى في كره الجوار للرواية ومنشاء المنع والاسكان ان الغرض المقصود من البيع هو المنفعة ولهذا لا يجوز بيع ما لا منفعة فيه
وزمان استحقاق المنفعة في العمرى محمول قد منع الاصحاب من بيع السكنى الذي قد منع في المطلق بالاقراء الجها لوقت الانتفاع به من اول مكان
الرجوع قد يقطع بعد من زيادة العدة عليه بخلاف المانع وفيه نظر لان الانتفاع بالبيع في الجملة متحقق وانما يخلف منها في خاصها وذلك لا يقدح
الاصحاب من بيع مسكن المعتد ببيع على ما منعه هنا لا اشتراكها في المعنى بل من القائل بالصح هنا اوجه ويؤيد ما ذكر من النص والاعتبار بعوم او
بالعقد والمؤمنون عند شروطهم وعدم المناقاة بين البيع والسكنى فان مورد البيع العين ليست في منها المنفعة المستحقة للبايع لا لمورد السكنى
المنفعة المملوكة له حاله وفي معناه ودرافق بين بيعه على المعز وغيره وجواز الاول والثاني نظر الى استحقاق المعز المنفعة ابتداء واستمرار استحقاقه
في كل الجها لا يختلف غير وقتها واضع فان المعز من العلم بالمنفعة المطلوبة في البيع ان كان بما ينافيه هذا الفاش منها من العمر المحمول بطل شرط البيع
مطلبا لاختلاف الاستحقاقين فالبايع احدى الامور الاولى التي لا يجوزها في بيع مسكن المطلقه واستثناء قد انقطع بانقضاء العدة قبل انقضاء
ان في العمرى نظر الى العمر الطبعي الذي لا يعيش المعز بعد قطعا او فادق من ثم يحكم بموت المعز ونحوه فيقسم ما لم يمتد وجب عدة الوفاة انما يقع
هنا شئ هو هنا ان المشتري لو كان هو المعز لم يبيع العين بجميع مناضها الا بها بجمعها مملوكة له ولا مانع من نقلها الى غيره ويجوز ان كان قبل
الاشراء كان يمكن بيع هذه المنفعة فان المانع لم يكن الجها لبل عدم جوار افراد المنفعة والبيع وليس بجوار البيع جوار الصلح عليها الاحتمال من الجها لزمان
يتمتع البيع وصحة على العين والمنفعة فعل هذا لو كان المشتري العين بغيره ويجوز ان جاز ان يصلح المشتري على تلك المنفعة المستحقة له مدة عمره بمال
ان معلوم وصية المشتري مالها الجميع كما لو كان هو المعز ان قدر ذلك فالمشتري حيث يجوز شراؤه مسلوبا بالمنفعة في المدة المعتد والعمران كان ما
بالحال فلا خيار له بل يصير حتى يقطع المدة او العمر ثم ينقل اليد بالمنفعة وله ان كان يبيع وطبقه يتفق غير ذلك مما لا يتعلق بالمنفعة المستحقة
للمشتري وان كان جاهلا بخبرهين الصبر عما انما انقضاء المدة وبين الفسخ لان قول المنفعة عيب يجوز الفسخ واعلم ان العلامة في الخلاف ان يكون حكمه ان
في الجيرة تحت البيع والشيخ قول يناسب قال ابن الجيرة في المبسوط ان اذا اوصى بغيره عكدا على انما يملك لورثة الموصي مع الرقبة على الاقوى
في نقل المنع عن قوم لا تهاو به مسلوبا بالمنفعة في جميع الجعلان ان في مناسبتة هذا القول المانع فيه نظريتين لان المنفعة المسلوقة في العمرى ليست
بل الى المدحبول كما قرر وبعد هايد غل الى المشتري هو اعظم المنافع المقصود من البيع فكان المقصود من المنفعة هو لا بخلاف الموصي به على الثا
لان منفعة المدح من غير محوطة للمشتري صلاواتا غرضه باقى المنافع التي لم يدخل في الوصية كالعقود وهذه منفعة معلومة له والجمهور قد قطع النظر
عنهما وعن انقضاءها اليه لعدم امكانه فلا يلزم من يجوز بيعه بغيره ببيع العمرى الذي يثبت منفعة المقصود من الشراء عادة قوله اطلاق السكنى
في حق من لا يمكن نفسه واهله او لاهله لا يجوز ان يسكن غيره الا ان يشترط ذلك ولا يجوز له ان يورث السكنى كما لا يجوز ان يسكن غيره هذا هو المشهور
بين الاصحاب محقق على ذلك بان الاصل عصمة مال الغير من التصرف فيه بغيره نخرج من ذلك ما اذن فيه وهو سكا به نفسه من في معناه فيبقى المانع
على اصل المنع وخالف ابن ادريس في ذلك محوولة اسكان من شاء واجار وتوفى الملك كيف شاء بملكها ياها بالعقد لا من فسخ العقد الصريح

ان قوله انما يملك لورثة الموصي مع الرقبة على الاقوى في الجيرة تحت البيع والشيخ قول يناسب قال ابن الجيرة في المبسوط ان اذا اوصى بغيره عكدا على انما يملك لورثة الموصي مع الرقبة على الاقوى في نقل المنع عن قوم لا تهاو به مسلوبا بالمنفعة في جميع الجعلان ان في مناسبتة هذا القول المانع فيه نظريتين لان المنفعة المسلوقة في العمرى ليست بل الى المدحبول كما قرر وبعد هايد غل الى المشتري هو اعظم المنافع المقصود من البيع فكان المقصود من المنفعة هو لا بخلاف الموصي به على الثا لان منفعة المدح من غير محوطة للمشتري صلاواتا غرضه باقى المنافع التي لم يدخل في الوصية كالعقود وهذه منفعة معلومة له والجمهور قد قطع النظر عنهما وعن انقضاءها اليه لعدم امكانه فلا يلزم من يجوز بيعه بغيره ببيع العمرى الذي يثبت منفعة المقصود من الشراء عادة قوله اطلاق السكنى في حق من لا يمكن نفسه واهله او لاهله لا يجوز ان يسكن غيره الا ان يشترط ذلك ولا يجوز له ان يورث السكنى كما لا يجوز ان يسكن غيره هذا هو المشهور بين الاصحاب محقق على ذلك بان الاصل عصمة مال الغير من التصرف فيه بغيره نخرج من ذلك ما اذن فيه وهو سكا به نفسه من في معناه فيبقى المانع على اصل المنع وخالف ابن ادريس في ذلك محوولة اسكان من شاء واجار وتوفى الملك كيف شاء بملكها ياها بالعقد لا من فسخ العقد الصريح

كيف شاء كما لو ملكها بالاجارة وكيفية ما من امواله واجيب منع ملكها على الوجه المخصوص فلا يتناول غير وفيه نظر فكيف كان فالعمل المشهور وان كان
 كلام ابن ادريس لا يخرج من قوة وانما اجاز عند الاحتجاب اسكان الله اولاده مع افضاء الصيغة عند سكاها بنفسه لالة العرف على ذلك العلامة في قوله
 من جرت العادة باسكانه بعد كماله وحوارته ورضه وولد وهو حسن لالة العرف عليه ايضا وكذا الصيغة الدالة اذا كان في التار موضع جيل
 لها عادة وكذا الخزانة القليلة فيها كذلك نحوه قولها وانما احسن منه في سبيل الله وغلا في خذ من البيت المجدد ذلك لم يخرج تعين مادامت العين
 باقية اما لو حبس شيئا على رجل لم يعين وقتا ثم مات الحابس كان ميراثا وكذا لو عين مائة وانقضت كان ميراثا لو رثة الحابس من هذه الاحكام مخصصة
 بالحبس الذي عقد الكتاب لمع السكنى ولم يتعزز بمكة الاشياء لم يستوفى الجيدة ولا غيره فان لم يتعزز لعقد واقفاره الى القبض عدمه والاضابط
 حبسه فانما تمانا كراما موصوفة من المال كذا ما يجوز الحبس عليه فانه ذكر وجوها خاصة ايضا وكذا فعل الاكثر والاختصاص ذكره فانما من كذا ان
 غير حتى كالجهاز المذكورة من سبيل الله ونحوه ولزم بداهة صحيح الرجوع فيه وطوان كان عاذا في ان يطلق موت الحابس وان عين تارة لم فيها اجمع و
 الموجود من المخصوص في هذا الباب ما روى من قضاء امير المؤمنين وانباء الموارث الاصحاب حملوا رده على القسم الثاني وهو اذا وقع من ادعى
 رد الى الحابس بعد موته لم يذكر اعلى الاول سند وانما وفاتي كن تعبير فيه مع العقد للقبض صح حتى كونه اعتبارا في القربة ايضا وظاهر العبارة ان يخرج
 عن ملك المال حيث حكم بالوجه وعدم جواز تعين مادامت العين وصح في من يخرج عن ملكه بالعقد بخلاف الحبس على الانسان فانه لا يخرج قطعا كما
 تسكن في بقى كرام المصل مع الاطلاق هل صحيح الرجوع ام لا وليس كلاما يدل عليه بل على طلاقه وتوثره والذي صح في عندنا مع الاطلاق له الرجوع
 متى شاء كما تسكن وهو حسن في العبارة ايضا اخلا لا يحيد منه عرا حده فانما يذكر الا يقين المدة وحكمه كالمدة المقيمة في لزومه مادام باقيا ورجوعه
 الى المال بعد موته من علق على عمره وبجرم في التحرير وانفق الجميع على التيقين بالقرن المملوك في الوجه المذكورة وزاد في من الميعر في سبيل الله
 وكان عليه لم يذكر واحكم باق ما يصح وقفه وعمار والظان حكم الحبس كذلك مؤداه مورو الوقت فيصح حبس كل عين يتنفع بها مع قضاء عنها بالنشر
 السابقة على الانسان مطوعا على القرب حيث يمكن الانتفاع بها فيها كاطلاق الدابة لتفعل الماء الى المسجد والسقاية ومعونة الحاج والزائر من وطالب العلم
 والمتعبين والكسب على المتفهمين والبيت على الساكنين وغير ذلك فالاعتناء على ذكره وليس بجدي عوم الادلة المتناولة للجميع ومخصوصا حال
 من جميع ما ذكره وكذا الجلبات جميعا باعتبار افرادها المتخلفة في الحكم كالحبسة المقبوضة وغيرها المعوض عنها او المصروف فيها وغيرها او افعاله للرجوع
 وغيره ونحو ذلك الا انه حقيقة واحدة وان اختلفت خواصها ومن ثم عبرا اكثرها بواحدة في الهبة في العقد المقتضي تملك العين من غير عوض تملكها
 تجوزا عن القربة فقد تقدم الكلام في طلاق العين المطاوع من هذا الالتفات على العقد الدال عليها في نظاير من البيع وغيره وانما من باب طلاق التمسك على
 المسبب حقيقة والعقد هنا بمنزلة الحبس شمل ساير العقود وخرج به الفعل الدال على ذلك ككثارة العرس وحضارة الطعام بين يدي الضيف في الدار
 بل بالخرق الموت المقتضي تملك الاعيان بالارث وحيارة المباحات كالاحتشاش خرج بقوله المقتضي تملك العين نحو العارية والاجارة فان
 الاول لا يقتضي تملك المقتضى بقوله من غير عوض نحو البيع والتمتع والاعيان بعوض بقوله من غير الوصية بالاعيان فان ملكها يتوقف على الموت بقوله
 مجردا عن القربة الصدقة فانما شرطها كالمسلف الوقت السكنى بما يلحق بها ان اعتبر فيها القربة والافاقير فيقتضيهما كالحاكم والاصح
 دخل في العقد الدال على ذلك اشارة الاخر بخلاف ما عبرا غير من انما اللفظ الدال على ذلك فانما خارجا يقتضي انعكاسا للهبة المشروطة فيها بالانقضاء
 والمقترب بان القربة وان لم يشترط فيها الا انها لا ينافيها بل المقرب بها اكمل افرادها ويمكن دفعها بان المراد من قوله من غير عوض مجردا عن القربة
 ان العوض غير لازم فيها وكذا القربة لا تقتضي العوض القربة باصلاح الهبة المشروطة فيها العوض والمقترب بها العوض القربة غير شرط فلو جرد عنها
 صحت بخلاف ما يعتبر في كبا لبيع والصدقة وان العقد المذكور لا يقتضي الملك بنفسه بل لا بد من قبض اجماعا فلا يكون وحده مقتضيا
 ويمكن دفعه بانما تلجعله مقتضيا للتملك للملك ولا شبهة في ان قوله وهبتك يقتضي تملك العين المخصوصة وان لم يتحقق الملك بذلك على
 توقف على اخره يقال ان الاقضاء اعم من التام والتاخر فلا ينافي توقفه على امر اخر في الوقت يعبر عنها بالتحال والعطية العظيمة بالكرامة العظيمة
 والصدقة التحال الصتم يقال خلتها اخلها العطية والطية تطلق على مطلق الاعطاء المتبرع به فيشمل الوقت والصدقة والهبة والهدية
 السكنى من ثم اطلق بعض الفقهاء عليها اسم العطايا وعونها بكتاب فيكون اعم من الهبة والتخل في معناها فيكون طلائها على الهبة كاطلاق الحبس
 على الموقوع وقد عرف ان الهبة اعم من الصدقة لاشرطها بالقربة ودونها واما الهدية فهي اخص من الهبة لانها يقتضي قيد اخر مضافا الى ما ذكر في تعريف
 الهبة وهي ان يجمل الموهوب من مكان الموهوب الى مكان الموهوب منه عطاما له وتوقيرا فاما تارة عن مطلق الهبة بذلك لحد الاطلاق لفظا على
 القفاوات المنع نقلها فلا يقال الهدى اليه دارا ولا وضوا يقال هبة ذلك فقد ضارت الهبة اعم منها ايضا وعلى هذا فيقرع انه لو نذر الهبة بوا
 بالهدية والصدقة دون العكس وطول حلف لا يرب فيصدق واهدى حيث ون العكس يتغير بغيره فاما ما رواه جاعته ما قال الشيخ في الهبة
 والهدية والصدقة بعد في احد ثم علقه بسئلة الخلف على يدل على ما يوجب بل التحقيق بان كونه هو انه وهو يقتضي الايجاب فيقول القبول
 فالاجاب كل لفظ قصد به التملك المذكور وقوله مثلا وهبتك وملكك لما كانت الهبة من العقود اللازمة على قدير اجتماع شرائط اللزوم
 فيها ما يعتبر في العقود اللازمة من الايجاب في القبول لقولين القريتين وفوقه القبول للايجاب بحيث يعد جوازا له وغير ذلك مما يعتبر في العقود اللازمة
 جازية على كثير من الوجوه لم يضيقت في الحال فيها على عقود اللازمة فاكفوناها بأكمل ما دل على التملك المذكور حتى قالوا وقال هذا لك مع الهبة

تملكها ولتأني يقتضي

كفى مع كونه ليس بلفظ الماضي لانه على الاشياء من حيث اسم الاشارة المقرن بلام الملك والاختصاص هذا بخلاف ما لو قال هذا بيع لك بكذا
فان البيع لا ينعقد بمثل ما قلناه من عدم لزوم العقد مطلقا فوسع فيه كما توسعوا في عقد الرهن حيث كان جائزا من احد الطرفين لازما من الاخر وظل الاحتيا
الاتقان على انفقار الهبة مطلقا الى العقد القوي في الجملة فقل هذا ما يقع بين الناس على وجه الهدية من غير لفظ يدل على ايجابها وقولها لا يقيد الملك بل يحرم
الاباح حتى لو كانت جارية لم يحل له الاستمتاع بها لان الاباح لا يدخل في الاستمتاع قال الشيخ في طو من اراد الهدية ولو وهبها وانتقال الملك
الى الهدى الى الغائب فليوكل سوله في عقد الهدية مع فادامض وجب له وقبل الهدى اليه فقبضه اها لزم العقد ملكه الهدى اليه الهدية
قال في شرح جمل عدم اشتراط الايجاب القبول فيها الخ لا خلاف كلامه من فقه عذ طبع بان الهدية كالهبتي اشتراطها بالايجاب القبول القبول
يرفع من بيا من كلام الشيخ ثم قال لو قبل بعد اشتراط القبول لم يكن حياضا للعادة بقبول الهدايا من غير شرط ويلعب من اخر كلامه في قوله القبول
به من غير شرط لانه نقل عن قوم من العامة انه لا حاجة في الهدية الى الايجاب القبول للفظين بل الجش من جهة الهدى كالايجاب القبول من جهة
ايضا القبول لان هذا ما كانت تحمل الى رسول الله من كرمه في قصر وسائر الملوك فيقبلها ولا لفظ هناك واستمر الحال من عهد الى هذا الوقت في
سائر الاصناف ولهذا كانوا يعشون على ايدي الاطفال الذين لا يعتد بعقباتهم قال في ومنهم من اعبرها كما في الهبة واعتدوا عما تقدم بان ذلك كان
اباحا لا يملك كالايجاب لانه لو كان كذلك لما تضرعوا فيه تصرف الملوك ومعلوم ان الشيء كان يتصرف فيه ويملكه غيره فيمكن الاكتفاء في هذا بالالطيف
بالارسال الاخذ بما على العادة بين الناس في التحقيق مساواة غير الاطعمة لها فان الهدية قد يكون غير طعام فانه قد اشترى هذا بالاشياء كذا
من المحلوك الى رسول الله فان مارية القبطية ام ولد كانت من هذا وهذا الذي ذكره من التحقيق يشعر بانقلنا عنه من الاكتفاء بذلك هو حسن
ومع ذلك يمكن ان يجعل لك المعاطاة فيفيد الملك المنزلة في بيع التصرف والوطى ولكن يجوز فيها الرجوع فلهذا اختلفوا في صحة الرجوع
الزوم مع تحقق عقد يجب الوفاء به وثبوت جواز التصرف فيها بل في وقوعه في ما ياتي في الاباح وهو الوطى واعطاه الغرض قد وقع ذلك للشيء في ما
ام ولد وقد كان يهدى اليه الشيء فيهدى اليه وجازته وغيره هو الهدى اليه حكمه فاهداها لعل عليه السلام من غير ان ينقل عنه قبول لفظي لامن الرسل
ايجاب كذلك مقارن له وهذا كله يدل على استفادة الملك في الجملة لا الاباح ولا ياتي في جواز الرجوع الهدى في العين مادامت باقية واعلم ان اصل
ذكر الايجاب في الهبة ولم يذكر القبول لعله اكد في اصل اشتراط وطى لفظه من لفظ الايجاب لانه الرضا به قوله ولا يصح العقد لامن بالحق كمال العقل بما
التصرف في اطلاق العقد شامل لقبول الايجاب القبول فكلاهما لا يصح ايجاب الهبة من القبول المجزئ والعهد المجزئ عليه لا يصح قبولها منه لكن قول الايجاب
منتف من قول الولي اذا غبطة لم يهتبه ما لم لا على جند رواتما القبول فيمكن من الولي ولا فرق في الصبي من من بلغ عشرة او غيره وبها طلاق
اشتراط وقوع العقد من البالغ مطلقا على خلاف من جوز هتبه وصدة من بلغ عشرة من الاحكام على خلاف بعض العامة حيث اكد في ايجاب الولي في البيع
ان يقول اشترى طفلي كذا الوأتهت له كذا ومن هذا الباب لو قال الولي جعلت هذا الشيء لابني كان صغيرا او غرس شجرة او قال غرسه له ونحو ذلك
يكن ملكا لو ادخل حتى قبل لفظا بناء على عدم الاكتفاء بالايجاب فرغ المجزئ به الاكتفاء بذلك في ملكه فلو ولو وهب في الذمة فان كان لغرض عليه
لشيء اجمع على الاشياء مشروطة بالقض وان كانت له حق صرف في الابراء منها مسئلتان اولها ان يهب للدين لغرض من هو عليه في حقته قولان
احدهما هو عليه المعظم لعدم لان القبض شرط في صحة الهبة وفي الذمة يمنع قبضه لا يهتبه كية لا وجود لها في الخارج والخرجات التي ينفق الحق في
صحتها ليس هي الهبة بل بعض افرادها وفرادها غيرهما والثاني صحة ذهب اليه الشيخ وابن دريس من في الحق لانه يصح بيع المعاوضة عليه فحق
هتبه لغرض اشتراطها بالقض لا ينافيه تحققه بقض احد شيئا بان يقضه المالك ثم يقضه او كله في القبض عنه ثم يقض من نفسه بان يجعل
قبضه من الهبة قبضا عن المالك لئلا يلزم الدور وهذا الكلي جمع الى الكلي الطبيعي موجود في الخارج بمعنى وجود افراده ولا ينافي وجود القدر على شيئا
مفهوم الكلي النوع ككيفية الانسان بالنسبة الى مفهوم النوع الكلي الطبيعي موجود في الخارج بمعنى وجود افراده ولا ينافي وجود القدر على شيئا
معصية المعاوضة عليه لان البيع مشروط بالقدر على تسليم اجماعا في غير الاقبول بشرط وجوده مطلقا الهبة لا وجود لها على ما ذكره وما
ميل في الفرق بين البيع والهبة بان القدرة على تسليمها يكفي فيها ما لا يتحقق المعاوضة ويحققها يكفي فيها القدرة على تسليمها افراد المعدود احد القبول
ويدخل في ذلك المشتري من غير توقف على قبض ثم يستحق المطالبة بالانباض بخلاف الهبة فان الانباض لم يدخل في حصول الملك فلا بد ان يقبض او
الدين ثم يقبض المتهب فامتنع نقله الى ملك المتهب حين هو دين وكذا بعد تعيين المدين قبل قبض الوأتهت نقاء الملك بقبض الوأتهت
الملك لا يمنع تقديم انشاء الهبة عليه او يكون هتبه جارية مجرى ما سيملكه ببيع وغيره وذلك غير جائز قد ظهر عليك جوابه مما قرأناه فان ما في الذ
ان كان موجودا متحققا يمكن قبضه وتسلمه فيعبر به في حصول الشرط والقدرة على القبض لا يقدح في الفرق استحقاق البيع من دون
القبض دون الهبة لانه لا يحكم صحة الهبة الا بعد القبض كما لا يحكم صحةها وتعلقت بعين خاصة لا يقبضها لكن نقول ان القبض لما كان ممكنا
بقبض بعض افراد الهبة التي يجوز ثم يهبها كذلك جاز هتبه او توقف محققا على حصول قبضها على ذلك الوجه ولا شبهة في ان الدين يملكون للواهب
قبل قبضه قبضه يمكن على الوجه المذكور فحق هتبه وتوقف على قبضه كما توقف وكان عينا هذا يظهر لانه لا يمنع نقله الى ملك المتهب حين هو دين
لا يملكه ولا لا ما صح به غير من المعاوضة وقبض الوأتهت احد ثلث الملك بل التعيين فامتنع تقديم انشاء الهبة عليه لانه يمكن كونه
ظهور ان الصحة متوقفة وان كان جانب البطلان اجزا وجها من حيث انه المشهور ولا شبهة في ان الثانيان يهيب الدين من قبله وقد قطع المصنف وغيره

بمقتضى الجملة ومنزل الهبة منزلة البراء فان اسقاط الماني الذمة فلا يفتقر الى قبض ولا يجري فيه الشبهة وبراء المديون لا اشكال في صحة ظاهره وانما
يخصر في لفظ بل اولى عليه الهبة هنا يدل عليه وقد جوز في باب الجنائيات بلفظ العفو واطاعة الله تعالى في الآية ايضا في قوله تعالى لان يعفون او يعفو الذي
بيد عقد التناكح على تقدير كونها دينية او مدنية على هذا جواز بلفظ الاسقاط بطريق اولي لانه اقرب الى معناه من الهبة التي تتعلق بما يمكن قبضه
وهذا المعنى غير مراد هنا بل غاية ان لا معنى للاستحقاق الانسان ما في نفسه بل الغاية من ذلك سقوطه وعبر عنه بالهبة لغارب المعنيين ولا
على المراد عرفا يدل على وقوع البراء هنا بلفظ الهبة صحيحة معوية بن عمار عن عبد الله قال سالت عن الرجل يكون على الرجل الذمة فانه ياله آله
ان يرجع فيها قال لا لانه لم يجعل البراء بل جعله امكن اطلاق القول بعدم جواز الرجوع كما سئل ان شاء الله تعالى من جوازها في مواضع كثيرة فجاء
البراء فانه لازم مطواعا ان البراء هو فعل المانع في نفسه يكون هوذا ايضا ويستعمل ويجوز ان يسلل الفا من جنس حركة ما قبله على القاعدة
العربية واصله التخليص قال الجوهري يقول براءته قال عليه وبراءته قوله ولا يشترط في البراء القبول على الاصح موضوع هذه المسئلة اعلم من
الاولى لشمولها بالبراء من عليه الحق بلفظ البراء والهبة وغيرهما وقد اختلف الاصحاب في اشتراط القبول في البراء فمطعون في كثير من اعداء
ولانه اسقاط لا فضل شيء الى الملك فهو بمنزلة التبرع بالعبد اجمعه بقوله في فطرة الى يسرة وان تصدقوا خير لكم حيث اعتبر مجرد الصدقة ولم يعتبر القبول
وقوله في رواية مسلمة الى اهله الان تصدقوا فاسقطا الذي يجزى التصديق ولم يعتبر القبول المراد بالتصدق فيها البراء وفيه ان الصدقة كما قلنا
من العقود المتفجرة الى القبول اجماعا فاذلها على اعتبارها اولى من عدمه وذهب بن زهرة وابن ادریس الى اشتراط القبول لاختلاف كلام الشيخ
في طرق قول المسئلة فواء وفي اخرها قولي الاول فاطلاق جماعة من فقهاء القول باشتراطه ليس بجيد والصحح للاشتراط بان براءته من الحق الذي عليه
منه فلا يجوز على تخلفها كما لا يجوز على قبول الهبة العينية ولو لم يعتبر القبول لخلها جبر واجيب بالفرق بين التملك الاسقاط شرعا واما الاول فانه
لو اثار ذلك لوديعه المستودع منها مثالا لم يملكها بذلك ان يتلكد اعينه وكذا لو اسقط حقه من حين مملوكة لم يخرج بذلك عن ملكه بخلاف الذين
فانه قابل لذلك لانه ليس شيئا موجودا فكان اشبه بالعقود واما الثاني فلان اسقاط الانسان حقه بختياره من غير ابتداء من عليه الحق لا يظهر فيه براءة
يثقل تخلفه على من عليه الحق عرفا بخلاف هبة الايمان المتوقفة على القبول اجماعا فلعل تعرضه لقبول بخصته ومقارنته للايجاب رعاية باعتبار صحة
بعد من الاقباض القبض دليل على الحرص على التملك الموجب للمنفعة الباردة على عدم اعتبار القبول ايضا ظاهره قوله تعالى لان يعفون او يعفو
الذي بيده عقد التناكح حيث اكتمت سقوط الحق بغيره لادخل القبول مستمرا قطعاً وسيما الكفء بغير العفو في المهر وفي سقوط الحق
والجنائيات الموجبة للقضاء وهو في معنى البراء وهذا اقوى واشهر قولاً ولا حاكم للهبة لم يقبض خلاف بين الاصحاب في ان القبض شرط في الهبة
الجملة ولكن اختلفوا في انه هل هو شرط لصحتها والزمها المعظم المتأخرين على الاول هو مقتضى كلام المصنف ان الحكم في الهبة بغير قبض فجميع
الاحكام لا تقع نكاحه منقطة وذلك مقتضى عدم انعقادها بغيره اصل واستدوا عليه باصالة بقاء الملك على الكد وعدم تأثير العقد في مقتضاها
خرج منه ما بعد القبض بالاجماع فيبقى الباقي لقول الصادق في رواية براءة الهبة لا يكون براءة حق قبضها وقوله في التخلو للهبة ما لم يقبض حتى
يموت صاحبها هي بمنزلة الميراث وذهب جماعة منهم ابو الصلاح والعلامة في الحق وقوله ابن ادریس عن المعظم مع اعتباره الاول في الثاني و
استدوا عليه براءة عقد يقضي التملك فلا يشترط في صحته القبض كغيره من العقود ولعموم الامر بالوفاء بها المقتضى ولا يتبرع كواصية فلا
يعتبر فيه ايضا وصححه الجبير عن ابي عبد الله قال الهبة جائزة قبضت ولم يقبض فتمت ولو لم يقبض فخل لا يجوز حتى قبض فاما اراد الناس ذلك
فالخطا وارجا جوابا عن الاول بارتفاع الاصل فليسبب التناقل وعموم الامر بالوفاء بالعقد يمنع تأثيره بل يقبضه وطرواية الاول لا يجوز تخلفه على
ظاهرها للتناقل بل المراد ان الهبة لا يكون هبة لانه لم يقبض هو اولى من ضمها للصحة فان ما ليس صحيح كالعقد والاشارة ضعيفة السند
مرسل ويمكن ان يقال على الثاني العقد منتهى الملك ومنها ما لا يقبضه بغير القبض قد تقدم منه لو قبض فيكون عهدها والمراد بالوفاء
بها العمل بمقتضاها من لزوم جواز وغيرهما فلا يدل على المطرد وكذلك مطلق التبرع اعلم بما لا يعتبر فيه القبض الحاقه بالوصية قياسا لاطلاق الهبة
على غير المقبوضة اعلم من الحقيقة وجاز ان يكون مجاز التسمية الشيء باسم ما يؤول اليه على تقدير نحو قوله اطلاق القبض الاجزاء على الجميع فان الاجزاء
والقبول اعظم اجزاء السبب لتام في تحققها على تقدير عدمها ما خاضع ومطلق جوازها لا تراعى فيه قال في شرح الروايات متعارضة ولعل الاصحاب
ارادوا بالزوم الصحة فان كلامهم اشعارا بانه فان الشيخ قال لا يحصل الملك الا بالقبض ليس كاشفا عن حصوله بالعقد مع انه قائل بان الواهب لو
لم يطل الهبة فيرفع الخلاف هذا كلامه وفيه نظر في تعارض الروايات على ان قد سمعت فان الجمع بينهما ممكن وازاد جميع الاصحاب من الزوم الصحة
غير واضح فان العلامة في الحق نقل القولين واجمع بينهما اخذوا الثاني فكيف يحمل على الاخر في كلام الشيخ الذي نقله مناظر وليس حجة على الباقي فان
الخلاف متحقق في كونه اقوى ما هو اعجب مما في الدورس في ان الهبة والهبة والصدقة لا يملكها المتهب المهدى اليه والمصدق عليه بنفسه الايجاب
والقبول اذا كان عينها الا بالقبض وبدونه لا يحصل الملك عند علمائنا اجمع وهذا ظاهر في دعوى الاجماع على ان القبض شرط للصحة لجماعا وهو
يؤيد ما في شرحه في ان في المختلف يمكن ان يحمل على انه لا يحصل بغيره الملك لتام وهو اللازم فيكون اعم من الصحة وعدمها الثاني في ان في مواضع المختلف
وقوله الثاني فان كان خلافه لظاهره في ذلك فيقتصر على القولين في التناقل بين العقد والقبض فانه لو اوجب على الاول فهو موهوب على الثاني فيما لو
الواهب قبل الاقباض فيطل على الاول بخير الوارث في الاقباض وعدمه على الثاني وفي نظره المملوك الموهوب قبل الماراة لم يقبضه لا بعد فاتها

على الواهب على الاذن على الموهوب على الثاني وفي نسخة الحيوان عطفاً على الاول على الاول وعلى الثاني على الثاني قبل الوهاب والجهة والاذا
حكم عليه باقراره ولو كانت في يد الواهب لو انكر بعد ذلك لم يقبل وذلك لعدم اقرار العقلاء على انفسهم جازيرون في يد الواهب لا ينافي في جوار اقتضا
اياهم ردها اليه لان يعلم كذبة اخباره به فصرف الوقت الذي لم يسع القبض الرد ونحو ذلك فلا يلتفت اليه على هذا فلا يتوجه على المقررة اليه
على القبض عملاً بمقتضى الاقرار نعم لو ادعى الموطاة على الاقرار للمترتب لم يكن واقفاً توجه اليه من المترتب على حصول القبض وعلى عدم الموطاة
على الاقرار فيقبل على الاول خاصة قولهم فلو مات الواهب بعد العقد وقبل القبض كان ميراثه اى كان ميراث الوارثة الواهب لطلان العقد عند
موت قبل الاقباض معانته شرط في صحته كغيره من العقود الجارية كالا وكالات والشرك ولو ائتمروا بين الحيين عن اصادق في الجهة والخلع لم يقبض
حتى يموت صاحبها قال هو ميراث في معناه رواية بان عن علي بن ابي طالب في قوله لا يطل اليمين على من ضاها خاله معلوم وداود بن الحصين وهو واقف
وان كانا ثقتين في الوثوق والثانية من مسلمة ضعيفة وقال الشيخ في الاصل اليمين فام الوارث مقام كالمبيع في من الخيار من حيث ان الهبة عقد
يؤلى في الزم فلا يفسخ بالموت بعد ان التراج على ذلك مع ان الشيخ قال في نسخة في الزم اذا مات قبل قبضها كان ميراثا وقال ان الملك لا يحصل
الا بالقبض ليس كاشفاً عن حصوله بالعقد فكل ما متناقض موت الموهوب بموته موت الواهب لم يذكره الاكثر وضمن صريح به من في كره ولا
فرق مع مؤنه قبل القبض بين ان يفتقر او لا يفتقر لان الاذن بالموت وفي معناه ما لو ارسل اليه هدية الى انسان فمات الهدى او الهدى اليه قبل
وصوله فليس للرسل في معناه الى الهدى اليه الا ان يرسله لان الهدية بالموت قبل القبض كالهبة قوله ويشترط في صحة القبض اذن الواهب
فلو قبض الموهوب من غير ان يفتقر الى الموهوب وهذا مما لا خلاف فيه عندنا ولا في التسليم لما لم يكن مستحقاً على الواهب ان قبض المترتب
اذنه قبض ما له كذلك هو محرم لا يرتب عليه تركه ولو قبض المشتري المبيع قبل تسليم الثمن بغير ان يبايع وادى بالجمك هنا ولا فرق بين كونها في
المجلس عدم موافقة ذلك بعض العامة فلم يشترط الاذن اذا كان في المجلس استناداً الى ان لا يجاب ضمن الاذن في القول القبض في المجلس
بخلاف ما بعد ولا يخفى منع الامر من معان القبول اثبت الشارع لا الموجب القبض تسليم على المالك لم يوجد يدك عليه ولو سلم لانه لا يجاب
عليه لم يخض بالمجلس واعلم انه ثبت فساد من اطلاق اعتبار اذن الواهب في القبض عدم اشتراط كونه هبة فلو اذن له مطعاً فخراف بعض الفقهاء
حيث اعتبر قوله له هبة والاذن فيه كذلك لا بد لك هو المقصود وحيث كان يطلق القبض ضابطاً لها وليس هبة فلو اذن له مطعاً فخراف بعض الفقهاء
صريح بكون القبض لا الهبة محقق القبض المعتبر في الما لو اطلق فالاكتفاء به لا يوجد لصدق اسم القبض صلاحته للهبة ولا لغيره عليه خلاف
ما وصرح به في اقراره ولو وهب هو في الموهوب بوجه ما دون فيك الفار هو الوارث وغيره كالقبض ووجهه ان يها في الحكم بالقبض صدق
القبض في المالكين فانه مستصحب في الشئ اقوى من ابتداءه ولا يقدح في ما تقدم من اعتبار كون القبض للهبة ومطاً لا يجاب لهدى او اذن على اليه
بعد دليل على ضابط قبضه لا لو اذنه قبضاً على وجه القبض لا ذكرناه ولا ان اطلاق القبض المعتبر فيه هبة فانه الهبة وهو لا يدل على فساد
المعاملة حيث لا يفتقر الى الاذن في القبض بيد لا يفتقر الى مضي زمان يمكن في زمان الزمان المذكور انما يعتبر حيث يعتبر القبض لكونه من ضرر
ولو اذن ما اذا لم يعتبر فقط اعتبار التتابع وقول المصنف واما ما صار الى ذلك بعض اصحاب يمكن فيه لان الزمان المذكور انما يعتبر حيث يعتبر القبض
لكونه من ضرر واما لو اذن ما اذا لم يعتبر فقط اعتبار التتابع وقول المصنف واما ما صار الى ذلك بعض اصحاب يمكن فيه لان الزمان المذكور انما يعتبر حيث يعتبر القبض
يعتبر حيث يعتبر القبض لكونه من ضرر واما لو اذن ما اذا لم يعتبر فقط اعتبار التتابع وقول المصنف واما ما صار الى ذلك بعض اصحاب يمكن فيه لان الزمان المذكور انما يعتبر حيث يعتبر القبض
يدل على ان مضي الزمان خاصة بمعنى ان لا يعتبر تجديد الاذن في القبض لكن يفتقر الى مضي زمان يمكن فيه القبض هذا هو الذي يظهر من عبارة الشيخ
في طوطا اختياره وجهه بان اقراره يد عليه بعد العقد دليل على ضابط القبض فكون ذلك كجديد الاقباض فيعتبر مضي زمان يمكن فيه القبض كما لو لم
يكن مقبوضاً بيد فاقبضه اياه فانه يعتبر مضي زمان يمكن فيه القبض حيث لا يكون مقبوضاً في يد بالفعل فكذلك هنا وجوابه يعلم مما سبق فانما لا
يحمل الايجاب قابضاً بل هو محقق قبله وانما يحمل على ما مر على رضاه فيقبضه السابق فتريله من قبضه الاقباض يمكن عوداً لاشارة الى كل
واحد من الاذن في القبض مضي الزمان بمعنى عدم الاكتفاء بالقبض السابق بل يفتقر الى تجديد مضي زمان يمكن فيه القبض لان الموهوب
ليس في يد الواهب فلا يتصور اقباضه اياه خصوصاً في المصوب بكون يد القابض عدوان فلا يرتب عليه حكم شرعي لان المعتبر قبضه للهبة لا لغيره
كما مر فانه لو وهب ثم قبضه اياه على وجه الابداع لم يحصل القبض الذي هو شرط الهبة فافقر الى الاقباض فقدره جواباً عن ان يفتقر منه حاله
القبض حيث لا يد الا لخاص عليه شرعاً ولو كان اذا وهب الابجد لولد الصغير لم يزم بالعقد ان قبض الولي قبض عنه اى كذا الحكم وهو عدم
افتقار الهبة الى قبض جديد مضي زمان فيما اذا وهب الابجد لولد الصغير كذا كان ام ان شئ لم يزم شيئاً هو في يد الواهب فان عقد السابق
قبل الهبة كاف عن قبض الهبة الطارئة لكونه تحت يد فاليه مستنداً وهي اقوى من المبتدأه وانما ترك الصريح هنا لكون الموهوب تحت يده
مع ان هبة الولد ما هو ملكه اتم من كونه تحت يده وعدم ملكه كخصص هو تحت يد مانكا لا على ما علم في المسئلة السابقة وقد شبهها حكم المالك
بغيرها عليه بالتعليل في طوطا اختياره عدم كون الموهوب تحت يد الوارث فيقبضه عنه بعد الهبة فطاعا فيه ويمكن فرضه في شئ او في
بان الملك يتم العقد ان لم يقبض يجوز نقله عن ملكه بالهبة ونحوها وانما يقع بيعه على بعض اوجهه وقد تقدم ويمكن فرضه ايضا في مال ثمة تحت يده
غيره ولم يمكن من قبضه فيما لو غصب منه وجره لغيره قبل الهبة ما لو دعيه فلا يخرج من يد المالك لان يد المستودع كيد في الهبة وحيث كان

الجودها خروجهما عن يد فنفق الى قبض جديد من الولي ومن وكله فيه ولو وكل المستعير فيه كفي في المسئلة بحث آخر وهو انه هل يعتبر عند
 القبض من الطفل بعد المنة ليتم القبض بها كما تقدمت الاشارة اليه ينبغي ذلك عند من يعتبر ايقاع القبض للمنة كالمعلمة لان المال المقتضى
 في هذا الولي فلا يضر في اطلاق الاصول هو القصد على ما اخبرناه من الاكتفاء بعد قصد القبض لغيره يكفي هنا ونصرف في الاطلاق الى
 قبض المنة ويلزم بذلك تخصيص الحكم بالولد الصغير يخرج النافع الرشيد كذا كان لم ينعى الحكم فيه كذلك لا ينعى ولا ينعى عنها وان بقيت
 ولا ينعى على الاشياء في الشكاح على بعض الوجوه عند بعضهم لان ذلك خارج بدليل آخر لا يوجب الولاية عليها مطلقا وتضمنها لباقي الرشيد
 في ما لا يبيع ووجهه لم يتوقف على الولي اتفاقا ولكن في عبارة ابن الجنيته هذا المسئلة ما يدل على الحاق الانع في مطالب الصغيرة ما دام في حجره
 بالنسبة الى المنة لانها لا تنقل في كتابه الا عند من جهة الاب لولده الصغير وبناته الذين لم يخرجوا من حجاب وان كان بالغات تامر وان لم يخرجوا من
 يده لان قبضه من قبل المنة انتهى هو قول نادرو وجهه غير واضح في مياسه على الشكاح ممنوع مع وجود الفارق قولنا ولو وهبه غير الاب كالجدة
 كان له ولا ينعى ولو لم يكن يده من القبض عند من يتولى ذلك الولي او الحاكم اذا لم يكن له ولا ينعى في الحكم واضح لان يده ليست كيد الموهوب فلا ينعى من قبضه
 ممن له ولا ينعى عليه المناولة لذلك كما يفتقر قولها اليه ايضا وما على تقدير ولا ينعى ولو لم يكن له ولا ينعى في الحكم واضح لان يده ليست كيد الموهوب فلا ينعى من قبضه
 لا يصح بيع من الصبي شئ لنفسه ولو بشره منه وخرج في قبض الحاكم امنا قبل منه به للقبض بقبضها المنة هنا على الحكم والاصل في ذلك
 الوصي عامة فلا وجه لاختصاصها بغيره والاضحى حكم الوصي حكم الاب الجدة قول المصنف في ذلك الولي او الحاكم يمكن فرضها مع كون الواهب
 وذا اذا كان وليا كالوصي فلا نفرض فيه الا قول الحاكم لان الوصي لا يتحقق مع وجود الاب الجدة كالمستألف بقوله لا يحاكم في معنى الحاكم
 لذلك ومطوقا وهو المشاع جارية وقصد كقبضه البيع ولا اشكال في جواز هذه المشاع كغيره لا يمكن قبضه بتسليم الجميع انما الكلام في تحقق
 باي معنى ضدنا ان قبضه البيع يخرج في القولان وهما الاكتفاء بالظنية مطلقا والقبض هو في غير القول وبالنقل ان معناه في هذا القول
 وانما كما تمسك بين فيمن قبض من قبضه في المنة في الموضعين ونسبة بقوله وقصد كقبضه البيع على خلاف بعض الشايعين
 فرق بين الموضعين وجعل المنة في قبضه ان كفيها بالظنية في البيع بالنسبة الى المنقول اذ بان القبض في البيع مستحق للشري المطالبة بها
 ان يجبا بالتمكين تاضا بخلاف المنة فان غير مستحق فاعبر بقبضه ولم يكف بطلب الظنية وليس بشئ لما ذكرناه من اخذ منه فهو له وعرفا وما ذكره
 انما انقضى الفرق في حكمه في حقيقة واعلم اننا ان كفيها في القبض في الظنية فلا بحث وان اعتبرنا في المنقول النقل وكان باقي الحصنة للمواظفة
 بتسليم الجميع الى التهرب ان اراد تحقق القبض ان كان شريك غيره فوقف تسليم الكل على ان الشريك فان رضى به والامير للمنة اثبات يده
 بل من قبل وكل الشريك في القبض ان يمكن فان يقاسر وضع امره الى الحاكم في قبضه مينا قبض الجميع ضيبت المنة لها والباقي اية للشريك حتى ينعى
 المنة في المختلف كفي مع امتناع الشريك في الظنية في المنقول تنزيلا لعدم القدرة الشرعية من غير عدلها الحيصة في غير المنقول فيمنع عدلها
 القدرة الشرعية حيث يوجد الحاكم الجبر اما عدمه فلا بأس به دفعا للضرر والفساد بالغ شيئا الشريك في الدروس واشترط اذن الشريك في
 القبض مطوان كفيها بالظنية نظر الى ان المراد منه رفع يد المالك لتسليط القابض على العين وذلك لا يتحقق الا بالانقراض في مال الشريك فيعتبر
 اذ نزع المانع عن حصته المالك خاصة مع الاشاعة لا يحصل بها التسليط على العين الذي هو المقص من القبض وقصد جميع العين واحدا لا يقبل
 التفرقة بالحكم ومن ثم لو كانت العين مضمومة بيد مستألف كيف الظنية من المالك لتسليطه عليها مع وجود المانع من التسليم وله وجه حسن
 وان كان الاشهر الاول حيث يعتبر ان الشريك في قبض المنة يد من رضى في حكمه يقع القبض لا غنى الله في فاته لا يقتضي الفساق في غير العاقلة
 القبض من ركان العقد اعتبر فيه كونه راد الشارع فاذا وقع متهنيا لم يعتد به شرعا فيجوز ان يكون العقد قد عرفته قبض واحد لا يقبل التفرقة
 في الحكم يجعل القبض للموهوب معتبرا انتهى عن حق الغير خارج عن حقيقة الموهوب قولنا ولو وهب شيئا فقبله وقضا مملك كل واحد
 منها موهب لفان قبل احد هما وقصد فامتنع الآخر صحت المنة للقابض الفرق بين الامرين واخر من حيث اجتماع شرائط صحت المنة في الاول
 دون الثاني ولا ارتباط لاحدهما بالآخر فيصير ما اجتمعت شرائطه خاصة ولا يقال انها بمنزلة عقد واحد فلا ينعى اجتماع شرائط مجموع العقد
 يتم لا يقبلها وقصد المنة ان كان بصورة عقد واحد لا اثر في قوة المعدد بعد الموهوب كما لو اشترى باءة فدان لكل منها مائة فبقيت في اليد
 ونحوه وقد تقدم قولنا امتنع الآخر فيقبل والقبض معا وما امتنع من احد هوان كان المقام مقام القبض خاصة قولنا ويجوز
 قبض الولد على بعض اولاده في العتيقة على اية ما جواز التفضيل في الجملة فيهم وبين الاحكام غيرهم ويشهد له ان الناس مسلطون على اموالهم
 يظهر من ابن الجنيته التفرقة الامع المنة والتعدية الى باقي الاقارب مع التشاوي في القربى لوجها لكرهية المؤكدة لقوله وسواين اولاد ذكر في العتيقة
 فلو كانت مفضلة لاحد الفضل لكانت ولان التفضيل يورث العداوة والشحناء بين الاولاد كما هو الواقع شاهدنا وغايبا ولد لانه ذلك على
 رغبة الاب المفضل المشرى للمفضل في خطبة الرجم وقد روى ان النعمان بن بشير بن ابيه الى النبي فقال اني كنت نكحت ابني هذا فاعطاه افضال النبي
 اكل ولدك نكحت غلاما فاعطاه افضال الله وفي رواية اخرى ان النبي قال له لعلك ان يكونوا لك في البر سواء فقال نعم قال فاربعه في حديث
 اخر عنه انه قال لمن اعطى بعض اولاده شيئا اكل ولدك اعطيت مثله قال لا قال فاقوا الله واعدوا بين اولادكم فخرج في ذلك العتيقة وفي رواية اخرى
 لا تشهدن على جود هذه الروايات تصلح حجة لابن الجنيته في الاحكام حملوها على تقدير رسالة السند على انكر انه جعلا وقد روى ابو جبير

فناء الملك

بقائه الملك على صلح وهو حجة في نقل الملك من متحقق على حاله بعد القبض بتمام الكلام في ان هذا الانتقال هل هو لازم ام جائز ولا
ابداله بما ذكرناه من استصحاب الحكم بالجواز لانه موضع التراجع ويمكن ان يخرج من الاختيار ايضا الصحيح يخرج من سلم عن جعفر فقال الله والحقلة
يرجع فيها صاحبها ان شاء خير تاويل من لا يفرج في الرجوع فيها والصحيح ان رجوعه عن رارة عن علي بن عبد الله قال اما الصدقة فمحدثا اما كان الثمن
على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله لا يفرج ولا يبيع لمن اعطى الله عز وجل شيئا ان يرجع فيه قال لما ايطع الله وفي الله فانه يرجع فيه بخلافه كانت
هبة خيرية ولم يخرج الحديث وفي معناها مؤثقة بعبد بن زرار قال سألت ابا عبد الله عن الرجل يقصد الصدقة من الله ان يرجع في صدق
فقال ان الصدقة محدثة اما كانت التحلة والهبة لمن وهب خلان يرجع في هبة خيرية ولم يخرج ولا يبيع لمن اعطى شيئا لله عز وجل ان يرجع
فيه فانه الاخبار الجسدية الباطلة واعومها على ادعاء النص من جواز الرجوع فيها وان تصرف وهو لا يقال مدلول الاختيار على الاطلاق
غير مراد لنا واما الجواز الرجوع معا جاعا كما لا يتقوض بالتلف فادل عليه لا نقول بوجوبه لا يقصر ولا يفرج ولا يبيع ولا يملك لا نقول
ان تلك الحالتين خرجتا من هذا العموم والاطلاق بنص خاص وهو الاخبار التي اسندنا اليها الحكمين فيكون تلك الاخبار مخصصة وبقيت
لهذه وطريق الجمع بينهما على ما حمل هذا على ما عدنا تلك الحالتين اعمالا للدليلين بحسب الامكان كما هو محقق في الاصول فيقول هذا الاختيار كالمعام
في كونها في الباقي مع مضعف ايضا قول من قال ان هذه الاخبار لا عموم لها وان بقيتها لا بد منها فبقيدتها بما يوجب الجمع بينهما وبين غيرها
لا يستطد لانها اوقوع التراجع ويحتاج بقيدها بغیر حالة التصرف في مقتضى القول الثاني امور الاول عموم قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم
بالباطل لان تكون تجارة عن تراض منك وليس الرجوع تجارة ولا عن تراض لثاني عموم او بوجوب العقد وخرج منه ما دلل على جواز فتيق
الباقي على اصله الثالث رواية ابراهيم بن عبد الحميد عن الصادق قال انت بلخيا في الهبة ما دمت في يدك فاذل خرجت الى صاحبها فليس لك ان يرجع فيها
وقال قال رسول الله من رجع في هبة فهو كالزاجع في قيس خرج من ذلك ما اخرج الدليل في الباقي على اصله الرابع ان جواز الرجوع يقتضي
الواهب على ملك المتهب هو خلاف الأصل لقوله الناس ساطون على اموالهم فيقتصر فيه على موضع الدليل الخامس قال الشيخ في روى
ان المتهب متى تصرف في الهبة فلا رجوع فيها وهو يدل على جواز الرجوع في الهبة في رواية يدلك لسان من ان المتهب قد ملك بالصدق لا بقبض ظهر اثر الملك
فوقى وجود السبب هو تام والام يتحقق اثره فلا يتحقق النقل عنه الاسباب طار الرجوع ليس سببا هنا ولا لكان سببا في غيره السابعة ان جواز
الرجوع يقتضي الضرر والاضرار المتهب على تقدير ربائه وعرضه وطول مدته وهما مقيتان شرعا الثامن ان الموهوب قد صار ملكا للمتهب فبعد
الهبة فلا يعود الى ملك الواهب بعد جديدا وان حكمه التاسع انه لجامع لان الخالف معروفا الاسم والشيء فلا يقدح في هذا عشرة كالمحدث
لا تدل براسد وان كان في ضمن حديث اخر قد روي فخر ايضا وهذا الادلة مجمعة من ضعيف عبارات اصحاب هذا القول لم يتفق عليها الا
هكذا هي اوصاف امكن واستدلوا في كل واحد منها بنظر الاول فليس من كون كل الهبة بطريق الرجوع فيها من الواهب كل المال الغير بالباطل بعد
ورود الروايات الصحيحة على جواز الرجوع فيها المستلزم لعود ملكه اليها بالفتح فيكون كل المال نفسه بالحق لا المال غيره بالباطل اما الثاني فالامر بالوفاء
بالعقد المراد منه الوفاء بما يقضيه والالتزام انما يترتب عليه شرعا من لزوم وجواز من فسخ بالعقد الجائر الذي قبلت الاخبار الصحيحة الكثيرة على جواز فسخ
وقال العقد بعد الاذن لم شرعنا ان المراد بالوفاء به التزامه مطا لك مخصوص بالعقد الذي هو كون هذا العقد لازما في هذه الحالة عين المتنازع
وقد عرفت لانه الادلة الصحيحة على جواز فيكون مستثنى كما استثنى غير من العقود الجائزة واما الثالث وهو خبر ابراهيم بن عبد الحميد فادل عليه
المستند بتدنا فان ابراهيم بن عبد الحميد اقبل المذهب ان قال بعضهم انه ثقة والذي يري عنه عبد الرحمن بن حماد وهو جرحول العين مطا واما جرحول
الضعفاء عبد الرحمن بن ابراهيم بن حماد وهو غال لا ينفذ اليه والذي يري عنه ابراهيم بن حماد هو مشترك بين جماعة منهم الضعيف الثقة وهذا
شأنه كيف يجعل حجة في مقابلته تلك الاخبار الصحيحة مع ان في معناها من الاخبار الضعيفة حجة لم ينفذ ان كرها لذلك ان كان جازا لها الاقوى من هذا
الجرح ما دعوى اخبار ضعفاء الشريعة فاجب من اصل الاستدلال به فان شئنا ان كانت بمعنى تدوينه في كتب الحديث فهو امر مشترك بين وبين
سائر الاخبار الضعيفة المذكورة في كتب اصول الحديث والرواية وان كان بمعنى علمه بمضمونها فظاهر بطلانه لان مضمونها لم يثبت قطعت سواء كان
لوجهم غيره عوض عنها ام لم تقوض بقيت غيرها ام نلفت هذا المضمون على خلافه لا يقول به احدنا اما ما اخذ من منصفنا قد حاجرهم خاصة وهو انما
على تقدير الضرر يطرحون باقي مدلوله فاقى معنى كشتهاء على جرحه بضعفه لكن سئلنا لانه لا ينفذ على التصرف خطأ واما ادل على لزومها مطا بالقبض
كما عرفت انما لا يقولون به فاقى جرحه على حالة التصرف خاصة واما الاستدلال بقوله ان الرجوع في هبة كالرجوع في صدقة فكل كلام في طرقة كافتد
ومن ثبت من مقضاه مخبر الرجوع مطا كالمرجوع في الشيء ولا يقول به احد من يظهر ان حمله على الكراهة خطأ ووجه الثاني انه عند الرجوع
اهل البصرة وروى المروسة سلمنا ارادة التخصيم لكن خبر الرجوع لا يدل على ثبوتها وعدم ترتب الاثر عليه لعدم دلالة التخصيم في غير العبادات عليه واما
الرابع فانه ان تسلط الواهب اوقع ما ان له الشارع من من العقد الجائر لا يكون ظاهرا الاصل بل موافقة له ووضعه بالرجوع غير ماله فسلطه
على ما لا يعلم ان المتهب ما الخامس وهو الحكم بغير الشيخ بان الاصحاب وان المتهب متى تصرف في الهبة فلا رجوع فيها فيجوز ان ياب هذا القول
بالقول فستشاور اهل الجرح واحد ايدل على ادعاء الشيخ سوى رواية ابراهيم بن عبد الحميد فذكرها في استدلالهم وحالها ما قد رأيت دلالة
وسند وكسب الشيخ في الاخبار بغير خالية عما ادعى رواية الاصحاب لم يقرض لروايتها صلا ان حكم التصرف صريحا واما روى هو غير من اخبار

۱۲۷۰

بعد اداء البعض في صحة الرجوع فيما بطل فيه خاصة وجهاً وقد تقدم ان جزءه عدم جواز الرجوع بالكتاب ومطو القفيل الجود ولو كان القفيل باين
روى انفا كفي صحته واطلق ابن حزمه عدم منعه وكان وجهه عدم حق الوأهب على حق المهر فيمنع الرهن مطو وجهه عدم وقوع القفيل من مال
فكان ماضيا الا ان يرد المانع والفرج على القول بالجواز مطو واضح فيما لا يحصل مع القفيل نقل الملك ولا مانع من الرد كما لا يستلزم واما ما
كلام القائل به جواز ايضا من غير استثناء وعموم الادلة فينا وله وجه فلا يستلزم ان رد العين لا انتقال الملك الى غير الموهوب في وقت كان الكافيه
صحيحا ولكن يرجع الى قيمة العين وفي اعتبار قيمة وقت الرجوع او وقت النقل وجهاً لوجودها الاول لا تزول انتقال الملك الموجب القيمة
بين المحتين ويجعل استثناء هاتين الصورتين من الحكم وان كان القائل به قد اطلق فان حقيقة الرجوع لا يتم الا باطال ملك غير المتهب الرجوع الى القيمة
مع وجود العين احالة على ما دل عليه الدليل الموجب للرجوع ولا بد فيه من اجابة عن الاخبار حيث يدعى ان نقل الملك من رهنه لغيره
بل تلفها وقد شرط في الجواز السابق بقاء العين فائمه في جواز الرجوع نبيك هو خاتمة بحث المسئلة اعلم ان العلامة في كرهه والمختلفة صفوة
الحلوع عن الصادق ان كانت الهبة قائمة بعينها فلا يرجع فيها الجح با الصفة وتبعه على ذلك الشهد في سن الشيخ على في الشرح والحق انهما من
من الصحيح لان في طريقها ابراهيم بن هاشم وهو مدوح غير معدك كثيرا ما يقع الغلط في حديثه خصوصاً في المختلف قد صنفه الحسن في مواضع
كثيرة موافقا للواقع والعجب من تبعته هذه الفاضلين له اكثر واما طوطا الكلام في هذه المسئلة وخرجنا عن موضوع الكتاب لمانع الزمان والله
الله في التوفيق قولنا ويستحب العطية لذي الرحم وبنا كذا في الولد والوالدة لما في العطية للمذكورين من الجمع بين الصدقة وصله الرحم المأمور بها
وقد قال تع مدحا للفاعل ان المال على جبهته في القرى واليتامى بدا بالقرابة وقال رسول الله صدقك على من جمع صدقة وصله ورؤى
زينب ام عبد الله بن مسعود كانت صنعا وكانت تنفق على زوجها ولده فانت النبي صفات رسول الله ان عبد الله مسعود ولد مسعود
عن الصدقة فقال النبي لك في ذلك اجران اجر الصلة واجر الصدقة والخبار بهذا الباب كثيرة جدا وانما يستحب عطية الرحم حيث لا يكون محظرا
اليها بحيث لا يندفع حاجتها منها والواجب كفائة ان تحققت صلة الرحم بدونها والواجب عينا لان صلة الرحم واجبة عينا على من له وليس المراد
منه الجرد والاجتماع البدن بل يصدق به الصلة عرفا وقد توفقت لك على المعونة لما لا حيث لا يكون الرحم محتاجا والآخر عينا لا يضره بذلك
القدر الموصل به بل قد تحقق الصلة بذلك ان لم يسع اليه بنفسه كما ان السعي في زبادة بنفسه غير كاف فيها مع الحاجة على الوجه المذكور فلهذا
التسوية بين الاولاد في العطية المراد بالتسوية معناها الظاهر هو جعل الضمما الاولاد متساوية ذكر وانثى اما ما بالقرين فيعطى الاثني مقدرا
الذكر وان كان له ضعف في الارث لقوله سقوا بين الاولاد في العطية فلو كانت مفضلة احدا الفضل لكانت في ذلك وقد تقدم البحث في ذلك وما يستثنى من
قوله ويكره الرجوع في التوبة والرجوع في الزوج لزوجته والرجوع في الزوج لزوجته في الاصل والاول اشبهه ما جاز رجوع احداهما في هبة الاخر فلا يخلو في
عموم الاخبار السابقة لئلا يخل جواز الرجوع فيها مطا على ذي الرحم وليس من ذمها واستصحاب الحكم السابق واما الكراهة لقول النبي في جحيم
وغيرها من الروايات مثل التي في جحيم في هبة كذا الذي يرجع في هبة ولو ايد ذلك على التحريم فلا اقل من الكراهة وذهب جماعة من الاحبار الى عدم
رجوع احداهما الى الرحم لصحة زواجه من عبد الله انما قال لا يرجع الرجل في هبة لزوجته ولا المرأة في هبة لزوجها في الاول بخلاف الثاني يقول لا يكره
ان تاخذ واما اية هبة من شيئا وقال فان لم يكن شيء منه فساكنوه هبة من شيئا وهذا يدخل فيه الصدقة والهبة وهذا هو الاقوى في حق الزوج
فيكون الرجوع من اسباب التزويج المستثناة من ذلك الاخبار الصحيحة بخلاف هذه الصفة كاستثنى الرحم بالخبر الاخر ولا يقدح فيه قوله
خير لم يخرج من حيث ان ظاهره التزويج وان لم يقض لما تقدم من دالة الادلة على عدم لزومها قبل القبض قطعا فيحل هذه الحجة عام في الرجوع
غير القبض لاول جمع بين الادلة ولعل من ذهب الى الكراهة لعقد الخبر بذلك من حيث تنزهه عن العمل بالظن او الامال عليه لا يقولون به لا بد
واما حديث الفري فلا خصوصية في لانه على الزوجين ايد على كراهة الرجوع في الهبة ومطوان تناولها من حيث العموم الا انكسرت في بعضها التحصيل
بها وان صلح للذ لا في الجمل ولا فرق في الزوجين بين الدائم وغيره ولا في المدخول وغيره والمطلقه جواز رجوعها لان لبا منة فلهذا ولو كان
ثم باع من اخر فاركان الموهوب له رجلا يصح وكذا ان كان اجنبيا وقد عصى ما لو كان اجنبيا ولم يعصى قيل لا يبطل لانه باع ما لا يملك قيل لا يملك
الرجوع والاول اشبهه المراد بعدم الصحة على تقدير لزوم الهبة يكون المتهب حيا او موصا عدم لزوم بل يتوقف على اجازة المتهب على خيار المصطفى
في بيع الفضولي لا الصحة المقابلة للبطلان لانه لا يقدح عن الفضولي ان اراد منه لزوم الهبة لا ينفذ البيع لكونه ضارفا في ذلك اما مع جواز الرجوع
منه يصح ويقوم مقام الرجوع والبيع مقام لا فو كان احدهما او الاخر المصطفى بذلك المعنى لان بالعقد القبض قد انتقل عن ملكه الى ملك المتهب
وان كان انتقلا لا يملك للزوج بالفسخ فيه قبل الفسخ وتغير ملك الغير فلا ينفذ لا يقدح وكونه بالا على الفسخ لان غايته ان يكون فسخا موجبا
اليه لكن هذا الانتقال لم يحصل الا بالبيع فيكون البيع وانما قبل الانتقال فهو ردة تقدم السبب على السبب فوقع على ملك الغير فلا يمكن صحته والنتيجة
الفسخ وقيام العقد مقام الفسخ والعقد مع الانشيث الفسخ فرع صحة العقد في نفسه لانه اثره في كان البيع فاسدا لم يرتب عليه اثره وهو الفسخ مع
الاتفاق على ان الفسخ يحصل بذلك انما الخلاف في حصوله بما عايناهم او فوا بالعقد وفيه نظر لانه لا يمنع من توقف الفسخ على صحة العقد بل
على حصوله لفظ يدل عليه وابقاء البيع علم هذا الوجه يدل على ارادة الفسخ فيفضيه وان تخلعت حصة البيع من حيث اشتراط تقديم الملك
عليه والاولى الاستدلال على ان صحة العقد يدل على اعادة الفسخ والعرض من الاقفاظ المعبر في العقود لانه على الرضا الباطل لانه هو

المعتبر لكن لما لم يكن الاطلاق عليه حسب الشارع الا لفظ الصريح من جهة العلم به واعتبر ما في صحة العقد كما شبه عليه كثير في ابوابه وروح فالفصل المذكور
يدل على تحقق ارادة الفسخ قبل العقد فيكشف العقد عن حصول الفسخ بالتصديق قبل البيع او يقول ان تحقق الفسخ بهذا العقد انما ينقل
الى ملك الواسع كان العقد بمنزلة الفضول وقد ملكها من قبله الا انما فيلزم من قبله كالمواضع ملك غيره ثم ملكه او باع ما رهنه ثم فكه ونحو ذلك
والى الجواز هنا لان بايع ملك غيره قد لا يقصد بيعه على تقدير تركه ما كان بخلاف هذا فانما قصد الى البيع مطلقا لا ينجح وكيف كان فالأقوى صحة البيع
والفسخ معا ومثله بان يبيع ذي الخيار ويبيع المدبر والموصى به سوطا والمكاتب حيث يجوز فسخها ونحو ذلك قولهم ولو كانت الهبة فاسدة صح البيع على
الأحوال المراد بالاحوال ما تقدم تفضيله من كون الهبة لرحم او غيره عوض عنها او لم يعوض ويحتمل ان يريد ما هو اعظم من ذلك بحيث يشتمل على ذلك
ما هو علم بالفسخ او لم يوجب الصحة في الجميع وقوع العقد من ذلك جائز التصرف فيكون صحيحا ويحتمل عدمه على تقدير عدمه بالفسخ لان الفسخ لا يفسد
عن ملكه ثبته على انه ملك لغيره والعقد تابع للفضول ويجوز بيعه على ما يقدر عليه بالفسخ ان لا يبيع وانما اقتد على بيعه مال غيره من غير بيعه على تقديره
ان اذ لم يبيع مطلقا ايقاعه البيع اعم من صحة اليه على تقديره ملكه وعدمه والعام لا يدل على انحصار القصد الى البيع على تقديره ملكه
مشكوك فيه فلا يكون العقد معلوما الصحة ويمكن الجواب عن ذلك بان ايقاع العقد باللفظ الصريح يحكم في الدلالة على القصد اليه شرعا كما
في نظائره من العقود لا يشترط في صحة العلم بكونه قاصدا الى ذلك للفظ حيث يكون شرعا بل يحمل اطلاق لفظه حيث يجوز عن قرائن عدم
على كونه قاسدا ولحقنا ما يجزى عن عدمه بخلاف المكره والهاذل اذا وقع عقدا فانما لا يحمل لفظه الصريح على القصد اليه لدلالة القرائن على خلافه
ويظهر من العبارة ان موضوعها ما لو كان جاهلا اعطف المشتريين الاتيين عليه شبه الحكماء بها مع قصره بغيره بحكمه بالمال فيها ولو قيل
بالزوجه في قوله ان كان حسننا بمعنى ان ان اخبر عن صحة ارادة البيع وان كان ما كان صحيحا وان قصد له كونه فضوليا لم يصح على تقديره بكونه
ما كان لعدم توجه قصد الى البيع للزوم ولان هذا امر لا يمكن معرفته الا من جهة نظره واعلم ان العلة من ذلك في عدمه على الاجماع على
صحة البيع بتقديره بظهوره في الهبة وعطف عليه حكمه ما لو باع مال موقر وشرا الاجماع ممنوع مع انه في كل باب البيع من الكتاب المذكور نقل الخلاف فيمن باع
مال موقر وشرا من موقر وان استوجبه الصحة قبله وكذا القول فيمن باع مال موقر وهو يعتقد بقاءه بمعنى انه يحكم بفسخ البيع على تقدير بطلان موقر
الموقر حال البيع وان البائع ما هو ملكه حصول الشبهة للزوم وهو صدور البيع عن مالك لا موقر ويشكل بما مر من عدم قصد الى البيع
اللزوم بل انما قصد بيع مال غيره واقدام على عقد الفضول ينبغي ان يعتبر رضا به بعد ظهور الحال خصوصا مع ادعاء عدم القصد الى البيع على
تقديره بكونه ملكا ولعل هذا اقوى لدلالة القرائن عليه فلا أقل من جعله احتمالا مساويا للقصد الى البيع مطلقا لا يبيح وثوق بالقصد المعبر في الزوم
بيع الا ان يقال ان المقبر هو القصد الى البيع مطلقا ويمنع اعتبار القصد الى بيع لازم بدليل صحة عقد الفضول مع عدم القصد الى بيع لازم وثوق
على الجازة امر المالك امر اخر لان رضاه المالك شرط في لزوم لادني صحة في نفسه والامر هنا وقع من المالك فاجتمع القصد الى البيع والشرط في
بيع المالك فلا يقتضي اجازة اخرى الى مثل هذا نظر المصنف جزم صحة البيع ومثله ما لو باع مال غير مظهر شراء ويحكم له قبل البيع واعلم ان الشهيد
في التدوير لما نقل عن الشيخ استاوى مسئلتى فساد الهبة وبيع مال موقر في الحكم بفسخ البيع وان جهل الحال حال قد يفرق بينهما بالقصد الى
حيث في مال المورث بخلاف الموقوف لا ينجح عليك فساد هذا الفرق فان القصد الى بيعته الصيغة الصحيحة بالمعنى المقابل للباطل حاصل في المشتريين وفي
الزوم منتف فيهما فلا فرق بينهما اصلا كما لا يخفى قولهم وكذا الواو صوبه معتقده فظاهر في كذا الحكم وهو صحة الوصية ههنا في الواو وصية
من ينفق لاحد فذلك ان اعتقها قبل الوصية ثم ظهر فسادها وان الوصية صادفت ملكا فيقع صحته وان كانت بحسب الظاهر حال الوصية
لم يكن صحته بصيانة الشرط وهو الملك في نفس الامر حال الوصية ويشكل بما مر من زيادة على تقديره بكونه مظهر او لم يثبت له حال الوصية في
القول لا يكون قاصدا الى الوصية الشرعية اصل المصلحة الهاد ان الغالب انظر الى ظاهر حاله فلا ينفق مظهر ملكه بعد ذلك في نفس الامر فلا
من باع مال غيره فاقصد الى بيع صحيح شرعي غاية انه جائز من قبل المالك لكنه لازم من قبل المشتري فهو عقد شرعي مقصود اليه ولو لم
يقصد الى لزومه مطلقا لان الوصية بالعتق ظاهر افاها بحسب الظاهر فلا يوجب توجه قصد الى وصية شرعية اصلا لعدم علمه بانها لقولها
بنوقها على تقديره لفظ يدل على امضاءها متعين وهو في الحقيقة في قوة وصية جديدة اذ لا ينصرف لفظ مخصوص بل كل لفظ يدل عليها
سبحا كان محدثا من قبله ان ما ذكره الشهيد في من من الفرق بين مسئلتى الهبة الفاسدة وبيع مال موقر في صحة هذا المسئلة كما
اشترطنا اليه ههنا في المسئلة لان القصد الى الوصية ههنا لم يوجب صحة بيعه بخلافها كما قررنا فانه لا يمكن له ان يترك مسألة الوصية ههنا
كما ذكره المصنف والعلامة في فقهه فوقع فرق في محله قوله اذا تراخي القبض عن العقد ثم قبض حكم بانتقال الملك من حين القبض من حين العقد
ليس كذلك الوصية فانه يحكم بانتقالها بالموت مع القبول ان تارة قد عرفت فيما سلف اختيار ان القبض شرط في صحة الهبة للزوم ههنا سواء كان
العقد ام تراخي الوصية لئلا يشترط الاصل وح فلو تراخي القبض عن العقد لم يحصل الملك بدنه وانما يحكم بانتقال الملك الى الميت من حين
القبض من حين العقد فيكون القبض نافلا للملك لا كما شفا عن سبعة اقصاء يظهر الفائدة في التماثل بين العقد والقبض في موارد
سبق التنبيه على بعضها وهذا بخلاف الوصية فان القبض فيها ليس بشرط الصحة او الاجزاء بل للزوم ههنا بالموت مع قبول الوصية وانما
القبض عن الموت بل عند من القبول لاضالة عدم الاشتراط والمجتهز خرجت عن الحكم بدليل خاص وقد تقدم ان القبض يخرج من القبض عن العقد

والأمر في ذلك لما ذكرناه من أصل عدم اشتراط الفورية والتأجيل الدال على اعتبار القبض اعم منه وفي عدلنا شك في حاله في الأخير والكل
مبنى على القول بان القبض شرط لصحة الهبة لا لزومها فيكون جزء من السبب المحقق لها كالقبول فاعتبر فوريتها كاعتبر فوريتها القبول في ذلك الحجة لا
يقضي الفورية ايضا اذا امتنع ايضا في آخر بعض أجزاء السبب عن بعض اعتبار الفورية من قول جاء من دليل خارج عند من اعتبره في الهبة
ان جواب الاستيجاب في غير هبة ما يعتد بها من ذلك فيه ما فيه كالا يخفى قولنا لو قال هبت لم اقبضه كان القول قوله والمقرر لما حال ان
اتما كان القول قوله لا منه من ذلك الاصل عدم وقوعه ولا يقدح في ذلك كون شرط الصحة الهبة فيكون انكاره كدعوى القساق وقد علم ان مدعى الهبة
مقدم للفرق بين الامر من فان منكر الاقباض لا يدعي في الهبة تأخير كرا من الامر المعترف فيها وانما يتحقق بعد كرا وانكر الاستيجاب في ذلك
اشترط الجميع في عدم صحة العقد من انما لا يمكن الاقرار بالهبة اقرارا بالقبض مع كونه من اركانها المعترف في حقها الا ان المعروف شرعا من الهبة هو
الاجاب القبول خاصة والقبض ان كان معتبرا في الصحة الا ان خارج عن هبتها وقد تقدم في تعريف الهبة انه العقد المقصود به ان يملك العين
ولا شبهة في ان القبض اقرار غير العقد فالأقرار باحدهما لا يقتضي الاقرار بالآخر ويظهر من قوله ويلقب له احلا من ادعى الاقباض ان تقديم
قوله في عدم الاقباض لا يوجب اليقين بمجرد بل مع دعوى المقر له الاقباض الامر في ذلك فان لم يكن لا يملك ما يدعيه المدعي فاذا ايد
عليه الاقباض لم يلزم اليقين وان صدق اسم المنكر عليه قبل الدعوى المذكورة اذ ليس كل منكر توجه عليه اليقين بخبره لا يملك بل لا بد من ان
دعوى انكره المنكر قوله وكذا لو قال هبت وملكته ثم انكر القبض لا يمكن ان يخبر عن هبة قد عرفت فيما سبق ان الاحكام في هذا النوع من القبض
هل هو شرط لصحة الهبة فلا يحصل الملك بدون لزومها خاصة فيحصل بدون الملك بخلافه بالقبض قبل وان الهبة عبارة عن الاستيجاب القبول
وان القبض خارج عن هبتها وان اعتبر في حقها مع قول المقر له لا يقتضي الاقرار بالملك بخلافه عدم الاقباض فاذا اضاف الى ذلك ملكه نظر
في امر المقر ان كان ممن يرى ان الهبة لا يفيد الملك الا بالقبض حكم بالقبض حيث يقول ملكته وان لم يقر به بخصوصه لان الملك مسبب عن اقباض
فالأقرار بالقبض يقتضي الاقرار بالسبب فلا يوجد الا به من فيكون كما لو اقرار بالسبب ان كان ممن يرى حصول الملك بمجرد العقد يمكن اقراره
بالهبة اقرارا بالقبض كما وان يخبر عن باخر في ذلك فلو فرض كون المقر له او الحاكم الذي يتجاسر ان يبري الاقباض شرطا في الملك لم يمكن الحكم على
بالاقباض بمجرد قوله ملكته وان كان عندهما ان الملك يستلزم الاقباض لاختلاف الراي وكذا لو اشتبه حال المقر ومن هبة اجرة هبة لان الشا
وقد اختلف اصحابنا في ما وعينهم فيكون اقراره مبنى على من ذهب الى ان لا يبري الاقرار من اقراره بمجرد كافي في الاقرار بالقبض فمرو
علم من مذهب المقر وقت الملك على الاقباض والاجتهاد او التقليد المتعين من يقول به وان لم يتوجه خلافه وحكم عليه بالاقباض مع قول المقر
لا يمكن ان يخبر عن هبة يدل على اشتراط الامكان في عدم الحكم عليه بالاقباض كما ذكرناه فلم يمكن كما علم من هبة المسئلة معكم عليه بمقتضى
من هبة وما ذكره المص من التعسر بما كان اجاب عن هبة اجرة من قول بخبره لا مكان ان يعقد راي على ذلك قول القواعد ان عقد راي ملك لما
عرفت ان الخلف واقع بين اصحابنا فلا يحتاج في ذلك الى الخروج الى مذهب لك علما ولا امكانا هذا ما يتعلق بخبر العبارة وفيه المسئلة
اخر وهو انك قد عرفت ان التملك من جملة عبارات المودعية لاجاب الهبة وقولها فان قال في الاجاب ملكك في القبول تملكك تحقق عقد
وافقر بعد الى الاقباض صحة او لزوما كما لو عبر بلفظ الهبة وخ قوله وهبت وملكك كما يحتمل الملك المترتب على الاقباض وعلى العقد المذكور
عند بعض محققين ان يريد به ايقاع صيغة الهبة خاصة وان يكون عطف التملك على الهبة مؤكدا لها ويكون حاصل الاقرار ايقاع الهبة بلفظ
التمليك فلا يكون ذلك مجرد اقرارا بالقبض على القوانين ولا يحتاج الى البناء على خلاف المذكور في القبض ولا يقال ان محله على ذلك يكون
تأكيد القول وهبت وحمل على حصول الملك السبب عن العقد والقبض مع كون تأسيسا بمعنى اخر فائدة التأسيس ولي من فائدة التأكيد
كما هو المشهور وما اذا الى الاكثر في الاستعمال من اقضاء العطف المعبرة المقصودة لكن مؤدى ملكته غير مؤدى هبت لا نأقول ان الفاظ
الاقرار لا تستل على مثل هذه القواعد مع احتمال الامر بل يعتبر فيها المعاني الظاهرة وهذه اللفظة مشتركة بين الصيغة واخره فملا على الثاني
دون الاول ترجيح من غير مرجح كما في الاقرار بلفظ مشترك فانه لا يدل على احد معينه بدون القرينة وحمل العطف على المعبرة معطوم فانه كما يجوز
الشيء على ما ينبغي يجوز عطفه على ادمه كما هو محقق في باب وعلى تقدير تسليم ظهور المعنى الثاني او الغلبة على الاول ينبغي ان يرجع اليه في قصد
لان يتعين جملة على الغالب كما هو عليه في نظيره من الاقرار بلفظ محتمل معين فانه يقبل من المقر اذ ادهما وان حمل اطلاقه على الغالب
كما لو قاله على درهم ودرهم فانه يقبل منه دعوى اذ ادهما في الثاني والثالث وان كان العطف يقتضي المعبرة وكان الغالب عدم التملك
ويمكن على هذا ان نقول مع العلم بمذهب المقر في هذا المسئلة ان التملك عند بعضي ان اثر العقد لا يحصل الا بالقبض لو قال هبت وملكته ثم قال
ارعت بالثاني تأكيد الاول وهبت بصيغة التملك لم اقبضه بل لا يكون ذلك هبة في المذهب لا راي في حكم القبض الاول او منه ما لو قال
ابتدأ ملكته كما من غير ان يقول قبل وهبت فانه كما يحتمل الهبة المقبوضة محتمل ايقاع صيغة الهبة خاصة كما ذكرناه فلا يكون اقرارا بالقبض لان احتمال
المعبرة والتأسيس متف هبنا والاشترار محقق والاغلبية لاحد المعنيين متفينة لغزوع فاجل الاول هذا يظهر بان ذكره بعض الاصحاب
من ان قوله ملكته مجرد عن تقديم وهبت مثل قوله وهبت وملكته سواء في في البحث السابق خاصة لان التملك يقتضي الاقباض على المشهور
يحتاج خلافا على الراي الاخر ليس بجديد بل الفرق بينهما متحقق والحكم بعدم الاقرار بالقبض التملك المحرر متعين فامل قوله اذ ارجع الى الهبة وقد

يرجع بالارض وان زادت زيادة متصلة فالواهب كان منفصلة كالثمره والولد فان كانت متحدة كانت للموهوب ان كانت حاصلة وقت
 العقد كانت للواهب فان ارجع الواهب في الهبة حيث يجوز له الرجوع وذلك على مذهب المصنف ان تصرف وعلى مذهب غيره ما لم يتصرف تصرفا
 لازما يمنع الرجوع فلا يجزى ان يجد العين بما لم ينقص لم يرد ولم يتغير ويجوز ما فاضلة بما يجوز للارش كن ذلك بما لا يوجب رجوعه فبانه في القيمة
 او بما معتبر بين الامر من متصلة تلك الزيادة او منفصلة مطلقا او من وجه او متغيرة بالامتزاج بالاجود والادنى او المسمى او غيره من الاعمال
 كالنحوه والقبض او الطعن او غير ذلك من التغيرات والمضيق ذكر بعض هذه الاقسام وهو ما لا يترتب زيادة والتقصي الحكم بان ارجع وقد عابت
 سواء كان العيب بزيادة او نقصان لا يرجع بالارض لا يتردد في عين مما لا يترتب له سلطة ما لهما على ان لا يترتب انما لم يكن مضبوطة عليه
 سواء كان العيب بفعل لم لا يفرق عند المشرط من الثواب غير ما في ذلك من حيث الاطلاق وسما التصريح به على قدره من حيث
 الاشتراط والحكم ان هذه الصورة مستثناة من صورة المبيع سمي وان كان التغير بزيادة في العين فان كانت متصلة كالسهم وعلم النسبة
 فهو الواهب لها باقية للعين بل اخلت في مستأها او جزءها فانها غروفا الرجوع في العين يستتبعها وان كانت منفصلة كالحل والنجس واللبس
 المحل في الثمرة المقطوع والكسب للمتهب لا يترتب له في ملكه فيجوز له ان كانت منفصلة شرعا مع انصافها منفصلة حقا كالحل والنجس
 بعد القبض واللبس كذلك ان يحل في الثمرة مثل طائر فان ذلك على الاقوى كما ذكره قال بن خزيمة في الرجوع في الام والحل المجتهد بناء على انه كجزء
 من الام والظاهر خلافه ومثل الصوف الشعر المجزول لم يبلغ وان جره فالاجود تبقيت للعين هذا كله اذا كانت الزيادة قد حدثت بعد ملك
 المتهب للعين وذلك بعد العقد القبض ما لو حدثت قبله فهو كالموجودة قبل الهبة فيرجع فيها كما يرجع في العين قولها اذا وهب طائر فطلق الى قوله
 يكون بالخيار اذا وهب شيئا فلا يجزى ان يشترط الواهب على المتهب الثواب في القوض عن الهبة او يشترط عدمه او يطلق وعلى قدره واشترط ان لا
 لا يجزى ان يقصد تعيينه بقدر مخصوص او يطلق وعلى التقديرين لا يترتب ما ان يكون المتهب على من الواهب سلبا او اولى هذه اثنان عشر صورة
 تفصيل حكمها اتم مع اشتراط الثواب لا يلزم طعاما ومعه اشتراط يلزم ما شرطه ثم ان يمتنع له ما عين بمعنى ان المتهب قد دفع المشرط وطول الاطلاق
 الواهب على القرض وان اطلق اشتراط الثواب لم يلزم ايضا الوفاء به لكن ان نفقا على قدر ذلك والواجب ثابته مقدار الموهوب مثلا او قيمة ولا يلزم
 الا يزيد ان طلبه الواهب كما لا يجزى الواهب على قول الاقل المعبر بقيمة الموهوب عند القبض او دفعه بعد العقد كحتم عند دفع الثواب ان اطلق الهبة
 ولم يشترط احد الامر من الهبة جازية من قبل الواهب لان تيب الهبة بما يتفقان عليه ومع الاختلاف يرجع الى مثل الموهوب وقيمة كالموهوب ولا فرق
 في ذلك بين هبة الاعلى والمساوي الا ردى على اصح الاقوال قال الشيخ ان مطلق الهبة في الاقسام الثلاثة يقضي الثواب مقضاه لزم وبه
 وان لم يطلبه الواهب هو بعيد يمكن ان يريد به جواز الرجوع في الهبة ما لم يثبت كما لو شرطه فيكون المراد ان لزومها انما يتحقق به فيكون كقول الاصل
 وقال ابو الصلاح ان هبة الادنى لا على يقضي الثواب فيعوض عنها بمثلها ولا يجوز التصرف فيها ما لم يعوض عنها الا قضاء العرف ذلك والظاهر
 خلافه للاصل والعومات اذا عرفت ذلك فقول المصنف اذا وهب طائر لم يكن الهبة مشروطة بالثواب بقبضه على خلاف الشيخ واذا قلنا لا يجوز قوله
 ان كان تاب لم يكن للواهب الرجوع مفهوما شرطه ان له الرجوع مع عدم الاتية والحكم فيه كذلك حتى لو اراد الرجوع فبذل المتهب الثواب لم
 عليه قبوله بل يجوز له الامتناع ليمكن من الرجوع في هبة لاصالة البراءة واطلاق النص الصحيح يجوزها ما لم يثبت لا يتحقق الثواب لامع قوله لا مع
 بذكره خاصة لا بمنزلة هبة جديدة ولا يجب عليه قبولها وقوله وان شرط الثواب مع بنيه على خلاف بعض العامة ثبت منع من شرطه بناء على
 ان الهبة لا يقضي ثوبا فان شرطها في التراجيح من مقتضاها وهو فاسد لان المطلق لا ينافي القيد التامية فلو قلنا ان الهبة يقضي عدم الثواب
 فان شرطه كان منافيا لمقتضاها وفرن بين عدم اقتضاء الثواب عدمه وقوله صح اطلاق وعين بنيه على خلاف بعضهم ايضا حيث منع من
 اشتراط المعين واخرى من شعوط البهر وعندها ان الكسب لا يصلح لان الهبة من العقود المبنية على المغالبة فليست فيها الجاهل الذي
 عوضها فكذا في شرطه لا يضابطه القيمة مع الاختلاف قوله الرجوع ما لم يدرع اليه ما شرطه شامل للامر من معاودة المشرط المعين رافع
 والمطلق يرجع الى قاعدة المقررة بما يقع به التراضي مقدار المثل او القيمة لان ذلك يحصل به تادى ما شرطه وقوله ومع الاشتراط من غير
 تقدير يردن ما شاء ولو كان ليسر مقتضاها برضا الواهب به اذ لو امتنع من قبوله تخير بين رد العين وبيع ثمنها او مثلها كما هو على كل حال
 يتعين عليه ذلك ولا على الواهب قبوله لكن لو اراده الواهب اذاد المتهب دفع الثواب لم يتر العين حكمه كما ذكرناه والحاصل انه لا يجب على
 المتهب دفع عوض مخصوص بل لا دفعه مطلقا اذ اردت العين فاذا دفع عوضا ورضي به الواهب صح الرجوع مع قبضه الرجوع يفرم منه جواز رجوعه متى لم يفر
 المتهب بين دفع الموهوب عوضا لغيره الاطلاق اليه عادة وقوله لم يكن للواهب مع قبضه الرجوع يفرم منه جواز رجوعه متى لم يفر
 وان بذل المتهب الامر فيه كذلك وقد تقدم ولا ينافيه عموم الامر بالوفاء بالعقود ولا قول ابو عبد الله في صحيحه عبد الله بن سنان بجواز الهبة
 لذوى القربى والذى ثاب من هبته ويرجع في عينه كما وشم بعض الامم لان عموم الامر بالوفاء بالعقود مقتضى غير الحايمة منها وقد عرفت لالة
 الفصول الصحيحة على جواز هذا العقد على هذا الوجه اذا سلم لالة الوفاء على المصطفى في ما شرطه والاثابة في الخبر لا يتحقق الا بالاتفاق عليها لا يجزى
 بذلها ولم يحصل هنا وقوله لا يجزى الموهوب على دفع لشرطه بل يكون بالخيار ان يرد المشرط وورد العين كما مر مقتضاه ما لا يجب عليه الوفاء
 بالشرط وهو ما بناه على عدم وجوب الوفاء بشرط في العقد لانه لم يطل بغيره اذ شرطه جعل المقدم غرضه لا منعه على تقدير امتناع المشرط عليه

منه وقد تقدم الكلام فيه ابناء على ان هذا العقد من العقود الجارية خصوصاً من جهة الواهب فلم يجب الوفاء بالشرط فيه كما لا يجب له اداء ما به
ويشكل بان من طرف المتبني لم فلا يجوز له الفسخ بنفسه وان لم يبدل الشرط ويخبر بين بدل العين والثواب بشرط لا ينافيه وانما يظهر بخلافه
من قبل الواهب خاصة في ان لو تلفت والحال هذه او عابت لم يضمن الموهوب له لان ذلك حدث في ملكه وفيه تردد في حقه تلفت وعابت
يرجع الى الهبة بمعنى الموهوب لا يتأهل بالمتبني عابت قبل دفع العوض الشرطي وقبل الرجوع سواء كان ذلك بفعله كطلب الثواب لا يتأهل
المتبني لا يرش او الاصل ام لا قولان احدهما عدم الضمان وهو الذي اخاره المصنف ثم تردد فيه وجرم به العلامة في كونه واداره في
الشرع لما ذكره المصنف من العلة وهو ان ذلك النقص حدث في ملك المتبني فلم يلزم ضمانه ولان المتبني لا يجب عليه دفع العوض كما هو الواجب
الرجوع في العين والتفرط منه حيث تركها في يد من سيطر على التصرف فيها تجاهاً والثاني الضمان جزم به ابن الجنيدي عن المتقدمين وبعض
المتأخرين فهو على اليد ما اخذت حتى تؤدى لانه لم يقبضها تجاهاً بل يؤدى عوضها ولم يفعل لان الواجب احداً لا من ردها او دفع العوض
فاذا اخذ الاول يجب الثاني اجيب عن دليل الاولين بان لم يدخل في ملكه تجاهاً بل شرط العوض ذلك معنى الضمان وعدم وجوب دفع العوض
ان اراد به عدم وجوبه عينا لم يلزم منه في الوجوب على البدل الذي هو المسمى في ذلك فاذا اخذ واحد الامر من الخبير بما وجب الاخر عينا وان اراد
عدم الوجوب كمالاً فهو ممنوع وهذا هو الوجه واذ اقر ذلك قلنا بالضممان مع التلف فهل الواجب مثل الموهوب وقيمتها او اقل الامر من
ذلك ومن العوض اجودهما الثاني ما عرف من ان المتبني يخبر بين الامرين والمحقق ان رده هو الاقل لانه ان كان العوض الاقل فقد رضى بالواهب
مقابلة العين وان كان الموهوب هو الاقل فالمتبني يتعين عليه العوض بل يتخير بينه وبين بدل العين ولا يجب مع تلفها اكثر من قيمتها وهذا هو
الاقوى وجب اعتبار القيمة ان العين مضمونة على الفاضل فوجب ضمانها بالقيمة وفيه انه مستطاع على الفاضل بالتوضي لا يكره ان يدين ولو كان
انقص لافرق على الوجهين بين القول بان رجوع الواهب الى الهبة الشرطية فيها العوض منوط بعدم دفع العوض بقوله لم يخطأ كما هو الاصح وقد مر
في اسلف ومع امتناع المتبني من دفع العوض لان بملك الواهب له وتسلطه على الاضرار بالعوض مع انه لا يملك من القيمة يقضي عدم الزيادة عليه
على ان تقديره هذا كله حكم الضمان على تقدير التلف اما ارش العين فهو والتفاوت بين قيمته ايوم ردها وقيمتها يوم قبضها بعد العقد لان ذلك
المضايون عليه حيث يكون العين مضمونة واعلم ان موضع الاشكال في كيفية الضمان انما هو مع شرط عوض معين كما يظهر ذلك من تعميل اقل
الامر من اعم الاطلاق فالواجب هو المثل والقيمة لا غير اذ لم يرش الواهب بما دونها لان ذلك هو مقتضى اشتراط العوض طوله اذ اصنع المتبني
له الثواب ان قلنا بالتصرف يمنع من الرجوع فلا رجوع للواهب قلنا لا يمنع ان كان الموهوب اجنبياً كان شريكاً بقيمة الصبغة اذا رجع الواهب في
هبة فوجب للمتبني قد علمنا عملها مع الرجوع فاما مع التصرف مطلقاً ذهبا المصروف فلا يخفى اما ان تكون صبغة حصنة كضمان الثوب على الخطأ او عينا
بخصنة كغرس الارض او متقدمة بينهما كصبغة الثوب ثم ما ان يزيد قيمة العين بمقدار قيمة الصبغة او يزيد عنها او ينقص مع زيادتها عن قيمة العين خاصة
او ينقص فان زادت بمقدار القيمة او زادت عنها كان المتبني شريكاً بقيمة قيمة عمله الى قيمة العين فلو كان الثوب يساوي ثوب صبغة بعشرين
صار يساوي ثوباً وعشرين واذا زاد ما شريكاً بالثمن لو نقص عن القيمة كان المتبني سبباً للصبغة خاصة اذا ذهب على المتبني ولو لم يزد فلا
شيء ولو نقص بسببه فهو كالفقير في باب الفلر بقبض جملته هذه الاتسام واحكامها وكلها ائنه هنا فلتخط من هناك والمصنف
اقصر على ان حكم الصبغة ولا فرق بينه وبين القضاة والطحن عندنا وان كان الامر في الصبغة اقوى من حيث ان عين من وجبوا العين الحصنة كما قرئ
فلكل منها ماله وليس لصاحب الارض لغيره ان يرضى على ان لا يتجامل بغيره بين الابقاء بالاجرة والقلع مع دفع ارش النقصان كما في القاربتين نظائرها
لوضعه في الارض حتى يقول المصنف ان شريكاً بقيمة الصبغة المراد نسبة قيمته الى قيمة الثوب كما قرأه ليكون الزيادة عن القيمة من بينهما على النسبة لمقدار
القيمة خاصة كما يظهر من العبارة لا ينفق كونه مجموع الزيادة للواهب ليس كذلك بل في خصوصية النقصان حيث لا يكون السبب من الصبغة
قولاً اذا وهبت موضة الخوف وبوي تحت الهبة وان مات في مرضه لم يجز الوشاة اعتبار من الثلث على الاظهره لا خلاف في ان المريض اذا بوي من
مرضه ينفذ وصته مطلقاً واما ان اتفق مؤتمرة في مرضه فان كان المريض مخوفاً بمعنى غلبة الهلاك معه فالظاهر ان يخرجه من الثلث حيث لا يبرر الوشاة فيقول
يكون من الثلث سبباً لتحقيق المسئلة في الوصايا وان ائح اعتبار ارضال الموت والمريض سواء كان مخوفاً ام لا فله ان يترك الثلث في الوشاة فيقول
بعث النفس على الاستعداد للقتال والهداية لمارسة القضاء هي معاملة صحيحة لا خلاف بين المسلمين في شرعية هذا العقد بل امره النبي
في عدة مواطن لما فيه من الفائدة المذكورة وهي من اهم الفوائد الدينية لما يحصل بها من غلبة العدد في الجهاد لا عداوة الله تعالى الذي هو اعظم اركان
الاسلام ولهذا الفائدة يخرج عن الموهوب والتبني المعاملة عليه بما هو من ثم كان مقصوراً على ما ورد النص بطريقه قوله لا يستند قوله لا يسبق الا
في فضل او خفف وخافه هذه الرواية رواها النعمان في الصحيح عن النبي رواها اصحابنا في الحسن الصادق والمشهور في الرواية فتح البناء من سبق
وهو العوض لبدول العمل كما سببوا به المنفعة غير مودة بل المراد نفع حكم من احكامها او مجموعها بطريق الجواز كظايره واقر الجوازات لئلا ينفق في الحق
والمراد لا يصح بهذا العوض في هذه المعاملة الا في هذه الثلاثة وعلى هذا لا ينفق جواز غير ما غير بعض رواه بعضهم بكون اداءه وهو المصدق
لا يقع هذا الفعل الا في الثلاثة فيكون ما عداها غير جائز ومن ثم اختلف في المسابقة بجواز الاقدام وري الجوز وفقد المصارعة والالتفات في شملط

وحيث

قال في الصالح مكان زيج بسكون اللام ويحركها الى لوق والزيج الزلوج وسهم زلج زلج عن القوس في زعم بعض الفقهاء ان الجواب باسقاطا ليا
 نوع من الرقي في تسمي المباداة والمحاطة والمراد به ان يجنب بالاضابة في السن وهو الغرض في المحدث فيسقط الاقرب من السن ما هو الابعد
 المشهور من معناه ما ذكره المصنف قوله في الاصل ما اصاب احد جانبيه هو الحاء المجتزئة الصاد المهملة ما خذ من الخاصة لا يها في احد جانبيه
 سمي به الاضابة لاجل ان الغرض هو في معنى خاصته ويقتضي ايضا جازا وقل الجاز ما يسقط وراء الهدف فيل ما وقع في الهدف على احد جانبيه
 الغرض على هذا ان كانت الاضابة مشروطة في الغرض فالحال في الخط وان كانت مشروطة في الهدف فهو صيد قوله والحاق ما احدثه الثاني
 بالحاء والراء المجتئين وفيه خبر قد يعود الى الغرض ظاهره انه لم يثبت فيه وهذا صريح في عقد فالحاق ما احدثه ثم وقع بين
 يديه وفي بركه ما احدثه ولم يثبت وكلام اهل اللغة بخلاف ذلك قال ابن الاثير يقال خرق السهم وخسق اذا اصاب الرمية ونفذ فيها وسهم خارق
 وخاسق في الصالح الخارق من السهم المخرق الحاسق لغرض الخارق وقاله بالسين يسمي الغرض قوطا يقال في مخرطس اذا اصابه وظهر
 ان الخارق والحاسق اصاب الغرض وهو يدل باطلا على خلاف ما ذكره المصنف وذكره صاحب مع الاخذ في خلاف قد انفقا على ان الخارق
 الخاصق بمعنى احد خلاف ما ذكره المصنف وقال الثعالبي في سمر العربية اذا اصاب الهدف فهو مخرطس وخاسق وصاحب هذا ايضا
 يشمل ما يحدش وغيره وما يثبت فيه ويقع ويدل على خلاف الحاسق والخارق ويمكن حمل كلام المصنف عليه من حيث ان اصابة السهم لم يثبت
 خدشه غالباً وهو اقيم من ان يثبت فيه وعدده كما اطلقه اهل اللغة فيقرب من قوله لكن يبقى فيه في اللغة الحاسق والخارق في غير ذلك
 اهل اللغة قوله والخارق الذي يخرج من الغرض فاذا هو الحاء المجتزئة والراء المهملة ومعناه هو ان المخرق منه لانه لا يخرق الشق فاذا شققت
 فيه سواء سقط منه ام لا فخرقته لكنه ليس من اسماء المعد ولقد لم يذكره احد من اصحاب الكتب الاربعه المعنوية السابقة ولا غيره من وقف
 على كلامه وفي بعض نسخ الكتاب المارق باليم بدل الخارق وهو الصواب الموافق لكلام اهل اللغة لقبا وتعريفاً في جعل الخارق بمعنى الحاسق
 وقد تقدم وجعل الخارق بالراء المجتزئة غير الدكا مترخلف ما ذكره اهل اللغة لوجه في كلامه الخارق بالراء المهملة على الخارق بالمجزة ليكون مراداً
 الخاصق كان موافقاً لكلام اهل اللغة لكن ذكر بعض ذلك الخارق وتعريفه بانه ما احدثه ولم يثبت فيه بكونه بالراء المجزة لا بالراء المهملة
 فيما ذكره خرق والذي يظهر انه وقع في بركه من الصفح السهم وعن مخر من كلام اهل اللغة لان جعله الخارق مراداً الخاصق موافقاً لكلام
 اهل اللغة لكن بشرط كونه بالراء المجزة ثم ما ذكر الخارق بعد ذلك كان حقاً يكون بالمهملة فغير ما ينافي في ذلك ويوافق تعريف المصنف في الخارق
 بالمجزة فوقع الاضطراب في كونه جعل الخارق ما اثر فيه ولم يثبت في الحاسق وان ثبت فيه كما ذكره المصنف هنا في الخارق بالمجزة فجعلها متغيرين
 ولم يحقق منه ضبط الراء الا ان كرا الامرين فالالتباس فيه لا شأن بجعل بالراء او في كلام الخرق وخالف معناه ولقد وان جعل بالراء او في كلامه
 في لقوا عند كلام المصنف خالف كلام اهل اللغة قوله والخارق الذي يخرج من حاشية الغرض ان ضيق طرفة فلا ينفذ ولكن يخرج وهذا
 لا يذكروا ايضا اهل اللغة وان كان مناسباً وقد ذكره السهم اسماً اخر غير ما ذكره تركا ذكره هاتماً لا تضار قوله وفي المزدلف الذي يضرب الارض ثم
 يثبت في الغرض الا انه لا يثبت في الغرض في نفسه فاما في الارض فيكون ان تباين حيث ان الخابي ضعيف كونه والمزدلف قوي فها هو هذا المعنى
 هو الظاهر كونه لا يثبت فيها ان المزدلف اجد الخابي اضعف لكن في عبارتها اشكال من وجعل الخرابه في الخابي نوع من الرقي المزدلف فيقران
 في الاسم وليست بيان في الحكم وجعل الاقتران في الاسم ما يحسنه عنه من القوة والضعف هذا الاقتران لا يوافق كونه نوعاً من المزدلف فيكون المزدلف اعم
 من الخابي ولو عكس الامر فجعل الخابي اعم لانه عرف بالسهم والواقم دون الهدف ثم يجوز اليه وهو اعم من كونه نوعاً من المزدلف فيكون المزدلف اضعف ويكون
 حاسباً بالمعنى العام لكن اوفق تعريفاً هو الخابي والغرض بالفضل اصابته وهو الرقعة الهدف ما يجعل فيه الغرض من تراب وغيره الغرض من بيان الغرض
 والهدف ان كل منهما محل الاضابة قد يكون شرط المتراميين اصابته كل منهما فانه مترتبون تراباً او طائفاً يصب فيه الغرض فيستوفون التراب الحائط
 هذا فاما يصبون فيه من جلد او قوطاس ليهو الغرض في بعضه يسمى المنصوب في الهدف قوطاساً سواء كان كاعداً ام غيره وقد تقدم نقل من الجوهري
 وقد يخص الغرض بالعلق في الهواء والقوطاس غيره وقد يجعل في الغرض نفس كما الهال يقال له الدائرة وفي وسطها شئ اخر يقال له الخاتم وشرط الخاتم
 وغرضها يتعلق بكل واحد من هذه العلامات فان الاضابة في الهدف توسع في الغرض وفي الدائرة اضيق وفي الخاتم اوفق وهذه المذكرة
 اصطلاح الرقعة وتغير الفقهاء في الصالح الغرض الهدف الذي يرمى فيه قوله والمباداة هي ان يبادر احدهما الى الاضابة مع تاديب الرشق
 والمحاطة هي اسقاط ما استاوباً من الاضابة المرادة في مباداة ومحاطة والمراد من الاول ان يتفقا على عدد معين كعشرين سهماً مثلاً
 فمن بدر الى الصلابة عدده معين منها كعشرين سهماً فاضل لمن لم يصبه واصاب ما دونها والمراد من المحاطة ان يبادر احدهما الى الاضابة مع تاديب الرشق
 المشترط ويخرج المشترط من الاضابات فمن زاد فيها بعدد معين كعشرين سهماً فاضل الاخر فليست هي المال المشروط في العقد ما ذكره المصنف
 تعريفها غير سديد بل يدخل كل منها في تعريف الخرفان باد واحد ما الى الاضابة مع التساوي في الرشق فيحقق ظاهره مع شرط المحاطة واسقاطاً
 مانسأوباً فيه مع الاضابة فيحقق مع شرط المباداة ومع ذلك فالقصد من معناه غير حاصل من اللفظ والاستدلال في تعريفها ما اشترنا اليه

سابقا من ان المبادرة هي اشتراط استحقاق من خالصه من الاصابة عدد معلوم بعد مقابلة اصابات احدهما باصابات اخرى وطرح ما اشترافه
فان كان شرط الرشق عشرين فرمياها واصاب احدهما خمسة والآخر بقية الاول فاضل على الاول لو اصاب كل واحد منهما خمسة فلا فضل
لاحدهما ولو اصاب الاول اربعة وخمسة والثاني عشرين فيكون في الاصابة لم يتحقق فضل الاول لان روى الثاني قام عدده فيمكن ان يصيد في
الاول من الاستحقاق وان يحظى فيستقر الاستحقاق للاول سببا فضيلة اشارة الله تعالى وعلى تقدير اشتراط المحاطة لشرط عشرين وخالصه
اصابات فرميا عشرين فاصاب احدهما عشرة والآخر خمسة فالاول هو السابق لانها يتحاطن خمسة خمسة فيفضل الاول خمسة لشرطه ولو تساوى
الاشتا او زاد احدهما دون العدد المشرط فلا سبق واعلم ان تقسيم المناضلة التي هي بين المشهور وبين الفقهاء متساو من غير ان يقدّر بقدر
العلامة ذكره فان بعض الفقهاء جعل تمامها ثلثا وهو الجواب جعله ثلثا اسقاطا الاقرب من الغرض وهو الابدن في جعل اقسامها ثلثة ايضا
المذكور ان هنا المناضلة وضربها باثباتها من ضل صاحبها باثباته واحد واشين او ثلث من عشرين في السابق هذا يعني هو المحاطة لا انما لا يتحقق شرط
فضل شيء معين كما تقدم وجب فيها فضل السابق على السابق بالعدد المشرط ليتحقق معنى الخط الماخوذ في المحاطة مع انه صرح في الخبر بان
المفاضلة مراد في المحاطة فقال فيكون قال ليتنا فضل صاحب ثلث من عشرين فهو سابق فهو محاطة وليس في ايضا مفاضلة وهذا هو الظاهر من معناها لغة
ومصطلحا فلو لم يقتصر في الجواز على المتصل الخف والحافز وقفا على مورد الشرع ويظهر من التعليل ان هذا العقد مخالف للامتناع فيقتصر في
جوازه على مورد الشرع الا ان فيه وهو الثلثة وانما كان مخالفا للاصل لاشتماله على الموت واللعب القمار على بعض الوجوه فالاصل ان لا يصح منه الا
ما ورد الشرع على جوازه بالاذن فيه وهو الثلثة المذكورة ويمكن ان يقال ان عموم الامر بالوفاء بالعقد وادراج الامور على جوازه في الجملة كما نقلت
من الفقهاء وجود الغاية الصحيحة بل هو افضل الغايات وهو الاستعداد للجهاز والاستنطاف في الجلال لاعداء الدين وقطاع الطريق وغيره
من المفسدين يقتضيه جوازه مطا لكونه لا سبق الا في فضل الوخت كما يقتضي انه عام اعداد الثلثة في حق على اصل الجواز نظر الى الامة وهذا
الجواز ايضا فان الغرض الاضيق منه لما كان هو الاستعداد للجهاز وهو مختص بالافاء وهذه الثلثة اقتصر عليها التي التاد العامة والتعليل الاول
قولهم ويدخل تحت الفضل التهم والفتايات الحاربية التي هي التهم هو التثاب في الصحاح التثاب التهم فظاهر ان التهم انما تدعى
وعلى هذا ففضل التثاب على التهم من عطف المترادف ان خلفا بالجمع والافراد من تيل او تلك عليهم صلوات من ربه ورحمة ويذكر ان شخص
احدهما او كلاهما بنوع خاص وبلغه كما قيل ان التهم للعرش والتثاب للبحر واعلم ان حصر الفضل بما ذكره هو المعروف بلفظه وعرفنا فلا يدخل فيه مط
المذكور كما لا بد من عصا المدافعة لاجل ان راسه احدى فيكون ذلك على الاصل السابق في الصحاح الفضل فضل التهم والسيف السكين
والرمح ويحمل الجواز بالجملة المذكور ما ياد عاده دخولها في الفضل ولا فائدة التصل في الحرب قد كان بعض مشايخنا المعقلين يجعل وضع
اليد في اليد في عصا المدافعة على جواز الفعل نظر الى خوله بذلك في الفضل قولهم ويتناول الخف لا بلان القيلة اعتبار اللقطة لا خلاف في
جواز المسابقة على الابل مشاركتها الخيل في المعنى المطلوب منها حال الحرب من الانطاف وسرعة الاقدام ولا ان العرب مقاتل عليها اشتد القتال
وهي اخل في الخف واما القيلة فيكون كذلك عندنا وعند اكثر العامة لمدخلها تحت اسم الخف ايضا ويقتل عليها كالابلان ذهب بعضهم الى منع
منها لانها لا يحصل بها الكثرة والفرق لا معنى للمسابقة عليها والخبر حجة عليهم في قول المصنف اعتبار ابا للفظ تقليل لدخول القيلة في اسم الخف كما علم
الحالفة استنادا الى قوله في لفظ الخف كذا كراه قولهم وكذا يدل الحافز على الغرض من الحار والبقلة لا خلاف عندنا في جواز المسابقة على الثلثة المذكور
تحت الحافز صلاحيتها للمسابقة عليها في الجملة وخالف بعض العامة في جوازها على الاخرين لانها لا يقتل عليها غالبا ولا يصلح ان يكونوا في
حجة عليه قولهم ولا يجوز المسابقة لصوره ولا على القدم ولا بالسيف ولا بالمضاربة وجه المنع من هذا الامر الحصر المستفاد من الخبر السابق
الفتوى لغرض مشروعية ما عدا الثلثة والتمتع عن التثاب لهدم الامور وغيرها ولا يثبت من الان الحرب لا مقيده للحديث فيد المنع من مع العوض
موضع فان عندنا ذهب بعض العامة الى جواز المسابقة للجميع لان الطيور مما يمكن الاحتياج اليها في الحرب يحمل الكتب الاستعداد لقتال العدو
ولصاره فيحتاج الى معرفة السابق منها او مثله السبق بالافدام والسيف اذا وقع الحرب الجوز قد يقع الفرقان في المضاربة فيستفيد العالم بالسلامة
من العدو ووردوا في سابق ما يشهد القدم من سبق في احد ما وورد في الاخرين رواية ابن حنبل في كتاب الاحمد في استدلاله على جوازها
بغير عوض حيث لم يذكر العوض انما صار عر كانه ثلث مرة كل مرة على شاه مصر عضة في الثلث اخذ منه ثلث شياء ولم يثبت ذلك عندنا والخبر
السابق المتفق عليه بدفن ولو خلت هذه الامور ونحوها من العوض ففي جوازها قولهم لان ما خذها عموم النقول السابق الشامل للعوض وغيره وانما
في الجواز وانما تقدير ادبها غرض صحيح وقد عرفت ان المشهور في الرواية فتح البناء من سبق فيفيد نفق مشروعية بدل العوض لا يرضى فيها الماعدا
فيبقى على اصاله الجواز غاية عن المعارض ضافا الى ما ذكر من القوائد المترتبة عليها وغيرها وبذلك يخرج عن الموت واللعب قولهم وهو يفتقر
الى الجواب قبول قبل هو جازم فلا يفتقر الى قول يفتقر اليه لان على الاول من لازم كالاخر وهو على الثاني صليان في خلاف الاصحاح غيرهم
لزم عقدا المسابقة وجوازه فذهب المصنف قبل ابن ادريس وجماعة الى لزوم معلوم او فوا بالفتوى والمؤمنون عند شروطهم وهذه الشيخ ومعه في
الخلاف ان جوازه لاصالة عدم لزوم مع القول بوجوبه لا يثبت ان الوفا بالعقد العمل بقضاه من خيار لزم وقد تقدم تحقيقه ومثلنا الظاهر
انها عقدية ضمن عوضا على علم هو مشترك بين الاجارة والجملة ثم انما مشتملة على شرط العمل في العوض لكونه معلوما وهو من خواص الاجارة

وعلى جواز إبطالها في السابق وعلى ما لا يعلم حصوله من العمل على جواز بطلان الاجتزاع هو من خواص الجواز فوقع الاختلاف بسبب ذلك فعلى القول بانها جازية يلحقها الحكماء من الكفاءة بالاجتزاع الجواز وعلى القول بالاجازة فيقتصر معنى القول ويكون لازماً ويمكن ان يجعل عقداً راسخاً نظراً الى تخلف بعض خواصها عن كل من الامرين على حدته كما عرفت ويقال حجازها هو العلم بالزمان وهذا الجواز لا ينشأ في ان الجملة ليست عقداً فلا بد من اول لا يترتب له ولا يظهر ما يرجع الى عدم لزوم حيث يقع الشك في كون المسابقة عقداً ام لا واعلم ان المصير جعل مورد الخلاف كونها عقداً فيقتضي ايجاب قبول ايقاعها فلا يفتقر الى القول ورتب على الاول للزوم وعلى الثاني الجواز وبعض الفقهاء عكس فجعل مورد الخلاف انه عقد لازم او جازي ورتب على الزوم كونها اجازة وعلى الجواز كونها جازية في الحقيقة كل واحد من الغرضين اعلم من المذهب الاول لا يلزم من كونها عقداً للزوم لان العقد ينقسم الى لازم والجازي والمرتق ولا يلزم من كون عقد اجازة كونها جازية فلا يجوز ان يكون عقداً فيقتصر الى الاجتزاع في القول مع كونها جازية كما مضى وتبرر العمل بفرض المصير الاول من جعلها عقداً يمكن استدلاله على لزومه لعموم او فوا بالعقود ان كانت العقود اعم من اللازم ومن جعلها ايقاعاً لا يناسبها الا الجملة من افراد الايقاعات بالنظر الى خواصها واناسيا لجواز وهو حسن ولا يراد عليه ما اوردته العلامة في الخ من ان الالة لا يراد منها اطلاق العقود والاجب الوفاء بالوعدتوا اعارتية وغيرهما من العقود الجازية وهو باطل لاجتماعه مع بقى العقود اللازمة فلا ينفع هنا لانه المتنازع واما لم يرد ذلك لان الامر بالوفاء بالعقود عام في جانبك والمأمور به فيشتمل على سائر العقود ثم يخصه ببعضها واخراج العقود الجازية يبقى اعموم جازي في الباقي كما هو محقق في الاصول انما ينبغي لا يلزم ح لوجعلناه بعد التخصيص مجازاً غير جازي في الباقي وهو قول مردود لا يرضيه العلامة ولا يغيره من المحققين واما قوله ان الوفاء بالعقد العلم من لزوم وجواز فهو خلاف الظاهر فان مقتضى الوفاء بالشئ التزام العمل بقضائه مطعوماً ويجوز ان يكون العوض عينا او ديناً ثم عرفت عقد المسابقة لا يفتقر الى العوض بل اثره جواز به من وسع لكن على تقدير العوض يجوز كونه عينا او ديناً كما في غيره من الاعراض الواقعة على بيعه وعلى التقديرين كونه مضبوطاً بالمقدار والجس النبوع ويتفرع على كل من العين والدين احكاماً لا تختلف شرعاً عن الثمن والرهن عليه وغير ذلك فانه على تقدير كونه ديناً لا يصح الرهن عليه لتعد اخذها من الرهن ولا ضمانها الا ان يجوز فاضمان للاعيان المضمونة مطوعاً على تقدير كونه ديناً يصح الرهن عليه حيث يكون لازماً ضماناً وبشرطه وكذلك يجوز كونه حلاً ولا ضماناً من احداهما بالترتيب قولنا ان بطلان السابق غير المتسابقين صح لاجتماع اذ ابد له احدهما اوها صح عندنا ولولم يدخل بينهما محلل ولو بطلت الامام من بيت المال جاز لان فيه مصلحة وما تضمنت عقداً مسابقاً لا فاما ان يخرج المتسابقان معا واحدهما وثالثه والامام او غيره فالانقسام اربعة الاول ان يخرج المال الامام وهو جاز لاجتماع اعدائهما غير تام سواء كان من ماله او ملكه المال لان الترتيب سابق بين الخ لاجل جعل بينهما استيفاء لان ذلك يتضمن خصالاً على علم الجاهل والفروسيته واعداد استيفاء الفئان فيه مصلحة المسلمين وطاعة ورفعة فكان سائغاً الثاني ان يكون الخ يخرج غير الامام وهو جاز ايضا عندنا وعند اكثر العامة لا يرد ان الخ على وقته وطريق مصلحة المسلمين فكان جازاً واصل شاب عليهم مع نيته كما لو اشترى لهم خيلاً وسلاحاً وغيرهما مما يفيد غنائهم على الجاهل وقال بعض العامة لا يخرج المال غير المتسابقين الا الامام لاختصاص النظر في الجهاد بوضع فاهراً لان رتبة استيفاء الجهاد غير مخصوصة بعموم الاخبار المستعملة في الاصل متساوية لوضع النزاع الثالث ان يخرج المال احد المتسابقين بان يقول احدهما صاحب من سقت فلك عشرة واثني سبقت فافلا شئ في عليك وهو جاز عندنا ايضا للاصل وانفق المانع وقال المانع من العاقبة في السابق لاجتماعه ايضا لانه قار ويتفرع على تقدير تسليمه يخرج عنه بالنظر السابق المتفق عليه الشامل لوضع النزاع الرابع ان يخرج للمتسابقين معا بان يخرج كل منهما عشرة مثلاً على ان يجوزهما الشاة وهو جازي مطعوماً لا يشترط وقال ابن الحيند كما يجوز الا بالاحل ان يكون بينهما ثالث المتسابقين ان سبق احداً لتبين معا وان سبق لم يضر احداً بظن رتبة تامة عن الترتيب ودلالة انها حجتها ممنوعان اذ انقضى ذلك فعول المصير اذ ابدل السابق غير المتسابقين مع اجتماعهما لولا كان البادل الامام وغيره ومن ان موضع الاجتماع ما لو كان البادل الامام لا غيره وقوله اوها صح عندنا ليس على اطلاع ايضا المتع من الجهد منكما الشافعي فكانت معتبره فلا بد في ليس محيد قولنا ولو جعل السابق المحلل بالقرءه جاز ايضا وكذا لو قيل من سبق مثاقلة السابق ولا باطلاق الاذن في الرقابة المعبر جعل المال على تقدير بطلان السابق منها او من احدها او من المحلل فان عينها المحلل خاصة على تقدير سبق جاز واختص بطلان سبقها وان سبق احدها لم يستحق شيئاً وكذا لو سبق احدهما والمحلل بعد الترتيب وهو سبق المحلل الا ان يشترطاً لا يشتمل ذلك فيستحق بحسب الشرط كما لو شرط ان ان سبق وان سبق مع احدهما الخصة ون رتبة وان سبق مع احدهما استحق مال الاخر واخر رتبة ماله ولو اطلق استحقاق السابق منها من المحلل محتاجاً باطلاق الاذن في الاخبار الشامل لذلك قوله ويفتقر السابق الى شرط خمسة ما كان عقداً مسابقاً من العقود المعاضات وان لم يكن مخصة فلا بد فيه من الضبط الرابع ليجوز ان يرفع للمحصل للغاية المطلوبة منه ولا يتم بذلك الا بما ورد ذكر المصير من خمسة وجعل في كونه اثني عشر ونحوه في الجاهل مستلزم بما ذكر المصير منها الاول تقدير المسافة ابتداء وانتهاء فلو لم يعينها او احدهما بان شرط المال من سبق منها لم يثبت سبق لم يجز لا تفرق ان لم يكن هناك غاية معينة فتقديره بان السير صواباً وتعيين بان ذلك لا يترتب ولا من الجاهل ما يقوي سيره في ابتداء المسافة ثم اخذ في الضعف هو عتاق الجاهل صاحب يقيض المسافة من رتبة ما يضعف في الابتداء ويشتمل في الانتهاء وهو محال وصاحبه يقيض طول المسافة فاذا اختلف الغرض فلا بد من الاعلام والتخصيص على ما يقطع النزاع كما يجب لتخصيص على تقدير التمسك في البيع والا

فوقه الاجارة ان التيقن من هذا هو ان استبقا غير غايته نظرا لها فقلت ولا يجوز لما ذكرنا ان قد تقدم الخار هو المال الذي
تساقا عليه جسا وقد لا تيقن عن فعل محل شرطه فيه العمل كما لا جارة فهو شرط ما لا لا يقيته او تساقا على ما يتيقن عليه وعلى الحكم
بزيد مثل العقد الغرر واضاءة المشتري مع الخالف حكمه الشارع ويجوز على قول من يجعل الجواز الجواز الذي في العوض على بعض الوجوه وذلك
حيث لا يمنع من التسليم ولا يفضي الى التنازع كجعل عبد الفلان او جزء منه ولا يعلم انه واحد من سبق وقد تقدم ان المال ليس بشرط في عقد
المسابقة بل يمتنع ضبطه على تقدير اشتراطه الثالث يمين ما يسبق عليه بالمشاهدة لان المقصود من المسابقة امتحان القوس ليعرف سيده وقربه
على اعداءه ويقتضي تلك التيقن في الكفاية بالوصف بضعيف لعدم افادته الغرض لان لا يثبت الا بالاختصاص بخلاف ما استدل لان الغرض
متعلق بالكل حيث يمينان الغرضين لا يجوز الا بذلك ان قبل الجواز العقد لا يمتنع خلاف لشرط الرابع تساوي به التيقن في احتمال التسبق لا في
الاستعلام وانما يتحقق احتمال سبق كل منهما اذ لو علم سبق واحدة لم يكن للاستعلام فائدة والمراد بالتساوي في احتمال التسبق قيام الاحتمال
في كل واحدة وان ترجح احدهما على الآخر لا تكافؤ الاحتمالين كما يظهر من العبارة وفي تمثيلة بما لو كان احدهما ضعيفا بتيقن ضوئ عن الاخرية
على ما فترنا به وعلى هذا الجدل الامع القطع بسبق احدهما الخامس ان يجعل التسبق لاحدهما او للحال فلو جعل غيرهما لا يجوز لانه يفوت الغرض
من عقد المسابقة اذ الغرض من التيقن في طلب العوض كذا لو جعل التسبق لان كلاهما يحصر على كونه مسبوقا لتحقيق العوض فيفوت الغرض
وكذا لا يجوز جعل القسط الا في التسبق ويجوز العكس حصول الغرض في الجدة بالنسبة الى الزيادة كما يجوز في جعلها خاصة عوضا في جعلها
المصري في الشرط الذي يراه في كراهه السادس تساوي الدائنتين في الجوز فلا يجوز المسابقة بين التيقن واليقين والابل الفيلة ولا يثبت
الجعل لانه مناف للغرض من استعمال قوة القوس من تيقنهما مع التسابق مع جسنها ولو تساويا وجعلنا لا وصفها كالعرق البرزون والتجني والعرافا
الجواز حصول الشرط وهو احتمال سبق كل منهما لانه المفروض لتساوي استعمال الجسر لما وجد عدم بقا بين الضعيفين كتابا الجدين وهو بعيد
السامع ارسال الدائنتين دفعة فلو ارسل احدهما وابته قبل الاخر ليعلم هل يدركه ام لا لا يجوز لانه مناف للغرض من العقد لان التسبق بما كان مستندا
الى ارسال احدهما او لا وايضا فان استعمال ادراك الاخر الاول غير استعمال التسبق فلا يجوز العقد عليه الثامن ان يسبقا على دائنتين بالكون في
شرط ارسال الدائنتين بجري بنفسهما فالفعل لانهما تشافيا لارسال لا يصدق الغاية بخلاف الطيور الجوارح المشاعلها لان لها همة في عقد
الغاية التاسع ان يجعل المسافة بحيث يحتمل الفرسان قطعها ولا يقطعان دونها فلو كانت بحيث لا يتيقن ان لا غايتها الا بانقطاع وقت شرط
بطل العقد كما اشاران تكون ماورد عليه العقد للقتال فان المقصود منه التاهل فلا يجوز التسبق والتميز من النساء لانهن ليس من الحرب اصل
الحادي عشر العقد المشتمل على اركان معتبرة فيه وقد تقدم في كلام المصنف ما يدل عليه الثاني عشر عدم تضمن العقد شرطا فاسد فلو قال ان يسبق
فذلك هذه العشرة ولا ارى بعيد هذا ابدا ولا اناضلك ان شرط بطل العقد لا بشرط ترك قربة مرغبا فيها فاسد فلو قال ان يسبق
في الوقت قبل نعم والاعظم لا لا تيقن على التراضي زيدا الاشرط ما ذكره من ان الغرض لئلا ينافي المسابقة مع وجود القوس سبقه في
الفارس هو مشتق مع عدم التيقن لان عدم التسبق قد يكون لما بينهما من المشافهة فيحصل المقصود العقد الاقرب عدم ما اشار اليه من عقد
مبنى على التراضي فلا يحصل ضاغا الى عدم الاشرط واطلاق الاخبار الدالة على الاذن فيه الشامل لموضع النزاع والتفاوت الحاصل بين
الموقفين ان حصل معاهدة التسبق من كل منهما لم يضر عرض الخلقة الا كان لما منع فقد ذلك الشرط الذي قد تفاق على اعتباره والفرق بين هذا
المسألة ومسألة ارسال الدائنتين قبل الاخرى حيث منع منه وجوزت هذان التفاوت بين الموقفين ههنا مضبوط يمكن معزجه
فما هو في حكم العوض فالفارس احدى الدائنتين قبل الاخرى فان المتع منه متوجه الى الاطلاق كما ذكرنا لو اضبط موقف المرسله او لا يثبت
الى المتاخرة لكانت هذه المسألة هي التي واما التي في فقرتي العلم بما مرسته الى المراد بالتساوي من قوله الرشق في قوله والتسابق فالا
من التساوي في التسبق وقد تقدم انه قد اختلف في اعتبار العلم به لانه العمل المقصود المعقود عليه لكون غايته رمية بها معلومة منهية اليه فلو لم يتيقن امكان
طلب المسبق في التيقن في عقد الجدين او يسبق ويمنع الاخر فيحصل المشازع على وجه لا سبيل الى فته ولا غاية يتفقان عليه وذلك بخلاف
حكم الشارع على المضبوط في مثل ذلك فضلا عن بعضه فاشترط العلم به في الحاضر دون المبادرة فحجبا بان المراد في الحاضر خلوص اصابة العدة
بعد مقابلة الاصابات من الجانبين من غير ان يجب كما لا خلاف من تيقنه ولا الاضطرار في الجهة بخلاف المبادرة لان الاستحقاق فيها يتعلق بال
الى اصابة العدة المسترجعة فيكون ولا يجب كما ان العدة المشروطة فلا حاجة الى تعيينه والاشترط مطلقا اقوى لما ذكرنا سابقا الثاني عدم الاضطرار
كما مر ما بات من عشرين رمية لان الاستحقاق بالاصابة وهما تبين حذق الراعي وجودة رمية ولا تفرق التاضل من المضبوط صغيرا كذا
انما يثبت بان فلو عقد على ان يكون التاضل منها اكثر ما اصابته من غير بيان العدد لم يصح عندنا كما لو جعل التسابق على الخيل في غير غايته واكثر الجوز
اشترط من الاصابة بقتل عن رمية الرشق المشروط بشيء وان قل ليكون تلافيا للخطا الذي يمتنع ان يسلم منه المتاضلون واحذق الرواة
الحرف من اصابة لشدة من مشرق فلو شرط ما كذا ذلك في البقاء ستم الخطا وبقا بعد ذلك لئلا يندوه وقل وبشرط من الاصابة ما يحصل
التفاضل هو ما زاد على الواحد اثنان اثنان صفها من رمية واحد وان زاد لاف وغيرهما من الصفات المتقدمة متوعدة الاختلاف لا غرض في رمية
لغلافها بالاشارة والاحتياط قد تقدم وبعضهم على بعضها ان يزيد من الاضطرار كون التيقن عزرا ويجوز قبل لا يشترط ويجعل الاطلاق على التيقن

الخص
الصبي
كيف كان
الحاصل

منها

الشأن

مطلقا لان المقصود حقيقة والقدر المشترك بين الجميع بعينه بالذات والحاصل الخارج على بعض معاينه كما عرفته وهذا هو الاقوى
لا صالة ان من اعيننا المعين مع حصول الغرض والتعريف مع اعادة مطلق الاصابة بمشروع الى القدر المسافر التي يربطها وهي ما بين مقو
الشرعي في هذا ما في معناها لان الاصابة تكسر وتقل مع وجودها لا عرض بخلاف باختلافها والقياس برفع النزاع وبكشف الحال
يصل ما من المشاهدة وذكر المساحة وبخلاف الاطلاق وحمله على العادة العالية لما في ذلك الموضع يقره ذلك مع غلبة العادة
اسمع عدمها الاصل منها فلا وحيد بعينه بعين ما يحتمل الاصابة منه بحسب المتعاقدين فلو عينا مسافة لا يحتمل الاصابة منها فان
احتمل في غيرهما بطلان كونها نادرة فالاقوى الصحة الغرض لا في المقصود الاصابة وبحصل العلم به بامر موضوع من الحد بانها
والخفاضة لا الاصابة في المنخفض كثر منها في المرتفع والثاني في صفة وسببها لان الاصابة في الواسع اكثر منها في الضيق فذكر
السبق بالفتح الى العوض المبذول للتأني من الغرض في المعاملة كغيره من الاعراض فان عقلا ذكروا وجعلوا محولا بطل العقد
سيان حكم بالشيء الى ثبوت جرحه المثل وعلما قولي ونماثل جنس لاله هو بالجر عطف على العلم بالامور الستة خارج عنها والعلما
في قوة افتقار الرعي الى امرين احدهما العلم بالامور الستة والثاني في جنس الاثمة وقد وقع شيكك استقيا على بعضه فوجه
منه جافا بما يجب يعلم وجهه سابقا زائلا في العدد والعتوب ما ذكرناه وانما حصل عنها الاثمة ما يقتصر اليه في العقدة ما يجب ان
يعلم بخلاف الستة ان قدر ذلك لما يثبت ماثل جنس لانه مماثل لما يربط من العوس في الصيف كالفرد الخاص من السهم فاختلاف
الرعي باختلافه فيجب بطلان الرعي لان اختلافه ما يثبت له اختلافه في السابق كالحيل والبيعان وقيل لا يشترط التعيين ولا خبر
اختلاف النوع ويجوز اطلاق العقد بمجرد اعنه وانما يلزم مع اشتراط ان كان هناك عرف معين محل الاطلاق عليه الا كان الجمار
لها ما يثبتان عليه هذا هو الاقوى حيث ثبت شرط التعيين وشرط ان لا يكون احدهما العدول عن الشرط الا بغير ضابط فيجوز
لان موجب الشرط ان يلزم كل واحد في حق صاحبه ما لم يرب من باسقاط حقه قولي وفي اشتراط المبادرة والحفاظ مردود وانظر
انه لا يشترط معرفة معنى المبادرة والحفاظ واختلاف مفهومها واثباتها وقد اختلف الفقهاء في اشتراط تعيين احدهما في العقد وعند
مع الاتفاق وعلى ان الاطلاق على تقدير صحته فيلزم على احدهما تعيينه فالحكم وجاؤه فهو الى عدم الاشتراط لاصالة عدمه مع
الدليل عليه وعليه فهل ينزل الاطلاق على الحاطة او المبادرة قولان اشهرهما الاول لان اشتراط السابق ان يكون الاصابة معينة من
احل لعدا الشرط في العقد وذلك يقتضي اكمال العدد كونه الاصابة المعينة منه فانما اذا اعتقد على ان اصاب خمسة من عشرة
كان له كذا يقتضيه كل من العشرين والام يتحقق كون الخمسة التي حصل الاصابة بها من العشرين وذلك هو معنى الحاطة والمبادرة
اصالة الخمسة من العشرين لو احدى لانها الجود فائدة في الرعي حيث يقتضي اكمال العدد غالبا بخلاف المبادرة فيلزم جمل الاطلاق
على المبادرة لانها الغالب في المفاضلة ولان المبادرة من اشتراط السابق ان اصاب عددا معين استحقاقا بانه متى ثبت ذلك الوصف في كل
ممنوع وفي المذكور اختارنا شرط التعيين في العقد لانه لا يمكن ان يكون احدهما الحاطة والآخر ان اهل بطل العقد لتفاوت
فان من الزاوية اصابة من كثر في الابتداء وقيل في الانتهاء ومنه من هو على عكس ذلك لعل هذا الجود قولهم وكذا لا يشترط تعيين
العشرين السهم اي لا يشترط تعيين شخصه لان ذلك يضيء فائدة في عدمه قد فرض له احوال خفية بحجة الابدال حتى لو عينة لم يتغير
وجاز الابدال لما ذكره لو عين المكيل في السلم وعلى هذا فيلزم العقد بتعيينه وجاؤه احدهما القسما كما في كل شرط فاسد يذوق
العقد هو اختيارنا لعلنا في المذكور وانما على عدمه بل يكون كره له واهو اختيارنا في القواعد وقيل بتعيينه بالتعيين فان
يكن ذكره شرط كان حسنا للعموم الامر بالوفاة به ولا مكان تعليق الغرض بذلك العين تفاوت الفوس الشديدة واللينه قريب تفاوت
الفوس العريضة والعجينة قولهم اذا قال جئت بخمسة من ستون فله منه فلتساووا في النوع الغاية فلا شيء لاحد ثم ووسنوا احدهم
الحسنه الخوان سبقوا ان كان له ما دون الالفين كذا الوسيط ثلاثة اربعة قد تقدم ان الضال عند المص يطلق على ما يملك في
الرعي على ما بينه من التمرزوفاجري في هذه الاحكام على ذلك فذكر حكما مشهرا في هذا ما وبل منها انه من احكام السبق خاص المسئلة التي
قال جماعة انكم سبقتم في حكمة ولا يخفى ان السابق واحد منهم خاصة او سبقوا الجميع بان جاؤا جميعا او سبقوا اكثر من واحد في الاول شك
في استحقاق السابق انما لا يختص بالوصف الموجب للاستحقاق كما لا شك في عدم استحقاق احدهم بغيره في الثاني لا فناء
الوصف الا سابقا بينهم ولو سبق ما فوق احد فقد حكم المص وخاتمة باشر السابقيين في المال المبذول في نوع عليهم على التمرزوف
لان من جعل كل فرد من السابقيين مجموع من سبقوا من الواحد والاشد ومع الاحتمال فالاصل من المبادرة المبادلة ما زاد على القدر
المبذول ففقدوا السابقون بالتسوية وقيل لا يتحقق كل واحد منهم المبال المبذول لان من كان من الفاذا العموم فهو في كل فرد
مرد كافي في ظلم من القضاء بالكتابة وان العوض في مفاصلة السوق قد تحقق في كل واحد منهم فليس يتحقق كمال العوض في حكم المص وقد
في باب الجعالة بان لو قال من جلد دابة في دخلها اربعة اشترى كل منهم دينا وامعلا من بان كل منهم قد صدق منه الفصل
المقول عليه وهو لا يدخل كمالا وهذا بخلاف ما لو قال من دابة في دابة في كل واحد منهم ثم يتحقق منه الفصل الذي

هو الرد وانما اسند الى المجموع من حيث هو مجموع فيكون لهم عوض واحد بخلاف الدخول ومثلنا من قبل الدخول لان السبق
قد تحقق كاملا من كل واحد العوض كاملا وهذا أقوى لا يقدح كونه العوض غير معلوم حاله العقد من حيث انه لا يعرف قد
التابعين لان المعبر العلم باصل العقد لا من كل جهة من جهة من سبق له كذا ومن صلى له كذا والوجه فيه انه عقد من جهة دين
الجفالة والاجارة وهما يمتثلان من الغرض ما لا يمتثل غيرهما من عقود المعاوضات قوله ولو قال من سبق له درهمان من قبل
فله درهم فلو سبق واحد او اثنان او اربعة فلم يدرها ان ولو سبق واحد صلى ثلاثة وياخر واحد كان للثالث درهمان وللتالي درهم
ولاشي للثاني وهذا مبني على ان اثنان من اشراك المشتركون في الوصف في العوض المعين عليه فيمكن استحقاق المصلحة اكثر من السابق
بلية يصلي واحد فيكون للثالث درهمان للمصلي واحد درهم وهو خلاف الامر المعبر في العقد فالتسوية في جعل السابق لغيره
ما يجعل للمصلي ولو ساوى بينهما بان جعل للاحق درهمان مثلا للمصلي درهم والصحيح فاولى ولو اذ من ثم احصل هنا البطلان لان
المقصود من هذا العقد الاحت على السبق بالتصديق في الجعل فاذا احصل مساواة المصلي فضلا عن تفصيل كل واحد الغرض حصرا جها
نفسه فستره خاف على سبقه كما يجره راداه جوهه ما هو اسهل منه لذلك رد بان استحقاق الزيادة هنا باعتبار الفرق بالوصف
لا اعتبار الجعل الفاضل للثاني فلا يقدح وفيه نظر لنا فاه الفرض المضبوط على التقديرين على اخذنا من استحقاق كل واحد من السابقين
الفرد المعين له فيرفع الاشكال ولا يتحقق مساواة المصلي للاحق فضلا عن جحانه عليه قوله ولو كانا اثنان واخرج كل واحد
منها سبقا وادخلا محلا وقالوا اي الثلاثة من سبق له السبق فان سبقوا احد السابقين واحد هما وثالث كلهما جارة عندنا
وان بعض العامة وانما يجسد من منعنا من بعض الصور الى الخلاف المذكور اشارة بقوله على اخذنا فاهنا فذلك فعلى تقدير اخرج كل
من السابقين الا واحد خاله محلا بلية اما ان يسبق احدهم خاصة واثنان وليستوا في مبلغ الغاية وينسب ذلك الى السبق
الاول ان ينفوا الى الغاية على السواء فيخرج كل من السابقين ما لا ينسب لاشي للحل الانتفاء السابق الثاني ان يسبق الخرجان بان
يصل الى الغاية وينتخر المحل عنها فذلك لا سواهما في السبق لاشي للحل لا ينسب لاشي للاحق الثالث ان يسبق المحل بان الخرجان
يخرج على السواء او مترتبين فينتهي المحل لسبق الخرجين لسبقهما ان يسبق احدهما فيخرج الباقي بعد المحل والخروج الاخر عن السوا
فيخرج السابق من الخرجان ما لا ينسب لاشي يكون ما الخرج المسبوقين بين الخرج السابق والمحل لتساويهما في سبب استحقاق وهو لسبق
الخامس ان يسبق احدهما الخرجين المحل يكون المحل مصليا او الخرج الاخر اخيرا لان كل السابق كما في بعض العامة ان مال
المسبوق من الخرجين المحل لا ينسب للاحق ويخرج السابق من السابقين ايضا عندنا لما ذكرنا عندنا ذلك البعض من العامة ان السوا
سبقه لسبق الثاني سبقه لاشي فاشي لاشي المحل قوله اذا شرط المبادرة والرشق عشرة في اصابة خمسة في كل
واحد منها عشرة فاصابة خمسة فقد تساوبا في اصابة الرمي فلا يجب اكمال الرشق لانه يخرج عن المبادرة الجاهل قد عرفنا ان المبادرة
هي شرط استحقاق العوض لمن مده الى اصابة عدة معين من غير ان يرمى مع تساوبا فاصابة فاذ اصابا وشقا وتساوبا
في رشفات وتساوبا في اصابة لم يتحقق السبق ولا يجب اكمال الرشق لانه لو وجب اكمال السبق في الباقي خرج عن وضع المبادرة الى المحاطة وهذا
في خلاف الفرض كذا لا يجب اكمال اصابة احدهما خمسة منها والاخر اربعة لتحقق السبق من الاول مبادرة الى اصابة المشروط فلو وجب
الاكمال خرج عن صفه فقولنا اما لو شرط المحاطة في كل واحد منها عشرة واصابة خمسة فاحاطا خمسة بحسنة واكمل الرشق
لان مقتضى المحاطة هو ذلك اعرف من تعريفها فاذا احاطا بالحسنة بالحق في كل واحد منها عشرة في كل منهما السبق بايجاب اكمال
في الرشق قوله ولو تحاطا قبادهما الى اكمال العدد اي العدو والمشرط اصابة وهو الحسنة والمراة يكون مع انها اربعة منها
فيتحقق سبق من اصابة العدد دون صاحبه ما لم يبق له ما يرجو معه الحاطة فضلا عن السبق هو واضح قوله ان كان
قبل انتهاءه فارد صاحب الاكمال الرشق نظر فان كان ذلك في ذلك فائدة لم يخرج الباقي من الرشق انما شئ والحال ان المشروط المحاطة
او العقد مطلق وهو محمول عليها فقد يعني الاكمال فائدة فيجب اكمالها وقلة الباقي فلا يلزم العوض بل يلزم العوض قبل
الاكمال وقد ذكرنا ان الغاية يتحقق بثلاثة امور احدها ان يرجو المسبوق الرجحان بالاكمال على السابق بحيث يصير الرجحان
سابقا واخذ العوض اربعة يصير سابقا ولكن يمنع من السبق فالاول كان يكون شرط الرشق عشرة في شرط المسبق خمسة
كل منها عشرة فاصابها احدهما اجمع اصابة الاخر منها خمسة فهنا اذا طلب المسبق بالاكمال يجب ان يرجو ان يحيط صاحبه
العشرة بالباقي ونصبها هو فية له خمسة عشرة اصابة ولصاحبه عشرة فية شافطان عشرة بعشرة بفضل المسبق خمسة يصير
بها سابقا والثاني كما ان المسبق اصابة من عشرة فاف من خمسة فيجاءه المذكور بوجوب جحانه على صاحبه شئ
لكن لا يبلغ حد السبق كما لو كان قد اصاب من عشرة الا اثنان فانه على تقدير اصابة العشرة الثانية بتمامها يبقى له اربعة عشرة
عشرة فاذا احاطا بعشرة بعشرة يعني اثنان وثانية ان يرجو المسبق الرجحان ولكن يرجو المساواة للمباذرة من سبق الاخر
كما لو رمية عشرة في المثال فاخطاها احدها واصابها الاخر والعشرة الباقي يرجو المسبق اصابة واخطاها السابق لها فطلبه

الرجح

في الاصابة ويمنع من التيقن ثالثا ان لا يخرجوا الرجاء المساواة ولكن يجوزوا منعه من التيقن باصابة العدد الشرط كالوعدا في
الثالث عشر عشرة ضابا احدها منها عشرة والاخر بقية السبوق لا يخرجوا المساواة فضلا عن الرجحان لان غاية ان يصحبت النية
وخطا الاخر فيضربا بالسبوق عشرة والسابق عشرة فيمنع عن التيقن بالشرط وهو فائدة يمنع من استحقاق ضابا
كالاولين قول المص كما اذا ربح احدهما عشرة ضابا والآخر ثمانية ما اذا انتفى الضابا اصله وقد بين وجه انتفاء الضابا
فيه قوله اذ انتم التيقن انكم الناضل العوض له التصرف فيه كيف شاء مفهوم الشرط انه لا يملك الناضل العوض بل هو
النامية وهو من خواص الجعالة لا الاجارة التي قد اخذنا ان شرطها في التيقن كان الشرع يعلق الملك على تمامية الضال ان العقد
وان كان كونه الا ان الملك لا يعلم هو قبل تمامه لا خيال التيقن من كل منها وعده فاذا تحقق التيقن على وجه من الوجوه فقد انقضت
سواء اكل الى شيء لا ويحقق الملك للتسابق فقبل ذلك لا يحصل بخلاف الاجارة وهذا يظهر ان هذا العقد ليس على حد العقد
ولا غيرهما من المعاوضات وانما له شبهة باحدهما او له ما من وجه الوجوه فلا بد في خصاصه ببعض الاحكام بالنسبة الى ما هو
غيره اذ انقر ذلك فمضى تحقيق ملك العوض لاحدهما كان ملكا او لا كما يفعل به ما شاء من انضاض وتصرف كيف شاء كغيره من ملك
وهو واضح قوله ولو شرط في العقد اطعام الخنزير لم يستفد حنجه وجه عدم العقد عموم ما لو فاء بالعمود ولكون المسلمين عند
شرطهم الشامل لهذا القدر ولا يمتنع في غرض صحيح شرعي فلا مانع من حنجه شرطه وفاء الشئ في احد قوله بطل الشرط العقد
لان عوض العمل يجب ان يكون للعامل كالاجارة فاشترط خلافه من ان يفتضا وبطلان العقد كما علم مرار او فيه ان الحاقه
بالاجارة قياس مع وجود الفارق لما عرفت من انه ليس على وجه اتم بل لا على وجه المعاوضات الصالحة بل ولو ثبت بما لا يدخل في
العمل ولا يصل اليه شيء من العوض الاخر فاذا دل على صحته بل على عام كذا كراهه في دفع فيه مخالفة له الشبهة من العقود مع
له من وجوه وتلخيص قول اخر بطلان الشرط دون العقد قد تقرر وضعفه في ظاهر قوله اذ انفسد عقد التيقن لم يجب العمل بالشرط
وبسقط التيقن الى بدل ولو كان التيقن مستحقا وجب على البادئ مثله او قيمته اذ انفسد العمل فلا تجزأ اما ان يكون التيقن
ابتداء بحيث لم يترتب له العقد بل يستفاد صلا سواء كان بسبب العوض بان كان خرا او بغيره من جهة ركن من اركان العقد
احتل بعض شرطه السابق وغيرها وان يكون ظاهرا على اصل التيقن بان ظهر العوض مستحقا فان العقد وقع صحيحا غايته
حيث وقع على اجارة المالك انما طرأ البطلان بعدم اجازته ومن ثم لو اجاز له العقد دل على انه لم يقع فاسد ابتداء فهذا هو
الوجه في فرق المص بين التيقن فان كان فساده من الجهة الاولى فقد قطع التصرف بالنية السابقة وهو اختيار المص رحمه الله
وجهه انه لم يعمل شيئا ولا فوات عليه عمله ولا عاد يقع ما فعله به وانما فائدة عمله العقد له بخلاف ما اذا عمل في الاجارة والجماع
الفاصل بين فانه يرجع الى اجرة مثل عمله لان فائدة العمل المستاجر والجالد ذهب العلانية وجازة المناخر الى وجازة العمل مثل كونه
عقدا مستحقا للمسمى صحيحا واذا وجد المعقود عليه الفاسد يجب عوض المثل ولا فساد ان وجه وجوب اجرة المثل في العقد ونظائرها
لرجوع عمل المص عليه العوض لان العمل في الفرض قد لا ينفع به المالك مع ذلك يكون مضمونا وعنده فانه ينظر لان العمل
لم يقع الا على تقدير العقد وبين ما يجب في اجرة المثل من العقود واضح من جهة ما ذكره من رجوع نفع عمل العاقل الى من تجا
بالاجرة حتى يبر عليه مثل العمل الذي يعود به عليه نفع في الفرض بل ان تلك العقود انقضت من الغايل بعمل الاجرة في العاد
فاذا انفسد العقد المضمن للعوض المخصوص بمجر اصل الامر بالعمل او بغيره من جهة المثل بخلاف هذا العقد انه لا يقضى له العمل
فان قوله سابقا على ان من سبق من اذله او نحو ذلك من اللفاظ الدالة على ان المراد ليس في الامر ولا ما يقتضيه بفعله اجرة
فالاصل في اثره ان من وجوب شيء آخر فأنفسد العقد وفاقدا ان كان كما كان صحيحا موجبا للمسمى ففاسد موجب للمثل
لادليل عليه اكله بل النزاع واقع في بعض موارد هانكل ما لا اجماع او دليل على بطلان شيء فالاصل بخالفه على القائل
نعم لو انقضى وقوع العقد بصيغة يقضي الامر بالعمل وجوز ناه التجزئة وجوب اجرة المثل لان هذا خارج عن وضع الصيغة المعهودة
وانما ينقضي حيث ينقضي بغيره بل كل لفظ يدل عليه كالجعالة اذا عرفت هذا فيقول باجزة المثل يرجع فيها مجموع العمل
وهو مجموع القيمة التي تقدمت به لا يسبق به لا بد من العمل وان كان فساد العقد من جهة خروج العوض
مستحقا فقد جزم المصرة بان يجب على البادئ مثله او قيمته ووافقه عليه جماعة من المتأخرين ووجهه ما عرفت من صحة
العقد ابتداء بالعوض المعين وانما انفق من ثل لا موثوقا على اجارة المالك فقد تنقض العوض المعين للعقد فاذا طرأ وان
ذلك العوض تقدم اجارة المالك يجب الرجوع الى ارب شيء اية هو مثله ان كان مثليا او قيمته ان كان قيميا كالفضل
اذا ظهر فساد وقبل تجزئة المثل هنا ايضا لان العوض الاخر وهو اجرة مثله كما في سابق المعاوضات وما ذكره من الفرق بين
الامر بغيره بوجوب الفرق في الحكم لان المالك اذا فسخ العقد بغيره من اصله من حين انقضاء العوض المعين كالمعذور
ابتداء بل كغيره القبول بالنسبة الى غير المالك وهذا القول وجه حيث يوجب بهذه العاملة اذ انفسد شيئا لكن فيه
ما عرفت قوله اذ فضل احدهما الاخر في الاصابة فقال له اطرح الفضل بكذا قبل لا يجوز ان المقصود بالنضال باثره

[illegible]

من العود والنافذة والموت شرط في انتقال الملك لأن مقتضى الوصية التملك بعدم قبض القبول لا يتحقق التملك بالملك
وان وجد الشرط كان الملك الحاصل بالبيع فانه قبل القبول لا يتحقق اصاله وان اجتمعت الشرطان لم يتحقق البيع من جميع الملك
والقابل اشان بقوله صافا في المشرق ان الله تعالى جعل ملك الوارث بعد الوصية والذين في الوصية هناك موجودة فلا يجوز
منعها من التركة الى الوارث على ظاهره لا ينفذ ولا يفي على ملك الميت انتفاء اهليته له ولا الى ملك الوارث والوصي له اجماعا على
يقول الا انتقال الى ملك الوصي له انتفاء الوصية على قوله اهنا بما سبق من دليل مع كون القبول كاشفا عن قبول ملك من حين
الموت اعتبارا بما ذكره هنا من الدليل وعلى تقدير رده يثبت بطلان الوصية وابها كان لم يكن فكيف لا رد عن ملك الوارث من
حين الموت وبنا في الحكم بان انتقال الى الوصو له لان ذلك كان مراعى بالوصية وقد يثبت عندها فكان هذا الوصى به على
تقدير الرد لم يكن موصى به اصلا فلا ياتي دليل الانتقال عن الوارث اصلا ولا ينجى عليك ما في هذا الوجه من التكلفة في الوجه
مفاد دليل الاول وفلا عند من يخرج الاول يكون سببه القبول بقضه عدم حصول الملك بدونه وان لم يخل القبول
الوصية ليست قوته على عدم جوازها من العود كالباع وجب ضعفه لعدم الانتفاء اليه في بعض الموارد كما عرفت في
موضع النزاع على خلاف بخلاف قبول البيع ونحوه فانه معتبر في تمام التبيين اجماعا واعشارا في الوصية على بعض الوجوه فبين
من اضعف الذين كونه يفي فيه كونه كاشفا ولا ينجى فانه وما فيه من انه يظهر ان المص يمكن ان يكون مختاره هو الاول لما ظهر من
قوة دليله ثم لقابل ان يقول على دليل الحصر من الاية انه لا مانع من القول بانتقالها الى الوارث قبل القبول لان الوصية قبل
مقتضى ما عرفت من ان الوصية هي التملك المحض الذي يتم الا بالانجاء القبول من ثم كان القبول معتبرا وكذا في قوة
من بعد وصية مقبولة لان اطلاقها يقتضي ذلك قبل القبول لا وصية قبل نقل الى الوارث بحكم الاصل ولا يبرهن عن ملكه الا بقبول
الموصى له فيحقق الوصية ويحكم بانتقالها اليه ولا يقدح في ذلك ما قيل انه يلزم منه تلفي الوصى له الملك عن الوارث وهو خلاف
الواقع يمنع ذلك ان يجوز كون ملك الوارث مراعى بعدم قبول الوصى له لسبب الوصية السابقة وذلك بسبب قهرى من جهة
الشرايع سابق على ملك الوارث لا ان الملك لم يكن ثم يتحقق ملك الوارث الى حين ثم ارفع وقبل على المحصل ايضا يمنع عدم بقاء ملك
الميت لم لا يجوز بقاءه كما يفي ملكه فيما يحتاج اليه من قوته تحتها وفناء دينه وكما يجوز ان يغير له الملك كالدابة وما شابه
وما ثبت في الفقه العبد التي قبلها بعد وفاءه وقد يجاب عن هذا بان قد علم ان الموت سبب انتقال الملك عنه وخبر عنه
اهليته وما ذكر لا يدل صريحا على ملكه بجوارحه فملك الوارث وان تقدم حق الميت من تلك الوجوه عليه كما تقدم من جهة
التمسك على التمسك بالملك فلا منافاة بين ملك الوارث لها وتقدم الميت بها ومنه اليه في قوته التي يبرهن انه لو قبل الميت
رجع الكفن الى الوارث دون الميت لقيام مقامه فكان كما لو بطلت الشبهة بنفسه في الثالثة من ظاهر الاية الدالة على انتفاء ملك
الوارث مع الوصية بنحو الاستدلال فانه لا يمكن القول ببقاء المال على ملك الميت لما تقدم ولا بانتقاله الى الوارث كما تقدم
وهي اهم القبول ان لم يقبل بعد وصية مقبولة ويمنع عدم تحققها قبل القبول بل غاية عدم لزومها فيبقى الا ان يكون ملكا
للموصى له بالموت لان الوصية مشبهة بالارث من حيث انه ملك بالموت ان فارقت في جوارحه والله ما حصل من الملك قهرى
الوصية فلا يحصل له الملك المستقر اجبارا غير فقرا عليه حيث لا يبرهن وجوبه على القول الاول واوضح فانا مختارا انتقاله الى
الوارث عند موت الموصى بحكم الاصل فاذا قبل الموصى له تم السبب الذي ابتداه الموصى فانقل الملك اليه وجوب الثاني قد علم
من نصوصنا سابقا على ان موضع الخلاف الوصية المقفلة الى القبول فلو كانت تمتد عامة كالنفقة والمساكنة نقلت الى الجهة
المعينة بالوفاء غير خلاف حيث يكون الوصية نافذة اذا تفر ذلك فظهر فائدة الخلاف في مواضع وما كسب العبد ثم الشتر وسنا
روايد الموصى به الاصل بين الموت والقبول فان قلنا تملك بالموت في الموصى له قبل الوصية او ردها بجملتها ردها على
الورثة اذا ردتا وان قلنا تملك بالقبول لم تكن الزايدة الموصى له قبل الوصية او ردها وان قلنا بالوقف فهي موقوفة فان
فيها والا فلا واذا قلنا من قبل مقتضى ما من الموصى والورثة وجهان من حيث انها من جملة التركة فيقتضي منها دينه وينفذ منها وجباها
كالاصل ومن جهة ما بعد زوال ملكه هذا اقوى نفعها على ذلك القول وثانها فطر العبد الموصى به اذا وقع تحت جوارحه بين
القبول والموت على من يجب تخرج على الاقوال والنفقة والمؤنة المحتاج اليها بين القبول والموت كالقطة وثالثها اذا رجع اقتصر
واوصى له بها فان رد الوصية اسلم النكاح الا اذا قلنا بملك بالموت فيفتح من يوم الموت وان كان الملك ضعيفا وان قبل
النكاح على كل حال ويكون الانتفاع من يوم القبول ان قلنا بملك بالقبول ومن يوم الموت على سبيل التبيين ان قلنا بالوقف
ولو كان زوجا وامرأته ثم اوصى بها لغيره فان قبل الموصى له الوصية اسلم النكاح الا اذا قلنا ان الملك بالقبول وان قبل القبول
للموثر فانه ينسخ ويحتمل لعدم بضعف الملك وان رد انتسخ النكاح هذا اذا خرجت الامة من التملك وان لم يخرج الامة
انتسخ النكاح لم يخل شيء مما يزيد على التملك ملك الزوج وان اجازوا قلنا بملك بالموت وموقوف فهل ينسخ الايدي على ان

الا حادثة بغيره وانما عطفه على الثاني بوضع وعلى الاول واذا اوصى باقية الحامل وحملها من زوجها الرقيق او لا من طاهر
ومات وخربت كلهما من الثلث قبل الوصية وهما موصيان نظر ان قبل ما عتقت الامه كلهما على امرها بضعها بالملك الباقي
بالسراية وعليه الزوج قيمته بضعها وعنفق الحمل عليها بالسراية اما نصيب الزوج فلا بد ولذا وما نصيب الام فلان الام عتقت عليها ان
قلنا لا يترفع عتق الحامل الى الحمل او كان الحمل انثى والا انقص العتق بالابن قبل احدهما قبل الاخر فان قلنا يحصل الملك بالابن
او قلنا بالوقت فكما تقدم لان وقت الملك احدة وان اختلف وقت القبول وان قلنا يحصل بالقبول فان تقدم قبول الابن عتقت
الامه والحمل عليه فان قلنا بالسراية وكان الحمل انثى والا عتقت الام خاصة وان تقدم قبول الزوج عتقت جميع الحمل عليه نصف
بالملك الباقي بالسراية ويغرم قيمته بضعه يوم الوفاة فلا بد ان لا يعنفق عليه من الامه شي وان قبل الابن عتق عليه جميعها بالملك
والسراية وعزم الزوج نصف قيمتها وخامسها الواوصى الانسان بمن يعنفق عليه بقبول الموت فان قلنا يملك بالقبول عتق
عليه وان قلنا بالموت او وقوف يدين انه عتق عليه بقبول الموت يترتب عليه ما يتجدد من كسبه نحوه وسادسها الواوصى بامته
لا ينفذ من غير فان خرجت من الثلث قبل الابن الوصية عتقت عليه من رديته الوارث فان لم يخرج فالحجج في قدر الثلث كذلك
واما الزائد فان عتقه الوارث وهو مؤثر عتق عليه ثم ان لم يقبلها الوصية فقد ثبت ان جميع الوارث فيفسر العتق من القرض
الذي عتقه الى الباقي وان قبل عتق عليه ما قبل ثم ان قلنا يملك بالموت ابتداء وتبين ان قوم بقبول الموت عليه وان قلنا يملك
بالقبول عتق الكل على الوارث كانه من نصيبه الى قدر الثلث فالقبول بعد كاعتناق الشريك الثاني بعد اعتناق الاول هو
موسر هذا اذا حكمنا بحصول السراية بغير الاعتناق وان قلنا لا يحصل الا باداء الفدية فقبوله كاعتناق الشريك الثاني نصيبه
قبل اخذ الفدية وفي نفوذ جهات ما يبين انشاء الله وسابعها الواوصى بقدر شخص من احداهما بقبول الذي يعنفق عليه ان قبل
مع عتق جميعه على القريب كان مؤسرا المصنف بالملك المصنف بالسراية وان قبل القريب لا كذلك وان قبل الاجنبى او لا
فاعتق بقبوله قبل قبول القريب ثم قبل ان قلنا يملك يملك بالقبول قوم بقبول على الاجنبى كما مر ان قلنا يملك بالموت بقبول
ان عتق الاجنبى غير نافذ وان عتق جميعه على الوارث وعليه نصف القيمة لا يجنبه قوله ولو قبل قبل الوفاة جاء وبعد الوفاة
اكد وان اقر القبول عن الوفاة فلم يردحش غيرنا قبول الموصى بقبول بعد وفاة الموصى فلا اشكال في اشكال في اعتبار قوله كالمطابق
الا بما يتبادر من الموصى انه وقع عليه بعد الوفاة فنبه في تلك الحال وان قبل في حياة الموصى فلا كراهة على اعتبار ما يشعرو
المملوك هو قولنا نقل اليه من الملك على الوجه الذي نقل اليه وان لم يكن في ذلك فان ذلك العتق كواقع الملك المملوك قبل
الانتقال فقبوله كذلك وكان الموصى في ذلك الملاح فلا يقل في انشاء الموصى له بالملك ان يملك بقبول في انشاء وان لم يكن
وثلث الملك بالجنين كما في نظائره من قبول البيع بشرط واجل في الثمن غير وفترتها في نقال اصل الملك البيع غير نافذ
الوصية لا يقدح في ذلك ذهب بعض الاصحاب ومنهم العلامة الى ان القبول ما يقع بعد الموت بحيث بانته وجب بعد موته بقبول
ليس حلالا المقبول فاشبه القبول قبل الوصية وكما لو باع فاستملكه وبعد المطابقة بين الايجاب والقبول ما كاشف ما مر
السبب على التقدير في شئ من اعتباره قبل الموت ما اذا جعل كاشفا فلان لكاشف عن الملك بحجج تباخر عنه جميع الملك قبل
الوفاء واما اذا جعل جزءا للسبب فلا بد ان يثبت العقد وجب ان يترتب عليه ثمره وهو هنا يمنع قبل الموت وقد عرفنا ما مرناه في
ذلك كله فان القبول لا يلزم ان يحصل به الملك واما يحصل به تمام سببه وهو هنا موجب جوب سببه يجوز تخلفه لفقد
شرط وهو هنا كذلك لان الموت شرط انتقال الملك الايجاب كما وقع قبل زمان انتقال الملك نافذ في وقت من انقضاء ذلك
وقبول القبول فالطابقه حاصل والفرق بينه وبين ما سلكه واضح فان ذلك جزء ممنوع شرعا بايجابا وقبولا وهذا مانع منه لا
بواسطة التخييل المذكور وهو غير مانع وقولنا ان القبول ما كاشف لو ناقل يملن اختيارا وكل واحد من القسمين اما الكاشف
فلا ينعى به ان كل جزء من اجزاء القبول يقع كاشفا عر سبق الملك عليه بضرورة فان ذلك لا يتحقق الا اذا اقر عن الموت واما
اذا وقع حال الجنون فلا يحكم عليه بذلك ولا ضرورة الى التزام كشفه في كل جزء فان هذه ليست قاعدة منصوصة كلية
ولا منقولة عليها واما هي مستنبطة في فرد خاص وهو الواو اقر القبول عن الموت كما سبق تحقيقه واما النقل فمعنا ان القبول
الواقع مع الايجاب سبب تام في نقل الملك على الوجه الواقع في الايجاب القبول لا مطم ولما كان الايجاب يملك المال الخاص
بعد الوفاة لا مطم فان قبول الرضا يملك كذلك والعقد سبب تام في نقل الملك لا يلزم من وجود السبب التام في ثبوت الحكم
وجود سببه الا ان يجمع بين شرط من جملة شروطه هو الموت غير شال في ذلك بيع الفضول فان الايجاب القبول سبب تام في نقل
الملك كما عرفت في تقريرنا البيع بانه لفظ الدال بعد حين حصل الشرط فعمل السبب علمه فكذلك هنا السبب التام في نقل الملك
حصلا بالاجابة القبول والشرط هو الموت المعلق عليه الملك لم يحصل فاذا حصل الشرط عمل السبب علمه وحاصل الامر ان
النقل التام وكشف التام انما يتحقق بالقبول بالنسبة الى الفرد المتنازع فيه وهو الواو اقر القبول عن الموت لا مطم وذلك غير لازم

ولا جازية يمكن توهم ان يقال الاجماع واقع على ان القبول يثبت احد الامور لان ذلك ظاهر القصد عوي وضعا قوله فان مرد في
حيوة الموصي خازن يقتل بعد وفاته لا حكم لذلك الرد وان رد بعد الموت وقبل القبول بطلت وكذا لو رد بعد القبض فنقول
القبول ولو رد بعد الموت والقبول وقبل القبض بطلت وهو شبه قد عرفنا ان ملك الموصي له يوقف على الاجابة هو ايضا
الموصي والقبول وموت الموصي حيث كان مقتضى الوصية للملك كلفته والوقف لا يثبت الا بالملك فلو قطع الموصي الموصي
في ان القبض مع القبض ذلك كله هل هو شرط في تحقق الملك كلفته والوقف لا يثبت الا بالملك فلو قطع الموصي الموصي
بما عدا الوصية من حيث ان العينة في الهبة وما في معناها من حيث ان الوصية مؤجلة والملا في الميراث في الوصية
نفوذ الميراث في الواقع من الميراث من الضلع على خلاف الميراث من الميراث لا يثبت الا بالملك فلو قطع الموصي الموصي
النوع ويطران القياس من حيث خروج الميراث من الميراث من الضلع على خلاف الميراث من الميراث لا يثبت الا بالملك فلو قطع الموصي الموصي
الحكم المتنازع اصل الخلاف وقع في الميراث كما سبقت انشاء الله وقد علمنا ان ذلك فلو كان القبض ليس بشرط في ملك الوصية
تقرر ذلك فيتمنع على الملك رد الموصي له الوصية فيرد وقدر بعد تحقق ملكه لم يورث رد لان الملك لا يورث باع من ملكه
افاد ما باع النصف لغيره في بعض الموارد فان باع النصف من الميراث فان وقع رد بعد الموت والقبول والقبول
حكم له اجماعا وذلك لتحقيق الملك فيه اجماعا وان وقع رد بعد الموت والقبول وقبل القبض في الملك ام لا فان
جعلناه شرط اصح رد قبله بطلت الوصية والا فلا كما لو وقع بعده وان كان رد بعد الموت وقبل القبض سواء كان رد بعد القبض
بطلت الوصية لان الملك لم يتحقق فكانت الوصية كالعقد الجازي اذا بطلت احدهما وكذا لا بد ان رد احدهما بعد الاجابة قبله
القبول وان وقع رد قبل الوفاة سواء كان قبل القبول ام لا ولا حكم له وان لم يرد القبول بعد ذلك ان كان قد سبق على الاجابة
الميراث ووجهه ان الوصية لما كانت تملكها بعد الوفاة فقبلها لم يحصل ملك وان حصل القبول فوجه بمنزلة رد ملك العينة
فيقع لا عينا لان رد كان قد قبله فالشرط للملك موت الموصي كما مر في الفرق بينه وبين رد بعد الموت وقد بقي موقفا على
مرضاها فاذا رد تبين عدم الرضا بطلت الوصية كما لو رد كل قابل للعقد الذي قد صدر ما يجازي بغير ملكه فهو فاعلى القبول
وهذا بخلاف الرد الواقع في حال الحيوة فان الملك لا يحصل وان قبل واعلم ان نزع هذا الحكم على القول بعدم اعتبار القبول في
القبول واضح والشبهة غير متينة اصل الخلاف الوصية في القبول حال الحيوة كما ذكره المصنف فان نزع عدم تأثير الرد لا يخرج من اشكال
وقدر زامانه قوله ولو رد بعضا وقبل بعضا صح فيما قبله لما كانت الوصية تبا محصنا لم يربط البعض اجزاها ببعض
فكما يصح قبول جميعها يصح قبول البعض بل من حكم خاصته بخلاف البيع ونحوه من عقود المعاوضات فان المشتري لو قبل البعض
ووقع عينا لان العرض منه مقابلة اجزاء العوض بل اجزاء العوض الذي انخفض القبول فمقتضى البناء لا يقتضي بالجملة بخلاف
النزع المحض فان القصد فيه في الجملة تضمن القصد في كل واحد من اجزائها فمقتضى رد واحد من اجزائها فمقتضى رد واحد من اجزائها
يجز الواجب بطلان الرد وضح في هذه الثلث ان قبل الموصي له لعدم اثرها الذي يبنية في هذا الاخرين مثل ان رد في عفو
المعاصيات المحصنة كما لو باع ملكا بغير حصة وقبل المشتري ذلك لم يجرى الملك فان البيع يصح في البعض دون البعض
مع عدم جواز الاقتصار على قبول البعض ابتداء وما زاد على الثلث الوصية بمنزلة النصف في مال الغير وان لم يكن بمنزلة قوله
ولو وفات القبول فادار في قبول الوصية اذا مات الموصي قبل قبوله الوصية سواء مات في حياته او بعد وفاته
يكن الموصي قد رجع في وصيته فاشبهه بغير الايجاب وان وارثا الموصي يقوم مقام القبول وينقل اليه الملك كما كان لو ارثه
على تقدير قبوله بناء على ان القبول كان حقا للمورث فيثبت له بعد موته كما في الجفوني الموروث من الميراث والشفعة وغيرها ولو ارثه
بحكم تقيس عن الباقر فان خطا ميراث المؤمنين في رجل ارثه لا خرو الوصية له غائب ففوت في الذي وصي له قبل الموصي فانه
الوصية لو ارث الذي وصي له الا ان يرجع في وصيته قبل موته وهذه الرواية رضى في الباب لو تم سندها لا يخفى ان محمدا قدس
الذي يروي عن الباقر مشترك من النقص والضعف في غيرها فكيف تجعل رواية سند الحكم الا ان يدعوا جرحها بالشهر على
ما هو المشهور بينهم من ذلك في رواية اما الاستدلال يكون القبول حقا للمورث فحينئذ من كلية الكبرى الميراث ان كل من ارث
ان سلم ان القبول الحق فان القبول لا يورث في سائر العقود اجماعا كما لو باع اروه فمات المشتري او الموهوب قبل القبول
فقبل الوارث وان كان على الفور فانه لا يعتد به قطعا فكذلك اجماعا ان يمنع من كون القبول حقا للمورث فمات وانما كان حقا للمورث
على تقدير مباشرته ومرتدا اليه ان العرض في الوصية يختلف باختلاف الاشياء فمنه قد يكون الموصي عرض في شخص
دون وارث وهذا بخلاف حق الميراث والشفعة ونحوهما فان ذلك من الحقوق الثابتة للمورث شرعا بحيث لا يورث
لمر عليه الحق على استفاضة نفسه بغير عليه عرض ما في مورث عنه بخلاف قبول الوصية فانه لا يثبت على شيء من هذه
الخواص من ثم ذهب جما على بطلان الوصية بموت الموصي له قبل القبول سواء مات في حياته او بعد موته بناء على الوق

عقد يقتضي إلى الأبحاث قبول من الوجه في بطلان بؤته كما بيناه واستندنا مع ذلك إلى صحة ما في خبر محمد بن مسلم عن عبد الله بن
 سئل عن رجل وصى له رجل فمات الموصى له قبل الموصي قال ليس بشيء وفي معناها موثقة من صور بخلافه عنه قال سألته عن رجل وصى
 لرجل بوصية أن حدثت فمات الموصي له قبل الموصي قال ليس بشيء وفصل بعض الأصحاب في بطلان ما إذا مات الموصي له قبل
 الموصي عاملا بمذلول هاتين الروايتين فلو مات بعد لم يبطل الأصل في عدم الغرض من بطلان الرواية السابقة مشاهد وان لم يكن
 مستندا حيث لم يثبت سند الخوان هاتين الروايتين كما صرح فيها في المطول كما يحتمل أن الوصية خرج لاشع بعدد غيره
 بطلانها فيحمل أراد أن الموت ليس بشيء ينقص الوصية بل بما كان الثاني استباها بول الكلام في ذلك في المتن المتضمن في
 القول به يندفع الثاني بين الروايات فيكون راجح فيجب الفصل الأخير على ما تقدم من كون القول على تقدير
 عن الموت كاشفا عن سبق ملك الموصي له من حين الموت ولو كان الموصي حيا قاتلا بالملك ولا يقدم فيه كون القابل غير
 لأنه كالتأنيب عنه حيث هو الوارث عنه نعم لو قبل بان الوارث مع قوله بنقل الملك إليه لا يدخل في ملك الميت كما اخبرنا العلامة
 اشكل هذا القول من حيث أن الموصي له بعد موته الموصي له يمكن ما لا يكون صالحا لملك الميت بسبب موته قبل القول والوارث قبل موته
 موته ليس يقابل به ملك الموصي له لأنه ليس بوصي له ولا انتقل إليه الحق بعد كشف القبل عن ملكه من حين الموت بخلافه وحيد
 غايته ما يمكن جعله كاشفا عن ملكه من حين موته وهو ما آخره عن الكشف النقل إلا أن الاشكال إنما ياتي على القول بأنه لا يدخل
 في ملك الميت مطلقا كما اطلقه بعضهم هو الحق في القول بالكشف بنقل الملك الميت وشأن الحقيقة قوله لو وصى عاتق
 وحملها الزوجا وهي حامل منه فمات قبل القول كان القول للوارث فإذا قبل ملك الوارث الولد لا ينفي على الموصي له لأنه
 لا يملك بعد الوفاة ولا يرث الوفاة لأنه لا يرث إلا أن يكون ممن ينفي عن الوارث هذا من أفرع عن المسئلة السابقة المتقدمة تكون
 القول وهو مرفوعا فافرض كون الموصي له حيا وحملها والحال أن الحمل ولد الموصي له بشرط ما وجب وغيره من الموصي له ورجحنا
 غير ذلك وبفرض كون الحمل خالما لولي الجارية على القول بصحته وج إذا مات الموصي له قبل القول فلنا بان نقل الحق إلى وارثه قبل
 في الوصية بنقلها ملك الجارية والولد لا ينفي الولد لأن أباه لم يملكه وإنما انتقل ملكه ابتداء إلى الوارث كما اشترط إليه سابقا كان
 في من ينفي على الوارث كما لو كان الوارث بنا والحال أني انفي عليه ولو فرض كون الوارث منعذ أو بعضه ممن ينفي عليه والآخر
 ممن ينفي عليه كما لو كان بنا وقتما عتق منه بحساب يرث منه ممن ينفي عليه فيعتق في الفرض ثلثاه وهذا كله موقوف على أن القول
 الوارث يوجب انتقال الموصي له إليه ابتداء من غير توسط الوارث مطلقا كما اشترطنا الأصل الميت عليه وبشكل على القول بكون
 القول كاشفا فانه يقتضي ملك من حين الموت ولو فرض كون موت الموصي له بعد لزوم من الكشف فلهذا نقول إلى ملك الوارث
 لأن الوارث من حين الموت لم يكن وارثا فالاقتضاء ملك الموصي له والقول باختصاصه كما كشفنا ما يمكن منه بالنسبة إلى الوارث وهو
 بملكه من حين موته إلى حين قبوله نظر إلى الجمع بين الحكمين المتناقضين بحال كما كان لا يطابق للميل لذلك على القول بالكشف
 عنه سابقا لأن الحاصل الموجب له اختصاص الملك بعد موته الموصي له في الميت الوارث والموصي له مع اثبات بطلان ملك الوارث ولو
 لم يحكم بملك الموصي له بعد الموت لم يملك وارثه عاد المحذور السابق واجتبه إلى اثبات مالك الملك ومعه لا ضرر من القول
 بملك القاتل قبل قوله مع كون القول جزء السبب للملك والتحقيق في هذه المسئلة القول بملك الموصي له في هذه الفرض وان كان
 غير قابل لقيام قول الوارث مقام قوله لأنه خلفه تابعه فكانه الوصية إليه فلهذا ملك ان يملك لو غير اختياره على
 تقدير قبوله ورثه وهذا غير لازم صواب قول الوصية ليس بشرط في التملك مطلقا بل قد يصح لو صلي له ما لا يكون القول في بعض
 الموارد كما قد عرفت فبغير رده ما لا يقبل خلقه أولى وج فلا بد من تحرير محل النزاع فان قول المصنف في القول شاهد لما
 لو مات في حياة الموصي بملك وحكم بعد عدم العتق على الموصي له مطلقا أيضا وهو لا يتم مطلقا يحصل ما حققناه ان موت الموصي له
 ان كان حياة الموصي فعدم انتقال الملك إليه مطلقا في موضعين الملك شرط بقاء الموصي فافرض قبول الوارث ملك الموت
 سواء كان قوله في حياة الموصي ان اغتيل لم يعد فانه وج فينبغي انتقال الملك إلى الوارث ابتداء على التقديرين في اشكال ولا غنى هنا
 على الوارث إلا ان يكون ممن ينفي عليه بخصوصية هذا التقدير يتم ما اطلقه المصنف من الحكم وان كان موت الموصي له بعد موته
 الموصي قبل القول فقبل الوارث في الحكم بالعتق على القول بانتقال الملك مني هو فان قلنا بنقل القول لا على معنى الكشف
 كما هو مختار العلامة ومقتضى المصنف فالحكم كذلك لأنه لم ينقل إلى ملك الميت أيضا كالتأنيب وان قلنا ان القول يكشف عن سبق
 الملك من حين الموت فالوجه الحكم بانتقاله على الموصي له الميت الحكم بملكه قبل موته وان لم يقبل كما بيناه مع خال عدم اختصاص
 الكشف بالاعتناء الموصي له وقد عرفت ما فيه هذا ما يتعلق بالعتق واما الارث بالنسبة إلى هذا الولد فنقول وان كنا بعدد
 على أنه كما اطلق المصنف لم يرث منه لأنه لا يرث إلا ان يكون ممن ينفي على الوارث فيمكن فرضه بان ينفي قبل العتق حيث يكون
 الوارث منعذ أو ان قلنا بقتله على أبيه على تقدير نفيه عن الوصية بقاء على الكشف رثا أيضا في الجملة وتحرير البحث بما مر

احدهما اثبات اصل الارث وجهه واضح لان ثبوته معلوم انما المانع من ارثه الوثوق فلهذا لم يقبل الوارث حيث انفق عليه وعلى
لانه الفرض قد خالف في ذلك الشيخ فمنع ارثه مطلقا لانه موقوف على قبول الوارث فلو فرض كونه وارثا اعتبر قبوله في الارث واعتبار
قبوله موقوف على كونه وارثا فيدور واجبه بالاعتبار بقول الوارث في الحال لا في المال وقد حصل قبوله من كان وارثا في الحال
وامرث منه فنقول ان كان الوارث مخرجا لم يرث هذا الولد مطلقا لاختصاص الوارث بالتركة قبل عتقه وان كان منعذرا فلا يرد
اما ان يكون مؤثما لموصي له قبل الوصية فيقول في الاول لا يرث من لم يوص له لان ملكا ابي فلم يكن من التركة كما
يدخل هو فيها وانما ارثه اياه فان كان وقع القبول قبل قتل الوارث شاركوا واختص في الثاني يعني على الكسبة بالقبول والاثبات
فعلى الثاني لا يرث من امة شيئا ايضا لانها لا تدخل في ملك ابي وعلى الكسبة يرث منها لانها صانعة من جلة التركة والحال انهم انقسم
حين الحكم بحرية لان ذلك حين القبول وان كانت بقية التركة قد تمت حتى ارثه من باقي التركة على القسمة وعدلها وبما قرناه
يعلم ان قول المصنف يكون واجبا عند ميراث بعتقه قبل القسمة لا يتم على خلافه بل قد يكون عتقه قبل القسمة وقد يكون بعدهما
باني مطلقا بالنسبة الى امة كيدناه ولعل المصنف اذا اثبات مطلق الارث كما يرثه ابيه اطلاقا في التعليل قوله ولا يصح الوصية
في وصية فلو اوصى بالمال للكاين او كاتبة ما لم يمتي لان ثبوته واعتبارا في مساعاة ظاهر بطلان الوصية فذلكم البحث في
ذلك في الوقت وفي الفرق بين الوصية للكاين والكاتبة وتلبيغة فليظفر بمقتضى اطلاق العبارة عدم الفرق بين كون المو
كذلك مسلما وكافرا لا فرق المسلم واليه لانه وصية في اعتقاده وفي نفس الامر اما من الكافر المعتقد لكونه طاعة فوصية تخفف
المعتقة في الواقع يحكم بالطلاق بالنسبة اليه لفساد شرط الصحة فذلكم تقدم في الوصية فان ذلك منه صحيح ويمكن الجمع بين
معنى اقراره عليه لو اقره الوارث الميراث على احكامهم وهو معنى الصحة ظاهر وان كان باطلا في نفسه في قبيلته بطلان الكاين
لان ثبوته واجبه لا يثبت على اية ما كان من الكاين المنزلة من الله والميراث ان المجموع من حيث مجموع كذلك لا يجمع
بعضه او اكثر بان على اصله مطلقا والميراث على الظاهر على ما هو ظاهر من حيث هو ظاهر فلو اوصى بمساعة شخص ظالم الامر حيث
الوصف صحيح قوله والوصية عقد جائز من طرف الموصي مادام حيا سواء كانت بالاولاد او لا لانه لا خلاف في جواز رجوع الموصي
في وصيته مادام حيا لانه ماله وحقه والناس مسلطون على اموالهم وانما يتحقق كون الوصية عقدا يقبل الفسخ على تقدير رجوع
الموصي له في جوف الوصية فلو اقره قوله لم يتحقق العقد مع الحكم وهو جواز رجوع الموصي فيه يمكن ان يقال حكم بجواز مع تمام
بالقبول يقتضيه جواز قبله بطريق اولي فلا يفسد في خلافه وعلى كل حال فعقد الوصية من العقود المبررة بين الجواز والرجوع
جواز في حال ولو اقره في اخره فمات بعد الوفاة والقول مامع القبض او بدونه على الخلاف في فاعلان بعض الاحكام كونه من قبيل
اللائق مع مخالفته صريح المادرك المصنف هنا وغيره لا يستقيم مع ان احكام الجواز لا يرد عليه مطلقا في قبيلته كونه بطلان واعتباره
باللفظ العربي وغير ذلك قوله ويتحقق الرجوع بالنسبة اليه ما ياتي في الوصية فلو باع ما اوصى به او اوصى به غيره وبه يقتضيه
او وهنه كان رجوعا وكذا الوصية فيه من غير ان يفسد الرجوع في الوصية ويخالف من العقود الجائزة فلا يكون بالقبول
وقد يكون بالفعل والقول اما صريح او استلزاما او باعتبار شغره باعادة الرجوع عن هذه اقسام اربعة اشار المصنف الى ثبوتها في
القول الصحيح كقولهم حيث الوصية الفلانة بكذا او نقصنا او فسخها او لا تعطوها او صكت له وفي معناه قوله في الوصية من اوصى
او ميراث او ميراث لا يترك على الاقوى لان الوصية من جلة التركة والثاني مثل التبع العين الموصى بها لا ياتسلف نقل
المالك الى المشتري فيمنع منه بقاء الوصية وعق المملوك وكاتبه لانهما اقطع التلصص التي من جلة الوصية وطبقت مع
الاقتضاء لثقال الملك بما اريد من الاقضاء في هي من القسم الثالث وهو نقل ما يدل على اعادة الرجوع وان لم يكن صريحا ويتحقق
بفعل مقدما في الامور التي لو تحقققت لتأخذ الوصية كالفرض على البيع مبداء فانه قرينة دالة على اعادة الرجوع عن الوصية
ومثل الفرض على الهبة فضلا عن الشرع فيها قبل اكمال ما يوجب ارجوعها وفي معناه الفرض العقد الموجب نقل الملك والمنع من
الفرض كالفرض في الصلح والرهن ولو دلت القرينة في هذه المواضع على عدم اعادة الرجوع بذلك بل كان الفرض ارجوعا على
لضعف هذا القسم حيث مناط القرينة في كل الحال لاشكال الفرض في كل الرجوع اولى مما يظهر حاله في قول المصنف
او وهنه واقضيه قد توهم انه مع عدم الاقضاء يكون رجوعا وهو محتمل نظر الى بقاءه على ملكه الا ان الظاهر خلافه وان يقتضيه
يقضيه بغيره من امثلة القسم الثاني في دلالة في القسم الثالث على مثال واحد وهو الوصية بدينه فان الوصية كما عرفت
عن قريب يجوز رفضها وكافت في معنى الوكيل في بيعه وهبته وهو باطل من الهبة بالفعل قبل القبض لان ذكر الهبة المقبوضة
بعد الوصية يبيح ثبوتها في مثلها وضرب نسبتها بغير ذلك فسام وقد ذكر ايضا من امثلة الرجوع وهنه من غير ان شرط
مقتضى مع ان مانع عدم الرجوع بدون القبض فالجمع بينهما وبين الممثل بالهبة المقبوضة لا يجوز ثبوتها وان كان
الحكم في نفسه صحيحا الرابع الفعل الممثل للاسم الذي يتعلق الوصية كما لو اوصى له بجنة معينة فطحا او بدني معينة

هكذا

هذا مشهور بين الاصحاب مسنداً صحيحاً ان لا ذل قال سمعت ابا عبد الله يقول من قتل نفسه بعد ما فهو نار جهنم خالد
فيها قلت له اياك ان كان اوصي وصيته ثم قتل نفسه من ساعتها ميتة قال فقال ان كان اوصي قبل ان يموت حداً
في نفسه من خارج او قتل لعلم بموت لم يجز وصيته والرواية مع صحته انض في الباب علم مع ذلك بلالة الفعل على سببه بعد
استقرار جودته فيكون في حكم الميت وبيان الفاعل يمنع من الميراث لغیره فيمنع من نفسه لان قبول وصيته منع اوصي لنفسه والكل
ضعيف اما السفة فلان الغرض انفاؤه وثبوت رسله ان شرطنا انفاؤه في غيره ومن الجائر ان يفعل بنفسه ذلك لغرض
يرجع اليه رسله لو فرض زواله خالته واما علم استقرار الجوده فليس شرط والاصل يقضه نفوذ نص الحيا فاعل الحيا الميراثي
الشرائط مطم والنصوص الدالة على نفوذ وصيته المرضي مكم منها وله والفياس على عدم حل المذبح ح لكونه غير له الميت فاسد
لوسم الاصل وسبب انما ينفذ في باب من ثم وجبت الدية على قاتله في هذه الحالة وحل الميراث له اخر واما حديث منع الفاعل من الميراث
وجعل الوصية كالميراث فواضح انما لا يبيح الا العمل بالنص الصالح انقضاء اصل المقتضى او رده باحد الوجوه الغضبية لكونه
اخاذاً او مخالفاً لا لوصيها اختياراً بل ان ادريس يحتاج على صحة ما ينفذ عاقله كلف بالتمتع بتبديل الوصية بعد ما عاها بالقران ان
هو حجة المناول لمؤثره بحل النزاع او يمنع بخصيص القران بخبر الواحد ولو كان ابن ادريس بخبر جبهة وان كان الوقوف المش
والعمل بالنص الصحيح قوي قوله ولو اوصي ثم قتل نفسه قبلت هذا الحكم لا اشكال فيه وقوع الوصية خالته من صحيح الشرط
المعتبر فيها وفي صحيح الجوه لا بالسابقة ما يدل عليه ايضاً ونوه ان الفعل الواقع عقبيه والى عدم ملكه الرشده مره ووجه
تجده لو سلمت دلالة عليه وفي حكمه ما لو اوصي ثم خا اوصافه ان منعنا من صيته السفة ولا خال المرضي فودى الى
ذلك ما في معنا قوله ولا يصح الوصية بالولاية على الاطفال الامن الاب والجد لاب الصغر لما كانت الولاية على الغير في الاحكام
المخالفة للاصل الاصل عدم جواز نصرة الانسان في مال غيره بخلافه من اوصافه وجب القضاء بضرب الولي على
الاطفال على محل النص الوفاق وهو ضرب الاب والجد فلا يجوز للمالك ان كان ولياً عليهم ان يخصصهم عليهم بل بالان
ولا ينفذ مقتضوه عليه حيناً واذا مات اذ دفع حكمه وان جاز له ان يوكل جميعاً عليهم لان له الولاية في حقه وشمل اطلاق النعم من
قوله غيرهما الوصي من احدهما فليس له ان يوصي عليهم بالولاية ثم مع عدم نصها على ذلك على اصح القولين وسبب انما ينفذ
اما مع النص قوليه الوصي في معنى توليه احدهما الصلوه عن اذنه كما جازت ولا ينفذ الصبي ابتداء عنهما قوله ولا ينفذ لولا
ولا يصح منها الوصية عليهم هذا الحكم داخل في السابق الدال على عدم صحة الوصية عليهم لغیر الاب والجد له وانما خص الام بالذكر بعد
دخولها بالاثبات ابن الجيند رحمه الله الولاية له لا ما مع شهادته الاب وهو شاهد قوله ولو اوصى له ثم مات وصيته صحت
من ثلثتها في اخرج ما عليها ولم يضر على الاولاد هذا الحكم واضح بعد ما سلف من عدم ولا ينفذ عليهم وبينه بخصيص علم ان
بعض وصيته اذا اشتملت على امور بعضها سابق وبعضها ممنوع غير مانع من نفوذ الشرع منها وح فيصح وصيته اهل المال
ولا يصح ايضاؤها بل يفي حكم المال الموصى به كسائر اموالهم يرجع فيه اليهم الخاص العالم ويحمل على الوصية هنا في ثلث
المال لان اخرجهم واسا فيجوز اثبات الولاية عليهم لغیر بطريقه ولو قد ذهب الى هذا الاطفال الشيخ في المنظر اذا كان الناصب
الاب مع وجود الجد والمحدث واحد ويضعف منع الملازمة والاولوية فان زالت الملك يقتضي ابطال حق الوارث اصلاً وبفا
في ملك الوارث يقتضي كون الولاية له عليه لولي الشرعي قوله وبغيره فيها الملك فلا يصح بالحق والخبر ولا كلب الحراش ولا لا
يقع فيه المراد هنا صلاحيته الملك للوصي الموصى له كما شهد اليه الامثلة فاذا المذكور ان لا يقبل الملك بالنسبة الى المسلم او
مطم بناء على اعتبار الواقع في نفس الامور ان جاز ان اذ الكافر على وصيته بشيء من ذلك لمشله لان ذلك اعم من الصحة كما اشتر
اليه سابقاً ولا بد من يقين في غير الخبر فانها لم تكن لولا قتل الفعل بالوصية وغيره او اشترى بملك الحراش عن الكلاب لا رغبة
والحد والقابل للتعليم فيصح الوصية بها لكونها علموك لها قهره ومنفعة ويجوز ان يراد بالملك ما هو اعم بما ذكرنا وهي الملك المقتدر
ليسفاد منه عدم جواز الوصية بمال الغير وهو جدي وان لم يشر اليه في الامثلة والمراد بما لا ينفذ به نفعاً معنداً به في نظر العقلاء
بحيث يكون منه ولا نفع الوصية بمشاجرة الحنظرة وشر الجوز كالايجب نقله بغير الوصية وانما الخبير الى يقين الملك بما ذكرنا
ليخرج لان الحق كونهما لم يكن في الحجة من لا يصح غضبها من المالك ولو لم يجز المعاضرة عليها لعدم التوارث قوله ويقدر كذا منها
يقدر ثلث الميراث فمادون ولو اوصي بمال بطئته في الزايد لان الميراث هذا هو المشايير الاصحاب ربما كان اجماعاً واثبات
الصحة من منظور وقد ذكرنا بعضها فيما سلف في مقام اخر وذهب على من يابو بكر الى نفوذ الوصية مطم من الاصل محتاجاً بانه على
السايط على ابن عبد الله قال الرجل احمق ما دام فيه الروح ان اوصي به كله فهو جائز وصنف الرواية مع معاضتها للنصوص الشرعية
وفوى الاصحاب غيرهم بردها القول مع انها لا تملك على التمام فانا نقول بجوبها وان لا انسان ان يوصي بجميع المال ما دام حياً
هو لا ينافي توقف نفوذها بعد موته على اعادة الوارث وهذا من محل الشيخ لها على من لا وارث له لا ما يمنع من الحكم فيه بطلان

العام داخل في عموم ما دل على توقف الزايد على اجازته قوله ولو كان واجبا فاجازته فاجازته على قدر حصته
من الزايد لما كانت الوصية مما يقبل التيقن لكونها تارة عامضا وكان الزايد عن الثلث منها موقفا على ايجان الوارث حاله
اجازته البعض كما يجوز له اجازته الجميع لان ذلك حقه فلا يشرع بحملته وببعضه كما يجوز ذلك لبعض الورثة دون بعض بل من كل
مكة كذلك يجوز اجازته البعض من الجميع كالنصف الثلث ويتعقد بالقدرة المجاز دون ما عداه فلو فرض كون الوارث ابنا وبنات
واوصى بنصف ماله فان اجازته معا فاستلزم من ستة لان لها نصف الزكاة اثلاثا والوصى لم يرضها وان رد معا فالمسئلة من شعبة
لان لها الثلث الزكاة اثلاثا فاصلا ثلثه ثم ينكسر عليها فيخرج الثلث ولا وفق وان اجازته احداهما ضربت وفق احد المسائلين هو
الثلث في الاخرى يبلغ ثمانية عشر للموصى له الثلث بغير اجازة ستة ولها اثني عشر اذ اذن اجازته ما دفع من نصيبه ما وصل
اليه من السدس الزايد وهو سهم من الثلث سها من الابن ذلوا اجازة الابن لكان له ستة من الثمانية عشر ومعه من الاثني عشر مائة
الموصى له سها من الوارث لكان لها ثلثه من الثمانية عشر ومعه اربعة فندفع سها فيكمل للموصى له على قدر اجازته
شعبة هي النصف على تقدير اجازته خاصة ثمانية عشر وعلى تقدير اجازته خاصة سبعة فسدس عليه ما لم يدعك من ظاهر قوله
اجازته الوارث بغير بعد الوفاة وهل يصح قبل الوفاة فتدفع له اشرها انها تلم الوارث اكثر الاحتجاب على ان اجازته الوارث هو
تدفع بعد الوفاة سواء كان في حياة الموصى لم بعد فانه وقال المصنف وابن ادریس يصح الاجازة الابد وفاته لعدم
الوارث المال قبله فبلغه كره وبدل على المشيخي فيصور بن حازم وحسنه محمد بن مسلم عن عبد الله بن عمر بن عبد الله بن عمر بن
ودرته شهود فاجازوا ذلك فلما مات الرجل نفذوا الوصية هل لهم ان يردوا ما اذروا به قال ليس لهم ذلك الوصية جارية عليهم
اذا اذروا بها في حياته وغيره من الاخبار ويؤيد عموم الادلة الدالة على وجوب اداء الوصية وكون الوارث بعد اخرج
منه ما اذ لم يجز الوارث قط فيبقى الباقي ولا المنع من نفوذ الزايد عن الثلث انما هو نحو الورثة فهو متحقق في حال الحيوة فاذا اجاز
فقد استظوا حقهم لان المال الموصى به لا يخرج عن ملك الموصى الورثة لانهم لم يملكوا ما كان للوارث فان كان للموصى
فقد اوصى به وان كان للورثة فقد اجازوه وبهذا يظهر الجواب عن حجة المانع والاعتماد ليس على النص الصحيح والباقي شاهد او
مؤيد ولا فرق في ذلك بين كون الوصية والاجازة حال صحة الموصى ومريضه المتصل بالموت وغيره لا يشرع في الجميع في المقضي
الفرق بين اجازة الوارث حال الحيوة ومريضه حيث لو ثبت الثاني والاول ان الوصية مستقرة ببقاء الموصى عليه فيكون استلزام
كانت لها بعد الرد فالوارث يخلو بالرد بعد الموت لانقطاعها عن حال الحيوة لانها حق الوارث وقد سقطت فلا
جهة لاستمراره وتمام الوصية بكونها واعلم ان اذن الوارث للموصى في نفسه الوصية بما زاد على الثلث فيعبر الاجازة فان
فلما ان الاجازة حال حيوته يلزمهم فكذلك مع ذنبهم في الوصية بالزايد وان قلنا لا يلزمهم ذنب قوله واذا وقعت بعد
الوفاة كان ذلك اجازة لفعل الموصى ليس ابتدا هبة فلا يقتصر عليها في قبض لا يري في توقف ما زاد من الوصية عن الثلث
على اجازة الورثة فان اجازوا في حال الحيوة بغيره كان تفصيلا لا ابتدا عطية بغير شكل لان الوارث لم يملك حقا فلا ياتي فيه
الاحتمال وان وقعت اجازة بعد الوفاة ففي كونها تفصيلا لما فعل الموصى وابتداء عطية من الوارث وجهان من شقال الحق
اليهم بالموت وزوال ملك الموصى فان فرض الموصى في الزايد على الثلث منه عنة التي يقتضيه الفساد لان الزايد هو الورثة
فبلغوا فرض الموصى فيها ويكون العطية من الوارث ومن ان الملك باق على ملك الموصى لم يخرج عنه من ضايقه مريضه فانه
الملك حق الوارث مما ثبت في ثاني الحال فاشبه بيع الشقص المشقوق وادى الحنابلة حيث يثبت عليه اجازة البيع فانه
لا يكون ابتداء بيع بل تفصيلا لما فعل سابقا وايضا فان الوارث ليس يملك وبثوث حق الاجازة له لا يقتضيه الملك لان الخوارج
منه ففرض الموصى في ملكه واجازة الوارث في معنى اسقاط حقه ولا يبرهن مرضه بقدره فانه لا يبرهن مع كونها كانت
موقوفه على اجازة الوارث كالوصية على ما ياتي ولم يقتصر على الاستيناف فدل على اعتبار واقع من الموصى لا على خضار و
بهذا يرجح كونها تفصيلا كما ذكره المصنف وهو مدرك صاحب لا يتحقق فيه خلاف بينهم ولا يابى ذكر الاخر وجه او احتمال الا انما هو
العامة والمجموع عندهم ما اخترناه ايضا بحاجته في وجوبه ذلك الوجه بالمنع من كون التلخيص بالوصية منه باعتبار كون
النوع مثل ذلك يقتضيه الفساد ولو سلمنا انما يقتضيه لو لم يجز الوارث ويمنع من كون الزايد حقا الوارث بل هو ملك الموصى
غايتان حقه فلا يعلق بها وضع اجازة سقطت كاجازة الميراث بغير الرضا فان قلنا ذلك فينفع على ذلك احكام كثير ذكر
المصنف منها احكاما واحدا وهو انه على تقدير كونها تفصيلا لفعل الموصى لا عطية لا يقتصر عليها في قبض من الموصى له ولو جعلها عطية
اقتصر على قبض كما يقتصر العطية المبتدأ ومنها انه لا يقتصر على تحيد بدية بل يكفي اخيرت وانقذت وامضت فاذا هذا المقصود
على العطية يقتصر لفظ يدل عليها وان لم يكن بلفظ الاجازة وما في معناها ومنها انه لا يقتصر على قبول الموصى له بعد الاجازة لو كان
قد تقدم قبوله للوصية قبلها وعلى العطية يقتصر على القبول بعد الاجازة بغير نص من عندنا بغيرها من العطاء ومنها انه ليس

[illegible]

الثالث اكثر من حيث انهم لم يتركوا الاستقلال هو دليل العزم عند جمع من الاصوليين وجهه مضى الى النص المقيد بالثلاث هو نص
بعض التركة وليس حاصلها لان الرجح مما يتجدد بفعل العامل وسعيه وليس ما يتجدد منه كالمجدد من حمل الذنب والشجر ونحوهما
حيث كان مقبلا من الثالث لظهور الفرق بين ذلك فتملك الملك وجود متوقع بخلاف الرجح فانه روعي العامل مع انما يحتج على ملك العامل
والوارث بما يملكه العامل ليس للوارث ولا للموصي فيه حق لا ينفذ في ذلك مشام بما للوارث فيكون محسوبه منه فيكون ثماؤها
ناجيا لانها انما تدخل في ملك الوارث على تقدير صحة المضاربة والام بكين الشرائع اذا وفتي صحة المضاربة كانت الحصه من الرجح ملك للعامل
فلولا صحة المضاربة لادى فسادها الى عدم الفسا لان على تقدير الفسا انما يكون لتقويت ما زاد على الثالث من التركة من غير عاود ذلك انما
يكون على تقدير زيادة الحصه عن المثل زيادة عن الثالث كونه من ثمة التركة وانما يكون كذلك مع صحة المضاربة لكون الشرائع
فذا فلو صدق المضاربة لم ينفذ شراء فلم يتحقق الرجح فانفق المصنف في الوايد على الثالث فانفق المقتضى للفسا فوجب حكم بالصحة ففقد
فرض الفسا الى عدم هذا الاصول مما يوجهه القول بالصحة وفيه نظر اما من جهة الجواز في سند الاول جها لزم من جهة خالف في طرق
الثانية على فضائل وابو الحسن وهما وان كانا ثقتين لكنهما فاسدا للعقيدة والعمل بالموتى خرج عن هذا الايمان وجهه المضعف للشيخ
ضعيف محذور بالشبهة واما من جهة الايمان فان المضاربة وان لم يقبض بقويب شئ من التركة على تقدير ثبوتها فثبت على وضع اليد على
مال الغير بغير ان ينفذ من ماله اذا كان مكلفا وتقرضه بالضرب في الارض اي التالف المودى الى عدم الضمان مع عدم المقرض مضادا الى الو
وقعت حصه قليلة لثالث مائة طويلة الخمسين سنة وذلك حكم منع الوارث من التركة اصلا وهو لا باطل واما القول بان الثما
انما يملكه العامل على تقدير صحة العامل في رجح فلا يقويت في مال الوارث وان لم يصح لا يصح البيع فثبتا مكان جريح باجازه للمالك الشرائع
لنفسه فيكون جميع الرجح له فيحصل التقويت على صحة تقدير البيع وحصول الرجح ومن ثم ذهب ابن ادريس الى ان الصحة مشروطة بكون المال
قد اثلث فمادونا طارحا للاختبار ورد الى اصول المعلومة في هذا الباب بعض المتأخرين الى ان الحجابة في الحصه من الرجح بالثبوت
الاجرة المثل بحسب من الثالث ايضا وكل منهما وجه الذي يمتنع في هذه المسئلة ان الوارث ان كان مولى عليه من الموصي كاولاد
الضعفاء الوصية بالمضاربة بالحق مطلقا لان النكس بما له غير واجب على الوصية بالحاصل في الرجح زيادة فايد والنقص التالف غير
قارح لان الواجب على العامل مراعاة الامن والحفظ وما فيه مصلحة المال والعمل به على الوجه بما يجزى العفلاء ولا يلزم مراعاة
الهدية التي شرطها الواجب على العامل مراعاة الامن والحفظ الموصى بل يصح ما دام الوارث مولى عليه فاذا اكل كان له فيصح
المضاربة لا ينافي عقلا منه على الجواز ويحذر بالموصي لها بما لا يرفع حكمها الثابت باصل وانما يقيد بالتدبير بالهدية المنع من التصرف
فيما زاد عليها الا لا يترام بها فيها ولا يلزم من ذلك تبدل الوصية وبقية ما المبيع عنه ان تبدلها هو العمل بخلاف مقتضاها وهذا
ليس كذلك لانها اوصى بتقدير جازي فقد عزم العامل لفسخ العقد في كل وقت بغير علة بقبضه فلا يكون الفسخ بتبدل الوصية بل
بل علة بقبضها ولا فرق بين زيادة الحصه للمعلومة للعامل عن اجرة المثل عندها ولا بين كون المال بقدر الثالث اذ لا
بين كون الرجح بفعل الثالث كن ذلك اذ لم يذكرناه وان كان الوارث مكلفا غير مولى عليه فالوصية كذلك جازية ايضا لكن لا يلزم
الوارث بها بالهدية فتجوزا عاجلا وفي كل وقت كما ذكرناه في الضعفاء اكل الغير ما ذكرناه فايد الصحة ان الوارث اذ لم يقبض وعمل الموصي
له في المال استحق الحصه المعينة له عملا بقبض الوصية وليس هذا المقدر مخالفه لاصول الشرع عنه ولا لثبوت ايات يرد ليس
فيه تقويت على الوارث بوجه لا يمنع عن النص في ماله حتى يوقف على رضاه ويندفع ما ذكرناه ما اوردته المانع من ابرم
الاضرار بالوارث على تقدير زيادة الهدية فله ان ذلك اسنادا لبرجنت لم يقبض مع قدرته عليه النص على تقديره مسندا اليه
وزمان النص لا ضرر في صدق نصها غالبا وعدم التقويت لوعملنا بالروايتين فضرنا الحكم على كون الورثة مولى عليه لم يقع
فيها ومع ذلك يمتنع الاشكال ولعله بولي فوكي ولو اوصى بواجب غيره فان وسع الثلث على الجميع وان قصر ولم يجز الورثة
بدي بالواجب من الاصل كان الباقي من الثلث يبدأ بالاول فالاول ولو كان الكل غير واجب بدأ بالاول فالاول حتى يشوب
الثلث انما يخرج الواجب من اصل المال اذا كان واجبا ما لا يخفى يكون منعلا بالمال خال التجسس سواء كان ماله با محضا كالركن
والجسور الكفارات ونحوه المال ام ماله ماشوبا بالبدن كالحج فان خائب الماله فيه منعلا من حيث تعلقه به في الجملة اما لو كان
الواجب ماله با محضا كالصلوة والصوم فانه يخرج من الثلث مطلقا لا يحد بغير اربعة عن الميت الا اذا وصى به فيكون حكمه كحكم البع
الخارج من الثلث مع الوصية بها ولا أقوى جوبا الوصية به على الموصي كغيره من الواجبات ان لم يكن له ولي يقبض عنه ورنما
فيل بعدم وجوب الوصية به لان الواجب فعله بنفسه او بولي له لا نفع الدليل على ما سوى ذلك فينبين عمله بوجوبه استحقاقا لغيره
على ذلك الواجب اخيرا مع قدرته على ان انما منه لوجب جوبا الوصية ليشخص من العقاب بتركه فان دفع الضرر عن النفس
واجب نعم لو كان فوات الواجب بغيره كالعقلة عن الصلوة مع عدم القدرة على القضاء حال الوصية اجتناب علة جوق الوصية
اذ لا عقاب على تلك التقويت لادليل على جوب الوصية بالقضاء ومكر الاسناد الى الواجب يتم بقول الى عبد الله في صحة محض

مسلم وغير الوصية حق على كل مسلم والخوف ان كان عام من الواجب ان على ظاهره في الوجوب لا ينافيه عدم وجوب الوصية لمن لا حق
عليه لان ذلك خرج عن العموم بل لا يخرج من العموم في الغام محقق في الباقي فيمكن استعماله على حقيقة تخرج على سبيل التوجيه في كل ما
على الحقيقة في جميع افراد الوصية اذا نفرد ذلك فاذا اجمع حقوق الوصية فالبينة وبدلته متبرع بها لا بد بالمائة من الاصل ثم نظر
الى ثلث الباقي واخرج منه الباقي بمبدأ بالواجب اول ثم بقية على الترتيب لم يخرج الوارث الجميع ولو اجاز البعض بغيره من الاصل كما لو اوجب
المال لكن بوصاق المال عنها بذكر الواجب وحصر الوصى الجميع في الثلث بدى بالواجب للمال فان فصل منه شي اخرج من
المال وان خرج عن مقتضى الوصية لوجوب اخرج هذا النوع من الواجب ان لم يوص به وان فصل من الثلث عنه شي اخرج
الواجب البديع بعد وهكذا على الترتيب ان يسبق في الثلث بطل الباقي حيث لا اجازة ولو كان الجميع غير واجب على الاول
في الذكرا فالاول حق يسبق في الثلث لو كان على الوصية منه غير حال المرص من جميع من الثلث على الوصية منه ثم هذا اذا انى بالوصية
منه تميز ما بآداب الترتيب والفاو في الذكر فقط بالعطف بالاولا وبدلته وصرح بشرتيب بعضها على بعض ولو بالبداه ما ذكره
احيرا بان عند حمله ثم قال بالبداهة انما يكون ذلك لو اجمع بان ذكر استثناء ثم اوصى بمجوعها او قال اعطوا فلانا و فلانا فلانا و قال بعد
الترتيب فقد اوصى بعضها على بعض ونقص الثلث عنها ادخل النقص على الجميع بالنسبة فيقسم عليها على جهة القول وانما بالاول الاول كما
ذكر وان لم يدخل عليه اذ الترتيب في الوصية الصادر وما كان له لصدورها من اهلها في محلها بخلاف الصادر بعد استيفاء الثلث
ولا سبيل الى التوزيع مع النقص هنا لاستلزامه بدل الوصية لنافذ ولا بد من مثله عن الاخير لوضوحه على نقله لان ضيقه
حق في قوة تقديره لفظا حيث ان المعبر بلفظه وفصله فلو قدم غيره او شريك لم يبدل الوصية منه في غيره وكذا الوصى على الترتيب
ولا يقال ايضا ان الحكم انما يتحقق عند تمام الكلام والمعطوف من جمله لان الوصيا بالمتعدد دة على الوصية السابق بين الكلام مع كل حيلة
كقوله اعطوا فلانا و فلانا فاذا صادفت الاولى محل النفوذ فقدت ولم يخرج غيرها بطريق اخرى عليها كما لو اوصى
شبرا ربه ثم باع لغيره وانما يكون حمله واحد حيث لم ينفذ بدونه كقوله اعطوا فلانا و فلانا فاذا صادفت الاولى لم ينفذ الباقي
الى ما ذكرنا وانما خرج من ابي جعفر عن رجل اوصى عند وفاته اعطوا فلانا و فلانا فاخر يدرك خمسة قطرة ثلثه فلم يبلغ ثلثه فغفر
المالك الذي امرهم بغيره ثم قال يقوموا ونظر الى ثلثه فيعقوبه من اول من ساهم ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع ثم الخامس وان خرج
الثلث كان ذلك في الذبح ساهم اخيرا لانه اعقوبه بعد مبلغ الثلث ما لم يملك لا يجوز له ذلك اعلم انه لا فرق في هذا الحكم بين العتق
وغيره من النكاحات خلافا لثمة وابر المحرقة حيث قدما العتق وان اخرج ولا بين ان يقع المرتب متصلا في وقت واحد عن
اوى زمانين متباينين كعدن وعشيرة خلافا لاي خرج حيث فرق بينهما في الاول كما ذكره الجماعة وجعل الثاني جزءا
عن الاول الا ان اجمعها الثلث فينفذ ان معا وهو شاذ فيصعب المأخذ قوله ولو اوصى لشخص بثلث واخر مائة لآخر ثلث
ولم يخرج الورثة اعطى الاول بطلت الوصية لغيره اما صح في حصة الاول فخاصة لا سبيلها الثلث لنافذ بدونه الا اذا اجمع
وعاين ما تقدم من وجوب تقديم الاول فالاول مع نفاذ الثلث ولا ينفذ هنا ان الوصية لنافذ بقضية الرجوع عاجلها
لان الرجوع لا يثبت بمجرد الاحتمال بل لا بد له من لفظ يدل عليه ومجتمعه الوصية بما زاد على الثلث ثانيا والباقي من الرجوع
عن الاول وعدمه فلا بد له من لفظ يبين ان يوصى بهذه الاجزاء المذكورة وبما شاء كلها كالوصية بنصف ولا يخرج
ولثالث من بيع ولا اول الجميع للمال ولا يخرج بثلث وثلثا بنصف غير ذلك من الفرص لعدم وجود ما يدل على الرجوع في الجميع فغير
الترتيب الاول فالاول عملا بالقاعدة المستمرة عند عدم وجود ما يدل على خلافها وسبيلها من يد تحقيق في المسئلة الابنية
قوله ولو اوصى بثلثة لواء بثلثة لآخر كان ذلك جوعا عن الاول الى الثاني الى الثالث من هذه المسئلة والتي فيها الواجب
لا خلاف الحكم ان الثلاث المضاف الى الموصى هو القدر النافذ فيه وصيته شرعا فاذا اوصى به ثانيا فقد خرج عن الوصية في
الاولى لانه ليس له ثلثان مضافا اليه على هذا الوجه فيكون بمنزلة الوصية هو القدر المعين من الاجزاء اوصى به لآخر بخلاف
قوله فلان ثلث من غير مضاف الى نفسه فانه مغلق بمجمل المال من غير ان يثبت الثلث لنافذ حصة الوصية فاذا اوصى بعد من
لا ينفذ والى الفهم منه انه بعض ذلك الثلث السابق بل الرابع الذي هو خارج عن الثلث المغلق باصل المال ولذا في الستة
مكون صوابا بمعدلة لا تضاهيها بمبدأ بالاول منها فالاول الى ان يسبق في الثلث عند عدم الاجازة وفي غيره قوله ثلثي
الثلث الذي عطف به وصيته والثلث المغلق في ونحو ذلك الحاصل ان الرجوع الى شيء واحد هو الاصل في كل وصية ان لم يخل
على الحقيقة سواء كان ثلثا من اصل الموقوف على الاجازة الوثيرة كلالا لان من جملة التوقف على الاجازة الوثيرة لا ينافيه بل
كالخيار الثابت للمتابع فانه لا ينافي ملك المشتري خصوصا على المختار ومن كون الاجازة مفعلا لا ينفذ عطفه ومن لم يولد فيها كان قبل
جميع الجميع وتوقف الزايد بناء على الاجازة كالوصية في الرجوع على الوصية في الرجوع على الوصية في الرجوع على الوصية في الرجوع
صحيح فلا بد من هذا الحكم لا يلفظ بديل على الرجوع عما سبق حكم بطلته هو المسئلة السابقة وكل ما في معناها منقضى في قوله

ثلاثي وهو موجود بالقرينة القوية ولو ابداه بقوله فلان ثلث فلان ثلث فكالاول لعدم القرينة الدالة على الرجوع فضلا عن
الصريح ومجرد الشك في الرجوع كان في عدمه فحكم بجهة الجمع يجعل في الزيادة عن الثلث عقبة القاعد في المستفاد من المبدأ الاول
فالاول وفي حديثه الدالة على الرجوع عمل بها وكان الثاني ناسخا للثاني وعلى هذا فلو قال لو زيد ثلث ثم قال اعطوا عمر ثلث
كان ناسخا للاول لما ذكرناه ولو عكس فقال اعطوا زيدا ثلث ثم قال اعطوا عمر ثلث لم يكن الثاني ناسخا للاول لغير ما ذكرناه من
القرينة الدالة على الرجوع وعدمه لو فرض في بعض الاوقات والافراد تخلفا بينهما حكما لوجودها فيه ووجودها فيها حكما لتخلفها
فيه عمل بعقضاها فيها واثباتا الا انه عند الخبر عن العوارض فظهورها فيه اذ ذكرناه وانفادها عن غير ظاهر ولو عكس ثلث على
عوضا عن ثلث في النجاسة او بالملفوف وحيثما يظهر وجهها مما حققناه والاخرى عدم التضاد هنا ايضا للشك في ايراد الرجوع
بدل ذلك مع كون اللفظ اعنان ثلث ماله امر اخر غير الثلث المنسوب اليه في باب الوصية الذي لث الفرائض على ايراد مع الاضافة
اليه لم يظهر ذلك الا مع الاضافة الى ماله وقد حققنا ان مجرد الشك كان في عدم الحكم بالرجوع وهو هنا موجود ولو فرض
وجود قرينه خارجة عن اللفظ افادة الرجوع عمل بها هنا ايضا كما ذكرناه الا ان ذلك امر خارج عن اللفظ هذا خلاص ما ينبغي
تحقيقه في هذه المسائل واعلم ان كلام الاصحاب قد اختلف فيها اختلفا كثيرا وكذلك الفتوى حتى من الرجل الواحد اختلفت
المسئلة في الكتاب الواحد فالعلماء في القواعد وافق المص على ما ذكره في المسئلة لكنه استشكل بعد ذلك في المسئلة الثانية وفي
الخبر رتب الحكم في الثانية كذلك الى علمائنا وجعل فيه نظرا وجه الاشكال والنظر ما ذكرناه ومن ان كل واحدة منها وصية يجب
شقيقتها بحسب الامكان ولا يجوز تبدلها مع عدم الزيادة ومجرد اضافة الثلث اليه لا يقتضي الرجوع لان جميع ناله ما دام حيا لم
يفسخ اضافته اليه وانما يخرج عن ملكه بعد الموت ونحن يقول بموجبه ان اضافة جود القرينة في هذه الاضافة على الرجوع من
لما ابداه بالاضافة الى ماله فضلا من جعل الثلث مطلقا في ايراد الرجوع فلم يحكم به فلهذا الاول في الخبر اعتمد على اعتبار
القرينة وعدمها كما حققناه وجزم بعد جودها في ثلث مالى ولم يضر للثلاث المضاف الى الموصي بل اعتمد على القرينة ومع الشك
فيها على عدم الحكم بالرجوع وهذا هو الحق في المسئلة والمحقق الشيخ على ر في الترخيص اعتمد في المسئلة على اصل الخبر اذ ذكرناه
رتبه عليه الحكم وهو ان الاصل في الوصية ان يكون نافذة فيجب جعلها على ما يقتضيه التفوذ بحسب المكان وانما يكون الثانية نافذة
اذا كان متعلقة بها هو الثلث الذي يجوز للمرض الوصية به فيجب جعلها عليه كما يجب جعل الاطراف بيع الشريك المصنف على استيفائه خلا
لببيع على ماله الخفيف ومع فتح تحقيق النضائي مثل ما لو قال وصيت ثلث لزيد وثلث لعمر فيكون الثاني ناسخا للاول فينفذ
اولى منه ما لو قال ثلث مالى ثم فرغ عليه لزيد او وصي لزيد بثلث ولعمر ربع وبالحال بعد من انشئت الفرائض ان يكون الوصية
الاخرى رافعة للاول مع اعتبار بانه مخالفا لما صرح به جميع الاصحاب والحا الى على ذلك فافهم من ان اطلاق الوصية محو
على النافذة وانت قد عرفت ما حققناه سابقا ان الاطلاق في الوصية وغيرهما من العقود انما يجعل على الصحيح اما النافذة
لا يثبت عليه فمع بوجه فلا اعتبار به فظم الاخرى ان الوصية بجميع المال يوصف بالصحة ووقوف ما زاد على الثلث على اعادة
ولا يقول احد انها ليست صحيحة وكذا لو باع غنما وعلم لصحة البيع وان لم يكن نافذة بمعنى انه لا ينفذ احد فيكون وما مثل من
بيع الشريك المصنف وان يحول على استحقاقه لا يؤثر هنا للفرق بينه وبين المتنازع لان جميع التركة مستحقة للموصي خالصا
اجازة فلو اوصى بما يثبت من ثم حكموا بعقده وصيته بما زاد على الثلث بصحة هبته وان توقف على اجازة الورثة لان ذلك
لهم كاجازة للتبائع بالنسبة الى ملك المشتري بل اضعف للخلاف في ان الملك هل ينقل اليه اليه من اجازة او لا والافاض
على ان التركة مملوكة للموصي ما دام حيا ومن ثم لو تمت الهبة لم يرد من ماله وكانت الاجازة تنفذ الوصية لا عقبة معتدلة
على اجازة اوصيائه وفداهي الشيخ في المبسوط عليه الاجماع وانما الخلاف في التنفيذ والعقبة للامة واصحابنا يجعلوا العقبة
احتمالا لموجو كالا فلو اذنا نقر ان الاطلاق يحول على الوصية الصحيحة وكل وصية من المذكور ان صحة سوا كانت نافذة ام لا
لم تدل الوصية المناخلة عن الوصية بالثلث على انها ناسخة للسابقة ورجوع عنها بل على ارادة الموصي اعطى كل واحد ما اراد
له به وان توقف ذلك على اجازة الورثة فان ذلك امر اخر غير الوصية المعبر عنها فلو ظهر بذلك لانه تضاد بين قوله وصيت
لزيد بثلث لعمر بثلث لا بين قوله لو زيد بثلث لعمر ربع بطريق واحد وانما يقع التضاد صريحا اذا قال بعد الوصية لزيد بثلث
او وصيت لعمر بثلث الذي وصيت به لزيد او بثلث او بالثلث الذي جعل الله تعالى غير متوقف على اجازة ومخوذ ذلك في مثل
قوله بثلث لعمر بالقرينة لا بالتصريح كما حققنا واما الشيخ ر في هذا فتقوله في هذه المسئلة غريب ففي الخلاف قال لا الوصية بثلث
ماله لاشان ثم اوصى بثلث لغيره ولم يجر الورثة كانت الوصية السابقة رافعة للاولى وناسخا لها ثم استدلال عليه باجماع القرينة
والاخبار وبانه قال العبد الذي كنت وصيت به فلان فقد اوصيت به فلان فانه يكون رجوعا عن الاول فكذلك اذا اطلق
وادعى عدم التفرغ من المعين والمطلق ثم قال في الخلاف ايضا لو اوصى له بماله ولاخر بثلث واجازة وبطل الاخير ولو ابدى بالثلث

على الزائد ونسبه زبد الماراد ان يقبل قولهم في ظل المال مع مبيته ويقض عليهم بما ادعوا ظنه كما لو ابا بعد احوالهم لو صيته بنصف
ماله طينا ان الف درهم نظير ان الف دينار فاذا حصلوا فحق عليهم بصفحة الاخوان في حسنة درهم وجبه قبول قولهم استنادا الى اصله على
العلم بالرابد مضافا الى ان المال مما يخفى غايبا ولا بد ان دعوتهم يمكن ان يكون صادقة ولا يمكن الاطلاق على صحت تضمين الامتنان
لان الظن من الامور الغشائية فلو لم يكف فيه بالهين لزم الضرر لغيره فاما البينة على دعواهم وجبه درهم والمص مما ذكرناه من
لفظة القليل والكثير وقد مر على ذلك مع كون المال مما يخفى كما ذكرنا لرجوع الى قولهم رجوع عن لفظ متيقن الدالة على معين
نعم الجيع الى دعوى ظن يجوز كذبه والافوى القبول في دفعه الى الموصي لم يصف ما ظنوه وثلاث باقى التركة فوله اما لو ارى
بعيدا وبادر فاجاروا الوصية ثم ادعوا انهم ضلوا ان ذلك بعد التركة واراد بغيره لم يفت الى دعوتهم لان الاجازة هنا تضمنت
معلوماً بانه بقوله لان الاجازة تضمنت معلوماً على الفرق بين ما اذا كانت الوصية بعين فاجاروها وهي هذه المسئلة زاعمين
انهم ان العين الموصى بها عقداً وثلاث التركة واراد بغيره فظهر من ان يكون لغيره المالى وظهور بين وبين ما اذا كانت بغيره مشاع
وهي الماشية حيث قبل قولهم في الثاني دون الاول وحاصل الفرق ان الاجازة هنا وقعت على معلوم ولو زعموا ان العين الموصى
كيف كانت من التركة فكانت الاجازة ماضية عليهم بخلاف الوصية بالجزء المشاع من التركة فان العلم بمقدار موقوف على العلم بمجموع
التركة والاصل عدمه فتقبل فيه دعوى الجواز ورجع ذلك على بناءهم على الاصل في الاول وعلى خلافه في الثاني مال في سائر التركة
بين المسئلة في القول في الخالص جعله في التركة في الفواعل احتمل او وجه القبول هنا ان الاجازة وان وقعت على معلوم لا
ان يكون مقدار الثلث او ما فارب ما ساجو فيه انما يعلم بعد العلم بعقد التركة والاصل عدم علمه بمقدارها وبناءهم على الظن فكما
احتمل ظنهم فله النصف في نفسه محتمل ظنهم فله العين بالاضافة الى مجموع التركة وان لم يكن قليلا في نفسه فخالفة الاصل هنا بظنهم
كثرة المال مع ان الاصل عدمه لا يوثق في دفع الظن عنه واعتقا كثرته بل يمكن عدم ظهور خلاف ما اعتقدوا من الكثرة ولكن ظنهم عليه
دبر قدم على الوصية وعلى المال الفاضل عنها وهذا موافق للاصل كالاول وايضا فان حمل المقضي للقبول في الاول مكان صدقهم
في الدعوى فيقدرا فاما البينة فما يعتقده وهو متحقق هنا لان الاصل عدم العلم بمقدار التركة وذلك يقضي جهة التركة العين
من التركة كالمشاع ولعل القبول وجه قوله واذا وصى بثلث ماله مثلا فاشاعا كان للموصي من كل شئ ثلثه واذا وصى بثلثي ماله
وكان بقدر الثلث فقد ملكه الموصي بالموثوق ولا اعراض فيه ولو زعموا لو كان له مال غائب اخذ له من ملك العين ما يحتمل الثلث
من المال الخاضع ويقف الباقي حتى يحصل من الغائبين الغائبين عن الثلث قوله ان الوصى له فادون فلا يخفى ان يكون معينا
او مشاعا كجزء من التركة فان كان الثاني فهو مشترك للورثة في كل شئ خاضع وغائبين وغيره فحكم حكم الورثة في النصف في المال
المشاع والمرح واجه وان كان الموصى به معينا كدار مخصوص وعبد ملكه الموصى له بالموثوق والقبول وليس للورثة اعراض فيه من حيث
ان فيه تحصيل ما عنهم بمجمل العين هي شتى فتوالت افعالها الدالة على ارضه فالموصى به ثلث ماله ماضى مطلقا من غير
اعتبار ان الورثة فاعيا الاموال هنا لا عينه والمعتبر وجود ضعف الوصية بايديهم بان كان له مال غائب او بيد مستلط
مانع فان لم يكن بيدهم شئ اصلا تسلط الموصى به على ذلك ثلث العين خاصة وكان ثلثها موقوف على تمكن الموارث من ضعفها
بشيء من المال وكان بيدهم شئ لا يقوم بالضعف اخذ له من العين ما يحتمل الثلث منها وما بايديهم من المال وكان الباقي منها
في موقوف لا يمنع تسلط الموارث عليه لا مكان حصول الغائب ما في معناه فضع الوصية بجميع العين براء عيني وضعه بيد
الغائب الحاكم ومثوبه او من يراه في ملكه الموارث والموصى به لان الحق مختص فيهم الى بين الحال ثم القدر الذي يخرج من الثلث العين
منها هل يسلط الموصى به عليه ام يمنع من النصف فيه ان كان مملوكا له وجهان الاول لوجود المقضي وهو ملكه الوصية
الحكوم بصفحة ما بالنسبة الى الثلث على كمال حال لانه غاية ما هناك ثلث الغائب باجمعه فيكون الخاضع هو مجموع التركة فملك
الثلث لغير مانع وجه النفع ان حق الوارث تسلط على ضعف ما يستحقه الموصى به على الثلث على الثلث على حد ما
يسلط عليه الوارث وهو هنا ممنوع بالنسبة الى الوارث لان ملكه لما زاد عن الثلث من العين غير معلوم الا ان جملته تقف
به الوصية والحال ان المال الذي هو ضعف العين موجودا وانما وقعت في الجميع لعدم قبض الوارث له فحيث يمنع الموصى به من
النصف في الثلث لاحتمال ثلث المال الغائب يكون الوارث شريكا في العين وفيه ان محرج الاحتمال لا يقوم دليلا
فقد على منع المالك المستقر ملكه على الثلث مع كون الباقي غير خارج عن ملكه بل استقرار ملكه موقوف على حصول الغائب لا فاصل
في الملك حاصل بالوصية والقبول والخروج من الثلث في الجملة ومن ثم لو حضر الغائب كان تمام العين اجمع للموصى به ومراره في
الوارث باحتمال ثلث المال يحصل بانفاق ما زاد على الثلث الى ان يظهر حال المال قوله ولو وصى بثلث عبد فخرج ثلثا
منه فاضته الوصية الى الثلث الباقي يتحصلا لا مكان العمل بالوصية الماراد ان عبد في ظاهر الحال فارصى بثلث ثم ظهر
كونه لا يملك منه الا الثلث انصرف الوصية الى المستحق منه ولا ينزل على الاشاعة فيه بصفحة في ثلث الثلث خاصة كالافراط وظن
البيع على احد الوصيين الفرق بينه وبين الوصية المستحقة منه لا ينزل على ان الوصية لا تقع الا باجملكه الموصى به ولو وصى بال
دراهم

الغير لغت بخلاف الاخر فانه منزله على مال الغير حق لو قال ملكي فلان لم يصح الاخر بالبيع يصح لما لا الغير بغيره وقوله على اجازته
 فاذا اجازته فلا الجازع وكانت الاجازة كاشفة عن وقوع الملك من حين البيع فمن ثم قلنا البيع صحيح وان توقف على الاجازة
 وحكي في الدرر من صحة الوصية بمال الغير مع وقوفه على اجازته لا وعلية هذا الاحتمال يشفع في نفوذ الوصية هنا في
 ثلث حقه لان المنة عليه كان ضعيفا لم تلتفت اليه المص ووقع بانصرافه الى ما يملكه وبنيه بما ذكره من الحكم على خلاف بعض العامة
 حيث حكم بنفوذ الوصية في المسئلة المفروضة في ثلث الثلث خاصة والمراد بانصراف الوصية الى الثلث الباقي صحته انما يرد من نفوذها
 ثم ان لم يملك الموصي غيره فقد في ثلث الثلث وقف في ثلثه على الاجازة وان ملك غيره اعتبر خرج من مجموع الثلث من الثلث كما
 هو مقرر قوله ولو اوصى بما يقع اسم على المحلل والمحرم بانصرافه الى المحلل تحصيله لقصد المسلم عن المحرم كما اوصى بعود من عبد الله
 انما يرد على المحلل مع انه لفظ مشترك ومن شأن مشترك ان لا يحمل احدهما عليه الا بقرينة اشارة اليه المص من النظر في ظاهر حال المسلم
 فان قصد تخصيص المحرم وكلامه عن اللغو ومنه عند شرعنا وجوب تنفيذ الوصية بحال كان لعموم من يدر بعد ما سمعوا به يتم
 الا بذلك قبل لا يصح الوصية مطلقا لانصرافه الى عود المملوك الغالب الصحة اقوى ولا غلبة بحيث لا يتبادر بغيره ممنوعه قوله ولو
 لم يكن له الا عود المملوك قبل بطلان بيعه في ازاله عن الصفه المحرم اما لو كان في الاصل بطلان الوصية موضع الصحة ولا انصرافه الى المحلل
 اذا كان الموصي من ذلك النوع متعدد بان يكون له عود له وعود حرج غيرهما فنصرف الوصية الى المحلل اولى بالحكم ما لو لم يكن له الا المحلل
 وان كان لفظه من المحرم اما لو لم يكن له المحرم فقبل بطل الوصية انصرافه الى غير المحرم حيث لم يكن له غيره فالحال انه قد خصها بما هو له
 فلا ينقل الى تحصيل غيره وقبل يصح الوصية به ولكن نزل عنه الصفه المحرم بان يحول عنها الى غيرهما من الصفات المحللة ان لم يكن وان
 يكن الا المنفعة المحرم بطلت الوصية واطلاق العبارة يقتضي ازالة من المحرم مع بقاء المنفعة ولو تحقق بكسره والاشفاق بخشفي
 بعض المناوع المحلل كفي في الصحة على هذا القول ويشكل مع خروجه عن كونه عودا لان وصيته معناه على وصفه العود فكسر خرج
 عن الاسم لا يقال اذا انتقل الى الوصية له فانه يفعل به ما شاء ومن جملته كسره بل هو واجب حيث يتوقف زوال الصفه المحرم
 عليه ولا يشكك في ذلك في جواز الوصية له لا في جواز تصرفه فيه بالكسر غير موثوق على صحة الوصية وصحتها
 موثوق على كسره فيندرو ولو قيل انه يمكن كسره من غير الوصية له قبل دفعه اليه فيندفع الدور حاشية ما تقدم من زوال اسم
 العود الذي هو متعلق الوصية فلا يكون بعد كسره موصى به فلا يحصل بدفعه الى الوصية له الامتنان والا فاقى انه ان لم يكن له
 الصفه المحرم مع بقاء اسم صحته الوصية والابطال بحصره فيها عند وهو ينافي في تحصيل عود من خارج ولو لم يوجد عند
 ما يتناول الاسم شرعا فيكون ذلك بمنزلة الوصية له اوصى المحرم قوله ويصح الوصية بالكلاب المملوكه ككلب الصيد الحايض
 والزرع في قوله المملوكه ثبت به على ان لو لم يقبل عملة الى بيع الوصية بها لعدم كونها اما لا شفعاية من ثم لم يصح بيعها عند البطلان
 لعدم الملائمة والا فاقى جواز الوصية بها وان لم يقبل عملة او يجوز بيعها لثبوت الاختصاص بها واشتغالها من يدالي بد بالاشت
 وغيره وهو من المال وشالته ذلك بعض العامة فنع من الوصية بها وان جازا فشاها وهو شاذ عندنا ايضا وفي حكم الكلال
 الاربعه المحرم الذي يتوقع الانتفاع به على الاقوى يجوز امتساكه وتربيته واما ما لا يحمل امتناؤه كالكل العفور فلا يصح الوصية
 به قطا اذا تقرر ذلك فاقى اوصى بكلب يجوز الوصية به فان وجد في التركة ذلك والا فان جازا فشاها من التركة ودفع
 الموصي له وان لم يجوز شرائه اتمل بطلان الوصية لعدم امكان انقضاءها على الوجه المشروع ومراعاة تحصيله بغير البيع اذ لا يلزم
 من عدم جواز بيعه عدم امكان تحصيله بغيره فيجب تحصيله على الوارث يقضاه من قبل الوصية مع امكان انقضاءها فان
 امكن تحصيله والابطال بشكل بانه لا يلزم من امكان تحصيله توافر جوبه عليه اذ لا يجزى عليه انقضاء وصيته مورثه الا في
 المورث وهو مشفق هنا فالاقوى البطلان مطلقا لو تبيع به مشترع من وارث وغير صحيح وان لم يكن ذلك واجبا قوله من اوصى
 بجزء من ماله فيه روايتان اشهرهما العشر في رواية سبع الثلث اذا اوصى بجزء من ماله فقلنا خالف الاصحاب في تعيينه معناه
 على اختصاصه بقدر معين شرعا وان لم يكن معناه لغة ولا عرفا ووجه الاختلاف اختلاف الروايات فيه فمنها من جعله ثلث ماله
 انه العشر وانه عبد الله بن مسعود عن عبد الرحمن بن سباع قال ان امرأه اوصيت الى قال ثلثي يقضيه به وبقية من ماله فلان
 فتايت ابن ابي ليلى فقال ما ادرى له ما سب ما ادرى ما يخرج من ماله ما عبد الله عن ذلك فقال كذا في رواية لهما عشر الثلث ان
 الله تعالى امرهم فقال اجعل على كل جيل منهن جزءا وكانت الجبال يومئذ عشرة فاجزاء هو العشر من الشيء وفي معناه وانه
 معاوية بن عمار قال سالت ابا عبد الله عن رجل اوصى بجزء من ماله قال جزء من عشرة قال الله نعم اجعل على كل جيل منهن جزءا
 كانت الجبال عشرة وروى ابن ابي ليلى عن ابي جعفر مثله واستشهد بالجبال وروى ابو بصير عن ابي عبد الله مثله
 هذه الاخبار وان ضعف سندها لكنها كسب بعضنا بعضا مع ان فيها الحسن كذا ذكرناه وذكر العلامة في المختلف ان حديث
 عبد الله بن مسعود صحيح لم يذكروا في سند عبد الرحمن بن سباع بل جعل الراوي عن الامام عبد الله بن مسعود ورواه الشيخ

بالعموم د

كذلك في الاستنباط وعليه العمل يكون صحيحا كما ذكره بل الموجود في النهاية هو عتك بخط الشيخ أبي جعفر ربه وابنه عن عبد الرحمن
سائر ربه ومحمول فلا يكون صحيحا ويؤيده كونه سالا بن أبي بلي كان بساله وسيل احتياجه مثل محمد بن مسلم وغيره عن كثير من المسائل وكذلك
في الدروس جعله صحيحا كما ذكره العلامة وبالجملة فالرواية بذلك فيها مضطربة السند ان لم يترجح رواية الهند بحيث اصل الا
سنبط فلا يكون صحيحا على كل حال وذهب جماعة من الأصحاب وأكثر المتأخرين الى انه ليس بصحيح أصلا بل بصحيح لم يثبت في السند
أبا الحسن عن رجل أوصى بغيره من ماله فقال إذا كان من سبعة ان الله تعالى يقول لها سبعة أبواب لكل باب منهم جزء مقسوم قلت رجل أوصى
بغيره من ماله فقال الله تعالى من ثمانية فرائضها الصدقات المفقورة والمساكين الآية ومثله روى أحمد بن محمد بن مالم في الصحيحين عن الرجل يوصي
بالأبواب السبعة وهذا القول صحيح رواه الأول أكثر فلذلك لم يثبتها المشهورون تلك الشبهة وهذه أصح ويقتضي خروج الصحيحين من حكم
صحة رواية عبد الله بن سنان وانضم إليها حسنة باب والباقي من الموقوف فوجب في بعضها وهو حق العلامة في الاحتياط بل هو ظاهر
وموافقنا للأصل وبهذا عن الأصحاب في رواية السبع السبع الثلث وهي الرواية الثالثة التي أشار إليها الأخرون وأما الحسن
خالد عن أبي الحسن قال سألته عن رجل أوصى بغيره من ماله قال سبع ثلثه وهذه الرواية مع جعل سندها بالحسن خالدا لا عامل فيها
والقريب بينها وبين رواية عبد الله بن سنان المنضم لثلاث أن الموصي فيها صحيح يكون بغيره من الثلث وهذا جعله من ماله لا اشكا
في جعل الثلث على معناه من العشر والسبع لا شيء سبب نسبنا الى المال من عشرة أو سبعة أو الى الثلث أو الى النصف أو غيرها من العشر
والسبع من ذلك الجزء المتقارب فالرواية الأولى لا تخالف سائر روايات السبع بخلاف هذه فأنما يقال بالجمع والجمع وحده جمع بين
الأبواب لجم الجزء على العشر مع استنباط العمل بالسبع الموقوفة بأسرها هذا الحمل أحد أصناف الرقبات المعتبرة وأما قوله ظهرنا
أن معنى قول المصنفين وابن شاذان أنهما اشتركا في رواية بن عبد الله بن سنان في رواية السبع وأما وجه الرواية فيهما متقدمة من الجانبين
وان قوله وفي رواية سبع الثلث إشارة الى رواية ثالثة لا هذه رواية الرقابتين وإنما أحدهما رواية السبع وهذه الأخيرة كما نؤمن ظاهرا
اللفظ قوله ولو كان بينهم كان ثلثها هو المشهور بين الأصحاب وقد تقدم في صحيحه البربطي ما يدل على ما شهد به أصحابنا وأما قوله
الثانية ومثله حسن صفوان عن الرضا أو ثقل السكون عن أبي عبد الله وذهب الشيخ في أحد قوله الى أنه السدس لما روى عن ابن مسعود أن
رجلا أوصى بغيره من ماله أعطاه الثلث السدس قبل أن يتم كلام العرب السدس وروى طبراني بن عبد الله عن أبي عبد الله أنه أمر
العشر لا يعلم به قائل أو من قبله الشيخ الى فهم الرواية وأما معناه فهو صحيح من ماله فظنه بالسهم وأنه ظن أن السهم والجزء واحد وقوله
كان بشي كان سدا هذا اللفظ من جملة الأجزاء المتعقبة الظاهر اتفاق أدلة يظهر فيه بخلاف المستند من الرواية عن علي بن الحسين
أما مثل عن رجل أوصى بغيره فقال الثلث في كتاب علي بن سنان قوله ولو أوصى بغيره فبني الوصية بها جعل في وجوه البروقيل يرجع بها
القول الأول وهو المشهور والآخر يرجح المال عن الوارث بالوصلة نافذة أولا لأنه فرض غنوه الى الملك الوارث يحتاج الى دليل
جها لزم من نصيبه من المال الجوهل المستحق فبني وجوه البروقيل لا يرجع الى الوارث بالأثر ثم يبدل الوصية للمنفعة عنه
بجواز البروقيل من مقتضا ومن ثم يخرج عن الوارث غايته جهالة المصنف فيصير فيما يصير من المال الجوهل ولا أن الموصي بما أراد بقوله
الغير مخصوصه فإذا افاق الموصي بالشيء العتيق يكون أقرب الى مراد الموصي بغيره من الرواية التي قال كذلك الى أن الحسن
استدل عن أنان أوصى بغيره فلم يحفظ الوصية إلا بأبوابها واحدا منها كيف يضعه والباقي في جميع الأبواب الباقية لصلها البروقيل بالبر
وجوه القرب من الفقهاء المساكين والمساكين والطرق وكل ما من غيرهم معتقدها والقول يرجع من الرواية ابن دريس بنظر الشيخ
في بعض فتاويه والامور في كثير من الأولاد والجمع لروايتها صحتها في تمام ما يرجع الى الميراث وجوابه مع استلزام الخبر عن النصارى
فيما البطالان لما ذكرناه من أن وجوه البروقيل مراد الموصي صافا الى ما ذكرناه من رجوعها عن ملك الوارث فلا نفوذ بمثل هذه الروايات
وقد تقدم لهذه المسئلة نظائر كثيرة في الوقف والحق قوله ولو أوصى بغيره سيف معين فهو في جبهته دخل الجهن في الوصية كذا الو
أوصى بغيره وفيه ثيابان غلبت منها مناع أو جاز بغيره فاش فان الوفاة ما في داخل في الوصية وفي قول آخر بغيره القول
بغيره جميع ما ذكر في الوصية هو المشهور بين المتقدمين والمتأخرين المستند الى الرواية في جعله الرضا قال سألته عن رجل أوصى بغيره
بشيء وكان في جبهته من ماله فقال لورثته انما لك النصف وبغيره لك المال قال فقال لا يل السبع بما في قوله قال فلنرجل أن
لرجل بصندوق وكان فيه مال فقال لورثته انما لك الصدق وبغيره لك المال قال فقال أبو الحسن الصدق في ما في قوله وعن عتبة
خالد عن أبي عبد الله قال سألته عن رجل قال هذه السقينة خلائق لم يسم ما فيها ومنها طعام أطعمها الفقير وما فيها قال
للأوصى وصيها الا ان يكون صاحبها منها أو ليس له شيء وهذا الرواية في صحيحه السند الا ان العرب شاهدها بخلاف الصحيح
وحديثه وهو حكم في أمثال ذلك فانه لو قيل قد سبغت أو سافران بسيفك لا يسم منه الا مجموع هذه الاشياء حتى لو جره عن عبد الله
الغلام سبغت أو العرب كان في إثبات الحكم وسعي الرواية شاهدة بالحكم بدخولها في قوله انما الباقي فلا بد للعرب على تناول
الطهرين المظروف غالباً والرواية فاصرة عن إثبات المطلوب فالقول بعلم الأول وجوده في قول العرب والرواية على شيء في بعض

الافراد ائمتهم كما انزول على عدم دخول الجنس والحلية بعض المواضع لم يدخل وجبله الامر مرجع الى عدم الدخول لامع العرف والفتنة
 والقول الذي اشار اليه المصنف واستبعد الشك في النية فان حكم بدخول هذه الاشياء بشرط ان يكون الموضوع على ما مونا والا لم ينفذ
 الوصية اكثر من ثلث وهو بعيد من وجوه احكامه اشترط عدم النقص وهو غير معبر في الوصية ثم وانما يعبر بها بعض الاحتيا في الاضرار
 على بعض الوجوه على ما فيه وثانيها انفقوها من اصل على تقدير العدالة ومن الثالث على تقدير غيرها وهذا انما يحكم احكام الوصية
 بل من احكام اقرار المرض على بعض الوجوه ومساواة ثلث النعم الحكم في هذه الاشياء مع ان الرتبة التي هي مشاحة اما ثلثها بعضها
 وهي رتبة عينية خالدة المشتملة على سببها خاصة فغلبت في غيرهما مع مخالفة للاصل بعيدا واعلم انه لا فرق في الحكم على تقدير بين
 بين كون الصدوق مفقودا والبراهمة شذوذا وعدم دخوله في المصنف حيث فيها بديك واحترام المصنف في المعين منه عما لو كان مع
 كما لو قال اعطوه سبعا او سبعا او صدوقا فانه لا يفتا ولا لا يفتا الا الاظهر خاصة على ما يدل من الروايات حيث خصها بالعين ولذلك لا يفتا
 عليها وهو في غير السبب اما في دفعه فلو دخل في الحلية فانما الحلية في الامع البعيت قوله ولو اوصى باخراج
 بعض ولد من تركته لم يصح وهل بلغوا القسط في رد بين البطلان والبراهمة من اوصى بجميع ماله من عدا لولد في بعض من الثلث
 الى قوله ومنه بر البراهمة في بعضه واختلاف الاحتيا فيمن اوصى باخراج بعض ولد من الارث هل يقع صحيحا ويخص الارث بغيره من
 الوارث بعد ان يخرج من الثلث ويبيع في ثلث ان زاد يقع بالبراهمة الاكثر على الثالث انها تحال للملكات الست فبلغوا قال الله تعالى
 هو صبيكم الله في اولادكم الا ولوا الاحرام بعضهم اولى ببعض روى سعد بن سعد عن الزهراء في رجل كان لبر من يدعيه فقامت اخرجت
 الميراث واما وصية فكيف اصنع فقال لا ازم الولد الا لشره فاشتمل لا بد منه الوصية عن شئ فادع له فبلغوا وجه الصفة واعقب الثلث ان الوجه
 من التركة سبعا في الوارث بها فكان كالواصية بها فاقضى من الثلث يعني حرمان الموصى باخراج من الثلث ومشاركته في
 الثلث ان كان معصا او لاختصاص باليان وان لم يكن وهذا القول حجة العلامة في الخلاف وعلى هذا فلا حاجة لفتنة في الجمع
 بضعف بان الحمل على الوصية خلاف ما دلوا للفتنة لان اخرج من الارث لا يقتضي كون الوصية ضريبة لاني الوارث وان لم ير منه
 رجوع الحصة لهم لان ذلك ليس بالوصية بل لا مستحاطا في التركة حيث لا وارث غيره وبما لم يكن خالا الوصية غالما بالوارث كما لو
 يكن له الا ذلك الولد ولا يعلم من ورثه بعد ولم يحظر على ناله الوارث فالحكم بالوصية بذلك عدول بالقسط الى ما يدل عليه با
 الدلالة لان فان اشاعوا لانه المطابقة والتمسوا في هذه لانه لا التزام فعدت في تخلف شرطها لان شرطها التزم البين بحيث يلزم
 من شرط الميراث نصوا لادم ومع الوسط وهو منصف كما اشترط من جواز زهولة عن الوارث اصل عدم الثبات اليه بل عدم مفرقة
 وانما شرطه ان لا ينفصل الولد الوارث فالبطالان مطلقا في الوارث فبقوله ومنه بر البراهمة في وجوه مخيرة الى ما رواه الشيخ والصدوق
 عن حماد بن عمار بن السري قال قلت لابي الحسن مؤتم ان علي البسر يوصي في الفلانة فقلت وان ابو جعفر اوصى على ام ولد فامر من
 اخرج من الميراث قال لا اخال له اخرج فان كنت صادقا فبصير جليل قال فخرجت فقلت لابي يوسف القاضي فقال لا اصلح الله
 اما جعفر على السري وهذا اوصى على ام ولد فقلت رفع الي من ابي فقال لانا نقول فقلت له نعم هذا جعفر على السري وانا وصي
 على السري قال فادفع اليه الوارث فقال اريد ان اكلمك قال فادته فدون حتى لا يصح احدكم ان يوصي فقلت له هذا اوصى على ام ولد
 فامر به ابووه ووصي له ان اخرج من الميراث ولا ارث شيئا فان كنت موصيا فبصير جعفر في الميراث فامر به رسالة فامر به ان اخرج من الميراث
 ولا ارث شيئا فقال لانا انما الحسن بك قال فقلت نعم فاستحطت في ثلث قال فقلت نعم فقلت له هذا اوصى على ام ولد
 بعد ذلك قال الشيخ في كتاب كتاب بعد نقل الحديث هذا الحكم مقتضى على هذه الغصة فيعكسها الى غيرها وقال صدوق عقيب
 هذه الرواية من اوصى باخراج ابن من الميراث ولم يحدث هذا الحديث لم يجر الموصي انفاقا وصية بذلك وهذا يدل على انها غاملة
 بها فيمن حصل ذلك اما الشيخ فكل امرج فيه ولما ابن بابويه فانه وان لم يصح به بل انما يدل بمضمومه عليها لانه قد مضى في اول كتابه
 على ما بينكم فيه يقتضي به وكيفية عليه فيكون حكما بمضمونه وما ذكره من نفسه عن من لم يحدث ذلك وقع ثلثه في غيره
 فهو المستغنى هذا هو الوجه الذي اشار اليه المصنف ووجه جبر الرواية ان الوصية الواوي مجهول الاسم والعدالة بل في غيره ولا في غيره
 انتم العلي وهو مشترك بين القدر والضعف واعلم انه لا فرق في الحكم بين الولد وغيره من الوارث احكاما بالبطالان ان ينفقها من بين
 الثالث وان علمنا بالبراهمة وجب فضها على مورثها وهو الولد المحدث للحديث المذكور وفوقها بما خالف الاصل موده قوله ولو
 اوصى بلفظ يحمل في بعضه الشارع رجع في غيره الى الوارث كقوله اعطو خطا من مال اوفسقا او صبيا او فليلا او سيرا او جليلا
 او جربلا اما رجع في ذلك لغزوة عكرا ولا شرعا فكما يتصور صلاح لان يكون متعلقا بالوصية اما في القسط والصبية في الخط والقبيل
 والبسر فواضح واما في الجليل والجريل فاما في معناها كالتعظيم والقبس انما وان كان يقتضي عرفا بادة على المقول انه مع ذلك
 يحمل ارادة الاقل نظر الى جميع المال منصف بذلك في نظر الشارع ومن ثم حكم بكفر مسخ لقليل وكثيره كما بينه عليه في الاقرار
 مثل ذلك منفيين على الحكم في الموضوعين ولا ينافي مع ذلك وصفه بالقليل ونحوها لا خلاف في الحديث يقتضي من حيث المقدار

العصبة

الوصية لانه اذا كانت المدة من حين الوصية قد مضت كذلك فخطريه وان يكون فلا مضى من حين الوصية الى المولد عنه
الحمل قبل الوصية ولو ولد منه فبين ان مضى مدة الحمل والاطل امكن وجوده حال الوصية وعدمه فخطريه ان كانت الامه فراشا بحيث
يمكنه مجده بعد الوصية بحكم بعضهما الا لا لعدم تقدم حالها وان كانت خالصة من الغر اش بان قارضا الوصية الى المباح
وطوبى لها من حين الوصية بحكم وجوده على الظاهر واصلا لعدم وطى غيره وما يقال من ان الظاهر الغالب انها مولودة
لشعره شمره فربما فاقول قبلها انهم كونه موجودا وان كانا فاشا وان لم يمكن وطوبى لها بحالها الشبهة محرمها لو كانت كاتر
او ليس فيها حذو العلم الضابط لان المسئلة بدفع بان الحكم التابى من حيث على اصل المقدم على الظاهر عند الغرض الا فيما
شد وبالجمله فالمسئلة من باب تضارض الاصل والظاهر فلو خرج مخرج الظاهر عليه بعض مواردها كما ينفي في نظيره لم يكن بعيدا
ان لم ينفي الاجماع على خلافه وكيف كان فلا خروج عما عليه كما اعلم ان الاحتياط المصنوع لها من روح واضح وان كان المفقود
كون الحمل مكرها مع التزج الوفي المشروط على مولده وفي اولها وعلى مولها لو كان مولده هو الموصى مع الحر على القول يجوز
افتراد اولها ما فرضه خلوها من مولى فتركه الى كما ذكره غيره لان المولى الى الحر ينجبه لولد ويمكن على تقدير فرضه في مولى فربما
على القول بان يترك اذا ملك الامر والحكم مخصوص بحمل الامه كما يظهر من مثله ولغيبا خلوها من روح وهو ان كان اللفظ مطلقا
ولو كان الحمل لغير الامه من ابها مخرج واشروط وجوده حاله الوصية بحمل الامه لان العلم به لا مفيد بولا دفه قبل سنه شمره ولا
انقضاء وجوده حالها بل يعلم منها عشرة اختلافات الجواز في ذلك لاختلاف كثير والمخرج فيها الى العادة الغالبة لعدم ضبط الشا
حملها كالادعى بخلاف العادة باختلاف اجتنافان للغم مقدا معا وكا عادة وللقبر مقدا رازا عدا وكذا الحمل وعجزها
من الجواز يرجع فيه الى العادة لانها المحكمه عند انتفا الشرع وحيث يقع الشك الوجه في الوصية لا يحكم بصحتها وبشكل مع
هذا حمل الادعى مع المتيقن والجوازات على الغالب لا شر انما في المقتضى على التقديرين قوله ولو قال ان كان في بطن هذه ذكر
فله درهم وان كان انثى فلها درهم فان خرج ذكر وانثى كان لها ثلث درهم اما لو قال ان كان الذكركم بطنها ذكر فكذا وان
كان انثى فكذا فخرج ذكر وانثى لم يكن لها شئ الفرض بين الصبيته ان الاول غير وجود الذكر في بطن وجود الانثى فخرج من غير
ان بعض ما في البطن في احد الجاه فاذ وجد ما في البطن جرد ان في بطنها ذكر فبسطوا ما وصل به وان كان في بطنها انثى
فبسطوا ما اوصى به لم ينفى الشرط فيها او زيادة الاخر لا يضر لان الظرفية بشئ لا ينافي الظرفية لغيره بخلاف الثانية فانه شرط صغر
الذكور والافوق في حمل الحمل فكذا غير كون جميع ما في بطنها هو الذكر وانثى فاذ وجد ما في بطنها من الذكركم بطنها
ذكر ولا انثى بل هما معا والمجموع غير كل واحد من اجزائه فلا يستحقان شيئا وحكم العادة الثانية ان كان ما في بطنها او ان كان
حملها ويخوذ ذلك فخرج ولو ولدت خست مع المبالاة لانه المتيقن يتكلى ان ليس طبعها ثالث مع لعمري ان علم استحقاق شئ لا يبرهن احد الاخر
ولو ولدت والاصوات الاول كبرها واشين او هما معا فحق تجزير الوارث في اعطاء نصيب الذكر كما شاء ونصيب الانثى كما يشاء
واشراك الذكرين والدرهمين والانتين في الدية والابقا حتى يصطلي او جرد بها الاول لان المستحق للوصية هو كبر في
بطنها وانثى في بطنها وهو صان عليها ان يكون نصيبه الى الوارث كان كل لفظه من الوصية ولا يوجبها انما الاستحقاق لكل واحد
من الذكرين بما عين له وكل واحد من الانثيين كذلك لان الموصى لم يفرق ذكره فلا يتناول ما زاد على واحد بل كان التسمية لهما فحق
كما لو اوصى لحد الشخصين او الفغير ويخوذ ذلك قوله ونفع الوصية والحمل وما تحمله الملوكة والشجر كما انفع الوصية لسكرى الدارمة
مستفيلة المراد صحة الوصية بالحمل الموجود في بطن امه والمخدر وقد تقدم حكم الموجود وانما اعاده لغيره عليه فبهم والمراد بالملوكة
هنا ما لم الامه فوضعت في بطن امه في جوار الوصية بالمخدر من ذلك بين المضبوط بمدة المخدر في هذه السنة وعشرين سنين او بعد
كادعزوين المطلق والعام المتناول لجميع ما يتجدد منها ما اذ انت حية ولا في المضبوط مدة المتصل باليون والمناخر كما سنة لفلان
فلان من المخدر والعام المتناول لجميع المخدر من لفظه بدل عليه كقول كل حمل يتجدد زايما ويخوذ ذلك ولو كانت الوصية بالاعطى الذهب
ذكره المص كقوله اوصني بما يحل فضل ينزل على العوم ام يحل على كل حمل واحد وثمره واحدة يعني على ان ما الموصولة هل
يعتد العوم ام لا وفي خلاف بين الاصولين ومع الشك فالواحد معلوم والاصل فيما بعده عدم التسرع به ويصح في بحث
اخر وهو ان الحمل المتجدد يدخل في هذه العينة فطعا لانها بصيغة المضاع وهل يدخل الموجود حال الوصية يعني على المتضا
هل هو مشترك بين الحال والاستقبال ام مختص باحدهما حقيقة وهو في الاخر مجاز فخره بين الاصولين والغويين وعابث في
الحكم والافوى عدم دخول الموجود للشك في مناوله للحال والاشراك الموجود لعدم حمل على المعين على المختار عند
الاصوليين وبالجمله فالمسئلة مشكلا لما خذ جذا قوله ولو اوصى بمخدر بعد او غيره فبشأن وسكن دارا وغيره ذلك من المنافع
على التاميد او لا معينة فخرج من المنفعة فان خرج من الثلث والاك ان الموصى لما يحملة الثلث القرض من ذلك بيان
كيف لا حشاشا للثقة من الثلث وان لم يكن المنفعة الموصى بها موبدة فامها سهل لان العين ينبغي لها ثمة معينة بعد اخراج

ان كان الحمل قبل الوصية ولو ولد منه فبين ان مضى مدة الحمل والاطل امكن وجوده حال الوصية وعدمه فخطريه ان كانت الامه فراشا بحيث يمكنه مجده بعد الوصية بحكم بعضهما الا لا لعدم تقدم حالها وان كانت خالصة من الغر اش بان قارضا الوصية الى المباح وطوبى لها من حين الوصية بحكم وجوده على الظاهر واصلا لعدم وطى غيره وما يقال من ان الظاهر الغالب انها مولودة لشعره شمره فربما فاقول قبلها انهم كونه موجودا وان كانا فاشا وان لم يمكن وطوبى لها بحالها الشبهة محرمها لو كانت كاتر او ليس فيها حذو العلم الضابط لان المسئلة بدفع بان الحكم التابى من حيث على اصل المقدم على الظاهر عند الغرض الا فيما شد وبالجمله فالمسئلة من باب تضارض الاصل والظاهر فلو خرج مخرج الظاهر عليه بعض مواردها كما ينفي في نظيره لم يكن بعيدا ان لم ينفي الاجماع على خلافه وكيف كان فلا خروج عما عليه كما اعلم ان الاحتياط المصنوع لها من روح واضح وان كان المفقود كون الحمل مكرها مع التزج الوفي المشروط على مولده وفي اولها وعلى مولها لو كان مولده هو الموصى مع الحر على القول يجوز افتراد اولها ما فرضه خلوها من مولى فتركه الى كما ذكره غيره لان المولى الى الحر ينجبه لولد ويمكن على تقدير فرضه في مولى فربما على القول بان يترك اذا ملك الامر والحكم مخصوص بحمل الامه كما يظهر من مثله ولغيبا خلوها من روح وهو ان كان اللفظ مطلقا ولو كان الحمل لغير الامه من ابها مخرج واشروط وجوده حاله الوصية بحمل الامه لان العلم به لا مفيد بولا دفه قبل سنه شمره ولا انقضاء وجوده حالها بل يعلم منها عشرة اختلافات الجواز في ذلك لاختلاف كثير والمخرج فيها الى العادة الغالبة لعدم ضبط الشا حملها كالادعى بخلاف العادة باختلاف اجتنافان للغم مقدا معا وكا عادة وللقبر مقدا رازا عدا وكذا الحمل وعجزها من الجواز يرجع فيه الى العادة لانها المحكمه عند انتفا الشرع وحيث يقع الشك الوجه في الوصية لا يحكم بصحتها وبشكل مع هذا حمل الادعى مع المتيقن والجوازات على الغالب لا شر انما في المقتضى على التقديرين قوله ولو قال ان كان في بطن هذه ذكر فله درهم وان كان انثى فلها درهم فان خرج ذكر وانثى كان لها ثلث درهم اما لو قال ان كان الذكركم بطنها ذكر فكذا وان كان انثى فكذا فخرج ذكر وانثى لم يكن لها شئ الفرض بين الصبيته ان الاول غير وجود الذكر في بطن وجود الانثى فخرج من غير ان بعض ما في البطن في احد الجاه فاذ وجد ما في البطن جرد ان في بطنها ذكر فبسطوا ما وصل به وان كان في بطنها انثى فبسطوا ما اوصى به لم ينفى الشرط فيها او زيادة الاخر لا يضر لان الظرفية بشئ لا ينافي الظرفية لغيره بخلاف الثانية فانه شرط صغر الذكور والافوق في حمل الحمل فكذا غير كون جميع ما في بطنها هو الذكر وانثى فاذ وجد ما في بطنها من الذكركم بطنها ذكر ولا انثى بل هما معا والمجموع غير كل واحد من اجزائه فلا يستحقان شيئا وحكم العادة الثانية ان كان ما في بطنها او ان كان حملها ويخوذ ذلك فخرج ولو ولدت خست مع المبالاة لانه المتيقن يتكلى ان ليس طبعها ثالث مع لعمري ان علم استحقاق شئ لا يبرهن احد الاخر ولو ولدت والاصوات الاول كبرها واشين او هما معا فحق تجزير الوارث في اعطاء نصيب الذكر كما شاء ونصيب الانثى كما يشاء واشراك الذكرين والدرهمين والانتين في الدية والابقا حتى يصطلي او جرد بها الاول لان المستحق للوصية هو كبر في بطنها وانثى في بطنها وهو صان عليها ان يكون نصيبه الى الوارث كان كل لفظه من الوصية ولا يوجبها انما الاستحقاق لكل واحد من الذكرين بما عين له وكل واحد من الانثيين كذلك لان الموصى لم يفرق ذكره فلا يتناول ما زاد على واحد بل كان التسمية لهما فحق كما لو اوصى لحد الشخصين او الفغير ويخوذ ذلك قوله ونفع الوصية والحمل وما تحمله الملوكة والشجر كما انفع الوصية لسكرى الدارمة مستفيلة المراد صحة الوصية بالحمل الموجود في بطن امه والمخدر وقد تقدم حكم الموجود وانما اعاده لغيره عليه فبهم والمراد بالملوكة هنا ما لم الامه فوضعت في بطن امه في جوار الوصية بالمخدر من ذلك بين المضبوط بمدة المخدر في هذه السنة وعشرين سنين او بعد كادعزوين المطلق والعام المتناول لجميع ما يتجدد منها ما اذ انت حية ولا في المضبوط مدة المتصل باليون والمناخر كما سنة لفلان فلان من المخدر والعام المتناول لجميع المخدر من لفظه بدل عليه كقول كل حمل يتجدد زايما ويخوذ ذلك ولو كانت الوصية بالاعطى الذهب ذكره المص كقوله اوصني بما يحل فضل ينزل على العوم ام يحل على كل حمل واحد وثمره واحدة يعني على ان ما الموصولة هل يعتد العوم ام لا وفي خلاف بين الاصولين ومع الشك فالواحد معلوم والاصل فيما بعده عدم التسرع به ويصح في بحث اخر وهو ان الحمل المتجدد يدخل في هذه العينة فطعا لانها بصيغة المضاع وهل يدخل الموجود حال الوصية يعني على المتضا هل هو مشترك بين الحال والاستقبال ام مختص باحدهما حقيقة وهو في الاخر مجاز فخره بين الاصولين والغويين وعابث في الحكم والافوى عدم دخول الموجود للشك في مناوله للحال والاشراك الموجود لعدم حمل على المعين على المختار عند الاصوليين وبالجمله فالمسئلة مشكلا لما خذ جذا قوله ولو اوصى بمخدر بعد او غيره فبشأن وسكن دارا وغيره ذلك من المنافع على التاميد او لا معينة فخرج من المنفعة فان خرج من الثلث والاك ان الموصى لما يحملة الثلث القرض من ذلك بيان كيف لا حشاشا للثقة من الثلث وان لم يكن المنفعة الموصى بها موبدة فامها سهل لان العين ينبغي لها ثمة معينة بعد اخراج

بشأن قوله ولو اوصى بفسوس انصرف الفوس والفتا والنفل والحبس الامع فنهى نفل على غيرهما اسم الفوس يطلق على العربي ويحى
التي يرمي بها النبل وهي التمام العربي على الفارسية هي التي يرمي بها اسمها الفتا وعلى القسي التي لها حجر منقذ منها التما
الصغار ولسمى الحبس على الجلا هو وهي مما تخرج به لبيدات وعلى فوس النذات والتابو الى الفهم من لفظ الفوس احدا لا فوس
الثالث فاذا اعطوه فوسا حمل على احدها دون الجلا هو وفوس النذات هكذا اطلق الفهم والاكثر وقال ابن ادريس مجاز لورثة
في اعطاهما شاورا من الخمس لان اسم الفوس يقع على كل واحد منها ولا دليل للتخصيص في كل واحد من القولين نظرا لان الذهب
الى التجيز بين الثالث بعين بان الاطلاق اسم الفوس على الخمسة ولكن يدعى غلب في الثالثة عرفا ويقضي في الثالثة اتباع المعرفة في
ذلك وهو يختلف باختلاف الافراد والاصفاق ولا ريب ان المبادي في ثمانتها هو الفوس العربي خاصة فوس الحيوان لا يكا
يعرف اكثر الناس ولا يضر في فهم احد من اهل العرب فساو لورثة لورثي بعد ونظر ابن ادريس في الاطلاق اللغوي بعد لكن العرب
والافوي انان وحديث فنهى فخصص احدنا حمل عليه مثل ان يقول اعطوه فوسا لبيدات ونعيرش به وشبهه بنصرنا الى فوس
المحدث ونعيرشها فخرج فوس النذات والبيدات اذ لم يكن معاد او الفهم وان اشغفت القولين اثنى عرب بلدا الموصوفان فدلنا
الوارث ولو قال اعطوه ما سمي فوسا فحق تجيز بين الخمسة وفيها الاشكال كالاولى وجمان اوردتها الاول اذ انورد لك قالوا
اجبا اعطاهما يطلق عليه الاسم عرفا وهو متفق بدون الورث على الظاهر فعيل لان المفصول من لايم الابد نونا القضي للنسبة
الى السبع بل اولى لا يدون بمنزلة الاسم عرفا وهو متفق بدون الورث على الظاهر فعيل لان المفصول من لايم الابد نونا القضي للنسبة
مشاوبا فلا ورثة الخجاني في غير ما شاورا منها هذا كالتبني لما سبق مع افادة فاعلة كنية فان لفظ الفوس يطلق على اشياء متعد
على القولين فينجز الورثة في اعطاهما شاورا وانما انصرف اليه اللفظ من التثنية والخمسة غيرهما وهذا اللفظ وان كان يعلى القاعدة
غير هذه المسئلة الا ان موسيطة بين احكام الفوس من شدا الى تخصيصه مسئلة وان كان حكمه على الاطلاق صحيحا انتم والكتبة
مشاولة للفظ المشترك لانه هو اللفظ الواضع على اشياء متعددة في حكم المتواطئ فان الوارث في غير افراده الداخلة تحت معنا
ويمكن اذ خال في العبارة يجعل الاشياء الواضع عليها اللفظ عليها اعم من كونها داخلة تحت غير اسطر وهو المشترك او بواسطة
المعنى الواحد وهو المتواطئ هذا التمر فائدة وفي عبارة العلامة رضي الله عنه بل اذ شرا على ما بينه من النكف والحاصل ان الموضوع يلفظ
يقع على اشياء او فوعا مشاوبا اما لكونه متواطيا ان يكون الوصية يلفظ له معنى ذلك المعين يقع على اشياء متعدده كالعيد
او لكونه مشترك بين معان متعددة كالقوس فان المورثة الخجاني في غير ما شاورا اما في المتواطئ فان الوصية وصية بالاشياء
الكلية وخصوصا افراد غير مفقولة الاشياء فينجز الوارث في غير اى فردا الوجود متعلق الوصية في جميع الافراد اما
المشتركة فان متعلق الوصية هو الاسم وهو صاف على المعاني المتعددة حقيقة فينجز الوارث ايضا وبما قبل في المشترك بالغير
وهو بعيد فكل ما اولا لعل فوس لا فوس الا واحدة انصرف الوصية اليها من اى الاجناس كانت هذا انه حكم الوصية
بالقوس وبما صلا ان التجيز بين التثنية والخمسة انما هو اطلاق اعطاهم القوس من غير ان يصفى الى نفسه فانه في نفسه مشترك متعددا
ما لو قال اعطوه فوسا ليس الا احدها انصرف الوصية اليه من اى نوع كان ليعقده بالاضافه وفرض مع قوله اعطوه فوسا
ان له شيئا متعددا فكل ما سبق في التجيز بين التثنية والخمسة انما هو اطلاق اعطاهم القوس من غير ان يصفى الى نفسه فانه في نفسه مشترك متعددا
فان كان احدها خاصا من الغالب حمل عليه وان اشرك في الغلبة فنجز الوارث وان ضده الغالب مع وجود غيره كما لو كان
له فوس ذلك وفوس نبل وفوس خجاني فينجز الاجرة خاصة ولو لم يكن له الا فوس ذلك فجل هو خاصة ففي التجيز بينهما او الاضرب
الى الجلا هو لانه على جهات وعلى ما اخرناه من ايمان العرب يرجع اليه هنا واعلم ان الفوس يجوز ان يكون ثمانية لفظ
سما عا ذكر جماعه من اهل اللغة فلان ذلك انما هو في فوس فوسا ولو اوصى اى من جماعته كان الخجاني في الغيبة الى الورثة ويجوز
ان يعطوا صغيرا وكبيرا صحيحا ومعيبا الماوك من الالفاظ المتواطية بالنظر الى ما تحت قضاها من الافراد يشمل الذكر والانثى
والخمس والصغير والكبير والصحيح والمعيب المسلم والكافر فينجز الوارث في اعطاهما شاورا فوقع اسم على كل واحد منها واما
اجزائها فالمعيب مع اطلاق الموصى لم يجعل عليه التوكيد في البيع كقولنا عفو المعاصي ما صبيته على المكاتب بطل فيها
حفظ المالك بخلاف الوصية فانها ابرع محض فنيبغ اللفظ فان بعض المال ليه انما ينجز الوارث مع وجود المصدق في التوكيد
نفي الوجود ولو لم يوجد له ملك بطل وهل المعير بالوجود عند الوصية والموت وجمان اوردتها الثاني لانه في الحكم
بالامتناع وعدمه كما اعتبر المانع وجب الاول اضافة المال اليه ليقضى لوجود المصا فلو لم يملك ما يملكه بعد فدلنا
واحد اثنين للعتبة فان ما توافقت الوصية فان قتلوا المبتلى وكان لورثة ان يعينوا له من شاورا بدعوا فانه ان صاروا اياهم
والا اخذها من الخجاني المرد بها كهم موثمة ما بين فلهم وان كان اللفظ اعم لوقتها الا واحدا اثنى على الوصية لان المقبول
بمنزلة الوجود ومن ثم لم يطل الوصية بفضل الجميع فينجز الوارث في غير من شاورا من المح والمقبول ووجه الاطلاق مع موث الجميع

فوان متعلق الوصية بوجه فخلان الفل لبنا المالبه بشون البصر على القابل وهو يدل عن العين فكانت للموصي والوصية
بذلك بعد الوفاة لا دراج بان الاتمام فيه غير اشكال كان قيامه في حال حيوة موضع خلاف في بطلان الوصية وعلمها من
حيث فوان متعلق الوصية من بقاء البذل وهو البصر ان كان الاحصاء علم البطلان واما المالك بالقرينة فلا فرق بين وقوعه
في حيوة وبعد موته في البطلان ان استوعب في التحصيل ما يقع في احد فبقيد به بعد الوفاة لا وجه له واعلم ان الحكم بعدم البطلان
لوقتل الوفاة واضح على تقدير سبق القول للفل وعلى القول بكون القبول كاشفا من سبق المالك بالقبول وبالمرة
اما على القول بانها لا يملك الا بالقبول فيقبل ان يقابل كالموت لغوات محل الوصية بل ملكه كذا ضله العلامة في الذمة
وهنا انما يتم على القول بانهم لو قتلوا حال الحيوة بطلت ما لو قتلوا بعد البطلان ح فغده لو قتلوا بعد الوفاة على جميع التقا
بطريقا اولي المتعلق بغيره في الجملة وان لم يتم بخلافه في الجمل لعدم ضرورة ذلك الموصي ح فلو لم يثبت الوصية بشاهد
مسلمين على بين ومع الضرر وعدم عدول المسلمين فيقبل شهادة اهل الذمة خاصة لا يشبه في بشون في الشهادة شاهد بين
مسلمين على بين لان ذلك مما ثبت به جميع الحقوق علما استثنى ما يوقف على اذينة وحكم الوصية اخذت من غيرها ومن ثم
قبل في الشهادة المرأة الواحدة على بعض الوجوه وشهادة اهل الذمة كذلك ولا فرق في قبولها ما بين كونها مال ولا مال
ومع عدم وجود عدول المسلمين فيقبل شهادة عدول اهل الذمة بالمال لا بالبر والقرينة ودعوى من ينهزم اليه والاشهاد
اشراط قبولها بالسفر وتخليتها بعد الصلوة فالبين لا يشري به ثمن ولو كان ذافره ولا تكتم شهادة الله اذ المن الا شري وفيك
اذ ارناب الوصية في الحث في شهادتها وانته وان عشر على انما شهادتها بالباطل فليس ينقص شهادتها ما حتى يشاهد
فهو مان مقام الشاهد الا ان ينقص ما يثبت لشهادتها الحق من شهادتها واما اعتدلتا اذا المن نظاما بين اكثر الاشياء
ومنه المسم لم يعتبر السفر وجعلوه خارجا عن الغالب لا الخلف واوجب العلم بعد الفحص عن ضرورة الامر وهو حسن
لعدم طهارة السفط ويمكن استنادهم في عدم اشراط السفر في موثقة هشام بن الحكم عن ابن عبد الله في قوله نعم واخر من
عنه كمال اذا كان الرجل في بلاد البر فيجاءه اصل جائز شهادة من ليس مسلم على الوصية فانما باطلانها الحضر والسفر ولو
وجد مسلمان فاسقان فالدينان على ان اولي الاية ما المسلمين ان يجوزون وتبين على اعتبار طهارة اعدالهما هو المشهور
اذ الحكم بها لم يظهر خلافها كما ذهب اليه جماعة من الاختصاص على الثاني لا يوجب تقديم المسلم من المسلمين لا ينعى عدل وعلى الثاني
ففي تقديمه على اهل الذمة وجهان واخذنا العلم بتقديم المسلمين بل قدم الغاسق بن اذا كان من غير الكذب في الجحانة
وفيمنه نظر فلو لم يعلل في الشهادة بالملة شهادته او اصدع اليه لو شاهد امرائين الحكم فيها موضع وفان لا انصاف الكلي
بشون المالك لطلق المالك والوصية بالمال من لزمه وفقد في قوله نعم فوجد ان من خض من المشد على الاكتفاء بجل
امرائين ولا خلاف عندنا في الاكتفاء بالشاهد مع اليه وهو باق في الشدة عن النبي وسبنا انتم نعم قوله فيقبل شهادة الواحد
في ربع ما شهد به وشهادة اثنين النصف مما شرا في ثلثة الارباع وشهادة الاربعة في الجميع هذا ابرم موضع وفان بين الاختصاص
ورود في الصحيحين الصان من عن اهل المؤمنين ولا يخفى ان ذلك مع العدة لانه كما هو المعبر كل شهادة لا يوقف بشون
ما ذكر بشهادة من على اليه لا طلاق النصوص فلو اعترضتم فاجز البيان عن خوف الحاجة ولا يبعد بعد بشون النص وان كان
مخالفا الحكم غير من المحض فانها تختلف بحسب الشهادة اختلفا كثيرا واختلفت العلامة في ذلك كره وتوقف الحكم في جميع الاقسام
على اليه كما في شهادة الواحد من اليه سبع شهادة الواحد يوجب بشون الحكم للجميع فلا ينعى مثل في البعض ولو فرض
ان تمام اليه الى الاثنين او الثلث ثلث الجميع لقيام مقام الرجل اما الواحد فلا يثبت انما هو الراجح مطلقا ولو شهد بجل
واحد في ثبوت النصف بشهادة من غيرهم نظر الى قيام شهادة مقام اثنين او اربع خاصة في المنه من حيث انه لا يخصص
المرأة او سقوط شهادة اصلها ونوافها خالف الاصل على مودده او جرحه وسطها الوسط والختم كل امرأة على الاقوى مع احتمال
سقوطها هناك كره الرجل الواحد واعلم ان المرأة الواحدة لو علمت بحال فاضعت الما حتى صار بعد قدر الموصي ثلث
الجميع مثل ظاهره واستباحه الموصي مع علمه بالوصية وجعله يمكن منها في الزيادة لا بد منها ولكن لا يجوز لها ان تضعف لانه لا يمكن
ولا بشرط في قبول شهادة المرأة هنا نحن را رجال عملا بالعموم خالفنا ابن ابي برة في الجسد قوله ولا يثبت الوصية بالولاية
الا بشاهدين ولا يقبل شهادة الكذا ذلك وهل يقبل شهادة شاهد مع اليه فيمنه نظره في منع الا خلافه في عدم قبول شهادة
الثلاث منفردة في الولاية لانها ليست وصية بل هي شرط على ضرورة لا ما يخفى على الرجال غالبا ورواها في الضابط محل
يقول شهادتين منفردات واما بشون في الشهادة الواحد مع اليه فقد رد دفعة المسم ثم سطر المنع وهو واضح لا يضبط
ما كان من حقوق الادميين ما لا او المعصومة الما لا ولا في الوصية لغير احد او جرحه فوده ما ذكرناه ومن انما قد
بعض المال كما اذا اراد اخذ الاجر او الاكل بالعرف بشرطه وما جنة من الادراف والنشر فيكون مراد الابر والارباب

فانظر

المعدوم وان كان منافع الملك من الوفاق ففقدته الملك المقتضوه منه متحققه فيها بالانحلال الوصية فان الملك مقصود منها
الطلاق الاصل والشرع على تقدير كون الشرع المجتهد فبغير قول الموصي لنقل الملك ابتداء اذ انقضى ذلك فاذا اوصى للموجود
ثم للمعدوم فان كان يعين مقتضى مالك الوصية للموجود منها ونقلها عن ملكه واداءه كعت شاء والمصرف فيها كذلك
الوصية بما للمعدوم لان الوصية لا يقتضي ملكا بغير فلا بد من وصولها اليه وان كانت الوصية بغيره فهو موضع الشبهة كما في
مثلا بقره لبنان خمسين سنة لو بدد ولا ولا له المجتهد من من بعد فهذا وان لم يات فيه ذلك المحدث والا ان كل واحد من الموصي
الاول والا ولا له موصي بطريق الاستقلال لا الشبهة ان الشرع الذي ملكها الثاني في زمانه ومالك الاصل الجامع بينهما مستفاد
عنه ما قد صدق عليك المعدوم الذي لا يقبل الملك ولا بالبيعة بالانحلال الوفاق لان الملك مستفاد للوجود في الاصل ابتداء
ومنه ينتقل الى المعدوم كما تقرر وكان قابلا له في نظر الفرق قوله ونفع الوصية للاجنبي والوارث انفق اصطفا على جود
الوصية للوارث كما يجوز لغيره من الاقارب والاجانب اختيارهم للصيغة به واداءه في صحته في بصيرة فلن لا يرضى عبد الله يجوز
للوارث وصية فالنفع في صحته في ولا عنه لما لا عن الشيء فلا يوصي له بغير شيء قال جابر وعنه من الاختيار والابن الكريم
ما يدل على الامر به فضلا عن جواره قال الله نعم كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت ان ترك خيرا الوصية للوالدين والاخرين
بالعرفون حقا على المتقين ومعنى كتب فرض وهو هنا بمعنى الحث والترغيب في الفرض الذي ان كان لا بد ان يكونا وارثين وان تخلف
ذلك الاخرين على بعض الوجوه لان يكون الابوان ممنوعين من الاثر بكونهم في معنى واللفظ اعلم منه في مثل موضع
التراع وهذا كثر الجموع الى عدم جوازها للوارث وروى في ذلك حديثا عنه انه قال لا وصية للوارث والخنثى في خبر بل الابن
منهم من جعلها مندوخا بالوالدين ومنهم من جعل الوالد على الكافين وبقي الاقارب على غير الوارث منهم جمعا ومنهم من
جعلها مندوخا بغيرها بالوالدين خاصة بطل الاول ان الشيء مما ينسخ غيره اذا لم يكن الجمع بينهما وهو يصح ما يمكن بحال الاثر
على ما زاد عن الوصية وما زاد عن الثلث كغيرها من الوصايا او بطل الثاني والخبر على تقدير تسليمه يمكن عمله على نفي وجوب
الذي كان قبل نزول القولين على نفي الوصية مطلقا بمعنى مضافا وان ذارت عن الثلث كما يقتضي طلاق الابن والمراد
نفي الوصية عن ما زاد عن الثلث تخصيص الوارث تحت الابن على الوصية له اذ لا ولا لا تقيد من الايجاز الوصية ليجتمع بذلك
الموصي واقضا بعضهم حتى قال الثلث لا للابن على مقتضى الابن وهو قاطع في دعوى بعضهم الاجتماع على نسخها واعلم ان المراد
بالاجنبي في قول المصنف الوارث وان كان في غير ابنيهم ذكره في قوله للوارث وغيره كان وجوده ان الشاكرين الاجنبي من الذين يقر
فلا يكون اللفظ شاملا للغير غير الوارث قوله ونفع الوصية للذي كان اجنبا او قبل الجوز مطلقا ومنهم من خص الجواز بذكر
الارحام والاولا شبه جواز مطلقا فهو قوله نعم لا ينسبكم الله عن الذين يقر قالوا في الذين في قوله ان يقرهم والوصية بغيره وخصوص
صحته محمد مسلم عن احمد في رجال اوصى بماله في سبيل الله قال اعطى من اوصى وان كان يهوديا او نصرانيا الله نعم يقول من يقر
عبداه مائة على الذي يريد لوجه وقرى بها احسن محمد مسلم عن عبد الله وموقفه يقره من يعقوب وروى ابن ابي شيبة
بسند المودة وهو محمد بن النسيبة لكان قوله تعالى لا يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم او
ابنائهم او ابوهي منها او ولد لا رحام وعبرهم ويضعف بما روي عنه يقول نعم لا ينسبكم الله الابن والابن الذي مطلقا دخل فيها بالانحلال
من الاختيار وبما قوله على كل كبد حر احر ويقتضي جواز هبته واعطائه مع كون مطلق الوصية مودة لان الظاهر ان المراد منها
مودة المحاد لله من حيث هو محاد لله بغيره ما ذكر من جواز صلته هو على شانه لا لان الله اذ كان الامن حيث انه عبد الله ورسوله
من اولادهم المكرم من لكانت الوصية له وروى الثالث ما ورد من الحديث على صلته اعم مطلقا فاما اول الذي هو غير غيرهما
دل على صلته غير ما تقول بالجواز مطلقا فهو قوله في الوصية للغير نزهة في المانع فدر عنه من دليل المانع من الوصية للذي ما يدل
على الحر في بطريق اولي من دليل المختص بذكر الوهم ما يبعد في الحر ايضا وجعل المانع من الحر دون الذي قوله نعم انما ينسبكم الله
عن الذين قالوا في الذين لا يقره ناصب نفسه لك وفيه نظر لان الحر قد يكون مضافا لا بالفعل بل مجتمعا من التزام شرط
الذمة فلا يدخل في الابن وقوله في الخبر ان اعطى من اوصى وان كان يهوديا او نصرانيا واستثنى ما لا يقره من جواز الوصية
من عامة المنازع وكذلك لا يهودي ولا نصراني ولا يفرح في لانه عطفه اليهودي و
النصراني والوصية له الدالة على انه اعم من ان يفرح في الاقارب مع ان الحر في اعم من جواز تخصيص اليهود والنصراني لان المسلمين من اهل
الكتاب منافقهم على الكفر اعم من سبب علمهم ونفوذهم الاحكام من الانبياء بالانحلال الوفاق على ان يقره من جواز الوصية
ومن هذا ما ورد في الخبر ان من سبب عليه فله ان يشاء يهوديا او نصرانيا ويمكن تخصيصها احد فالما سواها عن جوازها لاجنبا
وايضافه عن ان المسلمين شاملا لغيرهم منها وغيره واذا جازت الوصية لغير اهل الكتاب جازت لغيره غير اذ لا قابل بالقر في
مع ان صدر الخبر منها والعموم للجمع مضافا الى ان الوصية نوع عطية لا يوقف على القرية فلا فرق بين عمومها في الجوز وعبد الو

۲۰۰

لم يكن اقل من خمسة بقدر ربع القيمة لا يسبغ في ربع القيمة لا يسبغ في مطلقا وهذا مفهوم صحيح لا يقبله مطلقا بل ينافي
القول بانه يسبغ بحسب فان كان اقل بقدر الثلث يسبغ في الثلث وبقدر النصف يسبغ في النصف وهكذا اقل ولو كان
المعزوم الذي نعو صحتها لم منه انما هو في الثلث اقل من فيه بقدر الربع لا يسبغ بل يبطل الوصية وهذا شامل لما
لو كانت القيمة قد انقصت واقل من ذلك الى ان يبلغ النقصان الربع فمن ابن حصو البطلان بما لو كانت فيه من قدر
النصف ما هذا لا يجزئ مثل هذا الشيخين الجليلين هذا مع تسليم الرابطة فانها صيغة السند بالحسين كور فان حاله
في الترتيب مشهور وهذا اذا كان الوصية بغير مشاع من التركة كالثلث مثلا فان العبد ج يكون من جملة التركة فكان قد اوصى
بعض من منه بغيره في الباقي فبذبح ثمن من الوصية كانه قوة الوصية بغيره ولو كانت بغيره معين كذا الرتبة اقل لا كثر
ومنه انهم اطلقوا في الحكم فيه اطلاق النص كالرابعة السابقة لاشمال المعين والمطلوب ولكن في تبديل الوصية بحسب مكان
وذهب جماعة منهم العلامة في المختلف وفيه ابن الجبيل في اخصا الحكم بالجزء المشاع اما المعين فبطل الوصية من رأسه
لا وصية لم لو كانت فانه انما صار في المشاع لثلاثة اربعة العبد كما اذ لا يشق محل النزاع ولا يشق الوصية للمعين في حال المشاع
ملك العبد والخطي الى ان يقضي تبديل الوصية واجيب عن تحفة الوصية في المشاع بتنا وله الرتبة العبد لا يجوز تكونه
لانه من غير ذلك والتبديل غير لازم لان ذلك يقيد الوصية بحسب المكان ولو منع ذلك لمع من الاشاعة لان الخصم في العبد
خروج عن الاشاعة التي هي مناط الوصية وقد عرفت ان الرابطة السابقة تشمل اطلاقها الثلث المعين والمشاع والمخترع ان
يقال كبد الحكم بصفة الوصية للعبد مع الحكم بكونه غير مالك من قبل وهو من النص منقذ غير الرابطة المذكورة وهو صيغة
السند فان غيرناها من حيث الشهادة وغيرها اشتملت القسامين والافراجم على حكم لا يخالخا لغيره وما اختلفت في ذلك
من دليل صالح وذا رتبة المعين للوصية بدون على من قبلها بكون الوصية من نصها الوصية بضعف مسند والبعض
فيصير الوصية للعبد الوصية في الرابطة في مقابلتها وراية عبد الرحمن حجاج عن ابيهم ان الوصية للعبد ولو كان في رتبة
لكن ذلك لا ينافي قوله لو اوصى بعض مالوك وعليه من فان كانت قيمة العبد بقدر الدين من ثمن اعنوا المالك وحي
في خمسة اصداس فمنه وان كانت فيه من قبل الوصية بغيره والوجه ان الدين يقدم على الوصية فيبدل الوصية من الثلث
مضل عن الدين اما لو بغيره عند موته كان الا كما ذكرنا في الرابطة عبد الرحمن لعبد الله قد عرفت من القواعد المتقدمة
الوصية المنبر بها انما تنفذ من ثلث المال وان الدين يقدم او لا ثم يبق الوصية من ثلث ما يبق من المال لعبد الدين وان المخترع
المشروع بطا في مرض الموت بحكم الوصية خرجها من الثلث عند المص والاكثروا في شئ ان الغنى من جملة المشاع واذا انفردت هذه
المقدمة ان يقول اذا اوصى بعض مالوك بغيره او اعطى بعضا على ان يخرج من ثمن الدين كان منه الدين محيطا بالثمن
بطل الغنى والوصية بان فضل منها عن الدين مضل وان اقل من ثلث الفاضل في الوصية باعق من العبد بحسب ما يبق من الثلث
ويسعى في باقي قيمته سواء في ذلك كانت فيه بقدر اكثر من اقل لان الغنى ينع محض فيخرج من الثلث المشتر من ثلث ما يبق من
المال لعبد الدين على تقديره كغيره من الثمن ان هذا هو الذي يقضي القواعد المذكورة ولكن ردوا بان صحيح في النزاع
بالغنى في الف ما ذكره خاصا لما ان بغيره في العبد الذي اعنوا في مرض الموت فان كانت بقدر الدين من ثمن اعنوا العبد يسعى في ثمنه
في اصداس قيمته لا نصفه الى الدين مطلقا من الغنى وهو ثلث اصداس الغنى منها سدس وهو ثلث التركة بعد قضاء الدين ولورثه
في سدسها ثلث التركة وهو واضح وان كانت قيمة العبد اقل من قدر الدين من ثمن بطل الغنى في اجمع ردوا ذلك عبد الرحمن
الحجاج في الصحيح ان عبد الله في حديث طويل حصل ما ذكرناه وروى عن زاذ في الحسن مثل لان الرابطة في غنى فلان الدين كماله
هنا واقتصر على رتبة عبد الرحمن لتعقبا وقد عمل بعض المص والمجاة فاختلفت القواعد المتقدمة نظرا الى اعتبارها ويكون
الغنى المختار مستثنى من الحكم السابق والبنع وجماعة عدوا الحكم من منطوق الرابطة الى الوصية والغنى ولعله نظرا الى انما في
الحكم السابق او الوصية بغير الموصى كان بطلان الغنى المختار على تقدير رضوا القيمة عن ضعف الدين مع الغنى المختار بكونه
مضرا من المال في مال والخالق في نفسه من الاصل يقضي بطلان الوصية لا نصف هو الوصية بطريق او في المص اقتصر على العمل
بمنطوق الرابطة وهو جازان الحكم المذكور مع شجر الغنى مع الوصية بغيره وفوقها خالف الاصل على ما ذكرناه واكثر المشايخ ردوا
الرابعة منها لغيرها من الرابطة ان الصحيح للذلة على تلك القواعد المتقدمة ولعله اولى وترى على التبع القابل لبعدها الى الوصية
معارضا بها فيصير الجلي قال في ذلك لا في عبد الله من اجل انما في التبع فبغيره وعلى الرجل دين فقال ان ثمنه وعلى من
فلا حظ بين الغنى مع العبد وان لم يكن احاطا بتبع العبد اسبغ في فضاء من ماله وهو جاز اذا اوصى وهذه الرابطة تدل على
على انضائه من ثمنه عن الدين وهو الواضح لما نظر من القواعد فالوجه لعل الشيخ يملك الرابطة مع عدم ورودها في
مدعا واطرح هذه ومن الى ان اخلاف حكم المختار الوصية في مثل ذلك كما اختلفا في كثير من الاحكام على تقدير تسليم حكمها

المحرم في هذه الآية الجلي انهم يحكموا بالسنن العبد فساد من هؤلاء ثم يفرحون بغير حق والورع ان لهم في قبضه مع نياتنا على الذي حققنا
والفرق ان انزلوا ذكرهم لا يقدح لا سيما استقار من خارج وتخصيص الامر بوفاء الدين لا به اذ هو له ولو اوصى لمكان غيره المطلق
وقد ادى بعض مكانه كان له الوصية بقدر ما اراد على بيان الوصية للمكانه ينزل في جزء الباقي على الكاثر لانه لا يملك
به على ما اخبرناه من حقها الرجوع هناك في الجمع بطريق اول قوله ولو اوصى الاثنا الام ولد وصلى الوصية وهل يعنى من
الوصية ومن يضيف لها فيل يعنى من يضيف لها ويكون له الوصية وقيل من يعنى من الوصية لانه لا يملك الا بعد
الوصية لخلد في حق وصية الانسان لام ولد ولا في غيرها يعنى من يضيف لها اذا مات سبدها ولم يوصى لها بشئ
واما اذا اوصى لها بشئ هل يعنى من يضيف لها ويوصى الوصية على تقدير وفاء يضيف لها فاضيف لها فاضيف لها
قوله ان معنى ان يتكافأ المأخذ من ثم انظر المص على نقلها من غير زوجة ووجه الاول ان الارث موقوف عن الدين الوصية
فلا يحكم لابنتها بشئ حتى يحكم لها بالوصية فيعنى منها ان وفاء بقبضتها فان فسر كل من يضيف لها لان الباقي يصير كما
لو لم يكن هناك وصية وفيه ان المراد من الابن اسبق للمالك بعد المدة ان لا اصل للملك لعدم بقاء الذكر على ملك الميت
لعدم صلاحه للملك وعدم انتقالها الى الذوات والموصى لهم اجماعا وعدم بقاءها بغير مالك فيعنى الوارث ووجه الثاني
ان الذكر يتقبل من حين الموت الى الوارث كما ثبت في تفسير مالك لها على جزء منها يعنى عليها ويصير الوصية لان ملكها
مساخر عن الموت وان ملكها المملوك يفرق قول من حيث ان ينفذ الوصية موقوف على وصول الذكر الى الوارث ومالك الوارث
لا ينفذ على شئ غيره رواه ابن عباس في الصحيحين لسانك يا عبد الله عن رجل كان له ام ولده منها غلام فلما حضرته
الوفاة اوصى بها بالقرى وهم ابنا بكر للورثة ان يفرقها قال فقال لا بل يعنى من ثلث الميت يعطى ما اوصى لها به في الكاثر
ان القياس يعنى من يضيف لها ويوصى من ثلث ما اوصى وهذا الموجود في كتاب القياس نص في الباب وهو موجود
العبارة في الكاثر والابن يضاف الى خبر ابن عباس ولا يخفى ان الاستدلال بحجده وجوده في كتاب القياس لا يتم وان صح
السند ورواية ابن عباس شكله على ظاهرها لانها اذا اعطيت الوصية وصلى عنها من ثلثها يعنى من يضيف لها
وبما علمت ما كان يضيف لها بقدر الثلث او على ما اذا اعطتها الموت اوصى لها بوصية وكانها بعد الا ان الحكم فيها
باعطائها الوصية كان في المطول عن غيرها من يضيف لها بقدر ما قيل خارج صحيح يعنى ما نقل عن كتاب ابن
العباس شاهد على المدعى لعل هذا الجور في المسئلة احوال غفيرة والعلم على حد من القولين والمص وان كان
في الفتوى كان ذلك في النسخ لكن انما الاول في باب الاستدلال في هذا الكتاب بالثاني في كتاب النهاية قوله والاول في الوصية
يقضى العتق الى قوله وكذا الوصى لا عامر احواله كاتوا سوا على الاصح منه رواية صحيحه اما ايضا اطلاق الوصية العتق
فلا نسوا نسبة الوصية اليهم واستقام ما يدل على التفضيل في كلامهم الموصى فلا فرق بين الذكر والانثى بين الاحوال و
الاعمال وغيرهم واختلافهم في استحقاق الارث من قبل خارج ولا يقاس عليه ما يقتصر العتق بحجده ولا خلاف في ذلك كله
الا انما الوصى لا عامر احواله فان المشهور في ذلك ولكن ذهب الشيخ وجماعة الى ان الاعمال الثلث بين الاحوال الثلث استسا
الى صحيح رواه عن النافذة رجل اوصى بثلث ماله في عامر احواله فقال لا عامر احواله الثلث ولاحواله الثلث فحكم على مال
على كتاب الله وهذه هي الرواية الميمونة التي اثارها المص وقيل رواية اخرى ضعيفة يقتضيه نسبة الوصية بين الاول والذكر
والا فان على كتاب الله وهي مضمومة لم يعمل بها احد ولا اشكال لم يفسر على التفضيل اذ قال بعضهم يهتم على كتاب الله او على
الارث وما شاكل قوله ولو اوصى لدوى فرائبه كان للمعروفين منه نصيب حتى الى الموت وقيل كان لمن يفرق اليه الى احوال ام له
في الاسلام وهو غير مستند الى شاهد اشكال في حق الوصية للفرقة بين الجمع بين الصدقة وصلة الرحم ولكن اختلف
الاختلاف ان الفرقة من المص لعدم الضرر في تحفيقه والاكتر على ما اخبرنا المص من رده الى الفرقة في الحكم في مثل ذلك
حيث لا معنى له من الشارح وهو ان على ان المراد بالمعروفون بنسبه عادة سواء في ذلك الوارث وغيره والشيخ قول بانظر الى
من مفرها الى احوال ام في الاسلام ومعناه الانفاق بالفرقة من الادنى اليه ما قبله وهكذا الى بعد حديث الاسلام وقيل
ويحكم للجمع بالفرقة ولا يفرق الى اباة لشره وان عرفوا بقرابته عرفا وانما اعني الاسلام لقوله الاسلام احوال الجاهل وقوله
ثم لئلا يخرج عن ابنه لئلا يفسد من اهلك قال المص رحمه الله وهو غير مستند الى شاهد ان لا يليل معبر من موت خبر او عرفا اما الخبر فظاهر
اذ لم يرد فيه شئ بخصوص الاما ذكرناه من قوله وهو مع تسليم مستند خبره الى المراد لان قطع الرحم للجاهل لا يملك على قطع
الفرقة بطلانها مع اضرار الكفار وكذا قطع الاهلية عن ابن ابي نوح مع ان اللغة والعرفان يدلان على خلاف ذلك فان من عرفه
الى جد بعيد لا بعد فرقة وان كان الجدة مسلما ومن جده الاسلام ابيه ينفق له اذ ان من الكفار فالمرجع الى الموت هو بيننا
المسلم والكافر منهم الى ان تدل الفرقة على اذارة المسام كما ذكره في الوصية للفقراء وقال ابن الجبيل من جعل وصية لفرقة

وزود من غيرهم من كانت من قلوبهم من جهة والده او والده ولا يخفى ان يخافون في القصة ولذا لا يراجع لان رسول الله
 لم يخافوا ذلك في قلوبهم من جهة من الجحش ما ذكر من عدم مخالفة والراجح انهم ومن فعل النصب والجحش بدل على في القصة مطلقا
 عما عدا فان ذلك معنى آخر للفرق فلا يلزم ذلك في حق غيره حيث طلقوا على انه معنى حمل يدخل فيه الذكر والانثى والقبض
 الغنى والفرق بين اليعبد والوارث وغيره ولا فرق بين قوله اوصيت فاربعي لقريش ولدي من ابني ولدك وفاربعي ودودي من ذري
 رحى كاشراك الجمع في المعنى اذ انفق ذلك فان الوصية نصرت الى الموقوف منهم سواء اتخذوا او لم يتخذوا كره في الوصية بغيره
 الجمع والافراد قوله ولو اوصى لقومه قبل موته هل لغة القول للشخص وانما لا يتصور مع ذلك حصوا بالذكورة لا مطلقا ويشهد
 له قوله نعم لا يصح قوم من قوم ولا شئ من شئ لحيث جعل القوم مبيها للنساء المقصود للغير ومنه من اطلق القوم على العسل
 من غير تعييد بالذكورة لعل من المصنف ان الاول اشهر فلذلك جعل كلمة عليه خيسية الى العسل بدل على في قوله وفيه
 ولا لمة العرب على ما هو اخص من ذلك وهو مقدم على اهل اللغة لوسم النخاض اذ اقاموا قلوبهم ومن ثم قال اربس انهم الرجال من
 قبيلة من يطلعون العرب بانهم اهل وعشيرة دون من سواهم مخيفا فانه هو الذي يشهد به اللغة ثم استشهد بقول الشاعر فزعي قومهم قلوبا
 اسم اخي فاذا رصت بضيبيهم وعجمي من الشواهد وذكر انه قد مر ان قوم الرجل جماعة اهل القبيلة المذكورة دون الاناث قوله
 لو قال لاهل بيته فخل منهم الاباء والاولاد الاشكال في دعوى ان ذلك لانثاء اهل القبيلة على ذلك انما الكلام في دخول
 غيرهم فان الاخصا على ما ذكر في حق كون علي ليس من اهل البيت فهو وجه من الاخصا الثالث مع انه دخل اجماعا وقال العلماء
 يدخل فيهم الاباء والاحباء والاعمام والاحوال والاولاد وهم واولاد الذكور والانثى ثم قال وبالجملة كل من بعث بغيره وهذا يقتضي
 كون اهل بيته بمنزلة قرابته حكمي عز فقلنا قال اهل البيت عند العرب ابا الرجل واولادهم كالاجداد والاعمام واولادهم وبنيوي
 في الذكور والاناث وما اختاره العلماء من مساواة اهل البيت للغيرية هو الظاهر الاستعمال كما يقال القلائد بنون اهل بيته
 القريب مع رفوف وعليه جرى قوله انا اهل بيتك لانا الصدقة والافوق الرجوع الى العرب مع اشفاقا لقوم حسن وقوله لو قال لغيره كان بل
 كل من بيت اهل بيته بنو النبي فانه اخص من ذلك بالرابطة الواردة عنده في حصرهم من اهل الكسوف ولو قال لغيره كان كقوله
 الناس التي خيسية هذا احد القسرين للغيرية لغة وفلذلك جعله جماعة من الاخصا وفي الفاوس عشرة ارجل بنو ابي اددون او يئذ
 وفي كتب العلماء من العشرة هي القرابة مطلقا والابود الرجوع الى العرب مع اشفاقا لقوم حسن وقوله لو قال لغيره كان بل
 دارة الى اربعين ذوا اكل جانب من قول اخر مستبعد القول الاخر المستبعد مؤخر من بل دارة باربعين ذوا ولعل استبعادا من
 مخالفة العرب فان العرب لا يبلغ ما يجارده هذا المقدار ولا ان المشروط استنادا الى رابطة خاصة قد حققنا في الوصف ان من لم يفرقا
 روايات كثيرة منها احسن جليل في راجع لبعض عقول احد الجوار اربعون ارام كل جانب اماما اخذاه المم فلم يقف على مستند
 مع استشهاده وقد مضى تحقيق ذلك في الوقف قوله وبيع الوصية لجل الموجود وبيعها بامضاء حاد ولو وضع منها بطلت الوصية
 ولو وقع جاثم ماث كانت لورثته فديونة تحقيق الوصية بالجل ما يظهر حكم الوصية بالحكم ما يحكم معه وجوده وعدمه ثم
 وجوده حال الوصية شرط لعقبتها وان لم يجل الموهبة لكن استغفارها مشروط بوضعها ومعنى استغفارها ما تحققت صحة
 من جهن موت الموصي ان لم يكن ذلك الوقت حثا فاما التخلل بين الولادة والموت بين الغيب ولو وضعه متباينين بطلت
 الوصية وان كان حال الوصية بطن ام حيا واذ استغفرت الوصية بولادة حيا لا يفلح فيها موهبة بعد ذلك بل ينقل الى
 قوله ورثته وهو واضح لكن بعينها يقول الوارث لا مكاي حصة وانما اسقطنا اعتبارنا عن الحمل لغيره كما سقط اعتبارنا في الوصية
 للجنين العام ووجه مسقوطه عن الوارث بلفظ الملك عن المولود لما لا يملك ما بين القبول والمخافة غير القول في الوصية لجل المم
 فيقبله وليه ابتداء ورثته هنا ويظهر الغاية فيما اوردنا الوارث في قوله فان اعتبرناه بطلت والا فلا اثر للمم قوله واذ ارث
 المسلم للقبول كان لفظا مملته ولو كان كافر انصرف الى فخر الحث المخصص لذلك مع عموم اللفظ الطوائف الحاربة وقد تقدم العج
 وفي الوقف ولو اوصى لانتا فان قبل الموصي قبل بطلت الوصية وقبل ان يرجع الموصي بطلت الوصية سواء رجع قبل موت
 الموصي او بعد وان لم يرجع كانت الوصية لورثة الموصي وهو اشتهر بالرابطين قد تقدم البحث في هذه المسئلة وفي الرابطين
 مستوفى الخنازاع لم يطل ان الامع القرينة الدالة على اعادة الموصي بتخصيص الموصي لما بوضه دون ورثته بل علم اصله على
 ونحوه والفرق بين هذه وبين السابقة ان السابقة تقتضي كون الوارث الموصي له يورث الوصية ولو لم يكن له الوصية على
 الملك الموصي وعده والغرض من هذا بيان ان الموصي ينقل بموت الموصي الى ورثته ان لم يرجع الموصي عن الوصية على
 خلا وبغيره سواء كان مورثا قبل الوصية قبل موت الموصي ام لا فلو فرض انه قبل الوصية في حياة الموصي ثم مات في حياته
 الموصي لم ينفذ ورثته الى القبول ولكن يقع الخلاف في بطلان الوصية وعدمه وهو المقصود بالبحث هنا وان لم يكن قد قبل
 انتقل الى الوارث حق القبول وهو المستفاد من السابقة مع ذلك الموصي على الخلاف وهو المذكور هنا في المسائل

الموصى له احد رجعت الوصية هذه انما الحكم السابق فحصل ان الموصى له امان في حق الموصى لم يجلف وارثا
رجعت الوصية الى رثة الموصى بمقتضى انما هذا الحكم شامل باطلا في ما كان موت الموصى قبل قبوله وبعد الحكم
في اول واضح لا يمتنع من قبل الموصى عدم قيام احد مقاصد القبول بطل الوصية ويصح الى رثة الموصى بحمل على هذا ان
يقتل من قبل الموصى الى رثة العام وهو الامام لا يورث في اقله من حيث حق القبول كما يورث في اقله من حيث حق القبول
ما يورث عنه ويؤكده نايبة العام وهو الحاكم الشرعي مع عتبه ان هذا الاختصاص لم يذكره مع توجه الحكم الثاني وهو
ما اذا كان موته بعد القبول حيث اعتبرنا القبول المتقدم على اداء الشكل القبول بطلان الوصية ثم انما سبب الملك بالانكسار
القبول في وقت على الشرط وهو الموت بوجوب بطلان وصية من قبل الموصى لو كان فيما انما يوجب الشرط للملك للوارث فيبقى
ان يتم هنا اية ويمكن الجواز عند ان الملك لما كان مشروطا بالموت لا يحصل بطلان الوصية من حيث هو من حيث صالح للملك لا يفتل
الي الملك فان جرح السبب كان فاما ان يوجب فعل الملك قبل حصول الشرط وحيث كان للموصى له وارث اشقل من الوصية
التي حكم عليه لا تملك له اهل البيت ان لا يفتل بنا على قول السابق ان لم يكن وارث لم يجد الملك محال قابلا له لا يفتل اليه
هناك الا الموصى له وقد قلنا اهل البيت بموته او ورثه والغرض عدم تفتل على الاصل السابق هنا بطريق اولي يفتل
الملك انما انما سبب حصول الشرط الامام وارث الموصى له كما انما في تنفيذ الملك اليه ان لم يفتل باشتغال من قبل
لان الحق هنا انما هو قوله ولو قال لا اعطوا فلانا ولو كان ابيهم الوصي جرحه من ان يرضع به ما شاء لان الوصية فملك فيقتصر
لسلط الموصى له على المال سلطه من المالك وهو ظاهر لو عين الموصى له في قوله لا اعطوه ليعرف في الجدة الفلان في عين عليه
ص من قبله الذي عن يده بل الوصية فلو ص من في جرحه فانه في اية اذ اذ يورثه من في الوصي من قوله ولو وصي في بيتي من
الي ما يورثه ويقتصر بالقراءة والاول اشبه بالاصل في السبيل البرقي والمراد بسبيل الله الطريق اليه الى ضوا او ثوبه لا سبيله
التي عليه هذا المعنى شامل لكل ما انصرف الى الله فيجوز عمل الله عليه حيث لا يخص شرع او عرف فاما اشتغال والقول بان
بالقراءة والشرع ومن يرضع وجعل من عند غدا والجماع ابواب البر من معونة الفقراء المساكين في السبيل واصله الى الرسول فيجوز
بان حكم الشرع يقتضي من السبيل الى القراءة وحكم كلام الاديبي مع اطلاق حكم ما اقتضا الشرع وما يتوعدا والمختار
الاول قوله وسبب الوصية لا يورثه وانما اوجهه لا خلاف في استصحاب الوصية للفرقة في الجملة وعندنا لا فرق بين الوارث و
غيره لعدم الامه والاشياء وقد تقدم الكلام في بعض الاجبة عنهم من لم يوص عند موته في رتبة الوصية في رتبة تنفيذهم
عمله بمصلته وسال محمد بن مسلم ابا عبد الله عن الوصية فقال للوارث فقال يجوز ثم بان الامر ان ترك غير الوصية للوالد
والاخر غير محال واذا وصي للفرقة لم يورثه لانها لا يرث الا بعد مع وجود الاخر في المراد من قوله على اية الارث من
المرتب لا في كونه الامتحان فان الوصية يشاء في هذا الذكر والاشياء والمقرب بالادب المقرب بالام والحق ومقتضى شرعية على
المراتب تقدم المرتبة الاولى على اهل الانحياز الى الميت منها وكذا الثانية على الثالثة ومنه يظهر انه لا يعطى الا بعد مع وجود
الاخر في فائدة ذكره بعد الغيب المرتبة اذ ارجح ابن العم من الجوابين مع العم من الادب في الارث مقدم على العم وان كان ابن العم
اعيد الا ان ذلك بدليل خارج ومن ثم كان مستثنى من القاعدة فلو قوله ولا يعطى الا بعد مع وجود الاخر فيقتصر من
نظره على اية الارث من حيث المرتبة فيقتصر على العم من الادب في الارث مقدم على العم وان كان ابن العم
من الجوابين مع الاخ من الادب في الارث مقدم على الاخ وهو كذلك على الاخرى مع اشتغالنا في هذا فلو قوله وصي
العدالة قبل العم لان الفاسق لا امان له وفيه لان المسلم على الامانة كما في الوكالة والاستبداد ولا خلاف في فائدة خذ
الموصى فيقتصر في غير اختلاف الاختصاص في اشرافه عدالة الوصي فيكون اكثر منهم في اشرافها مجتمعة بان الوصية استبانت على كماله
بالاطفال ومن جرى مجرى جرحهم من الفقراء والجماع التي لا يرعاها المالك والفتاوى ليس هذا للاقتضاء على هذا الوجه وان كان اهلا
باللوكة له وجوب التثبت عنه به لان الوصية تقتضي ان يكون باعنا اهل ما وصي اليه من جهة المال وانما في وصية في الوصي
الشرعية والفاسق ظالم لا يجوز ان يكون له بقوله نعم ولا تركوا الى الذين ظلموا ويات الوصية مستبانت على ما لا تفر على مال
الموصى في رتبة العتبه بعد موته ولا يورث الوصي اهما يحصل بعد الموت فيشرط في ان يترك الوكيل الوكيل بل ان كان فيفسر
وكيل الوكيل مجتوب نظر الوكيل والموكل وذلك من اكبر البواعث على اتمامها التي اشرنا اليها وهو في الاشارة احد منها غالبا ولا
ينبغي انما الحضور اذا كانت في الخارج حضور غير مختص به لانه ليس بيد اضطرار في الفتوى الى عدم اشرافها ورجح
المص في النافع والعالم في المختلف بعد ان اشراف غيره من كبر اشرافها استنادا الى انها لا تامة فائدة خذ الوصي كوكاله
وقد هو في صفى القياس في الاول كون ابداع الفاسق وتوجيهه ويضعف بطلان الفرق بين الوكالة والوكالة لهما اشراف البعدين والوصية
مرافق الموكل حال الوكيل في كل وقت بخلافه في الوكالة لمصلحة على ما لا تقتضيه هذا على ما لا يغير ولهذا اشرط في وكيل الموكل

يقضو

يقضو

الى الخبرين ان في تلك الحال وصي صغير وانما التبرع به بعد البلوغ كما لو قال انت وصي واذا حضر فلان فهو شرك ومن
 ثم لم يكن للحاكم ان يداخل ولا ان يضم اليه لغيره ليكون تابعا عن الصغير واما اذا بلغ الصغير فلا يجوز للبالغ التفرع وان كان غير ذلك
 مستفاد من الخبرين لا ان غير مستقل فيرجع الى تلك القاعدة واعلم ان صحة الوصية الى الصبي منضم على خلاف الاصل
 لا يثبت من اهل الولاية ولكن جاز ذلك لغيره لان الوصية الى مستقلا وان شرط في تصرفه البلوغ وكان ذلك في معنى
 المنضم وهو انما خالف الاصل على مواده ولا يفتقر في حال البقاء ما لا يفتقر استقلا ولا يعلم ان من مورد المسئلة في الكتاب
 واحد وهو انضمام الصغير الى البالغ في الوصية ان الاول تضمنت حكم تصرف الصبي في تصرفه طيبا وشرعا والثانية تضمنت
 تصرفا كبيرا قبل بلوغ الصغير وعدم جواز انفراجه بعد بلوغه ولو جمع الاحكام الثلاثة في مسئلة واحدة كما فعل غيره كان احسن
 فيقول بعد قوله لكن لا يثبت ان لا يثبت بلوغه ويصرف الكبير تصرفا الى اخره فيستغنى عن فرض مسئلتين قوله ولو لمات
 الصغير وبلغ قاسدا لعقل كان للعاقل الانفرد بالوصية ولم يداخل الحاكم لان المسئلة انما كان كذلك لان شرط الصبي
 مشروط بلوغه كما لم يداخل في الاستقلال الثالث اولا لا يداخل على حاله عملا بالاستغنى ومداخلة الحاكم مشروط بغير
 وجود الوصي المستقل وهو هنا موجود وهو معنى قول المقولان له وصبا اي مستقلا والا فالحكم يداخل الوصي غير المستقل
 ويمكن ان يربطه مطلقا الوصي المستقل من غير ان يخل به بل في مسئلة الوصي غير المستقل وبما اعطى بل ان استقلا له بذلك
 لان الوصي انما يوصي اليه الاستقلال الى حين بلوغ الصبي فكان جعله مستقلا الى هذه الحدود مطلقا وقد ثبت ان الحكم العلا
 في ان كونه والتشديد في الدروس وفيما اخذوا المصنف في بلوغ الصبي شدا ثم ما ن بعد ولو لم يخله زال الاستقلال
 لفقد شرطه قوله ولو تصرف البالغ ثم بلغ الصبي لم يكن لتقص شرطه لان يكون خالف المقتضى الوصية قد سلف في الخبرين
 المقدمين ما يدل على هذا الحكم ولان البالغ وصي مستقل ح فصرفه نافذ مطلقا واعلم ان التصرف متى كان مخالفا للمقتضى
 الوصية فهو باطل لا ينفذ ابدا على نقص المحسن البقي بعد بلوغه والاستثناء في العباد ممتنع وقد منع من الزيادة فانه كما
 فيها الا ما كان من بدل بل او يغير فان لم يرد به الى ما اوصى به الميث كان حق العباد لا يخل على منعه من نقص ما كان في
 للشرع فان ما خالف مقتضى قوله ولا يجوز الوصية الكافر ولو كان رجلا لم يجوز ان يوصي اليه مشرعا لان الكافر ليس من اهل الانا
 ولا الولاية والكون اليه من غير نظام والرجح هنا لا دخل له في الجواز والما جواز وصية مشرعة اليه فلا يراد حكمه لو
 فرضوا البناء لا الحكم بغيرها عندنا ان شرطنا العدالة لان الكافر سخطا لا من لفاسق المسلم ويجعل قويا الحكم بغيرها
 مطلقا مع عدالتهم فينبغي ان تفرض منها صيانة حال الطفل وحفظ ماله واداء الامانة وان كان الكافر دينه بجانب
 للمعروف فاما بالامانة فكذلك حصل الغرض المطلوب منه بخلاف فاسق المسلمين قوله ويجوز الوصية للمرأة اذا اجتمع الشرايط
 هذا عندنا موضع وفان وقد تقدم في حديث علي بن يقطين ما يدل على الصحة بل اذ حصلت الشرايط في ام الاطفال
 في اول من غيرهما المبدأ الحقول لكن في الشيخ في التمهيد عن السكوني من سماعه عن جعفر محمد بن عيسى عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه
 المرأة لا يوصي اليها لان الله تعالى يقول ولا توارثوا النساء الموالات ثم حملها على ضرب من الكراهة جمعها قوله ولو اتى اثنتان فانت
 اطلقا وشرطا اجتماعهم مالم يجز احدان بنفرد عن صاحبه بشي من التصرف فاما مع شرط الاجتماع فظاهر انه لم يرض برأي احد
 منفردا فولا تيهام ببيتك لا على هذا الوجه ولما اذا اطلق قالان المفقود من اطلاقه ارادة الاجتماع ولو حصل الاشتبا فثبت
 الولاية لهما معهما معلوم وشروط الكل واحد منفردا مشكوك فيه فيؤخذ باليقين ويروح الى صالة اشتغالها عن كل واحد
 منفردا وذهب الشيخ في احد قوله ومن يجرى جواز انفرد كل منهما مع الاطلاق ولعل استندا الى رواية يزيد بن معاوية
 قالان رجلان اوصى الى واحد الى اخر الى رجلين فقال احدنا نحن نصفه فالتزمك واعطى النصف فالتزمك فالي عليه
 الاخر فاستلوا ايا عبد الله عن ذلك فقال ذلك لمع ان الشيخ في التمهيد عمل قوله ذلك انا على صاحبه علم ان ياتي
 عليه ولا يجيب الى مله شرا فاحمل على ذلك لا ينافي ما رواه محمد بن الحسن الصفار في الصحيح لا يثبت الى ابي محمد رجل كما
 اوصى الى رجلين يجوز لاحدهما ان ينفرد بنصف التركة والاخر بالنصف فوقع لا يثبت لهما ان يخالف الميث وان بعلا على
 جميعا انتم نعم ويمكن ان يقال لا وجه لحمل تلك الرواية على ذلك الوجه لبعيد ثواب هذه لانه ليس هذه ما يدل على جواز
 الاجتماع لان لفظ لا يثبت في ظاهره في الحكم هذه لا يثبت فيها الا انه على جواز الانفرد على كراهة ويبلغ تلك موقده لهما كما فهمه الشيخ
 في فتاوى النجاشية فانه لا يوجد مما في نسخة التمهيد مع ان المتأخرين كالعلاء في المختلف ومن بعد فهو من الرواية المنع من الانفرد
 واستحسنوا حمل الرواية الاخرى على ما ذكره الشيخ واما راجح الحمل بان الابن اقرب من العمة فمما اسم الاشارة اليه اولى بغيره
 الاشارة بذلك الى البعيد فحمل على العمة انتب باللفظ ويمكن ان يستدل له من الرواية الصحيحة الامن جهة قوله لا يثبت بل
 من قوله ان يخالف الميث وان بعلا على حسب ما امرهما فان ذلك يقتضي عمل الاطلاق على امره بالا اجتماع ومع امره بغيره لا يثبت

مثله

في عدم جواز المخالفة اشكالاً وينبغي حمل لا ينبغي على محذور لا ينبغي جعل غايته كونه مأموراً او ممتنعاً او غير ممتنع بل لا لفظاً بالياً
وهذا الجواز اذا علمت ذلك بمعنى جوب اجتماعها في الحالين انضافاً على المأمور الواحد على وجه يمكن ان يكون ممتنعاً واذ انشأ
على عقد فله صدق في ما بينهما انما يباشر احداهما باذن الآخر او غيرهما باذنه او لولده او لغيره في بعض ما ينظر كل واحد منهما عن صاحبه
الامانة لا بد منه من كونه اليهم وما كوله وللأكثر جبرها على الاجتماع فان تفرس لجاز له الاستبداد لهما اذا اشأ الوصيان
صورة اشراط الوصيان اجتماعاً او اطلاقاً على القول بجملة على الاجتماع اى تفرس او لكل منهما على صاحبه لئلا يوافقه بعضهما
فهر بل احدهما من النقص في كون الموصي لم يرض برأيه منقرضاً فيكون نقصاً في غير ان كضرته لا يجزئ في استئني المص وجماعة من مأمور
الحاجة اليه ولا يمكن نأخذه الى وقت الاتفاق من تقطع اليهم والرفق ومثل ذلك كمن البت وذا في بعضهم فصار بونه وانقادوا
معيناً في قولهم عن الصغير مع خوف موافق النفع والخضوع عن البت وله التفرس وله مع الحاجة وروى الوصيان في بعضه والبيان المعنى
وقال ابو الصلاح مع الشراح في النسخ المصالح الامر ان كان اعم بالامر او في علمه يجعل الباقي بغيره ولا يمتنع من ان يمتنع
احدهما وقد منع الموصي من ذلك والاطلاق في الملبس عدم جواز نقص احداهما مع الشراح في النصيبين من غير استئذان او مال
العلام في القواعد الى الفرق بين حاله الاطلاق والتمسك عن الانفراد فاحتمل ضمان الانفراد في الثاني وطلقاً وجواز ما لا بد
فتم خاله الاطلاق وعمل كلام الاحتياط على ذلك وبشكل بان من الاحتياط من صرح بعدم الفرق بين الحالين فلا يمكن حمل كلامه
على التفصيل وبان حاله الاطلاق علمت على اذلة الاجتماع كما في قوله وجعل الفرق وان كانت حالة التمسك عن الانفراد اكد في كل
ضمن المنع مطلقاً ولعل الجواز انفر ذلك فقد اطلق المص وغيره انما في حالين الحالين مع التماسك في حال الحكم على الاجتماع
فان لم ينفذ جاز له الاستبداد لهما الا انما في اطلاقه من اشكال على القول باشرط العدالة لانهما يتشاهرا حيث يمكن الاجتماع
واصرهما عليه في جازان عن العدل خصوصاً مع اجتماع التمسك لهما او تفرسهما والذي يفرض في بعضه على اشراط العدالة
الحاكم الحكم بنفسهما انما حيث يمكن اجتماع الاحتياط ويكون ذلك من بعض النسخ وببطلان الحكم ولقد احسن ابن ادريس هنا
حيث قال فان نشأ على الوصية والاجتماع لم ينفذ شيء مما ينفذ من قوله وللناظر الى امور المسلمين الاستبداد لهما انما
ح قد منقلا لانهما اخلا بما وجب على القيام به وندبنا ان الصنف يخرج الوصية من يد ومع ذلك ففي كلامه من جهة انه
فيله بالاصل من جبراً على اشراط العدل وانكر على الشيوخ القول بها وبيان اوصى اذ منقح يخرج من يده ثم عقبها بمسئلة الوصية
وهي هذه بالاصل والحاصل انفع اشراط العدل بترك القول بانفر لهما مع الشراح الموجب للاختلاف الواجب مع الاطر
عليه حيث لم يثبت كون مثل ذلك من الكبار فتم يمكن فرض الشراح من غير منقح بان يختلف نظرها في الامر فلا يمكن اجتماع
على راي واحد منها لان كل واحد منهما فرضه لعل ما يقضي فيهم ومثل هذا يجزئ شأوه ولا يمكن الحكم ايضاً لهما على الاجتماع
فيه وينبغي الكلام فيما يمكن فيه الاجتماع ويكون الاختلاف عندنا في التمسك بالعدل الطبيعي وان اذ احدهما الصدقة بالمال الموصي
فغيره على اشتراط معينين وان اذ الآخر غيرهم مع استخفاف الجميع او اذ احدهما شرطه من مال اكل والمليوس للطفل وان اذ الآخر
غيرهم مع اشتراطهما في المصلحة وتكون ذلك فان مثل هذا يجزئ الاتفاق ويجزئ تركه بالواجب حيث لا يكون امره موسعاً ويجزئ
بانفر لهما مع الشراح في خصوصاً مع وقوع الضرر بالفعل منقرضاً او فداً في بعضه على النصيبين في النقص والتفقد وبالغ في المنع
مصرح بانها لا ينبغي ان بالاختلاف وان الذين اقاموا الحاكم ابايان عنها قوله ولولا ذنبه لما ليقه لم يميز لان التمسك يقضي
انفراد كل منهما بالنصيبين فيما خص من الغنم فهو خلاف علم الوصية من الاجتماع في الحكم النص على اجتماع واضح ومع الاطلاق في
ما مر قوله ولور من احدهما او غيرهم اليه الحاكم من تقوية الضمير لبار في قوله اليه ويقو بوجه الى المرضي والعاجز بمعنى ان الحاكم يقيم
الى المرضي والعاجز شخصاً تقوية يقين على الضرر لانه من ضرر عجزه لا يجر جبر على الوض الجواز الوصية الى المرضي والعاجز ابتداءً
لانفاد ذلك في الابتداء انك لا تفقد في الاستدراج فيعتبر اجتماع التمسك على الضرر حتى لو كان صياً منقرضاً فرض او
عجز عن الاستقلال ضم الحاكم اليه أيضاً من معيب كاستخدامه برفع امره بالكلية فكذلك هذا الذي جعل التمسك مع عجز احداهما
الى الآخر كما لو جاز الوصية في الجمع لعل الجبر هنا على الضمان بجمع ما كلفه مع ثبوت اصل الفدوة فالضمان اليه يحصل التمسك
وجعل الجبر في كلام اللدوس على الجبر الكلي بقوله في مشاركة الفاسق والخجولة في الحكم ويقو بنبأ الحكم بالضم الى الآخر أيضاً ويجوز
ان يعود الضمير في عبارة المص الى الوصية الآخر المدلول عليه باحدهما انما ويريد بالجبر والمرض اليه الغير هذا المنع من اصل الفدوة
كأن فرض في اللدوس يكون التقوية في الوصية الآخر ولكن الاول انبئة المقام قوله اما لو ماتا فسوق لم يضم الحاكم الى الآخر وجاز
له الانفراد لانه لا يثبت له الحكم مع وجود وصي غيره فورد ان اشد من مشاركة احد الوصيين على الاجتماع لصاحبه هو وصي
او عجز كل واحد من الوصيين بعدة فقد ذهب المص واكثر الاحتياط الى ان الوصية لا تقبل بالوصية من غير ان يضم اليه الحاكم ويذكر
انه لا يثبت له الحكم مع وجود الوصية هو موجودها موجود فان نصب آخر معه لم يجر جبر عن كونه وصياً ولهذا يقال ان نصب

وحسين وفلان رد المص في الحكم وجهه كما ذكر ومن ان الموصي يرضى رعا احدتهما منفرده فغيره من المقتضى الموصي
ومنع من انقضاء المص في الحكم مع مطلق الوصى بل مع المنقره لان ولايته الحاشية على ما لا يشترع انقضاء غيره من احكام الميث هنا
هو هنا موجود ويمكن ان يدعى المص في احد الوصيين على الاجتماع ليس بخاصة بل جزء من مطلق الوصى عليه لا يمتنع
الحقيقة والافوى جوب الخ لم يجرى كما ان يقرض المص وان كان عند صالحه لا لا استقلال لان الموصي يرضى رعايه وحده
وعند وجود اوده الموصي لا يغير اوده الحاشية لان ذلك كمنع من كونه وصيا بالانفراد فلا يخطاه الحاشية وكذا لا يجوز للمص ان يرضى رعايه
بدله من غير اوده المص كونه من تقديم مقتضى الوصى هو هنا موجود قوله ولو شرط لها الاجتماع والانفراد كان نص في نفسها
ما ضاها ولو انقرض ويجوز ان يقتضاها المص في كل واحد منهما نص في كل واحد منهما لا يجوز انقرضه قبل النسخة المرد بشرط الاجتماع لها والانفراد
تسوية الانفراد ولو عبر به كان اظهر واخص فان شرط الاجتماع هنا لا يدخل في الحكم لان يجعل بينهما على ضم رابع وهو ما اذا
شرط لها الانفراد ومقتضى الاجتماع فان ذلك جائز ويجوز في بيع شرطه فيكون بشرط الاجتماع والانفراد اشارة الى تسوية
الامر بين معا وكيف كان وقع الامر في الانفراد يكون نص في كل منهما مقتضى الوصية فمقتضى النسخة في مقتضى الآخر كما يجوز
قبل النسخة لان كل منهما وصي المجموع ولا فرق في جواز النسخة بين جعلهما امساوية ومغايرة حيث لا يحصل بها ضرر وقوله ولو
المص في الوصية ما دام الموصي جازا بشرط ان يبلغه الرد فمقتضى ان الوصية من العفو الجارية في جوة الوصى لكل من الوصى الموصي
لرد المص في جوة الوصى فان كانت الوصية بالولاية فمقتضى الوصى فان كان بعد وفاة الموصى لم يكن له رد المص كما ليس له رد المال
الموصى بعد قبوله والوفاء وان كان الرد في جوة الوصى جاز كما له رد المال لان الوصا اذن له في التصرف في المخصوص فله ان لا
يقبل الادن كالوكال لكن يختص حكم الوصا بكونه مشروطا بان يبلغ الوصى الرد فلو لم يبلغه لم يمت كما لو رد بعد الوفاة وظاهرهم
الانقار على هذا الحكم وفي الاختصاص انما اليه في رد المص من حاشية عن عبد الله قال اذا وصى الرجل الى اخيه وهو غائب
فليس له ان يرد عليه صديقه لانه لو كان مشاهدا فاني ان يعزل ما طلب غيره ومقتضى هذا التعليل ان صحة الرد مشروطه ببلوغه
لانه اذا كان مشروطا ببلوغه القبول فبالتالي وفي معناه كغيره ولا ينعى على تقديم قوله يكون قد عجزه ومنع من طلب غيره فلم يكن له ان
يأخذ بغيره فمقتضى ما لو رد في جوة وبلغه الرد فان الوصية بطل فاضارا بالرد ثم على موضع الوفاة فمقتضى الاصل لا انتقال المص
في هذا واعلم ان كل موضع يارده الوفاة الوصية او المنع من القيام بها فان صرح عليه خرج عن مقتضى الوصا بمقتضى القول باعينا
العدالة فيخرج عن الوصا ولو كان جاهلا بالوجوب او بشرطها اجبر الحاكم على القيام بها واجبر بالوجوب اطلق جماعة من
الاصحاب اجاب الحاكم له مع امتناعه وهو مقتضى عدم الخرج بالرد عن الاهلية وبقي في المسئلة امر اخر وهو انه هل يشترط مع بلوغ
الموصى الرد امكان اقامته وصبا غيره لم يكن مطلق بلوغه جازا ظاهرا ان الثاني في مقتضى التعليل الاول لانه اذا لم يمكن نص
في وصي اخر يكون بمنزلة ما لو علم بالرد والاجود اعتبار الامكان كما يشهد اليه قوله لان كان شاهدا فاني ان يقبلها المص غيره
فان العلة المنع من بيع على الاقوى لا تشاء القابلية بدونه فعلى هذا لو كان جازا ولكن لم يمكن نصبا احد ولو بالاشارة لم
يصح الرد ولو امكن ولكن كان المنصوص غائبا بحيث يخوف وصليته على البينة ولم يحضر الوصى من حيث به الوصا فحق في رد المص من عد
التمكن من الوصا وجه من حصول اصل القدرة ويجوز الشرط ومن اشفا فائدة اعتبار عدم ثبوته قوله ولو قبل الرد او بعده ولم
يبلفه لم يكن للرد اثر وكانت الوصية في الموصى اطلاق كلامه يشمل ما لو كان قد قبل الوصية ردها وما اذا لم يقبلها اصلا
الحكم في الاول موضع وفان وقد يقدم واما الثاني في المشهورين الاختصاص الحكم فيه كذلك استدلوا به الى اجاب اكثر منها صحيح
محمد بن مسلم عن ابي عبد الله قال ان وصي رجل الى رجل وهو غائب فليس له ان يرد وصية فاذا وصى اليه وهو بالبلد فهو بالاجاز
ان شاء قبل وان شاء لم يقبل ومنها صحيح التعليل لانه في رجل بوصى اليه قال اذ بعث اليه بها من بلد فليس له ردها وان
كان في مصر فوجد غيره غيره وذلك اليه منها وليه منصوص من حاشية عنه قال اذا وصى الرجل الى اخيه وهو غائب فليس له ان يرد
عليه صديقه لانه لو كان شاهدا فاني ان يقبلها ما طلب غيره ومنها احسنه هشام بن سالم عنه عن رجل بوصى الى رجل بوصية فابى
ان يقبلها فقال ابو عبد الله لا يجوز له على هذه الحالة رد المص في العدم في العجز والخلف الى جوان الجمع ما لم يقبل عملا
بالاصل وبدفع الضرر للغير بقوله نعم ما جعل عليكم في الدين من حرج وقوله لا ضرر ولا اضرار وحمل الاجاب على حصول القبول او
لان عقد فلا بد من القبول والحق ان هذه الاجاب ليست صريحة في ذلك بل مقتضاها ان الحاضر لا يلزم القبول مطلقا والقائمت
بلزوم مطلقا وهو غير محل النزاع نعم في التعليل الرابع المتقدمة انما الى الحكم لان اشارة مثل هذا الحكم المخالف للاصول الشرعية
ما اشارت حتى الوصا الى الموصى اليه على وجه التفسير وتبليط الموصى على اشارة وصية على من شاء بحيث يوصى بطلب من الشهود
كما ان الوصى في حين موته ويدخل على الموصى المخرج والضرر على الجاهل بهذه العلة المستند الى مسند غير واضح بعيد ولو حملت
هذه الاجاب على سبق القبول وعلى شدة الاستحسان كان ولي ولو حصل للموصى خبر ديني ودينوي وشفقة لا يقبل مثلها

عادة اولهم من يحملها عليه فالابن يحمي بحاله من شتم ونحوه فوي حوالا الموضع قوله ولو ظهر من الوصي ثم لم يمسك له فزوف
بين جوارحه من الوصي من الاستقلال بالوصية حاله الوصية له ويجوز له ان يبيعها بعدة قبل موت الوصي بعدة فما لا يثبت له
بالجرح الطاهر من صاحبها لا يثبت متصفا بها ابداءه وبضم الحاء اليه مساعدا في الحال حيث يقصر الوصي عليه نحو ان لا يملكه من امواله
لما ذكرناه في الفقهين وبصرح في التذكرة فقال الظاهر من مدعيه اننا اجاز الوصية الى من يعجز عن التصرف ولا يملك اليه
بغيره وهم او غيرهما ويجوز نفسه فيجوز الحاكم لكن التمسك بالذرة من الوصية في جهة الوصية الى العاجل ابدا من حيث وجوب العمل
بقول الموصي الامكن ومن عدم الفائدة المقصود الوصية ويمكن منع عدم الفائدة على هذا التقدير لجواز ان يكون العاجل ذرا
اي نيلها ولكن عاين عن الاستقلال بقصود الوصي امره لذلك ويعتمد في تمام الفعل على نصب الحاكم له نصا بفصل الفائدة
المطلوب من الوصية وبسبب من يندبها للمنفعة عنه وقد يفهم من قول المصنف ولو ظهر من الوصي عجزه كونه مستورا في حال الوصية وانما
ظهر بعد الوضوء وكيف كان فالاعتماد على عدم الفرق بين الامر من واعلم اني لم اضم للجرح ولم يجعل الضام الحاكم كضام غيره ويمكن
كون التمسك في العمل ما لو وجد الحاكم المتكمن من الوصية فيكون هو الفاعل لما هو المعلوم من ان هذه الوصية لا يثبت لها غيره
لو بعدت رغبة على عدول المؤمنين بالانضمام اليه مساعدا على انفاذ الوصية كما يجب عليهم انفاذها لو لم يكن في ذلك رضى
كاسبا لقوله وان ظهر منه جحده وجب على الحاكم ان يقيم مكانه انما يوقف عزمه على عزل الحاكم لو لم يشرط عدل الشريك الحاكم
يعزل الحاكم من امواله حق الاطفال والموال الصنفات ونحوها واما اذا اشترطنا عدل الشريك فاما ينقل بفصل التصرف وان لم يفر الحاكم وقد
يعدم مشروعه لعل المصير يبدل بعزل الحاكم منعه عن التصرف واما هو اعظم منه ومن يباشر عزمه ليعجز على المنع ان لم يعدم منه رضى
لاحد القولين والوصي امين لا يضمن ما ينقله الا عن مخالفة شرط الوصية بشرط خلافه في كون الوصي امينا لا يضمن شيئا
من الاموال التي على غيرها الوضوء الان بعدا وفقر بطر وعجز الشريك بخلاف شرط الوصية فانه اذا قبل التوثيق مثلا خالف
شرط الوصية لان مقتضاها حفظه للطفل او بيعه من رضى الجحمة المأمور بها ونحو ذلك فاسمها لا يدخل في شرط الوصية ومشكلة
ركوب الدابة والكور في الدار وغير ذلك هذا اذا لم ينعوا به غرض يعود على ما ارفقه الوكيل لا يثبت له ان يبيعها او يركب الدابة بقضاء
حوائج الطفل واستيفاد دينه بحيث يوقف على الركوب او يخلد اذ لا صلاح له من التوثيق ليدفع عنه الدار حيث يوقف عليه
بمؤد ذلك قوله ولو كان الوصي من على الميت جازله ان يستوفى ما يدين من غير الادن الحاكم اذا لم يكن محجرا وجب له طاعة القول الاول
للشيخ في الثمانية فانه مندوب جواز الاخذ باقامة البينة وان كان جواز الاخذ عند عدلها ولا يثبت له من مسئلة المناصير حيث يمينه
للدين ولم يذكر في الحجج على ذلك ويمكن الاستدلال به بوضوحه فيمن يعين عن ابي عبد الله قال قلت له ان رجلا ارصى الى قتاله
ان يترك مع فراشه ففعل فلما اهلك الرجل انشا الوصية له فقبل ان يركب الدابة قال ان اقام البينة والا فلا شئ له قال قلت له
ايحل له ان ياحد ثمانى بد شيا قال لا يحل له قلت ان يركب الدابة قال لا يحل له قلت ان يركب الدابة قال لا يحل له قلت ان يركب الدابة
لذلك قال ان هذا ليس مثل هذا والقول بجواز مطالع الابن ودينه وهو الاقوى لان الغرض كونه وصيا في اثبات الدابة
منقوم مقام الوصي من ذلك والغرض من البينة والاثبات عند الحاكم جواز كذب المدعى الذي يجوز عليه الخطا ولا ينفذ الدابة بحسب ما
على المحسنين من سبيل وبعد ان ينظر الفرق بين بين الوصي وغيره حيث لا يملك الوصي على تقدير علمه يمكن تجديد البينة منه فلا يدين
من اثباته حتى يالبين مع البينة لذلك وايضا فان العجز لا يجوز الوصي تمكن من التمسك بعزمه ودعواه ولا ان يعين له
بعض الاموال دون بعض لان ذلك منوط بالمديون واثباته لا يخرج بهلك القضاء ولا يثبت له ولا يثبت له في الوصية
عن الراي مع قطع النظر عن سندها انما مقرر في استيفاء احد الوصيتين على الاجتماع بدون ان لا يرضى بغيره
فان احد الوصيتين كذلك بمنزلة الاجبة ليس له الاستيعا الا بادن الاثر كما في النضر واليس للاخر يمكنه من ايشانه
الكلام هناك الوصي المستقل وقد يدين عليه بقوته في آخر الزمان حيث عساه عن اخذ ما العزم من خدمته فكل ان هذا ليس مثل
هذا والمال ان هذا انما ياحد باطلاع الوصي الاخر وليس يمكنه من اخذ ما العزم من خدمته فكل ان هذا ليس مثل
على جهة المناصير فان لذلك حيث لا يطع عليه احد وهو هنا متصف قوله وفي شره لنفسه من نفسه ثم يدعوا الاشبه الجوار اذا
اخذ بالبينة لعدل القول بالمنع من ذلك للشيخ وعلمه اسنادا الى ان الواحدة يكون موجبا وغالبا في عقد واحد لان الفصل
في العقدان يكون بين اثنين اما ان يركب الدابة وكذا الابن الجرد والاصح الجواز كونه بغيره من اهله في محله اذا الغرض ان جاز في النضر
يجوز ان يتولى كلامه من المؤمنين بالانفراد فان قوله على الاجتماع اذا لا مانع الا لهما معا الواحد غير صالح لما انشره في ذلك
ولجواز مثله انما اعرفوا به من الابن الجرد على الجواز وانه جملة الراي الذي عني الكتاب شاهد قوله واذا اراد الوصي ان
وصي جازا معا وان لم يادن لم يكن ممنوعا من ان يوصي بغيره خلافا لما هو المنع ويكون انظر بعد الى الحاكم اذا الوصي غير

بشئ ولم ينفذ جميع ما اوصى به لما لكونه وصيا على الاطفال لم يكملوا او في نفوسه شئ ولم يتمكن من انفاذه او غلة ينفذ وكل
 سنة فلا يخفى ولما ان يكون الموصي قد اذن له في الانصاف على ما اوصاه به على العموم او على جهة خصوص او فناء عن الانصاف مطلقا او
 اطلاقا ولا خلاف في ان جواز وصاؤه في الاول على الوجه الذي ذكرناه من غير ان ينفذ الاذن ولا في عدم صحته ان كان انقضا
 على ما اذن له فيه وهو مباشر بنفسيه ايا مع الاطلاق في فعله لا يجوز له الانصاف بما كان وصيا فيه فلو كان احدهما هو قول اكثر
 الاختصاص المتع للاصل لان المبدأ من الاستئثار في النصف مباشر بنفسيه فانه ينفذ النصف الى غيره فلا دليل على ان ينفذ
 بنوكيل فيما هو وصي فيه فانما جاز في غير العادة في التوكيل فيه فطاعا وعينه على الاخرى فلو انقضى الاطلاق الانصاف المباشر لما
 حاز له التوكيل كما نقول في بين الوكالة على بيان خصوصه لم ينفذ بنفسيه مباهاة او فناء غرضه وبما خالف في
 الانصاف الحاصل اثره بعد موته وفوات نظره وايضا فانه في حال الخلق ما كان للنصف على الوجه الذي ذكرناه من غير ان ينفذ
 بخلاف نص الموصي بعد وفاته لانه لا ينفذ المقصود على فعله بنفسيه ما في حكمه وموته والقول الثاني الجواز لان الاستئثار من
 جملة النصف التي يملكها احبا بالعموم كما يملكها بالخصوص لان الموصي اقام مقام نفسه فيثبت له من الوكالة ما يثبت له ومن ذلك
 الاستئثار بعد الموت وروى ابن بابويه في الصحيح محمد بن الحسن الصفار انه كتب الى ابي عبد الله الحسن بن علي بن رجل كان وصي جلدوا
 ووصي له رجل هل يلزم الوصي حصة الرجل الذي كان هذا وصيه فكيف يلزمه حصة من كان له قبله من الميراث والميراث بالحق
 هنا هو الايمان فكانه قال يلزمه لو كان مؤثما فالحق عليه ان يمان فان ينفذ من مؤثما هو من حضانة الوصي من اهلها انقضاء
 وصيته وان ينفذ من كون الاستئثار بعد الوفاة بما يملكها الوصي وهو على الاعين المتنازع واما مقام الموصي لمقام نفسه لبيان الامر
 بنفسيه نظره وهو لا يدل على اقامته بعد الوفاة لاقام نفسه ومقامه المتنازع والميراث بما يملكه ماد كره بحمل ان يربط بحقه
 الوصية اليه بان يوصي بغيره فجمع الى الموصي الاول والمعنى ان الوصية يلزم الموصي الثاني بخلاف الاول ان كان له الميراث
 قبله اي الوصي الاول حتى بان يكون قد اوصى له وان لم يكن له ان يوصي بغيره فلو كان الوصية فاذا اوصى له الوصي الثاني
 مع ظرفي الاحتمال يفسد الاستدلال ان لم يكن الثاني ارجح على ان حوالا الايمان لا يختص بهذا الوصي الثاني بل يجب على كل مؤمن
 كفارة كاشا والكلام في اختصاص هذا الوصي بالوصية على جهة الوصية العامة وعلى هذا اذا لم ياذن الموصي
 الاستئثار يكون النظر في امور الموصي الاول الى الحاكم كغيره من وصي لم يوف له وكذا الوفاة انسان ولا وصي له كان الحاكم النظر في
 تركه ولو لم يكن هنا حاكمه لكان يؤول من المؤمنين من يوثق به في هذا وقد روي ان الاموال المنقضة الى الوكالة اما ان يكون
 اطفالا او وصايا او حقوقا وديونا فان كان الاول فالوصية لا ينفذها الا بغيره ثم لا ينفذها الا بغيره ثم لا ينفذها الا بغيره
 منهم الى الميت فالقرب فان عدم الجميع فيحتمل ان لا ينفذ الوصية الجدة فان عدم الجميع فالحكم والوكالة في الباقي غير الاطفال
 للموصي ثم الحاكم والميراث لسلطان القادر ان ينفذها الخاص العام مع عدم الاول وهو القيد الخاص مع شرط القسوى العدل
 واما كان حاكما عاملا لا ينفذ من قبل الامام لا بخصوص ذلك الشخص بل العموم فلو لم ينظر الى من كان منكم قدر رخصت الاخر
 فافضل الجميع من قبل يجوز ان يؤول الطريق ترك الميت من المؤمنين يوثق به فلو كان احدهما المنع ذهب اليه ان يرضى ان ذلك امر
 موقوف على الاذن الشرعي وهو منفق والثاني هو من الاكثر شيئا بالشرع وعمل الله الجواز لما في من المعنى على البر والتقوى لما في
 بها لقوله نعم والمؤمنون والمؤمنات بعضهم اولياء بعض فمن اجمع على عدم ولا ينفذ في غير ما في الباقي داخل في العموم ولا
 ن ذلك من المصروف والمصالح الحسينية الذي ينفذ الاذن منها من عموم ولا ينفذ الامر بالعرف ومثل هذا كان في الاذن
 الشرع الذي ادعى المانع عدم وجوده ونظر في محل ورا النظر في مال الطفل ينفذ بوصف العمل في المتولي المانع لمن
 الاقوال على ما يتجلف مصلحة ويؤثره ايضاً ولا ينفذ ما عدا ذلك من غير ان ينفذ من غير وصية وله
 خدم وما يملك ويغير كيف يضع الورثة بغيره ذلك الميراث قال ان قام رجل فنفذ قاسمهم ذلك فلا بأس وعيهم بغيره سعد قال
 سالت الرضا عن رجل مات بغير وصية وله اولاد ذكرنا وغلاما صغيرا واولاد جوارى هل ينقسم ام باع الجوارى قال نعم
 وعلى كل حال هذا القول لا بأس به وبشيئ من موضع الخلاف ما ينظر اليه الاطفال والذوات من المؤمنة وصيانة المال الشرع
 على الثلث فان ذلك ويحتمل واجب على الكفاية على جميع المسلمين فضلا عن العدل منهم حتى لو فرض عدم تركه موثما مالا
 مؤثرا الاطفال ويحتمل عن ائمة الجوز التمسك على المسلمين من اموالهم كغاية كل محتاج والطعام كل جامع بغيره من
 ماله المحتاج او في حيث يجوز لاحد فعل ذلك لا يبرم معناه الام والارادة الواجب لما ذكرناه من انه من فرض الكفاية
 والميراث بغيره لم يكن هناك حاكم عدم وجوده في ذلك الطريق وان وجد في غيره اذا توفقت مراعاة على مشقة لا ينفذ عارضة
 مع وجوده عند الانقضاء على ما لا ينفذ من فاجبه ما ينفذ من ان يمكن مراعاة ولو اوصى بالنظر في حال وله الى اجنبه
 وله ابل يصح وكانت الوكالة الى حد اليه وروى الوصي قبل ينفذ ذلك في قدر الثلث مما تركه وفي اداه المحفوظ قد عرفت

المسئلة السابعة ولا بد من الحداد على الولد مطلقا على كل حال لا ينافي ما نصيب الاب من المولى عليه مع وجود حدة
 للاب ان علم لم يصح لان ولا بد من الحداد على كل حال لا ينافي ما نصيب الاب من المولى عليه مع وجود حدة
 لا يقع ما يشبه مطلقا لكن هل يقع بالطلاق من اقسام نصح على بعض الوجوه دون بعض اقوال اهلها البطلان مع ان الاب لا بد
 له بعد موته مع وجود الحداد وصلا حصة للولادة فاذا انقطع الاب لا بد من نصح ولا بد من وصية فاذا امان الحداد فقر عود ولا بد
 الاب لثبوت في نصيب الوصي دليل اذا الاصل عدم عودها فلا يقع في حصة الحداد ولا بعد موته الثاني بطلانها في زمان لا بد
 الحداد خاصة لان ولا بد من الاب شاملة لان زمانها لا يمتد الى زمان موت الحداد فمقتضى البطلان في زمان وجوده وقد عرف جوابه فان انقطاع
 ولا بد من الاب موته مع وجود الحداد كما لو لا بد من موته بعد موته الحداد يحتاج الى دليل ودعوى ان ولا بد من الاب ثبوت
 جميع لان زمان المستقبل التي من جملتها ما بعد زمان الحداد غير معلوم بل هو عين المتيقن وانما المعلوم مع وجود الحداد بعد
 انقطاع ولا بد من ثبوتها بعد موته الحداد الثالث صحتها في الثلث خاصة لان لا يخرج من الوارث اصلها فيكون له اثبات ولا بد
 غيره عليه بطريقين اولي في منع الاولين بل الملائمة فان امة الملك يقتضي ابطال حق الوارث مناصلا وهو الامر الثابت له
 شرعا واما ثبوتها في ملك الوارث فانه يقتضي شرعا كون الولد عليه الكرامة او له اثباته ولا بد من نصيبه بالاصل فلا يكون للاب
 ولا بد من نصيبه بالحصص الاصل وقد ظهر انه اجد الاول والاول والاخر كلاهما المشي في المبسوط واعلم ان قوله في
 القول الاخير انها تقع في اداء الحقوق اجتمعت في المسئلة التي في موضع النزاع لان موضع الوصية بالنظر في مال ولله وله
 لا وصية في مال يخرج من الحقوق فان ذلك ثابت بالاجماع وانما ظاهر اللفظ ان الوصية المذكورة مفعولة على نظر الوصي
 وانما ظاهر اللفظ ان الوصية المذكورة مفعولة على نظر الوصي من ولدته وهو لا بد من كون هذا الوصي صبا على اخرج الحقوق
 وان كان الموصي ان يوصي صبا في ذلك لان الوصية ينبع منها اضر الموصي من عود وخصوصا بالحداد فان ذكر الموصي لهذا الوصي لفظا
 بدل على كونه وصيا على اخرج الحقوق مضافا الى ما بينه على ولده يكون قد اشتمك على اشرها كلها المختلف فيها والاخر خارج عن
 محل النزاع ولا وجه له في ذلك لان اشتمال الوصية على معنى صحيح غير جائز في بقاء في صحة التبرع ولا ابطال الباطل
 فان كان قد اضر على جعل وصيا على الغير في مال له كما هو الظاهر ثبت اول ذلك الوصية لانه اخرج الحقوق فانه في
 وصية الانسان مع وجود اشر اخرج الوصيا وان كانت جائزة لكن لا يخرج من اشكال لان وصية الولد انما تصح بالولاية لا بد منه
 لهذا لم تصح الوصية على الاطفال مع وجود الاب اذا كان كذلك فلو لم يرض الولد لغضا الدين ببقاء الوصايا مع وجود ابيه
 كان الاب اولي بذلك من غيره حتى الحاكم كما هو اولى بالاطفال كما بينه عليه النذكرة ونسبنا بقول الحاكم اولى بوصاياه والاب
 مبدونه الى الشافعية اذا كان عدم الاصل موجبا لولاية الاب على ذلك على ان للاب حق الولاية على وصيه مبدونه كماله الولد لا بد
 على اولاد فاذا اوصى الابن الى غيره بغيره لا يكون صحيحا كما لو اوصى بولده الى غيره فبطلت بما ذكر من صحتها في اداء الحقوق
 على ذلك وجهان يقول له ولا بد من الحداد على الاطفال ليست على حد ما على الوصايا فان تلك ثابتة بالاصل بحق النبوة والوصية
 ليست كذلك ولا يلزم من ثبوتها ليدل الوصية على ثبوتها بغيرها مع ما كان الحاكم له الولاية على الوصايا مع عدم الوصي
 ولغيره ذلك مع وجوده فاللان منوع عن اداء الوصي بالنظر في شيء معين اخضعت ولا بد من يجوز له التصرف في غيره وجرى مجرى
 الوكيل في الاضطرار على ما وكل فيه لما كانت الوصية بالولادة مستثناة من الوصي بعد موته في التصرف فيما كان له التصرف فيه
 من ضمانه وبنسبته وادراكه امانات واشترعاها الولد لا بد من اذله وان خولوا الذي علمهم الولد من الضمان والمانين
 واستثما والنظر في اموالهم والنظر في عيالهم في الخط ونظر في الحقوق الواعية والمنذرة ونحو ذلك كانت الاستثناء اذ اخرجنا
 الموصي الخاضع لبعض هذه والغيره ان ذلك حقا له فيجب فيه رتبة الاختلاف الاصل في الصلابة بجميع هذه الاشياء
 وبعضها والاطلاع على اننا المعيشة في ضبط الاموال والقيام باصلاحها وحفظها فاذا نصيب للوصية في ذلك احدا فلا بد من امان
 ان يعم له الولد بغيره وبجانبه شيء دون شيء فان عيها فان قال انت وصي كل قليل وكثير او كل مالي غيره ولا بد من كذا وكذا امتناع
 في صلتها سابقا حتى استوفى الجميع بخود لك كان له الولد في جميع ما تشاء وله اللفظ كما لا بد منه في كذا وكذا فبطلت في الاموال
 والاولاد وان خصها بشيء دون شيء او وقتا او مكانا او حال اخضعت ولا بد من ما عين له ولا بد من امانه في الاشياء كان
 يقول انت وصي عيال وصيت به يوم الدين او بعد ذكرته في صبي وكان فلا ذكر اشياء اخضعت او بكت وصية كذلك ثم يقول في
 جعلت وصي في ذلك او فيما اوصيت به فلا تأخذ ذلك والتخصيص الاوقات بان يقول اوصيت الى عيال او الى ان يبلغ سن فلان
 او الى ان يحضر فلان الغائب بالاحوال ان يوصي لان يخرج الى فلان الى ان يقع منه كذا ونحو ذلك او ما دام على صفة كذا
 ونحو ذلك وان اطلق بان قال جعلت فلانا وصي فان اضر على ذلك كان لغوا كما لو كان وكنتك لم يبين ما وكله فيه واما
 البه موله على اولاد غير لم يرد ان اضرنا الى حفظ ما لهم خاصة لانه المبين ويجعل فواجا ان اضرنا فيما بينه انقبض لان

المعنوم عرفنا من هذا اللفظ هو اقامت مقامه خصوصاً عند من يرى ان المفرد المتأنيدي المعنوي في مسئلة وجه ثالث وهو عدم
 الصفة بالمبين ما فرض له وجه ثلثي الوصي شيء دون شيء يجوز نقل الاوصيا على سبيل الاشتراك في ذلك الامر ولا
 على سبيل الانفراد في بل يجعل له وصياً على حفظ مال ولأداءه ووصياً اخر على الانفاق عليهم وثالث على انفاذ وصاياه وحقوقه
 ورابعاً على استيفاء ديونه فخص كل واحد بما عين له ويجوز له مع ذلك تعين بعضهم وتخصيص اخرين على الاجتماع والانفراد
 التفريق قوله الصفا المراجعة في الوصي يعني حال الوصية وقبل حين الوفاة فالوصي لا يصيب في تلغيمه ما من الوصي صحة الوصية
 وكذا الكلام في الحجر والعقل والاول اشبه بغيره في وثا اعيننا الشرط المعترف في صحة الوصايا من التكليف
 الاسلام والحجة والعلة ان هذا هو عند الوصية وعند الموت ومن حين الوصية سائر الى ان يموت ومن حين الوصية الى ان
 يموت ما بعد الموت على الاقوال احدى ما هو مختار الاكثر منهم المم الاول وهو اعتبار وجودها حال الوصية بمعنى وجودها
 قبلها باقية اليها فبقيت الشرطية فان الشرطية تقدم على الشرط ولو بان ما وجه هذا القول ان هذه المذكورات شرطية
 صحة الوصية فاما ان يمكن حال انشاؤها وجوده لم يمكن العقد صحيحاً لان عدم الشرطية يوجب عدم الشرطية كما في شرط سائر العقود
 ولا في وقت الوصية تنوع من المقتضى بل من ليس بالوصي والتمتع في المعاملات ان توجب له ان العقد لا ينعقد على الفسخ ولا يوجب
 في الوصي ان يكون بحيث لو مات الموحي كان نافذاً في المصروفات على شرط الوصاية وهو هنا متفق لان الوصي لو مات في هذه
 الحال لم يكن الوصي هلكاً لها وفي هذا لا يخبر نظر لان من يكفي بوجودها حال المطلوب يحصل على من هلك المم فان الوصي انما
 من حق من بعد الوصاية افضل قبل ان يتصرف الوصي بالوصية لا يكون نافذاً في المصروفات من حيث ان الوصي قد مات وهو
 غير جامع لها وذلك كما في البطلان وثانيتها ان المعبر اجتماعاً عند الوفاة الوصي الى من ليس باهل فانفق كما عند الوفاة
 صحة الوصية لان مقتضى منها المصروفات بعد الموت في غير اجتماع الشرطية لان عمل الوصاية لا حاجة الى وجودها في ذلك
 لا شفاً القابلية وبصفة بان الوصاية كانت عقداً ولم يحصل شرطها حال الانشاء وقع العقد فاسداً ولا ثم ان الوصاية حال
 الموت حاصلة بل هي ثابتة من حين الوصية وانما المتأخر المصروفات كالوكالة المتفرقة الشرطية فيها المصروفات وقت الوفاة
 له الوصي اذا مات فانتهى وصية في كذا وقت لغوا وثالثها اعتبارها من حين الوصية الى حين الوفاة وهو مختار الشهيد
 في الدروس ما حين الوصية فلا يقدم في توجب له قولاً الاول واما استمرارها الى حين الوفاة فلا ان الوصاية من العقود
 الجارية فمضى عرض اخلال احد شرطها بطلت كضاربها وان المعبر في كل شرط حصوله في جميع وفان الشرطية فمضى اخلال
 في اثنائها الفعل وجب فوان الشرطية اما استثنى في قليل الموارد بدل خارج وعبارة انما الاستثنى منه شيء لان ما خرج
 عن ذلك يدعى ان الفعل المحكوم بصفته عند فوان الشرطية ليس شرطاً بل مطلقاً بل في بعض الاحوال دون بعض وهذا هو الوجه
 ان المعبر بوجود الشرط من حال الوصية الى ان ينتهي ان يبلغ الطفل ويخرج الوصاية وبقيت له ديون وعجزت له هذه
 الامور بقبض فوان شرطها مضي فوان بعضها في كل وقت فلو فرض فوان بعضها بعد الوصية قبل انشاؤها الوصاية بطلت
 هذا هو الاقوى واعلم ان الذي يقتضيه كلام الاصحاب غيرهم من الباعث في هذه المسئلة من غير وجود الشرطية حال الوصية
 لا يعتبر استمرارها الى حالة الموت والا لكان القول ان ذلك هو القول الثالث مع نضر بحجهم بان الاقوال ثلث بل صرح بعضهم
 بان المعبر في القول الاول وجوده حالة الوصية خاصة ومن صرح بذلك الشهيد في الدروس فان قال هذه الشرطية معبر عند
 الوصية الى حين الموت فلو اخل احدها في حال من ذلك بطلت وقبل بكمي حين الوصية وقبل حين الوفاة وقوله وقبل بكمي حين
 الوصية يصرح بان القائل بذلك يكتفي بوجودها حينها وان لم يشر وهذا واضح وفي التذكرة نقل الاقوال ثلث الاول
 ايضاً حتى عن الشافعية وانما جعلوا اعتبارها في ثنائيتها قولاً ثانياً وانما اعتبارها في ثنائيتها قولاً ثالثاً لان ظاهر دليل الشرطية يقتضي
 ذلك فان اخلال الشرطية بعد الوصية انعقاد العقد القابلية التي اعتبرنا الشرطية لاجلها خصوصاً بعد الوفاة وعمل النضر اللزم
 الان يقولون ان ثوانها لا ينفذ ما دام حيا خاصة القابلية لا ينفذ بغير وجودها حال الوصية لضعف العقد ولا ينفذ بغيره
 الى حين الوفاة ثم يعتبر وجودها من المصروفات وتماثل على ارادتهم ذلك انفاذهم على ان تجدد النفس بطل الوصية حيث يعتبرها
 في وقت ينعرض لغيره من الشرطية ودفع خلافه فان الاسلام لا يطرأ منه والاسلام كذلك غالباً وكذلك الحجة وعلى هذا
 فيجوز القول الثالث والواجب لعل هذا الجهد والمحقق الشيخ على فمضمون المسئلة قولين خاصين على ان القابل باشرط حصول
 الشرطية عند العقد بغير استمرارها من حينها الى اخر وهذا الكثر من حيث الاعتبار حسن لان كلامهم مبني على ما عليه
 سابقاً فانهم قد صرحوا بأداء خلاف ذلك خصوصاً عبارة الشهيد في الدروس وشرح الانشاد وعلى كل حال فكلهم في
 هذه الاقوال غير محتمل فان شرط استمرار الشرطية من حين الوفاة الى انقضاء الوصاية لا يشترط فيه فيحصل الغرض المقصود منها
 من قال ان المعبر حصولها حال الوفاة فاقبل اعتبار استمرارها في الاخر ومن قال ان المعبر حال الوصية بغير استمرارها حالها

المجودة ثم بغير وجودها بعد الوفاة مستمرة قوله وضع الوصية على كل من الموصي عليه كونه شرعية كالولد وان نزل بشرط الصغر فلو اوصى
على اوكلاه الجوار الفلاني او على ابنته او على ابيه لم ينفذ الوصية عليهم لو اوصى بالنظر في المال الذي تركه لم يصح له التصرف و
في ثلثه ويصح في اخراج المحفوظ فليس له ما يبدل على هذا الحكم وبي ما يتعلق بخصوص هذه العبارة فان قوله يصح الوصية على كل
من الموصي عليه كونه يبدل قبل الاباء او اوصى على الولد مع وجود الجد فانه مصدق ان الموصي عليه كونه فان ولا يبدل حاله الوصية
قطر وحالة المجودة ثابتة وانما اشغلت الى الجد بعد وفاته ولو حمل على ارادة من له عليه كونه حال الصغر وهو ما بعد الموت لم يصح
ايضا لان المعتبر حصول الشرط حاله الوصية مستمرا كما لو ولد من له عليه كونه مستمرا الى ما بعد الموت فيقتضي ان الموت يقطع
الولاية فلا يتم ايضا وكان الاستبعاد بالنسبة الى الجد كاشف عن شرط الصغر فيه فلو اوصى على الشرط الصغر غير كاف على شرط
عدم الكمال لا لو ارفع الصغر واستمر حتى او ينفذ ايضا ولا ينافي في صفة الوصية في اخراج المحفوظ
مع الوصية على الكاملين كما اسلف من فقارها الى لفظة يبدل على جعله وصيا في الجميع ليجوز فيما العبرة بالولاية وبطلان الباقي
اعلم انه على تقدير نصيب صح في اتمام الوصية ووفاء الدين مع كون الورثة كبارا والصبي المقتدر في تركه لاجل ذلك الا باذنه لم يكن
لهم انما كما وضعت الدين من مالهم بناء على القول المنصوص من اشغال تركه اليهم بالموت مطلقا وانما يظهر ما يبدل في نفس المقتدر
ثم ان دفعوا اليه من مالهم من ينفذ في الوصية او ذنوا في بعض تركه فلا اشكال وان امتنعوا ان يباذلوا الامر انما البيع والاداء
من مالهم لغير الوصية فان لم يمكن ذلك دفع امره والحال ان انفقوا من مالهم باحد الاخر او يبيعهم ولا يملك من مالهم المحفوظ
لغيره وجميع ذلك بخلاف ان يبيع تركه ما ينفذ في الوصية ووفاء الدين من حيث ان ذلك الاصل للبيع بالقبض اليه بما لا يصلح ان يمكن
بيعه الابناء المكن ويجعل في محضه في المال مع امتناعه من الدين مقدم على الارث والصريح ان من قبلهم والاولى في هذا كله مع
الطلاق الوضائفي الدين اما لو اوصى اليه ببيع شئ من تركه وفقدان يملك بالورثة انما كان للموصي ان يشغل امر الموصي وكذا
لو قال ادفع هذا العبد مثلا اليه عوضا عن دينه كان في اعيان الاموال اعراضا فلو لم يكون لمن يتولى اموال اليتيم ان يباذل اجرة المشل
عن نظره في ماله ويقل اخذ فدية كفاية ويقل اقل الامر من الاول فظهر المراد بالمشل الى اليتيم من ماله ولا يشرع في بيعه الا ان كان له الاصل
كالاب الجارم لا كالوصي فلا يختلف في قدره ما يكون له اخذ على افعال احدهما ان يباذل اجرة مثل علة وهو لشئنا والمصلحة لها علة
علة وعلة محرم فلا يصح عليه حفظه بغيره مثل الثاني ان يباذل قدره كفاية لظهور قوله ومن كان قبله فلياكل بالمعروف والعرف
مالا امره فيه ولا يفسد في الثالث انه يباذل اقل الامر من الاجرة والكفاية لان الكفاية ان كان اقل من الاجرة فلا تمنع حصولها بكون
عينا ومن كان عينا بغيره لا يستغنى عنه لغيره ومن كان غنيا فلا يستغنى والامر للوجوب فيجب عليه الاستغناء عن عيشة الاجرة
وان كانت اجرة اقل فاما يستحق عوض عمله فلا يجل له اخذ فانه عليه ان العمل لو كان المكلف يستحق عليه الاجرة لم يستحق ان يباذل
اجرة مشله فكيف يستحق الان يباذل مع كون المستحق عليه دينما وفي محضه عبد الله بن سنان عن القم قال سئل وانا حاضر من القيم
للشئ في الشرط لم يبيع فيما يصح له ان ياكل من اموالهم فقال لا بأس ان ياكل بالمعروف كما قال الله فيهم وكما يروى في الشئ
حتى اذا بلغوا النكاح فان اسلم منهم امرهم ردت عليهم اموالهم ولا تاكولها سرا او ابدا ان يكرهوا ومن كان غنيا فلا يستغنى
ومن كان فقيرا فلياكل بالمعروف هو القوت في اعيانها فلياكل بالمعروف والقيم في اموالهم ما يصح لهم التقبيل الاكل
بالمعروف هو يحتاج الى التفريق فان يباذل الاكل المتفاوت كما يظهر في الآية والراية وجعل محصا بالاولى لا ينعكس الى العباد فلا منافاة بين
الفقر وحصول الكفاية منه بهذا الاعتبار لان حصول القوت يحتاج معه الى تقف مؤنة السنة من تقف وكسوة ومسكن غير ما يحتاج
بمحقق ارتفاع الفقر ان لم يشترط حصول ذلك في تقف عياله الواجب التقف وحصوله في الاستدلال بيقين اقل الامر من ان يحصل
الكفاية بكون غنيا فيجب عليه الاستغناء عن عيشة الاجرة غير صحيح وان اراد بطلان النص كما هو المراد من قوله ولا تاكولوا سرا فلياكل
ولا تاكولوا اموالكم بدينكم بالباطل ان الدين ياكلون اموال الناس في طلب ما لا يباح في ذلك غير اخذ المار لغيره من
اقل الامر من ان التصرف على هذا الوجه يختلف باختلاف الاجناس والحاجر وما ادى ذلك الى الاضرار بمال اليتيم وقوله في الآية
هو القوت يخصص معنى الاكل الا انه ليس بصريح في اختصاصه ولا يفسد ما عرفت من ان الاكل يستعمل في اعيانها فاما من ذلك
ولا على كل معنى فمر الاكل لا يتم الحكم على خلافه لان العمل في اكله لا يكون كثيرا فيؤدي الى اضرار اليتيم وبادة على
المكلف فاعني اجرة المشل مطلقا يجوز ويمكن حمل الاكل بالمعروف عليه لان اجرة المشل ان كانت اقل بالمعروف بين الناس ان
الانسان لا يباذل عوض عمله من غير بادة عن عوضه بالمعروف وهو اجرة مشله مثل هذا يسمى كلا بالمعروف والولاية بادة عليه الاكل
بغير المعرفة هذا اذا اقتصر اما لو كان غنيا فالا فوي جوبا استغناء مطلقا عما لا يملك الاية بذلك يتحقق قول رابع وهو
استحقاق اجرة المشل مع فقره ودينه بغيره الى قولنا من هو جوار اخذ اقل الامر من اجرة مشله وكفايته مع فقره ولو تخفف
للكفاية معنى مضبوط ان هذا القول اجود الابدال ومثبوا احدا الامر من غير تفيد بالفقر حملوا الامر بالاستغناء

على الاستحسان وان دعوان لفظ استعفا مشعر به وله وجه واعلم ان هذا كله مع بنه اخذ العوض بعلمه ما لم ينسج بعلمه يمكن
اخذ شيء مطلقا ولو دهل من القصد والظاهر جواز الاخذ لانه ما مور بالعلم من الشارع فليس في عوضه ما لم ينسج بعلمه لا يعمل
محمم كالمو امر مكلف لاجل لاجرة في العادة فانه يستحق عليه لاجرة المثل ما لم ينسج بعلمه كدكره في ابيه خصوصا اذا قلنا بجواز
ان اخذ الكهان ثلاثين منها من الله فممن من غير جند فبشمل ما اذا مو العوض ولم ينسج بعلمه اذا اوصى لغيره مثل بضرب ابنه
له الا واحد فقد شرب بينه ما في تركه فلموصى له النصف فان لم يجز الوارث فله الثلث ولو كان له اثنان كانت الوصبة بالثلث ولو
كان ثلثه بالرجوع والضابط ان يضاهى الى الوارث ويجعل كل واحد اوصى له بمثل نصيبه احدى ورثته وعينه كانه تحت الوصبة
من الثلث اجماعا واختلف في تقديره فالمعروف من مذهب علماء اثنان الموصى يكون له ثلثه وورثته اوصى له الى الوارث
ومدنا وصى الموصى له الوارث اثنان او اوان تفاضلا وجعل كل واحد نصيبا لان ذلك هو المتفق والاريد مشكوك فيه
فلو كان له اثنان اوصى بمثل نصيبه ليرث فرض كان له اثنان فكون الوصبة بالنصف فان ابا الاخذ الموصى له النصف
والابن النصف وان كان للموصى ثلث والباقي لابن ولو كان له اثنان فوصى بمثل نصيبه احدى ورثته على الفرضية ويكون
كواحد منهم زاد منهم وعلى هذا وقال جماعة من العامة من يعطى مثل نصيبه المعين او مثل نصيبه احدى ورثته او اجماعا وبين من
اصل المال ويعطى الباقي الوارث اثنان او اوان نصيب الوارث قبل الوصبة من اصل المال فاذا اوصى له بمثل نصيبه احدى ورثته
واحد فلو نصيب جميع المال وان كان اثنان فالوصبة بالنصف وان كان ثلث فله الثلث وما كماله العلامة في الخبر وجعله
فترها من التواضع ثم رجح مذهب الاحكام ليجب عن مجتمهم بان المال يقضى ششرين والوارث يستحق شيئا لا بعد الوصبة لثلاث
فان الوارث الموصى له بمثل نصيبه لا بعد الوصبة لجدح فيجب ان يكون مال الموصى له مائلا لنصيبه بعد الوصبة وعلى ما ذكره
فمن ان الوصبة مع الواحد بالجمع مع الاثنان بالنصف مع الثلث بالثلث لا يكون هناك نصيب للوارث فاقال لنصيب الموصى له
وهو خلاف مدلول الوصبة فتكون قبلها او الضابط عندنا ان يعطى نصيب الموصى له بعد الوصبة فقام من نصيبه الميراث
وبن ادعيا مثل سهم الموصى بنصيبه عند ذلك الباقي يعطى نصيب الموصى له بنصيبه لو لم يكن وصية علم ان هذه المسئلة
واختلافها من المسائل القديمة لا يعرف نصيب الوارث مشوقا على اخراج الوصبة ومعر نصيب الموصى له انما يكون اذا عرفت
نصيب الوارث الا ان الخاص منها سئل غير فربما يجزى وغيره فلذلك لم يشرعوا اليها هنا وسيفرض المثل من جعله للموصى
له مثل نصيبه مع ثلثه الميراث ومع اختلافه وجعل له مثل اقلهم ومثل اعظمهم وشقيره بغير ما اجماع المصنف هذه
المسئلة قوله ولو قال مثل نصيبه يعني فخذ ما يكون له النصف ان لم يكن وارثا له سواء اوصى له بالثلث او بالجزء ولو كان له بنتان
كان له الثلث لان المال عند البنين دون الوصبة فيكون الموصى له اثنان او اوصى له بمثل نصيبه احدى ورثته سواء اوصى له
للانصاف انا جازت والثلث ان لم يجز لانها اخذت المال كله بالعرض والرد فيكون حكمها حكم الابن في الوصبة بمثل نصيبه احدى
كان له بنتان فله الثلث لان المال عند البنين دون الوصبة فيكون الموصى له كيف اخرى وهو واضح وعند العامة لو كان
لبنين واوصى بمثل نصيبه احدى ورثته بالثلث لان المسئلة عندنا ان اثنين للبنين واحد والعصبة احدى ولو لم يكن وصية فربما
على اثنين صها وبطرسهما من ثلث ولو كان له ابنان فالوصبة بالربع لان المسئلة من ثلث لو الوصبة لكل واحد منهم والعصبة
منهم فربما يرد الموصى له سهمان بلغة اربعة الى الرد على هذا المصنف بقوله لان المال عند البنين من دون العصبة قوله ولو
كان له ثلث اخوات من ام واخوة من اوصى لغيره بمثل نصيبه احدى ورثته كان كواحدة من الاخوات فيكون له سهم من عشرة
وللاخوات من الام ثلث وللأخوة منه هذه من صورها او اوصى بمثل نصيبه احدى ورثته من غير نصيب فيكون ثلثه من نصيب
ورث الوصبة على مثل اقلهم نصيبا فان الاخوات من الام الثلث وللأخوة الثلثان فاصل الفرضية من ثلثه ثم تنكسر على الفرضية
وعندها ما قبل على تقدير يكون الاخوة ثلثه فربما يرد اقلهم اصل الفرضية يبلغ ثلثه للاخوات الثلث ثلثه لكل واحد منهم
وللاخوة منه فاذا اوصى بمثل نصيبه احدى ورثته على اثنين للبنين على الاخوات فربما يرد الفرضية واحد بنفي عشرهما عرفت من ان
الضابط فيجعل الفرضية بين الورثة ثم زيادة نصيب الموصى له عليها فالوصبة هنا العشر لثلاثة واعلم ان الحمل نصيب الاخوات وان
اقل معنى على الاكون الاخوة للاب ثلثه بحيث يتحقق معهم الجميع كاذكرنا وجمع مع كونهم رجلا وحشة فلو كانوا ستة صفا علم ان
المثال مع ان يعطى الاخوة من غير بنات عددهم فبشمل ذلك وبإفادة كما لا يخفى فلو كان له ابن وورثته بنت وقال مثل نصيبه ثلثه
فانما الوارث كان سبعة اسهم للبنين ثلثها وللزوجة سهمان ولو قبل لها سهمان من خمسة عشر كان اولي هذا المثل الموصى
بمثل نصيبه اعظمهم وطريقه على ما سبق ان يجمع فرضه الميراث والا وهو هنا من ثلث الميراث الثلث منهم والبن البنات وهو سبعة اسهم
وبن ادعيا مثل نصيبه من نصيب ابيه الوصبة وهو هنا البنين فيكون مجموع الثلث خمسة عشر هو الموصى له الذي جعله المصنف
اولى وهو معين واما ما ذكرنا او لا من جعلها ستة عشر لغيره منها وان كل واحد من البنين والموصى له سبعة فقول

فلم يكن فيكون المذبح
اربعه يدين بالبوت و
سهم واحد و
عشرون للنبي و
قل من فاعلم

في خمسة والاربعين
الحال والكون وهو
لان جاست من
عنه وعنه
واستعمل هو الحال

اضافة الضبط اليه بعد الموت بطريق المجاز وكذلك يمنع من كون محمدا على هذا التقدير موقوفة على بطلانها لان المراد بضبطه
 نولا الوصية كما قد زعموا وهذا هو الجواب عن قولهم ان بطلانها لا يلزم للنقض بل انما انقضوا ذلك فقولنا حكما بالحق في حمل
 الوصية على كونها بجميع الزكوة انما ينصفها على تقدير انقاذ الوارث وجماها على الجميع هذا هو الذي ينبغي ان يكون مختلفا عنه
 ووجهه فلهذا فانه انما ينصف الوارث على تقدير انقاذ الوارث في جميع الزكوة فيكون الوصية بنصيبه وصية بالجميع
 الثاني حملها على النصف كما لو قال له مثل نصيبك يعني انه لما اذن حمل النصف على الحقيقة حملناه على مجاز وهو المثل
 فبذلك من جهة نظرنا المثل من غير المثل فما اوضح به فانه مع الضرب به يكون ضاعا على تشريكه مع غيره من جهة حمل المثل
 على كونها بعد الوصية واما هنا فاما اوصى بنصف نصيبه الذي هو كانه عن جميع الزكوة والمثل انما اوصى باليه من حيث
 انه لا نصيب له من الزكوة لان على ما ذكرناه اوله ان حملها على نصيبه يعني ان حملها على المثل النصف والاصل على الحقيقة
 كذلك وهذا الوجه الثاني غير مرضي لان مجاز البطلان على تقدير حملها على نصيبه يقتضي العدول عنه ومنه الى المجاز
 ليصح بل الوجه في ما ذكرناه سابقا وعلى الثاني انما يجمع الزكوة في الموصى له للولد وبما احفظنا يظهر ان كل من حمل
 هذه الوصية على المثل والاصل لا يعلم منه اذ لا احد الا من ولا يتحقق منه هبة منها الا بدليل خارج والذي يجزاه والمثل
 ان الموصى انما قصد بكلامه هذا انقص مستحقا على تقدير الموت فالوصية باطلا وان قصد نصيبه الذي هو مبادر لكل واحد من ان
 الولد الوارث انما قصد ان يترك نصيب جميع الزكوة لوصية بجميع الزكوة وان قصد به كون الموصى له شريكا لابن في
 نصيبه في المثل فالوصية بالنصف وهذا كله لا اشكال فيه وان اطلق اللفظ من هذا القصد من غير ان يلفظ شيئا بخصوصه
 يكون موصيا بجميع الزكوة كما عرفت واعلم ان الحق الشيخ على ما ذكره في شرحه في القضية في المسئلة فويل من خاصه اهلها
 البطلان من غير ان يلفظ شيئا والثاني ان حمل على المثل بمعنى المشاكلة والنصف كما لو اوصى له بمثل نصيبه وذكر ان الاحتمال الثاني
 وهو حمل على الوصية بالجميع فنحن لم نسمع من المحدثين من هذا الاحتمال الثاني بل ذكرنا اكثر من غير هذا
 عن ان لا يكون هذا كونه اقل في المختلف بعد ان نقل في المسئلة فويل البطلان وصحة الوصية ويكون بمنزلة الوصية لم يمتثل
 نصيبا منه فاما هذا القدر والمعنى الاول انما اوصى بما هو موقوف لان من بطل كما لو اوصى له بثلثي اربعه او بثلثي اربعه او بثلثي اربعه
 على مجاز عند تقدير حملها على الحقيقة ولا يصح جميع لما في الحقيقة ولو اوصى له بجميع ما له لم يكن الوصية باطلة انتهى وبما
 صرح به فيهم من القابل بالظن والحمل على المثل اذ اذاعة الجميع فكيف يكون مذكورا لاحد في الثاني انما اوصى بنصيب
 وارث فان قصد المثل صحة الوصية اجماعا وان قصد العين بطلان الوصية وبما قاله الشافعي وابو حنيفة قالوا ذلك واهل
 الصو واهل ابي ليلى وروى في وصية بجميع ما له انتهى وهو قريب من كلامه في المختلف حيث اقتصروا على القولين وصح
 القول بالصحة في الوصية بالجميع وقال الشيخ في المبسوط اذا كان له ابن وصفت فقال له نصيبك فانه وصية باطلة وقال
 قوم نصح الوصية باطلة وقال قوم نصح الوصية ويكون لكل المال انتهى لم يذكر الاحتمال الاخر وعلى هذا فيكون مراد من اطلاق
 الصيغة وحمل على المثل معنى الوصية بالجميع لان ذلك هو الموجود في عبارة اصحابنا واما حمل على النصف كما لو اوصى بثلثي
 المثل فلم يذكر احد من اصحابنا بخصوصه انما هو محتمل من اطلاقهم في قوله في عبارة الشيخ في الذين ما يورثون بهما اذ اذاعة النصف
 من القابل بالصحة في قوله في شرحه بعد تقدير القولين فعلى الصحة لا فرق بين رواية لفظ المثل ورواية قوله او وصفت
 بنصيبه بل او وصفت بمثل نصيبه انما في القابل بالبطلان في هذه العبارة كما لا يخفى في اذاعة المثل حقيقة كما لو كان مذكورا
 وهو يقتضي الوصية بمشاكاة الابن واما الشافعي فقد صرحوا في كتبهم بارتقاء المسئلة في الوصية قال الرازي في الشرح الكبير
 لو قال اوصف بنصيبك لم يثبت كلف المثل فوجان احدهما ان الوصية باطلة لورودها في غير الثاني انما لا يخفى
 لورودها في حق ابن اخي او وصية بالكل انتهى ملحوظا والثاني انما لا يخفى في حق الشافعي ووجههم لكننا اختلفنا بالوصية
 الثالث وهو كونها وصية بالنصف مع انه اشهر عندهم من الاخر والحاصل ان حمل على الوصية بالجميع في عبارة اصحابنا
 مع وجود الاخر وحمل على النصف في كلامهم اكثر مع وجود الاخر قوله ولو كان له ابن قابل فاصى بمثل نصيبه بل وصية
 وقيل لا يصح كونه لا نصيب له وهو شبه جبر البطلان ظاهرنا اشار اليه المصنف انما نصيبه فيكون قول في قوة او وصية لم يمتثل
 نصيب من لا شيء له وبهذا قطع الشيخ في المبسوط ولم يذكر غيره ووجهه حمل الكلام على التقديرين من قوله عن الحد وبعده
 فليذكره مثل نصيبه لو لم يكن فانما وضعه ظاهره في فصل في المختلف في حكم البطلان ان كان الموصى ارقا فان الابن قابل
 وانما القائل لا نصيب له والصحة ان حمل احدهما وهو حسن كما انما لو قصد الموصى انما لا نصيب له وكان وارثا حتى قطعنا قول
 اذا اوصى بنصف نصيبه له كان له مثل لو قال صنفاه كان اربعة ومثل ثلثه وهو شبه عملا بالمسئلة وكذا لو اذاعة
 صنف نصيبه اختلف الفقهاء والغويون في معنى الصنف وعليه ينبغي الضعفان فيحمل الصنف المثل قال الجوهري

صفت الشيء مثله وضعفاه مثله وقال أبو عبيد القاسم بن سائر المثل قال نعم مضاعف لها القذا
 ضعفين لم يثلين وقال ثعلبان كل واحد ضعفين أي مثليين إذا كان الضعف مثلان قالوا أحدهما مثل وقال الأزهري الضعف
 المثل من أوفر وليس يقصو على مثله فيقول الضعف محصور في الواحد والآخر غير محصور وقال الخليل الضعف أن يزد على
 أصل الشيء فيجعل مثليين أو أكثر وقال أبو عبيد معبر عن الشيء ضعف الشيء وهو مثله وضعفاه هو مثله وقال في الجهر هذا
 ضعف هذا الشيء أي مثله وقال قوم مثله وفي نهاية ابن الأثير أن الضعف مثلان قالوا قبل مثل الشيء ضعفه والاشبه بين
 الضعفاء الضعفاء والمثمن من أن الضعف مثلان بل نقله الشيخ في الخلف من عامة الفقهاء والعلماء وإن كان هذا التعميم لا يخرج من
 يجوز فقد سمعت كلمة أهل اللغة والفقهاء أنهم يختلفون في كمال اللغة ويشهدون المشهور وقوله نعم إذا أرادناه ضعف
 المحبوة وضعف الممان أي عذاب الدنيا وعذاب الآخرة مضاعف وقوله نعم فلو كان لهم جرة الضعف وقوله نعم وما أولئك من
 وكوة تزدون وجرة الله فلو كان لهم المضاعف ولم ينقل المثل خلافا في الضعف كما نقل غيره المثل استضعفا قاله وأما ضعف
 الشيء فعلى غير المثل يكون مثله على المثلين يكون أربعة مثله لأن ذلك هو الحاصل من أنهما مثليين إلى مثليين والمثمن
 كونه ثلثه أمثاله لما نقل عن بعض أهل اللغة أن ضعف الشيء هو مثله فلو كان ثلثه مثله وعلى ثلثه حصول الشك فيها وفي الأثر
 لا خلاف أن أهل اللغة يقولون لا يزدون من جعله مثله يكون هو المثلين أي ضعفه هذا القول وشدة قوله فلم يثني
 كما لا يجدي في المثل أو يجعل على الجواز لا يخرج من الاشتراك وعلى أن ضعف الشيء هو مثله أمثاله قاله ثعلب في الضعفاء
 أنه يكون ثلثه وأما ضعف الضعف فقد قال المصنف أنه كالضعف أي في القول والمثمن عند أن ثلثه أمثاله وذلك لأن
 قال أن الضعف مثله فضعفه فله من ثلثه هو أربعة مثله يكون الموصى به ضعف ضعف الضعف من قال أنه ضعف مثله
 أنه ضعف هذا الضعف بأربعة مثله فضعفه فله ثلثه وضعفه فله ثلثه ضعفه فله ثلثه ضعفه فله ثلثه ضعفه فله ثلثه
 مثله ومن جعله مثليين فلو لم يكن تضعفه فله وأما الغلبة للضعف خاصة فغير أن الضعف عند هذا الضعفاء هو المجموع من
 الماثل والواحد لا نفس إلا أن يكون هو القول بالمثل وبالجملة فالقول بأن ضعف الضعف ثلثه أمثاله ضعف جدا وقد وقع
 المصنف عليه العلامة في التذكرة والأشياء وفي المسئلة وجه ثالث أن ضعف الضعف منه مثالي بأن يكون الضعف مثله معاً هو
 الموصى به ويضعف بالاضافى بالوصف بالاضافى وذلك ما يراه من مثله والاضافى على أن الضعف هو المثل بضعف الضعف
 مثل المثل والمثل واحد مثله كذلك وقد عرف ضعف الشيء عليه فدان أوج الأفعال كون ضعف الضعف أربعة مثله فلو كان
 أوصى بثلث الضعف فله أموال منفردة جازية وكل ما يولد إلى نظائره ولو جاز في جميع فقر بل الموصى جاز بثلثه لا شك في جواز
 منه ما وكل يولد إلى فقراته بحصول الغرض من الوصية وعدم وجود مانع منه وأما ما في يولد الموصى فذلك لأن لم يبارم
 فغير ما بالمال بسبب نقله ولا فخره لأخراج الوصية مع إمكان التخييل والاشكال الجواز لذلك نعم لو فرض عدم المستحق في
 بل المال وعدم الخط في نقله فلا إشكال ولو فرض خروج ذلك في يولد الموصى من المال الموجود في يولد الموصى فذلك لأن
 المنقرض للوصية مع رضاهم بذلك لا يخرج من ثلث المال بالقيمة لأخراج من كل شيء وإن كان المثلان الثلث بغير
 الاشاعة إلا أن يتعلق غرض الموصى بشئ من الاعمال أو بالجميع فيجوز منه ولو كان ينقل المال إلى يولد الموصى فذلك لأن
 المستحق أو لوجوده الحاضر ويخوذلك جازاً بطلان الجواز بطلان الوصية لذلك وإن لم يجز من قوله ويدفع إلى الموصى
 في البلد لا يجب نفع من غائب أن الغرض غير مخصص فلا يجب الاستيعاب ولا يمنع من ليس الولد البلد لذلك وبغيره منه
 وجوب استيعاب من في البلد منهم وجهان الموصى بهم يستحق على جهة الاشتراك لا على جهة بيت المصرت كان كونه وجهاً بغيره
 أن عدم وجود النفع وحضه وانه لو صرف إلى غير الموجودين أو إليهم أو إلى غيرهم فله وجهان بغيره وجهان بغيره وجهان بغيره
 نعم وهو لا يشبهه إلا بمقتضى اللفظ وجوب الدفع إلى ثلثه ضاعداً أن الغرض أجمع وأقل ثلث على المختار ومن قال أن أقل ثلث
 اكتفى بها هذا أصح هذا لا يجوز أن يفتقر ذلك فان لم يوجد البلد ثلثه وجب لأكثر من ثلثه من أغارة اللفظ الجمع وإن الحكم ليس لبيان
 المصرت كما مر إلا لا يكفي بالواحد بشكل أنه أن كان للاشتراك وجب بيع المكن وإن كان لبيان المصرت ثم الأكفابواحد فالحق
 بين وجوب استيعاب من في البلد وعدم وجوب صرفه إلى غيرهم مع وجوب الدفع إلى ثلثه لا يخرج من أشكال ولعل الوجه في أن أغارة
 الجمع وجوب ثلثه ضاعداً واستيعاب من حضره لا شئ لهم الاستحقاق وعدم وجوب الدفع إلى من عدمه وحضه وبغيره قوله
 وكذا لو قال أعطوا ثلثاً وجب أن يعطوا ثلثه فما زاد إلا أن يفتقر ثلث الموصى قوله وجوب ثلثه ضاعداً مع سبعة الثلث كما
 لا إشكال فيه من أغارة الحقيقة للجمع لو صرف الثلث عن الثلث فصرف على ما يسطر بالمعصية وإن الموصى به من مسمى الجمع قد
 تعدد فبغيره أن يطل الوصية أو ينفذ فيها أن رجلاً من معنى الجمع أحد واحد وأما الغرض بلفظ الجمع كما هو عليه أهل
 العرب فإنهم قالوا رجالاً في ثوبه رجل رجل فلا يلفظ البعض بالجمع عن البعض كما أوصى بثلثه فبغيره ثلثه فبغيره ثلثه وعلى

ما يخرج به لم يخرج كذلك وإنما أخرجه الله تعالى عن ملكه حين ملكه بالقبول والنفق عليه نفع الملك بغير اختياره فلم يكن مضوتا
 باختياره شيئا وإنما جاء الفوائد من قبل الله نعم وبشكل هذا ما لا نعلم له من مثله فيها الواسع أو بعوض فان جرح الشراء للملك
 ليس هو المانع من المنفعة وإنما المانع والفوائد جرت الورثة العنق وهو يحصل بغير اختياره كما قيل هناك لكن يجاب عنه بأنه
 هنا مقفون على الورثة الثمن باختياره حيث بذله في مقابلته ما هو جليل لثمنه فطعا بغير إرادته تقفد على الوارث وح فلا يتم له
 إلا بإضافة امر آخر وهو أنه لم يخرج شيئا عن ملكه بعوض يحصل به فوائده على الورثة وكان الأولى الاستدلال على هذا التقيد
 أن يقول أنه لم يقف شيئا على الورثة من حيث أنه ملكه بغير اختياره فوقع فيها والحاصل أن المنفعة من حق العنق وهو لا يملك من معا وهذا
 عدم العوض وكون العنق مخرجا في الشيء أحدهما عن غير من الثالث وهو ما إذا دعا المص من الإجماع على الحكم بما اتفقوا عليه من
 أصح ما بان فكان لم يظهر له بما الفقيه والافاق المسئلة من حيث العالمات في حكمها فذهب بعضهم إلى اعتبار خروجه من الثالث
 كالصق اختياره وقرره العلامة في العنق واستفاد إلا أن اختيار السبب كل اختيار السبب في كان الأول مقفورا فافاك أن كذلك
 وهو قول بعض المشككين وح فلا يلزم من كون العنق مخرجا من جهة من الأصل وإنما يلزم ذلك لو لم يكن مستندا إلى اختيار المص
 في الملكية والأقوى في بعض المشككين وح فلا يلزم من كون العنق مخرجا من جهة من الأصل وإنما يلزم كون اختياره للمص ولا يقدح في
 الإجماع في فتوى العلامة بخلافه لأن الإجماع أصح ما بان إنما يكون مجتمعا مع تحقق دخول المص في حله فلو لم يفتأ اختياره
 هي باعتبار قوله عند عدم ودخول قوله في موطنه في مثل هذه المسئلة الظن بغيره معلوم وقد بينا في دليل الخير على ملك
 فقال إن حجة الإجماع لا ينفق إلا مع العلم القطعي بدخول قول المص في قول الجمعين ونحوه عن الاعتراض بحكمه ويذكر خلافه
 ذلك وعند الاستدلال على أن إدخال قول شخص غاي لا يعرف قوله في قول جماعة من مؤيد في مجر اتفاقهم على ذلك القول بدو
 العلم بموافقتهم حكم بالبدوي بهذا يظهر أن اتفاق الفقيه لما خالفه من المظن من في كثير من المسائل ادعوا الإجماع إذا قام
 عنده الدليل على ما يقتضي خلافه وقد اتفقوا على ذلك كثيرا لكن لا المتقدم صاحب عندنا السام والشارع ولو جمع المقتضى
 افتسام المسئلة فيقول قد عرفت حكم ما لو ملكه بغير عوض اختيارا وما إذا ملكه كذلك بغير اختياره كالأثر فان قلنا في
 الضم الأول بكونه من الأصل أيضا كذلك بطريق أولى وإن قلنا بكونه من الثالث احتمل كونه من هذا كذلك لعنق الملك المبرهن
 فيكون معدودا من جملة أمواله فافقنا تقفد عليهم الماتية بضعف بأنه لا ينافى على الورثة شيئا ما هو محتسب ما لا يمنع
 ذلك فالعنق مخرجا فلا مانع منه ويبنى هذا القطع بنفذه من الأصل وفي الثالث كونه جعل العنق أقرب لو ملكه بعوض
 فلا يخرج أما أن يكون العوض مودعا بحيث يحصل بعوله تقفد على الورثة أولا هذه أربعة افتسام الأول أن يملكه بعوض مودعا
 اختيارا بان اشتراه فان كان يمشي المثل واعتبرنا خارج المخرجات من الثالث ففي افتقار قوله أن أحدهما أنه من الثالث لأن ملكه له
 باختياره سبب في عتقه فخرج مخرجا لمباشرة مخرجا عن من يجعل فاعل السبب فاعل السبب كالحياطين وهذا هو الأصح
 والثاني بنفذه من الأصل لأنه إنما يخرج عليه الثمرات والشر ليس شيء فلا يكون مجرى وأعليه العنق حصل بغير اختياره فلا
 بغيره من الثالث ويضعف ما نبدل الشئ في مقابلته ما يقع بعونه وذلك ما لا ينافى في القطع بضعف على الوارث كما لو اشترا ما نقطع
 بموته عا حلا والفوائد اختياره في العالم في الفوائد على الوصايا أو ما في الأحكام المصنوعة فإنها في كيفية التقيد ولو
 اشتراه بدون من المثل فالأصل بما به حكم الموهوب الثاني أن يملكه بعوض مودعا لكنه بغير اختياره بمعنى اشتراؤه إلى
 أمر الشراء لم يملكه لو كان قد نذر في حال الصحة أو المرض أن يورثه ما كان من الأصل أنه إذا وجد في غيره بيعا بعوض هو قادر
 عليه اشتراؤه فوجهه وهو من بعض منقذ من الأصل على القولين لا يمتثل ضعيفا كونه من الثالث لمص السبب المقتضى للمصرف
 في المرض وضعف ما استناد ذلك إلى إيجاب الشراء فكان عليه بمنزلة الدين الثالث أن يملكه بعوض غيره مودعا بغيره
 كما لو أخرج نفسه للخدمة فنفق من الأصل على القولين لعدم تقفد شيئا على الورثة وبأن على إجماله في الهبة ورد مثل هذا
 إلى الدين يملكه كذلك بغير اشتراؤه بل بالتمام الشراء كما لو كان قد نذر لو ملكه بالإجازة كذلك وحكمه كالسابق بطريق
 أول أو أصح بدو فانه قد صارت برأهات ما من الموصي بطلب الوصية لأنه أخرجه عن اسم الدار ومنه قد ردمت
 النذر من فوائده متعلق الوصية لأنه الجمعي المركب من العشرة والسقف وما في الأجر والمركب يقفون يقفون بعض
 أجزاء خصوصاً الموصي يقفون حقيقة فيطلب الوصية من بقاء حق الأجر المتعلق بالموصي لم يبق في ضمن المجموع فلا يقفون
 البعض يقفون بعض الأجزاء ثالثا فماذا كان كان الموصي بدو أو مقفنة فانه قد مات الوصية فإنه لا يشاء الإرادة
 الصالح للدلالة وبغير الاسم لم يثبت كونه فادحا واليا في منها بعض ما أوصى به وأن أوصى له بدو من دون فانه قد جمع في
 قبل موته بطلب لا يشاء المصير عوضه الخالف ما إذا كان لا يملك لم يفعل الموصي إلا كان رجوعا قوله إذا فاك
 أعطوا أن بدو والعقد إذا كان أن بدو الله عن من الوصية وقيل الرابع والأول شبه وجه الأول أنه أوصى بغيره فلا

اما ان يكون من
اوله وعلى التقديرين
فلا وجه

ينظر الى احادها كما اوصى بقيلتين مختلفتين العدة ووجه ذلك ان اقل الفقرات ثلث لانهم جمع وفرد شرك بين زيد
 وبينهم بالعرفان يكون كاحدهم ونضعف بان لشرك بين زيد والفقرات لا يثبت بين احادهم فيكون زيد من قبيل
 الفقرات فيها اثنان الشريك لو كان بين الاحاد لما لم الحكم بالبيع لان الفقرات لا يثبت بين ثلثه وكون ثلثه
 اقل الجمع لا يوجب المصير اليه مع وجود الفقرة الشاملة له ولغيره ووجه فتحه انهم اثنان في مثل وجهه ثالث يخرج من قبل
 الثاني وهو ان يكون كاحد الفقرات الا انه وان كان فاهم ثلثه لانهم شفع على ما زاد ولا يثبت بين الدرع الثالث
 بل يكون الدرع الى ما زاد فتنقض الشريك ان يكون كواحد منهم فمضى منها من سهام الفقرة فان من المال على اربعة
 من الفقرات اعطى زيد الخمس وان شفع على خمسة فالسدس وهكذا وان شفع اقل فانه يول ولكن لا يجوز ثلثه وان شفع
 وخامس اثنان كان فقيرا فهو كاحدهم ويخص به للاهتمام به وان كان غنيا فله نصف وسادس اثنان كان غنيا فله
 الربع والا فالثالث لانه لو شفع ان الوصية في حق زيد باطله لجهالة من اوصى اليه هذه الاوجه كلها اضعف فاعاد
 الاولين وقالوا لصحابنا انهم في هذا اقل فطر عليهم المص وادفعها الاخر هذا كله اذا اطلق لفظه بعدما اذا اوصى
 بصفة الجماعة فقال زيد الفقير والفقير اعم من الخلاف فيما اذا كان غنيا او لا في قوله لو اطلق لما ذكرناه في توجيهه
 الاول ولو وصف بصفة الجماعة كقوله لزيد الكاثر والفقير في اوله في جميع الوجوه الاول ولا بد على الوجه من الصريح
 ثلث من الفقرات اعم من اعم اضعف الجمع قوله في فقرات الميراث في نوعان مؤجلة ومبجلة فالمؤجلة حكمها حكم الوصية لاجتماعها
 وقد سلف وكذا فقرات الصحيح فافترت بما بعد الموت وادب الوجوه المعاصرة بالموت وبالمبجلة المجله حال الحضور
 ان لم يكن حاضرا محضا واصل الميراث في حال الجوهري في الشا من الحاضر يقال فاجزى ما جازى اي يبدى بغيره
 في الدنيا الميراث وعده اي اخصه وينفذ من جعله المؤجل كالمؤجل في حكم الوصية في الحكم انها غير الوصية والمعاينة تظهر بينهما في ذلك
 فانه يصرف معا على الموت ليس بوصية بعينه العبد بل عن ضعفه على اختلاف الوجهين ونظير ايضا في السن في العبد
 بالموت فانه لا ياتي بوصية لكن في الحال بالوصية خلاف مشهور وقد قال جماعة انه من الاصل فلا يصح الحكم بكون حكمه حكم الوصية
 بالاجتماع وان كان المختار مساوية لها في الحكم وعلى ما استبعد من تعريف المصير الوصية لثابتها عن ان تضعف بغيره
 كثير من الامور المعاصرة على الموت فطلق عليه الضر فان المؤجلة الوصية لك كالمؤجل الوصية والوصية على جهة عامة
 والوصية على المدحون وغير ذلك ولو اطلق على الجمع اسم الوصية ودان حكمها الخرج من اثنان سلم من التكليف و
 التدبير ان كان وصية بالموت فانه لا يكتفى به في حكمه في حله واعلم اننا قد سلفنا نقل الخلاف فيكون القول
 من اثنان عن ابن بابويه وان حكم بكونها من الاصل قد عوى الحكم الاجماع هناك مقابلة اما العلم بالاعتداد بمثل اضعف
 مستندة وشدة وقد قلنا ان جميع المسائل على خلافه ولما على بعض مسائلنا من الضر فان المؤجل الوصية ثابت بالاجماع
 فاما ثلث الوصية من الحكم ثبت للمؤجل ولا يكون من غير هذا الدعوى لاجماع على بعض حكم الوصية وهذا اوله وان
 لساننا العباد ولا فرق في الضرر المعطى على الموت بين مؤخره من الصحيح والمريض وهو موضع وفان قوله اما يجوز ان المريض
 اذا كانت نية عاكما لحياته في المعاضاة والهيبة الوفاء والعنف فقد قيل انها من اصل المال وقيل من الثلث وانفق العاقل
 على انه لو ابرأ من ثلثه الخلف فيما لو مات في ذلك المرض احسن من الشئ عاين المريض من البيع بثلث المثل وقابل بعض
 الدبان شيئا من اعيانها لو ان كان فاصرا عن الدين وما يذبحه عن منافع مضل لغيره فان مثل ذلك فافد من
 الاصل اذا لا ينفويت فيه على الوارث واما البيع بدون ثلث المثل والشرا بزيادة منه فانه ليس بمرعا عاكما لان كل جزء من اجزاء
 المعوض مقابل الجزء من اعماء المعوض لان اختلاف القيمة لا القدر الوارد على اخذ من المعوض فلو لم يبرع به وان لم يكن
 مظهر او قد يبرع على اذخاله في المثل لا يخرج اية من الضرر بالموت بغير عوض فان عطفه ليس من يجوز ان المريض انما دفع فقره بان
 الشارع وبقي مثل التزويج باقل من مهر المثل واخذه نفسه باقل من اجرة المثل واخذه في البيع بالمعترن مع انه خارج عن
 حكمها لا يوقف على خروجه من اثنان لانه ليس مثل كمال من التزويج بل هو اكثا والمصير من المراء من المخرجات بغير المثل فكلنا
 ما استلزم من نفوق المثل على الوارث بغيره من انفق ذلك ففقدوا لاختلاف الافتقار للضرر فان المريض المخرجة المبرع بها على
 ذلك الوجه قد هيأ اكثر ومنهم الشيخ في الميسر والصدوق وابن الجيود وسائر المشايخ من ان اياها من الثلث كغير المخرجة قال
 المعيد والشيخ في النهاية وابن البراءة وابن ادريس والابن الجيود انما هي من الاصل والمصير يرجع منها احد القولين لكنه
 وجه الاول موضع متعذر في الكتاب من اختلاف من اختلاف الوارث ظاهر انما استدل به بهذا الاول في جميعه على
 يقين قال سالت ابا الحسن ما للرجل من ماله عند موته قال الثلث والثلث كثير وقد نفور في الاصول ان جواب ما
 الاستفتاء للمعنى وصح في بعضه بن شعبة قال سالت ابا عبد الله عن الرجل يموت ماله من ماله فقال له ثلث ماله

سابقهم ورواية ابو داود عن الرجل يكون لامر عليه الدين فينتزعه منه في مرضه قال بل يشترط فيه ان يكون له ثلثها
ان كانت ثروته شبا ورواية علي بن عفيف عنده في رجل حضر الموت فاعطى ماله لغيره فابى الورثة ان يجزوا ذلك كيف
فيه قال ما يعطى من الثلث وسائر ذلك الورثة خبر بذلك ولهم ما بقى هذه الرواية وان كانت من مضمون العنق خاصة لا ان تكون
مبني على التعليل فيعبد حكم غيره بطريق اولي ورواية الحسن الميموني قال سالت ابا الحسن ما تقول في رجل اعطى ماله لغيره فابى الورثة
واشهد له بذلك وفيه ثمانية دراهم وعليه ثمانية دراهم ولم يشترط فيه قال يعطى منه سدة كانه انما له ثلثاه وله السدس
من المخرج روى العامة صحاحهم ان رجلا من الانبياء اعطى سبعة ابدان من ماله لغيره فاستداهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وجزاهم ثلثه
اجرا واخرج بينهم فاعطى ثلثين واروا بعد ذلك وجوه اخرى من الاعيان منها ان كان الموتى من الثلث فيخرج كذلك
لكن المقدم حتى قال في مثل وبيان الملازمة ان القصر يحصر الوصية في الثلث النظر الى الورثة والشفعة عليهم وهذه العلة
منه على ان الضم هو موجود في الملتزم ومنه ان لا يكون من الثلث لا يختلف حكم حصر الوصية في الثلث فانه لو لا لثما
كل من يريد ان يارة في الوصية على الثلث الى العطاء المتجر فيضيق الغرض المباحث على المص من الزيادة والتمتع الاخر بانه مال
نصرته في ملكه فيكون سابقا للصغير فيقصر عنه والكبر في قوله الناس مسلطون على اموالهم خرج منه ما بعد الموت فيبقى الباقي
ان يقال ان ما بعد الموت فيبقى من الموقوف ليس يسلط على ما قبل على ما لا يجرى وهو لو ان وصا له الموقوف وما يستحقه
ما كان في حال الصحة وبانه لو لا صحة ما في الموت بالشر والى اهل فكذا المقدم وبانه عار عن الصادق قال الرجل اعطى
بما له ما دام حي والروح ان وصى كذا فهو جائز وبانه عار عن الموت في الرجل عنه ثم يجعل بعض ما له لرجل في مرضه فقال اذا ابله جانا
ويؤثقه عارنا فيعنه قال الميت اعطى ما له ما دام فيه الروح بين فان قال بعد ذلك ليس له الا الثلث وبانه سماع عن الاعيان
ثم قال قلت له الرجل له الولد ايسر فيجعل ما له لغيره فقال هو ما له يصنع به ما شاء الى ان ياتي الموت فان اوصى به فلا يسر
الا الثلث الا ان الفضل ان لا يضع من يؤوله ولا يضره ورثته هذا محمول على الغريقين في كل واحد منها نظرا الى الصبيح الاول والثاني
الثلثان هما عدا الاستدلال ومغناه فلا دلالة على الحكم بل لا دلالة على ما بعد الموت ولا في ما الثاني فانها صريحة في
قال فيها الرجل يموت ما له من ماله فلا يرثه ولا يرثه لاسد لا يها على المخرجان واما الاول فكما جعل المخرج يجعل الوصية ان عند
طروف المكان المتضمن لثلاثة اقلها على الوصية اقول ان استعمل عندنا تقدم بغيره فان سلم كونه حقيقه فيكون اكثر واما الثاني
الروايات على كثرة ما ذكرته في صحتها سندها ما لا يخفى في كل واحد في رواية علي بن عفيف مع كونها اوضح المخرج كانه لم يأت
احدهما امكان حملها على الوصية لان حضور الموت من غير منعه من مباشر العنق ويجوز تسببه لعنق اليه كونه سببه لقوى
بواسطة الوصية وهذا وان كان بعيدا الا انه مناسبت لم يؤوله لرواية عاصم والثاني انها واردة في الحق قال يلزم نقد
الحكم الى غيره ودعوى الرجل بغيره ممنوعه بل هو في سبانه على التعليل لا يدل على المطلوب عدم القابل باختصاص الحكم
على تقدير ان لا يجوز فياس غيره عليه مع ما بينا من الضم وانما رواية في ولا يفيها ان مضمونها لا يقول به احد لان الابرار
ما في الدعة صحيح بالاجماع دون حصر الحكم فيها بالعكس فكيف يستدل بهذا الرأية المفاوكة الحكم الضعيف السند
الكلام في رواية ابن الجهم كالكلام في رواية ابن عبيد الجود ما في هذا الباب عينا وسندا الرواية العاصم ومن ادعى خلا
ذلك فالشبهة تدعوها وعليها ان يثبت في كاية الاحكام وما اعتباره الاول ودعوى الملازمة بين خروج الوصية
المخرجان من الثلث فبذلك في الملازمة من معنى الاحكام على مثل ذلك غير جائز والعلة ضعيفة لانها غير متصورة وان كانت
متصورة من الحكم الحاكم المتصور مع انها متصورة بالصحيح خصوصا المشار على الموت واجدا لاسية الوصية للخط مع عدم
المرض وليس بعيدا ان يكون الحكم في ذلك سهو له اخرج المال بعد الموت على تفسر حيث يصير للغير فيمنع من الغير عليه يضع
حق غيره مع حفظه لما كان حقه وشحه عليه هذا الحكم لثبته حاصل فيجب ان كان مرضيا لان البير يمكن والشيخ بالمال في
الجملة حاصل فيكون كصرف الصحيح ما له غيره وكون ما له المريض في معرض ملك الورثة في الحال لا يصح مع منوع فربما يضر
عاش اكثر من الصحيح كما كان حال المراهقة التي تغلب معها ظن الثلث ابلغ من المريض ومن هذا يظهر صحة الاعتناء الاخر
الموت من البير يمنع من الزيادة بخلاف ما بعد الموت بل هذا حاصل بالوحيد فلا اخلا لا واما ما اخبر به الاخرين ففي رواية
اشترى كهما اجمع في ضعف السند وليس فيها سق ولحق من الموتى كما بينا عليه في رواية عار الاول فيقود الوصية عطفها
من الاصل وهو لا يقولون به فينبط الاستدلال بها والقول بانها تدل على ان المخرج كذلك بطريق اولي يصح مع ضا المصني
عليه على تقدير اعتباره ما في كاية الماد على مطلوب الاول فيثبت السند لكن بعضها اقوى من حيث الدلالة وعلى كل حال
فلا بد من الجمع ان اعني بالروايات من الجائز يمكن ان يقال ان ذلك خاص وهذه عامة والخاص مقدم ولو يكون بالروايات
الصحيحة لا دلالة لخرج القول بها واما كونه ما لا يخلو الاصل فيخرج فوجهن ان لم يبدل الدليل على خلافه ولا انقطع

۱۰۰ کو روپے

والاشكل الاستدلال ويمكن ان يقال انه في هذا ونظائره للعموم بانضمام الفرض الى الخلق لا يشق اذ قد ثبت على تقدير عدمه ومثله قوله اذا بلغ المالك او غيره خلق الله الماء طهورا ومفتاح الصلوة ان النية في غير ذلك ما هو كثر وقد ادعى جماعة من الفضلاء الاجماع على عموميه كبر ما ذكرناه في ابوابه والوجوه فيه ما قلنا والاشك في سقوطه في الموت بسببه لا يحمل الموت بسببه اخر من عماله وانفق موته بسببه كما لو قتل في ذلك المرض او الكلب يسبح فلا يكون نصرته موفوقا وفي عبارة العلامة في القواعد وانفق مع الموت وفي ذلك كراهية الموت فمثل ما لو مات بسببه غيره ولعله اجود قوله اذا وفى المراهة في الحرب والطلاق للمراه ونظام الامواح في الجور فلا يرد الحكم من علو بها الجور وهذا على إطلاق اسم المرض لما ذكر المرض من المخوف المانع من نفوذ الضرر فيما زاد على الثلث ذكر امور المخوف لكنها لا يسمى صاوية ثلثه او ثلثه الطعام الحرب وامتناع الطائفتين للقتال مع شائبهما او فتنهما في النكاح فانه ح خالة نخوف ولو كانت احدهما قاتلة الاخر لكثرة بها او فتنها والآخر من غيرهما فالخاتبة هي المراه خاصة لعل قول المراه في المراهة مشعر بالتكافؤ ولو لم يخرج الطائفتين لكن وقع بينهما مراهة بالثبات نحو فظهر من الجارية حصول المخوف ايضا وقطع غيره بكونها ح لست بخاتبة فادع مخوفه اذا كان ساددا وقد اختلف في الضرر في هذه الحالة فالتشويين اصحابنا بل لم ينزل المراه ولا غيره فيها خلافا فنقوه كالصحيح للاصل وزعم ابن الجبدر رحمه الله الى الحفاضا بالمرض المخوف وذلك فيها اذا قدم لا يستفاد ولا يعمل بها في الزنا وفي قطع الطير او كان ابيها في بدعته وعادته مثل الابن وجعل الضابط كونه في حالة الاغلب معهما الثلث والخمسة المشهور قوله اذا وهب خيا او سقمها الثلث فلا كلام وان مضى يد بالاول فالاول حتى يسبق الثلث وكان النقص على الاخير المراد انه يجوز ان يمتد بغيره بحيث يتوقف الثلث كما لو وهب شيئا وثمانين باع شيئا يدون منه فان اراد من مال المهر مقدار ما اخذ ثمانين مائة منه لشيء كان كالموقوف فاذا المبيع الثلث لما يمدى بالاول فالاول حتى يسبق الثلث ويتوقف او يمد وهذا محل وفان متا واما خالفه من بعض العام فلهذا ثبت بعضها الى تقديم الغنى طلقا واخرى الى التسوية بل يمد بين الخاتبة على تقديرها فخرها عنه فلهذا مع المقدم وجه تقديم الاول وقوله من المالك في حال نفوذ ضرره لا يضره في ثلث فاذ لا يقتصر الى رضى يقتضي كونه فاذ استوفى الثلث وقع الضرر بعد ذلك حتى الوارث ويتوقف في ذلك بين الغنى وغيره وان لم يمد كراهية في الفرض قوله اذا جمع بين علمه وعينه وموته فلهذا المخرجة فان اشبع الثلث للباقي والاينما صح بحمله الثلث وبطل ما افترعه لما بين اشراك العطية المخرجة والموت في الخروج من الثلث المتخار عنه و يحذف لهم الاول فالاول من كل منهما حيث لا يسع الثلث الجميع وان بين ما يقترن بينه العطية من الحكم وهو انهم مع جمع بينهما وضو الثلث عنهما معا يثبت بالعطية ويحذفه اوله وان تخرجه الذكوان مضل عنها من الثلث شئ صرح في المخرجة واما فلهذا المخرجة مطلقا لانها لا ينفذ الملك تخرجه المخرجة لم يحصل الملك فيها الا بعد الموت فكانت لذلك منقذة عنها حكما وان تخرجه لفظا واعلم انه قد اختلف من ذلك مضافا الى ما تقدم ان الخطاب بالمخرجة في حق المخرجة في امور وفقرات في الموت والم لم يسبقوا الحكم في الموضوعين فلهذا نقول ان العطية بين يتحقق في سائر اشياء ان تقوى بها منقذت على الخروج من الثلث واجازة الوارث انما يصح الوارث وغيره مع اجازة الوارث وعدمها عند العام كالاينما يتوقفان الوارث على اجازة الوارث ان اعتبارا من بينهما من الثلث حال الموت وان كانت المخرجة منقذة عليه لاعتبارها في حال الوصية لكانت المخرجة في حال الوفاة وما يجرى في الوفاة مع اجتماع المخرجة ومضو الثلث عن جميعها يمد بالاول فلهذا الاول كالموت لان بتمام الوصايا في الثلث قد دخل النقص على الوصايا لا يمد على النقص على وصية بسبب اخرى ان فضيلتها انما عن هتكت الصدقة لان النقص مثل عن اضل الصدقة فقال انقصه وانت صحيح صحيح نامل الغنى وتحتل المفقود فكل اذا بلغت الخلقوم قلت لغلات كذا ولغلات كذا وقد كان لغلات وغيره فان في مثل اشياء ان المخرجة لا يمد في حق المعطي ليس الوجوه فيها وان كثر لان المنع من الزيادة على الثلث انما كان في الوارث فلهذا ان اجازتها ولا ودها وان ما كان له الوجوه في الوصية لان النقص بهما مشروط بالموت فقبل الموت لم يوجد النقص بخلاف العطية في المرض فان قد وجد منه العطية والقبول من المعطي والعرض فلهذا كالموت في اهلك بعد الموت ونقصت ان قبول المخرجة على الفور حيث يكون القبول معبرا كما في غير المرض بخلاف الوصية فان قبولها المتأخر اول من المنقذ ان اعتبرناه والفرق ان العطية تصرف في الحال فيعتبر قبولها في الحال والوصية تصرف بعد الموت فيكون حصول شرطها عند الموت صحيح ان المخرجة مشروطة بالشرط المعبر عنها حال الصحة من العلم بالعوض في الحياة والشرط في البيع وعجز من العقود بخلاف الوصية فانها منقذة بالموت وعدم الغنى ليس شرط في صحة انما منقذة على الوصية من الثلث عند الاجتماع حيث يصفى عنها وان تخرجه عنها لفظا بخلاف الوصية ولا فرق هنا بين الغنى وغيره عند اخلاف البعض العام حيث قد علم من العلم هو الله تعالى به وحيث

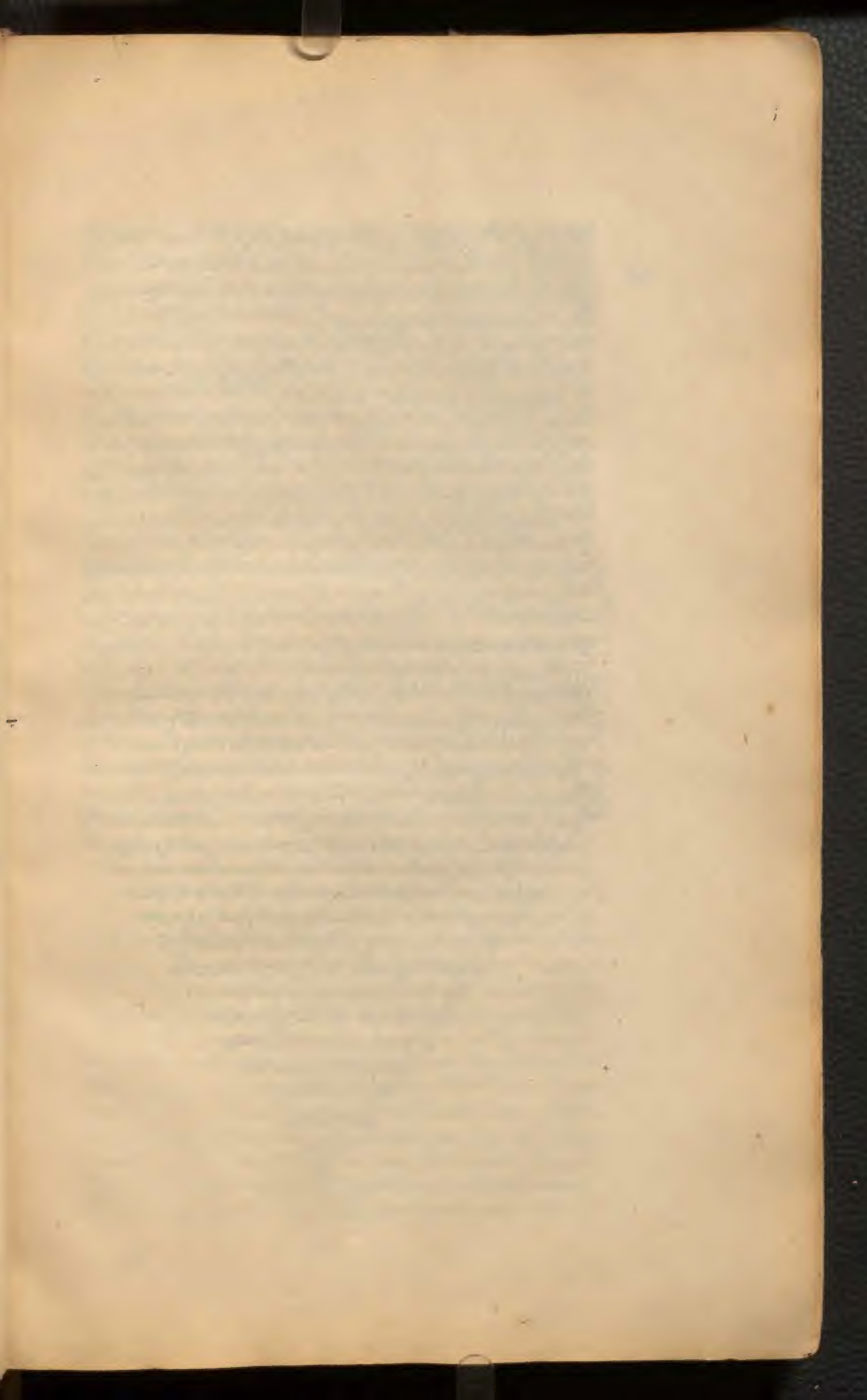
انما
في الثاني
الطائفتين
لصحة ما
خصه في الثلث
والتكافؤ
منه

الوصية فلا

الادمين ونوته ليرش ونفوزه في ملك الفرة انها لان في حق المعطي الوارث معا على نقدير البئر فانه ليس لواحدهما
 ابطا لها بخلاف الوصية والفرق بين هذا وبين الاول ان خصا الاول بالمعطي ولو حال المرحوم هذا به وبالوارث على نقدير
 البئر في زمانه في حق المبيع عليه حيث يكون المبيع لان تمام من حرفة بخلاف الوصية بينهما من حيث الخرافات
 ان اشركا فيه في الحكم المحقق وهو انهم مع تعدد ما يتقدم الاول فالاول في المجلد بالاختلاف عندنا واما في الوصية فقد بقده
 خلاف الشيخ وابن الجبيل في تقديم العتق وان تأخر قوله اذا باع كونه من طعام فله سنة فانه ليس له سواء يكرى في قيمته
 ثلثه فالمحاياه هنا نصف ثلثه فيمضي قدر الثلث فالورثه السدس على الورثه لكان ربا والوجه في تصحيحه ان يرد على
 الورثه ثلث كرم ويرد على المشتري ثلث كره فيبقى مع الورثه ثلثا كرهه وبين ان ومع المشتري ثلثا كرهه او بغيره فيفضل
 مع بنيان ان وهم قدر الثلث من سنة فدر ثلثا كرهه ان الميراث محسوبه من الثلث من الثلث ومن جعلها المحاياه فاذا باع
 محاياه ولم يخرج المحاياه من الثلث ولم يخرج الورثه بطل المبيع فما زاد من المحاياه على الثلث فلا بد من بيان ما يصح منه المبيع
 وقد انقضى في ذلك سبيل الى صحة المبيع للزم الفرض فيما زاد على الثلث لا الى الانقضاء في المبيع لانه عقد صدر من
 اهله في محله ورح فاما ان يكون العوضا ديوبين ولا واثان بائ حكم في المسئلة الفاشه فان كان ديوبين لم يمكن الحكم
 بصحة المبيع فيما قابل الثمن خاصه من المبيع وفي مقدار الثلث بعد ذلك والبطالان في الوارث للزم الوارثه على نقدير كون العوض
 الواصل الى الميراث يساوي نصف قيمه ما باعه فبالنصف مجموع العوض فلا يبرع فيه فلو صححنا من النصف الاخر
 مقدارا لثلث وار بجفت الباقى وهو السدس لزم الوارثه لانه يكون قدر المبيع في حصة السدس كونه فلا بد من مراعاة
 المطابق بين العوضين في المقدار مع انصاف قدر الثلث والعوض الى المشتري فالمرئى في المصلحة ان يرد ثلث كرهه في اخذ
 الورثه من المشتري ثلث كرهه وفيه بنيان ويردون عليه ثلث كرهه ويمنع من الورثه اربع دنانير ثلث ان فيه ثلث
 كرهه يعني نصف ما صح بالمحاياه ومع المشتري حصة دنانير منها ثلثه بالمعاضة اثنان بالمحاياه هي ثلث التركة وبهذا
 يحصل الجمع بين شيى والعوض المعبره الوبى مع امر اجبه ما صح من المحاياه والضايطه ان يبيع مع الورثه نصف
 ما صح منه من المحاياه من غير لزم الاقار وطرفه ان يسقط منه كرهه كالمشتري من قيمه كرهه الورثه ونسب ثلث المبيع الى الباقي
 فيصح المبيع في ملك النسبه ففي مسئلة الكتاب اذا سقطت ثلثه دنانير من سنة فاذا اقبل اليها دينار من كافا ثلثها ما في
 المبيع في ثلثي كل واحد ثلثي الاخر وبين ان الثلث لو فرض ان فيه كرهه كالميراث او كسعة دنانير وكالمشتري في الماله فقدر
 حايانا ثلثي التركة فيكون النصف فيرجع الى الورثه نصف كرهه وفيه اربع دنانير ونصف قدره يعني معهم نصف كرهه و
 فيه دنانير ونصف فيكمل معهم سنة دنانير يعني مع المشتري من كرهه نصف فيه اربع دنانير ونصف منها دينار و
 نصف في مقابله نصف كرهه الخارج عنه ثلثه دنانير بالمحاياه وهي مقدار ثلث التركة وما مع الورثه نصف ما صح
 في المحاياه وهي مقدار ثلثي التركة وطريقه على ما سبق ان يسقط ثلثه دنانير فيه كرهه من سعة دنانير فيه كرهه كالميراث
 يعني سنة فاذا سقطت الثلث اليها وهو ثلث دنانير كان نصفها فيصح في نصفها نصف الاخر كانه زاه وقرر على
 ذلك ما يورد الامثلة واعين بهذا الطريق واعلم ان هذه المسئلة دورية لو فرض معرفه قدر المبيع على معرفه قدر
 التركة لاشتماله على المحاياه لا يخرج الا من الثلث فيجب معرفه قدر الثلث المتوقف على معرفه قدر المبيع وقد
 وليس هذا هو الدور المحال الذي لا يتصور تحققه وهو الذي يتوقف فيه كل واحد من الشئيين على شئ ولا يوجد
 الا بعد وجوده بل هو دور المجهول وهو الذي يتوقف وجود كل منهما على شئ الاخر كالمضافين وللعلل في التخلص من
 هذا الدور شيى المطلوبين ومنها طريقه الجبر والمقابل وحاصلها في المسئلة الاولى وهي مسئلة الكتاب ان يقول مع
 المبيع شئ من التركة الجيد شئ من الرى بشئ او نصف شئ فالمحاياه بنصف شئ فيجوز ان يكون مع الورثه قدر ما لم يبر
 وذلك شئ فيبقى قدر المحاياه وهو نصف شئ من الجيد يعني الاكثر بنصف شئ بعد ثلث المحاياه وهو شئ فاذا اجبر
 بان حله في الناقص المستثنى وامتنع مثله في عطله وقابلت بينهما بغير كرهه ثلثا ونصفه فاذا اشترى اربعه وهو ثلثا
 التركة الجيد فيصح المبيع في ثلثه ثلثي الدور ونقول في المسئلة الثانية التي فرضنا صاحب المبيع شئ من الجيد بشئ من الرى وفيه
 ثلث شئ فالمحاياه بثلثي شئ فيجوز ان يكون مع الورثه نصفها وهو شئ وثلث فاذا اسقطت قدر المحاياه من الجيد يعني كرهه
 الا ثلثي شئ بعد ثلثا اذا اجبر في الثلث المستثنى واثبت في عطله يعني كرهه ثلثي شئ فالتق نصف التركة
 ولك وجه اخر وهو ان ثلثي الرى الى الجيد فيخرج قدر المحاياه فالورثه نصفها من الجيد والرى يقول في مسئلة
 الكتاب مع المبيع في شئ من الجيد بنصف شئ من الرى فالمحاياه بنصف شئ فيجوز ان يكون للورثه نصفه وهو شئ
 قد حصل لهم نصف شئ من الرى فيجوز ان يرجع اليهم من الجيد نصف شئ لئلا يمتصهم فاذا رجع اليهم منه نصف شئ

بطل البيع في مقابلته الردى هو ربيع شئ فالحج في نقد شئ ونصف الشئ مع المشرى نصف مع الورش والردى في نقد شئ
ثلثة ارباع شئ نصف شئ مع الورش وربع مع المشرى فالشئ اربعة دنانير وهو ثلث المبيع فبعض البيع في ثلثة ثلث الثمن ويقول
في الثانية صح البيع في شئ من الجيد بثلث شئ من الردى فالجاءه بثلث شئ فيجوز ان يكون مع الورش قدر ثمانين وذلك شئ
وثلث ومعه ثلث شئ من الردى فيجوز ان يبيعهم شئ من الجيد ليجعل لهم حقهم فيطل البيع في مقابلته من الردى وهو ثلث
شئ فالجيد في نقد بثلثين والورد في نقد بثلثي شئ فالشئ اربعة دنانير ونصف وهو نصف الجيد فبعض البيع في نصفه
ببعضه ومنها الطريقة الخطا بيننا الاكثر فيقول تعرض في الاول صحة البيع في خمسة اسداس من الجيد بمثلها من الردى
فمع الورش دينار ونصف من الردى مع المشرى خمسة دنانير فالجاءه بدينار ونصف وكان يجب كونها دينارين
ثلث الثلث فخطا تعرض بدينار ونصف في صحة البيع في النصف فالجاءه بدينار ونصف فخطا بدينار ونصف
فانض مضربا لعدد الاول وهو خمسة الخطا الثاني هو نصف يخرج اثنين ونصف ونضرب بالعدد الثاني وهو ثلث في الخطا
الاول وهو نصف انما يخرج واحدا ونصف فيجتمع الحاصل من المضروبين وهو اربعة ونصف على المجموع من الخطاين وهو
واحدا ونصف اربعة فمقدار ما يقع البيع من الجيد وهو ثلثاه بمثلها من الردى وهو ثلثاه بمثلها من الردى بالاصغر فخرج
البيع في ثلث الجيد بمثلها من الردى فمع المشرى ديناران من الجيد ومع الورش ديناران من الردى في مقابلته فالجاءه بدينار
وقد كان يجب ان يكون بدينارين فخطا تعرض بدينار ونصف في صحة البيع في النصف فخطا بدينار ونصف فخطا
مقدار نصف الخطاين في النقص انضرب لعدد الاول وهو اثنان في الثاني يكون واحدا ونصف بالعدد الثاني وهو ثلث في
الخطا الاول يخرج ثلثا فخذ الفضل بين العددين وهو اثنان ونصف على الفضل بين الخطاين وهو نصف يخرج اربعة
وليس احدهما ينصف النصف فيخرج حجة هو اثنان يخرج واحدا ونصف لاثنتين في اثنان كذلك يكون اربعة فاذا قسمها
على الواحد بعين اربعة كما هو في الاربعة مقدار ما يقع من الجيد وهو ثلثاه ونقول في الثانية بالاكثر صح البيع في
الثلثين منه فاعط المشرى ستة دنانير فالجاءه باربعة وكان يجب ثلثة كونه ثلثة في الثلث فخطا تعرض بثلثة
وان اربعة فخرج في الثلث مع المشرى ثلثه ومع الوارث واحد فالجاءه بثلثين وكان يجب ان يكون ثلثا فخطا تعرض
بواحد فخرج في خطاين الى الاخر يكون اثنان وهو المعلوم عليه مضربا لعدد الثاني وهو ثلث في الخطا الاول في
ثلثه وبضرب الاول وهو ستة الخطا الثاني في سبعة مثله فيجمعها ثم ينصف المجموع على اثنين وهي مجموع الخطاين يخرج اربعة
نصفاً وذلك هو النقد والردى صح منه البيع من الجيد وهو نصف ثلثه من الردى فيطوئ الخطاين الاصغر فتعرض صحة البيع
في اثنانين منها كما مر فالجاءه باربعة والخطاين واحد اربعة فخرج في خمسة اربعة فالجاءه بثلثه وثلثه مع المشرى
خمس مع الورش واحد وثلثين فالخطا اثنان في خطاين من اكثر ما يقع ثلثان وهو المعلوم عليه ثم مضربا لعدد
الاول في الخطا الثاني هو ثلث يكون اثنان في الثاني وهو خمسة في الخطا الاول يكون خمسة فاذا اسقطنا اقل العددين من اكثرهما
ولعددين المتخالف وهو ثلثه فمضربا على ما مضربا لخطاين وهو ثلثان يخرج اربعة ونصف وكيفية ان مضربا لثلاثين يخرجها
وهو ثلثه يكونان اثنين ونصف لثلاث في ثلثه كذلك يخرج شعير بينهما على اثنين يخرج اربعة ونصف وهو نصف الجيد
فبعض في نصفه بنصف الردى وهو المطلوب اعبر ما فرضناه من الامثلة وقواعد الحساب واستخرج ما شئت من الماثل او باع
عبدك فمشت مائتان بمائة وروم العقد وان مات ولم يخرج الورش صح البيع في النصف في مقابلته ما وقع وهو ثلث اسداس في
سنة وفي اسداس من الجاءه وهو سبعة اثمان الثلث من سنة فيكون في خمسة اسداس الجيد وبطل في الردى وهو سبعة ارباع
على الورش هذا هو القسم الاخر من قسمي البيع المشغل على الجاءه صح البيع فيما اقبل الثمن في مقدار ما يقع منه الجاءه وان وهو
ثلث الزكاة والطلاق في الوايد لاخذ ومنها سبب الزيادة والاصل في المشرى كان قد ثلث الجميع بالثمن ملكا من الزكاة
يسفر بهما لبايع فلما فرض مؤنة وافضى في ذلك الحيف على الورش بالزيادة عن الثلث رد الى الورش من الزكاة اسداس فيعقد
معهم مثلاً الجاءه من الثمن بالثمن بخلاف الزوى لما في الزيادة وهذا حكم الشيخ ومن تبعه والمض والعلام في التخليص
والعكس ووجه اصل الزوم البيع من الجائين خرج ما زاد منه على الثلث مما اعطى من دفع الباقي لان البيع قد اشغل
على بيع وعطية وحمل العقد هو الزايد عن مقابلته من المبيع لان معنى العقد هنا ان لا يبيع ملكه فزعم من غير لزوم وهو لا
يخفق الا ان الوايد فيكون محل البيع هو الباقي فكان العقد واقع بكل الثمن على الباقي هكذا علله الشيخ في المبسوط وحكمة
عمى ما فخذ هب العلام في باقي ثلث الزكاة في بيع في بعض المبيع يقضى في دفعه من الثمن لو وجوب
مقابلته اجزاء المبيع باجزاء الثمن فكما انه لا يجوز دفع المبيع مع بقاء بعض الثمن فكذا لا يجوز دفع بعض المبيع مع بقاء

في البيع



قوله كتاب النكاح واقسامه ثلثة القسم الاول في النكاح الدائم والنظر فيه يستدعي فصولا الاول في اذاب العقد والخلوه و
ولحقها اما الاداب قوله النكاح مستحب لمن نأق نفسه من الرجال والنساء ومن لم تنق فيه خلاف والمشهور
استحبابه لقوله صلى الله عليه وسلم لما كنا كحوادثنا سلوا الى قوله ممن

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله كتاب اعلم ان النكاح يستعمل لغة في الوطى كثر او في العقد بقلة قال الجوهري النكاح الوطى قد يقال للعقد وشرا بالعكس يستعمل
بالمعنيين الا ان استعماله في العقد اكثر بل قد لم يرد في القرآن بمعنى الوطى الا في قوله ثم حتى تنكح زوجا غيره ولا شرط الوطى في المحلل وفي
نظر نحو زواجة العقد واستفادته الوطى من السنة لا يمكن دلالة على ازاوة الوطى لاحتمال الاشتراك او كونه مجازا في الوطى والمجاز يقتصر
في المحل عليه الى القرينة وهي شقيقة هنا وتجر اشتراط الوطى في المحلل شرعا لا يكتفى في القرينة هنا وقد اختلف الفقهاء في كونه مشركا بين
المعنيين نظر الى استعماله فيها والاصل في الاستعمال الحقيقية ام هو حقيقة في احدهما مجازا في الاخر انما قال ان المجاز خيبر من الاشتراك
عند التعارض ثم اختلفوا في اي المعنيين الحقيقي فيقول الوطى لثبوت لغة بكثرة تخفيف لغة لا اشكال فيها فيستصحى لصاله عدم النقل
وقيل العقد لكثرة الاستعمال فيه فيكون جانب الحقيقة فيه ارجح حيث يضطر الى جعل احدهما مجازا وهذا هو الاجود وقد جاء صالحا
للأمرين معاني قوله ثم ولا تنكحوا ما نكح ابائكم من النساء فان التوقيف بالموطنة وبالعقد عليها من الادب وحشيتان الاشتراك
مرجوحا بالنسبة الى المجاز امكن حملها على حقيقة ومجاز فانه وان كان على خلاف الاصل ويحتاج الى قرينة فكذلك استعماله فيها بطريق
الحقيقة على المجاز عند الأصوليين ولوجعل على معناه الحقيقية خاصة واستفيد المعنى الآخر من خارج كان اقل قد قوله النكاح وربما اخرج
المانع بان وصفه بكونه حصورا يوزن بانخصاص هذا الوصف بالرجحان فيعمل على ما اذا لم تنق ويمكن الجواب بان الملح بذلك في
شرع غيرنا لا يلزم وجوبه في شرعنا اعلم ان النكاح مستحب مؤكدا نأق نفسه اليه اي اشتاقت باجماع المسلمين الا من مشد منهم حيث
ذهب الى وجوبه والايات الدالة في الجملة على الامر به والاجاز الواوذة فيه كثيرة وانما من لم تنق نفسه اليه فعل هو مستحب في حقهم لا
المشهور استحبابه ايعنى عموم الامر الدالة عليه التي اقل مراتبها الاستحباب المؤكد لقوله ثم وانكحوا الايامي منكم وقوله فانكحوا ما طاب
لكم وقوله النكاح سُنُّق فمن رغب عن سُنُّق فليس عني وقوله من ولد على فطرتي فليس عني الا وحي النكاح الى غير ذلك من
الاحاديث المشاورة بعمومها لموضع النزاع ولأن في النكاح تكثير الفضل وبقاء النوع ورفع وسوسة الشيطان والحال من الوحدة
التي عنها والاستغناء بالزوجة على مورد الدين وبما اشترى الولد الصالح ولا فرق في ذلك بين من نأق نفسه اليه وغيره لا بين المحلل
المشتر لا بين العاد على اهبة النكاح وغيره وقال الشيخ في طان من لا يشئى النكاح يستحب ان لا يزوج مسندا بقوله ثم عن مجيب سبيل
وحصورا مدح على كونه حصورا وهو الذي لا يشئى النساء قبل الذي يمكن ان يأن ولا يفعله واسئل له ايضا بان في النكاح ترضى المحلل
حقوق الزوجة والاستغناء عن كثير من المقاصد الدينية وحصول الولد الصالح والزوجة الصالحة غير معلوم وبالذم المبادر من قوله ثم
زين للناس حب الشوائب من النساخرج منها اجمع على تحريمه فيجب ان يأن واجب بان مدح مجيب بذلك لعدم تخصيصه بشرع فلا يلزمنا
مشد وفيه نظر لان الملح في كتابنا وهو شرعا مطلق فلا دلالة على اخصاصه بشرع وعلى تقدير نقله عن شرع ففي تقديره الى شرعنا مع
نقل القرآن لعدام الاشارة الى النسخة دليل على ثبوته وكون شرعنا فاسحا لما قبله من الشرايع بهذا المعنى المجموع من حيث هو مجموع اما الاخر
فلا للقطع بقاء كثير منها في شرعنا ككل الميثاق ونكاح الحلال وغير ذلك واجيب ايضا بانه كان مكلفا بازاد اهل زمانه في بلادهم
المقتضى للسياحة ومقارعة الزوجة المانح لوجان التزوج وفيه نظر لان مشد واراد في شرعنا ولا يقولون باستحباب ترك التزوج
لذلك والاولى في الجواب بان مدح بكونه حصورا وهو لا يشئى النساء لا يدل على كون التزوج مع ذلك مرجوحا بل فائدة
انه اذا لم يشئى النساء يتفرغ للعبادة والتوجه الى الله ثم يقلب فارغ من الشهوة الطبيعية المانعة من ذلك غالبا وان كان التزوج
مع ذلك واجبا لان فائدة غير مختص في الوطى بالشهوة خصوصا وقد كانت الرهبانية في شرعهم والانقطاع في بيت المقدس و
غير للعبادة من اعم عباداتهم وهو مناف للشهوة الى النساء وان كان الجمع مع ذلك بذيروين التزوج يمكنه من الاغراض
المتبر عليه من الاعانة على الطاعة وضرواف المعيشة وغير ذلك وحيث دل الوصف على رجحان في نفسه ولم يدل على مرجوحية التزوج
فبقى عمومات الادلة مشاورة لموضع النزاع من غير معارض واما الاجتاج بافضائه تحمل الحقوق والاستغناء عن كثير من المطالب
الدينية فيقيدان هذه الامور ايضا من جملة المطالب الدينية والاستغناء بما يربها الاجر لكونه من مقدسات الطاعة ولوازمها
وعدم معلومية صلاح الولد لا يقدح لان كونه مظنة لحصوله كاف في رجحانه مع ان مطلق الولد السلم ومن في حكمه يرجح في نفسه كونه عليه

قوله فاستجاب ان يقبض من الثناء من يجمع صفات اربعة اكرم الاصل وكونها بكر اولود اعفيتها مست

النبى بقوله شاكوا وناسلوا فان مبارككم الام يوم القيمة حتى بالسقط واكثر الاولاد يموتون قبل التكليف ولولا ذلك لانه ثلاث
الارض من الخلق ومن مات كان حقا فاعف نفسه ولا يوبى بالشفاعة وتكرار الاولاد والانس هم والشدذ بجحيمهم في الجنة وذلك من
اهم المطالب واما الذم الواقع في الآية بحسب الشواهد من النساء والبنين فانهم انما يخص بحسب تلك الشهادة البهيمية دون رادته
الطاعة وامثال الامم كسر الشهوة والكتاب الولد الصالح وغير ذلك من الفوائد الدينية فلا ينافى المدعى انما يقرر ذلك فعلى القول
بافضلته لمن لم يتق نفسه هل هو افضل من الخلق للعبادة ام هو افضل منه فيه قولان احدهما الاول لعدم قوله ما استفاد امر فانه
بعد الاسلام افضل من رتبة مسلمة فشره انظر اليها وتطبع اذا امرها وتحفظ اذا غاب عنها في نفس او ماله وقول الصاوي وكذا
يصليها مترجح افضل من سبعين ركنه يصليها الاغرب وفي حديث اخر عنه ما احب ان الى الدنيا وما فيها والى ايدي ليلة ليست
زوجه ثم قال الركنان يصليها رجل مترجح افضل من رجل اعرب يقوم ليلة ويصوم نهاره وقوله شره وقام الغريب فانه جمع
معرف يفيد العموم ويتناول محل النزاع واما الاول فالله تعالى في الجحيم في الجحيم ما سلف وعبرها فلا دلالة لها على كونه افضل
من العبادة بل كونه راجحا في نفسه هو حجة على من يجعله مرجوحا على بعض الوجوه واما كونه عبادة افضل من اخرى فيحتاج الى دليل
خاص وعلا ذلك فانه هذا ال عليه ان قيل لا يلزم من افضلية الرزقة الموصوفة بهذه الصفات الاربع افضلية الرزقة مطلقا وليس
النزاع الا في المترجح وقع في الخبر الاخر نكرة في مقام الاثبات فلا يفيد العموم والعزيمية تندفع بالشري كانت دفع بالنزوح لقول
الكلام لرجل اليس لك جاري فقال بل فقال انك لست باعرب ولا يلزم من موت الانسان غير مترجح ان يموت من الاشرار قلنا
ان اثبت افضلية النزوح على بعض الوجوه لكل واحد من الناس ثبت ضعف القول بارجحية العبادة على النزوح لبعض الاحاد وبه
يحصل المطر وايضا فالقول بافضلته النزوح لمن قدر على الرزقة الموصوفة دون غيره احدث قول ثالث واما المترجح الواقع في الخبر
الاخر نكرة فهو قبيح من حيث الوصف المشعر بالحيلة ولولا افاضة العموم لذلك ولغيره لما كان له فائدة لان فائدة كون مترجح في
الجملة افضل من اعرب في الجملة لا طائل تحته وقد نص الاصوليون على ان النكرة المنبهة في معرض الامتنان يفيد العموم لهذا العلة
واما اندفاع الشري بالندري افضلية النزوح لان العزيمية التي توجب كونه من الاشرار تندفع باحد الامرين ففي كل منها خير يدفع
ذلك الشر المحقق من موته اعرب سواء كان متعبدا ام لا ولوجعل النكاح حقيقة في الوطى او مشتركا كان الشري احدث فاده وبقي المطر
بحاله واكتفى من ذهب الى افضلية الخلق للعبادة لهذا الغرض ما يضمن الترويج من القواطع والشواغل وتحمّل الحقوق وقد عرفنا ان ذلك
يوجب زيادة الاجر فلا يقدح في افضليته واعلم ان النكاح انما يوصف بالاستحباب مع قطع النظر عن العوارض اللاحقة والآثار
بواسطتها ينقسم الى الاحكام الخمسة فحب عند خوف الوقوع في الزنا بدونه ولو امكن دفعه بالشري فهو واجب تحبيرا ويجوز انما افض
الى الاختلال بواجب كالجوع والزيادة على الاربع ويكره عند عدم الثوفان والطول على قول والزيادة على الواحدة عند الشيخ وقد
يكره بالنظر الى بعض الزوجات كنكاح القابلية المرتبة ومن ولد من الزنا لكن هذا الحكم من جهة المنكحة لا من جهة النكاح ولو غلبت
جاء التقييم الى الخمسة اية بوجه اخر غير السابق فالكره منها ما ذكره كنكاح العقيم والحلل والخصة على خطبة الحجاب والحرام عينا او
جمعا وهو كثير سيأتي والمستحب كنكاح البتة على قول الجميع بين الصلة وفضيلة النكاح واخاره التهدي في قواعد والبيعة
على اخر لقوله لا تشكوا الفلانة الفلانة فان الولد يخرج ضاويا اي نجفا واخاره العدة في النكاح قالوا الشري نقصان
الشهوة بسبب الفلانة ويمكن فرض الواجب مما لو علم وقوع الزنا من اجنبية وانه لو تزوجها منها منه ولا ضرر فيجب كفاية وقد تبين
عند عدم قيام غيره به والباح ما عد ذلك واما اباحتها بالمعنى الاول فلا يتفق على القول المشهور الا للفاخر عن الفصد والراجح والكل
في الاحكام الخمسة للقاصد ويمكن فرضه عند الشيخ لمن لم يتق نفسه فانه في طافض فيه على نفس الاستحباب وظاهره بقاء الاباحة
اذ لا مثل بالكرهية وان حرمه فرض الاباحة ايضا لمن تشبه النكاح ولا يند عليه او بالعكس وجعله مستحبا لجميع الوصفين و
مكروا لمن فسد بها فتركها المستحبات المراد بكرم الاصل ان لا يكون احدهما من زنا ولا في ابائها وامهاتها من متى كانت قالوا تحبيرا وهو
لنظفكم ولا تضعوها في غير الكفاءة وقال اياكم وخضراء الدمن قبل يارسول الله ما خضراء الدمن قال المرتبة الحسنات في بيت النبوة
ويحتمل ان يريد بكرم الاصل الاسلام او الايمان او ما هو اخص منها ولكن فضل النبوة في مناجمهم يرشد الى الاول لانهم لم ينظر الى
اسلام الاماء فضلا عن غير ويدل على اختيار البكر قوله من تزوجوا الامهات فانهن الحبيبات اموها واود شئ خلقا واحسن شئ خلقا
واقف شئ ارحاما وقاله بجا وبره وقد اخبره بانه يزيد النزوح في تزوج ثيبا بكران فلا يعجبها ولا يعجب ولا ان البكر احرى بالمواظفة والمشي على
عادة الرجل والمراد بالولود ما نشأه ذلك بان لا تكون صغيره ولا يانسه ولا في مناجمها ما يدل على عفتها لعدم الحيض وبهذا الجمع
بين الولود والبكر وبالعقيفة غير الزانية او ما هو اخص منها كالمخبرية قالوا الا اخبركم بخبر لسانكم قالوا بلى يا رسول الله فاحبرنا
قال من اخبرناكم الولود والودود السيرة والعقيفة الغيرة في اهلها الذي لا يجمع معها زوجه الحسان مع غير التي لا يجمع
قوله وتطبعه فاذا خلا بها بذلك لم يراد منها ولم يندل له تبدل الرجل وقالوا انكم الولود والودود وقالوا الحبيبات في ناحية البيت

قوله ولا يقصر على الجبال ولا على الثروة فربما حرمها قوله و صلوة ركعتين والدعاء بعد ما يصورته الخ قوله
والاشهاد والاعلان قوله والخطبة امام العقد قوله وايضا بعد ليلا قوله وبكره اي قاعه والعمر في العقرب قوله
الثاني في ادب الخلق بالمرثية وفيه ما ان الاول يستحب لمن اراد الدخول ان يصلي ركعتين ويدعو بعد ما واد امر المرثية بالاشهاد
ان تصلي ايضا ويشهد الله ثم متى

خير من امرته لا تملك قوله ولا يقصر اشار بذلك الى ما روي عن النبي انه قال من تزوج امرته لماله وكل الله اليه ومن تزوجها لماله
راي فيها ما يكره ومن تزوجها لماله بها جمع الله له ذلك وروى هشام بن الحكم في الصحيح عن ابي عبد الله قال اذا تزوج الرجل امرته لماله
او ماله وكل ذلك وان تزوجها الدينار رزقه الله الجبال والمال قوله و صلوة هذه الصلوة بعد اداة الترويع وقبل تعيين امرته
مخصوصة او قبل العقد بقرينة قوله في الدعاء فقد روي في النسخة الخ قال الصادق اذا قم احدكم بذلك يعني الترويع فليصل ركعتين
ويحمد الله ويقول اللهم اني اريد ان تزوج اللهم فقد روي في النسخة اعف عن فرجا واحفظني في نعمته وفي مالي واوسع من رزقي
واعظم من بركة وفدائي منها ولا طيبا تجعله خلفا صالحا في جوفتي وبعد موتي قوله والاشهاد المشهور بين اصحابنا ان الاشهاد
في نكاح الغيبة سنة مؤكدة وليس بشرط في صحة العقد وهو مذاهب جماعة من علماء العامة لصلح عدم الوجوب الا بشرط وعدم دليل
صالح عليه وشقوا لما في ذلك والصادق لا يباش بالتزويج غير شهود فباينه وبين الله ثم وانما جعل الشهود في تزويج السنة من اجل الموا
وذهب ابن ابي عمير مناو الجماعة من العامة الى اشراط غير فلهذا يحدده وندلهما روي عن النبي بطرق متعددة يدل على نفي التكليف
بدون الشاهدين وقد اعترض بها جماعة من الفقهاء من اهل الحديث فوجدوا باسرها ضعيفة السند وليس هذا محل تحقيق الحال ومن
طريقا روي الملبس الدلائل عن ابي الحسن مكتوبة الترويع الذي لا يكون الا بولي وشاهدين وفيها ضعف السند ايضا وبالجملة
فليس في الباب حديث صحيح من الجانبين فالاعتماد على الاصل حيث لا معارض الا بغير الاشهاد وابلغ منه فقد اجمع بينه وبينه
الجماعة وانما حكم حكم الاشهاد وقد ذكرت في النصوص السابقة ويدل عليه بخصوصه ما روي ان النبي كان يكره نكاح الصحيح
يضرب بالدف ويقال اتيناكم فحيوا تخيكم قوله والخطبة بضم الخاء هي حمد الله قبل العقد واكملها اتمام الشهادتين والصلوة
على النبي والوصية بنفوي الله والدعاء للزوجين وانما استحب كل للتاسع النبي والامة بعدهم وخطبه منقولة في
ذلك مشروطة وكذا يستحب خطبة اخرى امام الخطبة بذكر الحناء من المرثية او ليلها ويستحب ايضا للولي الخطبة ثم الجواب ويجوز في
الجميع الاختصاص على حمد الله وعن ابي عبد الله ان علي بن الحسين كان يتزوج وهو يتغفر غفرا ياكل فايزد على ان يقول
الحمد لله وصلى الله على محمد واله ويستغفر الله وقد روي عن علي بن الحسين ان ابا عبد الله قد خطب لولي
ترك الخطبة صح العقد عند جميع العلماء الا داود الظاهري قد روي في قصه سهل الساعدي ان النبي تزوج بغير خطبة وروى
عن الصادق انه سئل عن التزويج بغير خطبة فقال ولا بأس بما يزوج فيناشوا ونحن تتفرق الطعام على الخوان فنقول يا فان
زوج فلا فلاح فيقول نعم قد فعلت قوله وايضا في قوله لفقول النبي امسوا بالاملاك فانه اعظم للذكر وقول الرضا من السنة
التزويج بالليل لان الله تم جعل الليل سكنا والنساء امناء من سكن وعقل بانه اقرب الى القصور واقل للاخطار حيث يكون الذكر
ليلا والنساء اعم من ذلك قوله وبكره لما رواه الشيخ وابن بابويه عن الصادق قال من تزوج والعمر في العقرب لم يبرئ الحسنة
والتزويج حقيقة في العقد والمرا بالعتق بوجه لا المنازل الاربعة المنسوبة اليه وهي الزنا والاكليل والقلب والشولة وذلك
لان القمر محل في البروج الاثنى عشر في كل شهر مرة وجملة المنازل التي هذه الاربعة بعضها ثمانية وعشرون مقسومة على البروج
الاثنى عشر فينقسم كل برج منها اثنتان وثلاث فللعقرب من هذه الاربعة ما لم يولد في بيتها اهل هذا الشأن ان للعقرب من المنازل
ثلثا الاكليل والقلب ثلاثا الشولة وذلك مثلثان وثلث الاكليل فهو من برج الميزان كان ثلث الشولة الاخير من برج القدر
واطلاق العقرب محمول على برج جملة على هذه المنازل الاربعة فلا كراهة في منزلة الزنا ما مطلقا وما المنزلة ان المنظر فان
يمكن ضبطها والا فينبغي اجتناب العقد والعمر في هذا من الوقوع فيما يكره منها قوله ويستحب قد ذكر للصحة من السنة
المروية عند الدخول وهي ثلث الاولى ان يصلي ركعتين يقرأ في كل منهما الفاتحة وعاشاء من القرآن ان احب الزيادة على الفاتحة
ويحمد فيها على افضل لانها من السنن الليلية وما لا نظير له ويدعو بعد ما بالمنقول الثانية ان تفعل المرأة مثل ذلك
ابو بصير قال سمعت رجلا يقول لا يجمع رجلا جعلت هذا الذي جعل قد استنت وقد تزوجت امرته بغير صيغة ولم ادخلها
وانا اخذت ادخلت على فراسها ان تكرهني فخصاني وكبري قال ابو جعفر اذا دخلت عليك انتشاء الله فمها قبل ان تصل
اليك ان تكون موضوعة ثم لا تصل اليها انت حتى تؤصا وتصل ركعتين ثم يرميها ان تصل اليها ركعتين ثم يمسكها الله
وتصل على محمد وال محمد ثم ادع الله ومن معها ان يؤمن على عائتك ثم ادع الله وقل اللهم ارزقني الفها وودها ورضاها
في ارضيها وجمع بيننا ما حسن اجتماع وانفس اينلاف فانك تحب الحلال وتكره الحرام واعلم ان الالف من الله تعالى
الفكر من الشيطان ليكره ما احل الله عز وجل الثالث ان يكون حال الدخول على طهر وهو الظاهر من حال هذا الخبر الرابع
ان يضع يده على ناصيته وهي مقدم رأسها من التزويج ويدعو بالمنقول روي ابو بصير عن ابي عبد الله قال اذا دخلت
عليه فليضع يده على ناصيته ويقول اللهم على كتابك تزويجها وفي امانتك اخذتها وبكلماتك استحلتك فجمعها فان
تصليت في رجليها شيئا فاجعله مسلما سويا ولا تجعله شرك شيطان فليكن كف يمينه يكون شرك شيئا قال فقال لي ان الرجل اذا

قوله ويستحب الوليمة عند الزفاف يوما او يومين وان بدعي لها المؤمنون ولا تجب الاجابة بل يستحب في الخضر فالكل
مستحب وان كان صائما ندبا متنا

روى عن المرتبة وجلس عليه حضر الشيطان فان هو ذكر اسم الله تعالى الشيطان عنه وان فعل فلم يسم اذ دخل الشيطان ذكره فكان العمل
منها جميعا والنظر واحدة وعن النبي انه قال اذا انا واحدكم امرت او خادما او ابنة فليأخذ بناصيتها وليقل اللهم اني اسئلك عنها
وتجرب اجلها عليها ولعمري انك من شها وشها ورجلها عليها الحامسة ان يكون الدخول ليلا وقد تقدم من الاخبار ما يدل عليه قال
الصادق ع روى عن ابيك ليلا واعطوا صحن وحكمة واضعها في مثل علي من الامور التي يناسبها الحياء والستر والليل محل ذلك و
يستحب مؤكدا الصفة السلك الكافي والعفو الى السر الزمان في الشكر الكافي المعنى قد روى عن النبي انه قال ان شئ الناس عند الله
من الزعيم القيمة الرجل يقضى الى المرتبة ويقضي اليه ثم يفسر شها وفي شها اخر عنه مثل من يفعل ذلك مثل شيطان وشيطان
لحق احدها بالسكة فيقضي منها حاجته والناس ينظرون اليه السادسة التسمية عند الجماع وسؤال الله تعالى ان يزرقه ولدا سويا
ذكر او قد تقدم في الحديث السابق ما يدل عليه عن الصادق ع وعن ابن عباس ان رسول الله ص قال لو نكحتم اذ انك اهل
قال بسم الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان منا ما رزقنا فان قدر بيننا في ذلك ولد لم يضر ذلك الولد الشيطان ابدا
وروى عن الصادق ع انك اهل فليذكر الله فان لم يفعل فكان منه ولد كان شرك شيطان وكما يستحب التسمية عند
الدخول تستحب عند كل جماع هذا الحديث وغيره عن الباقر ع اذ اردت الجماع فقل اللهم ارزقني ولدا واجعله تقيارا كما مبارك
ليس في خلقه زيادة ولا نقصان ولجعل عاقبه الى خير قوله ويستحب الوليمة هي الطعام المتخذ في العرس ميمسدا للجماع
الزوجه فان اصل الوليمة اجتماع الشئ وتمامه ومنهم من ملطها على كل طعام فيحدث في حداث من مولاك وختان وغيرها
سميت بها على ذلك لاجتماع الناس عليها ولكل ما استعملها في المعنى الاول والشهر وعليه فاطلنا على غير ما يحتاج الى قد يكون في شها
الجازات فيقال وليلة الختان وليلة البناء وحيث تطلق في جملة على ليلة العرس يقال للطعام المتخذ عند الولادة العرس
والخمر عند الختان والغدير والاعذار وعند احدث البناء الكبرة وعند قدوم الغائب المغيرة وليلة النكاح يوم سابع المولود
العقيقة وعند حداث الصبي الحذف وهو يفتح اوله وكسره فقل الصبي الفزان او العلى والمادية اسم لما يتخذ من غير سبك يطلق على كل
طعام والزفاف بكسر الهمزة العرس الى زوجها اذ تفر ذلك فلا خلاف عندنا في استحباب الوليمة استحبابا مؤكدا للناس في ليلة
والامة بعدة قال الصادق ع ان رسول الله ص حين تزوج بهونه بنت الحارث ولم يطعم الناس الحنكس عن الرضا ع ان الجاشي خطب
لرسول الله ص قال لا وليمة الا في خمس في عرس او خمس او عذارا او كاد او كان قال عرس النزع والحرس النفاس بالولد والعدارة
الختان والوكار الرجل بشري الداو والكار الرجل يقدم من مكة وللشافعي قوله بوجوبها لان النبي ص قال لعبد الرحمن بن عوف اولم
ولويشة والامر للزوج واجب بجله على الاستحباب لانه لو كان واجبا لامر بفعله غير وفعله في باي اذ اوجبه ولم ينقل ذلك مع الصحاح
البرائة وقد ذكرنا من احكامها امور الاول لا تغد برطابا بل العنبر منها ما وكلما كثر كان افضل وقد سبق امر النبي ص بشاة عدا
من غير تحديده في جانب الكثرة وروى انه ص اوله على صفة بسوق وتم واما فاعل ذلك لانه كان على سفر في حرم خيبر وعن ابن ابي
رسول الله ص على امرته من شاة اوله على فيجب جعل بيعة فادعو الناس فاطعمهم خبز او لحما حتى يشبعوا ومن لم يتمكن فليؤمهم بما ييسر
اوله رسول الله ص على بعض شاة مبدى من شعب الشاة وقها عند الزفاف اقله ما يحصل به شاة واكثره يوم او يومان ويكره
الزيادة قال الشيخ الوليمة في اليوم الاولين وفي الثاني معرف وفي الثالث رياء وسنة وقال الباقر ع الوليمة يوم وبوم
مكرمة وثلاثة ايام رياء وسنة الثالث المدعوها واستحب دعاء المؤمنين لانهم افضل واولى بالموادة واقر الى اجابة الدعاء
ولو لم يكن تخصيصهم فلا باس بمعهم مع غيرهم تحصيل الفرض بهم والباقي زيادة في الخير وليكن كثرهم وقلتهم بحسب حال الطعام
عادة البلد ففي بعض البلاد يحضر الطعام القليل للخلق الكثير من غير تكبر وفي بعض البلدان ذلك لا يج يستحب للمدعو الاجابة
استحبابا مؤكدا خصوصا اذا كان الداعي مؤمنا فان من حق المؤمن اجابة دعوتة ولا فرق بين الفريب والعبد ولولا غلبة
مع عدم المشقة البالغة التي لا تتحل عادة وليست بواجبة عندنا الاصل وذهب جماعة من العامة الى وجوبها لما روى عن النبي ص
قال من دعى الى ليلة ولم يحجب فخذ عصي الله ورسوله ومن جاءها من غير دعوة دخل النار فخرج معيرا وفي خبر اخر عنه من دعى فلم
يحجب فخذ عصي الله ورسوله وثالث من دعى الى ليلة فليأمنها وحلت على شدة الاستحباب ويشترط في استحباب الاجابة وجوب
كون الداعي مسلما وان لا يكون في الدعوة مئاة كره ملاءم الا ان يعلم زوالها بحضوره من غير ضرر فيجب لذلك ان يعلم صاحب الدعوة
ها الاغنياء والفقر ولو لم يكن الاغنياء كعيرة وجبرته واهل حرفه فلو حضرها الاغنياء لم تخرج الاجابة ولم تجب عند الفقهاء
بل لقوله ص رسول الله ص من دعى لها الاغنياء وترك الفقراء وان بخسة الدعوة بعينه او مع جماعة معينين فاما لو دعى عاموا نادى
ليحضر من يريد ويخوف ذلك لم يجز اجابة ولم يستحب لان الامتناع والحال هذه لا يورث الوحشة والنادي حيث لم يعين وان يد
في اليوم الاول والثاني فلو لم في الثالث كره الاجابة فلو دعاه ثمان فصاعدا لا يترك فان جاءها مع الاجابة الاقرت بحالها الا
واو اكافي الصدقة وقد روى ان النبي ص قال اذا اجتمع داعيان فاجب لهما اليك يا ابا ان اقرهما اليك يا ابا ان اقرهما اليك حورا

فوقه واكل ما يشتر في الاعراس جاز ولا يجوز اخذه الا باذن او بامر نطقا او بشاهد الحال وهل عليك بالاحذ
الاظهر نعم فوقه بركه الجماع في اوقات ثمانية منزرا

فان سبق احدهما فاجب من سبق الخامس كاستحباب الاجابة فالاكل مستحب لان الغرض من الدعوة ذلك لما في تركه من المنع والوجوب المنع
ولانه ابلغ في كرام الداعي وجبر عليه وقول النبي اذا دعى احدكم الى طعام فليجبه ان كان مقطرا فليطعم وبعضه واجب الحضور
واجب الاكل ولو لم يكرهه ولا في الحر ولا في المقصود من الامر بالحضور الاكل فكان واجبا واجيب من اجتناب المقصود
الاكل تجز الاجابة كاف في جبر القلب لهذا كلف الصائم واجبا بالحضور من غير اكل ومنع حصول الوحشة مع كراهية الحضور واجابة
دعائه واجتماعه بين الجماعة والنوع المذكور سابقا اما هو على ترك الاجابة السادس الصوم ليس عذر في ترك الاجابة الدعوة لقول النبي
اذا دعا احدكم الى طعام فليجبه ان كان صائما فليصل الى محضره ويدعوا على الدعوة ثم ان كان الصوم واجبا مضيقا كرمضان والند
المعين وما في حكمه كفناء رمضان بعد التوال لم يحل الاطوار وان كان موسعا كذا المطلق وقضاء رمضان قبل الزوال جازا
على كراهية وان كان نفلا فان شق على صاحب الدعوة صومه استحباب اطواره واجبا لان النبي حذر بعضهم فلما قدم الطعام
امسك بعض القوم وقالوا في صائم فقال النبي يتكلف لك اخوك السلام وتقول في صائم افطرم افرض يوما مكانه وان لم يشق على صاحب
الدعوة امساكه فالقوى انه كان لعوم الاوامر كرواية دود الرقي عن ابي عبد الله لاظهار في منزله اخيك افضل من صيامك سبعين
او تسعين ضعفا وصححه جميل بن دراج عنه قال من دخل على اخيه فافطر عنه لم يعمل وبصومه فممن عليه كتب الله له بصومه سنة وفي الشذ
فرب هذا استحباب الا تمام على بظاهر التعليق في الخبر النبوي فان التكليف لوجوب المشقة في تركه غالبا وهو مناط الامر بالاطوار
فيما يما الى العلة فيعدي الى ما شاركه في المعنى هي مشقة الامساك على نفسه واعلم ان استحباب الاطوار هنا ودخاله على الصوم
الموجب لثواب عليه زيادة على الصوم مشروطا يكون الداعي عليه اجابة الدعوة واشتال امره فتم فيها ليكون طاعة لله تعالى
الثواب فلو فعله بغير قصد الطاعة فلا ثواب له فضلا عن ان يكون افضل من الصوم كما هو معلوم من قواعد الشرع والطلاق
الامر بالاطوار محمول على تصحيح النية في ذلك اتكالا على ان الاعمال بالنيات ولا تنقص هذه الاحكام بهذه القولية بل ينافي كل دعوة
الى طعام قوله اكل هذا اربع مسائل الاولى يجوز نشر المال في الاعراس من مأكول وغيره كالجوز واللوز والسكر والتبر والزبيب
والدراهم وغيرها الاصل الجواز لان ذلك من ممتلكات غرض السرور المظن في هذه المواضع وهل يوصف مع اصل الجواز بالمعنى الا ان
من الاحكام الخمسة لا يثبت اشياء الوجوب لعدم دليل يدل عليه ولما الاستحباب فانتهى بعض العامة نحو ما ذكرناه وحكم اخرون
بالكراهية لانه يوجد باختلاف منتهاب وهو يودي الى الوحشة والعداوة ولا يذوقه غير من يجبه صاحبه وفي ثبات الكراهية
بمثل ذلك نظر والثاني اصل الجواز وغيره من الاحكام يحتاج الى دليل صالح الثاني يجوز الاكل من هذا المنثور وعلا شاهد الحال
المستمر في ما يراى الاغصان ما لم يعلم الكراهية ولا نوعا باخذ فاشبه ابا حنيفة في الطعم للضيقة بوضعه بين ايديهم ولا فرق في الشر
بين جعله عاما وخاصة بقرينة معينة وان اخص حكم الثاني بقرينة كما لو وضع بين يدي الفراء ونحوه فلا يجوز لغريم الاكل
الا باذن المالك صريحا الثالث لا يجوز اخذه من غير ان ياكل بوجه الا باذن او بامر نطقا او بشاهد الحال كما ينبغي في رمية على القوم
من غير وضعه على خوان وشبهه بالجواز فالمرجع فيه الى شاهد الحال فلو دل على المنع من اخذه امتنع ومنه ذلك ان يوضع على غا الصاحب
الدعوة بين يدي الاكلين فان ذلك قرينة ارادة ضبطه وقصر الاذن على الاكل وان دل على اباحة الاخذ جاز وان اشبه الامر
نفقضي العبارة المنع لا تجعل الجواز مشروطا بالاذن ولو بشاهد الحال وهو حسن لاصل المنع من المنصرف في مال الغير خرج منه
ما اذا استفيد الاذن فيبقى الباقي وفي الشذ كرفوز اخذه ما لم يعلم الكراهية وقد روي ان النبي حضر في املاك فاني
بالجواز عليه الجوز ولو لم يفرق بين نفقضا ايديها فقال مالك لا تأخذون قالوا لا تأخذون قال انما نتميتكم عن ما ليس لكم
خذوا على اسم الله ثم فجاء بنا رجلا بناه الرابعة حيث يجوز اخذه باحد الوجوه هل يملكه الاخذ بمجرد الاخذ قبل ثم اعياها بالثبات
الدالة على اعراض المالك عنه فاشبهه النفاط بالمباحات واختاره في الشذ كرفوز قبل لا يملك بذلك وانما يملك بمجرد الاباحة لاصل
بقائه ملكه ما لم يعلم عليه ان يحصل سبب يفضي الى التملك وما وقع انما يعلم منه افاذه الا باخذ وهذا هو الاقوى والفرق بينه
بين مباح الاصل واضح لان ذلك لا يملك لاحد عليه فاشبهت اليد عليه مع نية التملك كافي تملكه بخل المالك اذا ابيع
بالاذن فان ذلك لا يخرج عن اصل المالك ايا من يملكه لانه ليس من الاسباب النافذة للملك شرافه في ملك بالاستحباب
الى ان يعلم المالك بقرينة على ذلك جواز في جميع المالك فاشبهت اليد عليه مع نية التملك كافي تملكه بخل المالك اذا ابيع
المالك عنه ولو نقله الاخذ عن ملكه ببيع ونحوه فالقوى نفي المالك عنه والكلام في اكل الحاضر الذي حكم بجوازه في انه هل
بإباحة الاكل من غير ان يحكم بالملك ام يملك المالك وعلى المحذور ان يملك المالك الا بالاذن واما ومثله الطعام المفد
للضيف من بدا ضيف عن هذا انه لا يجوز للمنفرد بغير الاكل بل بالاضافة مع علمه باذن المالك ثم يرجع في مثل طعام السائ
والزهر والطعام بعضهم بعضا الى ضرب الاحكام من مختلف باختلاف الاحوال والاشخاص والافات وجميع الطعام وجب
نقول بملك الاختصاص من ذلك يفتقر ولو لم يملكه فليس لغيره اخذ منه قهرا ومثله ما لو سطر حجره لذك فوقع فيه شئ

مادام ثابتاً في مكان سقط منه قبل اخذه في سقوطه وحدها كما لو وقع في شبكة شئ ثم اطلق لوله بقطب حرمه لذلك لم يملك ما يسقط
 فيه قطعا وهل يصير اوله وجهاً ياتيان فينا يشتر في ملكه بغير ادنه ويقع في شبكة بغير قصد قوله بكرة الله والكلام عند الجاهل الا بدرك الله
 مستند الكراهية في هذه المواضع روايات كثيرة يجمع من جملتها ذلك ويدخل بعضها في بعض روى الشيخ في الصحيح عن عمرو بن عثمان
 عن ابي جعفر وقد سئل اكره الجماع في ساعة من الساعات فقال نعم بكرة في الليلة التي ينكشف فيها الغمر اليوم الذي تنكشف
 فيه الشمس وفيما بين غروب الشمس الى ان يغيب شفق ومن طلوع الفجر الى طلوع الشمس وفي الريح السواد والصفراء والربو والربو ولقد
 بان رسول الله عند بعض شائه فانكشف الغمر في تلك الليلة فلم يكن بينه وبينها شئ فقال له زوجته يا رسول الله يا ابا
 واحي اكل هذا الغمر فقال ويحك هذا الحادث من الساء فكرهت ان اكله فادخل في شئ وقد غمر الله قوما فقال نعم وان لم يكن
 من السماء ساقطا يقولوا صاحبكم يوم وام الله لا يجمع في هذه الساعات التي وصفت فترق من جماعة ولد وقد سمع بهذا
 الحديث في يوم ما خرجت زاد الكليفي في اليوم واللييلة التي يكون فيها الريح السواد والصفراء والجماء واليوم واللييلة التي يكون فيها
 الربو والربو وعنه قال في اوصى رسول الله علياً قال يا علي لا يجمع اهل في اول ليلة من الهلال ولا في ليلة النصف لانه اخر
 فانه يخوف على ولد من فعل ذلك الخيل في علمه ولم ذلك ما روى الله في ان الجن يكرهون غشياً نساءهم في اول ليلة من الهلاك
 ليلة النصف وفي اخر ليلة تاروا ابن الجوزي صرع في اول الشهر وفي وسطه في اخره وروى سليمان الجعفي عن ابي الحسن قال من لاء
 اهله في محاق الشهر فليسلم بسقط الولد وعن اسحق بن عمار قال قلنا لا في ابراهيم الرجل يكون معه اهله في السفر لا يجد الماء اياه
 اهله قال ما احب ان يفعل ذلك الا ان يخاف على نفسه وعن ابي عبد الله قال قد سئل اجمع وانا عن ابي ان فقال لا ولا مستقبل
 القبلة ولا مستند لها قال لا يجمع في السقيفة وقال رسول الله بكرة ان تغشى الرجل المرأة وقد احلم حتى يغتسل من احل
 الذي راي فان فعل ولد مجنونا فلا يلو من الانفسه ولا باس بترك الجماع من غير غسل للاصل ولما روى من ان السقيفة
 كان يطوف على نساءه ثم يغتسل احب وكان علمه يقول يستحب للرجل ان ياتي اهل اول ليلة من شهر رمضان لقول الله تع اجعل
 لكم ليلة القيام الرفق الى نساءكم والرفق للجماعة وروى الكليفي باسناد الى الصادق قال قال رسول الله والذي نفسي
 بيده لو ان رجلاً غشي امرأته في البيت مستيقظاً ولم يسمع كلامها ونفسها ما افلح ابدان كان غلاماً كان زناً ابناً وان كانت
 جارية كانت او ابنة وروى الشيخ عن جماعة قال سئل عن الرجل ينظر الى فرج المرأة وهو يحلمها فقال لا باس لانه يورث العرم وعن
 عبد الله بن مسعود قال قال ابو عبد الله اتقوا الكلام عند النساء والخائنين فانه يورث الخس تدب بها في الاول الحاق مثلك اليم
 هو ثلث ليل من اخر الشهر من اخرها الفري فلا يري غدوة ولا عشيته ولا يطلع مع الشمس فيمحق قال اهل اللغة لليل في الشرع عشر ايام وعنه
 ثم تسع ثم عشر ثم بيض ثم دمع ثم ظلم ثم حادس ثم داي ثم محاق الثاني انما يكون ليالي الحاق ثلثا على نقد بر تمام الشهر فلو نقص كان
 النقص من ليالي الحاق لان كل ثلثة قبلها قد استوف اسمها قبل ان يتبين النقص لاصالة عدم الكراهة ولان الحاق الهلال
 حقيقة في الليلتين الاخيرتين والاخرى تابعة لليلة الاخرى يجمع فيها كراهتان من جهة الحاق وكوه اخر الشهر
 فينا كد الكراهة فيها زيادة على اخبتها الرابع الخبر السابق دل على كراهة الوطى في محاق الشهر من كونه ليلة الدخول وعينه
 كغيره من هذه المواضع ولكن روى الكليفي عن الكاظم من شريح في محاق الشهر فليسلم بسقط الولد وهذه القبا يقضي كراهة
 العقد لان الغرض من حقيقة فيه وح فيكره كل منها استناد الى الحديثين وان كان المص وغيره قد قصر واعلى كراهة الوطى والشبهة
 احتمل من حديث الترمذي ان يريد به العقد والوطى معا وهو بعيد الخامس مقتضى التعليل بسقط الولد ان الخطر في جماع يمكن ان يحصل
 ولذا في جماع الحائل فلو كانت خالصة من ذلك كالياسة احتل في باعدهم الكراهة اذ ليس في الباب غير ما ذكر من النصوص وليس فيها
 الحكم بالكراهة مطلقا كما اطلق الفقهاء فخص موضع الخطر بل يصرح بالكراهة لان الغرض بسقوط الولد كما كان مرجوحا في
 نفسه حكمه بالكراهة لذلك ومثله تقليل الجماع في اخر الشهر اوله بحبل الولد وتعليل نظر الفرج بقاء وتعليل الكلام حال الجماع بحرمه
 اللهم لان يجعل ذلك بعض ما يترتب عليه ويجعل الكراهة لما هو عام من ذلك لكن التعليل باياه وما ذكرناه من تفسير العمى نظر
 الفرج بعمى الولد ذكره جماعة من الاحباب في محاق الشهر بان يريد به عمى الناظر اذ ليس هناك ما يدل على ارادة الولد ولا هو مخض بحالته
 هذا هو الذي رواه العامة في كتبهم فهو وعليه يحسن عموم الكراهة للاوقات السادس اطلاق المص الكراهة عند وجود من ينظر
 اليه وهو شامل للمهر وغيره وقيل يخص ذلك بالتميز وهو حسن تعليل الخبر يقتضي ان الخطر على الولد السامع بان يكون زانياً او
 الصمير المستكن في اطمح يرجع اليه الى الجماع ويحرم الكراهة في الغرض من الولد السامع فلو كان كبري دخل في العموم بل اولى وان لم
 يتناول اسم الغلام والجارية التابع التي الواو عن الكلام حاله في الوصية تعيد بالكثير وتعلق بالرجل وظاهر عدم الكراهة من
 المرأة وفي التعليل منه ولا يبرئ بذلك واما الخبر الاخر فيناول الجماع ويمكن الجمع بينهما باسناد الكراهة في اكثر خصوصاً من جانب
 الرجل انما المشهور كراهة النظر الى فرج المرأة حال الجماع من غير تحريم وقد تقدم في مقطع سنان في المارغة وهذه ابن حزم

قوله ويجوز ان ينظر الرجل الى مثله ما خلا عورتها كان او شابا حسنا او قبيحا ما لم يكن لرسية او ثلثه وكذا المنة قوله
والرجل ان ينظر الى جسد زوجته باطنا وظاهرا الى المحارم ما عدا العورة وكذا المنة قوله ولا ينظر الى الاجنبية أصلا
الا لضرورة ويجوز ان ينظر الى وجهها ويكتفها على كراهية مرة ولا يجوز معاودة النظر قوله ويجوز عند الضرورة كما
اذا اراد الشهادة عليه او يقصر الناظر منها على ما يضطر الى الاطلاع عليه كاطبيب اذا احتاج اليه للعلاج ولو الى العورة وفعل
وبغيرها اقصر منها على عدم الرتبة كافي الكتاب وهو قوله ويجوز جواز نظر كل واحد من الرجال والنساء الى مثل موضع فاق قوله
وفعل بشرط ان لا يكون النظر بلبسة ولا يخاف من عيشة بالوقوع في محرم وان يكون النظر لغير العورة وهي من الرجل ما يجب ستره في الصلوة
ولا فرق في ذلك بين الحسن والقبح للعموم ولا بين الامر وغيره عندنا والا لامر الشارع الامر بالحجاب نعم لو خاف الفتنة بالنظر اليه او
نلذه به فلا اشكال في التحريم كغيره وقد روي ان قدما قد مواع على رسول الله ص وفيهم غلام حسن الوجه فاجلس من وراءه وكان ذلك
برأي من الحاضرين ولم يامر بالاجتناب عن الناس فدل على انه لا يحرم واجلس من وراءه تترها منه ص وتقفها واطلاق المصحح جواز
نظر المنة الى مثلها يشمل المسلم والكافر والتفريق والشهور ان الحكم كك على العموم ولكن الشيخ ذهب الى انه لا يمتنع
لا ينظر الى المسلم حتى الوجه والكفين لقوله نعم ولا يبيد زينة من الى قوله او نساء من والذمية ليست منهن وعلى قوله لغير المسلم
ان تدخل مع الذمية الحمام والاشجار الجواز وان المراد بنسائهن من في خدمتهن من الحرائر والاماء فيمثل الكافرة ولا فرق بين من
في خدمتهن منهن وغيره قوله ولا ينظر الى وجهه في جواز نظر كل من الزوجين الى جسد الآخر طلقا لان الاستماع به فالنظر الى
والفحش من جملة ذلك وقد تقدم الخلاف في النظر الى حالة الجماع وان الاصح الجواز والمالوك في حكم الزوج مع جواز فكاحا فلو
كانت مروجعة للغير او مريدة او مجوسية على قول او ثنية او مكاشنة او مشركة بدينه وبين غير كانت بمنزلة امه الغير لو كانت
مهره او موجه او مشرفة او معتدة من وطئ شبهة جاز على الاقرى قوله لا ينظر الحكم في المنة تحريم نظر الرجل الى المنة الا بالاجنبية
اصلا الا لضرورة في اعدا الوجه والكفين موضع وفاق بين المسلمين ولا فرق فيه بين النكاح وعدمه ولا بين خوف الفتنة وعدمه
وقام الوجه والكفان فان كان في نظرها احد الامرين حرم ايضا اجاعا والافق الجواز افعال احدها الجواز مطلقا على كراهية اختار
الشيخ في لقوله نعم ولا يبيد زينة من الا ما ظهر منها وهو مفسر الوجه والكفين وان ذلك ما يمت به البلوى ولا يطابق الناس في كل
عصر على خروج النساء على وجه يحصل منه بد وذلك من غير تكبر والثاني التحريم مطلقا اختاره العلامة في التذكرة لعموم قوله
ولا يبيد زينة من الابعولتين الاية ولا تفاق المسلمين على منع النساء ان يخرجن سافرات ولو حل النظر لهن من منزلتهن
لان النظر اليهن مظنة الفتنة وهو محل الشهوة واللاق بحاسن الشرح حم الباب الاعراض عن تفاصيل الاحوال كالحلوة
بالاجنبية ولان التحشيتة ان رسول الله ص بنى في حجة الوداع شنته وكان الفضائل العباس ربه رسول الله ص فاخذ
ينظر اليها ونظر اليه فصر رسول الله ص وجهه الفضل عنها وقال رجل شاب امرأة شابة فحشيت ان يدخل بينهما الشيطان
وفي كل واحد من هذه الادلة نظرات النسخ الاية تختص باعد الوجه والكفين لقوله نعم الا ما ظهر منها ودعوى اتفاق المسلمين على
بمثله ولو لم يترجم منه تحريم هذا المعتد الجواز اسنادا منعت الى المنة والعبرة بل هو الاظهر وعلى جهة الاختلاف اذ لا شك فيها وقد
التحشيتة يدل على الجواز لا على التحريم لانه لم ينهاها عن النظر او لا ولا صر فماعتة وانما صر عنه لما علمه من خوف وقوع الفتنة ومع
الخوف كالكلام في التحريم مع ان صر لوجهه لم يمتدح على وجهه الجواب فلا يدل عليه ويؤيد كونه ليس على وجهه الجواب علم نهيهما
عن ذلك باللفظ فان النهي عن المنكر واجب على الفور ولم يحصل منه ذلك فانما حصل منه فعل غير ما عليه ولو سلم فهو على بعض الوجوه
لا مطلقا كبيتها والقول الثالث جواز النظر الى الوجه والكفين على كراهية مرة لا ازيد وهو الذي اختاره المص والعلامة في اكثر
كتبه وجه الجواز ما تقدم وجه تحريم الزيادة عن المرة ان المعاودة ودوام النظر مظنة الفتنة لان شأنه ان يحدث عنه الميل القليل
يترتب عليه الفتنة كما انفق الفضل دون الوحدة الناشئة غالبا لا عن باعنة الشهوة والميل القليل هذا احسن ان تحقق من المعاودة
احد المحظورين والافضية ما صر عليه فينبغي ان يراد بالمرء ما لا اطاعه فاعرفا بحيث يحقق الميل القليل فان ذلك كعاودة النظر
فرق بين اتحاد المجلس وتعدده ومحل الخلاف في المرة الواقعة عن قصد ليرتب عليها الحكم الشرعي المطابق اتفاقا بغية قصد فلا
يتعلق بها حكم اتفاقا ولا ريب ان القول بالتحريم مطلقا طريق السلامة ونظر المنة الى الرجل كنظره اليها بالوجود المقتضى منها ولقوله
وقل للمؤمنات يغضضن من ابصارهن فلا يجوز لها النظر الا الى وجهه وكيفية واعلم ان اطراف المنة الاجنبية شامل للصغيرة
الكبر وكذا الطلاقة الحكم في المنة يشمل النظر الى الصغير والكبير ولا بد من استثناء الصغير التي ليست مظنة الشهوة من الحكم وكذا
الغور المنة الباطنة هذا لا يقتضي الفتنة والنكاح بنظرها على الاقرى لقوله نعم والقواعد من النساء اللاتي لا يرجون
نكاحا فلا جناح عليهن ان يضعن ثيابهن الاكبر ومن استثناء الصغير غير المميز بالنسبة الى المنة وهو الذي لم يبلغ مبلغا بحيث
يصلح ان يحكم ما يري لقوله نعم او الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء ولا نجح بمنزلة ما بالحوادث وانما المنة فان كان فيه ثوران
شهوة وتثوق فهو كالبالغ في النظر فيجب على الولي منعته وعلى الاجنبية الفتنة والافق جوازه قوله ان ايدان استبدان من
لم يبلغ الحلم في الاوقات الثلاثة التي هي مظنة النكاح البذل دون غيرها بالجواز من عموم قوله نعم او الطفل الذين لم يظهروا على
عورات النساء فيدخل غيرهم في النهي عن ابداء الرتبة له وهذا الفرق بالامتنان في تلك الاوقات لا يقتضي جواز النظر كما لا يخفى
هذا كله مع الاختيار ما مع الضرورة فيسأ قوله ويجوز قد عرفت ان موضع المنع من نظر كل من الرجل والمرء الى الآخر مشروط بعد

مسئلتان الأولى

قوله هل يجوز للخصي النظر في المأكل أو الأجنبية قبله وقبله وهو الأظهر لعدم المنع وملك الميت المستثنى في الآية مرة

الحاجة إليه ما مع فحواها وقد تقدم أن من مواضع الحاجة النظر إلى من يريد نكاحها أو شرها ومنها إرادة الشهادة عليها محلا أو أداء
للحاجة إليها إذا احتاج إليها للفصل في الحاجة وما شاكلها من الطبيب نحوه حيث يحتاج إلى شيء منه ويخص الجواز في الجميع بما شذف به
الحاجة ففي مثل الشهادة يكون نظر الوجه واستثنائه من المنع على تقدير القول به مطاوع اقتضاه إلى التكرار أو بغير كراهة أو مع الاحتياج
إلى الزيادة عليه لو فرض في مثل الطبيب لا يخص بعض معين بل يحمل الحاجة ولو إلى العورة وكما يجوز النظر بجوار المس هنا حيث يجوز
عليه ولو أمكن الطبيب استئناسه بأمرة أو عمره والزواج في موضع العورة في مثل الحمل ووضع الدواء وجب تقديمه على مباحة الطبيب
والأقوى عدم اشتراط إمكان المماثل المساوي في المعرفة أو في شذف به الحاجة ولا تشترط في جوازه خوف فساد الحمل ولا خوف شذف النساء
بل المشقة بترك العلاج أو بطلان البر قال في الذكر وينبغي أن يكون ذلك بمحض ضرورة هو حسن في جوار النظر إلى فرج الزانية في الحمل الشهادة
فولان أحد المنع اختاره في التذكرة لأنه نظر إلى فرج محرمة فكان محرما وليست الشهادة على الزنا عذرا لأنه ما مور بالشهادة هذا إنما تكون
عليه مع الروية اتفاقا لا قصد أو معه بعد التوبة أن جعلناه كبيرة والثاني يجوز واختاره في الفرع لأنه وسيلة إلى إقامة حد من حد
الله ثم ولما في المنع من عموم الفساح واجترار النفوس على هذا المحرم استدل بآب كن من أركان الشريعة ولم يسمع الشهادة بالزنا الموقوف عليها
الأقدام على النظر المحرم وأنه لا يستعمل الحال بحيث يشاهد البطل في الكحلة وإيقاف الشهادة على التوبة يحتاج إلى أن ما يعلم منه العزم على
عدم المعاودة فيعود المحرم والسابق وهذا القول ليس بذلك البعيد وأما نظر الفرج للشهادة على الوكادة والشدة للشهادة على
الزنا فان أمكن إثباتها بالنسبة المحرم والجواز لا يرد عاها الضربة عليه وكونه من مهام الدين وأما الاحتياج
خصوصا للشدى ويكفي في دعاه الضربة إلى الرجال المشقة في تحصيل أهل العدالة من النساء على وجه مثبت به الفعل قوله هل يجوز المر
به الإمام هنا مسئلتان الأولى في جواز نظر البالغ الخصم المملوك للمرأة إلى ما ذكره قولنا أحد الجواز ذهب إليه العلامة في المنع لقوله أو ما
ملك إيمانهم الشامل بعين المملوك الفحل والخصي فان فرض خروج الفحل الشبهة دعوى الإجماع بقى العام حجة في الباقي مع الشيخ ذكر في
ط ما يدل على جواز النظر للمملوك قط وإن كان قد رجع عنه لغيره أو هذه عبارة إذا ملك المرأة فحل أو خصيا أو بل يكون محرما لها حجة
يجوز له أن يخلو بها ويسافر معها قبل فبها أحدهما وهو الظاهر أن يكون محرما لقوله ولا يبدن زينتهن إلا لبعولتهن قوله أو ما ملك
إيمانهم والثاني وهو الاشتباه بالذم لا يكون محرما وهو الذي يقوى في نفسه هذا الكلام يدل على نردده وإن كان ميلا لغيره
الخير والمقصود الحكم بتحريم نظر المملوك الفحل ليس لما عي فيمكن الاستدلال عليه بموا لا به وقد روى الشيخ في ط وغيره أن النبي صلى الله عليه وآله
فاطمة بعد قد وهبها وعلى فاطمة ثوب واقفت راسها لم يبلغ رجلها وإذا أعطت به رجلها لم يبلغ راسها فإما رأى سوك
الله صلى الله عليه وآله ما تلقى قال أنه ليس عليك بأس إنما هو ابوك وغلامك وروى الكليني أخبارا كثيرة بطرق صحيحة عن الصادق ع أن المراد
بقوله أو ما ملك إيمانهم شامل للمملوك قط وروى في الصحيح عن معاوية بن عمار قال قال لأبي عبد الله الله المملوك يرى شعر مولاه
وساها قال لا بأس يدل على جواز نظر الخصي أنه قوله ع أو الناصبين غير أولى الآية من الرجال والخصي إذا كان مسووح الذكر مع
الأنثيين لا يتقرب إليه في النساء لأن الآية هي الحاجة إليهن وهي مشقة عنه والاستدلال بملك البين أوضح وقد روى الشيخ في الصحيح
محمد بن اسمعيل قال سألت أبا الحسن عن فتاة النساء الحر من الخصي فقال كان لا يبدن خلون على بنات إلى الحسن لا يفتنهن ولا ينج من ذلك على
جواز النظر وإن لم يكن فيه حرمان لأن الظاهر من النفع هنا ستر الوجه من مع الحائل إرادة غيره والثاني المنع وهو الذي اختاره المصنف وقوله
الشيخ في فت بعده العلامة في التذكرة لعدم المنع استفاد من قوله ولا يبدن زينتهن الآية وقوله ثم وقل للمؤمنات يفضن من
أبصارهن وملك البين روى أصحابنا أن المراد به الإمام ولأن محرمته ليست مؤبدة وهذا لو ناعنه خرج عن الدلالة فكان كزوج الأ
وأما يبعد الحرمة من محرم مؤبد وقد روى الشيخ أنه في الصحيح عن أحمد بن إسحق عن الكاظم ع قال قلت له يكون للرجل الخصي يدخل على
نساء فيأولهن الوضوء فيرى شعوهن قال لا والشيخ حمل الخبر الأول على المقتضى من سلطان الوقت لا من روى أيضا في حديث أخرجه المسائل عن ذلك
فإن أمكن من هذا ولم يحجبه هو ظ في القيمة والتحقيق في هذه المسئلة أن الاجاز الواردة في الخصي تخص من الجانبين غير أنه على المط
لأن الجواز هنا وقع بلا النافية ونفي الفعل المخصوص أع من تحريمه بل يجوز أن يكون لغرض آخر كالكراهية والنزوة وغيرها وعدم النفع عين
مخرج في كشف الوجه ليراهن وإن كان ظاهرة ذلك الأمسك عن الجواب الخبر الأخير يمكن كونه لعدم صلاحية الوقت ولا ينج من دلالة
على النزوة والكراهة إذ لو لم يكن فيه رخصة لكان الوجه الجواب على وجهه مع الإبهام وكونه للقيمة غير جيد لأنها مسئلة اجتهادية
والخالفون مختلفون فيها فمنهم من جوز له النظر وجعله محرما ومنهم من منعه قط ومنهم من فصل فحرم نظره إلا أن يكبر ويهزم وفي
تذ هب شئونه وهذا في الحقيقة في حكم القول بالمنع مطاوع لأن الأمر بالبالغ هذا التحريم لا يجوز النظر للفحل أنه لدخوله في غير أولى الآية وح
فحل مثل هذا على القيمة غير واضح لا ينبغي التعلق بها إلا في المسائل التي انفعل عليها من خالفهم ولا فقه أسوة بمن وافق فينبغي
النظر لذلك في نظائر هذه المسئلة فإنها كثيرة ترهم يحلون فيها الحكم على القيمة مع اختلاف الفقهاء فيها ومثل هذا لا يجوز
العدول عن مدلول اللفظ بحرم الاحتمال البعيد وأما الاستدلال بعزم لا يبدن زينتهن فاستدلال ببعض الجملة دون بعض

قوله لا يعمى لا يجوز له سماع صوت المرثية لا تروى عنه ولا يجوز للمرثية النظر اليه كما في البصري في ناول النهي الثاني في مسائل تتعلق بهذا الباب في خمسة الاولى قوله الوطى في الذكر فيه روايتان احدهما الجواز وهو المشهور بين الاصحاب لكن على كراهية شديدة متن

وهذا ليس بجواب الاستفتاء اخرج الشافعي وابعد منه الاستدلال بقول المؤمنين يغضض من ابصارهم واما حمل ملك اليه على الامام في غاية البعد اما اوله فلا يجوز له ان يمشي من قبله فلا وجه لادائه من الامور المهمة في هذا الباب يعاد ذكره في التأكيد بل امره ان يحفظ من ذلك واما ثانيا فلا يشترط الائمة والعرا في الجوارف واجه تخصيصه من اصله واما الاستدلال بان محرمه ليس له ان يمشي فيمنه انما له استدلال بالحرمة بملك اليه فيتحقق حيث يتحقق ويؤجل حيث يؤجل ولا يبعد في ذلك بعدد في العرا ان العرا من الجوارف فيكون رخصته وتخصيفا كما استثنى من اظهاره من الزينة ما ظهر منها في الوجه والكفين الثانية في جواز نظر الخصي الى غيره الكفة وفيه قولان اجمع وجوز الجواز والنوع قد ظهر ما قرناه في المسئلة السابقة فانه وان لم يدخل في ملك اليه لكنه داخل في غير اولي الاربع من الرجال وقد قال ابن الجني في كتابه الاحكام وقد روى عن ابي عبد الله وابي الحسن موسى كراهة رؤية الخصيان المرأة من النساء حر كان او نهوكا وهذا يدل على حمل النفي السابق على الكراهية كما ذكرناه وعم الحكم في غير الملوك لان الخصيان في الرواية جمع فعرف فيقيد العموم الشامل للحر والملوك انما ظهروا لانه وغيره اوزاد انه مروي اجماع عن الصادق والكليني ذكر حديث محمد بن سمير بن ربعي الصحيح ان الخصيان كانوا يدخلون على بنات ابي الحسن ولا يفتنن وزاد فيه قلت فكانوا احراما قال قلت فالا حرام ينقح منهم قال لا واعلم ان اطلاق الخصي يشمل من قطع خصيا وان بقي ذكره والاولى تخصيص محل الخلا من قطع ذكره وخصيا معا كما قطع به في الذكر كما اما الخصي الذي بقي ذكره والجواب الذي بقي انشاء فكالعمل قوله والا يحرم هنا مستلذان انهما انما يحرم على الاعمى سماع صوت المرثية لان صوتها عوده واطلاق الحكم يشمل ما اذا خاف الفتنة او تلذذ وعده فيقيد تحريم سماع صوتها بالمرثية بطلان في اوله ولكنه لم يذكر تحريم البصر كذا في الثاني عليه هذا ويشك اطلاق الحكم فيها لما في ذلك من التحريم والبصر المنع لعدم دليل صالح عليه وكون صوتها عوده لا يدل على التحريم مطلقا وقل ان يحرم سماع صوتها مشروط بانه يحرف الفتنة لا مطلقا وهو اوجود به قطع في التذكرة وينبغي ان يحجب الخطاب قاع الباب بصوت غليظ ولا تحرم صوتها وفي قوله خطا بالنساء النبي ولا يغضض في القول فطعن الذي في قوله غرض تنبيه على الامر به معا وقد روى الصدوق ان امير المؤمنين كان يتسلم على النساء ويسلم على الشاة منهن وقال اتخوف ان يعجبني صوتها فيدخل علي من الائم اكثر ما اطلب من الاجماع وفيه دليل على ما اخبرناه واعلم ان الغدر الذي يحرم سماعه يحرم عليها سماعه الاجنب من عموم وخصوص كما يحرم عليها كشف ما يحرم نظره للاجنبي الثانية انه لا يجوز للمرثية النظر الى الاعمى كالبصيرة وجهه عموم قوله وقول المؤمنين يغضض من ابصارهم من ابصارهم الشامل للابصار الاعمى والبصيرة ان يستثنى منه ما يستثنى من البصيرة استثنى منه الوجه والكفين بقوله سابقا وكذا المرثية اي يحرم عليها النظر الى الرجل عدا الوجه والكفين مولا لا يزيد الخ وقد روى ان ام سلمة قالت كنت انا وميمونة عند النبي فاقبل ابن ام مكتوم فقال احببنا منه فقلنا انه اعمى فقال انما هو غيباوان انما السامع انظره فقلنا الوطى اخلف العلماء في وطى المرثية في ذمها فاق اكثر الاصحاب كالشيخين والمرثية جميع الشاة من ابصارهم كراهية شديدة وهو مذهب مالك بن انس من الضمراء الاربعه على خلاف عنه ونقل جماعة من علماء الشافعية منهم الرازي في الشرح الكبير عن ابن عبد الحكم تليد ان الشافعي قال لم يصح عن النبي في تخليد ولا تحريم شيء والقياس انهم حال ونقل ان بعض الشافعية اقام ما رواه ابن عبد الحكم عن الشافعي قوله لا يروى عن علي بن ابي طالب منهم القيتون وابن حنبل في انهم حرمل وهو اخبرنا اكثر العامة وقد اخلف الروايات فيه من طريق الخاصة واشهر ما رواه علي بن ابي طالب واخلف ابيه من طريق العامة واشهر ما رواه علي بن ابي طالب على المنع وجعله مادل على الحل استعاضا بشاينة من رواية الخاصة وواحدة من رواية العامة وجعله مادل على المنع فثلاثة عشر حديثا ثلثة من جهة الخاصة وعشرة من جهة العامة وجميع الاخبار من الجانبين ليس فيها حديث صحيح فلذا اخرجنا عن ذكرها من الجانبين نعم ادعى بعض اصحابنا منهم العلامة في المنع والتذكرة ان في احاديث الحل واحدا صحيحا وهو ما رواه الشيخ محمد بن احمد بن محمد بن عيسى عن معاوية بن حكيم عن احمد بن محمد بن حماد بن عثمان عن عبد الله بن ابي جعفر قال ما ابا عبد الله عن الرجل ياتي المرثية في ذمها قال لا بأس به واذنا في التذكرة اليد والاية على بن الحكم عن صفوان قال قلت للرضا ان رجلا من مواليك امرت ان استملك عن مسئلة فما بك واستحيي منك ان يستملك قال وما هي قلت الرجل ياتي المرثية في ذمها قال نعم ذلك قال قلت له وانك تفعل ذلك قال لا انا لا تفعل ذلك فادعي في التذكرة ان هذه الرواية صحيحة اية وافول في صحة السند فيها نظر لان معاوية بن حكيم وان كان ثقة جليلا روى عن الرضا ما كان نفعه النجاشي ان الكشي قال انه فطحي وابن داود ذكره في قسم الضعفاء لذلك والشيخ لم يعرض له بل قدح ولا فحج والحق انه لا مانع من القولين فان الحكم بكونه ثقة جليلا يروى عن الرضا ما لا ينافي كونه فطحي لان الضميمة يروى في الائمة بعدد لا يحسن موسى ثم الرضا ولا ينافي ذلك روايته عنه ولما كونه ثقة جليلا لا يخاف من الضميمة لان كبره انهم بهذا الوصف سيما ابي فضل فلي هذا ما انفرد به الكشي من الحكم بكونه فطحي لا معارض له حتى يطلب المخرج واما الرواية الثانية فان علي بن الحكم مشرك بين ثلثة رجال احدهم علي بن الحكم الكوفي وهو ثقة والثاني علي بن الحكم تليد ابن ابي عمير ذكره الكشي ولم يذكر له مدحا ولا ذمقا وتبعه على ذلك جماعة والثالث

الثَّانِيَّةُ

فَوَلَّى الْعِزْلَ عَنْ الْحَرْفِ إِذَا لَمْ يَشْرُطْ فِي الْخُذِّ وَلَمْ يَأْذَنْ قَتْلَ هُوَ مُحَرَّمٌ وَيَجِبُ مَعَهُ دُبُرُ النُّظْفَةِ عَشْرَةَ دَنَانِيرَ وَقَبْلَ هُوَ
مَكْرُوهٌ وَإِنْ وَجِبَتْ الدُّبُرُ وَهِيَ أَشْبَهُ مَتْنًا

[illegible]

الثالثة

قوله لا يجوز للرجل ان يترك وطى امرائه اكثر من اربعة اشهر الرابعة قوله الدخول بالمزنة قبل ان يبلغ شعاعه ولو دخل
المحرم لكن لو افها حارث الخامسة قوله يكون للسافر ان يطرق اهله ليلا قوله في خصائص النبي صلى الله عليه وسلم وعشرون
نصلة مما هو في النكاح متن

انتفى الكراهة والتحريم اذا نفرد ذلك فلو غل بدون الشرط والاذن لم يحرم عليه للثمة شئ لاصلالة البرية خصوصاً على القول بالكراهة
لانه فعل سابع فلا يتعقبة ضمان ولو لم يرد ذلك الى الرجل بصر فثبت شأه وذهب جماعة منهم الشيخ والعلامة والشهيد وجوب
دبره النطفة عشرة دنانير للثمة وان قلنا بالكراهة والسند ما دوى حجاجاً عن علي من وجوبها على من فرغ جماعة فاعضله وهو السند
بغير موضع النزاع والملازمة بينهما ممنوعة والفارق موجود خصوصاً على القول بالجواز ومنهم من حمل الدية هنا على الاستحباب
وهو ضعيف باضطرارهم عن المنازع وراسد بظهر من هذه القول بوجوب الدية مع القول بالكراهة كقول الاولين وفي مختصر جمل
الحكم بوجوبها من ثباتها على التحريم وهو السبب بالقياس قوله لا يجوز هذا الحكم موضع وفاق وبه حديث ضعيف السندان صفوان بن يحيى
سئل الرضا عن رجل يكون عند المرأة الثمانية فيصك عنها الاكثر والستة لا يقربها اليك يريد الاضرار بها يصيبه في ذلك ثم قال اذا
زكها اربعة اشهر كان اتماعاً عندك الا ان يكون باذنها وروى العلامة ان عمر سئل فساء اهل المدينة ما خرج ازولهم الى الجهاد ومع
امرئ نضد لساناً من جملتها فوالله لو لا الله لاشق غيرك من هذا النسر جوابه عن اكثر ما يقبل للثمة عن الجاع فيقول اربعة اشهر
فجعل المدة الضرورية للغيبة اربعة اشهر والمغيب من الوطى الواجب ما وجب الفصل وان لم يقبل في الحل للمود فلا يقبل للثمة وهل
يخص بالديار ايم وجهاً احوالها الاول وقفاً على موضع اليقين واقتضاه اعلًى من ثبتت لها حقوق الزوجية قوله لا يجوز الا
خلاف في تحريم وطى الانثى قبل ان تبلغ فتعاولا في تحريمها مؤبداً مع افضائها ما واما الخلاف في تحريمها بمجرد الوطى من غير افضاء فقد
ذهب الشيخ الى التحريم استناداً الى روايات تدل باطلاً على اعليه وبى مع ضعف سندها لمجوزاً على الاضناء وقفاً على موضع الوفاق
وتمسكاً بصحة العقد وقد استند الى التحريم الى رواية زرارة عن الباقر قال لا تدخل بالجماع حتى تاتي طهاسع سنين او عشرين
وفي خبر اخر ان الصادق قال لو لم يظفر الا القاضى فقل له قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تدخل بها على زوجها مائة سنة
والمراد بالاضناء ان يصير مملوك البول والحيز واحداً باذنها بالجماع بينهما ما قيل ان يصير مملوك الغائط والحيز واحداً وهو بعيد
لبعد ما بين المسلمين وقوة الحاجر بينهما فلا يكاد يتفق نزوله بالجماع ولو فرض كان افضاء ايضاً حيث تحرم عليه مؤبداً بالاضناء
لا يخرج من جباله بل يبقى على الزوجية ولا منافاة بينه وبين التحريم واقتصر الصنف من احكام الاضناء على ما ذكره وبقيت احكامها المذكورة
في باب الديات قوله بكرة اي يدخل اليهم من السفلى لا ينبغي استتمام خارج داره ثم يدخل ثاراً ولا فرق في الكراهة بين ان يعلم بذلك
قبل الليل وعدمه للعموم وقد قيل تحضرك كراهة بعدم الاعلام والسند قوله بكرة للرجل اذا قدم من سفره ان يطرق اهل بيته ليلا
يصبح والمراد بالاهل من في داره من الزوجية والطلاق الخ يشمل جميع الليل مع احتمال اختصاصه بما بعد منتهى علم ابطاء الطرق و
يؤيده رواية جابر قال كنا مع النبي في غزوة فلما اذمننا ذهبنا للدخول فقمنا لمواحقنا فدخل ليلاً الى عشاى كى تمشى الشعنة
وتشج المعبية قوله في خصائص قد جرت عادة الفقه ايد كخصائصه عن خبره في كتاب النكاح لان خصائصه في اكثر واشهر
فاتبوها الباقى المناسبة وقد ذكر منها الصنف خمسة عشر شيئاً سنده في النكاح وذهب في خبره الى اولى من القسم الاول الزيادة على الاربعة
فان النكاح الدائم وانما من ثمة عشرة وعاشرة وخصه ولم سلمه المخرجة ولم يجبه بنت ابى سفيان وميمونة بنت الحارث لهما لينة وجوز
بنت الحارث المخرجة وسودة بنت زمعة وصيفة بنت جهم بن اخطب الجبيرة وزين بنت جهم جميع من تزوج بن خمس عشرة وجميع من
احدى عشرة ودخل بنت عشرة فارق امرأتين في جبانة احداهما الكليبية التي راي بكشيها بياضاً فقال الحقى باهلك والاخرى التي في
ثعوث منه بخديعة الاولين حد لها قال ابو عبيد بن جريح البقي ثمان عشرة واثنتان من الاماثلنا وعلل جواز تجاوز الاربعة
بامتناع الجور عليه العشرة وهو منقضى بالامام عند مشروط عصمته وبطائفة الاماثلنا لك او واجلك لانية وهل كان له الزيادة
على ثمة قبل لان الاصل استواء النبي والامة في الحكم الا انه ثبت جواز الزيادة الى ثمة بفعله والاولى الجواز مطلقاً لما ذكر
من العلة وما ثبت من انه جمع بين احدى عشرة والثاني العقد بلفظ الهيئة لا بقره قال وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي
لا يهرمها من ابداً ولا بالدخول كما هو مقتضى الدية وكما يجوز وقوع الايجاب منها بلفظ الهيئة كما هو مقتضى الآية يجوز وقوع العقد
من ذلك لان مودها يعتبر ان يكون واحداً ليطابقا وقال بعض العامة يشترط لفظ النكاح من جهة قوله من يستكحمها ولا
دلالة فيه لان نكاحه بلفظ الهيئة متحقق الثالث وجوب تحريمه ثمانية بين اربعة ومفارقة لفته ثم يابها النبي قال اذا
ان كنت ترون الحيوة الدنيا فزيتها فعالين امعكن وامر حرك سراجاً جليلاً الى قوله اجر اعطيتموا الاصل في ما دوى عنهم من
الغيبة ما اروه من الفقر والصبر عليه وطلب دينة الحيوة الدائمة مع كراهة لذلك فقصبت عليهن والى منهن شهر افكث معزلاً
عنهن في غرة فزنتك هذه الاية يا ايها النبي فلا تزواجك الا بغيره من غير ما بالعايشة فاخترنا الله ورسوله وهذا الخبر عند
العامة القائلين بوقوع الطلاق بالكناية كناية عن الطلاق قال بعضهم انه صريح فيه وعندنا ليس له حكم بنفسه بل ظاهر الآية
ان من اختار في الحيوة الدنيا وزينتها بطلوعها لقوله وان كنت ترون الحيوة الدنيا وزينتها فعالين امعكن وامر حرك سراجاً
جليلاً الى اربع تحريم نكاح الاماء عليه بالعقد وعلل بان نكاحها مشروط بالخوف من الضرب وهو موصوفه فقد ان طول الحرة عشرة اشهر

فوله ومنها ما هو خارج عن النكاح وهو وجوب السواك والوتر والاصححة وقيام الليل وتحريم الصدقة الخ

مستغن عن المهر ابتداء وانشاء وبأن من نكح امه كان ولده منها رقيقا عند جماعة ومنصبته متروكة عن ذلك وبأن كون الزوجة مملوكة للغير
محكوما عليها الغير الزوج مكرول فلا يلحق ذلك بنفسه في كل واحد من هذه العلل نظر لان الاولى منقوضة بالامام والثانية بامكان
فقدان الطول بالتبعية الى النفقة وان اشغى المهر عنه وبالمنع من كون ولد الامه رقيقا مطلقا لانه عندنا يقع انه في الطرفين ويمنع
زواله التزويج بامه الغير مطلقا وجوز بعض العامة نكاحه الامه المسلمة بالعقد كما يحل بالملك لصفه المانع ولكن الاكثر على المنع وقاما
وطوله الاغواء بملك اليمن فكان سائغ له مسلمة كاشا وكناينة لقوله نعم وما ملكك ثمانكم وما ملكك ثمانكم ملكك ما روية القبطية
وكانت مسلمة وملك صفيته وبي شركة فكانت عنده الى ان اسلك فاعنفها وتزوجها الخامس السادس تحريم الاستبداد بنسب الكفو
كن عنده وقت نزول هذه الآية لا يحل لك الشامن بعد ولا ان تبدل بين من ازوج ولو انك نكحت من الامة وكذا يكون الزيادة
عليه من الامة قيل كان ذلك مكافاة لمن على حسن صفتهم من حيث امرهم في فراقه والامة مغلقة عن النبي فاحترن الله ربه
والدار الاخرة واستمر ذلك الى ان نسخ بقوله في الآية السابقة عليها انا احلنا لك ازاوجك اللاتي الآية لتكون المنه له من
النسب عليهن وقال بعض العاقرات الخيم لم ينسخ في اخبارنا عنك ان التحريم المذكور لم يقع ولا هذه الخصوصية لم تحصل في
وقتها بدافري الحلبي في الصحيح عن ابي عبد الله في حديث طويل في آخره فقلت لا يحل لك النساء من بعد قال نعم ما عني النساء اللاتي
حرمن عليه في هذه الاية حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم وامهاتكم الى اخر الآية ولو كان الامم يقولون كان قد احل لكم ما لم يحل لانه احدم
يستبدل كلما اراد ولكن ليس الامم يقولون ان الله لم يحل ليه ما اراد من النساء الا ما حرمت عليه في هذه الآية التي في النساء ومثله
روى عن الباقر قوله ومنها هذا هو القسم الثاني من خواصه في غير النكاح وهو كثير ذكر الله منه شعرا شيئا الاول وجوب السواك
الثاني وجوب الوتر الثالث وجوب الاصححة روى عنه انه قال ثلث كنت عايفا لم نكتب عليكم السواك والوتر والاصححة وفي حديث
اخر كتب على الوتر لم يكتب عليكم وكنت على السواك ولم يكتب عليكم وكنت على الاصححة ولم يكتب عليكم وبعض العامة منع من وجوب الثلاثة
عليهم وروى هذه الروايات من جانبهم وكنا اولي بذلك منه الرابع قيام الليل والنهجد فيه لقوله نعم ومن الليل فتهجد به فانه لك
اي زيادة على الفريضه قال بعض الشافعية ان ذلك نسخ عنه وقال آخرون ان ذلك كان واجبا عليه وعلى امته ثم نسخ وتعلم ان
من قيام الليل وبين الواجبين عليه معانير العموم والخصوص المطلق لان قيام الليل بالنهجد يحصل بالوتر وبغيره فلا يلزم
من وجوبه وجوبه ولما الوتر فلما كان من العبادات الواقعة بالليل فهو من جملة التجدد بل انه قد يقال ان اجابة يعني في النكاح
قيام الليل وجوبه ان قيام الليل وان تحقق الوتر لكن مفهومه معانير العموم لان الواجب من القيام لما كان يتادى به وبغيره
بالكثير منه والقليل كان كل فر باق به منه موصوفا بالوجوب لانه احد اقرب الواجب الكل وهذا القدر لا ينافي بايجاب الوتر خاصة
ولا يفيد فائدة فلا بد من الجمع بينهما الخامس تحريم الصدقة الواجبة عليه وهي الزكوة المفروضة قال انا اهل بيت لا نحل لنا
الصدقة الواجبة لما فيه من الصيانة لتباعد الشرف عن اوساخ الناس التي تغطي على سبل النحر وتبني عن ذل الاخذ وابذل بهما
الذي يؤخذ على سبل القهر والغلبة النبي في المأخوذ منه وعز الاخذ ومشاورة اولي الغني لم يخرجهما لا يقدح في الاختصاص به
لان تحريمهما عليهما بسببهما فخاصة عائدة اليه مع انها لا تحرم عليهما مطلقا بل من غير الهاشمي مع وفاء نصيبهم من النحر بكفايتهم
واما عليه فانها تحرم مطلقا ولعل هذا اول من الجواب السابق لان ذلك مبني على ما اوردناه من ذلك كاشا العامة فاشركوا في ذلك
الجواب الجواب الثاني يختص بقاعدتنا وفي تحريم الصدقة المتدبرة في حرفة خراف والتحريم اقوى وقد تقدم الكلام عليه في باب الصدقة
السادس تحريم خاينة الاعين عليه وهو الغنم بما يحسن الايمان بها الى مباح من قتل او ضرب على خلاف ما يظهر ويشعر به الحال قال اما كما
تنبأ ان يكون له خاينة الاعين وانما قيل له ذلك لانه يشبه الخاينة من حيث انه يخفي ولا يظهر ذلك على غيره الا في مخطوطة الاسر ان ذلك
يختص بغير حالة الحرب فقد روى ان النبي كان اذا اراد سفر اوردى بغيره وبعضهم طرد الحكم فيه والوردية اللقطة غير خاينة الاعين
السابع ايجل الوصال الحرم على غيره وقد مر تحقيقه في الصوم وانه يتحقق بأمر بين احدى الجمع بين الليل والنهار في الامساك من ترك
الصوم بالنية والثاني ما يخرج عنه الى سموره بالنية كل بحيث يكون صائما مجموع ذلك الوقت والوصال بمعنيته محرم على امته
قاله ومباح له لقوله لما نهى عن الوصال وقيل له انك لوصلت ان كنت كاحدكم اني اخل عند ربي يطعموني ويبقيني في رواية اخرى ابنت عند
ربي فيطعموني ويبقيني ومعناه يقويني ويغذي بني بوجبة وبغينة به عن الاكل والشرب لانه يطعم ويبقي على الحقيقة والامر
بكن مواسلا واعلم انه في النكاح الوصال هنا بغير غير غريب فقال ومعناه ان يطوى الليل بلا اكل ولا شرب مع صيام النهار
لان يكون صائما لان الصوم في الليل لا يغفل بل اذا دخل الليل صام الصائم فطهر الجماعة هذا كله وليس محبدا لان الاكل في
الليل ليس بواجب قد صرح به هو في المنتهى فقال لو امسك عن الطعام بومين لا بنية الصيام بل بنية الاطعام في رواية اخرى
هنا عدم التحريم وعلى ما ذكره لا فرق بينه وبين غيره بل المهر منه الصوم فيها معا بالنية فان هذا الحكم يختص به غير غيره ولم يزل
الاولياء والابدال بمسكون عن الطعام ونسبها لايام الكثير في الصالح فتور على باطنهم وتكمل نفوسهم من غير ان يجعلوا موصوفا

کائنات

۱۱۱

ما وقع باطلا من أصله والرواية التي اشار إليها الدالة على خلاف ذلك وادها محمد بن اسمعيل بن بزيع في الصحيح قال سئل يا الحسن عن امرأة
أبتلت بشرب البيرة فسكرت فزوجت نفسها رجل على بكرها ما افاق فأتكرت ذلك ثم ضنت انه يلزمها ففرقت منه فأتت مع الرجل على ذلك
الزوج حلل هو طاهم التزوج فاسد المكان السكر ولا يسئل الزوج عنها قال اذا فاقمت معه بعد ما افاق فزوجت منها فأتكرت ذلك
الزوج حلل عليها قال نعم وعمل بمضمون الرواية الشيخ في غيره ومن شبع له عذر من حيث محمد بن سعد واولي خاله عذر من حيث خاله عذر من حيث خاله عذر من حيث خاله
وفي المختلف ترها على مسكولا يبلغ حد عدم التحصيل فانه اذا كان كذا يصح العقد مع تفرها اياه وفيه نظر بين كانه اذا لم يبلغ ذلك الحد فسد
صحيح وان لم تفره ولم تفره به بعد ذلك فالحجج بين اعتبار رضاها مع السكر مطلقا غير مستقيم بل اللازم اما طرح الرواية واداء اهل عتق
يعمل الاول اولى فقد لا يشترط اعتبار شرط الولي فهو موضع خلاف للاصحاب ويشاق ذكر تحقيقه وكان يعني ذكره ثم مع تحقق الخلاف
عن ذكره محظوظ لكن الحامل على ما ذكره هنا مضاف الى عدم اشتراط حضور الشاهدين مقابلته المألف المشرط لها استنادا الى حديث يرويه
انه لا كاح الاولي وشاهدين فلا اقتراف في الحكم والرواية وكانت عند غير صحيحة واداء التبيين هنا على عدم اشتراط الاستنابة في حكم الولي
عذران للشايع والاحوال القبيح على ما ياتي وقد تقدم ما يدل على عدم اشتراط الاستنابة وان ابن ابي عمير نقلنا خلافه في الاستنابة الى اهل
ضعيفة المستند مع امكان حملها على الاستحباب جمعا وبني بقوله ولو نوامر الله ان لم يسئل على خلاف ما نقلت من العامة فانه واقفا على عدم
الاستنابة لكن شرط عدم توطأها على الكتمان فمنه في الوجب وجهان العقد اللازم فيلزم ما يكون بمنزلة الجارية في كل سنة العقد
يسئل ما يسئل به الجارية ومن جملة الجنون والانهاء ولا فرق بين النكاح والبيع وغيرها من العقود اللازمة في ذلك ولا يضر عرض النكاح
لا يقدح في ذلك الوكالة ونحوها ولكن هل يقع الاثران بالقبول الاخر حاله قبل الادوية قطع في الذكره لان الخطاب بين العاقلين
وهو مشتق مع نوم صاحبه ومنه لو خاطب شخصاً بالعقد فقبل الاخر لم يقع وبطلت الصحة هنا لان الخطاب نوعي الى هذا القابل قبل
النوم والاصل الصحة مع انه في الشك من قال في موضع اخر قال المشرط للولي زوج ابنته من فلان فزوجت ثم اقبل على الزوج فقال
اقبلت نكاحا فالأمر بفسخ العقد وهو صحيح وجمعي الشافعية لوجود وكفى العقد بالخطاب والقبول او بباطل احدهما بالآخر وانما في البيع
الخطاب بين المتعاقدين ويستقامان يحمل مثل هذا الكلام بين الخطاب والقبول لا يضر لا يضر اجنبيا صرا في قوله لا يضر اما صحة اشتراط في
فلان ذكره غير شرط في صحة العقد فلا يضر اشتراط الحياء فيه مدة مضبوطة لان غاية فسخ وايضا العقد بغيره فبعضه كالمقصور
وهو جائز وبني بقوله خاصة على انه لا يقع اشتراط في أصل النكاح وجهان له ليس مفاوضة محضة ولهذا لا يضر في العلم بالمعقود
عليه برؤية ولا وصف رافع للحياء ويصح من غير تسمية العوض مع عوض فاسد لان فيه شبهة العبادة كالمزاج والاداء لا يخلو الخ
ولان اشتراط الحياء فيه يقتضي الى فسخ بعد ابداله الى المهر وهو ضرر ولهذا وجب الطلاق قبل الدخول نصف المهر جبر المهر اذا تفرق ذلك فقول
المهر ولا يفسد العقد بجماعه والضمير فيه الى اشتراط الحياء فيه مدة الشامل للمهر والعقد والاشتراط في عقد النكاح المدلول
عليه بقوله خاصة فان معناها انه لا يقع اشتراط في عقد النكاح وذلك كاف في رجوع الصبر اليه وجه عدم فساد العقد به ان
العقد اشتمل على اربعين احد ما صحح والاخر فاسد فلا يرتبط احدهما بالآخر وهذا مذهب ابن ادریس قبل بطلان العقد بغيره وهو الاصح
لان التراضي لم يقع بالعقد الاعلى هذا الوجه الذي لم يتم معها وهذا الخلاف جاز في كل شرط فاسد تضمنه العقد عدما استثنى في باب
النكاح وقد تقدم في مواضع وبجمل ان يعود الصبر في قوله لا يفسد به العقد الى المذكور قبله من كلام محمد بن اسمعيل في الخلاف والصلوات
ح واجه لان الشرط الصحيح لا يقتضي فساد العقد الا انه خال عن التثنية والحكم بفسخ الشرط يقتضي عدم فساد العقد فلا يثبت في ذكره بخصوص
والاول العقد الا ان فيه خلا لا بد من الخلاف في المستلزم من انه مشروط لا يفسد الحكم بدونه وهو شرط الاحتمال الثاني ويشاق في باب
المهر حكم الصبر بطلان العقد بشرط الحياء في النكاح على شرطه وفيه ونقل الخلاف في المهر اعترف اما نفوذ فسادهما معا والحكم بالزوجة
فلان الحق ينحصر فيها وفادافيه فسد علان في عموم اخر والعقد على انفسهم لانه الفرض خالف في ذلك بعض العامة فخص صحة الاقرار
منها بالفرسين ولغيره في البلد بين اقامة البينة بناء على اشتراط الاستنابة فانه البينة سهلة في البلد بين بخلاف الفرسين وفيه
مع منع الاصل ان الشاهدين لا يعتبر كنهان بلدين فجاز ان يشهدا غيريين ويتعدا فاما ما علمه بقيل فسادا في الذي انقبط الحق بغير
موجب واما الذي احداهما الزوجية وانكر الاخر فالقول قول المتكبر مع منعه ان لم يكن المدعى يثبت ان اعلم المدعى بنية او حلف
اليمن المدونة ثبت النكاح ظاهر وجب عليها مع ذلك مراعاة الحكم في نفس العرفان كان المثبت التزوج فله الطلاق طهر وعليها المهر
بالخنا وهكذا وان لم يتوحد الاثرين وحلف المتكبر اشعي عن النكاح ظاهر ولم المدعى احكام الزوجية على ذلك الوجه مطلقا فان كان
المدعى الرجل فليس له التزوج بحاشية ولا بما هو مبيتا ولا باختنا ولا ببنت اخنها واجتباها دون رضاها بل بقدر البينة اليها استبانها
زوجته ويجب عليه التوصل الى ايصالها المهر بحسب الامكان واما النفقة فلا يجز عليه لعدم التمكن الذي هو شرط وجوبها وان كانت
المدعية المرأة لم يصح لها التزوج بغيره ولا فعل ما يتوقف على اذن الزوج بدونه كالفراقة والعداوات الموقعة عليه ولا فرق في
ثبوت هذا الاحكام بين حلف الاخر وعدمه لانها منبهة على نفس دعوى الزوجية ولو وقع الرجل المنكر صورة الطلاق ولو

قوله اذا كان للرجل عدة بنات فزوج واحدة ولم يسمها عند العقد لكن قصد ما بالبنين واختلاف العقود عليها فان كان الزوج راضا فالقول قول الاب لان الظاهر ان كل النعيتين اليه وعليه ان يسلم التي نواها وان لم يكن راضا كان العقد باطلا قوله يشترط في النكاح امثالا الزوجية عن غيرها بالاشارة او التسمية او الصفة فلو زوج رجلا عدة بنات او هذا الحمل لم يصح العقد متى

معلقا بقوله ان كانت زوجتي فوطا لاشق عنها الزوجية وجعلها الزوجية بغيره ولا يابيه وابنه مطلقا اعترافا بما بوجوب عدة الصداق قوله اذا كان اعلم ان من شرط صحة العقد تعيين كل واحد من الزوجين حال العقد كما هو معتبر في كل عاقد ومعقود عليه لكن لو اتفقا على معينة ونواها حال العقد لم يجرى بينهما لفظ التسمية لانه تعيين في الجملة ولو اشترط ذلك بان زوجة احد بناتهما وانفقا على عدم التسمية او نوى الاب بقوله واحدة معينة ولم ينوها الزوج او بالعكس لم يصح وسيما الكلام فيه واذا اشترط ذلك فقوله اذا كان للرجل عدة بنات فزوج واحدة منهن لرجل ولو لم يسمها عند العقد فان لم يقصد اياها لم يقصد احد من الزوجات وان قصد امينة وانفق القصد صح فان اختلف بعد ذلك في العقود عليها فالنكاح والاشهاد بان كان الزوج راضا فالقول قول الاب لان الظاهر ان كل النعيتين اليه وعلى الاب فيما بينه وبين الله ان يسلم الى الزوج التي نواها وان لم يكن راضا كان العقد باطلا والاصل في هذه المسئلة رواية الى عبيد بن عمير قال سئل عن رجل كان له ثلث بنات فزوج احداهن رجلا ولم يسمه في النكاح ولا في العقد ولا في الشهادة وقد كان الزوج قد فرغ من اصابته فبلغ ان يدخل بها على الزوج وبلغ الزوج انها الكبرى فقال الزوج لا يسمي النكاح ولا في العقد ولا في الشهادة من بناتك قال فقال ابو جعفر ان كان الزوج راضا لم يسم له ولعدة منهن فالقول قول الاب وعلى الاب فيما بينه وبين الله تعالى ان يسلم الى الزوج التي نواها التي نوى ان يزوجه اياه عند عقد النكاح قال فان كان الزوج لم يسم كلهن ولم يسم له واحدة منهن عند عقد النكاح فالتكليف باطل وهذه الرواية منافية لما سلفنا من القاعدة لانها تدل على ان رؤية الزوج كافية في الصحة والرجوع الى ما عينة الاب وان اختلف القصد عدم رؤيته كافي في البطلان مطلقا مع ان الرؤية لا تدخل في صحة العقد على الرؤية وعدمها وانما المعتبر النعيتين كما ذكرناه وقد اختلف الاحباب في تنزيل هذه الرواية فالشيخ ومن تبعه اخذوا بالرواية جامدين عليها من غير تأويل اما الصنف وتلميذه العلامة فزكاهما على ما اشار اليه المصنف بقوله لان الظاهر ان كل النعيتين اليه وحاصله انه اذا كان الزوج قد راضا وقبل نكاح من اصبحت الاب يكون قد رضى بتعيينه وكله اليه فيلزمه ما عين فيقبل قول الاب فيا عينة لان الاختلاف في صحة وتعيينه فترجع اليه فيه لانه اعلم به وان لم يكن الزوج راضا لم يكن مفوضا الى الاب ولا قصد الى معينة فيبطل العقد وفي هذا التنزيل نظر لان مقتضى رؤية الزوج الى الاب النعيتين ان كان كافياعته مع كونه الشئ للقبول من غير ان يقصد معينة عنده فلا فرق بين رؤيته وبين عدمها لان رؤية الزوجة لا تدخل في صحة النكاح كما سبق وان لم يكن ذلك كافي في الصحة بطل على التقديرين ودعوى ان رؤيتهين ذلك على الرضا بما عينة الاب عدمها على عدمه في موضع المنع لان كل واحدة من الحائزين اعم من الرضا بتعيين الاب عدمه وليس في الرواية على تقدير الاعتناء بها دليل على ذلك بل في هذا التنزيل تخصيص لها في الحائزين وخالفنا لما العمل بمبدأ الرواية من غير حمل كما فعله الشيخ او ردها راسا والحكم بالبطلان في الحائزين كاصل ابن اوديس ولعله لجود لان العقد لم يقع على معينة مخصوصة منها وهو شرط صحة واعلم ان طريق الرواية في الهند ضعيف لان فيه من لا يعرف حال وظاهر الاحباب المشي عليه لانهم لم ينصوا عليها بتعيين بل رويها بحجة عن الوصف لكن الكيفي رويها بطريق صحيح ولقد كان على الشيخ روايتها لانه متاخر عنه فكان اولى باتباعه فيه ولكن قد تفوت ذلك للشيخ كثير او وقع بسببه من احباب الفناوي خلل حيث روي الرواية على بعضها وبنواها لو اعترضها لوجدنا الصحيحة فينبغي التيقظ لذلك في نفى الاشكال في ردها الرواية نظر الى صحتها وللشك في ذلك حال قوله يشترط لما كانت الزوجة معقودا عليها وعينها مقصودة للاستمتاع اشترط تعيينها في صحة النكاح كافي في معقودا عليها سواء ابدعيه كالبيع او منفعه كالعين الموهبة وكذلك يشترط تعيين الزوج لان الاستمتاع يستند على فاعلا او منفعلا لا على تعيينه فلو قال زوجتك احكما ابنتي او زوجت بنتي من احد ابنتيك لم يصح واولى منه لو قال زوجتك هذا الحمل المشاركة كما ذكر في عدم النعيتين او يحمل كونه واحدا او ازيد منها الى احوال كونه غير قابل للنكاح المخاطب بان يكون ذكر او خنثى مثلا اذا انفرد ذلك فالنعتين يحصل بامور ثلثة الاشارة كما اذا كانت الزوجة حاضرة فقال زوجتك هذه او هذه المرأة او هذه فلانة لان الاشارة كافية في التخصيص اليان كما أكد كذا في الاشارة في تعيين الزوج والثاني التسمية سواء كانت حاضرة او غائبة بان يقول زوجتك فاطمة ان كان له غيرها وكذا لو لم يكن واراد بالاسم تعيينها من بين النساء ان حصل به النعيتين في حكمه مالم قال زوجتك ابنتي ولغيره سواها ولو جمع بين الامرين فقال زوجتك فاطمة ان كان له غيرها وكذا لو لم يكن واراد بالاسم تعيينها من بين النساء ان حصل به النعيتين وفي حكمه مالم قال زوجتك ابنتي وليس سواها ولو جمع بين الامرين فقال زوجتك بنتي فاطمة او هذه فاطمة وكانا منطبقين صح ايضا وكان الثاني ناكدا ولو لم يكن مطابقا بان كانت المشار اليها اسمها زينب او كانت بنته ولكن سماها بغير اسمها في صحة العقد رخصا للاشارة والتسمية على الاسم لانها لا تضمنان متينتان فيتعين ويلغوا الاسم او البطلان اذ ليس له بنت بذلك الاسم او البطلان اذ ليس له بنت بذلك الاسم او البطلان الحاضرة كك وجهان وفي الاول قوة والوجه الثاني انهما فيما لو قال بعنتك فريسي هذا وامش الى بعلي وزوجتك هذا الغلام وامش الى ابنته والثالث التميز بالصفة الخاصة بان يقول زوجتك ابنتي الكبرى او الصغيرة او الوسطى او البيضاء او العنبرية وله بنات متعددا متغيرات بذلك الوصف ولو لم يكن له الا واحد

قوله لو ادعى زوجة امرئ وادعت اخها زوجية فاقام كل منها بينة فان كان دخل بالمدينة كان الزوج لبيته لانه
مصدق ظاهر فعليه وكذا لو كان فادعى ببنيتها اسبق ومع عدم الامر بكون الزوج لبيته قوله اذا عقد على
امرئ فادعى اخرا زوجيا لم يلغف الى دعواه الامع البينة متن

فالوجه فاكد وبشكل الحكم لو كان الوصف الكبري واخيها كيث لا يثبت له سواء في الصحة قوة نرجحنا للاسم كاسلف ولو كانت له بنات متعده
بذلك الاسم او الوصف لم يصح العقد الامع اتفاقا على معية ونحوها عندنا لان الشهادتين تعدن طليقت بشرط ومن اشترط الشهادة
ابطال ما لان الشاهد انما يشهد على اللفظ السمعي دون البينة قوله لو ادعى هذا الحكم مشهور بين الاصحاب لا يظهر فيه خلاف بينهم وهو
ان مخالف القواعد الشرعية في تقديم بينة الرجل عند اطلاق البينتين وشاوي التاخيرين لانه منكر ويقدم قوله مع عدم البينة ومن كان
القول قوله فالبينة بينة صالحة الاصل فيها ما رواه الشيخ في التهذيب باسناده الى الزهري عن علي بن الحسين في رجل ادعى على امرئ
انه تزوجها بولي وشهود وانكرت المرثه ذلك فامتنعت هذه المرثه على هذا الرجل البينة انه تزوجها بولي وشهود ولم يوقت وقتنا
ان البينة بينة الزوج ولا تقبل بينة المرثه لان الزوج قد استحق بضع هذه المرثه وتزويجها فساد النكاح فلا تصدق ولا تقبل بينتها
قبل ان يوقت وقتها او دخولها وفي سند هذه الرواية ضعف كثير متعدد ومع ذلك فمن ادعى على حكمها الاجماع وتحريم المسئلة على هذا ان
يقال ان وقوع النزاع على هذا الوجه فاما ان يقيم كل من الشاذلين بينة او لا يقيم احدهما دون الاخر فاما الرجل والمرثه فالصواب
اربع ثم على تقدير اقامتها البينة فاما ان تكون البينتان مطلقين او مؤخرين او تكون احدهما مطلقا والاخرى مؤخره فاما بينة
الرجل والمرثه والزوجان اما بتاريخ واحد بخلاف مع تقدم تاريخ الرجل او مع تقدم تاريخ المرثه فهذا منسوخ صور على جميع ادبار
اما ان يكون الرجل قد دخل بالمرثه للمدينة او لا فالصواب ثلثي عشر وموضع النص المذكور مع اقامة كل منهما بينة وتغير مرجح حكمه الى
القواعد الشرعية من غير شك كالقضاء في الحكم فيها انه مع عدم البينة اصلا يكون القول قوله في انكار زوجية المدينة لانه منكر وعده
زوجية اخها يرجع الى القواعد الدعوى بينه وبين الاخ سوا انكرت كافي الرواية واعترف هذا الم يكن دخل بالمدينة فاعلموا
ودخل بها فاضى الا كفاء بيمينه نظر الى انه منكر او يرجع الى عيبتها النفا الى ان فعله مكذب لدعواه وجهها الى الغايب الاصل والظهور
الاول اقوى وان اقام احدهما خاصة البينة قضى له سواء الرجل والمرثه الا اذا كانت البينة للرجل وقد دخل بالمدينة فالوجه ان يثبت
هنا ان فعله مكذب بيمينه فلا تتمع وان اقام كل منها بينة مطلقا او كانت احدهما مؤخره والاخرى مطلقة فالزوج لبيته على ما
النص الامع الدخول بسقوط بيمينه بتكذيبه اياها فحكم لبيته وان رخصا معا وتقدم تاريخ بينتها فلا اشكال في تقديرها بثبوت
سبق نكاحها وفي وقتها فاعرضها الاخرى فيه ومع شاوي التاخيرين او تقديم بينته تقدم بيمينه ان لم يكن دخل بها فاعلموا بالنص المذكور
ومع الدخول تقدم بينتها ولو قطعنا النظر عن النص لكان المتقدم لبيته عند الغايب مطلقا بقى في المسئلة امر ان احدهما ان
ظاهر النص ان من قدم جانبه لا يفتقر معه الى البين وذلك اطلاق المص الحكم بنكاحها فاعلموا ان لو افتقر الى البين مع البينة لزم تاخير
البيان من وقت الحاجة واما من رخصا السبب التام مقامه وهو منسوخ والاقوى الا فتقار الى البين الامع سبق تاريخ احدي البينتين
اما الاول فلا منسوخ مع المعارض يتشاوي التاريخ مع اطلاقه فيسقط البينتان فلا بد من مرجح الحكم باحدهما فمن رجح جانبه فافتقر
الى البين ويجوز الدخول على تقديره بوجوب سقوط حكم بيمينه راسا بل غايته كونه رجحا فلا بد من البين جمعا بين النصوص القاطنة
الكلية واما الثاني فلا منسوخ مع سبق تاريخ احدي البينتين تكون السابقة مثبتة فنكاح في وقت لا يعارضها فيه احد فتغير
الحكم بما الثاني على تقدير العمل بالنصوص فاعلموا ان مثل الام والبنت لو ادعى زوجية احدهما وادعت اخرى زوجية وجهها
من ان خلاصه الدعوى ان لا يدخل الاخره في هذا الحكم بل انما هو لغيره لجمع وهو مشترك ومن كون الحكم على خلاف الاصل فتغير
فيه على مورد قوله اذا عقد المهر من عدم سماع دعواه عدم الاتفاق اليها اصلا بحيث لا يثبت عليها البين على المرثه وان كان
مفكرة وخلع في عدم البين على من انكر وجهه ان البين انما يوجب على المنكر ان كان بحيث لو اعترف لرفعه لم يرفع الدعوى والامر هنا
ليس كذلك لان المرثه لو صدقت الدعوى على دعواه ببيت الزوجية لان اقرارها واقع في حق الغير وهو الزوج ملكه بضعها بالعقد المعلوم
فلا يقبل قوله الغير اسقاط وكذا لا يمتنع بوجوب الدعوى امكان دفعها اليه عليه لان البين المدوودة وان كانت كالا فادعى
قد عرفت حكمه وان كانت كالبينة فاما عقيدته ذلك بالنسبة الى المندعيين دون غيرها وهو هنا الزوج وهذه جملة من الاصحاب
الى قول الدعوى وتوجيه البين والرد هنا وان لم تنسح في حق الزوج وفايدة على تقدير الاقرار بثبوت مهر المثل على الزوجية للمدعي
لحيدلها بيمينه وبين البضع بالعقد الثاني كالمبايع شيئا على انه لم اقر به لغيره فانه يغير المقر للمقر عوضه مثلا او قيمة وعلى
تقديره البين على المدعي او نكولها على البين والنص المذكور او مع البين فالحكم كك ومبني القولين على ان منافع
البضع هل تنضم بالنسبة ام لا وقد اختلف فيه الحكم بحكم ايضا فانه فارة وبعد ما في نظر الى ان حق البضع منقسم شرعا فركب
اقله وجب عليه عوضه وهو المهر والتعاقد الى ان لا يفسد ما لا يزوج وانما حقه الاستماع به ومنافع المهر لا تنضم بالغوا لانها لا تدخل
تحت اليد وبقي على الاول حكمه بوجوب مهر المثل لمن انقضى نكاحها بارضا عما منقضى النكاح وجوب دفع المهر بيمينه
زوجها الكافر المهر المكيلولة بيمينه وبيناها بالاسلام وهو قائم هنا على الثاني عدم وجوب مهر الزانية ولا الزوجا وبثبوت المهر
في طي البينة ودون القول بتمام الدعوى بثبوت الغرمه على الفاعلة المستقر من ثبوت البين على من انكر وجوبه الاقدام على مثل ذلك

قوله اذا تزوج العبد بمولوكه ثم اذن له في ابتياعها فان اشترها المولاة فالعقد باق وان اشترها بنفسه باذن مولاه
اياها بعد ابتياعها فان قلنا العبد بملك بطل العقد والا كان باقيا قوله ولو نحر بعضه واشترى زوجته
بطل النكاح بينهما سواء اشترها بما لا ينفرد به او مشترك بينهما قوله الفصل الثالث في اولياء العقد ولا ينفرد في
عقد النكاح لغير الاربعة المذكورين ان علا والمولى والوصي والحاكم متن

مثل ذلك وانما جعل المصنف موضع المسئلة الدعوى على العفو عليها ليشترط لغيره سماع الدعوى نظر الى ما ذكرناه فانها لو كانت
خالية لمعت قطعا وتترتب عليها اليقين مع الانكار ولزوم العقد بالافراد وشيئ النكاح لو نكحت اورثت عليه المهر فخلف و
تباين في حق الخلاف في الاول جواز العقد على هذه الدعوى قبل اثناء الدعوى عدمه فان قلنا ابتياعها بعد التزوج وترتب
فانتهى بها السابق فصح العقد الثاني ومقتضى الدعوى بجائها لكن العقد الثاني يعيد سقوط فسلط المدعى على البضع فيقتل ذلك
عدم جواز العقد حتى ينتهي الاول دعواه لستحق فلا يفسد الثاني بعقدته نعم لو اشترى الاول في الدعوى او سكت عنها
فجواز العقد لغيره من الاضرار المترتبة على النكاح فان الزوج اذا علم بعدم اتمام احد عليهما امكن ان يؤخر دعواه لذلك ليطول الا
عليها او يتوجه عليها الضرر بترك التزوج فيكون وسيلة الى الرجوع اليه وهو يستلزم المهر والاضرار المتبقية بالاية والرواية
وان قلنا بعدم سماع الدعوى على العفو عليها اصلا كما ذهب اليه المصنف اقر عدم جواز تزويجها الى ان يخرج من حقه بانه الدعوى
وتشكك الامر لو ما طرأ فيها وقصد ما ذكرناه ولعل الجواز مطلقا اقوى قوله اذا اذن المولى للعبد ان يشترى زوجته
من مولاها فلا يخفى ان ما ان ياذن له في شرائها للمولى او للعبد فان كان الاول بقيت على نكاحه الاول فله يحصل الا اشتراط ان
مالك الى اخر ذلك لا يوجب انفساخ عقدها وان كان الثاني فلا يوجب امانا ان نقول ان العبد يملك مطلقا او يملك مثل هذا
الفرد من التصرفات او لا يملك مطلقا فليكن الاولين يتدخل الى ملك العبد وبطل النكاح كما يبطل نكاح الحر لانه اذا اشترى
الزوج المملوك فانه بين وطئها بالملك والعقد لقوله تعالى لا على اقرارهم او ملكك ايمانهم والتفصيل يقطع الشك فاذا ثبت
الثاني اشغى الاول ولا يملك كل واحد منهما مؤثرا في اباحة الوطئ ولغيره اشترطها اولى من الاخر ما مؤثرا في غيرهما اما التزويج
من غير مرجع او ارتفاع تأثيرها وهو محال فلا يكون المولى الاحدها وهو الطارى هكذا اعلوه وفيه نظر لان علل الشرع معرق
فلا يضر اجتماعها وان قلنا ان العبد لا يملك مطلقا او مثل هذا الضرف كان العقد باقيا لعدم حصول ما يقتضيه بفساد هذا
ما يتعلق بالعبادة وبقي منها شيئا واحدا انه على تقدير القول بملكه وبطلان العقد هل يبيحها العبد بخلافه من جديد
من المولى لهما بالملك او بالاذن الضرف المستفاد من الاذن في شرائها لنفسه ام لا كل من الامور الثلاثة نعمت في العجاء ما يملك
على احدها بل اقتص على مجرد الحكم بطلان العقد ولا اشكال فيه وهو جواز الاول وهو اشتباها بالملك ظاهر لان الفرض كونه
مالكا والمالك يستبيع امته بالملك كغيره ويضعف بانه لا يلزم من الحكم بملكه جواز تصرفه فيه مطلقا للاجتماع على العبد
نفية له عليه في سائر التصرفات وقايد هذا الحجر لا يفسد على القول بكونه مالكا او لو منعنا ملكه اصلا كان منه من الضرف كمنع سائر
الناس من الضرف في مال غيره ومثل هذا لا يستحق حجر اصطلاحا وح لا يلزم من الحكم بملكه جواز وطئها بغير اذن جدي
ووجه الثاني ان اذن المولى في شرائها لنفسه على امرين احدها تملكها والاخر تشريفه بالتصريف فيها بالوطئ فيستبيحها
بالاذن الضرف لا يجرى الملك للحجر ويضعف بان مجرد الاذن في شرائها لنفسه لا يملك على الاذن له في الوطئ شي من الدلائل
ولا يستلزمه وانما تضمنت مجرد التملك للعبد قد اعترف بان مجرد التملك لا يفيده اباحة الوطئ نعم لو صح له حال الاذن في
شرائها بالاذن في الوطئ بعد التملك امكن ذلك وليس مانع فيه فان الكلام على تقدير الاذن له في الوطئ قبل الشرع ففي استنباط
بذلك نظر لان المولى غير مالك حين الاذن لما اذن فيه فيمكن القول بعد صحة كونه مولا عليه في الوطئ فاما لا يملكه المولى فلهذا
الاذن في معنى الوكالة الثاني قوله والا كان العقد باقيا اي اذا لم نقل بانه يملك والحال انه قد اشترىها لنفسه فعنده الا
ذوق باق لعدم وجود ما ينافيه وهذا لا اشكال فيه اما الكلام في ان الشراء المذكور اذا لم يقع للعبد هل يقع للمولى ام يبطل من راس
الوطئ في كلام المصنف ما يدل على احد الامرين لان عقد العبد باق على تقديرين وكل من الامرين محتمل والخلاف واقع في ترجيح
ايهما فقد قيل بان الشراء يقع للمولى لان اذنه فيه للعبد تقتضي امرين مطلقا الشراء وكونه مقيدا بالعبد فاذا بطل القيد بغير
الطلاق المدلول عليه بالمقيد ضمنا وهذا هو الذي قطع به الشهيد في الشرح تفسير عدم بطلان العقد في ان الشراء لان الشراء
للمولى والمالك له وزوال الملك عن الزوجة الى غير الزوج لا يقتضي فسخ نكاحها وفيه نظر لانه لا يلزم من الاذن في الشراء للعبد
الاذن فيه للمولى بقاء المطلق مع اشفاء المقيد مثل هذه المواضع ظاهرة المنع ومن الجائز ان يرى المولى بتملك الامه المعينة
للعبد ولا يرضى بتملكها لنفسه فعدم صحة العقد اصلا اقوى وعلى التقديرين فعقد العبد باق لقيامها على ملك مولاها الاول
الذي كانت الزوجية ومن ملكه او اشترىها لملك المولى هو غير قادح في نكاحه كما مر وقد تقدم البحث في نظير هذه المسئلة في باب
دين المملوك من هذا الكتاب فارجع منه فانه متحقق بما لا يرد عليه قوله ولو وجه البطلان ان صار مالكا لها على تقدير شرائها
بالمال المنخفض به فيبطل العقد لما من عدم اجتماع السببين ومالك البعضها على تقدير شرائها بالمال المشترك فيبطل العقد
فيما يخصه والعقد لا يتبع بعضه كونه على تقدير شرائها بالمال المشترك لا يفسد وطئها مطلقا مادامت كل من البضع لا يتبع بعضه
على تقدير الاول يمكن وطئها بالملك قوله الفصل ثمة بالحصر على خلاف بعض اصحابنا القائلين بولاية الام وابائهما واجامته

قوله وهل يشترط في ولاية الجدة بقاء الاب قبل نعم مصر الى رواية لا تخلو وضعف الرواية بشروط قوله ويشترط ولاية
الاب في الجدة للاب على الصغيرة وان ذهبت بكارتها ابو طي او غيره ولا خيار لها بعد بلوغها على شهر الترابين كذا
لوزوج الاب الجدة الصغيرة من العقد والخيار له مع بلوغه ورشدته على الشهر قوله وهل يشترط ولاية ما على البكر
الرشيدة فيه روايات اظهرها سقوط الولاية عنها وبثوث الولاية لنفسها في الدائم والمنقطع ومن الاصحاب من ان لها في
من العلم حيث اثبتوا الولاية للعصبة المقنونة الابن بالنسبة الى الام وهذا كله لم يتم عندنا عليه بل وصيا الكلام في ولاية الام قوله وهل
يشترط الكلام في ولاية الجدة في موضعين احدهما في اصل ثبوتها وهو المشهور بين الاصحاب حتى ادعى عليه في التذكرة الاجماع وخالف في ذلك
ابن ابي عمير فقوله المولى الذي هو الولي بكاهن هو الاب دون غيره من الاولياء ولم يذكر الجدة ولاينة والثاني في مرتبة المشهودات
لا يشترط في ولاية جثة الاب ولا موته بل تثبت له الولاية مطلقا وذهب الشيخ وجامع الى ان ولاية مشروطة بجوهر الاب فلو ما
الاب سقطت ولاية الجدة عكس ما اعتمد العامة فانهم شرطوا في ولاية الجدة موت الاب لثاني الدلالة على المطلوب في الموضعين ان الجدة
لا ولاية لها عما اثبت له ولاية النكاح كالا بيجيحه عبد الله بن عثمان الصادق قال الذي يده عقد النكاح هو ولي امرها ولا
خلاف ان الجدة ولي امر الصغيرة الجدة وروى عبيد بن زوان في الموثق قال قلت لابي عبد الله الجارية يريد ابوها ان يزوجهما من
ويربجهما ان يزوجهما من رجل فوالجدة والى ما يمكن مضار وان لم يكن الاب زوجها قبله ويجوز عليها تزويج الاب الجدة وهذا يدل
على ان ولاية الجدة اقوى فلا يثبت فيها موت الاضعف كالعكس بل هو اولى فيه نظر لكون قوة الولاية مشروطة بجوهر الاب كاهن
الرواية فلا يلزم قوتها مطلقا واستند الشيخ ومن تبعه الى رواية فضل بن عبد الملك عن ابي عبد الله قال ان الجدة اذا تزوج
ابنته او كان ابوها حيا وكان الجدة مضاجعا للحديث فيه مع ضعف السند ضعف الدلالة فانها بالمفهوم الوصفى وهو غير معتبر عند
المحققين قوله ويشترط لما كان مناط الولاية للاب الجدة على البنات صغرها فلا فرق مع وجود الوصف بين كونها بكر او ثيبا لوجوه
الفتوى فيها وانما يمكن اقرار الحكم فيها للبالغة كاستيلاء المشهور بين الاصحاب ان العقد على الصغيرة من الولي امرها سواء
بعد البلوغ ام لا لوقوعه من اهله في محله صحيحا فيستحب في الروايات الدالة عليه كثيرا منها صحيحه عبد الله بن الحسن قال سئل ابا
الحسن عن الجارية الصغيرة يزوجهما ابوها الما اذ بلغت قال لا وصححه محمد بن اسمعيل بن بزيع قال سئل الرضا عن الصبيته
يزوجهما ابوها ثم يموت وهي صغيرة ثم تكبر قبل ان يدخل بها زوجها يجوز عليها التزوج ايها ومثله
صححه علي بن يقطين عنه وهذا الحكم لا يظهر فيه خلاف وانما ورد رواية تحالف لك وصي صححه محمد بن مسلم قال سئل ابا جعفر عن
الصبي يزوجه الصبيته قال اذا كان ابوها الله ان زوجها فافهم جازي ولكن له الخيار اذا ادرك الحد يزوجها الشيخ على ان لها الخيار بالطلاق
من جهة الزوج والخيار او مطلقا لثمة له بالطلاق وما يجري مجرى ذلك ما يقع العقد لا الخيار المعصومين الا خيار رجله العلاء
على ما اذا زوجها المولى فيغير كفوا ويدي عيب ونحو ذلك وهو راجع الى تنزل الشيخ في قوله وما يجري مجرى ذلك وهو محل بعيد لكنه خبر
الطرح احد الجانبين قوله وهل يشترط هذه المسئلة من الممان والقنوي فيهما من السكالك بسبب اختلاف الروايات وقد اخطرت
لذلك اقول الاصحاب فيها ونحو القول في ذلك ان الاثنان كانت صغيرة او غير رشيدة فلا خلاف في ثبوت الولاية لهما وان
كانت ثيبا رشيدة فلا خلاف بين اصحابنا في سقوط الولاية عنها الا ما نقل عن الحسن بن ابي عمير من بقاء الولاية وهو شاذ وان
كانت بكر اكملت لم تزوج او تزوجت ولم توطأ او وطئت بغير اذنها بغير الجماع قبل البلوغ او بعد على قول فلا خلاف
ان يبقى اشقاء الولاية عنها في مالها وانما الخلاف في استمرار الولاية عليها بالنسبة الى النكاح خاصة وجعله ماد كره الصنف من الاول في ذلك
خبر الاول وهو الذي اخذ مع جميع المناخرين وقبله جماعة من القدماء منهم الشيخ في التبيين والمرتضى وابن الجوزي والمفيد في
كتاب احكام النساء وسلاوي بن ادريس سقط الولاية عنها واسا وبثوثها مطلقا الثاني استمرار الولاية عليها مطلقا وهو قوله
الشيخ في بقاء الصدوق وجماعة الثالث الشريك بينهما وبين المولى وهو قول في الصلاح والمفيد في المغنعة على اضطراب عبارته
الرابع استمرار الولاية عليها في الدائم دون المنع وهو قول الشيخ في كتابي الحديث الخامس عشر وهو محمول القابل وسئل المصنف حيث
نقله هنا فلا عن فائدة يجب زاد بعضهم قوله سادسا وهو ان الشريك في الولاية يكون بين المنة واية خاصة دون غيره من الاولياء
ونسبه الى المفيد حجة الاولين امور الاول الايات الدالة على اضافة النكاح الى النساء من غير تفصيل كقولهم حتى تنكح زوجا غيره ولا
تضامون ان يمكن اذ واجه قولهم فلا جناح عليهن فباعن في انفسهن بالمعروف هو مفيد للعموم الشامل لغير المدخول بها الثاني
الروايات فيها ما رواه ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان ابكر بن عثمان في نفسها وافقها ماها والمراد بالام من لا
زوج لها فالجوهري الايام الذين لا ازوج لهم من الرجال والنساء وامرته ابكر كانت اوثينا والدلالة في الرواية من صحتها
ولعادته ذكر البكر مع دخولها في الائمة للنسبة على اختصاصها بكون سكوتها كافي عن الجواب للفظ ومنها ما رواه ابن عباس ان
جارية بكر اجاءت الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان ابني زوجني من ابني اخ له لم يزوج خبيثته وانما لكارة فقال في اجري ما صنع ابوك فقال
لا رغبت في فباعني الى قال فاذ هي فانك مني ففعل لا رغبت في غير ما صنع له ولكن اردت ان تعلم النساء ان البكر لا باع في امور نسائهم
شيء وهذه الرواية اوضح ما في هذا الباب لانه لو صح سئل لانه انما تفيد استغناء الولاية عن الاول فانها لا تنفي القول بالشرط
ومنها حصة الفضل الفضيل بن يسار ومحمد بن مسلم ورواه عن الباقر قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول في ابنته ولا يزوجها
ان تزويجها بغير ولي جائز ومنها صحيحه منصور بن حازم عن الباقر قال سمعت البكر وعمرها ولا يزوجها ولا يملكها ولا يزوجها ولا يزوجها

الدائم دون
ومنهم من
امضاها
معها وفيه
رواية اخرى
دالة على ثبوتها
في الولاية
الحج
من

الباقر

الباقة قال اذا كانت المنة مالكة امرها ببيع وتشرع وتعفو وتشهد وتعطي من مالها ما شئت فان امرها جائز فترجع ان شئت
بغير إذن ولها وان لم تكن كذلك فلا يجوز تزويجها الا بامر وليها ورواية ابى مريم عن ابى عبد الله قال الجارية البكر التي لها الا
لا تزوج الا باذن ابها وقال اذا كانت مالكة لا امرها تزوجت من شئت والدلالة من اخر الحديث ويجعل اوله على مالكة او غير مالكة
الرشيده ليستم اول الكلام واخره ومنها رواية عبد الرحمن بن ابى عبد الله عن ابى عبد الله قال تترجع المنة من شئت اذا كان مالكة
لا امرها وان شئت جعلت ولها ومنها رواية سعد بن مسلم عنه انه قال لا بأس بتزويج البكر اذا وصيت من غير إذن ولها الثالث
الاجماع وقد ادعاه المضى على هذا القول والاجماع المنقول بخبر الواحد كخبر كافر في الاصول فكيف بمثل المرتضى والراجح اصله عند
اشهر الاذن الولى في صحة العقد مؤبدا بان البلوغ والرشد مناط التصرف فخصيص بعض التصرفات دون بعض تحكم ومن المعلوم
ان ولاية المال قد زالت في قولنا لا يملك النكاح والاول محل وفاق والملازمة تظهر بان شرط الولي بين بالبلوغ والرشد هذا غاية
ما انفرد في صحيح القول الاول والاغراض اما على الاول من وجوه فمبني على دلالة على موضع النزاع فان النساء الحديث عنهن باضافة
النكاح اليهن من الخلفات ثلثا وذلك يستلزم الدخول بين النزاع في البكر وانما تصلح هذه الايات حجة على المخالف لذهاب ان
المنة مطلقا ليس لها الزوج بغير الولى لا على من اسقط الولاية عن اليك فيمكن الاعتذار بإمكان فرض طلاق العدة مع بقاء البكر
بان يكون قد وطئ في الدبر معه يمكن فرض الطلاق ثلثا للعدة مع بقاء البكر وهو فرض بعد الان العموم يتناول مثله
فيصح الاحتجاج به في الجملة واما الروايات فهي باسرها مشركة في عدم صحة السند ما عدا الاول والثاني فعاثيان واما الثالث
مع كونها من الحسن لا من الصحيح قصور الدلالة فان الحكم فيها على من ملكت نفسها فادخال البكر فيها عين المشايخ وكذا قوله غير المولى عليها
الخصم يدعى كون البكر مولى عليها فكيف يستدل بها على زوال الولاية عنها مع ما في منها من انها فان قوله غير السفيهة كان هو الخبر
عن المبتدأ وهو المنة والمولى عليها معطوف على الخبر فلا وجه للجمع بين الخبر وما عطف عليه لان السفيهة داخله في المولى عليها ومع ذلك
فالجمله التي بعدها وهي قوله ان تزويجها جائز مرتبط بالجمله الاولى ومنقطع عليها فلا وجه لقطعها عنها وان كان الخبر عن المبتدأ
هو الجمله الاخيره وهي ان تزويجها الى اخره ويجعل قوله غير السفيهة وما عطف عليه بمنزلة التصرف للمنة مالكة نفسها ويبقى العقد
المنة التي ملكت نفسها الموصوفة بكونها غير سفيهة ولا مولى عليها يجوز لها التزويج الخ فيعلم من انقطاع الجمله الثانية عنها بغير
وجه ويبقى فيها عطف العام وهو المولى عليها على الخاص هو اصله والظاهر ان تزويجها على الثاني لا ينعزل على الاول يصير غير السفيهة
وغير المولى عليها نفس مالكة نفسها وظاهر ان مالكة نفسها اعم منها معاينه من انقطاع الجمله الموصوفة بالذات وعلى الاعراب الثاني
يجوز ان يريد بالمالكة نفسها الحق ويجعل ملك النفس كناية عنها وغير السفيهة والمولى عليها صفة لها فكانت مالكة المنة الحرة التي هي
سفيهة ولا مولى عليها نكاحها جائز ويمكن ان يكون فائدة الجمع بين السفيهة والمولى عليها ان الولاية على السفيهة ليست عامة ومن
ثم لا يجوز عليها في غير المال فقد يزوج من جوارز تزويجها نفسها لذلك فخصها بالذكور من توهم خروجها عن المولى عليها حاجت الولاية
منسقية عنها على بعض الوجوه وجاءت الجمله الثانية خبر عن المبتدأ مؤكدا بان وبالجمله الاسمية وهذا معنى جديد يصح الدلالة بخبرها
عن الثقات ولو ارد بد بالمالكة نفسها من ليس عليها ولاية وجعلت لصفة التي بعدها مؤكدة موضع الخط امكن الا ان الاول اقدم
يمكن جمع ذلك الخاص من دعوى كون البكر مولى عليها وان الاستدلال بها عين النزاع بان يقال ان البكر الرشيده لما كانت غير مولى
عليها في المال صدق سلب الولاية عليها في الجملة فيصدق ان البكر الرشيده الحرة مالكة نفسها غير سفيهة ولا مولى عليها فدل على
الحكم وهو جواز تزويجها الخ وهذا حسن اية ولكن يبقى الاستدلال بها موقوفا على امر اخر وهو جعل المنة المرفوعة في العموم لان
المنة كانت المحققون من الأصوليين على خلافه ومتى لم تكن عامة لا تدل على المنة لصدق الحكم بامر في الجملة موصوفة بذلك
هو واقع كثير وقد اسلفنا عن بيان المفرد في هذه المقامات ظاهر في العموم ادولاه لكان الكلام الواقع من الشارع عارضا
عن الفائدة اصلا اذ لا معنى للحكم بكون امرئ في الجملة يجوز لها التزويج بغير إذن فان ذلك واقع عند جميع المسلمين حتى عند
من اثبت الولاية على الثيب فانه اسقطها عن المنة في مواضع وبمثل هذا استدلالا على عمومته مثل ادخال الماء كالمحل خبثا
ومفتاح الصلوة الطهور ونحوها النكاح وتحليلها التسليم وغير ذلك ما هو كثير قد ظهر من جميع ما حققناه ان دلالة هذه
الرواية قريبة الامر الا انها مشتملة على شبهات كثيرة لا نقاوم ما سئلنا ما يدل صريح على ثبوت الولاية من النصوص الصحيحة ولما
الرابعة هي اوضح سند الكثر في بلوغها الصحة الذي ادعوه عندي نظرا لان طريقها القياس غير منسوب الى اب وهذا الاسم مشر
بين الثقة والضعف ان كان الاول اكثر ويغلب على الظن اذ رتبة فان ذلك غير كاف في الحكم بالصحة لقيام الاحتمال ومع ذلك فهي
قاصرة الدلالة على المنة فان استناد البكر انما ينعقد نفى القول باستقلال المولى لكونه لا يفي اشراك الولاية بينهما وهو واحد الاقرار
في المسئلة واما رتبة زواجه ففي طريقها موسى بن بكر وهو اوضح ضعيف في دلالتها ما تقدم من ان ملك البكر امرها عين المشايخ
والخاص منه بما فرناه ويقر به ذكر التصرفات من البيع والشراء فيقيد ان ملك الامر له يدفع الحجر عن المال والكلام في الرواية

السلامة

[illegible]

نظيره فيه من حيث الدلالة ان قوله لا تزوج ذوات الالباء من الابكار والاباذن ايها كما يمكن حمل من فيه على المبانيه فيع الكبر والصغير
يمكن حملها على الشيخية فلا يدل على موضع النزاع لان بعض الابكار ومن الصغير لا تزوج الاباذن ايها اجماعا وان كان ذلك
عند اسقاط الاحكام بان في مقابلة تلك ولا يقدح ذلك بعد الحمل على البعض واشتقاء فائدة النقيض بالابكار من حيث ان الصغير
الشيخية حكمها كحكم البكر النساء في العقد على التسليم ان الصغير لا تكون الابكار او مثل هذا الترتيب على طريق الجمع السهل من غير وكذا
حمل الترخيص على الكراهية ثم على تقدير التحريم لا يدل على ما ذهب اليه من عدم العقد وهو العقد لو فعلته بدون اذنه لان الترخيص غير العادة لا يدل
على الفساد ولا يقدح في ذلك ان الاول بالتحريم من دون الفسخ احدث قوله لم يقل به احد لان مثل هذا في المسئلة المنقشة الاخرى
غير مسموع عند التحقيق على ما بينا من الاقوال لم يحدث في وقت واحد فالماخوذ به ذلك وهذا كلام بعيد عن التحقيق واما
الرابع فالكلام في صحة كراهية الثالث فان في طريقه على بن الحكم وفيه قصور من حيث تضمنه ان الحد يسنادون لدخوله في الكلمة
مع عدم استثنائه مع الاب لا ان ادخل فيه لانه لا يمنع كونه كراهية والاما كان لذكره معه فانه حيث يقال الولانية للاب
والجد ويجوز استناله فيهم من الحقيقة ومبادره الدهر عند اطلاق اللفظ الى غير الجد وتوقف حمله عليه على الفيزية وصحة سلبه
فوق الحد ليس له دليل الجواز والكلام على الخبر الخامس كالكلام على الثالث منها وسند اما السند فانه واحد الا انه لما وصل الى
العلل رواه عن الصادق وهذا في الخبر السابق رواه عنه بواسطة ابن ابي يعفور وكلاهما رواه عن الصادق وذلك نقله في المتن
وهذا من الكافي واما جمعه بينهما مع اتحاد الدلالة لقولها بالتعدي وكان من هذا فقد من جهة قوله الاباذن ابان فان جمع
فيه العابد على ان الالباء مطابق بخلاف نوحه صير ايها في ذلك مع جمع من يعود اليه الصغير ومع هذا فالذي يظهر ان الخبر واحد
ابن وان سقط من نسخة الكافي الذي عنده عن عبد الله بن يعفور بواسطة ابن العلاء ومن الصادق فان الشيخ في التهذيب الاستصحاب
رواه عن الكليني فان ثبت بواسطة ولم يذكر غيره والوجود في الكليني ما ذكرناه مع عدم ذكر الواسطة فكان ذلك فانه يسقط من
النسخة وثبوتها في نسخة الكافي التي نقل منها الشيخ واما السناد ففي نسخة بحث وذلك لان الشيخ رواه عن الحسين بن سعيد عن
ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي حماد عن غير مفسوب الى ابي مشر بن النخعي وغيره فلا يكون صحيحا لهذا الاعتبار وفي الكافي رواه عن
بن ابي عمير عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد بن عثمان عن الحلبي ففسد حماد الى ابيه وحماد بن عثمان ثقة الا ان طريق الكافي في الخبر كان
فيه ابراهيم بن هاشم ولم ينص الى صحابه على تقدير بطلان صحيحه فثبت حماد المطلق طريق الشيخ من طريق الكليني الحسن بن محبوب عن الحسن بن علي
واما ما رواه في صحيح النخعي من جواز نكاح الاب مع كونه كارهة وبين نفي امرهما بعد بطلانها على مثل ما تقدم من انه ينبغي
لها ان لا تجتمع لها مع ايها امرها الف امر وان يحرم ما يجناه لها من النكاح وان كانت كارهة لغيره لغيره ومن العجبان ان السناد
عن الخفاف في المسئلة كالمعروف في المتن والشبهة شرحة وغيرهما من المعترضين لذلك لم يذكر هذا الخبر انه اقوى دلالة من الجميع
لاخبار ضعيفة وغيره واما السناد فالكلام فيه من جهة السندان الشيخ رواه بسنده على بن فضال وهو فاضل في الجاهة فلم ينص على
صحة لكن الكليني رواه بطريق صحيح لا نه رواه عن احمد بن محمد بن عيسى عن ابن محبوب الخ فاسقط ابن فضال من السند ومع ذلك لا يخفى
ثبوت السند والسند باحد وهو لم يذكره واما بروي عنه بواسطة جماعة منهم العدل وغيره كما لا يخفى ويمكن ان يكون الواسطة في هذا الخبر
بحيث لا يرد كونه حديث الذي قبله فلا يصل فيكون صحيحا الا ان في حمل المطلق على هذا المقيد نظر او اما من جهة المتن ففيه ان النكاح لا
ينقضه الا الاب مع ان الحد ينقضه كالب يمكن نقضه بغيرها كما سبق فاحص فيه غير مراد لفساده وبدونه لا يتم الا ان بق ما خرج عنه
بدليل فيقي العام حجة في الباقي فينبأ اول موضع النزاع ومع ذلك ليس يصريح في المط فلا يعارض الصحيح ويخصص بان لا ينقض
في الصغير وغير الرشيد فان الثيب الذكر البالغ مطلقا لما خرج منه بدليل امكن اخرج البكر ايه بما سبق من الادلة وبقي حجة في
الباقي في غير موضع النزاع واما الخبران الاخيران فثبت ان ضعف السند بالرجل المذكورين فيها وغيرهما والكلام في دلالة ما فيها
كما سبق واما الاستصحاب فعلى تقدير كونه حجة لا يمنع وجود المقضي للادلة وهو هنا موجود وقد تقدم واما الاعتبار بالحكم فثبت
بانه لا تصلح بحجتها لتأسيس الاحكام ولو ثبت لم يثبت الولانية للاقرار بابطالهم لا يقولون به حجة المشرقين امران الاول الجمع بين الادلة
فان بعضها دل على اختصاص البكر وبعضها على اختصاص الاب باستيفاد من كل ما ثبت الولانية لكل منها وهو معنى الاشتراك ولا
العقد او احده عن رايها فقد علمنا بجميع الادلة الثاني موثقة صفوان قال استأجر عبد الرحمن الكاظم في تزويج ابنته لا ينقض
نقال افضل ويكون ذلك رضاها فان لها في نفسها نصيبا واستأجر خالد بن داود موسى بن جعفر في تزويج ابنته فوالفضل يكون
ذلك رضاها فان لها في نفسها حظا والدلالة فيما من قوله افضل ويكون ذلك رضاها فان افضل امر له بالفعل فلو كان هذا الامر
امره به وكونه رضاها يستلزم ان لها حظا والامير يعتبر من قوله نصيبا وحظا فان منطوقه يدل على ثبوت ولانية لها ومنه قوله على
ثبوت ولانية الاب لان التصديق في الخط لا يستوعب ان الحق بل يقتضي الشطرنج انفق ذلك فلا يمكن حملها على الصغير والثيب
لان الاولى لا تصيد لها والثانية لا مشاركة معها فغير حمل على المشايخ والجواب عن الاول ان في ذلك الادلة من الجانبين ما ينبغي

قوله اما اذا عضلها الولي وهو ان لا يزوجهما من كفومع رغبها فانه يجوز لها ان تزوج نفسها ولو كرها اجاعا
قوله ولا ولاية لها على الثيب مع البلوغ والترشد ولا على البالغ قوله وتثبت ولايتهما على الجميع مع الجنون
ولا خيارا لاحد من مع الافاقه متن

الاشترار وقد عرفته فلا يكون الاشترار طريقا للجمع مطلقا وعن الثاني بضعف سنده اولا ومنع دلالة على لفظ ثانيا لان امره بالفعل لا
ينافي اخضاها بالامر ان يحسن ان يقال في الثيب ان يشاء الولاية بل يحسن ان يقال لا يجب ذلك فانها اذا رضيت جاز للاجنبي شيئا
العقد يجوز له بفعله معقدا بغيرها ولا حد يشترط الخط والنسيب فلا خلاف في الدلالة لان من جهة مفهوم الخط والنسيب فاما كراهية
جهة القول لسد من وهو المشرع بينهما وبين الابخاصة حيث ان النصوص الدالة على ولاية الاب لا تعرض فيها لغيره من الالاء فيقتصر
فيها على مورد ما يضره الجميع وتبقى الولاية او لغيرها في غير خاليتها عن المعارض في الحقيقة هذا متن مما قبله وان كان غير مشهور وجوابه
واما اصحاب القول الرابع القائلون بثبوت الولاية عليها في الدائم دون المنقطع فاجوبهم الاول الجمع بين الاخبار بتخصيصها في الحائز
كل جانب بنوع من النكاح ووجه تخصيص الدائم باخبار الولاية عليها انه لكثرة حقوقه واحكامه من النفقة والميراث واستمراره وغيرها
من المنفعة والمهر فاقصر النظر عن تحصيل المناسب فكل امر الى الولي لمعذر سنده فانه ينافي المنفعة الثاني رواية التي سندها
القولان عن الصادق حين سئل عن المنفعة بالبركة مع ابوها قال لا بأس ولا يقول هؤلاء الاصحاب وادفع الياس بقصص الجواز بالحق
الامر لان الياس هنا بمعنى التحريم والكلام بالاخير في معناها رواية الحائز قال سئل عن المنفعة بالبركة بل اذن ابوها قال لا بأس
والجواب ان وجوه الجمع غير مختصة فيما ذكره وليس يجوز المنفعة بين اولي من العكر وما ذكر من الفرق مناسبة لا يند عليه الاحكام عندنا
كاحتقار الاول ووجوه عارضتها وسببها والخبر الاول ليس فيه انه يغير اذن الاب فلا يفتد به ولا يدل على عدم الجواز
في الدائم بغيره والثاني مقطوع لان لم يسنده الى امام ومع ذلك لا يدل على نفى الحكم في الدائم مع انها معارضتان بهاديه ابوه من عن الصادق
العدول التي لها ان تخرج من ثمة الا باذن ايها واجبه العاكسون بوجوبه الاول ان النكاح حقيقة في الدائم فعل الروايات عليه لان اللفظ
عند الجواز انما يحل على الحقيقة ووجه حقيقة المندم مبادر الى الذهن عند طلاق لفظه واستغنائه عن القرينة ولائها لزم الاشترار
والجواز من الثاني ان استغلاها بالمنفعة لغيره بالاولياء لما يشتمل على التعاضد والعاو مسيلا لآباء الطبيعي لانكاره لاكثر من عتق
اول غيره لك حتى انه ربما يبلغ ايشاد بعض النساء الزنا عليه والبراء الصادق حيث سئل حفص بن الجهم عن النسيب قال بغيره يكره
للغير على اهلها والاضرار من غير الجواز الجواب عن حقيقة اخضاها الدائم بالحقيقة ومن ثم انفسم اليها وهو رد النسيب مشترك ولزم الاشترار
عليه لان حقيقة العقد لا يشترط بينهما وهو العقد وظاهره فيهما واحد وانما اختلف في تخصيصها في مثلها في اتمام العقد الدائم
ولهذا جاز ان تقلب المنفعة اليه على بعض الوجوه او حقيقة في الوطى وهو امر واحد فيهما فيكون من قبيل المتواطىء المشترك وانما ما ادعى
من الاضرار فيه ان الامور الشرعية ليس فيها اضرار ويعد عينا لا ينفك اليرع انه قائم في الثيب في الدائم اذا كان يغير رضى الولي بالجملة
جنود دليل خطاي قد فادى بلوه بمثلها سلفا لنا طولنا الكلام في هذا المسئلة لعدم البلوى بها والناس الحكم فيها وبعد هذا كله فاذ
يتبينه الايجاب للدين في هذا الحكم المترتب من الفروج والانساب الاموال ان يجمع في العقد على البكرين اذ منها واذن لا
ومن في حكمه بان تركه في العقد وان بولكل ثالثا يقع العقد صحيحا بالاجماع والله الموفق قولنا ما اذا العضل لغة هو المنع والمراد
هنا منعها من التزويج بكفوها اذ اطلبت ذلك المحدث عنه هو البكر الترشيده بالالفه وان لم يصحح بالبلوغ لانه مغير اجاعا والاجاعا
على استغلاطاح من علمنا لا مطلقا لان اكثر العامة يرون عبارتها مسلوقة في النكاح مطلقا ووجه الحاكم ومنهم من يجوز لها
تولي العقد واختلف كلام العلامة في المذكورة فانه جوزها الاستقلال ونقله عن جميع علماءنا مضر جابدم اشترط امر اجعة
الحاكم وفادة اشترط اذنه وابثان العضل عنده والام يكن لها التزويج كاتقوله العامة ولا فرق في الحكم بين ان تعين زوجا وقد رغب
كل منها في صاحبه وعدمه ولو فرض ارادتها تزوجا واردة الولي غير مقدم ارادتها عند القابل بادوليتها مطلقا اذ كان كفوا وعند
من اعتبر ولاية الاب ولو على بعض الوجوه ففي تقديم مخاربه نظر الى ان رايه في الاعلى اكل ولائها الولي على تقديره او مخارها لانه
اقرب لفظها ثانيا وجها ان اجودها الثاني ولا فرق في تحقق العضل الجوز لمباشرة ما بين كونه مهر المثل ودونه لان المهر جها فلا
تعليمنا فيه ولاها واسقطته بعد وجوبه سقط كل قبضة اولي قوله ولا ولاية الترشيده ما اشياء ولاية ما على البالغ الرشيد فحل
وافق واما على الثيب فقد اشترطنا في الخلاف فيها وان الاصح اشفاء ولاية ما عليها الاصل والاخبار الصحيحة كصحة عبد الله بن سنان
قال سئل باع عبد الله عن المرأة الثيب بخطيبك نفسها قال نعم هي امك بنفسها تولى نفسها من شئت اذ كان كفوا بعد ان يكون
قد نكحت زوجا قبل ذلك وغيرهما من الاخبار ووجه على راي عقيل الميث لا يلائمها الاستناد الى روايات عامة بحائيتها
رواياتنا خاصة خاصية وهي مقدمه عند التعارض نعم روى الشيخ عن سعيد بن اسمعيل عن ابيه وهاجموه لان قال سالت الرضا
رجل تزوج بكرة لا يعلم ابوها الى قوله قال لا يكون ذا وهو في موضع ضعف لا يسنده غير ابي منع الثيب لانه في الحكم جملة المسئلة عنه
الذي من جملة البكر ومع ذلك ليس يصح في البطلان فيها ويمكن حمله على الكراهة واعلم الشيعة بتحقيقه في وال البكارة بوطى وغيره
اشفاء الولاية عنها مشروط بكونه بالوطى كائنه عليه في الرواية السابقة فلو ذهب بغيره في تركه البكر سواء كان قبل البلوغ ام بعده
والوطى يبرأ لا يخرج عن البكارة للاصل قوله وتثبت ثبوت ولاية ما على المحزون ذكر اكان ام انش موضع وفاق لكن يجب تعديده بما اذا كان

قوله والمولى ان يزوج مملوكه صغيره كانت او كبرت عاقلة او مجنونه ولا خيار لها مع هذا الحكم والعقد قوله وليس للحاكم ولاية النكاح على من لم يبلغ ولا على البالغ رشيد وثبت ولايته على من بلغ غير رشيد او مجنون فساد عقله اذا كان النكاح صلاحيه قوله ولا ولاية للموصي وان نص له الموصي على النكاح على الاظهر وللوصي ان يزوج من بلغ فاسد العقل ان كان به ضرورة الى الاصح منزعا

اذا كان المجنون موصيا بالصغر فلو طر بعد البلوغ والاشد حتى يثبت ولايته فاعليه قولان من الطلاق النص يثبت ولايته ما عليه ومن زوالها بالبلوغ والاشد فعودها يحتاج الى دليل وصح الوجه لدخول هذا الفرع في معلوم فان قلنا باسقاء ولايته عليه في هذه الحالة اشغلت الحاكم ونظر الفايده في ان تزويج الاب لا يوقف على المصلحة بل يكفي فيه اسقاء المفسدة وولاية الحاكم في التزوج يشترط فيها وجود المصلحة كاستياد حيث تثبت الولاية على المجنون فلا خيار له بعد الاقامة اجازها قوله والمولى جواز تزويج المولى امته مطلقا موضع وفاق لان بعضها من جملة منافعه او مملوكه للمولى فله نقلها لمن شاء كما يقع اجازها وعموم قوله فانما يجوز من ياد اهل من وكذا القول في عبد الصغير اما الكبير فظاهر الاصحاب الانفاق على جوار اجازة على النكاح لما ذكر من الدليل وظاهر قوله تم وانكم الايامي منكم والصالحين من عبداكم وامانتكم وقوله تم بعد املوكا لا يقدر على شيء وحسنه زواجه عن الباقر قال سئل عن ماله ان تزوج بغير إذن سيده قال ذلك لا يستبد ان شاء اجازة وان شاء فريق بينهما الحديث وبعض العامة قول انه لا يملك اجبار الكبير لانه مكلف بملك الطلاق فلا يملك اجبارا على النكاح كالولد الكبير ولا يرفع النكاح بالطلاق فكيف يحجب بملك على ما يملك رفعه مملوكه موجه الا انه لا يمنع من صحة عقد المولى الثابت بالادلة وان ملك العبد رفعه وبطل الفايده في صحة وطيه هذا العقد قبل ان يطلق واما الفرق بينه وبين الولد الكبير فواضح لان ولد الولد حر فلا يجبر الولد على احدثه بالنكاح بخلاف ولد المملوك فانه مملوك تجاز له اجباره على النكاح تحصيل الفايده لان ذلك من جملة منافعه ويظهر من هذا انه له اجباره على النكاح كالا اجازة على اصل التزوج ولا فرق بين نولي المولى الصغيره والزامه بالقبول ولا يفتح فيه الاكراه لانه في ماله ما هذا اشتر مت تفي من الحكم بطلان عبادة المكره وتصرفه ولا فرق في ذلك كانه يكون المولى ذكر او انثى قوله وليس المراد بالحكم الاما العادل ومن اذن له في ذلك عموما او خصوصا او الفقيه الجامع لشرائط الاضواء عند تعذر الاولين وما ذنوبه في ذلك واشقاء ولايته على البالغ وصح بدليله كروا الانثى بناو على ما تقدم من الحكم بارتفاع الولاية عن البكر البالغ الرشيد في هذا العموم ولو قلنا بالحر على ما في النكاح فظاهر المصلحة والاصحاب ان الحكم يختص بالاب لانه له دفع فقهها تكون الولاية لهما لا لغيرهما بهما عليه في الوصلها الولد حيث حكموا بنسبها لمصلحة المقدم من غير توقف على امر الحاكم والعامه صرحوا بان الحاكم عليه ما عند صدق الوالي في تزويج قد ذكر المصلحة وغيره لانه لا ولاية للحاكم على الصغير مطلقا وعلوه بانه لا اجازة له في النكاح والاصل عدم ثبوت ولايته فيه ولا يخرج من نظر ان لم يكن اجازة او اما يثبت ولايته على من بلغ غير رشيد او مجنون فساد عقله فعليه بانه وليه في النكاح وفي النكاح لانه من جملة الصالحات ويجوز عبد الله بن سنان عن الصادق قال الذي بيده عقد النكاح هو المولى امها وهذه العلة اشته في الصغير والاصل المدعى غير مفعول في مقابلة مثل ذلك وعن النبي السطان ولي من لا ولي له المصلحة في الكبير اوضح لكها ليس منيفه في حق الصغير جملة خصوصا الانثى يعني في العبادة بحث اخر وهو انه ثبت الولاية للحاكم على من ذكر من غير تقييد بفقد الاب والجد فان اراد ثبوت الحكم كان مطلقا فهو حسن فيمن تزوج فساد عقده بعد بلوغه ورشده لا شفاء ولا ولاية الاب الجدة بذلك فلا يعود الا بدليل وهو مشف للحاكم ولي عام على من لا ولي له وهو من وجوده وامان من بلغ غير رشيد فاطلاق الولاية فيه للحاكم مشكل لان ولاية الاب الجدة مع وجودها متحققه قبل البلوغ ولا مانع من استصحابها والظاهر ان مراد المصنف بوثوقها للحاكم مطلقا وان ولاية الاب الجدة متحققه قبل البلوغ مخصوصه بالصغير قد تقدم في باب الحجر مشكل في ولاية المال والجهة النسوية بينهما في التفصيل باتصال السقف وتجدده فتكون الولاية في الاول للاب الجدة وفي الثاني للحاكم مطلقا وسيأتي كلام المصنف ما يدل على ان الولاية على الصغير للحاكم مطلقا حيث جعل الاذن في تزويج البه من غير قيد قوله ولا ولاية لغيره لاصحاب في ثبوت ولاية التزوج الموصي مطلقا ارفع نص الموصي له عليه او فيها مطلقا على قول شريها الاخير وهو الذي اختاره المصنف واجتوا عليه بان الاصل في الولاية التزوج بالنسبة الى الصغير العزاة ومن ثم لم يثبت للحاكم ولاية العزاة لا تقبل النقل الى الغير بعد الموت لانقطاعها به كالانقل الخطاة وعزها ما يختص بالعزاة النقل بالوصاية ولا شفاء حاجه الصغير اليه وجه الثبوت مطلقا ان الوصي العام قد غرض اليه الوصي ما كان له في الولاية وتصرفه كلها منوطه بالغيطة وقد تحقق الغبطة في نكاح الصغيرين ذكر وانثى بوجود كفو لا يتفق في كل وقت ويخاف بتأخير فوتيه ولا يتم ان مثل هذه الولاية لا تقبل النقل فان تصرفات الوصي كلها ما كان للموصي فعله حيا لم ينقطع بموته مع انقطاع تصرفه وتخصيص هذا النوع الذي هو محل النزاع بدعوى عدم قبوله للنقل غير مسموع وعموم قوله تم فمن يذله بعد ما سمعه لصيحه محمد بن مسلم والي بصبر عليه ما عني جعفر قال سئل عن الذي بيده عقد النكاح قال هو الاب والاب والوصي اليه الحديث ورواه في بصير عن الصادق قال الذي بيده عقد النكاح هو الاب والاب والوصي اليه الحديث الذي يوصي اليه وذكر الاب عنهما في مكان جملة على كونه وصيا ابوه ويعطف العام على الخاص ويكيلها وهذا هو اختيار العلامة في الخبر التمهيد الشرح وقبلهما الشيخ في احد قوله وقوله الاخر كقول المصنف ولو نص الوصي على التزوج فهو ولي بالحكم وربما قيل باختصاص القول الثاني بذلك لانه قبل عامه واستثنى عنه والعلامة من المنع مطلقا ضرورة واحد مسمى ان يبلغ الصغير سدا للعقل

قوله والمجور عليه للبشير لا يجوز له ان يزوج غيره فصرح ولو اوقع كان العقد فاسدا فان اضطر الى النكاح جاز للمالك ان يباذله
سواء عين الزوجه او اطلق ولو باذره قبل الاذن والحال هذه صح العقد فان زاد في المهر عن الثلث بطل الزايد قوله اذا وكلت
البالغة الرشيدة في العقد مطلقا لم يكن له ان يزوجهما بنفسه الا مع اذنها ولو وكلته في تزويجهما منه قبل الاصح لرواية عمار
ولانه يلزم ان يكون موجبا قابلا والجواز اشبه بقوله اما للزوجهما الجحد من ابن ابنة الاخر والاب من موكله كان جاززا
ويكون له حاجة الى النكاح فلو وصى ان يولاه لثبوت الضرورة وعجز المحتاج عن المباشرة فاشبه ذلك الاتفاق بطله ويظهر منه عدم الخلاف
هذه الصورة واطلق غيرها الخلاف في تصرف الوصي في مهر الزوجان شمول ولاية الوصي لثل هذه الصورة يقتضي قول نفل ولاية
التزويج في الجملة ومقتضى تقليصه جواز هذه المأقوفة فيها اذ المهر الوصي عليه لانهم جعلوه من ضررته المولى عليه كالاتفاق
وذلك لا يقتضي تخصيص الوصية به قوله والمجور لما كان المجور عليه للتصرف من عاين التصرفات المالية ومن جعلها النكاح لما يترتب
عليه المال من مهر او نفقة فبمع منته عدم حاجته اليه فان اوقع عقدا مع عدم الحاجة كان فاسدا العقد بشرط الضرر ثم ان كانت المرأة
عالمه بالحال فلا شيء وان دخل وان كانت جاهلة فاعلم مع الدخول مهر المثل لانه وطى يشبهه وان اضطر الى التزويج مخدومة او مشوهة
او غيرها من الضرر وان جاز للمولى تزويجه مقتصر على ما شذف به الحاجة وكيفا ويجوز للمولى ان ياذن له في التزويج وان لم يعين
له الزوجه لانه مقيد بعلمان الصلحة فلو تجاوزها فسد وقيل لا بد من تعيين الزوجه بخصوصها الوصية في قبيلة او قوم معينين
لجوس من الامتداد على من يذهب فيها ماله زيادة على العقد والمادون شرعا اذ العرض كونه مبدرا ولا يكفي في دفع المخذور وقوع
العقد فاسدا مع تجاوز الصلحة لانه وان فسد بوجوب مهر المثل مع الدخول وجعلها بالحال ولم يشرط التعيين ان يقول ان
الطلاق الاذن لما كان مقيدا بالصلحة لم يفرق مع تجاوزها بين من عين له وغيره لانه مع التعيين اتم لو تجاوز ودخل وجعلها مهر
المثل مع جعلها بل ولم ياذن له اصلا الا انه في هذه الحالة لا يكون التفويض عند المولى بل جاء بثبوت المال من قبيل الاسباب
واعلم ان فائدة اذن الحاكم له انما تظهر مع توقف صحة تزويجه على اتمه اذ الموقوف فلا فائدة في اعتبارها والمفهوم من قوله ولو باذره
قبل الاذن والحال هذه صح العقد لعدم اشتراط اذن الحاكم في الصحة فلا يظهر لانه لا فائدة الا ان يقر انه مع اذنه يكون تصرفه جاززا
بمعق عدم ترتيب الاثم عليه وبدونه باثم وان حكم صحة العقد كان النهي في مثل ذلك لا يترتب عليه فساد الاجود توقف تزويجه على
اذن الحاكم مع وجوده فان شذف جاز له التزويج بدونه مع الحاجة مقتصر على ما يليق به مهر المثل فادون فان زاد عليه بطل
الزائد وصح النكاح لان الخل في المهر لا يقتضي فساد النكاح كما في غيره ونظر فائدة التوقف على اذن المولى مع امكانه في فساد العقد
وعدم استحقاق المهر شيئا لو كانت عالمه بالحال قوله اذا وكلت المرأة المملوكة لامرها احد في تزويجها فلا يخفى اما ان تعيين له
الزوج او اطلق الاذن او تتم على وجه يقتضيه العلم اجمالا او تتم على وجه يقتضيه نصا او يصيرج بالاذن له في تزويجها ففي الاولين
خالف في انه لا يجوز له تزويجها من نفسه اماما مع التعيين فظاهر واما مع الاطلاق كالوقالت انت وكيلي في تزويجي او في تزويجي
لرجل والكفو فانه وان كان صالحا للدخول فيه من حيثان المطلق صالح له ولغيره الا ان المفهوم من امره بتزويجها كون الزوج غيره عملا
بشهادة الحال ولو عمت الاذن كزوجي من شئت فهل يكون كالمطلق من حيثان اشراكها في ارضيتها لكل واحد من يصلح لتزويجها
ويقتضي المعايير بين الزوج والزوجة او يدخل هنا في العموم من حيث ان العام اقوى من المطلق لانه ناص على عتباته قوله والفرق
لا يخفى من نظر من حيثانه دخل في الاطلاق كاهو داخل في النعيم وان كان العمواقوى دلالة لانها مشتركان في اصلها ولا اشكال
في تحييره بين الشرايين من الكفاء في حالة الاطلاق وما ذلك الا السائل للفظ الجميع وشهادة الحال باذنه غير الخاطب مطلقا
ممنوع بل ينبغي ابقاء ما حيث يوجد لا مطلقا فان كانت المسئلة اجماعية والا فللنظر فيها مجال وفي الذكر اهمل مع الاطلاق
جواز ان يزوجهما بنفسه معلا باطلاق الاذن ومساوانه لغيره والمنع ولم يعلمه ولا ربح شيئا وان عمت على وجه يقتضيه قوله
نصا كقولها زوجي من شئت ولو من نفسك فلا اشكال في دخوله في الاذن من هذه الجهة وانما يبقى الاشكال في جواز تزويجها
من نفسه مع التعيين المحض كوقالت زوجي من نفسك فقد قيل انه لا يجوز له تزويجها من نفسه لئلا يكون موجبا قابلا
ولرواية عمار الساباطي قال سئل ابا الحسن عن امرأة تكون في اهل بيت فنكره ان يعلم بها اهل بيتها بجل لها ان تزكو بجل بريد
ان تزوجهما تقول له قد وكلتك فاشهد علي تزويجي قال لا قلت فان وكلت غيره بتزويجهما منه قال نعم وبصعق بان تولى الوصي
الطرفين غير فادح للاصل والمعايرة الاعتبارية كافية والرواية ضعيفة السند فاصرم عن الدلالة لجواز كون المتعق هو قائله
فاشهد فان مجرد الاشهاد غير كاف فالجواز اقوى وعلى القول بالمنع يحمل كون المانع تولى الطرفين فيزول المنع بتوكيل الوكيل
غيره في تزويجه ان جوزنا له الوكالة في مثله ومعه يسلم من التعليل الاول واما الرواية فلا يظهر منها كون المانع ذلك بل يدل
على المنع من ذلك مطلقا فلا يزول بتوكيله غيره وعلى هذا فاعلموا الوكالة من واسر لان منعها مقتصر في تزويجها من نفسه وفند
امنع بخلافها وجعلته احد افراد العلم كزوجي من شئت لو من نفسك فاق الوكالة تصح بالتعيين الى من عداه وعلى ما اخبرناه
تصح مطلقا قوله اما للزوجهما لوجود مقتضى فيما هو مصدر العقد من اهلها وشقاء المانع لانه كان في الاول من جهة مباشرة
لنفسه هنا الغرم وان كان داخل تحت ولايته لكن على القول بان المانع كونه موجبا قابلا لو كان الولد صغيرا وكل الاب الجحد
غيره في القبول والايجاب ليس من ذلك والفرق بين المولى والوكيل هنا حيث جاز له التوكيل لتحقيق المعايرة دون الوكيل ان
المولى يصر بالوكالة وهي تعم المباشرة بنفسه لغيره بخلاف الوكالة فانها اذن يقتضي مدلوله ولما خصه بالاذن لم يقتضيه غيره قوله اذا زوجها

متن

كان اخا وعلما

10

20

قوله ويقنع من البكر يسكنها عند عرضة عليها ويكلف الثيب النطق متن

الاجازة ام باطلا من اصله فلا يفتي الاجازة فذهب الاكثر منهم الشيخ في احد قوليه الى الاول والشيخ في الثاني والاخر ما اختاره
موافقا للاكثر لنا انه عقد صدق اهل في محله فكان صحيحا ونفى باطله الكامل وبجمله العين القائمة للعقد لا مانع من نفوذه الا
بمن الغير فاذا اجازة ثم دخل في عموم او فواب العقود وما قيل من انه مصادرة من حيث ان كون الاجنبي اهل من المتنازع مدفع بان
الاجنبي قابل لا يقع عقد النكاح ليس بسلوب العبارة بحسب انه لا ينافي الفرض انما المانع ما ذكره في رد المحتار وعلى تقدير الكلام قبل
رد المحتار لم يرد بالصحة ما يقابل البطلان وهو لم يرد غير الروم متوقفا على شرط اخر وهو الاجازة وليس صحيحا الى عينة الحد قال سليل
ابا جعفر عن غلام وجارية زوجهما وليان لهما وهما غير مدركين فقال النكاح جائز وبها ادرك كان له الجواز الحد يترك بقا الروا
من وكس طاهر لضمها ان عقد الولي يقع موقوفا ثم لا نقولون به فلا يصح الاستدلال بها على موضع النزاع لسقوط اعتبارها
بذلك لا نقول لا يلزم من ثبوت الولاية لاحد على الاطفال ان يجوز له تزويجهم لان ولاية التزويج اخص من مطلق الولاية وعدم
الاخص اعم من عدم الاعم ووجه خصوصيته يظهر في الحاكم والوصي فانما وليان على الاطفال وليس لهما تزويجهم كما مر فيك حل الولي
هنا على ذلك بقية جعل الجواز لهما اذا ادركا في المحل الولي هنا على غير الاب والجدة كالاخ والعلم كل منهما باطل عليه اسم الولي لكنه
ولي غير محرم وفي بعض عبارات الشيخ في المبكر ان كان لها ولي الاجازة مثل الاب والجدة لا يفتقر نكاحها الى ذمها وان لم يكن له الا
كالاخ والعلم فلا يرد من ذمها والعرض من ذلك امر صحيح في المحل الذي سمي من ذكر من الاقارب لبا وان لم يكن له ولاية النكاح وما فاضنا
خال عن التكلف والشواهد من الاخبار كثيرة وان لم يكن مثلها في قوة السند مثل ما روى عن ابن عباس ان جارية بكرا انت النبي
فذكرت ان اباهما زوجها وهي كارهة فخرجها النبي وما روى عنه في خبر اخر ان رجلا زوج ابنته كك فجاءت اليه فقالت زو
ابي ونعم الاب من ابن اخيه لم يزوج خنيسة فجعل النبي امرها اليها فقال بعد ان رد الامر اليها اخبرته فاصنع ابني وانما اردت ان اعلم النساء
ان ليس لبا من امر بناتها شي وقد تقدم وكرواية محمد بن مسلم انه سئل الباقع عن رجل زوجته وهو غائب قال النكاح جائز
ان شاء الزوج قبل وان شاء ترك وحل الفبول على محمد بن عبد الله خلاف عدوله فان النكاح به اظهر هذا المعهود للحاجي الذي
اوقفه ما يقر به وقوعه مع ما بعد الفعل الدال على الصدق صلا وولاية ذرا في الحسن عن الباقر قال سئل عن ملوك تزوج
اذن سيده فوق ذلك الى سيده ان شاء اجازة وان شاء فرق بينه ما نقلت اصلك الله ان الحكم بن عيسى وابراهيم النخعي واصحابها
يقولون ان اصل النكاح فاسد فلا محل اجازة السيد له فقال ابو جعفر انه لم يعص الله انما عصي سيده فاذا اجازة قوله
جائز وغير ذلك من الاخبار والكثيرة بمعناه واحتج الشيخ على البطلان بما روى عن عائشة ان النبي قال لبا امرته نكحت نفسها بغير
اذن وليها فنكاحها باطل وبرايته الى موسى الاشعري ان النبي قال لا نكاح الا بولي ورواية ابن عمر ان النبي قال لبا امرته
نكحت بغير اذن مواليه فنكاحها باطل ورواية الفضل البقاي قال قلت لابي عبد الله الرجل يتزوج الامه بغير اذن اهلها قال هو
زنا ان الله تم يقول فانكحهن باذن اهلهن وبان العقود الشرعية تحتاج الى الادلة وهي منفية في محل النزاع ووافقة على
البطلان الشيخ في الدين مضيفا اليه سابق العقود مسندا عليه بان العقد سبيل الاباحة فلا يصح صدوره من غير معهود عليه
او وليه وبان رضى المعهود عليه او وليه شرط والشرط مقدم والاولى مصادرة والثانية لا تقيد لان الرضا شرط للزوم وهو
مناخ عنه للعقد الذي هو المتنازع والجواب عن حجة الشيخ ان روايته كلها عامية وقد ائتمنا بخبرها ومثلها فتكون رواياتنا
ارجح ولو اضطررنا الى التوفيق بينها كان التاويل مسطرا على روايتي محل الباطل على غير المؤثر بنقصه قبل اجازة من اليه الاجازة
والنفي في الثانية لما توجه الى نفس المنة المشع نفيها حمل على الجواز وهو معتد وباعتبار الجمع محل على نفي الزوم ونفي الكمال
هو اولى بقاعدتنا في الولي والرواية الاخيرة الخاصة بنا ظاهرة في ان زوج الامه وطهرها بذلك العقد من غير اجازة المولى ولا
شبهة في كونه زنا ولو ادعى عدم الوطى لزم حمله على الوطى ككل جماع بينهما وبين ما سلف اما قوله ان العقود الشرعية تحتاج الى
الادلة فلم يكن كفاؤه بيناها وما قرناه يستفاد قوة وقوف جميع العقود على الاجازة بخلاف الايقاعات وهو موضع وفاق
وقوله ولو كان احا او عامية بالثالثين على خلاف العامة القائلين بثبوت الولاية لهما بالتعصيف جعلوه من اسباب الولاية في
النكاح وانفقوا اصحاب على نفيه للاصل وقول الصادق في رجل يربط ابنته في بئر فاحتملها قال بولمها فان سكنت فوافرها وان
لم يربطها وفي الصحيح عن محمد بن الحسن الاشعري قال بعض بني عمي الى ابي جعفر ما تقول في صبيته زوجها فلما اكبر بنات النبي كتب
فكس بحجة لا تكسر على ذلك والامر لها قوله ويقنع من البكر يسكنها عند عرضة عليها ويكلف الثيب النطق متن
عليها ولا يرد والثاني انفس ببيان العبارة سابقا لاحقا والحكم فيها واحد وهو الاكفاء في البكر بالثبوت واشترط نطق
الثيب بهذا الحكم وهو الاكفاء بسكون البكر هو المشهور بين الاصحاب وغيرهم لا نعلم فيه مخالفا الا ابن ادریس فانه قال ان السكو
لا يدل في موضع من المواضع على الرضا لان قول البق لا شك الايم حتى شتم ولا شك البكر حتى شتم اذن وان سكناها اذنها وروى
الحلي في الصحيح عن ابي عبد الله في رجل يربط ابنته في بئر فاحتملها فان سكنت فوافرها وان ابنته فلا يربطها ورواه

واحدة

محمد

五

1

قوله اذا روي الابوان الصريحين فيهما العقد فان ما شأنا أحدهما ورث الآخر قوله ولو عقد عليها غير ابوينها
وما شأنا أحدهما قبل البلوغ بطل العقد وسقط المهر والارث ولو بلغ أحدهما فمضى لزم العقد من حيثة فان مات
عزل من تركته نصيب الآخر فان بلغ فاجاز حلف انه لم يحز للرب في الميراث وورث ولو مات الذي لم يحز بطل العقد ولا
ميراث متين

الرواية وقد روي أحمد بن أبي نصر في الصحيح قال سئل الرضا عليه السلام بالامتنع بالامتنع باذن اهلهما قال نعم ان الله تم يقول فانك هو باذن اهلهما
قوله اذا روي هذا هو المشهور بين الاصحاب وجهه واضح لان العقد الصادر من الابوين حال الوفاة واقع من اهله في محله فكان لا ريب في حق
المولى عليه فلا خيار له ما بعد البلوغ ويثبت النوارث بمقتضى الزوجية ويؤيده صحيح محمد بن يزيد قال سئل الرضا عن الصبيته تزوجها
ابوها ثم يموت وصغيره ثم تزوج قبل ان يدخل بها زوجها يجوز عليها التزويج ام الامر لها قال يجوز عليها تزويج ابوها وروي علي بن
يحيى في الصحيح قال سئل ابا الحسن ع ان زوج الجارية وهي بنت ثلث سنين او بزوج الغلام وهو ابن ثلث سنين وما اذن حد ذلك
الذي تزوجان فيه فاذا بلغت الجارية ولم ترض فاحالها قال لا بأس بذلك اذا رضى ابوها او وليها وذهب جماعة من الاصحاب منهم
الشيخ في تبيينه وابن البرقي وابن جرير وابن ادریس الى ثبوت الخيار للصبي اذا بلغ تعويلا على رواية محمد بن ابي جعفر في
حديث طويل ان قال قلت قال الغلام يحز في ذلك مجرى الجارية فقال يا باخل الدان الغلام اذا روجه ابوه ولم يدرك كان له الخيار
اذا ادرك والراوى مجهول والحكم مضطرب بخلاف الأصل والجواب من ابن ادریس موافقه على ذلك الامر للشيخ وابناءه والشيخ في تبيينه
يعطى فيها في هذا الفرع لا يتوارثان لانه قال ومتى عقد عليها غير ابوينها ثم مات واحد منهما فان كان الذي مات الجارية فلا يرث
الصبي سواء بلغ ام لم يبلغ لان لها الخيار عند البلوغ وان كان الذي مات الزوج قبل ان يبلغ فلا ميراث لها الا ان كان له الخيار عند البلوغ
وهذا التحليل من الشيخ يقتضي ان من له الخيار عند البلوغ لو مات قبله فلا ميراث وهو يدل على نفى الخيار في صورة الابوين لا تثنائه
الخيار عنه للزوج مع ان محمد بن مسلم وروي في الصحيح عن الباقر ع قال سئل عن الصبيته تزوج الصبيته قال اذا كان ابوها اللذين ذكرا
فمعهما خيار ولكن لها الخيار اذا ادركا فلو عمل الجماعة هذا الخبر الصحيح والثبوت الخيار لهما كان اولى من تخصيصه بالخيار بالولد استنادا
الى الرواية الضعيفة والشيخ في تبيينه عمل هذه الرواية على ان يكون اراد الخيار ان لها في العقد ما بالطلاق من جهة الزوج واخيلا
او مطالبة المرأة له بالطلاق وما يجري مجرى ذلك ما يفسخ النكاح وليرد الخيار هذا المضاء العقد وان العقد موقوف على خيارها او
هذا اذا قبل كان بذلك الخبر الضعيف اولى وبالحكمة فالذهب ما ذكره المصنف قوله ولو عقد اذا عقد على الصغيرين غير وليهما كان ضبو
فان قلنا ان العقد الفسخ في النكاح باطل فلا كلام وكذا ان قلنا بحصته بشرط ان يكون له مجز في الحال ولم يكن لها حق ولي يجوز له العقد
عليه ما وان جوزه فعند الفسخ كما او كان له مجز في الحال ولكنه لم يحز ولم يرضه فامره موقوف على الجازئها له بعد البلوغ فان ما فانا
اواحدة قبله فلا ارث لبطان العقد بتعدد الاجازة وهذا الكلام فيه وان بلغ احد ما مع كون الآخر جازئا فاجاز العقد لزم من
جهة حصصه المقتضى لثبته المانع من جهة وبقي من جهة الآخر موقوف على اجازة اذا بلغ فان انفق ببلوغه والاخرى واجاز العقد لزم
ولا كلام في ذلك وان فرض موت المجز اولا قبل ان يبلغ الآخر ابعده ببلوغه وقبل الاجازة فاجاز بعد ذلك حلف انه لم يحز طعنا
الميراث بل لو كان الآخر جازئا رضى تزويجه وورث حصته منه واكثر هذه الاحكام موافقة للاصول الشرعية لا يوقف على نص خاص وانما
يقع الالتباس منها في اثبات ارث المجز المتأخر بموته مع ظهور التمهيد في الاجازة ومستند هذه الاحكام صحيح في عبيد الخدم والابوين
قال سئل عن غلام وجارته زوجها اوليان لهما وهما غير مدركين فقال النكاح جائز وليهما ادرك كان له الخيار وان ما ناقلا ان يدرك
فلا ميراث بينهما ولا ميراث لان يكونا فادركا ورضينا قلت فان ادرك احدهما قبل الآخر قال يجوز ذلك عليه ان هو رضى قلت فان كان
الرجل الذي ادرك قبل الجارية ورضى بالنكاح ثم مات قبل ان تدرك الجارية امره قال نعم بعزل ميراثها من حق نكاح فحلف بالله
ما دعاه الى الميراث الا رضاها بالتزويج ثم يدفع اليها الميراث ونصف المهر قلت فان مات الجارية ولم يكن ادرك ميراثها الزوج المدرك قال لا
لان لها الخيار اذا ادركت قلت فان كان ابوها هو الذي زوجها قبل ان تدرك قال يجوز عليها التزويج الاب ويجوز على الغلام والمهر على الاب
لجارية وفي هذه الرواية مع وضوحها في الاحكام المذكورة وحسن سند هاشم بن ابيها فاضها في تزويج الوليتين وقد عرفت ان تزويج
الولي ما مضى على الولد والثانية حكمه فيها بثبوت نصف المهر للمرأة على ثبوت موته مع ان الاثران الموت يقتضي تفرج جميع المهر وان
كان قبل الدخول وانما ينصف بالطلاق قبله وقد تقدم الجواب عن الشبهة الاولى ان الولي اعم من يجوز له التزويج لصدة على الحاكم و
وصي المال بل على العصة وهو المعبر به بالولي غير الاجباري فلا يتعين حمله على الاب والجد مع انه في اخر الرواية صرح بان المزوج لو كان هو
الاب لزمها العقد فيعتب حل الولي في صدرها على غيره والجد بحكم الاب كما دل عليه اخبار اخر ولما حكم بثبوت نصف المهر فقد حمل على
انه كان قد دفع نصف المهر كما هو المعتاد من تعديده شئ قبل الدخول وان الباقي هو النصف خلاصة وهذا الحمل ان كان لا يحز عز البعد
الا انه محتمل لضرورة الجمع اذا انفرد هذا البحث المسئلة يتم بامور الاول قد عرفت ان ثبوت الميراث للميت المتأخر موقوف على علمه بعد
الاجازة فلو لم يحلف فلا ارث وان كان فاحز الحلف لعرض من موته غير لان ثبوت الارث هنا على خلاف الأصل كما بينا في
فيه على موته وربما احتل مع موته قبل اليقين بثبوت الارث من حيث انه دائر مع العقد الكامل وهو هنا حاصل بالاجازة من
الطرفين فوجب ان يثبت الارث وهذا الاحتمال ليس بشئ لانه لو كان كذلك لم يوقف على اليقين ابتداء ولا لم ان العقد قد كل الاجازة
خاصة فان التمهيد لما كانت واقعة قوية في ان الاجازة ليست مطابقة لما في نفس الامر كان اليقين هو المكل للعقد ومع ذلك فالحكم

قوله اذن المولى لعبد في ايقاع العقد صح واقضى الاطلاق الاقتصار على مهر المثل فان زاد كان
الزائد في نفسه يتبع به اذا احرر ويكون مهر المثل على مولاة وقبل في كسبه والاول اظهر وكذا القول
في نفقتها مكن

على خلاف الاصل فكيف يتم بثبوته بدونه مع العقد والشرط مع الامكان وكما لا يثبت الارث بثبوته قبل اليقين فكذلك مع ثبوته عنه
وعروض مانع لمن جنون وغيره نعم لو كان العقد بائنا من ذوات الجنون والجنون غلب نصيبه من الميراث الى ان يزول المانع او يحصل
الياس منه او يوجب التاخير راعى الوارث بناخير المال او على المال فيخرج دفعه الى الوارث وتغير المال معه بضمائه له على تقدير
ظهور استحقاق الخالق له واجازة دفعه الى الوارث لان الاستحقاق غير معلوم والاصل عدمه لكن لما كان اكثر اضرارا للسبب قد
حصلت روى الجمع بين الحقيقتين بناخير نصيبه الى وقت لا يحصل معه ضرر على الوارث مع احتمال عدم وجوب غلبه بعد بلوغه وتأخير
اليقين الثاني لو كان المناخر هو الزوج واجازة له بخله قبل بلوغه المهر المستحق في العقد لا وجهها من ان المهر فرع ثبوت النكاح المستحق
على اليقين ولم يحصل من انه باجازه معترف بثبوته في نفسه واقرا بالعقلاء على انفسهم جازا وانما منع الميراث لتعلقه بغيره ^{حصول}
التمتع في خلاف الميراث الاقوى بثبوته عليه بجوازته وعلى هذا العقد برقي اذ ثبته منه مقدار نصيبه من الارث على تقدير ثبوت الزوجية
وجها من انه بعض الميراث من الزوجية ولم يثبت الزوجية بعد والارث فرع ثبوته ولا يلزم من ثبوت المهر في ذمته باقراره اذ
منه لان ذلك متعلق بخبر غير بخلاف ثبوت اصل المهر فان حقه عليه فيقبل اقراره فيه ومن استلزام اجازته استحقاقه مقدار
نصيبه منه على كل تقدير لانه ان كان صادقا في اجازته فارثه نصيبه منه ثابت في ضمن ارثه جازا لارث وان كان كاذبا لم يلزم
مخض به مقدار نصيبه منه ثابت على التقديرين ولا يلزم من عدم ثبوت النكاح عدم ثبوت ارثه منه لان اقراره بالنكاح لا يثبت
الاقرار بجميع المهر بل بغيره ما زاد عن نصيبه وليس هذا مثل ما لو اقر بانه مثلا لارثه او في اقراره نكاح برث منه لان اقراره
في هذه الصورة مجموع المائة واقع والدعوى الثانية ترفع بعضها بفساد الى اثباتها بخلاف ما استلزام اجازته اقتصار
واحد وهو لزوم ما زاد عن نصيبه من المهر لانه خاصة وليس به تعرض للاقرار بمجموع المهر لانه اجازة في ضمن اجازة الزوجية
والواقع في ضمنها هو ذلك القدر لا المجموع وقد ظهر بذلك ان القول باقراره من المهر مقدار نصيب الزوج متعين الثالث لو اقر
بالطهر في الميراث بان كان ما يلزم من المهر بمقدار ما يشره منها او اقر بغيره ولم يكن في اعيان الميراث ما يوجب التمتع ففي الوقت على الميراث
نظر من اشغاه فانتهى على هذا العقد برون اطلاق النص الاقوى بثبوته الارث على اليقين ولا يلزم من ذلك كون التمتع علة
في اعتبار اليقين بل جاز ان يكون هو الحكمة الباعثة على الحكم ولا يلزم اطرافها في جميع اقسام الحكم عليه كما سبق تقريره ومن قرئ
نظر الى ان الشارع ينظر في الغالب في مناسبة الحكمة وترتيب الحكم على وجه كلي وان تخلف في بعض افراد ضبط القواعد الشرعية وعلى
هذا لا يستحسن شيئا من اعيان الميراث بدون اليقين وان كان ما يخبر به في ذمته او في عين من الاعيان من الميراث ما يوجب
ولا بعد في توقف ملكه النصيب من عين الميراث على اليقين لان ذلك امر خارج لا ملازمة بينه وبين ما يقرب وهذا هو
الاقوى الرابع النص ورد في تزويج الاجنبى للصغيرين فلو كانا كاملين فزوجها الفضول ففي استحباب الحكم اليها وجهان من مذاق
في كون العقد يثبتهما عقد فضولي ولا مدخل للكبر والصغر في ذلك ومن ان في بعض احكامه ما هو خلاف الاصل فيقتصر على
مورده وهذا اقوى فيحكم بطلان العقد اذا مات احد المتعاقبين عليها بعد اجازته وقبل اجازة الآخر سواء قلنا ان الاجازة
السببية كاشفة عن سبق النكاح من حين النكاح اما على الاول فقل ان موت احد المتعاقبين قبل تمام السبب يبطل كالموت في العقد
قبل تمام القبول واما على الثاني فلان الاجازة وعداها لا يكتفي بثبوت هذا العقد بل لا بد منها من اليقين وقد حصل الموت
قبل تمام السبب خرج منه ما ورد فيه النص وهو العقد على الصغيرين فيبقى الباقي الخامس لو تغير مورد النص بكون العاقد على
الصغيرين احدهما الولي والاخر فضولي فثبت من عقد الولي اوله قبل بلوغ الآخر قبل انعقاد اليه الحكم فينظر بلوغ الآخر واجازة
وبورث بتمتع قبل نعم لان هذا لا يرد عن مورد النص الا يلزم احد الطرفين وكون الزوج هو الولي وهذا لا يدخل في الفرق بل
الحكم بقرولي لان الجانب من الطرفين اضعف حكما من اللزوم من احدهما فاذا ثبت الحكم في الاضعف ثبت في الاقوى بطريق اولي وهذا
يخرج عن القياس المنوع الى النصوص بخلاف الصورة السابقة ويمكن اثبات الاولوية في السابقة بوجاهة وهو ان عقد الفضولي اذا ^{الصورة}
كان له محيز في الحال فلا اشكال في صحة عقد القابل بصحته ومتى لم يكن له محيز في الحال فهو محل اشكال وعقد الكبيرين فضولي
من القسم الاول دون عقد الصغيرين فاذا ثبت الحكم في الاضعف ثبت في الاقوى بطريق اولي وهذا متعين عليه احد الشاكرين
لو كانا بالعين لكن وقع احدهما الفضولي والاخر وقع له نفسه او كان احدهما بالعا والآخر صغيرا فوقع له الولي في استحباب الحكم
الوجهان السابقان من تعدد صورة النص من الاولوية يلزم احد الطرفين فيكون اقوى كالسابقة وان كانت بعد من جهة الزوج
عن النص في كونها معاصي غير ان ذلك يخرج بالاولوية المذكورة ويظهر من الجزم بالحكم في هذا التمه وهو متجه قوله اذن
اذ اذن المولى لعبد في تزويج فاما ان يعين له الزوجة او لا وعلى التقديرين اما ان يعين له قدر المهر ام لا فالقسام اربعة الاول
ان يعين المهر والمهر متعينان ولا يجوز له الخط في غلبها كان العقد موقفا على اجازة المولى بناء على صحة عقد الفضولي
وعلى الآخر يبطل ولا فرق بين الجواز الى اشرفها واخسر ومساواة لشرع الجميع في وقوعه بغير الاذن الثاني ان يبطل فيهما

قوله من مخرجه بعضه ليس له اجباره على النكاح قوله اذا كانت الامه لمولى عليه كان نكاحا بائنا وليا واذا
زوجها الرم وليس للمولى عليه مع زوال الولاية فسحقه قوله وبسبب المهر ان نشناذ ان اباهما في العقد بكن كانت
او ثبنا قوله وان توكل اخاهما اذ لم يكن لها اب وان تقول على الاكبر اذا كانوا اكثر من اخ ولو تخير كل واحد من الاكبر
والاصغر زوجا تخيرت خيرة الاكبر مخر

فان ان يتزوج من شاء بهر المثل او دونه من حرة او امه من بلده وخارجة شريفة ووضيعة لشاؤا الاطلاق لذلك كلمة الا انه ليس له المخرج
من بلد المولى اليها الا باذن سيده وانما تظهر فائدة الصحة مع نقلها اليه او مع الاذن وبما استشكل الاكتفاء بالطلاق الاذن من حيث
افضل انه لا شك على من يريد مع تفاوت المهر بالعلة والكثرة تفاوتها حاشا الجواب ما يحتاجه العبد على السيد بالاذن المطلق وان كره
ويندفع الاشكال بان السيد قد قدم على ذلك باطلا لانه الاذن المثلول لذلك كلمة فالصريح مستند اليه ان كان وانما حمل الاطلاق على
المثل لانه تمثلة من المثل من البيع فحمل عليه كالموازن في الشراء او البيع والطلاق فانه يحمل على ذلك بشن المثل فان تجاوزه هنا صح العقد
لانه ما دون فيه ويلزم المولى من المثل والزائد يلزم ذمة العبد يتبع به بعد العتق والفرق بينه وبين الاذن المطلق في ثبوت المنافع
توقف العقد مع تجاوزه من المثل على اجازة المولى ولم يتوقف هنا ان النكاح لا يتوقف على المهر ولا نادر من ثبوتها فالاذن في النكاح
مستحق على كل حال فلا وجه له بطلان خلاف البيع فان الثمن شرط صحة ويشكل هذا في جانب المهر اذ المهر كالتجارة بالمال فانها انما قد
على ما ثبت في ذمة المولى مجزأ ولم يحصل فيه دفع الاشكال يمنع كون نكاح العبد مخر بوجوب كون المهر مجزأ في ذمة المولى او غير بل قد
يكون كذلك وقد لا يكون كما في هذه الصورتين والمرأة اذا تمت على نكاح العبد مخر يرجع في امره الى الشارع والنقص من حيث لم يعرف المهر
فانه لما كان من المعلوم ان العبد لا يملك شيئا فغلبت ما يثبت المهر في ذمة المولى او ذمة مجزأ قدوم على مفعول فاصبح جاء من ثبوتها
الثالث ان يعين المهر ويطلق المهر فلا يجوز الفصل بين العتق فيكون فضولا او ينصرف الاطلاق الى المهر للمثل واول فان زاد ابيع بالزيادة
كالمهر الرابع ان يعين المهر ويطلق المهر فيختار في تزويج من شاء بالمهر المعين فان تحطاه تعلق الزائد بذمة كالزائد عن مهر المثل وان
كانت الزيادة هنا لا يتجاوز مع المعين مهر المثل هذا اذا كان المعين بقدر مهر المثل المهر التي اخذها العبد او اقل اما لو كان اكثر
من مهر المثل ففي لزوم العقد والسقي نظر الى كونه ما دون او يعلو الزائد من مهر المثل بذمته يتبع به كالموازن في المطلق من حيث
ان الجواز عن مهر المثل حكمه ذلك وتعين المهر مع اطلاق الزوجة لا ينافيه وجها وانما في التذكرة الاول ولا يخفى من اشكال اذا
تفر ذلك فقد اختلف الاصحاب في محل المهر المتعلق بالمولى من المعين ومهر المثل مع الاطلاق وفي نقطة الزوجة هل هو ذمة المولى او
كسب العبد فالمشهور بينهم والاصح هو الاول في النكاح يستلزم الاذن في نواحيه ولو اذنه كالموازن له في الاحرام بالحج فانه
يكون اذنا في نواحيه من الاضال وان لم يذكر مع تعيين المهر اولى وحيث كان المهر والنفقة لازمان للنكاح والعبد لا يملك شيئا
وكسبه من جملة اموال المولى كان الاذن فيه موجبا لا لتمام ذلك من غير ان يتقيد بنوع خاص من ماله كما في ذبونه فيختار بين بله
من ماله ومن كسب العبدان وفي به والاوجب عليه الاكمال ووجه الثاني ان ذلك يجب في مقابلة عوض دينونة العبد في الحال
السيد لم يلزمه في ذمة ولا هو مستوفى بذمة والقولان للشيخ وعلى القول الثاني يجب على المولى تخليص العبد للتكسب بها وانما
للاستمتاع لئلا الا ان يخار الانفاق عليه وعلى زوجته عن ماله فلا استخدامه بشرط ان لا يزداد اجرة الخدمة عن النفقة المبدولة
الا كان الزائد مصرفا للمهر فوجب على المولى بذل الزائد وتخليصه ليصرف الكسب فيما حيث يفضل وانما يتعلق المهر بكسبه الحاصل بعد
العقد والنفقة بكسبه الحاصل بعد وجوب الانفاق فانه قد يتاخر من العقد لا شرطا بالتكسب معه فاما كان يبد من كسبه قبل ذلك
فهو من اموال السيد ولو فرض كون المهر مجزأ لم يتعلق به الكسب حين حلوله فان فصل من السابق من النفقة شئ فهو للمولى
لان الاكتساب تابع لوجوب الحق قوله من مخر من مخر بعضه من مخر المهر في الحق المتعلق بوقتته فليس لاحد منها التصرف الا باذن
الآخر ذمة النكاح فليس للمولى اجباره عليه مراعاة لحاجات الحر لان المهر لا يوجب عليه النكاح لا يختص به ولا للعبد الاستقلال
مراعاة لحاجات الرقة بل بغير جهده عن رايها ويكون المهر والنفقة بالتبعية ولو زاد البعض عن مهر المثل والمعين تعلق الزائد هنا
بجزئية الحر قوله اذا كانت نكاح امه المولى عليه من جملة النصف فان في امواله فيكون امرها الى من له الولاية عليه وحكمه في عدم جواز
اعتراض المولى عليه بعد الكمال حكم غيره من النصفان ولا فرق في ذلك بين كون المالك المولى عليه ذكر او انثى نظر الى العمومية
بذلك على خلاف بعض العامة حيث منع من تزويج امه المولى عليه مطلقا لانه مقتضى قبضتها وقد تميل فذلك ومنهم من شرط في جواز تزويج
المولى كون المولى عليه من لا يجوز له مباشرة التزويج والكل عندنا سافط والفرق بين النصفين ظا واشراط النصف بالمصلحة في بيع
احوال النصف قوله وبسبب حيث قلنا بعدم ثبوت الولاية على المرأة الكاملة بسبب طه ان لا تنقل بالمهر ويصح بل يستأذنه فيه
اباها لما تقدم من الاخبار الكثيرة الدالة على ان المولى لا يزوجها الا في اقل مراتبها الجاهلية الاستحباب ولا ان الكسب في الاصل اجبر
بالانساب من الرجال واعرف بطولهم منها ولا فرق في ذلك بين البكر والثيب ان كان الاستحباب في جانب البكر الا ان الخلاف فيها أقوى
والاخبار في عدم استقلالها به اكثر والعلة في جانبها بعدم الاطلاع على احوال الرجال أقوى قوله وان توكل كما يستحق للمهر نفقته
امرها الى الاب والجد كذلك يستحق نفقته الى الاخ مع عدمها لانه اجبر بذلك غالبا وعليه غضاضة ان ضررته في الاختار كالا بقد
تقدم في رواية الى صيرار الاخ من جملة من يبد عفة النكاح وحمله على الاستحباب حسن وربما كان أولى من جملة على كونه وصيا كالمهر
ومع تعدد الاخوة بسبب لها المقتول على راي الاكبر والتزويج من ينحاز من الاذواج لا خصا بمن يبد الفضيلة وقوة النظر والاعتناء

قوله اذا زوجها الاخوان برجلين فان وكلتها فالعقد الاول وان دخلت بمن زوجها اخير فجلت الحق الولد به والزوم مهرها
واعيدت الى السابق فان انفقا في حالة قبل يقدم الاكبر وهو تحكم وان لم يكن اذنت لها اجازة عقد ايها الشايع والاول
لها اجازة عقد الاكبر وباتهما دخلت قبل الاجازة كان العقد له متين

في الاصلع والاسميان من الخبر الدال على بجمع عقد الاكبر هذا اذا كان الزوجان متساويين في الكمال او متفاريين فيه اما لو كان مختار الا
اكثر اشكل بجمع خيرة الاكبر لان الكمال المتعلق بالزوج او بحال المنة من مجرد ترجيح جانب الاكبر خصوصاً مع قصود دليل الاستحباب فان اكلية
واي الاكبر مطلقاً ممنوعة والخبر ياتي الكلام فيه والاولى الاقصاد في الاستحباب على حالة تساوي الزوجين او رجحان راي الاكبر في المدة
قد عرفت بما سبق ان الاخ حكم حكم الاجنبى بالنظر في الزوج الاخت وان استحب طه فوكيله وترجع عقد الاكبر من الاخيرين عند التعارض ف
زوجها الاخوان برجلين فان لم تكن وكلتها فما وضو لسان تخبر في اجازة عقد من شائت منها واستحب طه بجمع عقد الاكبر وان وكلت
احدهما خاصة صح عقده وبطل عقد الاخر وان وكلتها معاً صح عقد السابق منها وبطل للآخر وان اقترنا دفعه واحدة بطل الاستحالة للترجيح
من غير مرجح ولا فرق في جميع ذلك بين الاخيرين وغيرهما وانما خصتها بالذكر لوقوع الخلاف في تقديم عقد الاكبر عند التعارض دون الوكيلين
والفائز بتقديم عقد الاكبر في هذه الحالة الشيخ في نه وتبعه جماعة تعويل على رواية وليد بن ابي الاسقاط قال سئل ابو عبد الله ع وانا عنده
عن جارية كان لها اخوان زوجها الاكبر بالكوكة وزوجها الاصغر بارض اخرى قال الاول حق بها الا ان يكون الاخر قد دخل بها فان دخل
بها فهي امراته ونكاحه جائز واعلم ان البحث في هذه المسئلة يقع في موضعين احدهما محتمل النزاع فان المصنف جعل مورد الخلاف مالو
انفق العقدان في حالة واحدة وان الشيخ في هذه الحالة قال بتقديم عقد الاكبر وعبارة الشيخ خالية عن القيد بل يدل على تقديم الاكبر
مطلقاً وكان رواية التي هي مستند الحكم بل الرواية ظاهرة في عدم الاقتران لان كل عقد منها واقع في بلد فيبعد العلم بافضليتها وكيف كان
فالعبارة اعم منه وهذا لفظ الشيخ في نه وان كان لها اخوان فجلت الامر اليها ثم عقد كل واحد منها عليها رجل كان الذي عقد عليها
اخرها الاكبر اولي بها من الاخر فان دخل بها الذي عقد عليها اخرها الصغرى كان العقد ماضياً ولم يكن للخ الكبر امر مع الدخول فان
كان الاخ الكبر قد سبق بالعقد ودخل الذي عقد له الاخ الصغرى فانها شرا الى الاول وكان لها الصداق بما استحل من فرجها وعليها
العدة هذه عبارة التي تعلق الغرض بنقلها واطرافها الشامل لحالة الاقتران والاخذ في واضح والرواية المتقدمة بمعنى ما ذكره
خامس فواء في نه تقديم الاكبر مع الامع دخول من زوجة الاصغر في حالة لم يكن الاكبر متقدماً بالعقد وهذا العقد الاخير لا يدل على
الرواية وفي كتاب الاختار حمل الرواية على ما اذا جعلت المنة امها الى اخوها وانفق العقدان في حالة واحدة فيكون الاكبر اولي بها
الذي عقد عليه الاصغر وهذا قول اخر للشيخ غير ما في نه لانه هنا جعل تقديم الاكبر مع الاقتران خاصة بشرط ان لا يدخل طه من زوجة
الاصغر والاولان معاً معاً لما تقدمت له لان جعل تقديم الاكبر مع الاقتران معاً وفي الحقيقة هو اقدم من القولين من حيث ان
الحكم بتقديم عقد الاكبر يجب الغاء العقد الاخر فكيف يصح الدخول بعد الحكم بالغائه وتكلم ابو نعيم بعد المرافعة والدخول في العا
لواتفت المرافعة قبل الدخول نظر الى ظاهر الواقع خيال واه لان ذلك لا يدخل في حيز العقد فساد كما ان الدخول مع التوكيل كذلك لو
كانا فاضولين توجه الفرق بين الدخول وعدمه يجعل الدخول اجازة لعقد الفسوخ وترجيح احدى من ترجيح جانب الاخ الاكبر ومع عقد
الدخول بجمع الاكبر اما استحبها او مطلقاً عملاً بظاهر الرواية وبالحالة فترى بل الشيخ للرواية على القولين ليس يستقيم وكانت اطراف القضية
القول عند فان اعتماده على الرواية وهي ما ينفذ لما اطلقه المصنف عن كذا عبارته في موضعين وايضاً على تقدير كونها وكيدين وتقديمهما
لا وجه لاعتبار الثاني اصلاً لوقوعه على المنة وهي متروجة فياغوم مع الاقتران قد نبصرت تقديم الاكبر ويجعل هو المرجح حيث تساوى
في الوقت الا ان شرطه عدم دخول الاخر ينافيه فان المرجح حاصل من جهة العقد والوكالة متحققة فيها فاما ان يبطل كما هو المشهور
او يرجح جانب الاكبر مرجح من جهة العقد فلا يؤثر في وطى الاخر بعده ومع هذا كله فالرواية محتملة لاجتماع اطراف الغير مانزلة الشيخ
من كونها وكيدين وكون المراد من المتقدم عقد هو الاكبر وذلك بان يحمل قوله الاول اخ لها على المتقدم بالعقد سواء كان هو الاكبر
ام الاصغر وهو على تقدير وكالاتها اوفق بالاصول الشرعية من حمل الاول على الاكبر وبقي استثناء مسألة الدخول مشكلة على التقديم
الا ان الامر على هذا الخللان الرواية على ترتيب الشيخ مشكلة من الوجهين وهما على وجه واحد ولوجها على كونها فاضولين كان
يقضيه اطراف الحال فانه لم يذكر كونها ام لا والاصل وظاهر الحال يقتضي عدم التوكيل صح الحكم في تقديم من حصل له دخول
ذلك يكون اجازة لعقد ويبقى الاشكال في تقديم الاكبر السابق مع عدم الدخول ويمكن حمل ذلك على الاستحباب بمعنى انه يرجح
لها ان تقدم عقد الاكبر السابق ما لم يكن دخول والا تعين تقديم من دخل لتحقيق الاجازة فيقول معنى الخبر فهذا هو ما قبل
عليه الرواية ووفق باصول المذهب ليقط كلام الشيخ في القولين ومع هذا كله فالرواية ضعيفة الاستدلال وليد المذكورين
بمجهول الحال وفي الرجال الوليد بن جميع تغير كونه اياه غير معلوم وللشيخ في قول ثالث موافق للمشهور فتدبر في نه الى الرواية
وهو انبسط ما يتعلق بخبر محل النزاع والموضع الثاني في تحقيق الحكم في المسئلة فقول اذا زوجها اشان من رجلين فلا يخفى اما ان
يكونا وكيلين او فاضولين واحداً وكيل والاخر فاضول على التقدير الثاني اما ان يتفق العقدان في وقت واحد او يتعاقبان في وقتين
وعلى التقدير الثاني اما ان يقع هناك دخول لاهدها ام لا وعلى تقدير الدخول اما ان يكون بمن حكمه بالعدم بالآخر وعلى تقدير
كون الاخر اما ان يكون الزوجان عالين بالحال او جاهلين او بالغير يق وعلى التقدير اما ان يستمر العلم بحال العقد من الانفكاك والتفريق

قوله لا ولاية للام على الولد فلو تزوجته فرضي لزمه العقد وان كثر لزمها المهر وفيه تردد وربما حمل على ما اذا
ادعت الوكالة قوله اذا زوج الاجنبي امرته فقال الزوج زوجك العاقد من غير ادتك فقال بل ادنت
فالفول قولها مع يمينها على القولين لا هذا ندعى الصحة متزا

والغاية ان يحمل على ثبوت الحمل اما ان يحمل السابق منها مع العلم به او يشك في الواقع هل هو السابق او اللاحق ان هذه جملة اقسام
المسئلة وان اضيفنا اليه ان يكون العاقدان اما ان يكونا اجنبيين او اخوين ليرتب على ذلك استحقاق تقديمها العقد الاكبر حيث يكونان
فصوليين ومطلقا على القولين الاخر تصاعفت الاقسام وجملة القول في حكمها انهما ان كانا وكيلين وسبق احدهما فالحكم للسابق
وبطل ما اخر سواه ودخل بها الثاني لم يدخل وسواها ما اخوين على الاصح ام لا وجهه واضح لان العقد الاول وقع صحيحا جامعيا
لشرايطه والثاني وقع وصي بمحضه الاول فكان باطلا لا يوجب مدوى عن البتة انه قال ان النكاح الوليان فالاول اختم ان لم يبد
بها الثاني سلم الى الاول وان دخل بها الثاني فان كانا عالمين بالحال فما زيانا فلا شيء لهما ولا يلحق بها الولدان انفق و
فرق بينهما ووردت الى الاول وان كانا جاهلين بالحال او بالخير فلها على الواطى من المثل في مقابلة الاستماع كغيره من وكيل
الثبوت ولحق الولد بهما ان انفق وفرق بينهما ووردت الى الاول وعليها العدة ثم رأت الى الاول ولها عليه السمتي وعليه حمل ما دوى عن
البافرة ان امير المؤمنين قضى في امرته انكم اخوها رجلا ثم انكم لها امها رجلا بعد ذلك فدخل بها فحيات فاختلغا فيها فقام
الاول للشهود فالحكم بالاول وجعل لها الصداقين جميعا ومنع زوجها الذي حقت له ان يدخل بها حتى تضع حملها ثم الحق الولد
بابيه وصي بمحمولة على كونها ادنت للزوج في الزوج وان علقت دونه فمهر ابنته لامر لها والحق الولد بالواطى وان علم هو خاتمة
فهو ذان فلا ولد له ولها المهر وعليها العدة متى تحقق الحمل ولو من احداهما لمحق وطى الشبهة الموجبة للعدا فعدت عده الصلاق ثم
ترد الى الاول وان انفق العقدان بالقبول في وقت واحد بطلا لا مشاع الحكم بصحتها مع الشبهة في وقتها احداهما دون الاخر لا ينة
ترجع من غير ترجيح فغير بطلانها ولا مهر على واحد منها مع عدم الدخول او مع العلم وان حمل الحال بان حمل الامران او حمل الشا
تعمل ابتداء او لا معه احتمال بطلانها مع احتمال المقتضى في الاول صالة خيرة البضع فيستصحى الى ان يثبث وان ينفق الحاكم نكاحا حمل
لا مكان الترتيب بل هو الاغلب فيفسخ الحاكم لعدم امكان الترجيح وان يحرم على الطرفين تحلصا من الشبهة اليه ولا يقدح الاجبا
في صحة الطلاق لانه بحق والقرعة لاها لكل امشاكل هو واضعها وفي هذه الصور الثالث بحث طوبى فاستيا بالمهر وان كانا
فصوليين تخيرت في اجازة عقد من شانت منها واستحب طامع كونها اخوين اجازة عقد الاكبر مع كون احدهما اجازة
عقد سواه كان منقذا ما ام مشاخر او مقارنا كل ذلك مع عدم الدخول باحدهما بعد العلم بالعقد والا كان الدخول اجازة صبا
له عن الخبر ما امكن وفي الرواية السابقة ما يشهد له ويعلم من ذلك ان الاجازة يصح ان يكون فضيلة فلو تصرف المالك في
شئ ما بيع من ماله فصولا بعد علمه بالحال وفي الشئ المشترى له كك كان اجازة لم يبق اولى لان النكاح اولى بمراعاة جانب الاحياء
وصيانة تصرف المسلم عن المهر مشرك بينهما وما حرمناه من احكام المسئلة يعلم ما اخط به الصفة وما يحتاج اليه عبارة من التقييد خصوصا
في طلاقه لحق الولد بالواطى وروم المهر وكون الوطى اجازة وعبر ذلك قوله لا ينة انفقوا صاحب عدا ابن الجيند على ان الام لا
ولاية لها على الولد مطلقا فلو تزوجته بغير اذنه توقف على اجازة سواء كان قبل البلوغ ام بعده فان اجازة لزمه العقد والمهر وان
رد بطل العقد وشبه المهر كغيره من العقود الفصول وقال الشيخ واثم بلزمها مع رده المهر بقوله على رواية محمد بن مسلم عن البافرة
انه سئل عن رجل تزوجته وهو غائب قال النكاح جائز ان شاء المزوج قبل انشاء ترك فان ترك المزوج تزوجه فالمهر لازم
لامر الرواية ضعيفة السند مخالفة للاصل من ضمان الفصول والمهر وحملها الصفة وتليدها العلامة على الواو ادعت الوكالة ولم تثبت
فانها تضمن المهر لا مائة قد فوت البضع على الزوجية وغرها يدعى الوكالة تضمنت عوضه وقته نظر لان ضمان البضع بالنفوت مكم
منوع وانما المعلوم ضمانه بالاستيفاء على بعض الوجوه لامة والافوى عدم وجوب المهر على مدعى الوكالة نظر الامع ضانه فحسب
ما ضمن من الجميع او البعض ولو لم ندع الوكالة فلا شيء عليها وان ضمن لطلان العقد رده ويمكن حمل الرواية عليه واعلم ان حق
الصفة وربما حمل الخ لا يجوز عوده الى القول بل روم المهر لامة اعنى فوى الشيخ ومن تبعه لان الشيخ افنى بلزومه لها مكم كما يشهد به عبارة
قال في تارة عقدت الام لابن لها على امرته كان مخيرا الى قوله وان اى لزمها مهر والمهر هذه العبارة لا يجوز حملها على غير ظاهرها
وانما يوجب حمل الرواية الفرى مشند الحكم وعبارة الصفة لامة في ذلك لانه لا يصح في كلامه بنقل قول فجاز ان يكون الكلام المحكم
اولا هو الرواية والحمل متوجه اليها الا انه خلاف الظاهر فان النقل والثبوت انما يتعلق بالاوال اصطلاحا وكيف كان فهو اجود من عبارة
العلامة فانه قال في القواعد والخبر قبل بلزمها المهر وحمل على ادعاء الوكالة فصحت بان الحمل للفول وليس يجب وثبت بذلك
المختلف فو ويمكن حمل الرواية على الواو ادعت الام الوكالة قوله اذا زوج اراد بالقولين القول بطلان عقد الفصول والقول
بصحة موقوفه على الاجازة وتقديم قولها على الثاني لان دعوى الاول منها اجازة وزيادة وانما يظهر للنزاع صورة على القول
الاول ووجه تقديم قولها عليه ما اشار اليه الصفة بقوله لانهما ندعى الصحة وهو يدعى البطلان ومدعى الصحة مقدم وايضا فهو من
جنه لازم وانما يدعى فساد من جهتها فيقدم قولها فيه لانه مشند الى فعلها ويظهر من الصفة ان دعوى الصحة على تقديم قولها
على القولين ووجهه على الثاني لا يخفى من تكلف ان تقديم قولها عليه بثبوت على ذلك بل على غير اجازتها ولو انه لكان ويمكن ان

قوله الفصل الرابع في استنباط التبع من سبب الاول قوله ويجوز بالنسبة كغيره من النساء الخ قوله وشأن
من الرجال يجوز على النساء الخ فروع ثلثة الاول قوله النسبة ثبت مع النكاح ليعتبر مع البهنة ولا يثبت مع الزنا فلو زنا
فاخلو من مائة ولد على الجف لم ينسب اليه شرعا وهكذا يجوز على الزنا والزاينة الوجه انه يجوز لانه مخلوق من مائة فهو يسمى ولد الغنم

فائدة على تقدم ان يكون قد سبق منها بعد العقد بلا فصل ما يدل على كراهة العقد بعد ذلك اختلاف في الاذن وعدمه فان ايجازها الى
الاثر في لزوم العقد بعد كراهة ذلك فراجع الامر الى عوى الصحة والبطالان على القولين وكيف كان فصولها مقدم الاثر في هذه
الصورة بتوقف على البهنة وفي الاول على تقدير القول الثاني لا ينفك الى البهنة وعلى القول بطلان عقد القصور لا بد من البهنة مطلقا
قوله الفصل حصر المحرمات في ستة بحسب ما اقتضاه المقام والافلا سبب اكثر من ذلك منه كونه في تضاعيف الكتاب كالمعقود عليها
في العدة مع العلم والدخول والزني بها وهي ثلثة بعل او في العدة الرجعية والمعقود عليها ككلمة العلم والدخول والمعقود بانها او اخيه او
المفضل مع الدخول دون الشبع والمعدن وفيه ماء او حرماء والمرن بها او بينها والمعقود عليها في الاحرام مع العلم بالتحريم قوله
ويجوز من المذكور اني قوله حرمت عليكم امهاتكم الى قوله وبنات الاخ فلام والجدة وان علت واحدة من التبع وبسببها
هنا كل انثى ولدت من ولدك ذكر كان ام انثى وبعبارة اخرى كل انثى ينتمي اليها نسبك بالولادة بواسطة او بغير واسطة
وانما عطف النسبة الجدة على الام مودنا بالمعابر بينهما مع ادراجها معها في عدد التبع بالنسبة على فائدة وهي ان الام التي اطلق الله تعالى
في محرماتها الابنة برأبها ذكرناه ما يشتمل الجدة ولكن اطلاقها على هذا المعنى يجازي لان الجدة لا يشتمل اسم الام حقيقة وكذا الاب لا يشتمل
يتناول الجد كك وان اريد به في هذا الباب ما يشتمل وانما كان اطلاقها على المعنى الام مجازا للوجود وعلامات المجازية فانه لا يناد
عند اطلاق اسم الاب الام الجد والجدة الى الذين يلحقان في ذم ذلك الى قرينة ويصح سلبه عن فقه هذا اني لجدتي هذه هي
لا جدتي وغير ذلك من علامات المجاز قد اوجع جميع بينهما مع اطلاق الام على ما يشتملها او مشد القول في البهنة فتمت واحدة من
التبع كما في الابنة ويراد بها ما يشتمل البهنة ان سفلت فضا بطها كل انثى ولدتها او ولدت من ولدها ذكر كان ام انثى بواسطة
او بغير واسطة وهذا المعنى ليس مرادنا عند الاطلاق في غير هذا الباب لما عرفت من ان اولاد البنات لا يدخلون في اسم الاولاد في
الوقت والوصية وغيرها ومثلهما لو وقف على نيابة فانه لا يدخل فيهن بنات البنات وكذا القول في بنات الاخ وبنات الاخ فانه
بين ههنا ما يشتمل السافرة مع عدم دخولهن في اطلاق اللفظ وكذا في العتات والخالات فانهم يطلقون حقيقة على اخوات الابن
الام ومجازا على اخوات الجد والجد وان علا والمحم منهن يشتمل الحقيقة المجازية وضابط المحرم من العتات كل انثى من اخوت ذكر ولدت
بواسطة او بغير واسطة وقد يكون من الام كاخات اب الام وضابط الحالة المحترمة كل انثى هاجت انثى ولدت بواسطة او بغير واسطة
قد يكون من جهة الاب كاخات ام الاب قد علم بذلك ان المراد بعلو العمة العمة الاب والام وعمة الجد فصاعدا ويعلو الحالة خاله
الام والاب حالة الجد وان علا واما عمة العمة فقد تكون محترمة لو كانت عمة القربة عمة لامية ولم ولا به لا نباح يكون اخوت جد
اب الاب فيكون محرم وقد لا تكون محترمة كما اذا كانت عمة القربة عمة الام لان عمتها محترمة تكون اخوت جد ام ابية واخوت زوج الام
لا محرم فاخوت زوج الجدة او في كذا القول في حالة الحالة فان الحالة العمة لو كانت حالة الاب والام فخالها محرم وعليه وان كانت حالة
اب خاصة والام فخالها لا محرم عليه لان حاله القربة تكون امرا فجد الام امرا فخالها تكون اخوت اميرة الجد واخوت اميرة الجد لا
محرم عليه وجلة الام من المحرم من جميع ما ذكره من النساء ما يشتمل الحقيقة والمجاز الا الاخ فانه لا يجازيها فاما ان تكون الامة
جارية على ما يشتمل المجاز والحقيقة عدة وهو الامر وان براد منها الحقيقة واستفيد المجاز من دليل اخر واعلم ان للفقه في ضبط
المحرمات بالنسبة عبارات احاديثها تفصيلية وهي ما ذكره المصنف والثانية اجمالية وهي اخبر منها وبما يحرم على الانسان اصوله وفصوله
وفصول لول اصوله واول فصل من كل ذي اصل بعد اول الاصول والامتهام بالنسبة الى الذكر والاباء بالنسبة الى الامهات
والفصول لبنات البنات والبنوت بالنسبة الى الامهات وفصول اول الاصول الاخوة بالنسبة الى البنات والافخوات للامهات واولاد الاخ والامهات
وان ترزوا واول فصل من كل ذي اصل بعد اول الاصول والاعمام والاخوال والخالات والثالثة انه يحرم على الانسان عدل الامة العمة كل قسم
والخولة فحرم على الرجل نساء القرابة مائة من دخل في اسم ولد العمة والخولة وعلى الانثى ذكور القرابة الا من دخل في اسم ولد العمة
والخولة وهذه اجود من الجميع لا يجرها ووضع المراهق قولهم مثلهم لما كان يحرم النكاح من احدا الطرفين يقتضي التحريم ايضا
من الطرف الاخر لا محالة كان المحرم يحرم الام وان علت على الولد وان نزل مقتضا التحريم الولد وان نزل على الام وان علت وكذا
القول في البواقي وهذا هو النكاح في تخصيص الله في الآية المحرمات على الرجال ولم يذكر العكس قوله النسبة لا خلاف بين العلماء
في ان النسبة يثبت بالنكاح الصحيح والمراد به الوطى المستحشع ولو في نفس الامر وان حرم بالعاض كالوطى في الحيض والاحرام وقيد
بنفس الامر مع عدم العلم بالاستحشاء ليدخل فيه من زوجة وكيلة او وليد لم يعلم به فوطى بقصد الزنا فانه لا يفتق في كون النكاح
شرعا وان لم يقدام عليه معتقدا حرمه والتحليل داخل فيه لانه ما اعتقد وعلك ويلحق به وطى البهنة والمراد به الوطى الذي
ليس بمشتمل مع عدم العلم بتجريمه فيدخل في وطى الصبي والمجنون والذليل وشبهه فيثبت به النسبة كالصحيح ولو اخصت البهنة باحد
الطرفين اخص من الولد الزنا وهو وطى المكلف عترة بالاصالة مع علم الخبر فلا يثبت به النسبة اجماعا ولكن هل يثبت به الخبر
المتعارف بالنسبة فحرم على الزان البهنة المحلقة من مائة كما يحرم على الزاينة المولود منها بالزنا قال المصنف الوجه انه يحرم لانه مولود من مائة

الثاني قوله لو طلق زوجته فوطئت بالشبهة فانت بغير طلاق سنة اشهر منوطه الثاني ولستة منوطه المطلق الحق بالطلاق لو كان
الثاني له اقل من ستة اشهر والمطلق اكثر من اقصى هذه الجملة لم يلحق بجدها وانما حمل ان يكون منها استخرج بالفتنة على تردد اشبهه انه
لثاني وحكم اللين تابع للنسب الثالث قوله لو انكر الولد ولا عن اشغى عن صاحب الفراش وكان اللين تابعاً ولو اقرب به بعد ذلك عاد
نسيه وان كان هو لا يرث
الولد متر

ما هو يسمي ولد الغن لان الولد في اللغة حيوان ينولد من نطفة اخرى من نوعه والاصل عدم النفل خصوصاً على القول بعدم ثبوت
الشبهة ويشكل بان المغبر ان كان هو صدق الولد لانه لم يثبت ثبوت باقي الاحكام المترتبة على الولد كإباحة النظر ونحوه على القريب وتحريم
حليلته وعدم الفود من الوالد بقتله وغير ذلك ان كان المغبر محجوباً به شرعاً فاللازم اشغاء الجميع بالنفيل غير واضح ولكن يظهر من
جماعته من علمائنا منهم العلامة في التذكرة وولده في الشرح وغيرهما ان التحريم لجماعي فيثبت بذلك وتبقى الاحكام الباقية على أصلها
وحيث لا يلحق نسباً ولا يسمي ولا يشرع الا يلحقه تلك الاحكام وبعبارة اخرى يشتر الحلاف في المسئلة الا انه ليس بصريح لان الخلاف
واقع بين المسلمين في التحريم فالشافعية لا يحرمونها نظراً لاشغائنا شرعاً والحنفية وافقوا في التحريم نظراً الى اللغة وانفق القول
على تحريم الولد على امة لو كان ذكراً وهو يؤيد تحريم الانثى على الأب لعدم الفرق والاقوى عدم ثبوت شيء من احكام النسب غير
التحريم فيه ما قد عرفت ولما اختلف بين التحريم والنظر بان الأصل يحريم النظر لسائر النساء الا الى من يثبت النسب الشرعي المؤيد
للتحليل بينها ولم يثبت وان حل النظر حكم شرعي فلا يثبت مع ذلك في سببه مثله وادعى التحريم لانه كان دخل الولد في قوله
حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم دخل في قوله نعم ولا يبدن زينتهن الا لبعولهن او آبائهن وبناتهن والاضاف ان القولين موافقان
والاجماع حكم اخر واما ما علم بين ادريس بن الحارث من ان المولود من الزنا كافراً فلا يلحق المسلم فبقي على أصل مردود منقوض بما لو تولد
من كافراً فانه يارثه القول بجملة المولود عنه قوله لو طلق لما بين سابقاً ان النسب يثبت بالنكاح الصحيح وبالبنية انبعاث ذكر مسئلة
يمكن فيها اجتماع الامرين ومضى اذا طلق زوجته فوطئت بالشبهة وانثى بولد فانه قد يمكن الحاقها بها لكون نكاحها معاً موجباً
لالحاق النسب انما قيد بالطلاق مع ان الحاقها بها ممكن بدونها كما اذا وطئ زوجته ثم وطئها اخر للشبهة فان الاقسام باق فيه
الا انه هنا لا يؤخر الخلاف المذكور في هذه لثبوت الفراش المحقق للنسب بخلاف صورة الفرض فان فراش الاول قد زال بالطلاق
فكان الثاني ارجح من هذا الوجه فيصور الخلاف الذي ياتي في تحريمه وموضع هذه المسئلة احكام الاولاد الآتية في اواخر الكتاب
لكن ذكرت هنا لتعلق احكام النسب بها كفلناه وخاصيتها يرجع الى اربع صور كذا اما ان يمكن لحق الولد بالاول خاصة او بالنساء
خاصة او يمكن الحاقها معاً او يعلم اشغائنا عنها معاً الاول ان ثلثه لافل من ستة اشهر منوطه الثاني ولا قضى المحل فادون
من وطئ الاول فهو المطلق قطعاً لان الفراش في المدة كلها منحصر فيها وقد اشغى الحاقه بالثاني لعدم مضيق مده يمكن ولا دونه
فبعين الاول الثاني ان ثلثه لستة اشهر فصاعداً الى اقصى المحل من وطئ الثاني ولزيادة عن اقصى المحل منوطه الاول فهو
يلحق بالثاني قطعاً لا مشاع الحاقه بالاول وهذه الصورة لم يذكرها المصنف ولا عذر في تركها لان الغرض يتعلق بكل من الوطن بل
حكم الثاني لخصي فكان النسبة عليه اولى الثالث ان ثلثه لافل من ستة اشهر من وطئ الثاني ولا اكثر من اقصى هذه الجملة منوطه
الاول فهو مشفق عنها فطعا لفقده شرط اللحق بولده منها الرابع ان ثلثه لستة اشهر فصاعداً الى مادون الاقصى منوطه الثاني
ولا اقصى من المحل فادون من وطئ الاول فولد من كل احد منها ممكن وقد اختلف في حكمه فاختار الشافعية فيه الصريح في اربعة
احكام لم يبركه امر مشكل من حيث انها فراش لكل منها وتولد منها ما يمكن فلا ترجيح واختار المصنف والاكثر الحكم به للثاني لان فراش
الاول قد زال وفراش الثاني ثابت فهو اولى من الزائل ولان صدق المشغى عليه من وجد فيه المعنى المشغى منه حاله اولى من
سبق مع المعارض للخلاف المشهور ان مع سبقه يكون مجازاً لا حقيقة وهذا اقوى اذ انفرد ذلك فلعلم ان كل من حكم بالحاق
الولد بغير تبعه اللين فيثبت عليه احكام الرضاع وغيره قوله لو انكر الاشكال في اشغاله الولد عنه باللعان ولا في تحريمه ان
كان نكاحاً على الملا عن مع دخوله بامه لا يتوار ببنية امته مدخول بها ولو لم يكن دخل بامها فمحمى تحريمها عليه وجهان لم يتعرض
اليهما المصنف وان كان اطلاق عبارته باشغائه يقتضي عدم التحريم ووجهها اشغائنا عنه شرعاً كثبت الممنوع بها وبهذه انها
لا تنسب اليه لغة ووجه التحريم لها غير مشقة عنه قطعاً وهذا الواقع في جابعد اللعان ورثته وفيه ان ذلك غير كاف في التحريم
فان النكاح الجوهري النسب لا يمكن تولدها عنه ولو ادعى كونها بنته قبل مع انها لا تحرم عليه قبل ذلك فيتنوع عليه وجوب
الفصاحص قبلها والحديث بعقدتها والقطع بمرقة ما لها وقبول شهادتها عليه ان منعنا من قبول شهادته الولد واستنصب
في التذكرة ثبوت هذه الاحكام لانه نفى نسبها باللعان فاشتقت توابعه واغتراف بعد ذلك لا يسقط ما ثبت عليه وهذا كان
الولد يرثه وهو لا يرث الولد ذلك دليل على عدم عود النسب وطء وانما العابد ارثه باعترافه لانه اقر ان في حقته ولم ينفذ في حق
الولاد ان انفرد ذلك فاللين تابع للولد فاذا اشغى عنه باللعان اشغى اللين عن الملا عن ابنته ولكن هل يعود لو اعترف ببركا
عاد الولد من وجهه لم يتعرض المصنف ولا غيره لذلك فيمكن ان يبق بعدم عود اللين لان النسب لم يعد كما قد رناه وانما اعدا ارثه من
الملا عن خاصته وذلك امر اخر ويحتمل ان يعود على حد عود الولد بمعنى انه يورث في الحكم بالنسبة الى الملا عن لا غير فلو ارتفع
من هذا اللين مرتفع وبقو الرضاع المحرم ثم ملك الملا عن مع اعترافه بالولد المنفرد عن عليه المرتفع اخذ المرافعة ويحتمل عود
اللين وطء لان اولاد الولد منه فرع النسب جاز ان يكون عدم ارث الملا عن منه مواخذة له على فعله فبعد ذلك من جملة موثق

قوله السبب الثاني الرضاع والنظر في شروطه واحكامه وانتشار الحر به بالرضاع يتوقف على شروط الاول ان يكون اللبن عن نكاح فلو رد
لم ينشأ حر من ذلك لو كان من قبله في نكاح البنت ثم ردد اشبهه تنبيه على النكاح الصحيح قوله ولو طلق الزوج وهو حامل منه او مرضع فارتفع
ولذا اشترط الحرمة كالوكانت في جماله وكذا الوتر وجب ودخلها الزوج الثاني وحملت اما لو انقطع ثم عاد في وقت يمكن ان يكون
للسبب الثاني كان له دون الاول ولو اتصل حتى تنقطع الحمل من الثاني مرة

الادب النسب فلا يتعدى حكمه الى غير قوله السبب الثاني اجمع على انما على انه يشترط في اللبن الحر في الرضاع ان يكون من امرئ عن نكاح والمراد
بهذا الوطى الصحيح فيدرج فيه الوطى بالعقد دائما ومنعته وملاكه بين ومافي معناه والثبوت داخل في هذا ما احتجوا بالذكر لثبوت النسب على الخلافة
فيها والحافها بالنكاح الصحيح في غيرها هو الاشراف بين الاصحاب لانه كما الصحيح في النسب اللبن تابع له وهو قولهم واثبتوا ذلك الذي ارضعتمكم خرج
عنه ما اجمع على خروجه اودل عليه دليل من خارج فيبقى الباقي وقوله من الرضاع ما يخرج من الرضاع ما يخرج من النسب قال ابن اديب
ان الشبهة لا تنشأ من ثبوت ذلك بل افضل قوى التحريم ثم قال في ذلك نظر فاعلم انما خلاصه يرجع الى تزوجه فيسقط ما ينشأ من النسب في حق
من ارضعها فان وقعت من الرجل والمرأة تعلق بها حكمه مع الحق الولد بها وان اخصت الشبهة باحد ما اخص حكم اللبن لانه تابع
للولد ولا خلاف في ان اللبن الحادث من الزنا لا ينشأ لان الزنا لا يخلق به النسب فيصح عبد الله بن سنان عن الصادق قال انما
عن لبن الفحل فقال هو ارضعت امرئك من لبنك ولبنك ولدك امرئ اخر فهو حر لم يخص لبن الفحل بما يحصل من امرئ فلا يكون ذلك الا
مع النكاح الصحيح ولبن النكاح يشبهه ان كان خارجا من ذلك فقد جاء من دليل اخر بخلاف الزنا ولا تعلق لبن لو دعي غير نكاح له بعد ب
نكاح الزنا سابقا الاعتبار شرعا فاللبن الحاصل عنه في حكم الصادر عن غير نكاح اذا انفرد ذلك فلا بد من كون صادر عن نكاح ان يحصل من
النكاح ولد فلا يكفي مجرد الوطى الصحيح في اعتبار اللبن لو فرض مدونه من غير ولد وقد نبه عليه في الخبر السابق وهل يشترط اتصال الولد لم
يكفي كونه حلا اختلف كلام العلامة في ذلك ففي المواعيد الكافي بالحمل وقطع بعدم اشراط الولادة وفي الخيرة لعن الولادة ولعله نظر الى ظاهر
رواية عبد الله بن سنان السابقة حيث قال لبن ولدك فانه لا يطلق عليه اسم الولد الا مع الوضع وفيه نظر ولعل الاكتفاء بالحمل اجدد
استفيد من قوله ان يكون اللبن صادرا عن نكاح انه لا حكم للبن البهية ولا للبن الرجل ولا للحمل فيشكل امره بتحريم نكاحه وكل ذلك
عندنا موضع وفاقنا ما خالف فيه بعض العامة بحكم بنشر الحرمة بجميع ذلك على اختلاف بينهم فيه وقد روى الاصحاب عن الباقر انه قال
لا يحرم الوضع اقل من رضاع يوم وليلة وخمس عشرة رضة متواليات من امرئ واحدة وفيه دلالة على نفي جميع ما اخرجهما وقريب منه
الخبر السابق واعلم ان قوله في وطى البنت اشبهه تنبيه على النكاح لا يخرج من نكاح لان النكاح الصحيح ما كان جائزا بالمعنى الاعم ونكاح الشبهة
من جملة افروده فلا وجه لثبوت النسب عليه وايضا فان المص شرط الكونه من نكاح وهو شامل للشبهة وان اريد بالصحيح كانه اراد بالنكاح الصحيح
كان من عقد او ملك ولا يجوز ان يراد بالنكاح في اول كلامه العقد كما هو معناه الحقيقي لان العقد غير كاف بل لا بد معه من الوطى ولا بد منه
مصلحة نكاح الملك والتحليل مع الحاف به اجماعا ويقع الزند في وطى البنت بعد مستحبا اجماعا بل المراد بالنكاح المطلق الصحيح وهو يشمل
الشبهة ونحو الشبهة من جملة افروده لينبذ على الخلاف فيها وكان حقدان يقول اشبهه انه ينشأ ونحوه قوله ولو طلق كان ما قبل الوضع للاول
وما بعده للسبب الثاني لما كان حكم اللبن تابعا للنكاح الصحيح فان انفرد كلامه في تبعيته وان تعذر بان طلق الزوج الاول ومات عنها وله
منها لبن او كانت حاملا منه فوضعت فصارت ذات لبن فقد يلحق بالاول حنا وقد يلحق بالثاني وقد يحمل الامر بين وتوضيحه بذكر صور
الاول ان يكون ارضاعها هذا اللبن قبل ان تنكح زوجها غير فاللبن للاول قطعا كالوكانت في جماله فيصير الولد منسوبيا بالرضاعة الى
المطلق واليتم كاهوين الرضعة ولا فرق بين ان ترضع في العدة وبعد ما ولا بين طول المدة وقصرها ولا بين ان ينقطع اللبن ثم يعود
مع حصول باقي الشرط لانه لم يحدث ما يحال اللبن عليه فهو على استمراره منسوب اليه لكن ان شرط كون الرضاع وولد الرضعة في الحولين
اعني كون الرضاع قبل الحولين من جنس الولادة والا فلا الثانية ان يكون الارضاع بعد ان تزوجت باخر ولم تنجس منه فوكانت تزوج و
زاد انفس لم انقطع ثم عاد الثانية ان يكون بعد الحمل من الثاني وقبل الولادة واللبن بحاله لم ينقطع ولم يحدث فيه زيادة فهو للاول
ايضا عملا بالاستصحاب حيث لم يجددنا فل قال في التذكرة ولا نعلم فيه خلافا وعلمنا مع ذلك بان اللبن كان للاول ولم يجددنا جعله
للسبب فيبقى الاول وهذا التعليل انما يتم لو شرطنا في اللبن كونه عن ولادة اما لو اكتفينا به بالحمل وان لم نضعه كما تقدم من مذهبه
لم يتم التعليل لجدد ما يمكن معه جعله للسبب نعم ما ذكرناه من التعليل اسلم من حيث الشك في كون ذلك قاطعا لما حققنا ثابت بالاستصحاب
فيبقى الاول على حكمه الى ان يعلم المراد وانما يلحق اللبن مع الحمل بصلح الحمل حيث لا يكون هناك معاوض اسبق منه الرابعة ان يكون بعد
الحمل من الثاني وقبل الوضع ولكن تجدد في اللبن زيادة يمكن استنادها الى الحمل من الثاني فاللبن للاول ايضا قطع به في التذكرة
استصحا بالما كان والحمل لا يزال ما علم استناده اليه والزيادة قد تحدث عن غير اجمال ونقل عن الشافعي في ذلك قولين احدهما
مثل قوله والاخر انه ان زاد بعد اربعين يوما من الحمل الثاني فهو لها عملا بالظاهر من ان الزيادة بسبب الحمل الثاني فيكون اللبن للزوج
وهذا قول موجه على القول بالاكتفاء بالحمل وان كان العمل على الاول الحافسة ان ينقطع اللبن عن الاول فقط اعني ان يعود
وقت يمكن ان يكون للسبب الثاني فقد قطع المص والاصحاب بانه يكون للسبب الثاني لانه لما انقطع ثم عاد كان سبب الحمل قاسمه ما اذا نزل
بعد الولادة وللشافعي قول له للاول ما لم تلد من الثاني مع لان الحمل لا يقتضي اللبن وانما يخلفه الله ثم للولد عند وجوده كالحاجة اليه
وهو عند الولد لا غذاء للحمل وقول اخر انه يكون لها مع انما انما الى حال قبله معه اللبن واقله اربعون يوما لان اللبن كان للاول فلما
عاد بعد ذلك فاعلم ان الاول رجع بسبب الحمل الثاني فكان مضافا اليه ما كان له لم ينقطع السادسة ان يكون الوضع قبل الثانية خاصة

الشرط الثاني الكيفية

قوله وهو ما انبت اللحم وشد العظم ولا حكم لما دون العشر الا في رواية شاذة وهل يحرم بالعشر فيه روايان احدهما انه لا يحرم وينشر الحرمه ان بلغ خمس عشرة وضعة مرة

خاصة نقل في النكحة الاجماع عن الكل سواء زاد ام لم يزد وانقطع ام اقبل لان لبن الاول انقطع بولادة الثاني فان خالفه المولود الى اللبن تمنع كونه لغیره واعلم انه على تقدير الحكم يكون اللبن الثاني في صورة من هذه الصور ويعبر في نشر الحرمه به ما يعبر في اصل الشرط فاذا كان الثاني محل الانفصال وحكم يكون اللبن له يسقط على ان لبن الحمل محل بغية نشر الحرمه لا وقد تقدم الكلام فيه فالمد كونهما محرمة فبذلك لا الاول والى الثاني يعبر في حكم ما تقدم من الشرط واعلم ان عبارة الكتاب منضمنة بحسب اطلاقها الحكم الصور والسكان العبادات فتمت اربع صور ولها الاولى والثانية يشتمل الثلثة التي بعدها الاخير فان منها بالمنطوق والاولى بالمفهوم فانه اذا حكم يكون اللبن للاول وان حملت من الثاني فكونه للاول انما محل بطريق واحد هو مفهوم الموافقة والخامسة والسادسة المذكوران في العبارة صرحا قولها وهو انفق احكامنا على ان مطلق الرضاع ومساها غير كاف في نشر الحرمه بل لابد من مقدار معين زائد على المسمى وهو قول جماعة من العلماء ثم قدره بثلاث تغذيات واحدة بالاشهر وهو ما انبت اللحم وشد العظم والثانية بالزمان وهو يوم وليلة والثالثة بالغذاء وهو سبعة ايام في كل واحد من هذه الاشياء فلو اقبل في الرضاع الاما انبت اللحم وشد العظم وعن النجاشي انه قال ان الرضا ما انبت اللحم وشد العظم والمرجع في هذا الامر الى قول اهل الخبرة كالتبيين في اربعين وتعتبر العدة والعدو لا نه اشادة والاشارة استصحابا لاجل السابق ان ينبت اللحم ويمكن جعله من باب الخبر فيكون الواحد مقتضى النصوص والغنائم اعبارا بجماع الوصفين وما اشدد العظم ونبات اللحم فلا يكفي احدهما في بعض عبارات الشهد ما يدل على الاجتهاد باحدهما وهو شاذ بل لا دليل عليه البناء في ذلك على نكاحها غير معلوم ولا حكم لما دون العشر الا في رواية شاذة وهل يحرم بالعشر فيه روايان احدهما انه لا يحرم وينشر الحرمه ان بلغ وضعة واحدة هذا هو التغذي الثاني وهو اعتبار عدد الرضعات وقد اختلفوا فيه بسبب اختلاف الروايات فذهب جماعة الى الكفاية بوضعة واحدة تلاءم خوف الولد اما بالصواب والوجوب لغو قولهم قوله ثم وانما انك الذي ارضعكم ولغاتكم من الرضا وهو بصدد بالقليل والكثير ليخرج على من يربى عن ابى الحسن م انه كتب اليه يسئله عما يحرم من الرضاع فكيف قيل وكثيره حرام وعن زيد بن علي بن ابي عمير انه قال الرضعة الواحدة كلما رضعت لاهل البيت اربعة ايام وروى العامة عن علي بن النخعي قال تحرم الرضعة ما يحرم الحولان والى هذا اشار المصنف بقوله لاحكم لما دون العشر الا في رواية شاذة وكانه اراد بشدة وذهابا من حيث العمل بمضمونها والا فانه في اصح ما في الباب مع رواية اخرى كما ستقف عليه وذهب اكثر الفقهاء الى ان الرضعات عشرة وضعات وذهب الشيخ واكثر المشايخ الى اعتبار خمس عشرة وضعة في كل واحد من هذه الاشياء ثانيا اجماع الاولين عموم الاية خرج ما دون العشر بالاجماع نظر الى عدم الاعتداد بالجملة معلوم النسب فيبقى الباقي وقوله لا يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب الذي يربى كذا ذكره في حجة الفضيل بن يسار عن الباقر قال لا يحرم من الرضاع الا المحجور قال قلت ما المحجور قال من تربى او ظهر نسبا او امة فتشترى ثم ترضع عشر رضعات بروى الصحيح بنام وحشة حمادة عثمان عن الصادق قال لا يحرم من الرضاع الا ما انبت اللحم والدم ونحوه عن عبد الله بن سنان ع ثم يقول الذي ينبت اللحم والدم عشر رضعات وروى عن ابن عمر بن يزيد في الوثوق قال سئل الصادق عن الغلام يرضعه الرضعة والثنتين فقال لا يحرم فحدث عليه حتى اكل عشر رضعات قال اذا كانت منفردة فلا وهو يدل بمضمونها على التحريم مع عدم التفرقة ومثله رواية هادون بن مسلم عن ابي عبد الله قال لا يحرم من الرضاع الا ما شد العظم وانبت اللحم فاما الرضعة والرضعتان والثلث حتى يبلغ عشر الا ان منفردا فلا يرضع وانما هو في قول الاكثر فيكون راجحا لا مشاعا العمل بالمخرج حجة الشيخ والمصنف ومن تبعها من المشايخ رواية زياد بن صوفة قال قلت لابي جعفر هل الرضا حلت بوضعة واحدة فقال لا يحرم من الرضاع اقل من يوم وليلة واكثر من عشرة رضعات مثل البان من امة واحدة من لبن فحل واحد لم يفصل بينها بوضعة امة غيرها ولو ان امة ارضعت غلاما عشر رضعات من لبن فحل واحد ارضعت امة اخرى من لبن فحل اخر عشر رضعات لم يحرم نكاحها وهذه فاصلة على الطم وفاقية للقول الآخر ويشاد كها في بقية اية حجة علي بن ابي عمير عن الصادق قال قلت ما يحرم من الرضاع قال ما انبت اللحم وشد العظم قلت فحرم عشر رضعات قال لا انها لا ينبت اللحم ولا شد العظم وهو ثقة عبيد بن زياد ع قال سمعت يقول عشر رضعات لا يحرم شيئا ولا اية اصل الا الاباحة واستصحابا لهذا الضميمة في الفرقين وفي كل منها نظر اما جملة الاول فلا يثبت كاختصاصه فها دون العشر وبما تم كل خصص فها دون الخمس عشرة وبما ان العشر ومنهم المرجع باستنبطه ومثله القول في الخبر وتخصيصها بالاجماع ثم تحقق الخلاف من الفقهاء والحديث معلومية النسب كذا في الكلا عليه فاسلف امارا في الفضيل بن يسار فلا تم صحتها لان في طريقها محمد بن سنان وقد ضعف الشيخ والنجاشي وابن الغضائري وقال انه قال لا يثبت البه وروى الكشي في قد جامعها وقال الفضل بن شاذان من الكذا بين المشهورين ان ابن سنان اوقف من الفتح غير ذلك وح فلا عذر للعلامة في قوله في النكاح انه بين زحمان قوله في كتاب الرجال واي حمان يحصل مع فحل هو كذا والاكابر الذين هم عمدة الطائفة في تغذي الرجال مع انه ذكر في الخلاصة ما نقلناه وزيادة ونقل عن العبد انه ثقة ثم اخذ النوفلي في امره ولا وجه للتوقف لان الجاذب مقدم مع الشاوي فكيف من ذكرناه ومع ذلك فالرواية مختلفة لا نقاط فاسد المصنف في ذكره الظاهر اما الاختلاف فروي

لا تقدم

قوله أو رضع يوماً ليلة مرة

كما تقدم وردها الشيخ بصيغة قال لا يحرم من الرضاع إلا المجرورة أو حارم أو طهر ثم رضع عشر رضعات بروى الصبر وبما والصدوق وردها
 بعد ذلك قوله ثم يرضع عشر رضعات الخ وأما فساد الخبر فلا يصح على أن المضعفة التي يرضعها الحرة لا تحصى خبر ذكره غيره فحين لا
 الشريعة خارجة عن الحرة في الأول مع أن رضاعها لا يشترط إجماع الرواية الأولى جعل المجرورة صفة للرضاع ثم تسمى بالثنية والثالثة
 وفي الثانية جعله صفة لادنية معانها الحارم والضرف فكون في اللحم ولم يشترط في النظر الاستيعاب فيمثل المجرورة في الأول بمساها بالثنية
 فخرجت المجرورة وأما كونها مرة في الظاهر فظهر ما قرناه من الحصة الذي لا يبرأ على ظاهره مع اختلافه في نفسه وضافة إلى قوله بروى الصبر
 وبما فإن نومه ليس بشرط إجماع أو كانه جعله كناية عن شبعه أما استناده إلى الروايات التي دللت على اعتبار ثبات اللحم وشدة العظم فهي
 مسلمة مع ما فيها من الخبر الذي لا يبرأ ظاهره ويقع عليهم إنبات أن العشر يجب ذلك وأقوى ما يبرأ به عليه ما ذكره من صحيح عياض بن زرار
 وفي ذلك لا نظر من حيث السند والمتن أما السند فإن في طريقه على الحكم وهو مشترك بين الثقة وغيره فاطلاق الخبر عليه في مجال المنع كما
 استفناه مراراً وأما المتن ففيه أنه نسب لكون العشر بهذا ذلك في غير مؤذنا بعدم اختياره وفي غيره ما يدل عليه فإن السائل لما فهم منه
 عدم إرادته قال في مثل خبر عشر رضعات فقال يع ذا وقال ما يحرم من النسب فهو محرم من الرضاع فلو كان حكم المشرقة لا نسباً لغيره بل
 كان يحكم به من غير نسبة ومع ذلك اعترض عنه ولان جواب لا دخل في المطر ولهذا إذا يؤخذ بغيره بعدم الخبر بالثنية رضعات عكس ما قلنا
 ثم هي معارضة بما رواه عبد بن زرار هذا الخبر لا عبد الله قال سمعته يقول عشر رضعات لا تحرم شيئاً أو رواه عبد الله بن بكير عنه ثم قال
 سمعته يقول عشر رضعات لا تحرم وكلاهما من الوثوق ويصحح على بن رباب المصحة بأن العشر رضعات لا تثبت اللحم ولا تشد العظم في الجوف
 ما في الباب وأما رواية عمر بن يزيد فمع قطع النظر عن سندها النادر من حيث المنع وهو ضعيف عند الجماعة وغيرهم من المحققين وسئل
 الكلام في رواية هارون بن مسلم ويزيد لها مضطرة الاستناد فان هرون بن مسلم مع كونه من أهل الجبر والتبعية كان متصفاً عليه نازلة
 رواها عن ابن عبد الله بلا واسطة وأخرى رواها عنه بواسطة سعد بن زباد الصبي ومثل هذا يقطع اعتبار الرواية لو كان لها دلالة ولو
 أما الاستدلال عليه بالأحياء فمع تسليم كونه مرجحاً عند تعارض الأدلة لا يتم مطلقاً بل قد يكون الأحياء في الجانب الآخر كما لو عند
 على صغر خبر هذا الوصف أو وثقت من كل مكان فإن الأحياء القول بعدم التحريم من جهة استحسانها للمهر ونحوه من حقوق الزوجية وأما
 دعوى كونه قول الأكره فذكره في المختلف وعكسه التذكرة فجعل المشهور هو القول الآخر ووجهه والخان التهم والكثرة إضافة
 من المتقدمين على الأول ومن المتأخرين على الثاني وأما جهة القول الآخر ففيها ضعف وإنبه زياد بن سودة التي ليس في الباب غيرها
 والأعلى اعتبار الخبرين في طريقهما عاردين موسى حال في العزيمة معلوم ثم هي معارضة برواية عمر بن يزيد قال سمعت أبا عبد الله
 يقول خمس عشر رضعة لا تحرم وحملها الشيخ على ما لو كن منفقات والخان مثلاً هذه الأخبار المناقضة الواهية الاستناد لا يلتفت
 إليها من الجانبين ومقتضى اعتبار ذلك فلا يبرأ من ذلك كله أصح سنداً من رواية علي بن مزباد الذي دللنا على أن العشر لا تحرم وفيها مع صحة
 السند التعليل بأن العشر لا تثبت اللحم ولا تشد العظم والخبر المثل مرجح على غير معتد التماس فقط بها اعتبار كل ما دل على الإكفاء بالعشر وتغير
 القول بالتحريم عشرة وإن لم يعتد بولته إلا في مثل ما فوفه ولا ما ينبه وبين العشر يبقى ما دل على التحريم عشرة شامداً وإن لم يكن أصلاً وبقي
 في الباب من الصحيح رواية ابن الجهم الدالة على التحريم بقليلة وكثيره ويجب تخصيصها بما يفرق العشر جفاً بينها وبين هذه الرواية التي في
 مرتبتها ثم ليس فوق العشر ما يجوز القول عليه غير العشر عشرة بالأجاء فنعين وهذا الضم ما ينبغي تحقيقه في هذا المثل وبقي في الباب
 أخبار شاذة تدل على اعتبار الرضاع سنه سنين لا يقول عليها بأجاء قوله أو رضع هذا هو التقدير الثالث وهو اختياره بالزمان
 من غير نظر إلى العدد ولا إلى النسب وهو المختص من الآخرين وقد تقدم في رواية زياد بن سودة مطلقاً عليه لكن قد عرفت حالها وبطلان
 من المتن والأكثر أن هذه الثلاثة أصول براسها لا يتقيد أحدها بالآخر بل يحصل كفي الحكم فإذا رضع يوماً ليلة بحيث يكون راباً في
 جميع الوقت كفي وإن لم يتم العدد وهو مختلف باختلاف الأول وكثيراً منهم من لا يبلغ في اليوم والليلة مقدار العدد المعتبر ومنهم من يحتاج
 إلى أن يدور بها كان المتوسط يائق على العدد تغيراً أو قد ظهر من الروايات أن ثبات اللحم وشدة العظم يحصل مثل ذلك أيضاً والأصول الثلاثة
 متفادية ولهذا جعلها الشارع مناهضاً من غير أن يتقيد أحدها بالآخر وقال الشيخ في ط أن الأصل هو العدد والباقيان إنما يعتبران عند
 عدم اعتبارهما وفي التذكرة أن اليوم والليلة لا يثبت العدد ومع ذلك لا يستلزم الاستثناء بأحدهما عن الآخر مطلقاً بل عند
 يتحقق حصول المدد بدون العدد كما إذا اكتفى به دون العدد فيها وقد يغفر معها إلى العدد كما إذا ظم بين الرضعات طعاماً فإن
 اعتبار اليوم والليلة يسقط دون العدد لما سفي من أن الفصل بالطعام لا يفتح في العدد وأما اعتبار شدة العظم وثبات اللحم
 فانفكاك عنها ظاهر يجوز حصول بدون كل منهما لكن ظهور الخبرين في الإطلاء عليه يخص بالولد من أهل الخبرة بعد الواحد فلا
 كانت فائدة قليلة وإن كان دليلاً أقوى من أخويه ومع الشك يتعاضد الأصل والأحياء كغرضها في العدد وثبات الأحياء
 المخرج من خلاف جميع أصنافاً أن لا يشيع الولد من رضاع الأجنبية أن أربد السلامة من الخبر ولو مرة واحدة للخبر من خلاف ابن
 الجهم ودرواية ومع ذلك لا يسلم من خلاف جميع مذهب المسلمين فذهب جميع من العامة إلى الإكفاء منه تمامه وقد رده بعضهم بمشدد

قوله وبعض في الرضعات المذكورة ثلثة ان تكون الرضعة كاملة وان تكون الرضعات مؤلفة وان يرتفع من الثدي قوله ويرجع في تغذية الرضعة الى العرف وقيل ان يروي الصبي صدر من قبل نفسه قوله ولو انتم الثدي ثم لفظه وعاد فان كان اعرض ولا في رضة وان كان لا يثبت الاخر كما لا يثبت في الكلى رضة ولو منع قبل استكمال الرضعة لم يعتبر في العدد قوله ولا بد من توالي الرضعات بمعنى ان المنة الواحدة تنفرد باكلها فلو رضع من واحدة بعض العدد ثم رضع من اخرى بطل حكم الاول ولو شارب عليه

بمقدار ما ينظر الصيام وادعى لاجماع اهل العلم قوله ويعتبر هذه القيود الثلاثة انما تعتبر في الرضعات بالنسبة الى العدد اما غير من الثديين فمنها ما يعتبر فيه مطلقا وهو الارضاع من الثدي ومنها ما يعتبر في التقدير الزماني ومن النسوى وهو توالي الرضعات فان المغيرة رضاع اليوم والليلة كون مجموع غذاء الولد في ذلك الوقت من اللبن بحيث كفا احتاج اليه يحد وهل المغيرة مع ذلك حصول العدد بشرطه كيف انقضى بغيره مع صحة مزاج الولد وحسن نظره الفائدة لو كان مرضيا ورضاعه قليل الكمية وحصل العدد المغيرة بحيث كان متوقفا في جميعها بحسب حاله في الاول يكفي ذلك في شتر الحرة على ما لا خلاف انما هو على الثاني بغير الكمية مقدار ما ينشأول صحيح المزاج حلا على العود والوجه الثاني ان في التقدير الزماني وما وقف فيه على شيء يعتد به قوله ويرجع وجه الاول في الرضعة مطلقا في كلام الشارع فيرجع فيها الى العرف كما هو المرجح في كل لفظ لم يعين له الشارع هذا مضبوطا وقيل جدا ان يروي والمراد الولد مطلقا ويصدق اي يصرف من قبل نفسه والقولان الشيخ وهما في الحقيقة قول واحد لان ما ذكره فانيا ما يدل عليه العرف ولا يدل على غيره واما الاختلاف في العبارة وقد جمع بينهما في المذكرة فقال ان المرجح في الكناية الى العرف ثم قال ان الرضعة الصبي وقطع قطعا بينهما باختياره واعرض عن ارض من اللبن كان ذلك رضة فجعل العبارة بين معاد واحد وقد فصل بينهما بينهما بقيل وكذا العبارة في عدد وستر نظر الى الشك في نشأ بينهما مضبوطا وكلام الشيخ في ليس فيها ما ينافي اتحادها لانه قال والمرجع في ذلك الى العرف ما لا جدله في الشرع ولا في اللغة يرجع فيه الى العرف فخرجت احبابا في هذا الرضعة بما يروي الصبي منه ويسمى هذه العبارة هي مستند الجاهل في جعلها اقوالين وليست بدالة على ذلك وبما تركت الحكاية بقيل على التنبية على اختلاف العبارة في ضبطها لا في انه قول مستقل قوله ولو انتم هذا المقدم هذا منفرج على الضابط في كناية الرضعة فان الولد اذا قطع باختياره واعرض عن ارض من اللبن تحققت الكناية على التقديرين وان قطع لا يثبت الاغراض بل للتفسير والالتفات الى ملاعبه للاشغال من ثدي الى اخر او قطعت عليه الرضعة او لفظ الثدي ثم عاد في الحال الى الالتفات او تخلل نوم خفيف ونحو ذلك كان الكل رضة واحدة واذا منع قبل استكمال الرضعة لم يعتبر في العدد فقد الكناية بمغبتها وللشافعية وجوبها اذا قطعت عليه الرضعة ان بعد الرضعات يتعدده نظر الى انه لو حلف انك اليوم الا اكله واحدة فاستدام الاكل من اول النهار الى اخره لم يحسب وان اكل وقطع قطعا بينهما ثم عاد الى الحث ولما كان المرجح في كناية الرضعة الى احد الامرين سقط هذا التفصيل وما ذكره من المثال في الخالف والمرجع في وحدة الاكلة ونحوها الى العرف اية فلا فرق بين الامرين قوله لا بد لا يثبت في اعتبار التوالف في الرضعات المغيرة في الشرب لا اعتبارا بهما اما اشارة اليه لانه بقوله بمعنى ان المنة الواحدة تنفرد باكلها فلو رضع بعض العدد من امته واكله من اخرى لم يشر الحرة مطلقا فثبت في المذكرة الى علمنا اجمع واستدل بقول الباقر في المذهب السابق لا يجر الرضاع اكل من رضاع يوم وليلة او خمس عشرة رضة من ثديين من امته واحدة من لبن فحل واحد لم يفصل بينهما رضة امته غيرهما ولو ان امته ارضعت غلاما او جارية عشرة رضعات من لبن فحل واحد وارضعت امته اخرى من لبن فحل اخر عشرة رضعات لم يحجر نكاحها وهذه الرواية خاصة على المذهب الا انك قد عرفت ما في سندها من الاشكال ولعل الغرض من اجماع المدعي ابي علي ما فيه وقد خالف في ذلك العامة كافر فلم يعتبر الرضعة بل اتحاد الفعل والاصل وعموم اكله الرضاع يقتضيه تخصيصها باشتراط اتحاد الرضعة يحتاج الى دليل صالح والرواية ليست بحجة ثم اتاه على الخالف فظا ولما علمنا فلضعف السند ومن لم يعتبرها الاكثر في اشتراط كون العدد عشرة نظر الى ذلك فيبقى الاحتياج الى المحقق اجماع وجهه بفرع على ذلك ما لو شارب عليه عدة نساء فحل واحد حتى اكمل العدد العشرة فانه لا يشر الحرة بين الرضيع والنسوة ولا يثبت وبين صاحب اللبن ماله بكل من واحد ثم العدد ولا فلا يصير صاحب اللبن ابا ولا ابو جد ولا الرضعة اما ولو لم يعتبر اتحاد الرضعة فارضعة جماعة من نسوة رجل واحد وامامة بحيث تم العدد بمجتمعت بكل واحد لم يضر واحدة منهن ماله لعدم ارضاع واحدة منهن ما يشر بينهما وبينه وفي جبره في صاحب اللبن ابا فلو ان لم احداهما عدم تحقق الابوة كما اختاره علماء الا ابو في فرع الامومة وحيث شئت الثاني صيرورته ابا لان جميع اللبن له فكان كما لو احدث الرضعة والزوجات ظروف يمنع من فرعها الا ابو بل ملازمها لها بل يمكن تحقيق الامومة خاصة والابوة خاصة في الرضاع كالنسب على هذا فلو فرض كون الرضيع زوجة صغيرة لصاحب اللبن انسخ نكاحها ومنه ولكن يحجر عليه لو كان ذكر الامتهن موطوءا لبيه والجمعة الثانية للتوالي ان يقع العدد المغيرة المنة من التوالف بحيث لا يفصل بينه وبين رضاع اخرى وان اكملت الاولى العدد واليه الاشارة بقوله فلو رضع من واحدة بعض العدد ثم رضع من اخرى بطل حكم الاول فانه شامل لما لو اتم العدد من الاولى ومن الباقيات الا ان تغير على قوله بمعنى ان المنة الواحدة باكلها لا يجر من قصور لا يمنع من تحلل ارضاع غيرها اكلها العدد قد فصلت انفراد الواحدة باكلها وتوالي هذا المعنى الثاني الذي خرج به رد وبالجملة فعبارة المعصاة عن ناديتها معاذ اعرفت ذلك فلا خلاف في اعتبار التوالي بهذا المعنى ايضا في تحقق العدد واما الخلاف في معناه مع الاتفاق على انه ليس المراد به ان لا يفصل بينهما بشئ اشد من الفصل بينهما باكل ولو شرب لم يقدح في التوالي قطعا وكذا لا يقدح فيه شرب اللبن بغير رضاع واما يقطع التوالف من غيرها القولة في الرواية السابقة لم يفصل بينهما رضة امته اخرى فيقبل

الاقتضاء

قوله ولا بد من رضاعه من الثدي في قول شمسودن تحقيفا المستمى الارضاع فلو وجب في حلقه او وصل الى جوفه بجنفة وما شاكلها لم ينشركذا الوجهين فاكله جنبا قوله وكذا يجب ان يكون اللبن حيا له فلو مزج بالثدي في فم الصبي مابع ورضع فامزج حتى خرج عن كونه لبنا لم ينشركذا

قوله ولا بد من رضاعه من الثدي في قول شمسودن تحقيفا المستمى الارضاع فلو وجب في حلقه او وصل الى جوفه بجنفة وما شاكلها لم ينشركذا الوجهين فاكله جنبا قوله وكذا يجب ان يكون اللبن حيا له فلو مزج بالثدي في فم الصبي مابع ورضع فامزج حتى خرج عن كونه لبنا لم ينشركذا

الارضاع من غيرها فادح فيه وهو الذي صح به العلامة في عدم فقال لا يشترط عدم تحلل الماكول والشرب بين الرضعات بل عدم تحللها وان كان اقل من رضة ووجه صدق الغير في ذلك وقيل لا يتحقق الفصل الا برضة تامة وبه قطع في النكاح فقال في نفسه القول ان لا يفصل رضاع امرئ بغير رضاعه فاما فلو ارضع من واحدة رضة تامة ثم اغذى بالاكل او مشرو وجوب رضة غير تامة من امرئ آخر ثم ارضع الاول رضة تامة ثم اغذى بالاكل او مشرو رضة غير تامة وهذا خمس عشرة مرة في الشهر الحرام بين الرضعات الاولى والاربع من الرضعة الثانية لفقد الشرط فيها وفي قوله في الرواية المفردة لم يقبل بينها رضة امرئ غيرهما ما يشهد بذلك فان ظاهر الاقوال الرضعة محمولة على الكمال وهذا محل قولهم عشر رضعات وخمس عشرة رضة على الكمال مع احتمال ان يراد بها ما لها لغة فيكون دلالة القول الاول وقول المصنف ثم رضع من اخرى بطرح الحكم الاول بميل الى القول الاول لان اصل الفعل يقتضي بالقليل ومن الرضعة المطلقة عبارة الشيخ في مثل عبارة المصنف وبقي ان يكون العمل على ذلك وكما يفرح هذا في قول العبد المصنف فكذا يفرح بما يعبر عن الرضاع في اليوم والليلة بل يفرح هنا تناول الماكول بغير تحلل في العدم والاعتماد على بياننا للحم وشد العظم فالعبد استنادا الى الرضاع وان تحلل غيره من الرضعات اهل الخبرة بانسابها اليه قوله ولا بد ان لا يخلطه لاهل من اصحابنا غير ابن الجني في اشرط الارضاع من الثدي في تحقيره حكمه لان الغنوم من الرضاع المستفاد من الكناية والسنه هو ذلك فيقول من الغنم الثدي وتناول منه اللبن انه ارضع ولا بد من شرب من غيره او تضع وهذا امر شائع ذائع واقع في الناس يشربون اللبن ذابا ولا يوق لهم ارضعوا اليها ثم ورح فلا يتنازلوا الرضاع من قوله نعم وانما حكم الاله ارضعكم وغيره ويدخل تناول اللبن بغيره في عموم داخل لكم ما وراء ذلك وفي رواية زرارة عن الصادق لا يجوز من الرضاع الا ما ارضعنا من ثدي واحد وهو قصر في الباب وان كان ظاهرا وغيره او قد تقدم النقل عن ابن الجني انه اعبره بالوجود ونقل في الخ وجماعه عن الشيخ في طوالموجود فيه في ازيد من عشرة مواضع انه لا اعتبار به ووافق ابن الجني على ذلك جماعة من العامة استنادا الى الغاية المطلوبة من الرضاع وهو اثبات اللحم واشتداد العظم وهي حاصلة بالوجود كما يحصل بالرضاع ولا يشترط ان يصل الى الجوف كما يصل بالارضاع فيجب ان يساوي به في التحريم وبالجمله فخرج استنادهم الى قياس الوجود على الامتناع من الثدي في شربها في العلة المستنبطة او المسمى بها في قول النبي لا رضاع الا ما اشتد العظم وان ثبت اللحم فيخرج النزاع معهم الى منع القياس وطواختلافه في المنازع الى منع صدق الرضاغة والارضاع هذا الفعل كاهو المشهور في جوابهم وحال العامة في القياس معلوم وابن الجني يدور فيهم عليه اما ما اتجه به لابن الجني في المخ من قول الصادق في صحته جميل بن دراج اذا رضع الرجل من لبن امرأه حرم عليه كل شيء من ولدها ودعي ان ذلك يصدق مع الوجود فينشد للقطع بان الرضاع نفسا لا يتحقق بذلك وافق ابن الجني بالسنة ولم يذكر الدليل عليه بالرواية المذكورة فقال في كتابه الاحكام في اختلاف الرواية من الوجهين جميعا في هذا الرضاع المحرم وعن الوجهين طريق العامة والخاصة وهو كبر ما يستدل في كتابه بالوجهين فالان الذي اوجبه الفقه عندنا واحتياط المصلحة ان كل اوقع عليه اسم رضة وهو ما ملأه بطن الصبي اما بالصل او بالوجود محرم للتحكم هذه معارضة خالصة عن الاستدلال بالرواية المذكورة وانما اتجه الى العلامة بما رآه مناسبا له كما هو شأنه في الاحتجاج لكثير الاقوال فانه ينظر ما يثبتها عند من الروايات ولو لم يكن القابل ذكر تلك الروايات واستدلوا علم ان نسبة المنة اشرط الارضاع من الثدي الى قول مشهور يشترط فيه انه لا يخلطه لاهل من اصحابنا غير ابن الجني في اشرط الارضاع على البطل في قول ابن الجني وبجوابه قرأته وجرمنا المفعول مخفف اللحم وهو ان يصب في الحلق حتى يصل الى الجوف والتحفة ان يوصل الى البطن من الدبر والمراد بما شاكلها اشارة الى البطن من شيء من المناقاة العارضة او بالسحوط ولو الى الدماغ كما يفعله بعض العامة من ان الدماغ جوف للثدي كالمعدة وهذا يستعظمون بالادهان الطبية الى الدماغ فينفذ الى العروق ويستعملها كالاطعمة في المعدة بل يزل ان الحاصل في الدماغ ينزل الى المعدة في عروق متصلة فلذلك ذهب جميع مناهي الى انه ينشركذا وجازعنا على خلافه واما الشفاة الحكم اذا جبن اللبن فاولى ثم وجب عن اسم اللبن المفسد للقياس على تقدير تناول اللبن بغير الارضاع وبعض مخالفا في الوجود من اللبن وافقتا في الجبن والباقيون على ابقاء حكمه نظر الالة قوله كذا لانه مع المزج لا يتحقق كون تمام الرضعة من اللبن ولا يثبت اللحم واشتداد العظم بميل به وبالحليط ولا فرق بين كون اللبن غالبا او قليلا ولا بين مزجه بجماد كالذي قد ثبت السكر وما يعلو كلالا واللين ولا بين ان يكون مستهلكا وغيره تمامه لا يشترط الجميع في المعنى وخالف فيه جميع العامة وان اختلفوا في التفصيل قوله ولو لم يشهدوا بين الاصحاب حتى لم ينفصل احدهما فلا ينفصل في نشر الحرمة بالارضاع كون الرضعة فلو ارضع الصبي من ثدي ميتة ولو في بعض الرضعات كالأرضع مادون العدة واحدة وهي حية ثم اكلها ميتة لم ينشركذا قوله ثم واما ما كنتم اللاني ارضعكم والطاهر الالة كونهما مباشرة للرضاع والميتة لثبت كذا فيدخل في عموم قوله نعم ولعل لكم ما وراء ذلك ولان الاصل الاية الى ان يثبت الربيل ولما استدل المصنف بوجوبها بالوثق عن الاحكام فحق البينة فتوجب ان الرضاع الفعني لنشر الحرمة يتعلق حكمه بالرضعة لكونها اما بالمرضع وبالفعل ولما خرجت الميتة عن الخاف الاحكام بها كان لبنا غير مؤثر لانه لو اشرها لشرها الحرمة لان احكامه متلازمة فلا تخلف فيها دل اشقاء اللان على اشقاء الملام فكانت كالبيبة ولا يخ من نظر لان الحكم المشرع على الحرمة لا يشترط تعلقه بجميع ما ذكر بل الرضاع سبب لنشر الحرمة وجماعه السبب

قوله ان يكون في الحولين راعي لك في الموضع لقوله لا رضاع بعد فطام وهل يرعى في ولد المرضعة الاصغر لا يعتبر
قوله ان يكون اللبن لفلان واحد فلو ارضعت بلبن فلان واحد مائة حرم بعضهم على بعض كذا لو نكح الفحل عشرة ارضعت
كل واحد واحد اكثر حرم النكاح بينهم جميعا ولو ارضعت اثنين بلبن فلان واحد مائة حرم النكاح بينهما وبينه واما اخرى

السبب عن قصبه لفقد شرط او وجود مانع وهو هنا موجود في الام فلا يفتح في سببه السبب كما يخلف في جانب الفحل لو فرض موته قبل الرضاع
او اتمامه فان الحكم لا يتعلق به بموته لفقد شرط التكليف وهو الحية والفرق بينهما وبين البهية طهانه يصدر عليها اسم الامومة
فيدخل في امهاتكم الا ان ارضعتكم بخلاف البهية وبقي ما ذكر في الاستدلال بالاية من اقصائها استناد الفعل اليها مع كونها مباشرة
وهو منقذ عن المشقة ان ذلك ان كان ظاهر الآية الا ان الفصل الا الرضاع وفعله من المرضعة غير شرط اجاء ابل لوسعي اليها الولد
وعى نائمة او نائم تدبها وهي غافلة فقد تحقق الحكم وشيئا في رضاع الزوجة الصغيرة من الكبر ما يبينه عليه ثم لو سلم عدم صدق الارضا
فقد تحقق الرضاع لانه عبارة عن مص اللبن من الثدي فدخل في عموم قوله يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب هنا بظهر وجه
تردد المص واستدل بانه بان المقام من الالفاظ الواردة في تحريم الرضاع هو الرضاع من المرأة الحية في كون ذلك هو المتبادر مط
نظروا بان اللبن نجس قبل انفصاله لانه في معناه نجس وبانه لبن من ليس في محل الولادة فلم يتغير الحكم كلب الرجل وبانه لبن حرام
قبل انفصاله فلا يتعلق به الاحكام كالمفصل من الرجل وفي الكل نظر واضح اذ لا دليل على اعتبار طهانه حتى لو عرض له الفحاشة قبل
وصوله الى الرحم الصبي لم يوثر للعموم والفرق بينه وبين لبن الرجل من حيث اختصاصه بالامهات في الآية وبالمرأة في الاخبار قوله
ان يكون لا خلاف بين اصحابنا في انه يشترط في الولد المرتضع ان يكون له دون الحولين وان بكل عدد الرضعات باسرها في الفحاشة
والوالدان برضعت اولاده من حولين كاملين لمن اراد ان يتم الرضا جعل تمام الرضا في الحولين وقوله وفصل في علمين وغيره
انه قال لا رضاع الا ما كان في الحولين وقال ايضا لا رضاع بعد فصل لقوله الصادق لا رضاع بعد فطام قلت جعلت فداك وما الفطام
قال الحولين اللذين قال الله تعالى وهذا هو الحديث الذي ذكره المصنف شاهد وان كان الاصطلاح على ان قوله عند الاطلاق محمول على
البقي لكن المخصص هنا لفظ الحديث انه لا يراد بهذا اللفظ الا عن الصادق ولا فرق بين ان يقطم قبل الرضاع في الحولين وعدمه عند
فلو قطم ثم ارضع حصل التحريم كما انه لو لم يقطم حتى تجاوز الحولين ثم ارضع بعد ما قبل الفطام لم يثبت التحريم والمعتبر في الحولين الالهة
ولو انكر الشهر الاول اعبر ثلثة عشر شهرا ولا هنة واكل النكاح بعد من الشهر الخامس والعشرين كغيره من الاجمال على الاخرى وبجست استثناء
الحولين من جن انفصال مجموع الولد وهذا كله في المرتضع واما ولد المرضعة وهو الذي حصل اللبن من وكادته قبل بشرط كونه ابنة
في الحولين حين ارضاع الولد الاخر بحيث لا يقع شيء من الرضعات فيما بعد ما قولان احدهما الا شرط ظاهر قوله لا رضاع بعد فطام
فانه نكرة في سياق النفي فيتناول بعمومه ولد المرضعة والثاني عدمه لعموم قوله نعم وامهاتكم اللاتي ارضعتكم خرج منه ما اجمع على
اعتباره فيبقى الباقي وان المبادر من قوله لا رضاع بعد فطام المرتضع المبحث عنه لا فطام ولد المرضعة لعدم مدخلية في البحث
فيكون الكلام فيه وعدم الا شرط اقوى تمسكا باصالة عدم الا شرط حيث وقع الشك فيرفع ما ذكره المصنف واضح قوله ان يكون
المشهور بين اصحابنا انه يشترط في الرضاع الحريم ان يكون اللبن الفحل واحد بل ادعى عليه في التذكرة الاجماع وهذا الشرط يشمل امرين
احدهما اتحاد الفحل في اللبن الذي يفسر بالحققة بين المرتضع والمرضعة وصاحب اللبن بمعنى ان رضاع العد الغنير لا بد ان يكون لبنة
لفحل واحد فلو كان لاثنتين بان ارضعت بلبن واحد بعض الرضعات فادها الاول ونزجت بغيره واكملت العد بلبنه لم ينسب اليه
بين المرضعة والولد فضلا عن صاحبي اللبن ويتصور فرض ما ذكر من المثال بان يرضع الولد بما كوله في المدة المخللة بين الرضعات
بحيث لا يفصل بينهما ما يرضع اجنبية ثم بكل العد وان طال الزمان فان ذلك لا يخل بالنسبة الغنير فاستثنى عن هذا الشرط في الشرط
على نهي الشرط السابقة بمعنى ان التحريم لا يثبت في حال من الاحوال بفقد واحد من هذه الشروط والثاني اشترط اتحاد الفحل في
التحريم بين رضيعين فصاعدا بمعنى انه لا بد في تحريم احد الرضيعين على الاخر مع اجتماع الشرايط السابقة من كون الفحل وهو صاحب
اللبن الذي رضعاهما جميعا واحدا فلو رضع كل منهما بلبن واحد لم يحرم احدهما على الاخر وان كان تم العد في كل واحد بلبن فحل
واحد وحصل التحريم بين المرتضع وبين المرضعة والفحل وعلى هذا التفسير فليفسر هذا الشرط على ما قبله لان اصل التحريم هنا ثابت
بدون الشرط واما اعتبار هذا الشرط للتحريم بين المرتضعين لا مطر وحاصل هذا الشرط انه اذا ارضعت ذكر وانثى من لبن فحل
واحد سواء كان رضعا ما دفعه ام على التعاقب سواء كان رضاعا بلبن ولد واحد ام ولد بضع عادين فانه يحرم احدهما على الاخر
ولو ارضعت مائة بلبن فحل واحد حرم بعضهم على بعض ولا فرق في مع اتحاد الفحل بين ان تتخذ المرضعة كاذرة فتعبد بحيث يرضع
احدهم من احديهم كالعد الغنير الاخر من الاخرى كاذرة ان بلغن مائة كالمسكوحات بملك اللبن ولو فرض في الاول والثاني
رضاع ذكر وانثى من واحدة بلبن واحد ثم رضاع اخرين منها بلبن اخر وهكذا حرم كل انثى رضعت مع ذكرها من لبن الفحل الواحد
عليه ولا تحريم على الاخر وعلى هذا فتكفي الاخوة في الرضاع من جهة الاب حدة ولا تكفي من جهة الام وحدها وهو معنى قوله لم يلزم
للفحل وخالفنا الجمهور في الامر من مع عدم الدليل على اعتبارها مع عموم الادلة فتناولت لفحل النكاح واستند اصحابنا في الشرطين
معنا الى رواياتهم مثل قول الباقر لا يحرم من الرضاع اقل من رضاع يوم وليلة او خمس عشرة رضعة مشوا اليها من امهات واحده
من لبن فحل واحد فيصل بينهما رضعة امهات غيرهما وروايتهم السابغة انهم سئل الصادق عن غلام رضع من امرأة احملا لم يرضع

قوله ويجرم اولاد هذه الموضع تباعا على الرضعة منها كما كان يحرم الرجل قوله ويستحب نكاح الرضاع العاقلة المسلمة
العفيفة الوضوء قوله ولا يشترع الكافر ومع الاضطرار يشترع الذمي ومنعها من شرب الخمر واكل لحم الخنزير ويكره
يسلم اليها الولد لئلا يمتلأ الكراهية في ارتضاع الجوسية قوله ويكره ان يشترع من ولائها عزرا وروى ابن
ابن ابي شيبة
بلخنا لا يها من الرضاعة قال فقال لا يرضعها جميعا من لبن فل واحد من امرئ واحد قال قلت تبيع اخنوخا من الرضاعة قال لا بلخنا
ان اخنوخا التي لم ترضعها كان محلها غير محل التي ارضعت الغلام فختلف الفقهاء فلا بأس ولا يحق عليه ضعف هذا من التحريم بما ركن الحكم بهما فعلها
مشهد بين الاصحاح الى حداد في الإجماع مع انه قد عارضها ما يدل على عدم اعتبار الفحل وروى ابن عبد الجبار في قوله في الرضاعة طاب
قوله ما يقول اصحابك في الرضاعة قال قلت كانوا يقولون اللبن للفحل حتى جائهم الرواية عنك انك تحرم من الرضاعة ما يحرم من اللبن فجاءوا الى
قال فقال لا وذلك ان امير المؤمنين سئل عن هذا فقال لا اشح الى اللبن للفحل وانا اكره الكلام فقال لي كانت حواشيك عنها اما قلت في ذلك
كانت له امهات اولاد وشي فارضعت واحدة من لبنها غلاما غير لبنك شي من ولدك الرجل من الامهات التي يحرم على ذلك الغلام قال الكراهة
قلت بل قال فقال ابو الحسن قال بالرضاع يحرم من قبل الفحل لا يحرم من قبل الامهات واما حرم الله الرضاعة من قبل الامهات وان كان وهو
لبن الفحل لا يحرم وهذه هي الرواية التي جعلها المصنف مجوزة هذا وقد ذهب ابو علي الطبرسي صاحب النفس في عدم اشترط الحواش
الفحل بل يكفي اتحاد الموضع لانه يكون بينهم اخوة الام وان تعد الفحل في حلال عموم قوله ثم واخراكم من الرضاعة لان الاخوة من منز
الام يحرم الشايع بالنسب الرضاع يحرم منه ما يحرم بالنسب هذا القول في غاية الجودة بشرط اطراح التحريم للتعذر من اما تضعف
السند او المعارضة والرجوع الى عموم الادلة وهي ظاهرة وروى الشيخ في الصحيح عن الحلج قال سئلت ابا عبد الله عن الرجل يرضع
من امرئ وهو غلام فل يحل له ان يزوج اخنوخا من الرضاعة فقال ان كانت المرثان رضعتا من امرئ واحد من لبن فل واحد
فلا يحل وان كانت المرثان رضعتا من امرئ واحد من لبن فحل فلا بأس بذلك هذه الرواية يؤيد تلك الروايتين مع صحتهما وان
لم تكن عين المتنازع ولم يذكرها في الاستدلال وهي اولى به وينبغي ان يكون الاعتماد عليها الصحيح وتكون هي المختص له وهو
من الرضاعة ما يحرم من النسب قوله ويجرم فابعه التحريم بالنسب كانت الاخوة من الام كافي في التحريم في الرضاعة كما لا يخرج
هذه القاعدة الاخوة من الام من جهة الرضاعة خاصة بذلك الروايات فيبقى الباقي على العموم فحرم اولاد الرضعة بالنسب على الرضعة
ان كانوا اخوة من الام خاصة بان لم يكونوا اولاد الفحل عملا بالعموم مع عدم وجود المخج عنه كما يحرم على هذا الرضعة اولاد الفحل من
النسب ان لم يكونوا اخوة من الام لاختلاف الاخوة بينهما في الجملة قوله ويستحب لان الرضاعة تؤثر في الطباع والصورة قال الشيخ انا
افصح العرب بيداني من قرئت نشأت في بني سعد ارضعت من بني هرة وكانت هذه القبائل اضع العرب ففرض بالرضاعة كما فرض
بالنسب قال لا يشترعوا الحفوة فان الولد يشبه عليه قال امير المؤمنين انظر وامر بوضع اولادكم فان الولد يشبه عليه وقال
الباقون لا يشترعوا الحفوة فان اللبن يبعث الى اللبن يبعث الى الطير في الرعونة والحق وقال عليكم بالوضوء من الطور
فان اللبن يبعث وقال محمد بن مروان استضع لولدك الحسان واياك والقباح فان اللبن يبعث قوله ولا يشترع هذا النوى على وجه
الكراهة لا التحريم بقية قوله وشاكر الكراهة في ارتضاع الجوسية لان التاكيد يقتضي كراهة في غيرها وان لم يستوف الحكم باصل الكراهة
في الذمة بخصوصها حتى يكون في الجوسية كد كاصنع غيره فيبطل حاصل العبادة كراهة الكافر وطه والجوسية اشكر كراهة ويدل
على الجواز مطلقا مضافا الى اصله وروى ابن عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال سئلت ابا عبد الله هل يصلح للرجل ان يرضع له اليهودي
النصراني والمشرقة قال لا بأس قال المنعوه من شرب الخمر وهو شامل للجميع اصناف الكفار على الكراهة مطه ما تقدم من الاخبار والادلة
على ان اللبن نافع في الولد مطه وعلى ناك الكراهة في الجوسية وروى النوى عنها في بعض الاخبار المحمول على الكراهة جعاف في صحيحه سعيد
يسان عن ابي عبد الله قال لا يشترع للصبية الجوسية وتشترع له اليهودية والنصرانية ولا يشترع الخمر بمعين من ذلك وروى عبد الله
بن هلال عنه قال سئل عن مظان الجوسية فقال لا ولكن اصل الكتاب قال اذا رضعوا لكم فامنعوه من شرب الخمر وهذا المنع على
الاستحسان ان كانت الرضعة امة او مسخرة شرط عليها ذلك في العقد والاتصال اليه بالرفق استحسانا بالانه يؤثر في الطباع فائثر
فيترك الى اللبن ويمكن ان يكون وجه كراهة تشبيه الفحل الى من لها حد من ان تشبه شيئا من ذلك مضافا الى النوع عن الركوز الى
الذي يظن او يسميهم وانما ليست مأمورة عليه قوله ويكره المراد بها من تش من ذناها المولود الذي يرضع لبنه فانه يكره استرضاعها
ولدا غيره سواء كانت حرة او امة وسواء كان المسترضع مولاها ام غيره وسواء ساعها ام مولاها فاما وقع منها من الزنا وقت الاضلاع
ام لا وروى عبد الله الحلبي في الموثق قال قلت لابي عبد الله امرئ ولد من الزنا اتخذها طرفة قال لا يشترعها ولا يمتلأها
معاها وروى علي بن جعفر عن اخيه وروى محمد بن مسلم في الحسن عن ابي جعفر قال ان اليهودية والنصرانية والجوسية اخنوخا من ولد
الزنا والرواية التي اشار اليها المصنف بطريقها اذا احلها مولاها فعلت هي رواية اسحق بن عمار قال سئلت ابا الحسن عن غلام ملوث
على جارية تلي فاجلها فولدت واجتبا الى لبنها فان احللت لها ما صنعنا يطيب لبنها قال نعم وفي معناها حسنة جميل يزوج عن علي
عبد الله في المرتبة يكون لها الجارية قد فخرت يحتاج الى لبنها قال مرها فحلها يطيب اللبن ونسبها المص الى السدود من حيث اعلم
الاصحاب عن العمل بمصها لان احلال ما مضى من الزنا لا يرفع امره ولا يدفع حكمه فكيف يطيب لبنه وهذا في الحقيقة مستبعد
محض مع ورود النصوص الكثيرة في النهي لمعارضها وكذا يكره استرضاع المرتبة التي ولائها نفسها من ذنا بان تكون مخلوقة منه وقد تقدم

واما احكامه فمسائل الاولى

قوله اذا حصل الرضاع المحرم انشئت المحرمه من الرضعة وفلها الى الموضع ومنه اليها فصار الرضعة لها اما والفحل
ابا واما جداد وجدان ولولدهما اخوة واخواتهما اخوالا واما مترو

وقد تقدم في الخبر الاول ما يدل عليه وفي تعدى الحكم المذكور انهما لو كانت امه فاحمل مولاهما واقع وجهه ما خذ المشاركة في الفحل
بل يمكن دخوله في اطلاق بعض الاخبار كقول الصادق ع في حصة محمد بن مسلم السابقة وكان لا يجرى باسا بولد الزنا اذا جعل مولد الجان
الذي في حجره بالبرية في حل قوله اذا حصل هي القاعدة التي يتفرع منها مسائل من مجرم من الرضعة وحاصل الامر ان الرضعة تصير لها الرضعة
وهو اجماع وعلى المراد من قوله تع وانما انكم الذين ارضعتمكم وبتبعها وذلك بالولاء وان علوا وانها انما كانت خيرة من اجداد الرضعة
وجدان واخواتها يصيرن له اخوالا وخالدا ولولدهما اخوة واخوات لان ذلك هو لازم الامومة وكل حكم الرضعة بالنسبة الى هؤلاء
لان لازم البنوة فيصير له اولاها واولاده وان نزلوا من ذكر وانثى لذكر وانثى احقادا لها ولا بابا وامها انما هو هذا كله مستفاد من الآية و
لا خلاف فيه بين المسلمين واما انتشار الخبر من الفحل اليه ومنه الى غيره كالا ب فيعدي الخيم الى ابنة وان علوا الى اخوته
واخوانه فمجرد ان اعمام او عمات كل من الرضعة واولاده وان نزلوا فيصيرن له اخوة الفحل ومن ذكر فالام فيه كل عندنا وعند اكثر
اهل العلم والمصوبين من الجانبين كثيرة وذهب جماعة من العامة الى عدم تعدى النسبة الى الفحل نظر الى ظاهر قوله تع وانما انكم الذين ارضعتمكم
واخوانكم من الرضعة فان مقتضاها نعت الخيم بالام والرضع ومن لم من جانب الامومة والاخوة وكان اللبن للبرية لا يشار إليها
الزوج فيه وجوابه ان انتشار الخبر الى الفحل وتوابعه جاء من قبل الاخبار وان لم نذكر الابنة عليه من طرف قول النبي لعائشة لما سئلت
من افلح اخي في العقيد كانت زوجة قد ارضعها وقالت ان الرجل ليس هو رضيعي لكن ارضعني امرئته ليس بعلم قال النبي مجرم من
الرضع اي مجرم من النسبة الحكم فيه عندنا اجماع واخبارنا به كثيرة متفقة اذ انفرد ذلك فقول لما صار الرضعة لها الرضعة وحاصل
الدين ابالة وقد قال مجرم من الرضعة ما مجرم من النسبة فدرم الله تع بالنسبة مع شفاء وبوالام وان علك فكل ام ولد من رضعتك
ولدت من ولدها او ارضعها او ارضعت من ولدها بواسطة او سايطة فهي بمنزلة امك كذلك امثله ولدت باك من الرضعة او ارضعت
من ولده ولو بواسطة او سايطة فهي بمنزلة امك البنت وان سقطت من الرضعة كل بنت ارضعت بلبنك او بلبن من ولدك
او ارضعها امثله ولدتها وكل بناتها من النسبة الرضعة فكل من بمنزلة بنتك والاخوة من الرضعة كل امثله ارضعها امك او
ارضعت بلبنك كذلك كل بنت ولدتها الرضعة والفحل والعمات والحالات من الرضعة اخوات الفحل والرضعة واخوات من ولد
من النسبة الرضعة وكذلك كل امثله ارضعها واحدة من جدانك وارضعت بلبن واحد من اجدادك من النسبة الرضعة وبنات الاخ
وبنات الاخوة وهن من الرضعة بنات اولاد الرضعة والفحل من الرضعة والنسبة كذلك انثى ارضعها اخوك او بناتها وبنات اولاد
من الرضعة والنسبة بنات كل من ارضعته فكل من ارضع بلبن اخيك وبنات اولاده من الرضعة والنسبة فكل من بنات اخيك اخوك
فمنه جملة المحرمات بالنسبة وقد اختلف في الرضعة فربما عليه ما يرد عليك من المسائل فان كان وجدة دخلا في احد من ذكر فهو
محرم والا فلا الا ان ياتي بلبن من خارج على الخبر كاسية او قد وقع الالتباس في حكم نسوة كثير في باب الرضعة ومن راعى القاعدة
حق الرضعة ظهر عليه الحكم ولذا ذكر منها صور للتدريج بها الاربع المشهورة التي استثنى ما في الذكر من قاعدة مجرم بالرضع
ما مجرم من النسبة الاولى فالام الاخ والاخوة في النسبة حرم لانها امام او زوجة او ما في الرضعة فان كانت كل حرمته ايضا وان لم يكن
كل من حرمه كالوارضعة احبته احاد او اخوك لم تحرم وان ارضعت القاعدة علمت وجه عدم تحريم هذه واستثناءها من
القاعدة غير صحيح لانها لم تدخل فيها اصلا والاستثناء اخرج ما لولا له دخل وبيان ذلك ان المحرمات من النسبة السبع المذكورة و
ام الاخ والاخوة ليست احدهما لانها ان كانت اما في حرمته من حيث هي ام لا من حيث انها ام الاخ والاخوة ولهذا كانت الام
سواء كانت ام اخ واخوة لانها لم تكن فكونها ام اخ واخوة امر خارج عن حكم الامومة وان لم ياتي ببعض الاجيان الا ان الزوم
فصل الجانبين فقد وجد الاخ والاخوة لا يكون اما فلا يرد لغيره الاخ والاخوة مطابقة ولا ضمنا وهو واضح والتمسك بعدم الزوم
الذهني معنيته وح قد ارضعت احبته احاد او اخوك لم تحرم عليك لانها ليست من احكام المحرمات المذكورة التي هي مدار تحريم الرضعة
ولا يصح استثناءها من القاعدة الاعلى وجه الاستثناء المنقطع كاستثنى الحارم من الناس وابنه فان تحريم المذكورة ليست من جهة النسبة
بل قد يكون من جهة النسبة اذا كانت اما وقد يكون من جهة المصاهرة ليست مؤثرة في التحريم ايضا لانها ملازمة لما يحرم بالمصاهرة لا بما
فان ام الاخ من حيث انها ام الاخ ليست احكام النسوة الاربع المحرمات بالمصاهرة وانما المحرم منكم الاب وعلى انتم كنتم كنتم
الاخ كاحقها في الام النسبة وسببا لتحقيق انش الثانية ام ولد الولد حرم لانها اما بنت او زوجة ابنة وفي الرضعة قد لا يكون احد
مثل ان يرضع الاحبنة ابن الابن فانها ام ولد الولد وليس لها والكالام في تحريم هذه واستثناءها من القاعدة كانت ابنة فان ام
ولد الولد ليست من المحرمات السبع بالنسبة حيث انها ام ولد الولد بل على تقدير كونها بنتا من حيث انها بنت ويظهر لك اعيا والحيثية
من انفكاك البنت عن الوصف بامينة ولد الولد كما لم يكن لها ولد وانفكاك امينة ولد الولد عن الوصف بكونها بنتا كما اذا كانت زوجة
ابن وايضا فان تحريمها مطلق غير مختص بالنسبة بل قد يكون بالمصاهرة وهو واضح والكلام في المصاهرة كما مر من المحرم منها حليلة الابن لا ام
ولد الولد لعدم الملازمة كما مر في الشرح فلو في النسبة حرم لانها اما امك او ام زوجتك وفي الرضعة قد لا يكون كذلك اذا ارضعت

الثانية

قوله كل من نسب الى الفحل او لولده ورضاعا يحرمون على هذا الموضع وكذا من نسب الى الموضع بالنبوة وكذا وان
نزلوا بحرم عليه من نسب اليها بالنبوة رضاعا قوله الثالثة ولا ينكح في اولاد صاحب اللبن كذا ولا رضاعا ولا
في اولاد زوجته الموضع وكذا لانهم صاروا في حكم ولد أكثر

اجنب ولدك فان امها جده وليست بامك ولا ام زوجتك الكلام في استثناء هذه ايضا كالسابقة فان جده الولد ليس احد المحرمات تتبع
وان انفق كونها اما فخرتها من تلك الحيثية لان حبس كونها جده الولد لعدم انحصارها في النسب مع قطع النظر عن الجنبية لا شرا كهاين
الام والزوجية المحرمة بالظاهر ينظر في تقدم ومن هذه الصورة ينظر ايضا حكم ما لو ارضعت زوجتك ولولدها ذكرا كان الولد ام
انثى فان هذا الرضيع يصير ولدك بالرضاع بعد ان كان ولدا ولدك بالنسب فتصير زوجتك الموضع جده ولدك وجده الولد محرمة عليك
كاملين هنا لا تحرم الزوجة لان محرم جده الولد ليس محصرا في النسب من حيث انها جده كما عرفت وكذا القول لو ارضعت ولدا ولولدها من غيرك
فان الرضيع يصير ولدك بالرضاع وان لم يكن لك انساب قبلك وتصير زوجتك جده ولدك ولا يحرم بذلك كافرناه الرقيق ولدك في
النسب حرام عليك لانها اما انك اود ببيدك واذا ارضعت اجنبية ولدك فينتسبها ولدك ليس ببيت ولا يبيد به والكلام في
استثناء هذه ايضا كما مر فان اخذ الولد ليس احد المحرمات بالنسب مشتركة بين المحرمات بالنسب والمصاهرة مع قطع النظر عن الجنبية و
في هذه الصورة بحث بان قال في الشذكرة وهذه الصورة الاربعة مستثناة من قولنا يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب فان ادبرت
حققناه بنظر لك فساد هذا الاستثناء او كونه مجتزعا في المنقطع لكن هذا المعنى الثاني غير راد لهم والتحقيق ان هذا لا يرجع تنويرا
بحرمان بالنسب لا بالمصاهرة وانما من ملأ ثمان للحرم بها وسعي انما البحث في ذلك فندبر هذه الجملة تطفر بمقتضى مسائل كثيرة مثل
فيها انما اقوم قوله كل من هذه المسئلة متفرعة عن علم حقيقته في القاعدة الساقطة فان الفحل المصاهرة بالرضاع كان اولاده اخوة
له من الاب واخوات فان كان الموضع ذكر احم عليه بنات الفحل وولدها اخوات من الرضاعة وان كان انثى حرمت على
اولاد الفحل وولدها الرضعة اما كان اولادها اخوة للموضع من الام واخوات من الام حرام بالنسب فكذلك بالرضاع
ولو كان اولادها من الفحل كانوا اخوة للموضع من ابيه وامه وكذلك كان المرتضع الاخر منها بلبن الفحل كان اخا للمرتضع الاخر لا يبيد وامه
ان اخذوا بالام فم اخوة للام خاصة ولكن استثنى اصحابنا من هذه الصورة ما لو كان اولاد الموضع من الرضاع خاصة ولم يكونوا
للفحل من الرضاع والا لادخلوا في جملة اولاده المحكوم بتجريمهم مطلقا وذلك بان تكون قد ارضعت له بلبن فحرم هذا الفحل الذي ارتضع
المبحث عنه من لبنه فان احد الولدين لا يحرم على الاخر وان كان بينهما اخوة الام من الرضاعة قد سبق من اعتبار اتحاد الفعل في تجريم
احد المرتضعين على الآخر على القول المشهور هذه هي السابقة بغيرها وانما اعادها لاقضاء هذا التقييم ذكرها حيث ذكر جميع الاخوة للموضع
من طرف الفحل والام بالنسب الرضاع وعلى قول الطبرسي يحرم الجميع قوله ولا ينكح هذه المسئلة خارجة عن حكم القاعدة السابقة فان
اولاد الموضع واولاد صاحب اللبن انما صاروا اخوة لولده واخوة الولد قد يحرمون بالنسب فلا يحرمون كذا في المسئلة الرابعة من
المسائل المستثناة ومقتضى ذلك ان لا يحرم اولاد صاحب اللبن ولا اولاد الموضع قط على ابي المرتضع مضافا الى قوله لا يحرم من
الرضاع ما يحرم من النسب اخوة الولد من حيث هم اخوة لا يحرمون بالنسب وانما يحرمون من حيث النبوة وهي منقبة هنا ولكن الحريم
بالخيرم وهذه المسئلة تنبع للشيخ في قول ابن ادريس لو رددت فصحح والله على الخيرم فكانت مستثناة لك وبالله في شرا الى آخره
بدليل خارج في سلف الروايات منها صحيحة علي بن مزيار قال قال سالم بن عبد الله بن جعفر ابا جعفر الثاني من امرئة ارضعت له صبيا فها
يحل لي ان اخرج بنت زوجها فقال ما اجد ما سئلت من هنا بقول الناس حرمت عليه امراته من قبل لبن الفحل هذا هو
الفحل لا غيره فقلت ان الجارية ليست بنت المنة التي ارضعت لها هي بنت غيرها فقال لو كنت عشرين فقلت ما حل لك منهن شي وكنت
في موضع بنائك ومما رواه الكوفي في الصحيح عن عبد الله بن جعفر قال كذا الى محمد امرئة ارضعت له الرجل هل يحل لك ذلك الرجل
ان يتزوج ابنة هذا المرتضع لا فوقع لا لاجل له ومنها رواية ابو بن نوح في الصحيح قال كذا على بن شعيب الى الحسن امرئة ارضعت
ولدي هل يجوز لي ان اخرج بعض ولدها فكذب لا يجوز ذلك لان ولدها لو كانت بنتا ولدك فلهذا الروايات الصحيحة هي المحرمة
للمسئلة من اصل تلك القاعدة ومع رودة هذه الروايات في موضع النزاع ذهب جماعة من الاصحاب منهم الشيخ في طي عدم التحريم
مجمعا بما اشترط اليه من ان الاخت الابن من النسب انما حرمت كونه بنت الزوجة المدخول بها فغيرها بسبب الخول بامها وهذا المعنى
منسلف منها والنسب قال وانما يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ولم يقل يحرم من الرضاع ما يحرم من المصاهرة قال في الصحيح في
غاية القوة ولولا الروايات الصحيحة لاعتد عليه وقد تقدم من كلامه في المذكرة المحرمة بعد الحريم هنا ابنة كقول الشيخ من غير النفا
الى ما يتجلى ولا نقل الخلاف في موضع اخر منها نقل كلام الشيخ في طي وعارضة بالروايات الصحيحة وقال لولا هذه الروايات لكان الوجه ما
قاله الشيخ في طي ولكن الرواية صحيحة لا تند وتعليل للصحيح بانهم صاروا امهات في حكم ولده تتبع فيه الرواية والا فكونهم يحكم ولده
على النظر لولاها وتعبده اولاد الموضع بالولادة نفع على القول المتقدم من ان اولاد الموضع مع تعدد الفعل لا يحرم بعضهم على بعض
فلا يحرم لغوة المرتضع كل على ابيه لانهم ليسوا بنسب لولده لان حكم الاب منفرد من حكم الولد وعلى قول الطبرسي يحرم عليه الجميع ان
عمل بالرواية واعلم ان ما ينفع على الخلاف في المسئلة ما لو ارضعت جده ولدا لافسان او احدا فساد جده لولده بلبن جده الرضاع
المعبر فان ام الرضيع تحرم على زوجها ابي المرتضع لانها من جملة اولاد صاحب اللبن ان قلنا ان ابي المرتضع لا يجوز له ان ينكح في اولاد

قوله وهل ينكح اولاده الذين لم يرضعوا هذا اللبن في اولاده هذه المصغرة واوادة وحملها قيل لا والوجه الجواز قوله اما الواضع ان
ابنا لقوم وابنا لآخرين جاز ان ينكح اخوة كل واحد منها في اخوة الاخر لا نسب بينهم ولا رضاع قوله الرابع الرضاع المحرم يمنع
النكاح سابقا وبطلان لاحقا فلو تزوج رضيعه فارضعها من لبنه نكاح الصغيرة بارضاعها كانه وجدة واخنة وزوجة الاب
الاخ اذا كان ابن المصغرة منها فسد النكاح فان انفردت المصغرة بالارضاع سقط مهرها بطلان العقد الذي باعنيان ثبت المهر ولو
تولت المصغرة ارضاعها فحارة قيل كان للصغيرة نصف المهر الى قوله وفي الكل تردد متر

اللبن وسيتا ان الرضاع كما يحرم سابقا يحرم لاحقا ويوجب انفاسا عقد من يحكم بحكمها فينبغي النكاح لهذا فانه ما يقبل عنه قوله وهل هذا
منفرد على ما قبله فان قلنا ان اولاد صاحب اللبن واولاد المصغرة لا يحرمون على اب الرضاع فكذلك لا يحرمون على اخوته بطريق اولي ووجه
الاولوية ان الاولاد بالنسبة الى امه بمنزلة الاولاد والارباب كل ما يحرم في الجملة بخلاف حاله مع اخوته فان اخوة الاخ من حيث هم اخوة
الاخ لا يحرمون على الاخ ولما يحرمون من حيث هم اخوة لان الانسان لو كان لآخ من ابيه واخنة من امه جاز لآخه المذكور نكاح اخنة
لان نسب بينهما محرم وانما يحرم اخن الاخ من امه اذا كانت اخا لمن يحرم عليه من الاب ومن الام وهذا ثبت كذا اذا نسب بين اخوة الرضيع
من القسب واخوته من الرضاع وان قلنا يحرمهم على ابيه كاخائه المصغرة فيحرمهم على اخوته الذين لم يرضعوا قوله لان احدهما العدم
لما ذكر من العلة فانها حاصله سواء حكمنا يحرمهم على الاب ام لا وهذا هو الاصح والثاني بعد التمسك بهم ذهب اليه الشيخ في قوله استسنا
الى ظاهر الغليل المذكور في الروايات فانهم اذا كانوا بمنزلة ولدا الابحرموا على اولاده والعلة منصوصة فيتمسكوا وبأخبارات تغذيها
مشروط بوجودها في المتقدم اليه وهما ليس كذلك لان كونهم بمنزلة ولدا الاب ليس موجودا في محل النزاع اذ ليس المراد بحجته مضمون العلة انه
ثبت العلة وما جرى مجراها يثبت بالحكم قوله اما الواضع عدم التحريم هنا واضح لان اخوة احد المرتضين بالنسبة الى اخوة الاخر لا رابطة
بينهم بالحرمية اصلا فانهم ليسوا بمنزلة اخوة الاخوة الذين يحتمل منهم التحريم وانما هم اخوة اخوة الاخوة ولا فرق في ذلك بين ان يمتد
الفصل بالنسبة الى المرتضين ويتعدوا خنز بقوله لقوم اخري على الواضحات الاخوة فان التحريم واضح من حيث النسب قوله الرضاع
المحرم لا اشكال في ان الرضاع الذي يحرم النكاح على تقدير سبقه عليه يبطله على تقدير لاحقه به فكما ان امه اذا ارضعت بنتا
صاروا اخنة من الرضاع فيحرم عليه نكاحها ابتداء كان يحرم عليه لو كان قد عقد عليها قبل الرضاع وكذا اذا ارضعها جارية كان
الجد ان كانت من قبل الاب صاروا الرضيعين عنه وان كانت من قبل الام صاروا خالة واذا ارضعها اخنة صاروا بنات اخنة وكذا اذا
ارضعها زوجة الاخ بلبنة صاروا بنات اخنة وزوجة الاب بلبنة صاروا اخنة فيبطل نكاح الصغيرة في جميع هذه المواضع كما يحرم ابتداء
لحق المصغرة الموجب للتحريم في الحالين المنافي لصاحبة الرضعية لنكاحه واختر في زوجة الاب الاخ يكون اللبن منها عام لو كان من غيرها
بعد مفارقة الوفاي زمان زوجتهما اذا تزوجاها مرضعتين فان اللبن يستمر للاول على ما مر تفصيلا قصير ببينة الاب و
والاخ وما غير محرمين على الرجل والنسب ان كل امرئ يحرم عليه ان ينكح بنتها فاذا ارضعت تلك المرأة زوجة الصغيرة العدة
المعتبرة بالنسبة الموقدة وانفسح النكاح اذا نفرد ذلك فنقول اذا ارضعت الزوجة الصغيرة على وجه انفسح نكاحها فلا ينجح اما ان يكون
بسبب مختص بها يارسع الى الكبيرة وعي نائمة وارضعت الرضاع المحرم وبسبب الكسيرة بان تولد ارضاعها او بسبب شركها
سعت الصغيرة اليها وارضعت منها فلم تمنعها منه ولم تمنعها عليه وعلى تقدير مباشرتها الكبيرة اما ان تكون مختارة في ذلك غير مأمورة به
شرا او مأمورة به او مكرهه عليه على التقدير الحسن اما ان يكون للصغيرة مهر مسمى او تكون مفوضة فالصوت عند كرها وفي خسة اقسام
الاول ان يكون الرضاع بسبب مختص بالصغيرة فلا شيء لها على الزوج ولا على المصغرة لان الفسخ جاز قبل الدخول فكان كارد من قبلنا
كذلك ولا فرق بين كونها مفوضة وممورة وهذا هو الذي حرم به البضع وجلي في التذكرة اقوى هو يؤذن باحتمال اوجه بعد السقوط وق
العدم ان المهر وجب بعد الاصل فينقض استمراره الى ان يدل دليل على خلافه ولا تنقضها عليه والرضعية لا تصد لها فان كان فصلها بمنزلة
عدمه فيحتل ان يثبت لها نصف المهر لا تما فرقة قبل الدخول كالطلاق وهو احد وجهي الشافعية ويضعف بانه قياس لا يقول به قاما
ان يثبت الجميع لما ذكرنا ويسقط الجميع من حيث استناده اليها وكيف كان فالذهب السقوط الثاني ان يكون الرضاع بفعل الكبيرة بان
تولدها نفسها من غير ضرورة اليه وقد اختلف في حكم المهر لانه فسخ قبل الدخول من غير جهة الزوجة فحري الطلاق وهذا من ذهب
الشيخ في طبعه عليه جازع وقيل يجب عليه جميع المهر لان المهر يجب بغيره بالعقد كاستيلا ولا ينصف الا بالطلاق وهذا ليس بطلاق
والخاف به قياس فيستصحب وجوبه الى ان يثبت المهر وهذا هو الوجه هذا اذا كان قد سمي لها مهر ولو كانت مفوضة البضع قبل وجب
المنفعة الحاقا لهذا الفسخ بالطلاق ويضعف بطلان القياس مع وجود الفارق فان الفسخ بالطلاق جاء من قبل الزوج وهما ليس قبله
ويحتمل السقوط اصلا كما لو مات احداهما لان عقد النكاح بالقبول لا يوجب مهر لان لم يذكر وانما اوجب الطلاق بالامير فلا يشترط
مورده وليس هذا بقياس على الموت كما فاسد الاول على الطلاق بل مستند الى اصل البراءة ويحتمل وجوب مهر المثل او نصفه على ما تقدم من
الوجهين لانه عوض البضع حيث لا يكون هناك مسمى لا فسخ ان يخلو البضع عن عوض ثم الزوج اذا عزم شيئا في هذه الفروض هل يرجع
به على المصغرة قوله لان منشاها ان البضع هل يضمن بالتعويض ام لا والقول بالرجوع للشيخ في طبعه عليه جماعة لان البضع مضمون
كالاموال لانه يقابل بمال في النكاح والحال ولا يحتمل المهر لو نكح بمهر المثل فادون وكذا المصغرة المختلعة بمهر المثل ويضمن
للمسئلة المهاجرة مع كفر زوجها وبالشهادة بالطلاق ثم الرجوع عنها هذا اذا قصدت بالارضاع الافساد فلو لم تقصد فلا شيء عليها
على ما يقتضيه تقدير المتزوجات لانهما على تقدير عدم الفسخ غير متعدية كما لو حفر في ملكه بئر اقربى فيها مئرد ولا يملكه
الى الرضعة وما على الحسنين من سبيل وهذا صرح الشيخ في طبعه ان نقل الخلاف في الفرق بين الامرين عدم الوجه عدم الفرق في

قوله ولو كان لفرجنا كبره وصغيره فوضعها الكبيره حرفا ابدان كان دخلها الكبيره والاخيهما الكبيره حسب الكبيره
مهرها ان كان دخلها والا فلا مهر لها لان الفسخ جلاؤها وللصغيره مهرها لانفسها عقدها بالجمع وقيل راجع بعلى الكبيره
متش

[illegible]

تقوله ولو ارضعت الكبيرة له زوجين صغيرين حرمت الكبيرة والمرضعتان ان كان دخل بالكبيرة والاخرى بالكبيرة قوله ولو كان له
زوجتان او زوجة رضيعه فارضعتا احدي الزوجين او لا ثم ارضعتها الاخرى حرمت المرضعة الاولى والصغيرة دون الثانية
لانها ارضعتها وهي بنته وقيل بل يحرم ايضا لانها صار لها من كان زوجها وهو اولي وفي كل هذه الصور ينفسخ النكاح لتحقيق
الجمع المحرم واما التحريم فعلى ما صورنا متع

بالكبرة لم يحرم الصغير مؤبدا لانها ربيته لم يدخل بها وان انفسخ النكاح فجدده ان شاء وهذه الصادرة من قبل ما يتعد اليه التحريم لانه
لوازم النسب كما مر ثم ان الكبيرة ان كان قد دخل بها استقر مهرها بالدخول فلا يتطالبا لبي الطاري وان كان من جهتها كما لو تزوجت بعد
وان لم يدخل بها سقط مهرها لان الفسخ حصل من قبلها كالدخول وعوضها لو طلقها واحدة وارجعها وادعى وقوع الرجعة في عدة وانكرت
وحلفت انه لم يراجعها الا بعد انقضاء العدة فزوجت غيره ثم ادعت نفسها في البتة وحسد الزوج فانه لا يقبل قوله على الثاني وقد حكموا بان الاول
يرجع عليها بغير المثل وان كان قد وطئها وعلى هذا ينبغي في مسئلة الرجوع عليها بالمهر على تقدير الدخول واجبياتها ما يرجع عليها ههنا
للميلولة بعد ربيتها لانها زوجة لا نفقة لها على بقاء الزوجية وقد حال بينه وبينها بالبين ولهذا لو طلقها الثاني عادت الى الاول
عند جد بدو وجب عليه رد المهر عليها فدل على ان المهر لم يلزمها ولما دفعه للميلولة بالبين بخلاف مسئلة الرضاع فان النكاح ارتفع في الطوار
نفس الامر وفي الجواب نظر وفي الفرق شك لاما الصغيرة فتستحق جميع المهر على الزوج لوجوبه بالعقد عدم بثوث مسقط ولا مقتضى كأم
هذا هو الذي قطع به المصنف مع حكمه بالنصف في المسئلة السابقة على مردود وقبل ترجع هنا عليه بالنصف خاصة كالأول وفي القول
في رجوع الزوج به على الكبيرة وعدمه التفصيل بغيرها الا رضاء وعدمه كما مر في السابقة قوله ولو ارضعت الصغيرة هذه كالتساقطة والحكم
بعدم تحريم الصغيرين مع عدم الدخول بالكبيرة مشروط بكون اللبن لغير الزوج والاخرى من غير اللبن فلو كان الشخص اذا كان له زوجة
وزوجتان فارضعتا الكبيرة الرضاع المحرم فان كان يلزمه من مط سوا ارضعتا على الاجتماع ام على العاقبة اما تحريم الصغيرين
فلا ينافي ما بينه اما الكبيرة فلا ينافي زوجها ولم الزوجية تحرم وان لم يدخل بالزوج والام من الرضاع كالام من النسب كقرناه وان
ارضعتا بغيره فان كان قد دخل بالكبيرة حرمت ايضا مؤبدا لانها وان لم تكونا ابنتيه لكنهما ابنتا زوجته للدخول بها ومع زوجية
فجر من جمع ولا فرق بين كون ارضاعها دفعة او على التناوب لان الكثير وان خرجت عن الزوجية بارضاع الاولى والا ان الثانية قد صار
بنت من كانت زوجة وسيأتي تحققة وان لم يكن دخل بالكبيرة فلا ينافي اما ان ترضعها دفعة او متعاقبتين فان كان الاول بازا عطف في القول
الاخير كل واحدة تدبوا وتولد دفعة واحدة انفسخ عقد الجميع لتحقيق الجمع بين الام وبنتها بالعقد واحتصر التحريم بالكبيرة لانها ام زوجته
لم تجدد العقد على من شاء من الاخيرين وارضعتا على التعاقب انفسخ نكاح الكبيرة والاخرى خاصة لتحقيق الجمع المحرم فيها وبقي نكاح
الثانية لان الكبيرة لم ترضعها اما تحريمها على ما لا يحقق الجميع المحرم ويبقى حل الصغيرة الاولى موقوف على مفارقة الثانية كافي في كل اخ
للزوجة غير معقود عليها وقصر على هذا ما لو ارضعت له زوجة ثالثة ورابعة وازيد دفعة وعلى التناوب او علم ان المصنف اعتبر في هذه
المسئلة وما بعد في تحريم الجمع الدخول بالكبيرة ولم يعتبر كون اللبن منه او من غيره وقد اعبره كذا ذكرناه العلامة وجاذا فاعلم ان كل زوج
لان الحكم بكون اللبن للزوج يستلزم الدخول بالكبيرة لما تقدم من ان شرط كونه صادرا عن نكاح بل عزله معه ومع الدخول بتحقيق تحريم
الكبيرة وان لم يكن اللبن له وبدون الدخول ينفي عنه اللبن فلا وجه للتفصيل بكون اللبن منه او من غيره بالنسبة الى تحريم الكبيرة واما
الصغيرة فتحرم على التقديرين واما يحتاج الى هذا التفصيل من لا يعتبر في اللبن المنسوب الى الزوج الوطى بل يكفي في الزوجية كالعامة
هم اصل هذا التفصيل فخرى عليه بعض الاححاب ويمكن ان يفرض عندنا كون اللبن للزوج من غير دخول على تقدير كونه قد وطئها
قبل الزوجية بشبهة فحلت منه فان اللبن يلحق به كالأول لما مر ثم لا نقول بان وطئ الشبهة ينشر الحرمة مطفا ذرا زوجها حاله اللبن
فهو له حتى قبل دخوله بعد العقد غير مدخول بها مع كون اللبن له فيأتي التفصيل قوله ولو كان له لا اشكال في تحريم المرضعة الاولى مط
لانها صار لها من زوجة وتزويجها غير مشروط بشئ واما تحريم الصغيرة فمشروط باحد من ان يكون اللبن للزوج لتصير ابنته او كون
الكبيرتين مدخول بها سواء كانت الاولى ام الثانية لان الصغيرة تصير بنتا لها فاباها وادخل صارت بنت زوجها المدخول بها وهذا
واضح وبقي الكلام في تحريم الثانية من الكبيرتين فقد قيل انها لا تحرم واليها العمل المنع حيث جعل التحريم اول هو هذا الشيخ وفيه ما بين
الجديد لخرج الصغيرة عن الزوجية الى البنتية وام البنت غير محرمة على ابها خصوصا على القول بشرط بقاء المعنى المشغول فيه في صدق
كاهو اى جمع من الاحوالين ولرواية علي بن مهران عن جعفر قال قيل له ان رجلا تزوج بامرأة صغيرة فارضعتا احدا من ابنتيه
ارضعتا امرأته الاخرى فقيل ان شربة حرمت عليه الجارية واسرته فقيل ابو جعفر اخطا ابن شربة حرمت عليه الجارية وامرأة التي ارضعتها
او لا فاما الاخرى لم تحرم عليه لانها ارضعت ابنتا وهذه الرواية تصر في الباب لكنها ضعيفة السند في طريقها صاحب ابن حاد وهو
ومع ذلك فهو مسلم لان المراد بابي جعفر حيث يطلق الباء في قوله بن شربة في مقابلته لانه كان في زمنه وابن مهران لم يدرك
الباقين ولو اريد بابي جعفر الثاني هو الجواد بقرينة انه ذكره واخذ عنه فليس فيه ان يسمع منه ذلك بل قال قيل له وجاز ان يكون مع
ذلك بواسطة فالرسالة متفق على التفسيرين مع ان هذا الثاني بعيد لان اطلاق بابي جعفر لا يحمل على الجواد وذهب ابن ابي عمير والمصنف
في المناقاة والكثر المتأخرين الى تحريمها ايضا وهو الظاهر من كلام الشيخ في طعن الناس بسببه لان هذا يصحح عليها انها ام زوجته وان كان
عقدها قد انفسخ لان الاصل انه لا يشترط في صدق المشقة بقاء المعنى فيدخل تحت قوله وامهاتك نسائك ولساوات الرضاع النسب وهو
محرم سابقا لاحقا فكذا صار به وهذا هو الاقوى في علم انه يستفاد مما ذكره في علمه التحريم انه لا فرق فيه بين كونه في زمان زوجيته

الكبرى

قوله ولو طلق زوجته فارضعت زوجته الرضعة حرمتا عليه قوله لو كان له امر بها فافاضعت زوجته الرضعة حرمت جميعا وثبتت الرضعة ولا يرجع به على الامة لانه لا يثبت للمولى مال في منتهى ملكه نعم لو كانت موطونة بالعقد رجعت عليها وينتقل برقيتها وعند فذلك ترد وتكون باوجوب العود بالملك فلما يتبع الملك فيه بل يتبع به اذا عرفت الكلام في هذه المسئلة كما سبق في ان الرضاع ان يلبس حرما عليه قط قوله لو كان لاثنتين زوجتان صغير وكبير وطلق كل واحد منهما زوجته وتزوج بالاحرى ثم اوضعت الكبيرة لصغيرتها

المسئلة

الكبيرتين وبعد فرائها بطلاق وغيره بلغة معنى الزوجية فيها بعد التزويج لو طلق الكبيرتين قبل ان تدخل بهما ثم ارضعت الصغيرتين بلغة حرمتا الكبيرتين عليها غير المحرم الصغيرتين لانها صارت بنت غير مدخول بها والمراد بقوله في كل هذه الصور ينفع نكاح الجميع المسائلا تلك المسئلة لا ذكر فيها حكم الخيم ولم يذكر فيها نكاح النكاح فبني الحكم بغيرها فيه عليه جلة واحدة وقد عرفت انه يستثنى من ذلك المسئلة الثانية ما ارضعت الصغيرتين الثانية بلين غير بعد ان ارضعت الاولى وعلم بغيرها وانما يتبع من غيرها على تقدير المدخول بالكبير فيصير الصغيرتين بنتا هذه اخفى من الرضاع يقتضيه قوله ولو طلق حكم هذه المسئلة منفرعة على السابقة وانما يتبع من غيرها على تقدير المدخول بالكبير فيصير الصغيرتين بنتا هذه اخفى من الرضاع بها والامر المحرم الصغيرتين كما عرفت من السابقة ومع ذلك فغير محرم الصغيرتين على تقدير المدخول بالكبير فيصير الصغيرتين بنتا هذه اخفى من الرضاع زوجته وقد سبق منه الحكم بخلاف ذلك لان الاولوية لا يقتضي غير محرم فكانت قربة على كونها اختار الخيم في السابقة او رجوع عن الحكم اذا الاولوية مضطمة لا يبعد المدخول من خلافها ولا يؤمن اختلاف الحكم من حيث ان الخارجة عن الزوجية هنا المصغرة وهناك الرضعية حكمه عليه بالخير ظاهره لا يشرأفها في المعنى المقضي للغير وعدمه نعم يمكن ان يقر ان في السابقة داعي النص الوارد بعدم الخيم لم ينفذ الى الدليل الدال على الزوجية وهنا يرجع الى الاصل المقضي للغير في غير موضع النص نظرا ما تقدم من حكمه بغيره او لا صاحب اللبس على العمل بها الرواية مع بنية حكم بها فان الدال على انهم محرم اولاده وعدم الحكم بغيرهم على اخوة الرضاع وان كانوا يحكم اخبرهم رجوعا الى الاصل المقضي لعدم الخيم في غير موضع كان قبل المدخول فلا النص الظان هذا هو السر في حرم النص بالخيم في هذه المسئلة قوله لو كان الاماها الزوجية وصيرورة الزوجية بنته وان كان بغير لبنه مهر وان كان بعد فالامة الموطونة ام زوجته والزوجية بنت المدخول بها فيمران ايضا فالحكم بغيرها على الاماها جدي من جهة العقد يكونها موطونة ولو كانت الاماها موطونة حرمت خاصة لاهاام الزوجية ووجوب غرم الزوج للصغيرة المهر او نصفه كما سبق وانما يختلف الحكم في غرم الامة له فانها ان كانت امه المولى لم يرجع عليها بشي لان المولى لا يثبت على ملكه مال نعم لو كانت مكاتبه مطلقا او مشروطا مطلقا رجع عليها لا تقطاع سلطنتها عنها وصيرورتها بحيث يثبت عليها مال ولو كانت الاماها لغيره وهي موطونة بالعقد او بالخليل تبعت بالمر الذي غيره للصغيرة بعد العقد كما يتبع بنسب الاماها على ترد من النص في الرجوع قط ومعدا على تقدير رجوعه ووجه الرد قد سبق في المسئلة الاولى وكذا ما مضى من الشروط على تقدير قوله لو كان وجب بغيره الكبير عليها صيرورتها اما الزوجية كل منهما اما الزوج الصغير في الحال فواجب وانما الاخرى نوا من كانت زوجته وقد تقدم الكلام في الاكفاء به في الخيم واما بغيره الصغير على من دخل بالكبير فلانها بنت زوجته المدخول بها او من كانت زوجته ولم يذكرها خلافا لا كفاء بما سبق وللوجه الذي ذكرنا في غير موضع النص قوله اذا قال اذ ادعى رجل على امرته انها حرة عليه من الرضاع كان ادعى انها حرة منه او بنته او امه فان كذب به الحسرة دعواه بان يقتضي الحسرة انها لا يمكن ان تضاعف امر لبنه في الحولين او لا يمكن رضاعه من لبنها كان لا يمكن رضاعها من لبنه واحد او لبن رجل واحد لم يثبت على دعواه وحل له ان يتزوجها ولم يحرم عليه ان كانت زوجته وان امكن صحته دعواه فلا يخفى اما ان يكون قبل ان يعقد عليها انكاحا او بعد وعلى التقديرين اما ان تصدق في دعواه او تكذب او لا بان لا يعلم الحال وعلى تقدير كونه قد تزوجها اما ان يكون قبل الدخول او بعد ثم اما ان يكون قد سمى لها مهر او لا وعلى تقدير البتة اما ان يكون بقدر مهر المثل او ازيد او اقل ويجب اختلاف هذه الصور بخلاف الاحكام وجعل حكمها ان دعواه المكنة ان كانت قبل العقد حكمه عليه بالخير بغيره سواء صدقته ام كذبت فليس له التزوج بها بعد ذلك وان اكد بفسخه نعم لو ظهر له دعواه او لا بخلافه بان قال اني اعتمدت في الاقرار على قول من اخبرني ثم تبين لي ان مثل ذلك لا يثبت بالرضاع وان امكن في حقه ذلك احتمل القبول لا مكانه واطلقوا الاحتياط عدم قوله نعم اقرار العقد على انفسهم جاز وعليه العمل وان كانت الدعوى بعد العقد وصحة الزوجية فالعقد باطل فان كان قبل الدخول فلا شئ لها لا شعاع النكاح وان كان بعد واعترف بالعلم قبل الدخول فلا شئ ايضا لان المدخول وان اعترف بعد العلم لها بعد قبل قولها وكان لها المسمى على قول الشيخ بناء على ان العقد هو سبب ثبوت المهر لانه مناط الشهرة فكان كان المقضي لثبوت البضع بموقع عليه الرضاع في العقد ويحتمل وجوب المثل لبطان العقد فيبطل ما تضمنته من المهر والموجب له هو وعلى البتة وعوضه من المثل لان المعسر في المتلفات المالية وما في حكمها هو قيمة المثل وقيمة منافع البضع هو مهر المثل وهذا هو الاخرى هذا اذا كان مهر المثل اقل من المسمى ومقتضى او بالرها لو كان او بدمه احتمل ان لا يكون لها سوى المسمى فقدمها على الرضا عن البضع بالاقل فلا يلزمه الزيد وثبوت مهر المثل قط لان ذلك هو المعنى في قيمته شرعا ورضاها ببدون وجه شرعي لا عبرة به وهذا هو العقد وان كذبته الزوجية لم يقبل دعواه في جهتها الا ببينة فان اقامها حكمه بالبطلان ايضا وكان الحكم كالوصدقة وان عذر البينة وكان ذلك قبل الدخول حكم بغيرها عليه على مقتضى اقراره ولكن لا يقبل في جهتها بل بغيرها نصف المهر على القول المشهور في مهر قبل الدخول كاطلاق والاخرى الجميع لوجوبه بالعقد وتسطير ما طلاق لا يقتضي الحاق غيره به لبطان القياس لكن له الاحتياط ان ادعى عليها العلم فان نكلت خلف هو الحكم كالوصدقة ولو كان ذلك بعد الدخول لم يجمع المهر قط على تقدير تصدقها بالبطلان العقد ظاهره ارجح لكل منها الزوجية كالأمر بغير العقد وانما على تقدير تكذيبها البضع لها الزوجية بغيره وان حكمه عليه بالخير او اقام بينة

فان كان قبل العقد ارضعت زوجته الرضعة حرمتا عليه قوله لو كان له امر بها فافاضعت زوجته الرضعة حرمت جميعا وثبتت الرضعة ولا يرجع به على الامة لانه لا يثبت للمولى مال في منتهى ملكه نعم لو كانت موطونة بالعقد رجعت عليها وينتقل برقيتها وعند فذلك ترد وتكون باوجوب العود بالملك فلما يتبع الملك فيه بل يتبع به اذا عرفت الكلام في هذه المسئلة كما سبق في ان الرضاع ان يلبس حرما عليه قط قوله لو كان لاثنتين زوجتان صغير وكبير وطلق كل واحد منهما زوجته وتزوج بالاحرى ثم اوضعت الكبيرة لصغيرتها

قوله ولو قالت المنة ذلك بعد العقد لم تقبل دعواها في حقها لا يثبت الحكم في نفس الامر فاذ الكذب بها الزمها حكم النكاح ويجوز له ان يتزوج بغيرها ولا يجوز لها التزوج بغيره
بالرضاع لا مفصلة لتحقق الخلاف في الشرايط المحرمة واحتمال ان يكون الشاهد اسند على عقيدته قوله واما اجار الشاهد بالرضاع فيكون مشاهدا
ملثما ثدي المنة ما صاله على العادة حتى يصدق الناسقة قوله اذا تزوجت كبره بصغير ثم فسخت اما العيب فيه واما لانها كانت مملوكة واعققت
اولغير ذلك ثم تزوجت فارضعت لبنه حرمت على الزوج لانها كانت حليمة ابنه وعلى الصغير لانها منكوبة ابنة العاشق قوله لو زوج ابنة الصغير
بابنة اخيه الصغيرة ثم ارضعت حليمة احداهما انفسح نكاحهما لان الرضاع ان كان هو الذكر فهو اخا عم لزوجته واما خال وان كان انثى فقد

صارثا
عمنه او خاله
منه

بينة بدعواه لان البينة لا يثبت الحكم في نفس الامر فاذ الكذب بها الزمها حكم النكاح ويجوز له ان يتزوج بغيرها ولا يجوز لها التزوج بغيره
ولا غير ما يوقف على اذن الزوج بدونه وان لم تكذب ولم تصدق بل يحتمل الامر بن حكم عليها بما يقتضيه ظاهر الشرع من التحريم باقراره
قوله ولو قالت لو كان المدعى للرضاع المحرم هو المنة فان كان قبل التزوج حكم عليها بظاهر الامر وحكم بتحريم نكاحه هو واضح وان كان
فلا يخفى ايضا اما ان يكون قبل الدخول وبعده ثم اما ان يصادقها الزوج ولا ثم اما ان يكون لها بينة او فان كان قبل الدخول وصادقها
انفسح العقد ولا شيء عليه وان كذبها لم يقبل دعواها في حقها ولا المطالبة بحقوق الزوجية وليس لها الامتناع ولكن ليس لها ابتداء بالاستمتاع
لانه محرم بزعمها ولا مهر لها لانه فاسد بزعمها ويجوز عليها ان تفدي نفسها بما امكنها والتخلص من الامتناع بكل يمكن ان كان بعد الدخول
وصدقها الزوج انفسح العقد بغيره ثم ارضعت سبق العلم على الوطى فلا شيء لها لانها باقية اذ ادعت كحقة لم يجز من يقبل قوله فلها المستحق وهو المثل
على الخلاف السابق والا فولى اقل الامر بن لان المستحق ان كان اقل فلا يستحق ظاهر غيره ولا يقبل قولها في استحقات الزايد وان كان مهر المثل
اقل فلا يستحق بدعواها غير دعواها ان الوطى لينة لا يعقد ولو كذبها في الحكم في المهر كان في العقد لا يقبل منها الا بالينة لكن لها احلا
على نفي العلم ان ادعت عليه فان حلفت انذفت دعواها بظاهر ابقى النكاح وعلمها فيما بينها ريب الله الخالص بحسب الامكان كما ترون
نكل دون اليقين عليها فاحلف على البت لانه حلف على اثبات فعل فاذا حلفت حكم بالفرض ووجب بالدخول ما امر ولو نكلت وانكلا بقية
النكاح ظاهر وجبت متى ليس لها المطالبة بحقوق الزوجية مطا اما الاستمتاع فليحرم من غيرها واما النفقة فلعدم استحقاتها لها بعد
وان جاز لها اخذها لو بذلها وحسبها لاجلها لا يقضي احباب النفقة مع عدم الزوجية التي تزعمها قوله لا يقبل فدع عن ان الخلاف
واقع في القدر المعبر من الرضاع في التحريم كيشه وكيفيته فان منهم من يحرم بقليلة وكثيره ومنهم من يعتبر عشرة رضعا ومنهم من يعتبر
خمس عشرة ومن غير اصحابنا من يعتبر خسا ومثلا واحدة وما يفتقر الصائم ومن اصحابنا من لا يعتبر الحولين ومنهم من لا يعتبر الولادة
ومنهم من يكفي بوجود اللبن في حلقه من غير رضاع وكذا الخلاف في ما عند غيره من غير ذلك من الخلاف الواقع فيه واذا كان كذلك
بكيف شهادة الشاهد ان بين فلان وفلان رضاع محرم فلان فلا تارضع من فلانة رضاعا محرم وتزوج ذلك يجوز ان يشهد الشاهد
ما يعقد انه محرم وهو عند الحاكم غير محرم فلا بد من التفصيل بان يشهد ان فلانا ارضعت من ثدي فلانة من لبن الولادة او الحمل المشد
الى النكاح الصحيح خمس عشرة رضعة فاما في الحولين من غير ان يفصل بينهما رضاع اخرى بالحلمة لا بد من التوضيح لجميع الشرايط المعبر
عند الحاكم الذي يشهد ان عنده لبن لا يميل باجناده وهل يشهد ان يضيف الى ما ذكر وصول اللبن الى الجوف قولان اجموده العدم لان
الشهادة بالرضاع تقتضي ذلك ولا خلاف بين العلماء في كيفية الوصول الى الجوف بعد ان يكون الرضاع من الثدي فيكفي فيه طلاق
الشهادة نعم لا يكفي حكاية القران بان يقول رايته قد التقي الثدي وحلفه تحركه لان حكاية ذلك لا تعد شهادة بل اذا علم الشاهد
العلم العادي بوصول اللبن الى الجوف فالقران المبيد له يشهد بمصطو على الوجه المفصل واعلم ان ما ذكره من اعتبار التفصيل يتم مع اختلاف
مذهب الشاهد لمذهب الحاكم في الشرايط واحتمال الاختلاف امام العلم باثباتها على الشرايط كالوكان الشاهد مفدا الحاكم فيها موافقا
بمراعات مذهبها فالوجه عدم الافتقار الى التفصيل وان كان احوط خروجها من خلاف اصحابنا حيث اختلفوا في الشرايط ومثله
لو شهد الشاهدان بخاسته الماء مع الاختلاف الواقع بين الفقهاء فيما تحصل بخاسته هذا كله اذا كانت الشهادة على نفس الامر
اما لو كانت على اقرار الغير لم يعتبر التفصيل على الاقوى لعدم اقرار العقلاء على انفسهم جابر وكذا انفسهم الاقرار لان يعلم شهادته
الى مذهب مخالف مذهب السامع او الحاكم قوله واما اجار الشاهد لما كان المعبر في الشهادة وغيرها العلم بوقوع المشهود وكان وصول
اللبن الى الجوف لا يثبت باليد بل بالحس نبه على بيان ما به يصير معلوما عند التمسك بشهادته وبذلك بان يشاهد ملثما ثدي
المنة ما صاله على العادة المعينة لمزوج اللبن من الثدي الى العلم الى ان يصدق ولا بد مع ذلك من العلم بكون المنة ذات لبن فلو لم يعلم ذلك
لم يصح شهادته بالامتناع المذكور لاصالة العقد واكتفى المنة عن اعناده بقوله ما صاله على العادة حتى يصدق لاسناده ان يكون ذات لبن واما
اعتبر مع الامتناع مشاهدته ملثما ثدي لانه لا احتمال امتناعها كما صيغها وكذا لا يكفي التمسك بالشهادة من غير امتناع لاسناده
يلتزم ولا يرضع قوله اذا تزوجت اذا تزوجت الكبيرة بالصغير بان عقدته عليها وليه الاجباري ثم فارقت بالفسخ لعيب او لعنتها او
لكون وليه نسبه الى قبيلة فان من غيرها او يكون وليه زوجة له وكان عبدا او جوزا نكاح الامة للحر بدون الشرطين ثم تزوج حر حيا
بالامة ثم علمت انهم فسخت عقدها او لعنتها ثم تزوجت الكبيرة وارضعت الاول بلين الثاني حرمت عليها اما على الصغير فلا يها امر
ومنكوبة ابنة ولولم يعمل المنة بالينة وصي اقرب اما على الكبيرة فلا يها حليمة ابنه من الرضاع ولو تزوجت بالكل ولا ثم طلقها ثم تزوجت
بالصغير فارضعت لبنين الاول فالحكم كك العرض فيه اسهل والكلام في المنة على ما سبق قوله لو زوج اذا زوج ابنة الصغير بابنة
اخيه الصغيرة فارضعتا واحدة معا المتزوج ولد الحدة بعد ان كان ولدا لها فيفسخ النكاح بيمينه وبين الآخر لمولده بدرجته
اوجب العمومة والحولولة ووجه ذلك ان الحدة ان كانت حدة لها لينة كما هو مقتضى العمومة وكان الرضاع المدعى صاعدا لزوجته
لانه صا احايها لامة من الرضاع بعد ان كان ابن عمها فحرمت عليه وان كان الرضاع الانثى صارت عمه لزوجها لانها انثى لانه كان

السبب الثالث المصاهرة قوله المصاهرة قوله وهي تحقّق مع الوطى الصحيح قوله وبناؤها وان سفلت تقدّمت
ولا دتمين وناخرت ولوله تكن في حجره قوله ولو تجرد العقد عن الوطى حرمت الزوجة على ابيه وولده ولم تحرم بنت
الزوجة عنها بل جمعاً قوله وهل تحرمها بنفس العقد فيه روايتان اشهرهما انهما تحرم مكن

الجدة الموضع جدها لانه بان كانا ولدي حالة ابنة مضافاً الى كونها ولدي عم فان ارضعت الجدة المذكورة هذا الزوجة لا تحل
لها انما هم الام وان ارضعت الانثى حلّت حالة الزوجان لانها اخت امه من الرضاع فذلك موصوفاً للسبب في فرض واحد من كون الولد يولد
عم وولد ابنة الجدة قد تكون لابنها وقد تكون لامها ومن ثم اطلقها المصاهرة ليشمل الامر في فائدة وان اقصرت على فرض كونها ولدي عم
الا ان فرض الجدة مطلق بحيث يشمل كونها من ابها وامها ويجوز كونها ولدي حالة فيكون جدها الموضع لانه هذا النص مافرض الشيخ
في طحيث جعل فرض العم والعمه فبما تخرج بنت عمه والموضع جدها لانه فرض الحال والحالة فيها اذا تزوج ابنته او بنت خالته لانه في صورة
العم ان ارضعت جدها المذكور حال زوجة لانه اخواتها وان ارضعت الصغيرة صارت عمته لانها اخت ابنته وفي الثانية بالعكس
ان كان الموضع هو الذكر فهو حال لانه اخواتها وان ارضعت الانثى صارت خالته لانها اخت امه وكذا لو كان ولدي حال والاشبه
طبق بعض فوايد عبارة الكتاب على فرض المبسوط فجعل الصبي المذكور المشتري في قوله زوج ابنته عايداً الى الانسان الشامل للذكر والانثى
وجعل اخاه اباً لابنته اللهم اعلم من المذكور الانثى اي بتكليف اراة الشخص فلما جعله اخاً لم يولد ان لما ذكر ان فهو ام او عمه او ابنتان
اختان فهو حال او حاله او اب الصبي كراولد الصبيته انثى او بالعكس فيحصل في احدهما العموم وفي الاخر الحصرية قال وهذا الصور
الاربع المذكورة هنا بالفعل كما انضج في ط والحالة على هذا التكليف ان يطابق عبارة الكتاب لفرض المبسوط وهو حسن ان كان ما
ذكرناه اوفى بالعبارة واظهر في المثال لا محالة لمبسط من كون الموضع عم او عمه او خالا او خالته وان لم يكن المثال واحداً وما
ذكره بقصر الى تكليفه بقبضه العبارة والامر بهل قوله المصاهرة هي علاقة تحدث بين الزوجين واقر كل منهما بغير التكليف
الحرمه وبلغي بالنكاح النظر الوطى المس على وجه مخصوص هذا هو المعروف من معناها لغة وعرفاً ولا يحتاج الى اضافته في الامة والشبهة
والزنا ونحوها لانه ان اوجب حرمه على بعض الوجوه فان ذلك ليس من باب المصاهرة بل من جهة ذلك الفعل وان جرت العادة بالحاقه
بالمصاهرة في بابها فانه من باب الاستنباط وذلك خبر من جعل المصاهرة منقولة عن معناها اللغوي الى معنى اخر من اعاد لا دلالة له في
الامور الموجبة للخبر قوله ويشكل مع الزنا والوطى بالثبوت في هذا الشارح الى ان الزنا والوطى بالثبوت ملحقان بالمصاهرة حيث
بها حرمه واستشكاله من حيث احبابها الحرمه وعدمها لا من حيث الحاقها بها والاول في ادخالها في الباب ان يكون على وجه التاميم لا في
الحرمات وسبب الكلام فيها بشكل من امرها قوله وبناؤها بانه بذلك على خلاف ما يشوم من ظاهر الآية حيث صف الزنا باب المحرمات يكون
في الحجر وقد اجمع علماء الاسلام الاخر من ان هذا الوصف غير معتبر وانما جرى على الغالب من كون بنات الزوجة في حجر الزوج و
ايضاً فمفهوم الوصف على ما بين في الاصول والاختيار منظاراً من الجانبين على تحريمهن سواء كن في الحجر ام لم يكن وان الوصف للتحريم
لا للتخصيص قوله ولو تجرد العقد على امه تجرد العقد فلعموم قوله تم وحلائل ابناكم الشامل للذكر والآن من غيرهن وقوله ولا
شكوا ما كن ابواكم والنكاح حقيقة في العقد كما تقدم ولو قبل انه حقيقة في الوطى او مشترك فالآية الاولى كافية اذا لا بد بالفرق ولما
عدم تحريم بنات الزوجة بدت للدخول بالام فلعموم قوله تم وربائبكم اللائي في حجوركم من نسائكم اللائي دخلنكم منهن فان لم تكونوا
منهن فلا جناح عليكم وهو نص في الباب قوله وهل اكثر علماء الاسلام على ان تحريم امهات النساء ليس شرطاً بالدخول بالنساء لقوله تم
وامهات نسائكم الشامل للدخول من غيرهن قال ابن عباس في هذه الآية امهات امهم الله يعني عموا حيث عم بخلاف الوبايت فانه قيد من
بالدخول باصتهن فيقتيدن والاختيار الواردة في ذلك كثيرة فاني قد ابر الى عقيل منها وبعض العامة لا تحرم الامهات الا بعد الدخول
ببنائهن كالبناات وجعلوا الدخول العبرة في الآية مطلقاً بالعطوف عليه جميعاً والصحيح في جليل بن دراج وحاجد بن عثمان عن الصادق
قال الام والبنت سواء اذ لم يدخلها يصح اذا تزوج المرثمة ثم طلعتها قبل ان يدخلها فانها تزوج امها وان شاء ابنتها وفي معنى
اخبار اخر واجيب عن الاحتجاج بالآية بانها لا تدل على مطلوبهم من وجوب احدهما ان الوصف الشرط والاستثناء المنعقب للرجوع
الى الاخر خاصة كاحق في الاصول الامع القرينة الدالة على رجوع الجميع ومعها منسقية بل دالة على الرجوع الى الاخر زيادة
عايدل عليه الاطلاق فانه قال من نسائكم اللائي دخلنكم منهن والزبايت من النساء يصح ان يرجع اليهن لانه شرط ان يكن من النساء وامهات
نساء نال من نسائكم بل نسائكم ثلثان ان رجوع من نسائكم اليهن لانه ان علفتم من في قوله تم من نسائكم نسائكم في قوله
وامهات نسائكم كانت لبيان المحقق بتميز الدخول من غير الدخول منهن والنفذ برامهات نسائكم ومن نسائكم اللائي دخلنكم
منهن وان علفتم لاتبائكم من قوله تم وربائبكم اللائي في حجوركم كانت من الايتاء الغاية كما تقول بنات رسول الله محمد بن
ان بعض الكلمة الواحدة في خطاب لعدد معين مختلفان فان قل نعلق الجواب بها ويجعل معناه مجرد الانفصال على حد قوله تم المناصق
والمنافضات بعضهم من بعض ولا ريب ان امهات النساء منسلات بالنساء لانهن امهات من كان الزبايت منسلات بامهات من
لان بناتهن قلنا في ذلك ان كتاب خلاف العلم من غير ضرورة في المنافع لا يجعل غير ذلك هذا خلاصة ما تقدم في الكشاف ولما
الاخبار فقه اجاب الشيخ عنها بانها مخالفة لكتاب الله كما بيناه والاختلاف لما لفظها موافقة له فيكون ارجح وايضاً فان الخبر المذكور
مضطرب لا سناد لان الاصل في جليل وحاجد بن عثمان فانها عرفت بانها عرفت الصادق بلا واسطة واخرى بانها عرفت الجليل عنه وثان

قوله ولا تحرم مملوكة الاب على الابن ولا مملوكة الابن على الاب قوله ولا يجوز لاحدهما ان يطأ مملوكة الآخر لا بعقد او ملك ويجوز
 لـا بـ ان يقوم مملوكة ابنه اذا كان صغيرا ثم يطأها بالملك قوله ولو باء واحد ما فوطى مملوكة الآخر كان ذاكنا لكن لا حلا على الابن
 الحد قوله ولو حملت مملوكة الاب من الابن مع البهنة غنم ولا قيمة على الابن ولو حملت مملوكة الابن لم يغنق وعلى الاب فكذلك الاب ان
 يكون انثى قوله ولو وطى الاب ذواته لم تحرم على الولد لسبق الحول وقيل تحريمها لانها منكوبة الاب ويلزم الاب مهرها
 ولو عاودها الولد وتارة يروى به جليل مرسل عن بعض اصحابه عن ابيهم واطرب السند بلحق الحديث الصحيح بالضعيف كاحقوف في رواية الحديث وكيف
 قاز فلنا الوطى كان فالذهب القول بالتحريم مطلقا قوله ولا تحرم اما عدم التحريم بحكم الملك قط لان المحرمات معدودات وليست احد من مملوكة احد
 بالبهنة بشرط التحريم والامع الدخول فلهذا هو في عموم قوله ثم ولا تنكحوا ما تنكح آباؤكم من النساء ان جعلناه حقيقته في الوطى وقوله وحلنا ابناكم فان
 الحملية فليعلم بمعنى المفعول والمراد بها المحللة له وهي شاملة للزوجة المملوكة ومع غيرها بالوطى لا يمنع ذلك من تملك الآخر لها اذا لا
 كان عليه مهران واما ما بين تحريم الوطى وثبوت الملك فيمنع بها في غير الوطى قوله ولا يجوز اما تحريم تصرف كل منها في ملك الآخر بغير اذنه فليعلم عقلا
 ان قلنا لا يجوز وعموم المسلم على المسلم حرام ماله وعرضه شامل للاب والابن وهو يتناول وطي المملوكة وغيره من النصفان وقوله لا يعقد او ملك
 هو الصحيح فلا يمسر شامل للتخليل لانه مخصص في احدهما على ما سيجيء ومن جمع بينه وبينها فلو وقع الخلاف في كونه من ايهما فربما لم ينقل الذهب منها اليه
 الاول قوله هو نكته عطف العام من غير ذلك ويجوز للاب تعويم امته الصغير على نفسه بان يملكها بعقد شرعي مملك لا يجوز فيقوم الابن ينقل
 تحريم اخ الزوجة الملك به وبدون الاشغال لا يباح الوطى ولا ينشر وجود المصلحة في ذلك للابن للعموم المستفاد من روايات كثيرة منها صحيح
 جمعا لا عيننا انما الصباح عن ابي عبد الله في الرجل يكون لبعضه ولد جاربه وولد صغيرا هل يصلح ان يطأها فقال بغير مهر فانه عدل ياخذها واثم
 جعل هذه من نكاح يكون لولده عليه ثمنها وفي تعدد الحكم الى الحد وجها اجماعا ذلك لا شر كما في المعنى ولا في بين كون الاب مليا وعدمه قوله
 المصنف من حيث ولو باء واحد لا خلاف في تحقق الزمان الجائز لكونه وطأ محررا بالاصل واما الكلام في تحريمها بذلك على الآخر لم يضره المصنف
 عدم التحريم العيني بل لعله اكتفى بذكره في طلق الزنا فبما سيجيء واما ثبت الحد على الولد مع عدم البهنة والاسقط عنه الحد ايضا والفرق بين الاب والابن بعد
 الجمعي خاصة قوله النقصان الاب اصل له فلا يناسب اثبات العقوبة عليه بخلاف العكس قوله ولو حملت اما غنق الاول لان ولد المملوكة وان لم يولد
 وبث اخ الزوجة ملك جده ماله الجارية ولهذا يقوم ويدفع اليه القيمة ولو لم يغنق وولد الولد يغنق على الحد ولا قيمة على الابن لان الغنق ثبت على
 وبث اجنها الا الاب من حين الولادة بخلاف ما لو حملت مملوكة الابن من الابن لان المالك الابن وهو اخوه والاخ لا يغنق على الاخ وعلى الاب فكذلك
 برضا الزوج ولو بقيتم نعم لو كان انثى غنقت على اجنها ولا قيمة على الاب قوله ولو وطى سبي انشاء الله ان المختار ان وطي البهنة لا يجر لاحقا وهذا منه
 اذن صح وله ادخا والنكاح في الاينة مخصص بالعقد او مشرك فلا يجر فيها على هذا فلا تحرم على الابن وينبغي على الخلاف ما لو وطى الابن ثانيا فان قلنا
 الخالز والعمة على تحريمها عليه وكانا عاقلين فهو زنا ولا مهر لها سوى الارل وان كانا جاهلين بالتحريم او جهلا به فلهما هذا الوطى مهر المثل كغيره من
 وطي البهنة فيجمع لها على الولد من المهر الاول ومهر المثل ولها ايضا على ابيه مهر المثل لوطى البهنة قوله تحريم وعلى تحريم الجمع بين الابن
 اجماع المسلمين والكتاب صريح فيه والسنة به وادارة ولا فرق بين كون الجمع بنكاح دائم ومنقطع ولا بين كونه قد دخل بالاولى و
 ولا بين كون الاخت زوجا او لاحدا ولا يلحق بالاخت اخ الاخت حيث لا تكون اخا كذا لو كانت اخا لام اخنها للاب والعكس
 قوله وبثت اجمع علماء الاسلام غير الامامية على تحريم الجمع بين العمة والخالة وبين بنت اجنها واخنها في النكاح مطلق لقوله لا يجمع بين
 وعنها ولا بين المرنه وخالتها والصواب عندنا تحريم الجمع بين كل امرأتين لو كانت احدهما ذكر اخر علمية نكاح الاخرى وهذا صابط حصره
 يدخل فيه الجمع بين الاخنتين وبين البنت وامها وان علت فبنتها وان سفلت فبنتها وبقية الكلام في الجمع بين العمة وبين بنت الاخ او الخالة انما ثبت
 الاخت واما اصحابنا فقد اختلفوا فيه بسبب اختلاف الروايات ظاهرها المشهور بينهم حتى كاد يكون اجماعا بل ادعى في النكاح جواز ذلك
 بشرط رضی العمة والخالة اما الجواز في الجملة فلهو قوله ثم واصل لكم ما وراء ذلك بعد ان عدد المحرمات جمعا وعينا ولم يذكر هاتين وروى
 علي بن جعفر قال سئل اخي موسى عن الرجل يتزوج المرأة على عمتها او خالتها قال لا بأس لان الله تعالى واصل لكم ما وراء ذلك واما اشتر
 رضی العمة والخالة فليصحب محمد بن مسلم عن الباقر قال لا يزوج ابنة الاخت على خالتها الا باذنها وبثزوج الخالة ابنة الاخت بغير اذنها علم
 وعن محمد بن مسلم عنه ايضا قال لا يزوج الخالة العمة على ابنة الاخ وابنة الاخت بغير اذنها والفقيد بعدم الاذن يعطي التسوية معه
 وفي حديث علي بن جعفر السابق قال تزوج العمة والخالة على ابنة الاخ وابنة الاخت ولا تزوج بنت الاخ والاخت على العمة والخالة الا
 برضى منها من فخر نكاحه باطل وفي مقابلة المشهور قولان فادان للاصحاب احدا ما جاز الجمع مطلقا ذهب اليه ابن ابي عمير وابن الجبيرة
 الظاهر كلامهما الا الصحيح ولكن الاصحاب فمؤمنها ذلك وعندى في منه نظرا لانهما اطلقا القول بالجواز واستدلا بالاية وهو عند
 الاصحاب انما الكلام في امر اخر وهو غير مناف لما اطلقاه مع ان ابن الجبيرة قال عقيب ذلك وقد روى جوازه اذا تراضيا عن ابي جعفر و
 موسى بن جعفر وعادة في كتابه ان بعد قول الأئمة كل مع اخيها وله وجهها الآية والخبر السابق عن الكاظم ع الدال ان على الحول وجوازه
 انها مطلقان والاخبار الاخرى مفيدة فيجب الجمع بحمل المطلق على المفيد لكن هذا الجواب انما يتم على القول بجواز تخصيص الكتاب بخبر
 الواحد وفيه خلاف في الاصول والمفيد جوازه والقول الثاني للصدوق في المفتح بالمتع وطه ووجهه الاخبار المطلقة كانت قد سبق
 منه الخبر النبوي وروى ابو الصلاح الكاظمي في الصحيح عن الصادق ع قال لا يحمل ان يجمع بين المرنه وعمتها ولا بين المرنه وخالتها وفي الصحيح
 عن ابي عبد الله الخالد قال سمعت ابا عبد الله ع يقول لا ينكح المرنه على عمتها ولا على خالتها ولا على اخيها من الرضا ع وروى السكوني عنه
 في اني برجل تزوج امرته على خالتها فخلده وفرق بينهما واجيب بانها مطلقة وذلك مفيد فيجب الجمع بحمل المطلق على المفيد وجعل على الرجل

قوله ولو تزوج بنت الاخ او بنت الاخت على العمة او الخالة من غير انهما كانا العقد باطلا وقبل كان للعمة
الخالة الخيار في اجازة العقد وفتحها او فتح عقدها بغير طلاق والاعتزال والاول اصح متن

جاز ان يكون الادخال الصغير بغير ان الكبرية كما هو الظاهر اذا انفرد ذلك فقول اذا دخل العمة والخالة على بنت الاخ والاخت صح وان
لم يرض المدخول عليها وقد علم ذلك ولكن يشترط علم الدخلة بكون المدخول عليها زوجة والامر ببيع والمدة اطلاق الجواز وهو محمول على رضا
الدخلة ثم على ثبوت جملتها بالحال هل يقع العقد باطلا ام يوقف عقد الدخلة على رضاها ام عقدها وعقد المدخول عليها او وجه
اوجه الوسط لان جواز عقد الدخلة مشروط برضاها فلا وجه لابطال بدونه وعقد السابقة قد حكم بجهته ولو سلم قبل العقد
الثاني فيصح والحق في ذلك الدخلة فيتحيز في عقد نفسها بين فسخه والرضا بصاحبها المدخول عليها او كون رضاها شرطاً في صحة
جواز الجمع لا يدل على ان يرد من ذلك لان العقد لا يقصر عن عقد الفصولي سيما خفيفة واعلم ان قوله بنت اخ الزوج الخ يفتضي كون
الحكم مختصاً بالجمع بينهما بالعقد فلا يحرم الجمع في الوطى بملك اليدين ولكن الاجازة السابقة يدل عليه حيث غير بالترجيح وفي بعضها القبر
بالنكاح وهو محمول على العقد لما تقدم من انه حقيقة فيه وعلى تقدير الاشتراف ففرضه العقد ظاهرة لان الملوكة ليست فعلاً للادارة
ولا للسلطنة على النكاح وهذا هو الاقوى في حكمه ما لو كانت العمة والخالة امينين وادخل عليها بنت الاخ او الاخت حرتين بل امينات
اولى بالجواز ولو انعكس الفرض فكانت لو كانت الكبرية حرة وادخل عليها الصغيرة بالملك فهي الغير ثم نظر بتمام ما سبق واولى ما يلحق
لان توقف ادخال الحر بالعقد على السابقة يقتضي ثبوتها لو كانت امته بطريق اولي قيمه من زيادة امته الكبرية بالامه عادة ويمكن مع
الاولوية من حيث عدم استحفاظ الامه للاستمتاع والتوقف بحال وهل يفرض في العمة والخالة بين الدنيا والعليا وجها من اطلاقها
فيدخل في العموم ومن الشك في كونه بطريق الحقيقة لعمدة السلب لا ريب ان الاحتياط بالعمومات لا يشترطها في العمة الموجبة للحكم قوله
ولو تزوج اذا تزوج العمة او الخالة او لم يقع عقد على بنت الاخ او الاخت فان كان باذن الاولين فلا بحث وان كان بغير انهما فبفسخ
اذ لم يقع بعده ما يوجب ثبوتها وانما المنع عنه هو الطارى فيكون البحث فيه واما بطلان عقد الدخلة فلم يفتي عنه في الاخبار السابقة
المقتضى للفساد والتضييع به في رواية على من حرم من غير ارضاء موصى حيث قال من فعل فكا حرم باطلاً وكان رضاه العمة والخالة شرطاً في
صحة العقد لان قوله لا يترتب ائنة الاخ والاخت على خالها الا باذنها يقتضي النهي عن الجمع مصاحبة للاذن او التضام به فيجب
حصوله وقت التزويج وفيه نظر لان النهي لا يدل على الفساد في المعاملات كاحتوائه في الاصل والخبر المصريح باطلان فيه او لا منع صحة
السند لان طريقه بيان بن محمد وحده محمول ودعوى صحة غير مسلمة ومع تسليمه يمكن حمله على البطلان مع كراهتها لذلك جمعاً بين
الادلة وجمع شرطية الرضا في صحة العقد والخيار لا يدل عليه لما عرفت من ان النهي لا يدل على الفساد ولا لئلا على اعتبار رضا
للادارة وقوعه لا رما او غير منتهى عنه لا مطلقاً بل النهي في المعاملات وان لم يدل على الفساد بنفسه لكنه اذا دل على عدم صلاحية
المعقود عليها للنكاح فهو باطل على الفساد من هذه الجهة كما نهى عن نكاح الاخ والعمة والخالة وكما في النهي عن بيع الغر والنهي في
حل النزاع من هذا القبيل قلنا لا بد من دلالة نهينا على عدم صلاحية المعقود عليها للنكاح فانها عند الخصم المخلو له ولهذا صلحت مع
الاذن بخلاف الاخ والاخت وبيع الغر فانها لا يصلح ان اصلها صلاحية الاخ والاخت على البحث على بعض الوجوه كالوفاء والاخت لا يفتح لانها
تحل لثبوت اخلا للزوجته بخلاف بنت الاخ ونحوها فانها صلاحية للزوجته كقوله بنت اخ للزوجته والاختار دلالة على النهي عن تزويجها
وقد عرفت انه لا يدل على الفساد فصار النهي عن هذا التزويج من قبيل ما حرم لعرض كبيع وقت التداول والانه والعارض هو عدم رضا
الكبرية فاذ الحق الرضا الذي الثاني ترزول العقدين السابق والطارى وهذا هو الذي حكاه الصنف فلا واقصر عليه وهو مدسب
الشخصين وانبأهما الوقوع العقدين صحيحين اما الاول فظاهر اما الثاني فلا يرد من اهل في محله جامعاً لشرطه فلا يترتب بطلان
يفسخ العمة والخالة في صحة الاصلية كغيره من العقود الموقوفة على رضاهما او في صحة كانت نسبة العقدين الى العمة والخالة على
ولما كان الجمع موقفاً على رضاها تقي في دفع الجمع بما شاء من فتح عقدها وعقد الدخلة وفيه نظر لان العقد الاول لازم بالاصل ولا
يقتضي ثبوتها على لزوم الى ان يثبت الزيل وما ذكر لا يصلح له لان دفع الجمع يحصل بفسخ العقد الطارى وهو متعلق الرضا ودفع الجمع
ان كان يحصل بفسخ احد العقدين الا ان دفع السابق قد منع شرعي وهو لزومه فيسقط على دفع الثاني خاصة الثالث ترزول العقد
الطارى خاصة بحيث يقع موقفاً على رضاهما او الخالة مع كون عقدها لازماً اختاره جهلة المتأخرين ونقلوه عن الصنف والموجود في
كتابه ومختصره اختيار القول الاول خاصة لان برهناً بالبرهان ووقوفه على الاجازة وادارة ذلك غير معلوم من اطلاق اللفظ والذي
السابق على البطلان بنا فيه وبه صرح ابن ادريس لكن مع مخالفة ما في لزوم عقدها علم ولما ترزول الطارى من غير ان يكون
باطلاً لم يرد او فبالعقود فان المتعارف فيه انما يتقيد برضاه من يعتبر رضاه اندرج في هذا العموم فوجب الحكم بجهته فقبل الرضا لا يكون
فاًسداً ولا لم يفتد صحيحاً ولا نهى في الموقوف الا ذلك انه عقد صدق بدون رضاه في صحة فكان كالفصولي وقد تقدم
صحة الفصولي في النكاح وهذا اولى لان المدخول عليها البهرا او لوليه مباشرة العقد بل الرضا به بخلاف الزوجية في عقد الفصولي فان
يبدها مباشرة الرضا به فاذ صح في الاقوى لزوم مثله في الامه بغير طلاق والى والنهي السابق في الاخ او قد عرفت انه لا يدل على
الفساد بل على المنع منه بدون الاذن وهو اعم من السابق واللاحق وعلى تقدير اذنه السابق لا يلزم الفساد وهذا هو الاقوى

انما يتعدى الاول رضاءها الذي اختاره
الاصح اما اعتبارها على حال فانما رضاء
انما يتعدى الاول رضاءها الذي اختاره
انما يتعدى الاول رضاءها الذي اختاره

قوله وأما الزنا فان كان طاريا لم ينشر الحرمة كمن تزوج بامرئته ثم زنا بامرئتها الى قوله وان كان الزنا سائبا
على العقد قوله وأما الوطى بالثبته فالذي خرج به الشيخ انه ينزل منزلة النكاح الصحيح وفيه تردد اطهره انه
لا ينشر من

بطلان العقد الثاني من راس فنزل عقد المدخول عليها فلما ان تغض عقد نفسها وهو قول ابن ادریس اجمع على البطلان بالنسبة
المدل على الفساد واما فنزل عقد المدخول عليها فلم ينقض الدليل بل جزم بحكمه وكان الاصل في ذلك نقله عن الشيخ فنزل العقد بن
هو متوجه بما ذكره فاعترضه بالنسبة المدل على فساد الثاني وابقى الاول على حاله فاضطرر بالفقهاء ان يذهبوا الى ان العقد الطارى فاسدا
لم يكن لينشرها في فسخ عقد نفسها وحده لان المقضي للفسخ الجمع ومع وقوع العقد فاسدا لا يجمع قوله ولما الزنا فالشهر وتحریم
بذل النذر والحالة اذا زنا بامرئها ما الزنا بغيرها هل ينشر حرمة المصاهرة كالوطى الصحيح فيه روايتان الخ انفق الاصحاب على ان الزنا
الاخر للعقد الصحيح لا ينشر حرمة المصاهرة سواء في ذلك الزنا بالغلة والحالة وغيرها الاصل في بقاء الحكم بالحاصل بالعقد وقوله لا
يفسد الحكم الحلال ولو اذناه عن ابي جعفر ومحمد بن مسلم عن ابي عبد الله ع وفيها انه ما حرم حرام حلالا ولا ما لا يحرم الحلال الحرام
وقد اختلفوا فيه اذا تقدم الزنا على العقد هل ينشر حرمة المصاهرة كالصحيح يفتي بغيره ما حرمه الصحيح من الام والبنت وعلى الابن والابن و
نحو ذلك فالأكثر من ومحمد بن الشيخ وابناءه واكثر المتأخرين على التحريم للاخبار الصحيحة الكثيرة الدالة عليه كصححة محمد بن مسلم عن ابيهما انه
سئل عن رجل ينجس امرأته بغير زوج ابنتها قال لا ولكن ان كانت عنده امرئته ثم فجر بامرئها واخبرها لم تحرم عليه التي عنده وصححة منصور بن
حازم عن الصادق ع قال في رجل كان بينه وبين امرئته فجور هل تزوج بابنتها قال ان كان قبله وشبهها فليزوج ابنتها وان كان
جامعا فلا يزوج ابنتها وليتزوجها في معناها صححة العيص عنه وكان ام المرتبة بها وبنتها من الرضاة تحرم بذلك من النسب اولى
ويدل على الاولى صححة محمد بن مسلم عن ابيهما في رجل فجر بامرئته ليتزوج امها من الرضاة او ابنتها قال لا وعلى الثانية ان النسب اصل في
التحريم بالرضاة فمن ثم قال لا يحرم من الرضاة ما يحرم من النسب قال الرضاة تحريم النسب اذا ثبت الحكم في الفرع ثبت في الاصل واستند
بقوله تم وامهات نسائكم وهو شامل للمرتبة بها لان الاضافه تكفي فيها اذ في ملائمة ككوكب الخفاء وشهادة الله وهو بعيد وزهيد
المفيد والمتفق بغيرها ابن ادریس الى عدم التحريم لم يعمد له ثم واصل لكم ما رواه ذلك وقول النبي وقد سئل عن الرجل يزوج بالمرتبة
ثم يريد ان يزوج بابنتها لا يحرم الحرام الحلال واما ما يحرم ما كان نكاحا ورواية هشام بن المشي قل كنت عند ابي عبد الله ع جالسا
فدخل عليه رجل فسأله عن الرجل ياتي المرتبة حراما ابنتها او غيرها قال نعم وامها وبنتها ورواية اخرى عنه بالسند وفي جوابها نعم ان
الحرام لا يفسد الحلال ورواية حنان بن سدير قال كنت عند ابي عبد الله ع اذ سأل سعيدي عن رجل تزوج امرأته سفاحا ليربها
قال نعم ان الحرام لا يحرم الحلال وللأصل واجيب بان عموم الايات مخصوص باخبار التحريم واخباره اوضح سند فان الاولى اعين وهشام
لا ينافي كونها من قبيل الفعل ونحن نقول بموجبه وبالحكمة فالادلة الاولى اوضح واصح واعلم ان من حكم بعدم التحريم بالزنا استند
منه الزنا بالغلة والحالة فانه يحرم ابنتها على تقدير سبقة صريح بذلك المفيد والمتفق الثاني ان عدم التحريم بالزنا بغيرها وحسنها
رواية ابي ايوب عن ابي عبد الله ع قال سئل محمد بن مسلم وانا جالس عن رجل قال من حالته وهو شاب ام اذ نكح ابنته زوج ابنتها قال لا
انه لم يكن اقصى اليها واما كان شيء دون ذلك قال كذب الرواية وردت في الحالة ولكنهم الحقا الغلها وما وقف على وجهه المتفق
الذي لا يعمل بحال الواحد الصحيح استند في مثل هذا الحكم الى الاجماع الذي ظنه فانه ابن ادریس في الحكم وفي الاجماع معاكسة لم يحسم على
الحالة بل قال ان كان في السئلة اجماع فهو الدليل على التحريم والا فلا دليل عليه والمعتد في القول فيها الى الشهرة نظر المصنف
لان الرواية ضعيفة السند وروية المتن فان السائل لم يصحح بوقوع الوطى او لا وصرح بعد ثانيا وكذا به الامام في ذلك وهذا غير
لاحق بمقامه وهو قسرة الفساد ومع ذلك فهي مخصوصة بالحالة فالحاق العدة بها قياس والاجماع غير مقتضى بمثل ذلك لانه لا يكون
حجة بعدم العلم بالحال بل مع العلم بدخول الامام وهو مشك في هذا واشبهه قطعا والعلامة توقف في حكمه في المختلف
نظر الى ذلك والاولى الرجوع في حكمها الى الادلة السابقة للتناوله لما فان حكمنا بالتحريم في مطلق الزنا السابق فالحكم فيها
اولى وان قلنا بعدم التحريم فالحكم فيها كمن حيث لا دليل صالحا على استثنائها والجهل بالعلامة حكم بالتحريم في الخ في مطلق
الزنا ثم توقف فيه بالنسبة الى العدة والحالة وكانه اذ به من حيث دليلها الخاص لا من حيث العام فانها داخلان فيه بطريق اول
وعلى هذا فيسقط التفريع يكون الحكم هل يتعد اليها وان علنا الى منبئها وان سقطنا لم لا اليها من الرضاة وغير ذلك من
التفريعات قوله وأما قد تقدم ان المراد بوطى البنتها ليس بمحتوم مع عدم العلم بتحريمه كالوطى في نكاح فاسدا وشرا فاسدا
لم يعلم فسادها او لا مرتبة ظاهرا ووجه امانه او امانه مشتركة بينه وبين غيره فظن باحتسابه بذلك فذا خلت في نشر الحرمة بذلك
فالشهر والحالما بالصحيح في ذلك ونسبه المعتد الى ترجيح الشيخ ووجه التحريم مساواة للصحيح في حقوق النسب بثبوت المهرية والعدة وسقوط
الحديث ومعلولة الوطى على الصحيح كان الحرمة معلولة الاخر وثبوت احد المعلومين يستلزم ثبوت الآخر والمعتد منع من ذلك بعد
النقض واصالة بقاء الحل وضعف هذا التحريم فانه لا يلزم من ثبوت حكم لدليل بثبوت اخر بنسبه كما ان الحرمة منقضية عن وطى البنت
بالاجماع مع انها من جملة معلولات الوطى الصحيح قد سبق ابن ادریس الى ذلك الاقوى نشر الحرمة به مع سبقة ثبوتها في الزنا بالصحيح

قوله واما النظر والمس فابسوغ لغير المال لا ينشر الحرمة وما لا يسوغ لغير المال كمنظر الفرج والبقلة وكس باطن الجسد شهوة
فيه تردد اظهر انه يشتر كراهية ومن نشر به الحرمة قصر التحريم على اب اللامس في الناطر وابنه خاصة دون ام المنظورة او الملوثة
وبندها منز

مع محرم فيكون في البتة اولى لانه وطى محرم شرعا فيكون الحاقه بالوطى الصحيح في ثبوت حرمة المصاهرة اولى من الزنا كما ثبت به اكثر احكام الصحيح
لا يفتح تحلف الحرمة لانها اباحة على النظر بسببه فجاز اشترطه بكامل حرمة الوطى والموطوءة بالبتة لا يباح النظر اليها للوطى فلا يباحها اولى اياها
الاستدلال في المسئلة بالاجماع فلا يخرج من مجازة نعم هو قول المعظم قوله واما المراد بالمالك هنا حقيقة وهو مالك الامة فالتحريم المشهور
والزوايا المتخلفة انما وردت في الامة فاحصل ذلك من ما لكها ويحمل على بعدان برهانه مالك النكاح بقصد املك ليشمل الزوجة فعند
تبع الحكم اليها ونشر المسئلة يتم بما بحث ثلثة الاول اذ مالك الرجل امة ونظرها الى ما يحرم على غيره النظر اليه كمنظر ما عدا الوجه
والكفين وما يبد منها غاليا وليس هل يحرم بذلك على ابيه وابنه في افعال احدهما عدم التحريم مطر لكنه يكره وهو اخيارا لانه وتلبينه
العدالة في عين المخ والتذكرة للاصل وعموم واخل لكم ما وراه ذلك وما ملكك ايمانكم وموثقة على بن يقطين عن الكاظم في الرجل يقبل
الجارية ويباشرها من غير جراح داخل واخراج التحريم لا يثبت الا بالبر في ثابها التحريم عليها اخاره الشيخ وابناعه في المخ وما لا يثبت
التذكرة وجماعة لان الملوكة خلية فقد خل في عموم وحلا بل ايتانكم خرج منه ما اذا انظر اليها وليس على الوجه المذكور وفيه الباقي اذ اخلا
في العموم وليصح محمد بن اسمعيل بن بزيع عن ابي الحسن وقد سئل عن الرجل تكون له الجارية فيقبلها هل يحل له ان يخالها فقال نعم قال
ان جرحها فطر اليها بشهوة حرمت على ابيه وابنه نحوه وروى الصدوق عن عبد الله بن شيبان عن الصادق وثابتان النظر والمس يحرمان منظورة
الاب ملوثة على ابنته دون العكس وهو قول المعظم الصحيح محمد بن مسلم عن الصادق اذا جرد الرجل الجارية ووضع يده عليها فلا يحل له ولابنه
الوسط هو الاوسط لان تحريمها على الاب لا يدل على اختصاصه به فيمكن استفادة تحريمها على الاب من الخبرين السابقين فلا منافاة بين
اخبار التحريم غايته ما في الباب استفادة حكم الاب من الثلثة واستفادة حكم الاب من الخبرين فقط القول الاخير وبقي الكلام في الاولين
فان الاخبار فيها متعارضة ظاهرة يمكن ترجيح اخبار التحريم بوجوده الاول انها اوضح سنداً فانها صحيحة ومادل على الحل من التوثيق والصحيح
عليه عند التعارض اوسط الثاني انها مقيدة بكونها بشهوة وذلك مطلقاً يحل على وقوعها بغير شهوة هذا من المناقاة وخبر محمد
بن مسلم وان كان من غير شهوة لكونه محمول على كونه بشهوة لوجوب حمل المطلق على المقيد الثالث انه على تقدير تسليم التعارض فذلك دال على الاباحة
وهذه على الخطر الثاني مقدم على الاول عند التعارض مطلقاً لانه في الضرر وهو اولى من الجالب للنفع وحيث ثبت التحريم كانت ادلتها
مخصصة لعموم الآية كما خصصت بغيرها من المحرمات التي لم يذكر في الآية ويخرج عن حكم الاصل الذي استند اليه واخرى على الاستدلال
للتحريم بعموم الآية الحلال بان الظان المراد بالخليلة الزوجة فلا يدل على حكم الامة وفيه منع اختصاصها بالزوجة فان الخليلة فصيصة اما
مفعولة من الحلال المقابل للمحرمة لانه يحل وطئها او من الحل ضد العقد لانه يحل اذارها عند الجماع او بمعنى فاعلة من الحلول لانهما يحل معاً
فراشه وعلى جميع التقادير فهي مثابة للامة وقد استدل العلماء على تحريم موطوءة الابن بالمالك بقوله نعم وحلا بل ايتانكم وهو دال على فهمهم
وخولها بها وتمايؤد بغيرهم عليها بفعل ذلك بشهوة ان العقد المحرم الزوجة على الاب لا يبرئ كان المقصود الغلب من الشرع اذ اودة
الوطى لما كان شراً الامة اعم من قصد الوطى في الحذف لم يحرم في الشراء فاذا فعل معها مقدمات الجماع كان ذلك قبيحاً يحرم عليها من
العقد المحرم فانه لا يقتضي اودة الوطى كالشراء فلما كانت الامة ابعد عن قصد الجماع من الحرار اشترط اذ اودة على شرهن بعبادة اودة الوطى
وهو مقدمانه الثاني على تقدير القول بتحريمها على الاب لا يبرئ لك هل تحرم امها وان علت وبناها وان سفلت على الولي فولان احدا
التحريم ذهب اليه ابن الجند والشيخ في وقت مجتبا بالاجماع الفرقه واخبارهم والاحتياط مع انه في موضع اخر من خص التحريم بالنظر الى فرجها القول
النجي لا يضر الله الى رجل نظر الى فرج امراته وابنتها وعنى بالاخبار ذلك ما روى عنه من كشف قناع امرته حرم عليها وبناها وصح
محمد بن مسلم عن احمد بن محمد بن اسلمة عن رجل تزوج بامرته فطر الى راسها والى بعض جسدها ابشروا ابنتها قال لا اذ اراى منها ما يحرم على غيره
فليس لان ابشروا ابنتها والثاني الجواز على كراهية ما لم يبطا البتة له قوله نعم فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم وما ذكره ليس بدخول
لصحة العيص من الصم قال سئل ابا عبد الله عن رجل باشر امرته وقبل غيرها انه لم يقض اليها ثم تزوج ابنتها قال ان لم يكن افضى اليها فلا
باس وان كان افضى فلا تزوج وهذا هو الاقوى ويمكن حمل الاخبار السابقة على الكراهية جمعاً مع ان الاول عامي قد ذكره المحققون منهم
الاخير غير المدعى لا نهخص بالزوجة والغافل عمم الحكم فيها وفي الامة وسواء قيد ذلك فان قالوا لا فاعل بالفرق فلما اشترط في الامة لا يبرئ فلا
من الجمع الثالث اختلفوا لما قلنا بان الزنا ينشر حرمة المصاهرة في ان النظر المحرم الى الاجنبية والمس به هل ينشر الحرمة فيحرمة به الامة
ان علت والبتة وان تركت ام لا هكذا نقله فخر الدين في شرحه ولم ينف على الغافل بالتحريم وعلى القول لا يحرم المنظورة والمملوثة
على الفاعل وانما نقل الخلاف في امها وابنتها وكيف كان فهو قول ضعيف جداً لا دليل عليه وكذا اختلفوا في الوطء فاعلموا انهم هل يحرم
كالباشرين فذهب الشيخ في وقت التحريم بها لانه والبتة وهو ضعيف وتبقى نقيح العبارة وشوق على بيان امور الاول فهم قوله
فما يسوغ لغير المال لا ينشر الحرمة ان الامة يصح نظر غير المال اليها في الجملة وذلك في الوجه والكفين كما تقدم مع انه لم يصح به عمدة
وانما صح به في التذكرة نعم قد يستفاد من قوله سابقاً في جواز النظر الى اهل الذمة لانه من غير الامة الثاني يستفاد منه ايضاً
انها باخيار في الجملة وله بذكر واجوازه بل القائلون بجواز النظر قصره عليه لا يظاهر قوله ولا يثبتون انهم لا يظهرون انها

ومن مسائل التجريم مفسدات الأول في تجريم الجمع وهي من الأولى

قوله وحكم الرضاع في جميع ذلك حكم القرب قوله ولو تزوج اخين كان العقد للسابقة وبطل عقد الثانية ولو تزوجها في عقد واحد بطل نكاحها وروى انه يتخير ايتها ما شاء والا فلا شك في الرواية ضعف قوله لو طوى الثانية

يقضي ابا نصر نظرهما في ذلك فالسنان على اصل الخبر وصريح بعض الاحباب تجزئ المسلم في هذا المحل لمس كفا لامة للاجوبة
جعله المراد ما قبل لعلم الملك لمسه ويمكن حمل عبارة النص عليه انك يستفاد من قوله وما لا يسوغ لعلم الملك الى قوله وليس باطن المحل
ان النظر الى ما استثنى لمسه لا يفتقد جوازه لعدم الشهوة مع الاجماع على ان نظرها بشهوة محرمة او لمسه وانما الكلام مع عدم الشهوة
والرغبة والاولى ان يريد بقيد الشهوة فبما ذكر الاخترا عن مثل نظر ذلك لعينها كذا نظر الطبيب لمسه العضو ليعلم حاله فيكون الغرض تقسيم
النظر للملك ما يحرم بعلم الملك نظره ولمسه الى ما يفيد التحريم على الخلاف هو وقوعها بالشهوة وما يفيد اجماعا وهو وقوعها بغیر شهوة
لان يجعل ذلك في مقابلة المحل ليعيد حوازم استثنى فيها وهو غيرها وهذا حسن الرابع يفهم من قوله ومن نشر الحرمة هنا فصرح الخبر على
اب الامس وابنه دون ام المنظورة والمعموسة وبغتها في اختلاف في عدم تحريم امها وبناتها وكأنه اهمل استنصافا فانه لا لا يفتقد عرف
فيه وجود الروايات به وان كان دون الخلاف في تحريمها على الابن الخامس في الشاهد في شرح الارشاد على نظر العبارة الاولى
ان يريد بالملك في قوله فما لا يسوغ لعلم الملك الام من مالك الرقبة او مالك البضع وهذا لندخل فيه الزوجة فان الخلاف في نظرها و
لصالحك واقع في انه هل يفيد التحريم بالنسبة الى امه وابنه ام لا وهو حسن من حيث فائدة الخلاف فيها لكنه يفيد جواز نظر غير الزوج
ولمسه في الجملة وقد تقدم حكم النظر الى وجهها وكيفية وابنه مفيد بغیر منعه عدم كونه بشهوة ولا رغبة وعدم المعادة به في المجلس
وبدونها يحرم فلان وقوع الخلاف مع وقوعه بشهوة في نشر الحرمة لانه يحرم على غير الملك ولم لا يقولون به ومثل هذا الارم في الامة
ايتم لانهم لا يجوزون نظرها بالشهوة لغیر الملك فيلزم ان ينشر الحرمة لو وقع من الملك كذا والروايات دالة على خلافه لا تستلزم
الخبر بد النظر الى باطن المحل الكلام في المس كذا وافوى بالتمنع هنا اذ لم يذكر احد جوازه من الحرمة لغیر ضرورة مطر ولا لجل هذا الاشكال
حلنا الملك على مالك الرقبة ليس من محذور جواز النظر للملك المحرم وابنه فان الخلاف في الامة اظهره الروايات فيها اشهر كما عرفت
قوله وحكم اى جميع المذكور في باب المصاهرة من المحرم بالنكاح الصحيح وما تحت به من الزنا والشبهة والنظر للمسلم فكل من حرم فيها على رجل
فصبي كلاب والابن وامه كاذم والفت محرم عليه لو كان بالرضاع فحرم الموطونة بالعقد على اب الواطي بالرضاع وان علا وابنه وان
نزل ويحرم على الواطي اطفاله من الرضاعة وان علمت وبناتها منها وان نسفت وهكذا العموم قوله صرح به من الرضاع ما يحرم من النسب كلابه
ان هذا يحرم بالمصاهرة لا بالنسب فلا يدخل في عموم التحليل فاما ما ذهبنا الى هذا البصر راجع الى النسيان الاب من الرضاعة كلاب من النسب
بمقتضى الخبر الام منها كلاب من النسب بذن الرضعة من الرضاعة كلبتها من النسب اخبتها وبنت اخبتها وبنت اخوها وخالها ونحوها
من يحرم بالنسب فالمصاهرة اللاحقة لانساب كالمصاهرة اللاحقة لملتهم من الرضاعة وبالعكس فلا يقولون الرضاعة تحرم كل النسب ونحوه
يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب وروى ابو عبيدة الخزاز في الصحيح عن الصادق قال سمعته يقول لا تنكح المرأة على خالتها
ولا على اخاتها من الرضاعة وبالجمل فكلما يحرم بالمصاهرة على الانسان بواسطة النسب يحرم بواسطة الرضاعة وانما لم يقولوا يحرم من
الرضاعة ما يحرم من المصاهرة كما فافوا في النسب ان الذي يحرم بالمصاهرة راجع الى النسب كقوله والمستثنى من اقسام المصاهرة في
باب الرضاعة هو ما يثبت المحرم بالمصاهرة كما استثنى من المحرم بالنسب لانه لا يمانه كاحتفاء سابقا فالام فيها على السوئية قوله
لأنه تزوج النول بالطلاق لا بد من رتبة وشبهة المصاهرة واكثر المتأخرين لان العقد على كل واحد منها يحرم للعقد على الاخرى ونسبته اليها
على السوئية فلا يمكن الحكم بحدتها فيها المحذور الجمع ولا في احد منهما على النفي لانه من جملة من غير مرجح ولا لغیر معينة لان الحكم بالا باحتمال
معين فلا بد من محل جوهري معين بقوم لانه غير المعين في حد ذاته لا وجود له واذا بطلت هذه الاقسام لزم الحكم بالطلاق
فيها ولان العقد عليها ما معانها عن هذا فاشياء عن عدم صلاحية العقود عليها على الوجه المخصوص للنكاح وان كانت صالحة لغیر
هذه الجملة والنهي على هذا الوجه يقتضي بطلان العقد وان لم يكن مطلقا للنهي موجبا لبطلان العقود والقول بالخبر الشيخ وابنا عبد
استناد الى مرسله جميل زوراج عن احمد بن محمد بن عيسى في رجل تزوج اخيه في عقد واحد قال هو بالخيار ان يمسك ابنته شاء وبطل سبيل الا
ولان يمسك العقد على احدهما الى العقد على الاخرى لا يوجب بطلان العقد كالمع في العقد بين محلة ومحرمة وبصفت بان ارسال الروايات
يجمع من العمل بمقتضاها مع مخالفة للاصول الممتدة وفي طريقها البصر على من السندى وهو مجبول مع امكان حملها على امسك ابنته شاء وبطل سبيل الا
بعده جدي وبطل الاخرى بطلان الجمع والفرق بين الشناخ والجمع بين المحلة والحرة في عقد واحد ان الغرض في المحلة موجود
معينة فلا مانع من محذورها بخلاف الاثنين لا يمكن ترجيح احدهما بغیر مرجح واعلم ان رواية جميل اوردتها الشيخ في سبيل الكليفة
مرسلة في طريقها لاجلها كذا ذكرنا ولكن الصدوق في العقيقة رواها بسند صحيح عن محمد بن الحسن عن الجعفي عن ابي بصير عن ابي هاشم
ومحمد بن عبد الجبار عن محمد بن ابي عمير عن جميل بن عبد الله في رجل تزوج اخيه في عقد واحد قال يمسك ابنته شاء وبطل سبيل الا
وفاته في رجل تزوج حواشي عقد واحد وبطل سبيل ابنته شاء وعلى هذا فتجوز العمل بمضمونها الصحتها في المستثنين بعد تحقيق الحال من الكفاية
فتعد فيه شبهة تنوق على المرجحة قوله لو وطئ الفول بصفة النكاح لا يوجب النكاح لعمد واحد لكم ما ورواه ذلك ولم يمسك بطلان الجمع بين الا
عمران جملة الملك لغیر محرمات وان كان الملك يحوز الوطئ ولان النكاح اقوى من الوطئ يملك بهن فاذا جمعتا فادام الاقوى

قوله ولو كان له اثنان فوطاها قيل حرمت الاولى حتى تخرج الثانية من ملكه وقبل ان كان لهما له لم يحرم الاولى وان كان مع العلم
حرمت حتى تخرج الثانية لا للعود الى الاول ولو اخرجها للعود والحال هذا لم تحل الاولى والوجه ان الثانية تحرم على التقديرين
دون الاولى متر

وانما كان اقوى لكثرة ما يتعلق به من الاحكام التي لا يلحق الوطى بالملك مضافا الى ان الفرض الاجلي من الملك المانية فلا ينافي النكاح فعلى هذا
يحرر الموطونة بالملك مدامت الثانية زوجة والمعتق يرجع هذا القول مؤدرا بالتردد فيه ووجه من ان الوطى يصير الامنة فاشا الحق الولد به
فلم يحز ان يرد النكاح على فاشا الاخت كالامر نكاح الاخت على نكاح اخها ولا ينفذ في الاخت ما ينافي اباحتها المقتضية فلم يحز كالموطى
واجب بطلان القياس مع وجود الفارق فان النكاح اقوى من الوطى بملك اليقين ولو انعكس الفرض بان تزوج الامنة ثم ملك اخها او
فعل حراما ولم ينفذ ذلك في صحة النكاح ولا يوجب اخراج الموطونة عن ملكه لافضل وان الاقوى يدفع الاضعف قوله ولو كان لاختلاف
انه لا يجوز الجمع بين الاثنين في الوطى بملك اليقين كما لا يجوز الجمع بينهما في النكاح لعموم وان يجتمعوا بين الاثنين المشاغل للجمع بينهما عقدا
وطى او في الحر او في ملك اليقين والمراد بالجمع بينهما في الوطى استحباتهما ولو على التعاقب كما يجمع البقي من بين الصاوتين و
لان الجمع الحقيقي يمكن بالاستمتاع بمادون الوطى اذ اخرج ذلك حرم الوطى لعدم التعاقب بالفضل والقول البقي ملعون من جمع مائة
في رحم الاثنين ولا خلاف ان في جواز الجمع بينهما في الملك ان ثنائه الذي يظهر اليه لان المراد منها ما ذكرناه من العقد والوطى اوها
فاذا ملك الاثنين دفعة او على التعاقب صح الشراء اجماعا وله نكاح ابنتها شاء فاذا وطى احدهما حرم عليه الوطى الاخرى حتى تخرج الاولى
عن ملكه فان وطى قبل ذلك فعل حرام ولا حد عليه للملك كونه سبيلا من استباحته ما لكن يترك في فاعل الحرام لكن اذا وطى الثانية
ففي نكاح الاولى ولما يتبعه او تحريمها بعده على بعض الوجوه اقول الاول وهو الذي اختار المصنف واكثر المتأخرين وقبله الشيخ في طوابين
اورد بين ان الاولى تبقي على الحال والثانية تبقي على النكاح سواء خرج الثانية عن ملكه ام لا وسواء كان جاهلا بتحريم وطى الثانية ام عالما به
متى اخرج الاولى عن ملكه حلت الثانية سواء اخرجها لاجل العود الى الثانية ام لا اما الاولى فلان التحريم انما يقع بوطى الثانية لانه
حصل الجمع بين الاثنين فيستصحى والحرام لا يجم الحلال ولا صالة بقاء الحلال ويحرم الثانية واما الثانية فلانه متى اخرج احدهما عن
ملكه لم يبق معا بين الاثنين لاشياء سببه الثاني قوله الشيخ في بيه وهو ان وطى الثانية عالما بتحريم ذلك عليه حرمت الاولى
عليه حتى تموت الثانية فان اخرج الثانية عن ملكه فخرج الى الاولى لم يحل الرجوع اليها وان اخرجها عن ملكه لانه لا يجرى له الرجوع
الى الاولى بل كل حال اذ اخرج الثانية عن ملكه هذا اللفظ الشيخ في بيه واستند في هذا التفصيل الى اخبار كثيرة مضطربة الانها
مختلفة المعاني فجمع الشيخ بينهما بما ذكره من الاخبار صحيحة الى الصلاح الكناين عن عبد الله ع قال سئل عن رجل عنده اختان
مملوكان فوطى احدهما ثم وطى الاخرى قال فحرمت عليه الاولى حتى تموت الاخرى قلت ارباب ان باعنا فقال ان كان انما يبيع
لحاجة ولا يخطر على باله من الاخرى شيء فلا يرى بذلك باسا وان كان انما يبيع ليرجع اليه الاولى فلا وهذه الرواية وان كانت
صحيحة السند لكنها مناقضة للثبوت لان الحكم فيها بتحريم الاولى الى ان تموت الاخرى مقطوع من كلام الراوي والامام وحال المرأة
قد استظ من جملة كلام وهذا بعض الجواب ولم يفرق بينهما في العالم والجاهل ومنها حسنة الحلبي عن عبد الله ع قال سئل عن
رجل كانت عنده اختان مملوكان فوطى احدهما ثم وطى الاخرى فقال اذا وطى الاخرى فقد حرمت عليه الاولى حتى تموت
الاخرى قلت ارباب ان باعنا الحلال الاولى قال ان كان يبيعها لحاجة ولا يخطر على قلبه من الاخرى شيء فلا يرى بذلك باسا وان
انما يبيعها ليرجع الى الاولى فلا ولا كرامة وهذه اجود من ان الاولى والاولى اصح سند في معناه رواية ابى بصير عنه ومناه رواية
الحلبي عنه قال قلت له الرجل يشترى الاثنين فيطأ احدهما ثم يطأ الاخرى بحالة قال اذا وطى الاخرى بحالة لم يحرم عليه الاولى وان
وطى الاخرة وهو يعلم انها عليه حرام حرمتا عليه جميعا ومناه رواية عبد الغفار الطائي عنه في رجل كانت عنده اختان الى قوله قلت فان
ذلك حتى وطأها ليعتق الثانية قال حرمتا عليه طمعا فانه حمله ما استند اليه الشيخ من الاخبار فاستفاد تحريم الاولى على تقدير العلم من الروايات
كلها واستفاد تحريم الثانية مع العلم من رواية الحلبي واخرج تحريم الاولى مع الجهل منها وحل عدم تحريمها على تقدير اخراج الثانية عن
ملكه ليجتمع بين الحكم بعدم تحريمها مع عدم الجهل في رواية الحلبي وبين الحكم بتحريمها معا على تقدير الجهل في الرواية الاخرى بحمل تحريمها
على تقدير قيامها في ملكه واما اذا ازال ملكه عن احدهما حلت الاخرى هكذا في الحمل في بيه فيكون تفصيلا في بيه جامع بين الاخبار كلها
وتتبع على هذا القول العلامة في المحرر والشرح والشهد شرح الاشياء والشيخ على شجر مرعاة هذه الاخبار التي لا مغاوض لها
في الحكم بتحريم الاولى على تقدير العلم وذلك بخلاف ما افضاه القول الاول ويطلب دليل لان الاستصحاب ونحوه لا يصار اليه مع وجود النقص
وعند في هذا الحكم نظر لان الرواية الصحيحة لا تدل على الحكم بتحريم الاولى من قبل الامام كما ذكرناه والثانية من الحسن وهو ادون من الصحيح
فان زنا على العلي به فدلوا على تحريم الاولى مع ان تموت الاخرى اذ يبيعها لا يفرض العوالي الاولى وليس فيها نص بتحريم الثانية
ومثلها في الرواية ابى بصير على ضعف في سندها كثيرة رواية الحلبي الى انه على تحريم الاولى على الجاهل في طريقها ضعف مجيد بزياد
والحسن بن ساعدة فيشكل مع ذلك تفصيل الثانية بغير الجاهل والاستناد في تحريم الثانية مع العلم اليها لان الروايات
الثلاث الاولى لا تدل على تحريم الثانية فالاستناد في هذه الرواية الضعيفة مشكل ثم حمل الاول مع الجمالة على اخراج
الثانية للجمع بينهما وبين الرواية الدالة على تحريمها معا مع الحمل مشكلا ايضا ومع ذلك فالرواية الاخرى اضعف من رواية الحلبي العمل بتفصيل

فيلزم لا يجوز للرجل العقد على ان يشترط عدم الطوارق هو عدم المهر والنفقة وخوف العنت وهو المشقة من الزنا وقيل بكون ذلك
من دونها وهو الاشهر مقرر

بتفصيل الشيخ بوجوب تنفيذ جميع ما ذكر في الروايات بجامع وضوح سند ذلك المطلق ومع هذا فاطل جميع هذه الاخبار والرجوع الى الحكم الاكل
كالقول الاول من سابقه والاستناد الى الرواية الصحيحة وهذا لا يحصل له معنى لما عرفت من تفاوت منها الثالث ما نقله النص من القول بوجوب
كفيل الشيخ لا ان عدم شترم الاول مع الجمل في هذا التفصيل غير مفيد باخراج الثانية عن ملكه وهذا فيه مراعاة الجمع بين حسنة الحلوى و
رواية اخرى المفصلة بالجمل وعدمه وهو احول باعتبار ان السابق لشدة بعد ما من الرواية المشقة لعدم تحريم الاول مع الجمل مط
والموجبة لغيره بجامع الجمل كذا ما رواه الحلبي حيث كانا عن رجل واحد وليس بينهما الاخذ واحدا وتيقنا الاخرى فالجمع بينهما
بالجمل على القيد سهل ولكن لا يعلم القابل بذلك بخصوصه بل حلة القول المشهور بين هذه الخلاف القولان لا يمكن على هذا ان
يكون النص اراد بذكر قول الشيخ ولكنه اجل بعض ما فيه من التفصيل ضد وجه لغيره من خلاف كثير في نقل كلام الشيخ وتماهوت في حكاية بلفظ
النهاية لاجل ذلك الرابع ما نقله النص من القول المحكي او لا وهو ان الدخول بالثانية يحرم الاول مطلقا حتى يخرج الثانية عن ملكه وهذا القول
عكس الاول ولا تعلم قائله ولا نقله غير النص ويمكن الاحتجاج له برواية معاوية بن عمار قال سئلت ابا عبد الله عن رجل كان عند معاوية
اخنان فوطي احدهما ثم بدله في الاخرى قال يعثر هذه وبطل الاخرى قال قلت له فانه ينفذ نفسه الى الاولى قال لا يقرها حتى يخرج
ذلك عن ملكه وهذه الرواية اوضح دلالة على هذا القول من الروايات السابقة على القول المشهور وفيه انه لا يحرم وطى الثانية اذا توى
اعثر الى الاولى وتوجه من حيث الاعتقاد ان مجرد الملك للامعة لا يمنع من الجمع بينهما وبين اخنها كما مر وانما يمنع الجمع بالوطى بخلاف الحرمة
المنع بالجمع بالعقد وان لم يطا والوطى في الاماء منزل منزلة العقد في الحرمة فكما ان الحرمة تحمل اخنها بطلان المزل للعقد المحرم فالامعة تحمل
اخذها بمنزلة وطى المنزل منزلة العقد فانه مع تركه الوطى يصير مملوكا غير وارث في الملك لا يمنع الجمع وانما توقف حل الاول بعد وطى الثانية
على خروجها عن ملكه لئلا يلزم من عودها اليها وجوبه عنها بالاعراض معنى الجمع في الوطى بخلاف الاعراض عنها بمهر الخامس ان وطى الثانية
عالم بالتحريم حرمت عليه الاخرى حتى يخرج الاولى عن ملكه ومع الجمل لا تحرم عليه الاولى في هذا القول نقله الشيخ في تفسيره بالاجابة
المقدمة كما هي عادته في الكتاب هو مغاير لفضل في تفسيره لتفصيل الذي نقله النص استفادته من الاخبار التي ذكرها الشيخ في بعد
لانه لم ينفذ فيها نقل الثانية عن ملكه في حل الاولى كيف انفق بل مع عدم نية العود الى الاولى في هذا التفصيل اطلق الاكفاء بالخرج
عن ملكه نعم يمكن استفادته من الجمع بين رواية معاوية بن عمار الدالة على الاكفاء بخروج الثانية عن ملكه مط ورواية الحلبي الدالة
على ان الوطى بمحالة لا يحرم الاول ولكن الشيخ لم يذكر رواية معاوية بن عمار في هذا الباب اعلم ان هذه الاخبار على كثرتها قد اشتركت في الحكم
بتحريم الاول مع علم الوطى بالتحريم فالقول ببقائها على الحل والاطراح حلة هذه الاخبار وان ضعف طر بعضها بشكل واشتركت ايضا في ان اخراج الثانية
لا يبيح العود الى الاولى بحلها وهذا هو الوجه الاشبه فيه ويقوى ما اخرج الاول عن ملكه فانه بحل الثانية قطعاً الزوال للمقتضى للتحريم وهو الجمع
ويقرب الاشكال في حلها ان كان مع بقاءها على ملكه وينبغي التوقف فيه الى ان يظهر المخرج وطريق الاحتياط لا يفتي قوله فلا يجوز لاحدا
في حوازي كتاب الامنة بالعقد المحرم فقد طول وحش العنت والفران فاطن مجازة كان مع ذلك فاصبر عن افضل لقوله وان نصير واخبركم
بما مع فقد احدث في نفسه احوال احدا وهو الذي اخناه الحنة وجعله الجواز على كراهة للاصل وعموم قوله ثم وانكروا الايامي منكم والصابر
من عبادكم وامانتكم وقوله ثم ولا تامة مؤمنة خبر من مشرك واحد لكم ما وراء ذلك وبوبه سلسلة ابن بكير عن الصادق لا ينبغي ان يفرج
الحرم الملوكة الحديث وهو ظاهر في كراهة وثابتها النع ذهب اليه الشيخ في احد قوله وكثير من المتقدمين والمتأخرين لدلالة مفهوم الشرط
عليه في قوله ثم ومن لم يمسك طع منكم طولا ان يتك الحصان المؤمنات فمن مملكت ايمانكم من فنياتكم المؤمنات ذلك لمن حشى العنت
منكم شرط في صحة نكاح الامنة عدم الطول لان من الشرط وشرط خوف العنت لقوله ثم ذلك لمن حشى العنت منكم فال مفهوم الثاني وان
لم يكن مفهوم شرط الامنة في معناه ولا فاعل بالفرق وبوبه رواية محمد بن مسلم قال سئلت ابا جعفر عن الرجل يزوج الملوكة قال اذا انكح
اليها فلا بأس بالياس النقي التحريم وفقد دل على شؤنه مع اشقاء الضر والمزم بالاضطر او ما تضمنه الآية من خوف العنت وان كان
اعم مراعاة للجمعة لما اثبتت اشراط الجواز بذلك كان محصيا للعموم تلك الايات التي استدل بها المجريون ودافعا لاصلامه وخبرهم
لنبي بحجة الله معك والارسل مع امكان حمله على التحريم جمعا واجاب الاولون عن ائمة المانعين بان دلالتهما حشيت العموم وهو ضعيف
خصوصا مع معارضة المصروق وبيان العلق على الشرطين الامر بالنكاح اما الجواب بالاستصحاب او بغيره لا يستلزم نفي الجواز لانه اعم
ونقيض الاضمار من نقيض الاعم مطلقا وبانه خرج مخرج الاعلى فلا بد على نفي الحكم باعتداده وكذا الخبر وروى بان مفهوم الشرط محرم
عند الحققين ولا منطوق يعارضه بل العموم وهو قابل للتخصيص وانما يتم كون العلق على الشرط الامر لوقد رنا الجواب في قوله ثم فما ملكك
ايمانكم متعافا بمحمد وفيدل على انه كرهه فليستك وليس يلزم لجواز تفديهم بما يناسب الحل بغيره كقولنا فكذا حلة تمام ملكك ايمانكم ونحو
ذلك وبوبه ان الآية صريحة لبيان الحل والحرمة لا لبيان الامر واخراج الشرط مخرج الاعلى خلاف الظاهر لا سيما اليه الابد لبليغ
كفيل تحريم الزنا بكونه في الجور وفيها النع من تزويج الامن عند حرمة ولا يحرم لغيره نقله الشيخ في ف وتجننه جعل فتد
الطريق بالفعل شرطا لا انعاده عليه كنكاح الاخث والحامسة والادواء الحلبي في الحسن عن الصادق تزويج الحرمة على الامنة ولا يفرج

الرابعة قوله لا يجوز للعبد ان يتزوج اكثر من حرتين متز

الامة على الحرة ومن تزوج امة على حرة فنكاحه باطل ومن فيها معنى الشرط وجوابه ان الطول اعم مما ذكر فخصه بجناس الى دليل والرواية
لا تدل على جواز نكاح الامة مطلق بل على امكانه في الجملة لان ادخال الحرة على الامة تدل على وقوع نكاح الامة لا على جوازه كيف اتفق ونحن
نقول به فان نكاحها بالشترين جائز ويحق تجزئ المقام بثبوت على امور الاول ظاهر الفايدين بالمتنع من نكاح الامة على ذلك الوجه ان
التمتع متوجه الى الوطى ويقع العقد فبطل العقد وقال المقيّد بجملة ان التمتع راجع الى العقد وحده فلا يبطل لان التمتع في نفسه لا يدل على
البطلان والا لولم ينظر من ان التمتع هنا متعلق بركن العقد وهي الزوجة كما لو كانت احد المحدثات او احدى الاخيرين في الجمع وعلى هذا
فيخرج في المسئلة قول رابع وهو يخرج نكاح الامة بدون الشرطين لكن لا يبطل العقد ويصح القول الاول من يقول ببطلان العقد كما
الطول لغة الزيادة والفصل والمراد به هنا الزيادة في المال وسعة بحيث يتمكن معه من نكاح الحرة بان يقوم بما يتوقف عليه من مهر
ونفقة ولو بالقوة القريبة لكسب في الحرة وغلة الملك ولا يكفي وجود المال مع وجود الحرة او عدم امكان وطئها قبل الصغر وغير
والعت لغة المشقة الشديدة واصلة انكسار العظم بعد جبر ثم استعمل لكل مشقة وضرب والمراد به هنا الامة بالوقوع في الزنا الذي
يؤدي اليه غلبة الشهوة اذ لا ضرر اعظم من موافقة الماشئ المؤدى الى غضب الله في الدنيا واستحقاق عذاب النار في الآخرة ويلحق به
خوف الضرر الشديد بتركه وان قوت النفوس بحيث منعت من الزنا على الاقرى علامه وهو اعتدائه الاصل عدم الفعل الذي ادعاه بعض
الفقهاء من انه شرع بمحض الزنا اذ لا ضرورة الى دعوى الفعل فان ذلك بعض استعمالات اللفظ كما ان الطول في المال يشمل ما لغيره
براد منه هنا فلا يلزم نقله شرعا الى امر الحرة ونفقة الثالث لو وجد الشرطان فترجع الامة ثم تجد ذنبا لها ولو بقصد احداهما بقصد
في صحة النكاح السابق ان لم يدخل الحكم بفسخه ولو من حين ايقاعه فيستصحى على فرض طلاقها وجبها جازا له رجعتها لا الزانية
بمنزلة الزوجة الرابع لو امكن ازالة العت بوطى ملك اليه من مع فعد الطول للحرة لم يحمله وطى الامة لفقد الشرط المحلل لجواز نكاح الامة
لان قدرته على دفع العت بوطى ملك اليه من برفع خوف العت مطلقا كقدرته على دفعه بالنفوس وبما احتمل الجواز لانه لا يستطيع
طول حرة وهو الشرط ويضعف بان خوف العت شرط ايض وهو مشف الخاسر الفدرة على وطى الحرة شرط ايض في وجود الطول كما يجب
فلو كان عند حرة رتقاء واضيفه عن الوطى بمرضا وصغر او غايته عن بحيث يحشى العت قبل الوصول اليها جازا له نكاح الامة لفقد
شرط الطول ودفعها للحرج نعم لو قدر مع وجودها زال العت ببعض الاستماعات غير الوطى امتنع المسكن لا فرق في المنع من العقد على
القول بين الدائم والمقطوع لشمول النكاح المشروط لهما واما التحليل فان جعلناه عقدا امتنع ايض وان جعلناه اباحة فلا كما لا يمنع
ولما يملك اليه السابع الامة تفتت اشترط العجز عن نكاح المؤتمن ومفهومه انه يباح بغيره وان قدر على نكاح الكافرة وهو متبر على
القول بالمتنع من نكاحها مطلقا ولو جوزهناه على بعض الوجوه احتمل بقاء الجواز على ظاهر الامة لان نكاح الكافرة وان جاز الامة باق
بسيما طئها وتجنّبها مع ذلك كما نعلم مشقة فلا يعتبر وجع المنع انه لا يخشى العت معها ويمكن ان يوفى ذلالة الامة مع تسليم العمل بمقتضى
ان تعذر المؤتمن بوجع عدم الطول فلا يلزم من فوات الطول وحده جواز نكاح الامة بل لا بد معه من خوف العت وهو مشف مع وجود
الكنابة الثامن لو وجدت الحرة وقدر على اطلبه من المهر لكن طلبت ازيد من مهر مثلها بحيث تجب الزيادة في وجوبه لم يخرج نكاح الامة
وجها من تحقق الفدرة المتضمنة لوجود الطول ومن لزوم الضرر والمشقة بدفع الزيادة وحمل الفدرة على المعارف هو قوي مع استدلال
بذل الزيادة الاسراف عادة بحسب طاله والضرر والا فالاول اقوى ولهذا الفرع نظائر كثيرة سبق منها وجود الماء الطهارة بازيد من ثمن الماء
وجود السائر للعورة ووجود الرأحة في الحج وغيرها التاسع المعبر في المال البذل في المهر النفقة القدر الزايد عما يستحق في الدين
من المسكن والحامد وثياب البدن ونحوها لان ذلك لا ينافي الفقر والفقير غير مستطيع مع احتمال تحقق الفدرة في الجملة لما من نكاح
الامة العائش لو كان له مال غايب يتحقق به الطول ولكن لا وصول اليه الان مع خوف العت فان امكنه الاستدانة عليه او بيعه
مستطيع والا فلا ومن ثم جاز له اخذ الزكوة ولو وجد من يشتره باقل من ثمن المثل ففي وجوبه الوجها السابقان والتفصيل اقوى الجاد
عشر لم يكن مال المهر لكنها وضعت بنا حيلة فان كان الموقت لا يفرق فيه المال عادة فلا عبرة به ان كان ما يتوقع فيه الفدرة فوجها
من تحقق الفدرة على الحرة الآن ومن ان المعبر في الفدرة المال المخصص للحرة والمفروض عدمه وشغل الذمة بمثل ذلك مع امكان كذب
الطرف فضعف عن الاحتمال لا دليل عليه ان لم يكن في ضرره وهذا اقوى ولا فرق بين طلبها مع ذلك مقدار المثل محلا وازيد منه ولا
وكا لا يجب التزام ديتهما كذا لا يجب الزامه من غيرها بقرض ونحوه حيث لا يكون عنده وفاء الثاني عشر يقبل قوله في خوف العت مطلقا
فعد الطول في الم يعلم كذبه بوجود مال في يده يعلم ملكه له نعم لو ادعى انه ليس له وامكن صدق قبل من غيريين وكذا لو ادعى ان عليه
دينا يمنع الطول الثالث عشر اطلقوا لجوازه بالشترين ان الصبر افضل مما يظهر قوله ثم وان تبصر واخبركم وفي الجمع بين
خيريه مع اشترط الجواز بخشيبة العت اشكال الرابع عشر ما يتفرع على القول بالمتنع من نكاح الامة على الزيادة على الواحدة حيث يسوغ النكاح
لاستقاء العت بالواحدة هذا اذ لم يتمكن من الوصول اليها بحيث يزول العت المعبر في المنع فلو كانت بعيدة عنه بحيث لا يمكن الوصول
اليها بدور العت جازا له الثانية كما يجوز على القول الآخر مطلقا اما الثالثة فمحرمة مطلقا اتفاقا قوله لا يجوز هذه المسئلة لا تعلق

قوله لا يجوز نكاح الامه على الحره الا باوئها فان باء درستی ان العقد باطلا وقيل كان للحره الخيار في الفسخ والامضاء ولها فسخ عقد نفسها و
الاول اشبه بقوله اما لو تزوج الحره على الامه كان العقد مائيا ولها الخيار في نفسها ان لم تلم قوله ولو جمع بينهما في عقد واحد صح عقد الحره و
الامه قوله لا تخل ذات البعل بغيره الا بعد مفارقتها وانفصا العقد ان كانت ذات عقد المفسد الثاني في تحريم العيز وممن الاوى قوله من
تزوج امرته في عقد مائيا لم يحرم عليه ابدا وان جعل العدة والتحريم ودخل حرمه من ابنته ولو لم يدخل بطل ذلك العقد وكان له استينافه مائة

لهام هذا الباب بل هي من مبادئ السبب الرابع في استيفاد العقد وسيد كرها في مائة اخرى مما يخطئ ان الزايد من اثنين مجرم بینه وبين الامه
ولا يحرم عينا بل لو فارق الاثنين لكل من غلبها كالاثنين بوجبه كجميع اقسام الزايد عن العقد البعير هنا لا شتر كما في هذا الموضع فلا بد
لتخصيص هذه على كل عقد لا يجوز هذه المسئلة منفردة على السابق فان قلنا بالمانع من نكاح الامه مع العقد وعلى الحره فلا كلام في
البطلان هنا وان قلنا بالجواز فلا يخفى اما ان يترفع الحره قبل الامه بالعكس او يترجمها معا وسيا حكم الاخيرين ويمكن فرض المسئلة
على القول بطلان العقد بان لا يمكنه الوصول الى الحره فانه شرط في الصلح كانه مقدم فيقول نكاح الامه وحده جائز نكاحها وكان عند
حره لم يجر نكاح الامه الا ما ذهبا فان اذنت قبل العقد على الامه صح الثاني اجماعا وان لم يثبتوا فبطلان العقد على الامه او وقوعه
موقوف على رضا الحره كعقد الفضولي او تخيير الحره في فسخ عقدها ايضا اقول احدها ما اخذ المصنف وهو بطلان عقد الامه وهو مذهب
ابن ادریس وجماعة للنفی عنه وقد تقدم الكلام فيه مرارا وبحسنه الحلبي عن الصادق قال تزوج الحره على الامه ولا تزوج الامه على الحره ومن
تزوج امه على حره فنكاحه باطل وعن حذيفة بن منصور قال سئل ابا عبد الله عن رجل تزوج امه على حره لم يثبتها فقال يفرق بينهما
قلت عليه ادب قال ثم اثبت عشر سوطا ونصف ثم حذا الزان وهو صاعره وهاشامان ملتان لرضا الحره بعد العقد وعده مائة من امانه ففرضها
يفيد العموم والغير مشروط بالدخول وعليه بالخبر ثانيا في تخيير الحره بين فسخ عقد الامه وامضاء من غير ان يطل في نفسه ابدا لان
الحره في ذلك لها فلا يقصر عن عقد الفضولي وقد تقدم ما يصلح تحقفا لهذا القول في العقد على بنت الاخ والاخت بعد العدة والحالة
ولعموم الامر بالتوفاء بالعقد وخرج منه ما اذا تزوجت اجماعا فيبقى الباقي وهذا هو الاخرى يمكن ان يرد المصنف بالبطلان هذا الموضع لانه
كثيرا ما يطلق في مقابل عدم اللزوم وعليه حمل العلامة عباد ان الاصاب بذلك غير انفس فان كلامه لا يحتمل غير ظاهر من جهة دليله
عقد ثانيا في تخيير الحره بين فسخ الامه وعقد نفسها وهو قول الشيخين وابناءهما وقد تقدم في العقد على بنت الاخ على العدة ما يدل عليه وعلى جوابه
ويجوز هذا روايته سماعه عن الصادق عن رجل تزوج امه فقال ان شئت الحره ان تقيم مع الامه اقامته ان شئت ذهبت الى اهلهما الخ
وهو يدل على جواز فسخها عقد نفسها وبطلان العقد بعد القول بجواز فسخها عقد الامه لكن الحره ضعيف السند قوله اما لو تزوج هذا هو القم الثاني
من اقسام الجمع بين الحره والامه وبناؤه على القولين السابقين معان تزوج الامه قبل الحره على القول بالمانع منه بدون الشطرين يمكن
بفقد احد سوا صح فاذا دخل الحره عليها فلا اعتراض للامه لان هي الجمع الحره لهما ولما الحره فان كانت عالمة بترجيح الامه فلا اعتراض
لها مطلقا لان دخولها على الامه يضمن رضاها وان لم تعلم كان لها فسخ عقد نفسها لا فسخ عقد الامه اما عدم نشاطها على فسخ عقد
الامه فليس هو لزومه فلا سبيل الى ابطاله وامامنا على نشاطها على فسخ عقد نفسها فصح بحججنا في الاذوق عن الصادق قال سئل عن رجل كاش له
امرته وليده فتزوج حره ولم يعلم ان له امرته وليده فقال ان شئت الحره اقامته وان شئت لم يبق قلت قد اخذت المهر افدت هب قال
نعم بما استحل من فرجها وهذا القول هو الاظهر بين اصحاب بل ادعى عليه الشيخ في اجماع وهذا الشيخ في البيان الى تخييرها بين فسخ عقد
نفسها وفسخ عقد الامه ووجهه قد علم من مسئلة العدة فاسبق وهو ضعيف لان الضرر من دفع عنها بفسخ عقد نفسها المتردد ولما اللان
فلا سبيل الى فسخه قوله ولو جمع المراد ان عقد الحره يقع لازما دون عقد الامه فانه يقف على رضا الحره على قول او يقع باطلا على
القول الاخر وقد علم وجهها ما سبق وان كلام المصنف يحتمل الامر وان كان في البطلان اظهر ولما كان عقدها لازما لا مائيا فمقتضى
لشتر لانه عقد الامه اما باطل او بيد الحره فاذا فسخته زال الضرر عنها والصححة اصبحت الحاذق الباقى في رجل تزوج حره واميره
ملوكشين في عقد واحد قال اما الحره فنكاحها جائز وان كان قد سعى لها من اموالها واما الملوكة فنكاحها في عقد مع الحره باطل
بفرق بينه وبينها وقال الشيخان وابناءهما يصح عقد الحره ويقف عقد الامه على رضا الحره فان اجازته لم وان فسخته انفسخ وهو الاصح
ويمكن ان يرد به المصنف الجمل الصحة على اللزوم وفي المسئلة قول ثالث هو تخيير الحره في فسخ عقد نفسها وعقد الامه اختاره العلامة في الجمع
مختار بان العقد واحد وهو متردد ولا اولوية وبضعف بانها اذا لم ترض بعقد الامه فسد فمقتضى الاولوية مع انها حاصلة بالرواية
الصحة وبوجوب الوفاء بالعقد من الحره فيبقى الباقي والضرر من دفع عنها بتخييرها والحكم ببطلان عقد الامه يخرج منه عقد الامه خرج منه
عقد الامه واعلم ان الجمع في عقد واحد يتحقق بان تزوج رجل ابنته واميره لاخر في عقد واحد وتزوج ابنته بغيره بالوكالة كذا
بالعكس او بغيرها بالوكالة فيهما ونحو ذلك قوله لا تخل لا وجه لذكر هذه المسئلة في مسائل تحريم الجمع بوجوبه وبما يوجد في بعض النسخ
في مسائل تحريم العيز وهو اشد منافرة لانهما ليست محرمة عينا وكيف كان فارتبها بالاول مشورة بتكليف حيث انه مجرم بینه وبين
زوجاته من حيث انها محرمة ولو حذف من النصين كان اولي لان تحريمها لا يتوقف على الجمع بينهما وبين غيرها ومن تكلف لها بل المراد
تحريم الجمع فيها بين العقد والوطى فقد توغل بغير فائدة لان كل واحد من الامر من محرم مائة بالنسبة اليها من غير ان يتوقف احدهما
على الاخر اذ انفرد ذلك حكم المسئلة واضح اجماعا ولا فرق في العدة بين اليامنة والرجعية وان كان تخييرها في البينة اشد لانها زوجة
خاصة وسيحكم ما لو تزوجها كك قوله من تزوج مستند هذا الحكم اخبار كثيرة منها رواية زرارة وغيره عن ابي عبد الله قال الذي
يتزوج امرته في عقد مائيا وهو يعلم لا تخل ابدا وصححه عبد الرحمن بن الحجاج عنه قال سئل عن الرجل الذي يتزوج امرته في عقد مائيا

الثانية قوله اذا تزوج في العدة ودخل فحملت فان كان جاهلا لم يخفى به الولدان جله لستة اشهر فصاعدا منذ دخل وفرق بينهما
ولزمه المسمى ويتم العدة الاولى ولستة اشهر اخرى للثاني وقيل تخري عدة واحدة ولها مهرها على الاول ومهر على الاخير ان كانت
جاهلة بالتحريم ومع علمها فلا همر الثالث قوله من زنى بامرأة لم يحرم عليه نكاحها وكذا لو كانت مشهورة بالزنا

اهي من لا تحل له ابا فحق لا اما اذا كان جاهلا فلينظر جهلا بعد ما تنقضي عدتها وقد يعذر الناس في الجهالة بما هو اعظم من ذلك فقلت باي
الجهالين او عذر جهالين ان لم يعلم ان ذلك محرم عليه ام جهالين انا في عدة فقال الحكم الجاهل ان يكون من الاخرى الجهالة بان الله حرم
ذلك عليه وذلك لا يقدر على الاحتياط معها فقلت هو في الاخرى معذور فنفذ انقضت عدتها فهو معذور في ان يتزوج بها فقلت
وان كان احداهما متعذرا والاخر جهالا فقال الذي تعدل لجلد ان يرجع الا صاحبه ابدا وهذه الرواية مع جهلها مفضلة لحكم الجاهل ومؤنة
بالخير على العالم وسبق الاخبار بالباينة في العالم مؤيدة وان لم تكن صحيحة ويدل على التحريم مع الدخول وطه وحسنه الجليل عن ابي عبد الله
قال اذا تزوج الرجل والمرأة في عدتها ودخل بها لم تحل له ابدا عما كان او جازا وان لم يدخل بها حلت للجاهل ولم تحل للاخر واعلم ان
تفصيل احكام المسئلة انها اما ان يكونا عاقلين او جاهلين او تكون المرأة عالة والرجل جاهلا او بالعكس على تقدير الجهل اما ان يكون
بالخير او بالعلة او بهما ومضربا لثلاثة في صواب الجمل الثلاثة شغرة فصافه الى صوره العلم وعلى التقدير العشرة اما ان يكون قد دخل
اولا منه عشرة صور وجهل احكامها ان ان دخل بها في العدة حرم وطه وان لم يدخل فان كانا عاقلين حرمت كل وان كانا جاهلين
بالعدة او بالتحريم او بهما لم يحرم وان جهل احدهما وعلم الاخر اخضر كل واحد بحكمه وان حرم على الاخر التزوج به من حيث مسأله على الام
والعدوان ويمكن التخصيص من ذلك بان يحل للخير او شخص الحرم عليه ومتى تجد عدله تبيح فساد العقد لا يمكن الحكم بصحة العقد من جهة
دون اخرى في نفس الامر وان امكن فظا الحال كالحالفين في صحة العقد وفساده وحيث يحكم بالتحريم المؤبد يحكم بفساد العقد فيجده بعد
ان شله ولا فرق بين العدة الرجعية والباينة وعدة الوفاة وعدة الشبهة ولا في العقد بين الدائم والمنقطع ومع الدخول يحرم على ابيه وابنه
مطه لان زان او واطبته وكلاهما يشتران التحريم على اصح القولين ووطي الجاهل بالتحريم بعد العدة لا يوشع في التحريم وان تجرد له العلم وانما
الحرم الوطى فيها او العلم بالخير بحالة العقد وفي الحاق مدة الاستبراء بالعدة وجهل او عدمه اقوى وقرقا على موضع النص واستصحابا
للحل في غيره ومثله باي في الوفاة الجمولة ظاهرا قبل العدة مع وقوعه بعد الوفاة في نفس الامر لان العدة لا تصح الا بعد بلوغ الحيض والاقوى
عدم التحريم مطه وفي الحاق ذات البعل بالعدة وجهل او عدمه اقوى ولا اشكال مع العلم بالخير لا قضاء الزنا بالتحريم و
الموافقة واشفاء العدة التي هي مورد النص اما ان اخصاص العدة بمنزلة خاصة ولا اشكال مع العلم بالخير لا قضاء الزنا بالتحريم و
لا في عدمه مع الجهل وعدم الدخول وانما الاشكال مع الجهل والدخول وعدمه مع عدمه يمكن الاستدلال على التحريم بموتعة زارة
عن الباقر في امرته فحدث زوجها او بغي البها فزجت ثم قدم زوجها بعد ذلك وطلعا قال تعد منها جميعا ثلثة اشهر عدة واحدة وليس
للآخر ان يتزوجها ابدا وبني ندل على مساواة النكاح للعدة لكن مع قطع النظر عن سند هذا نص ثلثة اشهر عدة واحدة وبني لا يقولون
به وكل اطلاق كونه العدة ثلثة اشهر لان هذا السهل وبموتعة اديم بن الحر عن ابي عبد الله الله التي تزوج ولها زوج يفرق بينهما ثم لا
يعاودان ابدا فانها تشمل باطلا فانها موضع النزاع قوله اذا تزوج لا اشكال في حقوق الولد به مع حملها لانه وطى بشبهة بلحيث النسب امكن
كونه منه بان ياتي به لاف الحمل فازاد الى اقتضاه من حين وطئه ومن هذا يعلم ان قوله لستة اشهر فصاعدا غير حديد لانه يدخل فيه ما زاد
عن الاقصى واما التفريق بينهما فلازم على كل حال التحريم عليها مع مؤبد مع الدخول ولما ازم المسمى فقد تقدم مثله في آخر باب الوضاع و
بناء على ان المسمى هو ما وقع عليه النزاع في العقد عوضا للبضع فكان لا رما كالووقع العقد صحيحا وهذا قول الشيخ وقد تقدم ضعفه
الاصح وجوبه للمثل لانه عوض البضع حيث لا يكون هناك عقد والعقد وقع باطلا فيبطل ما تضمنته من المهر فيلوجب له هو وطى الشبهة
وعوضه من المثل ويحرم عليه استيناف عدة لوطي الشبهة بعد اكمال الاولى للعدة السبب المقصود لعدة السبب بوئيد ورواية محمد بن مسلم
قال قلت لابي عبد الله بن ابي حمزة عن ابي عبد الله بن ابي حمزة عن ابي عبد الله بن ابي حمزة عن ابي عبد الله بن ابي حمزة عن ابي عبد الله بن ابي حمزة
ولم تقل له ابدا واعذت بما بقي عليها من عدة الاولى واستقبلت عدة اخرى من الاخر ثلثة قروء او القول بالاكتفاء بواحدة يجوز
العاقل ولكن مستند روايات كثيرة منها صحيحة زارة عن ابي حمزة عن ابي عبد الله بن ابي حمزة عن ابي عبد الله بن ابي حمزة عن ابي عبد الله بن ابي حمزة
عدة واحدة منها جميعا ورواية ابي العباس عن ابي عبد الله في المرأة تزوج في عدتها قال يفرق بينهما وتعد عدة واحدة منهما
وحملها الشيخ على عدم الدخول فانها يحرم بها عدة واحدة للاول وفيه نظر لصريح الروايات بان العدة لها جميعا ومع عدم الدخول
لا عدة للثاني اجزاء اذ لا مقتضى لها واما ثبوت مهرها على الاول فواضح لانه الزوج ومهره يستقر بالدخول ولما ثبتت على الثاني مع
حملها فلازمه وطى شبهة فيه من المثل للجاهل سواء كان جاهلا ابدا او عالما ومع علمها لا شيء لها لانها بغي وان كان الزوج جاهلا
قوله من زنى المشهور وبني الاصحاح عدم تحريم الزانية على الزاني ان لم يكن زنا بها حال ثمرها بغيره ولا معتدة منه عدة رجعية
للاصل وقول النبي حرام لا يحرم الحلال وصحة الحلوى عن ابي عبد الله قال لا يحل له ان يتزوجها فاذا اولس فاح
اخره نكاح فثله كمثل النكاح اصلا والرجل من ثمها ثم اشهرها فكان له حلالا لانه بكره تزويج الزانية لمكمل للنهي عنه في عدة اخبار
المجمل على الكراهة جميعا وخبر الشيخ وابناهما الا ان ثوب غيبه الشيخ في نقته ان يدعوها الى الزنا فلا تجب استناد الى رواية ابي
بصير قال سئل عن رجل فاجر ثم اراد ان يتزوجها فواذ ان نكاحها فقلت كيف يعرف نكاحها قال يدعوها الى ما كانت

قوله وكذا ان زنت امرأة وان احضرت على الاصح قوله ولورثي بذات بعلا في عدة رجعية حرمت عليه ابدان في قول مشهور قوله من فخر بغير
فاوقه حرم على الواطئ العقد على الموطوء واخذه وبنه ولا حرم احد من لو كان عقدها سابقا الخامسة قوله اذا عقد الحرام على امرئة عالميا بالتحريم
حرمت عليه ابدان ولو كان جاهلا فسد عقده ولم يحرم قوله اذا دخل بصبي لم يبلغ نكاحا فاقضاها حرم عليه وطؤها ولم يخرج من جهالة ولو لم
يفضها لم يحرم على الاصح السبب الرابع استيفاء العقد وهو قسمان الاول قوله اذا استكمل الحرام بعبا بالعقد الدائم حرم عليه ما زاد غبطة

ولا يحل من الماء
اكثر من اثنتين
متر

عليه من الحرام فان امتنع واستغفر ربه اعرفت ثوبها وفي معناها رواية عمار عن الصادق والسند فيها ضعيف في الاول قطع وفي
منها اشكال من حيث ان دعائها الى الحرام يقتضي اغرائها بالقبول والتمسك به فبغير هذا القول لا يصح مستند قوله وكذا ان هذا هو المشهور
مستند الاصل والخبر السابق المنص لان الحرام لا يحرم الحلال مؤبدا بوجوه عباد بن مسيب عن الصادق لا بأس ان يمسك الرجل امرئة ان
زناها تزني اذا كانت تزني وان لم يقع عليها الحد وليس عليه من ثمنها شيء ذهب المفيد وثليد سلاط الى تحريمها مع الاصل لقوات اعظم
القواعد المطلوبة من النكاح وهو التماسل معه لا خذلان النسب والعرض من شرعية الحدود للزنا حفظ الانساب من الاختلاط وهو فاقم
مع الاصل وكسب بالنسب لآخر بالفراش والزنا لا نسب ولا حرمة لانه قوله ولورثي انما نسبته الى الشرف مع عدم ظهور المخالف في
لعدم وقوفه على مستند صالح له من النص وعدم تحقق الإجماع على وجه يكون حجة كاحقفاء سابقا نعم بنو حمر على ما تقدم من العقد على
ذات البعل بالعقد به تحريمها مع الدخول لانه اذا ثبت تحريمها بالعقد الجورج العلم فعلم الدخول اولى او نقول اذا ثبت تحريمها بالحد
مع العقد فعلم تحريمه اولى وعلى المشهور فلا فرق بين علم الزاني بكونها ذات بعل وعدة رجعية وعدمه ولا بين دخول البعل بها وعدمه
ولا بين المنع في الدائم عملا بالعموم ولا يلحق الزنا بذات العقد البينة وعدة الوفاة للاصل وذات البعل الموطوءة بشبهة ولا الامنة
الموطوءة بالملك عملا بالاصل في غير موضع الوفاق ان انفق عنها قوله من فخر هذا الحكم منقو عليه بين الاصحاب على ما يظهر منهم مستند
روايات او بعضها صحيح ابراهيم عن رجل عن الصادق في الرجل يبعث بالطلاق قال اذا اوقف حرمت عليه اخته وابنته وفي رواية ابراهيم
بن عمر عنه تحريم الام ابنة ورواية ابن ابي عمير رسالة الا ان الاصحاب قبلوا امسيلة وابراهيم بن عمر ضعيف والعقد على الإجماع و
الاخبار المجبورة بالشهر ويتحقق الايقاب بلو حال بعض الحقيقة وان لم يوجب الفصل لان اصله الادخال وهو متحقق بذلك بقدر
الحكم الى الام وان علت والبنت وان سقطت اما من حيث سقوطها فان ذلك حقيقة او لا اتفاق عليه كاصل والافعال الكلام في الغدوى
بحال ما عرفت من انها حقيقة تاريخ المتصلين دون المتصلين بالوسايط اما الاخت فلا يتعد الى بنتها اتفاقا فان اسم الاخت
لا يقع على بنتها مطلقا ولا في فاعل والمفعول بين الصغير والكبير على الاقوى فيعتل التحريم قبل التحريم بالبلوغ بالولي وبعده به جلا
المفعل من باب اسباب النفي لا يثبت بالتكليف ولا يحرم على المفعول بسببه شيء للاصل وانما تحريم المذكورات مع سبق الفعل على
النكاح كالتزنا اما مع فخره فيتحريم الجمل ولا يحرم الحرام الحلال قوله اذا هذا هو المشهور بين الاصحاب مستند رواية زرارة عن
ابي عبد الله ومن جعلها والحرم اذا تزوج وهو يعلم انه حرام عليه لا يحل له ابدان ولا يباطلها على التحريم مع العلم وان لم يدخل و
بمفهومها على عدم التحريم مع عدمه وان دخل ويغضد المفهوم بالاصل فيشتمل من ضعفه وانما الكلام في حاله العلم بضعف الرواية لا
الان لا يباطل بعدم التحريم مطر وان اختلفت كلمته في الشرط فان الاكثر بين ابي عبد الله وامامه المصنف ومنهم من افترض على حاله العلم كالمفيد
وقوامع الرواية ومنهم اطلق التحريم من غير فرق بين العالم وغيره كدار والصدق وجماعة اطلقوا التحريم مع العلم ومع الدخول في
حالة الجهل منهم بن ادريس وقواه فخر الدين في شرحه الى غير ذلك من الاختلافات ولعل في الباب من التصويص سوى ما ذكرناه واعلم انه لا فرق
بين احرام الحج والعمرة في ذلك ولا بين الفرض والنفل ولا بين كونه عرفه وغيره ولا بين كونه المفقود عليه محررا وعدمه ولو انعكس الفرض
بأن كانت الزوجة محررة والزواج محلا فاما ما يقتضيه عدم التحريم اذ لا نص لها في بعض عبارات الاصحاب ما يدل على الشبهة بين الامرين
وعلى كل تقدير يقع العقد فاسدا والمغيب محض لولا المانع فلا عبرة بالفاسد على التقديرين سواء علم بفساده ام لا واستغفر في
الخبر الحارم بالصحیح مع اعتقاده صحته قوله اذا منه بالاصح على خلاف الشيخ في ترجيح اطلاق التحريم بالدخول بما قبل بلوغ التسع من
غير تنفيذ ما لا يخفى استناد الى اطلاق الروايات بالتحريم مك ولم تقف على خبر واحد يدل على اشتراط التحريم بالافضاء ولكن الاصحاب
فيه وبذلك العجب مع ذلك من العلانية فانه مع نقله الاخبار الدالة على ما ذكرناه في الفح فان اطلاق الشيخ مشكوكا لظان مراد
ذلك يعني مع الافضاء وهذا الظان الشيخ في فروع نافع للروايات وعلى ما باطلنا على التحريم من غير تنفيذ وحى مع ذلك ضعيفة صلة
والسند في الباب خبر معتبر الاستناد والاصل في ذلك خبر يعقوب بن يزيد عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله قال اذا خطب الرجل المرأة ودخل
ها قبل ان يبلغ تسع سنين فرق بينهما ولم يخل الا بداء وهذا الشيخ في النهاية والمرد بالتحريم بيننا تحريمها عليه مؤبدا لكنها لا تخرج
عن الرخصة بذلك على ما اختاره المصنف وجاعلة مشكوكا بالاستصحاب عدم مناقاة التحريم لذلك رواية بن عبد الله بن علي بن الجهم في
رجل اقضى جارية بغير امرئ فاقضاها فقال عليه الدين ان كان دخلها قبل ان يبلغ تسع سنين فالان امسكها ولم يطلها فلا شيء
عليه ان شاء امسك وان شاء طلق وهذا صحيح في بقاء النكاح وقيل بنين منه بذلك لان التحريم المؤبد ينافي مقتضى النكاح اذ بشر
حل الاستمتاع ولانه يمنع النكاح سابقا فيقطع لاحقا كالرضاع واللعان والغذف للزوجة الصا والحر يشاء وهذا هو الظاهر الرواية الاول
والطريق فيها معلوم فيبقى التوقف قوله اذا خلا في ذلك بين علماء الاسلام والاصل فيه قوله ثم فانكروا ما طاب لكم من النساء مشيئة
ذلك وبيع والروايات لا يغير الجمع والاحكام نكاح ثمان عشرة لان معنى مشيئة اثنين اثنين وثلاث ثلثا واربعة اربعة اربعة واربعة
ان جلا بن مسلم سلم ونحوه عشرة فلو ان النبي امسك اربعا فارق ما بينهن امي باقن وروى زرارة في الصحيح عن الصادق عليه

فلا يبيع

قوله واذ استكمل العبد ريعان الاماء او حرتهن او حرم عليه ما زاد قوله ولكل منها ان ينكح بالعقد المطلق ماشاء وكذا اصلك
اليهن مسئلتان الاولى قوله اذ اطلق واحدة من الاربع حرم عليه العقد على غيرها حتى تنقضي عدتها ان كان الطلاق رجعيا وان كان بائنا
جائزا للعقد على اخرى في الحال وكذا القول في نكاح اخذ الزوجة على كراهية مع البينة الثانية قوله اذ اطلق احدا الاربع بائنا تزوج
اثنين فان استغنى احدهما كان العقد لها وان انفق في حاله بطل العقدان وروى انه تجوز في الرواية ضعف القسم الثاني قوله اذ استكمل
قال لا يجمع مائة في خمس والمراد بالعبدة الدوام بقى اعطيت السماء اذ ادم مطر وكذا لا يحل له بالعقد على الاماء ازيد من سبعين هاهنا جلة الامة الحق ثلث طلاقا
فحمل له خزان وامنان ولا يخل له اربع اماء ولا ثلث مع حرة وبدونها ولا اثنتان مع ثلث حرائر وهذا كله على القول بجواز نكاح الامة اختيارا حرم على المطلق
اماعند من بعض الشرطين فلا يجوز نكاح الثانية وقد تقدم ولا فرق في الامة بين الفتن والمدينة والكابنة قبل ان يغفر منها نكاحا حتى تنكح زوجها غير
الولد ولو تبعضت كالا في حق الحر وصارت كالحرة في حق العبد وكذا البعض تصير كالحرة في حق الاماء فلا يتجاوز اثنتي عشرة وكذا العبد في سواء كان تحت حرا
حق الحر احر فلا يتجاوز حرتهن لانه جمع بين الوضفين في امر في كل واحد حكم في جانب التحريم قوله واذ اهدا عندنا موضع وفان وخالف عبد واذ استكمل
فيه العامة اجمع فذهب بعضهم الى انه لا يتجاوز اثنين وحرم عليه ما زاد اطلقا على النصف من الحر وذهب الاقل منهم الى انه لا يجمع مائة
وجه الاحصاء رواياتهم الصحيحة عن ائمتهم بذلك هي كثيرة قوله ولكل مما اعد المص في الاماء فهو موضع وفاق من جميع المسلمين و
لعوم قوله ثم او ما ملكك ايمانهم وجواز ذلك للعبد بناء على كونه ملكا ما بالعقد المطلق فالشور بين اصحابنا ذلك واجاز
به كثيره منها رواية زرارة بن اعين في الصحيح قال قلت لابي عبد الله عليه السلام في رجل تزوج امرأة من الصادق قال ذكر له المغة
من الاربع قال تزوج منهن الفافان من مستاجران ومثل الوصير الصادق عن النبي صلى الله عليه وآله في رجل تزوج من الاربع قال لا ولا من السبعين وعن محمد بن
مسلم عن ابي افراس في المغة قال ليس من الاربع لانها لا تطلق ولا توثق وامامنا حصة من اربعة لكن نكح الزيادة فيهن على الاربع رواه
عاز عن الصادق في المغة قال سمعته احدى الاربع ونزلت على الاستحباب جمعا بينها وبين ما سبق والصحة احمد بن منصور عن الرضا قال
قال ابو جعفر اجعلوهن من الاربع فقال له صفوان بن يحيى على الاحتياط قال نعم واعلم ان جميع ما في الباب من الاخبار معلول السند
على الاحتياط الاول موقوف والثاني في طريقه حاله وكذا الرابع في طريقه الثالث ضعف ثم ذهب ابي البراء الى تحريم الزيادة
من على الاربع علماء ابي بصير احمد بن ابي نصر عن ابي الحسن قال سئل عن رجل تزوج المرأة اربعة اهل ان يتزوج اخواتها
قال لا قلت سئل زرارة عن ابي جعفر انا سمعته مثل الاماء تزوج ماشاء قال لا من الاربع وبوبه الخبران في الصحيحين الحكم
على غير الشرع ولم يصح بخبره وعذر ومواقع ودعوى الاجماع في ذلك غير مدعوت كانت هي جهة قوله اذ اطلق وجه المنع في الزيادة
انها يحكم الزوجة ومن ثم لم تفتقها واجازت رجعتها بغير الفعل كاستنعا فلم تقارق الزوجة في الحكم فلا عمل الخامسة لما تقدم من الحق
عن جمع مائة في خمس نبوة وامام مع البينة فخرج عن عصاة النكاح فصار كالا حرة وانما بكرة لغيرها بركة الفكاك بواسطة العقد
لرواية زرارة عن الصادق انه قال اذا جمع الرجل اربعا وطلق احداهن فلا يتزوج الخامسة حتى تنقضي عدتها المنة التي طلقها وحل
على الرجعي وعلى الكراهة في معناها غيرها وفي الحمل نظر من حيث عدم المعارض ثم ورد التفصيل في الاخت في روايات منها حصة
عن ابي عبد الله في الرجل يطلق امرأته او خلفت منه او بانث له ان يتزوج باخنتها في اذ ابرى عصمتها فلم يكن له عليها رجعة فلا يجوز
اخذها وكذا يكره نكاح الاخ في عدتها البينة لاطلاق الذي عنه في رواية عنه لم يحول على الكراهة جمعا في المذكورة حمل رواية زرارة
السابقة على احد الامرين لو ورد النص في الاثنين من حيث عدم الفارق بينهما قوله اذ اطلق احد وجه البطلان مع الاقرار ان النبي صلى الله عليه وآله
وهو مشترك بينهما فلا اولوية لاحد يعلو الاخر فيكون كل واحدة ممن عاقر العقد عليها على هذا الوجه والرواية بالخبر في خصوص
هذه المسئلة ما وقف عليها ولكن روى جميل بن دراج في الحسن عن الصادق في رجل تزوج خاتما في عقد فطلق رجل سئل ايهما شاء
ويمك الاربع ولا فرق بين وقوع الحرة في نكاح اثنين وعنده ذلك وعلى مضمون الرواية جماعة منهم الشيخ في نكاح وابتاعه اخاه
في الخ واجتمع الرواية بوجود الغنى للاباحة وهو العقد وشفاء الماع اذا لم ينقض العقد على العزى وهو لا يقضى تحريم البياح
كالجمع بين محرماتنا ومحللنا في عقد واحد وكالجمع بين المحلل والحرم في البيع لا اثر للاطلاق والتعيين اذ في الغيب يحرم
واحدة معينة فيقبل العقد عليها او فعل اخرى معينة في الاطلاق كما واحد مطلقه ومحرم واحدة مطلقه وقد عقد عليها معا فندخل
في العقد ولا وجود للمحلل الذي جرت بانه وفيه نظر لان العقد على المحرمة نكاحا لا على المحللة وعلى المحللة نكاح فلا يضر الانضمام
بخلاف غير المعينة لان كل واحدة صالحة للعقد منفردة ومنع عنها مع الانضمام ولا اولوية وتعلق العقد بغير معينة غير كراهة في الصحيحين
بل لا بد من تعيينها قبل العقد كالا يجوز على احد المتين اجماعا بهذا الفصل الفري بين من يحرم نكاحها عينا ومطلقة او قد تقدم
هذا البحث بعينه في الجمع بين الاثنين قوله اذا اعتبار الطلاق في التحريم لم يجز اذا كانت تحرة فهو موضع وفاق بين علماء الامم
والاية منزلة عليه واما اختصاص الحرة بذلك وان كانت تحت عبد كاختصاص الامة بالاثنتين وان كانت تحت حر فهو مذهب
الاصحاب ومشتداهم الاجاب الدالة على ان الاعتبار بحال الزوجة لا بحال الزوج خلافا للعامة حيث جعلوا الاعتبار بالزوج فاذا كان
حر اعتبر الطلاق ملكا وان كانت الزوجة حرة وان كان عبد اعتبر في التحريم طلاقا وان كانت تحت حر ولا فرق في الطلاقات
على هذا الوجه بين كونهما للعدة وغيرها بخلاف المحرمة ابا كاسيا قوله واذ المطلق العدة ان يطلقها ابتداء فيمضي
العدة ويطا ثم يطلق في طهر اخر في المدة ويطا ثم يطلق في طهر اخر في المدة ويطا ثم يطلق في طهر اخر في المدة ويطا
الاول بعد العدة وبفعل كافل او لا الى ان يستكمل لها نكاحا كتحللها بنكاح رجلين محرم في التاسعة مؤبدا ومن هذا يعلم ان

قوله اللعان وهو سبب التحريم الملاعة تحريم ما يبدى قتلته وكذا الوذف زوجته الصماء او الخرساء بما يوجب اللعان لو لم تكن كانت
السبب السادس الكفر في النظرية بسند في بيان مقاصد الاول قوله لا يجوز للمسلم نكاح غير الكناينة اجماعا وفي تحريم الكناينة من اليهود
والنصارى روايات ان شهر النكاح الدائم والجواز في المجلد ملك اليدين وكذا حكم الجوس على اشبه الروايتين متن

اطلاق النكاح للعدو مجاز لان الثالثة من كل ثلث ليست للعدو بل للسنة ووجه التحريم اما باطلاق اسم الاكثر على الأقل او باعتبار
المجاورة وتظهر فائدة الاعتبارين فيما لو طلق الاولى للعدو والثانية للسنة فان العيين يتغيان عن الثالثة ويصدق على الثانية
اسم العدو باعتبار الثاني دون الاول وفيما لو كانت الثانية للعدو والاولى للسنة فعلى الاول يختص هذا الاسم وعلى الثاني يصدق
الاسم على الطرفين مجازا ومنها ومع ذلك ففي اعتبار التحريم بهذا الشكل من وجود العلاقة فيها كما اعتبرت في الثالثة اجماعا
ان تعليق الحكم على المعنى المجازي على خلاف الاصل لا يصار اليه في موضع الاشباه وهذا هو الاخرى يجب لاقتضاد التحريم المؤبد
على موضع اليقين وهو وقوع النكاح على الوجه الاول واذا كان النكاح للعدو حقيقة مع النكاح ولا يفتقر الثالثة كما اغترفت في الاولى
لكنها على خلاف الاصل كما ذكرناه فيقصر بها على موردها وهو وقوعها بعد عدتين وعلى هذا ان وقع في كل ثلث واحدة عدتين
خاصة وان وقع في بعض الادوار عدتين احمل الحاق الثالثة بها كما في مورد النكاح لوجود العلاقة بالعينين وعدمه لم يخرج مجموع الروايات
عن مورد وهو للوقوف على الحكم بالتحريم مطلقا فخرج عن مورد النص الاجماع مجال هذا كله في الحرة اما الامة فيحمل تحريمها بالسنة
لنزولها من لغة النكاح لحرمة لان نكاح الرجلين يتحقق بينهما كسك الحرة وبالسنة كما حرم لانها اذا طلفت نكاحا بعد كل طليقة
رجل صدق انه ينكحها بين النكاح وجلان فيجتمع الشرطان المعتبران في التحريم المؤبد وهما النكاح والرجلين بخلاف السنة تخلف
الاول ويحمل عدم تحريمها مؤبدا مطلقا لان ظاهر النص كون مورد الحرة فيمنكح في الامة باصالة بقاء الحل وان شرط التحريم
المؤبد وقوع النكاح للعدو ينكحها بينهما وجلان وذلك منسوخ في الامة على كل حال لوقوع النكاح على نكاح اربعة رجال وهو مغاير لظاهر
اعتبار الرجلين خاصة وبالحال فالحكم بالتحريم المؤبد بمثل هذه المناشئ اشكل ووروده في كيفية مخصوص لا يوجب نفيه الى
غيره المجاز ان تكون الهيئة الاجتماعية من كون طليقتين من الواليتين للعدو وثالثة محرمة بعدا وهكذا ثلث مرات بوجوب حكم لا
يحصل بدونها ومع ذلك ففيها اشكال اخر وهو ان الحكم بالتحريم مع تمام العد للعدو بوجوب تعلقه بغير ثالثة وثانية في الامة لانه
يتم في الحرة بالحامه والعشرة كانت العدية هي اول الدور والسابعة عشرة في الامة وذلك غير معهود في حكم التحريم المنزلة على
اطلاق قوله اللعان هذا الحكم موضع نص وفاق ومثما تفصيل في بابيه قوله وكذا بان برهما بالزنا مع دعوى المشاهدة
وسم البينة والسند رواية في صحيح عن ابي عبد الله العباسي عن رجل قد زنا وامرته بالزنا وهي صالحة لا نكح ما قال فوق
ان كان لها بينة تشهد لها عند الامام جلد المدون في بئنها ثم لا يخل له ابدا وان لم تكن لها بينة فهي حرام عليه ما افام معها ولا اثم
عليها منه وهذه الرواية ذلك على اعتبار الصوم والتحريم معا وبذلك عبر جماعة واكتفى اكثر الاصحاب باحد الامرين وهو وجود
في هذه الرواية في باب بلفظ لو في النسخة التي عندنا وفي الكافي بهذا كذا ذكرناه وبذلك لا كفاة باحدا ما تعلق الحكم بالتحريم
صدها في روايتين بينهما اوجه احسن الطريقي وفي التحريم اشكل حكم الصماء خاصة وهو مخرج على اعتبار الامرين ولم يذكر الحرماء
صدها في فرق من كونها مدخولا بها وعدمه علا باطلاق النص ومتى خرجت قبل الدخول ثبت جميع المراسنات بالمناقب بالعقد
تصديق على خلاف الاصل فيقصر على مورد ولولم يدع المشاهدة ما افام عليها البينة بالفعل التحريم وعد في الاول دون الثاني ولا
يقطع الحدة عن المختلف مع الحكم تحريمها عليه لعدم الثبوت وان سقط باللعان من حيث اقامته مقام الشهود المسقط للحدة عنه
واذا رتبة صرحه بيقين مع التحريم وبانها تحريم عليه بذلك فيا بينه وبين الله وان لم يرافقه الى الحاكم اولى به مع احد وبقى الحد
في زمانه كذا لو امكن ان يرضى به فقد السليم اليه او الاخرى في الحاقه بعدد نظر المساوات في العفو والوقوف فيما احل
الاصول على مورد وفي رواية مرسله عن الصادق في امره قد زنا زوجها وهو صوم فاليقرب بينهما وبينه ولا يخل له ابدا وضعها
يمنع الحكم في مثل ذلك وان حكم بمصونها الصدة قوله لا يجوز اخلاف الاصحاب في جواز نكاح الكناينات مطلقا او منعه مط
المرجع استدل في قوله ولا شكر الشكرات حتى يؤمن والنهي للتحريم فان كان النكاح حقيقته في الوطى فظ وان كان حقيقته
الصداق وشركا في تحريم العقد لاجل الوطى فيكون الوطى محرما ايضا ووجه تناو لها لليهود والنصارى قول النصارى بالاقايم
الثالث وقول اليهود عن ابي عبد الله وقوله تم تحذوا احبارهم وروايتهم الى قوله عما يشكون الى قوله ولا تشكوا بعصم الكوفرو
الزوجة عصمة فيدخل تحت النهي ومن الروايات في ذلك قول الباقر في رواية زرارة لا ينبغي نكاح اهل الكتاب قلت جعلت ذلك
وابن تحريمه قال قوله ولا تشكوا بعصم الكوفرو ومن اجاز نكاحهم مطا اسند الى قوله تم والمحصنات من الذين اتوا الكتاب من قبلكم
معنى احل لكم بدليل ثبوت ذلك في المعطوفات عليه ومن الروايات في ذلك رواية محمد بن مسلم عن الباقر فان سئلت عن نكاح اليهودية
والنصارية قال لا بأس به اه اعلم انه كان تحت طلحة بن عبيد الله يهودية على عبد الله بن مسعود بن وهب عن ابي عبد الله
في الرجل المؤمن يتزوج اليهودية والنصرانية فقال اذا الصاب للمسلمة فابضع باليهودية والنصرانية فقلت يكون لها فيها الهوى فوق
ان فعل وليتبعها من شر المحرمات اكل لحم الخنزير ولعلم ان عليه في دينه عصا هذه الرواية اوضح ما في الباب بسند ان طريقتها
صحيح وفيها اشارته الى كراهة التزوج المذكور فيمكن حمل النهي الوارد عنه على الكراهة جمعا والاولون اجابوا عن الامة المجوزة باها

روايات في النكاح باليهودية والنصرانية

قوله ولو ارثا احد الزوجين قبل الدخول وقع الفسخ في الحال سقط المهر ان كان من المهر ونصفه ان كان من الرجل ولو كان بعد
الدخول وقف الفسخ على انقضاء العدة من ايها كان ولا يفسخ شيء من المهر لاستغفاره بالدخول وان كان الزوج ولد على الفطرة فارتد
انفسخ النكاح في الحال وان كان بعد الدخول لانه لا يقبل عوده قوله واذا السلم زوج الكتابية فهو على نكاحه سواء كان قبل الدخول
او بعده متر

مشوخة بالآية السابقة وقد روي الفسخ ذواؤه في الحسن عن ابي افراسم قال سئل عن قول الله تعالى والمحصنات من الذين اوتوا الكتاب
قلكم فقال من منسوخة بقوله تم ولا تسكوا بصم الكوافر وعن الرواية محلها على استدامة نكاحها اذا سلم زوجها او على النفقة والمجوذين ان
ينعوا من الفسخ لعدم ثبوته وعدم المناقاة بين الايتين لان الاولى دل على التمسك بالشركات على العموم والثانية دل على ان
الكتابيات في خاصة الجمع بين الخاص والعام متعين بتخصيص العام وايضا حكمه في اعدائهم فلا وجه للفسخ واما آية النكاح من التمسك
بصم الكوافر فليس صريحة في ارادة النكاح ولا في احوالهم منه واثبات الفسخ بمثل هذه الرواية مشكل خصوصا مع عدم حصر نسائها
ثم الجواب محل التمسك على الكراهة فانه جامع بين الادلة مضافا الى تخصيص عموم الشركات بما عدا الكتابيات فيجمع دلائل الادلة كلها
على جواز نكاحهم على كراهة والمنع ما عداهم من الشركات والمعم وكثير المتأخرين جمعوا بين الادلة محل المنع على الدائم والاباحة على الترتيب
وملك اليقين لظاهر قوله تم في الآية المجردة اذ التمسك هو الجود من فان من المنع قد اطلق عليه الاخر في ايها ولا يمانء الاخبار الى ان
نكاح الكافر لا يكون الا في محل الضرورة ولصريح بعض الاخبار بذلك في نظر لآيات الجبر بطولها في مطلق المهر وقد ورد في
القرآن ايضاً وصححه معونه بن وهب صريح في الجواز اختياراً وقهراً في بعض الاخبار بتجوز نكاحهم بالمنع لا بتجوز جواز غيره من وقد
استنبوا في الخلاف والادلة لا طائل تحته والمنع منه ما خصه وبقي الكلام في الجوسية فان الظاهر من دخولها في اهل الكتاب لقول النبي
سنة اهل السنة اهل الكتاب فان في آياته الى انهم ليسوا منهم ولذلك قيل انهم من ثم شبهته كتاب وقد روي انهم حرروا كتابهم فرفع
وايضا فانه لا يلزم ان يسلم منهم في جميع الاحكام وظاهر الرواية كونه في الحرية وبوئده انهم رويها ايضاً غير ما نحن فيه ولا يكله
ذابهم فيضعف الاحتجاج ببعضها دون بعض الرواية عاينته واما روايات الاصحاب فقد اختلفت في ذلك فروى محمد بن سنان عن
الرضا قال سئل عن نكاح اليهودية والنصرانية في لابس فقلت الجوسية في لابس به يعني منعة ولفظ يعني منعة من كلام الراوي
وهو اعرف بقصد الامم لانه السائل لم يكن عوده الى الجوسية خاصة والى الجمع ومع ذلك فالرواية ضعيفة السند محمد بن سنان
وفي رواية اخرى عن ابن سنان عن منصور الصيقلي عن ابي عبد الله قال لا بأس بالرجل ان يتبع بالجوسية وروي حماد بن عيسى
بعض اصحابنا مثله ومنصور مجول والاخرى مرسله وروي محمد بن سنان ايضاً عن اسمعيل بن سعد الاشعري قال سئل عن المنع
بالنصرانية واليهودية قال لا رى بذلك باساً قلت فالجوسية قال اما الجوسية فلا واليهيتين الروايتين اشار المنع بقوله
كذلك الحكم الجوسية على اسميه الروايتين وانما كانت رواية الجواز اشبه لان الثانية موقوفة زيادة على الضعف للشركة ورواية الجواز
منعقدة وبطل على باحتمال ملك اليقين عموم قوله تم او ما ملكك ايمانكم وخصي محمد بن مسلم عن ابي جعفر قال سئل عن
الرجل المسلم يتزوج الجوسية فقال لا ولكن ان كانت له امة نجوسية فلا بأس بنكاحها او بغير عنها ولا يطيل له هذا وليس حكم
الجوسية واضح مستدام هذه الرواية وقد دل على النفي عن تزويجها ما في السائل للندم والمنع ونفي الياس عن وطئها بملك اليقين
ويمكن ان يستنبط منها جواز المنع لما روي ان المنع بغيره لانه لا يفسد في اهل الكتاب بين الحرة منهم والذي لا يفسد
الاسم لما كان نكاح الكراهية حذراً من ان يشرك ويحمل منه ولا يقبل قولها في ان حملها من مسلم وانما اخصر
اهل الكتاب باليهود والنصارى دون غيرهم ممن يتسكنون بكسب الانبياء كحفيث والمجذوبين والبرهيم او باليهود لان تلك الكتب
لم ينزل عليهم بنظم يدرسون ويأمنوا وحاشا اليهم معانها وقيل انها كانت حكما ومولعظ ولم يفسد احكاما وشرايع ولذلك كان كل
خطاب في القرآن لاهل الكتاب مختصا بها بين المسلمين قوله ولو ارثا احد الزوجين عن الاسلام انفسخ العقد بينهما في الحال على
كل فائدة بغيره من ضربين من ضرب الكفر الذي يباح النكاح معه ان كان الارثا قبل الدخول حصلت البينة في الحال لعدم العدة
سقط المهر ان كان المهر المهر لان الفسخ جاء من قبلها وان كان هو الرجل فعليه نصف المهر المسمى ان كان صحيحا لان الفسخ من
فاسخه الطلاق وان كانت النسيئة فاسدة ففسخ المهر المثل وان لم يكن سمي شيئا فالمنع وقبل يثبت جميع المهر في هذه الصورة لثبوت
بالعقد وتخصيصه بالطلاق لدليل اوجوب الحاق غيره به الا بطريق القياس الذي لا يقولون به وهذا هو الاقوى ولا فرق في هاتين
الصورتين بين كون الارثا عن فطرة وعلة الا في مقدار العدة وهو امر اخر ان كان الارثا بعد الدخول وكان من المهر
مطوقه وانفساخ على العدة فان انفسخت ولما نهد بابن منة وليس له المهر ويح باختيارها ولا بخامسة في زمن العدة لانها كالرثة
حيث يرجع عودها في كل وقت وان كان المهر هو الزوج فان كان عن ملة وقت الفسخ على انقضاء العقد وحى كعدة الطلاق فان
عاد فهو املك بها والا يمانت منه وان كان عن فطرة بان من في الحال واعتدت عدة الوفاة لعدم قبول تيمنه في هذه الحال
بالنسيئة الحكم الزوجية مطوقه وثبت المهر على التقديرين لاستغفاره بالدخول وان علم ان الفسخ بين الارثا عن ملة وفطرة مختص
باصحابنا وفي طريق ثبوته بحث بالرواية محلها واما العامة فلا يفرقون بينها وبين الفسخ على انقضاء العدة مطوقه ولو ارثا ايما
منها ولو ارثا احد ما لان المهر لا يسوغ له نكاح مسلمة ولا مملوكة مطوقه كاستيانتهم قوله واذا السلم هذا ما استثنى من نكاح الكتاب
واما عند من يمنع من اصحابنا وهو استدلاله اذا السلم دونها فان نكاحه موضع وثاق سواء كان قبل الدخول او بعده وسواء كان

قوله ولو اسلمت زوجته قبل الدخول فنسخ العقد ولا مهر وان كان بعد الدخول وقف الفسخ على انقضاء العدة وقبل ان كان الزوج بشرائط
الزمنة كان نكاحه باقيا غير انه لا يمكن من الدخول عليها لئلا يلا من الحلو بها نكاحا او الاول شبه قوله واما غير الكتابيين فسلام احد الزوجين
موجب لانفساخ العقد في الحال ان كان قبل الدخول وان كان بعده وقف على انقضاء العدة قوله ولو اسلمت زوجته زوجها الذي لم يغير دينها من
مطل الكفر وقع الفسخ في الحال ولو عادت الى دينها وهو بناء على انه لا يقبل منها الا الاسلام قوله واذا اسلم الذي على الكفر من زوج من المنكوحات
بالعقد الذي لم يكن قبل الاسلام كتابيا لم يغير قوله ولو اسلمت زوجته الكافر فونه فان كان قبل الدخول فنسخ العقد في الحال لعدم العدة واستماع كون
اسلام اربعة الكافر زوجا للسنة ولا مهر لان الفرق جئت من قبلها وان كان بعد الدخول وقف الفسخ على انقضاء العدة اعقود الطلاق من حين اسلام
من الحر او اربعة من النكاح وهو كونه بنين بانها بان من حين الاسلام وان اسلم قبل انقضاء ثلثين بقاء النكاح ولا فرق في ذلك بين ان يكون الزوج
وحرته من كتاب او ثنيا اما اذا كان وثنيا فهو موضع وفاق واما اذا كان كتابيا فهو احوال القولين لعدم قوله ثم ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين
عبدا استندام سبيل وصححه محمد بن ابي نصر قال سئل الربيع عن الرجل تكون له الزوجة النصرانية فتسلم هل يخل لها ان يقيم معه قال اذا اسلمت لم يخل له
حرته او حرته وقلنا سئل فقال ان الزوج اسلم بعد ذلك يكونان على النكاح قال لا لا يزوج جديده والقول الذي حكاه المصنف من بقاء عقد الذي
امين وفاق على السنة للشيخ في غير كتابي الاخبار استند الى رواية محمد بن زياد عن بعض اصحابنا عن احمد بن محمد بن ابي الهيثم عن النضر بن الحارث عن
سائر من ولوه اذا اسلمت امراته لم يسلم قال هما على نكاحها ولا يفرق بينهما ولا يترك بخروجها من دار الاسلام الى الهجرة ورواه محمد بن مسلم في الحسن
برز وحدثه عن علي عن ابي ابي القاسم قال ان اهل الكتاب جميع من له ذمة اذا اسلم احد الزوجين فما نكاحها وليس ان يخرجها من دار الاسلام الى غيرها ولا
يبيت معها ولكنه يابها بالهدايا واما الشركون مثل مشركي العرب وغيرهم فهم على نكاحهم الى انقضاء العدة فان اسلمت المرأة ثم اسلم الرجل
قبل انقضاء عدتها في امرته وان يسلم الا بعد انقضاء العدة فعدت بانث منه ولا يسئل له عليها وكلت جميع من لا ذمة له واجيب بضعف
سند الاول بعل بن حديد وبارسهما وعن الثانية بمعارضها بالرواية الاولى ويوافقها من الصحيح هذه من الحسن والشيخ
قوله وليس للمسلم في بيع جميع بين الاخبار يحمل الاول على خرق الكافر للذمة والآخر على بقاءه عليها والآخر في وافق الجماعة على انفساخ النكاح
اجبا وزوجته يخرجها من العدة محققا باجماع الفرق ولعلم انه قول الشيخ بعدم بطلان في الذي لا فرق بين كون اسلامها قبل الدخول وبعده لثنا
الذمة على الفصل الاول للثانيين وربما فهم من عبارة بعض اصحابنا خلاص الخلاف بالوكان الاسلام بعد الدخول وليس كذلك قوله واما هذا
لان الاستماع لا خلاف فيه فان المسلم ان كان هو الزوجه فلا يسئل للكافر عليها ط كافر ولا يخل له وان كان هو الزوج فاما يجوز له نكاح الكتابية
ممكن من دونه ابتداء واستدانه واما غيرها فلا يجوز لاجماع الكلام في المهر كمر يدعي تبني غير الكتابيين بكونها معاك والافانه يصدق بكون
ولوا نصفت با احدها كتابيا والاخر غير ولا يتم الحكم فيلان النكاح يبقى للمسلم على الكتابية كمر على تقدير بكون الزوج وثنية او الزوجه كتابية كذا يصدق
بمنع الاستماع مع العكس الى السنة فان الخلاف السابق بان فيها وانه كان عدل عن التغيير بالوثنيين ليشمل غيرهما من اصناف الكفار غير الكتابيين
فوقع في حلق اخر وكان حق العبارة ان يقول ولو كانا غير كتابيين او ما يورد في هذا المعنى قوله ولو كانا اشك الزوجه من دين الكفر
كالشرك الغالب الى دين اخر منه فلا يخرج كل من الشفاعة والشفاعة اليه اما ان يكون ما يفرقه عليه ولا على التناهي والاربعه اما ان يكون الزوج مسلما
وطول الاختلاف الى دين اخر منه فلا يخرج كل من الشفاعة والشفاعة اليه اما ان يكون ما يفرقه عليه ولا على التناهي والاربعه اما ان يكون الزوج مسلما
المنفكان له الزوجه او كافر يفر على دينه او لا يفر في صورتي عشرة الفاضل على كون الزوج ذميا والطلاق الحكم في اشغالها الى غير دينها من مطل الكفر
ما زاد في وقتها الشامل للاتمام الاربعه وحاصل ما ذكره انه اذا كان الزوج ذميا واشكلت زوجته الذميه الى غير من مطل الكفر سواء كان ذلك الذميه
من الخروج الى ما يقبل عليه اهلها لا تقبل عليه في قوله ثم ومن يدعي غير الاسلام دينها فلن يقبل منه وقوله من بدل دينه فاقله ووجه فيقع الفسخ
الكتابيين والبيع بينهما في الحال لانها لا يفر على ذلك واما اقتضائهم وعلى التقديرين فيفسخ النكاح بينهما وبين الذي فيه نظر من حين احدهما
ان حكما بذلك على الذي غير لازم لجواز اشغالها الى دين يصح فيه النكاح في دينهم فلا يفسخ ما واثم حبه وعلى تقدير ثبوتها فالانفا
من جهة من جهة الكفر الثاني انه على تقدير الاسلام لا يفسخ طلاق الحكم بالانفساخ بل يحل في التفصيل السابق حتى لو كان بعد
الدخول تومت الانفساخ على انقضاء العدة قبل اسلامه ولو كان اشغالها الى دين يقبل عليه كما لو اشكلت اليهودية الى النصرانية
فيفسخ على انها هل يقبل على ذلك لا وعلى تقدير عدم اقرارها وعادتها الى دينها هل يقبل على ذلك كما لو كانت يقربا لاهلها ام لا خلافا تقدم
بحقه في الجهاد ومقتضى الخلاف ان الكفر ملة واحدة فيشاي الدين في النكاح من عموم قوله ثم ومن يدعي غير الاسلام دينها فلن يقبل
منه ولا يفر بذلك منزلة الارنداد حيث احدث دينها بالاطلاق بعد اعتناقها فان قلنا بانها في احد الحالتين بقي النكاح والافيه ما سلف
قوله واذا اسلم المراد بالزوجات هناك ان يكن كتابيات مثله ليصح الطلاق استدامة نكاح العقد المعقود ولو كان كافر غير كتابيات
انفسخ عقد هن بسلامه لم ان لم يسلم معه او في العدة ان كن مدخولا بين والحكم بتغيير الحرمتين وحرتهن مبني على جواز نكاح الامة بدو
الشركيين او على ان المنع ابتداء نكاحهن لا استدامه كذا ذكر في التذكرة ودينه الى علمنا والوجه هو الثاني ومن ثم اطلق الفاضل الحكم
غيره خلاف فيه ولا فرق في جواز تغيير من شاء منه على تقدير زيادته على العدد الكثير بين من تقدم نكاحها وافر وافر عندنا
لان النبوة قال لعيلان اسلم اربعة اواق سائر من غير استنصال وهو يفتي العموم ولا فرق على تقدير كونهم كتابيات بين م
بعضهم معه وعدمه حتى لو اسلم معه اربع جاز له اختيار الكتابيات لان الاسلام لا يمنع استمرار نكاح الكتابية ولا يوجب نكاح السنة
وان كان الافضل له اختيار المسلمين لشرفهم على الكافرات ثم ان لم يكن دخل من اختيارها فلا مذهب لها والا استنقر المستحق كان
على الاقوى وقيل يثبت لها من المثل لفساد نكاح ما زاد على العدة فيكون كوطي الشبهة قوله وليس لافر في الفصل الذي ليس له اجبا
عليه بين غسل الجبض والحجامة عند عدم توقف الاستمتاع عليه وكونها مقرة على دينها وبه بقوله لان الاستمتاع ممكن بدونه على

استندام اربعة الكافر زوجا للسنة ولا مهر لان الفرق جئت من قبلها وان كان بعد الدخول وقف الفسخ على انقضاء العدة اعقود الطلاق من حين اسلام
من الحر او اربعة من النكاح وهو كونه بنين بانها بان من حين الاسلام وان اسلم قبل انقضاء ثلثين بقاء النكاح ولا فرق في ذلك بين ان يكون الزوج
وحرته من كتاب او ثنيا اما اذا كان وثنيا فهو موضع وفاق واما اذا كان كتابيا فهو احوال القولين لعدم قوله ثم ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين
عبدا استندام سبيل وصححه محمد بن ابي نصر قال سئل الربيع عن الرجل تكون له الزوجة النصرانية فتسلم هل يخل لها ان يقيم معه قال اذا اسلمت لم يخل له
حرته او حرته وقلنا سئل فقال ان الزوج اسلم بعد ذلك يكونان على النكاح قال لا لا يزوج جديده والقول الذي حكاه المصنف من بقاء عقد الذي
امين وفاق على السنة للشيخ في غير كتابي الاخبار استند الى رواية محمد بن زياد عن بعض اصحابنا عن احمد بن محمد بن ابي الهيثم عن النضر بن الحارث عن
سائر من ولوه اذا اسلمت امراته لم يسلم قال هما على نكاحها ولا يفرق بينهما ولا يترك بخروجها من دار الاسلام الى الهجرة ورواه محمد بن مسلم في الحسن
برز وحدثه عن علي عن ابي ابي القاسم قال ان اهل الكتاب جميع من له ذمة اذا اسلم احد الزوجين فما نكاحها وليس ان يخرجها من دار الاسلام الى غيرها ولا
يبيت معها ولكنه يابها بالهدايا واما الشركون مثل مشركي العرب وغيرهم فهم على نكاحهم الى انقضاء العدة فان اسلمت المرأة ثم اسلم الرجل
قبل انقضاء عدتها في امرته وان يسلم الا بعد انقضاء العدة فعدت بانث منه ولا يسئل له عليها وكلت جميع من لا ذمة له واجيب بضعف
سند الاول بعل بن حديد وبارسهما وعن الثانية بمعارضها بالرواية الاولى ويوافقها من الصحيح هذه من الحسن والشيخ
قوله وليس للمسلم في بيع جميع بين الاخبار يحمل الاول على خرق الكافر للذمة والآخر على بقاءه عليها والآخر في وافق الجماعة على انفساخ النكاح
اجبا وزوجته يخرجها من العدة محققا باجماع الفرق ولعلم انه قول الشيخ بعدم بطلان في الذي لا فرق بين كون اسلامها قبل الدخول وبعده لثنا
الذمة على الفصل الاول للثانيين وربما فهم من عبارة بعض اصحابنا خلاص الخلاف بالوكان الاسلام بعد الدخول وليس كذلك قوله واما هذا
لان الاستماع لا خلاف فيه فان المسلم ان كان هو الزوجه فلا يسئل للكافر عليها ط كافر ولا يخل له وان كان هو الزوج فاما يجوز له نكاح الكتابية
ممكن من دونه ابتداء واستدانه واما غيرها فلا يجوز لاجماع الكلام في المهر كمر يدعي تبني غير الكتابيين بكونها معاك والافانه يصدق بكون
ولوا نصفت با احدها كتابيا والاخر غير ولا يتم الحكم فيلان النكاح يبقى للمسلم على الكتابية كمر على تقدير بكون الزوج وثنية او الزوجه كتابية كذا يصدق
بمنع الاستماع مع العكس الى السنة فان الخلاف السابق بان فيها وانه كان عدل عن التغيير بالوثنيين ليشمل غيرهما من اصناف الكفار غير الكتابيين
فوقع في حلق اخر وكان حق العبارة ان يقول ولو كانا غير كتابيين او ما يورد في هذا المعنى قوله ولو كانا اشك الزوجه من دين الكفر
كالشرك الغالب الى دين اخر منه فلا يخرج كل من الشفاعة والشفاعة اليه اما ان يكون ما يفرقه عليه ولا على التناهي والاربعه اما ان يكون الزوج مسلما
وطول الاختلاف الى دين اخر منه فلا يخرج كل من الشفاعة والشفاعة اليه اما ان يكون ما يفرقه عليه ولا على التناهي والاربعه اما ان يكون الزوج مسلما
المنفكان له الزوجه او كافر يفر على دينه او لا يفر في صورتي عشرة الفاضل على كون الزوج ذميا والطلاق الحكم في اشغالها الى غير دينها من مطل الكفر
ما زاد في وقتها الشامل للاتمام الاربعه وحاصل ما ذكره انه اذا كان الزوج ذميا واشكلت زوجته الذميه الى غير من مطل الكفر سواء كان ذلك الذميه
من الخروج الى ما يقبل عليه اهلها لا تقبل عليه في قوله ثم ومن يدعي غير الاسلام دينها فلن يقبل منه وقوله من بدل دينه فاقله ووجه فيقع الفسخ
الكتابيين والبيع بينهما في الحال لانها لا يفر على ذلك واما اقتضائهم وعلى التقديرين فيفسخ النكاح بينهما وبين الذي فيه نظر من حين احدهما
ان حكما بذلك على الذي غير لازم لجواز اشغالها الى دين يصح فيه النكاح في دينهم فلا يفسخ ما واثم حبه وعلى تقدير ثبوتها فالانفا
من جهة من جهة الكفر الثاني انه على تقدير الاسلام لا يفسخ طلاق الحكم بالانفساخ بل يحل في التفصيل السابق حتى لو كان بعد
الدخول تومت الانفساخ على انقضاء العدة قبل اسلامه ولو كان اشغالها الى دين يقبل عليه كما لو اشكلت اليهودية الى النصرانية
فيفسخ على انها هل يقبل على ذلك لا وعلى تقدير عدم اقرارها وعادتها الى دينها هل يقبل على ذلك كما لو كانت يقربا لاهلها ام لا خلافا تقدم
بحقه في الجهاد ومقتضى الخلاف ان الكفر ملة واحدة فيشاي الدين في النكاح من عموم قوله ثم ومن يدعي غير الاسلام دينها فلن يقبل
منه ولا يفر بذلك منزلة الارنداد حيث احدث دينها بالاطلاق بعد اعتناقها فان قلنا بانها في احد الحالتين بقي النكاح والافيه ما سلف
قوله واذا اسلم المراد بالزوجات هناك ان يكن كتابيات مثله ليصح الطلاق استدامة نكاح العقد المعقود ولو كان كافر غير كتابيات
انفسخ عقد هن بسلامه لم ان لم يسلم معه او في العدة ان كن مدخولا بين والحكم بتغيير الحرمتين وحرتهن مبني على جواز نكاح الامة بدو
الشركيين او على ان المنع ابتداء نكاحهن لا استدامه كذا ذكر في التذكرة ودينه الى علمنا والوجه هو الثاني ومن ثم اطلق الفاضل الحكم
غيره خلاف فيه ولا فرق في جواز تغيير من شاء منه على تقدير زيادته على العدد الكثير بين من تقدم نكاحها وافر وافر عندنا
لان النبوة قال لعيلان اسلم اربعة اواق سائر من غير استنصال وهو يفتي العموم ولا فرق على تقدير كونهم كتابيات بين م
بعضهم معه وعدمه حتى لو اسلم معه اربع جاز له اختيار الكتابيات لان الاسلام لا يمنع استمرار نكاح الكتابية ولا يوجب نكاح السنة
وان كان الافضل له اختيار المسلمين لشرفهم على الكافرات ثم ان لم يكن دخل من اختيارها فلا مذهب لها والا استنقر المستحق كان
على الاقوى وقيل يثبت لها من المثل لفساد نكاح ما زاد على العدة فيكون كوطي الشبهة قوله وليس لافر في الفصل الذي ليس له اجبا
عليه بين غسل الجبض والحجامة عند عدم توقف الاستمتاع عليه وكونها مقرة على دينها وبه بقوله لان الاستمتاع ممكن بدونه على

قوله وهو اما بالقول الدال على انك كرهت اخذتك وامسكتك وما اشبهه قوله ولو قال لو اصدت مطلقك مع نكاحها وظلت كانت
من الاربع ولو طلق اربعاً اندفع البواقي وثبت نكاح المطلقات ثم طلق بالطلاق كانه لا يواجبه الا الزوجة من جهة الاطلاق الدالة
على الاختيار قوله والظهار والايلاء ليس له على الاختيار لانه قد يواجبه قوله واما بالفعل فمثل ان يخطبها او يظهرها الاختيار قوله
قبل وليس بشبهة امكن ان يبق هو اختيار كما هو رجة في حق المطلقة وهو يشكك بانظر اليه من الاحتمال قوله اذا ازوج امرئ بعد ان
خالف من خالف فيه وهو الصدق من علمنا ومن امانة واستطاع في جوارحه ما يرضى الفصل بعد الاطلاق فانما يحجب عليه لو ثبت ثم اسلم بعد ذلك
الاستمتاع عليه والزوج يقع صفة الفصل وان لم يصح منها لم يجزها على فعل كل نصف الاستمتاع بدون فعله وانما كل نصفه
بقائه كالويع الكثير والنز الغالب وطول الاطفا وشعر الابواب والعانة وشعر اليد والرجل والاختيار لان التكرار من تمام الاستمتاع
وكذا الحكم المختبر ومباشرة الجاسات المنقصة للنفس ولا فرق في السكرين قليله وكثيره لا خلاف في الناس في مقدار ما يسكر فيه السكر
القليل منه فنافي القصص ولكن بشكل هذا الاطلاق يجوز لنا ان الاطلاق الشبهة التي يعلم قطعاً عدم اسكادها في الاطلاق منها من استعمال
الجاسات انما يتم على تقدير الجانية نفي او على القول بطهارة بعدها كما يعتبر العادة هنا ما على قول الصحابي من نجاستها بدونه فلا يوجب
وجبة المنع من مباشرتها لها مطلقاً بل حيث يتأق الاستمتاع ويوجب نفي الطبع ومثل هذا لا يخص بالكافة بل يشار كما السئلة في حق دون البنت
ان له منها من تناول كل ذي راحة خبيثة فوجب لك كالشرم والمصل وكذا له منها من الخرج الى البيع والكتايب وغيرها المتأففة
الاستمتاع الواجب عليها في كل وقت كما لمع المسلم من الخرج الى الساجد ونحوها من سيوت الا فارب الجيران فان هذا الحكم مشترك
بين الزوجات مطلقاً ولا فرق في ذلك بين الشابة والمسننة وان كان المنع في حق الشابة اقوى خوفاً من الفسدة قوله وهو لا فرق في
اللفظ الدال على الاختيار بين كونه صريحاً او كناية بلزم منها الاختيار وقد علمنا بالفتين فالاول مثل اخذت نكاحك واحدة
بقائك على النكاح او جسدك عليه او عقدك واخذت نكاحك وامسكتك ولم يحد ذلك من الالفاظ الدالة عليه صريحاً ولما كان الكافي
في ما يدل للفظ عليه بالانتم كالوكان عنده ثمان سنة فاخذت اربعاً الفسخ فانه يلزم نكاح الاربع الباقيات وان لم ينلفظ
في حقهن بشيء لان نكاح الاربع لازم لو قد جعل الشارع له خيار فسخ نكاح من شاء فانه الاختيار فسخ نكاح اربع ثبت عند البواقي
والى هذا اشار المصنف بقوله ولو قال لما زاد على الاربع اخذت فافهم ان يفتي ان يكون قوله اخذت نكاح وامسكتك من هذا القسم
لم يصح بارادة النكاح قوله ولو قال الطلاق واحد او اريد فانه يكون بقية المطلقة لان الطلاق موضوع لارادة قيد
النكاح فلا يواجبه الا الزوجة فاذا خاطب احدته منهن به كان ذلك دليلاً على اختيارها ووجه اوله ان يقع به الطلاق وان حصلت
شرائطه وينقطع نكاح الاربع المطلقات بالطلاق ويندفع نكاح الباقيات بالشرع والاصل في ذلك ان الاختيار ليس باللفظ بل
بالقصد واللفظ وضع والاعليه والطلاق يدل على ارادة النكاح كما ذكرناه وفي وجه للعامة ان الطلاق ليس تعيناً للنكاح لقوله
غير ذلك بل قد اسلم على اثنين طلاقاً بينهما اشئت فلو كان الطلاق تعيناً للنكاح لكان ذلك تعيناً للنكاح ما عليه ولجيب
بانه مع شبيهه اراد بالطلاق مجازاً وهو الفرق قوله والظهار بينه بالتحليل على الفرق بينه وبين الطلاق حيث كان اختياراً
وجه الفرق ان الظهار وصف بغيره المراتمة الواجبة والايلاء حلف من الامتناع وطهها وكل منها بالاجبية التي تضمنه بالزوجة غا
ما في الباب ان الظهار اذا خرب به الزوجة ترتب عليه احكام مخصوصة وان خوطب به الاجنبية لم ترتب الاحكام وكان قوله لا يجزى
بالنسبة اليها وفي الايلاء لو حلف على وطى الاجنبية فزوجها وطهها وان عليه الكفارة وكذلك الزوج مع زيادة احكام اخرى والحاصل
ان نفس الخاطبة بها لا تستلزم الزوجة فلا يكون احدهما اختياراً والآخر الطلاق فانه يقع للنكاح الثابت فانكاح جزء مفهومه
او لا مفهوم له في ما بيننا فاثباته يستلزم اثباته وقال الشيخ ان كل واحد من الايلاء والظهار يكون تعيناً للنكاح كالطلاق لا ينافي
تصرفاً مخصوصاً بالنكاح فاشبهها فقط الطلاق وقد عرفت ضعفه ويشترع على القولين ان الايلاء يقنع على الثاني وتوقفان
على اختيار من ظاهرهما والى على الاول فان اخذها النكاح بنين وقوعها من حيز الاختيار لا من حيز الصيغة لان الزوجة
تكن حقيقة قبله ونحوه انما يثبت بانها كانت الزوجة مقيماً بمدة تزيد على اربعة اشهر فابداً منها من حيز الاختيار اما صيرها لمده له
فانه هو قوله على المراجعة على القول بانه من حيزها فلا يثبت بالاختيار وعند من يعتبر من حيز الايلاء فيكون من حيز الاختيار
ايضاً قوله واما رجة العمل بظاهر الحال وهو انه لا يبط الامن يخشا نكاحها لانه على الرغبة فيها واطاها حال المسلم من صلبه عن
الزنا ولهذا عده رجوعاً عن الطلاق وفتحاً على تقدير الخيار للبايع وعلى هذا الوطى اربعاً ثبت عقد من وان دفع البواقي وبطمن
النصف والجماعة عدم الخلاف وفي ذلك عندنا قوله ولو قبل وجه كونها اختياراً ان المقضي لكون الوطى اختياراً وهو دلالة على الرغبة
وصيانه حال المسلم فاهم فيها فدل على الاختيار كما انها لا يان على الرغبة لا يبطر القياس عليها بل المراد نسبة الاختيار بالرجعة
لنفاذها في المعنى المعنى المستكمل الحكم فيهما من حيثهما الضعف لانه من الوطى الاحتمال فيها بطرق حيث انها قد يوجد في
الاجنبية وفي الاول قوة ولا اشكال مع قصد الاختيار وبها قوله اذا ازوج اذا اسلم الكا فترقد تزوج بائناً وانما فلا يجزى اما
ان يكون قد دخل بها او باحدتها ولا يكون قد دخل بها فافهم ان يفتي الاول ان قد دخل بها فترقد تزوج بائناً وانما فلا يجزى اما
الامة فللعقد على البنت فصل عن الدخول واما البنت فللدخول بالام الثاني ان يدخل بالام خاصة فترقد تزوج بائناً وانما فلا يجزى اما
المثال ان يدخل بالبنت خاصة فترقد بالام للعقد على البنت فصل عن الدخول ولا يتردد البنت لان العقد على الام لا يتردد
الدخول كما في الرابع ان يدخل بواحدة منها فترقد بالام بالعقد على البنت وبطل عقد هذا ويلزم عقد البنت لان نكاح الكفر صحيح ومن ثم

في حقهن بشيء لان نكاح الاربع لازم لو قد جعل الشارع له خيار فسخ نكاح من شاء فانه الاختيار فسخ نكاح اربع ثبت عند البواقي والى هذا اشار المصنف بقوله ولو قال لما زاد على الاربع اخذت فافهم ان يفتي ان يكون قوله اخذت نكاح وامسكتك من هذا القسم لم يصح بارادة النكاح قوله ولو قال الطلاق واحد او اريد فانه يكون بقية المطلقة لان الطلاق موضوع لارادة قيد النكاح فلا يواجبه الا الزوجة فاذا خاطب احدته منهن به كان ذلك دليلاً على اختيارها ووجه اوله ان يقع به الطلاق وان حصلت شرائطه وينقطع نكاح الاربع المطلقات بالطلاق ويندفع نكاح الباقيات بالشرع والاصل في ذلك ان الاختيار ليس باللفظ بل بالقصد واللفظ وضع والاعليه والطلاق يدل على ارادة النكاح كما ذكرناه وفي وجه للعامة ان الطلاق ليس تعيناً للنكاح لقوله غير ذلك بل قد اسلم على اثنين طلاقاً بينهما اشئت فلو كان الطلاق تعيناً للنكاح لكان ذلك تعيناً للنكاح ما عليه ولجيب بانه مع شبيهه اراد بالطلاق مجازاً وهو الفرق قوله والظهار بينه بالتحليل على الفرق بينه وبين الطلاق حيث كان اختياراً وجه الفرق ان الظهار وصف بغيره المراتمة الواجبة والايلاء حلف من الامتناع وطهها وكل منها بالاجبية التي تضمنه بالزوجة غا ما في الباب ان الظهار اذا خرب به الزوجة ترتب عليه احكام مخصوصة وان خوطب به الاجنبية لم ترتب الاحكام وكان قوله لا يجزى بالنسبة اليها وفي الايلاء لو حلف على وطى الاجنبية فزوجها وطهها وان عليه الكفارة وكذلك الزوج مع زيادة احكام اخرى والحاصل ان نفس الخاطبة بها لا تستلزم الزوجة فلا يكون احدهما اختياراً والآخر الطلاق فانه يقع للنكاح الثابت فانكاح جزء مفهومه او لا مفهوم له في ما بيننا فاثباته يستلزم اثباته وقال الشيخ ان كل واحد من الايلاء والظهار يكون تعيناً للنكاح كالطلاق لا ينافي تصرفاً مخصوصاً بالنكاح فاشبهها فقط الطلاق وقد عرفت ضعفه ويشترع على القولين ان الايلاء يقنع على الثاني وتوقفان على اختيار من ظاهرهما والى على الاول فان اخذها النكاح بنين وقوعها من حيز الاختيار لا من حيز الصيغة لان الزوجة تكن حقيقة قبله ونحوه انما يثبت بانها كانت الزوجة مقيماً بمدة تزيد على اربعة اشهر فابداً منها من حيز الاختيار اما صيرها لمده له فانه هو قوله على المراجعة على القول بانه من حيزها فلا يثبت بالاختيار وعند من يعتبر من حيز الايلاء فيكون من حيز الاختيار ايضاً قوله واما رجة العمل بظاهر الحال وهو انه لا يبط الامن يخشا نكاحها لانه على الرغبة فيها واطاها حال المسلم من صلبه عن الزنا ولهذا عده رجوعاً عن الطلاق وفتحاً على تقدير الخيار للبايع وعلى هذا الوطى اربعاً ثبت عقد من وان دفع البواقي وبطمن النص والجماعة عدم الخلاف وفي ذلك عندنا قوله ولو قبل وجه كونها اختياراً ان المقضي لكون الوطى اختياراً وهو دلالة على الرغبة وصيانه حال المسلم فاهم فيها فدل على الاختيار كما انها لا يان على الرغبة لا يبطر القياس عليها بل المراد نسبة الاختيار بالرجعة لنفاذها في المعنى المعنى المستكمل الحكم فيهما من حيثهما الضعف لانه من الوطى الاحتمال فيها بطرق حيث انها قد يوجد في الاجنبية وفي الاول قوة ولا اشكال مع قصد الاختيار وبها قوله اذا ازوج اذا اسلم الكا فترقد تزوج بائناً وانما فلا يجزى اما ان يكون قد دخل بها او باحدتها ولا يكون قد دخل بها فافهم ان يفتي الاول ان قد دخل بها فترقد تزوج بائناً وانما فلا يجزى اما الامة فللعقد على البنت فصل عن الدخول واما البنت فللدخول بالام الثاني ان يدخل بالام خاصة فترقد تزوج بائناً وانما فلا يجزى اما المثال ان يدخل بالبنت خاصة فترقد بالام للعقد على البنت فصل عن الدخول ولا يتردد البنت لان العقد على الام لا يتردد الدخول كما في الرابع ان يدخل بواحدة منها فترقد بالام بالعقد على البنت وبطل عقد هذا ويلزم عقد البنت لان نكاح الكفر صحيح ومن ثم

بكون

قوله ولو اسلم غنائه وبذلها فان كان وطئها حراما وكان طئها حراما حرمت الاخرى وان لم يكن وطئ واحدة تحريم قوله ولو اسلم غنائه تحريم
ايتماسا ولو كان وطئها قوله وكذا لو كان عنده امره وعتقها او خالها ولم تجز العدة ولا الحالة الجمع اما الوضعية الجمع قوله وكذا لو اسلم
عن حرة وامه قوله اذا اسلم المشرك وعنده حرة وثلاث اماء واسلم معه تحريم مع الحرة امين ان رضى الحرة قوله ولو كان حرا ثبت عقده عليهن
وكذا لو اسلم قبل انقضاء العدة قوله ولو كان اكثر من اربع فاسلم بعضهن كان بالاختيار بين اختيارهن وبين الترخيص فان لم يرض به او بعضهن ولم يرض
على اربع ثبت عقده ومن ثم تحريم اربع لو اسلم على ازيد منهن ويصح نكاحهن بغير تحريم بعد عقد وقال الشيخ له التحريم لا ينافي ما شاء بناء على ان عقد الشرك لا يحكم
عليهن وان زدن بصدقه الا بانضمام الاختيار في حال الاسلام والا فهو باطل في نفسه بدون ذلك ومن ثم لا مهر لغير الدخول بها ولا نفقة ولا مشقة حيث
على اربع تحريم اربعها كما لو لم يعقد عليها ولا نه لو اسلم على اخين تحريمها ما شاء ولو كان العقد صحيحا لم يطل بطلانه كاسلم وعلى هذا فان اختار
ولو اختار من سبق نكاح البنت اسقط نكاحها وحرمت لام ابد وان اختار نكاح الام لم تحرم البنت بدون الدخول واجيب بان ما ذكره من سقوط المهر
اسلامهن لم يكن النفقة لا يبدل على بطلان العقد بل الوجبة انه فسخ جاء من قبل الزوج ولا ان العقد لم يكن صحيحا لم يكن لانضمام الاختيار اثر
لغيره في الباقي في حصة كافي كل عقد باطل والاصح الاول واعلم انه لا ينفصل الى تقييد المهر والبنت باسلامها معه او كونها كاتبا يثبت بطلان
ولو تحقق قبل العقد الى انها لو كانتا وثنتين بطل نكاحهما التحريم على المسلم بدون الدخول بهما بل بالجن ان العدة يشملها ابنة لا نكاحها
قوله ولو اسلم العبد باسلامه مطلقا بل مع انقضاء العدة ولم يسلم فيها كما فرض في هذا مجرد اسلامه مع عدم الدخول بهما لا يوجب تحريمهما مطلقا
عنده اربع حرائر الجمع بين الام والبنت بل يكون حكمها كالكاتبين من حيث العقد والدخول وعدمه ويزيد ان يضرب المدة لها فان اسلمنا
وثنيات فاسلمت تحريم او بطل عقد الام كما لا ينافي كالكاتبين او بطلان قوله ولو اسلم وجهه تحريمها مع تحريمها مع وطئها ظاهرة لان
معه اثنتان ثم وطئ كل واحدة من الام والبنت يحرم الاخرى سواء وقع بعقد او ملكا شبهه لما اذا دخل بواحدة منها فانه يحرم الاخرى
اعنى ولو لم يوطئها من خاصتها لانها ممدخول بها او ينفصل الجمل على الموطنة ولو لم يكن وطئ واحدة تحريم لوطئ من شاء منها كل في حال الاسلام
بقى لم يزد على اختيار قوله ولو اسلم لما تقدم من تحريم النكاح لغيره والبلح في امساك اى الاخين شاء ووطئها ما دخل في التحريم هنا وحكم عين
اثنتين لانه كالنكاح حكم الزايد على الشرعي قوله وكذا ان اختار العدة او الحالة الجمع بينهما وبين بنت الاخ والاخت والاختيار احدهما
العقد لخلل الجمع من اختيارها مع نكاحها وبطلت الاخرى كالاختين ولا فرق مع رضا العدة والحالة اذا رضى بالجمع لا يجمع حكمها لان الحرة
لو اسلمت قوله ولو اسلمت من نكحها بغير عقد الامه يفسخ عقد الامه وتبقى الحرة وحدها ان رضى بالجمع صح عقدها وهذا الحكم يخالف مجموع حكم العدة
ثم اعنى ثم في الحالة واعلم ان حصة عقدها على تقدير رضا الحرة غير مقترنة على القول بجواز نكاح الامه بدون الشرطين بل هو جار على
اسلم او اسلمت لان الخلاف انما هو في ابتداء نكاح الامه لا في الاستدامة ما لا يجوز في الابتداء كما انه ليس له العقد على الكاتبة ابتداء
بعد عقده ولو اسلمت من نكحها بغير عقد الامه وعبره الحكم بالصحة قوله اذا اسلم المهر بالشرك هنا غير الكتابي وان كان الكتابي
اسلامه في عده مشركا ايعا كما اشترنا اليه سابقا وقربته هنا تقييد باسلامه معه ولو كان كتابيا وكن كاتبا لم يفتقر الى اسلامه في
العدة ثبت نكاحه على هذا الوجه وان رضى الحرة بعقد الاماء تحريم من اثنتين لانها منتهى ما يحل له من الاماء بالعقد ولا فرق
نكاحه عليهن بين كون من يجوز له العقد على الامه وعده كما لو لم ترض الحرة انفس نكاح الاماء وكذا الكلام في تحريمه امين وكذا
لاضافه لو اسلم قبل انقضاء العدة لو كان عنده ازيد منهن ولم تكن عنده حرة قوله ولو كان المفروض كونهن كتابيات كما مر فان
بالحرة بالجمعة لا فرق في العقد بين اثنتين لا يزدن على العقد الشرعي وكذا لو لم يكن ثلث في العدة فان عقدهن ثبت كما لو اسلمن معه قوله ولو كان
للاربع وفي العقد فان خرجت اربع فادون ثلث نكاح ولم يكن له اختيار من تحريمه وان كان في العدة لانه باختياره اربع اندفع نكاح
الباقى وان كن مسلمات فكيف بين تحريم اسلامهن بعد ذلك ولو كان بعض كاتبات كن بمنزلة المسلمات في جواز اختيارهن من غير
اشطار وبين اشطار البواقي الى ان يخرج العقد قوله ولو اسلم الاشكال في العبد المزوج لا يرد من النصاب العبد له شرعا كما راجح حرا ولو
اعنى قبل اسلامه واسلامه جميعا يكون حكمه في العدد حكم الاحرار لان احكام الاسلام لما جرت عليه كان حرا ولا غير بقرينة قبل
ذلك وان كانت في زمن الرجعية المنع عند المسلمين لان النظر في حكم الكفار اذا لم يترافوا اليها في حكمها ولو توسطت عقدة بين
الاسلاميين مع كون المتقدم اسلامي وكذا الاشكال في انه لو فخر عنقه عن اسلامه واسلامه لم يكن له ان يفخر سوى اثنتين لان
احكام الاسلام جرت عليه بذلك وهو رق فاعبر له عدد العبد وانما الكلام فيما بقى من الاختام وقد ذكر المصنف منها شيئا واحدا وهو ما
لو فخر عنقه عن اسلامه واسلامه اثنتين منهن خاصة تخم بانه لا يرد على اختيار اثنتين ووجه ان وقت الاختيار يكون بعد اسلامه
ووجود من يصلح للاختيار بان يكن قد اسلم او اسلم بعضهن فاذا انقضى الاسلام اثنتين فقد كل ضابط العبد هو عده ثلث حكم
الاختيار بسبب اسلامه فلم يكن له ان يفخر ازيد من اثنتين ثم تردد المصنف في الفرق بين هذه الصورة وبين ما لو سبغ عنقه الاسلام
او توسط من حيث ان محل اختياره باق مادامت العدة للباقيات اذ له اختيارا للشارحات وان زدن من العدة فاذا فخر عنقه قبل اسلامه
الاخرين فقد صادف اسلامه ما عطف فاذا احرار الاختيار من المسلمين صادف الحرة اربع قبل الاختيار وينبغي ان يلحق حكم الاحرار
بما للفرق يرجع في هذه الصورة الى انه صادف كمال العدد قبل الحرة ومع فخر اسلامه لم يكن قد طرأ العتق قبل الحكم بالتحريم
حتى لو اسلم قبل عتقه واحدة وفخر البواقي فهو كالمفخر اسلامه بالجميع لغيره ان العتق قبل كمال عدد العبد والمجبة الفرق واشطار الباقيات
غير فارجح فيه لانه لا يلحق عليه اختيار المسلمين او لا بل تحريم بين اختيارها واشطار الباقيات فيختارها ان اسلمت او يختار واحدة

من الاخيرين

من الاخيرين

من الاخيرين

قوله اختلاف الدين فسخ لا طلاق فان كان من المراجعة قبل الدخول سقط به المهر وان كان من الرجوع ففسخه على قول شهيد وان كان بعد الدخول ففسخه لا يستقر ولم يسقط بالعراض متر

من الاولين وواحدة من الاخيرة بين والحاصل ان العبرة بحريته او قيته وقت الحكم بالاخياد وتعلق حكم الاختيار به مشروط باسلامه
 واسلام من يتعلق به الاختيار فمن قبل اسلامه لا حكم بالاخياد وكذا بعده وقبل اسلامه لانه لا موضع للاختيار ومضى وجد من واحد
 مسلم قبل غنقه فحل اخياره باق لانه لم يملك العبد ولا عدد الاحرار فاذا اكل عدد العبيد باسلام اثنين قبل غنقه ثم اغنق ففسخ
 حصل شرط الاختيار كما لو اسلم الجميع قبل غنقه واسلامه ففسخا واثنين ومضى فارق الباقيين كان له ان يترجى لانه حر يجوز له الجمع
 بين اربع وانما حكمنا بانفساخ العقد السابق خاصة والضابط على هذا انه متى اقنع قبل اجتماع الاسلامين او قبل اسلام عدد العبيد كان
 لحكم الاحرار ومضى اجتماع الاسلامين قبل غنقه واسلامه واسلام عدد العبيد كان له حكم العبيد المذكورة الضابط انه متى انا غنقه عن جعل
 اجتماع الاسلامين فكل العبد وان غنق قبل اجتماع الاسلامين سواء غنق قبل اسلامه واسلامه او بين اسلامه واسلامه ثم تقدم اسلامه
 او انا غنقه حكم الاحرار مع انه حكم باختيار اثنين على تقدم اسلامه باختيار غنقه كما ذكر المصنف فلان ضابطه وفي القواعد الخ ماله توسط
 غنقه بين اسلامه المتقدم واسلامه بعده بحكم العبيد نظر الا ان وقت الحكم بالاخياد ومن جريان حكم الاسلام عليه وان انا غنقه واسلامه
 قد كان حرجا بعدا ويشكل بيان الاختيار مشروط بوجود من يملكه وهو مشف قبل اسلامه وبعد قد صار حرجا وعلى هذا فيجوز في قول
 المصنف وفي الفرق اشكال الاحتمال ان يريد بالفرق المشكل بين الاخيرة ومضى والواحد اسلامه من غنقه واسلامه حيث حكم فيها بانه مختار
 او بغيره بين الاول الذي حكم بكونه مختارا اثنين ان يجهل ان يكون مختارا في الصور بين اثنين كما ذكره في القواعد في الصورة الا
 ان هذا الاحتمال انتم في الصورة الاخيرة لا يتم في التي فيها ومضى فله ولو اسلم ثم اغنق ثم اسلم فان هذه لا خلاف في ان له ان
 يتخير اربعا وهذا احد فرعي الغنيين للذين فرق بينهما فاخر اجاب من البراءة دليل عليه وادخلها في الاشكال لوجه له وهذا
 اداة المعنى الاول وهو احتمال ساواة الاولى للاخيرة في اخيار اربع دون العكس وبالجمله فصار انهم في المسئلة مختلفة وفوائدها
 مضطربة من غير ان يجعلوا ذلك موضع خلاف وتفصيل موضع الاختلاف ثم بصور الاول ان يتقدم غنقه على اسلامه واسلامه
 وهنا يختار اربع حرجا بغير خلاف الثانية ان يتقدم اسلامه من جمع ويوسط غنقه بين الاسلامين وحكمها كالاولى اتفاقا الثالثة
 ان يسلم بعضهم ثم يغنق ثم يسلم الباقي منهم والحكم كالاولى الرابعة ان يتقدم اسلامه ويوسط غنقه بين الاسلامين وقد اختلف
 كلامهم في حكمها فقال المصنف هنا والعدالة في التذكرة وهو في الشيخ في بغير اربعا كالحرج لانه لا يتخير بعد اسلامه الى ان يجد محلا
 للتخير ولا يحصل الا باسلامه وهو ما نزع عن غنقه وقال في القواعد انه كالعبد جعل للتخير عند اسلامه مطلقا لانه وقت جريان
 حكم الاسلام الخامسة الصورة بالها ولو كان غنقه وقع بعد اسلام واحدة خاصة والخلاف فيها كالسابقة والاصح ان له ان يتخير اربعا
 الصورة بالها ولو كان وقع غنقه بعد اسلام اثنين ونازع عن اثنين وهنا نظائرت العبادات على انه يتخير اثنين خاصة كالعبد
 الاعلى الرد الواقع في العبارة والفرق بينها وبين السابقة انه اذا لم يسلم مع الا واحدة لم يملك عدد العبيد واذا سلمت اثنين ثم غنق
 كل عدد العبيد انما سلمت اثنين ثم غنق كل عدد العبد قبل الغنق فحدث الحرج من بعد لا يعيد زيادة عليه السابقة الصورة بالها
 لكن غنقه بعد اسلام ثلث منهم والحكم كالسابقة لانه لم يملك عدد الاحرار بين الحكم يتخير الثلاثة من يترجى غنقه من الاسلاميين
 فله حكم العبيد قطعا لان محل التخير وقع قبل الحرجة وقد شبهوا الصورة الخامسة والسادسة والفرق بينهما انما اذا اطلق العبد المراجعة
 طلقين ثم غنق فانه لا يملك بالعنف طلاقه ثالثة ولم يتخير كما هو الحال لو طلقها طلاقه ثم غنق ونكحها او راجعها ملك طلقته
 وبما اذا كانت ثالثة حرة وامه ففسخ الحرف ليلتين وللأمة ليلته ثم اغنق الامنة غنق بعد تمام ليلتها لم تسحق زيادة وان غنقه
 قبل تمامها بكل ليلتين والعبارة الجامعة لهذه المسائل ان يقال الرق والحرة اذا نكحها بالاحراق بقي من العبد المعلق
 بكل واحد من الزايل والطارى شئ اثار الطارى كان الثابت العبد المعلق به زائلا كان له ناصبا وان لم يبق منه اجمعا لم يبق
 الطارى لم يغير حكمه ففسخا اذا اسلم مع حرجان ثم غنق لم يبق من العبد المعلق بالزائلا شئ ففسخ من العبد المعلق بالطارى
 اثنين فلم يثبت العبد المعلق بالطارى اذا سلمت معه واحدة بقي العبد المعلق بالزائلا شئ ومن العبد المعلق بالطارى شئ
 فاسر العنق وثبت حكمه وعلى هذا القياس باق المسائل وما يفرع على هذا الاصل ما لو طلق العبد زوجة طلقين ثم غنق بدار الرق
 ناصبا للعبد ففسخ واسترق ونكح تلك المراجعة باذن مالك يملك عليها طلاقه لانه بقي محجور الزايل متى لم يبق من عدد الطارى شئ
 فلم تؤثر الطارى لو كان قد طلقها طلاقه فاذا نكحها لم يملك عليها الا طلاقه لانه بقي عدد الزايل طلقان ومن عدد الطارى
 طلقه فكان الثابت حكم الطارى هو الرق واعلم انه يمكن الفرق بين فسخنا هنا وبين المشبه بها في الطلاق والغنق وذلك
 لان العبد اذا اطلق طلقين وقع الحكم بالتحرير المخرج الى المحلل فصول العنق بعد لا تؤثر في وقوعه واذا مضى قران وقع الحكم ببراءة
 الامنة ويحلها للزوج وكذا باق الظاهر وهنا لا يصح منسوخا بحقه باسلام اثنين معه انما يصح منسوخا من الاستيفاء والتكثير من
 الشئ لا يجل محل الشئ قوله اختلاف هذا ضابط لحكم المهر وجميع ما سبق من المسائل التي حصل فيها فسخ النكاح من قبل الزوج
 او من قبل الزوجية وحاصل ان الفسخ متى كان بعد الدخول فالمرحى بالاستفارة بالدخول فيصح وهو محل وفان كان قبله

قوله ولو كان المهر فاسدا وجب به مهر المثل مع الدخول وقبله نصفه ان كان الفسخ من الرجل ولو لم يسم مهر الحال هذا كان لها المنة وفيه تردد
قوله ولو دخل الزم في اسلام وكان المهر خيرا ولم يقبضه قبل فسخ وقيل يجب مهر المثل وقيل تزنيته فتمت عند استحلاله وهو الاصح قوله اذا ارتد المسلم بعد الدخول
حرم عليه وطى زوجته المسلم وقبضت نكاحها على انفساء العدة فلو وطئها بالشبهة وبقي على كفره الى انفساء العدة قال الشيخ عليه مهران الاصل بالعقد و
الاخر بوطى الشبهة وهو يشكك بانها في حكم الزوجة اذا لم يكن عن فطره قوله اذا اسلم عنده اربع وثلاثين مدخول بين لم يكن له العقد على اخرى ولا
اخذ احد زوجاته قبله فان كان الفسخ جاء من قبل المنة كالواستد منه فلا شيء لها لان المقطع منها وان كانت محمنة بالاسلام ما مودة به لان المهر عود
حق تنقض العدة فيسقط بنفوت العاقد المعقود عليه وان كان معذورا كالوابع طعنا ثم اكله مضطرا اليه وان كان قبله كالواستد ومنه فالفاسد
مع بقاءه على اسلم ان عليه نصف المهر لانه فخر من قبله قبل الدخول فاشبهت الطلاق ونسب الى الشبهة على ضعف ليله وقد تكرر القول في
العدة فانه قد وجب بالعقد ونصيفه بالطلاق نصرا خاصا لا يوجب الحاق غيره به الا بطريق القياس والاصحاب لا يجوزونه فالقول
ببشور جميعه اقوى وما يفرع على كونه فسخا لا طلاقا لا يبعد المطلقات حتى تحرم الزوجة المطلقة من غير عقد ولا يوجبها طلاقا
ذلك تشريع يتوقف على توقيف الشرع والناظر بها بالطلاق فلا بد انما يشبه المهر بغير العقد لا بالفسخ فلا يلزم وجوب المهر ونصيفه
مع الفسخ كالطلاق مساواة في جميع الاحكام هذا على تقدير القول المشهور وعلى ما اخبرناه نظر المبينة بقوله ولو كان المهر باطلا
لان حيث تخبر في شرع الاسلام كالحكم بالطلاق من جهة اخذ المهر من شرط من شرط صحة كونه بموجبه فانه يثبت طامع الدخول
مهر المثل كالوعقد المسلم ان على ذلك وقبل الدخول ان كان الفسخ من قبل المهر وان كان من الرجل فضعف على القول المشهور
وجميعه على القول بالنصون لم يكن سمي مهر الصلا فان كان بعد الدخول فمهر المثل بلا اشكال لانه عوض البضع حيث لم يسم غيره وان
كان قبله من قبل الرجل قيل كان لها المنة كالوطئها وبطلان عدم وجوب شيء لاصالة البراءة وحملها على المطلقة قياس وهذا امتنا
منه والمنة ورواها الحمل وجوب مهر المثل وهو ضعيف جدا ولو كان فسادا بسبب تحريمه كالحكم مع كونه معلوما فسيما ما بينه
على حكمه في الذي قوله ولو دخل اذا اصدق الكافر امرته صدا فافسد في شرع الاسلام لكونه محرما كالحكم ثم اسلم فان كان
بعد قبض ذلك الفاسد فلا شيء لها لان الفسخ من المهر بغيرها وانما اشياء النكاح الى حالة انقطاع الطلقة وما مضى من الكفر لا يبيع وان كان
اسلامه قبل قبضه قبل سقط لانها قد وصفت بالحكم فقام عليها حكم رضاها وقد تعدد قبض المهر بعد الاسلام بالنسبة الى المستحق
عليه فسقطت بالمطالبة وقيل وجب مهر المثل لانها لم ترض الا بالمر والمطالبة بالحكم في الاسلام متعذرة فيرجع الى مهر المثل ولا فرق
على القولين بين كونه معينا ومطرا واخذ المهر قول ثالث وهو وجوب قيمته عند استحالة لان المحرم يفسد بل يصح فيما بينهم ولو لم
ولقد اوقفوا على طاعة غيره وانما عقد الحكم به شرعا فوجب الصبر الى قيمته عند استحالة لانها اقرب شيء اليه كالمهر على عين وجري
تعدا شيئا فانها ايضا الى قيمتها لان مهر المثل قد يزيد عن قيمة المهر فيلزم حكمه به الزم الزوج بموافقة عما في ذمته مع اعتراف
الزوجة بعدم استحقاقها وقد ينقص فمهر الزوجة بعض جهتها مع اعتراف الزوج بنبوته ولو جوب قيمة المهر المحترمة لوانها
مختلف على ذي وتزاحم النساء وهذا امر قبيح يلازم في غير الذي اذا اسلم بعد الدخول وحل المسئلة السابقة ولو فرض قبضها البعض
دون البعض سقط بقدر المقبوض وجب بنسبة الباقي من مهر المثل والقيمة على القولين السابقين بان ينسب ما بقي من المهر
مجموعه ويؤخذ من مهر المثل والقيمة بتلك القيمة قوله اذا ارتد اذا ارتد المسلم وحلته وطى زوجته سواء كان ارتداده قبل
الدخول ام بعده لانه كغيره من النكاح بغيره وبين المسلمة ولما قيد بعد الدخول لم يرتب عليه الحكم الذي بعده ثم ان كان ارتداده
من فطره بانته منه مطر فلو وطئها بالشبهة عليها فعليه مهر المثل لانه هذا الاشكال فيه وان كان ارتداده عن ملة وكان بعد
الدخول وقف نكاحه على العدة فان رجع الى الاسلام فيها اسلم على نكاحه الاول وان بقي ارتداده بغير انفساء النكاح من حين
الردة وينفزع على ذلك ما لو وطئها بالشبهة على المنة فان رجع في العدة فلا شيء عليه لان اسلامه كشف عن كونها زوجة حال
النكاح ولهذا ابقى على العقد الاول وان بقي على كفره الى انفساء العدة قال الشيخ عليه مهران الاول الثاني بالاشهاد والدخول
ومهر المثل لوطى الشبهة لان عدم عوده الى الاسلام كشف عن بطلان النكاح بالردة فكانت كالاجنبية وقبل لا يلزم بهذا الوطى
مهر لانها في حكم الزوجة وان حرمت عليه وهذا الوجه لم يقف على العقد جدي بنى على الاول فدل على بقاء حكمه وان حصل الخرم
غاية ان تكون الردة كالطلاق الرجوع هو لا يوجب البينة ولعل هذا اقوى وعلى المذهب من لا يحد عليه هذا الوطى وان كان مسموعا
منه لانها لا يخرج عن حكم الزوجة مطر كالمهر بغير العدة لهذا الوطى وهما عدلان من شخص واحد فهو بمثابة ما لو طلق امرته ثم وطئها
في العدة واجتمعها في الاسلام هنا بمثابة الرجعة هنا قوله اذا اسلم اما لم يكن له العقد على اخرى لا على المثل احدى زوجاته
حتى تنقض العدة مع بقاءه على الكفر لانه لم يخرج عن الزوجة مطر رجاء رجوعه في العدة فيعد في الزوجة بالنكاح الثاني
فكان ذلك كالردة الزوجية التي لا يصح فيها نكاح الخامسة ولا اخت المطلقة وبطلان ان يتوقف نكاح الخامسة والاخت كالوقت
نكاح المخالفة من الاسلام فان اسلمت بين بطلان نكاح الجديدة وان اصررت حتى تنقض العدة بتبينه قوله ولو اسلمت
ان اسلمت الزوجة المدخول بها او لا فزوج اخوها فلا ينج اما ان يسلم بعد ذلك ولا على تقديره لانه فاما ان يسلم في عده
الاولى او بعدها وعلى تقديره لاسلامه في عدها اما ان يسلم مع الاخت الاخرى ولا ثم اما ان يكون قد دخل بها او لا فانه اشياء
المسئلة وجمل القول في حكمها ان لم يسلم في عده الاولى او بعد ما طلق نكاحها واستقر عقد الثانية وان اسلم في عده الاولى
فان اسلمت مع الاخت عقدا رتة الاسلام ان كانت غير مدخول بها او في عده الاولى ان كانت مدخول بها تخير بينهما شاء البين

قوله اذا اسلم الوثني ثم ارتد وانقضت عدته ثم اعلى الكفر فقد بانث منه ولو اسلمت في العدة ورجع الى الاسلام في العدة فهو احن
ها وان خرجت وهو كافر فلا يسبيل له عليها قوله لو ماتت احدهن بعد اسلامها قبل الاختيار لم يطل اختيارها فان اختارها
ورث نصيبه منها وكذا الومتن كانهن كالاختيار فان اختار اربعاً ورثتهن لان الاختيار ليس استيفاء عقد وانما هو تعيين للذات
العقد الصحيح قوله ولو ماتت وومتن قبل بطلان الحياء والوجه استعمال القرعة لان فيه من وارثات وموروثات اذ كانت الزوج والقوة

عدة النكاحين وان انا اسلام الثانية عن اسلام مع كونها مدخولة بها حتى انقضت عدة الاولى فمفهوم كلامه وجوب غيره انه يستفتر نكاح الاول
وتبين الثانية لانه لما سلمت الاولى حكم ضربها لعدة لها من حين اسلامها وحكمه انه متى اسلم الزوج في العدة ثبت نكاحها ما لم يكن هناك
مانع ولا مانع هنا لكون الثانية كافر فيمنع نكاحها لانها صلاحها للزوجية وقبل بل يضرب الثانية عدة من حين اسلامها كما هو
فائدة اسلام احد الزوجين فان اسلمت في هذه العدة تخبر بها ما شاء وان انقضت عدة الاولى لان المقصود لاقتصاص نكاح الثانية
انما هو اسلام الزوج والا فصح قبل ذلك ولهذا الوقت على الكفر لا يفسد النكاح لان نكاح الكفر صحيح وقد وقع العقد على الاخت في حال
كفرها حيث كانت مدخولة بها وجب ضربها لعدة من حين اسلامها كما في كل مدخل بها كذلك اسلم زوجها فان اسلمت في العدة بقاء عدة
الانفصال بخبرها ما شاء ولا عبرة بانقضاء عدة الاولى وهذا هو الاخرى ومن توجه هذا القول يظهر الجواب عن دليل الاول لان
ثبوت عدة الاولى باسلام الزوج في عدتها لا ينافي ثبوت عدة الاخرى التي قد صح عقدها اذ ان الكفر غايته اجتماع نكاح اخين
وذلك لا يوجب بطلان الثانية انما يوجب التحريم فيمنع احدهما حيث يستفتر النكاحين وذلك بعد الاسلام في العدة المعيرة
لكل واحدة ومثل هذا البحث ياتي فيها الواسم زوجا في المدخل بين فزوج حاشية ودخل بها ثم اسلم وانا اسلامها حتى انقضت
عدة الاربع ثم اسلمت في عدتها والمصنف انقضت من الحكم على ما لو اسلمت في عدة الاولى ولم يذكر ما لو انا اسلام الثانية من عدة الاول
وهو موضع الاشكال ولكن مفهومه كالقول الاول وان اختلف غيره قوله اذا اسلم اذ اسلم عن وثنيه مدخل بها ضربها لعدة
على القاعدة فان ارتد ومضى كافر واستمر على الكفر الى ان انقضت العدة بانث منه بغير اشكال وان اسلمت فوجدته مرتدا ضربها
عدة ايم من حين الرد فان رجع الى الاسلام فيها فواحق وان خرجت ولم يرجع بانث منه ولو انعكس الفرض بان اسلمت في عدة الاولى
ارتدت فالحكم كالسابق بغير بيان لقول فانه متى لم يسلم الزوج في العدة المضروبة من حين اسلامها انقضت النكاح باختلاف الذين
اولا وهو وقت اسلامها وتكون العدة يومئذ وان اسلم قبل انقضاء العدة الماضية ثم يضرب له عدة اخرى لاجل الارتداد من حين
ردنها وان كان كافرا فان عادت الى الاسلام قبل انقضاء العدة المضروبة من وقت ردنها استمر النكاح والا انقطع من يومئذ

الردة قوله لو ماتت في التخليل جواب عن سؤال مقدم هو ان من حر عليه باسلامه قبل اسلامها فان اسلم بجناح العود الى
الحل السبب في وجبه وقد خرج عن اهلية ذلك ومجرى اسلامها ليس سببا تاما في الحل بل لا بد معه من الاختيار فاذا امتن قبل تمام
السبب السبب في بطلان كالمات احد المتعاقدين قبل تمام التيب الملك بالقبول والقبض وجوابه منع نقصان التيب الموجب
للارث فانه الزوجية وهي متحققة في جملتهن والمانع كان هو الكفر وقد زال غايته بقاءهن عن العدد المعبر وامره اليه لا اليهن اذ
الغيبن موكل الى اختياره فاذا ماتت احدهن او متن فبطلت مورث موجودا وانما يثبت على اختيار العدد والاختيار تعيين
لذات العقد الصحيح المحقق في ضمن الجميع لا استيفاء عقد حتى يبطل بالموت قبل تمام قوله ولو ماتت الزايدات عن العدد فان كان
موتهن قبل فتمت اربع مورثات له وان متن بعدهن فن وارثات وان ماتت بعضهن قبله وبعضهن بعده فتمت وارثات وموروثات

موروثات وقد فات الاختيار بموته فلا يسبيل الى القول بعدم الارث لان الزوجية متحققة في ضمنهن وانما فتمت زيادة عن
العدد مشبهة بسبب فوات الغيب للزوجات قبل موته لان منهن ان وارثات للثمن والربع قطعاً وحقق كيفية الارث
احدها وهو الذي اختاره المصنف استعمال القرعة بينهما فمن اخبرهما للزوجية ورثته او ورثته او وجه القرعة استثناء السحق
او المستحق عليه مع الخضارة في جملتهن والقرعة لكل امر مشبهة والوجه الثاني الايقاف حتى يسطح ورثتهن على الحصنة بالنسبة
او التفاوت لان الحي مفقود فيهم وفيهم من يستحق وفيهم من لا يستحق والقرعة انما يكون للغيبن ما هو معتبر عند الله مشبهة
في الظاهر وهذا ليس كذلك لان الغيبين موكل الى اختيار الزوج لا الى الله ثم وان كان هو الذي يلزم الاختيار فاذا مات قبل
الغيبن اشبه السحق فيمن بخلاف ما اذا امتن لغوات على الغيبين من الجاسبين ولكن لما كان الوارث قائماً مقام المورث
امكن ايقاف الحصنة الى ان يسطح الوارث اية اذ ليس المورث هنا ميراث في الغيبين زائدة على الوارث لا شبيهه الحال على الجميع
وهذا الجود والثالثان الحصنة من الربع او الثمن يقيم بينهما بالسوية ويأخذ وارث كل واحدة نصيبها لان البيان غير متفرق
وهن جميعاً معشقات بان الاشكال ثابت في الجميع وانه لا ميراث لاحدتهن على الاخرى بخلاف السحق المعلوم عند الله اذ
اشبه بغيره عندنا فان استخراجه بالقرعة متوجها لا يمكن هنا ان يقر انه يعلم الخيارات فمن مع انه لم يوجد منه اختيار
لان تمام الاشياء على ما هي عليه فالغيبن في نفسه يعلم عينا وان اشبه عليا والمهم في نفسه فلما يمكن تخصيص احدتهن
بالبراث عندنا ولا عند الله قوله ولو ماتت هذا حكم اخر مرتب على الزوجات قبل الغيبين وهو انه على تقدير موته قبل الغيبين
يلزم من جميعاً العدة لان منهن زوجات قطعاً حيث لم ينعين وجبت لعدة على الجميع ثم ان لم يكن دخل بهن وجب على كل واحدة
ان بعدد ما بعدهن شهر وعشرة ايام لان كل واحدة منهن محتمل ان تكون زوجة وتصور بقاء الزوجية مع عدم الدخول بهن
وجب على تقدير اسلامها مقارفاً لاسلامه والا فلا عدة هنا كما يفهم وان كان قد دخل بهن فان كان قد حمل بعضهن او كلتهن

قوله لا اسلام واسلم لغيره نفقة الجميع حتى يخرجوا او يباعوا فسط نفقة البواقي لانهم في حكم الزوجات وكذا الواسلن او بعضهن وهو
 كفر ولو لم يدفع النفقة كان له المطالبة بشهرها في الحاضر والماضي سواء اسلم او بقي على الكفر ولا نفقة للنفقة لو اسلم دونها لنفق
 منع الاستمتاع قوله ولو اختلف الزوجان في السابق الى الاسلام فالقول قول الزوج انما لا نفقة له الاصلية قوله ولو مات وورثه اربع
 منهن لكنهن لم يمتنعتن وجب اياف الحصة عليهن حتى يصططن والوجه الفرع او الشراك قوله ولو مات قبل اسلامهن لم يوقف
 متى لان الكافر لا
 يرث المسلم ويمكن
 ان يترى من
 اسلمت قبل الفتنه
 قوله روى عمار
 السابحي عن
 عبد الله ان ابان
 العبد ملاق زوجته
 وامر بمنزلة الارث
 فان رجع وصح
 العدة في امرائه
 بالنكاح الاول
 ان رجع بعد العدة
 وقد تزوجت فلا
 سبيل لعلها و
 في العمل ما تروى
 مستند ضعيف
 السند مقرر

او كان اعندت الحامل با بعد الاجلين من وضع الحمل ومضى اربعة اشهر وعشر وقول المصنف ان الحامل تعتد بعدة الوفاة ووضع الحمل
 مقرر لان عدة الوفاة للحامل هي بعد الاجلين فلا طلاق عدتها على الادبقة الاشهر والعشر خاصة اطلاق الاسم المجموع على بعض
 افرادها ووجه اطلاق ذلك اشهادها في ذلك القدر ونصيح القران به دون ابعدا الاجلين واما الحامل فان كانت من ذوات
 الاشهر والاشهر والصغيرة اعندت باربعة اشهر وعشر لان كل واحدة منهن يحمل ان تكون مختارة او معروفة وعدة المفارقة ثلثة
 اشهر وعدة المختارة اربعة اشهر وعشر ايام فوجب الاعداد باقتضاها وان كانت من ذوات الاقل اعندت با بعد الاجلين
 من اربعة اشهر وعشر ومن ثلثة اشهر وانما الكفى بالندخل في العددين لان المعبر عدة واحدة وانما كلفت باو بدل الامر للاشياء
 قوله اذا اسلم هذا حكم اخر مرتبط على الزايد عن العدد قبل الاختيار وهو وجوب لا نفق عليهم ان ان يختاروا بعد الانفا
 على الزوجات واجب بشرطه والوجه بالانفا على الجميع للاشهاد ونحوه البحث ان الشراك المزوج بمشركة اما ان يسلم قبلها او
 يسلم في قبلها او يسلم معا لثلاثة الاول ان يسلم قبلها ويضرب لها العدة فلا نفقة لها وانما لانها ما اشترى بالانفا على الاسلام
 بمنع عن التمكن المقتضى استحقا والنفقة لان وطئها في تلك الحال مشع وعقد عدة على انزال المانع فان اسلمت في العدة
 استحققت النفقة من وقت الاسلام لاستمرار النكاح ولا نفقة لها عن الماضي وان كفت اسلامها عن استمرار النكاح وبنيها اطلاق
 زوجة في ذلك الزمان لما بيناه من فوات الاستمتاع من قبلها المنزل منزلة الشوز فلا نفقة لها بدل نفقتها كافر مع وجود المانع
 من قبلها كما لو سافر وامرهاب نفقة فخلعت وبذلك التمكن فان ذلك غير نافع هذا كله اذا كانت وثنية اما لو كانت كذا بيته
 استمرت النفقة لبقاء النكاح والتمكن لانه المفروض هو مقتضى استحقا النفقة الثانية ان يسلم في وقت فوجب لها عليه النفقة
 ومن العدة سواء اسلم بعد ذلك لم يسلم فاذا انقضت العدة ولم يسلم سقطت النفقة لحصول البيوتنة عنها وخرج جماعها كغيرها
 زوجة وانما وجبت النفقة عليه من العدة مع تحريم وطئه لانه لا يمكن من الاستمتاع باسلامه والمانع منه فكان كالماطلوب في حيا
 حيث يتمكن منها بالرجعة والتحريم وان جاء من قبل اسلامها الا انه فرض مضيق عليها فلا سقطت النفقة كما لو كان المانع
 اشغالها بالصلوة او الصوم او واجب المضيق فلا يقدح ما بين انها فارقت الرجعية يكون البيوتنة فيها من قبلها وهما من قبلها
 لما ذكرناه من ان فعل الواجب لا يمنع وان كان من قبلها والنفقة وان كانت في مقابلة التمكن ولا يمكن هنا الا ان شرط
 بوجوده على وجه التعدي ولا تعدي هذا الثالث ان يسلم معا فاقبضت وجوب الانفا ولا اشكال ان لم يمتنعتن على اربع اما لو
 زن عليها او كان فيهما اختان فان الانفا عليهن جمع واجب قبل الاختيار لانهم في حكم الزوجات كما مر ولا نفقة لهما لاجله
 وتحت حجر الى زمان الخيار فاذا اختار اربعا واحدا من الاخشين اندفع البواقي وسقطت نفقتهن وكذا جميعا كذا بيان وم
 يسلمن اذا انفردت فثبتت نفقة لغير المطالبة بها عن الزمن الحاضر والماضي لان نفقة الزوجة ثبتت في الدمة اذا كانت
 كالدين بخلاف نفقة غيره وسببا قوله ولو اختلف المراد منها اختلف في السابق الى الاسلام منها مع اتفاقها على ائدها سابق
 فادعت الزوجة سبق نفقة لغيرها وادعاه الزوج لينفقا فالقول قول الزوج بيمينه لانه لا يبرأ منه من النفقة لانها انما
 يجب بيمينه ما لا خلاف في اصل الوجوب الزوج بيمينه فيكون الاصل معه والزوج يدعي خلاف الاصل فليها البيينة
 ويحمل تقديم قولها لان النفقة كانت واجبة والاصل البقاء والزوج يدعي المسقط كالوادعي عليها الشوز فانكرت بعد
 تحقق التمكن ويؤيده ان الاصل عدم سبق كل منها فدعيه يدعي خلاف الاصل فينكحان لعدم امكان الحكم بالنفاد
 حيث نال الاصلان لا نفقا على عدم النفاد فلا يتم معه اصاله البرائة وهذا الاحتمال قول لبعض العامة والاححاب
 يعرضون عنه انه منوجه وما بين من الفرق بين هذا وبين دعوى الشوز انه مع تحقق التمكن لا يثبت في ان مدعى الشوز مدعى بخلاف
 ما اذا تحقق المانع من الاستمتاع وهو بقاء احد ما على الكفر فانه لا يمكن ح فاذا ادعت معه كونها غيرا لم يقبل منها الا بالبيينة فيه
 ان هذا المانع لا يعلم كونه منها والاصل عدم كونه منها فاذا ادعت فلوكد دعوى عدم الشوز من التمكن فلا يضرها وجود المانع
 هذا كله اذا كان الاختلاف في المتقدم مع الاتفاق على عدم النفاد اما اذا اختلفا في التقدم والنفاد فانه مبني على تقديم
 الاصل والظان قد منا الظاهر اليه السابق هنا وان قدمنا الاصل فالنفقة لا رنة كما كانت قوله ولو ماتت الكلام في
 هذه كما سبق بعينه الا انه هناك فرض موت من معه فخرج الفرقة ولم يذكر غيرها وهذا يعتبر بعد ما حكى اياف الحصة حتى يصططن
 وقد عرفت ان ذلك ممكن في ورثتهن فالحكم واحد والوجه المثلثة محتملة في المسائلين وقد عرفت وجه كل واحد وان كان الايقا
 الى الصلح اجمد وقوله والوجه الفرقة او الشراك اشارة الى الوجهين في المسئلة لا الى التخيير بين الاربع قوله ولو مات قبل
 ما ذكره من الامكان هو منع في المسئلة على مقتضى القاعدة المتفق عليها ولا ينافيه كون الكافر يرث المسلم لانه مادام كافرا
 لا يورثه بعد اسلامه ولا يبر ان الاوت لا يستحق الا بعد الموت بلا فصل وهو كافر لان هذه الدعوى ممنوعة بل الغنيبة
 كونه مسلما قبل القسمة كاستياد وهو حاصل هنا قوله روى ابي الشيخ في بعضه من الرواية وتبعه ابن حزم مقيدا بكون الزوج

فمقرر

قوله والكفاءة شرط النكاح وهي الشاوري في الاسلام وهل شرط الشاوري في الايمان روايتان اظهرهما الاكفاء بالاسلام
وان فاكد استحباب الايمان الخ قوله نعم لا يصح نكاح الناصب المعلن بعداؤه اهل البيت لا تركا به ما يعلم بطلانه من غير الاسلام
قوله وهل شرط تمكن من النفقة قبل نعم وقيل لا وهو الاشبه بمترو

امته غير سيده من وجهها بان السيد بن ثم ابق الخ وعلى الحكم في الرواية بان الارثاد خرج العبد عن طاعة السيد وهذا المعنى
حاصل في الاباق فانه كما يجب على المكلف الخ طاعة الله نعم كل يجب على العبد طاعة سيده فيخذ الحكم مع اتحاد علته وفي طرقت
الرواية ضعف وفي الغليل فساد يمنع كون الارثاد خروج العبد عن طاعة سيده مط بل خروجه عن طاعة الله نعم معتقدا عدم
وجوب الطاعة له او ما في معنى ذلك والابق ليس كك والارثام قبل الاباق كما يقتل المرد والمحق يقاوم الزوجية ووجوب النفقة على
مولاه لعدم دليل صالح يخرجها عن الاصل قوله والكفاءة بالمد والفق مضدد بمعنى المائلة ولا خلاف في اشتراط الكفاءة
في النكاح بين الزوجين ولكن اختلفوا في تفسيرها فذهب المذهب والمفيد وابن حزم الى الاكفاء بالاسلام للاجماع على اعتباره وعدم
الدليل الصالح لاعتباره غيره ووافقتهم ابي الحسين في غير من تحرم عليه الصدقة وذهب الاكثر الى اعتبار الايمان الخاص مع في جانب
الزوجية يكفي الاسلام لقول الصادق ان الله لم يترك شيئا مما يحتاج اليه الا علمه بنبيه ص وكان من تعليمه اياه ان يعد المنبر
ذات يوم فحمد الله واشنى عليه ثم قال ايها الناس ان جبريل ام انا من اللطيف الخبير فقال ان الابكار ينزل الشجر اذا ذرك
ثم اراها فلم يحتم احدته الشمس ونشئة الرياح وكل الابكار اذا ذرك ما ذرك النساء فليبرهن دواء الا يقول والام يؤمن
عليهن الفساد لانهم بشر فقام اليه رجل فن يارسول الله من تزوج قال لا الكفاءة قال يارسول الله من الاكفاء قال المؤمنون
بعضهم الكفاءة بعض دل الحديث على ان غير المؤمن لا يكون كفوا للمؤمنة والارثام تاحير البيان عن وقت الحاجة ولقوله اذا لم تكن من
ترضون خلفه ودينه فزوجوه لا تفعلوه تكن فتنة في الارض وفساد كبير وغير المؤمن لا يرضى به لقول الصادق من تزوج عواني
الشك لا تزوجوه لان المرثية تاحذ من ادب زوجها وبقهرها على دينه وروى الفضيل بن عمار قال قلت لابي عبد الله ان
لا مرتضى اخنا عارة على راسنا وليس على راسنا بالبصرة الا قليل فارزجها من لا يرى راسها قال لا نعم ان الله لم يقول لا تزوجوهن ولا
الى الكفاءة لان حل لهم ولا لم يحلون لمن وفي صحبة عبد الله بن مسعود عن النبي عن تزويج المستضعف مؤمنة وعنه ان
العازفة لا توضع الا عند العارف فلهذا جملة الروايات المتقدمة المشهورة في هذا الباب في الاستدلال بها انما الاول في الحديث
السند والمتن اما السند فانه مسلمة رواها الكليني عن ابي عبد الله ع وقال سقط عني سنده وامام من حيث دلالة المتن فلا ريب
المراد بالمؤمن المسلم او المصدق بقلبه لما جاء به النبي ص لا الايمان الذي يعتبر لصحابنا فانه اصطلاح متأخر لا يراود عند طائفة في
كلام الله ثم وثيقا اجماعا ائمة في ما ذكر على حصر الجواز بل غاية حصر الامور بشرط صحة وهو امر اخر وكذا الكلام في دلالة
الثانية وقربته اضافة الخلق الى الدين والخلق ليس مغيبا في الكفاءة اجماعا فدل على ان المقصود الامر بتزويج من هو مك
لكاله ولا يلزم منه تحريم تزويج غيره والكلام بنوي اية كالتاب والخبز الثالث في طريقه سهل بزيادة وهو فساد المذهب
عبد الكريم بن عمرو وهو ائقي وابوصير وهو مشرك بين الثقة والضعيف مع انه لا يدل على الخطا فان النبي ع الشك لا يستلزم
النهي عن غيره ورواية الفضيل في طريقها ابن فضال وهو ضعيف وعلى بن عتيق ومروان بن مسلم وما يجرولان والحسين بن موسى
هو ائقي بل مجهول واما رواية عبد الله بن مسعود فانها وان كانت صحيحة الا ان الضعيف يطلق على معان منها ما هو اسوء حاله
من الخالف الغير العارف فلا يلزم من النهي عن نكاح غير المؤمن مطاعا وان كان في غير ما هو احسن حال من الخالف اما الرواية
الاخيرة ففي طريقها ارسال وضعف بجماعة ومع ذلك فيمكن حل النهي على الكراهة وقد روى الفضيل بن عمار قال سئل ابا جعفر ع
المرثية العازفة ازوجها الرجل غير الناصب قال العارف قال غيره احب اليه وروى عبد الله بن مسعود في الصحيح قال سئل ابا عبد
الله ع يكون الرجل مسلما محبا منا كنهة وموارثه وبم حرم دمه فقال لا يجوز منه بالاسلام اذا ظهر وتجاننا كنهة وموارثته وهو
ما في الباب سنداه اظهره لا فقد ظهر بذلك قوة ما اخذنا منه وان كان الاختلاف في التفرع او طوله نعم لا يصح هذا الحكم
لا شبهة فيه لان الناصب كافر فلا تصح منا كنهة وفي صحبة عبد الله بن مسعود السابقة قال سئل ابا عبد الله ع عن الناصب
الذي عرف فضبه وعداؤه هل يزوجه المؤمن وقادر على رد قال لا يزوجه المؤمن الناصب ولا يزوجه الناصب مؤمنة و
غيرهما من الاخبار واعلم انه لا يشترط في المنع من الناصب اعلانه بالعداوة كما ذكره المصنف بل متى عرف منه بغض اهل البيت ع هو
ناصب وان لم يعلن به كما ثبت عليه في غير عبد الله بن مسعود وعلى بن النضر بن محمد المرعزي في المسلمين لان لا يكاد يتفق الا
فادرا فلا يعتبر بمن يؤمن غير ذلك ولا فرق في الناصب المحرم نكاحه بين الذكور والانثى لاضافة الكفر بالمنع من النكاح من الجانبين
والمخارج من النواصب لعلامتهم بغض اهل البيت ع وقد روى زرارة عن ابي جعفر ع قال دخل رجل على علي بن الحسين ع فقال
ان امرتك شيئا بنه خارجة فشم عليها فان يترك ان اسمعك فقال نعم اذا كان عدوا من ترهتان يخرج صدقكم في جانب الله
قال فلما كان من الغد كمن في جانب الدار قال فلما كان من الغد كمن في جانب الدار وجاء الرجل فكمنا فاشبه ذلك منها فاحسبها
وكانت تجبه قوله وهل اختلف الفقهاء في ان التمكن من النفقة هل هو معتبر في الكفاءة لم يذهب المذهب والاكثري الى عدم اعتباره
لعدم الاجازة السابقة وقوله نعم فانكحو الايامي منكم والصالحين من عبادكم وامانتكم ان يكونوا اضرأ بقوم الله من فضل ودية

قوله ولو وجد عجز الزوج عن النفقة هل يتسلط على الفسخ فيه روايتان اشهرهما انه ليس لها قوله ويجوز نكاح الحرة
العبد والعريشة العجى والهاشمية غير الهاشمي والعكس وكذا باب الصنابع الدينية بدوان الدين والبيوات
قوله ولو خطب المؤمن الفادى على النفقة وجبت اجابته وان كان اخضر نسباً ولو امتنع الولي كان عاصياً متر

الشيخ في ط والعلامة في التذكرة الى اعتباره لقول الصادق الكفوان يكون عفيفاً وعنده يسار وروى النبي قال لعلامة يند
قليس من اخبرته ان معونة طلبها اما معونة فيصعلوك اماله وان اعسار الرجل مضرباً للرثه جداً فانه اذا كان معسر لا ينفق على
الولد وينفق عليها وهو نفقة المعسر وان اكانت موسراً انفقته على الولد وذلك ضرر عظيم فكان اعتبارها بقول مجازين الشيخ
ولان ذلك معدود نقصاً في عرف الناس الاقوى الاول وجوب هذه الادلة ان الرواية الاولى مرسله والثانية مع كونها عامّة
ندل على جواز العدل عن الفقير لا على الكفاية متوقف على المال وعموم الادلة السمعية بنفي اعتبارات الاخر والفقير شرف في الدين
وقد قال في اللتم احبني مسكيناً وقد امر النبي بترجيع جوب وغيره من الفقراء والناسي مباح والمال غادر وراجح لا يقصر اهل
المروءة والبصائر واعلم ان هذا الشرط على اعتباره ليس على من لا يملك ما قبله يجوز تزويج الفقير المؤمن الثاقل وانما تظهر فائدة اشترطه
في الوكيل المطلق وفي الولي فانه ليس لهما ان يزجها الا من كفوفان اعتبرنا اليسار لم يصح تزويج الفقير لهما ولو زجها به
فلها الفسخ كما يفسخ لوزجها بذي العيوب وقد تقدم واختلف كلام العلامة في التذكرة اعتبر في الكفاية اليسار يجوز للولي
ان يزجها بالفقير ولو كان الذي يزجها السلطان لم يكن لانه يزجها الا بكفوف الدين واليسار في قولنا يعتبر اليسار والكف
بالايمان ومع حكم بانها لو تزوجت بالفقير جاهلة بحاله كان الحيا اذا علمت وفي عدم جعله شرطاً ولا اثبت لها الخيار وعلى المخا
فمن شرط في وجوب اجابة عليها او على الولي لا في جوازها لان الصبر على الفقر ضرر يرفع الوجوب وكذا القول في شرط الايمان
عند من لا يعتبر في الجواز والعسر في التمكن من النفقة كونه مالاً لا بفعل او بالقوة الشرعية منه بان يكون قادراً على تحصيلها بما
اوفره ونحوها ولا بشرط اليسار والمراد عندنا وانما الخلاف والنفقة خاصة قوله ولو وجد اذ انجد عجز الزوج عن النفقة في شرط
الزوجة على الفسخ قوله ان احداً وبه قال ابي حنيفة ان له الخيار رواية ربيعة والفضيل بن يسار جميعاً عن الصادق قال انفق عليها
ما يقيم جوبها مع كسوه والافرق بينهما والنفقة قوله فاساك معروفة وشريح باحسان والاساك يدون النفقة خلاف المروة
ففيمن الاخر ما اذا نفذ وصدوره من الزوج فتح الحاكم لانه الولي الثاني وهو المشهود بين الاحباب عدم جواز الفسخ لان التكا
عقد لازم فيستحب لفظ قوله وان كان ذو عسرة فقطة الى ميسرة وروى عن امير المؤمنين م ان امرئ استعذت على زوجها
ان لا ينفق عليها وكان زوجها معسراً قال امير المؤمنين م ان يحبسها قال ان مع الصبر او لو كان لها الفسخ لغيره لغيره عنها
الضر الذي استعذت لاجله واجابوا عن حجة الاخرين بان الرواية تدل على التسلط على الفسخ بخصوصه فلفظ الفسخ مامر بالخير
وكذا التبرع في الايتام مع المعارضة بالرواية الاخرى واعلم ان الفاضل في الدين في الخلاف على ان اليسار بالنفقة ليس شرطاً في تزويج
اذ لو جعلنا شرطاً لسلطت بجدة العجز بغير اشكال وهذا البناء ليس بغيره لان عبارات الاحباب في الفسخ بحيث يحتمل كون الخلاف
جاء باعلى القولين اذ يحتمل على القول بان اليسار من الكفاية ان يخص بالابداء ولا يلزم مثلاً في الاستدانة كما في العيوب للموجبة
للخيار ابداء ولا يثبت مع تجدد ما كاسياً وعلى كل حال فكلما في فخر الدين موجه قوله ويجوز لما تقدم ان الكفاية المعسر في النكاح
هي الاسلام والايمان ولم يجعل الحرية وغيرها من صفات الكمال شرطاً في تزويج العبد لحرمة العريشة العجى والهاشمية لغيره وبالعكس الا في
نكاح الحر لامة فينه ما موكداً او باب الصنابع الدينية كالكناس والحجام بدوان الدين من العلم والصدقة والبيوات من الجارو
غيرهم لعموم الادلة الدالة على تكافؤ المؤمنين بعضهم لبعض في روى النبي م لما زوج العبد ارضاً عرفت الزنبر من عبيد المطلب فقلت
في ذلك منوهاشم فقال رسول الله م اني انما اردت ان تنفع المالك زوج النبي م ابنته عثمان وزوج ابنته زبيب بابي العاصم
الربيع وليسان من بني هاشم وكك زوج علي ابنته ام كلثوم عمر بن عمر بن عبد الله عمر بن عثمان فاطمة بنت الحسين م وتزوج مصعب بن
الزبير بنتا مسكينة وكلهم من غير بني هاشم وادفع شيئا وخالفنا في الجيد منافع غيرهن مخرم عليهم الصدقة ان لا يتزوج فيهم الا
منهم لئلا يستحل بذلك الصدقة من حرمت عليهم اذا كان الولد منسوباً اليهن من تحمل له الصدقة واعتبر بعض العامة في الكفاية زبادة
على ما ذكره الحرية ووقع على التمسك العجى ليس كفول للبرية وغير العريشة ليس كفول لها ولا مطلق العريشة كفول لها لهاشمي وعلى الحرية فان
الاصحاب الحرف الدقيقة ليسوا الكفاء لا لشراف ولا لساناً المحرفة والكل ضعيف والاحبار النبوة والافعال تنفيه قوله ولو خطب المؤمن
انما يجب الاجابة مع عدم قصد العدل الى الاعلى وجوده بالفعل او بالقوة وانما يكون عاصياً مع الامتناع اذ لم يكن هناك طاعة اخرى
مكافى وان كان ادون منه والاحراز العدل اليه وكان وجوب الاجابة تخييرياً فلا يكون الولي عاصياً بذلك وانما يتعلق الحكم بالولي
على القول بان له الولاية على البكر المبالغ والا فان تكليفه يتعلق بها بالولي هل يعتبر في وجوب الاجابة بلوغ المهرام بحسب الولي
الاجابة لمن ذكر وان كانت صغيرة وجمان من الملاقاة امر وابطاء الحاجة والاصل في تخصيص الاولياء بالحكم انه المحجب المانع غالباً
وان لم يكن له الولاية شرعاً والامر في الاخبار متعلق به لذلك في صحيحه على من يار قال كتب على بن ابي طالب الى جعفر في امر مائة
وانه لا يجداً مثلاً فكاتبه ابو جعفر فتمت ما ذكرت من امر بناك وانك لا تجداً مثلاً فلا شرط في ذلك رحمت الله فان
رسول الله م قال اذا جأناكم من ترصون خلفه ودينه فزوجوه الا تفعلوه تكن فتن في الارض فساد كبير وفي هذا الخبر دلالة على جميع

قوله ولو ان نسب الزوج الى قبيلة فبان من غير ما كان للزوج الفسخ وقيل ليس هو واشبه بقوله وبكره ان يزوج الفاسق وبناكر في شارب
الخمر قوله وان يزوج المؤمنة بالخالف لا بأس بالمنفعة هو الذي لا يعرف بعناد قوله اذا تزوج بامرئة ثم علم انها كانت زنت لم يكن
له فسخ العقد ولا الرجوع على الولي بالمرور وروى ان له الرجوع وطها الصدوق بما استحل من فرجها وهو شاذ قوله لا يجوز النكاح بالخطبة
لذات العدة الرجعية لانها زوجة ولا يجوز للطفة فلما من الزوج وغيره لا يجوز النكاح معهما منه ولا من غيره اما المطلقة فتسعى للعدة بنكاحها
بينها بجلان فلا
ذكره المصنف من الاحكام لا قضاء الامر بالرجوع استلزام مخالفة العصة فتاواه لا يخفى نسب قوله ولو القائل يجوز فسخها اذا طهر
خلاف ما اخبر به الشيخ في رواية واتباعه معتدل الى صحة الخلع قال في رجل يزوج المرأة فيقول ناعزني فلان فلا يكون كك قال يفسخ
النكاح او قال يرد والرواية موقوفة لا يصلح الخلع على فسخ مثل هذا العقد للارام المعضد بقوله ثم اوفا بالعقد واصلها بقاء
لنكاح نعم لو شرط ذلك في مخرجه العقد ففسخ بالفسخ بالاشط وان لم يرد ذلك فلا بد بالعموم وفي الخ وافتى الشيخ بدون
الاشط بزيادة في المهر وهو موقوف ما انشبه اليه بجيشه لا يلزم شرف المهر والاخرى عدم الحيل بدون الشرط في مخرجه العقد وهو قولي
الشيخ في ط والاكثر قوله وبكره لا يشبه في كراهة تزويج الفاسق منه بعض العلماء لقوله ثم افنى كان مؤمنا من كان قاسما لا
يستون ومفهوم قوله اذا اجتمعتم من شئ فزوجوه الدال على ان من لا يزوجونه بالفاسق كك وبناكر الكراهة في
شارب الخمر لقوله من شر بالخمر بعد ما حرّمها الله تعالى فليس باهل ان يزوج اذا خطبت قوله شارب الخمر لا يزوج اذا خطبت قوله الصادق
من زوج كرمته من شارب الخمر فقد قطع رحما لقوله وان قد تقدم ما يدل على النهي عن تزويج الخالف الذي قل مراتبه الكراهية ان
لم يدل على النكاح وتقدم تزويج نسوة كثيرة لغير الموافقة في الدين وحمل على وقوعه كراهة خلاف الظاهر وما ورد في بعض الروايات ما يدل عليه
ضعف السند جدا والله اعلم بما كان ذلك قوله اذا اختلف الاخطاب فمن تزوج امرئة ثم ظهر انها كانت زنت هل له ان يفسخ نكاحها
ام لا وهل يرجع على من زوجها ايها ابني ام لا فابن بابويه في الفسخ يفرق بينهما ولا صداق لها لان الحديث كان من قبلها وروى به
حديثا عن علي بن ابي حمزة عن ابن الجهم عن جماعة من المحدودة في الروايات قال الشيخ في ط لا تزويجها حتى تدرك العدة
الان له ان يرجع على ولها بالمهر وفيه قول ابن ادريس لانه في الرجوع عليه بطلانها واخذ الله والمناخرون عدم
الفسخ وعدم الرجوع للاصل وصححه الحلبي عن الصادق قال انما يرد النكاح من البرص والجدام والجنون والعقل واجتمع القائلون
بجواز الفسخ باسئله على العار فان موجب الفسخ على الفسخ ويضعف بانه يتسلط عليه بالطلاق فيندفع به الضرر واجتمع القائلون
بالرجوع على الولي برواية عبد الرحمن بن علي بن عبد الله عن الصادق قال سئل عن تزويجها انها كانت زنت قال ان كان شارب
اخذا الصادق من زوجها وطها الصدوق بما استحل من فرجها وان شاء تركها وهذه الرواية ضعيفة السند طريقها اباان والفا
مطلعين وهما مشركان بين الثقة والضعيف وقد رواه الكليني بسند صحيح عن معاوية بن وهب عنه بلفظه وعلى هذا فقد
العمل بمضمونه لان القائل لا يفسخ نفسه لانه معتبر الاسناد فلو عمل بمضمونه لم يكن به بأس وحمل على ما شرط الزوج كونه عفيفا خلاف الظاهر
وكون مقتضى النكاح ان المهر على الزوج دون الولي لا ينافي ذلك لانه على الزوج وانما يرجع على الولي لكونه زنا باخفاء عيب عظيم
بوجوبه لعله الضرر خصوصاً من العفيفة قوله لا يجوز الخطبة بالكسر طلب الزوجة من نفسها او لغيرها وقد تكون باللفظ الصحيح
وقد تكون بالغرض وسبب الفرق بينهما والغرض هنا الحكم بالجواز وعدمه والاضابط في جميع ما ذكرنا التصريح بالخطبة
للعدة حرام مطلقا الا من الزوج والعدة التي يجوز له نكاحها بعد ما لا تكون محرمة عليه والغرض جابر من كل من يجوز له
تزوجها بعد العدة ومن الزوج وان لم يحل له تزويجها حال ما تكن محرمة عليه مؤبدا او كل من حرمت عليه المهر مؤبدا تحرمة عليه
الخطبة لنفسه ضرر بما يفرضها قوله وصورة اشار بذلك الى الفرق بين الغرض والتصريح فالنكاح ما خوذ من المرأة وهو
الخالص منه التصريح وهو اللبس الخالص الذي يمدق وقوله صحيح فلان بالامرأة كقوله واوضحه والمراد هنا الخطبة بما لا يمتثل الا
النكاح مثل اريد ان تزوجك بعد العدة ونحو ذلك والغرض هو الامتثال بلفظ يحمل الزوجة في النكاح وغيرها وان كان في
النكاح اغلظ مثل رب راغب فيك او حرص عليك ولا يفتقن بلا تزويج او ارملة ويجوز ذلك لانه يحمل الرغبة في النكاح وغيرها ولو
صرح بالنكاح واهم الخطاب وبالعكس كان تفرضا لكون الاول تفرضا بالنسبة الى الخطبة الثاني تفرضا بالنسبة الى النكاح
واعلم ان كل موضع يجوز التفرض من الرجل يجوز من المرأة متى حرم منها وكذا التصريح قوله ولو اذا خطبت جانب قبل حرم على غيره
خطبتها ولو تزوج ذلك الغير كان العقد صحيحا القول بالتحرير للشيخ للنهي عنه في قوله لا لا يخطب احدكم على خطبة اخيه والنهي
ظا في التحريم وبؤبده النهي الواوود بالدخول في سومه ولما في ذلك من ابداء المؤمن وكسر خاطره والبغضاء بينهما واسبب المصالح
القول مشعر لعدم اختيار لعدم ثبوت الحديث عنده ولا مكان حمله على الكراهة والمراد باجابتها اطهار قولها له بان يقول اجنك
الى ذلك وان اذن لوليها او وكيلها في التزويج ان كانت ثيبا او شكك اذا اسنادها في ان كانت بكر او جعلنا لها الولاية وفي
حكم اجابها وبها حيث يكون له الولاية وامان لا ولاية له فلا حكم لاجابته بما يؤذن بالرضا من غير تصريح به مثل لا رغبة عليك في
التحرير وجهان وكذا لو لم توجد اجابة ولا رد وجه تحرير فيما تناول الخبر لها التعلق بالنكاح بعد الخطبة نعم لو صرح بالرد لم يحرم
ولو تركه اجاعا الحكم مختص بخطبة السلم كما يدل عليه قوله من خطبة اخيه فلو كان الخطيب في ميثا لزمه لم يمنع من خطبة مسلم لها الاصل اذا تفرق
ذلك فلو اقام ذلك الغير على الخطبة في موضع النهي وعقد صحيح النكاح اذا لامناه في بين تحريم الخطبة وصحة العقد كالعقد في
وقت تقصيره وقت الصلوة خلافا لبعض العامة تنسكا بالنهي الدال على الفساد وهو قوله اذا القول بطلان العقد لا

قوله ولو شرط الطلاق قبل بيع النكاح وبطل الشرط وان دخل بها فلها مهر المثل قوله اما لو لم يصح بالشرط في العقد وكان ذلك في نية اوتية
الزوجة او الولي لم يفسد قوله وكل موضع قيل يصح العقد مع الفرض وانقضاء العدة وكل موضع قيل يفسد لا يحل لانه لا يفسد
الوطي ما لم يكن عقد صحيح قوله نكاح الشغار باطل وهو ان يتزوج امرئان بجهلن على ان يكون من كل واحدة نكاح الاخرى قوله ولو زوج احدا
الاخر بشرط ان يزوجه الاخرى بمهر معلوم صح العقدان وبطل المهر لانه شرط مع المهر ويجوز ان لا يكون له مهر المثل وفيه تردد

قوله وكذا لو
زوج بشرط بل ادعى عليه الشيخ الاجماع لفساد الشرط حيث يكون منافي المقصود العقد فمقتضاه بقاء علامة الزوج الى ان يحصل ما ينزلها من طلاق و
ان ينكح الزوج عزه ما عينه الشارع لفساد الشرط فان شرط ما ينافي مقتضاه واذا فسد الشرط بفساد العقد لان النكاح
قلاية وله ذلك
مهر قوله لو
بالعقد انا وقع على هذا الوجه المختص ولم يتم لها فلوله بطل النكاح لزم صحته بدون النكاح وهو باطل والقول لصحة العقد دون
قال زوجتك الشرط لم يضر قائله وينسب الى الشيخ وقد صرح بخلافه ثم هو ياراد بغير انفسه لا يصرح في غير موضع من النكاح وغيره انفسه الشرط
بنفي على ان لا يفسد العقد مخا عليه العموم او فوا بالعقود ولا ينافي شيان كل منهما منفك عن الآخر فلا يلزم من بطلان احدهما بطلان الآخر
تزوجتني فقلت
وجوابه ان الوفاء بالعقد العمل بمقتضاه من جهة وبطلان سلبا ان المهر العمل بمضمونه لكنه مشروط بوقوع صحيح النكاح ولم يحصل
على ان يكون
هنا وانفكك العقد عن الشرط في نفسه مسلم لكنه في العقد المختص مرتبط به لان النكاح انا وقع كذا والاخرى بطلان العقد اية
نكاح بنفي
قوله ولو الكلام في شرط الطلاق كالسابق وبطلان الشرط متفق عليه وان كان امره هنا اسهل من حيث ان الطلاق امر شرعي
مهر المثل
صح نكاح بنفي
بخلاف انفساخ العقد وانتهائه لقصة والاخرى بطلانها كالسابق وعلى القول بصحة العقد بطل المهر لان الشرط محسوب منه
وبطل نكاح
فيصير المهر مجهولا حيث فاق منه ما يحمل نسبه الى المجموع فيبطل ويجب مع الدخول مهر المثل وعلى المحاريج بالدخول مهر المثل مع
بنفي الخاطب
جملتها باليتم والافلا قوله اما لو بيعت هذا الحكم موضع فاق وهو الابل مضافا الى عموم الامر بالوفاء بالعقود حيث لم يثبت
ولو قال على
المختص بنية الطلاق من حين العقد لم يثبت كونه مانعا من الصحة وانما المانع الشرط في متن العقد قوله وكل ما كان الخليل مشروط
ان يكون نكاح
بنفي
بنفي بالزوج المحلل ووطيه لم يتحقق المحلل الا حيث ويحقق الامر ان فاذ حكم بفساد العقد وصح الدخول بتحقيق المحلل لوجود الشرط ومتى انفس
بنفي بطل
احد الشرطين كالصورتين المخصيتين لا يحصل المحلل لفقد احد الشرطين وهو العقد ومن قال فيها بصحة العقد وفساد الشرط قال بصحة
نكاح بنفي
نكاح بنفي
الحليل على تقدير الدخول ومن بطل العقد لم يفسد الدخول قوله نكاح الشغار بكسر الشين وفيها والعين المجتهدين نكاح كان في
صح نكاح بنفي
الجاهلية معناه ان يجعل بضع امرئ من الاخرى واصل الشرط ان يشر الشغار اذا رفع احد رجله لبول ومنه قوله في الشغار فذكر
الخاطب قوله
او شغرت الارض لم يتوفا احد بينهما اي شغرة بغير هذا النكاح لما يقتض من رفع المهر او من خلوه عنه والاصل في تحريمه قبل
يكوه العقد
الاجماع ما روي ان النكاح يقول زوجتك بنفي على ان تزوجني بنفي على ان يكون بضع كل واحد منهما امر
اذ رتبته
الاخرى اما لو زوج الوليان كل منهما احد بشرط الكل واحد منهما معلوما فانه صحيح لوجود المقضي للصحة وانقضاء المانع لانه في
ويقتض
الباب جعل البضع مهورا وهو منف هنا قوله ولو زوج اعلم ان النكاح الشغار باطل في مثل على ثلثة اشياء مشروطة عقد وعقد و
مهر

اشراك في البضع يجعله صداقا وتعلق عقد على صداق الدور فاما الاول جمع الثلثة والثاني خلاص جميعها وهذا الثالث اشتمل
على الامر الاول وقد اختلف العلماء في البطلان النكاح الشغار فهم من جعل المنع من جهة التعلق ومنه اخذ الشغار لانه من الوجه كانه
شرطان لا يرفع وجلا نفيه حتى يرفع هو رجل الاخرى ومنهم من جعل المنع من جهة تشريك البضع بين كونه مهر للزوجة المنكوحة وملكا
للزوج وهذا هو الاظهر وعليه تفزع هذه المسئلة وما بعد فانه لا تشريك هنا في البضع فيصح النكاح على الثاني ولكن يبطل المهر لانه
مشروط بغير الزوج والشرط من جملة العوض المقر فصح في سائر المعاوضات وشرط الزوج لازم بناء على ان العقد لازم اذا اضر
به شرط صار جائزا الا لا يرفع او لا يرفع فمعلق بالعاقبة لا لا يجب على المهر الاخرى الوفاء بذلك فيكون الشرط فاسدا لان فوا
بوجوب الخياد وهو مشف في النكاح فيجب ان يراد الى المسمى ما تقتض منه لاجل الشرط وهو مجهول اضيف الى معلوم فيصير الكل مجهولا
فيبطل الصداق للحالة فيجب مهر المثل لان النكاح انما يفسد بفساد الصداق هذا خلاصة ما وجهه الشيخ في ذلك وان كان ذلك وانما هو
المصنف قد ذكره في وجه الزرد ما ذكره ومن انه شرط ما يقع بمهر الوفاء به اذا كان الزوج كفوا والعاقدة وليا وعلى تقدير عدم
الولاية لا يجب القطع بفساده بل مع تقدير الشرط لا مكان اجابته الى ذلك ولا ثم ان الشرط في اللان يجعل جائزا وقد تقدم وعموم
الامر بالوفاء بالعقود والمؤمنون عند شروطهم يشهد ويمكن ان يجعل هذا الزرد من جهة اخرى وهو ان الشرط المذكور فاسدا كما
تقدرا ولا و قد اشتمل عليه العقد فينبغي ان يفسد العقد بفساده ولا ينفعه كونه جعل مع المهر فانه كما انضم الى المهر فهو شرط في اصل العقد
والشهود والصحة وفساد المسمى بل لم يذكر المصنف فيه اشكالا قوله وكذا الكلام في هذه المسئلة كالسابقة فان تزوج فلا يزوج مضافا
الى مهر الزوجة فيا في جميع ما سبق وان لم يتم لها مهر قوله لو قال هذا ايضا من فروع ما سبق فان من جعل مهرها بضعها بطل
نكاحها لو من جعل لها مهر معين غير البضع او فوضت بيع نكاحها لغير المهر والمصنف ان البضع المشترك يبطل نكاحا والبضع المنفرد
يصح عملا بقاعدة الشغار قوله بكرة وجه الكراهة التي عنها في اخبار جملت على الكراهة جمعا ويدل على اصل المحلل الاصل وصحة أحد
بن محمد بن ابي نصر قال قلت للزوجة تزوج الرجل المهر التي قبلته فقال سبحان الله ما حرم الله عليه من ذلك وعلى الكراهة رواية
ابراهيم بن عبيد الحميد قال سئلنا بالحسن عن الفاطمة بنت عبد الله بن ابي جهم قال ان تزوجها فقال ان كانت قبلته المهرتين والمثل فلا
باس وان كانت قبلته ورتبه وكلمته فاني انهي نفسي عنها ولدي وفي خبر اخر وصديق قال الصدقة في المقنع لا تمل القاطلة للولود
ولا ابنتها وروي بعض ائمتنا استنادا الى رواية ابو بصير عن علي بن عبد الله لا يزوج المهر التي قبلته ولا ابنتها ورواية عمرو بن

قوله وان يخرج ابنه بنت زوجته من غيره اذا ولدتها قوله وان يخرج من كانت حرة لامة قبل ان يه قوله القم الثاني في النكاح المنقطع وهو ما يقع في شرع الاسلام لتحقق شرع وعدم ما يدل على رفعه قوله والفاظ الإيجاب زوجته وانكحانك متعك ايتها حصل وقع الإيجاب بما كان هذا العقد من العقود اللازمة اعتبر فيه الفاظ صريحة دلالة على المقصود وانه بالعربية الخ قوله ولو بدلا بالقبول فقال تزوجت فقال زوجته صح قوله ويشترط الاثبات بهما بلفظ الماضي فلو قال اقبلوا رضي لم يصح وقبل

[illegible]

زانية وان فعل
 ظلمتهم ما في الخبر
 وليس شرطاً
 بكم ان يسمع
 خبر ليس
 لها راء
 ام فان
 فعل فلا يخصص
 وليس مجزئ
 فني

ان يكون
 ملوكا اما اليك
 او الوزر او
 الشاهة او
 الوصف او
 بالمشاة قل
 ان لو كان
 من غير
 بالفضل او
 وبها المنة
 فقله قبل
 الدخول لفرح
 النصف من

جامع من الاحكام من التمتع بالمكرمة الا باذن ايها والجد هنا كالا ب قوله اذا اسلم لما كان عقدا للتمتع صحيحا عندنا فاذا اسلم المشترك
على منكوحة به يجوز استدامة نكاحها كالكتابية افر عليه كما يقرر على الدائم وكذا لو كن اكثر من واحدة لما سلف من انه لا يخصص شرعا
في عدد ولو انعكس الفرض بان اسلمت هي دونه توقف فتح النكاح على العدة لان نكاح المسلم لا يصح لكافر مطر فان انقضت العدة او الذ
التي جعلها ايجلا للتمتع ولم يسلم بينهما من الفسخ النكاح من حين الاسلام امام مع انقضاء العدة فلا فسخ النكاح ح واما مع انتهاء العدة
فلا فسخ الا بالتمتع وان اسلم في العدة وقد بقي من الدية شيء فهو مالك بما ادعت المدة باقية وعلى المفد برب يثبت للمسلم الاستمرار
بالدخول لانه المفروض ولو كان الاسلام قبل الدخول فان كان منه فالحكم بحاله وان كان منها الفسخ النكاح ولا مهر كما لان الفسخ
قبلها قوله لو كانت لما روي عن نكاح غير الكتابية للمسلم واما ومنع ابتداء واستدامة وامنع نكاح الكافر وان كان كتابيا للمسلم
ابتداء واستدامة وجب فاما اذا كانت الزوجة غير كتابية اعم من ان تكون وثنية او غيرها من فرق الكفر الحكم بانفساخ النكاح ان كان قبل
الدخول مطر وتوقف على انقضاء العدة والمدة ان كان بعده فانه خارج حكم بانفساخ النكاح ان كان قبل الدخول مطر وتوقف على انقضاء
العدة والمدة وانما ثمة وثبت المهر المسمى مع الدخول او بدونه وان كان المسلم الزوج كما مر قوله لو اسلم اما بثبوت عقدا محرمة فلو جرد
المفوض لكان نكاح الكفر صحيح يقررون عليه واما وقوف عقدا لامة على رضاء المحرمة فلان الجمع بينها وبين المحرمة موقوف على رضائهما فان
لم يرض انفسخ نكاح الامة وبقي الكلام في بناء صحته عقدا لامة على القول بنكاحها بدون الشرطين او على ان المانع منه ابتداء عقدها
لا استدامة ماعرف اسلامه عنها في الدائم فقد تقدم قوله واما الاصل في اشراط المهر في عقد النكاح دون الدائم فيصور الدائم ان
الغرض الاصل منه الاستمتاع واعفان النفس فاشبهه بعقد المعاوضات التي يشترط فيها ذكر العوض من الجانبين بخلاف الدائم فان
الغرض الاصل منه بقاء النسل وغيره من الاعراض المترتبة عليه التي لا يقصد من النكاح فلهذا لم يشترط فيه ذكر المهر وقد ثبت ان
خير محمد بن مسلم انما هي مساجير وقول الصادق فانتم من ناجية وروى زرارة في الصحيح عن عبد الله قال لا تكون منعة الا بالمهر
باجل مسمى وجزمي قوله ويشترط اشغلت العبارة على ثلثة احكام احدها كون المهر مملوكا فلا يصح العقد على ما يملك مطر كما ذكره في المهر
غير المحرمة ولا على غير المملوك العائد فلو عقد على مال الغير لم يصح لانها لا تملك البضع بالغير وان رضى المالك بعدها ذلك بخلاف
البيع ونحوه من عقود المعاوضات فان الاجارة تشرع في فقه المالك المالك وهذا لا يتصور ذلك وثابتها العلم بعقدته اما بالكل
ان كان ميكلا او بالوزن كان موزنا او بالعدد ان كان معددا او بالمشاهدة وان كان من احد الثلثة كعبه الخطة لا بداع
الطلوب ففي هذه المعاوضة ولو لم يندفع في غيرها الا انها ليست معاوضة محضة بحيث تنبني على الغاية والمكايمة بل بعينه دفع الغرض
الجملة لان الركن الاخر فيها الاستمتاع ولو اخرج من ثم اطلو عليه اسم الصدقة والخطة هذا اذا كان العوض حاضرا ولو كان غائبا
اعتبر وصفه بما يرفع الجهالة وبطل العقد بدونه وثالثها انه لا تغدير له في جانب الفلذة ولا الكثرة فيوز على كل ما يعتد لاعادة
لا يجوز جعله عوضا في البيع والاجارة ولا يجوز على ما لا يمتثل عادة كخطة في الخط واما ما روي عن سفيان الثوري عن
الصادق ع وقد سئل عن امرى ما يزوج به المذنب قال كف من يزوج به المذنب عاذه كخطة في الخط واما ما روي عن سفيان الثوري عن
واما جري على الغالب والقرين كقولهم تصدقوا لوبترو وفي حداد ولو سبق ثمرة ويدل على الاجزاء مطلق المهر رواية محمد بن مسلم
قال سئل ابا عبد الله ع كم المهر يفي في النكاح قال ما راضها عليه الى ما شاء من الاجل وقال ابن بابويه لا يجري قل من درهم فافوقه صحته
ابو بصير عن الباقر ع عن منعة النساء قال حلال ولا يخرج الله عليهم فافوقه ولا دلالة فيها على عدم اجزاء ما دون الدرهم الا بالافهم
الضعيف فيرجع فيها دونه الى الدلالة لعدم الشافق قوله وابلزم الاول جعل الباء بالعقد سببية بمعنى كوز العقد سببا في وجوب
دفعه وذلك لا ينافي في اشراط الوجوب بل امر اخر لا في السببية بل في شرط وانما اعتبر بذلك لان المراد العوضين الذي
لا يجزئ لهما على احد ما قبل ان يسلم العوض الاخر بل اما ان يلزم بدفعه قبل تسليمها نفسها بدس او يتفاضل معا كما هو الواجب في
غيره وسببا لتحقيقه ان في باب المهر على المفد برب لا يلزم دفعه فصاحب العقد مطر بل مع تسليمها نفسها وبجمل الباء كما
وبلاد وجوب دفعه اليها بمجرد العقد وهو الذي اخبره جماعة من الاحباب لكن دليله غير واضح ويدل على عدم وجوب المباداة بدفعه
بالمفد صححه عمر بن حنظلة قال قلت لابي عبد الله ع ازوج المرأة شهر او شهرين فربى متى المهر حلال او حرام وان تخلفي فقال يجوز ان
يجب ما قدرت عليه في اخلافك فخذ منها جرد ما غافلك فده وعلى مفد برب وجوب دفعه على اي وجه كان لا يشترط ملكها بالقبض بل
المدة مكسبة كاستيائه ولو لو هبتها تمنح هبة المدة جميعا وبعضها قبل الدخول وبعد فيكون ذلك ابراء لانه اسقاط لما في الذمة فلا
يعتبر فيه القول على الخلاف في البراء وفيه تنبيه على نادى البراء بلفظ الهبة لانه لا ينافي في جوازها من حيث
تجدده شيئا فشيئا والاثبات في الذمة حال البراءة ليس هو الحق المجرد اما ان تكون قبل الدخول او بعده فان كان قبل الدخول
لهاصة المهر وبسط النصف الاخر كما لو طلق الزوج الدائمة قبل الدخول هذا هو المشهور بين الاخبار واما ما روي عليه اجماعهم
وقد تقدم مرارا ما يفتح في هذا الحكم ان لم يكن اجماع واستشهدوا به مع ذلك بمقتضى ما عرفت قال سئل عن رجل تزوج حرة

قوله ولو دخل استقر المهر بشرط الوفاء بالمدّة ولو اخلت ببعضها كان له ان يضع من المهر ينسبها قوله ولو ثبت فساد العقد
اما بان يظهر طاروا زوج او كانت اخذ زوجة او امها او ما شاكل ذلك من موجب الفسخ ولم يكن خافلا لمهرها ولو قبضه كان له
استعادته ولو ثبت ذلك بعد الدخول كان طاروا ليس عليه تسليم ما بقي ولو قبل طاروا المهر ان كانت جاهلة ويستعما اخذت ان كان
عالمه كان حنفا قوله واما الاجل فهو شرط في عقد المتعة فلو لم يذكره انعقد دائما مستقر

او تمنع لها ثم جعلته في محل وقد قبضته منه فان خلاها قبل ان يدخلها ردت المهر على الزوج نصف اصداف ولو دخل ثم وهبها باقى المدّة او
بعضها صح ولا يسقط من المهر شيء لا قضاء العقد وجوبه اجمع وسقوط شيء منه يحتاج الى دليل ومن ثم وقع النظر في ههنا قبل الدخول من
قصور الدلالة على السقوط واما بعد الدخول فلا دليل على سقوط شيء منه وان اقصى توفيقه على المدّة قبض الصور له دليل فانه لا يوجب
ولا علم ان الظن من هبة المدّة قبل الدخول منه جميع ما بقي منها عند الهبة وذلك هو المقضي لقول نصف المهر اذ وقع قبل الدخول هل
المقضي لمجموع الامرين او حصو الفرق قبل الدخول وجهان من ظواهر اعتبار الدخول وعدمه وذلك كالطلاق ومن الوقوف على موضع
اليقين فيما سالف الاصل ونظر الفائدة فيما لو وهبها بعض المدّة كضمان مثلا وقد بقي منها اكثر من النصف لم يقف بها دخول حتى انقضى
ما بقي منها بغير هبة فعلى الاول يثبت لها المجموع وعلى الثاني النصف والطلاق الرواية قبل على الثاني لو كانت معترفة في الدلالة قوله ولو
هذا الحكم اخبار كثيرة منها صحيحة عن حنظلة السابغية في حديث اخر عنده صحيح السند في الكافي وروى التهذيب في خبره منها بعد ما يختلف
ان كان نصف شرفا لنصف وان كان ثلثا فالثالث وفي حديث اخر عن اسحق بن عمار مثله واستثنى منه ايام الطهارة فانها لا يكون عليها الا
ما حل لمن فرج باقى مستغنى غير ايام الحيض من الاعضاء كالمرض والحبس وجهان من المشاركة في المعنى وكوفى ذلك على خلاف الاصل فيخصر فيه
على مورد ما الموت فلا يقبض بسببه شيء كالذي لم يثبت قوله ولو ثبت ان اذ ثبت فساد عقد المتعة وجب من وجوه الفساد ان كان قبل الدخول
فلا شيء لها انفا فان كانت اخذت المهر وبعضه استعادته منها وان كان بعد الدخول فلا احتساب في قول احداهما قول الشيخ في نه ان لها ما
اخذت ولا يلزم ان يعطى ما بقي ولم يفرق بين ما لو كانت عالمة او جاهلة بل الاظهر ان تكون عالمة لان الزوج ما لا يخفى عليها عا لبا
مستند حسنة ابن ابي عمير عن حفص بن الخضر عن محمد بن ابي عمير قال اذ بقي شيء من المهر وعلم ان طاروا جافا اخذته فهو لها ما استحل
من فرجها ويحسب عنها ما بقي عنده وهذه الرواية ايضا شاملة لما اذا كانت عالمة بالحال وجاهلة وهو القول الذي اشار اليه المصنف او لا
لا يتأخر طلاق النكاح بالجماع فيكون له تحقير الجمل الزوج بذلك كما هو الظاهر من نسب الشئ تخصيص الحكم بالجاهلة فقدم
قوله بغير مراده وان كان مناسبا للاصل في اطلاق الرواية ليشمل ما اذا كان المدفوع اليها قليلا او كثيرا وما لو كان بقدر ما مضى
من المدّة واقل واكثر وموردها وقع شيء وبقاء شيء فلو لم يكن دفع اليها شيئا ودفع الجميع فلا دلالة على حكمه من جهة في الاصول
المفترضة في نظارة مقتضاها عدم استحقاق شيء مع علمها لكن يشكك باستحقاقها مع قبض البعض وان كان اكثر المهر وعدم استحقاقها
شيئا مع عدمه او مع قبض الجميع وفيها اشكال اخر وهو ان استحقاقها شيئا بسبب استحلال فرجها كما تضمنته الرواية وذلك لا ينفك
دفع لعملة القليل والكثير وتاثيرها انها ان كانت عالمة فلا شيء لها ما لم يبق وان كانت جاهلة فلها المجموع المسمى فان كانت قبضت
الاكمل لها وهو الذي اختاره المصنف هنا وجازع وعليه جعل في المخرج الرواية وحل قوله فيها ويجوز ان يوجب عنها ما بقي عنده علم ما اذا كان قد بقي
عليها من الايام بقدره وبشكل ذلك بان العقد فاسد بنفس الامر فكيف يترتب عليه حكم الصحيح الذي من جملته توزيع المهر على اجزاء المدّة
بل ينبغي ايجاب الجميع مع الجمل ان جعل عوض وطى الشهنة الصادق بالعقد هو المسمى فيه مع انه اختار ذلك في قوله كلامه وجعل الخفيف ويمكن
توجيه كلامه بان المراضى انما يقع منها على المهر العتيق موزع على المدّة لانه لا يتم عقد المتعة فاذا ثبت فسادها لم يلزم مقتضاها كما يلزم
المسمى مع الجمل في الدائم مطر وفيما مضى الاشكال في ايراد على لزوم المسمى في وطى الشهنة فكل من سجد المراضى لا يقضى وجوب المسمى بل العقد
الصحيح وثابتها وجوب المهر المثل مع جملتها مائة ولا شيء مع علمها لان ذلك هو عوض البضع في وطى الشهنة والواقع هناك وهذا هو
الذي اختاره المصنف في النافع وهو الاقوى ويقتضيه مذهبنا بحسب حالها تلك المدّة التي سلمت نفسها بها متعة ويمكن تنزيل الرواية
عليه بجعل المفوض بقدر المهر المثل مع جملتها بالفداء وقيل المخرج من المثل للتكاح الدائم لان ذلك هو قيمة البضع عند وطى الشهنة
من غير اعتبار العقد المخصوص او غيره وليس بعيدا بان الواجب هنا اقل الامرين من المسمى لان كان اقل فهو عوض البضع
حيث وثبت بطلان العقد وان كان المسمى هو الاقل فقد قدم على ان لا يستحق غيره وعلى هذا لو كان في اثناء المدّة فالبعض الاقل من
قطبها من المسمى ومن المثل باحد الاغنياء ولا بأس بهذا القول لو قال به احد يعتد به من الفقهاء بحسب كبره في الاجتماع ان اعتبر في
الاقوال الحادثة مثل هذا كما هو المشهور قوله واما خلافه ان ذكر الاجل شرط في صحة نكاح المتعة وهو الما يبينها وبين الدائم
قد دل عليه محجة فزاره عن عبد الله قال لا تكون متعة الا بغير طهر واجرم مسمى واجرم مسمى ولو قصد المدّة واخلا بذكر الاجل فاشبه
بين الاحتساب انه ينعقد دائما وهو الذي اختاره المصنف لانه لفظ الاحتساب صالح لكل منها واما بتخصيص المتعة بذكر الاجل والمداوم بعد
فاذا اشغى الاول ثبت الثاني ولان الاصل في العقد الصحة والفساد على خلاف الاصل ولو ثبت عند الله بن بكير عن الصادق قال ان
سمى الاجل فهو متعة وان لم يسم الاجل فهو نكاح ثابت وفيه نظر لان المصنف انما هو المتعة او هو الفسخ والاجل شرط فيها وفوات الشرط
فوات المشروط وصلاحيته العبارة غير كافية مع كون المصنف خلاف ما يصلح له اللفظ والمغنى اتفاق اللفظ والفسد على معنى واحد وهو غير
حاصل هنا لان المصنف هو المتعة والمطابق للفظ هو الدائم وذلك يقتضي بطلان لفوات شرط المصنف وفقد الموقوف والاصل انما
يكون محجوز مع عدم الناقل وهو موجود والخبر قطع النظر عن سنده ليس فيه دلالة على ان من قصد المتعة ولم يذكر الاجل يكون انما بل انما

على ان الدوام لا يذكر فيه الاصل وهو كذا لكنه غير المدعى وح فاقول بالبطالان مطلقا هو القول الثاني في المسئلة وفصل الزمان
فانك اذا كان الانجاب لفظ الزوج والالتحاق انقلب لهما وان كان يابط التمتع بطل العقد لان الطرفين الاولين صالحا لهما بالجملة
الثالث فانه يختص بالمتعة فاذا كانت شرطها بطل وفيه ان بطلان عقد المتعة كاصل لقوات شرطه وهو الاجل فكذلك الدوام بطل
لقوات شرطه وهو العقد الباقية فانه الركن الاعظم في صحة العقود وفصل رابع بان الاخلال بالاجل ان وقع على وجه النسيان او الجهل
بطلان وقع عند انقلب في اتما وقد ظهر ضعفه مما تقدم فانه مع انعقد بقصد المتعة يكون فذا خل بركن من اركان انعقد لها عهد ولم يخل
غيرها وبالجملة فالاصل في القول بالانقلاب انما هو الرواية السابقة على وجه اخر وقد عرفت تصورها عن ناس من هذا
الحكم الخائف للاصل منها وسندا قوله وتقدر لا يشترط في اعتبار ضبط الاجل على وجه يكون محررا من احتمال الزيادة والنقصان
كعدم المسافر وادراك الثمرة كغيره من الاجال ولا يشترط في جانب الفلذة والكثرة بقدر بل بما راضيا عليه فلو جعله الوقت طويل
بحيث يعلم عادة عدم بقائها اليه صح العموم وعدم المانع لان الموت قبله غير فادح في صحة شرعا واما في جانب الفلذة فيظهر من ان
حتمه تقديرهما بين طلوع الشمس ونصف النهار وهو غير لازم ولا دليل على اعتبار ذلك لعله اراد التمثيل لا التحصر فلو جعله اقل من
ذلك جاز ولا يشترط ان يكون بغير ركنين الجماع لانه غير معتبر فيه هو بعض ما يترتب عليه فلو جعله لحظة واحدة مضبوطة صح بشرط
عليه حكم العدة من اباة النظر ونحوه المصاهرة كالام ونحو ذلك ما يترتب على صحة العقد وان القصه ذلك لانه لحد الاغراض المقصودة كان
من النكاح العتلا لا لاجتهاد في العقد ضد ركنيه جميعا ولا لاهما في صحة ولا فرق في ذلك بين كون الزوجية في محل الاستمتاع وعدم
قوله ولو افسر حيث لا يفسر بطلان العقد في جانب الفلذة لا يجوز جعلها بعض يوم وان قل كما ذكرناه بشرط ان يكون ذلك البعض مضبوطا اما
بغاية معروفة كالزوال او بمقدارين معينين كصف يوم وثلاث فان انقضى عرفها بذلك علما بما يعلم انه لا ترجعها الى اهل الخبرة به و
ليشترط في الخبر العدة وفي اشترط العدة وجه كاشداه ويمكن جعله من باب الخبر فان اشبه الحال لم يخف طريق الحيثيات وفي تعيينه
من اصاله عدم القضاء المدة الى ان يعلم ولا يشترط ذكر وقت الانشاء ولا العلم بحيث يجعله الى الزوال مثلا او الى اخر النهار ونحو ذلك
بل يكون اولى وقت العقد كيف ما اتفق فيعفى الحمل بمقدار ما يبقى من النهار او من الاجل كما يقتضيه اعتبار زيادة النهار ونقصان
الشهر حيث يجعله شهر اقصا عدا ولو جعله ساعة مثلا فلا يجوز جعله يوما او شهرا فيقتضي الاطلاق الاتصال بالعقد ومما خلا
عنه ويجوز جعلها منفصلة عنه معينة قوله ويجوز اذا اشترط اجملا معينا كشر مثلا فلا يخفى اما ان يعينه كشر نجس او هذا الشر او
يطلعه كشر فالحق يقع في امرين احدهما ان يعينه فان كان متصلا بالعقد كذا الشر سواء كان في اول جزء منه او في اخره من غير
بقينه فلا اشكال في الصحة الاقرار العقدية تترتب اثره الذي هو لازم الصحة وان عيناه منفصلتان صح ايضا على الاقوى علما بالامسك و
لوجود الغرض للصحة وهو العقد المتمثل على الاجل المضبوط وانما هو المانع اذا ليس الا فانه عن العقد ولم يثبت كونه مانعا شرعا
له اطلاق رواية يكرهين كرههم قال قلت لابي عبد الله الرجل يلقى الزانية فيقول لها زوجي نفيسك شر او لا يسمى الشر بعينه
فيلقاها بعد سنين قال فقال له شر ان كان سماه فلا يسبيل له عليها فان ظاهرها ان الشر الذي سماه لو كان بعد سنين
بمقتضى الخبر ان يكون ذلك وهو يقتضي الصحة وما قيل بالبطالان لان صحة العقد بوجوب ترتب اثر عليه وان هذا هو تحقق الزوجة
وذلك متنع مع نأخر الاجل فيكون فاسدا لا نال لا يخفى بالفساد الا ما يترتب اثره عليه ولا ناله لوجوه العقد كذا لم كونها زوجة للعائد
وخيلته من الزوج في المدة فيلزم جواز تزويجها بها بغير خصوص على تقدير وفاء المدة بالاجل والعدة والرواية المذكورة وان ذلك
باطلا فما على الجواز لكنه اضعف السند محمولة الراوى مرسله فلا تصلح للدلالة ويمكن الجواب بان اثر ترتب على العقد ومن ثم حكمنا
بالزوجة في المدة فلو كان غير مرتب لما صح وذلك الوقت وتختلف عن العقد بحسب مقتضى العقد وانما يتم ما ذكره على تقدير
اقضائه الاتصال ثم لا يوجد الاثر واما استلزامه جواز العقد عليها فيمكن منع المداومة او لا من حيث انها اذا نجل والعقد على
البعل لا يجوز ويمكن التزام الجواز لما ذكره ومع كونها اذا نجل مطلق بل في المدة العينة وتترتب على ذلك ثبوت الحجية قبل المدة وثبو
المهر لو مات قبلها فعلى الاول يمكن القول به وعلى الثاني يتفقان واما الحكم بنقض ذلك مع الجرم بعدم جواز الزوج كالتفق
لبعضه فغير جيد والرواية المذكورة جعلت شاهدا للاعيان لا مستندا للحكم فلا يضر ضعفها وكيف كان فالقول بجواز النكاح مع
ناخير المدة عن العقد قوى الثاني لوضوح اجماعه كشر في صحة العقد وحمله على الاتصال وبطلانه قولنا اجماعه الاول لذلك
العرف عليه واصالة صحة العقد ولان اثر العقد محجب ان يترتب عليه حين وقوعه الا ان يمنع مانع كالوجع مانعا والمانع هنا مشف
لان المطلق بوجده في ضمن النصل ولذا لا قوله في الخبر السابق وان لم يكن سماه فلا يسبيل له عليها لان المفروض وقوع المطالبة بعد
الشر لا لولا الحكم بالاتصال لبقى الشئ الا ان يجعل نفي السبيل كناية عن بطلان العقد لا مستلزما للبطلان نفي السبيل اتم والقول
البطلان لان اورد بين محجبان الاجل بمجول حيث لا يحتمل الاتصال والافصال وجوابه منع الجولية فان العرف لا يعتبر ولا على
انصالة كما مر وذلك يقتضي المعلومات ومثله ما لو اجله الى الخميس او سبغ فانه يحل على الاقرب لذلك العرف عليه قوله ولو قال

قوله اذا ذكر المهر والاجل صح العقد ولو اخل بالمهر مع ذكر الاجل بطل العقد ولو اخل بالاجل حسب بطل العقد وانما قوله
كل شرط يشترط فيه فلا بد ان يقرن بالاجاب والقبول ولا حكم لما يذكر قبل العقد المهر يستعده فيه ولا لما يذكر بعده ولا
يشترط مع ذكره في العقد اعادته بعده ومن الاجاب من شرط اعادته بعد العقد وهو بعيد

اذا شرط امر او امران معينه فاما ان يقصر على ذلك او يقتداه بزمان معين بحيث يكون اجلا وظرفا للنقل او يقتداه بزمان بحيث يكون
خاصة كمر في هذا اليوم من غير ان يجعل اخره منه في الاجل لا تمام ثلثة الاول ان يقصر على ذكر العدد كالمرة والمرتبضا على وجه ضبط
العدد من غير تعيين زمان وفيه قولان احدهما انه يصح ويقبل تمام هو مذهب الشيخ في غير سبب للسند رواية هشام بن سالم قال قلت لابي عبد الله
ان زوج المرثية شقة مرة معتمة قال فقال لك انك عليك ترها وترثك لا يجوز لك ان تطلبها الا على طهر وشاهد من الحرب وفيه ضعف للسند
فان في طهره موسى بن سعدان وعبد الله بن القاسم هما ضعيفان وان الاجل شرط في عقد المنة فداخل به والشرط عدم عند عدم شرطه
الدوام غير مقتضى لما تكيف يقع وليس هذا كما لم يذكر الاجل بل هو اضعف حكما لان المرة لا ينعني وقتا محجولا وهو يقتضي البطلان ابقاء والثنا
البطلان ذهب اليه الاكثر منهم المنة في النافع ووجه ما ذكرناه في ترك الاجل في المنة واجهنا انه وهو اقوى فيه رواية اخرى هي التي اشار
اليها المصنف ان ذلك يصح ويتبع شرطه ولا يكون دائما وبني من المانع من المرة الاخيرة والرواية في طهرها سهل بن زياد عن ابن فضال عن
القاسم بن محمد عن رجل ساءه قال سئلت ابا عبد الله عن الرجل يتزوج المرثية على عذر واحد قال لا بأس ولكن اذا فرغ فليحل وجهه ولا ينظر هذه
الرواية كما قل المنة مطرحة لضعفها بجميع ما ذكرناه في سندها فان سئل اضعف ابن فضال فليحل والناهم ابن محمد ضعيف او مثله بكهنة
بين جماعة كلام غير ثقات والرجل المهر بموجب اسماها ومع ذلك هي مخالفة لما دل على اشراط الاجل في هذا العقد الثاني ان يشترط العقد
في زمان معين بحيث يكون الزمان اجلا مضبوطا اليوم وشهرين ولكن ذكر العدد شرط زائد على ذلك ولا اشكال في الصحة لوجود المقتضى
هو العقد الصحيح للشرائط واشفاء المانع ان لم يكن هذا الا بشرط ما ذكرناه من ان لا يكون العقد عموم المؤمنين عند شرطه بل يملكه وح
فيجب وظهر المفائدة في عدم جواز الزيادة عن العقد الشرط بغير ان ينال المقتضى الشرط لا لزوم فعل الشرط اذا لا يجب الوطى في هذا العقد
ولا يخرج عن الزوجية الا بانقضاء المدة ولا منافاة بين بقائها وتجزئ الوطى ويجوز الاستمتاع بها في بقية المدة بغير الوطى لانها زوجة والحيلة
وفي جواز الوطى بانها وجه لان ذلك حتمها فاذ المنة جاز مع كونها زوجة ويجعل المنة لان العقد يقتضي سوى ذلك العقد ولم يقتض الا
بما ذكرناه من ضرورة زيادته بغير ان يفسد احراما وعزرا وانما ظاهره ان لا يترتب عوض لانها زوجة في الجملة ولو تقرر ان الاجاب لذلك بل اطلقوا
جواز الزيادة ولا اشكال فيه ان كان يشترطه في وقت معين بحيث يكون ظرفا له كاليوم مثلا فيجوز ان لا يقع خارجة منه شيء وممن
انتهى العقد المشروط فيه بانتهائه من ان يفسد وان لم يفعل وفي حقه قولان احدهما البطلان لجملة الاجل ان يجعل الزيادة وان
حيث كان مقيدا بانقضاء العقد ويظهر من الشيخ في الصحة حيث قال فان ذكر المرة والمرتين جاز اذا السند الى يوم معلوم فان اسناده الى
اليوم لم يخرج من جملة مجموع اجلا وجعل اليوم ظرفا كما ذكرناه وهذا هو الذي فهمه منه العلامة في المحق فانه قال بعد نقله لكلامه صح
البطلان مع اتمام المرة والحق البطلان في الجميع وعلى البطلان بانه ذكر اجلا محجولا ويجوز على قول الشيخ بانقضاء الشرط بالعدد البطلان معتم
دائما ان يصح هنا كل لان الاجل المحمول باطل فيناوي غير المذكور وجوابه الفرق ومنع الاصل قوله اذا ذكر الاشكال في صحة العقد حيث يذكر
في الاجل والمهر لانها ركنان هذا العقد كاد عليه صحيح زارة لامة الا بامر من اجل متى واجر متى ومقتضى اشراطها بطلان العقد
بالاحلال بها واحدها وهو كذا فماعد الاحلال بالاجل اجماعا وفيه ما تقدم من الخلاف وان لاح البطلان كالأجل بالمهر وانما اعاد
للمناسبة استيفاء اقسام الاحلال بالشرطين قوله كل شرط لا يبيح جواز اشراط كل شرط لا ينافي مقتضى العقد ولا يدل على بطله دليل
لعموم المؤمنين عند شروطهم وانما يلزم الوفاء به اذا وقع مصانجا للايجاب والقبول ليكون من جملة العقد المأمور بالوفاء به فان
جملة الاجاب والقبول وما يقتضيهما ما يشترط على العقد ويشترطه لا غير به لان الوفاء انما يجب بالعقد لا بما يشترط عليه او بما
ويستند بما يقع في العقد من الشرط ويجب الوفاء به لما ذكرناه لا يغير اعادته بعد الاصل والقول الذي ذكره المصنف عن بعض الاحصا
من اشراط اعادته بعد العقد للشيخ في بقاءه قال فيها كل شرط يشترط الرجل على المرثية انما يكون له ناسية بعد ذكر العقد فان ذكر الشرط وذكر
بعدها العقد كانت الشروط التي قدم ذكرها باطلة لا ناسية فان كررها بعد العقد يثبت على ما شرط وانما ذكرنا العبارة لانها تدل على
ان الشروط المتأخرة عن العقد كافية وكذا المكررة قبله وبعد وليس فيها ناسية ولا عيبا وتكرير ما يذكر فيها لا يتكلف اعادة تكرار
ما سبق اعم من السابق على العقد والمفاد ونقل المنة قد يباين بظاهره ذلك ان المعنى عند الشيخ تكرير ما وقع في العقد وفي بيت
صريح بان المعنى من الشرط ما يقع بعد العقد ولم يعتبر تكريرها الا انه قال في شرط النكاح يكون بعد العقد لان ما يكون قبل العقد
لا اعتبار بما يحصل بعد وجهه على العبارتين رواية بكير بن اعين قال قال ابو عبد الله اذا اشترطت على المرثية شروط المنة فوضعت
بها ووجب عليها التزوج فالزوج عليها شرط الاول بعد النكاح فان اجازته جاز وان لم يجز فلا يجوز عليها ما كان من الشرط
قبل النكاح والسند ضعيف وفيه جهالة مع انه يحمل بربط النكاح هنا الاجاب كما يظهر من قوله ووجب عليها التزوج فان
عليها شرط الاول بعض في القبول بقرينة الفاء المقتضية للتعقيب بغير ممانعة لادكره بعد العقد ممة والمراد باجازتها لما يذكرها
انقول رضاها به لانها اذا لم ترض بما يشترطه عليها فظهر منها ما يدل على عدم اجازته بل قل يدل عليه وانما اعني رضاها لان
اجابها ولا كان مجرد ان الشرط لان الشرط واقعه من الزوج قبل العقد كاد عليه الخبر على هذا فلا دلالة للخبر مع قطع النظر عن

العقد
الرجل

العقد

بها ووجب

قوله بالباقة الرشيدة ان تمنع نفسها وليس لوليها اعتراض بذكر كائن او يتبنا على الاشهر قوله يجوز ان يشترط عليها الانثيان ليل
 او نهارا وان يشترط المدة والمهر في الزمان المعين قوله يجوز الغزل للمتنع ولا يفتق على انهما وليا الولد بل لو حلت وان غزل لاختال
 سبق له من غير تبني ولو نفاه عن نفسه اشغى ظاهره ولم يفتق الى لعان قوله لا يقع بها طلاق وتبين بانفسه المدة ولا يقع بها ايلاء و
 لا لعان على الاظهر وفي الاظهار ترد ظاهره انه لا يقع قوله لا يثبت لهذا العقد ميراث بين الزوجين شرط سقوطه او الطلاق ولو شرط التوار
 او شرط احدهما
 سند على مدعيه ويمكن الاحتجاج لقول الشيخ بحسنه عبد الله بن بكير او موثقة عن ابي عبد الله قال ما كان من شرط قبل النكاح هذا
 النكاح وما كان بعد النكاح فهو باين وهذه اوضح سندا وولا ولم يذكرها الشيخ في الاستدلال على ما ذكر من اقتصار على الرواية الاولى
 وبه حمل هذه الرواية على ما ذكر في الاول بان يرد بالنكاح الايجاب مجاز او ذكر الشرط بعد كذا في غيره وفي القول وهو جزء من العقد
 فلا ينافي في غيره من العقود قوله بالباقة قد تقدم البحث في هذه المسئلة مجازا وانما اعادها للخلاف في عقد المنة خصوصا ورود رواية
 في جوازها هذه خصوصها وفيما سلف كفايته قوله يجوز لان ذلك شرط لا ينافي مقتضى العقد وقد يتعلق بالتمتع في وقت دون
 اخر اما طالبا للاستدلال او غير من الاعراض وعموم المؤمنين عند شرطه شيئا وما يقرب ان مقتضى العقد باقية الاستماع في كل وقت
 في خصوصه ببعض الاحاطات بينا في مقدمه بان مطلق العقد لا يقتضي الاستماع في كل وقت لان ذلك حيث لا يشترط خلافه وانما يقتضيه
 العقد المطلق اعم من الشرط وهو غير المتنازع والكلام في الاول ان في الوقت المشروط عدم الوطى فيه او زلزاله من العقد كما تقدم و
 سيما في كلام المعتمد في باب المهر ما يبعد الجواز في تطهير قوله يجوز اشتمل هذه المسئلة على ثلثة مطالب الاول جواز الغزل عن المتنع بها
 وان لم ياذن بظاهره انه محل وفاق والدليل عليه بخصوصه من النص ضعيف وكان وجهه ان الغزل لا يخل في الاستماع دون الغزل
 بخلاف الدوام ويمكن الاستدلال عليه ايضا بما روى انهم بمنزلة الماء ولا خلاف في جواز الغزل عن الامة وبان الوطى لا يجب لمن والغزل
 كالجرح منه وليس فيه من الاخبار بخصوصه الا مقطوعة ابن عمر قال الماء ماء الرجل يضعه حيث يشاء الا انه اذا لجأ بولده لم ينكره
 شدة في انكار الولد وقد سمعت في الغزل عن مطلق الزوجات ما هو موجود عن ذلك الثاني ان الولد يلحق به وان غزل وهذا الحكم لا يختص
 بالمنة بل بكل ما طهره والوجه فيه ما ذكر من احتمال سبق المني من حيث لم يشعر بالولد يلحق بالفراش وفي مقطوعة ابن عمر السابقة ما
 يدل عليه وكذا الطلاق رواية محمد بن مسلم عن ابي عبد الله قال قلت لارسان جعلت قال هو ولد حكم بالحكماء به من غير ان يفتل
 وهو دليل العموم الثالث لو نفى ولد المنة اشغى ظاهره لم يوقف على اللعان بخلاف الدائم وهو موضع وفاق ولا يفرقها ضعيف
 كما لا ريب وقد تقدم تشبهها بها وبالمسابقة في الاخبار والحكم بالشفاعة عنه مبنية على الظاهر واما ما بينه وبين الله نعم فلا يجوز له
 بغيره نعم ولا الهة بل مع العلم بالشفاعة فيه فيجوز عليه بما بينه وبين الله ملاحظة ذلك ان قبل قوله ظاهره قوله لا يقع اشتملت هذه
 الجملة على ما قبل الاولى انها لا يقع بها طلاق وهو موضع وفاق وتبين بانفسه المدة وفي معناها شبهة ايها فيقوم ذلك مقام الطلاق
 اذا اراد تعجيل البيونة وفي صحيح محمد بن اسمعيل عن الرضا قال قلت وتبين بغير طلاق قال نعم الثانية انه لا يقع بها ايلاء على
 اشهر القولين لقوله نعم في قصة الايلاء وان غرمو الطلاق الدال على قبول المولى منها للطلاق والمنع لئلا يثبت ذلك وان من لوازم
 الايلاء المطالبة بالوطى وهو مشف فيها واشفاء اللازم بدل على اشفاء المذموم وقال المرتضى يقع بها الايلاء لعموم قوله نعم والذين
 يقولون من شأنهم فانه جمع مضاف وهو من صيغ العمو واجبة بانه مخصوص بقوله نعم وان غرمو الطلاق فان عود الصبي الى البعض
 افراد العلم بخصيصه ونظر المسئلة موضع خلاف بين الاصوليين وقد ذهب جماعة من المحققين الى انه لا يخصص حيث نقول
 بعدم وقوع الايلاء ايراديه اليهن الخاص المرتب عليه حكم الايلاء المذكور في بابه وذلك لا يمنع وقوع مطلق اليهن حيث لا يكون
 ترك متعلقا اولى فلحقه احكام اليهن المطلق كما سيأتي تحقيقه انه في عمله الثاني انه لا يقع بها لعان افعال المولى الولد لفظ لا شفاعة لعان
 وهو موضع وفاق واما مع الفذف فالصحيح ان لا يقع عن ابي عبد الله قال لا يلاع الرجل المرأة التي يقع منها واحقر عليه ايضا
 يصحح ابن سنان عن الصادق قال لا يلاع الحر الامة ولا الذميمة ولا التي يمتنع بها ويراد به على بن جعفر عن ابيه موسى وفي
 حجة الاولى منع لان ابن سنان مشترك بين عبد الله وهو ثقة وبين محمد وهو ضعيف فالاشهر ان يمنع الوصف بالصفه والثانية
 قاصرة السند والدلالة وقال الميبد المرتضى بالوقوع لانهما وجه فيدخل في عموم والذين يرمون ادواجم وجوابه ان عموم القرآن
 يخص بالسننة وان كانت احاد او التخصيص بما ذكرناه من الاخبار والجراب مبنية على اصل الميبد والا فالمرتضى لا يعتبر خبر الواحد في نفسه
 فالاول ان لا يعتبره في تخصيص القرآن وقد ظهر ما بيناه من الخلاف في الايلاء واللعان ان الجار في قول المعتمد على الاظهر فيقولوا بالفضل
 في قوله لا يقع الشامل للامرين الامة وفي وقوع الطاهر بها ثم قد عند المنة وخلاف بين الاحتجاج هذه جماعة منهم ابن ادريس الى عدم
 الوقوع لصالته بقاء الحد لان المظاهر يلزم بالفتنة او الطلاق او الطلاق في المنة ولا يجب الوطى فليزم بالفتنة مع ان الاحتجاج بها
 ليس عليه دليل واثمة شبهة المدة مقام الطلاق قياس لان امره باحد الامرين موقوف على المرافعة الموقوفة على وجود الوطى في
 الاكثر ومنهم من قال في وقوعها العموم الاية فاق المتنع بها وجهه ولم يفتق هنا بخلاف ما سبق والالزام باحد الامرين لا يجوز
 في اخصاصه بمن يمكن مع احد الامرين وهو الدائم وكذا المرافعة ويتقيد الطاهر باقيا في غيره كوجوب غمها وهذا هو الوجه
 قوله لا يثبت اختلاف العلماء في قولوا الزوجين بالعقد المنقطع على احوال احدها انه يقتضي التوارث كالدائم حتى لو شرط سقوطه
 بطل الشرط كما لو شرط عدمه في الدائم ولا يمنع من الافة المشهورة وبغيره بان المنقضى للارث هو العقد لا شرطه شيئا وهذا
 قول القاضي ابن البراج وسنده عموم الاية الدالة على تورث الزوجة وهذه زوجة والا لم يخل المحقق الاية بقوله لا يلاع ادواجم

او شرط احدهما
 قيل بل من عملا
 بالشرع وقيل
 لا يلزم لانه
 لا يثبت الا
 شرعا فيكون
 اشترط العي
 وارثا قالو
 شرط لا يجزئ
 والاول اشهر

م

ازواجهم او ما ملكت ايمانهم وملك اليهم منصف عنها قطعا فلم يثبت الاخر لم يحرمها لان الزوجة يقبل التقيم اليها والى الدائمة
ومورد التقيم مثلها بين الاقسام وح فيدخل في عموم ولكم نصف ما ترك من اموالكم ولهن الربع مما تركن من الجمع المضاف للعموم كما سبق
ولا بد من توريش الذميمة والعائلة فليس بعام المخصوص جهة في الباقي الاخبار الواردة بخلاف ذلك مردوده اما العارضا كما
سقط عليه او للطرف في سندها فيسقط واما لان خبر الواحد لا يخص عموم القرآن وعليه يترتب حكم ما لو شرط سقوطه فاته
كاشراط عدم ارث الدائم لا يصح لانه شرط مخالف لمقتضى العقد والكتاب والسنة ولان كما تقتضيه الميراثية فيستحيل عدم
مع وجودها وقد كان هذا القول بالسيد المرتضى اشبه وباصوله ان ثبت لكن عدل عنه لما ظن من الاجماع على عدمه مع وجودها
وثابها عكسه هو انه لا توارث فيه من الجانبين سواء شرط في العقد الموارث او عدمه او لم يشترط شيئا من هذا الى هذا القول ذهب
جماعة منهم ابو الصلاح الحلبي وابن اوديس والعلامة في احد قوله وولد من غير الدين والمحقق الشيخ على وجههم التمسك بالاصل فان
الارث حكم شرعي فيوقف ثبوته على توظيف الشئ ومطلو الزوجية لا يقتضي استحقاق الارث من الزوجان من ثمة ثمة ومن لا
يرث كالذميمة ولما رواه سعيد بن يسار عن الصادق قال سئل عن الرجل يزوج المرأة ولم يشترط الميراث قال ليس بينهما ميراث
اشترط اول شرط وهو نص في الباب وقريب منها رواية جميل بن صالح عن عبد الله بن عمرو قال سئل ابا عبد الله عن الميراث فقلت
ما حدتها قال من حدوها ان لا يرث لانه لا يرث من ميراث من مقتضى الميراث فوجب ان لا يثبت بها توارث قطعا مع عدم
اشترط او مع عدم فواضح وامامنا اشترط الارث فلا يشترط في مقتضى العقد على ما دل عليه الحديث فوجب ان يكون باطلا وان الشرط
لغير وارث محال اذ سيقف الارث شرعية لا جعلية ولان الزيادة هنا على النص نسخ لان الله تعالى عيّن في وراثة اب الفرض من غير معلوم
النسبة الى كل النكحة وكيفية ثمة غيرهم فلماذا انقص خبر الواحد لم نسخ القرآن بخبر الواحد وهو غير جائز هذا الاقصى حججهم
الاطراف وفيه نظر قولهم الاصل يقتضي عدمه قلنا قد ارتفع الاصل بآية ارث الزوجان كانت داخلها بما ياتي من الاخبار ان لم
تكن وبانكم قد ادخلتموها في عموم الارواح في الاحكام الماضية الا ما اخرجه الدليل الخاص فوظيف الشئ حاصل على هذا قوله مطلق
الزوجية لا يقتضي الاستحقاق قلنا بل يقتضي الاستحقاق المانع وجود واحد الموانع وهو محصورة ويكون هذا منها غير المنزاع و
العام اذا خص بغير الكافر والعائلة ونحوها كان جهة في الباقي واما رواية سعيد بن يسار في وجودها في الباب ليل اوله
طريقها البرية مطلق وهو مشرئ به من ثمة محمد بن خالد واخوه الحسن ابنه احمد والكل ثقات على قول الشيخ ابو جعفر الطوسي ولكن
الخاص ضعف جدا وقال ابن الغضائري حديثه يعرفه ويكرهه ويرى عن اصفاء ويعتمد المرسل واذا انفرد المرح والمقدّم
فالجرح مقدم وظاهره ان الخاص في انضبط الجماعة واعرفهم بحال الرجال واما ابنه احمد فقد طعن عليه كاطعن على ابيه من قبل وقال
ابن الغضائري كان لا يبالى عن احمد ونفاه احمد بن محمد بن عيسى عن قم لذلك لغیره وبالحمد فخال هذا النسب المشرئ مضطربا
فدخل روايته في الصحيح لافي معناه والشيخ في كان الاخبار حمله على ما اذا اشترط نفي الميراث او لم يشترط فانها لا يرث بل مع الشرط
بعينه وبين ما ياتي من الاخبار الدالة على ثبوت الشرط ولا يخفى انه خلاف الظاهر الا انه لطيف بالجمع خبر من المراجحة البعض
كيف كان فليس نصا كاقبل بل ظاهره او اقراره ابنه عبد الله بن عمرو في مجهولة السند بسببه وان كان باقي طريقها واضحا فلا
تصلح حجة في مقابلة عموم القرآن ويمكن حملها على جملة الاطلاق من الشرط جمعا كاستيانا واما ما نفاة شرط الميراث في مقتضى
العقد فهو حسن ان لم يدل دليل شرعي على جواز فلا يكون منافيًا وسننظر فيه ومنه يظهر الجواب عن قولهم ان الشرط لغیر وارث محال
فانه انما يكون محالا شرعا حيث لا يدل دليل على صحته قوله ان الزيادة فيه منع كون الزيادة نسخا وقد حقق في الاصول سلبا لكن منع
استحالة النسخ بخبر الواحد وقد حقق في الاصول سلبا لكن منع الزيادة على النص على تقديره لان جملة المصنوع من الزوجة فان
قبل بالارث مطر فواضح وان قيل مع الشرط فيكون العقد المذكور من موانع الارث المانع الشرط فيرجع الى عموم الآية والرواية و
ثالثها ان اصل العقد لا يقتضي التوارث بل اشترطه فاذا شرط ثبت بغير الشرط اما عدم اقتضائه الارث فلا دلالة الشائقة و
اما ثبوت مع الشرط فلعلم المسلمون عند شروطهم ونحوه صحيح محمد بن مسلم عن الصادق في حديث اخر فان اشترط الميراث فما على شرطها
وحسنه احمد بن محمد بن عيسى عن الرضا قال يزوج الميراث نكاح بميراث ونكاح بغير ميراث ان اشترط الميراث كان وان لم يشترط
تكره في هذا الحديث كاد على ثبوت الارث فيه مع شرطه على نفسه بدونه فهو نكاح بغير ميراث وان اشترط الميراث كان وان لم يشترط
الثقات ابراهيم بن هاشم القمي هو جليل القدر وكثير العلم والرواية ولكن لم ينصوا على توثيقه مع المدح المحسنة وبهذا بنى الجنبين
يجاب عن ادلة الفريقين الاولين لدلالة ما على كون اشترط الميراث سائغا لا ما يثبت به وعلى ان اصل الزوجية لا يقتضيه فيكون
الآية مخصوصة بها كما خصت في الزوجية الذميمة برؤية ان الكافر لا يرث السلم ويظهر ان سبب الارث مع اشترطها فثبت ثابته
بوضع الشارع وان كانت متوقفة على امر من قبل الوارث كالواسم الكافر وكذا يظهر جواب ما قيل انه لا يقتضي التوارث هنا
الا لزوجية ولا يقتضي ميراث الزوجية الا لآية فان اردت هذه في الزوجية في الآية ورثت وان لم يشترط ثبوته وبطل شرط

قوله القسم الثاني في نكاح الامة وهو اما بالملك والعقد قوله لا يجوز للعبد ولا لامة ان يعقد الا قسمها نكاحا الا بان الملك
عقد احدهما من غير ان وقف على اجازة المالك قيل بل يكون اجازة المالك كالعقد المستأنف وقيل سطر فيها وتلغى الاجازة و
فيه قول رابع مضمونه اختصاص الاجازة بعقد العبد دون الامة والاولى اظهر

ثم وبجاء اموالهم بين فاعلته اربعة اشهر وعشر الحديث وذهب جماعة منهم المعين والمرضى الى ان عدتها شهران وخمسة ايام استنادا الى رواية
عبد الله بن علي بن ابي شعبة الحلبي عن ابيه عن رجل عن ابي عبد الله قال سئلته عن رجل تزوج امرته متعة ثم مات عنها ما عدتها فان
خمسة وستون يوما ولا منها كرامة في الحياة فكذا في الموت وفيان الخبر سهل وفي طبرقة على ابن الحسين الطاطري وهو ضعيف و
مسنا وانها لامة مطلقا لا دليل عليه وقول المصنف على الاصح راجع الى الحكم باعتبار ما اربعة اشهر وعشر ايام بعد الاجلين منفرغ عليه لان
من اعترض ذلك يجعل عدته الحامل الاكثر منه ومن وضع الحمل ومن اعترضه نصفها جعل بعد الاجلين منها ومن الوضع فالتراع انما هو في عدة
الحامل ويتفرغ عليه عدة الحامل الثاني ان تكون امة وقد قطع المصنف بان عدتها منه شهران وخمسة ايام نصف عدة الحرة على تقدير كونهما
حائلا وهو مذهب الاكثر للاخبار الكثيرة الدالة على ان هذه الامة من وفاة زوجها هذا القدر من غير فرق بين الدوام والمتعة منها صحيح
بن مسلم عن ابي عبد الله قال الامة اذا توفي عنها زوجها فعدتها شهران وخمسة ايام وشهرها صحيح للحجة وفي معناها كبرية على حمل الشيخ رواية
ابن ابي شعبة السابقة تخصر المرتبة بالامة لما سبقتها في العدة ولا بأس به وذهب جماعة من الاصحاب منهم ابن ادريس والعلامة في الملح الى ان
عدة الامة في الوفاة كعدة الحرة مطم وفي صحة ذرارة السابقة ما يدل عليه وبشكل يعارضها بهذه الاخبار الكثيرة وبما كانت اصح سنداً
وان مشاركتها في وصف الصحة ومع ذلك ففيها اشكال اخر وهو تضمنها ان عدة الامة في الدوام كالحرة ولا قابلية وكما في
الدوام على النصف يقتضي اولونته في المتعة لان عدتها اضعف في كثير من افرادها واصل نكاحها اضعف فلا يناسبها ان تكون
اقوى هنا وان كان العلم بها احوط ولو كانت الامة حائلا اعتدت باعد الاجلين من المدة المذكورة ووضع الحمل ولم يثبت عليه
المصنف انك لا تعلم ما ذكره في الحرة اما اذا كانت الاشهر بعد فظاهر الخديعة بها في الامة والرواية واما اذا كان الوضع ابعدا
الخروج من العدة مع بقاء الحمل لانه اثر ما الميت الذي يقصد بالعدة ان الله ولعمري قوله تم واذا كانت الاحمال اجلس ان يضعف
فلا بد من مراعاة العامين وذلك باعد الاجلين وسببنا فيه من حيث يتحقق قوله القسم المراد بالنكاح هنا الوطى والعقد وان
كان حقيقته في العقد وقرينة الجواز ان وطئها بالملك لا يدخل في العقد ووجه التصريح بالامر من المنع من تجاوزها في قوله تم الا على
ازواجهم او ما ملكت ايهاهم فلو لا الاحتشاش في سياق الفقه في العقد والنكاح بالتحليل مرجع الى احدهما اذا الاطراف تملك
فدخل في الملك وقيل انه عقد فيدخل فيه قوله لا يجوز قد تقدم الكلام في ان عقد النكاح مطم اذا وقع فضولا هل يكون باطلا
او موقفا على الاجازة فن قال بطلانه ثم ابطله هناك من قال بوقوعه موقفا خلتها فانه من موقوفة هذه ايضا على اجازة
السيد فان اجازة السيد صحيح والباطل وهذا هو الذي اختاره المصنف والاكثر هو الاقوى قد تقدم ما يدل عليه ويدل عليه صحيح
حسنه ذرارة عن الباقر قال سئلته عن مملوك تزوج بغير اذن سيده قال ذلك الى السيدان شاءوا اجازة وان شاء فرق بينهما والموثوق
اجازة المالك كالعقد المستأنف للشيخ في برة فانه قال من عقد على امرت بغير اذن مولاه كان العقد باطلا فان رضى المولى بذلك
العقد كان رضاه به كالعقد المستأنف يستباح به الفرج وقد اختلف في ثبوت كلامه حيث ان ظاهر الشافعي حكمه بطلان العقد
ثم لاكتفاء به عنه بالاجازة وجعلها بمنزلة النكاح كالعقد والعلامة في الملح تزل كلامه على ان المراد بكونه باطلا ان يؤول الى البطلان لان
ما يقع باطلا في نفسه لا يصح باجازه المولى على هذا فيكون قوله لا يجوز في الاول وقرينة تأويل المصنف في ذلك في نكاحها بغير علم
الا فانه الملك البضع لا يصح سقوطه اصلا فاذا اجاز المولى للعقد ملك البضع قال المصنف وربما تتبع الشيخ رواية الوليد بن جبر عن
العم ان كان الذي تزوجها من غير اذن مولاه فان النكاح فاسد لما احتجنا على ان اجازة المولى للعقد البضع ما فيه في النكاح صحيح
الامر من ذلك هذا التبريل يطابق جعله في الكتاب القول مغاير القول بوقوعه على الاجازة ومنهم من اولى كلام الشيخ بانه امر هو
ان العقد يكون باطلا بدون الاذن كما ذكره ولا لكن الاجازة تقوم مقام التحليل فيكون الرضا عبارة عن التحليل ومن من فرضاها في
الامة لان العدة لا ياتي فيه ذلك فيه نظر لان التحليل منحصر في عبادات ولغير الرضا منها فليس يتحليل ولا عقد لامة حكم سلطان والاولى
تبريل كلام الشيخ على المعنى الاول وجعلها نقولا واحدا لان إطلاق البطلان على الموقوف شائع كثير وهو مشهور من حيث اشتركتها في عدم ثبوت
الاثر وبوبله مع ذلك ان المصنف جعل القول المذكور شاهدا للعقد والامة مع ان الشيخ فرضه في اللغة وتخصيصها لا يحسن الا على التاويل
الاخير القول بالبطلان فيها ابن ادريس حكمه بغير نكاح المصنف في غير المملوك محجبا بالنهاي المقتضى للفناء وقد عرفت فساد كنيته وجر عليه
منع من كنيته واما الاحتجاج له بما روى عن النبي ايا مملوك تزوج بغير اذن مولاه فنكاحه باطل فلا يناسب اصل ابن ادريس لان طبرقة على في
هو لا يكفي به لو كان خالصا والقول بالفرق بين نكاح العبد والامة بغير اذن المولى فيقف الاول وبطلان الثاني لان بحر وسند
على البطلان ما تقدم وعلى الصحة في العبد رواية ذرارة السابقة النصية وقوف تزوج المملوك على الاجازة سيده وهو مطم
في الذكر وفي اخره لا يزيد ايضا حلا لامة قال قلت له اصحابك ان الله ان الحكم بن عتيبة وابراهيم الخليل واصحابها يقولون ان اصل النكاح
فاسد فلا تحل اجازة السيد له فقال ابو جعفر انه لم يسمع الله انما يحس سيده فاذا اجازة فانه جاز وزيد قيل بان المملوك شامل
للكبر والاشي فيفيد الحكمين وقد ورد النصيح بحكم العبد في رواية ذرارة ابيه عنه قال سئلته عن رجل تزوج عتبة بغير اذن

قوله ولو اذن المولى جمع عليه مهر مملوكه ونفقة زوجته وله مهر امرته قوله وكذا لو كان كل واحد منهما مالا لك واكثر فاذن بعضه
لم يضر الا بجزءه والباقيين او اجازتهم بعد العقد على الاشبه قوله اذا كان الابوان رفا كان الولد كك فان كان المالك واحدا
كان الولد له وان كان اثنين كان الولد بينهما نصفين ولو اشترط احدهما او زيادة عن نصيبه لم يضر الشرط قوله ولو كان احد الزوجين
حر المولى الولد به سواء كان الحر هو الاب والام الا ان يشترط المولى بق الولد فان شرط لزوج الشرط على قول مشهور وقوله اذا تزوج
فدخل بها ثم اطلع على ذلك مولاه فان ذلك المولاه انشاء فرق بينهما وان اجازت كالحاكم قوله ولو اذن قد تقدم الخلاف في مهر زوجة
المملوك ونفقة امه على المولى وفي كسب العبد وبيان الخلفاء في ذلك وانما اعاد من سبب الباب اما كون الامة مولاهما فلا يضرهما
ومناهما مملوكه فيكون المهر الذي هو عوضه كذلك قوله وكذا لا فرق في توقف كساح المملوك على اذن مالكه بين كونه متهدا او متعذرا
لتحقيق المالة لكل واحد وقبح التصرف في مال الغير بغير اذنه عقلا وشرا والعقل بوقوع النكاح موقوف على اذن جميع الملاك او باطلا
كالقول في المالك المتحد وكذا القول في المهر والنفقة وبوقوع كل واحد بمفردها ما يخصه من الملك قوله اذا كان لا خلاف فان الولد
اذا كان ابواه رقيقين يكون رقيقا اذ لا وجه لحرته وانما هو تابع لهما فان كان المالك واحدا لولد له وان كان واحدا منها المالك
فالولد بينهما فان كان له ثمة ملكها لامة لهما على الاخر بخلاف باقي الحيوانات فان الولد للمالك الام وفرقوا بينهما بالانثى
مقصود في الامهات وهو تابع لهما في خلاف غيرهن من الحيوانات فان السببية غير معتبرة والنوع السببية فيه لا من باب الخصاصة وفي
الفرق خفاء ان لم يكن هناك اجماع ان ابا صلاح ذهب الى ان يمتنع الام كغيره من الحيوانات ولو شرط احد الموليين انفرادا عن نصيبه
صح الشرط ولم يعم المسلمون عند شرطهم قوله ولو كان اذا كان احد الابوين حرا والاخر مملوكا فالمشهور بين الاصحاب كون الولد
حرا مطلقا للاخبار الكثيرة الدالة عليه منها حسنة ابن عمر عن ابي عبد الله في العبد يكون تحت الحجر قال ولا حرا وان اغتفر
المولود تحت يديه وفي حسنة اخرى لابن عمر عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله قال سئل عن الرجل يتزوج بامته قوم الولد ماليك
او حرا قال اذا كان احد ابويه حرا فالولد حرا وفي رواية اخرى عن جميل بن دراج في طهرتها الحكم بن مسكين عن ابي عبد الله قال
اذا تزوج العبد حرة فولد حرا واذا تزوج الحرة امه فولد امه او غير ذلك من الاخبار الا ان اجودها طريقا ما تقدم وخالف
في الحكم ابن الجبيل فجعل الولد رقبا للمملوك من ابويه الامع اشتراط حرية لانه ثمة مملوكه فمتبعة وان حق الادى يعلب اذا اجتمع مع
حق الله ثم ولو راية الى بصير قال وان رجلا دبر جارية ثم تزوجها من رجل فولد لها منه مدبرين كما لو ان رجلا
انقوما فترجح اليهم ماوكم كان ولد لهم ماليك ورواية الحسن بن زياد قال قلت لامة كان مولاهما يقع عليهما ثم بدله فزجها ما
منزلة ولدها قال منزلتها الا ان يشترط زوجها واجب بضعه الراويين وقطعهما فيقصران عن مقاومة الروايات الكثيرة الدالة على
تبعيته الولد للحرة منع تقديم حق الادى هنا لان الحرية اقوى ومن ثم ينفى الحق على التخليق السابقة وكان الاصل في الاذن الحرية يخرج
منها اخرجه الدليل فحق ما سواه هذا كله مع الاطلا فاما اذا شرط الحرية فلا اشكال في تحققها واذا شرط الرقبة فالمشهور
بين الاصحاب صحة الشرط العموم قوله ثم او فوا بالعقد وقوله المملوك عند شرطهم والرواية في بصير السابعة فان الشيخ تركها
على الشرط وموردها وان كان مخصوصا بالامة لانه لا يابى بالفرق والمصلحة نسب القول الى الشبهة ايضا فابضعف مستنده وهو
كان فان عموم الاخبار السابقة يقتضي محل النزاع ووجه عمومها من حيث انها حكايته احوال لم يستفصل فيها فيتم ورواية ابن بصير
معانها من ضعف السند والقطع لا ذلك على مطلوبهم وانما حملها الشيخ على غير ظاهرها الثلاث في الاخبار السابقة وما عموم الامة
والخير فشرط يكون الشرط مشروعا والخبرة امر يتحقق بجعل الله ثم ومن ثم كان حرا بدون الشرط فلا مدخل للشرط في تغييرها كما لو شرط
رقبة له الحرة لان الولد ليس ملكا للحرة بل هو رقيقه وانما الحرة رقيقه لله ثم ومن ثم لم يخل اشتراط رقبته حرا الاصل فلا يضر
اشترط الرقبة وبذلك يكون مستثنى من العموم وهذا هو الاقوى وان كان المشهور خلافه ثم على تقدير فساد الشرط ينبغي ان يتبعه
فساد العقد لعدم وقوع التراضي بدونه وبجملته صحة العقد مع فساد الشرط وقد تقدم له نظائر وينبغي على ذلك ما لو وطئها هذا
واولدها فان صححنا العقد فالولد حر وكذا ان قلنا بقساده وكان جاهلا بالفساد ولو كان عالما فهو زان والولد رقبة لامة
لا بسبب الشرط وان قلنا بصحة الشرط لم يمسقط بالانقطاع وانما يعود الى الحرية بسبب جديد كملك الاب له ونحوه واعلم ان الروايات
المذكورة رواها الشيخ في باب مقطوعة بضع العلماء على ذلك فوصفوها بالقطع سواء عملوا بها ام لا مع ان في الاستبصار اوصالها الى
ابو عبد الله فخرج بذلك لكن لم يخرج به عن الاضطراب من حيث ان الراوي احد رقيقها ضعف السند فان في طريقها ابا سعيد
وهو مجروح او مشترك في الشهادة والضعيف قوله اذا تزوج اذا تزوج الحر من غير اذن مالكها ثم وطئها قبل الرضا فلا ينجح اما ان يكونا
عالمين بالحرية او جاهلين او بالتفريق فالصور اربع الاولى ان يكونا عالمين بالحرية فالتزويج باطلا في جميعها لانهما يجب حالهما في
ثبوت المهر للمولى قوله لان احدهما وبقطع الصلة عندها لانها زانية ولا مهر لامة لقوله لا مهر لاني وهو نكاح في سياق النفي في موضع
النزاع واللام هنا للاختصاص الدال على مطلق المقابلة مثلها في قولك اجرة للدار ولا للدارية ولا للعبد ونحو ذلك فيمثل الملك
والاستحقاق وان البضع ولا يثبت لمنافته عوض بعقد او شبهه او اكملها فخرج عن كونها نكاحا والملك ثبوت المهر للمولى لان البضع
ملكه فلا يؤثر عليها ورضاها في سقوط حقه والخبر مع تسليم لا يثبت محل النزاع من وجهين احدهما ان المهر يخص بالحرمة فلا يربط
لبعض بضع الامة من الاجازات بل يطلق عليه اسم العقر او العسر او نصفه ونحو ذلك ومن ثم يطلق على الشبهة اسم المهرية بمعنى مهره
وسميا عن شرط قوله وزوجه بنت ميسرة فدخل عليه بنتا والثاني من جهة اللام فان النفي انما هو ملك البغي للمهر او حتما واختصا

فالمولاهما وان
كان الزوج جاهلا
او كان هناك شبهة
فلا حد ووجب المهر
وكان الولد حرا
لكن يلزم قيمته للمولى
الامة يوم سقط
حياتها

قوله وكذا الوعد عليها الدعواها الحرة لزمه المهر وقيل عشرين قيمتها ان كانت بكر ونصف العشر ان كانت ثيب وهو المهر
ولو كان دفع البها مبرا استعما ما وجد منه كان ولد هامة زفا وعلى الزوج ان يفكهم بالقيمة بلزم المولى دفعهم اليه ان لم يكن
له مال سعي في قيمتهم متن

اواضاضها والنسبة متينة عن الامه لان المختص بها هو المولى واستحقاقه له او ملكه واضح وعلى تقدير استعها لها في مطلق المهر
فمعاها مشترك والمشاركة لا يحمل على احد معاينه بدون القرينة وهو متينة ان لم يكن الاستحقاق او الملك باظهر بقية المهر
المتعين للحرة وهذا القول متجه الا انه يتوقف على اثبات كون البضع مضمونا على هذا الوجه فان ما ليسه ليس على نيج الا هو الالصرف
ليكون مطلق الاشفاق به موجبا للعوض وانما يستحق العوض به على وجه مخصوص فانه لو قبل احد ملوكه الغير فاستمع بها باذن
المولى لم يكن له عوض بخلاف ما لو استخذها والفرص عدم نقصانها بسببه والثابت على الرأى العقوبة الدينية والاخرية
وما سواه يحتاج الى دليل وهو حاصل مع العقد او الشبهة نعم لو كانت بكر الزمة او البكر لانها جانية فلا تدخل في المهر هنا
وان دخلت فيه على بعض الوجوه وربما احتل كونه مهر لان الله جعله مباحا للمولى في خلاف السابق والاصح الاول لان
الجانية على المال المملوك الموجبة لنقص المائبة مضمونة بغير اشكال بخلاف المهر واما الولد الناشئ من ذلك فانه يكون رقابا لولا
بغير اشكال كافي كل ولد يحدث للامه عن زنا الثانية ان يكونا جاهلين بالتحريم اما بان لم يعلم التحريم الزوج بغير ان ذلك لا
او يعلمه ولكن حدثت لهما شبهة او حث ذلك كان وجدا على فراشه فظنها زوجة وامنه وان كان قد عقد عليها الا كما
بحر العقد اثر له وظن في انه مولاها ونحو ذلك ولا حد على احد ما للشبهة المذكورة له وعليه المهر هنا قطعاً وهو غير مستحق
او مهر المثل قولان تقدم مثلهما في باب الرضاع وغيره ويظهر من المتن انه السمي لانه العوض الذي تراضيا عليه بالعقد فهو صحيح
ظاهر بسبب الشبهة وفيه نظر لفساد العقد في نفس الامر ولا اثر لظهور صحة الامر بخلافه فيثبت مهر المثل أقوى فيه قول ثالث
انه العوض افضله وسما وانما يذكر كرامة هنا ضرر له على مورد الضرر انه لم يرد الا في مدعية العوض وانما زوجها الحرة ان يولد
كان حراً تابعاً لابيها ولكن على الاب قيمته للمولى لانه مملوك وتعتبر العيبة يوم سقوطه حاله وقت الحملولة وافراده باليقين
والحكم عليه بالمالية لو كان زفا ولو سقط ميتا فلا شيء له لانه لا قيمة له في حال كونه جيناً لا ينفرد باليقين الثالث ان يكون
الزوجه جاهلاً والامه عالمة والحكم في سقوط الحد ولحق الولد به وجوب القيمة كالتابعة وكذا في وجوب المهر على ما اطلقه المصنف
لجاء بناء على انه وحي مخبر من قبله من حيث الشبهة فيثبت عوضه وظاهره بل صح بعضهم عدم الفرق بين علمها وجاهلها في
ذلك هنا ولا يخفى عن اشكاله انها مع العلم في فينبغي في خلاف السابق لكن لم يوفقوه هنا لراية عكس بان يكون المهر الجاهلة
خاصة فالحكم عليه وينبغي عنه الولد لانه عامر له المهر لولاها والولد زفا وهذا كله اذا لم يخرج المولى العقد فان
اجاره قبل الوطى فوضح وان كان بعد نكاحه على ان الاجارة هل هي كاشفة عن صحة العقد من جهته ام معتق له من جهتها فعلى الاول
وهو الأقوى يلحق به الولد وان كان عالماً بما حال الوطى بالتحريم وبسقوط منه الحد وان كان قد طلق محرماً حاله وبلزمه المهر كذا
كونها زوجة حال الوطى وانما دمه على الحر بوجوب المهر على الحد وعلى الثاني يبقى الأحكام السابقة باسرها لانها حين الوطى لم تكن
زوجاً ظاهرة ولا في نفس الامر وانما كان قد حصل جزء السبب المسح ولا يتم الا بعد الوطى فكان كالولد بكرهناك عهداً بقوله
وكذا ما تقدم حكمه بالانزاح الحد لانه من غير ان ندعى هي الحرة وهذه حكم ما ولد عنها وانما جعلها مستلثة مع اتخاذها في
الحكم عنده لوقوع الخلاف في هذه الصورة بخلافها وتحققها ان الامه اذا ادعت الحرة فقد عليها الحر النكاح وان كان
عالمًا بفساد دعوىها بالخبر فحكمه بصورة الاولى من المسئلة السابقة وان كان جاهلاً بالحال اما لدعوىها انها حرة الاصل وهو
لا يعلم بالحال فينبغي على الظاهر ان علمه بكونها مملوكه ولكن ظن له قرين كثير ثم انظر بصدقه فقوم المحل بذلك او تميم بحج دعوا
وبالحكمة حصل له شبهة جواز نكاحها على ذلك الحال فالحكم كالمهر من عدم الحد ولزوم المهر لانه عوض عن الوطى المحرم واذ هو ليس
بزنا ولا ملك بين هكذا الطلاق الجميع بل ادعى عليه بعضهم اطاع المسلمين ولم يفرقوا بين كونها عاتمة بالتحريم وجاهلة ولو قبل
بعد لزوم المهر على تقدير علمها كالسابق يمكن لوجود العلة وهي كونها بنياً وقد دمه على المهر مع فساد في نفس الامر وعموم
نعم المهر في الخبر على القول بوجوب ثبوت لكن الامر في الاتفاق كالمري ثم في تقديره اقول احدها ان السمي لانه عقد صحيح فيضر
فيه احد العوضين فيجوز الاخر وعروض الفسخ لا يوجب فساد من اصله وهو ظاهر اختيار المصنف والاكثر فيه نظراً لانه واقع بغير كون
السيد ولا اثر لصحة ظاهر الثاني في فساد دعوى كون الفسخ لا يفسد من اصله غير سديده والثاني انه مهر المثل الذي
الشيخ في طه وعقد خرافة الدين من ابن حزمه كان نقل الاول عن القاضي ابن الرامح ورواهما الشهيد في شرح الارشاد وحكم بانها قائلان
بالثالث وجه هذا القول قد اشارنا اليه سابقاً من انها ملك الغير والنكاح موقوف على رضاه فثبت لم يرض بطل من اصله فكان
انما كالفاسد قد حصل الوطى المحرم بسبب الجهل فوجب مهر المثل وهو واضح هذا المولى والا فاستحي وان كان الوطى قبل الاجارة فعلى
القول الاصح من انها كاشفة والثالث وجوب عشرين قيمتها ان كانت بكر ونصفه ان كانت ثيباً وهو مخدأ الشيخ في بعض المقاض
وابن حزمه وعندهما الوليد بن صبيح عن عبد الله في رجل تزوجها امرأته حر فوجدها امه ولسن نفسها قال ان كان الذ
من وجهها آياه من غير مواليها فالكاح فاسد قلت كيف يصنع بالمهر الذي اخذت منه قال ان وجدها اعطاها شيئاً فلما اخذها ان

قوله فان السعي قبل حجب ان يفد بهم الامام قبل نعم تعويلا على رواية فيها ضعف وقيل لا يحجب لان القيمة لازمة للاب لا
سبب الجملونة ولو قبل بوجوب الفدية على الامام فمن اي شيء يفد بهم قيل من سهم الرقاب ففهم من اطلق قوله اذا زوج عبده
امنه هل يحجب ان يعطيه المولى شيئا من قبل نعم والاستحباب اشبه به

لنجد شيئا فلا ثمن له عليها وان كان زوجها اياه ولي لها ارفع على ولها بما اخذت منه ولو لمها عليه عشر قيمتها ان كانت بكرا
وان كانت غير بكر فضعف عشر قيمتها بما استحل من فرجها قلت فان جئت منه بولد قال ولا دهامنه احر اذا كان النكاح بغير اذن
المولى وينبغي ان يكون العمل بها الصحا ويراها حلت ما اذا طابوا العشرة ونصفه له المثل وهو بعيد ومن الجواز اخصاص الآية بهذا
الحكم وجعل المثل للحره او للامة ايضا في غير موضع النقص قول المصنف بعد ذلك ولو كان دفع اليها ما لا يستعاد ما وجد منه الخ
هذا القول لانه مذکور مع رويته ومع ذلك يجري على خيار المصنف بل على الاقول كلها لان جعلنا الواجب من المثل والعشر
او نصفه فوالمالك لا يتعين الا بقضه فادفعه اليها لم يتعين لانه من ثلث الدين لا يتعين الا بقض المالك او وكيله فيكون
ما يقبله على ملكه فلا استعادة ما يجد منه ويتبعها بما تلف بعد عنها واما على القول بلزوم المسمى وكان المدفوع هو المسمى او
بعضه فهو مضمون على الدافع الى ان يصل الى السيد او وكيله فان تلف قبل ذلك غرم للسيد بدله ويتبعها بالتالف كذلك
انما جعلنا هذا الحكم من ثمة القول بوجوب العشر ونصفه خاصة مع جريانها على الجميع لان ما بعد من الاحكام مخصوص بهذا القول
فلا يلزم لهم توسط حكم معاصر لم يمت احكام الباقية وهي قوله وكان ولا دهامنه وقا وهذا مذهب الشيخ واتباعه واقا المصنف تقدم
حكمه بان الولد مع البينة الجارية على الاب يكون حر وان لم يمت القيمة وهذا من المفروض اشباه الحال عليه ومن ثم لم يمت به
وقد صرح بكونه حر في الرواية السابقة التي هي مستند الشيخ على وجوب العشر ونصفه لكن في هذا الحكم مخيرة الولد وحكم
بكونه رقا وعلى الاب فدية بقيته يوم سقط حيا وعلى المولى دفعه اليه ومع اعساره يستحق في القيمة ومستند ذلك كله رواية
نذرة في الحسن قال قلت لابي عبد الله امه اتيقت من موالها فانت قبلة غير قبيلتها فادعت انها حره فوشب عليها ما رجل نذر فيها
فخلفها مولاها بعد ذلك وقد ولدت اولا فقال ان اقام البينة الزوج على انه نذر فيها على انها حره اعتق ولدها وهذا هو
بائنه وان لم يمت البينة اوجع ظهره واسنق ولده وموئعة سماعة قال سئلت ابا عبد الله عن مملوكة انت قوموا وزعمت انها
حره فزويها رجل منهم واولدها ولد اثم ان مولاها اقام فاقام عندهم البينة انها مملوكة واقروا الجارية بذلك فقال نذخ
ان مولاها وولدها وعلى مولاها ان يدفع ولدها الى ابيه بقيته يوم يصير اليه قلت فان لم يكن له ابيه ما ياخذ ابنته به قال نعم
ايوم في ثمنه حتى يذبح ويأخذ ولده قلت فان ابني لا يبيع في ثمن ابنته قال على الامام ان يعقبيه ولا يملك ولد حر وحمل الشيخ
الرواية الاولى الدالة على ان الولد حر على ما اذا ادى الاب ثمنه او على ما اذا شهد شاهدان انها حره جمع بين الاخبار لكن الرواية
الدالة على حرته اصح سند فالعمل بها اولى ونظير فائدة القولين مع انهما على وجوب دفع القيمة وحرته يدفعها فيما لو
لم يدفعها لفقرا وعجزه فعلى القول بحرية بنفي ثمنه والولد حر وعلى القول الاخر بثبوت دفعها واما الحكم بالاستسقاء
الاب في القيمة فيبقى على روايته سماعة وسندها ضعيف وهو من جملة الذين ولا يجب الاستسقاء فيها بل ينظر الى السبب لعدم
قولهم وان كان ذو عرق فظرة الى ميسرة وهذا اقوى ويمكن حمل الامر بالاستسقاء على الاستحباب قوله فان كان هذا الحديث منقطع على
الشيخ يكون الولد رقا وان اياه يستحق قال الشيخ فان امتنع من السعي فاداه الامام من سهم الرقاب والمستند رواية سماعة السابقة وزاد
الشيخ فاداه من سهم الرقاب ولم يتعترض الرواية لمحل هل هو يث المال والركوة والشيخ نظر الى ان الولد رق وفكر واجب فيدل
في عموم قوله وفي الرقاب وهذا الوجه انكار ابن ادریس فك الامام له من السهم المذكور بناء على الولد فكيف يشتري من سهم
الرقاب وهذا الانكار مصادره لان الشيخ لا يقول بخيرية الولد حتى يرد عليه ذلك نعم قول ابن ادریس جدي بناء على القول بالخيرية
لا يمتدح الطريقة التي ردها على الشيخ والمصنف جعل هذا البحث مستقلا جارا على القولين وجعل عدل في قول الشيخ عدم وجوب حكمه على
الامام لان القيمة دين لازم للاب فلا يجب عليه دفعه كغيره من الديون وهذا القول قوى لضعف مستند الحكم بوجوبه على الامام
اخلفوا في محله فقبل سهم الرقاب كان قلنا ان الشيخ وهو حسن على مذهبه من رقة الولد وقيل من يث المال لانه معد للمصالح
هذا منها وان قلنا يكون الولد حرا لا باس به حيث يكون في يث المال سعة مثل ذلك وهذا هو مراد من اطلق وجوبه على الامام
واعلم ان محل الخلاف في وجوب الفدية على الامام وعدمه هو المسئلة الاخيرة كما هو منطوق الرواية وكلام الشيخ واما غيرها مما يجب
على الاب فيه فك الولد فليس فيه ما يدل على الامام حيث يتعد اخذه من الاب يمكن تمسك الوجوب من حيث التنازع في العلة و
تصر على مودة حكمه في الرواية يكون الولد رقا فخليل من الرقبة منهم اقوى من اعتد حرا وانما وجب على الاب قيمته لان حبس كونه
رقا في وقت من الاوقات بل لا ينعرض ما فانت على المولى من ثناء الامة والطريقة لا معرفته هو تقوم الولد فتكون قيمته دينامن
ديون الاب لا تعلق للامام بها ولا في الركوة وهذا الوجه قد قلنا ما ذكرناه من القول بقضاء الامام له ضعيف المستند وانا لو قلنا
به لكان محله يث المال ان جعلنا الولد حرا وسهم الرقاب ان جعلناه رقا وان الاقوى كونه حرا وقيمته على الاب تؤخذ منه مع
ونظرها مع اعساره قوله اذا زوج ذهب الشخان واتباعهما الى وجوب الاعطاء لمحنة الحيلة قال قلت لابي عبد الله ان الرجل كيف يملك
عبده امه قال يقول انك تحب فلا تفرغها ما شاء من قبله او من قبل مولا له ويغفر طعام اودريم ونحو ذلك رواية الحيلة عن الباقر وذهب

قوله لو بان كان الخيار للعقد فصح ولا خيار ولا لامة قوله اذا شرج العبد بحرة مع العلم بعدم الاذن لم يكن
لها مهر ولا نفقة مع علمها بالحرية وكان اولادها من رفا ولو كانت جاهلة كانوا احرارا ولا تجب عليها قيمتهم وكان مهرها لا لامة
لذمة العبدان دخل جابذ مع به اذا شرج قوله اذا شرج العبد بامة لغير مولا فان اذن المولى بان فالولد لها وكذا الولد باذنا ولو ان

احدهما كان الولد

واذهب المهر والاكثر الى الاستحباب لعدم صراحة الرواية في الوجوب لما فيه من جبر قلبها مع ان مهر المملوكة ملك لولاها فلا وجه لوجوب
لمن ياذن ولو رافا
بانه غير مولا كان
الواجب للمولود على المولى ان لا نفقة له تجب مقابلته شيئا من امواله من تواجب المالية التي لا يتم بقاها الا بها بخلاف المهر الذي هو
الولد للمولى الامة
الصنع وهو ملك للمولى فلا معنى لاستحقاق المولى على نفسه شيئا مقابل ملك اخر له واعلم ان الظاهر من حال هذا المدفوع انه
قوله لو تزوج امه
ليس على جهة مهر بل بحرية المولى ولا نفقة له ولا خيار له مع الدخول ولا بغير زوج فلا فرق على القول بوجوب
بين شريكين ثم
او استحبابه بين القول بكون تزوج المولى عبده بامنه عقدا او باذنه من ثم اطلاق المهر وغيره القول بالوجوب والاستحباب وربما
اشترى حصة احد
قل ان خصوص القول بكونه عقد ليكون ذلك ماعا على القول بالا باذنه فلا وجه للوجوب اطلاقا لنص الفقهاء بل هذا
بطا العقد وحرم
التفصيل والحكمة متفقة على التفريقين قوله الا ان اما بشئ الوارث فلانه ملكه فامره بيده لا ان ذلك ثابت في كل من يتلف
عليه وطهرها ولو
الملك وان لم يكن وانما هذا اولى لقيام مقام الميراث الذي كان امره بيده واما انشاء الخيار لامة فلعدم المقتضى له قوله اذا
امضى الشرط الاخر
ترجع هذه المسئلة على المسئلة السابقة الثالثة وكان ابنها عنها بها من غير تحلل الرابعة او فحقها للقبالة وحاصل الحكم فيها ان العبد
اذا شرج بحرة من دون اذن مولا فاما ان تكون عالة بانه رق او لا وعلى تقدير علمها برقيقه اما ان تعلم بحريم نكاحه والحال
لهذا ام لا فان علمت بحريم فلا مهر ولا نفقة لتضييعها حقها العلم بالحالة فكانت بغيرها وليشدها مع موافقة للاصول
الشرعية رواية السكوني عن عبد الله قال قال رسول الله اما امرة زوجت نفسها عبد اغبر اذن مولايه فقد اباحت فرجها
ولا صدق لها ولم يذكر وانما ان عليا الحد مع العلم بمكالكه على الفواعل المفردة من وجوبه على الزاني العالم وهو صادق عليها
ومجرد العقد لا يبعد شدة عند نافع العلم بقاؤه فضعف عقلاها لا بوجوب اجرائها من الفواعل الكلية مع دخولها في التكليف وربما قيل
لا حد عليها وحل كلامهم على ظاهر من عدم الوجوب من حيث ان هذا العقد فضولي موقوف على الامتداع فلا يبعد عنه شبهة بالنسبة
الى المنة الضعيف عقلا دون الرجل وبضعف ياذن ذلك فادنى عقد الفضولي على المولى عليه اذ علمت بالحريم دونه ويمكن الاستئناس
به بظاهر سنن زرارة عن الباقر قال سئل عن مملوك تزوج بغير اذنه سيده فقال ان سيده ان شاء اجاز وان شاء فرق بينهما
او قوله في حديث انه لم يعص الله ما اعصى سيده فاذا اجاز له فهو له حلال وفي رواية اخرى عن زرارة عنه ثم قال سئل عن رجل
تزوج عبدا بغير اذنه فدخل بها ثم اطاع على ذلك مولاها ان شاء فرق بينهما وان شاء اجاز فكلها الى قوله فقد لا في جعفر
ان اصل النكاح كان عاصيا في ابو جعفر انما اني شيئا حلالا ولا ليس بعاصي الله انما يحصى سيده ليس ذلك كائنان ما حرم الله عليه
نكاح في عبده واشباهه ولعل هذه المصوب الى الوجبة لعدم ذكر الحد الا ان في مفاومها العوضا الدالة على ثبوت نظر ان
الاولى صريحة والثانية في طريقها موسي بذكر وهو ضعيف ثم ان القول في هذه الحالة فهو مولاها لعدم حقوقها لسيدها
فلا وجه لحرية وهو نساء العبد وفي بعض الروايات دليل عليه ولعل هذا ما يؤيد كونها رتبة محض ولو جعلت الحرية اما بال
او بالحكم والولد لا يذنه حتى بها فينبغي في الحرية لما تقدم من تبعثه لاشرف الطريقين ولا قيمة عليها هذا المولى لانه غاها حقيقة وانما
حكم بالقيمة حيث يقيمها ومما قيل في ان الارب سبب فاعلى بالنسبة الى الولد هو الباشا فلا م قابلا وفي مجمع الباشا
وغيره في الزنا فانما على الباشا ولما منع ان يثبت للسيد على مملوكه مال يمنع استحقا القيمة هذا هو مكلف ظاهر واما
المهر فانه مع الحمل يثبت في ذمة العبد لان المولى اعظم من مملوكه من مهر فيتبع به اذ العتق والمردية المهر المثل على ما مر من الخلاف و
لو اجاز المولى بعد ذلك فلا ريب في كونه المسمى واما النفقة فهي تابعة لصحة العقد بالاجازة فان اشقت اشقت لعدم الزوجية التي
سناطها هنا قوله اذا شرج هذا التفصيل ذكره الاصحاب كك وظاهرهم الاشاق عليه ويظهر من بعضهم انه منصوص لم تقف
عليه والحكم فيه مع اذن المولى بين واضح لانه بما والا يوجب فناسب ان يكون للمولى مع ان ابا الصلاح جعل الولد للمولى الامة
خاصة كغيرها من الحيوانات الا ان يشترط مولا العبد فيكون له بحسب شرطه والشهور ما ذكره المصنف واما مع عدم اذنه فقد
تقدم من الاخبار ما يؤيد بانه ليس كذلك بل الحضر فلذلك الحضر بما لو اذناه واما حقوقه من له ياذن اذا اذن احداهما دون الآخر
فقد علموا بان الاذن للمولود في التزوج مطلق مقدم على فوات الولد منه لانه قد شرج من ليس يرق فينقذ الولد خرا بخلاف من
لياذن فيكون الولد خاصة واما حكم الزنا والحاق الولد بالامة فظاهر لان الزاني لا يلحق به ولد وان شاركه الامة في ذلك الا انه
نامها وان كان اصله محرما وبالمجمل هذه احكام متوقفة على نص او اجماع والا فليبحث فيها بحال قوله لو تزوج اما بطلاق العقد
فلان ملك الجزء يبطل عقده لا يمنع ان يعقد الانسان على امته عقدا وهو يستلزم بطلان الاستدامة ولا يمكن الحكم ببقاء العقد
الجزء الاخر لان العقد لا يتبطل ببعضه ويبقى في بعضه فغيرين بطلانه في الجميع واما تحريم وطهرها فلا يستلزم النص
في مال الغير بغير اذنه المنع عقلا وشرا وحق فلا طريق الى حملها الا بالبشر الجميع اوسع الجميع ثم بعد بدسبب صحيح له ولا يكتفي برضاء
الشريك بالعقد السابق لما ذكرناه من بطلانه وخالف ذلك الشيخ في بيه حيث قال حرمت عليه الا ان يشترى النصف الاخر او يشرى

الخرم

له وطهرها وهو

مقتضى

مقتضى

مقتضى

مقتضى

مقتضى

مقتضى

مقتضى

مقتضى

مقتضى

مقتضى

مقتضى

مقتضى

مقتضى

مقتضى

مقتضى

مقتضى

مقتضى

مقتضى

مقتضى

مقتضى

مقتضى

مقتضى

مقتضى

مقتضى

مقتضى

مقتضى

مالا يضمنها

عنق الامة بعد تزويجها بعد كان لها الخيار باجماع المسلمين والاصل فيه ان تزويجها عايشة في غير ما روي عن رسول الله صاختلف الروايات
في ان زوجها واسمه كان معيث هل كان حرا وعبد والعقد والمنع عليه تحريمها لو كان عبدا وهو ايضا موافق للحكمة لحدوث الكمال
لها وبقاء نفعه بالعبودية المقضى لضررها من حيث ان سيده يمنع عنها المحققة ولا ينفق على ولد ولا ولاية له عليهم ولا نزل منه
الى غير ذلك من الوجبات للضرر واختلفوا في ثبوت الخيار لها اذا كان الزوج حرا فذهب اليه اكثر منهم الشيخ في النهاية والمصنف في المناقب
الى ثبوته ايضا فهو صحيح في الصلح الكتاب عن القم قال يا اميرة اعطيت فامرا بغيرها ان شئت اقامت وان شئت فارقته ورواية
زهد الشحام عنه ثم قال اذا اعطيت الامة وطهرها زوج خبير وان كانت تحت حرا وعبد وقرب منها ورواية محمد بن ادم عن الرضا وذهب
المصنف في هذا الكتاب وقبله الشيخ في طوف الى عدم الخيار لانه لا يزوج العبد فحدث الخيار يحتاج الى دليل وهو منقول في الخبر الماروق
من ان زوج بربره كان عبدا وهو اصل الحكم وجوابه ان الدليل موجود وهو الرواية الصحيحة السابقة الدالة على ما عليه ونصوص
الروايتين الاخريتين شاهد صحيح وان ضعف طريقتهما واما زوج بربره فقد اختلفت الروايات فيه ففي بعضها انه كان عبدا وفي
اخرها انه كان حرا وعلى هذا فلا يثبت له على مطلونها وعلى الاول لا يدل الا من حيث المعنى الخالف وهو ضعيف فكيف مع معارضته للمنطوق
ولو كان مبعضا فاولى بالثبوت وكذا المذهب الكتاب اذا انفرد ذلك فهذا الخيار على الفور ويظهر من الجملة الاتفاق عليه افضلا
في دفع العقد للامم على موضع اليقين والضروة والطرف له لبربره ملكك بضعك فاخاري فان الفاء للعقيب من غير ملة
ويحتمل كونه على النسخ لثبوت الخيار في الجملة لجماعا فيستحب الى ان يثبت الرزبل والفاء افضت ثبوت الخيار من حين الصنع بلا
فصل ونحن نقول به لكنه لا ينافي امتداده ويؤيد ما روي ان معيثا كان يطوف خلفها في سكك المدينة فيضاضها لاختاره وطلب
النكاح ان تشفع له اليه الاشفع له اليها فلم تقبل ولو كان على الفور لبطل جهها بالناحية واستغنى عن الشفاعة واوجب بان ظاهر الحديث
ان الشفاعة كانت بعد فعلها ولذلك روي انه كان يطوف ويسكن في بيته فامره بترك الفسخ بل قال لها لو راجعته فانه ابو ولدك
فكانت يا رسول الله فامرته بامره في لا انما شاف فعلا لاجل ما جرى فيه والظاهر ان المراد من المراجعة تجديد النكاح وفيه نظر لان
ما ذكر عن الرواية ليس صحيحا في وقوع الفسخ وكون ذلك على وجه المراجعة وفي بعض النسخ الرواية تصحح بكون ذلك طلبا للاختيار
فمن ابرز عايشة لكان زوج بربره وبني له معيث كافي انظر اليه يطوف ودانها في سكك المدينة وان دعوه لتسبل على الحديث في روايتها
لخياره فلم يفعل وفي رواية انه قال لبربره ان قربك فلا خيار لك وهو دليل على التراخي في روايات اصحاب النسخ قال لها
اخاري فغيره فاء ورواه عبد الله بن سنان في الصحيح غير والامر لا يقيد الفور وعلى كل حال فلا يخرج عما عليه الاصحاب بغير في المسئلة
مباحث يتم بها احكامها الاول الحكم معلى على عنق مجموع الامة فلو اعطى بعضها فلا خيار لها وقفا فاما حالف الاصل على مورد
وفي رواية بين كون اكثر هو بعض المختارة او بعض الوقية لا شفاء الغرضي فيها ولو كل عتقها تخيرت لوجود المقضى في هذه الحالة
والثاني لو كان الزوج عبدا او قلنا باخضا صاير الحكم به فلم تخير حتى اعطى مع عدم منافاة الفورية كما لو لم يعلم بالمعز حتى اعطى
ففي بقاء خيارها وزوال وجهان اصحهما الاول لثبوت المعنى والاصل في ثبوته بقاءه كما في سائر الحقوق ثم لئلا يمتد الخيار من
سقطانه ووجه السقوط زوال الضرر بحريته وان سبب الخيار على هذا القول مركب من تجدد حرته وبقائه والمركب يرتفع بارتفاع
بعض اجزائه ويضعف تمامية السبب قبل عتقه وكونه شرط في الثبوت فلا يقضى شرطه في البقاء فلو كان صغيرة او مجنونة
ثبت له الخيار عند الكمال وليس للمولى هنا تولى الاختيار له من شرط الشهوة والميل القليل فلا يبعد وقوعه من غيرها واذا اكملت
الخيار على الفور وللزوج الوطى قبل الاختيار لبقاء الزوجية مالم يفسخ وكذا القول في وطئه قبل اختيارها وهي كاملة حيث لا ينافي
الفورية الرابع لا فرق في ثبوت الخيار بين كونه قبل الدخول وبعده ثم ان كان قبله سقط المهر اذا الفسخ جاء من قبلها كما مر ان كان
بعده فهو بحاله لا يستفاد بالدخول سواء كان العنق قبل الدخول وبعده على الاصح لان الفسخ انما يرفع النكاح من حينه وان كان
سبب قبل الدخول وحده فكذا استقر المسمى حيث يستقر باختيارها الزوج او بالدخول قبل الفسخ فهو للسيد لوجوبه بالعقد على
الاصح وكونها حالة العقد ملوكة الخامس لو اخبرنا الفسخ جهلا بالعنق لم يفسد خيارها وكذا مع علمها به وجهل الخيار او الفورية
على الاقوى وكذا لو نبت احداهما وتقبل دعواها الجمل والفسخ مع امكانه في جهلها مع اليقين لان ذلك لا يعرف الا من قبلها و
امالة الجمل مستحبة وروايت بين الجمل باصل الخيار والجمل بفورية وحكم معذها في الاول دون الثاني من حيث ان تدفع
الضرر مع العلم بالخيار ولا شعاره بالرضا حيث اخبرت وجوابه ان النسخ حاز ان يكون الفائدة الزوى ونحوه فيعلم بطلان
الفورية لم يكن النسخ دليلا على الرضا وغاية كونه اعم فلا يدل على الخامس السادس يستلزم الحكم بتخييرها على الاطلاق صورة
واحدة وهو ما اذا كان قد تزوجها بمقدار تلك ماله وقيمتها تلك اخر تركه مالا يقدريتها ثم اعطى في مرضه او اوصى بعقبتها و
العنق قبل الدخول فان تخييرها الفسخ بوجوب سقوط المهر كما مر فلا يبعد العنق في جميعها لانفساخ الفسخ في الجارية ومعذارتها
في بطل العنق فما زاد على الثلث في بطل خيارها لا شرطه بعتن جميعها كما سلف في ثبوتها وهو دور ولا فرق في

قوله والعقد العقد لم يكن له خياره مولاة ولا لزوجته حره كانت او امة لانها رضى عنه بقوله ولو تزوج عبده ايمته ثم اعثوا لامة
او اعثوا ما كان لها الخيار وكذا لو كان المالكين فاعثافه فقه قوله ويجوز ان يجعل عتق الامه صداقا ويثبت عليها بشرط تقديم
لفظ العقد بان يقول تزوجتك واعثفتك وجعلت عتقك مهر لك لانه لو سبق بالعقد لكان الخيار في القبول والامتناع و
قبل لا بشرط لان الكلام المتصل بالجملة الواحدة وهو حسن وقيل يشترط تقديم العتق لان بضع الامه مباح لما لكها فلا يسباح
ذلك بين وقوع الزوج في مرضه وعدمه لان تزويجهما لا يضمن ان لا يبالا كسابا للمهر ثم يشترط وقوع العتق في المرض اذا جعلنا ^{منه} بالعقد مع
المرض من الثلث او كونه بطريق الوضوء كالمثناة ولو كان العتق في حال البعد الدخول كان الخيار بحاله قوله واعثق انما لم يكن له خيار ^{تحقق} لما لك
كالامة لوجود نفس الميث بالخيار هادونه وان تخلص منها بالطلاق بيده او اتمه لانها رضى عنه بقوله ان ترضى به جوا هذا التعليل ^{والاول}
موجود في رواية علي بن حنظل عن ابي عبد الله الى قوله لا فدرجته عبدا ورضيت فهو من صاخر الحق ان ترضى به قوله ^{اشهر} و
لو تزوج وجه الخيار مع تقدم عتقه واضح لانه ح عبد فثبت لها الخيار اجماعا بلا دلة السابقة واما اذا اعثفاد فقه سواء كانا
لمالك واحدا ما لم يكن في ثبوت الخيار ما يفي على تخييرها لو كانت تحت حر لان عتقها دفعه افضى كون الحكم بخيارها اجازته
فلا يتم لها الخيار الا على القول به والمصنف قد نفاه فيما سبق قد شبه العلامة في القواعد على ترتيب الحكم بتخييرها على الخلاف وهو
اجود ما ذكره المصنف من هذا الوجه وفي الخبر وافق على اختصاص التخيير لو كان الزوج عبدا وان ثبت الخيار لها على نقد عتقها
مما كاهنا قوله ويجوز من الفواعل المعلومة ان تزويج الانسان بامته باي مكران باطل الا اذا جعل مهرها عتقها فانه يجوز
علماء اهل البيت فاطمة قال في المح لا تصرف فيه بخلافنا من علمائنا والاصل في ان النكاح اصطفى صفة بنت حتى بن اخطب من ولد
هرون بن عمران في فتح خيبر ثم اعثفها ونزوها وجعل عتقها مهرها بعد ان حاضت حبسه والاحبار من طرق اهل البيت في ذلك
كثيره والى على نكاح الجواز الى غيره خلاف ما يقوله كثير من العامة ان ذلك من خصايصة فرى محمد بن مسلم عن ابي اشر قال بما
رجل شاء ان يعثر جاريته وبشر فيها ويجعل صداقها عتقها فدل وروى حيد داره عن المصنف قال قلت لم رجل قال لجاريته
اعتقك وجعلت عتقك مهر فافها اجاب وروى الحلبي عن ابي عبد الله قال سئل عن الرجل يعثر الامه ويقول عتقك مهر
فما احسن وغير ذلك عن الاخبار وقد اورد المصنف في النكاح على ذلك سؤالات واجاب عنها واحدا منها انه كيف يجوز ان يتزوج جاريته
هي مملوكة البضع بغير الزوج وكيف يتحقق الايجاب القبول ويملكه ثم المهر يجب ان يكون متحققا قبل العقد مع تقديم
العقد الذي هو منه هبة الاكثر لا يكون متحققا ثم يلوح منه الدوران العقد لا يتحقق الا بالمر الذي هو العتق والعتق لا
يتحقق الا بعد القبول واجاب به بانه انما يمنع من العقد على مملوكة بقاء الرقبة وليست باقية هناك لان العتق والعقد متعارفان
ولان كاجاز ان يعقد لغيره عليها لعدم ملك ذلك الغير جاز ان يعقد عليها لنفسه لعدم استقراء ملكه فانها ضربة حره وتبيع وجوب
تحقق المهر قبل العقد ولم لا يجوز ان يكفى بمقارنته للعقد وهو هناك فان المهر العتق وهو يقارن العقد سواء تقدم الزوج
ام تاخر والدور غير لازم لانما منع توقف العقد على المهر وان استقر في العقد عليها في نفسه جاز لها صلاحية الاصداق لغيرها
فلم لا يجوز جعلها او جعل ذلك ملكا من المهر لوسيلنا من افا هذه المسئلة الاصول فنقد ورد النقل السقيض عن اهل البيت
يجوز على وجه لا يمكن رده فوجبه الحصر اليها وبصير اصلها بنفسها كما صار ضرب الدية على العاقلة اصلا اذا نكح ذلك فهدا خلف
الاصحاب في اشتراط تقديم الزوج على العتق وعكسه وجواز كل منها فاشتهر بينهم اشتراط تقديم الزوج هبة اليه الشيخ في ترو
اشاعه وجاعه ومنهم المصنف في النكاح لرواية علي بن جعفر عن اخيه فاسئل عن رجل قال لامة اعثفتك وجعلت مهر عتقك فقال
عتقت وبي بالخيار ان شئت تزوجته وان شئت فان تزوجته فليعطها شيئا وان قال فدرجته جعلت مهر عتقك فان
النكاح باطل لا يعطها شيئا ورواية محمد بن آدم عن الرضا في الرجل يقول لجاريته قد اعثفتك وجعلت صداقك عتقك قال اجابته
العتق والامر اليها ان شئت لم تفعل فان زوجته نفسها فاجبه ان يعطها شيئا وفي رواية علي المصنف قطع النظر عن سند ما بعد
الفاصل بالصحة على تقديم العتق بغير المهر وهو منصف في الروايتين فانه لم يذكر فيها سوى العتق والمهر لم يصرح
بالزوج وبطل عليه تصحيحه بالطلاق في رواية علي بن جعفر مع تقديم الزوج الذي هو مطلوبهم فكيف يستدلون على اشتراط
تقديمها واستدلووا به بما ذكره المصنف ان العتق لو سبق صارت حره فلم يبقين تزويجهما بدون رضاها بل كان لها الخيار في
القبول والامتناع وجوابه ما سئل من ان الكلام لا يتم الا باخرا فلا يقع العتق بدون الزوج كما لو قال اعثفتك عليك خد مسينة
فانه يقع العتق وتلزم الخدمة وذهب الشيخ في ابواب اصلاح الاشراط لتقديم العتق والخيار العلامة في المح والارشاد وولده
محمد الدين في الشرح لرواية عبيد بن زرارة السابقة عن المصنف المضمنة لتقديم اعثفتك فقال جاز واورده عليه ان المهر الزو
والجواز لم منه واجيب بان المبادر من مثل هذا الجواز ارادة الصحة لان السؤال انما هو عن حكم هذا العقد من حيث صحته وفساده
فاذا اوجب الجواز كان معناه الصحة وهو مجاز شائع ولا يترتب من الصحة يكون جازا ويصح ان يرد بالجواز النزول لان النكاح على
هذا التقدير غير منزل بل اما واضح لا زما وغير واضح واضع فالمسئول عنه الزوم فلما لا يد غير لم نأخير البيان عن وقت الحاجة
او وقت السؤال وفي الرواية ايضا خلوها من لفظ الزوج كالاثنين واجيب بان اعتبار لفظه لا حقا فيه فلعلم السائل اعتمد
على ظهوره وافض في السؤال على موضع الحاجة وفيه انه وورد في الاولين وقد رده فابذلك واجبه المصنف بما ذكره المصنف
بضع الامه مباح لما لكها بدون العقد فلا يسباح بالعقد لان من تقديم العتق يقع على الحره وبضعها بان الكلام انما يتم باخرا ونية

الخيار
بشرط
بعض
عليه
الخيار
منه
فان
اامة

الشيخ

في

بالشيخ

قوله وام الولد لا تمنعوا الا بعد وفاته مولاهما من تصيبك لدها ولو عجز التصيب سعت في المنفعة ولا يلزم ولدها السعي فيه وقبل
يلزم والاولا شبه قوله ولو مات ولدها وابوه حتى جازيها او عادت الى محض الرقية قوله ويجوز بيعها مع وجود ولدها في من
رقبتها اذا لم يكن لمولاهما وقبل يجوز بيعها بعد وفاته في دينه وان لم يكن مثلهما اذا كانت الذبون محبطة بركبة بحيث لا يفضل
عن الدين شيء اخر لا قوله ولو كان مثلهما ذبنا فترجها المالك وجعل عتقها مراهما ثم اولدها وانفس بثمان ومات بيعت في الدين
بها بعد ولدها ولا بد لك لم يصح جعل العتق مراه لان لو حكم بوقوع باول الصيغة لمتنع اعتبارها في التزويج الماتى به بعده من دليل الضيقين
وقا قبل نعم لرواية جوازها فان عدم الفرق بينهم العتق والتزويج وهو الذي استحسنه المصنف واكثر المتأخرين بقية المسئلة بحث اخر وهو انه هل
يفتقر صحة النكاح مع الصيغة الواقعة من المولى الى الفظ من الالة يدل على الرضا ام لا الظاهر من إطلاق النصوص والفتاوى
عدمه لان حل الوطى ثابت فهو بمنزلة التزويج فاذا اعتقها وتزوجها وجعل عتقها مراهها وكان معنى استثناء جعل نكاحها من
مقتضيات العتق لان مقتضاه بدو في ذلك التزويج ولا يباحل الصيغة رقيقة لا اعتبار بخرها فلو اوعى لزم بطلان ما وقع من
المولى لانه قام مقام القبول من حيث ان وظيفة وطيفة الإيجاب من جانبها ولا بد من كمال المعافاة من حال الإيجاب والقبول
المعاو ومقتضى هذا وقبل بشرط فلو ما بعد ذلك شمال الصيغة على عقد النكاح وهو مركب من عار من الإيجاب والقبول ولا يمنع منه
كونها رقيقة لانها بمنزلة المحرث تصحر بتمامه فربما غير مستقرة ولو لا ذلك لمتنع تزويجها والواقع منها منزلة الإيجاب
ان كان بلفظ القبول لم يصح العقد في اللفظ الواقع من المولى فكان العتق من جانبها عجزا والرضى سواء كان مستمرا لاجابا
ام قبل والاول اقوى قوله ولم لا يريان عجز الاستلاد ليس سببا في العتق نعم يتثبت به بالحرية وانما عتق بموت المولى لان
ولدها يثقل اليه منها شيء او تنقل جميعا اذا كان هو الوارث خاصة فيعتق عليه ما يرث منها لا علم من ذلك الولد لاحدا ابوه بوقوع
عتقه عليه مطلقا ولو بقي منها شيء خارج عن ملكه سوى اليه العتق ان كان نصيبه من التركة بقى به والا عتق بعذره ولو عجز
التصيب من المنفعة منها سعت فيه ولا يلزم ولدها السعي فيه ولا يبرى عليه لو كان له مال من غير التركة لما سعى ان السرية
مشروطة بالملك الاختياري والارث ليس منه وانما سوى عليه في باقي نصيبه من التركة لاطلاق النصوص الكثيرة انما تمنع
من نصيبه من التركة والا لكان الاصل يقتضي ان لا يعتق عليه سوى نصيبه منها والقابل بوجوب عتق الولد في ذلك فانها
ابن حرم وقريب من قول الشيخ وطافنا اوجب على الولد فكما من ماله وقال في بيع التركة على الولد اذا كان منها دين على مولاهما
لم يختلف فيها والاول من وجوب السعي عليه وعدم المنفعة لغيره عليه حتى يبرى عليه فكما من بقية ماله لعدم الاختيار في ملكها
في هذه المسئلة بنينا بالاستلاد انك سدد كرها في هاهنا اخرى وانما ذكرها لرفع عليها ما سئنا من قوله ولو كان منها دين
فترجها المالك الخ فانه من مسائل النكاح قوله ولو مات السيد بموته في جبهة ابيه لم يخرج ماله ومات بعد فانها عتق عليه
كأمر غيره بقوله عادت الى محض الرقية على انها بالاستلاد لم يخرج من اصل الرق وانما ثبت بالحرية من حيث صلحها لغيره للعتق
بموت سيدها ولدها حتى اذا مات الولد في جبهة ابيه زالت تلك العلاقة التي تثبت بها وجعت في الرق المحض الموزع
لبيع وعجز وهذا مذاهب علمائنا وخالف فيه الجمهور قوله ويجوز خلافه في جواز بيعها في من رقبته اذا مات مولاهما ولم
يخلف سواها واختلفوا فيها اذا كان حيا في هذه الحالة والاقوى جواز بيعها في الحالين وهو الذي قطع به المصنف ولم يفرق بين
الامر من ولم يثقل خلافا له ودور القابل به وضعف مستند ويدل على جواز بيعها في من رقبته مطلقا رواية عن ابن عمر
ابن الحسن قال سئل عن ام الولد تباع في الدين قال نعم في من رقبته وروى عمر بن دينار في الصحيح قال قلت لابي ابراهيم
استلكت قال سل قلت لم باع امير المؤمنين ع اثبات الا ولا قال في فكذلك قايما قلت وكيف لك قال ايام رجل اشترى
جارية فاولدها ثم لم يبع من المال ما يورثه عنها اخذ ولدها منها وبيعت فادى عنها قلت فيبعن فيما سوى ذلك من دين
قال لا وهذه الرواية كما ذكرت على جواز بيعها في من رقبته في هذه الحالة مطلقا لثبوت المولى وعدمه ذلك على عدم جواز
بيعها في غيره من الديون الشامل لما لو استغرق التركة والقول المحكي في جواز بيعها في دينه وان لم يكن مثلهما مع موته واشتراف
الدين للتركة لابن حرم اخذاره الشهيد في المعنى ونوقف في الخ ووجهه ان عتقها بعد موت مولاهما انما هو من تصيب لدها
لا تصيب له على تقدير استغراق الدين التركة لمولاه من بعد وصية يوصي به او دين لرواية ابو بصير عن ابي عبد الله وفي الخبر
قال وان مات وعليه دين قومت على انها تصير مستطمة حتى يكبر ثم يحرر عتقها وجوابه ان الاقوى اشمال التركة الى الوارث
مطلقا وان منع من التصرف فيها على تصد واستغراق الدين فيعتق بعتق الولد منها كما لو لم يكن دين ويلزمه او امواله من دين
التصديع من ماله والرواية فاستغراقه لانه ومنه من الاحكام على ما لا يوافق الاصول فلا اعتداد بها قوله ولو كان
القول المذكور للشيخ في بيعه وانما عتق بغيره لا يبرى الجسد فهو بلا عتق حقيقة هشام بن سالم عن ابي بصير قال سئل ابو عبد الله ع عن رجل
باع جاريته بكاء المستنة فلما اقبضها اشترى عتقها من الغد وتزوجها وجعل مراهها مائة مائة بعد ذلك فبشر فقال ابو عبد
الله ع ان كان الذي اشترىها المستنة له مال او عقد فحبط بقتناه ما عليه من الدين في رقبتهما كان عتقه ونكاحه جائزا
ان لم يملك مالا او عقده فحبط بقتناه ما عليه من الدين في رقبتهما كان عتقه ونكاحه باطلا لانه عتقها بالملك وارى
انها رقت لمولاهما الاول قبله وان كانت عتقت من الذي عتقها وتزوجها مالا حال في بطنها فقال الذي في بطنها مع امها
كبتنها قال نعم في النكاح ان سلم هذا النقل فلا كلام بجواز استثناء هذا الحكم من جميع الاصول المنافية بعلة لا فعلها لكن

هذا بعد ولدها
وقا قبل نعم لرواية
هشام بن سالم
الاشبه انه لا
يبطل العتق ولا
النكاح كما يرجع
الولد قال المحقق
الحري فيهما متر

لا صلا لدها

ان كان له دين

وان كان له دين

قوله وأما البيع فاذاباع المالك الأمانة كاذلك كالأطلاق والمشتري بالخيار بين امضاء العقد وشتمه وخياره على الفور
فاذا علم ولم يفسخ لزم العقد متر

عندي أن هذا خبر واحد لا يعضد دليل فالرجوع إلى الأصل أولى وهذا صحيح وهو ما قبله الفاضل بن إدريس لمخالفتها الأصول الشرعية
المقتضية لصحة التزويج والعقد لصداقها الملك الصحيح صدورها في محلها الموجب لصحتها وحرية الولد وقد اختلف المتأخرون في تأويلها
لاعتنائهم بنهاج حيث صححه السند فحلفها العلامة على وقوع العقد والنكاح والشرع في مرض الوث بناء على مذهبه من بطلان النص
المجموع وجود الدين المستغرق وحج فترجع رقا وتبين بطلان النكاح واعتزله السيد عميد الدين بأن الرواية اقضت عودها وولد
رقا كسيتها وتاويله لا يتم إلا في عودها إلى الرق لا في عود الولد لأن غايته بطلان العقد في المرض فبقى أمته فاذا وطئ الحر أمته لا ينكح
ولده رقا بل غايته أن امرت في الدين واجاب له في الدرس عن ذلك بأنه ليس في الرواية ما يدل على رقية الولد إذ ليس فيها إلا
قوله كسيتها وهو عام من أن يكون كسيتها في حال الحكم بجهتها قبل ظهور عجزه عن الثمن فيكون حرا أو بعدة فيكون رقا ولا دلالة
للعام على الخاص بل على الدلالة ورواه الشهيد في شرح الإرشاد بأن هذا كلام على النص فإن المفهوم من قوله كسيتها ليس إلا
أن حكمه حكمها في حال السؤال وقد حكم قبل ذلك بأنما راق فيكون الولد رقا فهو دال على رقية الولد بالمطابقة لهذا اللفظ
موضوع لهذا المعنى بخبر مثل هذا التأويل يمنع المشتك بجميع النصوص وفي الزامه ما لا يخفى وقد ظهر بذلك أن الحمل لا يتم في
الولد ويشكل في الأم أيضا من وجه آخر وهو أن الرواية دللت على عودها رقا للبايع ومقتضى الحمل حواشيها في بيته لا عودها إلى
ملكه وحلفها بعضهم على فساد البيع وعلم المشتري به فانه يكون زائنا ويلحقه الأحكام وروى أن الرواية تضمنت أنه إذا خلف ما
يقوم بقضاء ما عليه يكون العقد والنكاح جازين ومع القول بفساد البيع لا يمكن جوازها سواء خلف شيئا أم لا وحلفها ثالث
على أنه قبل ذلك مضارته والعقد بشرط فيه الفرية وروى أنه لا يتم أيضا في الولد وأقول أن الموجب لهذا الاعتبار والتكلف
لهذه الرواية لمخالفة الأصل هو ما اعتقدوه من صحة سندها وقد صرح بصحتها جماعة من الأصحاب القديرين كالعلامة وقليد
الفخر والعيد والشهد وغيرهم وفي صحتها عندى نظر من وجهين أحدهما أبابصير الذي يرى على الصفة مشرقيين اثنين لبث
بن البخاري المرادى وهو المشهور بالثقة على ما فيه ويحيى بن القاسم الأسدي وهو واقفي ضعيف مخلط وكليهما يطلق عليهما هذه
الكلمة ويكفيان بابي محمد وروايتان الأولى مسكاهة وكليهما يروى عن علي بن عبد الله فعند الإطلاق يحتمل كونه كل منهما
وقد يحصل التميز بإضافة الاسم فانه كثير من الروايات وقد يحصل بالوصف كقول أبي بصير في رواية الصلوة في ثم الفروج أن فابن
أخبرني أنك صليت وفي ثوبك دم فانه يدل على كونه أبابصير الضعيف لأنه كان مكفورا يحتاج إلى التأييد وهذا الاشكال
أت في كل رواية يروى بها أبو بصير يطلق فينبغي التنبه له فقد أطلق الأصحاب العهد على روايات كثيرة في طريقها أبو بصير مقلد والإمر
لبن كات هذا مع قطع النظر من حال هشام بن سالم وما كان عليه من الاعتقاد المشهور والله ينزلي أسرار عباده الثاني أن الشيخ ذكر
هذه الرواية في باب في ثلثة مواضع أثنان منها رواها هشام بن سالم عن علي بن عبد الله كما ذكرناه سابقا والثالث عن هشام بن علي
عبد الله بغير واسطه ورواها الكليني في الكافي أيضا عن هشام بن علي بغير واسطه وهذه الرواية هي التي يظهر من المتن اختيارها
لأنه نسبها إلى هشام خاصة وكذا فضل بن أسباط في كتاب العقد فانه أعادها مرة أخرى وحج فتكون الرواية مضطربة الأسناد
والاضطراب في الأسناد يمنع من صحة الرواية كما ذكر في علم رواية الحديث والفرع أن هذه الروايات ليست مقطوعة العهد في سند
كما ذكره فلا يصعب أطرافها حيث يخالف الأمور القطعية التي تشهد لها الأصول الشرعية وأعلم أيضا أن الرواية تضمنت كون الثمن
لشيئ وكان ينبغي أن علم بمضمونها جود على النص المقتضية لأن إلحاقها بمنع ولوجها لغير وجه ما ولكن الشيخ في بيته أطلق
الحكم في الترحيب يكون دينا سواء كان شيئام حال أو بعدة المنة وغيره في نقل القول وكذا في الرواية الأمانة بكونها بكرة أو
بموتة وهي حامل وتكون الشيء إلى سنة والشيخ لم يعتبر ذلك نظرا لعدم مدخله مثل ذلك في اختلاف الحكم ويمكن الفرق بين
موتة حامل كما ذكره وموتة بعد وضعها لبعثه الحمل الحامل في كثير من الأحكام أو مطلقا عند قوم ولو كان بدل الأمانة بعد فاشتره
شيئ أو مطلقا واعتقد في حق الحكم به نظرا ذكره في الأحاديث وطريق المسئلين وعلى المختار من الرواية مطلقا ليسهل الخطي وإن كان
ولا بد فالأقضا على المنصوص قوله وأما البيع المراد البيع كالأطلاق وتشاويها في السببية في الشلطة على فتح النكاح كما من كل
أد لا بعد ذلك في المطلقات المحترمة ولا يوجب انفساخ النكاح بنفسه على موجب الخيار للبايع والمشتري بخلاف الطلاق والأصل
في هذه العبارة الروايات كصحة محمد بن سالم عن أحمداء كان طلاق الأمانة بينهما أو بيع زوجها وقال في الرجل تزوج امرأة رجلا آخر
ثم يبيعها قال هو فرق ما بينهما إلا أن شاء المشتري أن يرد عمارا وبأنتم انحصار الطلاق في البيع من حيث أنه وقع مبداء وخبر
البيع والمبداء مختص في الخبر ويندفع منع الانحصار وإنما المراد الشيء به كما ذكرناه ويؤيد قوله في خبر يزيد بن معاوية وغيره من أن
ملوكة لها زوج فان سمح لطلاقها أن شاء المشتري فرق بينهما وإن شاء تركها على نكاحها فمكس الأسناد والأصل في الحكم بعد النص
أن بقاء النكاح لازم على هذه الحالة مظنة بقاء المالك لا فدا لا يناسبه بقاء النكاح فجعل طريقا إلى الخاص بالفتح ولا فرق بين كون
البيع قبل الدخول وبعد ولا بين كون الزوج حرا أو ملوكا ولا بين كون المالك واحدا أو أكثر وهذا المختار على الفور انحصار الحكم

قوله وكذا حكم العبد اذا كان تحت امره ولو كان تحت حرة فبيع كان للمشتري الخيار على رواية فيها ضعيف قوله ولو كان المالك
فباعها لاشين كان الخيار لكل واحد من الشرايين كذا الواشتر اهما واحد وكذا الوبايع احدهما كان الخيار للمشتري والبايع ولا
يثبت عقد ما الا برضاء الشرايين ولو حصل بينهما اولا وكان المولى الا بوج قوله اذا اذ وج امره ملك الغير لثبوت في
ملكه فان باعها قبل الدخول سقط المهر لا نقض العقد الذي يثبت المهر باعتبارها فان اجاز المشتري كان المهر لان اجازته
كالعقد المستأنس الخالف على كثير من الناس ولما الجمل بالفور في كونه عذرا والوجهان السابقان في العنق وقوله وكذا كما يثبت الخيار للمشتري الامنة
ولو باعها بعد كذا يثبت للمشتري العبد المتزوج ولو جرد العدة فيها ولما تناول النصوص لها وقد تقدم في صحيح محمد بن مسلم ما يدل على الحكمين معا
الدخول كان وهذا الحكم مع كون الزوجية امة كما ورد في الرواية وغيرها ولو كانت حرة فلا كثر على ثبوت الخيار ايضا لثبوتها في العنق
المهر الاول سواء وهو توقع الضرر ببقاء الزوج ولو رواية محمد بن علي بن الحسن قال اذا تزوج المملوك حرة فله ان يفرق بينهما فان زوجته
المولى حرة فله ان يفرق بينهما وليس بغير البيع اجماعا فجل على ان يفرق ما يؤل الى الفرقة بان يبيع فيثبت الخيار للمخر الى الفرقة
او فتح الاستقضاء مجازا ولا يخفى عليك بعد هذا التناول بل مع كون الرواية ضعيفة كما اشار اليه الضم فان في طريقها موسى بن بكر وهو وافق ومحمد بن
في ملك الاول على مشترك بين المنة وغيره وانكر الحكم ابن ادريس وجعل الرواية شاذة والقياس على الامنة باطلا وشنع عليه في الجمع بجملة على
القياس لانه لو فعدت النصوص في هذا الباب لا يمكن استناد مساواة العبد لامة وذلك لان الشراء يفرق بينهما في مثل هذه
وفيها اقول الاحكام كالم يفرق في النفقة وغيره ولا يخفى عليك ما في هذا البحث وقول ابن ادريس مؤخر لعدم دليل صالح على ثبوت هذا الحكم
مختلفة والمخالفة للاصل وينبغي من تساوي الحرة والامة في هذا العنق لان الحر اشرف ولا يلزم من ثبوت الحكم في الادنى ثبوت في الاعلى و
ما ذكرناه من الرواية قد عرفت ضعفها وبعدها عن الدلالة ويظهر من المتن اخيارا قول ابن ادريس على احوال وللشوق مجال واعلم ان ظاهر حكمه
بالخير والمشتري والعبد والامة اذا كان الاخر فاقبض في انحصار الخيار في المشتري فليس لمولى الاخر اعتراض وهذا احد القولين
في المسئلة وهو الذي اخذ به ابن ادريس لان الدليل انما دل على ثبوت الخيار لمن اشغل اليه الملك فبقى غيره على الاصل للزوم من
قال الشيخ في بيان الخيار للمشتري ولولى الاخر ومال اليه في الخ فحججا بان الذي لم يبع انما مضى بالعقد مع المالك الاول والاخر
تختلف باختلاف المالك دون البايع وجد سبب الفسخ وهو الخيار للمشتري فيكون الاخر لا يملك لانه مال كذا يثبت له وفيها
نظر لان الحكم بالسلط على الفسخ يحتاج الى دليل صالح وعدم رضاه بالعقد مع المشتري ليس من الادلة المينة واليجاد البايع سبب
لا يوجب ثبوت الاخر بل في مورد الضرر وهو المشتري فان هذه السببية تابعة للنظر للنسبانية وكلام ابن ادريس في غاية
الجدوه لان الاصل لزوم العقد في غير ما دللت النصوص على خلافه وهو متحقق في المنازع قوله ولو كان هنا مسائل الاولى لو كان كل
واحد من العبد والامة المتزوجين لملك واحد فباعا لاشين سواء باع احدهما الواحد والاخر كما هو الظاهر باعها معا لاشين
على وجه الاشارة كان الخيار في فسخ عقدها وامضاته للمشتري المتعد كما ثبت للواحد وجود المقتضى للجميع ولا لانه النصص على ان
بيع كل منها بمنزلة الطلاق ولا اثر في ذلك لعقد المشتري واتخاذ الثانية لوبايع احدهما خاصة كان الخيار في فسخ العقد وامضاته لكل
من البايع والمشتري اما للمشتري فظما سلفا اما للبايع فلا طلاق النص السابق في كون البيع كالاتفاق ومعناه ثبوت السلط على
فسخ العقد المتناول لهما ولا مشركهما في المعنى المقتضى ليجاد الفسخ فان المشتري كما يضرب ويبيع مملوكة بغير علمه كذا البايع وح فبقو
عقدها على رضاه الشرايين معا فان انفقا على بقائه لم وان انفقا على فسخ والاخر امضاءه انفسخ اما الاول فظا واما الثاني فلان
رضاه احدهما يوجب تفرقه من جانبه ويبقى من الجانب الاخر من غير ان يفسخ فانه لا يملك الاخر خيارا ومثله ما لو اشترى
الخيار بين البايع والمشتري فاخذ احدهما امضاء والاخر الفسخ الثالث حيث ينفقان على ابقاء العقد فياخذ احدهما من الادلة ويكون
للمولى على التساوي انهما ما لهما فيكون بينهما كالاصل وكان ابن البراء يكون الولد سيد لامة وقد تقدم ان ابا الصلاح
قال كذا في نظيره قوله اذا تزوج لما كان المهر عرض البضع وفي النكاح شايبة المعوضة فحق العوض ان يكون لما ذك العوض بحيث
كان بضع لامة مملوكا لسيدها فله ان يفرق فان باعها بعد الدخول فقد استقر المهر للمولى البايع سواء اجاز المشتري النكاح ام لا وسواء
قبض البايع شيئا من المهر ام لا فلا يؤثر فيه البيع ولا الطلاق ولا غيرها من انواع الفسخ وان كان البيع قبل الدخول فقد تقرر ان للمشتري
الخيار فان فسخ سقط المهر لان الفسخ قبل الدخول اذا كانت من قبل المهر بوجيب قوله ومعنى ضمان المولى وهو مال البضع فيكون
ذلك كالمكان من قبلها لانه مال المالك في غيره وان اجاز النكاح لم يكن المهر لان الاجازة كالعقد المستأنس فيطال الجميع
المهر فان كان الزوج اقضه للبايع استقر منه ودفعه الى الثاني هذا هو الذي اصد به ابن ادريس وارضاء المنة وجماعة المناظر
وقال في بيان تزوج الرجل جارية من غيره وسعى لها امرامعينا وقدم الرجل من جملته شيئا معينا ثم باع الرجل الجارية لم يكن له
المطالبة شيئا من المهر ولا لمن يشترها الا ان يرضى بالعقد ويتبعه ابن البراء واستند في هذا التفصيل الى رواية ضعيفة السند لا
يصلح لاثبات مثل هذا الحكم الذي لا يوافق الاصول والشيخ في تفصيل اخر في المسئلة ليس بجيد وكيف كان فاذا ذكر المنة اجوز
الا قول في المسئلة نعم لو قبل انه مع عدم الدخول واجازته العقد يكون المهر الاول لوجوبه وهو في ملكه وانفصم بناء على ان البيع
بمنزلة الطلاق كما ذكر في النصوص فينصف المهر بالنسبة الى البايع امكن وقد تقدم مثله في اامة الزوجية اذا انفقت قبل الدخول
فاجازت المهر للسيدان او جنيها بالعقد ولعل الوجه في العدول عنه ان المهر لم يجب بالعقد بما جاز بل بمقابل العوض وهو منافع
البضع وقد خرجت عنه بالبيع قبل التسليم وتعد عليه تسليمها للزوج الذي هو باذل المهر مقابلها فلا يضر ببقاء الاول

قوله لو تزوج عتده محرمة ثم باعته قبل كان المشرى الفسخ وعلى المولى نصف المهر ومن اصحاب من انكر الامرين قوله اذا باع امته واذا

ان حملها منه وانكر المشرى لم يقبل قوله في فساد البيع ويقبل في الحاق الولد امرا لا يتضرر به الغير وفيه تردد قوله فاذا تزوج العبد باذن مولاه حره او امته لغيره لم يكن له اجباره على الطلاق ولا منعه لو تزوجها منه كان عقدا صحيحا لا ابا حرة وكان الطلاق بيد المولى ولان يفرق بينهما بغير لفظ الطلاق مثل ان يقول فسخت عقدا او يا امرأه ما باعناك صاحبها وهل يكون هذا اللفظ

والفرق بين العتق والبيع ان البيع معاوضة يقضى بتلك المنافع بتعالين بخلاف العتق فانه لا يقضى بتلك المنافع وانما هو فاك ملك فيكون المنافع كالمستثناة للسيد وفي البيع ينفذ الى المشرى لا ينفذ على تقدير البيع بعد الزوج يكون ثقل المنافع عن ملك البايع فلم يتضمن بيع الالعين خاصة بالنسبة الى هذه المنفعة الخاصة وهي منفعة البضع ويبقى غيرها من المنافع تابعة للعين الموجهة او لا الحجة على القول بالجواز فلا ينافي في البيع كون المهر للبايع في مقابلة ما نقله من المنافع قبله لا ناقول هذا الوجه بتم لو قلنا بلزوم عقد النكاح وعدم تسلط المشرى على فسخه كما يقول العامة اما على ما يقول اصحاب من جعل بيد المشرى بل الطلاق النصوص يتبرر بل البيع من نكاح الطلاق من غير تعيين بفسخ المشرى لا يكون المنافع التي نقلها البايع في مقابلة المهر ماله للزوج بل جاز فيها من قبل المولى البايع فكان ذلك كفسخ الزوجة قبل الدخول الموجب لسقوط المهر ومن ثم قيل بان اجازة المشرى كالعقد المستأقوله لو تزوج قد تقدم الكلام في هذه المسئلة من جهة الفسخ وان ابن ادريس المتكلمه واما المهر فقد عرفنا سلف انه يلزم المولى ثم ان كان البيع بعد الدخول فقد استقر عليه المهر فلا اشكال في وجوبه باجتماعه على المولى البايع وان كان قبله فقد اختلف اصحابا فيمنه ذهب الشيخ وجماعة الى وجوب نصفه على المولى كما تقدم في نظير من انه فرق قبل الدخول فوجب تصفيف المهر كالتطلاق وتزويدها روايت علي بن حمزة عن الحسن في رجل زوج مملوكا امرأته حره على ما تدرهم ثم انه باعه قبل ان يدخل عليها فقال يعطونها سيده من ثمنه نصف ما فرضها انا هو بمنزلة اسندته بامر سيده وابن ادريس انكر تصفيف المهر كما انكر الاصل لما تقدم مرارا من ثبوت المهر بالعقد وتصفيفه بالطلاق قبل الدخول على خلاف الاصل لا يوجب الحاق غيره به وهذه الرواية ضعيفة السند بان ابن حمزة وقول ابن ادريس وجوبه في الموضعين الجماعه زعموا ان ضعف الرواية مغيرة بالشره فافضوا الشيخ هنا وان خالفوه في غيرها لعدم النص بظهور من المعنى التوقف المسئلة وله وجه مرعاة الجانبين اصحاب قوله اذا باع انا لم يقبل في فساد البيع كانه قد حكم بعينه ظاهرا فلا يفتح فيه دعوى البايع ما يوجب فسادا في كل موضع يدعي احدهما الفساد والفسخ الصحيح فان مدعى الصفة يقدم حيث لا يثبت نعم لو ادعى عليه العلم بذلك حلف على نفسه هذا كله اذا كان الحكم موجودا حال البيع قطعا كما لو ولد لاقول من سنة شهر من حينه او ظاهرا كما لو ولد لاقول الحكم فادون ولم يدخل بها المشرى اما مع دخوله وامكان كونه فان الولد يلحق به ولا شبهة فان دعوى البايع هذه لو سمعت لحكم بفساد البيع لعدم صحته بيع ام الولد في غيرها استثنى وهذا ليس منه فلا يقبل في فساد البيع ثم ان لم يكن شرط ادخال الحمل في البيع فافترسه بالولد فافذ بغير اشكال لعموم اقرار العقلاء على انفسهم جازية ولا معارض فيلحق احد وان كان الحمل اخل في البيع اما بالا على قول او بالشرط ففي قول دعواه تزويجها المانع حيث ان محذور الحاق الولد به لا يضر فيه على الغير الا ضرر على المشرى في كون عتده ابنا للبايع حيث لا يمنع استرقاقه وهو الغرض ومن توقع الضرر بنفوذ هذا الاقرار لا مكان ان يثبت المقر عن غير وارث ويخلف تركه فانه على تقدير ثبوت النسبة يشرى من التركة منزل على سيده ليرث وذلك ضرر على السيد فلا يكون الاقرار نافذا والاقوى نفوذه على المقر خاصة لا ينفذ على المشرى مطلقا وتظهر القابلية فيما لو انقل الى ملك البايع بوجه من الوجوه فانه يحكم بعينه وبدون ذلك لا ينفذ في حق المشرى فلا يشرى في الصورة المفروضة منه قبل ان يرضى ببيعها خيرا واجازا ذاء الثمن من تركه المقر عتقه على بيعه وقول مثل هذا الاقرار على المقر اما التردد في نفوذ الاقرار فيه محسب بعض القبول في الدعوى الواحدة فيقبل في بعضها وهو الولد دون بعض وهو كون امه ولده فلا يفتح في ذلك في القبول لان العمل بالاصلين المشايخ في حقوق الناس واجبة على كل واحد من الافنام ما يقضي ومثله في ابواب الفقه كثير قوله فاذا تزوج اذا تزوج العبد باذن سيده فلا ينجح اما ان يكون الزوج امرا للمولى او لا بان كانت امه لغيره او حرة فان كان الاول فامر النكاح بيد المولى فله ان يطلق ويامر به ويفرق بينهما في وقت وهو موضع وفاء ويدل عليه بخصوصه صحيح محمد بن مسلم قال سئلت ابا عبد الله عن رجل يبيع امته من رجل يفرق بينهما اذا شاء فقال اذا كانت مملوكة فليفرق بينهما اذا شاء ان الله تعالى يقول عبد المملوك لا يقدر على شيء فليس للعبد شيء من الامر في صحيحه اخرى لمحمد بن مسلم قال سئلت ابا عبد الله عن قول الله تعالى والمحصنات من النساء الا ما ملكت ايما نكح قال هو ان يامر الرجل عبده ويختار امته فيقول له اغترل امرأتك ولا تقربها ثم يحبسها حتى تحيض ثم يمسها ويغيرها من الاخبا والكثير وان كان الثاني فالشهود بين اصحاب ان طلاقه بيد السيد اجباره عليه ولا منهية عنه لعموم قوله في الطلاق بيد من اخذ بالساق وخصوص رواية محمد بن الفضل عن الكاظم قال طلاق العبد اذا تزوج امرأته حره او تزوج وليدة قوم اخرين الى العبد وان تزوج وليدة مولاه كان الذي يفرق بينهما ان شاء وان شاء نزعها منه بغير طلاق ورواية ليش المرواني عن الصادق قال سئلت ابا عبد الله عن العبد هل يجوز طلاقه فقال ان كانت امه لك فلا ان الله تعالى يقول عبد المملوك لا يقدر على شيء وان كانت امه قوم اخرين او حرة جاز طلاقه والاولى وأوضح دلالة على المظهر من الثانية لغير محبا بان امر الطلاق الى العبد واما الثانية فليس فيها الاجواز طلاق العبد وليس فيها دلالة على منع السيد من الطلاق لكن لما دل على جواز وقوعه منه ولا قائل بالشهرت بينهما في الطلاق

في الطلاق اقضى الطه وذهب جماعة منهم ابن الجني و ابن عتيق الى نفي ملكية العبد للطلاق من راس الصححة من يدين من معوية وغيره عن علي
جعفر و ابن عبد الله انهما قالوا في العبد المملوك ليس له طلاق الا باذن مولاه وصححه زرارة عنهما قال المملوك لا يجوز طلاقه ولا نكاحه
الا باذن سيده قلت قال السيد كان روجه سيد من الطلاق قال سيد السيد ضرب الله مثلا عبدا مملوكا لا يقدر على شئ الشئ الطلاق
وصححه عبد الرحمن بن الحجاج عن الكاظم قال لا طلاق للعبد الا باذن مولاه وصححه شعيب بن يعقوب العفري عن علي بن عبد الله قال
سئل وناعه اسرع عن طلاق العبد قال ليس له طلاق ولا نكاح وقوله الاية ثم قال لا يقدر على طلاق ولا نكاح الا باذن مولاه ولا شركة
المنفعة للعفو واجب بجملة ما اذا اخرج بامنه مولا جمعا بينهما وبين ما تقدم فانه خاص في هذه عامة والخاص مقدم وفيه نظر لان هذه
الاخبار صحيحة وتلك ضعيفة لان الاول عامي والثاني محلي في الفصيل في الثاني مشترك بين المنفعة وغيره وفي طريق الثالث ابن فضال
وفيه ما فيه والمفضل بن صالح وهو ضعيف بالانفاق فكيف تخصص بها عموم تلك الاخبار الكثيرة الصحيحة واسند لو اعلى المذهب الاول
برواية علي بن جعفر عن اخيه الكاظم عن ابيه عن علي انه اذاه رجل بعبد فقال ان عبدي تروج بغير اذني فقال علي للمدبر فربها
فقال السيد بعبد ما عد الله فقال علي به كيف قلته قال قلت له طلق فقال علي الان فارتشت فامسك فقال السيد يا
امير المؤمنين امكان بيدي فجعلته بيدي غيري قال ذلك لا فليكن حيث قلت له طلق افرئت له بالنكاح ووجه الدلالة انه فوض الطلاق
الى مشيئة العبد وظاهره انه تروج بامنه غير مولا وفقد ذكر العلامة في المح والشميد في شرح الارشاد وجا عن طريق هذه الحديث حسن
فيكون اجود من الاخبار السابقة وعند في ذلك لانه وسند نظرا اما الاول فلات السيد امه بالطلاق فكان ذلك اذ ناله فيه فقول
علي له الان فان شئت فطلق وان شئت فامسك لا يدل على مطلوبهم جواز كون التخيير نشاء من السيد له بالطلاق فانه يقتضي الاذن
بانه فانه طلق وقع بالاذن وان امسك لم يجبر عليه لان القابل بتوقفه على اذن السيد لا يقول بانه اجاره عليه اذ ليس في الاخبار
التي اسندل بها ما يدل على جواز اجاره عليه نعم لا في الصلح قول ثالث المسئلة وهو ان السيد ان يجبر عليه مسئلة باطلا
واجبة عليه وهذا الخبر يصلح حجة عليه و يمنع من وجوب طاعته وطه وعلى ما قرناه لا يلزم من الجبر ان يكون الطلاق بيد العبد وطه وهو
اما الثاني فلان في سند الحديث بنان بن محمد حال الجبر ولم ينص الايجاب فيه بحد ولا جرح نعم ذكرنا بيان بالياء الشاة بعد الياء
المفردة الجزري ومعه ولم يذكر واما فلا يلزم ان يكون قول الكوفي في كتابه عبد الله بن محمد بن عيسى الاسك الملقب ببيان ولم
ولم ينص عليه شئ ولا ذكره غيره في القتين فوصف الرواية بحسن غير واضح اذ انفرد ذلك ففي المسئلة من مباحث الاول في قول المعاذ
زوج عبد الله كان عقدا صحيحا لا اباحة اشارته الى ان النكاح السيد عبده امه من ضرر من ضرر النكاح كمن يجبره غيرا يقتضي العقد
المشتمل على الايجاب القبول فلا يكفي مجرد الاذن له في نكاح الامه وهو اشهر القولين في المسئلة واسند لو اعليه لصححه محمد بن مسلم
عن الباقر قال سئل عن الرجل كيف ينكح عبده امه قال يجزيه ان يقول قد انكحتك فلانة ويعطيه ما يشاء من قبله او من قبل مولا
ولو لم يمت طعام او درهم او نحو ذلك وجه اسند لا به انه سمع نكاحا والعقد حقيقة العقد كمن امر باعطاء شئ ولا يجبر المهر الا
في العقد دون الاباحة وحديث ذلك على انه عقد كان الواقع من المولى ايجابا فيعتبر معه القبول من السيد والعبد باذنه ليم العقد
لان تسمية نكاحا يستلزم اعتبار القبول وفي صححه علي بن يقطين عن ابن الحسن م انه سئل عن المملوك لا يحل له ان يطأ الامه من غير
ترخيص اذا احل له مولا قال لا يحل له ففي حل الوطى من دون الترخيص فالحصر المحل في العقد واسطة في حل الفرج بين العقد والملك و
القول الثاني لان ادرك ان اباحة فلا يقتضي الايجاب القبول الغير في النكاح بل يكفي اللفظ الدال عليها من المولى لانه لو كان
نكاحا حقيقيا لم يرفع الا بالطلاق مع انه ينفي عن مجرد تفرق المولى بينهما ويدل عليه صححه محمد بن مسلم عن الباقر وقد تقدمت فيها
ان يامر الرجل عبده ونحوه امه فيقول اغترل امرتك ولا تقر بها ثم يجيبها حتى تحض ثم يمتها ووجه الاستدلال به من وجبين احدهما
عدم توقف رضاء على الطلاق بل يكفي فيه مجرد الامر بالاغترل الراجع للاباحة السابقة والثاني جعل رضاء المولى ولو كان نكاحا
لكان رضاء السيد الزوج الحديث النبوي السابق وبؤنه رواية محمد بن مسلم عن ابن جعفر عن المملوك يكون مولا او مولا لامة فزيدان
يجمع بينهما البتة نكاحا او يجزيه ان يقول قد انكحتك فلانة ويعطيه من قبله شيئا او من قبل العبد قال نعم ولو لم يمت وقد ائتم يعط
الذي لم والجواب نعم في الاجزاء بما ذكره ان يكون نكاحا والمراد بالنكاح المنع اعتبار ما اشتمل على الايجاب القبول لان المش
خاصة مشتمل على الايجاب وهذا يؤيد ان المراد بالنكاح في صححه محمد بن مسلم السابقة وهو هذا الايجاب خاصة مع ان ظاهر ما يدل عليه
انما تكلفوا الاعتراف فيهما من الطلاق لفظ النكاح وكلا القولين له وجه ولا يخفى كلام ابن ابي عمير من قوة وان كان الوقوف مع المشهور
اولى بفهم الفرج وما ينبغي فيها من مراعات الاحكام واعلم ان القول الاول يقتضي اعتبار الايجاب القبول فيتم بجملة عقد وظهر من
الحج انه عقد ومع ذلك لا يقتضي القبول لانه بعد ذلك كلام ابن ابي عمير واجتبا عليه بالاخبار السابقة قال لا يثبت النكاح بغير
الى القبول ولا يقتضي هذا القبول فلا يكون نكاحا لا فانقول القبول انما يشترط في حق من يملك العبد لا يملك القبول لان المولى
اجاره على النكاح فلا يحتاج الى ذلك ثلث اقوال في المسئلة اشهرها النكاح المذكور بالايجاب القبول والاكتفاء بالايجاب مع

قوله ولو طلقها الزوج ثم باعها المالك تمت العدة وهل يجب ان يستبرأ بها المشتري بزواجه عن العدة قيل نعم لانها احكام نذخلها
على خلاف الاصل قيل ليس عليه استبراء لانها مستبرأ وهو واضح وقوله واما المالك فهو عان الاول ملك الرقبة يجوز ان يطأ الاثنا بملك
الرقبة ما زاد على الاربع من غير حصر قوله وان يجمع بين المأثرة والمأثرة الكثر وطى واحدة حرمت على الاخرى عنها وان يجمع بينهما وبين اخيهما
بالمالك فلو وطى واحدة حرمت الاخرى جمعا فلو اخرج الاول عن ملكه حلت الثانية قوله ويجوز ان يملك موطوءة الاب كاجوز للوالد

ان يملك موطوءة
تتمية نكاحا وكونه باحة يكفي فيه كل ما دل على الاذن واللاوسط متجذرات اعتبار قبول العبد ساخطا واجاب المولى مال على قوله والمعتبر
من القول الدلالة على رضاه فهو متحقق بما يصدق عنه من اللفظ العبد النكاح الثاني يكفي في دفع المولى لهذا النكاح كل لفظ دل عليه
من الطلاق والغيث وامرهما بالفرق وغير ذلك كما دل عليه الاخبار السابقة وهو شرط على القول بكونه باحة لانها ترفع بكل لفظ دل
على الرجوع عنها واما على القول بكونه عقدا فلا بد من مقتضى النصوص كون دفع هذا العقد به المولى فلا بد من دفعه في ارتفاعه بغير الطلاق
كما يرفع النكاح بالغني ونحوه في مواضع كثيرة ثم ان دفعه بلفظ الطلاق وجمع شرطه عند طلاقها في حق الزوجين هذا ان جعلنا
الاصل نكاحا وان جعلناه باحة فالجواب ان لا يكون دفعه طلاقا مطلقا وان لم يجمع شرطه بان لم يسمعه شاهداً ولا وقع في طهر اخر
لم يوافقه فيه ونقد ذلك عند فحوا بل هو باطل من امر ما عثر لها الله في دفعها في النصوص الصحيحة فلا بد من احكام الطلاق واولى منه ولو
او تعبر بصيغة الغني او غيرها سواء نكاحا ام باحة اما اذا قلنا انه باحة فقط لان وقوع الطلاق فرع شوب النكاح ولما علم انه نكاح جعلناه

فلا يتم يقع فلا يتم يقع بلفظ الطلاق والطلاق لا يقع بالكيفية وعلى تقدير وقوعه بلفظ الطلاق الذي لا يستحق الشرط لا يعتد
به في كونه طلاقا لكنه يعتد بالغني كما ذكرناه والنكاح لو كان حقيقيا يرفع بالغني في موارد منها اولى وقيل يكون جميع ما يفسخ به
النكاح طلاقا لا فائدة في ايدته كالمطلوع ولان المولى مخير في كل منهما وهو يشترط ادى المفسخ من الطلاق بالغني ونحوه وبهذا يفرق بينه
وبين الغني بالعبث ونحوه فان البدلية عن الطلاق هنا حاصلة دون غيره من ضرر بالغني ويضعف ثبوتها لا يلزم من زوال قيد النكاح به
ان يكون كالطلاق في جميع الاحكام ويشترط على القول باعتبار شرط الطلاق فيه وعده في الطلقات وفي المسئلة قول اخر وهو انه
ان وقع بلفظ الطلاق كان طلاقا مطلقا فان انفرد خلل في بعض شروطه وقع بالطلاق لا فحوا وان جمع الشروط كان طلاقا حقيقيا
وان وقع الغني بلفظ الطلاق لم يكن طلاقا والاول ظاهر الثالث لو لم يباشر المولى الطلاق ولكن امر به العبد فهل يكون مجرد الامر
فحوا للنكاح ام لا فيه وجهان من دلالة عليه كاد عليه ما هو اوضح منه كالأمر بالاغتسال ونحوه ومن ان المأمور اراد به ايجادا من
العبد فلا يحصل قبله وان الامر بالطلاق يستدعي بقاء الزوجية الى ايقاعه فلو دل على الغني قبلها لكان اول اللفظ ولا يولد
على الغني لا يمنع فعل مقتضاه وجه الملازمة ان الغني لو وقع لا يمنع الطلاق مع انه ما موده فلا يكون مستعاضا به ان دلالة على
ارادته ايجاد الطلاق مطابقة فلا ينافي ولا ينافي بالالتزام على كونه فحوا وهو المدعى يمنع كون الامر بالطلاق يستدعي بقاء الزوجية
الى جنبه وانما ينافي بغير الطلاق الصحيح القابل يكون الامر فحوا لا يجعل الطلاق الواقع بعده صحيحا وهو جواب الثالث فانه اذا دل
على الغني لا ينافي ما منع فعل مقتضاه من حيث انفساخ النكاح به فلا يتوقف على فسخ الحرم على تقدير افاذه الغني هل يكون طلاقا
ام فحوا مبني على كون الغني والامر بالاغتسال طلاقا ام لا فان قلنا به فهو اولى كانه اقوى دلالة عليه من ذلك والا فاقوى عدمه بل
غايته ان يكون فحوا لو لم يجعله فحوا وامثل العبد الامر فحوا كان طلاقا على الاقوى لوقوع صيغة من اهلها باعتبار الامر بغير
المقتضى لم واشتق المانع وجه عدم ظاهر المصير المستفاد من صحيح محمد بن مسلم في امر السيد بالاغتسال ويضعف الاجماع على
عدم الاختصاص فوقعه على تقدير القول بعدم كون الامر فحوا قوتي قوله ولو طلقها القول بعدم الدخول في البيع والبراءة من ادريس
استناد الى ما اشار اليه الله من ان العدة والاستبراء احكام مختلفان ولكل منهما سبب يقتضيه وبعد الاستبراء يقتضي تعدد
الابديل بوجوب الدخول والاخرى ما اختاره الله من الدخول لوجود الدليل للمقتضى وهو ان العرض من الاستبراء انه هو العلم به
الرم كيف اتفقوا لهذا الكيفية باستبراء البائع ويسقط لو كانت المرأة او حايضا والعدة اولى على ذلك لانها بقضاء العدة مستبرأة
فلا يجب عليها استبراء اخر ولان وجوب الاستبراء بالبائع انما هو من احتمال وطى البائع لغرض الشراء وكلاهما يمنع في صورة النزاع و
الغني فخر المبيع بعد الطلاق والعدم الفرق بينه وبين العكس حيث يقع الطلاق قبل الغني ولو انى بالواو وعوض ثم كان النسيب
يقتضيه مطلق الجمع دون الترتيب قوله واما قد تقدم ان نكاح الامه يستباح بامر من القدر والمالك قد ذكر حكم القدر هذا
الباب لبيان ان لو طلق بالمالك لما كان منقسما الى ملك العين وملك المنفعة بين الحكامه في موضعين وابناء بملك الرقبة لا يسه
الاصل واعلم ان النقص والاجماع مطابقا على جواز النكاح بملك اليدين وعدم انحصاره في عدد بخلاف مكانته بالعقد ولعل الو
فيه خفاء حقوق الملوكة وكون اسحقا من منافع البضع بالمالية فيكون كالنصف في مطلق الاموال فلا يطرر اليها ما ينظر في
النكاح بالعقد من محذور الحيف والبيل قوله وان يجمع لما كان الاعلى في ملك اليدين مراعاة جانب المالية وكان الوطي باعلا حاز
الجمع بالمالك بين من يجرى الجمع بينهما بالعقد كالأمة وابنتها والاخرى من لا يجوز الجمع بينهما في الوطي لخفاء النافاه فان وطى واحدة من
الام وابنت حرمت الاخرى قطعا لان الام والبنت بينهما وطى حرمت عليه الاخرى حتى يتحررا هو باي نوع كان من انواع الوطي واما
الاختان فان وطى احدهما بوجوب تحريم الاخرى جمعا لا عينا بمعنى انه ما دامت الموطوءة في ملكه يجرى عليه وطى الاخرى فاذا اخرجها
حلت الاخرى وقد سبق الكلام في ذلك قوله ويجوز ان تعرف ان ملك اليدين يقتضي جانب المالية فكما لا يمنع ان ينتقل الى كل من الاب
والابن مال الاخر كما لا يمنع ان ينتقل اليه مملوكة وان كانت موطوءة لان تحريم الوطي لا يمنع في صحة المثل كالمملوك بعض من يجرى عليه

قوله في غير ذلك وطىء ملكه اذا زوجها حتى تحصل الفرق وتنفق عندها ان كانت ذات عذر وليس للولي فسخ العقد لان بيعها
فيكون للمشتري الخيار كذا لا يجوز الفسخ منها الى ما يجوز لغيبها ملك قوله ولا يجوز وطىء منه متكررا بينهما وبين غيره بالملك قوله ولا يجوز
للمشتري وطىء الامته الا بعد استبراءها قوله ولو كان لها زوج فاجاز نكاحه لم يكن له بعد ذلك فسخ وكذا الوعد فلم يعرض الا ان يفارق الزوج
تعهده منه ان كانت من ذوات العدد ولو لم يحجر نكاحها لم يكن عليها عذر وكفاه الاستبراء في جواز الوطى قوله ولا يجوز ابتداء ذوات
الا زوج من اهل
الحرب وكذا
انما هم وما يبيع
او غيره صار من مولاها بمنزلة الاجنبية لا يحل لها الا ما يحل له من امة غيره كظن الوجه والكفين بغير شهوة ويجوز عليه جميع
وجه الاستمتاع ونظر ما يحل منها بشهوة والنصوص كثيرة والوجه النص ان وجه الاستمتاع صار ملك الزوج فمخرجه عن عموم
اهل الضلال
قوله كل من ملك امة
لا متناع حل الاستمتاع بالمرأة لا يزيد من واحد شرعا وفي معناها الحمله للغير بالنسبة الى الملك مع كون الخليل متناولا للولي
قوله كل من ملك امة
بوجوبه وجوه
وغيبة الخريم حرمتها من النكاح بطلاق او موت او فسخ او انقضاء مدة ان كان موقفا عمدة وانقضاء عدها سواء كانت بانية
حرم عليه وطئها ام رجعية قوله ولا يجوز الاستبراء في غير وطئها بالملك لا بد من طئها او يمكن من قول الملك للمنفقة ليشاء اذا حلها له الشرع فانها
يسبرها بحايضه
لا تحل ايضا لان سبيل الحل لا يتصور قد تقدم البحث في ذلك قوله ولا يجوز هذا اذا كانت من الحيض كما سبق واستفاد من
فان تاخرت الحيضة
تحصيله يحرم الوطى جوار غيره من الاستمتاع وهو كالتقوى قوله ولو كان لا اشكال في لزوم العقد اذا اجازته المشتري
وكان في سن من
لان المانع من لزومه كان والنيار وقد زال باجازه وكذا الوعد فلم يعرض لما تقدم ان الخيار على الفور فاذا اخرها لم يطل
خياره وكذا القول في ملك الزوج سواء كان هو البائع ام غيره وحيث ينفخ المشتري العقد لا تحل له حتى تنقضي عدتها من الفسخ
تحصيله عند خمسة
كالطلاق بمضي قرين او شهر ونصف ان لم تحضر مثلها تحضر في اخبار كثيرة اطلاق الطلاق على هذا البيع لكونه سببا في
السلط على الفسخ فاذا حصل الفسخ كان طلاقا بطريق اولي وقيل يكفي استبراءها بخمسة واربعين يوما لاطلاق النصوص
يقط ذلك اذا
باسبر الامه للمشتري ان اشبه بها وهو متحقق هنا وهو الذي اخاره العلامة ولم يقل غيره والا توى الاول وهو اختياره للمفسر
ملكها حايضا الا
لم يقل غيره قوله ويجوز
الاخلاق في جواز شرذوات الا زوج من اهل الحرب ولو من الزوج لورود الاخبار وكذا انهم في السلم
في الحقيقة لا يوقف اخذهم على الشراء وانما جعل الشراء وسيلة اليه لا شرط في الجواز وكذا شراءه منهم ولو من الاءاء وبترتب
ان كانت لعدد
على هذا الملك احكامه التي من جعلها على الوطى هو المقصود في الباب اطلاق البيع على ذلك بطريق الخيار بل باعتبار صورته والاشبه
خبر استبراءها
فان بالاستنفاد اشبه منه بالبيع والا توى انه لا يثبت عليه احكام من طرف المشتري حتى لو كان البيع قرينة الذي ينفق عليه
كذا ان كانت لامة
عن بغير البيع ونسبته عليه لا فائدة ليل الملك المقضي لغو ذلك لا يجوز شراء ما يسيبه اهل الضلال من اهل الحرب وان كان
او انشده او حمله
جميعه وبعضه للامام للاذن في ذلك من قبله عن سبي الاكراد اذا حاربوا من حارب من المشركين هل يحل نكاحهم وشراهم قال
على كراهية
نعم قوله كل من المشركين الا حبايب كل من ملك امة بوجوبه وجوه التملك من بيع او هبة او ارث او صلح او قرض او شرف
او غير ذلك لم يحجره وطئها قبل الاستبراء ورواياتهم بكثرة لكنها وردت في البيع والشراء والاسترقاق وعدوها الى غيرها من
الملك لا شراؤها في المقضي له وهو العلم بمرأته ورجعها من ماء الغير الاحتفاظ على الانساب من الاختلاط وقصره او غير
الا حبايب في موضع اخر من كتابه فصلا واجماعا ان كان قد ينفق الخلاف ثم الامه ان كانت من تجوز فاستبراءها بخمسة وعشرين
الا حبايب في رواية سعد بن اشعث عن الرضاء ان البائع يسبرها قبل بيعها بخمسين وحملت على الاستبراء ان كانت
في سن من محض لم تحضر فاستبراءها بخمسة واربعين يوما لرواية منصور بن حازم قال سئل ابا عبد الله عن عدة الامه التي
يبلغ المحض وهو بخمسة وعشرين يوما لرواية منصور بن حازم قال سئل ابا عبد الله عن عدة الامه التي
بلغة اشهر وهو مائة وخمسة وعشرين يوما لرواية منصور بن حازم قال سئل ابا عبد الله عن عدة الامه التي
كالتسبيل العدد والوقت معا او علمت العدد خاصة لان المص من الاستبراء العلم بمرأته ثم وانما يظهر ذلك مع بقا المحض لا
يما حكم به للضرورة لبعض الاحكام هذا من الحجج بالاحتمال في جميع الزمان وهل يعتبر فيه كل مضي شهر لا بدل الجحش
فيكون له مستقيمة المحض او خمسة واربعين يوما كالحا فاطما بمن لا يحضرها او مضي زمان يقطع بجحش المحض فيه كالاختلف
عاده منها في شهر ففرض شهر او في اكثر ففرض بغيره اوجه اجدها الا حبايب انفق القطع والا فالشافع اذا انفرد ذلك فتد
استثنى المص لا سبرها عليها مواضع الاول ان تكرر عند اشغال ملكها اليه حايضا فيكتفي باكمل حيصها حصول الغرض بذلك
وهو العلم بمرأته الرجم من الحمل عاده ومثل هذا لا يعد استبراء شرعا وانما المانع الحيض كغيرها والصحيحة الجلي عن الصادق قال سئلته
عن رجل اشترى جارية وهي حائض قال اذا طهرت فليمتسها ان شاء ومثلها مقطوعة سماعه بل هو الصحيح له وقال ابن ابي عمير
لا بد من استبراءها بعد هذه الحيضة بقرينين لعموم الامر بالاستبراء وجوابه القول بموجبه فان الاستبراء قد حصل بذلك كما
دلت عليه الرواية وحكمه فيها بالقرينين لا وجه له في صحيح الروايات بالاكتفاء بالحيضة وقد تقدم رواية بالخمسين وحملت
على الاستبراء جميعا الثاني ان تكون لعدد واخبر باستبراءها بالصحيحة فخص بن البخاري عن ابي عبد الله في الرجل يشتري الامه من
انما عاها او طهرت صاحبها ان لم يطاها منذ طهرت فربما ان كان عندك امساقتها وصحتها في بصيرتها ومثلها وجوابه
ان امنته فمساقتها قد اشركت الاخبار في الوثوق به وفي استينائه ولم يذكر العدة ولكن المص وجامعه حمله على العدة لانه لا
وثوق بالفاقد وغيره نظر الجواز الوثوق واستينائه ان من ليس بعدلاد من شرب العدة لا ما لا يحل فانه بالثقة والاستيناء و

في قول من قال لا يجوز

في قول من قال لا يجوز

في قول من قال لا يجوز

قوله اذا ملك اذ فاعنتها كان له العقد عليها ووجيها من غير استبراء والاستبراء افضل منه

ولا يلزم من عدم الوثوق بخبر القاسم اشتراط العدة لان بينهما واسطة وقد تقدم بتغيير المصنف بالثقة موافقا لرواية بيع الحيوان وهو ما
وخالف ابن ادریس هنا ايضاً ووجب الاستبراء لعوم الامر خصوصاً برواية عبد الله بن سنان قال قلت لابي عبد الله اشترى الجارية من الرجل
المؤمن فيخبرني انه لم يمتها منذ طشت عنده وطهرت قال ليس بخبر ان يبينها حتى يستبرأ بها بحضرة لكن يجوز ذلك ما دون الفرج ان
الذين يشترون الامهات ياتونهن قبل ان يستبرأوهن فاولئك الزناة باموالهم وجواب ابن عمير الاوامر قد خص بما ذكر من الروايات
والرواية الاخيرة مع ضعف سندها بعيد الله بن القيس يمكن حملها على الكراهة جمعاً مع ان عبد الله بن سنان روى الجواز ايضاً وفي اخرها
ما يؤيد بالكراهة لانه قاله الامرشد يد فان كثر لا بد فاعلا فحفظ الاثر على ما اعلم ان نسخة الرواية بين الاخيرين من روايات
الجواز عندى نظر لان ابن سنان مطلق تشريك بن عبد الله ومحمد والاول تغردون الثاني وابو بصير تقدم عن غير ما يشترط ايضاً
والطريق سواها صحيح فمن شهد بغيرها يطالب باليمين الثالث ان تكون مشقة من امرته فلا يجب استبرائها لرواية ابي عمير عن
حفص عن ابي عبد الله في الامة تكون للمرء فتيبها قال لا بأس بان يطاها من غير ان يستبرأ ثم روى زرارة قال اشترى جارية
بابصر من امرته فخرني انه لم يطاها احد فوقعت عليها ولم استبرأ فقلت عن ذلك بابجعف فقال هوذا انا قد فعلت ذلك وما
ازيد ان اعود ورواية الحسن بن محبوب عن رفاعه قال سئلت ابا الحسن عن الامة تكون لامرته فتيبها قال لا بأس بان يطاها من غير ان
يستبرأها والرواية الاخيرة اوضح سنداً من الاولين وبني الحسن او الصحيح وكيف كان فالعمل بمضمونها ظاهر وخالف ابن ادریس هنا ايضاً
وجوابه كما مر الرابع ان تكون الامة ما يشته من الحيض في رواية منصور بن حازم قال سئلت ابا عبد الله عن الجارية التي لا تخاف عليه
الحمل قال ليس عليها عدة ومثلها رواية عبد الرحمن بن ابي عبد الله عنه وفي رواية ابن سنان السابقة قال سئلت ابا عبد الله
عن الرجل يشترى الجارية لم تحض قال يعثرها شراً ان كانت قد يئس بممكن على الاستحباب في معناها الصغيرة التي لم تبلغ
الحيض ولم يذكرها معها وذكره في باب البيع ويمكن ان يكون وجه تركها ان المراد منها عند الاطلاق من سنه ادون شع سنين و
متى كانت كل فرطها حرام مطلقاً وغيره لا يخرج من الاستبراء لكنها مذكورة في روايات كثيرة وبما يقتضي جواز وطهاح بغير
استبراء فمنها صحيح الحديث عن ابي عبد الله قال في رجل ابتاع جارية ولم تطه قال ان كانت صغيرة لا يخوف عليها الحمل فليس عليها عدة
ويطهاها ان شاء وان كانت قد بلغت ولم تطه قال عليها العدة ولا يمكن من وطها على من تجاوز سنه الشع ولم تحض بناء على القائل
من عدم حيضه بعد الشع ايضاً يجمع بين جواز وطها وعدم بلوغها الحيض لان هذا الحمل ينافي قوله وان كانت قد بلغت ولم تطه قال عليها
العدة لان بلوغها عند الاصحاح يحصل بالشع وفي صحيح عبد الله بن ابي يعفور عن ابي عبد الله قال في الجارية التي لم تطه ولم تبلغ الحمل
اذا اشترى الرجل قال ليس عليها عدة يقع عليها وقريب منها صحيح عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال اذا فطنت عن الحيض ولم تحض فلا عدة
عليها وفي هذه الروايات المعثرة ولا تعلق الامة للفقهاء بلوغها الحيض ولم تحض لا يقتضي الاستبراء عليها وليس فيها ما ينافي ذلك بخلاف رواية
الحلي وهي ايضاً موافقة لحكمة الاستبراء لان ثبوت العشرين وما قاربها لا يحل عادة فلا مقتضى استبراءها كالايسة ولو حرمتها
من الاستبراء مطلق الاستماع ظهرت الفائدة في الصغيرة في غير الوطى من ضرورة الحامس ان ينقل اليه وهي حامل فينقطع استبرائها
ومفهوم كلامه هنا جواز وطهاح مطلقاً على كراهية وهو الذي اختاره الشيخ في الخلاف وكذا في الاخبار ما عدا عليه الاجماع مع انه اخبرنا
في النهاية الحرم قبل مضي اربعة اشهر وعشرة ايام وهذا هو الذي يقتضيه الاخبار المعتبرة الاستبراء في صحيح رفاعه بن موسى عن ابي
عبد الله قال سئل عن الامة التي يشترى الرجل قال ان عرفت ذلك قال سئل ان عرفت ذلك فحق احلتها اية وحرمتها اخرى وان انا
عنها فصر وولدي فوق الرجل فانما الرجوان اشى اذا نمت نفسك وذلك وهذا في الكراهة ووردت اخبار تضمنت النهي عنه لكن
في طريقها محمد بن قيس وهو مشترك بين الثقة وغيره في طريق اخر اسحق بن عمار وحاله معلوم ويمكن حمل النهي هنا على الكراهة جمعاً وقد
اخبرنا المصنف في باب البيع الحريم قبل مضي اربعة اشهر وعشرة ايام كذا هو الشيخ في نه ويذكر عليه رواية رفاعه بن موسى عن ابي الحسن عن
ابي الحسن موسى قال قلت لابي عبد الله ان كان قد فطنت ان كانت حامل فافلح في هذا ان اودت فقال لك ما دون الفرج الى ان تبلغ في حملها
اربعة اشهر وعشرة ايام واذا تجاوز حملها اربعة اشهر وعشرة ايام فلا بأس بنكاحها في الفرج وظاهر الرواية تحريم الوطى في المدة المذكورة
لكنه بالمفهوم لا بالمنطوق وبالحكمة فالنفس لا بأس به ويعضد هذا المفهوم ما ورد من النهي عن وطها مطلقاً فيكون شاهد اعلى
الحريم وعاصداً وان ضعف طريقه ونقص الحريم بما دون الاربعة اشهر وعشرة فليس يحرم هذا الخبر جواز فعل النهي ما زاد على الكراهة
جمعاً ويكفي اثبات الكراهة مثلاً لك وان ضعف طريقه بخلاف الحريم وبما القول بالتحريم علانية الاخبار كما اخبرنا جماعة وحمل
ما دل على الجواز على كون الحمل من زمانه بعد جد الضعف لحظه وفي المسئلة اقول اخر قد مضى جملة من مباحثنا في بيع الحيوان قوله
اذ املك هذا الغنم من المواضع التي سقطت فيها استبراء الامة ومقتضى صحيح محمد بن مسلم عن ابي جعفر في الرجل يشترى الجارية فيعتقها
ثم يبرئ وجهها بل يقع قبل ان يستبرأ بحضرة قلت فان وقع عليها قال لا بأس ومثله رواية عبيد بن زرارة عن ابي عبد الله ورواية
ابي العباس عنه وكل من كان ذلك على جواز الوطى بغير استبراء يدل على ان الاستبراء افضل وظاهر الاخبار الاتفاق على بطلان عليه

قوله ولو كان وطئها واعتقها لم يكن لغیر العقد عليها الا بعد العدة وهي ثلثة اشهر وان لم يسبق الاظهار لقوله
اما الصيغة فان يقول حملت لك وطئها او جعلتك في حل من وطئها ولا يستباح بلفظ العارضة وهل يستباح بلفظ
الا باحة فيه خلاف اظهر الجواز ولو قال وهبك وطئها او سوغتك او ملكتك فمن اجاز الا باحة بلزمت الجواز ومن
اقتصر على التحليل منع قوله وهل هو عقد او تمليك منقصة متر

أيضاً ان الاستبراء انما ثبت وجوبه في الملوكة وقد خرجت بالعنف عن كونها مملوكة بالاستبراء وان ثبت بالشرا قبل العقد لكنه سقط بغيرها
لغيره من الاجبة بالنسبة اليه الى غيره فاد اراد انشاء النكاح كانت كغيرها من الاجبة فان نعم فيه بعض الاحتياط بان لا يعلم طاعة
وطئ محرمة والا وجوب الاستبراء بحضرة لا بأس بوجود المقضي لفتح بخلاف ما لو جعل الحال فان الاصل عدم الوطئ الاما دل الدليل على
وجوب الاستبراء فيه ولو لم يجل ذلك الملوكة فيبقى غيرها على الاصل والحكم بعضهم بالعنف تزويج المولى للامنة المتباعدة فانه لا يجب على
الزوج استبراءها ما لم يعلم سبق طئ محرمة في ذلك الطهر وذلك لان الاستبراء تابع لثقال الملاك وهو نصف هنا وعلى هذا فيمكن ان
يجوز له ذلك سبيل الى سقوط الاستبراء عن المولى بان يزوجه من غيره ثم يطلقها الزوج قبل الدخول فيسقط الاستبراء بالتزويج والعدة
بالطلاق قبل السقوط وان وجد ما يظن كونه علة للاستبراء وهو اعتبار برائة الرحم من ماء السابغ فان العدة مستبينة لا خصوصية
شدة الحمل على السقاط فبغيرها عن امرته ونحو ذلك قوله ولو كان ما تقدم حكم الامنة المعقوفة بالنسبة الى المولى المعقوفة وهذا حكم
بالنسبة الى غيره وحاصل الحكم ان المولى اذا اعتق امرته فلا يجب ان يكون عدياً بل وطئها او قبله فان كان قبل الوطئ جاز لغيره تزويج
لغيره ولا استبراء وان امكن ان تكون موطونة في ذلك الطهر لغيره المعقوف بان يكون المعقوف اشهرها ما اعتقها قبل ان تحيض عند
وجود جواز تزويجها لغيره بغير استبراء ما تقدم من جواز تزويج مولاها بما من غير استبراء من حيث انه مختص بالملاك فتابع لنقل
الملاك وهو هنا مشفك هنا حره بل تقدم جواز تزويجها لغيره قبل العقد فبعد اوله هذا الحكم يستفاد من مفهوم العبارة ولا من
منطوقها لانه جعل مورد المنع من تزويج الغير بما كونها موطونة للمولى قبل العقد ومفهومه انه لو لم يطأها حل تزويجها لغيره من
غير استبراء وبوجه ما ذكر في الحكم السابق وان كان غنما بعد وطئ المولى لم يحضر لغيره تزويجها في ذلك الطهر قطعاً لانه وطئ محرمة
فلا بد من مراعات التخصيص من حرمة هذا من اختلاط الاستبراء المصريح عدة الطلاق رواية زرارة قال سئلت ابا عبد الله
عن رجل اعتق مملوكاً له ان يزوجه بغير عدة قال نعم قلت فغيره قال لا حتى يعتد ثلثة اشهر ومثله روى الحسن عنه وعنه يدل على ان
على توقف تزويج غيره المولى على عدة مطلقاً لكنها محمولة على ما لو علم الوطئ لغرضها عن افادة الحكم قطراً وانما يعتبر الثلثة الاشهر
على تقدير سبقها على الاقراء وانما كناية عن اقراء لانها غالباً لا تكون الا في ثلثة اشهر والا فاعتد عدة الطلاق ويظهر من الجماع
انه لا خلاف في ذلك والا فالمستند لا يخفى من ضعفه لان طبرقة الرواية الاولى محض عيب وفي حال النظر والثانية في سندها اجاب
ولكن مثل ذلك بخبر الشريعة عند الاحتياط مع ان الاول السبب بمرتبة قوية والضعف لان محمد بن عيسى قد روى بعض الاحتياط
العلم بروايته قوله اما الصيغة لا اشكال في اعتبار صيغة خاصة لهذا النوع من النكاح كما يقتضي غيره لان مجرد التراضي يكفي في حل
الزوج اجاباً ولا اى لفظ الفتى قد انفقوا على الاجتزاء بلفظ التحليل وهو الواو وفي الروايات ففي صححة الفضيل بن يسار قال قلت
لابي عبد الله جعلت فداك ان يزوج احبنا قد روى عنك انك قلت ان احل الرجل لاختيه جارية فمولا حلل فقال نعم فانما في
الحديث وعنه محمد بن اسمعيل بن بزيع في الصحيح قال سئلت ابا الحسن عن امرته احل لى جارية فمولا ذلك الذي غيرها من الاخبار الكثرة
ولا بد من لفظ التحليل من مراعات ما يفتقر في العقود من لفظ المانع الدال على الانشاء كقوله احل لك وطئها او جعلتك في حل من
وطئها فلا يكفي مثل انت في حل من وطئها لعدم كونه صريحاً في الانشاء كما قال الجماعة وقد تقدم في باب عقود النكاح ما في واولى
بالاشكال هنا لان التحليل نوع اباحة وادبها اوسع ولا يكفي بلفظ العارضة وان كان متعلقاً باحة المنفعة مع بقاء العين على
ملك المالك لانه بقاء الفرج بقواعد النصوص عليه ولو راية الى العباس ببقاء عن الصبر قال سئله رجل عن عارضة الفروج
بلفظ الا باحة فمولا حرام ثم سكت قليلاً وقال لكن لا بأس بان يجل الرجل جاريته لاختيه واختلاف في الاستباحة فلا كراهة فيهم الشيخ في رواية
والنصوص العلامة في احد قوله على انه لا يبعد الحل وقفا مع ظاهر النصوص في تسميتها بالاصل وذهب الشيخ في ط و ابن ادريس الى
والعلامة في القول الاخر الى الاكتفاء بكلمات التحليل في المعقوف ويجوز اقامة كل الشرطين مقام الآخر كما ذكر في الاصول وروى
الاكتفاء على القولين ما لو قال وهبك وطئها او سوغتك او ملكتك فمن اجاز الا باحة اكتفى بما جده هذه لانها بمعناها ومن اقتصر
على التحليل منع هنا والاقوى المنع هنا مطلقاً لان الهبة والتمليك يتناولان الايمان اما الهبة فقطعاً واما التمليك فغالباً
ليس الوطئ عيناً واما التسوية فهو معنى اباحة واخفى الحق ان صيغ العقود اللازمة والنكاح ان كانت توقيفية لم يصح بكل واحد من
هذه الالفاظ لعدم ورودها بل يقتصر على التحليل وان اكتفى في العقد بما ادى المعنى جاز بلفظ الا باحة والتسوية دون الهبة
لما ذكر من مشاؤها الايمان اما التمليك فانه وان غلب استعماله في نقل الايمان الا انه يستعمل في نقل المنافع ومن ثم استندك
في جواز هذا النوع من النكاح بدخوله في قوله نعم او ما ملكك ايماهم يجعل الملك هنا للنفقة وجعل الملك متعلقاً اليها فاذا جعل
في هذا النوع كان قريباً على ارادة المنفعة خاصة فيجوز الاكتفاء بنحو قوله وهل هو فيه خلاف بين الاحتياط ومنشأه عصمة الفروج
من الامتناع بغير العقد او الملك ولعل الاقرب هو الاخير لما كان حل الفروج مختصاً في العقد والملك بقوله نعم لا يخلو اجابهم
او ما ملكك ايماهم وكان القول بجل الامنة بالتحليل ثابتاً عند علمائنا وجب ان لا يكون خارجاً عن الامنة وقد اختلفوا في رده

قوله وفي تحليل أمه للموكة روايان أحدهما المنع وبوبها أنه نوع من تملك العبد بعد عن التملك والآخر المحجوز إذا عيّن له الموطوءة وبوبها أنه نوع من الإباحة وللمملوك أهلية الإباحة والآخر يشبه قوله ويجوز تحليل المذمة وأم الولد لأنها لم يحجز جاعن المملوكة بالندب من الولادة عن المملوكة قوله ولو ملك بعضها فأحلن بعضها لمحل لوكا كانت مشركة فأحل الشريك قيل يحل الفرق أنه ليس للمرأة أن تحل نفسها قوله يجب لأقضاء على ما ينشأ له اللفظ وما شهد الحال بدخوله تحتها فلو أحل التقبيل فضر عليه وكذلك لو إلى أيها فذهب المرتضى إلى أنه عقد والتحليل عبادة عنه والاكثر منهم المنع على أنه تملك منفعته بقاء الأصل لأن الحداد يرفع الأصل كما ذكرناه ونحو العقد منفعته لأنه إن كان عقد دواء توقف منه على الطلاق والفسخ في موارد وجوب المهر بالدخول ونحوه يستبعد الوطء ذلك من خواصه وكلها منفعته عنه وإن كان منفعته توقف على ذكر الأجل والمهر ولاهر مع التحليل ولا يشترط فيه الأجل على الأصح لو أحل له الوطء للأصل وعلى القولين يعتبر القبول أما على العقد فظاهر أما التملك فلأنه في معنى هذه المنفعة فيكون أيضا من قبيل العقود وأما نفيسا عنه اسم عقد النكاح لا مطلق العقود والتحقيق أنه عقد في الجملة على التقديرين قوله وفي تحليل أخلف الاصطحاب أن المولى إذا أحل أمه لعبد هل يحل له بذلك أم لا على قولين أحدهما وإخاؤه الشيخ في بابه والعلامة في المح والولد فخر الدين العدم لصحة غيره ولو أحل لأخته يقطن عن أبي الحسن أنه سئل عن المملوك يحل له أن يطأ أمه من غير تزويج إذا أحل له موكة قال لا يحل له ولا أنه نوع تملك العبد ليس له إلا ما أتى به وهو مذموم لا يجوز له أن يطأ أمه وإخاؤه المصالح المحل لوجود المقضي في إشفاء المانع إذ ليس إلا كونه لا يملك وفيه ملك له مطلقا سئلنا لكن المراد بالملك هنا الإباحة بمعنى استحفاظ البضع وإباحته له لا الملك بالمعنى المشهور لأن ملك البضع لا معنى له إلا الاستحفاظ المذكور ومن ثم لو تصرف فيه منصرف كالوطء بالثبته يكون عوضه وهو المهر للمرأة لا المال البضع وهذا على عدم الأدن كان قوام فلان يملك أحضار فلان مجلس الحكم ونحو ذلك فإن المراد به أصل الاستحفاظ والعبد يملك هذا النوع والرواية التي أشار اليها العلامة لا لها على الجواز لم تنفع عليها ولا ذكرها غيره ولو ثبت لا يمكن حل رواية المنع على الكراهة وأما أحلها على تحليل المولى لعبد أمه القبر أو أمه أو أخته التحليل بدون الصيغة فبعدتم حاشا على القيمة لا بأس به لأن العامة يسمعون التحليل مطم ومعه ذلك ففي تكلف المحل مع عدم وجود العاد من أشكال وأعلم أنه لا فرق على القولين بين أمه لعبد وعبد غيره إذا أذن له سيده وأما أصل البضع عبده لموضع النص قوله ويجوز فليتأملها وعموم النص كما بينا ولا فرق بين أمه لعبد وعبد غيره إذا أذن له سيده وأما أصل البضع بين رجلين في إباحة جميع أمه أحل أمه فاحجبها قال هو له حل في قوله ولو ملك قد تقدم البحث في هذه المسئلة مستوفى والرواية التي دل على الحكم فلا وجه لأعادته قوله يجب لما كان هذا النوع من الاستمتاع تابع للفظ الدال عليه وجب عاثر اللفظ فكل ما ينشأ له دل عليه بأحدى الدلائل ملكه المحلل له وما خرج عنه ذلك لا يحل له النظر به يتناول غيره من ضروب الإباحة الاستمتاع لعدم دلالة عليها بوجه لأنه أصعبها ولو أحل له الوطء دل عليه بالمطابقة وعلى أنها بالضم وعلى باقي عقود ما دل على من المهر والنظر والقبلة وغيرها لا يلزم فيه دخول جميع ذلك في تحليله ووجه لزومه لها كونها محسوبة من مقدّماته ولا يفتك عنها غالباً فهو لزوم عرفي وإن لم يكن عقلياً ومثل ذلك كاف في مثل هذا ولو أحل له بعض مقدّماته غير النظر دخل فيه ما استلزم دون غيره فإذا أحل له القبلة استباح المهر متوقفة عليه وقد دل على ذلك كله رواية الحسن بن عطينة عن أبي عبد الله قال إذا أحل الرجل من جاريته قبلته لم يحل له غيرها فإن أحل منها دون الفرج لم يحل له غيرها فإن أحل له الفرج حل جميعها وفي صحة القبلة ولو أحل له قبلته لم يحل له سوى ذلك هذا كله ما يتناول التحليل أما الخدمة فلا تدخل في تحليل الوطء ولا مقدّماته ولا العكس لأنفك كل منها عن الآخر حسداً وعقلاً وقوله ولو وطئ إذا أحل له ما دون الوطء والحكمة كان الوطء بالنسبة إليه كغيره من الإباحة فإن وطئ مع عالمها بالحرمة كان عاصياً وكان الولد لمولاها كافي نظائره لا شقاة عن الزاني وينبغي ترتيب حكم الزنا من الحد وغيره عليه لكن يظهر من الرواية عدمه ما أثبت عوض البضع فيبقى على ضمانه من لأنه مطم أو مع عدم البغي وقد تقدم الخلاف فيه وإن المصنف يشترط في ثبوت جملتها أو أكثرها وحيث يثبت العوض فهو العشرة كانت بكر أو صفوان كانت ثيباً أو وش البكارة مصافاً إلى العشرة سلف قد دل على ذلك صحة الفضيل السابقة وفيها قلت إني أرى أن أحل له ما دون الفرج قبلته الشهوة فأفصحها قال لا ينبغي له ذلك قلت فإن فعل يكون زانياً قال لا ولكن يكون خائناً ويجوز لصاحبها عشرتها ولو أحل إطلاق المصنف الحكم بالعشر ونصفه بغير إطلاق الرواية وكذا حكم عائمتها ولم يقل زانياً وعدم تعرض المهر كذا ذكره غيره لضم الرواية جميع ذلك ولو وطئ جاهلاً فالولد حر وعليه قيمته يوم سقط خيل المولاه كما سلف قوله ولد إذا أصل من تحليل الوطء فلو كان شرطاً في صيغة التحليل كونه حرًا كان حراً ولا قيمة على الأب إجماعاً وإن شرط كونه زانياً على صحة هذا الشرط في نكاح الأمه وعدمه فقد تقدم وإن أطلق العقد فلم يشترط رقبته ولا حرته فلا احتجاب قوله إن أحدهما وهو الذي أخذه المصنف وجعل أصح الروايتين أنه حر فلا قيمة على أبيه وهو مذهب الشيخ في وف والمناخيرين لبناء الحرمة على التغليب والسرية والولد لا يكون من النطقين في أغلب جانب الحرمة ولعموم الأخبار السابقة المشبهة أن ولد الحر لا يكون إلا حراً وخصوص حسنة ذواته وقال قلت لابي جعفر الرجل يحلل جاريته لأخيه قال لا بأس قال قلت فإنها جانت بولد قال لا يقيم له ولده وبره الجارية على صاحبها قلت له أنه لم ياذن بذلك قال لا فإنه قد أذن له وهو كما يأم أن يكون ذلك وموثقة أصح من غير عار عن أبي عبد الله وفيها قلت فحاش بولد قال لم يمحى بالحر من أبيه وغيرهما من الأخبار وقال الشيخ في وفه وكتابي الأخبار الولد حر ولو أذن له من غير عبد الملك عن المهر وفيها فإن جانت بولد قال هو لمولى الجارية إلا أن يكون قد اشترط حين أمه لها أنه إن جانت بولد فهو حر مثلها رواية الحسين بن الخطاب ورواية إبراهيم بن عبيد

فوله لا بأس ان يطأ الا في البيت غير وان ينام بين اثنين وبكره ذلك في الحنة وبكره وطى الفاجر ومن ولد غير الزنا قوله ويلحق
بالنكاح النظر في امور خمسة الاول ما يترتب به النكاح وهو يستلزم بيان ثلثة مقاصد الاول العقب ومع ما في الرجل في المرة فقبو
الرجل ثلثة قوله والحصى سل الانثيين وفي معناه الوجاهة وانما يقع به مع سبقه على العقد وقيل وان يتحد ولين معن قوله
والعن مرض ينعف معه القوة عن نشر العضو بحيث يجز عن الابلاخ وينسخ به وان يتحد بعد العقد بشرط ان لا يطأ زوجته

ولا غيرها فلو وطئها
ولو مرة ثم عتق او
امكنه وطئ غيرها
مع عتقها لم
يثبت لها الحجاب
على الاظهر وكذا
لو وطئها بغير
عز قبل او مكن

بن عبد الحميد في طريق الاولى علي بن فضال والثانية مجهولة بالطار والثالثة بعيد الرحمن بن حاد وابراهيم ضعيف فلذلك قال
المصنف ان الاولى اصح الروايتين ولو قال اوضح الروايتين سند كان اجوده لا يشترط في عدم الوصف بالصححة فضلا عن كون الاولى
اصح قوله لا بأس هنا احكام خمسها مسائل نكاح الامة الاولى في الياس عن وطى الامة وفي البيت مستيفظ بها ويلمع كلامها ما افلح ابدان كان زانيا وان كانت جارية و
تقدم كراهة ذلك في الحنة وانه من غشي امراته وفي البيت مستيفظ بها ويلمع كلامها ما افلح ابدان كان زانيا وان كانت جارية و
في الامة روى عبد الله بن ابي يعقوب في الصحيح عن ابي عبد الله في الرجل ينكح الجارية من جارية ومعه في البيت من يري ذلك ويسمعه قال
لا بأس وفي الياس ان لم يناف الكراهة من حيث ان مدلوله نفي التحريم لانه ظاهر في ذلك جثا فصر عليه من غير تكبير فلا تشديد
الثانية في الياس ان ينام بين اثنين بخلاف الحنة فانه ذكره لما فيه من الامتنان وقد روى عبد الرحمن بن ابي نجران ان ابا الحسن
كان ينام بين جاريتهين الثالثة بكراهة وطى الامة الفاجرة اي الزانية بالملك بكراهة بالعقد لما فيه من العار وخوف اختلاط المائتين وروى
محمد بن مسلم قال سئل ابا جعفر عن الخبيثة يزوجها الرجل قال لا وان كان لامة وطئها ولا يتخذها مال ولد والمريد لك ان يغزل عنها
حد من حملها الرابعة بكراهة وطى من ولد من الزنا وان كانت في نفسها عفيفة وروى الحلبي عن ابي عبد الله في رجل سأل عن الرجل يكون
له الحادة ولدت زنا عليه جناح ان يطأها قال لا وان نكحها عن ذلك فلو نكحها وروى محمد بن مسلم عن احمد بن محمد في الرجل يشترى الجارية
او يزوجها بغير شدة ويخذه لنفسه فأن لم يخف العيب على ولده فلا بأس بقوله ويلحق اي العيوب المنقولة على جوار الفسخ بها والافساح
ان غشها المص كونه الحبيب من عيوبه ايته فيكون اربعة لكنه افرده للخلاف فيه وسبب ان عيوبه سنة بزيادة الجذام والبص الجنون
سبب لسلط الرخصة على الفسخ وانما كان او ادوارا وكذا المتحد بعد العقد وقبل الوطى ابعد العقد والوطى وقيل بشرط في المتحد
ان لا يعقل اوقات الصلوة وهو موضع النزاع لا خلاف في كون الجنون من عيوب الرجل المجردة لفسخ المنة للنكاح في الجملة ثم ان كان
مستقرا على العقد ومقارنا لم يثبت لها به الفسخ مطلقا سواء كان مطبعا او ادوارا وسواء عقل اوقات الصلوة ام لا وان كان مجذبا بعد
العقد سواء كان قد وطئ ام لا فان كان لا يعقل اوقات الصلوة فلها الفسخ ايته وان عقل فاكش المتدين كالشيخ وابنا على
عدم الفسخ والاخرى عدم اشتراط عدم وجود دليل بعينه النفيد ونشأول الجنون باطلا لانه يجمع اقسامه فان الجنون فون والجامع
بينها اشتداد العقل كيف اتفق وليس في الباب حديث سوى صحيح الحلبي عن الصادق اما بغير النكاح من البصر والجذام والجنون والعقل وهو
شامل لما قبل العقد وبعده ولما يعقل معه اوقات الصلوة وغيره ورواية علي بن ابي حمزة قال سئل ابي عبد الله عن امرته يكون لها زوج
اصيب من بعد ما تزوجها او عرض له جنون قال لها ان تنزع نفسها منه ان شئت وهي صخرية في المتحد وشاة باطلا لانه لما قبل
الدخول وبعده ترك الاستفصال من الامام وهو دليل العموم كونهما ضعيفا وعمدة الامر على الانفاق على كون الجنون عيبا مطلقا
مع وجود دليل يخصه وقول المص وقيل بشرط في المتحد ان لا يعقل اوقات الصلوة يقضي ان المتقدم لا خلاف في جواز الفسخ به سواء

عقل ام لا وما ذكره هو المشهور في كلام الاحباب فانهم لم يقيد الجنون بذلك الا في المتحد بعد العقد ولكن ابن حمزة اطلق ان الجنون
الموجب للخيار في الرجل والمرته هو الذي لا يعقل معه اوقات الصلوة وهو يشمل المتقدم منه والمتحد وكيف كان فلا دليل على اعتبار ذلك
وان كان مشهورا وتردد المص في ذلك لشبهة القول لا لقوله دليل فانه يراعى جانب الشهرة ويمكن على هذا ان يمتسك في المتحد بعد
العقد مطلقا باستصحاب ابراهيم العقد في غير موضع الوفاق لكن الرواية الصحيحة مطلقة في الجنون فليشمل موضع النزاع قوله والخصاء الخصا
بكسر الاول وبالمد والوجاهة بالكسر والمذايق هو مرض الخبيثين بحيث يتطل قوتها بل قبل ان من افراد الخصا يقتناء له لفظا والمشهور
بين الاحباب كونه عيبا والنصوص بكثرة منها صحيحة امسكان وموثقة ابن بكير عن احمد بن محمد وموثقة معا عن ابي عبد الله
ان خصيا ليس نفسه لامرته فقال يفرق بينهما وتأخذ المرته منه صداقها وتزوج غيره كما دلل نفسه وظاهر الاخبار كون العيب
موجودا قبل العقد ولكنه يحمل المتحد منه قبل الدخول فلذلك قطع بكونه عيبا مع سبقه واختلف في المتحد والافوى ان
المتحد بعد الدخول لا يثبت به فسخ استحصالا بالزوم العقد وعدم تناول النصوص له فان الذي ليس انما يتحقق قبل الدخول ويقع
الاشكال في المتحد بغير العقد الدخول من تناول النصوص باطلا لانهما وظهور اذاه المتقدم واصالة الزوم مع ما في النصوص من
ضعف السند وقطع وقال الشيخ وطى والخلاف ان الخصا ليس بعيب مطلقا بان الخصا يزوج وبما لاغ الكثر من النكاح وانما لا ينزل بعد
الانزال ليس بعيب هو مردود بتعاضد النصوص وكشها وعمل بضمها الاحباب اما التعليل بان اتم مقاصد النكاح التناسل
وهو مفقود في الخصا فلا يملك اصل العقد معه فواته فنقص بالخل الذي لا ينزل مع الاجماع على عدم الفسخ فيه وانما الاعتماد على
النصوص الدالة على الفسخ بعيب الخصا قوله والعن العن بالفسخ هو الضعف المخصوص بالعضو الاسم الغنى بالضم وبق الرجل اذا كا
كأن عيّن كسكين وهو من جملة عيوب الرجل الذي سلط المرته على فسخ نكاحه بالنص والاجماع ويثبت الفسخ به مع تقدمه على العقد
اجماعا وكذا مع تقدمه قبل الوطى على المشهور ونشأول النصوص رواية محمد بن مسلم عن ابي جعفر قال العين بغيره بغيره سنة ثم ارسلت امرته
ان عليا

ان عليا
نزلت وان شئت فقامت ولو تجدد بعد الوطى ولو مرة فلا فسخ للاصل وهو قول الشيخ والاكثر رواية اسحق بن عمار عن الصادق كان يقول اذا

قوله وهل ينسخ بالحب فيتردد منشأ النكاح بمقتضى العقد والاشبه بسلطها تحقيق العجز عن الوطى بشرط ان يبقى له ما يمكن معه الوطى ولو قدر الحشفة قوله ولو حدث الحب لم ينسخ وفيه قول اخر قوله ولو بان خشي لم يكن لها الفسخ وقيل لها ذلك وهو تحكم القابل للحوار المفسح قوله ولا يرد الرجل بعيب غيره ذلك ما ذكره من اختصاص الرجل بالاربعين متر

نزوح الرجل المنة فوضع عليها ثم اعرض منها فليس لها الخيار لنقصه فدانيلث ودوايته عات الضيق عن عبد الله قال في العين اذا علم ان عينا لا ياتي النساء فرفق بينهما واذا وقع عليها دفعة واحدة لم يفرق بينهما وذهب الميقد وجماعة الى انها الفسخ اية للاشتراك في الضرر الحاصل بالباس من الوطى اطراف الروايات بثبوت الخيار للمنة من غير تفصيل كصحة عقد من صلح السابقة ورواية الى الصباح الكناي قال سئل باعده الله عن امرئ ابلى زوجها فلا يقدر على الجماع ابدا نقارقه قال نعم انشأت وغيرهما من الاخبار الكثيرة المعتبرة الاسناد واجيب بان تلك مفصلة وهذه مطلقة فبطل على ما اذا لم يدخل جمعا وهو جسد لواعين ذلك فان استحق بغير فطحي وعينات الضيق فهو قول وتوقف في الخ وله وجه حيث كانت العنة هي المرض المقضي للعجز عن الايلاج فلهذا لو عجز عن جمعا ولو غيرها لا يكون عينا وكذا لو عجز عن وطئها ابدا خاصة حيث يجوز غيره اذ لا يجوز فراعنة وان حصل الضعف في الجملة وبطل من العيدان المعتبرة قد رتبه عليها ولا عجز غيرها لانها فان وصل اليها ولو مرة واحدة فهو املاك بها وان لم يصل اليها في السنة كان لها الخيار وان حصل بالرجل عنة بعد صحة كان الحكم كما ذكرناه والاصحاب لم يقلوا الخلاف عن الالة العنة المخذلة مع العجز مطلقا قوله وهل ينسخ المشهور بين الاصحاب ان الحب من جملة عيوب الرجل لم ينقل احد منهم فيه خلافا ولكن المصنف تروى فيه هنا وجه عدم النقص عليه بخصوصه وانما ورد في النصوص الفسخ بالخصا والعين من عيوب الجماع ولما كان الحكم بالخيار في هذه العيوب على خلاف الاصل فلا بد لمبنيها من دليل صالح يخرج عن حكم الاصل والا فالاصل في العقد لزوم وليس على الحب دليل صالح ويمكن اثباته من النصوص الدالة على حكم الخصا فانه اقوى عينا منه لقدرة الخصي على الجماع في الجملة بل قيل انه يصبر اقوى من الفعل بواسطة عدم خروج المني منه و ثم ذهب بعضهم الى عدم كونه عينا لذلك بخلاف الجواب فانه قد اشغى عنه الفخذة على الجماع واسال عدم الالة وكذا استنفادة من العنة لمشاركته في المعنى لزيادة لان العين يمكن برؤه والمجوب يستحيل ويمكن استنفاده ايضا من عموم الاخبار كقوله في رواية الى الصيا الكناي السابقة في امرئ ابلى زوجها فلا يقدر على الجماع الخ فانه يشمل باطلافة المجوب كما لا يقدر على الجماع مضافا الى لزوم الضرر بالمر على تقدير عدم اثبات الخيار وهو منفي فح فالذهب كونه عيبا وهو الذي اخبره المصنف بعد الشرط ان لا يبقى له ما يمكن معه الوطى ولو مقدار الحشفة لان الوطى يحصل بمقدار ذلك ومن ثم ترتب عليه احكامه من وجوب الفسل والمهر والحسد الاباحية للزوم المطلق والفساد والعبادات كالحج والصيام وجوب الكفارات الخ غير ذلك قوله ولو حدث اذا تجدد الحب بعد العقد سواء كان قبل الوطى ام بعده هل يجوز للمنة الفسخ به كما لو سبق على العقد اخلاف كلام الاصحاب فذهب الشيخ في وابن البراج وجماعة الى ثبوت الخيار به من غير جد واستدل عليه في ط بالاجماع وعموم الاخبار مع انه في موضع اخر من ط قال وعندنا لا يرد الرجل من عيب تهرته في الاثبات وهذا يشعر بدعوى الاتفاق عليه وهو غريب فكذلك ذهب في ط الى عدم الخيار بالحادث وهو مذهب ابن ادريس وكان يختلف مذهب العلامة فيه ففي الخ فري حراز الفسخ بالحب والخصا والعنة وان تجددت بعد الدخول وفي الارشاد قطع بعدم ثبوته بالخيار منها وكذا في الخبرين ثم موضع اخر منه قرب جواز الفسخ بالمجرد من الحب بعد الوطى وابقى الخصا على الحكم الاول من عدم الفسخ من المخذلة ومن بعد العقد مطلقا وفي العنة جواز المخذلة بعد العقد قبل الدخول خاصة وفي الفواعل جزم بالخيار بالمخذلة منه بعد العقد وقبل الوطى وورد في المخذلة بعد الوطى وشركا الخصا سبقه على العقد ونسب الحكم في المخذلة الى قول مشعر ابن ردة فيه وفي العنة شرط عدم الوطى وقد عرفنا ان بعد هذا الاختلاف ان ليس للحب اجزاء تفسد وانما رجعه الى الاخبار السابقة وقد عرفت حالها وان طريق الجمع بينهما مطلق يقتضي اشتراط عدم الدخول ومعارف المعتبر منها سندا بوجوب الحكم بالحب المذكور مطلق ومن هنا ينشأ الخلاف واقعا الشيخ فلا يرد له فيها وقوله من الاختلاف قوله ولو بان لو بان الزوج خشي الشيخ وط في موضعين منه مع انه قال فيه ايضا في موضع ثالث انه ليس بعيب فاما هو بمنزلة الاصبع الزائد وهذا هو الاقوى كذا لو طهرت المنة خشي ان الزايد فيها كاصبع الزائدة والزايد في الرجل كالنقبة الزائدة لا كما مثل الشيخ وكذا ليس بعيب وموضع الخلاف اذا كان محكوما بالذكورة والانوثية اما لو كان مشكلا بغير فساد النكاح وجه الخيار مع وضوح وجود النقرة منه وكوز العلامات طينة لا تدفع الشهوة والا تخلف الطبعي والشيخ صرح في ط يكون الخلاف في الخشي الواضح لانه قال في الموضعين لو بان الخشي وحكم بانه ذكر فهل لها الخيار ام لا لكنه ذكر في المبدأ الخشي انه لو كان زوجا او زوجة اعطى نصف النصيبين فبقي بعضهم حكمه هنا عليه الا انه ضعيف جدا فالنسب عليه كذا وفرضه في الواضح اوضح قوله ولا يرد هو المشهور بين الاصحاب وكثير منهم كالمدة لم ينقل خلافا في ذلك واستدلوا عليه باصالة لزوم العقد فلا يثبت الخيار الا بدليل يقتضيه ولا دليل في غير ذلك في عينا الضيق عن عبد الله وفي اخرها والرجل لا يرد من عيب فانه نجمة فاما المخذلة دليل وذهب ابن البراج في المذهب الى اشتراك الرجل والمرأة كون كل من الجنون والجذام والبرص والعجز عن الجماع في النكاح وكذلك ابن الجيند وزاد العرج والزنا ودليلها في غير الجذام والبرص غير واضح اما فيما في غاية الجوزة لصحة الجماع عن عبد الله برب النكاح من البرص والجذام والجنون والعقل وهو مشاوب باطلافة للرجل والمرأة لان ثبوتها عيبا في المنة مع ان للرجل وسيلة الى التخلص منها بالطلاق بوجوب كونها عيبا في الرجل بالنسبة اليها بطريق اولي لعدم فلتدتها على التخلص لولا الخيار وحصول الضرر منه بالعدوي بانفاق الاطباء ولعل المعرفة مضافا الى ما اشهر من قوله

القابل للحوار المفسح

هـ

جاء

من قوله

الرجل لا يرد

بداية

من قوله

قوله ويعيوب المرءة نسبة الى قوله اما الجنون فهو ساء العقل ولا يثبت الخيار مع السهو السريع زواله ومع الاعفاء العارض مع غلبة المرءة
واما يثبت الخيار مع استقراره قوله اما الجذام فهو الذي يظهر معه بلس الاعضاء وشاثر اللحم ولا يجرى قوة الاجترار ولا يتجر الوجه و
لا استداره العين قوله واما البرص فهو البياض الذي يظهر على صفحة البدن لغلبة البلم ولا يقضي بالسلط مع الاستثناء قوله واما
القرقرة قيل هو الخمل وقيل عظم يثبت في الرجم يمنع الوطى والاول اشبه فان لم يمنع الوطى قبل لا يمنع به لا مكان الاستقناع ولو قيل
بالفصح متمسكا بظاهر
التقليل ممكن متر
من قوله فمن المجدوم فراد من الامد ولا تنفر الناشئة من تلك المناينة للعقم من الاستقناع ازيد من غيره من العيوب المنقبة
عليها ويبقى الكلام في اعتبار سبقه على العقد والاكفاء بالجد منه مطلقا او قبل الدخول كما سبق في نظائره والعموم هنا الى اطلاق اليقين
الصحيح المتناول جميع الاقسام بخلاف عيب العين والخصا والجلبا في الاجزاء من التعارض فيه كما عرفت في التمسك بلزوم العقد والاشبا
وغير ذلك كله مدفوع بعوم الخبر الصحيح واما الاستناد الى خبر عياث الضبي في مثل هذه المطالب كما انفق الجماعة من المحققين فلا يجب
التمسك بها في المتن والسند اما السند فلان عياثا هذا لا يعرف في كتب الرجال بحال فكيف يجعل حديثه متمسكا في هذه الاحكام
بل معارضا لغيره من الاخبار خصوصا الصحيح منها واما المتن فلا يقتضيه نفي الرجل من عيب صلا وهو خالف اجماع المسلمين الاغتناء
بالتمسك به فيما لا يدل على كونه عيبا واقع في غير موضعه لما عرفت من حاله قوله ويعيوب لما كان الحكم في النصوص معلفا على
مسمى الجنون وكان متحققا بفساد العقل باي سبب انفق وعلى اي وجه كان واما اواد وارافيقا اوقات الصلوة او لا تحقق الحكم معه
على ذلك الوجه لاصالة عدم اعتبار امر آخر ثم يشترط استقراره فلا يعبر بعرض زوال العقل وقضاء من الاوقات ثم لا يعود لان من
حصل له ذلك لا يطعن عليه عرفا انه مجنون واولي بعدم الاعتبار من بعض له السهو اذا كان زواله سهوا ولا اعفاء العارض لمرض
لغلبة المرءة ونحوها قوله اما الجذام هذا المرض ينحصر في امه قبل استحكامه ولما كان الخيار على خلاف الاصل موقفا على استبا خاصته
اشترط في ثبوته تحقق السبب فاذا تحقق وجود هذا المرض اعادنا الله منه بذناثر اللحم والدم وسقوط بعض الاطراف كالانف فلا اشكا
فيه وبدونه وظهور علاماته من ضيق النفس وحمية الصب وكونه العين الى حرقه ونحو ذلك ما ذكره المصنف وغيره يرجع فيه الى
اهل الخبرة من اطباء ويشترط فيهم العدالة والتعد والذكورة لغيرها من الشهادات وحصول الشيع للمناخ للعلم وان لم يكن
الخبر بذلك الوصف فان اشفى ذلك كله وادعى احدهما على الآخر وجوده واشبهه الحال فعمل المنكر اليقين وتجر الوجه في عبارة المصنف
بالراء المهمة ان يظهر فيه العجز بضم العين وهو الشئ الذي يجمع في الجسد كالتلعة ومثلها البقرة وقد يظلم ان على العيب كيف يتحقق
تقول افضيت اليه بجري ويجري اي اطلعته من نفسه على معايبه قال الهروي والمراد به هنا ما يبدر في الوجه من افاد هذه العلة
قوله واما البرص البرص من معروف وبسببه يحدث في البدن تغير لونه الى السواد او الى البياض لان سببه قد يكون غلبة السوداء
يحدث الاسود وقد يكون غلبة البلم فيحدث الابيض والمعتبر منه ما يتحقق كالجذام فانه قد يشبهه بالهتول لانه يشبهه في الضمير
والسببين والفرق بينهما ان البرص يكون غايضا في الجلد واللحم والبهق يكون في سطح الجلد خاصة ليس له عود وقد يميز بان
يعز فيه الابرة فان خرج منه دم فهو بهق وان خرج منه رطوبة بيضاء فهو برص ومع استثناء الحال يرجع الى طبيبين عارفين
كأن لان المقضي لثبوت الخيار وجود السبب الموجب له مع الاستثناء يرجع الى اصل الزوم قوله واما القرن قد اختلف كلام
اهل اللغة وتبعه كلام اهل اللغة وتبعه كلام الفقهاء في ان القرن هل هو العقل او شئ اخر غيره ففي هاتين الامرين يسكون الراء
شئ يكون في مزج المرءة كالتنميع من اوطى بقوله العقل وقريب منه قال الجوهرى لانه قال في موضع اخر العقل شئ يخرج من
قبل النساء وحياء النافر يشبه بالادرة التي هي للرجل وهذا الامر يقتضي الغاية بينهما وان العقل اعلا من الاعضاء والظن واللم
قال ابن دريد في المعجم ان القرن هو المرءة التي تخرج قرة من وجهها قال والاسم القرن وضبطه كحرف مفتوحا وقال في العقل انه غلط
في الرجم واما الروايات فقد سبق منها صحة القول ان العقل عيب لم يذكر القرن وكله في رواية الى عبيدة عن ابي عبد الله ورواية عبد
الرحمن بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله في رواية اخرى عنه قال المرءة ترد من البرص والجذام والجنون والهرن وهو العقل
وفي رواية في الصباح الكنا في قال سئل ابا عبد الله عن رجل تزوج امرئة فوجدها قرقرة قال هذه لا تحيل ولا يفتد و
زوجها على ما معناه ردها على اهلها صاغرة فذكر القرن ولم يذكر العقل ويمكن ان يجمع بين الاخبار كلها بجل القرن على العقل
كاورد في رواية عبد الرحمن لذلك كان الاشبه عند الله ذلك بل من العيبين مع عيبه او هو ان يكون في الفرج شئ من
العظم واللم يمنع الوطى وهذا هو الاشبه ويظهر قايده الاختلاف في عدد العيوب المرءة فان جعلناهما معا يرين زوال العقد واما
اذا انفرد ذلك فاعلم ان القرن يمنع الوطى صلا فلا اشكال في ثبوت الخيار به لطابق النصوص في كلام اهل اللغة والفقهاء عليه
وان لم يمنع يمكن حصوله بعرض من يمنع الفصح فيه قولان احدهما العدم وهو الذي قطع به الشيخ والاكثر لعدم المقضي له فان الخيار
انما نشأ من حيث النع من الوطى الذي هو المطالب من التزوج والثاني وهو الذي مال اليه المصنف من غير نص يرجح ثبوت الخيار
ايضا متمسكا بظاهر النص حيث علم الخيار على وجود الاسم المذكور الشامل لما يمكن معه الوطى وعدمه وفي بعضها نص يرجح بذلك
كصحة العيب عن ابي جعفر في رجل تزوج امرئة من ولها فوجد فيها عيبا بعد ما دخلها قال فقال اذا كنت العقلاء نفسها و
البرصاء والجنون والفسا وما كان بهما من زمانه ظاهرا فانهما ترد على اهلها من غير طلاق وصحة الى الصباح المتقدمة وفي غيرها
قلت فان كان دخلها قال ان كان علم بذلك قبل ان يبيها يعني الجماعة ثم جامعها فصدقها بان لم يعلم الا بعد ما جامعها
فان شاء بعد ما شك وان شاء اطلق وهذا القول قوي ان لم يكن الاجماع على خلافه اذ لا يظهر به قابل صرحا كما يظهر من عبارة المصنف

عنه

العينية

بان

قوله واما الافشاء فهو تفسير المسكين واحدا قوله واما العرج ففيه تردد ظاهره دخوله في استنباط الفسخ ان بلغ الافشاء قوله وقيل
احد العيوب المسطرة على الفسخ وربما كان صوابا ان منع الوطى اصلا لقوات الاستمتاع اذ لم يمكن اذالته او امكن وامتنعت من
قوله ولا ترد المرتبة بغير هذه السبعة متر

بقوله ولو قبل بالفسخ امكن وحمل الدخول والجماع في النصوص على غير الجاه في الفسخ في غايته البعد قوله واما الافشاء اي تبصير مسلك
البول والحيض واحدا على خلاف في تفسيره وقد تقدم قوله واما العرج اختلف الاصحاب في ان العرج في المرتبة هو عيب عجز الفسخ ام لا على
اقوال احدها انه عيب مطر ذهب اليه الثخاني في النهاية والتهذيب المقنع وابن الجوزي وابو الصلاح واكثر الاصحاب يصححون داود بن سنان
عن القمي في الرجل تزوج المرتبة فيؤثر بها عيها او بغيره او عرجا قال ترد على ذلك الحديث ورواية محمد بن مسلم عن ابي جعفر
قال ترد العرجاء والعجاء والعجاء وثابتها بثبوت بشرط كونه بقية ذهب اليه العلامة في المحرر والفهرست فقلنا ابن داود بن سنان عليه
بالروايتين السابقتين وفي الفهرست ينسب الى الشيخ في بابه والتهذيب يبعث ان الشيخ لم يثبت ذلك هذا يدل على ان مراده بالبين ما
كان ظاهرا في الحسن وان لم يبلغ حد يمنع من التردد الا بالشفة الكثيرة لان الرواية لا تدل على ازدياد من كونه بينا في الحسن بحيث
يتحقق منه العرج وكذا كلام الشيخ وجاعته وعلى هذا فيمراجع القول الى قول واحد ويمكن ان يكونا مختلفين بان يربط بالبين
ما كان ظاهرا متفاحا بحيث يعسر منه التردد عادة لان العرج اليسير جدا لا يورث عيها عادة الا ان اطلاق الرواية لا يساوي
على هذا وثابتها تقيده ببلوغه حدا لا يفاد وهو الذي ذهب اليه المصنف والعلامة والادشاد والظاهر من معناه ان يبلغ حد لا يبرح
عن المشي وفي تقيده مثل هذا عرجا ونظر الحامل لهم على هذا التقيده ان احدها استبعاد كون مطلق العرج عيها موحيا لحيار
خصوصا مع وقوع الخلاف فيه وحصول الشك في خروج العقد من لزوم الى الجواز معارضة صحة الحلبي السابقة الدالة على
عدم التقيده بما ذكر منها من العيوب الشافعي وروى كون الزمان عيها في صحة داود بن سنان وان كان هذا مانعا لا يبرها
الرجال اجتهاد شاذة الساء عليها فان ظاهرها ان الرمنوط بالزمانه علمه يوم الشرط وكذا رواية ابي عبيدة السافعي في
حمل المطلق على التقيده وفيه نظر لان مفهوم الزمانه امر اخر غير المفهوم من العرج ومقتضى النصوص كون كل واحد منهما عيها
بمراسه وليس ذلك من باب المطلق والتقيده في شيء بل الظاهر من الزمانه امر اخر خفي لا يطالع عليه الرجال والعرج ليس كذلك وبما
التفعل عن الصدوق ان جعلها امرين وثابت الحجاز بالزمانه دون العرج واستبعاد كون العرج عيها مطلقا غير مسموع بعد وروى
النقل الصحيح والشك في خروج العقد من لزوم مشف بعد وروى النص على اكثر الاصحاب ان لا يبرح بالبين بل يخرج اليسير الذي لا
يعاير ولا يظهر غالبا ولا يوجب نقصا واما حمل العرج البين على الزمانه كما ذكره بعض الفضلاء فلا شبهة في اذنه خصوصا
بعد ما نقلناه عن قائله من الاستشهاد ورايها انه ليس بجيب مطر وهو الظاهر من كلام الشيخ في طواف فانه لم يعبه من عيوب
المرتبة وكذلك ابن البراج في المذهب هو الظاهر من الصدوق فانه في المقنع عيوب العيوب ولم يذكره ثم قال الا انه روى في الحديث ان
العجاء والعرجاء ترد في ذلك فان تزوج الرجل بالمرتبة فوجدها فزنا او عقلا او مجنونة او كان بها زمانه ظاهرة
فان لرددها على اهلهما بغير طلاق وحجته على ذلك امالة لزوم العقد وظاهر الحصر في صحة الحلبي قوله انه امر من النكاح من
البرص والجذام والجنون والعقل فانما يدل على الحصر لا ينفى ضعف الدليلين فان الاصل قد عدل عنه بان ثبت في النصوص
التقيده من الحجاز فيه وفي غيره من العيوب الحصر في الرواية غير ما ذكرنا من كثير من العيوب عنها واثبات الخارج بدليل خارجي
يشاكره العرج فيه والكليته رواها عن الحلبي محمدا عن اداء الحصر وهو واضح قوله وقيل الرق بالقرين مصدر قوله المرتبة
وتفاء بنية الرق لا يستطاع نكاحها قال الجوهري المراد منه الختام الفرج على وجه لا يصير فيه مدخلا للذكر ويخرج البول بعد
من ثقبه سواء كان بالحلق او بالحنطة وليس فيه نص بخصوص من ثم جعله المصنف عيها بلا غلط قيل وما يثبت من كونه عيها على تقدير
منعه الوطى اصلا هو المذهب لا يخرج بصير اولي الحكم من القرن والعقل اللذين لا يوجبان انسداد الحل متداع اشراكهما في العلة
الموجبة للفسخ وهو فوات الاستمتاع بحري فوات المنفعة فيها يطلب بالعقد منفعة وذكر بعضهم ان الرق مراد من
القرن والعقل وان الثلثة بمعنى واحد فعلى هذا يكون خلافا في النص ولو لم يبلغ الارفاق حد المنع من الوطى ولو لم يصح
الا انه فلا خيار لبقاء النقص بخلاف لو منع مطر على غير مقتضى القرن ياتي فيه منع امكان الوطى بعض ما في ذلك الخلاف واما ما
ثبتت الحجازية او المكن اذالة المانع عادة فيفتق الموضع او امكن وامتنعت منه ولو رخصت به فلا خيار وليس للزوج اجبا
على ذلك لغير حمله والى في الاقدام على المراجعة من تحمل الضرر والشك كما انها لو اريد ذلك لم يكن له منعها لانه لا يتعلق له
به قوله ولا ترد ما ذكره من اختصاصه بالسبعة هو المشهور بين الاصحاب وعليه العمل لعدم دليل صالح لغيره وما حكم به في الرق
على تقدير معارضة القرن كما هو الظاهر فيكون ثمانية وما ذكرناه من معارضة العرج للزمانه فيكون تسعة وتبقى امور وقع الخلاف
في كونها عيها لم يعتبرها المصنف وكفى عنها في الحكم عن كون ما سوى المذكور عيها ما اذا زنت المرتبة قبل دخول الزوج في
فان الصدوق ذهب الى انها ترد بذلك لا صداق لها القول علم في المرتبة اذا زنت قبل ان يدخل بها فيرق بينهما ولا صداق
لها لان الحديث كان من قبلها وسند الرواية ضعيف منها مطلق الزمان الرجل والمرتبة قبل العقد بعده قال ابن الجوزي
الزنا قبل العقد وبعد بريد النكاح فلوزنت المرتبة قبل دخول الرجل بها فرق بينهما وكذلك ان كان الزمان بعد العقد فترد المرتبة

بقيته

القول

زوجها

فرق

قوله المقصد الثاني في الاحكام العيوب فيه مسائل الاولى العيوب الحادثة بالمرئ قبل العقد صحيحة للفسخ وما يتجدد بعد العقد والوطي لا يفسخ به وفي المجدد بعد العقد وقبل الدخول ترد داخله انه لا يبيح الفسخ تمسكاً بما تضمنه العقد التسليم من المعارض قوله جازاً بالفسخ على الفور فلو علم الرجل والمرأة بالعيوب فلم يبادر بالفسخ لزم العقد وكذا الخيار مع التدليس قوله الفسخ بالغييب ليس بطلاً ولا يطرده معه تصفيف المهر ولا يعد في الثلث قوله يجوز للرجل الفسخ من دون الحاكم وكذا المرئ نعم مع ثبوت العيب يفسخ الى الحاكم لضرب الاجل ولها الفرد بالفسخ عند الفضاة

فرق بينهما الرواية السابقة ولما روى عن امير المؤمنين ايضاً انه فرق بين رجل وامرأة بين قبل دخوله لها ولما روى عن عبد الرحمن بن

عبد الله عن الصم قال سئل عن رجل تزوج امرأة فلم يعلم ما تزوجها انها كانت قال ان شاء زوجها اخذ الصداق من زوجها ولها الصداق بما استحل من فرجها وان شاء تركها وهذه الرواية قاصرة عن قاعدة الحكم فان جواز الرجوع بالصداق لا يقتضي جواز الرد ولا تعرض بها لحكم الرجل ومنها المحدث في الزنا ذهب اكثر فدهاء الاصحاب الى انه يجوز للزوج فسخ نكاحها لان ذلك من الامور القاضية التي تكرها الا زواج ونفوق النفس منه اقوى من نحو العرج والرجم العار العظيم به يقتضي كون تحمله ضرراً عظيماً وللرواية السابقة فيها مع قصور الدلالة من جواز الرد عدم دلالتها على محل النزاع ومن ثم ذهب المتأخرون الى ان ذلك كله ليس بعيوب يجوز الفسخ والطلاق في بيد الزوج بحجم ما ينشأ من الضرر والمنفعة يتجملها والشيخ قول خري بعد الفسخ لكن يرجع الزوج بالمهر على وليها العامة بما لها عمل بدلول الرواية ورده في المخرج بان الضمان انما هو باعنا وذا ليس العيب على الزوج فان كان عيباً واجب

الفسخ والام المهر قوله المقصد العيوب الحاصلة في المرئ لا يفسخ امان ان يكون موجودة قبل العقد او متجددة بعده قبل الدخول او بعده ففي الاول ثبت للرجل الفسخ اجماعاً لدلالة النصوص عليه قطعاً وبناء العقد ابتداء على التزاول وفي الاخرة لا خياراً اتفاقاً على ما يظهر من المتن وغيره بحج بان الدخول محرم المصروف المانع من الرد بالغييب لسبق لزوم العقد فيستحب لصاحب المهر الرجوع الى عبد الله عن عبد الله قال المرئ ترد من اربعة اشياء الى قوله من البرص والجذام والجنون والفرق ما لم يقع عليها فاذا وقع عليها فلا ريب في شاملة باطلاً في الوقوع عليها قبل وجود العيب بعده ولا يفسرها قاصرة على الاربعة لعدم القابل بالفرق وعد ما يدل على المحصر ويحذف ذلك بغير وجه التحليل الدالة على المحصر واضح سندها وان اشتركا في الصحة ويظهر من الشيخ في طواف جواز الرد بالمجدد بعد العقد من غير تقييد بكونه قبل الدخول فيشمل ما يتجدد منه بعد الوطى وعبارته المبسوط فان حدث بها العيب كل العيوب يحدث بها الجنون والجذام والبرص والرتق والفرق فاذا حدث قبله الخيار لم لا يفسخ فيه قولان احدهما لا خيار له والثاني له الخيار وهو الاظهر لعموم الاخبار وادله الاخبار صحيحة والجلو صحيحة وادوين سحان ورواية عبد الرحمن بن ابي عبد الله الاخرى ورواية ابي الصباح كلها قد تقدمت وهي مطلقة في ثبوت الخيار بهذه العيوب حيث يجدها الزوج فيتناول ما بعد الدخول والحق حملها على ما قبل الدخول عملاً بالمطلق المقيّد حذر من الثاني وفي موضع اخر من طرحت بان العيب الحادث بعد الدخول يثبت به الفسخ لانه قال فانما يفسخ نظرت فان كان قبل الدخول سقط المهر الى ان قال واما ان كان العيب حدث بعد الدخول فسقط المهر لان الفسخ اذا كان كالوجود حين حدوث العيب فحدث بعد الاصابة فان استقر المهر ثم فسخ بعد استقره انتهى المقصود من كلامه وانما نقلناه كل لان المشهور عنه العبارة الاولى غير ولما الحادثة بعد العقد وقبل الدخول وفيها قولان احدهما الثبوت صرح به الشيخ في طواف وتقدمت عبارة فيه لشمول الاخبار السابقة لهذه الحالة من غير معارضة ورواية ابن ادريس والمصنف وباقي المتأخرين الى عدم الفسخ به محتمل بان العقد وقع لازماً فيستحب في بان امر الزكاح مبني على الاحياط فلا يشترط على الفسخ بكل سبب واجابوا عن الاخبار بانها ليست صحيحة في ذلك وفي صحيحه الى عبدة عن ابي جعفر عليه السلام فيكون العيب سابقاً لانه قال اذا لست العقداً بنفسها الح والدليس يقتضي وجود العيب قبل العقد ومفهومه يقتضي عدم الرد مع انشاء العقد عملاً بمفهوم الشرط فيجوز تلك الاخبار على ما سبق العيب العقد جمعاً بين الادلة ولا بأس بهذا القول وان كان الآخر لا يفسخ من قوته ايضاً ويظهر من ابن الجبلة اخبار قول ثالث وهو ثبوت الفسخ بالجنون المحدث وان كان بعد الدخول كالرجل كانه قال ولو حدث ما يوجب الرد قبل العقد بعد الدخول لم يفسخ بينهما الا الجنون فحمل الجنون موجباً للخيار في كل منهما وان حدث بعد الدخول ووجه عمومته انه شره من اول كلامه بين الرجل والمرئ في العيوب التي ذكرها ومفهوم عبارته ايضاً ثبوت الخيار بها

فظم

العيوب لو حدث قبل الدخول كقول الشيخ قوله خيار ظاهر الاصحاب الاتفاق على كون هذا الخيار على الفور لان الغرض من الخيار دفع الضرر بالتسليم على الفسخ وهو يحصل بذلك فيقتصر فيها خالف الاصل على مقدار ما يحصل به وليس لهم في ذلك نص خصوصاً ثم ان كان العيب ظاهر الامراع فيه بينهما فالفورية معتبرة في الفسخ وان توقف ثبوتها على المرافعة الى الحاكم فالفورية في المرافعة الى الحاكم فاذا ثبت صار الفسخ فورياً وفي الخبر اطلق ان الفوري هو المرافعة الى الحاكم وان كانا متفقين على العيب وكل من الشيخ في طواف وهو صريح في توقف الامر على الحاكم ويعتد جاهل اصل الخيار وفي جاهل الفورية وجهان تقدم نظيرها قوله الفسخ لا شبهة في ارفد الفسخ وغيره ليس بطلاً فيفسخ في اللفظ خاص كقوله ان طالق ونحوه بخلاف الفسخ فلا يعتبر فيه ما يعتبر في الطلاق من الشروط ولا يعد في الثلث المحرفة ولا يطرده معه تصفيف المهر اذا وقع قبل الدخول بمعنى انه متى حصل تصفيف المهر كالاتفاق وانما عبر بقوله ولا يطرده دون ان يقول ولا يتصف للثبوت به المهر في بعض الموارد كما سيأتي في الغنة الا ان ذلك بدليل خاص لا يوجب اطراده في غيره من موارد الفسخ بالغييب فالمنفي اطراده لا ثبوت في الجملة قوله يجوز لما دللت النصوص على ان هذا الفسخ حق ثابت لكل واحد من الزوجين في مورد لم يوقف على كونه بحضور الحاكم او باذنه فيغيره من الحقوق هذا هو

لان الطلاق على ان يفسخ

المشهور

قوله اذا اختلفا في العيب فالقول قول منكر مع عدم البينة قوله اذا فسخ الزوج باحد العيوب فان كان قبل الدخول فلا مهر وان كان بعد
فلم يستحق له ثبوت بالوطى بثبوتها مستقر فلا يسقط بالفسخ وله الرجوع به على المدلس كذا لو فسخ الزوج قبل الدخول ولو كان بعد
كان لها المسمى وكذا لو كان بالخص بعد الدخول فلها المهر كما ان حصل الوطى قوله لا يثبت العيب الا باقرار الزوج او البينة باقراره
او تكوله ولو لم يكن ذلك وادعت عنه فانكر فالقول قوله مع ميمنه وقبل بقاء في الماء البارد فان تخلص حكم بقوله و

ان يفسخ
حكم لها وليس
فيستحق

المشهور بين الاحناف ذلك ان الجنب حيث قال اذا اريدت الفرقة لم تكن الا عند من يجوز حكمه من ولي المسلمين او خليفته او محضر
من المسلمين ان كان في بلاد هذه او سلطان متعبد بخلاف كلام الشيخ في طرق في موضع منه كذا نريد بالفور ان له الفسخ
وانما نريد ان المطالبة بالفسخ على الفور ياتي الى الحاكم على الفور ويطلب بالفسخ فان كان العيب منقضا عليه فسخ الحاكم وان اختلفا
فيه فالبينة على المدعي اليه عليه فاما الفسخ في الحاكم لانه فسخ مختلف فيه ثم قال لو قلنا على مذهبنا ان له الفسخ بنفسه
كان قويا والاول احوط لقطع الخصومة وقال في موضع اخر ولا يجوز ان يفسخ بغير الحاكم لانه فسخ مختلف فيه وفي موضع ثالث
لها الاستقلال بالفسخ بخلاف الاخبار مطلقه هذا وقد استثنى المصنف وغيره من هذا الحكم العنة فان الفسخ بها يتوقف على الحاكم
لا لاجل الفسخ لانه يتوقف على ضرب الاجل على ما سيأتي ولا يكون ذلك للحكم الحاكم فاذا ضرب الاجل ومضت المدة استقلت
المرثية بالفسخ قوله اذا اختلفا العيب منه جلي ومنه خفي فالجلى كالعمى والجور والعرج الخلق والافساد وهذا لا يفتقر الى البينة
ولا الى اليقين بل ينظر الحاكم فيعمل بمقتضى ما يظهر منه واما الخفى كالعمى والفرق والجنون الدوري والجدام والبصر الخفيين فاذا
ادعاه احداهما على الآخر انكر جرح القاعده الشرعية وكان القول قول المنكر لاصالة الصحة والبينة على المدعي الا انما ثبت
في القاعده من حكم النكول واليهن المردودة وغيرها واما العين فلانها في بحث بخصه سيما قوله اذا فسخ اذا فسخ احد الزوجين
بالعيب فلا يجزى اما ان يكون قبل الدخول او بعده وحسب جواز ما الجملة بحال او مطلقا على بعض الاحوال وعلى التقديرين
ان يكون العيب منقضا على العقد او مناخر اعنه قبل الدخول او بعده بناء على جواز وقوعه والقاسم اما الزوج او الزوجه وعلى
كل تقدير اما ان يكون هناك مدلس ام لا فالصور اربعة وعشرون خلاصة الحكم فيها ان الفسخ ان كان بعد الدخول استقر
المسمى على الزوج اما وجوب المهر فللدخول الموجب واما كونه المسمى فلان النكاح صحيح وان فسخ بالخيار لان ثبوت الخيار فرع
على صحة العقد ونفسه وان كان قبل الدخول فلا شيء اما اذا كان الفسخ المرثية فظ لان الفسخ جاء من قبلها وقد تفرغ غير
مرة ان الفسخ من قبل الدخول يسقط المهر واما اذا كان هو الزوج فلا شئ ان كان الفسخ المرثية فظ لان الفسخ جاء من قبلها وقد تفرغ غير
فسخا بعنة قبل الدخول فانه بوجوب نصف المهر عند الاكثر لصحة الرجوع عن الباقر وبوئدها من حيث الحكم اشرف الزوج على
حارمها وخلوته بها سنة فناسان لا يجزى ذلك من عوض لم يحجب الجميع كاشفاء الدخول وقال ابن الجوزي اذا اختلفا في الفرقة
بعد تمكينها اياه من نفسها وجب المهر وان لم يزوج وجعله في المخرج بناء على اصله من ان المهر يجب كلاً بالخلوة كما يجب بالدخول
اما حكم وجوب المهر كلاً على الخص بعد الدخول فواضح لان الدخول بوجوب استقراره وبوئده رواية سماعه عن ابي عبد الله ان
خصيما دلس نفسه مرثية فنفق بينهما واناخذ المرثية منها ما بوجع ظنه كادلس نفسه ومقتضى القواعد الشرعية انه لا فرق
في ثبوت هذه الاحكام بين كون العيب الذي فسخ به حادثا قبل العقد وبعده لما قلناه من ان الفسخ لا يبطله من اصله ولهذا لا
يرجع بالنفقة الماضية وان بقيت عينا وقال الشيخ في ط وان كان الفسخ بالجنس بعد الدخول فالواجب المسمى لان الفسخ انما
يستند الى العيب الطاري بعد استقراره وان كان بغير موجود قبل الدخول وجب مهر المثل لان الفسخ وان كان في الحال الا انه
مستند الى حال حدث العيب فيكون كانه وقع مفسوخا حين حدوث العيب فيصير كانه وقع فاسدا فلهذا احكام الفاسدان كان
قبل الدخول فلا مهر ولا نفقة وان كان بعد فلا نفقة للعدة ويجب مهر المثل ولا يخفى ضعفه لان النكاح وقع صحيحا والفسخ وان كان
بسبب العيب السابق اسقط من اصله بل من حين الفسخ ولا يزال الاحكام التي سبقت عليه خصوصا اذا كان العيب حادثا بعد العقد
فان دليله لا يحج عليه اذ انفرد ذلك فيما عدا الزوج من المهر وكان هذا مدلس رجع به عليه سواء كان وليا ام غيره حتى لو كان
المدلس هو المرثية رجع اليها بغيره لانه لا يثبت عليه مهر اذ لا وجه لاعتادها اياه ثم الرجوع عليها به ولو اشفى اندلس بان كان
العيب خفيا لم تطلع عليه المرثية ولا من زوجها فلا رجوع لاشفاء المقتضى وبظهر من العيان الرجوع بجميع المهر حيث رجع وهو
الذي يقتضيه اطلاق النصوص استتوج جماعه فانه اذا كان الرجوع على المرثية فانه يستثنى منه اقل ما يصلح ان يكون
مهر وهو ما يتولى عادة لثلا بخلو البضع عن عوض قبل اقل مهر مثلها لانه عوض البضع والاشهر الاول وانما يستثنى ذلك
لو كان الرجوع على غيرها لسلالة المهر لها على تقدير فلا محذور بخلاف ما اذا كان الرجوع عليها فانه لو له على النكاح المحترق من
العوض خصوص خالته عن هذا استثناء قوله لا يثبت لما كانت العنة في الحيفه التي لا يطلع عليها غير من هي به اطلاقا
يقطع به استناد الوطى الى العجز بحيث يضعف العضو عن الانشراح رخص لا يطلع عليه الغير على وجه يمكن الشهادة به حتى
لو افادها مقيم بالعنة على هذا الوجه لم يسمع كان الطريق الاثباته اما افراد الرجلها او البينة على اقراره فان اشغيا وادعيا
المرثية فالقول قوله في عدمها باصالة السلامة فان اختلف استقر النكاح وان نكل عن اليقين بني على القضاء بالنكول فيثبت
العيب ان اوفت القضاء معه على ميم المدعي فاذا اختلفت المرثية فتبينت بغيره والامرا والمصنف اقتصر في الحكم على تكوله بناء على
مذهبه من القضاء به من غير بين كاستثاني في بابيه والحكم على هذا القول واضح لان النكول ينزل منزلة الاقرار بالحق واما على القول

القول

قوله ولو ثبت العن ثم ادعى الوطى فالقول قوله مع عيمته وقيل ان ادعى الوطى قبله وكانت بكرانظر اليها النساء وان كانت ثيبا اخته
قبلها خلوقا فان ظهر على الموضوع وهو شاذ قوله ولو ادعى انه وطى غيرها او طمها براكا كان القول قوله مع عيمته وبحكم عليه ان ينكح
وقيل بل يرد اليه عليها وهو مبني على القضاء بالنكول متر

القول بالقضاء بينهما المدعى فيشكل بثبوت هذا العيب على القول بكون اليه من كالبينة من المدعى فانها لو اقامتها عليه صلب
العيب لم يسمع كما قلناه فكذا اقام مقامها وانما اشتمع البينة باقراره وهي هنا ما ادعت الاخر حتى ينزل عيمتها من ثيبا وانما
ادعت العيب فنزل عيمتها من ثيبا البينة به اللهم الا ان يثبت ثبوت البينة على وجود العنة على وجه يسمع لا عليها
مطم لان ذلك هو مقتضى تنزيله من ثيبا البينة المسموعة بالمدعى ولو جعلناها بمنزلة الافراد فلا اشكال في الثبوت ثم ان
دعوى المرتبة هذا العيب حلفها يوقف على علمها بوجود العيب اذ ليس لها الحلف بدون العلم كما يحصل العلم لها بمجرد اطلاقها
على ضعفه عن الابطاح مطم الجواز اسنادا الى امر اخر من عوار التناسل والتجارية بل لا بد من ما يستدل به في الاوقات
المختلفة والاحوال المتكررة على وجه يحصل لها باعتبار القراء ما يعيد لها القطع بالفتح في يجوز لها الحلف على تقدير نكوله و
بهذه الممارسة التي لا يتفق لغيرها يفرق بينهما وبين غيرها مما يشهد باصل العيب حيث قلنا انه لا يسمع والقول بان الرجل
المدعى عليه العنة يقيم في الماء البارد ويختبر بالنقلص فيحكم بقوله ولا بالاسترخاء فيحكم بقوله لا ينكحها الا بغيرها ومنه
تفصل انضم وانزوى لفظ الصدق والشيخ والمراد به تغبض الجلد وانكر هذه العلامة والمشاخرون لعدم الوثوق بالانضباط
وعدم الوقوف على مستند صالح نعم هو قول الاطباء وكلامهم يثير النظر الخالب بالصحة الا انه ليس بيقاشر عيا قوله ولو ثبت
انما كان القول قوله هنا مع انه مدعى لان المفروض ثبوت العن قبل ذلك لان هذا الفعل لا يعلم الا من قبله كدعوى المرتبة
انقضاء العدة بالافراء ليحتمل في حجة قال سمعت ابا جعفر يقول اذ ازوج الرجل المرتبة الثيب التي قد تزوجت غيره فخرجت
انه لا يقر بها منذ دخل بها فالقول قول الزوج عليه ان يحلف بالله ثم لقد جامعها لانها المدعية وفي لانه الرواية على وجه
النزاع نظر لان موضع ما اذ ثبت عنه ومورد الرواية دعواها عليه ذلك مع عدم ثبوت ذلك قبول قوله هنا واضح كما
مر في المسئلة الاولى لانها المدعية وهو المنكر لو افقده قوله اصل السلامة بخلاف موضع النزاع لتحقق العيب في موضع المدعى
لزوال ما كان قد ثبت اللهم الا ان يدعى نناؤها باطلا في موضع النزاع حيث ان مورد ما اختلفا فيها على حصول الوطى
وعدمه الشامل لما توسع مع العنة وعدمه الا ان تعليله بكونها المدعية لا يلزم لان مع ثبوت العنة لا يكون منكرا بل
مدعى وان تعدد اقامة البينة فالاولى التعليل بما ذكرناه وهذا هو قول الاكثر ومنهم الشيخ في تهو القول الذي حكاه المصنف
بالتفصيل للشيخ في تهو والصدوق في الفتن وجماعة اسناد الى رواية عبد الله بن الفضل عن بعض شيوخه قال قلت لابي
عبد الله اوسئله رجل عن رجل تدعى عليه امرته انه عين وبكر الرجل قال تحشوها الغالبة الخلق ولا يعلم الرجل بحدخل
عليها الرجل فان خرج وعلى ذكره الخلق صدق وكذبت والاصدق وكذبت مثله روى عياث بن ابراهيم عنه قال ادعت
امرته على زوجها على عبد امير المؤمنين انه لا يجامعها وادعى هو ان يجامعها فامرها امير المؤمنين ان تستشف بالزعران
ثم يغسل ذكرها فان خرج اصفر والامر بطلانها وفيها ضعف السند وزيادة الاولى بالارسال وعدم دلالتها على محل النزاع جرحا
لان ظاهر دعواها العنة وانكاره فيكون قوله في اول المسئلة لا بعد ثبوتها كما ذكر في الرواية الاخرى لا بد على القول
بذلك من الوثوق بعدم وضعه الخلق ما يشهد به بحيث يؤمن ذلك او عدم علمه بالحال كما ذكر في الرواية مضافا الى
الا من من فعله ذلك ويدل على حكم البكر حجة ابي حمزة السابقة قال فيها فان تزوجها وهي بكر فزعمت ان لم يصل اليها فان
مثل هذا يعرف النساء فلينظر اليها من يوثق به منتهى فاذا ذكرت انها عذراء فعلى الامام ان يؤجل سنة الحديث والكلام
ولا لها على موضع النزاع كالسابق وينبغي ان يجعل ذلك قوله في المسئلة الاولى مضافا الى القول بوضعه في الماء علا
بذلك لانه ظاهرها على النزاع في العن ابتداء والمصنف اطلق قول منكر العن من غير فرق بين البكر والثيب ووجه موافقة
دعواه للاصل فيها وعدم الوطى في القبل على تقدير ثبوت البكارة لا يستلزم العن لا مكان وطية غيرها فان العن عن
البكر مع القدرة على وطى الثيب يكفي في دفع العن نعم لو ادعى وطىها قبله وكانت بكر ارجع الى شهادة النساء فان شهد
اربع بالبكر لم تسمع دعواه وان ادعى عود البكارة على الاخرى عملا بالاصل والظاهر ان يدعى عليه رواية ابي حمزة السابقة
لان قال في اخرها ولو تزوجها وهي بكر فزعمت ان لم يصل اليها فان مثل هذا يعرف النساء فلينظر اليها من يوثق به منتهى الحديث
قوله ولو ادعى دعواه وطى غيرها او طمها براكا كان القول قوله مع عيمته وبحكم عليه ان ينكح
الصحة في الاولى وتعدا اقامة البينة في الثانية ومثل هذا الجواب هو المصنف للقول بنظر النساء الى البكر في السابق
حيث لا يدعى وطىها لا مكان صدقة بوطى غيرها او طمها براكا مع بقاء البكارة واما الحكم عليه مع نكوله عن البين عليها
ففي سبق على انه هل على المنكر مجرد النكول عن البين ام يرد اليه من المدعى فان حلف ثبوت الا فلا وسيا في القضاء و
الضمير في قول المصنف وهو مبني على القضاء بالنكول عايد الى قوله وبحكم عليه بالنكول لا الى القول المحكي لان القول مبني
على عدم القضاء بالنكول ويمكن عوده الى الحكم المذكور في المسئلة وان الحكم في ذلك بالقضاء عليه مجرد النكول

قوله اذا ثبت العن فان صيرت فلا كلام وارفع امره الى الحاكم اجملا سنة من حين المرافعة فاقعها او واقع غيرها او ايجازا والا كان
لها الصنع ونصف المهر قوله اذا تزوج امرته على انها حرة فبانت امة كان له الصنع ولودخل وقيل العقد باطل والاول اظهر ولا مهر لها مع
الصنع قبل الدخول ولها المهر بعده وقيل لمولا العشرة ونصف العشر وبطل المسمى في الاول اشبهه قوله ويرجع بما اغترمه على الدلس ولو كان
مولاها ولها ما قبل بيعه وتكون حرة نظاما فزاده ولولا لم يكن لفظ ما يقتضيه العنق لم يقتضيه لم يكن لها مهر ولودلت نفسها كان عتق
او مع عتقها مبيعت على العتق بالنكول وعدم فان قلنا به فالحكم الاول وان لم نقل به فالثاني او يرد ان مقتضى العنق ان يكون الزوج به
ويطهر اذ لا مكان حلفها اما لو كانت دعواه وطى غيرها لم يمكنها الحلف على عدمه مطا لانه حلف على نفي فعل الغير على وجه لا يخصر
نعم لو اقتصرت الدعوى على جبريها لم يمكنها العلم بما لها كالوادعي وطى غيرها وقت مخصوص وادعت ثبوت ذلك الوقت حاضرة عند هاهنا
وجبر لا يحتمل معه وطى غيرها قبلت الدعوى فمكن حلفها على نفيه لانه نفي محصور كظاير قوله اذا ثبت اذا ثبت العن باحد
وجوه فان صيرت المنة ولم تطالب بالحق مع علمها بالحكم فلا كلام في سقوط حلتها لاحتلالها بالفورية فلا كلام في الحكم لان الحق اولا
لم يطالب به لا يتغير من هذا النقص ان من الاول لشمول سكوتها مع بقاء حقتها وعدمه ثم على تقدير علمها بالحيار والفورية وصير
لزم العقد ولم يكن لها بعد ذلك مرافعة ولا الصنع لثبوت الرضا بالعيب وهو امر واحد لا تعد فيه خلاف المطالبة في الابدان فان
حق الاستمتاع بغيره في كل وقت فلا يسلط بتأخيرها وبالحاجة فرافعة المنة فورية كما ان قسمها فوري وقد صرح به الشيخ في طو
العلامة في المحرر كما حكاه عنها سائبا وان رجع امرها الى الحاكم اجملا سنة من يوم توافقه امرته فان خلاصتها وان فرق بينهما
وعلموه مع ذلك بان تعدد الجماع قد يكون لعارض حرارة فيزول في الشتاء او برودة فيزول في الصيف او بوسنة فيزول في الربيع
او بوقت فيزول في الخريف ومبدأ الاجل من حين المرافعة فاذا مضت المدة مع عدم الاصابة علم انه خلف هذه الرواية تضمنت
اشراط سقوط خيار المهر فانه لا بد من ذلك شرطا فانما يجري على الغالب من انه اذا اذاع على غيرها وفي بعض الروايات اعتبار اصحابها
او اصابة غيرها وعليه العمل وبوجه ان العنق انما يكون مع العجز الحق وهو لا يختلف باختلاف النسوة فاما مع العجز عن امرته فانه
قد يتفق لا تخاس المشهورة عنها بسبب نفرة عنها او حياء او لاخصائص المقدور عليها بالانسان بها او وجود الميل اليها واستقامه
عن غيرها فلا يثبت الخيار مع عندنا ولا فرق بين كون العتق خائفا او عارضا ولا في العارضا بين كونها قبل العقد او بعده قبل
الدخول وحيث تفسخ العقد فلها نصف المهر لصحة الرجوع عن المرافعة قوله اذا تزوج النكاح ليس يقع من الدلس وهو الظاهر
انك من المرافعة كان الدلس لما ان العيب والناقص في المندوع وقد كرم عليه عيبا فانه في الظلة وعدة والفرق بينه وبين
العيب ان النكاح لا يثبت الا بسبب اشراط صفة كمال هي غير موجودة او ما هو في معنى الشرط ولو لم يثبت الخيار بخلاف العيب
فان منشاء وجوده وان لم يشترط الكمال في معنى ما فرج النكاح الى الطاهر ما يوجب الكمال او اخفاء ما يوجب النقص ومنشاء
الخيار فوات مقتضى الشرط او الظاهر ان مقتضى ذلك من فروع ما اذا تزوج امرته على انها حرة فظهرت امة فان كان ذلك بالشرط
في نفس العقد فلا شبهة في انه الصنع لان ذلك فائدة الشرط سواء دخل ام لا لان النقص لا يسلط حيا والشرط كما سبق وقيل
يطل العقد بناء على بطلان نكاح الامة بغير اذن مولاها وقد تقدم الخلاف فيلان المفروض هنا ذلك ولو كان العقد باذنه
لم يتوجه البطلان بل الخيار للزوج خاصة هذا اذا كان الزوج ممن ترويح الامة لا لان العقد باطلا بغير اشكال ثم على تقدير صحة
موقفه فان مضي الزوج بالعقد والسيد اية حيث لم ياذن فلا بحث فان فسخه فان كان قبل الدخول فلا شئ كما سبق في العتق
وان بعد وجب المهر وهل هو المسمى او هو المثل والعشر ونصفه على التقديرين احوال تقدم الكلام فيها اية والوجه ان مقتضى
يلزم المسمى بدونه بحري لا قول هذا اذا لم تكن عالمة بالحرية والاباء فيه الخلاف اية في مهر البغي اذا كان مملوكا ويلزم اوش
البكارة على القولين ان كانت بكر او قد تقدم البحث في ذلك كله ولو وقع ذلك بغير شرط بل اخبرته انها حرة واخبره المولى
لنكاحها فترجمه ذلك على وجه حصل به الدلس بان وقع الخبر مع عرض الزوج في الحاقه بالشرط قولان من تحقق الدلس
اصالة لزوم العقد والفرق ان لا شرط هنا لا يقع وعبارة المنة جماعة يحتمل ارادة التميز وكن الرواية التي هي منشأ الحكم
وبى رواية وليد بن صبيح عن ابي عبد الله في رجل تزوج امرته حرة فوجد انها امة فزادها مهرها المسمى في طي صريح
الحكم بالشرط ذلك في القولين صريح المسمى وان بين الامر وبينه في الاضمار على الشرط وقوفه اية خالف الاصل على المتيقن
قوله ويرجع اذا تزوجها على انها حرة فبانت امة اما بالشرط او بدونه على القولين وكان ظهور ذلك بعد الدخول بحيث
وجب عليه المهر او ما في حكمه ويرجع بما اغترمه على الدلس للفرق لا لاجل ان يكون الدلس المنة والمولى او لجنبها فان كانت هي
يكن الرجوع عليها حال الرقة لانه يكون كالرجوع على المولى وهو باطل بل انما يرجع عليها بعد العنق واليسا فان لم يكن دفع المهر
اليها غرمه للمولى ويرجع به كقلناه وان كان قد دفعه اليها يرجع به ان كانت عتق باقية او بعضه وتبعتها بالباقي وان كان
الدلس المولى فان لفظ ما يقتضيه العنق كقوله هي حرة حكم عليه بغيرها سواء جعله انشاء ام اجازا لالتزامه بالسبب بحسب
وح فيصنع العقد ويكون المهر لها دون السيد ويعتبر في صحة النكاح حذافها سائبا او اجازتها لاحقا كغيرها من الحر اير
لم يلفظ ما يقتضيه العنق بل تكلم بكلام يحتمل الحرية وغيرها فغرم الزوج منه الحرية وهو ذلك فلا شئ للسيد فلا كلام لان
الزوج يرجع به على تقدير الغرور على الدلس ولا وجه لغرامته له ثم الرجوع عليه به ولم يذكر المنة استثناء ما يصلح ان
يكون مراكا ذكره غيره لعدم الدليل الدال على رجوعه على الدلس ما غرم ولا الاصل قول المنة فيما لو كان الدلس المولى وقا

قوله اذا تزوجت المرأة برجل على انه حر فان ملوكا كان لها الفسخ قبل الدخول وبعد ولا مكر لها مع الفسخ قبل الدخول وطها المهر بعد
قوله قبل اذا عقد على بنت رجل على انها بنت ماهرة فكانت بنت امه كان له الفسخ والوجه ثبوت الحياض مع الشرط لا مع اطلاق العقد فان فسخ
قبل الدخول فلا مهر لها ولو فسخ بعده كان لها المهر ويرجع على المدلس ابا كان او غيره قوله لو تزوجت بنته من مهر وادخل عليه بنته من امته
فعليه مهرها وطها المهر المثل ان دخل بها ويرجع به على من ساقها اليه ويرد عليه النكاح ورجعها وكذا كل من ادخل عليه غيره وجنسه سواء كان
ارفع او اخفض منه

تلفظ بما يقتضيه الحرية قبل يصح وتكون حرة تؤذن بعدم ترجيح القول وجهه ان العتق يتوقف على الصيغة الخاصة بشرائها
لم يحصل والوجه انه يحكم عليه بظاهر الامر وانما يتلفظ بصيغة تصح للانشاء والافظهار اللفظ الدال على الانشاء ولا يعتبر بما
في نفس الامر كغيرها من الصيغ وهذا هو الذي قطع به الشيخ والجماعة من غير نقل خلاف قوله اذا تزوجت هذه المسئلة عكس
السابقة والحكم فيها يجوز الفسخ مع الشرط واضح على مقتضاها وبدون الوجها والعبارة محتملة للامر في كل السابقة ولا فرق في
جواز الفسخ على تقديره بين الدخول وعدمه ثم ان كان قبله فلا مرد لان الفسخ من قبلها كما مر وان كان بعده فلا مرد لان الوجي
لا يخرج من مهر فان النكاح برضاء السيد كان لها عليه المسمى الا كان لها مهر المثل ينتج به العبد بعد العتق واليسار و
الاصل في ذلك صحيح محمد بن مسلم قال سئلت ابا جعفر عن امرته حرمة تزوجت ملوكا على انه حر فقلت بعد ان ملوك قال بلى
املك بنفسها ان ساءت اقرت معه وان فلا فان كان دخل بها فلا مرد للصدوق وان لم يكن دخل بها فلا مرد لشيء والمهر غير قوله
لانه على انه حر المثل لشرطه في العقد وعدمه بغير اللزوم ولو ظهر البعض في الصورتين فالحياض بحاله الا انه مع الدخول وان
السيد يلزمه هنا بغسلة ما فيه من الرقة قوله قبل المراد من المهرية الحرمة قاله الجوهري وغيره من اهل اللغة سمعت بذلك لانها
لا تنكح الا مخرجها الا مخرجها فانكح بالملك اذا انفرد ذلك فاذا تزوج الرجل امرته على انها بنت ماهرة فظهرت بنت امه قاله
الشيخ كان له ردّها ثم ان كان قبل الدخول فلا شيء لها عليه ولكن لها على ابنتها المهر وان كان قد دخل كان عليه المهر بما اوطق
من فرجها والمهر قيد جواز الفسخ بكونه قد شرط ذلك في العقد الا فلا خيار له وهذا هو الاقوى فيظهر من تفسيره هنا
مع كونه قد ذكر العبارة فيه كالعبارة في المسئلة السابقة انه لا يفرق فيها بين الشرط وغيره كما صح به العلامة في القوا
ويمكن الفرق بينهما وبين ما سبق من وجهين احدهما كون الرواية التي هي مستند الحكم في الاولى اعم من اشراط الحرية في من
العقد وعدمه لانه قال فيها رجل تزوج امرته خرم فوجدها امه قد دلت نفسها التي هي في العامة والرواية في الثانية اظهر في
الاطلاق وموافقا لغيره وقد تقدمت والثاني ان وصف الحرية اعم من وفاته بقصر بين بحيث يصلح لتسلط من قدم عليه علم
الرد اذا اظهر خلاف الحرية التي امها امه او حرة فان التفاوت بينهما ليس كما للتفاوت بين الامه والحره ولا قهرا منه بل
لا يظهر التفاوت بينهما او يكون الكمال في جانب بنت الامه مع اشراكها في الوصف بالحرية فلم يكن لفواته اش مع الشرط
متى العقد على العموم الوفاء بالشرط وبفواته يظهر لزوم العقد ثم ان كان الفسخ قبل الدخول فمقتضى القواعد السابقة
انه لا مهر لها عليه وان كان بعد كان لها المهر على الزوج ويرجع هو به على نفسها ابا كان ما المهر على الزوج ويرجع هو به على
من ولها ابا كان ام غيره حتى لو كانت هي المدانة فلا شيء لها الا اقل ما يصلح ان يكون مهر كالتجارة على قول وبه المصنف بقوله ابا
كان او غيره على خلاف الشيخ ومن تبعه حيث حكم برجوعها على ابنتها بالمهر قبل الدخول فهو بلا على رواية محمد بن مسلم عن ابي
عبد الله ولا يخرج من قصور في الدلالة على ما اعاده وما اختاره المصنف هو الموافق للقواعد الشرعية واعلم انه لا فرق في بنت
المهيرة بين كون امها في الاصل او معتقة لما عرفت من ان المراد منها لغة الحرمة هي شاملة لهما ولا يمتثل فيها الفرق بناء على
المعتقة تصدق عليها انها كانت امه اذا لا يشترط في صدق المسمى بقوله المسمى المشتملة ولا يخفى من عقدها لا استغناء
بل الامه اسم الرقيقة وهو منقطع بعد العتق وتعرف اهل اللغة في قوله لو تزوجت الفري بن هذه والسابقة ان العقد
وقع في السابقة على بنت الامه مع دخوله على ان تكون بنت الحر فلذا كان له الخيار لفوات شرطه او ما قدم عليه وهذا العقد
وقع على بنت الحر بافتائها وانما ادخل عليه بنت الامه بغير عقد وحكم المصنف بوجوب رد الدخول طاهر لانها ليست زوجة
ولها المهر المثل ان كان دخل بها جاهلا بالحالة لا نوطي شبهة ومهر المثل عوضه ويرجع به على المدلس الذي ساقها اليه لغيره
ولا بد من تقييده بكونها ايضا جاهلة بالحال فلو كانت عالمة بانها غير الزوجة فلا شيء لها لانها زانية ولو علم وتجهلت هي كان
زانيا ولها مهر المثل وان لم يكن دخل بها فلا شيء عليه ولا على غيره لانها ليست معقود عليها ولا موطوءة ويجب ان يردها عليه
زوجته المعقود عليها وهذا الحكم لا يختص بهذا الفرض بل ياتي في كل من ادخلت غير زوجته وفي قوله المصنف فظنها زوجة و
اشارة الى ان فرض المسئلة سابقا كان والا كان زانيا عليه الحد وعليه مهر المثل مع جهلها على التقديرين لكن مع العلم لا يرجع
به على احد فانما هو المسئلة في بنت المهيرة والامه تبع الرواية الواردة في ذلك تنسبها على ما ينبغي في هذه المسئلة حيث
وقع الاختلاف فيها بين الاصحاب بسبب الرواية فان الشيخ قال في بر بعد فرض المسئلة ودخول بنت الامه عليه كان له
ردّها وان كان قد دخل بها واعطاها المهر كان المهر لها بما استحل من فرجها وان لم يكن دخل بها فلا شيء لها ثم روى عن الاب
يسوق اليه ابنته من المهيرة وكان عليه المهر من مالها اذا كان المهر الاول قد فصلت الرابطة الاولى وان لم تصل اليها ولا يكون
قد دخل بها كان المهر في ذمة الزوج واستند في ذلك الى رواية محمد بن مسلم عن ابي جعفر قال سئلت عن رجل خطب لرجل
بنتا له من ماهرة فلما كانت ليلة دخولها على زوجها ادخل عليه بنتا له من امته قال ترد عليهما مهر اليه امه وبكون مهر

قوله اذا تزوج امرئ وشروط كونه بكرة فوجدها ثيبا لم يكن له الفسخ لا مكان فخره بسبب خفي وكان له ان ينقص من مهرها ما بين
مهر البكر والثيب ويرجع فيه الى العادة وقيل ينقص السدس هو غلط قوله اذا استمتع امرئ فبانت كتابية لم يكن لها الفسخ من
دون هبة المدة ولا لا سقط شيء من المهر وكذا لو تزوجها بائنا على احد القولين نعم لو شرط اسلامها كان له الفسخ اذا وجدها
على ابيها ولا يخفى ان في فتوى الشيخ زياد ان من دلل الرواية لا توافق الاصول مع ان في طريق الرواية ضعف قوله اذا تزوج
اذا تزوج امرئ على انها بكرة فخرجت ثيبا فلا يخفى اما ان يكون قد شرط ذلك العقد ولا على تقدير عدم شرطه اما ان يكون
فداخرا يكونها بكرة فلا بد من عليه او قدم عليه على وجه العادة الغالبة في النساء قبل ان يتزوجن وعلى التفادير الثلاثة لما ان يظهر
كونها ثيبا قبل العقد او بعده او يشبهه الحال فالصور ثلث وخلاصة حكمها انه بدون الشرط والند ليس لاختياره ولا يرجع
بشؤم ماله ان الثيبوبة في نفسها ليست عيبا بحيث ترجح بها المهر وقد قدم على احتمال الامرين بالمهر المعين فيلزمه ذلك وان
كان قد شرطها بكرة فان تزوج الثيبوبة بعد العقد فلا خيار له ولا يرجع ايضا لعدم المقضي وما يجد حصل في انشاء نكاحه
من جملة العوارض اللاحقة لها وان تحقق سبقها على العقد فلا أقوى تخييره في الرد لنوات الشرط المقضي للخيير كظاهر
فان فسخ قبل الدخول فلا شيء لها وان كان بعد يستقر المهر ويرجع به على المدعي ان كانت هي المهر فلا شيء لها الا اقل ما
يصلح ان يكون مهرها كقيل في نظامه وان اخذ البقاء مع افق الاحوال المبنية للعلم كما لو كان دخوله بها بعد العقد
لا يحتمل تزوج الثيبوبة على الوجه التي وجدت عليها وان اشبهه الحال ولم تعلم هل كانت متقدمة على العقد او متأخرة
فلا خيار له لصاله عدم تقدم الثيبوبة ولا مكان فخره بسبب خفي كالركوب والنزوة وتجدد ما غير منافي للشرط
وبوجه رواية محمد بن القاسم بن فضيل عن ابي الحسن في الرجل يتزوج امرئ على انها بكرة فيجدها ثيبا يجوز له ان يقسم
عليها قال فقال يقضي البكر من المهر والنزوة ومفهومها عدم بثوث الخيار وحيث لا يفسخ اما لعدم الخيار وحيث لا
اما لعدم الخيار ولا خيارا له البقاء مع كونه قد شرط البكارة فلم يجدها ولم يعلم فآخرها فحل ينقص وهو المشهور ولكن
تختلفوا في قدره على احوال احدها انه ينقص شيء في الجملة ولا يرد من الشرع بقدره هو اختيار الشيخ في نه الصريح محمد بن جابر
قال كتب الى ابي الحسن اسئله عن رجل تزوج جارية بكرة فوجدها ثيبا هل يجب لها الصداق واذا او ينقص قال ينقص
في وجوده لانه استلزام النقص تقديره منقوص والمناسبتين لفظ شيء مبهمة لا قضاء للمقام اياه وثانيها انه ينقص
السدس ذكره قطب الراوندي في شرح النهاية لان الشيء عرف السدس كما ورد في الوصية به وغلط الصنف
ذلك لان الثوب لا يذكر في الرواية وانما وجبت تقديره لا قضاء اللفظ نفقا فدرهمهم وهو شيء منكر لا الشيء المعين الذي
هو السدس ثم كون الثوب سدس الوصية لا يقضيه في غيرها لا قضاء الدليل عليه مع كونه اسم ولا شبهة في ان مثل هذا
الحال غلط فاحسن لا يليق بالمجتهدين في الاحكام الشرعية المستنبطين للاحكام من مداركها لا من كلام الفقهاء ومثلها
بعض النقص منه مقدار ما بين مهر البكر والثيب عادة اى بنسبة ما بينهما لا مجموع ما بينهما لا يلزم استيعاب المعنى في
بعض الموارد بل الزيادة عليه فلو فرض كون مهر المثل للبكر مائة والثيب خمسين فنقص في الفرض نصف السمي وهذا قول ابن
ادريس ورجحه الفقه والعلماء في التخيير وجهه ان الرضا بالمهر المعين انما حصل على تقدير انصافها بالبكارة ولم يحصل الا
خالية من الوصف فلم ينفذ التفاوت كاش ما بين كون المبيع صحيحا ومعيبا ويضعف بان ذلك انما يتم حيث يكون فوائده
قبل العقد اما مع امكان تجرده فلا لعدم العلم بما يقتضي سقوطه وادعاء حاله تقدير ذلك على نظر الحاكم لا قضاء
تقدير النقص شرعا مع الحكم باصله بالرواية الصحيحة فبرج فينزل الى الحاكم وهذا القول منسوب الى المعنى ايض وهو وجه
الاقوال الثبوت النقص بالرواية الصحيحة وعدم تقديره لغة ولا شرعا فلا شيء له انصب من نظر الحاكم وح فيظهر في اصل السئلة
براهمه قوله اذا استمتع متى جردنا نكاح الكتابية اما منعته على راي المعنى او مطا على القول الآخر فترجح امرئ فظهرت كتابية
فان كان قد شرط في العقد كونها مسلمة فلا شبهة في جواز فسخه على مقتضى الشرط وان لم بشرط ذلك فلا خيار له لان الكفر
في الزوج على هذا الوجه ليس عيبا في النكاح ولا ينقص بسببه الاستمتاع فلا ينقص من المهر بسببه شيء بخلاف ما لو ظهر
ثيبا وقوله فليس له الفسخ من دون هبة المدة يدل بمفهومه على انه لو وهبها المدة جاز له الفسخ وليس كذلك بل المراد انه ان لو
مفادتها وهبها المدة فكان ذلك بمنزلة الفسخ وحيث ثبت له الفسخ لكونه شرط في العقد فلا مبر لها قبل الدخول ولا
بعد كظاهر ولو انعكس الفرض بان تزوجها على انها كتابية فظهرت مسلمة فان لم يكن شرط ذلك العقد فلا خيارا ايض
بطريق اولي لان الاسلام صفة كمال وان شرط في العقد فان وقع على وجه صحيح لم قصد هابا كما لو وقع متعرا واما على
القول الآخر ففي تخييره قولان من ظهور الكمال فضلا عن النقص الذي لا يبلغ العيب من وقوعه خلافا لشرط والشرط
يقضي انقضاء العقد من الزوم الى الجواز وعموم المسلمون عند شروطهم يتناولون وجوز ان يتعلق بذلك عرض صحيح لضعف
حقها على تقدير الدوام وسهولة تكليفها بما كلف به المسلمون في التخيير قرب سقوط الخيار ولو وقع على وجه لا يصح مع العلم
بالحال كما لو تزوجها دائما على القول المشهور فظهرت مسلمة ففي صحة العقد وجهان من مطابقة الواقع في نفس الامر ومن قد
على عقد بعقد بطلانه فكان لم يقصد الى العقد الصحيح هو الذي فواه الشيخ في ولا يخفى من قوة الوجهين بجران مع الشرط

على خلافه
م
فداخرا يكونها بكرة فلا بد من عليه او قدم عليه على وجه العادة الغالبة في النساء قبل ان يتزوجن وعلى التفادير الثلاثة لما ان يظهر
كونها ثيبا قبل العقد او بعده او يشبهه الحال فالصور ثلث وخلاصة حكمها انه بدون الشرط والند ليس لاختياره ولا يرجع
بشؤم ماله ان الثيبوبة في نفسها ليست عيبا بحيث ترجح بها المهر وقد قدم على احتمال الامرين بالمهر المعين فيلزمه ذلك وان
كان قد شرطها بكرة فان تزوج الثيبوبة بعد العقد فلا خيار له ولا يرجع ايضا لعدم المقضي وما يجد حصل في انشاء نكاحه
من جملة العوارض اللاحقة لها وان تحقق سبقها على العقد فلا أقوى تخييره في الرد لنوات الشرط المقضي للخيير كظاهر
فان فسخ قبل الدخول فلا شيء لها وان كان بعد يستقر المهر ويرجع به على المدعي ان كانت هي المهر فلا شيء لها الا اقل ما
يصلح ان يكون مهرها كقيل في نظامه وان اخذ البقاء مع افق الاحوال المبنية للعلم كما لو كان دخوله بها بعد العقد
لا يحتمل تزوج الثيبوبة على الوجه التي وجدت عليها وان اشبهه الحال ولم تعلم هل كانت متقدمة على العقد او متأخرة
فلا خيار له لصاله عدم تقدم الثيبوبة ولا مكان فخره بسبب خفي كالركوب والنزوة وتجدد ما غير منافي للشرط
وبوجه رواية محمد بن القاسم بن فضيل عن ابي الحسن في الرجل يتزوج امرئ على انها بكرة فيجدها ثيبا يجوز له ان يقسم
عليها قال فقال يقضي البكر من المهر والنزوة ومفهومها عدم بثوث الخيار وحيث لا يفسخ اما لعدم الخيار وحيث لا
اما لعدم الخيار ولا خيارا له البقاء مع كونه قد شرط البكارة فلم يجدها ولم يعلم فآخرها فحل ينقص وهو المشهور ولكن
تختلفوا في قدره على احوال احدها انه ينقص شيء في الجملة ولا يرد من الشرع بقدره هو اختيار الشيخ في نه الصريح محمد بن جابر
قال كتب الى ابي الحسن اسئله عن رجل تزوج جارية بكرة فوجدها ثيبا هل يجب لها الصداق واذا او ينقص قال ينقص
في وجوده لانه استلزام النقص تقديره منقوص والمناسبتين لفظ شيء مبهمة لا قضاء للمقام اياه وثانيها انه ينقص
السدس ذكره قطب الراوندي في شرح النهاية لان الشيء عرف السدس كما ورد في الوصية به وغلط الصنف
ذلك لان الثوب لا يذكر في الرواية وانما وجبت تقديره لا قضاء اللفظ نفقا فدرهمهم وهو شيء منكر لا الشيء المعين الذي
هو السدس ثم كون الثوب سدس الوصية لا يقضيه في غيرها لا قضاء الدليل عليه مع كونه اسم ولا شبهة في ان مثل هذا
الحال غلط فاحسن لا يليق بالمجتهدين في الاحكام الشرعية المستنبطين للاحكام من مداركها لا من كلام الفقهاء ومثلها
بعض النقص منه مقدار ما بين مهر البكر والثيب عادة اى بنسبة ما بينهما لا مجموع ما بينهما لا يلزم استيعاب المعنى في
بعض الموارد بل الزيادة عليه فلو فرض كون مهر المثل للبكر مائة والثيب خمسين فنقص في الفرض نصف السمي وهذا قول ابن
ادريس ورجحه الفقه والعلماء في التخيير وجهه ان الرضا بالمهر المعين انما حصل على تقدير انصافها بالبكارة ولم يحصل الا
خالية من الوصف فلم ينفذ التفاوت كاش ما بين كون المبيع صحيحا ومعيبا ويضعف بان ذلك انما يتم حيث يكون فوائده
قبل العقد اما مع امكان تجرده فلا لعدم العلم بما يقتضي سقوطه وادعاء حاله تقدير ذلك على نظر الحاكم لا قضاء
تقدير النقص شرعا مع الحكم باصله بالرواية الصحيحة فبرج فينزل الى الحاكم وهذا القول منسوب الى المعنى ايض وهو وجه
الاقوال الثبوت النقص بالرواية الصحيحة وعدم تقديره لغة ولا شرعا فلا شيء له انصب من نظر الحاكم وح فيظهر في اصل السئلة
براهمه قوله اذا استمتع متى جردنا نكاح الكتابية اما منعته على راي المعنى او مطا على القول الآخر فترجح امرئ فظهرت كتابية
فان كان قد شرط في العقد كونها مسلمة فلا شبهة في جواز فسخه على مقتضى الشرط وان لم بشرط ذلك فلا خيار له لان الكفر
في الزوج على هذا الوجه ليس عيبا في النكاح ولا ينقص بسببه الاستمتاع فلا ينقص من المهر بسببه شيء بخلاف ما لو ظهر
ثيبا وقوله فليس له الفسخ من دون هبة المدة يدل بمفهومه على انه لو وهبها المدة جاز له الفسخ وليس كذلك بل المراد انه ان لو
مفادتها وهبها المدة فكان ذلك بمنزلة الفسخ وحيث ثبت له الفسخ لكونه شرط في العقد فلا مبر لها قبل الدخول ولا
بعد كظاهر ولو انعكس الفرض بان تزوجها على انها كتابية فظهرت مسلمة فان لم يكن شرط ذلك العقد فلا خيارا ايض
بطريق اولي لان الاسلام صفة كمال وان شرط في العقد فان وقع على وجه صحيح لم قصد هابا كما لو وقع متعرا واما على
القول الآخر ففي تخييره قولان من ظهور الكمال فضلا عن النقص الذي لا يبلغ العيب من وقوعه خلافا لشرط والشرط
يقضي انقضاء العقد من الزوم الى الجواز وعموم المسلمون عند شروطهم يتناولون وجوز ان يتعلق بذلك عرض صحيح لضعف
حقها على تقدير الدوام وسهولة تكليفها بما كلف به المسلمون في التخيير قرب سقوط الخيار ولو وقع على وجه لا يصح مع العلم
بالحال كما لو تزوجها دائما على القول المشهور فظهرت مسلمة ففي صحة العقد وجهان من مطابقة الواقع في نفس الامر ومن قد
على عقد بعقد بطلانه فكان لم يقصد الى العقد الصحيح هو الذي فواه الشيخ في ولا يخفى من قوة الوجهين بجران مع الشرط

قوله اذا تزوج رجلان بامرأتين فادخلت امرأة كل منهما على الآخر فوطئها فكل واحدة منهما على واجبها المثل ومن كل واحدة على زوجها
وعليه مهرها المسمى ولغيره وطئها حتى تنقضي عدتها من وطئ الاول ولثبوتها في العدة او مات الزوجان وورث كل واحد منهما زوجة
نفسه وورثته قوله كل موضع حكمنا فيه بطلان العقد فلما رجع الوطئ من المثل لا المهر وكل موضع حكمنا فيه بسخة العقد فلما رجع
الوطئ المسمى وان لم يكن الفسخ يبيح سابق على الوطئ لزمه المثل سواء كان حدوثه قبل العقد او بعده والاول اشبه
قوله والنظر الثاني

في المهور قوله في العقد وعدمه لانها متى ذكرت انها كانت قد عقدت عليها معتقدا بطلانها جاز فيه ان يقال قوله اذا تزوج ما ذكره المصنف من حكم المسئلة
هو ما يصح ان يوافق للقواعد الشرعية فان وطئ الانسان زوجة الاخر بشبهة منها بوجوبها المثل ولا تزول الزوجية بذلك ولا اعتداد من وطئ
يملك عينا كالثبوت لا ينافي الزوجية بسبب عارض للفرق بين الماء كحتمها عليه في زمان الحيف فلا يؤثر في الارث لومات احدهما ولا بوجوب
او منفعة ويصح المهر سواء كان قد دخل به زوجته ام لا ثم ان كان متاعا رجع الغارم عليه بما اغترمه من مهر سواء كان هو الاب ام غيره ولو كان
العقد على نفقة الغارم منها فلا شيء لها ولا يستثنى طاح اقل ما يطعمها كما توفى بعضهن لانا ليت زوجة بل يفي فلانها لها ولو فرض علم الرجل
الحكم كغليم الصفة بالمال وجعل المهر فله المهر والاعتداد بحاله ويجوز للرجل ان ينفق ولو انعكس حدث وزوجه ولا مهر لها وعليه العدة لو طئ المحرم ولو
والسورة من علما معا كانا ثابتين فلا مهر ولا عدة ولو فرض دخول احداهما دون الاخر او العلم من احد الجانبين دون الاخر اخضر كل بما يلزمه
الفران وكل عمل من الحكم والاصل في ذكر هذه المسئلة رواية وردت بها اشمل حكمها على ما يخالف القواعد الشرعية وعلى مضمون الشيخ ومن
محلل على اجازته تبعه فذكر المصنف وبه على ما يوافق الاصول من حكمها ولم يتعرض للخالف قال الشيخ في تارة العقد الرجلان على امرأتين فادخلت
الزوج نفسه امثله هذا والاخرى على الاخرى ثم علم بعد ذلك فان كانا قد دخلتا فكل واحدة منهما الصداق فان كان الولي تعذر ذلك
مغنية وقبل باغترم الصداق ولا يقرب كل واحد منهما امرئ حتى تنقضي عدتها فان ما شأنا قبل انقضاء العدة فليحج الزوجان بنصف الصداق
منع استناد الرواية لا يخفى من على ورثتها وامير ثانها ولها المسمى المستند رواية جميل بن سنان عن بعض اصحاب ابي عبد الله في اخيه اهدى بنا الى اخيه في ليلة
رواية لا يخفى من فادخلت امرئ هذا على هذا فادخلت امرئ هذا على هذا قال لكل واحدة منهما الصداق بالغشيان وان كان وليها فعد ذلك اغترم
الصداق ولا يقرب احد منها امرئ حتى تنقضي العدة فاذا انقضت العدة صارت كل واحدة منهما الزوجا بالنكاح الاول قبل
ها فان ما شأنا قبل انقضاء العدة قال فقال يرجع الزوجان بنصف الصداق على ورثتها وامير ثانها الرجلان قيل فان مات الرجلان
وهما في العدة قال ثانها ولها نصف المهر المسمى لها وعليها العدة بعد ما تنقضي من العدة الاولى تعذران عده الموقوف عليها
وقد ظهر ان الرواية ضعيفة بالارسال والقطع معا ومع ذلك فالشيخ لم يعمل بموجبها في الزوجين لثبوتها بثبوت المهر بالوطئ كما هو
الشيخ خصه بموت الزوجية واجتمع مع موت الزوج المسمى ولعل لفظ المسمى وقع سهوا وكان حقه نصف المسمى في الرواية لانها هي
مستند ذكره لها في رواية وقد ذكرها الصدوق في المفع كذا في المذهب باللفظ الذي حكىناه ولكن الصدوق لم يعمل بمقتضى
بل قال وسئل الصادق عن اخيه اهدى بنا الى اخيه الحديث وفي الخ اقتص في نقل الرواية على ما تضمنه كلام الشيخ ومرك
حكاية اخرها المضمون بثبوت نصف المهر على تقدير موت الزوج فلم يجعل فيها مخالفة الا في موضع واحد وهو ثبوت نصف المهر على
تقدير موت الزوج كذا في رواية على ان المراتين ليس لها ولد فيرجع الزوجان فادخلت امرئ هذا على هذا فادخلت امرئ هذا على هذا
منه المتأخرون وهذا الحمل مع بعده يتم في جانب الزوج دون الزوجة كما حكاه ايضا بالنسبة مع ان اول الرواية تضمن حصول الغشيان
ووجوب الصداق واخرها اقتضى ثبوت النصف بالموت وحملها على ما وقع ذلك قبل الدخول خلاف ظاهرها وعلى كل تقدير
فاطراح الرواية لما ذكر من وجه الضعف والى من تكلف حملها على ما لا يدل عليه قوله كل وجه وجوب مهر المثل مع البطلان ان
عوض البضع المحرم حيث لا عقد ومع بطلان العقد بل كعدمه فيكون كالوطئ بالثبوت المحرم من العقد وانما المسمى فانه تابع له
العقد وقد انشأ في قد وقع الخلاف في بعض افراده وقد تقدم الكلام عليه في محله ولما صح مع الفسخ فيثبت المسمى على كل تقدير ولو رجع
بالعقد والفسخ انما يرفع العقد من حين الفسخ لا من اصله فلا يبطل المسمى فيه الذي قد استظهر بالدخول سواء كان الفسخ
يبيح سابق له ام لا في القول بالتفصيل المذكور للشيخ في ط وقد تقدم نقله والكلام عليه في باب قوله والنظر وهو جمع
مهر وهو مال يجب يوطئ به غيرة ثانها ولا ملك العين او يعقد النكاح او تقويت بيع فهو على بعض الوجوه كارضاع ورجوع
شهود وله اسماء كثيرة منها الصداق بفتح الصاد وكسر هاء الميم لا شاع به صدق رغبة فادله في النكاح الذي هو الاصل في ايجابه
والصدقة بفتح الراء وضم ثاينه والخلة والاجر والمقربضة وقد ورد بها القرآن قال الله تعالى واتوا النساء صدقاتهن نحلة وقال فما
استمنعن به منهن فأتوهن اجورهن وقال وقد فرضتم لهن فريضة وليس لهن من الخلة ما هو بمعنى العطية المسمى لانه عوض
البضع بل اما من الاشغال وهو الندين او لانه في حكم المشرع من حيث تحقق الاستمتاع للزوجين فكان للزوجة في معنى الخلة
ان كان عوضا اولان الصداق كان للزوجة في غير شرعنا كما يتبعه عليه ضرورة شعيب وجعل مهر ابنته رعي غنم فكان جعله
لهن في شرعنا بمنزلة الخلة والعليقة والعلائق وقد روي ان النبي قال لو والعلائق قال ما تراضى به الاهلون والعقربان
والجبا بالكر وبتن من لفظ الصداق والصدقة صدقنا ومن المهر مهرها ولا يبق اصدقنا وامرنا ومن جوزها وقد استعمل
المصنف وغيره من الفقهاء واعلم ان المهر ليس كساق النكاح كالمبيع والشرع في بيع لان المقص الاظهر من الاستمتاع ولو اختلفت
يقوم بالزوجين فيها الركن فيحوز اخلاء النكاح من المهر ولكن الاصل في ثبوت مهر النكاح الوهبة نفسها للزوجة وليكون
اوقع للخصومة قوله وهو احقر بقوله ما يصح ان يملك عمالا لا يقبل الملك فضلا كما تخبر بر ما هو ملك للغير حيث لا يرضى بقبوله

المع
م

قوله ولو عقد الذميان على خير او خسر يبرح لانها يملكانه ولو اسلما او اسلم احدهما قبل القبض فع القيمة بخير وعجز عن ملك المسلم
سواء كان عينا او مضمونا قوله ولو كانا مسلمين او كان الزوج مسلما قبل بطل العقد وقبل بيع ويتب لها مع الدخول
المثل وقبل بل قيمة الخمر والثاني مشبه م

ملكه فانه لا يبيع ان يملك لغيره على هذا الوجه فلا يبيع لغيره ما لا يجعله مورا و دخل فيه ما لا يمتثل عادة فانه ما يبيع ان يملك وان لم يمتثل
للعادة عليه حتى انه لا يبيع اخذه بغير ذن المالك ويضمنه الاخذ لغيره من الاموال ويمكن ان يبر ببيع ان يملك ما يقبل لفله
بالمالك الى غيره فخرج عنه ما لا يمتثل ولا فرق بين العبد والمنفعة لانها مال يبيع ان يملك حتى تنافى الحر كنعيم صنعة محلة او
سورة من القرآن او بعضها او غير من الحكم والادب او عمل محله وقصود او اجازة الزوج نفسه مدة معينة سواء كانت زمانها
مستحصا ام بخلاف ذلك كذا في العقد على منفعة الزوج مدة معينة فقد منع منه الشيخ وجازعة استناد الى حسنة احمد بن محمد بن
ابن نصر البرقي قل قلت لابي الحسن الرجل يزوج المرأة ويشترط لها اجازة شهرين يجوز ذلك فقال ان موسى قد علم انه سبتم
له شرطه فكيف لهذا بان يعلم انه سيبقى حتى يبيع وقد كان الرجل على عهد رسول الله يزوج المرأة على السورة من القرآن
وعلى الدرم وعلى القبضة من الخطة واجاب المصنف عنها بامر من احد اضعاف السند فانها ليست من الصحيح في طريقها سهل في ياد
وهو ضعيف وطاهر بقى اخر حسن فيما يبرهن هاشم ولم يبلغ حد الثقة وان كان ممدوعا وثابتا مقصودها في الدلالة عرفا فاذ
المنع اما الاول فلان شعبا استاجر موسى لم يعمل الا لا يمتثل وقد كان جازبا في شرعهم وليس بجازبا في شرعنا والشارع فيه اجازة
نفسه لها واما ثانيا فلانها ليست بمرتبة في المنع فان قوله ان موسى علم ومن ابن لهذا ان يعلم ليس الا على اشتراط العلم وان اشعر
به ولعله اراد انه لا ينبغي الغرض لغيره ما لا يمتثل بالوفاء به على جهة الكراهة لا المنع بدليل جريانه في كل مهر قبل تسليمه فانه لا يبر
البقاء الى ان يوفيه مع التخيير فادح في الصحة اجازة لقول الجواز الصحيح للاصل وجود المقتضى وهو كونه ان منفعة مقصودة موجبة
واشقاء المانع اذ ليس الا كونه ان منفعة الزوج وهو غير صالح للمنفعة وقد دل على جواز جعل منفعة من اخر سهل الساعد والى الله
زوجته النبي صلى الله عليه وآله بان يعلمها سورته مخصوصة من القرآن قوله ولو عقد لافروغ الحكم بالصححة بين الذميين وغيرهما من
اصناف الكفار لان الحكم بالصحة بالنسبة الى ما لا يمتثل ولا يجب على المسلم البحث عنه وهو مشترك بين اصناف المشركين ثم ان اسلم
او اسلم احدهما بعد التقاضى لاشئ للزوج قد يبري بما دونه قبل الاسلام بحسب ما عندنا من الحكم خلافا لبعض العامة حيث ذهب
الى ان لها من المثل لفساد ذلك القبض وان كان الاسلام قبل الدفع لم يخرج من العقود عليه لانها كانتا اسلم معا فواضع العقد
صحته قبضة ولا اقباضه في دين الاسلام وكذا ان كان المسلم الزوج كانه لا يبيع له اقباضه ولا دونه وينا وان كان هو الزوجية
لم يبيع لها قبضة فينتقل الى القيمة عند مستحيلة لانها اقرب شئ اليه وان العين يرأته شخصه ما لينة فاذا انعقد واحد هاتين
الى الاخر ويؤيده رواية عبيد بن ذرارة قال قلت لابي عبد الله النضراني يزوج النضرانية على ثلثين دنانير او ثلثين دينار
ثم اسلم بعد ذلك لم يكن دخل بها قال ينظر كم الخادير وكم قيمة الخمر ويرسل به اليها ثم يدخل عليها وهما على نكاحهما الا وفي قيمة
وفي المسئلة اقوال اخر قد تقدم البحث فيها وفي المختار منها في باب نكاح الكفار واسناد المصنف بقوله سواء كان عينا او مضمونا
الى خلاف بعض العامة حيث فرقت بينهما وحكم في العين انها لا يستحق غيره قوله ولو كانا البحث ههنا يقع في موضعين احدهما في صحة
العقد وفساده فقد ذهب جماعة منهم الشياخ في المنفعة والنهاية والقاضي النقي الطلان لوجوب اقرار الرضا بالعقد
ولم يقع الرضا الا على الباطل فوقع عليه الرضا لم يصح وما هو صحيح لم يبرأ من الرضا عليه لقول الباقين المهر ما ترأضا عليه الزوجان و
ينعكس بعكس النقيض الى قولنا ما لا يبرأ من الرضا عليه لا يكون مبرا وهو بوجوب كون كل ماعد المذكورة يكون صداقا لعدم التبر
عليه ولا يمكن اخلاء البضع من مهر بعد الدخول فلم يبق الا البطلان ولا نه عقد معاوضة فيفسد بفساد العوض كالبيع ويظهر
كونه معاوضة من قوله نعم فانهم اجورهم ومن قوله زوجتك بكذا فان الباقين مثل ذلك للعوض واختاروا المصنف جماعة منهم
الشيخ في كتابي الفرع وابن ادريس والكثر لما خرج من الصحة لوجود المقتضى لها وهو الايجاب القبول وعدم المانع اذ ليس الا
بطلان المهر لكن بطلانه لا يؤثر في بطلان العقد لصحة عرائه عنه بل صحة العقد مع شرط عدم ذكر المهر بالغ من اشتراط
عدم المهر لان العقد والمهر غيران ففساد احدهما لا يوجب فساد الاخر والغيرية يظهر فيها الوعد بغيره فانه يبيع بخلاف و
اجيب بالفرق بين عدم التسمية وتسمية الفاسد لانها في الاول قد ترأضا على عدم المهر فصح العقد للرضا به حالبا عن العوض
وثبت مهر المثل لانه انعوض شرعا في مثل ذلك بخلاف الثاني لان التراضي لم يقع بالعقد حالبا عن العوض والمسمى باطل شرعا
وغيره غير صحيح فلا يصلح للعوض ولا يلزم من تغيرهما مع النفويض تغيرهما مع التسمية لان التراضي واقع على العقد
الشخص المهر المعين فكانا امرا واحدا مكرها فيفوت بفوات بعض اجزائه وعن حجة الاولين بان بطلان المسمى لا ينفي اصل الرضا
بالنكاح والا لم يصح لو ظهر كونه مستحقا وهذا يظهر انه ليس كالمعاوضة المحض من كل وجه لانها تشتد باستحقاق احد العوضين
اذا كان معين ومن ثم ساء الله محلة ومي العينة وكن العقد يقوم بالزوجين كما مر وبان المارد من المهر الذي ترأضا عليه
الزوجان في الحديث المهر الذي يذكرانه في العقد لا مطلق المهر لان المهر الواجب مع عدم ذكره في العقد لم يبرأ من الرضا عليه وقد
صح مهورا وبان الظاهر كون الرضا في جانب الفلذة اكثر مع العقبين ايم بقرينة قل او كثر وتوقف العلامة في المهر

قوله لا تقدر في المهر بل ما تراضوا عليه الزوجان وان قل ما لم يقصرا عن المفهوم كحبة من خضرة وكذا الاحد
في الكثرة وقيل بالبلغ من الزيادة عن مهر السنة ولو زاد رد المهر وليس بمعهده

وجه وان كان جانب الصحاح لا يخرج من رجحان الثاني على تقدير الصحة ما الذي يجب فيه احوال احدها وهو الذي اخذ به المصنف وجو
هر المثل مع الدخول كالمقوضة وهو مذهب الشيخ في الخلاف وابن ادريس والعلامة الا انه لم يقيّد بالدخول في غير الارشاد
فيتمثل ان يريد المطلق وجوب مهر المثل بالعقد بدل المسمى حيث تغذّر وتظهر الفائدة فينا لوطق قبل الدخول فيجب نصف
مهر المثل واما ما اختلف فيه فجميع الجعجيج بخلاف قول من قيد بالدخول فانه مع الموت قبله لا شيء وعلى هذا فيكون القول بوجوب مهر
المثل منفصلا الى قولين وقد نبه عليه الشافعي في شرح الارشاد ونقل القول بوجوب مهر المثل بنفس العقد عن الشيخ وجه القول
بمهر المثل ان عدم صلاحية المسمى لان يكون صداقا يقتضي بطلان التسمية فيصير العقد خاليا عن المهر فيجب بالوطى مهر المثل لانه
قيمة البضع وهذا وجه القول الاول ولان العقد واقع بالعوض فلا يكون تفويضا لكن انما تغذّر العوض المعين بقواته اليه
شرا انتقل اليه بدل وهو مهر المثل وهو وجه القول الثاني لكنه يضعف بان مهر المثل انما يكون عوضا للوطى لا مجرد العقد
فالقول الثاني ضعيف جدا وثانيها ان الواجب فيمنه عند تحمله حتى لو كان المهر حرا قدر على تقدير عيودينه وهو قول الشيخ
في موضع من البسوط وجهه الزوجين لما ذكر في العقد عوضا كان مقصودهما ذلك العوض دون قيمة البضع وهو مهر المثل و
لذلك العوض خصوص وهو عينه وعموم وهو ما لينة باعتبار مقابلة البضع وهو متقوم في الجملة فاذا لم يمكن اعتبارا خصوصا
للمانع بقي اعتبار المال لينة فيعتبر قيمته على ذلك التقدير ورد بان تقدير المائتين هنا منعت شرعا فيلغوا كما يلحق الثعابين وباتت
لما بطل تعيينه لم يكن اعتبار ما لينة مستلما للوجوب فيمنه لان وجوب المال المخصوص عوضا انما يكون بذكره في العقد
فاذا فات لم يبق الا مهر المثل وثالثها الفرق بين كون المهر لتغذّر باعتبار قيمته متفوقا في الجملة كالحجر والخنزير وغيره منقوض
كالخمر فيعتبر قبله الاول ومهر المثل في الثاني وجه الفرق الحرج ليس الا اصلا فيكون ذكره كالمعتمد بخلاف الخمر فان المال لينة منقوض
للمسلم لانه لا عليه لانه مضبوط عليه للمسمى والمسمى على مثله فيكون المائتين في ملحوظة في الجملة فلا يكون العقد خاليا عن
المهر اصلا بخلاف الحرج واعلم انه على القول الثاني يكون وجوب القيمة منوطا بمجرّد العقد وان لم يدخل بغير خلاف بخلاف القول
الاول فان فيه وجهين وكذا على الثالث فان الجهة التي توجب فيه القيمة ملحقمة بالثاني والذي يوجب مهر المثل ملحقمة بالاول
قوله ولا تقدر لا خلاف في المهر لا يقدر في جانب الفلّة الا باقل ما يتمول واما في جانب الكثرة فالاشهر بينهما عدم تقديره
ايضاح العقد على ما ينفقار عليه من غير تقدير وبه صرح عامة المتقدمين والناظرين ما عدا سيد المرتضى فانه ذهب في
الانصار الى انه لا يجوز تجاوز مهر السنة وهو خمسة درهم قدرها خمسة درهم دينار فزاد عنه رد الميه ونسب هذا القول الى
ظاهر ابن الجبند وليس كذلك فان ابن الجبند صرح بجواز جعل المهر كل ما يتمول من قليل وكثير ينفق به في دين او دنيا من غير
او غير هاتم حكى بعد ذلك رواية الفضل بن عمر الدالة على انه لا يتجاوز مهر السنة بلفظ الرواية مبني للراوى وهذا
لا يدل على اختيارها لان كثرة ما ينقل في كتابه اخبارا من طرق العامة والخاصة لمناسبة المقام لا للفنوى بمضمونها خصوصا مع ان
على الراوى الضعيف المؤذن بروروايته وسبب الكلام عليها جهة الاحكام على جواز الكثير من غير تقدير قوله نعم وان اتيتم
احدكم قطارا فلا فخذوا منه شيئا والقطار المال العظيم من قطرت الشيء اذا رضعته ومنه الفطرة وفي القاموس القطار
قذران اربعين اوقية من ذهب فضة او ملاء مسك ثور ذهبا او فضة وعموم قوله نعم فضعف ما فضعف وقوله وانما النساء
صدقاتهن خلة وقوله فاتوهن اجورهن وروى الفضيل بن يسار عن الباقر قال الصدق ما تراضوا عليه الناس قليلا
او كثيرا فهو الصدق ومثله روى زائدة عنه وروى ابو الصباح الكناني عن الصادق قال سئل عن مهر فقال هو ما تراضوا
عليه الناس وروى الوشائري الصحيح عن الرضاء قال سمعته يقول لو ان رجلا تزوج امرأة وجعل مهرها عشرة الف او جعل
لايها عشرة الاف كان المهر جائزا الذي سئلها فاسد او قضية عمر المنة التي تحجب حين نهي المألا في المهر واجبا
بأية القطر مشهورة وروى الشيخ في طويعه ان عمر تزوج ام كلثوم بنت علي فاصدقها اربعين الف درهم وان السنن مال
تزوج امرئة على عشرة الاف وتزوج الحسن امرئة فاصدقها مائة جارية مع كل جارية الف درهم وغير ذلك مما هو ازيد مراه
منه في عهد الصحابة والتابعين ولم ينكره احد ولا نوع معاوضة فينتج اختيار المتعاضين في الفدية كغيره من المعاوضات
واجب السيد المرتضى على مذهبه باجماع الطائفة وهو عجيب فانه لا يعلم موافق فضلا عن ان يكون ما يدعى فيه الاجماع
وقد انقل له ذلك في الانصار في مسائل كثيرة ادعى فيها الاجماع وليس له موافق ذكرنا جملة منها في بعض الرسائل واجتج
ايضا بان المهر يبيعه احكام شرعية فاذا وقع العقد على مهر السنة فادون ترتب عليه الاحكام بالاجماع واما الزايد فلان
عليه اجماع ولا دليل شرعي فيمنه وانما قد عرفت الدلائل الشرعية الدالة على جواز جعل المهر قليلا وكثيرا فيجب اثباته
خصوصا بالدلالة من جهة الايات فانها مجمعة عند المرتضى اما الاخبار فانه لا يعبر عنها الا المتواترة وهو منصف هنا ويمكن
على فاعادته الاصولية من ان العموم ليس له صيغة تخصه ان يدعى في جميع الايات كونها عملة للعموم والخصوص ولما كان الخصوص

غير متعين

قوله وبكفي في المهر مشاهدته ان كان خاضرا ولو جهل وزنه وكيله كالصبرة من الطعام والقطعة من الذهب قوله ويجوز ان يترجح امراتين واكثر بهر واحد ويكون المهر بمنزلة بالسوية وقبل بقسط على مهر امثالهن وهو اشبه م

غير متعين بقدره يمكن فلا ينافي مطلوب الحكم معلومة بجواز ان يكون المراد من الخصوص ما يوافق مهر السنة فادون فيرجع الامر معه ان وجوب الاقتصار على مهر السنة لا دليل عليه لا شفاها جعله دليلا وان استند الى الاجماع فانه حجة عند الجميع وهو متحقق في مهر فادون غير قلنا بموجبه ومنعنا تحققة فيما ذكر بل هو ظاهر في كل قليل وكثير لما عرفت من انحصار المخالف فيه واما الاجحاج لقوله برؤية محمد بن سنان عن الفضل بن عمر قال دخلت على عبد الله فقلت له اخبرني عن مهر المرأة الذي لا يجوز للمهر ان يجوز له قال فقال السنة الحمد بخسما درهم فزاد على ذلك رد الى السنة ولا شيء عليه اكثر من خسمائة درهم فهو من عجب الاجحاج لان المرتضى لا يرضى خبر الواحد وان كان صحيحا مشهورا موافقا للاصول فكيف يجزى في طريقه محمد بن سنان وهو ضعيف عال مطعون عليه بما ذكره كثيرا منها انه قال عند موته لا تردوا عني ما حدثت شيئا فانما هي كتب اشترتها من السوق والفضل بن عمر مثله في الضعف وقد قال عنه الخياشي انه فاسد المذهب مضطرب الرواية لا يعيابه وقيل كان خطابيا فذا حالها من جهة الاسناد واما من جهة المتن فيما قلنا فيما ذكره عموم الكتاب السنة ظاهرة وبقي فيها انه قال فيها بعد ذلك فان اعطاها من خسمائة درهم درهما او اكثر من ذلك ثم دخل بها فلا شيء عليه قال قلت فان طلقها بعد ما دخل بها قال لا شيء لها انما كان شرطها خسمائة درهم فلما ان دخل بها قبل ان تستوفي صداها هدم الصداق فلا شيء لها ما اخذت من قبل ان يدخل بها فاذا طلب بعد ذلك في حيوته منه او بعد موته فلا شيء لها فانظر الى هذا فانظر الى هذه المخالفات العجيبة والاحكام الغريبة في غلوهذا الخبر الراعي وكيف يحسن بعد ذلك الاسناد اليه حكم من هذه الاحكام مع مخالفة مدلوله في جميعها لما عليه علماء الاسلام بل مثل هذا لا ينبغي ابداعه كتب الحديث فضلا عن ان يجعل سند الحكم قوله وكيف لما كان النكاح ليس على حد المعاوضات الحقيقية والركن الاعظم فيه الزوجان والمهر دخل على العقد لم يعتبر العلم به ما يعتبر في غيره من اعراض المعاوضات كالباع بل يكفي مشاهدته عن اعني بالكيل والوزن والعدد وان كان الاصل فيه الاعتناء باحد هاتين الزوال معظم الضرر بالمشاهدة واغتناف الباني في هذه المعاوضة وكان الله تعالى قد ساء خلقه وهي العينة وشأنها تحمل هذا الضرر وان يدور لعموم الاخبار الدالة على جواز جعل المهر ما تراضي به الزوجان الشامل لذلك وقول الكاظم كان الرجل يترجى على عمه رسول الله صلى الله عليه وآله على القبض من الحظ ثم ان قبضته ولم يوفق الامر على الامر على العلم بقدره او علمه بعد ذلك فلا كلام وان استمر بمجولة واجتبه الى معرفته لتلقه قبل التسليم او بعد وقد طلقها قبل الدخول ليرجع بنصفه فالوجه الرجوع الى الصلح اذ لا طريق لغيره واحتمال وجوب مهر المثل كما ذكره بعضهم لا يوافق مذهبا من ان ضمان يده ضمان معاوضة ومن ثم كان التلذذ قبل القبض بوجوب الرجوع الى القيمة ثم هو مذهب العامة وليس كما تزعم على مذهبهم لانه من ثم صرح في الابتداء بخلاف الجحول وسبب الحقيقة قوله ويجوز اذا تزوج امرتين فضاء عاقدا واحدا بعين واحدة او بمبلغ واحد صح النكاح عندنا لوجود المقصود له وهو العقد الجامع لشرايطه واشفاؤه المانع اذ ليس الاجمع المهور على شيء واحد وهو الصلح المانع لانه على تقدير الصحة يظهر حق كل واحدة بالتوزيع وعلى تقدير البطلان لا يؤثر في العقد كاستيائها هل يصح المهرام لانه وجهان احدهما وهو الذي قطع به المص والآخر الصحة لانه معلوم جملته وصحة كل واحدة يمكن عليها بعد ذلك كمن المبيعين في عقد واحد والثاني البطلان لان المهر هنا متعدد في نفسه وان كان مجتمعا وصحة كل واحدة منه ليست معلومة عند العقد وعليها بعد ذلك لا يمنع صحة البيع للملكين غير المشترين بشئ واحد كما هو مذهب الشيخ في الخلاف وغيره ولا ينعقد بين اثنين غير معلوم بالنسبة الى كل واحد منهما واختاره في ما اذا اختلف القيمتان والاشهر الجواز لقوله المهر ما تراضي عليه الزوجان وهذا يصدق عليه ذلك ولان المسمى في مقابلة البضعين من حيث الاجتماع ولا يلزم من التقيط الحكمي التقيط اللفظي وهو الجواب عن بيع الملكين ولو سلم المنع كما يمكن انفراد المهر بالصحة لانه ليس على حد المعاوضات المتحضرة وان اشبهها وتحتوها في بعض الاحكام ويحتمل من جهة المالا بمقتضى غيرها والوجهان حكاهما الشيخ في ط ولم ينعرض المص لوجه البطلان ويتفرع على الصحة تقيط المسمى على كل واحدة ليعرف مقدار ما يخصها منه وفيه وجهان احدهما انه يقبض على عدد رؤسهن بالسوية لانه الاصل في اطلاق الاستحقاق اذا قيل لفلان وفلان كذا والنشر صحيح على خلاف الاصل لان النكاح لا يعتبر فيه قبض البضعة اذ ليس معاوضة محضة وهذا هو الذي اختاره الشيخ في ط ومن تبعه والثاني انه يقبض على مهر امثالهن ويعطى كل واحدة ما يقتضيه التقيط كالولاء عده وعبد غيره بتميز واحد اوجع بين بيع ونكاح لانه اذا ذكر المهر قصد المعاوضة فوجب مقضاها وهي ثابته لقيمة المعوض ومن ثم يكون زيادة العوض ونقصانه ناشيا عن زيادتها ونقصانها وفيه البضع هي مهر المثل فيكون شرط كل واحدة بحسبه وهذا اختيار المص والاكثروا هو الاقوى على القول بفساد المهر فلكل واحد مهر مثلها كالواحدة بمجولة يتعذر تقويمه كعبد واثرة وشيء لان الصداق وان لم يكن عوضا في اصله لانه اذا ذكر في العقد جرت عليه احكام المعاوضات والجملة من موانع حكمها فيثبت مهر المثل ويحتمل الفرق وتوزيع المسمى هنا على مهر امثالهن ما يقتضيه التوزيع ويكون الحاصل من على هذا القول كالحاصل اذا قلنا بصحة المسمى والفرق بين المجرى المطلق وتعد نفقته ذلك واما مكان تفنيم هذا واعلم انه لو تزوج اميئة من رجل على صداق واحد صح النكاح والصداق قول واحد الا ان المستحق هنا واحد فهو

لا ينافي صحة النكاح وان كان المهر مستورا ولا ينافي صحة النكاح وان كان المهر مستورا

والكل واحد منه

قوله ولو تزوجها على خادم غير شاهد ولا موصوف قبل كان لها خادم وسط وكذا لو تزوجها على بيت اسناد الى رواية علي بن
ابي حمزة او على دار علي بن ابي حمزة عن بعض اصحابنا عن ابي الحسن قوله ولو تزوجها على كتاب الله وسنة نبيه ولم يسم مهرها
مهرها ختمه درهم قوله ولو سمي المهر مهر او لا يسم شيئا معينا لم يسم لها وسقط المهر سمي لا يسم لها ولو امرها مهر او شرط ان يعطى اياها

منه شيئا
معينا قيل
صح المهر
الشرط بخلاف
الاول
م
كما لو باع عبد بن ثمن واحد ولو كان له بنات والاخر بنين فزوجتهن صفقة واحدة مهر واحد بان قال زوجت بنتي فلانة من
ابنك فلان وفلانة من فلان الخ بالف ففي صحة الصداق كالسابقه وجهان واولى بالطلاق هنا لو قبل به ثم لا تعد العقد
هنا اظهر العقد من وقع العقد من الجانبين قوله ولو تزوجها لا خلاف انه اذا عقد على مهر مجهول بحيث لا يمكن استغلائه في
نفسه كعبد ودابة وشيئ بطل المهر ويثبت مهر المثل لا مثنى تعقوب المجهول على هذا الوجه لكن استثنى البيع وجماعة ما ذكره

المعنى من الخادم والبيت والدار اسناد الى الاخيرين في رواية علي بن ابي حمزة قال قلت لابي الحسن رجل تزوج امرته على خا
قال لها وسط من الخدم قال قلت على بيت قال وسط من البيوت وفي الاخيرين في رواية ابن ابي عمير عن بعض اصحابنا عن ابي الحسن
في رجل تزوج امرته على دار وسط ولا يخفى ضعف الرواية الاولى بعلي المذكور فانه راس الواقفة والثانية مرسلة لكن مرسلة ابن ابي
عمير قبله الاصحاب اعلموا انهم على انه يرسل الا عن الثقة مع انه روى الرواية الاولى عن ابي حمزة فان تم ما قالوه فهو يشاع في
الرواية مع ذكر المهر عنه لا مع تركه ولا بهذه الدعوى من اثبات والاخرى بطلان المهر كغيره والرجوع الى مهر المثل لما ذكره

لان الوسط من هذه الاشياء ولا تنضب بل هو مختلف اخلافا شديدا خصوصا مع عدم تعيين بلد الدار والبيت قوله
ولو تزوجها هذا الحكم مشهور بين الاصحاب والاختار يكون مهر السنة خمسمائة درهم مستقيمة واما كونه كتابا لله كل فليس
فيه ما يدل عليه بخصوصه لكنه نعم قال وما اتاكم الرسول فخذوه وما اناهاه كونه السنة في المهر فذلك قد روى ان صدقة
لا ذواجر وبنائه كل من كان ذلك وروى هذا الحكم بخصوصه اسامة بن حفص وكان في ابي الحسن موسى قال قلت لرجل

تزوج ولم يسم مهرها وكان من الكلام ان تزوجك على كتاب الله وسنة نبيه فان عنها او اودان يدخل بها فانها من المهر قال مهر
السنة الحديث لكن يطرقه محمد بن عيسى وعثمان بن عيسى فان كان على الحكم اجماع والا فلا يخفى من اشكال لان تزوجها على الكتاب
السنة اعم من جعل المهر مهر الشدة كما لا يخفى فكل نكاح مندوب اليه بل جائز فهو على كتاب الله وسنة نبيه ثم على تقدير ارادتها
بذلك كونه المهر مهر السنة ففي الاقتضاء بذلك عن ذكر القدر في العقد نظر كالقوله ان تزوجك على المهر الذي تزوج به فلان ثم

الزوجان قد يعلمان ان مهر السنة هذا المقدار وقد لا يعلمانه وقد يعلم احداهما دون الآخر والحكم بالصحة مطمئناح الى المستند
صالح وكثير من المتقدمين كابن الجيند وابن بابويه وسلا لم يذكر هذه المسئلة ومقتضى الحكم ومستند ان المهر المذكور يشترط
بالعقد كما لو عيناه فيه بالدخول كهر السنة الثابت به للمعوضة على بعض الوجوه ويدل عليه اثباته بالموت قبل الدخول كما يظهر من
الرواية قوله ولو سمي لا شبهة في ان المهر نفسه لا يصح فضره لغير الزوج ولا يستحقه ابتداء سواء لم تكن عرض البضع شرعا فاذا

سمي لها في العقد شيئا ولا يسمها او غيره من الاولياء او الواسطة او الاجنبى شيئا فلا يجزى اما ان يكون المشرط لغيرها من جملة
المهر او خارجا عنه فالبحث يقع في موضعين احدهما ان يكون المشرط لغيرها خارجا عن المهر وسمى المسئلة الاولى بان يجعل
مهرها الفاشلا فيعقدان على ذلك ويشترط ان لا يسمها في نفس العقد شيئا آخر وقد قطع المصنف والاصحاب بلزوم ما جعل لها
وعدم صحة ما جعل لغيرها الصحيحة الوشاء قال لو ان رجلا تزوج امرته وجعل مهرها عشرة الف وجعل لغيرها عشرة الاف كان المهر

جائزا والذي جعل لغيرها فاسدا واطلاق الرواية يقتضي عدم الفرق بين كون المجهول لا يسمها بتعريضها او لاجل واسطة وعمل عمل
ولا بين كون المجهول له مؤثرا في تقليل مهر الزوجة سبب جعله في العقد قصد لها الزام به وعدمه ولم يخالف ذلك احد من الاصحاب
الا ابن الجيند قال لا يلزم الزوج غير المهر من جعلها لغيرها لولي او واسطة ولو في الزوج بذلك قطوعا كان احوط لقول النبي احو
الشرط ما نكحت بغير الزوج فان طلقها قبل الدخول لم يكن عليه الا نصف الصداق دون غيره فان كان قد وقع ذلك به رجوع
عليها بنصف المهر وكل الجمالة على الواسطة وقال في الخ الوجه ان يقول ان كان قد جعل الواسطة شيئا على فعل مباح وفعله لزوم

ولم يسقط منه شيء بالطلاق لانها جمالة على عمل محل مطلوب في نظر العقلاء فكان واجبا بالعقد كغيره وان لم يكن على جملة
الجمالة بل ذكره في العقد لم يكن عليه شيء سواء طلق او لم يتركه جيلة لا يخرج عن محل الفرض لان الكلام في اشترط في العقد
ويظهر به بحدوده وكل كلام ابن الجيند واما جعل الوفاء به على وجه الاحياط رعاية للحديث النبوي اذا وقع هذا الوجه لا يملك
الفايض بمجرد الدفع فيجوز الرجوع فيه بعده سواء طلق ام لا لكن فضره مع الطلاق نظر الى فواف المظ من النكاح فلم يجد في

الرجوع مخالفة الحديث وما ذكره في الخ انها يلزم من حيث الجمالة لان من حيث ذكره في العقد بل ذكره في العقد بدون لفظ
الجمالة لغو من خارج من محل الفرض بتقدير وقوعه بالجمالة على عمل محل لا اشكال في لزومه بالفعل وعدم الرجوع فيه
بالطلاق حيث لا يكون له مدخل في ذلك وقد يشكل الحكم في بعض فرض المسئلة كالشرط لا يسمها شيئا وكان الشرط باعثا
على تقليل المهر وظن لزوم الشرط فان الشرط يكون كالحجر من العوص الذي هنا هو المهر فاذا لم يتم لها الشرط يشكك في بين

ما سمي من المهر خاصة كاسبوغه في تطاير من المعاوضات وذلك لا ينافي في الرواية لان ما عينه من المهر ثابت على التقديرين و
انما الكلام في شيء اخر ولو لا الرواية الصحيحة لكان القول بفساد المهر وجوب مهر المثل قويا لاشتمال المهر على شرط فاسد فيفسد
كيفية

قوله ولا بد من تعيين المهر برفع الجمالة فلو اصدقها تعليم سورة وجب تعيينها ولو لم يسمها لم يكن طامع الدخول مهر
قوله وهل يجب تعيين الحرف قبل ثم وقيل لا ويلقنها الجائز وهو اشبه بقوله ولو امرته بتلقين غيرها لم يأنه لان الشرط لم يتناولها
قوله ولو اصدقها تعليم صنعة لا يحتملها وتعليم سورة جاز لا نه ثابت في الذمة ولو تعدد الوصل كان عليه اجرة المثل قوله ولو
اصدقها طرفة عين على ان يخل فان ختم قيل كان لها قيمة الترخيد مستحيلة ولو قيل مثل الخل كان حسنا وكذا لو تزوجها على عبد فان
كايضد العقد لو كان العوض من لوازمه كالبيع الثاني ان يكون الشرط لا ينها او ما في حكمه جزءا من المهر والمهر ودينه الا حتما
عدم صحته ايضا ووجه ما اشترطه المهر سابقا فان كان المهر حقا ان يكون للزوجة فشرطه غير هامنا في مقتضى العقد وقال ابن الجنيدي بعد
ما نقلناه من العبارة عنه سابقا فان كانت المهر اشترط رجوع عليها بنصف صداقها نصف ما اخذته من شرط ذلك لان ذلك
كله بعض الصداق الذي لم يخرجه نكاحا الا به مع الطلاق وهو يدل على جواز اشترطها غيرها من المهر شيئا ووجه الخبر السابق
وعوم المسلمون عند شروطهم ولا نعطونها من ما لها جازا بشرط في العقد لا يخالف السند ويظهر من الشاهد في شرح الآراء
الميل اليه لما ذكره ذلك الحق الشيخ على وعلى هذا فلو طلقها رجع بنصف المهر كذا ذكره ابن الجنيدي لان جميعه هو للمهر ولا فرق بين
الاب وغيره في ذلك واعلم ان الباعث على مثل هذه الشرط لا بد من كونه على وجه الاختيار والخير والعرض الصحيح فايضد اصل
هذه الزمان من حمل المهر او الزوج على تملك بعض الاعيان عند الزوج بشرط شئ من المهر على وجه قسمتها القربان يكون
واقعا على وجه لولا فلهذا ما سمح للمهر او للزوج بالزوج او بخلاف ذلك من الاغراض الفاسدة فالحيلة على ذلك لا يفيد ملكا ولا يبر
حلا بل هي من ضروريات كراهه فان مرجعه الى توعدها القادر بشئ لولا الفعل المكره عليه لفعل ما توعده ولو طلقها وهذا في الغالب
منه فطرا من ما اخلاف فيه قوله ولا بد من جلة المفسدان للمهر جهالة حتى عقد على مجهول كدابة وتعليم سورة غير معتبة بطل
السمي لان الصداق وان لم يكن عوضا اصله الا انه مع ذكره في العقد يجري عليه احكام المعاوضات والجهالة من موانع
صحها فيثبت مهر المثل مع الدخول والمنفعة مع الطلاق كالمفوضة لا يحجز العقد لان فساد المهر باعتبار الجمل به الموجب لتعذر
تفويضه صير العقد كالحالي عن المهر فلا يثبت مهر المثل بمجرد العقد كاصح به المصنف وغيره ومن خلاف ذلك فيهم قوله وهل يجب
المراد بالحرف القرآنية المخصوصة كقرآنية عامه وغيره ووجه وجوب التفسير الخلف القرآنية في التمهولة والصعوبة على السك
والذهن والاقوى ما اخذناه المصنف من عدم وجوب التعيين وتجزئتها الجائز منها سواء كان احدي القرائن المتواترة
ام الملقق منها لان ذلك كله جائز انزل الله تتم التفاوت بينها مغفرة والتبني لما زوج المهر من سهل المتاعدي على ما
يجوز ومن الفران لم يعين له الحرف في العقد كان موجودا من بومئذ واختلف القرائن على السنة العربية صعبه على
السنة الولدين ووجه تسمية القرائن بالحرف ما روي ان النبي قال نزل القرآن على سبعه احرف وقسمها بعضهم بالقرآن وليس
بمجد لان القرائن المتواترة لا تنحصر في السبعة بل ولا في العشرة كالحق في موضعه وانما اقصر واعلم السبعة بتعالاين
بما جاهد حيث اقصر عليها تترك بالحدث وفي اخبارنا ان السبعة احرف ليست هي القرائن بل انواع التركيب من الامر والنهي والقبض
وعبرها ثم ان لم توجب التعيين كان الخبير اليه لان الواجب في منه امر كل يمينه موكول اليه كغيره من الدين الكلي قوله
ولو امرته بغير غير هار جاز الى الحرف لمضممة مع القرائن المخصوصة والى الجائز منها لانه في معنى القرائن الجائز وكلها مؤنث
ولما اذ امره مع تعيين القرائن المخصوصة او الاطلاق محلها على الجائز لو طلبت منه غير ما عين شرعا اما لكونه قد اخذاه او شرط
او اذ امره تعليمها الجائز هو المتواترة وادب غيره لم يطره ما جازها بل يعلمها ما شاء من الجائز او الحروف المعين حيث يتعين
لان الشرط لم يتناول ما طلبه وادب بالشرط ما افضاه الشرع من شرط التعليم سواء كانت ذلك من جهة المعين ام الاطلاق
قوله ولو اصدقها اشار بقوله لانه ثابت في الذمة الى تقليل جواز اصدقا ما لا يحسنه من الصنعة والقرائن فان المغيرة فيه كونه
معياني حد ذاته مفدوا عليه عادة سواء امكنه تحصيله بنفسه ام بغيره كالأصداق اما لا يملكه فانه يثبت في ذمته ويلزم
تحصيله حيث تطلب به كيف ما اتفق فلهذا ان امكنه التوصل الى تعليمها الصنعة والسورة بغيره وجب ان تعذر كان عليه
اجرة مثل ذلك العمل لانه قيمة المهر حيث تعذر عينه وهل يعجز العلم بها غير المحرمية وجها من استئثاره سماع الحيوان لا حجة
المهر ونظر كل من يقيده بخوف الفتن واستثناء نظر مكر معه التعليم وقد تقدم مجته في باب خصوص التعليم القرائن
كان واجبا فانه مستثنى للضرورة ولا اشكال لو امكن من وادى حجاب لو توقف تعليمها على تعلمه ففي وجوبه وجها من انه
تكسب لوفاء الدين ومن توقف الواجب عليه لم لو شرط تعليمها بنفسه فلا اشكال في الوجوب قوله ولو اصدقها اذ اعتدا
على هذا الطرف على ان يخل في زعمها فان ختم او على هذا الشخص المعين على ان يخل في زعمها فان ختم او بالجملة عقدا على ما يظن ان
صلاحه للمهر فان عد معها العقد قولا واحدا واما المهر المعين فلا شبهة في فسادها وفيما يجب ثلثة اقوال احدها هو
الذي اخذناه المصنف مثل الخل لان تراصها وقع على الجزئي المعين الذي يظن ان كونه خلا وهو يستلزم الرضا بالخل الكلي
لان الجزئي يستلزم الكلي فالرضا يستلزم الرضا به فاذا كانت الجزئية بعدم صلاحية الملك بقي الكلي لانه امر من اللذين
وقع الرضا على ولا نه اقرب الى المعقود عليه لانه مثله وهو خيرة ابن الجنيدي وابن ادريس والعلامة في المخ ان يدل ان الكلي
الذي وقع الرضا على عليه بالعقد على الجزئي هو الكلي للقرن بالمشحونات الموجودة وهذا يمنع بقائه اذ ارتفعت الشخصا
والحكم بوجوبه هو الكلي في ضمن شخص آخر وهذا يقع الرضا عليه اصلا اذ لا ينافيها في العقد ايجابا للمهرية ايضا

المثل

الذي

وغيره

صريح

قوله واذا تزوجها بمهر سراً وأجزه من كان لها الاول قوله والمهر مضمون على الزوج فلونلف قبل نسائه
كان رضا مناله بقيمته وقت تلفه على قول مشهور لنا

لم يترضا عليه وكونه اقرب الى المعقود عليه مع تسليمه لا يستلزم وجوبه لان المهر الذي يجب بالعقد هو ما ترضا عليه ولا يلزم
من الرضا على احد المتولين الرضا على الآخر قلنا الجزء الذي وقع الرضا عليه وان لم يساويه غيره من افراد الكل الا ان الامر لما
دار بين وجوب مهر المثل وقيمة الجزء مثل الخل كان اعتبار المثل اقرب لثلاثة لان العقد على الجزء المعين يقتضيه ثلثة اشياء ذلك للغير
بالمطابقة واودة الخل الكلي بالانضمام وكون المهر واجبا بالعقد بحيث لا ينفك المهر عن استحقاقه حتى لو طلق كان لها نصف او ما
احدها فجمعها واذا كانت احد الثلثة وهو الاول يجب المهر الى ابقاء الآخر بحسب الامكان او لا يسقط الميسر بالمعسور وعموم اذا
امر تكمل ما لم يوافقا منه ما استطعنا وما لا يوجدان معا في ضمن وجوب مهر المثل لانه لا يجب الا بالدخول عند الفايء وما كان
وجودها في ضمن قيمة الجزء فيسقط ما استبينه من ضعف ليله فلم يبق الا المثل ولا شبهة فان الرضا بالخل المعين في الضرف يستلزم
اودة كون الجزء بخلاف القيمة ونحوها وثانيها وجوب مهر المثل اخذاه العلامة في اكثر كتبه مسندة عليه بان الكلي غير مضي
الا في ضمن الجزء المشروط فهو منفى بتغليب الشخص عليه والشخص باجل الجزء من الماله فيرجع الامر الى شرط عوض لم يسلم لها
فيلتقل الى مهر المثل ويشكل بما مر بان مهر المثل بما كان زائدا عن قيمة الجزء كثيرا فلا يكون مقصود الرجوع اصلا او ناقصا
كثيرا فلا يكون مقصود الرجوع ولا مضر بها وقد قال المهر ما ترضا عليه الزوجان ولا يرد مثله في وجوب مهر المثل لان ذلك
يقرب الى ما ترضا عليه الا لشخصات لا دخل لها في المقصود ولا في المالية فيلغو عند حصول مثل هذا العارض والمهر واجب
قيمة الجزء عند مستحله اخذاه الشيخ في طواف لان قيمة الشيء اقرب اليه عند تخرجه ولا ينافي اعتبار ما ليس في
لبي تعذره بظهور بطلان المعاوضة عليه يصار الى القيمة وفيه منع بين لان الجزء غير مقصود اصلا ولا وقع عليه الرضا فكيف يتقل
الى قيمته واعتبارها فخرج صحة العقد على العين بخلاف ما لو عقد على الجزء المثلين به فانها قد ترضا على العين فلا يمنع الاشغال
الى القيمة لتعذر العين كالتقدم وظاهر الحال ان قول المصنف اقرب الى قول الاقوال الى مراد المتأقدين فينبغي ان يكون العمل عليه هذا كله
في المثل كالمهر اما القيمة كالعبد اذا ظهر حرا فلا تنقل الى قيمته لقيامها مقام المثل وليس هذا كالفول الثالث لان ذلك يعتبر قيمة
العين بالوصف الواقع الذي امتنع صحة عليه بواسطة وهنا اعتبرنا القيمة باعتبار الوصف المقصود لها وعلى هذا فيسقط
القول الثالث في القيمة لان الجزء قيمة له ثم لو ظهر مسخفا كان اعتبار قيمته جاريا على القولين وعلى هذا فالقول بالمثل منعذر
في القيمة مطلقا وبقية الواقع متعذر في الجزء فليس فيه الا القول بقيمته ومهر المثل فاطلاهم تشبيه الحكم في مسئلة الحر بغير
الجزء لا ياتي على اطلاه بل يحتاج الى تنقيح قوله واذا تزوجها هذه هي المسئلة المعروفة بمهر السر والعلانية وله اصول تان الاول
ما ذكرها المصنف ويحان يعقد سرا على مهر جرها على غيره اما زيدا كما اذا اراد ان يجعلها به مع اثباتها على الناقص في الاول وبالعكس
فالا اعتبار عندنا بالتساوي منها سواء كان السابق هو العقد المشتمل على مهر السر والعلانية لانها بالعقد بغير زوجة ويجب
فيكون العقد الثاني باطلا وخالف فيه بعض العامة ولهم فيه تنبيلات مختلفة والمحصل ما ذكرناه الثانية ان يتفقا على ذكر الغير
ظاهر على الاكتفاء بالف باطنا في عقد واحد يان يتواطى على اودة الالف بعبارة الالفين وفيه وجهان مبنيان على ان التفات
هل يبي توقيفه او اصطلاحية وعلى ان الاصطلاح الخاص على بوشرة الاصطلاح العام وليتبره ام لا فعلى الاول فيسند المهر لان
الالف غير ملحوظة والالفين غير مقصودة ولم تقع عبارة عنها لما بيننا لها وينقل الى مهر المثل وعلى الثاني يجوز الصحة
ويكون المهر الالف اصطلاحا عليه وكونه العين لو وقع العقد عليه بانها والوضع العام لا يغير وهذا الاحتمال محتمل ايضا
على الاول وقطع في بوشرة ما تلفظا به ولا يلتفت الى ما انفقا عليه ومحتمل بان العقد وقع صحيحا سر كان او علانية وفيه نظر
يعلم ما قرناه ولو قبل بثبوت الالف خاصة اعتبارا بما توافعا واصطلاحا عليه لان الالفاظ لا يغير باعياها وانما ينظر الى المعانيها
ومقاصدها كان حسنا وهذه الصيغة لم يتعرض اليها من اصحابنا غير الشيخ وكانت احدى الحق من الاولى لدفع مدكها وخفا
حكمها قوله والمهر لا اشكال في كون المهر مضمونا على الزوج الى ان يسلم الى الزوجة ولكن جهة الضمان مختلفة فان من المال ما
يضمن ضمان معاوضة كالبيع في يد البائع والعن في يد المشتري قبل التسليم ومنه ما يضمن ضمان يد كاستغار المصنوع والمقبول
بالسوم وفي النكاح مشبه من الامر من حيث انه عوض كما يظهر من قوله ثم وانقره اجورهن وقوله بكذا كفولة
بعتك بكذا ولا نهايتك من رده بالعيب وتحبس السنوية وهما من احكام الاعراض بناسب القول الاول ومن حيث جواز ابراء
النكاح عنه وعدم انفساخ النكاح بثلثه ولا بجزءه ولا يسقط بمنعها نفسها الى موئها ويطلق عليها اسم الخلة كما قال ثم وانقره النساء
صدقاتهن بخلة بناسب القول الثاني والمعروف من مذهب الاصحاب هو الثاني واليه اشار المصنف بقوله في قول مشهور لنا
نبيه بنسبة الى القول على عدم تعيينه واحتمال القول الآخر وينفرد على الوجهين مسا بل كثيرة منها ما ذكره من تلف المهر قبل
تسليمه الى الزوج فبقية المشهور بين الاصحاب يكون مضمونا على الزوج بالمثل او القيمة كغيره من الاموال المضمونة ضمان اليد وعلى
الاول يجب مهر المثل كالونلف احد العرضين في البيع قبل القبض فان البيع يفسخ ويجب مثل البيع او قيمته ولا سبيل هنا الى فساد

قوله ولو وجد بغير عيب كان طارده بالعيب ولو عاب بعد العقد قبل كانت بالخيار في اخذ او اخذ القيمة ولو قبل البكرها القيمة
ولها عيبه وارشد كان حسنا قوله ولها ان تمنع من تسليم نفسه ما خفي نقض مهرها سواء كان الزوج موسرا او معسرا وهل طارده ذلك
بعد الدخول قبل نعم وقيل لا وهو الاشبه لان الاستمتاع حو لنزله بالعقد

اصل النكاح لان الضدان ليس كنافيه كما مر وقد اطلق الاصحاب هنا ضدان المهر الثاني لانه بمثابة او قيمته من غير ان ينقل او وجوب المهر
ولكن العلامة اوجب من المثل قوله او وجها قال الشيخ في طبعه نقل القولين عن العامة والذي يقتضيه من هذا في كل من عيبا او تلف
فانه يجب قيمته ولا يجب من المثل ولكن العلامة اوجب من المثل في موضع نزل فيها المهر منزلة النكاح منها ما لو تزوجا على شرط فخل
فظهر خرا وما لو تزوج المسلم على خمر او خنزير عالما بالمال واعرضه الشهيد بان الحكم به المثل في مثل ذلك مسمى على كون ضمانه
ضمان المعاوضة من حيث ان هذا في حكم التلف مع انه لا يقول بفي التلف الحقيقي فكان الحكمين مبيضا على الاصلين المتنافيين
والحق ان هذا الاجراء مدفوع لان موضع النزاع في الاصلين انما هو عرض التلف بعد الحكم بالصحة كما في مسئلتنا امام مع فساد
المهر ابتداء فلا اشكال عند الاصحاب في وجوب المثل وقد قال الشيخ في طبعه ما ذكرناه بل اتصل اما المهر اذا كان فاسدا فانه
بوجوب المثل بل انشئت ذلك في ذكر غيره وهو في الكتاب ذلك في باب اية وعليه يتفرع المسئلان المذكوران فان العلامة
بري ان المهر فاسد من اصله وذلك بوجوب المثل من حيث ان المهر يتصدق في الثانية الى الفساد وانما اراد العلامة فاقضى عينا والقيمة
وهذا بحث اخر لا ينافي في تلك القاعدة بل يمكن دونه اليها والى القاعدة الاخرى بالاعتبار اذا انفرد ذلك فقول اذا ثبت على الزوج
ضمان المهر بالقيمة بسبب تلفه قبل التسليم ما الذي يعتبر من قيمته الذي ذكره المصنف اعتبارا وقت تلفه كما هو المعبر في ضمان اليد
ووجه ان العين ما دامت موجودة لا يجب القيمة قطعا وانما ينفصل اليها مع تلف العين فيكون المعبر فيها وقت الانفصال اليها
ولا ينافي ذلك كون العين مضمونة عليه لان معنى ضمانها بحيث لو تلف وجب الانفصال الى البدل وهذا هو الاقوى وقيل
يعتبر على القيمة من حين العقد الى حين التلف لانه مضمون في جميع هذه الاوقات ومن جعلها زمانا على القيمة خصوصا مع ثبوت
مطالبةها بالتسليم ومنها لا يخرج يصير عاصيا فيؤخذ بالشيء الاجمال وقال الشيخ في طبعه مع المطالبة يلزمه الاعلى من حين المطالبة
الى وقت التلف لا غير عاصي قد ظهر من تعليل الاول جواز الثاني والتعدي بعدم التسليم لا بوجوب ضمانا في ايداعه ما دل عليه
الدليل وان اوجب الالم وعلم انه لا يؤتم مؤتم ان قول المصنف على قول مشهور واجمع ضمان قيمته يوم التلف حيث انه موضع خلاف
ايضا لان القول بضمانه يوم التلف ليس هو المشهور وان كان هو المقصود بل المشهور خلافه وسواء في الغصب نقل المهر عن
الاكثر ضمان الغصب بغيره يوم الغصب لا يوم التلف فيسائر القول هنا بضمان قيمته يوم العقد لكن لا ينافي به هنا ما عاوى
وكيف كان باعتبار يوم التلف ليس هو القول المشهور ولا محل توقف من المصنف فان اقتضاه على نسبة القول بوجوبه فيوقف
فيه او يترفع وانما المراد ما ذكرناه سابقا من حكم ضمان القيمة او المثل او المثل فانه محل البحث والاشكال قوله ولو وجد بغير
اذا الصدف هنا عينا مخصوصة فوجدنا ما عيبه فان كان العيب موجودا حين العقد ولم تكن عالمة به كان طارده بالعيب والرجوع
الى قيمته بناء على ضمان اليد ولها امساكه بالارسلان العقد انما وقع على التسليم فاذا لم يتجدد ذلك اخذت عوض الفاسد وهو الارسلان
وان تجدد العيب بعد العقد وقبل تسليمها كان مضمونا على الزوج لان ضمان الجملة يقتضي ضمان الاجزاء المشهورة وهو الذي
اخاره الامم ان طاح ارش النقصان من غير ذلك لا عين حقا او نقضه بغير ضمان ان شه وقال الشيخ في طبعه يترتب اخذه بالارسلان
دونه فاخذ القيمة كالو تلف لانه مضمون عليه وقد وقع العقد عليه سليما فاذا تبيح كان طارده ويضعف بان كونه مضمونا ضمان
اليده بوجوبه فانه على ملكها وضمان الفاسد لا غير كالعيب العيب عند العاصي نعم يتم ذلك على القول بضمان المعاوضة مع انه
فيما قوى في موضع اخر عدم الخيار وتعين اخذه بالارسلان ان الغاييل بضمان المعاوضة اوجب ضمان الرد من المثل لانه
قيمة العين كطائر قوله ولها ان تمنع لا بد قبل تحريم المسئلة وبيان ان ضمانا من تمسك مقتضيات يترتب عليها احكامها وبطلان
وجه الخلاف منها وهي امور الاول ان النكاح على تقدير ذكر المهر في العقد معاوضة او شبهة بها وقد عذر ما يظهر
بوجه الشبهة ومع عدم ذكره لا يكون ذلك لعدم العوض من الجانب الاخر ما يدخل فيلزم العوض ويحل بالمعاوضة الثانية ان
في المعاوضة لكل من التاوضين الاستمتاع من تسليم ما في جانبه من العوض حتى يسلم اليه الاخر سواء كان موسرا او معسرا فيحصل فائدة
العوض في جميع الحالات على التناظر مع حاجته فيعاسر ان لعدم الاوتيرة ولا خفاء في ان النكاح كل حيث يذكر المهر في العقد الثاني
انه مع قبض احد ما باذن الاخر لم يقطع من الفايض من الامساك وخو الاخر ان لا يستفاد ملك الفايض فلا يستفاد منه الرجوع
ان الوطى في النكاح هو القبض لا يدخل تحت اليد ان كانت الزوجية منه لان ملك الرقبة لغيره ما لم يستمتع وهذا
لا يجب عليه عوض البضع بالعصا ما لم يطأ به لكون الوطى ليس قبضا فاما القبض للبيع لان المعبر منه قبض مجموع العوض الواقع
في مقابل الاخر والواقع فمقابل المهر ليس هو الوطى مرة واحدة بل مجموع حق البضع وحيث لا يمكن دخوله باجمعه تحت اليد لا يضر
التناقص من الجانبين فيبقى حق قبضه ما دامت منفعة متجددة بخلاف ما يمكن قبضه جملة كالمهر والبيع الحاضر ان المهر يجب جميعه
بالعقد وان توقف استغراؤه على الدخول وهو اشهر القولين والروايتين وكيفية استغراؤه الدخول ولو مرة اجماعا وهو
بوجه الاول من وجهي السابقة السادس انه ليس بمقابل بل ياتي الوطيان من الدائم والاتفاق على وجوب جميعه الوطى الواحد

وان كان متعلقا بالمعاوضة هو البضع الذي يتجدد من افعى كل وقت من اوقات وجوده بخلاف المنقطع فان المهر في مقابلته
مجموع المدة ومن ثم يسقط من المهر محاسب ما نفقة عليه من المدة اخيرا والباقي هل يشترط في القبض وقوعه لولا ان يكفي به مطلقا
وجها من حصول العرض وامتناع الضمان كيف اتفق ومن ثم يشترط القبض بدون الاذن فلا يترتب عليه اثر الصيغ والحق ان بعض
احكام القبض متعلقة كاستيفاء المهر بالوطى كرها وبعضه متعلق بطاكالنفقة وبقي الزوجه في موضع النزاع حيث يدخل بها كرها
هل لها الامتناع بعده من الاقباض حتى يقبض المهرام لا التام الحكم بوجوب النفاض في العوضين من الجانبين اما يتحقق مع
استحقاق كل من المالكين للعوضين متحلا فلو اشترى استحقاق النجلى من احد ما او عنها معا اشترى الحكم كالوكان احد العوضين
موجلا اوها معا وحيث يخص احد ما بانع النجلى يخص الآخر بحكم استحقاق تحمل اقباضه من غير ترصير يتصور عدم الاستحقاق
في المسئلة المفروضة من جانب المهر بناجلا ومن جانب الزوجه بصغرها وغيره من مواعظ الامتناع واذ انهدت هذه المسئلة
فقول الزوجه بالقبض الى استحقاق طلب المهر وتسليم الزوجه وجواز الامتناع فيها او في احد ما لا يخفى اما ان يكونا صغيرين بحيث
لا يتبع احدا لاستمناع او كبيرين او بالتفريق الزوجه صغيرة والزوجه كبيرة وبالعكس وعلى النفاذ الاربعة اما ان يكون الزوج
معترا بالمهر او موسرا وعلى التقديرين اما ان يكون قد دخل ام لا ويمكن فرض دخول الصغيرة بالكبر والشيخ او مطلقا بالصغيرة
كل وعلى النفاذ السبعة عشر ان المهر حال او مؤجلا او بعضه حال او بعضه مؤجلا وعلى تقدير تأجيله او بعضه اما ان
يجل قبل الدخول او بعده فمسئلة ثمانون صورة وخاصة القول فيها ان الزوجه ان كانت كاملا صالحة للاستمناع و
لم يكن قد دخل بها الزوج والمهر حال وهو موسر فلها الامتناع من التمكن حتى يقبض مهرها مائة نفقا فلا يمنع وجوب ابتداء
الزوج بتسليم المهر او لا بل اما بذلك او بتفويضها معا بان يؤمر الزوج بوضع الصداق في يد من ينفق عليه او يد عدل ويؤمر
بالتمكن فاذا تمكنت بسلم العدل الصداق اليها وهذا في الحقيقة في معنى اقباض المهر او لا الا ان ما جاز الزوج من فوائده بوصف
اليها يستدرك بوضعه على يد العدل فبعض في معنى القابض معا حيث ان القابض نائب عنها وانما اعتبر ذلك لما تقر في المسئلة
الاولى ان في النكاح معنى المعاوضة وفي الثانية من ان الكل من المعاوضين الامتناع من الاقباض حتى يقبض الآخر وطريق
الجمع ما ذكره في المسئلة وجها اخر ان احدهما انه يجب الزوج على تسليم الصداق اولا فاذا سلم سلت نفسها والفرق بينهما ان
فائت المال يستدرك وفائت البضع لا يستدرك والثاني انه لا يجبر واحد منهما ولكن اذا اباد واحدهما الى التسليم اجبر الآخر على
تسليم ما عنده واحدهما الاول لما فيه من الجمع بين الحقيقين وبه يحصل الجواب عن الوجه الثاني وفي الثالث انه قد يؤدي الى
ابقاء النزاع بعدم بداءة احدهما ولا بد من نصب طريق شرعي بحسم مادته وهذا الادعية قد مضى مثله في البيع وفيه وجه
واضح لا ياتي هنا وهو ان البائع يجب على التسليم ولا فاذ استقر البذل في يد المشتري الزم بتسليم العوض وهذا لا يمكن الا ابتداء
بالمرة لا منفعه البضع اذا فانت نفذ واستدراكها والمال يمكن استرداده ولا فرق في هذه الحالة بين كون الصداق عينيا
او منفعه ومعنا في الذمة وهل يختلف ذلك باعتبار الزوج وليا له الاكثر من عدمه وهو الذي يقضي الفاعله
الثانية لان عجز احد المعاوضين لا يسقط حق الآخر مما يثبت له ويظهر من ابن ادريس انه ليس لها الامتناع مع الاعسار لمنع
مطالبة ويضعف باذكرناه فان منع المطالبة لا يقتضي وجوب التسليم قبل القبض العوض لكن يختلف الحال فانه مع بيان
ومطالبة ياتي الزوج بالمنع ويستحق النفقة وان لم تسلم نفسها اذا بذلك التمكن بشرط تسليم المهر لان بالمنع حق فلا ينفذ
في التمكن واما مع اعساره فلا اثم عليه بالناسخ وفي استحقاقها النفقة وجها من امتناء التمكن اذ هو متعلق بالمهر متشع
عاده وهو الذي جرم به الشهيد في شرح الارشاد من ان المنع بحق كالموسر لا يشترك في بذل التمكن بشرط تسليم المهر وامتناع
التسليم عادة لا يدخل في الفرق مع جواز الاجتماع بالامراض ونحوه وهذا صريح ولا فرق مع عدم الدخول بين كونها قد مكنت
منه فلم يقع وعدمه فلها العود الى الامتناع بعد التمكن ان يقبض المهر ويعود الحكم الى ما كان قبلما نفق في المقدمه الرابعة
ان القبض لا ينفذ في النكاح بدون الوطى ولو لم تكن المائة مائة للاستمناع بان كانت مرضية او محبوسه لم يلزمه تسليم الصداق
لما تقدم من اشتراط وجوبه عليه بالنفاض من الجانبين لعدم امكان الامتناع وهو خير الشيوخ وطعن من ان الصداق
حق ثابت وقد طلبه المستحق فوجب دفعه اليه وعدم قبضه مقابلته من العوض قد اقدم الزوج عليه حيث عقد عليها كك و
اوجب على نفسه المال في الحال كالعكس لو كان المهر مؤجلا وهذا هو الاقوى وعلى الاشكال ما لو لم يقبل الامتناع مطلقا
اما الوصل في غير الوطى فطلبها الزوج لذلك ففي وجوب اجابته وجها من تحقق الزوجه المتضمنه لجواز الامتناع فلا
يسقط بعضه بتعذر بعض صحيح التسليم للممكن ومن ان القصد الذي من الامتناع الوطى الباني فابع فاذا تعذر
الشيوع اشترى الباقي واما ما كانا غير ذلك فحضانة الزوج ليس لها والباقي حقا لا فوب ولا نة لا يوم بها اذ اخلاها ان
بابها فيضروا على هذا فلو لم يكن له المهر عليه القول لان حق الامتناع لم يخلو فيها ولو وجب الزمه نفقة الحضانة

قوله ويجب تقليل المهر ان يخاف من السنة وهو خمسة درهم قوله وان يدخل بالزوج حتى يقدم مهرها او شيئاً منه او غيره
لوهبة قوله في النفقة وهو قسمان تقويض البضع وتقويض المهر اما الاول فهو ان لا يذكر في العقد مهر الا مثل ان يقول زوجك
فلانة او تقول سي زوجك نفسه فيقول قبلت قوله ذكر المهر ليس شرطاً في العقد فلو تزوجها ولم يذكر مهر او شرط ان لا يصرح
العقد فان طلقها قبل الدخول فلها المنة حرة كانت او مملوكة ولا مهر

وهو ميثاق وهذا أقوى وهو خيرة ولو كانا معاصرين فطلب المهر من وليه فالوجهان في الكبير مع الصغير واولى بعدم الوجوب
لو قبل ثم واخروها استوائهما فيه ولو انعكس فكانت كبيرة والزوج صغير فالوجهان واخرا في طعدم وجوب تسليم المهر في الجميع كما
لا يجب النفقة بخلاف الاستمتاع غير ممكن وهو يتم في النفقة لا في المهر لما في فراه هذا كله اذا كان المهر حالاً ولو كان مؤجلاً لم
يكن لها الاستمتاع قبل حلوله قطعاً ولا يجب عليه شيء في قبضه وجوب حقه عليها بغير معارض ولا دخولها على الرضا بتسليم نفسها
قبل قبضه كالبيع اذا كان بمن مؤجلاً ثم انسلت نفسها اليه فلا كلام وان دافعت اذ مدت على فعل المحرم حتى حل الاجل وجوب
المهر ففي جواز استمتاعها بعد ذلك كالحال وجهان من اشترى اكرها في الغنى ومن استقر وجوب تسليمها قبله فيستصحب ولا تها
رضيت بالتأجيل ثبت امرها على ان لا حوطاً في الاستمتاع فيمنع بثبوتة بعد ذلك لا شفاء المقضى وهذا هو الأقوى وبه قطع
وط وتبعه الاكثر ومنهم المصنف في البحث فيه في الكتاب ذكرناه هنا المناسبة استيفاء الاقسام وظ كلام الشيخ في به
يقضي جواز الاستمتاع هنا حيث طلق جواز استمتاعها حتى تقبض المهر والظاهر ان اطلاقه محمول على الحال لانه محل الخلاف لا
المؤجل مطلقاً ولو كان بعضه حالاً وبعضه مؤجلاً فلكل واحد منهما حكم نفسه فلها ان تمسك حتى تقبض الحال دون المؤجل
وان حل كما قررنا جميع هذا البحث على تقدير عدم الدخول واما بعد فلولها الاستمتاع اذا ارادته حتى تقبض المهر كما كان لها
ذلك قبله قولان احدهما العدم وهو الذي اخبره المصنف وجماعة المتأخرين ومن المتقدمين الشيخ في وف المرتضى ابو الصلاح
وهو الأقوى على عدم مقتضى الواعد السابق فان المهر قد استقر بالوطي وقد حصل تسليمها نفسها برضاها ومتى سلم احد
المتعاضدين الذي قبله باختياره لم يكن له بعد ذلك حبسه ومن حكم بما ذكرناه من الاحتمال والمقدمة الرابعة جواز استمتاعها
بعد الدخول اي بعد التقاضي ولم يخالف باقي القواعد وهو خيرة الشيخ في به وط وقوله المقتضى بعد الفاضل وقرئ ابراهيم
بمن تسليمها نفسها اختياراً واكرها حكم بسقوط حقه من الاستمتاع في الاول دون الثاني وهو مبني على ما ذكر في المقدمة
السابعة في قوله وفي معناه ما لو سلم الولي من لست بكاملته ولم يقبض الصداق قبل طلاقها الاستمتاع بعد الكمال حتى يقبضه
وجهان واولى بعدم الجواز هنا لان تسليم الولي شرعي الا ان يمنع من جواز تسليمها قبل قبض المهر لغيره من المتعاضدات
فتساوى المكره في الحكم فلهذا الاحكام المتعلقة بصحة المسئلة كلها قوله ويجب لا خلافاً في استحباب تقليل المهر وان لا
يخاف من السنة الذي تزوج البكر فسمائه وزوج به بئانه للثاني به وقوله افضل شاء امتي اصحتم وجهاً واقلهن
مهر وقوله ان اعظم النكاح بركة ايسر مؤنة وقال الباقر ما زوج رسول الله سائر بئانه ولا شرج شيئاً من سائر على
اكثر من اثني عشر اوقية وفش وهو نصف الاوقية والاقية ربعون والدرهم عشرون درهماً فذلك خمسة درهم وعن الحسن
ابن خالد قال سئل ابا الحسن عن مهر السنة كيف ضا خمسة درهماً فقال الله بنسارك وتعالى اوجب على نفسه لا يكبر مؤمن
مائة نكبة ويستحي مائة نكبة ويحرم مائة نكبة وبه للمدة مائة نكبة وبصلي على محمد والمائة مائة ثم يقول اللهم زوجني
من المحور العين الا زوجة الله الى نيتي ان سن مهر المؤمنين خمسة درهم فعلم ذلك رسول الله واتيماؤ من خطبة
الى اخيه حمنة فبذل خمسة درهم فلم يزوج ففقد عقده واستحي من الله ثم ان يزوج حوراء وظاهر الاخبار ان الكراهة
منعقدة بالمرة ولها لا بالزوج وعجالة المصاهرة شاملة لها وقد يمكن نفي الكراهة به من حيث الاعاثة على المكره ان
امكنه ان يفسد ان لا فلا كراهة من قبله مع انه قد تقدم لها بالحسن امره بئانه جارية وغيره قوله وان يدخل مشته
الحكم روايته الى بصير عن الصنف قال اذا تزوج الرجل المرأة فلا يلحقه فرجها حتى يسوق اليها شيئاً اذرها فافخرة او هدية
من سويق او غيره قال الشيخ في به وهذه الرواية وردت على جهة الافضل فاما ان يكون ذلك واجبا او تركه محظوراً فلا
لما رواه عبد الحميد الطائي قال قلت لابي عبد الله ان تزوج المرأة وادخلها ولا اعطيها شيئاً فني نعم بكونها عيلة
مع ان الرواية الاولى قاصصة عن افادة الخبر من حيث السند اما الكراهة فيكفي فيها مثل ذلك كاستحباب الشيخ غير
في به بلفظ الرواية فاعترضه ابن ادريس بان الفرج يستباح بالعقد لا بما تقدمه وعذره مع متابعة الرواية الجوزية في
تعليق الحل على ما تقدمه من مبالغة في الاستحباب قوله في التقويض التقويض لغة رد الامر الى الغير الا هال ومنه لا
يصلح الناس فوضي لاسمهم ولا سافر اذ اجهلهم فشرعاً رد المهر والبضع الى احد الزوجين او ثالث او اهل ذكره في
العقد وسمى المهر مفوضة بكسر الواو وتقويضها امها او الولي بلا مهر ولا لها المهر مفوضة بنفسها لان الولي فوض
مهرها الى الزوج اولاً في المهر مفوض اليها ان شئت فقلته والا فلا ثم التقويض نوعان تقويض للبضع وتقويض للمهر فالاول خلاص العقد
في ذكر المهر بفعل الزوجة ومن يقوم مقامها مثل زوجتك فغيره او فلانة فيقول قبلت فهو عقد صحيح اجماعاً والثاني بان قوله
ذكر المهر وان طلقها قبل الدخول فلها المنة حرة كانت او مملوكة ولا مهر وان طلقها بعد الدخول فلها مهرها مثلها ولا متعة فان كانت
حرة قبل الدخول وقبل العرض فلا مهر لها ولا متعة يجب مهر المثل بالعقد وانما يجب بالدخول فقد فرغنا في اول الباب ان المهر ليس بكنة

لا الزوج

بقيته

قوله المعسر في المثل حال المنة في الشرف والجمال وعادة نساها ما لم يخاف السنة وهو ختمه درهم قوله والمعسر في المنفعة
حال الزوج فالتعديع بالمنة او الثوب المرتفع او عشرة دنانير او المتوسط بخمسة دنانير او الثوب المتوسط والفقيير
بالدينار والخاتم وما شاكله

من اركان النكاح بخلاف العوضين ونحوه من عقود المعاوضات وانه يقوم بالزوجين وان كان العوض لازما في الجملة فاذا تزوج
ولم يذكر في العقد مهر سواء اطلقا لم شرط ان لا مهر عليه في الحال او مطلقا صح لان عدم ذكره في معنى نفيه في الحال وذلك لا ينافي حكم
النفي بوض وجوبه في المال ثم لو صرح بنفيه في الحال والمال على وجه يشتمل ما بعد الدخول فسد العقد في قول قوي لما نفاة مقتضا
لان مقتضيانا وجوب المهر في الجملة اما بالعقد او بالعرض او بالدخول وما في معناه فاذا شرط نفيه في جميع هذه الاحوال فقد شرط ما
ينافي مقتضى عقد النكاح فيفسد وفيه وجه اخر بالصحة والحاشية بما لو نفاه طاعا لان قوله على ان لا مهر يقيد بكرة منفعة وهي من
صنيع العزم فيقيد بالاحوال والمال وقد حكم بالصحة وتخصيصها بمقتضيات النفي بكون الحكم فيها لوضوح العموم كل
لا شرا كما في قول التخصيص وفيه ان اطلاق العموم لا ينافي التخصيص اما النصيحة بنفيه كصوفة الفرض فنافاة للتخصيص
ظاهر الظاهر وان نفي المهر في الحالى ينافي بثوته في احداهما وفيه وجه ثالث بفساد النفي بوضوح العقد فيجب من المثل كالنفي
في المهر بفساده اذا تقرر ذلك فنقول حكم النفي بوضوح ان لا يجزى المهر لها بالعقد عند نفاة المنفعة بل انما تجزى المنفعة بالطلاق قبل
الدخول وينفقان عليه من المهر قبل الدخول فاذا طلقها بعده فلها نصف ما يفرض اما وجوب مهر المثل بالدخول عليه اخبار كثيرة
منها رواية منصور بن حازم قال قلت لابي عبد الله في رجل تزوج امرته ولم يفرض لها صداقا قال لا شيء لها من الصداق فان
كان دخل بها فلها مهر نساها ويدل على وجوب المنفعة بالطلاق ونصف الفرض ان انفعا عليه جميعه ان لم يطلق قوله ثم لا
جناح عليكم ان تطلقن النساء ما لم تفسوهن او تفرضا لهن من فريضة ومتعوهن على الموسع قدره وعلى المعتد قدره وسياها ما وقع
الطلاق قبل الشرع قبل الفرض واما بعده فالواجب ما دل عليه قوله ففرضه وبعد الدخول يجب من المثل سواء اطلق ام
لا فنقول المهر وان طلقها بعد الدخول فلها مهر ما لها يعني قوله ولا يجب من المثل بالعقد وانما يجب بالطلاق اذ كان من
له فلا اثر للطلاق ولا بعد منه في ذلك فكان تركه انسيب لا يؤثم كون الطلاق في كمدخل في ثبوت من حيث ان تعليق الحكم على
وصف يشترط بعينه بغيره من احكام المفوضة ما لو مات احد ما قبل الدخول والطلاق فان كان الموت قبل الفرض فلا شيء لها
لا شفاء بسبب الوجوب لانه محصور في الفرض والدخول فيها وانه يمتنع باصالة العدم وبمرأته الزمته وان كان بعد الفرض بفساد
المنزعة بغيرها لم يصحح المهر من الفرض في الموتى عنها تزوج ما قبل الدخول ان كان فرض لها زوجها ما قبلها وان لم يكن فرض لها
فلا مهر ولا يفتي ان الميراث يثبت على كل حال تحقق الزوجية المقضية له قوله المعسر من المثل هو بقية المثل بالنسبة الى البضع
المخصوص وهو ما يبدل في مقابلة نكاح امثال المنة من المشتلات على مثل صفاتها التي يبدل المهر بنفسي اعتبارها لاذنك هو
المفهوم من المثل لغة وعرفا وقد ذكرنا صفاتها الشرف والجمال وعادة نساها ولا شبيهة في اعتبار ذلك لكن يعتبر معه رعاية
باقى الصفات التي ينفون بثقوتها المهر من العقل والادب والبكارة وصراحة النسب واليسار وحسن التدبير وما جرى مجرى ذلك
واضدادها لان ذلك مما يختلف المهر باختلافه وهذا صريح المحققين واختلفت عباراتهم فيما يعتبر به المهر فالحاصل ما ذكرناه و
المعسر في قايدهما من الطرفين على الاقوى لا خلاف المهر باختلافه فيها ولا ان النساء جمع مضاف فيع الجمع وقيل بغير جانب
الاب خاصة لعدم اعتبار الام في الفرض وهو ثم ويعسر في الاقارب ان يكون من اهل بلدها او ما قاربها لا يختلف باختلافه
المهر عادة على الاقوى وقد قيد المعسر والاكثر ذلك بما اذا لم يخاف من السنة وهي خمسة درهم كما سلف استناد الى رواية ابي
بشير عن الصادق قال سئل عن رجل تزوج امرته فوهم ان يسمى صداقا حتى دخلها قال السنة والسنة خمسة درهم وفيها ضعف
السند قدوة الدلالة لان الكلام في المفوضة ومورد الرواية ما اذا وهم ان يسمى صداقا وهو يقتضي كونه اذ التسمية فنيها و
هذا ليس من النفي بوضوح في شيء وان كان العقد قد وقع بصورة النفي بوضوح فجاز اختلاف الحكم لذلك ومن ثم ذهب بعض علمائنا
الى ان مهر المثل لا يشترط بتدرا لاطلاق الاخبار في ذلك مثل رواية عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن الصادق في رجل تزوج امرته
ولم يفرض لها صداقا ثم دخل بها قال لها صداق نساها وموثقه منصور بن حازم قال قلت لابي عبد الله وقد تقدمت وفيها
فان كان دخل بها فلها مهر نساها وصححه الحلبي قال سئل عن رجل تزوج امرته فدخل بها ولم يفرض لها مهر ثم طلقها قال لها
مثل مهر نساها وهذه الاخبار وان كانت لا ترجح موضعنا ظريفي او قطع الا انها مؤيدة لما يقتضيه الادلة من كون مهر المثل
عوض البضع كونه ملحقا بالاموال وهو يقتضي كونه قابلا لعادة لامثال تلك المنة بالانكسار بالاموال ووافق جماعة من الاجما
في عدم تقديمه بذلك حيث يجب من المثل لما شبهه الجناية كالنكاح الفاسد ووطي الشبهة والاكراه واما الشبهة في هذه المسئلة
وهي مسئلة النفي بوضوح غير من حيث هاب عظم الاححاب الى التقييد وقصود بليله وتوقف في ذلك مقتضى اعلم حكاية القول
وله وجه لمعارضه الشبهة لقوة الدليل واعلم ان مهر المثل يثبت في مواضع كثيرة منها ما ذكره هنا وفي بابنا اقصر على بيان كيفية
ومنها التسمية الفا سده واذا نكح عدة نساء بمهر واحد فقد تقدم في الباب ومنها الوطى في النكاح الفاسد والشبهة والاكراه
وعجز ذلك قوله والمعسر المعسر في المنفعة الواجبة لطلاق المفوضة قبل الدخول وقبل ان يفرض لها فريضة بحال في النكاح والافتقار كما

قوله المعبر في مثل حال المرأة في الشرف والجمال وعادة نساها ما لم يخاف من السند وهو خيانة درم قوله والمعبر في المنفعة
 حال الزوج فافهم متبع بالدابة أو الثوب المرتفع أو عشرة دنانير أو الموسط بنجسة دنانير أو الثوب الموسط والفتير
 بالدينار والخاتم وما شاكله

من اركان النكاح بخلاف العوضين ونحوه من عقود المعاوضات وأنه يقوم بالزوجين وإن كان العوض لا زما في الجملة فإذا تزوج
 ولم يذكر في العقد مهر سواء اطلق شرط أن لا مهر عليه في الحال أو مطلقا صح لأن عدم ذكره في معنى نفيه في الحال وذلك لا ينافي حكم
 النفوس وجوبه في المال نعم لو صرح بنفيه في الحال والمال على وجه يشتمل ما بعد الدخول فسد العقد في قول قوي لنا فانه مقتضا

صاحب الكتاب عليه بوجوه الأول أنا لنسلم لا سندك الثاني عا فرضي تسليم يجب رخص
 من الزوج البنا لأن بعض ما لم يستقر البيع له حاله فهو أقرب إلى ما له فالص بائنه الثالث
 النقص بانه لو غصب المولد وحفظها يكون الغصب مطلقا بناء على مذهبه وهو عيب وأورث
 من كذا على صاحب الكتاب بان الملك هو المثلث الذي يدعيه إلى ادرسي لما صدر بالزوج فيكون
 المزوج بعد الزوج ما لا للعائني والغاصب وملك الغرامة عليه للمفوض والمغصوب فندفيع وان نقد
 بالثمن في البيع الرابع بالنقص باعتدال ما لا يبي نفسه او باخفاها صاحبها فكيف تقع الغرامة
 في هذين الفرضين والجواب انه ليس عرفي ان ادرسي الغرامة حق فيها لم يكن لمورد فابله للغرامة بعد
 عرضه ان المال المزوج مستهلك فان كانت بيد ملكة ما الغرامة عليها والله يكون مال المستهلك
 مشتركا او مضمونا بينهما لأن زوال ماليتها لأوليه عن العائني بسبب المزوج لا يستند خروج المزوج
 عن ماليتها بالبره كما هو واضح اما المزوج بالادرا فالملك في بيع في مورد الأول ان لا ضمان
 في المذكورة في المزوج بالادرا في بيعها فيصاح مداركها المذكورة الله ان لا يقال بانها مشتركة
 الشركة في العائني كما هو مذهب الشهر الغرامة وهو مما لا يبي ادرسي وشركة في الشئ كما
 اختاره في الجواهر ثم بناء على الشركة في العائني فيجب عرش تفاوت بين المورد ومجيدام لقال
 بعض الفقهاء بالاول وذهب الآخرون لا الثاني وذكرنا نقول في علم بان النقص لمن ابداه و
 النقص في المال ليس على عاقل مستند ان تفرق المال وتنفقه او لا على عاقل بان علم مال
 مستقر كما قال عرض عليه صفة البرادة او ان علم مقتضى للمال المعروف في مذهب الاول كثر
 الفقهاء بناء على عدم العلم على كون علم العاقل مستقلا وجماعة منهم ذهب إلى الثاني و
 منهم من جازمتم بالاجماع لكن انظر مراده بالاجماع عاقل العلم فيما نحن فيه وانما جازم
 بانه لا يجحد بها الاجماع ثم بناء على عدم كون علم العاقل مستقلا فاعاد عدم ثبوت العرش
 عليه ان علم العاقل بوجوب نقصان فيه اعين مشترك فيكون مشترك بينهما هو العائني المعروف
 فقط لا العائني ولو عرض في هذا ما اوجب نقول صاحب الجواهر بثبوت العرش مع قوله بعدم كون

عوض بوضع كونه حقا

في عدم تقديمه بذلك حيث يجحد

وهو مسئلة النفوس لا غير من حيث كذا في معظم الاحكام

وله وجه معارضة الشبهة لقوة الدليل واعلم ان مثل يثبت في مواضع كثيرة منها ما ذكره هنا وبما يقرر على بيان يقيم
 ومنها الشبهة الفاسدة واذا انكح عدة نساء بمهر واحد فقد تقدم في الباب ومنها الوطء في النكاح الفاسدة والشبهة والاكرام
 وغير ذلك قوله والمعبر المعبر في المنفعة الواجبة لطلق المفوضة قبل الدخول وقبل ان يفرضها فربما في الحال في اليأس والاقتدار كما

قوله ولا يستحق المنة الا المطلقة التي لم يفرض لها مهر ولم يدخلها فوله ولو تزاجيا بعد العقد بفرض المهر جاز لان من لها سؤلة كان
بقد مهر المثل او ازيد او اقل وسواء كانا عاهلين او جاهلين او كان احدهما عالما بالان فرض المهر اليها ابتداء فجاز اشهاد فوله ولو تزاج
المملوكة ثم اشترىها فبذل النكاح ولا مهر لها ولا منة قوله بتحقيق الفوضى في البالغة الرشيدة ولا بتحقيق في الصغيرة ولا في الكبتة
السفينة ولو زوجها الولي بدون مهر المثل ولم يذكر مهر صحيح العقد ويثبت لها مهر المثل بنفس العقد وفيه تردد منشاؤه ان الولي لم ينظر
بنوعه بقوله ومتعوهن على الموضع فدره وعلى المقر قدره وروى الحلبي عن ابى عبد الله ع اذا كان الرجل مؤسعا عليه منع امرئته
بالعبد والامنة والعسر متبع بالحنطة والزبيب والثوب الدرام الحديث عن ابى بصير قال قلت لابي جعفر والمطلقات منع بالعرف وقوفان بظن
حقا على المتقين ما ادى ذلك المنع اذا كان الرجل معتر لا يجد فالجواب وشبهه وقد استفيد من الآية والرواية انفسام حاله الى وهو انه
امر من البس والاعسار والاحباب قسموها الى ثلثة نظر الى الواقع عرفا وعينوا الكل مرتبة اشياء على مقتضى العرف ومتابعة وعلى التقدير
مدلول الاخبار وهي غير متافيه للقسامين لان مرجع الثلثة اليها والمراد بالدية الفرسى من قريظة من تمنع الغنى بالعبد والامنة ولو طلقها قبل
معناها البغل والبعية الغارب لها في البتة لان الحكم في ذلك النفرى العرفى الجدي وبعتبر في الحام منسما من ذهبه فتنه و الدخول كان
يعتبر في الاحوال ثلثة العرف بحسب حال البلد والوقت والشخص قوله ولا يستحق الوجع في اختصاصا بذلك بثبوت الحكم لها بقوله لا
ولا جناح عليكم ان تطلقتم النساء ما لم تمسوهن او تقرضوهن فريضته ومنعهن مع اصابة البتة في غير ما دلث عليه الآية لان
الظن منى الجناح عدم لزوم المهر او بعضه بالطلاق على هذه الحالة وهي طلاق المفوضة قبل الميسر فرض مهرها والا فالجناح منفى ما اخرجه
عن الطلاق مطلقا ثم امر بالمعذرة والامر للوجوب وروى الحلبي عن ابى عبد الله ع رجل طلق امرئته قبل ان يدخلها قال عليه
نصف المهر ان كان فرض لها شيئا وان لم يكن فرض فليمتنعها على نحو ما تمتع مثالا من النساء الحديث المنة لغير المذكورة فلو حصلت
البيوتة بينها ابضع او موت او لعان او غير ذلك من قبله او قبلها او مئةا فلا مهر ولا منة للاصل وقوى الشيخ في طيبتها بما عني
من قبله من طلاق او فسخ او من قبلها دون ما كان من قبلها خاصة وقوى في الخ وجوبها في الجميع والاقوى اختصاصها بالطلاق
على مقتضى الآية ورجوعا في غيره الى الأصل وبخبر المشابهة فياس لا نقول به وهذا هو الذى اختاره المصنف والاكثر ومنهم الشيخ في
نعم يجب المنة لكل مطلقة وان لم تكن مفوضة ولو قبل بوجوبه امكن على العموم الآية فان قوله نعم ومنعهن يعود الى النساء
المطلقات وتقيدهن باحد الامرين لا يمنع عود الضمير الى الجميع ولعله بعد ذلك مناعا بالعرف حقا على الحسين مع قوله
للمطلقات منع بالعرف حقا على المتقين والمذهب الاستحباب ويؤيده رواية حفص عن ابى عبد الله ع في الرجل يطلق امرأته
ايمنها قال نعم اما يحب ان يكون من الحسين اما يحب ان يكون من المتقين وهو يشعر بالاستحباب كذلك الاحسان يشعر
انها لا تنافي الوجوب وروى الحلبي في الصحيح قال سئل عن رجل تزوج امرأته فدخل بها ولم يفرض لها مهر ثم طلقها فقال لها مثل
مهور نسائها ويمتنعها ويصير حجة في مجامعة المنة للمهر والخبر معناه الامر لان الرواية مقطوعة وربما وجدت متصلة في
عبد الله ع وسيا الخلاف في ثبوتها لومات الحاكم قبل الحكم في مقوضة المهر ولا فرق في ثبوت المنة بين كون الزوج حرا وعبد
والزوجة حرة وامنة قوله ولو تزاجيا فدرت ان المفوضة لا يستحق المهر بنفس العقد ولكنها مملكت ان تملك فلها المطالبة
بفرضه وتعيده قبل الدخول لعرف ما استحق بالوطى او الموت وما تنظر بالطلاق قبله او الفسخ ثم ان نفقت هي الزوج على
فدر معين صحيح ولم يكن لها غيره لان الحق لها ولا فرق بين كونه بقدر مهر المثل واقل منه واكثر ولا بين علمها بمقدار مهر المثل
ومجهلها والفقير كالا يشترط علمها به لوعياه في العقد وليس كعدمها بعد انفاها على الفرض الرجوع فيه مطر واختلاف بان فرض لها
الزوج اقل لم ترض برفان كان مفوضه بفرضه المنة فضلا عن في لزومه في طرفها وجمان من انه لو فرض اليها التقدير لما كان
لها الزيادة عليه وكذا الحاكم كاسيما ومن ان البضع بعض مهر المثل والخروج عنه في بعض الموارد على خلاف الأصل فيفرض عليه و
كون ذلك للحاكم ثم وان كان اقل منه لم يقع بغير رضاها اتفاقا في ان ترافعا الى الحاكم فرض لها مهر المثل من غير زيادة ولا نقصان
لم يجاوز الستة فبر اليها ان اعتبر ذلك مهر المثل والا لم يتعبد بذلك وهو الاقوى وقد تقدم ويشترط في صحة فرضه
فرض معرفة بمقدار مهر مثلها والا لم يتعبد بذلك وهو الاقوى وقد تقدم ويشترط في صحة فرضه معرفة بمقدار مهر مثلها والا
لم يصح فرضه لان ذلك يترتب نفقته المثلقات فيعبر فيه معرفة القيمة وتقدير النفقات حيث ينتمى اليه وقبل يصح فرض الحاكم
لان العرض منه اثبات المهر في ذمة الزوج وذلك منوط بشرضى الزوجين ولا مدخل لغيرها فيه وبضعف بان ذلك تقيس له لا احدا
بل سببه حاصل منها بالعقد وانما الحاكم يقطع الخصومة بذلك بينهما ويرفع المنازعة كما يفدر النفقة الواجبة بالعقد ومع التاكيد
المستند الى الزوجين قوله ولو تزاج المراد ان اشترىها قبل الدخول اذ لو دخل وجب المهر قبل الشراء للبايع سواء كانت مفوضة
ام لا واما اذا اشترىها قبله فلا مهر لها عليه ان كان مستحقا للعقد لان المهر ثبت لكان له كاسبق ولا منة على نفقته كونها مفوضة
لما ذكرناه ولان المنة مختصة بالطلاق كما مر قوله بتحقيق الكلام في صحة النفوض من غير الولي عليها لان الحق في ذلك وامر
النكاح اليها فلها الخيرة فيما شئت من وجوه الصحيح شرعا والنفوض مباحا وكذا مع تعيين المهر بدون مهر المثل واما الولي عليها
لصغر وسفه او بكارة على القول به قبل الولي ان يزوجها مفوضة او بدون مهر المثل قوله ان سبق الكلام في الثاني منها وان
الاقوى جواز مع المصلحة وقد حكى المصنف فيها قولان احدهما صحة العقد ويثبت لها مهر المثل بنفس العقد ولا يتوقف على الدخول
كالمفوضة ونسب هذا القول الى الشيخ وطا وجهه ان تصرف المولى منوط بمهر المثل ومن المثل لان النكاح ملحوظ بالمعاضات فيجب

المصلحة
التنفيذ
وقوفان بظن
وهو انه
وعلى التقدير
لو طلقها قبل
الدخول كان
لها نصف مهر
المثل وعلى
ما اخرجه
ها المنة
ابن الجوزي

قوله ويجوز ان يتزوج المولى امته مفوضة لاخصاصه بالمهر قوله اذا زوجها مولاها مفوضة ثم باعها كان فرض المهر بين الزوج و
المولى الثاني ان اجاز النكاح ويكون المهر دون الاول ولو اعقضا الاول قبل الدخول فرضيت بالعقد كان المهر لها خاصه قوله
واما الثاني وهو تفويض المهر فهو ان يذكر على الجاهة ويفوض تفديده الى احد الزوجين فاذا كان الحاكم هو الزوج لم يتقدر في طرف
الكثر ولا القلة وجاز ان يحكم بما شاء ولو كان الحكم اليها لم يتقدر في طرف الكثرة اذ لا يمتنع حكمها بما زاد على مهر السنة وهو سنة
مراعاة تعرض البضع فاذا فرض دونه وقع فاسدا بوجوب مهر المثل كالوفد المهر وقد تقدم له نظائر وكذا مع التفويض لاشئنا على
المعاوضة على البضع بدون مهر المثل على تقدير عدم الدخول وهو منقطع ولو لم يجب مهر المثل بالعقد كان تفويضا صحيحا والمفوض
عدمه والذي وجدته في حق موضعين الصحيح ولزوم مهر المثل بالدخول في موضعين قوله فيه فاما من تجبر على نكاح لصغير او
بكاثة فلا يكون مفوضة ووجب مهر المثل بالعقد عند قوم وعندنا بالدخول وقال في الموضع الثاني من تجبر على النكاح من الصغيرة
والبكر الكبيرة يجبرها ابوها او جداه على النكاح فتزوجها مفوضة البضع كان الحكم فيه كالحكم فيمن تجبر سواء وقال قوم لها
مهر المثل لا غير ثم قال بعد ذلك فاذا ثبت هذا فان اجبرها فزوجها مفوضة لم يجب عليه ضمان المهر لانه قد وجب بالعقد وهذا
الكلام الاخير بما اوسم ما نقلوه عنه لانه باضالة بالاول ومنافاة لظاهره يمكن حمله على وجود سبب وجوبه بالعقد لا على وجوب
حقيقته لانه ذكر في غير موضع ان المفوضة ملكة بالعقد ان تلك المهر قال كل موضع حكمنا بانها مفوضة لم يجب لها بالعقد مهر
ولا المطالبة بالمهر لان المهر ما وجب لها لكن المطالبة بفرض المهر والمهر يجب لها بالفرض او بالدخول وكل صرح في باب الاولياء
بصحته تزويج المولى بدون مهر المثل محتجا بان له العفو عن الصادق قل ان يعفو من بعضه وهذا كله موافق لما اخبره المصنف
من جواز تفويض المولى بضع المولى عليها وزاد المصنف في تقديره الصلح وهو حسن اذا نفرد ذلك فنقول اذا اطلقها قبل الدخول
في صورة التفويض نفي على القولين فان جعلنا الواجب مهر المثل بالعقد كما نقله الشيخ من بعضهم وجب لها نصف مهر المثل لا
الواجب بالعقد ينصف بالطلاق وعلى القول بجهة التفويض تحجب المصلحة في كل مفوضة واما على تقدير تزويجها بدون مهر
فان جوزناه بالمصلحة فلها مع الطلاق قبل الدخول نصف المسمى وان رقتنا على رضاها به بعد الكال كما هو المشهور فان اطلقها
قبل الكال فلها نصف المسمى وان اطلقها بعده روي في الواجب رضاها به وافصح فيرجع الى مهر المثل وان جعلنا الواجب مهر
المثل بالعقد لما قلناه التسمية بالفاسدة حيث وقعت بغير عوض للمثل وجب بالطلاق نصف مهر المثل قوله ويجوز هذا
كالمستثنى من الحكم السابق في تزويج المولى عليها مفوضة حيث وقع فيها الخلاف بخلاف فان جواز تفويض بضع الامته نقاة
وان شاركت في الولاية عليها والفرق ما اشار اليه المصنف من ان المانع هناك الحن المولى عليه حيث عارض على البضع بدون
عوض مثله وهناك الحق للسيد لاخصاصه بالمهر وهو الذي اخبرنا ذلك فكان لا رما اذا نفرد ذلك فان بقيت على ملكه الى ان
دخل بها الزوج استقر ملكه على مهر المثل وان اتفق على فرضه هو الزوج قبل الدخول صح لانه يملك بالعقد ما تملكه المفوضة
وحن المهر صرح بحكم المستحق في العقد قوله اذا زوجها هذا كالتمة للسئلة السابقة فانها دللت على جواز تفويض المولى بضع
امته ثم ان بقيت على ملكه فالحكم واضح وان خرجت عن ملكه فاما ان يخرج بالاشغال الى ملك اخر كالمشتري وشبهه او تملك
نفسها كالمعتقة فان كان الاول فقد تقدم ان المشتغل اليه ينجح في اجازة العقد ونفسه فانفسحه بطل العقد وبعث المهر وان
اجازه كان فرض المهر اليه والى الزوج وان اعتقت فتفديده اليها وايضا فان قد راء قبل الدخول استقر به وملكته بالتفديده
ان بقيت مفوضة الى ان دخل فلها مهر المثل والمشتري وهذا بخلاف ما لو اعتقت بعد تزويجها وتبين المهر في العقد فانه
يكون للمولى كالمهر والفرق ان المهر مع النكاح يملك بالعقد والمالك للمهر لانه هو السيد بخلاف المفوضة فان ملك المهر
بنوقف على العرض او الدخول كما مر فقبله لا مهر وقد حصل الاشغال من ملكه قبل تحققه فيكون لها الحد وشره على ملكها واما المستحق
فانه يملك مع الاجازة على الاجازة على التفديده وقد سبق ما يفتي بالوجه في ذلك قوله واما الثاني هذا هو القسم الثاني
من قسم التفويض وهو ان يذكر المهر في العقد اجمالا ويفوض تفديده الى احد الزوجين وعليه افترض المصنف او اليها معا ولا
اشكال في جوازه ايضا والحن بعضهم جعله لا يجزى غيرها لانه وان لم يكن منصوفا مخصوصا الا انه في معنى التوكيل وقد ارضينا عليه
ولعمرو قوله المومنون عند شرطهم وجه المانع ان المهر حق يتعلق بالزوجين فلا يتعدى الى غيرها بغير اذن شرعي وهذا الجواب
اذ انكر ذلك فله تفديده تفويضه الى الزوج فتفديده اليه في جانب القلة فلا يتقدر الا بما يجوز جعله مهر او على تقدير تفويضه
اليها لا يتقدر في جانب القلة كما مر لانه حقا فلها الاقتضار على القليل ويتقدر في جانب الكثرة بمهر السنة عند جميع الاصحاب
ومستند ذلك اخلاصهم كرواية زرارة عن الباقر في رجل تزوج امرته على حكمها قال لا يجوز بحكمها مهر نساء ال محمد اشترى
او غيره ونش وهو قد رخصناه درهم من الفضة قلت او ايت ان تزوجها على حكمه ورضيت قال ما حكم به من شيء فهو جائز لها
قليل او كثير قال قلت كيف لم تجز حكمها عليه ولجرت حكمها عليها قال فقال لانه حكمها فلم يكن لها ان تجاز ما سرت رسول
الله ص وتزوج عليه نساء فرم منها الى السنة ولا نهاي حكمته وجعل الامر في المهر البه ورضيت بحكمه في ذلك فغلبها ان تقبل
حكمه قليلا كان او كثيرا وفي الحقيقة الفرق الواقع في الرواية ينفسر الدعوى السؤال قائم في جواز نفضا عن مهر السنة وعلما
جواز زيادتها مع ان ابا بصير روى ايضا عن عبد الله وسئل عن الرجل يفرض المهر صدق امرته فقصر عرضا فان نساها قال
يلحن بمهر نساها والشيخ جمع بين الروايتين بجل هذه على ما اذا افوض الصادق على ان يجعل مهر نساها فقصر عنه فانه

مستوفى

قوله ولو طلقها قبل الدخول وقبل الحكم الزم من المهر الحكم ان يحكم وكان لها النصف ولو كانت من الحاكم عليها النصف فالمراد في الحكم على مهر السنة قوله ولو مات الحاكم قبل الحكم وقبل الدخول قبل سقوط المهر لها النصف وقبل البس لها احداهما والاول مروى

على ما في نسخة

بلحني والاولى الامر مطلقا والظاهر ان الحكم المذكور موضع وفاء والا فالرواية لا تمنع من ضعفه على تقدير نفوذه الى الزوجين معا يوقف على انقائها معا عليه كافتائها على فرضه في القم الاول فان اختلفا قال الشيخ في وقف حتى يصطحا وتعتبر العلامة لم يذكر الرجوع هنا الى الحاكم ولو قبل به كان حسنا لوجود المقتضى في ابعث اشراكها في عدم النص على الخصم ولم يذكر واحكم ما لو فوض الى اجنبية على القول بصحة ولا نص يقضيه ويقتضيه له والحكم الاقضاء على مهر المثل لانه عوض البضع ولان الحاكم اذا كان غير الزوج اشبه المنة فناسب ان لا يزيد عليه ويؤيد عدم النص على الرواية السابقة وهي موافقة للحكمة ولم يوافقنا احد من العامة على هذا القسم بل جعلوه كالمهر الفاسد واوجبوا به مهر المثل قوله ولو طلقها اذا طلق مفوضة المهر سواء كان قبل الدخول ام بعده لم يطل الحكم لكن ان كان الطلاق قبل الدخول الزم من ايه الحكم به ويثبت لها نصفه وحيث كان حكمها لا يتجاوز مهر السنة في حال الزوجية فيعدها اولى وهذا بخلاف المطلقة في القم الاول ووجه خروجها عنها مع شمول الآية لها من حيث العموم لصديق الطلاق قبل الدخول السمين العز المفوض للمنفعة صحيح فمجلس علم عن ابي جعفر في رجل تزوج امرته على حكمها الى ان قال فان طلقها وقد تزوجها على حكمها لم يتجاوز حكمها على خمسة درهم فمهر سنة وسؤل الله ص والرواية وان اخضت بما لو كان الحاكم الزوجية في حال الطلاق الا انه لا فائيل بالفرق واعلم ان ظاهر النص والفوى انها لو تجاوزت مهر السنة حيث يكون الفرض اليها في الموضعين يقتصر على مهر السنة بذلك الفرض ويبطل الزائد من غير ان يوقف على فرض آخر يؤيد فرض المجموع يقتضي فرض بعضه فيقتصر من ابطاله على ما دل عليه الدليل ويبقى الباقي ويحمل الفاء اللطاح للحال في الشرع وتوقف الفرض على حكم آخر ونظر الفائدة في الوفاة قبله قوله ولو مات الحاكم اذا مات الحاكم في مفوضة المهر قبل الحكم فاكتر الاصحاب ومنهم الشيخ في ثبوتها وانما العلامة في المختلف ولده في الشرح والشهد في شرح الارشاد على ان لها المنفعة لصحة عقد بفسلم السابقة عن الباقي في رجل تزوج امرته على حكمها او على حكمه فان اومات قبل دخوله بها لها المنفعة والميراث ولا مهر لها لابق لا صراحة في الرواية على المدعى كان المثلت بحمل كونه الحاكم وكونه المحكوم عليه ومع قيام الاحتمال يسقط الاستدلال لان المهر منها موت الحاكم لا نأقول لفظها وان احتمل ذلك لم يجزها الا في حقها ما ينبغي كونه المثل المحكوم عليه لانه ذكره بان المحكوم عليه ومات قبل الحكم لا يبطل الحكم وبحكم الحاكم بعد ذلك ويثبت ما يحكم به واذا كان الطلاق لا يسقط الحق مع بقاء الحاكم فلان لا يسلط مع موت احدهما مع بقاء اولى ووجه الاول بقاء حكم الزوجية بالموت دون الطلاق ولا يضرها اختلاف الحق حيث انه هنا النصف وهناك المهر المحكوم به لا شراكها في اصل الاستحقاق وان فرق النص بينهما في المقدار وايضا فموت المحكوم عليه خارج بالاجماع على انه لا اثر له في وجوب المنفعة فيبقى الآخر وايضا فان حضور المحكوم عليه غير شرط في صحة الحكم وحيث شرط تقدير المهر الحاكم وزم في الابتداء استصحاب ان يثبت الميراث فادام الحاكم لا يثبت الميراث و اذا مات تقدير الحكم فاسب وجود المنفعة حيث انها لم يقدر باعلى عدم المهر هنا فلا يجوز خلو البضع عن عوض وهو اما مهر المثل او المنفعة فاذا ثبتت الثانية بالنص اشفي الآخر بخلاف مفوضة البضع لفقدها على عدم المهر بدون الدخول والفرض فاذا مات الحاكم فيها فلا شيء وذهب العلامة في القواعد الى ان ثبوت مهر المثل هنا ووجهه ان المهر المذكور في العقد غاية انه لم يتعين فاذا تعذر تعيينه بموت الحاكم وجب الرجوع الى مهر المثل لانه عوض البضع حيث لا يتعين سواء ويضعف بان مهر المثل انما يكون عوضا للبضع مع استيفائه بالوطى اما مع تجرده عنه فلا ويجوز العقد لا يقضيه شرعا وليس هذا كشرط المهر الفاسد والمهر حيث وجب مهر المثل للانفاق على كونه شرط صحيحا غايته كون تعيين المهر على بيان الحاكم فاذا مات الميراث لا يلزم الانتقال الى مهر المثل وايضا فقد بينا ان مهر المثل انما يلزم على تقدير اتمام المهر بالدخول لا بالعقد وذهب ابن ادريس الى عدم ثبوت شيء مع موت الحاكم قبله ولا يفيد فيه موت المحكوم عليه فيحكم الحاكم بعده ويلزم ان كان هو الزوج ومهرت ما يحكم به هو ورثتها الا انه فرض كل قسم في صورة مخصوصة بفرض عدم ثبوت شيء مع موتها وكونها الحاكم وبقاء الحكم مع موتها وكون الزوج هو الحاكم فالمر في الخ فرق الاجماع حيث ذهب الى الفرق بين كون المثل الرجل والمرأة وهو غير لازم به لانه لم يفرق بينهما من حيث كون المثل حاكما او محكوما عليه وانما ليسوف الاشياء كما ذكره مذهب الشيخ في ف وظاهر ابن الجيند وحجة ان المهر المثل لا يجب الا بالدخول والمنفعة لا تجب الا بالطلاق كما يقضيه الآية والاصل برأيه الدمنة من شيء اخر غير ذلك والحاق الموت بالطلاق قياس وجوابه انما لم يلحقه بالطلاق قياسا بالرواية الصحيحة ثم هو لا يعتبر خبر الواحد فلا يقيد الرواية عنده لكنها عند غيره كافية في الدلالة والعلل في الارشاد اقصر على نقل القول بالمنفعة وعدم وجوب شيء من غير ترجيح وفي الخبرين اقصر على المنفعة قياسا لها الى الرواية مؤدنا بالتردد وكل نص نسب الحكم بها الى الرواية ووجه النزوح النظر لصحتها والانتفاء الى ان المنفعة مخصوصة بالطلاق واعلم ان القول بوجوب مهر المثل كمنعه لغير العلامة في القواعد ولكنه في الخ نسب لاط انه جعل في المسئلة قوله احد ما مهر المثل والاخر عدم المهر واختار الثاني وكل نقل عن الشهيد في الشرح وزاد انه غير ال على سقوطه المنفعة لصديق المهر وثبوت المنفعة وفي هذه النقل نظرو لان الشيخ انما ذكر هذه العبارة والخلاف المذكور في مفوضة البضع واما مفوضة المهر فلم يذكر حكم موت الحاكم فيها اصلا وعذره واضح لانه

موقوف

على ما في نسخة

ذكرناه وما

قوله اذا دخل الزوج قبل تسليم المهر كان دينا عليه ولو سقط بالدخول سواء طالت مدتها او قصرت طالبت بها او لم تطالب وفي رواية
اخرى مجوزة قوله والدخول الموجب للمهر هو الوطى قبل او دبرا ولا يجب بالجلوه وقيل يجب والاول اظهر

تتبع فيه بغير مخالفين وغير ملتفت الى فروغ اصحابنا كما ذكره في غير موضع منه وبم لا يرون لمفوضة المهر هذه الاحكام بل يجعلونها
كفادضة المهر المجهول فيوجبون لها مهر المثل واختلفوا في ثبوت بالدخول وبالعقد وفروا عليه ما لو طالت قبل الدخول فمنهم من اوجب
نصف مهر المثل ومنهم من اوجب المثل على العموم والاية وفي اقصى نقل ذلك ثم قال والذي يقتضيه اخبارنا انه اذا علق بمشقة
الرجل في احكم به وجب ان علق بها ثوبا من السنن وان علق بها وقف حتى يطلخا فهذا اجله ما ذكره في مفوضة المهر ومع ذلك
فنفقه لا نقولين المذكورين في المسئلة الاولى لان اصحابنا لما نعلم من عادته في هذا الكتاب فظهر ان القول في هذه المسئلة بمهر المثل
لان غرضه لا للعلامة في القواعد قوله اذا دخل اراد بالرواية الجنس الا في روايات كثيرة معتبرة الاستثنا من ثبوت الدخول
يهدم العاجل ويوجب برائة من المهر سواء كانت قد قبضت منه شيئا ام لا منها صححة الفضيل عن ابي جعفر في رجل تزوج امرئة
فدخل بها واولدها ثم مات عنها فادعت شيئا من صداقها على ورثة زوجها فثبتت قطعية منهم وتطلب الميراث قال فقال اما
الميراث فلها ان تطلبه واما الصداق فان الذي اخذت من الزوج قبل ان تدخل عليه فهو الذي حل للزوج به فربما قليلا
كان او كثيرا اذا هي قبضت منه وقبلته ودخلت عليه فلا شيء لها بعد ذلك وصححة عبد الرحمن بن الحجاج قال سئلت ابا عبد الله
عن الرجل والمرأة يملكان جميعا فتاوى ورثة المرأة فيدعون على ورثة الرجل الصداق فقال وقد هلكا وقسم الميراث فقلت
نعم قال ليس لهم شيء قلت فان كانت الزوجة حية تجازت بعد موت زوجها تدعى صداقها فقال لا شيء لها وقد قامت معه
مدة حتى هلك زوجها الى ان قال قلت متى حدث ذلك الذي اطلبته له بكبرها قال اذا اهدى اليه ودخلت بيته وطالبه بعد
ذلك فلا شيء لها كغيرها ان يختلف بالله ما لها قبله من صداقها قليلا ولا كثيرا وموثقة عبيد بن زرارة عن ابي عبد الله في رجل
يدخل بالمرأة ثم تدعى عليه مهرها فقال اذا دخل عليها فقد هدم العاجل ورواية محمد بن مسلم عن ابي جعفر في رجل تزوج المرأة
ويدخلها ثم تدعى عليه مهرها قال اذا دخل عليها فقد هدم العاجل وفي معناها غيرا وعمل بعضهم هذه الاخبار بعض
الاصحاب لكنها بعيدة عن اصول المذهب بل اجماع الامة معارضة لما دل على ثبوت المهر في ذمة الزوج على كل حال من الكتاب
السنة كقوله تم واتوا النساء صدقاتهن نحلة الشامل بعمومه لموضع النزاع وروى محمد بن ابي نصر البرقي في الحسن قال
قلت لابي الحسن الرجل يزوج المرأة على الصداق المعلوم فيدخل بها قبل ان يعطيها فقال يقدم اليها ما قل او اكثر الا ان يكون
اروايا من عرض ان حدث به حدث ادى عنه فلا بأس وروى الفضيل بن يسار في الصحيح عن ابي عبد الله في الرجل يزوج المرأة
ولا يجعل في نفسها ان يعطيها مهرها فوزنا وغير ذلك من الاخبار الكثيرة والشيخ حل الاخبار السابقة على دعوى الزوجة المهر
بقية فانها لا تسمع واستشهد عليه برواية الحسن بن بزيع عن الصم قال اذا دخل الرجل بالمرأة ثم ادعت المهر في قول قد اعطيتك
فعلها البيئته وعليه اليهن قال الشيخ ولو كان الامر على ما ذهب اليه بعض اصحابنا من انه اذا دخل بها هدم الصداق لم يكن لقوله
عليها البيئته وعليه اليهن معنى لان الدخول قد اسقط الحق فلا وجه لاثارة البيئته ولا اليهن وفي هذا الجمل نظر لان الخصم يستند
الى تلك الاخبار ويصرح في اسقاط الدخول المهر ولا يضر هذا الخبر لانها جميع منه سند او اكثر مع ان في هذا الخبر مع تسليم
سند اشك الا من حيث ان المهر اعتبر في ذمة الزوج فهو المدعى للايقاع وبسبب التكرار فنكون البيئته عليه لا عليه انتم لو كان النزاع
في البيئته وعدمها مع عدم الدخول امكن توجب ذلك وسنأخذ حقيقته قوله والدخول اتفاق الاصحاب على ان الوطى الموجب
للفصل بوجوب استقرار ملك المهر للمرأة واختلفوا في انه هل يقوم غير الوطى من مقدم ما له كالحلوه مقامه في ذلك على احوال
فانما اختلفوا في الاخبار ايضا فذهب لاكثر الى عدمه وان الحلوه وباني المقدامات لا تكفي في ايجاب المهر فذهب جماعة من المتقدمين
الى ان الحلوه توجب المهر ظاهر حيث لا يثبت شرعا عدم الدخول واما باطنا فلا يستقر المهر جميعه الا بالدخول واطلق بعضهم
كالصديق وجوبه مجرد الحلوه و اضاف الى الحلوه الى الجماع ان الماء بغير البلاج وليس العورة والنظر اليها والقبلة مثلا في ذلك
بذلك والمحدث الاول لنا قوله تم وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم والمراد من المس
هنا الجماع للجماع على ان مطلق المس غير موجب للجميع فيذهب في اراؤه مطلق المس وهو مخصص في الامر بجماعا وبؤبؤه روايات
كثيرة في رواية محمد بن مسلم قال سئلت ابا جعفر في رجل تزوج امرأة ثم ادخلها وادعى المهر قال لا شيء له الا ان يوطئها
يقول لا بوجوب المهر الا الوطى في الفرج ورواية حفص بن الغزوي عنه في رجل دخل بالمرأة قال لا شيء له الا ان يوطئها فان ووطئها
العدة ورواية محمد بن مسلم عنه قال سئلت عن الرجل والمرأة متى يجب عليها الفصل قال اذا دخل وجب الفصل والمهر والرجم وروى
زرارة في الصحيح قال سئلت ابا جعفر عن رجل تزوج جارية لم يذرك الا جماع مثلها او تزوج رقيا فادخل عليه فطلعتا ساسا
ادخلت عليه قالها ثا ن تنظر اليهن من توثيق من النساء فان كن كادخل عليه فان لها نصف الصداق الذي فرض لها ولا
عدة عليهن منه وبؤبؤه الروايات الواردة في العتق وان ينظر سنة فان وقع ايضا منها رواية زرارة عن ابي جعفر قال اذا تزوج
الرجل المرأة ثم خلاها فعلق عليها بابا او ارحى سترها ثم طلقها فقد وجب الصداق وخلاؤه بها دخول ورواية اسحق بن عمار
فثبتت تكاثرها نصف المهر مع تحقق الحلوه في السنة وغيرها
من المقدما واجتج الفرق الثاني روايات كثيرة في

قوله اذا قيل لم يسم لها مهر او قدم لها شيئا ثم دخل كان ذلك مهرها ولو لم يكن لها مهر بعد الدخول الا ان تشاؤا وبطل الرجل على ان
المهر غير وهو يقول على رواية واستناد الى قول جمهور قوله اذا طلق قبل الدخول كان عليه نصف المهر ولو كان دفعه استعاده
نصفه ان كان باقيا او نصف مثله ان كان نالفا ولو لم تكن له مثل نصف قيمته ولو اختلف قيمته في وقت العقد ووقت القبض
لزمها اقل الامرين

عن الصمعي عن ابيه ان عليا كان يقول من اجاف من الرجال على اهله بابا او ارحى ستر او فد وجب عليه الصداق ورواية محمد بن مسلم
ابن جعفر قال سئل عن المهر متى يجب قال اذا رخصت الست واجف الباب الحديث وفي معناها غيرهما والصداق غير في المهر يعني
رواية ابن جعفر عن ابيه عبد الله قال قلت لابي عبد الله بن جعفر المهر متى يجب عليه وعليها الست ويعلق الباب ثم يطلعها فتمثل المهر فهل
اناك فتقول ما اتاني ويسئل هو اينها فقال لا يصدق ذلك لانها تريد ان تدفع العقد عن نفسها وتريد نفسها وبريد
ان يدفع المهر ونقل الشيخ عن النعمان الجليل محمد بن ابي عمير انه كان يقول ان الاحاديث قد اختلفت في ذلك فالوجه في الجمع بينهما ان
على الحاكم ان يحكم بالظن ويلزم الرجل المهر كله اذا رخص الست غير ان المهر لا يعلق لها بيتها ويدين الله من ان تأخذ الا نصف المهر
الشيخ وابنا عمه والحسن ليس في الاخبار على كثرتها واختلف فيها جميع الاخبار فزاره الذي بينهما على صحته وهو قال على المذهب
الاول الا ان فيه اشكالا لانه حكم في اخره ان موث الزوج بوجوب تصفيف المهر كالمطلوق والاشهر خلافه فبقى الاعناد في القول الاول
على الآية والاصل واما الحاق ابن الجنيب بالوطي ما ذكرناه من مقدمه فانه لم ينفذ على شاهد مخصوصه قوله قيل اذا هذا القول
هو المشهور بين الصحابة خصوصا المتقدمين منهم ولا شهاده وافهم ابن ادریس عليه مسند الى الاجماع قال ابن ادریس دليل هذه
المسئلة الاجماع المتقدم منهم بغير خلاف وفيه الحجة لا وجه لذلك الاجماع ومستند على ذلك الروايات السابقة الذكر على ان
الدخول بموجب سقوط المطالبة بالمهر كرواية الفضيل بن يسار الصحيح عن الصادق فان الشيخ حملها على ما اذا لم يكن قد سمي مهرامينا
وموافق اليه شيئا ودخل ولم يقض فيكون ذلك من قال الشيخ يدل على صحة الاول قوله في رواية الفضيل الذي اخذ منه
قبل ان يدخل بها فوالذي حل له به فجهنا وليس له بعد ذلك شيء وبه المصنف بقوله وهو يقول على رواية علي بن ابي طالب
ليس مدلول الرواية وانما هو مجرد التأويل ولا فرق في مخالفة القواعد الشرعية بين حملها على المعنى السابق من ان الدخول يهد
المهر بين حملها على جعل ما تقدم من اخصه سواء رخصت به ام لم ترض لان سكوتها والدخول بها يقتضي رضاها به مهر ابل
هو اعم منه والعام لا يدل على الخاص والموافق للاصول الشرعية انما ان رخصت به مهر لم يكن لها غيره والا فلها مهر الدخول مهر
المثل ويجوز ما وصل اليها منه اذا لم يكن على وجه التبرع كالمهر ويمكن حمل الرواية على الثاني الاول لئلا يخالف غيرهما من
الادلة واما تغليب الميراث بها بانها لو ترضى به مهرها ما مكنته من نفسها حتى تستوفى ثمنه وتوافق على ذلك فجعله ديناً عليه وفيه
فمنعه اذا لا يلزم عن عدم رضاها عدم تمكنها من نفسها وجاز اعنادها في ذلك على ما يلزم شرعا بالدخول وهو المثل و
في الخ جملها على انه قد كان في الزمن الاول لا يدخل الرجل حتى يقدم المهر فعمل منشأ الحكم العادة قال والعادة الآن بخلاف ذلك
فان فرض ان كانت العادة في بعض الازمان او الاصقاع كالعادة القديمة كان الحكم ما تقدم والكان القول قولها واما
دعوى ابن ادریس الاجماع على ذلك فمنه على جعل المشهور او ما يظهر فيه الخالف اجماعا وجمعة على هذا الوجه ممنوعه خصوصاً على
قواعد ابن ادریس قوله اذا طلق الى قبله وله نصف ما وقع عليه العقد اذا طلق الزوج قبل الدخول وكان قد سمي مهر ارجع
نصف المهر واستقر ملكه عليه على ما سمي من الخلاف في انه هل يخرج جميعه عن ملكه ثم يعود اليه النصف ام لا يخرج سوى
النصف فان ملكه كرجع النصف متحقق على القولين ثم لا يخفى اما ان يكون ديناً او عيناً وعلى الثاني اما ان يكون قد دفعه اليها
الطلاق ام لا وعلى القديم انما ان يجد عليه باقية تام فالنصف على تقدير وجودها باقية اما ان يكون بخلافها او زيادة او نقصان
اوها بان يكون زيادة من وجه ناقصة من وجه اخر وعلى تقدير الزيادة اما ان يكون في العين او النصف او السوية بها او
ولا كزيادة السوق وزيادة العين اما متصلة والنقصان اما في العين او النصف او القيمة كفضا السوق والنصف قد اشار
الى اقسام المسئلة اجماعاً ونحن نشير اليها تفصيلاً في مباحث الاول ان يكون ديناً في نفسه فاذا طلقها قبل الدخول يرجع نصفه
ووجب عليه دفع النصف ووضح الثاني ان يكون عيناً لم يسلمها فان كانت باقية الى حين الطلاق بغير زيادة ولا نقصان
استحق نصفها وصداقها وان زادت فان زيادة لها ان كانت بفعل الله تعالى وسعيها وان زادت فان زيادة لها
ان كانت بفعله كما لو صنع الثوب فهو بمنزلة الغاصب الا ان كان سعيها انما ملك المهر باجمعه بالعقد فلا يرجع النصف فيه
بغير ادائها كغيره لم يقع البحث في ذلك هنا لان ذلك خارج عن الغرض وانما يرجع الى تصرف الاجنبي في مال الغير وحمله باب النصف
وان نقصت كان النقص مضموناً عليه وقد تقدم وان تلفت رجعت عليه بقية النصف او مثله وقد تقدم ايضاً ما يدل عليه
الثالث ان يكون قد سلمها وهو موضع البحث هنا فانه اذا رجع بنصف مثله ان كان مثلياً ونصف قيمته ان كان
قيمتياً ثم ان انقضت قيمته من حين العقد الى حين القبض فلا اشكال وان اختلفت رجوع باقل القيمة لان قيمته يوم العقد ان
كانت على الاكثر منها حين قبضها فانقص قبل القبض كان مضموناً عليه فلا يصح ما هو في ضمانه وان كانت القيمة يوم القبض
اكثر فاذا بعد العقد لها فلا يضمنها ما هو ملكها وفي حكم النصف ما لو اشغل عن ملكها اشغالا لازماً كالعقود والبيع والهبة
اللازمة وان عادت العين بعد اخذ العوض ولو كان الاشغال غير لازم لها فلا تؤثر في تحييزها بين الرجوع ف يرجع في العين

وعدمه فينقل إلى البدل وحكمه لو عاد بعده كالسابق ولو كان الاشتغال غير مخرج عن الملك كالرقب والاحاذة تخير بين الصبر
 إلى الفك وتحويل أخذ البدل وحيث يرجع بالقيمة ففي رجوعه بنصف قيمته او قيمة نصفه من الجاهل الثاني لان حقته
 النصف فان كانت قد ردت كذا منضما إلى الجاهل انما لا يلزم ما تقوم ملكها معه وبما كانت القيمة للمجموع اكثر من قيمة النصف منقرا
 واختار المصنف كالاكثر الثاني الرابع ان يجد العين ناقصة فان كان ثقتا عين كعود الدابة لوصفه كسبها الصنعة ففي
 كيفية رجوعه اقول احدها وهو الذي حكاها المصنف ان الزوج يتخير بين الرجوع بنصف القيمة سليما وبين اخذ نصف العين من
 غير ارض وهو اختيار الشيخ في طام اخذ نصف العين فلو قوله تعوض نصف ما فرضتم وهذه هي المفروضة وان كانت قد نقصت
 ملكا واما عدم الارش فلم يرد في النقص في يدها والعين فلا يكون مضمونا عليها بخلاف ما لو بقيت العين في يده فانح ملكها فيكون
 مضمونا عليها فاما ان ترجع عليه بالارش كما مر واما الرجوع بالقيمة فلتنزل بالعين بالتغير من الزمان لانه على هذه الحالة
 غير ما فرض وح فيرجع عليها باقل الامر من من نصف قيمته يوم الصد او يوم القبض كما مر ويشكل بان العين المفروضة ان
 كانت بهذه الحالة قائمة فاللزم اخذها من غير اشتغال إلى القيمة وان كانت بهذا التغير غير المفروضة كما اعترفوا به فلا
 وجه للرجوع بالعين وايضا فالعين على تقدير تلفها مضمونة على الزوج كما مر فيكون اجزاؤها وصفاتها كك وان ضا
 اصل العين بالقيمة فضا الصنعة والخروج بالارش والحوادث العين لا يخرج عن حقيقتها بالعيب فيرجع بنصفها ونصف الارش
 وهذا هو القول الثاني في المسئلة كما قرناه يظهر وجهه تردد المصنف في ثلثها التفصيل بان النقص ان كان من قبلها او بفعل
 الله يتخير بين اخذ نصفه ناقضا وبين تضمينها نصف قيمته وان كان من قبل احتيج لم يكن له سبيل على امره ضمنها نصف
 القيمة يوم قبضه وهو قول ابن البراج وضعفه بطر ما تقدم وان كان ثقتا جرح كما اذا اصدقها عبد بن فلف احدها في يدها
 ففيه اوجه اصحها اخذ نصف الباقي ونصف قيمة الناقصة في البحث فيه وان وجدنا ناقضا فضا في قيمة مع بقاء العين
 على حالها يرجع بنصف العين من غير شئ اخر قطعا لانها عين ما فرض غير اشكال الحاسن ان يجد زائدا فان كانت الزيادة
 بحرقه السوق اخذ نصف العين كالونقصت كك وان كانت منفصلة كالولد والدين والكسب في ثمرتها انما في
 ملكها سواء حدث في يدها او بيد الزوج ويجوز الرجوع بنصف الاصل وان كانت منفصلة سواء كانت الزيادة عينيا
 او صفة كغليظ الصنعة والسورة وقصارة الثوب ام عينا من وجهه وصفته من اخر كبيع الثوب لم يستقل الزوج بالرجوع
 إلى نصف عين الصدق لان الزيادة ملكها ولا يمكن فصلها ولا تجبر على بدلها بما ناولا بالعوض لكنها تتخير بين دفع
 العين المشتمل على الزيادة وبين بدل نصف القيمة بحرقه عنها فان سمحت ببذل العين اجبر على القبول لان النقص عايد اليه واصل حقه في
 العين على اظهر الالوية وانما منع ثلثها منها الذي لا يمكن فصله فاذا سمحت ببذله زال المانع وبطل عدم وجوبه بقاء العين لافيه
 من المنة وفي ان الصفة نالته لا تفرد بالنقص فلا تقطع فيها المنة على وجهه من الزيادة المنصلة الاستقلال بالرجوع في هذا الوضع اما
 في العين في غيره كما اذا افسد المشتري بالتمس واراد البائع الرجوع في البيع مع الزيادة المنصلة او ارادة الواهب الرجوع مع الزيادة او رد المشتري
 البيع بالعيب واردة الرجوع في العوض المشتمل على الزيادة المنصلة فالمنع في الجميع والفرق ان الملك في هذه المسائل يرجع بطريق العوض
 والعوض اما ان يرفع العقد من اصله ومن حينه فعلى الاول يصير الامر كما لا عقدة وحدثت الزيادة على ملك الاول وعلى الثاني
 فالعوض محمول على العقود ومشبها بها والزيادة تتبع الاصل في العقود فكذلك في الفسخ وعود الملك في تشطير الطلاق ليس على
 سبيل الفسخ بل ملك مبتدأ الاتري انه لو سلم العبد الصدق من كسبه ثم اعطى وطلق قبل الدخول يكون الشطر لالسيده ولو كان
 سبيله سبيل الفسخ لعدا الذي خرج عن ملكه وانما هو ابتداء ملك يقبض فيما فرض صدقا قال الله تعوض نصف ما فرضتم وليس الزيادة
 الحادثة ما فرض فلا يعود اليه شئ منها ونسبة المصنف بقوله ولا يتخير المنة على الاظهر على خلاف الشيخ في طحيث قال بعد ان قوى تخيرها
 ويقوى في نفسه ان الرجوع بنصفه مع الزيادة التي لا تنقص لقوله تعوض نصف ما فرضتم ولا يخفى ضعف هذا الدليل لما ذكرناه من
 ان الزيادة ليست ما فرض فلا يدخل في مدلول الآية السادسة ان يتخير بالزيادة والثقتا معا اما بسبب واحد اصدقها
 وزايتها عبد صغيرا فكبر فانه نقصا من جهة نقصا القيمة ومن جهة ان الصغير يصلح للزواج من الحر وانما ابعدها من الخوايل واشد ثارا
 بالنادية في الرابضة من جهة انه اقوى على الشدايد والاسفار واحفظ لما يستحفظ واما بسبب كما اذا اصدقها عبد اقل علم سو
 ونحو اخرى وتعلم لعودها وكان بحفظه نفسيه ومن استوفى الامر موقوفها على تراخيها فان تراخيها بنصفه فلا بد
 ايها المانع لم يجبر الاخر عليه للزيادة على تقدير طلب الزوج والنقص على تقدير طلبها ونحو فيتحير المنة بين دفع العين مع ارض
 النقص اما الاول فلان فيه جماعتين الحقيقتين حيث لم يمكن وصوله إلى العين الا باخذ حقتها في الزيادة ولا دفعها اليه بالنقص
 التي ليست العين معها نصف المفروض اما الثاني فلانها اذا دفعت نصف العين كانت باذلة للزيادة فيجب على من طلبها كما مر في
 عين ما فرض فيجب عليها والنقص يتخير بالارش لانه قيمة الغائب كالثالث وليس لها الرجوع بالنقص بالزيادة بدون رضا لا خلا

قوله ولو اصدقتا حيوانا حاملا كان له النصف منها قوله ولو اصدقتا نعلين صناعة ثم طلقها قبل الدخول كان لها نصف جزية تعليمها ولو
كان عليها قبل الطلاق رجوع بنصف الاجرة قوله ولو كان تعليمه سورة قبل بيعها النصف من وادى الحجاب فيه ترد قوله لو ابرأته من
الصداق ثم طلقها قبل الدخول رجوع بنصفه وكذا لو خلعها به اجمع

الحقين قوله ولو اصدقتا اذ اصدقتا حيوانا حاملا وحكما بدخول الحمل في الصداق اما بالشرط كمن هب المصنف وهو المراهق او مع الاطلاق
كمن هب الشيخ صلوا مع مراهقا طلقها قبل الدخول فان كان قبل ان تضع رجوع اليه نصفها بغير اشكال لان ذلك هو عين نصف ما فرض وان
كان بعد الوضع فالامر لك على عدة المصنف لانه دخل مع الام من بالشرط فكان كالواصدق بشيئين فانه يرجع بنصفها والشرط نزع
عليها الفينة ويطبخ بالمالية وهذا هو الذي جزم به المصنف وعلى قول الشيخ من دخوله تبعا جمل ذلك بغير لان الحمل وان دخل تبعا الا انه يفرد
بالمالك كالواذن مولى الام في النكاح دون مولى العبد فانه يكون الولد لولي الاب على القولين فبرجع الزوج بنصف الام ونصف الولد
لنهما معا المهر المفروض فيحلان في عموم نصف ما فرضتم اخصاص الام به لانه زيادة ظهرت بالانفصال على ملكها فانه قبل الوضع
يفرد بالنفق ولا يقابل قسط من الثمن وهذا هو الذي اخاره في الذين في شرحه وبطهر منه جرأية على القولين وفي القواعد
الطوخجيلة اذ لا ينفق عليه رجوع الزوج بنصف الم خاصة وادى نصفها بالولادة ان قلنا ايضا فانفصال العين كما هو
المختار ثم ان كانت امه وحرما التفريق بينهما وبين الولد غرض من نصف قيمتها واخذت الام والولد والا فلا قوله ولو اصدقتا
وجع الرجوع بنصف الاجرة في الموضعين انه في الاول ينعدم تعليمها نصف الصنعة خاصة اذ ليس للنصف حد يوقف عليه اذ لا
لها مط فينزل ذلك منزلة ما لو تلف الصداق في بدء فبرجع عليه بنصف الاجرة والزوج صار اجنبيا لما يصلح تعلها منه لو فرض
امكان التوصل الى الحق واما في الثاني فلنعدم رجوعه بعين ما فرض اذ لا يمكن تخليص نصف الصنعة منها فيكون المهر بمنزلة
الثالث في يدها فبرجع بنصف الاجرة والحكم في الموضعين ما لا اشكال فيه قوله ولو كان اذ كان الصداق تعليم سورة و
طلقها قبل الدخول فان كان قد علمها رجوع عليها بنصف الاجرة كالصنعة وان لم يكن عليها فليس الحكم فيها كالصنعة لان تعليم نصف
السورة امر مكره في نفسه ولكن الزوج صار اجنبيا فان حرمت على الاجرة سماع صوت المراءة قط او جوازها ولكن خيف الفس
اولم يكره ذلك الا بالكلية المحقرة رجعت عليه بنصف الاجرة كالصنعة فلنعدم الرجوع الى نصف المفروض بمانع شرعي فيكون كالمانع
العقل وان امكرك ذلك بدون عتور فيلجاز نفعها النصف من وادى حجاب لانه موضع ضروره كعامله الاجنبية اذ لا نه تعليم واجب
اولان مطلق سماع صوت المراءة مجرم وهذا هو الوجه وهو خيرة وقيل يرجع عليه بنصف الاجرة مطلقا لما ذكر من الموانع ولا النصف
يعبر الوقوف عليه باختلاف الايات في سهولة التعليم وصعوبته وعلى الاول تقسم السورة بالحروف لا بالآيات ولو كان الطلاق
الدخول وقيل التعليم فكلهم في وجوب تعليم السورة كافي النصف وادى بالاصح لا يشاء المانع الاخير في النصف قوله لو ابرأته هنا
مستلثان احدهما اذ ابرأته من الصداق قبل الدخول ثم طلقها قبله فالشهور بين الاصحاب هو الذي قطع به المصنف انه يرجع عليها
بنصف المهر لضررها قبل الطلاق تصرفا فلا عمن ملكها بوجه لا م فلم ينعكس النصف كالو نطفة الى ملك غيره او تلفته
هذا هو المذهب حكى في القواعد واما بعد الرجوع وقيل الشيخ في حق وهو قول البعض العامة لانها والماله فاحذ منه ما لا ولا
نقلت اليه الصداق ولا تلفته عليه فلا ضمن اما الاول فظ واما الثاني فلا يستحالة ان يستحق الانسان في ذمة نفسه شيئا فلا
يتحقق نفعه اليه واما الثالث فلا يصدق منها الا اذ لا يستحقها في ذمة نفسه وهو ليس بالذات عليه وبقيته عليه ما اذ رجع الشاهد
بدبر في ذمة زيدا وبعد حكم الحاكم عليه قبل استيفاء وكان قد ابرأته منه وبعده له يرجع على الشاهد بن فلو كان الا وادى اذ لا عمن
في ذمة غيره وادى اجنبيا لالامر الثاني ومنع توقف نفعه على استحفاق شيئا في ذمة نفسه لان الصداق كان مستحقا لها
في ذمة وهو امر شئت فيها غايتها كل ومن ثم يضاف اليه مال معين فيقال لها في ذمة كذا ولا يتحقق الاضافه بدون المضاعفة
فلما ابرأته منه اشغل عن ملكها اليه لكن لما كان متعلقة الذمة لا فرخص من المال لم يتحقق استحفاق شيئا في ذمة بل سقطت ما
كان فيها للمرأة ومن على هذا الاضمار الثالث ايضا لانها باسقاطه من ذمة بعد ان كان تابا فيها قد تلفته عليه بنقله عن ملكها
اذ لا شبهة في انه كان ملكها ثم خرج عنه فيغرم له البدل والفرق بين مسئلة رجوع الشاهدين والمنشأ عن حق المهر ثابت
حال الابراء في ذمة الزوج ظاهر او باطنا فاسقاط التوحيد بشيئة متحق بخلاف مسئلة الرجوع لانه لا يشوب فيها فالبرائة
مستمرة ولا اشربلا براء وفي الفرق الثانية لو خلعها بمجموع المهر قبل الدخول سواء كان عينيا او دينيا قال المصنف يكون حكمه
حكم ما لو ابرأته منه قبل الطلاق فبرجع عليها بنصفه مثلا او قيمته لانه ملكه بالخلع فلم يصادف استحفاق النصف بالطلاق و
على ما ذهبنا في نفع العوض المصنف هذا هو الظاهر من عبارة المصنف وغيره وعبارة القواعد صريحة في ذلك لانه شرط في الحكم بين ما
لو وهبته المهر المعين او ابرأته منه اذ اكر ذمنا او خلعها به اجمع وحكم بالرجوع بنصف القيمة ولا يخفى الحكم هنا من اشكال الفرق
بين الهبة والامراء قبل الطلاق وبين الخلع لا شغل الملك فيها قبله فلم يصادف الطلاق الموجب لعودة النصف اليه ملكا فاقبل
الى العوض واما الخلع فاشغال ملك المهر به الى الزوج لا يحصل بمجرد البذل من المهر بل به وبالخلع لانه جعله عوضا عن البينونة
ولا يملك الا بهام السبب وهو الطلاق وبه يحصل ايضا استحفاق النصف فيتم السببان في حال واحدة وان تقدم بهما السببان في
ملك عوض الخلع فلا يتم ما قالوه من سبق ملكه له على استحفاق النصف بالطلاق فضلا عن سبقه على الطلاق كالهبة ويمكن ترجيح

قوله اذا اعطاها عوضا عن المهر عبد الله بن شيان اخر ثم طلقها قبل الدخول كان له الرجوع بنصف المسمى دون العوض وكذا لو اعطاها مائة او عقارا فليس له الا نصف مائة قوله اذا امرها بدينار ثم طلقها صارت بينهما فان كانت تحريث وقيل بل يسقط النذر فيجعلها مائة كما لو كانت موصى بها وهو اشبه بقوله اذا شرط في العقد ما يوافق المشرع مثل ان لا يزوج عليها ولا يقرى بطل الشرط وصح العقد والمهر كذا الوشرط فليس له الرجوع فان لم يسله كان العقد باطلا لزم العقد والمهر بطل الشرط

جانب الخلع لسبق سببه وهو البذل وان توقف تمام الملك على الطلاق ويكون كالو وهنه ولم يقبضه او بمرتبة فقد قبل بيقوط حق من العين بذلك وان كان تمام الملك في المنة يتوقف على القبض والعش في النذر يبر على الوفاة والحق ان هذا لا يحسم ما ذهبت الاشكا والحكم في الامر من ثم والوجه واحد وهو عدم اشغالها عن ملكها بذلك فلا مانع من اخذها الدين ويمكن تعجيله رجوعا هنا في القيمة بوجه اخر وهو ان يجعل هذا الخلع بمنزلة ما لو خلعها على عين لا يستحق سوى نفسها فان الخلع يجمع مع جملته ويرجع الى القيمة النصف او مثله كاستيائها وهذا لما كان اشغالها من الخلع لا يحصل الا بالطلاق وبه يتحقق اشغال النصف اليه بغير ذلك من الخلع بمنزلة ما لو خلعها على عين مشتركة بينهما وبشكل الحكم مع علمه بالحال الا ان الامر هنا سهل من السابق والاشكال فيما قل قوله اذا اعطاها المراد بوجه رجوع بنصف المسمى هنا رجوعه بمثله او قيمته لانه بالمعاوضة صار ملكه والعايد اليه بالطلاق نصف ما جعله مهر الفلانة ثم فصف ما فرضت له على حد قوله ولكم نصف ما ترك انما جعله وقد وجد النصف المحكوم بعوده اليه قد اشغل عن ملكها بالمعاوضة الجديده عليه فيرجع الى مثله او قيمته كما لو اشغل عنها الى غيره ولا فرق في ذلك بين اشغاله بعوض يساوي قيمته او ينقص او يزيد ولا بين انواع الاعراض لا يشترط ان يكون في المقضى وهو خروجه بدينار عن ملكها كما لو خرج بغير عوض كالجنة قوله اذا امرها اذا بره ملكها ذكر ان كان ام انشئ جعله مهر ثم طلق قبل الدخول ورجع اليه النصف فهل يبقى النذر بنصف النصف العايد اليه فيخرج بموته ام بطل من حين جعله مهر يعني على ان المنة هل تملك جميع المهر بالعقد وانما يعود الى الزوج النصف بالطلاق ام لا تملك الا النصف بالعقد والنصف الاخر بالدخول ففيه الثاني بوجه عدم البطلان لوجود العقد الدال على الرجوع كما لو وهب الموصي بغير قبض الاقباض اما على القول الاخر والنصف الاخر فلا وجه لبقاء النذر فيه بناء على ان النصف في بطل الرجوع المذبر عن الملك وكذا بقوى خروج النصف الاخر وان لم يفعل مخرجه عن ملكه لا ذلك بطل الوصية كما مر والنذر يترك هذا قول ابن ادریس واخاؤه المصنف والمناخرون والقول بعدم البطلان للشيخ في بغيره عليه التماس في المذهب اسنادا الى رواية المعلى بن خنيس قال سئل ابو عبد الله ع وانا حاضر عن رجل تزوج امرته بدينار مائة وقد عجزت المنة واذنت على ذلك وظهر ما قبل ان يدخلها قال نعم ارى للمنة نصف خد من المدة يكون للمنة يوم في الخدمه ويكون نصف ما يملكها الذي كان في يوم في الخدمه قبله فان ما انت المدة قبل المنة والسيد لمن يكون الميراث قال يكون نصف ما تركه للمنة والنصف الاخر لسيدها الذي جبرها وهذه الرواية مع ضعف سندها لا تدل على انما يمتنع السيد كما ادعاها الشيخ وانما تضمنت صحة جعلها مهر او عود نصفها الى المولى كونها مشتركة بينهما وبين المنة وما تركه بينهما كذا وهذا كله كلام فيه نعم يظهر منها في راجحة البقاء على النذر من قوله وقد مضى على ذلك وقوله فان ما انت المدة وشبه ذلك ومثل هذا لا يكفي في اثبات الحكم في الخلاف للاصل وحملها ابن ادریس على ما اذا كان النذر بغير اجبا بدينار وشبهه فان خرج لاجتماع رجوع المدة فيه وردده في الخلع بطلان جعلها مهر واج قيد بقاء النذر فيه فانه يكون لا دما لعموم المؤمنين عند شرطهم ولا نكس شرط العتق في البيع ونحوه ويظهر من قوله في الرواية قد عرفتها وقد مضى على ذلك كونه قد شرط عليها بقاء النذر في فعلها اية الرواية وفترى الشيخ في بغيره بطلان الرواية واعلم ان تعبير المصنف بالمدة هو من شرطه في الرواية وكلام الشيخ والحكم في الذكر والاشكال في احد قوله ان الشرط لا اشكال في فساد الشرط الخالف للمشرع بذلك وانما الكلام في صحة العقد بدون الشرط من حيث انما لم يقصد الى العقد الا مقيدا بالشرط المذكور وقد سبق غير مره ان فساد الشرط بوجوب فساد العقد عند المصنف الاكثر ولكن ظاهرهم هنا الاتفاق على صحة العقد لانهم لم ينقلوا فيه خلافا وقال الشيخ في بطلان العقد المهر عندنا وهو طلق في الانفاق عليه وصحة المهر انما تكون مع صحة العقد والعقد بين النكاح وغيره من العقود المقضى فساد الشرط لفسادها ان الشرط في النكاح يكون جزء من العرض الذي هو المهر في ما يعود الى المنة كالمذكور هنا في عدم الرجوع والنكاح وحقوقه فساد الشرط على هذا الوجه ان يفسد المهر كالعقد لما عرفت من عدم التلازم بينهما ثم المشهور بينهم ان المهر لا يفسد بناء على وجود المقضى لصحة المانع ليس الا الشرط وهو شيء اخر منه فسادا واحدا شيئين لا يقضى فسادا الاخر لما علم من التوسع في حاله العقد النكاح والمهر واجبا لها من العرض كما يحتمل غيرها والاصل في الحكم بصحة العقد والمهر مع هذين الشرطين رواية محمد بن قيس عن ابي جعفر في رجل تزوج امرته بشرطها ان هو تزوج عليها امرته او غيرها واتخذ عليها مائة سنة فمضى طلق في ذلك ان شرط الله قبل شرطكم فان شاء وفيها بالشرط وان شاء امسكها واتخذ عليها ونكح عليها وهذا يقتضي شرط عدم الرجوع والفري في زيادة وهو شرط الطلاق بالفعل المساوي للشرط في الثاني حيث شرط ان لم يسل المهر في الاجل كان العقد باطلا ويبدل عليه بغيره بخصوصه رواية محمد بن قيس عن ابي جعفر في رجل تزوج امرته في اجل مسمى فان جاء بصدقتها الى اجل مسمى فمضى امرته وان لم يجزى بالصدقة فليس له عليها سبيل شرطوا بينهما حيث انفرا ففرض ان يبد الرجل بضع امرته واجط شرطهم وفي الرواية ان يفسد العقد والسند وكون الثانية اخص من الدعوى لاستثناها على كون العقد الى اجل مسمى الا انه لا فائيل بالعرف والمقتضى الصحة وعدم

قوله ولو شرط ان لا يقضها الزم الشرط ولو اذنت بعد ذلك جاز عملاً باطلاق الرواية وقبل تجزئ لزوم هذا الشرط بالنكاح المنقطع وهو محكم قوله اذا شرط ان لا يخرجها من بلد وقيل يلزم وهو المروي قوله ولو شرط لها ان اخرجهما الى بلادها او تنقص منه ان لم يخرج معه فاخرجها ببلد الشرط لم يجب اجابته ولها الزايد وان اخرجهما الى بلد الاسلام كان الشرط لازماً وفيه تردد

واحد وفي المسئلة وجه او قول بصحة العقد دون المهر كان الشرط كالعوض المضاف الى الصداق حيث يكون من المهر او كجزء من الصداق والصداق مبذول في مقابلته الجميع وبفساد الشرط يقوت بعض العوض والعوض قيمته مجعولة فلا يعلم قدر الصداق في الاول ولا قصد المهر في الثاني فيثبت من المثل وهو وجه الا ان يزبد المسمى عنه والشرط لها او ينقص الشرط عليها فيجب المسمى لانه في الاول قد رضى ببلده مع التزام ترك حق منع اشفاء اللزوم يكون الرضا به اولى لانها في الثاني قد رضى به مع ترك حقها فيكونه اولى ومع ذلك فينبغي احتساب المسمى من المثل واكمله من غيره حيث يفترق اليه لا تنافهما على تعيينه في العقد قوله ولو شرط ما اختاره المص من جواز العقد والشرط مطلقاً مذهب الشيخ في بيه ومسنده رواية اسحق بن عمار عن الصم قال قلت لابي عبد الله رجل تزوج بجارية عاتق علي ان لا يقضها ثم اذنت له بعد ذلك قال اذنت له فلا بأس بروايته سماعة عنه قال قلت رجل جاء الى امرئ فثامها ان تترجم نفسها فقال اترجمك نفسي على ان تلتصق بي ما شئت من نظرك الناس وانا ارضى ما شئت من الرجل من اهله الا انك لا تدخل في رجل في فرج في اخات المصنعة قال ليس له منها الا ما اشترط وهذه الرواية تدل على جواز اشتراط عدم الوطى شرط وان لم يكن بطريق الاقضاء وهما معاشا ملذان باطلاقهما للعقد الدائم والمنقطع وبطلان الفسخ عموم المؤمنين عند شرطهم والامر بالفداء بالعقد وجواز الوطى مع الاذن انهما وجه في الجملة وعدم جواز الوطى لكونه شرطها لا مانع اخر فاذا اذنت فيه جاز والقول الذي حكاه المص من اختصاص لزوم الشرط بالنكاح المنقطع وبطلان العقد لو كان دليماً الشيخ في طوابعه عليه جماعة من المتقدمين والمتأخرين منهم العلامة في المذول في شرح ابن ابي عمير في الشرح استناداً في بطلان الشرط الى منافاة لمقتضى العقد وبطلان العقد الى عدم الرضا ببدون الشرط ولم يحصل في جوازها في المنفعة الى عدم منافاة الشرط لها لان المنفعة الاصل منها المنع والنكاح وكسر الشهوة دون التولد والنسب المقصود من الدائم وذلك لا يتعدى الوطى وعليه نزلوا الروايتين وهذا لا يخفى من محكم كانه المص لان النص مطلق والمقاصد النكاح مطلقاً ووجاز ان يكون المص من الدائم ما اذعوه في المنقطع وبالعكس ولا يعتبر صحة العقد تنبع غايته ولا رعاية مقاصد الغالب بل يكفي قصد ترك بعضها وهو متحقق في المنازع فيها ويمكن جعل الروايتين شاهدتين للجواز وان لم يكونا مسنداً ان يكفي اثباته ما تقدم عموم الابن والرواية المستفيضة ولا ين ادريس قول ثالث بطلان الشرط فيها وصحة العقد اما الشرط فلما تقدم من منافاته لمقتضى العقد واما العقد فلا يصلح له صحة وعدم بطلانه بالشرط الفاسد كما عرفت ما سبق فاقول ان يبطل عند ابن ادريس حيث لا يبطل مطلقاً العقد بطلان الشرط وفي المسئلة قول رابع لابن ادريس في الدائم مع الحكم بصحتها في المنقطع وما وقف على قائل بطلانها فيهما مع كونه منوعاً ايضاً نظر الى منافاة الشرط لمقتضى عقد النكاح مطلقاً فانه يقتضي حل الوطى وان حصل التولد في المنفعة بدون ذلك المقتضى الاصل كما ادعوا من ان التولد والنسب هو المقصد الاصل للدائم وبقية العقد لما ذكر ولو اشترط ترك بعض مقدمات الوطى ففي الحاقه بالشرط تركه وجهاً من مساوئه للمقتضى اختصاص الوطى بالضر في الاول قوة لضعف المخصص قوله اذا شرط القول بلزوم الشرط للشيخ في بيه وتبعه عليه جماعة ومنهم العلامة في المص والارشاد والشهاب والمعه والشج ليعينه في القياس الصم في الرضا ببلد المهر شرطها ان لا يخرجها من بلدها قال يفي لها بذلك وقال بغيره ذلك ودلالتها على الثاني طرد الاول من حيث ان الخبر فيه معناه الامر الاصل فيه الوجوب لمقتضى لزوم وعموم المؤمنين عند شرطهم ولا ذلك شرطاً مقصود للعقد والاعراض بتعلق بالثبوت في المنازل والاستيطان في البلدان التي حصل بها الاثر والنشوء وملازمة الاهل ورعايتهم مصالحها وذلك امر مهم فجاز شرطه في النكاح توصلنا الى هذا العرض المكم للمشكل على الحكمة الواضحة ونسبته الى الحكم الى القول والرواية توفيقه وصرح ابن ادريس بطلان الشرط مع صحة العقد وتبعه جماعة من المتقدمين والشيخ في طو في منع من اشتراط ان يسافر بها وجعلوا من جملة الفقهاء المنع في المسئلة وليس كذلك لان السفر امر غير الخرج من البلد كما لا يخفى والخرج من البلد فلا يمكن من دون السفر وجه المانع ان الاستمتاع بالزوجة في جميع الارمنة والامكنة حق ولا للزوج بصل الشرع وكذا السلطنة عليها اذا شرط ما يحلها وجب ان يكون باطلا وحمل الرواية على الاستحباب لا يخفى ان ذلك في مقابلته النص غير مسموع ومنع من كون الاستمتاع في جميع الامكنة حقاً للزوج لا ذلك عين المنازع وكل سلطنة على اخرجها حيث شاء فانه لا يتم الامع عدم الشرط ومنع من المنازع فلا يؤخذ في الدليل ولا ذلك في كل شرط فانه يمنع مباح الاصل ومع ذلك ليس مناهياً للكاتب السنة وحمل الرواية على الاستحباب بخلاف ذلك غير جائز الا معارضتها بالمعارضة العامة غير كافية في الحل اذا نفرد ذلك فعلى القول بصحة الشرط مناهل يندى الى شرطها ان لا يخرجها من منزلها او محلها وجهاً من مشاركة المنصوص في الحكمة الباشعة على الحكم او لا في اثاره الطرقي وعموم الدلالة الاخرى من عدم النص وبطلان القياس وقطع شبهه بالكلية بالبلد وفيه قوة قوله ولو شرط هذه المسئلة من غير على السابقة فان منعنا من اشتراط عدم اخرجها من بلدها منعنا هنا بطريق اولي وان جودنا الشرط لم يحل الجواز هنا ايضاً وهو الذي اختاره المص في المنافع والشيخ في بيه وجماعة منهم

خبره

فإن لم يطلعهما بايناهم ثم تزوجا في عدته ثم طلقها قبل الدخول كان لها نصف المهر قوله ولو وهبته نصف مهرها ما غلظ طلقها قبل
الدخول فله الباقي ولم يرجع عليها بشئ مؤلم كان المهر عينا أو ديناصرف للبيعة إلى حقها منه

العلامة في أكثر كتبها العموم الأمر بالوفاء بالشرط ويدل على التفصيل المذكور بخصوصه حشنة على نزولها عن الكاظم قال سئل
وإنما حاشى عن رجل تزوج امرأة على مائة دينار على أن يخرج معها إلى بلاد فأن لم يخرج معها فها خستودينا وانما رابت أن لم
يخرج معها إلى بلاد فأن قال فقال إن أراد أن يخرجها إلى بلاد الشرك فلا شرط عليها في ذلك ولها مائة دينار والقصد منها إياها
أن أراد أن يخرجها إلى بلاد الإسلام ودار الإسلام فله ما اشترط عليها والمسلمون عند شروطهم ولذا لم يخرجها إلى بلاد
حق يؤدى لها صداقها أو ترضى من ذلك بما رضى هو وجازبه والمراد بقوله أن أراد أن يخرجها إلى بلاد الشرك أن بلادها كانت
بلاد الشرك ولا تجب عليها ابتاعه في ذلك وإن كان داخل في الشرط لما في الأمانة ببلاد الشرك من الضرر بالمسلم في دينه المنفى
شراؤه بقوله وإن أراد أن يخرجها إلى بلاد الإسلام أن بلادها كانت بلاد الإسلام طلبها إلى بلادها لا إلى مطلق بلاد الإسلام
بقوله فله ما اشترط عليها لأنه لم يشترط عليها إلا الخروج إلى بلادها لا إلى مطلق بلاد الإسلام وإن كان لفظ الرواية
أعم من ذلك وهذه الرواية مع حسن سندها مخالفة للأصل في مواضع منها عدم تعيين المهر حيث جعله مائة على تقدير رجوعه
على تقدير وذلك يقتضي احتماله في الجملة حتى لو شرط ذلك على خلاف الجملة المنصوصة فلا شبهة في فساده المهر ومنها حكمه لمزوجه
المائة على تقدير إرادته منها الخروج إلى بلاد الكفر وإن لم يخرج وذلك مناف لمقتضى الشرط على تقدير رجوعه فانه اقضى كون
المهر خمسين مع عدم خروجها ومنها حكمه بعدم جواز إخراجها إلى بلادها مع كونه دار الإسلام إلا بعد أن يعطها مهرها التام
لما لو كان ذلك قبل الدخول وبعد وقد تقدم الحكم بأنه مع الدخول لا يجوز لها الامتناع بل لا يجب عليه إعطاء المهر مطلقا
أن يطلبه وقد حكم بعدم جواز رجوعه من دون أن يعطها مهرها وهذا يصلح منشأ لرد المهر في الحكم مع عدم تردده في السابقة
والذي يوافق الأصل بطلان الشرط المذكور لما ذكرناه وبطلان المهر لكونه غير معين وصحة العقد لعدم ارتباطه به كما سلف في
نظائره ولعدم الفأيل بطلانه وإن كان محتملا وعلى هذا فيثبت لها مهر المثل لكونه مجهولا ابتداء لكن بشكل فلو زاد عن المهر في
على التقديرين فقد ومها على الأقل وكذا مع زيادة على الأقل إذ لم يخرجها من بلادها وكذا يشكك بالوقوف من المهر على التقديرين
لا التزامه بالزيادة منه مع الشرط عليه فلو لم يزد المهر مع عدم لزوم الشرط عليه أولى والفتاوى بفساد الشرط اقصر وأبسط
عن المهر ولو علمنا بالرواية بخوده سندها كان حسنا وسليما من هذا الإشكال ويمكن الاعتذار عن المخالفة الأولى بان التعيين
متحقق على التقديرين ومثل هذا الاختلاف معتبر في المهر كاحتماله من الضرر ما لا يحتمل غير من عقود المعاوضات ومن ثم كفى
بمساكنة من دون عرفة مقدار بل جعله ظرفا لغيره عدم مثله هذه الحال أصلا كما سبق حيث ظهر خراجا ومثل هذا الاختلاف
قد تقدم اغتفاده في عوض الأمانة كالوقوع أن خطبة كذا فله كذا وكذا وأن جئت به اليوم فله كذا مع أنها صيغة أجرة منه لكونها
معاوضة محض وعن الثانية بان العقد وقع على مائة كاد عليه أولى الرواية وشرط نقدان خمسين أن لم يخرج معها إلى بلاد
يطلبها أو يجب عليها الخروج معه وذلك إذا كانت بلادها في دار الإسلام فاما إذا كانت في بلاد الشرك وأراد إخراجها فانه يلزم
المائة فيصير شرط المهر مفسرا في حال إقامتها ببلدها مع طلب خروجها إلى بلادها التي هي دار الإسلام وعن الثانية بأنه مع طلبه
خروجها إلى بلادها التي يجب عليها الخروج إليها يرد المهر ويحب المائة كالا بعد أن كانت مترددة فبعدم علمه أنه لا يخرجها
يعطها صداقها وهو المائة لئلا يتوهم عدم لزومها من حيث ترددها مع ذلك فليس منافيا لمساكنة كونه لم يزل في الزمان
من المخرج معه قبل قبض المهر ولو سلم فوجب الجمع بين القاعدتين بوجوب حمل هذه على ما إذا كان قبل الدخول لو اضطررنا
إليه قوله لو طلقها وجه خروجها عن الزوجية بالطلاق البائن ولا ينافي جواز تزوجها في العدة من حيث أن العدة حق للزوج
لا يخل حرمته مائة فلا مانع من تزويجها فيها وإنما يمنع غيره بحرمته مائة فإذ تزوجها بمهر جديد ثبت المهر في مائة كغيره من عقود
النكاح فإذا طلقها قبل الدخول لها عاد الير نصف المهر عملا بالعموم ونسبة على خلاف بعض العامة حيث أوجبها جميع المهر تنزيلا
للعقد منزلة الزوجية المقتضى لصبرها عليها ولو كانها موجودة بالطلاق وقمن ثم يخرج غيرها ها وضعه فقولوه ولو
وهبته وجه استحفاة الباقي أنه استحق النصف بالطلاق وقد وجدناه يأخذ به ويحصر هبتها في ضربها ولأن الله تعالى جعلها
نصف ما فرض وذلك يقتضي استحفاة الباقي وهو العين ما لم يجد لها فالق أو يمنع مانع منها وما مضى فيها فلا وجه للاستيفال
إلى البذل وفي المسئلة وجه بان لنصف الباقي وهو الويع مع ربع بدل الجملة لأن الهبة وردت على النصف فيشيع وبطل هذا
نصف من الزمان الثالث فلم يبق من الذي فرض سوى نصفه فأخذ كما هو مقتضى الشرط ويدل القابك كالوقوع الجميع وفيه ما مر
فإن الإشغال إلى البذل مشروط بتعدد العين وهو منصف وجه ثالث تخيير بين أخذ نصف بدل الجملة وترك الباقي وبين أخذ
نصف الباقي وهو الربع مع ربع بدل الجملة لافضاء الثاني إلى تبعية حقة وهو ضريح عليه فيجوز تحريمه هذا إذا كان المهر عينا
أما لو كان ديناصرف فلا الوجه الذي ذكره الصانع أخر بقوله مشاعا عما لو وهبته نصفها معينا فان لم يرضها الباقي ونصف
بدل ما وهبته وجه واحد إلا أن حقه بالطلاق مشاع في جميع وقد ذهب منها جزم معين فيقتضي البذل ما يستحق منه بخلاف ما

قوله لو تزوجها بعد من فاته أحد ما رجع عليها بنصف الموجود ونصف قيمته الميت قوله لو شرط الخيار في النكاح بطل وفيه تردد من
الانكاح إلى تحقق الزوجية لوجود مقتضى إرفاعه عن نظير الخيار والانتفاء إلى عدم الرضا بالعقد لترتب على الشرط ولو
المهر مع العقد والمهر الشرط قوله الصدق يملك بالعقد على شرطين قوله ولو شرط فيه قبل القبض على الأسماء قوله
الرجوع عاد إليه النصف ثم ابقى للمرأة النصف فلو خفت غمها كان الرجوع للجميع للزوج

لو كان مشاعا فان حق في الاول وفي الثاني كل فلا مرجع وبقي استحقات الجميع كما ذكره بفساد من قوله وفيه مع قوله
سواء كان المهر عينا او دينيا جواز وقوع البراءة بلفظ الهبة وهو كذا وقد تقدم بحرفي باب الهبة قوله لو تزوجها الحكم هناك
لو وهبته صفا معينا لان الاشتغال عن ملكها والنصف حكم واحد في ذلك وجه ما ذكره لان حق بالطلاق نصف ما فرض مشاعا
فما وجد من العين باثباته نصفه وما ذهب يذهب إلى بدل بناء على انه مضمون عليها سواء ذهب بالنصف او بقوله عن ملكها
اليه الى غيره ولم يذكر المهر هنا ولا غيره وجها بالاختصاص في الوجود مع تساويها قيمة وهو وجه على المسئلة للشافعية
كالشاع لانه يصدق على الوجود المساوي للثالث قيمة نصف ما فرض فلا ينقل إلى البدل مع امكان العين ولم وجه بالقبض
كالمسألة الاول قوله لو شرط المهر بين الاحباب بطلان النكاح بشرط الخيار فيه قطع بذلك الشيخ في غيره من المتأخرين
محتاجين بان النكاح ليس من عقود المعاوضات لقابلية الخيار الشرط بل فيه شبهة العادة فالشرط بغيره عن وضعه وخالف
في ذلك ابن ادریس حكم بغيره العقد وفساد الشرط وجه ما اشار اليه من وجود المقتضى للعقد لا بغيره شرطا صحيح فيه
لانه الفرض اشفاء المانع اذ ليس الا بشرط الخيار فيه واذا كان العقد غير قابل للخيار شرطا وعمل بمقتضى العقد لا صالة النكاح
وعوم او فوا بالعقد كالموتين بغيره من الشروط الفاسدة فان كل واحد من العقد والشرط امر منفك عن الآخر بالغ ابن
ادریس انه لا دليل على البطلان من كتاب لا مسنة ولا إجماع على الصحة لانه لا يذهب إلى البطلان احد من اصحابنا وانما هو
تخريج المخالفين وفروعهما اخذاه الشيخ على عادة في الكتاب وجه البطلان ان الرضا لم يقع على العقد الا مقترنا بالشرط
المذكور فاذا لم يتم الشرط لا يصح العقد بمجرد عدم القصد إليه كذا وجهه العقود مترتبة على القصد فليس الحكم الا بطلانها معا
او صحتها معا لكن لا سبيل إلى الثاني لمنافاة وضع النكاح فقيع الاول وهذا هو الاقوى واما اشتراط الصدق فلا مانع
من صحة لان الصدق ليس ركنا في النكاح بل هو عقد مستقل بنفسه من ثم صح اخلاؤه عنه فادخله فيه بشرط اولى صح فيصح
الصدق والشرط معا وبشرط ضبط مدة الخيار كغيره ولا يقيده بملكه وان مثلها في الشيخ في عدم افادة الحصر ثم ان استمر عليه
حتى انقضت مدته لم وان فتح ذوالخيار رجوع إلى المثل كالوعدى العقد عن المهر وانما يجب بالدخول كما وقد تقدم البحث في
هذه المسئلة في اول الكتاب قوله الصدق اخلاف الاصحاب في ان المرته هل تملك الصدق اجمعه بالعقد وان لم يثبت ملكها
الدخول وتملك نصفه خاصة والنصف الاخر يتوقف على الدخول بسبب اختلاف الروايات وفي ذلك طواهر الادلة فاشتهر بينهم
الاول عموم قوله والثاني التنازع صدقاته من تحلة السائل لما قبل الدخول وبعده ولا نهان ملكه صدق بغير العقد
ان تملك الصدق به والملازمة ظاهره لان النماء تابع للاصل فملكته يستلزم ملكية الاصل ويدل على حقيقة المقدم موثقة
عبد بن زائدة عن الصم في رجل ساق إلى زوجته غنما فوفدت عندها وطلعتا قبل ان يدخل فقال ان كان رجل غنما
فلا شيء له من الاولاد لان الصدق عرض البضع فاذا ملك البضع بالعقد وجب ان تملك المرته عوضه به لان ذلك مقتضى
المعاوضة كالبيع وغيره وقال ابن الحبيد الذي وجهه العقد من المهر المسمى بالنصف والذي يوجب النصف الثاني من المهر بعد
الذي وجب بالعقد منه هو الوقاع او ما قام مقامه وحجه رواية بن يعقوب عن الصم لا يوجب المهر الا الوقاع في الفرج
ورواية محمد بن مسلم عن الباقر قال سئل متى يجب المهر قال اذا دخل بها وهو يقضي عدم الوجوب مع عدم الدخول والرواية
من الجانبين من الموثق ومع الاولى ترجيح بكونها أشهر بين الاصحاب وباعتبارها بالاية والاعتبار المذكور وبامكان الجمع
بين الاخبار بحال الوجوب في الروايتين على المستقرا ضرورة الجمع او لكونه اعلى في الاستعمال ونظر الفائدة في النماء
المتخلل بين العقد والطلاق وفي جواز قصرها في الجميع وعدمه وفي الوصلان الفرق بغير الطلاق حيث نص على النصف
كالبيع بالرضاع والردة وغير ذلك قوله ولو شرط هذا منفرج على القول بملكها بالعقد فان قلنا بوجازها النصف فيه قبل
القبض وبعده لانه ملوك لها فيدخل في عموم قوله الناس سيطون على أموالهم ومقتضى النسلط جواز النصف فيه مطلقا
وبنه بالاشبه على خلاف الشيخ في حيث منع منه قبل القبض استناد الى ما روي عن النبي انه نهى عن بيع ما لم يقبض
بان تصرفه بعد القبض خابز بالاجماع ولا دليل على جوازه قبله والرواية بالنهي مضمومة وانما وردت بالنهي عن بيع ما
اشتره قبل قبضه لا مطلقا سلمنا لكن لا يلزم النهي عن بيعه بالنهي عن مطلق النصف الذي ادعاه لان نفى الاخر لا يستلزم
نفى الاو ويمكن حل النهي على الكراهة جمع بين الادلة ونفي الدلالة على جواز النصف الذي ادعاه فيه قبل القبض وقد بيناه
والدليل لا يخص في الاجماع ونفي الدلالة على الجواز لا يدل على عدمه لجواز الاستناد فيه إلى الأصل قوله واذا طلق هذا
ايضا منفرج على ملكها بالنصف فاذا طلق الزوج قبل الدخول عاد إليه النصف ثم ابقى النصف الاخر للمرته الا ان تعفوه عنه
اجمع فبصير الجميع للزوج لقوله ثم فصف ما فرضتم الا ان يعفون اي فلا يكون لكم النصف بل الجميع ومقتضى الطلاق المهر
حبره في الجميع له بالعقد عدم الفرق بين كون المهر دينيا فيصح اشغاله اليه بلفظ العفو على بظاهر الآية المناول للامرين

قوله وكذا الوعد الذي بيد عقدة النكاح وهو الولي كالأب والجد للأب وقيل أو من تولي المهرية عقد هام

وبهذا أصبح الشيخ في ما ذكر وجعلوا العفو يعق العطاء فيقال لا إيمان وهو قوي لو روده بمعنى العطاء كما سنبه عليه قبل أن ذلك
مغض بالدين أما العين فلا يتقبل إلا بلفظ الهبة أو التملك ونحوه لا بالعقود لا لاجال فيه للإيمان كالأبواء ولا ن ظاهره إسقاط الحق
فلا يتناول إلا الدين كالأبواء واجابوا عن الآية بأن المراد من العفو معناه لا لفظه بمعنى إرادة حصول الملك المعقوضه بعبارة نفسه
ولو كان المراد لفظه لغتين في الوضوح وهو منصف بالإجماع وسمى بقوله منافعها على حصوله فضيلة العفو والمردح وإن توقف
النقل له على صيغة شرعية كالوفاة هذا فإنه يريد فعل ملكة إليه بلفظ بأي لفظ أدى معناه وإن لم يكن بلفظ التملك هذا هو الذي
تفرد لك فالمراد لا يخرج إما أن يكون عبثا أو دينا فإن كان دينيا صح عفوها عنه بلفظ العفو والأبواء والهبته والترك والاستقاط لا
كل واختلف في هذه الألفاظ المعنى المراد وهو إسقاط حقها عما في ماله وإن كان عينا فإن كان في يده نادى بلفظ التملك والهبته و
العفو على قول ولا يصح بلفظ الأبواء والاستقاط والترك قطعا لأن الألفاظ الثلاثة ظاهرة في إسقاط مافي الذمة وكذا أن كان
في يده إلا أنها لا تنفي في اشتراط القبض في الثاني دون الأول ولا بد من القول على التقديرين إذا كان نسياناً وسياسياً حكم ما
لوعق الزوج قوله وكذا اتفق العلماء على أن الذي بيد عقدة النكاح له أن يعفو عن المهر في الجملة لقوله ثم إن يعفون أو يعفو
الذي بيد عقدة النكاح واختلفوا فيه من هو فذهب أصحابنا وجماعة من العامة إلى أنه ولي المهرية كالأب والجد وله ذهابه خرون
أنه الزوج بكل واحد من الفريقين باعتبار من جهة الأب واستناد إلى الرواية واعتبار الأولين أنه قدما على الخطاب الأزواج فقال
وإن طلقوا من من قبل أن يموتوا فصف ما فرضتم ثم قال ثم إن يعفون وهو خطاب للمهرية والمراد به هنا النسيان بغير خلاف
فكانه قال للزوج النصف ما فرضها إذا طلقها قبل الدخول إلا أن يعفو عن النصف الباقي فيكون الكل للزوج ثم قال ويعفو الذي
بيد عقدة النكاح فإني بلفظ الغيبة فأنسب كون العفو عليه هو الغائب ولو أراد به الأزواج لم يعدل من الخاصة إلى العامة
بل قال إلا أن يعفون أو يعفوا ثم قال العفو حقيقة في الإسقاط لا التزام ما سقط بالطلاق إذ لا يسمى ذلك عفو ولا أن أقامه
الظام مقام المضمرة مع الاستثناء بالنسبة خلاف الأصل ولو أراد الأزواج لقبول أو تعفو ما استحق لهم وكان المفهوم من قولنا بيده
كذا من تصرفه والزوج لا يتصرف في عقد النكاح إنما كان تصرفه في الوطى وإنما يتصرف في العقد الولي وكان مشدداً عليه العفو
أولا الرشيدان فيجب ذكر غير الرشيدان ليستوفي القصة ولأن قوله ثم إن يعفون استثناء من الإثبات فيكون نقيضاً وحمله
على الولي يقتضي ذلك فيفسد طرقة لقاعدة الاستثناء ولو حمل على الزوج كان إثباتاً فبشيء من الإثبات إثبات وهو خلاف القاعدة
ولا يقتضي العطف التشريك وعلى ما قلناه يشترك العطف والعطف عليه في الوطى ولو أراد الزوج لكان إثباتاً فلا يقع الاشتراك
في كل واحد من هذه الوجوه نظر أما الأول فلأن العدل من المخاطبة إلى الغيبة والمخبر عنه وبعد جاء في ضريح الغيبة وهو في
من ففون البلاغة فيسمونه الألفاظ وقصه قوله ثم حتى إذا كنتم في الفلك وجرى بهم موج طيبة وأما الثاني فالعفو كما يطلق على
الإسقاط يطلق على الإعطاء كما أمرنا إليه سابقاً من الأول قوله ثم والعافين عن الناس أي الماركن مالههم عندهم من مالههم ثم
قوله ثم الثاني ليس ثلوثك ما إذا يعفون قل العفو أي الفضل من الأموال ليس الإعطاء وقوله ثم هذا العفو أي هذا إعطاء الناس من
ميسرهم لا أنهم لا تستغنى عنهم وغير ذلك فيصلح للامتنان أن المهر قد يكون ديناً وقد يكون عينا وإسقاط من المهرية ووليها
أنما يتحقق في الأول دون الثاني فلا بد من الحاجة إلى المعين على ذلك التقدير وأما الثالث فلا أقامه المظهر مقام المضمرة في
لغة وراجع حيث شئت على نكته لا يتم بدونه وهو هنا كذا في العدل إلى التعيين بالوصول بتبنيها على وجه بناء الحكم وسببه
فإن من بيده عقد النكاح يصلح أن يكون بيده العفو وهذا التبيين لا يحصل بالتبني بل لا بد من تصريح باسمه كما
فرض في علم المعاني وأما الرابع فلأن المفهوم من بيد العقد من يقد على حملها وعقد ما لأن التصرف بها يتحقق بالإيمان وهذا
معنى منادى من ذلك ظاهر الإرادة إذا قبل فلان بيده عقد كذا وتحقق هذا العفو في الزوج وأصح أنه لا يبيده إثبات النكاح بغير
ورفعه بالطلاق فبذلك حله وعقد بخلاف في المهر فانه لا يقدر على حمل مجموع ذلك كما لا يخفى فيقول إن الزوج لا يتصرف في عقد
النكاح وإنما يتصرف في الوطى فيجوز الفساد وأما الخامس فالأصل في العفو لا يوجب الرشيدان الولي إنما يتصرف في مال المولى
عليه بالتصديق لا بإسقاطه والتضييع ولو أن النص الوارد هنا من جهة الأخبار يجوز عفو ولي المهرية لما أمكن الحكم به من جهة الآية
لأن تصرف الولي بهذا الطريق على خلاف الأصل باستثناء القسمة لأصوثة البهنة ولا يقتضي المقام وأما السادس من قوله
إلا أن يعفون استثناء من الإثبات ويبلغ أن يكون نقيضاً مبني على أن قوله فصف ما فرضتم أي ثابتاً لمن ونحوه فيصير التقدير
بأن النصف إلا أن يعفون فلا يكون له شيء وهذا التقدير غير متعين بل لا يقتضي المقام وأزهد السمع لأن الزوجية تستحق
نصف المهر بالعقد إجماعاً وجميعه على أصح القولين فالاحتجاج إلى بيان استحقاقه بالطلاق النصف هو الزوجية لأن الملك لا يبدل
إليه بعد أن خرج عنه فكان التقدير بملك نصف ما فرضتم أولى من تقدير بوليت وعلى هذا فلا بد من أن الاستثناء يقتضي
النفي عن الإثبات نعم يمكن تفريجه بوجه آخر يجري على التقديرين بأن بقوله ما ذكرناه من التقدير لم النصف إلا أن يعفون

قوله ويجوز للاب والجدان يعفون البعض وليس لهما العفو عن الكل قوله ولا يجوز لولي الزوج ان يعفو عن حق ان حصل الطلاق لانه منصف بمصلحة ولا غبطة له في العفو

فيكون لكم الجميع ويمكن دونه الى النفي اية لان النصف غير المجموع ضرورة ان الكل مغاير للجزء فيصير التقدير لكم النصف لان يعفون فلا يكون لكم النصف بل الجميع وقوله ويعفو الذي يبدى عقده النكاح على تقدير كونه الزوج يصير معه التقدير فكم النصف لان يعفون فلا يكون لكم ذلك وهذا نفي بعد اثبات كذا ذكره في مدعاهم وعلى تقدير كونه الزوج يمكن دفعه نفي اية على التقدير الذي ادعوه من ان المراد من النصف وهو هو على تقدير كونه الزوج بان يراد من النصف لان يعفون الزوج فلا يكون من النصف بل الجميع كما ذكرناه اولاً من اثبات الجميع بوجوب نفي النصف من حيث مغايرة الكل للجزء فلا اخلال بالمراد على جميع التقادير وانما السابغ فحوايه يظهر من جواب الشارح ان المعطوف المعطوف عليه يشتركان في النفي على التقديرين وان كان بصورة الاثبات على بعض الوجوه خصوصاً على ما ذكرناه من ان تقدير نصف الفروض للزوج اولى منه للزوجات فلا بدح من تكلف النفي في الاستثناء لمغاير المستثنى منه ان سلم الاحتياج اليه والاحتياج من جعل الذي يبدى عقده النكاح الزوج من الالية بان عقده النكاح بيد الزوج حقيقة لا بيد والى الزوجية لما انفردان من ببدى العقد فيدل على حلهما عقدها وهذا لا يكون لغير الزوج وبانه ذكر عفوها الموجب لخلوص الجميع لم ثم عقبة بعفوه الموجب لخلوص الجميع لها وذلك بوجوب المطابقة بين العفوين تحققة من الجانبين بخلاف ما اذا جعلناه وليها فانه قد يكون قد اهل ذكر عفو الزوج راسداً لانه نعم قال بعد ذلك وان يعفوا قرب للنقوى وهو يدل على دخول الزوج في العفو من وجهين احدهما وقوعه بصيغة الخطاب المطابق لخطاب الاولاد زوج سابقاً كما ذكره في دليلهم السابق والزوجات ورون بصيغة الغائب الثاني جعله العفو اقرب للنقوى وعفو الولي لا يوصف بذلك لانه اسقاط لمال غيره وغاية تكلفه ان يقع جازم الاموحيا للنقوى بخلاف عفو الزوجين والمناسب كون ذلك خطاباً للزوجين وتقدير عفو بعضكم عن بعض اقرب للنقوى هذا واضح والالتفات من صيغة الغيبة الصيغة الخطاب على تقدير اراذه كل من الاولاد والزوجات حسن اية على حد ما يكفينا بعد قوله الحمد لله الخ وبان العفو جازم المستثنى اوله منه بجانب الولي لانه منصوص بصلح المولى عليه وعلى حفظ ماله لا اسقاط حقه والحق ان الية تحمل للقولين واثبات الحكم بحجة الاثبات غير مناسب للنقض ساط على الادلة من الجاه خصوصاً حكم عفو الولي فانه مخالف للاصل والقياس فلا يصح اثباته بمجرد اللفظ المحتمل ان لم يكن مرجوحاً من جانبه والا والزوجات في تفسيره الى دليل من خارج وقد اختلف الروايات اية فيه بما هو اولى القولين واحتمل ما عدل على الاول منها روايته بعد سنن في الصحيح عن الصادق قال الذي يبدى عقده النكاح هو ولي امرها ورواية دافعة في الصحيح قال سئل عن الذي يبدى عقده بعضاً او بترك بعضاً وليس له ان يدعيه كله وهذا على ما اخبره عنه من القولين وهو مذهب اكثر اصحابنا ومنهم الشيخ في قول يبدى فيه الاجماع والقول الثاني بتدبيره الى من توليه عقدها قول الشيخ اية في برة وتليده الفاضل في بده عليه صحيح محمد بن مسلم وابي بصير قال سئل باعبد الله عن الذي يبدى عقده النكاح قال هو الاب والام والوصي اليه والذي يجوز امره في مال المرأة من قرابتها فيبيع لها ويشترى قال فاي هو لا غنى فهو جازم في المهر اذ اعف عنه ومثله رواية ابى بصير عن عبد الله الا انه لم يثبت من يجوز امره في مالها بالقرابة لكن ما فان الروايات لا يقفنها على الوكيل بل يذهب الى الوصي وبديل جواز تزويجه على المولى عليها وعفوه وقد تقدم الكلام في ولايته في بابها وادخاله الاخ في الرواية محمول على كونه وكيلاً كما حمل الشيخ ادوياً وكما يكون تخصيصه على التقديرين تخصيص مع تعميم لان الاخ له عندنا فادله من حمله على احد الامر وهذا القول مجتهد لا ولايته لبعده رواية الا ان الادلة بالعفو مخالف للاصل على الاب والجدان وقوا على موضع الوفاق ولان الوكيل ليس يبدى عقده النكاح حقيقة ولا اصاله ومع ذلك فيده يبدى الوكيل فيه بالذات مرفوعة واعلم ان الشيخ عمن في برة عن الوكيل بقوله او وكلته في امرها نبع الرواية والمصعد عدل عنه الى قوله تولية المرأة عقدها وهو جواز لان الوكيل في امرها من البيع والشراء لا يسوغ له العفو عن المهر لعدم دخوله في منعلق ولايته والرواية وان كان ظاهرها ذلك الا انها محمولة على العموم بحيث يدخل فيه وكالة العقد واعلم ان العلامة في الخ اخبرنا اختصاصه بالولي دون الوكيل كما ذكره الله تعالى في رواية ابى بصير المتضمنة لادخال الوكيل مرسله وهو يدل على حصر الدلالة في الرواية الثانية وقد عرفت ان الاولى من روايته ورواية محمد بن مسلم تدل عليه وهي صحيحة السند ذكرها الشيخ في زوائد النكاح من المذهب في ذكر الباقي في باب الاولياء فلم يفيض اليها من لم يجتز بها قوله ويجوز الوجه في اختصاصه ببعض مع اطلاق شيوخ عفو في الالية وجواز عفو المعطوف عليه وهو المرأة مطلقاً ما تقدم في صحة دافعة الدالة صريحاً على عدم جواز عفو عن الجميع فكانت معيضة لما اطلق في الالية ولا فرق مع ابقاء بعضه بين القليل والكثير لمحقق الامثال بالجميع واطلاق الرواية يقتضي عدم الفرق في جواز عفو بين كونه مصلحة للولي عليه وعدمه نعم يشترط كونه بعد الطلاق قبل الدخول وقوا في مخالف الاصل على موضع الدلالة قوله ولا يجوز لما كان العفو من غير مال المال بغير اذن المال على خلاف الاصل وجب الاقتصار فيه على مورد الاذن وهو ولي المرأة فلا يجوز لولي الزوج العفو عن حقه ولا عن شيء منه لانه لا غبطة له في ذلك وتصرف الولي مقصود على المصلحة وانما خرج عنها ولي المرأة

بدل

على

لا ولايته

الالية و الواقع

قوله وانما غشت عن نصفها وعن النزع عن نصفه لم يخرج عن ملك احد ما يخرج من الموهبة لا ينقل الا بالقض نفع لو كان ديناً على الزوج او تلف في يدان
كف العفو عن الضامن لانه يكون ابراء لا يقف على القبول على الاصح اما الذي عليه المال فلا ينقل عنه بعفو ما له بملكه قوله لو كان المهر موهبة لم يكن
لما لا امتناع فلو امتنع حل وهل لها ان تمتنع قيل نعم وقبل لا استغناء وجوب التليم قبل الحل وهو اشبه قوله لو اوصدتها فطغى من فضة فصاعداً لانه
ثم طغى قبل الدخول كانت بالخيار في تسليم نصف العين ونصف القيمة لانه لا يجب عليها بدل الصفة ولو كان الصداق ما في طاعة قيساً لم يخرج عن الزوج
اخذها وكان له الزمان بها بنصف القيمة لان الفضة لا تخرج بالصياغة مما كانت قابلة له وليس كذلك الثوب

بالنصف الخاص ومن ثم منع بعضهم عن عفو ذلك يتصور الوكالة على الزوج مع وقوع طاعة مولى عليه فيما اذا بلغ فاسد العقل
فان للولي ان يطلق عنه مع الصلح كما يشاء بخلاف الصبي ولو فرضنا من سبده عقده النكاح بما يشمل الوكيل ودخل فيك الزوج في
الحكم المذكور هنا ايضاً كما يدل عليه قوله واذا عفت نية بذلك على ان العفو الموجب للبراءة كل من الزوجين من حق الآخر ليس
المراد منه كونه سبباً تاماً مجردة في نقل الملك والبراءة منه بل المراد كونه سبباً في ذلك اعم من كونه تاماً او ناقصاً او
منوفاً على شرط اخر وان كان قد اطلق في الية كون العفو موجباً لسقوط الحق ونقله لان طاعة كانت في اعتبارها من
وهذا كما ينقضي هذا الملك لئلا يكون الان بتيعة او تملكه ونحو ذلك فانه لا يدل على ان البيع والتليم باي وجه وفعاويين
نقل ملكه عنه بل مع مراعات ما عتبر في نقل الملك بينهما اذا انفرد ذلك فقوله المهر ان يكون عينا او ديناً وعلى الاول اما ان
يكون في يدها او يدها والثاني اما ان يكون في ذمتها ان يكون قد قبضه ونقلت في يدها او في ذمتها وعلى التقديرين
فاما ان يكون في الزوج ومن يقوم مقامها في معناها فتحقق حكم الملك انتقاله وسقوطه عن الذمة يتم بتمام صور الاول
لان يكون ديناً في ذمة الزوج والعافي المنة فيحصل براءة ذمته بحج عفوها لان العفو من قبل المهر لا يبرأ ولا اسقاط
والثاني والبراءة والتليم لا يشترط الجميع في الية لانه عليه الثانية الصوة بحالها وبكون عينا في يده فلا يكفي مجرد العفو لان
ذلك بمنزلة الهبة لعين بل لا بد من لفظ يدل عليها كلفظ الهبة والتليم العفو على قول قوي لا يبرأ ولا اسقاط وما
شاكلها ويشترط ايضاً قبول المنة لا يشترط قبض جديد لانه مقبوض به بالفعل وللمحقق احكام الهبة من الزوج والمجوز
على ما سبق تفصيله الثالثة الصوة بحالها بان كان عينا في يده لكن كان هو العافي عن حقيقة فيشرط فيه ما اشترط في الثاني
من الاجاب والقبول وبشرط اقباضها اياه لانه خارج عن يدها الرابعة الصوة بحالها بان كان هو العافي ولكن
في كونه ديناً في ذمته ولا يشترط بالابراء وما في معناه قطعاً لاختصاصه بالدين في ذمة المفعول عنه لا العافي وينقل بلفظ
في الهبة لكن بشرط التليم وكذا بلفظ العفو على ما يظهر من المصنف وغيره وهو احد الوجهين تناول الية له وظاهر العبارة كغير
ذلك لو حصل العفو والتليم كفي في نقل الملك ويشكل بان غاية العفو الحاقه بلفظ الهبة فلا بد من القبول وايضاً فشرط الموهبة
ان يكون عينا او ديناً في ذمة المنة لينزل منزلة الابراء وكلاهما منسلف هنا ولا يشترط بيمينه بعينه او لا ثم اقباض صيغة
الهبة والقبول بعدها والقبض هذا ان وقع بصيغة الهبة او التليم وان وقع بلفظ العفو احتمل الاجترار به وان كان
في ديناً لم يقف على تعديده ونسبته بعد ذلك عملاً باطلاق الية والوجه اشترط القبول ايضاً تنزيلاً للعفو منزلة الهبة وان
زاد عنها بورد على الدين الخامسة ان يكون ديناً في ذمتها ويكون هي العافية عنه والحكم فيه كالسابقة والاخرى افقاً
الى العقد بعد التعيين فيها لا ذلك مقتضى الهبة ولا وجه هنا سواءها وهذا هو الذي اخذاه الشيخ في وان مقتضى
الهبة ولا وجه هنا سواءها وهذا هو الذي اخذاه الشيخ في وان مقتضى قول المصنف اما الذي عليه المال فلا ينقل عنه
بعفو ما له سبباً بالقبض بالقبض مع العفو وما في معناه وكان العفو غايته هنا قيام مقام الهبة وبقي تعلق على الدين
في تمام مقامها اولى وقد تقدم ان المراد بالعفو في هذا المقام ما يشمل نقل العين واسقاط الحق لا نفس لفظ السادسة
الصورة بحالها وهو كونه ديناً في ذمتها لكن العافي هو الزوج وهنا ينزل منزلة الابراء كما مر في نظائره وبصح جميع اللفاظ
في الستة الى القبول على الاقوى السابقة ان يكون عينا في يدها وبقي العافية ايضاً فيشرط فيه ما يشترط في الهبة من العقد و
الاقباض السابعة الصوة بحالها والعافي الزوج فيشرط فيه عقد الهبة ولا يشترط تجديد الاقباض لحصوله في يدها و
بشرط الشيخ مضي مدة يمكن فيها قبض من يده والاخرى عدم اشترطه وقد تقدم البحث فيه في باب القول في
الاجترار في هاتين الصورتين بالعفو وقيام مقام التليم ما تقدم من الوجهين وفي الاجترار به قوة لما عرفت من وقوع
في لغة بلفظ الاسقاط فهو حقيقته في كل منهما وقرينة المقام في كل محل منها تغيب عن علمنا سببه من المعنى مضافاً الى ظاهر
في الاجترار به في الية قوله لو كان هذه المسئلة شعبة من مسئلة جواز امتناع المنة تسليم نفسها قبل قبض المهر وقد تقدم البحث فيها
وكان ذكرها اولى لخلات في عدم جواز امتناعها قبل الدخول اذا كان موجباً لعدم استحقاقها المطالب بحج مع استحقاق البضع حالاً
لكن لو امتنع وضعت محرمات لم يدخل فعلها الامتناع الاظهر لعدم لما اشار اليه المصنف من استغناء روج التليم قبل الحل و
القول بجواز امتناعها في الشيخ في حيث اطلق جواز امتناعها حتى يغيب المهر الشامل لمحل النزاع اما بخصوص المسئلة فلا يعلم به فاق
ولا ذكر احد من تعرض لنقل الاقوال وقد سبق البحث في ذلك قوله لو اوصدتها هذه المسئلة من فروع زيادة العين في يدها
فان الصيغة زيادة صفة وهي في معنى الزيادة المتصلة وقد تقدم ان المنة لا تجزى على دفعها لذلك فكان الزيادة المتصلة
وقد تقدم ان المنة لا تجزى على دفعها كذا كان الزيادة بل تجزى من دفعها متبعة بالزيادة وبين دفع القيمة هذا اذا لم يكن
اعادة العين الى اصلها كالفضة اما لو لم يكن اصلاً كالحشب بعل الواح او اياه كن ينقص في القيمة كالثوب فيفضل قيمته فهو زيادة

الزوج او

نظير في

ولا ينفق في

قوله لو اريد في التعليم سورة كان من ان يشغل بالناوذة ولا يكتفى بتعليمها فقط فلو استقلت تلاوة الآية لم تكن لغتها اخرى فالتعليم هو تعليمه
 اعاده التعليم ولو استغاثت ذلك من غير كان له اجرة التعليم كما لو شرعها بشي وتعدر عليه تعليمه قوله يجوز ان يجمع بين مكان بيع في عند
 واحد وليقتط العوض على التمس قوله ولو كان معها دينار او ثلث ذوقك فبعضه وبعث هذا الدينار بدينار بطل البيع لانه ربا وفسد المهر وفسد
 النكاح اما لو اختلف المبيع صح المبيع قوله لو اريد ما عدا ما ختمت عليها قبل الدخول فبعضه نصف قيمته ولو دبرته قبل كانت بالخيار في الرجوع
 من وجه ونقص من اخر فلا يحرك كل منهما على اخذ العين وقد اشاء المصنف الى الفرق بين الامر بين ان الفضة لا تخرج بالصباغة ما كانت قابله
 في زيادة محضه وليس كل الثوب قابله لزيادة فيصاويستغاث من الفرق انها فضلة الثوب ايضا وان كان قد افسد على ذكره
 الخياط لان الخياط تجر هذا زيادة ايضا لا توجب نقصان غالبها وانما الوجه التفصيل واعلم ان المصنف مثل بصباغة الفضة سواء اخذها
 للاستعمال ام لا فيكون علمها ائنه غير محرم فله اخذ العين لان الصباغة على الوجه المحرم لا قيمتها شرعا وقد ذكر المصنف وغيره ان الغائب
 لا يضمن قيمة الصباغة المحترمة اذا كسرها فان روج هذا اول نعم هذا يجري على قول من جوز ان اخذ الآية لغیر الاستعمال كابن ادريس والشافعي
 لو مثل المصنف بعلمها حليا كان حسنا قوله لو اريد ما قد تقدم جواز جعل تعليم القرآن مزا وجعله من احكامه وذكره ثمانية مسئلتين
 احدهما بيان ما يصدق به التعليم وحده ان يستقل بتلاوته صحيحا بغير شئ فلا يكتفى بتعليمه فقط لان ذلك لا يعد تعليمه فقام
 المعنى استغاثا بها منها يصح عليها عرفا اسم التعليم للقرآن فلا يكتفى باستقلالها بخلاف الكلمة والكلمة قطعا لان ذلك لا يعد تعليمها
 ويضمن المصنف جماعة الاكفاء بالآية فلو استقلت بها ريث ذبته فلو استغاثت بغيرها فنسبها الى المصنف عليه اعاده التعليم اعني
 بعضهم تلك ايات مرعاة لما يحصل به الامحار واقله سورة قصيره يشتمل على تلك ايات كالكوش والوجود الرجوع الى العرف بعد
 تقديره شرعا كون الامحار يتعلق بتلك ايات لا ينسبهم نفي التعليم عما دونها ولان الايات تختلف بالطول والقصر فبعضها ما يزيد
 عن تلك ايات قصيره ويحصل بها الامحار وفيها ما لا يصدق معه التعليم عرفا كدهامتان والقي السخرة ساجدين ثم ان كان شرطها
 التعليم عن ظهر القلب اشترط ثبوته فيه وتكرره على وجه يصح عليه اسم القطع عرفا فلا يكتفى قرآنه عن ظهر القلب مره ولا تكرار قدر
 سيراك وان كان المراد التدرب على قرآنه من الخوف اغتر استغاثا بها بنفسها كك ثم ان كان العرف مضطحا عليه ولا وجب
 على وجه يرفع الابهام هذا اذا كان العقود عليه ايات متعددة فلو كان آية او ايتين فلا اشكال في الاكفاء بالاستقلال به لانه
 لو تعلقت السورة المعينة من غير تعليمه اجزم مثل ذلك التعليم لانه عوض المهر حيث تغدروا فيه بعينه ومثله لو مات احدهما قبل
 التعليم وفد شرط تعليمها بنفسه او تعدر تعليمها لئلا يتوهم او امكن تكلف عظيم زيادة على العناد ولا فرق مع تعليمها من غير
 بين بذلها التعليم وعدمه لا شتر كما في المقتضى وليس هذا كوفاء دين الانسان بغير ادنه حيث كم بمرأته منه لان تعليمه بنفسه
 لا يمكن ابقائه عنه بتعليم غيره لان ذلك غير التعليم المحمول من اجزاء الدين قوله يجوز بنده على خلاف بعض العامة حيث منع من
 الجمع بين العقود المختلفة بعوض واحد نظر الى اجمالها فيحصل واحد من العوض ويجوز ذلك نظر الى العلم بمقدار المجموع ولا يعتبر
 ما يخص اجزاه كالولوع امنه متعددة بشر واحد مع الجماله بما يقضي له ولو وقع عليها وان احتج اليه لغته المالك او بتقدير
 بطلان البيع والنكاح يجوز اضافة غيرهما كالاجارة وغيرها وبوزع العوض المسمى على مهر مثل المره وثمان مثل المبيع واجرة مثل العين
 واجرة مثل العين المشاعة ونحو ذلك فلو كان العوض مائة مثالا او قبل مهر مثله مائة ومثله خمسة مائة فبعض المائة بينهما اذا لا
 وهكذا قوله ولو كان اذا تزوج امرته واشترى منها دينارا بدينار فقد جمع بين نكاح وصرف بعوض واحد فن بطل الجمع به التعليم
 في السابق اطلما هاهنا ومن صحها كاحكامنا اختلفوا هاهنا فقال الشيخ في بطل عقد الصدا والصرف وبيع النكاح بغير مهر فيثبت
 مهر مثل بالدخول واشاره المصنف ووجه فسادها باشتغال العقد على الربا حيث انه قد باع دينارا بدينار وقسم الى احدهما النكاح
 فيبطل المعاوضة ولا يبطل النكاح لانه لا يوقف على ذكر العوض في العقد كاعلم غير مره وفيه نظر لان الدينار في مقابلة الدينار
 والبضع فيكون لكل منهما منه ما يقضي به التقسيط كما هو شأن العقود المجتمعة في عقد واحد واللازم من ذلك بطلان الصرف
 خاصة وصحة النكاح بما يقضي به تقسيط الدينار على مهر مثلها وعلى الدينار فلو فرض مهر مثلها دينارا كان ما يخص المهر منه
 نصف دينارا كان ما يخص المهر منه نصف دينار لا ثلثها على جعله في مقابلة دينارين ويبطل البيع في نصف الدينار الذي يقابله
 ولو فرض مهر مثلها عشرة دنانير قسم الدينار على احد عشر جزءا او كان المهر عشرة اجزاء من احد عشر جزءا من الدينار فيلزم فيه بطل
 البيع في جزء من احد عشر جزءا من دينار ومثل هذا في كل مختلفين جمعا في عقد واحد بعوض واحد ولا يلزم من بطلان الربا
 بطلان الامر بين لوجود المقتضى للصحة واشقاء المانع ولو اختلف بالمعنى بان كان المنضم اليها دينارا بالصرف والنكاح
 لا شفاء الزناج لكن يعتبر التفاضل في المجلس مراعاة بجانب الصرف فلو تفرقا قبله بطل فيما يقابل الدرهم من الدينار ووجه فيما اقتضاه
 المهر من التقسيط لان التفاضل في المهر في المجلس غير معتبر وذكرها في المسائلين في هذا الباب ان لم يكن من مسائله عندنا لان
 العامة عدده من مفسدات المهر قوله لو اريد قها لا اشكال في رجوع القيمة الضم على تقدير عقدها قبل الطلاق لا شفاء عن
 ملكها اشقاء لا زما بل خرج من اهلية التملك قبل منتهى النكاح فيلزم ما قيمته بضعها وانما الكلام فيما لو صادفها في دبرته
 فان التدبير ليس من الاسباب النافذة عن الملك قبل موث التدبير ولا من الازمنة وانما هو بمنزلة الوصية بالعنف او هو وصية
 فهو باق على ملكها بغير مانع وقد وجد الزوج فينتقل الى ملكه لمعوم قوله نعم فصف ما فرضتم ولا التدبير يبطل مزا الملك
 اختيارا فلا اضطرار الى وقيل لبره الرجوع في العين لان ترجع هي التدبير وهي مخيرة في الرجوع فيه وقد نصف العين

ولو اريد ما عدا ما ختمت عليها قبل الدخول فبعضه نصف قيمته ولو دبرته قبل كانت بالخيار في الرجوع من وجه ونقص من اخر فلا يحرك كل منهما على اخذ العين وقد اشاء المصنف الى الفرق بين الامر بين ان الفضة لا تخرج بالصباغة ما كانت قابله في زيادة محضه وليس كل الثوب قابله لزيادة فيصاويستغاث من الفرق انها فضلة الثوب ايضا وان كان قد افسد على ذكره الخياط لان الخياط تجر هذا زيادة ايضا لا توجب نقصان غالبها وانما الوجه التفصيل واعلم ان المصنف مثل بصباغة الفضة سواء اخذها للاستعمال ام لا فيكون علمها ائنه غير محرم فله اخذ العين لان الصباغة على الوجه المحرم لا قيمتها شرعا وقد ذكر المصنف وغيره ان الغائب لا يضمن قيمة الصباغة المحترمة اذا كسرها فان روج هذا اول نعم هذا يجري على قول من جوز ان اخذ الآية لغیر الاستعمال كابن ادريس والشافعي لو مثل المصنف بعلمها حليا كان حسنا قوله لو اريد ما قد تقدم جواز جعل تعليم القرآن مزا وجعله من احكامه وذكره ثمانية مسئلتين احدهما بيان ما يصدق به التعليم وحده ان يستقل بتلاوته صحيحا بغير شئ فلا يكتفى بتعليمه فقط لان ذلك لا يعد تعليمه فقام المعنى استغاثا بها منها يصح عليها عرفا اسم التعليم للقرآن فلا يكتفى باستقلالها بخلاف الكلمة والكلمة قطعا لان ذلك لا يعد تعليمها ويضمن المصنف جماعة الاكفاء بالآية فلو استقلت بها ريث ذبته فلو استغاثت بغيرها فنسبها الى المصنف عليه اعاده التعليم اعني بعضهم تلك ايات مرعاة لما يحصل به الامحار واقله سورة قصيره يشتمل على تلك ايات كالكوش والوجود الرجوع الى العرف بعد تقديره شرعا كون الامحار يتعلق بتلك ايات لا ينسبهم نفي التعليم عما دونها ولان الايات تختلف بالطول والقصر فبعضها ما يزيد عن تلك ايات قصيره ويحصل بها الامحار وفيها ما لا يصدق معه التعليم عرفا كدهامتان والقي السخرة ساجدين ثم ان كان شرطها التعليم عن ظهر القلب اشترط ثبوته فيه وتكرره على وجه يصح عليه اسم القطع عرفا فلا يكتفى قرآنه عن ظهر القلب مره ولا تكرار قدر سيراك وان كان المراد التدرب على قرآنه من الخوف اغتر استغاثا بها بنفسها كك ثم ان كان العرف مضطحا عليه ولا وجب على وجه يرفع الابهام هذا اذا كان العقود عليه ايات متعددة فلو كان آية او ايتين فلا اشكال في الاكفاء بالاستقلال به لانه لو تعلقت السورة المعينة من غير تعليمه اجزم مثل ذلك التعليم لانه عوض المهر حيث تغدروا فيه بعينه ومثله لو مات احدهما قبل التعليم وفد شرط تعليمها بنفسه او تعدر تعليمها لئلا يتوهم او امكن تكلف عظيم زيادة على العناد ولا فرق مع تعليمها من غير بين بذلها التعليم وعدمه لا شتر كما في المقتضى وليس هذا كوفاء دين الانسان بغير ادنه حيث كم بمرأته منه لان تعليمه بنفسه لا يمكن ابقائه عنه بتعليم غيره لان ذلك غير التعليم المحمول من اجزاء الدين قوله يجوز بنده على خلاف بعض العامة حيث منع من الجمع بين العقود المختلفة بعوض واحد نظر الى اجمالها فيحصل واحد من العوض ويجوز ذلك نظر الى العلم بمقدار المجموع ولا يعتبر ما يخص اجزاه كالولوع امنه متعددة بشر واحد مع الجماله بما يقضي له ولو وقع عليها وان احتج اليه لغته المالك او بتقدير بطلان البيع والنكاح يجوز اضافة غيرهما كالاجارة وغيرها وبوزع العوض المسمى على مهر مثل المره وثمان مثل المبيع واجرة مثل العين واجرة مثل العين المشاعة ونحو ذلك فلو كان العوض مائة مثالا او قبل مهر مثله مائة ومثله خمسة مائة فبعض المائة بينهما اذا لا وهكذا قوله ولو كان اذا تزوج امرته واشترى منها دينارا بدينار فقد جمع بين نكاح وصرف بعوض واحد فن بطل الجمع به التعليم في السابق اطلما هاهنا ومن صحها كاحكامنا اختلفوا هاهنا فقال الشيخ في بطل عقد الصدا والصرف وبيع النكاح بغير مهر فيثبت مهر مثل بالدخول واشاره المصنف ووجه فسادها باشتغال العقد على الربا حيث انه قد باع دينارا بدينار وقسم الى احدهما النكاح فيبطل المعاوضة ولا يبطل النكاح لانه لا يوقف على ذكر العوض في العقد كاعلم غير مره وفيه نظر لان الدينار في مقابلة الدينار والبضع فيكون لكل منهما منه ما يقضي به التقسيط كما هو شأن العقود المجتمعة في عقد واحد واللازم من ذلك بطلان الصرف خاصة وصحة النكاح بما يقضي به تقسيط الدينار على مهر مثلها وعلى الدينار فلو فرض مهر مثلها دينارا كان ما يخص المهر منه نصف دينارا كان ما يخص المهر منه نصف دينار لا ثلثها على جعله في مقابلة دينارين ويبطل البيع في نصف الدينار الذي يقابله ولو فرض مهر مثلها عشرة دنانير قسم الدينار على احد عشر جزءا او كان المهر عشرة اجزاء من احد عشر جزءا من الدينار فيلزم فيه بطل البيع في جزء من احد عشر جزءا من دينار ومثل هذا في كل مختلفين جمعا في عقد واحد بعوض واحد ولا يلزم من بطلان الربا بطلان الامر بين لوجود المقتضى للصحة واشقاء المانع ولو اختلف بالمعنى بان كان المنضم اليها دينارا بالصرف والنكاح لا شفاء الزناج لكن يعتبر التفاضل في المجلس مراعاة بجانب الصرف فلو تفرقا قبله بطل فيما يقابل الدرهم من الدينار ووجه فيما اقتضاه المهر من التقسيط لان التفاضل في المهر في المجلس غير معتبر وذكرها في المسائلين في هذا الباب ان لم يكن من مسائله عندنا لان العامة عدده من مفسدات المهر قوله لو اريد قها لا اشكال في رجوع القيمة الضم على تقدير عقدها قبل الطلاق لا شفاء عن ملكها اشقاء لا زما بل خرج من اهلية التملك قبل منتهى النكاح فيلزم ما قيمته بضعها وانما الكلام فيما لو صادفها في دبرته فان التدبير ليس من الاسباب النافذة عن الملك قبل موث التدبير ولا من الازمنة وانما هو بمنزلة الوصية بالعنف او هو وصية فهو باق على ملكها بغير مانع وقد وجد الزوج فينتقل الى ملكه لمعوم قوله نعم فصف ما فرضتم ولا التدبير يبطل مزا الملك اختيارا فلا اضطرار الى وقيل لبره الرجوع في العين لان ترجع هي التدبير وهي مخيرة في الرجوع فيه وقد نصف العين

التقسيط
 ونقصها وكما يجوز
 المجمع بين البيع

قوله ولو دعت نصف القيمة رجعت في النذر قبل كان له العود في العين لان القيمة اخذت لمكان الجملوة وفيه نذر منشاء استمر المالك
بأن القيمة قوله اذا تزوجها الولي بدون مهر المثل قبل بطل المهر ولها مهر المثل قبل يصح المهر وهو شبه قوله لو تزوجها على مال مشار اليه غير معلوم
اذا دعت قبل قبضه فابراة منه صح قوله وكذا لو تزوجها بمهر فاسد فاستقر لها مهر المثل فابراة منه او من بعضه صح ولو لم تعلم كمبته لانه اسقط
للمهر فلم يفتاح فيه الجملوة ولو ابرأته من مهر المثل قبل الدخول لم يصح لعدم الاستحقاق قوله اذا زوج ولد النسيان كان له مال فله مهر على الولد

من فتيان
كان فتيان
قال في
قال في
والمثل
المهر
سقط
البراءة
ذلك

او ابراءه في دفع قبة النصف نظر الى ان النذر طاعة مقصودة قد تعلقت بالبعد فكانت كالزيادة المنصاة فلا يجبر على دفع العن
بها ولتعلق حق الجيرة بالعين ولا عوض للبعد عن الزوج عوض عنه فيجوز بين الحقيقتين بتقدم الاول والاصح الاول قوله ولو دعت
هذا منفرع على القول بسقوط حقة من العين ولو لم يرجع في النذر فاذا دعت اليه القيمة ثم رجعت هل يصح له الرجوع في العير اذا
رد القيمة فيلزم لان حقة في العير بالاصالة لانها مفروضة وانما اشغل عنها الى القيمة لما منع النذر فاذا زال المانع عاد الحقنة
كالودع الغاصب القيمة عن العين المصونة لغذرها ثم قد عليها فان الدفع لم يقع على وجه المعاوضة بل لمكان الجملوة بينه
وبين حقة فاذا امكن الوصول الى حقة تعين والا قوتى عدم الرجوع لان حقة بالطلاق يتعلق بالعين مع موهوبها وعدم
المانع من دفعها وبسببها مع المانع والفرض جوده فيكون حقة في القيمة ويسقط من العين فيستحب كل ووجد لها فذا باعته ثم غا
الى ملكها بعد ذلك ويقوى الاشكال لو كان الرجوع بعد الطلاق وقبل دفع القيمة من حيث انه لم يقبض حقة حتى يجد عين ماله
فيكون احق به ومن ان حقة وجب على العين حين الطلاق لوجود المانع فليس له نقلها الى غيرها وقوى في تأخيرها بين الرجوع الى
نصف القيمة وهذا كله بناء على ان النذر يسمنع من الرجوع في العين والا قوتى عدمه فيسقط النفي قوله اذا تزوجها قد تقدم

العين والنصف

الحث في هذه المسئلة في باب الاولياء وان المختار صحة العقد لزوم المسمى مع المصلحة وثبوت النكاح لها فيه مع عدمها فان
فمنحت فلها مهر المثل مع الدخول كالمقوضة والمصلحة هنا اختار لزوم المسمى في السابقة اختار ان لها الاعراض فيه بمعنى ثبوت
النكاح ولو كان المولى عليه ذكر او زوجة الولي باكثر من مهر المثل فلا قوتى في قوته على الاجازة كعقد المقوض بالشبهة الى المسمى
فان ابطاله ثبت مهر المثل كالسابق ويتخير الاخر في العقد هذا اذا كان الصداق من مال الولد فلو كان من مال الاب جاز به
لانه يتخير للولد وان دخل في ملك الولد ضمنا قوله لو تزوجها المشهور بين اصحابنا جواز الابراء من الجمول لانه اسقط الما في
الذمة للمعاوضة فلا يعثر فيه ما يعثر فيها من المداينة ومثله هبة الجمول الذي لا يمنع جهالة من تسليمه ونزول الشئ في طم
قوى الجواز لكن بشرط كونها في الذمة بمجمل لا المستحق ومن عليه الحق فلو كان من عليه الحق عالما بقدره والاستحقاق غير علم بحيث
لو علم منه ما عليه المديون لما اقدم على مراسته لم يصح اذا نفرد ذلك فينفع عليه ما لو تزوجها على مهر غير معلوم القدر مع كونه
مشاهدا ليقع حمله من قبل قبضه فلا وسيلة الى التخلص منه الا بالصلح او الابراء منه ان اختار فعله المختار من جواز
الابراء من الجمول يصح هنا والا انحصر التخاص في الصلح ولا فرق في هذه الصورة بين كون الابراء قبل الدخول وبعده بوجوب
المهر بالعقد والجمول بمقداره لا يمنع من ذلك كذا يجوز هبته اياه لو كانت عينه باقية على الاقوى لو طلقها قبل الدخول فالجرح
في التخاص من النصف بالابراء والصلح كالمجموع قوله وكذا منه بقوله فاستقر لها المهر على ان وجوب مهر المثل في العقد على مفسد
كالجمول وما لا يملك لا يحصل بالعقد بل بالدخول وقد صرح به سابقا فلا فرق في وجوب مهر المثل بين كون سببه ذلك و
بالنفوذ قبل الدخول لا يكون لما في ذمة الزوج فلو ابرأته من مهر المثل حيث يكون هو الواجب فان كان قبل الدخول لم يصح مسم
لانه ح ابراءه المهر يجب لا فرق في ذلك بين المقوضة وغيرها فلذا اطلق قوله ولو ابرأته من مهر المثل قبل الدخول لم يصح الشامل
للمقوضة ومن مهرها فاسد بعد ان اشار الى القسم الثاني سابقا بقوله فاستقر وان ابرأته منه او من بعض منه مشاع كقصة
وثلثة بعد الدخول صح وان لم يعلم كمبته بناء على ما سلف من جواز الابراء من الجمول ولو ابرأته من مقدار منه معين كقصة
لذا دناير مع جعلها بمجمل على القولين اذا علمت ان المال على مهر المثل عليه فماعد او بمجمل فبعدم اشتراط ذلك بل ان انفق كونه و
قيد بقدرها وازيد بها الابراء ما عيذت وان كان انفص لفا الابراء من الزايد ومثله ما لو كان مهر معين في العقد لكنها انفسية
وكان غير المهر واعلم ان الشيخ في اطلاق القول بكون المهر الفاسد بوجوب مهر المثل بالعقد وان لم يطل قبل الدخول لانه نصف
وخص وجوبه بالدخول بالمقوضة ورفع عليه جواز ابرائها من مهر المثل من غير تعييد بالدخول وقيد في المقوضة خاصة و
المهر اطلق اشتراط الدخول بما يشمل الامرين وهو جسد على مذهبه وكل صنع العلامة في الخبر وما في القواعد فيجوز بين
عبارة الشيخ في الاول وعبارة المصنف فاطلق الحكم بصحة الابراء من مهر المثل في الموهونة فاسد من غير تعييد بالدخول ثم اطلق القول
بأنها ولو ابرأته من مهر المثل قبل الدخول لم يصح فثبت العبارة متداخلة ظاهرة المحتاجة الى التفتيح بمجل الاولى على وقوع الابراء
بعد الدخول ليوافق مذهبه في الخبر او تخصيص الثانية بالمقوضة ليوافق مذهبه الشيخ قوله اذا زوج هذا هو المشهور بين
علمائنا لا تعلم فيه مخالفا واخبارهم الصحيحة والزهلية كصحته محمد بن مسلم عن احمد بن مائة قال سئل عن رجل قال له ولد فزوج منه ثم
وفرض الصداق ثمان مائة من ابن يوجب الصداق من جملة المال ومن حصتها قال من جميع المال انها هو بمنزلة الدين وصحة الفضل بين
عبد المالك قال سئل باعدا الله عن الرجل يزوج ابنه وهو صغير قال لا بأس قلت يجوز طلاق الاقل لا قلت على من الصداق
قال على الاب ان كان ضمنه لم فان لم يكن ضمنه فهو على الغلام الا ان يكون للغلام مال فهو ضمان له وان لم يكن ضمنه فهو ثقة
عبد بن زرارة قال سئل باعدا الله عن الرجل يزوج ابنه وهو صغير قال ان كان لابنه مال فعليه المهر وان لم يكن للابن

ضمنه

قوله فلو دفع الاب المهر وبلغ الصبي فطلق قبل الدخول استبعاد الولد بالنصف دون الوالد لان ذلك يجري مجرى طهنة لقوله لو ادعى
الوالد المهر عن ولد الكبر تبرعاً ثم طلق الولد بنصف المهر ولم يكن للوالد ان يترافع لعين ما قلناه في الصغير وفي الثلثين تردد مر
في قولنا

مال فالاب ضامن للمهر ضمن ولم يضمن واستثنى في المذكرة عن الحكم بضمان الاب له على تقدير رفع الابن ما لو صحح الاب بنفسه
الضمان فانه لا يضمن محل قوله في الرواية ولم يضمن على عدم اشتراط الضمان لا على اشتراط عدمه ولا يخفى من اشكال لان النص
القضوي مشاغل لما استثناه وحملها على غير محتاج الى دليل فليبارضه حتى يوجب حملها على ذلك لان الصبي لا يحتاج
الى النكاح فلا حظ له في التزام المهر في نفسه مع الاعسار عنه وتزوج الولي له غير متوقف على وجود المصلحة بل على انتفاء
المفسدة ولو قيد ذلك بما اذا كان في التزام الصبي بالمهر مصلحة له بان كانت الزوجة مناسبة له وخاف فوته ما يدون ذلك
وهو قربة من الصواب الا ان تخصيص النصوص الصحيح بذلك لا يخفى من اشكال ولو كان الصبي مالكا لبعض المهر دون بعض لم يبر
منه بنسبة ما يملكه ولزم الاب الباقي واطلاق النصوص الفسادية يقتضي عدم الفرق في مال الصبي بين كونه ما يصرف في
الدين على تقديره وغيره فيمثل ما لو كان له دار سكنى ودابة ركوب ويجوز ذلك ووجه الاطلاق ان الحكم بوجوب المهر في
ذمته لا يقتضي صرف مال المذکور في الدين وانما يضمن ثبوته في ذمته على هذا الوجه ويبقى بوقاؤه الدين من هذه الا
امار ومقتضى القواعد الشرعية ان لا يوفي منها وان طلبت الزوجة ويبقى في ذمة الولد الى ان يقدر على الوفاء جمعاً بين
الاصليين اذ انفرد ذلك فتقول كل موضع لا يضمن الاب المهر فيها لو ادعى تبرعاً لم يرجع كالمواداة الاجنبية ولو ضمنه صح في
تعلق المهر بذمته فلو ادعى بعد ذلك هل يرجع به ام لا اختلف كلام العلامة في المذكرة ففي موضع منها جرحه اذ اكد
بالضمان الرجوع محققاً بان ادعى ما لا وجب عليه بالشرع وفي الفرق بين ضمانه كآء وادائه له ابتداء فطلق المهر من غير
الموضعين وبالنظر في كونه وما منصوباً للنظر ودرعاية مصلحة الابن ينبغي عدم الضمان في الموضعين اذ ادعى ومن
بطريق الولاية على فضل الرجوع على الطفل ويحتمل على هذا ان يفتقد يكون ذلك مصلحة للطفل فان مطلق وفاء الدين عن المهر واشتقاله
من مستحق الى اخر لا يكون مصلحة مطلقاً بل قد يكون كالمكان المحتق الثاني من الاول وارفق بالدين وقد يعكس فاذ انتم
الى كون الاداء والضمان مصلحة للطفل ضد الرجوع عليه ايجز جواز الاطلاق وانما ان النص والقضوي مودعه الاب اذ زوج
ولده الصغير وفي تعدى الحكم الى الجدة وان على جهان من انه في حق الاب هو حقيقة وهذا كانت ولايته عليه اقوى من ولاية
الاب ومن منع كونه ابا حقيقة وهذا صحيح سلب عنه فيقال ما ابوه بل جده ومطلق الاستعمال من الحقيقة والوجوه لا تضاد في الحكم
المخالف للاصل على موضع اليقين وهو الاب قوله فلو دفع اذ دفع الاب المهر عن الصغير في مال الولد تبرعاً او مع اعساره لكونه ضامناً
ثم بلغ الصبي وطلق قبل الدخول زال ملك المهر عن نفسه وهل يعود الى الاب الى الابن الا في الثاني وهو الذي قطع به المهر وان
ترد فيه بعد ذلك لان المهر ملكه بقضائها اياه منه سواء كان قد زوجه من قبل ام لا ومن ثم كان التماسها وخرج النصف بالطلاق
ثابت للزوج بالنصف لا بمثل الملك السابق حتى يتقنه يعود الى ملكه وانما ملكه الابن بالطلاق عن غير ابيه نسبة ما لو وهب الاب الاجنبية
ثم وهبها لاجنبية للابن وقول المصنف لان ذلك يجري مجرى الهبة له يحمل ان يبرده ما يكرهه من انه يجري مجرى هبة المهر للابن لان
الملك انما اشغل عنها وان يبرده ان دفع الاب المهر عن الولد يجري مجرى هبته اياه فلا يعود الى ملك الاب لان الاب لا يرجع في
هبة ولده وعلى التقديرين فالنسبة تقرير لا حاجة في الحكم اليه وجيز تردد المصنف في ذلك فاذ كراهه من ان المهر عوض الموضع و
هو ملك للولد قطعاً فيكون عوضه عليه ولزومه للاب من حيث الزاوية الصغيرة الذي لا يحتاج الى النكاح ولا يوجب كون هبة له و
ان نزل منزلهما فلا يلزم مساواتهما في جميع الاحكام وانما القصد منه وفاء دين الولد فاذا برئت ذمته من النصف بالطلاق ينبغي
ان يعود الى الاب ولان ظاهر قوله ثم قضى فترضه عوده الى الفاضل هو الاب فان قبل فله نصف ما فرضه كان النصف الاخر
بايقاع حكم الملك السابق وجوابه منع استنزاه ملك الولد البضع كون عوضه واشتاقه بالمشاغل فان العوض على الاب اجماعاً
انما الكلام في عوده بعد خروجه عن ملكه وجوب فانه ثم لا يقول ان دفع الاب له هبة حتى يلزم ما ذكره وانما فرضناه منزلهما
لما ابتداه من المناسبة والافويدين وفاء المستحق عليه واشتقاله من المستحق بالطلاق ملك اخر فمترجى الى الزوج لا اختيار فيه لاحد و
اما الالية فقضائها كون الفاضل المطلق وان العايد اليه نصف ما فرضه مسئلة النزاع خارجة عنه اذ اعرفت ذلك فقضى قول
المصنف فلو دفع الاب المهر الخ انه لو لم يكن دفعه لا يستحق الولد بل يترد ذمته الى الاب من النصف و يبرده دفع النصف للزوجة وهذا
قطع الشيخ في طويعه العلامة في القواعد ووجه ما سبق من ان دفع الاب المهر تبرعاً للهبة فبعد قبضها لا يرجع فيها وقبله غير محقق
فترد ذمته من النصف فلا يملك الولد لعدم القبض وهذا يتم لو كان الاب متبرعاً بالدفع عن الصغير موصراً او معسراً فشرط
الاب في العقد عدم الضمان على ذلك القول اما اذا الرمة ابتداء كما اذا كان الولد معسراً لم يشترط عدم ضمانه فان المهر يلزمه
بالعقد سواء قبضت الزوجة ام لا حتى لو كان عينا ملكاً من ماله كما سلف فلا يظهر الفرق بين قبضها وعدمه هنا والتعليل بان
لا يظهر الامع الشريع به لامع لزمه ابتداء قوله لو ادعى ما تقدم من التعليل في الصغير ان في اذانه عن الكبر بل هو به اولي لان
الاب متبرع محض عنه فهو كايضاً دين الغير غير اذانه فهو بمنزلة الهبة للولد واشتقاله الى ملك الزوجة والعقد بينهما في صرف الهبة

قوله إذا أخاف في أصل المهر فالقول قول الزوج ولا إشكال قبل الدخول لاحتمال مجرد العقد عن المهر لا إشكال لو كان بعد الدخول والقول قول المهر

المتبع في الموهوب الحق ان النصف يعود الى الولد ايضا لما ذكرناه من اشغال العن ملك الاب وعوده الى الولد المطلق بملك جديد في معناه ما لو دفعه عنه اخيه وهنا يظهر الفرق بين دفع الاب المهر الى المهرية وعدمه لانه لا يمكن المهر الا في مال فهو مشترع بالانفاق فلا يخرج عن ملكه الا بدفعه فان دفع الجميع كان الحكم كما سبق وان دفع النصف طلق الولد قبل الدخول سقط النصف الاخر عن ذمة الزوج ولم يجب على الاب هذه الى الولد بغير إشكال لا شغلا بقضيه والمهر تردد في حكم المسئلين اعني دفعه عن الولد الصغير والكبير وقد سبق وجهه في الصغير والوجه في الكبير فلما عرفت من ان دفعه قضاء دين عن الغير وهو لا يستلزم ان يكون بهيمة حتى يوان الولد ملكه ولا يصح للاب الرجوع في هبة الولد على تقدير كونه اجنبيا لا يلزم تنزل الهبة على هذا الوجه منزلة النصف في المهر اذ ليس في ايها المهر ما يدل على الهبة فلا يلزم نقل حكمها به والاصل بقاء الملك على الكه حيث لم يتحقق قصد التملك بل غاية اوابا ذمته من الدين فاذا برأت بالطلاق عاد المال الى اصله وجوابه ما سبق من الحكم باشغال ملكه على تقدير الدفع الى المهر فطعا وان لم يجعله ملوكا للولد والزوج يستحق النصف بالطلاق بحكم جديد لا يحكم الملك السابق فعوده الى ملكه الاول بعد العلم باشغاله عنه يحتاج الى الدليل وان لم نقل بكونه هبة ولما بناء الحكم على ان قضاء دين العهريل يستلزم دخوله في ملكه ضمنيا لا وانته على تقدير الملك بكون هبة ام لا وان تصرف الموهوب هل يقيد منع الواهب من الرجوع ام لا وان المدفوع هل هو الزا بالعدم لا فكله تكلف مستغنى عنه بالحكم بملك المهرية قبل الطلاق وكون الطلاق ناقلا لملك النصف لا مبطلا واعلم ان الشيخ في قطع في المسئلين بعدم عود النصف المدفوع الى الولد كما ذكره المصنف من غير تردد وانفق كلام العلامة في كنهه في ان الحكم في الصغير كحكم البالغ ولخلف كلامه في الكبير ففي المذكورة والارشاد قطع بكون حكمه حكم الصغير فعود النصف في الصغير يرد رجوعه الى الاب بعد حكمه ان يكون للولد ايضا وبالجملة فلم يتحقق في الصغير خلاف وانما هو في الكبير انما تردد المصنف نظر الى ما يظهر من عدم افاذه تعليم المدعي فان الشيخ وغيره انما عللوه بكونه هبة والهبة لا يرجع فيها بعد اقباضها للرجع او بعد التصرف فيها فيكون لا يجوز التعليل قوله اذا اختلفا في نظر الابرار الاصلية ولا إشكال لو قدر للمهر ولو بارزة واحدة لان الاحتمال في تحقق الزيادة غير معلومة اذا اختلف الزوجان في اصل المهر فان اذعت الزوجة عليه المهر فقال للمهر لك عندك او ما دى ذلك من غير ان ينعى الى القدر والتمسب عدمها فذا طلق المصنف وجاعته من الاضا تقديم قول الزوج مطلقا اما اذا كان الاختلاف قبل الدخول فواضح لان مجرد العقد لا يستلزم المهر كما نفاكه عنه مع النفوس ثم يمكن استقرار المهر الى ان يموت احدهما قبل الدخول واما اذا وقع بعد الدخول ففي قولنا لا إشكال لان العقد ان اشتمل على مهر فهو لازم به والاصل بقاء والا فاللازم بالدخول في مهر المثل والمصنف بعد ان استشكل الحكم ولا عيبه يقول قوله ايضا مستند بالبرائة الاصلية وتوجيهها ان العقد لا يستلزم المهر في الزوجة ولا الدخول بل هو انما فلا يدل على الخاص وجه عمومه ان الزوج قد يكون صغيرا مع ان زوجه ابوه فكان المهر ذمة الاب او كان عبدا زوجه مولا فكان لازما للولي فيجوز النكاح المشتمل على الدخول لا يقتضي وجوب المهر ذمة الزوج فيتمسك عند الاختلاف باصل ذمة الزوجة ويدخل في عموم اليه على من انكر وهذا الوجه حسن حيث يكون الزوج محملا لكونه باحد الوصفين فلو علم اشغاله في جهة بان كانت حرة معلومة ولم يزوج المهرية المدعجة الا وهو ما لمع او مات ابوه قبل ان يزوجها ويحوز ذلك لم يتم التمسك بالبرائة الاصلية للقطع باشغال ذمته بعوض البضع كخصا امرح في الامر على سبيل منع الحول لان كان لم يزوجها فقد استقر عليه مهر المثل وان كان قد ستمى استقر المسمى الاصل عدم دفعه اليها واللازم من ذلك لا يلفظ الى انكاره بل اما ان يحكم عليه مهر المثل وما نذ عيه المهر ان كان اقل نظر الى اصاله عدم التسمية الموجب لذلك واما ان يطالب بحجاب اخر غير اصل الانكار فان دعي شميته حكم عليه بالمسمى لان يثبت برائة عنه او عدمها فيثبت عليه مقتضى النفوس ومن الاحتمال من نظر الى نذر الزوجين الموجبين لبرائة ذمته من المهر بعد الدخول فلا يعارض بها الاصل من ايجاب الوطى المحرم عوضا فوجب عليه مهر المثل وهو اختيار العلامة في الارشاد ولا بد من تقييده بعدم زيادة على ما نذ عيه لان الزايد عنه منفي باثر المدعي فلا يجوز دفعه اليه فان قيل عوض البضع غير مخصص في مهر المثل كانه كاجوز ثبوته بالنفوس مع الدخول بتسمية مقداره مطلقا يحتمل التسمية اقل منه الى ان يبلغ في القلة حد المقتول كما اشار اليه المصنف بقوله ولا إشكال لو قدره بارزة لان الاحتمال متحقق في الزيادة غير معلومة واذا كان عوض البضع محملا للجميع ذلك فتمسك فيها لا يحكم بالقدر الزايد عن المحمل لاصل البرائة منه قلنا ثبوت القدر الاقل موقوف على تسميته في العقد ولم يدرع الزوج والاصل عدمه بل عند التسمية مظهر وان كان خلاف الظاهر الا ان الاصل مقدم على الظاهر في النادر ومقتضى الاصل وجوب مهر المثل لان المهرية على الدخول مع عدم التسمية يمكن موافقة الظاهر بوجه اخر بان بق الاصل عدم التسمية والظالم المعتاد التسمية لكن مع هذا الظاهر اية ان التسمية لا يقع بدون مهر المثل لان مادون ذلك في غاية الندور في سائر الاصناف والازمان فالاصل والظاهر مطابقا على ان المهرية مع الدخول بها تكون مستحقة مهر المثل في ذمة الزوج عوض البضع فلا مانع من الحكم به خصوصا مع فرض

اشفاء ذنوب الامرين النادر برحمة لا يبقى في الاصل شبهة واما احتمال تقديرها دون ذلك فنحن في الاصل والظاهر ولا نرى له بدع
الزوج فلا يلفظ اليه وللعلامة قوله اخرج الفريضة اذا وقع الاختلاف في اصل المهر بعد الدخول يستغنى هل سمي الا فان ذكر
تسمية كان القول قوله مع اليقين وان ذكر عدلها لم يثبت وان لم يثبت في حديثي يبين وفيه نظر من وجوه احدها
الاستفسار انما يقع عدم افادة الكلام فائدة بدونه وقد عرفنا ان مجرد الاعتراف بالنكاح مع الدخول له حكم بترتب عليه
فلا يجب الاستفسار وان كان جائزا وثانيا ما تقدم قوله لو ادعى التسمية ولا يخفى ما فيه لان الاصل عدمها فكيف يقدم قوله فيها
وانما هو بالنسبة اليها مدعى لا منكر فلا يكون القول قوله وفي الفوائد اطلق تقدم قول الزوج في التسمية ايضا ولم يذكر ذلك
غيره وعموم اليقين على من انكره يفيقه وثالثا احبسه اذ المحجبي يبين فانه تعجل عقوبة لاسباب ذكرناه من ان الدخول
يقضي حكما فحكم بما يترتب عليه لان اقراره بالزوجية والدخول يستلزم اقراره بالحق حيث يلتقي عنده احتمالان ان ادرك
فلا وجه لحسنه ثم ان كان الواقع خلاف ما يحكم به عليه فعليه ان يفيقه ويدعيه فانما حكم بالظاهر بما يطابق الفوائد الشرعية
والله يثوب السراير وفي الفوائد حكم بتفصيل اخر اقل اشكالا من تفصيله في التحريم لكنه غير مستوفى للاقسام فقال التحقيق
ان انكر التسمية صدق باليهين لكن يثبت عليه قبل الدخول مع اطلاق المتعة ومع الدخول مهر المثل والا فربان دعواها ان
قصر عنها ثبت ما ادعته ولو انكر الاستحقاق عقيد دعواها اياه اوضحه دعواها التسمية فان اعترف بالنكاح قال لا فرب
عدم سماعه هذا لفظ القسم الاول منه لا اشكال فيه واما الثاني وهو انكاره الاستحقاق فهو اصل المسئلة لان القسم الاول
وهو انكاره التسمية مسئلة اخرى لا اشكال في قول قوله فيه ثم على تقدير عدم سماع دعوى عدم الاستحقاق يبين ما بقي
من الحكم هل يثبت عليه شيء او يطالب بمحو البخل وعلى تقدير المطالبة هل يصيب عليه لولا يجب الام مع ذلك بقي ثم اخر
هو الموادعي فدر او ان قل كاذم غير وذكره ولا يفيقه عنه ذكر اختلافها في الفدر وان راجع اليه لا ذلك مسئلة اخرى
غير هذه اذ اصل هذه دعواها عليه اصل المهر فيقر منه بدريه مثلا وتلك فرضها دعواها فدر او اعترف باقل منه ويمكن ان يقر
ان دعوى اصل المهر غير مسموعة بناء على عدم سماع الجهرولة فلا بد من تحريرها بالفدر في جميع جوابها بالفدر الى الاختلاف فيه
وعلى هذا ان يكون تركه اجود من قوله في التحريم بعد ذلك لا اشكال لو قدره باقل ما يصلح ان يكون مهر او قول المصنف لو قدر
المهر ولو باردة وتجر القول يتم بفرض المسئلة على اربعة اوجه احدها ان تدعى عليه ان زوجته بالمهر ثم فيقول ليس له عند
مهر وهذا اصل المسئلة الغرضية الثانية ان تدعى عليه المهر كك فيقول نعم لك عندك درهم مثلا الثالث ان تدعى عليه الفاهرا
فيقول ليس لك عندك مهر الرابع ان تدعى عليه كك فيقول ما لك عندك سوى درهم مثلا وهذا الرابع هو مسئلة اختلافها
في الفدر وسينال الثلثة الاولى يرجع الى اختلافها في اصل المهر والذي اعتمد في هذه المسئلة ان جوابه عقيد دعواها
المهر او مقدار اذا وقع بيقينه مطم وكان مما يمكن في حق البرائة بان كان مترد محمول الاصل بالنسبة الى مباشرة الا
له صغيرا ونحوه فالقول قوله مع يمينه لا صالة البرائة وان كان الفرض نادرا كان مجرد الاحتمال كاف في استحباب الاصل الثاني
وانما ينقطع بثبوت ثاقله عن حكمه وان لم يحتمل تعلق المهر بزمانه غير ابتداء بان علم انه كان عندئذ وجبها بالفاخر فان كان
قبل الدخول حكم عليه بمقتضى المفوض عملا بالاصل فان طلق قبل الدخول لزمه المتعة الا ان يرد عن مدعاها او خلفت
على ذلك وان مات احدهما فلا شيء وان كان ذلك بعد الدخول حكم عليه بمهر المثل مع يمينها الا يتفحص ما ندعيه فيقتصر في الحلف
عليه لطابق الاصل والظاهر عليه كما اسلفناه ولو عدل قبل اثبات ذلك عليه الى دعوى لا ينافي الاولى بان قال كنا سميانه
فدر او لكن وصل اليها او ابرئني منه ونحو ذلك سمعت الدعوى ويرتب عليها حكمها من قول قوله في الفدر وفي قول قولها
في عدم القبض والابز وان وضع جوابه ابتداء بالاعتراف بقدر معين قبل قوله فيه لا صالة البرائة من الزايد على اشكال في
هذا القسم باني ولو استفسر او انفقا على التسمية او عدلها ورتب عليه حكمه كاحسننا الا انه غير متعين بعرض المسائلين
ينبغي اليقينية عليه الاول في قول المصنف وغيره لا اشكال لو قدر المهر ولو باردة لان الاحتمال متحقق والزائدة غير معلومة
نظر بل الاشكال واقع ايضا لان دعواه ذلك الفدر ان كان مطلقا الى مجرد اعراس ضيمته تسميته وعدمها فاسلف من موجب
مهر المثلات فيه واحتمال قدره بذلك ابتداء يرجع الى الاختلاف في التسمية والمقدم قول منكرها لا مدعى بها فكيف مع الا
وان كان مقيدا بدعوى تسميته وانكرها فالقول قولها بغير خلاف لانها منكره والاصل عدم التسمية وان كان مع اضافتها على
التسمية ودعواها اكثر من ذلك فهي مسئلة الاختلاف في الفدر وسينال الكلام فيها الثاني لو وقع هذا الاختلاف بين
اثنين احدهما مع وثنة الاخر فحكم ما وقع بينهما ومثلا لو ادعت الزوجة وقال وارث الزوج لا اعلم الحال او كان صغيرا
او غائبا الثالث الادعاء في كلام المصنف ونعت على وجه اللباغة في قبول قول الزوج ولو ادعى فدر او قل لا وسى كناية عن قبول
اقل مقول لا على وجه الحقيقة لانها غير مقولة الا ان يعتبر قد راسم الوزن لاحد القديين ومعه لا يحسن ايضا زياذتها عن اقل مقول

هو في غيره
الدعوى

كونها

قوله اذا خلا فادعت الموافقة فان امكن للزوج اقامة البينة بان يثبت في الواقعة فلا وكانت بكرا فلا كلام ولا كان القول قوله
 بمسئله لان الاصل عدم الموافقة وهو منكر لما يدعيه وقبل القول قولها على ما ثبت في حال الجمع في خلوتها بالحد الذي لا الاول اشبه قوله لو اصد
 تعليم سورة او صاعه فقال علمي غير فالقول قولها لانها منكر لما يدعيه قوله اذا اقامت المثنى بدينه انه تزوجها في وقتين بمقتضى
 فادعى الزوج تكرار العقد الواحد وزعمت المثنى انها اعفان فالقول قولها لان الظاهر انها وهل يحرم عليه مهران قيل نعم على مقتضى العقد
 بالبينة يثبت في الحكم بكونه مهتر بل لا بد من انضمام اللفظ الدال عليه كقوله خذ به هبة او هديته ونحو ذلك ولو اودى به القسم الثاني
 او ليثمل الامم كما يقتضيه اطلاق اللفظ التعليل للحسن التعليل ايضا لانه وقع منه لفظ يدل على الهبة والصدق حكم عليه بها
 وان لم يعلم بدينه وان لم يقع منه لفظ يدل عليه لم يكف اليه والظاهر ان المصنف حاد الجمع بين الحكمين كما فعله في طالع الوعد لكن التعليل
 لا يجري عليها بل يمكن جوازها على ما تقدم قال بان يكون قد عبر بلفظ يحتمل الهبة وغيرها كقوله خذى هذا او هذا لك او اعطيتك هذا
 مخوذلك من الالفاظ غير الصريحة في الهبة فانه لا يحكم بها الا مع انضمام القصد وانما يعلم ذلك من قبله فاذا ادعت قصد الهبة يثبت ذلك
 فالقول قوله لانه اصر بدينه اقامت الضريح باحد القسمين كقوله خذ به هبة او هديته او هبة او هديته في الحكم بدلوله الى العلم بدينه لانه
 صريح في مدلوله ويمكن بناء كلام المصنف على ان العاطاة تكفي في الهبة وهي نوع فاذا اختلفا في قصد ما قيل قوله بمسئله لانه اصر
 بدينه وهذا أقرب الى مراده وقد تقدم البحث في ذلك في باب الهبة قوله اذا خلا اذا ادعت بعد الحلو الثاقه الحائنه من واقع
 الواقع الدخول وانكره ان كانت بكرا فلا اشكال لا مكان الاطلاع على صدق احد ما باطلاع الثقات من النساء عليها وذلك جائز
 لكان الحاجة كقول الشاهد واليطيق ان كانت ثيبا لعارض الاصل والظاهر ان الاقوى تقديم الاصل لان وجود العذرة والداعي
 واشفاء الصادق وظنون لا معلوم ومعا لا بد لفعل الفاد من ترجيح والاصل عدمه وقد تقدم البحث في هذه المسئلة وما يدل من
 الاجراء على الطرفين في ان الحلو هل يكفي في استيفاء المهر من دون الجمع ام لا قوله لو اصدتها المراد ادعى تعليمها وانكرت وزعمت
 انه عليها غيره واكتفى بدعواها ذلك لدلالة المقام على الشارع ودلالة التعليل وادعى بقوله لانها منكره لما يدعيه انه بدعواه يعلمها
 يدعى اقباض المهر وهي تنكره فيخرج النزاع الى الاختلاف في تسليمه قد علم ان القول قولها الاصل عدم الاقباض فيعلمه لجزء
 مثل التعليم لعذره كما سبق ومثله لو ادعى تعليمها السورة المتيقنة فادعت انه عليها غيرها قوله اذا اقامت اذا اختلف الزوجان
 المتفقان على وقوع عقدي نكاح بينهما في وقتين او مع اقامة البينة على العقد فادعى الزوج التكرار المحض لهما على وجه لا يثبت
 في تصحيحه او لا يثبت او مجرد اودعت المهران كلاهما عقد شرعي وان لم يذ كر سبب الفرق من العقد الاول لان الدعوى بذلك
 عليه ولان دعوى الشرط يسلم وقوع الشرط فادعى قولها على ما حققته الشرعية فان العقد حقيقة شرعية في السبب المبيع للضعف
 واستغناء في نفس الانجاب والقبول المبرور عن الانجاب بحسب الصورة كشمية الصورة المتقوسمة على الجدار فها ومثله لو ادعى
 لعبر مع هذا العقد متى ثم ادعى انه ملكه فانه لا يلغى اليه ويجعل الاستبانة اقرارا له بالملك لا يعنى بقوله في طلب منه صورة
 البيع ولا يعتبر المهر في الدعوى لو طعن لان المهر المستحق بالعقد على اصح القولين والمراد بقوله المصنف لان الظاهر اطلاق اللفظ
 حمله على حقيقة دون مجازة وادعى بالظاهر معنى الاصل من حيث استعمال العقد في غير حقيقة خلاف الظاهر في الاستعمال ان كان المجاز
 في نفسه كثيرا شاعرا اذا انفرد ذلك فالذي يلزمه بالعقد فيه وجه احدها وهو الذي اخذ به المصنف انه يجب عليه مهران لان كل
 عقد سبب تام في وجوب المهر والاصل استمراره ولا لا ينصف الا بالطلاق وفي سماع دعواه منه نقل لانها ماثلة لدعوى الاولى
 لو صححها وثانيتها انه مهر ووصف هو الذي حكاه المصنف ثانيا اخذ به الشيخ في نقله في المخ عن والده سديد الدين لان الفقر
 متحقق لصح فرض العقد الثاني والوطي غير معلوم والاصل عدمه وثالثها انهم من سبب الفرق ما لا يوجب مراه ولا
 نصفه كذا هو اسلامها وفخره بعبية قبل الدخول ونفخا بعبية غير الغنم قبله ويمكن فرضه ايضا بالطلاق في الاول قبل الدخول في
 الثاني ذلك والا فوى وجوب المهر لانه بقاءه في وقتيه الى ان يحصل الزيل وهو غير معلوم ومجرد الفرق اعم من كونها متفقا
 وعدمه الا ان يدعى عدم الاصابة في الاول والطلاق فيلزمه مهر ونصف ويدعى الطلاق في الثاني ايضا قبل الدخول من واحد
 بجمع بينهما او يدعى الفسخ باحسب الاستبالة الموجبة لعدم المهر مع امكانه فيجب المهر الثاني خاصة ويدعى الطلاق قبل الدخول
 في الثاني فنصفه لا غير لكن يشك في قول دعواه الفسخ بالعبية لانه لا يوجب من الشهود في شرح الارشاد بقوله بخلافه بان يجوز
 بنفي النقص بالزيادة على المهر الثاني وهذا بخلاف دعوى الطلاق فانه يفعل ورجع فيه اليه واما الدخول فالاصل عدمه كما ان
 الاصل استسقاء المهر كذا الى ان يدعى الزيل فلو سكنت عن الدعوى ثبت المهر على الاقوى وهذا كما بان ان المستودع بعد ثبوت
 الايداع مطالب بها ومجوس عليها ما دام ساكنا فان ادعى تلفا او راد صدق بدينه وانقطع الطلقة قوله في القسم القسم هو شيخ
 القاف مصدق قسم الشيخ اسمه وبالكسر الخط والتصديق هو التقدير ويمكن اعتباره القسم بين الزوجات منها وهو حق وان
 لمن يجب لانفاق عليه من الزوجات لقوله تم وعاشروهن بالمعروف وللأجبار والناسي قوله لكل من لا خفاء في ان لكل الزوج
 حقا على الآخر قال الله قد علمنا ما فرضنا عليهم في أزواجهم يعنى من الحق والحق على الزوج من الفقر والمهر وغيرها
 الله لهم وعاشروهن بالمعروف وقال لمن مثل الذي علمن بالمعروف والمراد تشبيه أهل الحقوق بأهل الحق ولا يفتيها الا خلا
 وروى محمد بن مسلم في الصحيح المأثور قال جاءت امرأة الى النبي فقلت يا رسول الله ما حق الزوج على المرأة فقال ان نظيره
 لا يفتيه ولا تصدق من بینه الا باذنه ولا تقوم تطوعا الا باذنه ولا تمنعه نفسها وان كانت على ظهره فبها ولا يخرج من بيتها

في قوله لو اصدتها المراد ادعى تعليمها وانكرت وزعمت انه عليها غيره
 في قوله اذا اقامت المثنى بدينه انه تزوجها في وقتين بمقتضى
 في قوله خذى هذا او هذا لك او اعطيتك هذا
 في قوله خذ به هبة او هديته او هبة او هديته في الحكم بدلوله الى العلم بدينه
 في قوله اذا خلا اذا ادعت بعد الحلو الثاقه الحائنه من واقع
 في قوله اذا اقامت اذا اختلف الزوجان المتفقان على وقوع عقدي نكاح
 في قوله فان ادعى تعليمها السورة المتيقنة فادعت انه عليها غيرها
 في قوله لا يعنى بقوله في طلب منه صورة
 في قوله المهر المستحق بالعقد على اصح القولين
 في قوله المهر الثاني والوطي غير معلوم
 في قوله المهر كذا الى ان يدعى الزيل
 في قوله المهر كذا الى ان يدعى الزيل فلو سكنت عن الدعوى ثبت المهر على الاقوى
 في قوله المهر كذا الى ان يدعى الزيل فلو سكنت عن الدعوى ثبت المهر على الاقوى

معها ان الظاهر

اصل

الابانة

قوله والقسم بين الزوج حق على الزوج حر كان او عبدا ولو كان غنيا او فقيرا وكذا لو كان مجنونا او يقسم عنه الولي قوله وقبل
لا تجب القسمة حتى يبدى بها وهو شبهه

الاباذه فان خرجت بغير اذنه لعنتها ملائكة السماء وملائكة الارض وملائكة الغضب وملائكة الرحمة حتى ترجع الي بيتها قالت فمن
اعظم الناس حقا على الرجل قال والداه قالت فمن اعظم الناس حقا على المرأة قال زوجها قالت فما لي عليه من الحق مثل ما له علي قال لا
لا من كل مائة واحدة فقالت والذي بعثك بالحق لا يملك ذلك بقول رجل ابا وقال لا يصلح للبشر ان يجحدوا بشر ولا يصلح لاهل البيت ان
يتجدوا زوجا من عظم حقه عليهما والذي نفسي بيده لو كان من قدمه الى مفارقة راسه قرحة تلجج بالقيح والصد بد ثم استقبلته
خياله فاحس ما احدث حقه وقال اكل المؤمنين ايماننا احسنهم خلفا وخياركم لئلا نهم وروى شهاب بن عبدويه قال قلت لابي عبد الله
ما حق المرأة على زوجها قال يسد جوعها ويسير عودها ولا يقع لها وجهها واذا فعل ذلك فقد والله ادى حقها اذا تفرد ذلك فلو
على كل منها القيام للآخر بالحق والحق عليه من غير ان يوجب صاحبه الى طلبها والاستعانة بغيره وان لا يظهر الكراهة في فاداة الحق
بل يؤدبه باستنساؤا واللاق وجهه وان يكف عما يكرهه صاحبه من قول او فعل بغير خوف منه تمكين الزوجة الزوج من الاستمالة
ولا اذالة ما ينفر منه من مقتضاها الواو هو من جملة ما عليه من المعروف ومنه الخروج من منزله بغير اذنه والوالى بداهلها حتى
عيادة مرضهم وحضور ميتهم وتغريضهم قوله والقسم لما كان العرض من الايمان والعدل بين الزوجات والخير عن الايداء و
الايمان بغير حرج بعضهم على بعض لم يفرق فيها بين الحر والعبد ولا بين العيين والفعل ولا بين الخصى وغيره كاشراك الجميع في
الفائدة المطلوبة منه والوقاع غير واجب له المجنون اذا كان له زوجات متعدده ويتصور ذلك فيمن بلغ رشيدا فزوج
اكثر من واحدة عرض له المجنون او زوجه وليه صغيرا اكثر من واحدة ثم بلغ مجنونا لاني غير ذلك لان المجنون البالغ لا يجوز لولي
ان يزوجه اكثر من واحدة لا شفاء الحاجة فيها الا ان كان يكون جنونه مطبقا او اذ افاق كان الثاني فهو وقت الا فتنة
كثيره من المكلفين وفي غيرها كالمطيق ثم ان لم يؤمن منه فلا قسم في حقه وان امن فان كان قد قسم لبعض نسائه ثم جرح فليطعن الولي
يطوف به على الباقيات قضاء حقوقهن كما يقضي اعليه من الدين وكل اذا طعن ان جعلنا حق القسمة شركا بيننا وان
مخصصا بالزوج لم يجب على الولي الا جانية ولو اردن الناح الى ان يفتقروا فيتم المواساة فلهن ذلك وان لم يكن عليه شيء من القسم بان
كان معترضا عنهن جمع او من بعد الثوبة بينهما فان راي منه الميل الى النساء او قال اهل الخيرة ان غشيانهم ينفعه فعلى الولي ان
يطوف به عليهن او يدعوهن الى منزله او يطوف على بعضهن ويدعوا بعضهن كما يرى والبشر ان يجوز لان الولي عاقل ولغيره لغيره
المجور في قسم زوجاته ولا يفضل بعضهن فان جاد وقسم لا حيد بين اكثر ثم اذا افاق المجنون فاشهر وان عليه القضاء لمن
نقص من حقها ولو قبل بعدم وجوب القضاء لمن نقص حقها ولو قبل بعدم وجوب القضاء على المجنون وبقاء الحق في ذمة الولي
كان وجهه لان المجنون غيره كلف والقضاء تابع للتكليف بالفعل او ثابت بما وجد به وهو منتهى هذا ولو اشق البطل او المصلحة لم يجب
الولي ان يقسم به ويظهر من العبارة وجوب القسم به مطر وهو يتم على القول باشتراك الحق بين الزوجين وطبق ذلك لكن المص لا يقول
به كاشيانه لم الوجوب هنا جو قوله وقيل لا خلاف بين العلماء في وجوب القسم بين الزوجات في الجملة لما فيه من العدل بينهما و
تحسينهن والمعاشره بالمعروف لما موردها لان النبي ص ما من عن شفع وكان يقسم لثمان منهن لان سودة بنت زمعة وهب ليلتها
لعايشه حين اراد النبي ص طلاقا لما كان بها من الكبر فانه ان ينزها في جملة اذ واجبه وهب ليلتها لعايشه ومنه استيفاد
هبة ليلتها والناسي به واجب هل هو واجبه بنفس العقد والتكليف ام شوق على الشرع فيها قول لان مباحا على اهلها حتى لو جرح
اولها فانه يشرع في ط ومن تبعه الى الاول فلا يجب الا اذا شرع لانه بشر وعرفه افضى تحصيل الاول والعدل والحب بين الزوجات وهو
الذي اختاره المص ويدل عليه ان حق الاستمالة ليس للزوجات ومن ثم لم يجب على الزوج بذنه من اذليله وان يات عندهن و
الجماع لا يجب لاني كل ابعة اشهره كالمشيق كونه حقا للزوج فله طلبه متى شاء والاعراض عنه كذا وانما وجب اكل الدور
مع الابتداء به مراعاة للعدل والحق قوله فان خفت ان لا تعدلوا فواحدة او ما ملكك ايمانكم فانه بدل على الواحد كذا كونه
لاحق لها في القسمة العشر فيها العدل ولو وجبت لها ليله من الاربع تساوت غيرها وكل من قال بعدم الوجوب طالع بعدد الاثني
الامع الابتداء بواحدة فيجب التسوية لاصالة البرائة الذمة من وجوبها في محل النزاع والمشهور بين اصحاب وجوب القسمة ابتداء
لناسي بالنسبة ص قد كان يقسم بينهما كل ما احتج به في مرضه محولا فيثبت عند كل امرئ ليله حتى حللته ان يثبت عند
عايشه وكان يقول اللهم هذا قسمي فيما املك انت اعلم بما لا املك من جهة الميل الغلبه ولقوله تم وعاشروهم بالمعروف والامر
للو جوب ليس الامر هنا للمزمل هو للتكاد وليس في كل الاوقات فبقا ان يكون بحسب ما يقتضيه القسمة فاقول بثالث والاطلاق
الامر هنا في قول الباقر فتم الحرة الثلثين من ماله ونفسه لانه الثلث من ماله ونفسه في كل واحد من الادلة نظر لان النبي ص لم
تكن يفعل ذلك على وجه الوجوب لما تقدم من ان الاصح عدم وجوب القسمة عليه لم لقوله تم شرعي من ثلثه منهن وقوى اليك
من ثلثه ومن ابغيت ومن غرت فلا جناح عليك والناسي به انما يجب فيما يجب لا فيما يستحب فيه فانه ص تركت شهر او غرت
في غير سبب مجده وجدها على بعضهن ولم يكن الابتداء بالمفضيل الوجوب صدر عن جميعهن فلو كان واجبا عليه لا قصر على

قوله من كان له زوجة واحدة فلها ليلة من اربع ليال وله ثلث يضعها حيث يشاء والاثنتين ليلتان وثلث والفاضل له واحد
كان له اربع كان لكل واحدة ليلة بحيث لا يخلل الاخلال بالمبيت الامع العذر او السفر او ذنبت او ذن بعضهن فيما يخص الادلة قوله وهل
يجوز ان يجعل القسمة ازيد من ليلة لكل واحدة قبل نعم والوجه اشتراط رضاها من قوله ولو تزوج اربعاً فمعهن ربهن بالقسم قبل يبد
من شاء متى شاء حتى ياتي عليهن ثم يجب التسوية على الترتيب هو اشد

هجر السخفة لخاصة والمعاشرة بالمعروف لا يدل على وجوب المبيت عند من باحدى الدلائل بل يمكن تحقها بدون ذلك كالابنا
والانفاق وتحسين الخلق والاستماع في المناداة في الليل مع عدم استيعاب الليلة بالمبيت بل مع عدم المبيت على الوجه الذي
اوجهه القابل بل يمكن تحصيل المعاشرة بالمعروف وزيادة في الاوقات مع عدم ميته عند من على ذلك الوجه وقوله او اتمها
مع المبيت حيث يقصر على اقل الواجب بالجملة فلا لها على وجوب القسمة واما بعيدة جداً واما الرواية فيها او لا ضعف لسند
وثابيا فتمت اما البعير واجب هو انه يقسم الحرم الثلثين من مال له وللأمة الثلث منه وهو قسمة عدم ارادة الزوج من الخبر وعلى
تقدير حله على ظاهره يلزم منه ما هو خلاف الاجماع وهو الامتناع من الحرم الثلثين من النفس الشامل ذلك لثلاثي الوقت وذلك
غير واجبا على ما هو اكد بل على الاستحباب نحن نقول به قوله من كان هذا تبرع على المشور من وجوب القسمة ابتداء مطلقا
خبر الواجب من القسمة على هذا التقدير يفرض دون القسمة الواجبة اربع ليال لان الله نعم اباح له وان ينكح اربع نسوة لا ازيد
فله زوجة من اربع ليلة ثم ان لم يكن له غيرها بقي له من الدور ثلث ليال بينها حيث يشاء فاذا انقضت الاربع وجب المبيت
عند هذه الليلة ثم يفعل في ليايله ثلث ما شاء وهكذا من كان له زوجتان فلكل واحدة ليلة يبقى له من الدور ليلتان بينها حيث
يشاء وله تخصيص واحدة منها لهما وان كانت التسوية بينهما افضل ومن كان له ثلث زوجات فله ثلث ليال ويبقى له من الدور
وليلة فبعضها حيث يشاء وبخصها بمن شاء منهن وقسمتها بينهما وبين بعضهن على التساوي والاختلاف ومن كان له اربع كل الد
لهم ولم يكن له الاخلال بالمبيت عند صاحبة الليلة ابدامع الاختيار وعدم اذنها وكلما فرغ الدور استأنف الاول على الترتيب
الذي فعله في الدور الاول وعلى ما اخاره المصنف من عدم وجوبها الا اذا ابتداء ليلها ليل القسمة للزوجة الواحدة مطم بل لرات
يبعث عند هامة شاء ويعينها متى شاء وان كان له اثنتان جاز له ترك القسمة بينهما ابتداء بحيث لا يبيت عند واحدة منهما ابتداء
يبعث واحدة في بيت يغيرل عنها عند اتمها ونحوها من لاقسمة لها او في المجدل وعند حد فان يات عند واحدة منها ليلة زوج
عليه ان يبيت عند الاخرى ليلة مراعاة للعقد بينهما وما يذنه من المعاشرة فمن المعروف بالامور بها والقول من كان له امرأتان
فاذا احدهما جاء يوم القيمة وشققتا بل او ساظا فاذا ساوى بينهما في ذلك جاز له ان يترك القسمة الى ان يربط المبيت عند
احدهما فيلزم ذلك للآخرى وهكذا القول فيمن له ثلث اربع ومتساوى بينهما جميع ثم اعرض عنهن جاز كما في الابناء وما
يشفر على القولين انه لو كان عنده منكوحات لاقسمهن كما لا ماع فعل الاول ليس ان يبيت عندهن الا في الفاضل من دور
القسمة فلو كان عنده اربع منكوحات بالعدد الدائم لم يكن له ان يبيت عند الاثمنة مطم الا باذن صاحبة الليلة وعلى القول الآخر
يجوز ان يبيت ابتداء عند من لا تجلب القسمة ويستمر على ذلك مع واحدة منهن او ازيد وعند الجميع مساويا ومفصل الى ان
يبعث عند تحققة القسمة ليلة فيجوز المبيت عند الباقيات من ذوات القسمة ان كان عنده ازيد من واحدة فاذا ساوى بينهما
جاز له العدول الى من يشق القسمة كما مر مستمرا الى ان يرجع الى ذات القسمة وهكذا قوله وهل يجوز اذا قلنا بوجوب القسمة
ابتداء او اذها حيث يكون عند ازيد من واحدة فاقول القسمة بينهما ليلة ليلة ولا يجوز التقصا عنها لانه يقتضي العيش
يبطل الاستيناس ان اجزاء الليل يصير ضبطها غالبا وهل يجوز ان يجعلها ازيد من ليلة قبل نعم ذهب اليه الشيخ في طبعها فلا
وخصوا الغرض حيث يجعل التسوية بينهما في الزمان ولا ان يكون له فقد جاز عليه وحقق انما هو في العدم والتسوية وهو متحقق
وقيل لا يجوز الزيادة على ليلة ناسيا بالنسبة وما فيه من الاضرار والتعسر لانه قد يحصل لبعضهن القسمة بل حقيقة ما يقطع عن
القسمة للباقيات وهذا هو الذي اخبره المصنف والمتأخرون وفيه نظر لما تقدم من ان فعل النبي كان على وجه الاستحباب ولا
شبهة في وجوب كونه ليلة ولا يدل على المنع من الزايد ونحوه بالزيادة عن الليلة مطم بل وبما كانت الزيادة عنها مثل
الليلتين وثلث انسب مجالين واكثر الى مطلوبين وحصول الغرض المانع من اكمال القسمة مشترك بين الليلة والازيد ولو سلم امكن
تقييد الجواز بما لا يوجب الضرر عادة وعلى القول بجواز الزيادة هل يتقدر بقدر ليس في الادلة ما يقتضي الحصر عند الان المدة
الطويلة كالسنة مشعة فطعام حيث اشفاء المعاشرة بالمعروف معها وبالاضرار بها غالبا وفي طرد هاتين ليال واعتر في الزايد
عنها رضاها ويظهر من ابن الجني جواز جعلها سبعا في القواعد عدم تعدد أكثر من غير تقييد برضاها وقد عرف انه لا يدل
على الحصر الا من جهة العموم كالاضرار ونحوه وان كان الاقتصار على الليلة اولى للناس في موضع الخلاف مع تساوي في الاستحباب
اما مع النفاصل فلا اشكال في جواز القسمة ازيد من ليلة كما سبنا قوله ولو تزوج اذا اراد الابتداء بالقسمة سؤا واجباها
ابتداء او مع اختيارها ففي كيفية البدائة قولان احدهما انه يحكم بالقسمة من خرج اسمها يداها فان كانتا اثنتين كفي بالقسمة
مرة واحدة لان الثانية تعينت ثانيا وان كررنا افرع بين الثلث ثانيا
بين الاثنين ثالثا من اعراف الفصل والزوج ولا نه لغير واحدة منها اولى بالقديم من الاخرى فالقديم بالقسمة عدل ولا يفتقر
واحدة بغير غيره يقتضي الميل اليها فيدخل في الوعيد السابق من الخبر النبوي من كان له امرأتان قال الى احدهما جاب يوم

مغلة

ابتداء له

وكون

قوله والواجب في القسم المضاجعة لا الواقعة قوله ونحوه الوجوب بالليل دون النهار وقبل يكون عندها في
ليلتها وظل عند ها في صحتها

وشق ما بل ولان البتة كان يفرع بين شانه اذا اراد من اوصي من اخيهما والفرقة والمباين انه لا يجب الفرقة بل يجوز ان يبدء
بمن شاء منهم ثم يختار ثانيا وثالثا الى ان ياتي عليهم للاصل ولانه على القول بعدم وجوب الابتداء بالقسم يسيل من الاعراض
عنهم جميعا وما له بيت عن بعض لا يلزم شي للباقيات فلا يحتاج الى الفرقة ابتداء وهذا أقوى هو الذي اخذاه المصنف
الاكثر وتخرج في المسئلة وجه ثالث وهو انه لا يجب الفرقة الا ابتداء ولكن يجب بين الباقيات اذا كان ازيد من واحدة اما الاولى
فلما قلناه من عدم وجوب ابتداء بالقسم وانه لا يجب الا اذا ابتداء بواحدة فيجب الى كل الباقيات عند ارادة القسم لم يتعلق
به وجوب نحو يفرع بين افراد هذه التعددة فيه وانما وجب للباقي مبدئه عند الاولى فلو كان مجرد الاختيار فاذا تمت ثوبتها
وجب القسم للباقيات فاذا تعدد من اعتبر التقديم بالفرقة لعدم الاولوية مع اشراكهم في الوجوب فانفر ذلك فنقول اذا
اوقع بينهم وتمت التوبة فلا حاجة الى اعادة الفرقة بل يراجع ما اقتضاه من الترتيب الاول وجوبا واستحبابا بهذا ان اوجبا
القسم او اراد العود اليها على الاتصال اما لو اعرض عنهم مدة طويلة ففي وجوب ابتداء على الترتيب السابق نظر لان القسم
الحاضر من جديد لا يتعلق له بالسابق بل يحتمل سقوط اعتباره وان عاد على الاتصال حيث لا يوجبها مطلقا لان كل دور
على هذا التقدير له حكم براسه ولو بدء بواحدة من غير فرع على القول بوجوبها فدا ساء ويقع بين الباقيات وهل يعود
بعد تمام التوبة الى التي بدأ بها طالما حيث يعتبر العود الى الترتيب الاول كما لا يرتفع في نفسه وان اقررت بالظلم ومن سقط
اعتبار البتة شرعا فيعتبر الفرقة كما لو ابتداء بالقسم وهذا الجواب يفي اليه في امرين احدهما ان الخلاف في وجوب الفرقة وعدمها
واقف على القولين السابقين اعني وجوب القسم ابتداء ومع البتة بها كما اشترنا اليه سابقا وقد صرح بذلك الشيخ في حيث لم
يوجبها ابتداء لانه قوله فاذا سقط لا يجزئ عليه ثم قال فاما ان اراد ان يبدأ بواحدة منهم فيجب عليه القسم لانه ليس واحدة
منهم اولى بالتقديم من الاخرى فليعلم ان يقسم بينهم بالفرقة فمن خرج له الفرقة فله هذا هو الاحوط وقال قوم قدم من
شاء اشئ كلامه وهو صحيح في ايجاب الفرقة على القول بعدم وجوب القسم ابتداء وان كان قد جعله اخيرا لحوط ولكن العلامة
في القواعد بنى القول بوجوب القسم ابتداء فقال وهل يبدأ بالفرقة والاختيار في وجوب عدمه وهذا البناء ليس بحجج
فيما عرفت من وقوع الخلاف على القولين ويمكن حمل كلامه على بناء الحكم بوجوب الفرقة على القولين عنده ولا بناء في نفسه بمعنى انه ان قال بوجوب
القسم مطلقا يقول بوجوب الفرقة والا فلا وجه حسن لانه مع وجوبها اشرك الجميع في استحقات القسم فالبتة واحدة دون اخرى تخرج
من غير مرجح وسيل من غير خلاف ما اذا لم يوجبها الا مع الابتداء فانه عند الابتداء بالاولى بالاولى لاستحقاق لواحدة منهم وانما انقلب
في حقين بنام الكيلة كما اشترنا اليه سابقا وعلى هذا لا يوجب عليه النقص حكم الشيخ في وجوب الفرقة مع عدم وجوب الابتداء بالقسم
في لانه بناء الحكم عنده لا مطلقا والشارح انما اراده الاطلاق فاورد عليه كلام الشيخ الثاني فرض المصنف الحكم في الوتر ج اربعا
ليكون دفعه على وجه المثال لا الحصر لان الخلاف محي وان ترتب على الترتيب ما على القول بعدم وجوب الابتداء بالقسم فقط اذا لم
يكن معزاه عن ترتيب اولام ترتج غير حق واراد القسم جاء في البتة الخلاف وكذا القسم لا شقين واكمل الدور لنقسم ثم تخرج
في ثالثا وما على القول بوجوب القسم مطلقا فيان الخلاف فيمن ترتج على اواس كل دور بان فان عند ذلك ثلث لثلاث وترتج اربعة
او عند اثنين لثنتين وترتج ثالثة واثنين قوله والواجب المراد بالمضاجعة ان ينام معنا على الفراش قربا منها عاده معصيا
او بعضها لها وجه دائما واكثر ما بحيث لا يبعد هاجرا وان لم يلائق الحسا ولا تعبر المواضع لما تقدم من انها لا تجب الا في كل اربعة اشهر مرة
لانها غير مفردة في كل وقت وانما يابط بالنشاط والشهوة ويلا في حيث يريد بل هو قوله فامر به عدا ما استثنى قوله
ونحوه وهو المروي في القسم الليل قال تم وهو الذي جعل الليل لشكوا فيه وقال تم وجعلنا الليل لباسا والنهار في البيع
لان وقت الزهد والانشاء في الجوائح فلا يجب فيه القسم لكن يستحب ان يجعل النهار لصاحبة الليلة مبدئا بالليل لانه المعبر في النوارخ
الشعبية ويجوز العكس ويظهر من الشيخ في وجوب كون معهما انها لانه قال وكل امرئة قسمها ليل فان لها نهار تلك الليلة ولكن
حكمه ليس بالليل فانه يجوز الدخول منها الى الضرع لعيادة وزيادة وحاجة كاعطاء النفقة ونحوها على القولين وانما يظهر فانه
في عدم جواز اللبث معها لغير حاجة ولا الجماع بخلاف الليل فانه لا يجوز الا لضرورة كعيادة مريضة هكذا في الشيخ ولم ينقل المصنف
ولا غيره خلافا القول الذي نقله بوجوب الكون في صيغة الليلة عند هاجرا ابن الجند فانه قال العدل بين النساء هو اذا كان حاربا
مسلمات لم يفضل احد بين على الاخرى في الواجب من مبيت بالليل وقيلولة صيغة تلك الليلة واستدل له المصنف وغيره بربط
ابرهيم الكرخي قال سئل ابا عبد الله عن رجل اربع نسوة فهو يبيت عند ثلث منهم في ليلتهن وبمس من فاذا نام عند الرابعة
في ليلتها لم يمتها قبل عليه في هذا ثم قال انما عليه ان يكون عند ها في ليلتها وظل عند ها بصيها وليس عليه ان ينامها اذا
لم يرد ذلك الى هذه الرواية اشار المصنف بقوله وهو المروي وفي لانه الرواية على مذاهب الجند نظر لان الصيغة تطلق الفرقة
على النهار والليلولة التي اوجها ابن الجند يكون في وسط النهار لا نهارا لانه النور نصف النهار ومع ذلك ليس في كلام ابن الجند

منهم

انها

قوله اذا كانت الامتناع الحرة او الحرة بالحرة ليلتان والامتناع ليلته قوله والامتناع كماله في القصة فلو كان عنده مسلمة وكنانة
كان للمسلمة ليلتان وللكنانة ليلته ولو كانت امه مسلمة وحرمة دمية كانتا سواء في القصة قوله لو بان عند الحرة ليلتين فاعققت
الامنة ورصيت بالعقد كان لها ليلتان لانها صادفت محل الاحتفاف ولو بان عند الحرة ليلتين ثم بان عند الامنة ليلته ثم
اعققت لم يثبت عند ما اخرى لانها استوفت حقها ولو بان عند الامنة ليلته ثم اعققت قبل استيفاء الحرة قبل يقضى للامنة ليلته
ان يكون معنا في الصبيح بل في العيونة خاصة وهذا بخلاف ما في الرواية الاولى جل الرواية على الاستجاب لقصودها عن افاذ
الوجوب من حيث السند والامر في الاستجاب سهل وكذا الحكم في بقية النهار وهذا كله يفرض لا يكون كسبيل كالحاوس في الاثني والاربع
القصة في حقها واشباهها النهار وحكم الليل عندهم كمناء وغيرهم في جميع ما ذكره ولو اختلفت على ذلك كان يعمل نازة بالليل ويستريح نهار
ويعمل اخرى بالنهار ويستريح بالليل وجب مراعاة التسوية بين زوجاته بمسألة مكان فان شغل عليه ذلك لزمه لكل واحدة ما
يتفق في نوبتها من ليل ونهار وقوله اذا كانت اذ كان له زوجة امه مع حرة حيث يجوز الجمع بينهما بان يكون عبدا او قد تزوج الا
اولا لعقد شرط الحرة وحده فترجع الحرة فالمشترى للامنة نصف حرة الحرة ولما كانت القصة لا تضيح من دون ليلته كماله جعل الحرة
ليلتان وللانة ليلته وليكن ذلك من ثمان جمعا بين حقها وحق الزوج كمنها خمس ليل لهما ثلث هكذا ذكر جماعة من المتأخرين
ولا يخفى من نظر لان تصنيف الليلة في القصة يجوز لعواوض كاستيوان وان لم يحضر التصف ابتداء فلا مانع من كونه هناك ولما كان الاصل
في دور القصة اربع ليل فالحكم الى جعله من ثمان مجزئ ذلك مشكلا خصوصا اذا قيل يجوز جمع ليلتي الحرة من الثمان لان ذلك
خلاف وضع القصة شرعا وهذا كله اذا وجبنا القصة ابتداء فاما لو لم نوجبها الا مع الاندفاع وفي الحرة والامنة بما ذكره ولا سقط
حقن في ان يثبت في بايديهم من غير اعتبار دور وكذا القول في ما في الصور الاثنية وذهب البعض الى ان الامنة لا تسقط لها مطلقا
والاصح المشهور لصحة عقد من مسلم عن احد هاهنا فالسنة عن الرجل يزوج المملوكة على الحرة قال لا فاذا كانت تحت امرأة مملوكة
فترجع عليها حرة فتم الحرة مثل ما يقيم للمملوكة وفي معناها غيرها قوله والكنانة مساواة الحرة الكنانة للامنة في القصة لانها
ظاهر الكنة مشهور بين اصحاب ذكر ابراهيم بن ابي موسى وروى الاستدلال باقتضاء الاسلام ان يعملوا على غيره ولا يعمل عليه فلو
ساوت المسلم لزم عدم العلو وفي نظر لان مثل ذلك لا يقاوم الادلة العامة المتبادلة لها وعلو الاسلام يتحقق في غيرها او حق
الشريعة فان السلم والكافر فيه سواء وعلى المشهور لو كانت الزوجة امه كنانة على نصف الامنة المسلمة فيكون لها مع الحرة البسطة
ربع القصة فيكون لها ليلة من ستة عشر وللحرة البسطة اربع والباقي للزوج حيث لا يكون له غيرها واعلم ان اجتماع المختلفات يشعب
الى صور كثيرة وقد عرفت اصولها فلا يخفى عليك حكم باقي الفروع وحشبحم للزوجة بسبب مصاحبة من زوجها اكثر من ليلة يصير
الدور هو العدد الخارج منه ما يجر من القصة كالثاني حيث يكون هناك حرة وامه فالليلتان للحرة منها بمنزلة الليلة من الاربع
فيتحيز الزوج بين ابنتها اياها بمجتهدين ومنفردين ويجعل وجوب جعله في كل اربع ليلة كما كان ذلك قبل دخول الامنة لا مع
رضاها بالجمع وكذا القول في الاربع من الست عشرة مع اجتماعها بامتناع كنانة ومثله الليلتان منها للامنة المسلمة حيث تجامعها
حرة مسلمة وامه كنانة وما قرناه من الاشكال السابق ان هنا زيادة ولا يحصل التخصيص لذنات العدد الزايد الا مع تفريقه
باعطائها ليلة من كل اربع ان كانت حرة ثم تشكل في ليلة الامنة من الثاني والاخرى من ليلتها من ستة عشر قوله لو بان اذا
طرد العتق على الامنة في اثناء الدور فلا يخفى اما ان يكون قد ابتدأ في القصة بالحرة او بها فباعتها ان الاول ان يكون البدانة بالحرة
ان تعق الامنة في نوبة نفسها فان اعققت في نوبة الحرة نظر ان اعققت في القدر المشترك بين الحرة والامنة بان اعققت في الليلة
الاولى قيم الليلة وبان الليلة الاخرى عند التعق وسأوى بينهما وان اعققت في الليلة الثالثة لم يلزمه الخروج بل بكل الليلة
عند الحرة ثم يثبت عند التعق ليلتين ايف وان اعققت في نوبة نفسها نظر ان اعققت قبل تمام ليلتها اكل ليلتين لانها التخصيص
بالحرة قبل نوبة حقها وان اعققت بعد تمام ليلتها لم تسحق اكل الليلتين واقصر في ذلك الدور على ليلة ثم يسوي بينهما بعد
ذلك لان عتقها صادف تمام حقها وبرائة الامنة منه وهذه الصورة قد تقدم البحث فيها في نكاح المشتركات وهل العتق في نوبة
كليلة يابى على ان القسم هل يخص بالليل ام يضاف اليه النهار الصحيح والاخرى ان لا يلحق بالليلة مطلقا الثاني ان يكون البدانة
بالامنة فان اعققت في ليلتها صادف كالحرة وسوى بينهما وان اعققت بعد تمام ليلتها ففي الحافها في هذا الدور بالحرة قوله
احدهما الحرة فاما ان كان العتق قبل الشروع في نوبة الحرة او بعد الى اخر الليلة الاولى فقص عليها وان كان بعد الشروع في
الليلة الثانية فقصي للامنة ليلة اخرى لانها ساوت الحرة قبل تمام نوبتها فيسوي بينهما وهذا قول الشيخ في الثاني ان يثبت عند
الحرة ليلتين ولا يثقل للعتق في هذا الدور سوى الليلة لانها استوفت حقها قبل ان تعق فلا يحل شي بل يثبت في القصة
بعد نوبة الحرة حقها وهذا القوي الضابط على هذا ان الامنة متى اعققت بعد استيفاء حقها من النوبة فلا شيء لها واعطيت
الحرة حقها كاملا سواء كانت نوبتها منقذة او مناخرة ومتى اعققت قبل تمام نوبتها اكل لها نصيب الحرة قوله وليس هذا الحكم
محل دفاق فلمع نعتهم تخصيص ساء منهن بالمبيت اذ الم يكن له زوجة او كانت فضل له من الدور شي فصر الى الامنة و
بالجملة فحكمهم في القصة حكم العتقات فلو كان له زوجة واحدة ولم نوجب القصة لها من كل اربع كان نصيبه عند الامنة اياها
الاعراض عن الزوجة ومبيته وحده قوله وله ان يطوف اذا لم يفتر الزوج بمسكن ودار عليه في مساكنه فذلك وان انفسر
بمسكن تحيز بين المضي البين وبين ان يدعوهن المسكنه في نوبتهن لان تعيين المسكن يرجع اليه كالمزفله من مسكن الآخر والاول

حكمة
في
الوجوب
من
حيث
السند
والامر
في
الاستجاب
سهل
وكذا
الحكم
في
بقية
النهار
وهذا
كله
يفرض
لا
يكون
كسبيل
كالحاوس
في
الاثني
والاربع
القصة
في
حقها
واشباهاها
النهار
وحكم
الليل
عندهم
كمناء
وغيرهم
في
جميع
ما
ذكره
ولو
اختلفت
على
ذلك
كان
يعمل
نازعة
بالليل
ويستريح
نهار
ويعمل
اخرى
بالنهار
ويستريح
بالليل
وجب
مراعاة
التسوية
بين
زوجاته
بمسألة
مكان
فان
شغل
عليه
ذلك
لزمه
لكل
واحدة
ما
يتفق
في
نوبتها
من
ليل
ونهار
وقوله
اذا
كانت
اذا
كان
له
زوجة
امه
مع
حرة
حيث
يجوز
الجمع
بينهما
بان
يكون
عبدا
او
قد
تزوج
الا
اولا
لعقد
شرط
الحرة
وحده
فترجع
الحرة
فالمشترى
للامنة
نصف
حرة
الحرة
ولما
كانت
القصة
لا
تضيح
من
دون
ليلته
كامله
جعل
الحرة
ليلتان
وللانة
ليلته
وليكن
ذلك
من
ثمان
جمعا
بين
حقها
وحق
الزوج
كمنها
خمس
ليل
لها
ثلث
هكذا
ذكر
جماعة
من
المتأخرين
ولا
يخفى
من
نظر
لان
تصنيف
الليلة
في
القصة
يجوز
لعواوض
كاستيوان
وان
لم
يحضر
التصف
ابتداء
فلا
مانع
من
كونه
هناك
ولما
كان
الاصل
في
دور
القصة
اربع
ليل
فالحكم
الى
جعل
من
ثمان
مجزئ
ذلك
مشكلا
خصوصا
اذا
قيل
يجوز
جمع
ليلتي
الحرة
من
الثمان
لان
ذلك
خلاف
وضع
القصة
شرعا
وهذا
كله
اذا
وجبنا
القصة
ابتداء
فاما
لو
لم
نوجبها
الا
مع
الاندفاع
وفي
الحرة
والامنة
بما
ذكره
ولا
سقط
حقن
في
ان
يثبت
في
بايديهم
من
غير
اعتبار
دور
وكذا
القول
في
ما
في
الصور
الاثنية
وذهب
البعض
الى
ان
الامنة
لا
تسقط
لها
مطلقا
والاصح
المشهور
لصحة
عقد
من
مسلم
عن
احد
ههنا
فالسنة
عن
الرجل
يزوج
المملوكة
على
الحرة
قال
لا
فاذا
كانت
تحت
امرأة
مملوكة
فترجع
عليها
حرة
فتم
الحرة
مثل
ما
يقيم
للمملوكة
وفي
معناها
غيرها
قوله
والكنانة
مساواة
الحرة
الكنانة
للامنة
في
القصة
لانها
ظاهر
الكنة
مشهور
بين
اصحاب
ذكر
ابراهيم
بن
ابى
موسى
وروى
الاستدلال
باقتضاء
الاسلام
ان
يعملوا
على
غيره
ولا
يعمل
عليه
فلو
ساوت
المسلم
لزم
عدم
العلو
وفي
نظر
لان
مثل
ذلك
لا
يقاوم
الادلة
العامة
المتبادلة
لها
وعلو
الاسلام
يتحقق
في
غيرها
او
حق
الشريعة
فان
السلم
والكافر
فيه
سواء
وعلى
المشهور
لو
كانت
الزوجة
امه
كنانة
على
نصف
الامنة
المسلمة
فيكون
لها
مع
الحرة
البسطة
ربع
القصة
فيكون
لها
ليلة
من
ستة
عشر
وللحرة
البسطة
اربع
والباقي
للزوج
حيث
لا
يكون
له
غيرها
واعلم
ان
اجتماع
المختلفات
يشعب
الى
صور
كثيرة
وقد
عرفت
اصولها
فلا
يخفى
عليك
حكم
باقي
الفروع
وحشبحم
للزوجة
بسبب
مصاحبة
من
زوجها
اكثر
من
ليلة
يصير
الدور
هو
العدد
الخارج
منه
ما
يجز
من
القصة
كالثاني
حيث
يكون
هناك
حرة
وامه
فالليلتان
للحرة
منها
بمنزلة
الليلة
من
الاربع
فيتحيز
الزوج
بين
ابنتها
اياهما
بمجتهدين
ومنفردين
ويجعل
وجوب
جعلها
في
كل
اربع
ليلة
كما
كان
ذلك
قبل
دخول
الامنة
لا
مع
رضاها
بالجمع
وكذا
القول
في
الاربع
من
الست
عشرة
مع
اجتماعها
بامتناع
كنانة
ومثله
الليلتان
منها
للامنة
المسلمة
حيث
تجامعها
حرة
مسلمة
وامه
كنانة
وما
قرناه
من
الاشكال
السابق
ان
هنا
زيادة
ولا
يحصل
التخصيص
لذات
العدد
الزايد
الا
مع
تفريقه
باعطائها
ليلة
من
كل
اربع
ان
كانت
حرة
ثم
تشكل
في
ليلة
الامنة
من
الثاني
والاخرى
من
ليلتها
من
ستة
عشر
قوله
لو
بان
اذا
طرد
العتق
على
الامنة
في
اثناء
الدور
فلا
يخفى
اما
ان
يكون
قد
ابتدأ
في
القصة
بالحرة
او
بها
فباعتها
ان
الاول
ان
يكون
البدانة
بالحرة
ان
تعق
الامنة
في
نوبة
نفسها
فان
اعققت
في
نوبة
الحرة
نظر
ان
اعققت
في
القدر
المشترك
بين
الحرة
والامنة
بان
اعققت
في
الليلة
الاولى
قيم
الليلة
وبان
الليلة
الاخرى
عند
التعق
وسأوى
بينهما
وان
اعققت
في
الليلة
الثالثة
لم
يلزم
الخروج
بل
بكل
الليلة
عند
الحرة
ثم
يثبت
عند
التعق
ليلتين
ايف
وان
اعققت
في
نوبة
نفسها
نظر
ان
اعققت
قبل
تمام
ليلتها
اكل
ليلتين
لانها
التخصيص
بالحرة
قبل
نوبة
حقها
وان
اعققت
بعد
تمام
ليلتها
لم
تسحق
اكل
الليلتين
واقصر
في
ذلك
الدور
على
ليلة
ثم
يسوي
بينهما
بعد
ذلك
لان
عتقها
صادف
تمام
حقها
وبرائة
الامنة
منه
وهذه
الصورة
قد
تقدم
البحث
فيها
في
نكاح
المشتركات
وهل
العتق
في
نوبة
كليلة
يابى
على
ان
القسم
هل
يخص
بالليل
ام
يضاف
اليه
النهار
الصحيح
والاخرى
ان
لا
يلحق
بالليلة
مطلقا
الثاني
ان
يكون
البدانة
بالامنة
فان
اعققت
في
ليلتها
صادف
كالحرة
وسوى
بينهما
وان
اعققت
بعد
تمام
ليلتها
ففي
الحافها
في
هذا
الدور
بالحرة
قوله
احدهما
الحرة
فاما
ان
كان
العتق
قبل
الشروع
في
نوبة
الحرة
او
بعد
الى
اخر
الليلة
الاولى
فقص
عليها
وان
كان
بعد
الشروع
في
الليلة
الثانية
فقصي
للانة
ليلة
اخرى
لانها
ساوت
الحرة
قبل
تمام
نوبتها
فيسوي
بينهما
وهذا
قول
الشيخ
في
الثاني
ان
يثبت
عند
الحرة
ليلتين
ولا
يثقل
للمعتق
في
هذا
الدور
سوى
الليلة
لانها
استوفت
حقها
قبل
ان
تعق
فلا
يحل
شي
بل
يثبت
في
القصة
بعد
نوبة
الحرة
حقها
وهذا
القوي
الضابط
على
هذا
ان
الامنة
متى
اعققت
بعد
استيفاء
حقها
من
النوبة
فلا
شي
لها
واعطيت
الحرة
حقها
كاملا
سواء
كانت
نوبتها
منقذة
او
مناخرة
ومتى
اعققت
قبل
تمام
نوبتها
اكل
لها
نصيب
الحرة
قوله
وليس
هذا
الحكم
محل
دفاق
فلمع
نعتهم
تخصيص
ساء
منهن
بالمبيت
اذ
الم
يكن
له
زوجة
او
كانت
فضل
له
من
الدور
شي
فصر
الى
الامنة
و
بالجملة
فحكمهم
في
القصة
حكم
العتقات
فلو
كان
له
زوجة
واحدة
ولم
نوجب
القصة
لها
من
كل
اربع
كان
نصيبه
عند
الامنة
اياها
الاعراض
عن
الزوجة
ومبيته
وحده
قوله
وله
ان
يطوف
اذا
لم
يفتر
الزوج
بمسكن
ودار
عليه
في
مساكنه
فذلك
وان
انفسر
بمسكن
تحيز
بين
المضي
البين
وبين
ان
يدعوهن
المسكنه
في
نوبتهن
لان
تعيين
المسكن
يرجع
اليه
كالمزفله
من
مسكن
الآخر
والاول

قوله ويختص البكر عند الدخول بجميع ليال والثلث بثلث ولا يقضى ذلك

والاول افضل تاسا بالنسبة فقد كان يطوف على نسائه في سائر ايامه وله ان يدع بعضهن ويمضي الى مسكن بعضهن لما ذكرناه من العلة
ومنع بعضهم من هذا القسم لما فيه من التخصيص والخروج عن العدل ولو كان له عذر في ذلك جاز انما كان اذا كان مسكن احداهما
او قرب اليه فمضى اليها ودعى الاخرى لمخافة نفسه مؤنة السير اليها او خسر بدنيا لثابتة كراهية لغيرها ودعى الجوز حيث تمنع
المدعو مع قدرتها على الاجابة في ناسفة سقط نفقتها وقسمتها قوله ويختص من استبا بقضيل الزوجا على بعض محرم النكاح فانه
يقضى تخصيص الجديدة بزيادة مبيت عند الزفاف ويوسع ليال ان كانت بكر او ثلثان كانت ثيبا والفضل منه ان ترفع الحصة
وتحصل الالف والاشرف خصت البكر بزيادة لان حياؤها اكثر والاصل فيه ما روي عن النبي انه قال للبكر سبعة ايام وللثيب
ثلاث ايام يعود الى نسائه وانما من زوج امه سلمة اقام عندها ثلثة ايام ومن طرأ الاختار واية محمد بن مسلم عن الباقر ع رجل
نزع امرئ عنده امرئ فق اذا كانت بكر فليبت عند السبعة وان كانت ثيبا فثلثا وذهب الشيخ في ثبوت كتاب الحديث الى ان
اختصاص البكر بالتبع على وجه الاستصحاب اما الواجب لها فثلث كالثيب جمعا بين رواية محمد ورواية الجلبعي عن عبد الله
قال قال اذا تزوج الرجل بكر او عنده ثيب فلان يفضل البكر ثلثة ايام وفي معناها رواية الحسين بن زياد ومقطوعه سماعه
عنه ثلث وقال ابن الجين اذا دخل بغير وعنده ثيب واحدة فلان يقيم عند البكر اول ما يدخل بها سبعة ايام يقيم ان كانت اقام عند
ثلثا حتى الدخول فان شاء ان يقيمها من يوم الى اربعة ايام سبعة ويقيم عند كل واحدة من نسائه مثل ذلك ثم يقيم في جهاز
والثيب اذا تزوجها فلان يقيم عندها ثلثا حتى الدخول للبكر على تقدير يقيمها ثم يقيم عند واحدة كانت او ثلثا فتمت
مساوية اشئ كلامه هذا الحكم اشارة الى جميع اخر من الروايات غير ما ذكره الشيخ من اجل خبر السبع للبكر على تقدير يقيمها ذلك من
غير اختصاص قريب ما ذكره العامة في ذلك لانهم خصوا هذا الحكم بالثيب اسنادا الى ما روي عن النبي انه لما قام عند سلمة
ثلثا قال لها انك ليس بك هو ان على من اهلك ان تثبت اقامت عندك ثلثا خالصا لك وان تثبت سبعة لك سبعة ليلا
فانك تقيم معي ثلثا خالصا والاشهر بين الاصح القول الاول بل لم يقلوا فيه خلافا اذا انفردت فقول ظاهر النص
والفقهاء ان هذا الخبر لها على جهة لا على وجه الاستصحاب المطلق فيان في الخلاف السابق في وجوبها ابتداء او متعديا بالابتداء
باحكام الزوجات وفيها لو لم يكن عنده غير الجديدة فلا يختص على الثاني ويكفي لها ابتداء الطبع وبما قيل بوجوب ذلك لاختصاص
وتعدي ما مطلقا من غير اعتبار القصة والاخر الاول ودخل التخصيص لليل كاصل القصة وهو الاصح من تانيث الثلث والتبع
في النصوص اتمها فراجع لليل كما ذكر في القصة وفي قوله ولا يقضى في ذلك ثبته على خلاف ابن الجين بقضائه على بعض
وقول بعض بقضائه مطلقا او على بعض الوجوه ايضا وقد اشترانا الى بعضه واطلاق النصوص يقضي عدم الفرق في الثيب بين من
ذهب بكادتها بمجامع وغيره ولا بين كون الجماع محلا او محرما علما بالعموم وللعمامة وجه بالجماع من ذهب بكادتها بغير الجماع بالبكر
لساوانها في الحكم بعدم الاستنطاق في النكاح وبقي في المسئلة مباحث الاول يجب التوال في الثلث والسبع لان الفرض لا يتم الا
به ويتحقق بعد مجز وجه في الليل للعند واحدة من نسائه مطا على حد ما يعتد في القصة ولا الى غيرها لغير ضرورة او طاعة كصلوة
جماعة ومخاطبة ما يطول زمانه وان كان طاعة لان المنعم عندها واجب هو اول من المندوب لو فرض في الليالي واسا في الاحتساب
به وجهان امثال الامر بالعند فكان ذلك بمنزلة القضاء ومن اشمال التولي على غايته لا يحصل بدونه كالاشرف وارتفاع
الحكم والحياء الثاني لا فرق في الزوجة هنا بين الحرمة والامانة والكنانية حيث يجوز ابتداء تزويجها علما بالعموم ولا ان القصة
من ذلك امر يتعلق بالطبع وهو لا يختلف بالرقة والحجيرة ولا بالاسلام والكفر كما يشترك الجميع في مدة العنة والابتداء وقيل
يتشتر للامانة ما يستحق الحرمة كالقسم في دوام النكاح وقربه في الخبر بعد فقي كهيئة الشطيرة وجهان احدهما ان يكمل المنكسر
فيجب للبكر اربع ليال وللثيب ليلتان واجتبه ان للبكر ثلث ليال ونصفا وللثيب ليلتان ونصفا لان المدة فابله للتخصيص
فيخرج عند انصاف الليل الى بيت منفرد ويعتبر في الحرمة والرقة بحال الزفاف فلو نكحها وبع امره فرفق بالمومي حرة فلها
حق الحرام على القولين وان اعتقت في انشاء المدة ففي اعتبار حق الامانة والحرام وجهان اجو ما الثاني وقد سبق تقرير
في نكاح المشرك اذا بدل الرقية بالحرمة الثالث لو قضى حق الجديدة ثم طلقها لم يلزمها بعد حق الزفاف لانها باقية على
النكاح الاول وقد روي حقا ومن ثم لو طلقها بعد ذلك كان طلاقا مدخولا بها فيجب العدة وان لم يدخل بعد الرجعة ولو
ابانها ثم جده نكاحا ولو في العدة فالاصح تجدد الحق لعود الحرمة بالفراق المبين ويحمل عود الاولى ومثله ما لو اعققت مسودة
او امته التي هي فرشه ثم نكحها ولو كان قد اباها قبل ان يوفى بها حقها جده نكاحا الرمة الوفاة لا ينظم بالطلاق وعلى هذا فلو
اقام عند البكر ثلثا واقضها ثم ابانها ثم نكحها وجب ان يبيت عندها ثلثا حتى تواف الثبينة ولو قلنا يعود الاول وجب ان
يبست عندها اربع لان حق الزفاف النكاح الاول وقد بقي منه هذا المدة الرابع قد عرف ان الجديدة حق الاختصاص
بالعد المذكور والغاية به على غيرها فان ذك ذلك بعد تمام الدوام حصل لها الاختصاص خاصة وكذا لو تزوجها على واحدة

قوله ولو سبق اليه زوجان او زوجات في ليلة قبل يندى بمزناؤه وقيل بقرع والاول اشبه بالثاني افضل قوله وبسقط
القسم بالفرق قبل يقضى سفر النقلة والاقامة دون سفر الغيبة قوله وبسحب ان يقرع بينهما اذا اراد استحباب بعضهن وهل
يجوز العدل عن خرج اسمها الى غيرها فيلاد لا انها تعين للسفر وفيه تردد قوله ولا يتوقف قسمه الاثمة على اذن المالك لانه
لا حظ له فيه

ولو كان عنده امرأتان فرق اليه جديده بعد ما قدم لاحدهما دون الاخرى قضى من الزفاف وتحقق هذا الاختصاص والقديم ثم قسم
للقديمة الاخرى واعطاء الجديدة نصف ما في القديمة لاستحقاقها ثلث القسم فان كان قد قسم للاولى ليلة وفي الاخرى بعد
حق الزفاف ليلة وبان عند المجددة نصف ليلة وخرج بقية الليلة الى مسجد ونحوه ثم اسنانف القسم بينهما على السوية ولو قسم للاولى
خمس عشرة ونزوح بكثر اخصها بسبع ثم قسم ثلثا للقديمة وواحدة للمجددة خمسة اوار الحامس لو تزوج في انشاء القسم ظلم من يقع
بناخيره عنها بعد حضوره ولا يؤثر في تقديم المجددة وحجب المخلص من مظنة المناخرة على الوجه الذي ذكرناه قوله ولو سبق قد تقدم
المبحث في هذه المسئلة وانما اعادها ليعتد بها على اشراك الجديده في الاختصاص والقديم على غيرهن من القديمات والاولى
نصبت البداة بواحدة بالفرقة او التخيير ان من ان يكون معهن غيرهن ام لا وانما يندى بمزناؤه او يقرع حيث يترجح وجهه وبزفض اليه
دفعه واحدة فلو ترتب بدا بالسابقة ويذكره رفاقه دفعه وحيش يخرج الفرقة لاحدهما من قدهما بجميع السبع او الثلث ويحتمل
تقديمها بلبيلة ثم يبدى عند الاخرى ليلة وهكذا يفعل الى تمام المدة والاقوى الاول ويحتمل التخيير بين الامرين وهكذا يتشعب
بينهما من كل تخصيص الاولى بلبيلتين او ثلث ثم الثانية الى ان ملك العدل والحكم في استحباب الفرقة وجواز التخيير كما سبق قوله
ويستقط اذا اراد الزوج السفر واستحب استحباب بعض اولاده دون بعض جاز فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك فاذا صح بعضهن فلا
قضاء للمختلفات عن زمان صحبة المسافر مع ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعل لانه كان يقضى للمختلفات ولو وقع لاشبه ان ينقل مع ذكر سفره
بمن خرج اسمها بل في بعض الروايات انه لم يكن يقضى صريحا ويؤيده ان المسافر وان خضت بصحبة الزوج فقد تعبت بالسفر
ومشاقه ولم يحصل لها دعة الحضر ولو قضى لمن كان حقا او شر وهو خلاف العدل وليل كل ليل وشروط بعضهم في عدم القضاء ان يصحب
الخارجة بالفرقة فلا يخرجها بمجر التخيير ويلقضى ان النبي صلى الله عليه وسلم ما كان يخرج معه واحدة الا بالفرقة ثم لم يقض بخلاف ما لو اخرجها
بالثبتي لانه مبطل وظلم بالتفصيل ولم يشترط ذلك المصنف لان السفر لا حق للنساء فيه ومن ثم جاز انفاده وفيه الفرق بين الامرين وعلى
تقدير عدم القضاء مطلقا او مقيدا بالفرقة هل يعم كل سفر ويخص بسفر الغيبة قولنا احدهما واختاره المصنف العموم لما ذكرناه من
ان السفر لا حق لمن فيه ولا ميزة لسفره على سفره لان الاشتغال بشقة السفر وعنايته يمنع من حقوق القسم وخلوص الصحبة والتفرغ
بالخولة التي هي غاية القسم والثاني الاختصاص بسفر الغيبة كالسفر للتجارة او غيرها من الاعراض مع عمر العود عند قضاء الوطر
سفر النقلة وهو الذي يخرج على نية الاشتغال الى بلد اخر والفرق ان سفر النقلة لا يخص بعضهن بل يحتاج الى تفاهن جميعا
فلا يخص واحدة بالاستحقاق كما في الحضر فان صحب بعضهن قضى بخلاف غيره من الاسفار اذ لا حق لمن فيه وفي حكم سفر النقلة
الاقامة في سفر الغيبة بحيث يخرج من اسم المسافر بالتمام او ما في معناه لانه بالاقامة على ذلك الوجه يصير كالحاضر في المنع بالروحة
والخروج عن مشقة السفر وفيه قول اخر بالتفصيل والفرق بين اخرجها معه هنا بالفرقة وعدمها فيقضى في الثاني دون الاول
كالاول وفي طائفة من نقل القولين ولم يخرج شيئا لكنه جزم ان من اخرجها معها هنا بالفرقة لا قضاء للباقيات ونزوح في الفرقة
بين سفر النقلة وغيره والاقوى عدم قضاء ايام السفر مع قضاء ايام الاقامة مطلقا قوله وبسحب وجه الاستحباب الثاني
بالنبي صلى الله عليه وسلم فان كان اذا اراد سفر اقرع بين نسائه فانه خرج اسمها اخرجها وكيفيته الفرقة ان يكتب سماء النسوة في دافع بعد
ويودجها في بنادق متساوية ويضعها على وجه لا يتميز واخرج منها واحدة على السفر فمن خرج اسمها صحبها وان اراد استحباب
اثنين معه اخرج رقتهم اخرى هكذا يجوز في الحال هذه الاقضاء على رقتين ويثبت في كل واحدة اسم اثنين اذا وضعتا
كل واحدة من الاثنين والاول عدل الجواز ان يخرج اثنان مفرقتين وهو يحصل بهذه الصورة وارشاء اثبت الحضر
في ثلث رفاع والسفر في واحدة وادرجها ثم يخرج رقتهم على اسم واحدة فان خرجت رقتهم السفر استحبها وان خرجت رقتهم
رفاع الحضر اخرج رقتهم اخرى على اسم الاخرى وهكذا حتى تبقى رقتهم السفر فليستعين للمختلفة ولو اراد السفر باثنين اثبت
السفر في رقتين والحضر في رقتين اذا نفر ذلك واخرجت الفرقة واحدة او اكثر حيث يريد له يجب عليه استحباب
الخارجة بمعنى جواز ان يخلها مع المختلفات ولكن هل يجوز تركها واستحباب غيرها قال الشيخ في طلال الاشفاق فايد منها وقبل
يجوز لانها ليست من الممرات لان الاستحقاق يبرع اذا الزمان لا يستحق فيه الزوجان القسم وفايد ما دفع المشقة عن قلوب
المختلفات حيث لم يصحبها بمجر الميل والهوى وذلك على وجه الافضلية اذ لم يثبت ما يدل على خلافة والفرق بين تركها مع المختلفات
وتركها مع اخذ غيرها حيث جاز الاول اجماعا دون الثاني ان الفرقة لا توجب الصحبة وانما تعين من يستحق التقديم على تقديم
ارادته ولا يربان مراعاة الفرقة اولى قوله ولا يتوقف اذا زوج المولى اثمته فعليه تسليمها الى الزوج وله منه الفدية واستحبابها
نما او ليس له في حق القسم امر لان الغرض منه الاستمتاع والادنى لاحذاله فيه فاذا طلبت منها ليس للمولى منعها من اسقاطه لو
ارادته ووهبه لبعض ضريها كما ليس له منع النكاح لو رضيت بعنه او جنونه لانه لا يملكها فامره اليها وهذا كلام فيه
يتوقف وجوب القسم لها على وجوب نفقتها كالحرة وجها من ان حق القسم من جملة الحقوق المترتبة على التمكين ولا يترتب مع النفقة

منه
حقها
الحرة

[illegible]

2
5

قوله لو التمس عوضا عن ليلتها فذلك الزوج هل يلزم قيل لا لأنه حتى لا يتقوم منفردا فلا يصح المعاوضة عليه قوله لا قسمه الصغير ولا المحنة المطقة
ولا الناشئة ولا المسافرة بغير إذنه بغير ليله لا يقتضي لهن تمام سلف قوله لا يزود الضرة في ليلتها ولو كانت مرضية جاز له عيادتها فان استوعب الليلة
عندها هل يقضيها قيل نعم لأنه لو حصل البيت لصاحبها وقيل لا كما لو زار اجنبيا وهو شبه قوله ولو دخل فوافها ثم عاد الى صاحبة الليلة لم يقض
المواضة في حق الباقيات كان المواضة ليست من لوازم القسمه قوله لو جاز في القصة قضى لمن اخذ بليتها

في معنى اسقاط الحق والمساخنة وانما يتصور لزومه فيما يمكن ان يكون في الذمة كالمأضي الذي يجب قضاءه المستقبل
فلا يلزمها الجنبه لانه مجدد لا يمكن قبضه فلها الرجوع في حق لو رجع في أثناء الليل وعلم به خرج محض عند الموهبة اليها واما ما
مضى فلا الرجوع فيه لانه كالمقبوض وكذا ما فات قبل علم الزوج لا يؤثر فيه الرجوع ولا يقضي لانه لم يظهر منه ميل ولا بالرجوع
تقصير حيث لم يعلم وفي المسئلة وجه انه يقضي كما قيل بانغزال او قبل قبل العلم بالعلم والعزل والحق الاول قوله لو التمس القول
بعدم جواز المعاوضة على هذا الحق من الزوج وغيره من الصرات التي في طمحيها بان العوض يكون في مقابلة عين او منفعة ^{بالرجوع}
وانما هو ما وى مسكن فلا يصح المعاوضة عليه بالمال ونقل المصنف له بالليل يؤذن بضعفه او تردده فيه ووجهه منع انحصار ^{للمعينة}
المعاوضة في الامرين بجواز المعاوضة بالصلح على حق الشفعة والتجيم ونحوها من الحقوق مع ان في رواية على بن جعفر ما يدل على
جواز شرها منها لانه روى عن اخيه موسى قال سئل عن رجل له امرأتان قالت احدهما يسلط ويؤمى لك يوما او شهرا
او ما كان يجوز ذلك قال اذا طابت نفسها واشترى ذلك منها فلا بأس بطلاق الشراء على مثل هذا الحق مجاز لان منعه لغيره
الا عين الماينة لا غيرها فكانه كناية عن المعاوضة عليه في الجملة وحيث لا تصح المعاوضة يجب عليها رد العوض ان كان قبضه
ويجب القضاء لها ان كانت ليلتها قد فاتت لانه لم يسلم لها العوض هذا مع جعلها بالفن او عليها وبقاء العين والاشكل
الرجوع لتسليطها على ان لا يغير عوض حيث يعلم انه لا يسلم له كافي في البيع الفاسد مع علمها بالفساد قوله لا قسمه لما كانت ^{القصة}
من جملة حقوق الزوجية وهي بمنزلة النفقة على الزوجية فمن لا تستحق النفقة لصغر او شذو فلا قسمه لها واما المحنة فان كان
جنونا مطبعا فلا قسمه لها وان استحققت النفقة اذ لا عقل لها يدعوها الى الانس بالزوج والتمتع به وان كان يعثر بها
ادوا والحق بضرع في بعض الاوقات في كالعاقلة في وجوب القسمه كذا اطلقه المصنف وجماعة والاولى تعيد المطبقة بما اذا
خاف اذا هالم يكن لها شعور بالانس به والام يسقط عنها منها واما المسافرة فان كان سفرها بغير اذنه في غير واجب ولا ضرر
فلا قسمه لها لانها ناشئة وان كان واجبا مضيها كالح الواجب لا يصلح والند والمعين حيث يلزم او باذنه في غرضه لم يسقط
حقها منها فيجب القضاء لها بعد الرجوع ولو كان باذنه في غرضها الواجب الواجب الموسع فلو كان من الاذن في تقويت حقه
فيبقى حقها ومن فوائد الممكن والاستماع المستحق عليها الاجل صلحتها والاذن انما يؤثر في سقوط الاثم وفوائد التسليم ^{المستحق}
وان كان بسبب غير ما هو فيه بوجوب سقوط ما يقابلها كما اذا فاتت تسليم البيع قبل القبض بسبب تغير فيه فانه يسقط تسليم الثمن
الاول خيرة العارضة في التجريد والثاني خيرة في عدله وحيث يحكم بالوجوب فالمراد وجوب القضاء لقول حله بالسفر قوله
لا يجوز حيث كان محل استحقاق القسمه هو الليل فلا يجوز صرف شيء منه الى غيرها الا بما جرت به العادة ودلت قرين الاحوال
على اذنها فيه كالادخول على بعض اصحابه فان من غير طاعة دون الدخول على الضرة ولو لحاجة غير ضرورة لما فيه من التخصيص ^{للمنفعة}
للعادل الا ان تكون مرضية فيجوز عيادتها لقضاء العادة به كما يجوز عيادته الاجنبي لعدم التمه في زيارتها لمكان المرض
بخلاف الصحة وفيه في ط يكون المرض تقبلا والام يصح ثم ان خرج من عند هاء في الحال لم يجب عليه قضاءه وان كان عاصيا به
لانه قد رتب لا يفتح في المقصر وان استوعب الليلة في غير العيادة فلا شبهة في القضاء وفيها قولان من عدم وصحوق حيلة
الليلة اليها وليس من ضروريات الزيادة الاقامة طول الليل فهو ظلم وكل ظلم للزوجية في البيت يقضي واخرا المقصر العدم كما
لو زار اجنبيا والاول اقوى الفرق بين الامرين واضح والاصل ثم فان زيادته الاجنبية مشروطة بعدم استيعاب الليلة وعلى
القولين فلا يحتسب على المرفوعة لانها ليست جعها ولو طال المكث ليلها عند غير صاحبة النوبة لغير عيادة فان كان عند الضرة
وجب قضاءه بمثلته في نوبة الصحوة فيه وان كان عند غيرها ففي غير ليلتها ان فضل له فضل والابقى المظنة في نفسه
الى ان يتخلص منها بمساحة لقضاء والا قوى مساوات زمان العيادة لغيره في ذلك قوله ولو دخل لما كان المعسر في القسم ^{وليلة}
المضاجعة لا الواقعة فجامع غير ذات الليلة الضرة لم يجب عليه قضاء الجماع لها لانه لم يدخل في حق القسمه اما زمانه فان طار
وجب قضاءه من ليلة الجماع والافالام خاصة وخالف في ذلك بعض العامة فوجب قضاء الجماع المظلمة في ليلة
الجماع كما فعل بها ثم يذهب اليها يحصل العدم وان لم يكن الجماع واجبا في نفسه قوله لو جاز لا خلاف في وجوب القضاء
لمن جاز عليها في القسمه فاحل بليتها ولكن القضاء مشروط ببقاء المعلوم به في حباله او بان يفضل له من الذر وفضل
يقضي به فلو كان عنده اربع فظلم بعضهن في ليلتها فان كان ظلمها بترك البيت عندها وعند من لم يمكنه القضاء لاستيعاب
الوقت بالحق على القول بوجوب القسمه بما في فيه في ذمته الى ان يطلق واحدة منهم او ينشر وموت يرجع اليه من الزمان
ما يمكنه فيه القضاء ولو كان ظلمه بالبيت عند من فان جعل ليلتها الواحدة معينة قضاها من دورها وان ساكنة من
فاستقط المظلمة من راس قضى لها من الزمان بقدر ما فانها مشوا الى ان يتم لها حها ثم يرجع الى العدم ولو لم يتو المظلمة
من منع فان قادرت بموت وغيره ثم تزوج ثلثا لم يمكن القضاء لغير حقه وحها الحاضر في جميع الاوقات فلا يمكن دفع الظلم

قوله ولو كان له أربع فذكرت واحدة ثم قسم خمس عشرة فوفي اثنتين ثم اطاعت الرابعة وجب ان يوفي الثالثة خمس عشرة والتي كانت ناشرا
خمس فيقسم للناشر ليله وللثالث ثلثا خمسة وار فليسوف في الثالثة خمسة عشرة والناشر خمس ثم ليسانف قوله وجب ان يوفي الثالثة
خمس عشرة متن

وان يقين ووجد معن اخرى حيث يمكن او بقي بعضهم كالوفارق واحدة وثروج اخرى امكن القضاء من دور المعلوم بهما دون
الجديده فيعطى من كل دور ثلثا والجديده ليله الى ان يكمل حقها ثم يرجع الى العدل بينه من مثاله كان معه ثلث سنه فبات عند
اثنتين وعشرين ليله مثلا اما عشر عند هذه ولا اوبات عند هاليله ليله الى تمام العشر فستحق الثالثة عشر ليل وعليه ان يوفي
ولا وليس له ان يفرق فيبقي عند اليلين وعند كل واحدة ليله لانهما قد اجتمعت ذمته وهو ممكن من وفائها فلا يجوز ان يوفي
فولو نكح جديده عقب العشر لم يحزن ان يقدم قضاء العشر لانه ظلم على الجديده بل يوفي الاول حق الزفاف من ثلثا وسبع فيقسم الدور
وبينها المظلم فيجعل ليله والمظلمة ليله واليلين ظلمها بسببه مما وهكذا تلك ادوار فيوفى فيها اشعا ويبقى لها ليله
فان كان قد بدد بالمظلمة بات بعد ذلك ليله عند الجديده بحسب القسم ثم ليله عند المظلمة لتمام العشر ويبقى للجديده هذه
ثلث ليله لان حقها واحدة من اربع فاذا اكملها ثلث ليله خرج في باقي الليل الى مسجد او بيت صديق او مسكن خال عن زوجته
ثم ليسانف القسم للاربع بالعدل وان كان قد بدد فاذا تمت التسع للمظلمة بات ثلث ليله عند الجديده وخرج في باقي الليل كما
ان وصفاه ثم بات ليله عند المظلمة ثم قسم بين الكل بالسوية وفي حكم الجديده ما لو كانت واحدة من الاربع غائبة فظلم واحدة
من الحاضرات بالآخرين فمضت الغائبة فيجب قضاء المظلمة مع رعاية جانب التي حضرت فيقسم لها ليله والمظلمة ثلثا
وان احتج الى تبخير فكما وصفناه وقد يحتاج الى التبخير بغير الظلم كالوكان يقسم بين نسائه فخرج في نوبة واحدة لضرة و
لم يعد او عاد بعد وقت طويل فيقضي لها من الليلة التي بعدها مثل ما خرج وبخرج باقي الليل الى المسجد ونحوه كما فرزناه و
من الخروج ما اذا خاف اللص والعسر فخرج ولم يكن له في داره مكان منفر يصلح للاقامة بقية الليلة فغدر في الاقامة و
ان لا يمتنع بها فيها وراة ما القضاء قوله ولو كان اذا كان للرجل اربع زوجات فذكرت واحدة منهم سقط حقها من القسم
ووجب عليه القسم للثلاث الباقيات على الطاعة فان قسم عليهن ليله ليله فضل الح ليله وهي حق الناشرة فيضعها حيث شاء
وان جعل القسم اكثر من ليله استوعب دور الفسرة او زاد عليه لان اقل النسوة المعتدات ان يكن اثنتين فاذا جعل القسم بينهما
استوعب حقهما الدور فيسقط حق من الزايدة لانه اسقطه بده حيث خاف الزايدة ويحمل بقاء حقه بنسبة ما بقي من الدور
ففي المسئلة يبقى له ليله من الاربع فيكون له ربع الفسرة بمنزلة واحدة منهم فاذا قسم لكل واحدة عشر اكله بعد قضاء حقهن
عشر او طمذه بالاصح في هذه المسئلة نظايرها هو الاول ويدل عليه ان ثبوت حقه معهن وتفضيل بعضهن على خلاف
الاصل والادليل العام من وجوب العدل والتسوية بينهما يدل على خلافه فيقتصر فيه على مورد النص وهو ثبوت حقه في الزايد
عن عدد هن في الاربع على تقدير ان يقسم بينهما ليله ليله على ما في الرواية عليه من ضعف التسند ولو ظنوا اتفاق الاصحاب عليه
اشكل اثباته بالنص وعامة العلم من غير الاصحاب على خلافه وانما متى قسم لواحدة عدد او وجب ان يقسم للآخرى مثلها مطلقا مع شأ
في الحكم وانما نظير فائدة الخلاف على القول بوجوب الفسرة دائما على القول بوجوبها مع الابتداء بها خاصة وجواز الاعراض
بعد ذلك فالامر سهل لانه اذا وقي لمن العدل الذي جعل لمن جازله الاعراض عن هذا القول سواء كان له حق في المدة
ام لا ويحمل بقاء على الرواية ان يكون له من المدة بنسبة حقه من الاربع اذا تفر ذلك فنقول في المسئلة المفروضة لو ذكر
واحدة من الاربع واراد القسم بين الثلث واختر ان يقسم لكل واحدة خمس عشرة ليله وانفق معهن على ذلك فوافي اثنتين
العدد المذكور وبعي واحدة ثم اطاعت الرابعة فليس لها حظ في حق من مضى لانها كانت عاصية لا تستحق الفسرة لكن لها حق
القسم في المستقبل وعليه ان يوفي الثالثة المبيعة خمس عشرة مثل صاحبها ولا يمكن جعلها ولا بغير رضا الرابعة التي مجردت
طاعتها المشاركة في استحقاق القسم لكنها واحدة من اربع فلها ربع القسم من حين الطاعة وبان الدور وهو ثلث ليل
يجب صرفه الى الثالثة وهي حقها وحق السابقتين كما اخذنا من جملتها الى اليل التي اخضعتها باو حق ضرر في الخالص من حق المناخرين
ان يبيت عند الثالثة ثلث ليل وعند الرابعة ليله وهكذا خمسة ادوار فيقسم للثالث حقها وهي خمس عشرة ليله ويحصل للرابعة
خمس ليل من اربع الادوار الخمسة وحصول الخمس لها بطريق الاتفاق يتناول الخمس عشرة الثالثة اما الخمس عشرة فهي المقصودة
بالذات ثم ليسانف القسم للجميع على السوية هكذا اطلق النص وقيل الشيخ في ط فرض المسئلة وبعد العدة في كسب وظ الحلال
سقوط حق الزوج من القسم كما بيناه ولو قلنا بعد سقوطه امكن فرض حقه من المدة الماضية التي فضل له منها حصته وعلى الثلث
التي قسمها للاثنتين قبل طاعة الرابعة فيكون له منها سبع ليل ونصف فيستوفى ما بعد انقضاء الدور للجميع ان قلنا بوجوب القسم
دائما الا فاعرضه جازم مطلقا بدياه وهذا الاحتمال لا ينافي في فرض النص لان قوله قسم خمس عشرة يدل على ارادة ذلك العدل لكل
زوج بحيث لا يشترط فيها بدليل قوله قسم او حقه في الدور لا ينافي في القسم وان خصه واحدة ويؤيد ذلك قوله وجب فانه
لو كان له في الخمس عشرة شركه او وجب ان يوفي الثالثة تمام الخمس عشرة بل كان له ان يقول لي من الخمس عشرة بل كان له ان يقول لي من
الخمس عشرة وبها فلا يجب للثالث الا مقدار ثلث الارباع والزايد تبيع منه فقط هذا الاحتمال ان يجعل الخمس عشرة مشركه وقوله

بحر

قوله لو طاف على ثلث و طلق الرابعة بعد دخول ليلة ثالثة ثم تزوجها قبل حجب لها قضاء تلك الليلة وفيه تردد يشاء من سقوطها
بجزءها عن الزوجية قوله لو كان له زوجتان في بلدان فقام عند واحدة فبطل كل كان عليه للآخرى مثلها قوله لو تزوج امرأته ولم
يدخل بها فافترق للسفر فخرج اسمها جازله مع العود توفيقها حصه النكاح لان ذلك لا يدخل في السفر اذ ليس السفر دخلا في القسم

بعد كمال بقائه من الحي ثم يستأنف يشترط بان لا يخلو بعد الكمال والالبسة عليه واحالة على القاعدة السابقة بعيدا ليس فيها ما
يدل على مثل ذلك وهذا البحث يجري في قضاء قسمه المطلقة في الامثلة السابقة وفي مواضع كثيرة في بعض ما في الكتاب اية قوله لو طاف
حق القسم على الزوج من الامور الواجبة في الجملة اما بعد الشروع فيه ومطلقا فان كان له زوجتان فصاعدا وقسم لواحدة ثم دخلت
نوبة الاخرى حرم عليه طلاقها قبل ان يوفيهما جميعا من القسم لا يستلزم تفويت الواجب فيكون محرما لكنه محرر لا يخرج من حقيقة
الطلاق فلا يبطل به كالمبيع وقت النداء يوم الجمعة وان النوى غير العبادات لا يقضي الفسخ كما حققت الاصول واحتمال البطلان في
المبيع وقت النداء ان هنا ولا فرق في ذلك بين كون المطلقة بعد حضور نوبتها او اية وغيرها لا شر في الجميع في المغضي وذكر المصنف
الرابعة تبعا للشيخ محمد بن تيمية وروى ما قيل ان السر في ذكر الرابعة ان نوبته غيرها لا يتحقق الا بالفرقة بخلاف الرابعة وفيه انه مع تسليم
التوقف على الفرقة لا يتم الا في الاول اما بعده فينبغي ان نوبته كل واحدة بغیر قهر وعجز وتحقق الفرض في غير الرابعة وعلى المخار
من يتخير في غير قهر وعجز يتحقق نوبته غير الرابعة بتعيينها طامه طلاقها بعد دخولها والمصنف لم يذكر تحريم الطلاق وقد ذكره الشيخ وغيره
ولا فرق في التحريم بين وقوع الطلاق رجعا وبائنا وان كان في الرجعي يتمكن من الرجوع والتخلص لان الطلاق سبب في تعطيل
الحق واشتغال الذمة به على التقديرين ولكن لو كان رجعا ورجع في العدة وجب قضاءهما وتخلص منه بغير اشكال لان الرجعة
اعادة الزوجية الاولى كما كانت وان تركها حتى انقضت عدتها او كان الطلاق بائنا ثم تزوجها قبل حجب عليه القضاء فالشيخ في
طاعته لانه حتى استغرق في ذمته وقد امكنه التخلص منه فيجب المصنف تردد في الوجوب ما ذكرناه ومن خرجها عن الزوجية فيسقط
الحقوق المتعلقة بها وفيه منع للملازمة بين الامرين ومن ثم بقي المهر وغيره من الحقوق المأبنة وان طلق وتخصيص بعض الحقوق
بالسقوط دون بعض لا دليل عليه فالقول بوجوب القضاء مطاوعا وتفرغ عليه وجوب الزوجية لو توقفت البرائة عليه ولو
امكن مجازاتها والنوصل الى اسقاطها بوجوب تخيير بينه وبين الزوجية وح فلا يمنع تزوج رابعة لعدم انحصار البرائة في الزوج
ولو فرض توقفها عليه لم يفسد في صحة الزوجية لما قلناه من حكم النوى واعلم ان وجوب القضاء لمكانه على تقدير تزويجها مشروط
بكون الزوجا اقل من اربع ليكن قضاءه فيما يفضل من الاول او كون الزوجات هي المطلقة بين ليكن القضاء في دورهن اما لو
كان الظلم بتعطيل الليلة مع غيرها او كان جديدا لم يمكن القضاء لانه انما يكون في نوبة احديهن والظلم لا يقضي بالظلم ولو نكح
جديده وبقيت نكاحه التي ظلمها كما اذا كان له ثلث زوجات وظلم واحدة بليا للآخرتين ونكح رابعة ثم تزوج المطلقة امكن
قضاء جميعها من نوبة المطلقة هاهنا مع مراعاة حق الرابعة على نحو ما تقدم في المسئلة السابقة ولولم يفارق المطلقة وفارق للولاء
ظلم بين ثم عدت الى نكاحه وفارقها وفارقت ثم عدت الى نكاحه اشغل بالقضاء ولا يجب عن القضاء ما بان عندنا فان مفادنا
ويجوز عودته بالنكاح الجدد بخلاف السابق قوله لو كان القابل بذلك الشيخ في ط وجهه ما اشترط البينة سابقا من ان المبيت
عند واحدة من الزوجات زيادة على الليلة توجب المبيت عند الاخرى مثلها مراعاة للعقد بينهن وان جوار المفاضلة بين
الاثنتين او الثلث مشروط بجعل القسم ليلة ليلة ونقل المصنف بصيغة القيل يؤذن باستشكاله وجهه ما علم من ان للزوج مع
الاثنتين نصف الدوفينبغي ان يكون له من العشرة فصاعدا لكل واحدة منهن ربع فلا يلزم للثانية الا ليلتان ونصف هذا
الوجه لا يشر إليه في المسئلة المشتملة على القضاء للمطلومة مع ورودها فيهما ويمكن الفرق من جهة تبصر محبة في ذلك بان العقد المثل
فيها وهو الخمس عشرة جعله لكل واحدة على وجه القسم كذا ذكره في لفظها بخلاف هذه فانه لم يذكر فيها ما يدل على انه قسم للاولى
عشر او الا لزمه للثانية مثلها وان بقي حقه بعد ذلك بل قال فقام عند واحدة عشر او الا فامته عند هاتك اتم من جعلها على وجه
الفئة او مع اضافتها فلما كان اللفظ اعم استشكل حمل الاطلاق على القسم مع اصله برائة الذمة من الثانية اذا امكن
صرفها لاقامة عما يوجب شغل ذمته بالثانية وعلى هذا فيختلف الحكم باختلاف قصده والاخرى وجوب القسم للآخرى بقدر الاول
مطلقا في غير موضع الوفاق والعلامة في كنهه جزم بالحكم كذا ذكره الشيخ وله بتوقف غير المصنف واعلم ان الزوجيتين في البلدتين انما
يحتسب عليهما ما يقع عندهما الا الطريق اليهما ولا عنهما ويخبر في قسم الثانية بين الذها اليهما واسند علمها اليه فان اشغبت
منه مع قدرتها سقط عنها للشود قوله لو تزوج نية بتعطيل الحكم على خلاف الشيخ حيث اكتفى في تخصيصها بما يحصل في ايام السفر
مختار بان العرض من ذلك وهو ارتفاع الحشمة وحصول الامن يحصل في ايام السفر وان لم يحصل فيه تمام المقصود من القسم والمصنف قد
ذلك بان الايام المخصصة من جملة القسم غايتها انه تفضل فيه كما فصلت الحرة على الامة ومن ثم عدت استبانة القسم ثلثة
او اثنتين وحيث وقع الاتفاق على ايام السفر ليست داخل في القسم ومن ثم لا يقضي للثلاث ما فانه من مع المصنف فكذلك لا يبيع
يحتسب على الجديده هنا ولا يتم انحصار الفائدة فيما ذكره بل جاز ان يكون الاستمتاع بالجديده اهم مما ذكر نعم يجوز انضمام تلك
العلة الى ما ذكرنا لا استغناءها بالحكم ومع ذلك فالعلة مستنبطة لا منصوبة والمعلوما اختصاها بالعد على وجه القسم
هو اقوى منها كما اشترط اليه سابقا لا الكونه على وجهه واصل من حق القسم فاذا ذكره المصنف اجوز في حكمه ما لو تزوجها في السفر ولم يكن

قوله النشور وهو الخروج عن الطاعة واصله ارتفاع قوله متى ظهر من الروجة امارته مثل ان تقطع في وجهه او يبرم بجوابه او
عادها جازله هجرها في المصحح بعد عظمها وصورة الهجران حول اليها ظهر في الفرائض وقيل ان يعزل فراشها وقيل ان يعزل فراشها و
الاول مردى ولا يجوز له ضرها والحال هذه اما لو وقع النشور وهو الامتناع عن طاعته فما يجب لجواز ضرها ولو باول مرة وتقتصر على

ما يجب
بجوابه
او يبرم
بجوابه
او يبرم
بجوابه

معد زجانه فلو كرمه خصص الجديدة بالعدد ثم قسم بينها وبين القديمة بحسبه قوله النشور النشور لغة الارتفاع يقال
نشر الرجل ينشر وينشر اذا كان قاعدا فتنهض قائما ومنه قوله تعالى واذا قيل انشرنا الفلق انشرنا الفلق ومنه قوله تعالى
خروج احد الزوجين عن طاعة الآخر نشورا لانه بمعصيته قد ارتفع وتعالى عما اوجبه الله عليه من ذلك لخص النشور
بما اذا كان الخروج من احدهما لان الخارج ارتفع على الآخر فلم يبق بمقتضى الحق ولو كان الخروج منهما معا لخص باسم الشقاق
كاشيالا النشور لاسيما لما في الارتفاع فلم يتحقق ارتفاع احداهما عن الآخر وقال بعضهم يجوز اطلاق النشور على ذلك
ايض نظر الى جعل الارتفاع عما يجب عليه من الطاعة لاصلا حجة وهو متحقق فيها وبعض الفقهاء اطلق على الثلثة اسم الشقاق
والكل جاز بحسب اللغة لكن ما جرى عليه المصنف اوفى لقوله تعالى واللاتي تحافون نشورهن وقوله تعالى وان امرئ خاف من نعلها
نشورا وقوله وان خفت شقاق بينكما الاية واما تخصيص الشيخ في خروج الزوج عن الحق فليس بجديد قوله متى ظهر الوجه
الحاصلة بين الزوجين فلا يعرف ويظهر سببها من الروجة وقد يظهر من الزوج وقد يظهر منها او يشبهه الحال وقد ذكر المصنف حكم
في الثلثة وابتدأ بالاول لدلالة الاية عليه قال تعالى واللاتي تحافون نشورهن فعطوهن وابهرهن والبراء من الوعد ان يجوز
بالله نعم ويقول انفي الله في حق الواجب احدى عذاب الله نعم ونكاله ويذكرها ما ورد من حقوق الزوج على الروجة من
الاخبار النبوية وكلام الائمة وبين طائفة النشور ليقطع النفقة وحقوق المقيم فثبت ادب بذلك اما الهجران فالمغبر منه هنا
الهجران في المصحح لانه ظاهر في نادر النساء وقد اختلف في معناه فقيل ان يحول اليها ظهر في الفرائض فذهب اليها بابا بوجه
الذي جعله المصنف ويؤيد ذلك الشيخ وابنه ان يعزل فراشها ويبعث على فراش آخر وقبل يبدئ بالاول فان لم ينجح فالثاني و
قيل ان يترك وطئها والاولى الرجوع فيه الى العرف ما يستفيد من المنة منه الهجران وما هجرها في الكلام بان ينسخ من كلامها
في تلك الحالة فلا بأس به اذ رجا به النفع ما لم يزد عن ثلثة ايام انتهى البقي فوق الثلثة واما الضرب فهو ضرب نادر في
كان ضرب الصبي على الذنب فيجب ان لا يكون مديما ولا مبرحا اي شديدا وفي بعض الاجازات يضربها بالسواك ولعل حكمه توهيها
ارادة المداينة ولا فراح والافند الفعل بعيد عن النادر الاصلاح ونقل الشيخ في طعن قوم ان الضرب يكون مبدئيا بل موقفا
اودره ولا يكون سبيا ولا خشب واذن هذا فنقول اختلف العلماء في تنزيل هذا الامر الثلثة على التخيير او الجمع او الترتيب
بالنشر من الخفاء الى الاشكال كراى انتهى عن المنكر وعلى التقديرين هل هو مع تحقق النشور او ظهور امارته قبل وقوعه او معها
ومثلا الخلاف من دلالة ظاهر الاية على ذكر الثلثة معاطفة بالواو والمفيد للتخيير او الجمع وتعليقها على خوف النشور لا عليه نفسه
ان جعل الخوف على ظاهره فاعبر المصنف في النافع في الامور الثلثة ظهور امارته النشور اجراء الخوف على ظاهره لكنه جعل الثلثة
على الترتيب فيقدم الموعظة فان لم يفد انقل الضرب ولم يذكر حكم النشور بالفعل لكن يمكن دلالة جوازها مع ظهور الا
لانه على جوازها مع حصول بالفعل بطريق اول في هذا القول بوافظ ظاهر الاية في السبب ويخرج الى تاويل السبب حيث عدل عن ظاهر
التخيير او الجمع الى الترتيب نظر الى ان مثل هذا من افراد النبي عن المنكر فليكن بحكمه والمراد من الاية جواز الجمع بين
الثلثة في الجملة لا مطم بل حيث يقع اليه بان لا ينجح الاقتضار على امداد من الثلثة وعكس الامر الجعيد فجعل الامور الثلثة
مترتبة على النشور بالفعل ولم يذكر الحكم عند ظهور امارته وجوز الجمع بين الثلثة ابتداء من غير تفصيل فوق والرجل ان كان في
النشور من المنة ان يعطها وهجرها في مضمناها وله ان يضربها غير مبرح ويظهر منه جواز الجمع بين الثلثة والاختار باعدها او با
منها لان ذلك حقه فله فيه الخيار والوجه حمل الواو على الجمع او التخيير وجعل الخوف بمعنى العلم بكفوله ثم من خاف من موصفا
فاول الخوف واستغنى عن الاصناف الذي تكلفه غيره وجعل العلامة في الارشاد الثلثة مترتبة على النشور بالفعل كما صنع ابن
الحيند لكنه جعلها مترتبة مراتب الانكار كما فعل المصنف في قوله الاول من الاصحاب من جعل الامور الثلثة مترتبة على الثلاثين اعني
ظهور امارات النشور وتحقيقه بالفعل فالصحة في الكتاب والشيخ في ط والعلامة في عد جعلوا الوعد والبهمة معلقين على
ظهور امارات الضرب مشروطا بحصول بالفعل ومع ذلك يشترطوا في جواز الضرب مع تحقق النشور تقديم الوعد ولا الهجر
بل جواز الضرب باول مرة وجعلوا التخيير في الاول مشروطا بعدم نزع الوعد ووجه هذا القول حمل خوف النشور على ظاهره
وترتيب الاولين على مراتب النبي اما اشراط الضرب بتحقيق النشور مع ان ظاهر الاية جوازها مع الخوف ان الضرب عقوبة وتبني
والاصل فيها ان تكون من طرف الحاكم والمحرم عليها هو النشور وظهور امارته لا يفيد اليقين به فلا ينبغي العقوبة على الذنب
قبل وقوعه بخلاف الرجز والوعظ والهجران امرها اوسع وظهور امارات المعصية كاف في التنبه عليها والرجز عنها وارجح
ذلك الى الاخذ بظاهر الاية مع مراعاة الاحاطة في العقوبة والوقوف على موضع اليقين حيث يمكن اعادة النشور بالفعل
من الخوف منه فالمحقق الاذن في الضرب مع وقوعه وقبله مشكوك فيه لكن بشكل هذا بالهجران فان نفوت حقا من اللطف و
اعطاء الوجه في الصاحبة تخرج الاحتمال لا يخ من اشكال الا ان الامر فيه سهل فجاز التعويل فيه على ظاهر الاية ووجه عدم توقف

لا فائدة

مردى

قوله واذا ظهر من الزوج النشور منع حقوقها فلها المطالبة للحاكم الزام ولها ان لا تبعض حقوقها من متبر ونفسه لانه
له ويحل للزوج قبول ذلك قوله الشقاق وهو فاعل الشق كان كل واحد منها في شق

ضربا على الاخرين في هذه الحالة دلالة الآية على التخيير بينه وبينها او الجمع من غير تفيد وفصل بعض العلماء في الآية تفصيلا اخر
العلماء في التخيير جعل الامور الثلاثة مرتبة على مراتب ثلاثة من حالها منع ظهور امارات النشور يقتصر على الوعظ ومع تحققة قول الامير
ينقل الى الجرح واصر اسفل الضرب وجعلوا المعنى في الآية واللا في تحاقن نشورهن فخطوهن فان نشرن فاجرحوهن في الضاح
فان اصررن فاجرحوهن والاظهر انه متى احمل ان زيارها ما لو عطل لا يشغل الى الجرح وان لم يجوز مجاز الجرح ولا يجوز الضرب الا مع العلم
بانها لا تشرب بها ومعها يجوز الضرب ولو في ابتداء كراهية الذي في ذلك حيث يتبين العصبية وبدونه يقتصر على الوعظ في المسئلة
امور ينبغي التنبه لها الاول المراد بظهور امارات النشور تغير عاداتها في القول والفعل بان تجتبه بكلام خشن بعد ان كان بليبا
غير مقلد بوجهها بعد ان كانت تقبل او تظهر عيوسا واعراضا وقتا فلا ود مدته بعد ان كانت متطوعة وبادرا ليد وتقبل عليه ونحو ذلك
واخرنا بتغير العادة عما لو كان ذلك من طبعها ابتداء فانه لا يعد امارا للنشور والمصنف اقتصر في اعتبار العادة على ادبها واطلاق
الباقى والمعتبر ما ذكرناه نعم مثل البترم بالجماع لا يعتبر فيه العادة لان ذلك حجة فعلها المبادئة اليها ابتداء ولا غيره فيها بالعادة بخلاف
الاداب فلذا اخصها المصنف وهذه الامور ونحوها لا يعد نشورا فلا يستحق ضربا عليه على الاقوى بل يقتصر على الوعظ فلهذا استدل
عذر الزوج عاوق غير عذر ويطهر من يجوز الضرب لاجل فعل المحرم وفيه نظر الثاني ليس من النشور ولا من مقدار ما ينافى اللسان و
الشتم ولكنها ثالثة به وتستحق النكاح عليه وهو يجوز للزوج نكاحها على ذلك وهو ما يتعلق بحق الاستمتاع ام يرفع امره الى الحاكم
قولان قدما في كتابنا المعروف بالامور في الزوج بينهما وراه حق المساكنة والاستمتاع كالاجنبى ان يقتصر ذلك عشرة ذكره
الاستمتاع الثالث المراد بجواحه التي يكون المبرم بها امارا للنشور ما يحجب عليها فعلها من الاستمتاع ومقدار ما كان الشطيف المعنا
وارادة النشور الاستعداد بان تمنع او تشاغل اذا طلبها على وجه يخرج ذواله الى تكلف ثقب لاسر لا مناع الدلال ولا لامناع
جواحه التي لا يتعلق بالاستمتاع اذ لا يجب عليه نكاحها وفي بعض الفتاوى المشهورة في فخر الدين ان المراهب ما يحسب سقي الماء بمقيد
اقتراش وهو بعيد جدا ان ذلك غير واجب عليه فكيف يعذر ترك نشور وفدنه المصنف على ذلك بقوله في تعريف النشور وهو مناع
من طاعته فيما يحجب له فترك الامور المذكورة اذ لو بعد نشورا فكيف يتعدا لتشغل عنها من مقدار ما ينافى الرابع المراد بالتميز
جواحه القيام اليها بشاغل وتضييق فعلها فالجوهري يترجم بانه اسم وضمير مند وبره امله واخره وقال النيرج النشور والمراد
هنا هو قوه الضرب عرفا لان المعتبر من ضرب النكاح باليسر وهو من ثم غير واع ان الله يمثل السواك والسيد بل التماس من يجب
انقاء المواضع المحفوفة كالوجه والخاصة ومراقب البطن ونحوها وان يكون الضرب على موضع واحد بل يفرق على المواضع الصلبة من اجبا
فيه الاصلاح لا الشفهي الا شقام فحرم بقصد مطر بل بدون قصد المادون فيه لاجل التمسك لو حصل بالضرب تلف وجب العزم
لانه شبيه بذلك لانه اطلاق الاصلاح بخلاف الولي اذ ادب الطفل والفرق ان نكاح المراهبة لخط نفسه والولد لخط الخط الولي و
قبل انما مشروط بلان بعدم التلف وسياتي البحث في الفرق بينهما ايضا بان الاول لا يرجع ان يعقوب ويضر عنه بخلاف الولي فان الو
له لا يضر عن ضرب النكاح عند الحاجة لوجع المصلحة الى الضيق وقد روي الخبر بالتميز عن ضرب الزوج في الجملة وبشرع على هذا
الفرق عدم ضمان الولي لانه محسن وما على المحسنين من سبيل قوله واذا ظهر هذا هو الفقه الثاني من النشور وهو ان يتعد الزوج
وبينها بعض حقوقها الواجبة من نفقة وقسمه وليشي خلقه منها او يؤذيها ويضرها بغير سبب مباح لذلك فان يجر فيه وعظما ولا
رغبتا الى الحاكم بل يجرها بغيره ولا ضربه وان روي بمعاودة الى الحي لانها متوقفا على الاذن الشرعي في الايتن ما يبينه على
شوبنر دلالة الآية لا اليها وهو اللابق مقامه ثم الحاكم ان عرف الحال باطلاع او امر الزوج او بشوبنر مطلعين على حالها والا
عليها ثمة في جوارها او غيره بغيرها وبحكم بما يتبين فان ثبت تعد الزوج هاهنا عن فعل ما يحرم وامر بفعل ما يجب فان عاد اليه عذر
بما يراه ولو اضع من الانفاق مع قدرته جاز للحاكم ان ينفق عليها من ماله ولو يبيع شي من عقاره اذ انوقف عليه ولو كان لا يبيعها
شيئا من حقها ولا يؤذيها بغيره ولا كلام ولكن يكره محبتها المرض او كبر ولا يدعوها الى فراشه او يامر بطلاقها فلا شيء عليه وبحسن
ان نشور صبه بترك بعض حقها من القسم والنفقة قال الله تعالى وان امرته خافت من عدوها نشورا او اعراضا فلا جناح عليهما ان يصلحا
بينهما صلحا وروي عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تطاف في خلع مع خاتك ولا تقسم في اجل بوي لعائشة
فترك الآية وروى الحلبي في الحسن عن ابي عبد الله ع في قول الله تعالى فان امرته خافت من عدوها نشورا الآية فقال له المراهبة تكون عند
الرجل فيكرهها فيقول لها اني اريد ان اطلقك فتقول له لا تفعل في اكره ان يثبت في ولكن نظر في ليلته فاصححها ما شئت وما كا
سوى ذلك من شيء من ذلك ودعني على حالتي في قوله ثم فلا جناح عليهما ان يصلحا بينهما صلحا وهو هذا الصلح وما ذكرنا
حكم بهذا الحي مع عدم تعصبه وظاهر الآية جواز قوله ذلك حله وان كان له وان كان اثبات نشوره وكذا لك جواز المصنف
والحكم فيه كذا لان مثل ذلك لا يعد اكرها على بذل حقها وان اتم في تعصبه نعم لو مر ما على بذل فلا شبهة في عدم حله وبظهر من
رواية الحلبي تفسير الآية بالمعنى الاول خاصة وهو اولى قوله الشقاق لما كان ارتفاع احد ما على الاخر دون صلاحية شخصيا

قوله فان كان النشوز منها وخشي الشقاق بعث الحاكم حكما من اهل الزوج واخر من اهل المراءة على الاولى ولو كانا من غير اهلها او كان احدا
جازا ينفق وهل بعثها على سبيل الحكيم او التوكيل الاخر انه يحكم فان اتفقا على الاصلاح فعلا وان اتفقا على التفريق لم يقع الا بغير الرجوع
في الطلاق ورضي المراءة في البند اذا كان خلعا مـ

النشوز ناسب ان يحض النعدي من كل منها بلعم الشقاق لانها تشارك في النعدي والمساعد فكان كلامها صار في شق اي حجة
في الآخر وخالفه الا خلافا وعدم الاجتماع على راي واحد قوله فاذا كان اذا كان النشوز منها كان هو الشقاق ونفسه كالتقدم
للقوله وخشي الشقاق اي خشي استمراره والافضل من قبل وغير ذلك موافقة للادلة على حكمه قالتم وان خفتم شقاق
بينهما فابعثوا حكما من اهلها وحكما من اهلها ان يربدا اصلاحا يوفق الله بينهما ويجوز ان يرد من خشي الشقاق الشقاق كالمسلف
هو اولى من اضمار الاستمرار ثم بيان حكم المسئلة ينظم في ستة امور الاول جعل المص و الاكثر الباعث للحكيم هو الحاكم وجعلوا
ضمر فابعثوا في الية رجعا الى الحكم وهو المناسب بمقام البعث والحكيم واللابق بقطع الشقاق والمردى وقال بعضهم
الصبر عايد الى اهل الزوجين وقيل الى الزوجين انفسهما ويضعف بان خيرة الزوجين في الية وقع مشي لغايت المامو بالبعث
هو الخاف من شقاقها وقد وقع الصبر عنه مخاطبا مجموعا وظاهرا لانه على الغاية بينهما ولو كان كاقيل لقالتم فليبعث كل
منهما حكما من اهلها ونحو ذلك لان الانسا لا يبعث احدا الى نفسه ويظهر من المص في النافع اختيار هذا القول حيث قال فاذا
خشي استمرار بعث كل منهما حكما من اهلها لو امتنع الزوجان بعثهما الحاكم وقريته كلام ابن الحنبل لان جعل الحاكم مامرا الزوجين
بان بعثا من يجازانه من اهلها وفيه جمع بين الفائدين والقولين وفي مؤلفه سماعه عن الصمعي ما يشهد الى كلام ابن الحنبل
وقال سنن ابا عبد الله عن قول الله فابعثوا حكما من اهلها اريانه اسنادا للحكام فقال لا للرجل والمرئة ليس قد جعلنا
في الدنيا في الاصلاح والتفريق فقال الرجل والمرئة نعم فاشهدوا بذلك شهودا عليها يجوز نفقها عليها قال نعم الحديث ويمكن
ان يستدل بها على ان الميسل الزوجان وكيف كان فالاقوى الاول لما ذكرناه وعليه فلو نفذ الحاكم او نفذ امراله فبعث الزوجان
المبعوث وكلاهما حكما فيفعل ما اقتضته الوكالة من عموم ونحوه بخلاف ما جعلنا المامورا بالامر الزوجين او
فانه ياتي في المبعوث ما منعه في كونه وكلاهما حكما الثاني هل بعث الحكيم واجبا مندوب قولان مردك لظاهر الامر على
الوجوب وكون الظ من حال الشقاق وقوع الزوجين واحدا في المحرم فيجب تحكيمهما خشية من امكن الاصلاح بدون ذلك
فلا يكون واجبا وان كان راجحا نظر الى ظاهر الامر والوجوب على ان البعث من وظائف الحاكم الوجوب لوجعلنا معلق الامر
الزوجين فلا سببا او حجة لا مكان رجوعهما الى المحرم بدون الحكيم نعم لو توقف الرجوع الى المحرم عليه واجبه مطلقا من
باب المقدمة الثالث هل يشترط كون الحكيم من اهل الزوجين نعم كون المبعوث من قبلها من اهلها والمبعوث من قبله من اهلها
قولان منشأها دالة لا على كونها من اهلها فلا يتحقق امثال الامر بدونه مؤيدا بان اهل اعراف بالصلح من الاجانب
ومن ان الفرية غير معتبر في الحكم ولا في التوكيل وامرهما مختص في الامرين والحصول الغرض بهما اجنبين والاية مسوقة للاشياء
فلا بد من الامر على الوجوب من قبيل واشهدوا اذا ابتاعتم وهذا هو الاستمرار هو الذي قطع به المص والاكثر وتعدرا لاهل فلا
كلام في جواز الاجابة الرابع هل المبعوثان وكيلان من جهة الزوجين خا كان موثبان من جهة الحاكم فيه قولان من حيث كون
الباعث الحاكم اذ جعلنا بعثهما من الزوجين فلا شبهة في كونه توكيلا لانهما الباعثان اهل التفويض في الحكم الكلي وان كان متعلقا
بموضوع واحد على كونه توكيلا لان الله سماها حكيمين وخاطب ببعثهما الحكام والتوكيل ماذون ليس يحكم لانه لو كان توكيلا
لما كان عليه لفظهما ووجه الاول ان البضع حق للزوج والمال حق للزوجة وهما شيان فلا يولى عليه ما وان الحكم يتوقف
على اجتهاد وليس معتبرا فيها ويضعف بان حكم الله قد يجري على غير المجزئ عليه كما لماطل وباحترار الزوجين على الشقاق جازا
منه من قول الحق نجا الحكم عليهما وانما يشترط الاجتهاد لان محله امر متعين جزئي فيجوز تفويض الحاكم امر الى الاحاد كقطعة
ففي الاول يتوقف بعثها على رضى الزوجين فان لم يرضيا ولم يتفقا على شيء ارب الحاكم الظاهر واستوفى حق المظلوم وعلى
الثاني لا يشترط رضاها وعلى القولين يشترط فيها البلوغ والعقل والاسلام والاهتد الى ما هو المصلحة من بعثها واما العدالة
فان جعلناهما حكيمين اعتبر قطعا وان جعلناهما وكيلين فغير اعتبارهما وجها وجودها لعدم لانها ليسا شرطان في التوكيل وجها
اشترطهما عليهما ان الوكالة اذا انعقدت بنظر الحاكم اشترط فيها ذلك كما بين الحاكم الخا مسر على الحكيم الاجتهاد في النظر والبحث عن حجة
وحكام حالها والسبب الباعث على الشقاق والمثالي فيهما امكن ثم ان راي الاصلاح هو الاصل فعلاه وان راي الاصلاح لها الفراق فله
يجوز لها اسنادا به فبما شرع الطلاق بذل عوض الخلع والخلع هو الصلاح ام تحضر بحكمها بالاصلاح دون الفراق قولان من حيث
على كونها وكيلين وحكيم فلهما الثاني لا اشكال في وجوب إعادة الوكالة فان تنازعت الفراق فعلاه والا فلا وعلى الاول في جواز
الفراق ايض قولان مبيحان على ان مقتضى الحكم على الاطلاق نشوزها فلهما فبما راي الاصلاح فيتناول الطلاق والبند حيث يكونا
من اهلها صلاحا ومن ان امر طلاق المكلف الى الزوج لغيره الطلاق بيد من اخذ بالشاق وهذا هو الاشهر ويبدل عليه من الاجابة
حكمة الحلبي عن ابي عبد الله قال مسئلة عن قول الله فابعثوا حكما من اهلها قال ليس للحكيم ان يفرقا حتى يبين امر الرجل و
المرئة ويشترط عليهما ان شئنا جمعنا وان شئنا فرقنا فان جمعا فاجاز وان فرقا فاجاز ويظهر من ابن الحنبل جواز طلاقها بدون

وهو كلامه

قوله فلو لم يدخل به لم يلحقه تحقق الدخول قوله وكذا لو دخل وجائت به لاقبل من ستة أشهر كما قاله وكذا لو
انقضاء على القضاء ما زاد عن شغل شهر أو عشر من زما الوطى أو ثبت ذلك بعينه مخفف من يدعي الحق الحمل لا يجوز
الحاقه بنفسه

سنة أشهر ويدل عليه مع الإجماع قوله تم وحله وفصله ثلثون شهرا مع قوله تم وفصله في عامين فتركب من الأمرين ان حمل يكون
اشهر منها الباقية من الثلثين شهرين العامين وليست هذه المدة أقصى مدة الحمل بالإجماع والوجدان انما هي اقل مدته واختلفوا في
اقصى مدته فطبقوا احكاما على انما لا تزيد عن سنة ثم اختلفوا في المشهور بينهم انه شغل شهر ذهب اليه الشراح في المدة والمدة وابن
الحيد وسلاو ابن البراج والمقصود احد قوله وجاعة اخرون ومسندين رواية وهيب بن ابي عبد الله قال قال امير المؤمنين
الولد لسنة اشهر وللسنة وللسنة ولا يعبر لثمانية اشهر ورواية عبد الرحمن بن سيار عن حارث بن عزيق جعفر قال سئل عن عناية
الحمل بالوليد في بطن امه كم هو فان الناس يقولون ربما بقي في بطنها سنين فقال لا بد الاقصى مدة الحمل سنة اشهر لا تزيد لحظة
لو زاد ساعة لقفل امر قبل ان يخرج ورواية عبد الرحمن بن الجراح قال سمعت ابا هريرة يقول اذا طلق الرجل امرأته فادعت حملا
اشهر شغل شهر فان ولد والاعذار ثلثة اشهر ثم قد بانث ورواية محمد بن حكيم عنه قال انما الحمل شغل شهر الحديث في الاصل
بمذه الاخبار مع كثرة ما نظروا به ورواية الاولى مشرك بين الضعيف الثقة وفي طريقه من فيه نظرا به ومع ذلك لا دلالة فيه
على نفي الزيادة عن السنة الا من باب مفهوم العدد وليس بحجة والرواية الثانية منسوبة فلا يعيد على ما فيها مع محالها للوجدان كما
ذكره المصنف واما الثالثة فلا يدل صريحا على ان السنة اشهر فالحمل بل يماثل على انه سنة لانه لو علم ان شغل الحمل بعد السنة يقينا
لم يجزئ الثلثة الا شهر بعد هذا لان المعتبر في الحمل اقرب الامر من ثلثة اشهر وثلثة اشهر ومحصل هذه امرها بالاعذار بسنة
وذلك انهم من كون أقصى الحمل سنة وسنة ويمكن ان يكون الوجه في الامر باظهارها شغل اشهر البناء على الغالب من كون الحمل
بعد السنة بوضع وان لم يتبين واما التي ابقته في مع كونها اطهر في الدلالة على ان أقصى الحمل سنة من السابقة والزيادة على ان الاقصى
لانه قال فيها ثلثة اشهر فاما التي ابقته في مع كونها اطهر في الدلالة على ان أقصى الحمل سنة من السابقة والزيادة على ان الاقصى
قال عدتها شغل اشهر فاما التي ابقته في مع كونها اطهر في الدلالة على ان أقصى الحمل سنة من السابقة والزيادة على ان الاقصى
ثلثة اشهر قال ليس عليها رتبة تخرج فنده كما نرى دالة على جواز بلوغ الحمل سنة وان الغالب السنة فلذلك اطلق الشغل ثم امرها
بالاحكام ثلثة اشهر لاجل الحمل لا لان العدة بعده ثلثة اشهر انما هي سابقة وهي اقوى الدلالة على ان اكثر الحمل سنة وقد اوردوها
في الكافي والتهذيب بابا يند كثره ومثون متفارقة مشرك في هذا المعنى واجود طرقها الحسن والقول بالسنة للمصنف في الاصل
مدعيها عليه الإجماع ووافقه عليه ابو الصلاح ومال البرقي والح ويديل عليه من الاخبار مصافا الى ما تقدم ورواية ابن حكيم عن
ابرهيم واپيه انه قال في المطلق يطبقها زوجها فقولنا حيلة فكث سنة قال ان جائت به لاكثر من سنة لم تصدق ولو ساءت واد
في دعواها وهذا القول اقرب الى الصواب وان وضعه المصنف بالترك اذ لم يرد دليل معتبر على كون اشهر اقل من السنة فاستحبنا حكمه
حكم الفرائس نسب ان كان خلاف الغالب فوقع في زماننا ما يدل عليه انه يمكن تنزيل تلك الاخبار على الغالب كما يشعر بقوله
انما الحمل شغل اشهر ثم امرها بالاحكام ثلثة اشهر نظر الى النادر ولكن مراعاة النادر ولو لم يكن الحكم بنفي النسب من اهل البيت ما هو اعظم من
ذلك على المرتبة مع قيام الاحتمال معضدا بقول سائر علماء الاسلام والقول بان اشهر عشرة اشهر للشيخ في موضع من كتابه واستحسنه
المصنف هنا والعلامة في كثر كنهه وذكر جماعة ان به رواية ولكن لما اختلف عليها وكيف كان فوافق من القول بالسنة قوله فلو لم يدخل
الموجب للحاق الولد وغيره من الاحكام بغيبوبة الحشفة خاصة او قدرها من مقتضى عمها في القبل ان لم ينزل على ما ذكره الاخفا في
مواضع كثيرة وسكنها التنية عليه في باب العدة وذكر الشافعي قواعده ان الوطى في الذكر على هذا الوجه يساوي القبل في هذا
الحكم وغيره الا في مواضع قليلة استثناهما وما وقف في كلام احد على ما يخالف ذلك قوله وكذا لو احترضا بالحجوة والكائنة
لو ولدته في هذه المدة غير حى او ناض الخلفه فانه يمكن لحوقه به اذ أقصى اهل الحجة ما كان قوله منه على هذا الوجه من حين
الدخول وبطلان فائدة المحقرة في وجوب ثبوتها عليه في استحفا ودينه لوجوب عليه ونحو ذلك والحكم بحق الكامل الحية فيها
دون السنة هو المشهور بين الاصحاب لما علم من ان اقل ما يمكن ولا دنة فيه كما ملاحا هو السنة وعالفة ذلك الشراح مخبرين
فيه وبين الاعراف به في الحقيقة نسبة هو ساذ والاصح وجوب نفيه للعلم باستقامته عنه فاعترف بنسبه والحاق احكام النسب به محرم
قوله وكذا لو والحال هذه اذا ولدت الزوجة بعد أقصى ما من الحمل من حين الوطى اشغف عن الزوج في نفس الامر وجوب عليه نفيه ظاهرا
كما يجب عليه نفيه مع عدم الدخول او ولادته لدون اقل الحمل وقد ذكر المصنف وغيره هنا أقصى المدة المذكورة الموجبة للحاق الولد بمحصل
بغير احد من الزوجين على عدم الوطى في المدة المذكورة والثاني بوث ذلك بعينه احد ما عن الآخر في جميع المدة ولا
اشكال في اشغافه مع ثبوت ذلك بالبينة او ما في حكمها واما بوث الحكم بمجردها فاعلم ان عدم الوطى في المدة فوجب ان المحقق
فيها والفعل لا يعلم الا من اقامه البينة على ذلك متعذرة او منسوبة فلو لم يكف بانفاها عليه والحفا به الولد جازما نظرا
الى الفرائس في المخرج والاضرابه حيث يعلم اشغافه عنه في الواقع ولا يمكن نفيه ظاهرا لان الله اوجب عليه نفيه عنه مع العلم
باشغافه وجعل له وسيلة اليه مع انكار المرتبة بالخان فلا بد في محقق سبيله الى نفيه مع تضادها ليشب له الحكم الا ان لم

قوله ولو وطئها وطئاً فجوراً كان الولد لصاحب الفرس لا ينفق عنه الاب باللعان لان الزاني لا ولد له قوله ولو اختلفا في الدخول اوفى
ولا ذنبه فالقول قول الزوج مع يمينه قوله ومع الدخول وانقصاء اقل الحمل لا يجوز له نفق الولد لكان تامة بالغيرة ولا مع يمينه ولو نفقه
لم ينفق الاب باللعان قوله ولو وطئها فاعندت ثم جاءت بولد ما بين الفرس الى اقصى مدة الحمل ثم اذ لم توطأ بعقد ولا شبهة قوله ولو
نفق بامرأة فاجلها ثم تزوج بها لم يجز الحاقه به وكذا الزوجي بامرأة فمكث ثم ابتاعها قوله ويلزم الاب لافراد بالولد مع اعتراف بالدخول و
شراؤه لا يمكن باللعان لانه مشروط بتكذيب الزوجين لتكفيما الشهادة بالالفاظ الدالة على صدق الشاهد كذب المشهود عليه
وظلزم الضرر لولم يثبت ذلك بانفاها اذ لا وسيلة له سواء وقد استشكل ذلك للشبهة بعض حواشيده بانها لو انفق على الزنا
لم ينفق الولد ولحق بالفرس وهو قائم مع انفاها هنا ويمكن حل الاشكال بان مجرد الزنا غير كاف في اسقاء الولد عن الفرس اذ
كان قد وطئ وطئاً يمكن الحاقه به لما ثبت شعراً من ان الولد للفرس وللظاهر الحرج وهذا بخلاف ما اذا نفاذاً على عدم الوطئ في
المدة المذكورة لان الولد يمكن لحوقه بالزوج من دون الوطئ في مدة الحمل ومن ثم انفقوا على انه لو ثبت عدم الوطئ في المدة بالبينه حيث
يمكن اثباتها كما لو انفق البينة اشفي عنه بغير اشكال بخلاف ما اذا ثبت زناها بالبينه فانه لا يوجب نفقة عن الزوج ولا عن المنة
مع وجود الفرس الذي يمكن الحاقه به فاقترن الامر ان نعم يحصل الاشكال من وجه اخر وهو منع انحصار الحق في الزوجين حتى
يقبل نفاذها على ذلك بل للولد في النسب حق ايضاً وقد حكم بانه لو ادعى مدعي مولود على فرس غيره بان ادعى بيمينه بالبينه
وصدق الزوجان فلا بد من البينة بحق الولد ولا يكفي تصديق الزوجين له في دعوى الولد ومثل هذا ان هناك وان وافق الفرس على
هذا المدعى لانه يمكن منعه بما ذكرناه من الحرج والضرر وكيف يجمع الحكم بعدم جواز الحاقه ووجوب نفقة مع الحكم بعدم اثباته
عنه بوجوه من اوجه حيث يشهد اقامة البينة قوله ولو وطئها المراد بكونه لصاحب الفرس مع وطئه لها على وجه يمكن الحاقه
به فلا يباحضح وطئ الزاني لان الزاني لا يلحق به الولد وان لم يكن هناك فرس فليحق الولد بالفرس على هذا الوجه لقوله
الولد للفرس وللظاهر الحرج ولا فرق في ذلك بين كون الولد مشبهاً للزاني في الخلط والخلق عدمه على الاطلاق وتسمك بالانفا
واخرى بالوطئ فجوراً وطئاً بالشبهة بحيث يمكن تولد من الزوج والوطئ بالبينه وذلك بان قلده فيما بين اوفى الحمل وانقصاء من وطئها
فانه يقع بينهما وليحق بمن يقع عليه الفرغ لانها فرس لها ولا فرق بين وقوع الوطئ في طهر واحد وعدمه بل المعبر امكن الحاقه
بهما كما ذكرنا ولو امكن الحاقه بوطئ الشبهة دون الزوج تعين له من غير قرينة كالعكس قوله ولو اختلفا اذا اختلفا في الدخول
فادعاه المنة ليلحق به الولد وانكره او انفق عليه ولكن انكر الزوج ولا بد من الولد وادعى انها انت به من خارج فالقول قوله في
الموضعين لصاله عدم الدخول وعدم ولادته لان الاول من فعله فيقبل قوله فيه والثاني يمكنها اقامة البينة عليه فلا يجب
فوطئها في الثاني يمكنها اقامة البينة عليه فلا يقبل قولها فيه بغير بينة قوله ومع الدخول لا بد مع انقصاء اقل الحمل بعد الدخول
من عدم تجاوز الحمل والحاصل انه متى امكن انتساب الولد الى الزوج بحكمه ولا يجوز له نفقة سواء تحقق فجور ام لا وسواء
ظن اسقائه عنه ام لا على اظاهر الشرع وصونا للاعراض عايشتها وعملها بقوله ص الولد للفرس ولا يستثنى من ذلك الا مع وطئ
الشبهة كما مر لو نفقه حيث يحكم بالحاقه به ظاهر الم ينفق الاب باللعان وليس له اللعان بمجرد البينة بل مع يمينه عليه قوله ولو
اذ اطلق الدخول بها فانت بعد الاطلاق بولد ستة اشهر فصاعداً من حين وطئ المطلق ولم يتجاوز اقصى الحمل ولم توطأ بعده بعقد
ولا شبهة فهو للمطلق بغير اشكال لانها فرسته ولو يلحقها فراس اخر يشاركه في الولد وان كان لا يزيد من مدة الحمل اشفي عنه مطلقاً
وان لم يكن فراس اخر بعقد او شبهة فان لم يكن لحوقه او شبهة فان لم يكن لحوقه بالثاني كاولدته لافل من ستة اشهر من وطئه ولا
الحمل فادون من وطئ الاول ابنته وبشأن بطلان نكاح الثاني لو فوجعه في عدة الاول وجرحه عليه ابد الوطئ في العدة ولو انكسر
بان ولدته لا يزيد من اكثر الحمل من وطئ الاول ولدون ستة اشهر من وطئ الثاني اشفي عنها قطعاً وان امكن الحاقه بهما بان ولد
فيما بين اقصى الحمل وادناه من وطئها امكن كونه منهما ولا خلاف في عدم ترجيح الاول لان فراس الثاني اما اقوى من حيث زوال الاول
وحصول الثاني بالفعل او مساو له وفي جميع الثاني او اعتبار الفرغ قوله ان منشاها من كونها حال الوطئ فراس الحكم بينهما و
الزمان صالح للحاقه بهما فلا مرجح الا بالفرغ ومن ان فراس الثاني ثابت بالفعل حقيقة بخلاف الزايل فانه مجاز عند جميع من
الاصوليين وقد قال ص الولد للفرس والفردان للشيخ في طوياً وللعامة في المح وغيره واختار المصنف الحاقه بالثاني و
اقوى ثم عد الى العتابة واعلم انه قوله ثم جاءت بولد ما بين الفرس الى اقصى مدة الحمل ليس بجديد لان الفرس قد يقع بعد زمان طوئ
من وقت الوطئ وافله مدة الاستبراء والمعتبر في مدة الحمل ما بين الوطئ والوضع فكان الاصول ابدال الفرس بالوطئ وقوله اذا
لم توطأ بعقد ولا شبهة غاية الحاقه به على الاطلاق فاما اذا حصل احد الامرين لم يبق الحكم بالحاقه به على الاطلاق بل فيه التفصيل
الذي ذكرناه وسننبه عليه في آخر الباب وكان اتصاله به اولى من تولد له ولو نفق انما لم يجز الحاقه به لانه منولد من الزنا والولد
من الزنا لا يلحق بالزاني ويجوز للفرس لا يقضي الحاقه بما ذكره حكمه باستثناءه ولا يدخل في عموم الولد للفرس لان المارونة المنعقد
في الفرس لا المولود مطم وهذا اشفي عنه ولم ينفق عن الفرس لو ولد بعد الطلاق والعدة ويبدل عليه بمحض ومرة على بن
مهر بنار عن محمد بن الحسن الفقيه قال كتب بعض اصحابنا على يدي الى ابي جعفر جعلت هناك ما تقول في رجل في بامرة فمكث ثم
انه تزوجها بعد الحمل فجاث بولد وهو اشبه خلق الله به فكيف بخطه وخاتم الولد لغيره لا يورث قوله ويأمر المراد لاداة
زوجته له على وجه يوجب الحاقه به بان قلده ما بين اقل مدة الحمل الى اكثرها وترك اعتماده على ما سبق ولهذا كان هذا العقد

فانما لا بد من البينة
فانما لا بد من البينة
فانما لا بد من البينة
فانما لا بد من البينة

فانما لا بد من البينة
فانما لا بد من البينة
فانما لا بد من البينة
فانما لا بد من البينة

[illegible]

وقوله في الخبرين وفي الاية قطرة واذا في اذنه اليمنى فام في اليسرى بفعل به ذلك قبل ان يقطع ستره فانه لا يصير
 ولا يصيبه المصبيان وفي حديث اخر عنه مر القابلة او بعض من يليه ان يقيم الصلوة في اذنه اليمنى فلا يصيبه لم ولا فاعله ابدأ
 قوله وتحنكه المراد بالحنك ادخال ذلك الى حنكه وهو على داخل الفم قال الباقر بنك المولود بماء الفرات ويقام في اذنه
 وفي رواية اخرى حنكوا اولادكم بماء الفرات وبمير قير الحسين فان لم يكن فماء السماء وكذا يستحب تحنكه بالمران بمضع
 التمر ويجعلها في فيه وبوصلها الى حنكه بسبابة حتى يتحلل في حلقه قال امير المؤمنين ع هكذا فعل رسول الله ع بالحسين ع
 ومثله روى عن ام سلمة بما ولدت غلاما فاناب ابو طلحة النبي ع وارسلت معه بتمرات فاخذها فغضها ثم اخذها من فيه فجعلها
 في الصبي وحنكه وسماه عبد الله قال الهروي يحنكه وحنكه بتخفيف النون وتشديد الهمزة والفرات لمضاف اليه الماء من الكوفة
 والفرات الموصوف بالماء العذب وهو خلاف الماء المالح قوله ثم تسميه عن ابي عبد الله ع قال قال رسول الله ع استحسنوا اسما
 فانكم تدعون بها يوم القيمة فياقران بن فلان الى نورك ثم يا فلان لا تتركه وعن الكاظم ع قال جاء رجل الى النبي ع فقال يا
 رسول الله ما حويلي هذا قال تحسن اسم ابيه واسماء الحسنه هي اسماء الانبياء والائمة ع وما ضمن العبودية لله تعالى
 كعبد الله وعبد الرحمن وعبد الرحيم واشبه ذلك والمص جعل فضله ما ضمن العبودية لله ويلها في الفضل اسماء الانبياء
 والائمة وبتبعه عليه الصلاة في كنية ولم ينع على مسنده والوجود في الاخبار فضائله اسماء الانبياء ع واصدقها ما ضمن العبودية
 لله ثم قال الباقر اصدق الاسماء ما سمي بالعبودية وافضلها اسماء الانبياء ع ان النبي ع قال من ولد له اربعة اولاد ولم يسم
 احدهم باسمي فقد جفاني ولا يخفى ان كون الاسم اصدق من غيره لا يقتضي كونه افضل منه خصوصا مع التصريح بكون الفضل
 اسماء الانبياء ع في نفس الخبر فانه يدل على ان الصديق غير الفضيلة وبمضمون الخبر غير الشهادة بالعبودية وان ادريس صرح بان
 الافضل اسماء النبي والائمة وافضلها بنينا والائمة وبعد ذلك العبودية لله دون خلقه وهذا هو الاظهر قوله وان كنية
 الكنية بضم الكاف ما صدر من اعلام باب اوام كالحسن ام كلثوم وهي مستحسنة مضاف الى الاسم حذر من حقوق النور للولد وهو ما
 يكره من اللقب قال الباقر انا لنكفي اولادنا في صغريم محانة النيران بلغي بهم قوله وروى اكثر الاخبار نعمت استجاب التسمية
 للمولود من غير توقف فيدخل وقته من حين الولادة في رواية عن الكاظم ع ان احب ان يسمي من يومه فليفعل بل روى استحباب
 تسمية الحمل قبل ان يولد والمص مشي على ذلك فجعل التسمية من سائر الولادة ثم نقل استحباب كونه يوم السابع رواية والرواية
 التي اشاد بها هي رواية ابي الصباح الكنافي قال سئل ابا عبد الله ع عن الصبي المولود متى يذبح عنه ويلحق راسه ويغتسل
 بوزن شعرة ويحلق كل ذلك في يوم السابع وطريق الجمع بينهما وبين ما امر به بالتسمية مط بالحل على الفضيلة والافضلية
 فيجعل التسمية يوم السابع افضل من غيره غير ما استثنى من اسم محمد فقد روى استحباب تسمية للحل وحين يولد قال الصادق ع لا
 يولد لنا مولود الا سميناه محمدا فاذا مضى سبعة ايام فان شئنا غيرنا وان شئنا تركنا قوله ويكره وجه الكراهة ما روى عن ابي
 عبد الله ع ان النبي ع من اربع كنى عن ابي عيسى وعن ابي الحكم وعن ابي مالك عن ابي القاسم اذا كان الاسم محمدا قوله وان تسمية
 محمدا مستند كراهة هذه الاسماء رواية حماد بن عثمان الحسنه عن ابي عبد الله ع قال ان رسول الله ع دعا بصبي فحين حضرته الوفاة
 يريد ان يسمي عن اسماء يسميها فقبض ولم يسمها منها الحكم والحكيم وخالد مالك وذكرها سبعة او سبعة ما لا يجوز ان يسميها
 روى محمد بن مسلم عن ابي جعفر قال ان ابغض الاسماء الى الله ثم حارث ومالك وخالد وليس في الاخبار نصيح بالهوى عن
 بخصوصه لكنه من الاسماء المنكرة وقيل انها من اسماء ابليس روى زرارة عن ابي جعفر قال ان رجلا كان يمشي على بن الحميز
 وكان يكنى ابا مرقه فكان اذا اسناد عليه يقول ابومرقة بالباب فقال له علي بن الحسين ع اذا جئت الى بابنا فلا تقول ابومرقة
 قوله وسنن المشهور به الاستحباب الاربعة والروايات ناطقة به قال رسول الله ع كل غلام رهينة بعقيقته يذبح عنه يوم
 سابع ويلحق فيه ويلحق راسه قال الصادق ع وعنه واحلق راسه يوم السابع وتصد بوزن شعرة فضة عنه ع قال قال رسول الله
 طهر اولادكم يوم السابع فانه اطهر واطيب اسرع لبنات اللحم وان الارض تقبض من بول الاغلف اربعين صباحا وفي خبر اخر عنه
 ان الارض تقبض الى الله من بول الاغلف في جزين عنه في طريق واحد ما سبعة برصدة وفي اخر عليه والطائفة الاشعرية
 لا يقطعي فيكون صحيحا قال ثعلب ان الغلام من السنة وخشان الغلام من السنة وروى الكشي عن الحسين بن خالد قال
 سالت ابا الحسن ع عن التسمية بالولد قال انما ولد الحسن بن علي ع هبط جبرئيل على النبي ع بالهبة في اليوم السابع وامر ان يسمي
 ويكنى ويجلو راسه ويعق عنه ويشق اذنه وكان حين ولد الحسين ع انه في اليوم السابع مثل ذلك قال وكان لها فواشاة وشاة
 في الفران الا بصر وكان الثقب في الاذن اليمنى في شدة الاذن وفي اليسرى في الاعلى الاذن فالقطر في اليمنى والثقب في اليسرى
 وحرم بعض العامة ثقب الاذن نظرا الى انه قال للمولود واذي لم يؤذن فيه شرعا فان صح حديثا او جرت الشريعة فهو الاذن
 والا فافاله موحى الا ان يحمل مثل هذا الاسم الجسر ما ثبت عليه من رتبة الصبي ونفعه ما يكفي في الاذن فيه امثال هذا الا

قوله وما

قوله وأما الحلق فقد تقدم ما يدل على استحبابه ويدل على تقديمه على التعقيف رواية اسحق بن عمار قال قلت لأبي عبد الله باي
ذلك بند قال تحلق رأسه وتغصن عنه وتصدق بوزن شعره فتنه يكون ذلك في مكان واحد وفي رواية أبي بصير عنه بوزن شعره
ذهب أو فتنه قوله وبكره روى عن أبي عبد الله قال قال أمير المؤمنين ع لا تحلقوا الصبيان الفرع ان يحلقوا موضعاً ويدع
موضعاً وفي خبر آخر عنه انه كره الفرع في رؤس الصبيان وذكر ان الفرع ان يحلق الرأس لا قليلاً ووسط الرأس يسمى الفرع وفي
الفرع حديث آخر عنه ان النبي ع اني بصيتي بدعوله فذاع قبل ان يدعوله وامر ان يحلق رأسه وأعلم ان يفرق بين الفرع والفرع الاول يتقن
كراهته ترك موضع من الرأس سواء كان في وسطه او في غيره وسواء غده ام انحد الخبز الثاني اقصى كون الفرع هو الوسط وكلام
اهل اللغة يوافق المعنى الاول قال الهروي في المجتهد نهى عن الفرع هو ان يحلق رأس الصبي بغيره عنه مواضع يكون الشعر فيه لغيره
ومن قبح السحاب في قطعة قوله وأما الختان هنا مسائل الاول لا خلاف بين العلماء في وجوب الختان في الجملة وانه في الفطرة
وأما الكلام في اوله وقت وجوبه هل هو قبل التكليف بحيث اذا بلغ الصبي يكون قد اختر قبله ولو قبله لم لا يجب الا بعد البلوغ كغيره
من التكليفات المتعلقة بالمكلف يظهر من عبارة المعنى الاول لا خلاف في حكمه عليه بالوجوب ولا ينافي حكمه باستحبابه يوم السابع لان
الوجوب على هذا القول موسع من حين الولادة الى ان يقرب التكليف على هذا فيكون فعله يوم السابع افضل افراده والواجبة و
لاجل ذلك اطلق عليه الاستحباب كما ينبغي استحباب صلوة الفريضة في اول وقتها وعلى هذا فيكون الوجوب متعلفاً بالولي فان لم يفعل
الى ان بلغ الصبي ثم وتعلق الوجوب بالولد وبهذا القول خرج في الخبر فقال ولا يجوز تأخيرها الى البلوغ ووجه هذا القول اطلاق
الامر لكونه الدال على الوجوب قد تقدم بعضه ووجه الثاني ان الختان شرط في صحة الصلوة ويخوفاً من العبادات فلا يجب الامتناع
وجوب الشرط ولو سلم انه واجبه لغيره فتعلقه المكلف الاصل برأيه ذمة الولي من فعله والامر قبل البلوغ محمول على الاستحباب لان
في بعض الاخبار انه من السنة عقره فاشق الاذن المعين حمله على الاستحباب ان كانت السنة في نفسها من الواجب في الحديث
ان ابن عباس سئل من تسعين يقض رسول الله ص قال نأبومئذ محموتون وكانوا لا يخشون الرجل حتى يدرك وفي صحته الى بصير
ابن جعفر اما السنة في الختان على الرجال وقول المعنى ولو اخراج على القولين فلا شبهة في جواز تأخيرها عن يوم السابع اما الكلام
في وجوب تقديمه على البلوغ وفي صحته على من يعطين قال سئل ابا الحسن عن ختان الصبي تسعة ايام من السنة هي وبخبرها
افضل فقال تسعة ايام من السنة فان اخر فلا بأس وتأوله باطلافة لتأخره الى البلوغ فيكون دليلاً على الثاني وهو اختيار ابن
ادريس واما استحباب الختان او يستحب على تقديره ولا دونه مشور الحشفة فلو ولد بمحو فاختل سقط الفرض لو مات غير مختن لم
يجب الختان مط الثاني الحكم مختص بالذكور كما يقتضيه الفاظ النص كقوله ختان الغلام من السنة فلا يجب على الانثى اجماعاً واما
الختن فان لم يكن باحداً فالحق حكمه وان اشكل امره ففي وجوبه في حقه وتوقف صحة صلوة عليه وجهان من الشك حتى في ذكره في
في مناط الوجوب معضداً باصالة البرائة ولا شمله على ناليم لا يعلم وجوبه عليه ومن انحصار امره فيها فلا يحصل اليقين في صحة
العبادات بدونه ولا نه ما خرد بمبراعات الجانبين حيث يمكن ولد دخوله في عمره قوله الختان من لفطره وقوله اخشوا اولادكم
يوم السابع بطهره وان لفظ الاولاد يشمل الجميع خرج منه لانك بدليل من خارج ففي الباني ولا يبين هذا اولى الثالث لو
اسلم الكافر غير مختن وجب عليه الختان وان طعن في السن لعدم الادلة المشددة للصغير والكبير والمسلم وغيره لقوله رجل وفد
اسلم النبي عنك شعر الكفر واخشن وقول أمير المؤمنين ع اذا اسلم الرجل اخشن ولو بلغ ثمانين سنة الرابع يستحب خفض الجوارح
والنساء وليس بواجب اجماعاً روى عبد الله بن سنان عن الصادق ع قال ختان الغلام من السنة وخفض الجارية من السنة وفي خبر
آخر عنه خفض الجوارح مكرمة وليس من السنة ولا شيئاً واجباً او شيئاً افضل من المكرمة وروى محمد بن مسلم في الصحيح عن عبد الله
قال لما هاجر النساء الى رسول الله ص هاجرت فبين امرته بنو طاهم حبيب كانت خافضة فخفض الجوارح فلما اراد رسول الله ص
قال لها يا حبيب العمل الذي كان فيك هو في ذكرك اليوم فالتصم يارسول الله لان يكون حراماً فنهاني عنه قال لا بل حلال
فادنى متى حتى اعلمك فذنت منه فقال يا ام حبيب انك فلتك فلا تنهكي اني لا تسامح في اسمي فانه اسرق للوجه اخشى عند الزرع
ولو اسلمت المرأة استحب خفضها كغيرها قوله واما التعقيف اصل التعقيف الشعر الذي يخرج الموودة من بطن امه وهي عليه
واصلها الشق شعر المذكو ويدل على ذلك انه يحلق عنه ثم قيل للذي يخرجه يوم استحباب حلق شعره تعقيف لانها بشق حلقها
كذا قاله الهروي وغيره ولا نه تفعل لاجل التعقيف فاطلق اسم السبب على السبب الفعل عنه عن يعقوب بن العباس قوله فليست تحتها
مساهماتها للولد في الذكورية والانوثية رواه الكلبيني بسند لا يرقم قال اذا كان يوم السابع وقد ولد كاحدكم غلام او جارية
فليعق عنه كبشاً عن الذكورة وعن الانثى مثل ذلك وروى اخبار كثيرة تدل على اجزاء الذكر والانثى مطاقاً منها صحته في خبر
حازم عن أبي عبد الله قال التعقيف في الغلام والجارية سواء وحسنه ابن مسكان عنه قال عقيقة الغلام والجارية كبش ورواه
منها لفظاً عنه انها هي شاهة لم ليست بمنزلة الاضحية مخبر بها كل شيء مع ان الرواية الاولى ليست بمنزلة اعتبار المسألة ابل

ولا يلزم من كونها حرة في الرضاعة ان يكون لها مال لان مالها لا ينفك عنها
 ولا يلزم من كونها حرة في الرضاعة ان يكون لها مال لان مالها لا ينفك عنها
 ولا يلزم من كونها حرة في الرضاعة ان يكون لها مال لان مالها لا ينفك عنها
 ولا يلزم من كونها حرة في الرضاعة ان يكون لها مال لان مالها لا ينفك عنها

الا ان يجد من هو اخص منها فان رخصت بذلك الاجرة فهي اخص بابها حتى تقصر ونفل الشيخ في قبح بعض العلماء ان الام احق بالولد
 متى طلبت اجرة المثل وان وجد الاب مومن ياخذ اقل او يتبع لعموم قوله ثم فان ارضع لكم فانوهن اجورهن المشاغل محل النزاع و
 فواه ابن ادربر واجتمع الشيخ للقول الاول لقوله ثم وان تعاسرتم فسترضع له اخرى وهذا اذا طلبت الاجرة وغيره ما ينطوع فقد تعاسر
 واجاب عن الاية الاخرى بانها تقيد لزوم الاجرة ان ارضعت وذلك لا خلاف فيه وانما الكلام في ان يجب دفع المولد اليها لترضعه ام لا وليس
 ذلك في الاية واجبة بان المراد من قوله فان ارضع لكم اردون الارضاع فيدل على كونها احق بالاجرة مطلقا وقوله ثم وان تعاسر
 اي في الارضاع وعدمه بان امتنع منه فسترضع له اخرى لانها اذا طلبت الاجرة وفيه نظر لان الاضمار على خلاف الاصل والتعاسر
 اعم من وقوعه على الارضاع وعدمه على الاجرة ولا يراد به يلزم على القول الاخر الاضمار لان الاجرة تملك بالعقد وقد علق الامر
 بدفعها على الفعل لان الاجرة وان ملكك بالعقد على تقدير وقوع صيغة الاجارة ان دفعها لا يستحق الا بالعلم او لا في الية وقبح
 باثباته الاجرة باصل ملكه لان استحقاتها الاجرة غير متوقفة على عقد الاجارة بل يكفي فيه الفعل مع قصد الاجرة وعدم النزع
 فيكون حكمها في استحقات الاجرة وملكها كالحجاة لا تستحق الا بالعلم ولا يشترط في لزومها تمام الرضاع بل خصوص تمام المقابل للجزء
 كما يقتضيه الآية قوله لو ادعى متشا الزود كون الام منكرا لما ندعيه من وجود المنفعة والاصل عدمه فيكون نفقها لانه
 المدعى وان الحق ثابت لها وهو يدعي اسقاطه بوجود المنفعة والاصل عدم سقوطه الى ان يثبت وما ذكره المصنف من ان الام تدعى
 شغل ذمة الاب بالاجرة وهو ينفي ذلك عن نفسه والاصل بل انه ذمة منها ولا ينعزل عنها اقامة البينة على ما يفعله فيصد ببينة
 وقول الشيخ في ط وهو الاشهر قوله ويستحب وجهه لا فضيلة كونه اوفى بمزاجه لتغذيته من نفقها كونه دما وبالكسابة صورة
 اللب بعد الولادة فيبقى اثرها في ما دونه من غير ولعل امير المؤمنين ما من لبن رضع به الصبي اعظم بركة عليه من لبن امه والمصنوع
 الرواية في التعيين بالصبي وولادته الشامل للذكر والانثى مع اشتراكهما في الحكم وفي لفظ البين وقد قال اهل اللغة انه لا يطلق الا
 على لبن البهايم من الناقة والبقرة والشاء فالابن السكت هو الحق ببيان امه بكسر اللام ولا يقول بلبن امه قوله واما الحضانه
 هي يقع الحاء ولا يترك على الطفل والمجنون لفائدة تربيته وما يتعلق بها من مصلحة من حفظه وجعله في سبيله ورفقه وحمله ورفقه
 وتطيقه وغسل خمره ونيابه ونحو ذلك وهو لا ينشئ اليق منها بالرجل لمزيد شفقتها وحملها اسعد لذلك بالاصل قوله والام لا يحد
 خلاف في ان الام احق بالولد مطم مدة الرضاع وهي حق للام ذكر ان كان او انثى كانت حرة مسلمة اذا كانت من غير ارضعته وما يابا
 غيرهما من الاجرة فيجتمع لها في الحولين حق الرضاع والحضانه وهما الاجرة على الرضاع على ما مضى دون الحضانه نعم لو احتاج الطفل
 الى نفقة زايده على الرضاع والحضانه فهي على الاب الموسر مال الولدان كان له مال كاجرة الرضاع ومنها من صابون لغسل ثيابه
 وخمره دون نفس الفعل فانه على الام لانه من متعلقات الحضانه وكل في غيرها من ثبوت له الحضانه وهذا الكلام فيما اذا اختلف فيها
 بعد الحولين فعلا خلت لاحتاجا في مستحق الحضانه من الابوين لسبب اختلاف الاخبار وفي بعضها ان الام احق بالولد مطم ما لم يرضع
 وهو الذي رواه العامة ايم عن النبي صلى الله عليه وسلم وفي بعضها انها احق به الى سبع سنين وفي بعض اخر الى تسع وفي بعضها ان الاب احق به
 ليس في الجميع فرق بين الذكر والانثى ولكن من فصل جمع بين الاخبار فحل ما دل على اولوية الاب على الذكر لا نرى نصا له ولا نراه
 وتعليقه وما دل على اولوية الام على الانثى لذلك في فيه مع المناسبة للجمع بين الاخبار ورجحوا الاخبار المخرجة بالسبع لانها اكثر واشهر
 ومع ذلك فليس في الباب خبر صحيح بل هي بين ضعيف مرسل موقوف اذا انفردت لك حضانه الام حيث تثبت مشروطه ما هو لحدها
 ان تكون مسلمة اذا كان الولد مسلما فالكافرة لا حضانه لها على الولد المسلم باسلام امه لانه لا يحل له في تربيه الكافرة لانها تشنه
 عن دينه وهو ينشأ على ما يلقه منها ولا يركب الكافرة على المسلم لانه لو كان الولد كافرا لربما عا ابوه بحضانه لها على ما مضى
 ان ترافعوا اليها لو وصف الولد الاسلام نزع من اهله ولم يكن من كفاله لانه لا يفتنوه عن الاسلام الذي قد مال اليه ولم يصح
 اسلامه وثابتها ان تكون حرة فلا حضانه للرقبة لان منعهما للسيد في مشغولة به غير مرغية للحضانه ولا نفع ولاية واحكام
 بالحفظ والزينة والرقبة ولا ينفك له وان اذن السيد ثم ينظر ان كان الولد حرا فحضانه لمن له الحضانه بعد الام من الاب وغيره و
 ان كان رقيقا فحضانه على السيد ولو كانت الام حرة والولد رقيقا فالوصي الطفل واسلمت الام ادققت الذمة فكأن حضانه
 السيد والمذمة والكاتبه وام الولد والمعتق بعضها كالقمة ولو كان نصف الولد حرا ونصفه رقيقا فمقتضى حضانه للسيد نصفه
 للام او من بل حضانه من الاقارب فان انفقوا على المأبأة او على اسبغها من مجتنه او رضى احدهما بالآخر فذاك وان تاملت
 بضيق واستاجر الحاكم من يحضنه ووجب المؤنة على السيد من يقضي الحال الايجاب عليه ولغير هذا اكثر ايم المتعديين في درجة واحد
 على الحضانه كما سيجي لانه لا يستحقان هنا لكل واحد في مجموع الحضانه بخلاف ما ياتي فلا تنويعه القدر هنا وثالثها ان تكون
 عاقلة فالمجنونة لا حضانه لها لان المجنون لا ينفك من الحفظ والتعهد بل هو في نفسه محتاج الى من يحضنه ولا فرق بين ان يكون
 المجنون مطبقا او منقطعا الا اذا وقع نادا ولا نظور مدته فلا يبطل الحق بل هو كرضيطر وبزول وفي الحاق المرض المرض الذي لا يبرئ

وكان لا بد من ان يكون له ولد
 وكان لا بد من ان يكون له ولد
 وكان لا بد من ان يكون له ولد
 وكان لا بد من ان يكون له ولد
 وكان لا بد من ان يكون له ولد
 وكان لا بد من ان يكون له ولد
 وكان لا بد من ان يكون له ولد
 وكان لا بد من ان يكون له ولد

وذلك كالتسل والفالج بحيث يشغل الام عن كفالة ونسب امره به وجها من اشراكها في المعنى المانع من مباشرة الحفظ واصالة عدم
 الولاية مع امكان تحصيلها بالاستنابة وبه يفرق بينه وبين الجنون ولم يعتبر المص شرط العقل ولا بد منه ولا بعلمها ان تكون فارغة من
 حقوق الزوج فلو نكحت سقط حقها من الحضنة للاخبار الدالة عليه ومنها ان امرئة قال رسول الله ان ابني هذا كان بطني له
 وعاء وشديني له سفاهة وجرى له حواء وان اباه طلقني واراد ان ينزع مني فقال رسول الله انت اخي ما لي بشي ولا ان النكاح
 يشغلها عن الزوج وبمعناها من الكفالة ولا اثر لورضا الزوج كالاثر لرضا السيد بحضنة الاشلاء لطلاق النضر وقدر جبران
 نيتشوش امر المولى ولا فرق عندنا بين من زوجها بقرب الزوج وغيره على اطلاق النضر هذا الشرط ذكره المص فيما بعد وخاصتها
 ان تكون امينة فلا حضنة للفاسقة لان الفاسق لا يلد ولا يها لا تؤمن ان تخون في حفظه ولا تلاحظ له في حضنتها لانه
 يشاء على طريقها ففسد الولد كالارض الحائلة ما القى فيها من شئ قبله وهذا الشرط لم يذكره المص وقد اعتبره الشيخ في طه والشيخ
 قواعد والعلامة في الحبر في ولاية الاب في عدم استقرب عدم اشراط العدالة مع اشراط عدم الفسق ليقول الواسطة عند الاكثر
 ويجعل المانع ظهور الفسق لما يثبت عليه من الاحطار السابقة بخلاف غيره من المستورين وان لم يظهر عدل الله بالمعنى الذي اعتبر
 المتأخرين وسادتها ان تكون مقيمة فلو اشغلت الى محل نقص فيه الصلوة بطل حقها من الحضنة عند الشيخ في طه ثم نقل عن قوم انه
 ان كان المتشغل هو الاب فالام اخيرة وان كانت الام متفلة فان اشغلت من قرينة الى بلد اخرى وان اشغلت من بلد الى قرينة
 فالاب اخير لان في السواد يقل تعليمه ومخرجه قال الشيخ بعد نقله ذلك هو قولى وقبل لو سافر الاب جازله استحباب الولد و
 سقطت حضنتها ايضا فيكون ذلك شرطا سابعا ذكره الشهيد في قواعد نقل شرطا ثامنا ان لا يكون بهما مرض يعجز عن ابرص لما
 يترتب على حضنتها من خوف الضرر على الولد وقد قال في زمن المجدوم فراك من الاسد ويحتمل عدم سقوطه بذلك لقوله لا
 عدوى ولا طيرة وهذا الشرطان لم يذكرهما الاكثر قوله لو كان حق الحضنة ثابت قبل تمام الحولين للشيخ الميرزا وهو الذي يورد
 ولم يتحقق وكون استحفاظها مشروطا بالانوثة ولم يعلم والا فولى الحاق بالانثى لوجوب جريان احكامها عليه ونحوه وذكره
 في عموم الاخبار الدالة على استحفاظها الولد مطر خرج منه الذكر لما سبته تربيته ونادى به فبقي الباني قوله ولو تزوجت اى
 تزوجت بغير الاب والابقيت حضنتها وانما اطلق المص تبعا لطلاق الاخبار لكنها منتهى على ذلك بقدر المقام ويجعل عموم الحكم
 نظر الى الاطلاق ولا فرق في سقوط حقها مع تزويجها بين دخول الزوج بها وعدمه ان كان المانع ظاهرا اشغلا لها بالزوج
 للعموجت يسقط ولا ينافي عنه ينبغي ان لا يمنع الولد من زيارتها والاجتماع بها لما في ذلك من قطع الرحم ثم ان كان ذكر اميرك
 يذهب اليه انه وان كان انثى فاما ثانيا زائرة لان الجارية لا تصلح للخروج بخلاف الام فاذا زارها الام خفت من غير ابنتها
 في بيت المطلق هذا في حال الصحة اجمع المرض فان كان المرض الولد يمنع امه من مرعائه وتربيته والا فامته عند لانها استوفى عليه
 واجنا واروق من غيرها وان مرضت الام لم يمنع الولد من الزود اليها ذكر كان وانثى ولو ماتت الولد حضنته امه وتولى امره و
 اخرجه ولا تتبع خبازة لى النقي عن ذلك وروى عنه انه قال لعن الله زاهرا لى القيد وان ماتت الام حضنتها الولد وجرتها و
 تولى امرها ان كان من اهل كل ذلك باذن الزوج كما ترى باب القسم قوله ولو ماتت اى اذ ماتت الاب قد صارت الحضنة له بان
 كان الولد ذكر بعد الحولين او انثى بعد المدة او فقدت الحضنة الى الام وكانت اخيها من وصلى الاب غير من الاقارب وظاهر
 العبارة عدم الفرق بين كون الام حرة ومزوجة وعدمه وان مانع الزوج اما بوجع وجود الاب كيقضيه النضر جشانه
 المنازعة وقعت بينهما وبين الاب فجعلها اخيرة ما لم تزوج وهذا المفهوم صرح العلامة في الارشاد وعبارة لا يصح في ذلك
 جملة كعبارة المص بمحملة ليقيدها بكونها غير مزوجة نظر الى انه شرط في الحضنة مطر والى التعليل المذكور باشتغالها بحقوق
 الزوج فانه ان هناك المصل ما ذكرناه والمحقق من مانعة الزوج ما كان منها مع وجود الاب مطلقا وسيما فيا لو كان الا
 رفيقا ما يدل على اولوية الام وان كانت مزوجة والتعليل المذكور مناسب للنظر لا مذهب قوله وكذا ما تقدم من الشرط المعنى
 في الام ان ينافي الزوج ومنها الحرية والاسلام لما ذكرتها من العلة وبطلان كونها اخي من الاب المملوك وان تزوجت صححة
 داود الرقي قال سئل يا عبد الله عن امرئة نكحت عبدا واولدها اولاد ثم انه طلقها فلم يبق مع ولدها ونزعت فلما بلغ العبد
 انها تزوجت وادان ياخذ منها ولده وقال يا اخي بهم منك ان تزوجت فقال ليس للعبدان ياخذ منها ولدها وان تزوجت
 حتى يعقوا يا اخي بولدها منه مادام مملوكا فان اعنق فهو اخي بهم منها وهذه الرواية صحيحة في استحفاظ الام الحضنة وان كان
 مزوجة مع وجود المانع للاب من الحضنة بالرقبة والمص وغيره فلو مانع الكفر عليها لانه اقوى منه ولم يصحوا بحكم غيرها من الوازع
 وظاهر اطلاقهم الاول الحاق موته بها وممكن استنفادته من ذلك بطريق اولى لان مانع الرق يقبل الزوال بخلاف مانع الموت و
 كانت اطلاق الحكم في السابق على اجمال فيه وبقي الكلام في باقى الموانع والظن المساوات وانما لم يذكر احكامها لعدم نفعها
 اكمل الشرع في غير الكفر والرق غالبا كالفعل المص فلذا راب الحكم عليها والى ان الاب لها يكون اولى من الام مع اجتماع

على الصحيح
 ان لا بد
 من العلم
 ان لا بد
 من العلم

سئل
 في الحضنة الام

شرائط الحضانة فيه التي من جعلها الاسلام والحرة والعقل لاجاعا والامانة والحضر السلامة من الامراض المعدية على الخلاف فتمت
اختل شرط من شرطها فيه فلام احق بالولد مط الى ان يبلغ وكذا الوفاة الاب ومق اختل شرط من شرطها فالاب احق ببر مطلقا
كان ومضى لومات احدا اشغل الحق الى الاخر مط اشترط عدم شؤنهما انما يعبر في شؤنهما على الاب مع اجتماع الشرائط فيه خات
قوله ولو اعتق قد تقدم في الرواية ما يدل على حكم العبد اذا اعتق فكذا اقتصر المصنف عليه وعده غير الى الباقي نظر الى الاشتغال
في المعنى ولان الولانية ثابتة بالاصل وانما تختلف لفقد الشرط فاذا حصل ثبت وان هذه الاشياء موانع فاذا زالت اثرت وبجمل
عدم العود في غير ما ثبت بالنص لتحقق الرزاق قبل ازالة المانع حصول الشرط فعودها يحتاج الى دليل ويضعف بان الدليل
هو ما دل على ان الام احق بحضانة الولد ابتداء فانه مشاؤل محل النزاع وسيأتي الخلاف فيما لو طلفت هل يعود ولا ينها ام لا وهو
يبني على توجه الاحتمال قوله فان فقد اعلم انه لا نص في متى الحضانة على الخصوص سوى الابوين دون ما عداها من بقية
الاجداد والجدات والاقارب فلذلك اختلف الاصحاب في حكمهم اخلافا كثيرا فمنهم من عدى الحكم بها الى باقى الاقارب وي
الارحام على ترتيب الارث لعموم قوله نعم واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله فان الاولوية يشتمل الارث والحضا
وغيرها وكان الولد مضطرا الى الزينة والحضانة فلا بد في الحكم من نصبهم لها والغير يولى لها من العبد وعلى هذا دفع فقد
الابوين بنظر في الموجود من الاقارب فيقدر لو كان وارثا ويحكم له بحضانه ثمة ان اخذ اخضر وان تعدد افرغ بينهم لما في
اشتركتا من الاصل بالولد وهذا القول المعتمد ورواه اقول اخر منها انه مع فقد الابوين تكون الحضانة لاب الاب مقدم
على غير من الاخوة والاجداد والجدات وان شاذ كوفي الارث هذا هو الذي قطع به المصنف والعلامة في غير الخ وجماعة منهم
الشيخ في موضع من طحني ان ادريس مع اقتضاه في الحضانة على الابوين ووجهه ان الجد للاب في الجملة فيكون اولى من غيره من
الاقارب لانه اولى بالمال فيكون اولى بالحضانة ويضعف بان ذلك لو كان موجبا لتقدمه لا يقتضي تقديم ام الام عليه فانها
بمنزلة الام وهي مقدمه على الاب على افضل وولاية المال لا مدخل لها في الحضانة والا لكان الاب اولى من الام وكذا الجد له وليس
كل اجماعا والنصوص الحالية من غير الابوين من الاقارب انما استنبط حكمهم من انه اولى الارحام وحي لا يدل على تقدمه على غيره من
هو في رجنه والى هذا ما في الخ ومنها انه مع عدم الابوين ينتقل الحكم الى الاجداد ويقدّمون على الاخوة وان شاذ كوفي الارث
فلا تفرق بين الجد للاب وغيره ومع تقدمهم بالام والاب ينتقل الى الباقي فترتب الارث وهو خير العلامة في الارشاد وله الفصل
حكم الاجداد مع الغدود والعلود من ينزب عنهم بالام والاب ومنها انه مع موت الاب تقوم امه في ذلك الموضع لزم وكان
للاب اقام مقامه في ذلك فان لم يكن بالام والام كانت الام التي هي الجدة اخوة من العبد وهو قول الميكن منها قول ابن ابي
يحيى وهو ان مات من الابوين كان الباقي اخوة من قرابة الميت لان يكون المستحق له غير شيد فيكون من قرابة اولى به
فان تساوت القرابات قامت القرابة مقام من له في ولانيته الى ان قال والام لها مال الزوج ثم قرأنا الحق من قرابة الاب الحكم
النبي بانه حرم تحتها دون امير المؤمنين وجعفر فطالبا لاجالها ابنة عمها جميعا وقال امير المؤمنين ع عدا ابنة
رسول الله ع وهي اخى بها فقال النبي ع ادفعوها الى خالها فان الخال اثم وابن ادريس نفى استحقاق من عدا الابوين واب
الاب مط وفي المسئلة اقول اخر غير ما ذكرناه والخ ان اية اولى الارحام لا يدل على شئ مما ذكره انما تفيد تنزيل حق الحضانة
على مراتب الارث كما سلفناه وهي تدل على تقديم الاخوة والاجداد على غيرهم من الاقارب فلا يقدّم تقديم الاجداد على غيرهم من
الاقارب فلا يقدّم تقديم الاجداد على الاخوة الا اذا جعلنا الجد بابا والجدة اما حقيقة فينا ولها ما دل على اصل الحكم ويقدم
كل منهما حيث يقدم من حيث به ويلزم منحه تقديم الجدة للام على الاب الجد للاب على الام حيث تنلفي الحضانة عن الاب من
غير ان ياخذها بالاصالة ثم الجدة لام كانت لام اب اولى من العز والخال مط كان الجد مط اولى من العم والخال والادنى
من كل مرتبة اولى من العلياذ كوزا وانما اعتبار بكثره النصيب وقلته ولا بالتقرب بامر من مع تقرب لآخر بسبب واحد مع
اشتركا في الارث ولو اجتمع ذكر وانثى ففي تقديم الانثى قول ما حذر تقديم الام على الاب وكون الانثى اوفق لثريبة
الولد وقوم بمصالحه صغيرها الانثى والطلاق الدليل المستفاد من الاية يقضي التسوية بينهما كما يقضي التسوية بين كثير
النصيب قليلة لاشتراك الجميع في الغريب المقضي للاشتراك في الارث نعم لو بحث رواية تقديم الخال لكان تعليلها يكون
الحالة اما على اطلاق الاية ويمكن ان يستثنى من العموم كما استثنى الاب الام بتفصيلها من الاية المقضية للتسوية بينهما
واما تقديم الخال على ابن العم وبذلك العم فوافق للاية لانها اقرب بينهما قوله قال هذا القول ذكره الشيخ في وط محظا
على التقديم باية اولى الارحام وان كثرة النصيب تدل على زيادة الغريب مع انه في موضع اخر قال وان قلنا انها سواء
ويقع بينهما كان قربا والمصترد في موضعين احدهما اصل استحقاق الاختيار في الحضانة نظر الى ما سلفناه من عدم النص
عليها بخصوص في غير الابوين ومن عموم اية اولى الارحام والتل في تقديمها مستحقا في اولوية من نصيبه اكثر على من شاذ ذكره

قال في الميراث ان الابه تغضي شواو ما فيها من حيث شتر كما في الميراث وان تغاضلا ومن ان كثر الضيب يدل على زيادة القره فكان ان
في زيادة توجب الرجوع في الميراث فكذلك في المرتبة نفسها والاقوى شواو ما في الاستحقاق لما في زيادة من شواو الابه لهما ومن شتر
اشتركا في اصل الارث وكذا القول في ام الام مع ام الاب فانه يحتمل تقدم اب في زيادة الضيب عدمه لا شتر كما في اصل الارث بل قبل
بتقدم ام الام لهما من حيث تكون الام مقدمه قوله قال هذا قوله في الخلاف مجتاهدا لهما وهو من لوقنا انها من حقيقه ليدخل في
النسب السابق وهو من ثم يصح سلبها عنها فيقال انها ليست اقبال ام ام وذهب ط الى تساويهما في استحقاق الحضانة لا شتر كما
في اصل الارث لا المفاضله وقد تقدم الكلام فيه والخلاف مذهبه في ذلك ما اخاره هنا قولى لما ذكر قوله قال اذا القول
بالفرع على الشيخ يؤذن بعدم ارتضاه او تردده فيه وجهه ان الاشتراك يقتضي التسوية بين المستحقين في ذلك فيقول كل واحد
امر الولد ذممه واحدة او بالتساوي والمما بانه والفرع تنافي ذلك ومن حيث استلزام الاشتراك والتساوي الامور بالولد و
اختلاف امره والفرع فالفرع اوفق بمصلحة وهذا هو الاقوى حيث يتبع احد بالفرع يستلزم الاستحقاق الى ان يكون او بعض
غير حقيقه فينقل الى غيره ان اتحدوا الا فضر الى القرعة ابنة وهكذا قوله اذا طلعت منشا التردد من انها محققان متعبران فلا يلزم
من سقوط حضا من احد ما سقوطه من الآخر وهو الحضانة ليس مشروطا بذلك ومن لزوم الخرج بشرط المرضعة اليها في كل وقت بمحتاج
للمرء الولد الى الارضاع ولا لا قول الصم في رواية داود بن الحصين فان وجد الاب من برضعه باربعة دراهم فالت الام ارضعه الا بجمعة
فان لم ير غير منها الحديث وهذا هو الذي اخاره المصنف في الاول قوة والضرر به لا يبلغ حد اسقاط الحق الثابت والخبر ضعيف
في السند ويمكن حمله على منعه من جهة الوضاع لا مطالعا وعلى هذا فاني المرضعة اليها امن والا حمل الولد اليها وقت الحاجة فان تقدر
جميع ذلك سقط حضا من الحضانة ان لم يبرع بالارضاع الى ان توجد مرضعة باي اليه ويمكن نقل اليها كما لا يحفظ الولد و
لا ولا يتم الا بذلك والضرر يتفوق قوله اذا بلغ لافرق في ذلك بين الذكر والانثى وهو موضع وفاق ولكن كرهوا اليك مقارفة
امها الى ان تزوج وبه باثبات التخيير بعد البلوغ والرشد على خلاف بعض العامة حيث ثبتوه بعد التخيير يكون عند اختيارها
ووروى ان النبي ص خبره عن امير ابيه وامه حين اخضا اليه في بعضهم خص التخيير بالذكر ولم يثبت ذلك عندنا والى عدم التخيير
ذهب ابو حنيفة قوله اذا تزوجت القول بالرجوع للشيخ والاكثر من المانع من حضاها من جهة اشتغالها بخير الزوج عن الحضا
في فاذا زال المانع رجع الحق فبقي المقتضى لاستحقاقها سيما عن المعارض بقوله في الخبر السابق ان الحق مير ما لم تنك وما هنا طر فيه
وما ينشأ من مدة لم تنك فيها فاذا زالت الزوجة بالطلاق البائن فهي في هذه لا تنك منها فتكون احق والقول بعد الرجوع لابن ادرس
مجتاه بان الحق يخرج منها بالنكاح فعوده بمحتاج الى دليل والرسول ص جعل فائده الاستحقاق للحضانة التي تستحقها الام من زوجها وهذه
لك فله زوجت فخرج الحق من اهل المشهور ولو نكحت فانيا سقط عنها الى ان تخرج من الزوجة فيود اليها وهكذا ابدوا المعتمد في حقيقه
في منزلة الزوجة ولهذا يجب الاتفاق عليها فلا يستحق الا باقتضاء الدية بخلاف البائن ومثله لو اسلمت الكافرة ووافق المجنون او
اعتقت الامه او حصر حال الفاسقة فنثبت لها الحضانة لا نرفع المانع وظاهرهم اختصاص الخلاف بالمطلقة قوله ولا يجب الرجوع
النفقة استمسا نساء ملك النكاح وملك البين وقرابة البعضية والاولان بوجوبان النفقة للمملوك على المالك دون العكس لا شتر
المملوك وكونه مجوسا بسببه فترى النفرغ لما لك وجب الحق من الغيب بالقيام بمؤنته والثالث بوجوب النفقة لكل واحد من القرين
على الآخر لشمول البعضية والشفقة والسبيل الاول قبل الاجماع قوله وعلى المولود له رزقته وكسوته بالمعروف وقوله تع ليقيق
ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فليقيق با فاه الله ومن السنة ما روى ان هند اميرت الى سفيان جائت الى الرسول الله ص
ان ابا سفيان وجعل شيخ لا يطعن ما لا يكتفي ولدى الاما اخذ منه سرا هو لا يعلم هل ذلك من شيء فقال ص خذ ما يركبك ذلك
بالمعروف ويستفاد من الخبر ذرا وجوب نفقة الزوج والولد فوايد الاول انه يجوز للمرء الخروج من بيتها المستغنى اليان ان صونها
للبس بعبوة والالبنة ما على ذلك لان تقريره كقول فعله الثالث انه يجوز ان منع حقها يشكو وينظم ولذلك لثبنتها عن الشكوى
الرابع انه يجوز ذكر الغائب بما يسهو عند الحاجة فانها اوصفت بالشيخ الخامس انه يجوز لمن له حق على غيره وهو مشع ان ياخذ من سائر بعير
علمه السادس انه لا فرق بين ان يكون من جنس حق او من غير جنسه ولذا اطلق لها الاخذ بقدر الكتابة السابق انه يجوز للمفاض
ان يقضي بعلمه الثامن انه يجوز القضاء على الغائب قد بقى في هذا من انه اقضى ولم يقض لثاسع ان الام ان تكون قيمة الولد فانه ص يجوز
جوز لها الاخذ والاتفاق في جنوة الاب لا شتر على شرط نصب الحاكم لها العيش ان الرجوع في نفقة الزوجية والولد الى المعروف لا تنكح لكن
لشرعا قوله التمكن المراد بتلك التي تجتر نفسها بان يبين الزوج بحيث لا يختص بالخدمة موضعها كبيتها وبادها وارض بل في كل مكان
ارادة الزوج ما يصح للاستمتاع بحسب حالها وكل الزمان ويمكن ان يربط بالمكان ما يبيع المدين كالقبول وغيره ما يتوسع فيه الاستمتاع
وكلاما معبر في التمكن وان كان الاول اظهر المراد وهذا البحث يجري على القولين الا ان يبين لان كل ما لا يعيد تنكها كما لا فوضون
كالو منف نفسها في مكان او زمان او وصف يسوغ فيه الاستمتاع فان جعلنا التمكن شرطا فقط وان جعلنا الفرض ما فاعا كان ملظا

في حق منعه فلذا يدا به قبل تحقق الحل والاعراف واعلم ان الظن من كلام المصنف وغيره بل صرح بعضهم ان التمكن لا يكفي حصول الفعل بل
 لابد من لفظ يدل عليه من قبل المنة بان نقول سلمنا يعني اليك جئت شئت واتي زمان شئت ونحو ذلك فلو استمررت ساكنة
 وان مكنته من نفسها بالفعل لم يكف في وجوب النفقة ولا يخرج ذلك من اشكال قوله وفي وجوب اعلم ان الشيء قد يثبت في الذمة
 وينسخ وجوبه بشيئها كالدين الموهل ولا خلاف في ان وقت وجوب التسليم في النفقة يصح كل يوم وفي الكسوة او في الصنف اشياء
 وذلك بعد حصول التمكن والخلاف في شوبها في المنة ولا ريب في ان النفقة تعلقا بالعقد التمكن جميعا فانها لا تجب قبل العقد
 لو نشز بعد العقد لم تطالب بالنفقة واختلفت انهم يجب فيقول بالعقد كالمير بالتكن لانه لا ادلة السابقة على وجوبها
 للزوج من غير تقييد غايته ان النسور لما ثبت انه مانع من وجوب الانفاق كان الشرط عدم ظهور المانع فالمرجوح المانع يستمر
 الوجوب المعلق على الزوجية الحاصلة بالعقد والعقد مثبت بالنسور مسقط ولا نها يجب للمريضة والرتقاء وقيل لا تجب بالعقد
 مجرد ابل بالتكن لان المهر يجب والعقد لا يوجب عوضين مختلفين ولا في النفقة بمحولة الجملة والعقد لا يوجب الا بالجملة ولما
 رد في النكاح من زوج ودخل بعد سنتين ولم ينق بعد دخوله وقوله انفق الله في النساء فانهم عوار عندكم انخذلوهن بامان
 الله واستحلن فرجهن بكلمة الله ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعرف اوجب من اذ كان عند الرتقاء وهو يدل على التمكن
 ولان الاصل براءة الذمة من وجوب النفقة خرج منه حالة التمكن بالاجماع فبقي الباقي على الاصل في جميع هذه الادلة
 نظرا لان عدم ايجاب العقد عوضين مختلفين عدم ايجابها بالجملة لا مجرد عوى واستبعاد ذلك الدليل على خلافها فان
 الايات الدالة على وجوب الانفاق على الزوجية من غير تقييد يدل على ان العقد اوجب النفقة على ذلك الوجه اي مانع من ايجاب
 العقد من مختلفين كافي شراء الدابة والملوك فان العقد يوجب التمكن كالمير ووجوب الانفاق المجرى من غير شرط الجماع وعدم
 انفاق النبي قبل الدخول لوسم لا يدل على عدم الوجوب باحد الدلائل والخبر يدل على خلاف مطلوبهم لان الضيق في قوله
 ولهن عليكم رزقهن يعود الى النساء المصد بذكرهن وهن اعم من المكنتات وصفتهن بالوصفين لا يدل على التمكن المدعى كونه
 شرطا او سببا لان استحقاق فرجهن يحصل مع التمكن التام وعدمه واما اصاله المنة فانما يكون مجزعا مع عدم دليل نافي عنه
 لكنه موجود هنا بالعمومات الدالة على وجوب نفقة الزوج والاصل عدم التخصيص على كل حال فالظاهر ان الايجاب هو الموهول
 الثاني كاشارة الى المصنف وتظهر فائدة القول في مواضع فذكر المصنف بعضها ومنها ما اختلف في التمكن فقالت المنة سلمت نفسه
 اليك من وقت كذا وانكر فان قلنا ان النفقة تجب بالتكن فالقول قول الزوج وعليها البيعة لاصالة عدم التمكن وان قلنا لا تجب
 بالنسبة فالقول قولها لان الاصل استمرارها واجب بالعقد وهو يدعى التقطوط عليه بينه النسور المسقط ومنها ما اولى بها
 الزوج بالرتقاء ولم يتبع منه هي كانه لا عرضت نفسها عليه ومضت على ذلك مدة فيجب النفقة على الاول دون الثاني وسيأتي
 الكلام فيه قوله ومن فروع الزوجان بالنسبة الى وجوب الانفاق وعدمه اما ان يكونا صغيرين لا يصلحان للاستمتاع او كبيرين
 او الزوج صغير والزوج كبيرة او بالعكس قد اشار الى الحكم الادبق والحاصل منها ان تمكن الزوجية للزوج من الاستمتاع لما كان
 معترافي وجوب النفقة فالردية ما كان مقصودا بالذات وهو الوجه اذ غير منصفه انه انما يقصد بالنسبة لم يتحقق التمكن
 من الصغيرة التي هي دون التسع سواء مكنت منه ام لا لتحريم وطئها شرعا وعدم فوطها لذلك عادة وهذا يعرف بينهما وبين
 الحائض حيث شاذ كنهان في تحريم الوطئ وايضا فلا استمتاع بالحائض مكره بالوطئ على بعض الوجوه بخلاف الصغيرة لعدم صلاحيتها
 لذلك عطف فلا يجب على الزوج الانفاق عليها ولا على ولده ولو كان صغيرا لبقاء الشرط والمعتبر في الصغيرهنا من لا يصلح للجماع ولا
 يباقي منه ولا يلد فيه والكبير مطلق منه ذلك كما يتعلق بالنكاح عدمه فالمراد كونه هنا محل الكلام فيها اذ عرضت الصغيرة
 عليها بغيرها او وليها اما لمدونة فلا مجال للبحث كالكيفية الا اذا جعلنا الوجوب العقدية قوله اما لو كانت لما كان المعسر في
 وجوب الانفاق العقد مع التمكن او هو مع عدم النسور فلا ريب منه وجوبه للكيفية اذا مكنت او لم تنشر وان كان الزوج صغيرا
 لان الاصل عدم اشتراط امر اخر في الوجوب وهو قبول الزوج للاستمتاع كما يجب الانفاق عليها لو غاب وهو بعد ان سلمت
 نفسها ووجه ما ذهب اليه الشيخ عدم امكان الاستمتاع بها بسبب ومعد ودية فلا يلزم عرفا ولا نعدم اهليته ولا اثر للأنكح
 في حقه فان التمكن شرط الامكان والامر يتحقق ولان الاستمتاع من جهة الفاعل اقرب من جهة الغايل فاذا اسقط الثاني اسقط
 الاول وفيه نظر لمنع نأشر العذر من جهة اجتماع شرائط الوجوب من قبلها لما بيناه سابقا ولان المعسر في التمكن دفع المانع
 من جهتها والاصل عدم اشتراط امر اخر به بقر بين عجز الفاعل والغايل لا الشارع رتب ايجاب النفقة على استيفاء ما حصلت
 وجب ان يثبت الوجوب المعلوم منه العقد مع بذل المنة نفسها او مع عدم المنع فالقول بالوجوب اقرب وقوله ولو كانت
 لما حكم بعدم وجوب الانفاق على الصغيرة وان مكنت من حيث تعدد الوطئ ذكر ما يمكن ان يشارك في الحكم وهو المريضة والرتقاء
 والقراء ونبه على الفرق بينهما وبين الصغيرة بان الاستمتاع بالرتقاء والفناء ممكن فمادون الفرج وظهور العذر وفيه من

كونه مانعا وانما فلا ينافي سلبه الحجب عليها مع عدم النفقة بخلاف الصغيرة فان لها امدا بر نفق اما المرضية فان الوطى وان تغذر لها مطلقا الا ان ذلك عارض متوقع الزوال كالحيض فلا يؤثر ويمكن ان يكون قوله وظهور العذر تعليلا لحكم المرضية على وجه الترتيب الشوش لان امكان الاستمتاع بما دون الوطى قبلا مخصوص بالارتقاء والفرقاء فيقضي حكم المرضية معللا بظهور العذر والمراد منه انه عذر ظاهر متوقع الزوال كادكرناه ويمكن جعل المخرج عنه للمخرج لان المرضية لا يفتقر منها الا من جميع الاستمتاع المقصود عا بخلاف الصغيرة والفلو في الاخيرتين كما تقدم قوله ولو اتفق معه من وجهها على وجه الوجوب لما يشمل عليه الوطى من الضرر وخوف الحناية بالافضاء وقوله نعم وعاشروهن بالمعروف ومن المعروف ان يكون الجماع على صفة علندان به لا يحصل بالضرر وانما يتم تشبيهها على هذه الحالة بالارتقاء لو اكتفي في التعليل وجوب نفقتها بظهور عذرها وقدومه على ذلك لو اكتفي بالاستمتاع بعين الوطى والافارق بينهما وبين الارتقاء فاهم بما كان وطى الارتقاء وبردون هذه لان ضعفها في الفعل يقتضي ضعفها في نظر الوصف المذكور ومثل ما لو اتفق كونهما ضئيلا وهو عجل وان لم يكن عظيم الا انه زيادة على غيره وطى بقوله ذلك ٥ باعتبار اوجه الشاهد لها حال الجماع لو ادعته وانكر وجاز النظر لكان الحاجة كظم الطبيب فطر اليه من النساء من يثبت ذلك بقوله ويجعل الاكفاء بواحدة جعله من باب الاخبار قوله ولو سافر حيث ليس السفر حيث هو سفر من مسقطات النفقة وانما يسقطها مع تضمنه للنشوز المتحقق بالخروج عن طاعته ومع من الاستمتاع حيث يجب يلزم من ذلك ان سفرها لو كان باذنه لم يمنع من وجوب النفقة مطلقا لانه بالاذن اسقط حقه من الاستمتاع مدة السفر ورضي بقوته فلا يكون ذلك مسقطا ولا فرق بين كون سفرها في مصلحة او مصلحة ولا بين كون في واجب غيره ولا اشكال في ذلك كله الا في سفرها باذنه في مصلحة فبقية وجه بالسقوط لخرجه عنها عن قبضته وبقاها على شأنها ويضعف بان ذلك غير قاطع وقوعه باذنه كالوادن لها في الخروج لا بيت اهلهما على وجه لا يترك مع من الاستمتاع وربما في الحكم على النفقة تحجب بالعذر بشرط عدم النشوز او بالتمكن في فعل الاول محجب لانها ليست ناشئة بذلك قطعا وعلى الثاني يسقط لعدم التمكن وضعفه بظاهرنا وان السفر بغير اذنه فان كان في غير واجب فلا شبهة في سقوط التحقق للنشوز بذلك سواء كان في مصلحة او مصلحة وان كان في واجب فان كان مضيقا كحج الاسلام لم يسقط لانها معذورة في ذلك والمانع شرعي وان كان موسعا كالنذر المطلق حيث انعقد باذنه او قبل التزوج ولم ينشئ بطن العجز عنه اخره ففي توقفه على اذنه قولنا ناشيان من ان حقه مضيق حيث يطلب فيقدم على الموسع عند الخارص ومن ان الواجب مستثنى بالاصل ويعتبه منوط باختيارها شرعا والامر بان موسعا وبظهر من اطلاق المص الواجب عدم توقفه على اذنه وهو الوجه على القوانين بترتب حكم النفقة فان لم توقف لم يسقط والاسقط قتل ولو وصلت لافرق في الصلوة الواجبة بين كون وقتها موسعا ومضييفا في جواز فعلها بدون اذنه وعدم تأثيره في سقوط النفقة اما الصوم فان كان مضيفا كرمضان والنذر العتيق وقضاء رمضان اذ المتيق لرمضان الثاني الا قدر فعله فكالصلوة لمغير ذلك عليها شرعا فان عذرا وان كان موسعا كقضاء رمضان مع سعة وقته والنذر المطلق والكفارة حيث قلنا بانها موسعة ففي توقف المبادر به على اذنه فلو ان تقدم وجهها في المسئلة السابقة واطلاق المص الواجب يقتضي عدم توقفه على اذنه كالسابق وهو قوي واعتبر الشيخ والعلامة في عدم توقف المبادر على انه وانفقوا على جواز مبادرتها الى الصلوة الواجبة مع سعة وقتها بغير اذنه والفرق بينهما وبين ما ذكر من الواجب الموسع ان الوقت لها بالاصالة بخلاف ما ثبت بالنذر وبان الامر بها في قوله نعم اقم الصلوة لدلوك الشمس الى غسق الليل عام فصارت كالصلوات العتيق وان الصلوة قبل بوجوبها في اول الوقت ولا يجوز الناحية العذر او بدل وهو العزم على القول الآخر قال الوقت افضل لقوله اول الوقت رضوان الله واخره عفو الله وهو عام بخلاف الصلوة غير الوقت وان زمان الصلوة يسيرا يستوعب اليوم بخلاف الصوم وفي كل واحد من الفرق نظر لا يخفى وعلى ما اخرناه بسقط الشك عن طلب الفرق واما الصوم المندوب نحوه فلا يسقط بمجرد النفقة لانه غير فائز من التمكن نعم لو طلب الاستمتاع فنعته سقط لذلك لاجل العبادة وقال الشيخ في فقط النفقة وتكون ناشئة حيث يطالبها باللفظ فتشع وبضعف بان مخالفتها في ترك الاكل والشرب لا يعد نشوزا الا لا يجب عليها طاعته فيها والوطى يمكن بدونها ولو تمسك بان الصوم عبارة عن توطين النفس على الامتناع عن المفطرات ومن جعلها الوطى وينهى العزم على منع الزوج عن الوطى وهو عين النشوز على المطالبة باللفظ فتشع وهذا التعليل يقتضي تحقق النشوز بمجرد نية الصوم وبدخول اول النهار وان لم يطالب مع ذلك فدعوى ان نية النشوز تكون نشوزا فاسدة لان النشوز هو الخروج عن طاعة الزوج كما تقدم بمنع من الاستمتاع والخروج بغير اذنه وانخوف ذلك لا يفته حتى لو فوت ان تخرج عن طاعته ولم تفعل لم تكن نشوزا بهذا التعليل ضعيف كاضعف تعليل عدم منع الصوم باستلزام الدور على تقديره من حيث ان كونه مانعا لا يستلزم صحته المستلزمة لكونه عذرا فلا يسقط به النفقة فلا يكون مانعا فيلزم من اسقاطها عدم اسقاطها فان مدعى اسقاطها للنفقة لا يوقف على ثبوت كونه مانعا لان النشوز يحقق بمصو الامتناع من

[illegible]

فقال في الحمل المرفوع بالرواية هنا الجنس لا يرد بعد الاتفاق عليها اربع روايات معبرنا الاستفاضة الحلي عن المحدث
انه قال في الحمل المرفوع عنهما زوجهما لا نفقة لها رواية ابى الصباغ الكفاي وهي قريبة الى الصحة عن ابى عبد الله في المرفوع المرفوع
المرفوع عنهما زوجهما لا نفقة قال لا رواية ذرارة عن ابى عبد الله مثلهما رواية بالاتفاق عليها رواها ابى الصباغ الكفاي ايضا
عن ابى عبد الله قال المرفوع عنهما زوجهما نفقة عليها من مال ولدها الذي بطنا وعملها الشيخ والاكثر والاول مختارنا في ذلك
والتمس والعلامة وسائر المتأخرين وهو الاقوى في قولنا ثبت لا اشكال في وجوب النفقة للزوجة مسلمة كاشام كافرة حرة ام امه
لاشترط الجمع في المقضي لكن لما كان التمكن شرط في وجوبها اشترط في الامتنان يسلمها مولاهما ليلادها والام تجب نفقتها كما
لوسلمت الحرة نفسها ليلادها او لا يجزى على المولى نسليها كآب بل ان اراد الشخص من النفقة فليسلمها نسليها فاما والا فلو اجب
عليه نسليها ليلادها لانه يملكها الاشباع والاستمتاع فاذا سقط حق من احدهما بقي الآخر وصرف كل منهما الى رفته
المعاد فوقف الاشباع الهاد ووقف الاستمتاع الليل كما انه لو انعكس فاجرها للخدمة وجب عليه نسليها لهاها او اجاز حبسها ما
ليلادها حق الاستمتاع لم الحكم في النفقة التي لم يوقف على التملك كالاسكان والكسوة على القول بامتنان منع واضح لان الام
اهل للاشباع المجرد عن الملك وان توقفت على الملك كالمؤنة التي تملكها المرفوعة في صبيحة كل يوم فيشكل الحكم بها لانه لا ان يملكها
المولى وينتقل الاشباع لها عنه ويوقف نصها فيها على انه اذله ابدانها واعطاهما من غيرها ويجوز ان يجعل نفقة نفسها مقيدها
للاذن لها في تناول المؤنة وان لم يمكن تملكه على ما شهد الحال والعرف هذا حسن وعلى القولين فللا ممان تطلب بها الزوج كما
لها ان تطلب السيد واذا اخذت فليس لها الا بدلا بحق الملك والحاصل ان له في النفقة حق الملك ولها حق التوقيف ويقع
عليه انه ليس للمولى الا البر من نفقتها ولا بيع الماخوذ الا ان يسلمها بده ولو اخلفها كونه وزوجها في نسليها نفقة اليوم فالقول
قولها مع نفسها ولا اثر لنقص بق السيد الزوج مراعاة لحقها فيها ولو اخلفها في النفقة الماضية انجده شوب المدعي بتصدق السيد
وكون الخصومة فيها اليه لا هنا صارت كاصدق وحقا انما يتعلق بالماضي قوله واما قدر لما كانت الاوامر بالنفقة مطلقة فجع
فيها الى العرف لانه الحكم في امثال ذلك حيث لا يقدره الشارع في لخصوا ايماء الى المغايرة في فاقته وعلى المولد له وزوجته و
كسوته بالعرف وقال النبي صلى الله عليه وسلم خذ ما يتكفيك وذلك ما يعرف بجمع فيها يحتاج اليه من الطعام وجنسين البر والشعر
والنمر والزبد الذرة وعربها والادام الذي تانم به من السمن والشرج واللب والربن وغيره والكسوة من الغنص والسراويل
والنفقة والبخل والجبة وعربها وجنسين من الحار والظن والكتان والاسكان في دارا وبعت لا يقين لها والاختزام اذا كانت
من ذوي الحشم والناسب المقضيه وذوي الادهان التي تدهن به شعرها وترجله به من زبد او شرج مطلقا ومطبا بالورد
او البنفسج او غيرها مما يقاوه ماشاها والشط وما فضل به الراس من السد والطين والصابون على عادة البلد وتعود ذلك ما يحتاج
اليه للعادة امثالها من اهل بلدها وان اخلف العادة وجع الى الاغلب ومع النساء في ما يلقونه بحاله قوله وفي تقدير لاطفا
المقدر له بمدة مطلقا الشيخ في ف وفضل في ف تجعل على الوسع مدين كل يوم وعلى المتوسط مدين ونصفا وعلى العسر مدين والاصل في هذا
التقدير ان المدفوعه الشارع في الكفارات قرنا للسكين فاعبر بها النفقة به لان كل واحد منها مال يجب بالشرع لاجل الفوت و
يستقر في الذمة ورواها وجبنا في بعض الكفارات لكل مسكين مدين فجمع في القول الثاني بين الامرين فجعل المدبر على المولى
على العسر وجعل المتوسط بينهما فالزمن بمد ونصف الاقوى ما اختاره المصنف من عدم التقدير الرجوع الى قدر الكفاية وسد الحاجة
الحاجة وهو اختيارنا ابن ادريس سائر المتأخرين لان التقدير رجوع الى التجهيز وضرب من القياس لا يطابق اصولنا مذهبنا قوله ويرجع
لنساء حنفان احدهما للوحي ويجوز من انفسهم في عادة البلد بل يكون ههنا من يخدمون وان قدرن على الخدمة فاذا كانت الزوجة
منهن وجب على الزوج اخذها لانه من المعاشرة بالمعروف ولا فرق في وجوب اخذها مكره بين ان يكون الزوج مكرها
ومعسرا حرا وعبد او اعبا وبجبال المرفوعة في بيتها دون ان ترتفع بالاشغال الى بيت زوجها ويلبى بحالها بسبب الاشغال
يكون لها خادم ولا يجب اكثر من خادم واحد لحصول الكفاية به ويجوز اعتبار عاداتها في بيتها فان كانت من يخدم بخادمين
واكثر وجب اخذها بذلك العدد لانه من المعاشرة بالمعروف ولا يلزم تملك الخادم اياها بل الواجب اخذها بحرة اوامة مستغنية
وبنصب مملوكة له تخدما او بالاتفاق على التي جعلتها معها من حرة اوامة ولا يجوز ان يكون الخادم الامرية او صبييا او محرما
لها وفي مملوكها الحصى مطلقا وجها مبينان على جواز نظر الهيا وقد تقدم والصف الثاني الثاني الوالي يخدم من انفسهم في العادة
ولا يجب اخذها الا ان تحتاج الى الخدمة لمرض او زمانة ففيه الزوج اقامة من يخدمها ويمرضها ولا يخص ههنا واحد بل بحسب الحاجة
لا فرق ههنا بين ان تكون الزوجة حرة اوامة وان لم يكن لها عذر بموج الى الخدمة فليس عليه اخذها ولو ارادت ان تخدم خادما
لها فله منع من دخول داره ثم ههنا مسائل الاولى اذا اخذها بحرة اوامة مستغنية فلا يسر عليه سوا الاجرة وان اخذها بالبحارة

ان بکون ۴

فنفقنا بحق الملك وان كان يخدمها بكفانية مؤنة خادها فهذا موضع نفقة الخادمة والفول في جنس طعامها وقدره كخود
في جنس طعام الخدمه والاصح اعتبار قدر كفالتها كما يجب لها الا دام المعاد لا مثاها لا يجنس طعام الخدمه الثانية لوقال
الزوج انا اخذها واراد اسقاط مؤنة الخدمه حق عليه فلا يوفيه بنفسه وبغيره وعلى هذا قالوا يجب اخذها باحد الطرفين
سبقت وان يخدمها بنفسه هذا فيما لا يتحقق منه كغسل الثوب واستقاء الماء وكسر الزيت وطبخ الطعام اما ما يستحي منه كالذي
يرجع الى خدمته نفقهها من حبس الماء على ببلو حمله الى الحذاء وغسل خرق الحيز وغذ ذلك فلها الامتناع من خدمته لانها محدثه
شئى منه فيخرجها وليس ذلك من المعاشرة بالمعروف واطلق المصنف وجاعه تخييره في الخدمه بنفسه مطم لان الحنفى عليه في الخيبر في جها
اليه الثالث لو تنازعا في الخدمه التي يسناجرها الزوج يخدمها او الجارية التي تخدمها من جواريه ففي نفي مراءها او مراد
وجها من ان الخدمه لها وقد يكون الذي عينه وفق لها واسرع الى الامثال ومن ان الواجب عليه ان يكفها الخدمه دون
يكفي بتلك الغنيه كما لا يجوز تكليفه النفقة من طعام معين ولا نه قد يدخله شبهة وفيه فتمن تخارها وهذا الصح هذا في
الابتداء فاما اذا توافقا على خادمة ولغنها او كانت قد حملت خادمة مع نفسها فاراد ففي جواز وجها من تخير في الالم
وعسر قطع المالموف على النفس والاول اقوى ولو اراد استخدام ثانية وثالثة من مالها فليس زوج ان لا يرعى بدخول
داره وكذا لو حملت معها اكثر من واحدة فلا ينقص على واحدة ويخرج الباقيات من داره كماله ان يكفلها باخراج مالها من
داره ومنع ابوها من الدخول عليها واخراج ولدها من غير اذ استصحبه معها الربعة لو كانت الزوجه امه لكنها اذا جال
تخدم في العاده ففي وجوب اخذها وجها من النظر الى العاده والالفاظ الى رضائها بالرق وجها ان تخدم دون ان تخدم
والاول اقوى عز لم ترجع المرجع في جميع ذلك الى عاده امثالها من بلدها ولا يضر العاده الزوجه لدلالة المعاشرة بالمعروف
والانفاق بالمعروف عليه وبمختلف الادوم باختلاف الفصول وقد يغلب العواكه في اوقانها فيجب اعتبار شئى في الالم كل اسبوع مرة
مخجما به المعروف ويكون يوم الجمعة واجب ابن الجند الالم على المتوسط في كل ثلثة ايام ولا يشترط في المسكن ان يكون ملكا له
بل يجوز اسكانها في المستأجر والسناجر ايضا فالانه امتناع لا تمليك ولا ينفق في مالها المطالبة بالنفقة بالمسكن والمراد به ما يلبس
بجها من داره وحجره وبث فرفا لى يلبس بها الدار والحجر لا يمكن معنا غيرها في دار واحدة بدون رضاها لكن لو كان في
الدار حجره مفترقه المرفق فلا بد ان يسكن فيها وكذا لو اسكن واحدة في العلو واحدة في السفلى والمرافق مفترقه والتي يلبسها
البیوت المفترقه ان يسكنها ثابت من دار واحدة ولا يجمع بين الضيق ولا بين المرتبة وغيرها في بيت واحدة مطم الا بالنزاع
قوله ولا بد لما كان المرجع في الكسوة الى المعارف وما يلبس بجها اختلف ذلك باختلاف البلاد في الحر والبر وباختلاف
الفصول فيعشر في الشتاء زيادة الحشو الفرك اعيش ثلثها ونحو ذلك ويرجع في جنسه من الفضل والكنان والحجر وغيرها الى عاده
امثالها وكذا يجب للضيف الياسب لللائق بجها من الكنان والحجر ونحوه ما يعينها وكذا يعين مع ذلك ثياب الخمل وزيادة على ثياب
البغلة وبو التي تلبس في اكثر الاوقات اذا كانت من اهل البخل ولو لم تستغن في البلاد الباردة عن الوقود وجب من الخطب الفهم بقدر
الحاجة ويجب انهم مراعاة ما يفرش على الارض من الحصر والبساط والمحفة والنظف واللبد والمخدرة والحاف يلبس بجها عاده بحسب
الفصول وقد عده الغنماء في هذا الباب اشياء كثيرة بحسب ما انفق اعيناره عندهم ولما كان المعبر منه المعاد لا مثاها في بلدها
في كل وقت يعبر فيه استغنى عن تعداد افراد ما يجب له خوله فماد ذكر من الضابط قوله لوقالت اما له بك هذا ذلك لان تعيين
الخادم لا يكملها لان الحق عليه في تعيينه اليه ولا في ذلك تستعظم ثمنها ولا ان يبرى حى لا انها تصير بمثل ذلك وله في رفعها
حق وعرض صحيح فلا يرضى به وان رضيت باسقاط حشها وح فان بادرت بالخدمه من غير اذنه كانت عبثه فلا اجر لها ولا
نفقة زائدة بسبب الخدمه قوله الزوجه لما كان المقص من النفقة القيام بجاتها وسد خلقتها كونها محبوبه لاجله قالوا يجب
ان يدفع اليها يوما فيوما اذ لا وثوق باجماع الشرط في باقي الزمان والحاجة تندفع بهذا المعاد فيجب فيها في صحتها كل يوم
او اطلع العجز ولا يلزمها الصبر الدليل ليس فقر الزوج بحقوق الحاجة قبل ولا نهما تحتاج الى الحن والحجر والطبخ اذ الواجب عليه دفع
الحجر ونحوه ومؤنة اصلاحه لا عين المأكول ميا عملا بالعاده فلو لم يسلم اليها في اول النهار لم تنل عند الحاجة ولو منعها من
النفقة وانقضى اليوم ممكنة استقرت نفقة ذلك اليوم في ذمته لان نفقة الزوجه اغنياء في مقابلة الاستمتاع فيصير بمنزلة
الدين وكذا نفقة الايام المتعددة اذا مضت لم ينفق عليها ولا فرق عنده بين تغدير الحاكم لها وعدم لانها حق مالي في معنى
المعاوضة فيثبت منها ما يقتضيه التقدير شرعا وان لم يكن مقدار اشد ما كاثبت في ذمته عوض المنكفات المجرى القيمة ويستخرج
القيمة حيث يحتاج الى معرفتها ثم استحقاق الزوجه المؤنة على وجه التملك لا الامتناع لان الامتناع به لا يتم الامع ذهاب عينه
وكذا حكم كل ما يستهلك من ثلثه السطيف والدهن والطين والصابون ونحو ذلك فاذا دفعه اليها ملكت نفقة اليوم وبمخرج بين
المصرفين وفي بعضه واستفضل بعضه جميعه الانفاق على نفسها من مالها كما تخبر في جات امولها وهذا في نفقة نفسها واضح

اليوم ولد
 يفتداه الحاكم ولم يحيا
 دفع اليه النصف
 واقتضى تلك
 المدة ملكة فقد
 ملكت النصف
 واستفضلت
 منها وانفت
 عليها من
 ملكها كان
 ملكا حرام

الماء والماء

اما وقف

لوعادوا واسلمت
عند اسلام الان
سبب الشقاق
والث ليركن
الاول كان
جبر من النور
فلما بقضه
الابو بها الى
بقضه

والله اعلم
الاول لان التور
خبرني فضله
الابو بها الى
قبضه

النفقة للمحل وهو قريب قد فانت نفقة وعليه بعضهم بان النفقة وان كانت للمحل في مصرفه الى المحمل وبني صاحبنا في بعض
 دينا كنفقة الزوج وفي هذا التعليل اضرار عن كونها للمحل خاصة والنزاع لها لها والا فلا اشكال بحاله وعلل ايضا بانه السبب في حكم الحاكم
 بوجوب النفقة عليها فيضمن لقوة سببه وبان اللعاشهاده فمع تمام حكم الحاكم بشهادته بوجوب النفقة عليها كالكذب ثم كذا في نفسه
 كالرجوع في الشهادة بعد الحكم والرجوع في الشهادة بعد الحكم موجب للضام فيمنع كون اللعاشهاده محصنة وان كان الله تعالى قد
 اطلق عليه الشهادة وانما على الولد فلا يشهد الحاكم عليها بخصوصها الواسع كونه شهادة محصنة قوله قال الشيخ حاصل كلام الشيخ
 ان العبد ان كان مكشبا بقدر النفقة او ازيد فنفقة في كسبه وان فضل فليسد وان قصر كسبه عنها ولو لم يكن مكشبا تعلق
 الفاضل والجميع برقبته من بلا اللوحي منزلة الجنانية ثم ان امكان بيعه من كل يوم بقدر ما يحجب عليه من النفقة على وان لم يمكن
 بيع منه ما يمكن كالتصديق لك مقتضى على ما ينادى به الفرض ثم الا فريليه فالأفريقان لم يمكن ذلك مع جميعه كاجل في الجنانية
 ووقف ثمنه بنفق عليها منه وقد اشغل ملك سيده عن الاخر وعلى القول بتعلقها بدم منه يتبع بها اذا اعتق والسير كانت في زمن
 الرقبة كنز في العسر والافقوى ان النفقة على مولاه كالمهر ثم وقد تقدم البحث في هذه المسئلة في باب ولياء العقد قوله قال رحمه الله
 الفرق بين الولدين ان ولده من زوجته ان كانت حرة والمكاتب مع كسبه عليه نفقة الا غارب مجاز ولده من امته فانه مالده وهو
 له فيكون نفقة عليه كانيق على حيوانه وانما نسب القول الى الشيخ مشعر بترضيه لما يشتمل عليه من الاجمال فان ولده من زوجته اعم
 من كون امه حرة وامه وعلى تقدير كونها امه فقد يشترط انفرد مولاه به وانفرد الاب به او يطلق بحيث يكون مشتركا بينهما في
 تقدير حرته يتم ما قاله الشيخ وعلى تقدير رقيقه فالنفقة تابعة للملك اما ولده من امته فانه يكون تابع له في الكفاية لان فرض امه
 للمكاتب يقتضي شرائها بعد الكفاية وليست لادها بعد ذلك لكن يشترط كونه باذن المولى لانه ليس له شراء امه بباطها بدون اذنه
 فع ان لم يكن تابعا ومملوكا لا يعتق عليه الا ان يودي مال الكفاية فيقتدى في الحرية ويجوز بيعه معه سبيها بغيره ولو تحرر من
 المكاتب شيء كان نفقة ولده من زوجته في مال ابيه بعد ما تحرر منه والباقي على امان ان كانت حرة وموثر كان جميعه ما علمها مع
 الشراطين ولم يذكر الحكم بنفقة زوجة المكاتب في كان البحث هنا انبى حكمها ما هنا في كسبه مملوك لكن لو ادعى المطلق شيئا وتحرر
 منه بنسبه كانت نفقة نصيب الرقبة بنفقة العسر نصيب الحرية بحاله ان فرقنا بين القسطين قوله اذا طلق المردوان امراته كانت
 حاملا وطلعتا ووضع الحمل واختلفا فقال الزوج طلقك قبل الوضع وانقضت عدتك بالوضع فلا نفقة لك الآن وفان بل طلقه
 بعد الوضع وطلبت النفقة فعليها العدة من الوقت الذي زعم انه طلقها فيه وها النفقة لان الاصل بقاء النكاح الى الوقت الذي
 تدعيه ذلك الاصل بقاء العدة والنفقة وليس له الرجعة لانها فاد بانه زعم ومن اقر بشئ قبل فبا يتعلق بغيره كما لو اقر ببيع عبده
 ممن يعتق العبد عليه فانه يحكم عليه بعبء العبد ولا يقبل قوله في لزوم الشئ على من زعم انه اشترى ولو فرض ان الزوج كان قد اشترى
 قبل الوضع في الوقت الذي زعم انها مطلقة فيه لم يلزمه من المثل لانها زعم ان الطلاق وقع بعد الولادة وان الاصل في النكاح فلا
 لها باقرارها ولو انعكس الفرض فقال الزوج طلقك بعد الولادة وانت في العدة في الرجعة وقالت بل قبلها وقد انقضت العدة فاقول
 قول الزوج في بقاء العدة وشؤون الرجعة ولا نفقة لها في العدة بتفريقا يستحق ولو قيل بتخصيص هذا الحكم بما اذا لم يعين زمانا لها اما
 لو اتفقا على زمان احدهما واختلفا في تقدم الاخر فاقول قول مدعي اخر مطر لاصالة عدم تقدمه واستقرار طال ما اتفقا كما
 كان حسنا ولو فرض اتفاقهما على ان الطلاق وقع يوم الجمعة واختلفا في زمان الوضع فادعي انه وقع يوم الخميس في المسئلة الاولى او
 ادعى وقوعه يوم السبت مثلا فالقول قوله لاصالة عدم تقدم الوضع ولو انعكس الادعوى فالقول قولها لما ذكر لو اتفقا على
 وقوع الوضع يوم الجمعة واختلفا في تقدم الطلاق وناخره فالقول قول مدعي الناصر في المسئلةين وبما قيل بانه مع الاتفاق
 على وقت احدهما واختلفا في الاخر يقدم قول الزوج في الطلاق مطر لانه من فعله وقولها في الوضع مطر لذلك قوله اذا كان لم
 نفقة المرن بعد وجوبها بمنزلة الدين على الزوج فاذا كان له عليها دين وكانت مشغفة من ادائه جازله مقاضاها من النفقة بعد وجوبها
 عليها بان ينوي استيفاء نفقة كل يوم في صحته ولو لم يكن مشغفة من وفاء دينه لم يكن المقاضاة لان تعين الدين من مالها مملوك
 اليها اللهم الا ان يوافقونه النفقة جنسا او صفا فيكون النصارح قهرا بهذا كله اذا كانت موثر بحيث تملك قوتها من غير قوة
 او فعلا لمجرد مقاضاها والامحجها انما المصير اليه من التعليل بان قضاء الدين انما يجب فيما يفضل عن الغوث والمقاضاة تابعة لوجوب
 الوفاء مع الامتناع منه او ما في معناه ولو وضعت بالمقاضاة مع اعسارها لم يكن الامتناع لان الحق لها في ذلك فاذا رصنت
 بالمسقاط حتما واشرت فوافها على الغوث لم يكن الامتناع وبما قيد ذلك بما اذا لم ينو حجه عليه ضرر بالقبول بان ضعف عن حجة
 والا كان له الامتناع وقد سبق يظهر من نفقة اذا اجتمع على الشخص الواحد محاجون يلزمه الاتفاق عليهم فان وفي ما لا او
 كسبه بنفقة فغلبه نفقة الجميع وان لم ينفذ بالكل ائمه بنفقة نفسه لان نفقة مقدمه على جميع الحقوق من الدين وغيرها
 من اموال المعاضات وغاية نفقة الزوجة الحاقها لذلك فان مضل منه نفقة واحدة قدم نفقة الزوجة على نفقة الاقارب والفرق بين

نقشہ

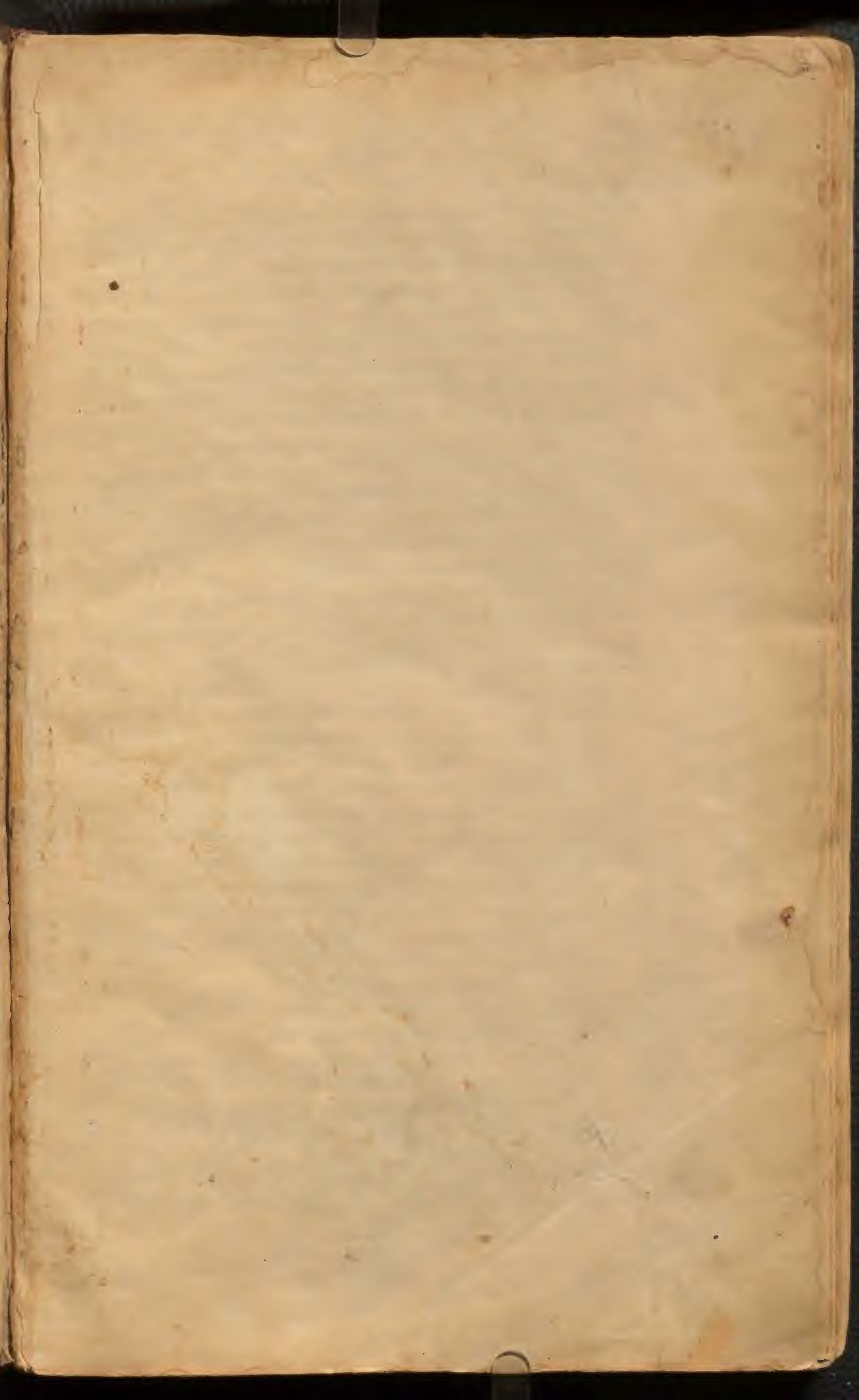
[illegible]

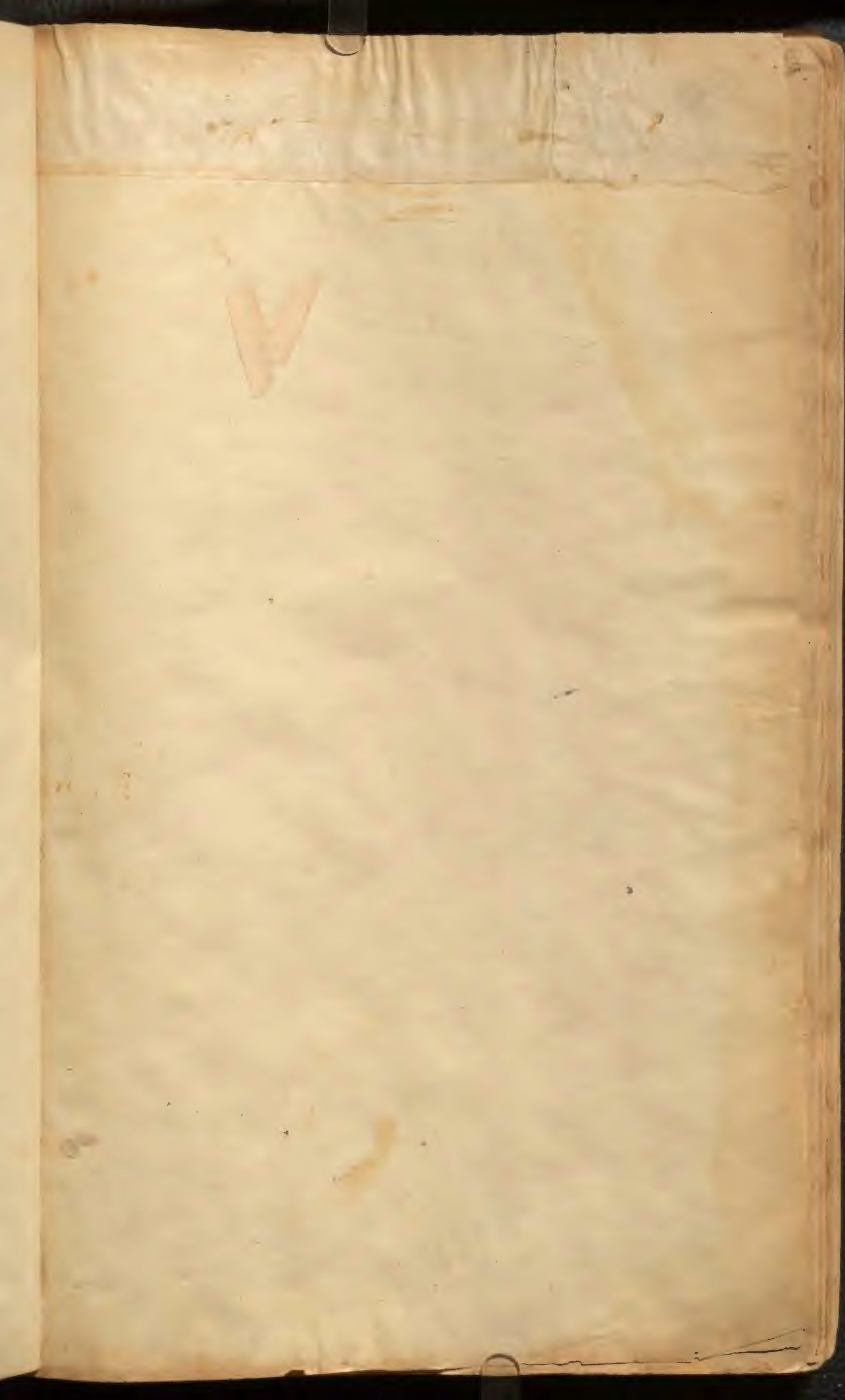
نفقة ما عدا ما اشترى من ان نفقة الزوجة تثبت على وجه المعاوضة على الاستمتاع وتثبت الزمة اذا كانت
بجلاء نفقة الزوجية منها تثبت بمجر المواساة والعرض اولى بالرعاية من المواساة ولا تافى من نفقة الزوجية هذا لا يسقط بفساد
ولا بمضي الزمان بخلاف نفقة واعترض بان نفقة اذا كانت كالدين ونفقة الزوجية مقدمة على الدين كاعلم من باب المفلس
يؤيده ما روي ان رجلا جاء الى النبي فقال معي دينار فوصه انفق على نفسك فق معي اخر فقال نفقة على ذلك فق معي اخر فقال
انفق على اهلك فهدم نفقة الولد على نفقة الامل كاذم نفقة النفس على الولد ولهذا الخبر في بعض الشافعية الى ان نفقة الطفل
تقدم على نفقة الزوجة ويمكن الجواب بان نفقة الزوجة انما تكون كالدين مع مضي قتها ولم يهرج بان نفقة الزوجية مقدمة على
قضاها كما تقدم على قضاء الدين اما المحاضر فانها اقوى من الدين ولذلك قدمت نفقة عليه في مال المفلس فيخرجها المخرج
على نفقة الزوجية لثبوتها بسبب المعاوضة وثبوتها مع الغنى والفقر بخلاف نفقة الزوجية فقدم عليها والخبر مع سندها يدل على الاتفاق
على وجه التبرع توسعا في النفقة ويؤيده قوله في بعد ذلك معي اخر قال نفقة على خادمك قال معي اخر قال نفقة في سبيل الله والله
ايسر مع ان نفقة الخادم اعم من ان تكون واجبة او غير واجبة وكل الانفاق في سبيل الله فخرى الحديث على الامر بالاتفاق على ما فيه
قيمة قوله يجب لاختلاف بين اصحابنا في وجوب نفقة كل من الابوين والاولاد على الآخر قد سبق ما يدل عليه موضع الدلالة بغير
شبهة الاولاد والابوان فاما من علا واسفل ففيه نزاع والنسأ لم ينظر من الشك في صدق الاباء والاولاد عليهم بطريق الحقيقة
والمسأ زدد في دخول اباء الابوين وامهاتهم لذلك اذا اطلق عليهم لفظ الاباء في قوله وابتعث هؤلاء ابائهم وامهاتهم
وقوله ثم ملأ ابيهم الاصل في الاطلاق الحقيقة ومن جواز السلب الدال على الجواز مطلق الاستعمال اعم من الحقيقة ولا نفق
مخالفان اصحابنا في دخولهم هنا وانما تردد المسأ لضعف الدليل ومن اصوله ان لا ينعقد تحريم الاجماع بهذا المعنى كانه عليه في
مقدمة العترة وهو الحق الذي لا يحمده عنه نص وما ذكره من وجه التردد في الاباء ياتي مثله في الاولاد للشك والخلاف في
اطلاق اسم الولد على الولد وقد تقدم البحث في الوقت وان المسأ اخذوا عدم دخوله في اطلاق الولد فكان الاول النقص له
هنا وكيف كان والمذهب وجوب الانفاق على الجميع قوله ولا يجب هذا هو المعروف في المذهب يؤيد واصله برأيه الزمة من
وجوب الانفاق على غيره من دل الدليل على غير دل الدليل على وجوب الانفاق عليه وهو منفي هنا ولم ينقل المسأ هنا خلافا ونفقه
العلامة في عقد واسند الشراح الى الشيخ فانه ذهبوا بها على كل وارث والشيخ قطع باختصاصها بالعودين ونقل وجوبها
على الوارث الى رواية وحملها على الاستحباب قوله ويشترط وجب عدم اشتراط الفدر على الاكساب حصوا الحاجة بالفعل وهو
جدالات المكسب قارون ثم منع من الزكوة والكفارة المشروطة بالفقر وقد ساوى النبي بين الغنى والفقر المكسب في ذلك
فقال للرجلين الذين اتياه فساواه من الصدقة اعطى كما ان لاحظهما الغنى لا قري مكسب نعم بغير في الكسب كونه لينا بجا
عادة فلا يكلف الرفيع والعالم الكسب الدباغة ولو امكن المثرة الكسب بالزواج بمن يليق بهما تزويج عاده فمى قدرة بالقوة لا
ذلك مما لا يخرج عن العادة قوله ولا عبرة ادواته مع تحقق العجز تحريم الانفاق عليه وان كان في نفقه كاملا كما مكلف لنام
الحلقة وبني بذلك على خلاف الشيخ في طحيث شرط فيه اجماع الوصفين الاعسا ونقص الحلقة والحكم اوها مع انه قال في موضع
اخر انه ان الفقر كاف كفا له غيره والمرد بانقض الحلقة الاعس والمفقد وينافض الحكم الصبي المجنون وبناقصهما المجنون الاعس
اعلم انه لا فرق في الفدر على الاكتسابين ناقص الحكم وغيره فلو بلغ الولد حدا يمكن ان يتعلم حرفه او يحل على الاكتساب فلو حل على
عليه والانفاق عليه من كسبه لكن لو هرب عن الحرفة وترك الاكتساب في بعض الايام فعلى الاب الانفاق عليه بخلاف المكلف
بغير الحرفة والكسب للاتقان بحاله كما مكلف بطلان الحيد وجوب النفقة على الولد الصغير ان يبلغ الحلم والحض قوله
يجب اى يجب الانفاق على القريب لبعضى ان كان فاسقا او كافرا العموم ادلة الشاملة له ولقوله ثم وصاها في الدنيا
معروفا ومن المعروف الانفاق عليه ما مع حاجتهما وديان والمرد كونهما كافرين واولى منه لو كانا فاسقين ولا يتقدح كونهما
غير وارثين لعدم الملازمة بينهما وهذا صرح الاصحوا اكثر العلماء من غيرهم قال الشيخ في كل سبب يحجب الانفاق من زوجه
وسنتك ملك يمين فانما وجبها مع انفاذ لان وجوبها بالقرابة ويفارق الميراث لانه يستحق بالقرابة في المولاة واخلاف الذين
لقطع المولاة وانما شرط الانفاق في الدين ابو حنيفة مع ايجابه النفقة لكل ذي دم وقد غرض الفاضل في الدين في شرحه
يحمل المانع من الارث كالحرق والكفر والنقل ما نعام وجوب الانفاق وبنا نقل عنه ان ذلك اجماعى الامر بخلافه لضعف
الاصحوا بخلافه ولم نفق على مخالفتهم فيه مع ان هذا وان تم في الرق حيث ان نفقة المملوك لا تجب على قربه الا ان ذلك
لا من حيث ان الرق مانع من الارث بل من حيث استغنائه بانفاق السيد عليه المخدم في الوجوب على القريب لا شغاله بخدمته
فكان اولى بالانفاق عليه ولو فرض تقصيره في النفقة ولم يتفق من يحجب عنه النفقة او الانفاق عليه فلا قوى وجوبها على غيره
علا بالعموم الحائلي عن المعارض هنا وقد تبين الكافرية منه معصو الدم فلو كان حربيا لم يجب الانفاق عليه بخلافه فلهذا لا

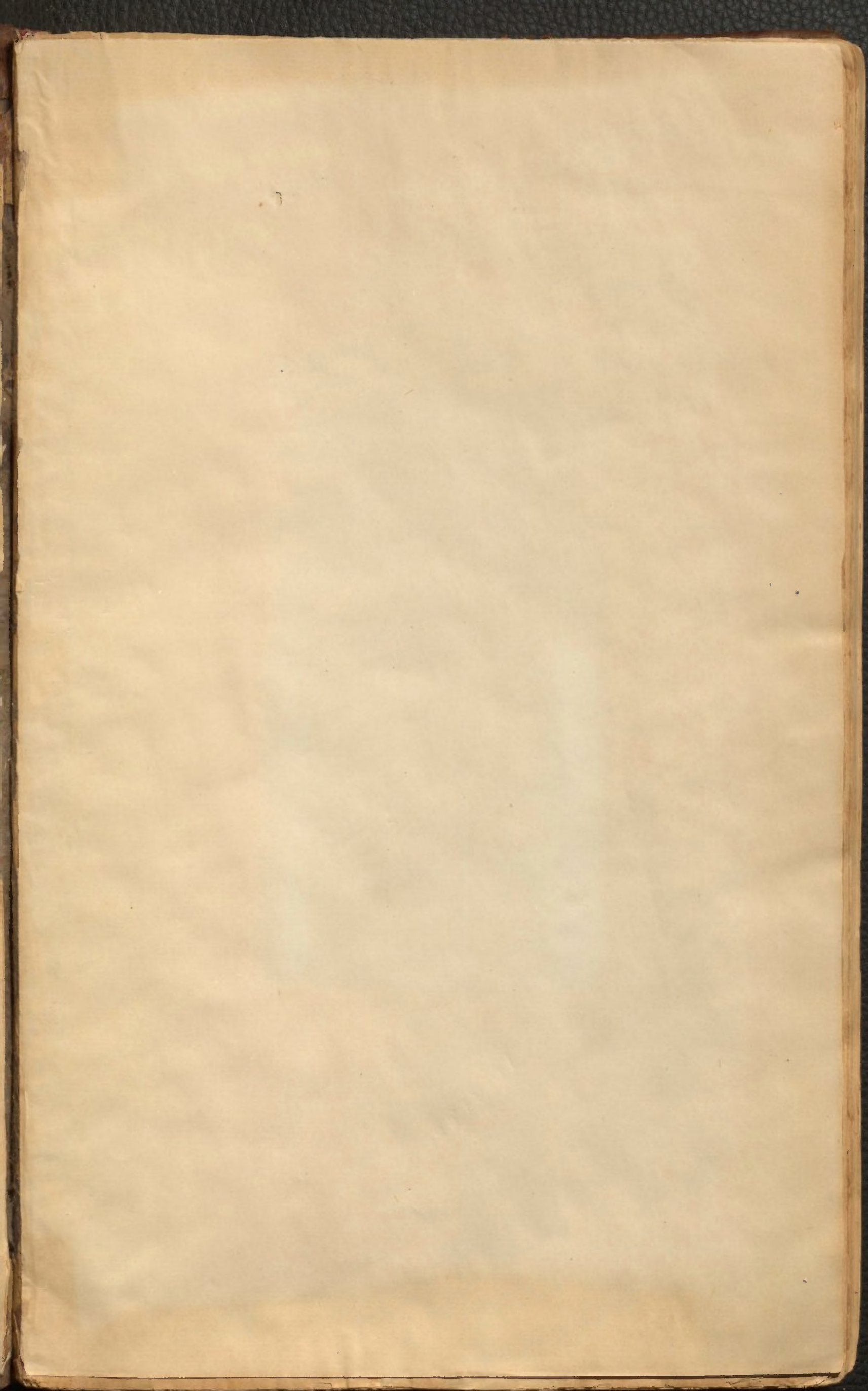
وإن عدا الأبناء ولو عدوا
وجب القضاء قوله لا يحسنه
الافاد في الذمة ولو قدرها الحاكم
لا يملكها ولو قدرها الحاكم
له قوله ولو قدرها الحاكم
وإنما قوله لا يحسنه دون أولاده
والكسوف في الشراء لا يحسنه
بل الواجب قدر الكفاية من
الأولاد قوله لا يحسنه من
فلذو حصة فإن فضل للأبوين
انقص على نفسه فإن فضل شيء
والفضل هو حصل الفضل كما
قوله

عليه بن زيد عن ولا بأس بان كان للزوجات نفقة من المهر ما كان في المهر من نفقة الزوجات
الاكاد قوله ويشترط المعسر من كفايته نفقة يومه بالنفقة الى المؤنة وكسوته اللائقة بحاله في الفضل الذي هو فيه ولا يعتبر عجزه في الوفاة
الحاضر والا لان المضطر لها الطعام والفرش كالسكوة فهذا هو الذي يعتبر مفدا على نفقة الزوجة ثم يعتبر نفقة الزوجة بومها اي
نفقة خادما تابع لنفقتهما والنفقة في كونهما وبقيته الا لان كالفول في الرجل فان فضل من ماله بالفضل والنفقة شي وجب من الى
الابوين والاولاد كما شرعاه فان قام بكفايتهن ومؤنة يومهم على اليوم الثاني مثل ذلك ان قصر عنهم حيث كانوا منعدين قسما
البحث فيه ولو لم يكن له زوجة وكان يفضل من ماله او كسبه ما يقوم بكفايته قريبا جازله التزوج وان ادى الى عدم الانفاق عليه
لان نفقة ما مواساة تجب حيث يمكن والزواج امر بائع له بل ما مودع فيه ولا تقدر لما كان المعسر من نفقة القريب المواساة فيه
ودفع حاجته لم يقدر بعد بل يعتبر فيها الكفاية بحال المنفق عليه بخلاف نفقة الزوجة نفقة في الحاجة وفقرها حتى لو
في بعض الايام بضائفا وغيرها لم تجب غير جارية سنة ونفادته ورغبة بخلاف الزوجة فالرضيع يدفع حاجته بمو الادراع في
الحولين والعظيم وما بعد على ما يليق بهما ولا يعتبر بلوغ المنفق عليه حدا للنفقة كالا يكتفى بسد رقبة بل الكفاية ويجب لادم كما
يجب القوت عندنا وكذا الكسوة والسكنى ولو احتاج الى الخدمة وجب مؤنة الخادم ايها والظاهر ان مؤنة القريب امتناع لا عليك بخلاف
نفقة الزوجة لما نذر من ان الغرض منها دفع الحاجة بخلاف ما وقع معاوضة فلو تلتفت في يده بغير تضييق وجب بدلها وكذا الوافلها
بنفسه لكن هنا يجب عليه مع ابدلها ضامما التلطف اذ اليسر قوله ولا يجب المرد بالاعفاف ان يصير ذاعضا بان يهتبله مستغنيا بان
يزوجه او يعطيه مهر البتة رجح او يملكه جارية محلبة او يعطيه من جارية صالحه له عرفا كالنفقة وقال بوجود بعض الاصا وحاجته
من العلماء للاب ان علا لان ذلك من اتم المصاحبة بالمعروف لانه عن وجوه حاجاته المهمة فيجب على الابن القيام به كالنفقة والكسوة
والاشترار الاستحبابا لو كان قادرا على التزوج ما لكان للمهر لم يجب على العقبين وان وجبت نفقة بعد ذلك ويشترط حاجة الى النكاح
يقبل قوله في الرغبة من غيرهم لكن لا يحل له طلبه حيث تقول بوجوده الا اذا صدقته وشوق عليه الصبر لا ينادى الوطيفة وجوبا
واستحبابا بالعموم والى لا يثبت بحاله ولا الثوبها كالبرل ان يلحقها ما فاسدا لا يتساع برغبة ونفقة الزوج ح فابقية للاعفاف فان
وجبت وجبت والا استحب في ذلك القول في نفقة زوجة الاب التي زوجها بغير واسطة الابن واوجب الشيخ في نفقة زوجة وان لم يجب
اعفائه لانها من جملة مؤنة وضروته كنفقة خادمة تجب بحتاج اليه ولومات الزوجة والامانة مجرد حكم الاعفاف بغيرها وجوبا
واستحبابا وكذا الوطيفة الغشوز ونحوه او ناع الا انه لذلك لو كان تشبها لم بعد الحكم لانه المصغر المنفوت على نفسه قوله وينفق
وينفق على ولد واولاده لانهم اولاد لما كان وجوب الانفاق مخصصا بالاب وان علا وبالولد وان نزل دون غيرهم من الاقارب فالاولاد
منه انه لو كان له اب لا يهيه اولاد وهو عاجز عن نفقته ونفقته وجب على الاب الانفاق عليه دون اولاده لفقده على الواجب فيهم
حيث انهم اخوة ولو كان له ولد ولولاه اولاد محتاجون وجب عليه الانفاق على الجميع لصدا الاولاد على الجميع الموجب للنفقة وان لم
يصدق ذلك مطلقا كما هو كالا يجب الانفاق على زوجة الاب ذالم يكن اما ان لنقل بوجوده لاعفاف فكذا لا يجب على زوجة الولد
وقفا على موضع اليقين لانه لا يجب اعفاف الابن انفاقا لامع حاجته الى الزوجة بحيث يؤدي مؤدى الخادم حيث يكون محتاجا
اليه فيجب الانفاق عليها لذلك ان لم يجب كونهما زوجة قوله ولا يقتضي اشار بالاعفاف الى الفرق بين نفقة القريب نفقة الزوجة
حيث وجب قضاء نفقته دون نفقة القريب بان الغرض من نفقة القريب مواساة وسد خلته فوجوبها دفع الحاجة لا الغرض
فاذا اخل بها اتم ولم يستفرض الدقة فلا يجب قضاها كما لو اخل بقضاء حاجة المحتاج الذي يجب عليه اعانته بخلاف نفقة الزوجة
فانها وجبت عرض الاستمتاع فكانت كالمعاوضة المالية فاذا لم يؤدها استقر في ذمته وينفع عليه وجوب قضاها ولا فرق في
ذلك عندنا بين تقدير الحاكم لها وعدمه لان تقديرها لم يخرجها عن حالها الا صلح من كونها مواساة ودفع ضرورة خلاف لبعض
الشافعية حيث ذهب الى انها مع فرض الحاكم لها تصير في الذمة نعم لو امر الحاكم بالاستئذنه على قسرة الولد عليه الانفاق لعينته
او امتناعه واستئذنه استقرت في ذمته بذلك وجب عليه قضاها لانها صارت بذلك باحضار قوله يجب اسباب هذه المسائل
الى بيان مراتب المنفق والمنفق عليه حكمها عند الاجتماع فاذا وجد المحتاج قريبا من اصوله وانفرد احداهما لوجبت النفقة عليه قطر
ان اجتمع ابوه وامه فالنفقة على الاب وفيما قوله ثم فان ارضع لكم فانوهن اجورهن اوجب اجز الرضاع على الاب فكذا غيرها
من النفقات استصفا بالحكم الوجوب لقوله ثم خذي ما يكتفيك وذلك بالمعروف من غير ان يستفصل على مؤنة نفقة الولد
ام لا فانه الاستفصال يفيد العموان نفقة الا وكان معروا ووجد احد من ابائه فام مقام في الوجوب مفدا على الام لمشاركته في
في المعنى والاسم وهكذا الحكم فيه وان علا ولا يفرض تعدده لان المرد في المال وهو محتاج بحاجب الابوة دون الامهات وان كن
لاب فان نفق الجميع او كانوا عسرين وجنح على الام المؤنة فان نفقها وكانت مستقر على ابائها وامها بالسوية وان علا بعد
في الوجوب الا ضربا لينا فالأول لم تعرض لحكم الاباء والامهات من قبل ام الاب وان علا وفد ذكر الشيخ وغيره من الاصا بان حكم

[illegible]







inī

...

128+8

03

